

من حاشية العالم العلامة الشيخ سليمان

أبجد على شرح المنهج

لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري

رحمهما الله تعالى
آمين

المجلد الرابع

وَلَدُ

أبي القاسم العزبي

مهدوت - لبنان

الجزء الرابع

من حاشية العالم العلامة الشيخ
سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ
الاسلام زكريا الانصاري
رحمهما الله تعالى
آمين

وبالها مش الشرح المذكور

والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين
* (كتاب الفرائض) *

أخره عن العبادات والمعاملات لا ضطرار للإنسان اليه من حين ولادته دائماً وغالباً إلى موته ولأنه سما
متعلقة بأدائهم الحياة السابقة على الموت ولأنه نصف العلم فتناسب ذكره في نصف الكتاب * (فائدة) * كانوا
في الجاهلية يورثون الرجال والبنات دون غيرهما ثم كان في أول الإسلام بالتحالف والنصرة ثم نسخ إلى التوارث
بالإسلام والتمسرة ثم نسخ إلى وجوب الوصية ثم نسخ بإيات التوارث وبهذا يعلم أن قول السيوطي أنه من
الذي تكرر نسخه أربع مرات غير مستقيم كما يعلم من محله وقد يقال كلامه في شيء واحد تكرر رحله وحرمته
بخلاف ما هنا اهـ قل على المحلى (قوله أي مسائل قسمة التوارث) أي المسائل التي تقع فيها قسمة التوارث
ككونها من ثمانية مثلاً كزوج وبنات وعم وكأني تكون من ستة فليس المراد بالفرائض الانصباء فينبذ
المرجم له قوله فيما سيأتي فصل أن كانت الورثة عصبات الخ وما قبل هذا قوطنة ونهيد للمترجم له اهـ شيخنا
والتوارث جنع ميراث بمعنى موروث وهو التركة (قوله فغلبت) أي الفرائض على غيرها وهو التعصيب
أي لفضلها بتقدير الشارح لها فاندفع ما يقال الأول أن يؤول كتاب الفرائض والتعصيب اهـ من ع ش على
مر أي فإذا كانت الفرائض هي التي فيها تقدير فلم تشمل الترجمة مسائل التعصيب فينبغي ارتكاب التغليب
فيها لأنه سيدكر مسائل التعصيب في صدر الفصل الذي هو قوله فصل أن كانت الورثة عصبات الخ اهـ شيخنا
(قوله والقرض لغة التقدير) تعليل لقوله أي مقدرة أي إنما فسرنا بذلك لأن القرض لغة الخ فكان الأنسب
تقديمه بجنبه اهـ شيخنا ويرد القرض أيضاً بمعنى القطع والتميز والآنزال والاحلال والعتاء اهـ شرح مر
(قوله وشرعاً هنا الخ) أي وأما في غير ما هنا فهو الفعل المطلوب طلباً جازماً اهـ ع ش (قوله نصيب بمقدر)
خارج به التعصيب وقوله شرعاً خرج به الوصية وقوله للتوارث خرج به ربع العشر مثلاً في الزكاة فإنه ليس للتوارث

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
* (كتاب الفرائض) *
أي مسائل قسمة التوارث
جنع فريضة بمعنى مفروضة
أي مقدرة لما فيها من السهام
المقدرة فغلبت على غيرها
والقرض لغة التقدير وشرعاً
هنا نصيب بمقدر شرعاً للتوارث

اه شيخنا (قوله مقدر) أي الوارث أي لا يزيد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالعول اه ع ش على مر (قوله والاصل فيه) أي في الكتاب الذي هو عبارة عن مسائل قسمة الموارث اه ع ش (قوله آيات الموارث) كآية توصيكم الله في أولادكم وأفاد المصنف على أن الحكمة في التعبير بلفظ المضارع المستمر لا بلفظ الماضي كما في قوله ذلكم وصاكم به الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم فهذه الآية مستمرة الحكم فلذلك عبر فيها بالفعلي الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية الآية اه شوبري (قوله فلا ولي رجل) أي لا قرب وليس المراد بالولي الآحق والآحق من الغائبة لأنه لا يدري من هو الآحق وفائدة قوله ذكر بيان أن المراد بالرجل هنا مقابل المرأة وهو الشامل للصبي المقتصر بالبالغ فإن قلت فهلا اقتصر على قوله ذكر حصول هذا المعنى مع الاختصار قلت يمكن أن يكون أراد به عادة إطلاق الرجل بمعنى الذكر مطلقا تأمل شوبري (قوله علم الفتوى) بأن يعلم ما يخص كل وارث من التركة وعلم النسب بأن يعرف كيفية الانساب إلى الميت هل هي بالاخوة أو البنوة مثلا وقوله وعلم الحساب بأن يعلم من أي عدد تخرج منه المسئلة وهذه الثلاثة إنما يحتاج إليها المفتي والقاضي فقوله وعلم الفرائض الخ المراد به قسمة التركة فإنه هو الذي يحتاج إلى هذه الثلاثة وأما الفرائض التي في الترجمة المفصلة بمسائل قسمة الموارث فأنه يحتاج لشئتين فقط المعامل الحسابية ونفقة الموارث كالعالم بأن الزجة كذا أول الزوج كذا اه شيخنا (قوله يبدأ من تركته ميت وجوبا) أي عند ضيق التركة والافتدبا اه من خط شيخنا الأشبولي فصوره الزكاة في حالة الضيق التي يكون التقديم فيها واجبا لا لا يختلف إلا النصاب وتكون مؤن التجهيز مستغرقة فلا يصرف فيها كله بل يخرج منه قدر الزكاة وما زاد يصرف فيها بصورة الجاني أن لا يختلف غيره ويكون بحيث لو بيع للتجهيز لضاع حق الجاني عليه أو بعضه فيباع للعبادة فإن فضل عن دينها شي صرف في التجهيز وصورة الرهن أن لا يختلف غير المرهون فيقال فيه مثل ما تقدم في الجاني وصورة المبيع الذي مات مشتر به فمفسدان المشتري هو الميت ولم يختلف غيره ولو بيع للتجهيز لضاع عن البائع أو بعضه فيقدم به البائع تأمل وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم في الميراث نذر ومسكن * زكاة ومردون مبيع لمفسد

وجان قراض ثم قرض كفاية * ورد بعيب فاحفظ العلم ترأس

اه زيادي (قوله يبدأ من تركته ميت وجوبا بما يتعلق بعين كزكاة الخ) أي فلا يباع واحد من المذكورات الذي هو عين التركة في مؤنة التجهيز كذا كره في الروضة وأصلها في فصل الكفن اه محلي أي بل تصرف المذكورات إلى جهة الحق الذي يتعلق بها فإن بقي منها شيء بعد دفع الحق صرف في مؤن التجهيز والأفلا وفي شرح حج مانعه كالأزكاة الواجبة في التركة قبل مؤنة وإن كانت من غير الجنس فتقدم على مؤن التجهيز بل على سائر الحقوق المتعلقة بالتركة لما مر أن تعلقها يتعلق بشركة غير حقيقية لجواز الاداء من غيرها فكانت التركة كالمرهونة بها اه وفي شرح مر مانعه واستشكل استثناء الزكاة بأن النصاب إن كان باقيا وقلنا بالأصح أن تعلقها يتعلق بشركة فلا تكون تركته فلا يكون مما نحن فيه وإن قلنا أنه يتعلق بخباية أو رهن فنفسد ذكرنا وإن علقناها بالنسبة فقط وكان النصاب نالفا فإن قدمنا دين الأدي أو سويها فلا استثناء وإن قدمناها وهو الأصح فتقدم على دين الأدي لا على مؤنة التجهيز وأجاب الزركشي وغيره عنه بما حصله ابتائنا الأول وهو ما صرح به البغوي وغيره ولا نسلم أنه ليس له تركته بل هو تركته وإن قلنا يتعلق بشركة لكنها ليست شركة حقيقية بدليل جواز إخراج الزكاة من غيرها فالحاصل ما تمنع خروجها من حيث فيه لصحة إطلاق التركة عليه بالأعتبار المذكور على التزويل فيصح إطلاقه على المجموع الذي منه الحق الجائر تأديته من محل آخر كما في قوله الحج أشهر معلومة مات ومثل ذلك كاف في صحة الاستثناء اه (قوله من تركته ميت) وهي ما يختلف من حق كخبير

والاصل فيه قبل الإجماع
آيات الموارث والأخبار
كخبير الصحيحين ألقوا
الفرائض بأهلها فما بقى
فلا ولي رجل ذكر وعلم
الفرائض يحتاج كمنقلبه
القاضي عن الأصحاب إلى
ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم
النسب وعلم الحساب (يبدأ
من تركته ميت) وجوبا
(بما) أي بحق (تعلق بعين)

وحده قذف أو اختصاص أو مال تكسر تخلل بعد موته وديه أخذت من قاتله لدخوله في ملكه وكذا ما وقع في
 شبكة نصيبها في حياته على ما قاله الزركشي وما نظره في ما نقله بعد الموت للورثة قالوا وقع فيها من زوائد التركة
 وهي ملكهم رد بان سبب الملك نصيبه لاشيكة لاهي وإذا استند الملك لفعله كان تركته اه شرح مر وقوله
 أو اختصاص انظر لو كان لما يؤخذ في مقابلة رفع اليد عنه له وقع هل يكاف الوارث ذلك وتوفي منه ديونه أولا
 فيه تظار والاقرب الاول لما فيه من براءة ذمة الميت ونظيره ما قيل ان المفلس اذا كان في يده وظائف حوت العادة
 بأخذ العوض في مقابلة التزول عنها كاف ذلك اه ع ش عليه ولقطة ميت مشدد ومخفف وهو فرع المشدد
 والمعنى واحد وقبل المشدد من سموت والمخفف من مات وكالون المصحح للجمهورية فان مسح حيوانا قدام من حيث
 الارث والعدة وان تشطر به المهر كالمت اه شوبري (قوله منها) حال من عين ومن تبعية أي حال كون
 العين بعضها بخلاف ما اذا تعلق الحق بكل التركة كالرهن الشرعي كمن مات وعليه دين فانه يتعلق بتركته
 ولا يقدم على مؤن التجبير كما تقدم آخر الرهن اه شيخنا (قوله والعين التي تعلق بها الخ) أشار به هذا الى أن
 قوله كز كة مثال للعين لا للحق الذي تعلق بها ومن ثم أول الشارح قوله كز كة بقوله أي كمال الخ ليناسب
 ما بعده وعبارة الشوبري قوله والعين التي تعلق بها حق الخ انما رد الز كة للعين لا لجل قوله وجان ومروhon
 فيكون الكلام على وتيرة واحدة تأمل انتهت وفي قل على المحلى مانصه وتقدم الز كة اذا اجتمعت مع
 الرهن أو الجناية كما في عبد التجارة اذا كان مروها أو جانيا اه وأشار المصنف بكاف التمثيل الى أن أنواع
 التعلق لا تنحصر فيما ذكره فها سكتي المعتدلة عن الوفاة كما سيأتي في بابها ومنها المسكاتب اذا أدى نجوم الكتابة
 ومات سيده قبل الايتاء والمال أو بعضه باق كما سيأتي في بابها اه شرح البهجة (قوله أي كمال وجبت فيه)
 أي قبل موته ولو كانت الز كة من غير الجنس ولو تالف النصاب بعد التمكن الا قدر الز كة كشاة من أربعين
 مائتة فما فوق لم يقدم الا ربع عشرها كما استظهره الاذرعى ووجهه ان حق الفقراء من التالف ديون مرسله
 فتؤخر لما تقر من فرض الكلام في ز كة متعلقة بعين موجودة اه شرح مر وفي قل على المحلى
 مانصه وشملت الز كة ما لو كانت من غير الجنس كشاة من خمس من الابل في تعلق بعين الابل قدر قيمة الشاة اه
 (قوله وجان) أي باذن السيد أو غيره اذا تعلق أرش الجناية برقبته فالجنى عليه مقدم على غيره باقل الامرين
 من الارش وقيمة الجاني فان كان المتعلق برقبته قصاصا أو المالم متعلقا بذمته كما لو اقترض مالا من غير اذن السيد
 وأتلفه لم يقدم الجنى عليه ولو لوارث التصرف في رقبته بالبائع اه شرح مر (قوله لتعلق أرش الجناية
 برقبته) أي ولو بالعفو عن القصاص اه حلبي (قوله ومروhon) أي رهنا جعليا لا حكيميا اه حل فلو
 اجتمع رهن وجناية قدم الجنى عليه على المرهن لانحصار حقه في عين الجاني اه شرح الفصول اه سم قال
 ج والحق بعضهم بالمرهون حجة الاسلام اذا مات واستقرت في ذمته لتعلقها تعلق التركة حيث ذفلا يصح
 تصرف الورثة في شيء منها حتى يفرغ الحاج عنه من جميع أعمال الحج الا لضرورة كان خيف تلف شيء منها
 ان لم يبادر بيده اه ثم نازع فيه هو قال وبشليم يظهر جواز التصرف بمجرد فراغه من التحلل الثاني وان
 بقيت واجبات أخر لان الدم يقوم مقامها ولانه يصدق حيث ذان يقال ان ذمة الميت برئت من الحج وحيث
 برئت ذمته منه جاز التصرف فيه لان المنع انما كان لصحة براءتها اه ويأبى انه اذا باعه للضرورة لا يتصرف
 في شيء من ثمنه الا بعد فراغ الحج عنه اه ع ش على مر (قوله ومات مشتر به مفاسا) أي معسرا وقوله سواء
 أخرج عليه قبل موته أولا لا ينافي التقييد بقوله لا يجبر لان التعلق في هذه الصورة بسبب الاعسار لا بسبب الحجر
 الا في فانه ليس بسبب الاعسار بل لئلا يسل ان الدين يتعلق بامواله وان كثرت اه شيخنا (قوله أيضا ومات
 مشتر به الخ) بان باع رجل لا خريبا بثمن في ذمته ثم مات المشتري وهو معسر بالثمن فيأخذ البائع اه (قوله
 أي ومبيع) أي بثمن في النعمة واذا فسح لم يخرج ذلك المبيع عن كونه تركة لان الفسخ انما يرفع العقد من

منها لا يجبر والعين التي تعلق
 بها حق (كز كة) أي كمال
 وجبت فيه لانه كالمرهون
 بها (وجان) لتعلق أرش
 الجناية برقبته (ومروhon)
 لتعلق دين المرهن به (وما)
 أي ومبيع (مات مشتر به

حينه لا من أصله وبهذاته يدفع استشكل السبكي بأن اثبات للبائع حق الفسخ على الفور فان فسخ على
 الفور خرج عن التركة فلا استثناء وان أخر بلا عذر سقط حقه منه وحاصل الجواب اختيار الشق الاول
 ودعوى خروج المبيع عن التركة بالفسخ ممنوعة اه حل (قوله ولم يتعلق به حق لازم) عبارة شرح مر
 فان وجد مانع كعلاق حق لازمه وكما أخر فسخه بلا عذر قدم التجهيز لا تنقضاء التعلق بالعين حينئذ انتهت
 لكن هذا لا يظهر في صورة الكتابة اذ صورتهما أن زيد امثلا اشترى عبد ابنين في ذمته ثم كاتبه ثم مات وهو معسر
 بثمنه ففي هذه الصورة ليس للبائع الفسخ لتعلق حق الحرية به ولا يباع لمؤن التجهيز فلا يظهر قول مر بالنسبة
 لهذه الصورة قدم التجهيز تأمل (قوله أما تعلق حق الغرماء بالخ) مفهوم قوله لا يجزى قال الزركشي انظر
 ما الفرق بينه وبين حق المرهون وغيره اه وقد يفرق بالاستصحاب لما كان في الحياة لان المقتبس كان يقدم
 بموته يوم القسمة اه سم (قوله بالجزر) أي جرح الحاكم بالقتل وقوله فلا يبدأ الخ لانه لا يخرج بذلك
 عن كونه متهلقا بالذمة غاية الامر ان له تعلقا آخر اه حل (قوله فيموتون تجهيز بموته) أي من كفن وأجرة
 غسل وحمل وحضرو طم وحنوطا اه شرح مر (قوله من نفسه) أي ولو كافر اغبر حتى يموت مدلانه
 لا يطلب تجهيزه بل يطلب اغراء الكلاب على جيفته بل يحرم تجهيز المرتد مما خلفه لانه صار نياها اه ع ش على
 مر (قوله وغيره) كزوجته وان كان لها تر كنه حيث كان موسرا بذلك ولم تكن ناشرة فالنشوز لا ينقطع بالموت
 فان لم تف التركة الا باحدهما أي بنفسه أو غيره فالوجه تقديمه ومحمل تجهيز الغير من التركة اذا مات قبله
 بخلاف ما اذا مات بعده أو معه اه حل وعبارة شرح مر وعلم مما مر في الجنائز ان عليه مؤنة تجهيز
 عبده ونحوه من تلزمه نفقته كزوجته غير الناشرة اذا كان موسرا وان كان لها تر كنه ولو اجتمع معه بموته ولم تف
 تركته الا باحدهما فالوجه تقديمه لتبين عجزه عن تجهيز غيره أو اجتمع جمع من بموته وماتوا دفعة قدم كفاي
 الروضة من يخشى تجهيزه ثم الاب لشدة حرمة ثم الام لان لها رجائا ثم الاقرب فالأقرب ويقدم الاكبر سنا
 من أخوين مثلا ويقر ع بين زوجتيه اذ لا مزية والاوجه تقديم الزوجة على جميع الاقارب ثم المملوكة
 الخادمة لانهما بعدا لان العلاقة ما أتم أخذها مما ذكر في النفاذ وقياس كلامهم فيما لو دفن اثنان فأكثر
 في قبره يقدّم ههنا في نحو الأخوين المستويين سنا الا فضل بخوفه أو ورع وانه لا يقدم فرع على أصله
 من جنسه بخلافه من غير جنسه فيقدم أب على ابن وان كان أفضل منه وابن على امه لفضيلة الذكورة ورجل
 على صبي وهو على خنثى فيجعل امرأة فان استويا أقرع بينهم وفي كلام الأذري ما يؤيد ما ذكرناه
 وظاهر كلامهم الاقتران بين الزوجات وان تفاوتن في الفضل ووجه بان الزوجية لا تقبل التفاوت فيها
 بخلاف الاخوة المقتضية لوجوب التجهيز وبه يعلم أن المملوكين كذلك أما اذا ترتبوا فقدم السابق حيث أمن
 فساد غيره ولو مفضولا هذا كله ان لم يمكنه القيام بأمر الجميع والا فالوجه عدم وجوبه كما بحثه الزركشي أخذنا
 مما في الفطرة فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام فالكبير ولعل الفرق بين هذا وما مر قبله ان ذاك فيه
 ايثار مجرد التجبيل فنظر فيه الى الاشرف وهذا فيه ايثار بالتجهيز فنظر فيه الى الاكبر ثم الاشرف وذو كرم
 الاخوين ههنا مع ان الكلام انما هو فيمن تجهيز مؤنته لعلهم أرادوا به ما اذا انحصرت تجهيزهما فيه أو ألزمه
 به من يرى وجوب ذلك انتهت (قوله بحسب يساره واعساره) عبارة الاسعاد لشرح الارشاد والمراد بل المعروف
 ما يتعارف لثله في حانه يساره واعساره انتهت (قوله بقضاء دينه المطلق) أي المرسل في الذمة أي الذي لم يتعلق
 بعين من التركة سواء تعلق بالذمة فقط أو بالنمة والعين كدين الغرماء في صورة الجزر وقوله الذي لزمه أي بقي
 على لزومه ليخرج ما لو سقط عنه بقاء أو ابراء اه شيخنا (قوله فيتنفيذ وصيته) وانما قدمت الوصية في الآية
 على الدين ذكر الكون هنا قرينة أو مشابهة للارث من حيث أخذها بلا عوض ومشقتها على الورثة ونفوسهم
 معاملة على أدائه فقدمت عليه ذكر اربعة على وجوب اخراجها والمساواة اليه اه شرح مر (قوله فدينه)

مفلسا) بثمنه ولم يتعلق به
 حق لازم ككتابة لتعلق
 حق فسخ البائع به سواء أخرج
 عليه قبل موته أم لا أما تعلق
 الغرماء بالاموال بالجزر فلا
 يسدأ فيه بحسب بل بمؤن
 التجهيز كما نقله في الروضة
 عن الاصحاب في الفلاس
 (فيموتون تجهيز بموته) من
 نفسه وغيره فهو أهم من
 قوله بمؤنة تجهيزه (بحسب يساره
 واعساره) بحسب يساره واعساره
 عبارة عما كان عليه في حياته
 من اسرافه وتقتيره وهذا من
 زيادتي (بقضاء دينه)
 المطلق الذي لزمه وجوبه

فوصيته) هذا يقتضي انه لو عكس هذا الترتيب لم يجز في حج قال بعضهم وجوب الترتيب فيسماذ كراغما هو عند المراجعة فلو دفع الوصي مثلاً مائة للدين ومائة للموصي له ومائة للوارث معاً لم ينحى الا الصحة أى والحل وبوجه بانه لم يقارن المدفع مانع وتطير من عليه حجة الاسلام وغيرهما منهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهما قالوا والمراد به أن لا يتقدم على حجة الاسلام غيرها لان لا يقارن غيرها اه وقضيته انه لو قدم المؤخر في الاعطاء لم يصح ولم يحل فلو دفع الوصي الموصى به للموصى له قبل أداء الدين أو دفع للورثة حصصهم وابقى مقداره للدين والوصي به لم يعتد بما فعله ويجب استرجاع ما دفع لهما اه ع ش على مر (قوله بتنفيذ وصية) قال الشيخ عميرة وقد تستوي مع الدين مثاله رجلان ادعى احدهما ان الميت اوصى له بثلث ماله والاخر ادعى ألفاً ديناً عليه والتركاة ألف قسمت بينهما أر باعاً بان يضم الموصى به الى الدين وتقسم التركاة على وفق نسبة حق كل منهما الى مجموع الموصى به والدين اه وفي شرح الارشاد لشيخنا وقد رد عليها أى على عبارة الارشاد ما في الراعي في الاقرار من انه لو ادعى واحد ان له على الميت ألفاً والاخر انه اوصى بثلث ماله والتركاة ألف وصدقهما الوارث معاً قسمت التركاة بينهما أر باعاً فان صدق مدعى الوصية أولاً قدمت فقد ساوت الدين في الاولى وقد تمت عليه في الثانية لكن الاصح بل الصواب كما في الروضة تقديم الدين على الوصية سواء أصدقه أم لا كما لو ثبت بالبينة اه وقال أيضاً * (فرع) * لو اوصى والدين مستغرق صححت لاحتمال الابراء والتبرع بالقضاء * (فرع) * نازع صاحب الوافي في قولهم تقدم الوصية على الميراث من حيث ان موردها الثلث ومورد الميراث الباقي فلم يجتمع الحقان في محل واحد بخلاف الجاني ونحوه اه ولقائل ان يقول الثلث أيضاً مورد الارث بدليل ان الوارث بالموت يملك جميع التركاة ولا يمنع من ذلك الوصية كمالو كان دين فانه يملك جميع التركاة مع وجوده نعم هذا واضح في الوصية المطلقة بخلاف الوصية بهين فانها بقبول الموصى له يتبين ملكه لهما من حين الموت تأمل اه سم (قوله وما ألحق بها) المراد بتنفيذها الحق به اعدم تسلط الوارث عليه والا فهو نافذ بمجرد الموت اه شيخنا (قوله من ثلث باق) أى من ثلث مال باق أي بعد اخراج ما سبق اه شيخنا * (فرع) * لو اوصى ذمي بجميع ماله ومات ولا وراث له هل تصح وصيته بالكل أو لا تتعلق حق أهل القى فيه قال السبكي لم أرفيه نقلاً والا قرب الثاني ونقله الزركشي عن النص اه شرح الفصول للشارح اه سم (قوله من حيث التسلط عليه بالتصرف) أى لاس حيث الملك اذ هو بالموت كما تقدم في قوله فصل من مات وعليه دين يتعلق بتركته كرهون ولا يمنع ارثنا الخ اه شيخنا وعبارة حل قوله من حيث التسلط أى والا فجميعها للورثة لان الدين لا يمنع الارث ومن ثم فازوا بالزوائد انتهت (قوله على ما يأتي بيانه) أى على الوجه الذي يأتي بيانه من كون الزوج له كذا والام كذا الى آخر ما يأتي اه شيخنا (قوله أربعة أسباب) ويتصور وجود الأسباب الاربعة في شخص واحد وهو مالوك السلطان بنت عمه وأعتقها وتزوج بها ثم ماتت ولم يكن لها وارث الا هو فهو زوج وقريب والامام ومعتقها اه مر اه ع ش (قوله بقراءة خاصة) احتراز عن ارث ذوى الارحام فانه يطلق القرابة اه شيخنا (قوله أى جهته) قال الشيخ عميرة يريد انه ليس المراد ان المسلمين يرثونه وانما الوارث الجهة بدليل انه يصح الايصاء بثلث ماله للمسلمين ويجوز صرفه لمن ولد بعده وأيضاً فالتركاة تصرف هنا لغير من قام به الاسلام وهو بيت المال وفي الأسباب الثلاثة تصرف لمن قامت به اه أقول ولانه أدخل في تفريع قول الاصل فتصرف التركاة لبيت المال والا كان الانسب ان يقول للمسلمين وأقول في شرح الفصول للشارح ما نصه وفي جعله جهة الاسلام سبباً تنبيه على ان الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قبل من ان التحقيق انه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلث ماله لهم ليس بشئ وستعرف الجواب عن دليله اه سم وعبارة البولاقى على الشنشوري قوله أى جهته أشار بذلك الى أن الاسلام ليس سبباً للارث والالزام استيعاب المسلمين وان السبب

عليه (ف) بتنفيذ (وصية) وما ألحق بها كعتق بالمولوت وتبرع بغير في مرض الموت (من ثلث باق) وقد تمت على الارث لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين وتقديمها للصحة الميت كافي الحياة ومن لا ابتداء فتدخل الوصايا بالثلث وببعضه (والباقي) من تركته من حيث التسلط عليه بالتصرف (لورثته) على ما يأتي بيانه وللارث أربعة أسباب لانه اما (بقراءة) خاصة (أو) نكاح أو ولاء أو اسلام) أى جهته فتصرف التركاة أو باقها كما سيأتي لبيت

جهة الاسلام فلا يجب الاستيعاب كل الوصى الى جهة عامة كالفقراء فالمستحق جهة الفقراء لا كل من اتصف بالفقر حتى يجب استيعاب الفقراء ولكون الجهة هي السبب استحق من الميراث من أسلم بعد الموت عن اتصف بالفقر بعد موت الموصى ومعنى ارث بيت المال انه يوضع فيه ما يرثه المسلمون كما يوضع فيه مال المصلح لتعذر ايصاله لجميعهم حتى يجتهد الامام في مصرفه انتهت (قوله ارثا للمسلمين) أى مراعى فيه المصلحة قال الشيخ عميرة وقيل مصلحة لان الميت لا يتخلو عن ابن عمه وان بعد فالحق بالمال الضائع اه وقوله للمسلمين قال في العباب فيستحقه المسلمون ببلد الميت ارثا اه قال مر ويجوز له لغير أهل بلده اه سم (قوله أيضا ارثا للمسلمين) أى ان كان مسلما فان كان ذميا ولا وارث له كان فإ اه حل (قوله ولا يورثون عن الميت) أى من حيث كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى القاتل والا فلا شيء على أحد من المسلمين اه ع ش على مر (قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك) أى لانه استحقاق بصفة وهي اخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم وكان كآفة فان للامام ان يأخذز كآة شخص ويدفعها الى واحد لانه مأذون له ان يفعل ما فيه مصلحة اه شرح الروض (قوله وصرفه لمن ولد الخ) فهي عصبية مراعى فيها المصلحة لو كان قضيت مجوزا اعطاء القاتل والقتل لكنهم راعوا في ذلك شائبة الارث اه حل (قوله أول من أوصى له) عبارة مر ولو أوصى لرجل بشئ من التركة جازا عطائه منها ومن الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية من غير اجازة (قوله لا لقاتله) أى ولا من فيه رق ولو مكاتب ولا كافر اه زى (قوله وقد أوفحت ذلك) أى المذكور من قوله وللارث أربعة أسباب الى هنا في شرح الروض وعبارته هناك متناوشر حافل أسباب التوريث أربعة بالاستتقراء قرابة وهي الرحم ونكاح صحيح ولو بلاوطع وولاء وهي عصبية سببها نعمة المعق مباشرة أو سرية وجهة اسلام فالمسلمون عصبية من لا وارث له حائز منهم لخبرنا ووارث من لا وارث له أعقل عنه ووارثه رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل يصرفه للمسلمين ولا يورثون عنه كالعصبية من القرابة فيضع الامام تركته أو ياتقها في بيت المال ارثا لتعذر ايصالها لجميعهم أو يخص بها من يرى منهم لانه استحقاق بصفة وهي اخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم وكان كآة فان للامام ان يأخذز كآة شخص ويدفعها الى واحد لانه مأذون له في أن يفعل ما فيه مصلحة فيعطى ذلك من شاء من المسلمين لا المكاتبين ولا كل من فيه رق ولا الكفار ولا القتلى لانهم ليسوا بوارثين فان أسلموا أو عتقوا بعد موته جازا عطائهم وكذا من ولد به دموته كذا كره الاصل لما مر من انه استحقاق بصفة فلا يعتبر في وجوبها الاقتران كل الوصى بثلاث ماله للفقراء فانه يجوز صرفه الى من طرأ فقره بعد موت الموصى ولو أوصى لرجل بشئ فاعطى منه أى من المتروك شيئا بالوصية جاز ان يعطى منه أيضا بالارث فيجمع بين الارث والوصية بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئا بلا اجازة لغناه بوصية الشرع في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم عن وصية غيره فهذه الوصية ناسخة لوصية الميراث فلا يجمع بينهما الا بالاجازة وأما كل واحد من آحاد المسلمين فلم يتحقق فيه وصية الشرع حتى تمتنع بسببها وصية الميراث انتهت (قوله وللارث أيضا شروط) أى أربعة أحدها تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت تقديرا كجنين انفصل ميتا بجناية توجب الغرة أو حكما كفقود حكم القاضي بموته اجتهدا وثانها تحقق وجود المدلى الى الميت باحد الاسباب جيا عند الموت تحقيقا كان الوجود أو تقديرا كحل انفصل حيالوقت يعلم وجوده عند الموت ولو نقطة وثالثها تحقق استقرار حياة هذا المدلى بعد الموت ورابعها العلم بالجهة المقضية للارث تفصيلا وهذا المختص بالقاضي فلا تقبل شهادة الارث مطلقة بل لابد في شهادته من بيان الجهة التي اقتضت الارث منه اه زى (قوله وله موانع ثانی) أى في قوله فصل الكافرين يتوارثان الخ اه شيخنا (قوله وأخت) انظر لم يقل المتن مطلقا كسابقه وهل يقال

المال ارثا للمسلمين عصبية
 لخبر أبي داود وغيره انما وارث
 من لا وارث له أعقل عنه
 وارثه وهو صلى الله عليه
 وسلم لا يرث شيئا لنفسه بل
 يصرفه للمسلمين ولا يورثون
 يعقلون عن الميت كالعصبية
 من القرابة ويجوز تخصيص
 طائفة منهم بذلك وصرفه لمن
 ولها وأسلم أو عتق بعد موته
 أول من أوصى له لا لقاتله وقد
 أو ضحت ذلك في شرح
 الروض وللارث أيضا شروط
 ذكرها ابن الهائم في فصوله
 وبينتها في شرحها وله موانع
 ثانی (والجمع على ارثه من
 الذكور) بالاختصار
 (عشرة) وبالسبعة خمسة
 عشر (ابن وابنه وان نزل
 وأبوابه وان علا وأخ
 مطلقا) أى لابوين وأولاد
 أولاد (وعم وابنه وابن أخ
 لغير أم) أى لابوين وأولاد
 في الثلاثة وان بعدوا (وزوج
 ونحو ولاء) بالجمع على ارثه
 (من الاناث) بالاختصار
 (سبع) وبالسبعة عشر
 (بنت وبنت ابن وان نزل)
 أى الابن (وأب وأخته) أم
 أب وأم أم وان علما (وأخت)
 مطلقا (وزوجة وذات
 ولاء) وتعبيرى بنحو ولاء

وذاشولاء أعم من تعبيرة
بالمعتق والمعتقة (فلو اجتمع
الذكور فالوارث أب وابن
وزوج) لان غيرهم محبوب
بغير الزوج وميثلهم من
اثنى عشر ثلاثة للزوج
واثنان للاب والباقي للابن
(أو) اجتماع (الاناث
(ة) الوارث (بنت وبنت ابن
وأم وأخت لابوين وزوجة)
وسقطت الجدة بالأم وذات
الولاء بالاخت المذكورة كما
سقطت بها الاخت للاب
وبا لبنت الاخت للام
ومستأثن من أربعة
وعشرين ثلاثة للزوجة
واثناعشر للبنت وأربعة
لكل من بنت الابن والام
والباقي للاخت (أو)
اجتماع (الممكن) اجتماعه
(منهما) أي من الصنفين
(ة) الوارث (أبوان) أي أب
وأم (وابن وبنت وأحد
زوجين) أي الذكر ان
كان الميت أنثى أو الإني ان
كان الميت ذكر أو المسئلة
الاولى أصلها من اثنى عشر
وتصح من ستة وثلاثين
والثانية من أربعة وعشرين
وتصح من اثنين وسبعين
(فلو لم يستغرقوا) أي الورثة
من الصنفين التركة (صرفت
كلها) ان فقدوا كلهم (أو)
باقيا) ان وجد بعضهم وهو
ذو فرض (ليث المال)
ارنا (ان انتظام) أمره بان
يكون الامام عادلا (والا)

حذف من الثاني دلالة الاول كما قدره الشارح (قوله أعم من تعبيرة بالمعتق والمعتقة) أي لشموله غير المعتق
ممن ثبت له الولاء اه سم ولذلك زاد شرح المنهاج على لفظ المعتق فقالوا أي ومن يدلي به في حكمه وقالوا في
قوله والمعتقة أي ومن يدلي به في حكمها المكن الذي يدلي به الا يكون الا ذكر أو الكلام في ارث النساء ولا يرث
بالولاء منهن الا للمعتقة وذات الولاء لا تكون الا معتقة فلم يظهر العموم في التعبير بها الا أن يقال العموم فيها من
حيث أنها ترث عتيقها ومن انتهى اليه بخلاف التعبير بالمعتقة فإنه متبادر في التي ترث عتيقها فقط وعبارة روى
قوله أعم من تعبيرة بالمعتق والمعتقة ليشمل أولاد العتيق وعتقاءه لان ثبوت الولاء عليهم انما هو بطريق السراية
لا بطريق المباشرة بخلاف تعبيرة الاصل بالمعتق والمعتقة فإنه لا يشملهم انتهت (قوله لان غيرهم محبوب بغير
الزوج) أي لان الأب يحب الجد والابن يحب ابن الابن وكل يحجب الاخ للابوين ولللاب والام والعم لابوين
ولاب وابن العم لابوين ولاب والمعتق اه حل (قوله فالوارث بنت) لها النصف وبنت ابن لها السدس وأم
لها السدس وأخت لابوين عصبة مع الغير التي هي البنت وزوجة لها الثلث وسقطت الجدة لأم وأولاد بالام
وذات الولاء بالاخت لان عصبة النسب تحجب عصبة الولاء اه حل (قوله ومستأثن من أربعة وعشرين) لان
فيها سدس من ستة وهو فرض كل من بنت الابن والام وثمان من ثمانية وهو فرض الزوجة والحاصل من ضرب
نصف أحدهما في كامل الآخر ما ذكر للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس وهو أربعة وللأم
السدس أربعة وللزوجة الثلث ثلاثة وللأخت الواحدة الباقي اه حل (قوله ثلاثة للزوجة) وهي الثلث
واثناعشر للبنت وهي النصف وقوله والباقي للاخت أي لانها مع البنت عصبة (قوله أو الممكن منهما) وهو
أربعة عشر رجلا وعشرين نسوة ان كان الميت زوجا وخمس عشرة رجلا وتسع نسوة ان كان الميت زوجة (قوله
وابن وبنت) لم يقل وابنان تغليا كالذي قبله لانهما هذا دون ذلك لشهرته فاندفع ما للزركشي هنا اه شرح
مر (قوله أصلها من اثنى عشر) أي لان فيها ربعا من أربعة وهو فرض الزوج وسدسا من ستة وهو فرض
أحد الابوين والحاصل من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ما ذكر للزوج الربع ثلاثة وللابوين
السدسان أربعة والباقي خمسة على ثلاثة رؤوس لا تنقسم وتباين تضرب ثلاثة عدد الرؤوس في أصل المسئلة وهو
اثنا عشر يحصل ستة وثلاثون والى ذلك أشار بقوله وتصح من ستة وثلاثين للزوج الربع تسعة وللابوين
اثنا عشر والباقي خمسة عشر للابن عشرة وللبنات خمسة اه حل (قوله والثانية من أربعة وعشرين) لان
فيها ثمان فرض الزوج وسدسا فرض أحد الابوين والحاصل من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ما ذكر
للزوجة الثلث ثلاثة وللابوين السدسان ثمانية والباقي ثلاثة عشر على ثلاثة رؤوس لا تنقسم وتباين تضرب
ثلاثة عدد الرؤوس في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون تباع اثنين وسبعين للزوجة الثلث تسعة وللابوين
السدسان أربعة وعشرون الباقي تسعة وثلاثون للبنت ثلاثة عشر وللابن ستة وعشرون اه حل (قوله
فلو لم يستغرقوا الخ) مقابل المحذوف تقديره وتصرف التركة لمن وجد من الصنفين سواء كان جميعهم أو بعضهم
ان استغرق الموجودون ولو لم يستغرقوا الخ (قوله بان يكون الامام عادلا) أي في قسمة التركات وان كان
جائرا في غيرها اه ع ش (قوله رد ما فضل الخ) وذلك لان المال مصروف الى الأقارب ثم الولاء أو الى بيت
المال فاذا تعذرت إحدى الجهتين تعينت الاخرى * (فرع) * لو مات كافر عن ورثة غير مستغرقين فهل يرد
عليهم أولا واذا مات لا عن وارث خاص فهل يرثه ذوى الارحام ظاهر اطلاقهم نعم وهو محل نظر قال الزركشي يشبه
أن يقال ان قلنا ان ذلك بالارث دفع لهم أو بالمصلحة فلا اه وفي شرح الفصول للشارح واطلاق الاصحاب
القول بالردو يارث ذوى الارحام يقتضى أنه لا فرق بين المسلم والكافروهم وطاهر اه سم (قوله رد ما فضل
على ذوى فروض) في المختار فضل منه شيء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل
بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظيره اه وفي المصباح فضل فضلا من باب قتل ببق وفي لغة فضـل يفضل من

أي وان لم يتنظم (رد ما فضل) عن الورثة (على ذوى فروض

باب تعب وفضل بالكسر يفضل بالضم لغة ليست بالأصل ولكنها على تداول اللغتين ونظيره من السالم نعم بنعم
ونكل ينكل وحضر يحضر وقرع يقرع ومن المعتل دميتم وفضل فضلا من باب قتل أيضا زادوا أخذ
الفضل أي الزيادة والجمع فضول مثل فلس وفلوس اه (قوله غير زوجين) أي بالاجماع لأن علة الرد
القربة وهي مفقودة فيهما ومن ثم ترث زوجة تدلي بعمومة أو خوة بل رحم لا بالزوجة اه شرح مر وقوله
ومن ثم ترث زوجة الخ أي زيادة على حصتها بالزوجة اه عس عليه وفي سم ما نصه قال الشيخ عميرة
ولو كان الزوجان من ذوى الارحام رد عليهم ما من حيث الرحم وهذا رده الشارح في شرح الفصول فقال (فإن
قلت) كان من حقهما يستثنى من ذلك ما إذا كان من ذوى الارحام فإنه يرد عليهم ما (قلت) ممنوع بان الرد مختص
بذوى الفروض النسبية ولذلك على الراعي تهديم الرد على ارث ذوى الارحام بان القربة المفيدة لاستحقاق
الفرض أقوى فعلم ان علة الرد القربة المستحقة للفرض لا مطلق القربة وان كان معها فرض آخر للزوجان
لا يرد عليهم ما مطلقا وارثهما بالرحم انما يكون عند عدم الرد فافهم اه (أقول) فعليه لو خلف الميت زوجة فقط
هي بنت خال فلا شك ان لها الربع بالزوجة فهل لها الباقي أيضا لكونها بنت خال وبنت الخال اذا انفردت تحوز
جميع المال أولها الثلث الذي يأخذه الخال لو كان معه من ذوى الارحام نصف آخر لا يجب الام إلى السدس
كعمه لأن بنت الخال هنامه ازوجة فكان معها شخص آخر وكيف الخال حرره والوجه هو الاول اه سم
(قوله بنسبتها) أي نسبة سهام كل واحد منها إلى مجموع سهامهم وسهام رقتهم اه شرح مر (قوله فيبقى بعد
اخراج فرضيهما) وهو النصف للبنت الثلاثة والسدس للام واحد الباقي اثنان يقسمان بينهما أر باء للبنت ثلاثة
أر باء لهما وهو واحد ونصف وللأم ربعهما وهو نصف انكسرت على مخرج النصف يضرب اثنان في أصل المسئلة
وهي ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله فتصح المسئلة من اثني عشر للبنت النصف ستة وللأم السدس اثنان
فالحاصل للبنت ثلاثة أر باع الثمانية وهي ستة وللأم ربعها واحد واثنان فتعطي البنت من الاربعة الباقية ثلاثة
والام واحد افيكمل للبنت تسعة وللأم ثلاثة وهذه الاعداد متوافقة بالثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ
من البنت ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الام واحد وهو ثلث الثلاثة ويجمع ذلك أر بعة وهذا معنى قوله وترجع
بالاختصار إلى أربعة اه حل وعلى كونهم من أربعة وعشرين تكون الموافقة بنصف الثلث (قوله للام
ربعهما نصف سهم) وضابط الرد ان اعتبر له مسئلة غير المسئلة الأصلية وهو ان تجمع فروض من يرد عليه فقط
وتنسب نصيب كل واحد من الردود عليه إلى ذلك المجموع وتأخذ به ثلث النسبة من المقدار المراد ودان تقسم
صححافذا وان انكسر يضرب المخرج الذي وقع فيه الانكسار في أصل المسئلة ويقسم منها بالاجزاء الأصلية
وما فضل يرد بالنسبة السابقة على من يرد عليه (قوله ان اعتبر مخرج النصف) وهو المشار إليه بقوله نصف سهم
وقوله ان اعتبر مخرج الربع هو المشار له بقوله للام ربعهما وقوله وهو الموافق للقاعدة أي بانهم يعتبرون أدق
الكسور وعبارة الخابي قوله وهو الموافق للقاعدة وهي ان الباقي بعد اخراج الفروض يقسم على ذوى الفروض
بنسبة فروضهم والباقي وهو اثنان لا ربع له فقد انكسرت على مخرج الربع فتضرب أر بعة في الستة (قوله
وترجع بالاختصار على كالا التقديرين إلى أربعة) وطريقه انه اذا توافقت المسئلة مع كل من الانصاء
في جزء صحيح فترد المسئلة إلى ذلك الجزء وتقع القسمة منه في المثال اتفقت المسئلة مع كل من الانصاء على الاعتبار
الاول في الثلث بمعنى ان لكل من المسئلة والانصاء ثلث صححاف في الثانية في السدس (قوله وفي بنت وأم وزوج)
للبنت النصف وللأم السدس والزوج الربع وقوله يبق الخ أي لان البنت لها النصف ستة والام لها السدس
اثنان والزوج له الربع ثلاثة يبق واحد اه حل (قوله فتصح من ثمانية وأربعين) أي لانكسارها على
مخرج الربع فتضرب أر بعة في أصل المسئلة وهو اثنان عشر تباع ما ذكره للبنت النصف أربعة وعشرون حاصلة
من ضرب أر بعة في ستة والزوج الربع اثنان عشر حاصلة من ضرب أر بعة في ثلاثة وللأم السدس ثمانية حاصلة

غير زوجين بنسبتها)
أي قدر وض من يرد عليه
ففي بنت وأم يبق بعد اخراج
فرضيهما سهمان من ستة
للأم ربعهما نصف سهم
فتصح المسئلة من اثني عشر
ان اعتبر مخرج النصف
ومن أربعة وعشرين ان
اعتبر مخرج الربع وهو
الموافق للقاعدة وترجع
بالاختصار على التقديرين
إلى أربعة للبنت ثلاثة وللأم
واحد وفي بنت وأم وزوج
يبق بعد اخراج فروضهم
سهم من اثني عشر ثلاثة
أر باء للبنت وربع للام
فتصح المسئلة من ثمانية
وأربعين وترجع بالاختصار
إلى ستة عشر للزوج أربعة
وللبنت تسعة وللأم ثلاثة
وفي بنت وأم وزوج يبق
بعد اخراج فروضهن خمسة
من أربعة وعشرين للام
ربعها سهم وربع فتصح
المسئلة من ستة وتسعين
وترجع بالاختصار إلى اثنين
وثلاثين للزوج أربعة

ولبنات أحد وعشرون
وللام سبعة ولو كان ذو
الفرس واحدا كينت رد
عليها الباقي أو جماعة من
صنف واحد كبنات فالباقي
بينهن بالسوية والرد ضد
العول الآتي لانه زيادة في
قدر السهام ونقص من
عدد ها والعول نقص من
قدرها وزيادة في عدد ها
(ثم) ان لم يوجد أحد من
ذوي الفروض الذين يرد
عليهم ورث (ذو وارحام)
وهم بقية الاقارب (وهم)
أحد عشر صنفا (حد وجدة
ساقطان) كابي أم وأم أبي
أم وان علنا وهذا صنف
(وأولاد بنات) لصلب أولاب
من ذكور واناث (وبنات
اخوة) لابوين أولاب أولام
(وأولاد اخوات) كذلك
(وبنو اخوة لام وعم لام)
أي أخوا الاب لأمه (وبنات
اعمام) لابوين أولاب أو
لام (وعمت) بالرفع (واخوال
وخالات ومدلون بهم) أي
بماعد الاول اذ لم يبق في
الاول من يدلي به ومن انفرد
متمم حار جميع المال ذكرا
كان أو أنثى وفي كيفية
توزيعهم مذهبان أحدهما
وهو الاصح مذهب أهل
التنزيل وجوان يتزل كل
منهم منزلة من يدلي به والثاني
مذهب أهل القرابة وهو

من ضرب أربع في اثنين تبقى أربع بين البنت والام للبنت ثلاثة ارباعها ثلاثة وللام ربعها واحد فيكمل
للبنت سبعة وعشرون وللام تسعة وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوج
اربعة وهي ثلث الاثني عشر ومن البنت تسعة وهي ثلث السبعة والعشرين ومن الام ثلاثة وهي ثلث التسعة
ومجموع ذلك ستة عشر فلذلك قال وترجع بالاختصار الخ اهلطي (قوله وفي بنت واثم وزوجة) للبنت النصف وللام
السدس والزوجة الثمن وقوله يبقى الخ أي لان البنت لها النصف اثنا عشر والام لها السدس أربعة والزوجة
لها الثمن ثلاثة يبقى خمسة اه حلي (قوله فتصح المسئلة من ستة وتسعين) أي لانكسارها على مخرج الربع فتضرب
الاربعة في أصل المسئلة تبلغ ماذ كر للبنت النصف ثمانية وأربعون وللام السدس ستة عشر وللزوجة الثمن اثنا
عشر يبقى عشرون تقسم بين الام والبنت أربعاً للبنت ثلاثة ارباعها خمسة عشر يصير لها ثلاثة وستون وللام
ربعها خمسة يصير لها أحد وعشرون وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من
الزوجة أربعة وهي ثلث الاثني عشر ومن البنت أحد وعشرون وهي ثلث اثلاثة والستين ومن الام سبعة وهي
ثلث الاحد والعشرين ومجموع ذلك اثنان وثلاثون ولذلك قال وترجع الخ اهل ح (قوله ثم ذوارحام) وانما قدم
الرد عليهم لان اقربة المفيدة لاستحقاق الفرض أقوى اه شرح م وفي ستمائة قوله ثم ذوارحام أي
حديث الخلال وارث من لا وارث له واه أبوداود واعلم ان القائل بتوريث ذوى الارحام قدم الرد لان قرابة
اهـ له أقوى واعترض بأنه قد استوفى قوته بما فرض له اه عميرة (قوله كلبى أم الخ) اعلم انهم فرقوا بين أبي
الام وبين أم الام بان الولادة في النساء محققة لكن اعترض بان ميراث المذكور أقوى بدليل حرمان الاناث عند
التراخي كالعامة وبنات العلم اه عميرة اه سم (قوله وان عليا) الانسب وان علوان علواوى ثم رأيت في
شرح الهمزية للحج ان البياء لغة اه ع ش على م (قوله وبنواخوة لأم) لم يقل أولاد اخوة لأم لا يتكرر
بالنسبة للاناث مع قوله وبنات اخوة (قوله ومدلون بهم) أي بالاصناف العشرة اه حل والادلاء مأخوذ
من ادلاء الدلو وهو انزال الماء البئر للاستقاء تقول أدليت دلوى اليها ثم جعل كل القاء قول أو فعل ادلاء ومنه
يقال للجمع أدلى بجمعه كنه يرسلها البصر الى مراده كادلاء المستقي الدلول يصل الى مطلوبه من الماء وفلان يدلى
الى الميت بقرابة أو رحم اذا كان منسباً اليه فيطلب الميراث بذلك النسبة طلب المستقي الماء بالدلو اه شورى
(قوله اذ لم يبق في الاول من يدليه) أي لقوله هناك وان عليا في هذا الجدة غير الوارث يشمل جميع الاجداد الغير
الوارثين والجدة كذلك تشمل جميع الجدات الغير الوارثات (قوله وفي كيفية توريثهم مذهبنا) وهذا مذهب
ثالث للجمهور وهو ذهب اهل الرحم الذين يقسمون المال على من وجد من كل ذى رحم أي قرابة فيستوى
فيه القريب والبعيد والذكر وغيره اه شيخنا الشمس الحفنى في قراءته للشنورى (قوله وهو ان ينزل
كل منزلة من يدليه) الى الميت فيجعل ولد البنت والاخت كما هم او بنت الاخ والعم كابيهما والخال والخالة
كلام وانهم للام والعمة كالاب واذا نزلنا كلا كما ذكرتم الاسبق للوارث لا للميت فان استواء قدر كان الميت
خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل من أدليه على حسب ارثه منه لو كان هو الميت الأولاد والام والاخوان
والخالات منها في السوية وقضية كلامهم ان ارث ذوى الارحام كل من يدلون به في أنه اما بالفرض أو
بالنصيب ويراعى الجلب فيهم كالشبهين بهم ففي ثلاث بنات اخوة متفرقين لبنت الاخ للام السدس ولبنت
الشقيق الباقي وتجب عليهم الاخرى كما تجب ابوها اباهنم التنزيل انما هو بالنسبة للارث لا للمحب كما افاده
الوالد رحمه الله تعالى فلومات عن زوجة وبنت بنت لا تجبها الى الثمن وكذا البقية أو عن ثلاثة بنات اخوات
متفرقات فالباقي بينهم على خمسة كاهوين أمهاتهم بالفرض والرد اه شرح م وقوله نعم التنزيل انما
هو بالنسبة للارث لا للمحب يعني يجب أصحاب الفروض الاصلية بدليل قوله فلا يتأقيم ما ذكره قبله من قوله
ويراعى الجلب فيهم الخ وعبارته في حواشى شرح الروض قوله أي شرح الروض وهو ان ينزل كل فرع

تقديم الاقرب منهم الى الميت ففي بنت بنت بنت ابن المال على الاول بينهما ارباعا وعلى الثاني لبنت البنت اقربهم الى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب هذا كله اذا وجد أحد من ذوى الارحام ١١ والافحكمه ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد

السلام انه اذا جارت الملوك في مال المصالح وطفه ربه أحد يعرف المصارف أخذه وصرفه فيها كما يصرفه الامام العادل وهو مأجور على ذلك قال والظاهر وجوبه * (فصل في بيان الفروض وذويها) * (الفروض) يعني الانصاء المقدرة (في كتاب الله تعالى) للورثة ستة بعول وبدونه ويعبر عنها بعبارات أنحصر ها الربع والثالث وضعف كل ونصفه فاحد الفروض (نصف) وبدأت به كالجهر ولانه أكبر كسر مفرد وهو خمسة (زوج ليس لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة قال تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وولد الابن وان نزل كالولد اجبا عا أو لفظ الولد يشمله بناء على أعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وعدم فرعها المذكور بان لا يكون لها فرع أولها فرع غير وارث كرفيق أو وارث بعوم القرابة لا بخصوصها كفرع بنت وقولي وارث هنا وفيما يأتي في الباب بمن زيادتي (ولبنت وبنت ابن وأخت لغیرهم) أي لابوين أولاب (منفردات) عن يأتي قال تعالى في البنت وان كانت

منزلة أمه الخ أي لا في حجب أحد الزوجين عن فرضه اه رشیدی (قوله المال على الاول بينهما ارباعا) أي لان بنت البنت تنزل منزلة البنت وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن وهولومات عن هذين كان المال بينهما فرضا وردا اه ع ش على م ر وعبارة الاجهورى قوله المال بينهما ارباعا وجهه ان بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس فالمسئلة من ستة يبقى بعد فرضيهما اثنان يردان عليهما باعتبار فرضيهما ارباعا لبنت بنت الابن ربعهما وهو نصف لان نسبة نصيبها للاربعة وهو واحد ربع ولبنت البنت واحد ونصف فحصل الكسر على مخرج النصف فيضرب ذلك المخرج في أصل المسئلة وهو ستة يحصل اثناعشر لبنت البنت تسعة فرضا وردا وهي ثلاثة ارباع وللأخرى ثلاثة فرضا وردا وهي ربع وترجع بالاختصاص الى أربعة انتهت (قوله انه اذا جارت الملوك) هو عبارة عن عدم انتظام بيت المال (قوله أخذه وصرفه فيها) أي ولا يجب على الميراث ذلك صرفه على أهل محله فقط بل لورأى المصلحة في صرفه في محله بعيدة عن محله وجب نقله اليها وعبارة سم على المنهج وينبغي ان يأخذ منه لنفسه وعياله ما يحتاجه وانظر مقدار حاجته هل سنة أو أقل أو أكثر اه وينبغي ان يقال يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب حيث لم يكن ثم من هو أخرج منه لان هذا القدر يدفعه له الامام العادل اه ع ش على م ر (قوله وهو مأجور على ذلك) أي مثاب عليه وقوله والظاهر وجوبه هو المعتمد (تنبيه) قال الشيخ عميرة اذا حضر القسمة أولو القربى استحب دفع شئ اليهم ولا يجب والآية منسوخة بالميراث اه وما المانع من حملها على الاستحباب ولا نسخ وظاهره انه لا يدفع شئ من نصيب القاصر اه سم

* (فصل في بيان الفروض) *

(قوله وذويها) اضافة ذوى للضمير شاذة كقوله انما يعرف الفضل ذوه وذو بمعنى صاحب فتعرب بالواو والالف والياء ولا يستعمل الامضا فال اسم جنس فيقال ذوه علم وذو مال وذو وعلم وذو مال وذات مال وذواتا مال وذوات مال فان دلت على الوصفية نحو ذات جال وذات حسن كتبت بالهاء لانها اسم والاسم لا تلحقه الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وجاز بالهاء لان فيها معنى الصفة فاشبه المشتق نحو قائم وقائم وقد جعل اسماء مستعلا فيعبر به عن الاجسام فيقال ذات الشئ بمعنى حقيقة وماهيته اه معباح (قوله بمعنى الانصاء المقدرة) أي المحصورة (قوله وضعف كل ونصفه) نصف الربع الثمن ونصف الثلث السدس ومن تلك العبارات النصف والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما ومن تلك العبارات أيضا الثمن والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما اه حل (قوله وبدأت به كالجهر) أي وغيرهم بدأ بالثلثين اقتداء بالقرآن ولانه نهاية ماضوعف اه شورى (قوله أيضا وبدأت به كالجهر الخ) وبدأ هو والجهر بالزوج تسهلا على المتعلم لان كل ما قل الكلام عليه يكون أرسخ في الذهن وهو على الزوجين أقل منه على غيرهما والقرآن العزيز بدأ بالاولاد لانهم أهم عند الاكدي ومن ثم ابتدأ في تعليم الكتاب العزيز بأخوه على خلاف السنة في قراءته اه شرح م ر (قوله لانه أكبر كسر مفرد) احتراز عن الثلثين (قوله ليس لزوجته فرع وارث) أي وهو الولد والولد الذكرا كان أو أنثى وخرج اولاد البنات ومن قام به مانع من الاولاد أو اولاد البنين * (تنبيه) الذي يمكن اجتماعه من مستحقى النصف زوج وأخت لابوين أولاب اه شرح الفصول اه سم (قوله بان لا يكون لها فرع وارث الخ) أي لان النفي اذا دخل على مقيد بقيدين يصدق بثلاث صور نفي الجميع ونفي القيد الاول أو الثاني (قوله أو وارث بعوم القرابة) وهو اولاد البنات لانهم من ذوى الارحام وهم انما يرثون بعوم القرابة اه سم (قوله ما مير في ولد الابن) أي من كون بنت الابن كالبنات اجبا عا أو ان لفظ البنت يشملها بناء الخ اه شيخنا (قوله مع معصين أو اخواتهن)

واحدة فلها النصف ويأتي في بنت الابن ما مر في ولد الابن وقال في الأخت وله أخت فلها نصف ما ترك والميراث للاخت لابوين أو لابدون الاخت لا لم لانها السدس والآية لا تيقن وخرج بمفردات ما لواجته من معصين أو اخواتهن أو اجتماع بعض مع بعض كسب يأتي

بيانه (و) ثانيا (ربيع) وهو لاثنين (زوج لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة ذكرنا كان أو غيره سواء كان منه أيضا أم لا قال تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وجعلته في حالتيه ضعف ما لزوجته في حالتيه لان فيه ذكورا وهن تقضي التعصيب فكان معهما كلابن مع البنت (وزوجة) فأكثر (ليس لزوجها ذلك) أي فرع وارث بالقرابة الخاصة قال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد (و) ثلثها (ثمن) وهو ١٢ (الها) أي لزوجته فأكثر (معها) أي مع فرع وزوجها الوارث سواء كان منها أيضا أم لا قال تعالى فان كان لهن ولد فلهن الثمن والزوجان يتوارثان ولو في طلاق رجعي

(و) رابعها (ثلاثان) وهو لاربع (لصنف تعدد من فرضه نصف) أي لثنتين فأكثر من البنات أو بنات الابن أو الاخوات لابوين أولاب ان انفردن عن بعضهن أو ببعضهن حرمانا أو نقصانا قال تعالى في البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وبنات الابن كالبينات بما مر والبنات وبنات الابن مقيمتان على الاختين وقال في الاختين فأكثر فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان فما ترك نزلت في سبع أخوات لجاريين مرض ومأل عن ارثن منه فدل على ان المراد منها الاختان فأكثر (و) خامسها (ثلث) وهو لاثنتين (لام ليس ليهما فرع وارث ولا عدد من اخوة وأخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس والمراد به

أي أو اجتمعت بنت ابن مع بنت ابن آخر أو شوري (قوله ذكرنا كان أو غيره) قال سم هلا صرح به هذا في سابق اه قال شيخنا مقتضى الاثم ويمكن أن يقال لم يصرح به ثم لانه في سياق النفي فالعموم فيه نص بخلافه هنا فانه مثبت فاحتاج فيه الى بيان المراد بالتعصيب على العموم اه شوري وقوله أيضا أي كانه منها (قوله وهي تقضي التعصيب) أي القوة أي فلتناسب ان يكون أزيد منها لقوته لان شأن الذكر في الفرائض أن يكون له ضعف ما للأنثى فليس مراده بالتعصيب المصطلح عليه إلا أني اه شيخنا (قوله أي لزوجته فأكثر) ولذا لم ترد في القرآن الا بافظ الجمع بخلاف البنات والاخوات فانهم وردن تارة بافظ الجمع وتارة بلفظ الواحد وقوله ما أكثر أي الى أربع بل وان زدن على أربع في حق نحو مجوسي اه حل (قوله سواء كان منها أيضا) أي كانه منه أم لا (قوله وهو لاربع) أفرد الضمير باعتبار كونهم ما فرضا (قوله اذا انفردن عن بعضهن) وهو أخواتهن وقوله أو ببعضهن حرمانا أي باعتبار المجموع والاف البنات لا يحجب بن حرمانا وبمحجب بن نقصانا اذا وجد العول كزوجة وأبوين وبنتين المسئلة من سبعة وعشرين وثلاثا ثم ثمانية عشر وبدون عول ستة عشر وبنات الابن يحجب بن حرمانا بالابن ونقصانا اذا كان معهن بنت والاخوات الاشقاء أولاب يحجب بن حرمانا بالابن ونقصانا اذا كان معهن بنت أو بنت ابن (قوله كالبينات لما مر) أي في الولد أي فيقال على وزانه بالاجماع أولان لفظ البنات يشمل بن بناء على اعمال لفظ البنات الخ (قوله ليس ليهما فرع وارث) لم يقيد بالقرابة الخاصة ههنا لان الوارث بالقرابة العامة لا يأتي ههنا لما كان الرد وفيما مرياني لا رد على الزوجين فاحترزهم اه شوري (قوله قبل اظهار ابن عباس الخلاف) أي حيث قال لا يحجبها عن الثالث الا عدد من أولادها ثلاثة فأكثر أخذنا بظاهر الآية اه شيخنا (قوله واعدد من أولادها) انما اعطوا الثالث والسدس لانهم يدلون بالام وهم ما فرضا وسوى بينهم لانه لا تعصيب فيمن أدلوا به بخلاف الاشقاء اه زى وعبارة شرح مر لان ارثهم بالرحم كلابوين مع الولد وارث غيرهم بالعصوبة وهي مقتضية لتفضيل الذكر وهذا أحد ما امتازوا به من الاحكام الخمسة وباقيها استواء ذكرهم المنفردوا وأنثاهم المنفردة وانهم يرثون مع من يدلون به وانهم يحجبونه بحجب نقصان وان ذكرهم يدل بانثى وهي الام ويرث (قوله وان كان رجل يورث كلاله) رجل اسم كان وجملة يورث صفته وكلاله خبره والكلالة اسم للميت الذي لم يخلف ولدا أو لدا والكلالة من كلت الرحم بين فلان وفلان اذا تباعدت القرابة بينهم فسميت القرابة البعيدة كلاله من هذا الوجه اه جلالين وخازن (قوله والقراءة الشاذة كالخبر) أي في وجوب العمل بها اه شرح مر وعبارة الشوري وقوله والقراءة الشاذة كالخبر عبارة الایعاب المعتمد من اضغراب طويل عند الاصوليين والفقهاء أنه يجوز الاحتجاج بالقراءة الشاذة اذا صح سند هذا لانهم اعزلة خبر الاحاد انتهت (قوله لجد مع اخوة) أي ثلاثة فأكثر لانه لو قسم في هذه الحالة تنص عن الثلث فضايبا أخذ الثلث أن يزيدوا على مثاليه بخلاف ما اذا كان مع اثنين أو واحد فانه مع الواحد المقاسمة خيره من الثلث ومع الاثنين وان استوت المقاسمة والثلث لكن لا يقال لما يأخذ حيث شئت لانه يأخذ في هذه الحالة بالتعصيب وقوله وان لم يكن الثالث في كتاب الله

اثنتان فأكثر اجماعا قبل اظهار ابن عباس الخلاف وسيأتي انه اذا كان مع الام اب وأحد الزوجين ففرضها ثلث الباقي تعالى (ولعدد) اثنين فأكثر (من ولدها) أي الام يستوي فيه الذكر وغيره قال تعالى وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد أولاد الام بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يفرض) أي الثلث (لجد مع اخوة) على ما سيأتي بيانه في فصله وبه يكون الثلث لثلاثة وان لم يكن الثالث في كتاب الله (و) سادسها (سدس) وهو لسبعة (لاب وجد ليهما فرع وارث) قال تعالى ولا يورث كل واحد منهما

السدس مما ترك ان كان له ولد والجد كلاب لاسر في الولد والمراد بعد لم يدل بانثى والا فلا يرث بخصه - وص الغرابة لانه من ذوى الارحام الخمس (ولام يثبت ذلك) أي فرع وارث (أو عدد من اخوة وأخوات) اثنتان فأكثر لاسر (ولجددة) فأكثر لأم أولاد لانه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس رواه أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا ان (لم يدل بكريسين اثنتين) فإن أدلت به كام أبي أم لم ترث بخصه خصوص الغرابة لانها من ١٣ ذوى الارحام كسرة وارث من الجدات كل جدة أدلت بخصه - انثى أو الذكور أو الأناث إلى الذكور أو الأم وأم أبي الأب وأم أم الأب (ولبنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى) منها القضاء على الله عليه وسلم بذلك في بنت ابن مع بنت رواه البخاري وقيل بما فيه غيره وقول فأكثر مع أو بنت ابن أعلى من زيادتي هنا (ولأخت فأكثر لأم مع أخت لابوين) كفي بنت الابن فأكثر مع البنت (ولو أخت من ولد أم) ذكر أو كان أو غيره لاسر فأصحاب الفسروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج والأب والجد والأخ لأم وتسعة من الأناث الأم والجدتان والزوجة والأخت لأم وذوات النصف الأربع وعلم من هنا ومما يدعى ان المراد بهم من يرث بالفرض وان كان يرث بالنصيب أيضا

تعالى أي بل ثبت باجتهاد الصحابة اه حل بنوع تصرف (قوله أي فرع وارث أو عدد من) قال الشارح في شرح الفصول كل روض ولو اجتمع مع الأم فرع وارثان من الاخوة وظاهر كقول ابن الرفعة وغيره إضافة الحب إلى الفرع لانه أقوى والماتع - قان مع تمام أعضائهم - ما كلاتين في جميع الاحكام لكن قال الشيخ ج وظاهر ان تعدد غير الرأس ليس بشرط بل متى علم استقلال كل بحياة كان تام دون الآخر كان كذلك اه حل (قوله أو عدد من اخوة وأخوات) سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلفين ولو كان العدد الحجاب لها كله غير وارث كالأولاد لمع الجد أو بعضه كالذي لأب مع الشقيق اه حل بالمعنى (قوله لاسر) أي من قوله تعالى فان كان له اخوة فلا أمه السدس وقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس اه (قوله من زيادتي هنا) هذا التعبير يقتضي انه ذكر هذا اللفظ في محل آخر غير مز يدعى الأصل ولم يعلم الا أن هذا المحل فليتأمل ثم ظهر ان ذلك المحل الذي احتز عنه هو فصل ارث الأولاد وأولاد الابن فان الأصل ذكر فيه مفاد هذه الزيادة كما يعلم بمراجعة تأمل (قوله ولو أخت من ولد الأم) لواجتمع الثلاثة والحكم ان لا يدخل لأم السدس والباقي للثلاثة ويسقط الآخر وفي الأناث الشقيقة النصف وللأب السدس تكملته الثلثين ويفرض للثلاث لأم السدس أيضا كذا بخط شيخنا بمش المحلى في فصل الاخوة والاخوات اه سم (قوله لاسر) أي من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلاً أو امرأة الآية (قوله وان كان يرث بالنصيب أيضا) وذلك لا يكون الا في الأب والجد والأخت الشقيقة ولأب والباقي لا يرث الا بالفرض دائماً تأمل

* (فصل في الحب) * أي في بيانه ثبوتاً ونقياً أي في بيان من يحب من الورثة بالشخص ومن لا يحب فثبتي في قوله لا يحب أبوان الخ والأول في قوله بل ابن ابن باب الخ (قوله وحجب بالوصف وسبباً) أي في قوله فصل الكافران يتوارثان الخ وهو يدخل على جميع الورثة والحاصل ان الحب - ثلاثة أقسام حجب بالوصف وهو لا يكون الاحراماً وحجب بالشخص وهو يدخل على بعض الورثة ويكون حرماً ما وثقنا اه شيخنا (قوله وقدم) أي في فصل الفروض وذلك كزوج حيث يحجب الفرع الوارث من النصف إلى الربع اه حل (قوله لا يحب أبوان الخ) أي لان كلاً يدلى إلى الميت نفسه كما أشار إليه بالضبط اه سم (قوله باحد) كتب شيخنا في هامش المحلى قوله أحد فيه لطيفة وهي الإشارة إلى ان المراد الحب بالشخص وأما بالوصف فيجبون كغيرهم اه * (فرع) * شرط الحجاب الارث فن لا يرث من كان مانعاً فيه مما سبب أي لم يحب مطلقاً وان كان تقدم غيره عليه فقد يحب حجب نقصان كجد وأخ لابوين وأخ لأب فإلا لا يحب ينقص الجد مع حجب به بالشقيق وكأبوين وأخوين أو وأخنتين أو وأخت ينقصان الأم وهما محجوبان بالأب وكأم وجد وأخوين لأم ينقصان الأم ويحبهم بالجد وكأم وأخوين لابوين وأخ لأب اه وفي شرح الفروض مثله اه سم (قوله الا المعتق والمعتقة) وشيخنا في شرح الأصل أخرجهما بزيادة قوله في التعريف كل من أدلى للميت بنفسه وليس فرعاً عن غيره بخلاف المعتق فانه وان أدلى للميت بنفسه لكنه فرع عن النسب لانه تشبهه فقدم عليه اه حل (قوله فيحب ابن ابن) أي وان - قل لينتظم مع قوله أو ابن ابن أقرب منه وقوله أو ابن ابن أقرب ظاهره سواء كان أباه أو عمه فلو أن الشارح التعميم عن هذا المكان أولى (قوله وبأخت لابوين معها

ويسمى الأول حجب حرمان وهو قسمه ان يحب بالشخص أو بالاستغراق وحجب بالوصف وسبباً أي والثاني حجب نقصان وقدم (لا يحب أبوان وزوجان وولد) ذكر أو كان أو غيره عن الارث (باحد) اجزاء واضبطهم كل من أدلى إلى الميت بنفسه الا المعتق والمعتقة (بل) يحب غيرهم فيحب (ابن ابن بابن) سواء كان أباه أم عمه (أو ابن ابن أقرب منه) يحب (جد) أبوان علا (بموسط بينهما وبين الميت) كالأب وآية (د) يحب (أخ لابوين باب وابن وابنه) وان نزل اجازة (يحب أخ) لأب - ولأم (الثلاثة) (وأخ لابوين) وبأخت لابوين معها

باب وجد) أبيه وان علا
(وابن وابنه) وان نزل (وأخ
لابوين و) أخ (لاب) لانه
أقرب منه (و) يحجب ابن
أخ (لاب) بهؤلاء) الستة
(وابن أخ لابوين) لانه
أقوى منه ويحجب ابن ابن
أخ لابوين بابن أخ لاب لانه
أقرب منه (و) يحجب (عم
لابوين بهؤلاء) السبعة
(وابن أخ لاب) لذلك
(و) يحجب (عم لاب) هؤلاء
الثمانية (وعم لابوين) لانه
أقوى منه (و) يحجب (ابن
عم لابوين بهؤلاء) التسعة
(وعم لاب) لانه أقرب منه
(و) يحجب ابن عم (لاب
بهؤلاء) العشرة (وابن عم
لابوين) لانه أقوى منه
ويحجب ابن ابن عم لابوين
بابن عم لاب فان قلت كل من
العم لابوين ولاب يطابق على
عم الميت وعم أبيه وعم جده
مع ان ابن عم الميت وان نزل
يحجب عم أبيه وابن عم أبيه
وان نزل يحجب عم جده قلت
المراد بقرينة السياق عم
الميت لا عم أبيه ولا عم جده
(و) يحجب (بنات ابن بابن
أو بنتين ان لم يعصبين) بنحو
أخ أو ابن عم فان عصبين به
أخذن معه الباقي بعد
تسئي البنتين بالتعصيب
(و) يحجب (جدة لام بام)
لانها تدلي بها (و) يحجب
جدة (لاب باب) لانها تدلي به

بنت الخ وهذا وان كان يحجب بالاستغراق لكنه لا يخرج عن كونه حجباً بأقرب منه اهـ شرح مر (قوله وبأخت
لابوين الخ) أي ولا يغني عن هذا قوله الآتي كماله ان العصبية تحجب بالفروض المستغرقة لان الاخت مع
البنت عصبية اهـ عميرة اهـ سم (قوله كاسياني) أي في ارث الخواشي حيث قال هناك وأخت لغير أم مع
بنت أو بنت ابن عصبية فتسقط أخت لابوين مع بنت أو بنت ابن ولد الأب (قوله ويحجب ابن أخ لاب باب وجد الخ)
وكذا يحجب ابن الأخ لابوين وأولاد العم لابوين أولاد وابنه بالاخت لابوين أولاد اذا كانت عصبية مع غيرها
كما قال في الفصول وشرحه المغير للشارح مانصه والاخت من الابوين أرض الاب حالة كونها عصبية مع غيرها
تحجب من يحجبها أخوها لانهم في درجته فتحجب بنو الاخوة والاعمام وبنهم والشفقة تحجب الأخ لاب بخلاف
ما اذا كانت صاحبة فرض فانم لا تحجب من يحجبها أخوها اهـ أي وبخلاف ما اذا كانت عصبية لامع غيرها كم
الجدة في صورة المعادة حيث بقي بعد نصيب الجدة كثر من النصف على ما يأتي هناك * (فائدة) * عبارة المنهاج
وابن الأخ لابوين يحجب ستة الخ ونسكتة قوله ستة مع امكان الاستغناء عنها رفع توهم التكرار في قوله ولاب يحجب
هؤلاء تأمله اهـ سم (قوله لانه أقرب منه وقوله لانه أقوى منه) هذه عادة الفرضيين اذا اختلفت الدرجة
يقدمون بالقرب واذا اتحدت يقدمون بالقوة كما ذكره الجعبري في القاعدة المشهورة حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

اهـ وهذا بخلاف باب الوصية فان الأقرب فيها يشمل الأقوى فلو وقف على أقرب الناس اليه وله
أخ شقيق وأخ لاب قدم الشقيق وكذا يقال في الوصية اهـ من ع ش على مر بنوع تصرف (قوله
ويحجب ابن ابن أخ لابوين بابن أخ لاب) وذلك لان القاعدة في العصبان انها اذا اتحدت الجهة مع التفاوت في
القرب كما هنا قدم الأقرب كما ان القاعدة فيما اذا اتحدت الجهة وقرب التقديم الأقوى وهو المدلي بأصلين كتقديم الأخ
أو العم الشقيق على الذي للاب وتقدم ابن الشقيق منهم على ابن الذي للاب وفيما اذا اختلفت الجهة تقدم من
كانت جهة مقدمه وان بعد كتقديم ابن الابن وان نزل على الأخ لابوين كما قال الجعبري

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

اهـ سم (قوله وابن الأخ لذلك) أي لانه أقرب اهـ حل (قوله فان قلت كل من العم الخ) وارد على قوله
ويحجب ابن عم لابوين بعم لاب والمستشكل به هو قوله مع ان ابن عم الميت الخ أي فكيف يحجبون العم للاب
حاجباً لابن العم مع انه محبوب به وقوله يحجب عم أبيه أي لان عومة الميت وبنها مقدمة على عومة أبي الميت
وبنها لان الاول أقرب من الثانية وكذا يقال في قوله وابن عم أبيه أي ومع ان ابن عم أبيه وان نزل يحجب بعم
جده اهـ شيخنا (قوله وبنات ابن بابن الخ) لما فرغ من حجب الذكور شرع في حجب الاناث فقال وبنات
ابن الخ اهـ شرح مر (قوله أيضاً بنات ابن بابن) ظاهره سواء كان اباهن أو عمهن اهـ سم (قوله ان
لم يعصبين بنحو أخ أو ابن عم) عبارته فيما سياتي في ارث أولاد الابن ويعصب الذكور من في درجته كالخنة
وبنت عمه وكذا من فوقه كعمته وبنت عم أبيه اهـ فتعبيره هنا بنحو ظاهر خلافاً لمن توقف فيه فيدخل في النحو
ابن أخيه وابن ابن عمها (قوله ويحجب جدة لام بام) قد يتصور ارث الجدة مع بنتها كان نسكح ابن بنت هند بنت
بنت بنتها عمرة فانت بولد وماتت عن عمرة وأمها هند فبشتر كان في السدس لان عمرة ان كانت جدة أقرب من
هند لكن هند تسادهم من جهة الاب اهـ وعبارة شرح الفصول للشارح وكذا الوتر ورج ابن بنت هند بنت
بنت بنتها زينب فاولادها اولاد هند جده من قبل أبيه ومن قبل أمه لكنهما من قبل أبيه أقرب لانه أم أم أبيه وأم
أم أم أمه فترث معهما مع أنهم رلية فيكون السدس بينهما ثم أشار الى الجواب بأن هند النماورثت لكونها جدة
من قبل الاب وهي باعتبار هذه الجهة غير مدلية بنسب أي وليست زينب أقرب منها لان الواسطة بين هند والميت
من غير جهة زينب بقدر الواسطة بين زينب والميت اهـ تأمل عميرة اهـ سم (قوله ويحجب جدة لاب باب) أي خلافاً

(وَأُمُّ) بِالْأَجَاجِ وَلَانِ ارْتِهَابًا لِمَوْتِهِ وَالْأَمُّ أَقْرَبُ مِنْهَا (وَ) تَحْبِبُ (بَعْدَى جَيْتُهُ بِشَرِّ بَادَا) ١٥ كَأُمِّ أُمٍّ وَأُمُّ أُمٍّ وَكَأُمِّ أَبٍ وَأُمُّ أَبٍ

(و) نخب (بعدی جہ)

أَبِ الْقُرْبَى جِهَةً أُمِّ) كَلَامُ

أم وأُم أم أب كما أن أم الأب

نحسب بالام (لا العكس) أى

لا تخرج بعدى حجة الام

مَقَرِّي حَيْةِ الْاَبْ كَأَمْ اَبْ

وَأَمَّا أُمُّ أَمِيٍّ بِشَتْرَكَانِ فِي

السيد لان الان لاجب

الحرقمة حبة الام والحقنة

التجارة الأولى (وأخت)

کے احاطہ میں (کے)

من على وجهه (ج)

لا بد من العلم بالآثار والآثار

لا یومنین بالآب والذین واصل
الذین لا یؤمنون

الابن ولد بـهـسـولـه واح

لا يؤمن ولا مباب وجد و فرع

وَأَتَى بِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ

اولاً لا تسقط بالمرض

المستغفرة بخلاف الآخر

یونہی ممبایانی (و) عجیب

اخوات لاب باختين لاپوين)

كفاي بنات الابن مع البنات

فان كان معهن أخ عصبي

كَلِمَاتِي وَحَسْبُ أَيْضًا

باخت لاورن معہا بنت او

منہ امن کیساتی (و) تحفہ

(عمره) ابن عمر

(استغفر اقدوی فر وض)

للحركة كنز ويز وأموأخ

منها وعرف بالسر محبوس

بالاستغراق (و) بحسب

(مسئله ولاء) فکراکن

أَوْفَاءُ (بِوَفَائِهِمْ) كَالْأَنْفَاءِ

قوله (والله اعلم) والله اعلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ

بها وسيدوا جمع والدا
والك : كتاب الط

والتعاون مع كافة الهيئات المعنية

لا جده عميرة اه سم (قوله باب يوم) لو عبر باو وأعاد العامل كان أوضح اه شورى (قوله وبعدى جهة
بقر باها الخ) في الر وض وشرحه ثم كل جسد تحجب من فوقها وان لم تكن من جهتها لا لأنها ان كانت من
جهتها والا فلا قربيتها وعلى هذا القياس أى الضابط المذكور نقل البغوى ان القربى من جهة أمهات الاب كام
أم الاب تسقط البعدى من جهة آباء الاب والقربى من جهة الام كام الام تحجب البعدى من جهة الاب كام
أم الاب كان الام تحجب أم الاب لا عكسه أى لان القربى من جهة الاب كام الاب لا تحجب البعدى من جهة الام
كام أم الام لان الاب لا يحجبها فامه المدلية به أولى والقربى من جهة آباء الاب كام أبى الاب لا تحجب البعدى
من جهة أمهات الاب كام أم أم الاب كشملة كلامه واقتضاه قول أصله نقلا عن البغوى فيسه القولان يعنى في
المسئلة قبلها لكن قال ابن الهائم الاصم خلافا لما قطع به الاكثرون ان قربى كل جهة تحجب بعدها ولان
الموجود في كلام البغوى حكاية القواين بلا ترجيح ولا يلزم من الترتيب على خلافه الاتحاد في الراجحه قال ومن
أكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف فيما يحجها اه سم (قوله بل بشر كان في السدس) أى لان التى من
جهة الام لها قوة بدليل ان الاب لا يحجبها والام تحجب أم الاب فقونها جرت رانجها وكان الاب لا يحجب الجدة
من جهة الام فكذلك أمه بالاولى فقوله فالجدة التى تدلى به أولى أى بعدم حجبها للجدة التى من جهة الام ولو
بعدت (قوله نعم الاخت لابوين الخ) استدراك على قوله وأخت كأخ اه وقوله لا تسقط بالفروض
المستفرقة كما اذا ماتت عن زوج وأم وأختين لام وأخت شقيقة اه وقوله كما يؤخذ مما يأتى فى المشتركة
حيث قال الشارح هناك ولو كان بدل الاخ أخت لابوين أو لاب فرضها النصف أو أكثر فالثلثان وأعيان
المسئلة (قوله واخوان لاب باختين لابوين) لان فرض الجنس الواحد من الانث لا يزيد على الثلثين اه سم
(قوله ويحجب أيضا باخت لابوين الخ) أى ففهوم الاختين فيه تفصيل اه حل (قوله من يحجب) أى
بخلاف الولد فانه عصبة ولا يحجب اه حل وعبارة شرح مر وكل عصبة يمكن حجبها لم ينتقل عن التعصّب
للفرض يحجب أصحاب فروض مستفرقة ثم قال وخرج بممكن الولد فانه عصبة لا يمكن حجبها وخرج لم ينتقل عن
التعصّب الاخ لابوين في المشتركة والاخت لابوين أو لاب فى الاكدر فيشكل بينهما عصبة ولم يحجبها الاستفراق
لانه انتقل للفرض وان لم يرث به فى الاكدرية وكلام المنهاج يقتضى ان الحاجب أصحاب الفروض
المستفرقة لا الاستفراق كما قال المصنف فيكون حجبها بالاشخاص على كلام المنهاج وبالاوصاف على كلامه تأمل
(قوله وأخ منها) وقع فى المحلى بدله وجدوا وعرض بأنه عصبة والجواب انه اذا لم يفضل له الا السدس يأخذه
فرضا كما صرح به ابن الهائم فانه صرح بان الجسد يفرض له السدس فى ثلاث صور اذا فضل قدر السدس
أو أقل أو لم يفضل شي فنته در المحلى (قوله بعصبة نسب لانه أقوى منه) عبارة شرح مر لان النسب أقوى ومن
ثم انحصر بانحرमितه وجوب النفقة وسقوط القود والتهادة ونحوها على ما سيأتى اه وقوله وجوب
النفقة أى فى الجملة لانهم لا يتجرب لغير الاصول والفروض من بقية الاقارب اه عمن عليه (قوله والعصبة
ويسمى الخ) هى من تصبوا به اذا احتاطوا قال الزركشى كل من ذكر من الرجال عاصب الا الزوج والاخ
للام وكل من ذكر من النساء ذات فرض الا المعتقة كذا بخط شيخنا على المحلى اه سم وفى المصباح وعصب
القوم بالرجل عصبان باب ضرب أحاطوا به لتقال أو حاية اه (قوله من لا مقدر له) أى حال تعصبي من
جهة التعصّب وان كان له مقدر فى حالة أخرى أو فى تلك الحالة من غير جهة التعصّب فدخل الاب والجد
والاخوان مع البنات اه سم (قوله ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصّب) فالتعريف لطلق العصبة
للعصبة بالنفس اه حل (قوله فيرث التركة) ليس هو من تنم الجسد لئلا يلزم القور بل هو من أحكام
العصبة دليله حديث فأنبئت الفروض فلاولى رجل ذكر (قوله ولم ينتظم فى صورة ذوى الارحام بيت المال)

وغيره (من لام قدره من الورثة) ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب كالاب والجد من جهة التعصيب وتعبيري بالورثة أعم من تعبيري بالجمع على قورينهم (فيرث التركة) ان لم يكن معه ذوفرض ولم يتنظم في صورة ذوى الارحام بيت المال (أو ما فضل عن الفرض) ان

كن. معذوف فرض ولم ينظم في تلك الصورة بيت ١٦ المبال وكان ذوالفرض فيها أحد الزوجين ويسقط عند الاستغراق الا اذا انقلب الى فرض كالشفت فالشفت كن ك

كالشفيق في المشرق كـ
 سياتي ويصدقولي فيرث
 التركة بالعصبية بنفسه
 وبنفسه وغيره معا وما بعده
 بذلك وبالعصبية مع غيره
 وتعتبرى هنا وفيما يأتى
 بالتركة أعسم من أعبيه
 بالمال

* (فصل) في كيفية تراث الاولاد واولاد الابن انفرادا واجتماعا * (لابن فاكتر التركة) اجماعا (وابنت فاكتر ماس) في الفروض من ان للبنت النصف وللاكثر الثلثين وذكر هذاتتميمالا قسام وتوطئة لقولي (ولو اجتماعا) أي البنون والبنات (ف) التركة لهم (لذا) كرم مثل حنا الاتمين) قل تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين قيل وفضل الذكركر بذلك لاختصاصه بلزوم ما لا يلزم الانثى من الجهاد وغيره (وولد الابن) وان تول (كلولد) فيما ذكر اجماعا (فله) اجتماعا والولد ذكرا) أو ذكرا معه انثى كما فهم بالاولى (بحجب ولد الابن) اجماعا (أو انثى) وان تعددت (فله) أي لولد الابن (ما زاد على فرضها) من نصف أو ثلثين ان كانوا ذكورا أو ذكورا واناثا بقسمة ما ياتي (ويعصب الذكرا) في الثانية (من في درجته)

أى فيما إذا كان العاصب من ذوى الارحام وهـ ذاية يقتضى ان ذوى الارحام عندهم ورثتهم يقال لهم عصبة لانه
أدخلهم فى التعريف وهو خلاف ما فى شرح مـ وعبارته مع المتن والعصبة من ايسر له سهم مقدور حال تعصيبه
من جهة تعصيبه من المجمع على توريثهم خرج بمقدور ذوى الفرض وبما بعده وهو قوله من المجمع على توريثهم ذوى
الارحام على أن من ورثهم لا يسميهم عصبة وفى ذلك خلاف اهـ (قوله وكان ذوا الفرض فيها) أى فى تلك الصورة
وهو ما إذا كان العاصب من ذوى الارحام أحد الزوجين أى فان كان غيره رد الباقي عليه لان الرد مقدم على
توريث ذوى الارحام اهـ سمـ (قوله الا اذا انقلب الى فرض) أى انتقل عن التعصيب الى الفرض
كالشقيق فى المشترك فانه يسقط ان جعل عاصبا وهى كما يأتى زوجه النصف وأم لها السدس وولدا أم لهما
الثالث وأخ لابوين فانه يشارك ولدى الام فى فرضهما وهو الثلث لاشتركا كما معهم فى ولادة الام لهم وأصل
المسئلة ستة للزوج النصف ذاته وللام السدس واحد ولو لى الام الثلث اثنان فلم يبق للأخ لابوين شئ لحقه
السقوط لكن لما شاركهما فى ولادة الام شاركهما حينئذ فى الثلث اهـ حلـ (قوله بالعصبة بنفسه) كالأخ
لابوين وأولاد وبنته وغيره معا كالأخ والأخت والأخ عصبته بنفسه والأخت عصبته بغيرها ومجموعهما يقال
له عصبته بنفسه وغيره بما قيل للعصبة بالنفس بشخص واحد وبالعصبة بالنفس والغير معا بمجموع شخصين
وبالعصبة مع الغير بشخص واحد وقوله وبالعصبة مع غيره هو الأخت لغير أم مع بنت أو بنت ابن (قوله
أعم من تعبيرة بالمال) انما عـ بر بالمال جـ يا على الغالب أو ان مراد به التركة بقريته تعبيرة بها أول الباب
وآثره لانه أشرف من غيره أو موافقة للعنا الحديث من ترك ما لا يورثه اهـ شـ

(فصل في كيفية ارث الاولاد وأولاد الابن الخ) * ينظم لهم خمس عشرة صورة لانهم اما ذكور فقط أو اناث فقط أو ذكور واناث ومثلها في أولاد الابن فهذه ست صور عند الانفراد وعند الاجتماع تضرب الثلاثة الاولى في الثلاثة الاخيرة فهذه تسع صور مع الستة السابقة وكلها في المتن (قوله وأولاد الابن) لم يشمل وأولاد الاولاد لانه يشمل بنات البنات مع انهن من ذوى الارحام وقوله انفراد او اجتماع أي انفراد الكل من الصنفين عن الاجتماع معهما وانفراد الكل من افراد كل عن الآخر من كل (قوله وفضل الذي ذكر بذلك لاختصاصه الخ) عبارة شرح مر وفضل الذي ذكر لاختصاصه بنحو النصرة وتحمّل العقل والجهد وصلاحه للامامة والفضاء وغير ذلك وجعل له مثلاً لانه لا حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الاولى فوجدت مستغنى للزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج ولانه قد لا يرغب فيها غالباً اذا لم يكن لها مال فابطل الله حرمان أهل الجاهلية لها انتهت (قوله كأولاد في ما ذكر) وهو ان الواحد فأكبر يستغرق التركة وان للواحدة النصف وان للثنتين فصاعد الثلثين وانه اذا اجتمعا كان للذكر مثل حظ الانثيين اه قل على الجلال (قوله كما فهمت بالاولى) أي لان أخته تقوية وتعينه على عجب أولاد الابن (قوله ان كانوا ذكوراً) الضمير راجع لولد الابن وانما عبر به او بالجمع لان انفا الولد يطلق على الواحد والمتعدد اه عش وهذا تقييد لقوله أو لثنتين اه شيخنا والاولى جعله راجعاً للمثنتين وهما قوله من نصف أو لثنتين كما لا يخفى (قوله بقريسة ما يأتي) أي من قوله فان كان أنثى الخ اه شيخنا (قوله في الثانية) هي قوله أو ذكوراً أو اناثاً اه عش (قوله وكذا من فوقه ان لم يكن لها سدس) عبارة شرح مر ويعصب من هي فوقه ان لم يكن لها شيء من الثلثين كبنتي صلب وبنات ابن وابن ابن فان كان لها شيء منهن لم يعصبها كبنات وبنات ابن وابن ابن ابن لان لها فرضاً استغنى به عن تعصيبه وهو السدس وله الثلث الباقي ولو كان معه في هذا المثال بنات ابن ابن أيضاً قسم المال بينهما لان هذه لاثنتي له في السدس الذي هو تكملة الثلثين فعصبها ما لو وليس لنا من يعصب أخته وعمته وعمية أبيه وعمه جده وبنات أعمامه وأعمام أبيه وجده الا المستقل من أولاد الابن انتهت (قوله وكذا من فوقه ان لم يكن لها) أي من فوقه سدس كبنتي له من الثلثان وبنات ابن وابن ابن وابن ابن لان بنات الابن

کاشته و بنت عمه (و کدام فوقه) که ممتنع و بنت غم آبیه (ان لم یکن له اجداس)

أما محسنة أن كان من أحبها أو بنت عم أبيه أن كان من ابن عمها اه حل وفي قل على الجلال ما نصه قوله
 أن لم يكن لها سدس ضميره عائدان باعتبار معناها والمراد به الجنس ويسمى الاخ أو ابن الابن المذكور إذا
 عصب الساقطة بالاخ المبارك أو بابن الاخ المبارك أو بابن العم المبارك لعود بركته على من عصبها بارثامعه
 ولولا لم ترث وضده يسمى بالاخ المشؤم كالاخ لاب مع أخته إذا اجتمع مع بنت وأخت شقيقة لأنه لولا لم ترث
 فتأمل (قوله والا فلا يعصبها) أي بأن كان لها السدس كبنت وبنت ابن وابن ابن ابن فلها السدس وتستغنى
 به وله السدس الباقي والمسئلة من ستة البنات لها النصف ثلاثة وبنت الابن لها السدس واحد والباقي وهو
 اثنان الذي هو الثلث لابن ابن الابن ولا تشاركه أيضا في ذلك لأن الارث بالفرض والتعصيب من خصائص
 الآباء ولا يرث الاخ للام إذا كان ابن عم حيث يرث بهما لأنه بجهتين اه حل (قوله تكملة الثاني) اما
 مصدره وكذا لأنك إذا أضفت السدس الى النصف فقد كملته ثلثين ويجوز أن يكون حاله كذا اه
 شوبري ومراد العلماء بذلك هذا أن السدس ليس فرضا مستقلا بل هو مكمل للثلثين والواجب لهم عند
 استغراق بنات الابن الثلثين

* (فصل في كيفية ارث الاب الح) * وقدم الفروع لانهم أقوى من الاصول اه شرح مر ودليل
 قوتهم أن الابن يفرض للاب مع السدس ويعطى هو الباقي ولأنه يعصب أخته بخلاف الاب اه ع ش
 عليه (قوله وارث الام في حالة) يرجع للام بدليل إعادة العامل وهو ارث وتلك الحالة هي ارثها في إحدى
 الغراوين كما يؤخذ مما يأتي (قوله الاب يرث بفرض) أي فقط وبداية لقوته على التعصيب كما تقدم وقوله
 ويرث بتعصيب أي فقط بقياس الفعوى المنصوص عليه بقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد اه قل على
 الجلال (قوله ومعلوم أنه كغيره الخ) محل هذه المسئلة ومثالها عند قوله وبهم ماع فرع أنثى وارث إذا بنتا
 العول هنالوجود العاصب وهو الابن والقصد من هذا الكلام دفع ما يتوهم من أنه إذا لم يبق الا السدس أو
 الابعاض أو لم يبق شيء فإنه يسقط لعدم التعصيب حيث جعل ارثه في هذه الحالة بالفرض والتعصيب وظاهره
 أنه فقط خصوصا والتوهم ظاهر جدا فيما إذا لم يفضل شيء إذ شأن العاصب أن يسقط عند استغراق الفروض
 وحاصل الدفع أن قوله وبهم الخ مقيد بما إذا فضل عن السدس شيء والا فهو وكما تراهم في الفروض يرث
 فرضه بعول وبعدمه فقوله إذا لم يفضل تقييد لقوله أنه كغيره ممن له فرض وقوله إذا لم يفضل الخ صادق بثلاث
 صور بالسدس فقط وبعدمه وبعدم شيء بالكيفية فقوله كان يكون الخ مثال لما إذا بقي السدس فقط وقوله
 أو بنتان الخ مثال لما إذا لم يغفل شيء ولم يمثل لما إذا بقي بعض السدس ومثاله بنتان وزوج (قوله كان يكون
 مع بنتان) لهما الثلثان وأم لها السدس مثال لعدم العول وقوله أو بنتان لهما الثلثان وأم لها السدس
 وزوج له الربع مثال للعول اه حل (قوله فان كان معه وارث آخر) أي صاحب فرض كزوج له
 النصف اه حل (قوله مع فرع أنثى وارث) كبنت أو بنت ابن وقوله بعد فرضيهما أي فرضه وفرض
 الفرع الوارث اه حل وفي قل على الجلال قوله بعد فرضيهما فيه تنبئان وهما الفرضان وما حباهما وهما
 الاب مع الفرع الأنثى الوارث وفي نسخة بعد فرضيهما بالافراد وهي الانصاع (قوله ولا مثلث) وذلك إذا لم يكن
 لميتها فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات وقوله أو سدس وذلك إذا كان لميتها فرع وارث أو عدد من
 الاخوة والاخوات وقوله كمر في الفروض وذكرنا هنا تيمما لانقسام أو توطئة لما بعده اه حل (قوله ولها مع
 أبوا حد زوجين ثلث باق الخ) لو كان مع الام ولها اه لم يظهر لهما أثر في الاولى لأن السدس هو ثلث ما يبقى بعد
 فرض الزوج بل في الثانية لأن المسئلة تصح حيث تضمن اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فترث اثنان في ستة أو
 ثلاثة في أربعة والزوجة ثلاثة وللأم اثنان وللأب سبعة ولو كانت إحدى الغراوين لكان لهما ثلاثة فنجبت بولدها
 عن نصف السدس قبل وليس لهم مسئلة تعجب الام فيها عن نصف السدس اه هذه اه سم (قوله لا ثلث

والا فلا يعصبها) فان
 كان (ولد الابن) أنثى
 وان تعددت (فلها مع بنت
 سدس) كما مر تكملة
 الثلثين (ولأنثى لها مع أكثر)
 منها كما مر بالاجماع (وكذا
 كل طبقتين منهم) أي من
 ولد الابن فولد ابن الابن مع
 ولد الابن كولد الابن مع
 الولد فيما تقرر وهكذا

* (فصل في كيفية ارث
 الاب والجد وارث الام في
 حالة) * (الاب يرث بفرض
 مع وجود) فرع ذكر
 وارث) وفرضه السدس كما
 مر ومعلوم أنه كغيره ممن له
 فرض يرث به في العول
 وعلمه إذا لم يفضل أكثر منه
 كان يكون معه بنتان وأم أو
 بنتان وأم وزوج (و) يرث
 (بتعصيب مع فقد فرع
 وارث) فان كان معه وارث
 آخر كزوج أخذ الباقي
 بعده والا أخذ الجميع
 (و) يرث (بهما) أي
 بالفرض والتعصيب (مع
 فرع أنثى وارث) فله السدس
 فرضا والباقي بعد فرضيهما
 يأخذه بالتعصيب (ولام)
 ثلث أو سدس كمر في
 الفروض ولها (مع أب
 واحد زوجين ثلث باق)
 بعد الزوج أو الزوجة

لا ثلث

الجميع له يأخذ الأب مثلي ما تأخذ الأم واستبقوا ١٨ فهما لفظا للثالث محافظة على الأدب في موافقة قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثالث

والأخت تأخذ الأم في الأولى
سدس وفي الثانية ربع
والأولى من ستين والثانية من
أربعين وتلقبان بالغراوين
لشهرتهما تشبه بهما
بالكوكب الأعسر
وبالعمرين لفضاء عمر رضى
الله عنه فيهما بما ذكر
وبالغريتين لغرابتهما
(وحدلاب كآب) في أحكامه
(الأنثى لا يرث الأم لثلاث باق)
في هاتين المستثنين لانه
لا يساويا في الدرجة
بخلاف الأب (ولا يسقط
ولد غير أم) أى ولد أبوين
أو أب بل يقاسمه كسبائى
بخلاف الأب فإنه يسقطه
كأم (ولا يسقط أم أب)
لانها لم تدل به بخلافها في
الأب وان تساويا في ان
كلامهما يسقط أم نفسه

* (فصل في ارث الحواشي)
(ولد أبوين) ذكر اكان
أو أنثى يرث (كولد)
فلذا كر الواحد فأكثر
جميع السركة وللأنثى
النصف وللأنثيين فأكثر
الثلاث وللذكر مثل حظ
الأنثيين في اجتماع الذكور
والأنثى (ولد أب كولد
أبوين) في أحكامه قال تعالى
فيهما ان امرؤ هالك ليس له
وليوله أخت الآية (الافى
المشركة) بفتح الراء المشددة

(الجميع) اذ لو أخذت ثلث الجميع لفضلت على الأب في مسئلة زوج وأبوين ولم يفضلها على النسبة المعهودة في
المسئلة الاخرى اه عبارة أقول هو لا يفضلها في غير هاتين المسئلتين فلم حافظوا على فضله لهما في هاتين دون غيرهما
ثم رأيت في شرح الفصول للشارح ما تصحوا فيه الجمهور بانه قد يشارك الأبوين في فرض فيكون للأم ثلث
الباقى كبنيت معهما وبأن كل ذكر وأنثى يأخذان المال اثلاثا ويجب ان يؤخذ الباقي كذلك بعد فرض
الزوجية كالأخ والأخت وبأن الأصل في الفرائض انه اذا اجتمع ذكر وأنثى في درجة واحدة يكون
لذكر ضعف ما للأنثى فلو جعل لها الثلث مع الزوج لفضلت الأب أو مع الزوجة لم يفضلها الأب على الضعف
واستشكل الامام هذا بما اذا اجتمع مع الابن والأخ والأخت للأم فانه يسوى بين الذكر والأنثى فيهما وجوابه
ان قولهم أصله كذا لا ينافى خروج فرد لدليل اه سم (قوله ليأخذ الأب مثلي ما تأخذ الأم) وجعل له
ضعفا لانه كل ذكر مع أنثى من جنسهما مثلاها وقال ابن عباس لهما الثلث كاملا فظاهر القرآن بعد اجماع
الصحابه على ما قرر وخرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده وأجاب الآخرون بتخصيصه
بغير هاتين الحالتين اه شرح مر (قوله والأولى من ستة الخ) عبارة شرح مر وأصل هذه من اثنين
للزوج واحد يبق واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في اثنين للزوج ثلاثة والأب اثنان والأم
واحد ثلث ما بق وقوله والثانية من أربع أى لانه في هاتين الحالتين مابق ومنها تصح للزوج واحدة والأم
ثلث الباقي والأب الباقي انتهت (قوله بالكوكب الأعسر) أى المنسرد وقوله لغرابتهما أى لكونهما لا تغير
لهما اه قل على الجلال (قوله وحدلاب كآب) ان قلت هذاية قضى انه يرث عند فقد الفرع بالتعصيب
مطلقا فيرد عليه ما ذكره ابن الهائم انه يرث بالفرض في ثلاث صور اذا لم يبق له شيء واذا بقى دون السدس واذا
بقى السدس (قلت) هو محمول على غير هذه الصورة بوضع ذلك ان قولهم يرث بالتعصيب مع فقد فرع وارث
قضية مهمة وهى في قوة الجزئية فتأمل فاه الشيخ وهو بعيد مع الاستثناء اذ هو معيار العموم على ان
مهمات العلوم كلها كلية كما قرر في محله اه شورى (قوله كآب في أحكامه) عبارة مر أى في جميع
ما مر من الجمع بين الفرض والتعصيب وغير موقبل لا يأخذ في هذه الاب بالتعصيب ومن فوائد الخلاف ما لو
أوصى بشئ مما يبق بعد الفرض أو بمثل فرض بعض ورثته أو بمثل أقلهم نصيبا فاذا أوصى لزيد بثلث ما يبق
بعد الفرض ومات عن بنت وجد فعلى الأول هى وصية لزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث النصف انتهت (قوله
لانه لا يساويا في الدرجة) أى فلا يلزم تفضيله عليها بخلاف الأب فانه يساويها اه حل أى فلزم
تفضيله عليها (قوله بل يقاسمه كسبائى) في فصل الجد والأخ وقوله كما مر أى في فصل المحب في قوله ويجب
الأخ لأبوين باب الى قوله ولأبهم ولأه اه حل (قوله وان تساويا في ان كلامهما يسقط أم نفسه) عبارة
شرح مر وأبو الجد ومن فوقه كالجدة في ذلك وكل جدي يجب أم نفسه ولا يجبها من هو فوقه فكلاما علا
الجد درجة زائدة بعد فوارثة فيرث مع الجد جده فان مع أبي الجد ثلاث ومع جده الجد أربع وهكذا اه
شرح مر

* (فصل في ارث الحواشي) يؤخذ من كلام المصنف الخمس عشرة صورة السابقة في ارث الاولاد وأولاد
الابن (قوله بفتح الراء المشددة على الأصح) وهو من باب الحذف والايصال والأصل المشترك فيها ويجوز
الكسر على النسبة المجازية أى المشتركة بينهما اه قل على الجلال (قوله والتنبيه) أى لان عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه سئل عنها وهو على المنبر اه حل (قوله وأصل المسئلة ستة) لانها تخرج السدس للزوج
النصف لثلاثة وللأم السدس واحد ولأبى الأم الثلث اثنان فلم يبق للأخ لأبوين شيء فكان من حقه السقوط
لاستغراق الفروض وهو الذى قضى به عمر رضي الله عنه وأولاهم وقعت له ثانيا فقال له ز يذهبوا ان أباهم كان

وقد تكسروا تسبى الجارية والحجربة والبيمة والتنبيه (وهى زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين فيشارك الاخ) لأبوين ولو حارا
مع من يساويه من الاخوة والاخوان (ولدى الأم) في فرضهما لا يشتركا معهما في ولادة الأم لهم وأصل المسئلة ستة فاذ لم يكن مع الاخ من

يساويه فثلثها منكسر عليهم ولا وفق في ضرب عددهم في الستة فنضج ١٩ من ثمانية عشر والجدتها كلام حكما (ولو كان)

الاخ أنا (لاب سقط) لعدم ولادته من الام المقتضية للمشاركة واسقط من معه من اخوانه المساويات له ويسمى الاخ الشوم ولو كان بدل الاخ أخت لابوين أو لاب فرض لها النصف أو أكثر فالثلاثان وأعييت المسئلة ولو كان بدله خنثى صحت المسئلة من ثمانية عشر نظير ما مر ستة للزوج واثنان للام وأربع لولدي الام واثنان للخنثى وتوقف أربعة فان بانذ كرارد على الزوج ثلاثة وعلى الام واحد أو اثني أخذها (واجتماع الصنفين) أي ولد الابوين وولد الاب (كاجتماع الولد وولد الابن) فان كان ولدا لابوين ذكرا أو ذكرا معه أنثى يجب ولد الاب أو أنثى وان تعددت فله ما زاد على فرضها فان كان أنثى فلها مع شقيقة سدس ولا شيء لها مع أكثر (الان الاخت لا يعصبها الا أخوها) أي فلا يعصبها ابن أخيها بخلاف بنت الابن يعصبها من في درجتها ومن هو أدنى منها كأم فلورث شخص أخين لابوين وأخت لاب وابن أخ لاب فالاختين الثلثان والباقي لابن الاخ ولا يعصب الاخت وأخت لغير أم) أي لابوين وأولاد

جارا فمأزادهم الاقرب باوقيل فائل ذلك غيره فقضى بالتشريك لانهم أولاد أم فقيل له في ذلك مقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى اه حل (قوله كلام حكما) أي لا اسماء أي لا تسمى مشتركة (قوله ويسمى الاخ المشوم) قال المناوي في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان كان الشوم مانعة قال الطيبي واوه همزة خفت فصارت واوا ثم غلب عليها التخفيف فلم ينفق بهم امهموزة انتهى ويصرح بان واوه همزة قول المختار في مادة شام بعد كلام والشوم ضد اليمين يقال رجل شوم ومشوم ويقال ما أشام فلانا والعامية تقول ما أشامه وقد تشاء به بالدوبه يعلم ما في كلام الطيبي حيث قال واوه همزة اذا الظاهر ان يقال ان أصله مشوم كفعول فنقات حركة الهمزة الى الشين ثم حذف الهمزة فوزنه قبل النقل مفعولو بعد مفعول فموزته لم تصر واوا اه ع ش على مر (قوله وأعييت المسئلة) أي لتسعة في الاولى ولعشرة في الثانية للزوج ثلاثة من تسعة أو من عشرة وللأم واحد من تسعة أو من عشرة وللأخوين لأم اثنان من تسعة أو من عشرة وللأخت ثلاثة من تسعة وللأختين أربعة من عشرة (قوله صحت المسئلة من ثمانية عشر) فبتقدير كورته هي المشتركة وأصح من ثمانية عشر ان كان ولد الأم اثنين وتقدر انوته تعول الى تسعة وبينهما اندخل فيصحبان من ثمانية عشر فيعمل بالاضرف في حقه وفي حق غيره والاضرف في حقه كورته وفي حق الزوج والام أنوته ويستوي في حق ولدي الام الامر ان فاذا قسمت فضل أربعة وقوفة بينه وبين الزوج والام فان بانثى أخذها أو ذكرا أخذ الزوج ثلاثة والام واحد وهذا شرح ما له الشارح كما بينه وفي غيره هذا الشرح وانما أخذ الزوج ستة لان له في مسئلة الانوثة ثلاثة فبها التسعة ثلث فبأخذ ثلث الثمانية عشر وانما أخذت الام اثنتين لان لها في مسئلة الانوثة واحد ونسبته للتسعة تسع فأخذت تسع الثمانية عشر اه زى وعبارة شيخنا الحق في حاشيته على الشنشوري قوله صحت المسئلة من ثمانية عشر هذه مسئلة الذكورة ومسئلة الانوثة من تسعة لعلها وطريق القسمة ان تنظر بين المسائلتين بالنسب الرابع وتحصل جامعة تنقسم على كل منهما والنسبة هنا التداخل فاكفينا بالا كبر فالثمانية عشر جامعة للمسائلتين وان كانت مساوية لمسئلة الذكورة فطريقه أن تقسم الجامعة على كل من المسائلتين فالخارج بالقسمة يسمى جزء السهم وهو في مسئلة الانوثة اثنان والذكورة واحد فنقول من له شيء من مسئلة الانوثة أخذ مضر وبافي جزء سهمها وهو اثنان ومن له شيء من مسئلة الذكورة أخذ مضر وبافي جزء سهمها وهو واحد ويعامل كل بالاضرف في حقه فلاضرف في حق الزوج والام أنوته له وللمسئلة وفي حقه ذكوره مشاركته لا ولاد الام ويستوي الامر ان في حق أولاد الام فالزوج يستقسم ضرب ثلاثة التي تخص من مسئلة الانوثة في اثنين جزء سهمها ولا يأخذ تسعة من مسئلة الذكورة في واحد بتسعة لان الاضرف في حقه الانوثة لما علمت وللأم اثنان لان لها في مسئلة الانوثة واحد مضر وبافي اثنين ولا تأخذ ثلاثة من مسئلة الذكورة مضر وبافي واحد ولولدي الام أربعة لان لهم من مسئلة الانوثة اثنين مضر وبافي اثنين بأربعة ومن مسئلة الذكورة أربعة لجامعة الشقيق في الثالث والمشكك اثنان من مسئلة الذكورة في واحد ولا يعطى ثلاثة من مسئلة الانوثة في اثنين وتوقف أربعة ان ظهر أنثى فهي له أو ذكرا فالزوج ثلاثة منها والام واحد منها انتهت (قوله واجتماع الصنفين) أي ولدا الابوين وولدا الابوين ذكرا اجتماع الثلاثة أي ولدا الابوين وولدا الاب والام والام ان الاخ للام السدس والباقي للشقيق ويسقط الاخر في الثالث للشقيقة النصف والاخت للاب السدس تكملة الثلثين ويفرض التي للام السدس اه زى (قوله أي فلا يعصبها ابن أخيها) بل تسقط لانه لا يعصب أخت نفسه اذهى من ذوى الارحام فكيف يعصب عمته بخلاف ولدا الولد فاقترفا اه زى (قوله بخلاف بنت الابن) والفرق ان ابن الاخ لا يعصب أخته فعمته أولى وابن الابن يعصب عمته فاخته أولى اه ج اه شوبري (قوله فسقطت أخت لابوين الخ) عبارة الروض وشرحه

(مع بنت أو بنت ابن) فأكثر (عصبه) كالأخ (فسقطت أخت لابوين) اجتمعت (مع بنت) أو بنت ابن (ولدا اب) روى البخاري ان ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين فيها بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولا بنت الابن السدس

وما بقي فلاخت وتعبيري بولد الاب اعم من تعبيري بالاخوات (وابن أخ لغير أم كإبيه) اجتماعا وانفرادا في الانفراد يستغرق التركة وفي الاجتماع يسقط ابن الاخ لاب ابن الاخ لابوين (لكن) بخالفه في انه (لا يرد الام) من الثلث (للسدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب اخته) بخلاف أبيه في الجميع كما مر (ويسقط في المشتركة) ٢٠ بخلاف أبيه الشقيق كما مر (وعم لغير أم) أي لابوين أو لاب (كأن كذا) أي

لغير أم اجتماعا وانفرادا فن
انفرد بهما أخذ كل التركة
وإذا اجتماعا سقط العم لاب
بالعم لابوين (وكذا باقي عصبة
نسب) كبن العم وبني بني
وبني بني الاخوة

(فصل في الارث بلولاء)
(من لا عصبة له بنسب فتركة
أو الفاضل) منها عن الفرض

(لمعتقه) بالاجماع (ف) ان
فقد المعتق فهو (لعصبة
بنفسه) في النسب كإبيه
وأخيه بخلاف عصبة غيره
أو مع غيره كبنته وأخته مع
معصهما وكأخته مع بنته
لانهم ليستا عصبة بنفسهما
ويعتبر أقرب عصبات المعتق
وقت موت العتيق فلو مات
المعتق عن ابنين ثم مات
أحدهما عن ابن ثم مات
العتيق فولأول ابن المعتق دون
ابن ابنه وترتيبهم (كترتيبهم
في نسب) فيقدم ابن المعتق
ثم ابن ابنه وان نزل ثم أبوه ثم
جده وان علاه هكذا (لكن
يعدم أخوه معتق وابن أخيه
على جده) بخلافه في النسب
فان الجسد يشارك الاخ
ويسقط ابن الاخ كما مر
ولو كان له معتق ابنا عم
أحدهما أخ لام قدم هنا

فلاخت للابوين مع البنت أو بنت الابن أو معهما تنجب الاخ لاب اه سم (قوله وما بقي للاخت) وجه
الدلالة على انها عصبة تعبيري بما بقي ولانه كما في شرح الفصول اذا كان في المسئلة بنات أو بنات ابن واخوات
وأخذت البنات أو بنات الابن الثلثين فلو فرضنا للاخوات وأعلننا المسئلة نقص نصيب البنات أو بنات الابن
فاستبعدوا ان يرأحم الاخوات الاولاد أو اولاد الابن ولم يمكن اسقاطهن فجعلن عصبات ليدخل النقص عليهن
خاصة اه سم (قوله لكن لا يرد الام الخ) قال في شرح الروض ويخالفه أيضا في ان الاخوة للابوين يحجبون
بنى الاخوة للابوين ان الاخوة للابوين يحجبون بنى الاخوة للابوين وفي ان الاخوة يرثون مع الاخوات اذا كن
عصبات مع البنات بخلاف ابناهم صرح بذلك في الروضة اه أي فليس ابنا الاخوة للابوين بمنزلتهم في
حجبهم الاخوة للابوين ولا ابنا الاخوة للابوين بمنزلتهم في حجبهم بنى الاخوة للابوين وهكذا تأمل اه سم
(فصل في الارث بلولاء)

(قوله فان فقد المعتق الخ) قال مر وعلم مما تقر ررد ما أورده الباقين وغيره عليه من ان كلامه صريح
في ان الولاء لا يثبت للعصبة في حياة المعتق بل بعد موته وليس كذلك بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان
مسلمًا وأعتق نصرانيا ثم مات ولمعتقه أولاد نصاري ورثوه مع حياة أبيهم (قوله فهو لعصبة بنفسه) لا لعصبة
عصبة فلو اعتقت عبدا ثم مات وترك ابن ثم مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق لم يرثه ابن العم المذكور
كما أفاده المتن وأنتي به الجلال السيوطي بخلاف غيره مبينا انه الصواب اه شوبري (قوله كبنته وأخته)
قال ابن مريج وذلك لان الولاء أضعف من النسب المترأخي واذا ترأخي النسب ورث المذكور دون الاناث
كبنى الاخ وبني العم واخوانهم سم فاذا لم يرث به فبالولاء أولى (مغالطة) اجتماع أبو المعتق ومعتق الاب من
الاولى الجواب ان هذا العتيق مسه الرق فولأولاه لا يبعثه ولا ولأولاه لا يبعثه أبيه بخط شيخنا الحلي اه سم
(قوله ثم جدمان علا) الاولى حذفه لانه يقتضي ان الجدم مقدم على الاخ مع ان الاخ مقدم كما قال لكن يقدم
الخ (قوله لكن يقدم أخوه معتق الخ) وذلك لان تعصيب الاخ يشبه تعصيب الابن لادلانه بالبنوة وتعصيب الجد
يشبه تعصيب الاب ولو اجتمع هنا الاب والابن قدم الابن وكان القياس تقديم الاخ في النسب في الميراث ولو كان
صد عنه الاجماع ووجه ذلك في ابن الاخ قوة البنوة كما يقدم ابن الابن وان سفل على الاب هنا اه سم (قوله
قدم هنا) أي وفي النسب يستويان فيما بقي بعد فرض اخوة الام لانه لما أخذ فرضها لم تصلح للتقوية وهنا
لا فرض لها فتعاضت للترجيح اه ج (قوله لتعاضد الاخوة للترجيح) عبارة شرح الروض والفرق ان
الاخ للام يرث في النسب بالفرض فأمكن ان يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما لاستوائهما في العصبية وفي
الولاء لا يمكن ان يورث بالفرض فقراره الام معطاة مرجحة فترجحت من يدلي بها فأخذ الجميع الى آخر ما ذكر مما
وضع الفرق وما يتعاقب به فراجع اه سم (قوله ثم يثبت المال) ينبغي ان يقدم على بيت المال معتق الاب
ثم معتقه ثم معتق الجد ثم معتقه وهكذا ثم يثبت المال اه حل (قوله فعلى عليهما) وقهر به عتقه عليهما لا يخرج
عن كونه عتقه ما شرع الان قبولها الخوشرائه منزل منزلة قولها له وهو في ملكها أنت حر فلا يترض بذلك على
المصنف اه شرح مر (قوله ثم عتيقه عنهما) أي ثم مات عتيقه عنهما اه حل (قوله الاعتيقها)
ومنه أبوها وأبناها اذا ملكته فعلى عليهما اه شرح مر

لتمحض الاخوة للترجيح وكذا يقدم العم وابنه على أبي الجد هنا بخلافه في النسب (ف) ان تقدمت عصبة نسب المعتق فذا ذكر
(المعتق المعتق فعصبة كذا) أي كبنى عصبة المعتق ثم معتق المعتق وهكذا ثم يثبت المال فلو اشترت بنت أباه فاعتق عليها ثم اشترى الاب عبدا
وأعتقه ثم مات الاب عنها عن ابن ثم عتيقه عنهما فإيراثه لابن دون البنت لانه عصبة معتق من النسب بنفسه والبنت معتقة المعتق والاول أقوى
وتسمى هذه مسألة القضاء لما قبل انه اخطأ فيها أربع مائة فاض غير المتفقة حيث جعلوا الميراث للبنت (ولا ترث امرأة بولاء لا يتبعها الزوج) فتمت

* (فصل في ميراث الجد والاخت) * أي الاشقاء أولاد أو أحواله معهم منتظمة ابتداء في خمسة لان له خير أمر من المقاسمة أو ثلث جميع المال مع عدم ذي الفرض وخير ثلاثة أمور المقاسمة وسدس جميع المال وثلث الباقي مع وجوده وإذا ضربت الخمسة في أحوال الاخت الثلاثة وهي كونهم اشقاء أو أولاد أو مجتمعين كانت خمس عشرة حالا وصورت تلك الأحوال كثيرة تراجع من محلها أو شيئاً بعضها وإذا اعتبر المساواة في تلك الأحوال الخمسة كانت خمسة أيضاً وإذا ضربت تلك العشرة في الأحوال الثلاثة كانت ثلاثين حالا اهـ قل على المحلى واعلم ان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الجد يسقط الاخت كالأب وهو مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه ورواه البخاري واختاره المزني وابن سريج قال الشافعي رضي الله عنه ويدل على التشرية ان الاخ يدل بنو أبي الميت والجد بابونه ومعهم ان البنوة أقوى من الابوة فإذا لم تقدم الاخ فلا أقل من التشرية اهـ قال الاصحاب أي أصحاب الشافعي وعصبة الاخ أقوى من الجد بل ارب بدليل ان الاخ بعصب أخته بخلاف الجد اهـ سم (قوله والاخت) بضم الهمزة وكسر هاء جمع أخ ويجمع أيضاً على اخوات بضم الهمزة وكسر هاء اهـ من المصباح (قوله فلان له مع الام الخ) عبارة شرح الفصول الصغير للشارح فلانه اذا اجتمع مع الام أحد اضعافه اقله الثلثان وله الثلث الخ وعبارة شرح الفصول الكبير للشارح لان له مثلي ما للام اذا اجتمعوا وحدهما فكذلك اذا من جهة الاخت وعبارة شرح الكشف للمارديني فلان الام والجد اذا انفردا كان للام الثلث وللجد الباقي اجماعاً وهو ثلثان ضعف الثلث والاخت لا ينقصون الام عن السدس فوجب أن لا ينقصوا الجد عن الثلث اهـ سم (قوله مثلي ما لها غالباً) ومن غير الغالب مسألة الغراوي اذا كان فيها بدل الاب جد فان الام ترث الثلث كاملاً (قوله وضابطه) أي ما ذكر من ميراث الجد أو أحواله اذا لم يكن معه ذو فرض (قوله أربع أخوات) يأخذ الجد واحد من ثلاثة يبقى اثنان على أربع رؤس لا ينقسمان ويوافقان بالنصف فيضرب نصف الاربع وهو اثنان في ثلاثة يحصل ستة للجد اثنان ولكل واحدة واحد اهـ حل (قوله لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب) فيه نظر من وجوه ثلاثة الاول ان محل اجتماع الجهتين فيه اذا كان هناك فرع أثني وارث وايسر وجودها كما هو فرض المسئلة الثاني ان من اجتمع فيه الجهتان يرث بهما كما سيأتي لا بما كثرهما الثالث ان فرضه الذي يرث به انما هو السدس اذ هو الذي يجامع التعصيب ويجاب عن الثاني بان محل الارث بالجهتين اذا كان كل منهما سبباً مستقلاً كالزوجة وبنوة الام كما سيأتي نفسه يرث بهما بالسببين في قول المتن ومن جمع جهتي فرض وتعصيب أي سببي فرض وتعصيب كما يعلم من تعليل الشارح هناك بقوله لانهم سببان مختلفان الخ ومن قول مر هناك يخرج بجهتي الفرض والتعصيب ارث الاب بالفرض والتعصيب فانه بجهة واحدة هي الابوة وبعبارة أخرى قوله لانه قد اجتمع فيه الخ بشكل بما قدمه من أنه يرث بالتعصيب فقط اذا لم يكن فرع وارث اللهم الا ان يخص ما تقدم بما اذا لم يجتمع مع الاخت وبشكل أيضاً بقوله فيما يأتي ومن جمع جهتي فرض وتعصيب ورث بهما وقياسه ان يأخذ الثلث ويقاسم الاكثر الا ان يخص ما يأتي بما اذا اختلف سبب الجهتين كما لو خف من تعليله فيما يأتي وهذا ليس كذلك اذ السبب واحد لكن هذا يعارضه قوله بعد ولو زاد أحد عاصمين بشراة أخرى كابني عم أحدهما أخ لام لم يقدم ولو حجبته بنت عن فرضه مع قوله لان اخته الام ان لم تحجب فلها فرض وهذا صريح في انه يرث بهما وان اتحد السبب فالخ في الجواب ان هذا مستثنى من القاعدة الاثنية كما استثنى المصنف منها قوله لا كبنته هي أخت لاب الخ اهـ شيخنا (قوله أخ واختان) المسئلة بحالها يأخذ الجد اثنان والاخ اثنين وكل واحد من الاثنين واحدا اهـ حل (قوله لانه أسهل) صريح ذلك انهم انما اختاروه لسهولة لا لحكم يترتب عليه في شرح مر ما نصه وهل يحكم على ما خوده بانه فرض أم لا صحح ابن الهائم أنه فرض ونقله ابن الرفعة عن ظاهر نص الام لكن ظاهر كلام الرافعي انه تعصيب واعتمده السبكي وينبغي عليه حملوا

اليه بنسب) كابنه وان نزل (أو ولاد) كعقبه فانما ترثه بالولاد ويشر كها فيه الرجل ويريد عليها بكونه عصبية معتق من نسب بنفسه كما علم أكثر ذلك مما مر وسيأتي بيان انجسار الولاء في فصله * (فصل في بيان ميراث الجد والاخت) * (الجد) اجتمع (مع ولد أبوين أو ولد أب) بلا ذي فرض الا كثر من ثلث ومقاسمة كاخ) أما الثلث فلان له مع الام مثلي مالها غالباً والاخت لا ينقصونها عن السدس فلا ينقصونه عن مثليه وأما المقاسمة فلانه كالأخ في ادلائه بالأب وانما أخذ الاكثر لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب فأخذ بما كثرهما فاذا كان معه اخوان وأخت فالثلث أكثر وأخ وأخت فالمقاسمة أكثر وضابطه ان الاخت والاختوات ان كانوا مثليه وذلك في ثلاث صور اخوان أربع اخوات أخ وأختان استوى له الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضيون فيعبالثلث لانه أسهل وان كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور أخ وأخت أختان ثلاث اخوات أخ وأخت

أوصى بجزء بعد الفرض اه ع ش (قوله فالمقاسمة أكثر) أي من ثلث المال لأنه في المقاسمة يأخذ خسين
 لان الرأس خمسة وفي عدم المقاسمة يأخذ واحدًا وثلاثين اه حل وضابط معرفة التفاوت بين الثلث وما
 يخصه بالمقاسمة انك تضرب مخرج الثلث في مخرج السهم الذي يخرج له بالمقاسمة فإذا ضربت في مسئلتنا ثلاثة
 في خمسة بلغت خمسة عشر فمساها ستة وثلاثين خمسة (قوله أو فوقهما ثالث أكثر) أي وارتبه له بالفرض كما
 رجحه ابن الهيثم ويصرح به ما قاله المصنف في ما مر بقوله وقد يفرض للجد الثلث الخ وما أورد به بعضهم بقوله
 لو كان كذلك لكان للأخوات الأربع مع الثلثان لعدم تعصيبه لهن ويفرض له مع ذي فرض معهم بحاج
 عنه بانهم نظروا فيه للجهتين كما في الاخ في المشتركة اه قل على الجلال (قوله فالثلث أكثر) أي مما يحصل
 له في المقاسمة لأنه في المقاسمة يأخذ سبعين لان الرأس سبعة وسبع ثلث المال أكثر من السبعين بثلث سبع اه
 حل (قوله وبه الاكثر من سدس وثلث باق الخ) وذلك لان الاولاد لا ينقصونه عن السدس فالأخوة أولى
 ووجه المقاسمة وثلث الباقي ان صاحب الفرض اذا أخذ فكان لا فرض وهو مع عدمه يستحق خيرا الامرين
 الثلث والمقاسمة اه سم (قوله أي بندي فرض) الذي يتصور معهم منه خمسة بنت فاكثر وبنت ابن فاكثر وأم وجدة
 فاكثر واحد الزوجين وأقل فرض يوجد معهم ثمن وأكثره نصف وثلث ورابع ولا يرثون معه الا اذا كان الفرض
 أقل من نصف وثلث اه قل على الجلال (قوله السدس أكثر) أي لان المسئلة من ثلاثة للبنتين اثنتان يبقى
 واحد على سبعة ان قاسم أخذ سبعة واحد وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلث واحد وان أخذ سدس جميع المال
 أخذ نصف واحد فاصل المسئلة من ستة مخرج السدس للبنتين الثلثان أربعة وللجد السدس واحد يفضل واحد
 على خمسة عدد رؤس الاخوين والاخت لا ينقسم ويبين فحضر عدد الرؤس وهي خمسة في أصل المسئلة
 وهي ستة يحصل ثلاثون اه حل (قوله ثلث الباقي أكثر) لأنه سهمان وثلث سهم والسدس سهمان
 كالمقاسمة فاصلها اثنا عشر ينكسر فرض الجد على مخرج الثلث فيضرب فيها فتبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب
 الاخوة منها بآياتهم فيضرب عددهم وهو خمسة فيها فتبلغ مائة وعشرين هذا على طريقة المتقدمين وأما
 على طريقة المتأخرين في الأصلين الزائدين في باب الجدوالاخوة فاصلها ستة وثلاثون وتصح مما تقدم اه
 قل على الجلال (قوله المقاسمة أكثر) أي لانها خمس سهم وهما أكثر من سدس المال الذي هو ثلث سهم
 المساوي لثلث الباقي فاصلها اثنان ونصف من عشرة ويقال لها العشرية وعشرية زيد فهي من ملقباته رضى
 الله تعالى عنه قال الفرضيون وللأكثر من الثلاثة ضابط هو ان يقال ان كان الفرض نصفًا أقل فالمقاسمة
 أكثر ان نقص الاخوة عن مثليه وثلث الباقي أكثر ان زادوا على مثليه فان كانوا مثليه استويا وقد تستوي
 الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالمقاسمة أكثر ان كان معه أخت فقط والا فالسدس أكثر وان كان الفرض
 بين النصف والثلثين كنصف وثلث فالمقاسمة أكثر ان كان معه أخ أو أخت أو أختان فان زادوا فالسدس أكثر
 اه قل على الجلال (قوله ذكرته في شرح الروض وغيره) عبارة شرح الروض وضابط معرفة الاكثر من
 الثلاثة انه ان كان الفرض نصفًا أو أقل فالقسمة أعبط ان كانت الاخوة دون مثليه وان زادوا على مثليه فثلث
 الباقي أعبط وان كانوا مثليه استويا وقد تستوي الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالقسمة أعبط ان كان معه
 أخت والا فله السدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثلث فالقسمة أعبط مع أخ أو أخت
 أو أختين فان زادوا فله السدس انتهت (قوله هذا ان بقي الخ) أي محل كونه يأخذ الاكثر من الامور الثلاثة
 (قوله أخذه ولو عائل الخ) عبارة الفصول فاذا استغرقت أهله أي أهل الفرض أو أبوا دون السدس فرض
 للجد السدس وتعمل المسئلة أو قدره انفرجه أو أكثر منه فله الا حط من ثلث الباقي والمقاسمة وسدس الجميع اه
 قال الشارح في شرح قوله أو قدره انفرجه وانما لم يعبر بفرض كالذي قبله لقوله في شرح كفاية الظاهر انه
 يأخذ بالعصوبة لكن صرح شيخه الباقي كالفصل في بانه يأخذ بالفرض وقد استدله بانه لو أخذ بالعصوبة

فالمقاسمة أكثر أو فوقهما
 فالثلث أكثر ولا تحصر صور
 (و) له مع من ذكر (به)
 أي بندي فرض (الاكثر من
 سدس وثلث باق) بعد
 الفرض (ومقاسمة) بعده
 ففي بنتين وجدوا أخوين
 وأخت السدس أكثر وفي
 زوجة وأم وجدوا أخوين
 وأخت ثلث الباقي أكثر
 وفي بنت وجد وأخت
 المقاسمة أكثر ولمعرفة
 الاكثر من الثلاثة ضابط
 ذكرته في شرح الروض
 وغيره هذا ان بقي أكثر
 من السدس (فان لم يبق
 أكثر من سدس) بان لم
 يبق شيء كبنتين وأم وزوج
 مع جدوا أخوة أو بقي سدس
 كبنتين وأم مع جدوا أخوة
 أو بقي دونه كبنتين وزوج
 مع جدوا أخوة (أخذ) أي
 السدس (ولو عائل)

كله أو بعضه كما علم لانه ذو فرض فيرجع اليه عند الضرورة (وسقطت الاخوة) لاستعراق ٢٣ ذوى الغروض الشركة (وكذا) لعدم ذكر

(معهما) أى مع ولد الابوين
 وولد الاب (وبعد) حيث سق
 أى بحسب (ولد الابوين عليه
 ولد الاب في القسمة فإن كان
 ولد الابوين ذكرا) أى أو
 ذكر أو أنثى أو أنثى معها
 بنت أو بنت ابن كما علم (سقط
 ولد الاب) لانهم يقولون لعدم
 كلالنا اليك سواء فترجك
 باخوتنا وتأخذ حصتهم كما
 ياخذ الاب ما نصه اخوة لام
 منها مثله جدد وأخ لابوين
 وأخ وأخت لاب (والا) أى
 وان لم يكن ولد الابوين من
 ذكر (فتأخذ الواحدة)
 منهن مع ما خصها بالقسمة
 (الى النصف و) تأخذ (من
 فوقها) مع ما خصهن بالقسمة
 (الى الثلثين) ان وجد ذلك
 ففى جد وشقيقتين وأخ لاب
 المسئلة من ثلاثة أو من ستة
 الجدد الثلث والباقي وهو
 الثلثان للشقيقتين وسقط
 الاخ للاب وفي جد وشقيقتين
 وأخت لاب المسئلة من خمسة
 الجدد اثنان يبق للشقيقتين
 ثلاثة وهى دون الثلثين
 فيقصران عليها (ولا يفضل
 عنهما) أى عن الثلثين
 (نئى) لان الجدد الثلث فأكثر
 كما عرف آنفا (وقد يفضل
 عن النصف) نئى (فيكون
 لولد الاب) كجد وأخت
 لابوين وأخ وأختين لاب
 الجدد الثلث وللأخت النصف

لشركة الاخوة تأخذ أقل من السدس وهو ممتنع اه سم (قوله كله) فاعل بعائلا وقوله أو بعضه معطوف
 عليه أو بيان لفاعله المضر فيه أى ولو كان السدس عائلا هو أى كله أو بعضه اه شوبرى (قوله وكذا
 لعدم ما ذكر) أى الاكثر من ثلث المال والمقاسمة ان لم يكن هنالك ذو فرض والاكثر من الامور الثلاثة ان كان
 هنالك صاحب فرض ان يبق أكثر من سدس فان لم يبق أكثر منه أخذ مولوعائلا وسقطت الاخوة فهذه مقتضى
 التشبيه (قوله وبعد ولد الابوين الخ) وجه العدان الجد شخص له ولادة بحسبه عن نصيبه شخصان وارثان
 بخلاف ان يحجب مواريث وغير وارث كالام ووجه رد حصتهم انهم لو انفردوا مع الجد لم يحجبهم فاذا اجتمعوا مع من
 عندهم الارث يحجبه ولم يرثوا كالولد الام مع الابوين اه سم (قوله أى بحسب) فى المختار حسب المال
 حسب ما من باب قتل أحصيته عدد او من باب كتب أيضا وحسبنا أيضا بالكسر وحسبنا بالضم والمعدود بحسب
 وحسب أيضا فعل بمعنى مفعول كنفقز بمعنى منقوض ومنه قولهم ليكن عملك بحسب ذلك بالفتح أى على قدره
 وعدده والحسب أيضا ما بعده الانسان من مفاخر آياته وقيل حسبه دينه وقيل ماله والرجل حسب وبابه طرف قال
 ابن السكيت الحسب والكرم يكونان بدون الآباء والشرف والمجد لا يكونان الا بالآباء وحسبك درهم أى كفاك
 وثنى حسبان أى كاف ومنه قوله تعالى عطاء حسبنا والحبسان بالضم العذاب أيضا وحسبنا ما لحا بالكسر
 أحسبه بالفتح والكسر بحسبة وبحسبة بكسر السين وفتحها وحسبنا بالكسر طنته اه (قوله فترجك) فى
 الصباح رجته رجما من باب نفع دفعته وزاجته مزاجته وزاجما وأكرم ما يكون ذلك فى مضيق والزجتم صدر أيضا
 والهاء لتأنيده وزحم القوم بعضهم بعضا تضايقة وفى الجاس وازدجوا تضايقة أى مكان كان ومنه قيل على
 الاستعارة ازدحم الغرماء على المال اه (قوله مثاله جدد وأخ الخ) أى فله الثلث لان الاخوة أكثر من مثليه اه
 حل وفائدة العد فى هذه الصور وقع انه لم يقاسم هى التضييق عليه بكثرة الرؤس حتى يرجع للثلث ولولا العد لاخذ
 النصف والشقيق النصف (قوله الى النصف) أى قسنتكم له مثاله جدد وشقيقة وأخ لاب هى من خمسة على
 عدد الرؤس الجدد سهمان وللأخت سهم وللأخ سهمان يرد منها على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف
 يبقى فى يده نصف سهم فيضرب بخبره فى أصل المسئلة تباع عشرة ومنها المصحح قاله فى الكفاية وقس عليه اه
 زى (قوله ان وجد ذلك) أى ما يكمل النصف وما يكمل الثلثين اه حل (قوله المسئلة من ثلاثة) أى يخرج
 الثلث الذى يأخذه ان اعتبرناه وقوله أو ستة أى عدد الرؤس ان اعتبرنا المقاسمة اه حل (قوله يبق ثلاثة
 لشقيقتين وهى لا تقسم عليهما فتضرب اثنان فى خمسة بعشرة (قوله فيقصران عليها) ومن ثم تعلم ان ذلك
 بالنصيب واللاز يدعيها اه سم (قوله وقد يفضل عن النصف نئى الخ) أى وقد لا يفضل وله حالان ان يحصل
 لها تمام النصف فقط كجد وأخت لابوين وأخت لاب الجدد سهمان من أربعة وللشقيقة الباقي وهو قدر فرضها
 وان يحصل لها دون فرضها كزوجة وجد وأخت لابوين وأخت لاب لزوج وجتر ربع والباقي للشقيقة والجدد
 لان المقاسمة هنا خيرة والحاصل لها دون فرضها ولا تراد عليه قال الشارح فى شرح الفصول كغيره وهذا يدل
 على ان ما تأخذ فى هذه الصورة بالتعصيب واللاز يدعى عيلى ومثله ما لو نقص الباقي للشقيقتين عن الثلثين ثم
 أيد ذلك ثم استشكاه وأجاب فراجع وخارج ما لو حصل لها النصف اه سم (قوله وهو واحد من ستة)
 يفهم ان أصل المسئلة من ستة وكان وجه ملاحظة ثلث الجدد ونصف الأخت وماتية ثلث ونصف من ستة
 فليتأمل اه سم (قوله فتصح المسئلة من أربعة وعشرين) الجدد اثنان فى أربعة بماتية وللشقيقة ثلاثة
 فى أربعة باثنى عشر وللأخت واحد فى أربعة باربعة اه حل (قوله وهى زوج وأم الخ) ولو سقط
 من هذه المسئلة الزوج كلن للام الثلث فرضا واسم الجدد الأخت فى الثلثين اه شرح مر (قوله ولجد
 سدس) وانما فرض له لتعذر التعصيب لانه لو أخذ به كلن الباقي مقسوما بينه وبين الأخت اثنان فإتودى الى

والباقي لاولاد الاب وهو واحد من ستة على أربعة فتضرب الاربعة فى الستة فتصح المسئلة من أربعة وعشرين (ولا يفرض لاختمع جدد الا فى
 الاكدرية وهى زوج وأم وجد وأخت لغير أم) أى لابوين أو لاب (فلا زوج فعف والام ثلث والجدد سدس

نقصه عن السدس وهو ممتنع ونقصه بالعول لا يسلب عنه اسمه اه سم (قوله والاخت نصف) انما فرض
لها النصف لتعذر التعصيب باستغراق الفروض فانتقلت الى فرضها كالجدة ولو فازت به فضاها الجدة وهو ممتنع
اه سم (قوله فتعول المسئلة من ستة الى تسعة) للزوج نصف وهو ثلاثة وللأم ثلث وهو اثنان وللجد سدس
وهو واحد ويعال للاخت بالنصف وهو ثلاثة مجموع ذلك تسعة اه حابي (قوله ثم يقسم الجد) يقع الباء
كذا ضبطه بالقلم اه شورى وانما قسم الثالث بينهما لانه لا سبيل الى تقضيهما على الجد كفى ما فرضه الجدة
والاخوة ففرض لها بالرحم وقسم بينهما بالتعصيب رعاية للجانين وانما لم تسقط بالجدة على قياس كونها عصبية
وان رجع الجد الى الفرض مع قولهم في بنتين وأم وجد وأخت للبنتين الثلثان وللأم السدس وللجد السدس
وتسقط الاخت لانها عصبية مع البنات ومعلوم ان البنات لا يأخذن الا الفرض لان ذلك عصبية من وجه
وفريضة من وجه فالتقدير باعتبار الفريضة والقسم باعتبار العصبية وأيضا لا يصح ما ذكره الا ان تكون
الاخت عصبية مع الجد والجد صاحب فرض كان الاخت عصبية مع البنت والبنت صاحبة فرض وليس كذلك
بل الاخت عصبية بالجد وهو عصبية اصالة وانما يجب بالفرض بالولد والابن اه شرح مر (قوله له الثلثان)
أى لانه معها منزلة أخيهما فيكون له مثلهما فند انقلب الى التعصيب بعد ان انقلب الى الفرض اه سم (قوله في ضرب
مخرجه) أى مخرج الثالث وهو ثلاثة الخ للام ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وللزوج تسعة حاصلة من ضرب
ثلاثة في ثلاثة وللجد ثمانية حاصلة من تسعة الفاضل بعد التسعة والستة وهو اثناعشر علمه ما لا ذكره مثل حفظ
الاثنين فيخصه ثمانية والاخت أربعة اه حل (قوله فتصح المسئلة من سبعة وعشرين) ويلغز بها ويقال فريضة
بين أربعة لاحدهم الثالث والثاني ثلث الباقي وللثالث ثلث الباقي وللرابع الباقي ويقال أيضا فريضة بين
أربعة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء اثنان والرابع نصف الجزء اذ
الجد أخذ ثمانية والاخت أربعة نصفها والام ستة نصف ما أخذها والزوج تسعة نصف ما أخذوه اه
شرح الروض (قوله وانما فرض لها) أى ابتداء والافقوى يعصمها انتهاء بدليل قوله الا فى ثم يقسم الجد
الخ اه (قوله ولم يعصمها فيما بقى) أى بعد فرض الزوج والام وهو السدس اه حل (قوله لنقصه بتعصيبها
فيه) أى فلما لم ذلك رجع الى أصل فرضه وهو السدس فكذلك رجع الى أصل فرضها وهو النصف
لكن لما لم تقضيهما على ما لو استتقت بما فرض لها قسم بينهما بالتعصيب فالفرض من حيث الرحم والقسم
بالتعصيب مراعاة للجهتين قال الراعى هذا ما قاله وقياس كونها عصبية بالجد سقوطها والرجوع الى
الفرض وجوابه ان ذلك عصبية من وجه وفريضة من وجه اه سم (قوله ولو كان بدل الاخت الخ) أى
لو كانت المسئلة بحالها ولكن بدل الام جدة قسم الباقي وهو الثلث بين الجد والاخت للذكر مثل حظ الانثيين
اه سم (قوله أو اختان فللام السدس) أى لان الاختين حجابهما من الثلث الى السدس وقوله ولهما
السدس الباقي هو مشكل لان الاختين غير أم لهما الثلثان فهما فرض لهما الثلثان وتعول المسئلة عشرة ثم
ظهر ان الجدي يعصمها فيبقى بعد سدس الام اثنان للجد واحد ولها واحد فقوله ولها السدس الباقي
أى تعصمها وان كان التعبير بالسدس يودم الفريضة (قوله لتكديرها على زيد الخ) قيل قياس هذا ان تكون
مكدره لا كدريه (قوله لتكديرها على زيد مذهب) أى لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض
فيها واعال اه شرح الروض وفي الصباح كدر الماء كدر من باب تعب والاسم الكدرة والذكر كرا = كدر
والانثى كدراء والجمع كدر من باب أجرو وجرو وكدر بالضم لغة والا كدريه من مسائل الجد والاخوة قيل
سميت بذلك لان عبد الملك ألقاها على فقيه اسمه أولقبه كدرو وخدما صفا ودع ما كدر بتثنية الدال اه
وفي المختار الكدر ضد الصفا وبه طرب وسهل فهو كدرو وكدر مثل فخذ وقخذ

(فصل في موانع الارث) *

والاخذ نصف فتعول المسئلة
من ستة الى تسعة (ثم يقسم
الجد والاخذ نصيبهما)
وهما أربعة (اثنان) له الثلثان
ولها الثلث يضرب مخرجه
في تسعة فتصح المسئلة من
سبعة وعشرين للام ستة
وللزوج تسعة وللجد ثمانية
والاخذ أربعة وانما فرض
لها مع مولى يعصمها فيما بقى
لنقصه بتعصيبها فيه عن
السدس فرضه ولو كان بدل
الاخذ أخ سقط أو اختان
فللام السدس ولهما
السدس الباقي وسميت
أكدرية لتكديرها على زيد
مذهبها لخالفتها القواعد وقيل
لتكدر أحوال الصحابة
فيها وقيل لان سائلها كن
اسمها كدر وقيل غير ذلك
كما ذكرته في شرح الفصول
(فصل) * في موانع الارث

وما يذكرمها (الكافران

يتوارثان) وان اختلفت

ماثهما كيهودي ونصراني

أو مجوسي وثني لان المال

في البطلان كالملة الواحدة

قال تعالى فماذا بعد الحق الا

الضلال وقال لكم دينكم

ولي دين (لاحري وغيره)

كذبي ومعاهد لا تقطع

الموالة بينهما وقولي وغيره

أعم من قوله وذمي (ولاسلم

وكافر) وان أسلم قبل قسمة

التركة لذلك ونحو الصحين

لا يرث المسلم الكافر ولا

الكافر المسلم (ولامتوارثان

ماتا بنحو غرق) كهدم وحريق

(ولم يعلم أسبقهما) موتا سواء

أعلم سبق أم لا لان من شرط

الارث تحقق حياة الوارث

بعد موت المورث وهو هنا

منتهى فلو علم أسبقهما ونسي

وقف الميراث الى البين أو

الصلى وتعبيرى بنحو غرق

أعم من تعبيره بغرق أو هدم

أو غربة (ولا يرث نحو مرتد)

كيهودي تنصر أحد الألبس

بينه وبين أحد موالاته

الدين لانه ترك دينه بقر عليه

ولا يقر على دينه الذي انتقل

اليه (ولا يرث) لذلك لكن

لو قطع شخص طر فمسلم

فأرند المقلوع ومات سراً

وجب قودا الطرف ويستوفيه

من كان وارثه لولا الرد فموتله

حد القذف ونحو من زباني

وكذا (كزنيق) وهو من

لا يتدين بدين فلا يرث ولا

يرث ذلك

(قوله وما يذكرمها) أي من موانع صرف التركة - الا من قوله ومن جمع جهتي فرض وتعصيب الخ والموانع المذكورة أي موانع صرف التركة حالات ثلاثة ذكر أولها بقوله ومن فقد وقف ماله الخ وذكر ثانياً بقوله ولو خالف جلال الخ وذكر ثالثاً بقوله والمشكل ان لم يختلف ارثه الخ وأشار الخ الحلي وأما موانع الارث فقد تكفل الشارح بالكلام عليها (قوله الكافران يتوارثان الخ) تشمل كلامه توارث الحريين وان اختلفت دارهما ما خلا ما في شرح مسلم وغيره فانه سمى وغيرهما حيث كانا معصومين وقوله لاحري وغيره أي سواء كان الغير بدارنا أو بدار الحرب فان كان غير الحري بدار الحرب لا يرث وكذا ان كان بدارنا وهو ظاهر اه شرح مر (قوله كيهودي ونصراني) وتصوير ارث اليهودي من النصراني وعكسه مع ان المنتقل من له ملة لا يقر ظاهر في الولاء والنكاح وكذا النسب فيمن أخذ أبويه يهودي والآخر نصراني فانه يخبر بينهما بعد البلوغ وكذا أولاده فليعضهم اختيار اليهودية وليعضهم اختيار النصرانية اه ج (قوله كالملة الواحدة) بمعنى ان الكفار على اختلاف فرقهم يجمعهم الكفر بالله فاختلافهم كاختلاف المذاهب في الاسلام اه شرح الروض (قوله لاحري وغيره) أي على المشهور ومقابله يقول يتوارثان لشمول الكفر لهما وقوله كذمي ومعاهد أي ومومن فالتراث بين الذي وذمي آخرون بين المعاهد والمعاهد وبين المومن والمومن وبين الذي والمعاهد وبين الذي والمومن وبين المعاهد والمومن اه من شرح الحلي بتصرف في اللفظ (قوله لاحري وغيره الخ) في ذكر هذه المسائل إشارة الى اعتبار قود فيما ذكره أولاً اذا لوحظت كانت هذه خارجة بها كان يرث الكافران الا ان لم يختلف في العهد وعدمه يتوارثان كالمسلمين حيث علم تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فقوله لاحري وغيره محتمل لقولنا الا ان لم يختلف الخ وقوله ولا مسلم لم وكافر محتمل لتخصيص الارث بالكافرين والمسلمين وقوله ولا متوارثان ماتا بنحو غرق الخ محتمل لقولنا حيث علم تحقق حياة الوارث اه ع ش (قوله ولا مسلم وكافر) وانما جاز نكاح المسلم الكافراً لان مبنى ما هنا على الموالاته والنصرة وأما لنكاح فتوقع من الاستخدام اه شرح مر (قوله ولا متوارثان ماتا بنحو غرق الخ) معطوف على قوله لاحري وغيره بأعادة الثاني تأكيذاً كيداً والمراد بالتوارثين اللذان بينهما سبب الارث كقوله والزوجة وعبارة أصله ولومات متوارثان بدم أو غرق الى ان قال لم يتوارثا ومال كل لباقي ورثته انتهت وفي شرح مر التعبير بصيغة التثنية على جوي على الغالب فلا يرث بنحو جموعه وابن أخيهما ماتا معاً اذا العمة لا يرث اه وهذا شروع فيما يعلم منه شروط الارث وهي ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموتى حكم وتحقيق حياة وارث بعده أو الحاقه بالاحياء حكم والعلم بجهة الارث اه قل على الحلي (قوله ولا متوارثان ماتا بنحو غرق الخ) أي بل مال كل منهما الباقي ورثته لان الله تعالى ورث الاحياء من الاموات وهذا لا تعلم حياته عند موته فلم يرث كالجنين اذا خرج ميتاً ولا نانا ورثنا أحد ههما فقط فهو تحكم أو كلا من صاحبه تيقناً لخطأ وجبته فيقدر في حق كل انه لم يخلق الاخر اه شرح مر (قوله كهدم) هو بفتح أوله وثانيه المهدم وهو يسكون ثانيه الانه دام ولو بغير فعل وبكسر أوله وسكون ثانيه الثوب البالي اه قل على الحلي (قوله سواء علم سبق) أي وجهه على عين السابق وقوله أم لا بان جهل السبق والمعية أو علمت المعية وبذلك مع قوله فلو علم أسبقه هما الخ علم أن للمسلمة خمسة أحوال كنفائرها في الجمعة وغيرها اه شوري (قوله لم يكن لو قطع شخص الخ) سيأتي ايضاح هذه المسئلة في فصل جرح عبده أو حر يبا الخ حيث قال هناك ولو ارثت جرح ومات نفسه هدر ولو ارثته قود الجرح ان أوجب له والا فلا قل من ارثه ودية ويكون فياً وقوله ويستوفيه وارثه الخ قال الحلي فيما كتبه على الفصل المذكور فلو عفا الوارث عن القود على مال صحيح كان فياً اه (قوله وكذا كزنيق) أي فاتهم من زيادتي اه ع ش (قوله وهو من لا يتدين بدين) كذا في نسخة الرازي في موضع وفسره هنا بمن يظهر الاسلام ويغني الكفر وجري عليه الشارح في شرح البهجة هنا وحاول الجوهرى اتحادهما معنى قال لان التدين بالدين هو توافق الظاهر

والباطن على العقيد مؤلفا ظاهرا باطنه في ذلك غير متدين بدين الاختلاف لفظي لا معنوي اه
 فبجمل أن الشارح أشار إلى ذلك حيث جرى هنا على أحد التفسيرين وفي شرح البهجة على الآخرة فليتأمل
 اه شوري وفي المصباح الزنديق مثل قنديل قال بعضهم فارسي معربة قال ابن الجواليقي رجل زنديق وزنديق
 اذا كان شديد البخل وهو محكي عن ثعلب وعن بعضهم سألت اعرابيا عن الزنديق فقال هو النظار في الامور
 والمشهوره على السنة الناس ان الزنديق هو الذي لا يتسلك بشريعة يقول بدوام الدهر وتعتبر العرب عن هذا
 بقولهم ملحد أي طاعن في الاديان وفي التهذيب وزندقة الزنديق انه لا يؤمن بالآخرة ولا بوحدة الله اه
 (قوله لنقصه الخ) تعليل لكونه لا يرث وأما تعليل كونه لا يرث فظاهر وهو انه لا يملك وعبارة أصله مع شرح مر
 ولا يرث من قيمته مديرا أو مكاتبا أو مبعضا أو أمولا ذل وورث ملكه السيد وهو أجنبي عن الميت انتهت وقوله
 ولانه لو ورث ملك أي ملكا تاما فخرج المكاتب كطبة صحيحة اه حل وقوله واللازم باطل وانما لم يقولوا
 بانه ثم يتلصق بسيد بحق الملك كما قالوا في قول قنديل لغيره وصية أو هبة لانه هذه عقود اختيارية تصح للسيد
 فأبقاها لقنديل إيقاعه ولا كذلك الارث اه شرح مر (قوله واستثنى أيضا) أي من قولنا الرقيق لا يرث
 وقوله ثم نقض الامان أي والنحو بدو الحرب اه سم قال مر ويمكن منع الاستثناء بأن آثاره انما ورثته نظرا
 للحرية السابقة لاستقرار جنائيتها قبل الرق لكن وجه الاستثناء هو النظر لكونهم هم حال الموت أحرارا وهو
 قن فتأمل اه (قوله فان قدر الدية لورثته) أي قدر الدية من القيمة لان الواجب فيه القيمة اذا العبرة في الضمان
 في الجناية بحال الموت وقد كن رقية عند الموت فتؤخذ بقيمته من الجاني ويعطى منها ارش الجرح ان كان
 نصف دية أو أكثر أو أقل فتأخذ ورثته فان فضل شيء من القيمة أخذ سيد مو ان لم يفضل شيء لاشي له وان
 نقصت القيمة عن الدية فلا شيء لورثته غيرها أي القيمة وتسمية الارش دية مسامحة اه عيسى البراوي
 وعبارة العزري في قوله قدر الدية أي دية الجرح لاديه النفس واطلاق الدية عليهما من باب التوسع اه وعبارة
 الخطيب فان قدر الارش من قيمته لورثته انتهت فعلم ان الجاني يضمه بالقيمة ثم ان كانت الجناية على ماله ارش
 مقدر كقطع يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منه المسترقه فان كانت القيمة أقل
 من مقدار الارش أو مساوية له فاز بها الوارث لاشي لمسترقه وان كانت الجناية على غير ماله ارش مقدر فعلى
 الجاني القيمة وللوارث أقل الامر من من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية فان كانت القيمة أقل فاز بها الوارث
 وان كانت دية النفس أقل فالراند من القيمة على الدية المسترقه لانه مات بالجنانية في ملكه وانما وجب على الجاني
 القيمة مطلقا لاعتاده ان ما كان مضمونا في الحالين حال الجنانية وحال الموت فالعبرة بفسه بالانتهاء وهو رقه هنا اه
 مدايني عليه (قوله فان قدر الدية لورثته) أي وما كسبه قبيل الرقي اه سم (قوله ولا يرث قاتل) وليس
 من ذلك ما لو قتله بالحل أو بعينه فيرث منه فيما يظهر اه ع ش على مر (قوله ولا يرث قاتل) أي وان كان مكرها
 أو مأكا أو شاهدا أو مزيكا أو كان قتله بسبب أو شرط أو مباترة وقوله وان لم يضمن كأن كان قتله بحق لنحو قود
 أو دفع صيال نعم يرث المقتول في معين وراوى خبر موضوع به أي القتل لان قتله لا ينسب اليه سببا بوجه اذ قد
 لا يعمل به بخلاف الحاكم ونحوه مما مر اه شرح مر وقوله وراوى خبر موضوع به أي أو صحيح أو حسن
 بالاولى اه ع ش عليه ولو وقع عليه ابنه من علوفات التحنات فظاهر المذهب انه لا يرثه وان مات الاعلى ورثه
 التحنات قول واحد ولو وصف وهو طبيب دواء لابنة فاستعمله ومات لم يرثه ان كان جاهلا بالطب لانه بعد قاتله
 وان كان عارفا به ورثه لانه لم يقتله اه حاشية شرح الروض للشهاب الرملي واعتمد في حاقرا البترانه لا يرث لكن
 قد يتوقف في قوله وان كان عارفا به ورثه لان من كان له دخل في القتل لا يرث وان لم يضمن ولم يستثنوا منه الا
 الراوى والمقتي وانما فصلوا في العارف وغيره في الضمان وعدمه اه ع ش وفي شرح جمانه (تنبيهات) منها
 وقع في كلام الشيخين وغيرهما فيسماذ كفي الحفر بالعدوان فن قتل مورثه يترحقها بملكه يرثه وكذا وضع

(ومن بهرق) ولو مديرا أو
 مكاتبا فلا يرث ولا يرث لنقصه
 ولانه لو ورث ملك واللازم
 باطل (الامبعضا فيورث)
 ما ملكه بحريته لنظام ملكه
 عليه ولا شيء لسيد منه
 لاستيفاء حقه مما كتبه
 بالرقية واستثنى أيضا كافر
 له أمان جني عليه حال حرته
 وأمانه ثم نقض الامان فسي
 واسترق وحصل الموت
 بالسراية حال رقه فان قدر
 الدية لورثته (ولا يرث قاتل)
 من مقتوله

الحجر ونصب الميزاب وبناء حائط وقع عليه وغير ذلك ممن صرح بذلك الماوردي وسببه اليه ابن شريح فانه لما
نقل عن أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى انه لو أخرج كنيفاً أو ميزاباً أو ظلة أو تطهر أو صب ماء في الطريق
أو وقف دابة فيه فبالت مثلاً فبالت بذاته ورثه ورث قال وهذا كله مخرج على قياس قول الشافعي على معنيين
أحدهما أن كل شيء فعله من ذلك مما له فعله لم يمنع ارثه وما ليس له فعله أو كان متعدياً فيه أو كان عليه حفظه
كالسائق والقائد لم يرثه ولما نقل الأذرعى هذا قال عقبه وظاهر كلام الأصحاب ان المذهب كل مهلك مضمون عليه أو
على عاقبته بما ذكر في الديان يمنع الارث وقال أيضاً عقبه ما مر في التفصيل بين الحفر العدوان وغيره انه الصحيح
أو الصواب وتبعه الزركشي فقال انه الصواب ولم ينظر والقول ببعض الأصحاب مشهور والمذهب انه لا فرق لقول
المطلب وتبعه في الجواهر لا خلاف ان من حفر بئرًا بملكه أو وضع حجرًا فبالت به فريسه ولا تفرط من صاحب
الملك انه يرثه وكذا اذا وقع عليه حائطه لانه لا ينسب اليه القتل اسمًا ولا حكمًا اهـ ومنها ما ذكر انه لا فرق بين
المباشرة والسبب والشرط هو ما صرحوا به حتى الشجكان فانهم ما وان اقتصر على الاولين مثلاً لاشتباه السبب
ببعض صور الشرط كالحفر فقالا والسبب كمن حفر بئرًا بعدد وانا ومنها يؤخذ مما تقر في صور الحفر ونحوه
من كل ما ذكره في الديان من التفصيل بين العدوان وغيره ان قولهم لا فرق بين المضمون وغيره محله
في المباشرة والسبب دون الشرط ويفرق بان المباشرة محصلة لاقتل والسبب دخل فيه فلم يفتقر الحال
فيهما بين المضمون وغيره بخلاف الشرط فانه لا يحصل ولا يؤثر اذ هو ما حصل التلف عنده لانه بعد اضافة القتل
اليه احتج الى اشتراط التعدي فيه ومنها ما وقع في بحر الردى ان أمسكه فقتله آخر ورثه المسلم لا القاتل لانه
الضامن وجري عليه القمولى وغيره لكن جزم بعض متأخري الفرضيين بخلافه فقال لا يرث المسلم الجلاذ أو
غيره ويرثه الاول بان الامساك شرط لا سبب كما صرحوا به وقد تقر في الشرط انه لا بد من تعدي فاعله لضعفه
وقضية رعاية ضعفه اشتراط ان لا يقطع غير كفي المسلم مع الحازم ينظر له وأيضاً الامر بالمباشرة وحده
لاضعف لال فعمل ذلك في جنب فعله ومنها لا يرث شهود التزكية ولا الاحسان سواء شهدوا به قبل الزنا أو بعده
كما اقتضاء اطلاقهم قال الزركشي وهو المنقول في الغرم عند الرجوع ثم استشكل ما هنا بانهم بعد الرجوع لو
رجعوا هم وشهود الزنا غرم شهود الزنا الاحسان وهذا يدل على أنه لا تأثير لشهادتهم في القتل فينافي ما هنا
ان لها تأثيراً وقد يفرق بان المحظ مختلف اذ هو هنا مجرد وجوده في الوقت ولو مع غيره وان جاز أو وجب ولولم
يضمن به حسم الباب ولا كذلك ثم لا يتم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا في تقايره في الضمان وأثر فيه ان القتل بعد
الرجوع انما يضاف لشهود الزنا لا غير فاعلم ومنها مرحوا في الرهن في مسائل ان الميتة بالولادة السبب في
موتها الوطء فمن ذلك قولهم لو أحبلها الراهن فماتت بالولادة ضمن قيمتها لان وطأها هو السبب في هلاكها
بخلاف ما لو زنى بأمة من غير ان يستولى عليها فماتت باحباله لان الشرع لم يقطع نسبة الولد عنه انقطعت
نسبة الوطء اليه وقيل يضمن الراهن لاحتمال ان الموت ليس من وطئه بل لعارض آخر ولا يضمن زوجته
بالإخلاف لتولد هلاكها من مستحق عليها وطؤها ونزع ابن عبد السلام في اطلاقهم المذكور في الزاني
بانه يتعين تعيينه بما اذا لم يعلم ان الولد منه والا فينبغي ان يضمن لان افضاء الوطء الى الاتلاف والفوان لا يختلف
بين كون السبب حلالاً أو حراماً وهذا كله كما ترى صريح في أن الزوج لا يرث من زوجته التي أحبلها فماتت
بالولادة لما علمت ان الوطء الذي هو فعله سبب في الهلاك بواسطة الاحبال الناشئ عنه الولادة الناشئ عنها
الموت ولا تنظر لاحتمال طر ومهلك آخر لما علمت أنهم أعرضوا عن النظر لقائله حيث عبروا عنه بقولهم
وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال ان الموت الخ ثم رأيت عن بعض المتأخرين انه قال ينبغي ان يرث وعمله بأن
أحد لا يقصد القتل بالوطء فلا يسمى فاعله قاتلاً ولا تهم الم تحت بالوطء الذي هو فعله بل بالولادة الناشئة عن
الحبل الناشئ عنه فهو مجاز بعيد في المرتبة الثالثة فلم يدخل في اللفظ ولا في المعنى وأنت خير بأن كلاته عليه

لا ينتج له ما يحته أما الاول فلانهم لم يشترطوا تسميته قاتلا بل ان يكون له دخل في القتل بمباشرة أو سبب أو شرط
ولاشك ان الوطئ كذلك بل كلامهم الذي في الرهن مصرح بأنه يسمى قاتلا وبأن الوطئ يفضي للهلاك
من غير نظر لاحتمال طروءه لاشك بان الشارع قطع نسبة الولد للزاني فلم يضمن الزاني بها وأما الثاني
فلانهم مصرحون بأنه لا فرق في منع ماله دخل في القتل بين الداخل الغريب والبعيد كثر كية من كى الشاهد
باحصان المورث الزاني فتأمل بعد هذا الدخول مع منعه الارث فبطل جميع ما وجه به بحته الذي أفاده بكراهه
بعد ذكر ما تقدم عنهم في الرهن انه أعني بحته مخالف للمنع قول وجه مخالفته ما قرره لكن صرح الزركشي
بان الزوج يرث جازما به جزم المذهب وحينئذ في جريه على قواعدهم دقة والذي يتضح به جريه عليها أن
يقال لاشك ان الوطئ من باب المتمنعات وهي من شأنها أن لا يقصد بها قتل ولا ينسب اليها وانما الخلفوه في
الرهن لكون الراهن يجزى على نفسه في المهره فاقضى الاحتياط لحق المورث من منع الراهن من الوطئ لحرمته
ونسبه النفقة يت اليه بواسطة نسبة الولد اليه بل غرم البدل وأما هنا فقد تقرر في الشرط مع انه من جنس
ما يقصد به النفقة ونسبة القتل اليه لانه أبعد من التعدي به لبعدها إضافة القتل اليه فلا تعدي به لا يمنع فإذا
كان هذا لا يمنع فالولي ان اشترط من جنس ما يقصد ولا كذلك الوطئ واللعان اه بحر وفه (قوله وان لم يضمن)
رد على الضعيف وبعبارة أصح له مع شرح مر وقيل ان لم يضمن ورث لانه قتل بحق اه (قوله ولتمة
استحجال الخ) عبارة شرح مر اذ لو ورث لاستحجال الورثة قتل ورثهم فيؤدي الى خراب العالم فاقضت
المصلحة منع ارثه مطلقا فانظر المقتضى الاستحجال أي باعتبار السبب فلا ينافي كونه مانا باحله كنهوم مذهب أهل
السنة انتهت (قوله ومن الموانع الدور الحكمي الخ) وهو أن يوجب شي حكيم شرعيين متتابعين ينشأ
الدور عنهما والدور العقلي أن ينشأ الدور من لفظا اللانظا ككفي مسئلة الطلاق السريحية ومسئلة تعليق
الهرل بما ذكره في الو كالة اه شورى في باب الاقرار وعبارته هنا قوله الدور الحكمي احترزه عن
الدور العقلي وعن الدور الحسابي فلا يمنعان الارث وهما مقرران في موضعهما اه (قوله كما مر في الاقرار)
عبارته هناك ولو أقر بمن يحجب كاخ حائرا أقر بان للميت ثبت النسب لا الارث له للدور الحكمي وهو أن
يلزم من اثبات الشيء نفيه وهما يلزم من ارث الابن عدم ارثه فانه لو ورث لحجب الاخ فيخرج عن كونه وارثا
فلم يصح اقراره انتهت (قوله المذكور) أي في قوله ولا متوارثان مانا بخو غرق الخ وقوله لما ياتي أي في قوله
قريب لان انتفاء الارث معه لانه مانع بل لانتفاء الشرط الخ (قوله بجازا) أي لعدم صدق حد المانع عليه
وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف بنقص الحكم اه شرح مر فهو مجاز بالاستعارة
فشبه انتفاء الشرط بالمانع بجامع منافاة كل للحكم واطلاق الثاني على الاول (قوله وان ما زاد عليها) وهو
اللعان وعدم تحقق حياة الوارث بعد الموت اه دل على المحلى (قوله كفي جهل التاريخ) أي لان الشرط
تحقق حياة الوارث بعد موت المورث كيتقدم (قوله كفي انتفاء النسب) مثل ذلك بعضهم بما لو تداعى مجهولا
ولا يخفى ان هذا ليس من اسباب موانع الارث بل من اسباب موانع صرف الميراث حلا وهو الشك في
الوجود واليه أشار بقوله ومن فقد الخ كان يدعي اثنان ولدا مجهول النسب صغيرا أو مجنونا ثم يموت
الولد قبل الحاق القاتل به باحدهما فانه يوقف ميراث كل منه وان مات أحد المتداعيين حينئذ وقف
ميراث الولد اه حل (قوله ومن فقد وقفا ماله الخ) قد أوضح هذا البحث في الروضة فقال الباب السادس
في أسباب تمنع صرف المال الى الوارث في الحال للشك في استحقاقه أي أربعة الاول الشك في الوجود
كن فقد ولا تعلم حياته ولا موته وفيه مسئلتان احدهما في التوريث منه فالمتعود الذي انقطع خبره
وجهل حاله في سفر أو حصر في قتال أو عند انكسار سفينة أو غيرها وله مال وفي معناه الاسير الذي انقطع
خبره فان قامت بنية على موته قسم ميراثه والا فوجهان أحدهما وهو اختيار أي منصور وغيره

(وان لم يضمن) بقتله لغير
الترمذي وغيره بسند صحيح
ليس للقاتل شيء من الميراث
ولتمة استحجال قتلها في
بعض الصور وسد الباب
في الباقي ولان الارث للموالة
والقاتل قطعها وأما المقتول
فقد يرث القاتل بأن يجرحه
أو يضربه ثم يموت هو قبله
ومن الموانع الدور الحكمي
وهو ان يلزم من توريث
شخص عدم توريثه كاخ
أقر بان للميت فيثبت نسب
الابن ولا يرث كما مر في الاقرار
وأما استنباط تاريخ المسوت
المذكور فنه من عدم مانعا
ومنهم من منع لما ياتي وقد
قال ابن الهائم في شرح كفايته
الموانع الحقيقية أربعة القتل
والرق واختلاف الدين
والدور الحكمي وما زاد عليها
فتسمي ممانع مجاز والوجه
ما قاله في غيره انه استهذه
الأربعة والردة واختلاف
العهد وان ما زاد عليها مجاز
لان انتفاء الارث معه لانه
مانع بل لانتفاء الشرط كفي
جهل التاريخ أو السبب
كفي انتفاء النسب (ومن
فقد) بأن انقطع خبره (وقف
ماله

انه لا يقسم ماله حتى يتحقق حاله وأصحها وبه قطع الاكثرون انه اذا مضت مدة بحكم الحاكم بأن مثله لا يعيش فيها قسم ماله وهذه المدة ليست مقدرة عند الجمهور وفي وجهه شاذ تقدر بسبعين سنة ويكفي ما يغلب على الظن انه لا يبقى اليها ولا يشترط القطع بأنه لا يعيش أكثر منها على الصحيح وقيل يشترط ويجوز ان يراد بهذا القطع غالبية الظن ثم ان كانت القسمة بالحاكم فقسمة تتضمن الحكم بالموت وان اقسما بآبائهم فظاهر كلام الاصحاب في اعتبار حكمه مختلف ويجوز ان يقال فيه خلاف ان اعتبرنا القطع فلا حاجة الى الحكم والا فلا بد منه لانه في محل الاجتهاد واذا مضت المدة المعبرة وقسم ماله فهل لزوجه ان تزوج مفهوم كلام الاصحاب دلالة وصريحان لهما ذلك وان المنع على الجديد مخصوص بما قبل مضي هذه المدة الا ترى انهم ردوا على القديم حيث قالوا اذا لم يجز الحكم بموته في قسمة ماله وعق أمهات وأولاده لم يجز الحكم في فراق زوجته فأشعر بانهم رأوا الحكمين متلازمين وعلى هذا فالعبد المنقطع الخبر بعد هذه المدة لا تجب فطرته ولا يجزى عن الكفارة بخلاف وموضع القولين ما قبل ذلك ثم اننا ننظر الى من يرثه حين حكم الحاكم بموته ولا نورث منه من مات قبل الحكم بموته ولو لم يخطه لجواز ان يكون موت المفقود بين موته وبين حكم الحاكم وأما العبد في الرقم الى أنه لا يشترط ان يقع حكم الحاكم بعد المدة فقال بضرب الحاكم مدة لا يعيش في الغالب أكثر منها فاذا انتهت فكانه ما ذلك اليوم المسئلة الثانية في توريث المفقود فاذا مات له قريب قبل الحكم بموته نظر ان لم يكن له وارث الا المفقود توقفنا حتى يتبين انه كان عند موت القريب حيا أو ميتا وان كان له وارث غير المفقود توقفنا في نصيب المفقود وأخذنا في حق كل واحد من الحاضرين بالسوا فتنسبهم بالمفقود لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه بحياته يقدر في حقه حياته ومن ينقص حقه بموته يقدر في حقه موته ومن لا يختلف نصيبه بحياته وموته يعطى نصيبه مثله زوج مفقود وأختان لآب وعم حاضرون فان كان حيا فلاختين أو بعة من سبعة ولا شيء للعم وان كان ميتا فلهما اثنتان من ثلاثة والباقي للعم فيقدر في حقه حياته أخ لآب مفقود وأخ لآبوين وجد حاضران فان كان حيا فلاخ للثلاث وللجد الثالث وان كان ميتا فالمال بينهما بالسوية فيقدر في حق الجد حياته وفي حق الاخ موته أخ لآبوين مفقود وأختان لآبوين وزوج حاضرون فان كان حيا فالزوج والنصف والباقي بينهم فيكون للاختين الربع وان كن ميتا فالزوج ثلاثة من سبعة وللاختين أو بعة من سبعة فيقدر في حق الزوج موته وفي حق الاختين حياته ابن مفقود وبنت وزوج للزوج الربع بكل حال هذا الذي ذكرناه في كل الصور هو الصحيح وظاهر المذهب وفي وجهه يقدر موته في حق الجميع لان استحقاق الحاضرين معلوم واستحقاقه مشكوك فيه فان ظهر بخلافه غيرنا بالحكم وفي وجهه آخر تقدر حياته في حق الجميع لان الأصل حياته فان ظهر خلافه غيرنا بالحكم انتهت بالحرف (قوله حتى تقوم بينة بموته) أي وان لم تكن المدة التي تعتبر في الحكم ولا بد في البينة من نحو قبول البينة القاضي لهما لانها بمجرد ادعاء لا يقول عليها كذا في حواشي الشهاب سم على شرح التحفة اه رشيدى وعبارة الشورى قوله أي حين قيام البينة أو الحكم هذا صريح في انه لا يحتاج مع البينة الى حكم فيكون قوله فيجوز القاضي وبحكم خاصية المدة لكن لا بد في البينة من نحو قبول القاضي لانها بمجرد ادعاء لا يقول عليها اه سم انتهت (قوله حتى تقوم بينة بموته الخ) أي ولا يكفي بعض المدة وحدها بل لا بد معه من الحكم ولا ينافي ذلك قولهم لو انقطع خبر العبد بعد هذه المدة لا تجب فطرته ولا يجزى عن الكفارة اتفاقا ولم يذكروا الحكم لان ما هنا أمر كلي يترتب عليه صالح ومفاسد فاحتطوا أكثر اشرح مر (قوله أو يحكم قاض) أي صريحا أو ضمنا كقسمته ماله بعد الرفع اليه ولا عبرة بقسمته قبل الرفع لان تصرف الحاكم بغير رفع ليس حكما على المعتد اذ قل على المولى (قوله وخرج به المحكم) فليس له ذلك فانه يشترط لصحة حكمه رضا الخصمين والمفقود لا يتصور منه رضا حتى لو تعذر الرفع الى القاضي أو امتنع من الحكم الا بدراهم ولم تدفعها المرأة ولا غيرها لم يجز لها التزوج قبل الحكم اه ع ش على مر (قوله بعضى مدة) وهي غير

حتى تقوم بينة بموته أو يحكم قاض به بعضى مدة من ولادته

(لا يعيش فوقها طنافية على ماله من يرثه حيثئذ) ٣٠ أي حين قيام البينة أو الحكم فإن مات قبل ذلك ولو لم يظن لم يرث منه شيئا لجواز موته

فها وهذا عند اطلاعها الموت
فإن أسنداه إلى وقت سابق
لكونه سبق بمدة فينبغي أن
يعطى من يرثه ذلك الوقت وان
سبقهما وله مرادهم بنسبه
على ذلك السبكي في الحكم
ومثله البينة بل أولى وتعبيرى
بحيثئذ أعم من تعبير الأصل
بوقت الحكم (ولو مات من
يرثه) المفقود قبل قيام
البينة والحكم بموته (وقت
حصته) حتى يتبين حاله (وعمل
في) حق (الحاضر بالأسوا)
فمن يسقط منهم بحياة المفقود
أوموته لا يعطى شيئا حتى
يتبين حاله ومن ينقص حقه
منهم بذلك يقدر في حقه ذلك
ومن لا يختلف نصيبه بهما
يعطاه في زوج وعم وأخ لأب
مفقود يعطى الزوج نصفه
ويؤخر العم وفي جسد وأخ
لابوين وأخ لأب مفقود يقدر
في حق الجدة حياته فيأخذ
الثالث وفي حق الأخ لابوين
موته فيأخذ النصف ويبقى
السدس أن تبين موته
فالعبد أو حيانه فلاخ (ولو
تخلف جلايرث) لا يحاله بعد
انفصاله بأن كان منه (أو
قد يرث) بأن كان من غيره
كحمل أخيه لانيه فانه ان
كان ذكر أو رث أو أنثى فلا
(عمل بالبقين فيه وفي غيره)
قبل انفصاله (فان لم يكن
وارث سواء) أي الحمل (أو
كان) ثم (من) أي وارث
(قد يحجب) الحمل (أو) كان ثم من لا يحجب (أو) لا مقدوره كولو وقت التبرول) إلى انفصاله احتياطا ولانه لا حصر لعمل (أوله

مقدرة بمدة عند الجمهور وقيل تقدر بسبعين سنة وقيل بثمانين وقيل بنسعين وقيل بمائة وعشرين لانه العمر
الطبيعي واستغربه العمراني اه شرح الارشاد لشيخنا ج اه سم (قوله لا يعيش فوقها طنافية) أي
باعتبار اقرانه اه قل على الجلال (قوله من يرثه حيثئذ) وقول البسيط يرثه من كان حيا قبيل الحكم
محمول على من استمر حيا إلى فراغه حتى لو مات معه لا يرث ويصرف بين هذا وبين ما يأتي من ان المثلث المحكوم به
لا حديد قضى له بحصوله قبيل الحكم لا عنده بأن المانع وهو احتمال موت المفقود يمكن مقارنته للحكم فاعتبرت
الحياة إلى تمام فراغه بخلافه هناك شرح الارشاد لشيخنا ج وذكره الشارح في غير هذا الكتاب ما عدا
الفرق اه سم (قوله لجواز موته) أي المفقود فيها أي اللحظة التي مات فيها الوارث أي فيكونان قد تشارنا
في الموت اه (قوله وقت حصته) ولولف المال الموقوف للغائب كان على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم
وقسم بحسب ارث الكل كما صرحوا به فيما اذا بان حياة الجمل وذكره الخنثي فيما يأتي اه شرح مر
(قوله أوموته) انظر صورته ويمكن تصويره بما اذا مات شخص عن أخيه من شقيقين وأخت لأب وأخ لأب
مفقود فيبتدئ حياته يعصب الأخت للأب وبتقدير موته تسقط فلا سوا في حقها موته كما قاله سم ويصور
أيضا بينتين وبنث ابن وابن ابن مفقود (قوله أو حيانه فلاخ) أي الشقيق وذلك لانه بعد الأخ للأب ويسقطه
اه سم (قوله بعد انفصاله) ظاهره انه لا يرث إلا بعد انفصاله مع انه يرث وهو في بطن أمه عقب موت المورث
الآن يقال المعنى يتمحق ارثه بعد انفصاله اه وبعبارة قل على الحمل قوله بعد انفصاله متعلق بيرث وهو قيد
لتحقق الارث والا فهو وارث قبل انفصاله على الراجح المنبه عليه بقولهم لنا جاد يرث انتهت (قوله بأن كان
منه) أي ولو بواسطة كان مات عن زوجة ابن حامل وقوله كحمل أخيه لانيه احتراز من حمل أخيه لانه فانه
لا يرث مطلقا ولا فلا فرق بين حمل أخيه لانيه وحمل شقيقه اه شيخنا (قوله أو قد يرث) عبارة شرح مر
أو قد يرث بتقدير الذكورة كحمل حليمة الجد أو الأخ أو الأثمة كن ماتت عن زوج وشقيقة وحمل لانيه فان كان
ذكر ألم يأخذ شيئا لانه عصبية ولم يفضل له شيء أو أنثى ورث السدس وأعطيت له (قوله كحمل أخيه الخ) أي
وكحمل أبيه مع زوج وأخت لابوين فانه ان كان أنثى فلها السدس وتقول به المسئلة أو ذكر اسقط اه محلي
وقوله وكحمل أبيه أي حمل زوجة الميت الذي هو أبو الحمل سواء كان من أمه أيضا أم لا كذا قاله شيخنا وهو غير
مستقيم لان صورة المسئلة أن امرأة ماتت عن زوج وعن أخت شقيقة وعن حمل أبيها الذي مات قبلها فالجمل
ان كان ذكر أو فبذلك سقط لاستغراق الفرع والتركاة بأخذ الزوج النصف والأخت الشقيقة النصف
وان كان أنثى فأكثر فرض له السدس وتعال المسئلة وهذا معنى قولهم ان كان ذكر ألم يرث وان كان أنثى ورث
وما ذكره شيخنا يقتضي ان الميت رجل وله ابن حي وزوجة حامل فالجمل أنحوالحى فان كان من أمه أيضا فهو
شقيق يرث مطلقا ولا فلا يرث مطلقا ذكر أو أنثى فيها وأنى بضمير أبيه مذكر باعتبار الميت والافهم مؤنث
ولو حذفه كان صوابا كما يأتي فتأمل وهذا يسمى جهل التاريخ وهو العلم بالعبية أو الجهل بها أو العلم بالسبق دون
عين السابق اه قل عليه (قوله فان لم يكن وارث سواء) كان يكون من أمته أو من مطلقة بائنا اه قل على
الجلال (قوله أو كان ثم من) أي وارث كاخ لغير أم مع حمل للميت فانه ان كان ذكر أوجب الأخ وان كان أنثى لم
يحجب (قوله من قد يحجب الحمل) أي ولو كان حجب نقصان كولو كان الحمل أخت للميت فلا تعطى الام الثلث لاحتمال
تعدد فتعطى السدس ويوقف الباقي اه سم (قوله أو كان ثم من لا يحجب) ولا مقدوره الخ) عبارة أصله مع شرح
ج وان لم يكن له مقدور كالأول لم يعطوا أحلا شيئا إذ لا ضبط للحمل لانه وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثناعشر وكذا
أربعون على ما حكاه ابن الرفعة وان كل واحد منهم كان كالأصبع وانهم عاشوا وركبوا الخيل مع أبيهم في
بغداد وكان من سلاطينها * (تنبيه) * اذ لم يعطوا شيئا حال ولهم مال غير حصتهم من التركة فالكامل
منهم الحكم فيه ظاهر وهو انه يحصل كفاية نفسه إلى الوضع لان حصته لا تنجزه العدم وأما الناقص

(أو) كان ثم من لا يحجب (أو) لا مقدوره كولو وقت التبرول) إلى انفصاله احتياطا ولانه لا حصر لعمل (أوله فهو

فهو الذي يحتاج للنظر والذي يظهر فيه ان الولي الوصي أو غيره يرفع الامر الى القاضي ليفعل تظهير امر في هرب
 نحو عامل المسافة اذا تعذر بيع نصيبه ولم يوجد متبرع وفي القسط اذا لم يوجد مقرر ولا يتعمال ولا متبرع
 فينتد يقرض لهم من بيت المال أو غيره فان تعذر الرزم الاغنياء بالاتفاق عليهم قرضا فان تعذر القاضي ولو
 بغيبته فوق مسافة العدوى أو خيف منه على المال اقترض الولي وله الاتفاق من ماله والرجوع ان شهدانه
 أنفق ليرجع فان لم يكن وليا لم يلزم صلحاء البلد اقامتهم يفعل ما ذكر أخذ مما مر في ذكر كذا نحو المصوب ان الحاكم
 لا يقتض هنا لانخراج كزكاة الفطر بل يؤثر للوضع ثم يخرج لما مضى وفارقت النفقة بانها لا ضرورية ولا
 كذلك الزكوة يجزى ذلك كله في سائر صور الوقف في كلامهم وقيل أكثر الحمل أربعة بالاستعارة واتصله
 كثير ون يعطون اليقين فيوقف ميراث أربعة ويقسم الباقي في ابن وزوجة حامل لها الثمن وله خمس الباقي
 ويمكن من دفع له شيء من التصرف فيه ولا يطالب بضامن وان احتمل تلف الموقوف ورد ما أخذه ليقسم بين
 الكل كما مر (تنبيه) * يكتفى في الوقف بقولها انا حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كلام الشيخين
 انه متى احتمل لقرب الوطء وقف وان لم تدعه انتهت (قوله لها ثمن) ثلاثة ولها سدسان ثمانية فتعديركونه
 ذكر أو أنثى لا عول وان كان بنتين فتعول المسئلة كما ذكر الزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية
 ووقف الستة عشر الى اتضاح الحال اه حل (قوله كزوجة حامل وأبوين) وابطاح هذا المثال كما في شرح
 كشف الغوامض انه اما ان يظهر أن لا حمل أو يظهر بنتا أو بنتين فذكر أو ذكر أو أنثى أو أنثى أو ذكر
 فاصلها على التقدير اما أربعة وهي احدى الغراوين أو أربعة وعشرون غير عائلة أو عائلة لسبعة وعشرين
 اذا كان الحمل بنتين فأكثر من خمس الانثى فتعذف الاربعة فتعولها في الاربع والعشرين وبينها وبين
 السبعة والعشرين موافقة بالثلث فاضرب احدى اهما في ثلث الاخرى تبلغ مائتين وستة عشر اضرب لكل من
 الابوين والزوجة مائة من كل مسئلة منهما في ثلث الاخرى يحصل نصيبه منهما وأعطاه أقل النصيبين
 فالزوجة أربعة وعشرون وكل من الابوين اثنان وثلاثون ووقف الباقي وهو مائة وثمانية وعشرون
 الى ظهور الحال فان خرج الحمل بتسين أو أكثر قسم الموقوف بينهما أو بينهما وان خرج الحمل ذكر أو أكثر
 ولومع انثى فلا عول ويكمل لهم فروضهم فيعطى للزوجة ثلاثة أسهم ولكل من الابوين أربعة وباقى
 الاولاد تعصبا وان ظهر الحمل بنتا واحدة فلها نصف الجميع من الموقوف مائة وثمانية وللزوجة ثلاثة وللأم
 أربعة وللأب ثلاثة عشر أربعة تسكمله سدسة وتسعة تعصبا فان خرج الحمل ميتا أو ظهر ان لا حمل فالزوجة
 من الموقوف ثلاثون تسكمله ربعها وللأم اثنان وعشرون تسكمله فرضها وهو ثلث ما بقي بعد أخذ الزوجة
 فرضها والفاضل للأب اه من حاشية شيخنا الحنفى على الشنورى (قوله فقال ارتجالا) أى من غير
 سبق اعمال فكر قروية كما يعلم من المختار اه وفي المصباح وارتجلت الكلام أتيت به من غير روية ولا
 فكري وارتجلت برأى أى افردت به من غير مشورة فضيت اليه اه (قوله صار ثمن المرأة تسعا) لان الثلاثة
 التي تأخذها هي تسع السبعة والعشرين (قوله وانما يرت الحمل ان انفصل حيا الخ) أى لانه لما لم يمكن
 الاطلاق على نفع الروح فيه عند موت مورثه اعتبر حاله انفصاله فمطقتنا على ما قبلها وجعلنا النظر اليها
 ولهذا لما لم يمكن تقويمه حاله اجتنابه عند تقويمه على ما لك أمه بوطه الشبهة نظرنا الى حاله الوضع فان كان
 حيا قومنا ما أو جينا للسيد قيمته أو ميتا لم يجب فيه شيء واذا انفصل حيا قال الامام تبيينا انه ورث ولم
 نذهب الى مسالك الظنون في تقدير انسلال الروح فيه بعد الموت ولكل حكم في الشرع موقف ومتتهى
 لاسبيل الى مجاوزته اه ومنه يعلم ان المشروط بالشرطين الحكم بالارث لا الارث بقولهم انما يرت بشرطين
 أى انما يحكم بآرته بشرطين اما اذا انفصل ميتا فلا يرت سواء أتحرك في بطن أمه أو لا وسواء انفصل بنفسه
 أو بجنايته وان أوجبت الفرق صرفت الى مورثه لان ايجابها لا يتعين له تقدير الحياة قبل بيل قولهم الفرق انما

مقدرا عطية ثلاثا ان أمكن
 عول كزوجة حامل
 وأبوين لها ثمن ولها
 سدسان عاتلان لاحتمال ان
 الحمل ابنتان فتعول المسئلة
 من أربعة وعشرين الى
 سبعة وعشرين وتسمى المنبرية
 لان عليا رضى الله تعالى عنه
 كان يخطب على منبر الكوفة
 قائلا الحمد لله الذي يحكم
 بالحق قطعا ويجزى كل نفس
 بما تسعى واليه المآب
 والرجعى فسئل حينئذ
 عن هذه المسئلة فقال ارتجالا
 صار ثمن المرأة تسعا ومضى
 في خطبته (وانما يرت)
 الحمل (ان انفصل حيا)

وجبت لدفع الجاني الحياة مع تهي الجنين لها ولو قد مر ان ايجابها بتقدير الحياة فالحياة مقدرة في حق الجاني فقط
تغليظا في تدريس توريت الغرة فقط اه شرح الروض (قوله ان انفصل حيا) أي ان انفصل كله حيا
وخرج بكلمته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا وفي سائر الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام
انفصاله وفيما اذا حزن انسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به اه شرح مر (قوله حياة مستقرة) وهي التي
يبقى معها البصار ونطق وحركة اختيار اه ع ش على مر (قوله حياة مستقرة) أي ولو بعد موت أمه فيها
يظهر أخذها من ظاهر هذه العبارة اه ع ش (قوله وعلم وجوده عند الموت) أي ولو بمجاءته كالتي اه
سم على ج وعبارة الروض متناوشت في الحيل شرطان ان يعلم وجوده في البطن يقينا أو طنا
عند الموت ولورثه بان تلده أمه لانه يلحق فيها باليت بتقدير كونه منه بان ولدته لاقبل من أكثر مدة الحمل من الموت
لثبوت نسبه وشمل كلامه ما اذا كان الحمل من الميت وما اذا كان من غيره ولم تكن مزاوجة ولا مستولدة قال
الامام ولا يناقض هذا ما مر من طلب اليقين في المواريت فان ذلك حيث لا نجد مستندا شرعيا كذا كرفاني
مسيرات الخناحي حيث لم تعين ذكورة ولا انوثة فكيف ينكر البناء على الشرع مع ظهور الظن والاصل في
الانسان الامكان والاحتمال أما اذا ولدته لاكثر مما ذكر فلا يرث لعدم ثبوت نسبه فان كانت مزاوجة أو
مستولدة وأنت بولد فكذلك حكم حر يموت عن أب رقيق تحت حرة حامل فان ولدته قبل تمام ستة أشهر من وقت
الموت ولا أكثر منها من وقت العقد على الحرة أو وطئ الامتورث للعالم بوجوده وقت الموت ولا حاجب والابان
ولدته ستة أشهر فأكثر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت الا ان اعترف الورثة كلهم بوجوده عند الموت
فلا يرث لان الحق ا لهم ويستحب ان يملك الاب عن الوطء حتى يتبين الحال الشرط الثاني ان يفصل كله حياة
مستقرة الخ انتهت (قوله الا ان اعترف الورثة بوجوده الخ) أي الا ان انفصل اعترف الورثة ستة أشهر ودون فوق
أربع سنين وكانت فراشا واعترفت الورثة الخ اه ع ش على مر (قوله والمشكل ان لم يختلف الخ)
ومادام مشكلا يستحيل كونه أبأ أو جذا أو أمأ أو زوجا أو زوجة اه شرح مر (قوله آله الرجال
والنساء) آله الرجال هي الذكور وان لم يكن معه أنثيان وآله النساء قبلهن اه حل (قوله ووقف ما شك فيه)
ولومات الخ في مدة الوقف والورثة غير الاولين أو اختلاف ارثهم لم يبق سوى الصلح ويجوز من الكل في حق
أنفسهم على تساوت تفاوت واسقاط بعضهم ولا بد من لفظ صلح أو تهاهب واغتفر مع الجهل للضرورة ولا يصلح
ولي محجور عن أقل من حقه بفرض ارثه اه شرح مر (قوله حتى يتبين الحال) أي ولو بقوله وان اتهم
اه شرح مر (قوله ففي زوج) له الربع وأب له السدس وقوله للزوج الربع ثلاثة من اثني عشر التي هي
مخرج الربع والسدس وقوله وللأب السدس اثنان وللعتى النصف ستة وقوله ووقف الباقي وهو واحد فان
بان ذكر افله وان بان أنثى فهو للأب اه حل (قوله وللعتى النصف) مأخوذ من خنت الطعام اذا جهل طعمه
أو اختلط حاله أو أشكل أمره وأصله التكسر والتثني يقال خنت السماء اذا ثبت حافته الى خارج الشرب منه
اه قل على الجلال وفي المصباح خنت خنتا من باب تعب فهو خنث اذا كان فيه لين وتكسر ولا يشتهى
النساء واسم الفاعل خنت بالكسر والمفعول بالفتح وخنث الرجل كلامه اذا شبهه بكلام النساء ليناً ورخاوة
والخنث الذي خلقه فرج الرجل وفرج المرأة والجمع خنث مثل كلب وخنث مثل حبل وحبال (قوله
ووقف الباقي بينه وبين الاب) أي فان تبين ذكوره أخذه أو أنثى أخذه الاب بالتعصيب ثم الباقي في هذه
المسئلة منهم من اثني عشر اه شيخنا اه سم (قوله ومن جمع جهتي فرض وتعصيب) المراد بالجهة السبب
كما يشير له تعليمه بقوله لانهم حاسبان مختلفان الخ أي ومن جمع سببين سببا للارث بالفرض وسببا للارث
بالتعصيب الزوج سبب للارث بالفرض وبنوة الم من قبيل القرابة والقربة تارة نورث فيها بالفرض وتارة
بالتعصيب ولكن خصوص بنوة الم سبب للارث بالتعصيب ولذلك قال مر وخرج بجهتي الفرض والتعصيب

حياة مستقرة (وعلم وجوده
عند الموت) بان ولدته لاقبل
من أكثر مدة الحمل ان كانت
خلية فان كانت حلية فبان
تلدهون ستة أشهر والا فلا
يرث الا ان اعترف الورثة
بوجوده عند الموت
(والمشكل) وهو من له
آل الرجال والنساء أو ثقبه
تقوم مقامهما (ان لم يختلف
ارثه) بذكورة أو أنثى (قوله
أم) ومعنى (أخذه والا)
أي وان اختلف ارثه بهما
(ع) عمل باليقين فيه وفي غيره
ووقف ما شك فيه) حتى
يتبين الحال أو يقع الصلح
ففي زوج وأب وولدت
للزوج الربع وللأب
السدس وللعتى النصف
ووقف الباقي بينه وبين
الاب (ومن جمع جهتي فرض
وتعصيب

أرث الأب بالفرض والتعصيب فانه بجبهة واحدة هي الابوة (قوله جهتي فرض وتعصيب) شمل ما بنفسه وبالغير
ومع الغير وهذا موضع استدراك المصنف المذكور بعد اه قل على المحلى (قوله كزوج هو ابن عم وورث
كتب شيخنا بهامش المحلى ما نصه انما لم يثبت أيضا بان عم هو أخ لام مع ان حكمه كذلك لانه انما يتصور اذا لم
يكن هناك وارث يسقط الاخوة للام فان كان كل واحد خلف بنتا وابني عم أحدهما أخ للام فالبنت النصف والباقي
بين ابني العم بالسوية ولك ان تقول هذا المثال في هذه الحالة لم يجتمع فيه مع التعصيب جهة فرض لانها محجوبة
اه سم (قوله لا كبرت هي أخت لاب بان يطان بنته فتلد بنتا) قد ذكر المتن هذا التصوير هنا ثلاث مرات مرة
باعتبار اجتماع جهتي الفرض والتعصيب كلهما فيما اذا مات الموطوءة وورثتها الصغيرة ومرة باعتبار اجتماع
جهتي الفرض وكانت احدهما أقوى لكونها لا تحجب أصلا وقد ذكرها بقوله ولا تحجب كام هي أخت لاب
وقد ماتت الصغيرة فترثها الكبيرة بالامومة لا بالاختية ومرة باعتبار اجتماع جهتي الفرض وكانت احدهما
أقوى لكونها أقل حجبا فيما اذا وطئ هذه الصغيرة فولدت ولدا ومات الولد عن الكبيرة التي هي أم أمه فترث منه
بالجدوة لا باخوة الاب وقد ذكرها بقوله أو تكون أقل حجبا كام أم الخ فاصل هذا الكلام ان فيه صورتين
صورة فيما اذا وطئ بنته وقد ذكر ثلاث مرات اعتبارا من الصورة الثانية فيما اذا وطئ من ذكر أمه
ولم يذكرها الامرة واحدة باعتبار واحد فيما اذا اجتمع جهتا فرض وكانت احدهما حاجبة للآخرى وقد
ذكرها بقوله بان تحجب احدهما ما الاخرى كبرت هي أخت لام تامل (قوله وتوت) أي الكبرى عنها أي
عن بنتها التي هي أختها لا بها ولومات الصغرى أو لا فالكبرى أمها وأختها لا بها فلها الثلث بالامومة وتسقط
الاخوة جزما اه زى (قوله لا بها وبالاخوة) ولها وجه انها ترث به ما وبه قال أبو حنيفة وأحمد وصحبه ابن
أبي عسرون في الامصار كفي ولد الم اذا كان أحلام قال شيخنا البرلسي أقول قد يفرق بان هاتين الشراطين
يختصمان في الاسلام اختيارا بخلاف الاولتين اه ثم قال * (فرع) * لومات الصغرى أو لا فالكبرى أمها
وأختها لا بها فترث بالامومة قطعا ولا يجري الوجه المذكور لان هنا فرضين وتلك فرض وعصوبة اه سم
(قوله باقواهما فقط) كان الفرق بينهما بين ما سلف في جهتي الفرض والتعصيب ان هاتين الشراطين لا يجتمعان
في الاسلام قصد بخلاف ذلك ورأيت بعضهم فرق بان الفرض والتعصيب عهد الارث بينهما في الشرع
في الاب والجدة بخلاف الفرضين اه سم وعجيرة (قوله بان يطان أمه فتلد بنتا) أي فهذه البنت بنته
وأختها من أمه فترث منه اذا مات بالبنية لان اخوة الام محجوبة بها وهذه البنت بنت الام وبنت ابنتها
والام معها أمها ووجدتها أم أبيها اه قل على الجلال (قوله بالبنة دون الاخوة) أي لان الاولى
تحجب الثانية تحجب حرمان ومثل ذلك تحجب النقصان مثاله ان يسكن بجوسي بنته فتلد بنتا ويموت عنهما
فترثان الثلثين بالبنية ولا عبرة بالزوجة لان البنوة تحجبهما من الرابع الى الثمن اه سم (قوله بان يطان بنته فتلد
بنتا) فالبنت الثانية مع الواطئ بنته بنت بنته ومع الاولى بنتها وأختها من أبيها وهي المرادة والاولى أم
الثانية وأختها من أبيها اه قل على المحلى (قوله فترثوا بالنسب منها الخ) فاليت الصغرى والكبرى أمها
وأختها من أبيها اه حل (قوله لان الام لا تحجب) أي لا يحجبها أحد اه حل (قوله أو تكون أقل حجبا)
مصدر المبنى للمجهول أي محجوبة اه شورى (قوله بان يطان من ذكر بنته الثانية الخ) أي فماتت
الصغرى بعد موت الوسطى عن الكبرى اه حل (قوله فالاولى أم أمه) والثانية أمه وأختها من أبيه اه
حل (قوله فالاولى أم أمه) أي الولد وأخته لا به والثانية أمه وأختها من أبيه وهو هو ابن الثانية فوابن بنت
الاولى وأخوها من أبيها وهو ابن الواطئ وابن بنته وابن بنت بنته والثانية بنت الواطئ وبنت بنته اه قل
على المحلى (قوله فترث منه بالجدوة دون الاخوة الخ) فلو حجب الجدوة التي هي القوية ورثت بالاختية
الضعيفة كلومات الولد في هذه عن أمه وأما المذكورين فترثا العليا منه النصف بالاخوة لان الجدوة تحجب

كزوج هو ابن عم وورث
بهما) لانهما سببان مختلفان
فيستغرق المال ان افرد
(لا كبرت هي أخت لاب بان
يطا) شخص بشبهة أو مجوسى
في نكاح (بنته فتلد بنتا)
ويموت عنها فترث بالبنة
فقط لا بها وبالاخوة لانها
قربان يورث بكل منهما
بالفرض منفردتين فيورث
باقواهما مجتمعين لا بهما
كالأخت لا بغير لارتب
النصف باخوة الاب والجد
باخوة الام وقولى لا يجمع
التصريح بالتصوير من ز يادى
(أو) جمع (جهتي فرض
ذ) يرث (باقواهما) (فقط
والقوة) بأن تحجب احدهما
الاخرى كبرت هي أخت لام
بان يطان من ذكر (أمه فتلد
بنتا) فترث منه بالبنة دون
الاخوة (أو) بأن (لا تحجب)
احدهما دون الاخرى
(كلم هي أخت لاب بان
يطا) من ذكر (بنته فتلد بنتا)
فترث واليهما منها بالامومة
دون الاخوة لان الام لا تحجب
بخلاف الأخت (أو) بأن
(تكون) احدهما (أقل
حجبا) من الاخرى (كام أم
هي أخت) لاب (بان يطان)
من ذكر (بنته الثانية فتلد
ولدا) فالاولى أم أمه وأخته
لا به فترث منه بالجدوة
دون الاخوة لان الجدوة أم

الام انما تحجبها الام والاخت

يحجبها جمع كأم (ولو زاد أحد عاصين) في درجة (بقراءة أخرى كإني عسم أحدهما أخ لام) بأن يتعاقب اخوان على امرأة فتلد لكل منهما ابنا ولا أحدهما ابن من غيرها فابناء ابناهم الآخر وأحدهما أخو لأمه (لم يقدم) على الآخر (ولو حجبته بنت عن فرضه) لأن اخوة الام ان لم تحجب فلها فرض والا صارت بالحجب كأنهم لم تكن فلم يرجحها على التقديرين

• (فصل) في أصول المسائل وبيان ما يعول منها • (ان كانت الورثة عصبان قسم المتروك) هو أعم من قوله قسم المال (بينهم) بالسوية (ان تمضوا ذكورا) كثلاثة بنين (أو اثنا) كثلاث نسوة اعتقن رقيقا بالسوية يدين (فان اجتمعوا) أي الصنفان من نسب (قدر الذكراثنين) ففي ابن وبنت يقسم المتروك على ثلاثة للابن اثنان وللبنات واحد (وأصل المسئلة عند رؤسهم) بعد تقدير الذكر برأسين اذا كان معه أنثى (وان كان فيها ذوفرض) كنصف (أو فرضين متمثلين الخرج) كنصفين (فأصلها منه) أي من الخرج فالخرج أقل عدد يصح منه الكسر (فخرج النصف اثنان والثلث والثلاثين

بأمه التي هي بنتها والام في هذا الثلث ولا تحجبها اخوة نفسهما مع الاخرى عنه ويلغزها فيقال أم لم تحجب الجدة التي هي أمها وجدته ورثت مع الام التي هي بنتها وجدته ورثت النصف مع أم ورثت الثلث وأم ورثت الثلث منع عد من الاخوات فتأمل ونقل عن بعضهم ان اخوة الام المذكورة تحجبها الى السدس فراجع اه قل على الجلال • (تنبيه) • قال ابن اللبان ومثي التي عليك في هذا الباب جده هي أخت لاب فأنها لا تكون الأم الأم فان قيل جده هي أخت لام فأنها لا تكون الأم الأم الاب فان قيل أم أب هي أخت فأنها لا تكون الا اختا لام فان قيل بنت هي أخت فان كان الميت رجلا فهي أخت لام أو امرأة فهي أخت لاب فان قيل أم هي أخت فأنها لا تكون الا اختا لاب فان قيل أب هو أخ فأنه لا يكون الا أخا لام اه شرح الروض (قوله والاخت يحجبها جمع كأم) لانها ان كانت لابوين تحجبها الاب والابن وابن الابن وان كانت لاب كأم وفرض المسئلة هنا تحجبها هؤلاء والاخ لابوين وان كانت لام تحجبها أب وجدو وللو ولد ابن اه حل (قوله بقراءة أخرى) خرج بلفظ أخرى نحو ابني معتق أحدهما أخ لام فأنه يقدم على أخيه ولا يشاركه اخرج عصبته بقراءة الام اه شوري (قوله لم يقدم على الآخر) أي ذله السدس فرضا والباقي بينهما بالعصوبة فاذا حجبته بنت عن فرضه فلها النصف والباقي بينهما بالسوية وسقطت اخوته بالبنت اه زى فقوله لم يقدم أي من جهة التعصيب والافهو يقدم بفرضه (قوله ولو حجبته بنت عن فرضه الخ) للرد على القول الآخر القائل بأنه ان حجبته بنت عن فرضه الذي يأخذه باخوة الام يقدم لان اخوة الام لما حجت تمحضت للعصوبة فعمل بها اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يختص به الاخ لان اخوته الام لما حجت تمحضت للترجيح كاخ لابوين مع أخ لاب ويرد بوضوح الفرق فان الحجب هنا بطل اعتبار قرابة للام فكيف يرجحهم احدهما اذا انتهت

• (فصل) في أصول المسائل جمع أصل وهو لغتان في عليه غيره كبناء التصحيح عليه هنا وقد يتعدان اذا صحت من أصلها وعرفا هنا ردي خرج فرض المسئلة أو فرضها وعد در رأس العصبية ان لم يكن فيها فرض اه قل على المحلى (قوله في أصول المسائل) أي فيما تنأصل منه المسئلة وتصير أصلا برأسها أي وما يتبع ذلك اه شرح مر أي من كون أحد العددين موافقا للآخر أو مباينا له اه غش عليه أي ومن تصحيح المسائل المذكورة في الفرع الآتي (قوله ان كانت الورثة عصبان الخ) الظاهر ان هذا قوطنة وان بيان المترجم له من قوله وان كان فيها ذوفرض الخ لكن يؤخذ من عبارة قل السابقة ان هذا أيضا من جملة المترجم له (قوله ان تمضوا) أي الورثة وادخال محض الاناث في ضمير المذكور صحيح نظرا للعموم أول الكلام اه برماوى ولا يشتمل على الاناث عصبان الا في الولاء كفي شرح مر واليه أشار الشارح بقوله كثلاث نسوة اعتقن رقيقا الخ (قوله من نسب) قيد به لاجل قوله قدر الذكرا كرا الخ اذ لو اجتمعوا من ولاء كان الارث بحسب الشراكة في العتق ان كانوا معتقين فان كانوا ورثة معتق فالارث للذكور دون الاناث كما تقدم (قوله عدد رؤسهم) لو كانوا أهل ولاء والانصاء مختلفة فاصلها مخرج كسور أنصبا ثم كذا بخط شيخنا بهامش المحلى أي فلو كانوا أربعوا واحد الربع ولا آخر الربع ولا آخر السدس ولا آخر الثلث فاصلها من اثني عشر اه سم (قوله وان كان فيها) أي في الورثة لا العصبان وان دل عليه السياق لفصاحته اه شرح مر (قوله كنصفين) كزوج واخت اه محلى وتسمى هذه المسئلة البتية والنصفية لانه ليس في الفرائض ما يورث به المال مناصفة فرضا غيرها اه قل على المحلى (قوله فاصلها منه) من بيانية أي فاصلها هو وقوله من المخرج أي مخرج الكسر في صورتين أي صورة الفرض والفرضين المتمثلين (قوله أقل عدد يصح منه الكسر) سواء كان مفردا كثلث من ثلاثة أو مضاعفا كنصف ثالث من ستة أو معطوفا كنصف ورابع من أربعة أو نصف وثالث من ستة أو ربع وثالث الباقي من أربعة أو نصف وثالث الباقي من ستة والمكرر كالفردين كثلثين فهما كثلث من ثلاثة اه قل على المحلى (قوله والثلث والثلثين) في المصباح ان كلاما من الثلث والرابع والخمسة والسادس والسبع والثمن والتسع

(ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثمن ثمانية) لان أقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا ٣٥ البقية وكلها ماخوذة من اسماء الاعداد

الا النصف فانه من التناصف
فكان المقتسمين تناصفا
واقسمها بالسوية ولو اخف من
اسم العدد لقليل له ثني بالضم
كفي غيره من ثلث ورابع
وغيرهما (أو مختلفيه) أي
الخرج (فان بداخل خرجا هما
بأن في الاكثر بالقل مرتين
فأكثر فاصلها) أي المسئلة
(أكثرهما كسدس وثلث)
في مسئلة أم وزوجها وأخ
لغير أم فهي من ستة (أو
توافقا بأن لم يقسمها الاعداد
ثالث فاصلها حاصل من
ضرب وفق أحدهما في كامل
الآخر كسدس وثمن) في
مسئلة أم وزوجها وأخ
فاصلها أربع وعشرون
حاصل ضرب وفق أحدهما
وهو نصف الستة أو الثمانية
في الآخر (والتداخلان
متوافقان ولا عكس) أي
ليس كل متوافقين متداخلين
فالثلثة والستة متداخلان
ومتوافقان بالثلث والاربعة
والستة متوافقان من غير
تداخل والمراد بالتوافق هنا
مطلق التوافق الصادق
بالتماثل والتداخل والتوافق
لا التوافق الذي هو قسم
التداخل كما وضعت في
شرحى الفصول وغيرهما
(أو تبينا بأن لم يقسمها الا
الواحد) ولا يسمى في علم
الحساب عددا (فاصلها حاصل

فيه وجهان ضم ثانيه اتباعا وتسكينه تخفيفا اه (قوله والرابع) لم يقل والربعين لانه لا يتصور تعدد الرابع
في الارث بالنسب وان تصور في الارث بالولاء لكن يرد انه لم يقل والسادسين مع ان السادس يتعدد في الارث
بالنسب كما في الابوين مع ابن تأمل اه سم (قوله وكلها ماخوذة الخ) عبارة شرح مر وكلها مشتقة من
اسم العدد لفظا ومعنى الا النصف الخ انتهت (قوله بالسوية) أي فتيه معنى الانصاف والعدل اه (قوله
لقليل له ثني بالضم) أي يعبر عن النصف ثني فيكون مشتقا من العدد وهو اثنان اه شوبري وفي قل على
الحلي ثني بضم أوله وكسر مع سكون ثانيه وكسره اه (قوله بأن فني الاكثر) بالكسر كما في المختار اه ع ش
على مر وفي المصباح فني الشيء يفني من باب تعب فناء اه (قوله بأن لم يقسمها الاعداد ثالث) هذا بيان للتوافق
بالمعنى الخاص ويطلق التوافق أيضا بالمعنى العام على مطلق الاشياء في جزء ما وجه هذا الاعتبار يشمل
التمثالين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى الخاص وبشير الى الاطلاق العام بقوله والمراد بالتوافق هنا الخ
(قوله بأن لم يقسمها الاعداد ثالث) أي فهم متوافقان بجزءه كاربعة وستة بالنصف لان الاربعة لا تقنى الستة بل
يبقى منها اثنان يقنيان كليهما وهما عدد ثالث فكان التوافق بجزءه وهو النصف لان العبرة بنسبة الواحد لما
وقع به الافتاء ونسبته للثلاثين والنصف وللثلاثة كدسعة واثني عشر اذ لا يقنهما الا الثلاثة الثلث والاربعة
كثمانية وأربعين مع اثنين وخمسين اذ لا يقنهما الا الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة
بالنصف وهكذا الى العشرة فان كان المقنى أكثر من عشرة فالتوافق بالاجزاء بجزء من أحد عشر ومتى تعدد
المقنى فالتوافق بحسب نسبة الواحد الى كل من ذلك المتعدد كاثني عشر مع ثمانية عشر يقنهما ثلاثة وستة
واثنان ونسبة الواحد للثلاث وللثمانية سدس وللثلاثة نصف فتوافقهما بالاثلاث والاسداس والانصاف ومر
حكمها وهما وانك تضرب وفق أحد العددين في الآخر لكن العبرة بادق الاجزاء كالسدس هنا اه شرح مر
(قوله ولا عكس) أي بالمعنى اللغوي وينعكس عكسا منطوقا وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله أي
ليس كل متوافقين الخ) يفيد أن المراد بالعكس اللغوي وهو تبديل الطرفين مع اختلاف الايجاب والسلب
فتنعكس فيه السكبة الموجبة الى كسبة سالبة والعكس المنطوق المعبر فيه بقاء الايجاب والسلب فتنعكس
فيه السكبة الموجبة الى جزئية موجبة نحو كل انسان حيوان فينعكس الى بعض الحيوان انسان فتأمل
اه قل على المحلى (قوله متوافقان من غير تداخل) أي لان شرط التداخل أن لا يزيد الاقل على نصف
الاكثر اه زى (قوله والمراد بالتوافق هنا) أي في قوله والمتداخلان متوافقان وأراد بذلك دفع
سؤال مقدر تقديره قد تقدم ان بين المتداخلين والمتوافقين تبينا فكيف جلت أحدهما على الآخر وحاصل
الدفع أن المراد بالتوافقين هنا المتوافقان في أي جزء من الاجزاء وذلك يصدق بالتماثلين والمتداخلين
والموافقين بالمعنى المتقدم في الشرح اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله والمراد الخ جواب عما يقال هذا الجمل في
قول المتن والمتداخلان متوافقان الخ فاسد لانه من اجل البيان لان شرط المتوافقين أن لا يقنهما الاعداد ثالث
والتداخلان كالثلثة والستة يقن أصغرهما أكبرهما فأجاب بأن المراد بالتوافقين ما هو أعم من الضابط
السابق وهو المشترك كان في جزء من الاجزاء وذلك يصدق بالتوافقين بالمعنى السابق وبالتداخلين والتماثلين هذا
ويمكن أن يكون الايراد الذي أشار له فاسدا أيضا على قوله ولا عكس حيث جعله جزئيا بقوله أي ليس كل
متوافقين الخ مع انه لو كان المراد بالتوافقين ما سبق كان العكس كليا بأن يقال لا شيء من المتوافقين متداخلين
اه (قوله لا التوافق الذي هو قسم التداخل) أي لانه لا يصح حينئذ أن يصدق عليه لانه مبان له اه حل
الآثرى أن الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لان شرطهما أن لا يقنهما الاعداد ثالث والثلثة تقنى الستة اه زى
(قوله فالاصول عند المتقدمين الخ) فرعه على ما قبله لعلم من ذكره الخراج الخمسة وزيادة الاصليين الآخرين

ضرب أحدهما في الآخر كثلث ورابع) في مسئلة أم وزوجها وأخ لغير أم فاصلها اثنا عشر حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالاصول) عند
المتقدمين وهي مخارج الفروض

١ ه شرح مر واذا عرفت أصل المسئلة فان ساواها مجموع أجزاء الفروض سميت عادلة كزوج وأم وأخ
 منهاهي من ستة لزوج ثلاثة وللام اثنان وللاخ واحد وان نقصت عنها سميت ناقصة كزوج وأم يبقى واحد
 وان زادت أجزاء الفروض سميت عائلة ١ ه شورى (قوله سبعة) انما انحصرت في سبعة مع ان الفروض
 ستة لان الفروض حالتى انفراد اجتماع فى الانفراد يحتاج لخسة لان الثلث يغنى عن الثلثين وفى حالة
 الاجتماع يحتاج لخرجين آخرين لان التركيب لا بد له من التماثل أو التساوى أو التباين أو التوافق فى
 الاولين يكتفى باحد المثلين أو الاكثر وفى الآخر ينحتاج الى الضرب فيجمع مع اثناعشر وأربعة وعشرون
 ١ ه زى (قوله اثنان وثلاثة الخ) الانحصر ان يقال اثنان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف
 ضعفها وضعف ضعف ضعفها ١ ه برماوى (قوله فى مسائل الجد والاختوة) أى حيث كان ثلث الباقي بعد الفرض
 خيرا له ١ ه شرح مر (قوله والمتقدمون يجعلون ذلك تصحيحا) بيانه ان أصل الاولى من ستة فاحتجنا
 الى ثلث ما يبقى فضر بنا ثلاثة فى ستة وأصل الثانية من اثنى عشر لان فيها ربعا وسدسا فاحتجنا للثلاث ما يبقى
 فضر بنا ثلاثة فى اثنى عشر ١ ه (قوله تصحيحا لا تأصيلا) بيانه ان نقول أصل الاولى من ستة فاحتجنا الى ثلث
 مابقى فضر بنا ثلاثة فى ستة وأصل الثانية من اثنى عشر ثم ضربت فى ثلاثة ووجه تمريه بذهب المتأخرين ان
 ثلث ما يبقى فرض مضوم الى السدس أو الى السدس والربع فلتقسم الفرض ضمن مخارجها واحتججه المتولى
 بأنهم اتفقوا فى زوج وأبوين على ان المسئلة من ستة وللاقامة الفرض ضمن النصف وثلث ما يبقى لقالوا هي
 من اثنين للزوج واحد ويبقى واحد وليس له ثلث صحيح فضر بثلثة فى اثنين ١ ه سم (قوله وتقول منها
 ثلاثة) اعلم ان الأصول قسمان تام وناقص فالتام هو الذى تساويه أجزاء الصحيحة أو تزيد عليه والناقص
 ما عداها فالسنة أجزاءها تساويها والاثناعشر والاربعة والعشرون أجزاءها تزيد عليها بخلاف المخارج
 الاربعة الباقية فان أجزاء كل قسم عنه هذا ما ضابط الذى يعول والذى لا يعول ١ ه زياى فالتام هو الذى
 يعول والناقص هو الذى لا يعول قال البرماوى والامسلان المزيديان لا يعول فهما لان السدس وثلث ما يبقى
 لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلث الباقي لا يستغرق ستة وثلاثين (قوله فعالت بسدسها
 الخ) ايضاح هذه القاعدة التى أشار اليها ان تنسب ما عالت به الهابدون عول فتعرف بهما النسبة جزءها
 التى عالت به وتنسب اليها عائلة فتعرف بهما النسبة ما نصيب كل واحد من الورثة ١ ه ويمكن ان
 تكون النسبة فى الاعتبارين واحدة فاذا أردت معرفة ما نصيب كل وارث فانسب ما عالت به الهابدون
 عول كان تقول فى هذا المثال نقص من كل واحد سدس ما نطق له به قال بعضهم وهذا أولى مما ضعه
 الشارح ١ ه ثم رأيت فى الشنورى عند قول المتن فاعط كل سهمه الخ ما نصه فاعط كل سهم من الورثة سهمه
 من أصلها مكمل أو عائل من عولها ان عالت فيكون ما نصيبه ما عالت به الى المسئلة عائلة أو غير عائلة فان
 نصيبه اليها عائلة كان ذلك ما نقص من نصيبه الكامل لولا العول واذا نسبت ذلك اليها غير عائلة كان ذلك
 ما نقص من نصيبه العائل فى زوج واختين شقيقتين اولاب أصلها متوترة عول لسبعة فعالت بواحد فان نسبت
 الواحد للسبعة كان سبعها فنقص من كل من الزوج والاختين سبع حصته الاصلية التى كانت له لولا العول
 وان نسبت الواحد لستة كان سدسها فنقص من كل من الزوج والاختين سدس من حصته العائلية اه وكتب
 عليه شيخنا ح ف ما نصه قوله فان نسبت الخ وبيان ذلك أن تضرب المسئلة يبدون عول فيها بعولها ثم تقسم
 الحاصل كالتين والاربعتين فى المثال على كل من المستثنين الاصل والعائلة يخرج بالقسمة جزء السهم فاضرب
 نصيب كل وارث فى كل جزء من جزئى المستثنين يظهر ماله عائلا وغير عائل فاضرب ثلاثة الزوج فى ستة فالخاصل
 هو نصيبه العائل وفى سبعة فالخاصل هو نصيبه الكامل ونسبة الفضل بينهما هو ثلاثة لنصيبه الكامل سبع
 ولنصيبه العائل سدس وان أردت معرفة ما نصيبه العول من المال بتمامه فانسبه للجامعة يكن نصف سبع هذا

سبعة) اثنان وثلاثة وأربعة
 وستة ثمانية واثناعشر
 وأربعة وعشرون) وزاد
 بعض المتأخرين عليها
 أصليين آخرين فى مسائل الجد
 والاختوة ثمانية عشر وستة
 وثلاثين فأولهما كلهم وجد
 وخسة اخوة لغير أم وأب
 كانت من ثمانية عشر لثلاثة
 عدله سدس صحيح وثلث
 مابقى هو هذا العدد والثانى
 كزوج وأم وجد وسبعة
 اخوة لغير أم وأب كانت من
 ستة وثلاثين لان أقل عدله
 ربع وسدس صحيحان
 وثلث مابقى هو هذا العدد
 والمتقدمون يجعلون ذلك
 تصحيحا لا تأصيلا قال فى
 الروضة وطريق المتأخرين
 هو المختار الاصح الجارى
 على القاعدة وقد بسطت
 الكلام على ذلك فى منهج
 الوصول الى تحرير الفصول
 (وتقول منها) ثلاثة (السة
 اعشر فوتر او شفعاً) فتقول
 أربع مران الى سبعة كزوج
 واختين لغير أم لزوج ثلاثة
 ولكل أخت اثنان فعالت
 بسدسها ونقص من كل واحد
 سبع ما نطق له به والى ثمانية
 كهؤلاء وأم لها السدس
 واحد فعالت بثلثها وكزوج
 وأخت لغير أم وأم وتسمى
 الباهلة

من البهل وهو العن ولما قضى فيها عمر بذلك خالفه ابن عباس بعد موته فجعل الزوج النصف واللام الثلث والاخت مابق ولا عول فقبل له الناس على خلاف رأيك فقال فان شأوا قلندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا ونفوسهم ثم نبهنا فنجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت المباحة لذلك والى تسعة كالمثل لهم أو لا عول الى ثمانية وأخ لأمه السدس واحد فعالت بنصفها والى عشرة كهو لا عواخ آخولام فعالت بثلاثها وتسمى هذه الشر بخمسة لانهم المارفت للقاضي شريح جعلها من عشرة وتسمى أم الفروخ بالخاء المعجمة وبالجم لكثر سهامها العاتلة ولكثرة الاناث فيها (والاثنا عشر لسبعة عشر ورا) فتعول ثلاث مرات الى ثلاثة عشر كزوجته وأم واختين لغير أم للزوجة ثلاثة وللأم اثنتان ولكل أخت أو بعثت الى خمسة عشر كهو لا عواخ لأمه السدس اثنتان والى ٣٧ سبعة عشر كهو لا عواخ آخولام له اثنتان (والاربعة والعشرون) وتعول عولة

واحد ورايتها (لسبعة وعشرين) كبنيتين وأبوين وزوجة البنيتين ستة عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة وتقدم تسميتهما منبرية وانما أعالو اليه النقص على الجميع كارباب الدين والوصايا اذا ضاق المال عن قدر حصصهم * (فرع) * في تصحيح المسائل ومعرفة انصباء الورثة من الصحيح (ان انقسمت سهامها) أى المسئلة (من أصلها عليهم) أى على الورثة (فذلك) ظاهر كزوج وثلاثة بنين هى من أربعة لكل منهم واحد (أو انكسرت على صنف) منهم سهامه (فان باينته ضرب في المسئلة بعولها) ان عالت (عدده) مثاله بلا عول زوج واخوان لغير أم هى من اثنتين للزوج واحد يبق واحد لا تصح قسمته على الاخوان ولا موافقة في ضرب عددهما

حاصل ما نقله المحشى عن شرح الترتيب اه (قوله من البهل) وهو العن في المصباح بهل بسلام من باب نفع لعنة والفاعل باهل والاثني باهله وبها سميت قبيلة والاسم بهلة وزان غرقوا بهلة مباحة من باب فاعل لعن كل منهما الا آخر وابتهل الى الله ضرع اليه اه (قوله فقال فان شأوا قلندع الخ) فقيل له لم سكت عن ذلك في زمان عمر فقال كلن رجلا مهايا فبهته والبهلة بالفتح والضم اللعنة ومعنى نبهنا نقول بهلة الله على الكاذبين منا ومنكم اه قل على المحلى (قوله كالمثل لهم أولا) وهم زوج واختان لغير أم وأم اه حل (قوله فعالت بنصفها) أى بثل نصفها وكذا يقال فى الباقي (قوله فعالت بثلاثها) وهما أربعة اه حل (قوله لكثر سهامها) راجع للأول وما بعده راجع للثاني اه (قوله كزوجة) لها الربع وأم لها السدس واختين لغير أم لهما الثلثان اه حل (قوله وتعول عولة واحدة) لم يقبل فتعول بالفاء كسابقه لعدم ما يحتاج الى البيان هنا بخلاف السابق اه شورى (قوله كبنيتين) لهما الثلثان وأبوين لهما السدسان اه حل * (قوله فرع في تصحيح المسائل) * انما ترجمه بالفرع لانه يبنى على ما سبق من حيث انه متوقف على معرفة تلك الاحوال الاربعة السابقة فلذلك وطأه بيانها فيما سبق وترجم له بالفرع لان الفرع هو المندرج تحت أصل كل ما سبق اه مر وج بنوع تصرف في اللفظ (قوله ومعرفة انصباء الورثة الخ) سيذكره بقوله فاذا أريد معرفة الخ (قوله ان انقسمت سهامها الخ) هذا توطئة له قصودوا الظاهر ان الاضافة على معنى من أوفى اه وقوله من أصلها نعت للسهم أى الكائنة من أصلها الكائنة من تصحيحها اه (قوله ان انقسمت سهامها) بان دخل كل فريق في سهامه أو مائله اه برماوى (قوله فان باينته الخ) بيان للنسبة بين السهام والرؤس وهى لا تكون إلا بتأينا أو توافقا ولا تكون غمائلولا ولا دخلا اذ فيها انقسام الانكسار والغرض الانكسار اه وقوله ولا تدخلا الخ محله اذا كان الاكثر هو السهام فان كان هو الرؤس ففيه انكسار فيحتاج الى النظر بالرفق (قوله والا فوفقه الخ) لما كانت الانصباء للبيان وهو يصدق بثلاث صور وليس كلها مراد بين الشارح المرادة بقوله بأن وافقه وقوله يضرب فيها ضمير فيها راجع للمسئلة بقيد السابق فصع غشيل الشارح للعول (قوله وأربعة أعمام لغير أم) لاحاجة لقوله لغير أم لانه معلوم ان الأعمام للام من ذوى الارحام (قوله وست بنات) لهن ثمانية توافق عددهن بالنصف فيضرب نصفهن ثلاثة في خمسة عشر اه شورى (قوله هى بعولها من خمسة عشر) فعالت بربعها ثلاثة ونقص من حصة كل وارث خمسها اه برماوى (قوله وتصع من خمسة وأربعين) للزوج ثلاثة في ثلاثة وتسعة وللأبوين أربعة في ثلاثة باثني عشر والبنات ثمانية في ثلاثة باربعين وعشرين لكل واحدة أربعة اه حل (قوله وتصع من خمسة وأربعين) أى تضرب فوق البنات وهو ثلاثة في خمسة عشر

فى أصل المسئلة فتصع من أربعة ومثاله بالعول زوج وخمس اخوان لغير أم هى من ستة وتعول الى سبعة وتصع يضرب خمسة في سبعة فتصع من خمسة وثلاثين (والا) بأن وافقه (قوله) يضرب فيها (فما بلغ محضه) مثاله بلا عول أم وأربعة أعمام لغير أم هى من ثلاثة للام واحد يبق اثنتان يوافقان عدد الأعمام بالنصف فيضرب نصفهما اثنتان في ثلاثة فتصع من ستة ومثاله بالعول زوج وأبوان وست بنات هى بعولها من خمسة عشر وتصع من خمسة وأربعين (أو) انكسرت على (صنفين) سهامها (فان وافقت سهامها) منهما أو من أحدهما (عند مرد) العدد (لوقته ومن لا) بأن باينته سهامه عدم (ترك) العدد بحاله وتعبيرى بماد كراولى عن تعبيره بماد كرم (ثم ان عمائل عددهما) يرد كل منهما الى وقته أو يبقائه على حاله أو يرد أحدهما ويثله الآخر (ضرب فيها) أى المسئلة

يعولها ان عالت (أحدهما) أي العدين المتماثلين (أو تدخلا) أي عداهما (يا كثرهما) يضرب فيها (أو توافقا) فاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر) يضرب فيها (أو تباينا) فاصل ضرب أحدهما في الآخر) يضرب فيها فاصل ضرب في كل منها صحت منه المسئلة وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما توافقا وتباينا وتوافقا ٣٨ في أحدهما وتباينا في الآخر وان بين عددهما تماثلا وتدخلا وتوافقا وتباينا والحاصل من

ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر فعليك بالتمثيل لها ولتمثيل لبعضها فتقول أم وستة أخوة لام وثنتا عشرة أختا لغير أم هي من ستة وتقول إلى سبعة للأخوة سهمان وان كان عددهم بالنصف فنرد إلى ثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالربع فيرد إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في سبعة تبلغ احدى وعشرين ومنه تصع ثلاث بنات وثلاثة أخوة لغير أم هي من ثلاثة والعددان متماثلان يضرب أحدهما ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصع ست بنات وثلاثة أخوة لغير أم يردد البنات إلى ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصع (ويقاس بهذا) المذكور كله (الانكسار على ثلاثة) من الاصناف كجدتين وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها ستة وتصع من ستة وثلاثين (و) على (أربعة) كزواجين وأربع جدات وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها اثنا عشر وتصع من اثنين وسبعين (ولا يزيد) الانكسار في غير الولاء

اه برماوى (قوله بعولها ان عالت) أي فالضمير راجع للمسئلة بقيدها اه (قوله فبابلغ الضرب) أي فبابلغ الضرب اه (قوله أم وستة أخوة لام) مثال للمماثلة في الرأس مع الموافقة في الصنفين مع سهامهما (قوله ثلاث بنات وثلاثة أخوة لام) هذا مثال للمماثلة في المباينة (قوله وتضرب إحدى الثلاثين) فهذا مثال للمماثلة في مباينة أحد الصنفين وموافقة الآخر (قوله وتصع من ستة وثلاثين) أي لان الجدتين والعمين متماثلان فيكن في أحدهما ويضرب في الثلاثة لمباينتهما لهما تبلغ ستة تضرب في أصل المسئلة وهو ستة فتبلغ ما ذكر أي لان وفق رؤس الجدات اثنتان وعدد الزوجات اثنتان وعدد الاصناف الثلاثة الاصناف متماثلة يكتفى بأحدها وهو اثنتان بينهما وبين الثلاثة عدد الأخوة تباين فتضرب الاثنين في الثلاثة تبلغ ستة ثم تضرب الستة في اثني عشر تبلغ ما ذكر اه ع ش (قوله أصلها اثنا عشر الخ) أي لان مخرج فرض الأخوة وهو ثلاثة داخل في مخرج الجدات وهو ستة وهي توافق مخرج فرض الزوجات وهو أربعة بالنصف والحاصل منهما اثنا عشر فهي أصلها وسهام غير الجدات تباينها راجع عن وهو اثنتان مماثل للعمين والزوجتين فيضرب أحدهما في عدد الأخوة الثلاثة يحصل ستة هي جزء سهامها وتصع من اثنين وسبعين من ضرب ستة في اثنين عشر اه قل على الجلال (قوله في غير الولاء) أما فيه يزيد على الأربعة كان اشترى جماعة عن عبد وآخرون نصف غنمه وآخرون نصف غنمه والآخرون ربعه وآخرون ثلثه وآخرون سدسه فهذه ستة أصناف وقع الانكسار عليها اه شيخنا وفيه ان هذا ليس فيه مسئلة وقع الانكسار في انصافها بل ارثهم انما هو بالملك ولا يمكن فيه تصحيح المسئلة بل في هذا التصوير يأخذ كل فريق ما خصه بالملك وليس فيه تصحيح المسئلة تنقسم على جميع الفرق فليتامل (قوله كما علم ممامر) أي في اجتماع من يرث الخ لانه تقدم ان الوارث حينئذ خمسة الابن والبنت والابوان وأحد الزوجين وقوله ولا تعدد فيهم أي وأما الابن في تعدد وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه ان هذا لا يدل على ان الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على انه لا يرد على صنفين وأجيب بان الام تخلفها الجدة وفيها التعدد والزوج يخلفه الزوجة وفيها التعدد فهذان صنفان يضمن للصنفين السابقين وأما الاب فلا يمكن فيه التعدد فعلم ان الانكسار لا يرد عليها في صورة اجتماع من يرث من الذكور والاناث فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الأولى تأمل (قوله فيما يضرب فيها) والتي يضرب فيها يسمى جزء السهم أي حظ كل سهم من سهام المسئلة الأصلية أي قبل التصحيح وعبارة الششوري فذلك أي ما حصته في النسب الأربع وهو أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين ومسطة وفق أحد المتوافقين وكامل الآخر ومسطة التباينين جزء أي حظ السهم الواحد من أصل المسئلة أو مبلغها بالعول ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قاله ابن الهائم رحمه الله تعالى انه اذا قسم المصحح على الأصل نلما أو عالتا خرج هو لان الحاصل من الضرب اذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة هو نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الأصل والنتهى اليه بالعول يسمى سهمها والحظ يسمى جزء السهم أي حظ الواحد من الأصل أو المنتهى اليه انتهت (قوله فبابلغ الضرب) أي فبابلغ الضرب (قوله في جدتين الخ) هذا مثال للملا عول فيبوعول زوجتان وأربع جدات وست شقيقات هي من اثني عشر وتقول لثلاثة عشر وجزء سهمها ستة وتصع من ثمانية وسبعين من له شيء منها أخذه مضر وبقي ستة اه شوبري

بالاستقراء على أربعة لان الورثة في الغريضة لا يزيدون على خمسة أصناف كما علم ممامر في اجتماع من يرث من الذكور (قوله والاناث ومنها الاب والام والزوج ولا تعدد فيهم) (فاذا أريد) بعد تصحيح المسئلة (معركة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة ضرب نصيب من أصلها فيما يضرب فيها فبابلغ) الضرب (فهو نصيبه يقسم على عدده) في جدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم هي من ستة وتصع بضرب ستة فيهما من ستة وثلاثين الجدتين وأحد في ستة لكل جدة ثلاث أخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية ولعم واحد في ستة بستة

(فرع) في المناسخت وهي نوع من تصحيح المسائل وهي لغتها علة من التبضع وهو الازالة أو النقل واصطلاحاً ان يموت أحد الورثة قبل القسمة لو (مات) شخص (عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقي) من ورثة الاول (وارثهم منه ك) ارثهم (من الاول جعل) الحال بالنظر الى الحساب (كان الثاني لم يكن) من ورثة الاول وقسم التركة بين الباقي (كأخوة وأخوات) لغير أم (مات بعضهم عن الباقي) منهم (والا) أي وان ورثه غير الباقي كان شركهم غيرهم أو ورثه الباقي ولم يكن ارثهم ٣٩ منه كآرثهم من الاول بان اختلف قدر استحقاقهم

(فصح مسألة كل) منهما (فان انقسم نصيب الثاني) من مسألة الاول (على مسئلته فذلك) ظاهر كزوج وأختين لغير أم ماتت أحدهما عن الأخرى وعن بنت المسئلة الاولى من مستوتة قول الى سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتهما من الاولى اثنان منقسم عليهما (والا) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الاولى على مسئلته (فان توافقا ضرب في الاولى وفق مسئلته والا) بأن تباينا (فكلاهما) فبالغ صحته (ومن له شيء من) المسئلة (الاولى أخذه مضروباً فيها ضرب فيها) من وفق الثانية أو كلاهما (و) من له شيء (من الثانية) أخذ مضروباً في نصيب الثاني (من الاولى) (أو) في (وفقه) ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق مثال وفق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت للام عن أخت لأم وهي الأخت للابوين في الاولى وعن أختين لابوين وعن أم أم وهي إحدى الجدتين في الاولى المسئلة الاولى من ستة

(فوله فرع) زاد الترجمة كما مر لان المناسخت نوع من تصحيح المسائل فهو من افراد الفرع السابق قبله الداخلين في الفصل قبلهما لكن هذا بالنسبة لا أكثر من ميت وهي من عويص علم الفرائض اقول على الجلال (قوله وهو الازالة) كما في نسخت الشمس الظل اذا ازالته والنقل كنسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه وفي المصباح نسخت الكتاب نسختاً من باب نفع نقلته وانتمخته كذلك قال ابن فارس وكل شيء خلف شيئاً فقد انتسخه فيقال انتسخت الشمس الظل والشيب الشبابة اي ازاله وكاتب منسوخ ومنسوخ منقول والنسخة الكتاب المنقول بالجمع نسخ مثل غرفة وغرف اه (قوله واصطلاحاً ان يموت الخ) والمعنى المغوى موجود فيه لان المسئلة الاولى ذهبت وصار الحكم للثانية مثلاً وايضاً لما لا قد تناسخته الايدي اه شرح مر وعبرة البرماوي يسمى بها المعنى المراد لما فيها من ازالة أو تغيير ما صححت منه الاولى أو لا تنقل المال من وارث الى وارث وبذلك علم ان المفاعلة ليست على بابها اذ ليس هنا الا نسخة ومنسوخة قال شيخنا وقد يقال هي صحيحة في غير الاولى والاخيرة اذ كل ما بينهما ناخ ومنسوخ (قوله بالنظر الى الحساب) أي لا بالنظر لوجوده أو استحقاقه أو نحو ذلك اه قل على المحلى (قوله من ورثة الاول) اشارة الى ان يكن ناهية اه (قوله كأخوة وأخوات) علم من الكاف عدم اشتراط كون جميع الباقي وارثين من الاول أو كون بعضهم وارثاً منه أو كونهم أصحاب فرض أو كونهم عصبة كان ماتت عن زوج وابنتين من غير فمات أحدهما قبل القسمة فيفرض أنها ماتت عن زوج وابن فالزوج الربع وللابنتين الباقي اه قل على المحلى (قوله كأخوة) أي وبنتين وبنت ماتت بعضهم عن الباقيين وآثر الاخوة لان ارثهم من الاول والآتي بالأخوة بخلاف البنين فانه من الاول بالبنوة ومن الثاني بالأخوة كما في شرح مر (قوله وأخوات لغير أم) أي ولو كن منعمات ولم يكن وارث غيرهن أصلاً ليأخذن التركة فماتوا اه (قوله كان شركهم غيرهم) أي أو كان الوارث غيرهم وفي المختار شركه في البيع والميراث بشركه مثل علمه يعلمه شركة والاسم الشرك اه وفي المصباح شركه في الامر أشركه من باب نعب شركا وشركتوزان كلم وكلمة بفتح الاول وكسر الثاني اذا كان له شريكاً وجمع الشريك شركاء وشركت بينهما في المال تشريكاً وأشركته في الامر والبيع جعلته شريكاً والشرك النصيب ومنه من أعتق شركه في عبد أي نصيباً وجمع أشرك مثل قسم واقسام والشرك اسم من أشرك بالله اذا كفر به والشرك للصائد معروف وجمع أشرك مثل سبب وأسباب اه (قوله فان توافقا ضرب الخ) أي فالمسئلة الثانية بمنزلة الرأس فينظر بينها وبين السهام بنظر ين اه (قوله بان تباينا) هو حصر لعموم التي قبله اذ لا يتأتى هنا التماثل ولا التداخل لانها مع التماثل منقسمة متوكلداً مع تداخل المسئلة في السهام وفي عكسه ترجع الى وفق لانه أخصر اه برماوي (قوله من وفق الثانية) أي عند موافقة سهام الميت الثاني لها وقوله أو كلاهما أي عند مباينة السهام للمسئلة انتهى (قوله وعن أختين لابوين) وانما لم يرثا في الاولى مع انهما أختان فيها لام لعلها مانع فأمهما كما في شرح مر أول كونهم ما وجدنا بعد موت الاول اه (قوله وتعم من اثني عشر) أي لان نصيب الجدتين واحد من ستة وهو يباينهما فيضرب عددهما في أصل المسئلة فيحصل ما ذكر اه ع ش (قوله فيضرب نصفها) أي نصف الستة اه ع ش (قوله فتضرب في الاولى) أي وهي الثمانية اه ع ش

وتصح من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتهما من الاولى اثنان وافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصفها في الاولى يبلغ ستة وثلاثين لكل حصة من الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد واحد وللأخت للابوين في الاولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها في الثانية سهم في واحد واحد وللأخت للاب في الاولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للابوين في الثانية أربع منها في واحد واحد بقية مائة لعدم الوقوف وحصة وثلاثة بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة وقومهم الباقيون من الاولى المسئلة الاولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الاولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعين وعن الزوجتين من الاولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن

* (كتاب الوصية) *

تطلق الوصية على فعل الموصي فتكون مصدرا كالأبواء وعلى ما وصى به من مال وغيره فتكون اسم عين انتهى
شروى وأخرها عن الفرائض لأن قبولها وردها ومعرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متأخرا عن الموت فسقط
القول بأن الانسب تقديمها على ما قبلها لأن الإنسان بوصي ثم يموت ثم تقسم تركته اه شرح مر وقوله لأن قبولها
وردها الخ هذا لا يستدعي تأخيرها عن الفرائض لأن أحكام الوصية وقسمة الموارث إنما هي بعد الموت
فكان الأولى في التعليق أن يقول أخرها عن الفرائض لأن الفرائض ثابتة بحكم الشرع لا تصرف للميت فيها
وهذه عارضة توجد وقد لا توجد في حج ويرد أي القول بأن تقديمها النسب بان علم قسمة الوصايا متأخرا عن علم
الفرائض وتابع له فتعين تقديم الفرائض كما درج عليه أكثرهم اه ولعل الشارح اكتفى بما ذكره لأنه كاف
في رد قول المعترض أن الإنسان بوصي ثم يموت وان لم يكن كافيا في تأخيرها عن الفرائض اه ع ش عليه
(قوله الشاملة للأبواء) أي فلا يقال إن الترجمة قاصرة عن الأبواء اه زى ولينظر ما هذا المعنى الذي يشمل
الأبواء ولا يقال هو المعنى اللغوي الذي ذكره لأن الكتاب معقود للمعنى الشرعي لا للمعنى اللغوي ولعل هذا
المعنى الشرعي الشامل للأبواء هو إثبات حق مضاف لما بعد الموت (قوله هي لغسة الإيصال) هذا التعريف
اللغوي للوصية بالمعنى الشامل للأبواء وإنما يفترق في المعنى الشرعي كما أشار به قوله وشرا لا بمعنى الأبواء
الخ أي وأما الوصية بمعنى الأبواء فيقال في تعريفها كالمسياتي في الشارح إثبات تصرف مضاف لما بعد
الموت (قوله من وصي الشيء بكذا) في المصباح وصيت الشيء بالشيء أصبه من باب وصي وصلته (قوله لأن
الموصي وصل خير دنياه) أي الخير الواقع منه في دنياه وهو تصرفاته المشتملة على خير المنجزة في حال حياته وصحته
وقوله بخير عقباه أي بالخير الواقع منه في عقباه أي في آخره أي وصل القربات المنجزة الواقعة منه في الحياة
بالقربات المتعلقة بموته التي تكون بعد موته وفيه ان هذا التعليق لا يتأني في الأبواء الشامل له الوصية
والانسب أن يقال وصل خير عقباه بخير دنياه لأن القصد بالوصية اتصال ما بها إلى ما قدمه في حياته والاصل اتصال
المتأخر بالمتقدم اه حلي (قوله مضاف) هو بالرفع نعت لقوله تبرع اه ع ش (قوله ولو تشدبرا)
أي بأن قال أوصيت لفلان بكذا اه سم على منهم فانه بمنزلة لفلان بعد موتي كذا اه ع ش على مر
(قوله وان التحق بها حكمها) عبارته في كتاب التذبير متناوשה والمدير يعتقد بالموت محسوبا من الثلث بعد الدين
وان وقع التدبير في الصحة كعتق علق بصفة قيدت بالمرض أي مرض الموت كان دخلت الدار في مرض
موتي فانت حر ثم وجدت الصفة ولم تقيد به ووجدت فيه باختياره أي السيد فانه يحسب من الثلث فان وجدت
بغير اختياره فن رأس المال اعتبارا بوقت التعليق لأنه لم يكن متبعا بإبطال حق الورثة انتهت (قوله كالتبرع
المنجز) أي كما التحق بها التبرع المنجز اه حل (قوله أو المحقوبه) أي بمرض الموت كالتقديم للقتل
واضطراب الرنج في حق راكب السفينة اه شيخنا (قوله ما حق امرئ مسلم) أي بالخزم أو المعروف
الاذل لأن الإنسان لا يدري متى يفجأ الموت وهي سنة مؤكدة اجماعا لو ان كانت الصدقة في الصحة أفضل منها
وقد تباع كإتاني وعليه حمل قول الرافعي انها ليست عقد قربة أي دائما بخلاف التدبير وقد تحرم كالوصية
لمن عرف منه أنه متى كان له شيء في تركته أفسدها وتركه بالزيادة على الثلث كإتاني اه شرح مر وقوله
وقد تباع كإتاني أي في ذلك أسرى الكفار ولوقيل باستصحابه حيث ترتب عليه مصلحة اسلامية لم يكن بعيدا اه
ع ش عليه عبارة قل على الحلي واصلها التذبير كذا وكانت واجبة قبل آية الموارث فنسخ الوجوب
بها وأفضلها القريب غير وارث وتقدم محرم نسب فزاع فصاهرة قوله فجوار أفضل ولا ينبغي أن ما ذكره
فيه تخليط والوجه أن يقال انهم امن حيث ذاتها مندوبة مطلقا وتعدد الاحكام من حيث ما تستند اليه وبذلك
يعلم انه لا حاجة الى دعوى النسخ فيها وإنما هو من حيث كونها لا تاربى مثالا ومنه قواهم انها قد تجب اذا

الثانية ثلاث في واحد ثلاثة
ولكل ابن من الأولى سهمان
في ثمانية عشر بسة وثلاثين
ومن الثانية خمسة في واحد
بخمسة متو ما حجت منه المسئلان
صار كسئلة أولى فان مات ثالث
عمل في مسئلته ما عمل في مسئلة
الثاني وهكذا

* (كتاب الوصية) *

الشاملة للأبواء هي لغة
الإيصال من وصي الشيء بكذا
وصله به لأن الموصي وصل
خير دنياه بخير عقباه وشرا
لا بمعنى الأبواء تبرع بحق
مضاف ولو تشدبرا لما بعد
الموت ليس بتدبير ولا تعليق
عتق وان التحق بها حكمها
كالتبرع المنجز في مرض
الموت أو المحقوبه والاصل
فيها قبل الاجماع قوله تعالى
من بعد وصية يوصي بها أو دين
واخبار تكبير الصبيح ما حق
امرئ مسلم له شيء يوصي فيه

لزم من تركها ضياع حق وقد تحرم ان لزم عليها فساد وقد تكرر كسبياً في الحرم والكراهة هنا من حيث العدم فهي محجة فلا ينافي ما سياتي وقد تباح وعليه حل قول الرافي انما ليست عقد قرية أي دائماً كذا قالوا فيه نظار انما وضعه على النذب لا يكون مباحاً فهي مندوبة وان كان الموصي له مباحاً كعمارة المسجد الا تية اذ لا ملازمة فقدم انما قد تكرر في القرية فتأمل انتهت وقد روى الامام أحمد والدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل لعمل أهل الجنة فيجوز في وصيته فيجتم له بسوء عمله فيدخل النار وان الرجل يعمل بعمل أهل الشريعة فيعدل في وصيته فيجتم له بخير عمله فيدخل الجنة اهـ من هاهنا شرح الروض (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) أي لا ينبغي له ان يتأخر ويحصى عليه زمن بدون الوصية لان من مات بدونها لا يتكلم في البرزخ ولا يترأى مع الموتي اهـ شيخنا وفي عرش على مر مائه (قائده) قال الدميري رأيت بخط ابن الصلاح أبي عمرو ان من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وان الاموات يترأون سواء فيه قول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية اهـ من خط شيخنا السنواني ويمكن حل ذلك على ما اذا مات من غير وصية واجبة أو خرج مخرج الزجر اهـ هكذا بهامش صحيح وسبب انما التماجب حيث قام به ما يخاف منه الهلاك وعليه فن مات فجأة أو بمرض خفيف لا يخشى منه هلاك لم يحصل له ما ذكر (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) ما يعني ليس وقوله بيت ليلتين صفة ثانية لامرئ يوموصي في صفة شئ والمستثنى خبر ما قال المظاهري قيد ليلتين تأكيد وليس بتحديد يعني لا ينبغي له ان يحصى عليه زمان وان كان قليلاً او وصيته مكتوبة أقول في تخصيص الليلتين تسامح في ارادة المبالغة أي لا ينبغي ان يبيت ليلتين وقد ساءناه في هذا المقدار فلا ينبغي أن يتجاوز عنه شرح المصابع للطبي اهـ عرش وفي المدافعي على التحرير قوله بيت ليلتين وفي رواية ليلة أوليلتين وفي رواية بيت ثلاث ليلال وكان الليلتين والثلاث ذكراً لرفع الحرج انراحم أشغال المرأة التي يحتاج اليها فيفسح له في هذا القدر واختلاف الروايات فيسهل على انه للتقريب لا للتحديد والمعنى لا يحصى عليه زمان وان كان قليلاً من لدن وجد الشئ الذي يوموصي فيه أو من ارادة الوصية احتمالان الاول وصيته مكتوبة وفيه اشارة الى اغتفاره هذا الزمن اليسير وكان الثلاثة غاية للتأخير وقد ساءناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له ان يتجاوز ذلك اهـ ملخصاً من فتح الباري (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) قال الطبي والكرمانى ما نافية وحق اسمها وله شئ صفة مسلم ويوموصي فيه صفة شئ وبيت ليلتين صفة أيضاً للمسلم والمستثنى خبرها واعتراض بان الخبر لا ية - ترن بالوار وقال الزركشي بيت هو الخبر وكأنه على حذف انو يجوز أن لا حذف ويكون بيت صفة مسلم ومفعول بيت محذوف أي مريض اهـ شوري هذا الاول أن يجعل بيت خبراً والمستثنى حالاً أي ما ألزم والرأي في حقه ان يبيت الا في هذه الحالة اهـ شيخنا وفي المدافعي على التحرير ومفعول بيت محذوف تقديره آمناً اذا كراوة قال ابن المئين موعوكا والاول أولى لان استصحاب الوصية لا يختص بالمرض اهـ من فتح الباري اهـ وقوله ومفعول بيت لعل حقه ان يقال وخبر بيت محذوف الخ كما لا يخفى (قوله بيت ليلتين) أي من بلوغه أو اسلامه ان كان كافراً انتخلص من هذا ان الاحتمالات خمسة هذا والثلاثة المتقدمة وهي من ارادته للوصية أو من وجدانه ما يوموصي أو موعوكا ومريضاً تأمل (قوله اركانها) يعني الايصاء لانها بمناء يبدل الركن الذي هو موصي به بموصي فيه اهـ حل أي والركن الذي هو الموصي له بالموصي كسباً في هناك (قوله موصي له) قضية جعله من الاركان انه بشرط ذكره والمعتد بخلافه فلو اقتصر على قوله أو وصيت بثلث مالي صحت ونصرف في وجوه البر اهـ سبطاً وبعبارة يمر ولا يرد على المصنف صحتها مع عدم ذكر جهته ولا شخص كل وصيت بثلث مالي ويصرف للفقراء والمساكين أو بثلثه لله تعالى ويصرف في وجوه البر لان من شأن الوصية ان يقصدها أولئك فكان اطلاقها بمنزلة ذكرهم ففيه ذكر جهة ضمنا وبهذا فارتق الوقف فانه لا بد فيه من ذكر المصروف انتهت (قوله وحريه) أي لكاه أو بعضه فالبعض نصح منه بما

بيت ليلتين الا ووصيته
مكتوبة عنده (أركانها)
لا يعني الايصاء (موصي له
و) موصي (به وصيفة
وموصي بشرط فيه تكليف
وحريه واختيار)

ملكه ببعضه الحر ولو عتق أحده لغيره لم يملكه ولو عتق أحده لغيره أو
 ممنوع لأنه إن عتق قبل موته فذلك والاعتدال رقبته وموتته وسيأتي في نفوذ ما يؤيده اهـ شرح مر
 (قوله ولو كافرا) وفارق عدم انعقاد نذر به بانه بقرينة محضة بخلافها اهـ برماوى أى فأنه اعقد مالى (قوله حرييا
 وغيره) محل المرتد والمعتق وان وصيته موقوفة كسائر تصرفاته اهـ سبطاطب (قوله واحتياجهم للثواب)
 هذا لا يأتى فى حق الكافر اهـ حل وعبارة شرح مر وما نظره من ان القصد منها زيادة الاعمال بعد
 الموت وهو لا يعمل له بعد مردود بان المنظور اليه فيها طريق الذات كونها عتقا ماليا لا خصوص ذلك ومن ثم
 صحت صدقته وعتقه انتهت (قوله ولو مكاتبا) نعم ان أذن له سيده صحت وان مات رقيقا لا تقطع الرقب بالوتم مع
 استقلاله بالتصرف عندها وفي صحتها من بالعتق تردد ونقل عن شيخنا مر اعتماد الصحة وتقديم صحتها من
 البعض ويؤخذ مما ذكر اعتبار كون الموصى به مملوكا للموصى فلا تصح بمال أجنبي وقال النووى تصح
 وبصير موصى به اذا ملكه فراجع اهـ قل على المحلى (قوله كسائر العقود) وينبغي ان محل ذلك ما لم يكن بحق
 كان نذر الوصية للفقراء مثل شئ ولم يفعل فأكراهه الحاكم على ذلك فيصح حينئذ اهـ ع ش (قوله
 والسكران كالمكاف الخ) أى المتعدى لانصراف الاسم اليه عند الاطلاق وفيه ان تصح تصرفاته من باب
 التفات على ما عليه وتصح الوصية رقبته اهـ شيخنا (قوله أم غيرها) بان كان شخصاً معيناً (قوله فلا تصح
 لكافر بمسلم) أى ولا يصح اهـ شرح مر ومحلها اذا استمر الكافر على كفره لموت الموصى اهـ ع ش
 على مر (قوله لانها معصية) قال شيخنا ج في شرحه للارشاد ما نصه وقضية صحة وصية الحربى لمن يقتله
 وهو ظاهر ولا يبعد ان يقاس بالحربى فى ذلك كل من تحتم قتله كالزاني المحسن ولا تقبل له عزير فقاتل نحو الزاني
 بغير اذن الامام بخلاف قاتل الحربى لان ذلك لمعنى خارج وهو الاقضية على الامام ثم رأيت الاذرى قال وقد
 يقال لو تحتم قتله حراية أو رجاء أو وصى لمن يباشر ذلك باذن الامام انه تصح الوصية كلاجارة والحوالة اذا توجه
 عليه ذلك لفقد بيت المال فتأمل اهـ وهو صريح فيما ذكره ان لم يحمل قوله باذن الامام على الاشتراط اهـ
 ثم قال ولو أوصى لقاتل زبده ان قتله مع وكان ذكر القتل للتعريف أو قبله لم يصح الا ان كان قتله جائزا كما
 هو ظاهر ثم رأيت صاحب الترمذ بحث حيث قال الا ان يكون القتل بحق فتظهر الصحة اهـ سم (قوله
 فلا تصح لحل الخ) التفريع الاول والثاني فى المتن على الشرط الثانى والاذان بعده ما على الثالث والخامس
 على الاول بالنسبة للجهة ولم يطرع شيئا بالنسبة للمعنى فان حقه الشارح به قوله فلا تصح لكافر الخ لكن كان
 الانسب تأخيرها الى الخامس لانها محترزة قيد واحد (قوله ولا حل سيحدث) بان قال الموصى هذه العبارة (قوله
 لعدم وجوده) نعم ان جعل المأموم تبعا للموجود كان أوصى لاولاد زيد الموجودين ومن سيحدث له من الاولاد
 صحت لهم تبعا قياسا على الوقف وهذا هو المعتمد والفرق بان من شأن الوصية ان يتصل بمأمومين موجودين
 بخلاف الوقف لانه للدوام المقضى لشعوره للمعدوم ابتداء مرجوح اهـ برماوى وشرح مر (قوله ولا
 لاحد هذين) لان تأييد المأموم لا يصح بخلاف اعطوان التامليك من غيره لانه لا يضر الاجماع بالنسبة له
 اهـ سم (قوله نعم ان قال اعطوا الخ) أى لانه وصية بالتامليك وهو من الموصى اليه لا يكون الامعين منهما اهـ
 سبطاطب (قوله ولا يثبت) أى الا ان أوصى بماء لاولى الناس به وهناك ميت فيقدمه على المتجسس والمحدث
 الحى والمراد فى محل الموصى أو محل الماء وقال الرافعى يثبت هذه وصيته لميت بل لوليه لانه الذى يتولى أمره
 اهـ برماوى (قوله الا ان فسر بعقلها) ولومات الموصى قبل بيان مراد مرجع الى وارثه فان قال أراد العلف صحت
 والاحاف وبطلت فان قال لا أدري ما أراد بطلت كما نقله فى البيان عن العدة وفى الشافى للعرجانى لو قال مالك
 الدابة أراد عليك و قال الوارث أراد عليكها صدق الوارث لانه غلام اهـ شرح مر (قوله ويتعين الصرف الخ)
 فان دلت قرينة ظاهرة على انه انما قصد مال كها وانما ذكرها تحملا أو ببساطة ملكه مطلقا كما لو دفع درهما

ولو كافر حرييا وغيره أو
 محجور سفيه أو فلس لصحة
 عبارتهم واحتياجهم للثواب
 (فلا تصح) الوصية (بدونها)
 أى الصفات المذكورة فلا
 تصح من صبي ومجنون ومعنى
 عليه ورقيق ولو مكاتبا
 ومكره كسائر العقود ولعدم
 ملك الرقيق أو ضعفه
 والسكران كالمكاف وقيد
 الاختيار من زباده (و) شرط
 (فى الموصى له) حالة كونه
 (مطلقا) أى سواء أ كان
 جهة أم غيرها (عدم معصية)
 فى الوصية له (و) حالة كونه
 (غير جهة كونه معلوما أهلا
 ملك) واشتراط الاولين فى غير
 الجهة من زباده (فلا تصح)
 لكافر بمسلم لكونها معصية
 ولا (الحل سيحدث) لعدم
 وجوده (ولا لاحد هذين)
 الرجلين للجهل به نعم ان قال
 أعطوا هذا للاحد هذين صح
 كما لو قال لو كبله بعه للاحد
 هذين (ولا يثبت) لانه ليس
 أهلا للمالك (ولا لدابة) لذلك
 (الا ان فسر) الوصية لها
 (بعقلها) بسكون اللام
 وفتحها أى بالصرف فيه فيصح
 لان علفها على مالكها فهو
 المقصود بالوصية فيشرط
 قبوله ويتعين الصرف الى
 جهة الدابة رعاية لغرض
 الموصى

لاخر وقال له اشتر به عمامة مثلاً ومثل ذلك مالومات الدابة فلو باعها مالكمها انتقلت الوصية للمشتري كفي العبد
 قاله المصنف رحمه الله تعالى وقال الرازي رحمه الله وصححه ابن الرقعة هي للبائع قال السبكي وهو الحق ان انتقلت
 بعد الموت والا فالحق انها للمشتري وهو قياس العبد في التقديرين وعليه فلو قبل البائع ثرباع الدابة فظاهر
 انه يلزمه صرف ذلك لعلها وان صارت ملك غيره اه شرح مر (قوله ولا يسلم علفها للمالك الخ) ولو اوصى
 بعلف الدابة التي لاتأكله عادة فهل تبطل الوصية او يصرف للمالكها او يفصل فان كان الموصي جاهلاً بجعلها
 بطلت او عالماً انصرف للمالكها فيه نظر والثالث غير بعيد ولو كان العلف الموصى به مما تأكله عادة لكن
 عرض لها امتناعها من أكله فيجوز ان يقال ان ايس من أكلها اياه عادة صار الموصى به للمالك ككثومات
 ولا حفظ الى ان يتأني أكلها فليتأمل اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله ولو كانت العمارة تره بما
 الخ) هذا في الكنائس التي حدثت بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم اماما واجدا منها قبلها في حكمها حكم شريعتنا
 في مساجدنا ولا يمكن النصارى من دخولها الا الحاجة باذن مسلم كما سجدنا كذا نقل عن افتاء السبكي وحيث
 يصح الوقف عليها وان كانت للتعبد لان الذين يتعبدون بها الا ان هم المسلمون دون غيرهم وان سميت كنيسة
 اه ع ش على مر (قوله تنزلها المارة) أي سواء كانوا مسلمين أو كفارا وان اتفق تعبدهم بها لان ذلك
 ايس مقصودا للواقع اه ع ش (قوله ولا تصح لاهل الحرب) بان قال اوصيت لاهل الحرب أو للمجربين (قوله
 وتصح له مارة مسجد) أي ولو كانت الوصية من كافر ومثل المسجد قبور الانبياء والعلماء والصالحين لما في ذلك
 من احياء الزيارة والتبرك بها ولعل المراد به كقوله صاحب الذخائر واشعر به كلام الاحياء في أوائل كتاب
 الحج وكلامه في الوصية في زكاة النقديشير اليه انه يبنى على قبورهم القباب والقناطر كي فعل في المشاهد اذا كان
 الدفن في مواضع مملوكة لهم أولن دفنهم فيها لانه لا يباح قبور نفسها انتهى عنه ولا فعله في المقابر المسجلة فان فيه
 تضيقا على المسلمين خلافا لما استوجهه الزركشي من كون المراد بعمارته ايراد العراب فيها وملازمتهما خوفا من
 الوحش والقراءة عندها وعلام الزايرين بها لئلا تدرس اه شرح مر (قوله بان للمسلمين ملة) أي بسبب ان
 للمسلمين أي بسبب انه عاك وان عليه وقفاً أي بسبب ان الوقف عليه يصح لان لنا جادا عاك وهو المنجد اه
 شيخنا (قوله ولو حربي) أي في الواقع أو مع ذكر اسمه كقوله اوصيت لزيد أو لزيد في الواقع انه حربي أو اوصيت
 لزيد الحربي وكذا يقال في المرتد اه قل على التحرير وحل وخالف الوقف بانه صدقة جارية فاعتبر في
 الموقف عليه الدوام والحربي والمرتد لا دوام لهما اه مر وقوله أو اوصيت لزيد الحربي خالفه ع ش
 على مر فقال أما لو قال اوصيت لزيد الحربي أو المرتد أو الكافر لم تصح لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعليّة
 مأمنه الاشتقاق فكانه قال اوصيت لزيد طرأته أو لكفره أو لردنه فتفسد الوصية لانه جعل الكفر حاملا على
 الوصية (قوله ومرتد) أي ولو مع ذكر اسمه فان قال لمن يرتد أو للمرتدين لم تصح ولو مات المرتد على رده بطلت
 * (تنبيه) * ما ذكرهنا من صحة الوصية للكافر لا يخالف ما مر من شرط عدم المعصية لان القصد هنا الشخص
 وان زال الوصف فلم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية مع ان وصف نحو الذميمة والحريسة ليس مختصا
 بالكافر اصاله وانما غلب عليه من حيث العرف فتأمل اه قل على الحل (قوله وصورتها في القتال الخ) أي
 وصورتها في الكافر ان يقول اوصيت لفلان وهو في الواقع كافر (قوله أو يقتل غيره عدوانا) مفهومه صحة
 الوصية لمن يقتل خطأ (قوله ولحل الخ) أي سواء كان حراً أو رقيقاً من زوجة أو شبهة أو زناً اه شرح مر (قوله
 ولحل) ان انفصل حياً وقبل له الولي بعد موت الموصي (قوله لدون ستة أشهر) أي وان لم تكن فراشاً لحد أصلاً
 كما سيأتي عن ع ش (قوله للعلم بانه كان موجوداً عندها) لا يقال العلم ممنوع لانه قد يفصل لدون ستة أشهر
 ولا يكون عند الوصية لجواز ان يحكى في البطن دون ستة أشهر لا نقول لولمنا ذلك لا يضر لانه خلاف العادة فلا
 يمنع غلبة الظن المرادة هنا بالعلم تأمل اه سم (قوله ولم تكن المرأة فراشاً) أي بعد الوصية (قوله أمكن كون الحل

ولا يسلم علفها للمالك بل
 بصرفه الوصي فان لم يكن
 فالغاضي ولو بناه (ولا)
 تصح (لعمارة كنيسة) من
 كافر أو غيره للتعبد فيها ولو
 كانت العمارة تره بما
 كنيسة تنزلها المارة أو
 موقوفة على قوم يسكنون اولاً
 تصح لاهل الحرب ولا لاهل
 الردة (وتصح لعمارة مسجد
 ومصالحه ومطلقة وتحمل)
 عند الاطلاق (عليهما)
 عملاً بالعرف فان قال أردت
 تعليقك فبطلت الوصية
 وبحسب الرازي صحته بان
 للمسلمين ملة كما وعليه وقفاً
 قال النووي هذا هو الاقبح
 الارجم (و) تصح (لكافر)
 ولو حربي أو مرتد (وقال) بحق
 أو غيره كالصدقة عليهما
 والهيبة لهما وصورتها في
 القتال ان يوصي لرجل
 فيقتله ومعه قتل سيد الموصي
 له الموصي لان الوصية لرفيق
 وصية لسيد كسيأتي أمالو
 أوصي لمن يرتد أو يحارب أو
 يقتله أو يقتل غيره عدواناً
 فلا تصح لانها معصية (ولحل
 ان انفصل حياً) حياة مستقرة
 (لدون ستة أشهر منها) أي
 من الوصية للعلم بانه كان
 موجوداً عندها (أو) لا أكثر
 منه (لاربعة سنين فأقل)
 منها (ولم تكن المرأة فراشاً)
 لزوج أو سيد أمكن كون الحل

منه لان الظاهر وجوده
عندها لندرة طوء الشبهة وفي
تقدير الزنا اساءة طن نعم لولم
تكن فراشاً لم تصح الوصية
كما نقل عن الاستاذ أبي منصور
فان كانت فراشاً له أو انفصل
لا كثر من أربع سنين لم
تصح الوصية لاحتمال
حدوثه معها أو بعدها في
الاولى والعدم وجوده عندها
في الثانية واعلم ان ثاني
التوأمين تابع للاول
مطلقاً وانما ذكرته من
الحاق الستة بما فوقها هو
ما في الاصل وغيره تبعاً للنص
اكن مبوب الاسنوي
الحاقها بما دونها لانه
لا بد من تقدير لحظة الوطء
كما ذكره في محال آخر ورد
بان اللحظة انما اعتبرت جوا
على الغالب من ان العلق
لا يشارن اول المدة والا فالعبرة
بالمقارنة فالسنة ملحقة على
هذا بما فوقها كما قالوهنا
وعلى الاول بما دونها كما قالوه
في المحال الاخر وبذلك علم ان
كلا صحيح وان التصويب
سهو (ووارث) خاص حتى
يعين هي قدر حصته (ان أجاز
باقي الورثة) المطلقين التصرف
وسواء أراذت على الثلث
أم لا الخبر البيهقي باسناد صالح
لا وصية لوارث الا ان يجيز
الورثة أما اذا لم يجيزوا فلا
تتخذ الوصية

منه) صفة لزوج أو سيد خرج الصبي ونحوه (قوله لان الظاهر وجوده عندها) هذا ظاهر اذا كانت قبل الوصية
نراشاً يحال عليه الجمل فان كانت فراشاً قبلها بنحو خمس سنين أي فوراً من خمس سنين من قبل الوصية فالظاهر
انه حينئذ يكون كقوله نعم الخ (قوله لندرة طوء الشبهة الخ) أي من غير ضرورة الى هذا التقدير ليغارق ما تقدم
في صورة الدون فانه يستحق وان لم تكن فراشاً في عمرها فيقتضي قدر طوء الشبهة أو الزنا لانه لاحتمال
غيرهما اهـ (قوله نعم لولم تكن فراشاً) أي قبل الوصية (قوله لم تصح الوصية) أي حيث انفصل لسته أشهر فأكثر
من وقت الوصية والاصح للعلم بوجوده وقتها وغاية أمره انه من زنا الوصية للمعمل منه صحيحة اهـ ع ش (قوله
فان كانت فراشاً الخ) المراد بالفراش وجود طوء يمكن كون الجمل منه بعد وقت الوصية وان لم يكن من زوج
أو سيد بل الوطء ليس قيداً لان المدار على ما يحال وجود الجمل عليه اهـ قل على الجلال (قوله واعلم ان ثاني
التوأمين الخ) أي وان انفصل الا كثر من ستة أشهر من الوصية أو لا ربع سنين فأكثر من الوصية أي وبينه
وبين الاول دون ستة أشهر اهـ حل وضابطهما ان يكون بين وضعيهما دون ستة أشهر وقوله مطلقاً أي في
الصحة وعدمها اهـ شيخنا (قوله من الحاق الستة بما فوقها) أي في قوله أولاً كثر منه ولا ربع سنين فانه
يصدق بالستة وينبغي على الحاقها بالفوق اشتراط الشرط الذي في المتن وينبغي على الحاقها بالدون عدم
اشتراطه (قوله بانه لا بد من تقدير لحظة للوطء) أي لا بد في مدة الجمل من تقدير الخ أي ان مدة الجمل ستة لحظة
للوطء فاذا ولدته مقارناً للستة كانت مدته ناقصة لحظة فعلى هذا تكون بقية الستة ملحقة بالدون (قوله في محال
آخر) كالعدد والعلاق اهـ حل أي فيما اذا طأها حاملها ووضع لسته أشهر من امكان العلق فان
العدة تنقض به وكذا ان قال ان كنت حاملاً فانت طالق ووضع لسته أشهر من القول المذكور (قوله جري على
الغالب من ان العلق الخ) أي فنظر للغالب قال لا بد من تقدير لحظة للوطء زائدة على الستة وحينئذ تكون
الستة ملحقة بما دونها ومن لم ينظر للغالب قال لا يشترط تقدير لحظة وحينئذ فنلق بما فوقها اهـ شيخنا (قوله
لا يشارن اول المدة) أي بل يتاخر بلحظة الوطء من اول المدة التي هي ستة أشهر ولحظة من الوطء من المدة فاذا
ولدته لسته أشهر فقط علمنا انه كان موجوداً عند الوصية وقوله والا أي وان لم يجز على الغالب بل جرينا على
خلافه من ان العلق يشارن اول المدة يعني اذا كان بغير طوء فالمدّة على هذا ستة أشهر فقط فاذا ولدته لسته
تتحقق تمام مدته فتكون ملحقة بالفوق وانما كان الاول غالباً لان الغالب في العلق ان يكون بسبب طوء اهـ
شيخنا (قوله والا فالعبرة بالمقارنة) أي بإمكان المقارنة أي مقارنة العلق لاول المدة أي مدة الجمل (قوله والا
فالعبرة بالمقارنة) أي والابان اعتباراً غير الغالب وقوله ملحقة الخ أي فاذا أتت به لسته أشهر فقط من الوصية فلا
يستحق لاحتمال وجوده معها كما يحتمل وجوده قبلها ولا يأتي في هذه الصورة احتمال وجوده بعدها لانه
يكون حينئذ ناقصاً عن ستة أشهر اهـ (قوله بالمقارنة) أي مقارنة العلق لاول المدة (قوله وبذلك علم ان كلا
صحيح) أي من حيث البناء أي من حيث ما بناء عليه لا من حيث الحكم لان المعتمد هنا انها ملحقة بما فوقها
(قوله ووارث خاص الخ) مثل الوصية له في التوقف على اجازة الوارث التبرع عليه في مرض الموت كإسباني في
عبارة قل (قوله حتى يعين هي قدر حصته) أي من التركة كلو كان له ثلاثة بنين وثلاث ثغور قيمة كل واحدة
مائة وأوصى لكل واحدة فانه تصح بشرط الاجازة لاختلاف الانراض في الاعيان ومناقضها اهـ شرح البهسي
بحروقه أي وحتى يجزئ شائع هو قدر حصته الموصى له من الارث كإسباني والحاصل ان الموصى له ببعض الورثة
لا كل واحد منهم على ما سباني (قوله ان أجاز باقي الورثة) متعلق بمحذوف أي وتنفذ ان أجاز باقي الورثة
كما اشار له الشارح بقوله اما اذا لم يجزوا الخ ولا يصح تعلقه بتصح لما لا يخفى والمراد بالورثة المطلقين التصرف
فلا تصح اجازة محجور ولا وليه بل توقف الامر الى تعلقه (تنبيه) شملت الوصية للوارث ما لو كانت بعين
ولو مثلية ولو قدر حصته لكن مع تغيير حصه كل منهم وكل وصية في اعتبار الاجازة ابرأه واليهستة والتوقف عليه

نعم لو وقف عليه ما يخرج من الثلث على قدر نصيبه من الارث لم يحتج الى اجازة وليس له ابطاله ككلو كان له دار قدر
ثلاث ماله فوقف ثلثها على ابنه وثلثها على ابنته ولا وارث غيرهما ولو اجاز الوارث ثم ادعى انه انما اجاز لظنه كثرة
التركة أو عدم مشارك فبان خلافه لم يصدق ان كانت الاجازة في عين والاصدق بيمينه وبطلت اجازته وقول
المنهسج فان أوصى لوارث عام كأن كان وارثه بيت المال الوصية بالثلث فأقل صححت دون ما زاد مراده بل ووارث
العام رجل من المسلمين معين وهو الامام لانه وارث بجهة الاسلام لا بالقرابة الخاصة والكاف بمعنى الباء المتحدة
(قرع) لو أوصى لزيد بالغ ان تبرع لابنه فلان يخمس ما تمثلا لم يحتج لاجازة ولا بشاركة فيها أحد منهم
وهذه حيلة في الوصية للوارث عن غير توقف على اجازة من باقي الورثة اهـ قل على المحلى (قوله ان اجاز باقي
الورثة الخ) ولا بد لصحة الاجازة من معرفة قدر الجاز أو عينه فان ظن كثرة التركة فبان قلتها فسيأتي فلو اجاز عالما
بقدر التركة ثم ظهر له مشارك في الارث وقال انما أجزت طنا حيازتي له بطلت الاجازة في نصيب شريكه ويشبه
بطلانها في نصف نصيب نفسه والموصى له تخلفه على نفي علمه بشريكه في نفسه اهـ شرح مر (قوله فان أوصى
لوارث عام) بان أوصى لواحد من المسلمين معين وليس المراد انه يوصى لبيت المال بشئ كما يدل عليه قوله كأن
كان وارثه بيت المال والالقال كأن كان وارثه الموصى له اهـ ع ش وعجزة شرح مر وفيه بعض
الشراح الوارث بالخاص احتراز عن العام كوصية من لابنه الا بيت المال بالثلث فتصح قطعا ولا يحتاج لاجازة
الامام ورد بان الوارث بجهة الاسلام لانصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه (قوله كسبائي) أي في
فصل ينبغي ان لا يوصى برأى على ثلث تأمل (قوله والعبرة بآرائهم وقت الموت) فلو أوصى لانيه فحدث له ابن
قبل موته فوصيته لاجني أو وله ابن ثم مات الابن قبله أو معه فوصيته لوارث اهـ شرح مر (قوله ولا تصح
لوارث) صورة هذا ان يوصى لكل وارث بقدر حصته كما أشار اليه أصله بلفظ كل أمالوم يستوعب فتصح فان
اجازة البقي شاركهم فيما بقي وهذا فائدة محتمها اهـ سبط طب أي ولو استوعب وكانت بعين هي قدر حصته كل
واحد فانه يصح أيضا ويتوقف على الاجازة لاختلاف الأغراض في الاعيان (قوله بقدر حصته) أي من
التركة مشاعا ككلو كان له ثلاثة بنين وأوصى لكل منهم بثلث ماله اهـ شرح بجهة (قوله ولا تصح لوارث
بقدر حصته) عبارة الجلال ولا تصح لكل وارث الخ اهـ وفي قل عايه مخرج ما لو أوصى لبعض ورثته ولو
بقدر حصته فانها صحيحة كن أوصى لأحد بنيه الثلاثة بثلث ماله أو بقدر حصته أو بثلثها فهي صحيحة فسقوط
لفظ كل من عبارة المنهسج سبق قلم ولو أوصى لمحصصة من غير ذكر لفظ قدر أو مثل فهي صحيحة والمعنى على
تقديره كما هو الراجح المعتمد فراجع اهـ (قوله والوصية لرفيق) أي ولو مكاتب اهـ شرح مر (قوله ويقبلها
الرفيق) أي ان كان فيه أهلية القبول فان لم يكن فيه أهلية القبول لخصوصه أو جثون فيقبل هو أي السيد كما
استوجه الشيخ والأوجه انه لو أجبره السيد عليه لم يصح لانه ليس محض اكتساب كما يفهمه قولهم لان الخطاب
معه وانه لو أصر على الامتناع يأتي فيه ما يأتي من ان الموصى له يجبر على القبول أولا ولا نظر هنا الى عدم
استحقاق العبد لما تقرر ان المدار على كونه مخاطبا لا غير ولا نظر لكون الملك يقع للسيد اهـ شرح مر
وقوله فان لم تكن فيه أهلية الخ أمالو كان متبأ هلا وقبل السيد لم يصح ولو بعد موت العبد وعليه يحمل ما تقدم عن
شرح الارشاد وقوله ما يأتي من ان الموصى له يجبر على القبول أولا أي والراجح انه ان امتنع من القبول والرد
خير له الخ كما بينه فان أبي حكم عليه بطلان الوصية اهـ ع ش عليه (قوله فله الوصية) لو اعتق بعضه فلكل حكمه
وكذا الوأوصى لبعض ما لم تكن نهيا بآية ولا فهي لصاحب النوبة يوم موت الموصى ولو خص بها نصفه الحر أو
الرفيق اختص به اهـ سبط طب (قوله ينقل) يشمل المهر ونقص الوصية ولا تبطل الا ببيع في الدين ولا
يجب على الورثة تسليم من التركة لتتق الوصية نعم لو تبرع الموصى له بقضاء الدين لتسلم له العين فهل يجب على
الدار قبوله كوارث لانه علقه به أولا يجب عليه لانه لا يجب على الغريم قبول قضاء دين من متبرع غير الوارث

فان أوصى لوارث عام كأن
كان وارثه بيت المال فالوصية
بالثلث فأقل صححت دون
ما زاد كسبائي مع زيادة
(والعبرة بآرائهم وقت الموت)
لجواز موتهم قبل موت
الموصى فلا يكونون ورثة
(وإبراهيم وأجازتهم بعده)
لعدم تحقق استحقاقهم قبل
موته (ولا تصح) الوصية
(لوارث بقدر حصته) لانه
يستحقه بلا وصية وانما صححت
بعين هي قدر حصته كما مر
لاختلاف الأغراض في
الاعيان (والوصية لرفيق
وصية لسيد) أي تحمل
عليها لتصح ويقبلها الرفيق
دون السيد لان الخطاب
معه ولا يفتر الى اذن السيد
وتعسيرى بالرفيق أهم من
تعييره بالعبد (فان اعتق قبل
موته) أي الموصى (فله)
الوصية لانه وقت القبول حر
(و) شرط (في الموصى به كونه
مباحا ينقل)

كل محتمل والاقرب الثاني ويفرق بين الوارثين بالوارثين مالاً بخلاف الموصى له فإنه غير مالك الى
 الآن قال **يج** وقد يقال بل الاقرب الاول لقوات المعنى المعلن به عدم القبول من الاجنبي وهو المنسبة
 فليتنامل ثم رأيت ما يدل للثاني وهو ان بائع الفلوس لو أراد الفسخ في مبيعته فوجده مرهوناً فقال للمرته
 انا أدفع لك الدين لارجع لم يجب عليه اجابته على أصح الوجهين كفى شرح الروض في باب الفلوس وفي تجريد
 صاحب العباب في باب الرهن وتصح الوصية بالمرهون اذا انفك الرهن قبل قبول الوصية والا فلا اه وفيه كلام
 في الايعاب في باب الرهن فراجع اه **شوبري** (قوله أي يقبل النقل الخ) أي على وجه الملك أو الاختصاص
 لاجل قوله فيما يأتي ونجس يقتنى (قوله فتصح بحمل) أي ولو منفرداً عن أمه ومورثة هذا ان يقول أوصيت
 بهذا الحمل ومورثة ما يأتي ان يقول أوصيت بحمل دابتي مثلاً اه وفي قول علي المحلى قوله فتصح بحمل الخ
 أي ان كان موجوداً حال الوصية كما يؤخذ مما بعده ويرجع في كونها حاملاً عند الوصية لاهل الخبرة في غير
 الآدمي وفيه ما تقدم في الموصى له من التفصيل اه (قوله ان انفصل حياً) أي لو قبل بعلم وجوده عند دعا
 أي الوصية ثم في الآدمي فيما مر في الوصية له وأما في غيره فبرجع لاهل الخبرة في مدة الحمل وتعبيرهم
 بالمحلى للغالب اذ لو ثبت الموصى بحملها فوجد يطنها جنيناً أحله ذلكها وعلم وجوده عند الوصية ملكه
 الموصى له كما هو ظاهر اه **شرح مر** (قوله ان انفصل حياً) أي ولم يحصل هناك تفريق محرم بان عاش
 الموصى الى تمير الموصى به املومات قبل التمييز قبطل الوصية طب لكن في حاشية زى وكنتم اغتفروا
 التفريق هنا تأمل والقاب للاول أميل اه كذا هم امس وعبارة سم مال مر الى تبين بطلان الوصية
 أخذاً مما لو كان بالامجنون مطبق وأيس من زواله فيبيع الولد ثم زال الجنون قبل سن التمييز فإنه يتبين بطلان
 البيع كما شئى عليه بعضهم وتبعه مر اه **بحر رفته ع** ش (قوله أوصيتا مضمونا) أي فتنفذ الوصية فيما
 ضمن به وانما لم يفرقوا فيما مر في الوصية له بين المضمون وغيره لان المدا فيه على أهلية الملك اه ملخصاً من
 شرح مر (قوله بدل ما نقص منها) حتى لو لم ينقص لم يجب شئ فتدفع مال الزر كشي هنا اه سم (قوله بدل
 ما نقص منها) قال في المجموع اتفق أصحابنا على جواز الوصية باللبن في الضرع والصوف على ظهر الغنم صرح به
 البغوي وقال يجوز الصوف على العادة فما كان موجوداً حال الوصية للموصى له وما حدث للوارث فلو اختلفا
 في قدره فالقول قول الوارث بيمينه اه **خط اه ع** ش (قوله وما وجب في ولد الامة بدله) وهو عشر قسيمة
 أمه اه شيخنا (قوله بناء على ان الحمل يعلم) أي يعطى حكم المعلوم من حيث مقابله في بيع أمه بقسط من
 الثمن وهو الاصح اه **قل** على المحلى (قوله وبشر وحمل الخ) ثم ان أوصى بحمله هذا العام أو كل عام فذلك
 وان أطلق فالظاهر انه يعم كل عام ولا يختص بالاول على المنجوه وهذا بخلاف ما لو أوصى بدينار كل سنة فانها تصح
 في السنة الاولى لا فيما بعدها الا يعرف قد الموصى به ليخرج من الثالث اه سبطاً ولو احتاجت الثمرة أو
 أصلها لاسي لم يلزم واحد منهما اه **شرح مر** (قوله ولو معدومين) وتصح أيضاً بالملك وقتها اذا ملكه
 قبل الموت وعبارة شرح مر ولو أشار لملوك غيره بثوله أوصيت به لملكه لم تصح كما يجوز به الرافعي لكن
 قياس الباب الصحة أي يصير موصى به اذا ملكه قبل موته وهو المعتمد انتهت (قوله كافي الاجارة والمساقاة)
 فان المعقود عليه فيهما المنفعة وليست موجودة عند العدو أيضاً المساقاة المعقود عليه فيها الثمر وهو غير
 موجود عند العقد اه (قوله لان الوصية تحتل الجهالة) أي فالأبها م أولى وانما لم تصح لاحد الرجلين لانه
 يحتل في الموصى به لكونه تابعاً لما لا تحتل في الموصى له ومن ثم صحت بحمل سيحدث لا لجل سيحدث اه
شرح مر (قوله ويعينه الوارث) قضيته انه لا دخل للموصى في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا
 يتصرف عليه مع كماله فيما قد يضره والظاهر في الناقص الوقف لكماله الخ تحفة اه **شوبري** (قوله قابل
 للتعليم) ولو لم يستعمل في المراد فيما يظهر خصوص الصيد ولا يدخل في اسم الكلب الاثنى اه **حل** (قوله

أي يقبل النقل من
 شخص الى آخر (فتصح)
 الوصية (بحمل ان انفصل
 حياً أو ميتاً) (مضمونا) بان
 كان ولد أمة وجب شئ عليه
 وخرج بزيادتي أو مضمونا
 ولد أمة اذا انفصل ميتاً
 بجناية فان الوصية تبطل وما
 يغرمه الجاني للوارث لان
 ما وجب في ولدها بدل ما نقص
 منها وما وجب في ولد الامة بدله
 ويصح القبول هنا وفيما مر
 قبل الوضع بناء على ان الحمل
 يعلم (وبشر وحمل ولو)
 كان الحمل والثر (معدومين)
 كافي الاجارة والمساقاة (وعبهم)
 هو أعم من قوله وباحد عبديه
 لان الوصية تحتل الجهالة
 ويعينه الوارث (ونجس)
 يقتنى ككلب قابل للتعليم
 هو أولى من قوله معلم أوصى به

لم يجعل له اقتناؤه (وزيل ونجر محترمة) لثبوت الاختصاص فيها بخلاف الكاب الذي لا يقبل ٤٧ التعليم والخزير والخزيرة غير المحترمة وتخرج

بالمباح نحو من ماله وصم
ويزيدني ينقل ماله ينقل
كقود وحده قد نعم ان أوصى
بهم ماله مما عليه صحت (ولو
أوصى من له كلاب) تقتني
(بكاب) منها (أو) أوصى
(بما له متمول) لم يوص بثلثه
(صحت) أي الوصية وان قل
المتمول في الثانية لأنه خير
منها إذا لقيت قيمة لها ما إذا
أوصى من لا كلابه يقتني
بكاب فلا تصح الوصية لأن
الكاب يتعذر شراؤه ولا
يلزم الوارث اتها به ولو أوصى
بكلايه وليس له غيرها أو
أوصى بثلث المتمول دفع
ثلثها عدد القيمة إذا لقيت
لها وتعتبر بثلث المتمول أولى من
تعبيره بماله (أو) أوصى
(من له طبل للهو) وهو ما
يضرب به المختون وسطة
ضيق وطرفاه واسعان (وطبل
حل) كطبل حرب يضرب
به للهو ويل وطبل حجيح يضرب
به للإعلام بالنزول والارتحال
(بطبل حل على الثاني) لأن
الموصى يقصد الثواب وهو
لا يحصل بالحرام (وتلغو)
الوصية (بالاول) أي بطبل
الهو (الان صلح الثاني) أي
لطبل الحل بهيته أو مع تغيير
يسقى معه اسم الطبل وقولي
لثاني أعم من قوله لحرب أو
جميع لتأوله طبل الباز
ونحوه (و) شرط (في الصيغة
لفظي شرعيها) أي بالوصية
وفي معناه ما مر في الضمان (صريح) أي بإيجاب كل وصية بكذا

لم يجعل له اقتناؤه) بان كان صاحب زرع أو ماشية أو بر يد الاصطياد بخلاف غير ذلك فلا يجعل له اقتناؤه اه
شيخنا وعبرة حل قوله ان يجعل له اقتناؤه ليس بقيد بل أولاً يجعل له اقتناؤه اذ يجوز ان ينقل الاختصاص لمن
يجعل له اقتناؤه ويحتاج للفرق بينه وبين عدم صحة الوصية للعربي بسلاح مع امكان نقله لمن يصح عليه اه (قوله
وزيل) أي ولومن غلط وميتة وقوله ونجر محترمة أي وان أيسر من انقلها من اخلا اه حل (قوله كقود
وحده قد نعم) أي وحق خيار وحق شفعة لانها وان قبلت الانتقال بالارث لا تقبل النقل اه حل (قوله بكاب
منها) بان قال أوصيت له بكاب منها اه حل (قوله بكاب منها) أي فيعطى أحدها قال المحلى بتعيين الوارث
قال شيخنا قضية اطلاقه كغيره انه لو كان الموصى له يعانى الزرع مثلاً دون الصيد لا يتعين كلب الزرع لكن
جزم الدارمي بخلافه قال الزركشي وهو الاقوى لان ذلك قرينة على ارادة الموصى له أي لكاب الزراعة
ومال السبكي الى الاول اه وقوله بكاب قال عميرة قال النووي ولا يدخل في اسم الكاب والجار الاتني اه
سم (قوله لم يوص بثلثه) صادق بما اذا لم يوص بشئ منه أو أوصى بمادون الثلث اه برماوى (قوله وان
قل المتمول في الثانية) اذ الشرط بقاء نصف الموصى به للورثة وقليل المال خير من كثير الكلاب اه
شرح مر (قوله من لا كلابه) ينبغي أن يراد من لا كلابه عند الموت لان العبرة في وجود الموصى به
وقت الموت ثم رأيت شيخنا ج في شرحه للدراشد أشار الى ذلك حيث قال هو والمن تقييد بالصحة الوصية
بالزبل وانجر المحترمة والكاب النافع بقوله ان كانت حاصلة له أي للموصى عند موته اه ولو كان له كلب
فقط فالوصية بثلثه كذا ذكره في شرح الروض اه سم (قوله لان الكاب يتعذر شراؤه) فيه بحث لانه
ينبغي أن يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا صحت الوصية اذا قال من مالى لا مكان تحصيله
بالمال بهذا الطريق اه سم اه شوبرى (قوله فلا يلزم الوارث اتها به) أي قوله والا فلا هيبة لا تكون
الا في مال فاليه هنا بمعنى القبول اه حل (قوله دفع ثلثها عدداً) هذا اذا كانت مفردة عن اختصاص
آخر أو ما لو كانت مختلفة الاجناس فيعتبر الثلث بفرض القيمة عند من يرى لها قيمة اه ج (قوله دفع ثلثها
عدداً) فان انكسرت كاربعة فله واحد من الثلاثة وثالث الرابع شائعاً كالم يكن له غيره اه قل على الجلال
(قوله المختون) بكسر النون أي المشبهون بالنساء ويختصها أي المشبهون بهن اه شيخنا وفي المصباح
نخنت خنتاً فهو نخنت من باب تعب اذا كان فيه لين وتكسر ولا يشتهى النساء ويعدى بالتضعيف فيقال
نخنته غيره اذا جعله كذلك واسم الفاعل نخنت بالكسر واسم المفعول نخنت بالفتح وفيه الخنث والخنثاة وقال
بعض الأئمة نخنت الرجل كلامه بالثقل اذا شبهه بكلام النساء ليناً ورخاوة قال رجل نخنت بالكسر والخنثى
الذى خلق له فرج الرجل وفرج المرأة والجمع نخنث مثل كلب وخنثى مثل حبل وحبالى اه (قوله وسطة
ضيق الخ) سياتى ان هذا يسمى بالدربكة وسياتى أيضاً كتاب الشهادات ان الطبول كلها حلل الا الدربكة
وان الزامير كلها حرام الا النغير (قوله حل على الثاني) بخلاف من له عود للهو وغيره وأوصى بعود فانه يحمل على
عود للهو فتبطل الوصية لان العود لا يتبادر منه الا ذلك بخلاف الطبل اه حل (قوله لان الموصى يقصد
الثواب الخ) وظاهره وان كان الموصى له يستعمل طبل للهو اه حل (قوله وتلغو بالاول) حيث كان
الموصى له آدياً معيناً فان كان لجهة عامة كالفقراء أو غير آدى كالسجدة فان كان رضاه مالا صم والافلا
وكتب أيضاً لو قال اعطوه أى الآدى المعين هذه الإشارة الى طبل للهو صم واعطيه بعد تغيير هيئته أى خروجه
عن طبل للهو حيث كان رضاه مالا اه حل (قوله لفظي شرعيها) * (فرع) * اذا قيل له أوصيت لفلان
بكذا فاشار برأسه أى نعم ان كان ناطقاً وليس بوصي قوله لسانه فوصية اه * (فائدة) * كتب شيخنا بامامش
المحلى بإزاء الكلام على الصيغة مانعه * (فائدة) * قال في البحر لو قال كل من ادعى على بعد موتى فاعطوه
ما يدعيه ولا تطالبوا منه حجة كل كالموصية يعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة اه وقال غيره هو اقرار بمجهول

وفي معناه ما مر في الضمان (صريح) أي بإيجاب كل وصية بكذا

أوصطوله أو هو له (أو وهبته له) (بعدموت) ٤٨ في الثلاثة وقولي كأوصيت إلى آخره أعم مما عبر به (وكأنيته كقول من ماله) وإن أشعر كلام

فيرجع فيه لتفسير الوارث اه ما كتبه وفي شرح الروض عن الزركشي نقل الاول عن الروياني والثاني
عن الاشراف عن الجرجاني واعتمد مر الاول اه سم (قوله أو أعطوه) جهمة قطع ووصلها غلط اه
زي اه ع ش (قوله في الثلاثة) أي وأما في الاولى وهي أوصيت له بكذا فنصر بحسب وان لم يذ كر فيها لفظ الموت
اه ح اي ولم يبال بايها م رجوعه نظر الماعرف من سياقه ان أوصيت وما شئت من موضوعه لذلك اه
شرح مر (قوله ومعلوم ان الكتابة الخ) ولا بد من الاعتراف بها نطقا منه أو من وارثه وان قال هذا خطي
وما فيه وصيتي ولا يسوغ للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيموت قد أوصيت به وإشارة
من اعتقل لسانه يجري فيها تفصيل الاخرس فيما يظهر اه شرح مر وهل يكتفي في النية باقترانها بجزء من
اللفظ أو لا بد من اقترانها بجميع اللفظ كما في البيع فيه نظرا والقرب الاول ويفرق بينهما بان المبيع لما كان
في ماله عوض احتيط له بخلاف ما هنا اه ع ش عليه (قوله وتلزم بموت مع قبول) قال الزركشي فظاهر
كلامهم ان المراد القبول اللفظي وهو المعتمد قبل يشبه الاكتفاء بالفعل وهو الانخدود وهو ضعيف والوجه
الاول اه شرح مر وزيادة لعش عليه (قوله مع قبول بعده) نعم القبول بعد الرد لا اعتبار به كالرد
بعد القبول سواء أقبض أم لا على المعتمد ومن صريح الرد ردتها أو لا قبلها أو أبطلتها أو ألقيتها ومن كتاباته نحو
لا حاجة لي بها وأنا غني عنها اه هذه لا تليق فيما يظهر والوجه صحة اقتضائه على قبول البعض فيها وفي الهبة
ان اشتراط المطابقة بين الايجاب والقبول انما هو في البيع والوصية والهبة ليست كذلك اه شرح مر (قوله
ولو بترأخ الخ) كتب شيخنا بمش الخ (فائدة) * لو كان القابل ولي القاصر واقتضت المصلحة القبول فالمصلحة
وجوبه ثورا اه فلو لم يقبل فالوصي القبول اذا بلغ اه مر اه سم (قوله في موصي له معين) ولو غير
آدمي كمجد فيقبل قيمته وحيث كان محصورا كبنى زيد فلا بد من قبول كل ويجب استيفاؤهم والتسوية
بينهم والظاهر ان المراد بالانحصار هنا ان يتأني قبوله ويتأني استيفاؤهم من غير مشقة وان كان أكثر مما جاعلوه
محصورا في غير هذا المحل حتى لو قال أوصيت لهؤلاء أي لاهل هذا البلد وكانوا ألفا فلا بد من قبول كل ويجب
استيفاؤهم والتسوية بينهم اه حل (قوله كان قال الخ) وهذا كما لا يخفى لا يشمله قوله في موصي له معين
وقوله فانه يحتاج الى ذلك أي للقبول لاقتضاء الصيغة له لانه مخاطب بالوصية بخلاف الموصي بعقده ليس مخاطبا
بالوصية اه حل (قوله ولا يشترط القبول في غير معين) كالفقراء له عذرهم منهم ومن ثم لو قال للفقراء محل كذا
وانحصروا بان سهل عدهم عادة تعين قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولو رد غير المحصورين لم يرتد بدهم كما أفهمه
قوله لزمت بالموت ودعوى ان عدم حصصهم يستلزم عدم تصوراتهم مردودة بان المراد بعدم الحصر كترتهم
بحيث يشق عادة استيعابهم فاستيعابهم ممكن ويلزم منه تصوراتهم وعليه فالمراد بتعذر قبوله تعذره غالبا أو باعتبار
ما من شأنه اه شرح مر (قوله ولا تجب التسوية بينهم) ولا يجوز إعطاء شيء للفقراء الذين هم من ورثة
الموصي وعبارة شرح مر ولو أوصى للفقراء بشي أمتنع على الوصي إعطاء شيء من ثورته الميت ولو فقراء كإناص
عليه في الام وعبارة ع ش على مر قوله ولا تجب التسوية بينهم منه ما وقع السؤال عنه في الوصية لمجاوري
الجامع الازهر فيجب التسوية بينهم لانحصارهم لسهولة عدهم لان أسماءهم مكتوبة مضبوطة فيما يظهر
ويحتمل خلافه على ما يفهم من قوله بحيث يشق عادة استيعابهم وهو الاقرب مما لا يخفى التعليل المذكور
انتهت (قوله كان قال أعتقوا عني فلانا) أي فيلزمهم اعتاقه والفوائد الحاصلة من حسين الموت الى الاعتاق
للقريب على الصحيح اه ع ش (قوله فانه يحتاج الى ذلك) أي للقبول لاقتضاء الصيغة أي للقبول لانه
مخاطب بالوصية بخلاف الموصي بعقده ليس مخاطبا بالوصية اه حل (قوله والرد بالوصية) أي كالأوبعضا
ولا يغيب الرد بعد القبول وعكسه اه حل (قوله فالقابل والراد) هو الامام فان رد لي وان قبل لزمت
الوصية وظاهره وان كانت الوصية بجميع المال وليس مراد الان الامام تتعذر راجلته فيما زاد على الثلث

الاصل بأنه صريح ومعلوم
ان الكتابة تقتضي التبعة أما
قوله هو له فقط فقرار لا وصية
كما علم من بابه (وتلزم) أي
الوصية (بموت) لكن (مع)
قبول بعده ولو بترأخ في
موصي له (معين) وان تعدد
فلا يصح القبول قبل الموت
لان للموصي ان يرجع في
وصيته ولا يشترط القبول في
غير معين كالفقراء ويجوز
الاقتصار على ثلاثة منهم ولا
تجب التسوية بينهم وانما لم
يشترط الغور في القبول
لانه انما يشترط في العقود
التي يشترط فيها ارتباط
القبول بالايجاب وظاهره
لا حاجة الى القبول فيما لو
كان الموصي به اعتاقا كل
قال اعتقوا عني فلانا بعد
موتي بخلاف ماله أو وصي له
برقبته فانه يحتاج الى ذلك
لاقتضاء الصيغة (والرد)
بالوصية (بعدموت) لا قبله
ولامعه كالقبول (فان مات)
الموصي له (لا بعدموت)
الموصي) بان مات قبله
أومعه (بطلت) وصيته لانها
ليست بلازمة ولا آيلة الى
اللزوم (أو بعده) قبل
القبول والرد (خلفه وارثه)
فيهما فان كان الوارث يبيت
المال فالقابل والراد هو
الامام وقولي لا بعده وخلفه
أهم من تعبيره بما ذكره

لان الحق للمسلمين مر عند قول المصنف السابق ان اجاز باقي الورثة اه ع ش (قوله ومالك الموصى له موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم عليه عشب الموت بشئ اه شرح مر (قوله الذي ليس باعتناق) لاجابة لاستثناء هذه لانهم لم تدخل في قوله ومالك الموصى له لانه ليس فيها موصى له بل فيها وصية باعتناق اللهم الا ان يقال ان الرقيق موصى له ضمنا فكأنه أوصى له برقبته أو يقال الاستثناء منقطع (قوله الذي ليس باعتناق) دخل في ذلك رقبته اذا أوصى له بها اه حل (قوله والموتة) في تصحيح ابن عمالون والمتجه مطالبة الورثة والموصى له بموتة الموصى به في مدة التوقف ثم تستقر على من يستقر له وأشار ابن الرفعة الى ذلك وقرر مر انهما ان تراضيا والاقتراض الحاكم ويرجع على من استقر له فليراجع اه سم (قوله ويطلب الموصى له) قال في الروض والوارث مطالبة الموصى له بالقبول أو الرد قال في شرحه اذا لم يفعل واحدا منه ما فاني امتنع حكم عليه بالرد كما صرح به الاصل ومحل في المتصرف لنفسه اما لو امتنع الولي من القبول لم يجز وروكان الخطأ فالتجبه كما قال الزركشي ان الحاكم يقبل ولا يحكم بالرد اه سم (قوله ان توقف في قبول ورد) بان امتنع حكم عليه بالرد ولو امتنع الولي من قبول ما فيه حظا لم يولد له الحاكم ولا يرد اه سبط طب (قوله فمالك في الوارث) فلو قيل كانت قيمته للوارث اه شيخنا (قوله فالموتة عليه) ومن ثم كان له كسبه وقيل للعتيق لانه استحق العتق استحقا فاستقر الايسة طوجه اه حل

* (فصل في الوصية برائد على الثلث) * أي وما يتبعه من قوله ويمنع المالك الموت الى قوله كوقف وهبة وقوله وفي حكم اجتماع الخ أي وما يتبعه من قوله ولولا قال ان اعتقت غائما الى آخر الفصل وقوله مخصوصة المراد بخصوصها كونها معلقة بالموت أو منجزة في مرضه (قوله ينبغي أن لا يوصى برائد على ثلث) أي يطلب على سبيل الندب على المعتمد من كراهة الوصية بالرائد وعلى سبيل الوجوب على مقابله * (تنبيه) * ما ذكر من التفصيل في حق غير الوارث أما الوارث فنكره له مطلقا اه قل على الجلال (قوله والاحسن أن ينقص عنه شيئا) ظاهره وان كانت ورثته اغنياء وهو كذلك وفي الام اذا ترك ورثته اغنياء اخترت ان يستوعب الثلث واذا لم يدعهم اغنياء كرهت له ان يستوعب الثلث اه حل وفي المصباح أن ينقص ينقص الى مفعولين بنفسه فيقال نقصت زيدا حقه وكقوله تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا وبه تعلم ما في قول الناصر اللقاني انه لم يرد ذلك في شيء من كتب اللغة اه شوبري (قوله ايضا والاحسن ان ينقص عنه شيئا) أي لان الوصية بالثلث خلاف الاولى اه ع ش على مر (قوله ان ينقص) فالعنى يكره أو يحرم ان يزيد على الثلث لان نفس الزيادة مكرهة أو محرمة فهو كصلاة الخاقن مثلا فسقط ما قبل ان في ذلك محبة الوصية بالمحرم أو بالمكر وهو قد مر ان باطله وانما كان النقص احسن لانه في الحديث قد استكره اه قل على الجلال وفي شرح شيخنا حج لا ارشاد ويسن كفي الروضة ان ينقص في وصيته من الثلث شيئا وقبل ان كانت ورثته اغنياء استوفاهم والاحسن النقص وجزم به في شرح مسلم ونقله عن الاصحاب ونص عليه في الام ووصوه الزركشي اه واعتمد مر الاول اه سم (قوله لخبر الصحيحين الخ) عبارة الجلال لانه صلى الله عليه وسلم قال لسعد الثلث والثلث كثير رواه الشيخان انتهت وقوله قال لسعد هو ابن أبي وقاص حين عاده صلى الله عليه وسلم في مرضه وسأله عن الوصية بما له كله فلم يرضه فقال بثلثيه فلم يرضه فقال بنصفه فلم يرضه فقال بثلثه فقال صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير هكذا حكاه بعضهم فراجع من محله اه قل عليه (قوله الثلث والثلث كثير) قال النووي في شرح مسلم وقع في الروايات بالثناء المثلثة وفي بعض الروايات بالباء الموحدة وكلاهما صحيح ثم قال ويجوز نصب الثلث الاول ورفع ما نصبه في الاغراء أو تقدير فعل أي أعط الثلث وأما رفعه فعلى انه فاعل أي يكفيك الثلث أو على انه مبتدأ خبره محذوف أو خبر محذوف المبتدأ أي الثلث كافيك أو كافيك الثلث وتماه كافي البخاري انك ان تذر ذريتك اغنياء خير من ان تذرهم غاة

(ومالك الموصى له) المعين
الموصى به الذي ليس باعتناق
بعد موت الموصى وقبل القبول
(موقوف ان قبل بان انه
ملكه بالموت) وان رد بان انه
للوارث (وتبعه) في الوقف
(الفوائد) الحاصلة من
الموصى به كشمرة وكسب
(والموتة) ولو فطرة (ويطلب
موصى له) أي يطلب به الوارث
أو الرقيق الموصى به أو القائم
مقامهما من ولي موصى (بها)
أي بالموتة (ان توقف في قبول
ورد) فان أراد الخلاص رد
املا أو وصى باعتناق رقيق فمالك
فيه للوارث الى اعتناقه فالموتة
عليه وتعبير بالفوائد والموتة
أعم من تعبيره بما ذكره
* (فصل) * في الوصية
برائد على الثلث وفي حكم
اجتماع تبرعات مخصوصة *
(ينبغي ان لا يوصى برائد على
ثلث) والاحسن ان ينقص
منه شيئا لخبر الصحيحين الثلث
والثلث كثير والزائدة عليه

يتكفون الناس قال الكرماني وان تدر بفتح الهمزة والعالة جمع عائل وهو الفقير ويتكفون أي يمدون
 إلى الناس أكرمهم للسؤال وقال الزركشي ان تدر بمعنى لان تدر اه ع ش على مر (قوله مكروهة)
 أي وان قصد حرمان الورثة وهذا هو المعتمد اه شرح مر على انه لا حرمان أصلاً أما الثلث فان الشارع
 وسع له فيه ليستدرك به ما قرط منه فلم يغير قصده ذلك وأما الزائد عليه فأنما ينفذ ان اجازوه ومع اجازتهم
 لا ينسب اليه حرمان فهو لا يؤثر فيه قصده اه سئل (قوله لانه حق) يؤخذ منه انه لو كان عليه مدون
 مستغرة كان الاعتبار بحملها لان الحق الآن لهم فتقدم اجازتهم على رد الوارث كما قاله الزركشي وفيه بحث
 ظاهر فراجع اه قل على الجلال (قوله بطلت في الزائد) أي ابتداء من غير رد لان الحق للمسلمين اه شرح
 مر (قوله فالظاهر انه ان توقفت اهليته الخ) عبارة تشرح مر بل توقف الى تأهله كما مر لكن يظهر ان محله عند
 رجاء زوانه والاكتنون مستحكم أي من بره فتبطل حيث غلب على الظن ذلك بان شهادته خير ان والا فلا
 لان تصرف الموصي وقع صحيحاً فلا يبطله الامانع قوى وعلى كل فني يرى واجاز بان نفوذها اه (قوله وان
 اجاز) أي لفظاً بنحو آخرت وامضيت ولا يكتفى بالفعل فتصح من المفلس على الاوجه اه سبط طب (قوله
 وان اجاز) أي بنحو آخرت الوصية أو امضيتها اورضيت بمأضاه الموصي اه ع ش على مر (قوله فاجازته
 تنفيذ) أي على المعتمد وعبارة أصله مع شرح مر وان اجاز فاجازته تنفيذ وفي قول عطية مبتدأة فالوصية
 على الثاني بالزيادة لغو وعلى الاول لا تحتاج للفظا هبة وتجدد قبول وقبض ولا رجوع للمعجز قبيل القبض
 وتنفيذ المفلس وعليهما لا بد من معرفة قدر ما يجيزه من التركة ان كانت بمشاع لا بعين ومن ثم لو اجاز ثم قال
 فذنت قلة المال او كثرة ولم اعلم كميته وحى بمشاع حلف انه لا يعلم ونفذت فيما طمسه فقط أو بعين لم يقبل انتهت
 (قوله ويعتبر المال الخ) لم يبين الاعتبار في قيمة ما يفوت على الورثة وما يبق لهم وحاصله ان الاعتبار في
 المنجز بوقت التفويت ثم ان وفي بيحه يعاين ثلثه عند الموت فذلك والا فبما يبق به وفي المضاف للموت بوقته وفيما
 بقى لهم باقل قيمة من الموت الى القبض لان الزيادة على يوم الموت في ملكهم والنقص عن يوم القبض لم يدخل
 في أعيانهم فلا يحسب عليهم اه حل اه سبط طب ومثله مر (قوله ويعتبر المال) أي ليعلم قدر الثلث منه
 حتى لو قتل الموصي فوجبت دينته ضمن لماله حتى لو اوضى بثلثه أخذ ثلثها اه شرح مر وقوله فوجبت
 دينته أي بنفس القتل بان كان خطأ أو شبهة عدم مالو كان عداً يوجب القصاص فعفى عنه على مال لم يضم للتركة
 لانه لم يكن ماله وقت الموت اه ع ش عليه (قوله ويعتبر من الثلث الخ) فان خرج التبرع المذكور منه
 فذلك والاوقف على اجازة الورثة فان اجازوا نفذوا الا فلا يكفي شرح الخطيب (قوله الذي يوصى به) وهو
 الثلث الفاضل عن الدين اه حل (قوله عتق علق بالموت) في العباب والعتق ان علق في مرض الموت من
 الثلث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالضطر من الاصل اه سم
 ولو أوصى بعق عن كفارته الخيرة اعتبر جميع قيمة العبد من الثلث لحصول البراءة بقبضه حتى لو لم يف الثلث
 بنهاج قيمته لم تصح الوصية ويعدل الى الاطعام أو الكسوة اه شرح مر وقوله اعتبر جميع قيمة العبد
 ه لا قبل يعتبر من الثلث ما زاد على أقل خصال الكفارة لوجوبه عليه ثم رأيت في ج ان هذا ما قاله الشيخان
 أو لانه الاصح وعبارته ولو أوصى بعق عن كفارته الخيرة اعتبر أي القيمة على ما قاله الاقبس عند الامنة
 بعدما قاله عن مقابله الاصح الزيادة على الأقل من الطعام والكسوة من الثلث اه ع ش عليه (قوله ولو
 مع غيره) عبارة تشرح مر في كتاب التدبير ويجوز أي التدبير مقيداً كذا مت في هذا الشهر أو من هذا
 المرض فانتحر فان وجدت الصفة المذكورة ومات عتق والا فلا ومطلقاً على شرط كان دخلت الدار فانت
 حر بعد موتي لانه اما وصية أو تعليق عتق بصفة وكل منهما يقبل التعليق فان وجدت الصفة ومات عتق والا بان
 لم توجد فلا يعتق ويشترط الدخول قبل موت السيد كسائر الصفات المعلق عليها وان مات السيد قبل الدخول

قال المذول وغيره مكروهة
 والقاضي وغيره محسنة
 (فتبطل) الوصية بالزائد (فيه)
 ان رده وارث) خاصه طلق
 التصرف لانه حقه فان لم
 يكن وارث خاص بطلت في
 الزائد لان الحق للمسلمين ولا
 مجيزاً وكان هو غير مطلق
 التصرف فالظاهر انه ان
 توقفت اهليته وقف الامر
 الهالوا بطلت وعليه يحمل
 ما أفنى به السبكي من
 البطلان (وان اجازة) اجازته
 (تنفيذ) للوصية بالزائد
 (ويعتبر المال) الموصى به
 مثلاً (وقت الموت) لا وقت
 الوصية لان الوصية تعليق بعد
 الموت فسلوا وصى برفيق ولا
 رقيق له ثم لك عند الموت
 رقيقاً تعلقت الوصية به ولو
 زاد ماله تعلقت الوصية به
 والمعتبر ثلث المال الفاضل
 عن الدين (ويعتبر من الثلث)
 الذي يوصى به (عتق علق
 بالموت) ولو مع غيره (وتبرع

فلا تدبير وياغوا التعاقب وقد علم انه لا يصير مدبر الا بعد الدخول فان قال ان او اذ امت ثم دخلت الدار فانت
 حر كان تعليق عتق على صفتي بشرط دخوله بعد الموت عملا بعتقني ثم ولو أتى بالواو كان مت ودخلت فانت حر
 فكذلك الا ان يريد الدخول قبله فيتبع وهذا ما نقله في الرضة عن البغوي قال الاسنوي ونقل عنه أيضا
 فيبيل الخلع ما رواه فهو المعتمد وان خالف في الطلاق فجزم فيما لو قال ان دخلت الدار وكلت زيدا فانت طالق
 بأنه لا فرق بين تقدم الاول وتأخره ثم قال وأشار في التمه إلى وجه في اشتراط تقدم الاول بناء على ان الواو
 تقتضي الترتيب وقول الزركشي ان الصواب عدم الاشتراط هنا كما هنالك والافعال الفرق يرد بان الفرق ان
 الصفتين المعلق عليهما الطلاق من فعله مخير بينهما تقديم أو تأخير أو أما الصفة الاولى في مسئلتنا فليست من
 فعله وذكر التي من فعله عقبها يشعر بتأخيرها عنه انتهت (قوله ولو مع غيره) أي وان انضم إلى الموت في التعليق
 غيره كان قال ان مت ودخلت الدار اه حل * (فرع) * في العبا والعتق ان علق في مرض الموت من
 الثالث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخل أو بغير اختياره كالضطر من الاصل اه سبطاطب
 (قوله كوقف وهبة) أي وعارية عين سنة مثلاً وتأجيل عن مبيع كذلك فيعتبر بمنه أجرة الاولى وعن
 الثانية وان باعها باضعاف عن مثلها لان تقويت يدهم كفوت ملكهم اه شرح مر (قوله لان العين في
 يده) فضيته انه لو كانت بيد الوارث وادعى انه ردها اليه أو إلى مورثه وديعة أو عارية صدق الوارث أو يندى المنتهب
 وقال الوارث أخذتها غصباً أو نحو وديعة صدق المنتهب وهو محتمل ولو قيل يجب مما مر في تنازع الراهن
 والواهب مع المرتين والمنتهب في القبض من التفصيل لم يبعد ولو ادعى الوارث موته من مرض تبرعه والتبرع
 عليه شفاؤه وموته من مرض آخر أو وفاة فان كان مخوفاً صدق الوارث والا فلا آخرى لان غير المخوف بمنزلة
 الصحة وهما الاختلاف في صدور التصرف فيها أو في المرض صدق المتبرع عليه لان الاصل دوام الصحة فان
 أقام بينتین قدمت بينة المرض لكونه مانعاً ولو لم يكن في مرض موته من يعتق عليه مجازاً فاعتقه من الاصل أي
 رأس المال فان اشتراه بثمن مثله صح ثم ان كان مدوناً يبيع للدين والافعتق من الثلث أو بدون عن المثل
 فقد در المجازاة بعتق من الاصل ولا يتعلق به الدين واذا عتق من الثلث لم يرث أو من الاصل ورث اه شرح
 مر (قوله وكذا أم الولد) أي وان كان الاستيلاء في مرض الموت اه مر أي لان ذلك من قبيل
 الاتلاف لا التبرعات اه ع ش (قوله متعلقة بالموت) أي ولو تقديراً كان عبر بلفظ الوصية بدليل الامثلة
 الا تية في والا اه سم (قوله فان تمحضت عتقا إلخ) الحاصل ان التبرعات اما ان تمحض عتقا أو تمحض
 غيره أو يكون البعض عتقا والبعض الاخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل اما ان تكون كلها مرتبة
 أو غير مرتبة أو البعض مرتباً والبعض غير مرتب فهذه تسعة وعلى كل حال اما ان تكون معلقة أو منجزة أو
 البعض معلق والبعض منجزة فالجمله سبعة وعشرون وحكمها انه ان كان البعض معلقاً والبعض منجراً قدم
 المنجز مطلقاً أي تقدم أو تأخر عتقا كان أو غيره لا فادته الملك خلا وان كانت مرتبة قدم أول فاول إلى تمام الثلث
 مطلقاً سواء المعلقة والمنجزة وان كانت غير مرتبة فان تمحضت عتقا أقرع والاقسط الثلث على الجميع (قوله
 أقرع بينهم) وكذا يشرع بينهم اذا رتب بنفسه بان قال اذ امت فسلم حر ثم بكر ثم غائم كما يفيد كلام شيخنا تكلم
 وهو خلاف ظاهر كلام الشارح اه حل وعبارته شرح مر أقرع سواء أوقع ذلك معاً أو مرتباً ثم قال
 أمالوا عتق الموصي وقوعها مرتبة كاعتقوا سلماً ثم غائماً أو فغانماً وكأعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة وكاعتقوا
 سلماً ثم أعطوا عمر مائة فلا بد من تقديم مقدمه اه فيجعل ما ذكره أو لا من التعميم على ما اذا كان الاعتاق
 من الموصي وما ذكره آخر على ما اذا اعتق الموصي وقوع العتق من غيره فيقتل لا يخالف صنيعة صنيعة شيخ
 الاسلام اه وفي قل على المحلى قوله واذا اجتمع تبرعات أي غير مرتبة والا قدم الاول فالاول على المعتمد
 سواء كانت منه كذا امت فسلم حر ثم غائم وهكذا أو بامر كاعتقوا بامرهم في سلماً ثم غائماً وهكذا أو واعتقوا سلماً

نجز في مرضه كوقف وهبه
 ولو اختلف الوارث والمنتهب
 هل الهبة في الصحة أو المرض
 صدق المنتهب بيمنه لان العين
 في يده ولو وهب في الصحة
 وأقبض في المرض اعتبر
 من الثلث أيضاً أما المنجز في
 صحته فيحسب من رأس
 المال وكذا أم ولد ونجز عتقها
 في مرض موته (واذا اجتمع
 تبرعات متعلقة بالموت وعجز
 الثلث عنها) فان تمحضت
 عتقا كان قال اذ امت فأتهم
 احراراً وفسلم وبكر وغائم
 احرار (أقرع) بينهم فمن
 خرجت قرعته عتق منه
 ما بقى بالثلث ولا يعتق من كل
 شقص (والا) بان تمحضت غير
 عتق كان أو وصي لزيد بمائة
 ولعمر وبنخمسين ولبكر
 بنخمسين ولم يرتب

أو اجتماع العتق وغيره كان أوصى بعتق سالم وقيمت مائة وزن يد بمائة وزن يد بمائة (قسما الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأول وعلى العتق وغيره باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأول يعطى زيد خمسين وكل من بكر وعمر وخمسة وعشرين وفي مثال الثانية يعتق من سالم نصفه وزن يد خمسون ٥٢ نعم لو دبر عبده وقيمت مائة وأوصى له بمائة وثلاث مائة قدم عتق المدبر على الوصية له

(ك) تبرعات (منجزة) فانه
تعض العتق كعتق عبيد
أقرع حذر من التثقيب
في الجميع أو تعض غيره
كبراء جمع أو اجتماعه كان
تصدق واحد من وكلاءه وقف
آخر وأعتق آخر قسط الثلث
مثل مامره هذا إذا لم ترتب
المعلقة والمنجزة (فان ترتبتا)
كان قال اعتقوا بعد موتي
سالم ثم غانما أو أعطوا زيدا
مائة ثم غانما أو اعتقوا
سالم ثم أعطوا زيدا مائة
أو أعتق ثم تصدق ثم وقف
(قدم أول) منها (فاول الى)
تمام (الثلث) ويوقف ما بقي
على اجازة الوارث ولو كان
بعضها منجزا وبعضها معلقا
بالموت قدم المنجز لانه يفيد
المالك حالا ولازم لا يمكن الرجوع
فيه وذكر الترتيب في
المعلقة بالموت من زباني (ولو)
قال ان اعتقت غانما سالم
حرفا عتق غانما في مرض موته
تعيين) لاعتق بقيه وزدته
بقولي (ان خرج وحده من
الثلث ولا افراع) لاحتمال
ان تخرج القرعة بالحربة
لسالم فيلزم ارفاق غانم فيفوت
شرط عتق سالم فان لم يخرج
من الثلث عتق بقسطه أو
خرج مع سالم أو بعضه منه

ثم أعطوا زيدا كذا أو دبر عبده ثم أوصى له بمال فيقدم فيه العتق على الوصية كما تقدم ولو دبر عبدا وأوصى
بعتق آخر فهم مساو وان احتاج الثاني الى انشاء عتق كذا قالوه والوجه تقديم المدبر لسبق عتقه على نظير
ما بعده وما قبله فتأمل وراجعوا لو قال سالم حر وغانم حر بعد موتي فهم مساو فان كان عتق سالم منجزا فهو ترتيب
اه (قوله أو اجتماع العتق وغيره) أشار الى أنه مراد الاصل وعبارته فان تعض العتق أقرع أو هو وغيره
اه فقوله أو هو عطف على تعض لكن لا يمكن تقدير تعض فيه لما لا يخفى فيقدر اجتماع كما فعله الشارح
فهو من باب علفتها تينا وماء باردا والذين يتوزوا الدار والاعيان لكنه مشكل لان ذالعين خصائص الواو كما قاله
الشيخ أي كما قال في الالفية وهي انفردت بعطف عامل من ال فديني معمولةه الا أن تجعل أو مجازا عن الواو
ويكتفي بذلك في هذا الحكم أو يخص ذلك الحكم بحيث يشمل ما نحن فيه فانه قاله الشيخ في محل آخر اه
شوبري (قوله باعتبار القيمة) أي في الوصية بعين كالوصية لز يد بشوب وقوله أو المقدار أي في التبرع بمقدار
كالوصية لز يد بمائة دينار وقوله باعتبارها فقط أي ان كان غير العتق أعيانا فقط وقوله أو مع المقدار أي ان
كان غير العتق مقدارا أو فيه مقدار اه سم (قوله باعتبار القيمة) كان أوصى لز يد بشوب قيمة مائة ولعمرو
بشوب يساوي خمسين ولبكر بشوب كذلك وثلاث مائة فتنفذ الوصية في نصف كل الثياب وقوله أو مع
المقدار كان أوصى بعتق سالم وقيمت مائة وأوصى لز يد بشوب يساوي مائة وثلاث مائة فيعتق نصفه
ويعطى زيد نصف الثوب اه (قوله باعتبار القيمة) لا يقال مثله في المقدار فكيف قال باعتبار القيمة لانا نقول
الشارح مثل بقوله كان أوصى الخ يشمل ما لو أوصى لز يد بعين وكذا البقية اه برماوى فكان الأول ان
يشمل الشارح أولا بالمتقوم وقوله باعتبارها فقط أي ان كان غير العتق أعيانا فقط وقوله أو مع المقدار أي
ان كان غير العتق مقدارا أو فيه مقدار اه برماوى (قوله نعم لو دبر عبده الخ) استدراك على قوله قسما
الثلث وكان مقتضى التفسير في هذه الصورة انه لا يعتق الا نصفه ويستحق نصف المائة (قوله واحد من
وكلاءه) أشار به الى عدم تصور منه وصوره الاسوي وغيره بان يقال له أعتقت فلانا ووقف كذا وتصدقت
بكذا وبرأت من كذا فيقول نعم فراجع اه قل على الجلال (قوله ويتوقف ما بقي الخ) عادته ان يعبر
بوقوف فانظر ما وجه المخالفة اه شوبري (قوله قدم المنجز) هكذا ذكره في أصل الروضة وظاهره ان
المنجز يقدم على المعلق وان لم يكن مرتبا وهو كذلك فلما قال اعتقوا غانما بعد موتي ثم أعطى مائة
قدمت المائة اه سبط طب (قوله لاحتمال سلامة الغائب) علم منه ان محل ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف
فيه لتعذر الوصول اليه بخلاف أو نحو موافق الا فلا حكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه
وتصرفهم في المال الغائب ومن تصرف فيما منع منه وبانه صح اعتبار اجماع في نفس الامر ولو أطلق الورثة له
التصرف في الثلث صح كفاي الاتصاف وينبغي كما قال الزركشي تخصيص منع الوارث من التصرف في ثلثي
الحاضر في التصرف الناقل للمالك كالبيع فان كان باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا يمنع منه كما يؤخذ من كلام
الماوردي اه شرح مر وقوله تخصيص منع الوارث يتأمل وجهه فان غلب المنع من التصرف احتمال
سلامة المال الغائب فتكون العين كلها وبغرض ذلك فلاحق للورثة فيما لو جحد فكيف ساع تصرفهم فيها
بالاستخدام أو غيره اه وقوله فلا يمنع منه أي ويفوز بالاجرة ان تبين استحقاته لما آجره والابان حضر الغائب
فمنسية قوله صح اعتبار اجماع في نفس الامر انها للموصى له لتبين انه ملك العين بموت الموصى اه ع ش عليه

(فصل)

عتق في الأول وغانم وبعض سالم في الثاني (ولو أوصى بحضره وثلث ماله) وباقية غائب (لم يتسلط موصى له على شيء منه)

حالا لان تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثل ما تسلط عليه والوارث لا يتسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب (فرع) ولو أوصى
بالثلث له عين ودين دفع للموصى له ثلث العين وكل ما تضرع من الدين شيء دفع له ثلثه

* (فصل) * في بيان المرض الخوف والمخوف مقتضى كل منهما الحرج في التبرع الزائد على ٥٣ الثالث * (تبرع في مرض مخوف) أي بخلاف

منه الموت (ومات) فيسملو
بغو غرق أو هدم (لم ينفذ)
منه (ما زاد على ثلث) لانه
محمور عليه في الزائد بخلاف
ما اذا برأ منه فانه ينفذ لتبين
عدم الحرج (أو) في مرض
(غير مخوف فمات ولم يحمل)
موته (على جفاه) كسهال
يوم أو يومين (فكذا) أي لم
ينفذ ما زاد على الثلث لانه
حيث مخوف لا اتصال الموت
به فان حمل عليها كان مات
وبه جرب أو وجع ضرر
أو عين نفذ (وان شك فيه)
أي في انه مخوف (لم يثبت الا
بطبيبي من مقبول الشهادة)
لانه يتعلق به حق آدمي ولا
يثبت بنسوة ولا برجل
وامرأتين الا أن يكون المرض
علة باطنة بامرأة لا يطلع عليها
الرجال غالباً يثبت بمن ذكر
(ومن المخوف قولنج) بضم
القاف وفتح اللام وكسرهما
وهو ان تنفذ اخلاط الطعام
في بعض الامعاء فلا ينزل
ويصعد بسببه البخار الى
الماغ فيؤدي الى الهلاك
(وذات جنب) وسماها
الشافعي ذات الحاصرة وهي
قروح تحدث في داخل
الجنب بوجع شديد ثم
تنفتح في جنب ويسكن الوجع
وذلك وقت الهلاك ومن
علامتها ضيق النفس
والسعال والحى اللازمة

* (فصل) * في بيان المرض الخوف (قوله المقتضى كل منهما الحرج) أشار به الى مناسبة التعرض للأمراض
في هذا الباب (قوله لو تبرع في مرض مخوف) قيل هو كل ما يستعد بسببه للموت بالاقبال على العمل الصالح
وقيل كل ما اتصل به الموت وقال الماوردي وتبعاه كل ما لا يتناول بصاحبه معه الحياة وترك المصنف رحمه الله تعالى
حده لهذا الاختلاف ونقل عن الامام وأقره انه لا يشترط في كونه مخوفاً غلبة حصول الموت بل عدم ندرته كالبرسام
الذي هو ورم في حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره الى المماغ وهو المعتمد وان نازع فيه ابن الرفعة فعلم انه ما يكثر
فيه الموت عاجلاً وان خالف المخوف عند اطباء اشرح مر (قوله ولو بغو غرق أو هدم) هذا هو الفارق بين
المخوف وغيره في الحكم أي ان من مات في المخوف مطلقاً حسب تبرعه من الثلث وان مات بغيره فان كان به
فلذلك والالم بحسب من الثلث وفي قل على الجلال فعلم انه متى وقع الموت به فهو مخوف مطلقاً ومحمل التفصيل
به اذ لم يمت به ومات بغيره اه (قوله بخلاف ما اذا برأ منه) في المختار يرى منهومن الدين والعيب من باب
سلم ويرى من المرض بالكسر وأباضم وعند أهل الجواز برأ من المرض من باب قطع وبرأ الله الخلق من باب
قطع اه (قوله ولم يحمل موته على جفاه) أي ولا على سبب آخر كغرق أو هدم ولو كان ما به غير مخوف فتبرع ثم
طرأ عليه مخوف فان قال أهل الخبرة ان الثاني من الاول كان كالموت تصرف في المخوف والا فلا اه حل (قوله)
على جفاه هو بضم الفاء والمد وبفتح فسكون اه شرح مر وفي الحديث انه راحة المؤمن وجل الخبر الاخر
بانه أخذت أسف على غير المستعد اه قل على الجلال (قوله وان شك فيه) أي فيما لم ينص الفقهاء على انه
مخوف أو غير مخوف والا فلا يلتفت لقول غيرهم فيه بما يخالف قولهم اه حل (قوله لم يثبت الا بطبيين) أي
لم يثبت كونه مخوفاً أو غير مخوف اه حل وقضية الاطلاق صحة الشهادة هنا على النقي كان يقول ليس بمخوف
وقد منع من ذلك المتولي كذا بخط شيخنا * (فرع) * في الروض وشرحه والقول في كونه غير مخوف بعد
موت المتبرع كان قال الوارث كان المرض مخوفاً والمتبرع عليه كان غير مخوف قول المتبرع عليه يمينه لان
الاصل عدم المخوف وعلى الوارث اليقنة ويعتبر فيها طبيبان نعم ان اختلافاً في عين المرض كان قال الوارث كان
المرض حياً مطبقة والمتبرع عليه كان وجع ضرر كفي غير طبيبين نبه عليه المصنف في شرح الارشاد اه سم
(قوله ولا يثبت بنسوة) أي أربعة ولو اختلف الأطباء قبل قول الاعلم فلا كثر من يخبر بانه مخوف اه حل
(قوله فيثبت بمن ذكر) أي بأربع نسوة أو برجل وامرأتين اه حلبي (قوله قولنج) وهو أقسام عند
الأطباء ولا فرق بين معتاده وغيره وقول الاذرى يظهر ان يقال محله ان أصاب من لم يعتده فان كان ممن يصيبه
كثير أو يما في منه كالمشاهد فلا رده الى الدرجه الله تعالى بمنع كونه من القوانج المذكور وان سماه العوام
به وبقتدير تسميته بذلك فهو مرض يخاف منه الموت عاجلاً وان تكرر له اه شرح مر (قوله قولنج)
وينفعه ابتلاع الصابون غير المببول أو كل التسين والزبيب ويضره حبس الريح والماء البارد وأشار بمن
الى عدم حصر الامراض المخوفة في ما ذكر وانما ذكر منها ما يغلب وقوعه اه قل على الجلال قال
بعضهم وجلة ما يعثرى الانسان خمسة وثلاثون ألف مرض اه برماوي (قوله وذات جنب) وهي المعروفة
بالقصبة وينفعها شراب البنفسج ودهنها واستعمال القرقة على الريق وهو من الجربان اه قل على
الجلال (قوله ورعاف دائم) هو الاسهال من المخوف دواماً لا ابتداء ولا بمن مضى زمن يقضى مثله
فيه عادة كثير الى الموت ولا يضبط بما يأتي في الاسهال لان الدم قوام البدن اه حل (قوله ورعاف)
وينفعه ان يكتب بدمه ماسم صاحبه على جبهته ودهن الانف بالعص ملوثاً بالزيت والحاصل ان المرض
أقسام ثلاثة قسم مخوف ابتداء ودواماً كقولنج وقسم مخوف دواماً لا ابتداء كالاسهال وقسم مخوف ابتداء
لا دواماً كالغالج اه برماوي (قوله واسهال متتابع) بان زاد على يومين أخذاً متتابعه وكان بحيث لا يقدر

(ورعاف دائم) بتثليث الرء لانه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متتابع) لانه ينشف رطوبات البدن (أو) غير متتابع كالسهال يوم أو
يومين (و) لكن (خرج الطعام غير مستحيل) بأن يتخرق البطن فلا يمكنه الامساك (أو) خرج (بوجع)

ويسمى الزحير (أو) خرج يدم من عضو شريف ٥٤ ككبد بخلاف دم البواسير واعتبار الاسهال في الثلاثة من زيادته (ودق) بكسر الهمزة

وهو داء يصيب القلب ولا
تقدمه الحياة غالباً (وابتداء
فالج) وهو استرخاء أحد شقي
البدن طولاً وسببه غلبة
الرطوبة والبلغم فإذا داج
ربما أطفأ الحرارة الغريزية
وأدلت بخلاف دوامه ويطلق
الفالج أيضاً على استرخاء أى
عضو كان وهو المراد هنا (وحى
مطبقة) بكسر الباء أشهر
من فقهها أى لازمة (أو غيرها)
كالورد وهى التى تأتى كل
يوم والغب وهى التى تأتى
يوماً وتقلع يوماً والثالث وهى
التي تأتى يومين وتقلع يوماً
وحى الاخوين وهى التى
تأتى يومين وتقلع يومين (الا
الرابع) وهى التى تأتى يوماً
وتقلع يومين فليست بخوفة
لان المحوم بها يأخذ قوة في
يومى الاقلاع والحي السيرة
ليست بخوفة بحال والرابع
والورد والغب والثالث بكسر
أولها (و) منه (أسر من
اعتاد القتل) للأسرى مسلماً
كان أو كافراً فتعبرى بذلك
أولى من تعبيرة بكسر كفار
(والضام قتال بين متكافئين)
أو قريبي التكافؤ سواء
أكانا مسلمين أم كافرين
أم مسلماً وكافراً (وتقديم
لقتل) هو أعم من قوله
لقصاص أو رجم (واضطراب
ريج في) حق (راكب سفينة)
في بحر أو نهر عظيم (وطلق)

معناه على اتیان الخلاء اه حل (قوله واسهال متتابع) وينفعه كل الكزبرة المحصنة على الريق وأكل
السفرجل والكعك الشامي وقوله فلا يمكنه الامساك وينفعه كل قراميط السمك اه برماوى (قوله
ويسمى الزحير) بفتح الزاى وينفعه كل الرمان الحامض اه برماوى وفي المختار الزحير استطلاق البطن
وكذا الزحار بالضم والزحير أيضاً التنفس بشدة يقال زحرت المرأة عند الولادة وبابه قطع وضرب (قوله ودق)
خرج به السل وهو داء يصيب الرئة فليس يخوف وبعضهم جعله من أنواع القصبه وليس كذلك كما يعلم من محله
واعلم ان الدم من أنواع الحيات وينفعه حليب اللبون وكل حلو رطب كماء القرع والسكر معاً اه قل
على الجلال (قوله وابتداء فالج) ضابطه ان يعتد الى سبعة أيام وبعد ما يكون غير مخوف لانه في الدوام اه
وينفعه كل الثوم وعسل النحل والفلفل اه قل على الجلال (قوله وهى التى تأتى كل يوم) أى ولا تستغفره
ولا تنقيد بقدر زمن اه قل على الجلال (قوله وهى التى تأتى يوماً) أى وان استغفرته وقوله وتقطع يوماً أى
فلا تأتى في جزء من أجزائه ويقال مثل ذلك فيما بعده اه قل على الجلال (قوله الا الرابع) وجه تسميتها
بذلك ان مجيئها ثانياً بالنسبة للأول في الرابع أو من ربع الابل وهو رور والماء في اليوم الثالث وتسميها العامة
بالمثلية اه شرح مر (قوله فليست بخوفة) محله ان لم يمتص لم يمتص الموت والا فقدم فيها تفصيل بين ان يكون
التصرف قبل العرق أو بعده اه مر أى فان كان التصرف قبل العرق فلا ينفذ ما زاد وان كان بعد العرق
نفذ ما زاد لانه صحيح حينئذ كما صرح به في مامر (قوله والحي السيرة الخ) كفى يوم أو يومين وهى التى تسميها
العوام بالهواء اه عزيرى (قوله ومنه) أى من الخوف حكماً هذا هو الملتحق بالخوف اه حل (قوله ومنه) أسر من
اعتاد الخ (قوله ومنه) أسر من اعتاد الخ (قوله ومنه) أسر من اعتاد الخ (قوله ومنه) أسر من
الناس فيه كلهم محسوبين من الثلاث لكن قيده الكافي بما اذا وقع في أمثاله وهو حسن كما قاله الاذرى اه
شرح مر (قوله وأسرين اعتاد الخ) مصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف والتقدير وأسرا أسير من اعتاد
الخ والمعنى ووقع الأسير في يدين يعتاد قتل الأسرى سواء كان الأسير مسلماً أو كافراً أو بالعكس فقوله
مسلماً كان أو كافراً تعميم في من التى هى عبارة عن فاعل المصدر وهو الأسير (قوله والضم قتال) قال في شرح
الروض بخلاف قتال بغير الضام وان ترامى بالنشاب أو الحراب أو بالتحام وكان أحدهما يغلب الآخر لكن هذا
محله في حق الغالب فقط اه ميم (قوله وتقديم قتل) خرج به الحبس له وانما جعل مثله في وجوب الإبضاء
بالودعة ونحوها احتياطاً لحفظ مال الأدمى عن الضياع وظاهر تعبيرهم بالتقديم للقتل ان ما قبله ولو بعد
الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعده السبب حيث ذوانه بعد التقديم لومات به دم مثلاً كان تبرعه
بعد التقديم محسوباً من الثلاث كالموت أيام الطعن بغير الطاعون اه شرح مر (قوله واضطراب ريج)
بخلاف هيجان نحو البحر لا ريج اه حل (قوله أو نهر عظيم) وان أحسن السباحة وقرب من البر حيث
لم يغلب على ظنه السلامة والنجا من ذلك اه حل (قوله وطلق بسبب ولادة) بخلاف نحو الولادة كالتقاء
العلة والمضغة ونحو مسألة الطلق المارودى واستحسنه الزركشى بغير تكرار النساء أى من تكررت منها
الولادة أما كبارهن فلا والجل نفسه زمنه غير مخوف وموته في البطن مخوف اه حل وعبارة شرح مر وطلق
بسبب ولادة أى وان تكررت ولادته العظام خطرها ولهذا كان موته منتهى شهاده ونحوه بنفسه الجمل فليس
بمخوف ولا أثر لولد الطلق المخوف منه لانه ليس بمرض وبه فارق قولهم لو قال أهل الخبرة ان هذا المرض غير
مخوف لكنه يتولد عنه مخوف كان كالمخوف انتهت (قوله وهى التى تسميها النساء الخلاص) في المصباح والمشيئة

* (فصل) في أحكام لفظية

للموصى به والموصى له *
 (يتناول شاقو بعير) من
 جنسهما (غير شاقو) في
 الأولى (و) غير (فصيل) في
 الثانية فيتناول كل منهما
 صغير الجنة وكبيرها والمعيب
 والسليم والمذكور والانثى
 والخنثى ضائعا ومعز في الأولى
 وبخاني وعرباني في الثانية
 لصدق اسمهما بذل والشاة الهاء
 في الشاة للوحدة أما الحظلة
 وهي الذكور والانثى من
 الضأن والمعز ما لم تبلغ سنة
 والفصيل وهو ولد الناقة اذا
 فصل عنها فلا يتناولهما
 الشاقو البعير لمغرسهما
 فلو وصف الشاقو البعير بما
 يعين الكبيرة والانثى أو
 غيرها اعتبر وتعبير بما
 ذكر في البعير أولى من تعبيره
 بتناوله الناقة (و) يتناول
 (جل وناقة بخاني) بتشديد
 الباء وتخفيفها (وعربا) لما
 مر (لا أحدهما الآخر) أي
 لا يتناول الجمل الناقة ولا
 العكس لان الجمل للذكر
 والناقة للانثى (ولا) يتناول
 (بقرة ثور وعكسه) لان البقرة
 للانثى والثور للذكر ولا
 يخالفه قول النووي في
 تحريره ان البقرة تقع على
 الذكر والانثى باتفاق أهل
 اللغة لان وقوعها عليه لم يشتر
 عرفا وان وقعها عليه الاصحاب
 في الزكاة (ويتناول دابة)
 في العرف (فرس أو بغلا

و زان كريمة وأصلها مفعلة بكون الفاء وكسر العين لكن نقلت الكسرة على الياء فانقلبت الى الشين
 وهي غشاء ولد الانسان وقال ابن الاعرابي يقال لما يكون فيه الولد المشبه بالكلب والفلاف والجمع مشبه
 بحذف الهاء ومشايم مثل معيشة ومعايش اه
 * (فصل) في أحكام لفظية للموصى به وذكر منها سبعة عشر حكما وقوله والموصى له وذكر منها ثلاثة عشر
 حكما وأول القسم الثاني قوله أو لهما فلن انفصل حيا (قوله في أحكام لفظية) ومداها على ان اللفظ يحمل على
 معناه اللغوي ثم العرفي العام ثم الخاص بولد الموصى ثم باجتهاد الموصى ثم الحالك فلو أوصى بطعام حل على عرف
 الموصى لا عرف الشرع الذي في الربا اه قل على الجلال (قوله يتناول شاة الخ) هي اسم جنس كالانسان
 وتناولها للوحدة كمام وحمامة ويدل له قواهم لفظ الشاة يذكر ويؤث اه شوبري (قوله من جنسهما) الا
 ان قال شاة من شياهي وليس له الاطباء فانه يعطى طيبة لان الأطباء يقال لها شياها البر اه حل (قوله والمعيب
 والسليم) وكون الاطلاق يقتضي السلامة محله في غير ما أتينا بمحض اللفظ كالبيع والكفارة دون الوصية ومن
 ثم لو قال اشترى والهاء شاة أو عبد اتعين السليم لان الاطلاق الامر بالشراء يقتضيه كافي التوكيل به وقوله ضائعا ومعزا
 الخ أي وان كان عرف الموصى اختصاصها بالضأن لانه عرف خاص فلا يعارض اللفظ ولا العرف العام اه
 شرح مر (قوله وبخاني) واحدها بخني وبخنية اه شرح مر (قوله والهاء في الشاة للوحدة) كان الأولى
 التفرع بالفاء لان ذلك علم من صدق الشاة بالذكور والانثى اه حل (قوله وهو ولد الناقة اذا فصل عنها)
 أي ولم يبلغ سنة والاسم ابن مخاض أو بنتها اه ع ش على مر (قوله اذا فصل عنها) وفي المصباح وفصلت
 المرأة رضيعها فصلا فطمته وهذا من فضاله كما يقال زمن فطامه ومنه الفصيل لولد الناقة لانه يفصل عن أمه فهو
 فصيل بمعنى مفعول اه والجمع فصلان بضم الفاء وكسرها وقد يجمع على فصل بالكسر كما توه - موافقه الصفة
 مثل كريم وكرام (قوله فلو وصف الشاة والبعير الخ) فاذا قال شاة يتزيمها أو بعير يتزيمه تعين الذكر الصالح
 لذلك وللرهناتين الانثى الصالحة لذلك أو لوصفها تعين الضأن أو لشعرها تعين المعز اه حل (قوله أولى من
 تعبيره بتناوله الناقة) اما الابهام تعبيره بدخول الفصيل واما الابهام اختصاص البعير بالكبير وعجاجة ع ش
 قوله بتناوله الناقة لعل وجه الأولوية ان عبارة الاصل توه - م اختصاصه بالكبير فلا يتناول نحو الحققة وبنت
 اللبون وفي المصباح الجمل من الابل بمنزلة الرجل يختص بالذكور والاولا يسمى بذلك الا اذا بذل وجهه جال
 واجمال وأجل ووجهه بالهاء وجمع الجمل جملات والناقة الانثى من الابل قال أبو عبيدة ولا تسمى ناقة
 حتى تجذع والجمع أنيق ونوق ونياف انتهت (قوله وجل وناقة) والمراد بهما ههنا المعنى المتعارف وهو لما بلغ
 منهما سنة فأكثر وما دونها يسمى فصلا وهو لا يدخل وأما عنهما ههنا المعنى فهو ما بلغ سبع سنين وهو ما يقال له
 رباعيا اه قل على الجلال (قوله وعربا) صغيرا وكبيرا وسليما ومعيبا ظاهره ولو فصلا والراحاة والمطية
 يتناول الذكر والانثى اه حل (قوله ولا يتناول بقرة ثورا) ولا بحملة وهي ما لم تبلغ سنة ولا بقرة وحشية
 الا ان قال من بقري ولا بقرة الا وحشي اه حل (قوله وعكسه) أي لا يتناول ثور بقرة ولا بعلا اه حل
 (قوله لان البقرة للانثى) أي اذا بلغت سنة ودونها العجالة والثور للذكر أي من العربا والجواميس اذا بلغ
 سنة ودونها عجل اه برماوى ويتناول البقر جاموسا وعكسه كما يحتمل بدليل تكميل نصاب أحدهما بالآخر
 وعدهما في الربا جنسا واحدا بخلاف بقرة الوحش فلا يتناولها البقر نعم ان قال من بقري ولا بقرة سواء دخلت
 كما يحتمل الزركشي وانما حنت من حلف لا يأتى كل لحم بقريا كل لحم بقري وحشي لان ما هنا مبني على الافتحيت
 لا عرف عام يخالفها اه شرح مر (قوله لم يشتر عرفا) هذا يبيد ان العرف يقدم على اللغوي في كلام
 شيخنا لما يخالفه فليحذر ولا يتناول البقر جاموسا وعكسه ولا ينافي ما تقدم في الربا من انهما جنس واحد ومن
 ثم كمل نصاب أحدهما بالآخر لان قال من بقري وليس له الاجواميس أو عكسه هذا والذي في شرح شيخنا

وحياراً) لاشتهارها فمعرفة ما لو قال دابة الكروا نفر أو للقتال اختصت بالفرس أو للعمل فبالبغل أو الحار فان اعتيد الحل على البراذن دخلت
 قال المتولي فان اعتيد الحل على الجمال أو البقر أعطى منها وقواه النووي وضعه الرافعي وان اعتيد القتال على الفيلة وقد قال دابة للقتال دخلت
 فيما يظهر (و) يتناول (رفيق صغير أو أنثى ومعيب أو كافر أو عكوسها) أي كبير أو ذكر أو خنثى وسائما ومسلما لصدق اسمه بذلك (ولو أوصى بشاة
 من غنمه ولا غنم له) عنده موته (لغت) وصيته إذا غنم له (أو) بشاة (من ماله) ولا غنم له عنده موته (أشتر يتله) شاة ولو لمعيبه فان كان له غنم في
 الصورة الأولى أعطى شاة منها وفي الثانية جاز أن يعطى شاة على غير صفة غنمه (تنبيه) لو قال اشتر واه شاة مثلاً لم يشتر له معيبة كما لو قال لو كيله
 اشتر لي شاة (أو) أوصى (بأحد أرقائه فتلقوا) ٥٦ حساً أو شرعاً يقتل أو غيره (قبل موته بطلت) وصيته وان كان القتل مضمناً لا رقيق له (وان

يقي واحد تعين) لا وصية فليس
 للوارث ان يحسكه ويدفع قيمة
 ثالث وان تلقوا بعد موته
 بعضهم ولو قبل القبول صرف
 الوارث قسمة من شاء منهم
 وصورته ان يوصى بأحد
 أرقائه الموجودين فلو أوصى
 بأحد أرقائه فتلقوا إلا
 واحد لم يتعين حتى لو ملك
 غيره فلو ارث ان يعطى من
 الحادث وقولي فتلقوا أعم
 من قوله فماتوا أو قتلوا (أو)
 باعتناق رقاب ثلاث منها
 يعتق لانه أقل عدد يقع عليه
 اسم الجمع (فان عجز ثلثه عنهن
 لم يشتر شقص) لانه ليس
 برقبة بل يشترى نفيسة أو
 نفيسة (فان فضل عن)
 شراء (نفيسة أو نفيستين شئ
 فلو رثته) وتبطل الوصية فيه
 كالموجود الاما يشترى به
 شقص وقولي نفيسة من زيادتي
 (أو) أوصى (بصرف ثلثه
 للعتق اشترى شقص) أي
 يجوز شراره بخلاف سواء
 أقدر على التكميل أم لا

تناول أحدهم إلا خروجه وما بحثه الشيخان وهو واضح لما علمت فالعتمد التناول اه حل (قوله وحياراً) أي
 أهلبا إلا ان لم يكن له عند الموت الا وحشى اه حل (قوله فان اعتيد الحل على البراذن) أي في بلد الموصى اه
 حل (قوله فان اعتيد القتال الخ) أي في بلد الموصى اه حل (قوله فان اعتيد الحل الخ) أي بأن تكرر
 ذلك واشتر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله اه عش على مر (قوله وقد قال دابة) أي هذا اللفظ
 في وصيته سواء قال فيها أعطوه دابة أو وصيت له بدابة أو غير ذلك وهذا أولى من نصبه بمقدر نحو أعطوه دابة
 لأبيه اه التخصيص بذلك العامل اه عش (قوله لصدق اسمه بذلك) فان خصص بشئ اتبع فلو قال
 لتخدمه في السفر تعين الذكر السابق مما ينافي الخدمة كالعمى والزمانة أو قال يحضن ولله تعين الانثى السليمة
 مما يثبت خيار النكاح اه حل (قوله لغت وصيته) وان كان له طلي لانها تسمى شياء البر لا غنم البراهم حل (قوله
 فان كان له غنم في الصورة الأولى أعطى شاة منها) وليس للوارث ان يعطيه من غيرها وان رضي لانه صلح على
 مجهول ولو لم يكن له سوى واحدة تعينت أي ان خرجت من الثلث اه شرح مر (قوله تنبيه الخ) لا يخالف
 ما قدم لافرق الظاهر بين كون الامر بالشراء صريحاً وكونه لازماً اه شوبري (قوله لم يشتر له معيبة)
 بخلاف ما لو قال أعطوه شاة لا يتعين شراء سليمة اه حل (قوله وان بقي واحد تعين) ولا تدخل ثيابه جزاً
 وبعضهم أجرى فيه خلاف البيع أي والراجع عدم دخولها اه حل (قوله وان تلقوا بعد موته) محترز
 القياسية في المتن وقوله وصورته الخ أي صورة القلبية وقوله فتلقوا الخ أي بعد الموت (قوله وصورته ان يوصى
 بأحد أرقائه الموجودين) بان صرح بذلك اه حل (قوله فلو أوصى بأحد أرقائه) أي ولم يصرح
 بالموجودين اه حل (قوله أو باعتناق رقاب ثلاث) أي فلا يجوز أن يقتصر منها اه حل (قوله ثلاث
 منها يعتقن) ولا يجوز النقص عنها ونحو الزيادة عليها بل هي أفضل كما قال الشافعي رضي الله عنه فلا يستكثر
 مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغناء عكس الاضحية ولو صرفه الى اثنين مع امكان الثالثة ضمنها
 بأقل ما يجده برقبة اه شرح مر (قوله لم يشتر شقص) أي وان كان باقية حراً اه حل (قوله بل
 يشترى نفيسة أو نفيستان) والعبرة في النفاسة ببلاد الموصى عند ارادة الشراء اه قل على الجلال (قوله
 كالموجود الاما يشترى به شقص) ظاهره ولو كان ذلك الشقص باقية حراً اه حل (قوله سواء أقدر على
 التكميل أم لا) المعتمد انه لا يجوز شراء ذلك الا عند العجز عن التكميل أي وعمما باقية حراً اه حل
 (قوله فان ولدت في الأولى) وهي ان كان حمل ذكر أو قوله في الثانية وهي ان كان حمل أنثى وانظر لو ولدت
 في الحالتين خنثين هل يوقف الحال الظاهر نعم اه حل (قوله قسم بينهما) بخلاف ما لو قال ان كان حمل
 ابناً أو بنتاً فانت يا بنين أو بنتين فانها تلقوا ن كلام من الذكر والانثى اسم جنس بخلاف الابن والبنت (قوله

لكن التكميل أولى وفاما للسبكي (أو) أوصى (لجلهما) بكذا (فهو) (لمن انفصل) منها (حياً) فلو أتت بحين فلهما ذلك بالسوية
 ولا يفضل الذكور على الانثى لاطلاق حملها عليهما أو أتت بحى وميت فلم يذك كله لان الميت كالعديم (ولو قال ان كان حمل ذكر أو قال) ان
 كان (أنثى فله كذا فلولهما) أي ولدت ذكر أو أنثى (لغت) وصيته لان حملها جميعه ليس بذكر ولا أنثى فان ولدت في الأولى ذكرين وفي الثانية
 أنثيين قسم بينهما (أو) قال ان كان (ببطنك ذكر) فله كذا (فولدتها) أي ولدت ذكر أو أنثى (فلا ذكر) لانه وجد بطنها وزيادة الانثى
 لا تصرف (أو) ولدت (ذكرين أعطاه) أي الموصى به (الوارث من شاء منهما) كالأولهم الموصى به يرجع فيه الى بيانه ولو قال ان ولدت ذكر أو فله
 مائتان أو أنثى فلهما مائة فولدت خنثى

دفع اليه الاقل) ويقفه ما زاد كنه نقله الزركشي عن صاحب النخار اه حل (قوله أو أوصى لجيرانه) في الحكم الجار المجاور وعينه وار وجهه اجوار وجيرة وجيران اه شورى (قوله لجيرانه) بكسر الجيم وفتح الحن وايسر منهم من يساكنهم ولا من سكن بغير حق ولا وارث الموصى ويأتى هذا في الوصية للعلماء وغيرهم ممن يأتى فلا يدخل الموصى ولا وارثه وان كان فيهما الوصف المستحق به الوصية اه قل على الجلال (قوله فلا ربعين دارا) منها المسجد فيصرف ما يخصه لمصالحه ومنها الربع فيصرف ما يخصه لسكانه ولولم تلاصق الدور الا جانباً من الدار فهل يصرف لاربعين منها نقط أو مائة وستين لتعذر استيفاء العدد من بقية الجوانب الثلاثة استقر بشيخنا الاول اه حل (قوله من جوانبه الاربعة) أي فهي مائة وستون داراً بالبواقي لا فقد تكون دار الموصى كبيرة في التوزيع قيساً منها من كل جهة أكثر من دار لصغر المسامت لها ولو ردد بعض الجيران رد على بقيتهم اه شرح مر فلا تنقص جانب عن الاربعين وزاد الجانب الاخر فلا يكمل كبحرهم به الزيادة اه والاوجه ان الربع بعد داراً واحدة من الاربعين ويصرف له حصة دار واحدة ثم تقسم على بيوتهم وان كان في نفسه دوراً متعددة اه رشدي ومحل هذا اذا كان الموصى ساكناً خارجاً اما اذا كان فيه فينبغي لكل بيت من بيوت داره فان كان ما فيه من البيوت يوفي بالعدة المذكورة فذلك والاتم على عدد بيوتهم من خارجهم ومثل الربع فيما ذكره الوكالة اه ع ش على مر وفي سم على حج ما نصه قوله من جوانب داره الاربعة هذا اذا كانت الدار مربعة كـ وهو الغالب فان كانت مخمسة أو سدسة أو ثمانية اعتبر من كل جانب أربعون ومثلاً في صورة المسئلة أن يكون في كل جانب دار ويتصل بهادور وهكذا فلو تعددت الدور من كل جانب واتصلت بها الدور اعتبر ويزيد العدد حتى يبلغ الوفاً والمسجد كغيره على المعتد حتى يصرف لاربعين داراً من كل جانب والربع كالدور الواحدة الكبيرة ويضاف اليه تسعة وثلاثون داراً وحاصله أن الربع بعد دار واحدة من الاربعين ويصرف له حصة دار واحدة وتقسيم على بيوتهم وان كان في نفسه دوراً متعددة انتهت (قوله من جوانب داره الاربعة) أو الخمسة أو الستة أو غير ذلك والمسجد كغيره ولا ينافيه قول امامنا جاز المسجد من يسمع النداء لان ذلك في حكم الصلاة اه حل (قوله لطبر في ذلك) عبارة شرح الروض لطبرحق الجوار أربعون داراً هكذا وهكذا وهكذا وأشار قداماً وخلفاً ويمينا وشمالاً واه أبو داود وغيره مرسلاً وله طرق تقويه انتهت (قوله ويقسم الموصى به على عدد الدور) فلو كان بأحد الدور مسافراً لم يحفظ له ما يخصه الى عوده من السفر أم لا فيه نظر والاقترب الاول ولو قل الموصى به جداً بحيث لا يتأتى قسمته على العدد الموجود دفع اليهم شركة كقولنا انسان عن تركه قليلة وورثته كثيرة اه ع ش على مر وقال في الخفة ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بان يحصل لكل أقل منه ولوالا قدم الاقرب اه (قوله على عدد سكانها) معتمد اه ع ش ولو كانوا في وثنة رجل واحد أي الساكنين بجنتي وأما الساكن تعدى فليس بجار والعبرة بالساكن حال موت الموصى ولو كان كافراً أو قسماً أو صبياً اه حل (قوله أكثرهما سكنى ولو كان له دار ولا ساكن بها) فظاهر انه لا شيء لما لكها لان العبرة في الجار بالانسان دون العقار الا المسجد فانه ذلك فيعطى حصة دار تصرف في مصالحه انتهى شورى (قوله فان استويا إلى جيرانهما) ولا نظر لموته في احدهما وعبارة ع ش قوله فان استويا أي فلو جهل الاستواء أو علم التفاوت وشك في ترجيح البيان فينبغي انه كما لو علم الاستواء أو لم يعلم التفاوت ورجح البيان فينبغي في التوقف فيما يصرف الى ظهور الحال انتهت (قوله فيصرف لاصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه) أي ع لاً بالعرف المطرد المحجول عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العالم لا يتبادر منه الا أحدهم وهؤلاء وتكفي ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى لاهل العلم انما يختص بالغة علماء الفقه باكثر العلوم اه مر (قوله وهو معرفة كتاب الله تعالى) نقلاً في التوقيف أي فيما لا يعرف الا بالتوقيف واستنباط في غيره أي ما يدرك من دلالة الاقطر بواسطة

دفع اليه الاقل كقلى الروضة
كاملها (أو) أوصى بشئ
(الجيرانه) (ق) يصرف ذلك
الشئ (لاربعين داراً من كل
جانب) من جوانب داره
الاربعة لطبر في ذلك رواه
البهيقي وغيره ويقسم
الموصى به على عدد الدور
لا على عدد سكانها قال السبكي
وينبغي ان يقسم حصة كل
دار على عدد سكانها ولو كان
للموصى داران صرف الى
جيران أكثرهما سكنى فان
استويا إلى جيرانهما (أو)
أوصى (للعلماء) (ق) يصرف
(لاصحاب علوم الشرع من
تفسير) وهو معرفته تعالى
كتاب الله تعالى

علوم آخر اه حل (قوله وما أثر يديه) أي وان لم يكن مسدولاً للفظ بان صرف عن ارادته المعنى الحقيقي صارف اه ع ش (قوله وصحبه وسقته) لعلمه من عطف الخاص على العام اذ معرفة حال المروي أهم من ذلك الآن يكون المروي معطوفاً على حال ويكون قوله وصحبه الخ بياناً لحاله فليتناً مل اه شوبري (قوله على مجرد السماع) أي أو على مجرد الحفظ اه قل على الجلال (قوله وفقه) وهو معرفة الاحكام الشرعية الخ وتقدم ان المراد بذلك التهيؤ لكن ذكر الشيخان هنا ان المراد بالفقهاء هنا من حصل من كل باب طرفاً بحيث يتأهل به لادراك باقية ولوهبتنا فيه وفي كلام بعضهم وحصل منه شيأه وقع وحيث يشذكون فرق بين العلماء والفقهاء فالعالم من عرف الفقه بالمعنى المتقدم أول الكتاب وحيث يشذكون المراد به المجتهد والفقهاء هنا ما تقدم عن الشيخين لا المجتهد بل هو مصطلح أهل اصول الفقه ولواوصى بفسر ومحدث وفقه فوجدت الثلاثة في واحد اخذ باحدها اه حل (قوله وفقه) بأن يعرف من كل باب طرفاً صالحاً يهتدى به الى باقية مدركاً واستنباطاً وان لم يكن مجتهداً اه شرح مر (قوله كقري) وهو من يعرف علم الفرائض اه قل على الجلال (قوله ومنكاهم) واستدرك السبكي عليه بأنه ان أراد العلم بالله وصفاته وما يستحيل عليه ليرد على المبتدعة وليميز بين الاعتقاد الصحيح والفساد فذا لمن أجل العلوم الشرعية وقد جعله في كتاب السير من فروض الكفايات وان أراد به التوغل في شبهه والخوض فيه على طريق الفلسفة فلا والله مراد الشافعي ولذلك قال لان باقي العبد ربه بكل ذنب ما خلا الشرك خيره من أن يلقاه بعلم الكلام اه شرح الروض (قوله ومعبر) الا فصح عابر لان ماضيه صبر بخفيف البلاء كقريب قال تعالى ان كنتم لار ويا تعسرون وفي المختار وعبر ال ويا فسرهما وبابه كتب وعبرها أيضاً تعبيرا اه ومن باب تعدد أيضاً كفي المصباح اه (قوله كالنحو والصرف الخ) وعد الزمخشري علوم الادب اثني عشر علماً اه قل على الخ (قوله أول الفقهاء) دخل المساكين والمراد بهم ما ياتي في قسم الصدقات ويجوز النقل هنا الى غير فقراء بل الى المال لان الاطماع اليه لا يعتمد كامتدادها الى الزكاة اه شرح مر (قوله لوقوع اسم كل منهما على الآخر الخ) قال الجلال السيوطي وتفسير ذلك في العربية الظرف والمجرور اه شوبري (قوله فما أوصى به لاحدهما الخ) ظاهرة انه لو اوصى للفقراء بما حرم منهم والصرف للمساكين وعكسه وبوجه بان الشارع أقام اسم كل مقام اسم الآخر فكان التعبير به كالتعبير بالآخر فيجوز أن يحرم من نص عليه لما تقرران النص عليه ليس معيناً له بخلاف زيد والفقراء ولو فقير لانه رتب عليه حكمه فلم يجوز الغاؤه فتأمل اه ج اه شوبري (قوله فانه يقسم على عددهم ولا ينصف) والفرق بين ذلك وبين ما لو قال أوصيت للفقراء والمساكين حيث ترك بينهما نصفين ان بني زيد وبني عمرو لم يصد بذلك فهما لا يجرد التمييز عن غيرهما من جنسهما بخلاف الفقراء والمساكين فانهما اتصفا بوصفين متباينين دل على استقلال كل منهما بحكم قسم بينهما مناصفة اه ع ش على مر (قوله أو اوصى لجمع معين الخ) لو اوصى لاسم الناس اختص بالفقهاء والمنفقة من اشتغل بتحصيل الغنم وحصل منه شيء وقع ولو اوصى لسيد الناس صرف للخلقة ولو قال لا عقل الناس صرف لارزهم في الدنيا ولو قال لا ينحل الناس يحتمل أن يعطى لمن لا يؤدى الزكاة وان يعطى لمن لا يقري الضيف ولو اوصى للعجائز صرف لفقرائهم أو لليتامى أو للعبيان أو الزمنى فاشبه الوجهين انه لا يصرف لا غنيائهم أو لارامل دخل لكل امرأة بانت عن زوجها يموت أو غيره لارجعية أو اوصى لليتامى دخل كل خلية عن زوجها وكذا ان لم تتزوج على الصحيح أو للشيوخ صرف لمن جاوز الاربعين أو للصبيان أو للعلماء صرف لمن لم يبلغ ولا يشترط الفقر في الشيوخ والصبيان اه زي وهو غير خطه اه شوبري وعبارة القليوبي على الجلال ما نصه (فروع) الفقراء جمع قارئ وهو من يحفظ جميع القرآن عن ظهر قلب واعلم الناس الفقهاء وأكبر الناس وأعظمهم الزهاد وهم من يترك من الجلال ما فوق حاجته

وما أثر يديه (وحديث) وهو علم به صرف به حال الراوى والمروى وصحبه وسقته وعلمه وليس من علمائه من اقتصر على مجرد السماع (وفقه) وتقدم تعريفه أول الكتاب وخرج بما ذكر العالم بغير ذلك كقري ومنكاهم ومعبر وطبيب وأديب وهو المشتغل بعلم الادب كالنحو والصرف والعروض (أو) اوصى (للفقراء دخل المساكين وعكسه) لوقوع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد فما أوصى به لاحدهما يجوز دفعه للآخر (أو) اوصى (للمساكين) بينهما (نصفين) كفاي الزكاة بخلاف ما لو اوصى لبني زيد وبني عمرو فانه يقسم على عددهم ولا ينصف (أو) اوصى (لجمع معين)

حاجته وأبخل الناس مانع الزكاة أو من لا يقرى الضيف وأحق الناس السفهاء أو من يقول بالتثليث وسيد
 الناس الخليفة وسادة الناس الأشراف والسيد الشريف المتسويون لأحد السبطين لأنه المتعارف عند أهل
 مصر والشريف أصالة لقب لكل من تحرم عليه الزكاة من أهل البيت كما يأتي والورع تارك الشهوات وأجمل
 الناس عبدة الأوثان فإن قيدا للمسلمين فساب الصحابة وبعضهم استشكل صحة الوصية في هذه لأنها جهة معصية
 فاعل المراد بيان حقيقة تتم وجب المذكورين يعطون مع الفقر والغنى ويشترط الفقر في اليتيم وهو من
 لأب له ولو أنثى وفي الأيم والأرملة وهي غير المتزوجة وفي الأيتيم وهو غير المتزوج وفي الوصية للمحتاج
 والغارمين والزمنى والمسجونين وتكفين الموتى وحفر قبورهم ونحو ذلك انتهت (قوله غير منحصر) أي يشق
 استيعابهم مشقة شديدة عرفنا اهـ حل (قوله وهم المتسويون لعلى رضى الله تعالى عنه) ظاهره وان لم يكونوا
 من أولاد الحسن والحسين اهـ حل وهذا مبني على أن المراد به رابع الخلفاء وليس كذلك بل المراد به
 على القريض الذي هو من ذرية الحسين كما يعلم ذلك من مراجعة كتب مناتب أهل البيت اهـ وفي قل
 على الجلال مانعه قال السيوطي رضى الله عنه جملة أولاد على رضى الله عنه من الذكور أحد وعشرون
 والذي أعقب منهم خمسة الحسن والحسين ابنا فاطمة الزهراء رضى الله عنها ومحمد بن الحنفية نسبة لبني
 حنفية والعباس بن الكلاية وعمر بن النخيلة نسبة لقبيلة يقال لها تغلب بالشام واثنان من المعجمة ومن الأناث
 ثمان عشرة والتي أعقب منهن واحدة فتا وهي زينب أخت السبطين من فاطمة الزهراء فانه تزوجها ابن
 عمها عبد الله بن جعفر فولد له منها على وعون الأكبر عباس ومحمد وأم كلثوم ثم قال بجميع أولاد على يقال
 لهم من آل صلى الله عليه وسلم لأنهم من بني هاشم وتحرم عليهم الصدقة ويستحقون سهم ذوى القربى ويقال
 لهم أشراف في الأصل قبل تخصيص العرف الشرف بأولاد السبطين كما مر آنفا ويستحقون من وقف بركة
 الحبشية لأن وقفها في سنة أربعين وستمائة وقف نصفها على ذرية الحسن والحسين ونصفها على ذرية جبهة
 أولاد على وكل أولاد فاطمة وذريتها يقال لهم أولاد مصلى الله عليه وسلم وذريته لكن لا ينسب اليه منهم
 الأولاد السبطين خاصة لنصه صلى الله عليه وسلم على ذلك وكل أولاد على لا يمنعون من لبس العمامة الخضراء
 بل ولا غيرهم من سائر الناس إذ ليس لها أصل في الشرع وإنما حدثت في سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة بأمر
 الملك الأشرف شعبان بن حسين انتهت وقوله بل ولا غيرهم من سائر الناس هذا خلاف ما في فتاوى الرملى
 ونصها مثل هل يقال لمن هو من ذرية العباس رضى الله عنه أنه سيد شريف وهل له تعليق علامة الشرف
 أم لا فأجاب بأنه ليس الأمر المذكور لأنه لا أحد من أولاد العباس ولا أحد من أئمه وأولاد بناته صلى الله عليه
 وسلم إلا أولاد سيدتنا فاطمة رضى الله عنها الشرف يخص بأولادها الذكور والحسن والحسين ومحسن فاما
 محسن فمات صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والعقب للحسن والحسين رضى الله عنهما وإنما اختصا
 بالشرف هما وذريتهما الأمور كثيرة فمنها انتسابهما إليه صلى الله عليه وسلم دون أولاد أئمه وكون أمهم
 أفضل بناته وكونهما سيده نساء العالم وسيده نساء أهل الجنة وقال صلى الله عليه وسلم إنهما بضعة مني
 ير بيني ما ير بيني ما آذاها وكونها أشبه بناته به في الخلق والخلق حتى في الحبشية ومنها كرامه لها حتى
 أنها كانت إذا جاءت إليه قام لها وأجلسها في مجلسه لا أودعه الله فها من السر وروى أنه صلى الله عليه وسلم
 قال لعلى أبشر يا أبا الحسن فإن الله عز وجل قد زوجك بها في السماء قبل أن أزوجه في الأرض ولقد
 هبط على ملك من السماء قبل أن تأتي فقال لي السلام عليك يا رسول الله أبشر يا جبريل وطهارة
 النسل فما استتم كلامه حتى هبط جبريل فقال السلام عليك يا رسول الله ورجعت وبركاته ثم وضع في يدي
 حبرة بيضاء فيها سطران مكتوبان بالنور فقلت ما هذه الخطوط فقال إن الله عز وجل قد أطلع إلى الأرض
 اطلاعة فاخترتك من خلقه وبعث برسالة ثم أطلع إليها نبيات فاختار منها لك أئمة ورؤساء وصاحباً

غير منحصر كالعلوية) وهم
 المتسويون أصلى رضى الله
 عنه (صحت

فر وجهه ابتسامة فقلت من هذا الرجل فقال تحول في الدين وابن عمك في النسب علي بن أبي طالب
وقد أمرك بتزويجها بعلي في الارض وأما أبشرهم بسلامة بن زكبي بن محبوب بن فاضل طاهر بن
خير بن في الدنيا والآخرة اه (قوله وتكفي ثلاثة الخ) فان دفع لاثني عشرم لثالث أقل منه ولانه الذي
فرط فيه لا الثالث ولا يصرف أقل متمول للثالث بل يسلمه للقاضي ليصرف له بنفسه أو يرده القاضي اليه
ليدفعه هو قال في شرح الروض قال الاخرى ويشبه ان محل ذلك ما اذا دفع لاثني عشرم لثالث ما به يجب الدفع
الى ثلاثة اما اذا طن جواز له لجهل أو اعتقاد ان أقل الجمع اثنان فالمنجبه انه يجوز له الاستئصال بالدفع لثالث
لانه بقى على أماته وان أخطأه وضمنه قال ولم يذكر والاستدراك من المدفوع اليهما اذا أمكن وهو ظاهر بل
يتعين اذا كان معسرا وليس كالمالك في دفع زكاة لانه ثم متبرع بماله والموصى هناء متصرف على غيره اه سم
(قوله ولو عين فقراء بلدة الخ) عبارة شرح مر ولو عين علماء بلدة أو فقراء هامة ولا عالم أو لا فقير فيها وقت
الموت بطات الوصية ولو أوصى لعالم الناس اختص بالفقهاء لعلاق الفقهاء بأكثر العلوم انتهت وقوله بطلت
الوصية قد يتجه ان محله مالم يوجد في البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاحمل عليهم كلوا وصى بشاة ولا شاة له وعنده
طباه حيث تحمل الوصية عليها فليشأمل اه سم على ج وأما الولي عين للوصية أهـ بل محل صرف لهم في أي
محل اتفق وجودهم فيه وان بعد * (فرع) * وقع السؤال عما لو أوصى للأولياء هل تصح وصيته وتدفع للأصلح
أو تغويه نظار والجواب ان الظاهر أن يقال فيه انه ان وجد من يطلق عليه تعريف الولي بأنه الم لازم للطاعة
التارك للمعصية الغير المتهمة على الشهوات أعطى الموصى به والافت الوصية ولا يشترط وجود الولي في البلد
الموصى بل حيث وجد من اجتمعت فيه شروط الولي في أي محل وان بعد عن بلد الموصى أعطيه لما يأتي من انه
يجوز النقل هنا الى غير بلد المال اه ع ش على مر (قوله في جوارز اعطائه فيه الخ) أي كما يجوز اعطائه
النصف فاكثر لجواز التفضيل بينهم ولو وصفه بغير صفتهم كزيد الكاتب والفقراء أو قرنه بمصور كولد فلان
كان له النصف وكذا لو قال لزيد ولولته ويصرف النصف الثاني في وجوه القرب ولو قرنه بمالك وهو مفرد
كزيد والريح أو زيد وجبريل استحق النصف الثاني وبطلت الوصية في النصف الآخر ولو كان جمعا كالرياح
والملائكة والبهايم والجدران كان كل واحد من هؤلاء يوصى به في النصف الثاني وبطلت الوصية في النصف الآخر ولو كان جمعا كالرياح
(قوله في الاضافة) أي في ضمهم اليهم فالمراد الاضافة للغوية اه ع ش (قوله أو أوصى بشئ) وجه ذكر هذا
دون سابقه لاجل قوله فكل قريب اه شوبري (قوله فهو لكل قريب الخ) فان كان عبدا كان لسيده
وان كان له أقارب غيره ولو كان سيده مما يدخل في الوصية خلافا لما نقل عن الناصر فلو لم يوجد الا واحد أخذ
الكل اه حل (قوله فهو لكل قريب الخ) ويجب استيعابهم والنسوية بينهم وان كانوا وشق استيعابهم
كما شمله كلالهم ولا يعارضه قولهم لو لم ينحصروا فكل واحد له لان محله عند تعذر حصصهم وذلك لان هذا اللفظ
يذكر عرفا شائعا لارادة جهة القرية فم ومن ثم لم يكن له الا قريب صرف له الكل ولم ينظر والكون ذلك
اللفظ جمعا واستوى الابداع مع غيره مع كون الاقارب جمع أقرب وهو أفضل تفضيل اه شرح مر (قوله
ويعد قبيلة) عبارة المنهاج وتعد أولاده أي ذلك الجد قبيلة اه وأما الجد فابو القبيلة ويمكن أن يجاب بتقدير
مضاف أي ويعد الجد أب قبيلة تأمل (قوله أولاد من فوقه) أي من فوق الحسن كولد عيسى وأولاد محمد بن
الحنفية اه ع ش (قوله لانهم لا يسمون أقارب عرفا) أي بالنسبة للوصية فلا ينفق في تسميتهم أقارب في غير
ذلك اه شرح مر * (تنبيه) * آل الرجل إلى أقاربه وأهل بيته من نسبه بنفقتهم وأهل بيته أقاربه
وزوجته وأبائهم أصوله الذكور ولومن الام وأمهاته أصوله الاناث كذلك والاجزاء امهات الزوج
والاصهار والاجزاء والاختان والمحرم من لا ينقض له الوصية والمولى ما في الوقف * (فائدة) * الناس
علمان وصبيان وأطفال وفزارى الى البلوغ ثم شبان وفتيان الى الثلاثين ثم كهول الى الاربعين ثم شيوخ كذا

ويكفي ثلاثة من كل من
العلماء والفقراء والمساكين
والجمع المذكور لانها أقل
الجمع (وله التفضيل) بين
أحاد الثلاثة فأكثر ولو عين
فقراء بلدة ولا فقير بها لم تصح
الوصية وذكر الاكتفاء بثلاثة
في مسألة العلماء مع ذكر
التفضيل في ما وفي مسألة
الجمع من زيادتي (أو) أوصى
(لزيد والفقراء) هو
(كأحدهم) في جوارز اعطائه
أقل متمول لانه ألحقهم
في الاضافة (لكن لا يحرم)
كما يحرم أحدهم لعدم وجوب
استيعابهم للنص عليه وان
كان غنيا (أو) أوصى بشئ
(لا فارب زيدة) هو (لكل
قريب) مسلما كان أو كافرا
فقيرا أو غنيا وارثا أو غيره
(من أولاد أقرب جدي نسب
زيد أو أمه أو بعد) أي الجد
(قبيلة) فلا يدخل أولاد جد
فوقه ولا أولاد من في درجته
فلو أوصى لأقارب حسنى لم
يدخل أولاد من فوقه ولا أولاد
حسنى بالتصغير وان كان
كل منهم أولاد على (الا
أبوين وولدا) فلا يدخلون
في الاقارب لانهم لا يسمون
أقارب عرفا فلا يدخل الاجداد
والاحفاد كما في الشرحين
والروضة فمبيري بما ذكر

أولى من تعبيره بالأصل والفرع ويدخل في وصية العرب قريب الأم كالأب في وصية النجم ٦١ وقد شمله المستثنى منه وهو ما صححه في الروضة

في الروض وغيره وفي كلام النووي وغيره مخالفة لبعض ذلك اهـ قل على الجلال (قوله أولى من تعبيره بالأصل والفرع) أي لأن الأصل يشمل الأب والجد والفرع يشمل الولد والولد ليس هذا الشمول مراد المأخوذ من كلامه اهـ شوبري (قوله في وصية العرب) مصدر مضاف للفاعل هذا والمتعين كما يعلم من الأصل باعتبار حكاية القول بالمنع لكن يشكك على هذا قول السارح كما شمله المستثنى منه فإنه يقتضي أن يكون مضافاً لمفعوله أي الموصى لهم كقوله الفرض في المتن فاستأمل اهـ شوبري (قوله في وصية العرب) أي فيما لو أوصى عربي لأقرب يدر مثلاً اهـ حل فقوله في وصية العرب مصدر مضاف للفاعل وبنيته على هذا المافية من الخلاف (قوله وقد شمله المستثنى منه) وهو قوله فلكل قريب الخ اهـ (قوله وأقرب أقاربه) ويدخل في أقرب أقاربه الأصل والفرع رعاية لوصف الأقرب المقتضى لزادة القرب أو قوة الجهة اهـ شرح مر (قوله إلى قوة البنوة فيها) انظر تلك فإن كان من حيث أنهم عصب في الجملة فهم ذاتي آبائهم فلامعنى لاضافة القوة للبنوة وعلى كل حال فهذا موجود في الجدود فيها التعصيب في الجملة فلجبر المقام اهـ شوبري (قوله وتقدم اخوة الابوين) على اخوة الاب والاب مع الاخ للام مستويان اهـ شرح مر (قوله لكن قال في الكفاية الخ) استدل على قوله ثم بعدم ذكر العمومة والخولة اهـ عناني (قوله اذ لا يوصى لهم عادة) وقيل يدخلون لوقوع الاسم عليهم ثم يبطل نصيبهم لعدم إجازتهم لأنفسهم ويصح الباقي لغيرهم ويؤخذ من التعليل أنه لا يبطل جميع نصيب كل وارث وإنما يبطل منه ما يحتاج إلى إجازة نفسه خاصة وقضيته أنه يعتري صحة الوصية للوارث إجازة نفسه وهو ممنوع ولو قيل يدخل ويعطى نصيبه كان أوجه وأنسب بما لو أوصى لأهله فإنه يحمل على من تلزمه نفقته على الأصح لأن يقال في تلك لا يدخل أو يدخل ويبطل نصيبه اهـ شرح الروض * (فصل في أحكام معنوية للموصى به الخ) *

(قوله تصح الوصية بمنافع الخ) قال ج في شرح هذا المحل بعد كلام قررده مانعه ومن هذا يعلم أنه لا يصح الإيصاء بدراهم فغير فيها الوصى ويتصدق بما يحصل من ربحها لأن الربح بالنسبة لها لا يسمى غلة ولا منفعة للموصى بها لأنه لا يحصل الأبر والها وهذا واضح خلافه لأنهم فيه اهـ ع ش على مر ولوائهم دمت الدار الموصى بمنفعتها وأعادها الوارث بألتها عاد حق الموصى له بمنافعها اهـ شرح مر وقوله وأعادها الوارث بألتها أي ولو بمشقة في أعادتها فهو مه أنه لو أعادها بغير ألتها عدم عود حق الموصى له بالمنفعة وأنه لو أعادها بألتها أو غير ذلك لا تكون المنفعة للموصى له وهو كذلك ولكن يحتمل أن تقسم المنفعة بينهما بما بالخاصة في هذه اهـ ع ش عليه (قوله وموقته) أي بزمان معين فخرج ما لو أوصى له مدة حياته أو حياته يد فهو أباحه لا تملك وما لو لم يعين المدة كالوصية له بمدة غير جمع لتعيين الوارث قاله شيخنا اهـ قل على الجلال (قوله والاطلاق يقتضي التأييد) وحيث أبدىها ولو ضمنا كان تملكها فنورث عنه وكذا إن ألتها بغير وصية وأما لو ألتها بغير وصية فهي أباحه لا نورث عنه وكذا تكون أباحه إذا أوصى له بأن يسكنها بخلاف ما لو أوصى له بسكنها فإنه تملك للمنفعة بخلاف الموقف عليه فإنه لا يملك منفعة العين الموقوفة ومن ثم لم يحد الموصى له بوطئه الأمانة الموصى بها ويحد الموقف عليه بوطئه الأمانة الموقوفة اهـ حل ولولا ذلك الأمانة الوارث فالولد حسب نصيبه وعليه قيمته ويشتري به أماله لتكون رقبته الوارث ومنفعته للموصى له كقول ولده رقبته وتصير أمه أم ولد للوارث تعتق بموته مساوية المنفعة ويلزمه المهر للموصى له ولا حد عليه ويحرم عليه الوطء إن كانت ممن تحبل بخلاف ما إذا كانت ممن لا تحبل والفرق بينهما وبين المردونة حيث حرم وطؤها مطلقاً إن الرأهن قد جهر على نفسه مع تمكنه من رفع الهامة بإداء الدين بخلاف الوارث فيها ولو أحبلها الموصى له لم يثبت استيلاده لأنه لا يملكها وعليه قيمة الولد لا تعاد من المشبهة والأوجه أن يرش البكارة للورثة لأنه بدل جزء من

كاملها وقيل لا يدخل لأن العرب لا يشترطون بقرابة الأم وصحة الأصل (أو) أوصى (لأقرب أقاربه) هو (لذريته) وإن تولدوا من أولاد البنات (قريب مقرب) فيقدم ولد الولد على الولد الولد (فأبوة فأخوة) ولومن أم (فبنوتها) من زيادتي أي بنوة الأخوة (لجدود) من قبل الأب أو الأم القسري فالقريب نظر في الذرية إلى قوة ربه أو عصوبته في الجملة وفي الأخوة إلى قوة النسوة فيها في الجملة وتقدم أخوة الابوين على أخوة الأب ثم بعدم ذكر العمومة والخولة ثم بنوتهم مالم يكن قال في الكفاية يقدم الم والم والعمة على أبي الجد والخال والحالة على جد الأم وجلتها انتهى وكالم في ذلك ابنه كفي الولاء والتصریح بتقديم الأبوة على الأخوة من زيادتي وتعبيري بأخوة وجدود أعظم من تعبيري بأخ وجد (ولا يرجع بكورة ووراثته) فيستوى أب وأم وابن وبنت وأخ وأخت لاسوائهم في القربى يقدم ولبنات على ابن ابن لأن الأول أقرب (أو) أوصى (لأقرب نفسه) أولاً أقرب أقاربه نفسه (لم تدخل وزنته) اذ لا يوصى لهم عادة فيخص بالوصية

الباقون * (فصل في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه) (تصح الوصية بمنافع) كما تصح بالاعيان مؤبد وموقته ومطلقة والاطلاق يقتضي التأييد (فيدخل) فيها (كسب معتاد) كاحتطاب واحتشاش واصطياد وأجرة حرفه بخلاف النادر كهبث ولقطة

البدن الذي هو ملك لهم ولو عينت المنفعة كخدمة قن أو كسبه أو غلة دار أو سكناها لم يستحق غيرها كما مر فليس له في الأخيرة عمل الحدادين والقصارين إلا أن دلت قرينة على أن الموصي أراد ذلك فيما يظهر ويجوز تزويج الموصي بمنفعته والمزوج له ذكر أو أنثى الوارث بأذن الموصي له أفق به الوالد رحمه الله تعالى لأن مالك الرقبة يتضرر بتعلق مؤن النكاح بكسب الزوج النادرة وهي لما للترقيته على الأصح فبأن الوسيط من استقلال الموصي له بتزويج العبد مفرغ على مرجوح وهو أن مؤن النكاح لا تتعلق بكسبه النادرة أو على رأي من أن كسبه المذكورة للموصي له بالمنفعة اهـ شرح مر وقوله ويلزمه المهر للموصي له ولعل وجهه أن منفعتها لما كانت للموصي له وكان المهر الحاصل من نكاح أو غيره له نزل الوارث منزلة الابن وكان ملكه للرقبة شبهة فوجب عليه المهر اهـ وقوله كخدمة قن وينبغي أن يحمل على الخدمة المعتادة للموصي له وما زاد على ذلك يكون للوارث استخدام فيه اهـ وقوله ذكر أو أنثى هو ظاهر في الأنثى بل يعبرها عليه فيتولى تزويجها أما العبد فالمراد بتزويجه الأذن له فيه وعليه فكان الظاهر أن يقال ولا يصح تزويج العبد الموصي بمنفعته إلا بادن الوارث والموصي له اهـ ع ش عايه * (تنبيه) * العبد الموقوف لا يصح تزويجه وإن انحصر المستحقون وأذنوا بخلاف الأمة الموقوفة بزوجهما الحاكم بأذن الموقوف عليهم أن انحصروا والافراد الناطق كسباً في باب النكاح مع زيادة جليله اهـ قل على الجلال ولو قتل الموصي بمنفعته فوجب مال وجب شراء مثله رعاية لغرض الموصي فإن لم يف بكامل فقص والمشتري الوارث ويفرق بينهما وبين الوقف فإن المشتري فيه الحاكم بأن الوارث هنا مالك الأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكاً فلم يكن له نظير في البدل فتعين الحاكم وبيع الموصي بمنفعته في الجنابة إذا جنى وحينئذ يغال حق الموصي له بخلاف ما إذا فدى اهـ شرح مر وقال في موضع آخر ولو قتل الموصي بمنفعة قتلًا يوجب القصاص فاقص الوارث من قاتله انتهت الوصية كالمومات أو أنه دمت الدار وبطلت منفعتها فإن وجب مال بغواً وبجناية توجب اشتري به مثل الموصي بمنفعته ولو كانت الجنابة من الوارث أو الموصي له ولو قطع طرفه فالارش لا وارتلان الموصي به باق متفع به ومما دبر المنفعة لا تنضب طولان الارش بدل بعض العين وإن جنى عمداً اقتص منه أو خطأ أو شبه عمداً وعنى على مال تعلق برقبته وبيع في الجنابة إذا لم يفديه فان زاد الثمن على الارش اشترى بالزائد مثله فان فدياه أو أحدهما أو غيرهما عاد كما كان وإن فدى أحدهما نصيبه فقط يبيع في الجنابة نصيب الآخر (قوله لأنه من غناء الرقبة) من ذلك ابن الأمة فهو للموصي له فله منع الامتن من سقى ولدها الموصي به لا تخرب غير الابن أما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه للولد اهـ ع ش على مر (قوله وهو الاشبه) أي من حيث المسدرك وإن كان ضعيفاً من حيث الحكم ويحجب عن توجيهه بأن المعنى وهي لا توصي بها أي استقلالاً وهي هنا تابعة تأمل (قوله وكانت حاملاً به الخ) فإن حلت به بين الوصية والموت سواء موضعه قبل الموت أو لا فرقبته ومنفعته للوارث اهـ شيخنا وفي مهم خرج ما إذا حلت به بين الوصية وموت الموصي ويغري به ليس كمنه بل هو للوارث لأنه لم يكن عند الوصية ليندرج فيها ولا حدث في وقت ملك الموصي له الموصي به فليتأمل * (فرع) * لو أوصى بماتحمله الأمة فاعتقها الوارث وتزوجت بحراً وفتق وعق كمن أولادها أرقاء ولم يجز للعز وتزوجها الابن شرط نكاح الأمة * (فرع) * الموصي بمنفعته أي إذا حل يجوز وقته أولاً لأن شرط الموقوف الاتفاق به توفيقه مر والفضلاء اهـ ولو أوصى بامتزاجه لا تخرباً فاعتقها مالهما لم يعتق الحمل لأنه لما انفرد بالملك صار كالسقل أو بما اتحمله فاعتقها الوارث وتزوجت ولو بحراً وأولادها أرقاء كما نقله الزركشي عن بعضهم وأفق به الوالد رحمه الله تعالى لأن تعلق حق الموصي له بالحمل يمنع سريلن العتق اليه فيبقى على ملكه وإن ادعى الزركشي أن المواب انعتادهم أحراراً ويغرم الوارث قيمتهم لأنه بالاتفاق فوثقهم على الموصي له أنه مدعاهم جميعاً فلو لم يمت في العتق أنه لو كان الحمل لغير المعتق برصية أو غيرهما لم يعتق الام اهـ شرح مر (قوله كأمه) أما ولد العبد الموصي به فليس

لأنه لا يقصد بالوصية (ومهر) بنكاح أو غيره لأنه من غناء الرقبة كالكسب وهذا ما صححه الأصل ونقله في الروضة كاصلها عن العراقيين والبعوى قال الأسنوي وهو الراجح نقلاً وقيل أنه ملك للورثة لأنه بدل منفعة البضع وهي لا توصي بها فلا يستحق بدلها بالوصية قال في الروضة كاصلها وهو الأنسب (والولد) الذي أتت به الموصي بمنفعته أمة كانت أو غيرها وكانت حاملاً به عند الوصية أو حلت به بعد موت الموصي (كأمه) في أن منفعته للموصي له

كهو بل هو كونه مرقية اه ج اه سم ومنافع المال كان رقيقا وله نفسه ان كان حرا (قوله ورقيه للمالك) أى والمال انه من زوج أو زنا بخلاف من الموصى له أو الوارث فانه حر وكذا لو كان من أجنبي بشبهة كان اشتبهت عليه بآيته أو زوجته الحرة فانه يكون حرا وتلزمه القيمة يوم الولادة يشترى به أمثله على قياس ما مر فيملأ أولادها الوارث اه ع ش على مر (قوله وعلى مالك للرقبة مؤنة موصى بمنفعته) وأما سقى البستان الموصى بثمره فان تراصيا عليه أو تبرعه أحدهما فظاهر وليس لأخر منعه وان تنازع عالم يجبر واحد منهما بخلاف النفقة لمرمة الروح اه شرح مر (قوله لكن لا يعتقه عن الكفارة) أى فان فعل ذلك عتق مجانا فمما يظهر اه ع ش على مر (قوله لجزءه عن الكسب) يؤخذ منه انه لو أقتب بزمان قريب لا يحتاج فيه لنفقة أو بقاء من المدة لا يحتاج فيه لذلك صح اعتاقه عنها أو كآيته لعدم عمره حيث نذر على هذا يحمل ما يحسنه لا ذرعى فقام له والكفارة النذر على الأوجه لانه يسلك به مسلك واجب الشرع اه تحفة (قوله واذا اعتقه تبق الوصية بحالها) قال في البيان ونسب عليه حكم الارتقاء لاستغراق منافعه على الأبد بخلاف المتأخر لا تهاجم على منافعه واعتمده الأصحى وخالفهما أبو شيكيل والباقى فقال له حكم الاحرار ورجع بعض المتأخرين الثاني بانه أوفق لأطلاق الآية اذ لم يحد أحد من موانع الارث وان شهادة استغراق المنافع اه شرح مر والثاني هو المعتمد اه ع ش عليه (قوله واذا اعتقه تبق الوصية بحالها) بخلاف مالوك الموصى له بالمنافع رقبته ثم اعتقه فلا تبق الوصية بالمنافع له كلو استأجره ثم اشتراه ثم اعتقه فان منافعه له لكن في فتاوى شيخنا ان منافعه تبق للموصى له فليحرر وكتب أيضا قوله تبق الوصية بحالها أى تبق منافع الامة للموصى لهم وكذا منافع أولادها الحادثين بعد عتقها فليحرر اه شوبرى (قوله تبق الوصية بحالها) ومؤنة حيث نذر في بيت المال فان لم يكن فعلى مياسير الملبين اه شرح مر (قوله وله يبيع لموصى له الخ) ولصاحب المنفعة يبيعها الوارث الموصى ولغيره مطلقا كبيع حق الممر اه قل على المحلى وفي شرح مر ولو أراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحتها من غير الوارث أيضا كما اقتضاه تعليلهم خلافا للدارمى ومن تبعه اه (قوله لموصى له مطلقا) شمل ما لو كانت المدة مجهولة وطريق الصحة حيث نذر ما ذكره في اخذ لاط حجام البرجين مع الجهل اه شرح مر أى من انما ما يبيعه لثالث اه رشيدى (قوله أو ضمنا) أى بان أطلق الوصية فهي مؤبدة ضمنا لان الاطلاق يقتضى التأيد اه (قوله اذ لا فائدة له فيه ظاهرة) قضية هذا التعليل انه لو خصص المنفعة الموصى بها كان أوصى بكسبه دون غيره مع بيعه لغير الموصى له لبقاء بعض المنفعة للوارث فيتبع الرقبة في البيع وهو ظاهر وقوله ظاهرة أى والافقية الا كسب النادرة وهي فائدة في الجملة اه ع ش على مر (قوله اذ لا فائدة له فيه ظاهرة) زادها على الجملة لال المحلى لثلاير وعليه ان فيه فائدة الا كسب النادرة وفارق ما هنا ببيع الزمان لغرض العتق بانه لا منفعة في الزمان غير العتق حيل بين المشتري وبينها بخلاف ما هنا اه سبطا طب (قوله فالقياس الصحة) أى القياس على حجام البرجين ووزع الثمن بالنسبة على قيمتي الرقبة والمنفعة فاذا كانت قيمته بمنافعه ما نذر بدونها عشرين فللمالك الرقبة خمس الثمن وللمالك المنفعة أربعة أخماسه اه ع ش على مر ولا يشكل على ما نقرر من صحة بيعهما الثالث ما مر من انهما لو باعا عبديهما ثالثا لم يصح وان تراصيا لوضح الفرق بينهما وهو ان كلام من القين مشلما مقصود لذاته فقد يقع النزاع بينهما في التقويم لا الى غاية بخلاف أحد المبيعين هنا فانه تابع فسوخ فيه اه شرح مر (قوله ان أبا) وكذا اذا كانت المدة مجهولة اه شوبرى (قوله اعتبر من الثلث مائة) فان وفيها فواضع والا كل لم يوف الا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والاوجه في كيفية استيفائها انما يتباها بها اه شرح مر وقرر شيخنا فقال قوله اعتبر من الثلث مائة فان خرجت فذال وان خرج بعضها صحت الوصية في بعض المنفعة فتقع المهايأة بين مالك الرقبته والموصى له بالمنفعة وكذا يقال في قوله فالوصية بعشرين اه (قوله اعتبر من الثلث مائة) لانه أحال بينه

ورقبته للمالك لانه جزء منها
(وعلى مالك) للرقبة (مؤنة
موصى بمنفعته) ولو فطرة
أو كانت الوصية مؤبدة لانه
ملكه وهو من مكن من دفع
الضرر عنه باعتاق أو غيره
وتعبرى بالمالك أعم من
تعبرى بالوارث لشموله ما لو
أوصى بمنفعته لشخص ورقبته
لا تخرفان مؤنة على الآخر
وتعبرى بالمؤنة أعم من تعبرى
بالنفقة (وله اعتاقه) لانه
مالك لرقبته لكن لا يعتقه عن
الكفارة ولا يكاتبه لجزءه عن
الكسب واذا اعتقه تبق
الوصية بحالها (و) له (يبعه
لموصى له) مطلقا (وكذا
غيره ان أقت) الموصى بالمنفعة
(ب) مدة (معلومة) كإقيدجها
ابن الرفعة وغيره بخلاف ما اذا
أبدا صريحا أو ضمنا أو
قيدها بمدة مجهولة لا يصح
بيع لغير الموصى له اذ لا فائدة
له فيه ظاهرة فمما اجتمعا
على البيع من ثالث فالقياس
الصحة وقولى بما لو مكن
زيادى (وتعبر قيمته كلها)
أى قيمته بمنفعته (من الثلث
ان أبا) المنفعة لانه حال بين
الوارث وبينها فاذا كانت
قيمتها بمنفعته ما تفرق دونها
عشرة اعتبر من الثلث مائة

وبين العشرة دائما وأبدا اه حل (قوله بان اقتناء معلومة) وتقيد بما عينه وان لم يتصل بالموت نعم لو قال
 له سنة ثلاثين اتصاها بالموت فلا يجوز تأخيرها عنه فلم مضت ثم قبل رجوع بمقابلها على من استوفاه أو رجعت
 المنفعة للوارث عنها اه قل على الجلال (قوله الوصية بعشرين) فان وفيهم الثالث فظاهر والا كان
 وفي بنصفها فكما مر في المؤبد اه مر وكيف ذلك مع قوله انه مالك لرقبة الرقيق وهي تساوي ثمانين بدون
 المنفعة فالعشرون تخرج من الثلث قطعاً ويجاب بأنه بصور كلام مر بما اذا كان عليه دين فانه مقدم على
 الوصية (قوله ولو نفلاً) هذه الغاية للرد وعبرة أصله مع شرح مر وتصح الوصية بحج تطوع أو عمرته
 أوهما في الاظهر ويحسب من الثلث والثاني المنع لان النيابة انما تدخل في الفرض للضرورة ولا ضرورة الى
 التطوع ويجوز كون أجير التطوع لا الفوض ولو نذر اقتناء ومير أو نازع فيه لا ذرعى فقال لا ينبغي ان يستأجر
 لتطوع أو وصى به الا كامل انتهت (قوله ويحج عنه من ميقانه) أي ان وسعه الثلث فان عجز الثلث عن
 الميقات بطلت وعاد المال للوارث كذا قاله شيخنا واعرض بان هذا لا يصح في حجة الاسلام التي ألحقها بالتطوع
 هنا كسب أي عنه وبأنه يمكن استئجار من هو دون الميقات بما يني به وبأنه قد يقال لاساءة للمجاورة في هذه العذر
 وبان الاساءة لا تبطل الحج ثم رأيت جذا كرا البطالان في شرحه وتبعه شيخنا في شرحه أولاً ثم ضرب عليه بالقلم
 وحينئذ قال في تحججه عدم البطالان الا اذا كان القدر لا يني بأجرة من يحج مطلقاً تأمل اه قل على الجلال
 (قوله وحل على اليهود شرعان أطلق) هذا رد على الضعيف القائل بأنه في ضرورة الاطراف يحج من بلده
 وعاله بان الغالب التجهير للعجم منه وعورض بأنه ليس الغالب الاحرام منه اه من شرح المحلى (قوله هو
 أولى من تعبيره) ببلده وجهه الاولوية ان تعبيرا لاصل يوهم انه لو هـ بن ماهو بين بلده والميقات لغا
 ويحرم من الميقات اه عـش (قوله فيحج عنه عملاً بتقييده) أي ان خالف ولم يجاوز للميقات فلا دم اه
 قل على الجلال (قوله ومحل) أي محل قوله الا ان قيداً بعد الخ وقوله والا فن حيث أمكن أي من
 الميقات أو محل ابعده منه ودون الذي عينه وعبرة حج هذا ان وفي ثلثه بالحج مما عينه قبل الميقات والا فن
 حيث يني نعم لو لم يف بماء يمكن الحج به من الميقات أي ميعات الميت كما علم مما مر في الحج بطلت الوصية
 وعادت للورثة قطعاً لان الحج لا يتبع بعض بخلاف ما مر في العتق انتهت ويأتي فيه ما تقدم عن قل ومحصله
 ان يحج عنه ولو من فوق الميقات أو من مكث ولا تبطل الوصية وفي سم مانعه قوله ومحل اذا وسعه الثلث ولو لم يسم
 الثلث الا الحج من دون الميقات هل يهمل الايضاً في حج النفل فيه نظراً لظاهر الصحة فتأمل ثم رأيت في شرح شيخنا
 كحج بطلان الوصية قطعاً ويعود المال للورثة لان الحج لا يتبع بعض وفيه وفقة لان الاحرام من الميقات ليس بعضاً
 من الحج اذ غايته انه واجب فيه فلا يأتى هذا التعليل ثم رأيت شيخنا رجوع عنه ومشى على الصحة خلافاً للحج اه
 (قوله ومحل اذا وسعه الثلث) محل ما قرر اذا قال حجوا عني من ثلثي فان قال بثاني فعل ما يمكن به ذلك من حجتين
 فأكثراً من فضل ما لا يمكن الحج به فهو للوارث ولو عين شيئاً لم يحج به عنه حجة الاسلام لم يكف اذن الورثة أي ولا
 اذن الموصي لمن يحج عنه بل لا بد من الاستئجار لان هذا عند معارضة لا محض وصية ذكره البلقيني وظاهره ان
 الجمالة كالأجارة ولو قال حجوا عني زيداً بكذا لم يجز نفسه عنه حيث خرج من الثلث وان استأجره الوصي
 بدونه أو وجد من يحج بدونه ومحله كما لا يخفى ان كان المعين أكثر من أجرة المثل لظهور ارادة الوصية والتبرع
 عليه حيثئذ والاجازة نفسه عنه ولو كان المعين وارثاً فالزيادة على أجرة المثل وصية للوارث ففي الجواهر لو قال
 حجوا عني زيداً بثلثي صرف اليه الالف وان زاد على أجرة المثل حيث وسعها الثلث ان كان أجنبياً والا توقف
 الزائد على أجرة المثل على الاجازة ولو حج غير المعين أو استأجر الوصي المعين بماله نفسه أو بغير جنس الموصي
 به أو وصفت رجوع القدر الذي عينه الموصي لو رثته وعليه في الثانية باقسامها أجرة الاجير من ماله ولو عين قدراً
 فقط فوجد من يرضى بدونه جازاً اجابجه والباقي للورثة قاله ابن عبد السلام وخالفه الا ذرعى فقال الصحيح

(والا) بان اقتناء معلومة
 (حسب منه) أي من الثلث
 (ما نقص) منها في تقويمه
 ما لو بالمنفعة تلك المدة فاذا
 كانت قيمته بمنفعة مائة
 وبدونها تلك المدة ثمانين
 فالوصية بعشرين (وتصح)
 الوصية (بحج) ولو نفلاً بناء
 على دخول النيابة فيه
 (ويحج) عنه (من ميقانه)
 عملاً بتقييده ان قيد وحل
 على اليهود شرعان أطلق
 (الا ان قيداً بعد) منه هو أولى
 من تعبيره ببلده (في) حج (منه)
 عملاً بتقييده ومحل اذا وسعه
 الثلث والا فن حيث أمكن

وجوب صرف الجميع له ويجمع بينهما بما ذكر سابقا من حمل الاول على ما لو كان المعين قدراً أجره المثل عادة
والثاني على ما لو زاد عليها ولو عين الاجير فقط أجمع عنه بأجره المثل فأقل ان رضى ذلك المعين فيما يظهر أو شخصاً
في سنة فأراد التأخير إلى قابل ففيه تردد والوجه كالجحش الاذرى انه ان مات الموصى غاصباً التأخير معها وانا
حتى مات أنيب غير مرفع العنان الميت ولو جوب القورية في الالباب عنه والاخرت الى الياس من حجه لانها
كالطوع ولو امتنع أصلاً وقد عين له قدراً أجمع غيره بأقل ما يوجد ولو في التطوع وفيما اذا عين قدراً ان خرج
من الثلث فواضح والافتقار أقل ما يوجد من أجره مثل حجه من الميقات من رأس المال والزائد من الثلث
وحيث استأجر وصى أو وارث أو أجنبي من حجج عن الميت امتنع الالة لان العقد وقع للميت فلم يملك أحد
ابطاله وحله كثير على ما اذا انتفت المصلحة في الالة والا كان عجز الاجير أو خيف حجه أو فلسه أو قلة ديارته
جازت قال الزبلي ويقبل قول الاجير الا ان روى يوم عرفة بالبصرة مثلاً وقال حججت أو اعتبرت اه شرح
مر (قوله وهو من زباني في حج الغرض) أي قوله وتصح بحج الخ وذلك لان الأصل انما ذكر حج
التطوع فقط واقتصر عليه للامتناع فيه اه (قوله وحجة الاسلام من رأس المال) أي سواء أوصى بها
أولا اه شرح مر ولو لم يف المال بالحج من الميقات وجب من حيث امكن من دون الميقات كما اعتداه
شيخنا هنا وبذلك علم عدم صحة الحاق السابق عنه والحاصل أن يقال ان حجة الاسلام وان لم تجب قبل موته
تكون من رأس المال ويجب الاحرام به من الميقات ان وسعه المال والا فحيث امكن مما دونه وانه اذا
أوصى به من الثلث مع وادالم يف ما يخصها منه بالمقات كل من رأس المال ما يفي به سامنه فان عجز مع ذلك عنه
فن دونه كما مر والله الموفق اه قل على الجلال (قوله وفائده) أي فائدة التقيد بالثلث مع انه ان
لم يف كل من رأس المال من اجرة الحج للصايا وقوله ما يخصه أي ما يخص الحج من الثلث اه (قوله
من اجرة الصايا) أي والرفق بالورثة فان لم تكن وصايا آخر فلا فائدة في نصه على الثلث اه شرح مر (قوله
كل من رأس المال) وقد يلزم الدور وهو توقف كل من شيئين على الآخر وهنا يتوقف معرفة ما تتم الحجة به
على معرفة ثلث الباقي لتعرف حصصه الواجب منه ويتوقف معرفة ثلث الباقي على معرفة ما تتم به ولا استخراج
طرق منها طريق الجبر والمقابلة مثاله أوصى بحجة الاسلام من الثلث والاجرة لهما مائة وأوصى لزيد بمائة والتركة
ثلاثمائة فافرض ما تتم به اجرة الحج شيئاً يبقى ثلاثمائة الاشياء أخرج منها ثلثها وهو مائة الا لثلث شيء افسده بين
الحج وزيد مائة ففحص الحج خمسون اسدس شيء يضم اليها الشيء الخارج فخمسون وخمسة اسدس شيء
تعدل مائة الاجرة فخمسة الشيء ستون من رأس المال ونصف ثلث الباقي أربعون فهي مائة قدر الاجرة كذا
في عبارة بعضهم فراجعوا الوجه في كيفية الدور أن يقال ان معرفة القدر الذي تتم به الحجة متوقف على معرفة
المقدار الذي يخصها من الثلث ومعرفة ما يخصها منه متوقف على اخراج القدر الذي تتم به من رأس المال وما
ذكره بقوله فخمسون وخمسة اسدس شيء الخ صوابه أن يقال فخمسون وشيئاً وسدس شيء تعدل مائة وسدس شيء
ويطرح المشترك وهو خمسون وسدس شيء وما ذكره بقوله فخمسة الشيء ستون صوابه أن يقال فالشيئ ستون
لان الخمسين الاسدس شيء اذا زيل الاستثناء منها يجبرها بسدس من الشيء المضم لها على كلامه صارت خمسين
وخمسة اسدس شيء تعادل المائة فيطرح من المائة خمسون لمساواتها الخمسين المعلومة فيبقى منها خمسون
تقابل خمسة اسدس الشيء الباقية سدس الشيء عشرة فالشيء الكامل ستون فتأمل ذلك وحرره اه قل
على الجلال (قوله أن يحج عنه فرضاً) أي ولو بحجة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد لانها
لا تقع عنه الا واجبة فالحقت بالواجب اه شرح مر (قوله أن يحج عنه فرضاً) وهل للأجنبي ان يحج التطوع
الذي أفسده الميت أم لا فيه نظر وقضية اطلاق الفرض حجة حجه عنه لانه حيث أفسده وجب القضاء وليس
للاجنبي أن يبنى على فعل الوارث له ع ش على مر والحاصل ان الفرض ولو بحسب الأصل حجة

وهذا من زباني في حج
الفرض (وحجة الاسلام من
رأس المال) كغيرها من
الدون (الا ان قيد بالثلث
فنه) مما لا يتيسر وفائده
من اجرة الصايا فان لم يف
بالحج من الميقات ما يخصه كل
من رأس المال وحجة الاسلام
كل واجب بأصل الشرع
كعمرة وزكاة فان كان نذراً
فان وقع في الصحة فكذلك
أو في المرض فن الثلث
(ولغيره) من وارث وغيره (ان
يحج عنه فرضاً) من غير
التركة (بغير اذنه) كقضاء
الدين بخلاف حج النفل
لا يفعله عنه بغير اذنه لعدم
وجوبه وقيل للوارث فعله
بفسير اذنه ولغيره فعله باذن

الاسلام عن مات قبل الاستطاعة صحيح منهم ما مع عدم الوصية وان النفل غير صحيح منهم ما مع عدم الوصية كما علم والمراد بالاجنبي غير الوارث قاله شيخنا ويدلله كلام الشيخ وقياس الصوم ان يراد به غير القريب بالاولى من الصوم لان الصوم عبادة دينية محضة ولذلك لم يصح من غير القريب ولو فرضاً أو وصى به فتأمل اهـ قل على الجلال وعبارة شرح مر ولا اجنبي فضلا عن الوارث الذي باصله ومن ثم اخص الخلاف بالاجنبي الشامل هنالك قريب غير وارث ان يصح عن الميت الحج الواجب كعبدة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد لانها لا تقع عنه الا واجبة فالجفت بالواجب بغير اذنه يعني الوارث في الاصح كقضاء دينه بخلاف حج التطوع لا يجوز عنه من وارث أو اجنبي الا بايصانه وان أو همت عبارة الشارح خلافاً والثاني لا بد من اذنه للافتقار الى النية وصحة المصنف رحمة الله في نظيره من الصوم و فرق الاول بان الصوم بدلا وهو الامداد وانما جعلنا الضمير للوارث على خلاف القياس وأن محل الخلاف حيث لم يأذن الوارث والاصح وان لم يوص الميت قطعا او يصح بقاء السياق بحاله من عوده أي الضمير للميت ولا يرد عليه ما ذكر من القطع لان اذنه وارثه أو الوصى أو الحاكم في نحو القاصرة ثم مقام اذنه انتهت (قوله وكبح الفرض فيما ذكر الخ) أي في كونه من رأس المال وصحة فعل الاجنبي له من غير اذنه اهـ ع ش على مر (قوله وكبح الفرض فيما ذكر الخ) عبارة فيما سبق وكعبدة الاسلام كل واجب بأمر الشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى أن ذلك في كونه محسوباً من رأس المال وهذا في كون الغير له فعلة من غير التركة بغير اذنه كما هو واضح اهـ حل (قوله وأداء الزكاة والدين) فلا غير ان يفعل العمرة من غير التركة بغير اذنه وان يؤدي الزكاة والدين كذلك اهـ حل وقول الشارح والدين مكرر مع قوله السابق كقضاء الدين اهـ حل وفي الشورى ما نصه لا يقال أداء الدين علم من قوله أولا قضاء الدين فلا حاجة الى ذكره بل هو مكرر لانا نقول ذكره أولاً ليقاس عليه الحج وثانياً لتمييزه بالحق بالحج المذكور في المتن فاختار الفرض من ذكره ومثله لا يعد تكراراً اهـ (قوله كفارة مالية) وكذا بدنية اذا كانت صوماً اهـ حل ونص عبارة الشارح في الصوم متناوئاً فحصل من فاته صوم واجب فلت قبل تمكنه من قضائه الى ان قال أو مات بعده أي بعد التمكن من القضاء أخرج من تركه لكل يوم مسد من جنس فطارة أو صام عنه قريبه وان لم يكن علم بالاولى وارثاً مطلقاً عن التقييد باذن أو اجنبي باذن منه بأن أو وصى به أو من قريبه بأجرة أو دونها كالحج ونحوها الصحيح من مات وعليه صيام صام عنه وابه ونحوه مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له أي ماتت وعليها صوم نذراً فصوم عنها صومي عن أمك بخلافه بل اذن لانه ليس في معنى ما ورد به الخبر وظاهر انه لو مات مرتد لم يصح عنه انتهت (قوله باعتناق وغيره) والولاء للميت مع التقاضي سواء كان من التركة أو من ماله كما يؤخذ من قوله لا حتى وبعد الولاء للميت حرره اهـ (قوله وكذا يؤديها) أي الكفارة المالية مرتبة ونجزة اهـ حل (قوله من ماله بل غير اعتناق) افهم انه لا يؤديها من التركة وان كان ثم تركه وهو ظاهر اذ لا ولاية له على التركة حرره اهـ سم (قوله بخلاف الاعتناق) أي فلا يفعله غير الوارث وقوله ولا ينافي ذلك أي قوله بخلاف الاعتناق وقوله من تصحيح الوقوع عنه أي وقوع الاعتناق عن الميت اذا فعله غير الوارث أي فالأفي الايمان يصح ان يعتق عنه غير الوارث في المرتبة دون النجزة وهذا يخالف ما ههنا من ان غير الوارث لا يعتق عنه مطلقاً فقولنا على تعليل المنع أي منع الاعتناق من الاجنبي في النجزة أي فالو لا يصح ان يعتق عنه في النجزة لسهولة التكفير بغير الاعتناق من الطعام والكسوة فانهم هذا التعليل انه يصح ان يعتق عنه في المرتبة لانتفاء سهولة التكفير بغير الاعتناق لانه الواجب أولاً بل (قوله وبعد الولاء للميت) لا يخفى ان هذا موجود في اعتناق الوارث فيما اذا اعتق من ماله لامن التركة فينبغي ان يراد من انه ليس نائبه شرعاً اهـ حل (قوله من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة) أي وقوع اعتناق الغير عنه في المرتبة وقوله لانها ببناء الخ أي وهو تعليل ضعيف لوجود ذلك في اعتناق الوارث في النجزة مع انه صحيح اهـ حل (قوله على تعليل المنع الخ) وهو تعليل مرجوح

الوارث وكبح الفرض فيما ذكره مرة الفرض وأداء الزكاة والدين وقولي وغيره أهم من قوله ولا اجنبي وقولي فرض من زبادتي (ويؤدي وارث عنه) من التركة وجوباً ومن ماله جوازاً وان كان ثم تركه (كفارة مالية) مرتبة ونجزة باعتناق وغيره وان سهل التكفير بغير الاعتناق في النجزة لانه نائبه شرعاً (وكذا) يؤديها (غيره) أي غير الوارث (من ماله بغير اعتناق) من طعام وكسوة كقضاء الدين بخلاف الاعتناق لاجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد الولاء للميت ولا ينافي ذلك مع الروضة كاصلها في الايمان من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة لانها بناء على تعليل المنع في النجزة بسهولة التكفير بغير اعتناق

فالمبني عليه كذلك اهـ قل على الجلال (قوله على تعليل المنع في الخيرة) اما في المرتبة فانه لا يسهل التكفير بغير
اعتناق لانه الواجب أولا اهـ شيخنا (قوله وينفعه صدقة) ومنها وقف لصحف وغيره وحفر بئر وغيره من شجرة
منه في حياته او من غيره عنه بعد موته ودعاء له من وارث وأجنبي اجماعا وقد صح في خبر ان الله يرفع درجة العبد
في الجنة باستغفار ولد له وهو مخصص وقيل ناسخ لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ان ار يد نظاره
والافتقار اكثر العلماء في تأويله ومنه انه محمول على الكافر وان معناه لاحق له الا في ما سعى واما ما فعل عنه فهو
بعض فضل لاحق له فيه مظاهر مما تقر في محله ان المراد بالحق هنا نوع تعلق ونسبة اذ لا يستحق أحد على الله
تعالى ثوابا بخلاف الله عز وجل ومعنى نفعه بالصدقة تنزيله منزلة المتصدق واستبعاد الامام له بانه لم يأمر به ثم تأويله بانه
يقع عن المتصدق وينال الميت بركته رده ابن عبد السلام بأن ما ذكره ومن وقوع الصدقة بنفسها عن الميت حتى
يكتب له ثوابها وظاهر السنة قال الشافعي رضي الله تعالى عنه واسمع فضله تعالى ان يثيب المتصدق أيضا
ومن ثم قال الاصحاب يسن له ان ينوي الصدقة عن أنويه مثلا فانه تعالى يثيبهما ولا ينقص أجره وقول الزركشي
ما ذكره في الوقف يلزمه تقدير دخوله في ملكه وتعليكه الغير ولا نظيره رد بأن هذا يلزم في الصدقة أيضا وانما لم
ينظر له لان جعله كالتصدق محض فضل فلا يضر خروجه عن القواعد لو احتج بذلك التقدير مع انه غير محتاج
اليه بل يصح نحو الوقف عن الميت وللفاعل ثواب البر والميت ثواب الصدقة المترتبة عليه ومعنى نفعه بالدعاء
حصول المدعو به له اذا استجيب واستجابته محض فضل منه تعالى ولا تسمى في العرف ثوابا ما نفس الدعاء وثوابه
فالمدعي لانه شفاعته أجره للشافع ومقصودها المشغوع له وبه فارق ما مر في الصدقة نعم دعاء الولد يحصل ثوابه
نفسه للوالد الميت لان عمل والده لتسببه في وجوده من جلة عمله كما صرح به في خبر ينقطع عمل ابن آدم الا من
ثلاث ثم قال أو وللصالح يدعوه له جعل دعاءه من جلة عمله والوالد وانما يكون منه ويستثنى من انقطاع العمل
ان ار يد نفس الدعاء لا المدعو به وينبغي الجزم بنفع اللهم أوصل ثوابها قرأناه أي مثله فهو المراد وان لم يصرح
به لفلان لانه اذا نفعه الدعاء بما ليس للداعي فبما له أولى ويجري هذا أي الدعاء بقوله اللهم أوصل ثوابه الخ
في سائر الاعمال اهـ شرح مر * (فائدة) * قيل يحرم الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة وفارقت
الصلاة وان كانت بعينها بان في لفظ الصلاة اشعارا بالتعظيم وفي لفظ الرحمة اشعارا بالذنب * (فرع) * ثواب
القراءة للقارئ ويحصل مثله أيضا للميت لكن ان كانت بحضوره أو بنيته أو يجعل ثوابها له بعد فراغها على
المعتمد في ذلك وقول الداعي اجعل ثواب ذلك لفلان على معنى المثلية وما ادعاه بعضهم من منع اهـ راء القرب للنبي
صلى الله عليه وسلم ممنوع مخالف لما عليه المحققون وعلم مما مر ان الصدقة أولى من الدعاء وهو أولى من القراءة
واما قول الله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فنسوخ أو عام مخصوص بل قال بعض الاثمة ان ثواب جميع
العبادات عن الميت يحصل له حتى الصلاة والاعتكاف وان كان مرجوحا عندنا اهـ قل على الجلال (قوله
بالاجماع وغيره) من الكتاب والسنة وقوله فعام مخصوص بذلك أي بالاجماع وغيره أي الكتاب والسنة ولنظر
ما يدل على ذلك من الكتاب اهـ حل (قوله اما القراءة الخ) قال مر ويصل ثواب القراءة اذا وجد واحد من ثلاثة
أمر القراءة عند تبره والدعاء له عقبها وينتبه حصول الثواب له وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وان كان
ظاهر كلام شيخ الاسلام هنا خلافا في الاخبار أي حيث قال أو نواه ولم يدع اهـ سم اهـ ع ش فانه يفيد انه لا بد من
الجمع بين النية والدعاء ويحصل للقارئ أيضا فلو سقط ثواب القارئ لم يسقط كان غلب الباعث الذي ينوي بقراءته
باجرة فينبغي ان لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر لقرأة للميت ولم ينو به اولاد عنه بعد هاولا قرأه عند
قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل يكفي نية القراءة في أولها وان تخال فيها سكوت ينبغي نعم اذا عدا بعد الاول
من ثوابه اهـ سم على حج ونقله المحشي في حاشيته على مر اهـ نقله الرشيدي وأقره (قوله ثواب جميع
العبادات) ضعيف اهـ ع ش و قل على الجلال كان صلى انسان مثلاً أو صام وقال اللهم أوصل ثواب

(وينفعه) أي الميت من وارث
وغیره (صدقة ودعاء) بالاجماع
وغیره وأما قوله تعالى وان
ليس للانسان الا ما سعى
فعام مخصوص بذلك وقيل
منسوخ وكما ينفع الميت
بذلك ينفع به المتصدق
والداعي اما القراءة فقال
النسوي في شرح مسلم
المشهور من مذهب الشافعي
انه لا يصل ثوابها الى الميت
وقال بعض اصحابنا يصل
وذهب جماعة من العلماء
الى انه يصل اليه ثواب جميع
العبادات

قوله من مشهور المذهب محمول على ما إذا قرأ الآية بحضرة الميت ولم ينو ثواب قراءته له أو نواه ولم يدع بل قال السبكي الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به نفع الميت نفعة مبركة بين ذلك وقد ذكرته في شرح الروض

(فصل في الرجوع عن الوصية أي في بيان جوازها وما يحصل به)

(قوله له رجوع عن وصيته) عبارة الروض وشرحه يصح في انتزاع المعلق ولو في الصحة بالموت كقوله إذا مات فأعطوا فلانا كذا أو فاعتقوا عبدي لا المنجز ولو في المرض الرجوع ثم قال في شرحه وإنما لم يرجع في المنجز وإن كان معتبراً من الثلث حيث جرى في المرض كالمعلق بالموت لأن مقتضى الرجوع في الوصية كونه التام لم يتم لتوقفه على القبول بعد الموت والتميز عقد تام بإيجاب قبول فأشبهه البيع من وجه

اه سم (قوله له رجوع الخ) وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في حكم الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن الموصي له يصرفه في مكره كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية إذا كانت مطلوبة حين فعلها إذا عرض للموصي له ما يقتضي أنه يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في مكره ونسب الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على مر (قوله بنحو نقضتها) ولا يقبل قول الوارث بالرجوع ولا يثبت به إلا إذا تعرضت لصدوره قبل الموت ولا يكفي قولها رجوع عن وصاياهم وهذا ما بعده من الرجوع بالقول وسيد كر الرجوع بالفعل بقوله وخطا خطئة الخ اه قل على الجلال (قوله بنحو قوله هذا الوارثي) كذا ما زورث عني اه شورى وفرق بينه وبين ما سبق في آخر الفصل من أنه لو أوصى لزيد بمعين ثم وصى به لغيره وجب يكون شريكاً لا احتمال نسيانه الوصية الأولى مع إتيان ذلك هنا بان الموصي له الثاني ثم يسأل الأول في الاستحقاق الطارئ فلم يكن ضمنه إليه مصرحاً في رفعه فأثر فيه احتمال النسيان وشركا فيه ما إذا مرجح بخلاف الوارث فإنه مغاير له لأن استحقاقه أصلي فكان ضمنه إليه مصرحاً في رفعه فلم يؤثر فيه احتمال النسيان لقوته اه حل (قوله بنحو بيع) أي وإن حصل بعده فمخ ولو بخيار المجلس اه شرح مر (قوله بنحو بيع) كلامه ظاهر في كون التصرف في جميع ما وصى به قلو كان في بعضه فقال شيخنا فكذلك فيكون رجوعاً في الجميع أيضاً راجع اه قل على الجلال (قوله وكذا) أي ولو فاسدة واعتاق ولو لم يلقوا واستبلا لاوطه ونظر واستمتاع واستخدام ونحوها كالأجارة والاعارة وتزويج العبد والأمة والتعليم والركوب ولبس الثوب سواء في جميع ذلك بفعله أو أذنه نعم لو أوصى له بأمة يتسرى بها ثم زوجها كان رجوعاً قاله الأذري اه قل على الجلال (قوله ولو بلا قبول) كبرت هذا مع أنها لا تسمى بذلك إلا إذا وجد القبول ويحجب بانها تطلق على الفاسد أيضاً وهي تسمى عقوداً فاسدة بدون ذلك (قوله بوصية بذلك) أي بنحو ما ذكر أي بالبيع والرهن والكتابة اه حل لكن تسمية توصيته بالبيع وصية مسماحة إذا الوصية تبرع بحق اه شيخنا فالمراد أنه أوصى بأن يباع الموصي به بعده مونه أو يكتب أو يرهن (قوله وخطا براءعينا) والفرق بين هذه حيث لم بشرط فيها كون الخطأ باجود وما بعده حيث شرط فيه ذلك أن الخطأ في هذه أخرجهما عن التعيين بمجرد اختلافه في الثانية فإن الصاع لم يتجدد له خطأ فاشترط خطاها باجود ليسعرج رجوع الموصي اه ع ش (قوله باجود منها) ظاهر المتن أن هذا قيد في المستثنين قبله مع أنه قيد في الثانية فقط كما أشار إليه الشارح فكان عليه أن يعيد العامل في الثانية ليفيد ما ذكر تأمل (قوله لأنه كالتعيب) هذا يقتضي أن التعيب ليس رجوعاً وفي شرح

هذا القول فإنه يصل إليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم على هذا القول (قوله من صلاة الخ) بأن يجعل ثوابها للميت لأنه يصل عنه مثلاً اه (قوله أو نواه ولم يدع) هذا يفيد أنه لا بد من الجمع بين النية والدعاء والمعتمد أن أحد الثلاثة كاف اه حل (قوله وقد ذكرته في شرح الروض) عبارته هناك بل قال السبكي تبعاً لابن الرفعة بعد حل كلامهم على ما إذا نوى القارئ أن يكون ثواب قراءته للميت بغير دعاء على أن الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به نفع الميت نفعة مبركة بين ذلك وقد ذكرته في شرح الروض

(فصل في الرجوع عن الوصية أي في بيان جوازها وما يحصل به)

(قوله له رجوع عن وصيته) عبارة الروض وشرحه يصح في انتزاع المعلق ولو في الصحة بالموت كقوله إذا مات فأعطوا فلانا كذا أو فاعتقوا عبدي لا المنجز ولو في المرض الرجوع ثم قال في شرحه وإنما لم يرجع في المنجز وإن كان معتبراً من الثلث حيث جرى في المرض كالمعلق بالموت لأن مقتضى الرجوع في الوصية كونه التام لم يتم لتوقفه على القبول بعد الموت والتميز عقد تام بإيجاب قبول فأشبهه البيع من وجه

اه سم (قوله له رجوع الخ) وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في حكم الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن الموصي له يصرفه في مكره كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية إذا كانت مطلوبة حين فعلها إذا عرض للموصي له ما يقتضي أنه يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في مكره ونسب الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على مر (قوله بنحو نقضتها) ولا يقبل قول الوارث بالرجوع ولا يثبت به إلا إذا تعرضت لصدوره قبل الموت ولا يكفي قولها رجوع عن وصاياهم وهذا ما بعده من الرجوع بالقول وسيد كر الرجوع بالفعل بقوله وخطا خطئة الخ اه قل على الجلال (قوله بنحو قوله هذا الوارثي) كذا ما زورث عني اه شورى وفرق بينه وبين ما سبق في آخر الفصل من أنه لو أوصى لزيد بمعين ثم وصى به لغيره وجب يكون شريكاً لا احتمال نسيانه الوصية الأولى مع إتيان ذلك هنا بان الموصي له الثاني ثم يسأل الأول في الاستحقاق الطارئ فلم يكن ضمنه إليه مصرحاً في رفعه فأثر فيه احتمال النسيان وشركا فيه ما إذا مرجح بخلاف الوارث فإنه مغاير له لأن استحقاقه أصلي فكان ضمنه إليه مصرحاً في رفعه فلم يؤثر فيه احتمال النسيان لقوته اه حل (قوله بنحو بيع) أي وإن حصل بعده فمخ ولو بخيار المجلس اه شرح مر (قوله بنحو بيع) كلامه ظاهر في كون التصرف في جميع ما وصى به قلو كان في بعضه فقال شيخنا فكذلك فيكون رجوعاً في الجميع أيضاً راجع اه قل على الجلال (قوله وكذا) أي ولو فاسدة واعتاق ولو لم يلقوا واستبلا لاوطه ونظر واستمتاع واستخدام ونحوها كالأجارة والاعارة وتزويج العبد والأمة والتعليم والركوب ولبس الثوب سواء في جميع ذلك بفعله أو أذنه نعم لو أوصى له بأمة يتسرى بها ثم زوجها كان رجوعاً قاله الأذري اه قل على الجلال (قوله ولو بلا قبول) كبرت هذا مع أنها لا تسمى بذلك إلا إذا وجد القبول ويحجب بانها تطلق على الفاسد أيضاً وهي تسمى عقوداً فاسدة بدون ذلك (قوله بوصية بذلك) أي بنحو ما ذكر أي بالبيع والرهن والكتابة اه حل لكن تسمية توصيته بالبيع وصية مسماحة إذا الوصية تبرع بحق اه شيخنا فالمراد أنه أوصى بأن يباع الموصي به بعده مونه أو يكتب أو يرهن (قوله وخطا براءعينا) والفرق بين هذه حيث لم بشرط فيها كون الخطأ باجود وما بعده حيث شرط فيه ذلك أن الخطأ في هذه أخرجهما عن التعيين بمجرد اختلافه في الثانية فإن الصاع لم يتجدد له خطأ فاشترط خطاها باجود ليسعرج رجوع الموصي اه ع ش (قوله باجود منها) ظاهر المتن أن هذا قيد في المستثنين قبله مع أنه قيد في الثانية فقط كما أشار إليه الشارح فكان عليه أن يعيد العامل في الثانية ليفيد ما ذكر تأمل (قوله لأنه كالتعيب) هذا يقتضي أن التعيب ليس رجوعاً وفي شرح

شيخنا ما يخالفه لانه جعل بل الحنطة من الرجوع ولولم يبق من الصبرة الاصاع فهل يتعين كاليسع راجعه مما قبله
 اه قل على الجلال (قوله وطعنه برا) أى وبه بالماء وقصر ثوب وصبغوه ذبح شاة واحسان يضر ليتفرخ
 وديع جلد اه حل (قوله وطعنه برا) أى بالمعنى الشامل لجريشه والحاصل ان كل ما زال به الملك أو زال
 به الاسم أو كان بفعله أو أشعر بالأعراض أشعر أقرىا يكون رجوعا والا فلا اه قل على الخطيب (قوله
 وبعنه دقيقا) وخبره أى لعين وصى به لا تخفيف رطب وتقيد لحم قد يفسد بدون ذلك والفرقان في الخبز مع
 صونه عن الفساد منه لانه لا كل بخلاف الرطب واللحم فان تقيد اللحم ليس فيه منبهة لانه كل والرطب كان
 ما كولا قبل التخفيف اه حل (قوله وقطعه ثوبا الخ) بخلاف خياطته مفصلا اه قل (قوله وغرسه
 بأرض وصى بها) فلا يختص نحو الغراس ببعض العروة اختص الرجوع به اه شرح مر (قوله لظهور ركل
 منها في الصرف الخ) وخرج بما ذكر تزويج القن وختانه وتعليقه واستخدامه وخياطة الثوب فيصا ووطء الامة
 وان أنزل فيها وقد استبلاد فان حصل الاستبلاد كان رجوعا اه حل (قوله بخلاف زرعها الخ) لانه
 ليس للدوام اه حل (قوله لو حصل ذلك بغير اذنه) شمل ما لو وصى بخنطة قوطعها غيره بغير اذنه فلا يكون
 رجوعا وعبارة شرح مر واعلم ان الحاصل ان ما أشعر بالأعراض أشعر أقرىا يكون رجوعا وان لم يزل به
 الاسم حيث كان من الموصى او من ما ذونه وما يزل به الاسم يحصل معه الرجوع وان كان بفعل أجنبي من غير
 اذن بناء على انهما عاتان مستقلتان وهو المعتمد اه بحروفه وهو مخالف لما ذكر واعلم انهم أطلقوا التعبير
 هنا وهو مناف لقولهم في الغصب لو صدر خطا ولو من الغاصب لم يصب منى أو متقوم بما لا يميز من جنسه أو
 غيره أجود أو أردأ أو مماثلا كان اهلا كانه ملك الغاصب بخلاف خطئه مماثلين بغير تعدد فانه يصيرهما
 مشتركين اه وحيث ذقنا ههنا فمروض في خطا لا يقتضى ملك الخلو للخالط وفرع الشيخ على عدم الرجوع
 ان الزيادة الحاصلة بالجودة غير متميزة فتدخل في الوصية وبوجه بان الخطا ثم حيث لم يملكه الخالط يصير
 الخلوطين مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحيث ذقنا فيصير الموصى له شريكا لملك الخالط بالاجزاء سواء
 الوارث وغيره فيقتسمانه سواء استويا في الجودة أم لا اه شرح مر (قوله فليس رجوعا) ظاهره وان زال اسمه
 كالطعن وليس كذلك بل هو رجوع ولو بفعل غير ما ذونه وحمل التفصيل في كلامه اذ لم يزل الاسم في زال
 الاسم بطلت الوصية ولو كان بفعل غير ما ذونه أو بنفسه اه حل (قوله انكار الموصى الوصية الخ) ظاهره
 وان لم يكن الانكار جواب سؤال وهو ظاهر لان الموصى قد يكون له غرض في انكارها مطلقا ولكن قيد مر
 وج في شرحهما بذلك ولم يذكر مفهومه اه ع ش (قوله بل يكون بينهما نصفين) أى الا اذا كان عالما
 بالوصية الاولى أو قال أوصيت لزيد بما أوصيته لعمرو فليكون رجوعا اه عناني (قوله بل يكون بينهما
 نصفين) فلا ورد أحدهما كان الجميع لا آخر بخلاف ما لو وصى به لهما ابتداء ورد أحدهما فليس للا آخر
 الا النصف فقط والنصف الثاني للوارث اه حل

(فصل في الايضاء) أى وما يتبع ذلك كصديق الولي اه ع ش على مر (قوله وهو اثبات تصرف
 الخ) عبارة قل على الجلال وهو لغة كالوصية وشرا اثبات تصرف لمابعد الموت اه (قوله
 ووصيته اذا جعلته الخ) وفي شرح الروض ان القياس ان يقال أوصيته أيضا خطي (قوله وصيتي الى الله)
 ذكره للتبرك فالوصى هو الزبير وابنه فقط (قوله ورد دبيعة) في شرح الارشاد لشيخنا وقول الامام كجمع ان
 الايضاء لا يجري في رد المصوب والعواري والودائع والوصية بغير المعين لانها مستحقة بأعيانها فأتاخذها أربابها
 وانما وصى فيما يحتاج لنظر واجتهاد كالوصية الفقراء المرده الرافعي نقلا ومعنى اما النقل فلتصرفهم بالوصايا
 في رد الودائع وتفسيرها من الاعيان واما المعنى فلانه قد يخاف خيانة وارثه فيحتاج للاستعانة بأمين قال ابن
 الرفعة قوطعها فائدة الوصية انه في تنفيذ الوصية بالاعيان عند غيبة الموصى لهم وفي حال تمرد القبول من

وصى به (وغزله قطن) وصى
 به (ونسجه غزلا) وصى به
 (وقطعه ثوبا) وصى به (قيصا
 وبناؤه وغرسه) بأرض وصى
 بها لظهور ركل منها في الصرف
 عن جهة الوصية بخلاف زرعه
 بها وخرج باضافتي ما ذكر الى
 ضمير الموصى ما لو حصل
 ذلك بغير اذنه فليس رجوعا
 * (فسر زرع) * انكار
 الموصى الوصية ليس رجوعا
 ان كان لغرض كما يؤخذ من
 كلام الرافعي وعليه يحمل
 اطلاقه في باب التسديرة
 ليس رجوعا ولو وصى بثلاث
 ماله ثم تصرف في جميعه بما يزيل
 الملك لم يكن رجوعا لان المعبر
 ثلث ماله عند الموت لا عند
 الوصية ولو وصى لزيد بيمين ثم
 وصى به لعمرو وفليس
 رجوعا بل يكون بينهما
 نصفين ولو وصى به لثالث
 كان بينهم اثلاثا وهكذا

(فصل في الايضاء)
 وهو اثبات تصرف مضاف
 لما بعد الموت يقال أوصيت
 لفلان بكذا وأوصيت اليه
 ووصيته اذا جعلته وصيا وقد
 أوصى ابن مسعود رضي الله
 عنه فكتب وصيتي الى الله
 تعالى والى الزبير وابنه عبد
 الله رواه البيهقي بسناد حسن
 (اركانه) أربعة (موص
 ووصى وموصى فيه وصيغة
 شرط في الموصى بقضاء حق)
 كدين وتنفيذ وصية ورد
 وديعة

الموصى لهم تكون الاعيان تحت يد الوصى ولولا الايضاء لكانت تحت يد الحاكم اه وتظهر فائدة ذلك
 أيضا كما في الخادم في مطالبة الوصى به التصل ليدار بلبها وتبرأ ذمة الميت عنها اه سم (قوله ومظلمة) في المختار
 والظلمة والظلمة والمظلمة يقع اللام ما طلبه عند الظالم وهو اسم لما أخذ منك اه وفي المصباح الظلم اسم
 من ظلمته ظلمما من باب ضرب ومظلمة بفتح الميم وكسر اللام وتجعل المظلمة بكسر اللام اسم لما تطلب عند الظالم
 كالظلمة بالضم اه (قوله وبأمر نحو طفل) في شرح الروض قال يعني الاذرى ويقع الايضاء على الحمل
 كما اقتضاه كلام الروياني وغيره والمراد الحمل الموجود حالة الايضاء اه (أقول) وكذا المعدوم حالة الايضاء
 تبعا بكملة وصيا في قضاء ديني وعلى ما يوجد لي من الحمل اه سم (قوله ابتداء من الشرع) من جملة ما خرج
 به ذالاب والجدفين طراسفهم فان وليه الحاكم قال الزركشي وكذا الاب الفاسق لا يصح أن يقيم وصيا على طفله
 فيما يظهر له دم ولا يته عليه كذا بخط شيخنا وذكر نحوه مر وسم وذلك لانه ينزل بالفسق وعبارة شرح مر
 في باب الحجر فصل ولي الصبي أبوه ثم جده وتكفي عدا التهما الظاهر قلونور شققتهما فان فسقا نزاع الحاكم المال منهما
 كما ذكره في باب الوصية وينزلان بالفسق في أوجه الوجهين انتهت (قوله ووصى لم يؤذن له فيه) قال في شرح
 الروض فان أذن له في الايضاء عن نفسه أو عن الموصى أو مطلقا صح لكنه في الثالثة انما وصى عن الموصى كما
 اقتضاه كلام أبي الطيب وابن الصباغ وغيرهما اه فانظر الوصى اذا وصى بالاذن هل يصدق عليه الشرط وهو
 الولاية عليه ابتداء من الشرع والظاهر عدم الصدق اه سم (قوله ووصى لم يؤذن له فيه) بان أوصى عن نفسه
 أو أطلق بخلاف ما لو أذن له الولي أن يوصى عنه وهذا التصور اندفع ما يقال مفهوم قوا لم يؤذن له صحته مع
 الاذن بان يوصى عن نفسه وهو مخالف لمفهوم قول المتن ابتداء اه ع ش (قوله عند الموت) وكذا عند
 القبول على الأوجه أخذ من التعليل الآتي ولان الفسق والحجر واختلال النظر ينزل به دواما فابتداء أولى
 اه برماوى (أقول) وهل يعتبر في الفاسق اذا تاب مضى مدة الاستبراء قبل الموت أو يكفي كونه عدلا عنده وان لم
 تمض المدة المذكورة فيه نظر والثاني هو الاقرب قياسا على عدم اشتراط ذلك في حق الولي اذا اراد أن يزوجه
 بعد التوبة اه ع ش على مر (قوله عدالة) قضية الاكتفاء بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامته من حارم
 المروءة والظاهر خلافه وان المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع اه ع ش على مر
 وقوله ولو ظاهرة تباع فيه المروءة والمعنى عدالة لا بد من العدالة الباطنة مطلقا كما هو مذكور في كتاب
 الصلح اه زى وقوله مطلقا أى وقع نزاع في عدالته أولا والعدالة الباطنة هي التي تثبت عند القاضي بقول
 المزكبين اه ع ش على مر (قوله وحريه) أى كاملا ولو ما لا تكذب ومسنولة اه شرح مر
 (قوله وعدم عداوة) أى دينية ظاهرة أما الدينية فلا تضر كاليهودي للتصرا في وعكسه اه س ل قال مر
 فأخذ الاسنوي منه عدم وصاية تصرا في يهودي وعكسه مردود ويتصور وقوع العداوة بينه وبين الطفل
 والجنون يكون الموصى عدوا للوصى أو للعالم بكرهته له من غير سبب اه شرح مر (قوله فلا يصح
 الايضاء الى من فقد شيئا من ذلك) ويصح الايضاء الى الآخر اذا كان له اشارة مفهومة الى الاجير اجارة عين كما
 اعتمد مر وان كانت منافعه مستحقة للغير لانه يمكنه التصرف بغيره بخلاف الرقيق اه سم (قوله
 وفاسق) قال حج وهل يحرم الايضاء لنحو فاسق عنده لان الظاهر استمرار فسقه الى الموت فيكون متعاطيا
 له قد فاسد باعتبار المآل ظاهر أو لا يحرم لانه لم يتحقق فساد لاحتمال عدالته عند الموت ولا ثم مع الشك كل
 محتمل ومما يرجح الثاني ان الموصى قد يترجى صلاحه لو توفقه فيه فكانه قال جعته وصيا ان كان عدلا عند الموت
 و واضح انه لو قال ذلك لاثم عليه فكذا هنا لان هذا امر ادوان لم يذكر ويأتي ذلك في نصيب غير الجد مع
 وجوده بصفة الولاية لاحتمال تغيرها عند الموت فيكون لمن عينه الاب لو توفقه به اه (أقول) وقد يقال فرق

وعارية ومظلمة (ما مر) في
 الموصى بمال أول الباب وقد
 مر بيانه وهذا أولى من قوله
 ويصح الايضاء في قضاء الدين
 وتنفيذ الوصية من كل حر
 مكاف (و) شرط في الموصى
 (بأمر نحو طفل) كمنون
 ومحجور سقه (مع) أى مع
 ما مر (ولاية له عليه ابتداء)
 من الشرع لا بتفويض فلا
 يصح الايضاء ممن فقد شيئا
 من ذلك كصبي ومجنون
 ومكره ومن به رق وأم وم
 ووصى لم يؤذن له فيه ونحوه
 ابتداء من زيادتي (و) شرط
 (في الوصى عند الموت عدالة)
 ولو ظاهرة (وكفاية) في
 التصرف الموصى به (وحريه
 واسلام في مسلم وعدم عداوة)
 منه للمولى عليه (و) عدم
 (جهالة) فلا يصح الايضاء الى
 من فقد شيئا من ذلك كصبي
 ومجنون وفاسق

ومجهول ومن به رق أو عداوة أو كافر على مسلم ومن لا يكتفى في التصرف لسفه أو هرم ٧١ أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم والتهمة في الباقي ويضع

الايضاء الى كافر معصوم عدل
في دينه على كافر وقولي عند
الموت مع ذكر عدم العداوة
والجهالة من زباني واعتبرت
الشروط عند الموت لا عند
الايضاء ولا بينهما لانه وقت
النسلا على القبول حتى لو
أوصى الى من خلا عن
الشروط أو بعضها كصبي
ورقيق ثم استكملها عند
الموت صح (ولا يضر عي)
لان الاعي مشمك من
التوكيل فيما لا يمكن منه
(و) لا (أفونه) لما في سنن
أبي داود ان عمر أوصى الى
حفصة (والام أولى) من
غيرها اذا حصلت الشروط
فيها عند الموت ولو فور شفقتها
وخرج من خلاف الاصطعري
فانه يرى انها تلي بعد الاب
والجد (وينزل ولي) من أب
وجد ووصي وقاض وقيم
(يفسق لا امام) لتعلق
المصالح الكلية بولايتهم وتعبيري
بالولي أعم مما عبر به (و) شرط
(في الموصي فيه كونه تصرفا
ماليا) بقيد زده بقولي
(مباح فلا يصح) الايضاء
(في تزويج) لان غير الاب
والجد لا زوج الصغير
والصغيرة (و) لا (معيبة)
كبناء كنيسة قلنا فانها لكونه
قربة (و) شرط (في الصيغة
اجاب بلغة شعربة) أي
بالايضاء وفي معناها مرفي

بين ما لو قال أوصيت له اذا صار عدلا وبين ما اذا أسقطه واقصر على قوله أوصيت له يدبانه اذا صرح بقوله ان
كان عدلا وقت الموت أشبه ذلك بتردده في حاله فيحصل القاضي على البحث في حاله وقت الموت بخلاف ما اذا
سكت فانه يظن من ايضائه له حسن حاله وربما خفي حاله عند الموت على القاضي فيغتر بتفويض الموصي
له فيسلمه المال على ان في اثبات الوصية له قبل الموت جلاله على المنازعة بعد الموت فربما أدى الى فساد
التركة اه ع ش على مر (قوله ومجهول) معناه ان يكون مجهول الحال لم تعترف حريته ولا رقه ولا
عدالة ولا فسقه لانه بوصي لاحد رجلين اه ع ش (قوله ويصح الايضاء الى كافر معصوم) قضيته امتناع
ايضاء الحربى الى حربى اه سل (قوله عدل في دينه) وتعرف عدالتهم بشواهد ذلك من العارفين بدينه
أو باسلام عارفين وشهادتهم بذلك اه مر اه ع ش (قوله على كافر) أي ولو اختلفت ملتهما ولو
جعل الذي مسلم او صيا على أولاده الذميين وجعل له ان يوصي لم يوص الا الى مسلم لانه أرح في نظر الشرع وكتب
أيضا قوله على كافر بخلاف ما لو كان على مسلم بان كان له ولد باع سفيها واذن له ان يقيم عليه وصيا كافر اذ
يمنع عليه ذلك ولا يصح الايضاء من الاخرس لانه لا تقبل شهادته وظاهره وان كان له اشارة مفهومة اه حل
(قوله لانه وقت النسلا على القبول) أي فلا بد من استمرار ذلك من الموت الى القبول اه حل (قوله ان عمر أوصى
الى حفصة) هي بنته وزوجة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اذا حصلت الشروط فيها عند الموت) هذا بالنظر الى
الصحة اما بالنظر الى اولوية فتعتبر الشروط فيها عند الايضاء اه ع ش وعجالة أصله مع شرح مر وأم
الاطفال المستجمعة للشروط حال الوصية لا حال الموت وان جرى عليه جمع لان الاولوية انما يخاطب بها الموصي
وهو لا علم له بما يكون حال الموت لتعين ان يكون المراد به انها ان جعت الشروط فيها حال الوصية فالاولى ان
يوصى اليها والا فلا ودعوى انه لا فائدة لذلك لانها قد تصلح عند الوصية لا عند الموت مردودة لان الأصل بقاء
ما هي عليه أولى باسناد الوصية اليها من غيرها لانها أشفق عليهم وانما يظهر كونها أولى كبحثه الاذرى ان
ساوت الرجل في الاسترباح ونحوه من المصالح العامة ولها كم تفويض أمر الاطفال الى امرأة حيث لا وصي
فتكون قيمة ولو كانت أم الاطفال فهي أولى كما قاله الغزالي في بسطه انتهت بقوله من خلاف الاصطعري (ربما
تعين العمل بذهب في هذا الزمان) (قوله من أب وجد) نعم تعود ولاية الاب والجد بعد والده لان ولايتهما شرعية
بخلاف غيرهما لتوقفها على التفويض فاذا زالت احتاجت لتفويض جديد اه شرح مر (قوله بفسق) ومنه
تأخير الصلاة عن وقتها بلا عذر نعم ان فسق بمولود عرض على مولده رضى به لم ينزل وكذا يقال فيما بعده اه قل
على الجلال (قوله بفسق) وبالتوبة منه تعود ولاية الاب والجد كالخائض والناطر بشرط الواقف وولي النكاح اه
شورى وسواء كان الفسق بتعدى المال أو غيره اه حل (قوله لان غير الاب والجد الخ) يرد عليه السببه
فلا حسن التعليق بان الاجنبى لا يعتنى بدفع العار عن البنت لكن انظر اذا أوصى الى قريب يعتنى بدفع العار فان
ظاهر كلامهم انه لا يصح أيضا اه شورى (قوله كبناء كنيسة) أي لانه بدو لمع نزول المارة (قوله كما وصيت
الملك الخ) ويظهر ان وكالتك بعد موتى في أمر أطفال كناية اه سل (قوله كما وصيت الملك الخ) وقياس ما مر
اشتراط بعد موتى فيما عدا الوصيت اه شرح مر (قوله ولوه وقتا ومعا) وقع السؤال في المرس عمالو
قال أوصيت لك سنة الى قدوم ابني ثم ان الابن قدم قبل مضي السنة هل ينزل الوصى أولا يقيه نظر والجواب
عنه ان الظاهر الاول لان المعنى أوصيت اليك سنة لم يقدم ابني قبلها فان قدم قبلها فهو الوصى فينزل بحضور
الابن ويصير الحق له فان مضت السنة ولم يحضر الابن فينبغي ان يكون التصرف فيما بعد السنة الى قدوم الابن
لما حكم لان السنة التي قدرها الوصيته لا تشمل ما زاد اه ع ش على مر (قوله الى بلوغ ابني أو قدوم
زيد) هذا تأنيث وقوله فاذا بلغ هذا تعليق فقد اجتمع في هذا المثال التأنيث والتعليق لكنهما ماضيان

الضمان (كوصيت الملك
فاذا بلغ أو قدم

ومثال التوقيت الصريح أو وصيت اليك سنة ومثال التعليق الصريح إذا مات أو إذا مات وصي فقد أوصيت اليك اه من شرح مر وعجالة ج ويجوز فيه التوقيت كأوصيت اليك سنة سواء قال وبعدها وصي فلان أو لا أو إلى بلوغ ابني والتعليق كذا مات أو إذا مات وصي فقد أوصيت اليك كما مر انتهت (قوله فهو) أي الابن أو زيد أو فرد الضمير لان العطف باو ولو بلغ الابن أو قدم زيد غير أنه هل فالأقرب انتقال الولاية للعاكم لانه جعلها مغيية بذلك اه شرح مر (قوله والاختطار) جمع خطر وهو الخوف اه شيخنا وفي الصباح الخطر الاشراف على الهلاك وخوف التلف والخطر السابق الذي يتراهن عليه وجعه اخطار مثل سبب وأسباب وأخطرت المال اخطار جعلته خطرا بين المتراهنين وبادية تخطورة لانها أخطرت المسافر أي جعلته خطرا بين السلامة والتلف وخطره على مال مثل راهنته عليه وزناومعنى وخطره بنفسه فعلى ما يكون الخوف عليه أغلب اه (قوله وقبول) ويندب ان علم أمانة نفسه ويجرم ان علم خيانتها اه قل على الجلال (قوله بعد الموت متى شاء) أي ما لم يتعين تنقيض الوصايا فله المأوردى أو يكون هناك مانع بالمبادرة اليه كما قاله الاذرعى أو يعرضها الحاكم عليه بعد ثبوتها عنده اه شرح مر (قوله مع بيان ما وصى فيه) كأوصيت اليك في أمر اطفالى وحيث أنه حفظ المال والتصرف فيه اه حل (قوله مع بيان ما وصى فيه) متعلق بشعراو بأوصيت وما بعده والظاهر الثاني فكان الاولى تقديمه على قوله وقبول لانه من متعلقات الايجاب (قوله لغا) أي لعدم عرف يحمل عليه ومنازعة السبكي فيه بان العرف يقتضى انه أثبت له جميع التصرفات مردودة اذ ذاك غير مarder فلا يعول عليه وان قال الزركشى يؤيده قول البيهقي ان حذف المعمول يؤذن بالعموم اه شرح مر باختصار (قوله وبقضاء حق) وانما صحت في تخورد عسرين وفي دفعها الوصية بها لمعين وان كان مستحقها الاستئلال بأخذها من التركة بل لو أخذها أجنبي من التركة ودفعها اليه لم يضمنها كما صرح به المأوردى وذلك لان الوارث قد ينفقها أو ينفقها ويطلب الوصى الوارث بخوردها لغير الميت ولتبقى تحت يد الوصى لا الحاكم لو غاب مستحقها ولو أخرج الوصى الوصية من ماله ليرجع في التركة رجع ان كان وارثا والا فلا أي الا اذا أذن له الحاكم أو جامع وقت الصرف الذى عينه الحاكم وفقد الحاكم ولم يتيسر بيع التركة فاشهد بينة الرجوع كقوله قيس نظائره وسبب أنى ما يؤيده ولو أوصى ببيع التركة واخراج كفته من غنمه فقتض الوصى دراهم وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولزمه وفاء الدين من ماله ويظهر ان محله عند عدم اضطراره الى الصرف من ماله والا كان لم يجد مشتريا رجع ان أذن له الحاكم أو فقده وأشهد بينة الرجوع نظير ما مر آنفا اه شرح مر (قوله ان لم يعجز عنه) انما احتاج الى تقدير ان لان جله لم يعجز ليستصفاة لحق بحسب المعنى لانما باعتبار صفة الوصى وان كانت بحسب اللفظ صفة لحق تأمل اه شورى وفي الصباح عجز عن الشئ عجزا من باب ضرب ضعف عنه وعجز عجزا من باب نعب لغة لبعض قيس غيلان ذكرها ابن أبي زيد وهذه اللغة غير معروفة عندهم اه وفي المختار العجز الضعف وبابه ضرب وعجزت المرأة صارت عجزا وبابه دخل وعجزت من باب طرب عظمت عجزتها اه (قوله أو يعجز وبه شهود) أي ولو واحدا ظاهر العدالة كقوله القياس والاوجه الاكتفاء بخطه ان كان في البلد من يشبهه ولا مانع منه لانهم كما كتفوا بالواحد مع انه وان انضم اليه عيين غير حجة عند بعض المذاهب تنظر المأرا حجة فكذلك الخطا نظر ذلك نعم من باقليم يتعذر فيه من يثبت بالخط أو يقبل الشاهد واليمين فالأقرب عدم الاكتفاء بهما اه شرح مر (قوله استنباطا للخيرات) أي استنباطا لها وفي بعض النسخ استنباطها وما هنا أولى ما وافقته قوله تعالى فاستنبوا الخيرات اه برماوى (قوله منزل على هذا التفصيل) ويبحث الاذرعى وجوب الايصاء بامر الاطفال لشغفه وكف اذالم يكن لهم جدها اهل لا وصاية وغلب على ظنه انه ان ترك الايصاء استولى على مال الطفل ظالم من قاض أو غيره لانه يجب عليه حفظ مال طفله عن الضياع اه حل (قوله نصب القاضي) أي ندبا ولا يسعد الوجوب اه

فهو الوصى لانه يحتمل الجهالات والاختطار (وقبول كوكاله) فيكتفى بالعمل وقول كوكاله من زيادنى ويكون القبول (بعد الموت) متى شاء كافي الوصية بمال (مع بيان ما وصى فيه) فلو اقتصر على أوصيت اليك مثلا لغا (وسن ايصاء بامر نحو طفل) كعجزون (وبقضاء حق) ان لم يعجز عنه حالا أو يعجزو به (شهود) استنباطا للخيرات فان عجز عنه حالا ولا يشهد به وجب الايصاء مسارعة لبراءة فتمه واطلاق الاصل سن الايصاء بما ذكره منزل على هذا التفصيل فان لم يوص بها نصب القاضي من يقوم بها ونحو من زيادنى وتعبيرى بحسب أعم مما عبر به (ولا يصح) أي الايصاء من أب (على نحو طفل)

برماوى (قوله والجديصة الولاية) أى عند الموت وان لم يكن بصفتها عند الإيصاء ولو كان غائبا لان الحاكم
 ينوب عنه اه حل (قوله والجديصة الولاية) أى حال الموت أى لا يعتد بمنصوبه اذا وجدت ولاية الجدي
 حيث تدلان ولايته ثابتة حيث تد بالشرع كولاية التزويج أموالا وجدت حال الإيصاء ثم زالت عند الموت فيعتد
 بمنصوبه كجديته البلقيني لما مر من ان العبرة بالشروط عند الموت اه شرح مر (قوله والجديصة الولاية)
 لو أوصى الأب وكان الجدي فاسقاً ثم صار عدلاً وقت الموت تبين بطلان الوصية فان استمر على فسقه مدة بعد موت
 الأب والوصى يتصرف ثم تاب وصار عدلاً ثبت له الولاية فيما يظهر والظاهر نفوذ ما سلف من التصرف بعد موت
 الموصى والله أعلم اه واعتمد ما بحثه مر وقول المصنف والجديصة الولاية طاهر ولو كان غائبا كذا بخط
 شيخنا على المحلى وفي شرح الروض قال الزركشى فلو كان الجدي غائبا واراد الأب الإيصاء بالتصرف عليه سم الى
 حضوره فقياس ما قاله في تعليق الوصية على البلوغ الجواز ويحتمل المنع لان الغيبة لا تمنع حق الولاية اه
 سم (قوله ولو أوصى اثنين الخ) حرى فيه على ما قال في شرح الروض انه القياس كما تقدم في الهامش أول
 الفصل اه حل (قوله ولو أوصى اثنين) كقوله أو صبت اليكما أو فلان وصى وفلان وصى وقوله لم ينفرد
 واحدهما الخ أى فان انفرد ضمن ولو فيما انفقه على الاطفال فان عدم أحدهما بموت أو عدم أهلية أو عدم
 قبول نصب الحاكم بدله اه قل على الجلال وفي سم قوله ولو أوصى اثنين الخ فلو حصل موت أو عدم أهلية أو عدم
 أو لاحدهما نصب الحاكم غيره وفيه بسط في المطولات قال في الروض وان جعل المالك أحدهما مشرفاً لم
 يتصرف الا الآخر الا باذنه اه سم (قوله ولو مرتباً) وظاهر كلامهم هنا عدم الفرق بين علمه بالاول وعدمه
 وعلمه بغيره بين هذا ونظيره السابق قبيل الفصل بان الاجتماع هنا ممكن مقصود للموصى لان فيه مصلحة له وتم
 اجتماع المالكين على الموصى به وهو متعذر والتشريك خلاف مدلول اللفظ فتعين النظر للقرينة وهي
 وجود علم وعدمه اه شيخنا اه شورى (قوله لم ينفرد واحدهما الخ) أى ان شرط اجتماعهما أو أطلق
 فان فعل ضمن حتى ما أنفقه على الاولاد عملاً بالشرط في الاول واحتياطاً في الثاني بل لا بد من اجتماعهما فيه بان
 يصدر عن رأيهما وان لم يباشرا فيكون ثالثاً أو يأذن أحدهما لآخر فمؤاخذ العراقي من ان معنى
 وجوب الاجتماع صدوره عن رأيهما ما أفتى به في وصيتين على شيتين شرط عليهما الاجتماع على التصرف في صحة
 بيع عقار أحدهما الطفيل لا طفل الا بشرط مباشرة أحد الوصيين بالإيجاب والآخر القبول فان ذلك صادر
 عن رأيهما اه شرح الارشاد لشيخنا اه سم (قوله لم ينفرد واحدهما الخ) أى فلا بد من اجتماعهما
 فيه بان يصدر عن رأيهما أو يأذن الثالث فيه ويحل ذلك فيما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية غير معينة وقضاء
 دين ايس في التركة جنسه بخلاف رد ودية وعارية ومنصوب وقضاء دين في التركة جنسه فلكل الانفراد به لان
 صاحبه الاستقلال بأخذ وقضية الاعتماد به ووقوع موقعه باحقة الاقدام عليه وهو الوجه وان بحثنا خلافه
 اه شرح مر (قوله نعم له الانفراد الخ) بحث ابن الرفعة ان محل الجواز اذا أذن صاحب الحق له في وضع يده
 عليه ولم يتضمن ذلك تصرفاً في ملك الموصى بخلاف باب وحل وكاء والاحرم وهو متجه اه شرح الارشاد لشيخنا
 ولعله أراد بالحق العين والأفاد من الذى من جنس التركة لا وجه لاعتبار اذنه فيه اذ لا يملكه الا بالقبض تأمل
 اه سم (قوله برد الحقوق) أى فيما اذا أوصى لهما في رد الحقوق التي عليه اه حل (قوله وان لم يأذن له)
 أى الموصى وقوله ولكن نازع الخ الراجح الجواز وظاهره ولو مع شرط الاجتماع اه حل (قوله الا أن يتعين)
 الوصى في شرح الارشاد لشيخنا تم ان تعين على الوصى الوصية أو غلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم لم يجز له
 عزل نفسه ويجب عليه القبول على الوجه ان كان الى الا لا لم يقبل ولو غلب على ظن الموصى ان عزله لوصيه
 مضيع لما عليه من الحقوق وأموال أولاده مرم عليه عزله كما يحسنه الاذرعى وعليه فهل يتعزل فيه نظراً والذي
 ينتجه عدم انفزاله وكذا يقال فيما قبله اه وقرر مر مثله غير مرة فقال يتعين القبول في الاولى ويستمع

والجديصة الولاية) عليه
 لان ولايته ثابتة شرعاً وخرج
 بزبادنى على نحو طفل نصب
 وصى في قضاء الحقوق فصحيح
 (ولو أوصى اثنين) ولو مرتباً
 وتبلاً (لم ينفرد واحد) منهما
 بالتصرف (الا باذنه) له في
 الانفراد فله الانفراد عملاً
 بالاذن نعم له الانفراد برد
 الحقوق وتنفيذ وصية معينة
 وقضاء دين في التركة جنسه
 وان لم يأذن له لكن نازع
 الشيخان في جواز الاقدام
 عليه (ولكل) من الوصى
 والوصى (رجوع) عن
 الإيصاء متى شاء لانه عقد جاز
 كالكالة قال في الروض لا
 أن يتعين الوصى أو يطلب
 على ظنه تلف المال باستيلاء
 ظالم من فاض وغيره فليس
 له الرجوع (وصدق يمينه)

العزل في الثانية ولو عزل نفسه فبهم لم ينزل وعبارة التصحيح وليس للوصي عزل نفسه اذ اتعين عليه أو غلب على
 ظنه فان المال باستيلاء ظالم كافي الزوائد قاله ابن الصلاح أيضا وكذا ابن جبر السلام وقال ينبغي ان لا ينقض
 عزله ويستثنى من المنهاج اه سم (قوله وصيا كان أو قريبا أو غيره) أي ولو أباً أو جدياً كما صرح به في شرح
 الروض وأم الحاكم فقال القسم على انه كالوصي وتناقض فيه كلام السبكي واستقر رأيه على انه يقبل قوله
 بلا عيب وان لم يبق على ولايته والحق به في ذلك أمينة قال في شرح الروض فعنده يقبل قولهم بلا عيب والوجه
 ان لا يقبل بدونها كالأب والجد وكذا قال شيخنا في شرح الارشاد ان الوجه خلاف ما قاله قال على انه يتعين
 تقييد ذلك بحاكم أمين مرضي السيرة أما غيره كالأب والجد فيتعين اعتماد قول القمولى انه كالوصي فبهم وما
 ذكره أعني السبكي من تصدية ولو بعد العزل حكمت بذلك اه واعتمد مر أيضا قول القمولى فلا بد من عينة
 قبل العزل وبعده اه سم (قوله لا تيق بالمال) أما غير اللاتق فيصدق الولد فيه قطعا يمينه لتعدي الوصي بفرض
 صدقه اه شرح مر (قوله لا في دفع المال اليه) أي ولا في بيعه لمصلحة أو غبطة الأب والجد والام لو فور
 شفقتهم اه حل وعبارة المؤلف في آخر الجرد ولو ادعى بعد كماله بيعا لمصلحة على وصي أو أمين حلف أو على
 أب أو أيب حلفا انتهت (قوله لا في دفع المال اليه) أي ولا في دفع الزكاة وفي وقت موت الأب أو في وقت
 ملك المال * (تنبيه) * لو تنازع في التصرف هل وقع بالمصلحة صدق الأب والجد وكذا الام دون غيرهم
 واشترى من كل منهم مثله وما صرفه الولي من مال نفسه ولو دفع ظالم عن مال الولد لا ير جع به الا ان كان باذن
 حاكم أو شهادة لابنية الرجوع الا في الأب والجد وكذا غيرهما عند تعذر الحاكم والشهادة وليس لولي شراء مال
 الولد لنفسه بل يبيعه له الحاكم كولو كبل كذا قاله شيخنا في نظره مع ما مر في البيع من قوله الطرفين في بيع
 ماله اطلاق وعكسه الا ان يحمل الولي هنا على غير الأب والجد فراجع وانظر ويصدق الولي في دفع شيء من مال
 الطفل اطلاق لدفعه عن مال الطفل لا في دفعه لحاكم لسهولة البينة فيه ويصدق في عدم البينة * (فرع) *
 لا يطالب أمين من وصي وقسيم وكيل ومقارض وشريك بحساب في شرح شيخنا الرجوع الى نظر الحاكم
 والله أعلم اه قل على الجلال وعبارة شرح مر ولا يطالب أمين كوصي ومقارض وشريك وكيل
 بحساب بل ان ادعى عليه منحيانة حلف ذكره ابن الصلاح في الوصي والهرو في أمناه القاضي ومثلهم بقية
 الامناء وأفهم كلام القاضي ان الامر في ذلك كما راجع الى رأي الخاصكم بحسب ما يراه من المصلحة
 وهو ظاهر انتهت

* (كتاب الوديعة) *

ذكرها عقب الايضاح لان من جملة ما وصى به نبدأ أو وجوباً ولان مال الميت بلا وارث يصير كالوديعة في بيت
 المال للمسلمين ويقال لدفعها مودع بكسر الدال ولا تأخذها مودع بفتحها ووديعة والاحكام الاتية متعلقة
 بجانب القبول غالباً اه قل على الجلال (قوله يقال على الايداع) عبارة شرح مر وهي لغة ما وضع
 عند غير مالكة لحفظه من ودع اذا سكن لانها ساكنة عند الوديعة وقيل من الدعة أي الراحة لانها تحت راحته
 ومراعاته وشراعية مقتضى للاستحفاظ أو العين المستحقة فانه حقيقة فبهم ما وصح ارادتها وارادة كل
 منهما في الترجمة اه فيعلم منها ان قول الشارح يقال على الايداع الخ مراد به ان هذا الاطلاق وهذا القول شرعي
 أي ان كونها مشتركة بين العقد والعين شرعي وأما لغة فهي العين فقط (قوله من ودع الشيء الخ) في المختار
 الدعة الخفض تقول منه ودع الرجل يضم الدال فهو وديع أي ساكن وأودع أي ضاملاً حض فهو حامض اه
 وقوله وقيل من قولهم الخ في المباح الوديعة فببالة بمعنى مفعولة وأودعته أي دعه اليه ليكون عنده وديعة
 وجه له ودائع واشتقاقها من الدعة وهي الراحة وقد ودع زبد بنهم الدال وقطعها وداعة بالفتح والاسم الدعة وهي
 الراحة والخفض اه (قوله وقيل من قولهم فسلان الخ) مادة ودع تدور على ثلاثة معان استقر وزلوزنه

ولي وصيا كان أو قريبا أو غيره
 (في اتفاق على موليته) بقيد
 زدته بقولي (لا تيق) بالمال (لا
 في دفع المال) اليه بعد كماله
 فلا يصدق بل المصدق مولي
 يمينه اذا تعسر إقامة البينة
 عليه بخلاف الاتفاق وقولي
 يمينه من زبدي وتعبيري
 بالولي ومجوليه أهم من تعبيري
 بالوصي والطفل

* (كتاب الوديعة) *

تقال على الايداع وعلى العبر
 المودعة من ودع الشيء ودع
 اذا سكن لانها ساكنة عند
 الوديع وقيل من قولهم فلان
 في دعة أي راحة لانها في
 راحة الوديع

ومرعااته والاصل فيها قوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها وخبر أئمة الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خائنك رواه

٧٥

الترمذي وقال حسن غريب
والحاكم وقال على شرط
مسلم ولان بالناس حاجة بل
ضرورة اليها (أركانها) أي
الوديعة بمعنى الايداع أربعة
(وديعة) بمعنى العين
المودعة (وصبغة) مودع
ووديعة وشرط فيهما أي
في المودع والوديعة (ما) مر
(في موكل ووكيل) لان
الايداع استنابة في الحفظ
(فلو أودعه نحو صبي)
كمجنون ومجنون وسفه
(ضمن) ما أخذه منه لانه وضع
يده عليه بغير اذن معتبر ولا
يزول الضمان الا بالرد الى
ولي أمره نعم ان أخذه منه
حسبة خوفا على تلفه في يده
أو تلفه مودعه لم يضمنه (وفي
عكسه) بأن أودع شخص نحو
صبي (انما يضمن بالتلف)
منه لانه لم يسلطه على اتلافه
فلا يضمنه بتلفه عنده اذا
يلزمه الحفظ وظاهر ان
ضمان التلف انما يكون في
متهول (و) شرط (في الوديعة
كونها محترمة) ولو نجسا
ككاتب ينفع ونحو حبة بر
بخلاف غير المحترمة ككاتب
لا ينفع وآله له وهذان
زيادتي (و) شرط (في الصبغة
ما) مر (في وكالة) في شرط
اللفظ من جانب المودع وعدم
الرد من جانب الوديعة فيكفي
قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه

والكل موجودهنا لاستقرارها عند المودع وتر كها عنده وعدم استعمالها اه شوري (قوله ومراعاته)
قال في فتح الجواد لانها في راحة الوديعة أي مراعاته اه وأشار الى أن العطف فيه من العطف التفسيري
وفي معاملة يخفى اه شوري (قوله ان الله يأمركم الخ) قال الواحدى أجمعوا على انها زلت بسبب مفتاح
الكعبة ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها اه شرح مر (قوله ما مر في موكل ووكيل) وهو ان يكون كل
منهم احرا مكلفا طلق التصرف وعبارته هناك وشرط في الموكل صحة مباشرته الموكل فيه غالبا فيصح توكيل
ولي وفي الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه غالبا وتعيينه انتهت فلا يودع كافر مصحفا ولا مسلما ولا
محرم صيد ولا أعى عينا وقال شيخنا مر بصحة الايداع في الجميع بمعنى العقد لكن لا توضع العين تحت
يد الاواسين وبوكل الاعى من قبضه اه قل على الجلال (قوله لان الايداع استنابة في الحفظ) فن
صحت وكاتبة صح ايداعه ومن صح توكله صح دفع الوديعة له تخرج استيداع محرم صيدا وكافر مصحفا كذا
قالوا هنا وفي متن البهجة صحة ايداع الكافر المسلم ونحوه لانه ليس فيه تسليط ويحمل ما هنا على وضع اليد
وما هناك على العقد اه زى اه عش (قوله فلو أودعه نحو صبي) أي أودع شخصا قاصا أو كاملا نحو
صبي من كل ناقص ولكن تعليمه بقوله لانه وضع يده عليه بغير اذن معتبر يقتضى ان نحو الصبي اذا كان
وديعة يضمن بمجرد وضع اليد وليس كذلك بل لا يضمن الا بالتلف بخلاف الكامل يضمن بمجرد وضع اليد
فقول المتن ضمن أي بمجرد وضع اليد في الكامل وبالتلف في غيره اه شيخنا وفي قل على الجلال ولو
أودع ناقص ناقصا فله ضمون مطلقا تلف أو تلف فرط أو لم يفرط هكذا تخرج من شيخنا في الدرر واعتمده
(قوله نحو صبي) أي ولو مرأهاقا وقوله ضمن أي كالتامسب باقضى القيم مع حرمة القبول من الناقص
لان فعله كالمعدم لانتهاء أهليته اه شرح مر (قوله بغير اذن معتبر) وبهذا يدفع ما يقال فاسد
الوديعة كصحتها اه شرح مر (قوله نعم ان أخذه منه حسبة الخ) محل عدم الضمان في حذو حيث لم يردده اليه
فان رده اليه ضمن اه شرح على مر (قوله أو تلفه مودعه لم يضمنه) ولو بتسليطه وهو لا يقتضيه وجوب
الطاعة وعليه يحمل قول شيخنا بالتسليط من الوديعة ثم رأيت شيخنا كتب على شرح الروض لا يقل قياس
نظائره ان تسليط المميز غير الاجمعي لا أثر له وحيث شذف المأذون على اتلافه ل نفسه ولا ضمان على المودع بحول
لانا نقول قد سبق ضمان المودع بوضع يده وكان القياس ضمانه في سائر أحواله غير أنه سقط عنه الضمان
في حالة مباشرة المالك من غير تسليط وأما في حالة تسليطه فضعفت المباشرة مع ضم اليد اليه اه حل (قوله
بأن أودع شخص) أي كامل نحو صبي الخ ومن نحو الصبي الرقيق فلو أودعه حر ووديعة فلا يضمن الا بالتلف
بخلاف ما لو تلفت في يده ولو بتفريطه فانه لا يضمنها اه عش على مر في باب معاملة الرقيق اه (قوله
انما يضمن بالتلف) قال الشيخ جلال الدين البلقيني ولو أودع صبي ما لا ثم ان الصبي رد عليه عين ذلك في صباه
كان ذلك مبرئا للصبي ولو انكر المالك لا يحلف الصبي في حال صباه بل ينتظر بلوغه ولو ادعى بعده بلوغه الرد عليه
أو التالف عنده على حكم الامانة فالقول قوله مع عينه وكذلك لو ادعى تلفه عنده قبل بلوغه لا يحلف بل ينتظر كما
تقدم كذا في حاشية الجلال البكري على الروضة اه شوري (قوله كونها محترمة) أي غير مهذرة (قوله
ما مر في وكالة) يؤخذ منه انه لا يصح تعليقها وهو الراجع ويسقط المسمى ان كان ويرجع لاجرة المثل ويصح
الحفظ بعد وجود المعلق عليه كما يصح التصرف ثم اه سبطاطب (قوله ولا يكفي الوضع بين يديه الخ) الذي اعتمده
شيخنا مر اعتبار اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر والفعل منها ولو مسترخيا كما في الوكالة
والايضاء ولا يكفي السكوت منه خلافا للخطاب فان حمل على ما يقع بعده فعل فظاهر فلو قال احفظ متاعى هذا
فسكت لم يكن وديعا ويغنى عن القبول أخذ الاجرة ولم يرض هذا شيخنا زى اه قل على الجلال
وعبارة شرح مر ويكفي مع اللفظ القبض المار في البيع لا غير مولا تعبر فيه الغورية كما في الوكالة

فالشروط عدم الرد قضية كلامه عدم اشتراط فعل مع القبول فلو قال هذا وديعة أو احتفظ فقال قبلت أو وضعه
فوضعه كان ايداعا وهو كذلك كما قاله البغوي سواء المسجد وغيره لأن اللفظ أقوى من مجرد الفعل وقد رجع
ذلك الرافعي في الترحح الصغير واعتمده الاذري وجزم به في الانوار ولو وجد لفظ من الوديعة وأعطاه من
المودع كان ايداعا أيضا فيما يظهر وقال الاذري والركشي فالشروط لفظ أحدهما وفعل الآخر لحصول
المقصود به اه وقوله فالشروط لفظ أحدهما الخ من هذا يعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا
حل دابته حطباً وطلب من أهل بلده أن يأخذوها معهم إلى مصر ويبيعون الحطب له فامتنعوا من ذلك ولم
يقبلوها منه فتعاقب عنهم على نية أنه يأتي بأقواب السفر ويلحقهم في الطريق فلم يفعل ثم أتتهم حضروا بها إلى
مصر وتصرفوا في الحطب اقبية صاحبها ووضعوا الدابة عند دوابهم فضاقت بلاء تقصير وهو عدم الضمان اه
عش عليه (قوله مع السكوت) أي منها ما أخذ مما ليس بأي فلا ضمان على صاحب الحمام إذا وضع إنسان
نبله في الحمام ولم يستحفظ عليها كما هو الواقع الآن اه حل أي وإن شرط في حفظها بخلاف ما إذا
استحفظه وقبل منه أو أعطاه أجرة لحفظها فإنه يضمنها إن شرط كان نام أو غلب ولم يستحفظ من هو مثله كما لا يخفى
وإن فسدت الأجرة فمثل ذلك القواب في الخان فلا يضمنها الخاني إلا إذا قبل الاستحفاظ أو الأجرة وليس من
التفريط من الجاهل والخاني ما لو كان يلاحظ على العادة فتغفله سارق أو خرجت الدابة في بعض غفلاته
لعدم تقصير في الحفظ المعتاد فالظاهر أنه يقبل قوله فيه بيمينه لأن الأصل عدم التقصير اه شرح مر وقوله
بخلاف ما إذا استحفظه وقبل منه أي فإنه يضمن جميع الخواص ظاهراً وباطناً إذا كان مما جرت العادة بحفظه
في الجلة بخلاف كيس أو قندل مالم يمينه شخصه فإن عينه كذلك ضمن وماله يمتثل السارق الفرصة
فإن انتهزها لا ضمان وقولنا ضمن جميع الخواص أي سواء فسدت الأجرة كان لم تجز بيمينه أجرة أم لا كان
استأجره لحفظه مدة معينة وقوله أو أعطاه أجرة أي وإن لم يقبل الوديعة باللفظ ولا بد من لفظ من المالك وقوله
كان نام أو غلب لعل المراد أنه طرأ ما يقتضي غيبته ولم يتمكن من ردها للمالك لما يأتي فيما لو أراد السفر أو كانت
العقبات بعيدة باستحفاظ غير ملن عرض له عذر وقوله الآن قبل الاستحفاظ ومنه أذهب وخلصها ويدل له قوله
الآن وأضعه فوضعه الخ قال في العباب ومن ربط دابته في خان واستحفظ صاحبها فخرجت في بعض غفلاته
أولم يستحفظ بل قال أين أربطها فقال هاتم فقد هالم ضمن اه أقول ويقال مثله في الجاهل فلو وجد
المكان من حوماء مثلاً قال أين أضع حواني فقال له ضعهما هنا فضاقت ضمن اه عش عليه (قوله كالعارية) اه
وغيره بعضهم بين البابين بأن أصل وضع اليد على مال الغير هو الضمان والضمان لا يزول إلا بلفظ من المالك
بخلاف العارية فلم يضمنه موتة على وفق الأصل ما كفي فيها بلفظ من أحد الطرفين وأيضاً فالوديعة مقبوضة
لغرض المالك وغرضه لا يعرف إلا بلفظ من جهة والعارية بعكس ذلك فاحتج إلى لفظ المستعير أو فعله اه
شوبري (قوله كلود عتلك هذا) ولو قال خذها بواو دية وبواو عارية أو عكسه عمل بما قاله في اليومين الأولين
وبعدهما مائة أمد غير ودية وقال مر في الأولى ضمنون أبداً ولو أودعه ثوباً واذنه بلبسه ففقدان فاسدان وهو
قبل لبسه غير ضمنون وبعد ضمنون إذا فسد كل عند كسبه اه قل على الجلال (قوله حرم عليه أخذها)
فيما شعر بأن مجرد الاعتد لا يحرم وقد يقال أنه وسيلة في حرم أيضاً العقل على الجلال (قوله ولم يثق بامانة نفسه فيها)
أي بغير نفاق الحياة فيها في المستقبل اه حل (قوله فلا يحرم ولا يكره) قال بعضهم وتكون مباحة في هذه
اه سم ونوزع فيه اه زى فتعز بها الأحكام الخمسة وكلها في الشارح على كلام سم وقال
عش وتصور الإباحة هنا بل في أمارة نفسه (قوله والإيداع صحيح والوديعة أمانة) أي إن كان
المودع مال كافان كنولياً أو وكلاً جيت يجوز لهما الإيداع ضمنها أخذها بمجرد الانخاف اه حل (قوله
واثر التعريم) أي حيث قلناه، فتصور على الإثم أي فلا يمتداه إلى الضمان اه عش على مر وهذا

مع السكوت فم لو قال الوديعة
أو دية مثلاً ففعله
سأ كما يشبه أن يكتفى ذلك
كالعارية وطيه فالشروط
اللفظ من أحدهما عليه
الركشي والاعجاب لما
صرح (كلود عتلك هذا أو
استحفظه أو) كناية مع
النيت (كذلك من عجز) من
يراد الإيداع عنده (عن
حفظها) أي الوديعة (حرم
عليه) (أخذها) لأنه يبرئها
للتقصير (أو) فهو عليه (لم
يتوب بامانة) فيها (كره)
لأنه يشبه الحياة فيها
قال ابن الرضا الآن يعلم عمله
المالك فلا يحرم ولا يكره
والإيداع صحيح والوديعة
أمانة وإن قلنا بالتعريم واثر
التعريم

إذا كان التحريم من حيث العجز عن حفظها كالمو السبق ما إذا كان من حيث نية الحياة فيها ما والتحريم
يتعدى إلى جعله ضامنا بأخذها فلا تكون أمانة تحت يد موصيا أو شارح التبيين على هذا عند قول المتن وكان
بأخذها بالتفريع أي حيث قال الشارح بخلاف ما لو نوا ابتداء فاته يضمن (قوله مقصور على الأتم) قال
في شرح الروض لكن لو كان المودع وكيل أو ولي يتيم حيث يجوز له الإيداع فهي مضمونة بمجرد الإيداع
قطعا (قوله والله في عون العبد الخ) صدره كفي من الأربعين من نفس على مؤمن كربة من كربة الدنيا نفس
الله عنه كربة من كربة يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله
في الدنيا والآخرة والله في عون العبد مادام العبد الخ اه ع ش (قوله بأن لم يكن ثم غيره) أي ولم يخش
على نفسه أو ماله أو ولده ضررا بسببها فيظهر اه شرح الارشاد لشيخنا اه سم (قوله لكن لا يجبر
الخ) فله أخذ الاجرة لذلك لان الواجب العيني تؤخذ عليه الاجرة كسقي البابل وتعد من يجب عليه أخذها
وجب على كل من عرضت عليه أخذها لان الامتناع يؤدي إلى التواكل اه حل (قوله لكن لا يجبر الخ) أي
فله طلب أجرته وأجرة حرزه فان دفعها المالك فلا كلام والاف الذي يظهر أنه لا يجب عليه قبولها حاجتها لأنه
يقبل ويجبره الحاكم على أدائها لا يخفى تامل اه شوري (قوله وترفع الوديعة الخ) قال في الروض
وشرحه ولو عزل الوديعة نفسه أو عزله المالك انقضت وبقى المالك في يده أمانة شرعية ولو سأل الرضوان
لم يطلب منه فان أخرجه بلا عذر ضمن اه وفي شرح الارشاد لشيخنا والمراد بالرد اعلام المالك بها والظلمة
بينه وبينها اه سم (قوله وترفع الوديعة الخ) وفائدة ارتفاعها انها صير أمانة شرعية فطلبه الرضا لكها
أو وليه ان عرف أي اعلامه بها أو بمثلها فورا عند تمكنه وان لم يطلبها كضالة وجدها وعرف مالها فان
غاب ردها للمالك الامين والا ضمن اه شرح هر ويقوم وارث كل ذي لب مقامه (قوله وانما اه) كن
فرف بمسئرتي حتى أعمى عليه وقد ذكر الشهاب عبارة أن من أعمى يصير ضامنا للوديعة فله ردها ثم ظهر ان معنى
ذلك اذا أخروا لم يرد على المالك وتلفت يكون ضامنا اه حل (قوله ويجبره عليه) أي ويجبره على الوديعة
اه حل (قوله ورد من الوديعة) أي وبعزله نفسه ويبيع مالها لها أو بأقرارها لغيره اه حل (قوله
وأصلها أمانة) أي وضعها والمناسب فيها والغالب عليها الامانة وان حرمت أو كرهت اه قل على الجلال
(قوله كالرهن) أي فان الغرض الأصلي منه التوثيق والامانة تتبع ويرتب على كونها فيه تبعان المرتهن
لو خان فيه لا يرتفع الرهن بخلاف الوديعة اذا خان فيها فانه يرتفع كسباني في قوله ومتى خلى يرا الا بالاياداع
وتقدم هذا الفرق في الرهن في قوله ويرثه عن ضمان يدايداعه لا ارثانه اه (قوله في الجملة) أي فيما لا لم
بأخذ جعله لاقال سل أي فيما اذا سلم له القبول أو وجب بعبارة ما لشيخ عبد البر قوله في الجملة أي في بعض
أحواله وهي ما اذا كانت بغير جعل ولم تكن محرمة ولا مكرهة ولم يحصل منه تعد هذا ما ظهر (قوله وقد تضمن
بعوارض) أي عشر وقد نظمها بعضهم بقوله

عوارض التضمن عشر ودعها * وسلم وتقلها وجعلها
وزك ايضاه ودفع مهلك * ومنع ردها وتضييع حكي
والانتفاع وكذا الخالفه * في حفظها ان لم يرد من خالفه

(قوله كان ينقلها) أي وقد عين له المودع مكانا للحرز وان لم ينقلها عنه غيره كفي شرح الروض (قوله دونها)
أي الجملة أو الدار حرز أو حرز مثلها كذا في شرح الروض والمعتد عند ضمانه لا ضمان اذا كان حرز مثلها
وان القول بالضمان محمول على ما اذا عين المالك حرزا فنقلها منه حرزا لكن حرز مثلها اه حل (قوله
دونها حرزا) المعتد فيما اذا نقلها من حرز إلى حرز مثلها لم عين المالك الموضع لا ضمان كما يأتي في قوله أو
نقلها من بيت إلى آخر في دار الخ اه ع ش (قوله وان كان البيت الاول حرزا) أي والثاني حرز مثلها

مقصود على الأتم (والا) بان
تقدر على حفظها ووفق بأمانته
فيها (من) له أخذها بقيد
رذته بقول (ان لم يضمن)
لاخذها لغيره مسلم والله في
عون العبد مادام العبد
عون أخيه فان تعين بأن لم
يكن ثم غيره موجب عليه
أخذها لكن لا يجبر على
اتلاف منغصته ومنغصه حرزه
بجاء (وترفع) الوديعة أي
يتبى حكمها (بموت أحدهما
وجنونه وانما اه) ويجبره
عليه (واسترداد) من المودع
(ورد) من الوديعة كلو كلة
(وأصلها أمانة) بمعنى أن
الامانة متصلة فيها لا تبع
كل من سواء كانت جعل
أم لا قوله تعالى ما على المحسن
من سبيل والوديعة محسن في
الجملة (و) قد تضمن عوارض
كل ينقلها من محلة أو دار
لاخرى دونها حرزا وان لم
ينقلها المودع عن نقلها له
عرضه التالف نعم ان نقلها
يقل انما لم يكن ولم يتفريع
لم يضمن وخرج عما ذكر
ما نقلها إلى محل ذلك حرزا
أو إلى آخر دار أو نقلها من بيت
إلى آخر في دار واحدة أو خان
واحد ولم ينقلها المودع فاته
لا ضمان وان كان البيت
الاول حرزا

كما يرشد اليه كونها في دار واحدة أو خان واحد اه حل (قوله وكان يودعها الخ) ظاهره دخولها في ضمانه بمجرد
الايداع وان لم يسلمها وفي تجريد الزيد في باب الشركة لو باع الشريك شيئا من مال الشركة بفن فاحش فالبيع في
نصيب شريكه باطل ثم قال ولا يضمن بمجرد البيع بل يتسليم به بخلاف المودع في الوديعة كذا قاله أبو اسحق وقال
أبو حامد عندي انه يضمن بمجرد البيع أيضا اه ويمكن الفرق بين الايداع والبيع فليحرراه شورى (قوله لان
المودع لم يرض بذلك) عبارة مر لان المالك لم يرض بأمانة غيره ولا يده أي فيكون طريقا في ضمانها والقرار
على من تلفت عنده والمالك تضمن من شاء فان شاء ضمن الثاني ويرجع بما غرمه على الاول ان كان جاهلا اما
العالم فلا لانه غاصب أو الاول يرجع على الثاني ان علم لان جهل اه (قوله وله استعانة بمن يحملها الحرز) أي اذالم
نزل يده عنها بان يعد حافظا لها عرفا اه شرح مر وعش عليه (قوله أيضا وله استعانة بمن يحملها الحرز) أي وان
سهل عليه حملها ولا يقره اه قل على الجلال أي ولو كانت خفيفة أمكنه حملها بالامسقة فيما يظهر اه مر (قوله المفهوم
ذلك بالاولى) اذ الحاجة للعنف والسقي مما يتكرر بخلاف الحمل فاذا جاوزنا ما لا يتكرر وفلان نجوز ما يتكرر
بالاولى وأيضا الحمل فيه استيلاء تام بخلافهما فاذا جاوزنا ما فيه استيلاء تام فلان نجوز ما ليس فيه استيلاء تام
بالاولى اه شرح مر (قوله كراة سفر) أي مباح وان قصر ان ردها لغير مالها وانابته والا فلا يتقيد السفر بالمباح
أي ردها لغير مالها وانابته لا يجوز الا في السفر المباح وردها لهما يجوز ولو في غير السفر المباح بل لا يتقيد
بالسفر لجواز التقدم من الجانبين واذ ارجع من سفره لم يمتد أخذها من دفعها له وان علم به المالك وأقره اه قل
على الجلال (قوله ومرض مخوف) قال في شرح الروض وظاهره كمال الاذرى ان كل حالة تعتبر فيها الوصية من
الثبات كوقوع الطاعون بالباد حكمها حكم المرض المخوف فيما ذكر اه نعم الحبس لا يقتل في حكم المرض
هـ الاثم لان هذا حق آدمي ناجز فاحتياطه أكثر يجعل مقدمة ما يظن منه الموت بمنزلة المرض اه شورى
(قوله أو وكيله) أي في قبض الودائع اما بخصوصها أو بتوكيله في أمر عام يشملها اه عش (قوله فان فقد هما)
أي فوق مسافة القصر اه حل (قوله فان فقد هما) أي لتخو غيبة وحبس وتوارر ردها بصيغة الماضي لوقوعه
جواب الشرط الذي قدره مع عدم اقراره بالفاء وقوله لقاض متعلق به وحينئذ تغير اعراب المتن فان قوله لقاض
كان متعلقا بقوله ردها الواضع مبتدأ الخبر عنه بقرينة قوله عليه ويأتي ما ذكر في ما بعده تأمل اه شورى (قوله وعليه
أخذها) أي يجب على القاضي أخذها من الوديع حفظا لها بخلاف دين غائب وأخذها مضمون لا يلزمه قبولها
لان بقاء هما احراز للمالك اه قل على الجلال (قوله ففاض فلامين) ومتى ترك هذا الترتيب ضمن حيث قدر
عليه قال الفارق في الاقر من متافلا يضمن بلا يداع ائتمتع وجود القاضي قطع المظاهر من فساد الحكم اه شرح
مر (قوله وصية بها اليهما) المعتمد اخذها ص هذا بالاشراف على الموت دون السفر فلا تغني الوصية بها اليهما فيه
عن ردها اليهما اه حل وسع وعش (قوله والمراد بالوصية بها الخ) عبارة شرح مر والمراد بالوصية
الاعلام بها ووصفها بما يميزها أو يشير لغيرها من غير ان يخرجها من يد يمويا من بالردان مات ولا بد مع ذلك من
الاشهاد كفي الرافعي عن الغزالي انتهت (قوله مع وصفها بما تميز به) فان لم يفعل ذلك ضمن الا اذا كان
فاضيا أمينا فلا يضمن وان لم توجد الوديعة بعد في تركته لانه أمين الشرع ومحل الضمان في سائر الامناء اذا تلفت
بعد الموت لا قبله ولو لم توجد في تركته الوديع ما عينه وأشار اليه فلا ضمان أو وجد وانكره الوارث لم يقبل ولو
قصر الوارث في ردها ضمن ويصدق في عدم تعصير مو في ان مورثه ردها وفي عدم تعصيره أيضا وفي تلفها عنده وفي
عدم علمه بحاله ولو وجد بعد متعدد مما وصفه ولم يرد الوارث ضمن * (تنبيه) لا أثر لكتابه على شيء هذا
وديعة فلان مثلا وفي جريدته عندي فلان كذا الا اذا أقر به أو قامت به بينة أو أقر به الوارث اه قل على
الجلال (قوله ومع ذلك يجب الاشهاد) معتمد كفي شرح مر وعش عليه فتضعيف الحلبي له هو الضعيف
(قوله أو سافر بها) ولو حدث له في الطريق خوف أقام بها وان هجم عليه القطار فطرحها بحضبة ليحفظها

فضاعته ضمن وكذا لو دفنها خوفاً منهم عند اقبالهم ثم أضل موضعها إذ كان من حقه أن يصبر حتى تؤخذ منه قصير مضمونة على أخذها اه شرح مر (قوله لجزءه عن ذلك) أي وكان الطريق آمناً فيضمن في الخوف ما لم يكن احتمال الهلاك في الحضر أقرب منه في السفر كجرحه شيخنا اه سبطا طب (قوله ومحل ذلك في غير القاضي أما القاضي إذا مات الخ) انظر إذا تمكن القاضي من الرد على المالك ولم يفعل هل يصبر كقوله ترك الأيضاء حرره وأخذ بعض الفضلاء من التعايل بأنه أمين الشرع أن هذا خاص بمال اليتيم وأنه يضمن بترك الأيضاء بالوديعة كغيره لأنه حيثئذ أمين المالك لا الشرع وأقول الظاهر أنه لا فرق بين مال اليتيم والوديعة ولا نسلم أنه عند إيداع المالك أياه لا يكون أمين الشرع بل فيه جهتان كونه أمين الشرع وكونه أمين المالك والمغلب في حقه أمانة الشرع ثم رأيت مر وافق على ذلك وإن الوديعة كمال اليتيم فيما ذكر وأنه أمين الشرع مطلقاً وأنكر ما تقدم عن بعض الفضلاء اه سم (قوله بخلاف سائر الأمانات) فإن الواحد منهم يضمن بالسفر أو الموت إذا لم يوص به أو في كلام ج أن أحد الأمانات إذا ترك الواجب عليه يصبر ضامناً بمجرد نحو المرض حتى لو تلفت بآفة في مرضه أو بعد صحت ضمناً اه حل وهذا بخلاف ما في شرح مر ونص عليه أنه ومحل الضمين بغير إيضاء وإيداع إذا تلفت الوديعة بعد الموت لا قبله كما صرح به الإمام ومال إليه السبكي لأن الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان إلا به وهذا والمغتب مدوان ذهب الأسنوي إلى كونه ضامناً بمجرد المرض حتى لو تلفت بآفة في مرضه أو بعد صحت ضمناً كسائر أسباب التقصير انتهت (قوله وقد أوضحت في شرح الروض) لم يرد فيه على عبارته هنا الأقوله وظاهر أن الكلام في القاضي الأمين ونقل التصريح به عن الماوردي اه فتأمل وراجع إن شئت (قوله وكان يدفن الخ) يقال دفنت الشيء دفناً من باب ضرب أخف منه تحت الطباق التراب فهو دفن ومدفون فاندفن اه شوي (قوله بخلاف ما إذا علم بها أميناً) أي في نفس الأمر فظان الأمانة لا يكفي لتبين خلافه اه حل (قوله فشرطه فقد القاضي) أي وضد من قبله من المالك أو وكيله اه سبطا طب (قوله وكان لا يدفع متلفاتها) بكسر اللام أي القادر على دفعها بلا ضرر عليه ولا مشقة لا تختمل عادة ولو وقع حريق في محلها وفيه متاع له بها فقدم متاعه لم يضمن إلا أن سهل نقلها معه ولو كان فيه ودائع فنقل بعضها وتلف بعضها لم يضمن إلا ما تصرف في نقله منها ولا يصدق في دعوى عدم النجاسة في هذه الأبيدنة اه قل على الجلال وعبارة سل قوله وكان لا يدفع متلفاتها الخ يستثنى من ذلك ما لو وقع في خزانة الوديعة حريق فبادر لنقل أمتعته فاحترقت الوديعة لم يضمن إلا أن أمكنه إخراج الكل دفعة أي من غير مشقة لا تختمل عادة لأنه أو كانت فوق فتحاها وأخرج ماله الذي تحتها وتلف بسبب التحية كما استوجبه ج كقولهم يكن فيها إلا ودائع فبادر لنقل بعضها فاحترقت ما تخرق له انتهت (قوله ثياب صوف) أي ونحوه من شعور وبر وغيرهما اه شرح مر (قوله أترك لبسها عند حاجتها) عبارة مر وكذا عليه لبسها بنفسه إن لا يذوقه عند حاجتها بأن تعين طار يقال دفع الدود بسبب عبور ج الأذى بها ثم إن لم يلحقه لبسها أو لبسها مع بليلق به هذا القصد قدر الحاجة مع ملاحظته كما قاله الأذوي فإن ترك ذلك ضمن مالم ينفه فم لو كان ممن لا يجوز له لبسها كتب حرير ولم يجد من يلبسه ممن يجوز له لبسه أو وجد موم يرضى الأبالسة والوجه الجواز بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها إلى مضي زمن يقابل بأجرة فالتقرب إن له رفع الأمر لهما كم يفرض له أجرة في مقابلة لبسها إذا يلزمه أن يبدل منفعته مجاناً كالحرز وقوله بأن تعين طريق الخ قال ج ولا بد من نية نحو اللبس لأجل ذلك والاضمن به ووجه في حال الإطلاق بيان الأصل الضمان حتى يوجد صارف اه ع ش * (فرع) قال مر إذا أودعه خاتماً فلبسه فلن يلبسه على الوجه المعتاد في لبسه أو قصد لبسه استعماله والاتفاغ به ضمن والابن لبسه لأعلى الوجه المعتاد في لبسه لم يصد بلبسه مالم ذكر لم يضمن ويختلف اللبس المعتاد بالذكورة والأنوثة هذا حاصل أمره الاحتياط في الخنثى جعله كالرجل فلا ضمان بلبسه في غير الخنصر لأن الأصل بقاء أمانته وعدم

لجزءه عن ذلك ومحل ذلك في غير القاضي أما القاضي إذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركته فلا يضمنه وإن لم يوص به لأنه أمين الشرع بخلاف سائر الأمانات وأما وم لا يتسه فإله ابن الصلاح قال وإنما يضمن إذا قرط قال السبكي وهذا تصريح منبجان عدم إيضائه ليس تفریطاً وإن مات عن مرض وهو الوجه وقد أوضحت في شرح الروض (وكان يدفنها بموضع ويسافر ولم يعلم بها أميناً راقبها) لأنه عرضها للضياع بخلاف ما إذا علم بها أميناً راقبها وإن لم يسكن الموضع لأن إعلانه بمنزلة إيداعه فشرط فقد القاضي وكلام الأصل يقتضي اشتراط السكنى وليس مراداً (وكان لا يدفع متلفاتها كترك تهوية ثياب صوف أو ترك لبسها عند حاجتها) لذلك

الاستعمال المخمن لعدم تحقق أنوثته حتى يكون به في غير الخنصر استعمالاً لانه لا استعمال بلبسه في غير الخنصر
الامن الاتي بخلاف الرجل فان لبسه في غير الخنصر انما يقصد به الحفظ قاله م ر واعتمده وهو أحد
احتمالين نقلهما في شرح الروض عن الاسنوي نانيهما الحاقه بالمرأة اه سم (قوله وقد علمها) فان لم يعلمها
بان كانت في صندوق أو كيس مشدود فلا ضمان اه محلي وقوله بان كانت في صندوق أي ولم يعلم بها كذا كره
أو علم بها ولم يعطه مفتاحه والواجب فتحها فان لم يفعل ضمن اه قل عليه (قوله لان البود) جمع دودة
ويجمع على ديدان بالكسر اه عش (قوله أو ترك عاف دابة) أي مدة يموت مثلها فيها غالباً وان ماتت
بغير ذلك لنحوها بذلك في ضمانه ولو كان بها جوع سابق ضمنه او قبل ضمن القسط ومثل ذلك اذا ترك تسيرها
قدر اتندفع به زمانتها اه حل قال في الكافي لو أودع مبيعاً وأذن له في ركوبها أو وثبها وأذن له في لبسه فهو
ايداع فاسد لانه شرط فيه ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل الركوب والاستعمال لم يضمن أو بعده ضمن لانها
عارية فاسدة اه دميري فهما عقدان فاسدان وعبارة شرح م ر فلو أودع مدياً فترك عفلها أو مبيعها
مدة يموت مثلها فيها جوعاً أو عطشاً ولم ينهه ضمنها ان تلفت ونقص ارشها ان نقصت فان ماتت قبل مضي تلك
المدة لم يضمنها ما لم يكن بها جوع أو عطش سابق وعلمه فيضمن حيثما جيعها كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وهو
المعتمد وان جزم به ابن المقرئ كصاحب الانوار بضمه بالضماء ويجب ركوب الدابة أو تسيرها خوفاً عليها من
الزمانه لطول وقوفها كما قاله الاذري وجعله الزركشي مثالا وان الضابط خوف الفساد ولو ترك الوديع شيئاً مما
لزمه الجمل - له بوجوبه عليه وعذر لنحو بعده عن العلماء في تضمينه وقفة لكنه مقتضى اطلاقهم انتهت (قوله
أو ترك علف دابة) أي مدة يموت مثلها فيها وان لم تمت بذلك كان ماتت بانها - دام حائطاً أو غيره كافي الجواهر
لانه التزم حفظها فعليه القيام بما يصون من التلف والعيب بخلاف موتها قبل تلك المدة نعم ان كان بها جوع
سابق وعلمه ضمن الكل كما اقتضاه كلام الشيخين تشبيهاً بما لو اكرى مبيعاً فمهلكها أكثر مما شرط فانه يضمن
الجميع اذا لم يكن مال الكهامة هاور بحه الزركشي وغيره ويؤيده ما يأتي في مال الجوع انساناً به جوع سابق
ومنعه الطعام مع علمه بالحال ومات فانه يضمن الجميع وجزم في الروض كالانوار بانه يضمن القسط اه شرح
الارشاد لشيخنا واعتمد م ر فيما لو كان بالحيوان جوع سابق وجوعه الوديع جوعاً قد راي موت به
مع انضمامه للجوع السابق وعلم به انه يضمن الجميع لا القسط وانه اذا ترك سقى النخل المودعة حتى تلفت
ضمن كالحيوان لكنه لا يأنم فلا فرق بينها وبين الحيوان في الضمان وبينهما فرق من جهة الاثم لحرمه الروح
اه (وأقول) ويؤيده الضمان بترك نشر الصوف ولبسه لدفع افساد البود فليتأمل ولا يبعد ان يأنم من جهة
ترك الواجب عليه وهو السقي * (فرع) * قال في الروض وشرحه وهل يضمن نخيلاً استودعها لم يأمره بسقيه
فتركه كالحيوان أو لا وجهان صحح منهما الاذري الثاني يفرق بحرمة الروح قال والظاهر ان محل الوجهين
فيما لا تشرب بعروقها وفيما اذا لم ينهه عن سقيها اه واعتمد م ر الضمان وانظر على ما صححه الاذري
ما الفرق بين ذلك وترك ثوبه الثياب اللهم الا أن يقال تلف الثياب بترك التهوية أقرب بمن تلف الشجر
بترك السقي اه سم (قوله لان نهاء) ويجب عليه أن يأتي الحاكم ليحبر مال الكهان حضر أو لياذن
له في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب اه شرح م ر (قوله لان نهاء) أي المالك المطلق التصرف فان لم يكن
كذلك كولي محجور وعلم به ضمن والا فلا اه قل على الجلال (قوله لان نهاء) قال في شرح الروض
وان منعه لعله فاطعمه والعله موجودة ضمن قال شيخنا في شرح الارشاد وقياس ما قبله ان محله ان علم تلك العلة
اه وأراد بما قبله اذا أودع حيوان محجوره ونهى المودع عن اطعامه فليتأمل وفي شرح الروض نعم ان كان
اي الحيوان ملكاً لغيره كان أودع الولي حيوان محجوره قال الزركشي في شبه ان نهيه كالدعم وسبقه الاذري
وقيد بعلم الوديع بالحال ومشي م ر على خلاف بحث شيخنا السابق فقال انه يضمن مطلقاً لان التلف حصل

وقد عامها لان البود يفسدها
وكل من الهواء وعروق راتحة
الا كدحى بها يدفعه (أو) ترك
(عاف دابة) يسكون اللام
لانه واجب عليه لانه من
الحفظ (لان نهاء) عن
التهوية واللبس

والعطف فلا يضمن كقولنا تلف الثياب والداية ففعل لكنه يصح في مسألة الدابة الحرة ٨١ الروح والتصریح بقولي لان ثم انهم من زيادتي

في الاولين (فان اعطاه) المالك

(عافا) بفتح اللام (عطفها

منه والاراجعه أو وكيه)

ليعطفها أو يستردها (فان

فقد هماراجع (القاضي)

ليقترض على المالك أو

يؤجرها ويصرف الاجرة في

موتها أو يبيع جزأ منها كما

في عطف اللقطة (وكان تلفت

بمخالفة) حفظ (مأمور به

كقوله لا ترد على الصندوق)

الذي فيه الوديعة (فرقد

وانكسره) أي بشقه (وتلف

ما فيه به) أي بانكساره الخالفة

المؤدية للتلف (لا) ان تلف

(بغيره) كسرقة فلا يضمن

لان رفاة عليه زيادة في

الحفظ والاحتياط نعم ان كان

الصندوق في صحراء فسرق

من جانبه ضمن ان سرق

من جانب لولم يرقد على

الصندوق لرقده (ولان

نراه عن قائلين) كان قال له

لا تقفل عليه الا قفلا واحدا

(فاقفلها) أو نهاه عن قفل

فاقفل فلا يضمن لذلك (ولو

اعطاه دراهم بسوق وقال

احفظها في البيت فانحر بلا

عذرا (قال (اربطها)

بكسر الباء أشهر من ضمها

(في كك) أول بين كيفية

حفظها فامسكها) بيده (بلا

رباطه) أي في كك (فصاحت

بنحو غفلة) كنوم (ضمن)

لتفريطه (لا باخذ غاصب)

لان البادح حر بالنسبة اليه

بفعله وهو العطف بعد نسي المالك والتلف بالفعل مضمّن سواء أكلن مع العلم أو مع الجهل بخلاف ما إذا كان به جوع سابق وجوعه قدر الوانضم الى الاول أتلفه فانه يفرق بين العلم والجهل لعدم الفعل اه سم (قوله والعطف) بسكون اللام أي ولان نهاه عن العطف الذي هو تقديم العطف بفتح اللام وان كان قد دفع له ما يعاقبه اه قل على الجلال (قوله في مسألة الدابة) أي بخلاف مسألة التوبة واللبس وان كان فيه ضياع مال لكنه ليس بسبب فعل بل بسبب ترك تأمل سم (قوله راجع القاضي) فان فقد الحالكهم أنفق بنفسه ثم ان أراد الرجوع ع أشهد ان أمكن والآن في الرجوع كما قاله بعضهم والمعتمد أنه لا يكفي نية الرجوع وان تعذر الاشهاد لانه عذر نادر اه شورى (قوله ايقترض على المالك) والذي ينفعه على المالك هو الذي يحفظها من التيبس لا الذي يسهلها لو كانت سميعة عند الايداع فلا وجه أنه يجب عليه عطفها بما يحفظ نفسهها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحالكهم أنفق بنفسه ثم ان أراد الرجوع أشهد على ذلك فان لم يفعل فلا رجوع في الاوجه نعم لو كانت راعية فافظاها رجوعا تسريحها مع ثقة فلو أنفق عليها لم يرجع أي ان لم يتعد ذرع عليه من يسرحها معه والا فيرجع وعن أبي اسحق انه يجوز له نحو البيع أو الايجار أو الاقتراض كالحالكهم وينبغي ترجيحه عند تعذر الاتفاق عليهم مطلقا لا بذلك اه شرح مر (قوله على الصندوق) بضم الصاد على الافصح ويجوز الفتح اه قل على الجلال وتقدم في باب الاحداث عن البرماوى ما نصه والصندوق بفتح الصاد وضمها ويقال بالسين والراى قال ابن العربي يقال لما جعل فيه الثياب صوان فان كان مجلدا وفيه مسامير فهو الصندوق فان كان صغيرا جعل فيه الطيب فهو الربعة اه (قوله وتلف ما فيه به) مفهومه عدم ضمانه اذا لم يتلف به فليحذر اه سم (قوله في صحراء) المراد به غير الحرز اه برماوى (قوله فسرق من جانبه ضمن) بخلاف ما لو سرق من غير مرقدته أو في بيت محرز أو لامعى ثم سرق من محل مرقدته لانه زاد احتياطا ولم يحصل التلف بفعله ج اه شورى (قوله عن قائلين) بضم القاف اه شرح مر (قوله فاقفلها) فلو لم يقفل عليه أصلا هل يضمن لان مقتضى اللفظ أن يكون القفل مأمورا به أم لا فيه نظر والاقرب عدم الضمان اه برماوى (قوله فلا يضمن لذلك) أي لانه زيادة في الحفظ قال مر ولا تنظر لتوهم كونه اغراء للسارق الذي عال به القائل بالضمان (قوله ولو أعطاه دراهم بسوق) خرج بالسوق ما لو أعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فيلزمه الحفظ فيه فوراً فان أخر بلا عذر ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في كك أو شدها في عضده لا مما يلي أضلاعه وخرج بها أو لم يخرج وأمكن اسرارها في البيت ضمن لان البيت أحرز من ذلك بخلاف ما اذا شدها في عضده مما يلي أضلاعه لانه أحرز من البيت وقيد الاذرى بما اذا حصل التلف في زمن الخروج لا من جهة المخالفة والا فيضمن اه شرح مر وقوله وقال احفظها فيه أي في البيت مفهومه انه لو اقتصر على قوله احفظها لم يضمن بالخروج به من البيت والواجب عليه الآن حفظها بأي وجه اتفق من وجوه الحفظ اه ع ش عليه (قوله فانحر بلا عذر) المراد بالعذر هنا ما كان ضروريا أو مقاربا له اذ ليس منه ما لو جرت عادته انه لا يذهب من حانوته مثلا الا آخر النهار وان كان حانوته حرزها اه برماوى وعبارة مر لو قال له وهو في حانوته احملها الى بيتك لزمه أن يقوم في الحال ويحملها اليه فلو تركها في حانوته ولم يحملها الى البيت مع الامكان ضمن وهو الاوجه ولا اعتبار بعادته لانه ورط نفسه بقبولها سواء كانت حسنة أو لا (قوله بكسر الباء أشهر من ضمها) في المصباح وربطها من باب ضرب ومن باب قتل لغو الابطاء ما يربط به القرينة وغيره او الجمع ربطا مثل كتاب وكتب ويقال للمصاب ربطا الله على قلبه بالصبر كما قال أفرغ عليه الصبر أي الهسهه والربط اسم من ربط وربطه من باب قاتل اذا لزم ثغر العدو والربط الذي بيني للفقراء مولد ويجمع في القياس على ربطا بضمين وربطاط (قوله بنحو غفلة) كنوم ولولم ومعه الوديعة فصاحت فان كانت بحضرة من يحفظها أو في محل حرزها لم يضمن والا ضمن كادل عليه صريح كلامهم اه شرح مر (قوله ولا يجعلها بحبيب) لا فرق في الجيب بين الذي في ثمة القميص والذي بجانبه أي ان غطى

(١١ - جل منهج بع) (ولا يجعلها بحبيب) بدلا عن الربط في كملانة احرز من الكم الان كان الجيب واسعا غير مزدور فيضمن

لسهولة تناولها باليد منه (أو) قال (اجعلها بجيبك ضمن ربطها) في كنه لتركه الا حرز أما إذا أمسكها مع الربط في الكم فلا يضمن لانه بالغ في الحفظ أو امتثل قوله اربطها في كمن فان جعل الحيط خارجا فصاعدا باخذ طرار ضمن أو باستر سال فلا وان جعله داخل انعكس الحكم وهذا كما اذا لم يرجع الى بيته والافلج رزها فيه (وكان يضيعها كان) هو أول من قوله بان (يضعها في غير حرز مثلها) أو ينسأها (أو يدل عليها) معينا محلها (ظالم) هو أعم من قوله سارقا أو من بصادر المالك (أو يسلمها) أي لظالم ولو (مكرها أو يرجع) هو إذا غرم (عليه) أي على الظالم لان قرار الضمان عايله لانه المستولى على المال عدوانا ولو أخذها الظالم قهرا فلا ضمان على الوديع (وكان ينتفع بها كلبس وركوب لا لعذر) بخلاف ما إذا كان لعذر كلبس لدفع دود وركوبه لجاح (وكان يأخذها) من محلها (لينتفع بها) وان لم ينتفع لعديه بذلك نعم ان أخذها لذل طارنا انما ملكه ولم ينتفع بها يضمنها للعذر مع عدم الاتفاع ولو أخذ بعضها لينتفع به ثم برده أو بدله ضمنه فقط (لا انوى الاخذ) لذلك ولم يأخذ لانه لم

يتوب فوقع كما استظهره بعضهم * (فرع) * قال في شرح الروض وان أودعه اياها أي الدراهم فوضعها في الكم بلاربط فسقطت وهي خفية لا يشعر بها ضمن لتفريطه في الاحراز أو وهي ثقيلة لا يشعر بها فلا يضمنها أو وضعها في كور عمامته بلاربط فصاعدا ضمن اه ومثلها في ذلك التكة اه شوري وكان اطلاق الجيب على مثل هذا الذي هو كالخريطة في طوق القميص أو في جانبه من تحت أمر اصطلاحى للفقهاء والا فقتضى ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص ففي المصباح جيب القميص ما ينفتح على النحر والجمع أجياب وحيوب وجلبه يحويه قور جيبه وجيبه بالتشديد يجعل له جيبا انتهى (قوله لسهولة تناولها باليد منه) قد يقال هو واضح حيث أخذت بالتناول منه وأما إذا أخذت بشقه من أسفل فينبغي عدم الضمان الآن يقال الجيب بهذه الصفة غير حرز مطلقا اه حل (قوله فان جعل الحيط خارجا) هذا ان كان له ثوب فقط أو جعلها في الاعلى ام لو كانت في الثوب الاسفل فلا فرق في المسئلتين اه بش (قوله باخذ طرار) أي قطاع وهو الشرطي اه شيخنا وفي المصباح طررت طرار من باب قتل شقيقته ومنه الطرار وهو الذي يقطع النفقات ويأخذها على غفلة من أهلها اه (قوله أو باستر سال فلا) أي حيث كانت ثقيلة يحس بها إذا وقعت والضمن لان وقوعها يدل على عدم احكام الربط بخلاف الثقبلة اه حل (قوله والافلج رزها فيه) فان خرج بها في كنه أو جيبه أو يده ضمن فله المأوردى لكن سيأتى في كلام الاصل ما يؤخذ منه انه يرجع في ذلك الى العادة شرح الروض اه سم (قوله هو أعم من قوله بان) أي لان أنواع الضياع كثيرة منها ان تقع دابة في مهلكة وهي مع راع أو وديع فيترك تخليصها مع تمكنه منه بلا كبير مشقة أو يترك ذبحها بعد تعذر تخليصها فتقوم فيضمنها على ما مر ولا يصدق في ذبحها كذلك الابينة كافي دعواه خوفا الجاهل الى ابداع غيره ومنها ان ينام عنها الان كانت برحله ورفقة حوله أي مستيقظون كمن هو ظاهر اذا لا تعصير بالنوم حينئذ ومنها ضياعها بنسيان أو نحوه كان قد عد في طريق ثم قام ونسيها أو دفنها بحر زخم نسيه اه شرح مر (قوله كن يضعها في غير حرز مثلها) ولو دفع له مفتاح نحو بيته فدفعه لا خرفق وأخذ المتاع لم يضمنه لانه انما التزم حفظ المفتاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمه اه شرح مر وقوله ومن ثم لو التزمه أي حفظ الامتعة كن استحقاقه على المفتاح وما في البيت من الامتعة والتزم ذلك وظاهره وان لم يره الامتعة ولم يسلمها له وقد يشكل عليه مما قاله الشارح في انظر اذا استحقاقا على السكة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها اليهم وعدم رزيم اياها اه ع ش عليه وتعبه الرشيد بقوله قلت لا اشكال لان الصورة أنه تسلم المفتاح كما يدل عليه قوله أيضا واذ تسلم المفتاح مع التزام حفظ المتاع فهو تسلم للمتاع معنى بل حسالتكم من النحول الى محله وأيضا لا استحقاق هنا على المتاع وهناك على السكة وأيضا فالامتعة هنا معينة نوع تعيين اذهى محصورة في الحل المستحق عليه لا يزيد ولا تنقص بخلاف بيوت السكة التي بها سكتها يزيدون وينقصون وأيضا المستحق هنا مال المتاع وثم المستحق هو الحاكم فتدبر (قوله أو يدل عليها) أي وحده أو مع غيره فالضمان عليه دون الغير ومقتضى كلام المصنف انها تدخل في ضمانه بمجرد الدلالة والمعتمد عدم دخولها في ضمانه بمجرد الدلالة كما قاله اه شوري أي فلا يضمنها الا ان أخذها الظالم اه حل (قوله معينا محلها) كقوله هي في مكان كذا بخلاف ما إذا لم يعينه كقوله هي عندي فلا يضمن بهذه الدلالة وهذا كله ما لم ينه المالك عن الدلالة عليها فان نهاه فالف ودل ضمن مطلقا أي سواء عين محلها أو لا اه من الحلبي يتصرف (قوله ولو مكرها) اذ لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة اه شرح مر وقال شيخنا العزيزي لان ذلك ضمن باب خطاب الوضع وهذا التعميم يمكن رجوعه للوضع والدلالة والتسليم اه حل (قوله وركوبه لجاح) أي وهربه من ظالم يأخذها اه حل (قوله أو بدله ضمنه فقط) فان رد ذلك البعض بعينه ضمنه فقط مطلقا وان رده فان تميز ذلك البدل ضمنه فقط والضمن الكل اه شيخنا وفي قول

على الجلال ولو أخذ بعض من الدراهم ليتنفع به ضمنها كلها ان فرض نحو ختم والاضمن ما أخذ منه فقط فان رده
فكذلك ان تميز أو تلفت كلها فان تلف بعضها ضمن بقسطه فقط فيضمن نصفه ان تلف نصفها كذا قالوه وقالوا
أيضا انه لو رد بدله ضمن الكل ان لم تميز والاضمنه وحده * (فرع) * دفع له ثوبا بالجرقة فانتفع به ضمنه وأجرته
وان أحرقة بعد فان أكرهه على إحراقه عينا لم يضمنه وقراءة الكتاب كلبس الثوب في جميع ما تقدم اه (قوله
ابتداء) أي عند تسلمها من مالكيها أي نوى عنده ان يأخذها منه ليتنفع بها فانه يكون ضامنا لانه كان
في الابتداء فلا يغتفر وما هنا خيانة في الدوام فاعتفرت اه (قوله وكان يخطئها) أي عمدًا بمال أي له أو لغيره
والمراد بالضمان هنا الغرم لما قالوه في الغصب ان خطا الشيء بما لا يميز هلاكه يدخل في ملكه بذلك ولو يلزمه
لمالكه المثل أو القيمة فلا مخالفة حيث سئ * (فرع) * قال في الروض ولو قطع الوديع يدها أو أحرق بعض
الثوب خطأ ضمنه دون الباقي أو عمدًا ضمنها مال السارح ولا يخالف ذلك نسويهم الخطأ بالعمد في الضمان
لان مجاهلي في ضمان الاتلاف كما في بعض المتلف في مسئلتنا لا في ضمان التعدي كما في الباقي فيها اذا تعدى فيه
اه شورى (قوله وكان يجردها) بان يقول لم تودعني فانه يضمن بخلاف لا ودعة لك عندي فيقبل عنده في
دعوى الرد والتلف ويعذر في دعوى النسيان قبل التلف لا بعده * (تنبيه) * اذا ردت اليمين على المالك في
التلف حلف على نفي العلم به * (فروع) * أودعه ورقة مكتوبة باقرار أو نحوه فتلقت بتقصير ضمن قيمتها
مكتوبة مع أجرة مثل الكتابة بخلاف مال أو أودعه ثوبًا عارضًا فتلقت كذلك فانه يضمن قيمته - ثم سطر رافضًا وفرق
بان الكتابة تنقص قيمة الورقة بخلاف الطراز في الثوب ولو ادعى اثنان على وديع بوديعة فان صدقتهما
فانحصرت بينهما وان صدق أحدهما فلا آخر تخليف الوديع فان نكل حلف الا آخر وغرمه قيمتها ولو قال
هي لاحد كذا وأنسبته وكذبا في النسيان ضمن والامر في اللقطة بعد تعريضها وفي ثوب ألقاه الرمح في داره وأيس
من معرفة مالكيها البيت المسال ان لم يكن جائر ويجوز لمن هي في يده في هذه الحالة أن يصرفها في مصارفها أو في
بناء نحو مسجد كرمها ما كمل لو كان الامام جائرًا اه قل على الجلال * (قاعدة) * قال البندنجي لو قال المودع
أودعني ألف درهم وتلفت وقال المالك بل غصبته صدق المودع على ما تقتضيه قواعد المذهب بخلاف مالو
قال أخذته منك ودبيعة وقال المالك بل غصبته لانه في الثانية اعترف بالقبض ثم حاول المسط بخلاف الاولى
اه وفي شرح البهجة للشارح ما نصه * (خاتمة) * قال ابن القاضى وغيره كل مال تلف في يد أمين من غير
تعدلا ضمن عليه الا فيما اذا تسلف السلطان لحاجة المساكين زكاة قبل حولها فتلفت في يده فيضمنها لهم أي
في بعض صورها المقررة في مجملها قال الزركشي ويلحق بها ما لو اشترى عينا وجلسها بالبائع على الثمن ثم أودعها
عند المشتري فتلفت فتهامن ضمناه ويتقرر عليه الثمن اه واعتمد مر خلاف ما قاله الزركشي
والاقتصار على ما قاله ابن القاضى وغيره وفي شرح الارشاد لشيخنا حج في باب البيع في بحث القبض وتلفه
في يد المشتري بعد الايداع كذا في بيد البائع اه سم (قوله بعد طلب مالكيها) أي المطلق التصرف ولم يتعلق
بالوديعة حق والا كفيه ومفلس الرد الى الولي أو نحوه قال حج ولو جرح على الوديع بالقلس نزعته منه
الوديعة ولم يرتضه شيخنا ولو طلب أحد شر يمين أو دعاه حصته دفعها له باذن حاكم يضمنها اه قل على
الجلال (قوله بلا طلب من مالكيها) أي وكان هناك طلب من اجني لاجل قوله آخر لانه لا يقال آخر الا اذا كان
هناك طلب (قوله بخلاف مالو جردها بعد دفع ظالم الخ) فانه يجب عليه انكارها عن الظالم وله ان يحلف
بالله مور ياوله ان يحلف بالطلاق وتطلق زوجته أي حيث لم يور ويحب الحلف اذا كانت الوديعة بمملوك كريد
الظالم قتله أو الفجور به اه حل (قوله من دفع ظالم عن مالكيها) قال في شرح الروض كان أمر الظالم
مالكيها بطالبها من الوديع فطلبها منه وهو يجب جردها فمدها حفظا لها فلا ضمان كما قاله الاذرى اه سم
(قوله بعذر كصلاة) عبارة شرح مر بخلافه لنحو طهر وصلا قوا كل دخل وقها وهي بغير مجلسه وملازمة

يحدث فعلا بخلاف مالو نواه
ابتداء فانه يضمن (وكان
يخطئها بمال ولم تسمين)
بسهولة عنه بنحو سكة (ولو)
يخطئها بمال (للمودع)
بخلاف ما اذا تميزت بسهولة
ولم تنقص بالخطأ (وكان
يجردها أو يوتر تخليتها)
أي التخليتها بينها وبين مالكيها
(بلا عذر بعد طلب مالكيها)
لها بخلاف مالو جردها أو آخر
تخليتها بلا طلب من مالكيها
وان كان الجرد وتأخير التخلي
بعرضته لان اخفاءها بالغ
في حفظها وبخلاف مالو
جردها بعذر من دفع ظالم عن
مالكيها وما لو أخر التخلي
بعذر كصلاة ونحو جردها
حلفها اليه

فلا يلزمه والتقييد بعدم
 العذر في المجمود من زيادتي
 (ومنى خان لم يبرأ) وان رجح
 (الابايداع) نان من المالك
 كان يقول استأمنتك عليها
 فيه أَرْض المالك بسقوط
 الضمان (وحلف) الوديع
 فيصدق (في) دعوى (ردها
 على مؤتمنه) وان اشهد عليه
 بهاء عند الدفع لانه اتهمنه
 وخرج بدعواه الرد على مؤتمنه
 مالو ادعى ردها على وارث
 مؤتمنه أو ادعى وارثه الرد على
 المودع أو أودع عند سفره
 أمينا فادعى الامين الرد على
 المالك فلا يصدق في ذلك بل
 عليه البينة (و) حلف (في)
 دعوى (تلفها مطلقا) وبسبب
 خسفي كسرقة أو بسبب
 (ظاهر كريق) وبرد ونهب
 (عرف دون عموم) لاحتمال
 ما ادعاه (فان عرف عمومه
 أيضا ولم يتهم فلا) يحلف بل
 يصدق بلا عين لاحتمال
 ما ادعاه مع قرينة العموم
 وخرج زيادتي ولم يتهم مالو
 اتهم فيحلف وجوب بخلاف
 نظيره من الزكاة فانه يحلف ندبه
 كما مر ثم عملا بالاصل في البايين
 (وان جهل) السبب الظاهر
 (طوبى بينة) بوجوده (ثم
 يحلف انها تافت به) لاحتمال
 انها لم تلف به فان نكل عن
 اليمين حلف المالك على
 نفي العلم بالتلف واستحق
 والتصديق المذكور يجري
 في كل أمين

غريم ولو طال زمن العذر كذا اعتكاف شهر متتابع واحرام بطول زمنه فلا وجه انه يلزمه توكيل أمين بردها
 ان وجدوا لبعث الحاكم ليردها فان ترك أحدهما من مع القدرة عليه ضمن (قوله فلا يلزمه) علم من ذلك ان من
 أعطى غيره مائة مائة لأمانة فله ان يرضى ما حقه وأمره برده اذا قضيت فتركه بعد قضائها في حوزة لم يضمن لما تقرر انه
 انما يلزمه التولية لا غير كذا في الصفة وفيما لا يخفى اه شوبري وفي قل على الجلال قوله فلا يلزمه نعم يلزمه
 ذلك في ردها بعد جدها اه (قوله الابايداع نان من المالك) خرج بالمالك غيره كوصي ووكيل وخرج بالابايداع
 مالو أبرأه مما فعله من غير ايداع اه قل على الجلال وفي سم * (فائدة) * لو أبرأه من الضمان كان
 كاحداث الاستئمان ولو قال أذنت لك في حفظها فهو كقوله استأمنتك عليها اه وعبارة العباب لا بايداع
 الولي فيما يظهر انتهى وعبارة أماله مع شرح مر ومتى صارت مضمونة بانتفاع أو غيره ثم ترك الحليته لم يبرأ
 كمالو جدها ثم أقربها يلزمه ردها فور بخلاف من نكل أو وكيل تعدي وكان الفرق مامر من ارتفع أصلا
 الوديعة بالحليته بخلاف غيرها فان أحدث له المالك الرشد قبل أن يرددها استئمانا أو اذنان في حفظها أو أبرأه أو
 ايداعا برأ الوديع من ضمانه في الأصح لانه أسقط حقه والثاني لا يبرأ حتى يرددها اليه أو الى وكيله الخبر على اليد
 ما أخذت حتى تؤديه وخرج باحدث قوله قبل الحليته ان خنت ثم تركت عدت أمينا فلا يبرأ به قطعا كما نقله
 عن المتولي وأقر اه لانه اسقاط ما لم يجب وتعليق للوديعة وكذا لو أبرأه من حوزة وكيل كما قاله الاذري ولو
 أتاها فأحدث له استئمانا ونحوه في البدل لم يبرأ انتهى (قوله فيصدق في دعوى ردها) قال الجلال البلقيني
 قد يوهم انه لو ادعى التولية انه لا يقبل وايس كذلك بل دعواه التولية مقبولة فلو قال خليت بينها وبين المالك
 فأخذها فانه يقبل قوله ولا فرق بين ان يقول رددتها على المالك بنفسه أو بوكيلي ووصلت اليه أو خليت بينها
 وبين المالك فأخذها الكل سواء في قبول قوله ولم أر من تعرض لذلك كذا في حواشي الجلال البكري
 على الروضة انتهى شوبري (قوله أو ادعى وارثه الرد على المودع) أي ردها أو أي ادعى انه هو رد على المودع
 اما لو ادعى ان مورثه ردها على المودع قبل موته فيصدق بينه اه حل وفي قل على الجلال وشمل
 ما ذكر أي التصديق باليمين مالو ادعى بعد موت المودع الرد عليه قبله ومالو ادعى ورثة الوديع ردوا عنهم
 قبل موته اه (قوله مطلقا) أي من غير ذكر سبب (قوله كسرقة) أي غصب نعم يظهر حله كما قاله
 الاذري على ما اذا ادعى وقوعه في خلوة والاطول بينة عليه اه شرح مر (قوله فان عرف عمومه) أي
 انه عم البقرة (قوله ولم يتهم) المراد بالاتهام هنا احتمال سلامتها من ذلك السبب فقوله ولم يتهم أي لم يحتمل
 سلامتها من وقوله مالو اتهم أي احتمل سلامتها من اه شيخنا (قوله عملا بالاصل في البايين) أي لان
 الاصل هنا بقاء العين وفي الزكاة عدم شغل الذمة اه حل لكن صنيع الشارح يقتضي انه لا فرق
 بين الوديعة والزكاة الا في هذه الصورة وهي قوله وخرج بزيادة الخ مع أن اليمين في الصور التي قبلها واجبة
 أيضا وفي نظيرها من الزكاة مندوبة وعبارته هناك فان ادعى المالك تلف المال الزكوي فكوديع لكن
 ان يمين هنا سنة انتهت وقوله فكوديع أي في التفصيل المذكور هنا بقوله وفي تلفها مطلقا الخ تأمل اه
 (قوله وان جهل السبب الظاهر) كالنهب اه حل (قوله فان نكل عن اليمين) لعله متعلق بجميع ما تقدم
 * (فرع) * قال في الروض فرع وان قامت بينة على الجاحد أو أقر وادعى التلف أو الرد قبله نظر فان
 قال في جوده لا شيء لك عندي صدق أو لم تؤدعني لم يصدق في الرد لكن لو سأل الخليف أو أقام بينة على التلف
 أو الرد قبل منه وان ادعى التلف بعده صدق بيمينه وضمن كالغاصب اه قال في شرحه سواء قال في جوده ولا
 شيء لك أم قال لم تؤدعني واذا ادعى الرد بعده لم يقبل الا بينة اه وقوله فيما مر لم يصدق في الرد خرج به التلف
 والظاهر انه غير مرادوانه لا يصدق في التلف أيضا بالنسبة لسقوط الضمان كإثباتي في دعوى التلف بعد فراجع
 اه سم (قوله والتصديق المذكور) أي في قوله وحلف في ردها لمؤتمنه وفي تلفها مطلقا الخ أي فكل أمين

ادعى الرد أو التلف بصورة المذكورة يصدق بيمينه وقوله فيصدق أن في التلف أي بصورة المذكورة هنا وقوله بل التصديق في التلف أي بصورة المذكورة هنا أيضا وفي ع ش على مرأي فالضابط أن يقال كل من ادعى التلف صدق ولو غاصب أو من ادعى الرد فإن كانت يمينه ضمانا كالتأمين لا يقبل قوله إلا بينة وإن كان أمينا فإن ادعى الرد على غيره من اتهمته فكذلك أو على من اتهمته صدق بيمينه إلا المكثري والمرتهن اه ع ش على مر (قوله كوكيل وشريك) أي وجاب في رده ما جاء على من استأجره لذلك حل (قوله والمستأجر) أي بخلاف الاجير فيصدق بيمينه على القاعدة كالحياط إذا ادعى رد التوب على مالكه اه شيخنا

(كتاب قسم النقي والغنيمة) *

ذكر هذا الباب كاصنع المصنف هنا أنسب من ذكره بعد السيرة لانه قد علم أن ما تحت أيدي الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة فهو كوديع تحت يد مال لغير مسيله رده اليه ولهذا ذكره عقب الوديعه لناسبته لها لا يقال بل هم كالغاصب فيكون الانسب ذكره عقب الغصب لان التشبيه بالغاصب وان صرح من وجه لكن فيه تكاف وانما الاظهر التشبيه بالوديع من حيث انه مع جواز تصرفهم فيه مستحق الرد اه شرح مر (قوله بفتح القاف) أي مع سكون السين وأمام فتحها السين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع قسمة اه قل على الجلال (قوله ثم استعمل في المال الراجع اليها) عبارة مر ثم سمي به المال الاتي لرجوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع أو اسم المفعول لانه مردود وسمى بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسيله الرد الى من بطاعته انتهت وقوله وسمى بذلك الخ هذا الذي ذكره ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية وانما هو بيان وجه الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية أي لان وجه التسمية تقدم في قوله ثم سمي به المال الخ كما قاله الرشدي (قوله والغنيمة فعيلة) والتاء فيها واجبة الذكر لا يقال فعيلا يستوي فيه المذكور والمؤنث لانه قول ذلك اذا جرى على موصوفه نحو رجل قليل وأما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب فعلا لا لئلا يلبس نحو مررت بجريح بنى فلان وجريحته بنى فلان (قلت) وهذا باعتبار الاصل والا فالغنيمة الآن اسم للمال فهو بهذا الوضع يجب ذكر التاء لان اللفظ وضع هكذا تأمل اه شوبري (قوله وقيل النقي يطلق على الغنيمة) عبارة شرح مر وقيل اسم النقي يشملها لانها راجعة اليها ولا عكس فهي انحصرت انتهت (قوله دون العكس) وقيل عكس هذا أي تطلق الغنيمة على النقي دون عكسه كما في قولهم لم تحل الغنائم لاحد قبل الاسلام فان المراد به ما يعم النقي اه قل على الجلال (قوله ولم تحل الغنائم الخ) يجوز فيه كلوا في الحديث ضم التاء وفتح الحاء على البناء للمفعول ونحوها وكسر الحاء على البناء للفاعل وهو أكثر اه حل (قوله فتأني نار من السماء تأخذ) أي تحرقه واستثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في الفتح دخل في عموم كل النار الغنيمة السبي وفيه بعد لان مقتضاه اهلاك الذرية ومن لم يقاتل من النساء ويمكن ان يستثنى من ذلك ويلزم من استثنائهم عدم تحريم الغنائم عليهم ويؤيده انه كان لهم عبيد واماء فلولم يحزلهم السبي لما كان لهم ارتقاء ولم أر من صرح بذلك اه وقد يقال بمنع الحصر لجواز ان يكون للرق حبيب آخر أو أسباب أخرى غير السبي بدليل استرقاق السارق في قصة يوسف المصريح بها في القرآن العزيز بقوله تعالى فالواجزاؤه من وجهه في رحله فهو جزاؤه والله أعلم وفي شرح المشارق لا كل وابن مالك ان من قبلنا اذا اغتصموا الحيوان ان يكون ملكا للغنائم دون انبيائهم واذا اغتصموا غير الحيوان ان يجمعوها فتأني نار فتحرقتها انتهى ثم رأيت في عين الحياه حديثا قال نبي من انبياء بني اسرائيل تحت شجرة فلذغته غلة فامرهم فاحرقوا بالنار الحديث قيل كان في شرع هذا النبي ان يحرق الحيوان بالتحريق بغير ما ذكره ع ش على مر ثم رأيت في حاشية العلامة العلقمي على الجامع الصغير ما يصرح باستثناء الحيوان من الحرق لكن يتقاربا اذا كان يفعل به وقد يقال بجواز حرقه

كوكيل وشريك الا المرتهن والمستأجر فيصدق ان في التلف لا في الرد بل التصديق بالتلف يجري في غير الامين لكنه يفرم البذل (كتاب قسم النقي والغنيمة) القسم بفتح القاف مصدر بمعنى القسم والنقي مصدر فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار اليها والغنيمة فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم وهو الرمح والمشهور تغايرهما كما يؤخذ من العطف وقيل كل منهما يطلق على الآخر اذا أفرد فان جمع بينهما افترا كما للفقر والمساكين وقيل النقي يطلق على الغنيمة دون العكس والاصل في الباب آية ما أفاء الله على رسوله وآية واعلموا انما غنمتم من شيء ولم تحل الغنائم لاحد قبل الاسلام بل كانت الانبياء اذا غنموا ما لا يجمعونه فتأني نار من السماء تأخذ ثم أحلت للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت في صدر الاسلام له خاصة

في شرائعهم اذ لا يلزم أن يكون شرع من قبلنا كشر صنائعهم انه في شرعنا قد يجوز حق الحيوان كافي النمل أو القمل
 اذا تعذر دفعه الا بالحرف على ان هذا الاشكال ساقط من أصله لان الحرق هنا ليس من فعل البشر والله ان يفعل
 في خلقه ما يشاء فتأمل اهـ قل على الجلال لو قال الخطابي كان من قبله على ضربين منهم من لم يؤذن له في
 الجهاد فلم يكن له مغنم ومنهم من أذن لهم فيه لكن كانوا اذا غنموا شيئا لم يحل لهم أكله وجاءت نار فحرقته
 اهـ شوبري (قوله لانه كالمقاتلين كلهم) هذا حكمه لاعلة واللاقتضا المشاركة بينه وبينهم لاختصاصه بها
 صلى الله عليه وسلم اهـ وعبارة شرح مر لان النصرة ليست الا به وحده (قوله انني ونحو مال الخ) القيود
 أربعة اثنان في المتن والشارح زاد الاخرين اهـ شيخنا (قوله صل لنا) خرج الحاصل للذي فيستقل به ولا
 يخفى اهـ (قوله من كفار) خرج ما أخذ من دارهم ولم يستولوا عليه كصيد دارهم وحشيشه فانه كمن
 دارناو كالكفار هنا وفي الغنيمة من لم تبلغه الدعوة اهـ شوبري (قوله أو رجالة) في المصباح يطلق الرجل على
 الرجل وهو خلاف الفارس وجمع الرجل رجل مثل صاحب ومحب ورجالة ورجال أيضا اهـ (قوله فهو
 أولى من قوله ايجاف خيل وركاب) يجاب عن الاصل بانه تبرك بكرا القرآن له ما في سورة الحشر وهذه
 أولوية عموم وإيهام فأشار للاول بقوله بما عرف وللثاني بقوله وله دفع ايراد ان المأخوذ الخ (قوله وركاب)
 بكسر الراء وتخفيف الكاف أي الابل كما تفسر به في قوله تعالى من خيل ولا ركاب أي مركوب من الابل وفي
 المختار الركاب أصحاب الابل في السفر دون الدواب وهم العشرة فما فوقها والركبان الجماعة منهم والركاب
 الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والركاب جمع راكب مثل كافر وكفار اهـ (قوله
 فتأمل) أمر بالتأمل لان هذا الايراد يدعي المصنف أيضا لان قوله بلا ايجاف شامل للمأخوذ سرقة أو لقطعة
 انهما غنمة وكلام المصنف أيضا يقتضي انه فيء الا ان يقال هذا المأخوذ فيه ايجاف حكما بتزويل مخاطرته بنفسه
 ودخوله دارهم للسرقة أو مشبه بدارهم للقطعة منزلة الايجاف الحقيقي فيكون غنمة اهـ شيخنا ومثله مر
 فالحاصل ان خروجهم من كلام المصنف يحتاج الى تأويل الايجاف المنفي بالحقيقي أو الحكمي وهذا فيه ايجاف
 حكما لتزويل دخوله دارهم للسرقة أو اللقطعة منزلة الايجاف (قوله لكن قد يرد الخ) في تعبيره بقوله اشارة الى امكان
 عدم ايراده ولعل وجهه ان المتبادر من السياق ان المراد بالحصول لنا الحصول قهرا وما في حكمه والمهمدي
 المذكور بالا اختيار منهم حقيقة وحكما فليتأمل اهـ شوبري وأجيب أيضا بان المراد ما حصل لنا بلا صورة
 عقد فلا يصدق تعريف النبي عليها فلا تكون فبا ولا غنمة كفاي شرح مر (قوله فانه ليس بفيء) أي بل
 هو لمن أهدي له انتهى (قوله وعشر تجارة) أي المأخوذ منها سواء كان عشرا أو أكثر أو أقل هذا والمراد
 بان شرط عليهم الامام انهم لا يدخلوا دار الاسلام للتجارة الا بجزء منها وقد كان كذلك خصوصا في مصر فان هذا
 سبب المكوس ثم طردوه في المسلمين اهـ شيخنا (قوله ولو اغير خوف الخ) ظاهره وان كان بعد محاصرتهم
 وان حصل منهم مقاتلة عند محاصرتهم اهـ حل (قوله وان أوهم كلام الاصل خلافه) لم يقل أفهم لان تعقيد
 الاصل بذلك يجوز أن يكون خرج مخرج الغالب فلا يفهم له حل (قوله وكذا الفاضل عن وارث الخ) أي
 حيث انتظم بيت المال والابان لم ينتظم بيت المال رد عليه فقد قال الشيخ في شرح الفصول واطلاق الاصحاب
 القول بلرد وتورث ذوى الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اهـ حل (قوله غير جائز)
 بان كان الوارث لا يرده عليه كاحد الزوجين فان كان ممن يرده عليه رد عليه الفاضل على الاوجه كالمسلم اهـ
 شرح الفصول لكن اعتماد على عدم الرد وقال انه خص بالمسلمين اهـ تقرير (قوله فيخمس) أي خلافا للائمة
 الثلاثة في قواهم يصرف جميعه لصالح المسلمين لنا القياس على الغنيمة الخمسة بالنص بجامع ان كل اراجع اليان من
 الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه غير مؤثر اهـ شرح مر (قوله وان لم يكن فيها تخميس) أي ذكر
 التخميس وبيان ان الاقسام الخمس وقوله فانه مذكور أي بقوله فان الله خمسة اهـ سم وقوله فعمل المطلق وهو

لانه كالمقاتلين كلهم نصرة
 وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك
 واستقر الامر على ما يأتي
 (الفيء ونحو مال) ككاتب
 ينفع فهو أعم من قوله مال
 (حاصل) لنا (من كفار) مما
 هو لهم (بلا ايجاف) أي
 اسراع خيل أو ابل أو بغال
 أو سفن أو رجالة أو نحوها
 فهو وأولى من قوله ايجاف
 خيل وركاب لما عرف ولدفع
 ايراد ان المأخوذ من دارهم
 سرقة أو لقطعة غنمة لافيء
 مع ان كلامه يقتضي انه فيء
 فتأمل لكن قد يرد ما هده
 الكافر لنا في غير الحرب فانه
 ليس بفيء كما انه ليس بغنمة
 مع صدق تعريف النبي عليه
 (كعب زينة وعشر تجارة وما
 جلاوا) أي تفرقوا (عنه) ولو
 لغير خوف كضرائبهم
 وان أوهم كلام الاصل
 خلافه (وتركة مردوكافر
 معصوم) هو أعم من قوله
 وذبح (لا وارث له) وكذا
 الفاضل عن وارثه غير جائز
 (فيخمس) خمسة أخماس
 الآية السابقة وان لم يكن
 فيها تخميس فانه مذكور
 في آية الغنيمة فعمل المطلق
 على المقيد

وكن صلى الله عليه وسلم قسم

له أربعة أخماسه وخمس خمسة

واكمل من الاربعة المذكورين

معه في الآية خمس خمس

وأما بعده فيصرف ما كان

له من خمس الخمس لمصالحنا

ومن الاخماس الاربعة

للمرزقة كما تضمنه قول

(وخمس) أي الفى خمسة

(لمصالحنا) دون مصالحهم

(كثفون) أي سدها (وقضاة

وعلماء) يعلمون تتعلق بمصالحنا

كتفسير وقراءة والمراد بالقضاة

غير قضاة العسكر اما قضاته

وهم الذين يحكمون لاهل

الفى في مغزاهم فيرزقون

من الاخماس الاربعة لامن

خمس الخمس كما قاله الماوردي

وغيره (يقدّم) وجوبا (الاهم)

فالاهم (ولبنى هاشم و) بنى

(المطلب) وهم المرادون

بذى القربى في الآية لاقتصاره

صلى الله عليه وسلم في القسم

عليهم مع سؤال غيرهم من بنى

عمهم نوقل وعبد شمس له

ولقوله اما بنو هاشم وبنو

المطلب فثنى واحد وشيخ

بن أصابعه رواها البخاري

فيعطون (ولو أغنياء)

لخبرين السابقين ولانه صلى

الله عليه وسلم أعطى العباس

وكان غنيا (ويفضل الله كره)

على الاتنى (كلا رث) فله

سهمان ولهم لانها عطية

من الله تعالى تستحق بقرابة

الاب كالارث سواء الصغير

والكبير والعبرة بالانساب

الى الآباء فلا يعطى أولاد البنات من بنى هاشم والمطلب

آية الفى على المقيد وهو آية الغنيمة ومعنى حل المطلق على المقيد تقييده بقيد فيقال في آية الفى خمس خمس
والرسول الخ (قوله يقسم له أربعة أخماسه) لكن يجعلها الله لمصالح تفضلا منه وقوله وخمس خمسة وكان ينفق
هذا الخمس على نفسه وعياله ويخرج منه قوت سنة وما فضل بصرفه في المصالح كالأخماس الأربعة اهـ شيخنا (قوله
وخمس خمسة) أي بالقسم من خمسة وعشرين اهـ (قوله وخمس لمصالحنا) ولومنع السلطان المستحقين حقوقهم
من بيت المال فالقياس كما قاله الفزاري في الأحياء جواز أخذه ما يعطاه لان المال ليس مشتركا بين المسلمين
ومن ثم من مات وله فيه حق لم يستحقه وارثه وخالفه في ذلك ابن عبد السلام فنع الظفر في الأموال العامة لاهل
الاسلام كمال المجانين والايتم ولا ينافى الاول ما أفق به المصنف رحمه الله تعالى من ان من غصب أموال الأشخاص
وخاطبها ثم فرقها عليهم بقدر حق وقهم جاز لكل أخذ قدر حقه أو على بعضهم لزم من وصل اليه شئ قسمته عليه
وعلى الباقي بنسبة أموالهم لان أعيان الأموال يحنط لها ما لا يحنط لمجرد تعلق الحقوق اهـ شرح مر
وفي قول على الجلال * (فرع) * قال ابن عبد السلام لومنع السلطان حق المستحقين لم يجز لهم الظفر
لانه لا يكون في الأموال العامة وهذا أحد أقوال ذكرها الفزاري نأنيها ان يأخذ كل يوم قدر قوته ثالثها ان
يأخذ كفاية سنة رابعها ان يأخذ قدر ما كان يعطيه الامام قال وهذا هو القياس وأقر في المجموع قال الخطيب
وهو الظاهر اهـ (قوله كثفون) بالثنية والمجعة المضمومتين جمع ثغر بفتح فسكون وهو محل الخوف من
اطراف بلاد الاسلام وأصله محل الفتح اهـ قل على الجلال وفي المصباح الثغر من البلاد الذي يخاف منه
هجوم العدو فهو كالثمة في الحائط يخاف هجوم السارق منه والجمع ثغور مثل فلس وفلوس اهـ (قوله
وعلماء) المراد بهم المشتغلون بالعلم والوحدتين اهـ حل فالمراد بالعلماء في هذا الباب الأعم من
العلماء في باب الوصية اهـ عزري (قوله وعبد شمس) قال الزركشي يقرأ عبد شمس بفتح آخوه فانه
لا ينصرف للعلمية والتأنيث حكاه في العباب عن الفارسي ويحصل من جهة العربية في ضبطه ثلاثة أوجه فتح
المدال من عبد وسين شمس والثاني كسر الدال وفتح السين والثالث كسر الدال وصرف شمس اهـ الشهاب
الرملي هاشم شرح الروض اهـ عش (قوله شئ واحد) بالشين المجعة وبالهمزة والمستمل وحده بكسر
المهملة وتشديد النحبة اهـ شوري (قوله ولو أغنياء) يصح رجوعه لجميع ما قبله كما في الزكاة وغيرها اهـ
سم على حج وينبغي ان يقال مثله في الأئمة والمؤذنين وسائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين ومن
ذلك أيضا ما يكتب من الجامكية للمشتغلين بالعلم من المدرسين والمفتين والطلبة ولومنع دين كاذ كره الشارح
فيستحقون ما عين لهم مما يوازي قيامهم بذلك وانقطاعهم عن أكسابهم ولا يمكن ينبغي ان يتصرف في ذلك مراعاة
المصلحة فيقدم الاحوج فالأحوج ويفاوت بينهم فيما يدفع لهم بحسب مراتبهم ومحل اعطاء المدرسين والأئمة
ونحوهم في مقابلته ذلك ان لا يكون لهم مشروط في مقابلته ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للامام
والخطيب ونحوهما من الواقات للمجد مشلان كان لم يوازن نفقتهم في الوظائف التي قاموا بها دفع اليهم
ما يحتاجون اليه من بيت المال زيادة على ما شرط من جهة الاوقاف اهـ عش على مر (قوله ويفضل
الذكر كالارث) أي في التفضيل وكذا في عدم صحة اعراضهم عنه لافي غير ذلك فيجوز اعطاء الاخ مع الاب
وابن الابن مع الابن ويستوى ذوا الجهتين كالشقيق مع ذى الجهة كالاخ للاب قال الاذرى ويعطى الخنثى
نصيب أنثى بلا وقف واعمة ده شيخنا وفي شرح شيخنا توقف له تمام نصيب ذكر ولعله ان رضى اتصاحه لتعذر
الصالح فراجع اهـ قل على الجلال (قوله كالارث) يؤخذ منه انهم لو أعرضوا عن سهمهم لم يسقط وسبأني
في السير اهـ شرح مر (قوله لانه عطية) أي من هذه الحبيبة لامن سائر الحبيبات والافقنا يأخذ الجدمع
الاب وابن الابن مع الابن اهـ حل (قوله فلا يعطى أولاد البنات الخ) وفيه ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم
ان أولاد بناته ينسبون اليه وفي فتاوى السيوطي وقد فرق الفقهاء بين من يسمى ولدا للرجل وبين من ينسب

اليه ولهذا الوفاة وقفت على أولادى دخل ولد البنت ولو قال وقفت على من ينسب الى لم يدخل ولد البنت وقد ذكر الفقهاء ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه ينسب اليه أولاد بناته ولم يذكر وامثله ذلك في أولاد بنات بناته فالخصوصية لاطمة لعلها فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب ينسبون اليه وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليه وأولاد زينب وأم كلثوم ينسبون الى أبيهم ولا ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم لانهم أولاد بنت بنته لا أولاد بنته فجاء الامر فيهم على قاعدة الشافعي في ان الولد يتبع أباه في النسب لا أمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها لخصوصية التي ورد الحديث بها وهو مقصور على ذرية الحسن والحسين والحديث الدال على ذلك عمار واه الحاكم في المستدرک عن جابر رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل بنى أم عصبة الا بنى فاطمة أنا ولهم ما وعصبتهم ما أه فاطمة أم ما فيه أه حل (قوله لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الخ) هذا يقتضى ان أولاد بناته عليه الصلاة والسلام لا يحرم عنهم أخذ الزكوة وبردان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان أولاد بناته الذكور والاناث ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وبناته صلى الله عليه وسلم فاطمة وزينب ورقية وأم كلثوم كلهن من خديجة وكلهن ادركن الاسلام وأسكن وهاجرن فلا خصوصية لفاطمة كقديتوهم ثم لا يخفى ان أولاد بناته ينسبون اليه دون أولاد بنات بناته لان أولاد البنات ينسبون الى آبائهم الذين هم أولاد البنات الذين هم آبائهم ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم بخلاف أولاد بنات البنات كاولاد امامة بنت بنته زينب وأولاد زينب بنت بنته فاطمة وهم المعروفون بالزيتيين فانهم لا ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وان انتسب اليه بنات البنات اللاتي هن أمهاتهم ومن هذا يعلم ان سيدنا الحسن والحسين رضى الله عنهما لم ينفردا عن بقية أولاد بناته صلى الله عليه وسلم بهذا الوصف أعني نسبة أولادهم له صلى الله عليه وسلم الا لكونه لم تعقب بناته أولاد لان أم كلثوم لم تلد ورقية ولدت ولدا ومات بعدها وعمره ست سنوات وزينب ولدت عليا الذي أوقفه صلى الله عليه وسلم خلفه يوم الفتح مات مرافقا وبهذا يعلم ما في كلام السيوطي في الفتاوى فراجع وتأمل أه حل (قوله كانت هاشمية) أي أما الزبير فامه صفية عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم كفاي مر وأما عثمان فامه كفاي جامع الاصول أروى بنت كرز بضم الكاف وفتح الراء وسكون الياء وبالزاي ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسلمت أه وفي ثم ذيب الاسماء واللغات بعد مثل ما ذكر وأم أروى أم حكيم البيضاء بنت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أه وعليه في قوله كزوج أمهم تجاوز بالنسبة لام عثمان فان أم حكيم أم أمه أه ع ش (قوله وليتامي) فائدة ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وافرادهم بخمس كامل أه شرح مر ولا بد من ثبوت كل من الاسلام واليتيم والفقر وكونه هاشميا أو مطلبيا بالبيئة واعتبر جمع في الاخير من الاستفاضة في نسبه معها وبوجه بان هذا النسب أشرف الانساب ويغلب ظهوره في أدله لتوفر الدواعي على اظهار اجلالهم فاحتيط لهم دون غيره لذلك لسهولة وجود الاستفاضة به غالبا والا قرب الخاق أهل الخس الاول بمن يلهم في اشتراط البيئة لسهولة الاطلاع على حالهم غالبا أه شرح مر وانظر كيف جمع اليتيم على يتامي واليتيم فعيل والفعل يجمع على فعلى كريض ومرضى قال الكشاف فيه وجهان أحدهما ان يقال جمع اليتيم على يتامي ثم جمع فعلى على فعلى كاسير وأسرى وأسارى والثاني ان تقول جمع يتيم على يتام لان يتيم جارى مجرى الاسم نحو صاحب وفارس ثم قلب اليتام يتامي قال القفال ويجوز زيتيم ويتامي كنديم وندامي ويجوز أيضا يتيم وابتام كشريف واشراف وكذا في المنتخب من تفسير الرازي للآية مع ما مر اهشوبري (قوله لأب له) أي وجوده هو شامل لولد الزنا واللقيط والمنق بلعان لكن اللقيط نفقته في بيت المال وشرط الاتفاق هنا الحاجة وعبارة بعضهم هو أي اليتيم ولدمات أبوهم والاولى أولى عند شيخنا أه حل (قوله وان كان له أم وجد) هذا غاية في تسميته يتاما ليس الا معه ولوم انه لا يعطى اذا كان الجد غنيا أه رشيدى وبه صرح زى (قوله من فقد أباه وأمّه) اهله بالنسبة لنحو

شيأ لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعثمان مع ان أم كل منهما كانت هاشمية (وليتامي) للآية (الفقراء) لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة (منا) لانه مال أو نحوه أخذ من الكفار فاختص بناكسهم المصالح (واليتيم صغير) ولو أتى الخبر لا يتم بعد احتلام رواه أبو داود وحسنه النووي لكن ضعه غيره (لأب له) وان كان له أم وجد واليتيم في البهائم من فقد أمه وفي الطيور من فقد أباه وأمّه ومن فقد أمه فقط من الأدميين يقال له منقطع (وللمساكين) الصادقين بالفقراء (ولابن السبيل) أي الطريق (الفقير) منا ذكورا كانوا أو إناثا والآية

مع ما مر آتيا وسبب بيان المستغنين وبيان الفقير في الباب الآخر فويجوز ان يجمع المساكين بين الكفارة وسببهم من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة أموال وان اجتمع في أحدهم يتم ومسكنة أعطى باليتم فقط لانه وصف لازم والمسكنة زائلة ولا امام النسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي منافع الفقير من زيادتي (ويتم الامام) ولو بناتهما الا صنف (الاربعة الاخيرة) بالاعطاء وجوب العموم الآية فلا يخص الحاضر بموضع حصول الفقه ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها انهم لو كان الحاصل ٨٩ لا يسد مسدا بالتعميم قدم الاحوج ولا يعم

للضرورة ومن تقدم من الاربعة

صرف نصيبه للباقيين منهم

والا خمس الاربعة للمرتزقة

وهم المرصدون للجهاد بتعيين

الامام لهم لعمل الاولين به

بخلاف المتطوعة فلا يعطون

من الفقه بل من الزكاة عكس

المرتزقة كجاسياتي ويشرك

المرتزقة في ذلك قضاتهم كما

وأنتهم ومؤذنهم وعمالهم

(فيعطى) الامام وجوبا

(كالا) من المرتزقة فهو ولاء

بقدر حاجة مومنه من نفسه

وغيرها كزوجاته ليتفرغ

للجهاد ويراعى في الحاجة

الزمان والمكان والرخص

والغلاء وعادة الشخص مرواة

وضدها ويزاد ان زادت

حاجته بزيادة ولدا وحدث

زوجة فأكثروا من لاء بدله

يعطى من العبد ما يحتاجه

للقتل معه أو لخدمته ان

كان ممن يخدم ويعطى مؤنته

ومن يقتل فارسا ولا فرس له

يعطى من الخيل ما يحتاجه

للقتل ويعطى مؤنته بخلاف

الزوجات يعطى لهن مطلقا

لا تحصارهن في أربع ثم ما

يدفع اليه لزوجته وولده

الملك فبسه لهما خصل من

الامام بخلاف نحو الباج والاوزان المشاهدين فرخمهما لا يفقر الا للامام اه (قوله مع ما مر آتيا) أي من قوله لانه مال أو نحوه أخذ من الكفار الخ (قوله وان اجتمع في واحد الخ) عبارة شرح مر ولو اجتمع وصفان في واحد أعطى باحدهما الا الغزو مع نحو القرابة نعم من اجتمع فيه يتم ومسكنة أعطى باليتم فقط لانه وصف لازم والمسكنة منفكة كذا قاله الماردي وحزم به غيره فانه لا ذرعى وهو فرع ساقط لان اليتم لابد منه فقر أو مسكنة وبسليمه فارق أخذ غار هاشمي مثلام ما هنا بان الأخذ بالغزو والحاجتنا بالمسكنة الحاجة صاحبها ويحجب عنه بان المراد أنه يعطى من سهم اليتامى لان سهم المساكين انتهت (قوله والمسكنة زائلة) أي لانها في وقتها لا يستعمل انفكا كما هو والها بخلاف اليتم فانه في وقته يستعمل انفكا كه وزواله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الطلبة فقال اليتم يزول أيضا بالبلوغ اه سم على حج وقوله فانه في وقته وهو قبل البلوغ اه ع ش على مر (قوله الاربعة الاخيرة) هم قوله ولبنى هاشم وبني المطلب وقوله وليتامى بقوله وللمساكين وقوله ولابن السبيل اه ع ش (قوله فلا يخص الحاضر من الخ) بل الغائب كذلك حيث كان من أهل ذلك الاقليم الذي وقع فيه الفقه فيقسم مافي كل اقليم على مكانه وليس المراد ان ينقل مافي كل اقليم الى الاقاليم اه حل (قوله ولا من في كل ناحية الخ) عبارة العباب كل وض بعد ذكر بني هاشم والمطلب وقبل ذكر بقية الاربعة ولا يجب نقل مافي اقليم الى كل الاقاليم بل يقسم مافي كل اقليم على مكانه منهم فان فقدوا في اقليم ولم يف مافيهم نقل اليهم قدر الحاجة فان لم يسد مسدا اذ اوزع على الكل قدم الاحوج فالاحوج اه وفسر في شرح الروض قول الاصل قدر الحاجة الذي عبر به في العباب دون الروض بقوله أي بقدر ما يحتاج اليه الامام في التسوية بين المنقول اليهم وغيرهم اه سم (قوله وهم المرصدون الخ) سموا بذلك لانهم ارصدوا نفوسهم للذب عن الدين وطلب الارزاق من ماله تعالى اه شرح مر وفي المختار ارصده لكذا أي أعدله (قوله فيعطى كالا بقدر حاجة مومنه) أي ولو غنيا ومن ذلك الامراء الموجودون بصرنا فيعطون ما يحتاجون اليه لهم ولعيالهم وان كانوا أغنياء بالزراعة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بتأييدهم للجهاد ونصب أنفسهم له اه ع ش على مر (قوله كزوجاته) أي ولو كانت الزوجة ذميمة على المعتمد اه شوبري (قوله ان كان ممن يخدم) لعل المراد الآن لاني بيت أبيه لوضوح الفرق بين ما هنا وما يأتي في النفقات اه شوبري (قوله لا تحصارهن في أربع) يؤخذ من هذا ما يحسنه ابن الرفعة انه لو كانت عنده أمهات أولاد لم يعط سوى الواحدة قلت وينبغي ان يعطى على قدر حاجته ممن اه سم (قوله وقيل يملكه هو) اعتمده حج كشينا اه حل وقاعدة الخلاف ان له ان يتصرف فيه على هذا دون الاول وأيضا اذا قلنا الملك لهما من جهته تسقط عنه النفقة وان قلنا الملك لهما ابتداء فلا تسقط عنه النفقة اه عبد البر (قوله فان مات أعطى الامام الخ) ليس مثله العالم اذا مات فلا يعطى الامام أصوله وزوجاته الخ خلافا للسبكي لان العلم مرغوب فيه فلا يحتاج للترغيب فيه بخلاف الجهاد اه مر اه سم (قوله أصوله) أي المساكين وقوله وزجاته أي المسلمات كما هو الاقرب في شرح الروض اه شوبري ففرق بين اعطائهن في حياتهن واعطائهن بعد مومته وقوله وبناته حيث كن مسلمات ولو كان له أمهات أولاد أعطى لمن يحتاجه ممنه وقيل يعطى لواحدة اه حل (قوله وسن ان يضع ديوانا)

(١٢ - جل منهج بع)

الفقه وقيل يملكه هو ويصير اليهم من جهته (فان مات أعطى) الامام (أصوله

وزوجاته وبناته الى أن يستغنوا) نحو نسكاح أو ارث (وبنيه الى أن يستغنوا) بكسب أو قدرة على الغزو فمن أحب اثبات اسمه في الدوان أثبت

والا قطع وذكركم الاصول من زيادتي وتعبيري زوجات وبلاستغناء فيهن وفي البنات أولى من تعبيري بالزوجات وبالنسكاح فيها بالاستقلال

في البنات كالبنين (وسن ان يضع ديوانا) بكسر الدال أشهر من فتحها

وهو الذي ثبت فيه
أسماء المرتزة وأول من
وضعه عمر رضي الله عنه
(و) ان (ينصب كل جمع)
منهم (عريفا) يجمعهم عند
الحاجة اليهم والعريف فعيل
بمعنى فاعل وهو الذي يعرف
مناقب القوم (و) ان
(يقدم) منهم (اثباتا) للاسم
(واعطاء) للمال أو نحوه
(قريشا) لشرفهم بالنبي صلى
الله عليه وسلم وخبر قدموا
قريشا رواه الشافعي بلاغا
وابن أبي شيبة باسناد صحيح
وهو اقرب شاة قرشهم وهو
تجمعهم وقيل لشدة بهم وهم
ولد النضر بن كنانة أحد
اجداده صلى الله عليه وسلم
(و) ان (يقدم) منهم (بني
هاشم) جده الثاني (و) (بني
المطلب) شقيق هاشم
لتسوية صلى الله عليه وسلم
بينهما في القسم كما مر (ف) (بني
عبد شمس) شقيق هاشم
أيضا (ف) (بني نوفل) أخى
هاشم لا يسه عبد مناف بن
قصي (ف) (بني عبد العزى)
ابن قصي لانهم اصهاره صلى
الله عليه وسلم فان زوجته
خديجة بنت خويلد بن أحد
ابن عبد العزى (فسائر
البطون) أي باقيها (الاقرب)
فالاقرب إلى النبي صلى الله
عليه وسلم (فيقدم) منهم بعد
بني عبد العزى بنى عبد
الدار بن قصي ثم بنى زهرة بن
كلاب ثم بنى تميم وهكذا
(ف) بعد قريش (الانصار)
الاوس والخزرج لا تارهم

هذا هو المعتمد خلافا لمن قال بالوجوب اه حل ويمكن الجمع بينهما بحمل الذب على ما لو أمكن الضبط
بدونه والوجوب على ما إذا لم يمكن إلا به ويشعر به هذا الجمع قوله لان القصـد الخ اه ع ش على مر (قوله
ديوانا) هو فارسي معرب وقيل عربي اه شرح مر (قوله الذي ثبت فيه أسماء المرتزة) وفي المصباح
ما نصه الديوان جريدة الحساب ثم أطلق على موضع الحساب وهو معرب والاصل ديوان فأبدل من أحد المضعفين
ياء للتخفيف ولما زاد في الجمع إلى أصله فيقال ديوانين وفي التصغير دووين لان التصغير وجمع التكسير
يردان الأشياء إلى أصولها ودونت الديوان وصقته وجعته (قوله عريفا) روى أبو داود وغيره خبر العرافة
حق ولا بد للناس منها ولكن العرافة في النار لان الغالب عليهم الجور فيمن تولوا عايبه اه شرح مر اه
ع ش (قوله بلاغا) أي بصيغة بلاغنى اه قل على الجلال (قوله لقرشهم) أخذ من القرش الذي هو الحيوان
البحري لانه لقوته يأكل حيتان البحر أو من القرش أي وهو التفتيش لانه كان يقتش على ذوى الحاجات
فيكشفهم اه حل (قوله وهم ولد النضر الخ) فقريش اسم أولقب للنضر الذي هو جد فهار أبو أيسه
والحدثون على ان قريشا هو فهار الذي هو ولد النضر ومن ثم قال الزين العرا في نظم السيرة

اما قريش فلا يصح فهار * جماعها والاكثر من النضر

وقيل انه قصي قيل وهو قول رافضي توصل به إلى ان كلاً من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما
ليس قرشياً لانهم ما انما يجتمعان معهما على الله عليه وسلم بعد قصي فتكون امامتهما باطلة اه حل
(قوله وهم ولد النضر بن كنانة) والنضر هذا هو الثاني عشر من اجداده صلى الله عليه وسلم فكل من ينتهي
نسبه للنضر بن العرب فهو قرشي وأما من ينسب إلى فوقه من الاجداد فليس قرشياً وان كان من آثار به صلى الله
عليه وسلم فليس كل قريب له قرشياً اه (قوله جده الثاني) يدل من هاشم وقبلة عبد المطلب وقوله عبد مناف
جده الثالث وهو أبو الاربع المذكرين وقوله ابن قصي بضم القاف وقع المهمة وتشديد التحتية
هو جده الرابع وهو ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر
المتقدم واذن هذا السابق انتظم له عشرون جدا متفق عليها وهم عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن
قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن
إياد بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان اه قل على الجلال (قوله وبني المطلب) ما ذكره بعضهم
من انه أشار بالواو إلى عدم الترتيب بينهم وبين بني هاشم محل نظر اذا لا وجه خلافاً لان كلامهم في الاولوية
ومعلوم ان تقديم بني هاشم أولى اه شرح مر (قوله شقيق هاشم أيضا) وكانا قوامين وكانت رجل هاشم
ملتصقة بجبهة عبد شمس ولم يمكن زعمها الا بدم وكانوا يقولون سيكون بين ولسم مادام فكان كذلك اه حل
(قوله فبنى عبد العزى) بضم العين المهمة وتشديد الزاى المعجمة وهو أخو عبد مناف وأشار إلى علة تقديمهم
بقوله لانهم اصهاره صلى الله عليه وسلم لان زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى اه قل على
الجلال (قوله ثم بنى زهرة) لانهم احوال النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ثم بنى تيم لان أبا بكر وعائشة منهم اه
برماوى (قوله وهكذا) أي ثم بعد بنى تيم بنى مخزوم ثم بنى عدى ثم بنى جحج ثم بنى سهم ثم بنى عامر ثم بنى
الحارث اه برماوى (قوله فالانصار) جمع ناصركا محبا وصاحب أو جمع نصير كما شراف وشريفوهو
جمع قلة واستشكل بان جمع القلة لا يكون لما فوق العشرة وهم ألوف وأجيب بان القلة والكثرة انما
يعتبران في تكرات الجوع اما في المعارف فلا فرق بينهما اه برماوى (قوله الاوس والخزرج) ويقدم الاوس
لانهم احواله صلى الله عليه وسلم وفي المستدرک اقترن الاوس على الخزرج فقال الاوس منا الذي اهتز له عرش
الرحمن سعد بن معاذ ومن احمى الدين عامر بن أبي الاظلم ومن اغسب الملائكة حنظلة بن الراهب ومن امن اعتبرت
شهادته بشهادة رجلين خزيمة بن ثابت فقال الخزرج من أربعة جمعوا القرآن ابى بن كعب ومعاذ بن جبل

الجيدة في الاسلام (فسائر العرب) أي باقهم قال الراعي كذا رتبوه وحله السرخسي على من هم أبعد من الانصار امامن هو أقرب منهم - م إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقدم وفي الحواوي يقدم بعد الانصار مضر فربيعة قوله عدنان فقمطان (فالعجم) لان العرب أقرب منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم ما زاد تطلب من شرح الروض وذكر السن في المسائل المذكور من زيادتي (ولا يثبت في الديوان من لا يصلح للغزو) كأعي وزمن وفاقد يدوانما يثبت الرجل المسلم المكاف الحر البصير الصالح للغزو فيجوز اثبات الآخرس والاصم والاعرج ان كان فارسا (ومن مرض) منهم يحنون أو غيره (فكصحيح) فيعطى بقدر حاجة ممونه حيا وميتا بتفضيله السابق (وان لم يرج برؤه) لتلاي رغبت الناس عن الجهاد ويشتغلوا بالكسب وقولي فكصحيح أعم وأولى مما ذكره (ويسمى) اسم (من لم يرج) برؤه ان أعطى اذلا فائدة في انبائه وهذا من

وزيد بن ثابت وأبو زيد اه حل (قوله فسائر العرب) معطوف على بني هاشم وقوله فالانصار معطوف على قريشا (قوله كذا رتبوه) أي فجعلوا سائر العرب وخراج عن الانصار وجعلوه مرتبة واحدة فاشار إلى خلاف الاول بقوله وحله الخ وإلى خلاف الثاني بقوله وفي الحواوي اه وعبارته شرح م وظاهر تقديم الانصار على من عد قريشا وان كان أقرب له صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لكن خالف السرخسي في الاول والمأوردى في الثاني انتهت (قوله السرخسي) نسبة إلى سرخس يفتح السين والراء المهملة تنخماء معجمة مساكنة بعدها سين وقبل باسكان الراء وفتح الخاء اه طبعات الاسنوي (قوله على من هم أبعد) أي على عرب هم أبعد من الانصار في القرب منه صلى الله عليه وسلم وقوله امامن هو أي بدوي أو عربي هو أقرب منهم أي من الانصار إلى النسب مثلا اذا كان من العرب من ينسب إلى كنانة وليس من الانصار ومن الانصار من ينسب إلى خزيمه الذي هو فوق كنانة فان التسوب إلى كنانة يقدم على التسوب إلى خزيمه وان كان من الانصار فكلام المتن الذي بظاهره تأخير سائر العرب يعني الذي ليسوا من قريش عن الانصار محمول على العرب المؤخرين في القرب منه عن الانصار وامامن هم أقرب اليهم من الانصار فيقدمون عليهم كافي عبارة الحواوي التي نقلها الشارح فان قلت على أن مضر مقدم على عدنان لان مضر أقرب اليهم من عدنان كما يعلم بالاطلاع على سلسلة نسبته صلى الله عليه وسلم (قوله امامن هو أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقدم) معناه وقوله وفي الحواوي الخ معناه اه حل (قوله لان العرب أقرب منهم الخ) هذا يدل على أن في العجم قربا للنبي صلى الله عليه وسلم وهو كذلك لان بني اسرائيل وهم العجم من يعقوب بن اسحاق ابن ابراهيم والعرب من اسماعيل والنبي من نسله فالعرب اولادهم العجم اه شيخنا (قوله وفيهم ما زاد تطلب من شرح الروض) عبارته متنا وشرحا يقدم بنو تيم على أخيه مخزوم لمكان عائشة وأبيها أبي بكر رضي الله تعالى عنها وعنه منه صلى الله عليه وسلم ثم يقدم بني مخزوم ثم بني عدي لمكان عمر رضي الله عنه ثم بني جهم التسمية بين هذين من زيادته وعليها جرى جماعه لكن كلام الاصل لا يقتضيها بل قد يقتضي عند التأمل تقديم بني جهم على بني سهم ثم بني عامر ثم بني الحارث ثم يقدم بعد قريش الانصار لانهم الجيدة في الاسلام وينبغي تقديم الاوس منهم لانهم اخوال النبي صلى الله عليه وسلم والانصار كلهم من الاوس والخزرج وهما ابنا حارثة بن تعلبة بن عمرو بن عامر قاله الزركشي ثم سائر العرب منهم المهاجرون الذين لا قرابة لهم وقضية كلامه كغيره التسوية بين سائر العرب وصرح المأوردى بخلافه فقال بعد الانصار مضر ثم فربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد فقمطان فبرتبهم على السابقة كقريش فان استويا أي اثنان في القرب اليه صلى الله عليه وسلم فما سبق إلى الاسلام يقدم فان استويا فيه قدم بالدين ثم ان استويا فيه قدم بالسن ثم ان استويا فيه قدم بالهجرة كما أفاده كلام الاصل عند التأمل الصادق ثم بالشجاعة ثم رأى أي ثم ان استويا فيه قدم برأى ولي الامر فيختبر بين ان يقرع وان يقدم برأيه واجتهاده ثم يقدم بعد العرب العجم والتقديم فيهم ان لم يجتمعا على نسب بالاجناس كالترك والهند وبالبلدان فان كانت لهم سابقة الاسلام ترتبوا عليها والافبالقرب إلى ولي الامر ثم بالسبق إلى طاعته فان اجتمعا على نسب اعتبر فيهم قربه وبعده كالعرب وينبغي اعتبار السن ثم الهجرة ثم الشجاعة ثم رأى ولي الامر كافي العرب اه بحروفه (قوله ولا يثبت في الديوان) وحله في المرتزق أماعيله فيثبتون تبعاله وان قام بهم نقص كبحشه الجلال البلقيني اه شرح م ر (قوله ولا يثبت في الديوان) أي ندبا وقبل وجوبا اه شرح م ر والذي اعتمدته زي تبعلل روضة وجوب ذلك (قوله لتلاي رغبت الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطائه اولاد العالم وطائفة بعد موته لرغبة النفس في العلم لاعتنه وهذا في الاوقاف وأما أموال المصالح فالاولاد العالم بعده يعطون كما هنا اه قل على الجلال (قوله ويحى من لم يرج) قال شيخنا أي ندبا وفي حج وجوبه وفي قل على الجلال وفي حل ندبه وفي الشوري

زيادتي (وما فضل عنهم) أي عن المرتزة أي عن حاجتهم ٩٢ (وزع عليهم بقدر مؤنتهم) لأنه لهم فلو كان لواحد منهم نصف ولا شئ ثالث

اعطاهم من الفضل بهذه النسبة (وله) أي للامام (صرف بعضه) أي الفضل (في ثغور وسلاح وخيل ونحوها) لأنه معونة لهم والغرض من هذا ان الامام لا يبقى في بيت المال شيئا من القى ما وجد له مصره فان لم يجد ابدا ببناء رباطات ومساجد على حسب رأيه (و) له (وقف عقار فيء أو بيعه وقسم غلته) في الوقف (أو غنمه) في البيع بحسب ما رآه (كذلك) أي كقسم المنقول أربعة أخماسه للمرتزة وخمس للمصالح والاصناف الأربعة سواء وله أيضا قسمه كالمنقول كما شمله الكلام السابق أوائل الباب لكن خمس الخمس الذي للمصالح لا سبيل إلى قسمته وما ذكرته من التخيير هو ما في الروضة كما سلمها واقتصر الأصل على الوقف

(فصل في الغنيمة)

(قوله وما يتبعها) كالنفل الذي يشترط من الحاصل عند الامام اه ع ش (قوله حصل لنا) بخرز ماذكره ج في كتاب الجهاد بقوله اتماما أخذ مذبذبون أو ذبح فانه مذكور كانه لا يأخذ اه وفي الشورى قوله حصل لنا خرج ما حصل لاهل النمة يقتال فانه لهم ولا يخمس وفيما غنمه مسلم وذبح وجهان أحدهما خمس الجميع وأصحهما يخمس نصيب المسلم فقط اه (قوله أو اهداه الكافر لنا والحرب فائتة) أي لان القتال لما قرب وصار كالتحقق الوجود صار كانه موجود بطريق القوة المترتبة من فعل اه شرح مر (قوله بخلاف المتروك الخ) أي فانه ليس غنيمة تكون شيئا زى يقرانه في وهو واضح لانهم جاؤا عنه اه حل وعبارة شرح مر بخلاف ما تركوه بسبب حصول خيلنا في دارهم فانه فيء لانه لما لم يقع تلافم تقوشا نسبة القتال فيه اه (قوله وضرب معسكرنا فيهم) مفعول المصدر محذوف أي خيامه وقوله فيهم أي في دارهم وفي المصباح ضربت الخيمة نصبتها والموضع مضرب مثل مسجد اه والمراد بالمعسكر المعسكر نفسه من اطلاق اسم الحبل على الحمال فيه في المختار المعسكر الجيش ومعسكر الرجل فهو معسكر بكسر الكاف أي هيا المعسكر وموضع المعسكر معسكر بفتح الكاف اه (قوله فيقدم منها السلب) أي ان استحققه المقاتل والا بان لم يستحقه أو بهضه فيخمس ببقية الغنيمة اه قل على الجلال وفي المصباح السلب ما سلب والجمع اسلاب مثل سبب واسباب فانه في البارع وكل شئ على الانسان من لباس فهو سلب اه ومن هذا تعلم ان المعنى الشرعي أعم من اللغوي لان المعنى الشرعي يشمل المركوب وآتسه (قوله فيقدم منها السلب) لمن ركب غر الخ) انظر المحققون في شرح الروض قال القاضي ولو أغرى به كإباعة ورافقت له استحق سلبه لانه خاطر بر وجهه حيث صبر في مقابلته حتى غره الكاب فانه الزركشي وقياسه ان الحكم كذلك لو أغرى به بجونا أو عبدا أعجميا اه قال مر والمعتد بخلاف هذا القياس بل السلب للمجنون والفرقان الكاب لا يتصور ملكه فكان مجرد آله بخلاف المجنون ثم سئل عن العبد الا عجمي فقال ان المعتد بخلاف القياس فيه ايضا اه فيكون السلب لسيده فليجبر وعلى هذا المجنون كغيره يستحق السلب فليتأمل اه سم (قوله

معسكرنا فيهم وتبيري بالحريين هنا وفيما يأتي أولى من تعبيره بالكفار (فيقدم) منها (السلب لمن ركب غرا) بقدر زده لمن

لمن ركب غررا) شاء - ل لمن يرضخ له ممن يأتي فيستحق مع الرضخ له السلب وهو المعتمد خلافا لابن الرضخ اه
 أقول فتقول الروض آخر الباب ومن استحق السلب استحق السلب مع تمام سهمه اه لم يقصد به اخراج من
 استحق الرضخ أو أراد بالسلب هم ما يشمل الرضخ اه سيم (قوله غررا) هو ما انطوت عنا عاقبتيه والمراد
 هنا الوقوع في امر عظيم اه قل على التحرير وفي المصباح الغرر الخطر (قوله أو يعميه) بضم الياء
 وكسر الميم وفتح الياء الثانية كذا ضبطه بالقلم اه شورى وهذه العبارة أحسن من قول المنهاج أو يفتأ عينيه
 لصداقتها لما لو كان له عين واحدة (قوله أو يقطع يديه) فلو قطع واحدة في مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل
 انتضاء الحرب فانقياس ان السلب يكون للثاني لانه هو الذي أزال المنفعة فلو قطع معا اشتراكا ولو اشتراكا جمع
 في قتل أو اختناق السلب المهم ولو أختنه واحد فقتله آخر فالسلب للاول اه برماوى (قوله وان من عايه الامام)
 عبارة أصله مع شرح مر وكذا لو أسره فقتله الامام أو من عليه أو أرقه أو أقداه نعم لاحق للقاتل في رقبته وفدائه
 لان اسم السلب لا يقع عليهم ما انتهت (قوله من قتل قتيلا) عبارة المحلى قال صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا
 فله سلبه رواه الشيخان انتهت وفي قل عليه قوله قال صلى الله عليه وسلم فيمرد على من قال انه من كلام أبي
 بكر قاله بحضرته صلى الله عليه وسلم ولم ينكره عليه اه والقيل مستعمل في حقيقة شتمه وبجازه فيشمل من
 أزيات قوته وفي قوله قتيلا مجاز الاول اه والمراد قتيلا يحل قتله فخرج النساء والصبيان اه برماوى
 (قوله وطيلسان) بفتح الطاء واللام على الانصاع وأجاز بعضهم كسر اللام وجمع طيلانس وهو من لباس
 العجم اه من المصباح (قوله وهو خف بلا قدم) عبارة تشرح مر وهو خف طويل لا قدم له يلبس للساق
 انتهت (قوله ومن سوار) هو من يلبس في البدل الزينة وسلبه في الجنة كما قال الله تعالى يحلون فيها من أساور
 من ذهب اه شيخنا وفي المختار وجمع السوار أسورة وجمع الجمع أساوره وفري فلولا ألقى عليه أسورة
 من ذهب وقد يكون جمع أساور قال الله تعالى يحلون فيها من أساور من ذهب وقال أبو عمر وواحدة أسوار
 وسورة تسويرا ألبسه السوار فتسوره اه وفي المصباح وسوار المرأة جمعه أسورة مثل سلاح وأسلحة
 وأسورة أيضا ورما قيل سور والاصل يضمن مثل كتاب وكتب لكن سكن للتخفيف والسوار بالضم لفظة
 فيه اه (قوله ومنطقة) بكسر الميم قاله في النخبة في باب زكاة النقد وكذا المحلى في كفارة اليمين وزكاة النقد
 أيضا وفي المصباح المنطقة ما يسميه الناس بالحياصة اه شورى (قوله لا الخلفة في رحله) في المصباح رحل
 الشخص مأواه في الحضر ثم أطلق على أمتعة المسافرين لانها معنالك مأواه اه (قوله وجنية) أى فرس
 غير مركوب وفي المصباح والجنية الفرس تغادولا تركب فحيلة بمعنى مفعولة يقال جنبته أجنبته من باب قتل
 إذا قدته الى جنبك اه (قوله ولو بين يديه) عبارة تشرح مر تقاد معه امامه أو خلفه أو بجانبه فتقولهما
 في الروضة كاسلها بين يديه مثال لا قيد اه فانت تراهم دبالتعصيم الذي ذكره على القصور الذي في عبارة
 الشيخين فكان على الشارح ان يفي بما لم يذكره الشيخان بان يقول ولو خلفه أو بجانبه (قوله اختار واحدة
 منها) بخلاف ما لو كان معه أسلحة متعددة فانه يأخذ جميعها لانها كلها كلفا قتل بها اه بش ولان الحاجة
 الى السلاح أتم لانه قد يحتاج للواحد بعد الآخر اضياع الاول أو انكساره وأيضا لا يتم الحرب بدون سلاح
 بخلاف الفرس اه سم نقلنا عن مر ولكن عبارته في الشارح ولو زاد سلاحه على العادة كأن كان
 معه آلات الحرب من أنواع متعددة كسيف وبندقية وخيول ودروس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على
 العادة كأن كان معه سيفان فانما يعطى واحدا منهما وفي سم على ج قال في المنهاج وآلة حرب قال
 في العباب يحتاجها اه وهو شامل للمتعدد من نوع كسيفين أو ربحين أو أنواع كسيف ورمح وقوس
 وقضبة اخراج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكما توقع الاحتياج اليه كن من السلب
 اه وعلى هذا فيمكن حل قول الشارح ولو زاد سلاحه على العادة أى بحيث لا يحتاج له اه ع من على

يقول (من) حرا كان أو عبدا
 صبيًا أو بالغًا ذكرا أو أنثى
 أو خنثى (بإزالة منفعة حوى)
 بفتح النون أشهر من أسكانها
 أى قوته (في الحرب) كان
 يقتله أو يعميه أو يقطع يديه
 أو رجليه أو يده ورجله أو
 يأسره وان من عليه الامام
 أو أرقه أو قداه بخلاف ما لو
 رماه من حرس أو صف أو
 قتله غافلا أو أسير الغيرة أو
 بعد دانه زام الحريين فلا
 سلب له لا تغاير كواب الغرر
 المذكور والاصل في ذلك
 خبر من قتل قتيلا فله سلبه
 رواه الشيخان (وهو) أى
 السلب (مأمعه) أى الحربى
 الذى أزيلت منفعته (من
 ثياب كعف) وطيلسان
 وراى (براءة) ونون وهو خف
 بلا قدم (ومن سوار) وطوق
 (ومنطقة) وهى ما يشدها
 الوسطا (وخاتم ونقعة) معه
 يكسها لا الخلفة في رحله
 (وجنية) تغاد (معه) ولو
 بين يديه لانها انما تقاد معه
 ليركبها عند الحاجة بخلاف
 التى يحمل عليها ثقالة فلا
 تعددت الجنايب اختار
 واحدة منها لان كلامها
 جنية من أزال منفعته

(وآلة حرب كدر ع ومركوب وآلة) كسر ج ولجام ومفود ومهماز وقولي وآلته أعم من قوله وسرج ولجام (لاحقية) مشدودة على الفرس بما فيها من نقد وغيره لانها ليست من لباسه ولا من حليته ولا مشدودة على بدنه واختار السبكي انه ياخذها بما فيها (ثم) بعد السلب (تخرج المون) أي مون نحو الحفظ ونقل المال ٩٤ ان لم يوجد متطوع به للحاجة اليه (ثم خمس الباقي) من الغنيمة بعد السلب والمون

(وخمس كخمس الفىء)

فيقسم بين أهله كما سرى الفىء
لاية وأعلموا انما غنمتم من
شيء فيجعل ذلك خمسة أقسام
متساوية ويؤخذ خمس
رفاع ويكتب على واحدة لله
أول المصالح وعلى أربع للغنائم
ثم تدرج في بنادق متساوية
ويخرج لكل خمس رقعة فنا
خرج لله أو المصالح جعل بين
أهل الخمس على خمسة وهي
التي تقدمت في الفىء ويقسم
مال الغنائم قبل قسمة هذا الخمس
لكن بعد افرازه بقرعة كما
عرف (والنفل) بفتح الفاء
أشهر من اسكانه (وهو زيادة
يدفعها الامام باجتهاده) في
قدرها بقدر الفعل المقابل لها
(لمن ظهر منه) في الحرب (أمر
محمود) ببارزة وحسن اقدام
(أو بشرطها) باجتهاده (لمن
يفعل ما ينسب للحريين)
كسجود على قلعة ودلالة
عليها وحفظ مكن وتجنس
حال يكون (من مال المصالح
الذي سينغم في هذا القتال
أو الحاصل عنده) في بيت المال
فان كان مما سينغم في ذكر
في النوع الثاني جزأ كربع
ثلث وتحتل فيه الجهة
للحاجة وان كان من الحاصل

مر (قوله كدر ع) بدال مهملة وهو المسمى بالزردية اه شرح مر (قوله ومركوب) أي ولوا بالقوة
كان قاتل راجلا وعنه يده مثلا أو بيد غلامه على الأوجه اه مر (قوله ولجام) هو ما يجعل في قم الفرس
والمفود الذي يجعل في الحلقة ويمسكه الراكب (قوله ومهماز) قال في المختار المهماز حديدة تكون في مؤخر خف
الرائض اه ع ش على مر والرائض مروض الدابة أي معلمها وفي المصباح وهذه الفرس حنة بالمهماز
ليعدو والمهماز معروف والمهمز لغتيل مفتاح ومفتح اه (قوله لاحقية) هي كيس يجعله المسافر خلف
ظهره يعلقه في مؤخر الرحل يضع فيه الامتعة التي يكثر الاحتياج اليها كالشط والمكحلة وبعض الزاد في قل
على الجلال سميت بذلك لكونها تكون على حقو البعير (قوله ويكتب على واحدة لله الخ) ذكر القرعة هنا
بخلاف ما تقدم في الفىء لان الغنائم حاضرون فهم كاشرون كما حقيقة بخلاف الفىء لان أهله غائبون اه
برماوى (قوله ويقسم مال الغنائم الخ) عبارة شرح مر وتقدم قسمتها بينهم لحضورهم ويكره تأخيرها بدارنا
بل يحرم ان طلبوا تعجيلها ولو لبأسان الحال كما يحسنه الاندري والمولى لذلك الامام أو نائبه أو أمير الجيش ولو غزى
طائفة ولا أمير فيهم من جهة الامام فحكموا في القسمة واحدة اه لا صححت والا فلا حكم المصنف عن الشيخ
أبي حامد انتهت (قوله والنفل) مبتدأ خبره من مال المصالح وما بينهما اعتراض وهذه الجملة باعتراضها معترضة
بين المعطوف وهو قوله والآن خمس الاربعة للغنائم والمعطوف عليه هو قوله وخمس كخمس الفىء (قوله
ما ينسب الحريين) بفتح الياء وسكون النون وكسر الكاف كذا ضبطه بالفلم اه شوبرى وفي المصباح نكبت
فيه انكى من باب رعى والاسم النكابة بالكسر اذا أثمت وقتلت ونكأت في العدو نكأت من باب نفع لغة
في نكبت اه (قوله من مال المصالح) وقيل من أصل الغنيمة وقيل من الانخاس الاربعة اه شرح مر
(قوله كربع) أي ربع خمس الخمس الذي للمصالح (قوله شرط كونه معلوما) هذا واضح في النوع الثاني لانه
الذي شرط فيه الزيادة قبل الدفع (قوله والنوع الاول) هو قوله وهو زيادة يدفعها الامام باجتهاده والثاني
هو قوله أو بشرطها الخ اه ع ش (قوله عقارها ومنقولها) (فان قلت) ما الفرق بين الغنيمة والفىء حيث
جعلتم العقار في الغنيمة كالمقول في الفىء يخبر فيه الامام بين قسمته ووقعه أو يبعه وقسم ثمنه (قلت) أوجب
وفاقا لم بان الغنيمة حصلت بكسبهم وقتالهم فلكونها بشرط بخلاف الفىء فانه احسان جاء اليهم من خارج
فكانت الخيرة فيه الى رأى الامام اه سم ملخصا (قوله وهم من حضر) أي ولومكرها على الحضور اه
شرح مر (قوله وهم من حضر القتال الخ) فيسده بعض المتأخرين بمن يسهم له ولا حاجة اليه لان من
رضخ له من جملة الغنائم كما يعلم مما يأتى وقد صرح بذلك السبكي اه شرح مر (قوله كالجبر) أي اذا
قاتل وكذا ما بعده وعجالة المنهاج والاطهر ان الاجير لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمحترف يسهم
لهم اذا قاتلوا انتهت والمراد أجير العين اما أجير الزمة فيعطى وان لم يقاتل لا مكان أكثراته من يعمل عنه
ويتفرغ للجهاد وأما المسلم اذا استوجر للجهاد فلا أجر له لفساد اجارته لانه بحضوره الصف تعين عليه ولا رخص
له وان قاتل لأعراضه اه زى والاقرب انه يعطى السلب لعموم حديثه اه برماوى ومثل اجرة الذمة
الاجارة الواردة على عمل كغياطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل كما في شرح مر لانه يمكنه ان يكترى من يعمل
عنه ويحضر (قوله وآمين) في المصباح كن كونا من باب تعدوا رى واستخفى ومنه الكمين في الحرب حيلة وهو

عنده شرط كونه معلوما والنوع الاول من النفل من زيادة في (والانخاس الاربعة) عقارها ومنقولها (لغنائم) أخذ من الآية حيث ان
اقتصرت فيها بعد الاضافة اليهم على اخراج الخمس (وهم من حضر القتال ولو في أثناءه) أو كان ممن لا يسهم له (بنيت) أي القتال (وان لم يقاتل أو)
حضر (لا بنيت) وقاتل كاجير لحفظ امتعة وتاجر ومحترف (لشهوده القتال في الاولى ولقتاله في الثانية) والحقهم ما جاسوس ويكن من آخر منهم
لحرم العسكر من هجوم العدو ولا شيء لمن حضر به دانتضاته ولو قبل حيازة المال ولان حضره

وان لم يغير مقر القتال أو منحز إلى قبة ولم يعد قبل انقضائه فان عاد استحق من المحوز بعد ٩٥ عوده نقطة مثله من حضر في الاثناء ولا الخذل

ومرجف وان حضر ابنة القتال (ولو مات بعد انقضائه ولو قبل الحيازة) للمال (لحقه لوارثه) لان الغنيمة تستحق بالانقضاء وان لم تكن حيازة بخلاف من مات قبل انقضائه لاشي له لما مر وفارق موت فرسه بان الفارس متبوع والفرس تابع (ولرجل سهم وفارس ثلاثة) سهمان للفرس وسهم له للاتباع رواه الشيخان (ولا يعطى) وان كان معه فرسان (الفرس واحد فيه نفع) لما روى الشافعي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس واحد وكان معه يوم حنين افراس عربية كان أو غيره كبرزون وهو من ابواء عجميان وهجسين وهو من ابوة عري وأمه عجمية ومقر فبضم الميم وسكون القاف وكسر الراء وهو من ابوة عجمي وأمه عربية فلا يعطى لغير فرس كبير وفيل وفيل وحمار لانها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل بالكر والفر الذين يحصل بهما النصر تهم يرخص لها ورخص الفيل أكثر من رخص البغل ورخص البغل أكثر من رخص الحمار ولا يعطى لفرس لانفع فيه كهمزول وكسير وهم وفارق الشيخ الهرم بان الشيخ يتبع برأيه ودعائه نعم يرخص له (ويرخص منها) أى من الاخماس الاربع

ان يستخفوا فيمكن بفتح الميم بحيث لا يفتن بهم ثم ينضون على العدو على غفلة منهم والجمع مكانه ولكن الغيظ في الصدر أو كنهه أخفبه (قوله غير منحرف لقتال) ويصدق بيمينه اذا ادعى التعرف أو التحيز (قوله ولا الخذل ومرجف) الخذل من بحث على ترك القتال والمرجف من يكثر الاراجيف أى الاخايف وفي ع ش على مر ان العطف للتفسير اه وفي المصباح خذلته وخذلات عنه من باب قتل والاسم الخذلان اذا ترك نصرته واعانته وتأخوت عنه وخذلته تخذيلاً لجلته على الفشل وترك القتال اه وفيه أيضاً وأرجف القوم في الشيء ارجافاً أكثر وامس الاخبار السيئة واختلاف الاقوال الكاذبة حتى يضرب الناس عنها (قوله لحقه لوارثه) أى حق تملكه أى لانهس المالك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مفوض لرأيه أى الوارث ان شاء تملكه وان شاء أعرض اه ع ش على مر (قوله بخلاف من مات قبل انقضائه) أى وقبل حيازة المال اما بعده لحقه مما حيز باق لوارثه مر وسلمان خذلاً للعلي حيث قال لاشي له ولو بعد حيازة المال اه (قوله لما مر) أى من أن الغنيمة انما تستحق بالانقضاء يعنى وهذا مات قبله فلا شئ له اه ع ش (قوله وفارق موت فرسه الخ) عبارة شرح مر وفارق استحقاقه لسهم فرسه الذي مات أو خرج عن ملكه في الاثناء ولو قبل الحيازة بانه أصل والفرس تابع بخار بقاء سهمه للمتبوع ومرضه وجرحه في الاثناء غير مائع له من الاستحقاق وان لم يكن مرجوا والجنون والانعماء كالموت انتهت (قوله وفارق موت فرسه) أى قبل انقضاء الحرب فانه يعطى لها وأما لومات الفرس قبل انقضاء فانه لا حق له اه خضر فلوما تامة ما احتمل ان لا يستحق واحد منهم ما و يحتمل ان يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع فيقترب فيه ولا يقال اذا سقط استحقاق المتبوع سقط استحقاق التابع كفى الروض (قوله وفارس ثلاثة) أى وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والا فله بجزءه في الحرب فوجدته آخو فقاتل عليه فيه سهم لملكه اه شرح مر (قوله سهمان للفرس) أى وان لم يقاتل عليه بان كان معه أو قرب منه بذلك ولكنه قاتل راجلاً أو في سفينة بقرب الساحل واحتمل ان يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها اه شرح مر (قوله عربياً كان الخ) قال في شرح الروض نعم يعتبر كون كل منها جذعاً أو ثنيا كما يأتى في المسابقة اه (فرع) * لو استعار فرساً أو استأجره أو غصبه ولم يحضر المالك الوقعة فالسهم له لا للمالك لانه الذى أحضره وشهده الوقعة وان ضاع فرسه الذى يريد القتال عليه أو غصب منه وقاتل عليه غيره وحضر المالك الوقعة فالسهم الذى للفرس له أى لملكه لانه شهد الوقعة ولم يوجده منه اختياراً زالة بدفصار كالأول كان معه ولم يقاتل عليه اه روض وشرحه مفرداً اه سم وفي قل على الجلال في كتاب السلم الثنى ما دخل في السنة السادسة والرابع ما دخل في السابعة اه وفي المصباح والثنى الذى يلقى ثنيته يكون من ذوات الظلف والخاص في السنة الثالثة ومن ذوات الخلف في السنة السادسة اه ثم قال والرابع فى الغنم ما دخل في السنة الرابعة وفى البقر وذى الخافر ما دخل في الخامسة وفى ذى الخلف ما دخل في السابعة اه (قوله بالكر والفر) الكر القيدوم عليهم والفر الهروب وفى المصباح كره الفرس كرامن باب قتل اذا فر للجولان ثم عاد للقتال والجواد يصلح للكر اه وفيه جال الفرس فى الميدان يجول جولة وجولا فاطلع جوانبه والجول الناحية والجمع أجوال مثل قفل وأقفال وكان المعنى قطع الاجوال وهى النواحي وبالوا فى الحرب جولة جال بعضهم على بعض اه وفيه أيضاً فمن عدوه يفر من باب ضرب أو سع الجولان لان عطف وفرا إلى التى أى ذهب اليه اه (قوله ورخص البغل الخ) قال فى شرح الروض والظاهر انه يفضل البعير على البغل بل نقل عن الحسن البصرى انه يسهم له لقوله تعالى فما أو جقم عليه من خيل ولا ركاب ثم رأيت فى التعليقة على الحاوى والا نوارت فضيل البغل على البعير ولم أره فى غيرهما وفيه نظراهما فالمر والكلام فى غير بعير يكر ويفر أذاك كالبخانى فهو مقدم على الفيل اه سم اه ع ش (قوله ويرخص منها الخ) فى المصباح رخصته رخصاً من باب نفع ورخصته أعطيت شيئاً ليس بالكثير والمال

(العبد وصبي ومجنون وامرأة وخشي حضروا) ٩٦ القتال وفيهم نفع وان لم يأذن السيد والولي والزوج (ولكافر معصوم) هو أعم من قوله

رضخ تسمية بالمصدر أو فعل بمعنى مفعول مثل ضرب الأمير وعنده رضخ من خير أي شيء منه اه وهو بالضاد والطاء
المجتمعين وجوز بعضهم في الخاء الإهمال اه قل على الجلال (قوله لعبد وصبي الخ) أي يرضخ لهم وجليهم ان
قائلوا عليهم اه قل على الجلال ولو غزاه ولأقسام بينهم ما سوى الخمس بحسب ما يقتضيه الرأي من تساوي وتنزيل
مالم يحضر كامل والأفهام الرضخ وله الباقي ومن كل منهم في الحرب أسهم له فيما يظهر اه شرح مر (قوله ولكافر
معصوم) أي ان لم يكرهه الامام على الخروج فان أكرهه استحق أجرة مثل فقط قاله الماوردي اه سم (قوله
هو أعم) أي لشموله المعاهد والمستأن قال عميرة * (خاتمة) * حسنة قال الزركشي قد عمت البلوى بالغنائم التي
تغنم أي يغنمها المسلمون الاثرالمن النصاري بشغور الشام وغيرها وشراء الاماء منها والتسري بها وقد ذكر
القفال والجويني وغيرهما انه لا يحل شيء من ذلك لعدم التخميس قال أعني الزركشي وهذا في المأخوذ فخر افا
المسروق والخمس فيخرج جوارزه على انه لا اخذ خاصة وهو ما ادعى الامام اجماع الاصحاب عليه لكن الذي وافق
كلام الاكثرين كما قال الراعي انه غنيمه وكان بعض المتورعين بعد شراء الجارية من مثل ذلك يحتاط ويشتري
نفسها من وكيل بيت المال قال الزركشي وهو لا يخلص بالكفاية فالأولى شراء جديهما من متولى بيت المال بعد
شراهما من سيدها وله شراؤها من القاضي فان له على بيت المال ولا يبقى بعده هذا الاحتمال الابقاء الثمن
أو بعضه في الزمة وهو سهل وأما ما ساء الكفار من بعضهم ثباعتهم من المسلمون فلا إشكال فيه لعدم وجوب
الخمس اه قلت فلو شككنا هل أماله سبي كافر أو مسلم أو هل أخرج الخمس من تلك الغنيمه أم لا فالظاهر
التحريم اذ لا يبطل بالبضاع ويحتمل خلافه والله أعلم ولم قال مر المعتمد الحل لانه الأصل في اليدع احتمال
أن يكون مما أخذ هذه ذميون فانه لا يخمس والله أعلم اه سم (قوله وزمن) ولا يشك الزمن بالشيخ الهرم
حيث يسهم له لان من شأن الزمن نقص رأيه بخلاف الهرم الكامل العقل اه شرح مر (قوله
والرضخ دون سهم) أي شرعا ألمالغة فهو العطاء القليل اه شرح مر (قوله وتاجر ومخترف حضرا) أي
لابنية القتال والأسهم لهما أخذ المأمر (قوله وان كانوا فرسانا) اعمل الاولى تقديم هذه الغاية بعد قوله لعبد
وصبي ومجنون الخ اه

* (كتاب قسم الزكاة) *

ذكره أكثر الاصحاب كالمختصر هنا لانه كسابقة مال يجمعه الامام ويفرقه وأقله سهم كالام آخر الزكاة ائتملقه بها
ومن ثم كان أنسب وجرى عليه في الروضة اه شرح مر والقسم يفتح فسكون بمعنى تقدير الانصاء هنا
والصدقات جمع صدقة سميت بذلك لاشعارها بصدق نية باذلها وهي شاملة للمندوبة وتخصيصها بالزكوات لانه
المراد هنا وذكر هنا لما فيها من قسم الامام وتعلقها بسبب المال كما يأتي اه قل على الجلال (قوله والى الاربعة
الاحيرة بنى الظرفية) فان قلت ما الحكمة في ذكر بعض الافراد دون بعض قلت الحكمة في ذكرها في الاول
ظاهرة لان المأخوذ يصرف في تخليص الرقاب وعطف الغارمين عليه بدونه مشاركتة في الاخذ فليدفع لغيره
ما عليه فكانها من نوع واحد ولما كان سبيل الله نوعا آخر الاخذ له مخالف للاخذ لما قبله أعادها فيه اشارة لذلك
وعطف عليه ما بعد مشاركتة في الاخذ للصرف لحاجته لا لوفاء ما عليه فكان معه كالنوع الواحد فلم يحتج لاعادة في
معه اه شوري (قوله حتى اذ لم يحصل الصرف الخ) بان عتق المكاتب بغير ما أخذه أو برى الغارم أو دفع
من غير ما أخذه أو تخلف الغازي عن الغزو وابن السبيل عن السفر وقوله على ما يأتي أي في الفصل الاثني متنا
وشرحا في قوله فان تخلف استرد الخ اه (قوله استرجع) أي ان كان باقيا فان أتلفه في طعام أو نحوه وصرف
من كسبه ما عتق به لا يسترد منه شيء اه ع ش وهذا بالنسبة للمكاتب أو ما غيره من بقية الاربعة فيؤخذ منه بدل
التالف على ما يأتي (قوله هي ثمانية) أي اذا فرق الامام فان فرق المالك فلسبعة كما يأتي في قول الشارح
وما ذكره اول الخ اه وأنواع ما تجب فيه ثمانية أيضا بل وبقر وغنم وذهب وفضة وزر ع ونخل وعنب

ولذي (حضر بلا أجرة
وبأذن الامام) للتباعد في
غير المجنون والخشي وقياسا
فيهما فان حضر الكافر بغير
أذن الامام لم يرضخ لانه منهم
بموالاته أهل دينه بل يعززه
ان رأى ذلك أو بأذنه بآجرة
فله الآجرة فطوا التصريح
بحكم المجنون والخشي من
زيادتي ويرضخ أيضا لعمى
وزمن وفاقد اطراف وتاجر
ومخترف حضرا ولم يقاتلا
(والرضخ دون سهم) وان
كانوا فرسانا (يجهل الامام
في قدره) بقدر ما يرى ويفاوت
بين أهله بقدر نفقهم فيرجع
المقاتل ومن قتاله أكثر
والفارس على الراجح
والمرأة التي تداوى الجرحى
وتسقى العطاش على التي
تحفظ الرجال وانما كان الرضخ

من الانخاس الاربعة لانه
سهم من الغنيمه مستحق
بالحضور لانه ناقص فكان
من الانخاس الاربعة المختصة
بالغنائم الذين حضروا الوقعة
* (كتاب قسم الزكاة) *

مع بيان حكم صدقة التطوع *
والاصل في الاولى آية انما
الصدقات للفقراء وأضاف
فيها الصدقات الى الاصناف
الاربعة الاولى بلام المالك والى
الاربعة الاخيرة بنى الظرفية
لاشعارها بطلاق المالك في
الاربعة الاولى وتقييده في
الاخيرة حتى اذ لم يحصل
الصرف في مصارفها استرجع بخلافه في الاولى على ما يأتي (هي) أي الزكاة لثمانية

وهذا في زكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة اه قل على الجلال وقد جمع بعضهم الاصناف الثمانية في قوله

صرفت زكاة الحسن لم لا بد أن يجي * فاني لها المحتاج لو كنت تعرف

فقير ومساكين وغاز وعامل * ورق سييل غارم ومسولف

(قوله أيضا في الثمانية الخ) وعاطفها بالواو دون أولادة التثنية بينهم فيها فلا يجوز تخصيص بعض الاصناف الموجودين بها وقال الأئمة الثلاثة وكثيرون يجوز مصرفها الى شخص واحد ومال اليه الفقير الرازي وبسطوا الكلام في الاستدلال به بما رردته عليهم في شرح المشكاة اه شورى قال ابن عجيل البني ثلاث مسائل في الزكاة نفق فيهما على خلاف المذهب أي نقلا في نقل الزكاة ودفعها الى صنف واحد ودفع زكاة واحد الى شخص واحد اه قل على التحرير (قوله هي لفقر الخ) وهل يشترط كونهم من أولاد آدم وأولاد حتى لو علم استحقاق جماعة في البلد من الجن يجوز دفعها اليهم فيه نظرا والا قرب انه لا يجوز الدفع للجن لقوله في الحديث صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم اذ الظاهر منه ان الاضافة للعهد والمعهود فقراء بني آدم اه ع ش على م (قوله وهو من لا مال له ولا كسب) قضية الحدان الكسوب غير فقير وان لم يكتسب وهو كذلك هنان وجد من يستعمله وقد ر عليه أي من غير مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر وحل له تعاطيه ولا قبه والا اعطى فالشروط أربعة ولو كان عنده ما يكفيه وممونه لكن عليه دون قدر ما عنده ولو حاله على المعتمد لم يعط حتى يصرفه فيها اه شرح م م بتصرف (قوله من لا مال له) أي ولم يكتف بنفقة من تلزمه نفقته أخذ مما به عده فاندفع ما يقال ان التعريف هنا شامل للمكفي بنفقة من تلزمه نفقته فلا يكون مانعا تأمل (قوله يقع موقعا) ظاهر اللفظ انه وصف لكل بانفراده فيكون المنق وقوع كل بانفراده وذلك النفي صادق بوقوع المجموع وليس مراد اقل الذين الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما اه شورى (قوله جميعهما) أي كل واحد منهما على حدته بان لم يوجد الا ذلك أو مجموعهما أي بان وجد اثنان كسب يكف الكسب حيث حل وكان لا ثقبه ولا مشقة فلو كان من ذوي البيوت الذين لم تجر عادتهم بالكسب لم يكفه اه حل (قوله وحال ممونه) أي الذي تلزمه مؤنته لا غيره وان اقتضت العادة انفاقه خلافا للسبكي ومن تبعه من غير اسراف ولا تقشير اه شرح م م نعم يبقى النظر فيما لو كان عنده صغار ومما يلبس وحيوانات فهل تعتبرهم بالعمر الغالب لان الاصل بقاؤهم وبقاء نفقتهم عليه أو بقدر ما يحتاجه بالنظر الى الاطفال يلبسهم والى الارقاء بما بقي من أعمارهم الغالبة وكذا الحيوانات للنظر في ذلك مجال وكلامهم يؤول الى الاول لكن الثاني أقوى مذكر كافان تعذر العمل به تعين الاول اه ج اه شورى (قوله أو ثلاثة) أي أو أربعة فقط فضايط الذي لا يقع موقعا أن يكون دون النصف وضابط ما يقع أن يكون نصف ما فوق اه شيخنا (قوله وسواء أكان ما يملكه) نصا بالخ وقد لا يملك الا ناسا وحسلا وهو غني اه شرح م م (قوله ولو غيّر زمن ومتعفف) ردد على القديم وبشارة أصله مع شرح م م ولا يشترط فيه أي الفقير الزمانة ولا التعفف على الجدي والقديم يشترطان (قوله والمراد أنه لا يكفيه العمر الغالب) فاذا كان يخص كل يوم نحو ثلاثة فهو فقير أو نحو سنة فسكين أو عشرة فقني (قوله أيضا والمراد انه لا يكفيه العمر الغالب) أي بالنسبة للاخذ نفسه أما ممونه فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه الا أن من زوجة وعبد ودابة مثلا بتقدير بقائها أو بدلها لو عذمت بقية عمره الغالب اه ع ش على م م (قوله ويمنع فقير الشخص ومسكته الخ) أي لا غيرهما فلا تمنعه الكفاية المذكورة بل للمكفي بنفقة الغير ان يأخذ بوصف آخر غير الفقير والمسكته من زكاة المنفق وغيره اه من شرح م م (قوله كفايته بنفقة قريب أو زوج) أفهم تعبيره بالكفاية ان الكلام في زوج موسر أم مسر لا يكفي فتأخذ تمام كفايتها بالفقر ويضم أيضا ان من لم يكفها ما وجب لها على الموسر لكونها كوله تأخذ تمام كفايتها بالفقر

(لفقير) وهو (من لا مال له ولا كسب لا ثقب) به (يقع) جميعهما أو مجموعهما (موقعا من كفايته) معا وما ملبسا ومسكا وغيرهما مما لا بد له منه على ما يليق بحاله وحال ممونه كمن يحتاج الى عشرة ولا يملك أو لا يكسب الا درهمين أو ثلاثة وسواء أكان ما يملكه نصا بأم أقل أم أكثر (ولو غيّر زمن ومتعفف) عن المسئلة لقوله تعالى وفي أموالهم حق للسائل والمحروم أي غير السائل واطاهر الاخبار (ولسكين) وهو (من له ذلك) أي مال أو كسب لا ثقبه يقع موقعا من كفايته (ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة والمراد انه لا يكفيه العمر الغالب وقيل سنة ونحوه لا ثقب كسب لا يليق به فهو كمن لا كسبه (ويمنع فقير الشخص ومسكته) والتصریح بهما من زيادتي (كفايته بنفقة قريب أو زوج) لانه غير محتاج كمكسب كل يوم قدر

ولومنه فيما يظهر وانه لو غاب زوجها ولام الله ولم تقدر على التوصل اليه وبجرت عن الاقتراض أخذت وهو
ظاهر كما يؤخذ من كلام الغزالي وقتاوى المصنف من ان الزوج أو البعض لو أعسر أو غاب ولم يترك منفقولا
ما يمكن الوصول اليه أعطيت الى الزوجة أو القريب بالفقر أو المسكنة ويسن لها ان تعطى زوجها من زكاتها
ولو بالفقر وان أنفقها عليها كما قاله الماوردي خلافا للقاضي اه شرح مر وقوله من ان الزوج أو
البعض لو أعسر الخ صريح في ان من أعسر زوجها بنفقة تأنه من الزكاة وان كانت متمكنة من الفسخ
ولعل وجهه ان الفسخ لا يلزم منه استغناؤها وقضية ذلك انه لو ترتب له عليه الاستغناء بان كان لها قريب بموسر
تأزم نفقتها ولو فسخت انما لا تعطى فليراجع الحكم اه رشيدى (قوله بنفقة قريب) أى واجبة وهي نفقة
الاصل والفرع فخرج بها النفقة المتبرع بها على غير الاصل والفرع فلا تمنع الفقر والمسكنة اه من شرح
مر (قوله بنفقة قريب) فلو امتنع من دفعه له وكان لا يليق دفعه للحاكم عادة كان له الاخذ من الزكاة اه
حل (قوله أو زوج) ولو في عدة طلاق رجعي أو بائن وهي حامل كما قاله الماوردي ولو سقطت نفقتها بنشوز
لم تعطى لقدرتها على النفقة حالاً بالطاعة ومن ثم لو سافرت بلا إذن أو معه ومنعها أعطيت من سهم الفقراء
والمساكين حيث لا تقدر على العود حالاً لاله ذرها والا فمن سهم ابن السبيل اذا عزم على الرجوع لانتفاء المعصية
اه شرح مر (قوله واشتغاله بنوافل) فلو نذرها كالصوم كان له الاخذ وهل ولو نذر انماها ودفعت
الاذرى عن فتاوى ابن البرزوى انه لو نذر انما صوم الدهر وكان لا يمكنه ان يكسب مع الصوم كفايته كان
له الاخذ حلبي (قوله ولا مسكن) أى اللاتقرب وان اعتمد السكنى بالاجرة لكن خالف شيخنا في ذلك ومثله
المملوك موقوف يستحق السكنى فيه كالحلوة في المدرسة فاذا وجد مع المملوك موقوف لم يبق له المملوك قال
بعضهم - وهو في غاية البعد وان قرر في حلوة المدرسة لاسيما في زماننا الذي لم يثق الانسان بحافي يده من نحو
الوظائف وان جهل مقامه اه حل (قوله وثياب وكتب) انظر ما وجه قطع الثياب والكتب عن الاضافة
دون ما قبلها وما لا قطع الجميع رعاية للاختصار تأمل اه (قوله وثياب) أى ولو للنجس ولو مرة في العام ان
لاقت به ومثلها حل المرأة التي تجمل به في بعض الاوقات حيث كان لا ثيابها اه حل ومثله في شرح مر
(قوله وكتبه) أى وان تعددت أنواعها ولو كان عنده من كتاب نسختان بقي له الاصح لا الحسن فان كانت
احدهما ماصفيرة الخيم والآخرى كبيرة بقيت للمدرس وتبقى له كتب الوعظ التي يعظ منها وان كان في البلد
واعظا غيره بخلاف كتب الطب فانها تباع اذا كان هناك طبيب غيره والفرق ان الانسان يتعظ بنفسه ولا يحتاج
الى واعظ ولا يطب نفسه فيحتاج الى طبيب اه حل (قوله يحتاجها) حال مما قبلها فان قلت هذا ظاهر بالنسبة
للاولين لانهم ما عرفتم دون الاخيرين لانهم ما نكروا فان قلت بل هو ظاهر فيهما أيضا لوجود المسوغ وهو
العطف على ما يصح محيى الحال منه بقي انه هل يجوز ان يكون صفة للبعض وحال من البعض الآخر يحرر
ونظيره قول المنهاج في باب الاصول والابنية ودور يحيط بها السور ثم عرضته على شيخنا الشهاب الغنبي فقال
لا مانع منه ونظيره الجملة التي لها محل باعتبار ولا محل لها باعتبار آخر اه شوري (قوله ولا مال له غائب) أى أو حاضر
وقد حيل بينه وبينه اه شرح مر وبعضهم أدخله في الغائب لانه غائب حكاه (قوله فيعطى ما يكفيه) أى الا ان
يحد مقرضا فلا يعطى على المعتمد اه شوري (قوله الى ان يصل الى ماله) صوابه الى ان يصل اليه ماله أو اسقاط
لفظ الى لان ما ذكره انما يناسب بعض افراد ابن السبيل اه برماوى (قوله أو يحل الاجل) في المصباح وحل
الدين يحل بالكسر حلا ولا انتهى أجله فهو حال اه (قوله ولعامل) قال في شرح الروض وان كان غنيا
اه سم (قوله كساع) أى فيستحق ان أذن له الامام في العمل وان لم يشترط له شيئا بل وان شرط ان لا يأخذ
شيئا لانه يستحق ذلك بالعمل فريضته من الله تعالى فلا يحتاج لشرط من الخلق كما يستحق الغنية بالجهد وان
لم يقصد الاعلاء كما قاله تعالى اه شرح مر (قوله أولى من قوله ساع الخ) عبارة أصله والعامل ساع وكتب

كفايته (واشتغاله بنوافل)
والكسب يمنع منها (لا)
اشتغاله (يعلم شرعى) يتأتى
منه تحصيله (والكسب يمنع)
منه لانه فرض كفايه وقولى
شرعى من زيادتي (ولا مسكنة
وخادمه وثياب وكتب) له
(يحتاجها) وذكر الخادم
والكتب مع التقييد
بالاحتياج من زيادتي (و) لا
(مال له غائب بمرحلتين أو
موجب) فيعطى ما يكفيه الى
ان يصل الى ماله أو يحل
الاجل لانه الا أن فقير
أو مسكين (ولعامل) على
الزكاة (كساع) يجيبها
(وكتب) يكتب ما أعطاه
أرباب الاموال (وقاسم
وحاشر) يجمعهم أو يجمع
ذوى السهمان والاصل
اقتصر على أولهما وقولى
كساع أولى من قوله ساع
الى آخره لان العامل لا يتحصر

فيما ذكره اذ منه العريف والحاسب وأما أحرة الحاقا للأموال والراعي بعد قبض الامام ٩٩ ففى جملة السهمان لافى سهم العامل والكيل

والوزان والعدادان ميزوا
الزكاة من المال فاجرتهم على
المالك لان سهم العامل أو
ميزوا بين انصباء المستحقين
فهى من سهم العامل وما ذكر
أولا محله اذا فرق الامام الزكاة
ولم يجعل للعامل جعلا من
بيت المال فان فرقها للمالك
أو جعل الامام للعامل ذلك
سقط سهم العامل كسبائى
(لاقاض ووال) فلاحق لهما
فى الزكاة بل رزقهما فى خمس
الخمس المرصدة للمصالح العامة
ان لم يتطوعا بالعمل لان عملهما
عام (ولو لفة) ان قسم الامام
واحتج لهم وهى أربعة
(ضعيف اسلام أو شريف)
فى قومه (يتوقع) باعطائه
(اسلام غيره أو كاف) لنا
(شر من يلبسه من كفار أو
مانع زكاة) وهذا فى مؤلفة
المسلمين كما يعلم مما يأتى وفى
كلامى هنا إشارة اليه اما
مؤلفة الكفار وهم من برجى
اسلامه أو يخاف شره فلا
يعطون من زكاة ولا غيرها
لان الله تعالى أعز الاسلام
وأهله واغنى عن التأليف
وقولى أو كاف الى آخره من
زيادى (ولرقاب) وهى
(مكاتبون) كتابه صحبة بشيد
زدنه بقولى (لغير مملوك)
فيعطون ولو بغير اذن
سادانهم أو قبل حلول النجوم
ما يعينهم على العتق ان لم
يكن معهم ما يبنى بنجومهم
امامكاتب المزكى فلا يعطى من زكاته شيئا لعود الغارفة

الح ١٥ (قوله اذ منه العريف) وهو الذى يعرف آرباب الاستحقاق كالنقيب والمشد ١٥ قل على الجلال
(قوله ففى جملة السهمان) جمع سهم وعبارة مر فاجرتهم من أصل الزكاة لان خصوص سهم العامل انتهى
وفى المصباح السهم النصيب والجمع أسهم وسهام وسهامان بالضم وأسهمته بالالف أعطيته سهمها (قوله وما
ذكر أولا) أى من قوله هى لثانية ١٥ شوبرى (قوله سقط سهم العامل كسبائى) أى فى قوله فصل
يجب نعميم الاصناف ان أمكن والا ففى وجد ١٥ (قوله لاقاض ووال) أى اذا قاما بما يعمله العامل مما ذكر
١٥ قل على الجلال وفى شرح مر وقضية كلامه دخول قبض الزكاة وصرفها فى عموم ولاية القاضى وهو
كذلك كما نقله الراعى عن الهاروى وأقرهم ما لم ينصب له متكام خاص ١٥ (قوله ان لم يتطوعا بالعمل) مفهومه
انهم ما ان تطوعا بالعمل لا يكون رزقهما من خمس الخس ولم يذكر مر هذا القيد وتقدم فى قسم النى عما يقتضى
ان هذا الشرط لا يشترط بل يأخذان من خمس المصالح وان تطوعا بالعمل (قوله ولو لفة) جمع. وثلف من
التأليف وهو جمع القلوب وظاهره انهم يعطون ولو أغنياء ١٥ شرح مر وقوله وهو جمع القلوب أى
هنا والافه وجمع الاشياء على وجه مخصوص ١٥ ع ش عليه (قوله ان قسم الامام الح) مفهومه انه لو قسم المالك
لا تعامى المؤلفة وليس كذلك وعبارة الشارح فى الفصل الذى يلى هذا المؤلفة يعطىها الامام أو المالك ١٥ حل
نعم قسم الامام والاحتياج شرطان للاخيرين من المؤلفة فقط فان حصل كلامه على انهما واجعا لا خيرين
فقط فلا ضعف فى كلامه ١٥ زى بياضاح (قوله واحتج لهم الح) صريح هذا الكلام ككلامه فى شرح
الروض اعتبار احتياجنا فى الاقسام الاربعه وفيه نظرى فى القسمين الاولين لان المعنى الذى على اعطاءهما
بسببه وجود عدم احتياجنا اليه ما فليتأمل ثم رأيت فى شرح الارشاد لشيخنا حج مانصه ويعتبر فى
اعطاء المؤلف باقسامه احتياجنا اليهم على ما قاله الماوردى وغيره وقوله فى الكفاية عن المختصر وفيه نظر
بالنسبة للاولين اذ علة اعطاء الاول تقوى اسلامه والثانى جاء اسلامه نظرائه وكفى بهذين حاجته ويؤيده
قولهم لو لم يؤثر العطاء فى الاول منع أو أثره لا يزيد الى ان يحسن اعتقاده ١٥ وفى التأييد نظر لا يخفى فتأمل
وقال مر هذا التقييد أعنى قولهم واحتج لهم الح مبنى على ضعف وهو ان المؤلفة لا يعطون الا ان كان المفرق
الامام والصحيح ان المالك اذا فرق أعطاهم فليعتد انه لا يشترط الاحتياج نعم الاحتياج الى القسمين الاخيرين
بمعنى ان يكون اعطاءهما أسهل من تجهيز جيش لا بد منه ١٥ * (فرع) * قال مر ويشترط المذكورة
فى القسمين الاخيرين دون الاولين ١٥ سم (قوله ضعيف اسلام) أى ضعيف اليقين ببناء على ان الايمان يزيد
وينقص فبعض على تأليفه ليقوى يقينه أو كان قريب عهد بالاسلام بأن كان عنده وحشة فى أهله ١٥ حل
وعبارة شرح مر وهو من أسلم ونيته ضعيفة فى أهل الاسلام أو فى الاسلام نفسه ببناء على ما عليه أئمتنا كأكثر
العلماء ان الايمان أى التصديق بنفسه يزيد وينقص كثرته فيعطى ولو امرأة ليقوى ايمانه ١٥ (قوله أو
شريف فى قومه) أى أقوى اسلام شريف فى قومه فيستفاد من العطف باو كونه مسلما وقد صرح بالاسلام
فيمأ قبله فقوله فيما بعد إشارة اليه مراده بالاشارة بما يشمل الصريح لانه صرح بالاسلام البعض وأشار بأول اسلام
بعض آخر ١٥ شيخنا وعبارة شرح مر أو من نيته قوية لكن له شرف الح (قوله أو كاف لنا) عبارة
شرح مر ومن المؤلفة أيضا من يقا تل أو يخوف مانع الزكاة حتى يحملها منهم الى الامام ومن يقا تل من يلبه
من الكفار أو البغاة فيعطيان ان كان اعطاءهما أسهل من بعث جيش (قوله وفى كلامى هنا) إشارة اليه
حيث عطف الشريف والكافى بأوفاتهضى ان كلام من الشريف والكافى قوى اسلام ١٥ حل (قوله فلا يعطون
من زكاة ولا غيرها) الا ان ترأت بالمسلمين نازلة اقتضت اعطاءهم فانهم يعطون ١٥ حل (قوله ولرقاب)
جمع رقبه عبر بها عن الشخص لان الرق كالجبل فى عنقه ثم غلب استعماله فى المكاتبين وقال الامام أحمد
ومالكهم أرقاء يشتركون ويعتقون وقوله كتابه صحبة أى لكاه أو بعضه وباقيه حر ولو لكافر ونحو

هاشمي اه برماوى وعبارت شرح مر واذا صححنا كتابة بعض فن كان اوصى بكتابة عبيد فجز الثلث عن
 كله لم يعط اه ولا ينافى كلام البرماوى لانه قال بواقبه حواه (قوله مع كونه ملكه) بمذاق صاحب الدين
 فانه يجوز له ان يعطى غير يمين زكاته مع عود القادة اليه كفى شرح مر اه (قوله ولغارم) ومنه
 مكاتب استدان للخبوم وعنتى كهمرو كذا من استدان لخبوم عماره مسجد وقرى ضيف وقل أسير فانه يعطى عند
 العجز عن النقد لامن غيره كالعقار كذا جرى عليه ابن المقرئ تبعالما وردى والروايات وغيرهما وقال
 السرخسى حكمه حكمه مالوا استدان لصحة نفسه وجزم به التجازى وصاحب الانوار وقال الاذرى انه الذى
 يقتضيه كلام الاكثرين واعتمدوا والد على انه لو قيل لا أثر لغناه بالنقد أيضا جلا على هذه المكرمة العام نفعها
 لم يكن بعيدا اه شرح مر (قوله من تدين لنفسه الخ) تعبيرة بالاستدانة جرى على الغالب فلواتا نفعها
 غيره عدا أو أسرف في النفقة كل الحكم كذلك وأما قواهم ان صرف المال في الملاذ المباحة ليس بسرف
 محله فيمن بصرف من ماله لا بالاستدانة من غير رجاء وفاته أى حاله فيما يظهره من سبب ظاهر لا يقال لو أرى بهذا
 لم يتقيد بالاسراف لانا نقول المراد بالاسراف هنا الزائد على الضرورة أما الاقتراض للضرورة فلا حرمة فيه كما
 هو ظاهر كلامهم في وجوب البيع المضطر المعسر ولا يعطى غارم ما تولا وفاته مع لانه ان عصى به قواض
 والا فغير محتاج لانه لا يطالب به اه شرح مر (قوله وقد عرف قصد الاباحة) أى ولو بالقرينة اه
 برماوى وعبارة مر لكن لانه قد عرفه في الابينة ويعلم ذلك بشرائى تفيد ما ذكر (قوله أو في غيره) أى المباح
 تكبر وصرفه في ذلك وتاب فلو عاد لتلك المعصية هل يعطى لان تلك معصية أخرى أو لا يعطى لان عوده لتلك
 المعصية يدل على عدم صدقه في توبته منها حرر ثم رأيت عن جج انه ان عاد قبل الاعطاء لم يعط ولا يخفى انه لا يأتى
 على المرجوح وهو انه بالعود يتبين ان توبته غير صحيحة وأما على انها معصية أخرى وان التوبة صحيحة فلا وجه
 الاعطاء وان كان عوده للمعصية قبل الاعطاء تأمل اه حل (قوله بان يحل الدين ولا يقدر الخ) عبارة
 شرح مر بان يكون بحيث لو قضى دينه مما ماله تمكن كإرجاءه في الروضة وأصلها والمجموع فيترك له مما ماله
 ما يكفيه أى الكفاية السابقة للعمير الغالب فيما يظهر ثم ان فضل منه شئ صرفه في دينه وتتم له باقيه والا قضى
 عنه الكل ولا يكف كسب الكسب هنا لانه لا يقدر على قضاء دينه منه غالبا لا يتدرج وفيه حرج شديد (قوله
 مالوتدين لمعصية) ويظهر ان العبرة في المعصية بعقيدة المدين لا غيره كالشاهد بل أولى اه تحفة أقول وكفى
 تضيق المال في محرم كاسلفه في باب سحر السفه اه شورى (قوله أو تدين لاصلاح الخ) خرج ما لو دفع من ماله
 أو أدى منه ما استدانه فلا يعطى اه حل (قوله أى الحال) تفسير لاذن وقوله بين القوم تفسير للبين اه
 زياى (قوله في قتل) أى ولو غير آدمى ككباب اه قل على التحرير (قوله لم يظهر فاته) وكذا ان ظهر
 على المعتد اه شورى ومثل القتل اتلاف المال وعبرة الروض وشربه وان ضمن دية قتل عن قاتل
 يعرف لم يعط مع الغنى بشرط زاده بقوله ان كان هناك حاكم يسكن الفتنة والا أعطى مع الغنى لاجتنابا اليه
 وينبغي انه اذا كان هناك كبير يصلح بين الناس يغنى عن الحاكم عند فقد موخر بقله يعرف ما اذا لم يعرف
 فيه على من ضمن عنه مع الغنى كما مر هذا التفصيل بين معرفته وعدمها قال في الروضة فيه نظرو في المجموع
 انه ضعيف لانه لا أثر لعرفته وعدمها أى يعطى مع الغنى مطلقا اه سم (قوله فحمل الدية تسكين الخ)
 عبارة شرح مر فيستدين ما يسكن به الفتنة ولو كان ثم من يسكنها غيره فحمل الدية أى واقترض ودفع فيها
 أما اذا لم يقترض فلا يعطى ليدفع فيها اه شيخنا عن الشيخ خضر وانظر ما وجه هذا الشرط وهل يأتى تطهيره في
 الضمان (قوله ان أعسر مع الاصيل) أى فيعطى ما يقضى به دينه قال في شرح الروض واذ قضى به دينه
 لم يرجع على الاصيل وان ضمن باذنه وانما يرجع اذا غرم من عنده اه وخرج بأعسر ما اذا كان موسرين
 أو الضامن فقا فلا يعطى كفى الروض وغيره ولو بنى الاذن في الاولى على أحد وجهين قال في شرح الروض

اليه مع كونه ملكه (ولغارم)
 وهو ثلاث (من تدين لنفسه
 في مباح) طاعة كان أولا وان
 صرفه في معصية وقد عرف
 قصد الاباحة (أو) في (غيره)
 أى المباح كخمر (وتاب)
 وطن صدقه في توبته وان
 قصرت المدة (أو) صرفه في
 مباح (فيعطى) مع الحاجة
 بان يحل الدين ولا يقدر على
 وفاته بخلاف مالوتدين لمعصية
 وصرفه فيها ولم يتب وما لو لم
 يحق فلا يعطى وقول أو صرفه
 في مباح من زيادى (أو)
 تدين (لاصلاح ذات البين)
 أى الحال بين القوم كان خاف
 فتنة بين قبيلتين تنازعنا في
 قتل لم يظهر فاته فحمل
 الدية تسكين الفتنة فيعطى
 (ولو غنيا) اذ لو اعتبر الفقر
 لقلت الرغبة في هذه المكرمة
 (أو) تدين (لضمان)
 فيعطى (ان أعسر مضع
 الاصيل) وان لم يكن متبرعا
 بالضمان (أو) أعسر
 (وحده وكان متبرعا) بالضمان
 بخلاف ما اذا ضمن بالاذن
 والثالث من زيادى

انه الاو جموع عبارة العباب فان كان الضامن والاصيل معسر من أعطى الضامن وفاءه ويجوز صرفه الى الاصيل بل هو أولى أو موسر من فلا أو الاصيل موسر دون الضامن أعطى ان ضمن بلا ذن أو عكسه أعطى الاصيل لا الضامن واذا وافي من سهم الغار لم يرجع على الاصيل وان ضمن باذنه اه وعبرة التصحيح ويعطى من استدان للضمان ان أعسر هو والاصيل أو وحده وكل متبرعا فان أسروا وكل متبرعا فوجها ان أطلقا هما في الصغير والروضة ومقتضى كلام العزيز ترجيح منه وقال في المجموع ان قلنا لا يرجع وهو الاصح أعطى قال الاذرى وفيما قاله تقار اه سم (قوله واسيل الله) سبيل الله وضعا الطريق الموصلة له تعالى ثم كثرت عماله في الجهاد لانه سبب الشهادة الموصلة الى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء لانهم جاهدوا في قتال فكانوا أفضل من غيرهم اه شرح مر (قوله وعلى أغنياء المسلمين الخ) ويدخل في الأغنياء الصبي والمجنون وفي كون الولي يلزمه الاعانة من ماله ما منع الأغنياء بغيرهما نظر اه ايعاب اه شورى (قوله ولا ين سبيل) سمي بذلك لانه سبيل الله وهو الطريق وأفردي الآية دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد اه شرح مر (فائدة) ابن السبيل اسم جنس يطلق لغة على المسافر رجلا كان أو امرأة قليلا أو كثيرا ولم يأت في القرآن العظيم الا مفردا لان محل السفر محل الوحدة والانفراد اه شورى (قوله من بلد الزكاة) أى وان لم تكن وطنه اه شرح مر (قوله ان احتاج) بان لا يجد ما يقوم بخواتم سفره وان كان له مال بغيره مولودون مسافة القصر وان وجد من يقرضه على المعتمد ويفرق بينه وبين ماله من اشتراط مسافة القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر والحاجة فيه أغلب من ثم لم يفرقوا فيه بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة كما اقتضاء اطلاقهم وبين غيره لتحقيق حاجتهم مع قدرته هنادون ماهر اه شرح مر (قوله سواء كان طاعة) دخل في الطاعة الواجب والمنسوب وسكت عن المكروه كسفر التجارة في اكفان الموتى فيعطى فيه لانه غير معصية ولو ذكره بدل المباح أو معه لكان أولى اه قل على الجلال (قوله وتزهد) لعل المراد ان التزهد غير حادثة له على السفر لوافق ما سياتي به آخر الفصل الا ترى اه رشدي (قوله ولو وجد ان مقرض) لكن نقل في المجموع الاعطاء من الزكاة عن ابن كج وأقره من وجد مقرضا وهو المعتمد وفي قل على الجلال خرج ماله كان كسوبا أو وجد من يقرضه فلا يمنع من اعطائه على المعتمد خلافا لما في المنهج وفارق عدم الاعطاء لعل ماله غائب اذا وجد من يقرضه بان السفر أشق والحاجة فيه أشد اه (قوله ولو وجد ان مقرض) عبارة التصحيح ولو وجد ابن السبيل مقرضا له مال في مكان آخر لم يعط على ما حرم به جمع متأخرون ونقله الزركشي تبعا للاذرى عن نص البويطى وهذا النص انما هو في مسألة التي عر بواضة كلام القفال في مسألة الزكاة لكن نقل في المجموع الاعطاء من الزكاة عن ابن كج وأقره واظهار انه المعتمد وان مال الاذرى الى الاول اه فانظر على الاول هل مثله في التقييد بعدم وجد ان المقرض ما تقدم فحين غاب ماله أو كان مؤجلا اه سم (قوله او كان سفره معصية لم يعط) أى لان القصد باعطائه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره اه شرح مر وجعل بعضهم من سفر المعصية سفره بلا ماله مع ان له مالا يملكه فيحرم لانه مع غناه يجعل نفسه كالا على غيره اه ايعاب اه شورى (قوله كسفر الهائم) أى لان اتعاب النفس والداية بلا غرض صحيح خوام اه شرح مر (قوله يجوز كونهم كفارا) أى وأرفاء ومن ذوى القربى أخذ من العلة اه حل (قوله مستأجر من سهم العامل) هذا مجهول على ما اذا كان ذلك بعد القبض من المالك وقبل قبض الامام لها فيكون أجرة ذلك من سهم العامل فلا ينافى ما تقدم ان أجرة الحافظ من جلة السهمان لا في سهم العامل كذا قرره شيخنا بهامش نصه اه من خط الشيخ خضر (قوله وأن لا يكون هاشميا ولا مطلقيا) أى منتسبا اليهما أو لاحدهما ما فرج أولاد بنتهم من غيرهم لانهم لاحق لهم في خمس الخمس اه قل على الجلال ومحل عدم جواز الدفع لهما ان كانا مستقلين فان كان تبعا جاز كإسائى في الفصل الا ترى انه يجوز اعطاء الزوجة الهاشمية

(وليسيل الله) وهو (غاز متطوع) بالجهاد فيعطى (ولو غنيا) اعانة له على الغزو وبخلاف المستترق الذي له حق في الفى فلا يعطى من الزكاة وان لم يوجد ما يصرف له من الفى أو على أغنياء المسلمين اعانته حيثنذ (ولا ين سبيل) وهو (منشئ سفر) من بلد مال الزكاة (أو مجتاز) به في سفره (ان احتاج ولا معصية) بسفره سواء كان طاعة كسفر حج أو زيارة أم مباحا كسفر تجارة أو طلب آبق وتزهد فان كل معصية يحتاجه في سفره ولو وجد ان مقرض أو كان سفره معصية لم يعط والحق به سفره لا لغرض صحيح كسفر الهائم (وشروط أخذ) للزكاة من هذه الثمانية (حرية) هو من زكاة فلاحق فيها لمن به رق غير مكاتب (واسلام) فلا حق فيها لكافر بخير الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم ثم الكيال والجال والحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجر من سهم العامل لان ذلك أجرة لازكة (وان لا يكون هاشميا ولا مطلقيا)

تبعالزوجها اه (قوله وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) أي وان لا يكون محجورا عليه ومن ثم أفتى المصنف في بالغ تارك للصلاة كسلا أنه لا يقبضها له الأولى أي كصبي ومجنون فلا تعطى له وان غاب وليه خلافا لمن زعمه بخلاف ما لو طرأ تركه أو تذريره ولم يحجر عليه فإنه يقبضها ويجوز دفعها له فاسق إلا أن علم أنه يستعين بها على معصية فيجزم أي وان اجزا كما علم مما تقرر ولا عي كما أخذ هاشميه وقيل بوجوب ما يورده قوله هم يجوز دفعها مربوط من غير علم بخمس ولا قدر ولا صفة نعم الأولى توكيلها لآخر وجأ من الخلاف وأفتى ابن العماد وابن بونس بمنع دفعها لأب قوی صحیح فقير وآخرون يجوزونه اه جج ومثله في شرح م ر وقوله ومن ثم أفتى المصنف الخ عبارته أي المصنف النووي في الفتاوى (مسئلة) هل يجوز دفع الزكاة إلى مسلم بالغ عاقل لا يصلي ويعتقد وجوب الصلاة ويتركها كسلا الجواب ان بلغ تارك الصلاة واستمر على ذلك إلى حين دفع الزكاة لم يجوز دفعها إليه لأنه محجور عليه بالسفه فلا يصح قبضه ولكن يجوز دفعها إلى وليه فيقبضها بهذا السفه وان كان بالغ مصليا رشيدا ثم طرأ ترك الصلاة ولم يحجر عليه القاضي جاز دفعها إليه وصح قبضه بنفسه كما يصح جميع تصرفاته والله أعلم انتهت (قوله فلا تحل لهما) أي وان منعاهما من الجنس وكذا زكاة كل واجب ككندر وكفارة بناء على أنه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع على أوجه احتماله بن كايون خذ رجيع ذلك من افتاء الوالد رحمه الله تعالى بأنه تحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزء الواجب من أضحية التطوع وحرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لأن مقامه أشرف وحلت له صلى الله عليه وسلم الهدية لأنها شأن الملوك بخلاف الصدقة اه شرح م ر وخرج بالواجب صدقة التطوع فتحل لهم كسباني للشارح في فصلها وعبارة الشيخ عبد الباقي الزرقاني على الشيخ خليل نصها ثم المعتمد عدم حرمة صدقة التطوع على آله واختصاص الحرمه بالفرض ان أعطوا من بيت المال ما يستحقونه والأعطوا منها ان أضربهم الفقرة في المواق أو أبحث لهم الصدقة كافي الباجي بل الاعطاء لهم حيث شذأفضل من غيرهم وكلام الباجي ظاهر لأنه لا ينتقل من حرمة إلى حل الا عند الضرورة اه (قوله ولا غسالة الأيدي) يحتمل نفيه عطفها على شيء أعطف خاص على عام أو على مقدرا أي لا كثير أو لا غسالة الأيدي أي لا كثير أو لا قلبا أو على محل الصدقات ويحتمل حرمة عطفها على الصدقات عطف تفسير وهذا الأخير أولى لأن الصدقات مطهرة فهي كالغسالة اه ويحتمل ان المراد بها الزكاة وسماها غسالة تنفيرا عنها أي لأحل لكم من الصدقات لأنها غسالة الأيدي ويحتمل ان المراد بها غسالة الأيدي حقيقة فيكون المعنى لأحل لكم من الصدقات شيئا ولا غسالة فذر الأيدي ويكون المقصود المبالغة في القلة كذا بخط الشيخ أبي بكر الشنواني اه ع ش (قوله ان لكم في خمس الخمس الخ) فان قلت قضية الظرفية عدم استحقاقهم خمس الخمس بتمامه وهو خلاف صريح كلامهم (قلت) يمكن أن تكون الظرفية باعتبار كل واحد أي لكل واحد منكم في خمس الخمس ما ذكر فلا ينافي استحقاق جلتهم تمام خمس الخمس وان براد بخمس الخمس المفهوم العام الصادق بكل خمس من الخمس الخمس وحيث أن صدق الظرفية مع استحقاقهم تمام خمس الخمس لصحة ظرفية المفهوم العام لفرد في الجملة اه سم اه شوبري (قوله أي بل يغنيكم) أقول لا يتعين ذلك بل يمكن حل أو على التردد إشارة إلى أن الخمس لا يخرج عن الأمرين وان في كل منهما كفاية اه جج (قوله فلا تحل له) عبارة أصله مع شرح المحلى وكذا مولا هم أي مولى بني هاشم وبني المطلب فلا تحل له في الأصح حديث مولى القوم منهم صححه الترمذي وغيره والثاني قال المنع فيهم لاستغنائهم بخمس الخمس كما تقدم ولا حق لمولا هم فيه فتحل له انتهت ويفرق بينهم وبين بني أخواتهم مع صحته حديث ابن أخت القوم منهم بان أولئك لم يمكن لهم أبواقبائل ينسبون إليهم غالباً تحضت نسبتهم لساداتهم فحرم عليهم ما حرم عليهم تحفة الشرف والاهم ولم يعطوا من الخمس لئلا يساؤوهم في جميع شرفهم فان قلت يمكن ذلك باعطائهم من الخمس والزكاة قلت ممنوع لان أخذ ذلك قد يكون شرفا كافي بحق الغازي فلا يتحقق حيث شذأ بخطاط شرفهم وأما بنو الأخت فلم لا ينسبون إلا إليها فلم يلحقوا بغيرهم

فلا تحل لهما مال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أو سائح الناس وانما لا تحل لمحمد ولا لآل محمد رواه مسلم وقال لأحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسالة الأيدي ان لكم في خمس الخمس ما يكفكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم رواه الطبراني (ولامولى لهما) فلا تحل له لخبر مولى القوم منهم صححه الترمذي وغيره

في شيء من ذلك اه شرح حجر

(فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة لمستحقها) كعلم المالك وعين الاخذ وبسته وهو من أول الفصل الى قوله ويعطى فقير الخ وقوله وما يأخذ منها وهو من قوله ويعطى فقير الى آخر الفصل اه شخنا (قوله عمل بعلمه) أي ما لم تعارضه بينة فان عارضته عمل يهادون علماء لان معهما زيادة علم اه ع ش علي مر وعبرة الحاي قوله عمل بعلمه أي وان قامت بينة بخلافه انتهت ولا يخرج هذا على خلاف القضاء بالعلم لان أمر الزكاة مبنية على المساهلة وليس فيها ضرار بالغير اه شرح مر (قوله فيصرف لمن علم استحقاقه) الخ أي يجوز له الصرف له وقوله دون غيره أي فلا يجوز له الصرف له وقوله وان لم يطلبها غاية للتعميم في قوله فيصرف الخ وقوله اشتراط طلبها أي اشتراطه في جواز الصرف حيث قيد بقوله لمن طلبه كلة وعلم الامام الخ اه ولا يصح الصرف الى السفيه بل يقبض له وليه الا السفيه الممهل أفتى بذلك النووي اه مر اه سم (قوله عيالا) العيال أهل البيت ومن عونه الانسان الواحد عيل مثل جياذ وجيد اه مصباح وفي القاموس أيضا والعيال ككتاب جمع عيل اه ع ش (قوله الا ان ادعى عيالا) أي وان كسبه لا يني بنفقة عياله والمراد بالعيال من تلزمه نفقتهم لا غيرهم ممن تقضي المروعة بالاتفاق عليهم خلافا للسبكي اه زى أما هؤلاء فيستلون لانفسهم اه شرح مروعة سم ويعطى لعياله وان لم يكونوا بصفة الاستحقاق كزوجة هاشمية تبعا كما قال القمولي انه مفهوم كلام الاصحاب وأيده مر بأن الغازي يعطى من النقي من زوجته ولو كانت كافرة تبعة له ولو مات لم تعط زوجته الكافرة فان أسلت أعطيت اه (قوله أو تلف مال) أي يغيثه أمالو كل المال قدر الا يغيثه لم يطلب ببينة الا على تلف ذلك المقدار ويعطى تمام كفايته ببينة ولا عين والاوجه كما قاله المحب انطربى بجيء ما في الوديعة ههنا من دعواه التلف بسبب ظاهر أو خفي وان فرق ابن الرقعة بينهما بان الاصل ثم عدم الضمان وههنا عدم الاستحقاق وجزم به الزركشي وغيره اه شرح مر وقوله من دعواه التلف بسبب ظاهر الخ أي أو بلا تعرض لبيان سبب فعلى هذا قول المتن في كاف بينة يعني فيما اذا ادعى تلفه بسبب ظاهر لم يعرف هو ولا غيره وتقدم في الوديعة ان هذه الصورة يحتاج فيها مع البينة الى عين (قوله كعامل) قال الزركشي صورة ذلك في العامل ان يدعى أنه عمل المال وادعى أنه عامل فلا يحتاج الى البينة الا مع رب المال دون الامام لانه نصبه قلت ور بما يشعر بان العامل اذا عمل من غير نصب الامام له استحق وفيه نظر ثم انظر هذا مع قولهم لو فرق المالك سقما سهم العامل كما سببنا في الفصل الا تقي اه وقول الزركشي دون الامام لان نصبه الخ فيه نظر بل يتصور فيما اذا مات الامام ونولى آخر ونازعه في أنه عامل أو نازعه المستحقون فليتأمل ويتصور ايضا بان ينصبه نائب الامام ثم يموت ويدعى عند الامام أو نائب آخر أنه عامل تأمل اه سم (قوله وغلرم) أي يولو لاصلاح ذات البين اه حل (قوله فان تخلفا عما أخذ الاجله) عبارة مر فان لم يخرجيا بان مضت ثلاثة أيام تقريرا ولم يترصد الاخر وج ولا انتظار أهبة ولا رفقة استرد منهما ما أخذاه وكذا لو خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردي لو وصل بلادهم ولم يقاتل لبعدهم استرد منه لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجدوا خرج بجمع موته في أثناء الطريق أو المقصد فلا يسترد منه الا ما بقي فالحاق الراعي الامتناع من الغزو بالموت ورواه ابن الرقعة بانه مخالف لما تقرر (قوله استرد) قال الروياني هذا اذا انتضى علم الزكاة بالنسبة للغازي فان كان باقيا لم يطالب بالرد عينيا بل بخير بينه وبين الغزو ولو رجع الغازي قبل لقاء العدو فان كان قبل دخوله دار الحرب استرد وكذا بعد دخولها اذا قاتل غيره دونه فان لم يقع قتال لبعده العدو فرجعوا استحق اه سم (قوله استرد منهما ما أخذاه) أي ان كان باقيا والا قبله فلا اشتريابه سلاحا أو فرسا لم يسترد اه حل (قوله أو كان يسيرا) وهو ما لا يقع موقع من صاحب موضع فيما يظهر اه ايعاب اه شوبري (قوله والاسترد) أي ان كان باقيا والا قبله ان تلف قياسا على ما سبق ويحتمل الفرق اه حل

(فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة لمستحقها وما يأخذ منها) (من علم الدافع) لها من امام وعليه اقتصر الاصل أو غيره (حاله) من استحقاق الزكاة وعدمه (عمل بعلمه) فيصرف لمن علم استحقاقه دون غيرهم وان لم يطلبها من عنوان افهم كلام الاصل اشتراط طلبها منه (ومن لا) يعلم الدافع حاله (فان ادعى ضعف اسلام صدق) بلا عين ولا بينة وان اتهم لعسر اقامتها (أو) ادعى (ففسر أو مسكنة فكذا) اصدق بلا عين ولا بينة وان اتهم لذلك (الا ان ادعى عيالا أو) ادعى (تاف مال عرف) انه (له فيسكاف بينة) لسهولتها (كعامل ومكاتب وغارم وبقية المؤلفة) فانهم يكفون ببينة بالعمل والكتابة والغرم والشرف وكفاية الشرف لك وذكر المؤلفة باقسامها من زيادتي (وصدق غاز وابن سبيل) بلا عين ولا بينة لما مر (فان تخلفا) عما أخذ الاجله (استرد) منهما ما أخذاه لا تغا صفة استحقاقهما فان خرجا ورجعا وفضل شيء لم يسترد من الغازي ان قرع على نفسه أو كان يسيرا والاسترد

ويسترد من ابن السبيل مطلقا) ويفرق بينه وبين الغازي بان مادفعناه للغازي لحاجتنا وقد حصلت بالغزو وابن السبيل انما يدفع اليه حاجته وقد زالت اه خضروا ايضا لما خرج الغازي لمصلحة عامة توسع فيه اه (قوله والغارم اذا برى) أي بغير ما أخذناه وهذا الذي أشار اليه أوائل كتاب قسم الزكاة بقوله حتى اذا لم يحصل الصرف في مصارفها الى أن قال على ما يأتي اه حل (قوله والغارم اذا برى) انظر لو أخذ الغارم من سهم الغارمين وصرفه في نفقته وترك الكسب لاهل يضمن ذلك أولا ويعطى ثانيا بحرر اه شورى (قوله أو استغنى بذلك) أي بغير ما أخذناه أخذته من نصيبه اه شورى (قوله والبينة هنا) قد بين هذا الظرف لاجل قوله اخبار أما في غير هذا الموضع فلا بد فيها من لفظ الشهادة (قوله أو عدل وامرأتين) أي أو عدل واحد على الراجح وفي الايعاب ولا يشترط في الواحد الحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الوجه بين من يفرق ماله ومال غيره بوكالة أو ولاية اه شورى (قوله فلا يحتاج الى دعوى عند قاض) تفريع على تعبير المتن بالاخبار المفيدة انهم اليست شهادة حقيقة اذ هي انشاء لا اخبار وعبارة شرح مر وهي اخبار عدلين وان عرا عن لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند حاكم (قوله استفاضت بين الناس) ممن يؤمن توأموهم على الكذب قال الرافعي وقد يحصل ذلك بثلاثة اه حل (قوله ويعطى فقير ومسكين) ليس المراد انهم ما يعطيان نقدا يكفيهما تلك المدة لتعذر بل غن ما يكفيهما دخله كفاي شرح مر فلذلك قال فيشترى به عقارا انتهى (قوله كفاية عمر غالب وهو ستون سنة) أي ما بقى منه ولو دون سنة فان جاوزه أعطى كفاية سنة بسنة كفاي شرح مر (قوله كفاية عمر غالب) بيان لا كثر ما يعطى فلا ينافي جواز اعطائه أقل من قول كفاي ومصرح به فيما يأتي اه شورى وقال زى هذا بالنسبة للامام أما بالنسبة للمالك فيجوز له ان يعطى أقل شئ اه (قوله كفاية عمر غالب) أي وأما الزوجة اذا لم يكفها فقتر زوجها ومن له قريب يجب نفقته عليه فينبغي ان يعطوا كفاية يوم بيوم لانهم يتوقعون كل وقت ما يدفع حاجاتهم من توسعة زوج المرأة عليها اما بتيسر مال أو غير مومن كفاية قريب اه ع ش على مر (قوله فيشترى به عقارا) فان اشترى يابه غير عقار لم يحل ولم يصح كذا نقل عن شرح شيخنا كابن حجر اه حل وقوله كذا نقل عن شرح شيخنا الخ هذا الحكم ليس في الشرحين المذكورين وانما الذي فهمنا حكم آخر وهو ان الفقير اذا اشترى العقار لا يحل له ولا يصح اخراجه عن ملكه وعبارة شيخه ومثله ج والاقرب ان للامام أن يلزمه بالشراء وعدم اخراجه عن ملكه لما في ذلك من المصلحة العامة فلم ينظر لما فيه من اخبار الرشيد وحيث تدليس له اخراجه فلا يحل ولا يصح فيما يظهر اه وقوله وحيث تدليس له اخراجه مفهومه انه لو لم يلزمه به عدم الاخراج حل وصح الاخراج وان تكرر ذلك منه اه مر اه سم على ج وصريحه ان مجرد الامر بالشراء لا يقتضي المنع من الاخراج وقد يتوقف فيه فيقال مجرد الامر بالشراء منزلة الزكاة لا يلزم اه ع ش عليه (قوله عقارا يستغله) أي أو نحو ما شبهة ان كان من أهلها اه ج اه ع ش على مر (قوله وظاهر ان للامام ان يشترى له ذلك كفاي الغازي) ظاهره ولو قبل ان يقبضه الزكاة وجهه ان الامام نائبه في قبضها ويرأى المالك بقبض الامام بخلاف المالك فالظاهر انه ليس له ان يشترى له قبل قبضه ثم رأيت كلاما لشيخنا في شرح المنهاج فراجع وتأمل اه سم (قوله ومن يحسن الكسب بحرفة الخ) ولو أحسن أكثر من حرفة والكل تكفيه أعطى غن أو رأس مال الادنى وان كفاه بعضهما فقط أعطى له وان لم تكفه الواحدة منها أعطى الواحدة وزيد له بشراء عقار يتهم دخله بقبضه كفايته فيما يظهر اه شرح مر (قوله ما يشترى به) ما مفعول ثان ليعطى والاول مستتر فيه عائد على من وقوله ما بقى مفعول يشترى وقوله مما يحسن بيان له قدم عليه اه شيخنا (قوله بالقبلى الخ) وظاهر كما قال شيخنا ان ذلك على التقريب ولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زيد على ما يليق بالحال اه س ل وعبارة البر ماوى قوله بكفايته غالبا أي بحسب عادة بلده ويختلف ذلك باختلاف

والباقلاني من يبيع الباقل والبقال بموحدة الفاعل بالفاء وهو من يبيع الحبوب قبل أو الزيت قال الزركشي ومن جعله بالنون فقد صحفه فان ذلك يسمى النقل لا النقال (و) يعطى (مكاتب وغارم) لغیر اصلاح ذات البين بقريته تمام ١٠٥ (ماعزاعته) من وفاء دينهما (و) يعطى (ابن سبيل

ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أو ماله) ان كان له في طريقه مال فلا يعطى مؤنة اياه ان لم يقصدوه وظاهر ولا مؤنة اقامته الزائدة على مدة المسافر (و) يعطى (غاز حاجته) في غزوه نفقة وكسوة له ولعاليه وقيمة سلاح وقيمة فرس ان كان يقاتل فارسا (ذهابا وإيابا واقامة) وان طالت لان اسمه لا يزول بذلك بخلاف ابن السبيل (وعلكه) فلا يسترد منه الا ما فضل على ما مر والامام أن يكثرى له السلاح والفرس وان يعبره ماله مما اشتراه ووقفه فان له أن يشتريه من هذا السهم ويقفه ما في سبيل الله (وبهياً له مركوب) غير الذي يقاتل عليه (ان لم يطق المشى أو طال سفره) بخلاف ما لو قصر وهو قوى (وما يحمل زاده ومناعه) ان لم يعد مثله جلهما بنفسه بخلاف ما لو اعتاده مثله جلهما ويسترد ما هي له اذ ارجع كإشير اليه التعبير بهياً (كأن سبيل) فانه يما له ما مر في الغازي بشرطه ويسترد منه اذ ارجع والموافقة بعطيه بالامام أو المالك لئلا يراه وأعمال يعطى أجره مثله فان زاد سهمه عليها رد الفاضل على بقية الاصناف

الاشخاص والاماكن والازمنة فيراعى ذلك على الوجه وما ذكره الاثمة هنا انما هو بالنظر لا بالبيان في زمانهم أو انما على التقريب (قوله والباقلاني) بتخفيف اللام أو تشديدها وهو من يبيع الباقل وهو الفول ولو مسـ لوفاء قوله من يبيع البقول وهي خضر ارات الارض وقوله يسمى النقل بالنون المضمومة وهو من يبيع نحو الجوز واللوز اهـ قل على الجلال وفي المصباح ساقط الشاة سلقا من باب قتل تحت شعرها بالماء الجيم وصلقت البقل طبعته بالماء بحمات قال الازهرى وهكذا البيض يطبخ في قشره بالماء اهـ وفيه النقل ما يشغل به بضم النون وفتحها اهـ (قوله واليزار) بموحدة ثم عجمتين بينهما ألف من يبيع البرأى الاقشة وأصل البرأ اسم لتناع البيت اهـ قل على الجلال (قوله من يبيع الباقل) بالقصر مع التشديد والمد مع التخفيف وهو الفول اهـ شيخنا وفي المصباح الباقل بوزن فاعلا يشد فيه قصر ويخفف فيمد الواحدة باقلا بالوجهين اهـ (قوله الفاعل) في المصباح القوم الثوم ويقال الحنطة وتفسر قوله تعالى وقومها باقلا ولين اهـ ويقال الحص اهـ مختار (قوله بقريته تمام) أى في قوله في الفصل السابق أو تدان لاصلاح ذات البين ولو غنيا اهـ عـش (قوله ويعطى ابن السبيل) قال في العباب واذا أخذ المسافة فترك السفر في اثناها وقد انفق الكل فان كان لغلاء السفر لم يغرم والاغرم قسط باقي المسافة اهـ سم (قوله ولا مؤنة اقامته الزائدة على مدة المسافر) هو شامل لما لو أقام الحاجة يتوقفها كل وقت فيعطى لثمانية عشر يوما وهو المعتمد كما أنقضى به الوالد اهـ شرح مر (قوله وإيابا) أى ان لم يقصد عدم الاياب اهـ حل (قوله واقامة وان طالت) وينبغي أن يعطى أولا نفقة مدة يغلب على الظن اقامتها فان زاد زيد له ويغفر النقل هنا للحاجة اهـ شرح مر وفيه أن للامام ان ينقلها فلا حاجة لقوله ويغفر الخ اهـ (قوله وعلكه) كان مقتضى ملكه ان لا يسترد منه شيء الا ان يقال لا يملك الاما يحتاج اليه في الاحتياج اليه يتبين عدم ملكه ويكفي في كونه ملكه أنه لو قتر وكان يسير الاسترد ذلك منه اهـ حل (قوله على ما مر) أى في قوله فان خرجا ورجعا الخ بأن لم يفتروا وكان ما بقى له وقع والا فلا اهـ عـش (قوله وان يعبره ماله) تسمية ذلك عارية مجازا اذا الامام لا يملكه والاخذ لا يضمنه وان تلف بل القول قوله فيه بيمينه كالوديعة لكن لما وجب ردهما عند انقضاء الحاجة منهما أشـ بها العارية اهـ شرح مر بحروفه (قوله فان له ان يشتري ما الخ) له برضا الغزاة ويكون وكيلاً عنهم اهـ حل (قوله وبهياً له مركوب) أى ليتوفر فرسه للعرب اذ ركوبه في الطريق يضعفه اهـ شرح مر (قوله أو طال سفره) أى بحيث تناله منه مشقة شديدة تبج التيمم على ما بحثه في الايعاب ولعل الوجه الاكتفاء بما لا يخل في العادة وان لم تبج التيمم اهـ شوبرى (قوله وما يحمل زاده) أى باجارة أو عارة أو غلبك كذا في شرح الروض في ابن السبيل ثم قال وما زدته من التملك فيما ذكر أخذه من اطلاق الاصل اهـ سم (قوله ويسترد ما هي له) عبارة شرح مر وأفهم التعبير بهياً استرداد المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع ذاربعاء وهو كذلك ومحله في الغازي ان لم يملكه الامام اذ ارآه لانه لا احتياجا اليه أقوى استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ما ملكه اياه اهـ (قوله في الغازي بشرطه) وهو عدم اطاقته المشى أو طول السفر اهـ عـش (قوله ويسترد منه اذ ارجع) هذا يفيد جواز تغلبك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه اذ ارجع فينقص الملك فلو حصل منه زائد منفصلة فالوجه انه يغوز بها اهـ شوبرى (قوله ياخذ باحدهما) أى ما لم تكن احدي الصفتين الفقر والآخرى التيمم فانه لا يخبر في هذه بل ياخذ بصفة التيمم لصفة الفقر والمعنى انه يعطى من سهم البتاني لامن سهم الفقراء كما مر في كلام مر اهـ عـش (قوله ياخذ باحدهما) أى من

(١٤ - جل منهج بع) وان نقص كل من مال الزكاة أو من مال المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كفقير غارم (ياخذ باحدهما) لا بالآخرى أيضا لان عطف بعض المستحقين على بعض في الآية يقتضي التغار وتعبيرى بياخذ أول من تعبيرة يعطى لان الخبر في ذلك لا يأخذ بالامام أو المالك كما جزم به في الروضة وأصلها أمان في صفتا استحقاق التي أى واحداهما الغر وكفارها شمي

زكاة واحدة امام من زكّاتين فيجوز أخذ من واحدة بصفة ومن الاخرى بصفة اخرى كفا زهاشي يأخذ من
 الفقه اه شرح مر و ج * (فرع) * قال في الروض وشرحه فان أخذ فقير غارم مع الغارمين نصيبه
 من سهمهم فاعطاه فقيره أعطى مع الفقراء نصيبه من سهمهم لانه الا ان محتاج نقله في الروضة عن الشيخ
 نصر وأقره قال الزركشي والمراد امتناع أخذهم مادفعه قلت بل أو من يتناول يتصرف فيما أخذوه أولاً وانظر اذا
 لم يف ما أخذوه أولاً بالجهة التي أخذهم اهل يأخذ بالجهة الاخرى قبل الصرف وهل يأخذ من زكاة أخرى بالجهة
 الاخرى قبل الصرف حرره وقد يؤخذ حكم هذا الاخير مما تقدم أول الباب فيمن ملك قد رد دينه حرره اه سم
 وانظر هل يعد من كل صنف بالجهة التي أخذهم أولاً حرره

* (فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ) *

(قوله وما يتبعهما) أي يذكر بطريق التبعية لهما اه حل (قوله وما يتبعهما) أي يتبع الاولى بخصوصها وهو
 استيعاب الآحاد ويتبع الثانية بخصوصها وهو التسوية بين الآحاد وما يتبع مجموعهم ما هو وقوله ولا
 يجوز للمالك الى آخر الفصل (قوله سواء في ذلك زكاة الفطر الخ) أي وان اختار جمع جواز دفعها لثلاثة
 فقراء أو مساكين وآخرون جواز واحد أو أطال بعضهم في الانتصار له بل نقل الرواية عن الأئمة الثلاثة
 وآخرين جواز دفع زكاة المال أيضاً لثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لاعتذار العمل بذهبنا
 ولو كن الشافعي رحمه الله تعالى اه شرح مر وعن الاصطخري صرف الفطرة الى ثلاثة من الفقراء
 واختاره السبكي وحكي الرافعي عن اختيار صاحب التبيين جواز الصرف الى واحد قال في البحر وأنا أقضي به
 واختاره الاذري قال وعليه العمل والقول بخلافه بعيد لان الصاع اذا فرق على الثمانية يكون قليل
 الجسدي اه سم قال ابن عجيّل الجني ثلاث مسائل في الزكاة نفق فيها على خلاف المذهب أي نقل
 في نقل الزكاة ودفعها الى صنف واحد ودفع زكاة واحد الى شخص واحد اه قل على التحرير (قوله
 وعلى الامام تعميم الآحاد) أي في بلد الزكاة وغيرها أخذ من مسألة النقل الآية لانه لا يمنع على الامام
 اه حل (قوله أي آحاد كل صنف) محل وجوب الاستيعاب كقوله الزركشي اذا لم يقل المال فان قل بان
 كان قدر الوزعه عليهم لم يسد لم يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالاحوج أخذ من نظيره
 في الفقه اه شرح مر (قوله ووفى) بالتشديد والتخفيف اه شيخناهم أي بحاجاتهم الناجزة فيما يظهر
 اه شرح مر وانظر ما المراد بالناجزة اه سم على ج ويحتمل ان المراد بها مؤنة يوم ولية وكسوة
 فصل أخذ ما سبقت في صدقة التطوع اه ع ش عليه والحاصل انه يجب على الامام أربعة أمور تعميم
 الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الآحاد والتسوية بينهم عند تساوي الحاجات ويجب على المالك أيضاً
 أربعة أمور تعميم الاصناف سوى العامل والتسوية بينهم واستيعاب الآحاد ان ينحصر و بالبلد ووفى
 بهم المال والتسوية بين آحاد كل صنف ان ينحصر و ووفى بهم المال أيضاً اما اذا لم ينحصر و او ان ينحصر و ولم
 يوفى بهم المال فالواجب عليه شيان استيعاب الاصناف والتسوية بينهم اه خضر اه زى (قوله فان
 أدخل أحدهما) أي الامام والمالك بصنف الخ كل الاولى ذكر هذه المسألة قبل قوله وعلى الامام الخ لانها من
 تعلقات تعميم الاصناف كما يعلم من قوله لصنف تأمل وأما لو أدخل أحدهما بواحد من الآحاد فانه يضمن أيضاً
 لكن أقل من قول في كل من المالك والامام كسبأتني عن سم (قوله فان أدخل أحدهما بصنف ضمن) أقول
 الوجه ان قدر ما يضمنه كل منهما اما كان يجب دفعه لذلك الصنف فتأمل وبعبارة العباب لو أدخل الامام بصنف
 ضمن له من مال الصدقات قدر سهم من تلك الصدقة وان أدخل به المالك ضمنه من مال نفسه اه ثم رأيت مر
 قال ان الامام وان وجبت عليه التسوية بين الآحاد اذا أمكن وتساوت حاجاتهم الا انه لو خالف وفاوت أجزاء
 وعلى هذا الذي يضمنه الامام أقل من قول مطلقا وفي الروض وشرحه ولوا أعطى المالك اثنين من صنف

فيعطى بهما

* (فصل في حكم استيعاب

الاصناف والتسوية بينهم

وما يتبعهما) * (يجب تعميم

الاصناف) الثمانية في القسم

(ان أمكن) بان قسم الامام

ولو بنائبه ووجدوا لظاهر

الآية سواء في ذلك زكاة

الفطر وزكاة المال (والا)

أي وان لم يمكن بان قسم

المالك اذ لا عامل أو الامام

ووجد بعضهم كل جعل

عام لا باجرة من بيت المال

(ف) تعميم (من وجد) منهم

لان المعدوم لاسهم له فان لم

يوجد أحد منهم حفظت

الزكاة حتى يوجدوا أو

بعضهم (وعلى الامام تعميم

الآحاد) أي آحاد كل صنف

من الزكوات الحاصلة عنده

اذ لا يثمة مزرع عليه ذلك (وكذا

المالك) عليه التعميم (ان

انحصروا) أي الآحاد

(بالبلد) بان سهل عادة ضبطهم

ومعرفة عددهم (ووفى) بهم

(المال) فان أدخل أحدهما

بصنف ضمن لكن الامام

والثالث موجود غرم له أقل متمول لانه لو أعطاه ابتداء خرج عن العهدة فهو القدر الذي فرط فيه سواء أكان
 الثلاثة متعينين أم لا لماسياتي انه لا يجب عليه التسوية في الاحاد اه وفيه أمران أحدهما ان ما أتاده
 من ان اعطاء أقل متمول يخرج عن العهدة لو أعطاه ابتداء يخالف ما تقدم من انه يعطى الفقير والمسكين
 كفاية العمر الغالب فلا بد من التوفيق بينهما فيجعل ان يوفق بينهما يحصل ما تقدم على ما اذا احتملت الزكاة
 ان يعطى كل من المستحقين كفاية العمر الغالب فان لم تحتمل ذلك جاز اعطاء الاول وعلى هذا فيحتمل ان يقال
 ذلك في الامام والمالك ويحتمل انه في الامام فقط ويحتمل ان يحتمل على ان المراد بيان الاكثر فلا ينافي جواز
 اعطاء الاقل والقلب الى الاول أميل فيجوز وفي الناسرى بعد ذكر الخلاف في انه يعطى كفاية سنة أو كفاية
 العمر الغالب مائنه وأشار في التمهيد الى تنزيل هذا الخلاف على حالين ان أمكن اعطاء ما يحصل منه كفاية بمعنى
 العمر الغالب اعطاء والا فكفاية سنة وورده الراعي بانه لو لم يشتر على ان يعطيه كفاية سنة فلا بد ان يعطيه لما
 دونها فلا معنى لضبطها واختار السبكي التنزيل بان الغالب ان زكاة السنة لا تنقص عن كفايتها فان نقصت
 أعطينا المقدور وكما قال الراعي قال والقول بالسنة وادخل الفاضل الى القابلة بعد لا وجه له ولا اعتد أحدا
 بقوله والقول بكفاية العمر لا يمكن رب المال ولا للامام عموما غالبا ان أمكنه ذلك عموما فينبغي ان لا يتردد في
 وجوبه لانه ما لهم انتهى ومثله في الخادم وغيره وقد يتوهم من كلام السبكي المذكور وجوب الاول على
 ما اذا أمكن كفاية العمر الغالب والسنة والثاني على ما اذا لم يمكن ذلك فيجوز وفي شرح المنهاج للزركشي بعد
 تقريره الخلاف في العمر الغالب والسنة الثالث أي من التنبهات سكروا عن أقل ما يدفع من الزكاة وفي الودائع
 لابن سريج أقله نصف درهم وأكثره ما يخرج من حال الفقر الى حال الغنى اه وهو قد يدل على الاحتمال
 الثاني نعم قول الروض السابق غرم له أقل متمول يردان الأقل نصف درهم والامر الثاني ان قوله لماسياتي
 انه لا يجب عليه التسوية قد يدل على ان الامام لا يغرم أقل متمول فقط بناء على انه يجب التسوية عليه لكن قال
 مر يغرم الأقل أيضا لانه وان وجبت التسوية الا انه اذا خالف أجزأ اه أي والكلام حيث لا تكفي الزكاة
 على ما تقدم اه سم (قوله انما يضمن من مال الصدقات) قال الشافعي ينبغي ان يضمن ماله اذا صدقت
 الصدقات من يده ولم يبق منها شيء انتهى (فرع) * ولو انحصر المستحقون ثم تلف المال بحيث يضمن المالك فهل
 يجوز الابراء من الزكاة فتسقط عن ذمة المالك وتسقط الذمة هنا لضرورة طهر عن الفوراني الجواز ووافقه
 مر فلتراجع المسئلة اه سم (قوله أو انحصروا ولم يفهمهم المال) انظر ما المراد بوفاء المال بهم ولعله الوفاء
 بحاجاتهم ثم رأيت الزركشي في شرح المنهاج فسر هذا بذلك والله أعلم اه سم (قوله وجب اعطاء ثلاثة)
 لم يجزوا هنا وجهها بالاكتفاء باثنين على القول بانهم أقل الجمع كقوله لو أمثل ذلك في الاقرار بدراهم قال الزركشي
 نظر الاحتياط (تنبيه) * الظاهر ان الثلاثة المذكورة لا تجب التسوية بينها ولو استوفت حاجاتهم ثم رأيت
 مثل ذلك مصرح به في الارشاد وشرحه اه (فرع) * قال في العباب فان أعطى أقل أي من ثلاثة غرم لكل
 أقل متمول اه والحاصل انه اذا أدخل المالك واحدا من الثلاثة الذين يجب دفعه اليهم من كل صنف غرم له
 أقل متمول لانه لو دفعه له ابتداء جاز وأجزأ ولو أدخل الامام بواحد يجب الدفع اليه غرم له أقل متمول وان وجب
 عليه التسوية لانه وان وجب عليه التسوية الا انه لو أدخل بها اجزأ وان حرم قاتل المتمول يجزئ منه وان حرم
 الاقتصار عليه في بعض الصور اه سم (قوله ببق سبيل الله وابن السبيل) قال مر على ان اضافته للمعرفة
 أوجبت عمومها فكان في معنى الجمع اه (قوله ولا عامل في قسم المالك الخ) بين هذا ان مراد المتن بقوله من كل
 صنف من الاصناف السبعة أي ماعدا العامل لان الكلام في قسم المالك ولا عامل فيه وقوله ويجوز حيث
 كان الخ أي فيما اذا قسم الامام وبينهم هذا ان المراد من قول المتن وعلى الامام تعميم الاحاد أي ماعدا العامل
 اذا يلزم ان يكون له آحاد لجواز كونه واحدا (قوله وتجب التسوية بين الاصناف) أي لان الله تعالى جمع

انما يضمن من مال الصدقات
 لا من ماله والتصرح بوجوب
 تعميم الاحاد من زيادتي
 (والا) بان لم ينحصروا أو
 انحصروا ولم يفهمهم المال
 (وجب اعطاء ثلاثة) فأكثر
 من كل صنف لانه كره في الآية
 بصيغة الجمع وهو المراد بقى
 سبيل الله وابن السبيل الذي
 هو للجنس ولا عامل في قسم
 المالك الذي الكلام فيه
 ويجوز حيث كان أن يكون
 واحدا ان حصلت به الكفاية
 كما يستغنى عنه فيهما
 (وتجب التسوية بين
 الاصناف)

بينهم يواوالتشريف فاقضى ان يكونوا سراعا ه برماوى (قوله غير العامل) عبارة المحلى الا العامل فلا يراد على
 أجرة مثل عمله كما سبق اه سم (قوله ولم يفضل شئ الخ) جملة حالبة أى والحال انه لم يفضل شئ أما اذا فضل شئ فلا
 تجب التسوية اه سئل وقوله فلا تجب التسوية أى بل بردهما فضل عن هذا الصنف على الصنف الذى لم يف
 نصيبه به فبصير آخذ الثمن وزيادة فلم تحصل التسوية اه وعبارة شرح مهر ولوقص سهم صنف آخر عن
 كفايتهم وزاد صنف آخر وفاضل هذا على أولئك كما يعلم مما يأتى ووقع فى تصحيح التنبيه تصحيح نقله لا و لئلا
 الصنف والمعمد خلافة (قوله بخلاف المالك اذالم ينحصر وا) أى فلا يجب عليه التعميم فلا تجب عليه التسوية
 اه (قوله اذالم ينحصر واو لم يف بهم المال) فان انحصر واو وفى بهم المال فكالامام كما هو قضية هذا التقيد
 وقد كتبه شيخنا البرلسى بخطه بمش المحلى كما مر ولم أره مسطورا وتقريرهم يقتضى خلافاً وأنه لا يجب على
 المالك التسوية بين الآحاد وان انحصر واو وفى بهم المال وتساوت حاجاتهم سم بل منى عليه شيخنا فى شرح
 الارشاد حيث قال مع المستن والمالك الا كفاءه أيضاً قل متمول لاحدهم يعنى الثلاثة سواء أكان الثلاثة
 متعنين أم لا لانه لا يجب عليه التسوية فى الآحاد اه الآن يريد اذالم تتساوى الحاجات فلا يجزى اه سم
 (قوله ولا يجوز للمالك نقل زكاة) أى على الاظهر وعبارة أصله مع شرح مهر والظاهر منع نقل الزكاة والثانى
 الجواز لا إطلاق الآية ونقل عن أكثر العلماء انتهت فى قل على الجلال قوله والثانى الجواز أى وتجزى
 واختاره جماعة من أصحاب الشافعى كابن الصلاح وابن الفركاح وغيرهم قال شيخنا تبعاً للملّى ويجوز للشخص
 العمل به فى حق نفسه وكذا يجوز العمل فى جميع الاحكام يقول من يتقوه من الائمة كالأذرى والسبكي
 والاسنوى على المعتمد اه * (فائدة) * المقتضى به من مذهب المالكية كما علم من مراجع الفتاوى منهم ان النقل
 يجوز للمسافر مسافة القصر مطلقاً أى سواء كان المتقول اليه أو ج من أهل بلد الزكاة أو لا وسواء زكاة الفطر
 والنقد والماشية والنابت وما نقلها الى ما فوق مسافة القصر فلا يجوز الا اذا كان المتقول اليه أو ج من أهل بلد
 الزكاة والا فلا يجوز اه وهذا كله اذا أخذها المالك بنفسه أو نائبه ودفعها لمن هو فى غير محلها وأما اذا جاء
 من ليس من أهل محلها أو أخذها فى محلها فلا يقال فيه نقل بل الذى حضر فى محلها صار من أهلها سواء حضر
 قبل الحول أو بعده وسواء حضر لغرض غير أخذها أو لغرض أخذها فقط فيجوز له دفعها له مطلقاً أى سواء
 جاء من دون مسافة القصر أم من فوقها وسواء كان أو ج من أهل البلد أم لا * (فرع) * ما حصد المسافة
 التى يمتنع نقل الزكاة اليها فيه تردد والمجته منه ان ضابطها فى البلد ونحو ما يجوز والترخص ببلوغه ثم رأيت ج
 منى على ذلك فى فتاويه فخاصه انه يمتنع نقلها الى مكان يجوز فيه القصر وتجوز الى ما لا يجوز فيه القصر
 اه سم على ج وعبارة حل قوله الى بلد آخر أى الى محل تقصيره الصلاة وليس البلد الا آخر بقيد
 لان المدار على نقلها لمحل تقصيره الصلاة فخرج مصرى الى خارج باب السور كباب النصر لحاجة آخر يوم
 من رمضان فغسرت عليه الشمس هناك ثم دخل وجب اخراج فطرته لغرضه خارج باب النصر اه مع
 زيادة (قوله من بلد وجوبها) أى محل المال المعين املو كان المال ديناً فهل العبرة ببلد من عليه الدين أو لا
 فى المسئلة خلاف قبل يعتبر لانه وان لم يكن مالا حقيقة فهو منزل منزلة المال والمعمد انه يتخير بين الاماكن كلها
 اه زى أى لان ما فى الذمة لا يوصف بان له محلاً مخصوصاً لانه أمر تقديرى لا حسمى فاستوت الاماكن كلها اليه اه
 شرح مهر وفى فتاوى السيوطى فى كتاب الزكاة ما المراد بغير البلد الذى تصرف اليه الزكاة هل هو من أدرك
 وقت الوجوب بنية قطع الترخص أم لا فاجاب بقوله المراد بغير البلد من كان يلد المال عند الوجوب صرح
 به الامام وغيره اه سم على ج وعبارة على المنهج * (فرع) * هل يشارك القادم بعد الحول
 الموجودين عنده نعم يشاركهم ان كانوا غير محصورين والا فلا وهو هكذا مذكور وأفتى به ج اه ع ش
 على مهر (قوله لما فى خبر الصحيحين الخ) قال النووي فى شرح مسلم كذا استدله به أصحابنا وليس بظاهر

غير العامل ولو زادت حاجة
 بعضهم ولم يفضل شئ عن
 كفاية بعض آخر كما يعلم مما
 يأتى سواء أقسم الامام أو
 المالك (لا بين آحاد الصنف)
 فيجوز تفضيل بعضهم على
 بعض (الا أن يقسم الامام
 وتساوى الحاجات) فتجب
 التسوية لان عليه التعميم
 فعليه التسوية بخلاف
 المالك اذالم ينحصر واو لم
 يف بهم المال وبهم ذاجزم
 الاصل ونقله فى الروضة كاصلها
 عن التهمة لكن تعقبه فيها
 بانه خلاف مقتضى إطلاق
 الجمهور واستصحاب التسوية
 (ولا يجوز للمالك) أى يحرم
 عليه ولا يجزى به (نقل زكاة)
 من بلد وجوبها مع وجود
 المستحقين فيه الى بلد آخر فيه
 المستحقون ليصرفها اليهم
 لما فى خبر الصحيحين صدقة
 تؤخذ من أغنيائهم فتد
 على فقرائهم

لم لو وقع تشخيص كعشرين شاة بل وعشرين بأخره اخرج شاة باخذها مع الكراهة ١٠٩ ولو حال الحول والمال ببادية لم يفت الزكاة

بأقرب البسلام اليه (فان عدمت) في بلد وجوبها (الاصناف أو فضل عنهم شيء وجب نقل) لها أو الفاضل إلى مثلهم بأقرب بلد إليه (وان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء) بأن وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وكذا ان وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء (رد) نصيب البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه (على الباقيين ان ينقص نصيبهم) عن كفايتهم فلا ينقل إلى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فان لم ينقص نصيبهم نقل ذلك إلى ذلك الصنف بأقرب بلد ومستلنا الفضل مع تعيين الباقيين بنقص نصيبهم من زيادتي وخرج بزيادتي للمالك الامام فله ولو بنائبه نقلها مطلقا ولو امتنع المستحقون من أخذها قوتوا (وشرط العامل أهلية الشهادات) أي مسلم مكاف عدل ذكر إلى غير ذلك مما ذكر في بابها (وفقه زكاة) بان يعرف ما يؤخذ ومن يأخذ لان ذلك ولاية شرعية فافتقرت لهذه الامور كالقضاء هذا (ان لم يعينه) ما يؤخذ ومن يأخذ (والا فلا يشترط فقه ولا حرية وكفا ذكورة فيما يظهر وقولي أهلية الشهادات) أولى من

لان الضمير في فقراتهم يحتمل عوده لفقراء المسلمين ولفقراء أهل تلك البلد والقاحية وهذا الاحتمال أظهر (قلت) ومنع ابن القفال في التقريب الاحتمال الاول فقال ولا يجوز ان يعود الضمير إلى فقراء المسلمين لان معاذ لم يكن مبعوثا إلى جميع المسلمين وانما كان مبعوثا إلى اليمن خاصة وانما أمر بأخذ الصدقة ثم ردها عليهم وهو نظير تزييق لحم الهدى بمكة لان الهدى انما وجب بمكان ساكنوها أولى من غيرهم اه بخط الشيخ خضر الشوبري (قوله لما في خبر الصحيحين الخ) أي ولا متدادا لطماع أصناف كل بلدة إلى زكاة ما فيها من المال والفل بوحشهم وبه فارتقت الزكاة الكفارة والنذور والوصية للفقراء والمساكين اذ لم ينص الموصي ونحوه على نقل أو غيره اه شرح مر (قوله نعم لو وقع تشخيص الخ) انظر ما طرقت في الخرج من الكراهة وقد يقال طرقت في ان يدفعها للامام أو الساعي أو يخرج شاتين في البلدين ويكون متسرا بالزيادة وقياس ما تقدم في بعير الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تأني التجزئة اه ع ش على مر ويتعين على المتخمين من أهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها لمن معهم ولو بعض صنف كان به فينت في الجهة فيما يظهر فان فقدوا فلن بأقرب محل اليهم عند تمام الحول والحال المتباعدة بنحو مرعى وماء كل حلة كبلد فيجزم النقل إليها بخلاف غير التميمية فله النقل إليها كمن بدون مسافة القص من محل الوجوب اه شرح مر (قوله فله اخرج شاة الخ) واذا جاز النقل فؤنته على المالك قبل قبض الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها ما بقي بذلك اه شرح مر (قوله والمال ببادية) وكالبادية البحر لمسافر فيه صرف الزكاة لأقرب بلد إلى محل حوله ان الحول ولو كان المال للتجارة ولم يكن له قسمة في البحر أو قيمته قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي اعتبار أقرب محل من البر يرغب فيه بثمن مثله ومجمله اذ لم يكن في السفينة من يصرف له كما يأتي اه ع ش على مر (قوله وان عدم بعضهم) أي سواء استغنى الموجودون أم لا وقوله أو فضل عنه أي عن بعضهم فقط لا لصادق بكاهم أي سواء استغنى الباقون أم لا وقوله وفضل عن كفاية بعضهم أي بعض البعض أي سواء استغنى البعض الآخر أم لا وبهذا يظهر التقييد بعده اه شيخنا (قوله وكذا ان وجد بعضهم) فصل هذه بكذا لعدم دخولها في المتن اه شيخنا (قوله نقل ذلك) أي الفاضل وقوله إلى ذلك الصنف أي المعلوم أو الفاضل عنه اه شيخنا (قوله فله ولو بنائبه نقلها مطلقا) أي سواء وجد المستحقون أم لا وسواء أعمال غيره وماله لان ولايته عامة اه ع ش على مر ولان الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وفقراء الاسلام في حقه كفقراء بلدة واحدة اه عزيزي (قوله فو تلوا) أي لان قبول ذلك فرض كفاية (قوله إلى غير ذلك) أي مما ذكر في بابها مال شيخنا ومقتضاء اشتراط السمع والنطق والذكورة وعدم التهم ونحو ذلك وليس كذلك على المعتمد اه قل على الجلال (قوله وكذا ذكورة الخ) معتمدا ما لا بد منه اه حل (قوله وتقدم ما يؤخذ منه الخ) أي وتقدم كلام عام وضابط عام متعلق بجميع الاصناف يؤخذ منه مخصوص ان لا يكون العامل هاشميا اه فان عبارته السابقة بشرط أخذ حرية واسلام الخ وهذا يؤخذ منه الشرط المتعلق بخصوص العامل فظهر تعبيره بمؤخذ ممدون ان يقول وتقدم شرط أن لا يكون هاشميا الخ اه وفي الروض وشرحه ولو استعمل الامام هاشميا أو مطلبيا أو مرتزا أعطاه من مال المصالح لامن مال الزكاة لاسرائهم انحرهم عليهم اه سم (قوله ولا مرتزا) أي غير متطوع بالغزو وهذا علم مما تقدم في قوله وليسيل الله غاز متطوع وقد قال الشارح في مفهومه مهنا بخلاف المرتزق الذي له حق في النفي فلا يعطى من الزكاة وان لم يوجد ما يصرف له من النفي أو على أغنياء المسلمين اعانتهم حينئذ اه كذا قيل ولم يظهر اذ الكلام هنا في شرط العامل والمذكور سابقا انما هو في الغازی فينتدلم يظهر قول الشارح ولا مرتزا اذ لم يتقدم في كلامه مستأ ولا شرطا ما يؤخذ منه هذا الشرط في العامل (قوله وسن ان يكون المحرم) أي في حق من يتم حوله عند موافق تمام حوله وعبارة شرح

اقتضاه على الحرية والعدالة وتقدم ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا موليا لها ولا مرتزا (وسن) للامام أن يعلم شهرا لاخذها أي الزكاة ليتها بأرباب الاموال بل دفعها للمستحقين لاخذها وسن أن يكون المحرم لانه أول السنة الشرعية وذلك فيما يعتبر فيه الحول

اشتداد الحب والاداء الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثيرا اختلاف تيميم العامل لاخذ الزكوات واجب على الامام والنصر بالسن من زيادتي (و) ان (يسم نعم زكاة وفيه) لا يتباع في بعضها رواه الشيخان وقياس البائتي عايه وفيه فائدة تميزه عن غيره وان يردوها واجدها ان شردت اوضات (في محل) بقيد زدتهم مابقولي (صاحب ظاهر) للناس (لا يكثر شرو) ليكون الظاهر للرائي واهون على النعم والاولى في الغنم آذانهم وفي الابل والبقر اخفاها ويكون وسم الغنم اطف وفوقه البقر وفوق الابل امانهم غير الزكاة والقي فوسمه مباح لا مندوب ولا مكروه قال في المجموع والخيل والبغال والحمير والبقيلة كالنعم في الوسم وكالابل والبقر في محله ويبقى النظر في ايها الالف وسمما (وحرم) الوسم (في الوجه) للنهي عنه ولانه صلى الله عليه وسلم مر عليه حمار قد وسم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه واحدا مسلم والوسم في نعم الزكاة او صدقة او ظهره او لله وهو ابرك وأولى وفي نعم الجزية من النقي جزية أو صغار وفي نعم بقية النقي في

مر ومعلوم مما مر ان من تم حوله ووجد المستحق ولا عذر له يلزمه الاداء فوراً ولا يجوز التأخير للمعمر ولا غيره (قوله واجب على الامام) هل ولو علم انهم يخرجون الزكاة أو محله ما لم يعلم أو يشك ترد فيه سم (أقول) والاقرب الثاني بشقيه لانه مع علمه بالخراج لا فائدة للبعث الا ان يقال فائدة نقلا للمحتاجين وامكان التعميم والنظر فيما هو الاصل اه ع ش على مر (قوله وان يسم نعم زكاة) واما الذي لا دمي وغيره فجاز الحاجة بقول أهل الخبرة اه حل وقال مر واما وسم الاكدي فرام بالاجماع وكذا ضرب وجهه كياثي في الاشربة اه وقوله وكذا ضرب وجهه أي الاكدي ولو كان خفيفاً ولو بقصد المزاح والتغيب به لذكر الاجماع فيه واما وجهه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجع منه التحريم اه ع ش على مر واما الخصاء فرام الا في ما كحل صغير عرقا لطيب لجمه كمر في البيع وأما الاتراء فجاز فملا لا يضرنه مثله أو مقاربه تكمل بمثلها أو بحمير والا فرام تكمل لبقر أو غنم وما ورد من النهي بين الخيل والحمير يراد به الكراهة خشية قلة الخيل اه قل على الجلال (قوله وان يسم الخ) من الوسم بالمهملة الساكنة وقيل بالمعجمة أيضا وهو لغة التأثير بالكي بالنار وقيل الاول لما في الوجه من خاصية قول الثاني أعم اه قل على الجلال (قوله وفيه فائدة تميزها) هذا دليل آخر وعبارة مخرج مر للاتباع في بعضها وقياسا في الباقي ولتتميز ليردها واجدها ولتلا تملكها المتصدق انه يكرم من تصدق بشئ أن يملكه ممن دفعه له بغير نحو ارت (قوله ان شردت) يقال شرد البعير نفر وبابه دخل وشردا أيضا بالكسر فهو شارد وشرد اه مختار (قوله بقيد زدتهم) القيدان الاذان زادهما هما الاول والثاني وأما الثالث ففي كلام الاصل (قوله صلب) قال في شرح الارشاد بضم الصاد واسكان اللام اه ع ش (قوله ويكون وسم الغنم اطف) أي ندبا كدوا ظاهرا له في الايعاب اه شورى (قوله فوسمه مباح) هذا اذا كان الحاجة بقول عارف والاحرم اه شورى ومنه ما جرت به العادة في زمننا هذا من وسم الملتزمين أموالهم بكتابة أسمائهم على ما يسمون به ولو اشتملت أسمائهم على اسم معظم كعبه الله ومحمد وأحد لكن ينبغي ان لا يزيد وفي الوسم على قدر الحاجة فاذا حصلت بالوسم في موضع لا يسمون في موضع آخر لمافي من التعذيب للعبوان بلا حاجة فان انتقل الملك في الموسوم من مالك الى آخر جاز للثاني ان يسمه بما يعلم به انتقالها اليه وظاهر كلام الشارح ان الوسم لما ذكر جاز وان غير بغير الوسم اه ع ش على مر (قوله ويبقى النظر الخ) لم يقل وقد يستدل في شرح الروض فقد قال فيه والظاهر ان ميسم الحمار اطف من ميسم الخيل وميسم الخيل اطف من ميسم البغال والبقر وميسم البغال اطف من ميسم البقرة اه حل والميسم بكسر الميم المكواة وأصل الياء فيه واو وجمع ميسم على الاقفا ومواسم على الاصل كلاهما جائز اه مختار (قوله فقال لعن الله الخ) و جاز لعنه لانه خير ميسر وانما يحرم ميسر ولو غير حيوان كالجماد نعم يجوز لعن كافر ميسر بعد موته (فائدة) من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان من شتمه النبي صلى الله عليه وسلم أولعنه جعل الله له ذلك قرينة اه شرح مر من أول كتاب النكاح وقوله أولعنه أي بان قال لعن الله فلانا اه ع ش على مر وفي الروض وشرحه من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان من شتمه أولعنه جعل الله له ذلك قرينة بدعائه صلى الله عليه وسلم لخبر الصحيحين اللهم اني اتخذت عندك عهدا لن تخافه فاي المؤمنين آذيت أو شتمته أولعنته فاجعلها له زكاة قرينة تقر به اليك يوم القيامة ثم رأيت في الجامع الصغير ما نصه اللهم اني اتخذت عندك عهدا لن تخلفه فاعلم انما بشر فاعلمه ومن آذيت أو شتمته أو جلدته أولعنته فاجعلها له صلاة أو زكاة قرينة قدسه بها يوم القيامة رواه الشيخان عن أبي هريرة اه (قوله والوسم في نعم الزكاة الخ) عبارة شرح مر ويكتب على نعم الزكاة ما يميزها عن غيرها من زكاة أو صدقة أو طهرة أو لله وهو ابرك وأولى اقتداء بالسلف ولانه أقل ضررا لنفسه حر وفه قاله الماوردي والرويان في حكاية المجموع عن ابن الصباغ وأقره وعلى نعم الجزية جزية أو صغار بفتح الصاد أي ذل وهو أولى وانما جاز الله مع انها قد تضرع في النجاسة لان الغرض التمييز لا الذك

وقد مر ان قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج عن حرمته المقتضية لحرمته بلا ظهر وبه يرد ما للاستوى ومن تبعه هنا والحرف الكبير ككاف الزكاة أو مصاد الصدقة أو جيم الجزية أو فاء الفى كاف كما قاله الأذرى اه
 * (فصل في صدقة التطوع) * استشكل اضافة الصدقة للتطوع المرادف للسنة والاحبار عنهما بسنة بانه يصير التقدير صدقة السنة سنة ولهذا عدل المصنف الى قوله الصدقة سنة وأجيب عن الاشكال بان المراد بالتطوع معناه اللغوى وبالسنة معناه الشرعى اه رى والمعنى اللغوى هنا ما زاد على الواجب فكانه قال صدقة غير الواجب سنة وعجاجة البر ما وى فيصير المعنى القدر الزائد على الواجب سنة اه (قوله عند الاطلاق غالباً) وقد تطلق على الواجبة كالزكاة كفى قوله تعالى انما الصدقات للفقراء وهل تطلق على النذر والكفارة ودماء الحج أو لاقية نظراً والقرب الاول اه ع ش على مر (قوله وقد يعرض لها ما يحرمها) ولا يلزم من الحرمة عدم الملك كفى بيع العنب لعاصراً الحمر اه ع ش على مر (قوله كان يعلم من أخذها الخ) وكما يأتى في قول المتى وتحرم بما يحتاجه الخ اه (قوله وتحل لغنى) ويثبت عليها ما دفعها اليه والمراد بالغنى غنى الزكاة وجزم في العباب بانه الغنى عرفاً اه شوبرى (قوله لا للنبى صلى الله عليه وسلم) أى لما فهم من الذل ومن الصدقة الوقف وهو شامل لما وقف عليه بخصوصه فلا يصح وما وقف على عامة المسلمين فلا يحل له أخذ شيء منه وان حزن العادة بالمساجة فيه كالشرب من السقايات والوضوء من الماء المسبل اه ع ش على مر ومثله بقية الانبياء اه قل على الجلال (قوله ففى الصحيحين الخ) تعليل لقوله وتحل لغنى وعجاجة شرح مر وتحل لغنى ولو من ذوى القربى خبر تصدق المسئلة على غنى فاعلم ان يعتبر فيفق مما آتاه الله اه (قوله ويكرهه التعرض الخ) أى وان لم يكفه ماله أو كسبه الا يوماً وليلة والاوجه أخذ ما مر آتاه الله اه (قوله بكتب حرام أو غير لائق به اه شرح مر) (قوله بل يحرم عليه أخذها) ومع حرمته الاخذ حثيثاً ذلك المدفوع اليه كما أتى به الشهاب الرملى اه سم على ج وقوله يملك المدفوع اليه أى فيما لو سأل اماً أو أظهر الفاقه فوطنه الدافع متصفاً بالمعنى لما أخذته لانه قبضه من غير رضا صاحبه اذ لم يسمح له الاعلى ظن الذائسة اه ع ش على مر ومن أعطى لوصف باطن به كفقير أو صلاح أو نسب أو علم وهو فى الباطن بخلافه أو كان به وصف باطن بحيث لو علم به لم يعطه حرم عليه الاخذ مطلقاً ويجرى ذلك فى الهدية أيضاً فيما يظهر بل الاوجه الحقيقى سائر حقوق التبرع بها كوصية وهبة ونذر ووقف ويبحث الأذرى نذب التزهر عن قبول صدقة التطوع الان حصل للمعطى تاذا وقطع رحم وهو محمول على ما اذا كان فى الاخذ نحو شئ فى الحل أو هتسك فى المروءة أو دماء فى تناول الاى يعارضه خبر ما آتاك من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل فحذره فى شرح مسلم وغيره متى أذل نفسه أو ألح فى السؤال أو آذى المسؤول حرم اتقاها وان كان محتاجاً كما أتى به ابن الصلاح وفى الاحياء متى أخذ من جوز ناله المسئلة عالمياً بان باعث المعطى الحياء منه أو من الحاضرين ولولا ما أعطاه فهو حرام اجساعاً ولا يردده اه وحيث أعطاه على ظن صفة وهو فى الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه لم يملك الاخذ ما أخذته كهبة الماء فى الوقت كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر وما ذهب اليه الجبلى من حرمة السؤال بالله تعالى ان أدى الى تضجر ولم يأمن ان يردده ومن ان رد السائل صغيرة ما لم ينهره والا فكبيره يتعيبين حل أوله على ما اذا آذى بذلك المسؤول ايذاء لا يحتمل عادة وثانيه على نحو مضطرب مع العلم بحالته والافعموم ما قاله غريب اه شرح مر وقوله متى أذل نفسه بل أتبعهما اعتيد من سؤال المسلم اليهود والنصارى ومع ذلك يملك ما أخذ منه حيث لم يعط على ظن صفة ليست فيه اه وقوله أو ألح فى السؤال ظاهره وان لم يؤذ المسؤول اه سم على ج وقوله وان كان محتاجاً أى الا ان يضطر كحوائج ظاهر اه ع ش عليه * (تنبيه) * متى حل له الاخذ أو أعطاه لاجل صفة معينة لم يجز له صرف ما أخذ في غير ما نال أو أعطاه درهماً لياخذه رغيفاً لم يجز له صرفه فى ادم مثلاً أو أعطاه رغيفاً لياكله لم يجز له بيعه ولا تصدقه وهكذا الا ان ظهرت قرينة بان ذكر الصفة

* (فعل) فى صدقة التطوع *

وهى المرادة عند الاطلاق غالباً كفى قولى (الصدقة سنة) مؤكداً وورد فيها من الكتاب والسنة وقد يعرض لها ما يحرمها كأن يعلم من أخذها أنه يصرفها فى مصيبة (وتحل لغنى) بمال أو كسب أو لى قربى لا للنبى صلى الله عليه وسلم ففى الصحيحين تصدق اللبلة على غنى ويكرهه التعرض لاخذها ويستحب له التزهر عنها بل يحرم عليه أخذها

لنحو نجهل كقوله لتسرب به فهو مثلاً فيجوز صرفه فيما شاء * (فرع) * يندب التثنية عن قبول صدقة لنحو شك في حل أو هتك مروءة أو دناءة أو ظنة أتم الغرض ولو آخرى أو علم بما ذكر أنه لا يحرم أخذ الصدقة ممن في ماله حرام وإن كثر خلافة الغرض إلى أن علم حرمة المأخوذ بعينه ولم يقصد رده لما لكان عرفة ولا يخفى الورع اهـ قل على الجلال (قوله بل يحرم عليه أخذها) ولا عليكها كما نقل عن شرح شيخنا فيمألو أظهر الفاقة ويكره السؤال بوجه الله وكذا التشفع به ويكره منع من سأل أو تشفع به ولا فقير إن يسئل ما يحتاج إليه سنة وظاهر كلامهم ولو باطلاق السؤال ولم ينص على أن حاجته للمستقبل وقرر شيخنا حرمة السؤال عليه أن أظهر احتياجه في الحال أو أطلق حيث لم يكن المتصدق عالمًا بحاله اهـ حل (قوله أن أظهر الفاقة) كان يقول ليس عندي شيء أتقوت به أولم آكل اللبلة شيئاً لعدم وجود شيء عنده اهـ حل (قوله بل يحرم سؤاله أيضاً) واستثنى في الاحياء من تحريم سؤال القادر على الكسب مالمو كان يستغرق الوقت في طلب العلم وفيه أيضاً سؤال الغني حرام إن وجد ما يكفيه هو ومومونه يومهم ولياتهم وسررتهم وأنية يحتاجون إليها والأوجه جواز سؤال ما يحتاج إليه بعد يوم وليلة إن كان السؤال عند فاد ذلك غير متيسر والامتنع وقيد بعضهم غاية ذلك بسنة ونارزع الأذرع في التمسك بدبها ولا يحرم على من علم غنى سائل أو مظهر للفاقة الدفع له خلافاً للأذرع كما صرح بعدمها في شرح مسلم لأن الحرمة انما هي لغيره من لا يطعمه لو علم غناؤه من علم وأعطاه لم يحصل له تعزيز اهـ ومعلوم أن ما اعتد سؤاله بين الأصداق ونحوهم مما لا يشك في رضا بآذله وإن علم غنى أخذه لا حرمة فيه ولو على الغنى لاعتباد المسامحة به اهـ شرح مـ * (فرع) * قال سم على ج في فتاوى السبوطي في كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكره كراهة تنزيه وإعطاء السائل فيه قرينة ثاب عليها وليس بمكرهه فضاء لأن ان يكون حراماً هذا والمنقول الذي دلت عليه الأحاديث ثم أطال في بيان ذلك اهـ وقول سم السؤال في المسجد مثله التعرض ومنه ما جرت به العادة من القراءة في المسجد في أوقات الصلوات ليتصدق عليهم وشمل ذلك مالمو كان السائل في المسجد يسأل لغيره فيكره ذلك هذا كما حيث لم تدع له ضرورة ولا انتفت الكراهة اهـ عـ ش على مـ (قوله في كل كبد رطبة) أي حبة أي ولو حرياً خلافاً لبعضهم جج وعبارة مـ وشمل كلامه الحرجي بوجه صرح في البيان عن العمري لكن الأوجه كما قاله الأذرع أن ذلك فيمن له عهد أو ذمة أو قرابة أو يرجى إسلامه أو كان بايدينا بأسر ونحوه فإن لم يكن فيه شيء من ذلك فلا اهـ عـ ش (قوله ودفعها سر الخ) قال في شرح الروض وليس المراد أن من قصد التصديق في غير الأوقات والأماكن المذكورة يستحب تأخيرها إليها بل المراد أن التصديق فيها أعظم أجرامه في غيرها عاباً ماله الأذرع ثم قال وفي كلام الحلبي ما يخالفه فانه قال وإذا تصدق في وقت دون وقت تجرى بصدقة من الأيام يوم الجمعة فمن الشهور رمضان اهـ سم (قوله ودفعها سر الخ) ليس المراد بالسرف فيما يظهر مـ ما قابل الجهر فقط بل المراد أن لا يعلم غيره بأن هذا المدفوع صدقة حتى لو دفع لشخص ديناراً مثلاً أو أهـ مـ من حضره أنه عن قرض عليه أو عن ثمن مبيع مثلاً كان من قبيل دفع الصدقة سر الخ لا يقال هذا بما امتنع لمانيه من الكذب لأننا نقول هذا فيه مصلحة وهي البعد عن الرياء أو نحوه والكذب قد يطلب الحاجة أو مصلحة بل قد يجب ضرورة اقتضته اهـ زى (قوله ونحو قريب) عبارة مـ مـ ولقريب تلزمه نفقة أولاً الأقرب فالأقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الأب ومن جهة الأم سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهر ثم المولى من الأعلى ثم من أسفل وأفضل ويجرى ذلك في نحو الزكاة أيضاً إذا كانوا بصلة الاستحقاق والعدو من الأقارب أولى لحب فيه والحق به العدو من غيرهم اهـ ومنه يعلم أن قول الشارح أقرب فأقرب راجع لكل من القريب والجار اهـ (قوله أفضل من دفعها جهر الخ) إلا إذا كان الدافع ممن يقتدى به وقصد ذلك ولم يتأذلاً أخذ باظهار ذلك والاحرم كما يحرم المن بها ولا أجراه حل (قوله ليفيد أن الصدقة على نحو القريب الخ) عبارة جج فعلم أن القريب البعيد الدار في البلد أفضل من الجار الأجنبي وفي غيرها الجار أولى منه بناء على منع نقل الزكاة

أن أظهر الفاقة أو سأل بل يحرم سؤاله أيضاً (وكافر) فقي الصبيح في كل كبد رطبة أجـ (ودفعها سر في رمضان ونحو قريب) كزوجة وصديق (جار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جهر في غير رمضان وغير نحو قريب وغير جار لما ورد في ذلك من الكتاب والسنة ونحو من زبادي وتعبيري في الجار بالفاء أولى من تعبيره فيه بالواو ليفيد أن الصدقة على نحو القريب وإن بعدت داره أي بعدا لا يمنع نقل الزكاة أفضل من الصدقة على الجار الأجنبي وسواء في الجار القريب ألزمت الدافع مؤنته أم لا كما صرح به في المجموع عن الأصحاب أما الزكاة فاطهارها أفضل بالأجاء كفي المجموع

ونحوه الماوردي بالمال الظاهر أما الباطن فانهما كانه افضل ويسن الاكثر من ١١٣ الصدقة في رمضان وامام الحاجات وعند كسوف

ومرض وسفر وجوع جهاد
وفي أزمسة وأمكنة فاضلة
كعشر ذي الحجة وأيام العيد
ومكة والمدينة (وتحرم)
الصدقة (بما يحتاجه) من
نفقة وغيره (المؤنة) من
نفسه وغيره هو أهم من قوله
النفقة من تلزمه نفقته (أو
لدين لا يظن له وفاء) لو تصدق
به لأن الواجب مقدم على
المستوفى فان ظن وفاءه من
جهة أخرى فلا بأس بالتصدق
به قال في المجموع وقد يستحب
وخرج بالصدقة الضيافة فلا
يشترط في جوازها كونها
فاضلة عن مؤنة مؤنه كفي
المجموع خلافا لما في شرح
مسلم وما ذكرته من تحريم
الصدقة بما يحتاجه لنفسه
هو ما صححه في المجموع وقوله
في الروضة عن كثير من محله
فحين لم يصبر أخذ من جواب
المجموع عن حديث
الانصاري وامراته الذين
نزل فها قوله تعالى ويؤثرون
على أنفسهم الآية فما صححه
في الروضة من انه لا تحرم
محله فحين صبر وعلى الاول
يحمل ما في التيمم من حرمة
ايشاع عطشان عطشان آخر
بالماء وعلى الثاني يحمل
ما في الاطعمة من ان المضطر
أن يؤثر على نفسه مضطرا
آخر مسلما (وتسن بما فضل
عن حاجته) لنفسه ومؤنه
يومه وليته وفصل كسوته
ووفاء دينه (والا كره) كافي المذهب وغيره والتصرح بالكره من زيادتي

انتهت (قوله ونحوه الماوردي الخ) معتمد وقوله وأما الباطن الخ أي في حق المالك التدون الامام أما هو فيسن
له اظهارها مطلقا اه حل (قوله ومكة والمدينة) أي وبيت المقدس والتصدق بما تشد اليه الحاجة أولى
من التصديق بغيره اه حل (قوله وتحرم الصدقة بما يحتاجه) ومع حرمة التصديق بملكه الاخذ كما أتى به الوالد اه
شرح مر ومنها ابراء مدين له موسر فيما يظهر مقرأ له به بنينة اه شرح مر * (فرع) * ابرأه لظن
اعساره قتبين غناه نفدت البراءة أو بشرط الاعسار قتبين غناه بطلت اه مر اه سم على ج اه
ع ش على مر (قوله بما يحتاجه) أي يومه وليته وفصل كسوته ووفاء دينه أخذ من كلام الشارح
الآتي (قوله وغيره) أي ما لم يأذن الغير في ذلك وهو أهل للتبرع وصبر على الاضاعة اه حل (قوله أولدين) أي
ولمؤن ولا وسواء كان لله أو لا آدمي اه شرح مر (قوله أولدين) أي سواء طلب منه أم لا كما هو ظاهر ج
قال ومحلها فيما يدخر للدين عادة أما نحو لقمة وخزنة بقل وكسرة فيجوز التصديق به مع احتياجه لوفاء الدين اه سم
(قوله لا يظن له وفاء) أي حال في الحال وعند الحلول في المؤجل اه شرح مر (قوله قال في المجموع وقد
يستحب) نعم ان وجب أدائه فور الطلب صاحبه له أو لعصائه بسببه مع عدم رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة
قبل وفاءه مطلقا كما تحرم صلاة النفل على من عليه فرض فوري اه شرح مر (قوله وخرج بالصدقة الخ)
المعتمد ان الضيافة هنا كالصدقة في التفصيل المذكور اه برماوى (قوله كافي المجموع) ظاهره وان
لم يصبر هو ولا من يعوله عن الاضاعة وفي كلام ج محله ما لم يتضرر عياله ضررا لا يطاق عادة اه حل (قوله
لما في شرح مسلم) اشار الى تصحيحه وكتب ايضا قوله لما في شرح مسلم قال في الايعاب وهو الذي يتجه ترجيعه
وان شئ جمع متأخرون على الاول نعم ينبغي ان الممونة ان كان بحيث لو أخذ طعامه غداء أو عشاء لا يحصل له منه
ضرر والتسفة وكان الضيف محتاجا فينتدب به ترجيع الاول وهو تقديم الضيف على الممونة وبه ما ظهر لك أنه
لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم الضيف بحمل على ما اذا تضرروا بإيثاره عليهم وعدم
اشتراطه بحمل على ما اذا لم يتضرروا بتقديمه عليهم اه شوبرى (قوله بما يحتاجه لنفسه) سكنت عن غيره ممن
تلزمه مؤنته لانه لا بد من اذنه زيادة على صبره على الاضاعة وقوله محله الخ معتمد وفيه ان أولاد الانصارى لم ياذنوا
مع صبرهم على الاضاعة اه حل (قوله أخذ من جواب المجموع عن حديث الخ) أي حيث تصدق بما يحتاجه
له وجوابه انهم ما صابروا على الاضاعة (قوله عن حديث الانصارى) أي الذي رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة
وهو ان رجلا من الانصار نزل به ضيف ولم يكن عنده الا قوته وقوت صبيانه فقال لامرأته نومي الصبية واطفئي
السراج وقربي للضيف ما عندك فنزلت الآية اه برماوى (قوله وتسبى بما فضل عن حاجته) ويكره
كافي الجواهر راسا في غير المحتاج اليه والمراد به ما زاد على كفاية سنة أخذ من قولها أيضا اذا صكان
بالناس ضرورة لزمه بيع ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فان أبي أجبره السلطان ويؤيده قول الروضة
عن الامام يلزم الموسر المواساة بما زاد على كفاية سنة ويسن التصديق عقب كل معصية كما قاله الجرجاني ومنه
التصدق بدينار ونصفه ويسن لمن ليس ثوبا جديدا التصديق بالقديم وهل قبول الزكاة للمحتاج أفضل من
قبول صدقة التطوع أو لا وجهان رج الاول جماعة منهم ابن المقرئ لانه اعانة على واجب ولان الزكاة لامة
فهار رج الثاني آخرون ولم يرجع في الروضة واحدا منهم ما ثم قال عقب ذلك قال الغزالي والصواب انه يختلف
بالاشخاص فان عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وان قطع به فان كان المنتدق ان لم يأخذ هذا منه
لا يتصدق قليلا أخذا فان اخراج الزكاة لا بد منه وان كان لا بد من اخراجها ولم يصدق بالزكاة تخير وأخذنا ما شد
في كسر النفس اه أي فهو حينئذ أفضل اه شرح مر (قوله وفصل كسوته) بالصاد المهملة ووفاء دينه
هنا بالجرعة مطلقا على نفسه أي تسبى بما فضل عن حاجته لنفسه ومؤنه وفصل كسوته ولو فاء دينه اه شوبرى
وعبارة شرح مر وكسوة فصلهم ووفاء دينه (قوله ان صبر على الاضاعة) ينبغي اعتبار صبره بمؤنه أيضا بل هو

أولى منه باعتباره وانظر لم اعتبر صبر نفسه في من الصدق مع الفضل عن حاجة مومنه ولم ينظر للمومنون أيضا
فليتأمل اه سم (قوله أما الصدقة ببعض الخ) أي التصديق اه شوبري
* (كتاب النكاح) *

قد افقه كثير من الاصحاب بذكري من خصائصه صلى الله عليه وسلم اذ ذكرها مستحب لا لبراهها جاهل فيعمل
بها ولنذكر طرفا منها على وجه التبرك فنقول هي أنواع أحدها الواجبات كالفضي والوتر والاضحية والسؤال
لكل صلاة والمشاورة وتغيير منكر رآه وان خاف أو علم ان فاعله يزيد فيه فنادا خلافة الغزالي ومصابة العدو
وان كثرو قضاء دين مسلم مات معسرا ولا يجب على الامام قضاؤه من المصالح وتخير نساؤه ولا يشترط الجواب فورا
فلو اختارته واحدة لم يحرم طلاقها أو كرهته توقفت الفرقة على الطلاق وقوله اخترت نفسي ليس طلاقا في وجه
الوجهين والوجه جواز تزوجه بها بعد فراقها ونسخ وجوب التمسك به عليه الا الوتر الثاني المحرمات عليه
صلى الله عليه وسلم كصدقة تعلم خطا وشعرا أو كانه نحو نوم أو مسكن أو يحرم تزوج لامته قبل قتال عدو وبعثه
حاجة ومدا العن الى متاع الناس وخائنة الاعين وهي الايمان بما يظهر خلافة من مباح دون الخديعة في الحرب
وامسالك من كرهت نكاحه ونكاح كائنة لا التسري بها ونكاح الامنة ولو مسلمة والمثلي سنة كثر الثالث
التخفيفات والمباحات له وهي نكاح تسع وحرم الزيادة عليهن ثم نسخ وينسخ نكاحه محرما وعلى محرمة ولو بلا ولي
وشهود وبلغا الهبة ايجابا لا قبولا ولا مهر للواهبه له وان دخل بها وتجب اجابته على امرأة رغب فيها وعلى زوجها
طلاقها وله تزويج من شاء لمن شاء ولو لنفسه من غير اذن متوليا للطرفين وبزوجه الله تعالى وأبجعه الوصال أي
في الصوم وصفي المفسن وخمس الخمس وأربعة أخماس النقي ويغني عنه ويحكم ويشهد لنفسه وفرضه
وعلى عدوه ويحمي لنفسه وان لم يقع له وتجوز له الشهادة بما ادعاه وتقبل شهادته من شهود له وله أخذ طعام غيره
ان احتاجه ويجب اعطاؤه وبذل النفس دونه ولا ينتقض وضوءه بالنوم ومن شتمه صلى الله عليه وسلم أولعنه
جعل الله له ذلك قرينة ومعظم هذه المباحات لم يفعله الرابع الفضائل والاكرام وهي تحريم زواجه على غيره
ولو مطلقات ومختارات فراقه ولو قبل الدخول وسراريته وتفضيل نساؤه على سائر النساء وثوابهن وعقابهن
مضاعفون أمهات المؤمنين اكراما فقط كهو في الابوة للرجال والنساء وتحريم سواهن الا من وراء حجاب
وأفضل نساء العالم مريم بنت عمران ثم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خديجة ومن فضلها على ابنتها
فن حيث الامومة ثم عائشة كما أتقى بذلك والدرجة الله تعالى وهو خاتم النبيين وسيد ولد آدم وأول من تنشق عنه
الارض وأول من يقرع باب الجنة وأول شافع وأول مشفع وأمنه خير الأئمة معصومة لا تجتمع على ضلالة
وصفوفهم كصفوف الملائكة وشريعتهم مؤبدة ناسخة لغيرها ومعجزته باقية وهي القرآن ونصره بالرب مسيرة
شهر وجعلته الارض مسجدا وتزاجها ظهورا وأحلت له الغنائم ولم يورث ثورت كنه صدقة على المسلمين وأكرم
بالشفاعات الخمس ونخص بالعظمى ودخول خلق من أمته الجنة بغير حساب وأرسل الى الانس والجن والملائكة
كما أتى به والدرجة الله تعالى وهو أكثر الانبياء اتباعا وكان لا ينال قلبه ويرى من خلفه وتطوعه فاعدا كقائم ولا
تبطل صلاة من خاطبه بالسلام ويحرم رفع الصوت فوق صوته ونداء من وراء الحجاب وباسمه والتكني بكنيته
مطابقا على المذهب وتجب اجابته في الصلاة ولا تبطل بها ولو فعلا كثيرا كما يحسنه الاسنوي وشمله كلامهما وكان يتبرك
ويستشفي بيوله ودمه ومن رآه يحضرته أو استخف به كفر وان نظر المصنف رحمه الله تعالى في الزنا وأولاد بناته
ينسبون اليه وتحمل له الهدية مطلقا وعلى جوامع الكام وكان يؤخذ عن الدنيا عند الوحى مع بقاء التكليف
ولا يجوز الجنون على الانبياء بخلاف الأغماء ولا الاحتلام ورؤيته في النوم حق ولا يعمل بها في الاحكام لعدم
ضبط النائم ولا تأكل الارض لحوم الانبياء والكذب عليه عمدا كبيرة ونسب الماء الطهور من بين أصابعه صلى
الله عليه وسلم صلى بالانبياء ليلة الاسراء وكان أبيض الاباء ولا يجوز عليه الخطأ ويلفقه سلام الناس بعد مومنه

وعلى هذا التفصيل جلت
الاخبار المختلفة الظاهر كعب
خير الصدقة كما كان عن ظهر
غنى أى غنى النفس وصبرها
على الفقر رواه أبو داود وصححه
الحاكم وخبر ان أبا بكر
تصدق بجميع ماله رواه
الترمذي وصححه أما الصدقة
ببعض ما فضل عن حاجته
فمنه مطلقا الا أن يكون
قهارا يارب الجميع فالوجه
جريان التفصيل السابق فيه
والله أعلم
* (كتاب النكاح) *

ويشهد لجميع الانبياء بالاداء يوم القيامة وكن اذا مشى في الشمس والقمر لا يظهر له ظل ولا يقع منه ايلاء ولا
ظهار ولا يتصور منه لعان ونقل الفخر الرازي أنه كان لا يضع عليه الذباب ولا يعتصم منه البعوض وكل موضع
صلى فيه وضبطه موقفه امتنع الاجتهاد فيه بمنة ويسرته وجوب الصلاة عليه في التشهد الاخير وعرض عليه جميع
الخلق من آدم الى من بعده كما قاله في الذخائر وكان لا يتشاءب ولا يظهر ما يخرج منه من الغائط بل تلبه الارض كما
قاله الحافظ عبد الغني ومن كن في قلبه حرج عن حكمه عليه يكفر به قاله الاصطخري ولم يصل عليه جماعة بل
صلى الناس أفرادا صلى الله عليه وسلم وزاده فضلا وشرفا لديه اه شرح هر وهو منقول من متن الروض
بالحرف فان شئت توضيحه فارجع لشرحه فقد وضع غاية التوضيح (قوله هو لغة الضم) ومنه تناسلت
الاشجار اذا تمالت وانضم بعضها الى بعض اه حل وقوله والوطء أي فهو مشترك بينهما لغة اه شيخنا
(قوله بلفظ النكاح) يتعلق بمقد لا يتضمن ولا باباحة وهو على تقدير مضاف أي مشتق من نكاح لان المصدر
كناية والنكاح لا يتعديها وأخرج به بيع الامة فانه يتضمن باباحة الوطء لكن بلفظ البيع وقوله أو نحوه
وهو التزويج فقط اه شيخنا (قوله وهو حثيفة في العقد) أتى به مع علمه مما قبله لقوله مجاز في الوطء وكان
انحصار من هذا أن يقول وقد يقال للوطء مجاز لانه لم يرد في القرآن الا كذلك أي غالبا وقيل عكس ذلك وقيل
حقيقة فهم ما فهموا مشترك وتظهر فائدة الخلاف فيما لو علق الطلاق على النكاح فيحمل على العقد لا الوطء
الاذا نواه على الاول ويحمل على الوطء لا العقد الا اذا نواه على الثاني ويحمل على كل منهما على الثالث
اه حل وفي المصباح ما يقتضي ان فيه قولارابعاه وان مجاز فيهما وعبارته ويقال مأخوذ من نكحه الدواء
اذا حارمه وغلبه أو من تناسلت الاشجار اذا انضم بعضها الى بعض أو من نكح الطير الارض اذا اختلط
بثراها وعلى هذا يكون النكاح مجازا في العقد والوطء جميعا لانه مأخوذ من غيره اه ومذهب الحنفية انه
حقيقة في الوطء مجاز في العقد وبنوا عليه ان من زنا بامرأة حرم عليه امهاتهم وبناتهم وحرمات على آبائهم وابنائهم
وأصله الاباحة فلا يصح نذر وان نذر تقار الاصله خلافا لمع وقال الخطيب وغيره أصله التذنب وتعبر بعضهم
بالاباحة مراده عدم الوجوب وعليه فالوجه ما قاله شيخ والمراد نذر القبول لانه الذي يستعمل به الناذر وفائدته
حفظ النسل وتفسيره ما يضر جسم من المني وحصول المذلة وهذه هي التي في الجنة اه قل على الجلال
* (فرع) * المعقود عليه في النكاح حل الاستمتاع اللازم الموقت بموت أحد الزوجين ويجوز رفعه
بالطلاق وغيره وقيل المعقود عليه عين المرأة وقيل منافع البضع اه جواهر الجواهر اه شوبري (قوله
مجاز في الوطء) الظاهر انه مجاز مرسل من اطلاق السبب على المسبب لان الوطء مسبب عن النكاح (قوله وانما
حل على الوطء الخ) ليس هذا الحل متعينا بل يصح أن يكون محمولا على العقد ويكون اشتراط الوطء
مأخوذا من الحديث كإسقاطه في التحليل اه شيخنا (قوله فانسكحوا ما طاب لكم) استعمال ما في العاقل
قليل لانها غيره وقال بعضهم انه مستعملة في صفات من يعقل (قوله وأخباركم خبرتنا كوا الخ) ومنها حديث
حسن الترمذي وصحة ابن حبان ثلاث حق على الله ان يغنيهم النكاح يريد أن يستغنى الحديث وجاء في
حديث حبيب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب الخ فلما قال صلى الله عليه وسلم حبيب الى من دنياكم الخ
قال أبو بكر وأما رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث الخ لوس بين يديك والنظر اليك وانفاق جميع مالي
عليك وقال عمر وأما رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحفظ الحدود
وقال عثمان وأما رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث افساء السلام والطعام والطعام والصلاة بالليل والناس
نيام وقال علي وأما رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث اقراء الضيف والصوم في الصيف والضرب بين يديك
بالسيف قال فنزل جبريل وقالوا أما رسول الله حبيب الى من دنياكم ثلاث حب المساكين وتبليغ الرسالة
للمرسلين وأداء الأمانة واذا النداء من قبل الله سبحانه وتعالى وهو يقول ان الله يحب من دنياكم ثلاثا

هو لغة الضم والوطء شرعا
عقد يتضمن باباحة بلفظ
النكاح أو نحوه وهو حقيقة
في العقد مجاز في الوطء على
الصحيح وانما حل على الوطء
في قوله تعالى حتى تنكح
زوجا غيره طهر حتى تنكح
عسبتموا الاصل فيه قبل
الاجماع آيات قوله تعالى
فانسكحوا ما طاب لكم من
النساء واخباركم خبرتنا كوا

صابر اولسا اذا كرا و قباشا كرا اه من حاشية التلمساني على الشفاء اه من خط الشيخ الحفني وفي
 كتاب الزهد لا حذر زيادة لطيفة اصبر على الطعام والشراب ولا اصبر عنهن اه قال الائمة وكثرة الزوجات في
 حقه صلى الله عليه وسلم للتوسع في تبليغ الاحكام عنه الواقعة سرا * (قائدة) * النكاح لازم من جهة
 الزوجين ولا يناقيه ملك الطلاق للزوج لانه كملك المشتري لا تصرف في المبيع اه سم (قوله كعب
 تناكوا الخ) قيل أي قاله المديري والمصارف لهذا الامر عن الوجوب أي قوله تناكوا الآية قبله لانه علق
 على الاستطابة وفيه ان الاستطابة لما ينكح لا للنكاح وهذا أولى من الاستناد الى تفسير ما طاب بالجلال والاولى
 في الجواب أن ما اقتضاه ظاهر الامر من أنه فرض على الاعيان لم يذهب اليه أحد لان غاية ما ذهب اليه أنه
 فرض كفايه ببقاء النسل اه حل (قوله بمعنى التزوج) الذي هو قبول التزوج لان المستحب من الزوج
 انما هو ذلك وهذا غير ممتنع التحقيق الذي هو العقد المركب من الايجاب والقبول ولا ينعقد نذره لانه مباح
 بحسب الاصل والاستحباب فيه عارض كقوله قصده حصول ولد او غرض البصر كما انه قد يعرض له الوجوب
 وذلك اذا تعين طر يقال دفع العنت وكذا ان تعين طر يقال دفع العنت ولا ينعقد نذره لان طر لا ينعقد نذره
 وكذا اذا طلق من استحققت عليه القسم وتعين ذلك في الخلاص من حيا التوبة صلى ذلك نذرا كما
 للطلاق البدعي اه حل (قوله أيضا بمعنى التزوج) ففي كلامه استحققت عليه القسم في الترتيب
 بمعنى العقد وفي قوله يستحق وقوله له بمعنى القبول اه شيخنا (قوله لتائقه) وحيث كان مطالب او قدمه على
 الحج ومات قبل الحج لم يعص ان كن حائض العنت والاعصى كذا قاله شيخنا ويجه أن يقال ان خرج بما يصرفه
 في النكاح عن الاستطاعة في أول سني الامكان فلا تم مطلقا وبعد ما فيا تم مطلقا على نظير ما في الصلاة فتأمل
 اه قل على الجلال (قوله من مهر) أي الحال منه * (فرع) * يجري في التسري مثل ما في النكاح
 اه قل على الجلال (قوله وكسر) أي الرجل وأما المرأة فلا ينكسر نوقانها بالصوم وقوله ارشادا أي
 نعلما لا مردنيوي ومع ذلك يثبت لان الارشاد الراجع الى تكميل شرعي كالعفة هنا كالشرعي خلافا
 لمن أخذ باطلاق الارشاد نحو وأشهدوا اذا تابعتهم لا ثواب فيه اه ج وهو يفيد انه حيث رجع
 لتكميل شرعي لا يحتاج لقصد الامتثال بعبارة الشارح في باب المياه بعد قول المصنف ويكره المشمس مانعه
 قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد مجرد غرضه لا يثبت بالامتثال يثبت بولها ما يثبت ثوابا أنقص من
 ثواب من محض قصد الامتثال اه ع ش على مر (قوله وكسر ارشادا نوقانه بالصوم) أي بدوامه وكون
 الصوم شيئا حرارا والشهوة انما هو في ابتدائه اه شرح مر (قوله يامعشر الشباب) خصهم بالذكر
 لانهم الذين تغلب عليهم الشهوة والافتلهم غيرهم اه ع ش على مر والمعشر الطائفة الذين يشبههم
 وصف واحد فالشباب معشر والشيوخ معشر والشباب جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة اه
 شوري (قوله فعليه بالصوم) هذا اغراء وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله وهناك فيه اغراء الغائب على
 ما فيه أو يقال قوله فعليه أي على من فرأى لفظهم وان كان مخاطبا اذا التقدير ومن لم يستطع منكم والباء زائدة
 في المفعول اه شيخنا (قوله فانه وجاء) أي لمن المفسرة بشخص وهو على تقدير مضاف أي فاطع لتوقانه
 كمنعه الشارح اه شيخنا وجاء بكسر الواو ومدود أصله رضى الاثنيين أطلق على الصوم لما فيه تسهله في قمع
 الشهوة اه شوري وفي المختار تقول منه وجاء بجو مثل وضعه يضعه وفي المصباح وجاءه أو جؤه مهموز
 وربما حذف الواو في المضارع فصيل اجؤه كما قيل يسع ويطأ ويب وذلك اذا ضربه بسكين ونحوه في أي
 موضع كان والاسم وجاء مثل كلب ويطلق وجاء أيضا على رضى عروق البيضتين حتى ينفصهما من غير اخراج
 فيكون شبيهما بالجماء لانه يكسر الشهوة والكبش موجه على مفعول ويرث اليك من وجاء والجماء اه
 (قوله والباء بالمد) أي على الافصح وقوله مؤن النكاح هذا على أحد قولين وثانيهما الجماع وهو المراد هنا

تكثر وارواه الشافعي بلاغا
 (سنن) أي النكاح بمعنى
 التزوج (لتائقه) بتوقانه
 للوطء (ان وجد أهبة) من
 مهر وكسوة فصل التمكن
 ونفقة يومه تحصيلها لدينه
 سواء أ كان مستغلا بالعبادة
 أم لا (والا) بأن فقد أهبة
 (فتركه أولى وكسر) ارشادا
 (توقانه بصوم) خبر يامعشر
 الشباب من استطاع منكم
 الباء فليتزوج فانه أغض
 للبصر وأحصن للفرج ومن
 لم يستطع فعليه بالصوم فانه له
 وجاء أي فاطع لتوقانه والباء
 بالمد مؤن النكاح

ورج الاول بانه لو كان المراد الوطء لم يقل ومن لم يستطع فعله بالصوم وعبارته شرح الروض والبيعة بالمداغة
 الجماع والمراد بها هذا ذلك وقيل في وقت النكاح والقائل بالاول يوده الى معنى الثاني الخ وفي حاشيته قال الزركشي
 البيه بالمدانة - درة على المؤمن ثم قال وأما البيه بالقصر فهو الوطء اه شوري (قوله لا يكسر بالصوم بالكافور) أي
 يحرم ذلك ان قطع الشهوة بالكيفية ويكره ان أضعفها اه حل * (فرع) * قطع الجبل من المرأة على هذا
 التفصيل اه قل على الجلال (قوله بل يتزوج) وعليه فان لم ترض المرأة بمستهول يقدر على المهر يكافه
 بالاقتراض ونحوه اه ع ش على مر (قوله لهلة أو غيرها) بان كان لا يشبه خلقه اه حل (قوله
 وتعين) أي دائم بخلاف من يعين وقتادون وقت اه حل (قوله وخطر القيام بواجبه) قبل واجبه الوطء
 وفيه ان هذا التعليل لا يأتي الا على القول بوجوب الوطء في العمر مرة والراجح عدم وجوبه فلا يخسن التعليل
 بذلك ومما يدل على ان واجب النكاح الوطء قول شيخنا كج لعدم حاجته مع عدم تحصيل المرأة المؤدى غالبا
 الى فسادها اه ولان التحصيل بالوطء فالاولى ان يراد بواجبه نحو النفقة لانه بما منعها ذلك ولم تسمح به
 نفسه لعدم انتفاعها بها هذا غاية ما يقال فليتأمل اه حل (قوله بان وجدها) أي غير النائق خلقه وهو المراد
 بقوله ولا علة به اه حل (قوله فتخل لعبادة أفضل) وعبارته الاصل فالعبادة أفضل وفي هامشه لشيخنا البراسي
 قضية هذه العبارة ان النكاح في نفسه ليس عبادة وهو كذلك وانما يكون عبادة بواسطة ما يعرض له بدليل صحته
 من الكافر اه سم وفي معنى التخلي للعبادة الاشتغال بالعلم اه شوري (قوله ان كان متعبدا) أشار به
 الى ان قول المتن فان لم يتعبد مقابل المحذوف وهو ما قدره الشارح اه (قوله فالنكاح أفضل) أي فاضل اذ
 تركه لا فضل فيه لكن فيه ان محل كونه ليس على يابه اذ لم يقترن بمن الا ان يقال انه على يابه بفرض كون تركه
 فيه فضل اه شيخنا (قوله الى الفواحش) أي الزنا أي الوطء لان غير النائق لعله ربما حصل له التوفيق
 بعد ذلك بالتفكير بخلاف غير النائق لعله لا يحصل له ذلك اذ لو ارى بالفواحش ما يشمل مقدمات الوطء لم يحسن
 التقيد بقوله لغيره لانه هذا من شأنه من به علة تأمل اه حل (قوله اذ من المعلوم الخ) تعليل المحذوف
 تقديره وعبارته الاصل لا تصلح اذ من المعلوم الخ اه شيخنا (قوله اذ من المعلوم ان العبادة أفضل من النكاح
 قطعا) فيه تصريح بان النكاح ليس عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه ومن ثم لا يصح نذر مولود عن يسره ولا يصح
 نذره من الكافر خلافا لالحج حيث قال بصحة نذره وان صحته نذره من الكافر لا تنافي كونه عبادة اه حل (قوله
 فرع نص في الام الخ) عبارة شرح مر ومثله حج وما اقتضاه سياق كلام المصنف رحمه الله تعالى من عدم
 مجيء تلك الاحكام في المرأة غير مر ادنى الام وغير هانديه للثاقفة والحق في محتاجة النفقة وخائف من اقتحام
 الفجرة وفي التيسير من جازلها النكاح ان احتاجت مندب لها والا كره ونقله الاذرى عن الاصحاب ثم نقل وجوبه
 عليها اذا لم تندفع عنها الفجرة الاب ولا دخل للصوم فيها وما ذكره علم ضعف قول الزنجاني يسرها مطلقا اذ لا شيء
 عليها مع ما فيه من القيام بأمرها وستره وقول غيره لا يسرها مطلقا لان عليها حقها خطيرة للزوج لا يتيسر لها
 القيام بها ومن ثم ورد الوعيد الشديد في ذلك ولو علمت من نفسها عدم القيام بها ولم تتحج اليه حرم عليها اه وما
 ذكره آخر اطاهر اه (قوله يسرها النكاح) أي طلبه من وليها أي ان علمت قدرتها على القيام بواجب
 حق الزوج اه حل وورد لولا ان الله أرخى عليهم من الحياء ابركن تحت الرجال في الاسواق اه شيخنا
 عزري (قوله والخائفة من اقتحام الفجرة) بل قد يجب ان علمت انهم لا يندفعون الاب اه حل (قوله
 ان كانت محتاجة اليه) أي لسبب من الأسباب الثلاثة المذكورة انتهى (قوله والا كره) هل يجري هنا
 نظير ما تقدم في الزوج من الكراهة عند خطر القيام بحق الزوج والا فالتخلي للعبادة أفضل فان لم يتعبد
 فالزوج أفضل لما تقدم فيه نظر اه سم (قوله فاقبل الخ) فانه الزنجاني كلف النكاح اه شوري
 (قوله وسن بكر) وفي معناها من زالت بكارتها بنحو حيض وفي معنى التيسير لم تزل بكارتها مع وجود دخول

فان لم ينكسر بالصوم لا يكسره
 بالكافور ونحوه بل يتزوج
 (وكره) النكاح (لغيره) أي
 غير النائق له لعله أو غيرها
 (ان فقدتها) أي أهبت (أو)
 وجدها (وكان به علة كهرم)
 وتعين لان انتفاء حاجته مع
 التزام فاقد الاهتم لا يقدر
 عليه وخطر القيام بواجبه
 فحين عداه (والا) بان وجدها
 ولا علة به (فتخل لعبادة
 أفضل) من النكاح ان كان
 متعبدا اهتمامها (فان لم
 يتعبد فالنكاح أفضل) من
 تركه لثلاث نفي به البطالة الى
 الفواحش وتعبير بالتخلي
 للعبادة أولى من تعبيرة بالعبادة
 لانها عبارة الجمهور ولا تنافي التي
 تصلح للخائفة يتناوبين
 الخائفة اذ من المعلوم ان
 العبادة أفضل من النكاح
 قطعا * (فرع) * نص في
 الام وغيرها على أن المرأة
 الناقصة يسرها النكاح وفي
 معناها المحتاجة الى النفقة
 والخائفة من اقتحام الفجرة
 وواقعها في التيسير من أن
 من جازلها النكاح ان كانت
 محتاجة اليه استحب لها
 النكاح والا كره فاقبل أنه
 يستحب لها ذلك مطلقا مردود
 (وسن بكر) خبر الصحيحين

الزوج به او ينبغي حيث زادت المدة على سبع ليال حرر ويسن للمرأة ان تزوج بكر الا لعذر جيل ولود الى
 آخر الصفات المعتبرة في المرأة ويسن له ان لا يزوج بنته الا من بكر اه حل ولوتعارضت تلك الصفات
 فالوجه تقديم ذات الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم النسب ثم البكارة ثم الولادة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه
 اظهر باجتهاده اه شرح مر (قوله هلابكرا) هلاحرف تنديم أى ايقاعه في الندم اذا دخلت على
 الماضي والتخصيص اذا دخلت على المضارع اه شيخنا (قوله خرقا مثلهن) هي التي لا تحسن صنعة اه شوبري
 وفي المصباح وخرق بالشئ من باب قرب اذا لم يعرف عليه بيده فهو أخرق والاثني خرقاء اه (قوله تمسطنهن) بفتح
 التاء الفوقية وسكون الميم وضم الشين الهجاء كذا ضبطه بالقلم اه شوبري وفي المصباح مشطت الشعر مشطا
 من باب ضرب وقتل سرحته والمشط الذي يمشط به بضم الميم وبكسر هاء وهو القياس لانه آلة والجمع أمشاط
 والمشاطاة بالضم ما يسهط من الشعر عند مشطه اه وفي القاموس والمشط ثلث الميم مع سكون الشين
 وككتف وعنق وعقل ومنبر آلة يمشط بها الشعر والمشاطاة بضم الميم ما يمشط من الشعر ويخرج منه في المشط اه
 اه من شرح المواهب (قوله دينه) أى بحيث توجد فيها صفة العدالة لا العفة عن الزنا فقط اه شرح
 مر وورد اياكم وخضراء اللين المرأة الحسناء في المنبت السوء اه شبه المرأة التي أصهاردى بالقطعة
 الزرع المرتفعة على غيرها التي منبتها موضع رؤث البهائم وفي المصباح اللين وزان حل ما يثلب من السرجين
 واللمنة موضعه واللمنة آثار الناس وما سودوه واللمنة الحقد والجمع في الكل دمن مثل سدرة وسدر
 وأدمن فلان كذا ادمانا واطبه ولازمه اه (قوله لافاسقة) أى باى نوع من أنواع الفسق لا خصوص الزنا
 والسحاق ولا يخفى ان الديانة مقولة بالتشكيك فالأهل من اتصفت بالعدالة في الشهادة اه حل (قوله جيلة)
 المراد بالجمال كما أفنى به الوالد الوصف القائم بالذات المستحسن عند ذوى الطباع السليمة نعم تكره ذات الجمال
 المفرط لانهم يترهبون به وتتطلع اليها عين الفجيرة ومن ثم قال أجد ما سملت ذات جمال قط اه شرح مر (قوله
 تنكح المرأة لاربعة) أى الداعي لنكاحها أحد أمور أربعة أى غرض الناس في نكاحها منحصر في أربعة
 بحسب العادة وان كان بعضها ممدوحا وبعضها مذموم واما قديين القسمين بقوله فاطفر بذات الدين الخ وقوله
 وحسبها بالبلاء الموحدة ونقل ضبطه بالنون فليهر رف هذا دليل على استحباب نكاح الدينة لا الجيلة أيضا
 وبعضهم استدلل بهذا الحديث على استحباب كونها جيلة واعتزله الزكشي بان الاستدلال بذلك على كونها
 جيلة عجيب لان هذا بيان لما هو عادة الناس ولا أمر فيه بنكاح الجيلة وهو اعتراض واضح كالأمر فيه بنكاح
 ذات المال والجمال والحسب والاعتراض عليه ليس في محله وسكت المصنف عن كونها ودودا أى تود الزوج
 مع ذكرها في الخبر ويسن كونها بالغة عاقلة حسنة الخلق وأن لا تكون ذات ولين غير موأن لا يكون لها مطلق
 يرغب فيها أو ترغب فيه وأن لا تكون شقراء في وجهها نقط سود اه حل (قوله تنكح المرأة لاربعة) قال
 النووي الصحيح في معناه انه صلى الله عليه وسلم أخبر بما يفعله الناس في العادة فانهم يسميهم بقصودون هذه الخصال
 الاربعة وأنقرها عندهم ذات الدين فاطفر أنت أيها المسترشد بذات الدين لانه أمر بذلك اه شوبري (قوله
 وحسبها) هو ما بعده الانسان من مفاخر آياته وقيل الخلق بالاخلاق العظيمة ومكارم الاخلاق اه شوبري (قوله
 فاطفر) جواب شرط محذوف أى اذا تحققت أمرها وفضلتها فاطفر بها ترشد فانك تكسب منافع الدارين اه
 شوبري (قوله ترتب يدال) معناه في الاصل التصقتا بالتراب ومن لازمه الفقر ففسره هنا باللازم (قوله أى
 افتقرنا) هذا صورة دعاء فقط والافالة صود منه اللوم لا الدعاء الحقيقي اه ع ش وفي المصباح ضرب الرجل
 يترب من باب تعب افتقر كانه لصق بالتراب فهو تراب وترب بالالف لغة وقوله عليه الصلاة والسلام ترتب يدال
 هذه من الكلمات التي جاءت عن العرب صورته ادعاء ولا يراد به الدعاء بل المراد بها الخس والتعريض والتراب
 بالالف استغنى (قوله تخير والنطقكم) ولا تضعوها في غير الا كفء اه شرح مر (قوله بل تكره بنت الزنا

من جابر هلابكر اتلاعها
 وتلاعبك (اللعذر) من
 زيادتي كضعف آله عن
 الاقتضاض أو احتياجه لمن
 يقوم على عياله ومنه ما اتفق
 لجا برهانه لما قال له النبي صلى
 الله عليه وسلم ما تقدم اعتذر
 له فقال ان أبى قتل يوم أحد
 وترك تسع بنات فكركت
 أن اجع اليهن جارية خرقاء
 مثلهن واسكن امرأة
 تمسطنهن وتقوم عليهن فقال
 صلى الله عليه وسلم أصبت
 (دينه) لافاسقة (جيلة ولود)
 من زيادتي وذلك لخبر
 الصحيحين تنكح المرأة
 لاربعة لما لها من الجمال والحسب
 ولدينها فاطفر بذات الدين
 ترتب يدال أى افتقرنا ان
 لم تفعل وخبر تزوجوا الولود
 الودود فأنى مكاتريكم الامم
 يوم القيام مقر واه أبو داود
 والحاكم وصححه اسناده
 ويعرف كون البكر ولودا
 باقاربها (نسبية) أى طيبة
 الاصل لخبر تخير والنطقكم
 رواه الحاكم وصححه بل تكره
 بنت الزنا وبنت الفاسق قال
 الاذرى ويشبه أن يلحق بهما
 اللقطة ومن لا يعرف لها أب

(غير ذات قرابة قريبة) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرية فيجب الولد عليها والبعيدة أولى من الأجنبية لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشافعي نص على أنه يسن له أن لا يتزوج من عشرته لأن الغالب حينئذ على الولد الحق فيجعل نصه على عشرته الأدنى (و) سن (تترك كل من المرأة والرجل) (لا) خير بعد قصدته نكاحه قبل خطبته غير عورة في الصلاة وإن لم يؤذن له فيه أو خيف منه الفتنة للمعاينة اليه فينظر الرجل من الحرة الوجه والكفين ومن بهار قاعدا ما بين سرقة وركبة كما صرح به ابن الرنفة في الامتثال أنه مفهوم كلامهم وهما ينظرانه منه فتعبري بما ذكر أخذنا من كلام الرافي وغيره أولى من تعبير الأصل كغيره بالوجه والكفين واحتج بذلك بشوله صلى الله عليه وسلم لا مغيرة وقد خطب امرأة انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما أي أن تقوم بينكما المودقة والافتقار والترمذي وحسنه والحاكم وصحبه وقيس بما فيه عكسه وإنما اعتبر ذلك بعد التصديق لأنه لا حاجة اليه قبله

(الح) اضرب ابطال لما يقتضيه ما قبله من خلاف الأول اه شيخنا (قوله بل تكره بنت الزنا وبنت الفاسق) أي وذلك لأنه يعبر بها الدماء أصلها وربما اكتسب من طباع أبيها اه ع ش على مر (قوله غير ذات قرابة قريبة) المراد بالقرابة من هي في أول درجات الخلوة أو العومة فلا يرد تزويج على رضى الله تعالى عنه لفاطمة لان بنت ابن عم فهي بعيدة ونكاحها أولى من الأجنبية لا تتفاء ذلك المعنى مع حنوا المم وتزوجه صلى الله عليه وسلم لزيت بنت جحش مع كونها بنت عمه لمصلحة هي حل نكاح زوجة المتبني وتزويجه زينب بنته لابي العاص مع انها بنت خالته بتقدير وقوعه به بالنسبة واقعة حال فمصلحة اه شرح مر بتصرف (قوله والبعيدة أولى من الأجنبية) قالوا لان مقصود النكاح اتصال القبائل لاجل اجتماع الكلمة وهذه مودة في نكاح القرية لان الاتصال فيها موجود والأجنبية ليست من قبائله حتى يطلب اتصالها اه حل (قوله الحق) في المصباح الحق فساد في العقل قاله الأزهرى وغيره موثق بحقوق من باب تعبد بحق بالضم فهو أحق والاشي حقا والمحاكمة اسم منه والجمع حق مثل أحر وحراء وحجر اه (قوله الأدنى) هو جمع الأدنى على حد قوله تعالى لمن المصطفين الأخيار اه شيخنا (قوله وسن تترك كل لا) (الح) خرج بالآخر نحو ولدها الامرد فلا يجوز له نظره وان باغها استواءهما في الحسن خلافا لمن وهم فيه اه ج اه ع ش على مر (قوله وهما) أي في محبت نظر الخطوبة وعبارة شرح مر في محبت نظر الامرد ونسبها بشرط الحرمة ان لا تدعوا الى نظره حاجة فان دعيت كمالو كان للخطوبة نحو ولد امرئ دونه نذر عليه رزقها وسماع وصفها جازله نظره ان بلغه استواءهما في الحسن والا فلا كما يحسنه الاذرى وظاهر ان عمله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة انتهت وكتب عليها ع ش قوله ونحو ولد امرئ دونه لعل التقيده لان المشابهة في الغالب انما تقع بين نحو الام وولدها والا فلا باغها استواء المرأة وشخص أجنبي وتعددت رؤيتها في حوازل النظر اليه وفي سم على ج وينبغي ان لا يجوز زيارتها ونحوها لكن ان كانت تزوجة فينبغي امتناع نظرها بغير رضا زوجها وأولادها رضاه وكذا بغير رضاها ان كانت عزباء لان مصحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الخاطب اه وينبغي تقييد ذلك بامتناع الفتنة وعدم الشهوة وان لم يعتبر ذلك في الخطوبة نظرها اه وقوله وسماع وصفها قضيتها انه لو أمكنه ارسال امرأة تنظرها له وتصفها له لا يجوز له النظر وقد يتوقف فيه فان الخبر ليس كالمعاينة فقد يدرك الناظر من نفسه عند المعاينة ما تقتصر العبارة عنه اه وقوله جازله نظره قضية اطلاقه انه لا يشترط لجواز رؤية الامرد رضاه ولا رضاه له وعليه فيمكن الفرق بينهما بين نظر أخت الزوجة بانه يتسامح في نظر الامرد مالا يتسامح به في نظر المرأة ومن ثم كان المعتمد جواز نظر الامرد الجليل عند أمن الفتنة اه وقوله وعدم خوف الفتنة ولا يقال ان ذلك منزل منزلة النظر اليها لان الخطوبة بحمل التمتع في الجملة اه خطيب (قوله وسن تترك الح) خرج به المس فبحرم اه حل (قوله بعد قصدته نكاحه الح) أي وقد رجعا لاجابة رجاء ظاهرا كما قاله ابن عبد السلام لان النظر لا يجوز الا عند غلبة الظن المجوز بشرط أيضا ان يكون عالما بخلوها عن نكاح وعدة تحرم التعريض والانغابة النظر مع علمها به كونه كالنكاح اه شرح مر (قوله قبل خطبة) فلا يسن بعدها على ما هو ظاهر كلامهم لكن الوجه كما قال شيخنا استحبابه بالتقييد بالقبيلة للدولية على المعتمد (تنبيه) * لورأى امرأتين معا ممن يحرم جمعهما في النكاح لتجنبه واحدة منهما يتزوجها جاز ولا وجه لما نقل عن بعض أهل العصر من الحرمة ويؤيد ما قلنا مما قالوه فيم لو خطب خسا معا حيث تحرم الخطبة حتى يختار شيئا كذا بخط شيخنا مر ومنه نقلت اه شوبري (قوله وهما ينظرانه منه) أي ما عدا ما بين السرة والركبة وهما المعتمد اه مر اه سم (قوله أولى من تعبيره باليد والكفين) أي لا تقتضاه تعبيره انه لا ينظر من الامة الا الوجه والكفين فقط وليس كذلك كما علمت اه (قوله واحتج لذلك الح) لم يقل واستدل لاحتمال الخصوصية أو لعدم صراحته فيما ينظره منها اه شيخنا (قوله ان يؤدم بينكما) قال الزركشي ومعنى يؤدم

بينكايوم قدمت الواو على الدبال وقيل من الادم ما أخذ من ادم الطعام لانه يطيب به حتى الماوردى
 الاول عن العراقيين والثاني عن أهل اللغة اه سم فهو بالهمز من الادم ويتركه من الدوام قد خله القلب
 المكاني اه شيخنا (قوله ومراده) أي مراد الراوى أو مراد الخبر أي المزا منه اه شيخنا (قوله عزم على
 خطبتها) أي وان كانت خطبتها بتدغير جائز بان كانت معتدة فيجوز له الا ان نظر المعتدة لخطبتها بعد
 العدة وان كان باذنها أو علمها بانه لرغبته في نكاحها ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ولا بد في حل النظر من
 تبين خلوها من نكاح وعدة وخطبة ومن ان يغلب على ظنه انه يحجب ومن ان يرغب في نكاحها اه ومثله في
 شرح شيخنا لكن قيد العدة بكونها تحرم التعريض اه شوبري (قوله وأما اعتباره الخ) أي فهو بعد الخطبة
 غير مستحب بل هو جائز وقيل بحرمة وفي شرح شيخنا وظاهر كلامهم بقاء نيب النظر وان خطب وهو الوجه
 اه حل (قوله وأما اعتباره) أي اعتبار استقبانه قبل الخطبة الخ فهو بعد الخطبة غير مستحب بل هو جائز
 وقيل بحرمة لانه لا يذنب الشارع لم يقع الا فيما قبل الخطبة ورد به بان الخبر مصرح بجوازه بعدها فبطل
 حصره وانما أولوه بالنسبة للأولوية لا الجواز كما هو واضح اذا ما عمل به النظر في الخبر موجود في كل من الحالين
 اه وفي شرح شيخنا القول الاصل سن نظره اليها قبل الخطبة لا بعدها ثم قال وظاهر كلامهم بقاء نيب النظر
 وان خطب وهو الوجه ودعى الاباحة بعدها فقط لانها الاصل الا ما أذن فيه الشارع وهو لم ياذن الا قبل
 الخطبة ممنوع ذلك الحصر بل يؤخذ من مجموع الخبرين المذكورين ان ذنب قبلها أو بعدها وان كان الاول أولى
 اه فليحذر اه حل (قوله مع التسوية بينهما الخ) أي في نظر الفعل أي حيث يحرم نظره شيء من جسدها
 ولو وجهها وكفها وان كانت رقيقة اه حل وقوله على قول النووي أي بخلاف الراى فانه يقول بجواز
 النظر لما عدا ما بين سرور وكية الامانة من الفتنة وقال أيضا بجواز نظره الى وجه الحرة وكفها عند أمن الفتنة
 فسوى بين الحرة والامة في المحلين وبهذا يعلم ان قول الشارح الا في ولو امة لا رد على الراى اه عشموى
 (قوله بدليل حرمة النظر الخ) فيه مصادرة كالا يخفى (قوله وله تكرير الخ) أي ولو فوق ثلاث مرات واذا تعذر
 عليه النظر أرسل من يحل له نظرها من امرأة أو محرم ولا يجوز ارسال أجنبي ولم يجعلوا ذلك من الاعذار
 المجوزة للنظر واذا تعذر عليها النظر أرسلت من يحل نظره من رجل أو امرأة محرم له ويصفه لها ويصفها له
 ولو لا يحل نظره وظاهره وان كان ما يصفه مما يحرم على ذلك المرسل النظر اليه كالفرج مثلا بان ارتكب ذلك
 المرسل الحرمة ونظر لذلك ويحتمل تقييد ذلك بما اذا كان المنظور مما يحل نظره للمرسل خاصة والاحرم
 وصفه حرر اه حل وفي حاشية ع ش على مر استغراب عدم التقييد بما ذكر اه شيخنا ح ف
 (قوله لتبين هيئة منظوره) ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم ما زاد عليها لانه نظر أبع اضرورة فليست بسد بها واذا لم
 تجبه بسكت ولا يقول لأريدها اه شرح مر (قوله وحرم نظره نحو غسل الخ) ذكر للمسئلة خمسة قيود
 كون الناظر غلاما ونحوه وكونه كبيرا واختلاف الجنس وكون المنظورة كبيرة وكونها أجنبية وذ كرم مفهوم
 الاول بقوله فيها بعد ونظر ممسوح الخ ونزل مفهوم الثاني فذكره الشارح بقوله بخلاف طفل الخ وذ كر
 مفهوم الثالث بقوله ورجل لرجل وامرأة لامرأة الخ وذ كرم مفهوم الرابع بقوله وحل بلا شهوة الخ وذ كر
 مفهوم الخامس بقوله ومحرمه الخ اه (قوله نحو غسل كبير) أي غير مصغرة لا يشتهى قياسا على تفسير
 الصغيرة في الشارح اه شيخنا (قوله كمجبوب ونحصى) الكاف استقصائية اه حل وفي الشوبري
 مانصه قال في التصحيح وفي الشرحين والروضة عن الاكثرين الحاق المجبوب والحصى والعين والمختن وأبهم في
 النظر بالفعل اه وعلى هذا الكاف التمثيل اه (قوله ونحصى) يقع الخاء قاله في شرح الروض في
 باب خيار العيب اه شوبري (قوله ولو مراهما) هذه الغاية للرد على من قال انه مع الاجنبية كالحرم كافي
 شرح مر (قوله ولو مراهما) بكسر الهاء من قارب الاحتلام أي باعتبار غالب سنه وهو قرب خمس عشرة

ومراده بخطب في الخبره زم
 على خطبتها الخبر أي داود
 وغيره اذا ألقى في قلب امرئ
 خطبة امرأة فلا بأس أن
 ينظر اليها وأما اعتباره قبل
 الخطبة فلا نه لو كان بعدها
 لربما عرض عن منظوره
 فيسؤديه وانما لم يشترط
 الاذن في النظر ا كفاء باذن
 الشارع وانما لا يستزين
 المنظور اليه في وقت عرض
 الناظر فان قلت لم فرق بين
 الحرة والامة هنا مع التسوية
 بينهما في نظر الفعل للاجنبية
 على قول النووي قلت لان
 النظر هنا مأثور به وان
 خيفت الفتنة فأنيط بغير
 العورة وهناك منهى عنه
 لحرف الفتنة فتعدى منه
 الى ما يخاف منه الفتنة وان
 لم يكن عورة بدليل حرمة
 النظر الى وجه الحرة فويدها
 على ما يأتي (وله) أي لكل
 منهما (تكريره) أي النظر
 عند حاجته اليه لتبين هيئة
 منظوره فلا يندم بعد نكاحه
 عليه وذ كر حكم نظرها
 اليه من زيادتي (وحرم نظر
 نحو غسل كبير) كمجبوب
 ونحصى (ولو مراهما)

سنة فيما يظهر ومثله المحبوب فيلزمها الاحتجاب منه وعلى وليه منعه منه اه شرح مر (قوله شيئاً وان أبين)
والذي يظهر ان نحو الربق والدم لا يحرم نظره لانه ليس مظنة للفتنة برؤيته عند أحد اه امداد اه شورى
وعبارة مر وخرج مثاله لا يحرم نظره في نحو امرأة كما أفتى به جع لانه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم
سماعه ما لم يخف منه فتنة وكذا لو التذبه كما يحسنه الزركشي ومثاله في ذلك الامر اه بحر وفه وقال ع ش
قوله وكذا لو التذبه أى فيجوز لان اللذة ليست باختيار منه اه ففهم ان التمثيل في قوله وكذا راجع للنفي
فادعى الجواز والصواب انه راجع للمنفى فتقتضى العبارة حيث ذل الحُرمة وذلك لان مر أسند البحث في
هذه المسئلة للزركشي وهو مصرح بالحُرمة كما في شرح الروض وهذا هو الذي اعتمد به الجماعة كالخفنى
والعزيزى وعبارة شرح الروض اما النظر والاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة أى الداعى الى جماع أو خلوة
أو نحوهما محرام وان لم يكن عورة بالاجماع ثم قال قال الزركشي ويلحق بالاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة
التذبه وان لم يخفها اه بحر وفه فأنت ترى عبارة الزركشي صريحة في الحُرمة اه (قوله وان أبين) قال
في الخادم الرابع ان الخلاف فيما اذا لم الناظر انه أى المبان من امرأة أجنبية فان جهل حاله جاز وجهها
واحد اذا فصل عدم التحريم ذكره ابن أبي الدم اه سم (قوله وان أبين كشر) وانظر ما لو انفصل منها
شعر قبل نكاحها هل يحل لزوجها نظره الا ان اعتبار اوقات النظر لانه بتقدير اتصاله كان يجوز له النظر
أو يحرم اعتبار اوقات انفصاله وكذا لو انفصل منها حال الزوجية هل يجوز نظره بعد الطلاق اعتبار اوقات
الانفصال أو لا اعتبارا بوقت النظر ويأتى مثل ذلك في شعر الزوج بالنسبة لنظرها ولا يبعد ان العبرة في ذلك كله
بوقت النظر ونقل في الدرر عن شيخنا الحاي ما يوافق ما قلناه وعن شرح الروض خلافة وفيه وقفة فليتأمل
والراجع ثم ماتقر من التردد فيما انفصل منها بعد بلوغ حد الشهوة اما لو انفصل من صغيرة لا تشتهى فالظاهر
انه لا تردد في حل نظره وان بلغت حد الشهوة اه ع ش على مر (قوله كشر) أى من سائر البدن
ونظر من يداو رجل ودم الفصد والحامة دون البول ونجب مواراة ذلك الشعر ونحوه كما يجب مواراة شعر عانة
الرجل قال جج والمنازعة في ذلك بان الاجماع الفعلي بالقائم في الحمامات والنظر اليها رد ذلك قدمته في
مبحث الانتفاع بالشارع في احياء الموانى ما يردده فراجع اه ولا يخفى ان شعر جيسع بدنه كذلك لان
وجوب ستر شعر المرأة وشعر عانة الرجل للابراهم يحرم نظره له فلجرح اه حل (قوله ولو أمة) للرد على
الرافعى وفيه أنه خالف في الحرة أيضا فكان عليه الرد فيها أيضا انتهى شيخنا ويمكن أن يقال انما تعرض للرد
على الخلاف في الامه دون الحرة لقوة الخلاف في الامه أكثر من الحرة بدليل أن الامه فيها أقوال ثلاثة كما في
شرح مر هذا هو المذكور هنا الذى هو المعتقد والثانى أنه يحل منها ما يبدو عند المهنة والثالث أنه
يحل منها ما عدا ما بين السرة والركبة وان الحرة فيها قولان هذا المذكور هنا والثانى حل الوجه والكفين
والاقوال في الامه والحرة مشروطة بانتفاء الشهوة وبدليل ان مقابل المعتقد صحيح لضعيف لانه عبر في المنهاج
عن المعتقد بالأصح وان مقابل المعتقد في الحرة ضعيف لانه عبر عن المعتقد فيها بالصحيح (قوله ولو أمة) خرج بها
المبعضة فكالحرة قطعاه شرح مر (قوله وأمن فتنة) أى بحسب ما يظهر له من حال نفسه والافأمن الفتنة
حقيقة لا يكون الا من العصوم اه حل (قوله لظهوره على العورات) المراد بالظهور القدرة على حكاية ما يراه
من النساء اه قل على الجلال (قوله بخلاف طفل لم يظهر عليها) عبارة شرح مر وخرج بالمرأى
غيره فان كان بحيث يحسن حكاية ما يراه على وجهه من غير شهوة فكالحرم أو بشهوة فكالبالغ أو لا يحسن
ذلك فكالعدم كما قاله الامام انتهت (قوله وله بلا شهوة) أى لا بعد غير المشترك والمبعض مطلقا ولا نظر للمهاياة
اه شورى وقوله ولو بلا شهوة أى ولا خوف فتنة ولو كان كافرا وهى مسلمة لان الكافر يتصف بالعدالة بل
بكونه فتنه وقوله ولو مكاتب أى كناية صحيحة والمعتقد عند شيخنا كعج أن المكاتب مع سيده كالأجنبي وان

شيئا) وان أبين كشر (من)
امرأة) كبيرة أجنبية ولو
أمة) وأمن الفتنة لان النظر
مظنة الفتنة ومحرك للشهوة
فاللائق بحسن الشرع سد
الباب والاعراض عن
تفاصيل الاحوال كالخلوة
بها ومعنى حرمة في المراهق
انه يحرم على وليه غيبته
منه كالحرم عليها ان تكشف
له لظهوره على العورات
بخلاف طفل لم يظهر عليها
قال تعالى أو الطفل الذين لم
يظهروا على عورات النساء
والمراد بالكبيرة غير صغيرة
لا تشتهى (وله بلا شهوة) ولو
مكاتب على النص

لم يكن معه وفاء وظاهره وان كانت الكتابة فاسدة بخلاف مكاتبة والفرق ان نظر الرجل الى أمته أقوى من
نظر المرأة الى عبيدها لان منظوره أكثر اه حل (قوله وله بلاشهوه) أى للفعل المذكور ويلزمه ان
يكون ساكناً عن الممسوح اذا كان ملوكاً لاولى ارجاع الصغير للعبد المعلوم من المقام الا ان يقال هو مع الموم
بالاولى اه حل (قوله وله بلاشهوه ونظر لسيدته) ومثل النظر الخلوه والسفر اه والنظر بشهوه حرام
قطعا من كل منظور اليه من محرم وغيره غير زوجته وأمه اه شرح مر قال ع ش عليه وعومه يشمل
الجمادات فيحرم النظر اليها بشهوه اه وشيخ الاسلام قد تعرض لاشتراط انتفاء الشهوة في جميع مسائل
الجائز بعضها بالتصريح وبعضها بالاشارة فنصرح به في هذه وأشار له بقوله ومحرمه فان القيد وقوله بلاشهوه
معتبر في الماطوف أيضا ومصرح به في قوله وحل بلاشهوه ونظر لصغيرة الخ وأشار له في الاربعه التى هى قوله ونظر
ممسوح لاجنبية الخ فان قوله كذا محرم أى فى أنه يجوز بلاشهوه لماعدا ما بين السرة والركبة وصرح به
في قوله ونظر امرؤ جميل أو شهوة فقد استغنى عن مجموع كلامه اشتراط انتفاء الشهوة في كل الصور حتى
في نظر الرجل للرجل والمرأة للمرأة والمحرم محرمه ولما وقع في المنهاج تخصيص التنبيه على هذا الشرط
ببعض المسائل مع أنه لا يختص بذلك البعض أشار مر في شرحه الى ابداء حكمه للتخصيص المذكور ونص
عبارته والتعرض له أى لاشتراط عدم الشهوة هنا في بعض المسائل ليس للاختصاص بل لحكمة تظهر
بالأمل قاله الشارح والبعض الذى تعرض له المصنف هو مسألة الامة والصغيرة والامرء والحكمة ان الامة
لما ان كانت في مقنة لامتهان والابتدال في الخدمة ومخاطبة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها
وركبتها فقط كالرجل وبما توههم جواز النظر اليها ولو بشهوة للحاجة وان الصغيرة لما ان كانت ليست
مقنة للشهوة لاسيما عند عدم تمييزها بجماداتهم جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامرء لما ان كان من
جنس الرجال فكانت الحاجة داعية الى مخالفتهم في أغاب الاحوال وبما توههم جواز نظرهم اليه ولو بشهوة
للحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهمات بتعرضه المذكور (قوله وهما عفيفان) أى عن الزنا لكن اعتمد
شيخنا كعج أنه لا تنقيد العفة بالزنا بل عن مثل الغيبة فالمراد بالعفة العدالة اه حل (قوله ومحرمه) أى
بنسب أو رضاع أو ماهرة اه شرح مر قال في شرح الروض ولا يفرق في المحرم بين الكافر وغيره
نعم ان كان الكافر من قوم يعتقدون حلال المحارم كالجوس امتنع نظره وخلوته بيه عليه الزركشى اه سم
(قوله خلا ما بين سرة وركبة) وأما السرة والركبة فلا يحرمان عند شيخنا وفي كلام ج ما يفيد حرمة
نظرهما اه حل (قوله والزينة مفسرة بماء اذا ذلك) هذا تفسير مراد ضرورة عطف الآباء عليه فهى
في كل موضع تفسر بما يليق به وقد تفسر بجميع البدن كما في زينة الصلاة بقوله تعالى خذوا زينتكم عند
كل مسجد اه قل على الجلال (قوله ولو مراعاة وقوله ولو عبدا) الظاهر ان كلام من هاتين الغائبتين
لشاكلة نظيره ما في المعكوس لا لرد كما هو في المعكوس فانه لم يحل في المنهاج خلافا في المراعاة الناطرة ولا في
نظر الاجنبية للعبد تأمل (قوله نظري من نحو غل) أى وان أبين من نحو شعر أو ظفر من يد أو رجل فاذا
علم الفعل ان هذه المرأة تنظر اليه حرم عليه تخمينها من ذلك فيجب عليه أن يحجب ما تنظر اليه عنها اه حل
(قوله ولها بلاشهوه ان تنظر من عبيدها) ولو المكاتب على طريقة الشارح ودون المكاتب على المعتمد الذى
قدمناه انه عها كالاجنبي اه حل (قوله وهما عفيفان) استغنى عن كلامه اشتراط العفة فهما عند نظر
أحدهما لا آخر لا قيم ينظر منهما خاصة كالاخفى اه حل (قوله لماعرف) أى من الآية بطريق
القياس وهى قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الخ فمادت على ان للمرأة أن تبدن زينتها لولا كها ومحرمها في قوله
تعالى أو ما ملكت ايمنهن وقوله أو آبائهن أى فيحل لهما ان ينظرا اليها ويقاس عليه أن لهما ان تنظرا اليهما
ماعد العورة اه شيخنا (قوله الى وجه المرأة وكفها) أى الحرة وأما الامة فلرافعى فيها خلاف آخر اذ يقول

(نظر سيدته وهما عفيفان)
ومحرمه خلا ما بين سرة وركبة
قال تعالى ولا يبدن زينتهن
الآباء وائمهن أو آبائهن الآية
والزينة مفسرة بماء اذا ذلك
(كعكسه) أى ما ذكر في
هذه والتي قبلها فيحرم على
المسرة ان تكشف ولو مراعاة
نظري من نحو غل أجنبي
كبير ولو عبدا قال تعالى وقل
لهم - ومنا من يغضن من
أبصارهن ولها بلاشهوه ان
تنظر من عبيدها وهما عفيفان
ومن محرمها خلا ما بين سرة
وركبة لماعرف وقول نحو
وبلاشهوه مع التقييد بالعفة
وذكر حكم نظر سيدة العبد له
من ز يادنى وما ذكره من
تحريم نظر الفعل الى وجه
المرأة وكفها وعكسه عند

يجوز النظر الى ما عدا ما بين سرتهم وركبتهم عند انتفاء الشهوة وخوف الفتنة اه شيخنا (قوله الى وجه المرأة وكفيها) أي الحرة اذهى التي قبل فيها يجوز النظر الى الوجه والكفين فقط وأما الامة فقيل فيها يجوز ما يبدو عند المهنة وقيل يجوز ما عدا ما بين السرة والركبة وقوله وعكسه أي نظرها لوجه الرجل وكفيه وقوله عند أمن الفتنة أي وعند عدم الشهوة وقوله والذي في الروضة الخ يقتضي ان الضعيف في صورة العكس يجوز للمرأة ان تنظر لوجه الرجل وكفيه فقط مع ان المنقول في المتهاج أنه يجوز لها ان تنظر ما عدا ما بين سرتهم وركبتهم وعبارته والاصح جواز نظر المرأة البالغة الاجنبية الى بدن رجل أجنبي سوى ما بين سرتهم وركبتهم ان لم تخف فتنة ولا نظرت بشهوة قلت الاصح التحريم كقولهم أي كنظره اليها والله أعلم (قوله دو ما صححه الاصل) وأيد بانفاق المسلمين على ان لولا الامور منع النساء من الخروج سافرات الوجوه ورد بان منعهن من ذلك لا لاجل وجوب الستر عليهن لذاته بل لان فيه مصلحة عامة وفي تركه اخلال بالروءة ومن ثم نهي القاضي عياض عن العلماء أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها وعلى الرجال غص البصر عنهن أي فان علمن نظرا أجنبي لهن وجب عليهن الستر وهذا ما قاله ج وضعف شيخنا ما نقله القاضي عياض ومنع كون ولادة الامور انما منعوا مما ذكر للمصلحة العامة لا لكون الستر واجبا لذاته قال وانما ذلك لكون الستر واجبا لذاته وفيه أن مقتضى ذلك وجوب الستر على الرجل لوجهه لانه كيجب على المرأة ستر وجهها فلا ينظر اليه من يحرم نظره له فكذلك يكون للرجل ولا ينبغي القول به فالحق ما قاله ج اه حل (قوله نظرا لصغيرة خلا فرج) أي سواء كانت الصغيرة محرما للناظر أو أجنبية منه وعبارة شرح م قوله صغيرة لا تشتهى أي عند أهل الطباع السليمة فان لم تشتهى لهم تشوههم بقدر فيما يظهرون والاشوههم فان كانت مشتهاة لهم حيث حرم نظرها والا فلا وفارقت الجوز بسبب اشتهائهم ولو تقديرا استصحب ولا كذلك الصغيرة اه (قوله اما الفرج) أي القبل والدبر والظاهر أنه لا يختص في القبل بالنافض بل حتى ما ينبت عليه الشعر غالبا اه حل (قوله استثنى ابن القطن الام) أي ونحوها كمرضة أو مربية لها كيجبته شيخنا كج في الاولى وينبغي ان تكون مثاليها الثانية وقوله للضرورة أي فيجوز لها انظره وينبغي أن مسه للحاجة كغسله ومسحه كذلك اه حل (قوله أما فرج الصغير فيحل النظر اليه) أي لانه لا يستعج استقباح فرج الصغيرة والمعتمد أن فرج الصغير كفرج الا صغيرة في حرمه النظر اليه لغير المرضعة ونحوها اه حل (قوله ونظر ممسوح) في هامش المحلى بخط شيخنا البراسي محل الخلاف في الممسوح في النظر خاصة كقرضها المأواث وأما الدخول عامين في ترك قطعها ونقله الزركشي عن القاضي الحسي ولو كان كافرا انجبه التحريم قطع ابناؤه على تحريم نظر الذمية الى المسلمة اه وفي شرح الروض قال الزركشي وينبغي تقييد الجواز في الممسوح بان يكون مسلما في حق المسلمة فان كان كافرا منع على الاصح لان أقل أحواله أن يكون كالمرأة الكافرة اه سم (قوله ونظر ممسوح لاجنبية المح) أي بشرط عدا التهما وبشرط ان لا يبقى فيه ميل للنساء أصلا وبشرط اسلامه فيما لو كانت مسلمة ويلحق بالنظر أيضا الخلوة والسفراه شرح م (قوله لما عرف) أي من الآية السابقة في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن المح حيث فسرت فيها الزينة بما عدا ما بين السرة والركبة فالمرأة مع المرأة عرفت من منطوق الآية في قوله أو نساكن والرجل مع الرجل عرف من مفهوم الآية لانها فيما اذا اختلف الجنس اه حل (قوله وحرم نظر كافرة لمسلمة) أي حرم على المسلمة تمكين الكافر من نظرها والتكشيف لها وقوله فلا تدخل أي الكافرة معها أي المسلمة أي تتمنع المسلمة الكافرة ولأنه من الدخول معها وقوله نعم يجوز ان ترى منها أي يجوز للمسلمة أن تكشف الكافر من بدن ما يبدو وعند المهنة وقوله فيجوز لها النظر أي فيجوز لها ان تمكيناها من نظر ما عدا ما بين سرتهم وركبتهم اه ثم رأيت في شرح م ما نصه والاصح تحريم نظر كافرة الى مسلمة فيلهم المسلمة الاحتجاب عنها وظاهر صنيع المصنف يقتضي التحريم على الكافرة وهو صحيح ان قلنا بتكليف الكافر

أمن الفتنة هو ما صححه الاصل والذي في الروضة كاصلها عن أكثر الاصحاب حله (وحل بلا شهوة نظرا لصغيرة) لا تشتهى (خلا فرج) لانها ليست في مظنة شهوة أما الفرج فيجزم نظره وتطلع القاضي بحله عملا بالعرف وعلى الاول استثنى ابن القطن الام زمن الرضاع والتربية للضرورة أما فرج الصغير فيحل النظر اليه ما لم يميز كما صححه المتولي وحرمه غيره ونقله السبكي عن الاصحاب (ونظر ممسوح) وهو ذاهب الذكر والاشيين بحيث لم يبق له شهوة لاجنبية وعكسه أي ونظر أجنبية لممسوح (و) نظار (رجل لرجل و) نظار (امرأة لامرأة كنظر لمحرم) فيحل بلا شهوة ما عدا ما بين سرة وركبة لما عرف (وحرم نظر كافرة لمسلمة)

بفروع الشريعة وهو الاصح واذا كان حراما على الكافرة حرم على المسلمة التي كين منه لانها تعينها به على محرم
 اه وسكتوا عن المرتدة والمتجسس تحريم تعكينا من النظر لانها أسوأ حالا من الذميمة والفاسقة (فرع) قال
 ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة ونازعنا البلقيني قاله في شرح الروض واعتمد مر
 خلاف ما قاله ابن عبد السلام اه سم (قوله وحرم نظر كافرة) هي شاملة للمرتدة وقوله لمسلمة أجنبية
 عنها أي ليست محرما ولا سيدة لها كما ثبت عليه بعد أي شيء من بدنها حتى وجهها وكفها هذا ظاهر اطلاقه
 وسيأتي ان الشارح يعتمد والمعتد بخلافه وهو ما ذكره في الاستدراك بأنه يجوز نظر ما يبدو وعند المهنة اه
 حل (قوله ولانها بما تحكيها للكافر) وبهذا رد قول بعضهم لا بد ان يعلم ترتب فتنة على نظر الكافرة
 وبو يد قول ابن عبد السلام والفاسقة أي برتا وقيادة أو مساحقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة أي لانها بما
 تحكيها لمن يفتن بها الكن اعتمد شيخنا خلافاً وفاء في ذلك لالباقي وبعبارة حج ومثل الكافرة الفاسقة بسحاق
 أو غيره كزنا أو قيادة اه حل (قوله نعم يجوز ان ترى منها الخ) معتمد والمهنة بتثايت الميم وأنكر
 الاصمعي الكسر و حج اقتصر على الضم والكسر والدميري اقتصر على النتح والكسر والذي في الدميري
 كالذي في الصحاح اه حل (قوله ما يبدو عند المهنة) أي الخدمة وهو الرأس والعنق واليدان الى
 العضدين والرجلان الى الركبتين اه شرح مر (قوله كما أوضحته في شرح الروض) عبارته بعد ذكر الاشبه
 المذكرة قال الاذرعى وهو غير يب لم أره ناصبل مرص القاضى والمتولى والبقوى وغيرهم بانهم معها كالأجنبي
 وكذا رجع البلقيني وهو ظاهر فقد أفتى النووي بأنه يحرم على المسلمة كشف وجهها لها وهو انما يأتي على
 القول بذلك الموافق لما في المتناج كصله في مسئلة الاجنبى لا على ما رجع هو كالرافعى اه سم (قوله من عموم
 مامر) من قوله ويحرمه خلا ما الخ اه ع ش وفي حل الذى مره وقوله ونظر امرأة لامرأة اه (قوله
 وفيه توقف) وجهه انم ليست من نساء المؤمنات اه حل (قوله وحرم نظرا مرد جيل الخ) عبارة أصله
 مع شرح مر ويحرم نظرا مرد وهو من لم يبلغ أو ان طوع اللجة غالباً وينبغي ضبط ابتداءه بحيث لو كان
 صغيرة لا شتيت للرجال مع خوف فتنة بل لم يندر وقوعها كما قاله ابن الصلاح أو شهوة اجماعاً وكذا كل منظور
 اليه فائدة ذكرها فيه تغيير طريقة الرافعى وضبط في الاحياء الشهوة بان يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من
 نفسه فرقا بين الملتحي وبينه وقريب منه قول السبكي هي ان ينظر فيلتهذوان لم يشه زيادة وقاع أو مدملة
 فذلك زيادة في الفسق وكثيره يتصورون على مجرد النظر والمحبة طائفتين سلامتهم من الاثم وليسوا مسلمين منه قلت
 وكذا يحرم نظره بغيرها أي الشهوة ولو مع أمن الفتنة في الاصح المنصوص لانه مظنة الفتنة فهو كالمرأة اذ
 الكلام في الجيسل الوجه النقي البسد كما تبسده المصنف رحمه الله تعالى في التبيان وغيره بل هو أشد اثماً من
 الاجنبية لعدم حاله بحال وقد حكى عن أبي عبد الله الجلاء قال كنت أمشي مع أستاذي يوماً فقرأت حديثاً جليلاً
 فقلت يا أستاذي ترى يعذب الله هذه الصورة فقال سترى غيباً فسمى القرآن بعد عشرين سنة والثاني لا يحرم
 واللامر الامر بالاحتجاب كالنساء واجيب بانهم لم يؤمروا بالاحتجاب كالنساء المشقة الصعبة عليهم وترك
 الاسباب اللازمة لهم وعلى غيرهم غرض البصر عند توقع الفتنة لاسيما مع مخالطة الناس لهم من عصر
 الصداية الى الآن مع العلم بانهم لم يؤمروا بغض البصر عنهم في كل حال كالنساء عند توقع الفتنة الى ان قال فعلم
 مما تقرر ان ما قاله المصنف من اختياره لامن حيث المذهب وان المعتمد ما صرح به الرافعى كما أفتى به الوالد رحمه
 الله تعالى وشرط الحرمة على كلام المصنف رحمه الله تعالى أن لا يكون الناظر محرماً بنسب أو رضاع أو ماهرة
 ولا سبداً وان لا تدعو الى نظره حاجة فان دعت كلكو كان الخطوبة نحو ولد امرئ وتعدر عليه رؤيتها وسماع
 وصفها جازله نظره ان بلغه استواءهما في الحسن والافلا كما يحسنه الاذرعى وظاهر ان محله عند انتفاء الشهوة
 وعدم خوف الفتنة والا وجه حل نظر مملوكه وممسوح بشرطهما المار وخرج بالنظر المس فيحرم وإن حل

لقوله تعالى أو نساكن
 والكافرة ليست من نساء
 المؤمنات ولانها بما تحكيها
 للكافر فلا تدخل الحمام معها
 نعم يجوز ان ترى منها ما يبدو
 عند المهنة على الاشبه في
 الروضة كأصاها الكن
 الاوجه ما صرح به القاضى
 وغيره انهم معها كالأجنبي كما
 أوضحته في شرح الروض
 وتعبيري بكافرة أعم من
 تعبيري بدمية وهذا كما في
 كافرة غير مملوكة للمسلمة
 ولا يحرم لها ما هما فيجوز
 لهما النظر اليها كما علم من
 عموم مامر وأما نظار المسلمة
 للكافرة ففتنة كلامهم
 بجوازه قال الزركشى وفيه
 توقف (و) حرم (نظر امرئ
 جيل)

النظر كالمظهر لانه أخش وغير محتاج له والخلوة به فحرم لكن ان حرم النظر فيما يظهر وان كان معه امرد آخر أو أكثر كما يأتي والفرق بينهما وبين المس ظاهرا انتهت بدليل اتفاقهم في المرأة على حل خلوة المحرم بها واختلافهم في حل مسه لها اهـ حج وقوله وخرج بالنظر المس أي ولو بحائل على ما يأتي في قوله وحيث أنه قد يلحق بها الامر في ذلك وفي سم على حج تقيد الحائل بالرقيق لكن عبارة الشارح في كتاب السير بعد قول المصنف ويسن ابتداءه أي السلام مانعه ويحرم تقبيل امرد حسن لا محرمية بينه وبينه أو نحوها ومس شيء من بدنه بلا حائل كما مر اهـ فان كان مراده بما مر ماذكره هنا غير صحيح لان ما هنا سوى فيه بين الحائل وغيره وان أراد غيره فليظن اهـ ع ش عليه (قوله وحرم نظر امرد الخ) أي ولو كان الناظر امرد مثله اهـ حج والظاهر ان شعر الامرد كباقي بدنه فيحرم النظر اليه كالمصل اهـ سم على منهج اهـ ع ش على م وفي قول على الجلال والمراد نظر شيء من بدنه ولو ظفر أو شعر أو ابن كما مر وهو ما بين بلوغ حد الشهوة الى أن تطلع اللحية وبعده أجرد وأنط بالثلثة المفتوحة قبل الطاء المهملة الثقيلة (قوله ولا محرمية ولا ملك) هذان بالظن للغاية فقط أعني قوله ولو بلا شهوة على كلام الشارح والافانظر بشهوة حرام حتى للجماء ان فضلا عن المملوك والمحرم لا الزوجة اهـ شيخنا أما اذا كان ملكه فيجوز لكن مع العفة عن كل مفسق من كل منهما كالمهر قياس المرأة مملوكها اهـ حل (قوله يبيع أو غيره) قال في شرح الروض وله ان ينظر جميع وجهها كما نقله الروياني عن جمهور العلماء وقال الماوردي ان أمكن معرفتها ببعضه وجب الاقتصار عليه اهـ قال مر ووجه الاول انه قد يحتاج الى الدعوى عليها فيحتاج لمعرفة ما يعرفه الجميع أبقى لمعرفة ما أمكن اهـ سم (قوله وتعاليم) وينبغي اشتراط العدالة في الامرد وعلمه كالمملوك بل أولى اهـ شرح مر (قوله وتعاليم) أي لامرد مطلقا ولا جنسية فقد فيها الحسن والمحرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولا خلوة محرم وفي كلام حج وظاهرا انها أي هذه الشروط لا تعتبر الا في المرأة كما عايناه الاجماع الفعلي وينبغي العدالة أي لا يرتكب مفسقا فيهما كالمملوك اهـ حل (قوله وفي الشهادة الخ) قال حج كشينا وان تبسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الوجة لانهم توسعوا هنا بخلاف التعليم ولو عرفها الشاهد من النقاب حرم الكشف اهـ حل وقوله من وجهه وغيره كالفرج للشهادة بزنا أو ولادة أو عبالة أو اتحام اقضاء والشدي للرضاع ويكرر النظر ان احتاج اليه اهـ حل (قوله وفي ارادة شراء رقيق الخ) هذا اذا حصل تحت الحاجة في المتن وان لم يدخل في الامثلة التي ذكرها فان كان الانسب للشارح ان يأتي بمثال ويفرغ عليه هذا كما فرغ على أمثلة المتن اهـ شيخنا وكان الانسب تقديمه على التفريع الذي قبله لانه من فروغ المعاملة وقوله كما مر في محله أي في كتاب البيع عند قول المتن وتعتبر رؤية تليق تأمل (قوله هذا كله) أي المذكور من المعاملة والشهادة والتعليم وشراء الرقيق ويحتاج الى الفرق بينه وبين من يريد خطبتها اهـ حل وقوله ان لم يتعين ذلك أي الشخص الخائف (قوله والانتظر وضبط نفسه) قال السبكي ومع ذلك يأتيهم بالشهوة وان أنيب على التحمل لانه فعل ذي وجهين لكن خالفه غيره فبحث الحال مطلقا لان الشهوة أمر طبيعي لا ينفلك عن النظر فلا يكاف الشاهد بازالتها ولا يوافقها كالا يوافق الزوج جميل قلبه لبعض نسوة والحاكم جميل قلبه لبعض الخصوم والوجه حل الاول على ما هو اختيار المؤلف الثاني على خلافه اهـ شرح مر (قوله والخلوة في جميع ذلك كالنظر) أي فيما قبل الاستئذان عند قوله وحرم نظركم فحل كبير الخ أي متى حرم النظر حرمت الخلوة ومتى جازت أو أجازت الاستئذان وهو قوله لا تنظر الخ فلا تجوز فيه الخلوة الا في تعليم الامرد لا المرأة فلا تجوز الخلوة به المحاجة ولهذا لم يرجع اليه والاقتضى خلاف هذا التفصيل اهـ ع ش ماوى وضابطا الخلوة اجتماع لا تؤمن معه الرتبة عادة بخلاف ما لو قطع بانتقامها عادة فلا يدخله اهـ ع ش على م من كتاب العدد (قوله أولى من قوله وتي) أي كما استحسنه السبكي قال لان القصدان كل مكان حرم نظره أي مما تقدم

ولا محرمية ولا ملك ولو بلا شهوة (أو) غير جميل (بشهوة) بأن ينظر اليه فيلذبه وتعبيره بذلك أولى مما عبر به (لا تنظر لحاجة كعامله) يبيع أو غيره (وشهادة) تحملا واداء (وتعليم) لما يجب أو يسن فينظر في المعاملة الى الوجه فقط وفي الشهادة الى ما يحتاج اليه من وجهه وغيره وفي ارادة شراء رقيق ما عدا ما بين السرة والركبة كما مر في محله هذا كله ان لم يخف فتنة والا فان لم يتعين ذلك لم ينظر والانتظر وضبط نفسه والخلوة في جميع ذلك كالمعامل (وحيث) أولى من قوله ومتى

حرم مسه لان كل زمان حرم فيه النظر حرم فيه المس لان الزمان ليس مقصودا هنا اه حل (قوله حرم مس)
 أي بلا حائل وكذا معه ان خاف فتنة بل وان أمنها على ما مر اه ج اه حل (قوله لانه أبلغ الخ) تعليل
 للترتيب المفهوم من هذه القضية أو المحذوف تقديره بالاولى اه شيخنا (قوله لانه أبلغ الخ) هذا يفيدانه يلند
 بنظر الشر كسه غايته ان المس أبلغ في اللذة وأورد عليه انهم علوا عدم الانتقاض للوضوء بمس الشعر والظفر
 والسن بانه لا لذة فيه وهو مخالف لما هنا وقد يجاب بان المنق ثم اللذة القوية التي من شأنها تحريك الشهوة
 والمثبت هنا مطلق اللذة وهي كافية في التحريم احتياطا اه ع ش على مر (قوله فيحرم على الرجل ذلك
 فحذر رجل الخ) عبارة تشرح مر ويجوز للرجل ذلك فحذر الرجل بشرط حائل وأمن فتنة وأخذ منه حل مصلحة
 الاجنبية مع ذلك أي الحائل وأمن الفتنة وأنهم تخصيص الحل معهما بالمصاحفة حرمه من غير وجهه وكفيها
 من وراء حائل ولومع أمن الفتنة وعدم الشهوة ووجهه انه مظنة لاحدهما كالنظر وحيث فيلحق بها الامر
 في ذلك ويؤيده اطلاقهم حرمه معانقته الشاملة لكونها من وراء حائل اه وقوله من وراء حائل ظاهره ولو
 كنف لكن قال سم على ج مانعه لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ اه ع ش عليه وفي
 متن الروض وشرحه * (فرع) * يستحب تصانح الرجلين والمرأتين لحبر ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان
 الاغفر لهما قبل ان يتفرقا رواه أبو داود وغيره نعم يستثنى الامر بالجمل الوجه فيحرم مصاحفته ومن به عادة
 كالأبرص والاجذم فتكره مصاحفته كما قاله العبادي وتكره المعانقة والتقبيل في الرأس والوجه ولو كان المقبل
 أو المقبل ماله قال رجل يارسول الله الرجل منا يأتي أخاه أو صديقه أي يخفى له قال لا قال أفتتزوجهم يقبله قال
 لا قال أفتأخذ بيده ويصاحفه قال نعم رواه الترمذي وحسنه وهو ما لا قدم من سفر أو تباعد لقاء سنة لا تباع
 رواه الترمذي وحسنه نعم الامر بالجمل الوجه يحرم تقبيله مطلقا ذكره النووي في اذكاره ثم قال والظاهر ان
 معانقته كتقبيله أو قريبته وكذا تقبيل الطفل ولو ولد غيره شفقة سنة لانه صلى الله عليه وسلم قبل ابنه ابراهيم
 وشجع قبل الحسن بن علي وعنده الاقرع بن حابس التميمي فقال الاقرع ان لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا
 فنغار اليه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال من لا يرحم لا يرحم وقالت عائشة تقدم أناس من الاعراب على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقالوا تقبلون صبيانكم فقال نعم قالوا السكوا والله ما تقبل فقال أو أملك ان كان الله تعالى نزع
 منكم الرحمة رواه البخاري اه (قوله ذلك فحذر رجل) الدليل ليس قيد بل المدار على مطلق المس والرجل ليس قيدا
 بل المدار على كون الحل المسوس يحرم نظره وانما قيد بالرجل لانه ر بما قد يتوهم جواز ذلك الرجل فعنه أي
 فحذر رجل آخر أكثر الخاطبة بين الرجال وبعد تحريك الشهوة بين الرجل والرجل (قوله وقد يحرم المس الخ)
 استثناء من مفهوم الضابط المذكور وقوله كف عن الخ الغمز التكيس أو اللمس بمبالغته والمراد هنا الاغم وفي
 المصباح غمزة غمزا من باب ضرب أثرت البس بعين أو حاجب وغمزة يدي من قولهم غمزت الكبس يدي اذا
 حسسته لتعرف سمته وغمزت الدابة في مشيها غمزا وهو شبه بالعرج اه والكل من باب ضرب بادخار وقوله ساق
 محرمه أو ر جلها ليس بقيد بل المدار على ما يجوز نظره وهو ما عدا ما بين المرأة والرجل فيحرم غمزه والمعتمدان
 الغمز لا يحرم الا بشهوة خلافا لاطلاق الشارح اه شيخنا وعبارة تشرح مر وقد يحرم مس ما حل نظره من المحرم
 كبطنها ورجلها وتقبيلها بلا حائل لغير حاجة ولا شفقة وكيدها على مقتضى عبارة الروضة وفي مسلم محل مس
 رأس المحرم وغيره مما ليس بعور ولا حائل وبدونه اجاعا أي حيث لا شهوة ولا خوف فتنة بوجه سواء أمن الحاجة
 أم شفقة ومقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم القصد مع اتفاق ما ويحتمل جوازه حيث لا شهوة صلى الله عليه وسلم
 قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة انتهت وقوله وقد يحرم مس ما حل نظره الخ هذا والمعتمد وقوله ويحتمل
 جوازه حيث تدأى ومع ذلك فالمعتمد ما قدمه من الحرمة عند اتفاق الحاجة والشفقة وما وقع منه صلى الله عليه وسلم
 ومن الصديق يحول على الشفقة اه ع ش عليه وظاهر منيهما أي مر وع ش كصنيع الشارح في ان

(حرم نظار حرم مس) لانه
 أبلغ منه في اللذة بدليل انه لو
 مس فأنزل بطل صومه ولو
 نظر فأنزل لم يبطل فيحرم
 على الرجل ذلك فحذر رجل
 بلا حائل وقد يحرم المس
 دون النظر كغمز الرجل
 ساق محرمه أو ر جلها وعكسه
 بلا حاجة فيحرم مع جواز
 النظر الى ذلك

من المحرم في غير العورة حرام على التفصيل المذكور ولو من غير شهوة وفي قل على الجلال واعتمد شيخنا
 مر انه لا يحرم له بلا حاجة ولا شفقة الامع شهوة أو خوف فتنة (قوله وقد يحرم المس الخ) عبارة شرح
 مر وما أفهمه كلام المصنف من انه حيث حل النظر حل المس أغلبي فلا يحل لرجل من وجه أجنبية وان حل
 نظره نحو خطبة أو شهادة أو تعليم ولا لسيده من شيء من بدن عبدها وعكسه وان حل النظر وكذا للمسوح
 (قوله ويباح له علاج الخ) ويعتبر في الوجه والكف أدنى حاجة وفيما عداها ما يبيع تيمم الا الفرج وقريبه
 فيعتبر زيادة على ذلك وهي اشتداد الضرورة حتى لا يعد الكشف لذلك حكاية مروعة اه شرح مر
 (قوله بشرطه) حاصل ما ذكره شيطان أولهما مردود والثاني غير مردود وفرع على الثلاثة فعلى الاول قوله
 فلا تعالج الخ وعلى الثاني قوله ولا لرجل امرأة الخ وعلى الثالث قوله ولا كافر أو كافرة اه شيخنا (قوله أو فقده
 مع حضور الخ) لعلى في العبارة قلبا لان الشرط حضور المحرم عند فقد الجنس اه شيخنا (قوله ولا كافر
 أو كافرة الخ) ومن هذا أخذ ان المرأة الكافرة مقدمة على الرجل المسلم في معالجة المرأة المسلمة وظاهره ولو
 كان الرجل المسلم محرم ما قال حج كشحناء وفيه نظر ظاهر والذي يتجه تقديم نحو محرم ما قال أي مسلما كان
 أو كافرا على كافر لنظره مالا تظهر هي ذل شيخنا وجود من لا يرضى الا باكثر من أجرة المثل كالعدم فيما يظهر
 بل لو وجد كافر يرضى بدونه أو مسلم لا يرضى الا بهما احتمال ان المسلم كالعدم أيضا أخذ من مسئلة الحضانة
 ويحتمل الفرق اه حل (قوله أو فقده مع حضور المحرم) من زوج أو امرأة ثقة لحل خلوة رجل بامرأتين
 ثقتين وإيس الامردان كالمرأتين على اطلاق المصنف وان يحشمه بعضهم لان ما عدا وابه فيهما من استحباب كل
 بحضرة الاخرى غير متأت في الامردين كما مر جوابه في الرجلين اه شرح مر (قوله أو فقده مع حضور الخ)
 واللائق بالترتيب أن يقال ان كانت العلة في الوجه مسوح بذلك كفي المعاملة وان كانت في غيره وان كانت امرأة
 فيعتبر وجود امرأة مسلمة فان تعذرت فصبي مسلم غير مراهق فان تعذرت فراهق فان تعذرت فصبي غير مراهق كافر
 فان تعذرت فراهق فان تعذرت فمهرها الكافر فان تعذرت فراهق فان تعذرت فمهرها الكافر فان تعذرت فراهق فان تعذرت فمهرها الكافر
 كافر اه شوبري (قوله مع وجود مسلم) أي في الذكر أو مسلمة في الانثى اه شوبري (قوله نظر كل
 بدنها) وقوله كمكسه محل هذا في الحياة أما بعد الموت فالخليل كالمحرم اه حل وهذا هو المعتمد (قوله لكنه
 يكره نظر الفرج) أي ظاهر او باطنا والباطن أشد كراهة للرجل والمرأة وورد توجيه النهي في فرج المرأة
 دون فرج الرجل اه حل (قوله فلها النظر الى كل بدنه) أي ما لم يمنعها من النظر لما بين سرتي
 وركبته هذا ما تحرر به التوقف اه زى وأما اذا منعه من النظر فليحرم عليه شيء من بدنها لان تسلطه عليها
 أقوى من تسلطها عليه (قوله وخرج بعدم المانع الخ) أي لها أوله المانع الذي ذكره مانع لها ومانع له فقوله
 فيحرم نظر ما بين سرة وركبة أي يحرم على كل منهما النظر ما ذكر من الآخر اه حل وهذا هو المعتمد في
 المعندة بشبهة وان كان يأتي له في العدد خلافه لان من جملة الراجحات ذكر الشيء في باب اه شيخنا (قوله
 ممن يحرم التمتع بها) كالشتر كة والمعضن المحرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة وخرج به المحرمة بمحض حل
 التمتع بها وكذا المرهونة على ما يحرم به الشيخ أبو حامد وجاعة وقال الروياني وغيره يحرمه مخوف الوطء قال
 الشيخ وقد يجمع بينهما يحمل الثاني على ما إذا خاف الوطء والاول على ما إذا آمنه فاه الشهاب مر وهو ظاهر
 اه شوبري (قوله فيجعل مع النساء جلا الخ) أي فيحرم نظرها لهن وتظهرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم
 عليهم النظره ويحرم عليه النظر لهن ومع مشكل مثله الحرمة فمن كل لا آخر بتقدير مخالفا له احتياط وانما
 غسلا بعد الموت لا تقطاع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط معنى اه حل (تمة) يحرم مضاجعة
 رجلين أو امرأتين على تين في ثوب واحد وان لم يتماسا ولو أبا أو أما إذا بلغ الصبي أو الصبية عشرين سنة فلا
 لبعض المتأخرين لعدم خبر وفرقوا بينهم في المضاجع أي عند العرى كما أفاده الواو رحمه الله تعالى لان ذلك

(ويباح له علاج كقصه)
 وحجم (بشرطه) وهو اتحاد
 الجنس أو فقده مع حضور
 نحو محرم وفقده سلم في حق
 مسلم والمعالج كافر فلا تعالج
 امرأة رجلا مع وجود رجل
 يعالج ولا عكسه ولا رجل
 امرأة ولا عكسه عند الفقد
 الا بحضرة نحو محرم ولا كافر
 أو كافرة مسلما أو مسلمة مع
 وجود مسلم أو مسلمة يعالجان
 وقولي بشرطه من زيادتي
 (ولخليل امرأة) من زوج
 وسيد (نظر كل بدنها) حتى
 دبرها خلافا لما روي في الدبر
 (بلا مانع له) أي للنظر لكل
 بدنها لانه محل تنعمه لكن يكره
 نظر الفرج (كمكسه) فلها
 النظر الى كل بدنه بلا مانع
 لكن يكره نظر الفرج وقولي
 بلا الى آخره من زيادتي يخرج
 بعدم المانع ما لو اعتدت من
 شبهة أو زوجت الامسة
 أو كوتبت أو كانت وثنية أو
 نحوها ممن يحرم التمتع بها
 فيحرم نظر ما بين سرة وركبة
 وتعبيري بالخليل أهم من
 تعبيري بالزوج (فرع) *
 المشكل بخلافه في نظره والنظر
 اليه فيجعل مع النساء رجلا
 ومع الرجال امرأة كما يحرمه
 في الروضة وأصلها

معتبر في الجانب فبالك بالمحارم لاسيما الآباء والأمهات ووجه التحريم ان ضعف عقل الصغير مع امكان احتلامه قد يؤدي الى محذور ولو بالام ويحوز فوهما في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمنع مع التجرد في فراش واحد وان تباعدوا ويكره للانسان نظره فرجه عشا اه شرح مر وقوله يحرم مضاجعة رجلين الخ وكالمضاجعة ما يقع كثير في مصرنا من دخول اثنين فاكتر مغطس الحمام فيحرم ان خيف النظر والمس من أحدهما العورة الا آخر اه عش عليه

* (فصل في الخطبة) * أي وما يتبعها من نحو وجوب ذكر عيوب من أريد الاجتماع عليه اه عش (قوله بكسر الخاء) من الخطب وهو البيان وكسر الخاء لتسديل على الهيشة اه ديمري اه حل وفي المصباح خاطبه مخاطبة وخطابا وهو الكلام بين متكلم وسماع ومنه اشتقاق الخطبة بضم الخاء وكسرها باختلاف المعنيين ويقال خطب القوم خطبة من باب قتل (قوله وهي التماس الخاطب) أي لغة وشرا اه عش (قوله من جهة الخطوبة) أي سواء كان منها أو من ولها أو غير ذلك اه (قوله تجعل خطبة الخ) والراجح استحبابها لمن يستحب له النكاح وكرهها لمن يكرهه النكاح وكذا لمن يحرم عليه فيكره التحلل في خطبة المحرمة وحيث كانت وسيلة كان لها حكم مقصدها ان وجب وجبت وان حرم حرمت اه حل وعبارة شرح مر وقديقه قال اذا أريد بها مجرد الالتماس كانت حينئذ وسيلة للنكاح فليكن حكمها حكمه من نكاح وغيره أو الكيفية المخصوصة من الاتيان لا ولياها مع الخطبة فهي سنة مطلقا فادعاء أن وسيلة للنكاح وان للوسائل حكم المقاصد ممنوع باطلا لاقه لعدم صدق حد الوسيلة عليها اذا النكاح لا يتوقف عليها باطلا لانه لا نكاح ما يقع بدونها (قوله تجعل خطبة خلية عن نكاح) قال الزركشي قضيته جواز خطبة السرية وأم الولد المستفرشة وان لم يعرض السيد عنهما والظاهر المنع لما فيه من ايدانه بل هي في معنى المنكوحه نعم متى وجب الاستبراء ولم يقصد التسري جاز التعريض كالباثن الا ان خيف افسادها على مالها اه شوبري (قوله خلية عن نكاح وعدة) أو رد عليه المعتدة من وطء الشبهة فان الاصح جواز خطبتها تعريضها مع عدم الخلو من العدة لان من له العدة ليس له عليها حق النكاح (أقول) ايرادها غفلة لان الكلام في الخلية واما المعتدة فذكره بعد تأمل اه شوبري (قوله خلية عن نكاح وعدة) أي وخلية أيضا عن بقية موانع النكاح الآتية في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة اه زى (قوله وتحرم خطبة المنكوحه) يحترز القيد الاول وترك محترز الثاني لتكفل المتن به اه شيخنا (قوله ويحل تعريض المعتدة) واما المستبرأة فان استبرأها لاجل شرائها فينبغي حرمة التعريض وان استبرأها لاجل ارادة بيعها فينبغي جواز التعريض دون التصريح وان كانت مستبرأة لاجل وفاة سيدها بل كان أم ولد فيجوز التعريض دون التصريح حرر وبلن معه العدد الشرعي ان يخطب زائدة عليه اذا عزم على انها اذا أجابته أبان واحدة منه ويجوز للشخص ان يخطب من يحرم جهه مع من تحته كاخت زوجه اذا عزم على انها اذا أجابته أبان من هي تحته كما يحسنه البلقيني واستوجهه حج خلافا لما وردى اه حل (قوله لعدم سلطنة الزوج عليها) أي مع ضعف التعريض اه زى (قوله وقال تعالى الخ) آخر الآية لقصوره كذا ذكره وقدم الدليل العقلي لعدمه وكان يمكنه ان يستدل بالآية ويقبس ما ليس فيها على ما فيها ويجعل هذا العقلي جامعا للقياس اه شيخنا (قوله اما التصريح لها فإجماعا) لانها قد ترغب فيه فتكذب في انقضاء العدة قال شيخنا كج وظاهر ان هذه حكمه فلا ترد العدة بالاشهر وان أمكن كذبها اذا علم وقت فراقها اه حل (قوله فلا يحل التعريض لها) وهل ولو اذن فيه الزوج ومقتضى كون المنع لكونها في سلطنته المفهوم مما سبق جواز ذلك عند اذنه وقد يمنع ذلك ومقتضى التعليل بقوله لانها في حكم الزوجة عدم جواز ذلك اه حل (قوله نحو من يجد مثلك) وانراغب فيك واما الكناية وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه فقد قيد بما يفيد التصريح فتحرم نحو أريد انفق عليك نفقة الزوجات

* (فصل في الخطبة) * بكسر الخاء وهي التماس الخطاب النكاح من جهة الخطوبة (تجعل خطبة خلية عن نكاح وعدة) تعريضا وتصريحا وتحرم خطبة المنكوحه كذلك اجزاء فيها (و) يحل (تعريض المعتدة غير رجعية) بان تكون معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق بائن بطلاق أو فسخ أو انفساخ لعدم سلطنة الزوج عليها قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة أما التصريح بها فإجماعا وأما الرجعية فلا يحل التعريض لها كالتصريح لانها في حكم الزوجة والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كما يدان أنكحك أو اذا انقضت عدتك نسكتك والتعريض ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها نحو من يجد مثلك أو اذا حلت فأت ذنبني (كجواب) من زيادتي أي كما يحل جواب الخطبة المذكورة من المرأة أو من يسلي نكاحها فإجاب الخطبة كخطبة حلالا وحراما وهذا كله في غير صاحب العدة أما ما هو فيحل له التصريح والتعريض

والتذليل فان حذف والتذليل لم يكن صريحا ولا تعريضا اه حل (قوله ان حل له نكاحها) هذا يخرج المطلقة ثلاثا لانه لا يحل له الا ان نكاحها التوقفه على التحليل أى حتى تسكن زوجها غيره وتعتد منه اه حل فلا تحل له خطبتها او منها ان يتوافق معها على أن تسكن غيره لتحل له فيتزوجها بعده فيحرم عليه ما هذا التوافق اه ع ش على مر والظاهر ان الخطبة ليست بعقد شرعى وان تحل كونها عقدا فليس يلزم بل جائز من الجانبين قطعا اه سيوطى اه شوبرى (قوله وتحرم الخ) هذا تخصيص لقوله خطبة عن نكاح وعدة أى وعن بقية الموانع التى من جاتها سبق خطبة الغير اه شيخنا (قوله على عالم) حذف متعلقه ليعلم ما ذكره فى الشرح فهو متضمن لاربعة قيود وأشار الى الخامس بقوله على خطبة والى السادس بقوله جائزة والى السابع والثامن بقوله صرح باجابه والى التاسع بقوله الاباعراض وذكر المفاهيم تسعة أيضا لكنه لم يرتب فى أخذها اه شيخنا (قوله جائزة) أى وان كرهت بان كان فاقدا لاهبة أو به علة اه ع ش على مر وبشهره قول الشارح فى المفهوم أو كانت الخطبة محرمة حيث فسر غير الجائزة بالمحرمة اه (قوله ممن صرح باجابه) أى وان كان الناس به بالتعريض وكتب أيضا وقضية كلامهم استواء الحقيقة والمجاز والكناية هنا فيما تقرر من ان ما يفيد القطع بالرغبة فى النكاح تصريح وما يحتملها تعريض فقوله أر بد أن أنفق عليها نفقة الزوجات والتذليل كناية لدلائلها على النكاح بذكر لازم من الانفاق والتذليل كذا فى الامداد قال الشيخ يفهم ان الانتقال هنا من المألوف الى المألوف وهو طريق صاحب المفتاح فى الكناية وطريق صاحب التلخيص فيها انه الانتقال من المألوف الى المألوف ويمكن ان يجعل هذا على مذهبه لان هذا المألوف مساو فالانتقال منه من حيث كونه ملوما فاقبل اه شوبرى (قوله باذن) أى من غير خوف ولا حياء وقوله أو غيره كأن يطول الزمن باعراضه بعد اجابته حتى تشهد قرائن الاحوال بالاعراض ومنها ان يتزوج من يحرم الجمع بينها وبين المخطوبة أو تطارأ رده لان الردة قبل الوطء تفسخ العقد فخطبة أولى أو بعد على أربع من خمس خطبتين معا أو مرتبا اه حل * (فرع) * سئل عن خطبة امرأة ثم أنفق عليها نفقة ليتزوجها فهل له الرجوع بما أنفق أو لا فاجاب بان له الرجوع بما أنفق على من دفعه له سواء كان ما كلاً أم مشرباً أم ملبساً أم حلوى أم حلياً أو سواء رجع هو أم بحبيبه أم مات أحدهما لانه انما أنفق لاجل تزوجهما فيرجع به ان بقى وبسده ان تاف وظاهر انه لا حاجة الى التعرض لعدم قصده الهدية لاجل تزوجهما لانه صورة المسئلة اذ لو قصد ذلك لم يختلف فى عدم الرجوع اه فتاوى مر الكبير وفى قل على الجلال * (فرع) * دفع الخطيب بنفسه أو وكيله أو وليه شيئاً من ما كوله أو مشروب أو نقد أو ملبوس لمخطوبته أو ولها ثم حصل اعراض من الجانبين أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحدهما رجع الدافع أو وارثه بجميع ما دفعه ان كان قبل العقد مطلقاً وكذا بعده ان طلق قبل الدخول أو مات الا ان ماتت هى ولا رجوع بعد الدخول مطلقاً اه (قوله لا يخطب الرجل) يجوز أن تكون لانا هي مؤنسية فعلى الاول يخطب بكسر الباء وعلى الثانى بضمها فلتراجع الرواية اه ع ش (قوله والمعنى فيه) أى فى النهى وقوله ما فيه أى الفعل المعبر عنه بالخطبة وقوله من الايذاء بيان لما (قوله سواء) كان الاول مسلماً أى ولو زانياً محصناً وقاطع طريق وتارك صلاة لان كلاً لا يجوز اذناه وان كان مهتداً للدم اه حل (قوله ام كافراً محترماً) بان كان غير حربى أو مرتد فلو قال الكافر المحترم لولى مسلمة ان اجبتى اسلمت وتزوجتها فاجابه الولي على هذا الشرط حرمت الخطبة على هذه الخطبة ترغيباً له فى الاسلام اه حل (قوله وسكون البكر الخ) المعتمد عند شيخنا انه لا بد من تصريحها لان جواب الخطبة دون جواب النكاح لان الحياء فيه أشد وجرى مجرى ما قاله الشارح قال والتعليل بأنهم لا تستحي منه غير صحيح حكاه وتعليلاً كما هو واضح واجابتهما لوليها فى التزوج من الخطيب ولا تسكنى الاجابتهن غير اذن بان تقول رضيت بذلك مثلاً وفى الصحيح ان احدهما كاف اه حل (قوله وقول على عالم الخ) قال المحلى فى شرح

ان حل له نكاحها والا فلا (ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة ممن صرح باجابه الاباعراض) باذن أو غيره من الخطيب أو المحجب للغير الشيخين واللفظ للبخارى لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطيب قبله أو يأذن له الخطيب والمعنى فيه ما فيه من الاباء سواء أكان الاول مسلماً أم كافراً محترماً أو ذكراً أو أنثى فى الخبر جرى على الغالب ولانه أسرع امتثالاً وسكوناً للبكر غير المجبرة مطلقاً بالصريح وقول على عالم أى بالخطبة وبالإجابة وبصراحتهما وبحرمة خطبة على خطبة من ذكر وخرج بما ذكر ما اذا لم تكن خطبة أو لم يجب الخطيب الاول أو أوجب تعريضاً مطلقاً أو تصريحاً ولم يعلم الثانى بالخطبة أو علم بها ولم يعلم بالإجابة أو علم بها ولم يعلم كونها بالصريح أو علم كونها بالصريح ولم يعلم بالحسنة أو علم بها وحصل اعراض ممن ذكر

جميع الجوامع فقوله هنا ومن ثم أي من هنا لا حكم الله قال العلامة القاني (أقول) قوله فقوله مبتدأ وهو
 بمعنى مقوله وقوله أي ومن هنا خبر عن قوله فقوله لقيام أي مقام معناه والافتدخالها في الأصل عطف بيان
 على ما قبله اه قال الشيخ والأوجه أنه متعلق بالخبر لأن نفسه والتقدير مثلاً يقال في بيانه وتفسير معناه أي ومن
 هنا أو هذا اللفظ أو نفس الخبر على حذف مضاف إليه وإلى المبتدأ أو التقدير فمضى قوله هنا ومن ثم معنى قولنا أي
 ومن هنا أي معنى هذا اللفظ اه شورى (قوله أو كانت الخطبة محرمة) أي ولو جوامع أبان كان الاتماس
 بالتعريض الجائز والجواب بالتصريح المحرم فليتامل اه شورى (قوله والأصل الإباحة في البقية الخ)
 فيه نظر بالنظر إلى الأولى لتقدم دليلها الإجماع ولا يستدل بالإباحة الأصلية إلا عند فقد الدليل غيرها اه
 (قوله من المرأة) قالوا ومعنى إجابتها كما نص عليه الشافعي رحمه الله عنه إلا أن لوليها في نكاحها منه ولا يكفي
 إجابته من غير إذن وهو مسألة حسنة قد يغفل عنها هذا ما في الزركشي وشرح الإرشاد وغيرهما لكن
 في تصحيح ابن عجلون نقله عن الروضة وأصلها أن المعتبر إجابته أو الإذن لوليها وسياق عبارة الشيخين ناطقة بذلك
 اه (فرع) * قال حج وفي المهمات نصوا على استحباب خطبة أهل الفضل من الرجال فبأن في التحريم
 ما ذكر في المرأة اه وصورته أن تكون المجابة يكمل بها العدد الشرعي أو يكون لا يزال بالزوج واحدة
 وفي خطبة الثانية إذا أجابها فساد لما تقر ربه وبين الأولى بمقتضى ما يريد أن يفعله وإن لم يكن ممنوعاً من
 زوجها شرعاً اه واعتمد مضمون ذلك مر وحاصله أنه إذا خطبته امرأة وأجابها أو كمل بها العدد الشرعي
 أو أراد الاقتصار على واحدة فيحرم على غير تلك المرأة خطبته لأن فيه إيذاء لها وفساد لما تقر ربه وبينها وبين
 الزوج وهذا نظير السوم على السوم اه سم (قوله ومنها مع الولي) أي يجبر أو غيره أما الأوليان فلا بد من
 كون الخطاب كفاحتي تنفرد هي بالإجابة أو الولي بها ما أن كان غير كفاحتي فلا بد من اجتماعهما عليها اه
 (قوله أن كانت مكاتبه) أي كاتبة صحيحة اه شورى (قوله ويجب ذكر عيوب الخ) ولو استشير في نفسه هو فيه
 مساوفاً لا وجه من تردد فيه واقتضاء اطلاعهما وجوب نحو لا أصل لكم أن لم يسمع بالأعراض فإن رضاه مع
 ذلك فذاك والألزمه الترتك أو الأخبار بما فيه من كل مذموم شرعاً وعرفاً فيما يظهر نظير ما مر اه شرح
 مر وروى الحاكم أن أبا بلال خطب امرأة فقالوا إن يحضر بلالز وجناك فحضر فقال أنا بلال وهذا أنى
 وهو امرؤ سبي الخاق والدين قال الحاكم صحيح الإسناد اه (فرع) * قال البارزى ولو استشير في أمر
 نفسه في النكاح فإن كان فيما يثبت الخيارات فيه وجب ذكره لزوجته وإن كان فيما يقلل الرغبة فيه ولا
 يثبت الخيارات كسوء الطلق واللعن استحب وأن كان فيه شيء من المعاصي وجب عليه التوبة في الحال وستر نفسه
 وأن استشير في ولاية فإن علم من نفسه عدم الكفاية أو الحيانة وأن نفسه لا تطاوعه على تركها وجب عليه أن
 يبين ذلك أو يقول ليست أهلاً للولاية اه ووجوب التفصيل بعيد والأوجه دفع ذلك بنحو قوله أنا لا أصل
 لكم اه شرح الروض اه سم (قوله أولى وأعم) وجه الأولوية أن قوله ذكر يحتمل الوجوب والجواز
 وليس مراداً ووجه العموم أن الإشارة ليست بشئ وكذا الخطاب اه شيخنا (قوله ذكر مساوياً بصدق
 الخ) في المصباح الإساءة نقض المسرة وأصلها مساواة على مفعلة بفتح الميم والعين ولهذا زدد الوافي الجمع فيقال
 هي المساوي لكن استعمل الجمع مخففاً وبت مساوية أي معايبه ونقائصه والسوأة العورة وأشار بقوله
 بصدق إلى أنه لا بد من قصد النصيحة لا الوقعة اه حل ولا بد من سلامة العاقبة بأن يأمن على نفسه وماله وعرضه
 ونحو ذلك وإذا ذكر العيوب اقتصر على المتعلق بما لا جله الاجتماع فيذكر لمن أراد النكاح العيب المتعلق
 بالنكاح دون البيع مثلاً وهكذا اه قل (قوله واحتج إلى ذكر بعضها) أي ولو ما فيه حرج كزنا والظاهر أنه
 لا بعد فافلاً لا يحد وما إذا أخبر بذلك عن نفسه فالظاهر أنه يحد لأن له عنه مندوحة الترتك اه حل (قوله
 واحتج إلى ذكر بعضها) يؤخذ منه وجوب ذكر الاخف والأخف من العيوب وهذا أحد أنواع الغيبة الجائزة

أو كانت الخطبة محرمة كأن
 خطب في عدة غيره فلا تحرم
 خطبته إذا لحق الأول في
 الأخيرة ولو سقط حقه في
 التي قبلها والأصل الإباحة في
 البقية ويعتبر في التحريم أن
 تكون الإجابة من المرأة أن
 كانت غير مجبرة ومن وإياها
 المجبر أن كانت مجبرة ومنها مع
 الولي أن كان الخطاب غير
 كفاحتي ومن السيدان كانت
 أمة غير مكاتبه ومنه مع الأمة
 أن كانت مكاتبه ومع المبعضة
 أن كانت غير مجبرة والأفع
 وإياها ومن السلطان أن
 كانت مجتوبة بالغسة ولا أب
 ولا جسد وقولي على عالم مع
 جائزة من زيادتي وتعبيري
 بأعراض أعم من تعبيري
 بأذن (ويجب) كما عبر به
 في الإذكار وغيره (ذكر
 عيوب من أراد اجتماع
 عليه) لما حكا أو نحوها
 كعامله وأخذ علم (لم يده)
 لجذر بذلاً للصحف سواء
 استشير إذا كرهه أم لا
 فتعبري بما ذكر أولى وأعم
 من قوله ومن استشير في
 خطبته كمرساوياً بصدق
 (فإن اندفع بدونه) بأن لم يحتج
 إلى ذكرها واحتج إلى ذكر
 بعضها (حرم) ذكر شيء
 منها في الأول وثبت من
 البعض الآخر في الثاني

وهي ذكر الغير بما فيه وفي نحو ولدنا وزوجته أو ماله بما يكره أي عرفاً أو شرعاً لا بخصوصاً وإن كرهه فيها يظهر ولو بإشارة أو إيماء أو بالقلب بأن أصرفه على استحضار ذلك ومن أنواعها المباحة أيضاً التظلم الذي قدرة على انصافه أو الاستعانة به على تغيير منكر ودفع معصية والاستفتاء بأن يذكر حاله وحال خصمه مع تعيينه للمفتي وإن أغنى إجماله لأنه قد يكون في التعيين فائدة ومجاهرة بقس أو بدعة بأن لم يبال بما يقال فيه من جهة ذلك خلعه جلاب الحياء فسقطت حرمة لئلا يذكره بغير ما تجاهر به والأوجه أن مجاهرته بغيره كذلك فيذكرها فقط وشهرته بوصف يكرهه فيذكر للتعريف وإن أمكن تعريفه بغيره لا على وجه التقيص والأوجه عدم الحرمة في حالة الإطلاق اهـ شرح مر وقد نظمها بعضهم فقال

الفسح ليس بغيبة في ستة * متظلم ومعرف ومحذر

وأظهر فسقا ومستهت ومن * طالب الاعانة أو أزاله منكر

اهـ ع ش عليه (قوله وسن خطبة الخ) عبارة أصله مع شرح مر ويستحب للمخاطب أو نائبه أن يجازت الخطبة بالتصريح بالاعتراض كجحد الجلال الباقي وهو ظاهر إذ لو سكت فيما فيه تعريض صارت تصريحاً بتقديم خطبة الخ اهـ (قوله قبل خطبة) أي قبل تمامها ولو من حيث جواب ما فيه صدق هذا بخطبتين خطبة الزوج وخطبة الولي وأشار إلى ثلاثة بقوله وقبل عقد والى رابعة بقوله ولو أوجب الخ وإن كانت الأخيرة لا تسن (قوله وأخرى قبل عقد) قال في الإذكار وسن كون هذه أطول من التي قبل الخطبة اهـ شرح مر (قوله وأخرى قبل عقد) أي عند إرادة التلفظ به سواء الولي أو نائبه والزوج أو نائبه أو أجنبي اهـ شرح مر (قوله وفي رواية كل كلام) هذه الرواية هي المعول عليها في طلب الجحد إذ لا يطلب البدعة إلا في الأمر ذي البال الذي هو كلام بخلاف البسملة تطلب في الكلام وغيره (قوله أي عن البركة) إن قلت هلا قال كما سبق في الخطبة أي مقلوع البركة قلت السابق في تلك الرواية فهو أجزم وفيه خفاء فاحتاج إلى تأويله بما هو أوضح منه بخلاف ما هنا فإبقاءه على أصله فنأمل اهـ شوبري (قوله فيحمد الله الخاطب) أي من زوج أو ولي وكتب أيضاً أي الزوج أو نائبه أو أجنبي وقوله خاطباً كرميتكم أي لي أو لابني أو لزيد اهـ حل وفي القليوبي على الجلال وسكت الشارح عن قراءة الآية والدعاء للمؤمنين مع نديهم ما أيضاً قاله الماوردي مع أنها لا تسمى خطبة إلا بذلك إما لأنه المذكور في كلام الإمام الشافعي أو لغير ذلك اهـ قال في شرح البهجة الكبير تبرك الأئمة بحاروى عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً قال إذا أراد أحدكم أن يخطب فليقل أو غيره فليقل إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه يأبى الله الذين آمنوا الله حق تقاته ولا تخونن إلا وأنتم مسلمون يأبى الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى قوله رقيقاً يأبى الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً إلى قوله عظمها اهـ وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة وقال القفال يقول بعدها * (أما بعد) * فإن الأمور كلها بيد الله يقضى فيها ما يشاء ويحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما أخر ولا يجتمع اثنان ولا يترقان إلا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق وإن مما قضى الله وقدر أن يخطب فلان بن فلان فلانة بنت فلانة على صداق كذا أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم أجمعين اهـ ع ش على مر وفي قل على الجلال * (فائدة) * في ذكر خطبة النبي صلى الله عليه وسلم حين تزوج بنته فاطمة لعلى ابن عمه ابن أبي طالب ولفظها الحمد لله المحمود بنعمته المعبود بقدرته المطاع سلطانه المهاب من عذابه وسطوته النافذ أمره في أرضه وسمايته الذي خلق الخلق بقدرته وسيرهم بأحكامه ومشيئته وجعل المصاهرة سبباً للاحقوا وأمرهم مقررماً أو شراً أي شبله الأنام وأكرم به الأرحام فقال عز من قائل وهو الذي خلق من الماء بشراً الآية

وهذا من زيادتي (وسن
خطبة) بضم الخاء (قبل
خطبة) بكسر ها (و) أخرى
(قبل عقد) خبر أبي داود
وغیره كل أمر ذي بال وفي
رواية كل كلام لا يبدأ فيه
بحمد الله فهو أقطع أي عن
البركة فيحمد الله الخاطب
ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ويوصي بتقوى
الله تعالى

ولكل قدر أجل ولكل أجل كتاب يعصو الله الآية اه (قوله ثم يقول جئتكم الخ) وان كان وكيل قال جاءكم
موكل خاطبا كريمتكم أو فتاتكم اه شرح مر وينبغي ان مشله جئتكم خاطبا كريمتكم لموكل
في الخطبة اه ع ش عليه (قوله أو فتاتكم) الفتاة الشابة والفتى الشاب والفتى أيضا السخي الكريم
اه مختار اه ع ش على مر (قوله ويخطب الولي كذلك) هو ظاهر ان كانت الخطوبة بحجة اما غيرها
فتتوقف الاجابة من الولي على اذنه فيا قولم تأذن له في الاجابة لم يخطب وعليه لا يخطب من المرأة نفسها
وأجابت فهل تخطب لاجبتها أولا لان الخطبة لا تليق بالنساء فيه نظر ولا يبعد الاول لان المقصود منها مجرد الذاكر
بل هذا ظاهر اطلاقهم اه ع ش على مر (قوله قبل العقد) أي عند ارادة التلفظ اه حل (قوله
أو الزوج) وهذه الخطبة آكد من الاولى كما ذكره بعض شراح الاصل وأقره شيخنا كنج قال في الاذكار
ويسن كون التي امام العقد أطول من خطبة الخطبة أي كتحصل السنة بذلك قبل الخطبة وانما تبني على ذلك
بقوله ولو أوجب ولي الخ والزوج ليس بشيديل مثله الاجنبي اذا لم يكن أحد العاقلين فيغفر توسط خطبة الاجنبي
بين الايجاب والقبول حيث لم يطل الفصل بما أتى به لان المدار على طول الفصل بسكون أو بما ذكر اه حل
(قوله تخطب زوج الخ) هو ظاهر في انه يضر الفصل بخطبة اجنبي ويشعر به أيضا التعميم فيما قبله مع التقيد
لكن صنيعة في شرح الروض ظاهر في خلافه اه شوي وعبارة الروض وشرحه فلو وجد الله الولي وصلي
على النبي صلى الله عليه وسلم وأوصى بتقوى الله ثم قال الزوج جئتكم فلانة ففعل الزوج مثله بان حمد وصلي وأوصى
ثم قبل النكاح صح النكاح والخطبة من الاجنبي كهي ممن ذكر فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه
(قوله لكن النوروي في الروضة الخ) وأطال الاذرع وغيره في تصويره تغلاومني واستبعد الاول بان عدم
الندب مع عدم البطلان خارج عن كلامهم اه حل (قوله اما اذا طالت الخطبة الخ) ضبط القفال الطول
بان يكون زمه لو سكا فيه خرج الجواب عن كونه جوابا والاولى ضبطه بالعرف اه شرح مر والظاهر
انه يضر الفصل بقوله قل قبلت قياسا على البيع بالاولى لان النكاح يحتاج له اه شيخنا (قوله أو فصل كلام
اجنبي) محذور الفاء في الموضعين (قوله ولو يسيرا) ومنه قول الموجب استوص بها اه حل * (تنبيه)
يسن ان يتزوج في شوال وان يدخل فيه وان يعقد في السجود وان يكون مع جمع وأول النهار ويستحب قول
الولي قبل العقدز وجئتكم على ما أمر الله به من امسالك بمعر وف أو تسريح باحسان بان يقول ذلك أولا ثم يذ كر
الايجاب ثانيا بالصفة المعبرة من ذكر الخطوب بقوال المهر مع صفة من حلول وتأجيل وغير ذلك فلو قبل الزوج
قبل إعادة الجواب لم يصح ويسن لمن حضر العقد من ولي وغيره الدعاء للزوج عقبه بقوله بارك الله لك أو بارك
عليك وجمع بينكما في خير لصحة الخبر به ولكل منهما بارك الله لكل واحد منكما في صاحبه وجمع بينكما
في خير ويسن للزوج الاخذ بناصيتها أول لقائها وان يقول بارك الله لكل منافي صاحبه ثم اذا أراد الجماع
تغطيا بثوب وقدم اقبله التغطيف والتطبيب والتقبيل ونحوه مما ينشط للامر به ويسن ان يقول كل منهما
وان أيس من الولد كما اقتضاء اطلاقهم اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان عارزتنا وليتحرر استحضار ذلك
بصدق من قلبه عند الانزال وان له أثرنا في صلاح الولد وغيره وما قيل من انه يحسن ترك الوطء ليلة أول الشهر
ووسطه وآخره لاقبل ان الشيطان يحضر فيم يارد به عدم ثبوت شيء من ذلك وبفرض الثبوت الذي ذكره الوارد
منه ويندب له اذا سبق انزاله امها لها حتى تنزل وان يعزى به وقت المحر لا تنفاه الشبع والجوع المفرطين
حينئذ اذ هو مع أحدهما مضر غالبا كما ان الاقراط فيه مضر مع التكاف وضبط بعض الاطباء النافع من الوطء
بان يجعد من نفسه داعية لا بواسطة كفكر ويندب فعله ليلة الجمعة ويومها قبل الذهاب اليها ويسن ان
لا يتركه عند قدوم من سفر بان يفعله في الليلة التي تعقب يوم قدومه بل في يوم القدوم ان اتفقت له خلوة ويندب
التقوى له بأدوية مباحة مع رعاية القوانين الطبية ومع قصد صالح كعفة ونسل لانه وسيلة لمحبوب فيكون محبوبا

ثم يقول جئتكم خاطبا
كريمتكم أو فتاتكم ويخطب
الولي كذلك ثم يقول لست
بمغروب عنك أو نحو ذلك
وتحصل السنة بالخطبة قبل
العقد من الولي أو الزوج أو
اجنبي (ولو أوجب ولي)
العقد (تخطب زوج خطبة
قصيرة) عرفا (فقبل صح)
العقد مع الخطبة الفاصلة
بين الايجاب والقبول لانها
مقدمة القبول فلا تقطع
الولاء كالأقامة وطلب الماء
والتيهم بين صلاتي الجمع
(لكنها لا تسن) بل يسن
تركها كما صرح به ابن بونس
لكن النوروي في الروضة
تابع الراعي في انها تسن
وجعل في النكاح أربع
خطب خطبة من الخاطب
وأخرى من المجيب للخطبة
ونخطبتان للعقد واحدة قبل
الايجاب وأخرى قبل القبول
أما اذا طالت الخطبة التي
قبل القبول أو فصل كلام
اجنبي عن العقد بان لم يتعلق
به ولو يسيرا فلا يصح العقد
لأشعاره بالأعراض

وكثير من الناس يترك ذلك أي التقوى المذكور قيتول من الوطء أمور ضارة جدا ووطء الحامل والمرضع
مكر واللهى عنه ان خشي منه ضرر الولد بل ان غلب على ظنه حرم وأما ووطء حليلته وهو يتفكر في محاسن
أجنبية أو أمر د حتى يخيل اليه انه يطاؤها أو يوطئ فيه فقد اختلف فيه جمع متأخرون والذي ذهب اليه جمع
محققون كابن الفركاح وابن البرزى والكمال الرداد شارح الارشاد والجلال السيوطي وغيرهم حل ذلك
واقضاه كلام التقي السبكي وهو المعتمد اه شرح مر مع بعض زيادة لعش عليه

* (فصل في أركان النكاح) *

أي بيانها وما يشترط فيها اه حل (قوله وغيرها) وهو قوله ويتبين بطلانه الى آخر الفصل اه (قوله وشاهدان)
قدمال بعضهم الى انهم ما شرط في النكاح وهو ان يزوجها من ما هيبة العقد لتحقيقها بدونها اه شيخنا
(قوله وصيغة) أي ايجاب وقبول ولو كانا أو أحدهما من هازل اه شرح مر (قوله وشرط فيها ما في البيع)
عبارة شرح مر في فصل الخطبة ويؤخذ مما قدمناه في البيع اشتراط وقوع الجواب عن نحو ط ب دون نحو
وكيله وان يسمعه من يقر به وان يقبل على وفق الايجاب لا بالنسبة للمهر وان يتم المبتدئ كلامه حتى ذكر المهر
وصفاته وغير ذلك مما يتأتى بجيئته هنانم في اشتراط فراغ من ذكر المهر وصفاته نظر وانما اشترط هذانم
بالنسبة لثمن لان ذكره من المبتدئ شرط فهو من تمام الصيغة المشترطة فاشترط الفراغ منه ولا كذلك المهر
فالاوجه صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة الصحيحة وان كان في اثناء ذكر المهر وصفاته اه (قوله وشرط
فيها ما في البيع) وينبغي قد نكاح الاخرس باشارته التي لا يختص بفهمها الفطن وكذا بكاتبه على ما في المجموع
وهو محمول على ما اذا لم تكن له اشارة مفهومة وتعذر توكيله لا مظهره حيث تدويله بكاتبته في ذلك اشارته التي
يختص بفهمها الفطن اه شرح مر (قوله ومنه عدم التعليق الخ) انما تعرض لهذا الشارة الى أنه وفي
بكلام الاصل وزيادة توطئة لقوله فلو بشر الخ اه (قوله ومنه عدم التعليق الخ) فلو قال زوجتك ان شاء الله
وقصد التعليق أو أطلق لم يصح وان قصد التبرك أو ان كل شيء يمشيته تعالى صح كما مر نظيره في الوضوء قال
الباقيني ومحل كون التعليق مانعا اذا كان ليس مقتضى الاطلاق والا فبنيته فلو قال الولد زوجتك ابنتي ان
كانت حية وكانت غائبة وتحدث بمرضها أو ذكر موتها أو قتلها ولم يثبت ذلك فان هذا التعليق يصح معه العقد
وفيه نظر لان ان هنالك يستعني اذ كما هو ظاهر والنظر لاصل الحياة لا يلحقه بيقين الصدق فيما روينا بحث
غيره الصحة في ان كانت فلانة موليتي فقد تزوجتكها وفي زوجتك ان شئت كالبيع اذ لا تعليق في الحقيقة اه
ويجوز الاول على ما اذا علم انهما وليته والثاني على ما اذا لم يرد التعليق ولا يخاص بالبيع لما تقرر اه شرح
مر (قوله فلو بشر بولد) هو يطلق على الذكر والانثى وقوله ولم يتيقن ليس بيقين بل ولو يتيقن في صورة الولد
وانما التفصيل فيما لو بشر بانثى فان لم يتيقن صدق المبشر لم يصح وان يتيقن صدقه صح وكانت ان بمعنى اه
شيخنا ومثله في شرح مر (قوله ولم يتيقن صدق المبشر) هذا ليس في خط الشارح بل ملحق لا بخطه ولا بخط
ولده وهو مضر لان مفهومه أنه اذا تيقن صدق المبشر بالولد يصح ولبس كذلك وانما هو اذا بشر بنت وكتب
أيضا قوله ولم يتيقن صدق المبشر هذا الحاق ابن المؤلف رحمه الله والصواب حذفها لان مفهومها فيه نظر اه
عش (قوله أو نسكج الى شهر) وكذا الى ما لا يتيقن كل منهما اليه كالف سنة خلافا للباقيني حيث قال اذا
أقرب عدة عره أو عرها صح لانه تصريح بمقتضى الواقع ورد بان التأقيت بذلك يقتضي رفع آثار النكاح بالموت
وهي لا ترتفع به فرفعها به مخالف لمقتضاه اه حل ومحل ذلك حيث وقع ذلك في صلب العقد أمالوا اتفاقا
عليه ولم يتعرض له في العقد لم يضر لكن ينبغي كراهته اخذ من تقريره في الحال اه عش على مر (قوله
كالبيع) قدمه لانه يشمل الصورتين وقوله واللهى دليل على التانية بخصوصها اه (قوله لا اختصاصه بمزيد
احتياط الخ) أي بدليل اشتراط الاشهاد فيه اه حل (قوله واللهى الخ) معطوف على القياس

* (فصل في أركان النكاح
وغبرها * (اركانه) خمسة
(زوج وزوجة وولي
وشاهدان وصيغة وشرط
فيها) أي في صيغته (ما) شرط
(في) صيغة (البيع) وقد
مر بيانه ومنه عدم التعليق
والتأقيت فلو بشر بولد ولم
يتيقن صدق المبشر فقال ان
كان أنتي فقد تزوجتكها
فقبل أو نسكج الى شهر لم
يصح كالبيع بل أولى
لاختصاصه بمزيد احتياط
واللهى عن نكاح المتعة في
خير الصحيحين سمي بذلك
لان الغرض منه مجرد التمتع
دون التوالد - يمر من
اغراض النكاح وتعبيري
بما ذكر أولى من اقتضاه
على عدم التعليق والتأقيت

وجازأولا رخصة للمضطر ثم حرم عام خيسر ثم جاز عام الفتح وقبل حجة الوداع ثم حرم أبدا بالنصر الصريح الذي لو
بلغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالفا كافة العلماء اه زى وهو أحد أمور أربعة تكرر النسخ لها نظامها
السيوطي في قوله

وأربع تكرر النسخ لها * جاءت بها النصوص والآثار
قبلة ومتعة ونجرة * كذا الوضو مسامح النار

والنسخ في القبلة تكرر مرتين بالنسبة للكعبة فكان في صدر الاسلام يجب استقبالها الى أى جهة منها ثم نسخ
استقبالها ووجب استقبال بيت المقدس قبل الهجرة بثلاث سنين وفي تلك المدة قبل كان يجعل الكعبة بينه
وبين بيت المقدس وقيل كان يجعلها خلف ظهره واستمر يستقبل بيت المقدس الى ما بعد الهجرة ستة عشر
شهرا فنسخت هذه القبلة ووجب استقبال الكعبة فقد وجب استقبال الكعبة أولا ثم رفع ثم وجب ثانيا وأما
بيت المقدس فلم يتكرر نسخه وانما نسخ مرة واحدة (قوله ولا فقاما يستقوا) من جهة المشتق المضارع ولا بد
أن لا يقصده وعدا واشترط الاشتقاق منهما انما هو في الإيجاب وأما القول فسيأتي في الشارح وقوعهما
فيه ان كان مع مشتق من غيرهما كقوله قبلت نكاحها أو تزويجها اه شيخنا (قوله من تزويج أو نكاح)
ولذلك قال الباقي وليس لما قد يتوقف على لفظ بعينه الاثلاثة النكاح والسلم والكابة كمر في السلم اه
قل على الجلال (قوله من تزويج أو نكاح) كزوجتك أو نكحتك وأطلق الباقي عنهم عدم الصحة
في مضارعهما ثم بحث الصحة اذا انسخ عن معنى الوعد بان قال الا نكحنا ونكحتك وان لم يقل الا نكحنا
للباقي في هـ ذا لان اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الراجح فلا يوهى الوعد حتى يحترز عنه بخلاف
المضارع * (فرع) * لو قال جوزتك بالجميد لزال الزاي أو أنا نكحتك بالهمزة بدل الكاف صح وان لم تكن
لغته على المعتمد اه شورى ويأتى مثل ذلك فيما لو قال الزوج في المراجعة راجعت جوزتى لعقد نكاحي
فلا يضر أو قال زورتك أو زورتى اه ع ش وفي قل على الجلال وكذا يصح زوجتك أو أليك أو
زوجتك بتذكير الضمير ولا يضر ابدال الجيم زاياء وعكسه ولا ابدال الكاف همزة ولا زيادة همزة كزوجتك
ولا نقص اه أنكحتك ولا فتح تاء المتكلم وضم تاء المخاطب ولا غير ذلك مما هو لحن سواء كان عاميا أو لا وسواء
كانت اغنة أم لا على المعتمد عند شيخنا تبع شيخنا الرملى نعم ان عرف لفظا منها مخالفا لمراد وقصده لم يصح
وعلى هذا يحمل كلام ج وغيره ممن خالف في بعض ما ذكر اه ولا يشترط توافق الإيجاب والقبول في
أحدى الساتين حتى لو صدر الإيجاب بأحداهما والقبول بالآخرى فإنه يصح كما يستفاد من ج (قوله ولو
بعمية) وهى ما عدا العربية من سائر اللغات كفى المحرر وهذه الغاية لا رد على من يقول لا يصح بها اعتبارا
باللفظ الوارد وقوله وان أحسن العاقدان العربية للرد على من قال ان يحزر عن العربية مع والافلا اه من
شرح م (قوله يلهم معناها الخ) أى ولو بانخبار ثقة عارف اه حل لكن في شرح م مائنه فان
فهمها ثقة دونها فأخبرهما بمعناها فوجهان رجح الباقي المنع كفى العمى الذى ذكر لفظ الطلاق وأراد
معناه وهو لا يعرفه قال وصورته أن لا يعرفها الا بعد اتيانها فلما أخبر بمعناها قبل صح ان لم يطل الفصل (قوله
بأمانة الله) أى يجعلاهن تحت أيديكم كالأمانات الشرعية وقوله بكامة الله هى ما ورد في كتابه من نحو
فانكحوا ما طاب لكم من النساء فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكم اه ع ش على م ولم يرد فيه
غير اللفظين المذكورين والقياس ممتنع لان في النكاح ضربان التمسك اه حل (قوله وصح بتقديم
قبول) كان يقول قبلت نكاح فلانة أو تزويجها أو رضيت نكاح فلانة أو أجبته أو أوردته لان هذه الصيغ
كافية في القبول كما يأتي لا فعلت ولا يضر من علمي فتح التاء وكذا من العالم على المعتمد عند شيخنا لان الخطأ
في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الأعراب والتذكير والتأنيث اه حل وفي شرح م

(ولفظ) ما يشتق من (تزويج)
أو نكاح ولو بعمية) يفهم
معناها العاقدان والشاهدان
وان أحسن العاقدان
العربية اعتبارا بالمعنى فلا
يصح بغير ذلك كلفظ يصح
وتحليل وربة تلزم سلم اتقوا
الله في النساء فانكم
أخذتموهن بأمانة الله
واستحلتم فروجهن بكلمة
الله (وصح) النكاح (بتقدم
قبول) على إيجاب الحصول
المقصود

ما نصه ولا يضر فتح تاهمكم ولوم عارف كما أني به ابن المفسري ولا ينافي ذلك عدمهم كما مر في أنعمت ضم
النساء وكسرهما محبلا لله معنى لان المدار في الصيغة على المتعارف في محاورات الناس ولا كذلك القراءة (قوله
وبرو جني) هذا استيجاب قائم مقام القبول وقوله وبرو جها هذا استقبال قائم مقام الإيجاب اه
شيخنا (قوله وبرو جني من قبل الزوج) ولو قال زوجت نفسي أو ابني من يتكلم يصح لان الزوج ليس
معه وداعليه وان أعطى حكمه في أنامك طالق مع النية اه شورى (قوله أو تزوجتها في الثاني) أشار
بثقة مدير الضمير الى انه لا بد من الاتيان بدال عليها من نحو اسم أو إشارة أو ضمير ولا يشترط في الصيغة
تخاطب فلو قيل للولي زوجته ابتك فقال زوجت على ما اقتضاه كلامهما لكان حرم غير واحد بانه لا بد من
زوجته أو زوجتها ثم قال للزوج قبلت نكاحها فقال قبلته على ما مر أو تزوجتها فقال تزوجت صح ولا يكفي
هناهم اه شرح مر وعلم ان الزوج اذا اقتصر على هذا اللفظ فأنما يفيد صحة النكاح فقط وأما المسمى
فلا يلزم الا اذا صرح به الزوج في لفظه كقوله قبلت نكاحها على هذا الصداق أو نحوه فان لم يقل ذلك وجب
مهر المثل كذا صرح به الماوردي والرويانى قال الزركشي ينبغي حمله على ما اذا نوى القبول بغير المسمى فان نوى
القبول به أو أطلق صح به ولزم كفى البيع اه شرح الروض اه سلطان امكن عبارة شرح مر وسبب علم
بما يأتي صحته مع نفي الصداق فيعتبر لازمه ههنا ذكره في كل من شق العقد مع توافقه ما فيه كثر وجتهابه
والاوجب مهر المثل صرح به الماوردي والرويانى اه (قوله لوجود الاستدعاء) اى الدعاء اى الطلب فالسين
والتاء زائدان (قوله لا بكناية) اى لانهم لا يتأتى في لفظ التزويج والانكاح احصا احتمالهما والنكاح لا ينفق الا بهما
ومن الكناية زوجك الله بنتي كما نقله النووي عن الغزالي اه حل (قوله لا بكناية في صيغة) يستثنى من عدم
الصحة بها كناية الاخرس وكذا اشارته الى اختصاص بفهمها اللفظ فانهما كنايةتان وينعقد بهما النكاح منه
تزوجا وتزويجا اه من شرح مر وعش عليه من موانع ولاية النكاح اه (قوله لا بكناية في صيغة)
ومنها الكتابة فلا يصح العقد بها اه قل على الجلال (قوله كاحالتك بنتي) فيه ان هذا ليس من ألفاظ النكاح
اه حل (قوله فلا يصح بها النكاح) اى وان توفرت الفرائض على ارادة النكاح ولو قال نويت بها النكاح
ولا يخفى ان جواز ذلك يتخلل بالمعنى حرر اه حل ومع ذلك يصح كما تقدم اه (قوله أما الكتابة في العقود
عليه) اى من زوج أو زوجة كقوله قال زوجتك بنتي أو زوج بنتك ابني وهذه شيئاها المتن ولا يشملها قوله
في العقود عليه بناء على أن الزوج غير معقود عليه بل في حكمه الا أن يقال هذه أولى بالحكم حر فهو مثل قوله
زوجتك احدى ابنتي ثم رأيت حج قال ولو قال أبو بنات زوجتك احداهن أو بنتي أو فاطمة نويا معينة ولو غير
المسماة فانه يصح ولا يكفي زوجت بنتي أحد وكذا لا يخفى ان مثل ابن البنات أبي البنين فاذا قال زوج ابني بنتك
ونويا معينة ولو غير المسمى صح اه حل (قوله ونويا معينة) يؤخذ منه انها والاختلاف في النية بطل العقد وهو
ظاهر وبقى ما لوزوجها الولي ثم مات ثم اختلفت الزوجية مع الزوج في أنها المسماة بان قالت لست المسماة
وقالت الشهود بل أنت المسماة فهل العبرة بقولها أو بقول الشهود فيه نظروا الاقرب الاول وبقى أيضا لو قالت
لست المسماة في العقد وقالت الشهود بل أنت المقصودة في التسمية وانما الولي سمي غيرك في العقد غلطا
ووافقهما الزوج على ذلك فهل العبرة بقولها لان الاصل عدم النكاح أو العبرة بقول الشهود فيه نظروا الاقرب
الاول لان الاصل عدم الغلط اه عش على مر (قوله أو النكاح أو التزويج) ولا نظرا ليهام نكاح
سابق حتى يجب أن يقول هذا أو المذكور خلافا لمن زعمه اه حل (قوله ولا يصح نكاح شغار) بمجمتين
أولاهما مكسورة اه شرح مر وسمى شغارا من قوامهم شغرا البلد عن السلطان اذا خلا عنه خالوه عن
بعض شرائطه أو من قولهم شغرا الكلب اذا رفع رجله ليبول فكان كلامهما يقول لا آخر لا ترفع رجل ابنتي
حتى أرفع رجل ابنتك اه شرح الروض وفي المصباح شغرا البلد شغورا من باب تعدد خلا من حافظ يمنع شغرا

(وبرو جني) من قبل الزوج
(وبرو جها) من قبل الولي
(مع) قول الآخر عنه
(زوجتك) في الاول (أو)
تزوجتها في الثاني لوجود
الاستدعاء الجازم الدال على
الرضا (لا بكناية) بقيد رذته
بقولي (في صيغة) كاحالتك
بنتي فلا يصح بها النكاح
بخلاف البيع اذا بد فيها
من النية والشهود ركن في
النكاح كما مر ولا اطلاع لهم
على النية أما الكتابة في
العقود عليه كقوله قال زوجتك
بنتي فتقبل ونويا معينة فيصح
النكاح بها (ولا بقبلت) في
قبول لا تنقضاء التصريح فيه
بأحد اللفظين ونية لا تفيد
ولا بد أن يقول قبلت نكاحها
أو تزويجها أو النكاح أو
التزويج أو وضيت نكاحها
على ما حكاه ابن هبيرة عن
اجماع الأئمة الاربعة وأيده
الزركشي بنص في البويطي
(ولا) يصح (نكاح شغار)
لأنه عنه في خبر الصحيحين
(كزوجتكها) هو أعم من
قوله وهو زوجتكها أى
بنتي (على أن تزوجني بنتك
ويضع كل منهما) صداق

الكاتب شغرا من باب قتل رفع احدى رجليه ليقول وشغرت المرأة ففعلت بها ذلك
ويتعدى ولا يتعدى وقد يتعدى بالهمزة فيقال أشغرت واشغرت الرجل الرجل شغرا من باب قاتل زوج كل
منهما صاحبه حرته على ان يضع كل واحد صدقا الاخرى ولا مهر سوى ذلك وكان سائغا في الجاهلية قبل ما أخذ
من شغرا البلد وقيل من شغرا برجله اذ ارفعها والشغار وزان سلام الفارغ اه (قوله فيقبل ذلك) بان يقول
قبالت نكاحها وزوجتك ابنتي ولا يحتاج الاول الى القبول لقيام الشرط الصادر منه مقامه اه شيخنا (قوله
المتمثل لان يكون وصفا لا آخر) وقوله لان يكون أى الا آخر وقوله من تفسير النبي أى فيكون قطعة من
الحديث وقوله من تفسير ابن عمر أى فيكون مدرجا من ابن عمر وقوله أو من تفسير نافع أى فهو من سلسلة
الذهب وقوله فيرجع اليه أى الى التفسير لان الراوى أدري بمواقع الحديث من غيره اه قل على الجلال
(قوله فيرجع اليه) أى الى التفسير وان كان من تفسير الراوى لانه أعلم بتفسير الخبر من غيره اه شرح
التحرير اه زيادى (قوله والمعنى في البطلان به) أى في بطلانه فالباء زائدة (قوله حيث جعل مورد
النكاح امرأة) وهى صاحبة فقد جعل معقودا عليه فيستحقه الزوج وقوله وصدقا الاخرى أى فيستحقه
الاخرى لان صدقا المرأة لها بنت المتكاح في المثال المذكور صارت مشتركة بين المخاطب باعتبار كونها زوجته
وبين بنته باعتبار كونها صداقة لها وكذا يقال في بنت المخاطب فظهر قوله فاشبه تزويجا واحدة من اثنين اه
شيخنا ح ف (قوله وقيل غير ذلك) أى قيل في بيان المعنى في البطلان وضعف ذلك الامام وقال المعول عليه
الخبر حل (قوله وقيل غير ذلك) أى وقيل التعليل وقيل الخلو من المهر اه سل (قوله بان سكت عن
ذلك) أى عن جعل البضع صدقا مع تسمية المال لقوله الا فى الفساد المسمى اه زى كان يقول زوجتك
بنتى على ان تزوجنى بنتك وصدقا كل واحدة ألف وانما فسد المسمى الذى هو الالف بالنسبة للعقد الاول
لانه جعل الالف ورفق العقد الثانى صدقا والرفق غيره معلوم فيكون الصدق كله مجعولا فيرجع الى مهر المثل
وانما فسد بالنسبة للعقد الثانى لانه مبني على الاول والمبنى على الفاسد فاسد فلو علم فساد الاول فظاهر الصحة
اه تقرير شيخنا عشيماوى وبعضه فى حل وقيل بان ذلك زوجتك بنتى على ان تزوجنى بنتك ولم يرد
فيقبل كما ذكر اه وفيه ان وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر المهر لفساد المسمى اه حل (قوله بان
سكت عن ذلك) أى عن ذكر البضع سواء ذكر ما لا ولا يعكز عليه قوله لفساد المسمى لقصور العلة أو يقال
مراده المسمى ولو بالقوة لان قوله على ان تزوجنى كانه قائم مقام المسمى وانما فسد المسمى الصريح لا شمله
على شرط اه شيخنا (قوله لانتفاء التشرىك) فلو قال زوجتك بنتى على ان تزوجنى بنتك وبضع ابنتك
صدقا لابنتى صح الاول وبطل الثانى بل بطل بضع بنت الثانى صدقا لبنت الاول ولو قال وبضع ابنتى صدقا لابنتك
بطل الاول وصح الثانى لما عرف اه سل (قوله ولانه ليس فيه الخ) ان قلت شرطه فى آخره بطل فى
نظيره من البيع ونحوه فلماذا لم يبطل هنا (قلت) النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة لانه معاوضة غير محضة
اه سل (قوله لفساد المسمى) أى ان ذكر مال وكذا ان لم يذكر لانضمام الرفق للمال ولانفساد الرفق فى
الثانية ولا بعد فى تسميته مسمى اه سل (قوله وفى الزوج حل واختيار) وبشرط فيه أيضا معرفته
للازوجة اما بعينها أو باسمها ونسبها فزوجتك هذه وهى منتقبة أو وراء سترة والزوج لا يعرف وجهها ولا اسمها
ونسبها باطل لتعذر تحمل الشهادة عليها اه قال الاذرى وهذا منه تنقيح لقول الاصحاب أى وجرى عليه الرافعى
وغیره لو اشار لحاضرة الزوجتك هذه صح قال الرافعى وكذا التى فى الدار وليس فيها غيرهما وقال الزركشى كلام
الرافعى فى الشهادات عن القفال توافق ما قاله المتولى فالأعنى الزركشى والاذرى وكلام كثير بن قال الزركشى
منهم الرافعى يشعر بفرض المسئلة أى فى كلام الاصحاب فيما اذا كان الزوج ممن يعلم نسبها أى أو عينها فلم يخالف
كلام الاصحاب المطابقين في زوجتك هذه كلام المتولى وتردد الاذرى فى ان الشهود هل يشترط معرفتهم لها كالزوج

الاخرى فيقبل) ذلك وهذا
التفسير بما أخذ من آخر
الخبر المتمثل لان يكون من
تفسير النبي صلى الله عليه
وسلم وان يكون من تفسير ابن
عمر الراوى أو من تفسير نافع
الراوى عنه وهو ما صرح به
البخارى فيرجع اليه والمعنى
في البطلان به التشرىك فى
البضع حيث جعل مورد
النكاح امرأة وصدقا
لاخرى فاشبه تزويجا واحدة
من اثنين وقيل غير ذلك
(وكذا) لا يصح (لومها معه)
أى مع البضع (مالا) كان
قال وبضع كل واحدة وألف
صدقا الاخرى (فان لم يجعل
البضع صدقا) بان سكت
عن ذلك (صح) نكاح كل
منهما لانتفاء التشرىك
المذكور ولانه ليس فيه الا
شرط عقد فى عقد وهو لا
يفسد النكاح ولكل واحدة
مهر المثل لفساد المسمى
(و) شرط (فى الزوج حل
واختيار

والذي أفهمه قول المتولي لتعذر تحمل الشهادة عليها أنهم مثله لكن رجح ابن العماد أنه لا يشترط معرفتهم
 لها لأن الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعوا للدعاء لم شهدوا ولا بصورة العقد التي سمعوها
 كما قاله القاضي في فتاويه ويترق بينهم وبينه بان جهله المطابق به يصير العقد نافذا فيه بوجه بخلاف
 جهلهم ببقاء فائدته بعرفته لها ولا نظر لتعذر التحمل هنا كما لا نظر لتعذر الاداء في نحو ابنتهما على ان لكان
 تحمل كلام الاصحاب فيه على اطلاقه اذ لا يخفى كما علم مما مر آتقان المدار على ما في نفس الامراته لو علم
 في مجلس العقد عينها أو اسمها ونسبها بآنت صحته وكذا به مجازا كان أسسها الزوج والشهود الى حضور الحاكم
 وبأن خلوها من الموانع وحينئذ فثبتت على كلام المتولي ومن وافقه على انه فيمن أيس من العلم بها أندا وهذا
 أزجه بل أصوب مما مر عن الأذرعى والزر كشي فالخامس انه متى علم انهم المشار اليها عند العقد بآنت صحته
 والا فلا فطن لذلك وأعرض عما سواه قال الجرجاني وفيما اذا كان الولي غير الأب والجد يشترط أى في الغائبة رفع
 نسبها حتى ينتفى الاشتراك ويكفى ذكر الأب وحده اذا لم يكن في البلد مشاركا له اهـ حج وكتب عليه سم
 قوله لكن رجح ابن العماد الخ اعتمده مر انتهى وعبارته على الشارح في باب الشهادات وشروط انعقاد
 النكاح على المرأة المنتقبة ان يراها الشاهدان قبل العقد فلو عقد عليها وهي منتقبة ولم يعرفها الشاهدان لم يصح
 لان استماع الشاهدين العقد كاستماع الحاكم الشهادة قال الزركشى مسئلة النكاح شرطها ان تكون مجهولة
 النسب والا فيصح ونبه على ان ما ذكره ابن الرفعة فيها من قول عن المتولي واعلم انها مسئلة نفيسة والقضية الا ان
 لا يعلمون بها فانهم يزوجون المنتقبة الحاضرة من غير رؤية الشهود لها اكتفاء بحضورها واخبارها وقد تعرض
 للمسئلة في الخادم في باب النكاح باسطة من هذا فراجع اهـ عبارة وقوله ان يراها الشاهدان قبل العقد أى
 وأما اذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد فانه يصح وان لم يره القاضي العاقد لانه ليس بحاكم بالنكاح
 ولا شاهد ولا زوج ولا النسب موليته التي لم يرها قط اهـ مر انتهت وعبارته شرح مر هناك قال جمع
 ولا ينعقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا بصورة انتهت ومثله حج وكتب عليه سم مانصه
 قوله وقال جمع ولا ينعقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهدان الخ اذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح
 وان لم يره القاضي العاقد لانه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد ولا زوج ولا النسب موليته التي لم يرها قط بل
 لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها في انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح في باب النكاح خلاف ما نقله هنا
 عن الجمع المذكور انتهى وفي قول على الجلال مانصه ولا يشترط معرفة الشاهدين للزوج ولا للزوجة لانهما
 انما يشهدان على جريان العقد (قوله وتعيين) أى ولو باعتبار نيتهما كما تقدم لكن يتعين في كلامه ان المراد
 التعيين بغير النية اقوله وغيره عين كالبيع لان التعيين بالنية في البيع لا يكفي اهـ حل * (فرع) * سئل
 الوالد رحمه الله تعالى عن قول الأذرعى في قوله وغيره ان الأصل في عقود العوام الفساد والعلم بشرط عقد
 النكاح حال العقد بشرط كما لا فائدة اطلق شخصه زوجته ثلاثا وسأل عن العاقدة اذا هو جاهل بحيث لو سئل
 عن الشروط لا يعرفها الا ان لا يعلمها عند العقد هل يحتاج الى محال أم يجوز التجديد بدونه وما تعريف العامى
 فاجاب بان معنى قوله المذكور ان الأصل عدم اجتماع معتبراتها وان كان الاصح فيها الحكم بجهلها لان الظاهر
 من العقود الجارية بين المسلمين وحينئذ نذكره العوام مثال أو غيرهم كذلك أو أن الغالب في عقود العوام
 فسادها لعدم معرفتهم معتبراتها بخلاف غيرهم وأما ما قلناه وغيره ما من ان العلم بشرط حال العقد بشرط
 فمعمول على أنه شرط لجواز مباشرته لا لصحته حتى اذا كانت الشروط متحققة في نفس الامر كان النكاح
 صحيحا وان كان المباشر مخطئا في مباشرته وبأنه اذا قدم عليه عالما بامتناعه في البير لو تزوج امرأة يعتقد انها
 أنخص من الرضاع ثم تبين خطأه صح النكاح على المذهب وحكى أبو اسحق الاسفراينى عن بعض أصحابنا انه
 لا يصح وعندي هذا ليس بشئ اهـ أو على انه مخصوص بشرط صرحوا باعتبار تحققه ككل المنكوحه وعليه

وتعيين وعلم بحال المرأة

قالوا في مسألة الجهر عدم الصحة لأنه عام لجميع الشروط بدليل أنهم صرحوا بأنه لو زوج أمة موزنه ظاهراً حياته
فبان ميتاً صحيح والشك في ولاية العاقد بالملك وهو من أركان النكاح وبإدعاء عقد النكاح بحضوره خنثين
فباناً جلياً صحيح والشك في الشاهد من وهما من أركانه أيضاً وتأثيرهما كثيرة في كلامه فعلم أن المطلق
ثلاثة على الوجه المذكور لا تحلل المطلقة إلا بعد التحليل بشروطه والمراد بالعامي هنا من لم يحصل من الفقه
شيء يتدى به إلى الباقي وليس مستغلاً بالفقه اهـ شرح مر وفي قول على الجلال * (فرع) * رأيت
بخط زى ما نصه سألت شيخنا مر عن الانكحة لواقعة بين العوام الذين لا يعرفون شروط الانكحة والغالب
فسادها هل يحتاجون فيها إلى تحليل إذا وقع منهم الطلاق ثلاثة فأجاب بأنه سأل والده عن ذلك فقال قد سمعت
عن ذلك وأقبت بأنه لا بد فيها من التحليل ولا يجوز بغيره اهـ (قوله أيضاً وتعين) أي أثره اذهو الذي يقوم
بالزوج اهـ حل (قوله فلا يصح نكاح محرم) بخلاف المصلي إذا نكح ناسياً أو عقداً وكيله لان عبارة المحرم
في النكاح غير صحيحة وعبادة المصلي صحيحة اهـ شوبري (قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح) الكاف مذكورة
فيهما والياء من الأول مفتوحة ومن الثاني مضمومة من نكح وانكح اهـ شوبري (قوله ولا من مكره)
أي بغير حق أما إذا كان بحق كان أكره على نكاح المظلمة في القسم فيصح اهـ حل بان ظلمها هو
فتعين عليه نكاحها البيت عندها ما فاتها اهـ (قوله ولا من جهل حالها) احتياطاً لعقد النكاح بشكل
إليه صحة نكاح امرأة مفقود بان ميتاً وصحة نكاح من ظنها أختاً برضاع فتبين خلافه وصحة نكاح من ظنها
معتدة فإذا ادعتهم متضمة وصحة نكاح أمة زوجهما ابن سيدها مع ظن حياة أبيه فبان ميتاً وأجيب بان هذا
الشرط وهو أن لا يحل الحل شرط لحل مباشرة العقد ونفوذ ظاهره وفي ما تقدم المراد بالصحة فيه تبين
الصحة والمباشرة لا بد آثم والعقد محكوم عليه بعدم الصحة ظاهر الكن يشك في مال الزوج الحثي فبان
رجلاً ومال الزوج فبان أثني حيث لا يصح مع أنه شك في المعقود عليه وهذا نص في الزوج معقود عليه
ومخالفة فيما لا يوايه عدم صحة زوجه نفس من يتك لا يصير نفسه معقوداً عليه والزوج غير معقود عليه
الآن يقال المراد غير معقود عليه حقيقة وهو في حكم المعقود عليه حر وقوله وصحة نكاح أمة الخ كتب عليه
هذه لا تشكل لان هذا شك في ثبوت الولاية وشك الزوج في حلها من حيث ولاية هذا لا في حلها من حيث ذاته
اهـ حل (قوله وفي الزوجة حل الخ) لم يقل واختياراً لانها قد تكون مجبرة ولم يقل وعلمها بحل الزوج لانه ليس
بشرط فيها وانظر ما الفرق بينهما وبين الزوج اهـ شيخنا والفرق يظهر مما تقدم أن الشرط المذكور شرط لحل
مباشرة العقد لا للصحة والمرأة لا تباشر العقد اهـ (قوله وخلو ماسر) * (فرع) * لو قالت امرأة للقاضي وبي
غائب وأنا خلية عن النكاح والعدة فله تزويجها والاحوط اثبات ذلك أولاً ولو قالت طلقني زوجي أو مات لم
يزوجها حتى يثبت ذلك كذا في العباب كغيره وحاصله أن القول قولها إلا أن تدعى الخلو من زوج معين
بونه أو فراقه فلا بد حينئذ من البيعة على ذلك لتعلق الخو بعين اهـ مر وهذا بخلاف الولي الخاص
فإنها إذا أخبرته بالخلو ولو من زوج معين بونه أو فراقه فله تزويجها ولو بدون إثبات والفرق أن
القاضي نائب الغائبين ونحوهم فينوب عن المعين ويحتاج إلى الإثبات ثلاثين حقه اهـ سم وعبارة زى
ولو ادعت المرأة أنها خلية عن النكاح أو العدة قبل قولها وجاز لولي اعتماد قولها سواء كان خاصاً أو عاماً
بخلاف ما لو قالت كنت زوجة لفلان وطلقني أو مات عني فإنه لا يقبل قولها بالنسبة للولي العام بخلاف
الخاص فإنه يقبل قولها بالنسبة إليه رلى (قوله وغيرهما مما يأتي في موانع النكاح) الغير الذي يأتي غير
ما ذكره من خمسة الجنون والفسق وجر السفه واختلال النظر واختلاف الدين وقوله وغيرهم ممن يأتي
الذي يأتي غير هؤلاء الستة خمسة الرقيق والفسق وجر السفه ومختل النظر ومختلف الدين وقوله مع بعضهما
متعلق بآتي بالبعض الذي يأتي من هذه الستة هو الثلاثة الأخيرة منها وهم المحرم والصبي والجنون وأما

فلا يصح نكاح محرم ولو
وكيله لم يبره مسلم لا ينكح
المحرم ولا ينكح ولا مكره
وغيره من كالبيع ولا من
جهل حالها احتياطاً للعقد
النكاح (وفي الزوجة حل وتعين
وخلو ماسر) أي من نكاح
وعدة فلا يصح نكاح محرم
للغير السابق ولا أحدي
امرأتين للإيهام ولا مسكوحه
ولا معتدة من غيره لتعلق حق
الغير بها واشتراط غير الحل
فيها وفي الزوج من زيادتي
(وفي الولي اختبار) وهو
من زيادتي (وفقه مانع)
من عدم ذكورة ومن احرام
ورق وصبا وغيرهما مما يأتي
فموانع الولاية

الاثلاثة الاول فلم تأت في كلامه فاحترز عنها بقوله مع بعضهما فعمل الا تقي بعض الستة كلها اه (قوله فلا يصح النكاح من مكره) أي بغير حق والابان دعته لتر ويجهان كفء وامتنع فاجبره الحاكم ص لانه لا يفسق الا ان تكرر منه الامتناع ولا يضرك الا كراه كون الحاكم له ان يزوج الا ان أي حيث امتنع الولي كانه اذا اكره من توجه عليه وفاء دين وامتنع من وفائه يكون اكرها وان كان له أن يوفيه من مال الممتنع اه حل (قوله وفي الشاهدين ما في الشهادات) عبارته هناك الشاهد حر مكاف ذو مروءة يفتن ناطق غير مجبور عليه بسفه وغير متهم عدل بان لم يأت كبره ولم يصر على صغيرة أو أصغر عايم او غلبت طاعته على معاصيه فبارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة تنفي العدالة الا ان تغلب طاعت المصير على ما أصر عليه فلا تنفي العدالة عنه والمروءة توقي الادناس عرفا ليس بقطها كل وشرب وكشف رأس ولبس فقيه بقاء أو قلنسوة بمكان لا يعتاد لفاعلها فاعلمها فيه كان فعل الثلاثة الاول غير سوقي في سوق وكان فعل الرابع فقيه في باد لا يعتاد مثله ليس ذلك فيه وبسقطها أيضا بطلان حلية بحضرة الناس واكثر ما يضحك واكثر ما يحب شطرنج واكل غناء واكثر استماعه واكثر رقص بخلاف قليل الخسة وبسقطها أيضا حرفة ذبينة كجم وكس ودبغ ممن لا يتقوه والهمة جرفع أو دفع ضرر فترد شهادته لرفقة وهو غير يراه مات أو حجر عليه بفس وتزد أيضا شهادته له ضمن أصل أو فرع لاشهادته عليه ولا شهادته لزوج أو أخيه أو صديقه ولا تقبل الشهادة من عدو شخص عليه عداوة دينية والعادون يحزن لفرجه أو يفرح لحزنه وتقبل الشهادة على عدو دين ككافر ومبتدع ولا تقبل شهادة مبادر وهو من يشهد قبل أن يستشهد لانه منهم الا في شهادة حسبة بأن يشهد في حق لله تعالى أو في ماله فيه حق مؤكد كطلاق وتقريب وتونسب وعفو عن قود وبقاء عداوة وانضمامها بان يشهد بذلك ليمنع من مخالفة ما يترتب عليه وصورتها أن تقول الشهود ابتداء للقاضي نشهد على فلان بكذا فان حضره نشهد عليه فان ابتعدوا فاقالوا فلان زنا فهم قد ذفوا وانما تقبل الشهادة من الفاسق ومن مرتكب الحرام المروءة بعد توبة وهي ندم بشرط اذلاله وزم وخروج عن ظلمة آدمي ويشترط الاستبراء وهو مضي سنة بعد التوبة من المعصية ومن حارم المروءة وشروط الشهادة بفعل كزنا وصب وولادة ابصار الفعل مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير فيقبل الاصح في الشهادة على الفعل وشروط للشهادة بقوله كره قد فسخ وقرار ابصار للقبائل حال صدور منه وسمع فلا يقبل فيه أصم ولا أعمى لجوار اشتباه الاصوات وقد يحاكي الانسان صوت غيره فيشتبه به اه لمخاوفي عرش على مر في هذا الفصل مانصه (فرع) * استطردى وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من يربد الزواج ياخذ حصر المسجد للجلوس عليه في المحل الذي يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك مفسدا فلا يصح العقد أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم ابا حدة ذلك لكونه مما يتسامح به وبتقدير العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا توجب فسقا ووقع السؤال أيضا عما عمت به البلوى من ليس القواوين القاطعة للشهود والولي هل هو مفسد يفسد العقد أم لا والجواب عنه أن الظاهر ان لا يحكم بحمد ذلك بفساد العقد أما بالنسبة للشهود فلان الغالب أن العقد يحضر مجلسه جماعة كثيرة ولا يلزم أن يكون الجميع لا يبين ذلك فن اتفق أن فيهم اثنين سالمين من ذلك عند شهادتهما وان كان حضورهما اتفاقا وأما في الولي فن اتفق لانه قد يكون له عذر كجهله بالتحريم ومعرفة ذلك مما يخفى على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الجلوس على الحرير اه (قوله وفي الشاهدين ما يأتي في الشهادات) ومنه ابصار الشاهدين للعائد في حالة العقد كذا كرههم ورجع هناك وقال مرهنا ومثل العقد بحضرة الاعمى في البطلان العقد بظلمة شديدة اه وكتب عليه عرش مانصه وتقدم في البيع أن البصير يصح بيعه للمعين وان كان بظلمة شديدة حال العقد بحيث لا يرى أحدهما الآخر ولعل الفرق بين ما هنا ومما نحن فيه أن القصد من ثبوت النكاح اثبات العقد بغير ما عند النزاع وهو متفق مع الظلمة وكتب عليه أيضا

فلا يصح النكاح من مكره
وامرأة وختي ومحرم وصي
ويجنون وغيرهم ممن يأتي
مع بعضهما (وفي الشاهدين
ما يأتي في الشهادات) هو
أعم مما ذكره

قوله ومثل العقد الخ أي لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتماد على الصوت لا نظره فلا سيما الإيجاب والقبول من غير رؤية لأحبيب والقابل ولكن جزافي أنفسهما بأن الموجب والقابل فلان وفلان لم يكف لليلة المذكورة اه وقوله فلا سيما الإيجاب الخ ينافيه ما ذكره مر ورج في باب الشهادات ونصه واللفظ الاول وكذا لو علم اثنين بيئت لاثالث معهما وسمعهما يتعاقدان وعلم الموجب منهما من القابل لعلمه بمالك المبيع أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما اه وعليه فليظن ما للفرق بين هذه وبين العقد في ظلمة التي ذكر أنه لا تصح الشهادة فيها فليتنامل (قوله ما يأتي في الشهادات) ومنه ان لا يتصف بما يخل بالروية والمراد ان ما ذكر يعتبر حال التحمل أي حال العقد بخلاف الشاهد في غير النكاح فالمعتبر فيه الاهلية حال الاداء لا حال التحمل واشترط ابن العماد في الشاهدين أن يكونا من الانس وأجاز حج كونهما جنين وان قلنا بعدم جواز منا كتمانهم واعتمد شيخنا كلام ابن العماد وكتب والده على شرح الروض ولو عقد بشهادة رجلين من مؤمنين الجن فينبغي أن لا يصح العقد لانه قد لا يجدهما عند أداء الشهادة ولقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وكذا الوعد بشهادة رجلين من الملائكة ففي قوله تعالى منكم اخراج ثلاثة أشيلاء الكفر والجن والملائكة اه حل وعبرة حج وكذا لا يصح بحضرة جنى الا أن علمت عدالته الظاهرة كما هو ظاهر نظير ما مر من صحة نحو امامته وحسابه من الاربعين في الجمعة وغير ذلك فان قلت مرفق نقض الموضوع بلسه بناؤه على صحة أنسكهم فهل هو كذلك هنا (قلت) الظاهر لا ويفرق بان السداد ثم على مظنة الشهادة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه وهنا على ضرورة متأهل لفهم الصيغة وان لم يثبت العقد به وهو كذلك انتهت (قوله وعدم تعين لهما الخ) وصورته أن يكونا سيدين شريكين أو أخوين قالت لهما زوجاني اه شيخنا (قوله أو فاسقين) لو تابا لم ينعقد بهما في الحال بل لا بد من الاستبراء سنة بخلاف الولي اذا تاب بزواج في الحال اه سم (قوله أو أعجميين) ولو كانا ينظران في وقت دون آخر اعتبر حالهما وقت العقد ولا بد أن يكونا ممن يفهم لغة العاقدين بان يفهم اللغة الموجب حيث يتلفظ باللغة القابل كذلك خلاف ما تقدم في العاقد حيث يكفي في القابل ان يعلم معنى ما أتى به الموجب قبل ان يجيب ولو بين الإيجاب والقبول ولو يقول ثقة لان الشرط هنا ان يعرف ما يتحمله حاله التحمل وهناك ان يقبل ما يعرفه اه حل (قوله نعم ان بائنا كرين) أي كقول بان الولي ذكر اختلاف المعقود عليه أهله والفرقان الشهادة والولاية مفصودان لغيرهما بخلاف الزوجين فاحتيط لهما ومن ثم لو عقد على من شك في كونهما محرما له فبانت غير محرم لم يصح كما لا خلاف فالرواية ومرا آتفا مفيه اه شرح مر ويقاس على الخنثيين غيرهما اذا تبين وجود الاهلية في نفس الامر وتشتت شروط هذه الشروط حالة التحمل بخلاف شاهد غير النكاح فانها تعتبر فيه حال الاداء اه شوبري (قوله نعم ان بائنا كرين صح) وكذا كل من بانت أهليته في نفس الامر وسيصرح بصحة ما للزوج الخنثي أخيه ثم بان ذكر أي بخلاف المعقود عليه فلوزوج خنثي فبان رجلا أو عقد على الخنثي فبان أني لم يصح النكاح لانه يحتاط للمعقود عليه ما لا يحتاط لغيره وفي هذا نص بربان الزوج معقود عليه وقد لا واعدم صحة زوجته نفس من بانت بانه يصير نفسه معقودا عليه والزوج ليس معقودا عليه وتقدم ذلك على الهامش وعلى شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات حتى النسب فيقولون عقد يوم الجمعة بعد الشمس أو قبل العصر بل مظنة مثلا لان النكاح يتعلق به طاق الولد ستة أشهر ولحظتين من حين العقد اه حل (قوله فلو وكل الاب الخ) وقد يتصور شهادته لاختلاف دين أو ورقبها اه شرح مر (قوله أو الاخ المنفرد) في مفهومه تفصيل وهو انه اذا أذنت للجميع لم يصح أولا حدهم صح حضور غير المأذون له وشهادته اه شيخنا قال سم على حج وعبرة لروض وشرحه ولو شهدوا ليلت كنحوين من ثلاثة أخوة والعاقد غيرهما من بقية الاولياء لا بوكالة أي لان كان العاقد بوكالة منهم أو من أحدهما جاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوكالة ممن ذكر اه والمتبادر من قوله لا بوكالة بعد تبين الشارح الغير في قوله والعاقد غيرهما بقوله

(وعدم تعين) لهما أو لاحدهما (الولاية) وهو من زيادتي فلا يصح النكاح بحضرة من اتقى فيه شرط من ذلك كان عقد بحضرة عبدين أو امرأتين أو فاسقين أو أعجميين أو خنثيين نعم ان بائنا كرين صح ولا بحضرة متعين للولاية فلو وكل الاب أو الاخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وان اجتمع فيه شروط الشهادة

من بقية الأولياء تقيدهم الصحة بما إذا حضر اثنان من الثلاثة عقدتهما بوكالة وعليه فلو صد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصحة لصرف العقد عن الوكالة اه أقول الصحة واضحة ان كانت أذنت له في تزويجها أما ان نصت الاذن بالآخرين الا^٢ خرين وأذنت لهما في توكيل من شاء فوكلا الثالث ففي الصحة نظر لانه بصرفه العقد عن كونه وكيلًا يصير من وجابلا اذن وهو باطل فليتأمل اه ع ش على مر (قوله لانه ولي عاقد) ان قلت العاقد وكيله لا هو قلت لما كان الوكيل سفيرًا محضًا كان الموكل كانه العاقد اه شيخنا (قوله كالزوج) أي كالمشهد الزوج والحال ان وكيله نائب في العقد أي كالموكل في العقد وحضر هو ليس شهد لا يصح وقوله وكيله نائبه وهو سفير محض في النكاح فكان الموكل هو العاقد اه وعبارة شرح مر اذ الوكيل في النكاح سفير محض فكان أي الموكل ووكيله بمنزلة رجل واحد (قوله بابني الزوجين) أل في الزوجين جنسية فتصدق بالواحد وفرد المثنى اثنان لا واحد كما قد يتوهم وحيث صدق عبارة المثنى بابني أحدهما فقط لكن حكمه كذلك اه شيخنا (قوله في الجملة) أي في غير هذه الصورة وأما في هذه فلا يثبت بمعا عند الحاكم لو وقع نزاع بعد صحة العقد وكان القياس ان لا يصح بهما لان فائدة الشهود اثبات النكاح عند النزاع وفي هذه الصورة لا يثبت بمعا وعبارة حل قوله في الجملة والاف القياس ان لا يصح النكاح الا بمن يثبت به ذلك النكاح فاكتموا بكون الشاهد يثبت به النكاح في الجملة أي في بعض الصور وكتب أيضا أي في بعض الاحوال أي في غير نكاحهما وأما في خصوص نكاحهما فلا يثبت النكاح بمن ذكر فلو ادعت عليه زوجية وأنكر وأقامت ابنيهما أو عدوهم ما قدمه عليه لم تقبل شهادتهما لوجود المانع وهو العداوة بينهما الابن لأمهما وشهادة أحدهما لها ولو ادعى عليها زوجية وأنكرت وأقام من ذكر ليس هذا علم ا بذلك لم يقبل أيضا لوجود المانع وهو العداوة وشهادة الابن لأمهما أو شهادة أحدهما له وفي كلام حج قد يتصور قبول شهادة الابن أو العدة وفي هذا النكاح بعينه في صورة دعوى حسمية مثلاً انتهى (قوله بمستوري عدالة) ويطلب السر بتفسير عدل في الرواية فلو أخبر بفسق المستور عدل لم يصح به النكاح وقول صاحب الذخائر الاشبه الصحة فان الجرح لا يثبت الا بشاهدين ولم يوجد اربانه ليس الغرض اثبات الجرح بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بخبر العدل اه شرح الروض (قوله وهما المعروفان بها طاهر الا باطنا) بان عرفت بالخاطئة دون التزكية عند الحاكم اه شرح الروض ووجدتهم ما نصه هذا ما قال النووي انه الحق وقيل من عرف اسلامه وحرية ولم يعلم فسقه وقال الاسنوي انه الصواب كالحكام صاحب البحر وقال السبكي انه الذي يظهر من كلام الاكثرين ترجيحه وصاحب الميدان انه الذي يتحصل من كلام الرافي وقيل هو من عرفت عدالة باطنا فيما مضى وشك فيها وقت العقد فيستحب اه حل وفي سم على حج قوله وهما المعروفان بها طاهرا كان معناه انه شوهد منهما أسباب العداوة من ملازمة الواجبات والطاعات واجتناب المحرمات بخلاف قوله وقيل من عرف اسلامه الخ فانه صادق بمجهولين لم يعرف اسلامهما ولا شوهد بينهما أسباب العداوة اه والذي في حج وشرح مر التصدير بالثاني وهو قوله وقيل من عرف اسلامه وحرية الخ وكتب ع ش على مر انه هو المعتمد وينبغي على هذا الخلاف ما يقع ان الزوجين والولي يأتون لخوا الجامع الا وهو يقرعون عند جماعة ويعقدون بحضرتهم مع عدم معرفتهم بحالهم فيصح العقد على القول الثاني دون الاول والثالث اه شيخنا (قوله لانه) أي النكاح يجري بين أوساط الناس الخ يؤخذ منه انه لو أراد ان يعتقد الحاكم اعتبرت العدالة الباطنة لسهولة معرفتها عليه بمراجعة الزكيين وقال المتولي لافرق لان طريقة المعاملة يستوى فيها الحاكم وغيره واعتمده شيخنا اه حل (قوله بين أوساط الناس) وهم من عدا الولاة والعوام وأعلى الناس الولاة وأدناهم العوام اه شيخنا (قوله لا اسلام وحرية) أي لا يصح ظاهر بمستوري اسلام وحرية فالنقي انما هو الصحة الظاهرية اذا الباطنية ثابتة بدليل عبارة في شرح الروض ونصها فلا عقد بمجهول الاسلام والحرية

لانه ولي عاقد فلا يكون شاهدا كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر احضار الشاهد من بل يكفي حضورهما كشمسها اطلاق المثنى ودليل اعتبارهما مع الولي خبر ابن حبان لانكاح الابوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطهما الاحتياط للايضاع وصيانة الانكحة عن الجحود (وصح) النكاح ظاهرا وباطنا (بابي الزوجين) أي ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدوهم) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة (و) صح (ظاهرا) التقيد به تبع السبكي وغيره من زيادتي (بمستوري عدالة) وهما المعروفان بها طاهرا لا باطنا لانه يجري بسبب أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا الى معرفتها ليحضروا من هو متصف بها فيطول الامر عليهم ويشق (لا) بمستوري (اسلام وحرية) وهما من لا يعرف اسلامهما وحريةهما ولو لمع ظهورهما بالظاهر

فبأناس لم يحرر فظاهر انهما كالمعتقين وسيأتي انه يصحهما اذا بانا ذكرين اه ومثله في شرح مر
وعبارة الشوري فن بان الاسلام او الحرية أو البلوغ صح (قوله وذلك بان يكون الخ) تصوير لما قبل الغاية
وقوله أو يكونا طاري الخ تصوير للغاية فهو لف ونشر مرتب اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله ولا
غالب قيد لكونه يسمى مستورا فن غلب المسلمون والاحرار يسمى ظاهرا ولا يصح به أيضا (قوله بحجة فيه)
متعارف بقوله يتبين وقوله فيه أي مقبولة فيه وهو رجلان أو علم الحاكم فلهذا كان أعم من قول الاصل وهو
ظاهر وأولى لانه لم يشهد به ذلك القيد أي فيه فهو يخرج الرجل والمرأتين لانها ليست بحجة فيه وان كانت بينة
اه شيخنا (قوله بحجة فيه) أي مقبولة فيه وخروجها الرجل والمرأتين فلا يقبلان فيه لان النكاح ليس
بمال ولا يرجع اليه حتى يثبت بهم ولذلك كتب ع ش فقال قوله أعم وأولى وجهه الاول وجهه ان التعبير بالبينه
يشمل الرجل مع المرأتين وهو غير مراد لان النكاح ليس بمال ولا يرجع اليه حتى يثبت بهم (قوله أو باقرار
الزوجين) أي لم يقر قبل عندنا كم انه بعد ايزو يحكم بصحته والالم يلتفت لاتفاقهما أي بالنسبة لحقوق
الزوجية لا لتقدير النكاح اه شرح مر وقوله ما لم يقر قبل عندنا كم الخ هذا مأخوذ من القوت لا ذري
لكنه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لاعتراف الزوج الا في المتن وظاهر ان قوله أي بالنسبة
لحقوق الزوجية انما يتأتى في الشق الثاني خلافا لما صنفه الشارح كيج من تأتية في الشق الاول بل قصره عليه
ومن ثم استشكله المحقق سم بما حاصله ان الزوجة معترفه بسقوط حقوق الزوجية فكيف ثبتت اها وعبارة
القوت قضية اطلاق الشيخين وغيرهما انه لا فرق في الحكم به لانه يتصادقهما على فسق الشاهدين أو باقرار
الزوج بين ان يسبق منهما اقرار بعد التهما عند العقد أم لاحكم بصحة النكاح أم لا ثم ساق كلاما للماوردي
صريحاً في خلاف ذلك وقوله عقبه وقد فهم كلامه يعني الماوردي انه اذا أقر أو لا بصحته ثم ادعى فسقه الولي
وفسق الشاهدين انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه لو أرادوه ويلغو اعترافه الملاحق لاجل اقراره السابق
والظاهر ان مراده انه يلزمه بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما لانا اقرهما
لي آخر ما ذكره المصنفه لضمائري قوله انه يلزم بصحة النكاح بل يقر عليه الخ انما هي للزوج كالا يخفى
اه رشدي (قوله في حقهما) متعلق بكل من المسئلتين أي الحجية والاقرار كما يؤخذ من ع ش على مر
عن ج ونص عبارته وعلم ان اقرارهما بينهما انما يعتد بهما فيما يتعلق بهما الا غير ومنه يؤخذ انه لو طلقها
ثم أقبلت بينة بفساد النكاح ثم أعادها عادت اليه بها فقتل فقط لان اسقاط الطلاق حق لله تعالى فلا تفيد
البينة أيضا ويحتمل خلافه اه ج وكما يؤخذ من قول الشارح ولو أقام عليه أي على عدم الشرط بينة لم
تسمع الخ فهذا كما يفيد ان قوله في حقهما ما قيد في كل من المسئلتين اه (فرع) وقع السؤال عن طلاق زوجته ثلاثا
عامة اهل اهل يجوز له ان يدعي بفساد العقد الاول ككون الولي كان فاسقا والشهود كذلك بعد مدة من السنين
وهل له الاقدام على هذا العقد من غير وفاء عدة من نكاحه الاول وهل يتوقف نكاحه الثاني على حكم حاكم
بصحته وهل الاصل في عقود المسلمين الصحة أو الفساد وأجبت عنه بما صوره الحمد لله لا يجوز له ان يدعي عند
القاضي بذلك ولا تسمع دعواه بذلك وان وافقته الزوجة عليه جبت اراجه اسقاط التحليل نعم ان علم ذلك جاز له
بينه وبين الله تعالى العمل به فيصنع نكاحه لهما من غير محال ان وافقته الزوجة على ذلك ومن غير وفاء عدة منه لانه
يجوز للانسان ان يعقد في عدة نفسه سواء كانت عن شبهة أو طلاق ولا يتوقف وطؤها وثبوت أحكام الزوجية
له على حكم حاكم بل المدار على علمه بفساد الاول في مذهبه واستجماع الثاني لشروط الصحة المتخلفة كلها أو
بعضها في العقد الاول ولا يجوز ان غير القاضي التعرض له فيما فعل وأما القاضي فيجب عليه ان يفرق بينهما
والاصل في العقود الصحة فلا يجوز الاعتراض في نكاح ولا غيره على من استند في فعله الى عقد ما لم يثبت فساد
بطريقه وهذا كما حيث لم يحكم حاكم بصحة النكاح الاول ممن يرى صحته مع فسق الولي أو الشهود أما اذا حكم

وذلك بان يكونا موضع غلط
فيه المسلمون بالكفار والاحرار
بالأرقاء ولا غاب أو يكونا
ظاهري الاسلام والحرية
بالدار بل لابد من معرفة
حاليهما فيهما باطن السهولة
الوقوف على ذلك بخلاف
العدالة والفسق وكستوري
الاسلام مستورا البلوغ
(ويتبين بطلانه) أي النكاح
(بحجة فيه) أي في النكاح
من بينة أو علم حاكم فهو أعم
وأولى من قوله بينة (أو
باقرار الزوجين في حقهما)
بما يقع صحته كفسق الشاهد
ووقوعه في الردة لوجود
المانع وخروج زيادتي في
حقهما حق الله تعالى كان
طلقها ثلاثا ثم اتفقا على عدم
شرط فلا يقبل اقرارهما
لأنهما فلا تحل الاعمال كما
في الكافي للخوازمي

به فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهر ولا باطنا له وهو مقر ان حكم الحاكم يرفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين
ان يسبق من الزوج تقليد لغير امامنا الثاني من يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي أم لا اه ع ش
على مر (قوله ولو أقام عليه بيعة الخ) وأما بيعة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها لان شهادتها بفسق الشاهد
موافقة له وهو اوقديصور ذلك بما اذا عاشر أم الزوجة أو بنتها معاشرة المحرم فتثبت بيعة الحسبة ان هذا
الرجل لا يجوز له معاشرة من ذكر لان نكاحه لامها أو بنتها كان فسادا لان شهود العقد فسقة وحيث يثبت عدم
صحة النكاح وبسقط التحليل تبعا اه حل ووجدتم امس شرح الروض مانعه قال مر في حاشية شرح
الروض وصورة سماعها ان تشهد بعد ان يتزوجها الزوج بلا محلل وكيفية الدعوى ان تحضر البيعة بين يدي
الحاكم الشرعي وتقول تشهد بحسبة على فلان هذا ان كان حاضر انه طلق زوجته ثلاثا وصدق عليها بلا محلل
لوجوب وهو ان عقده الاول كان في محال فيقول الحاكم حكمت بطلان الاول وأثبت الثاني بشهادتكما وعلى
هذا التصور يسقط التحليل تبعا لشهادة الحسبة لفساد العقد الاول وهل يشترط حضور الزوج أو لا الظاهر
لانها وان كانت دعوى لكن لا على بل له وهذا ما تيسر فهمه في هذا الحكم وقول مر بان تشهد الخ قيل كان
الصواب ان توجد الشهادة للحسبة قبل التزوج بلا محلل لانه وقت الاحتياج قلنا ليس الامر كذلك بل الصواب
ان لا تسمع الا وقت الاحتياج ووقت الاحتياج انما هو عند التزوج بلا محلل لانه المخرج لشهادتهم ما حسبه أما
قبوله فلا مخرج لسماعهم لعدم المعاشرة فلا يسقط التحليل لعدم وجود مقتضيه اه من حاشية ع ش على
مر للمحتاج قال سمع على حج ومن الحاجة أيضا ان يريد معاشرة اول العلقى ومن الحاجة هنا ان يعقد
عليها ويريد الدخول بها ومنها ان يمس أمها أو بنتها ويريد من غير وضوء (قوله ولو أراد التخلص من المهر)
أى من نكاحه لان الغرض انه قبل الدخول بدليل ما بعده كان طلقها ثلاثا قبل الدخول ثم أقام بيعة على ما يمنع
صحة العقد فأراد بذلك التخلص من نصف المهر فأنه يقبل ويسقط التحليل حيث يثبت وقوعه تبعا اه شيخنا
(قوله فينبغي قبولها) واذا سمعت البيعة حيث تدعي بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة في دفع المحلل اه خطيب
وفي حج وعاليه لو أقيمت لذلك وحكم بفساده لم يرتفع ما وجب من التحليل لما علم من بعض الاحكام وان
اقرارهما أو يثبتهما انما يثبتهما ما فيهما يتفق بحقهما لا غير اه مل (قوله فلا يقبل قولها على
الزوجين) أما في حقهما فيقبل وعبارة شرح مر نعم له أثر في حقهما ان لو حضرا عقد أو ختمتا - لا ثم ماتت
وورثاهن سقط المهر قبل الوفاة وفسد المسمى بعده فيجب به المثل أى ان كان دون المسمى أو مثله لا أكثر كما
يبحثه بعض المتأخرين وهو واضح لئلا يلزم انهما أو جبا باقرارهما حقهما على غيرهما اه شرح مر
(قوله فان أقر الزوج الخ) هذا مفهوم الزوجين أى اما الزوج فقط أو الزوجة فقط فكذا اه (قوله ففسخ
النكاح) أى يثبت بطلانه لانه بفسخ فاسخ اه (قوله هو المراد بقوله فرق بينهما) أوله السبكي بالحكم
بالبطلان وظاهر انه لا بد من الحكم بالبطلان ولا يكفي قوله فرق بينهما لكن تعبيره هنا بفسخ يقتضى انه لا بد
من فسخ وان العقد الاول صحيح وليس كذلك اه حل بل يفسخ العقد من غير فسخ بمجرد الاقرار فلو قال
افسخ النكاح لكان أولى انتهى برماوى (قوله كالأقرب بالرضاع) التشبيه في الفسخ لانه عدم نقص الطلاق
لانه لا يتأتى في الرضاع لان التحلل به بذلك اه شيخنا أشبولى (قوله وتعبرى بما يمنع محته) أى الذى
أعاد عليه الضمير فى قوله فان أقر الزوج به وقوله بالفسق أى الذى أعاد عليه الضمير المذكور (قوله أو
الزوجة بخلل الخ) لم يقل به أى بما يمنع الصحة لان الخلل فى الزوج والشاهد أخص بما يمنع الصحة وهذا على
طريقته والمعتمد انه يصدق هو سواء ادعت الخلل المذكور أو عدم الشهود بالكافة اه (قوله وهى تريد
رفعها) والاصل بقاؤها ولكن لو ماتت لم تره وان ماتت أو طلقها قبل وطء فلامهر أو بعده فلها أن تل الامرين
من المسمى ومهر المثل ما لم تكن محجورا عليها بسفه فلا سقوط لفساد اقرارها فى المال كما مر ويبحث الاسنوى

قال ولو أقام عليه بيعة لم تسمع
قال السبكي وهو صحيح اذا
أراد انكما جديدا كما فرضه
فلو أراد التخلص من المهر أو
أرادت بعد الدخول بمهر
المثل أى وكان أكثر من
المسمى فينبغي قبولها قلت
وهو داخل فى قولى فى حقهما
(لا) باقرار (الشاهد من بما
يمنع محته) أى النكاح
فلا يؤثر فى بطلانه كما لا يؤثر
فيه بعد الحكم بشهادتهما
ولان الحق ليس لهما فلا
يقبل قولهما على الزوجين
(فان أقر الزوج) دون
الزوجة (به ففسخ) النكاح
لا عتقانه بما يثبت به بطلان
نكاحه (وعليه المهر ان
دخل) بها (والانقصه) اذ
لا يقبل قوله عليها فى المهر
وقولى ففسخ هو المراد بقوله
فرق بينهما فهى فرقة ففسخ
لا طلاق فلا تنقص عدد
الطلاق كالأقرب بالرضاع
وتعبرى بما يمنع محته أعم
من تعبيره بالفسق (أو)
أقرت (الزوجة) دون
الزوج (بخلل فى أو
شاهد) كفسق (حلف)
فيصدق لان العصمة بيده
وهى تريد رفعها والاصل
بقاؤها وهذه من زيادات فان
طلقت قبل دخول فلامهر
لانكارها أو بعده فلها أن تل
الامرين من المسمى ومهر
المثل وخرج بالخلل فيمن
ذكر غيره كالأقرب الزوجة
وقع العقد بغير ولي ولا

ان محل سقوطه قبل الوطء ما اذا لم يقبضه والام يستترده أخذ من قول الرافعي لو قال طاعتها بعد الوطء فلي الرجعة
فقلت بل قبله صدقت وهو مقر لها بالمهر فان كانت قبضته لم ترجع به والام تطالبه الابنصفه والنصف الذي تنكره
هناك بمثابة الكل هنا وما أجيب به عن ذلك بان الزوجين في تلك اتفقا على حصول الموجب للمهر وهو
العقد واختلاف في المقر وله وهو الوطء وهما تدعى نقي السبب الموجب له فلو ملكاها شيئا منه للملكة بغير
سبب تدعيه رده والدرجته الله تعالى بان الجواب المذكور لا يجدي شيئا والمعتمد التسوية بين المستثنين
اذا الجامع المعتبر بينهما ان من في يده المال معترف بأنه غيره وذلك الغير ينكره فيقر المال في يده فلهما أه
شرح م (قوله فتخلف هي) هذا ضعيف بني على ان القول قول مدعي الفساد والراجع انه قول مدعي
الصحة فيخلف الزوج أنه شخص الكن قال حج موجه الكلام المصنف ونظير ذلك ما مر في اختلاف
المبايعين ان شرط تصديق مدعي الصحة ان يتفقا على وقوع عقد أي وهما لم يتفقا على وقوع عقد صدقنا مدعي
الفساد وفيه انهما اتفقا على عقد واختلفا أهل وقوع مع ولي أو شهود أو لا وجب تصديق مدعي الصحة الذي
هو الزوج وهو ما ذهبه شيخنا فها هنا مبني على ان القول قول مدعي الفساد والراجع خلافه كما علمت تأمل أه
حل (قوله الكافي في العقد) أي في جواز الاقدام عليه أه شيخنا (قوله يحصل باذنها) أي في أصل التزوج
ولا يشترط اسنادها الاذن للولي بل لوفات أمراضت يكفي ويزوجها وان لم تقل له زوجني أو يزوجني فلان
أه شيخنا (قوله أو بينة) ينبغي أو اخبار من يثق به ولو فاسق أو مسيئا ومبيرا أه حل (قوله خروج من خلاف
من يعتبر رضاها) أي وثلاثا لرفعها من يعتبر اذنها وتجمعده فيبطله أه شرح م

(فصل في عاقد النكاح) أي نفيها وإثباتها زيادة على ما مر في قوله وفقد ما منع من عدم كورة إلى آخر ما مر
وقوله وما يذ كرمه أي من مستأني الاقرار ومن كون سكوت البكر اذنا أه شيخنا لكن قوله زيادة على ما مر
فيه شيء اذ قوله هنا لا تعقد امرأة نكاحا هو عين قوله سابقا من عدم كورة وكذا قول المتن فيما يأتي أو أحرم
هو عين قوله سابقا من أحرم تأمل (قوله لا تعقد امرأة نكاحا) أي لا يكون لها دخل فيه والمراد بالنكاح هنا
أحد ذنبيه أي لا يجاب أو القبول نعم لو لم يكن لها ولي قال بعضهم أصلا وقال بعضهم يمكن التوجه له جازلها
ان تفوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل فيزوجها منه لأنه محكم وهو كالحاكم وكذا لو ولت هي والخاطب
عدلا مع على المختار وان لم يكن مجتهدا الشدة الحاجة إلى ذلك كما جرى عليه ابن المقرئ تبعلا لصله قال في المهمان
ولا يختص ذلك بعقد الحاكم بل يجوز مع وجوده سفر أو حضرا بناء على الصحيح في جواز التحكيم كما ذكر
في كتاب القضاء قال العراقي ومرا إذا استوى ما إذا كل المحكم صالحا للقضاء وأما الذي اختاره النووي
رحمه الله تعالى انه تكفي العدالة ولا يشترط كونه صالحا للقضاء فشرطه السفر وفقد القاضي أي ولو قاضي
ضرورة وأبده الاذرى وحاصله ان المدار على وجود القاضي وفقده لا على السفر والحضر نعم لو كان الحاكم
لا يزوج الابراهيم لما وقع بالنسبة للزوجين لا تختمل في مثله عادة كفي كثير من البلاد في زماننا حتى جواب
قولية أمرهما لعدل مع وجوده وان سلمنا انه لا ينزل بذلك بان علم موليه بذلك حال التولية ولو ابتلى بالولاية
أمرأة الامامة فنحكها بالضرورة كما قاله ابن عبد السلام وغيره بقياسه تصحيح تزويجها وكذا لو زوجت
كافرة كافرة بدار الحرب فيقر الزوجان عليه بعد اسلامهما فلو خالفت المرأة تزوجت نفسها سواء كان
بحضرة شاهدين أو بدونه أو وكلت من يزوجه أو ليس من أوليائها كما رها فيجب على الزوج مهر المثل
بالوطء ولو في الدبر ومحلها اذا كان رشيدا ولا يجب المسمى لفساد النكاح ويجب أيضا لرش البكارة ولو كانت بكرا
ولا يجب عليه الحد وان اعتقد التحريم سواء قلنا أم لا للشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح ولكنه يتران
اعتقد التحريم وحصل هذا كله ما لم يحكم بما حكم به فأن حكم بها فيجب المسمى ولا تقدر ومحلها أيضا ما لم يحكم
حاکم يطلانه فان حكم به وجب الحد أه من شرح م وحواشيه وقوله نعم لو لم يكن لها ولي الخ فيه

شهود وقال الزوج بل بهما
فتخلف هي كما نقله ابن الرقة
عن الذخائر والزركشي عن
النص لان ذلك انكار لاصل
العقد (ومن اشهاد على رضا
من يعتبر رضاها بالنكاح)
بان كانت غير مجبرة احتياطا
ليؤمن انكارها وانما لم
يشترط لان رضاها ليس من
نفس النكاح المعتمد فيه
الاشهاد وانما هو شرط فيه
ورضاها الكافي في العقد
يحصل باذنها أو بينة أو
بأخبار وإيها مع تصديق
الزوج أو عكسه وقضية
التقييد بمن يعتبر رضاها انه
لا يسن الاشهاد على رضا
المجبرة وقال الاذرى ينبغي انه
يسن أيضا خروج من خلاف
من يعتبر رضاها

*(فصل في عاقد
النكاح وما يذ كرمه)*
(لا تعقد امرأة نكاحا) ولو
بأذن إيجابا كل أو قبولا
لأنفسها

قلاقة وتطويل موهم لغیر المراد وعبارة ابن حجر أصح ونصها نعم لولم يكن لها ولي قال بعضهم أصلا وهو الظاهر
وقال بعضهم يمكن الرجوع إليه أي يسهل عادة كظاهر جاز لها أن تقوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد
عدل فيزوجها ولو لمع وجود الحائز المجتهد أو إلى عدل غير مجتهد ولو لمع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها
لامع وجودها ثم ولو غير أهل كما حررته في شرح الارشاد إلى آخر ما قاله مر هنا اه (قوله ولا غيرها) قال
الزركشي لا يعتبر انهم في نكاح غيرها الا في ملكها أو في سفهه أو مجنون هي وصية عليه اه شورى (قوله
وعدم ذكره أصلا) عطف مسبب على سبب وهذه علة عقلية فتشمل الثلاث المدعاة في المتن أي إيجابها لنفسها
وغيرها وقبولها لغيرها ولهذا تقدمها على الحديثين لانه ليس فيها نفي القبول لغير اه شيخنا (قوله لانكاح
الابوي) أي وعند تزويج المرأة نفسها الاولى اه حل (قوله وروى ابن ماجه) هذا يعني عما قبله وتتمه
فان الزانية التي تزوج نفسها أو بدل له هذا الثاني قوله تعالى ولا تفسدواهن لانه لو جاز تزويج نفسها لم يكن
للعضل تأثير ولم يفرق أحد بين ان يكون العضل لمن كان زوجها أو غيره اه حل (قوله وروى ابن
ماجه الخ) انما ذكره هذا مع ما قبله وان كان مفادهما واحدا وهو نفي إيجابها لنفسها وغيرها لان الثاني أصح
في المراد ولانه على شرط الشيخين عند الدارقطني اه شيخنا (قوله أو أطلق) أي لم يقيد بعنى وخرج بذلك ما
قال عنك أو عني وعنك فان التوكيل لا يصح وقوله فوكت راجع للصورتين ومحل في الثانية ان وكلت عنه فمما
بخلاف ما لو وكلت عنها فانه لا يصح اه من سم والشورى وحل (قوله ويقبل اقرار مكافئة الخ)
دخل في هذا السفهة والبكر وهذا مستثنى من قاعدة من لا يملك الانشاء لا يملك الاقرار وقوله لصدقتها هل
الزوج في ذلك وإليه المجرى حانة التصديق وبحت الزركشي استثناء الرقيقة لما في قبول اقرارها من تفويت حق
السيد من الوطء قال ولم يذكره اه (قلت) وهو واضح لان اقرار الشخص لا يقبل في ابطال حق غيره
وسبب ما أتى قريبا تعرض الشارح له بقوله ولو كان أحدهما رقيقا الخ ولو أقرت المرأة غير كف ففعل الرافعي عن
فتاوى البغوي انه لا اعتراض للولي لانه ليس بانشاء بل اقرار كما أقرت بالنكاح وأنكر الولي اه لكن في
فتاوى الغزالي خلافة قال الزركشي وهو أقرب اه ومال إليه مر اه سم (قوله ويقبل اقرار مكافئة) أي
ولو رقيقة أو سفهة وقوله لصدقتها أي كذلك غاية الامر انه يشترط تصديق الولي والسيد في الرقيقين والسفهيين
كما سيأتي اه شيخنا (قوله اقرار مكافئة) وكذلك عكسه أي اقراره به مع تصديقه اه شيخنا وفي قول على
الجلال ويقبل اقرار البالغ العاقل بنكاح امرأة ان صدقته كعكسه وخرج بالتصديق ما لو كذبها أو عكسه فلا
يثبت ولا اثر لاحدهما من الآخر ولو مان لكن لها الرجوع عن التكذيب ولو بهدونه وحيث تدرت منه
ولامه راها عليه اه (قوله لصدقتها) واذ لم يصدقها فمقتضى كلامهم على ما ذكره الزركشي ومن تبعه ان لها ان
تزوج حالا وهو أحد وجهين حكاهما الامام وقال القفال لا ونشأ له الرافعي عنه آخر الطلاق اعتبارا بقولها في
حق نفسها وطريق حلها ان يطلقها الخ وهذا هو القياس فهو المعتمد اه حج وهل رجوعها عن الاقرار
كالطلاق اه سم عليه (أقول) وي ينبغي ان يكون كالطلاق فتزوج حالا اه ع ش على مر (قوله وان
كذبها وليها المجبر) ظاهره ولو كان الزوج غير كف وبه أتى البغوي لانه ليس انشاء عقد لكن أتى الغزالي
بخلافه ومال إليه شيخنا لكن في شرحه ولو كان غير كف وهو موافق في ذلك للحج ولا يضر كون الكفاءة فيها
حق للولي لان هذا وقع تابع الاصل النكاح المقبول قولها فيه دونه اه حل (قوله وان كذبها وليها المجبر)
وكذا ان كذبها شهود دعيتهم أو أنكر الولي الرضا بدون الكفاءة لاحتمال نسيانهم اه شرح مر (قوله
فيثبت بتصادقهما) أي فلم يؤثر انكار غيره واذا كذب الزوج ليس لها ان تزوج حالا بل لابد من تطليق
الزوج لها وليس له ان يعقد عاها فاذا كذب نفسه في التكذيب لم يلتفت اليه وظاهره وان ادعى انه كان ناسيا
عند التكذيب فلو كذبت وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها اه حل (قوله ولا بد من

ولا غيرها ذلا يليق بها سن
العادات ودعوا لها فيه لما قصد
منها من الحياء وعدم ذكره
أصلا وتقدم خبر لانكاح
الابوي وروى ابن ماجه خبر
لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة
نفسها وآخر جه الدارقطني
باسناد على شرط الشيخين
ومثلها الخنثى لكن لو زوج
أخته مثلا فبان بوجاهة
ذكره ابن المسلم وخرج
بلائه قدما ولو كانا رجل في
انها توكل آخر في تزويج
موليته أو قال وليها وكل على
من يزوجك أو أطلق فوكت
وعقد الوكيل فانه يصح
(و يقبل اقرار مكافئة
لصدقتها) وان كذبها وليها
لان النكاح حق الزوجين
فيثبت بتصادقهما كالبيع
وغيره ولا بد من

تفصيلها الاقرار) أي أو الشاهدين المعينين أي ومحل قبول اقرارها لم يسبق باقرار ولها المجبر والاقية قدم كما
 سياتي (قوله من انه يكفي اقرارها المطلق) أي لانه يستغنى عن تفصيله بالتفصيل الواقع في الدعوى ويأتي
 ما ذكر في اقرار الرجل المبتدأ والواقع في جواب الدعوى فلا بد من التفصيل في الاول ويكفي الاطلاق في الثاني
 خلافا لمن فرق بين الرجل وغيره اه زى وحل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديقه في النكاح أو في
 الاذن لانه الذي يملك انشاءه يرجع وكذا يقال في ولي السفينة اه رشدي على مر وقديدي ارادة الاول
 بالنسبة لارقية لتوقف عقد النكاح على ما مرته له وارادة الثاني في الرقيق لانه بمجرد الاذن ارتفع عنه المانع
 وصار يصح منه العقد باستقلاله ومثله يقال في السفينة تأمل فالمراد تصديق السيد في النكاح ان كان المصدق
 أمة وفي الاذن ان كان عبدا اه (قوله عمل بالاسبق) أي الى مجلس الحكم وان تأخر اقراره خارجا وقوله
 فان أقرامعا أي جاء أمعا الى مجلس الحكم والمعتد في هذه قبول اقرارها فدار السبق والمعية على الوصول الى
 المجلس لا على تاريخ الاقرار اه شيخنا وكان الانسب تأخير قوله ولو أقرت الخ عن قوله ومجبره لان ما صنع
 حواله على ما لم يعلم (قوله فان أقرامعا) أي أو علم السبق دون عين السابق ولو جهل الحال وقف ان ربح
 معرفته والابطال وفي كلام جج ان ذلك كالمعية فيقبل اقرارها بناء على قبول اقرارها في المعية وكالمعية ما لو علم
 السابق ثم نسي اه حل ولو قال رجل هذه زوجتي فسكت أو امرأته ذاز وجي فسكت ومات المقر ورثه
 الساكت دون عكسه وفي الاولى لو أنكرت صدقت بيمينها ومع ذلك يقبل رجوعها ولو بعد موته كما يأتي آخر
 الرجعة لانها مقرة بحق عليها وقدمات وهو مقيم على المطالبة وفي التهمة لو أقرت بالنكاح وأنكرت طاحكم الاقرار
 في حقه حتى لو علم بعد ذلك وادعى نكاحا لم يسمع ما لم يدع نكاحا جديدا وبما تقرر على ما أتى به بعض
 المتأخرين فبين مات عن زوجة في منزله فشهدت بينة بانه كان أقر بطلاقها ثلاثا قبل موته بسبعة أشهر فأقامت
 بينة بانه أقر قبل موته انها في عقد نكاح من انه لا تسمع دعواها وبينتها الا ان ادعت نكاحا مفصلا ومنه ان
 تذكر انها تحللت تحليلا بشر وطه ثم تقيم بينة بذلك بخلاف دعواها بمجرد اقراره لان دعواها بمجرد اقراره مجردة
 عن نفس الحق أي النكاح فلا تسمع على الاصغر بخلاف دعواها النكاح وانه أقر بانها في عصمته وعقد نكاحه
 ولم تفصل بذكره في زمن يمكن فيه العدان والتحليل وغير ذلك لانهم لم يدع اقراره بما يسجله نكاحها واقراره
 بانها في عصمة نكاحه لا يقتضي ارشامه لاحتمال امرين على السواء النكاح السابق ويلزم منه تكذيب البينة
 باقراره بالثلاث ونكاح آخر أحدثاه بعد امكن التحليل والارث لا يثبت بالشك اه والحاصل انها حيث ادعت
 بانه أقر بانها في نكاحه بعد مضي امكن التحليل من طلاقها الاول وأقامت بينة بذلك قبلت وورثت والا فلا وعلى
 هذا يحتمل قول المزجج اليميني وهو صاحب العباب تسمع دعواها وبينتها ورثته ولا منافاة بين البيتين لا مكان
 زوال المانع الذي أثبتته الاولى بالتحليل بشرطه اه ملخصا من شرح مر (قوله فلان نكاح) ضعيف والمعتد
 انه يعمل باقرارها دون اقرار ولها اه زى وعبارته شرح مر فان وقع معاودة اقرارها بغير وجه اليقين
 في ندر يه لتعلق ذلك ببدنها وحققها وصوبه الزكشي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهت (قوله ومجبره)
 أي ما لم يسبق باقرارها فكل من المستثنين تقيد الاخرى اه شيخنا والعبرة في كونه مجبرا بحالة الاقرار فلو لم
 يكن مجبرا حاله كل ادعى وهي ثيب انه زوجها حين كانت بكر فلا يقبل اقراره لجزءه عن الانشاء حيثئذ اه
 شرح مر (قوله ومجبره) انظر لم يشهد في هذه كالتى قبلها بان يقول لمصدق لم أر من الخوانى من تعرض
 لهذا التقيد نفيا ولا اثباتا ومثل المتن في هذا الاطلاق شرح مر و جج وحواشيهم اوضح الروض فليجبر
 المقام (قوله على مولته) أي سواء صدقته فيما لو كانت بالغة أو لم تصدقه اه شرح مر (قوله لقدردته على
 انشائه) يؤخذ منه انه أقر نكاحها الكف مؤسرا ليس بينها وبينه عداوة مطلقا ولا بينها وبين الولي المقر عداوة
 ظاهرة وانه لو لم يكن كذلك لم يقبل وهو كذلك فعوله بخلاف غيره يصدق الغير بغير الاب والجد وبهم ما اذا اختل

تفصيلها الاقرار فتقول
 زوجتي منه ولي بحضور
 عدلين ورضائي ان كانت ممن
 يعتبر رضاها وهذا في اقرارها
 المبتدأ فلا ينافي ما سياتي في
 الدعوى من انه يكفي اقرارها
 المطلق فان ذلك محله في
 اقرارها الواقع في جواب
 الدعوى ولو كان أحدهما
 وقيفا اشترط مع ذلك
 تصديق سيده ولو أقرت
 لرجل وولها لا يجوز عمل
 بالاسبق فان اقرارامعافلا
 نكاح ذكره البلقيني في
 تصحيحه وقول لمصدقها من
 زيادتي وكل لكافة السكرانة
 (و) يقبل اقرار (مجبر) من
 أب أو جد أو سيد على مولته
 (به) أي بالنكاح لقدردته
 على انشائه

فهي ما شرط من شروط الاخبار كأن أقرب نكاحها الغير كف فلا يقبل اقراره عليها اه شيخنا (قوله بخلاف غيره لتوقعه الخ) يدخل فيه ما إذا أقر الغير كف وبه صرح الزركشي بخلاف ما تقدم في اقرار المرأة على ما فيه وقال
 مرد بن مغي ان لا يقبل اقرار كل من المرأة والولي بغير الكف اه سم (قوله ولا ب تزويج بكر) أي سواء كان له
 على مالها ولاية كان كانت صغيرة أو بلغت سفينة أو لم يكن له عليه ولاية كان بالغت رشيدة واستمر رشدها أو لم
 يستمر بل بزرت فان ولي مالها هو القاضي في هذه الحالة وبعضهم زعم ان ولاية تزويجها تابعة لولاية مالها اه
 شرح مرد بن مغي تصرف (قوله تزويج بكر) ويراد فيها العذراء لغت وعرفا وقد يفرقون بينهما فيطلقون
 البكر على من اذنها السكوت وان زالت بكارتها ويخصون العذراء بالبكر حقيقة والمعصر تطلق على مقاربة
 الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولدت أول الولادة أو حبست في البيت ساعة وحاضت أو قاربت عشرين سنة
 فالمعصر مشترك بين هذه المعاني لا يعلم المراد منها الا بقرينة ما من شرح مرد بن مغي عليه (قوله بان يزوجهها
 وليس بينهما عداوة الخ) لم يبين الشارح شروط الصحة من شروط جواز الاقدام ولم يستوف الشروط فان
 الذي في كلامه خمسة وهي في الواقع سبعة أربعة للصحة وثلاثة لجواز المباشرة وعبارة شرح مرد بن مغي بشرط لصحة
 ذلك كفاءة الزوج ويسار بمحال صداقها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فلوزوجهها من معسرة لم يصح لانه بخسها
 حقه وليس مفرعا على ان اليسار معتبر في الكفاءة بخلاف البعض المتأخرين وعدم عداوة مطلقا بينهما وبين
 الزوج كما يحسنه العراقي وعدم عداوة ظاهرة بينهما وبين الولي والا فلا يزوجهها الا بانها بخلاف غير الظاهرة لان
 الولي يحتاط لموالاته خوفا من العار وغيره وعليه يحمل اطلاق الماوردي والروابي الجواز واعتبر الظهور هنا
 دون ما مر في الزوج لظهور الفرق بين الولي المجهول والزوج لان انتفاء العداوة بينهما وبين وليها يقتضي ان لا يزوجهها
 الا لمن يحصل لها منه حظ ومصلحة لشقيقته عليها ما يجرد كراهته له من غير ضرر فلا يؤثر لكن يكره له تزويجها
 منه كما نص عليه في الام لا يقال يلزم من اشتراط عدالته انتفاء عداوته لتنافيه مالا مانع ذلك لما سيعلم في محتملها
 انها قد لا تكون مفسدة وألحق الخلفاء بالمجهول وكيله وعليه فالظاهر انه لا يشترط فيه ظهوره بالوضوح الفرق
 بينهما ويشترط لجواز مباشرته دون محتمل كونه بمهر مثلهما حال من نقد البلد وسبأ في مهر المثل ما يعلم منه ان
 محل ذلك في من لم يعتد الاجل أو غير نقد البلد والاجاز بالتزويج وبغير نقد البلد واشترط ان لا يتضرر به
 لنحو هرم أو عي والافسخ وأن لا يلزمها الحج والاشترط اذنها قاله ابن العماد لئلا يمنعها الزوج منه ضعيفان
 بل الثاني شاذ لوجود العلم مع اذنها انتهت وقوله ويسار بمحال صداقها بقى ما لو قال بولي المرأة بولي الزوج وجبت
 ابتنى ابنك بمائة قرش في ذمتك مثلا فلا يصح وطريق الصحة ان يهب الصداق لولده ويهبه له وهل استحقاق
 الجهات كالامامة ونحوها كاف في اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل حال الصداق أم لا فيه نظر والاقرب
 الاول أخذ الامامة في باب انتفليس من انه يكاف التزول عنها ومثل ذلك ما لو تجعده في جهة الوقف أو
 الدين ما يفي بذلك وان لم يقبضه لانه كالدوية عند الناظر وعند من يصرف الجلمكية وكتب أيضا حفظه
 الله قوله بحال صداقها أي بان يكون ذلك في ملكه نقدا كان أو غيره دخل في ملكه بعوض أو بغيره فالمدار
 على كونه في ملكه عند العقد وينبغي ان مثل ذلك في الصحة ما يقع كثيرا من غير الزوج كاييسه يدفع عن بولي
 المرأة قبل العقد الصداق فهو وان لم يدخل في ملك الزوج بمجرد ذلك ولا هو دين عليه يحصل به قضاؤه لكن
 العادة جارية به عدم رده اليه وعدم مطالبته الزوج به وتصرف المرأة فيه في منزل منزلة ملكه وخروج بقولنا بان
 يكون في ملكه ما يقع من ان الزوج يستعير من بعض أقارب به مثلا مصاعا ونحوه ليس دفعه للمرأة الى ان يوسر
 في دفع لها الصداق ويسترد ما دفعه لها ليرده على مالكة فلا يكتفى لعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاسد حيث
 وقع بلاذن معتبر منها اه ع ش عليه وفي قل على الجلال ويشترط لصحة العقد حيث لا عدم عداوة
 ظاهر من الولي لها بان يطلع عليها أهل محلها وكون الزوج كفوا أو وسرا أي قادرا على حال الصداق ليس

بخلاف غيره لتوقعه على
 رضاها (ولا ب) وان علا
 (تزويج بكر بلاذن) منها
 (بشرطه) بان يزوجهها وليس
 بينهما عداوة ظاهرة بمهر
 مثلها من نقد البلد من

عدوا لها ولو باطن حتى لو تبين شيء من ذلك بعد العقد تبين بطلانه ويشترط لجواز الاقدام على العقد كونه بهر
 المثل من نقد الباطن كالا والمراد بنقد الباطن ما حوت به العادة فيه ولو عر وضوا وكذا يقال في الحلال والمراد
 بقدرته ان يكون ما الباطن قدره مما يباع في الدين قال شيخنا واذا حرم الاقدام فسد عقد الصداق فقط والنكاح
 صحيح ويرجع الى مهر المثل وفيه نظر اذا كان غير نقد الباطن أكثر منه قال واذا فقد شرط من شروط الصحة بطل
 النكاح كالمروفيه نظرا ايضا في نحو ما لو عقد لمن مهرها مائة بمائتين حالتين وهو قادر على مائة فقط فراجع
 وخرج بالعداوة الكراهة لنحو بخل أو عي أو تشوه خالقة فيكره التزويج فقط قال في شرح الروض ولا حاجة
 لاشتراط عدم عداوة الزوج لان شفقة الولي تدعو الى انه لا يزوجهما من عدوها اه وفيه نظر ووكيل الولي
 مثله فيما ذكر * (تبيينه) * مقتضى اعتبار تلك الشروط عدم صحة العقد مع جهل الولي بها فراجع مع
 ما تقدم في اعتبار التحليل عن شيخنا مر ومحل اعتبارها ان لم يكن من المرأة اذن في التزويج كما يأتي في الخبر
 اه (قوله وليس بينهما) أي بينهما وبين الولي والمراد بالقاهرة ان يعرفها أهل محلها والباطنة خلافها اه
 شيخنا (قوله موسر به) خرج المعسر ومنه ما لو زوج الولي محجوره المعسر بينت باجبار وإيهاله ثم يدفع أبو
 الزوج الصداق عنه بعد العقد فلا يصح لانه كان حال العقد معسرا فالطريق ان يهب الأب ابنته قبل العقد مقدار
 الصداق ويقبضه ثم يزوجه ويصح أن يكون مثل الهبة للولد ما يقع كثيرا من ان الأب يدفع عن الابن مقدم
 الصداق قبل العقد فانه وإن لم يكن هبة الا انه قد ينزل منزلتها بل قد يدعى انه هبة ضمنية للولد فان دفعه لولي الزوجة
 في قوة أن يقول ملكت هذا الابن ودفعته لك عن صداق بنتك الذي قدر لها اه ع ش على مر في باب الكفاءة
 (قوله النبي أحق بنفسها) أي في اختيارها للزوج أو في الاذن وليس المراد انها أحق بنفسها في العقد كما يقوله
 الخالف وهم الحنفية اه عزیزی (قوله ومن له استئذانها مكافئة) اما الصغيرة فلا اذن لها ويبحث بعضهم ندبه
 في الميرة لا طلاق الخبر لان بعض الاثمة أوجبوه بسحب حينئذ عدم تزويجها الا الحاجة أو مصلحة ويندب
 ان يرسل لوليته ثقة لا يتحشمها وأما أولى لتعلم ما في نفسها اه شرح مر (قوله وقولي مكافئة من زيادني)
 خرج به الصغيرة فلا يسر استئذانها لانه لا اذن لها ولو ميرة ويبحث بعضهم ندبه في الميرة لا طلاق الخبر ولان بعض
 الاثمة أوجبوه في العيب بسحب استئذان المراهقة وأما أيضا اه حل (قوله وسكوته بعده اذن) اما اذا لم
 تستأذن وانما زوج غير المجبر بحضورها فلا يكفي سكوتها وأقوى البغوى بأنها لو أقرت بميرة ببلوغها فزوجت ثم
 قالت لم أكن بالغه حين أقررت صدقت بيمينها وفيه نظر اذ كيف يبطل النكاح بمجرد قولها السابق منها قبضه
 لاسيما مع عدم ابدائها عذرا في ذلك اه شرح مر (قوله للاب وغيره) أي من بقية الاولياء كالاخ والعم
 (قوله كصباح وضرب خد) الواو بمعنى أو فيكون أحدهما اه حل (قوله واذنهم اسكوتهما) اذنهم خبر مقدم
 وسكوتهما مبتدأ مؤخر والتقدير وسكوتهما كاذنهما حذف الكاف مبالغة في التشبيه وقدم المشبه به كذلك
 هكذا تبين والافا السكوت ليس اذنا حتى يجعل خبرا عنه وانما هو كالاذن اه شيخنا (قوله لا لقدر المهر) أي
 ولا انتفاع شروط الصحة كتزويجها من غير كفء أو من غير مواسر أو من عدولها فلا بد من اذنها الصريح في هذا
 كله سواء كان الزوج المجبر أو غيره كانه لا بد من تصريح النبي بهذا كله فان لم تصرح هي ولا البكر بما ذكر
 بطل العقد عند اختلال شرط من شروط الصحة بطل عقد الصداق فقط دون النكاح فيما اذا احتل شرط
 من شروط الجواز وهذا في تزويج المجبر وغيره اه شيخنا وقوله كتزويجها من غير كفء يقتضي انه لا بد في
 تزويجها من غير الكفء من الاذن الصريح وهو خلاف ما في شرح مر هنا وفي باب الكفاءة وعبارته هنا
 ويكفي في البكر سكوتها الذي لم يقرن بنحو كاه مع صباح أو ضرب خد المجبر قطعا وغيره بالنسبة للنكاح ولو غير
 نحو كفء وان طنته كفوا كما تملكه كلامه لا بدون مهر المثل أو كونه من غير نقد الباطن اه ونص عبارته في باب
 الكفاءة لو زوجها الولي المجبر أو غيره غير كفء برضاها ولو صغيرة وان سكنت البكر بعد استئذانها فيه صح

كفء لها موسر به كبيرة
 كانت أو صغيرة عاقلة أو
 مجنونة لكمال شفقتك وخبر
 الدارقطني النبي أحق
 بنفسها من وإيهاله البكر
 بزوجهما أوها وقولي
 بشرطه من زيادني (ومن له
 استئذانها مكافئة) تطييبا
 لخاطرها وعليه حل خبر
 مسلم والبكر يستأمرها
 أبوها بخلاف غيره فانه يعتبر
 في تزويجها استئذانها
 كما سيأتي وقولي مكافئة من
 زيادني ومثلها السكرانة
 (وسكوتهما) بقيد زونه بقولي
 (بعده) أي بعد استئذانها
 (اذن) للاب وغيره ما لم تكن
 قرينة ظاهرة في المنع كصباح
 وضرب خد المجبر مسلم واذنها
 سكوتهما وهذا بالنسبة للتزويج
 لا لقدر المهر وكونه من غير

التزويج مع الكراهة اه وعبارته الزيادة قوله وهذا بالنسبة للزوج أي ولو بغير كفه انتهت ويؤيد تقرير شيخنا ما نقل عن الشيخين وهو ان المعتمد اشتراط النطق الصريح خلافا لمروج (قوله لا لقدر المهر) أي اذا كان دون مهر المثل فلا يكتفى بالسكوت بالنسبة لهذا فلو سكنت انعقد بمهر المثل اه شيخنا (قوله ولا يزوج ولي من أب أو غيره) لا يشمل الولي السيد لان السيد ليس وليا لكن كلامه في ترجمة الفصل الذي يلي هذا تفيد انه أراد بالولي ما يشمل السيد ثم ذكر فيه ما يهيد ان الولاية تارة تطالع على ما يقابل الملك وتارة تطالع على ما يشملها تأمل اه حل وقوله عاقلة ثيبا وقوله بكر عاقلة خرج به المجنونة ثيبا كانت أو بكرا وحكمهما ما ذكر في الفصل الا آتى بقوله ولا يزوج مجنونة ولو صغيرة وثيبا لمصلحة في تزويجها ولو بلا حاجة اليه فان فقد الاب زوجها الحاكم ان بلغت واحتاجت للنكاح فعلم ان الحاكم لا يزوجهما في صغرها لعدم حاجتها ولا بعد بلوغها لمصلحة الى آخر ما سيأتي (قوله بكر عاقلة) هو شامل للغوراء اذا وطئت ولم تنزل البكارة وهو نظير قولهم في التحليل وان كان يشك على التحليل بعدم الممارسة لكن جزم المقدسي بعدم الاجبار كراهة البكارة لسقطه ونحوها اذا وطئت * (فائدة) * لو ادعت البكارة أو الثبوت فالحق قولها وان كانت فاسقة ولا يكشف حالها ولا تسئل عن الوطء قال بعضهم وهذه حيلة في منع الاب من الاجبار اه قلت قضية هذا ان مجرد قولها انائب وان لم تقل من وطء يكون مانعا من الاجبار وهو ظاهر لان معنى الثبوت في الشرع من زالت بكارتها بالوطء نعم لو أراد الولي المجبر ان يقيم بينة على البكارة كي يجبرها من كف عنه فلا يبعد اجابته لذلك اه وما ذكره من جزم المقدسي بعدم الاجبار اختاره شيخنا طب واعتمده مر ثم اعتمد ان حكمها حكم البكر اه سم وفي شرح مر مانعه وتصدق المكافاة في دعوى البكارة ولو فاسقة بلا عين أي فيكتفى بسكوتها في الاذن وتزوج بالايجاب كما قاله ابن المقرئ وبمينها فيما يظهر في دعوى الثبوت قبل العقد وان لم تتزوج ولا تسئل عن الوطء فان ادعت الثبوت بعد العقد وقد زوجهما واهما من غير اذنها نطقا فهو المصدق بيمينه ما في تصديقهما من ابطال النكاح بل لو شهدت أربع نسوة بشيئهن عند العقد لم يطل لجواز ازالتهن بغير اذنها فلو ادعت بغيرها كما ذكره الماوردي والرويان أفشى القاضي بخلافه اه (قوله الاباذنهما) أي صريحاً في الثيب وصريحاً أو سكوتاً في البكر اه شيخنا وقوله بالغتين أي ولو صغيرتين لكن بالنسبة للزوج وأما بالنسبة لقدر المهر وكونه من غير نقد البلد فلا بد من الرشد والانعقد بمهر المثل اه (قوله ولو بلفظ الوكالة) أي للاب أو غيره أو قولها أذنت له في ان يبعدها وان لم تذكر نكاحاً كما بحثه بعضهم ويؤيده قولهم يكتفى قولها رضيت بمن يرضاه أبي أو أمي أو بما يفعله أبي أو أمي في ذكركم ككاح أي وهم يتفاوضون عندها في ذكركم النكاح لا قولها رضيت ان رضيت أمي أو بما يفعله مطلقاً ولا ان رضيت أبي الا ان تريد به بما يفعله فلا يكتفى بسكوتها وسيعلم مما يأتي آخر الفصل الا آتى ان قولها رضيت ان أزوج أو رضيت فلان أزواجاً متضمن للاذن لا ولي فله ان يزوجهما بلا تجديد استئذان ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بينة قال الاسنوي وغيره ولو أذنت له ثم نزل نفسه لم ينزل كما اقتضاه كلامهم لان ولا يشبه بالنص فلم يؤثر فيها عزله لنفسه وتقييد بعضهم له بما اذا كان قبل الاذن والا كان رده أو عضله ابطاله فلا يزوجهما الاباذن جديد فيه نظراً لاذكرناه اه شرح مر (قوله حتى تستأمر وهن) ومن المعلوم أنه لا بد من دخول وقت استئمارهن وذلك بعد البلوغ وفيه أنه لا يقال لهن حيث سيأتي الاجماع كما كان اه حل (قوله فهي في ذلك كالبكر) انظر مرجع اسم الإشارة فان ظاهره رجوعه للنكاح ومثله الوصية للابكار وأما بالنسبة للوطء وجوب مهر بكر فالظاهر منه خلافه وأنه يجب مهر ثيب ولعله وجهه التقييد باسم الإشارة وكذا الوشرط بكارتها فانه ثبت الخيار اه شورى (قوله لانهم يمارسون الرجال) هذا جرى على الغالب والافتقار كالا آتى في جعلها ثيباً بزوال البكارة بوطئه اه شورى (قوله لانهم يمارسون الرجال)

نقد البلد (ولا يزوج ولي)
من أب أو غير عاقلة (ثيبا)
وهي من زالت بكارتها
(بوطء) بقيد زنته بقولي
(في قبلها) ولو حراماً أو نائمة
(ولا غير أب) وسيد من ذى
ولاء وساطان ومن بحاشية
نسب كاخ وعم (بكر) عاقلة
(الاباذنهما) ولو بلفظ الوكالة
(بالغتين) لخبر الدارقطني
السابق وخبر لا تنكحوا
الايامى حتى تستأمر وهن
رواه الترمذي وقال حسن
صحيح أما من خلقت بلا بكارة
أو زالت بكارتها بغير ما ذكر
كسقطه وأصبع واحدة
حيض ووطء في دبرها فهي
في ذلك كالبكر لانهم يمارسون
الرجال بالوطء في محل البكارة
وهي على غباوتها

مقتضاء انهما لو مارسا الرجل بالوطء في قبلها ولم تنزل بكارتها لا تكون كالبكرو به قال ج و فرقا بينهما وبين التحليل حيث أوجبوا فيه زوال البكارة فمن لم تنزل بكارتها لا يحصل تحليلها وخالف في ذلك شيخنا فاعتمدنا ما على حد سواء لكنهم اذ كرا في التحليل أن الذكرو لو كان رقيقا جدا أو أمكن دخوله من غير زوال البكارة حصل التحليل وعلى قياس ذلك تكون من لم تنزل بكارتها بذلك شيئا حرو وكتب أيضا ممارسة الرجال بالوطء في محل البكارة موجود فيها لو وطئت في قبلها وتكرر ذلك ولم تنزل البكارة ثم رأيت ج قال ان الغوراء اذا وطئت في فرجها تيب وان بقيت بكارتها و فرقا بين ما هنا وجهها البكر في التحليل بالمبالغة في التنفير مما سارع التحليل لاجله وهو الطلاق الثلاث والمدار هنا على الحياء وقد زال بالوطء في قبلها ثم رأيت شيخنا في شرحه ذكر أن هذه كسائر الابكار كنظير في التحليل وان فرق بعضهم بينهما اه حل (قوله وجباها) عطف تفسير وان فرق بعضهم اه ج اه ع ش على مر (قوله وبما تقرر علم أنه لا تزوج صغيرة عاقلة) أى حرة وأما المجنونة فتزوج كسبائى والعقنة بزوجهما سيدها اه حاي وقوله فتزوج أى بزوجهما الاب الصالحة وقوله كما سبائى أى في فصل تزويج المحجور عليه وقول الشارح بحال أى عاقلة كانت أو مجنونة بكرا أو ثيبا وغير الاب في كلامه شامل للسلطان (قوله وبما تقرر علم الخ) أى فلم يحل بهم ما من كلام الاصل لعلمهما من كلامه اه شوى برى (قوله وأحق الاولياء بالتزويج) أى في الجملة من حيث هو لا بخصوص هذا المقدر لانه لا مشاركة لغير الاب معه فافعل التفضيل على بابيه بهذا الاعتبار أو يقال انه ليس على بابيه لانه يقتضى أن للجد ولاية التزويج مع وجود الاب وأسباب الولاية أربعة الابوة والعصوبة والولاء والسلطنة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب اه حل (قوله ويقدم الاقرب منهم) الضمير راجع لقوله بابوه لانه متعدد معنى ولا يرجع لقوله أب فابوه لثلاث تكرر بالنسبة لتقديم الاب على من فوقه اه (قوله فسائر العصبه) قال الامام وهل يتصف الاخ والعم ونحوهما بالولاية في حال صغر المولى وجهان أحدهما المنع لانه لا ملك تزويجها والثانى نعم ولكن تزويجها مشروط بالبلوغ اذ يستحيل ان يصير وليا بالبلوغ لانه أى البلوغ يؤثر في قطع الولايات فلا يكون سببا لنبوته ما قال وكان شيخى يحل اليه قال الزركشى وهو خلاف قليل الفائدة اه سم (قوله المجمع على انهم) ليس ذلك في خط المصنف وانما هو مزيدة على الهامش بخط ولدهم ولا حاجة لزبادتها من ثم لم ينبه على ان ذلك من زيادته في نسخة من النسخ التى وقفنا عليها وهو غير محتاج اليه لانه لا محذور له اذ ليس لنا عصبه غير مجمع على انهم لا يقال السلطان عصبه ليس بمجمع على انهم لا نقول قده الشارح بقوله من نسب وولاءه وأيضا قال بعد ذلك فالسلطان اه حل (قوله نعم لو كان أحد العصبه الخ) استدراك على قول المتن كارتهم فمقتضاء ان أولادهم الذين أحدهم أخ لام أو معتق مسترون فيحتاجون الى القرعة مع انه ليس كذلك بل الذى فيه اخوة الام أو الاعناق مقدم على غيره هنا وان كل فى الارث لا يقدم كمتقدم بيانه هناك فامل وقوله قدم محله فى الاخ للام مالم يكن الاخر ابنا فان كان لها ابنا عم أحدهما ابنا والآخر اخوها لا مهابا فيقدم الاول على الثانى لان البنوة عصبية فاجتمع فيه عصوبتان بخلاف الاخوة للام ليست عصبية اه حل (قوله من فى محل ولايته) أى وان لم تكن من أهلها أى وكان السلطان بذلك المحل وأما لو زوج من فى محل ولايته وهو فى غير ذلك المحل فلا يصح وأما الاذن له فصحيح وان كان فى غير محل ولايته اه حل (قوله من فى محل ولايته) أى من شملها ولايته عموما أو خصوصا كالقاضى وان لم يكن الزوج فى ولايته اه قل على الجلال وفى شرح مر مانعه وهو أى السلطان هنا وفيما يأتى يشمل العام والخاص كالقاضى والمتولى لعنفود الانسكة أو هذا النكاح بخصوصه فيزوج من هى حالة العقد بمحل ولايته ولو مختارة أو اذنت له وهى خارجة عن محل ولايته ثم زوجها بعد عدو دهاه كما يأتى لا قبل وصولها له بل لا يجوز له أن يكتب بتزويجها ولا ينافيه انه يجوز لها كم أن يكتب بما حكم به فى غير محل ولايته لان الولاية عليها لا تتعلق بالمخاطب فلم يؤثر حضوره

وجباها وبما تقرر علم انه لا تزوج صغيرة عاقلة تيب اذ لا اذن لها وان غير الاب لا يزوج صغيرة بحال لانه انما يزوج بالاذن ولا اذن للصغيرة (وأحق الاولياء بالتزويج) (أب فابوه) وان صلا لان لكل منهم ولادة وعصوبة فقدموا على من ليس لهم الا عصوبة ويقدم الاقرب منهم فالاقرب (فسائر العصبه المجمع على انهم) من نسب وولاء (كارتهم) أى كترتيب انهم فيقدم أخ لابوين ثم لاب ثم ابن أخ لابوين ثم لاب وان سفل ثم عم ثم ابن عم كذلك نعم لو كان أحد العصبه أخا لام أو كان معتقا واستويا عصوبة قدم ثم معتق ثم عصبته بحق الولاء كترتيب انهم وتقدم بيانه فى بابيه (فالسلطان) فيزوج من فى محل ولايته بالولاية العامة (ولا يزوج ابن) أمه وان عات (بينوه) لانه لا مشاركة بينه وبينها فى النسب فلا يعتنى بدفع العار عنه بل بزوجهما بنوة

بجملته ثم فان الحكم يتعلق بالمسعى فكفى حضوره ولاية القاضى تشمل بلادنا حيت وقراها وما بينهما من
 البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا يزوج ابن بنته أى خلافا للمزنى مع
 الائمة الثلاثة اهـ حل (قوله كولا وقضاء) أى ومالك كأن كان مكاتباً ومالك أمه فله أن يزوجهما باذن سيده اهـ
 حل (قوله لانها غير مقتضية لامانة) أى فهو من باب اجتماع المقتضى وغير المقتضى فيقدم المقتضى وليس
 من باب اجتماع المقتضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدمنا المانع فلا يزوج الابن اهـ شيخنا وعبرة ع من
 على مر قوله لانها غير مقتضية دفع به ما قد يتوهم من أن البنوة اذا اجتمعت مع غيرها سلبت الولاية عنه لانه
 اذا اجتمع المقتضى والمانع قدم الثاني وحاصل الجواب أن البنوة لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف
 ظاهر منضبط معرف تقيض الحكم ونعائنه أن البنوة ليست من الاسباب المقتضية للنعكاح اذا لاسباب المقتضية
 له هي مشاركتها في النسب بحيث يعنى من قام به السبب يدفع العار عن ذلك النسب وليست مقتضية لدفع ما تعبر
 به الام حتى تكون مانعة من تزويجها (قوله عتيقة امرأة حية) دخل فيه ما لو حنت المعتقة وليس لها أب
 ولا جد فيزوج عتيقتها السلطان لانه الولي للمجنونة الآن دون عصبة المعتقد من النسب كاخيهما وابن عمها
 اذا ولاية لهم على المعتقة الآن اهـ ع من على مر وأمة المرأة كعتيقتها فيما ذكر لكن بشرط اذن
 السيدة الكاملة نفاة ولو بكر اذا تسخى فان كانت صغيرة ثيبا امتنع على الاب تزويج أمتهالا اذا كانت مجنونة
 وليس للاب لجبار أمه البكر الباطنة والمبغضة بزوجهما مالك بعضها مع قريتها والافع معتق بعضها والافع السلطان
 ويزوج الحاكم أمة كافر أسلمت باذنه وكذا الموقوفة لكن باذن الموقوف عليهم أى ان انحصروا والا
 فباذن الناظر فيهما يظهر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اذا اقتضت المصلحة تزويجها أما العبد فلا يزوج
 بحال اذا لحا كم وولى الموقوف عليه وناظر المسجد ونحوه لا تصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة في تزويجها فيه
 من تعلق المهر والنفقة والكسوة بكسائه اهـ شرح مر وفي قل على الجلال (فرع) لا تزوج مدبرة
 المفلس ولو باذن الغرماء ولا أمة المرتدة والمرتد ولا الولي أمة صغيرة ثيب الا ان كانت الصغيرة مجنونة ويزوج
 الولي أمة مجنونة للمصلحة ويزوج السيد أمة المأذون لها في التجارة وأمة عبده كذلك لكن باذن الغرماء
 فيهما ان كان عليهما دين وليس للسيد بيع أمة عبده بعد الحجر عليه ان كان عليه دين ولا هبتها ولا وطؤها
 ويلزمه المهر بوطئها وينفذ ايلاده ان كانه وسرا والافلا ويزوج المصوبة سيدها ولو لعاجز عن انتزاعها
 ويزوج الجانيصة والمرهونة سيدهما باذن المستحق ويزوج الموقوفة كلها الحا كم باذن الموقوف عليه ولو كافرا
 أو باذن وليه أو باذن ناظره في نحو مسجد أو بهن في موقوفة البعض ولها أو سيدها مع من ذكر وبنات
 الموقوفة مثلها ان حدثت بعد الوقف واختار البلقى نى انها وقف أيضا ويزوج الموصى بمنفعته الوارث باذن
 الموصى له أو وليه ويزوج المشتركة ساداتها أو أحدهم باذن الباقي ان وافقها في الدين ويزوج أمة الكافر
 المسلم الحا كم باذنه وجوبا وفيه بحث ويزوج أمة القراض المالك باذن العامل ويزوج أمة الخنثى وعتيقته
 من يزوجه لو كان أنثى باذنه وجوبا ويزوج المبيعة من له انطبار فان شرط لهما أو لاجنبي اعتبر اذنها وجوبا
 ويزوج المبيعة الموقوفة ولها باذن السيد والموقوف عليه كما تقدم ويزوج أمتهما من يزوجهما لكن باذن
 السيدة صر يحا ويزوج المكاتب أمة ومكاتبته باذن سيده ويزوج المكاتب سيدها ويزوج أمة بيت المال
 الامام كالقبط باذنها وكنت الرقيق من الحرة الاصلية ولا يعتبر اذنها أو كبت الحرة الاصلية من العتيقة بعد
 موته لا موالى أمها ويزوج بنت العتيق من الحرة الاصلية معتق أبيها خلافا للزركشى ولا يصح تزويج العبد
 الموقوف وان انحصر المستحقون وأذنوا اهـ (قوله ويزوج السلطان اذا غاب الولي الاقرب مرحلتين) والاولى
 ان يأذن للابعد أو يستأذن خروجا من الخلاف ولو بان كونه بدون مسافة القصر بينة أو بحلفه لم يصح تزويج
 السلطان كما قاله البغوى ولو قدم وقال كنت تزوجهما قبل الايبنة لان الحاكم هنا والى الحاضر لوزوج

عسم كولا وقضاء ولا تضره
 البنوة لانها غير مقتضية
 لامانة (ويزوج عتيقة
 امرأة حية) فتدلى عتيقتها
 نسباً (من يزوجهما) بالولاية
 عليها تبعاً لولايتها على معتقها
 فيزوجها أبو المعتقة ثم جدها
 بترتيب الاولياء ولا يزوجهما
 ابن المعتقة وما استثنى من
 طرد ذلك وهو مالو كانت
 المعتقة ووليها كافر بن
 والعتيقة مسلمة بحيث
 لا يزوجهما ومن عكسه وهو
 مالو كانت المعتقة مسلمة
 ووليها والعتيقة كافر بن
 حيث يزوجهما مسلم من
 اختلاف الدين الا تفتى
 الفصل بعده (وان لم ترض)
 المعتقة اذا ولاية لها فاذا
 ماتت تزوج العتيقة (من
 له الولاء) من عصباتها فيقدم
 ابنها على أبيها (ويزوج
 السلطان) زيادة على ما
 (اذا غاب) الولي (الاقرب)
 نسباً أو ولاء (مرحلتين)

فقدم آخر غائب وقال كنت تزوجت لم يقبل بدون بينة بخلاف البيع لان الحاكم وكيل الغائب والوكيل لوباع
 فقدم وكاه وقال كنت بعت مثلي يقبل قوله بينه وتصديق المرأة في غيبة ولها وندولها من الموانع ويستحب
 طالب بينة منها بذلك ولا يفحلفها فان ألح في الطلب ورأى القاضي التأخير فالأوجه ان له ذلك احتياطاً لا لكفة
 وله تحليفها أنهما تأذن للغائب ان كان ممن لا يزوج الا بالاذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة والأوجه في هذه
 البين وشبهها الوجوب احتياطاً لا لبضاع لكن صح في الانرار استحبابه ومحل ما تقرده لم يعرف لها زوج معين
 والاشترط في صحة تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص كما أفاده كلام الانوار وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى
 اثباتها لفرأها سواء أحضر أم غاب كما دل عليه كلام المصنف كالرافعي وان كان القياس قبول قولها في المعين
 أيضاً حتى عند القاضي لان العبرة في العقود بقول أربابها ومن ثم لو قال اشتريت هذه الامتة من فلان وأراد بيعها
 جاز شرأوها منه وان لم يثبت شرأوها ممن عينه لكن الجواب ان النكاح يحتاط له أكثر ولوعدم السلطان لزم
 أهل الشوكة الذين هم أهل العقد والحل نصب قاض وتنفيذ أحكامه لضرورة المجتعة لذلك وقد صرح بنظير
 ذلك الامام في الغياقي فيما اذا فدت شوكة سلطان الاسلام أو نوابه في باد أو قطر وأطال الكلام فيه ونقله عن
 الاشعري وغيره اهـ من شرح مر في فصل موانع ولاية النكاح (قوله اذا غاب الولي الاقرب) أي ولم يولد كل
 وكيل لا يزوج في غيبته والاقدم على السلطان اهـ حل أي لانه ولاية المنصوصة أولى من الشرعية اهـ سم
 (قوله أو أحرم) أي وان قصر زمنه اهـ شوبري أي أو كان الاحرام فاسداً اهـ شرح مر (قوله أو عضل
 مكفة) أي ولولت قص المهر أو قال لا أزوج الا بمن هو أكفأ منه أو هو اخوها من الرضاع أو حلف بالطلاق اني
 لا أزوجه أو مذهبي لا يرى حلها لهذا الزوج لوجوب اجابتها حينئذ كاطعام المضطر ولا نظر لقراره حينئذ
 بالرضاع ولا حلف ولا مذهبه لانه اذا زوج باجبار الحاكم لم يأثم ولم يحنث ولو امتنع من التحليل للخروج من
 الخلاف أو لقوة دليل التحريم عنده لم يأثم به بل يثاب على قصده له بعض المتأخرين قال الاذرعى وفي تزويج
 الحاكم حينئذ نظراً لعدم العضل اهـ وهو صغيرة واقضاء المصنف رحمه الله تعالى بانه كبيرة باجماع المسلمين
 مراده أنه في حكمها التصريح به وهو غيره بانه صغيرة اهـ شرح مر (قوله أو عضل مكفة الخ) وهو صغيرة
 وأفتى النووي بانه كبيرة باجماع المسلمين قال حج ولا يأثم باطنابه ضل لم يمنع بحل بالكفاءة علمه منه باطنابه
 ولم يكن اثباته اهـ حل وقوله مكفة معقول عضل وقوله من تزويجها متعلق بعضل وقوله نيابة عنه
 متعلق بقوله ويرزوج السلطان الخ فقوله عنه أي عن الولي باقسامه الثلاثة وقوله ويؤخذ من التحليل هو قوله
 لان له حقاً في الكفاءة (قوله أو عضل مكفة دعته الى كفه) أي ولو كان عضله بطله أكفأ منه فيتناول
 الصورة الآتية (قوله دعته الى كفه) أي أمرت اهـ شوبري (قوله نيابة عنه) فالسلطان يزوج
 بالنيابة لا بالولاية وعليه لو ثبت العضل بالبينة فزوج ثم قامت بينة برجوع الولي عن العضل فهل تزوج السلطان
 كان كانه زال الوكيل لان ولايته لا تستمر الا حيث دام الولي على العضل فان رجع عنه كان التزويج للولي
 اهـ حل (قوله وكذا لو دعته الخ) معطوف على قوله كان عضلاً ومحل هذه الصورة اذا كان غير مجبر مطلقاً
 أو مجبراً ولم يوجد الا الذي دعته اليه وأمان وجد كفه غيره وكان الولي مجبراً فلا يكون عضلاً لقوله ولو عينت
 الخ اهـ وفي سم قوله الا بمن هو أكفأ ولعل المراد انه ليس هناك أكفأ يريد التزويج منه بل امتنع الى أن
 يوجد أكفأ يعينه أمالو كان هناك أكفأ يريد التزويج منه قدم عليها كيفية بدله بالاولى قوله الا متى ولو عينت
 كفو الخ اذ هو من افراده تأمل اهـ سم (قوله ولا بد من ثبوت العضل الخ) أي لجواز تزويجهم وكذا يقال
 بالنسبة للابعد بثبوت العضل انما هو شرط لا اقدم على التزويج ولله حكم به حتى يظهر افعند عدم ثبوت العضل
 يحكم بعدم صحة النكاح وبعد عدم جواز الاقدام فان تبين ثبوته تبينت صحة العقد اهـ حل (قوله من غاب
 دونهما) أي ولو كان في ولاية السلطان اهـ حل (قوله أمالو عضل ثلاث مرات فاكتر) أي ولم تغاب

أو أحرم أو عضل) أي منع
 دون ثلاث مرات (مكفة
 دعته الى كفه) ولو بدون
 مهر مثل من تزويجها به نيابة
 عنه لبقائه على الولاية ولان
 التزويج في الاخيرة حق
 عليه فاذا امتنع منه وفاء
 الحاكم بخلاف ما اذا دعته
 الى غير كفه لان له حقاً
 في الكفاءة ويؤخذ من
 التعديل انها لو دعته الى
 محبوب أو عين فامتنع الولي
 كان عاضلاً وهو كذلك اذ
 لاحق له في التمتع وكذا لو
 دعته الى كفه فقال
 لا أزوجه الا بمن هو أكفأ
 منه ولا بد من ثبوت العضل
 عند الحاكم ليزوج كفي
 سائر الحقوق ومن خطبة
 الكفاءة لها ومن تعيينه ولو
 بالنوع بان خطبها أكفأ
 ودعت الى أحدهم وخروج
 بالمرحلتين من غلب دونهما
 فلا يزوج السلطان الا بانه
 نعم ان تعذر الوصول اليه
 تلخوف جازله ان يزوجه بغير
 اذنه قاله الرويانى أمالو عضل
 ثلاث مرات فاكتر فقد
 فسق فيزوج الابعد
 لا السلطان كما سيأتي (ولو
 عينت كفو)

طاعته على معاصيه أي التي هي العضلات لأن الولي يشترط فيه العدالة ومتى كان فاسقا بغیر العضل لا يزوج ثم
ان فسقه بالعضل هل يمنع شهادته أولا نقل عن شيخنا الذي ناصر الملة الطيلاوي انه فسق بانسبة للتزويج لامتضاها
وفيه نظر وعلى منعه من التزويج لو تاب منه عند العقد اكتفى بتوبته ولا يجب اختباره ولو غلبت طاعته على
معاصيه كان المزوج السلطان اه حل (قوله فلم يجز تعين آخر) أي وان كان معينها يبدل أكثر من
مرات كالمثل كما صرح به الامام في كتاب الطلاق وحكاها عنه في الكفاية اه شرح حر * (تمت) * حاصل
ما ذكره المصنف هنا من الصور التي يزوج فيها الحاكم أربعة وقد نظام بعضهم بحله الصور ونقله
القليوبي على الجلال فقال

وزوج الحاكم في صورت * منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وقدمه ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصر
وكذلك انحاء وحبس مانع * أمة للمجبر وتواري القادر
احرامه وتعززه * اسلام أم الفروع وهي لكافر اه

وقد وضعت على رسالة للجلال السيوطي نفعنا الله به تشمل على الصور جميعها فاحسب ان نقلها برمتها الصغر حجمها
وكثرة فوائد ما نقلت قال نفعنا الله به ما نصه بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام العالم العلامة فریده هره
ووحيد عصره أبو الفضل جلال الدين السيوطي رحمه الله ورضي عنه آمين أما بعد حمد الله على توفيقه والصلاة
والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وصديقه فدوقفت على نظام قصيدة طويلة للشيخ الاسلام سراج الدين
الباقيني رضي الله عنه وأرضاه جمع فيها الصور التي يزوج فيها الحاكم وأوصلها إلى عشرين صورة فنظمته في
خمس أبيات ورأيت ان أوردتها هنا مشروحة ليعم الانتفاع بها والله التوفيق قلت

عشرون زوج حاكم عدم الولي * والفقد والاحرام والعضل السفر

الصورة الاولى مما يزوج فيها الحاكم عدم الولي اما حسا أو شرعا بان يكون فيه مانع من صغرا أو جنونا أو فسقا
أو سفها ولا ولي بعده منه قال البلقيني لو كان الولي خنثى لم يزوج الحاكم لانه ان كان ذكر الخنثى الى اذنه وان
كان أنثى انتقلت للاب بعد قال ولم أر من تعرض لذلك وبقى عليه ما اذا لم يكن أبعد فان هذه الصورة أولى
بتزويج الحاكم من التي قبلها لانه بتقدير أن وثقته تكون الولاية له والحكم انه يزوج باذنه فيكون وليا أو وكيل
وقد ذكر في الروضة مسألة فيم اذا كان الخنثى المعتق انه يزوج باذنه والصورة التي ذكرها البلقيني حيث
أبعد يزوج فيها الابعد باذنه قلت ومما ينبغي التنبه عليه وقد يغفل عنه ما اذا كان للمرأة المستترة اب من
سيد هاته حيث يذيلها بالولاء الذي ورثه من أبيه فربما يتوهم المتوهم خصوصاً هذه الزمان الذين
أظهروا الجهل وغلب عليهم انه لا ولاية له لكونه ابنا وليس ابن ابن عم ولا معتق ولم يتفطنوا الى ارثه الولاء
ولم أر من تنبه لهذه الصورة فاستثناؤها وحكمها واضح اه الثانية فقد الولي حيث لا يعلم موته ولا حياته
فان الحاكم يزوج ما لم ينسبه الى مدة يحكم فيها بموته فيزوج حينئذ الابعد الثالثة احرامه بالحج أو العمرة صحبا
كان أو فاسدا ولو فاته الحج قبل التحلل بعمل عمرة الرابعة العضل بأن يدعو البالغة العاقلة الى كفء ويمتنع
الولي من تزويجها ولا بد من ثبوته عند الحاكم بيمينه لتواريه أو تعززه أو امتناعه من التزويج وقد أمر به
الحاكم عند حضوره ومحل ذلك ما اذا لم يتكرر منه فان عضل مرات أقلها فمباحكي بعضهم ثلاث فسق وتنقل
الولاية للأبعد ثم هل يزوج الحاكم عند العضل بالولاية أو النيابة خلاف حكاها الامام وينبغي عليه مسائل منها
لو أذنت حينئذ الحاكم بطلد الولي وهي بلد الولي وهي بلد ليست في حكمه ان قلنا بالنيابة تزويجها أو بالولاية فلا
ومنها اذا زوج ثم قامت بينة انه رجع عن العضل قبل التزويج ان قلنا بالنيابة خرج على عزل الوكيل أو
بالولاية خرج على عزل القاضي ومنها اذا زوجها الحاكم والولي الغائب بأخفى وقت واحدة عدم الولي ان

لمع برنعيين) كفء (آخر)
لأنه أتم نظر منها أما غير
المجبر ولو أباً أو جدياً بان
كانت ثيباً فليس له تزويجها
من غير من عينته فتعبري
بالمجبر أولى من تعبيره بالاب

قلنا بالنسبة والابطال كوكيلين أو قدم الحاكم بقوة ولايته وعمه ما كملوا قال الولي كنت وجهتها في الغيبة فان
نكاح الحاكم يقدم الخامسة سفر الولي الى مسافة القصر بخلاف ما اذا كان دونها فلا بد من اذنه ومن ادعت
غيبة وليها فلا بد من شاهدين على غيبته نديا وقيل وجوبا

حبس توارعة ونكاحه * أو طفله أو حاد اذا ماهر

السادسة حبس الولي حيث لا يصل اليه أحد الا السبعان السابعة والثامنة تواريه وتعززه التاسعة
اذا أراد الولي نكاحها كان عمه فانه يقبل ويزوجه الحاكم العاشرة اذا أراد نكاحها الطفلة العاقل فانه يقبل
له ولا يتولى الطرفان ولا يوجب لان الحاكم لا يقبل للطفل ولم أقيد في النظم بالعاقل للمعلوم من ان الصغير
غيره لا يزوج الحادية عشرة اذا أراد الجدن نكاحها الحفيدة وهو غير مجبر وهو معنى قول ادماقهر فان شرط تولي
الطرفين ان يكون مجبر السكون البنت بكر أو مجنونة أو مجنونة أو مجنونا وقد لا يوين أو قيام مانع
بهما

وفتاة مجبور ومن جنت ولا * أب زوج لا يحتاج قد ظهر

الثانية عشرة أمه المجبور اذا لم يكن له أب أو جد يزوجها الحاكم فان كان المجبور صغيرا فبإذنه الثالثة عشرة
المجنونة البالغة حيث لا أب لها ولا جد فان الحاكم يزوجها للمصلحة وهل يرجع أقاربهم أو جوبا
أو استحبابا وجهان صحيح البغوى الاول والامام الثاني ولا أب أو جد في النظم راجع الى الصورتين وهذه الصورة
الثانية لم يذكرها البلقيني وذكر بدلها الانغماء وتركه لان القول بتزويج الحاكم حينئذ ضعيف والاربع
انتظار افاقته ولو طالت مدته

* (فصل) في موانع ولاية

النكاح * (يمنع الولاية رق)

ولو في بعض لنقصه فتعبري

بذلك أعسم من قوله لا ولاية

وأما الرشيدة لا ولي لها ويست المال مع موقوفة اذا ضرر

الرابعة عشرة الامة للمرأة الرشيدة التي لا ولي لها يزوجها الحاكم باذنها الخامسة عشرة أمه بيت المال يزوجها
الحاكم السادسة عشرة الامة الموقوفة يزوجها الحاكم باذن الموقوف عليه

مسلمات علفت أو دبرت * أو كوتبت أو كالتى أو لمن كفر

السابعة عشرة مستولمة الكافر اذا أسلمت فانه لا يمكن من بيعها بل يحال بينه وبينها ويزوجها الحاكم الثامنة
عشرة والتاسعة عشرة مكاتبته ومديرته اذا أسلمت العشرة التي عاق عتقها بصحة يقطع بوجودها وأسلمت
فلا تباع لمصلحة انتظار العتق فان كانت قد توجدد وقد لا توجد بيعت انتهى ذلك والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ووارثيه وحزبه آمين آمين

(فصل في موانع ولاية النكاح) أى وغير ذلك من قوله والمجبر توكيل الى آخر الفصل (قوله يمنع الولاية) أى الشاملة
للسيدية بدليل قوله نعم لو ملك الخ أى الولاية الخاصة لما تقر رانه لو تغلب على الولاية العظمى رقيق أو مجبور عليه
بالسفه أو صبي مجبر لا كافر كانه ان يزوجهم كالمراة وحيث أريد الولاية الخاصة لا يحسن استثناء الامام الاعظم
من الفسق وكان يتعين اسقاطه وخرج بالولاية الوكالة فيجوز ان يكون الرقيق وكيل في القبول دون الايجاب اه
حل ومثله في شرح مر وفيه أيضا ان السفية كالرقيق في هذا التفصيل وعبارة سم قوله يمنع الولاية رق
الاقتصار على منع الولاية يفهم جواز الوكالة أعنى ان يكون وكيل وهو كذلك في القبول دون الايجاب على الاصح
فيه ما فان أذن السيد جاز القبول تعاو مثل العبد المجبور عليه بسفه فيضع توكاه في القبول دون الايجاب
انتهت ولو زالت الموانع عادت الولاية حالا فلو تاب الفاسق توبة صحیح تزوج حالا كما قاله البغوى وهو المعتمد
لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ومنها حرم المروءة ولذا روج المستور الظاهر العدالة
والصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منهما مفسق وان لم تحصل منهما ماسكة تحل لهما الا أن على ملازمة
التقوى وأصحاب الحرف الدينية التي لا تليق بهم يكون كارجع في الروضة القطع به اه شرح مر وقوله
زوج حالا أى وان لم يشرع في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت شروط التوبة بان عزم عزم

معه على رد المظالم اه ع ش عليه (قوله نعم لوملك البعض الخ) ومثله المكاتب بن أولى لتمام ملكه
 لكن باذن سيده اه شرح مر وقوله لكن باذن سيده أى فلو خالف وفعل لم يصح النكاح ثم لو وطئ
 الزوج مع طنه الصحة فلا حد للشبهة ويجب مهر المثل وهل الحكم كذلك مع علمه الفساد أو لا فيه نظار والا قرب
 انه كذلك اذ قيل بجوازها عند بعض الأئمة اه ع ش عليه (قوله من انه يزوج بالملك) فحينئذ يكون
 الاستثناء صور يا ولا يقال مراده بالولاية ما يشمل السيادة لا نأقول يمنع هذا قوله واختلاف دين لان هذا
 لا يمنع السيادة بل الولاية المقابلة لها اه (قوله من انه يزوج بالملك) الضمير للسيد من حيث هو لا بقيد
 كونه مضافا لعبارة أصله مع شرح مر في تزويج المحجور مانصه واذا تزوجها أى الامة سيدها فالأصح انه بالملك
 لا بالولاية لان التصرف فيما علك استيفاءه ونقله الى الغير انما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة
 والثاني بالولاية لان عليه مراعاة الحظ وهذا لا يزوجها من معيب كأمرو قضية كلامه عدم مجيبه أى الخلاف
 في تزويج العبد وهو كذلك قاله الرافعي الا اذا قلنا للسيد اجباره قال السبكي وهو صحيح انتهت (قوله لا بالولاية)
 فالولاية تطلق في مقابلة الملك والسيدية كما هنا وتطلق على ما يشمل السيدية كفى الترجمة اه فلا استدراك في
 الجملة كما قدمناه اه حل (قوله خلافا لما أفتى به البغوى) من انه لا يجوز ان يزوج لان البعض أولى من
 المكاتب لانه تام الملك وفيه ان المكاتب لا يزوج الا باذن سيده بخلاف البعض اه حل (قوله لسلبه
 العبارة) أى صحتها والمراد بها أقواله في عقودها وحلوله اه شيخنا (قوله في زوج الا بعد في زمن جنون الا قرب)
 هذا يغنى عنه قوله في المتن الا متى وينقلها كل لا بعد وانما فيه عليه هنا وفي الفاسق توطئة للمقابل الذى حكاها
 فيها تأمل اه (قوله في زوج الا بعد الخ) لم يقل مثل ذلك في الصبي مع انه كذلك لقوله فيما يأتى وينقلها كل
 لا بعد اه (قوله دون افاقته) أى فلا يزوج فيها وان قلت جدا فلو وكل الا قرب في زمن افاقته اشترط ان يوقع
 الوكيل العقد قبل عود الجنون لان بعوده ينزل الوكيل اه حل (قوله لا يزول الولاية) أى فلا يزوج
 الا بعد في زمن جنون الا قرب على هذا لانه يغلب زمن الافاقته على زمن الجنون فيجعل زمن الجنون كالعدم
 فينتظر الافاقته ولا يزوج الا بعد في زمن الجنون اه شيخنا عزبى (قوله ولو قصر زمن الافاقته الخ) أشار به
 الى ان محل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره ما يقصر زمن الافاقته كيوم في سنة والالم ينتظر قطعا في زوج الا بعد
 في زمن الجنون قول واحد باتفاق الشرح الصغير وغيره اه شيخنا وعبارة الشوبرى قال في شرح الروض
 واذا قصر زمن الجنون كيوم في سنة فظاهر ان لا تنتقل الولاية بل ينتظر كظهيره في الحضائنة انتهت
 (قوله ولو قصر زمن الافاقته الخ) هذا تخيير لمحل الخلاف أى محله في غير هذه الصورة وأما في هذه فلا ينتظر حرما
 وعكسها أى اذا قصر زمن الجنون جدا تنتظر الافاقته قطعا كمنقل عن الشوبرى فمحل الخلاف في الانتظار
 وعدمه مفيد بما اذا لم يتضرر من أحدهما جدا اه شيخنا (قوله فهو كالعدم) أى من حيث عدم انتظاره لامن
 حيث عدم صحة انكاحه فيلزم وقوعه ويشترط بعد افاقته صفاءه من أثره ليجعل على حدة الخلق اه شرح
 مر (قوله لانه نقص يقدح في الشهادة) أى ولقوله صلى الله عليه وسلم لانكاح الابولى مرشد وشاهدى عدل بناء
 على تفسير الرشيد بالعدالة والحديث رواه الشافعي في سننه وقال الامام أحمد هو أصح شئ في الباب واعلم ان لنا
 طريقا آخر بان الفاسق يلى قال الولي الطبري لم يبين الشافعي الرشدا فاختلاف أصحابه فيه فمنهم من قال الرشدا
 العدالة وهوال المذهب ان الفاسق لا يلى وقال شيخنا القفال الكافر يلى الكافرة فالفاسق أولى ومعنى الرشدا العقل
 اه لكن نقل ابن داود أن الشافعي في البويطى قال المراد بالرشدا في الحديث العدل اه وقضية هذا ان المستور
 لا يلى لكن نقل الفزالي الاتفاق على ولاية المستور اه سم (قوله لانه نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية)
 يقتضى ان كل ما يقدح في الشهادة يمنع الولاية وليس كذلك لانه يكتفى هنا بالعدالة الظاهرة ولا كذلك الشهادة
 ولم يعمل مر ولا ج بهذا التعليل (قوله وقيل لا يمنعها) حتى لو كان لوسلب بناء الولاية لا تنتقل الى حاكم

لرقيق نعم لوملك البعض أمة
 زوجها كما قاله البلقينى بناء
 على الأصح من انه يزوج بالملك
 لا بالولاية خلافا لما أفتى به
 البغوى (وصبا) لسلبه العبارة
 (وجنون) ولو منقطعاً لذلك
 وتغليباً لمن الجنون المتقطع
 فيزوج الا بعد في زمن جنون
 الا قرب دون افاقته وخالف
 في الشرح الصغير فقال الاشبه
 ان المتقطع لا يزول الولاية
 كالانجاء ولو قصر زمن الافاقته
 جدا فهو كالعدم كما قاله الامام
 (وفسق غير الامام) الاعظم
 ولو بعضل ثلاث مرات أو أسره
 لانه نقص يقدح في الشهادة
 فيمنع الولاية كالرق فيزوج
 الا بعد وقيل لا يمنعها وعليه
 جاعلان لان الفسقة لم يمنعوا
 من التزويج في عصر الاولين

وخرج بزبادني غير الامام
الامام الاعظم فلا يمنع فسقه
ولا يثبت بناء على الصحيح من
انه لا ينزل بالفسق فيزوج
بناته وبنات غيره بالولاية
العامه تفخيما لثانته (وحج
سفه) بان باغ غير رشيد او
بذر بعد رشده ثم حجر عليه لانه
لنقصه لا يلي امر نفسه فلا
يلي امر غيره وقضية كلام
الشيخ أبي حامد وغيره انه
لا يعتبر الحجر وحرمه ابن
أبي هريرة ووجه القاضي
محمدي وابن الرفعة واختاره
السبكي اما حجر الفاس فلا
يمنع الولاية لئلا ينظره والحجر
عليه لحق الغرماء لانقص
فيه (واختلال نظر) بهرم
أو غيره كعجل وكثرة اسقام
لجزءه عن البحث عن أحوال
الأزواج ومعرفة الكف
منهم واقتضاري على ما ذكر
أولى من تقيده بهرم أو خبل
(واختلاف دين) لا تنفاه
الموالات فلا يلي كافر مسلمة
ولو كانت عتيقة كافرة كافر
ولامسلم كافرة نعم لولي السيد
تزوج أمته الكافرة كالسيد
الآتي بيان حكمه والقاضي
تزوج الكافرة عند تعذر
الولي الخاص كما علم مما مر
ويلى كافر لم يرتكب محظورا
في دينه كافرة ولو كانت عتيقة
مسلمة كافر أو اختاف
اعتقادهما قبل اليهودي
النصراني أو النصراني
اليهودي كالارث واقوله

فاسق أبقينه على ولايته قال ابن عبد السلام ولا سبيل الى الفتوى بغيره قال الامام النووي وهو حسن وينبغي
العمل به والمعتداته قاله أي للحاكم الفاسق اه حل وزى وعبارة شرح مر وأقضى الغزالي بانه ان
كان لوليه الولاية انتقلت الى حاكم فاسق ولي والا فلا قال ولا سبيل الى الفتوى بغيره اذ الفسق عم العباد
والبلاد قال المصنف وهذا الذي قاله حسن وينبغي العمل به واختاره ابن الصلاح في فتاويه اه شرح مر
(قوله الامام) أي ومثله نوابه كالقضاة اه شيخنا (قوله فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة) هذا
يقضي انه لا يكون مجبرا فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة البكر الا باذنه او نقل عن شيخنا انه مال الى أنه يكون
مجبرا وكتب أيضا أي حيث لا ولي غيره لبناته وبنات غيره لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة ومع ذلك لو كانت
بناته ابكارا لاحتاج الى اذنهن لانه اب وعليه فليس بالولاية العامة انقضت والظاهر ان الامم لو نزلت الامامة العظمى
لا تزوج من ذكر الا بالاذن لانها لا تكون مجبرة اه حل وعبارة ع ش على مر قوله فيزوج بناته
الح ولو كن ابكارا هل يجبرهن لانه أب جازله التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة
لان الخاصة فيه نظروا مال مر لادول سم على ج لكن مقتضى قوله ان لم يكن لهن ولي خاص الثاني وذلك
لانه اشترط في تزويجه فقد القرب العدل بان لا يكون لها أخ أو نحوهم فتعوض تزويجه بالولاية العامة وهي
لا تقتضي الاجبار بل عدمه (قوله بان باغ غير رشيد) أي في ماله والمراد ببلوغه رشيد ان يمضي له بعد بلوغه من
لم يحصل فيه ما ينبغي في الرشيد بحيث تقضي العادة برشده من مضى عليه ذلك من غير تعاطي ما يحصل به لا مجرد كونه لم
يتعاط منافي وقت البلوغ بخصوصه اه ع ش على مر (قوله ثم حجر عليه) فان لم يحجر عليه صح تزويجه
كعبة تصرفاته اه حل (قوله ثم حجر عليه) راجع للثانية وأما الاولى فيكفي فيها حجر الصبي لانه يدوم عليه
(قوله انه لا يعتبر الحجر) أي لا يتقيد من بلغ رشيدا ثم بذر بحجر القاضي عليه بل لا يزوج وان لم يحجر عليه
القاضي وهذا ضعيف والمعتمدان السفه الماهل يزوج اه (قوله كعجل) في المصباح الخبل مثل فلس
الجنون وشبهه كالهوج والبله ونجسه الحزن من باب ضرب اذهب فواده فهو مخبول ومخبل والخبل يفخثن
الجنون أيضا وخبلته خبلا من باب ضرب أيضا فسدت عضوا من أعضائه أو ذهبت عقله والخبل بالفتح الخلاء
يطلق على الفساد والجنون اه (قوله وكثرة اسقام) استشكل الرافعي عدم انتظار زوال الاسقام حيث
قال لا يبعد ان يقال سكون الام ليس بابعده من افاقة المعنى عليه فاذا انتظرت افاقة في الانغماء وجب ان تنتظر
السكون هنا وبتقدير عدم الانتظار يجوز ان يقال يزوج الساطن لا الابعده كافي الغائب وأجاب ابن الرفعة
عن الاول بان الانغماء له أمد ينتظر يعرفه الاطباء بفعل مراد باختلاف سكون الام وعن الثاني يمنع بقاء الاهلية
مع الام اذا أهلية مع دوام اذ لم يخلف الانغماء اه حل (قوله كافر) أي في الاستثناء من منطوق القاعدة
التي هي قوله ويزوج عتيقة امرأه حية من زوجها (قوله نعم لولي السيد الخ) سواء كان السيد الذي كرم مسلما
أو كافرا لان السيد ولو كان كافرا يزوج أمته المسلمة فقام وليه مقامه أو كان السيد أنثى مسلمة بخلاف الكافرة
فليس لوليها المسلم ان يزوجه لانه لا يزوج أمته الكافرة اه حل (قوله كما علم مما مر) أي من قوله
فالساطن لانه شامل لتزويج المسلم والكافرة (قوله ويلى كافر لم يرتكب الخ) أما المرتد فلا يلي بحال ولا يزوج
أمته بذلك كما لا يزوج اه شرح مر وقوله فلا يلي بحال أي حتى لو زوج أمته أو موليته في الردة ثم أسلم لم
يتبين صحته بل هو محكوم به لانه لان النكاح مما لا يقبل الوقف وان قلنا السيد يزوج أمته بالملك لان ملك المرتد
موقوف اه ع ش عليه (قوله كافر) أي في الاستثناء من مفهوم القاعدة السابق ذكرها (قوله فيلى
اليهودي النصرانية الخ) وصورة المسئلة ان يزوج نصراني يهودية أو عكسه فتدله بتناقضها اذا بلغت بين دين
أبيها وأُمها فتختارها أو تختاره اه حل (قوله كالارث) ومنه يؤخذ انه لا يزوج الحربي ذميمة ولا عكسه
ومثل الذي المعاهد اه حل (قوله وينقلها كل لابعده) أي يثبتها فاستعمل النقل في لازمة فيكون مجازا أو

استعمله فيما يعم النفي والاثبات فيكون حقيقة ومجازا فلا يقال ان بعض الصور كما اصبالا تثبت معه الولاية
 للاقرب لان النقل فرع الثبوت اه شيخنا (قوله حتى لو اعتق شخص أمة الخ) عبارة شرح مر فلو اعتق أمة
 ومات عن ابن صغير وأب أو أخ كبير زوج الاب أو الاخ لا الحاكم على المتقول المعتمد وان نقل عن نص
 وجمع متقدمين ان الحاكم هو الذي يزوج وانتصر له الاذرعى واعتمده جمع متأخرون وقول البلقيني الظاهر
 والاحتياط ان الحاكم هو الذي يزوج يعارضه قوله في المسئلة تصوير تدل على ان الابعده هو الذي يزوج وهو
 الصواب اه وذلك لان الاقرب حيثئذ كالعدم انتهت (قوله لاعى) معطوف على كل كما اشار له الشارح
 بالتفريع وكان الاولى ان يجعله معطوفا على رفق أى يمنع الولاية رفق لاعى الا ان يقال ههنا أى المنع والنقل
 متلازمان ولا يجوز للقاضي ان يفرض اليه أى للاعى ولاية عتد من العقود بان يقول له وليتلك أمر هذا العقد
 بخلاف توكيله بان يقول له وكتلك أمر هذا العقد فانه صحيح كما سيذكره وينقلها الحرم حيث لا اشارت لفهمه
 ولا كتابة ليوكل بها والا فلا اه حل (قوله لاعى فلا ينقلها) أى فيصح تزويجه وزوجه وأما ما يتعلق
 بالمهر فان عقد على معين فسد المسمى وجب مهر المثل سواء كان زواجا أو وليا وان عقد على مافى التمتع صح
 المسمى ويوكل من يقبضه عنه ان كان زواجا أو مالا كان وليا فيوكل من يقبضه له ان كان له ولاية المال على
 موافقة والاولى كانت هي في قبضه اه شرح مر وعش عليه بنوع تصرف وانظر قول عش والا
 وكنت هي في قبضه فان فيه قصورا بل كان يقول والاقبضه بنفسها أو وكنت في قبضه اه وأنتى أبو زرعة بانه
 لا يجوز تولية العقود لاعى لان ذلك من وظائف القضاء وهي للبصراء وله احتمال بالجواز لعدم المناقاة بين عقد
 النكاح والعمى بدليل الولي الخاص وله احتمال هذا أقرب اه حج (فائدة) قال الزركشى ان قلنا يلى يعنى
 الاعى والصدوق غير لم يثبت المسمى ان منعنا شرأ الغائب كذا في الاء في البيوع على الكلام في بيع الغائب
 اه وقضية كلامهم ان تعين المرأة غير فادح وان قلنا انهم لم يعقودا عليها فاجبر اه سم (قوله بل ينتظر زواله)
 قال في شرح الروض ان دعوت حاجتها الى النكاح قال المتولى وغيره زوجها السلطان وظاهر كلام المصنف
 كماله بخلافه اه واعتمد مر خلافه اه سم وقوله خلافه أى خلاف ما فى شرح الروض وذلك
 الخلاف هو عدم التزويج اه وستأني عبارة أى مر قريبا (قوله ولا انشاء) أى ولا سكر بل اتعد اه حل
 وجعلوا الانشاء فى الوكالة من السوالب من غير فرق بين طول المدة وقصرها وهما انتقروا وربما يفرق بينهما
 بان الوكيل يتصرف لغيره والولى يتعاطى حق نفسه فاحتياطى حق الولي عالم يحتاطى حق الوكيل اذ الموكل
 اما ان يجعل بنفسه واما ان يوكل غيره فلا ضرر عليه بانعزال الوكيل بخلاف الولي ولا يجدر بعنى بدفع العار
 عن النسب فهو كما قاله شيخنا مامش الروض اه شوبرى (قوله وان دام أيا ما) أى ثلاثة فاقبل وان دعوت
 حاجتها الى النكاح في ذلك تزوج السلطان فان زاد على ثلاث تزوج الابعده حيثئذ ولو أخبر أهل الخبرة بان مدته
 تزيد على ثلاثة تزوج الابعده من أول المدة اه حل ومثله سم على حج قال عش على مر
 ثم لزوج الابعده اعتمادا على قول أهل الخبرة تزال المانع قبل مضي الثلاثة بان بطلانه قياسا على ما لزوج
 الحاكم لغيبة الاقرب فبان عدمها والظاهر ان المراد باهل الخبرة واحد منهم اه وقول الحلبي فان دعوت
 حاجتها الى النكاح في ذلك تزوج السلطان ههنا الخالف فى شرح مر ونص عبارته فان دعوت حاجتها الى
 النكاح فى زمن الانشاء أو السكر فظاهر كلامهم عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك بخلاف المتولى اه (قوله)
 فلا يزوج الابعده (السلطان الخ) شمل كلامه طول مدة الاحرام وقصرها وهو كذلك وان قال المتولى والامام
 وغيرهما ان محل ذلك في طوبى لها كفى الغيبة اه شرح مر (قوله ولا يعقد وكيل محرم) أى لا يعقد حال
 الاحرام ولو وكل قبله اه وأفاده ان توكيله فى النكاح صحيح فلو وكاه فى حال الاحرام لم يعقد بعد التحلل أو اطلق
 وصعد بعد التحلل جاز وهذا بخلاف اذنه لقنه الحلال على المتقول المعتمد أو لموليه السفه كجسته جمع والفرق

حتى لو اعتق شخص أمة ومات
 عن ابن صغير وأخ كبير كانت
 الولاية للاخ خلافاً لمن قال
 انها لهما كما ذكرنا انتقالها
 بالفسق واختلاف الدين من
 زيادى (لاعى) فلا ينقلها
 لحصول المقصود مع من
 البحث عن الاكفاء ومعرفة
 بالسماع (و) لا انشاء بل
 ينتظر زواله وان دام أيا ما
 لقرب مدته (ولا احرام)
 بنسك لكنه يمنع العصة كما
 مر فلا يزوج الابعده بل
 السلطان كما مر (ولا يعقد
 وكيل محرم) من ولى أو زوج
 (ولو) كان الوكيل (حلالاً)

لانه سفير محض فكان العاقد
الموكل والوكيل لا ينعزل
باحرام موكله فيعقد بعد
التحالف ولو احرم الساطان أو
القاضي فالحلفائه ان يعقدوا
الا نسكه كجزم به الخفاف
وصححه الروياني وغيره لان
تصرفهم بالولاية لا بالوكالة
(ولم يبرئ وكيل بتزويجه موليته
وان لم تأذن ولم يعين) في
التوكيل (زوج) أو اختلفت
الأغراض باختلاف الأزواج
لان شفقة الولي تدعو الى ان
لا يوكل الامن بثق بحسن
نظره واختباره (وعلى
الوكيل) حيث لم يعينه زوج
(احتياط) فلا يصح تزويجه
غير كف ولا كف وأمع طلب
أكفأ منه (كغيره) أي غير
المجرب بان لم يكن أباً ولا جداً أو
كانت موليته ثيباً فلا ان يوكل
بتزويجها وان لم تأذن في
التوكيل ولم يعينه زوج وعلى
الوكيل الاحتياط (ان لم تنه
عن توكيل) وأذنت له (في
تزويعه) من عينته (ان
عينت والقيد الانخير من
زيادتي فان نهته عن التوكيل
أولم تأذن له في التزويج أو
لم يعين في التوكيل من عينته
لم يصح التوكيل اما في الاولى
فلانها انما تزوج بالاذن ولم
تأذن في تزويج الوكيل بل
نهت عنه وأما في الثانية فلانه
لا يملك التزويج بنفسه حيثئذ
فيكيف يوكل غيره فيه وأما

بين عدم صحة الاذن وبين صحة التوكيل ان الاذن منشؤه الولاية والمحرم ليس أهلاً لها بخلاف الوكالة لانهم بمجرد
اذن ويحتاط للولاية ما لا يحتاط لغيرها اهـ شرح مر (قوله وكيل محرم) أي بخلاف وكيل المصلي لان
الصلاة لا تمنع حتى لو عقد فيها ناسياً صح كما قاله في شرح المذهب زر كشي اهـ سم اهـ ع ش (قوله لانه
سفير محض) أي رسول أي واسطة محض أي لم يعد عليه فائدة من عقد التزويج بخلاف غيره فانه قد يقع له العقد
في بعض الصور كما هو مذكور في الوكالة اهـ شيخنا (قوله والوكيل لا ينعزل باحرام موكله) هذه الجملة
تعليق لقوله في عقد بعد التحال وعبارة شرح مر بل يعقد بعد التحال لانه لا ينعزل به (قوله ولم يجبر توكيل الخ)
ظاهره وان نهته عنه وقديمه من تخصيصه الفساد فيماليه لونه لا تنفي عن التوكيل بغير المجبر اهـ ع ش على
مر نعم يندب للوكيل استئذنه أي حيث وكله المجبر بغير اذنه ويكفي سكوتها اهـ شرح مر ولو زال
اجباره بعد الوكالة بأن زالت البكارة بوطئها في قبلها سهل تبطل الوكالة أو تبقى ولا يزوج الا باذن الولي الاوجه
الاول وهو واضح عند عدم الاذن للولي وأما لو أذنت له فيستحب حرره اهـ حل (قوله وان لم تأذن له) أي
في التوكيل وهو شامل لما أذنته عنه وصنعه يقتضيه اهـ حل ويؤخذ من عبارة ع ش على مر
(قوله ولم يعين في التوكيل زوج الخ) ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوج من وكاله ان يتزوج له على المعتمد
من تناقض فيه لانه لا ضابط له هنا يرجع اليه ثم يتقيد بالكف ويكفي تزويج لي من شاب أو احدى
هؤلاء لان عمومهم شامل لكل فرد مطابقة ينقي الفرد بخلاف امرأة لانه مطلق ولا دلالة له على فرد
اهـ شوبري (قوله واختباره) عطف مغاير لان النظر التأمل في الاحوال والاختبار الامتحان اهـ ع ش
(قوله فلا يصح تزويجه غير كف) هذا ليس من صور الاحتياط بل هو شرط للصحة وأما قوله ولا كفوا
الخ فهو من صور الاحتياط وان كان ليس مثل الولي في هذه لانه يحتاط أزيد من الولي اهـ (قوله فلا يصح
تزويعه غير كف) أي ولا يزوج به المثل ونم من يبدل أكثر منه أي فيحرم ذلك عليه وان صح العقد
كما هو ظاهر بخلاف البيع فانه يتأثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح اهـ شرح مر (قوله ولا كفوا
مع طلب أكفأ منه) فلو خطبها أكفاء متفاوتون لم يجز تزويجها ولم يصح بغير الاكفاء لان تصرفه بالصحة وهي
منحصرة في ذلك وانما يلزم الولي الاكفأ لان نظره أوسع من نظر الوكيل ففوض الامر الى ما يراه أصح ولو
استوى كفان وأحدهما متوسط والاخر موسر تعين الثاني فيما يظهر اهـ شرح مر وقوله تعين الثاني
محله ان سلم كما قال بعضهم ما لم يكن الاول أصح لحق الثاني وشدة بخلافه مثلاً وقوله أيضاً تعين الثاني أي فان زوج
من الاول لم يصح وقد يشكك على ما مر من انه لو زوجها به المثل ونم من يبدل أكثر منه صح مع الحرمة
واعل الفرق ان الغرر هنا بقوات الايسر أشد من فوائد الزيادة في المهر لسوأم النكاح اهـ ع ش عليه
(قوله ولا كفوا مع طلب أكفأ منه الخ) قضيه عدم الصحة وان كان غير الاكفأ أصح من حيث اليسار وحسن
الخلق ونحوهما ولو قبل بالصحة لم يكن بعيداً اهـ ع ش على مر (قوله مع طلب أكفأ) أي مع كون شخص
أكفأ منه طالباً فهو مصدر مضاف لفاعله مع حذف المفعول أي مع طلب الاكفأ ايها اهـ شيخنا (قوله
كغيره متعلق بقوله ولم يجبر الخ) أي للمجبر التوكيل كما لغيره التوكيل اهـ شيخنا ودخل فيه القاضي فله
التوكيل ولو لا عي اهـ حل (قوله وأذنت في تزويج) أي وان لم يعلم به الولي حال التوكيل اعتباراً بما في نفس
الامر ويصح اذنه ولو لم يكن تزويجها اذا طلقها تزويجها وانقضت عتقها لا توكيل الولي لمن يزوج موليته كذلك
لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر ان الاولى أقوى من الثانية فيكتفي
فيهما بما لا يكتفي به في الجعلية ولان باب الاذن أوسع من باب الوكالة كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وما جمع به
بعضهم بين ما ذكر في التباين بحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف اذ قد تبطل الوكالة ويصح
التصرف مردوداً به خطأ أصريح بخالف للمنفرد اهـ شرح مر (قوله أولم يعين في التوكيل من عينته)

أى بان عين خلافه أو أطلق (قوله فلان الاذن المطلق) أى اذن الولي لا وكيل في التزويج المطلق أى عن تعيين من عينته وهذا الاذن المطلق هو التوكيل وقوله مع ان المطلوب أى مطلوبها معين وأولى من هذه بالفساد ما لو عين غير من عينته (قوله فلان الاذن المطلق) أى الاذن من الولي وقوله مع ان المطلوب أى منها وقوله فعلم من الاولى مرادهم القيد الاول من القيود الثلاث وهو قوله ان لم تنه لان عدم النهي صادق في هذه الصور الثلاث اه شيخنا (قوله لم يصح الاذن لانها منعت الخ) نعم ان دلت قرينة ظاهرة على انها انما قصدت اجلاله صح كباختاره الاذرى اه شورى (قوله وليقل وكيل ولي) ولو كانا وكيلين قال وكيل الولي زوجت بنت فلان من فلان وقال وكيل الزوج ما ذكر اه شرح مر (قوله فيقول قبلت نكاحها) المراد به هنا الانكاح وهو التزويج لانه هو الذى يقبله الزوج لان النكاح المركب من الايجاب والقبول يستحيل قبوله كما تقدم عن شرح مر (قوله اذا علم الشهود) أى ولو باخبار الوكيل في هذه راتى بعدها انتهى شيخنا (قوله اذا علم الشهود والزوج الوكالة) أى ولو باخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما لم يكف باخبار الرقيق ان سيده اذن له في التجارة لانه منهم باثبات الولاية لنفسه لا يقال هذا بعينه جار في التوكيل لاننا نقول الوكيل لم تثبت وكالته بقوله بل هي ثابتة بغير قوله بخلاف الرقيق اه حل ومثله في شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله لان الوكيل لم تثبت وكالته بقوله الخ أى لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه انه ذل قبل ذلك انا وكيل فلان كما قال الرقيق قد اذن لى سيدى (قوله والا فيحتاج الوكيل الخ) أى لجواز المباشرة والا فيصح العقد مع الجهل بالوكالة ويحرم وقوله فيهما أى الصورتين اه مثل وعبرة جج * (تنبيه) * ظاهر كلامهم ان التصريح بالوكالة فيما ذكر شرط لصحة العقد وفيه نظر واضح لقولهم العبرة في العقود حتى في النكاح بما في نفس الامر فالذى يشبه انه شرط لحل التصرف لا غير اه (قوله وعلى أب الخ) ومثله السلطان عند فقده أو تعذر الوصول له أو امتناعه دون غيره من الأقارب ولو وصيا (قوله تزويجى جنون) أى واحدة فقط وتعييهم على الحاجة يقتضى اعتبار العدد وبه قال الاسنوى ورد بان الاحتياج الى ما زاد على الواحدة نادى فلم يلتفت اليه وسببنا عن شيخنا ان هذا بالنسبة للوطء واما بالنسبة للخدمة فيزاد به قدرها اه حل (قوله وعلى أب الخ) اقتصر في الارزوم على الاب وفي الروض في الطرف السادس فيما يلزم الولي يلزم الولي تزويج المجنونة والمجنون وقال ويزوجه الاب ثم الجد ثم الساطان اه وعبرة الارشاد وشرحه شيخنا فان فقد الاصل في صورتى المجنون والمجنونة المذكورتين فعلى أى فيجب على قاض تزويج كل منهما ولا يجوز ان يتعاطاه غيره من الأقارب وغيرهم حتى الوصى كما اقتضاء كلام الشيخين وغيرهما وعنده البلقيني بنص الام لكنه نقل عن الشامل ما يقتضى انه يزوجه والسفيه عند حاجتهما مال اليه وتبعه الزركشى اه سم (قوله من ذكر أو أنثى) أى بكر أو أنثى لكن الذى ذكر لا يزوجه الا واحدة فقط لحاجة الوطء واحدة أو أكثر لحاجة الخدمة اه شيخنا وموثن النكاح في تزويج الذكور من ماله لامن مال الاب اه ع ش على مر (قوله بكبر) الباء بمعنى مع والمراد به البلوغ (قوله بظهور امارات التوفان) الباء سببية وقوله أو بتوقع يحتمل ان تكون التصوير وان تكون سببية وقوله أو باحتياجه للخدمة هي فيه للتصوير والاولتان تجريان في الذكر والانثى والثالثة خاصة بالذكر وقوله وليس في محارمه أى ذى الجنون قيد في الثالثة وقوله وموثة النكاح جملة عالية قيد في المسائل الثلاث بالنسبة للذكر اه شيخنا (قوله عند اشارة عدلين) أى أو عدل وعبرة شيخنا عدل والظاهر ان المراد عدل الرواية اه حل (قوله أو باحتياجه) أى ذى الجنون للخدمة لان من وجد زوجته ولو معسر امرىضة يتخذها ولا يتقيد بمن يجب ائتمانها تأمل وكتب أيضا لان الزوجة وان لم يلزمها خدمة الزوج وانما لو وعدت بذلك قد لا تفي به الا ان ذاعية طبعها تقتضى ذلك فاكفى بذلك اه حل (قوله وموثة النكاح أخف) أى والحال ان موثة النكاح الخ وهذا راجع الى جميع الصور أى التوفان والشغاع وحاجة الخدمة فان كانت رائدة أو

في الثالثة فلان الاذن المطلق مع ان المطلوب معين فاسد فعلم من الاولى انه انما وكل فيما اذا قالت له زوجنى ووكى بتزويجى أو زوجنى أو وكل بتزويجى وله تزويجها في هذه بنفسه اذ يعد منه مما له التوكيل فيه فان تمنع عن التزويج فيها بنفسه لم يصح الاذن لانها منعت الولي وردت في تزويج الى الوكيل الاجنبى فأشبه الاذن له ابتداء (وليقل وكيل ولي) (زوج زوجتك بنت فلان) فيقبل (و) ليقول (ولي وكيل زوج زوجت بنتى فلانا فيقول) وكيله (قبلت نكاحها) فان تزك لفظه لم يصح النكاح وان نوى موثاه لان الشهود لا اطلاع لهم على النية ويحل الاكتفاء بما ذكر في الاولى اذا علم الشهود والزوج الوكالة وفي الثانية اذا علمها الشهود والولي والا فيحتاج الوكيل الى التصريح فيهما بها (وعلى أب) وان عملا (تزويجى جنون طبق) من ذكر أو أنثى (بكبر لحاجة) اليه بظهور امارات التوفان أو بتوقع الشغل عند اشارة عدلين من الاطباء أو باحتياجه للخدمة وليس في محارمه من يقوم بها وموثة النكاح أخف من موثة شراء أمة أو باحتياج الانثى لمهر أو

مساوية سعة الوجوب وخير في المساواة اه حل (قوله فان تقطع الخ) كل الانسب ضم هذه لقوله وخرج
 الخ ليرجع لها قوله فلا يلزم الخ الذي هو المصود بالمفهوم (قوله حتى يفيقا) مفهوماً منهم سعة الايزوجان مادام
 مجنونين وان اضرهما عدم التزويج ولعله غير مراد بل المدار على الضرر وعدمه كفي ج اه ع ش
 باختصار (قوله حتى يفيقا) ظاهره وان قل زمن الاقامة جسداً أي حيث كان يسع الايجاب والقبول اه حل
 (قوله ويأذنا) المراد بالاذن في الذكر عقده بنفسه ولا بد في الانثى من وقوع العقد عليها حال الاقامة التي اذنت فيها
 وبعضهم ترد في هذا الشرط اه شيخنا (قوله ومعلوم ان ذلك) أي المذكور من كونهم سعة لم يزوجا حتى يفيقا
 ويأذنا اه شيخنا (قوله وبشرط وقوع العقد الخ) هذا راجع لكل من الذكر والانثى وعبارته تخرج من
 ولا بد أن تستمر اقامتهم الى تمام العقد اه حل (قوله وبشرط وقوع العقد حال الاقامة) أي التي اذنت
 فيها الان طر والجنون يبطل الاذن وهذا في الذكر واضح وأما في الانثى فقد يتوقف فيه ولو اذنت للولي فحين
 ثم افاق هل يبطل الاذن أو تعود الولاية بالصفة التي كانت عليها وهي الاذن حر اه حل وقوله وهذا في الذكر
 واضح الخ لعل في العبارة تحزيفاً وحقها أن يقول وهذا في الانثى واضح وأما في الذكر الخ (قوله وان احتاج
 لخدمة) أي ان وجد من يقوم بها غير الزوجة والاوجب تزويجها اه شيخنا ف (قوله فلا يلزم تزويجهم)
 أي بل لا يجوز في المجنون الصغير ويجوز في المجنونة اذا ظهرت مصلحة وكان الزوج لها الاب أو الجسد كما يأتي
 اه ع ش على مر (قوله وان جاز في بعض ذلك) وهو العاقل الصغير والمجنونة الصغيرة ولو ثبتا بقيد
 المصلحة فيهما أو يمتنع في الصغير المجنون والكبير المجنون غير حاجة والكبير العاقل وكذلك في المجنونة ان فقدت
 الحاجة والمصلحة اه من خط شيخنا ح ف (قوله في الفصل الاخير) أي من الفصول التي ذكرها في كتاب
 النكاح وهي سبعة اه شيخنا وأما من الكتاب الى فصل الخطبة والثاني فصل الخطبة والثالث فصل الاركان
 والرابع فصل عاقد النكاح والخامس فصل موانع الولاية والسادس فصل الكفاءة والسابع فصل تزويج
 المحجور عليه (قوله وان لم يكن مجبراً) فيه تصريح ببيان الاب في حق البنت المجنونة غير مجبر اصطلاحاً وحيث لا يكون
 المجبر اصطلاحاً من زوج البكر بغير اذنها لا من زوج بغير الاذن مطلقاً اه حل (قوله وعدم التقيد الخ)
 هذه الزيادة في بعض النسخ وفي بعضها اسقاطها وهو أولى لان عدم التقيد لا يعد زيادة فهي زيادة عدم أو عدم
 زيادة اه شوبري (قوله وعلى ولي اجابة الخ) أي فيحرم عليه الامتناع فان امتنع فعاضل وزوج من
 يساويه لا الحاكم الا اذا عاضلوا كلهم كافي الروضة اه قل على الجلال (قوله وان لا يتواكلوا) قال في
 المصباح وتوكل على الله اعتمد ووثقه واتكل عليه في أمره كذلك والاسم التكاليف بضم التاء وتواكل القوم
 تواكلاً اتكل بعضهم على بعض (قوله واذا نكحوا منكم الخ) وكذا لو قالت رضى فلاناً وزوجاً واذا نكح
 لاحدهم ولو عينت بعد ذلك واحداً منهم لا تزوج لم ينزل الباقيون اه حل (قوله سن أفقههم) قال الحلي
 بالغا الى غيره وكذا يقال في قوله وأسئلهم وأورعهم قال شيخنا البرلسي قوله بالنظر الى غيره وان لم يكن فقهاً في
 عرف الشرع وقس على ذلك الاورع والاسن هذا مراده فيما يظهر اه سم (قوله برضاهم) أي ندبان كان
 الزوج كفواً وجوباً ان لم يكن اه شيخنا (قوله ولا يتشوش بعضهم) أي ولا يتشوش فهو بالنسب (قوله
 ومعلوم) أي من كلام الاصحاب وهذا تعيد لقوله سن أفقههم الخ وقوله نعم يكفي الخ استدراك على هذا التقيد
 اه شيخنا (قوله ولو بوكالة) قضية ما قبل الغاية جواز اجتماعهم على تزويجها وفيه ان كلامهم لا يستقل بتزويج
 حصة فلا يمكن العقد عليها وليس له ان يضم اليها حصة غيره لانه فيها فضولي الا ان يكون المراد بما قبل الغاية ان
 يزوجه اخدمه باذن الباقيين وبما بعدهما توكل بهما أجنبياً فليتأمل اه شوبري والظاهر ان محل توقفه فيما
 اذا قال كل منهم زوجتك كما يؤخذ من تعليقه اما لو قال كل منهم زوجتك فالظاهر الصحة لعدم تأني تعليقه فيه
 اه ولشيخنا الحقنى مانعه قوله يجب اجتماعهم في العقد أي بان يوجبوا معا والظاهر أنه يشترط فراغهم من

ثلاثة فان تقطع جنونهم مالم
 تزوجا حتى يفيقا ويأذنا
 ومعلوم ان ذلك في غير البكر
 ويشترط وقوع العقد حال
 الاقامة وخرج بما ذكر العاقل
 والصغير وان احتاج لخدمة
 وذو جنون لا حاجة له الى نكاح
 فلا يلزم تزويجهم وان جاز
 في بعض ذلك كسبياً في
 الفصل الاخير وتعبير بالاب
 أولى من تعبيره بالمجرب لان
 الحكم منوط به وان لم يكن
 مجبراً وقوله مطبق مع
 التصريح بالحاجة في الانثى
 وعدم التقيد بظاهرها في
 المذكور من زيادتي (و) على
 (ولي) أصلاً كان أو غيره
 تعين أولي تعين كاخوة اجابة
 من سألته تزويجاً نعمينا
 لهما وان لا يتواكلا وفيما اذا
 لم يتعين فلا يغفونهما (واذا
 اجتمع أولياء في درجة
 واذا نكحوا منكم) منهم (سن)
 ان يزوجه (افقههم) بيباب
 النكاح لانه أعلم بشرائعه
 (فاورعهم) لانه أشفق
 واحرص على طلب الخط
 (فاسئلهم) لزيادة تجربته
 (برضاهم) أي برضا بائنيهم
 لتجتمع الآراء ولا يتشوش
 بعضهم باستئثار البعض
 ومعلوم ان المعتقين ثم عصبتهم
 يجب اجتماعهم في العقد
 ولو بوكالة

نعم يكفي واحد من عصبة من

تعددت عصبة مع عصبة الباقى
وخرج باذن الكل ما لو اذنت
لاحدهم فلا يزوجهما غيره
وما لو قالت لهم زوجوني
فيشترط اجتماعهم وذكر
الاورع والستيب من
زيادتي (فان تشاخوا) بأن
قال كل منهم أنا الذى أزوج
(واتخذنا طيب أقرع) بينهم
وجسوا باجماع النزاع فن
خرجت فرعة زوج ولا تنقل
الولاية للسلطان وأما خبر
فان تشاخوا فالسلطان ولي
من لا ولي له فعمد مول على
المضل بأن قال كل لا أزوج
(فلوز وجها) (مفضل)
صفة أو فرعة فهو أعم من قول
الاصل غير من خرجت فرعة
(صح) تزويجه لا اذن فيه
وفائدة القرعة قطع النزاع
بينهم لاني ولاية من لم تخرج
له وخرج بزيادتي واتخذ
خاطب ما اذا تعدد فائهما انما
تزوج بمن ترضا فان رضيتما
أمر الحاكم بتزويج أحدهما
كفى الروضة وأصلها عن
البعوى وغيره وخرجه في
الشرح الصغير (أو) زوجها
(أحدهم زيدا أو آخرهما)
وكأن كفاين أو اسقطوا
الكفاءة (وعرف سابق ولم
ينس فهو الصحيح) وان دخل
بها المسبوق (أو نسي وجب
توقف حتى تبين) الحال فلا
يجل لواحد منهما وطؤها ولا
لثالث نكاحها قبل ان
يطلقا أو يموتا أو يطلق

الحرف الاخير معا وحيث ذلوا وجبوا امر تباليه مع وان لم يطل الفصل لان كل صيغة أتى بها أحدهم باطلة لعدم
تمام ولايته على المراجعة فتأمل اه (قوله نعم يكفي واحد من عصبة من تعددت عصبة) كان اعتقها اثنان
ولا حدما اخوة ولا اخوات فقط يكفي حضور واحد من الاخوة مع هذا الاخ اه شيخنا (قوله نعم يكفي واحد
الح) يريدان عصبة المعتق الواحد كالأقارب بخلاف المعتقين وعصبات المعتقين اه سم (قوله فلا يزوجهما
غيره) لكن باذن الباقيين وجوبان كان الزوج غير كفء وثديان كان كفوا اه شيخنا (قوله فيشترط
اجتماعهم) أى بوكالة إلى أجنبي أو لأحدهم أو باجماعهم على العقد بان يقول كل زوجتك لانه تلك التزويج
بنفسه في هذه بخلاف صورة المعتقين اه شيخنا في عيش على مر قوله فيشترط اجتماعهم أى ويحصل ذلك
باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالكافة عن باقيهم أو باجماعهم على الإيجاب وكتب
سم على ج قال الاستاذ في الكثر فان تشاخوا فطالب الانفراد على اه فانظر هل يزوج الحاكم حينئذ
لانها انما أذنت للمجهود ع وقد عضل المجموع لعضل بعضه وتزويج البقية مشكل لانهم لم تأذن للبقية
وحدها (أقول) الأقرب أنه لا يزوج الحاكم بل تراجع لتعصر الاذن على غير الممتنع فيزوجهما دون الحاكم
اه (قوله أقرع بينهم) أى أقرع السلطان أو غيره لكن الأول اه حل وقوله قطع النزاع أى
لا مصة له قد بدليل قوله فلوز وجها مفضل الخ (قوله فان تشاخوا فالسلطان) لفظ رواية أبي داود فان
تشاخوا واوله فاجمع الأصول وتخرج أحاديث الرافعي والأعلام اشترجوا وكلاهما من التشاخر
بالجيم والراء قال ابن رسلان أى تنازعا واختلعا قال الله تعالى حتى يحكموك فيما شجر بينهم وفي غاب
الذي تشاخوا وبالطاء الله ملة من التشاخر وقد علمت ما فيه ولفظ تخرج أحاديث الرافعي حديث عائذ بن
امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما
استحل من فرجها فان اشترجوا فالسلطان ولي من لا ولي له الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي اه ع ش
(قوله فعمد على المضل) ان كان مراده بالمضل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم
وان كان ثلاث مرات انتقلت الولاية للأبعد ان كان والأزوجهما السلطان بطريق الولاية العامة اه
يزري (قوله بان قال كل لا أزوج) أى أو زوج انت كذا صوبه الزركشي قال الشهاب غير قوه وراضح ليلان
معنى الحديث اه حل (قوله فلوز وجها مفضل الخ) تفرع على قوله سن أفعههم الخ وعلى قوله فان
تشاخوا الخ أى فلو سبق المفضل قبل تزويج الفاضل في التراضي أى أو سبق من لم تخرج له القرعة فزوج
قبل تزويج صاحبها صح اه شيخنا (قوله مفضل صفة أو فرعة) وكذا لو يادوا أحدهم قبل القرعة
فزوج فانه يصح قطعاً من غير كراهة اه شرح مر (قوله فتم انما تزوج بمن ترضا) والمزوج له لانه
من أوليائها هو الذي خطبها منه هذا الذي رضيته فهو مقدم على غيره من أوليائها التعمية بتوجيه خطبة الذي
رضيته إليه وقوله بتزويج أحدهما والذي يزوجهما هو من أوليائها هو الذي خطبها منه هذا الأصل وبقي ما لو
كان الخطاب المتعددون خطبوا منهاهى أو خطب كل واحد منهم من كل واحد من الأولياء فاستقر من الذي
يزوجهما بمن رضيته أو من الأصل تأمل وهذا كله انما قيل من قبل الفهم ولم أره لا وانه أو يخالفه فتأمل
الله ان يطلعنا على الصواب (قوله أمر الحاكم بتزويج أحدهما) فضيحه أنه لو استقل واحد بتزويجها
من أحد الخطابين من غير أمر الحاكم لم يصح وان كان هو الأصل اه ع ش على مر (قوله أو
زوجها أحدهم زيدا الخ) أى واتخذنا طيب أو لم يكن خاطب أصلاً أو اذا تعدد فالذى يصح نكاحه من
رضيته أو عينه الحاكم دون غيره وان سبق كذا قدم في قوله فتم انما تزوج الخ (قوله وكأنا كفاين الخ) فان
كان أحدهما غير كفء ولم يقطوا الكفاءة فهو الباطل (قوله أو اسقطوا الكفاءة) أى اسقطها
الزوج والاولياء (قوله فلا يجل لواحد منهما الخ) قال في الوسيط ولا يبالي بضررها طول العمد قال

الزركشي وهو مشكل التحقيق أن محله إذا رجع جزوال الاشكال والافيجيب الفسخ أي إذا طلب منه دفعا للضرر
 لان النكاح يفسخ بالعيب وضرره دون هذا اه ولا يطالب واحد منهما بمهر والنفقة عليهما نصفين بحسب
 حالهما ويرجع المسبوق على السابق ان قوى الرجوع وانفق باذن الحاكم ان وجدوا وباشهادان فقد
 الحاكم ونقل شيخنا عن والدهما فيريد أن من ألزمه الحاكم بالانفاق لا يرجع بما انفقه لان اللازم للشخص
 لا يرجع به على غيره أي حاكم يرى الالتزام بذلك فان كان لا يرى الزامه به فيرجع اه حل وقوله بحسب
 حالهما ما تم اذا تعين الغنى فهل ترجع المرأة عليه بما زاد على نفقة الفقير واذا تعين الفقر فهل يرجع الغنى
 على المرأة بما زاد على ما يرجع به على الفقير فيه تظار ولا يبعد الرجوع فيما ذكر فیهما اه ع ش على مر
 (قوله وتنقضى علمها الخ) راجع لصورتي الموت بخلاف صورتي الطلاق لا عدة فيهما لانهما قبل الدخول
 (قوله لعدم تعين السابق) علة لعله وقوله في السابق الحق أي في الصورة الثانية وقوله أو المحتمل أي
 في الاخيرة وقوله ولتدافعهما أي في المعية المحقة أي في الصورة الاولى وقوله أو المحتملة أي في الاخيرة اه
 شيخنا (قوله اذا ليس أحدهما أولى من الآخر الخ) والبطلان فيهما وفي الثانية انما هو في الظاهر وأما في
 الباطن فيتوقف على فسخ الحاكم ويندبه ان يقول ان سبق أحدهما عدلين فقد حكمت ببطلانه اه حل
 (قوله ولو ادعى الخ) تفريع على ما قبل الا وهي صورة التوقف وعلى ما بعدهما لکن في غير المعية المحقة
 فالاصل أن المفرع عليه ثلاث صور واحدة قبل الا واثنتان بعدهما اه شيخنا (قوله وتسمع أيضا على الولي المخير)
 كان وكل اثنين لبيعة قد اقر وجهها أحدهما زيدا والآخر عمر اثم ادعى أحدهما انه يعلم سبق نكاحه وهذا
 ظاهر مسئلتنا لان مسئلتنا ان الولي تعدد أي ومثل تعدد ما اذا كان واحدا وتعدد وكيله كافي مر (قوله
 بخلاف دعوى أحد الزوجين) لان الزوج من حيث هو زوجة ولو أمة لا تدخل تحت البدو حيثة فليس في
 يد واحد منهما ما يدعيه الآخر اه حل لكن في هذا التوجيه نظر لانه لو كانت علة السماع عدم الدخول
 تحت اليد لم تسمع دعوى كل عليهما ولا على الولي لعدم دخول نفسه تحت يدها تأمل ولو نظرت لميل الشارح
 السماع بقبول الاقرار في الاو اين لسمعت في هذه أيضا لان اقرار الزوج بالزوجة يقبل كأقرارها كما تقدم
 تأمل العلة الصحيحة اه (قوله فان أنكرت حلفت) أي حيث كانت أدلا والابان كانت خرساء أو معتوهة
 فسح العقد اه حل (قوله حلفت) ضبطه المصنف بخطه بضم أوله اه شرح مر (قوله حلفت
 لكل منهما عينا) ولا يكفيا عينا واحدة لهما وان رضياها واذا حلفت بطل النكاحان وقيل بقي التسامح
 والتحالف بينهما فمن حلف فأنكاح له وان شح القابل النكاحان بخلاف ما جرى على هذا القيل الشيخ في شرح
 البهجة اه حل (قوله انهم لم تعلم سبق نكاحه) وأما الولي المخير فيحلف على انبت وان كانت رشيدة اه
 حل (قوله بناء على انه الخ) كان الانسب ذكر هذا بقوله فيغرمها مهر المثل لان المبنى على مسئلة الاقرار
 انما هو التفریم لا التحليف وكان الانحصار أن يقول وللا آخر تحليفها رجاها اه شيخنا (قوله وله تحليفها رجاها الخ)
 أتى به مع التصريح به في المتن فوطئة لقوله رجاها الخ ولو ذكر هذا التعليل عقب المتن لكان انحصار اه وقوله
 فيغرمها مهر المثل أي لانها أحوال بينهما وبين بعضها باقرارها الاول اه حل (قوله فيغرمها مهر المثل)
 وهو المثل لولا كفايتها لانه اذا مات الاول مثلا عادت زوجة له اذ بعد عدتها الاول وترجع عليه بما أخذه
 منها * (تنبيه) * شمل ما ذكره مالو ادعى معاً وأحدهما بعد الآخر سواء كان حاضراً أو غائباً ولو
 أقرت له مائة أو نكاحاً وحلفتم تسخط المطالبة عنها لاقضاء اقرارها وتعارض حلفها وتوهم بمأمرو ولو
 حلف أحدهما فقط ثبت له ولو حلفت له مائة مال شيخنا بقي الاشكال في صورة التسيان وبطل النكاحان في
 غيرها وفيه نظر ظاهر اه قل على الجلال (قوله وان لم تحصل له الزوجية) أي مادام الاول حيا
 والاصارت زوجة لاني واعتدت الاول عدة وفاة لم يباها والا اعتدت باكثر الامر من منها ومن ثلاثة اقراء

أحدهما ويموت الآخر
 وتنقضى علمها (والا) بأن
 وقها معاً أو عرف سبق ولم
 يتعين سابق أو جهل السابق
 والمعية (بطلا) لتعذراء ضاء
 واحد منهما لعدم تعين
 السابق في السابق المحقق أو
 المحتمل وتدافعهما في المعية
 المحقة أو المحتملة اذا ليس
 أحدهما أولى من الآخر
 مع امتناع الجمع بينهما
 ومحل في الثانية اذا لم ترج
 معرفته والافق الذات يجب
 التوقف (فلو ادعى كل) من
 الزوجين عليها (علمها
 بسبق نكاح سمعت) دعواه
 بناء على الجديد وهو قبول
 اقرارها بالنكاح وتسمع أيضا
 على الولي المخير لصحة اقراره
 به بخلاف دعوى أحد
 الزوجين على الآخر ذلك
 لا تسمع (فان أنكرت حلفت)
 لكل منهما عينا انهم لم تعلم
 سبق نكاحه (أو أقرت
 لاحدهما ثبت نكاحه
 وللا آخر تحليفها) بناء على
 انه لو قال هذا الزيد بل لعمر
 يغرم لعمر وتسمع دعواه
 عليها وله تحليفها رجاها أن
 تقر فيغرمها مهر المثل وان
 لم تحصل له الزوجية

عذة الوطء حيث لم تكن حاملا وجبته فيجتمع أن يجمع معها أختها أو أربعا غيرها اه حل وقوله والاصارت
 زوجة للثاني أي من غير عقدها قل وفي كونها أصير زوجة للثاني من غير عقد وقفة لأنه يحتمل أن يكون
 مسبوقا ولم يوجد منها اقراره لاسيما وقد وجد منها اقرار للدول بسبق نكاحه تأمل وأقول لا وقفة أصلا إذ قول
 المشي والاصارت زوجة للثاني بلا عقد مرتب على اقرارها للثاني عند ارادة تحليفه لها كما هو ظاهر من كلام
 الشارح اه (قوله وولد) أي مجبر بأن تكون البنت بكرا أو مجنونة والابن صغيرا أو مجنونا ولو وكل الجسد
 شخصا في تولي الطرفين لم يجز على المعتمد بخلاف مالو وكل وكيلين في الطرفين أو واحدا في احد الطرفين
 * (تنبيه) بشرط أن يقول وقبلت نكاحها فلولا قبلت النكاح لم يصح جزما ولو اسقط الواو من قبلت
 صح خلافا للجميع وزعم أن الجمل المناسبة من متكلم واحد لا بد لها من عاطف يدل على كمال اتصالها والالكان
 الكلام معهما فلتأخير ملتزم مردود بان هذا لا دلالة له للصحة اه شوبري وقوله تولي طرفي الخ فيه خمس
 اضافات متوالية وايس تخلافا فصاحبة على الأرجح اه شيخنا (قوله بنت ابنه) أي المجبرة بان كانت بكرا
 أو مجنونة فان كانت ثيبا بالغة امتنع ولو بالاذن لأنه الاثن غير مجبر وغير المجبر لا يزوج بغير الاذن وبالاذن يصير
 بمثابة الوكيل وتسمية من يزوج الثيب المجنونة البالغة مجبرا بخلاف ما تقدم عن الشارح انه لا يقال له مجبر وان
 المجبر خاص بمن يزوج البكر اه حل (قوله ابن ابنه الآخر) أي المحجور عليه بسفها أو جنون أو صغر
 اه حل (قوله ولا يزوج نحو ابن عم الخ) أي لا يزوج واحدا من الاولياء موليته لنفسه بتولية الطرفين بل
 يزوجه بمناظرة في درجته ويقبل هو لنفسه فلا ولاية له حينئذ فان لم يوجد من في درجته زوجة له القاضى اه قل
 على الجلال (قوله اذ ليس له قوة الحدود) بخلاف الحد فان له ذلك وايس له أن يوكل وكيل في تولي الطرفين فتولي
 الطرفين من خصائص الحد حتى لو زوج الساطان مجنونا ومجتمعا بالمجنونة لم يتول الطرفين ولا لم تزوج ابنة أخيه
 بابنه البالغ لأنه لم يتول الطرفين ولا بن العم تزوج ابنة عمه بابنه البالغ لأنه لم يتول الطرفين وان زوجها أحدهما
 بابنه الطافل لم يصح اذ ايس فيه قوة الحدود وعليه فلا قرب كما قاله البلقيني عدم تعيين الصبر الى بلوغ الصبي
 فيقبل بل يقبل له أبو هو الحالكم يزوجهما منه كالولي اذا أراد تزويج موليته وايس له تولي الطرفين في تزويج
 عبده بامته بناء على عدم اجبار له وهو الاصح اه شرح مر (قوله فيزوجه مساويه) خرج غيره فلا
 يزوج ابن العم لابوين ابن العم لاب اه سم (قوله وقاضيا قاض آخر) هذه من جملة أفراد ما مر أي ان أراد
 القاضى أن يتزوج من هو ولي لها فقد اولى الخاص فلا يتولى الطرفين كما مر * (فرع) لو مات لابن
 عمها زوج من نفسك جاز أن يزوجهما القاضى ولو مات زوج من شئت لم يصح أن يتزوجهما مطلقا لان
 المفهوم من ذلك تزويجهما بغيره اه قل على الجلال (قوله جاز للقاضى تزويجهما منه) بخلاف ما لو مات
 زوج من شئت لا يزوجهما القاضى بهذا الاذن لان المفهوم منه التزويج باجنبي وهذا واضح حيث لم تقم
 القرينة على انه المراد بان خطبها فمات له هذا اللفظ اه حل

* (فصل في الكفاءة) بالمد وهي لغة المساواة والمعادلة واصطلاحا أمر يوجب فسخه عارا واعتبارها في
 النكاح لاصحته غالبا بل اكونها احتمالي والمرأة فلهما اسقاطها اه قل على الجلال فتوجه لاصحته
 أي داتها والادعته تعتبر للصحة كافي التزويج بالاجبار اه شيخنا (قوله بل لانها حق للمرأة الخ) استغنى عنه
 أن المراعى فيها جانب الزوج فلا الزوج فضايط الكفاءة ان يكون الزوج مثلها في حصة أو كمال أو أرفع منها
 الا في الحصة الاولى من الخمسة فلا يصح ان يكون مثلها لو كانت معيبة اه (قوله فلهما اسقاطها) أي ولو كانت
 شرطا للصحة لما صح العقد حيث ذاه حل (قوله برضاها) أي ولو سقيته كما صرح به في الوسيط وان سكنت
 البكر بعد استئذانها فيه معينا أو بوصف كونه غير كنه اه شرح مر وقرر شيخنا فقال بقوله برضاها
 أي نطقا ان كانت نيا في المسائل الثلاث ونطقا أو سكوتا ان كانت بكرا في المسائل الثلاث اه لكن يحمل الاكتفاء

(ولجد تولي طرفي) عقد في
 (تزوج بنت ابنه ابنه
 الآخر) لقوة ولايته (ولا
 يزوج نحو ابن عم) كعقد
 وعصيته (نفسه ولو بوكاله)
 بأن يتولى هو أو وكيله
 الطرفين أو هو أحدهما
 ووكيله الآخر اذ ليس له قوة
 الحدود حتى يتولى الطرفين
 (فيزوجه مساويه) ان فقد
 من في درجته زوجة (قاض)
 بولايته العامة (و) يزوج
 (قاضيا قاض آخر) ولو
 خليفته لان خليفته يزوج
 بالولاية بخلاف الوكيل ولو
 مات لابن عمها زوج من
 نفسك جاز للقاضى تزويجها
 منه وتعتبر بما ذكر أع
 من قوله من فوقه من الولاية أو
 خليفته لشموله من بمات له
 * (فصل في الكفاءة المعبرة
 في النكاح) لاصحته بل
 لانها حق للمرأة أو والي فلهما
 اسقاطها (زوجها غير
 كف برضاها ولي منفرد أو

بالسكوت في الثلاثة كما علم من عبارتهم وإذا استؤذنت فيه معيناً أو بوصف كونه غير كفء والا فلا بد من التصريح
 اه (قوله كاب وأخ) جعلهما مـ مثالين للمنفردين لكون المنهاج لم يذ كر الاقرب هنا ويصح جعلهما مثالين
 لكل من المنفرد والاقرب وهو الظاهر (قوله رضي باقوهم) أي صريحاً ما لم يكن خالفها أو فسح نكاحها أو
 طلقها رجعيًا ثم انقضت العدة أو طلقها قبل الدخول أو أراد أن يعقد عليها وهو غير كفء فلا يشترط رضا باقهم
 حينئذ لثبوت رضاهم أو لا خلافاً لحج حيث قال لا بد من ذلك لانها عصمة جديدة وهو ظاهر حيث بقي على صفته
 التي رضوا بها أو لا والابان زاد فسقة فلا بد من رضاهم وكذا لو حدثت الولاية لمن لم يكن موجوداً أو لا لا بد من
 رضاه وهو هل اذا رجعوا عن ذلك الاذن هل يؤثر أو لا يؤثر فان قلنا بان الرجوع قبل العقد يؤثر فيفرق بين
 الرضا الذي اتصل بالعقد وبين الذي لم يتصل به وكتب أيضاً ورجعوا عن الرضا قبل العقد هل يؤثر وفيه انه
 لا وجه لهذا التردد لان المعبر الاذن حال العقد فاذا وجد الرجوع قبل العقد فلاذن وقته تأمل أما الولي
 المزوج فلا يشترط تصريحه بالاذن بل يكفي تزويجه اه حل (قوله باقوهم) جمع باق فلذلك جمع ضميره
 في قوله بخلاف ما ذالم يرضوا لكن في عبارته قصور اذا لا تصدق بما اذا كان المستوي اثنين فقط اه (قوله صح)
 أي التزويج مع الكراهة وقال ابن عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق الارية تتشأن من عدم تزويجها
 كان خيف رتاهم بالولم ينكحها أو يسلطها فاعلمها اه شرح مـ وعش عليه وسيأتي في باب الخيار
 ما يعلم منه انه حيث كان هناك اذن في معين منها أو من الاولياء كفي ذلك في صحة النكاح وان كان غير كفء ثم
 قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل انها متى ظنت كفاءته فلا خيار لها الا ان بان معيناً أو رقيقاً وهذا محل قول
 البغوي لو اطلقت الاذن لوليها أي في معين فبان الزوج غير كفء تختص بزوجها المجرى غير كفء ثم ادعى
 صغرها الممكن صدق بيمينه وبان بطلان النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لانه مدع للصحة لان الاصل
 استحباب الصغر حتى يثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا يؤثر مباشرة الولي للعقد الفاسد في
 تصديقه لان الحق لغيره مع عدم انعزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذا تصدق الزوج اذا بلغت ثم ادعت
 صغرها حال عقد المجرى عليها بغير الكفاءة اه شرح مـ (قوله وخرج بالاقرب والمستوى الابعداً) لو زوج
 الابعداً بالرضا الصغر الاقرب أو رقه أو فسقة مثلاً فصح نعم ان كان الاقرب أباً فاسقة فمحل نظر والظاهر عدم
 اعتبار رضاه أيضاً اه سم فقول الشارح فلا يصح تزويجه بمقيد بما اذا كان الاقرب أصلاً وهو ظاهر اه
 (قوله لا كما) أي ولو برضاها فلا يزوجه في جميع صوره التي يزوجه فيها غير كفء وهذا عند وجود الكفاءة
 وخطبته لهما فان فقدوا رغب عنهما أو زوجهما من غير رضاهما اه شيخنا وعبارة الحلبي قوله لا كما فلا يصح الخ
 أي الاحيث لم يوجد من يكافئها أو لم يوجد من يرغب فيها من الكفاءة والاباؤه أن يزوجهما حيث ذهبت
 خافت العنت ولم يوجد كما يرى تزويجهما من غير كفء ولم تجد عدلاً لتحكمه في تزويجهما من غير الكفاءة
 والاقدم على الحائكم المذكور انتهت * (فرع) * وقع السؤال في الدروس عما لو جاءت امرأة بمجھولة النسب
 الى الحاكم وطلبت منه أن يزوجهما من دنى النسب ونحوه فهل يجيبها أم لا والجواب عنه ان الظاهر الثاني
 للاحتياط لامر النكاح فلعلها تنسب الى ذي حرفة شريفة ويفرض ذلك فتزويجهما من ذي الحرفة الدينية باطل
 والنكاح محتاط له اه عش على مـ (قوله المعتبرة فيها) أي في المرأة وقوله ليعتبر مثلها في الزوج ظاهر
 في غير الخصلة الاولى وأما فيها فهو جرى على الغالب ولا فيعتبر سلامة الزوج من صيوب النكاح مطلقاً سواء
 كانت مسلمة أو عبيبة أو ما بها أكثر كالمسيك كره اه شيخنا (قوله المعتبرة فيها) أي في الكفاءة ليعتبر
 مثلها أي تلك الصفات في الزوج من حيث ذاته أو من حيث أبوه حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات
 ويؤيد هذا الاحتمال قوله الآتي فعلم انه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لكن يرد عليه ان مقتضى ذلك أن
 عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الزوجة مسلمة منها وليس كذلك ويجوز رجوع

اقرب) كاب وأخ (أو بعض)
 أولياء (مستوين) كاخوة
 واعمام (رضي باقوهم صح)
 تركهم حقهم بخلاف ما اذا
 لم يرضوا وخرج بالاقرب
 والمستوين الابعداً فلا يصح
 تزويجه ولا يمنع عدم رضاه
 صحة تزويج من ذكر فلا يعتبر
 رضاه ادلا حقه الا في
 التزويج (لا) ان زوجها
 له (حاكم) فلا يصح لمافي
 من ترك الاحتياط ممن هو
 كالتائب (وخصال الكفاءة)
 أي الصفات المعتبرة فيها
 ليعتبر مثلها في الزوج

الضمير لزوجته وبقوله لا يعتبر المودة لا المشترط وقوله لا يشترط وفيه ما لا يخفى اهـ حل
والعبرة بحالة العقد نعم لو ترك الحرف فالدينثة قبله لا يؤثر الا ان مضت سنة كما أطلقه جمع وهو واضح ان تلبس
بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها أصلاً ولا فلا بد من مضي زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها
وقد بحث ابن العماد والزركشي ان الفاسق اذا تاب لا يكافئ العفيف وصرح ابن العماد في موضع آخر بان الزاني
المحصن وان تاب وحسن توبته لا يعود كفراً كما لا تعود عفته وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وان المحجور عليه
بسفه ليس بكفء للرشيدة وبعما تقر من ان العبرة بحالة العقد علم ان طروا الحرفة الدينية لا يثبت الخيار وهو
الوجه لان الخيار في النكاح به دمجته لا يوجد الا بالاسباب الخمسة الا تية في بابه وبالعق تحت رقيق وليس
طرو ذلك واحداً من هذه ولا في معناها وأما قول الاسنوي ينبغي الخيار اذا تجدد الفسق فردود كما قاله الاذري
وابن العماد وغيرهما ثم طرو الرق يبطل النكاح وقول الاسنوي تخير به وهم اهـ شرح مر وقوله ان
الفاسق اذا تاب الخ أي ولو كان الفسق بغير الزنا كما أفتى به والد الشارح خلافاً للحج وان تبعه زى اهـ رشدي
(قوله خمسة) أي اتفقا وفي السادس وهو اليسار خلاف والاصح عدم اعتباره ونظمها بعضهم بقوله

شرط الكفاءة خمسة قد حوت * ينيلك عنها يبت شعر مفرد

نسب ودين حرفة حرية * فقد العيوب وفي اليسار تردد

والحاصل فيها ان كلاً من الدين المعبر عنه بالعفة والحرفة وفقد العيوب يعتبر في الشخص وآبائه
وأمهاته وان الحرية والنسب يعتبران فيهما وفي الآباء فقط اهـ قل على الجلال (قوله سلامة من عيب
نكاح) هذه المصلحة معتبرة في الزوجين وفي أبيهما وأمهاتهما والحرية معتبرة في الزوجين وفي أبيهما دون أمهما
اهـ حل (قوله لان النفس تعاف الخ) وتعتبر بمن أبوه وأمه فيه شيء من ذلك اهـ حل وفي المختار عاف
الرجل الطعام والشراب بعافه عيافاً كرهه فلم يثبت فيه فهو عائف اهـ (قوله وان اتفقا الخ) أي سواء
اتفقا في ذلك أم لا وهذه لا يشملها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك اهـ حل لانه قال أي الصفات المعتبرة فيها الخ
فاقتضى ان الحاصل لا تعتبر في الزوج الا اذا كانت في الزوجة واذا فقدت فيها لا تعتبر فيه وليس كذلك ويمكن
أن يقال قوله المعتبرة فيها أي غالباً اهـ شيخنا (قوله والكلام على عمومته) أي من حيث الاضافة أي قوله
من عيب النكاح فهي مستعملة في الاستغراق بالنظر اليها وفي الجنس بالنظر الى الولي والمراد من الجنس الثلاثة
التي ذكرها (قوله لا الجلب والعنف) أي فاذا زوجهما بعض الاولياء بمن اتصف باحدهما برضاها دون رضا
الباقين مع اهـ زى وهذا هو المعتمد (قوله لا الجلب والعنف) هذا هو المعتمد الذي عليه الزيادة ومر
في شرحه في النسخ المرجوع اليها وفي بعض نسخها المرجوع عنها خلافاً لمحيث قال فيها والمعتمد اعتبارهما
في حق الولي أيضاً اهـ هكذا حرره سم خلافاً للحج في شرحه اهـ شورى (قوله وحرية) أي في الزوج
ان كانت حرة (قوله أو أباً أقرب) أي من آباؤها أي فالفضل عليه محذوف فاذا كان هو قدم من الرق
أباه الثالث ومن أباه الرابع فليس كآبائها لانها أقدم حرة منه اهـ وفي الخالي قوله ومن أباه أقرب
أي من أبائها وقوله ليس كفء سليم من ذلك أي بان لم يس أحد آباؤها رق أو من أباه الخامس ومن آباها
السادس مثلاً رق اهـ (قوله ليس كفء سليم من ذلك) أي هي وآباؤها لان من الرق يعتبر فيها وآباؤها وفيه
وفي آباؤه اهـ شيخنا وفي شرح مر في كتاب المسابقة الكفء بتثليث أوله المساوي اهـ (قوله ولا مبعضة)
وكذلك البعض لا يكافئها أي اذا نقصت حريته بخلاف ما اذا سوت أو زادت كما قاله الرويان في البصر كذا
بعض الهوامش وهو قريب ثم رأيت في الخطيب وحواشي الروض اهـ ع ش على مر (قوله وهو المفهوم
من كلام الاصحاب) اعتمده مر فقال لا ينظر في الحرية والرق الى الامهات لان من أكار الناس وأجلاتهم
من أمهات رقيقة ولا يعبر بذلك بخلاف الحرفة الدينية تعتبر في الامهات أي كسبياً حتى لا يكافي ابن المغيرة

خسة (سلامة من عيب
نكاح) كجنون وجذام
وبرص وسبأ في بابه فغير
السليم منه ليس كفواً للسليلة
منه لان النفس تعاف عيبة
من به ذلك ولو كان بها عيب
أيضاً فلا كفاءة وان اتفقا وما
بها أكثر لان الانسان يعاف
من غيره ما لا يعاف من نفسه
والكلام على عمومته بالنسبة
للزوجة أما بالنسبة للولي فيعتبر
في حقه الجنون والجذام
والبرص لا الجلب والعنف
(وحرية فمن مسه أو مس
أباه) (قوله لا الجلب والعنف)
سليم من ذلك لانها تعير به
وتضرر فيها اذا كان به رق
بانه لا ينفق عليها الا نفقة
المعسرين فالرقيق ليس كفء
عقيقة ولا مبعضة وخرج
بالآباء الامهات فلا يؤثر فيهن
من الرق قال في الروضة
وهو المفهوم من كلام
الاصحاب وبه صرح صاحب
البيان فقال

ومن ولده ربيعة كفاء ابن ولده عزية لانه ١٦٦ يتبع الاب في النسب وقول ابا ابا اقرب من زيادى (ونسب ولوفى العجم) لانه من المخاض

أو الماشطة مثلاً بنت غير الانتم تعبر به كما انه يعبر بكونه ابن مغنية أو ماشطة مثلاً اه سم (قوله ومن ولده ربيعة) من عبارة عن رجل وقوله من ولده عربية من عبارة عن امرأة والمراد بالعربية الحرة اه شيخنا (قوله ونسب) أى فى الزوج ان كانت هى نسيبة (قوله ولوفى العجم) أى لانهم قبائل كالعرب فالعجم أشرف من النبط وبنو اسرائيل أشرف من القبط (قوله كان ينسب الشخص الى من يشرف به بالنظر الى مقابل من أشرف به كالعرب) هكذا فى نسخة وفى نسخة كان ينسب الشخص الى من يشرف به بالنظر الى من تنسب المرأة اليه كالعرب والاولى هى الاصح (قوله الى من تنسب اليه) على تقدير مضاف أى مقابل من كافى بعض النسخ لى صدق بما اذا كانت هى عربية وهو عربى وبدون هذا التقدير لا يصدق الا بالعربى مع الجمعية وقوله كالعرب مثال لمن فى الموضوعين اه شيخنا وقوله وبدون هذا التقدير الخ ممنوع اذا لو كان هو هاشمياً وهى كنانية انطبقت عليه العبارة لانه ينسب الى قريش وقريش أشرف من كنانة مع أنهم معا عربيان وكذلك اذا كان هو قريشياً وهى خزرجية فيقال فى هذا انه ينسب الى من أى الى قريش الذين يشرف بهم بالنظر الى الخزرج الذين تنسب هى اليهم تأمل (قوله وان كانت أمه عربية) فالنسب معتبر بالآباء الاولاد بناته صلى الله عليه وسلم فانهم ينسبون اليه فلا يكافئهم غيرهم اه حل (قوله ولا تقدموها) بحذف احدى التاءين أو من قدم اللازم معنى تقدم اقول على الجلال (قوله نظير مسلم ان الله اصطفى الخ) استدله بعضهم على كونه صلى الله عليه وسلم من أشرف القبائل على الاطلاق واستدل كل بانه انما يدل على شرف قبيلته من القبائل الابراهيمية فقط وأجيب بان المستدل بنى الامر على اشتهار أشرفية القبائل الابراهيمية على غيرها قال القرطبي نعم يردان الحديث لا يدل على انه عليه الصلاة والسلام أشرف من ابراهيم نفسه مع انه من المدعى ويمكن ان يقال الكلام فى شرف النسب وابن الشريف أشرف منه نسباً لانه ابن الشريف والشريف ليس ابن نفسه وبمثل هذا التوجيه ثبتت أشرفيته عليه الصلاة والسلام من اسمعيل واسحق عليهما السلام لان ابن الشريفين ليس كابن أحد ذليل الشريفين فى شرف النسب فتأمل حواشى مواقف اه شورى (قوله من كنانة) أى من ابنه وهو النضر اه قل على الجلال (قوله كما استفيد من المتن) أى من قوله ولا غير هاشمى الخ وانظروا وجه استفادة هذا من المتن اه (أقول) وجهها انه لما نفي الكفاءة لهما عن غيرهما اقتضى مفهومه ثبوتها لهما لان غير صفة ومفهوم الصفة معتبر اه شيخنا وبعبارة أخرى وجه الاستفادة انه مفهوم صفة أى غير فاذا كان غيرهما ليس كفالهما اتكون احدهما كفاً للآخرى بمفهوم المخالفة اه شيخنا (قوله وله) أى لما لك أمهات تزويجهما من رقيق ودنى النسب هذا هو المعتمد أى دون المعيب ودنى الحرفة والفاسق كلسيد كره الشارع فى قوله وله اجباراً منه اه شيخنا (قوله واستشكه الاسنوى الخ) ويحجب عن اشكال الاسنوى بان ما ذكرناه من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض محله فى تزويج الولي موليته والذي نحن فيه تزويج السيد لامته اه ع ش ويحجب أيضاً بان الرق غاية النقص فتضعف معه الفضائل كلها فلا مقابلة على المعتمد لذهاب النسب اه شيخنا (قوله من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض) أى وتزويج من ذكر بحردنى فى النسب فيه مقابلة الحرية بما فيها من الشرف واذا لم يصح ذلك فنكاحهما من الرقيق أولى وأجاب ج بان الرق غاية النقص فتضعف الفضائل معها فكأنهم معدومة فلا مقابلة حينئذ اه حلي (قوله وغير قريش من العرب الخ) المعتمد ان غير قريش من العرب بعضهم أشرف من بعض فقد لا ينكحون (قوله وعفة) أى فى الزوج ان كانت هى عفيفة أى ولوفى غير المسلمين من الكفار اه قل على الجلال (قوله وصلاح) عطف تفسير اه ع ش (قوله فليس فاسق الخ) أى ولو بغير الزنا وان تاب ومضت عليه مدة الاستبراء على المعتمد أى بالنسبة لازماً ما غيره فيمكن فيه بعد التوبة انقطاع تلك النسبة ولا يشترط مضي سنة تأمل اه شورى (قوله ليس كف عسنية) وهو كف مبتدعة ان اتحاداً فى البدعة ولا يغنى عنه الفاسق لان البدعة قد لا تقتضى الفسق (قوله ويعتبر) أى فى العتق وما يغنى عنه قوله وعفة بدين وصلاح ويحتمل أن يكون مراده يعتبر

كان ينسب الشخص الى من يشرف به بالنظر الى مقابل من تنسب المرأة اليه كالعرب فان الله فضله على غيرهم (فجهمى) اباوان كانت أمه عربية (ليس كف عربية) اباوان كانت أمها عجمية (ولا غير قرشى) من العرب كفوا (لقرشية) لخبر قدمه واقرشا ولا تقدموها رواه الشافعى بلاغا (ولا غير هاشمى ومطلبى) كفوا (لهما) لخبر مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاى من بني هاشم وبني هاشم وبني المطلب اكفاء كما استفيد من المتن لخبر البخارى نحن وبني المطلب شئ واحد نعم لو تزوج هاشمى أو مطلبى ربيعة بالشروط فاولاده هاشمى هاشمية أو مطلبية ربيعة لمالك أمه اوله تزويجهما من رقيق ودنى النسب كما يقتضيه قول الشيخين للسيد تزويج أمته برقيق ودنى النسب واستشكه الاسنوى وصوب عدم تزويجها لهما مستندا فى ذلك الى ما صححه من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض وغير قريش من العرب بعضهم اكفاء بعض كذا كره جماعة قال فى الروضة وهو مقتضى كلام الاكثرين (وعفة) بدين وصلاح (فليس فاسق كف عسنية) واتما يكافئها عفيف وان لم يشتهر بالصلاح شهرته به والمبتدع ليس كف عسنية ويعتبر اسلام الآباء

زيادة على الخصال اه شيخنا (قوله ويعتبر اسلام الآباء) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليجمع قوله الاتي ويعتبر في العفة والحرفة الآباء أيضا وكذا تعتبر الحرفة في الزوجين والآباء والامهات وسكت عن اعتبار الصلاح في الآباء والامهات وظاهر كلامه انه لا يعتبر الاسلام في الامهات فيكون ابن السكانية اليهودية أو النصرانية كفوا لبنت المسلمة والظاهر ان من أسلم تبعا كف على من أسلم بنفسه اه حل (قوله فن أسلم بنفسه ليس كفوا الخ) يلزم من هذا أن يكون الصحابي ايس كفأ لبنت التابعي والترم وهو المعتمد خلافا للاذرعى حيث قال ان القول بان الصحابي ليس كفأ لبنت التابعي زال أى لان الشرف لم يحصل للتابعي الا بواسطة اه حل ومثله شرح مر قال لان بعض الخصال لا تقابل ببعض (قوله وحرفة) أى الزوج ان كانت هي محترفة (قوله يرتزق منها) يؤخذ من هذا ان من ياتر صنعة دينية لا على جهة الحرفة بل لنفع المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما يأتى ان من ياتر نحو ذلك اقتداء بالسلف لا تخرم به مروءته اه شرح مر (قوله لانه يحترف اليها) في المصباح وحرفت الشيء عن وجهه حرفا من باب قتل والتشد يدب الغلة غيرته وحرف لعلها يحرف أيضا كسبوا حترف مثله والاسم منه الحرفة بالكسر اه (قوله فليس ذو حرفة دينية) بالمذوال همز وهي مادلت ملاستها على انحطاط المروءة وسقوط النفس قال المتولي وليس منها تجارة بالنون وتجارة بالناء وقال الروباني تراعى فيها عادة البلد فان الزراعة قد تفضل التجارة في بلد وفي بلد أخرى بالعكس وظاهر كلام غيره ان الاعتبار في ذلك بالعرف العام والمعتبر فيه بلد الزوجة لابلد العدة لان المدار على عارها وعدم مود ذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلدها أى التى هي بها حالة العدة وكفى الانوار تفاضلا بين كثير من الحرف وله له باعتبار عرف بلده اه شرح مر (قوله فتحو كناس) أى ولولم يجد اه عش (قوله وراع) لا ينافى عده ههنا من الحرفة الدينية ما ورد ما من نبي الاورعى الغنم لان ما هنا باعتبار ما يعرفه الناس وغلب على الرعاة بعد ذلك الازمنة من التسهيل في الدين وقلة المروءة اه شرح مر والوجه ان كل ذى حرفة فيها مباشرة نجاسة كالزيارة على الاصح ايس كفوا لذى حرفة لا مباشرة فيها لها وان بقية الحرف التى لم يذكر وفيها تفاضلا متساوية الا ان اطردها العرف بتفاوتها كما مروى بذلك قول بعضهم ان العصاب ليس كفأ لبنت السمال خلافا لاهولى (قوله وقيم حمام) وهو البلان بالنون من يكس الناس فيه (قوله ايس كفأ لبنت خياط) المناسب أن يقول لخياطة لان حرفة الآباء لا تعتبر الا بعد اتحاد الزوجين في الحرفة اه حل قال شيخنا العزيز لم يقل ايس كفأ لخياطة مع انه الملائم لما قبله للتنبيه على ان الحرفة معتبرة في الاصول كما تعتبر في الزوجين (قوله ليس كفأ لبنت خياط) ظاهره ولو كان أبوه خياطا وكانت هي كاسة أو رابية أو حجامه أو حارسة أو قيصمة حمام وفيه نظر لانه لا نظر للآباء الا ان اتحاد الزوجان ونقل عن شيخنا انه متى كان أبوه خياطا وهي كلمة فهم ما من كافئان ولو كان له حرفة ثان دينية ورقيصة نظر لانه دينية ولو ترك الحرفة الدينية لابلد ان تنقطع نسبتها عنه اه حل (قوله ولا هو الخ) فيه وفيما بعده العطف على معمولى عاملين مختلفين كما لا يخفى وفيهما أيضا العطف على الضمير المتصل لكن مع السوغ (قوله بنت عالم وقاض) وظاهر كلامهم ان المراد ببنت العالم والقاضى من في آباءها المتسوبة اليهم أحدهما وان علا لانها مع ذلك تفخر به والجاهل لا يكون كفأ للعائلة كفى الانوار وان أدهم كلام الروضة لانه لان العلم اذا اعتبر في آباءها فلا يعتبر فيها بالاولى اذا قل مراتب العلم ان يكون كالحرفة وصاحب الدينونة لا يكافئ صاحب الشريفة ويبحث الاذرعى ان العلم مع الفسق لا أثر له اذ لا تغرله حيث تدفى العرف فضلا عن الشرع وصرح بذلك في القضاء فقال ان كان القاضي أهلا فعالم وزيادة أو غير أهل كالمع الغالب في قضاء زمنا اتحاد الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام في النظر اليه نظروى ويحى فيه ما سبق في الظلمة المستولين على الرقاب بل هو أولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار بخلاف المولى ونحوهم اه والا قرب ان العلم مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحيشة والوجه كما بحثه أيضا ونقله غيره عن فتاوى البغوى ان فسق أمه

فن أسلم بنفسه ليس كفوا لمن لها أب أو أكثر في الاسلام ومن له أبوان فيه ليس كفوا لمن لها ثلاثة آباء فيه (وحرفة) وهي صناعة يرتزق منها سميت بذلك لانه يحترف اليها (فليس ذو حرفة دينية كفأ) أرفع منه فتحو كناس وراع كحجام وحارس وقيم حمام (ايس كفأ لبنت خياط ولا هو) أى خياط (بنت تاجر و) بنت (بزاز ولاهما) أى تاجر وبزاز (بنت عالم و) بنت (قاض) نظرا لعرف في ذلك

وحرفتها الدينية تؤثر هنا أيضا لان المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وان كان ظاهر كلامهم بخلافه وأفتى
 الوالبرجحه الله تعالى بان خاتمة القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه لا يكافئ ابنته من لا يحفظه اه شرح
 مر * (تنبيه) * مراده بالعالم هنا من سمي عالم في العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير اتخاذهم امر
 في الوصية اه ع ش عليه (قوله فاعلم) أي من الاقتصار على الخمسة في مقام البيان فيقيد الحصر اه شيخنا (قوله
 لان المال غاد) هو بالغين المعجمة بمعنى ذاهب ورايح عكسه ومنه حديث من راح الى الجمعة أي أتى اليها اه قل
 على الجلال (قوله أهل المروات) جمع مروءة وهي صفة تمنع صاحبها عن ارتكاب الخصال الرذيلة اه قل على
 الجلال (قوله والبصائر) جمع بصيرة وهي النظر بالقلب في الامور والاخلاق الجدية بخلاف البصر اه قل على
 الجلال وفي المصباح وبصرت بالشئ بالضم والكسر لغة بصرا بفتحين علمت فانما بصير به يتعدى بالباء في اللغة
 الفصحى وقد يتعدى بنفسه وهو ذو بصير وبصيرة أي علم وخبرة ويتعدى بالتضعيف الى ثان فيقال بصيرته تبصيرا
 والاستبصار بمعنى البصيرة اه (قوله وان اعتبرها الروياني) أي اعتبرها السلامة من العيوب الاخر ومع كون هذا
 ضعيفا ينبغي مراعاته وقيل تعتبر رعاية البلد فلا يكافئ جبلي بلدية ولا ينبغي مراعاة هذا القول لانه ليس بشئ يكفي
 الروضة اه شرح مر (قوله ويعتبر في الحرفة والعفة الآباء أيضا) أي كما اعتبرت في الزوجين وفيه ان هذا
 واضح في العفة دون الحرفة لانه لم يذكرها في الزوجين وكتب أيضا قوله أي كما اعتبرت في الزوج نفسه ولا يخفى
 أنافي العفة قائلنا بين الزوج والزوج وأبي الزوج في الحرفة قائلنا بين الزوج وابن الزوجة
 اه حل (قوله ولا يقابل بعضهم ببعض) أي وجودا وعدما ومعنى المقابلة انه اذا كان فيه كمال ونقص
 يضعف كماله في جانب نقصه كالنسب الميعب يضعف نسب في جانب عيبه ويقال كذلك فيها كيدل على ذلك كلام
 الشارح وليس المراد بها مقابلة كماله بنقصه ما نقصه بكاملها اه ويدل للدول أيضا قول المحلى ومقابل الاصح
 ان دناءة نسبه تعبر بعفته الظاهرة (قوله أو غيرهما) وهو العيب والحريه والعفة اه حل لكن فيه ان قوله
 وهو العيب والحريه لا يصح مع قول المستن لا معيبة ولا أمة فالحق ان الغير هو العفة فقط أي عدمها وهو الفسق
 فكان الشارح قال بنسب أو حرفة أو عفة هذه الثلاثة يجوز للولي ان يزوجه بدونها وبقي من الخمسة الاثنان
 المذكوران في قوله لا معيبة ولا أمة وفي الروض وشرحه ما نصه * (فرع) * متى تزوج ابنه الصغير أو
 المجنون بذات يمين مثبت للخيار في النكاح لم يصح التزويج لان انتفاء الغبطة أو زوجه بسايمه لا تكافئه بجهة
 أخرى صح التزويج لان الرجل لا يشعر باستفراشه من لا تكافئه بخلاف المرأة الا لامة في حق الصغير فلا يصح
 تزويجه بجهة بالخوف العت بخلاف المجنون يجوز تزويجه بجهة لها بشرطه وان زوج المجنون أو الصغير
 بجوزعياء أو قطعاء الاطراف أو بعضها أو الصغير بغيره مرم أو أعمى أو أقطع فوجهان صحح منهما البلقيني
 وغيره عدم الصحة في صور المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام لانها يزوجها المصلحة ولا مصلحة لهم في
 ذلك بل فيه ضرر عليهم ما قضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صور الصغيرة لان
 ولها انما يزوجها بالاجبار من الكفاءة وكل من هؤلاء كفاء ما أخذ في هذه وما قبلها بخلاف والخصي
 والخنثى غير المشكل كالأعمى فيما ذكر في صح تزويج الصغيرة منهما على ما اقتضاه كلام الجمهور والمشار اليه
 أنغلا مثل المجنون بالنون ابوا في ما في الاصل وتصح قرأته بالباء الموحدة وكل صحح وان لم يحج اليه فلا يصح
 تزويج الصغيرة بواحد منهما لان انتفاء الكفاية مع عدم الرضا كما علم مما مر وكالصغيرة فيما ذكر الكيفية ان
 أذنت لوليها مطلقا اه (قوله نعم ثبت له الخيار) أي لانه قد يتضرر به المأخوذ على الولي من حقوق الضرر له
 فاشبه بالوتزويج البالغ بمعية يجعل عيبها اه ع ش على مر (قوله نعم ثبت له الخيار اذا باع) وهو المعتمد
 * (تنبيه) * كلما ذكر في الصغير يجري في المجنون الا انه يجوز تزويجه بجهة بالامة بخلاف الصغير كما مر وسبب أني
 حكمه على الاثر اه قل على الجلال (قوله لانه خلاف الغبطة) فلا يصح وكذا لا يصح لوزوجه بجوزع أو شواء

فعلم انه لا يعتبر في خصال
 الكفاءة يسار لان المال غاد
 ورايح ولا يتخير به اهل
 المروات والبصائر ولا سلامة
 من عيوب أخرى منفردة
 كعمى وقطع وتشوه صورة
 وان اعتبرها الروياني يعتبر
 في الحرفة والعفة الآباء
 أيضا كافي فتاوى البغوي
 خلافا لما نقله الزركشي عنها
 (ولا يقابل بعضها) أي
 خصال الكفاءة (ببعض)
 فلا تزوج سليمة من العيب
 دنيسة عيبا نسيبا ولا حرة
 فاقه وقفا عاقبا ولا عربية
 فاسقة عجمية اعضفها بالزوج
 في ذلك من النقص المانع من
 الكفاءة ولا يجبر بمأثبه
 من الفضيلة الزائدة عليها
 (وله) أي للاب (تزوج ابنه
 الصغير من لا تكافئه) بنسب
 أو حرفة أو غيرهما لان
 الزوج لا يعتبر باستفراشه من
 لا تكافئه نعم ثبت له الخيار
 اذا باع (لا معيبة) لانه خلاف
 الغبطة فلا يصح (ولا أمة)
 لان انتفاء خوف الزنا المعتبر في
 جواز نكاحها

أو عياله أو قطعاً ما إذا كانوا لم تكن تلك من عيوب النكاح اه حل
 * (فصل في تزويج المجنون عليه) * أي مجنون أو صبي أو فليس أو سفه أو ورق اه حل أي وما يتبع ذلك
 كزوم مهر المثل إذا نسكح بلا إذن ووطئ غير رشيدة اه ع ش (قوله لا يزوج مجنون الخ) حاصل المقام
 أن في تزويج الذكور خمس صور لانه إما صغيراً أو كبيراً وعلى كل إما عاقل أو مجنون والمجنون الكبير محتاج وغير
 محتاج فيجوز للأب والجدة فقط لا الحاكم تزويجه إن كان صغيراً عاقلًا ويجب على الأب وإن عساه الحاكم
 أن كان كبيراً المجنوناً مطبقاً جنونه محتاجاً هاتان صورتان وغير ذلك الصغير المجنون لا يزوج أصلاً وكذا الكبير
 الغير المحتاج وأما الكبير العاقل ففيه تفصيل آخر لانه إما رشيداً أو سفهياً أو رقيقاً إلى غير ذلك وإن في تزويج
 الأنثى عشر صور لانه إما صغيرة أو كبيرة وعلى كل إما بكر أو ثيب وعلى كل عاقل أو مجنونة والكبيرة المجنونة
 بقسميها محتاجة وغير محتاجة فالصغيرة يزوجه الأب وإن عساه جواراً لا الحاكم في ثلاث صور من الأربع
 المجنونة مطلقاً والعاقل البكر وأما الصورة الرابعة وهي العاقلة الثيب فلا تزوج بحال والكبيرة يزوجه الأب
 وإن عساه جواراً في أربع صور عاقلة مطلقاً ومجنونة غير محتاجة مطلقاً أي بكر أو ثيباً وأما المجنونة المحتاجة
 المطبق جنونها فيزوجه الأب وجوباً مطلقاً أي بكر أو ثيباً وكذا الحاكم يزوجه وجوباً فمما ولا يزوجه
 في غير هاتين الصورتين إلا أن كانت عاقلة آذنة فتعلم من هذا أن الحاكم لا يزوج غير الأذن إلا الكبيرة المجنونة
 المحتاجة المطبق جنونها والاذن كذا البالغ المجنون المطبق جنونه المحتاج وأما بقية صور الأنثى العشرة فهو فيها
 كغير الأب لا يزوج إلا باذن من العاقلة الرشيدة اه (قوله لا يزوج مجنون) أي لا يصح ولا يجوز (قوله لا
 كبير لحاجة) ولا بد أن يكون المجنون مطبقاً أي فلا بد من اجتماع الشروط الأربع السابقة في قوله وعلى
 أب تزويج ذي جنون مطبق بكبر الحاجة وقد ذكر هنا ثلاثة منها ولا بد من الرابع فهذه هي المسئلة السابقة بعينها
 وإنما ذكرها هنا مع تقدمها استيفاء لاقسام المجنور عليه ولا يقال ذكرها هنا للجواز وفيما مر للجواب لأننا نقول
 المراد بالجواز هنا الوجوب لا غيره ولا أعم كما أشار إليه الشارح بقوله وتقدم الخ فإدراكه به شرح قوله فواحدة أي
 فلما رآه يزوجه وجوباً ولا يقال مراده به دفع التكرار لأننا نقول هذا بقوله ولا بد فعملنا علمت اه شيخنا
 (قوله أو يتوقع الشفاعة به) معطوف على تظهير ربي لكاف حاجة الخدمة لأن جهة الحاجة ثلاثة كما تقدم في
 الفصل السابق اه شيخنا (قوله بقول عدلين من الأطباء) أي أو واحد على المعتمد (قوله فيزوج واحدة) أي ولو
 أمة بشرطها اه سم (قوله وفي التقييد بالواحدة بحث للأسنوي) وهو مردود بان فرض احتياجه إلى الزيادة
 على الواحدة فلا رغبته في نظار والية وهذا واضح في حاجة الوطء وأما حاجة الخدمة ففيه نظر ظاهر ثم رأيت حججاً قد
 نظر والذات في المختل أي الذي لا يقدر على الوطء غالباً وبه يتأيد بحث أن الواحدة ولم تعفه أو تكفه للخدمة يزيد
 عليها بقدر حاجته إليها ولو خدمت موطوءة أي مرضت أو جنت بحيث يخشى عليه منها كان له أن يزوجه
 غير هاتين الصورتين إن لم تكن أم ولد اه حل (قوله ثم حاكم) ظاهره خروج الوصي واعتمده مر قال بر
 ويأتي في مراجعة أقارب ما سياتي في تزويج المجنونة اه سم أي فيندب للحاكم مراجعة أقارب المجنون كإيادب
 له مراجعة أقارب المجنونة (قوله كولاية المال) فيه أن الوصي ولي المال فهذا يقيدان للوصي أن يزوجه وإيس
 كذلك إلا أن يقال المراد بالولاية الشرعية وولاية الوصي جعلية اه حل (قوله وتقدم أنه يلزم الخ) أي فلا
 يقال إن هذا مكر مع ما تقدم وقوله الأب أي وإن علا وتقدم أن مثله السلطان دون بقية الأولياء وعبارة شيخنا
 كان تظاهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن أو توقع شفاؤه بشهادة عدلين من الأطباء بذلك أو بان
 يحتاج إلى من يخلفه ويعهد مولاه في محارمه من يحصل به ذلك وتكون وثقة النكاح أخف من غير أمة
 فيزوجه إن أطبق جنونه كغير الأب ثم الجدة السلطان اه ولو كان متقطع الجنون فلا يزوج حتى يأذن
 بعد أفاقه ولا بد أن يقع العقد حال الأفاقه اه حلي (قوله فعلم أنه لا يزوج مجنون الخ) أي علم من قوله لا يزوج

* (فصل) * في تزويج
 المجنون عليه (لا يزوج مجنون
 إلا كبير لحاجة) كان تظاهر
 رغبته في النساء بدورانه
 حولهن وتعلقه بهن ونحو
 ذلك أو يتوقع الشفاعة بقول
 عدلين من الأطباء (ف) يزوج
 (واحدة) لاندفاع الحاجة
 بها وفي التقييد بالواحدة
 بحث للأسنوي ويزوجه
 أب ثم جد ثم حاكم دون
 سائر العصبات كولاية المال
 وتقدم أنه يلزم الأب تزويج
 مجنون محتاج للنكاح فعلم
 أنه لا يزوج مجنون كبير غير
 محتاج ولا صغير لانه غير محتاج
 إليه في الحال وبعد البلوغ
 لا بد من كيف يكون الأمر

بمخلاف الصغير العاقل اذ
الظاهر حاجته اليه بعد
البلوغ ولا مجال للحاجة تعهد
وخدمته فان للاجنبيات
أن يخدمنهم ما وقضية هذا
ان ذلك في صغير لم يظهر على
عورات النساء أما غيره فيلحق
بالبالغ في جواز تزويجه
لحاجة الخدمة فله الزكشي
(ولاب) وان علا غيره لكل
شفقة (تزوج صغير عاقل
اكثر) منها ولو أربع المصلحة
اذ قد يكون في ذلك مصلحة
وغبطة تظهر الولي فلا يزوج
ممسوح (و) تزويج
(مجنونة) ولو صغيرة وثيبا
(لمصلحة) في تزويجها ولو
بالحاجة اليه بخلاف المجنون
كلم لان التزويج يفيد
المهر والنفقة ويغرم المجنون
وتقدم انه يلزم الاب تزويج
مجنونة محتاجة والتقييد
بالاب في الاولى مع التصريح
فيها بالمصلحة من زيادتي (فان
قد) أي الاب (زوجها
حاكم) كإسلي مالها لكن
بمراجعة أقاربها بتطبيد
أقاربهم ولأنهم اعرف بمصلحتها
(ان بلغت واحتاجت)
للسكاح كان تظاهرها علامات
خلية شهوتها أو يتوقع الشفاء
بقول عداين من الأطباء فعلم
انه لا يزوجه في صغيرها لعدم
حاجتها ولا بعد بلوغها لمصلحة
من كفاية نفقة وغيرها

مجنون الخ انه لا يزوج مجنون كبير الخ أي لا يجوز ولا يصح وهذا لا يعلم من قوله وعلى أب الخ ويعلم منه انه اذا انتفى
شرط من ذلك لا يجب واذ قلنا لا يجب هل يجوز أو لا وصرح به هنا صاوم ثم قال فعلم الخ وقال في الشرح فيما
سبق كما سيأتي في الفصل الاخر الذي هو هذا الفصل اه حل (قوله بخلاف الصغير العاقل) قد يقال
يأتي فيه ما دانه في المجنون الصغير من التعايل اه شيخنا (قوله اذ الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ) فيزوج
حيث كانت مصلحة وكون الظاهر من حال العاقل الاحتياج اليه بعد البلوغ دون المجنون قد يتوقف فيه
اه حل (قوله ولا مجال للحاجة تعهد وخدمته) أي المجنون الصغير أي لا تدخل لها أي لا تكون مقتضية لتزويجه
لان للاجنبيات القيام بها اه حل (قوله فان للاجنبيات الخ) أي ذل لم توجد أجنبية تقوم بذلك فهل يزوج
للضرورة ولا لندرة فقد هن فيلحق ذلك بالأعم الاغلب فيه نظار وقضية اطلاقهم الثاني اه ع ش على مر
(قوله وقضية هذا) أي التعايل وقوله لان ذلك أي قوله لا مجال وقوله لم يظهر على عورات النساء أي بفرض
كونه عاقلا وقوله أما غيره أي غيره لم يظهر وهو من يظهر بفرض كونه عاقلا والمعتمد انه لا يزوج اه
شيخنا (قوله وقضية هذا ان ذلك في صغير) أي وان لم يكن مرأه قبان باع سنالو كان عاقلا فيه حتى عورات
النساء وقوله أما غيره أي فانه ليس للاجنبيات ان يخدمنهم لانه يجب على وليه أن يمنع من رؤيتهن ويحرم
عليهن ان يتكفنن له اه حل (قوله لحاجة الخدمة) يقتضي ان العطف نفسه يرى في قوله تعهد وخدمته
اه (قوله تزويج صغير عاقل أكثر منها ولو أربع المصلحة) ظاهر عبارته ان هذا الشرط أي قوله لمصلحة خاص
بأكثر وليس كذلك بل هو شرط في تزويج الواحد أيضا كما صرح به في العباب والمراد بالمصلحة بحسب
ما يظهر لولي وان لم تظهر غيره والى ذلك أشار بقوله اذ قد تكون الخ اه حل (قوله اذ قد تكون في ذلك
مصلحة وغبطة الخ) عال بعضهم ذلك بان له من الشفقة ما يحمله على ان لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح وأخذ
منه انه لو كان بينه وبين الاب عداوة ظاهرة لا يتجاوز واحدة وانحط كلام حج على ان للاب ان يفعل
ذلك مطلقا وفرق بين هذا وبين الولي المجبر حيث اشترطوا فيه أن لا يكون بينه وبين مواليته عداوة ظاهرة
بانه يمكنه المفارقة بالطلاق اذ بالغ اه حل (قوله فلا يزوج ممسوح) أي ولو واحدة لانه لا يحتتمل
احتياجه اليه وان كان له في ذلك مصلحة كالخدمة لانه لا يظن للمصلحة الا لمن يحتاج الى السكاح تأمل اه حل
(قوله فلا يزوج ممسوح) أما المحبوب والخصي فلا يزوجان اه شيخنا (قوله وتزوج مجنونة) أي أطبق
جنونهم ولو بلا حاجة اليه لانها شرط لوجوب التزويج كما مر وهذا مما ينفارق فيه هذا الحل ما سبق في قوله ولا صغير
الخ وقوله بخلاف المجنون أي حيث لا يزوج الحاجة وقوله لان التزويج يفيد الخ أي وان لم تكن محتاجة الى
ذلك بان كان لها منقى اه حل (قوله ولو صغيرة وثيبا) لكن لو كانت الصغيرة الثيب متقطعة الجنون
توقف تزويجها على بلوغها واذن هازن الاتفاق اه شيخنا عز برزى (قوله بخلاف المجنون) مقابل لقوله ولو
بلا حاجة أي فانه لا بد فيه من الحاجة اه شيخنا (قوله وتقدم انه يلزم الاب الخ) مراده بهذا ان الجواز
المستفاد من اللام بالنسبة للمجنونة مستعمل فيما يعم الوجوب بالنسبة لهذه الصورة والجواز بالنسبة لغيرها اه
شيخنا (قوله انه يلزم الاب تزويج مجنونة) أي كبيرة محتاجة للسكاح أو المهر أو النفقة فالوجوب مقيد بالحاجة
والجواز يكفي فيه المصلحة اه حل أي فلا تكرار في كلامه (قوله فان فقد الاب زوجها) أي المجنونة
حاكم وهل المراد قد حسا أو شرعا فيشمل مالوغاب فوق مسافة القصر ومن عضل اه حلي (قوله كإسلي
مالها) مقتضاه ان الوصي يزوج وليس كذلك كما علمت اه حل (قوله لكن بمراجعة أقاربها ثيبا) وكذا
تدب بمراجعة أقارب المجنون فيما مر وقوله تطيبها القلوب سم ولهذا ابراجع الجميع حتى الاخ والعم والخال اه
شرح مر (قوله من كفاية نفقة وغيرها) ظاهره وان لم يكن لها منقى لكن في كلام حج كشيخنا خلافه
حيث قال الغرض فبين لها منقى أو مال يغنيها عن الزوج والا كل الاثاق حاجة أي حاجتها وقوله وغيرها أي

كالخدمة اه حل (قوله وقد يقال قد يحتاج الخ) هذه الصورة هي التي بقيت للكاف في قوله كان تظهر الخ
 في هذا التعبير تسع اذ مقتضاه انما غير داخله فيما سبق اه (قوله وموئنه أي مؤن نكاحه) أي الذي حدث
 بعد الجرح هو سياق ما هنا وأما نكاحه السابق عليه فمؤنه في أعين ماله كما قال في بابه ويعون بموئنه من نفسه
 وزوجاته الا اني نسكهن قبل الجرح وقوله في كسبه يقال عليه ان الجرح يتعدى لكسبه كما قال في بابه ويتعدى
 الجرح ما حدث بعده بكسب الخ الا ان يقال هذا مستثنى مما مر أي فيتعدى الجرح لكسبه الا بالنسبة لمؤن النكاح
 اه شيخنا واصله اسم (قوله فن لم يكن له كسب في ذمته) واهما الفصحى باعساره بشرطه وهو بالنسبة للمهر
 عدم الوطء والنسبة للنفس فمضى ثلاثة أيام بلا انفاق فتفصح صبيحة الرابع على ما يأتي اه شرح م
 وع ش عليه (قوله أو جرح عليه اسفه) أي جرحا ترميها كان بلغ سفها أو بعليا كن ياغ رشدا ثم يذر وجرح عليه
 الحاكم كما يشير لهذا الضابط قول الشارح الا اني أمان يذر به مدرته الخ (قوله وهي تندفع بواحدة) كما مر في
 المجنون ويأتي هنا ما مر ثم ومنه انه اذا لم تعفه برادعها بحسب الحاجة وبه صرح الاذرعى اه جج اه سم
 (قوله باذن وليه) فان امتنع نائب السلطان عنه في الاذن اه قال في شرح البهجة فن تعذرت مراجعته لم
 يتكح وقيل ينسكح بالضرورة قال ابن الرفعة هذا اذا لم ينته الى خوف العنت والاملاص صحة نكاحه اه ومال
 م الى خلافه اه سم (قوله باذن وليه) صور الاذن أربعة امان بعينه له قدرا أو امرأة أو أحدهما
 أو يطلق وكلها داخل في قوله باذن وليه ثم فصلها بقوله فلوزاد الخ فمضى عين فيها المرأة لا القدر بقريته قوله ولو
 نسكح غيره من عينه له وقوله وان عين قدر الخ وقوله أو أطلق الخ فهذه ثلاثة والرابعة ذكرها الشارح بقوله ولو
 قال انسكح فلانة الخ فقوله فلوزاد الخ هذه صورة تعيين المرأة فقط وفيها ثلاث صور وسبب اني في صورة لا طلاق
 ثلاثة أيضا وفي صورة تعيين القدر فقط ثلاثة عشر وفي تعيينه مائة ثلاثة عشر فجعله الصور ثلثان وثلاثون اه
 شيخنا وقوله فهذه ثلاثة راجع اقول المئين فلوزاد الخ ولقوله وان عين قدر الخ ولقوله أو أطلق
 الخ فهذه من الثلاثة وأما قوله بقريته قوله ولو نسكح غيره من عينه له فليس من الثلاثة في كلامه وانما هو من
 متعلقات الاولى أي قول المئين فلوزاد الخ أي محل الصحة في صورة تعيين المرأة وحدها غير المثل نازة وبالمسمى
 أخرى ان امتثل الاذن فان خالف ونسكح غيرها بطل النكاح من أصله وقرر صور المقام شيخنا الشبراوي بعبارته
 أخرى فقال والحاصل انه امان بعينه له القدر فقط أو المرأة فقط أو القدر والمرأة أو يطلق فتعينه ما قدر كان
 يقول انسكح بالف وفيه ثلاث عشرة صورة لانه ان نسكح بالالف فاما ان يكون الالف مهر مثلها أو أقل أو أكثر
 هذه ثلاث وان نسكحها بأكثر منه كالفين فاما ان يكون الالف مهر مثلها أو أقل أو أكثر منه وعلى كونه أكثر منه
 فاما ان يكون مساو بالمواقع الزوجية وهو الالفان أو أكثر منه أو أقل منه وفوق الالف كالف وخمسائة هذه
 خمس صور فان نسكحها بأقل من الالف كخمسائة فاما ان يكون الالف مهر مثلها أو مهر مثلها أكثر منه أو أقل
 منه كسبع مائة وعلى كونه أقل منه امان يكون مساو بالمواقع الزوجية وهو الخمسمائة أو أقل منه أو أكثر
 منه ودون الالف هذه خمس فاجله ثلاث عشرة ومثلها يأتي فيما اذا عين له القدر والمرأة فتكون ستا وعشرين
 وان عين له المرأة فقط فاما ان يتزوجها بمهر مثلها أو أقل منه أو أكثر منه ثلاث ومثلها يأتي فيما اذا لم يعين له شيئا
 فالصور ثلثان وثلاثون وكلها في المتن والشارح تفصيلا وضابط الصحيح ان لا يخالف وليه فيما يضربه نفسه
 انتهت فذكر المتن الثلاثة التي في تعيين المرأة فقط منطوقا بقوله بمهر مثل فقل فلوزاد الخ وذكر الشارح الثلاثة
 التي في صورة الاطلاق بقوله فن نسكحها بمهر مثلها أو أقل الخ وذكر الثلاثة عشر التي في صورة تعيين القدر فقط
 بقوله فان نسكح امرأة بالالف ومهر مثلها أو أقل الخ وذكر الثلاثة عشر التي في صورة تعيين القدر والمرأة
 بقوله ولو قال انسكح فلانة بالف الخ (قوله أو قبل له وليه باذنه) أي اذن الولي له في القبول لكن بعد اذن
 الولي له في النكاح اه حل (قوله صحيح العبارة والاذن) على التوزيع أي صح ان يتزوج باذن وليه لانه

وقد يقال قد يحتاج الى الخدمة
 ولم تندفع حاجتها بغير الزوج
 فيزوجها لذلك (ومن جرح
 عليه لغاس صح نكاحه) لانه
 صحيح العبارة وله ذمة (وموئنه)
 أي مؤن نكاحه (في كسبه)
 لا فيما معه لتعلق حق الغرماء
 بما في يده فان لم يكن له كسب
 ففي ذمته (أو) جرح عليه
 اسفه نسكح واحدة الحاجة
 الى النكاح لانه انما يتزوج
 لها وهي تندفع بواحدة باذن
 وليه أو قبل له وليه باذنه بمهر
 مثل فقل (فيما لانه صح
 مكاف صحيح العبارة والاذن
 وقولي واحدة الحاجة من
 زيادتي ولا يعتد بقوله في
 الحاجة حتى تظهر امارات
 الشهوة لانه قد يقصد اتلاف
 ماله

صحيح العبارة وصح قبول وليه باذنه لانه صحيح الاذن تأمل اه حل (قوله والمراد بوليها هنا) احترامه عن
 ولي المال فانه الاب ثم الجد ثم الوصي ثم الحاكم اوقيمه اه تقرير شيخنا لكن الاحتراز انما يحتاج له في الشق
 الاول فقط وهو قوله ان يبلغ سفيها او اما الشق الثاني وهو قوله والاه لسلطان فقط فهو هنا كالمال سواء بسواء كما
 في باب الحجر اه (قوله والا) أي والا يبلغ سفيها بان يبلغ رشيدا ثم يذرفا لسلطان أي فوليها السلطان لا غيره كلفي
 ولاية المال (قوله فلو زاد) أي السفيه فهاذا راجع للشق الاول أي قوله نسكح واحدة لحاجة باذن وليه
 بخلاف الشق الثاني وهو نكاح الولي له باذنه فان الولي اذا زاد بطل المسمى بنسائه ويجب مهر المثل كالمسياتي
 (قوله صح مهر المثل من المسمى) وصورة المسئلة ان الولي اعطى له نقدا وقال له امهر من هذا فنسكح بالف منه
 من مهر مثلها قدر خمسمائة فعلى القول الاول ينقد النكاح بخمسمائة من هذا الف على الثاني تلقى تسعة
 الاف ويجب لها خمسمائة في ذمته ولا تسحق شيئا من المسمى اه تقرير (قوله نكاح الولي له) أي باز يد من مهر
 المثل حيث يصح النكاح بمهر المثل وبلغوا المسمى اه حل (قوله نكاح الولي له) وهو المذكور هنا بقوله
 او قبل له وليه باذنه لكن لم يتعرض المثل لحكم المهر في هذا فقوله وقد ذكره الاصل هنا أي من حيث حكم المهر
 اذا زاد الولي على مهر المثل وقوله وسياتي في الصداق أي من هذه الحبيبة (قوله وسياتي في الصداق) عبارته
 هناك متنا وشرحا ولونكح لموليه بفوق مهر مثل من ماله أي من مال موليه ومهر مثلها يليق به الى أن قال صح
 النكاح لانه لا يمتأثر بفساد العوض بمهر المثل لفساد المسمى بانتفاء الحظ والمصلحة وخرج بزاد من ماله
 ما لو كان ذلك من مال الولي فيصح بالمسمى على أحد احتمالين الامام وجزم به الحاوي الصغير تبع الجماعة وصححه
 الباقين واختاره الاذري حذرا من اضرار موليه بلزوم مهر المثل في ماله ويفسد على احتماله الا نحر لانه يتضمن
 دخوله في ملك مواليه انتهت (قوله ويفرق بينهما بان السفيه الخ) عبارة شرح مر وفرق الغري بما حمله
 ان تصرف الولي وقع للسفيه مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة فبطل المسمى من أصله والسفيه هنا تصرف لنفسه
 وهو عاك ان يعقد بمهر المثل فاذا زاد بطل في الزائد كسريك باع مشتركا بغير اذن شريكه ومرفق تقرير الصفة
 مسائل بطل فيها العقد من أصله بتوجيهها بما وافق ذلك ولو صح مو ياتي في الصداق انه لو نسكح اطفاله بفوق مهر
 المثل من مال الطفل أو أنسكح مواليه القاصرة أو التي لم تأذن بدونه فسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل أي في
 الذمة من نقد البلد فيوافق ما هنا في ولي السفيه انتهت (قوله ولونكح غير من عينها لم يصح) هذا تعييد لقوله فلو
 زاد الخ أي محل الصحة على التفصيل السابق ما لم يعدل عن المعينة فلو عدل عنها الى غيرها بطل النكاح من غير
 تفصيل وهذا التعييد يحتاج له أيضا في صورة تعيين القدر والمرأة معه الا تيسر في قول الشارح ولو قال انكح
 فلانة بالف الخ أي محل الصحة في هذه الصورة بالتفصيل المذكور فيها اذا لم يعدل عنها الى غيرها أو الا
 بطل النكاح من أصله من غير تفصيل انتهى (قوله لمخالفة الاذن) قال ابن أبي المم كما نقله الزركشي ينبغي حمله
 على ما اذا لحقه منارم فيها أمالو كانت خيرا من المعينة نسبوا وجمالا ودينا ودونها مهر أو نفقة فينبغي الصحة
 فطعا وهذا هو المعتمد اه مر اه زى وقوله ودونها مهر أو نفقة قضيتها انما لو سوان المعينة في ذلك أو كانت
 خيرا منها نسبوا وجمالا ومثلها نفقة لم يصح نكاحها وهو قريب في الاول لانه لم يظهر فيه مخالفة وجه دون الثاني
 لانه يكفي في مسوغ العدول مزية من وجه ويأتي مثله فيما لو سوانها في صفة أو صفتين من ذلك وزادت المعدول
 اليها عن المعدول عنها بصفة اه ع ش على مر (قوله نسكح بالاقبل منه ومن مهر المثل) أي لامتناع
 الزيادة على اذن الولي وعلى مهر المنكوحة وقوله بطل أي النكاح ان كان الف أقل أي لتعذر صحته بالمسمى
 ومهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه وقوله والاصح بمهر المثل أي لانه أقل من المأذون فيه أو مساو له
 وقوله في المسمى أي لانه أقل من مهر المثل وقوله صح النكاح بالمسمى أي لانه لم يخالف الاذن بما يضره وقوله
 لغا الزائد في الاول أي لزيادته على مهر المثل فانعقد لموافقه للمأذون فيه وقوله وبطل النكاح في الثابتة

والمراد بوليها هنا الاب وان
 علام السلطان ان بلغ سفيها
 والا فالسلطان فقط (فلو زاد)
 على مهر المثل (صح) النكاح
 (بمهر مثل) أي بتقديره (من
 المسمى) والغا الزائد وقال ابن
 الصباغ القياس الغاء المسمى
 وثبت مهر المثل أي في الذمة
 وأراد بالمقبس عليه نكاح
 الولي له وقد ذكره الاصل هنا
 وسياتي في الصداق ويفرق
 بينهما بان السفيه تصرف في
 ماله فقصر الانغاء على الزائد
 بخلاف الولي (ولونكح غير
 من عينها) (وليها لم يصح)
 النكاح لمخالفة الاذن (وان
 عينه قدرا) كالف (لا امرأة
 نسكح بالاقبل منه ومن مهر
 المثل) فان نسكح امرأة بالف
 وهو مهر مثلها أو أقل منه صح
 النكاح بالمسمى أو أكثر منه

أى لتعذر به بالمسمى وبمهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه نظير ما مر اه من ج (قوله صح بمهر المثل) لعل المراد من المسمى على ما تقدم وكذا يقال في قوله الا تى أو باكثر لفا الزائد اه سم (قوله ان كان الالف أقل من مهر مثلها) فيه ثلاث صور لان المسمى اما قد مر مهر المثل أو أزيد أو انقص وقوله والاصح بمهر المثل فيه صورتان (قوله أيضا ان كان الالف أقل من مهر مثلها) أى لتعذر صحته بالمسمى ومهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه وقوله والاصح بمهر المثل أى لانه أقل من المأذون فيه أو مساو له اه شرح مر (قوله أو أكثر بمهر المثل) أى ان نكح باكثر منه فيه صورة وقوله والاقبال المسمى فيه صورتان (قوله ولو قال انكح فلانة الخ) محترز قوله لامرأة (قوله صح النكاح بالمسمى) فيه أربع صور وقوله في الاولى هو هى قوله وهو مهر مثلها وقوله وبطل النكاح في الثانية وهى قوله أو أقل منه وفيها ثلاث صور لان المسمى اما مساو لمهر المثل أو أكثر أو أقل (قوله أيضا صح النكاح بالمسمى) أى لانه لم يخالف الاذن بما يضره وقوله اغا الزائد في الاولى أى لزيادته على مهر المثل فانعقد به لموافقته للمأذون فيه وقوله وبطل النكاح في الثانية أى لتعذر به بالمسمى وبمهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيه نظير ما مر اه شرح مر (قوله لغا الزائد في الاولى) أى والضابط لالغاء الزائد ولا لالغاء العقد انه ياغوا الزائد ان لم يزد المهر على المعين والا فالعقد اه حلبي وقوله أو وهو أكثر منه فيه خمس صور (قوله فلاذن باطل) أى من أصله وقول الزركشى كالاذن على القياس صحته بمهر المثل كقول قبل له الولي بزيادة عليه برد بان قبول الولي وقع مشتملا على أمرين مختلفين الحكم لارتباط واحد منهما بالآخر فاعطينا كلا حكمه وهو صحة النكاح اذا لمانع له وبطلان المسمى لوجود مانعه وهو الزيادة على مهر المثل وأما قبول السفه فقارنه مانع من صحته وهو انتفاء الاذن المجوز لمن أصله ولا يقال بصحته في قدر مهر المثل لما مر آتينا في رد كلام ابن الصباغ ولما يأتى في بما شئت اه ج (قوله يستغرق) أى أو يقرب من الاستغراق اه شرح مر وقوله مهر مثلها لو قال مهرها لكان أعم وأولى ليشمل المسمى لانه كذلك كفى الروض اه وقوله لم يصح النكاح ينبغي أن يحصل ذلك حيث كان له مال يزد على مهر اللاتقة عرفا أو كان ماله قدر مهر اللاتقة أو دونه فلا مانع من تزوجه بمن يستغرق مهر مثلها ماله لان تزوجه ضرورى في تحصيل النكاح اذا الغالب ان مادون ذلك لا يوافق عليه اه ع ش على مر (قوله لا انتفاء المصلحة فيه) أى لانه الغالب في هذه الصورة ولا تنظر لكونه قد يكون كسوبا أو المهر مؤجلا بعد خروج ما فى يده لكنه في شرح الروض نقل عن الزركشى ان الاستغراق لا ينافى المصلحة فانه قد يكون كسوبا أو المهر مؤجلا اه وهذا يبعد أن المدار في ذلك على المصلحة لعدمها لانها في ذلك متغيبه فبعدمها ابداء كما يفيد كلامه هنا فليتأمل ثم رأيت ج نبه على ذلك فراجع اه حل (قوله والاذن للسفيه الخ) كلام مستقل غير متعلق بلتن هنا والمناسب أن يؤخر عن قوله ولو قال الخ أو هو راجع لقوله سابقا باذن وإيه وهذه المسئلة دخيلة في المقام وهى من جملة المستثنى من قاعدة من جاز ان يباشر بنفسه صح ان يؤكل وقوله ولا يفيد جواز التوكيل أى لغير الولي فلا يرد قوله سابقا أو قبل له وليه باذنه وهذا توكيل بلا يخفى اه (قوله ولو كان مطلقا) أى كثير الطلاق والوجه كفى شرح الروض الا كتفاء ثلاث مرات ولومن زوجة ثم قال ظاهر كلامهم أنه لا يسرى ابتداء وينبغي كفى المهمات جواز الامر من كفى الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة قال وقد يقال اذا طلب التزويج بخصوصه تعين اه سم (قوله ولو كان مطلقا) بان يطلق ثلاث مرات ولومن زوجتين أو زوجة واحدة لغير عذر ولو قبل الحجر عليه اه مر أى فلا يكتفى في كونه مطلقا بحصول الثلاث في مرة واحدة اه عزيرى (قوله فان تبرم بها) أى تضجر وقوله أبدلت أى حيث أمكن فان تعذر ذلك اما لعدم من يرغب فيها لامر قاهم أو لصيرورتها مستولاة بقياس ما مر فحين سمعت ان يضم معها غيرها من زوجة أو أمة اه ع ش على مر وفي الصباح وبرم بالشئ برما فهو برم مثل ضجر ضجر افهو ضجر ورتاومعنى ويتعدى

صح بمهر المثل ولغا الزائد
أو نكحها باكثر من ألف
بطل ان كان الالف أقل من
مهر مثلها والاصح بمهر المثل
أو بأقل من ألف والالف
مهر مثلها أو أقل فبالمسمى أو
أكثر بمهر المثل ان نكح
باكثر منه والاقبال المسمى ولو
قال انكح فلانة بالف وهو
مهر مثلها أو أقل منه فنكحها
به أو بأقل منه صح النكاح
بالمسمى أو باكثر منه لغا
الزائد في الاولى وبطل النكاح
في الثانية أو وهو أكثر منه
فلاذن باطل (أو اطلق) فقال
تزوج (انكح) بمهر المثل
(لاتقة) به فان نكحها بمهر
مثلها أو أقل صح النكاح
بالمسمى أو باكثر لفا الزائد
وان نكح شرطه يستغرق
مهر مثلها ماله لم يصح النكاح
كما اختاره الامام وقطع به
الغزالي لا انتفاء المصلحة فيه
والاذن للسفيه لا يفيد جواز
التوكيل ولو قال له انكح من
شئت بما شئت لم يصح لانه رفع
الحجر بالكلية ولو كان مطلقا
سرى أمة فان تبرم بها أبدلت

بالمهزقة فيقال ابرمته به وتبرم مثل برم اه (قوله ولونكح بلا اذن لم يصح) نعم لو تعذرت مراجعة الولي والحاكم
وخشى العنت جازله الاستقلال بالنكاح حيث نكح على ما يحسنه ابن الرفعة كأمراة لاولي لها بل أولى لكن أفنى الوالد
بخلافه اه شرح مر وبقي ما لم يكن ثمولى ولا حاكم هل يتزوج أم لا فيه نظر والا قرب الاول صيانة له عن
الوقوع في الزنا اه عش عليه وقوله كأمراة لاولي لها الخ أى فانما تحكم له كما قاله سم وينبغي ان الكلام
كالمع عدم امكان التحكيم امامه فينبغي أن يجوز وهو حيث نكح كسئلة المرأة المذكورة اه رشيدى وقوله
لكن أفنى الوالد بخلافه هو المعتمد اه عش على مر (قوله فلا تثنى عليه) عبارة شرح مر لم يلزمه شئ
أى حد قطعاً للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر أى ولو بعد ذلك الحجر عنه ككنص عليه في الام سواء في ذلك الظاهر
والباطن وما نقل عن النهر من لزومه ذمته في الباطن ضعيف اه شرح مر وقوله للشبهة هو ظاهر حيث
لم يعلم فساد النكاح لها ما اذا علمه فينبغي انه ان يجب عليه الحد لكن اطلاق قوله لم يلزمه شئ الخ يفيد نفي الحد
ولو مع العلم بالفساد بوجه بان بعض الاثمة كالامام مالث يقول بصحة نكاح السفينة ويثبت لوليها الخيار وهذا
موجب لاسقاط الحد على ان فى كلامهم ما يقتضى جريان الخلاف عندنا في صحة نكاحه اه عش عليه
(قوله فلا تثنى عليه ظاهراً) بمعنى انه لا يطالب به حال الحجر ومعنى الباطن انه يلزم ذمته ويطالب به بعد ذلك
الحجر عنه اه شيخنا عزيزى (قوله مختارة) أى وان زوجت بالايجاب بان عينته لولها اه حل (قوله
كنص عليه الشافعى في الاول) ضعيف والمعتمد انه لا فرق بين الظاهر والباطن اه حل (قوله في السفينة)
أى حالة الوطء ولا تنظر لكون اذن السفينة في الاتلاف البدنى معتد به ومن ثم لو قال لا تخرا قطع يدي ففعلها
فهو هدر لان البضع متقوم فهو من الاذن في الاتلاف المالى اه حل (قوله والمجنونة) وكذا المكروهة والنائفة اه
حل وقوله وكذا المكروهة هذا محتمر وقول الشارح مختارة فانه لم يذكر محتمر زه وقد علمت أن محتمر زه كحتمر
قوله رشيدة (قوله امام من بذر بعد رده) هذا محتمر وقوله أو حجر عليه بسفه اه شيخنا (قوله ما مر في سلب
ولايته) أى مر في موانع النكاح عند قول المتن وحج بسفه حيث قال الشارح وقضية كلام الشيخ أبى حامد وغيره
انه لا يعتبر الحجر الخ وغرض الشارح من هذا الجراء القول الضعيف فيما سبق هنا أى فيقال متى بذر بعد رده
لا ينفذ تصرفه سواء حجر عليه الخ أم لا ومن التصرف الزوج اه (قوله والعبد ينكح الخ) أى ولا يصح
بغير الاذن اقوله صلى الله عليه وسلم أجمع عبد نكح بغير اذن مولاه فهو عاهر حسنه الترمذى وصحة الحاكم
ولا يجداود فهو باطل اه قال الزركشى قضيته بمعنى قول المنهاج ونكاح عبد بلا اذن سيده باطل انه لو وطئ لم
يلزمه شئ كاسفيه نعم لو كانت المنكوحه أمة ففى لزومه خلاف لان الحق لغيرها وحزم القاضي حسين فى
فتاويه بنى الخلاف اه سم (قوله والعبد) أى ولو مدبراً أو مكاتباً أو مبعوضاً وقوله باذن سيده أى نطقاً
وقوله ولو أثنى أى ولو بكراً اه حل مع زيادة (قوله ولو أثنى) أى ولو كان السيد أثنى اه عش أى
والحال أن العبد ذكر بدليل قوله ولا يجبر عليه اه شيخنا (قوله فان عدل عنه لم يصح النكاح) أى ولو
كان مهر المعدول اليها أقل من مهر المعبنة اه حل بل ولو كانت المعدول اليها أجل وأدين وأنسب وأخف مؤنة
من غينها له السيد ويفرق بين العبد والسفينة على ما تقدم عن ابن أبى الدنم بأن الحجر على العبد أقوى بدليل ان
السيد لو امتنع من الاذن له في النكاح لم يجبر على الاذن وان خاف العبد الزنا بخلاف ولى السفينة اذا امتنع من
الاذن له وقد خاف السفينة الزنا فان وايه يجبر على الاذن له في النكاح اه عش على مر (قوله نعم لو قدر له
مهر الخ) استدراك على قوله لم يصح فالمراد بقوله فالزائد الخ أى مع النكاح والزائد اه شيخنا
(قوله لو قدر له مهراً) أى ولم ينفه عن الزيادة والابطال النكاح اه حل (قوله فالزائد في ذمته) لم يقولوا
بأن ذلك في السفينة ولكن الفرق كون الرقيق صالحاً لا تصرف في نفسه لا يتوقف نفوذه الاعلى اذن السيد ولا
كذلك السفينة اه برلى اه سم (قوله يطالب به اذا اعتق) أى لانه ذمة صحيحة ومنه يعلم ان الكلام

(ولونكح بلا اذن لم يصح)
فيفرق بينهما (فان وطئ فلا
شئ) عليه (ظاهر الرشيدة)
مختارة وان لم تعلم بسفه
للتفريط بترك البحث عنه
وخرج بالظاهر الباطن
وبالرشيدة غير هذا يلزم فيها
مهر المثل كنص عليه الشافعى
في الاول وافنى به النورى في
الثانية في السفينة ومثلها
الصغيرة والمجنونة والقيدان
من زيادى امام من بذر بعد
رده ولم يحجر عليه الحاكم
فتصرفه نافذ وقد يقال يأتى
فيه حيث نكح ما مر في ساب ولايت
(والعبد ينكح باذن سيده)
ولو أثنى لانه محصوره مطلقاً
كان الاذن أو مقيداً بامرأة
أو قبيلة أو بلاد أو نحو ذلك
(بحسبه) أى بحسب اذنه
فلا يعدل عما أذن له سيده فيه
مراجعة لحقه فان عدل عنه لم
يصح النكاح نعم لو قدر له مهراً
فزاد عليه أو أطاق فزاد على
مهر المثل فالزائد في ذمته
يطالب به اذا اعتق

في عبد رشيد هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تعلق المهر برقبته اه حل (قوله كاسياتي) أي
 في نكاح الرقيق وعبارته هناك لا يضمن سيد باذنه في نكاح عبده مهر او لامؤنة وهم في كسبه بعد وجوب
 دفعهما وفي مال تجارة اذن له فيها ثم ان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له فيهما في ذمته فقط كزائد على ماله ومهر
 وجب بوطئه منه برضا مالكة امره في نكاح فاسد لم ياذن فيه سيده فانها ما يكونان في ذمته فقط كاقراض
 لزوم ذلك برضا مستحقة انتهت (قوله لم ينكح ثانيا) أي ولو تلك المرأة المطلقة اما لو نكح فاسدا فلان ينكح
 صحيحا بلا انشاء اذن لان الفاسد لم يتناول الاذن الاول ورجوعه عن الاذن كرجوع الموكل
 اه حل (قوله ولا يجبره عليه) وانما أجبر الاب الابن الصغير عليه لانه قد يرى تعيين المصلحة له فيه
 والواجب عليه رعايتها اه حل (قوله لانه لا يملك الخ) هذه العلة موجودة في تزويج الطفل العاقل
 وهو صحيح كما تقدم ووفق الشفال بين اجبار الطفل العاقل دون العبد الصغير بان ولاية الاب التي يزوجها
 ابنه الصغير تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع ببلوغ عبده فاذ لم يزوجه بها بعد البلوغ
 مع بقائها فكذا قبله كالتيب العاقلة اه سم (قوله وله اجبار أمته) أي التي يملك جميعها ولم يتعلق بها
 حق لازم كالمرهونة والجائبة المتعلقة برقبته مال وهو معسر والاصح وكن اختيار الفداء وفي قل
 على الجلال قوله وله اجبار أمته أي مالم يتعلق بها حق لازم فلا تزوج أمة مرهونة الا للمرمن أو باذنه ولا أمة
 مفلس بغير اذن الغرماء ولا أمة قراض بغير اذن العامل وان لم يظهر ربح ولا جانية تعلق برقبته مال بغير اذن
 المجني عليه نعم ان كان السيد موسرا مع التزويج وكان مختار الفداء وفارق عدم صحة البيع قبل اختيار الفداء
 بان فيه فوائد الرقبة ولا يزوج السيد أمة مأذون له عليه دين بل لو وطئها السيد لزومه المهر مطلقا لحق الغرماء
 اه (قوله بعيب أو غيره) المراد بالغير الفسق والحرف قبل قول الشارع وله تزويجها برقيق الخ (قوله بخلاف
 البيع لانه لا يقصده التمتع) بخلاف النكاح فالمقصود منه التمتع فاذا بيعت لغير كف بعيب لم يملكه حيث
 أمنت ضررا يلحقها في بدنها اه حل (قوله وله تزويجها برقيق الخ) أي ولو كانت هائجة أو مطلية كمن تقدم
 (قوله لانها لا نسب لها) أي يعتبر لان الرق تضمحل معها الخصال اه قل على الجلال (قوله لا اجبار مكاتبه)
 الظاهر ان الذي يزوج المكاتبه سيدها باذنها وهو مفهوم من قولهم انه لا يجبرها فراجع اه سم (قوله
 ومبعضه) الذي يزوج المبعدة الولي ومالك البعض بخلاف أمة المبعدة فيزوجهما لولي باذنها ولا حق للمالك
 اه سم (قوله وان حرمت عليه) أي وان كانت محرمة عليه كان كانت محرمة أو مجوسية (قوله لا بولاية لانه
 الخ) أي خلافا للضعيف القائل بانه يزوجهها وعبارة أصله مع شرح مر واذن زوجها ولا يحل له بالملك
 لا بالولاية لان التصرف فيما يملك استيفاء ونقله الى الغير انما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة
 والثاني بالولاية لان عليه مراعاة الخط ولهذا لا يزوجهما من معيب كمر وقضية كلامه عدم مجيء الخلاف في
 تزويج العبد وهو كذلك انتهت (قوله في الجملة) احترزه عما لو كانت محرمة عليه كمن تقدم (قوله فيزوج مسلم
 أمته الكافرة ولو غير كتابية) أي لغير مسلم فانها لا تحل له حرا كان أو عبدا فان قلت غير الكتابية لا تحل فكيف يجوز
 له تزويجها قلت تحل للكافر قال في شرح الروض في البحث الثالث قال في الروض ونكاح المجوسى أو الوثني الأمة
 المجوسية أو الوثنية كالكتابية الأمة الكتابية اه وعبر واهناك بان الأمة الكتابية تحل للكتابي فان قلت هذا
 بشكل بان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة قلت ما المانع من ان حكم الشريعة هنا الحل لهم فلا اشكال
 لان مخاطبتهم بذلك لا تقتضى مساواتهم لنا في كل حكم فليتأمل لكن اعتمد شيخنا مرقول السبكي ينبغي حرمة
 الوثنية على الوثني ان قلنا مخاطبون بالفروع وعورده منازعة شيخ الاسلام في ذلك فانظر ما كتبناه بها من شرح
 الارشاد في الباب الاخير اه سم (قوله ولو غير كتابية) كالمجوسية والوثنية للمجوسى ووثني وهذا تصريح منه
 بجواز ذلك وبه صرح شيخنا في شرحه لكن في نكاح المشرک تصریح بالحرمة والعصمة وقد يدعى ان كلام

كاسياتي ولو نكح امرأه باذن
 ثم طلقها لم ينكح ثانيا الا باذن
 جديد (ولا يجبره عليه) سيده
 ولو صغيرا لانه لا يرفع
 النكاح بالطلاق فلا يملك
 اثباته (كعكسه) أي لا يجبر
 العبد سيده على تزويجه فلا
 يلزمه لما فيه من تشويش
 مقاصد الملك وفوائده (وله
 اجبار أمته) على نكاحها
 صغيرة كانت أو كبيرة بكر أو
 ثيبا عاقلة أو مجسونة لان
 النكاح يرد على منافع البضع
 وهي مملوكة له وبهذا فارق
 العبد لكن لا يزوجهما بغير
 كف بعيب أو غيره الا برضاها
 بخلاف البيع لانه لا يقصده
 التمتع وله تزويجها برقيق
 ودنى النسب لانها لا نسب
 لها (لا اجبار) مكاتبه
 ومبعدة لانها ماني حرة
 كالأجنبيات وهذا من زيادتي
 (ولا اجبار) أمته سيدها
 وان حرمت عليه فلو طلبت
 منه تزويجها لم يلزمه لانه
 ينقص قيمتها ويغيب التمتع
 عليه فيمن تحل له (وتزويجه)
 لها كان (ملك) لا بولاية لانه
 يملك التمتع بها في الجملة
 (فيزوج مسلم أمته الكافرة)
 ولو غير كتابية

المصنف لا ينافي ذلك بان يقال قوله ويرزج أى يصح تزويجه ولا يحل حور اه حل (قوله ولو غير كتابية) هذا هو المعتمد في المجوسية والوثنية وجهان في الترحيم والروضة بلا ترجيح قال الزركشي ويشبهه ترجيح المنع والتقييد بالكتابية لانه محل وفق اه زى (قوله فلا يزوج أمته المسلمة) فرق الزركشي بين هذا وبين عكسه بان ملاك المسلم أمته وأقوى لان الكافر ممنوع من سائر التصرفات سوى ما يزيل الملك بخلاف المسلم وقوله وفاسق قال الزركشي ينبغي على قول الولاية استثناء الامام الاعظم اه سم أى على القول بان للسيد أن يزوج أمته بالولاية كما تقدم نقله لا يزوج الفاسق أمته الا اذا كان اماماً أعظم اه (قوله ولولي نكاح ومال) أى ولاية شرعية فيخرج الوصى فلا يزوج أمته موليه فلهاذا قال من أب وسلطان اه شيخنا أى والوصى ولا يشبه جعله أى من الوصى أو يقال خروج وجهه بقول المتن ولولي نكاح ومال أى الذى له الولاية بنان وهو الاب والاساطان وأما الوصى فليس له الاوصاية المال (قوله أمته موليه) لو كان الصغير كافراً وله أمته مسلمة قال الزركشي فليس لولييه المسلم لم تزويجها على المذهب قال والضابط أن يكون العصى يصح تزويجه لهما لو كان بالغاً اه سم (قوله فلا يزوج أمته موليه) هذا مفرع على قوله ولولي نكاح ومال الخ اه وغرضه به تقييد ما قبله بقول المتن ولولي نكاح الخ بمحله ان كان الولي يزوج المولى والا فلا يزوج أمته ومن هذا ما ذكره بقوله لان كان موليه صغيراً الخ وبقوله لان كان صغيراً أو صغيرة (قوله وللأساطان تزويجها الخ) عبارة شرح الارشاد لشيخنا نعم للأساطان تزويج أمته السفيه والمجنون لانه يلى مال الكاهن ونكاحه بخلاف أمته الصغير والصغيرة لانه لا يلى نكاحهما اه سم (قوله وليس لغيرهما ذلك) أى التزويج مطلقاً أى صغيرة كان المولى أو كبيرة عاقلة أو مجنونة اه شيخنا

* (باب ما يحرم من النكاح) *

بيان لما أى المحرم لذاته لا لعارض كالأحرام وحدها هذه الترتيبات مساوية لترجمة الروضة وأصلها باب ما يمنع النكاح والمحرم قسمان مؤبد وغيره والاول أسبابه ثلاثة قرابة ورضاع ومصاهرة وفي منسبط ذلك عبارتان احدهما يحرم على الرجل أصوله وفصوله وأول أصوله وأول فصول من كل أصل بعد الأصل الاول فالأصول الامهات والفصول البنات وفصول الاول الأصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت وأول فصول من كل أصل بعد الأصل الاول العمات والخاللات وهذه للاستاذ أبى اسحق الاسفراينى ثانياً هما التلبس هذه أى منصور البغدادي ورجعها الرافعي وهي أنص على الاناث وأخصرانه يحرم جميع من شملته القرابة غير ولد العمومة وولد الخولة اه شرح مر وسكت عن القسم الثاني أى التحريم غير المؤبد وأسبابه سبعة الاحرام وطء الشهوة والاختلاط بالمحصورات والجمع والطلاق ثلاثاً والرق والکفر وقد ذكر المصنف الاول في فصل الاركان بقوله وشرط في الزوج حمل وذکر سنة في هذا الباب ذكر الاول منها بقوله ومن وطئ امرأة يملك الخ والثاني بقوله ولو اختلطت محرمة الخ والثالث بقوله وحرم جمع امرأتين الخ والرابع بقوله واذا طلق حر ثلاثاً الخ والخامس بقوله لا ينكح من يملكه أو بعضه وبقوله ولا حر من بهاراً لغيره الخ والسادس بقوله فصل لا يحل نكاح كافرة الخ تأمل (قوله ما يحرم من النكاح) ما واقعته على الانكحة التي تحرم وان كان المذكور ذوات لان المراد تحريم نكاحها لا ذواتها اه واعلم أن المحرمات في النكاح اما على سبيل التأيد أو غيرهما والمحرمات على التأيد اما من نسب أو رضاع أو مصاهرة اه زى (قوله من النكاح) قيل ان من بيانية لما أو رد عليه انه لم يستوف في الباب جميع أفراد النكاح المحرمة فيلزم انه لم يوف بجميع الترجمة (ويجاب) عنه بان مراده المحرم لذاته وقد استوفى جميعه في الباب وأسهل من هذا جعلها تبعية مشروطة ببيان والمعنى باب الافراد المحرمة حال كونها بعض أفراد النكاح اه شيخنا لكن قوله وأورد عليه انه لم يستوف في الباب الخ ممنوع لما عرفت مما تقدم ان جميع المحرمات المؤبد وغيرها مذكورة في هذا الباب غاية ما خرج منها المحرمة لتقدمها في موانع الولاية تأمل (قوله

كل هو ظاهر نص الشافعي وصححه الشيخ أبو علي وخزم به شراح الحاوي لان له بيعها وأجارتم أو عدم جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كقضى أمته المحرم كاخته اما الكافر فلا يزوج أمته المسلمة لانه لا يملك التمتع ببضع مسلمة أصلاً (و) يزوج (فاسق) أمته (ومكاتب) أمته باذن سيده (ولولي نكاح ومال) من أب وان عملاً وسلطان (تزويج أمته موليه) من ذي صغر وجنون وسفه ولو أنثى باذن ذي السفه اكساباً للمهر والنفقة بخلاف عبده لما فيه من انقطاع اكسابه منه فلا يزوجها لان كان موليه صغيرة ثيباً عاقلة وللأساطان تزويجها لان كان صغيراً أو صغيرة أو يس لغيرهما اذ لا مطلقاً وتعبير بموليه أعم من تعبيره بصبي والتقييد بولي النكاح والمال من زبادنى * (باب ما يحرم من النكاح) * عبر عنه في الروضة كاصلها بباب موانع النكاح ومنها وان لم يذكره الشيخان اختلاف الجنس

فلا يجوز لأدعي المح) دليله ان الله تعالى امن علينا يجعل الازواج من أنفسنا لئلا يكون اليها والناس بها وذلك يستلزم ما ذكر والالفاظ الامتنان وفي حديث حسن نهى صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن * (فائدة) * الجن أجسام هوائية ونارية أي يغلب عليهم ذلك فهم مركبون من العناصر الاربعة كالثلاثة على قول وقيل أرواح مجردة وقيل نفوس بشرية مفارقة عن أبدانها وعلى كل فلهم عقول وفهم ويقدرون على التشكيل بأشكال مختلفة وعلى الاعمال الشاقة في أسرع زمن وصح خبر انهم ثلاثة أصناف ذو أجنحة يطفرون بها وحياة وآخرون يحلون ويظعنون قال الشافعي رضي الله عنهم من زعم انه رأى هم ردت شهادة وعزز لمخالفته القرآن وحل بعضهم كلام الشافعي على زاعم رؤية صورهم التي خلعت واعلمها بالجمهور على ان مؤمنهم مثابون ويدخلون الجنة وقول أبي حنيفة لا يدخلون أو ثوابهم النجاة من النار بالغوا في رده اهـ ج باختصار (قوله لكن جوزه القمولى) أي لجوز نكاح أدعي الجنية وعكسه واعتمده شيخنا مر واتباعه وعليه قسبت الاحكام للانسي فقط قاله شيخنا زى فلا دمية تمكين زوجها الجنى ولو على صورة نحو كلب حيث طنت زوجته وللا دمي وطء زوجته الجنية ولو على صورة نحو كلبه حيث طن زوجته ولا ينتقض الوضوء بمس أحدهما الا في غير صورة الادعى لانه حبيته كالهيبة ولا يصبر أحدهما الوطء في هذه الحالة محضاً وثبتت هذه الاحكام ان كانا على صورة الادعى وقال بعض مشايخنا ثبتت الاحكام في الحالة الاولى أيضاً وتقدم ما فيه في باب الحدث وتردد شيخنا في منعهما من كل نحو وعظم وفي أمرها بما يلزمه المسكن وفي نحو ذلك فراجع اهـ قل على الجلال (قوله آية حرمت عليكم أمهاتكم) قال الماوردي الذي عليه الاكثرون ان التحريم يرجع الى العقد والى الوطء وقيل الى العقد فقط لان الوطء محرم بالمقد اهـ قال صاحب الوافي أنظر فائدة الخلاف تظهر في الوطء بالملك في غير الام ان قلنا يرجع اليهما وجب الحد لان النضر المنطوع به يمنع الشبهة والا فلا اهـ سم (قوله وهي من ولدك المح) وحرمة أزواج صلى الله عليه وسلم لكونهن أمهات المؤمنين في الاحترام فهي أمومة غير مانحن فيه اهـ ترح مر (قوله ذكر اكن أو أنثى) تعميم في من الثانية وقوله بواسطة أو بغيرها تعميم في صلتها وهي الولادة اهـ شيخنا (قوله بواسطة أو بغيرها) وهي الجدة من قبل الأب أو الام فهي أم حقيقة حيث لا واسطة بينك وبينها وبما جاز حيث توجد واسطة اهـ حابي (قوله كل أنثى ينتهى) أي يدل والمراد النسب للغوى والافلا لا نسباً بشرعاً لا بآهـ شيخنا (قوله وبنت) أي ولو احتمل الكلفة باللعان لانهم لم تنتف عنه فدلها وهذا الكذب نفسه ملقته ومع النبي هل يثبت اهامن أحكام النسب شيء سوى تحريم نكاحها حيث لم يدخل بها كقبول شهادته لها ووجوب القصاص عليه بقتلها والحد بقتلها والقطع بسرقتها أم لا وجهان قال الاذرى أشبهه بدمهم وأصحهما كما أفاده والدرجة ان الله تعالى ثابها كما اقتضى كلام الروضة تصحيحه وان قيل انما وقع ذلك في النسخ السقيمة قال البلقيسي وهل يأتي الوجهان في انتقاض الوضوء بلسها ووجوار النظر اليها والخلوة بها أولاً اذ لا يلزم من ثبوت الحرمة المحرمة كما في الملاعنة وأم الموطوءة بشبهة وبنتها والا قرب عندي عدم ثبوت الحرمة اهـ والاوجه حرمة النظر والخلوة بها احتياطاً وعدم نقض الوضوء بلسها للشك كما يؤخذ مما مر في أسباب الحدث اهـ شرح مر (قوله من ماء زناه) المراد من ماء الزنا ما كان حال خروجه فقط على وجه محرم في طئه والواقع معاً ومنه ما خرج من وطء المكروه أو من وطء حليلته في ذبرها أو من المواطء ولو لنفسه أو من اتيان انهم ولو في فرجها أو من الاستمناء بغير يد حليلته ولو بيده وان خاف العنت وقامنا بجعله حيثما نظر الاصله وليس من المحرم الاستمناء بيد حليلته ولا الخارج في نحو قوم ولو باستدخال أجنبية ذكره وشمل ما ذكره الواسطة دخلت مزوجته وحملت منه لكن قال الزركشي في هذه ينبغي انما نسبته لان الاحقة بالغراش ومال اليه شيخنا والمرتفعة بلين زناه تجعل له أيضاً * (تنبيه) * لم تعرض لذكر المنية باللعان وظاهر كلامه انهم ليست كبنات الزنا لانه لم يذكرها معها فحرم

فلا يجوز لأدعي نكاح
جنسية كما أفق به ابن تونس
وابن عبد السلام لكن
جوزه القمولى والاصل في
التحريم مع ما يأتي آية حرمت
عليكم أمهاتكم (تحريم أم)
أي نكاحها وكذا الباقي
(وهي من ولدك أو) ولدك
(من ولدك) ذكر اكن أو
أنثى بواسطة أو بغيرها وان
ثبتت كل أنثى ينتهى
اليها نسبك بالولادة بواسطة
أو بغيرها (وبنت وهي من
ولدتها أو) ولدت (من ولدها)
ذكر اكن أو أنثى بواسطة
أو بغيرها وان ثبتت كل
أنثى ينتهى اليها نسبها بالولادة
بواسطة أو بغيرها (لا مخلوقة
من ماء زناه) فلا تحرم عليه
اذلا حرمة الماء الزائغ بكره
نحو جمل من خلاف من حرمتها

كيا يأتى واعتمد شيخنا في ما قاله شيخنا من من انما لا يثبت لها المحرمية ولا يحل له نكاحها ولا يحل نظرها ولا
نظره لها ولا الخلوة بها ولا يقتل بقتلها ولا يقطع بقطعها ولا يسرقته مالها ولا يحذفها ولا ينتقض الوضوء بلمسها
ومثلها المرتضعة بلبنته ففرره اه قل على الجلال (قوله من ماء زناه) قال في شرح الروض سواء طأ وعنه على
الزنا أم لا اه سم (قوله كالحنفية) أي والحنفية وادعى ابن القاص انه مذهب الشافعي اه سم (قوله
بخلاف ولدها من ماء زناها) هذا محترز قوله لا يخلو قتم زناه أي وأما عكسه فليس مستثنى اه شيخنا (قوله
بخلاف ولدها من زناها يحرم عليها) أي وعلى سائر محارمها لانه بعضها وانفصل منها النساء ولا كذلك المنى اه
حل (قوله وأخت) نعم لوز وجهها كما يحول النسب ثم استلحقها أبوه بشرطه ولم يصدق هو بنت اخوتها
وبقي نكاحه كما نص عليه وحري عليه العبادى والقاضى غير مرة قالوا وليس لنا من بطا أخته في الاسلام غير
هذا ولومات الزوج فينبغي أن ترث منه زوجه بالزوجة لا بالاخت لان الزوجة لا تحجب بخلاف الاختية فهو
أقوى السببين فان صدق الزوج والزوجة انفسح النكاح ثم ان كان قبل الدخول فلا شيء لها أو بعده فلها مهر
المثل وقيس بهذه الصورة ما لو تزوجت بمجهول النسب فاستلحقها أبوها ثبتت نسبته ولا ينفسخ النكاح ان لم يصدق
الزوج وان أقام الأب بينة في الصورة الأولى ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر ما مروا ان لم تكن بينة
وصدقته الزوجة فقط لم ينفسخ النكاح لحق الزوج لكن لو أبانهم لم يجز له بعد ذلك تجديد نكاحها لان اذ تم شرط
وقد اعترف بالتحريم وأما المهر فلازم للزوج لانه يدعى ثبوته عليه لكنها تنكح فان كان قبل الدخول فنصف
المسمى أو بعده فكله وحكمها في قبضه كمن أقر لشخص بشئ وهو ينكره ومركمه في الاقرار ولو وقع
الاستلحاق قبل التزويج لم يجز للأب نكاحها اه شرح مر (قوله وهي من ولدها أبوالك) أو أحدهما
لم يقل بواسطة أو بغيرها لعدم تأني ذلك هنا اه حل (قوله بواسطة أو بغيرها) نعم في بنت الاخ وبنت
الاخت فشميت بنت ابن الاخ وان نزل وبنت بنت الاخ كذلك وكذلك يقال في بنت الاخت وسواء كان الاخ
والاخت لابوين أو لاب أولام وقوله في العمة بواسطة أو بغيرها نعم في قوله ولدت فشميت أخت الأب وان
علا وأخت الجد من جهة الام وسواء كانت الاخت المذكورة أخت المذكور المذكور ولا يويه أولياءه أو لأمه
وقوله في الخالة بواسطة أو بغيرها نعم في قوله ولدت فشميت أخت الجدة من قبل الام وأخت الجدة من جهة
الأب وسواء كانت الاخت شقيقة أو لابوين أو لأب (قوله للآية) أي فانه قال فيها وأما هاتركم اللاتي أرضعنكم
واخواتكم من الرضاعة (فان قلت) من أين يستفاد منها بقية المحرمات السبع (قلت) قيل ان الله تعالى نبه على
تحريمهن كانهن بالذكور وتبين حكماء البيهقي في المعرفة عن الشافعي وجهه بان السبع انما حرم من معنى الولادة
والاخوة فالام والبنت بالولادة والباقي بالاخوة أماله أو لأب أو لأم وتحريم بنات الاخ والاخت بولادة الاخوة
اه شوبرى (قوله يحرم من الرضاعة) من هذه وما بعدها تعليلية وهذه الرواية فيها صور فلهذا أتى بالتى بعدها
وانظر ما حكمة الثالثة وما قيل من انه أتى بهما للاشتغال على الامر بالتحريم أي اعتقاده ليس بظاهر لانها حينئذ
مفادها أمر اعتقادي لا على وجه كسب الكلام (قوله وفي رواية من النسب) أتى به لان النسب أهم من الولادة
التي في الرواية الأولى وأتى برواية حرمو الانما بصيغة الامر والامر بالشئ تنهى عن ضد والنهى في مثل هذا المقام
يقضى الفساد فافادت الرواية الثالثة ان التحريم مصحوب بفساد العقده وهو غير مستفاد مما قبله اه عزيرى
(قوله فرضعتك الخ) اشتملت عبارة هذه على تسعة أفراد للام أخبر عنها بقوله أم رضاع وذلك لان قوله
فرضعتك ومن أرضعتهما صورتان وقوله أو ولدتها أو أبان رضاع صورتان يرجع لهما قوله بواسطة أو
بغيرها ياربع تضم لثنتين المتقدمتين وقوله أو أرضعتهما صورة تضم لستة السابقة وقوله أو من ولدتها صورة
يرجع اليها قوله بواسطة أو بغيرها فها تان الصورتان يضمنان السبعة السابقة فالجمله تسع صور وقوله فالمرتضعة
يلين الخ اشتملت هذه العبارة على عشرة أفراد للبنت أخبر عنها بقوله بنت رضاع وذلك لان قوله فالمرتضعة

من زناها يحرم عليها الثبوت
النسب والارث بينهما كما
صرح به الاصل (وأخت)
وهي من ولدها أبوالك أو
أحدهما (وبنت أخو) بنت
(أخت) بواسطة أو بغيرها
(وعنه وهي أخت ذكر ولدت)
بواسطة أو بغيرها (وخالة)
وهي أخت انتى ولدتك
بواسطة أو بغيرها (ويحرم من)
أي هؤلاء السبع (بالرضاع)
أي بالآية ولغير الصحيحين
يحرم من الرضاع ما يحرم
من الولادة وفي رواية من
النسب وفي أخرى حرمان
الرضاعة ما يحرم من النسب
(فرضعتك ومن أرضعتهما أو
ولدتها أو) ولدت (أبامن
رضاع) وهو الفصل (أو
أرضعته) وهو من زيادتي
(أو) أرضعت (من ولدت)
بواسطة أو بغيرها (أم رضاع
وقس) بذلك (الباقى) من
السبع المحرمة بالرضاع
فالمرتضعة بلبنتك أو بلبن
فروعك نسباً أو رضاعاً
وبنتها كذلك وان سفلت
بنت رضاع والمرتضعة بلبن
أحد أبويك نسباً أو رضاعاً
أخت رضاع وكذا مولودة
أحد أبويك رضاعاً وبنت
ولد المرتضعة أو الفحل نسباً
أو رضاعاً وان سفلت ومن
أرضعتهما أختك أو أرضعت
بلبن أخيك وبنتها نسباً أو
رضاعاً وان سفلت وبنت
ولدها أرضعته أمك أو أرضعت

بلى بك صورة وقوله أول بن فروك فيه أربع صور لان الفروع ذكور وانثى ويرجع لهما التعميم بقوله
نسباً أو رضاعاً وتنتان في تثنيين باربع تضم لواحدة المتقدمة وقوله وينتبا كذلك فيه خمس صور لان الضمير
في ينتبا يرجع للمرضعة بلى بك والمرضعة بلى بن فروك وتقدم ان في الاولى واحدة وفي الثانية أربعة
فتضم الخمسة الخمسة وقوله والمرضعة بلى بن أحد أو بلى بن الخ اشتملت هذه العبارة على ستة افراد للاخت
أخبر عن أربعة منها بقوله أخت رضاع لان قوله بلى بن أحد أو بلى بن يصدق بالاب والام وقوله نسباً أو رضاعاً
يرجع لكل منهما وتنتان في تثنيين باربع وذكر تثنيين بقوله وكذا مولودة أحد أو بلى بن رضاعاً وهو ظاهر وقوله
وبنت ولد المرضعة الخ اشتملت هذه العبارة على أحد وعشرين من أفسر أدب بنت الاخ وأحد وعشرين من
افراد بنت الاخت جملة ذلك اثنتان وأربعون أخبر عنها بقوله بنت أخ أو أخت رضاع وذلك لان قوله وبنت
ولد المرضعة فيه ثمان صور لان ولد المرضعة صادق بالذكور والانثى وقوله الا تسمى نسباً أو رضاعاً تعمم في كل
من بنت وولد فالبنت لها صورتان في صورتى الولد أى من حيث كونه نسباً أو رضاعاً باربع في صورتيه أيضاً من
حيث كونه ذكر أو أنثى ثمانية وقوله أو الفحل فيه ثمان صور أيضاً تعلم بالبيان السابق فتضم الثمانية
للمثمانية بسبعة عشر نصفها البنت الاخ ونصفها البنت الاخت كما علمت من كون الولد صادقاً بالذكور والانثى وقوله
ومن أَرْضعتها أختك أى نسباً فيه ثلاث صور لبنت الاخت لان الاخت اما لابون أو لاب أو لام وقوله أو أَرْضعت
بلى بن أختك أى نسباً فيه ثلاث صور لبنت الاخ تضم كلام من الثلاثين لكل من الثمانيتين يحصل لكل قبيل أحد
عشر وقوله وينتبا الخ فيه ثمانية عشر صورة وذلك لان قوله وينتبا يرجع لمن أَرْضعتها أختك باقسامها الثلاثة
ويرجع للثلاثة التعميم بقوله نسباً أو رضاعاً بسبعة كلها البنت الاخت ويرجع لمن أَرْضعت بلى بن أختك بصورة
الثلاثة ويرجع للثلاثة التعميم المذكور بسبعة كلها البنت الاخ تضم الستة الاولى للحدى عشرة التى لبنت
الاخت والستة الثانية التى لبنت الاخ يصير لكل قبيل سبعة عشر وقوله وبنت ولد أَرْضعته أمك الخ أى نسباً
اشتمل على ثمان صور وذلك لان قوله وبنت ولد أَرْضعته أمك أى نسباً فيه أربع صور لان البنت قد عم
فيها بقوله نسباً أو رضاعاً والولد يصدق بالذكور والانثى فتنتان في تثنيين باربعه ولان قوله أو أَرْضعت بلى بن أختك أى
نسباً فيه أربع صور أيضاً كالتى قبلها وهذه الثمانية نصفها البنت الاخت ونصفها البنت الاخ تضم كل أربعة
لكل سبعة عشر يحصل لكل قبيل أحد وعشرون وقوله وأخت الفحل الخ اشتملت هذه على عشرة افراد للعمة
أخبر عنها بقوله عم رضاع وذلك لان قوله وأخت الفحل يرجع اليه قوله الا تسمى نسباً أو رضاعاً فيصور ثمان
وقوله أو أبيه أو أمي المرضعة صورتان يرجع اليهما قوله بواسطة أو غيرها باربعه يرجع لهما قوله نسباً أو رضاعاً
بثمانية تضم للتثنيين المتقدمين بعشرة وقوله وأخت المرضعة الخ فيه عشر صور أيضاً لخاله أخبر عنها بقوله خاله
رضاع يعلم بياضه من بيان صور العمة فجملة ما ذكره لحارم الرضاع سبعة وثلاثون (قوله ولا تحرم مرضعة أختك
الخ) علم من كلامه عدم تحريم بنت زوج الام والبنت أو أم معدوم تحريم أم زوجة الاب والابن أو بنتها أو
زوجة الربيب أو الرابح لزوجهن عن المذكورات اه شرح مر (قوله أو مرضعة نافلتك) أى ولا مرضعة
نافلتك أو بمعنى الواو كما يدل عليه قوله ولا أم مرضعة ولذلك وانظر لم أعاد التثني في هذا دون ما قبله (قوله لانهم انما
حرم من الخ) عبارة الزركشى لان أم الاخ الخ تحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها أما أو حليلة أبولم يوجد
ذلك في الصورة الاولى وكذا القول في باتهن اه سم وقوله لمعنى لم يوجد في الرضاع أى وهو الامومة
والبنية والاختية أى ان سبب انتفاء التحريم عن رضاع انتفاء جهة المحرمية نسباً أى لانهم لم تكن أما ولا بنتاً
ولا أختاً ولا خالة وقوله كما قررته أى في قوله ولو كانت الخ اه حل (قوله ولا أم مرضعة نافلتك) أى وأما
مرضعة الولد نفسها فلا اشكال في عدم تحريمها اه سم (قوله وزيد عليها الخ) قال الزركشى وينبغي
استثناء صورة أخرى وهو انه يجوز للفحل اذا اكل لبنه من الرضاع أم نسباً أو أخت كذلك ان يتزوجها

بلى بن أختك نسباً أو رضاعاً وان
سقطت بنت أخ أو أخت رضاع
وأخت الفحل أو أبيه أو أمي
المرضعة بواسطة أو غيرها
نسباً أو رضاعاً عم رضاع
وأخت المرضعة أو أمها أو
أم الفحل بواسطة أو غيرها
نسباً أو رضاعاً خالة رضاع
(ولا تحرم) عليك (مرضعة
أختك أو أختك) ولو كانت
أم نسب حرمت عليك لانها
أمك أو موطوءة أختك أو قولي
أو أختك من زيادتي (أو)
مرضعة (نافلتك) وهو ولد
الولد ولو كانت أم نسب
حرمت عليك لانها بنتك أو
موطوءة ابنتك (ولا أم مرضعة
ولذلك) (لا ينتبا) أى بنت
المرضعة ولو كانت المرضعة
أم نسب كانت موطوءة تلك
فحرم عليك أمها وبنتها
فهذه الاربعة يحرم من في
النسب لا في الرضاع فاستثنائها
بعضهم من قاعدة يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب
والحقون كفى الروضة على
انها لا تستثنى لعدم دخولها
في القاعدة لانهم انما حرم
في النسب لمعنى لم يوجد في
في الرضاع كما قررته ولهذا لم
استثنائها كالأصل وزيد عليها
أم الم والمعدوم أم المالح

صرح به في المذهب وغيره اه وسيا في الرضاع ان الحرمة تنتشر من الفعل الى آباءه وأمهاته ولا تنتشر من الرضيع الى آباءه وأمهاته فالابن من الرضاع لا يتزوج أم أبيه بخلاف الاب يتزوج أم ابنه من الرضاع وبكل حال هي حلال فلعل استثناء هذه الصورة بالنظر لمجموع الام والاخت فليحرم اه سم (قوله أيضا وزيد عليها أم العم والعمة الخ) أي فانهن يحرم بالنسب بخلاف الرضاع اه سم أي وفرض المسئلة ان العم من النسب وكذا العمة والخال والخالة والكلام في أمهم من الرضاع فلا تحرم ولو كانت أم نسب لك كانت في الاولين جدة لاب أو موطوءة لاب وفي الاخيراتين جدة لام أو موطوءة جدة لام وكل منهن يحرم اه عزيزي وجع بعضهم التسعة فقال

أم عم وعممة وأخ ابن * وحفيدة وخالة ثم خال

جدة ابن وأخته أم أخ * في رضاع أحلها ذوالجلال

(قوله وأخ الابن) أي وأم أخ الابن كما في بعض النسخ والمتبادر من العبارة ان الناكح أبو الابن وليس مراد بل هو الابن كما قال اه شيخنا والاطهر في التعبير ان يقول وأم الاخ من الرضاع أي فانها لا تحرم على اخيه منه ولو كانت أم نسب لك كانت أمه أو موطوءة أبيه اه (قوله وأخ الابن) أي وأم اخي الابن ولا يخفى ان المتبادر من الابن ابن الناكح وليس كذلك لان الناكح هما النكاح هو الابن وفيه ان هذه حيث تدور المتن لانها أم الاخ وفيه ان المتن لم يعبر بأم الاخ بل بمرضة الاخ والمراد بالمرضة المقابلة لامه من النسب فذلك أم الاخ من الرضاع وهذه أمه من النسب وفي قل على الجلال بعد ما ذكر التصوير الذي في الشارح ما نصه كذا قالوه وفيه نظر لانه انما تزوج بأم أخيه لامه من الرضاع لا بأم أخيه كنه وظاهر الا أن تجعل الاضافة في الاخ والابن بيان نسبة المراد باخ الابن نفس الاخ أي لا يحرم على الابن أم أخ هو ابنها ولا يحرم على ابن امرأة أم أخى ذلك الابن وان العبارة مقسوبة والمراد انه لا يحرم على المرأة اخواتها حيث تدور هذه مساوية لقول المصنف ولا يحرم عليك من أرضعت أهلك غير ان هذه أم نسب وفي كلام المصنف أم رضاع ولذلك قال بعضهم الاول ان يصور برجل له ابن ارتضع على امرأة لها ابن فلرجل ان يتزوج بها وهي أم أخى ابنه فتأمل وافهم اه (قوله فلاخيه لا يبيعه نكاحها) واذا وحيدينهما ولد فرز يدعه وخاله لانه أخو أبيه وأخو أمه وعليه الاغتر المشهور (قوله فلاخيه لا يبيعه نكاحها) لعل التقييد بالابلسا كما تقدم له وكان الاحسن اسقاطه ليشمل الاخ الشقيق ولا يولأم على ان في التقييد به مع قوله بعد وسواء الخ لا يخفى فليتأمل اه شوبري (قوله أخت أخيك لا يبيعه) الخطاب لا يخفى بدوه وعمر ولا يزيد لان الاخت في التصوير أخت زيد لا عمرو اه (قوله بلبن أبي أخيك) أي لبنة الحاصل له من زوجة أخرى غير أمك كنه وظاهر اه شوبري (قوله بالمصاهرة) المصاهرة وصف شبهة بالقرابة فزوجة ابن الشخص أشبهت بنته وزوجة الاب أشبهت الأم وأم الزوجة أشبهت الأم أيضا وبنت الزوجة أشبهت بنته أيضا اه عزيزي وفي عش على المواهب المصاهرة المماثلة وتقال صاهرت اليهم اذا تزوجت منهم والاصهار أهل بيت المرأة واما أهل بيت الرجل فاجاءه من العرب من يجعل الاسماء والاختان جميعا اصهاره أي فيطلق الصهر على كل من أقارب الرجل والمرأة اه (قوله في الحياة) قال الزركشي فلم يبطأها الا بعد موتها فحق تحريم البنت وجهان للرواية وقضية ما سبق عن الشيخ أبي حامد من ان الزوجة تنزل بعد موتها منزلة المحرم ترجع عدم التحريم وسيأتي ما يؤيده اه ثم قال بعد قول المنهاج ومن وطئ امرأة بمثل حرم عليه أمهاتها وبنتها وحرمت على آباءه وأبنائه وكذا الموطوءة بشبهة في حقه هذا اذا كانت الموطوءة حية فاما الميتة فلا يثبت بوطئها حرمة المصاهرة قاله البغوي في فتاويه وحرم به الرافعي في كتاب الرضاع ولو كان الواطئ ختنى فلا يثبت حرمة المصاهرة أيضا لاحتمال كون العضو زائدا قاله أبو الفتوح اه سم (قوله بنسب أو رضاع) تعميم في الاربعه فوكذا قوله بواسطة أو بغيرها

والخالة وأخ الابن ومصورة
الاخيرة امرأة لها ابن ارتضع
على امرأة أجنبية لها ابن
فابن الثانية أخو ابن الاولى
ولا يحرم عليه نكاحها (ولا)
يحرم عليك (أخت أخيك)
سواء أكانت من نسب كان
كان لزيد أخ لاب وأخت
لام فلاخيه لا يبيعه نكاحها أم
من رضاع كان ترضع امرأة
زيد أو صغيرة أجنبية منه
فلاخيه لا يبيعه نكاحها وسواء
كانت الاخت أخت أخيك
لا يبيعه لامه كنه مثلنا أو أخت
أخيك لا يبيعه مثاله في
النسب ان يكون لابي أخيك
بنت من غير أمك فلك نكاحها
وفي الرضاع ان ترضع صغيرة
بلبن أبي أخيك لا يبيعه لك
نكاحها (و يحرم) عليك
بالمصاهرة (زوجة ابنك أو
أبيك وأم زوجتك) ولو قبل
الدخول بهن (وبنت
مدخولتك) في الحياة ولو في
الدير بنسب أو رضاع بواسطة
أو بغيرها قال تعالى وحلائل

والاربعة هي الابن والاب وأم الزوجة وبنت المدخولة اه (قوله لبيان ان زوجة الخ) أي فليس احترازا
عن ولد الولد ولا عن ولد الرضاع اه سم (قوله اللاتي دخلتم بهن) لم يعد اللاتي دخلتم لأمهات نسائكم أيضا وان
اقتضت قاعدة الشافعي رحمه الله تعالى من رجوع الوصف ونحوه لساير ما تقدمه لان محله ان اتحاد العامل وهو
هنا مختلف اذ عامل نسائكم الاولى الاضافة والثانية حرف الجر ولا تنظر مع ذلك لاتحاد عملهما خلافا للزركسي
لان اختلاف العامل يدل على استقلال كل بحكم ومجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما لا يخفى اه شرح
مر (قوله وذكر الحجور) جمع حجر بفتح الحاء وكسر هاء مقدم التوب والمراد بهن الاثم الكون فيها وهو كونهن
في تربيتكم اه شيخنا (قوله فان لم يدخل بالزوجة لم تحرم بنتها) وان ماتت الزوجة فلم يزلوا الموت هنا منزلة
الوطء بخلافه في الارث وتقدير المهر وسر ذلك من حيث المعنى بينه ج اه حل وعبارته (تنبيه) لم يزلوا الموت
هنا منزلة الوطء بخلافه في الارث وتقدير المهر وبوجه بان التنزيل هنا يلزم عليه ان العقد محرم وهو خلاف
النص ولا كذلك ثم النص فيه على ان الموت واجب للارث والتقدير وسره من جهة المعنى ان المطلوب من البنت
لو حلت الوطء وتوابعه فلم يحرمه الا ما هو من جنسه من الام لا مكانه وعدلوا عن ذلك في الامهات لما مر والمقصود
فيهما المال ولا جنس له فادبر الامر فيه على مقرر ما وجبه الذي هو العقد وهو الموت والوطء المؤ كذلك الموجب
اه (قوله الا ان تكون منفية بلعانه) أي فان لم تحرم لكن لا من حيث كونها بنت الزوجة كما لو همه سياقه بل من
حيث كونها بنته احتمالا كما تقدم عن مر ان البنت تحرم عليه ولو كانت بنته احتمالا ومثل لها بالمنفية باللعان
وصورتها ان يعقد على امرأة ثم يختلي بها من غير وطء ولا استدخال ماء ثم تلد بنتا يمكن كونها منه فينفى بها باللعان
لانه واجب حينئذ لعلمه ان البنت منه وانما الحقت به للفراش مع امكان كونها منه ولذلك حرمت على نافيها لان
المنفية باللعان لها حكم النسب بدليل انه لو استلحقها لحقته ولا تنقض بمسها لان التناقض بالثبوت على المعتمد
ويحرم نظارها والحلوة بها احتياط ولا يقتل بقتلها ولا تقبل شهادته لها ولا يقطع بسرقة مالها اه ومن استلحق
زوجة ابنه أو زوج بنته صار ابنه ولا يفسخ النكاح ان كذبه الزوج واذا ماتت ورثت منه بالزوجة لانها أقوى
من الاختبة واذا طلق بائنا امتنع التجديد اه مر اه زى (قوله والفرق) أي بين البنت حيث لا تحرم
الا بالدخول على الام وبين الام حيث تحرم بالعقد على البنت قال الروابي لان في الامهات من الشفقة والرفقة
على بناتها ما ليس في البنات لأمهاتهن فاذا كانت أكثر رقلم تنفس على بنتها بدول الزوج اليها قبل الدخول
وبعد وبما رويت به والبنت لما كانت أقل حبا تنفس على أمها قبل الدخول وبعد يفضى الى القطيعة اه
فان قيل قوله تعالى اللاتي دخلتم بهن صفة متأخرة فهل اعدت الى النساء في تحريم أمهاتهن أيضا قبل لانها
مجرورة بالاضافة وما بعدهما مجرور بالحرف فلما اختلف العامل قطعت وفيه نظر اه سم (قوله ان يكون
العقد صحيحا) لان الفاسد لا حرمة له ما لم ينشأ عنه وطء أو استدخال لان كلامهما يشبه وهو محرم ولو ادعت
أُمته انها أخت من الرضاع فان كان بعد تمكينها المعتبر بان كانت بالغه عاقلة ولم تدع غلطا أو نسيانا لم تحرم عليه
وان كان قبل ذلك بان كان قبل أن يملكها أو بعده وقبل تمكينها أو بعده وهي نحو صغيرة أو ادعت نسيانا أو
غلطا حرمت عليه ويشمل قول الزوجة ذلك أي انها أخت من الرضاع لكن بالنسبة لتحليفه على نفيه حتى اذا نكل
حلقت وانفسخ النكاح بخلاف ما اذا ادعت انها أخت نسبا لان النسب لا يثبت بقول النساء بخلاف الرضاع
فكذا التحريم ولو ادعت أُمته أنه وطئها نحو أبيه قبل قولها بيمينها ان لم تكن مكنته اه حل (قوله ومن
وطئ امرأة) أي ولو في الدبر أو القبل ولم تزل البكارة أو استدخلت ماء أي السيد المحترم حال خروجه أو الاجنبى
بشبهة اه حل (قوله وهو واضح) بخلاف الخشحي فانه لا أثر لوطئه لاحتمال زبانه أو لوجبه أو به اه
حل (قوله أو بشبهة منه كان ظننا زوجته أو أمته) أو وطئ الامة المشتركة بينه وبين غيره أو أمة فرعه
وكذا لو وطئ بجهة قال بها علم يعتد بخلافه بحيث يصح تقليدوا القسم الاول من الشبهة المذكورة يقال له شبهة

أبناؤكم وقوله الذين من
أصلاؤكم لبيان ان زوجة
من تبناه لا تحرم عليه وقال
تعالى ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء وقال
وأمهات نسائكم وربائبكم
اللاتي في حجوركم من
نسائكم اللاتي دخلتم بهن
وذكر الحجور جرى على
الغالب فان لم يدخل بالزوجة
لم تحرم بنتها الا ان تكون
منفية بلعانه بخلاف أمها
والفرق ان الرجل يتلى عادة
بكلمة أمها عتب العقد
لترتيب أموره فحرمت بالعقد
ليس سهل ذلك بخلاف بنتها
واعلم انه يعتبر في زوجتي
الابن والابن في أم الزوجة
عند عدم الدخول بهن ان
يكون العقد صحيحا (ومن
وطئ) في الحياة وهو واضح
(امرأة بملك أو شبهة منه)
كان ظننا زوجته أو أمته

الفاعل وهو لا يتصف بحل ولا حرمة لأن فاعله غافل وهو غير مكاف وإذا اتقى تكليفه اتقى وصف فعله بالحل والحرمة وهذا محل قولهم وطء الشبهة لا يتصف بحل ولا بحرمة والقسم الثاني شبهة المحل وهو حرام والقسم الثالث شبهة الطريق فإن قلنا القائل بالحل فلا حرمة والاحرام اه حل والحاصل ان شبهته وحده فوجب ما عدا المهر اذ المهر لغيره وشبهتهما توجب المهر فقط وشبهتهما توجب الجميع ولا يثبت بينهما حرمة مطلقة فلا يحل نحو نظر ولا مس ولا خلوة اه زى (قوله أو وطء بفاسد نكاح) هل من فاسد النكاح العقد على خمسة أو لا لأن هذا معلوم لا يكاد أحد يجمله فلا يعد شبهة حرر اه حل (قوله حرم عليها أمها وبناتها) أي وثبتت المحرمية في صورة المملوكة ولا تثبت في صور قوطه الشبهة اه شرح مروي بشر البه صنيع الشارح في التعليل بقوله لأن الوطء تلك الممنوعة نازل منزلة عقد النكاح ومن جملة آثار عقد النكاح ثبوت المحرمية لام الزوج وبناتها وقوله وبشبهة يثبت النسب والعدة فيثبت التحريم أي دون المحرمية فيحرم عليه نظراً لموطوءة بشبهة وبناتها ينتقض وضوعه بالمساواة كذا بقية أحكام الاجنبية انتهى (قوله نازل منزلة عقد النكاح) أي منزلة الوطء في عقد النكاح فلا يرد ان التشبيه بالعقد يقتضي حل بناتها لأن البنت لا تحرم بالعقد على الام اه حل (قوله من وطئها برتاً) أي حقيقياً بخلاف ما على صورته كوطء المكروه والمجنون وأسقط شيخنا المكروه لأن والده يرى ان وطء المكروه لا يثبت النسب وليس من وطء الشبهة كوطء المجنون اه حل (قوله ولو اختلطت محرمة الخ) فيه إشارة الى انه ليس ثم علامة يحصل بها تمييز كنسب ونحوه وأشار واجهه المسئلة الى ان الحل والحرمة يوجدان مع غير التعيين فهما اه قل على الجلال وقوله كنسب لعله تحريف وعبارة من لنعم لو تيقن صفة المحرمه كسواد نكح غير ذات السواد مطلقاً انتهت (قوله بان يعسر الخ) أي في بادئ النظر والفكر بمعنى أن الفكر يحكم بعسر العدو وقوله كالف امرأه أي أو سبع مائة فافرق وأما المحصور فماتان فمادون وأما الثمانيه والاربع مائة والخمس مائة والسمائة فيستغنى فيها القلب اه شيخنا وفي زى ان غير المحصور خمسمائة فافرق وأن المحصور مائتان فمادون وأما الثمانيه والاربع مائة فمائة فيستغنى فيها القلب قال والقلب الى التحريم أميل اه (قوله فانه وان سافر الخ) فيه ان مقتضى ذلك انه لو اتقى هذا الاحتمال بأن جمع ذلك المختلط به بمحل واحد لا يجوز ان ينكح منه وليس كذلك لولم يعلم نظر وافي ذلك الى ما من شأنه اه حل وعبارة شرح مروي وحكمة ذلك انه لو لم يعلم ذلك ربما انسده عليه باب النكاح انتهت (قوله أيضاً) أي كسفره هو وقوله فعلم أي من مفهوم من التبعية اه شيخنا (قوله وهل ينكح الى ان يبقى الخ) عبارة شرح مروي وينكح الى ان يبقى محصور كل وجهه الروايات ولا يخالفه ترجيحهم في الاواني الاخذ الى ان تبقى واحدة اذ النكاح يحتاج له فوق غيره وما فرقه من ان ذلك يكفي فيه الظن فيباح المظنون مع القدرة على المتيقن بخلافه هنا مردود بما تقرر من حل المشكوك فيه مع وجود متيقنة الحل اه (قوله وقال الاقبس) أي على ما لو اختلطت بمحصورات ابتداء فقبس الدوام على الابتداء وان كان الفرق الذي ذكره لا يظهر لان المسئلتين يجوز فيهما العدول الى المظنون مع وجود المتيقن فالاولى الفرق بان الابضاع يحتاج لها أزيد من غيرها اه شيخنا (قوله ويفرق بان ذلك يكفي فيه) أي في حله وجواز الاقدام عليه ويفرق أيضاً بالاحتياط للابضاع لانها لو اختلطت بالعدد المذكور لا يجوز له ان ينكح منه وقوله بخلاف النكاح فيه ان النكاح كذلك كما تقدم ولأنه ان ينكح من ارتضع معها وشك هل ارتضع خمساً أم لا والاولى ان يفرق بان النكاح يحتاج له نعم ان أريد بالظن المتيقن فهو المنفي هنا الناشئ عن الاجتهاد قريب من ذلك الفرق ويرد هذا بان ما هنا يجوز وخصه ومسئلة الرضاع ضعف فيها الشك فثبت استصحاب الحل فاعداً ذلك يحرم الاقدام عليه ويحكم عليه بعدم الصحة طاهراً ومنه يعلم ان الرد على الاخرى في قوله ان الشك في المنكوحه محرم لها ليس في محله تأمل اه حل (قوله ولان الوطء الخ) عطف عليه على معلول اه شيخنا (قوله اذ لا دخل للاجتهاد في ذلك) أي لان من شرط المجتهد فيه ان يكون للعلامة فيه مجال

عليه أمها وبناتها وحرمته على أبيه وابنه) لان الوطء تلك الممنوعة نازل منزلة عقد النكاح وبشبهة يثبت النسب والعدة فيثبت التحريم سواء أوجد منها شبهة أيضاً أم لا وخرج بما ذكر من وطئها برتاً أو بامرأها بلا وطء فلا تحرم عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم هي على أبيه وابنه لأن ذلك لا يثبت نسباً ولا عدة (ولو اختلطت) امرأة (محرمة) عليه (ب) نسوة (غير محصورات) بأن يعسر عددهن على الأقايد كالف امرأة (نكح منهن) جوازاً ولا لانسده عليه باب النكاح فانه وان سافر الى محل آخر لم يأمن مسافرتها الى ذلك المحل أيضاً فعلم انه لا ينكح الجميع وهل ينكح الى ان تبقى واحدة أو الى ان يبقى عدد محصور حتى الروايات عن والده فيه احتمالين وقال الاقبس عندي الثاني لكن يرجح في الرخصة الاول في نظير من الاواني ويفرق بان ذلك يكفي فيه الظن بدليل صحة الطهر والصلاة بمظنون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على متيقنها بخلاف النكاح وخرج بما ذكره ما لو اختلطت بمحصورات كعشر من فلا ينكح منهن شيئاً تعليلاً بالتحريم ولو اختلطت زوجته باجنيبات لم يجز له وطء واحد منهن مطلقاً ولو باجتهاد اذ لا دخل للاجتهاد في ذلك ولان الوطء

انما يباح بالعقد لا بالاجتهاد وتصير محرمة أهم من تعبيرة كغيره بحزم لشمول المحرمة ١٨٢ بنسب ورضاع ومصاهرة قولان وثق وقولان وغيرها

(ويقطع النكاح تحريم مؤبد كوطع زوجة ابنه) ووطع الزوج أم زوجته أو بنتها (بشبهه) فينفسخ به نكاحها كما منع انعقادها ابتداء سواء أ كانت الموطوءة محسرا للوطئ قبل العقد عليها كبت أنحيام لا ولا يفتر بما نقل عن بعضهم من تقييد ذلك بالشق الثاني (وحرم) ابتداء عودها (جمع امرأتين) بينهما نسب أو رضاع ولو فرضت احداهما ذكرا حرم تناكهما كما مرأة واختها أو خالتها بواسطة أو غيرها قال تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها ولا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وذكر الضابط المذكور مع جعل ما بعده مثالا أولى مما عبر به وخرج بالنسب والرضاع المرأة وأمتها فيجوز جمعها وان حرم تناكهما لو فرضت احداهما ذكر أو المصاهرة فيجوز الجمع بين امرأتين أو أم زوجها وبنت زوجها وان حرم تناكهما لو فرضت احداهما ذكرا (فإن) جمع بينهما (باعتدال) فهما ذلا أولوية لاحداهما

أي مدخل اه حل (قوله وثق) أي في بول الامتخالق اه شيخنا (قوله وغيرها) كالعقد والمحرمة والخائض اه حل وتثنيته بالخائض غير صحيح (قوله ويقطع النكاح تحريم مؤبد) أي على الزوج لا يقال كيف هذا مع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لا نقول المراد بالفعل الحرام والفعل هنا ليس حراما وانما ينشأ عنه التحريم وخرج بالنكاح ما لو طرأ ذلك على ملك اليمين كمنوطى الاب بباريه ابنته لانها وان حرمت بذلك على الابن أبدا لا ينقطع به ملكه حيث لا احبال ولا تنسب عليه بمجرد تعمر بها البقاء المالية ومجرد الحل غير مقوم اه حل اما لو كان احبالا من الاصل فان ملكنا الفرع ينقطع كسباني تفصيله في الاعراف اه (قوله تحريم مؤبد) أي على الزوج بدليل التمثيل وقوله أو بنتها الظاهر ولو كانت منه أيضا كن وطع بنته بشبهة فنصرم عليه أمها اه شيخنا (قوله كوطع زوجة ابنه) ويجب على الوطئ مهر مثل للزوجة وأحوال الزوج ان كان بعد الدخول لتفويته البضع عليه فان كان قبله فمهر الزوجة ونصف الزوج اه سلطان (قوله زوجة ابنه) بالنون أو الياء كضبطه بخطه اه شرح ج فكانه قال فوطئ زوجة ابنه أو أخته (قوله قبل العقد عليها) هذا القيد لا مفهوم له (قوله كبت أخيه) أي التي هي زوجة ابنه مثلا فتحرم على الابن بوطء الاب لها (قوله ولا يفتر بما نقل عن بعضهم) وهو ابن الحداد وتبعه ابن الصباغ من تقييد ذلك أي انقطاع النكاح بطرق ما ذكر بالشق الثاني وهو قوله أم لا فقد قال بعضهم فيه هو خيال باطل اه حل (قوله وحرم جمع امرأتين) أي في الدنيا لا في الآخرة لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمه لان العلة التباغض وقطيعة الرحم وهذا المعنى منتف في الجنة وأما نكاح المحارم في الجنة فقد ذكر القرطبي انه لا مانع منه الا في الام والبنات اه برماوى (قوله أو خالتها) بخلاف امرأتين أو بنت خالتها أو بنت عمها وقول الشارح بواسطة أو غيرها تعميم في الخالة اه حل (قوله لا الكبرى على الصغرى) هو تأكيده لبقائه على الف والنسب غير المرتب وفيه دفع توهم تقييد المنع بكون العمة أو الخالة هي الكبرى كالمعظم فتأمل اه قل على الجلال (قوله وان حرم تناكهما) (الح) لان العدة لا ينكح سيدته والسيدة لا ينكح أمتها اه حل (قوله والمصاهرة) معطوف على قوله المرأة وأمتها (قوله فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها) لان حرمة الجمع بينهما وان حصلت بفرض أم الزوج ذكر أو في الاولى وبفرض بنته ذكر أو في الثانية لكن ليس بينهما قرابة ولا رضاع بل مصاهرة وليس فيها رحم يحذر قطعا ما قاله الرافعي وقد يستغنى عن قيد القرابة والرضاع بأن يقال يحرم الجمع بين كل امرأتين أيتهما قدرت ذكر أو تحرم عليه الاخرى فتخرج هاتان الصورتان لان أم الزوج مثلا وان حرم عليها زوجة الابن لو قدرت ذكر الكزن زوجة الابن لو قدرت ذكر الاخرى بل تكون أجنبية عنها وقد يقال يرد على ما قاله السيدة وأمتها الصدق الضابط مع ما مع جواز الجمع بينهما بخلاف ما قالوه لعدم القرابة والرضاع وبجواب بان المتبادر بقرينة المقام من التحريم التحريم المؤبد المقضى لمنع النكاح فتخرج هذه لان التحريم فيها قد يرد ولو بان السيدة لو فرضت ذكر أو حل له وطء أمتها بالملأوان لم يحل له نكاحها اه شرح الروض (قوله بين امرأتين أو أم زوجها) بان مات عنها زوجها أو طلقت وجهها شخص مع أم زوجها القديم أو بنته اه (قوله أو بنت زوجها) أي وبين الرجل وبين بنته واخت الرجل من أمه وأخته من أبيه اه حل (قوله لو فرضت احداهما ذكرا) وهي أم الزوج في المسئلة الاولى وبنت الزوج في المسئلة الثانية بخلاف المرأة اذا فرضت ذكر أو أم الزوج أجنبية عنه تأمل اه حل وعبارة الشورى اذ لو فرضت الام ذكر كانت منكوبة ابنها ولو فرضت البنت في الثانية ذكر كانت المرأة منكوبة أبيها فيحرم والظاهر ان العكس لا يتأتى فليتأمل انتهت (قوله فكثر زوج المرأتين) أي من زوجتين اثنتين فقوله من اثنتين صفة لزوج متعلق بمحذوف أي كزوج حاصل من زوجين اثنتين لكن يتزوج أحدا الأولياء لهذا وأخرا لا كما تقدم في قوله أو زوجها أحدهم أي الأولياء زيدا والآخر عمرا وعرف سابق الخ اه (قوله بطل الثاني) أي ان صح الاول فان فسد الثاني هو

على الاخرى (او بعددين فكثر زوج) للمرأة (من اثنتين) فان عرفت السابقة لم تنس بطل الثاني ونسبت

الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافا لما وردى اهـ سئل (قوله وجب التوقف حتى يتبين) أي إن وجبت معرفة السابق اهـ شرح مر ومفهومة أنه لو لم تزج معرفتها لا توقف بل يبطلان فليراجع اهـ سم على ج اهـ ع ش عليه (قوله بطلا) والأقرب عدم الاحتياج في ذلك أي فيما إذا لم يعلم عين السابقة لفسخ الحاكم وأنه لو أراد العقد على أحدهما امتنع حتى يطلق الأخرى ثانيا لا احتمال كونها الزوجة فتحل الأخرى يقيناً بدون مشقة عليه في ذلك بوجه اهـ شرح مر (قوله وبذلك علم الخ) أي بالتفصيل المذكور بقوله فإن عرفت السابقة الخ وقوله أن تعين بذلك أي قوله أو يعقد من فكتزوج من اثنين الشامل للصورة الخمسة المذكورة وقوله أولى من قوله أو مرتباً فالثاني والأصل قال هذه العبارة بدل عبارة المتن التي سمعتها صادقة بالصورة الخمسة وفي ع ش ووجه الأولوية أن من صور الترتيب أن يعلم السابق ولم يتعين السابق والحكم فيها بطلانها إذ ليس ثم ثبوت بخصوصه حتى يحكم عليه بالبطلان اهـ (قوله فإن وطئ أحدهما) أي حاته كونها واضحة فلا عبرة بوطء الخشي إلا أن اتضح بالافونة اهـ وماوى (قوله حرمت الأخرى) أي استمر التحريم وعبارة العباب من ملك أمه ونحو اختها ووطئ أحدهما محرم عليه ووطء الأخرى اهـ وكتب أيضاً قوله حرمت عليه الأخرى أي وطئها كما في الروضة والعباب وقد يقتضي إباحة الاستمتاع بغيره كما أن قضية قولهم فإن وطئ واحدة حرمت الأخرى لأنه لا أثر للاستمتاع بغيره فله الاستمتاع بكل منهما قبل وطء أحدهما واوله الاستمتاع بغيرها أيضاً بغير الوطء وعبارة الأنوار وكل امرأتين حرم الجمع بينهما بالنكاح حرم الجمع في الوطء بملك الميسر اهـ فافهم أن غير الوطء لا ينظر إليه بل هو على إباحته فيه ما قبله تأمل لا يقال قياس الحائض حرمة المباشرة لانه قول ممكن الفرق بإمكان حل المحرمة هنا لا فيتمكن من إباحتها وبها فارتقت الحائض اهـ شورى وقوله في صدر القول أي استمر التحريم لعله تعريف لأن التحريم قبل وطء أحدهما لم يكن ثابتاً حتى يستمر في غير الوطء أو قبل كانت كل منهما حلالاً على أفرادها كما يدل عليه بقية عبارته تأمل (قوله بإزالة ملك) كبيع ولوليه ضماناً لزم أو شرط الخيار فيه للمشتري وحده وهبة ولوليه ضمان مع قبضه بإذنه اهـ شرح مر (قوله كبيع) المناسب لهذا أن يقرأ المتن تحريم بالناء ليكون أعم وإن كان أكثر النسخ بالباء اهـ شيخنا (قوله ويشترط أن تكون الخ) أي يشترط في صحة قول المتن حرمت الأخرى الخ وقوله نعم الخ استدراك على قول المتن حتى يحرم الأولى الخ (قوله كعهرم) كأن كان له أخت من أبيه ولها أخت من غيره (قوله فوطئها) أي ولو بشبهة جازله ووطء الأخرى أي لأن هذا الوطء كالأوطء ولم يجعلوه كالأوطء فيما لو وطئ الأب زوجة ابنه وهي محرم له وكان قياس ذلك أن يقتضي تحريم ووطء الأخرى إلا أن يقال لا معنى لتحريم المحرمة عليه وأيضاً ذلك التحريم على الزوج الذي هو الابن والتحريم هنا على الواطئ فلا جامع بينهما وحيث يحتاج إلى الفرق بين هذا وبين طر ووطء زوجة ابنه بشبهة حيث يحرمها وإن كانت محرماً كنهه أخيه أي وكان قياس ذلك أن ووطئه بشبهة لمن يحرم عليه أن يؤثر التحريم في الأخرى مع أثر التحريم ثم وقد يقال التحريم على الغير وهنا على نفسه وأيضاً لا معنى لتحريم المحرمة بما ذكر تأمل اهـ حل (قوله جازله ووطء الأخرى) وهو بشكل على ما مر من قوله سواء كانت الموطوءة محرماً للواطئ قبل العقد الخ زى قال شيخنا لا إشكال لأن ووطئه فيما تقدم لزوجة ابنه بشبهة إذا كانت بنت أخيه ووطء الشبهة محترمة فحرماً على زوجها وإن كانت محرماً بخلافه هنا أي في الملك لأن ووطئه المحرم المملوك له غير محترم فلا يحرم عليه الأخرى (قوله فهو أعم من قوله ولوليكها الخ) أي لشعوره غير الاختصاص حالة المعية بخلاف كلام الأصل فهما لأن العطف بثم في الثانية لا يفيد هابل يفيد خلافاً لهذا وقد يجاب عن الأصل بأن حالة المعية معلومة من مفهوم الأولوية فليتناً مثل اهـ شورى (قوله لأن الإباحة بالنكاح الخ) أي بخلاف نفس الملك فإنه أقوى من النكاح ومن ثم بطل النكاح بشراء أمه كما أتى في الفصل الذي يلي هذا اهـ حل أي فإشكال لكون الملك أقوى من النكاح وما هنا

وجب التوقف حتى يتبين
وأن وقفاً معاً وعرف سبق
ولم يتعين سابقة ولم يرج
معرفة لها وجهل سبق
والمعية بطلا وبذلك علم أن
تعين بذلك أولى من قوله
أو مرتباً فالثاني (وله تملكهما)
أي من حرم جمعهما (فإن وطئ
أحدهما) ولو في دبرها
(حرمت الأخرى حتى يحرم
الأولى بإزالة ملك) ولو لبعضها
(أو بنكاح أو كتابة) إذا جمع
حيث بخلاف غيرها كبيع
ورهن وأحرام ووردة لانتها
لاتزيل الملك ولا الاستحقاق
فلو عادت الأولى كان ردن
بغير قبض ووطء الأخرى فله
وطء أيتهما شاء بعد استبراء
العائدة أو بعد ووطئها حرمت
العائدة حتى يحرم الأخرى
ويشترط أن تكون كل منهما
مباحة على أفرادها ولو كانت
أحدهما مجوسية أو نكحها
كمهرم فوطئها جازله ووطء
الأخرى نعم لو ملك أمها ووطئها
فوطئ أحدهما حرمت
الأخرى مؤبداً كما علم مما مر
(ولو ملكها ونكح الأخرى)
معاً أو مرتباً فهو أعم من قوله
ولو ملكها ثم نكح أختها أو
عكس (حلت الأخرى دونها)
أي دون المملوك ولو وطئها
لأن الإباحة بالنكاح أقوى
منها بالملك

اذية ملو به الطلاق والظهار والايلاء وغيرها فلا يندفع بالاضعف بل يدفعه (و) بحل ١٨٥ (الحار اربع) فقط لانية نسكوا ما طاب لكم من

النساء مثنى وثلاث ورباع
واقوله صلى الله عليه وسلم
لغيرلان وقد أسلم ونجته عشر
نسوة أمسك أربعاً وبارق
سائرهن رواه ابن حبان
والحاكم وغيرهما وصححه
(واغبره) عبداً كان أو مبهضاً
فهو أعم من قوله وللعبد
(ثلاثان) فقط لا جاع الصحابة
على ان العبد لا ينكح أكثر
منهما ومثله البعض ولأنه
على النصف من الحر وتقدم
انه قد تتعبد الواحدة للحر
وذلك في نفسه ونحوهما
يتوقف نكاحه على الحاجة
(فلو زاد) من ذكر بل زاد
حر على أربع وغيره على اثنين
(في عقد) واحد (بطل) العقد
في الجميع اذ لا يمكن الجمع ولا
أولوية لاحدهما من على
الباقيات نعم ان كان فيهن
من يحرم جمعه كاختين وهن
خمس أو ست في حر أو ثلاث
أو أربع في غيره اختص
البطلان بهما (أو) في
(عقدين فكما) في الجمع
بين أختين ونحوهما فتعبري
بذلك وزاد أولى من قوله فان
نكح خسا ما بطلن أو مرتبا
والخامسة (وتحل نحو أخت)
كخالة (وزائدة) هي أعم
من قوله وخامسة والتصریح
نحو من زادت (في عدة بائن)
لأنها أجنبية لاني عدة زوجية
لأنها في حكم الزوج (وإذا

لكون فراش النكاح أقوى من فراش الملك فلا تنافي اهـ (قوله اذية اق به الخ) وجه دلالة هذا على
القوة انه يقتضي زيادة اعتناء الشارع بفراش النكاح واعتناؤه الزائد يدل على قوته اهـ (قوله وغيرها) من
جملة ذلك لحق الولد فيه بالامكان ولا يجامعه الحلي لغير بخلاف ملك اليمين اهـ حل (قوله فلا يندفع) أي
النكاح يعني اباحتها للاضعف وهو اباحة الملك وقوله بل يدفعه أي يدفع النكاح أي اباحتها للاضعف وهو
الاباحة بالملك لما علمت انه أقوى (قوله وبحل حار اربع) وقد تتعبد الواحدة للحر وذلك في كل نكاح توقف
على الحاجة كالسفيه والمجنون والحر الناكح للامة وقد لا ينحصر كنصب النبوة ولا احوال ثلاثة * (قوله) *
قال الشيخ عز الدين كان في شريعة موسى عليه الصلاة والسلام يجوز للرجل ان يتزوج من غير حصر تغليباً
لمصلحة الرجال وفي شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام لا يتزوج غير واحدة تغليباً لمصلحة النساء فرائع هذه
الشريعة أي شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم مع هذه النوعين باعداً بخصوص أي في الجملة وانه أعلم فان قيل
ما الحكمة في رعاية شريعة سيدنا موسى للرجال وشريعة سيدنا عيسى للنساء قد يتحمل وانه أعلم ان فرعون
لما ذبح الانبياء واستضعف الرجال ناسب ان يما ملهم سيدنا موسى بالرعاية على خلاف فعل ذلك الجبار بهم ولما لم
يكن سيدنا عيسى في الرجال أب وكان أصله امرأة ناسب ان يرعى جنس أصله رعاية فليتأمل اهـ شوري
وفي قول علي الجلال ما نصه وقد اعتدت شريعة محمد صلى الله عليه وسلم برعاية مصلحة الفريضة وحكمة
تخصيص الاربع كقيل ان غالب امور هذه الشريعة مبني على التثنية وترك الزيادة عليه كفي الطهارات
واما المدة الشرع ونحو ذلك فلوزيد هذا على الاربع لكانت نوبة كل واحدة لا تعود الا بعد أكثر من ثلاث
ايال وفيه مخافة لما صوفيل الحكمة مراعاة لاختلاط الاربع في الانسان المتولد عنها انواع الشهوة ودرء عنهم
هذه بعدم اعتبارها في الرقوع تمام الاختلاط فيه اهـ (قوله لانية نسكوا الخ) فقوله فهم مثنى مثنى اثنين
وثلاث أي ثلاثة ورباع أي أربعة والمعنى ان المباح واحد من هذه لا يجمعها الذي هو تسعة ولا اثنان منها
وايس المراد مثنى اثنين مكرر او هكذا البقية كما استدل به بعض المحدثين فجوز له ثنية عشر امرأة فان ذلك
كلام مدفوع بالحديث المذكور بقوله أمسك الخ فانه فيه منع الزيادة على الاربع في الدوام في الابتداء أولى
وتقدم ما يتعلق به اهـ قول علي الجلال (قوله أمسك أربعاً وبارق سائرهن) واذا امتنع ذلك في الدوام
فلان يمتنع في الابتداء بالاول وهذا الحديث معين للأمر اذ من الآية وهو ان ينكح ثنتين أو ثلاثة وأربعة ولا
يجمع وقد انعقد الاجماع على عدم جواز الزيادة على الاربع اهـ حل (قوله وتقدم انه قد تتعبد الخ)
مراده به تقييد قول المتن ولحر أربع أي ان كان رشيداً عاقلاً اهـ شيخنا وقوله للحر كن عليه ان يقول وللعبد
لكون تقييداً أيضاً لقوله واغبره ثنتان وذلك لانها قد تتعبد له فيم اذ قصر السيد اذنه على واحدة تنتهي (قوله
وذلك في نفسه ونحوه) كالمجنون وعجزة شرح اهـ وقد تتعبد الواحدة بحرم في نكاح اسفيه والمجنون (قوله
اختص البطلان بهما) لوجود المخرج لانهما أولى بالبطلان لعدم جواز جمعهما (قوله وفي عقدين) كان عقد
على قدر الجائز له في عقد وعلى الزيادة عليه في عقد آخر اهـ سم (قوله فتعبري بذلك) أي بقوله أو عقدين
فكما مر وقوله أولى من قوله الخ أي أولوية عموم بالنسبة لقوله فان نكح خسا لانه لا يشمل زيادة الرقوع على
انفس ولا زيادة الحر على خمسة وأولوية ايم بالنسبة لقوله أو مرتبا فالخامسة وذلك لان الترتيب يصدق بما
اذا علم سبق دون عين السابق وفي هذه الصورة يطل الجميع أي فكلام الاصل هو هم ان الذي يسهل الخامسة
فقط على انه في هذه الصورة لا خامسة تعلم حتى يقال بطلان الخامسة (قوله في عدة بائن) أي بينونة صغرى
أكبرى (قوله واذا طلق حر ثلاثاً) أي ولو تزوجته الامة فلا اشتراها بعد ذلك لم تحل له الا بجماع اهـ حل
(قوله حتى تغيب) كذا في الاصل قيل ينبغي فتح أوله ليشمل ما لو تزلت عليه أو اتى قصدهما واحترز بذلك عما
لوضم وبني للفاعل فانه ان كان بتحية أو هم اشتراط فعله أو فوقية أو هم اشتراط فعلها اهـ تحفة اهـ

(٢٤ - جل منهم بع) طلق حر ثلاثاً أو غيره) هو أولى من قوله أو العبد (تستين لم تحل له حتى تغيب قبلها مع اقتضاض) لذكر

شوري (قوله حتى تغيب) أي بطلها كان نزلت عليه أو بفعله أو من غير قصد منها ما حل كان كأنما تغيب وحاصل ما ذكره سبعة شروط وسيأتي في الشرح التنبيه على شرطين في قوله وبشرط عدم اختلال النكاح وقوله وسيأتي في الصداق الخ (قوله حتى تغيب بطلها الخ) أي وتعرف بذلك وعليه فلو عقد لها على آخر ثم طلقها ولم تعرف بإصابته ولا عدمها وأذنت في تزويجها من الأول ثم ادعت عدم إصابته الثاني فالظاهر تصديقها سواء كان قبل عقد زواجه الأول أو بعده ولا يشكل عليه ما يأتي عن القموني من التفرقة بين كون الإنكار قبل العقد أو بعده لانه مفروض فين أخبرت أولاً بالتحليل ثم أنكرته وما هنا فيما إذا لم يسبق إقرارها في التزويج من الأول يجوز أنها بنته على ظنهما أن العقد بمجرد بيعها للأول وان كانت مما لا يخفى عليها ذلك لانه بفرض علمها يحتمل نسبها اه ع ش دلي مر وقوله ما يأتي عن القموني أي في شرح مر ونص عبارته في آخر هذا الفصل وفي الجواهر لو أخبرت بالتحليل ثم رجعت فإن كان قبل الدخول يعني قبل العقد لم يحل أو بعده لم يرتفع (قوله حشفة ممكن وطؤه) أي ولو كان صبيحاً راعاً قلاً أو عبداً بالغاً قلاً أو كان مجنوناً بالنون أو خصياً أو ذمياً في ذمته لكن إن وطئ في نكاح لورثه واليه إنا أقررناهم عليه وكالذي نحو المجوسي كفي الروضة وما نوزع فيه من أن الكتابي لا يحل له نحو مجوسية ومقتضاه أن نحو المجوسي لا يحل له كناية رد بان كلام الروضة صريح في حل ذلك فقابله لا يرد عليه اه شرح مر وقوله ولو كان صبيحاً أي بأن طلق عنه وليه أو طلق هو وحكم بصفته ذلك حاكم براه فيهما والأفلاحي عندنا لا يصح طلاقه اه ع ش عليه وقوله عبداً بالغاً قلاً الخ وأما الصغير القن فلا يحل لانه لا يتزوج إلا بالاذن ولا إذن للصغير ولا يصح أن يجبره سيده على النكاح كما مر في قوله ولا يجبره سيده ولو صغير لانه لا يملك الخ اه شيخنا الحنفى (قوله ممكن وطؤه) أي يتصور منه ذوق اللذة بان يشتهي طبعاً بحيث ينقض به فيه ما يظهر اه فتح الجواد وظاهره وان كانت الزوجة ممن لا يمكن وطؤها عادة وهو الراجح اه شوري (قوله مع انتشار الذكر) أي بالفعل فلو أدخل السام ذكره غير متشر بحيث لا يقوى على الدخول إلا بأصبعه لم يكن في به اه حل و ليس لنا من مسائل النكاح ما يعترف فيه الانتشار الا هذه اه شيخنا (قوله وان ضعف انتشاره) أي بأن يكون بحيث يقوى على الدخول ولو باعانة بنحو أصبع وليس لنا طوطه يتوفى تأثيره على الانتشار سوى هذا اه حل وسببه اشتراط ذوق العسيلة في الحديث ولا يحصل الإجماع الانتشار (قوله أو نحوه) كصوم وعدة شبهة عرضت بعد نكاحه واكتفى بالحشفة لانه أكثر الأحكام بها لأنها الآلة الحساسة وليس الانتشار إلا بها اه شرح مر (قوله أو نحوه) في الروض أو كان الواطئ مجنوناً أو محرماً بنسك أو خصياً أو صائماً أو كانت مظاهراً منها أو صغيرة لا تشتهي اه سم (قوله أي الثالثة) تفسير للمفعول المطلق المحذوف لا للضمير لعوده للزوجة اه أي فإن طلقها الطلقة الثالثة (قوله ابن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء بخلاف اه شوري (قوله وانما مع مثل هدية الثوب) أي لا ينتشر كانتشار رفاقة وبهذا يندفع ما يقال الذي لا انتشار له كيف تذوق عسلته ويذوق عسلتها أو ان المراد ان يطلقها وتزوج من تذوق عسلته اه حل فيكون الضمير عائداً على الزوج من حيث هو اه ومرادها بهذا الكلام اثبات كونه عتيقاً وهي انما ثبت باقراره أو رد اليمين عليها اه عزيرى (قوله مثل هدية الثوب) بضم الأول وسكون الثاني ويجوز اتباع الثاني للأول اه شيخنا وفي المصباح وهدية الثوب طرته مثل غرقة وضم الدال للاتباع لغة وفي حديث المطاوعة ثلاثاً قالت انما مع مثل هدية الثوب شئت ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار عند الإفضاء بهدية الثوب والجمع هذب مثل غرقة وغرف اه (قوله تشبهه بالعسل) فان قيل فهذا ذكر فقال حتى تذوق عسلته قلت أنت لأن العسل فيه لغتان التذكير والتأنيث أو باعتبار أنه واقع على النطفة اه شوري (قوله تشبهه بالعسل) أي فهو استعاره صريحة اه (قوله وخرج قبلها) دبرها هذا أحد المواضع التي فرقوا فيها بين ما وقد نقلها بعضهم بقوله

(حشفة ممكن وطؤه أو قدرها) من فاقدها في نكاح صحيح مع انتشار) لذكر وان ضعف انتشاره أو لم ينزل أو كان الوطء محال أو في حيض أو أحرام أو نحوه لقوله تعالى فان طلقها أي الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره مع خبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها جاءت امرأة رفاعاً فطرطى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطلعتني فبت طلاقى فزوجت بعده عبد الرحمن ابن الزبير وانما مع مثل هدية الثوب فقال أثر يدين ان ترجعي إلى رفاعة لا حتى تذوق عسلته ويذوق عسلاتك والمراد بها عند المغويين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعي وجهور الفقهاء الوطء ونفسه اكتفاء بالظنة سمي بها ذلك تشبيهاً بالعسل يجامع الذوق فيش بالحر غير يجامع استيفاء ما علكه من الطلح وخرج قبلها دبرها وبالألف ضاؤه وهو من يادني عدمه

والدبر مثل القبل في الاتيان * لالحل والتحليل والاحسان

وفيشة الايلا ونقي العنسه * والاذن نطقا وافتراش القنه

وزاد بعضهم على ذلك بعض مسائل تراجع من محامها ولم يجعلوا الوطء بملك اليمين كالوطء في العقد وقوفهم حقيقة لفظ النكاح والزوج في الآية الشريفة ولم يجعلوا الاستدخال المني كالوطء وقوفهم مع مجاز لفظ النكاح في الآية المتعين بقرينة ذوق العسيلة في الحديث وحكمة ذلك زيادة التنفير عن ايقاع الطلاق الثلاث والخالف به فتأمل اهـ
 قل دلي الجلال وقوله وقد انظمها بعضهم الخ وهو ابن الوردي في بحرته كفي ع ش على مر (قوله وان غابت الحشفة الخ) خلافا لما في شرح البهجة له ولف من الاكتفاء بذلك وهذا بما يفيدانه لودخل الذك في غير الغوراء ولم تزل البكارة لرقته جدا لا يحصل التحليل وجرى ابن كج على حصوله بذلك تبع لما في شرح الروض أي بخلاف تقرير المهر في الغوراء وان لم تزل البكارة اهـ حل (قوله الطفل) أي الذي لم يبلغ حد الشهوة وان انتشر ذكره اهـ شرح مر (قوله ولانه تعالى علو الحل بالنكاح) فيه ان هذا مخالف لما قدمه في أول باب النكاح من ان النكاح في هذه الآية محمول على الوطء ويوجب بان جملة على الوطء فيما مر بطريق المجاز وجهه على العقد هنا بطريق الحقيقة فهم ما قولان جرى في كل محل على قول من سدا اهـ عزيزي (قوله وهو انما يتناول الصحيح) سيأتي في الايمان ولا بحث فاسد من بيع أو غيره لان ذلك غالب في الخلف منزل على الصحيح اهـ فليتأمل وتقدم قبيل بحث الاستثناء من كتاب الاقرار ان اسم نحو البيع عند الاطلاق يحمل على الصحيح اهـ شوبري (قوله ما اذا لم ينتشر) أي أصلا وان أدخله بأصبعه اهـ حل (قوله فلا يكفي وطء رجعية) بان طلقها المحلل رجعيًا ثم وطئها قبل انقضائه عدة أو ارتد أحدهما ثم وطئ في العدة فلا يكفي اهـ شيخنا (قوله وذلك بان استدخلت ماءه) أي الثاني وهو تصوير لكون الزوج الثاني طلق رجعيًا قبل الوطء ثم وطئ بعده أو رتد ثم وطئ بعدها مع ان الردة قبل الدخول تجزأ الفرقة اهـ ع ش على مر (قوله والحكمة في اشتراط التحليل الخ) وايضاح ذلك ما ذكره الفقهاء وهو ان الله شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي يملك فيه الرجعة فنقطع النكاح بما لا يقبل الرجعة كان مستحقا للعتوبة وهو نكاح الثاني الذي فيه غضاضة عليه ولهذا المعنى حرمت أزواجه صلى الله عليه وسلم على غيره اهـ حل (قوله بطل النكاح) وعلى ذلك حل الحديث الصحيح لعن الله المحلل والمحلل له اهـ حل وتصدق بيمينها في وطء المحلل وان كذبهم العسرا ثباتها ولو ادعى الثاني الوطء فأنكرته فلا تحمل الاول كذب الثاني والولى والشهود في العقد خلاف للبلقيني اهـ زيادي (قوله ولونكح بلا شرط وفي عزمه الخ) ولونكحها على ان لا يبطأها الامرة فان شرطته الزوجة بطل النكاح وان شرطته الزوج فلا اهـ قال الزركشي ولو تزوجها على ان يحللها الاول ففي الاستدراك للدارمي فيه وجهان وجزم الماوردي بالصحة لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد اهـ شرح الروض اهـ م ع ش على مر (قوله وفي عزمه ان يطلق اذا وطئ) أي أو تراضيا على ذلك قبل العقد وقوله كره أي لان كلما لو صرح به بطل يكره اخبره ما لم يكن تصدده بذلك ان يحللها الزوجها وقد رأى له بها شغفا والا فلا يكره بل قال داود لا يبعد ان يكون مأجورا لانه قصد ارفاق أخيه المسلم وادخال السرور عليه حكاة في التهيد اهـ حلبي (خاتمة) قال شيخنا الحنفى عليه محائب الرحمة والرضوان في رسالة ألقها في شأن المسئلة الملققة فقال (امام بعد) فيقول المرتضى غفر المسأوى محمدا الحنفى قد شاع وذاع بين الانام ما مجبه أهل العرفان من الاعلام من الافتاء بالمسئلة الملققة مع عدم استيفاء شروطها المحققة وسيظهر لك ذلك وأن المفتي بها هالك لسلكه مسلك التهمة والضياع ومخالفتهم أمر يحفظ الانساب بصون الابضاع فأحييت ان أيين بطلان ذلك مستعينا بعون المعين المالك فائق السمع ايها الموفق لما أقول تعلم ضلالة المفتي بها المخالفة المنقول أما المسئلة الملققة فنصورتها كما فعله البرماوى في حاشيته على القرى في فصل الرجعة فتقلا عن العلامة الشيخ على الاجهوى

وان غابت الحشفة كما في الغوراء وبالحشفة مادونها وادخال المني وبممكن وطؤه الطفل وبالنكاح الصحيح النكاح الفاسد والوطء بملك اليمين وبالشبهة الزنا فلا يكفي ذلك كما لا يحصل به التحسين ولانه تعالى علق الحل بالنكاح وهو انما يتناول الصحيح وبانتشار الذكرا ما اذا لم ينتشر لئال أو غيره لا يتفاء حصول ذوق العسيلة المذكورة في الخبر ويشترط عدم اختلال النكاح فلا يكفي وطء رجعية ولاوطء في حال ردة أحدهما وان راجعها أو رجع الى الاسلام وذلك بأن استدخلت ماءه أو وطئها في الدبر قبل الطلاق أو الردة والحكمة في اشتراط التحليل التنفير من استيفاء ما يملكه من الطلاق وسيأتي في الصادق انه لو نكح بشرط انه اذا وطئ طلق أو بانت منه أو فلان نكاح بينهما بطل النكاح ولو نكح بلا شرط وفي عزمه ان يطلق اذا وطئ كره وصح العقد وحلت بوطئه

ان يزوج الصغير المعلقة ثلاثا لدى حاكم شافعي ويحكم بصحة النكاح لا يجزئ حكارافه الخلاف بأن
 ينفقه مددوى صحيحة كان ينصب الحاكم من يدعى على ولي الصبي انه يقصر في شأنه حيث لم يزوجه مع ان
 في زواجه مصلحة ويحجب وليا بالقرار بزوجه ويدخل بها ثم بعد دخول الصبي بها يطلق عنه وليه لمصلحة
 تعود على الصبي ويحكم الحاكم المالكى أو الحنبلى بصحة ذلك وعدم وجوب العدة بوطئه حكم كذلك ويشترط
 عند الحنبلى ان لا يبلغ الصبي عشر سنين والا وجبت العدة بوطئه ثم يزوجه الزوج الاول لدى حاكم شافعي
 ويحكم بصحة النكاح ويحجب بوطئه الذي حكم كذلك وليس هذا من التافيق الممتنع لوجود الحكم وحكم
 المالكى بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وان لم يترتب عليه الا يجوز لان المعتمدان حكم المالكى يحلل
 الحرام عند الغير أى كذا جبنان حكم الحاكم في المسائل الاجتهادية برفع الخلاف وبصير المسئلة مجمعا عليها
 كما فقه به الناصر اللقاني وكلام اقرافى وابن عرفة عن المدونة يفسده وما يخالف ذلك لا يعول عليه انتهى
 ما نقله السبر ماوى معز يادع وبه بعض تصرف والحق امتناع ذلك في زماننا انه لا يجوز ولا يصح الهمل به هذه
 المسئلة لانه يشترط عندنا لصحة تزويج الصبي ان يكون الزوج له أباً أو جدامن قبله وان يكون عدلا وان يكون
 في تزويجه مصلحة للصبي وان يكون الزوج للدرأة ولها العدل بخضرة عدلين ففى اختلاف شرط من ذلك لم يصح
 التحليل لفساد النكاح قال عس على مر عقب تلك الشروط ومنه يعلم ان ما يقع في زماننا من تعاطى
 ذلك والاكتفاء به غير صحيح لان الغالب أو الحق ان الذين يزوجه أولادهم بارادة ذلك انما هم السفلة
 المواطون على ترك الصلوات وتركاب المحرمات وتزويجهم أولادهم لذلك الغرض أعنى التحليل لمصلحة
 فيه للصغير بل هو فساد أى فساد وكثيرا ما يقع فيه ان الزوج للمرأة من غير أوليائها بان توكل أجنبيا فى
 عقد نكاحها اه وأن العدة فى كل من الصبي والمرأة والشهود والصحة لنكاح الصبي حتى يترتب عليه
 صحة ما به من حكم الحاكم المالكى أو الحنبلى وأن الحكم الراجع للخلاف المشترط فى صحته تقدم دعوى
 صحيحة وقد سبنا فى جده النافى المالكى أو الحنبلى لم يوجد من حكم مرتب على دعوى صحيحة وقد نزل بعض
 مشايخنا عن شيخنا من مورو الطونجى وشيخه الشيخ أحمد البشيرى انهم مال يرضوا المسئلة المعلقة وبعضهم
 يتحمل بحمل دارهم للصبي مدعيان ذلك مصلحة مع انه لا ينتفع بها بل يأخذها وليه لنفسه ولا ينفقها على
 الصغير فأى مصلحة حدثت له على ان شرط نكاح المالكى عند المالكى ان لا يعلم انه محلل والا فلا يصح وقد
 اطعن على بعض من يعمل بها نهى ذكر الصبي ووليها ان القصد التحليل فكيف حكم القاضى المالكى
 بصحة حيث لا عدم وجوب العدة بوطئه ولا يخفى انه لا بد من ادخال الحشفة بعد الانتصاب وهما من ذلك من
 الصبي الذى لم تتركب فيه شهوة فان من وجدت فيه يغلب عليه الحياء غالباً فلا يحصل له انتصاب أول اجتماعه
 بحاملته فما بالنا بالصبي الذى لا شهوة له أصلاً وقد يقع فى عبارة المفتى بها أن يقول تصح بشرطها زعمنا ان ذلك
 يخبره من وبال فتوا مع علمه بانتفاء الشرط أو بهضها والداعى له صحة أخذ الدراهم فى مقابلة صبيعه ولا يخفى
 على الله خافية فليست هذه جوابا بين يدي ولاد وبالجملته لا لفتاء بصحتها من الضلالان لما علمت اه كلامه رضى
 الله عنه

*(فصل فيما يمنع النكاح
 من الرق) * (لا ينكح) أى
 الشخص رجلا كان أو امرأة
 (من ملكه أو بعضه) اذ
 لا يجتمع ملك ونكاح

*(فصل فيما يمنع النكاح) * أى فى الابتداء والنوام وقوله من الرق بيان لما أى فهو مانع مطلقان كان
 ارقى ملكا للناكح وقيد عدم الشروط ان كان ملكا لغيره وقوله فيما يمنع الخ أى وفيما يتبع ذلك كقوله وطرق
 يسار الخ اه شيخنا (قوله لا ينكح) أى لا ابتداء ولاد واما فصيح فتريع قوله فلو طر الخ فتريع الجزى القاعدة
 عليها وقوله أو بعضه ما روف على الصغير البارز فهو بالنصب وقوله من ملكه جار على غيره من هوله فى مقام اللبس
 كما لا يخفى فكان عليه الا برار على المذهبين اه شيخنا (قوله لا ينكح من ملكه أو بعضه) أى ملكا تاما فلا
 اشترى أمة بشرط الخيار له أو اشترى عبدا بشرط الخيار لها جازله نكاح الامتوجار لها نكاح العبد وبه ذلك

ان تم البيع انفسح النكاح وان فسح البيع دام النكاح اه شيخنا وفي عش على مر قوله من يملكه
أو بعضه أي ملكا تاما ومفهومة انها تنكح من يملكه ملكا غير تام كالاشترته بشرط الخيار لها وحدها ونسخته
ثم فسخت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فلا يرجع اه سم على حج وقضية كالمصنف الفساد وعليه
فيغرق بين طرق الملك على النكاح فيشترط تمامه فلا ينفسخ النكاح بشرط الخيار للمشتري لكونه دوا ما
بخلاف طرق النكاح على الملك فيحتاج له فيبطل النكاح لوجود الملك في الجملة وان كان مزرلا اه (قوله
من يملكه أو بعضه) علم من ذلك ان لها نكاحا عبدا بها وابتنها وان للابن نكاحا امه ابيه على المعتمد وارق
عكسه بشبهة الاعفاف على الولد وقيد حج المنع في العكس بالولد المورس لانه الذي يجب عليه الاعفاف وسبب
عن شرح شيخنا موافقة والتج المنع من القابل ليل سقوط الحد عنه مطلقا فراجع اه قل على الجلال
وحاصل ما في هذا المقام مع ما سياتي في فصل الاعفاف ان الرجل يمتنع عليه نكاح من يملكها أو يملك بعضها
وكذا من وقف عليه أو وصى له بمنفعتها أو ولد له أو ربع وكذا من يملكها فروعها أو يملك بعضها أو وصى له
بمنفعتها أو وقف عليه وهو لاء أربع ايضا وكذا من يملكها مكتوبة أو وصى له بمنفعتها أو وقف عليه وهو لاء ثلاثة
ايضا فله المسائل إحدى عشرة وفي المرأة أربع مسائل ايضا لانه يمتنع عليها نكاح من يملكه أو يملك بعضها
أو وصى لها بمنفعتها أو وقف عليها أو لاء خمس عشرة مسألة وعلى كل اما ان توجد ابتداء أو تارة أو اثنان
في خمس عشرة بثلاثين وكلها باطلة الا اذا طرأ ملك الفرع أو وصى له بها أو وقف عليه فهي صحيحة وبهذا علم
ان هناك ملكا يمنع النكاح ابتداء ودوا ما وملكه يمنع ابتداء فقط اه تقرير ابن عريزي (قوله لما ياتي)
اي من قوله لان احكامهما متناقضة (قوله فلو طرأ ملك تام على نكاح انفسخ النكاح) وكما يقطع النكاح
طروا الملك يقطعه ايضا طروا الرق كيميائي له في كتاب الجهاد ومن عبارته هناك وبذلك علم ان نكاحها
بنته قطع فيما لو سبيا وكذا حرين وفيما لو كان أحدهما حرا والاخر رقيقا وارق الحرس سواء سبيا أم أحدهما وكان
المسبي حرا وانه لا يقطع فيما لو كانا رقيقين سواء سبيا أم أحدهما اذا لم يحدث رق وانما اتقل الملك من
شخص الى آخر وذلك لا يقطع النكاح كالبيع والهبة انتهت (قوله فيهما) أي فيما اذا كان المالك الزوج
والزوجة الذي شمله قول المصنف اه عش (قوله فلان نفقة الزوجة الخ) الاولى ان يقول فلان لزوجة
تقتضي التملك اي لان المقتضى للتملك انما هو الزوجية لا النفقة كما في ممر (قوله ولو ملكها الخ) جواب عما
يقل من طرف الضيف القائل بان الرقي بملك بالتملك أي قوله لانه لا يملك بما يقال عليه انما يملك بالتملك
على الضيف فاجاب بقوله ولو ملكها أي فعل هذا القول الضيف عالم بعد الفائدة على المالك فن عادت له كما
هنا لا يملك بالتملك اه وقرر شيخنا ان هذا من عطف العلة على العلل اه (قوله الى الشراء الخ) في نسخة
المشرق والمغرب (قوله واذا تعذر الخ) راجع للصورتين (قوله بطل الاضعف الخ) وارق صحة بيع
العين المؤجرة من المستاجر مع بقاء الاجارة بان ملك الرقية هنا يغلب ملك المنفعة اذا السيد لا يجب عليه تسليم امته
الزوجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس اه حج اه سم (قوله الاضرب من المنفعة) هذا ظاهر
فيمالو كل المالك الزوج وأما عكسه فلا يظهر لانها لا تملك الانتفاع به الا انهما معلومة بالاولى لانه اذا ظهر التنافي
مع ملكه ضربا من المنفعة فعنده أولى اه شيخنا (قوله بشرط الخيار له) وحيث نذله ان يطأها ووطؤه
بملكه لانه يلزم البيع لانه اجارة وتقدم في باب الخيار انه لو اشترى زوجه بشرط الخيار لهما امتنع الوطء لانه
لا يدري الجهة المختصة للوطء وان كان ووطؤه اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وحده او لم يشترى كذلك فله
الوطء الاول بالزوجية والثاني بالملك اه حل وقوله وكذا لو ابتاعته كذلك اي بشرط الخيار لها وحده ليجل
الوطء له أم لا فيه نظر والاقر بالاول فيما لو كان الخيار للبائع لبقاء الزوجية تأملو كان الخيار لها أو لهما
فيمتنع عليه الوطء لانه فيما اذا كان الخيار لها فملكته وهو ممتنع عليه وطء سيده وفيما اذا كان لهما يكون

لما ياتي (فلو طرأ ملك تام)
فيهما (على نكاح انفسخ)
النكاح لان احكامهما
متناقضة اما في الاولى فلان
نفقة الزوجة تقتضي التملك
وكونها ملكة يقتضي عدمه
لانها لا تملك ولو ملكها الملك
نفسه واما في الثانية فهي مع
تام من زيادتي فلانها تطلب له
بالسفر الى الشرق لانه عبدها
وهو يطأها بالسفر معه الى
الغرب لانها زوجه وحيث اذا
دعاها الى الفراش بحق
النكاح بعثته في اشغالها بحق
المالك واذا تعذر الجمع بينهما
بطل الاضعف وثبت الاقوى
وهو الملك لانه يملكه الرقبة
والمنفعة والنكاح لا يملكه
الا ضرب من المنفعة يخرج
تماما لو ابتاعها بشرط الخيار
له ثم فسح لم ينفسخ نكاحها كما
نقله في المجموع عن قول
الرويان انه ظاهر المذهب

موقوف فلا يدري هل الزوجية باقية بتقدير عدم تمام العقد أو منقضية بتقدير تمامه اه ع ش على مر (قوله
وكذا لو ابتاعته كذلك) أي بشرط الخيار لها وحيتتدليس له أن يباطل الضعف المالك بالتمكن من إزالته بالخيار
وتقدم في باب الخيار أنه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لهما المتنع الوطء لانه لا يدري الجهة التي تبجله الوطء
وان كان وطؤه اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وحده أو للمشتري كذلك فله الوطء الاول بالزوجية والثاني
بالمالك وأما اذا كان الخيار لهما وحدها فليس له أن يباطل وقديقال يجوز له ويفرق بينهما وبين ما اذا كان الخيار لهما
بان ذلك لا يدري فيه الجهة التي يباطلها بخلاف هذا فله بطا بالزوجية اه حل وقوله وقديقال يجوز له الخ
قد عرفت خلافا من عبارة ع ش السابقة (قوله أيضا وكذا لو ابتاعته كذلك) أي بشرط الخيار لهما وانما
قيد بكون الخيار للمشتري في الصورتين ليكون مثالا لطسرو المالك غير التام وأما اذا شرط الخيار للبائع أو لهما
فلم يطرأ فيهما مالك وان كان الحكم عدم انقضاء النكاح بالاولى تأمل اه شيخنا (قوله ولا حر) أي كامل
الحرية وقوله ومن يمارق ومثاله الامة الموصى باولادها اذا اعتقها الوارث فلا ينكحها الحر الا بالشروط التي في
الامة ويلغزيم فيقال لنا حر لا تنكح الا بشروط الامة ويقال في اولادها ارقاء بين حرين كما قاله الزيادي (قوله
الا بثلثة شروط) ولا يعتبر من هذه الثلاثة في الرقيق الاسلام ان كان هو مسلما اه (قوله واختص
بالمسلم) وأما الاولان فمكس ذلك فيخصان الحر ويحسم المسلم وغيره اه (قوله بعجزه) أي مصور بعجزه الخ
فاحدها هو العجز نفسه فالبراء للتصوير اه شيخنا وانظر هذا مع كونهم في المتن وحده لا سببية أو بمعنى مع اه
(قوله عن تصالح لمتنع) هل المراد صلاحيتها باعتبار ميل طبعه أو يرجع للعرف والثاني أرجح اه شرح مر
وهو المأتمد اه ع ش عليه (قوله ولو كتابية) أي زوجة كتابية وقوله أو أمة أي زوجة أو مملوكة اه
شيخنا (قوله ولا فادرا عليه) فيه شيء يدرك بالتأمل اه سم ولعل وجهه ان القدرة تصدق مع قدرته على
الاقتراض لله مهر وعلى ما لو وجد من رضى بعوجل مع أن شيئا من ذلك لا يمنع الامة اه ع ش (قوله أو مجنونة)
أي أوزانية أو غائبة على ما سيأتي في كلامه وكالتحيرة لانها الا أن غير صالحة وتوقع شفائها لا ينظر اليه أي
أو معتدة عن غيره وأما المعتدة منه فان كانت رجعية فلا بد من انقضاء عدتها وان كانت بائنا فلا يشترط انقضاءها
اه حل (قوله ولا آية ومن لم يستطع الخ) معطوف على العلة قبله أي وهذا في غير المستطيع فصح الاستدلال وقوله
ولفهوم الآية أي قد انت بطرقها على المناطوق وبمفهومها على المفهوم (قوله أو فادرا عليها) بان وجودها
ووجود صداقها فاضلا عما يحتاجه في الفطرة عنده أو عند فرعه الذي يلزمه اعفاؤه لا بصحوبة فلا يلزمه قبول هبة
أو مهر أو أمة لمسا فيه من المنة اه حل فالمراد حقيقة أو حكما بان يكون له ابن موسر فيجب عليه اعفاؤه
اه سل وعبرة الشورى قوله أو فادرا عليها بان وجود صداقها فاضلا عن نحو مسكن وخدم ولباس ومركوب
وكذا غيرها مما هو في الفطرة فيما يظهر اه حج انتهت (قوله كان ظهر عليه مشقة في سفره) أي مع قدرته على
منع نفسه من الزنا مع خوف الزنا عليه في تلك المدة والفرض انه خائف الزنا فحائف الزنا له حالتان تارة يقدر على منع
نفسه منه مدة سفره وتارة لا يقدر على منه هاهنا مدة سفره وكتب أيضا أولم تظهر عليه مشقة لكن لم يمكن انتقالها
معه الى وطنه لما في تكليفه المقام معها هناك من التغرب الذي لا تحمله النفوس بخلاف ما اذا أمكن انتقالها معه
فيجب عليه حينئذ السفر اه حل وقوله فالفرض الخ غرض من هذا صفة عطف قوله أو خاف الزنا الخ على ما قبله
لانه يقتضي ان المعطوف عليه ليس مع خوف الزنا مع ان خوف الزنا لا بد منه في صحة نكاح الامة وحاصل الجواب
ان المعطوف عليه فيه خوف الزنا أيضا الا انه قادر على منع نفسه تأمل وفيه انه لا فائدة لقوله أو خاف الزنا لانه
مذكور فيما بعده في قوله ويجوز نفسه زنا الا ان يقال ذكره هنا لكونه من أفراد العجز وذكره فيما بعده لكونه
شرطا من الثلاثة فيكون عطف خوف الزنا على العجز من عطف الخاص على العام اه (قوله كان ظهرت
عليه مشقة في سفره لغائبة أو خاف زنا مدته) واللام تحل له الامتياز من السفر للحر ان أمكن انتقالها معه بلبله كما

وكذا لو ابتاعته كذلك (ولا)
ينكح (حر من بهارق) غيره
ولو بمبعة (الا) بثلثة شروط
وان عم الثالث الحر وغيره
واختص بالمسلم أحدها
(بعجزه عن تصالح لمتنع) ولو
كتابية أو أمة بان لا يكون تحت
شي من ذلك ولا فادرا عليه
كان يكون تحت من لا تصالح
للمتنع كصغيرة لا تحتل
الوطء أو ارتقاء أو برصاء أو
هرمة أو مجنونة لانها لا تغني
فهي كالمدة ولا آية ومن
لم يستطع منعكم طولاً أن
ينكح المصنات بخلاف ما اذا
كان تحت من تصالح لمتنع أو
قادر اعياها لاستغنائها حينئذ
عن ارقاق الولد أو بعضه
ولفهوم الآية والمراد
بالمصنات الحرائر وقوله
المؤمنات جرى على الغالب
من ان المؤمن انما يرغب في
المؤمنة وتعبيري بمن تصالح
أعم من تعبيره بحرة وسواء
أكان العجز حسيًا وهو ظاهر
أو شرعيًا (كان ظهرت)
عليه (مشقة في سفره)

قوله الزكسى والافكال عدم لان تكليفه التغرب أعظم مشقة اشرح مر (قوله لغائبة) أى غير متزوج بمهاو يريد
 تزوجها اه ع ش على مر وبها مش شرح الر وض وكذا لو كان له زوجة غائبة ووجدت شي بمأذ كراه
 وعبرة حل قوله لغائبة أى يريد ان ينكحها أو كانت زوجة له وسافر لكن فى كلام شيخنا كج ما يدل على
 ان كاذمهم هنا مفروض فيمن يريد ان يتجند كاحها دون زوجته وان زوجته غائبة مطلقا تبين الامه وفي
 عومه نظرات انتهت وفي شرح ج مانصه * (تنبيه) * أطلقوا ان غيبة الزوجة أو المال تبين نكاح الامه والاول
 مشكل بما تقر فيه من قدر على من يتزوجها بالسفر اليها فينبغي ان يأتى فيها نص - بلها والثاني مشكل بذلك
 التفصيل ايضا وبما مر فى قسم الصدقات من الفرق بين المرحلتين ودون ما وقد يفرق بان الطمع فى حصول حرة
 لم يألفها يخفف العنت وبان ما هنا يحتاج له أكثر خشية من الزنا اه ومثله شرح مر بالحرف وفي ع ش
 عليه قوله والاول مشكل هو قوله أطلقوا ان غيبة الزوجة لا قوله ان يأتى فيها تفصيلها ذاتى التفصيل فى الاول
 متجه جدا فلا يفتى العدول عنه وكذا فى الثانية وان اتجه الفرق بينه وبين ما فى قسم الصدقات اه سم على
 ج وهو وجه جدا وقوله والثاني هو قوله أو المال اه (قوله بان ينسب مضملا الخ) أى وان لم يكن فى ذلك
 ثم مال والمراد من الاسراف ومحاورة الحد واحد وهو ان يحصل له لوم وتغيير من الناس بقصدها اه قل
 على الجلال (قوله لانه قد يجز عنه عند حلوه) أما اذا علم قدرته عليه عند الحل فلا تحل له الامه أخذ ما له الوه فى
 التيم لو وجد الماء يباع بثمن مؤجل وكان قادر عليه عند حلوه لزمه الشراء والاعتماد عدم تحريم الامه فى هذه
 الحالة ايضا لان فى الزوجية كلفة أخرى وهى النفقة والكسوة والفرض انه معسر فى الحال بخلاف غنى الماء اه
 زى (قوله أو باكثر من مهر المثل) قیده الامام والفرز الى بما اذا كان الزائد قد رايه بعد بذه اسرافا والاحرم الامه
 ويفرق بينه وبين ماء الطهر بان الحاجة الى الماء تتكرر وجوى عليه النوى فى تنقيحه وهو المعتمد اه حل
 وفي شرح مر مانصه نعم لو وجد حرة وأمة لم يرض سبدها بنكاحها الا باكثر من مهر مثل الحرية الموجد
 ولم ترض الحرية الا بمساأله سيد الامه لم تحل الامه فى هذه الحالة لقدرته على ان ينكح بصدقاتها حرة وان كان أكثر
 من مهر مثل الحرية قاله الاذرى اه (قوله لا بدونه) انما تعرض لهذا مع ظهوره للرد على الخلاف فيه كما
 تعرض لمسئلة المؤجل لذلك وعبرة أصله مع شرح مر ولو وجد حرة بمؤجل أو بدون مهر مثل لا لا صخ حل
 الامه فى الاول لانه قد لا يجد وفاء فتصير ذمتهم مشغولة والثانى لا لا قدرة على نكاح حرة دون الثانية لان العادة
 جرت بالسماحة فى المهور فلا تمتع والثانى للمساقي من المنه وورد بما مر انتهت (قوله وبخوفه زنا) أى بتوقعه
 لا على ندور والوجه انما لا تحل لمحبوب الذكرا مطلقا اذا لا يخشى الزنا ومثله العنين وتحلل للممسوح مطا اذ
 لا يخشى رق الولد لانه لا يلحقه اه شوبرى وعبرة شرح مر ولاستحالة زنا المحبوب دون مقلما منه لم تحل
 له الامه مطلقا كما قاله جمع متقدمون نظرا لاول خلافا للروايات ومن تبعه ومثله فى ذلك العنين وقول ابن عبد
 السلام يفتى بجواز الممسوح مطلقا لانتفاء محذور رق الولد خطأ فاحش مخالفة لنص الآية وهذا آمن من
 العنت ولانه ينتقض ما ذكره بالصبي فانه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا ينكح الامه قطعا ولا نظر الى طرور البلوغ
 وتوقع الحمل فى المستقبل كما لا نظر الى طرور البسار فى حق نكاح الامه ونكاح الامه الصغيرة والآيسق وبما اذا
 كان الولد يعتق عقب الولد ومتنع على من توفرت فيه شروط نكاح الامه أن ينكح أمة غير صالحة كصغيرة
 لا توطأ ورتقاء وقرناء لانه لا يأم به العنت انتهت (قوله بان تغلب شهوته الخ) أى وان لم يغلب على فتنه وقوع
 الزنا اه شوبرى (قوله أو قوى تقواه) أى أو قوى تقوى تقواه (قوله وأصله المشقة) فى الصباح العنت
 الخطأ وهو مصدر من يلبى تعب والعنت فى قوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم الزنا قال الازهرى رلت فيمن
 لا يستطيع طولا أى فضل ما ينكح به حرة انه ان ينكح الامه وتعتد أدخل عليه الاذى وأعتته أوقعه فى العنت وفيما
 يشق عليه فعمله اه (قوله لانه سبها) فهو من اطلاق السبب وهو العنت واردة السبب هو الزنا (قوله بالحد

لغائبة أو خاف من أمته) أى
 مدة سفرها اليها وضبط الامام
 المشقة بان ينسب مضملا
 فى طلب الزوجة الى الاسراف
 ومجاوزة الحد (أو وجد حرة
 بمؤجل) وهو ما قد للمهر لانه
 قد يجز عنه عند حلوه (أو
 بلا مهر) كذلك لوجوب
 مهرها عليه بالوطء (أو باكثر
 من مهر مثل) وان قدر عليه
 كما لا يجب شراء ماء الطهر
 بأكثر من ثمن مثله وهذه والتى
 قبلها من زيادنى (لا) ان
 وجدها (بدونه) أى بدون
 مهر المثل وهو واجده فلا تحل
 له من ذكرى لقدرته على
 نكاح حرة (و) ثانيا (بخوفه
 زنا) بان تغلب شهوته
 وتضعف تقواه بخلاف من
 ضعفت شهوته أو قوى تقواه
 قال تعالى ذلك لمن خشي
 العنت منكم أى الزنا وأصله
 المشقة سبى به الزنا لانه سبها
 بالحد

والمسراد بالعتق عموم ولا
 خصوصه حتى لو خاف العنت
 من أمة بعينها لقوله عليه السلام
 لم ينكحها إذا كان واحدا
 الطول كذا في بحر الروياني
 والوجه ترك التقييد بوجود
 الطول لأنه يقتضي جواز
 نكاحها عند فقد الطول
 فيقول اعتبار عموم العنت
 مع ان وجود الطول كاف
 في المنع من نكاحها وهذا
 الشرط علم ان الحر لا ينكح
 أمتهن كما علم من الاول أيضا
 (و) ثالثها (باب الامام المسلم)
 حر أو غيره كمنه فلا تنحل له أمة
 ككيسة أما الحر فقله تعالى
 فما ملكت أمة منكم من
 فتياتكم المؤمنات وأما غير
 الحر فلان المانع من نكاحها
 كفرها فساوى الحر كالمردة
 والمجوسية وفي جواز نكاح
 أمته مع تبسبب بعضه تردد
 للإمام لان أرفاق بعض الولد
 آهون من أرفاق كاهن وعلى
 تطيل المنع اقصر الشيخان
 قال الزركشي وهو الراجح أما
 غير المسلم من حرو وغيره ككيسين
 فنحل له أمة ككيسة لاستوائهما
 في الله من ولا بد في حل نكاح
 الحر الكافي الأمة الكافية
 من ان يخاف زنا ويفقد الحره
 كما فهمه السبكي من كلامهم
 واعلم انه لا يحل للمهر مطلقا
 نكاح أمته ولا أمة مكاتبه
 ككيساني في الاعفاف ولا أمة
 موقوفة عليه ولا موصى له
 بنكاحها (وطر وسرا ونكاح

في الدنيا) أي ان حدود قوله والعقوبة في الآخرة أي ان لم يجد اه حل فلو اوجعني أو اه تقرير شيخنا
 وقال الشوري أي عقوبة الاقدام وحيدته فلو اوجعها (قوله لقوله عليه السلام) أي وتشفعها لها والعشق داء
 يلججه البطانة واطاعة الفكر وكم من ابتلى به وزال عنه اه حل ولله در القائل
 ليس الشجاع الذي يحمي فريسته * يوم القتال ونار الحرب تشتعل
 لكن من عض طرفه أو ثنى قدما * عن الحرام فذاك الفارس البطل
 (قوله لم ان الحر لا ينكح أمتهن) أي صالحتين فيما يظهر بخلافه للمعلي حيث قال ولو كانت احداهما غير صالحة اه
 ويتصور ان ينكح الحر اربع اماء ككيسين أمة بشرطه ثم ما قبل كان بعيد وخاف الزنا ولحقه مشقة في الذهاب الى
 زوجته الامه وعجز عن الحره فنكح أمة ثم ما قبل عنها الى مكان بعيد الى آخر ما تقدم وهكذا الى ان استكمل أربع
 اماء ومع ذلك لا ينفسخ نكاح واحد منهن وان آمن الزنا وقدر على الحره اه طب ومهر وهو واضح اه سم
 (قوله كما علم من الاول أيضا) أي حيث قال ولو ككيسة أو أمة (قوله فلا تنحل له أمة ككيسة) أي ويجوز له
 ان يسرى بها كمن صرح به مر ورج في الفصل الا تقي ويقرق بين النكاح واليسرى بان الولد يرقق في النكاح
 وحر في اليسرى لكونه تعيراه ولدته (قوله فلان المانع) أي في الحر أي العلة في المنع المستفاد من الآية
 الكفر أي وقد وجدت فقيس عليه بالمساواة فساوى الحر وقوله كالمردة تنظير لقوله فلا تنحل له أي للمهر وغيره
 أمة ككيسة أي وتنظيرها في عدم الحل لها المردة والمجوسية اه شيخنا (قوله وفي جواز نكاح أمة الخ) عبارة
 أصله مع شرح مر ومن بعض ارفاق ككيسة فلا ينكحها الحر الا بالشروط السابقة لان أرفاق بعض الولد
 محذور ايضا ومن ثم لا قدور على مبعضة وأمة لم تنحل له الامه كزوجه الزركشي وغيره بناء على ان ولد المبعضة ينعتقد
 مبعضا وهو الراجح انتهت (قوله لان أرفاق بعض الولد الخ) تعليل لمحذوف تقديره الارجح المنع لان الخ (قوله
 اقصر الشيخان) أي عن ذكر ان رجح بل اقتصر على تعليل المنع (قوله أما غير المسلم الخ) وهل تحرم الوثنية على
 الوثني قال السبكي نعم ان قلنا بانهم مخاطبون بفروع الشريعة اه حل (قوله ولا بد في حل نكاح الحر الخ)
 العرض من هذا عزوه للسبكي والرد على الباقي صريح بحال الان قد تقدم ذلك في كلامه في قوله وان عم الثالث
 الحر الخ أي لانه فهم منه ان الشرطين الاولين يجريان في الكافر ايضا خلا للباقي حيث ذهب الى ان الشروط
 انما تعتبر في حق المؤمنين لا حار اه حل وأصله في شرح مر (قوله واعلم انه الخ) مراده به - ذات شروط
 زائدة على ما مر أي في شرط أن لا تكون واحدة من هذه الاربعة وقوله ملاقاتي سواء وجدت الشروط أم لا اه
 شيخنا (قوله نكاح أمة ولده) أي ابتداء لا دواما وقوله ولا أمة مكاتبه أي ابتداء ودواما ككيساني هذا التفصيل
 في المتن في الاعفاف وامام الموقوفة والموصى بمنفعتها أي على التأييد فهل هما كلمة الفرع أو كلمة المكاتب توقف
 شيخنا هنا نقلا عن الحواشي ثم قرر في باب الاعفاف انهما كلمة المكاتب أي فيجربان ابتداء ودواما ونقل ذلك
 عن الحواشي هناك وعبارة المؤلف هناك متناوشت حار حرم عليه أي الأصل نكاحها أي أمة فرعه بغير ذنوبه
 بقولي ان كان حر الان الماله في مال فرعه من شبهة الاعفاف والنفقة وغيرهما كالمشتركة بخلاف غير الحر لكن
 لو كان فرعه زوجة أصله لم ينفسخ نكاحه وان لم تنحل له الامه حين الملك لانه يغتفر في الدوام لغوته مالا يغتفر في
 الابتداء وحرم على الشخص نكاح أمة مكاتبه لماله في ماله وقيمة من شبهة الملك بتجسير نفسه فان ملك مكاتب
 زوجة سيده انفسخ النكاح ككيساني سيده بخلاف نظيره في الفرع فان تعلق السيد بمالك مكاتبه أشد من
 تعلق الأصل بمال فرعه بخلاف مال مكاتب سيده حيث لا يفتق عليه لان الملك قد يجتمع مع البعوضة
 بخلاف النكاح والملك لا يجتمعان انتهت وقوله أمة مكاتبه وكذا الامه الموقوفة عليه والموصى له بمنفعتها اه
 سم اه ع ش (قوله أمته) أي ذكرنا كان أو أنثى من التسبب دون الرضاع كما يفهمه تفسير الارشاد
 بالفرع على ما ادعاه ولغه دون تفسير الحواشي بلوله اه شوري (قوله ولا موصى له بخدمتها) قال حج

وما ذكره في الموصى بمنفعها يتعين حله على مال أو وصى له بخدمة لها أو منفعتها على التأييد لأن هذه هي التي يتجه
إليها عدم صحة تزواجهما الجريان قول بانه يملكها بخلاف غيرها فان غايتها انها كالمستأجرة فالوجه حل تزواجه
بها اذا رضى الوارث لان ملكه ولا شبهة للموصى له في ملك رقبته اهـ ويمكن حل كلام الشارح عليه بان يقال
ي بمنافعها كلها لان الاضافة للمعرفة تفيد العموم اهـ ولو وقتت عليه زوجته أو وصى له بمنفعاتها هل
ينفخ نكاحها كالأول ملك مكاتب زوجة سيده أو لاقية نظرا لاقرب الاول لانها كالمملوكة له خصوصاً ولو فلت
يتم الاقبوله والوصية لانتفاء الابه اهـ ع ش على مر وجهه ما يتأيد ما نقله شيخنا عن الحواشي في باب الاعفاف
من ان الموقوف والموصى بمنفعها كلمة المكاتب (قوله زوجتك بنتي وأمتي) وكذا لو عكس الصيغة كان
قال أمتي وبنتي على المعتمد مر اهـ ع ش وعبارة حل قوله كان يقول الخ مقتضاه انه لو قدم الامة لا يصح
فيهما وعبارة شيخنا كج وقدم الحرة أي على الامة ثم رأيت في شرح شيخنا على هامش النسخة وبعده
صح ما لو لم يقدم الحرة فانه على الخلاف وبه يعلم ان تقديم الحرة انما هو بطلان نكاح الامة قطعاً وما اذا قدم الامة
فيكون بطلانها غير مطروح به بل على الخلاف انتهت (قوله صح في الحرة) أي وان كانت غير صالحة للتمتع وان
كان التعليل الا في ينافيه اهـ س ل وسم عن مر وفي ع ش على مر قوله دون الامة طاهره وان لم
تكن الحرة صالحة وقياس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صحة نكاحها هنا حيث كانت الحرة غير
صالحة فليبرأ جمع وبؤيده ما يأتي في الشارح في نكاح المشرک من انه لو أسلم على حرة غير صالحة وأمة حيث لا تدفع
الامة لان الحرة غير الصالحة كعدم اهـ (قوله لا تتفاء شروط الخ) وقوله لانها الخ كل منها ما قاصر وخلص
بقوله أم لا فلا يفيد جميع المدعى بنسبته اهـ شيخنا وعبارة حل قوله ولانها لا تدخل الخ تعليل فاصراً لا يناسب
تعميمه بقوله حلت له الامة أم لا لان محل امتناع دخولها على الامة اذا كانت الحرة صالحة اهـ (قوله كما علم)
أي من صدور البحث حيث اشترط لنكاح الامة شروط دون الحرة فتحل من غير شرط فانه تقديم من هذه القوة
نكاحها على نكاح الامة اهـ شيخنا

* (فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل الخ) *

(قوله وما يذكره) أي من قوله وهي كسلمة الخ ومن قوله ومن انتقل من دين الخ اهـ شيخنا (قوله لا يحل
لمسلم نكاح كافرة) أي ولا يصح اما الكافر فلا تحل له أيضاً لكنه يصح بمعنى انهم لو ترفعوا اليها فاقروا عليه
والكلام مفروض في غير الكتابية اما هي فتحل للمسلم ولا كافر الكتابي وغيره اهـ شيخنا (قوله لا يحل لمسلم
نكاح الخ) أي وكذا الوطء بملك اليمين فان حل النكاح حل هو والا فلا اهـ شيخنا وفي سم قوله لا يحل لمسلم
الخ افهم الجواز لا الكافر ولكن في حل نحو الوثنية الكتابية وجهان ويجريان في الكتابية للوثنية فقوله ولو
مجوسية دليله قوله صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب غير آكل ديارهم ولا نأكل نساءهم وهو
وان كان مسلماً لكن يؤيده كمال البيهقي اجماع الجمهور اهـ وقوله وجهان قال في الوافي والمذهب الحل
اهـ (قوله لا يحل لمسلم) أي ولا كافر بائناً عنه نكاح كافرة وكذا التسري الذي هو الوطء بملك اليمين وكتب
أيضاً وكذا كافر بآثمه بذلك ويعاقب عليه في الآخرة وان كانا قروا فاعفوا اليها فقبل نكحهم على
التسري لا النكاح وفي حقه ان في ملة اليهود حرمة التسري اهـ حل (قوله نكاح كافرة) وكذا وطؤها
بملك اليمين لا يحل الا بالشروط المذكورة اهـ مر اهـ سم (قوله ولو مجوسية) غاية التعميم وقوله وان
كان اما الوالواللحال لما قبل من انه كان لهم نبي وأنزل عليه كتاب فقتلوه ووقع الكتاب فمضى شبهة الكتاب ان لهم
كتاباً بائناً بدعواهم وفي الواقع ليس كذلك لرفع اهـ شيخنا وفي حل ما نصه فتدبر ان المجوس كتاباً منسوباً
الى زرادشت فلما بدلوا مرفع اهـ وفي ع ش على مر قوله الخ زرادشت قال ابن اثير في حاشية
الشفاه وزرادشت هو الذي تدعى المجوس نبوته وكذلك المؤرخون ضبطه السلطان عماد الدين في تاريخه

حرة لا يفسخ الامة) أي
نكاحها لقوة الدوام (ولو
جمعهما حر) حلت له الامة أم لا
(يعقد) كان يقول لمن قال
له زوجتك بنتي وأمتي قبلت
نكاحهما (صح في الحرة)
تفريقاً للصيغة دون الامة
لا تتفاء شروط نكاحها ولا نكاحها
كما لا تدخل على الحرة لا تقارنهما
وايس هذا كنكاح الاختين
لان نكاح الحرة أقوى من
نكاح الامة كما علم والاختان
ايس في نكاحهما أقوى
فبطل نكاحهما معاً أم لا
جمعهما من به رقت في عقد فيصح
فيهما الا ان تكون الامة
كتابية وهو مسلم فكالمسلم
* (فصل في نكاح من تحل
ومن لا تحل من الكافرات
وما يذكره) * (لا يحل)
لمسلم (نكاح كافرة) ولو
مجوسية وان كان لها شبهة
كتاب

زرادشت بنوع الزاي المنقوطة والراء المهمة بعدها ألف ثم دال مهملة مضمومة وسكون الشين المججمة ثم ناء
 مشناة فوق وهو صاحب كتاب الجوس اه وفي القسطلاني على البخاري وروي الشافعي وعبد الرزاق
 وغيرهما باسناد حسن عن علي كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرسونه فشرب أميرهم الخمر فوقهم على
 أخيه فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال ان آدم كان ينكح أولاده بناته فأطاعوه وقاتل من خالفه
 فأمرى على كتابهم وعلى ما في قلوبهم فلم يبق عندهم منه شيء اه (قوله ولو مجوسية) هي عبدة النار اه ع ش
 على مر (قوله الا كتابية خالصة) فالكتابية تحل للمسلم وغيره اذا كان كتابيا فنحل للمسلم تحل للكافر أي
 غير المسلم كله واضمح وهذا في مدحل الكتابية للمجوس وبه قال شيخنا كجعج ومن لا تحل للمسلم لا تحل
 للكافر لكن يقر على نكاحها ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز له نكاح الكتابية ويجوز له وطؤها
 تلك اليمن ونكحوا ابائهم صلى الله عليه وسلم كان يطأ صبية وربحانة قبل اسلامهما قال الزركشي وكلام أهل
 السير يخالف ذلك اه حل (قوله وقال والمحصنات الخ) أي فهي مخصوصة ان جعلت الكتابيات من
 المشركين لقوله اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله أو غير مخصوصة ان لم نقل بذلك وتكون الآية
 الأولى دليل التحريم والثانية دليل الحل اه حل (قوله بكرة) أي ما لم يخش العنت ولم يجد مسلة تصلح اه
 حل والوجه كجائحه الزركشي ندب نكاحها اذا ربحى اسلامها كما وقع لعثمان رضي الله تعالى عنه انه نكح
 نصرانية كلبية فأسلمت وحسن اسلامها اه شرح مر (قوله لانها ليست تحت قهرنا) أي فيحتاج الزوج
 الى ان يقيم لاجلها بدوا الحرب وفي اقامته هناك تكثير سواد الكفار ومن ثم كرهت مسلة مقبلة ثم كما صرح
 به في الام اه شرح مر (قوله والخوف من ارقاق الولد) هذه العلة الثانية تقتضي كراهة نكاح المسلة
 المقبلة في دار الحرب اه حل (قوله حيث لم يعلم انه وللمسلم) أي لانها لا تصدق في انهاز وجتمع مسلم فلا ينافي
 هذا ما تقر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز ارقاقها اه حل (قوله وخرج بخالصة الخ) وببحث الاسنوي
 ان من تولت بين آدمي وغيره على صورة الآدمي لا يحل نكاحها المسلم كالتولدة بين كتابي وغيره ولا الكافر
 لانها مسلمة وله احتمال بالحمل مطلقا خشية الضرر واحتمال بحملها لئلا يجرأ ذلك في الذكر المتولد مما
 مر فلا تحل له الا ذمية تغليب الغير الا آدمي تغليظا جوعا اعتماد مر عدم الحل اه سم (قوله ونحو
 وثنية) أي عبادة وثن أي صنم وقيل الوثن غير المصور والمصور الصنم اه شرح مر (قوله فحرم
 كعكسه) أي كحرم ذلك نكاح المتولدة ونكاح المتولدين آدمي وغيره وهي وهو على صورة الآدمية أو
 الآدمي ولم يغلبوا التحريم في المتولدين مسلم وكافر لان الاسلام لم يغلب وقوله تغليب التحريم ظاهره
 وان بلغت واختارت دين الكتابي وهو كذلك خلافا لما جعج فهي كتابية لا تحل وفيه انها كتابية وان لم تختار دين
 الكتابي لانها تتبع أشرف أبيهم في الدين اذ يعد تخصيص ذلك بالمسلم بل لا يصح اه حل (قوله فحرم
 كعكسه) فان بلغت واختارت دين الكتابي منهما ألحق به فيحل نكاحها قاله الشافعي كذا في متن الروض
 وصححه الشهاب الرملي لانها حينئذ كتابية خالصة وحينئذ في قول الشارح تغليب الإشارة الى هذا القبيل فليتنامل
 لكن في شرح شيخنا ان الرافعي حرم نكاحها وانه الاوجه اه شوبري (قوله لا متمسكة بزبور داود) الأولى
 اسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى فهم على شريعة موسى لان شريعتهم مقرررة لها فتحل مناهكتهم كما قال
 الحلبي ويجب عليه بانه محمول على ما اذا تمسكت بما في الزبور ورفضت ما في التوراة مما ليس في الزبور أي
 جحدته فتكون كآخرة موسى فلا يحل نكاحها فلا اعتراض اه ع ش بالمعنى (قوله كعصف شيت) وهي
 نخسون صحيفة وادريس وهي ثلاثون صحيفة وابراهيم وهي عشرة صحائف على الاصح والعشرة الباقية من
 المائة أتزلت على موسى قبل التوراة وقبل أتزلت على آدم اه قل على الجلال في شرح الدلائل مانعه
 وشيت بكسر الشين المججمة وسكون التحتية ثم ناء مشناة والاكثر صرفه وفيه وجه بهدم الصرف ومعناه

(الكتابية خالصة) ذمية كانت
 أو حرة فيحل نكاحها قال
 تعالى ولا تنكحوا المشركين
 حتى يؤمن وقال والمحصنات
 من الذين أتوا الكتاب من
 قبلكم أي حل لكم (بكرة)
 لانه يخاف من الميل اليها
 الفتنة في الدين والحريية أشد
 كراهية لانها ليست تحت
 قهرنا والخوف من ارقاق الولد
 حيث لم يعلم انه وللمسلم
 وخرج بخالصة المتولدة من
 كتابي ونحو وثنية فحرم
 كعكسه تغليباً للتصريح
 (والكتابية يهودية أو
 نصرانية) لا متمسكة بزبور
 داود ونحو كعصف شيت
 وادريس وابراهيم عليهم
 الصلاة والسلام

هبة الله ويقال عطية الله وهو خليفة آدم ووصيه وجمع ما تناسل منه اه (قوله كصحف شيت) الصحف كلها
مائة صحيفة أنزلت قبل الكتب الاربعة عشر على ابراهيم وثلاثون على ادريس وخمسون على شيت وعشرة على
موسى أنزلت قبل غرق فرعون وبعد غرقه أنزلت التوراة وذ كرفي الكشاف بدل هذه عشرة أنزلت على آدم
وعلى هذا فليس لموسى صحف فليست مع قوله تعالى صحف ابراهيم وموسى الا ان يراد بها ما يشمل الكتب
كالنوراة اه شورى (قوله فلا تحمل لمسلم) أى لا تكاحوا ولا تسريوا وان أقروا بالجزية ويكفي في اقرارهم
بالجزية اخبارهم بذلك اه حل (قوله قبل لان ذلك) أى المذكور من الزبور وما بعده اه شيخنا قضية هذا انها
ليست كلام الله تعالى وانه يصح نفي كونها من كتبه وبذلك صرح في المذهب فقال قيل ان ما معهم ليس من كلام
الله تعالى وانما هو شئ نزل به جبريل عليه الصلاة والسلام كالأحكام التي نزل بها على النبي صلى الله عليه وسلم
اه شورى وفي قل على الجلال قوله وانما أوحى اليهم معانيه أى فعبروا عنها بالفاظ من تلقائهم وبذلك
سقطت حرمة فهو كالأحاديث المروية عندنا كذا فلو لا يخفى على ذي مسكة عدم صحته لان مثل ذلك لا يسمى
انزالا فيبطل قولهم الكتب المنزلة من السماء كذا ولانه يلزم عليه ان جميع ما يقوله النبي معدود من كتابه
لانه لا ينطق الا عن الوحي ولا فائله فالوجه ان يقال ان جبريل نزل عليهم بالفاظ من عند الله اما بالعربية كما
هو الاصح من قواين وهم يعرفونها لانهم كانوا في طبائعهم أو ان الله قد ألهمهم معانيها لانهم لا يعرفونها
فعبروا عنها بالفاظ توافق فيها قلوبهم وامام بالفاظ من لغتهم لكنهم لم يؤمروا بالتعبيد بها فعبروا عنها بما وافق
طبائع قومهم فتأمل ذلك فانه مما لا يجوز والعدل عنه والله الموفق اه (قوله لانه حكم) جمع حكمة والمراد بها
هنا كل كلام وافق الحق من غير الأحكام والمواضع موعظة وهي تذ كبر العواقب فهو عطف خاص على علم
اه شيخنا (قوله وفرقا فقال الخ) بمعنى انهم لما تمسكوا بما لم ينزل بنظم يدرس وكان بمثابة الدين الفاسد فالتعبير
فيه مسامحة اه حل وفي قل على الجلال واستشكل القول بالفساد لانه بعد ان يقال نزل فاسدا وان أريد
الآن ورد أن التوراة ونحوها كذلك والجواب بان تمسكهم به فاسد لانهم لم يؤمروا باتباعه فيه فنقل ولا يستقيم
فراجع اه (قوله وشرطه في اسرائيلية) أى يقينا فان شك في كونها اسرائيلية فهي داخله في قوله وفي غيرها
اه ومعنى اسرا بالعربية عبدوا لى الله اه شرح مر وفي قل على الجلال اسرا بيل معناه عبدوا لله وكذا كل
ما أضيف الى ايل الذى هو اسم الله بالعبرانية نحو جبرائيل وميكائيل واسرافيل (فائدة) مهمة اسم الله بالعربية
وبالعبرانية ايل وأهليل وايلوا وبالسريانية ايل أو عيلاو بالفارسية خدائ وبالخرزرجية تندلثو وبالرومية
شمخشو بالهندية مشطاشاو بالتركية بيات وبالخفاجية أنغان بغين مجمعة بعد همزة مضمومة وبالبلغارية
تسكرى وبالتعزية بجمنين ومهلين بعد الفوقية ألهيمزة ولام مضمومتين والله اعلم (قوله وشرطه في
اسرائيلية الخ) هذا الشرط في حال نكاح الحررة الاسرائيلية أو غيرها لا بد منه في وطء الأمة الكتابية بمثل اليمن لانه
لا مزية لها على الحررة كما اعتمد مر اه سم (قوله وشرطه في اسرائيلية ان لا يعلم دخول أول آبائها) ولا عبرة
بغيره من آبائها الذين دخلوا في ذلك الدين بعد نسخه وحيث لا يكون هذا مقيدا لما تقدم من ان المتولدين من
تحل ومن لا تحل اه حل وصور هذا القسم خمس عشرة تحل في ثنتي عشر قسمها وتحرم في ثلاث فصور الحل
ذكرها منطوقا وصور التحريم ذكرها مفهوما ببيانهم ان قوله وذلك بان علم دخوله فيه قبلها أو شك صورتان
وان قوله وان علم دخوله فيه بعد تحريمه فيه ثلاث صور أى سواء تجنبوا الحرف أولا والمطوى تحت الغاية ما اذا
علم دخوله فيه قبل التحريم فضر بالثلاث في الثنتين بستان قوله أو بعد بستانه أى أو قبلها في هذه
الغاية صورتان تضر بان في الستة بستان عشرة وأشار الى صور عدم الحل الثلاثة في المفهوم بقوله بخلاف ما اذا
علم دخوله فيه بعدها أى سواء كان قبل التحريم أو بعده تجنبوا الحرف أولا وقوله وفي غيرها الخ صور هذا
القسم خمس عشرة أيضا لكن صور الحل منها أربع فقط وصور التحريم إحدى عشرة فذكر صور الحل منطوقا

فلا تحل لمسلم قبل لان ذلك لم
ينزل بنظم يدرس ويتلى
وانما أوحى اليهم معانيه
وقيل لانه حكم ومواعظ
لا احكام وشرائع وفرق
القال بين الكتابية وغيرها
بان فيها نقصا واحدا وهو
كفرها وغايتها نقصان
الكفر وفساد الدين
(وشرطه) أى حل نكاح
الكتابية الخالصة (في
اسرائيلية) نسبة الى اسرا بيل
وهو يعقوب بن اسحق بن
ابراهيم عليهم الصلاة
والسلام ما زدته بقولي (أن
لا يعلم دخول أول آبائها في
ذلك الدين بعد بستانه)

قوله ان يعلم ذلك قبلها وقوله ولو بعد تحريفه أى قبله أو بعده وعلى كل سواء كان الدخول قبل بعثة غير ناسخة أو بعدها وثنتان في ثنتين بأربعة ذكروا عدم الحل في المفهوم بقوله بخلاف ما اذا علم دخوله فيه بعدها وبعد تحريفه أى سواء اجتنبوا المحرف أو لا هاتان صورتان ويقولان أو بعدها وقبل تحريفه هذه صورة واحدة ويقولان أو عكسه ولم يجنبوا المحرف أى سواء كان الدخول قبل بعثة لا تنسخ أو بعدها فهاتان صورتان تضمنان الثلاثة قبلها ما يحتمل بقوله أو شك أى في القبيلة والبعدية سواء كان الدخول قبل التحريف أو بعده تجنبوا المحرف أو لا وعلى كل من الثلاثة إما ان يكون الدخول قبل بعثة غير ناسخة أو بعدها وثنتان في ثلاثة بسنة تضم الخمسة المتقدمة فالجمله إحدى عشرة صورة تأمل وهذا على سبيل التقرير بحسب ما يبرر الله (قوله أول آياتها) أى الذى تنسب اليه ولوم من جهة الامم وفي شرح الارشاد لابن أبي شريف ان المراد مطلق الاصول ولو جددوه وقرب حيث تنسب اليها وعرفت قبيلتها اهـ حل وعبرة من والمراد بأول آياتها أول جد يمكن اتسابها اليه ولا تظن ان بعده وظهرا انه يكفي هنا بعض آياتها من جهة الامم اهـ (قوله أول آياتها) وهو أول جدول من جهة الامم تنسب له ويعقبه آياتها وتشتهر به اهـ شيخنا (قوله) وهى بعثة عيسى (أونينا) عليهما الصلاة والسلام الذى في صريح الروضة اختصاص ذلك بما بعده شريعة نبينا عليه الصلاة والسلام (قلت) ويدل له ان الامام الجرجاني عال كونه الاسرائيلية تحل اذا جهل حالها في الدخول قبل التحريف أو بعده بقوله لانه اذا جازته كما هي بعد نسخ كلهم جازع التبديل لان التبديل أخف من النسخ اهـ عمرة (تنبيه) محصل ما في الزركشى ان أخبار أهل الكتاب تقبل من حيث التقرير بالجزية قال والقياس اعتماده من حيث المناكحة ولكن الذى اقتضاه كلام الشافعي والاصحاب عدم ذلك احتياطا للابضاع قال فلا بد ان يسلم منهم اثنان ويشهدا بما وافق صحة دعواهم اهـ (أقول) قوله في صريح الروضة الخ عبارتها بل لا يحرم من الاسرائيليات الامن علم دخوله أول آياتها بعد النسخ بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم اهـ وأخذ منها في شرح الروض فقال بل لا يحرم ممن امن دخوله آياتها في ذلك الدين بعد دين الاسلام أى بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم كما عبر به الاصل وقضيته انهم لو دخلوا في دين اليهودية بعد بعثة عيسى وقبل بعثة نبيناحات منا كنهن لشرف نسبتهم بخلاف نظيره في غير الاسرائيليات اهـ وأقول قد ذكرنا خلاف ذلك في نظير من عقد الجزية فانظره لكن اعتمد من اعتبار بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام قال وان أوهم كلام النووي خلافه اهـ سم (قوله وهى بعثة عيسى) أى بالفار لم يتبعه قلوبى وقوله أونينا أى بالنظر لمتبعه لعيسى لان الاسرائيلية تكون يهودية ونصرانية هذا هو الحق في فهم العبارة خلافا لما وقع في بعض الحواشي اهـ شيخنا وفي قل على الجلال قوله بعد بعثة نبينا الخ لانها ناسخة للشراعتين المذكورتين كسائر الشرائع قبلها وقوله بعد بعثة عيسى لانها ناسخة لشريعة موسى عليهما الصلاة والسلام وخرج بهذه الشرائع الثلاثة ما بينها وما قبلها فافس ناسخة الف يرد فلا يعتبر تمسكه به ولا عدمه فلا يضر انتقاله من التوراة اليه وبذلك علم انه لا يخالف ما قبله ان المتمسك بزبور داود وهو بن موسى وعيسى لا تحل المنسوبة اليه اتفاقا لانه فحين تمسكه ابتداء اهـ (قوله وذلك بان علم) أى بالتواتر ولوم من كفار أو بشهادة عدلين أسلموا أى عند القاضي واما في عقد الجزية فيمكن اخبارهم ولم يكتف به ولا باخبار القليل هنا احتياطا للابضاع لكن باخبار العدل يحل النكاح باطنا لانه ظن امامه الشارع مقام اليقين ومن ثم لو أخبرت زوجة المفقود بان زوجها مات حل لها التزوج باطنا اهـ حل (قوله أو بعد بعثة لا تنسخ) معطوف على الغاية قبله وكلاهما راجع لصورتى القبيلة والشك اهـ (قوله لشرف نسبهم) تعليل لما في المتن والضمير في نسبهم راجع للآباء اهـ (قوله وفي غيرها ان يعلم ذلك) أى دخول أول آياتها في ذلك الدين قبلها وان دخل غيره من آياتها في ذلك الدين بعد نسخها ذلك مقيس لما تقدم من ان المتولدة بين من تحل ومن لا تحل منا كنه لا تحل كما تقدم نظيره في الاسرائيلية اهـ حل (قوله لتمسكهم بذلك الدين الخ) المناسب ان يقول لتمسكه أى أول الآباء أو يقول

وهى بعثة عيسى أونينا وذلك بأن علم دخوله فيه قبلها أو شك وان علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين عيسى وموسى لشرف نسبهم بخلاف ما اذا علم دخوله فيه بعدها السقوط فضيلته بها (و) في (غيرها) أى غير الاسرائيلية (ان يعلم ذلك) أى دخول أول آياتها في ذلك الدين (قبلها) أى قبل بعثة نسخها (ولو بعد تحريفه ان تجنبوا المحرف) وان افهم كلام الاصل المنع بعد التحريف مطلقا لتمسكهم بذلك الدين حين كان حقا بخلاف ما اذا علم دخوله فيه بعدها وبعد تحريفه أو بعدها وقبل تحريفه أو عكسه ولم تجنبوا المحرف

لتمسكها أي المرأة أو يمكن أن يكون الضمير راجعاً لآباء وفيه أن المدعى دخول أول الآباء لا الآباء فأنظر ما مرجه وكذا يقال في قوله لشرف نسبهم اه شيخنا (قوله أو شك) وقول السبكي ينبغي الحل فيمن علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال والافان كلبي اليوم لا يعلم أنه إسرائيل إلا ويحتمل فيه ذلك فيؤدي إلى عدم حل ذبايح أحدهم اليوم ولا منا كنههم بل ولا في زمن الصحابة كبتى قريظة والنضير وقينقاع وطلب مني بالشام منهم من الذبايح فأبيت لأن يدهم على ذبيحتهم دليل شرعي ومنعهم من قبل محتسب لغتوى بعضهم ولا بأس بالمنع وأما الفتوى به فجعل واستباه على من أفتى به اه ضعيف مرود اه شرح مر وقوله ضعيف مرود دخبر قوله وقول السبكي الخ وهو أن كان ضعيفاً عند مر فليس ضعيفاً بالسكينة بل يجوز الاقتناء به لأن السبكي لم ينفرد به فقد أفتى به غيره من أئمة المذهب كالحافظ العسقلاني وعبارة في شرحه على البخاري نصها وقد استنبط شيخنا شيخ الإسلام البلقيني منه أي من حديث هرقل أن كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذبايح لأن هرقل هو وقومه ليسوا من بني إسرائيل بل ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم يا أهل الكتاب قول على أن لهم حكمهم خصالاً لمن خص ذلك بالأمرائيليين أو بمن علم أن سلفه دخل اليهودية أو نصرانية قبل التبديل اه (قوله أو شك) وانما اثر الشك في هذه ولم يؤثر في التي قبلها لما أشار إليه الشارح في تلك بقوله لشرف نسبهم اه شيخنا (قوله اسقوط فضيلته بالنسخ) قال في شرح البهجة في غير الاسرائيلية وحيث حرمت حرمت ذبيحتها كنهاية الجزية كسمايتي في محله اه (فان قلت) يأتي في الجزية أنه لا جزية على المرأة فكيف يصح قوله كنهاية الجزية بالجزية (قلت) سيأتي هناك أن المرأة تدخل في عقد الجزية تبعاً وعبارة الروض وشرحه هناك * (فرع) * يدخل في عقد النكاح كافر المال حتى العبد وكذا زوجة وطفل ومجنون له وكذا يدخل فيه من اشترط دخوله معه فيه من نساء وصبيان ومجانين وخناث وأرقاء لهم منه قرابة وعلاقة ولوم صاهرة اه وان المرأة قد تنكح مدلهما الذمة لا تبعاً وعبارة العباب هناك ولو حضر نامة لا وفيه نساء وطلبن العقد بالجزية عقد لهن أصباتهن من الرق واشترط عليهن أحكام الإسلام ولا جزية عليهن اه سم (قوله بالنسخ) أي في صورتي البعدي وقوله أو بالتحريف في صورة العكس وقوله المذكور أي الذي لم يحتنبوه فقوله في غير الأخيرة على هذا التوزيع اه شيخنا (قوله في نحو نفقة) أي لافي التوارث والحديقته اه حل (قوله وقسم) ويجب أن يسوى لها في القسم وإن كان معه شريفة اه برمادي (قوله فله اجبارها على غسل الخ) أي ولو معتدة أو ارتقاء أو قرناء أو متخيرة أو الزوج مسوحاً وكذا جميع ما يأتي اه قل على الجلال (قوله كالمسلة) أي كاله اجبار المسلة على ما ذكر (قوله ويغفر عدم النية منها) أي بخلافها منه فلا بد منها بان يقول نويت استباحة التمتع وهذا فيما إذا امتنع من النية فلونف كفي وهذه النية للتمييز وقوله كافي المسلة المجنونة أي حيث يغفر عدم النية منها وإن كان لا بد منها من الزوج ولا يقال في هذه أنها ممتنعة أو غير ممتنعة لأن نيتها لا تصح أصلاً فهو الذي ينوي عنها اه شيخنا (قوله وعلى تنظف بغسل وسم) أي لأن دوام نحو الجنابة يورث قدراً في البدن فيشوش عليه التمتع ولو بالنظر * (تنبيه) * سئل العلامة ابن حجر عما إذا استغفرت الزوجة من تحكين الزوج لشعته وكثرة أو سآخه هل تكون فائزاً بذلك أم لا فأجاب بقوله لا تكون فائزاً بذلك ومثله كلما تجبر المرأة عليه يجبر هو على إزالته أخذاً مما يأتي في البيان أن كل ما يأتى به الإنسان يجب على الزوج إزالته اه أي حيث تأذ بذلك تأذياً لا يحتمل عادة يعلم ذلك بقرائن الأحوال من أهل جيران الرجل المذكور أو من هو معاشره ويؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلاً ظهر بيده المبارك المعروف وهو أنه إذا أخبر طبيبان أنه مما يعدي أو لم يخبر بذلك لكن تأذت به تأذياً لا يحتمل عادة تلازمته مع ذلك على عدم تعاطي ما ينظف به بيده فلا يصير فائزاً بامتناعها وإن لم يخبر الطبيبان المذكور أن بما ذكر وكان ملازماً على النظافة

أو شك لسقوط فضيلته بالنسخ
أو بالتحريف المذكور في غير
الأخيرة وأخذاً بالاعتقاد فيها
(وهي) أي الكتابة
الخالصة كالمسلة في نحو
نفقة ككسوة وقسم وطلاق
بجامع الزوجية المقضية لذلك
(قوله اجبارها) كالمسلة
(على غسل من حدث أكبر)
كخض وجنابة ويغفر عدم
النية منها للضرورة كفي المسلة
المجنونة (و) على (تنظف)
بغسل وسم

من نجس ونحوه باستعداد ونحوه (و) على ١٩٨ (ترك تناول خبيث) كخنزير وبصل ومسكرو ونحوه لوقوف التمتع أو كونه على ذلك وتعبيرى

بحيث لم يبق يدينه من العفونات ما تنأذى به ولا عبرة بمجر دنسها وجب عليها تمكينه مثل ذلك في هذا التفصيل
القروح السبالة ونحوها من كل ما لا يثبت الخيار ولا يعامل بقولها في ذلك بل بشهادة من يعرف حاله لكثرة
عشرته له اه ع ش على مر (قوله من نجس) أى ولو معفو عنه وقوله ونحوه شامل للثوب والبدن
وان لم يكن لذلك رائحة كريهة وهو واضح لان ذلك يفتر الشهوة ويقال الرغبة اه حل (قوله من نجس من
أعضائها) قال في شرح الروض بخلاف ما تنجس من ثيابها ولم يظهر فيه لون أو ريح كريهة اه قال الزركشى
تخصيصه الاضواء يخرج الثوب قال الماوردى له منه ما ليس ما كان نجسا قطعاً وفي منعه لها من لبس متين
الرائحة قولان وجزم الامام فيه بالمنع وحكاية في البحر عن نص الام فغال في الام ليس له منه ما من لبس شئ
الاجلد الميتة أو جلد له رائحة كريهة اه سم (قوله وتحرم سامرية) نسبة الى سامر الذي صاغ الحلي
بغلا وقوله وصائبية الخ نسبة الى صابئ عم نوح عليه السلام وقيل بمعنى المتقل من دين الى آخر من صبا بمعنى
رجع وقال بعضهم ان المنسوبة بين لم نوح هم الفرقة الذين يعبدون الكواكب الا ترى ذكرهم اه قل
على الجلال (قوله في أصل دينهم) أصل دين اليهود الايمان بموسى والتوراة وأصل دين النصارى الايمان بعيسى
والانجيل اه حل وأصل ديننا الايمان بالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن قال قل على التحرير أصل
دين كل أمة تكلموا فيها اه وفسر الماوردى المخالفة بان تكذب الصائبية بعيسى والانجيل والسامرة
بموسى والتوراة اه برماوى (قوله نعم ان كفرتم اليهود الخ) لا وجه له هذا انما حيزت في المتن لامن
المخالفة في الفروع فقط فلا يصح استدراكها به وهذا قال بعضهم انه مضر وب عليه في خط المصنف (قوله
أقدم من النصارى) وكذا في زمن ابراهيم صلى الله عليه وسلم منشورون لصائبى عم نوح اه زى (قوله
يعبدون الكواكب السبعة) وهى المجموعة في قوله

زحل شرى مريخ من شمس * فتزاهرت بعطارد الاقمار

مرتبة على هذا النظم من السماء العليا الى السفلى اه برماوى (قوله وينفون الصانع المختار) أى ويرغمون
أن الفلك حيا طاق اه زى (قوله وهؤلاء لا تحل منا كنههم) أى وكذلك الصائبية التى من النصارى المخالفة
لهم في الاصول مع موافقتها في الفروع لا تحل منا كنهنا اه شيخنا (قوله ولا ينافى ذلك) أى قولنا انما أقدم
من النصارى قول الرافعى انهم من النصارى لجواز الخ وبالجمله هذا اطلاق ثالث للصائبية التى لا يحل نكاحها
تطاق على من هم أقدم من النصارى وعلى طائفة موافقة للنصارى في الفروع فقط وتبعد الكواكب
وعلى طائفة منهم كذلك ولا تبعدها واما التى يحل نكاحها فهى الموافقة في الاصول وافقت في الفروع أولا
(قوله انما يعبد الكواكب السبعة) أى فكلام الرافعى يقتضى انهم من النصارى وماتة قدم في قوله وتطلق
الخ يقتضى انها قوم أقدم من النصارى لانهم انهم وحاصل منع التناهى ان الذين يعبدون الكواكب السبع
فرقتان فرقة أقدم من النصارى وهى المتقدمة وفرقة من النصارى وانفت النصارى في الفروع ووافقت
تلك الفرقة التى هى أقدم فى كونها تعبد الكواكب فهى ملفقة وهذه مراد الرافعى وبالجمله فقول الرافعى
اطلاق ثالث للصائبية اه شيخنا (قوله فافنى الاصطغرى بقتلهم) وبذلوا القاهر مالا كثيرا فلم يقتلهم وهذا من
عدم فطانتهم لانه كان يقتلهم ويأخذ جميع أموالهم اه شيخنا وولد الاصطغرى سنة أربع وأربعين ومائتين
وتوفى ببغداد سنة ثمان وشرين وثلاثمائة زاد ابن خلكان انه توفى في يوم الجمعة ثمانى عشر جمادى الآخرة
وقيل رابع عشره ودفن بباب حرب اه طبقات الاسنوى اه ع ش (قوله وكان مقراب بطلان ما انتقل
اليه) أى مع فساده فلا ينافى ان من أسلم بقرع وجود هذا التعليل فيه لان ما انتقل اليه صحيح لا فاسد اه
شيخنا (قوله وكان مقر الخ) قضيه ان من انتقل عقب بلوغه الى ما يقرع عليه يقر وليس مراد الكواكب وظاهر

بصرفه وتنفذ وتناول
خبيث أعم من تعبيره بنفقة
وقسم وطلاق وبغسل ما نجس
من أعضائها وباكل خنزير
(وتحرم سامرية خالفت
اليهود وصائبية خالفت
النصارى فى أصل دينهم أو
شك) فى مخالفتها لهم فيه
وان وافقتهم فى الفروع
بخلاف ما اذا خالفتهم فى
الفروع فقط لانها مبتدعة
فهى كابتدعة أهل الاسلام نعم
ان كفرتم اليهود والنصارى
حرمت كائنه فى الروضة
كأصلها عن الامام والسامرة
طائفة من اليهود والصائبية
طائفة من النصارى وقول
أوشك من زيادى واطلاق
الصائبية على من قائما هو المراد
وتطلق أيضا على قوم هم
أقدم من النصارى يعبدون
الكواكب السبعة ويضيفون
الاقمار اليها وينفون الصانع
المختار وهؤلاء لا تحل منا كنههم
ولا ذبيحتهم ولا يقرن بالجزية
ولا ينافى ذلك قول الرافعى فى
صائبية النصارى المخالفة لهم فى
الاصول انما تعبد الكواكب
السبعة الى آخر ما مر لجواز
موافقتهم فى ذلك للاقدمين
مع موافقتهم فى الفروع
للنصارى وهم مع الموجود
فى زمنهم من الاقدمين سبب
فى استفتاء القاهر الفقهاء
على عباد الكواكب فاننى

الاصطغرى بقتلهم (ومن انتقل من دين لاخرين) عليه (اسلام) وان كان كل منهم ما يقرأه عليه لانه أقرب بطلان ما انتقل
منه وكان مقراب بطلان ما انتقل اليه فان أبى الاسلام الحق بما منه ان كان له أمان ثم هو حرم ان يقرأه

قتلناه (فلو كان) المتقل

(امرأة) كان تنصرت يهودية
(لم تحل لاسلم) كالمرتدة (فان
كانت) اي المتقلة (منكوحه
فكمرتدة) تحته فيما يأتي
وخرج بالمسلم الكافر فانه
ان كان يرى نكاح المتقلة
حلته والانكاح لم (ولا
تحل مرتدة) لاحدا من
المسلمين لانها كافرة لا تقرب ولا
من الكفار لبقاء علقته لاسلام
فيها (وردة) من الزوجين
واحدهما (قبل دخول) وما
في معناه من استدخال عني
(تجزؤ فرقة) بينهما لعدم
تأكد النكاح بالدخول أو
ما في معناه (وبعد) نوقضا
(فان جمعهما لاسلام في العدة
دام نكاح) بينهما التأكده
بما ذكر (والا فالفرقة)
بينهما حاصلة (من) حين
(الردة) منهما أو من أحدهما
(وحرم وطء) في مدة التوقف
لترزُل ملك النكاح بالردة (ولا
حد) فيه لشبهة بقاء النكاح
بل فيه تعزير وتجب العدة
منه كالموطوء ورجعه
ثم وطئها في العدة

(باب نكاح المشرک)

وهو الكافر على أي ملة كان
وقد يطلق على مقابل الكتابي
كفي قوله تعالى لم يكن الذين
كفروا من أهل الكتاب
والمشركين منفكين لو (أسلم)
أي المشرک ولو غير كتابي كوثني
ومجوسي (على) حرمة (كتابيه)
بقدر ذنبه بقول (تحل) له
كوثنية وكتابيه لا تحل له ابتداء

لأننا نعتمد برأيه بل الواقع وهو الانتقال إلى الباطل والتعليل المذكور انما هو الغالب فلا مفهوم له
شورى وشرح مر (قوله قتلناه) أي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز المن عليه كذا قيل وفيه نظر
لأنه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربنا عليه الرق أو متنا اه حل (قوله فلو كان امرأة الخ)
هذا محل مناسبة هذه المسئلة هنا وقوله فيما يأتي أي فيقال ان كان هذا الانتقال قبل الدخول تجزئت الفرقة
وان كان بعده فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح والا فالفرقة من حين الانتقال (قوله حلت له) أي
ونقروها عليه لو أسلم اه حل (قوله ولا تحل مرتدة لاحد) أي ولو مرتدا متاهلها لانهم ما لا دوام لهما (قوله
وردة من الزوجين) أي ومن ردة الزوج ما لو قال زوجته يا كافرة مرتدا حقيقة الكفر لان أراد الشتم أو أطلق
اه برماوى (قوله قبل دخول) سواء كانت الردة من معا أو مرتبا هكذا يعلم من كلامه لا حتى اه فالخاصل
ان صورة الممسية كالترتيب في انه ان كان قبل الدخول تجزئت الفرقة أو بعده فان جمعهما الاسلام فيها دام
والا فلا اه شيخنا (قوله وبعده نوقضا) أي ولا نفقة لهما وان أسلمت في العدة وقوله فان جمعهما الاسلام أي ولو
بقوله كان غاب ثم عاد بعد انقضاء العدة وقال أسلمت قبل انقضائها ولم تكذب فان كذبت قبل قولها وقوله وحرم
وطء أي ويجب مهر اه برماوى وليس له في زمن التوقف نكاح نحو أختها اه شرح مر ووقوف طهاره
وايلاؤه وطلاقه فيها اه برماوى (قوله فان جمعهما اسلام الخ) أي بان اتفق عدم قتلها ما حتى أسلموا وليس
المراد كما هو ظاهر انه بآخر قتلها بالنظر هل يعود الى الاسلام قبل انقضاء العدة أو لا اه ع ش على مر (قوله
وتجب العدة منه) أي من هذا الوطء لانه وطء شبه اه (قوله كالموطوء ورجعه) أي فانهم اتجا
العدة للشبهة اه حل

(باب نكاح المشرک)

أي الحكم بصحته أو فساده أو دوامه أو رفعه وما يتعلق بذلك وهو مأخوذ من أشرك أو من التشريك لادعائه
شريكاً لله تعالى اه قل على الجلال وقوله وما يتعلق بذلك كحكم من زاد على العدد الشرعي من زوجات
المكافر بعد اسلامه المذكور في الفصل الآتي (قوله على أي ملة كان) هذا بحسب المراد هنا والافهوى في الاصل
من جعل لله شريكاً فيكون استعماله فيما هو أعم حقيقة شرعية وانما كان ما هنا أعم لان من الكفار من لم يجعل
لله شريكاً اه شيخنا وقال السعد التفتازاني في شرح المقاصد ان الكافر اسلم لم لايمان له فاذا أظهر الاسلام
خص باسم المنافق وان أظهر الكفر بعد الاسلام خص باسم المرتد وان قال بالهين أو أكثر خص باسم المشرک
وان كان متديناً ببعض الاديان والكتب المنسوخة خص باسم الكتابي كاليهودي والنصراني وان كان يقول
بقدم الدهر واسناد الحوادث اليه خص باسم الدهري وان كان لا يثبت الباري خص باسم المعطل اه بحرفه
(قوله وقد يطلق على مقابل الكتابي) أي ان أريد به من جعل لله شريكاً لقوله اتخذوا أحبارهم ورهبانهم
أرباباً من دون الله وعبارة حج وقد يستعمل أي المشرک معه أي الكتابي كالفتير والمسكين انتهى حل
(قوله على حرة) ومثلها الأمة اذا اعتقت في العدة أو أسلمت وكان يحل له نكاح الأمة اه شرح مر وعبارة
الشارح في الفصل الآتي أو أسلم على أمة أسلمت معه قبل الدخول أو بعده أو أسلمت بعد اسلامه في عدة
أو أسلم بعد اسلامها فيها أقر النكاح ان حلت له حينئذ أي حين اجتماع الاسلامين كأن كان عبداً أو معصراً
خائف العنت لانه اذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فان تخلفت عن اسلامه أو هوى عن اسلامها فيما ذكر اولم
تحل له اندفعت انتهت (قوله تحل له ابتداء) أي قبل الاسلام وهذا يفيد ما تقدم ان الراجح عند شيخنا كحج حل
الكتابية للمجوسي والوثني وفالمالروضة وخلاف المسبكي حيث كانت تحل للمسلم اه حل (قوله تحل له ابتداء)
خرج محرمة وطلقة فلا قبل التحليل وكتابية غير اسراييلية لم يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين قبل نسخته
اه سم اه ع ش (قوله وكتابية لا تحل له ابتداء) بان تخلف فيها الشرط المذكور بقوله آفوا وشرطه في اسراييلية

ابتداء (دام نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو) على حرة (غيرها)

الح أو كانت محرمة أو مطلقاً ثلاثاً (قوله أو أسلمت زوجته وتخلف) عبر هنا بالزوجة ولم يقيد بها بالكفاية
 فيشمل الكفاية وغيرها وهذا الحكم لا فرق فيه بين الكفاية وغيرها كما أنه لا فرق بين الكتابي وغيره اهـ شيخنا
 (قوله والافرق من الاسلام) وكذا لو أسلم مع انتفاء العدة تغليبا للمانع اهـ حل (قوله فرقة فسخ) أي فلا تنقص
 مدة الطلاق اهـ ع ش (قوله لانهم مغلوبون عليها) ان قلت الفرقة باختيار من أسلم منهما لان الزوج ان أسلم
 فقد وجدت الفرقة باختياره وكذا ان وجد الاسلام منها قلت هما مغلوبان عليها باعتبار ان الشرع طلب منهما
 الاسلام وقهرهما عليه فهم مغلوبون وان بهذا الاعتبار اهـ شيخنا أي وفرقة الطلاق شأنها ان تكون بالاختيار
 هذا بقية التعليل (قوله أو أسلم معا) أي يميناً فلا يكتفى بالشك في المعية تغليبا للمانع اهـ برماوى وعبرة حل
 ولو شك في المعية فقتضى تزويجهم الاسلام منزلة الابتداء بالحكم بعدم دوام النكاح والذي في الروض دوام النكاح
 انتهت (قوله وتساو بهما الح) الاولى ان يقول ولتقاربهما لان المساواة تصدق مع تخلف أحدهما عن الآخر
 الا أن يقال المعنى وتساو بهما في زمن النطق بكلمة الاسلام اهـ شيخنا (قوله لان به يحصل الاسلام) اسم
 ان في مثل هذا التركيب ضمير الشأن محذوف كما قاله اليوسى على الكبرى وفيه انه لم يعمد حذف ضمير الشأن
 الا اذا خفت ثم ان أراد انه يحصل به وحده ولا مدخل لما قبله فهو ممنوع كونه ظاهراً والالزام حصول الاسلام
 اذا أتى بأخرها دون أولها وان أراد التوقف عليه مع مدخلية ما قبله فظاهر اهـ شوبرى وعبرة حل
 قوله لان به يحصل الاسلام أي يتحقق ويوجد فلا يقال ان بالتمام يتبين دخوله في الاسلام من حين النطق بالهمزة
 كما أنه لو مات مورثه بعد شروعه في الهمزة وقبل تمام كلفي الشهادة لا يرثه بخلاف الصلاة يتبين بالراء دخوله فيها
 بالهمزة ويفرق بين ذلك وبين الصلاة بان كلمة الشهادة خارجة عن ماهية الاسلام فلا حاجة للتبين فيها بل لا يصح
 بخلاف التكبير فإنه ركن من الصلاة فهو من اجزائها انتهت (قوله وسواء فيما ذكر الح) عبارة تشرح مر
 والاسلام بالتبعية كمواساة استقلالهما ذكر نعم لو أسلمت بالغة عاتلة مع ابى الطفل أو المجنون أو عقب اسلامه قبل نحو
 الوطء تجزى الفرقة كما قاله جمع منهم البغوى خلافاً لآخرين ووجهه الباقي ومن تبعه بعدم مقارنة اسلامه
 لاسلامها ما المعية فلا اسلام انما يقع عقب اسلام أبيه فهو عقب اسلامها ولا نظر الى ان العدة الشرعية مع
 معلولها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع فلا يحكم لاولد باسلام حتى يصير الاب مسلماً وأما في
 الترتيب فلان اسلامها اقوى واسلامه حكمى وهو أسرع فيكون اسلامه متقدماً على اسلامها ويأتى ذلك في
 اسلام أبيها اهـ (قوله وسواء فيما ذكر كركن الاسلام استقلاً لا) أي منهما وقوله أم تبعية أي منهما بدليل
 قوله نكن لو أسلمت المرأة الح اهـ (قوله عقب اسلام أبيه) أي عقبه حقيقة لا من حيث الحكم كقول ذلك لان
 هذه المسئلة خلافية قيل يبطل النكاح وقيل لا يبطل كقول ج وهذا الخلاف مبنى على خلاف في الاصول
 وهو ان المعلول هل يقارن علته زماناً أو يعقبها فيه وعبرة ابن السبكي والمعلول قول الاكثر يقارن علته زماناً
 والمختار وفاة الشيخ الامام يعقبها مطلقاً فيقال هنا بعدم البطان بنى على الاول هناك ومن قال بالبطان
 كالشارح بنى على الثانى هناك اذا علمت ذلك علمت ان تأويل بعضهم في كلام الشارح حيث قال عقب اسلام
 أبيه أي من حيث الحكم به والافهم مقارنة زماناً لا من حيث الطريقتين بالآخرى شأن قطع النظر عن
 المدرك اهـ (قوله وحيث دام النكاح الح) هو موافق لقول الروض وشرحه فصل وانما تقرهما بعد اسلامهما
 على نكاح لم يقارنه مفسد عندنا وان اعتقدوا فساداً أو قارنه مفسد عندنا واعتقدوه صحيحاً مستمراً ولم يقارن
 الاسلام ما يمنع ابتداءه أي النكاح بخلاف ما اذا قارنه مفسد واعتقدوا فساداً أو قارن الاسلام ما يمنع ابتداء
 النكاح فلا تقرهما عليه فان نكح في الكفر بلاولى ولاشهوداً أيضاً أو ثيباً بجبار أو بكر أباً بجبار غير الاب والجد
 أو راجع الرجعية في القرء الرابع وجوزوه بان اعتقدوا امتداد الرجعة اليه أقر عليه أي النكاح لا تنفاه
 المفسد عند الاسلام اهـ فعلم ان المفسد اذا قارن العقد زال عند الاسلام لكن اعتقدوا فساداً لا يقر عليه

(وتخلف) عنه بان لم تسلم معه
 وتعبيرى بغيرها أعم من تعبيره
 بوثنية أو مجوسية (أو أسلمت)
 زوجته (وتخلف فكرده)
 وتقدم حكمها قبيل الباب أى
 فان كان ذلك قبل الدخول وما
 في معناه تجزى الفرقة أو
 بعدم أو أسلم الآخر في العدة
 دام نكاحه والا فالفرقة من
 الاسلام والفرقة فيما ذكر
 فرقة فسخ لا فرقة طلاق لانها
 مغلوبان عليها (أو أسلم معا)
 قبل الدخول أو بعده (دام)
 نكاحهما طال بر صحيح فيه
 وتساو بهما في الاسلام
 المناسب للتقرير بخلاف
 ما لو ارتد معا كما مر (والمعية)
 في الاسلام (بأنه لفظ) لان
 به يحصل الاسلام لا بأوله ولا
 بانثائه وسواء فيما ذكر كركن
 الاسلام استقلالاً أم تبعية
 لكن لو أسلمت المرأة مع أب
 الطفل أو عقبه قبل الدخول
 يبطل النكاح كما قاله البغوى
 لتقدم اسلامها في الاولى لان
 اسلام الطفل عقب اسلام
 أبيه واسلامها في الثانية متأخر
 فانه قولى واسلام الطفل
 حكمى (وحيث دام) النكاح

فمجرد الزوال عند الاسلام لا يكفي في التقرير وهو في هذا يحتاج لتقييد الاقرار على نكاح بلاولي ونكاح الثيب
بالاجبار بما اذا اعتقدوا صحة ذلك وكان يمكن جعل قول الروض وجوزوه عائد لذلك أيضا لكن حيث كان
المراد بعندنا قول أحد من علماء الاسلام لا يحتاج لتقييد فيما اختلف فيه من تلك الامة وانما يحتاج له فيما
اتفق على منعه في الاسلام فليتأمل اه سم (قوله وحيث دام النكاح الخ) عبارة مصلية مع شرح المحلى وحيث
أدمننا النكاح لا تضره مقارنة العقد أي عقد النكاح الخ انتهت وقوله العقد المراد به ما يعتقدون به وجود النكاح
ولو فعلا كوطء لا نحو غصب ذي النعمة اه قل عليه (قوله المفسد) المراد بالمفسد ما أجبر عليه أئمتنا أي على
كونه مفسدا كبدل عليه قوله فيقر الخ اه شيخنا وعبارة ابن عبد الحق قوله لمفسد أي عندنا قط فان كان
مفسدا عندنا وعندهم ضرر مطلقا أو عندهم فقط لم يضر مطلقا والمراد بالمفسد عندنا ما اتفق عليه علمنا كونه
الجرحاني فيفقدان غيره لا بشرط زواله عند الاسلام وهو ظاهر ان تراقعوا المن براه مفسدا (قوله ما لو نكح
حرة) أي صالحة للتمتع وقوله وأمة سواء نكحها ماعا أو مرتبا ماعا المعية أو تقدم نكاح الحرة فلا إشكال في
ان دفاع الامة لان المفسدة من العقد والاسلام وأما عند تقدم نكاح الامة فلم يوجد فيه ذلك وانما أفسد واقبه
نكاح الامة ناظرين في ذلك الى انه كلابتداء دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد والرافعي لان
نكاح الامة بدل يعدل اليه عند تعذر الحرة والابدال أضيق حكمن الاصول فلهذا غاب هنا إشابة لابتداء اه
زي (قوله ما لو نكح حرة وأمة) أي فإنه تتعين الحرة وتندفع الامة وقوله وأسلموا أي الثلاثة معا ولو قبل الوطء
أو أسلمت الحرة قبله أو بعده في العدة ولو أسلمت الحرة فقط مع الزوج تعينت أيضا واندفعت الامة وانما يفرقوا
بين تقدم نكاحها وتأخره لأمرا تغاير الاختيار وكذا تندفع الامة يسارا أو انقاف طارئة من نكاح الامة ماعا
وان فقد ابتداء والا فلا وان وجد ابتداء لان وقت اجتماعهم فيه هو وقت جواز نكاح الامة اذ لو سبق اسلامه
حرمت عليه الامة لكفرها أو اسلامها حرمت عليه لاسلامها وانما غلبوا هنا إشابة لابتداء لان المفسد مخوف
اروق الولد وهو دائم فاشبه المحرمية بخلاف العدة والاحرام لزوالهما عن قرب اه شرح حر وقوله أو
انقاف لعل المراد به أمن العنت كجبريه سم بعد ذلك (قوله اذ المفسد وهو عدم الحاجة الخ) هذا لا يصح
فيه ما لو نكح الامة قبل الحرة اذ لا مفسد حال المتقدم ان الحكم هنا كونه نكحها ماعا في ان الامة تندفع لانها
بدل لا يصار اليه الا عند الضرورة فضيعة واقفا واعتبروا الطارئة ومثل ذلك اليسار وأمن العنت الطارئان قال
الزركشي وفارق ذلك الاحرام وعدة الشبهة الطارئان بان المدرك هنا الخوف من اروق الولد وهو دائم فاشبه
المحرمية اه وفارق الرافعي بما ذكرناه اه وقوله اذ لا مفسد حال العقد يمكن ان يجاب بان لم يبق هـ ذاته
المراد اندفاع نكاح الامة كقول في المنهاج ولو نكح حرة وأمة وأسلموا تعينت الحرة واندفعت الامة على المذهب
اه سم (قوله كجبريه مما يأتى) أي في الفصل الآتي حيث قال هناك أو أسلم على حرة وأمة وأسلمن كجبر
تعينت أي الحرة لا نكاح لانه يمنع نكاح الامة ان تحت حرة تصلح فيه مع اختيارها (قوله فلا حاجة الى الاحترار عنه
الخ) تفريع على قوله ومن الاول الخ وقوله عنه أي عن هذا المثال أي لمروجه بقوله زائل عندنا لزم فلا حاجة
الى زيادة هذا القيد لاخراج اه شيخنا (قوله فيقر على نكاح الخ) ويقر على غصب حربي أو ذي حرية
ان اعتقدوه نكاحا لا دلي ذمية وهم يعتقدون غصبها نكاحا فلا يقرن عليه وهو مقيّد كما قاله ابن أبي هريرة
بما اذا لم يتوطن الذي دار الحرب والافهوكا الحربى اذ لا يجب الدفع عنه اه شرح حر (قوله وفي عدة لا غير
الخ) لو انقضت مع الاسلام بانطبق آخرها مع آخر كفى الشهادتين فالقياس الانفساخ لانه وان لم يحكم
باسلامه الابتسام الكافين الا انهما سبب الاسلام وهما المدخلتان فيه وقد وجد المانع وهو العدة مقارنة لهما
فيقدم عليهما وقد صدق ان العدة غير منقضية عند الاسلام وفي ذلك لشرطين اما اه سم (قوله تنقض
عند اسلام) أي انقضت وكان التعبير به أظهر ولا بد ان لا يعتدوا فسادا واما لو اعتقدوا فسادا فيها فلا يقر

(لا تضره مقارنة لمفسد زائل
عند الاسلام) بشرط زونه
يشولى (ولم يعتدوا فسادا)
تخفيفا بسبب الاسلام
بخلاف ما إذا لم يزل المفسد
عند الاسلام أو زال عنه
واعتقدوا فسادا ومن الاول
مؤنكح حرة وأمة وأسلموا اذ
المفسد وهو عدم الحاجة
لنكاح الامة لم يزل عند
الاسلام المنزل منزلة لابتداء
كما يعلم مما يأتى فلا حاجة
للاحترار عنه بقوله وكانت
حيث نحل له الآن (فيقر على
نكاح بلاولى وشهود وفى
عدة) لا غير (تنقض عند
اسلام)

فالمضابط ان تكون الآن بحيث يحمل ابتداء نكاحها مع تقدم ما تسمى به زوجة عندهم اه شوري
(قوله لا تنفاه المفسد عنده) لانه في الاولى لا مفسد لان النكاح بلاولي ولاشهود لم يجمع ائمتنا على بطلانه بل دليل
ان داود الفاضل يرى صحة النكاح بغير الولي والشهود وفي الثانية المفسد زائل ولم يعتدوا فساداه اه
حل بايضاح أي لان قول المتن لا تضر مقارنته الخ سالبه والسالبة تصدق بنفي الموضوع فشمس ما اذا انتفى
المفسد بالسكينة لكن يعكز عليه قوله مقارنته لمفسد لدم المفسد اذا المقارنة لا بد فيها من المفسد والذ في انما هو
منصب على تضرر لا المقارنة فكونها تصدق بنفي الموضوع فيه شيء وعلى هـ اذا يكون قوله فيقر الخ مفرعا على
مفهوم المتن تأمل ولو جعل موضوع السالبة نفس المقارنة لم يرد شيء مما ذكر اذ يصح ان يقال لا تضر مقارنته
لمفسد لعدم وجود المقارنة وهذا هو الظاهر لان المقارنة هي الموضوع اه شيخنا (قوله لا تنفاه المفسد عنده)
أي فهذا مثال للمفسد الزائل عند الاسلام ولثان تقول الخ لوعن الولي والشهود متحقق عند الاسلام فأن
الانتفاء ولعل الجواب ان يقال المفسد دخوله بعد عماد كرحين صدوره وهذا غير متحقق عند الاسلام والمتحقق
عنده هو كون العقدة السابق خالية عما ذكر كرحين صدوره وذلك ليس هو المفسد اه عزيرى وفي سم
(تنبيه) انما اعتبروا زوال المفسد حين الاسلام لان شروط الصحة لم تنع في حال الكفر فلا أقل من
اعتبارها حال الاسلام لتلايخ العدة عن شرطه في الحالين جميعا والحاصل انهم نزلوا حالة الاسلام منزلة ابتداء
العدة لا منزلة الدوام نعم نزلوه منزلة الدوام في الاحرام وعدة الشبهة الطارئين اه (قوله ويقر على نكاح
مؤقت) فيه ان هذا نكاح المنة وقد دل بحله ابن عباس رضي الله عنه واستمر عاياه وان كان مخالفا فيه لسكافة
العلماء من الصحابة والتابعين اه حل أي سواء بقي من الوقت شيء عند الاسلام أولا (قوله ان اعتقدوه
مؤبدا) أي فهو غير مفسد أي فيصغ سواء اعتقدوه مؤبدا أم لا الان يقال لم يعتد بخلاف ابن عباس للاجماع
على خلافه فيكون مفسدا تأمل والعبرة باعتقاد أهل الزوج اه قل على الجلال (قوله وقد بقي من
الوقت شيء) أي فان لم يبق فبقرة ان لم يعتد فساداه اه (قوله ويكون ذكر الوقت لغوا) أي فلا يضر ولو
بقي من الوقت شيء لان ذكر الوقت كعدم ذكره اه شيخنا (قوله ككاح طرأت عليه عدة شبهة) واستشكل
القال عروض الشبهة بين الاسلامين بان أحد الزوجين اذا أسلم شرعت الزوجة في عدة النكاح وهي
مقدمة على عدة الشبهة كسبأني قريبا في كتاب العدد فاسلام الآخر يكون في عدة النكاح لافي عدة الشبهة
وأجيب باجوبة منها ما قاله الامام وغيره ان لا ينقطع بكونه عدة نكاح لجواز ان يسلم المتخلف فبين ان الماضي
منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة اه زى لكن قوله عروض الشبهة بين الاسلامين الخ ليس هذا التصور
منطبقا على المتن اذ صورة المتن ان عدة الشبهة سابقة على اسلاميهما كما صرح به حل وكما يدل له صريح
عبارة المتن فكان الاولى تنزيل هذا الارادة على قول المتن وأسلما فيها اذ مقتضى الارادة ان الاسلامين لم يقعها
لان الثاني واقع في عدة الفراق اه (قوله طرأت عليه عدة شبهة) كان أسلم فوطئت بشبهة ثم أسلمت أو عكسه
أو وطئت بشبهة ثم أسلمت في عدتها على المذهب وان كان لا يجوز نكاح المعتدة لان عدة الشبهة لا تقطع نكاح
المسلم فهنا أولى لكونه محتمل في أنسكية الكفار ما لا يحتمل في أنسكية المسلمين فغلبنا عليه حكم الاستدانة
هنا دون تقاطرها مراه عس (قوله لانم الارتفاع النكاح) فلورفعته بان حرما وطهذى الشبهة عليه لكونه
أباه أو ابنه فلا تقرير أخذ من تعليله لان هذه الشبهة ترفع النكاح اه حل (قوله لان الاحرام لا يؤثر في دوام
النكاح) فلم ينزلوا الاسلام منزلة الابتداء دائما وبدا اه حل (قوله لا على نكاح محرم) معطوف على قوله على
نكاح بلاولي وشهود وهذا تقرير على مفهوم قوله زائل عند اسلام كما ان قوله وفي عدة تنقض عند اسلام وموقت
اعتقدوه مؤبدا مفرعان على منطوقه أو ما قوله على نكاح بلاولي ولاشهود فقد علمت انه مفرع على مفهوم المفسد
اه (قوله ونكاح الكفار) أي الذي لم يستوف شرطه بشرط أن يكون مما يقرن عليه أو أسلموا بناء على

لا تنفاه المفسد عنده بخلاف
غير المقضية فلا يقر على
النكاح فيها بقاء المفسد
(و) يقر على نكاح (موقت)
ان (اعتقدوه مؤبدا) كصح
اعتقدوا فساداه ويكون ذكر
الوقت لغوا بخلاف ما اذا
اعتقدوه موقفا فانه اذا وجد
الاسلام وقد بقي من الوقت
شيء لا يقر على نكاحه
(ككاح طرأت عليه عدة
شبهة وأسلما فيها) فيقر عليه
لانم الارتفاع النكاح (أو)
نكاح (أسلم فيه أحدهما
ثم أحرم) بنسك (ثم أسلم
الآخر) في العدة (والاول
محرم) فيقر عليه لان الاحرام
لا يؤثر في دوام النكاح فلا
يختص الحكم بما اقتصر
عليه الاصل من التصور بما
اذا أسلم الزوج ثم أحرم ثم
أسلمت الزوجة (لا) على
(نكاح محرم) كبنته وأمه
وزوجة أبيه أو ابنه للزوم
المفسله (ونكاح الكفار
صح)

مائة - لا عن الامام من القطع بان من نسك محرمة لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غيره من نحو المسمى تارة
ومهر المثل أخرى لان النكاح لم ينعقد ورجعه الا ذرعى وأيده بالنص وغيره ونقاهما عن جماعة لكنهم مائة لا عن
الاقفال انها كغيرها وهو المعتمد وكلاهما مما يدل اليه فتحكم بصحة نكاحها واستثنائها انما هو مما يقرون عليه لا من
الحكم بصحة انكحتمهم أم لو استوفى شروطها فهو صحيح جزا اه شرح حر ومثله مالوز وجهها فاضى المسلمين
بحضرة عدلين أو وإياها الكافر حيث لم يكن فاسدة عندهم بحضرة مسلمين عدلين اه عش عليه والوجه انه
ليس لنا البحث عن اشتغال انكحتمهم على فساد أولان الاصل في انكحتمهم الصحة كانكحتمنا اه شرح حر
وقوله والوجه انه ليس لنا البحث الخ أى ليس لنا ذلك بعد التراجع والمراد اننا لا نبحث عن اشتغالها على فساد
ثم ننظر في ذلك الفسد هل هو باق فتنقض العقد أو زائل فبقية فسامر من ان تنقض عقدهم المشتغل على فساد
غير زائل محله اذا ظهر ان ذلك من غير بحث والاف لبحث ممنوع علينا ونحكم بصحة مطلقا كذا ظهر فليتم
اه رشيدي عليه (قوله أى محكوم بصحته) لان الفساد لا ينافى صحته وتؤويل الصحيح بذلك لان الصحة
موافقة للفعل ذى الوجهين الشرع ولا شرع عندهم وشمل ما لو علمنا منهم فساد ولا نعلمناهم عن فسادهم لو زافوا
البناء وشمل نكاح المحارم أيضا فيجب به المسمى أو نصفه كى يأتى اه ذل على الجلال (قوله أى محكوم بصحته)
اذ الصحة تستدعى تحقق الشروط بخلاف الحكم بهارخصة وتخفيفا لال الشيخ ولعل انرادانه يعطى حكم
الصحيح والاف مع ردائه محكوم بصحته لا يخاص فنأمل اه شوبرى (قوله ولا نعلمناهم لو زافوا البناء) فيه
تعليل الشئ بنفسه لان معنى قوله لم يطله أى نكحكم بصحته فيكون المعنى ونكاح الكفار محكوم بصحته لانهم لو
زافوا البناء نكحكم بصحته تأمل وأجاب شيخنا عن ذلك فقال قوله أى محكوم بصحته أى يترتب عليه ما يترتب
على الصحيح كإشارته بالتفريع فلا يقل ان قوله ولا نعلمناهم لو زافوا البناء بطله بمعنى نكحكم به فيكون تعليله
للشئ بنفسه وذلك لان الحكم المعال بمعنى انه يترتب عليه ما على الصحيح والحكم فى العلة بمعنى حكم القاضى
اه (قوله ولا نعلمناهم لو زافوا البناء) مقتضى هذه العلة ان لا يحكم بصحته الا ما نصحه لو أسلم عليه فنكاح
المجوسى أى المحرم غير محكوم بصحته وكذا النكاح فى العدة لكن اعتمد شيخنا اننا نكحكم بصحة نكاح المجوسى
للمحرم حيث لم يترافعوا البناء الا فلا نفهم وفيه ان هذا محكوم بصحته ولا نفهم عليه لو زافوا البناء اه حل
(قوله لم يطله) أى لا نكحكم بطلانه بل نفهمه عليه أى وذلك فى غير نكاح المجوسى للاخت أو العمة لانا
لا نفهمه عليه لو زافوا البناء فيه لانهم لو أسلموا عليه فرقنا بينهم ولذا نفهمهم على نكاح نحو اختين الا ان زافوا
البناء ورضاوا بحكمنا فلا نفهمهم ومن الزوج باختيار واحدة منهما ما وكن القياس بطلان ذلك فيهما فى تزويجهما
معاً أو مرتباً ولا يختص البطلان بالتأخر أو أخذاً مما يأتى من انه أن يختار المتأخر نكاحه عن العدد الشرعى
ولعل وجهه وهى مخيرة وان له ان يختار واحدة لانه لو أسلم جئت ذى أى كان معه واحدة لا يقر على ذلك فليست
واردة كالتى قبلها تأمل اه حل (قوله ثم أسلم) أى أو أسلم هو ولم تتحلل فى الكفر وما ذكرناه فى الصورة
الثانية ظاهر وان أوهم اطباقهم على التعبير هنا ثم أسلموا لانه أما لو تحللت فى الكفر كفى فى الحل ولو
طلقها فى الشرع ثلاثاً ثم نكحها فيه بلا محال ثم أسلموا فربما كان نص عليه فى الام ولو طلق الكافر اختين
أو حرة وأمة ثلاثاً ثلاثاً ثم أسلموا لم ينكح واحدة منهما الا بمحل وان أسلموا معاً أو سبق اسلامه اسلامهما بعد
الدخول ثم طلق ثلاثاً ثلاثاً لم ينكح مختارة الاختين أو الحرة الا بمحل اه شرح حر (قوله ولم يقرره الخ)
تفريع ثان على قوله ونكاح الكافر صحيح اه (قوله ان قبضته) أى الرشيده أى أو قبضته ولى غيرها ولو باجبار
من قاضيهم كقبضته الزركشى فان لم يقبضه أحد ممن ذكر رجوع الى اعتقادهم فيما يظهر اه شرح حر
(قوله عبده ومكاتبه) أى ولو كانوا كفاراً بديل الحاقهم بالمسلم لانهم لو قيدوا بالاسلام كانوا داخلين فى المسلم
اه (قوله والكافر المعصوم) عبارة شرح حر والوجه ان الحر الذى يدارنا وما يختص به كذلك لانه يلزمنا

أى محكوم بصحته وان لم
يسلموا رخصة وقوله تعالى
وامرأته حانة الخطب وقوله
تعالى وذات امرأت فرعون
ولا نعلم لو زافوا البناء لم يطله
قطعا (قوله طلق ثلاثاً ثم أسلموا
لم يتحلل) اه (الابحار) كفى
انكحتمنا (ولم يقرره) على
نكاح (مسمى صحيح) المسمى
(الفساد) كغيره (ان قبضته
كانه قبل اسلام فلا شئ) لها
لانفصال الامر بينهما وما
انفصل حانة الكفر لا يتبع
نعم لهما مهر المثل ان كان المسمى
مسلماً امره لان الفساد فيه
لحق المسلم وفى نحو الخرج
انه تعالى ولا تاتى نفهمهم حال
الكفر على نحو الخردون
المسلم وألحق به المسلم فى ذلك
عبده ومكاتبه وأم ولد له بل
يلحق به سائر ما يختص به
المسلم والكافر المعصوم (أو)
قبضت قبل الاسلام (بعضه)

فأما سيط ما بقي من مهر المثل) وليس لها قبض ٢٠٤ ما بقي من المسمى (والا) أي وان لم تقبض منه شيئا قبل الاسلام (ة) لها (مهر مثل) لانهم لم

ترض الا بالمهر والمطالبة في الاسلام بالمسمى الفاسد متمتع فراجع الى مهر المثل كالمهر المسمى بفاسد ومحل استحقاقه بل والمسمى الصحيح فيما لو كانت حربية اذ لم يمنعها من ذلك زوجها فاصدا تملكه والغلبة عليه والاسقاطا حكماء القوراني وغيره عن النص وجرى عليه الاذرى وغيره (ومندفعة باسلام) منها أو منه (بعد دخول) بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (كمقررة) فيما ذكره وأعم من اقتضاه على ان لها المسمى الصحيح (أو) باسلام (قبله) فان كان (منه) لها (انصف) أي نصف المسمى في المسمى الصحيح ونصف مهر المثل في المسمى الفاسد (أو منها فلا شيء) لهما ان الفراق من جهتها (ولو ترفع اليها) في نكاح أو غيره (ذميان أو مسلم ودي أو معاهد أو هو) أي معاهد (وذمي وجب) عليها (الحكم) بينهم بلا خلاف في غير الاولى والاخيرة وأما فيما قلناه من قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وهذا نسخ لقوله فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما نعم لو ترفعوا اليها في شرب خمر لم نكدهم وان رضوا بحدكم منا لانهم لا يعتقدون تحريمه فانه الرافعي

الرفع عنهم اه (قوله فاما سيط ما بقي الخ) والتقسيط يعتبر بالقيمة عند من يراها ان كان متقوما أو مثليا مع متقوم أو مثلي اختلفت قيمته ولو بسبب وصف كحمر غيبا كثر قيمة من خمر غيره والا فالتقسيط بالكيل أو الوزن وان اختلف جنسه كبول وخسرة فانه شيخنا مر وفارق ما هنا ما لو قبض من مكاتبه بعض ما كاتبه عليه من الفاسد حيث يلزمه بقيمة ذلك الفاسد مع تمام القيمة بأن الكتابة لا يتبع بعض حكمها وفيها نوع تعليق اه قل على الجلال (قوله أي وان لم تقبض منه شيئا الخ) أي بأن لم تقبضه أصلا أو قبضته بعد الاسلام سواء كان بعد اسلامها أم اسلام أحدهما كنصر عليه في الام اه شرح مر (قوله ومحل استحقاقه الخ) محله أيضا في غير التفويض أما لو نكح مفوضة فلا شيء لها وان وطئها به - الا اسلام أي فلا مهر لها لانه استحق وطئها بالمهر ولا ينافيه ما في الصداق انه لو نكح ذمي ذمية تفويضاً ورافعاً لينا حكمنا لها بالمهر لان ما هنا في الحربيين وفيما اذا اعتقدوا ان لا مهر بحال بخلافه ثم فيها ما اه مر (قوله فيما لو كانت حربية) أي والزواج مسلم أو حربي كدونهما وهذا ظاهر اذا كان مهر المثل أو المسمى معيناً أم لو كان في الذمة فهل يأتي ذلك فيه أيضاً بأن يصد عدم دفع ما في ذمته ويرأى بذلك أم لا انظر اه عفا في الظاهر انه يأتي فيه أيضاً بدليل قول الشارح والاسقاط لان السقوط لا يكون الا عفا في الذمة اه شيخنا (قوله ومندفعة باسلام) مبتدأ خبره قوله كمقررة (قوله أو قبله منه) أي ولو معها وقوله أو منها أي وحدها اه شيخنا لكن قوله ولو معها لا يصح اذ الغرض انه قبل الدخول وفي المعية يدوم النكاح ولا يندفع فان صورنا المعية بمالو كانت محرمة فلا يصح أيضاً لانهم صرحوا بان المحرم لا تستحق النصف كقرره هو اه (قوله ولو ترفع اليها الخ) مراده رفع الامر اليها ولو من أحدهما فقط بدليل بقاء الكلام اه شوبري (قوله ولو ترفع اليها الخ) الضابط انه اذا كان في المسئلة مسلم وجب الحكم فيها حتماً قطعاً وكذا اذا كانا ذميين اختلفت ما بينهما وفي كان فيها ذمي ومعاهد أو كذا ذميين متوافقين الملة وجب الحكم على الاظهر وأما اذا كانا معاهدين أو ذميين أو معاهدين ومؤمن أو حربي أو كذا حربيين جاز الحكم بينهما اه من شرح مر بالمعنى (قوله وهذا نسخ الخ) والاولى حل الآية الثانية على المعاهدين والاولى على الذميين كما قال بعضهم وهو اولى من دعوى النسخ لانه لا بصار اليه الا اذا تعذر الجمع والجمع ممكن ويقال عليه اذا كانت الثانية منسوخة بالاولى وقد سلف ان الثانية في المعاهدين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي الى المنع ويحجب بان النسخ في الحقيقة لقياس أهل الذمة على المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية اصل القياس جعلت الآية الاخرى ناسخة من حيث المسمى من صحة القياس فليتنامل اه عميرة اه زى وعبرة شرح مر أو تحمل الآية الاولى على أهل الذمة والثانية على المعاهدين اذ لا يجب الحكم بينهم على المذهب لعدم التزامهم احكامنا ولم يلتزم دفع بعضهم عن بعض وهو اولى من النسخ والظاهر كما قاله الاذرى انه لو عقدت الذمة لأهل بلاد في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذلك الحكم بينهم انتهت (قوله لانهم لا يعتقدون تحريمه) أي ولا نكدهم على شربه حيث لم يتجأروا به ولانه اسهل من الزنا لان الشهرة انحلت وان أسكرت في ابتداء ملته أو ذاك لم يحل في ملته قط قال شيخنا قلت هم مكافون بالغروع فلم لم نؤاخذهم بهما طاعة قلت ذاك انما هو بالنفارة عليهم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة للاحكام الدنيا على ان التحقيق عندي انهم ليسوا مكافين الا بالغروع والجمع عليها دون المختلف فيها اذ لا عقاب فيها الا على معتقد التحريم اه حل (قوله فانه الرافعي) ويشكل عليه حد الحنفي بشرب النبيذ وأجيب بان من عقيدة الحنفي ان العبرة بالحاكم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الادلة فضعف رأيه فيه ولا كذلك الكفار فكان من حق الحنفي ان يمتنع عن ذلك احتياطاً ولئلا يرفع أمره الى من يرى حده بخلاف الكافر فانه يرى امانته على ذلك حيث لم يتجأروا به اه حل (قوله ونكدهم على ما نكر) أي ان ذكر وما يقتضي التقرير بأوعده والا فلا

نستلهم عنه ولا تعرض لهم بالبحث عنه اه قل على الجلال (قوله ونقرهم على ما نقرهم) ختمهم ذامع تقدم
 كثير من صورته لانه ضابط صحيح يجمعها وغيرها فنقرهم على نحو نكاح عري عن ولي وشهود لاعلى نحو نكاح
 محرم بخلاف ما لو علمناه قهيم ولم يترافعوا البناقيه فلا تعرض لهم ولو جاءنا من تحته أختان اطاب فرض النفقة
 مثلاً عرضنا عنه ما لم يرض بحكمنا فنأمره باختيار احدهما ويحببهم ما كفا في تزويج كتابية لا ولي لها
 بشهود منا ولو تخالفا كوا البنا بعد القبض في بيع فاسد أو قبله وقد حكم ما كم بامضائه لم تعرض له والانقضائه
 كذا أطلقوه ويشكل عليه مما مر في نحو النكاح المؤقت أو بشرط نحو الخيار من النظر لاعتقادهم وان لم
 يحكم به ما حكمهم فالأقرب ان المراد بحكم ما حكمهم هنا اعتقادهم فان اعتقدوه صحيحاً لم تعرض له والانقضائه
 وفسد فالخامس كما يعلم من هذا مع ما مر من الفرق بين الخمر وغيره انهم متى نسكحوا نكاحاً أو عدة أو اعتقاداً اختلا
 عندنا لم تعرض لهم ثم ان ترافعوا البناقيه أو في شيء من آثاره وعلمنا اشتماله على الفساد نظرنا فان كان حبيب
 الفساد منقضياً أو عند الترافع كالخلوع عن الولي والشهود وكما قرنته لعدة انقضت وغير ذلك من كل مفسد انقضى
 وكانت بحيث تحل له عند الترافع أو قررناهم وان كانت بحيث لا تحل له عنده فان قوى المانع كنكاح أمة بلا
 شروطها ومطابقة ثلاث قبل التحليل لم ينظر لاعتقادهم وفرقنا بينهما احتمالاً طالق الولد والبطح ومنه فيما
 يظهر عدم الكفاءة دفعا للعار وان ضعف كوقت ومشروط فيه نحو خيار ونكاح مفصولة نظراً لاعتقادهم
 فيه اه شرح مر (قوله وبخلاف نكاح محرم) وكذا نكاح الاختين فبطلانها معاولة العقد في ابنتها شاء
 الا ان علمنا سبق احدهما قبل الثانية فقط وما في شرح شيخنا وغيره مما يخالف هذا غير مستقيم وان تكاف
 بعضهم الجواب عنه فراجع اه قل على الجلال

أسلموا وتبطل ما لا نقرهم
 على أسلموا فلو ترافعوا البنا
 في نكاح بلا ولي وشهود أو في
 عدة هي منقضية عند الترافع
 أو قررنا بخلاف ما اذا كانت
 باقية وبخلاف نكاح محرم
 * (فصل) في حكم من زاد
 على العدد الشرعي من
 زوجات الكافر بعد اسلامه
 * لو (أسلم) كافر (على
 أكثر من مباح له) كان أسلم
 هو على أكثر من أربع حواثر
 أو غيره على أكثر من اثنين
 (أسلم معه) قبل النحول
 أو بعده (أو) أسلم بعد
 اسلامه (في عدة) وهي من
 حين اسلامه أو أسلم بعد
 اسلامه فيها (أو) كن كتابيات

* (فصل) في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ الاولى ان يقول في حكم من زادت زوجاته وفي حكم من
 زاده من الزوجات لانه ذكر حكم كل منهما ودية -المراد بحكم من زاد بالنسبة لانفسه أولي هي في عصمته
 اه حل وحكم ذلك أنه يلزمه اختياره مباحه ويندفع نكاح الزائد (قوله في حكم من زاد الخ) أي وما يذكر
 معه من قوله أو على أم وبنتها كتابيتين ومن قوله أو على أمة أسلمت مع الخ ومن قوله والاختيار كاحترت
 نكاحاً الى آخر الفصل وقوله من زوجات الكافر بيان لمن وقوله بعد اسلامه متعلق بحكم اه شيخنا وفي
 قل على الجلال فصل في حكم من أسلم على نساء كل منهن مباح له على انفراد وجعلها أكثر من مباحه من
 أربع في الحار الكامل وثنين في غيره اه وحاصل ما ذكره في المتن خمس مسائل الاولى الاسلام على أكثر من
 العدد الشرعي وينقض الكلام عليها قوله أو في عدة مباح تعين والثانية قوله أو على أم وبنتها الخ والثالثة
 قوله أو على أم الخ والرابعة قوله أو على أماء الخ والخامسة قوله أو على حرة وأماء الخ اه (قوله أسلم على أكثر
 من مباح له الخ) ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الاصح أسلموا معا ومرة ثانياً ان ترتب
 النكاحان فهي الاول وكذا لو أسلموا دونها الاول وحده وهي كتابية فان مات ثم أسلمت مع الثاني أقرن معه
 ان اعتقدوا صحته وان وقع ما علم تفرع واحد منهما مطلقاً اه شرح مر (قوله من مباح له) قد صرح
 هنا بالحرف وأضاف في قوله مباحه وقطع عنهما في البقية وذلك لانه لما صرح بالحرف هنا علم ان الاضافة
 بعده على معنى هذا الحرف وقطع فيما بعده لم المضاف اليه لم يقطع في الثاني لعدم اضافة بحال عليها المعنى
 اه شيخنا (قوله كن أسلم حراً الخ) بقي الكاف ما يأتي في قوله أو أسلم على أماء فليست الكاف استقصائية
 اه حلي (قوله أو أسلم بعد اسلامه) معطوف على ما قدره وصح كونه صفة لاجل العائد وهو ضمير النسوة
 وقوله فيها متعلق بأسلم لا باسلامهن هذا وقد جعل الشارح هذه الصورة زائدة على المتن هنا وفي ما يأتي في
 أربع مواضع واعترض عليه بعضهم في الخمسة بان المتن يشملها وقد جعلها زائدة عليه وهذا الاعتراض نشأ
 من عدم التأمل وفهم قوله أو في عدة لانه عند تقدم اسلامهن لا يقال انه في العدة اذ لا عدة الا آن أي وقت

اسلامهم واستشهدوا به عبارة مر لا يناسب في هذا الامر العقلي تأمل منصفاً اه (قوله لزمه أهلاً اختيار مباحه) أي وان لم يطالب منه ذلك وليس له أن يختار ما دون مباحه أي يثبت ذلك وكلامه لا يخفى فيمن له أن يختار اختياره في أكثر من مباح الخيول على أن الاختيار ليس على الفور لانه اذا استمهل أهل ثلاثة أيام وحينئذ يكون المراد بقولهم السكوت يلزم عليه امسالك أكثر من أربع في الاسلام أي السكوت دائماً أو أكثر من ثلاثة أيام اه حل وفي قول على الجلال قوله لزمه أي فوراً ان كان أهلاً بلوغه وقبوله والاف عند تأهله ولا يجوز اختياره قبل بلوغه وفي المجنون كماله تزويجه ابتداء فراجع اه (قوله اختيار مباحه) أي ولو على التدريج ولا يجوز الاقتصار على ما دون ذلك ولو في مجبور عليه ولو اختار دفع من زاد على الأربع مثلاً من النكاح بين الأربع أو اختار دفع بعض من زاد اندفع وبقي الاختيار في الباقي وهكذا اه قل على الجلال (قوله اختيار مباحه) هذا كالصريح في أنه لا يجوز اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في أربعة فليس له الاقتصار على واحدة خلافاً لمن زعم على شيخنا مر خلافاً اه سم على به ولا يشترط في الاختيار الاشهاد بخلاف ابتداء النكاح فان الشهود شرط فيه اه ع ش على مر (قوله واندفع نكاح من زاد) أي من حين اسلامهم ان أسلموا معاً والافن اسلام السابق من الزوج والمنفعة فتسبب العدة من حيث لانه السبب في الفرقة لان حين الاختيار وفرقتهم فرقة فخرج لافرقه طلاقاً اه شرح مر (قوله ان غيلان) بفتح الغين المجهمة اسم رجل من قبيلة ثقيف وهو واحد من ستة رجال من تلك القبيلة أسلم كل منهم على عشرين سنة وباقيهم مسعود بن مصعب ومسعود بن عامر ومسعود بن عمرو وعروة بن مسعود وسفيان بن عبد الله ونخص غيلان بالذكر لانه الذي وقع منه الخطأ مع النبي صلى الله عليه وسلم اه قل على الجلال وفي الشوري قوله ان غيلان أي ابن سلمة الثقفي ذكر ابن حبيب في المعبر اسماء من جاء الاسلام وعنده عشرين سنة وكلامهم من ثقيف غيلان هذا ومسعود بن مصعب ومسعود بن عمرو وأبو عمرو عروة ابن مسعود وسفيان بن عبد الله وأبو عتبة بن قيس غيلان وسفيان وأبو عتبة لاسلامهم عن ست سنين انتهى (قوله أمسك أربعة) اختار الاذرعى أن أمسك للوجوب وفارق للإباحة واعتمده مر واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما اذ هو جوده يتعين الآخر وفي جميع ذلك نظر اذ لا معنى لتعين أحدهما معينا أو مبهما وإباحة الآخر كذلك الوجه ان الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما وجد وهو غير مباحه من غيره والجمع بينهما تأملاً اه بر ماوى والحاصل انه متى أتى بصيغة امسك لم يحتج بصيغة فراق ولا مفارقات وان أتى بصيغة فراق في المفارقات لم يحتج بصيغة امسك في المسكات وهذا حاصل ما ذكره الشارح بعد قول المتن أو كما خسر ترك أمسكت اه شيخنا وفي قول على الجلال مانعه قوله أمسك هو وفارق فعلاً أمر اختار الاذرعى أن أمسك للوجوب وفارق للإباحة واعتمده شيخنا مر واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما اذ هو جوده يتعين الآخر وفي جميع ذلك نظر اذ لا معنى لتعين أحدهما معينا أو مبهما وإباحة الآخر كذلك ولا لتعين معنى أحدهما من الإبقاء والدفع كذلك الوجه ان الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما وجد وهو غير مباحه من غيره والجمع بينهما تأملاً اه (قوله اذ انكحهم مرتباً) دلالاً في الثانية مع أنه أنصر وما وجه الدلول ولعل وجهه انه ربما يتوهم ان المراد الثانية في المتن وهي قوله أو في عدة تأمل (قوله واذا مات بعضهم الخ) أي بعد اسلام ذلك البعض فان مات قبل الاسلام نزل موته قبل الاسلام منزلة تأخر اسلامه عن العدة فيندفع ولا يختار منه وعبارة من قول قوله واذا مات بعضهم أي بعد اسلامه أمالومات البعض قبل اسلامه فهو بمنزلة انقضاء عدته قبل اسلامه فيختار من الباقيات أربعة اه بحروفه (قوله وذلك) أي التعميم بقوله وسواء الخ لترك الاستفصال القاعدة ان ترك

لزمه) حالة كونه (أهلاً) للاختيار ولو سكران (اختيار مباحه واندفع) نكاح (من زاد) منهم عليه والاصل في ذلك ان غيلان اسلم ونحوه = شرسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعة وفارق سائرهن صحبه ابن حبان والحاكم وسواء انكحهم أم أم مرتباً وله امسالك الاخسيات اذا نكحهن مرتباً واذا مات بعضهن فله اختيار الميتات ويرث منهن وذلك لترك الاستفصال في الخبر وتعبيري بما ذكر

الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهي معارضة لقاعدة أخرى وهي وقائع الاحوال
اذا تطرق اليها الاحتمال كسأها ثوب الاجمال وسقطا به الاستدلال ونخصت الاولى بالاقوال والثانية بالافعال
اه حل وعبرة قل على الجلال قوله لترك الاستفصال الخ هو اشارة الى قاعدة ذكرها الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه في الوقائع القولية بدليل آخرها بقوله ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة
العموم في المقال وله قاعدة أخرى في الوقائع الفعلية وهي وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسأها
ثوب الاجمال وسقطا به الاستدلال كفي وضع يد عائشة رضي الله عنها على عتيق عليه وسلم في صلته
واستمر فيها فانه يحتسب ان من فوقه ائيل فلا دليل فيه لابي حنيفة على عدم نقض الوضوء باللمس اه (قوله
شامل اغير الخ) ظاهر بل يجب عليه ان يختار أربعة ولغيره ان يختار اثنين وظاهر كلامه ولو سبها ونحوه من
كل من ينسك للحاجة فيجب عليه ان يختار اربعة بالواحدة كما قررنا شيئا زى أي لانه يقتضي انسكه
الكفار وفي الدوام ما لا يقتضي انسكه المسلمين اصله وفي الابتداء حقيقة اه حل (قوله بل ولا يصح منهما
ذلك) أي لان الاختيار أمر يتعلق بالطبع فلا يقوم في ذلك غير مقامه اه حل ونفقتن في ماله وان كن
ارتقاء لانهن محبوسات لحقه اه شرح هو (قوله أو أسلم معه قبل دخول الخ) انظر لم قيد المعية هنا بالقبولية
وإن يطلقها كما تقدم فان قبل قدیم الاجل التفصيل الذي ذكره في الشرح في محترزها بقوله أما لو أسلم المباح الخ
فنهذا التفصيل يمكن ان يأتي في صورة المناقاة الثانية وهي قوله أو في عدة وأيضاً الغرض في المستلذين ان الذي
أسلم هو المباح فقط كما قيد الشارح بذلك ذكر الشارح لا تفصيل المذكور في المفهوم بخلاف فرض المسئلة
هذا ولم يذكر الشارح محترز القيد الثاني الذي قيده به وقوله ولم يكن تحته كتابية والظاهر ان يقال في محترزه
على قياس ما تقدم انه ان كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل يختاره أو يختار بعضه ويكمل العدد الشرعي
بالكتابية وقوله وان أسلم بعد العدة أي أو لم يسلم أصلاً وهذا التعميم يناسب الصورة الثانية وكان عليه ان
يذكر تعميماً آخر يناسب الاولى بان يقول وان أسلم أي من زاد بعد الزوج في الاولى أو بعد العدة في الثانية
ليطابق هذا التعميم ما ذكره بقوله لتأخر اسلامه الخ وقوله وكذا لو أسلم الخ تنظير في التفصيل الذي ذكره قبل
فيقال ان أسلم من زاد أو بعضه في العدة أو كانت كتابية لم يتعين المباح والاعتين (قول المتن أو أسلم معه قبل دخول
الخ) معطوف على قوله أسلم معه الخ الذي هو صفة لقوله أسلم من مباح فيكون المعطوف صفة ثانية
وقدر الشارح العائد في المعطوف بقوله منهن فالحق ان أسلم على أزيد من العدد الشرعي وقد أسلم الجميع
كذلك بقرينة قوله أسلم معه الخ أو بعضه هو العدد الشرعي فقط وقد ذكره بقوله أو أسلم معه الخ اه شيخنا
(قوله لتأخر اسلامه الخ) صادق بان لم يسلم أصلاً أو أسلم متأخراً عن المباح اه (قوله أما لو أسلم المباح الخ)
محترز قوله قبل دخول الخ اه (قوله ثم أسلم الزوج في العدة) وهي من حين اسلام المباح اه حل (قوله
أو على أم وبنتها الخ) الظاهر ان الحكم الذي رتبته على هذا من قوله حرمتا الخ لا يتقيد بكونهما كتابيتين
ولا باسلامهما بل انما يتقيد به انفساخ النكاح وعدمه مع انه كان من حقه ان ينكحهما على هذا الحكم اذ السياق
في الانفساخ وعدمه لا في التعريم وعدمه اذ هذا معلوم مما سبق من قوله ومن وطئ امرأة بثلث أو شبهة منه
ومن النكاح على الحرمان بالمصاهرة اه (قوله فان دخل بهما أو بالام الخ) عبارة شرح مر فان دخل بهما
أو دخل في من المدخول بها حرمتا أبداً ولو قلنا بفساد أنكحتهما لان وطئ كل شبهة يحرم الاخرى ولكل المسمى
ان صح والافتراسل أو لا أي أو لم يدخل بواحدة منهما أو دخل بواحدة منهما أو لا تعينت البنت
واندفعت الام حرمتا أبداً بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحتهما وفي قول يغير بناء على فسادها أو دخل
بالبنت فقط تعينت البنت أيضاً الحرمة الام أبداً بالعقد على البنت أو بوطئها أو دخل بالام حرمتا أبداً الام
بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحتهما والبنت بوطئ الام والام بمهر التسل بالمدخول على ما نقله الرافعي

شامل اغير الخ كقوله
بخلاف عبارته وخرج بزيادتي
أهلا غيره كن أسلم تبعه لا
يلزمه ولا وليه اختيار قبل
أهليته بل ولا يصح منهما ذلك
(أو أسلم) منهن (معه قبل
دخول أو) بعد اسلامه (في
عدة مباح) فقط ولم يكن تحته
كتابية (تعين) للنكاح
واندفع نكاح من زاد وان
أسلم بعد العدة لتأخر اسلامه
عن اسلام الزوج قبل
الدخول أو عن العدة أما لو
أسلم المباح معه بعد الدخول
فلا يتعين ان أسلم من زاد أو
بعضه في العدة أو كن كتابية
والاعتين وكذا لو أسلم المباح
ثم أسلم الزوج في العدة (أو)
أسلم (على أم وبنتها) حالة
كونهما (كتابيتين أو غير
كتابيتين) (أسلمتا) فان دخل
بهما أو بالام فقط (حرمتا
أبداً) البنت بالمدخول على
الام والام بالعقد على البنت
بناء على صحة أنكحتهما

(والا) بأن لم يدخل بواحدة منهما أو دخل ٢٠٨ بالبنت فقط (فالام) دون البنت تحرم أبدا بالعد على البنت بناء على ما مر (أو) أسلم على (أمة)

عن البغوي وخروفي في ارضية ودون محمول على ما اذا كان المسمى فاسدا والاف لواجب المسمى انتهت (قوله) والابن لم يدخل بواحدة منهما (الح) مثله ولو شئت هل دخل باحداهما أولا ولو علم أنه دخل باحداهما وشك في عينها حرمتا وبطل نكاحهما اه حل (قوله دون البنت) أي فانما تبين ولا ينفخ نكاحها اه حل (قوله أو أسلم بعد اسلامها فيها) هذه الصورة زائدة على المتن (قوله أو أسلم بعد اسلامها فيها) هذا تسميع منه في هذا وما بعده لما علمت من ان المتن لا يصدق فيه فكيف يحتمل القول كمر اه والجواب انه لم يحتملها للمستنبط بل هي زائدة عليه كزادها فيما قبله وقرينة ذلك ذكر المتعلق لما قبلها وهو قوله في عدة اذلو كان غرضه تحميها لانه لا يخرج المتعلق عنها أيضا (قوله حين اجتماع اسلامهما) أي اسلام الزوج والتي يختارها فيقتضى لا يقتضي جواز الاختيار في الثانية في المثال الا في بخلاف عبارة الاصل لان الثانية يصح دفعها بانها تحل له حين اجتماع اسلامه واسلامه من وهو بالاسلام الثالثة اه شيخنا (قوله حين اجتماع اسلامهما) أي ولا يصدق في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فيما يظهر اه بولسى اه سم (قوله) أولى من قوله عند اجتماع اسلامه واسلامه (ين) أي لان كلام الاصل يقتضي حل الثانية لانها حال اسلام الثالثة تحل له تأمل اه حل أي فيصدق عليه ان الثانية تحل له عند اجتماع اسلامه واسلامه لان الفرض انه حال اسلام الثالثة كان معسرا مثلا وفي قول على الجلال قوله عند اجتماع اسلامه واسلامه من الصواب واسلامها لانه لو أسلم مع اثنين من أربع فعتقت احداهما ثم أسلم الاخران اندفعت تمام هذه الحرية على المعتمد ولو أسلمت واحدة وهي تحل له ثم أخرى وهي لا تحل له ثم ثالثة وهي تحل له لم يجوز له اختيار الثانية وله اختيار احدي الاخرين الا ان كان اختيار الاولى عقب اسلامها فممتنع عليه اختيار الثالثة أيضا كذا قالوه فراجعوه وظاهر كلامهم تعيين الواحدة وان لم تعفه وهو محتمل وقد روجه بأنه مقصر باختيارها وقد يقال بجواز اختيار الثانية كقول كانت تحتها وهذا أوجه نقد مرانه لو كان تحت حرة وأمة وأسلموا أقرت الأمة ان كانت الحرة غير سالحة وما هنا مثله ثم في تعيين الواحدة فيما ذكره وتقرر بناء على صحة تسليمهم وجعلهم التقرير كالدوام فكان يتعين عليه اختيار أربع لا يقال الحر لا يرد على واحدة ابتداء ودواما لانه مردود بما مر من جواز التعدد لان تعفه ولم يحصل له مشقة في العائبة بالوصول اليها (تنبيه) الاختيار هنا وفيما يأتي لا يتعين عليه الا بعد اسلام جميع من تحتها أو بعد انقضاء العدة من لا تسلم اه (قوله تصلح للتمتع) كذا في شرح الروض أيضا ومفهومة انه لو لم تصلح لم تتعين له وقد يقال قرر وافي بحث نكاح لامة ان الأمة لا تقارن الحرية ما عاقت لو نكح الأمة وحرمة غير سالحة مما بطل النكاح في الأمة بخلاف ما لو كان تحت حرة غير سالحة يجوز له نكاح الأمة بشرطه وقد نزلوا هنا الاسلام منزلة الابتداء وقضية تعيين الحرية وان كانت غير سالحة ويوجب بينهم وان نزلوه منزلة الابتداء لا يلزم ان يعطى حكم الابتداء من كل وجه فانه دوام لكنه كالا ابتداء في بعض الوجوه اه سم (قوله حرة تصلح للتمتع) فلم تصلح للتمتع اختيار واحدة من الاماء كما يحتمل الا ذرعى وهو ظاهر اه شرح الرمي (قوله اختار أمة) أي بعد انقضاء العدة وله بعدها نقض اختياره قبلها بل لو أسلمت الحرة فيها بعد اختيار غيرها بطل اختياره فمر عليه وتعينت الحرية وليس له اختيار أمة حيث تعينت الحرية وان ماتت أو ارتدت ولو قبل اسلام الاماء وانما لم يمنع اليسار اختيار أمة أسلمت قبله أو بعده كمر لانه وسيلة لتحصيل الحرية والوسائل تقتضيه اه قول على الجلال (قوله ولو أسلمت الحرة) هذا تفصيل لقوله تعينت وضابط كونهن كالحرائر ان يعترعن قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج ولا نظر لاسلام الحرة تقدم أو تأخر أو توسط فيصدق هذا الضابط بما لو أسلمن ثم عتقن ثم أسلم الزوج فتقول الشارح اما لو تأخر عتقهن عن اسلامهن أي وعن اسلام الزوج وعبرة زى ولا يختص الحكم بما ذكره المصنف في هذه الصورة قبل الضابط الشامل

أسلمت معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمت بعد اسلامه (في عدة) أو أسلم بعد اسلامها فيها (أقر) النكاح (ان حلت له حينئذ) أي حين اجتماع الاسلامين كأن كان عبدا أو معسرا خائف العنت لانه اذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فان تخلفت عن اسلامه أو هو عن اسلامها فيما ذكر أو لم تحل له اندفعت (أو) أسلم حرة على (اماء أسلمن كمر) أي معه قبل دخول أو بعده أو أسلمن بعد اسلامه في عدة أو أسلم بعد اسلامهن فيها (اختار) منهن (أمة) ان حلت له حين اجتماع اسلامهما لانه اذا حل له نكاح الأمة حل له اختيارها فان لم تحل له حينئذ اندفعت فلو أسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهي تحل له ثم الثانية وهي لا تحل له ثم الثالثة وهي تحل له اندفعت الثانية فتعبر بين الاولى والثالثة فتعبري بما ذكر اولى من قوله عند اجتماع اسلامه واسلامهن وظاهر انه لو لم يوجد الحل الا في واحدة تعينت اما غير الحر فله اختيار تتعين (أو) أسلم حرة على (حرة) تصلح للتمتع (واماء أو أسلمن) أي الحرة والاماء (كمر) أي معه قبل الدخول أو بعده أو أسلمن بعد اسلامه في عدة أو

أسلم بعد اسلامهن فيها (تعينت) أي الحرية للنكاح لانه يمتنع نكاح الامتلى تحت حرة تصلح فيتمتع اختيارها (وان لها أصبرن) أي الحرية حتى انقضت عدتها (اختار أمة) ان حلت له كقولم تكن حرة لتبين انها بابت باسلامه (ولو أسلمت) أي الحرية (وعتقن) أي الاماء

(ثم أسلمن في عدة فكمراثر)
أصليات فختار من ذكرن
أربعاً ما إذا تأخر عتقهن عن
اسلامهن فحكم الانعاق
فتعين الحرة ان ضلعت والا
اختار واحدة منهن بشرطه
والظاهر أن مقارنة العتق
لاسلامهن كتقدمه عليه
(والاختيار) أي ألفاظه
المألة عليه صريحاً (كانت
نكاحك) أو (تنته أو) كناية
(كانت) أو (أمسكت)
أو ثبتك بلا تعرض للنكاح
وذكر الكاف من زيادتي
وكررت اشارة الى الفرق بين
الصريح والكناية ولو اختار
الفصح فيما زاد على المباح تعين
المباح للنكاح وان لم يأت فيه
بصيغة اختيار (كطلاق)
صريح أو كناية ولو لم يلقأه
اختياراً لمطلقاً لأنه انما
يخاطبه المنكوحه فاذا
طلق الحرار بعاقطع
نكاحهن بالطلاق وانقضت
الباقيات بالشرع (لا فرق)
بغيرنية طلاقاً لأنه اختيار
لفصح فلا يكون اختياراً
لنكاح (و) لا (وطء) لان
الاختيار ما كابداء النكاح
أو كاستدامته وكل منهما لا
يحصل الا بالقول وذكروا
من زيادتي (و) لا (ظاهر
وايلاء) فليس بالاختيار

ايها ولا غيرهما ان بطر العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج فيصدق ذلك بما اذا أسلم ثم عتق ثم
أسلم أو عتق ثم أسلم ثم أسلم أو عتق ثم أسلم وفي قل على الجلال قوله وعتق ثم أسلم الخ
المعتبر في كون كل واحدة كالحرية ان يجتمع اسلامهما مع اسلام الزوج وهي حرة سواء تقدم اسلام الزوج
عليها أو تأخر سواء ترتب اسلامهن أولاً وسواء تقدم عتقهن على اسلامهن أولاً ومقارنة العتق لاجتماع
الاسلامين كتقدم العتق اه (قوله ثم أسلم في عدة الخ) أي سواء تأخر اسلام الزوج عن اسلامهن أو تقدم
عليه فقط أو على العتق (قوله أي ألفاظه الدالة عليه) أي ولو ضمناً أولاً وما في الضمني لفظ الطلاق ومن
الزوي فصح ما زاد على المباح اه حل (قوله صريحاً وكناية) أي أولاً وما كما أشار اليه بقوله ولو اختار
الفصح الخ أي فيلزم من اختيار الفصح اختيار النكاح أي أو ضمناً كما أشار اليه بقوله كطلاق فهو قسم رابع
لا صريح ولا كناية وقال لا فرق بقيد الذي ذكره لأنه حيثئذ يكون من القسم الثالث أي ما يحصل الاختيار
فيه لزوماً كما أشار اليه بقوله لأنه اختيار للفصح أي فيلزمه اختيار النكاح فقوله فلا يكون الخ أي صريحاً
ومعترض قوله بغيرنية طلاقاً انه لو نوى الطلاق حصل الاختيار لكن ضمناً لا فرقاً يحصل به الاختيار ولا بد
لكنه ان لم ينو الطلاق حصل لزوماً وان نوى حصل ضمناً لا فرقاً بينه وبين بقية اقسام الطلاق ان البقية
صريحاً يحصل فيه الاختيار ضمناً ولا بد وكنايته ان نوى به الطلاق حصل به الاختيار ضمناً وان لم ينو فلا
يحصل به شيء أصلاً بخلاف الفرق عند عدم النية يكون فمخار يحصل به الاختيار لزوماً كل ذلك يعلم من
كلام الشارح اه (قوله أو ثبتك) ومثله أردت كوهذا عند الاطلاق أن قال اخترتك للفصح أو أردت كاه
أو اخترت فصح نكاحك أو أردته أو صرفت كعن النكاح أو دفعتك عنه أو صرفت نكاحك أو دفعته كانت
كلها للفصح اه قل على الجلال (قوله وكررت اشارة الخ) فيه انه غاية ما يستفاد من تكرير الكاف ان
الثاني غير الاول (قوله ولو اختار الفصح فيما زاد الخ) الظاهر ان الفصح صريحاً وكناية في الاختيار قياساً
على الطلاق كما في حل اه (قوله كطلاق) أي وسراح اه شرح مر (قوله كطلاق) أي فانه من
الفاظ الاختيار فهو مطوف على كاخترتك بحذف العاطف وهل هو صريح في الاختيار أو كناية فيه أو
صريحه صريح فيه وكنايته كناية فيه الظاهر الثاني لأنه لا يفيد الاختيار الا ضمناً اه حل (قوله فانه اختيار
للمطلقة) أي ضمناً كأنه قال اخترتك للنكاح وطلقتك اه حل (قوله لا فرق) في قوة الاستثناء من
الطلاق اذ الطلاق من قسم الضمني والفرق من قسم الزوي اه والفرق بين الزوي والضمني ان الضمني
اختيار لنفس المطلقة والزوي اختيار لغير المفارقة والمفارقة منها كما يؤخذ من كلام الشارح اه (قوله
بغيرنية طلاق) أي فالفرق هنا كناية طلاقاً لاحتماله هنا غير معنى الطلاق وان كان صريحاً في الزوجة المحقة
اه سبط طب (قوله بغيرنية طلاق) شرط لاخر اجماعه من الطلاق حتى يكون الاختيار به لزوماً ومبا فتكون المختارة
غير المفارقة اما لو كان بنيتها فيكون من قسم الضمني فتكون المختارة هي المفارقة (قوله لأنه اختيار للفصح) أي
فصح المفارقة وقوله فلا يكون اختياراً للنكاح أي نكاح المفارقة بل هو اختيار لغيرها اذ هو من قسم الفصح وقد
تقدم في الشارح ان الفصح كذلك فان قلت ما الفرق بين الفرق والطلاق من حيث ان الاول اختيار للفصح
والثاني اختيار للمطلقة فمع اشتراكهما في حل عصمة الزوجية قلت الفرقان الفرق مشترك بين الطلاق وبين
الفصح فلا بد لدلالته على الاختيار من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق اه شيخنا وفيما قبله (قوله لأنه اختيار
لفصح) فيه ان الفصح لما زاد يلزمه الاختيار للنكاح في الباقي الا ان يفرق بينه وبين الطلاق بان الطلاق يتضمن
اختياراً مخاطبته للنكاح والفصح انما يلزمه الاختيار لانه متضمن له اه حل (قوله فلا يكون اختياراً للنكاح)
أي نكاح المفارقة بل هو اختيار لغيرها اذ هو من قسم الفصح وقد تقدم في الشارح ان الفصح كذلك (قوله
فليس) أي الظاهر والايلاء باختيار وبقوتان فاذا اختارها النكاح حسب ما من وقت الاختيار فيصير عائداً

بعد الوطء ليس اختيارا وعليه المهران لم يحتزن كاحياءه قل على الحلال (قوله لان الظهار محرم) أي للحلال
 وقوله من الوطء أي الحلال وقوله وكل منهما أي من التحريم المستفاد من محرم والامتناع لكن الضمير راجع
 لهما لا بقيد ما مر فيكون في شبه استخدام ويصير رجوعه للظهار والايلاء اه شيخنا (قوله وكل منهما) أي
 التحريم والامتناع وعبارة شرح مر صريحة في كون الضمير راجعا للظهار والايلاء وعبارته لان كلاما من
 الظهار الخ وعليه فمعي كونهما أليق بالاجنبية ان المقصود منهما التبعاد عن الوطء وهو فيها أليق اه شيخنا
 وعبارة الحلبي قوله وكل منهما بالاجنبية الخ التي هو أليق بالاجنبية انما هو مطلق التحريم ومطلق الامتناع
 لا تحريم الحلال ولا الامتناع من الحلال تأمل فلو اختار المولى منها أو المظاهر منها للنكاح حسب مدة الايلاء
 والظهار من الاختيار فيصير في الظهار عائد حيث لم يفارقها بعد الاختيار حالا انتهت وقوله انما هو مطلق التحريم
 أي الغير الناشئ عن ظهار وقوله ومطلق الامتناع أي الغير الناشئ عن الايلاء وهذا ليس مراداه لان المقصود
 التحريم والامتناع الناشئان عما ذكر من الظهار والايلاء الا أن يقال المراد التحريم والامتناع المجردان عما
 ذكر وعلى عبارة مر لا يرشئ من ذلك تأمل (قوله لان الاختيار به ضمنى) فيه ان الفسخ اذا لم ينوبه الطلاق
 اختيار أي يلزمه الاختيار لما عدا ما زاد فهو غير مستقل في الاختيار وهو لا يصح تعليقه اه حل (قوله فان نوى
 بالفسخ الطلاق صح) قال حج واستشكل كون الفسخ كناية في الطلاق بان ما كان صريحا في بابه ووجد
 نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غير موجب بيان القاعدة أكثرية ووجه خروج هذا عنها أنه استثنى رعاية
 لغرض من رغب في الاسلام اه سم (قوله لانه حيث نطق بالطلاق) أي ويحصل به الاختيار أي فهو كناية طلاق
 وفيه ان هذا صريح في بابه أي في الزوجة المحقة اذا وجدها عيب ووجد نفاذا في موضوعه فكيف يكون كناية
 في غير موجب بانه مستثنى مما ذكر ترغيبا في الاسلام ووجه شيخنا بانه لما لم تعلم الزوجة احتمال غير معنى
 الطلاق اه حل (قوله وله حصر اختيار الخ) وصورته أن يقول اخترت أربعا من هؤلاء الستة أو العشرة
 ولو كان الذي تحته هو الستة أو العشرة اه شيخنا وقال هذا التصوير هو المطلق من المشايخ ولم يرض بان يصور
 أيضا بان يقول اخترت خمسة أو ستين العشرة وانظر ما المانع من ذلك مع انه هو الاثنى بتعليل الشارح وهو قوله
 اذ يتخف به الاجتهاد وبقوله ويندفع نكاح من زاد كجه وظاهر اذهو على تصوير الشيخ لا يندفع نكاح شيء من
 العدد بل قوله اخترت أربعا من العشرة لا يزيد على ما هو ثابت له قبل الاختيار اذا ثبت له قبله نكاح أربع
 مهمات من العشرة بل ولا يظهر أيضا مع قول المتن وله حصر اختيار في أكثر من مباح لانه على التصوير المذكور
 انما اختار المباح فقط تأمل (قوله وعليه تعيين الخ) هذا راجع لقوله لزمه أهلا اختيارا مباحا هو قوله وله
 حصر اختيار الخ ولا يقال انه مكر ربيع الاول لانا نقول قوله اختار مباحا يصدق بالتعيين وعدمه كما لو قال اخترت
 أربعة من العشرة فقد أتى بالاختيار وبقى عليه واجب آخر وهو التعيين اه شيخنا (قوله وعليه تعيين الخ)
 قال شارح التجميع في التعبير بالتعيين سر وهو الاشارة الى أنه بمجرد الاسلام زال نكاح من زاد فالاختيار تعيين
 لامر سابق لا انشاء ازاله ويدلله ان العدة تكون من اسلامهما ان أسلما معا ومن اسلام السابق منهما ان أسلما
 مرتبا اه زى (قوله وعليه تعيين لمباح) أي لان بالاسلام يزول نكاح من زاد فالاختيار تعيين لامر سابق
 لا انشاء ازاله ومن ثم كانت العدة من اسلامهما ان أسلما معا ومن اسلام السابق منهما ان أسلما مرتبا اه حل
 (قوله وعليه تعيين الخ) كذا في المنهاج قال الزركشي يجوز في هذا أن يكون من تمام الذي قبله أي تعيين أربع
 من الخمس ويؤيده قول المحرر فيندفع غيرهن ويؤمر بالتعيين فيهن ولان وجوب أصل التعيين قدمه في أول
 الفصل وأن يكون كلاما مبتدأ يشمل هذه وغيرها ويؤيده أن حكم النفقة وما بعده لم يسبق له ذكر ثم ذكر
 الزركشي ما حاصله ان شارح التجميع قال في التعبير بالتعيين سر وهو الاشارة الى أنه بمجرد الاسلام زال نكاح
 من زاد فان الاختيار تعيين لامر سابق لا انشاء ازاله قال الزركشي فلا يرد قول القائل ان الزيادة قارنت الاسلام

لان الظهار محرم والايلاء
 حلف على الامتناع من الوطء
 وكل منهما بالاجنبية أليق
 منه بالمتكوحة (ولا يعاقب
 اختياره) لا (فسخ) كقوله
 ان دخلت الدار فقد اخترت
 نكاحك أو فسخت نكاحك
 لانه ما مور بالتعيين والمعلق
 من ذلك ليس بتعيين بخلاف
 تعليق الطلاق وان كان
 اختيارا كما مر لان الاختيار
 به ضمنى والضمنى يغفر فيه
 ما لا يغفر في المستقل فان نوى
 بالفسخ الطلاق صح تعليقه
 لانه حيث نطق بالطلاق
 يصح تعليقه كما مر (وله)
 أي الزوج حرا كان أو غيره
 (حصر اختيار في أكثر من
 مباح) له اذ يتخف به الاجتهاد
 ويندفع نكاح من زاد
 وتعبير بذلك أعم من قوله
 في خمس (وعليه تعيين) لمباح
 منهن

(و) عليه (موثة) للموقوفات (حتى يختار) منهن مباحة لهن محبوسات بسبب النكاح وتعبيري بالموثة أهم من تعبيرة بالنفقة (فان تركه) أى الاختيار أو التعيين (حبس) الى أن يأتى به (فان أصر عزز) بضرب أو غيره مما يراه ٢١١ الامام وهذا من زيادتي (فان مات قبله) أى قبل

الاتبان به (اعتدت حامل بوضع) وان كانت ذات اقراء (وغيرها بأربعة أشهر وعشر) احتياطاً (الاموطو أوقات اقراء قبلها أكثر منها) أى من أربعة أشهر وعشر ومن الاقراء لان كلاً منهن يحتمل أن تكون زوجة بان تختار فتعتمد عدة الوفاة وان لا تكون زوجة بان تغارق فلا تعمد عدة الوفاة فاحتيط بما ذكر فان مضت الاقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر أتمها وابتدأوا من الموت وان مضت الاربع والعشر قبل تمام الاقراء أتمت الاقراء وابتدأوا من اسلامهما ان أسلما معاً والا فبن اسلام السابق منهما قولي وغيرها شامل لذات أشهر ولذات اقراء غير موطوءة (ووقف) لهن (ارث زوجات) من ذبح أو غن يعول أو دونه فيقدر ذنبه بقولي (علم) أى ارثن (لصلح) لعدم العلم بعين مستحقه فيقسم الموقوف بينهما بحسب امسلاجهن من تساوي وتفاوت لان الحق لهن الا ان يكون فيهن محجور عليها لصغر أو جنون أو سفه فيمستع بدون حصتهن مددهن لانه خلاف الخط اما اذا لم يعلم ارثن كأن أسلم

فلا يندفع الجميع كلونكم في العدة وأسلم فيها اه سم (قوله وعليه مودة للموقوفات) أى ولو كان صغيراً وسفياً وغيرهما كلهم اه قل على الجلال (قوله فان تركه) أى الاختيار هذا راجع أيضاً لقوله لزمه أهلاً اختياراً مباحه وقوله وعليه تعيين فقوله أى الاختيار أى الكائن فيما مر اه شيخنا (قوله فان تركه) أى الاختيار) أى امتنع منه أصلاً أو بعد اختياره أكثر من مباح فان استعمل أهله ثلاثة أيام لاتهم امددة التروى سرعاً وهذا يدل على ان الاختيار لا يجب فوراً الا ان يقال هو واجب فوراً الا انه يغفر له أن يحصر اختياره في أكثر من مباح وحينئذ يطالب بالتعيين فوراً أو يغفر له اذا طلب الامهال ان يعمل ثلاثة أيام حرر اه حل (قوله) فان تركه حبس الى أن يأتى به) أى لا امتناع من واجب لا يقوم غير مقامه فيه فان استعمل أهله ثلاثة أيام كما قاله صاحب الذخائر انه ينبغي القطع به لانهم امددة التروى سرعاً فان لم يقدف به الحبس عزز به بما مر من ضرب وغيره فاذا برئ من الالم الاول اعادوه هكذا الى ان يختار ومعلوم ان الحبس عزز به وان كان ظاهر كلامهما بخالفه فهو غير مراد وانه لا يجوز عزز به ابتداء بنحو ضرب لان المقام مقام تروى فلا يبادر بما يشوش الفكر ويعطله عن الاختيار بل بما يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس ويترك نحو مجنون الى افاقته ولا ينوب الحاكم عن الممتنع لانه خيار شهوة به فارق تطليقه على المولى الا أنى وما بحثه السبكي من توقف حبسه على طلب ولومن بعضهم لانه حقهم كالدين بناء على رأيه ان أسسك أرباعاً في الخبر لا باحة والمعتداته للوجوب وان وافقه الا ذرعى وهو وجوب حقة تعالى لما يلزم على حل تركه من امسالك أكثر من أربع في الاسلام وهو ممتنع فن ثم كان الوجه وجوب عدم توقفه على طلب أخذ باطلا فهم اه شرح حر (قوله أى من أربعة أشهر وعشر) ذكره اله شرحاً لليبالي كفى الآية جرت على القاعدة ومن ثم قال الرنخسرى لوقيل وعشرة كان خارجاً عن كلام العرب تحفة اه شو برى (قوله ومن الاقراء) أى ان لم تكن شرعت فيها ومن بقيتها ان شرعت فيها لانها تحسب من الاسلام كما قال فان انقضت قبل الموت اعتدت بالأربعة والعشر فقط (قوله ومن الاقراء) أى ومن الباقي من الاقراء ان كان بقى منها شئ لان ابتداء الاقراء من الاسلام وهو سابق على الموت الذى ابتدأت الاشهر منه فان لم يبق من الاقراء شئ كان حاضت ثلاث حاضات بعد الاسلام وقبل الموت فانها تعمد عدة الوفاة قطعاً كما يؤخذ من مر (قوله ووقف ارث زوجات) المراد بالارث الموروث بدليل بيانه بقوله من ربع أو غن والخ وعبارة المنهاج ووقف نصيب زوجات الخ ولا يجوز الصلح على مال آخر من غير التركة ليفوز باذله به لانه يبيع لها من غير أن يتحقق الملك اه سم (قوله لصلح) أى اتفاق وتسميته صلحاً مجازية والا فقدمه في الصلح انه أربعة أنواع وهذا ليس منها لا يقال انه من قسم المعاملة والدين لانا نقول في هذه المسئلة لا معاملة بينهما ولا دين لاحدها على الاخرى اذا علمت هذا علمت أن قول بعضهم لا يشترط تقدم الاقرار ويكون هذا من المواضع التى يصح فيها الصلح من غير اقرار فيه تساهل لما علمت اه (قوله لصلح) بان تقول كل منهن لصاحبتهاتها الزوجية ليكون الصلح على اقرار كذا قال الصميرى والراجح عدم وجوب ذلك وهذا من الاماكن التى يجوز فيها الصلح مع الانكار اه حل وتقدم مافيه (قوله من عدد هن) أى الموجود لا الشرعى (قوله لجواز الخ) أى فلم يتحقق السبب بالارث لانه على فرض اختياره الكفايات لا يرثن ولا تورث المسلمات لهذا الاحتمال اذ شرط الارث تحقق السبب اه شيخنا (قوله) دفع اليهن ربع الموقوف) أى وما بقى منه يوقف الى صلح المستمع الباقيات وكذا يقال فيما بعده وقوله ولا ينفذ به تمام حقهن أى من الموقوف بل يصطلحن مع الباقيات اللاتى لم يأخذن في بقية الموقوف بتساو أو تفاوت (قوله أيضاً دفع اليهن ربع الموقوف) أى يوقى لهن منه ثلاثة اثمانه اذ حق مجموع الخمس من

على ثمان كتابات واسلم معاً أربع منهن ومات قبل الاختيار فلا وقف لجواز أن يختار الكفايات بل تقسم التركة على باقى الورثة وأما قبل الاصطلاح فلا يعطى شيئاً الا أن يطلب منهن من يعلم ارثه فلا يكن خساً فطلبت واحدة لم تعط وكذا أربع من ثمان فلو طلب خمس منهن دفع اليهن ربع الموقوف لان فيهن زوجة وست فنفقة لان فيهن زوجة وسبع فتلاثة ار باعهولهن قسمتها أخذه والتصرف فيه ولا يقطع به تمام

الموقوف خمسة اثمانه لانه شركة بين التماثية وقد أخذت الخمسة بعشرين يبقى لهن من تمام حقهن ثلاثة اثمانه وقوله فنصفه أى ويبقى لهن من تمام حقهن من الموقوف ثمان لانهن أخذن نصف الموقوف بأربعة اثمان ولستة من جلة الموقوف ستة اثمانه وقوله أو سبع ثلاثة اربعة أى ويبقى لهن من تمام حقهن من الموقوف ثمان لان السبع من الموقوف سبعة اثمان وقد أخذن ثلاثة اربعة بسبعة اثمان وقوله ولاية قطع به أى بما أخذته تمام حقهن أى من الموقوف وهو ثلاثة اثمانه فى الاول وثلاثة فى الثانى وثلاثة فى الثالث تأمل

*(فصل) فى حكم مؤنة الزوجة ان اسلمت او ارتدت مع زوجها وتخلف أحدهما عن الآخر ولو (اسلما معا) قبل دخول أو بعده (أو) اسلمت (هى بعد دخول قبله او دونه استمرت المؤنة) لاستمرار النكاح فى الاولين ولا بيان الزوجة فى الثالثة بالواجب عليها فلا تسقطه مؤنتها وان حدث منها مانع التمتع كالوفلت الواجب عليها من صلاة او صوم بخلاف ما لو اسلم قبلها او دونها وكانت غير كاتبة لنشوزها بالتخلف (كان ارتد دونها) فان مؤنتها مستمرة لانها لم تحدث شيئا وهو الذى أحدثت الردة بخلاف ما لو ارتدت دونه او ارتد معها وان اسلمت فى العدة فلا مؤنة لها بالنشوزها بالردة وتعتبر بالمؤنة اعم من تعبير بالنفقة

*(باب الخيار)

فى النكاح *(والاعفاف ونكاح الرقيق) وما يذكر معها (ثبت خيار لكل من الزوجين بما وجد مبالا آخر

*(باب الخيار) فى النكاح

اسبابه خمسة الاول عيب النكاح الثانى خلف الشرط الثالث اعساره بالنفقة الرابع عتقها تحت عيب الخامس خلف الظن وصورة ما لو طنته حرافيان عيبا وهى حرة على المعتد الا أنى اه شيخنا وعبارة حل والخيار اسباب منها العيب ومنها التفرير بخلاف شرط أو بخلاف ظن على ما يأتى عند شيخنا خلافا للشارح ومنها العتق والعيب امام مشترك واما يختص بالزوج أو بها والاول الجنون والجنون والبرص والثانى الحب والعنف الثالث الرق والقرن (قوله وما يذكر معها) أى مع الثلاثة أى مجموعها لان الثالث لم يذكر له شيئا يفتيه بل جميع ما ذكره فى فصل نكاح الرقيق من متعلقاته كحسبائى اهو مما يذكر مع الاول قوله فان فسخ قبل وطه فلا مهر الخ وما يذكر مع الثانى قوله وحرم وطه أمة فرعه الخ اه (قوله بما وجد مبالا آخر) يشعر

بأنه كان جاهلا به فلو علمه أحد هم فلا خيار له الا في العنة فيثبت بها الخيار ولو مع علمها كان تزوجها وثبتت عنته ثم فارقها ثم عقد عليها ثانيا فهي علقتهما مع ذلك لها الفسخ اه شيخنا (قوله بما وجدته بالاخر) استشكل تصوير فضها بالعيب بلها ان علمت به فلا خيار والابطال النكاح لاتقاء الكفاءة وأجاب ابن الرفعة بان صورته ان تاذن في معين أو من غير كفه وزوجها الولي منه بناء على انه سليم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام ويثبت الخيار اه زى وعبارته شرح مر واستشكل تصوير فمخ المرأة بالعيب لانها ان علمت به فلا خيار والا فالتقي منه شرط الكفاءة فلا صحة مع اتفاتها والخيار فرع الصحة فغفلة عن قسم آخر وهو انها لو اذنت له في التزويج من معين أو غير كفه وزوجها وليها منه بناء على سلامته فتبين كونه معيبا صح النكاح في هذه الحالة كما صرح به الامام في التوليت والمراجعة ويثبت الخيار بذلك انتهت وقوله أو غير كفه قال سم على ج هذا مشكل لان الفرض انها اذنت في غير كفه وهو شامل لغير الكفه باعتبار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تخير وليس هذا كالأذنت فيمن طنته كفوا فبان معيها فانها تخير لظهور الفرق بين الاذن فيمن طنته كفوا فبان معيها فانه لا يتضمن الرضا بالعيب بين اذنها في غير الكفه لتضمنه الرضا بالعيب وقد أوردته على مر فوافق على الاشكال اه (أقول) ويمكن ان يجاب عنه بان الغالب في الناس السلام من هذه العيوب فحمل الاذن في التزويج من غير الكفه على ما اذا كان الخلل المفوت للكفاءة بدناءة النسب أو نحوها جلا على الغالب اه ع ش عليه (قوله وان حدث بعد العقد والنحول) أي أو بينهما وهذه الغاية للرء بالنسبة لما اذا حدث بعدها وعبارة أصله مع شرح مر أو حدث بها عيب قبل النحول أو بعده تخير في الجديد والقديم لا يمكن من الخلاص بالطلاق بخلافها وردت بضرره بنصف الصداق أو كله اه (قوله بجنون) ومثله الخبل كما الحق به الشافعي وهو بالتحريك كذا قبل والذي في القاموس انه الجنون ولعل الاول لمخ ان الجنون فيه كمال الاستغراق بخلاف الخبل ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولي الخفيف الذي يطرأ في بعض الازمان وأما الانغماء بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض ومجمله كما قاله الزركشي فيما تحصل منه الا فاقه كالمو الغالب أما المأوس من زواله فكما الجنون كما ذكره المتولي ويثبت أيضا بالانغماء بعد المرض كالجنون والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء اه شرح مر (قوله ولو متقطعا) أي أو غير مستحكم وفارق غيره بافضائه الى البطش بالآخر غالبا نعم ان قل كيوم في سنة فلا خيار به اه قل على الجلال (قوله ومستحكم جذام وبرص) أي لان كلامه من عافاه النفس ويعدى في الزوج أو الزوجة أو الولد اه قل على الجلال والمعتدانه لا يشترط استحكامهما بل يكفي قول أهل الخبرة ان هذا جذام أو برص اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله ومستحكم جذام وبرص هذا هو المعتدل لكن المراد به في البرص أن لا يبل العلاج أو ان يزمن أو يتراد في الجذام الاسوداد مع قول أهل الخبرة باستحكامه كما سيذكره لا التقطع وما في حاشية شيخنا عن شيخه مر من عدم اشتراط الاستحكام فيه مبني على أن الاستحكام هو التقطع وان الاسوداد المذكور لا يسمى استحكاما فلا خلاف ولا اعتراض اه (قوله ومستحكم جذام وبرص) جزم المصنف تبعا لابن الرفعة باعتبار الاستحكام في الجذام والبرص حيث قال ~~مستحكم~~ وهو بكسر الكاف اسم فاعل من استحكم الشيء أي صار محكما قاله الجوهري فاستعمل بمعنى افعل وكانها مالم بالعلم بلغا لا يقبل العلاج أو تعسر لما يحلها فصح وصفها بذلك بلها ما مستحكان مبتدآن للخيار وكتب أيضا ومستحكم جذام هو بكسر الكاف بمعنى المحكم يقال أحكمه فاستحكم أي صار محكما لكن اشترى بين الناس فتح كفه وهو خطأ اذ هو لازم اه شوري (قوله ومستحكم برص) الاستحكام فيه ان يصل الى العظم بحيث اذا فرك فركا شديدا لا يحمروا كذا الجنون ينفي العناية والبطش لم يشترط استحكامه اه زى (قوله بمقع) عبارة شرح مر يبيض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته اه (قوله وذلك) أي ثبوت الخيار بالثلاثة لفوات

وان حدث بعد العقد والنحول مما ذكرناه بقولي (بجنون) ولو متقطعا وهو مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء (ومستحكم جذام) وهو علة يحمرونها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويثائر (و) مستحكم (برص) وهو يبيض شديد بمقع وذلك لقوان كمال التمتع (وان ثمنا) أي الزوجين في العيب لان الانسان يعاف من غيره مالا يعاف من نفسه من الجنون

الح (قوله يتعذر الخيار لهما) مقتضاه انه لا يتعذر الخيار لوليها وقد نقل عن مر وهو مشكل لان وليها لا يفسخ
 الا بالمقارن وعند المقارنة لا يصح النكاح لغوات الكفاءة التي هي شرط في الصحة وفي قل على الجلال قوله
 يتعذر الخيار لهما أي لانه ان كان بانفسهما اذ غير ممكن في حالة الجنون المطبق اما في غيره فلكل الخيار في حالة افاقته
 أو بوليها فلا يتصور لانه ان كان الجنون مقارنا للعقد والولي جاهل به فالعقد باطل لعدم الكفاءة وان كان عالما
 به فلا خيار ان قلنا بصحة العقد وان حدث بعد العقد فلا خيار للولي به كما سيأتي وما ذكره شيخنا مر من ثبوت
 الخيار لوليها وتصويره بما اذا اذنت في معين ثم جنت وعقد الولي مع وكيل الزوج ثم تبين انه مجنون فيب مع
 التكاف الزائد نظر ظاهر اه (قوله ويثبت الخيار لوليها) أي من النسب دون السب كذا قاله جج أي
 بناء على ان الولي يشغل السيد وقد تقدم الكلام فيه والمعتمد بثبوته للسيد وان تعدد وتعليقهم بانه يعبر بذلك
 يدل على ان المراد ولي النسب وكتب أيضا يشمل الحاكم اه حل وعبارة الشوري قوله ويثبت الخيار لوليها
 أي الخاص ولومن غير النسب كالسيد على المعتمد اما العام فلا يثبت له أخذ من التعليل انتهت (قوله ويثبت
 خيار لوليها) أي ولو كانت المرأة بالغت رشيدة كيدل عليه قوله وان رضيت به اذ نحو الصغيرة والمجنونة لا أثر لرضاها
 اه ع ش على مر ولم ينصوا هنا على حكم وليها والظاهر انه لا خيار له كما يؤخذ مما تقدم في الكفاءة من قوله
 وله تزويج ابنته الصغيرة من لا تكافئه لامعية ولا أمة اه فتزويجه من المهيبة غير صحيح من أصله واما اذا طرأ
 العيب عليها بعد العقد فيكون حادثا والولي من حيث هو لا يفسخ بالحدث اه شيخنا لکن هذا التقرير انما
 يظهر في ولي الصبي واما ولي المجنون فلم يظهر فيه ما ذكره (فرع) * لانفقة المفسوخ نكاحها بعد الدخول
 في العدة سواء كانت حائلا أو حاملا لانه قطع أثر النكاح ولها السكنى لانها معتدة عن نكاح صحيح تحصيلا لاه اه
 خط اه سول وسينعرض الشارح لهذا المبحث عند قول المتن وحكم مهر ورجوع به كعيب حيث قال
 وكالمهر هنا وثم النفقة والكسوة والسكنى في العدة اه وسيأتي ايضا حه هناك (قوله ان قارن عقدا) أي بان كان
 موجودا قبل العقد واستمر اه ع ش (قوله وان رضيت) أي بعد العقد وأما لو رضيت قبل العقد وهي غير
 مجبرة لم يثبت له الخيار حرر اه حل (قوله ولزوج برتقها الخ) ولا تجبر على شق الموضع فان فعلته وأمكن
 الوطء فلا خيار وليس للامة فعل ذلك قطعا لا باذن سيدها اه شرح مر وقوله ولا تجبر على شق الموضع
 أي حيث كانت بالغة ولو صغيرة اما الصغيرة فينبغي ان لوليها ذلك حيث رأى فيه المصلحة ولا خطر أخذا بما يأتي
 في قطع السلعة اه ع ش عليه (قوله ولزوج برتقها) أي ولو كان مجبوا أو عينا عند شيخنا خلافا لالج اه حل
 وقوله ولها يجبه وبعته أي ولو كانت رتقاء أو قرناء كما يؤخذ من شرح مر وع ش عليه (قوله وقيل يلحم)
 وعليه فهو والرتق منساويان اه حل (قوله بحيث لم يبق منه قدر حشفة) في قل على الجلال وتعتبر
 حشفته باقرانه في غير موطوعها ويعتبر فيه قدر حشفته وان جاوزت العادة في الكبر أو الصغر ويصدق هو في
 بقاء قدرها لو أنكرته وخرج به الخصي وهو موطوع الاثنين فلا خيار لها به لقدرته على الوطء بل قيل انه أقدر
 من غيره عليه اه (قوله بحيث لم يبق منه الخ) فان بقي قدرها وعجز عن الوطء به ضربت له المدة الآتية كالعنين
 اه شرح مر (قوله وبعته) مثل العنين الزمن الذي لا يجامع والمقطوع الذي ذكر الا قدر الحشفة بحيث عجز
 عن الوطء وكتب أيضا قوله وبعته أعاد العامل فيه لاختصاص القيد بعده ولو تركه لتوهم عوده لما قبله
 لكن بقي وجه اعادته في المتن قبلهما وقد يقال هو دفع توهم الاكتفاء بأحدهما ان قلنا بامكان اجتماعهما
 كالانسداد يلحم وعظم معا أو الاشارة الى امتناع الاجتماع بناء على عدم امكانه فليستأمل اه شوري (قوله
 وبعته) الا اذا تزوج الحرامه بشرطه فلا تخير فلا تسمع دعواها لزوم الدور لان سماعها يستلزم بطلان خوف
 العنت وبطلان خوف العنت يستلزم بطلان النكاح وبطلان النكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا
 يخفى ان هذا مبني على ان العنين لا يخاف العنت وتقدم خلافاً من شيخنا نقل هذا الاستثناء عن الجرحاني ولم ينسبه

يتعذر الخيار لهما لا تنفاه
 الاختيار وذكرا الاستحكام
 من زيادة (و) يثبت خيار
 (وليها) أي الزوجة (بكل
 منها) أي من الثلاثة (ان
 قارن عقدا) وان رضيت لانه
 يعبر بذلك بخلاف ما اذا
 حدث بعد العقد لانه لا يعبر
 به وبخلاف الحب والعنة
 الآتين لذلك ولا اختصاص
 الضرر بها (ولزوج برتقها
 وقرنها) بفتح راءه أرجع
 من اسكانها وهما انسداد محل
 الجماع منها في الاول يلحم وفي
 الثاني بعظم وقيل يلحم وذلك
 لغوات التمتع المقصود من
 النكاح (وليها يجبه) أي قطع
 ذكره أو بعضه بحيث لم يبق
 منه قدر حشفته ولو فعلها أو
 بدوطء (وبعته) أي عجزه
 عن الوطء في القبل

على ذلك ونبيه عليه حج اه حل ولو عن عن امرأة دون امرأة أخرى له أو عن البكر دون الثيب تغيرت لغوات
التمتع وقد يتفق الاول لانجاب من شهوته عن امرأة معينة لفترة أو حياة وقد روي غير هالميل أو أنس أما العجز
المحقق لا يضاف فلا يختلف بالنسبة قال ابن الرفعة وما قاله من تغيير البكر يدل على انه لا يجوز زواله بكارتها بخلاف
أصبعه اذ لو جاز لم يكن عجزه عن ازالته مائتاً للخيار أى للقدرة على الوطء بعد ازاله البكارة بذلك وما ذكره من تجه
بل كلامهم في الجنابات كالصريح فيه اه شرح حج للارشاد اه ع ش (قوله وهو غير صبي ومجنون) لأنه لا يتصور
ثبوتها في حقها لانه لا اقرار لها ولا نكول وكذا ينبغي وان أخبر بذلك المصوم فلا تخير زوجته
كل منهما حر اه حل (قوله قبل الوطء) أى دخول حشفة وان لم تزل البكارة لانه لا يشترط في تقرير المهر
زوال البكارة اه حلي (قوله بخلاف المشتري اذا عيب المبيع قبل القبض) أى ولو كان الخيار للبائع
وحده انتهى حلي (قوله لانه قابض لحقه) فيه نظر لانه لا يكون قابضاً بالاتلاف لا بالتعيب وان حمل
التعيب على الاتلاف لم يناسب مسئلة الاجارة لانه لو تلف الدار المكتراة انقضت لانه يثبت له الخيار كما قال
(قوله أما بعد الوطء) أى في ذلك النكاح وأما ووطء في نكاح سابق فلا يمنع خيارها انتهى حلي (قوله عرفت
قدرته على الوطء ووصلت الخ) ان قلت هذا التعليل يأتي في المجهوب اذا كان الجب بعد الوطء لانه حينئذ
عرفت قدرته على الوطء ووصلت الى حقه ما منه فقتضاه انه لا يثبت لها الخيار في المجهوب الا اذا جب قبل الوطء
مع ان لها الخيار به مطلقاً والجواب ما أشار اليه الشارح بقوله مع رجاء زوالها أى العلة في العين بخلاف المجهوب
فلا ترجوز زوال علقته اه شيخنا (قوله ووصلت الى حقه ما منه) قال شيخنا وهو تقرير المهر والتحصين مع انه
ليس واجبا عليه وفيه نظر لما لبتاه بالعنة في الايلاء ولو حل قواهم بعدم وجوب الوطء على الزوج على غير المرة
الاولى لم يكن بعيداً وما الى به شيخنا وبعض مشايخنا قالوا ويجب عليه عقد النكاح عليها اذا طلقها قبله وفيه نظر
فراجع اه قل على الجلال (قوله بخلاف الجب) أى لانها لا ترجوز زواله ثم رأيت شيخنا كجج فالاولا
ينافي ذلك أى ثبوت حق الفسخ لها بالجب والعنة قواهم الوطء حق الزوج فله تركه أبداً ولا ثم عليه ولا خيار
لها بذلك لانها متوقعة للوطء فاذا آتت منه ثبت لها الخيار لتضررها اه حل (قوله بغير ذلك) أى من
أنواع العيوب والافلام الخيار بخلاف الشرط وغيره اه شيخنا (قوله واستحاضة) أى ولو مع تحيز وان
استحكمت وتغوط عند الجماع وازال قبله وبهق وبخر مستحكم وأما المرض الدائم الذي لا يمكن معه الجماع
وقد أيس من زواله فهو من طرق العنة وحيث ينفصل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده اه حل أى فليس
قسماً مستقلاً خارجاً عنها اه مر وقوله وأما المرض الدائم أى القائم بالزوج ومنه ما لو حصل له كبر في الاثنين
بحيث تغطي الذكراً منها وصار البول يخرج من بين الاثنين ولا يمكنه الجماع بشئ منه فيثبت لزوجه الخيار
ان لم يسبق له وطء لان هذا هو مقتضى التشبيه بالعنة وذلك حيث أيس من زواله بقول طبيين بل ينبغي الاكتفاء
بواحد عدل ولو قيل في هذه انه ملحق بالجب فيثبت به الخيار مطلقاً كان محتملاً لان هذا المرض يمنع من احتمال
الوطء الا ان يقال لما كان البرء ممكناً في نفسه التحق بالعنة بخلاف الجب ما لا يمكن في العادة عوداً لذكر أصلاً وأما
لو أصابها مرض يمنع من الجماع وأيس من زواله فهل يثبت له الخيار الخاف المر منها بالرتق أولاً فيه نظر والظاهر
عدم الخيار بل قد يفهمه كلامه الآتي اه ع ش عليه (قوله وقروح سيالة) ومنها المرض المسمى
بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحكة فلا خيار بذلك اه ع ش على مر (قوله على كلام ذكرته فيه
الخ) وهوانه ان كان بحيث يفضيها كل أحد فله الخيار كما ان لها الخيار اذا كان بحيث يفضي كل واحد من
النساء كذا عبروا بالافضاء وفي كلام حج كشيخنا انه ليس شرطاً بل الشرط ان يتعذر دخول ذكر من ينفه
كبدنها فحققت مفسدها فلهذا حج سواء أدى لافضاءها أو لا فلهذا ذلك لولا ينظر لمعنى التعذر اه حل
(قوله نعم نقل الشيخان الخ) ضعيف والمعتمد عدم ثبوتها ولا نفقة لها وكذا لو كان مجنوناً لولا رتقاء أو قرناه اه

وهو غير صبي ومجنون (قبل
وطء) للحصول الضرر بهما
وقياساً فيما اذا اجتذ كره
على المشتري اذا خرب الدار
المكتراة بخلاف المشتري
اذا عيب المبيع قبل القبض
لانه قابض لحقه ما بعد الوطء
فلا خيار لها بالعنة لانها مع
رجاء زوالها عرفت قدرته
على الوطء ووصلت الى حقه
منه بخلاف الجب (ولا
خيار) لهم (بغير ذلك) كعقوبة
واضحة واستحاضة وقروح
سيالة وضيق منفذ على كلام
ذكرته فيه في شرح البهجة
وغیره لانها ليست في معنى
ما ذكرتم نقل الشيخان من
الماوردي ثبوتها فيما اذا
وجدتها مستأجرة العين
واقراء وتعبيري بما ذكر
أولى من اقتضاه على نقي
الخيار بالخبرة الواضحة اما
الخبرة المشككة فلا يصح معها
نكاح كما روي علم العيب بعد
زواله او بعد الموت فلا خيار

حل (قوله فان فسخ قبل الوطء) أي دخول حشفة وان لم تزل البكارة لانه لا يشترط في تقرر المهر زوال البكارة
 اه حل ولا عبرة باستدخال المني في تقرر المهر اه شيخنا والحاصل ان الصور تسعة يسقط المهر في صورتين
 ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في ستة اه (قوله فلامهر) أي ولا متعة اه شرح مر (قوله
 لا ارتفاع النكاح الخ) عبارة شرح مر لانها ان كانت فاحشة فظاهر أو هو قبس بها وكانها الفاحشة (قوله أو
 فسخ بعده بمحادث بعده) قيل عليه ان الطرف الاول لا حاجة اليه لان العطف بأو يعني عنه اذ لو قال أو بمحادث
 بعده لفهم معنى الطرف الاول والجواب نعم ولكن يحتاج اليه لاجل المقابل وهو قوله والا اذ لو حذف الطرف
 الاول لاحتمال ان المراد والا لا يمكن بمحادث بعده والفرض ان الفسخ بعده وليس مراد الان المراد أعظم من ذلك
 فذكره لتكون الا في مقابلته ومقابلته ما بعده على وجه أظهر (قوله والا فمهر مثل) جعل الشارح الاحتمال لصور
 خمس وبقي سادسة زادها مر في شرحه وهي ما لو وقع الفسخ مع الوطء بعيب حدث معه فجعل الواجب أيضا
 في هذه مهر المثل وعبارته أو فسخ معه أو بعده بمحادث معه اه وقوله وذ كر حكم المعين الخ اعلم ان الذي في
 كلام المتأخر صورتان من هذه الخمس وهما ما لو فسخ بعد الوطء بمقارن للعقد أو بمحادث بين العقد والوطء جهله
 الواطئ اه فتعلم من هذا ان الصور الثلاثة الباقية من الخمسة كلها من زيادته ويمكن ادخالها في قوله وذ كر
 حكم المعين من زيادته بان يراد بالمعنيين معية الفسخ أي كون الفسخ مع الوطء ومعية الوطء أي كون الفسخ
 بعد الوطء بعيب حدث معه وفي المعية الاولى صورتان لان الفسخ فيها بعيب مقارن للعقد أو حادث بين العقد
 والوطء (قوله أو معية بمقارن الخ) انظر مع ما يأتي من انه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحاكم الا ان يصور
 بما اذا كان القاضي حاضرا عنده وقت الوطء مع ما فيه من البعد تأمل اه شورى والاولى ان يصور بما اذا
 لم يوجد حاكم ولا محكم فانه في هذه الحالة لا يفتقر الفسخ للرفع للقاضي بل لكل منهما الاستقلال بالفسخ في هذه
 الحالة كما في شرح مر (قوله لانه تمتع بعيبه) هو قاصر على ما اذا كان العيب بها اه رشدي ولذلك احتاج
 الشارح للتعليل الثاني بقوله ولان قضية الفسخ الخ يشمل ما لو كان العيب به تأمل (قوله ولان قضية الفسخ
 الخ) هذا التعليل يقتضي وجوب مهر المثل حتى في الصورة السابقة التي وجب فيها المسمى لان البضع فيها قد تلف
 اه رشدي على مر وقد يقال عارض هذا ما مر من تقرير المسمى بلوطء قبل وجود المقتضي للفسخ والواقع
 لا يرتفع اه شيخنا (قوله ولو انفسخ بردة الخ) هذه الصورة دخيلة للمناسبة وكان الانسب تأخيرها عما بعدها
 لانه من تعلقات ما قبلها اه شيخنا (قوله ولو انفسخ بردة) أي منها أو منه أو منهما وقوله بعده أمالو انفسخ بردة
 قبله في فصل فيه وحاصله انه ان كانت الردة منها وحده اسقط المهر أو منه أو منهما وجب لها النصف كما يعلم من كلام
 المتن والشارح في كتاب الصداق (قوله ولا يرجع زوج الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها
 وهي ان رجلا عنده جلة من العسل فوكت فيه سحلية فاستغنى مقتضاها فأتاه المفتي بالنجاسة فراقه هل يضمه المفتي
 أولا وهو انه لا ضمان على المفتي المذكور أخذ بما ذكره يعزرفقط ان تعمد ذلك اه ع ش على مر
 (قوله ولا يرجع زوج بغيره) أي مغرومه فهو مصدر بمعنى اسم المفعول اه شورى (قوله من مسمى) هذا
 وقع للمحلي تفريعا على الضعيف القائل بان صور الايجب فيها المسمى فسرى الى الشارح ورتبه على المعتمد
 ولا يصح رجوعه لما في المتن قبل الا ان ذلك بعد الوطء والتفريق لا يكون الا بمقارن للعقد اه شيخنا وعلى هذا
 كان عليه ان يقتصر على قوله من مسمى نظر المضعف أو على قوله ومهر مثل نظر المعتمد الا ان يقال الواو بمعنى
 أو أي من مسمى على قول أو مهر مثل على الرابع اه وعبارة سم قوله من مسمى الاولى بل الصواب اسقاطه
 لانه لا يجب الا بالعيب الحادث بعد الوطء ولا تفسير اذ ذلك وانما ذكره المحلى بناء على القول بوجوبه مطلقا
 والشيخ لا يفرع على مرجوح ولكنه لما وجد ذلك المذكور في كتاب المحلى ظن انه مفرع على الرابع فقلده في
 ذكره غافلا عن تقريره ذلك على المرجوح وعن قول الجلال المحلى عقب ذلك أما الحادث بعده أي العقد اذا

(فان فسخ) بعيبه أو عيبها
 (قبل ووطء فلامهر) لا ارتفاع
 النكاح الخالى عن الوطء
 بالفسخ سواء اقام العيب
 العقد أم حدث بعده (أو)
 فسخ (بعده بمحادث بعده
 فسخ) يجب لتقرره بالوطء
 (والا) بأن فسخ بعده أو معه
 بمقارن للعقد أو حادث بين
 العقد والوطء أو فسخ بعده
 بمحادث معه (فمهر مثل) يجب
 لانه تمتع بعيبه على خلاف
 ما ظن من السلامة فكان
 العقد جرى بلا تسمية ولان
 قضية الفسخ رجوع كل
 منهما الى عين حقه أو الى
 بده ان تلف ف يرجع الزوج
 الى عين حقه وهو المسمى
 والزوجة الى بدل حقه وهو
 مهر مثلها لو مات حقه
 بالدخول وذ كر حكم المعين
 من زيادته (ولو انفسخ بردة
 بعده) أي بعد ووطء بان لم
 يحسمعهما اسلام في العدة
 (فسخ) لتقرره بالوطء (ولا
 يرجع زوج) بغيره ممن
 مسمى ومهر مثل (على من
 غيره)

من ولي وزوجة بان سكت
عن العيب وكانت أظهرت له
أن الزوج عرفه أو عرفت
بنفسها وحكم بصحتها كم
لئلا يجمع بين العوض
والمعوض (وشرط) في الفسخ
بعنة وغيرها مما امر (رفع
لقاض) لانه يجتهد فيه
كالفسخ بالاعسار (وتثبت
عنه) أي الزوج (بإقراره)
عند القاضي أو عند شاهدين
وشهاده عنده (وبين ردت
عليها) لا مكان اطلاعها عليها
بالقرائن ولا يتصور ثبوتها
بالبينة لانه لا اطلاع للشهود
عليها (ثم) بعد ثبوتها (ضرب
له قاض سنة) كما فعله عمر
رضي الله تعالى عنه رواه
الشافعي وغيره وتابعه العلماء
عليه وة لو اتعذر الجماع قد
يكون لعارض حارة فتزول
في الشتاء أو برودة فتزول في
الصيف أو ييوسه فتزول في
الربيع أو رطوبة فتزول
في الخريف فاذا مضت السنة
ولم يطأ عسلها انه عجز خلق
حرا كان الزوج أو عبدا مسلما
أو كافرا (بطلبها) أي الزوجة
لان الحق لها فلا سكت لجهل
أو دهشة فلا بأس بتبنيها
ويكفي في طلبها قولها اني
طالبة حتى على موجب
الشرع وان جهلت الحكم
على التفصيل (وبعدها) أي
السنة (ترفعه) أي
لقاضي (فإن قالوا طشت)
في السنة أو بعدها (وهي

فسخه فلا يرجع بالمهر به قطعا لا تنفاه التدليس انتهت (قوله من ولي وزوجة) بمبارة غيره وعلم من كلامه ان
التفريق في عيب النكاح انما يتصور من الولي أو وكيله أو منها بان سكتت عن العيب وقد أظهرت له ان الزوج
قد عرفه أو عرفت بنفسها وحكم بصحتها كما هو شوري (قوله بان سكتت عن العيب) وكانت أظهرت له
ان الزوج عرفه) وكذا الولي حيث نذر لانه قصر بعدم اثبتت في خبرها التفريق من الولي أو الزوجة لا يكون
الا بالمقارن وهو لا يجب معه المسمى اه حل وفي قول على الجلال قوله بان سكتت الخ هو تصوير لوجود
التفريق منها وقد يكون منها حقيقة بان عرفت بنفسها وحكم بصحتها كما هو براه اه (قوله وشرط رفع لقاض)
ويغني عنه المحكم بشرطه حيث تعذر حكمه كشملة كلامهم اه شرح مر وقوله بشرطه اني بان يكون مجتهدا
ولا قاض ولو قاضى ضرورة اه ع ش عليه واقتضى كلامه ان مالوا تراضيا بالفسخ بما يجوز به الفسخ ثم
يصح وبه صرح في المحرر نعم يأتي في الفسخ بالاعسار انهم لم يجدوا كولا محكم نفذ فسخها بالضرورة والقياس
مجتهنا اه شرح مر وقوله انهم لم يجدوا كولا محكم نفذ فسخها بالضرورة والقياس
يكون لها وقع بالنسبة لحالة المرأة اه ع ش عليه (قوله رفع لقاض) أي أو محكم بشرطه مع وجود القاضي
وهو على الفور حتى في العنة فيجب عليها ان ترفع أمرها للقاضي فور انفي آخرت بطل حتمها وبعد دفعها للقاضي
اذا رضيت بعينه قبل فراغ المدة لا عبرة بزمانها فلا تراضيا بالفسخ بواحد منها من غير ما كم لم ينفذ قال شيخنا الكج
نعم يأتي في الفسخ بالاعسار انهم اذا لم يجدوا كولا محكم نفذ فسخها بالضرورة فقياسه هنا كذلك أي وسقط
الخيار بتأخير الرفع للعاكم اه حل (قوله رفع لقاض) أي أو أمة البينة على ثبوت ما ذكر من العيوب اه
شرح مر (قوله ضربه قاض سنة) وابتدأها من وقت الضرب لا الثبوت بخلاف مدة الإيلاء فتم من وقت
الحلف للنص عليها وتعتبر بالأدلة فان وقع في أثناء شهر كامل من الثالث عشر ثلاثين يوما اه شرح مر (قوله
وقالوا تعذر الجماع الخ) انما تبرأ منه لانه قول الحكماء ولانه منقوض لانه لا يلزم من معنى السنة زوال المرض
(قوله قد يكون لعارض حارة) فيه اكتفاء بأحدى صفتي كل فصل عن الثانية فيه اذ في الصيف مع الحرارة
اليبوسة وفي الشتاء مع البرودة الرطوبة وفي الربيع مع الرطوبة الحرارة وفي الخريف مع البرودة اليبوسة
واقصارهم على الصفات المذكورة فيه نظر لانه ان كان ما ضادتهم البعضها اليبوسة في الصيف والرطوبة في
الشتاء ضدان والحرارة في الربيع والبرودة في الخريف ضدان وان كان لشهر ثم اذ الحرارة في الربيع والبرودة
في الخريف أشهر فلو ذكر وافي كل فصل صفته لكان أولى وأشهر فنأمل وافهم اه ذل على الجلال (قوله
حرا كان الخ) هذا تعميم في ضرب السنة اه شيخنا وقال مالك بضرب العبد سنة فقط ورد بان ما يتعلق
بالطبع لا يختلف فيه الحر وغيره قل على الجلال (قوله بطلبها) أي لا طالب وليها ولو صحجة ورة بصعرا أو
جنون أو ورق اه ذل على الجلال (قوله فلو سكتت لجهل الخ) عبارة مر فان سكتت لم تضرب نعم ان علم
القاضي ان سكوتهما لجهل أو دهشة فلا بأس بتبنيها (قوله أو دهشة) أي تخير يقال دهش الرجل تخير
اه ع ش على مر وفي المصباح دهش دهشاً فهو دهش من باب تعب ذهب عقله حياء أو خوفاً ويتعدى
بالمهز فيقال أدهشه غيره وهذه في اللغة الفصحى وفي لغة بني عدي بالحركة فيقال دهشه خطب دهشاً من باب نفع
فهو مدهوش ومنهم من منع الثلاثي اه (قوله قولها اني طالبة حتى) أي وهو ضرب المدة على موجب الشرع
وهذا لا يأتي الا على وجوب تحصينها عليه وتقرير المهر لها فيه ان قولها المذكور لا يتعين أن يكون المراد به
ضرب المدة أي اما ان تصرح بطلب ضرب المدة أو تقول بديل التصريح بها هذه العبارة اه حل (قوله
على موجب الشرع) أي على الامر الذي أوجبه الشرع وهو ثبوت الخيار اه شيخنا (قوله وبعدها
ترفعه) أي فوراً وظاهر كلامه ان الرفع على التراضي وكلامه في شرح الروض يفيد انه على الفور وهو
العمد ولو ادعت جهل الفورية عذرت لانه مما ينبغي اه حل (قوله وبعدها ترفعه) قضية كلامهم بل

صريحه ان الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد كما أفاده الواو الدرجه الله تعالى خلافا
 لما وردى والرويانى ولورضيت بعدها أي السنة بالمقام مع الزوج بطل حقها من القسح لرضاها بالعيب
 مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يحدو به فارق الايلاء والاعسار وانهم دام الدار في الاجارة وخرج بعدها
 رضاها قبل مضى لانه اسقاط للحق قبل ثبوته ولو طلقها رجعيه برضاها به بان استدخلت ماء أو وطئها
 في دبرها ثم راجعها لم يعد حق القسح لاتحاد النكاح بخلاف ما لو جدد نكاحها به بدينوثها فانه لا يسقط
 طلبها لكونه نكاحا غير الاول اه شرح مر (قوله ولم تصدقه) الاول ان يقول وكذبته بل هو الصواب
 ليجزى مالو صدقته أو سكنت فانه يسقط حقها من القسح وان لم تزل البكارة لرقق كرمه مثلافاته وطع معتبر
 الا في التحليل اه قل على الجلال (قوله حلف انه وطئ) هذا مستثنى من قاعدة تصديق نافي الوطء
 كما استثنى منها أيضا تصديقه في مقي الايلاء وفيما لو أعسر بالمهر حتى يمتنع فسحقها وتصديقه فاقبسه فيما لو
 اختلاف في كون الطلاق قبله أو بعده وأنت بولد يلحقه ولو شرط بكارتها فوجبت ثيبا فتصدق بيمينها لدفع
 القسح أو ادعت المطلقة ثلثا ان الحمل وطئها وفارقها وانقضت عدتها وأنكر الحمل الوطء أي وصدق على
 الفراق فتصدق بيمينها للحال الاول لا لتقرير مهرها لانها وثقة في انقضائه دتم او بينة الوطء متعذرة ولو قال
 لها وهي طاهر أنت طالق للسنة ثم ادعى وطأها في هذا الطهر ليرفع وقوع الطلاق في الحال وأنكرته صدق
 بيمينه لان الاصل بقاء النكاح وتطهيره افتاء القاضي فيما اذا لم أنفق عليك اليوم فانت طالق وادعى الانفاق
 في صدق دفع الطلاق وهي ابقاء النفقة عليه عملا بأصل بقاء العصمة وبقاء النفقة وان قال ابن الصلاح في فتاويه
 الظاهر الوقوع اه شرح مر (قوله وخرج بزيادتي وهي ثيب مالو كانت بكرا الخ) عبارة شرح مر واما
 بكر غير غوراء فهي بديكرتها أربع نسوة فتصدق هي لان الظاهر معها (قوله حلفت كغيرها) فان نكحت
 حلفت فان نكل فسخت بلايمين اه قل على الجلال (قوله فسخت) قال في شرح الروض فاذا فسخت
 بالغت فلا مهر لها لانها فسخت قبل الدخول اه سم (قوله بعد قول القاضي ثبتت عتته) أي وبعد هذا
 القول ونحوه تستقل بالقسح ولا تحتاج الى اذن القاضي لها فيه كما قيل به وان كان القسح بالاعسار لا تستقل به
 بل لابد من اذن القاضي لها فيه والفرق ان العنة خصلة واحدة فاذا تحققت بضرب القاضي المدة وعدم الوطء
 لم يبق حاجة الى الاجتهاد بخلاف الاعسار فانه يصدد الزوال كل وقت فاحتاج للنظر والاجتهاد فلم يمكن من
 القسح استقلاله اه شرح مر (قوله بعد قول القاضي ثبتت عتته) أي قوله ثانيا بعد مضى السنة فذلك
 لاجل ضرب المدة وهذا اجل القسح اه حل (قوله ولو اعترلته) أي أومأ بيمينه ويصدق هو اذا ادعاه على
 المعتمد اه قل على الجلال (قوله ولو بعدد) شامل للحيض والنفاس مع ان زمنهما محسوب لكنهم عللوا
 الحيض بان السنة لا تخلو عنه وهو مختلف في النفاس اه حل (قوله كبس) أي لها ولو ظلمها أو من جهته
 اه قل على الجلال وقوله المدعى للمستئين (قوله ولو وقع لها ذلك الخ) مثلا اذا كان أول السنة التي
 فرضها لها القاضي المحرم واعتزلته الفصل الاول منها وهو المحرم وصفر و ربيع فعلى قول الاستئناف تستأنف
 سنة أخرى أولها ربيع الثاني وآخرها ربيع الاول من السنة القابلة ويمتنع عليها اعتزاله في جميعها وعلى قول
 الانتظار تكمل السنة التي اعتزلت فيها وتبطل ثلثه أشهر من السنة القابلة وهي المحرم وصفر و ربيع
 ويمتنع عليها الاعتزال في بقية السنة الاولى وفيما كملت من السنة القابلة فاذا تأملت هذا ظهر لك صحة ما أشار
 له ابن الرفعة بقوله وفيه نظر الخ لانه على كل من القولين لا تقسح حتى يتم ربيع الاول من السنة القابلة لكن
 الجواب عنه بقوله فلعل المراد الخ لا يظهر على هذا التصویر لما علمت انه يمتنع عليها الاعتزال في بقية السنة
 الاولى وفي الفصل الذي كملت به من الثانية على كل من القولين فينتهز يحتاج لتصور آخر بلا في جوابه وهو

ثيب) ولم تصدقه (حلفت) انه
 وطئ كذا كره ولا يطالب
 بوطء وخرج بزيادتي وهي
 ثيب مالو كانت بكرا فتخلف
 انه لم يطلأ (فان نكل) عن
 اليمين (حلفت) كغيرها
 (فان حلفت) انه ما وطئ
 (أو أقر) هو بذلك (فسخت)
 بقيد زنه بقولي (بعد قول
 القاضي ثبتت عتته) أو
 ثبت حق القسح كغيرهم بالاولى
 (ولو اعترلته) ولو بعدد كبس
 (أو مرضت المدة) كالمالم
 تحجب) لان عدم الوطء
 حيث يضاف اليها فتستأنف
 سنة أخرى بخلاف ما لو وقع
 مثل ذلك للزوج فيها فانها
 تحجب عليه ولو وقع لها ذلك
 في بعض السنة و زال

ما اذا وقع الانعزال في اثناء السنة أو في آخرها كن اعترفته في هذا المثال في رجب وشعبان ورمضان فعلى قول الاستئناف تستأنف سنة جديدة أولها من شوال وآخرها رمضان السنة القابلة وعلى قول الانتظار تسكمل السنة الاولى الى محرم واذا جاء رجب وشعبان ورمضان من السنة القابلة تحسبها بدل التي اعترلتها في السنة الاولى فلا تنسخ حتى يتم رمضان السنة القابلة فظهر على هذا التصريح قوله وفيه نظر الخ وظهر جوابه بقوله فلعل المراد الخ فعلى قول الاستئناف يمنع عليها الانعزال في جميع السنة التي أولها شوال الذي هو من جملة السنة الاولى وآخرها رمضان من السنة الثانية وعلى قول الانتظار يجوز لها الانعزال ستة أشهر من الثانية من محرم الى رجب ويمتنع عليها الانعزال في رجب وشعبان ورمضان ويقل مثل هذا فيما لو وقع الانعزال في آخر السنة كشوال والقعدة والحجة تأمل فعملت من هذا ان المناسب لكلام ابن الرفعة في النظر والجواب التصريح بما اذا وقع الانعزال في اثناء السنة أو آخرها أو أما التصريح بما اذا وقع في أولها فيظهر عليه تنظيره دون جوابه كما علمت فقوله في غير ذلك الفصل المراد بذلك الفصل هو الذي تنتظره من السنة الاخرى والمراد بغيره هو نظيره ماضى محسوباً من السنة الاولى في التصريح السابق المراد بذلك الفصل رجب والشهران بعده والمراد بغيره السنة قبله من انحرى اليه فهذه السنة لا يمتنع انعزالها فيها لانها قدمت في السنة الاولى صحيحة محسوبة تأمل (قوله فالقياس استئناف سنة أخرى) أي سنة ثانية وذلك اذا كان في الفصل الاخير وقوله أو ينتظره مضي الخ أي اذا كان في غير الفصل الاخير اه حل ولعل المقيس عليه وقوعه في كل السنة فقيس البعض على الكل اه شيخنا والمراد بالمقيس عليه كل ما يشترط فيه اتصال المدة بعضها ببعض كتغريب الزاني وصوم الشهرين في الكفارة اه عديده (قوله وفيه نظر لاستلزامه الاستئناف الخ) أي قد يلزم في بعض الصور وذلك اذا اعترلها في الفصل الرابع وقد لا يلزم بان اعترلها في الفصل الاول اه حل (قوله لاستلزامه الاستئناف) الاستلزام جار في جميع الصور أي سواء كان الفصل الذي اعترلت فيه أول السنة أو آخرها وفي اثنائها والجواب الذي ذكره لا يظهر الا فيما اذا كان في اثنائها أو آخرها وأما اذا كان في أولها فلا يظهر فرق بين القولين لما لا يخفى اه (قوله فلعل المراد انه لا يمتنع الخ) أي من حيث قطع المدة لان حيث الزوجية اذ هو ممتنع لنشوزها به اه حل (قوله بخلاف الاستئناف) أي فانه يمتنع انعزالها عنه في غيره ولو كان الانعزال عنه يوماً معيناً من فصل قضت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لاجبته ولا أي يوم كان اه حلبي (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) ما تقدم في خيار العيب وهذا في خيار الشرط وهو شامل لما اذا كان الشرط الزوجية أو الولي ولما اذا كانت الزوجة مجبرة أي وقد أدت في معين وشرطت ما ذكرنا انقضاء النكاح للمعين بمثابة اسقاط الكفاءة منها ومن الولي من حيث صحة النكاح ثم ان وجد عيب من عيوب النكاح المشتركة كان لها الخيار طلاقاً وقد تقدم وان كان من غيرهما من بقية خصال الكفاءة كالحرية والنسب والحرفة فان شرطها كان لها الخيار مطلقاً والافلا هذا حاصل ما فهمته من كلامهم فليتمسك وليجرب اه حل (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) أي سواء صرح بلفظ الشرط وهو ظاهر أو لا كقوله زوجتك الحرة أو على انها حرة اه شيخنا (قوله لا يمتنع صحة النكاح) منه عدم عيب مما تقدم فكلامه شامل لا يشترط عدم عيب من عيوب النكاح ومن ثم قال فيما سياتي في غير العيب ولا يخفى ان الخيار بالعيب ثابت وان لم يشترط بخلاف غير من بقية خصال الكفاءة لا تخبر به الا ان شرط اه حل وخرج بهذا القيد بالشرط وصف يمنع صحته كان شرطاً سلامها وهو كافي أو رقبها وهو لا تتحل له الامة فان العقد فسد (قوله وبكارة) أي في الزوجة أو الزوج ومعنى كونه الزوج بكراً أنه لم يتزوج الى الآن اه حل (قوله أو لا كيباض وسمره) هل مثلها السكمل والدعج والسمن وغيرهما ما ذكر في السلم أو لا يفرق بين هذه الامور قصد في النكاح لان المراجعة لا تمنع ولا كذلك الرقيق لما مر في السلم ان المقصود منه الخدمة

قال الشيخان فالقياس
استئناف سنة أخرى أو
ينتظر مضي مثل ذلك الفصل
من السنة الاخرى قال ابن
الرفعة وفيه نظر لاستلزامه
الاستئناف أيضاً لان ذلك
الفصل انما يأتي من سنة
أخرى قال فلعل المراد انه
لا يمتنع انعزالها عنه في غير
ذلك الفصل من قابل بخلاف
الاستئناف (ولو شرط في
أحدهما وصف) لا يمنع صحة
النكاح كلاً كان كجمال
وبكارة وحرية أو نقصاً
كضدّها أو لا كيباض
وسمره (فأخلف) بيناته
للمفعول أي الشروط (مع
النكاح)

وهي لا تختلف بهذه الامور وفيه نظروا الظاهر الثاني لما ذكر فيه اه ع ش على مر (قوله لان تبدل
 الصفة) غرضه هذا الرد على الضعيف وعبارته شرح مر والثاني يبطل لان النكاح يعتمد الصفات فتبدلها
 كتبدل العين انتهت وقوله ليس كتبدل العين أي قيسا لو قالت له ز وجني من زيد فز وجها من عمر وحيث
 يبطل اه حل (قوله فان البيع الخ) الاولى أن يعطيه على ما قبله ليكون علة أخرى كصنع قل وعبارته
 قوله لان العقود عليه الخ وقيل بالاولى على البيع الذي لا يتأثر بالشروط الفاسدة مع انه معاوضة محضة
 فتأمل اه وقوله بخلاف الشرط أي الغير الفاسد وقوله بالشروط الفاسدة أي جميعها وأما النكاح فلا يفسد
 بخلاف جميع الفاسد بل ببعضه ويصح مع البعض كلو شرط فيما يخالف مقتضاه ولم يخل بمقصوده الاصل
 كان لا يتزوج عليها فيصح مع هذا الشرط الفاسد بخلاف البيع يتأثر بكل فاسد اه شيخنا وعبارة حل
 قوله مع تأثره بالشروط الفاسدة أي بكل واحد منها بخلاف النكاح فانه لا يتأثر بكل فاسد بل بما يخل
 بمقصوده الاصل كإسباقي اه أي كشرط محتملة وطه عدمه أو انه اذا وطى مطلق أو بانته منه أو فلا
 نكاح بينهما فان هذه كلها تخل بمقصوده الاصل بخلاف الشرط الفاسد الذي لا يخل بمقصوده الاصل كأن
 نكح بالف على ان لا يهرم الف أو على أن يعطيه الف أو شرط في مهر خيار فان النكاح يصح بمهر المثل كإسباقي
 اه شيخنا (قوله لكل من الزوجين خيار ان بان الخ) فانرضت الزوجة فلا وليا لها الخيار اذا كان الخلف
 في النسب لغوات الكفاءة فوضعية اطلاق ثبوت الخيار لها في النسب مطلقا وهو ما رجحه السبكي وقال البلقيني
 ان الشافعي رجحه في خلاف شرط نسب الزوج ومثله شرط نسبها لكن الاظهر في الروضة كمالها والشرح
 الصغير وقضية ما في الكبير وهو المعتمد انه ان ساراها في نسبها أو زاد عليها الخيار لها وان كان دون المشروط
 وجرى عليه في الانوار وجعل العفة كالنسب أي والحرفة كذلك اه شرح مر (قوله ان بان دون ماسرط)
 أي ودون الشارط لقوله بعد لان بان مثله أي منسل الشارط والفرض انه دون ماسرط اه شيخنا قوله
 وهي حرة بل ولو كانت رقيقة كما اعتده شيخنا وحيث لا يغير سيدها لاهي وهلا قبل بفساد النكاح اذا كانت
 حرة لعدم الكفاءة فخر صورة المسئلة وأجيب بان صورتها انها اذنت في معين واذنتها في معين مقتضى لصحة
 النكاح لاسقاط الكفاءة فمفهومها من وليها اه حل (قوله لان بان) أي الذي هو دون ماسرط اه حل
 وهذا مستثنى من قوله ان بان دون ماسرط (قوله لان بان) أي الموصوف الذي بان دون ماسرط وقوله أو ظنه
 عطف على بان واعترض بان لم يدخل في أصل المسئلة لانهم فروضة فيما اذا شرط فالاولى أن يكون معطوفا على
 شرط الذي هو مدخول لو وفيه انه يعمده انه لم يذكر لها المتن جوابا فكان الاولى أن يذكره ويمكن أن يقال
 انها مستثناة استثناء لغو بامتنع طعا وتكون معطوفة على بان اه (قوله بقرينة ماسر) أي قوله وان تماثلا
 اه (قوله بقرينة ماسر) أي من ان لسكن الخيار وان ساراه في ذلك أو زاد عليه وانما احتاج لذلك لان
 كلامه هنا شامل لما اذا كان المشروط انتفاء العيب وقد علمت ما فيه تأمل وغير العيب من خصال الكفاءة
 العفة والنسب والحرفة وأما بقية ما ذكر التي هي نحو الجمال فيثبت فيها الخيار وان كن مثله أو أعلى والتي هي
 نحو البياض فلو شرط كونها بيضاء فاذا هي سوداء وهو أسود ثبت له الخيار وكلام المصنف يقتضي عدم
 ثبوته اه حل (قوله وهذا من ز يادني) أي الاستثناء المذكور بقوله لان بان مثله وقوله خلافاً أي خلافاً
 الاستثناء المذكور أي اقتضى ان الخيار يثبت في صور المماثلة مع انه ليس كذلك (قوله وهو حسن) الا فيما
 اذا شرطت حريته وهي رقيقة فانها تختبر أي يختبر سيدها والا فيما اذا بان رقيقة وهو رقيق عند شيخنا
 اه حل وعبارة شرح مر وقضية كلامه انه لو كان الزوج جسد اثبوت الخيار له والذي صححه البغوي
 وجرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد عدمه لتكاثرهما مع تمكمن من طلاقها وان لو كانت الزوجة أمة ثبتت
 الخيار لها وهو ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد للتغير ولحق السيد وان جرى في الانوار على مقابله

لان تبدل الصفة ليس كتبدل
 العين فان البيع لا يفسد
 بخلاف الشرط مع تأثره
 بالشروط الفاسدة والنكاح
 أولى (ولكل) من الزوجين
 (خيار) فله فسخ ولو
 بلا قاض (ان بان) أي
 الموصوف (دون ماسرط)
 كن شرط انما حرة فبان أمة
 وهو حرة يحل له نكاح الأمة
 وقد اذن سيدها في نكاحها
 أو انه حرة بان عبدا وهي حرة
 وقد اذن له سيده في نكاحه
 لخلف الشرط والتغير (لا
 ان بان) في غير العيب بقرينة
 ماسر (مثله) أي مثل الواصف
 أو فوقه المفهوم بالاولى
 لتكافؤهما في الاولى ولا فضلية
 في الثانية وهذا من ز يادني
 وهو حسن وان اقتضى كلام
 الاصل خلافاً وكلام الروضة
 خلاف بعضه

كتظيره فيما قبله وقال الزركشي انه المرجع وعلى الاول الخيار لسيد هادونم بخلاف سائر العيوب لانه
يجبرها على نكاح عبد لا معيب انتهت ولو اختلفا في زوال البكارة المشترطة بان قال الزوج وجدها ثيبا وقالت
ازالها الزوج صدق الزوج بالنسبة لعدم لزوم جميع المهر حتى لو طلق قبل النكاح وجب الشرط وصدق
بالنسبة لرفع القسح هذا اذا لم يطاقان وطى وقال وطتها وجدها ثيبا وقالت ازالها بوطنه صدقت الزوجة
فيجب جميع المهر لانه كان يمكنه معرفة كونها بكر اغير الوطه فوطه وضامنه كذا نقل عن تقرير شيخنا اه
حل (قوله اما اذا بان الخ) هذا محتمر قوله دون ما شرط وقوله فلا خيار أى مطلقا أى سواء كان مشل للشارط
أو فوقه أو دونه والحاصل انه لا تفصيل فيما اذا بان فوق ما شرط وانما التفصيل فيما اذا بان دون ما شرط
أى فان كان دون الشرط أيضا ثبت الخيار والا فلا اه شيخنا (قوله فاذنت فيه) أى بخصوصه بان قالت
لوليها زوج حتى من هذا فحق هذه الحالة يصح النكاح فادفع مائة الى ان الاخلال بالكفاءة تبطل للنكاح (قوله
للتقصير ترك البحث والشرط) ولاية المقتضيه انه لو بحث ثم بين ذلك لا خيار هذا والذي في زوائد الروضة
ثبوت خيار وزميه في الافوار وابن المقرئ بما هنا وقوله والشرط في كلام شيخنا كج التعبير باو اه حل
(قوله لان الغالب ثم) أى في العيب أى في مسألة السلامة أى منه أى فاذا طنته سليما من العيوب فظننها
منزل على الغالب فتقوى به فاذا اختلف ثبت الخيار وقوله وليس الغالب هنا أى في خصال الكفاءة الاربعة
الذكورة الكفاءة أى فلم تقوى الظن فيها بمسند فلا يثبت الخيار اذا اختلف (قوله فيما لو بان عبدا) أى
وهى حرة كما قبله شيخنا كج بخلاف مسألة الشرط السابقة حيث تعبر أى بخير سيدها وان كانت رقية لان
الشرط أقوى وانما لم يثبت له الخيار فيما لو طنها حرة قبانت أمه لانه قادر على الخلاص منها بالطلاق اه حل
(قوله فمهر مشل ولا يتصور هنا) أى في خلف الشرط ايحباب المسمى لانه لا يكون الا بالحادث بعد الوطه وهو
لا يعمل هنا ولا يتصور هنا بقية المور الستة الكائنات المثل لانه لا يتصور القسح بحادث بعد العقد وانما
يتصور بالمعانين بصورته اه شيخنا وخبره الشورى قوله فمهر مشل ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوره
هنا لان شرطه حدوث سبب القسح بعد الوطه والسبب هنا لا يكون الامتار والعقد والام يتصور خلف الشرط
اه سم (قوله وكالمهر هنا الخ) أى كهوى الوجوب وعدم الرجوع وقوله النفقة والكسوة والسكنى أى
قبل الفراق في الثلاثة أى وبعده في السكنى فتعاقب قوله في العقد راجع للسكنى اه شيخنا وعبارة حل
قوله وكالمهر الخ أى في الرجوع والوجوب بقوله في العقد مع ما قبله فيه نصريح بوجوب النفقة للمفسوخ
نكاحها في العدة والمذكور في باب النفقة انه لا نفقة للمفسوخ نكاحها في العدة ولو حاملا وما في باب النفقة ان
هو المعتمد وفيه انه يجوز ان يكون المراد بقوله وكالمهر أى في الرجوع لاني الوجوب أيضا وان لم تكن
النفقة متواجبة فالمراد انه لا يرجع في حال العقد أو بعد فسخو يكون قوله في العقد راجعا للسكنى ويختص
ذلك بالحامل وحيث لا اعتراض عليه فليجروا عبارة ج وحكم مؤنة الزوجة في العدة انها لا تنجب هنا
وتم لكل مفسوخ نكاحها انتهت بعبارة شرح م وحكم مؤنة الزوجة في مدة العدة انها لا تنجب هنا وتم
ككل مفسوخ نكاحها بخلاف العدة كعيب أو غير ورواها على تناقضهما في سكاها كالمسمى أى
والاصح وجوب السكنى انتهت أى سواء كانت حاملا أو حائلا اه ع شر عليه وفي قل على الجلال وحكم المؤن
من نفقة فوكسوة وغيرهما عدم وجوبها لكل مفسوخة لا سكنى المعتدة الحامل كذا قال شيخنا م وقال
شيخنا الزبدي بوجوبها في القسح غير المتأثر ثم قال والكلام في الرجوع على الغار وأما هي فلا رجوع
عليها مطلقا اه (قوله فيكنى فيه تقدمه) أى لان تعلق الضمان أوسع بابا وأما اذا كان بعد العقد قبل
الوطه فذكر شيخنا انه وجد بخطه من قراءته على والده انه مثل تقدمه على المعتدة كان يسيل من ان
لا يطاق لم يقل هي حرة وهو واضح لانه قوت القولون كان العقد ثم اه حل ومثله سم وعبارة ج

أما اذا بان فوق ما شرط فلا
خيار (أو طنه) أى كل منهما
الاخر (بوصف) غير
السلامة من العيب (فلم يكن)
كان طنها مسلمة أو حرة قبانت
كناية أو أمة تحمل له أو طنته
كفوا فاذنت فيه قبانت فقه
أورقه أو دماء نسب أو حرفته
للتقصير بترك البحث والشرط
بخلاف ما لو بان عيبه لان
الغالب ثم السلامة وليس
الغالب هنا الكفاءة فتعبرى
بما ذكر أعظم من تعبيره بما
ذكره وما ذكره من أن لها
خيار فيما لو بان عبدا تبع
فيه الماوردي والنصوص
في الام وغيرها خلافا قال
البقيسي وهو المعتمد
والمصواب (وحكم مهر
ورجوعه) على غار بعد
القسح بخلاف الشرط
(كعيب) أى ككلمتهما
فيما مر في القسح بالعيب فان
كان القسح قبل وطء فلا مهر
أو بعده أو معه فمهر مشل ولا
يرجع بغيره على الغار وكالمهر
هنا ثم النفقة والكسوة
والسكنى في العدة (والتقرير
(المؤثر) في القسح بخلاف
الشرط (تقرير) واقع في
عقد) كقوله زوجتك هذه
المسلمة أو البكر أو الحرة لان
الشرط انما يؤثر في العقد اذا
ذكر فيه بخلاف ما اذا سبق
العقد اما المؤثر في الرجوع
بقية الوفاء فيكفى فيه تقدمه

أما المؤثر لرجوع بقيمة الولد إلا تية فلا يشترط مقارنته لصلب العقد ويفرق بان الفسخ رفع للعقد
بالكلية فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ليقوى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد فسوخ
فيها واكتفى فيها بتقدم التغير على العقد مطلقا على ما يقتضيه كلام الغزالي أو بشرط الاتصال به أي صرفا مع
قصد التغير في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام انتهت (قوله مطلقا) أي اتصل بالعقد أم لا مع قصد
التغير أم لا اه ع ش (قوله أخذ من كلام الغزالي) يؤخذ من كلام م ر اعتماد كلام الغزالي وكلام
الامام مفهوم منه بالاولى وفائدة ذكره تحقيق الخلاف بينه وبين الغزالي فراجع وتأمل اه شيخنا الحلبي
(قوله أو متصلا به) معطوف على قوله مطلقا فهو قول آخر لامام مقابل للاطلاق اه شيخنا عزيزي وحاصل
هذا البحث كيعلم من شرح الروض وغيره ان الغزالي قال ان التغير المتقدم على العقد مؤثر مطلقا بالنسبة
لقيمة الولد وان الامام يشترط فيه شرطين ان يتصل بالعقد عرفا وان يذكر على وجه التغير في النكاح فلو
اتفق شرط منهما ففيه تردد له والشارح لم يبينه على كونهما مقالين فلم يبق له كذا الثاني بعد الاول موقع في
كلامه اه رشدي (قوله في ذلك) أي في الرجوع بالمهر وهذا القولان في الرجوع بالمهر ضعيفان
والمتقدم لارجوع مطلقا كمر واما القولان المبنيان عليهما الكائنان في الرجوع بالقيمة فالمتقدم منهما الاول
اعني الاطلاق اه شيخنا وهذا الفهم مبني على ان اسم الاشارة راجع للرجوع بالمهر والذي يفهم من
شرح م ر وج شرح الروض انه راجع للرجوع بقيمة الولد فعلى هذا لا تفيد العبارة ان في الرجوع
بالمهر قولين ضعيفين كانهما شيخنا تأمل (قوله وتوهم بعضهم) يعني المحلى قال الفهامة وفي كونه توهمان
المحلى تقاريل هو تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلا
بنص الشافعي ان التغير من المرأة يثبت هذه الاحكام فاقضى ان التغير لا يراعى ذكره في العقد والا
لما مع التغير بالامن عاقد اه شوري (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض) وعبارته
هناك متناوشت ففصل التغير المؤثر في الفسخ بخلاف الشرط هو المشروط في العقد لان الشرط انما يؤثر في
العقد اذا ذكر فيه لاقبله أما التغير المؤثر في الرجوع بالمهر على القول به وفي الرجوع بقيمة الولد فيما يأتي فلا
يختص بالمقارن للعقد بل السابق عليه وان طال الفصل مثله كما أطلقه الغزالي وقال الامام انما يؤثر ان اتصل
بالعقد وقاله العاقد في معرض التغير في النكاح فلو لم يقصد به تخريب رض سامع وز وجهه بعد ايام لمن سمعه
فليس بتغير وان ذكره لا في معرض التعريض ووصله بالعقد أو في معرضه وز وجهه بعد ايام ففيه تردد قال
في الاصل بعد ذكر ذلك ويشبه ان لا يعتبر الاتصال بالعقد على ما أطلقه الغزالي لان تعاق الضمان أوسع بابا
انتهت (قوله اتحاد التغيرين) أي التغير المؤثر في الفسخ بخلاف الشرط والتغير المؤثر في الرجوع بقيمة الولد
فجعل التغير الاول كالثاني في انه يؤثر سواء كان قبل العقد متصلا به مع قصد التغير أم لا مع ان المؤثر في الاول
انما هو التغير في العقد فقط اه شيخنا (قوله ولو غر بجرية أمة) أي سواء وقع التغير في العقد أو قبله اتصل
أم لا أو بعد مو قبل الوطء اه شيخنا (قوله قبل علمه) ويعلم كونه قبله أو بعده بالولادة فان وضعته قبل ستة أشهر
ولحظتين من وقت العلم فهو حر قاله الزركشي اه قل على الجلال (قوله حرا كان أو عبدا) ومن ثم لو وطئ عبد
أمة يظنها زوجته الحرة كان الولد حرا بخلاف ما لو وطئ زوجته الحرة يظن انها زوجته الامه فان الولد حر ولا أثر
لظنه لان الحرية التابعة لحرية الام أقوى فلم يؤثر فيها الظن اه حل (قوله اذا ثبت الخيار) أي بان كان
التغير في العقد اه شوري (قوله وعليه قيمته لسيدها) وبطالبا لحره لا وكذا المكاتب والمبعض
وبطالبا غيرهم بعد العتق ولو لبعضه أخذ من مطالبة البعض كما تقدم لكن بعد اليسار ولو قال المصنف
لما كره بدل سيدها كن أولى لانه قد يكون غير سيدها ومعلوم انه لو كان المهر وعبد المالك الولد لم يلزمه شيء
اه قل على الجلال (قوله وعليه قيمته لسيدها) أي أو عشر قيمة الام ان انفصل ميتا بجناية مضمنة كما سبأني

على العقد مطلقا أخذ من
كلام الغزالي في الرجوع
بالمهر على قول أو متصلا به مع
قصد التغير في النكاح
أخذ من كلام الامام في
ذلك وقد بسطت الكلام
على ذلك في شرح الروض
وتوهم بعضهم اتحاد
التغيرين فجعل المتصل
بالعقد قبله كالمذكور فيه في
انه مؤثر في الفسخ فاحذره
(ولو غر بجرية) لامة (انه قد
ولده) منها (قبل علمه)
بأنها أمة (حرا) لظنه حريتها
حين علوقها به حرا كان أو
عبدا فسخ العقد أو أجازها اذا
ثبت الخيار (وعليه قيمته
لسيدها) لانه فون عليه رقة
التابع لرفها بظن مسريتها
فتستقر في ذمتها وتعتبر قيمته
وقت الولادة لانه أول أوقات
امكان تقويمه ونسج قبل

علمه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهر أن المغرور لو كان عبد السيد فلا شيء عليه لأن السيد لا يثبت له على عبده مال (لأن غره) سيدها كان
كان اسمها حرة أو كان راهنا لها وهو معسر وأذن له المرتين في تزويجها ومجوراً عليه بفلس ٢٢٣ وأذن له الغرماء فلا شيء له لأنه المتلف لحقه

وهذا من زيادتي فقوله أنه
لا يتصور منه تقرير أي لانه
إذا قال زوجتك هذه الحرة
أو نحوه عتقت ممنوع (أو
انفصل) الولد (مبتابلاً
جناباً) فلا شيء فيه لأن حياته
غير متينة بخلاف مال وانفصل
مبتابلاً جناباً ففيه لا تعاقده حراً
غرة لوارثه على عاقلة الجاني
أجنبياً كان أو سيد الأمة
أو المغرور فإن كان عبداً
تعلقت الغرة برقبته وضمنه
المغرور لسيد الأمة لتفويته
رقبه بعشر قيمته لانه الذي
يضمن به الجنين الرقيق وليس
للسيد الا ما يضمن به الرقيق
والغرة عبداً وأمة ولا يتصور
ان يرث من الغرة في مسئلتنا
مع الأب الحر غير الجاني الأم
الأم الحرة (ورجع) بقيمته
(على غار) له (ان غرمها)
لانه الموقع له في غرامها وهو
لم يدخل في العقد على أن
يغرمها بخلاف المهر وخرج
زيادتي ان غرمها مال ولم يغرمها
فلا رجوع له كالمضامن (فان
كان) أي التفسير (من
وكيل سيدها) في التزويج
والفوات فيه بخلاف الشرط
تارة والظن أخرى (أو منها)
والفوات فيه بخلاف الظن فقط
(تعلق الغرم بئمة) للوكيل
أولها فيطالب الوكيل به حالا
والأمة غير المكاتبه بعد

(قوله الولد الحادث بعده فهو رقيق) قد تعارض معه وما المتن والشرح في المقارن اه حل وقال شيخنا ان المعبة
كالقبيلة اه (قوله لا شيء عليه) وإذا لم يكن عليه شيء فلا يرجع على غاره فيه اذا كان وكيل السيد فمأسياتي
مقيد بما اذا لم يكن المغرور عبد السيد اه حل (قوله بفلس) أي أوسطه أو كان مكانياً أو مريضاً وعليه دين
مستغرق اه حل (قوله بلا جنابة) أي مضغنة بان لم تكن أو كانت غير مضغنة فقوله بخلاف مال وانفصل
جناباً أي مضغنة (قوله أو المغرور) وهو الزوج اه حل (قوله ويضمنه المغرور لسيد الأمة) أي سواء
كان هو الجاني أم لا وقوله بعشر قيمتها ويرجع به على الغار فقد توجه على المغرور اذا كان جانياً ضمنان على
عاقلة لورثة الجنين وضمنان عليه لسيد الأمة اه شيخنا (قوله في مسئلتنا) هي مال وانفصل مبتابلاً جناباً (قوله
الأم الأم الحرة) أي لان الجنين لا ولده وأصوله وحواشيته محجوبون بالأب اه حل وأمة رقيقة فإن كان
الأب رقيقاً قالوا غاصب أخذت أم الأم الجميع فرضا وردها اه (قوله ورجع على غار) وهو الزوجة أو وكيل
السيد ومعنى الرجوع انه يطالبه في الحال أو بعد العتق على التفصيل المشار إليه بقوله فان كان من وكيل
سيدها الخ اه (قوله ورجع على غار) معطوف على قوله وعليه قيمته لسيدها وقوله ان غرمها أي في صورة
عدم الموت أي أو غرم عشر القيمة في صورة الموت بالجنابة المضغنة (قوله فان كان من وكيل سيدها الخ) هذا
شرح لقوله ورجع على غار اذا غار المرجوع عليه لا يكون الا أحدهذين ومعنى الرجوع المطالبة كما أشار
إليه الشارح بقوله فيطالب الخ ففي المتن قصور لان قوله تعلق بئمة لم يفتش به بالنظر لذاته بل بما في الشارح
تأمل فكانه قال ان كان وكيلار جمع عليه في الحال وبعد العتق ان كان نفس الأمة وأما السيد فلا يرجع عليه
اه (قوله والفوات فيه بخلاف الشرط) كان بشرط انها حرة في صلب العقد فيبين انها أمة وان الفوات في هذه
بخلاف الشرط وبخلاف الظن أيضا وقوله والظن أخرى كان أخيراً الوكيل الزوج قبل العقد بانها حرة بان
قال له عندي حرة أو زوجها لك ثم عقد من غير شرط فهو ظان انها حرة (قوله بخلاف الشرط) أي ان كان التغيرير
في صلب العقد وقوله والظن أخرى ان كان قبل العقد وبعد لان هذا لا يسمى شرطاً لانه لا شرط الا الذي
في العقد ولذا قال بالنسبة اليها بخلاف الظن فقط لانها لا تدخل في العقد حتى يسمى تغيريرها شرطاً اه شيخنا
(قوله والفوات فيه بخلاف الظن فقط) ظاهره انه لا يكون بخلاف الشرط بان تزوج نفسها ويحكم به من يراه كما
مر نظيره في الحرة ولعله لان المخالف لا يجيز ذلك وان أذن سيدها فليراجع مذهبه فان صح جاء نظيره ما مر فليتأمل
اه شوبري (قوله غير المكاتبه) اما المكاتبه فينعلق بكسبها ان كان والا فبئمة منها تطالب به اذا عتقت اه
حلي (قوله بعد عتقها) أي كلاً أو بعضاً اه قل (قوله وان كان التغيرير منها الخ) عبارة صح ولو استند
تغيرير الوكيل لقوله ارجع عليها بما غرمه نعم لو ذكرت حريتها للزوج أيضاً رجوع الزوج عليها ابتداء دون
لانها لما شافته تخرج الوكيل عن البين فصوره الرجوع عليها ان يذكر احراً يتألف الزوج معاً بان لا يستند
تغيريره لتغيريرها ولو استند تغيريرها لتغيرير الوكيل كان أخيراً ان سيدها عتقها فقياس ما تقر رانه يرجع
عليها ثم يرجع هي عليها لم يشافه الزوج أيضاً فيرجع عليها وحده انتهت (قوله ومن عتقت) أي ولو بكال حريتها
في مبيعة أو بوجوه صفة في معلقة أو بأداء نجوم في مكانية وكذا ان تصديق زوجها في دعواها الحرة لكن
يصدق السيد ان أنكرها ولا يسقط من المهر شيء لو فسخت قبل الدخول لانه حرة وليس لزوجها لو عتق ان
يتزوجها لان أولادها ارقاء بزعم السيد وهل للسيد تزويجها مع زعمه بقاء الزوجية راجعه اه قل على
الجلال (قوله ومن عتقت تحت من بهرق) القيود ثلاثة والمعتزات ستصور أربعة خرجت بالقيود الأولى وهو
قوله عتقت واحدة والثاني وهو قوله تحت واحدة والثالث وهو قوله من بهرق اه (قوله ان بريرة) بوحدة

عتقها فلا يتعلق الغرم بكسبها ولا برقبته وان كان التغيرير منها فعلى كل منهما نصف الغرم والتصريح بتعلقه بئمة الوكيل من زيادتي (ومن
عتقت تحت من بهرق) ولو مبيعة (تخيرت) هي لاسيدها في الفسخ ولو بلا فاض قبل وطء وبعد لانها تعبر عن فيمرفقها الاصل في ذلك ان بريرة

ثبنت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدًا فاختارت نفسها واه مسلم وخرج بذلك من عتق بعضها أو كوث أو علق عتقها بصفة أو عتقت معها أو تحت حرم من عتق ونحوه من هم ارق فلا خيار لها ولا له لان معتمد الخيار الخبر وليس شيء من ذلك في معنى ما فيه لبقاء النقص في غير الثلاث الاخيرة والتساوي في أواليها ٢٢٤ ولانه اذا عتق لا يعبر باستقراش الناقصة وبمكة التخلص بالطلاق في الاخيرة (لان عتق)

قبل فسحها أو معه (أولزم دور) كن أعتقها مريض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلاث الا بالصدق فلا تخير فيهما وهاتان من زيادتي (وخيار مامر) في الباب (فوري) كخيار العيب في المبيع ولا ينافيه ضرب المدة في العنة لانها انما تحقق بعد المدة من آخر بعد ثبوت حقه سقط خياره نعم ان كان أحدهما صبيًا أو مجنونًا أو أخر خياره الى كمله أو طلقها زوجها رجعيًا أو تخلف اسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار الفورية أن الزوجة لو وضعت بعته أو أجلت حقه لم يمتضى المدة سقط حقه وهذا بخلاف النفقة اذا أعسر بها الزوج ورضيته فان لها الفسخ لتجدد الضرر وكذا في الابلاء وذكر فورية خيار الخلف في غير العيب من زيادتي (وتخلف) العتيقة فتصدق يمينها اذا أرادت الفسخ بعد تأخيرها (في جهل عتق) لها ان (أمكن) لنحو غيبة معتقها عنها والاحلف الزوج (أو) جهل (خيار به) أي بعتها (أو) جهل (فور)

معتوقة فمهمة مكسورة فتختصا كنهة فمهمة مفتوحة هي أمة عائشة وقوله عبد أو اسم مغيث اه قل على الجلال (قوله في غير الثلاث الاخيرة) وغيرها ثلاثة ولوله في الثلاث الاول لكان أظهر وانما فصل ذلك لبيان الاختصار في قوله في أواليها وهما عتقها معه وتحتس (قوله قبل الوطء) قيد به ليسقط مهرها بالفسخ فيأتي الدور فصورة المسئلة ان المربض كن قدز وج أمته ثم أعتقها قبل ان يوطأها الزوج فان دامت على النكاح كن مهرها من جلة التركة فيملكه الوارث وان فسخت سقط المهر فيضيع على الوارث وملكه الزوج وصورة الدور ان يخلف عشرة وقبضها عشرة وسدقها عشرة فالجموع ثلاثون وهي ثلثه ولو فسخت سقط الصداق فيصير المال عشرين وقبضها لا تخرج كلها من الثلاث بل بعضها فيعتق البعض ويرق البعض فلا يثبت الخيار فيسلم من ثبوت الخيار عدمه وهذا حقيقة الدور اه (قوله وهي لا تخرج من الثلاث الا بالصدق) سواء كن عينا أو دينًا يسد الزوج أو يبد السيد باقيا أو بالغار بيان الدور انهما لو فسخت سقط مهرها وهو من جلة المال فيضيق الثلث عن الوفاء به فلا تعتق كلها فلم يثبت لها الخيار اه حل (قوله ولا ينافيه ضرب المدة في العنة الى قوله فن آخر بعد ثبوت حقه الخ) هذه العبارة تفيد ان الفورية في العنة انما هو الرفع للحاكم بعدمضى السنة لاجل الفسخ وان الرفع ابتداء لاجل ضربهم الياس فور بالانتم ثبت حينئذ في ممر ما يقتضي خلاف ذلك وعبارته فيما سبق في العيوب عند قوله وشروط رفع لقاض نفسهها والخيار المقتضى للفسخ يعيب مما مر بعد تحققه وهو في العنة بمضى السنة لا تية وفي غيرها بشيئته عند الحاكم على الفور وكفى البيع بجماع انه خيار عيب فيبادر بالرفع الى الحاكم على الوجه السابق ثم في الشفعة ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عنده والا سقط خياره (قوله ولا ينافيه) أي كون الخيار على الفور ضرب المدة في العنة لانه كان القياس انما صاحب ثبوت باقراره مثلاً ان تفسخ حالا اه حل (قوله أو طلقها زوجها رجعيًا) أي قبل عتقه أو بعده فلها التأخير انتظار البيوتتها فستخرج من تعب الفسخ اه حل فان فسخت حينئذ وقف الى تبين الحال اه قل على الجلال (قوله أو تخلف اسلام) أي من أحد الزوجين الرقيقين فيما اذا كانا كافرين وأسلم أحدهما بعد الدخول وتأخر اسلام الآخر وحينئذ فيجوز نفي الدار ح بقوله فلها التأخير ولا يخفى ان في هذا قصورا بل ينبغي ان يكون المراد الا عام يشمل العيب اه حل وعبارة روى قوله أو تخلف اسلام أي اسلام أحد الزوجين فيما اذا كانا كافرين رقيقين وأسلم أحدهما أي بعد ثبوت عتقه وتأخر اسلام الآخر فلها التأخير الى الاسلام لانها بصدد البيوتة وقد لا يسلم المخلف فيحصل الفراق من غير ان يظهر من جهتها رغبة فيه تأمل هذا التصوير اه (قوله وكذا في الابلاء) أي اذا أخرجت الزوجة طلب الفينة أو الطلاق بلا عذر بعد مضي مدته ثم عادت اطاب ذلك فانها تمكن منه تأمل (قوله ان أمكن) الاحسن عبارة المحرر اذا لم يكذبها طاهر الحال ووجه الاحسنية ان دائرة الامكان واسعة اه سم (قوله أو جهل خيار به أو جهل فور) عبارته فاصرة على دعوى الزوجة أحدهما من الجهلين ولم تشمل ما لو ادعى الزوج الجهل بثبوت الخيار بشيئ مما مر أو ادعى جهل فورية الخيار وعبارته شرح مر فيما تقدم في العيوب شاملة ونصها وتقبل دعواه أي من يثبت الخيار الجهل باصل ثبوت الخيار أو فور يته ان أمكن بان لا تكون مخالطة العلماء أي مخالطة تستدعي عرفاً معرفة ذلك فيما يظهر فالوجه ان المراد بالعلماء من يعرف هذا الحكم وان جهل غيره كما يقال في نظائره انتهت (قوله مما أشكل على العلماء) المراد باشكاله عليهم انهم اختلفوا فيه أي قال به بعضهم ونهاه بعضهم كما يؤخذ من عش على

لان ثبوت الخيار به وكونه فور بالخيار لا يعرفهما الا لخواص وما ذكر في الاخيرة وهي من زيادتي نظير ما في العيب والاختصاص بالشفعة مر ونفي الولوغ غيرها وقيل لا تصدق فيها لان الغالب أن من علم أصل ثبوت الخيار علم أنه على الفور وقيل تصدق يمينها ان كانت قريبة عهد بالاسلام أو نساء تبعد عن العلماء والا فلا ورد ذلك بأن كون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء فلي هذا المرأة أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ

مر وعبارته قوله مما أشكل على العلماء أي حيث اختلفوا فيه (قوله وحكم مهر الخ) قال المحلى وما وجب من مهر المثل أو المسمى فالسيد اه اه سم
 * (فصل في الاعفاف) * من أعف متعبداً أي أوصل العفة إلى أصله فصدر في الأصل العفو هي هنالك نحو الزنا وفي العرف العام ما يدل على شرف النفس وأما عفا فهو لازم ومصدره العفاف وليس مراداً هنا اه قل على الجلال وفي المصباح عفا عن الشيء عفاً من باب ضرب عفاً بالكسر وعفاً بالفتح امتنع عنه فهو عفيف ويتعدى بالالف فيقال عفا الله عفاً اه (قوله في الاعفاف) أي وما يتبعه من قوله وحرم وطء أمة فرعه إلى آخر الفصل (قوله لزوم موسراً) أي بما يأتي في النفقات بأن ملك مهر أو غناراً على كفاية يوم وليلة أو قدر على ذلك ولو بالكسب وعبارته في النفقات لزوم موسراً ولو بالكسب يليق به بما يفضله عن مؤنة مؤنة يومه وليلته كفاية أصل وفرع لم يملكه أو عجز الفرع عن كسب المؤن انتهت وقوله ولو أنثى أي ولو لم يعضد ولو كافراً أو غير وارث اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله ذكرنا كان أو أنثى مسلماً كان أو كافراً كامل الحرية أو مبعوضاً غيراً أو كبيراً بواسطة أو غير وارثاً أو غير وارث منفرداً أو متعدداً اه ويهدم الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث إذا استووا قرباً فإن تساوا قرباً أو وارثاً أو عدمه وزع في غير الوارث بحسب الرأس وفي الوارث بحسب الارث ويلزم ولي المحجور الأقل من الأمور الخمسة الآية إلا أن يلزمها كما غيره اه وقوله من الأمور الخمسة أي المذكورة في قول الشارح كان يعطيه أمة الخ اه (قوله اتحد أو تعدد) كابن بنت مع بنت بنت فإن استووا قرباً أو وارثاً وزع عليهم بحسب أرثهم على المعتمد خلافاً لحج حيث استوجه أنه عليهم بالسوية اه حل (قوله ان استووا قرباً) اه لا قدره بين الفاء والواو في قوله فوارثاً كعادته بأن يقول فإن استووا قرباً فوارثاً اه شيخنا (قوله اعفاف أصل) أي وإن تعدد قدر الفرع على اعفاف الكل أخذ من قوله بعدد من له أصلان (قوله أصل ذكر) وانما لم يجب اعفاف الأم لولم ترض بتزويجها إلا بذلك لأن الزام الفرع بالاتفاق على زوجهامعها فيه غاية العسر فلم يكف به اه حل وفي حج بعدما ذكر تعاميل الشارح بقوله وذلك لأنه من حاجاته المهمة الخ مانعه وبه فارق الأم لأن الحق لها عليها الزام بالاتفاق على زوجهامعها عسر جداً على النفوس فلم يكف به انتهى (قوله حر) أي كاه بخلاف البعض لا يجب اعفافه وإن وجبت نفقة وكسونه بقدر ما فيه من الحرية والفرق أن الاعفاف لا يتبعه ضرورة الحرية بخلافهما اه شيخنا (قوله أظهر حاجته الخ) أي مع قدرته على الوطء والابان كان عنيماً واحتاج إلى استمتاعه بغير وطء لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وإن خاف الزنا وهو بعيد اه حل (قوله أو كان تحتته نحو صغيرة) أي وإن كان فاعني الوارث ويجوز أن تبقى على معناها أو يتعد المعطوف عليه وهو ولم يكن تحتته نحو صغيرة الخ وحينئذ لا يلزمه النفقة واحدة يدفعها للأصل وهو يوزعها عليهما وحينئذ لكل منهما أن تفسخ وقال ابن الرقعة ويظهر أنها تتبعين للجريدة ثلاثاً تفسخ بنقص ما يخصها من المدو وجهه واضح لكن المعتمد الأول اه حل (قوله أو عجز وشوها) أي لا تنفعه وهل مثل ذلك كل من لا تنفعه كالمسحاة وذات القروح السبالة الظاهر نعم اه حل وبديل على هذا التعميم تعبير الشارح بلفظ نحو (قوله لأنه من حاجاته المهمة) ليس هذا هو الدليل بل بيان أنه القياس الذي هو الدليل وهو ما ذكره بقوله كالنفقة والكسوة فقوله ولأن الخ معطوف على القياس في المعنى (قوله ولأن تركه الخ) فيه أن هذا موجود في الرقيق والمبعض مع أنه لا يجب اعفافهما اه شيخنا (قوله ولا أصل غير ذكر) ظاهره وإن خاف الزنا اه ع ش على مر (قوله ومن كسبه) عبارة شرح مر ولو بقدرته على الكسب كما قاله الشيخ أبو علي وجزم به في الشرح الصغير وإن جعله في الشرح الكبير على الخلاف في النفقة أي فلا يكف الكسب على الصحيح إذا الفرق بينهما أي بين النفقة وبين ما هنالك ذكرها فيشق على الأصل الكسب لها بخلاف المهر أو غن الأمة ولأن البنية لا تقوم بدون النفقة ولأنها أكد إذاً خلاف فيها بخلافه نعم يظهر تقييد ذلك بما إذا قدر على تحصيله به في

بمنقها (كسب) أي كسبه فيما مر في الفسخ بالعبق فان فسخت قبل الوطء فلا مهر لان الفسخ من جهتها وليس لسيدها منعهامنه لنضررها بتركها أو فسخت بعده بعق بعده فالمسمى لتقرر به بالوطء أو بعق قبله أو معه كأن لم تعلم به إلا بعد الوطء أو فسخت معه بعق قبله فمهر المثل لا المسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء أو مقارنته له وذكر حكم المعيتين من زيادتي * (فصل في الاعفاف) * (لزم) فرعاً (موسراً) ولو أنثى (أقرب) اتحد أو تعدد (فوارثاً) إن استووا قرباً (اعفاف أصل ذكر) ولو لام أو كافراً (حر) معصوم عاجز منه أظهر حاجته (وإن لم يخف زناً أو كان تحتته نحو صغيرة أو عجز وشوها) وذلك لأنه من حاجاته المهمة كالنفقة والكسوة ولأن تركه المعرض للزنا ليس من المصاحبة بالمعروف الأمور بها فلا يلزم معسر الاعفاف أصل ولا موسراً اعفاف غير أصل ولا أصل غير ذكر ولا غير حر ولا غير معصوم ولا قادر على اعفاف نفسه ولو بصرية ومن كسبه ولأن لم يظهر حاجته وذكر الموسر والترتيب بين الأقرب والوارث مع قول في حر معصوم من زيادتي وتعيير بالجزء من اعفافه

مدة قصيرة عرفنا بحيث لا يحصل لمس التعزب فيه مشقة لا تحمل عادة غالباً انتهت (قوله أول من تعبيرة بقا قد مهر) أي لان تعبيرة بوهسم انه لو قدر على التسري والتزوج من كسبه وجب اعفاؤه على الفرع وليس مراداً اه ع ش (قوله وتعرف حاجته الخ) انظر وجه تقدير هذا الكلام فالتنافي غنية عنه بتعلق الجار والمجرور بقوله أظهر اه شيخنا وحيث يثبت انه لا بد ان يكون الاظهار بالقول ولا يكفي بالقرائن الحالية وهو خلاف كلامهم فانهم قالوا في ترجيح عبارة المهر على عبارة الاصل ان عبارة الاصل يقتضي انه لا يكفي اظهارها الا بالقول فكان حق المصنف ان يقول ولو بالقول اه ح ل لكن عبارة شرح م ر تقتضي انه لا يكفي ظهورها من غير قول ونصها مع المتن ويصدق الاصل اذا ظهرت منه الحاجة أي أظهرها ولو بمجرد قوله وان لم يحتج بقوله بنة اذا تعلم الامنه انتهت (قوله قال الاذرى الخ) تقييد لقول المتن بلاعين بالنظر للشيء الثاني الذي هو المعتمد وهو قوله أو يقال يحلف هنا أي في هذه الحالة (قوله وتعبيري باظهار حاجته الخ) لعل الفرق بين العبارتين ان ظهورها لنا يتوقف على قرائن تظهر لنا واظهارها يكفي فيه قوله وان لم يترجع لنصه اه زى (قوله بان يهيهاله مستمتعا) وليس له ان يزوجه بامه لانه مستغن عما لفرعه نعم لو لم يقدر الفرع الاعلى مهرأمة انجته تزويجهما اه شرح م ر وقوله انجته تزويجهما قال ح و يتزوجها الاب بالضرورة وهو مع قوله الا في عقب قول المصنف محتاج الى نكاح وان أمن الزنا صريح في عدم اشتراط توفر شروط تزويج الامة فيكون مستثنى مما مر في تزويج الامة اه ح في حوائش النكحة اسم انه لا بد من توفر الشروط كما هو ظاهر فلجرح اه رشدي (قوله مستمتعا) يضم الميم الاولى وسكون الثانية وفتح التاء من اسم مفعول من استمتع بكذا تمنع به أي تلذذه زماناً طويلاً يقال منع الله بك متاعاً وأمتع ادم بقاءه والانتفاع بك كما هو المقطع اه شوبري (قوله أو غناها) أي وان احتاج لاكثر من واحدة لانه قادر والغالب كفاية الواحدة واذا أعطاه الامة أو الثمن أو المهر ملكه واذا استغنى عن ذلك لم ير ملكه عنه كلو دفع اليه النفقة فاستغنى عنها بزيادة ونحوها لا يزول ملكه منها فلا يسترد ولا ينافي ذلك قولهم ان نفقة القريب امتناع لان المراد منه انما تسقط بعضي الزمن اذا لم يقبضها فأفاده شيخنا اه ح ل (قوله أو يقول له انكح الخ) أي أو يقول له اشتر وأعطيك الثمن وقوله أو ينسكحها له أي أو ينسكحها له بأذنه ويدفع عنه الثمن وأعمل هاتين الصورتين هما اللتان بقيتا للكاف في قوله كان يعطيه أمة الخ اه (قوله أو مهر حرة) ولا يلزم من المهر والثمن الا القدر الاثني به دون ما زاد فان زاد يكون الزائد في ذمة الاصل اه برماوى وما ذكره من التخيير هو في المطلق التصرف اما غيره فلا يبدل وليه الا أقل ما تندفع به الحاجة الا ان يلزمه الحاكم بغير الاقل اه زى (قوله واعطيكه) أي مهر مثل الحره الاثني به فلورادفنى ذمته أي الاب اه شرح م ر (قوله وعليه مؤنتها) المراد بمؤنتها التي تلزم الفرع هي التي يفسخ النكاح بها عند الاعسار وهي أقل النفقة وهو المدفلايكف مدا ونصفاً ولا بد من ولو كان الفرع موسراً ولا يكاف الاדם ولا الخادم ولا نفقة لان هذه لا يفسخ النكاح بالاعسار بها وأقل الكسوة هو ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل والمكعب فاته لا يفسخ بذلك ولا يكاف أيضاً ان يأتيه بالاولاد ولو لا كل والشرب ولا بالفسراش ولو بالجلوس والنوم وان لم ينام على التراب والبلاط اه ح ل من هنا وفي النفقات وبعضه من الشارح هناك (قوله وعليه مؤنتها) أي ما يفسخ النكاح بعده ما فلا يجب الاדם ما لم تكن أم الفرع والاوجب الاדם ولا تنجب نفقة الخادم لان نفقته لا يثبت الفسخ ولا تسقط بعضي الزمن أي ولو كانت أم الفرع لانه قائم مقام الاصل في ذلك فليست من نفقة القريب اه ح ل (قوله والتعيين الخ) أي تعيين النكاح أو التسري وتعيين المنكوحه أو امرية بدليل قوله فليس للاصل الخ وقوله دون الاخر أي دون التسري فيما اذا اختار النكاح ودون النكاح فيما اذا اختار التسري وقوله بغير ذلك أي بغير النكاح وهو التسري فيما اذا عين النكاح وبغير التسري وهو النكاح فيما اذا عين التسري وبغير الرقبة فيما اذا عينها (قوله من لا تعفه) يضم التاء من أعف

أولى من تعبيرة بقا قد مهر وتعرف حاجته (قوله بلا عين) لان تحليفه في هذا المقام لا يليق بحرمته لكن لا يحل له طلب الاعفاف الا اذا صدقت شهورته بأن يضربه التعزب ويشق عليه الصبر قال الاذرى وغيره فلو كان ظاهراً حاله يكذب كذى فالج شديداً واسترخاء فقيسه نظر ويشبه ان لا تنجب اجابته أو يقال يحلف هنا لئلا يفتاله دعواه وتعبيري باظهار حاجته موافق لعبارة المهر والشرحين بخلاف تعبیر الاصل والروضة بظهور حاجته واعفاؤه (بان يهيهاله مستمتعا) بفتح التاء كأن يعطيه أمة أو غناها أو مهر حرة أو يقول له انكح واعطيكه أو ينسكحها له بأذنه وبغير عنه (وعليه مؤنتها) أي المستمتع بها لانها من ثمة الاعفاف (والتعيين بغير اتفاق على مهر أو غن له) لا الاصل (لكن لا عين له) (من لا تعفه) كقبيحة فليس للاصل تعيين نكاح

أو تسردون الآخر ولا رفعة

بجمال أو شرف أو نحوه لأن الغرض دفع الحاجة وهي تندفع بغير ذلك فان اتفقا على مهر أو ثمن فالتعين للأصل لأنه أعرف بغيره في قضاء شهوته ولا ضرر فيه على الفرع وقولي أو ثمن إلى آخره من زيادتي (وعليه تجديد) لا عفاقه (إن ماتت) أي المستمتع بها (أو انفسخ) النكاح ولو بفسخه هو أعم مما ذكره (أو طلق) زوجته (أو اعتق) أمته (يعذر) كشور زورية لبقاء حقه وعدم تقصيره كلودفع إليه نفقة فسرقت منه بخلاف ما لو طلق أو اعتق بلا عذر ولا يجب تجديد في رجعي الأبعد انقضاء العدة وظاهر أن التجديد بالتفاسخ بردة خاص بدينها فان كان مطلقا فاسراء أمته وسأل القاضي الجرجي عليه في الاعتاق وقولي أو اعتق من زيادتي (ومن له أصلان وضاق ماله) عن عفاقهما (قدم عصبه) وإن بعد فقدم أبو أبي أبي على أم (ف) إن استويا عصبه أو عدمها قدم (أقرب) فيقدم أبو أبي على أبيه أو أم على أم (ف) إن استويا فإبناؤا كما من جهة الأم كلج أبي أم وأبي أم أم (يفرع) بينهما لتعذر التوزيع وقولي ومن إلى آخره من زيادتي (وحرمة) على أصل (وطه أمة فرعه)

قال في المصباح يقال عفا عن الشيء عفا عنه بالكسر وعفا بالفتح امتنع عنه فهو عفيف ويتعدى بالالف فيقال أعفاه الله أعفاهما أه عفا على مر (قوله أو تسرد) أصله تسرد لانه مأخوذ من السرد وهو الوطء لانه يكون سرا أه قل على الجلال (قوله ولا رفعة بجمال) ولو تعدد من يعف عنه لكن ميسله لواحدة منهن أكثر بحيث أنه إن لم يزوج بها خشي العنت وكان مهرها زائدا على مهر مثل اللائقة به فهل يلزم الفرع اعفاقه بها أو لا فيه نظر والأقرب الثاني لما فيه من الاجفاف بالفرع أه عفا على مر (قوله وقولي أو ثمن إلخ) أي إلى قوله من لا تعفو من جلته لفظه الواقعة خسران عن المبتدأ في كلام المتن وهذا الصنيع من الشارح يقتضي أن المبتدأ الذي هو قوله والتعيب وقع في الأصل أي المتنازع بالخير وليس مراد أن رأيت عبارة الأصل مركبة بتركيب آخر لا مبتدأ فيها ولا خبر ونصها وليس للأصل تعيين النكاح دون التسري ولا رفعة أه فظهر أن لفظه لم توجد في كلام الأصل فكانت من زيادته وإن كان مخالفا لتعبيره (قوله أو انفسخ النكاح) لم يقل فيه بعذر كلاحقيه لانه لا يكون الا كذلك أه شيخنا (قوله أو اعتق أمته بعذر) فيه انفار مع إمكان بيعها والاستبدال نعم إن كانت أم ولد صح وفي الخادم نحوه وهذا هو المعتمد أه زيادتي (قوله خاص برؤيتها) أي وحدها لأن رده ولو مع ردها أولى من طلاقه بغير عذر أه حل (قوله فان كان مطلقا) أي بان ثبت له هذا الوصف قبل لزوم اعفاقه سري أمة ولا يزوجه لان الطلاق صار عاقبة أه حل وأما طلاقه بعد الاعفاف فقد علمت أنه إن كان الزوج بغير عذر فان الزوج يسقط ولو طلق مرة واحدة ولا يتوقف سقوط الزوج على تحقق كونه مطلقا فان كان بعذر لم يسقط الزوج ولو مرات كثيرة لعذر أه بابي (قوله فسأل القاضي الجرجي عليه في الاعتاق) وإذا جرح عليه لم ينفذ اعتاقه وينفك عنه الجرح إذا قدر على اعفاف نفسه من غير قاض قال شيخنا لكن قولهم في الفل أن الجرجي توفي على ضرب الحاكم لا ينفك إلا بفكه ينزع فيه أه حل (قوله ومن له أصلان وضاق ماله إلخ) عبارة شرح مر ولو قدر على اعفاف أصوله لزمه فان ضاق ماله قدم العصبه إلخ (قوله قدم عصبه) بينائه وما بعده للمفعول كما يدل عليه كلام الشارح والرباط في الأول مقدر تقديره وفي الثاني يكفي فيه العطف بالفاء أه شيخنا (قوله قدم عصبه إلخ) فلو أعف غير من وجب تقديمه بالرتبة أو الفرعة أنتم وصرح العقد أه من عفا على مر (قوله يفرع بينهما) أي ولو بلا حاكم (قوله وحرمة وطه أمة فرعه إلخ) الكلام عليهما من ثمانية وجوه الحرمة والمهر والحد وانعقاد الولد حرا وصبر ورثتها أم ولد وقيمة لها وقيمة ولدها ونكاحها وودد ذكر حكم كل على هذا الترتيب (قوله وحرمة وطه أمة فرعه) ثم إن لم تكن موطوءة للفرع حرمت عليه أبا لانها صارته موطوءة الابوان كانت موطوءة له حرمت عليهما لانها صارته موطوءة لكل منهما ولا يفرع الاب بغيرهما على الابن بوطئه قيمته لانه فوت عليه مجرد الحل وهو غير متقوم بخلاف ما لو وطئ زوجة أبيه أو ابنته بشبهة فانه يلزمه له مهرها لانه فوت عليه المثلث والحل جميعا وعلى ما ذكره تزوج رجل أمة أخيه فوطئها أتوه مالزمتهم مهران مهر لما لكها ومهر لزوجهها هذا محصل ما في الروض وشرحه وقوله بخلاف ما لو وطئ زوجة أبيه أو ابنته بشبهة فانه يلزمه له مهرها شامل لما إذا كانت الزوجة أمة وعليه فلا ينافي كون المهر الزوج ما هو مقرر أن مهر الأمة الواجب بوطء غير الزوج لها بشبهة لسيدها لا للزوج لان محصل ذلك إذا لم يكن الوطء فاطعاً للنكاح الزوج كما هنا كما لا ينافيه في الحره لان المهر الواجب بوطئها بشبهة لها لا للزوج لما ذكره فليجوز فاني كتبت بحسب ما ظهر الآن ثم عرضته على مر فوافق عليه فإيتأمل أو يقال يلزم مهران أحدهما للزوج والاخر لسيد الأمة في صورتها من أحد من مسئلة تزوج الرجل أمة أخيه المذكورة وللمعركة في صورتها ولعل هذا أصوب فليجوز ثم وافق عليه مر وعلى أن التصوير بالأخ في المسئلة المذكورة ليس قيدا ثم رأيت الاستنوي صرح بذلك في الغارزة في باب الصدق أه سم (قوله وحرمة وطه أمة فرعه) وجبت تحريم على الأصل أبداً إن كانت

مطوعة الابن وتحرم على الفرع أبداً بوطء الأصل لها ولا يجب عليه قيمتها إذا لم تصر أم ولد لان الفاتحة على
 الفرع مجرد الحل وهو غير متقوم اه حل من محلين (قوله وثبت به مهر) أى ولو كان الواطئ رقيقاً
 ويتعلق المهر برقبته لانه من باب الجنابة اه شيخنا وبه صرح مر و حج في شرحيهما (قوله وثبت به مهر)
 وكذا ارض بكاره ولا يتكرر بشكر الوطء لاتحاد الشبهة وانظر لوطنها زوجته فوطئها ثم ووطئها ثانياً على ما بانها
 امقرعه فهل يتكرر لتعدد هاتي ظنه أولاً لان الشبهة في الاولى في نفس الامر هي الشبهة في الثانية اه شورى
 (قوله وان ووطئ بطوعها) أى لوجود الشبهة فهي كالمشركة فطاعته لا عبرة بها لوجود الشبهة أى شبهة الحل
 بخلاف شبهة الفاعل فيها لو اشبهت أمته بامه غيره فوطئها أى أمه الغير يظنها أمه نفسه بطاعته حيث لا يجب
 المهر اه حل (قوله والا فلا يجب) أى المهر أى ولا ارض ولو ادعى الأصل ذلك أى تقدم الانزال على تغيب
 الحشفة وانكر الفرع فالظاهر قبول قول الفرع لان الأصل وجوب المهر بالوطء مالم يوجد مسقطه والأصل
 عدمه ولان الغالب تاخر الانزال ثم رأيت حج قال ويظهر ان القول قول الاب يمينه لان الأصل العام براءة ذمته
 اه حل (قوله والا فلا يجب) أى وان لا يتاخر الانزال عن التغيب بل تقدم أو فارق بدليل قوله لتقدم الانزال
 على موجه أى وجوب المهر وهو الوطء فملك الغير أى والانزال يستلزم انتقال المالك الأصل قبيل العلق فالتغيب
 الحاصل بعده لم يوجب المهر لانه ليس في ملك الغير بل في ملك الأصل نفسه (قوله لاحد) أى لا عليه ولا عليها
 وان كان التعليق فاصراً اه حل (قوله لاحد) أى ولو كان الوطء في الدبر اه شرح مر (قوله لانه
 في مال فرعه شبهة الاعفاف) مقتضاه وجوب الحد على الرقيق وغير المعصوم لعدم وجوب الاعفاف لهما ثم
 رأيت الشيخ غير كسب على قوله لاحد أى ولو كان الاب رقيقاً وان كان التعليق فاصراً عن افادة ذلك اه حل
 ثم رأيت تقرير الشيخنا الاجمعي ما نصه قوله لانه في مال فرعه الخ أى ولو كان الأصل موسراً أو رقيقاً لان
 الشبهة مدارها على الاصل وقد وجدت فلا يقال التعليق منقوض بالرقيق والموسر لان المعارض كانه لم يلتفت
 لقوله شبهة الاعفاف (قوله فوجب عليه المهر) تفريعه على ما قبله غير ظاهر لان التعليق انما ينتج انتفاء الحد
 ولا ينتج وجوب المهر بل ربما ينتج عدم وجوبه (قوله وولده حرنسب) أى ينعتق ولده كله حراً وان كان الاب
 رقيقاً الا في أم مشتركة فقد رخصه الابن منه حراً ويسرى لباقيه اه قل على الجلال (قوله مطلقاً) أى
 سواء كان الأصل حراً أو رقيقاً لان ووطء الوالد لا يكون الاب شبهة وولده شبهة حراً وحيتته ذمته حراً بين رقيقين
 وسواء كانت أم ولد لفرعه أولاً اه حل وهذا الاطلاق يمكن رجوعه للمسائل الخمس قبله من قوله وحرم
 وطء أمه فرعه الى آخره (قوله وتصير أم ولده) ظاهره وان كان كافراً وهي مسلمة فتدخل في ملكه وبذلك
 صرح في التكملة فقال بعد كلام أصله حتى لو كان الوالد كافراً والولد مسلماً والجارية مسلمة كانت مستولدة
 للكافر ودخلت في ملكه قهراً كالارث صرح جوابه اه ثم عرضته على مر فوافق عليه اه سم (قوله
 وتصير أم ولد) ومتى حكمه نابلاً انتقل وجب الاستبراء صرح به البغوي في فتاويه اه شرح مر (قوله
 ولو معسراً) أى ولو كافراً وهي الابن مسلمين وتصير مستولدة كافراً وتدخل في ملكه قهراً اه حل (قوله
 ان كان حراً) ومثله البعض على ما في الحاشية وفي شرح شيخنا خلافة اه شورى وقرر شيخنا فقال قوله ان
 كان حراً أى حراً الكل وأما الرقيق والمبعض فلا يثبت ايلاذهما وان ثبت ايلاذ البعض لانه هو ففرق بين أمته
 وأمة فرعه اه شيخنا (قوله لذلك) أى للشبهة بمعنى القوية بخلاف أمه الاجنبى اذا ووطئ بشبهة لا تصير أم
 ولد الواطئ لان الشبهة فيها شبهة فاعل وهي أضعف من شبهة الحل التي ما هنا من جاتها أشار الى هذا مر في
 شرحه (قوله ويقدرا الخ) صريحه انها لا تنقل بالفعل وهو خلاف ما في شرح مر وعبارته ويحصل ملكها
 قبيل العلق كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد اه بحر وهو يدل له قول السارح فيما بعد لا تنقل الملك الخ
 (قوله فان كان غير حر) لم يقل فان كان رقيقاً ليشمل المفهوم المبعض فلهذا اه (قوله لم تصر أم ولده) أى

لانهما ليست زوجة ولا مملوكة
 (وثبت به مهر) لفرعه وان
 ووطئ بطوعها بقيه دزدته
 بقولي (ان لم تصر به أم ولد
 أو) صارت (وتأخر انزال عن
 تغيب) للحشفة كونه الغالب
 والا فلا يجب لتقدم الانزال
 على موجه واقترانه به
 (لاحد) لان له في مال فرعه
 شبهة الاعفاف الذي هو من
 جنسى ما فعله فوجب عليه
 المهر وانتفى عنه الحد وان
 كانت أم ولد لفرعه يلزمه
 التعزير لا ارتكابه بحراً لاحد
 فيمولا كفلورة (وولده) منها
 (حرنسب) مطلقاً للشبهة
 (وتصير أم ولده) ولو معسراً
 (ان كان حراً) لم تكن أم ولد
 لفرعه لذلك ويقدرا انتقال
 الملك فيها اليه قبيل العلق
 ليسقط ما يؤم في ملكه صيانة
 لحرمة فان كان غير حراً
 كانت أم ولد لفرع لم تصر أم
 ولده لان غير الحر

الاصل وحينئذ تجب قيمة الولد لكن الرقيق غير المكاتب لا يطالب بها الا بعد عتقه فيتعلق بتمتته لا برقبته
 والمكاتب يطالب بها حالا والمبعض يطالب بالقبول الحر به وبعد العتق بقدر الرق اه من شرح حر والى
 هذا يشير تعليل الشارح الا ترى في قوله لا تتقال الملك في امة الخ اذ مقتضاه انه لو لم يتقل بان كان الواطئ رقيقا
 او مكاتباً او مبعضاً وكانت أم ولد للفرع فان قيمة الولد تجب وما افاده شرح حر من ان قيمة الولد تتعلق بقيمة
 الرقيق يحتاج الى الفرق فيها بين ما تقدم عنه في المهر حيث يتعلق بالرقبة فيستظهر ثم رأيت في الروض وشرح معانصه
 وتجب قيمة الولد على أبيه الرقيق في ذمته اذ لا اختيار له في انعقاده حر او لا يطالب بها الا بعد عتقه لانه لا يملك وأما
 المهر أى مهر الموطوءة فان أكرهها الرقيق على الوطء ففي رقبته كسائر الجنايات والابان طوعته فقوله ان في انه
 يتعلق برقبته أو بذمته يكلو وطئ الرقيق أجنبية بشبهة قاله في الاصل وذكر في ثلث طريقين رجح المصنف
 منها ما له برقبته وقضيته ترجح ذلك هنا وبه جزم في الانوار وهو المعتمد اه فيستفاد منه الفرق بين القيمة
 والمهر وحاصله ان سبب القيمة ليس اختيارياً بالواطئ لانه انعقاد الولد حر او ان سبب المهر اختياري له وهو
 الوطء (قوله لا يملك) أى ان كان قننا وقوله ولا يثبت ايلاده أى ان كان مكاتباً لتعليل قاصر عن المبعض
 لانه يثبت ايلاده لأمته لا لأمته فرعه اه شيخنا (قوله ولا يثبت ايلاده) أى اذا ملك وهو المكاتب وكذا
 المبعض على وجهه وكتب أيضاً أى فيما اذا كان مبعضاً وهذا بناء على ان المبعض لا ينفذ ايلاده والمعتمد نفوذ
 ايلاده وصرح به المصنف في باب أمهات الاولاد وكتب أيضاً سياً في أمهات الاولاد التصريح من المصنف بان
 المبعض اذا وطئ أمته وأحبها صار أم ولد وقضيته انه لو كان الاصل مبعضاً نفذ ايلاده لأمته فرعه والمعتمد عدم
 النفوذ ويفرق بان الاصل المبعض لا يثبت له شبهة الاعفاف بالنسبة لبعضه الرقيق اه حل (قوله وعليه
 قيمتها) أى يوم الاحبال سواء أنزل قبل ذلك أم بعده أم معه والقول في قدرها قول الاب لانه غارم ولو تكرر
 وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولادة عتبرت قيمتها في آخر زمن يمكن علوقها فيه قال
 القفال وذلك ستة أشهر قبل ولادته لان العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول
 القوابل بخلاف نفقة الحامل المتبونة لانها كانت واجبة وهذا ظاهر حيث لم يستول عليها قبل زمن العلوق
 والافظا لانه يلزمه أقصى قيمتها من استيلائه عليها الى زمن العلوق اه شرح حر (قوله مع المهر) أى ان
 وجب بان تأخر الانزال عن التغيب فان لم يجب بان تقدم الانزال على التغيب أو فانه فالواجب القيمة فقط
 (قوله لا تتقال الملك الخ) عبارة حر لانه التزم قيمة أمه وهو جزء منها فاندرج فيها ولان قيمته انما تجب بعد
 انفصاله وذلك واقع في ملكه اه بحر وفيه (قوله لا تتقال الملك الخ) هذا واضح في الحر لان الكلام فيه
 وأما الرقيق فعليه قيمة الولد في ذمته بناء على ما تقدم من انه ينعقد حر او هو المعتمد فلم تصر أم ولده بان كانت
 مستولدة لابن وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكور اه حل (قوله وحرم عليه نكاحها الخ) أى
 لا يجوز ان يتزوج الاب الحرامه ولده من النسب بخلاف عكسه فللولد ان يتزوج أمة أصله التي لم يطأها أصله
 ولا يثبت به استيلا ولا حرمه ولو لم يولد الاب الرقيق ولو مبعضاً ومكاتباً تزوج أمة ولده ولا يثبت به أيضاً استيلا ولا
 ولا حرمه ولده وان ثبت استيلا لمبعض لامة نفسه دون المكاتب وكذا الاب من الرضاع نكاح أمة ولده منه
 ولا يثبت به ما ذكر اه قل على الجلال (قوله أى أمة فرعه) أى ذكر اكان أو أنثى وان سفل اه شرح
 حر (قوله بخلاف غير الحر) أى فان له نكاح أمة فرعه وفيه انه كان قياساً ما سبق من ان ولده ينعقد حر انسيا
 انه لا يصح تزوجه لها ولا يخفى انه اذا تزوجها كانت أولاده أرقاء لانه بطأ بالزوجة لا بالملك فالزوجة عارضة
 الملك اه حل (قوله بخلاف غير الحر) فيه انه أيضاً له شبهة الاعفاف بدليل انه لا يحسد كما مر الان يقال
 الشبهة فيه ضعيفة فلم تقوع على تحريم النكاح وعبرة الاقناع في أمهات الاولاد لو نكح حر جارية أجنبية ثم
 ملكها ابنه أو تزوج عبد جارية ابنه ثم عتق لم ينسخ النكاح لان الاصل في النكاح الثابت الدوام فلو استولدها

لا يملك أو لا يثبت ايلاده لأمته
 فامة فرعه أولى وأما الولد
 لا تقبل النقل وقولي ان كان
 حر من زبادنى (وعليه) مع
 المهر (قيمتها) لفرعه
 لصبر ورثها أم ولده (لا قيمة
 ولد) لا تتقال الملك في أمه قبل
 العلوق (و) حرم عليه
 (نكاحها) أى أمة فرعه بقيد
 زنده بقولي (ان كان حر)
 لان المال في مال فرعه من
 شبهة الاعفاف والنفقة
 وغيرهما كالشركة بخلاف
 غير الحر (لكن لو ملك) فرع
 (زوجة أصله)

الاب بعد عتقه في الثانية ومالك ابنه لها في الاولى لم ينكحها لانها لانه رضى بوق ولده حين نكحها ولان النكاح
 حاصل بحقق فيكون واطنا بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى على ذلك الشيخان في باب
 النكاح (قوله لم ينسخ نكاحه) وينقد ولده منهار قيقا ولا تظن للشبهة لانه يطوها بجهة النكاح فلا تصير
 مستولمة ولا يعتق الولد لانه مملوك لاجيه اه حل اي ولا يعتق بملك الاخر ونحوه وعبارة سم قوله لم ينسخ
 نكاحه اي والولد الحاصل بعد ذلك ينقد رقية لانه يطا بجهة النكاح ولا تظن للشبهة اي فلا تصير مستولمة كما
 مرحوا به ولا يعتق الولد لانه مملوك لاجيه ولا يعتق بملك الاخر ونحوه اه مر انتهت (قوله وان لم تحل له الامة)
 بان كان الاصل حين ملك الفرع لزوجه ومسا او تحت حرة اه شيخنا عز بنى وغرضه من هذا الرد على القصور
 الذي في عبارة الاصل ونصها مع شرحها لم يولد من الزوجة والده الذي لا تحل له الامة حال ملك الولد وكان نكحها
 قبل ذلك بشرطه لم ينسخ النكاح في الاصل لانه يغتفر في اللوام ما لا يغتفر في الابتداء ومن ثم لم يرتفع نكاح امة
 بطر ويسار وتزوج حرة اما اذا حلت له لكونه قنأ أو بمعضا أو لولد معسر الا يلزمه اعفائه فلا ينسخ بطر ومالك
 الابن قطعا والثاني ينسخ كقولنا سكتها الاب لانه في مال ولده من شبهة الملك بوجوب الاعفاء وغيره (قوله امة
 مكاتبه) وكذا الامة الموقوفة عليه والموصى له بمنفعتها اه سم اه عش وتقدم ان هاتين بحرمان ابتداء
 ودوام حتى لو أوفقت عليه زوجه الامة أو وصى له بمنفعتها فان النكاح ينسخ وتقدم ان محله في الموصى بمنفعتها
 اذا كانت مؤبدة بخلاف ما لو كانت مؤقتة فانه يصح تزوجه بها ولو طرأت الوصية على النكاح لا ينسخ (قوله
 قد يجتمع مع البعضية) أي في المكاتب اذا ملك بعضه فانه لا يعتق عليه اه شيخنا
 * (فصل في نكاح الرقيق) * أي في متعلقاته والنكاح تقدم في تزويج المحجور عليه وسواء كان الرقيق ذكرا
 أو أنثى فهو من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله اه شيخنا وجميع ما في الفصل من المتعلقات فقوله وما يذكر
 معها في سائر أول الباب بالنسبة للمجموع (قوله لا يضمن سيد الخ) المراد به هنا مال الرقيق والمنفعة معا فان
 اختلاف كوصى بمنفعته اعتبر ان مال الرقيق في الاكساب النادرة وأذن الموصى له في الاكساب المعتادة
 ولا يدخل باذن أحدهما مالا آخر وظاهر هذا صحة نكاحه باذن أحدهما فراجع اه وقوله باذنه الباء للسببية
 متعلق بضمن المنق والنفق متوجه للمقيد فقط على خلاف الغالب أي لا يكون اذنه في النكاح سببا في ضمانه
 ما يجب به وايت الباء متعلقة بالنفي كما قبل لانه لا يحسن ان يقال انني الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد
 في عدم الاذن ان أنكره اه قل على الجلال (قوله لانه لم ياتزمهما) تعليل للمطوى تحت الغاية وقوله
 وضمنان ما لم يجب الخ تعليل لها اه (قوله وهما في كسبه وفي مال تجارة الخ) هل ولونخصه باحدهما أو نفاء
 عنهما تأمل هكذا بهامش والاقرب نعم لان الاذن في النكاح اذن فيما يترتب عليه كالأذن له في الضمان ونهاه
 عن الادعاء فانه اذا غرم برجع بما غرمه على الاصل اه عش على مر لكن اذا نفاه عنهما يثبت لهما الخيار
 ان جهلت حاله كما سيأتي وكيفية تعاقبهما بالكسب ان ينظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لان الحاجة اليها
 فاجرة ثم ان فضل شيء صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يؤخر منه شيء للنفقة أو الحلول في المستقبل
 لعدم وجوبهما وقول الغزالي يصرف للمهر أولا ثم للنفقة حله ابن الرقة على ما لو امتنع من تسليمها
 نفسها حتى تقبض جميع المهر ونار ع الاذرع في المقالتين ثم بحث عدم تعيين كل منهما لانها ماديين في كسبه
 فيصرفه عما شاء من المهر أو النفقة وهو القياس بل نقله في وسيطه عن بعض محقق العصر اه شرح مر
 وقوله وهو القياس معتد اه عش عليه (قوله لانهم ما من لوازم النكاح) علة المدعى في الحقيقة المقدمة
 الاخيرة كما سيقصر عاها بقوله أما أصل الأروم فلما سار الخ والاولى علة لها اي الاخيرة والمتوسطة علة لعلة
 الاولى للاخيرة فاصل مقدماته ان الاخيرة علة المدعى والاولى علة لها والمتوسطة علة لعلة الاولى للاخيرة وقوله
 بعد وجوب دفعها هذا القيد انما هو في العبد القير المأذون له أما المأذون له فلا يتقيد كسبه بهذا القيد بل يتعلقان

لم ينسخ (نكاحه وان لم تحل
 له الامة حين الملك لانه يغتفر
 في اللوام لقوته ما لا يغتفر في
 الابتداء (وحرم) على
 الشخص (نكاح امة مكاتبه)
 لانه في ماله ورقيقته من شبهة
 الملك بتجيزه نفسه (فان ملك
 مكاتب زوجة سيده انسخ)
 النكاح كقولنا مكاتبه سيده
 بخلاف نظيره في الفرع فان
 تعلق السيد بمالك مكاتبه أشد
 من تعلق الاصل بمالك فرعه
 وبخلاف مالومالك مكاتب
 بعض سيد محب لا يعتق
 عليه لان الملك قد يجتمع مع
 البعضية بخلاف النكاح
 والملك لا يجتمعان
 * (فصل في نكاح الرقيق) *
 (لا يضمن سيد باذنه في نكاح
 عبده مهر أو لا مؤنة) وان
 شرط في اذنه ضمانا لانه لم
 ياتزمهما وضمنان ما لم يجب
 باطل وتعبيري هنا وفيما
 يأتي بالمؤنة أعم من تعبيره
 بالنفقة (وهما) مع أنهما
 في ذمته (في كسبه) المعتاد
 كاحتطاب والنادر كهيئة لانهم
 من لوازم النكاح وكسب
 العبد اقرب شيء يصرف اليهما
 والاذن له في النكاح اذن له
 في صرف مؤنة من كسبه

الحادث (بعده وجوب دفعهما) وهو في مهر المفوضة بوطء أو فرض صحيح وفي مهر غيرها الحال بالنكاح والمؤجل بالحلول وفي غير المهر بالتمكين كما يأتي في محله بخلاف كسبه قبله لعدم الموجب مع أن الاذن لم يتناوله وفارق ضمانه حيث اعتبر فيه كسبه الحادث بعد الاذن فيه وان لم يوجد المأذون فيه وهو الضمان لان المضمون ثم نابت حالة الاذن بخلافه هنا وتعبير بذلك أولى من قوله بعد النكاح (وفي مال تجارة اذنه فيها) رجاء ورأس مال لان ذلك دين لزمه بعقد مأذون فيه كدين التجارة سواء حصل قبل وجوب الدفع أم بعده (ثم) ان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا به فلهما (في ذمته) نقطا (كراند على مقدر) له (ومهر) وجب (بوطء) منه (برضا مالكة) أمرها في نكاح فاسد لم يأذن فيه (سيدة فأنهما) يكونان في ذمته ففقا كالقرض لزوم ذلك برضا مستحقة وقولي كراوند على مقدر ورضا مالكة أمرها ولم يأذن فيه من زياتي يخرج بالقيد الثاني المكروه والناتق والصغيرة والمجنونة والامته والمجورة بسفه فيعلق المهر فيها برقبته

به مطلقا (قوله الحادث) صفة لكسبه الاول في المتن والثاني في الشارح وجمله على ذلك الاختصار اه حل (قوله وفي مهر غيرها الحال بالنكاح) فاما ان تطالب به وان لم تكن وهو الموافق لما يأتي في كلامه وهو خلاف ما في شرح الروض اه حل (قوله وفي مهر غيرها الحال بالنكاح) أي اذا كانت مطبقة للوطء ولو كانت صغيرة لا تطبقه كان زوج أمته الصغيرة برقبتي فلا يجب الا بعد الاطاقة كما يأتي في الصراق اه ع ش على مر (قوله كما يأتي في محله) متعلق بقوله وهو في مهر المفوضة الخ ومجمله هو كتاب الصداق بالنسبة لتفاصيل المهر وكتاب النفقات بالنسبة للمؤن (قوله بخلاف كسبه قبله) أي ولو بعد الاذن وكان الاظهر ان يعهم هذا يظهر الايراد الذي أجاب عنه وقوله لعدم الموجب أي حال حصول الكسب والا لموجب حاصل كما هو الفرض وقوله مع ان الاذن أي الاذن في صرف المؤن من كسبه اللازم للاذن في النكاح لانه تقدم ان الاذن له في النكاح اذن له في صرفه وانه من كسبه وقوله لم يتناوله أي لم يتناول الكسب الحاصل قبل وجوب الدفع لانه في ذلك الوقت لم يكن هنالك مؤن حتى يصرف كسبه اليها (قوله وفارق ضمانه الخ) عبارته هناك وصح ضمان رقبتي باذن سيده لانه فان عين اللاداء جهة والا فمما يكسبه بعد اذنه وهما يبدآن ذون انتهت والفرق الذي ذكره هنا قد ذكره في باب الضمان فهو مكرر لكن جملة على ذلك طول العهد (قوله أولى من قوله بعد النكاح) لانه يرد عليه المفوضة فانه لا يجب لها بالنكاح وانما يجب بالفرض أو الوطء أو أيضا للمؤن لا يجب الا بالتمكين اه شيخنا (قوله وفي مال تجارة) فان لم ينف أحد ههنا كمل من الآخر اه حل (قوله سواء أحصل) أي مال التجارة والربح قبل وجوب الدفع أم بعده لان العبد في ذلك نوع استقلال حيث يجوز له فيه التصرف بالبيع والشراء بخلاف كسبه ومثل ربح مال التجارة أكسبه التي اكسبها بغير أموال التجارة كالاحتطاب والاحتشاش فيتعلق بها المهر والمؤنة وان اكسبها قبل الاذن له في النكاح وحينئذ يكون قوله فيما تقدم وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما مخصوصا بغير المأذون له في التجارة لضعف جانبه وقوت جانب المأذون له أما هو فيكونان في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في النكاح كما علمت وصرح به في شرح الروض حيث فاس كسبه على الربح والربح لا فرق فيه بين الحادث وغيره اه حل وقوله أما هو فيكونان في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في النكاح في ع ش على مر ما هو صريح في تقييد كسبه بكونه حاصلا بعد الاذن في النكاح وفي شرح مر التعميم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في النكاح أو بعده فيستفاد من مجموع صنيعه وصنيع ع ش على مر ان قياس الكسب على الربح الذي ارتكبه في شرح الروض انما هو في ان كلامه لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي ان بينهما فارقا من حيث ان الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا بد أن يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح فانه فهمه الخالي من التسوية بينهما من كل وجه أن هذا بظاهر القياس الذي في شرح الروض غير ظاهر (قوله سواء أحصل قبل وجوب الدفع) أي ولو قبل الاذن في النكاح اه مر (قوله فهم في ذمته) ولها فسخ النكاح ان جهلت حاله اه برماوى (قوله لازوم ذلك برضا مستحقة) أي مع عدم الاذن فيه فالعلة ناقصة وقوله فيتعلق برقبته وقوله يتعلق بكسبه ومال تجارته أشار به هذه العبارات الثلاث الى القاعدة المتقدمة في باب معاملة الرقيق وعبرة حل هناك القاعدة ان مال زمة برضا مستحقة ولم يأذن فيه السيد يتعلق بذمته فقط وان أذن فيه السيد يتعلق بذمته وكسبه وما يبدئه من المال أصلا ور بقاء ان لم يكن برضا مستحقة كغصب يتعلق برقبته فقط اذن فيه السيد أم لا (قوله وخارج بالقيد الثاني) هو قوله برضا مالكة أمرها في نكاح فاسد وقوله وبالثالث هو قوله لم يأذن فيه كذا أخذته من تضييبه اه شوبري بفعل قوله في نكاح فاسد جزأ من القيد الثاني ولم يجعله قيدا مستقلا ويدل عليه عدم الاخراج به (قوله بالقيد الثاني) أما القيد الاول وهو قوله بوطء منه فلم يحتجز عنه لانه جملة جنس الوجوب المهر اه شيخنا عزيرى وقرره مرة انه خرج به ما اذا علمت عليه فليحذر (قوله

وبالثالث مالواذن له سيده

في نكاح فاسد فتعلق بكسبه
ومال تجارته كالونكح باذنه
نكاحا صحيحا يسمى فاسد
وظاهر ان رضا سيد الامة
كرضا مالكة امرها (وعليه
تخليته) حضر او عليه اقتصر
الاصل وسفرا (لبلا) من وقت
العادة (لتمتع) لانه محله
(ويستقدمه نهارا ان
تحملاهما) أي المهر والمؤنة
(والاخلاء لكسبهما أو دفع
الاقل منهما ومن اجر قتل)
لمدة عدم التخليه أما أصل
الزوم فلما امر من ان اذنه
له في النكاح اذن له في صرف
مؤنه من كسبه فاذا فوته
طوابيها من مائت أو اقل
في بيع الجاني حيث صح عنه
وأولى وأما لزوم الاقل فكافي
فداء الجاني باقل الامر من
من قيمته وأرض الجناية
ولان اجرة ان زادت كان له
أخذ الزيادة أو نقصت لم يلزمه
الاتمام وقيل يلزمه وان
زاد على اجرة المثل بخلاف
مالواستخدامه أو حبسه أجنبي
لا يلزمه الا اجرة المثل اتفاقا
اذ لم يوجد منه الاتقويت
المنفعة والسيد سبق منه
الاذن المقتضي لالترام ما
وجب في الكسب وما ذكر
من التخليه لبلا والاستخدام
نهارا جرى على الغالب فلو
كان معاش السيد لبلا
كحراسة كل الامر بالعكس
قاله الماوردي وقول أو دفع
أعسم مما ذكره لتقييده
بالاستخدام (وله سفر به

مالواذن له سيده في نكاح فاسد) أي بخصوصه بخلاف مالواطلق لانصرافه للصحيح اه شرح مر أي فلم
يتناول الفاسد فاذا نكح نكاحا فاسدا كان غير مأذون فيه فعلق واجبه بالذمة وحدها (قوله ويستقدمه نهارا)
مستأنف أو معطوف على قوله وعليه تخليته وليس معطوفا على تخليته بان يكون منصوبا بتقدير ان على حد
* وليس عبادة وتقرعيني * لانه يقتضي ان استخدام نهارا واجب على السيد (قوله ان تحملاهما) أي وهو موثر
أي أو أداها ولومعسرا اه شرح مر (قوله والاخلاء لكسبهما) وحيث بذل نفسه يوما فيوما فمر بما
احتاج السيد لخدمته وفي شرح البهجة الجواز مطالقا يمنع السيد عنه مدة الاجارة اه قل على الجلال
وعبارة حل قوله والاخلاء لكسبهما وحيث بذل له ان يؤجر نفسه بغير اذن سيده أولا لانه قد ير بد السفر به
نقل شيخنا ان له ذلك لكان يوما بيوم والمثله في متن الر وض ان له ان يؤجر نفسه وظاهره ولو مدة طويلة
وجعلها في شرح الر وض مقيسة على صحة بيع المؤجر ولا يخفى صحة بيع المؤجر طلقا قلت المدة أو طالت انتهت
(قوله والاخلاء لكسبهما) لم يعلل هذا الشق وعمله في شرح الر وض بقوله لانه أحال حقوق النكاح على
الكسب فوجب التخليه له اه ومثله مر وج في شرحهما وقوله أو دفع الاقل منهما الخ فيه دعوتان
أصل لزوم الدفع وكون المدفوع هو الاقل وقد عالج الاولى بقوله أما أصل الزوم أي لزوم الدفع والثانية
بقوله وأما لزوم الاقل الخ اه وعبارة الر وض وشرحه فلو استخدمه أو حبسه بالاتحمل لزمه الاقل من اجرة
مثل مدة الاستخدام أو الحبس ومن نفقتهما مع المهر أما أصل الزوم فانه لما أذن له الى آخر ما في الشارح هنا انتهى
قال بعضهم جميع ما سبق في عبد كسوب أما العاخر عن الكسب فالظاهر ان لا سيد السفر به واستخدامه
حضر من غير التزام شيء اه سم على منهج وأقره الشهاب الرملي اه ع ش على مر (قوله أو دفع
الاقل منهما الخ) فاذا استخدمه شهر امثلا وكانت اجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشا وكان ذلك المهر عشرين
أيضا وكانت نفقة كل يوم عشرة انصاف فجمعوهما أكثر فليزمه اجرة المثل فان كان قد أدى المهر نظر الى ما بين
النفقة فقط واجرة المثل اه شيخنا (قوله الاقل منهما) أي من مجموعهما ومن الاجرة ويضم المهر كما في
الاعتبار الى النفقة بالنظر لكل يوم أو ساعة أو شهر أو غير ذلك فلو كان يكسب في يوم عشرة ومجموع المهر ونفقة
اليوم عشرين دفع العشرة فقط وان كان الامر بالعكس دفع العشرة فقط لانها هي التي وجبت وهكذا اه
شيخنا (قوله حيث صح عنه) أي حيث قلنا به بعبارة بدون اختيار الفداء وتقدم ان هذا ضعيف اه شيخنا
(قوله وأولى وجهه الاوليه) أنه في البيع على هذا القول يلزمه وجب الجنابة مع انه لم يأذن فيها فلزوم
موجب النكاح أولى لاذنه فيه (قوله فكافي فداء الجاني) كان عليه ان يقول وأولى أيضا كالاخفى (قوله لم
يلزمه الاتمام) هذا بعض المدعى كالاخفى ففيه مصادرة تأمل (قوله وقيل يلزمه) هذا مقابل لقول المتن أو دفع
الاقل منهما من اجرة مثل وقوله بخلاف مالواستخدامه الخ راجع للقول الضعيف رد عليه
مالواستخدامه أو حبسه أجنبي فانه لا يلزمه الا اجرة سواء كانت قدر المهر والمؤنة أم أقل منهما أم أزيد
منهما فاحتاج للفرق بين استخدام السيد له حيث يلزمه بسببه المهر والمؤنة وان زاد على أجرته وبين استخدام
الاجنبي له حيث لا يلزمه الا اجرة وان نقصت عن المهر والمؤنة وقد أبدى الفرق بقوله اذ لم يوجد منه الاتقويت
تقويت منفعة أي فلزمه قيمتها وواحدة وان كانت أقل من المهر والمؤنة وقوله والسيد سبق منه الاذن أي
الاذن في النكاح المقتضي لالترام ما وجب وهو المهر والمؤنة في الكسب متعلق بالترام أي فاذا نوت الكسب
لزمه ما كان يدفع منه وهو المهر والمؤنة وان زاد على الاجرة تأمل (قوله لتقييده له بالاستخدام) أي
لان حبسه عن كسبه ما يغير استخدام كاستخدامه ولو كان لا يحسن منعته ولا يقدر على اكتساب كزمن
وحبسه لا يلزمه شيء لانه لا منفعة له فوته السيد انتهى حل (قوله ولم سفر به) أي ان تحمل عنه المهر
والمؤنة والا فلا يسافر به وعبارته شرح الر وض ولسيد اذا تحمل عنه ما امر ان يسافر به وان تضمن منه من

الاستمتاع اه وعبارة شرح مر وله المسافرة به ان تكفل المهر والنفقة ولم يتعلق به حق للغير كرهن
والاشتراط رضاه اه وقوله ان تكفل المهر والنفقة طاهر اطلاقه توقف جوارا نسق به على ذلك وانه لا فرق
في ذلك بين طويل السفر وقصير ولو قيل بجواز السفر به اذا التزم أقل الامر من مما يحمله من الكسب
مدة سفر السيد وأجرة مثله مدة السفر لم يعد وكتب أيضا لطف انتم به قوله ان تكفل المهر والنفقة أي سواء
الحال والمؤجل على ما اقتضاه اطلاقه وقديتوقف في المؤجل لعدم استحقاق المطالبة اه عرش عليه (قوله
وبامته المروجة) أي وان لم يزوج له الخلوه بها لان الخلوه بها لا تحرم عليه خلاف لما في شرح الروض أي لانها معه
كالحرم اه قل (قوله وبامته المروجة) بخلاف الزوج لا يجوز له المسافرة به منفردا بغير إذن السيد
لما فيه من الخلوه القوية بينها وبين سيدها اه شرح مر (قوله لانه مالك الرقبة) الاولى ان يقول لان
الزوج لا يملك المنفعة ليحصل الفرق بينه وبين المستأجر حيث يقدم على مالك العين اه حل كما أشار له
الشارح بقوله نعم ان كان أحدهما الخ (قوله لم يسافر به) أي بغير رضا المالك والمكاتبة قل
الاذرعى والجانية المتعلق برقبتهما لكونهما مال كالمهرهونة الا ان يلتزم السيد الفداء اه شرح مر (قوله لينفق عليها)
ينبغي اسقاطه لانه يشعر بانها عليه النفقة اذا سافر وليس كذلك اه سرل وعبارة حج والزوج تركها
وصحبتها يستمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التمكين التام وإيهام كلام الشارح وجوبها بحمل على
ما اذا سلمت له تسليمها تاما واختار السفر مع سيدها اه (قوله والسيد غير مكاتبة) أي ككتابة صحيحة اما المكاتبة
كتابة صحيحة فليس له استخدامها لانها مالكة لا مر فاقال الاذرعى وغيره والقياس في المبيعة انه ان كان ثم
مهاياة فهي في نوبتها كالحره وفي نوبة سيدها كالقننة والافكالقننة اه شرح مر مع تصرف وعبارة
حل قوله والسيد غير مكاتبة استخداما يشمل المبيعة وهو واضح حيث لا مهاياة أو وكانت في نوبة السيد ولا
فهي في نوبتها كالحره فليس له أن يسافر بها ولا ان يستخدمها وأما المكاتبة فلا يستخدمها ويسلمها للزوج
ليلا ونهارا الا اذا فون عليها تحصيل النجوم والا فلا السيد منعها في النهار أي ومنعها من ذلك طريق لنقصان
النجوم فلا يقال هي لا يجب عليها ان تحصيل النجوم حتى تمنعها من الزوج نهارا لتكسب النجوم وحاصل
الجواب انه لا يكفها الا كسب الان المنع بما يؤدى الى ذلك انتهت (قوله استخدامها نهارا) فلا سيد ان
يأخذها من عند الزوج وان كان يكتفي بها أن تأتي بما يستخدمها فيه السيد عند الزوج وفرق بينها وبين المرهونة
حيث لا تؤخذ من عند المرتهن حيث تنبذ بان المقصود التوثيق وأخذها ينافيه أي من غير حاجة ولو كانت لا تستخدم
ولا منفعة لها الزمانة أو جنون أو نحو ذلك وجب تسليمها للزوج ليلا ونهارا لانه لا وجه لحبسها عند السيد فلا فائدة
اه حل (قوله ولو بنائيه) عبارة شرح مر بنفسه أو بنائيه اما هو فلا يحل له نظرا ما عدا ما بين السرة
والركبة والخلوة بها أو أمانا بنائه الاجنبي فلا يلازم من الاستخدام نظرا ولا خلوة اه على انه لا يلزم أن
يكون النائب ذكرا (فرع) حبس الزوج الامه عن السيد ليلا ونهارا هل تلزمه النفقة وأجرة مثلها فليشمل
اه سم على منهنج (أقول) القياس لزومهما لانهما السببين مختلفين وهما التسليم والفوات على السيد
ونقل بالدروس عن بعضهم ما وافقه اه عرش على مر (قوله ويسلمها للزوجها ليلا) قال في الروض
فان قال السيد لا أسلمها الا نهارا لم يلزم الزوج اجابته قال في شرحه قال الاذرعى نعم ان كان الزوج ممن لا يؤى
الى أهله ليلا كالحارس فقد يقال تلزمه الاجابة لان نهاره قليل غير فامتناعه عناد اه واعتد مر الاجابة
ولو تعارض غرضهما كأن كان محل استخدام السيد لها هو الليل مثلا ومحل راحة الزوج واستمتاعه هو الليل
فطالب السيد تسليمها نهارا ليلا وعكس الزوج فن الحجاب احتمالا أن أرجحهما مال الزوج نقله مر واعتد
وهو وافق مأخوذ من كلامهم وكذا لو كان محل راحة الزوج النهار لكونه حارسا مثلا ومحل استخدام السيد
النهار أيضا فطالب الزوج تسليمها نهارا وجب لان السيد ورط نفسه بتزويجها ويغارق جوارا السفر بها وان

وبامته المروجة) وان فوت
التمتع لانه مالك الرقبة فيقدم
حقه نعم ان كان أحدهما
مرهونا أو مستأجرا أو مكاتبا
لم يسافر به (ولزوجها
صحبتها) في السفر ليمتنع بها
ليلا وليس لسيدها منع من
السفر ولا الزام به لينفق
عليها (ولسيد غير مكاتبة
استخدامها) ولو بنائيه (نهارا
ويسلمها للزوجها ليلا) من
وقت العادة لانه يملك منعها
استخدامها والتمتع بها وقد
نقل الثانية للزوج فيبقى له
الاخرى ليستوفيها في النهار
دون الليل لانه يحل
الاستراحة والتمتع

فوت استمتاع الزوج بالمولود منعه منه فان حقه بالسكينة ولا كذلك مانع فيه لا يمكن استخدامهما ليلا وأيضا يمكن
الزوج صحته في السفر اه فليراجع اه سم (قوله ويسلمها لزوجها ليلا) مستأنف وليس معطوفاً على
استخدامها لانه يقتضي ان التسليم جائز للسيد مع انه واجب عليه اه (قوله ولا مؤنة عليه اذا) فلو سلمها ليلا ونهارا
وجبت قطعاً اه شرح مر (قوله أي حين استخدامها) قضيته أنه انما يسقط من الكسوة ما يقابل الزمن
الذي استخدمها فيه فقط وقياس ما في النشوز ان تسقط كسوة الفصل باستخدام بعضه ولو يوموا والسقوط
لا يتوقف على ان يبل يحصل بمجرد الامتناع من الزوج وان نفقة اليوم تسقط باستخدام بعضه على ما يأتي في
نشوز بعض اليوم اه ع ش على مر (قوله لا تنفء التمكين التام) أي فوجوب النفقة يتوقف على
التسليم التام بان تكون مسلمة ليلا ونهاراً أو أمراً وجوب المهر فيتوقف على تسليمها في وقت العادة لانه ممكن من
الوطء كذا في شرح الزوج وتقدم في كلامه هذا ان وقت دفع المهر بالعقد في غير المفوضة اه حل (قوله
ولا يلزمه أن يخلو بها) فلو فعل ذلك الاختلاء بها في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه اه شرح مر أي حيث
استخدمها السيد ليلاً ونهاراً أو أمراً وجبت عليه اه ع ش عليه (قوله بدارس سيدها) أي أو بجواره وذكر
ج ان ظاهر كلامهم انه لو عين له بيتاً ولو بعد اعن لا يلزمه اجابته ما فيه من المنه اه حل وفي ع ش على
مر قوله لان الحياء والمرءة الخ قضيته انه لو عين السيد بيتاً بجواره مستقلاً وجب على الزوج السكنى فيه
لانفقاء ما عال به من ان المرءة والحياء الخ سيما اذا كان الزوج اذا بعد منهم اسكن بالاجرة فكان المحل الذي عينه
السيد مما جرت العادة بتجارته أيضاً وطالب منه أن يسكن فيه ويدفع الاجرة لصاحبه على العادة وأعله غير مراد
اه (قوله لان الحياء والمرءة الخ) فلو كان الزوج ولداً للسيدة وله ولاية اسكانه لسهفه أو مرودة مع الخوف عليه
لو انفرد كان للسيد ذلك لانفقاء المعنى المذكور اه حل (قوله ولو قتل أمته) أي ولو مع مشاركة أجنبي أي
عداً أو خطأ أو شبه عداً ونسب في ذلك بان وقعت في بئر حفرها عدواناً اه حل ودخل في الامة المبيعة وهو
الذي اعتمده شيخنا مر وقال شيخنا زي كخطيب بسقط ما يقابل الرق فقط اه قل على الجلال (قوله
ولو قتل أمته الخ) هاتان صورتان يسقط منهما بسقط أيضاً اذا قتلت الامة زوجها وقتله سيدها وقتلت الحرة
زوجها قبل الوطء في الكل وذكر لعدم السقوط أربع عشرة صورة تعلم من كلامه في المفهوم (قوله او قتلت
نفسها) أي ولو مع مشاركة أجنبي وكذا لو قتلت الزوج او قتله سيدها وقتلت الحرة زوجها والحالة هذه أي قبل
الوطء وظاهره ولو كان قتلها له بحق اه حل (قوله ولو قبل وطء) تعميم في كل من الصور السبع (قوله ولو
باعها الخ) تقدم في الشارح في الاجارة ما نصه فأشبه ما لو زوج أمته واستقر مهرها بالدخول ثم أعتقها لا ترجع
عليه بشئ اه فان كان الاعناق كالبيع دنا فوجه التقييد بالاستقرار والافاء الفرق بجرر اه شورى وعبرة
شرح مر وان عتقت أمته المزرعة فلهما ما ذكره المشتري ولمعتقهما ما للبائع ولا يحبسها البائع للمهر ولا
المشتري انتهت وعبرة جج ولو باع المزرعة تزويجاً صححها وهي غير مفوضة أو أعتقها قبل الدخول أو بعده
فالمهر أي المسمى ان صح والافاء المثل للبائع أو المعتق لوجوبه بالعقد الواقع في ملكه نعم لا يحبسها الحرة زوجها
ملكه ولا المشتري ولا تحبس العتقة نفسها لان كلامهما غير مستحق للمهر أما المزرعة تزويجاً فاسداً والمفوضة
فليس الاعتبار فيهما بالعقد لانه غير موجب لشيء بل بالوطء فيهما والفرص أو الموت في المفوضة فمن وقع أحدهما
في ملكه فهو المستحق للمهر انتهت ولو قال لامته أعتقتك على أن تسكنيني أو تنحوه فقبلت فوراً وقالت أعتقتني
على أن أسكنك أو تنحوه فأعتقها فوراً واعتقت واستحق عليها قيمتها وقت الاعناق نعم لو كانت أمته مجبونة أو
صغيرة فأعتقها على أن يكون عتقها صداقاً لداري عتقت وصارت أجنبية في تزويجها كسائر الاجانب ولا
قيمة والوفاء بالتكاح منهما غير لازم ولو مستولبة فان تزويجها معتقها وأصدقها العتق فسد الصداق لانها قد عتقت
أو القيمة صحت بمرتبتها منهن ان علمها لان جهلها أو أحدهما فلهما مهر المثل وكذا لو تزويجها بقيمة عبده

(ولا مؤنة عليه) أي على
زوجها (اذا) أي حين
استخدامها لانفقاء التمكين
التام (ولا يلزمه أن يخلو
بها) (بيت بدارس سيدها)
اختلاؤه لان الحياء والمرءة
يمنعانه من دخول داره فلا
مؤنة عليه والتقييد بغير
المكاتب من زيادتي (ولو قتل
أمته او قتلت نفسها قبل
وطء) فيها (سقط مهرها)
الواجب له لتفويتها محله قبل
تسليمه موتاً أو غيرها كنفوته
بغلاف ما لو قتلها زوجها أو
أجنبي أو قتلت الحرة نفسها
أو قتلها زوجها أو أجنبي أو
ماتت أو قبل وطء فلا يسقط
المهر وفارق حكم قتلها نفسها
حكم قتل الامة نفسها قبل
الوطء بانها كالمسلمة للزوج
بالعقد اذله منعها من السفر
بغلاف الامة (ولو باعها)
قبل وطء أو بعده (فالمهر)
المسدى أو بدله ان كان فاسداً

أثله مولود قالت له امرأة أعتق عبدك على أن أنكحك ابنتي
ففعّل عتق العبد ولم يلزمه الوفاء بالنكاح ووجبت قيمة العبد وان قال لامته اعتقك على أن تنكحي زيدا فقبلت
وجبت القيمة عليها في الوجه الوجهين كما اقتضاء كلام الرواية واستظهره الأذرعى واعتمد الشيخ رحمه الله
وان قالت لعبدها اعتقك على أن تزوجني عتق بحال ولو لم يقبل اه شرح مر (قوله بعد الوطء) انظر بما
ذا يتعلق فان قالت بباع قلنا ليس يلزم كقدمه وان قالت بالمسي قلنا وجوبه بالعقد لا يتوقف على الوطء وان قلت
بالبدل اذا كان المسي فاسدا قلنا ليس يلزم لان البدل قد يجب بمجرد العقد وقوله او نصفه صورة وجوبه
للمشتري ان يقع الفرض في المفوضة في ملكه ثم يفارق قبل الوطء ويمكن ادخالها في قوله او الفرض بعد البيع
لانه صادق بما اذا فورقت بعد الفرض وقبل الوطء والا (قوله ولو زوج امته عبده الخ) في الروض وشرحه هنا
فان زوج عبده بأمته انفق عليها بحكم المثل وان اعتقها او اولدها فنفتها في كسب العبد ونفقة اولادها عليها ثم
ان اعسرت وجبت على بيت المال وان أعتق العبد دونها فنفتها عليه أي على العبد كزوج أمه ونفقة الاولاد
على السيد لانهم ملكه والخدم في الانحية تجري فيما لو اعتقها ادونه ودون اولادها والظاهر ان المبعوض بالنسبة
الى بعضه الحر كالحرف فيجب بقطعه ولم أر فيه نقلا اه قوت اه زى (قوله فلا مهر) أي لا واجب ولا مندوب
كما يصرح الشارح به فربما في الصدق بعد قوله سن ذكره في العقد ومعلوم ان المبعوض بالنسبة لبعضه
الحر كالحرف فيجب بقطعه اه حل (قوله فلا مهر) أي وان دخل بها الزوج بعد بيع أو عتق لهما أو لاحدهما
أو قبله أو لم يدخل بها أصلا اه شرح مر (قوله فلا حاجة الى تسميته) أي ولا يستحب أيضا اه بر اه سم
(كتاب الصدق)

مشتق من الصدق بفتح الصاد اسم للشديد الصلب فكانه أشد الاعراض واما من جهة عدم سقوطه بالتراضي
على عدمه أو من الصدق بالكسر كما أشار الى هذا الشارح بقوله سمى بذلك لاشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح
ويؤخذ من المختار ان الصدق لغة هو المسمى لانه قال وأصدق المرأة سمى لها مصداقا فعليه يكون المعنى اللغوي
أنخص من الشرعي الذي ذكره بقوله ما وجب بنكاح الخ عكس القاعدة المشهورة من ان المعنى اللغوي أعم
من الشرعي فهي أغلبية وما هنا من خلاف الغالب وفي المصباح وصدق المرأة فيه لغات أشهرها فتح الصاد
الثانية كسرهما والجمع صدق بضمين والثالثة لغة الحجاز صدق ويجمع على صدقات على لفظها وفي التنزيل
وأتوا النساء صدقاتهن والرابعة لغة تميم صدقة والجمع صدقات مثل غرقة وغرفان وصدق لغة خامسة وكأنها
مخففة من المضموم جمعها صدق مثل قرية وقرب وأصدقها بالالف أعطيتها صداقتها وأصدقته تزوجتها على
صدق وشئ صدق وزان فاسم أي صلب والصديق المصدق وهو من الصداقة واشتقاقها من الصدق في الود
والنصح والجمع أصدقاء وامرأتهم صدق وصدقة أيضا ورجل صدق بالكسر والتثنية ملازم للصدق اه
(قوله ما وجب بنكاح الخ) أي من سمى أو مهر مثل بالنسبة للنكاح فهو يوجب المسمى تارة ومهر المثل
أخرى وقوله أو ووطء أو تفويت بضع ولا يكون الواجب في هذين الامهر المثل والوطء يشمل الواقع في عقد صحيح
كالمفوضة ووطء الشهية وقوله كرضاع أي كان ترضعه الكبرى زوجته الصغرى بغير اذنه فيجب
على الكبيرة له نصف مهر مثل الصغيرة واما لو أذن في الارضاع فلا شيء عليها وقوله ورجوع شهود أي كان
شهودا بانه طلقها وافرقت بينهما الحاكم ثم جمعوا عن الشهادة فيجب عليهم مهر مثلها ولا يرجع للزوج لان
حكم الحاكم لا ينقض اه شيخنا وفي سم وقد يجب للرجل على الرجل كذا في شهود الطلاق اذا رجعا
فانهم يفرمون المهر للزوج وقد يجب للمرأة على المرأة كذا في زوجة أمه أو أَرْضعت زوجته
الكبيرة زوجته الصغيرة فانه يجب المهر على المرضعة لانفساخ النكاح بارضاعها ويكون المهر لسيدته لانه
لا يملك وقد يجب للرجل على المرأة كذا في أَرْضعت زوجته الحر الكبير تزوجته الصغيرة وقد يجب للمرأة على

بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة
قبله (له) كذا لم يبعها ولانه
وجب بالعقد الواقع في ملكه
(ان وجب في ملكه) من
زيادتي فان وجب في ملك
المشتري فهو له بان كان
النكاح تفريضا أو فاسدا
ووقع الوطء فيهما أو الفرض
أو الموت في الاول بعد البيع
(ولو زوج امته عبده) بقيد
زوجه بقولي (ولا كتابة فلا
مهر) لانه لا يثبت له على
عبده دين فلا حاجة الى
تسميته بخلاف ما لو كان ثم
كتابة فيهما أو في أحدهما
المكاتيب كالاجنبي
(كتاب الصدق)
هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما
ما وجب بنكاح أو ووطء أو

الرجل وهو كـير اه (قوله قهرا) انظر هل له مفهوم حتى اذا امر المرضعة بالارضاع لا يجب عليها المهر
أوالهني حتى ان التقويت لا يكون الا قهرا فلا مفهوم له الظاهر الثاني ثم رأيت الشارح في باب الرضاع ذكر انه
اذا امر المرضعة بالارضاع لاشئ له عليها وعبارته ثموله على المرضعة بقيد زنته بقولي ان لم يأذن في ارضاعها
نصف مهر مثل اه حل (قوله سمى بذلك) أي سمى ما وجب باقسامه الثلاثة بالصدق وقوله ويقال له أي
لما وجب باقسامه الثلاثة أي فهو مع الصدق مترادفان على ما وجب باقسامه فقوله وقيل الخ مقابل لقوله
ويقال الخ اه شيخنا (قوله ويقال له أيضا مهر وغيره) ويقال فيه صدقة بفتح أوله وتثنية ثانيه وبضم أوله أو
فتحهم مع اسكان ثانيه فيهما وضمهما ووجه صدقات اه شورى (قوله كما بينته في شرح الروض) عبارته
ويقال له أيضا مهر ونحوه بكسر النون وضمها وفريضة وأجر وطول وعقر وعليقة وعطية وحباء ونكاح
قال تعالى وليس يستغف الذين لا يجدون نكاحا اه وفي القليوبي على الجلال وله اسماء أخر وأوصل بعضهم
أسماءه الى أحد عشر ونظامها بقوله

صدق ومهر ونحوه وفريضة * حباء وأجر ثم عقر - لائق

وطول نكاح ثم خوص تمامها * ففرد وعشر عد ذلك موافق

وزاد بعضهم عطية أيضا وتقدم انه يقال فيه صدقة أيضا فقامت اثلاثة عشر اسماء وقد تطمها بقولي

اسماء مهر مع ثلاث عشر * مهر صدق طول خوص أجر

عطية حباء لائق ونحوه * فريضة نكاح صدقة عقر

انتهى (قوله وآتوا النساء) الضمير للزواج وقيل للاولياء لانهم كانوا يملكون الصداق في الجاهلية اه شورى
(قوله لم يريد التزويج) أي والحال انه أي الزوج لم يكن معه شئ الا ازاره فقال له صلى الله عليه وسلم التمس أي
اطلب شيئا من الناس تجعله صداقا ولو كان ما التمسه أي تطلبه خاتمان حديث ثم انه تزوج بتعليم القرآن فظهر
ان المراد بمريد التزويج هو الزوج فكان الاول للشارح ان يقول لمريد التزويج لان مريد التزويج هو الولي
ويمكن أن يقال المراد بمريد تزويج النبي صلى الله عليه وسلم له كتحلل عليه القصة في البخاري اه شيخنا عطية
وأصها كخ في البخاري عن سهل قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني وهبت
نفسى اليك فسكت فقال رجل يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بهما حاجة فقال هل عندك شئ تصدقها اياه
قال ما عندي الا ازارى فقال ان أعطيتها اياه جلست ولا ازار لك فالتمس شيئا قال لا أجد شيئا قال التمس ولو
خاتمان حديث قال لا أجد قال فهل معك شئ من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا قال قد رزقنا كها
بتمامك من القرآن اه برماوى (قوله سن ذكره في العقد الخ) وسن ان لا بد من حل بها حتى يدفع لها منه
شيئا خروجا من خلاف من أوجب اه شرح الروض اه ع ش على م ر ويسن ان لا ينقص في
العقد عن عشرة دراهم خالصه لان أبا حنيفة رضى الله عنه لا يجوز أقل منها وترك المعلقة فيه وان لا يزيد على
خمس مائة درهم فضا صدقة ازواجه وبناته صلى الله عليه وسلم سوى أم حبيبة وأن يكون من الفضة للتابع
وصح عن عمر رضى الله عنه في خطبته لا تغالوا بصداق النساء فانما لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله
كان أولى بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم اه شرح م ر وقوله لا تغالوا بصداق النساء أي بان تشددوا
على الأزواج بطالب الزيادة على مهر أمثالهن اه ع ش عليه (قوله سن ذكره الخ) أي فاذا ذكره كان هناك
عقدان عقد صدق تابع وعقد نكاح متبوع ويلزم من فساد المتبوع فساد التابع ولا عكس كما سيأتى وقوله
لانه صلى الله عليه وسلم دليل السن وقوله والتلا شبع الخ دليل للكرهية أي وذلك ينافى الخصوصية اه خ ل
لانه صلى الله عليه وسلم اختص بانه يجوز له النكاح بلفظ الهبة من جهة المرأة فاذا وهبت نفسها بصيغة الهبة
حلته واختلفوا هل يشترط من جانبه هو صيغة أو يكفي في الحل مجرد ارادته لها وعلى الاول قيل يشترط

تقويت بضع قهرا كارضاع
ورجوع شهود سمى بذلك
لا شعاره بصدر رغبة باذنه في
النكاح الذي هو الاصل
في ايجابه ويقال له أيضا مهر
وغیره كجاءتته في شرح
الروض وغيره وقبل الصداق
ما وجب بتسميته في العقد
والمهر ما وجب بغيره والاصل
فيه قبل الاجماع قوله تعالى
وآتوا النساء صدقاتهن نحلة
وقوله صلى الله عليه وسلم لمريد
التزويج التمس ولو خاتمان
حديث رواه الشيخان (سن
ذكره في العقد وكره اخلاؤه
عنه) أي عن ذكره لانه صلى
الله عليه وسلم لم يخل نكاحا
عنه ولثلاثه نكاح الواهبة
نفسها صلى الله عليه وسلم نعم
لو زوج عبده أمته ولا كتابة
لم يسن ذكره اذا فائدة فيه

ألفظ من مادة الانكاح أو التزويج وقيل يكفي منه لفظ الهبة كقوله انتهت وهذا هو المعتمد واختلفوا هل وقع ذلك بالفعل أولا وإنما انحصار به الجواز فقط ولم يقع وتلى القول بالوقوع اختلفوا في التي وقع منها الهبة له وانتم بها وقبلها على أقوال أربعة فقيل هي ميمونة بنت الحارث وقيل زينب بنت خزيمة الانصارية وقيل أم شريك بنت جابر وقيل خولة بنت حكيم اه من المواهب بشرحها (قوله وقد يجب لعارض الخ) عبارة شرح مر نعم لو كان محجورا عليه ورضيت رشيدة باقل من مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة أو مملوكة لمحجور ورضي الزوج باكثر من مهر مثل وجبت تسميته انتهت وفي قل على الجلال وقد يحرم ذكره كولي مجنون محتاج الى النكاح ولم يجدوا به الامن تطالب زيادة على مهر المثل فسكرت الولي عنه يلزم فيه مهر المثل ولا بد فيه وان كان لو ذكره لغا كما تقدم اه (قوله وقد يجب الخ) وإذا كان معينا وجب قبضه قبل الدخول للابلا يلزم المحذور الذي وجبت التسمية له اه ع ش وقوله وإذا كان معينا الخ أي وكان أكثر من مهر المثل بدليل قوله لا يلزم المحذور الخ وبيان لزومه أن المعين إذا تلف في يد الزوج قبل القبض فان عقد الصداق ينفسخ ويجب مهر المثل كما سيأتي (قوله غير جائزة التصرف) أي واتفق الزوج والولي على أكثر من مهر المثل والا فلا تجب التسمية لانه يجب إلهام مهر المثل بنفس العقد فلا يلحقها ضرر بترك التسمية اه ع ش (قوله وما صح غنا الخ) هذه في المعنى قضية شرطية كلية صورته ما وكل ما صح جعله شئنا صح جعله صدقا وقوله لكونه أي الصداق عوضا أي من جملة الاعراض لتعيل للكلية التي في هذه الشرطية أو تعيل للغاية التي ذكرها بقوله وان قل أي لكون القليل عوضا أي من جملة الاعراض ولو عقد بنقد ثم تغيرت المعاملة به وجب هنا وفي البيع وغيره كما مر ما وقع العقد به زاد سعره أو نقص أو عز وجوده فان فقد دوله مثل وجب والا فقيمه يولد العقد وقت المطالبة كما أفق بذلك الوالدرجه الله تعالى اه شرح مر وقوله والا فقيمه يولد العقد ينبغي ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينا في العقد فلا معنى لعقده الا تلفه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتي في قوله فلو تلف في يده وجب مهر مثل وان كان في اللنة لم يتصور فقدده الا بائنا طاع نوعه اذا تلف لا يتصور الا للمعين واذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل اه سم على ج أقول ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني ويراد مثله من جنسه ويجب معه قيمة الصنعة مثلا اذا كان المسمى فلوسا وفقدت يجب مثلها نحاسا وقيمة صنعتها أو باختيار الاول لكن بناء على ان الصداق مضمون ضمان به اه ع ش عليه وعبارة الروض وشرحه عند قوله ولو اصدقها تعليها الخ تصانها فصل كل عمل يستأجر عليه كتعليم قرآن ونخياطة وخدمة وبناء يجوز جعله صدقا كما يجوز جعله ثمنا انتهت (قوله بما لا يمول) أي لا يعد في العرف مالا وان كان مالا في نفسه فغاير ما بعده ومثل الاول بالاولين والثاني بالآخرين اه وعبارة الشوري قوله بما لا يمول أي من المال كما أشار اليه بقوله كنواة وحيتذ فسلابد من قوله ولا يقابل بمتمول لانخراج نحو ما يستحقه من القصاص وأشار اليه بقوله وترك شفعة وبه تعلم ما في الحاشية (قوله وترك شفعة) بان اشترت نصيب شريكه وقوله وحده قدف بان قدفته (قوله وحده قدف) أي وجوهرة في الذم تلامس من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غير هابناء على ما مر في الكتاب فعلى مقابل الاصح يجوز بشرطه السابقة اه شرح مر واما الذين الذي عليها أنه يجوز جعله صدقا قالها اه ع ش عليه وعبارة ج بناء على ما مر في المتن بدل قول مر في الكتاب (قوله ضمان عقد) وهو الذي اذا تلف يجب فيه المقابل لما وقع به العقد والمقابل هنا هو مهر المثل وضمنان اليدان يضمن المثل مثله والمتقوم بقيمته اه شرح مر (قوله وان طالبته بالتسليم) غاية في قوله لا ضمان يد دفع ما يتوهم انها ان طالبته بالتسليم فامتنع بصبر غاصبا فيضمن ضمان يد (قوله كالبيع بيد البائع) كان عليه ان يقول كالشئ بيد المشتري لان الزوج بمنزلة المشتري والزوج بمنزلة البائع كما سيأتي في كلامه عند قوله ولها حبس نفسها الخ

وقد يجب لعارض كأن
كانت المرأة غير جائزة
التصرف وذكر كراهة
الاخلاء من زيادتي وما
صح كونه (غناصح) كونه
(صدقا) وان قل لكونه
عوضا فان عقد بالتمول
ولا يقابل بمتمول كنواة
وحصة وترك شفعة ووجد
قدف فسدت التسمية
لخروجها عن العوض (ولو
اصدق عينا فهي من ضمانه
قبل قبضها ضمان عقد)
لا ضمان يد وان طالبته
بالتسليم فامتنع كالبيع بيد
البائع

(فليس لزوجة) قبل قبضها

(تصرف فيها) ببيع ولا غيره

وتعبري بذلك أولى من قوله

بيعه (ولو تلفت بيده) بأقفة

سماوية (أو تلفها) ووجب

مهر مثل (لأنفساخ عقد

الصداق بالتلف) (أو) أتلفها

(هي) وهي رشيدة (فقبضة)

لحقتها (أو) أتلفها (أجنبي)

يضمن بالاتلاف (أو تعيب

لابها) أي لا بتعيبها كعبد

عمى أو نسي حرفته (تخيرت)

بين فسخ الصداق وإجازته

كفي البيع في جميع ذلك (فإن

فسخت) (أو) (مهر مثل)

على الزوج ويرجع هو على

الأجنبي في صورته بالبدل

(والا) أي وإن لم يفسخه

(غرمت الأجنبي) في صورته

البدل وليس لها مطالبة

الزوج (ولاشئ) لها في

تعيبها) بقصد زده بقولي

(بغيره) أي بغير الأجنبي كما

أذا رضى المشتري ببيع

المبيع وخرج بزيادة لابلها

ما لو تعيبت به أقل تخير كفي

البيع (أو) (أصدق) (عيني)

هو أعسم من قوله عبدين

(فتلف واحدة) منها بأقفة

أو بالتلاف الزوج (قبل

قبضها انفسخ) عقد الصداق

(فيها) لافي الباقية عملا

بتقرير الصفقة (وتخيرت

فإن فسخت) (أو) (مهر مثل

والا) (أو) (مع الباقية) (حصة

الثالثة منه) أي من مهر المثل

وإن أتلفها الزوجة فقبضة

لنفسها أو أجنبي تخيرت كما علمنا مما مر (ولا يضمن) الزوج (منافع) فآتية يدمولى

(قوله فليس لزوجة تصرف فيها) هذا تفريع أول على كون الضمان ضمان عقد وقوله ولو تلفت بيده الخ
تفريع ثان حاصله ثمان صور أربعة في التلف وأربعة في التعيب وتجري الثمانية أيضا في قوله أو عيني الخ وإن
لم يوف بها المثل ولا الشارح وحاصل الثمانية أن عقد الصداق ينقض في تثنتين وتخيره في أربعة بلا بدل في تثنتين
مناو به في تثنتين أخرى ولا خيار لهما في تثنتين وقوله ولا يضمن منافع الخ تفريع ثالث وقوله ولها حبس نفسها الخ
تفريع رابع (قوله ببيع ولا غيره) أي مما هو في معناه كالهن والهبة والكتابة والإجازة ويصح هنا التصرف
الذي يصح في البيع قبل قبضه كلو صيغة والتقابل في العين والأثلاث والتدبير والتزويج والوقف والقسمة وإباحة
الطعام للفقراء إذا كان صداقا صريحا أو أشار لبعده الخالي هنا وبعضه مأخوذ من الشارح في باب المبيع قبل
قبضه (قوله أولى من قوله ببيع) أي أولوية عموم والضمير راجع للمعنى كفي شرح مر (قوله أو أتلفها هو)
أي ولو غير أهل أو بحق أه قل على الجلال (قوله لأنفساخ عقد الصداق بالتلف) ويقدرا انتقال العين
ودخولها في ملك الزوج قبيل التلف فيلزمه مؤنة تجهيزها أه حل (قوله وهو رشيدة) وأما غير هاتئنا تكون
فآتية وينقض ويحبس لهما مهر المثل ويجب عليها بدل المتلف وقد يتقاسم إن وقوله في الأجنبي يضمن بالاتلاف
أي أيا غيره كدافع صائل وقائل قودا وحري فالتلاف كلفها بأقفة سماوية فينفسخ عقد الصداق وإن كان في
تدبيره من المبيع يتخير المشتري ولا بدل لأن عقد الصداق ضعيف لكونه تابعاً فانفسخ في هذه الصورة وأما البيع
لا يفسخ أه شيخنا (قوله فقبضة لحقتها) أي حيث لم يكن إتلافها ناشئا عن صيال والأفلا تكون فآتية
وبخلاف القتل قصاصاً فإنه كالتلف بأقفة أه حل (قوله في صورته بالبدل) أي بدل الكل في الاتلاف
والبعض الذي هو الأرض في التعيب فصوره الأجنبي فيها مستلثان ومثل هذا يقال في قوله والاعرمت الأجنبي
الخ وقوله ولا شئ لهما معطوف على غرمت أه شيخنا (قوله أي بغير الأجنبي) أما بالأجنبي فلهما عليه
الأرض شرح الروض * (فرع) * قال في الروض وإذا كان الصداق ديناً جازا الاعتياض عنه إلا إذا كان
صنعة أه ومن الصنعة قراءة القرآن ونحوه كما في شروحه وأما مر ما في الروضة ووجه الاستثناء بعظم
انضباط الصنعة واختلافها باختلاف حال المتعلم قبولاً وعدمه وتفاوت مراتب قبوله فامتنع الاعتياض عنه
كالسلم فيه ولا يلزم من الحاقه بالسلم فيه في عدم الاعتياض لما ذكر الحاقه به في وجوب تسليم الزوجة في مجلس
العقد وهذا بخلاف غير الصنعة من الدين فإنه لا تفاوت فلذا جاز الاعتياض عنه وبهذا يدفع ما أورده البلقيني
فانقلره أه سم (قوله وخرج بزيادة لابلها) كن الأولى تدعيه عند قوله تخيرت (قوله والافضة
الثالثة منه) اعتبار القيمة واضح في العبدتين ونحوهما أما المثل كقفري برتلف أحدهما فالقياس اعتبار
المقدار لا القيمة فيرجع في القيمة لأرباب الخبرة فإن لم يتفق ذلك أما المقدم أو لعدم رؤية أرباب الخبرة فصدق
الغارم أه ع ش على مر (قوله تخيرت كما علمنا مما مر) فإن فسخت أخذت مهر المثل من الزوج وإن
أجازت غرمت الأجنبي بدل الثالثة من مثل أو قيمة أه شيخنا وسكت عن صور التعيب إلا بغيره قياس
ما تقدم إن يقال إنما تخير في ثلاثة تعيبها بنفسها وتعيب الزوج وتعيب الأجنبي فإن فسخته فذلك وإن أجازت
أخذت العينين من غير أرض في تعيب الزوج والتعيب بالنفس ومع أرض الناقصة في صورة تعيب الأجنبي أي
تأخذ الأرض منه وأما الصورة الرابعة فهي ما إذا كان التعيب من الزوجة نفسها فلا خيار لها ولا أرض تأمل
(قوله ولا يضمن منافع الخ) خرج بها الزوائد كالصوف واللين فهي في يده أمانة حتى لو طلبتها فلم يسلمها ولا
عذر صار ضامناً لها والحاصل أن العين مضمونة ضمان عقد فلا يصير ضامناً بالتعدي فيها وإن زواندها أمانة
تضمن بالتعدي فيها وإن منافعها غير مضمونة أصلاً أه وعجالة حل ومن المنافع وطء الأمة فلا يجب به
مهر ولا حد ولا تصير به أم ولو أمار وأند الصداق فهي في يده أمانة فإن استوفى منعتها ضمن أو طلبت منه
فامتنع ضمانها انتهت (قوله ولا يضمن منافع الخ) شمل ذلك ما لو أصابته وطئاً شبهة قبل قبض الزوجة

لها فانه لا يضمن مهر او الارش بكاره اه عزري (قوله كنظيره في المبيع) يؤخذ منه ان البائع لا يضمن
 منافع المبيع وهو كذلك اه شيخنا (قوله ولها حبس نفسها) أي وهي رشيدة وأما غيرها فالحبس لولها
 كما سيذكره وينبغي على جواز الحبس انما في مدته تستحق النفقة ان كان جائزا ولا تستحقها ان لم يكن جائزا
 اه شيخنا وعبارة زي واذا حبست نفسها أو حبسها الولي بسبب عدم تسليم الصداق استحققت النفقة وغيرها
 وجوباً بمدة الحبس فان التقصير منه انتهت (قوله ولها حبس نفسها) لم يجز واهنا القول باجبار البائع اذا كان
 الثمن حالاً لان البضع ي تلف بالتسليم اه * (فرع) لو سلم الولي الصغيرة قبل قبض المهر لزعم انه رأى المصلحة
 فلها اذا بلغت الامتناع وحبس نفسها القبض المهر لان ما فعله ليس بمصلحة ويقارن ما لو ترك الاتخاذ لها بالشفعة
 للمصلحة حيث لا تأخذ بعد البلوغ لان ذلك من باب التحصيل وهذا من باب التفتيت مر اه سم (قوله وان
 حل قبل تسليمها) هذه الغاية للرد على الضعيف الذي يقبس الحال في الدوام على الحال في الابتداء كما في شرح مر
 (قوله وما لو زوج أم ولد له الخ) هذا خرج بقوله ملكته وقوله وما لو زوج أمه هذا خرج بقوله بنكاح فان
 القيود ثلاثة اه شيخنا والمراد انه في الصور الثلاث زوجها بصدق لم يقبضه من الزوج ففي الصورة الاولى
 انتقل الملك فيه للوارث وان صارت هي خرة وفي الثانية الملك فيه باق لسيدتها المزوج لها وكذلك في الثالثة
 (قوله أو باعها) أي الامة غير أم الولد لان الغرض في أم الولد ان زوجها فيصير قوله بعد ان زوجها مستدركا
 على فرض أن تكون ممن يجوز بيعها في بعض صورها المذكورة في كلامهم أو باعها بنفسها وعبارة ج
 وخرج بملكته بالنكاح ما لو زوج أم ولد فعقد بموته أو أعتقها أو باعها وصح محله في بعض الصور الآتية
 لان ملكه للوارث أو المعتق أو البائع لالهها اه حل وعبارة الشوري قوله أو باعها أي أم الولد في بعض
 صورها والامة لا يمسكونها أم ولد انتهت وقوله بعد ان زوجها راجع للثلاثة قبله (قوله والحبس
 في الصغيرة الخ) * (فرع) * فهم من الروضة ان لولي الصغيرة أن يزوجه بمؤجل وهو كذلك عند المصلحة
 وهل يجب الاشهاد والارتهاق قياساً ببيع مالها بمؤجل الوجوب فان لم يتأت الاشهاد والارتهاق لم يجز الا
 ان لا يرغب الا في واج فيها لا بدونها اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله لوليها) أي مالم
 ير المصلحة في التسليم ويقارن المبيع بانه لا مصلحة تظهر ثم غالباً اه شوري وكذا يقال في ولي السفينة اه
 حل (قوله وفي الامة لسيدتها) أي المالك للمهر قال بعضهم وترددوا في مكانة كتابه صحيحة والمتجه ان
 اسيدتها منعه أي حبسها كسائر تبرعاتها ولا ينافي ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حوله فيه اه وفيه نظر
 والفرق بينه وبين التبرع ظاهر اه شوري (قوله ولو تنازعا الخ) فيه تصريح بانه بمجرد العدة لها المطالبة
 بالمسمى وان لم تمكن اه حل ولو اصدقها تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم الذي أفنت به ولم أر فيه شيئاً
 انهما ان اتفقا على شيء فذاك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسلمه لعدل وتؤمر بتسليم نفسها اه
 شرح مر وقوله ووجب مهر المثل وقد يقال تخبري لان رضاها بالتعليم الذي لا يحصل عادة لا بعد مدة
 كالأنجيل وقد تقدم اجبارها فيه وان حل الاجل وقد يجاب عن هذا بان انتهاء الاجل معلوم فيمكنها المطالبة
 بعدم وزن التعليم لا غاية له فهي اذا مكنته قد ساهل في التعليم فتطول المدة عليها بل ربما فات التعليم بذلك
 ونقل في الدرر عن شيخنا زي الجزم بذلك اه ع ش عليه (قوله أجبراً) أي حيث كان العوض
 معبناً فان كان في النعمة فلا ينبغي ان يجبر بل تخبري لرضاها بما في النعمة على قياس ما تقدم في البيع وقد يفرق
 ومن ثم لم يجز واهنا القول بان الزوجة تجبر وحدها كالبايع لفوات بضعها عند دون البيع اه حل (قوله
 أجبراً) أي ولو كان ديناً حالاً وان كان قياساً في البيع في هذه اجبارها فقط فلم يجز واهنا القول باجبار البائع
 وهو الزوجة لانه يلزم على التسليم تلف عوضها وقوله عند عدل أي ولو تلفت حيث لا يكون من ضمن الزوج
 كافي عدل الرهن اه شيخنا (قوله ويؤمر بوضعه عند عدل) وليس نائباً عن واحد منهما ان لو كان نائباً

بأستيفائه) لها بر كوب أو غيره
 (أو امتناعه من تسليم)
 للصدق (بعد طلب) له ممن
 له الطالب كنظيره في المبيع
 (ولها حبس نفسها التقبض
 غير مؤجل) من مهر معين أو
 حال (ملكته بنكاح) كافي
 البائع فخرج ما لو كان مؤجلاً
 فلا حبس لها وان حل قبل
 تسليمها نفسها له لوجوب
 تسليمها نفسها قبل الحل
 لرضاها بالأنجيل كافي البيع
 وما لو زوج أم ولد فعقدت
 بموته أو أعتقها أو باعها بعد
 ان زوجها لانه ملك للوارث
 أو المعتق أو البائع لالهها وما
 لو زوج أمه ثم أعتقها وأوصى
 لها بمهرها لانها انما ملكته
 بالوصية لا بالنكاح وقولي
 ملكته بنكاح من زيادتي
 والحبس في الصغيرة والمجنونة
 لوليها ما في الامة لسيدتها أو
 لوليها (ولو تنازعا) أي الزوجان
 (في البداعة) بالتسليم بان
 قال لا أسلم المهر حتى تسلم
 نفسك وقالت لا أسلمها حتى
 تسلمه (اجبراً فيؤمر بوضعه
 عند عدل

لكان هو المجرى وحده ولو كان نائبها كانت هي المجرى وحدها بل هو نائب الشرع لقطع المحسومة اه حل
 (قوله وتوثر بتكبير) أي في محل يرثاه الزوج ولو غير محل العقد ولا عبرة بما يعينه السيد لو كانت الزوجة
 أمه ولا بما يعينه الزوجة الحرة أو وليها حيث لم يرث الزوج بذلك ثمونة بمجبتها المنزل الذي يرثاه عليها وقيد
 ج بما إذا كان ببلد العقد وكان ذلك المحل بتلك البلاد أي وأما إذا كان غير محل العقد كانت أمه الزوجة المحل
 العقد عليها ولا ثمونة لها قبل وصولها المحل العقد فلورادان ينقلها إلى محل آخر غير محل العقد كانت أمه الزوجة المحل
 عليه ولو لم يصلح محل العقد لتسايم اعتبر أقرب محل صالح إليه قال ج ولو عقده وكيله ببلد ليس هو ببلد العبرة ببلد
 الزوج لا ببلد العقد فيما يظهر لأنهم انما خوطبت بالاتبان للزوج في محله وان لم تعلمه لا محل العقد اه حل
 (قوله ولو بادرت فكنت الخ) ويظهر ان تكبير الرقعة والقرناء ونحوهما الاستمتاع بغير وطء كتمكين السليمة
 للوطء حتى لو لم يستمتع به بما دون الوطء في الفرج فلها الامتناع وان استمتع وهي مختارة فلا وهذا هو المعتمد
 اه رى (قوله فان لم يوطأ امتنع الخ) فيه حذف والمعنى فان لم يوطأ المهر امتنع ان لم يوطأ والفرق بين هذه
 والتي بعدها حيث لم يجزله الاسترداد ان في تلك وجد منه تسليم ومنها تسامى وفي هذه وجد منها تسامى فقط اذ
 الغرض انه لم يوطأ اه شيخنا (قوله وان وطئها طائفة) أي غير الرقعة والقرناء ولو في البراء واستمتع
 بالرقعة والقرناء فلوراد ذلك فالقاهر انما لا تجس نفسها اه حل (قوله او صغيرة او مجنونة) بأن مكنته
 وهي عاقلة ثم جنت ووطئها حال جنون أو ينبغي أن يكون لوليها ان يمنع من الوطء ولو سلم الولي الصغيرة أو
 المجنونة لمصلحة كان كتسايم البالغة نفسها الكن لو مكنت كان لها الامتناع بعد الكمال ولو سلمت السفينة
 نفسها ورأى الولي ان المصلحة في عدم تسامىها كان له الامتناع وان وطئت اه حل وعبارة الشورى قوله
 او مجنونة وان مكنته عاقلة ثم جنت ووطئها حال جنون أو ينبغي أن يكون لوليها ان يمنع من الوطء وقد وقع حال
 جنونها انتهت (قوله لعدم الاعتداد بتسايمهن) يؤخذ منه انهم لو لم يكتنه الا لقاتها سلامة ما قبضته فخرج
 معيها من غير تقصير منها في قبضه فلها الامتناع اه شرح مر (قوله فان امتنع لم يسترد) لا يقال سكت المصنف
 عن محل التسامى لانه معلوم من كلامه في النفقات والكلام هنا فيمن عقد عليها وهي ببلد العقد كالزوج فثبوت
 وصولها للمنزل الذي يرثه الزوج من تلك البلاد عليها اه ج قال سم عليه ولو تزوج امرأة فزفت إلى
 الزوج في منزلها فدخل عليها باذنها فلا أجرة لدة مكنته وان كانت سفينة أو بالغة فمكنته ودخل عليها باذن أهلها
 وهي ساكنة فعليه الاجرة لدة أو أمته معها لانه لا ينسب إلى ساكنة قول ولان عدم المنع أعمن من الاذن وكذلك
 لو استعمل الزوج أو ابني المراقوه ساكنة على جرى العادة تلزمه الاجرة اه كلام الخادم اه سم على
 ج وبقي ما لو كان المنزل لاهل الزوجة وأذنه في المخول ولم يتعرضوا للاجرة ولا لعددها وقياس ما مر
 في الزوجية وجوب الاجرة لاهل المذكورة اه ع ش على مر ولو تزوج امرأة بالشام والعقد بغيره سلمت
 نفسها بغيره اعتبارا بمحل العقد فان طلبها إلى مصر فنقضت من الشام إلى غزة عليها ثم من غزة إلى مصر عليه وهل
 وثنة الطريق من الشام إلى غزة عليها أم لا قال الحنابلة في فتاويه نعم وحكى الرواية فيه وجهين أحدهما نعم
 لأنها خرجت بامر والثاني لا لان تمكينها انما يحصل بغيره قال وهذا أقيس وهذا هو المعتمد اه شرح مر
 وقوله من الشام إلى غزة عليها ظاهره وان جهلت كونه بغيره كان قبله وكيله ببلد المراقوة طنت الزوج بها اه
 ع ش عليه (قوله وتعمل الخ) ونفق مدة الامهال على الزوج لانها معنوية في ذلك كذا في حاشية الحلبي وفي
 ع ش على مر ما يصرح بأنه لا نفقة لها وعبارته على قول الاصل ولا يسلم صغيرة ولا مريضة حتى يزول مانع
 وطء قوله حتى يزول الخ أي ولا نفقة لها بعدم التمكين وينبغي ان مثلها من استمهل لنحو تنظف وكل من
 عذرت في عدم التمكين انتهت (قوله وتعمل لنحو تنظف) قال شيخنا وكذا الزوج به حل اه قل على
 الجلال (قوله كاستعداد) قال في شرح المهذب الاستعداد استعمال الحديد وصار كناية عن خلق العانة اه

وتوثر بتكبير) انفسها (فاذا
 مكنت اعطاء) أي العدل
 المهر (لها) وان لم يأتهم الزوج
 قال الامام فلوهم بالوطء بعد
 الاعطاء فامتنعت فالوجه
 استرداده (ولو بادرت فكنت
 طالبت) بالمهر (فان لم يوطأ
 امتنع) حتى يسلم المهر وان
 وطئها طائفة فليس لها
 الامتناع بخلاف ما اذا وطئها
 مكرهة أو صغيرة أو مجنونة
 لعدم الاعتداد بتسليمهن
 (ولو يادر فسلم) المهر
 (فلتمكن) أي يلزمها التمكين
 اذا طلبه (فان امتنع) ولو
 بلا عذر (لم يسترد) لتبرعه
 بالبادرة (وتعمل) وجوبا
 (لنحو تنظف) كاستعداد
 (بطلب) منها أو من وليها
 (ما يراه قاض من ثلاثة أيام
 فائق) لان الغرض من ذلك
 يحصل فيها فلا تجوز مجاوزتها
 وخرج بنحو التنظف .

تعمل لها وكذا انقطاع حبض
ونفاس لان مدتها ما قد تطول
ويتأني التمتع معها بغير
الوطء كافي الرقعة (ولا طاعة
وطء) في صغيرة مريضة
وذات هزال عارض لتضررهن
به والتصریح به من زيادتي
(وكره) للولي أو الزوجة
(تسليم) أي تسليمها للزوج
(قبلها) أي الاطاعة في الصور
الثلاث لما مر وان قال
الزوج لا اقرب بها حتى يزول
المانع لانه قد لا يفي بذلك
وذكر الكراهة في ذات
الهزال مع التصريح بهافي
الاخرين من زيادتي وبها
صرح في الروضة كاصلها في
الصغيرة قوتلها الاخرين
(وتقرر) المهر على الزوج
(بوطء وان حرم) كوقوعه
في حبس أو دبر لاستيفاء
مقابله (وبعوت) لاحدهما
قبل وطء ولو بقتل في نكاح
صحح لانتفاء العقد به وتقدم
ان قتل السيد أمته وقتلها
نفسها بسطة طان المهر ولو اعتق
مريض أمه لا علك غيرها
وتزوجها واجازت الورثة
العتق استمر النكاح ولا مهر
والمراد بتقرر المهر الامن من
سقوطه كله بالفسخ أو شطره
بالطلاق وخرج بالوطء والموت
غيرهما كاستدخال مائه
ونحوه ومباشرة في غير الفرج
حتى لو طلقها بعد ذلك فلا
يجب الا الشطر لآية وان

شورى (قوله الجهاز) في الصباح جهاز السفر أهله وما يحتاج اليه في قطع المسافة بالفتح وبه قرأ السبعة في قوله
تعالى ولما جهزهم بجهازهم والكسر لغة قليلة وجهاز العروس والميت بالفتن أيضا يقال جهزهم ما أهلهم
بالثقل وجهاز المسافر بالثقل هيأته جهازه فالحج به بالكسر اسم فاعل اه (قوله لان مدتها ما الخ) أي وان
كانت عادتها لا تزيد على ثلاثة أيام ولم يبق منه بحسب عادتها الا دون ثلاثة أيام اه حل (قوله وذات هزال
عارض) بخلاف الخلق فليس لها ان تمتنع لانه غير متوقع الزوال ولو ادعى الزوج بلوغها من تحت حمل فيه الوطء
عرضت على أربع نسوة أو على رجلين محرمين أو بمسوحين وفي كلام البراسي لو اختلفا في امكان الوطء
فالقول قول الاب اه حل (قوله وكره تسليم قبلها) قال في الروض وشرحه فلو سلمت له صغيرة لاوطء لم يلزمه
تسليم المهر كالنفقة وان سلمه عالمها أو جاهلا فتي استرداده وجهان كل وجهين فيه ما لو امتنعت بالاعتذار وقد
بادر الزوج الى تسليمه ذكره في الاصل وقضيته ترجح عدم استرداده اه سم على حج اه عس على مر
(قوله وان قال الزوج لا اقرب بها الخ) لكن المعتمدان هـ اذا خاص بالصغيرة وأما الماريض فتونحوها فيجاب الى
ما قاله حيث كان ثقة وفي كلام حج لوقيل ان دلت قرينة حاله على قوته شبه لم يجب والا أجيب لم يعدد قال
حج وله الامتناع من تسليم صغيرة لامريضة اه حابي (قوله وتقرر بوطء) ولا يعتبر فيه ان يكون مما يحصل
به التحليل خلافا للزركشي وقديسة ط بعد استقراره كالأشترت حره زوجها بعد وطءها قبل قبضها للصدوق
لان السيد لا يثبت له على قنه مال ابتداء كذا قاله بعضهم وهو وجه والاصح عدم سقوطه اذ الدوام أقوى من
الابتداء فان كانت قبضته لم ترد شيئا منه اه شرح مر (قوله وتقرر بوطء) أي بتغيب حشفة أو قدرها
وان لم تزل البكارة بان لم ينتشر ولو بادخالها ذكره هل ولو صغير لا يمكن وطؤه المعتمدان هـ خلافا للزركشي وفي
كلام شيخنا بوطء وان لم يحصل به التحليل كاصغير الذي لا يتأتى جماعه اه حل والفرق بينه وبين التحليل
ان مبنى التحليل على اللذة بخلاف هذا اه شورى (قوله ولو بقتل) أي منه لها العكس اه مر ومثله
الدمري قال وهي مسألة عزيزة النقل لا توجد الا في بعض شروح المختصر وفي شرح مر كذلك في الباب
المتقدم على هذا وعبارة حل قوله ولو بقتل ما لم تقتل المرأة زوجها قبل الدخول والاسقط مهرها انتهت
(قوله في نكاح صحيح) ظاهره وجوه للموت بمرح به بعض الخوانثي فيخرج به الموت في الفاسد فانه لا يشرز
شيئا والاحسن وجوهه للوطء أيضا يخرج الوطء في الفاسد وان كان يوجب لانه لا يقرر لان التقرير
خسرع الوجوب ولم يجب في الفاسد الا به اه شيخنا (قوله لانتفاء العقد به) أي وانتهائه بمنزلة استيفاء
المعقود عليه كما كل هذا التعليل به هذه الضميمة في شرح الروض اه شيخنا وعال مر بقوله لاجتماع
الصحابه ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره اه وفي سم قوله لانتفاء العقد به أي وانتهائه بمنزلة
استيفاء المعقود عليه كافي الاجارة (قوله ولو اعتق مريض الخ) هذه أيضا مستثناة وجهه انه لو وجب المهر
اكان منها في بعضها فلا يصح نكاحها فلا يجب المهر فيلزم من ثبوت المهر عدم ثبوته اه شيخنا وعبارة
الحلي قوله واجازت الورثة أي بعد الموت وقوله ولا مهر اذ لو وجب لرق بعضه لانه دين عليه فيرق بعضها في
مقابله واذا رقب بعضها بطل نكاحها واذا بطل نكاحها فلا مهر قبل وقديسة ط بعد استقراره موداك فيما لو اشترت
حره زوجها بعد وطء وقبل قبض المصدق لان السيد لا يثبت له على عبده مال والراجح عدم سقوطه موت فوزه
حيث قبضته فان لم تقبضه رجعت عليه بعد عتقه لان الممتنع ان يثبت للسيد على عبده مال ابتداء لا دواما اه حل
* (فصل) في الصداق الفاسد وأسبابه ستة كما قال بعضهم عدم المالية وتفریق الصفة والشرط الفاسد
وتفريط الولي والمخالفة والدور كافي جعل أمه صداقا لها كمر اه قل على الجلال ومن أسباب الفساد
كون الصداق غير مقدور على تسليمه كما يتوهم فبوب اه حل والظاهر ان هذا مخصوص بما اذا كانت
الزوجات ولم يغير فادري على انتزاعه وتحصيله فان كان أحدهما فادراء على ذلك فيصح كافي البيع

(قوله وما يذكر معه) أي من قوله وفي زوجتك بقى إلى آخر هذه المسئلة ومن قوله أو أدخل به إلى قوله لم يؤثر من قوله ولو ذكر واهم إلى آخر الفصل (قوله نسكها بما لا يملكه) أي لكونه غير مال ومثل له بثلاثة أو لكونه ملكا غيره ومثل له بأخذ أي وسواء أكان غير المال مقصودا أم لا وسواء كان المقصود تثبيت عليه البند اختصا كالنكاح أو لا كالحرف فلذلك عدد المسئلة لأجل هذه التعميمات اه شيخنا (قوله سواء أكان) أي الزوج جاهلا بذلك الخ ومثله الزوج والولي فلا فرق بين كون الكل عالما بالحال أو جاهلا به أو البعض عالما والبعض جاهلا (قوله أي بما لا يملكه) أي وكن مقصودا أما غيره كدم ضمنه للمملوك فينصفه بالمملوك المسمى فقط ولا خيار لها اه شيخنا وحمل التخير أيضا إذا كانت جاهلة بالحال بعبارة حج وتخيران جهات لأن المسمى كله لم يسلم لها انتهت أي سواء علم وليها أم لا ولينظر حكم الولي هل يتخير ولا خصوصا فيما إذا كان مجبرا ولم يعلم بالحال (قوله بطل فيه فقط) أي سواء قدمه أو أخره على المقتصد خلافا للحج في قوله انه إذا قدمه بطل المسمى بتمامه وجب به المثل اه ع ش على م ر (قوله وتخير) هذا مشكل على ما تقرر من تنزيها منزلة البائع على ما تقدم عند قول المتن ولها حبس نفسها التقبض غير مؤجل الخ حيث قال الشارح هناك كفى البائع ووجه الاشكال ان البائع لا خيار له في تفريق الصفقة كما تقدم هناك متناوشرها وكأنهم لم ينزلوها منزلة البائع دائم بل نارة ونارة فما هنا من تخيرها مبني على تنزيها منزلة المشتري لانه هو الذي يتخير في باب البيع تأمل وهذا كله غفلة اذ ما تقدم من عدم تخيير البائع انما هو فيما إذا تفرقت الصفقة في البيع كما تقدم في المتن في قوله فصل باع حلا وحراما الخ وتقدم هناك أنه لو تفرقت في الثمن كان حلا وحراما كل خيار للبائع لا للمشتري وهذا الزوج كالبائع وقد تفرقت عليها الصفقة فيما هو بمنزلة الثمن وهو الصداق فثبت خيار لها لا لوقفه فيها أصلا اه (قوله بحسب قيمتها) أي حيث كان غير المملوك مقصودا والابان كان دما فالمر المملوك فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد يتسلك باطلاقهم هنا وفي فرق بين البيع والنكاح بان النكاح أوسع في الجملة لانه لا يجب ذكر المقابل ولا يفسد بفساده اه حل وفي ع ش على م ر مائه ولكن م ر في البيع ان شرط التوزيع أن يكون الحرام معلوما والابطال تمامه وان يكون مقصودا والا فينصف البيع بالمملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فيجب في الاول مهر مثل ولا شيء يبدل غير المقصود في الثاني اه وقوله أن يكون الحرام معلوما أي يمكن علمه ولو بعد العقد فدخل فيه ماله أو صدقها المشترك بينهما وبين شريكه غير اذن شريكه وهو يحل قيمة نصيب شريكه وقت العقد ويخرج ما لو قال أصدقته عبيدي وسرا أو عبيدا من عبيد الناس فيبطل المسمى بتمامه ويوجب مهر المثل كما قال له عدم إمكان التوزيع اه شيخنا وفي شرح م ر ولو نسكع بألف بعضه ووجع مجهول كما يقع في زمن من قولهما ما يحل بموت أو فراق فسد ووجب مهر المثل لامامة ابل المجهول لتعذر التوزيع مع الجهل بالأجل اه (قوله بحسب قيمتهما) أي في المتقومات والمثلات المختلفة القيمة أما متحدتها فيوزع عليها باعتبار الاجزاء ويقدر الخرج خلا والحرم جدا اه شيخنا وفي قل على الجلال ويقدر الخرج رقيقا والميتخذ كالموت الخرج خلا كذا قيل هنا وقدر م ر في كلامه انه يقدر عصيرا وهو الوجه فلعل من قدر الخرج هنا يرى اليه من تقدير ذلك في البيع وليس معتبرا هنا فافهموا وسبق قلم فليتنبه له وكتب قبل هذه القولة مائه قوله ويقدر الخرج عصيرا كذا قدر ومهنا وقدر م ر في تفريق الصفقة خلا ولم يقدروه في نكاح المشترك شيئا بل أوجبوا قيمته عند من يراها وظاهر كلام الرافعي اعتبار كل محل بما فيه فليتنظر حكمه المخالف وقد يقال في الحكمة انه لما وقع العقد مع الخرج فاسدا اهتبر به وقت صحته وهو كونه خلا أو عصيرا واعتبر الخرج في البيع لأن لزومه مستقبل عن العقد فربما نسخ بعده قسما المطالبة باعتبار ما يؤول اليه محل الخرج بخلاف عند النكاح فاعتبر بوقت سابق له فيه قيمة وهو كونه عصيرا أو أمان نكاح المشترك فالعقد وقع صحيا بالخرج عندهم ولما تمتعت المطالبة به بعد الاسلام رجع إلى قيمة

وما يذكر معه ولو (نسكها بما لا يملكه) كخمس روح ودم ومغصوب (وجب مهر مثل) لفساد الصداق بانتفاء كونه مالا أو مملوكا للزوج سواء أكان جاهلا بذلك أم عالما به (أو) نسكها (به) أي بما لا يملكه (وبغيره بطل فيه) أي فيما لا يملكه (فقط) أي دون غيره مما لا يفرق الصفقة (وتخير) هي بين فسخ الصداق وإبقائه (فان فسخته فمهر مثل) يجب لها (والا) أي وان لم تفسخه (فلها مع المملوك حصه غيره منه) أي من مهر مثل (بحسب قيمتهما) فإذا كانت مائة مثلا بالسوية بينهما فلها عن غير المملوك نصف مهر المثل وتعتبر بما لا يملكه أعم مما ذكره

وقته لان اعتبار غير وقته يؤدي الى اعتبار الشئ في غير وقت صحته وور بما يقع ايجاف لان قيمته عند من يراها أقل
غالبا من قيمة الخلل أو العيب فتأمل ذلك فانه من عثران الافهام المستخرج من دقائق نفائس الالهام اه (قوله
وفي قوله زوجتك بنتي الخ) متعلق بصح وقوله اذ بعض العبدته ليل لقوله صح كل وهو في قوة قوله لتيسر التوزيع
وهذه المسئلة من جملة ما يدكر معه وقوله نوبها أمالو قال نوب فيفسد المسمى ويجيب مهر المثل اه شيخنا (قوله
وفي زوجتك بنتي الخ) أي وكلن ولي مالها أيضا أو وكلاء عنها فيه اه شرح مر وخرج به مالوا تنقيها لقياس
صحة النكاح بمهر المثل اه ع ش عليه وقوله وبعتك نوبها خرج بشوبها نوب في فان المهر يفسد كبيع عبي
اثنين بثمان واحد اه شرح مر (قوله فثلث العبد عن الثوب) فان لم يساوت ثلث العبد عن مثل الثوب
بطل البيع ان لم تكن أذنت فيه بدونه وقوله وثلاثه صدق أي ان كان قدر مهر المثل والابطال ان لم تأذن فيه
ورجع بمهر المثل اه برماوي وقوله يرجع الزوج في نصفه هو ثلث العبد في هذا المثل واذا رد الثوب بعيب
استرد الثمن الذي هو ثلث العبد ولا ترد المرأة باقية لتطلب مهر المثل وخرج بشوبها مالو قال وبعتك نوب فانه لا يصح
بالنسبة للبيع والصدق اما النكاح فصحيح فلا بد ان يكون الصدق والثلثين لازمة وخرج بالثوب مالو كان نقدا
أيضا كان قال زوجتك بنتي وملكتك هذه المائتين المائتين لك فان البيع والصدق باطلان لانه من
قاعدة مدة عجو اه حل مع زيادة وفي قل على الجلال قوله صح كل الخ أي ان كان الثوب لها كما أفادته الاضافة وكان له
جواز بيعه لولايته أو كاله ولم يكن من قاعدة مدة عجو والابطال ورجع لمهر المثل وصورة الاخيرة ان يقول زوجتك
بنتي وملكتك هذه المائة درهم من مالها بهاتين المائتين من الدراهم اه (قوله يرجع الزوج في نصفه الخ)
وترجع هي في الثوب اذا تلف العبد قبل القبض ولها مهر المثل المذكور ولها بعيب العبد رخصة الثوب وحدها
أو حصة الصدق وحدها ان شاء اه قل على الجلال (قوله ولو نسكح لموليه الخ) جواب عن هذا
الشرط وفيه تسع مسائل قوله فيما يأتي صح النكاح بمهر مثل وقوله بفوق مهر مثل أي بمهره مثل فما فوق حالة
كون المجموع من مال المولى أمالو كان من مال المولى أو قدر المهر من مال المولى والزائد من مال المولى فانه يصح في
هاتين بالمسمى كما سيأتي اه شيخنا (قوله ومهر مثلها يليق به) أما اذا كان لا يليق به كان نسكح له شريعة
يستغرق مهرها ماله أو يقرب من الاستغراق فالنكاح باطل كما مر في تزويج المجموع عليه اه شيخنا (قوله
لارشيده) اعترض بانه تركيب فاسد لان اذا دخلت على مفردة سابقة وجب تكرارها نحو لا فارض
ولا بكر لا شريعة ولا غريبة وأجيب بانها بمعنى غير ظاهرا عرابها فيما بعدها تكونها على صورة الحرف ولا التي
يجب تكرارها مخصوصة بما اذا كان ثم صفتان متضادتان وكونها بمعنى غير صريح به السعد في قوله تعالى لا ذلول
اه حل (قوله بلاذن) أي في الدون سواء أذنت في النكاح أم لا وقوله بكر ليس بقيد وقوله بدونه
متعلق بانسكح في المسئين وقوله أو عينت أي الرشيدة بكر أو غيرها وهو معطوف على قوله بلاذن وفي المعنى
على مقدار تقديره ولم تعين قدرا ولم تطلق فعطف على هذا المقدور وقال أو عينت أو أطلقت اه شيخنا (قوله
أو عينت) أي الرشيدة بكر أو غيرها اه ع ش وقوله أو أطلقت أي الرشيدة غير انجزة أي سكنت عن قدره
(قوله فنقص عنه) ظاهره ولو كان الناقص زائدا على مهر المثل ولو كانت المعينة للمقدور سفينة حنأ على ان قوله
أو عينت من عطف الجمل لكن بحث الباقي انعقاده في السفينة بالمسمى لتلاصيح الزائد عليها وطرده في الرشيدة
قال ج وهو متجه في السفينة لما ذكر بل لانه لا مدخل لاذن في الاموال فكانت الم تأذن في شئ لا في الرشيدة
لان اذنها معتبر في الاموال ولو زاد على ما ستمه جاء في مقدم في الوكيل اه حل وبعبارة الثوري ومثل
النقص فيها الزيادة مع تعيين الزوج أو النهي عن الزيادة على الاوجه كلوكيل في البيع انتهت (قوله
أو على ان لا يها) أي أو غيره الغاي من الصدق أو غيره وقوله أو على ان يعطيه أي أو غيره الغاي من
الصدق أو من غيره اه شرح مر والغاي اسم أن ومفعول يعطى محذوف دل عليه هذا أي اياه وانما

(وفي) قوله (زوجتك بنتي
وبعتك نوبها) هذا العبد صح
كل (من النكاح والمهر والبيع
علا بجمع الصفة بين مختلفي
الحكم اذ بعض العبد صدق
وبعضه ثمن مبيع (ووزع
العبد على) قيمة (الثوب
ومهر مثل) فإذا كان مهر
المثل ألفا وقيمة الثوب
خمس مائة فثلث العبد عن
الثوب وثلاثه صدق يرجع
الزوج في نصفه اذا طلق قبل
الدخول (ولو نسكح لموليه)
هو أعم من قوله لطفل (بفوق
مهر مثل من ماله) أي مال
موليه ومهر مثلها يليق به (أو
أنسكح بنتا لارشيده) كصغيرة
ومجنونة (أو رشيدة بكر بلا
اذن بدونه) أي بدون مهر
المثل (أو غينت له قدرا
فنقص عنه أو أطلقت فنقص
عن مهر مثل أو نسكح بألف
على أن لا يها أو) على (ان
يعطيه ألفا

أو شرط في مهر خيار أو في
نكاح ما يخالف مقتضاه ولم
يحل بمقتضاه وده الأصلي كان
لا يتزوج عليها) أو لانفقة
لها (صح النكاح) لانه لا
يتأثر بفساد الموضع ولا
بفساد شرط مثل ذلك (بمهر
مثل) لفساد المسمى بالشرط
في صورته وبتقاء الحفظ
والصلحة في الثلاثة الاول
و بالخالف في صورتي النقص
و وجهها في ثانيتهما ان
النكاح بالاذن المطلق محمول
على مهر المثل وقد نقص عنه
ووجهه فساد في الاخيرة
مخالفة الشرط لمقتضى النكاح
وفي التي قبلها ان المهر لم
يتمحض عوضا بل فيه معنى
التحيلة فلا يلدق به الخيار وفي
السادسة والسابعة ان الالف
ان لم يكن من المهر فهو شرط
عقد في عقد ولا فقد جعل
بعض ما التزمه في مقابلة
البضع لغير الزوجة فيفسد
كل في البيع ولا يسري فساد
الى النكاح لاستقلاله وخرج
بزيادتي في الاولى من ماله مالو
كان ذلك من مال الولي فيصح
بالمسمى على أحد احتمالي
الامام وجرمه الحاوي الصغير
تبع الجماعة وصححه البلقيني
واختاره الاذري حذرا من
اضرار موليه بلزوم مهر المثل
في ماله وفسد على احتماله
الاخر لانه يتضمن دخوله
في ماله موليه

لم يعكس لان اسم ان عمدة فهو أولى بالذكر وقوله ان يعطيه بالياء ومثله ان تعطيه بالتاء أي للاب فينقصد
بمهر المثل أيضا ومفهوم خبر الاب ما لو شرط ان يعطيه الزوج ألفا آخر فانه يصح بالمسمى فالخاص لانه ينقصد
بمهر المثل في صورتين وبالمسمى في صورة اه شيخنا وفي قول علي الجلال قوله ان يعطيه بالفوقية والتحتية
كافي شرح شيخنا قال وهو في الفوقية عدمها لابيها فنام له (قوله أو شرط في مهر خيار) كان قال زوجته حلتها
بكذا على ان لك أولى الخيار في المهر فان شئت أو شئت ابيت العقد به والاف تحت الصداق ور جعت بمهر المثل
أي مثلا اه ع ش على مر (قوله أو شرط في مهر خيار) أي في العقد لا بعد مولو في مجلسه ففرق بينه وبين
البيع حيث اعتد بالواقع في مجلس العقد كالواقع فيه بان البيع لما دخله الخيار أي خيار المجلس كان زمنه بمثابة
صلب العقد بجامع عدم الأزوم ولا كذلك هنا اه حل (قوله كان لا يتزوج عليها) فيه ان هذا يقتضي ان
هذا التزوج على المعهود عليهما من مقتضيات العقد وفيه خفاء كذا قال الشهاب عميرة قال نليذه سم قد وجهه بان
العقد على امرأة يقتضي اباحة غيرها أي عدم الحجر عليه فيمادون أربعة والاف لوم انه ليس طابا لذل حتى
يقال انه مقتضى له ولا ينافي ذلك ثبوت هذا المقتضى عند عدم العقد أيضا ثم رأيت ج قال قد يشك كون التزوج
عليها من مقتضى النكاح بان المتبادر منه انه لا يقتضي منع ولا عدمه ويحجب عنه يمنع ذلك وادعاء ان نكاح
مادون الرابعة مقتضى حلها بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه اه حل وفيه ما فيه مكتب سم على ج
مانصه قد يوضع بان نكاح الواحد قد لاما كان مظنة الحجر ومنع غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها
دفعالتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فان نكاح غيرها من آثار نكاحها وتابعه في الثبوت فليتمامل فيه اه
ع ش على مر (قوله أو لانفقة لها) أي بالسكية بخلاف ما لو شرط ان ينفق عليها غيره فهذا مما يخل بمقصود
النكاح الأصلي فيبطل العقد من أصله وان صحح البلقيني الصحة بطلان الشرط اه شرح مر وفي ج
كيف يعقل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير برواية نقل من فرق بين ذلك خيال
لأثره اه حل (قوله في الثلاثة الاول) وهي ما لو نكح موليه الى قوله بلاذن بدونه وقوله في صورتي القبض
وهما لو عينت له قدرا أو أطلقت وقوله وثانيتهما هي مسألة الاطلاق وقوله المطاق أي عن ذكر المهر بالسكية
وفارق عدم صحته من غير كفه بان ايجاب مهر المثل هنا أي في غير الرشيدة والرشيدة بالاذن تدارك لمساكن من
المسمى وذلك لا يمكن تداركه قاله ج اه حل (قوله لفساد المسمى) أي في الصور التسع وقوله في صورته أي
الشرط وهي الاربعة الاخيرة وقوله ووجه فساد أي الشرط شروع في توجيه قوله لفساد المسمى بالشرط في صورته
وقوله في الاخيرة وهي قوله أو في نكاح ما يخالف مقتضاه الخ وقوله في السادسة والسابعة وهما صورنا الالف
وقوله ان لم يكن من المهر كان شرط عليه هبته او قرضه وقوله في مقابلة البضع متعلق بالتزيمه وقوله لغير الزوجة
مفعول ثان للجعل (قوله في الاخيرة) وهي أن لا يتزوج عليها والتي قبلها هي ما لو شرط في مهر خيار اه حل
(قوله بل فيه معنى التحيلة) أي لانها تستمتع به كما يستمتع به اذ كان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر تحيلة وعطية
اه شوبري (قوله فيفسد) أي الجعل وقوله كافي البيع أي حيث يفسد الجعل الذي هو الشرط لكن في البيع
يسري فساد الشرط الى فساد البيع وهذا لا يسري فلذلك قال ولا يسري وقوله لاستقلاله أي النكاح بمعنى انه
لا يتوقف صحته على ذكر عوض والبيع غير مستقل بمعنى انه يتوقف اه (قوله ما لو كان ذلك) أي جميع المال
من مال الولي وما لو كان الذي من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتي فيه تعليل الاصحاب الاول ويأتي فيه تعليل
الاحتمال الثاني اه حل (قوله فيصح بالمسمى الخ) هو المعتمد لكن التعليل بقوله حذرا الخ لا يظهر فيما
لوجعل الزائد من ماله ومهر المثل من ماله وليس مع انه ينعقد فيها أيضا بالمسمى اه شيخنا (قوله حذرا من
اضرار موليه) مقتضاه انه لو انفسد الولي بما زاد من ماله انه يبطل لاتقاء ذلك فليجبر اه شوبري والاقرب
الصحة اه ع ش (قوله حذرا من اضرار موليه بلزوم مهر المثل في ماله) هذا بناء على ان المهر يرجع للاب

لا للابن لو قلنا بالفساد لان صيغة التملك وقعت فاسدة وهو كذلك بخلاف القسح الا انى فانه يرجع للمولى عليه واما الوعد بجهر المثل لكفه ونمراغب باز يد مساولة في الكفاءة فالمد كور في كلام الامام نقلا عن أبي الحناط الصحة أى حيث رأى الولي المصلحة في ذلك كما عتده الاندري اه حل (قوله بلزوم مهر المثل في ماله) ولظهوره هذه المصلحة لم ينظر الى تضمن دخوله في ملكه اه شرح مر (قوله أوأخل به) ومنه شرط أن لا يرتبها أو أن لا ترتبها ولو كانت أمة أو كفاية فان أراد ما دامت كذلك صحح والا فلا اه شوبري وفي كون نفي الأثر يخل بمقصود النكاح نظر ظاهر اه حل (قوله أيضا وأخل به) محترز القيد الثاني في المسئلة التاسعة وقوله أو بشرط فيه خيار محترز قوله في الثامنة أو بشرط في مهر خيار وقوله أو ما يوافق مقتضاه الخ محترز القيد الاول من القيد في التاسعة قد كرر محترزهما على سبيل ألف والتشوش (قوله كشرط محتملة وطه) على تقديره مضاف أى ولي محتملة أى لانه الذى يدخل في العقد لاهى لان المعول عليه الشرط الواقع في العقد اه شيخنا وعبارة تشرح مر كشرط ولي الزوج على الزوج ان لا يطلأها الخ اه ويجوز ان يبقى الكلام على ظاهره من ان الشرط هو الزوج ووجهه ويحمل على ما اذا عتدت بنفسها على مذهب أبي حنيفة لكنه بعيد لان الكلام في مذهبتنا تأمل (قوله كشرط محتملة وطه عدمه) ويفرق بينه وبين شرط عدم النفقة بان المقصود من النكاح التماسل المتوقف على الوطء دون نحو النفقة فكان قصده أصليا وقصده غيره تابعا اه حل (قوله عدمه) أى مطلقا والوقت كذا مع ابا حنيفة فيه فلو بشرط في المتخيرة فان أراد مطلقا بطل العقد والاصح اه شوبري (قوله أو أنه اذا وطئ طلق) بخلاف ما لو بشرط ان لا يطلأها أو لا يخلعها فلا يؤثر كما هو ظاهر اكن يبقى الكلام في انه من الموافق لمقتضى العقد أو من المخالف الغير المثل اه سم على ج والظاهر الثاني فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه ع ش على مر (قوله أو بشرط فيه خيار بطل النكاح) شمل ذلك ما لو بشرطه على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الوجه خلافه لا لزكشى اه شرح مر وفي ع ش عليه ما نصه قال في شرح الارشاد ولا يضرب بشرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه انصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضرب بشرط طلاق على تقدير الإيلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للمتأمل وان خالفه مر اه سم على ج والاقرب ما قاله سم وهو الحق الذى لا يحصى عنه (قوله وخرج بتقييدى الخ) ولم ينزلوا موافقة في الاول منزلة بشرطه حتى يصح ولا موافقتها في الثانى منزلة بشرطها لانعارض حتى يطل تغلبا الجانب المبتدى فانبط الحكم به دون المساعدة على شرطه دفعا للعارض اه حل وقوله في الاول هو قول المتن كشرط محتملة وطه عدمه وقوله في الثانى هو قول الشرح ما لو بشرط الزوج ان لا يطلأ الخ اه (قوله بخلافه فيها) أى منها أى بخلاف ما لو بشرط عليه عدم الوطء فلا يصح وظاهره ولو كان الزوج غير منتهى للوطء لصغر أو نحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير منتهى للنكاح لانه موافق لمقتضى النكاح اه شرح مر (قوله فانه يصح الخ) ولو أطلق في الصورة الاولى فالظاهر الصحة وكذا لو أطلق ولي المتخيرة اشترط ان لا يطلأ لان الاصل عدم الفساد حتى يتحقق موجب وقد يفرق بين هذا وبين المتخيرة بان المتخيرة مزمومة فالظاهر دوامها بخلاف هذا اه حل (قوله ولو نكح نسوة الخ) بان زوجهن جدهن أو عمهن أو ممتعتن ولو كان يخص كل واحدة غير متمول وان قلنا بقول ابن حجر انه لا بد ان يخص كل واحد من المشتركين في الامتة متمول اه حل (قوله نعم لو زوج أمتيه) أى من عبد ليصبح النكاح ولا بد ان يكون واحد الخرج مالوز وجهما من عبيدين فيفسد المسمى ولو مع اتحاد المالك فقوله لاتحاد مالك أى مع اتحاد الزوج اه شيخنا (قوله ولو ذكروا) أى الزوج والولي والوجه كما أشار اليه المحقق المحلى بقوله وقد يحتاج لمساعدة الزوجة وقوله لم ما عتد به أى ما وقع به العقد الحقيقي فلا حاجتنا لآزاده بعضهم بقوله أو لا يخرج ما لو عتد سرا بالغوا عيدهم بالبين لان الثانى لا يقال له عقد حقيقة بل هو صورة عقد فقوله

(أو أخل به) أى بمقصوده
الاصلى (كشرط محتملة وطه
عدمه) أو أنه اذا وطئ طلق
أو بانت منه أو قلنا نكاح بينهما
(أو شرط فيه خيار بطل
النكاح) للاخلال بما ذكر
ولمنا فاة الخيار لزوم النكاح
وخرج بتقييدى شرط عدم
الوطء بكونه منها وباحتمالها
للوطء ما لو بشرط الزوج ان
لا يطلأ فلا يطل النكاح لان
الوطء حقه فله تركه بخلافه
فيها كإرجائه في الروضة
كأصلها تبع الجمهور وقال
في البحر انه مذهب الشافعى
وصححه النووي في تصحيحه
وخرجه الحاروى وغيره وما لو لم
تتمثل الوطء أبدا أو حالا اذا
شرطت ان لا يطلأ أبدا وحتى
تتمثل فانه يصح لانه قضية
العقد صرح به البغوى في
فتاويه (أو) شرط فيه (ما
يوافق مقتضاه) كان ينفي
عليها أو يقسم لها (أو مالا)
بخالف مقتضاه (ولا) يوافق
بأن لم يتعلق به غرض كان
لاتأكل الا كذا (لم يؤثر) في
نكاح ولا مهر لا تغلق فائدته
(ولو نكح نسوة بمهر) واحد
(فلكل) منهن (مهر مثل)
لفساد المهر للمجهل بما يخص
كلامهن في الحال كالمواضع
عبيد جمع بشمن واحد ثم
لو زوج أمتيه بمهر صم المسمى
لاتحاد مالك (ولو ذكروا)
مهر اسرا أو كثر (منه) جهرا

عقده مخرج له اه شيخنا وعبارته شرح مر أى الزوج والولى والزوجة الرشيدة بالجمع باعتبارها وان كانت موافقة الولى حيث لا مدخل لها فى الزوم أو باعتبار من ينضم للفريقين غالباً انتهت (قوله لزوم ما عقد به) أى قل أو كثر احدث شهود السر والعلانية أم لا اه شرح مر قال فى شرح الروض ولوا تفقوا على التعبير باللفين عن الالف وعقدوا بهما لزمانا كاشمته عبارته أيضاً لجرى بان اللف الصريح به أو عقدوا بهما على ان لا يلزم الالف مع غير المثل لما مر اه سم

* (فصل فى التفويض) * تقدم ان الصداق تارة يجب بالعقد وهو ما تقدم الكلام عليه وتارة يجب بالوطء سواء استند العقد كالواقع فى التفويض أم لا كوطء الشبهة فظهرت مناسبتها ذكر هذا الفصل فى كتاب الصداق (قوله مع ما يذكره) أى من قوله ومهر المثل ما يرغب به الى آخر الفصل (قوله رد أمر المهر) أى من حيث جنسه وقدره قلة وكثرة (قوله أو البضع) أى رد أمر البضع والمراد بأمر البضع العقد عليه بلامهر بالنسبة للرد الى الولى فى صورة الحرية والمراد به بالنسبة لقوله أو الزوج المهر المتعلق به فان السيد رده الى الزوج أى جعل ايجابه مفوضاً اليه بالفرض أو الوطء فقوله الى الولى أى فى صورة الحرية وقوله أو الزوج أى فى صورة السيد كما يأتى اه شيخنا (قوله أو البضع الى الولى) أى لانهم المالكات لوليهما زوجى بلامهر فقد ردت أمر البضع اليه اه شيخنا عز برى (قوله أو شاء فلان) وهو المراد بالغير فى قوله أو غيره (قوله وتفويض بضع) أى من المرأة أو من سيد الامه بان قالت للولى زوجى بلامهر أو قال سيد الامه زوجى بلامهر اه حل (قوله أيضاً وتفويض بضع) وهو اخلاء النكاح عن المهر اه شرح مر وقوله وهو اخلاء النكاح أى على الوجه الذى أتى أمالو قال الولى زوجى بلامهر ولم يسبق اذن منها لم يكن فهو يضاعف الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل بنفس العقد اه ع ش عليه (قوله وهو المراد هنا) أى وأما تفويض المهر فقد علم مما مر من انما ان عينت مهر التبع وان لم تعين زوجها بمهر المثل ويفهم منه انما اذا قالت له زوجى بما شئت جاز بمهر المثل وبما دونه ولا يجوز اخلاء النكاح منه فان اخلاء منه وجب مهر المثل كما تقدم اه ع ش على مر (قوله لتفويض أمرها الى الولى) كان المراد بامرها نكاحها والعقد عاها بدليل قوله بلامهر والمصدر مضاف للمفعول أى لتفويضها أمرها (قوله لان الولى فوض أمرها) أى مهرها الى الزوج أى جعل له دخلاً فى ايجابه بفرضه وكان المناسب ان يزيد أو الى الحاكم اه حل وقوله بفرضه أى أو بالوطء لما سياتى انه يجب بالفرض تارة وبالوطء أخرى (قوله والفتح أفصح) لعسل الافصحى باعتبار كثرة استعماله فى كلام الفقهاء والافضل ذلك لا يظهر فيه معنى الافصحى فان اللغة بين لم يورد على معنى واحد اه ع ش على مر (قوله مع تفويض رشيدة الخ) حامل مسألة التفويض ان المرأة التى يكون منها التفويض الصحيح اما بكر أو ثيب رشيدة أو سفية مهلهة أو مكاتبه كتابية صحيحة واستأذنت سيدها فى النكاح فهذه خمس صور وصيغة التفويض فى كل اماز زوجى بلامهر أو زوجى على ان لامهر أو تزيد على ذلك ولا نفقة أو أعطيه الف أو زوجى بلامهر لافى الحال ولا فى المال فالصريح ستة تضرب فى الخمسة وهذا الخطاب الولى منها أو من المكاتبه لسيدها والعبارة الواقعة من الولى لزوج نبي المهر أو السكون أو الزوج بدون مهر المثل أو غير فقد البلد أو بوجله وهى من قوم يتزوجون بحال وإذا ضربت أحوال الولى فى أحوال الحرية كانت عشرين صورة ثم تضرب أحوالها فى العشرين الحاصلة من ضرب صيغ الولى فى افراد الزوج تبلغ مائة وعشرين ثم ان الفرض اما بالتراضى أو بضرب القاضى أو بوجبه الوطء أو موت احدهما او هما فهذه ستة احوال تضرب فى مائة وعشرين تبلغ سبعة مائة وعشرين والرجوع فى مهر المثل اما الى مهر العصباء أو الحارم ان فقدت العصباء أو الاجانب عند فقد الفريقين فهذه ثلاثة احوال تضرب فى جملة المتقدم تبلغ الفين ومائة وستين وهذا كله فى الحرية وانما تر كالمسائل المكاتبه لتعطلها فى بعض الاحوال فتأمل اه من خط شيخنا الحنفى رضى الله عنه آمين (قوله تفويض رشيدة) ومثلها السفية المهمله وهى من بلغت رشيدة ثم بذرت ولم

لزم ما عقده) اعتباراً بالعقد
فلا عقد سر بالالف ثم اعبد
جهر بالفين تحملاً لزم
الف أو اتفقوا على الف سر
ثم عقدوا جهر بالفين لزم
الفان وعلى هاتين الحالتين
جل نص الشافعى فى موضع
على ان المهر مهر السرو فى
آخر على انه مهر العلانية
* (فصل فى التفويض مع
ما يذكره) وهو لغفرد
الامر الى الغير وشراً دأمر
المهر الى الولى أو غيره أو البضع
الى الولى أو الزوج فهو
قسمان تفويض مهر كقولها
لولى زوجى بما شئت أو شاء
فلان وتفويض بضع وهو
المراد هنا وسيت المرأة
مفوضة بكسر الواو لتفويض
أمرها الى الولى بلامهر
وبفتحها لان الولى فوض
أمرها الى الزوج قال فى
الجر والفتح أنه مع (مع
تفويض رشيدة

يجبر عليها القاضي اه شيخنا (قوله بقوله الوالها) الباء للتصوير وقوله فزوج الخ من جملة التصوير والتفويض
الشرعي اسم لجموع قولها ما ذكر وتزوجها كما ذكر اه شيخنا (قوله بقوله الوالها زوجها بلامه) (قوله بقوله
أي أو على أن لا مهر لي وأن زادت مع ذلك لا قبل الوطء ولا بعده لا حلا ولا ما لا فان سكنت عن ذكر المهر فليس
تفويضاً وكذا لو ذكرته مفيداً بغير مهر المثل قدراً أو صغيراً وجهاً بما ذكرته اه قل على الجلال (قوله
أو زوج بدون مهر المثل الخ) لأن تسميته ملغاة من أصله انتهى المالم توافق الاذن ولا الشرع فلا يقال هذه تسمية
فاسدة فيجب مهر المثل بالعقد على أن التسمية الفاسدة انما توجب مهر المثل اذا لم يؤذن في ترك المهر فكان هذا
مستثنى من التسمية الفاسدة أي محل كون التسمية الفاسدة توجب مهر المثل بالعقد المالم يكن هناك تفويض من
المرأة اه حل (قوله أو بغير نقد البلد) معطوف على لا بمهر المثل وان زاد على مهر المثل من نقد البلد وكتب
أيضاً قوله أو بغير نقد البلد معطوف على قوله لا بمهر مثل فنقد البلد ليس من معنى مهر المثل حتى يخالف ما سبق
في قوله فرض فاض مهر مثل حالاً من نقد البلد المصريح بذلك بأن نقد البلد ليس من معنى مهر المثل وكذا تقدم في
شروط الاجبار الآن يقال مهر المثل له اطلاقان تارة يراد به القدر فقط وتارة يراد به ما يشمل الحلول وكونه من نقد
البلد والمراد به هنا الاعم من ذلك وحديث يصح أن يكون معطوفاً على دون اه حل (قوله أو بغير نقد البلد) أي
أو بموكل اه شرح مر (قوله كسيدر زوج بلامه) وظاهره أنه لو أذن لا تنفي تزويج أمته وسكت عن المهر
فزوجها ولو كبل وسكت لا يكون تفويضاً لأن الوكيل يلزمه الحفظ لوكله فينقذ بمهر المثل نظير ما مر في ولي اذنت
له وسكت اه شرح مر وفي قل على الجلال * (تنبيه) * سكوت الموكل من ولي أو سيد عن ذكر
المهر ولو كبل ليس تفويضاً على المعتمد وكذا سكوت الوكيل عن الولي أو السيد حال عتده وان كان مفوضاً إليه
(قوله غير المكاتبه) اما المكاتبه فهي مع سبدها كالحر مع ولها فيه مع تفويضها لكن باذن السيد وليس المراد
أنه لا بد أن يقول لها اذنت لك أن تقول لي زوجني بلامه بل يكفي أن يزوجه بعد قولها المذكور وكأنه أذن
لها اه حل * (فرع) * قال سم على مناسج وتفويض المريضة صحيج ان صحت فان ماتت واجاز الوارث
صح والافلا كذا نقله مر عن خط والده أقول وينبغي تصوير ذلك بما لو اذنت أن تزوج بدون مهر المثل
ويكون من تفويض المهر والافلا وجه للفرق بين اجازة الوارث وعده ما بل لا معنى له لانه بالموت يجب مهر المثل ولا
تبرع فيه وسواء في ذلك اجازة الوارث أم رد اه ع ش على مر (قوله أو سكت) لم يقل أو زوج بدون مهر
المثل أو بغير نقد البلد كما قال في الولي لانه لا يكون تفويضاً حيث يصدق بدون مهر المثل وبغير نقد البلد اذا عقد
بماله المهر حقه اه شيخنا (قوله وبخلاف ما لو سكت عنه الرشيدة) بان قالت زوجني فقط فلا يكون
تفويضاً وان زوجها الولي لا بمهر مثل أو سكت أو زوج بدون مهر المثل اه حل أي فينقذ بمهر المثل (قوله
وبه) أي بحكم السكوت صرح في الشرح الصغير معتمد وقيل تكون مفوضاً وقد تقدمت المسئلة في كلامه قبيل
هذا الفصل في قوله أو أطاقت أي الرشيدة الخ كذا قال الشهاب عميرة أي فكان حقه ان يقول كما تقدم وفيه ان
التي تقدمت تزوجه الولي بدون مهر المثل وهما سكت الولي عنه ونفاه ذكر بعضهم ان الذي ذكره في الشرح
الصغير مقرر بما اذا زوج الولي وسكت عن المهر ونفاه فلتراجع عبارة الشرح الصغير ورد ما قاله الشيخ
عميرة بان ما هنا اعم مما هناك وان تلاث من افراد ما في الشرح الصغير تأمل اه حل (قوله فيجب المسمى
فيهما) أي في الانخيرتين واما الاولتان فان سكت الولي أو زوج بدون مهر المثل صح النكاح بمهر المثل وان
زوج بأكثر من مهر المثل صح بالمسمى اه شيخنا ع ش ماوى (قوله ووجب بوطه) أي ولو باختيارها اه
حل والظاهر انه يجري هنا ما ذكره في الوطء المقرر للمهر فيما تقدم وصار الشورى هناك قوله وتقرر
بوطه أي بتخييب حشفة أو قدرها وان لم تزل البكارة فان لم ينتشر ولو بادخالها ذكره هل ولو صغير لا يمكن
وطؤه المعتمد نعم خلافاً للزركشي وفي كلام شيخنا بوطه وان لم يحصل به التحليل كالصغير الذي لا يتأتى
جماعه والفرق بينه وبين التحليل ان مبنى التحليل على اللذة بخلاف هذا انتهى وقوله أو موت نظير ما تقدم ان

(قوله الوالها) (زوجني بلا
مهر فزوج لا بمهر مثل) بأن
نفي المهر أو سكت أو زوج
بدون مهر مثل أو بغير نقد
البلد كما في الحاوى (كسيدر
زوج) أمته غير المكاتبه (بلا
مهر) بأن نفي المهر أو سكت
بخلاف غير الرشيدة لان
التفويض تبرع لكن
يستفيد به الولي من السفهة
الاذن في تزويجها وبخلاف
ما لو سكت عنه الرشيدة لان
النكاح يقع غالباً بمهر فيجعل
الاذن على العادة فكانها
قالت زوجني بمهر وبه
صرح في الشرح الصغير
وبخلاف ما لو زوج بمهر المثل
من نقد البلد وبخلاف ما لو
زوج السيد أمته المذكورة
بمهر ولو دون مهر مثلها فيجب
المسمى فيهما وتعبير بما
ذكر أعظم مما ذكره (ووجب
بوطه أو موت) لاحدهما
(مهر مثل)

لان الوطء لا يباح بالاباحة في نفسه من حق الله ٢٤٨ تعالى نعم لو نكحتم في الكفر مفوضة ثم اسلموا واعتادهم ان لا مهر لمفوضة بحال ثم وطئ

فلا شيء لها لانه استحقوطاً
بلامهر فاشبه ما لو زوج أمته
عنده ثم اعتقهما واحدهما
أو باعهما ثم وطئها الزوج
والموت كالوطء في تقرير
المسمى فكذلك في إيجاب مهر
المثل في التفويض وقد روي
أبو داود وغيره ان بروع بنت
واشق نكحت بلامهر فمات
زوجها قبل ان يفرض لها
فقضى لها رسول الله صلى الله
عليه وسلم مهر نسائها بالميراث
وقال الترمذي حسن صحيح
وبما ذكره علم ان المهر لا يجب
بالعقد اذ لو وجب به انشطر
بالطلاق قبل الدخول كالسبي
وقد دل القرآن على انه لا
يجب الا المتعة ويعتبر به مهر
المثل (حال عقد) لانه المقتضى
لوجوب الوطء أو بالموت
وهذا في مسألة الوطء ما صححه
في الاصل والشرح الصغير
ونقله الرافعي في سرية العتق
عن اعتبار الاكثرين لكن
صحح في أصل الروضة ان
المعتبر فيه أكثر مهر من العقد
الى الوطء لان البضع دخل
بالعقد في ضمانه واقرن به
الاتلاف فوجب الاكثر
كالقبوض بشرع فاسد
واعتبار حال العقد في الموت
من زيادتي (ولها) أي
المفوضة (قبل وطء طلب
فرض مهر وجس نفسها)
أي للفرض ان تكون على

يقال ولو بقوله لها لا عكسه اه (قوله لان الوطء لا يباح بالاباحة) أي قبضان عن التصور بصورة المباح
وعبارة ابن الرقعة لان البضع لا يشعشع حق المرأة بل فيمحق الله تعالى الا ترى انه لا يباح بالاباحة قبضان عن
التصور بصورة المباحات اه حل فاندفع ما يقال ان الوطء في هذه المورة ليس مستنداً للاباحة وليس
هي التي أحلتها وانما الذي أحله العقد وحاصل الدفع ان التفويض فيه صورة الاباحة والوطء مضمون
عن التصور بصورة المباح اه شيخنا وقوله لما فيه أي الوطء من حق الله تعالى وهو انه لا يجوز ايقاعه على
صورة الزنا اه شيخنا وبعضهم فسروا حق الله بقوله بمعنى ان اباحت متوقفة على اذن الشارع وهو أظهر اه
وبعبارة أخرى قوله لا يباح بالاباحة أي على تقدير عدم الوجوب وفيه ان هناك قد فكيف يقول لا يباح بالاباحة
الا ان يقال لا يباح بالاباحة أي لا الحقيقة ولا الصورة وهناك على تقدير عدم الوجوب اباحة مصرية لان قولها
الما ذكره مع تزويجهما كما ذكره شبهه الاباحة اه شيخنا (قوله نعم لو نكحتم في الكفر مفوضة) شامل
للعربيين والنبيين وهذا بخلاف ما تقدم في نكاح المشرک فمما لو تزادوا اليها قبل الاسلام نكحهم بينهما بحكم
الاسلام لان ذلك مفروض فيما اذا لم يعتقدوا ان لامهر لمفوضة بحال اه حل وفي شرح ممر ما يصرح
بان الكلام هنا في الحرين وأما النعميون فيجب المهر بالوطء مطلقاً أي لا فرق بين ان يعتدوا وان لا مهر
للمفوضة أو لا لانهم لما التزموا أحكاماً بقصد التمة ومولوا بما تعامل به من غير نظر لاعتقادهم بخلاف الحرين
وقد نقل انما بالدرس عن العلامةين المزاوي والبابلي ما يوافق ذلك وهو المصدريه في حاشية الزياي وهو الموعول
عليه خلافاً للمعشى اه شيخنا خالف (قوله ثم اعتدوا بالخ) قيد هذا لانه محل التوهم لاختلاف المستحق أما لو بقيا
في ما كره على الرق ثم وطئ الزوج فكذلك لا يجب شيء لكن لا من حيث التفويض بل من حيث ان السيد
لا يجب له على عبده مال وقوله أو باعهما أي أو أحدهما وقوله ثم وطئها الزوج أي ذلها مهر لها ولا للبايع اه
شرح ممر (قوله وقد روي أبو داود الخ) لا يقال قد قدم القياس على النص لانه قول على تسليم أن يكون
ما تقدم من افراد القياس فهذا الحديث ليس نصاً لانه على حد قضي بالشفعة فلا يعم بل يحتمل الخصوصية وأيضاً
ليس في الخبر انه لم يطأ قبل الموت تأمل اه حل (قوله ان بروع) بكسر الموحدة عند المحدثين وبفتحها
عند أهل اللغة لانه لم يسمع من كلامهم فعول بالكسر الاندوع وعتود اسمان لذبت وماء اه شيخنا الزياي
اه ع ش على ممر (قوله لا يجب بالعقد) أي وحده والافهوله دخل في الوجوب كما أشار به بقوله لانه
المقتضى للوجوب بالوطء أو بالموت وقوله قد دل الخ في قوة قوله واللازم باطل اه شيخنا (قوله بالوطء) متعلق
بالوجوب والوجوب متعلق بالمقتضى كذا أخذته من تضييحه اه شوبري (قوله لكن صحح في الروضة الخ)
معتمد ومثله الموت على ما اعتد به شيخنا خلافاً للحج حيث استوجبه اعتبار يوم العقد لانه لم يحصل منه ائتلاف
اه حل وبعبارة شرح ممر لكن المرجح في الروضة كاصلا ونقله الرافعي عن المعسر بن وجرى عليه ابن
المقرى وهو المعتمد وجوب الاكثر من العقد الى الوطء لان البضع لما دخل في ضمانه واقرن به اتلاف وجب
الاقصى كالمقبوض بالبيع الفاسد ويؤخذ منه ان الوجه في الموات قبل الوطء ترجيح اعتبار الاكثر أيضاً خلافاً
لبعض المتأخرين اذ البضع قد دخل في ضمانه بالعقد واقرن به المقر وهو الموت فكان كالوطء (قوله
واقترن به) أي بالبيع أو بالضممان أو بالدخول في الضمان (قوله ولها قبل وطء طلب فسر ضمه مهر)
استشكاه الامام بانان قلنا يجب مهر المثل بالعقد فمما معنى المفوضة وان قلنا لم يجب شيء فكيف تطلب ما لم يجب
لها قال ومن طمع ان يلحق ما وضع على الاشكال بما هو بين طلب مستحلاً وأجيب بان معنى المفوضة على الاول
بحواز اخلاء الولي العقد عن التسمية وكفى بدفع الاتم عنه فائدة ومعنى وانما طلبت ذلك على الثاني لانه جرى سبب
وجوبه فاعقد سبب الوجوب بنحو الفرض لانه موجب للمهر وفرق ظاهر بينهما اه شرح ممر (قوله
وهو ما رضياه) نعم ان فرض لها الزوج مهر مثلها باعتبار انها احل من نفسه بلادها لم يعتبر رضاها كما نقله ابن داود

بصير من تسليم نفسها (و) حبس نفسها (لتسليم مفروض) غير مؤجل كالصبي ابتداء (وهو) أي المفروض (مارضياه) عن

من الاصحاب وانتصر له الاذرى لانها اذا رفعت لحاكم لم يفرض غيره فامتناعها تعنت وعناد اه شرح مر
 (قوله اوفوق مهر مثل) أى اوانقص منه اه سم (قوله اوجاهلين بقدره) أى مهر المثل وقوله كالسمى
 ابتداء راجع للجميع وقوله ولان المفروض الخ راجع لقوله اوجاهلين بقدره فقط (قوله فلو امتنع منه)
 راجع لقوله ولها قبل وطه الخ وقوله اوتنازعاه راجع لقوله وهو ما رضى به اه شيخنا (قوله فرض
 قاض) أى الذى تقع الدعوى بين يديه اذ لا بد من دعوى صحيحة سواء قاضى بلد الزوجة أو غيره اه قل
 على الجلال (قوله ان علمه) فان قلت ينبغى أن يكون هذا شرط الجواز تصرفه لانه فوذه ولو صادف في نفس الامر
 قلت لا بل الذى دل عليه كلامهم انه شرط لها لان قضاء القاضى مع الجهل لا ينفذ وان صادف الحق اه تحفة
 اه شوبرى ومثله مر (قوله ان كان مهر المثل مؤجلا) أى لا طرأ عادة نسائه به كالأوبعضافلو كان مهر
 مثلها مائة مؤجلة لكنها تعدل تسعين حالة فرض تسعين حالة اه زى وعجالة الاذرى ثم ما ذكرناه من عدم دخول
 الاجل في مهر المثل فيما اذا كان قد وجب أما لو احتج الى معرفته لم يمتد به لمولى عليه من ذكر أو أنثى فالظاهر
 جواز ذلك ببيع وبشترى له كذلك حيث اقتضاء النظر قال الشارح يعنى السبكي لو كانت عادة نساء العصابة
 ينسكن بمؤجل وغير نقد البلد في الاثناء لا يمكن الا الحلول وتقد البلد وأما في الابتداء اذ اراد ان يزوجه الصغير
 أو الصغيرة فيجوز الجرى على عادة عشرينها وان كان مؤجلا وعرضه غير نقد البلد فيما يظهر اه رشيدى
 على مر (قوله من نقد بلد لها) عبارة شرح مر من نقد بلد الفرض فيما يظهر ولا يعارضه التعبير ببلد
 المرأة لاسيما ان الفرض حضورها أو حضور وكيلها والتعبير ببلد الفرض لتدخل هذه الصورة أولى واذا
 اعتبر ببلد الفرض أو ببلد هافقه دذ كروا في اعتبار قدره انه لا يعتبر قدرها لان كان به نساء قرباتها أو
 بعضهن والا اعتبر ببلد من ان جعهن ببلد والا اعتبر أقرب من ببلد هافقه تعذر معرفتهن اعتبر اجنبيات ببلد
 كما يأتى والحاصل ان العبرة في الصفة ببلد هافق أو ببلد وكيلها فلا يكون الامن نقدي تلك البلد وفي قدره ببلد
 نساء قرباتها الى آخر ما مر انتهت (قوله ولا يصح فرض اجنبى) يعنى انه لا يلزمهما الرضا به والا لورضى به
 مع اه شيخنا نعم ينبغى انه لو كان الاجنبى سيد الزوج ان يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرعاه يلزمه
 اعفائه وقد أذن له في النكاح ليؤدى عنه اه شرح مر (قوله أيضا ولا يصح فرض اجنبى) وهو من ليس
 وكيله عن أحدهما ولا ولى له ولا مال كله ولا من يلزمه المهر كالأول في الاعفاف اه قل على الجلال (قوله
 أيضا ولا يصح فرض اجنبى من ماله) مع انه عند عدم اذن الزوج له فان أذن له جازم مطلقا سواء كان من ماله
 أو من مال الزوج فان لم يأذن لم يصح مطالعته ان كان الاذن في الفرض من مال الزوج كان وكيله عنه فيه وان
 كان الاذن في الفرض من ماله أى الاجنبى أو مطالعته قبل يرجع عليه لتقدم الاذن على وجوب المأذون فيه لانه
 انما يجب بالوطء أو لا يحل تقار وقد يقال الفرض مستند الى العقد فينبغى الرجوع اه من محشى الخطيب
 (قوله ما يرغب به) أى ما وقعت الرغبة فيمن تمائلها والمراد بالمضارع الماضى فسط ماله منهم هنا اه قل على
 الجلال (قوله ما يرغب به في مثلها عادة من نساء عصباتها) قال جعلم من ضبط نساء العصابة ونساء الارحام بما ذكر
 ان من عداهن من الاناث كبنات الاخت من الاب في حكم الاجنبيات والجددة ولولا بل كذا نقل عن شيخنا ز
 وفيه نظرا اه حل أى لان الجدة للاب لم تدخل في ضابطا العصبان لانها لا تنسب لمن نسبت اليه الزوجة ولا في ضابط
 ذوى الارحام لانها ليست من قرابات الام والظاهر انها من الاجنبيات كسبياتى عن ع ش ولذا اجل أم الام في كلام
 مر على أم أبى الام لتكون من ذوى الارحام كسبياتى فكذا يحتمل ما نقل عن زى قد بر هذا والنظر انما يتوجه
 ان قال زى بدخول ام الام في ذوى الارحام والانغاية ما يستفاد من عبارة الشارح خروجها من العصبان
 حيث قال دون الام والجددة الخ فان كان زى لم يقل الاول للاب فصحيح ولا ننظر الى انها سواء كانت لاب أو لام
 ليست من العصبان بناء على تفسير الشارح بغيره العصبان بل من قرابات الاب أما اذا فسرت عن لو قدرت ذكرا

ولو مؤجلا أو فوق مهر أو
 جاهلين بقدره كالسمى ابتداء
 ولان المفروض ليس بدلا
 عن مهر المثل ليشترط العلم
 به بل الواجب أحدهما (ولو
 امتنع) الزوج (منه) أى
 من فرضه (أو تنازعاه) أى
 في قدر ما يفرض (فرض
 قاض مهر مثل) ان (علمه)
 حتى لا يز يد عليه ولا ينقص
 عنه الابتفاف يسير يحتمل
 عادة أو بتفاوت المؤجل ان
 كان مهر المثل مؤجلا (حالا
 من نقد بلد) لها وان رضى
 بغيره كفى قيم المتلفات لان
 منعه لا ازام فلا يليق به
 خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم
 ما يفرضه على رضاهما به فانه
 حكم منه (ولا يصح فرض
 اجنبى) ولومن ماله لانه
 خلاف ما يقتضيه العقد
 (ومفروض صحيح كسمى)
 فينظر بطلاق قبل وطه
 بخلاف ما لو طلق قبل فرض
 ووطء فلا شرط وبخلاف
 المفروض الفاسد كعمر فلا
 يؤثر في التسطير اذا طلق قبل
 الوطء بخلاف الفاسد المسمى
 في العقد (ومهر المثل ما يرغب
 به في مثلها) عادة (من) نساء
 (عصباتها) وان من

وهن النسوبات الى من

تنسب هي اليه كالأخت
وبنت الأخ والعمة وبنت العم
دون الأم والجدة والحالة
وتعتبر (القربي فالقربي)
منهن (فتقدم أخت لابوين
فلا بفت أخ) فبنت ابنه
وان سفل (فعمة كذلك)
أي لابوين فلا بفت عم
كذلك (فان تعذر معرفته)
أي معرفة ما يرغب به في
مثالها من نساء العصابات بأن
فقدن أولهن ينسكن أو
جهل مهرهن (فرحم) لها
يعتبر مهرها بهن والمراد
بهن هنا قرابات الأم لا
المذكورات في الفرائض
لان أمهات الأم يعتبرن هنا
(كجدة وخالة) تقدم الجهة
الأسرى منهن على غيرها
وتقدم القربي من الجهة
الواحدة كالجدة على غيرها
واعتبر المأوردى الأم
فالأخت لها قبل الجدة فان
تعذر ان اعتبرت بمثلها من
الأجنبيات وتعتبر العربية
يعربية مثلها والامة بأمة مثلها
والعقيقة بعقيقة مثلها وينظر
الى شرف سيدهما ونسبته
ولو كانت نساء العصابة يباين
هي في أحدهما اعتبر نساء
بلدها (ويعتبر ما يختلف به
غرض كسكن وعقل) ويسار
وبكارة وثبوبة وجمال وعفة
وعلم وفصاحة (فان اختصت)
عنهن (يفضل أو نقص) مما
ذكر (فرض) مهر (لاثق)
بالحال (وتعتبر ما يجتمع
واحدة لنقص نسب يفتقر

لكانت عصة فالجدة للاب من العصابات وحيث ذية وجهه النظر تأمل اه شيخنا ح فرضى الله عنه ما نقله
عن ج في صدر العبارة فيه تحريف ونهر عبارته * (تنبيه) * علم من ضبط نساء العصابة ونساء الأرحام
بما ذكر ان من عدا هذين من الأقارب كبنات الأخت من الأب في حكم الأجنبيات وكان وجهه ان العادة في المهر لم
تعهد الا باعتبار الأولين دون الأخيرة اه (قوله من نساء عصاباتنا) أي لو فرضن ذكورا اه عزيرى (قوله وهن
النسوبات الخ) أي فتدخل فيهن العمة وتخرج الأم وأختها وبنت الأخت اه شيخنا (قوله فعمة كذلك) هل
ولو بواسطة فتقدم أخت الجد وان بعدت على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع بنات ابن العم فيه نظر وقياس ما في
الأثر ذلك فتقدم العمة وان بعدت وبنت العم وان بعداه ع ش على مر (قوله أوجهل مهرهن) أي أو
كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل اه حل (قوله والمراد بهن هنا قرابات الأم الخ) عبارة شرح مر فارحام
أي قرابات للأم من جهة الأب والأم فهي أعم من أرحام الفرائض من حيث شموله للجدات والوارثات وأخص
من حيث عدم شموله لبنات العمات والأخوات ونحوهما وقضية كلامهما عدم اعتبار الأم وليس كذلك اذ
كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ولذا قال المأوردى والرويانى تقدم الأم فالأخت للأم فالجدات فان اجتمع أم
أب وأم أم فوجه أو جهات استواءهما ثم بنات الأخوات أي للأم ثم بنات الأخوات اه وقوله فان
اجتمع أم أب أي للأم لان الكلام في قراباتهم المأم أبي المنكوحة فلا تدخل في الأرحام بالضابط الذي ذكره
وينبغي انهم من نساء العصابات فتقدم على ذوات الأرحام لان المراد بنساء العصابة هن من لو فرضت ذكرا كانت
في محل العصوبة وأم الأب لو فرضت كذلك كانت أباب لكن فيه انه لا يشملها قولهم وهن النسوبات الى من
تنسب هي اليه فانه قد تكون من غير قبيلاتها أو أهل بلدها بل قضية ذلك انها ليست من نساء العصابة ولا من
ذوات الأرحام كبنات العمة ومقتضى ذلك ان تكون من الأجنبيات اه ع ش عليه (قوله كجدة) أي
من قبل الأم اما التي من قبل الأب فليست هن من الرحم ولا من العصابات اهدم دخولها في تعريف كل كيعلم من
عبارة ع ش على مر (قوله تقدم الجهة القربي الخ) فتقدم أم المنكوحة فاختار الامها فقدمت فاعالها
فبنت اختها الامها فبنت خاله وبذلك علم استواء أم الأب وأم الأم خلافا لبعضهم اه قل على الجلال (قوله
فالأخت لها) أي للأم أي منها أي فاخت المنكوحة من أمها فقط اه شيخنا (قوله فان تعذر الخ) عبارة
شرح مر فان تعذر أرحامها فبنساء بلدها ثم أقرب بلد اليها ثم أقرب النساء من أشبا (قوله ويعتبر ما يختلف به
غرض) أي اذا وقع في آثارها تفاوت بشرف أو نقص نسبت هي الى من تشابهها في صفاتها من نقص
أو كمال فهذه الصورة غير قوله فان اختصت بفضل أو نقص (قوله وفصاحة) وفي الكافي اعتبار حال الزوج أيضا
من اليسار والعلم والعفة والنسب أي بمعنى انهن لو خفضن لذي يسار أو علم أو نحو ذلك اعتبر وانما لم يعتبروا
المال والجمال في الكفاءة لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما يختلف به الرغبات اه حل (قوله
لنقص نسب الخ) في تصور ذلك نظر وصورة بعضهم بما اذا كان من تنسب اليه من عظماء الدنيا ثم افتقر
فماحت لذلك والا فكيف يدخل النقص على النسب اه وقد يضرب باعتبار المرأة بنساء محارمها كالأخت
للأم فاذا كانت أخت المفوضة لامها فاقصة النسب بان كان أبوها غير شريف وماحت لاجل ذلك اعتبر
تلك المسامحة بالنسبة للمفوضة فاذا كانت ناقصة النسب أيضا خفتها مهرها وان كانت كاملة النسب بان كان
أبوها شريفا لم تخفف لان مقتضى التخفيف في أختها لامها غير موجود فيها فتأمل اه من خط شيخنا ح ف
وصورها شيخنا العشاوي بثلاثة أخوة واحد منهم عالم والاخران غير عالين فزوج العالم بنته بمائة ألف
الجاهلين بنته بتسعين فاذا زوج الآخر بنته فمهرها تسعون اه وصورها
شيخنا العزيرى بان نفي رجل ابنه وادعى انه من زنا ثم استلقه فانه وان لحقه بنته من نسبه فاذا ولد لهذا الولد
بنت حصل في نسبها ما يفتقر رغبة بسبب نفي أبيها فاذا زوجها فمهرها تسعون اه وصورها شيخنا ح ف
بنت حصل في نسبها ما يفتقر رغبة بسبب نفي أبيها فاذا زوجها فمهرها تسعون اه وصورها شيخنا ح ف

في نسبه من قص وعبارة الشيخ من قوله لانه من نسب الخ من انه ان يتزوج واحد من ثلاثة اخوة بنت شريفة والاخران بنتي خبيس فيولد لكل منهم بنت فمن بنات عم فزوجت بنت الشريفة بالف وبنت احدى الخبيستين بمائة فاذا زوجت الاخرى تفويضا او ووطئا وارتدنا ان نفرض لها فتعتبر بالخبيسة دون الشريفة اه فلما راد بالنسب النسب الاخرى (قوله ومنهن نحو عشيرة) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخص بالريفة بنات زوج بعضهم به بقدر غال جريا على عادتهم وبعضهم بمصر بدون ذلك لما رأى قيم من المصلحة لها من الراحة التي تحصل لها بالنسبة لاهل القرى ولما خربت به العادة من المسامحة للزوج الذي هو من مصر وهو ان ذلك صحيح لا مانع منه بل بان المسامحة عادة قلل ذلك وانه لو اريد تزويج واحدة من أقارب تلك النسوة بعد ذلك لتطرق في حال الزوج أهو من مصر فيسأله أم من القرى فيستدعيه ومثل الاب غير من بقية الاولياء كما هو ظاهر اه ع ش على مر (قوله كاهن أو غالبين) انظر وجه اعتبار الكل أو الغالب هناك وما قبله وقد بوجه بان النقص لما دخل على النسب في الاول فتر الرغبة فبطل النظر الى مهرهن الاول وعلم بمسامحة هذه ان هذا القدر هو غاية ما يرغب به فيها الا ان فعاده مهر مثلها اليه فكان حكما على امثالها لما علم ولا كذلك هذا فامرهن على حاله لم تتغير فلا نظر لمسامحة بعضهم لالمقتض فانبط بالكل أو الغالب تأمل اه شوبري (قوله خففتا مهر هذه) أي وقد علمت ان هذا هو معنى قول بعضهم يعتبر حال الزوج يسارا وعلموا بنحو ذلك اه حل (قوله وفي ووطء شبهة مهر مثل) أي الا اذا وطئ العبد أمة سيده أو سيده بشبهة فلا يجب عليه مهر وكذا لو كانت الموطوءة حرة بكلا ضماني باتلاف مالها أو مرتدة وماتت على رذتها اه حل (قوله أيضا وفي ووطء شبهة) أي منها بان لا تكون زانية وكان ينبغي ان يقدم هذا على مهر المثل لان هذا مما يوجب كالوطء والفرض في المفوضة اه حل لكن قوله أي منها انما يحتاج له في شبهة الفاعل اما في شبهة الطريق والمحل اللذين مثلهما الشارح فلا يحتاج له بل شبهة فيهما فاعلموا عند العلم بالحال وأما شبهة الفاعل فمدار الوجوب فيها على الشبهة منها سواء كان هو زانيا ولا وهذا بالنظر لاصل وجوب المهر وأما بالنظر لتعدد بالوطء فمدار عدم تعدده على اتحادها منه فاما معاذة فقدت الشبهة منه مع وجودها منها تعدد فقول المتن ان اتحدت أي الشبهة من مباديل قوله وخروج بالشبهة الخ فعلى هذا يكون في الكلام استخدام اذ قوله وفي ووطء شبهة المراد به شبهة هي وقوله ان اتحدت أي شبهة مما عاوه هذا التفصيل كما علمت في شبهة الفاعل اه (قوله كذا كساح فاسد) هذا مثال شبهة الطريق وقوله ووطء أب الخ هذه الثلاثة أمثلة لشبهة المحل ولم يخل لشبهة الفاعل (قوله أو شريك الأمة المشتركة) أي فيلزم مهر مثل حصته شريكه فقط لكن لو استولوا له الزمة أيضا نصف قيمتها كنص عليه الشافعي اه عن (قوله أو سيده مكاتبته) في النشري أما لو وطئ مكاتبته مرارا فلها مهر واحد الا أن تحمل من فان جلت تخيرت بين أخذ المهر وتكون على الكتابة وبين أن تجزئ نفسها وتكون أم ولد ولا مهر لها لانفساخ الكتابة وإذا اختارت الصداق فوطئها تانيا خيرة فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطئات نص عليه في الام اه شوبري (قوله مهر مثل) أي مهر ثيب في الثيب ومهر بكر في البكر وقوله دون حد وارش بكاره أي سواء النكاح الفاسد وغيره على المعتمد فلا يجب الا المهر ولذلك نظم الشيخ يوسف الملوي هذا المحل ونظائر تحرير الله متمدة فقال

في الفصب والديان مهر ثيب * كذا كإرشا للبكاره اطلب

في ووطء مشتر بعقد فاسدا * مهر لبكر مع أرش أبدا

ووطء زوج في نكاح فاسد * مهر لبكر دون أرش زائد

كذا ووطء أجنبي للأمة * قبيل قبض المشتري قد ختمه

(قوله دون حد وارش بكاره) ما صرح به هنا من عدم وجوب أرش البكاره في النكاح الفاسد هو المعتمد خلافا

رغبة) هذا من زيادتي اما مسامحتها لا لذلك فلا يعتبر اعتبارا بالغالب وعليه يحمل قوله ولو ساحت واحدة لم تحب مواضعها (و) تعتبر مسامحة (منهن) كاهن أو غالبين (نحو عشيرة) كسراف فلو جرت عادتهم بمسامحة من ذكر دون غيره خففتا مهر هذه في حقه دون غيره ونحو من زيادتي (وفي ووطء شبهة) كسكاح فاسد ووطء أب أمة ولله وشريك المشتركة أو سيده مكاتبته (مهر مثل) دون حد وارش بكاره (وقته) أي وقت ووطء الشبهة نظر الى وقت الاتلاف لا وقت العقد في النكاح الفاسد لانه لا حرمة للعقد الفاسد ولا يتعدد أي المهر

لما يروى كلامه قبيل باب المبيع قبل قبضه ولا ينافي هذا ما في آخر البيوع المنهى عنها في البيعة ببيعنا فاسدا من وجوب مهر وارش بكاره كما في النكاح الفاسد وانت ترى انه صرح هنا بعدم وجوب بارش البكاره واقتصر المصنف فيما تقدم في باب الاعفاف على وجوب المهر على الاب وسكت عن وجوب الارش للبكاره وقد صرح هنا بنفيه والمعتد عدم وجوبه كما تقدم ومثله الامه المشتركة اه حل وتقدم في شرح مر في فصل الاعفاف الجـ زم بوجـ وب ارش البكاره في وطء الاب امة ابنه مع المهر بشرط ان لا يجبلها أو يجبلها ويتأخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب والافلامهـ ر ولا ارش لان وطء وقع بعد انتقالها اليه أو معه اه شيخنا ح ف رضي الله عنه (قوله وارش بكاره) محمول على الشبهة بغير النكاح الفاسد وهذا محل وفق فلا تضعيف (قوله بتعدد) أي الوطاء والمراد بتعدد كذا قاله المصنف أن يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلو كان ينزع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطر الا آخر فهو وقاع واحد بلا خلاف أما إذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطأت وان لم يقض وطره والحاصل انه متى نزع فاصدا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عادت تعدد الافلا اه شرح مر (قوله ان اتحدت) أي الشبهة ومن ذلك ان يتكرر وطء الاب لجارية ابنه والشريك الامه المشتركة كقوسيد الامه المكتوبة لاتحاد شبهة الاعفاف وشبهة الملك ومحملة في وطء الامه لم تجبل منه اه حل (قوله أعلى احوال) التمييز بخذوف أي أعلاها مهرا اه وعبارة ج ثم ان اتحدت صفاتها في كل تلك الوطأت فواضح والا كان كانت في بعض الوطأت سلمية سمينة مثلا وفي بعضها بضد ذلك اعتبر مهرا في أعلى الاحوال اذ لو لم يوجد تلك الوطاء وجب ذلك العالي فان لم تقتض البقية زيادة لم تقتض نقصا اه (قوله وخرج بالشبهة) أي الكائنة في ضمير قوله ان اتحدت أي هي أي فان وطئها بدون شبهة منه مع وجودها منها تعدد اه شيخنا وقوله بدونها أي بدونها منه مع وجودها منها فالجواب ان العبرة في ايجاب المهر بوجود الشبهة منها وفي تعدده بتعدد الشبهة منه اه حل بالمعنى وقوله وباتحادها تعدد الخ أي فقد خرج بقوله ان اتحدت شيئا ما اذا تعددت وبما اذا لم توجد بالكلية لكن من الزوج مع وجودها منها وهذا لا ينافي الا في شبهة الفاعل وفي جملته (تنبيه) العبرة في الشبهة الموجبة للمهر بظنهما كما مر وحينئذ فهل العبرة في التعدد بظنهما أو بظنه أو بفرق بين ان تكون الشبهة منهما فيه معتبر بظنه لانه أقوى أو منهما فقط فيه معتبر بظنهما كل محتمل والاخير أو وجه اه (قوله كوطء نائمة) أي لا شعور لهما أو طئته زوجها اه حل (قوله وبما تقرر) أي من التمثيل بقوله كان وطئ امرأة بنكاح فاسد الخ فان جنس الشبهة واحد وهي شبهة الطريق ومع ذلك يتعدد المهر لان شخص الشبهة تعدد وكذا يقال في المثال الثاني فان جنس الشبهة واحد وهو شبهة الفاعل وأما شخصها فتعدد اه من خط شيخنا خ ف (قوله وبما تقرر علم الخ) أي وعلم أيضا ان العبرة في الشبهة الموجبة للمهر بظنهما وكذا بغير ظنهما بالنسبة لتعدد ما حيث كان زانيا والافعال العبرة بظنه اه حل (قوله باتحاد الشبهة) أي شخصها وقوله لا باتحاد جنسها والالورد عليه المثالان المذكوران في الشارح فكان يقتضي عدم التعدد للمهر فيهما لاتحاد الجنس وليس كذلك بل يتعدد نظر التعدد للشخص اه شيخنا

(بتعددده) أى الوطء (ان)
اتحدت) أى الشبهة (ولم يؤد)
أى المهر (قبل تعددوطء)
كان تعدد فى نكاح فاسد
لشمول الشبهة لجميع الوطآت
(بل يعتبر اعلى أحوال)
للوطء فيجب به تلك الحالة
لانه لو لم يقع الا الوطأة فيها
لوجب ذلك المهر فالوطآت
الرائدة اذالم تقتض زيادة
لا توجب نقصا وخرج بالشبهة
تعدد الوطء بدونها كوطء
مكره لامرأة أو نحوه كوطء
فائمة بلا شبهة وباتحادها
تعددها في تعدد المهر بهما
اذا الموجب له الاتلاف وقد
تعد بلا شبهة فى الاول وبدون
اتحادها فى الثانى كان وطئ
امرأة مرة بنكاح فاسد وفرق
بينهما ثم مرة أخرى بنكاح
آخر فاسد أو وطئها بظنها
زوجه ثم علم الواقع ثم ظنها
مرة أخرى زوجته فوطئها
و بزيادتي ولم يؤد قبل تعدد
وطء عمالو أدى قبل تعدده
المهر في تعدد قاله الماوردى
وبما تقرر علم ان العبرة فى
عدم تعدد المهر باتحاد الشبهة
لا باتحاد جنسها المفهوم من
كلام الاصل

• (فصل) فيما يسقط المهر
وما ينصفه وما يذكر معهما
• (الفراق) في الحياة (قبل

(قوله وما يذكر منهما) أي من قوله فلوراد بعده فله إلى آخر الفصل اه ع ش على مر (قوله الفراق قبل الوطء الح) عبارة أصله مع شرح مر والفرقة في الحياة كما علم من كلامه السابق قبل وطء عنها كفسخها بعينه أو بآساره أو بعقدها وكرهتم أو أسلامها ولو تبعها وارضاعها له أو زوجة أخرى له أو ارتضاعها كان ذبت ورضعت من أمه مثلاً أو بسببها كفسخه بعينها يسقط المهر المعنى ابتداءً والمفروض بعد دومهر المثل لأن فسخها اتلاف للمعوض قبل التسليم فاسقط عوضه كاتلاف البائع المبيع قبل القبض وفسخه الناسي عنها كفسخها انتهت (قوله الفراق في الحياة الح) أما الموت فيقررده كالمسوكذا الوطء كما مر أيضاً ولو كان بسببه

لا يسببها نصفه كإسباني فلا يسقط الإجماع القيود الثلاثة اه شيخنا وقوله كإسباني أي في الجهاد بقوله
 فان رقت انقطع نكاحه كسبي زوجته أو زوج حورق (قوله الفراق في الحياة) ومنه المسخ حيوانا
 فمسخها ولو بعد الدخول يغير الفرة ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجة بعودها آدميت ولو في العدة
 كعكسه إلا في وفارق الرد ببقاء الجنبية فيها ومسوخه تجز الفرة أيضا ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول لتعذر
 عوده اليه من وجهه عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء حياته وقال العلامة السبكي تشطه قبل الدخول والامر في
 النصف العائد اليه رأي الامام بكفي أمواله وأما المسخ بجراح كالموت ولو بعد مسخه حيوانا ولو بقي منه جزء
 آدميا فحكم الأدي ببقائه مطلقا ولو مسخ بعضه حيوانا وبعضه بجراح فالحكم للأدي فان كان طولا فهو حيوان
 وينفق عليه من ماله مادام حيوانا فان عاد آدميا عادله ملكه وان مات أو انقلب حجر أو رث عنه ولو مسخ الزوج
 امرأته وعكسه تجز الفرة ولا تعود وان عاد الكافر نعم ان كان انقلابهما مجرد تخيل فلا فرة (فائدة) قالوا ان
 المسوخ لا يعيش فوق ثلاثة أيام وانه لا عقب له وما وجد من جنس المسوخ فمن نسل غيره كفي الحديث وقيل
 بمحاولة المسوخ قبل موته في الأيام الثلاثة قال الجلال السيوطي وجملة المسوخات ثلاثة عشر لما أخرج
 الزبير بن بكار والديلمي في مسند الفردوس عن علي بن أبي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المسوخ
 فقال ثلاثة عشر الغيل وكان رجلا جبارا وطيا والدي وكان رجلا مختلعا يدعو الناس الى نفسه وانما خير وكان
 من الذين كفروا بالمائدة والقرد وكان من اليهود الذين اعتدوا في السبت والحرب وكان ديونا يدعو الناس
 الى حليلته والضرب وكان رجلا يسرق الحاج بمعجنه والوطواط وكان رجلا يسرق الثمار من الشجر والعقرب
 وكان رجلا لا يسلم أحدا من لسانه والدعوص وكان رجلا غامما والعنكبوت وكانت امرأة مسخرة تزوجها
 والارنب وكانت امرأة لا تظهر من الحيض وسهيل وكان رجلا عشارا والزهرة وكانت من نبات الملوكة فنتسج
 هارون وماروت اه والحريش نوع من الحيات أو شبيهها والدعوص بضم أوله نوع من السمك نوعه على
 رضى الله عنه ان المسوخين تسعة وعشرون انسانا فراجع من محله اه قل على الجلال (قوله كفسخ
 بعيب) أي أو بخلاف شرط أو عتقها تحت من به رق وقوله وارضاها الخ أي أو ارضاها بنفسها وهي مسخرة
 من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة (قوله كفسخ بعيب) قضية اطلاقهما كغيرهما عدم الفرق بين المقارن
 للعقد والحادث في حاله ففسخه بعيبها هو كذلك وان قيد الماوردى بالمقارن وجعل الحادث كالطلاق اه
 شرح مر (قوله بعيب منها أو منه) فان قلت لم جعلتم عيبها كفسخها لكونه سبب الفسخ ولم تجعلوا عيبه
 كفسخه قلنا الزوج بذل العوض في مقابلة منافعها فإذا كانت معيبة فالفسخ من مقتضى العقد اذ لم يسلم له حقه
 والزوج لم يسدل شيئا في مقابلة منافع الزوج والعوض الذي ملكه تسليم فكان مقتضاه ان لا فسخ لها الا ان
 الشارح أثبت لها الفسخ دفعا للضرر عنها فاذا اختارته لزمها اورد البذل كالأرث اه شرح الروض (قوله منها
 أو منه) راجع لكل من فسخ وعيب فشمل ما لو فسخت هي أو هو فاستعمل السبب فيما لم يمتدح به بعضهم
 الفرة منها أو بسببها وهي أظهر كآري اه شيخنا (قوله وكاسلامها) أعاد العامل لان النوع الاول لا يختص
 بها بل ولو كان فيه العيب كإجماع في الشارح بخلاف هذا النوع فانه خاص بان يكون من جانبها اه شوري
 (قوله ولو بتبعية أحد أبيهما) أي فيلسا على ما سيأتى في المتعة ان اسلامها تبعا كاسلامها استقلالها فلا متعة و فرق
 بينهما ج بان الشطر أقوى لقولهم ان وجوبه أكد فلم يؤثر فيه الامتناع قوي بخلاف المتعة اه حل
 (قوله ولو بتبعية الخ) خلافا لخب قال لان المسئلة تبعا لفضل منها بل هي بالتشطيع أولى مما لو أَرْضَعَتْ أمها لان
 اسلام الام كارضاعها فكالم ينظر والارضاع لم ينظر والاسلامها مع ان الحاصل منها فضل في ارضاع الام لها
 وهو المص والازدراد أيضا قالوا بالتشطيع في ردها مع ما يغلب عليه قياسه هنا كذلك اذ الفرة تشأن من
 اسلامها وتخلقه في باب سببه أيضا اه ولا يلزم من أسلم من أبيهما مهر لها وان كان فوق بدل منفعتها بخلاف

وطه إسبانيا كفسخ بعيب
 منها أو منه وكاسلامها ولو
 بتبعية أحد أبيها وردها

المرضة في لزومها المهر وان لزومها الارضاع يعني لان لها أجره تجبر ما تغرمه بخلاف من أسلم لأمه فلا تغرم
 انفر عن الاسلام اه حل وعبارة الشورى قوله ولو بتبعية أحد الأبوين أو استشكل بما يأتي من ارضاع أمها
 له ويجاب بان الاسلام وصف قاصم اقتله الشارع من الاصل منزلة فعلها بخلاف ذلك فانه فعل الام وهو اجنبى
 عنها بالكلية حيث لم ينزله الشارع منزلة فعلها أو يقال الاسلام في مسئلة التبعية قام بها وحدها
 فكان المانع من جهتها فقط بخلاف الاخوة في مسئلة الرضاع قامت بكل من الزوجين فليس نسبتها اليها
 بأولى من نسبتها اليه تأمل انتهت (قوله وارضاعها زوجة صغيرة) أى فيفسخ نكاحهما لانه لا يجوز الجمع بين
 أم وبنتها ولو من الرضاع ويسقط مهر الكبير فيوجب للصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف
 مهر المثل وان كانت قوتها عليه البضع بتمامه اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه شيئا وتحرم الكبيرة عليه
 وبدا وكذا الصغيرة ان كان دخل بالكبيرة اه حل (قوله والمفروض بعد) أى بعد العقد ومن المعلوم
 ان الفرض لا يكون الا في التفويض سواء كان هذا المفروض مهر المثل أم أقل أم أكثر وقوله ومهر المثل أى
 فى المسمى الفاسد أو فى السكوت عن ذكر المهر بدون تفويض وقول حل ومهر المثل أى فى المفوضة والمسمى
 الفاسد غير ظاهر اذ مهر المثل الواجب فى المفوضة دخل فى قوله والمفروض بعد لان مهر المثل لا يجب فى المفوضة
 قبل الوطء الذى الكلام هنا فيه الا بالفرض (قوله وما لا يكون سببها) بان كان بسببه أو بسببها أو بلا سبب
 لاحد كان تطاير ابن الكبيرة للصغيرة اه حل (قوله كطلاق بائن) الظاهر انه انما قيد بالبائن ان يكون
 الكلام فيما قبل الوطء والطلاق قبله بائن مطلقا أى ولو بدون عوض لكنه ليس بلازم لان كان كونه رجحيا
 بان كان بعد استدخال المني فهو رجعى مع انه قبل الوطء ولهذا قال حل قوله كطلاق بائن ولو دخلها ومثله
 الرجعى بان استدخلت ماءه لكن ينبغي ان لا تستحق الشطر الا ان انقضت العدة وفيه ان هذا بائن الا ان والا
 بان راجع فينبغى عدم التشطير فاذا وطئ بعد المراجعة استقر المهر حرراه وعبارة عيش على مر قوله بان
 استدخلت ماءه أى ولو فى الدبر وهو تصوير للرجعى قبل الوطء أى فينشطر بمجرد الطلاق ولا يتوقف على انقضاء
 العدة واذا راجعها لا يجب لها ثنى زيادة على ما وجبها أولا اه ح ف (قوله ولو باختيارها الخ) ومع كونه
 باختيارها هو من قبيل ما هو بسببه كما يصرح به الشارع فى المتعة بالنسبة للمسئلة الثانية وهى قوله أو علقه
 بفعلها الخ (قوله واسلامه) أى ولو تبعها وقد تخلفت الى انقضاء العدة فيما اذا استدخلت ماءه فتختلف المذكور
 شرط لتأثير سبب الفرة الذى هو الاسلام اه حل (قوله وارضاع أمه لها) خرج ما لو دبت الصغيرة وارتضعت
 فان المهر يسقط وهو كذلك اه شورى فالارضاع قيد فى هذه المسئلة دون الثانية وهى قوله أو أمهاله الخ
 ففعل أمها ليس قيد ابل مثله ما لو ارتضعت هو بنفسه من أمها كان ديب عليها وهى نائمة (قوله وملكه لها) أى
 فيستقر النصف لسيدتها الذى زوجها ويرجع الزوج عليه بالنصف اه شيئا (قوله فبالقياس عليه) أى
 بجامع ان كلا فرقه لا منها ولا بسببها اه عيش على مر (قوله بعود نصفه اليه) هذا ظاهر فى المعين ابتداء
 أو عا فى النعمة وأما اذا كن فى النعمة فلا يظهر فيه العود فكان الاظهر ان يقول بعود نصفه أو سقوطه اه شيئا
 الا ان يقال المراد بعوده اليه فى صورة الدين عودا مستحقا (قوله من أب أو جد) أى من مال نفسه حيث
 قصد التبرع أو اطلق فان ادعى قصد ارضاعه صدق ولو متولى الطرفین خلافا لارزكى حيث قال فى ذلك يرجع
 للجد ولا وجه له وقوله والابان كان أجنبيا أى أو أباً أو جدا غير متولى بان كان الولد غير متولى عليه لكلامه اه حل
 وعبارة عيش على مر قوله والافيعود الى المؤدى ومنه ما لو أدها الوالد عن ولده البالغ ف يرجع للوالد
 والفرق بين هذا وبين ما لو أدها عن ولده موليه حيث يرجع الى المولى ان المولى اذا دفع عن المولى عليه بقدر دخوله
 فيه لان المولى عليه فيعود انبى والولد البالغ لا ولاية لايه عليه فاذا أدى عنه يكون مشربا باستا ط الدين كفضل
 الاجنبى فاذا رجع كان للمؤدى وكتب أيضا لطف الله بنا وبه قوله والاعاد للمؤدى وأما فى البيع فيعود الثمن

وارضاعها زوجة صغيرة
 وملكه له (يسقط المهر)
 المسمى ابتداء والمفروض
 بعد ومهر المثل لان الفراق
 من جهتها (ومالا) يكون
 بسببها (كطلاق) بائن ولو
 باختيارها كان فوض
 الطلاق اليها فطلقت نفسها
 أو علقه بفعلها ففعلت
 (واسلامه وورثته) وحده
 أو معها (وله انه) وارضاع
 أمه لها وهى صغيرة أو أمهاله
 وهو صغير وملكه لها
 (ينصفه) أى المهر أمانى
 الطلاق فلا ية وان
 طلقتهم من قبل أن
 تمسوهن وأمانى الباقى
 فبالقياس عليه وتنصفه
 (بعود نصفه اليه) أى الى
 الزوج ان كان المؤدى للمهر
 الزوج أو وليه من أب أو
 جد والافيعود الى المؤدى
 (بذلك) الفراق الذى ليس

المشتري مطلقا كما قاله الشارح في خيار العيب بعد قول المصنف ولتلف الثمن دون المبيع رده وأخذ مثل الثمن انتهت وفي قل على الجلال (تنبيه) دفع الثمن عن المشتري أو غيره كدفع الصداق يرجع إذا فسخ العقد لمن دفعه على التخصيل المذكور على المعتقد عند شيخنا أو لا شيخنا م يرجع للمشتري مطلقا اه (قوله وان لم يختره) أي وان لم يوجد منه صيغة اختيار للعود هذا هو المراد من العبارة والقاية للرد على من اشترط في العود صيغة اختياره اه شيخنا في عود للملكة قهر عليه كما في شرح م وبجانبه مع الاصل ثم قيل معنى التشطير ان له خيار الرجوع في النصف ان شاء ملكه وان شاء تركه اذ لا يملك قهره غير الارش وهو على التراخي كما اقتضاه كلام الرافعي لانه جعله كخيار الواهب والصحيح عوده أي النصف اليه بنفس الطلاق أي الفراق وان لم يختره الآية السابقة ودعوى الحصر ممنوعة الا ترى ان السالب يملك قهره او كذا من أخذ صيدا ينظر اليه نعم لو سلم العبد من كسبه أو مال تجارته ثم فسخ أو طلق قبل وط عاد النصف أو الكل لسيده عند الفراق لا الامداد ووقع لبعض الشراح عكس ذلك وهو غير صحيح فان عتق ولومع الفراق عادله انتهت (قوله لظاهر الآية السابقة) يعني قوله فنصف ما فرضتم أي لكم كقوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم اه سم (قوله فلوراد المهر الخ) هذا شروع في أحكام الصداق لانه اما ان يز يد أو ينقص أو يزيد ينقص أو يتلف وفي الزيادة ثمان صور لانها امامتصلة أو منفصلة قبل الفراق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى الثمانية متنا أو لا بقوله فلوراد بعده فله وثانیا بقوله أو بعد زيادة منفصلة الخ ففي قوله فلوراد بعده فله أربع لان الزيادة مامتصلة أو منفصلة كما قال الشارح وعلى كل قبل القبض أو بعده وفي قوله أو بعد زيادة منفصلة الخ أربع صور بيانه مثل ما سبق وفي النقص ستة عشر لانه اما قبل الفراق أو بعده وعلى كل اما قبل القبض أو بعده وعلى كل اما بغيرها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد بدليل تفصيله بقوله ان نقصه أجنبي أو الزوجي فقد استوفى ثمان صور أو لا بقوله ولو نقص بعد الفراق الخ وثانیا متنا بقوله أو تعييه بعد قبضه الخ ففي قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ثمانية أربعة في قوله وكان بعد قبضه الخ أي سواء كان بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وثنان في قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ وثنان في قوله والافلا ارش وفي قول المستن أو بعد تعييه الخ ثمانية أيضا يعلم ببيانها مما سبق وفي التلف ستة عشر أيضا يعلم ببيانها من بيان صور النقص لكن كلامه فيها متنا وشرحا فاصرع عن شمولها كلها فانه ظاهر في أن بعضه ناقص لانه قيد الفراق بكونه بعد التلف وقيد التلف بكونه بعد القبض فلا يجبي التعدد الا من حيث ان التلف شامل لما هو بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وفي اجتماع الزيادة والنقص أربعة وعشرون صورة لما علمت من ان صور الزيادة ثمانية وصور النقص ستة عشر وقد أشار اليها في المستن بقوله أو بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيها مجمل كل الاجمال اه شيخنا (قوله فلوراد بعده فله) مفهوم الزيادة ذكره الشارح بقوله ولو نقص الخ ومفهوم البعدي ذكره المتن فيما يأتي بقوله أو زيادة منفصلة الخ وقول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ مفهوم البعدي فيمتسأ في المتن في قوله أو تعييه بعد قبضه الخ فان النقص شامل للعيب بدليل تعليله العيب الا في بقوله لانه نقص وهو من ضمانه الخ (قوله ولو نقص بعد الفراق الخ) ولو كان النقص بفعل الزوج كذا يقتضي منعه حيث فصل فيما قبل القبض وأطلق في هذا وفيه ان هذا تنقيص للملكة في يده اه حل وفي قل على الجلال لكن لا معنى لكون الارش له اذا كان هو الذي عييه الآن يؤول لعدم مطالبته به فتأمل (قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ) لم يقل هنا ورضيته كما قال في صورة المستن الا فيسوقه مالو كلن الفراق بعد النقص كانه اشارة الى ان النقص اذا كان بعد الفراق لا يثبت له الخيار فتأمل (قوله ولو فارق الخ) شروع في مسائل التلف الستة عشر وذكر منها أربع وبقى ثمانية عشر ثمانية مفهوم القيد الاول واربع مفهوم الثاني وانظر حكمها وارجح ما يؤخذ مما تقدم أول طلب الصداق من قوله ولو اصدق عينا فهي من ضمانه قبل قبضها ضمان عقد الخ وقوله بعد قبضه متعلق بتلفه

بسيها (وان لم يختره) أي عوده لظاهر الآية السابقة (فلوراد) المهر (بعده) أي بعد الفراق (قوله) كل الزيادة أو نصفها الحدوث في ملكه متصلة كانت أو منفصلة ولو نقص بعد الفراق وكان بعد قبضه فله كل الارش أو نصفه وقبل قبضه فكذلك ان نقصه أجنبي أو الزوجي والافلا ارش وتعبيري فيما ذكر وفيما يأتي بالفراق أعظم من تعييه بالطلاق (ولو فارق) لاسببها (بعد تلفه) أي المهر بعد قبضه (قوله) (نصف بدله) من مثل في مثل وفيه في مقوم

وأخذ من المتن الآتي في قوله أو تعيبه بعد قبضه فهو متعلق بكل من التلف والتعيب وقوله فنصف بدله فيه
 قصور فكان الاظهر ان يقول بدله أو نصفه ولهذا القصور واحتاج الشارح الى أن يقول لا بسببها اه شيخنا
 ولهذا قال حل قوله لا بسببها لو أسقطه وقال فنصف بدله أو كله لكان أولى وفي قل على الجلال (تبيينه) *
 جميع ما ذكر اذا كانت الفرق لا بسببها والا حكم الكل مثل حكم النصف المذكور (قوله ولو فارق بعد
 تلفه الخ) قيده الشارح بقوله بعد قبضه ومفهومه انه اذا كان التلف قبل القبض لم يأخذ نصف البدل وهذا
 ظاهر في التلف الذي يوجب الانفساخ وهو ما اذا كان من الزوج أو بأقفة فله نصف مهر المثل وأما اذا كان
 التلف منها فتقدم انها فاقصة لحقتها اقتضاء انه يجب له نصف بدله وأما اذا كان من أجنبي فتقدم انها ثبت لها به
 الخيار فيقال ان فسخت عقد الصداق فالزوج نصف مهر المثل وان أجازته فالزوج نصف البدل الذي تفرمه
 هي للأجنبي تأمل (قوله بعد تلفه) أي حسائل لا يتكرر مع قوله الآتي ولو فارق وقد زال ملكها عنه كان
 وهبته الخ (قوله والتعيب بنصف القيمة الخ) أي الذي اقتضاه المستن (قوله وهي أقل من ذلك) أي بحسب
 العرف الاول والا فسد طرأ ما يخالفه اه شيخنا أي طرأ ان النصف يرغب فيه بقيمة نحو الثلثين لكن هذا في
 بعض الامور كبعض الدواب أما غيرهما كالعقار والعرف القديم فيه لم يتغير اه (قوله وقد تسكنت في شرح
 الروض على ذلك) عبارته هناك وانما يرجع بنصف القيمة لا بقيمة النصف لانه أكثر منها لان الشقيص عيب
 كذا قاله في الاصل هنا قبل القسم الثالث وقال ان الغرض الى تساهل في تعبيره بقيمة النصف اه والحق انه لم
 يتساهل في ذلك بل قصده كإمامه بل قال امامه ان في التعبير بنصف القيمة تساهلا ومراعاة قيمة النصف ومال
 اليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما لان الواجب بالفرقة النصف أي نصف المهر وقد تعذر أخذه فتؤخذ قيمته
 وهو قيمة النصف لان نصف القيمة وقد أنكر في الروضة في الوصايا على الرافعي تعبيره بنصف القيمة بنحو ما ذكر
 لكنه تبعه هنا وصوب قوله رعاية للزوج كإكر وعيت الزوجة في ثبوت الخيار لها وقد نبه الاذري على ان الشافعي
 والجمهور قد عبروا بكل من العبارتين وكذا الغرض الى انه عبر في وجيزه بما مروى في وسطه بنصف القيمة وهذا من
 يدل الى آخر ما في الشرح هنا (قوله يدل على ان مؤداهما عندهم واحد) أي بعد التأويل كما أشار اليه
 بقوله بان يراد الخ والتأويل الثاني هو المعتمد وقوله فيرجع بقيمة النصف فرع على محذوف تقديره
 فيرجع نصف القيمة الى قيمة النصف ويقال مثل هذا فيما بعده فلا بد من هذا التأويل اه شيخنا
 (قوله على ان مؤداهما واحد) أي بالتأويل ورد احدهما الاخرى لانهما متحدان بالذات والالام يعتمدوا
 احدهما دون الاخرى تأمل (قوله بان يراد بنصف القيمة الخ) مقتضى هذه العبارة ان الواجب نصف كل
 من النصفين فيجب ربع كل وليس مراد ابل المراد قيمة كل من النصفين اه حل أي فكان الاولى
 حذف نصف من قوله نصف قيمة كل الخ (قوله أو بان يراد بقيمة النصف الخ) أي فكلامهم محتمل
 لارجاع قيمة النصف الى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ما صوبه في الروضة فتدري بقيمة النصف
 الى نصف القيمة ولم يرد نصف القيمة الى قيمة النصف اه حل (قوله في ثبوت الخيار لهما فيما يأتي) أي
 في قوله أو متصلة بخيرت (قوله أو بعد تعيبه) معطوف على قوله بعد تلفه فيكون قوله لا بسببها قد افيه أيضا
 (قوله أو بعد تعيبه بعد قبضه) محترز الطرف الاول من هذين الطرفين قد مر في قول الشارح ولو نقص بعد
 الفرق الخ ومحترز الثاني هو قول المستن أو قبله الخ وهذا شروع في بقية مسائل النقص اذ تقدم بعضها في
 الشرح فقوله أو تعيبه أي منها أو منه أو من أجنبي أو بنفسه كالمظهر الاطلاق وقوله أخذ به لا ارش
 محله ان كل التعيب من غير الاجنبي والا فإخذ نصف مع نصف الارش فقول المتن وبنصفه مراجع للمستثنين
 كما ذكره من أي قوله فان قنع به الخ وقوله أو قبله الخ فهو معطوف على لا ارش الكائن في الشرح
 بقوله أخذ به لا ارش وفي المتن بقوله فله نصفه لا ارش وقوله والا فنصف بدله سليمان طاهر وان كان

والتعيب بنصف القيمة في
 المقوم قال الامام فيه تساهل
 وانما هو قيمة النصف وهي
 أقل من ذلك وقد تسكنت
 في شرح الروض على ذلك
 وذكر ان الشافعي
 والجمهور عبروا بكل من
 العبارتين وان هذا منهم يدل
 على ان مؤداهما واحد
 عندهم بل يراد بنصف
 القيمة نصف قيمة كل من
 النصفين منفردا لا منضمما
 الى الآخر فيرجع بقيمة
 النصف أو بان يراد بقيمة
 النصف قيمته منضمما
 منفردا فيرجع بنصف القيمة
 وهو ما صوبه في الروضة
 هنا رعاية للزوج كإكر وعيت
 الزوجة في ثبوت الخيار لها
 فيما يأتي (أو) بعد (تعيبه)
 بعد قبضه فان قنع به الزوج
 أخذ به لا ارش (والا فنصف
 بدله) هو أعم من قوله فنصف
 قيمته (سليما) دفعا للضرر
 عنه (أو) بعد تعيبه (قبله)
 أي قبل قبضه

التعيب من الزوج وفيه توقف كما مر وقوله ورضيت به فان لم ترض به بل فمضت عقد الصداق أخذت منه نصف مهر المثل وأخذ هو العين بتمامها وتقدم انما تخير في عقد الصداق بالتعيب قبل القبض اذا كان من الزوج أو أجنبي أو لا من أحد فان كان منها فلا خيار لها فقوله ورضيت أي فيسما اذا لم يكن التعيب منها اه شيخنا (قوله ورضيت به) أي بالمر المتعيب أي لم تفتح عقد الصداق ومفهوما انما لو لم ترض بل فمضت عقد الصداق فليس للزوج نصفه بل له نصف مهر المثل ومعلوم انما ثبت لها الخيار في تعيب الصداق قبل القبض فيما اذا تعيب لا بتعيبها بأن كان من الزوج أو أجنبي أو باقية وأما لو كان بتعيبها فلا خيار لها فبالنسبة لهذه الصورة لا يحتاج لقوله ورضيت به لان الخيار لها في هذه الصورة تأمل (قوله ونصفه) أي الارش ويأخذ من الزوجة وهي ترجع على الأجنبي ان أرادت ولا يتوقف تغريمه لها على تغريمها الارش للأجنبي ولذا قال وان لم تأخذ الزوجية الخ تأمل (قوله ان عيبه أجنبي) أي أو الزوجة اه حل وصرح به ج في فتح الجواد (قوله وان أوهم كلام الاصل خلافا) وهو انه لا يأخذ الا ان أخذت (قوله كوله) أي جلت به بعد الاصل فان كانت حاملا به عنده فان رضيت رجعت في نصفها والا فلا قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها ان لم يميز ولد الامة هذا اذا لم تنقص بالولادة في يدها والخير فان شاء أخذ نصفها ناقصا أو رجع بنصف قيمتها حينئذ فان كان النقص في يده رجع في نصفها وانما تنتظر والمن النقص بالولادة في يده لان الولد ملكهما معا فلم يتغير اسببه اذا مرجح وبه يفرق بين هذا وبين ما لو حدث الولد بعد الاصل في يده ثم ولدته في يدها فان الذي اقتضاه كلام الرافعي انه من ضممانه نظر الى ان السبب وجد في يده وان كان الولد لها ولو اصدقها حليا فكسرتها أو انكسرها عادته كما كان ثم فارقها قبل الدخول لم يرجع فيه بدون رضاه الزيادة بالصنعة عندها وكذا لو اصدقها نحو جارية هزلت ثم سميت عندها بخلاف ما لو اصدقها عبدا فعمى عندها ثم أبصر فانه يرجع بغير رضاه كما لو تعيب بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم فارقها فان لم ترض الزوجية برجوعه في الحل المذكور رجع بنصف وزنه تبرأ ونصف قيمة صنعة وهي أجرة مثاها من نقد البلد وان كانت من جنسه كما في العصب فيما لو أنفح حليا وهذا هو المعتد به كجري عليه ابن المقرئ وان فرق بعض المتأخرين بين ما هنا والعصب بانه ثم اتف ملك غيره فكاف رده ثم مع الأجرة وهذا انما تصرف في ملك نفسها فتدفع نصف قيمة الحل بهيئته التي كانت من نقد البلد وان كان من جنسه أو اصدقها اناء نحو ذهب فكسرتها واعادته أو لم تعده لم يرجع مع نصفه بالأجرة اذا أجرة الصنعة أو نسيت المفصولة الغناء عند الغاصب لم يضمنه لانه محرم أي عند خوف الفتنة وان صح شراؤها بزيادة الغناء على قيمتها بالغناء اه شرح مر (قوله أو فارق لاسبب مقارن للعقد الخ) ظاهره ولو كان العيب حادثا بعد الزيادة المذكورة فان كان بمقارن كعيب أحدهما أخذ به بزيادة المتصلة ولا حاجة لرضاه لان الفراق بالمقارن قبل الدخول كما علمت يسقط المهر فيرجع فيه كله مع زيادته المتصلة ولا تخير وينبغي أن تكون المتصلة كذلك اه حل فهذا القيد راجع لصورتي الزيادة ثم ان هذا التقيد وقع في مر واعترضه الرشدي بانه لا حاجة اليه في وجوب النصف لانه اذا كان بالعيب المقارن فالفتح امامها أو بسببها فلا نصف وانما ذكرناه هذا القيد في الرجوع بالكل وكلام الشارح في صورة النصف فكان الاولى بسقاطه اه شيخنا وبعبارة الرشدي قوله لاسبب مقارن لم أره غيره بالنسبة لما اذا كان الرجوع النصف وانما ذكرناه هذا التفصيل فيما اذا كان الرجوع الكل وبعبارة الروضة وأما المتصلة كالسمن والصنعة فالزوجة الخيار بين تسليمها اذا وقيمته غير زائد الى ان قال ولو عاد اليه الكل تقارن فان كان بسبب عارض كدنتها فكذلك أي فكذلك كرفي عود النصف مما حدث فيسبب زيادة أو مقارن كعيب أحدهما أخذ به بزيادة اه وهو ظاهر لانه لا يتصور العود في النصف قط في العيب المقارن لان الفسخ فيه امامها أو بسببها فلا يتصور فيه الا الرجوع في الكل فتأمل انتهت (قوله أو فارق لاسبب مقارن) ولها الخيار في زيادة متصلة ان حدثت قبل ثبوت حق الفسخ

ورضيت به (فله نصفه) ناقصا
(بالارش) لانه نقص وهو
من ضممانه (ونصفه) أي
الارش (ان عيبه أجنبي)
لانه بدل الفائت وان لم تأخذ
الزوجة بل عفت عنه وان
أوهم كلام الاصل خلافا
(أو) فارق ولو بسببها بعد
(زيادة متصلة) كولد لبن
كسب (فهي لها) سواء
أحصلت في يدها أم في يده
فيرجع في الاصل أو نصفه
دونها وظاهره ان كانت
الزيادة ولدا لم يميز عدل عن
الامة أو نصفها الى القيمة
لحرمة التفريق (أو) فارق
لا بسبب مقارن بعد زيادة
(متصلة) كسمن وتعلم صنعة
(خبر) فيها (فان شئت)
فيها وكان الفراق لاسببها

له والابان فسخ بمقارن العقد أو بعده وقبل حدوثها فكلامه وانما لم تتبع الزيادة هنا الاصل بخلاف سائر الابواب لان هنا ابتداء ملك بلا فسخ اه قل على الجلال (قوله فنصف قيمة بلا زيادة) وامتناع الرجوع في المتصلة من خصوصية هذا المحل لان العود هنا ابتداء تلك لا فسخ ومن ثم لو مهر العبد من كسبه أو مال تجارته ثم عتق عاده ولو كان فسخا لعادلا لكانه أولا وهو السيد اه شرح مر (قوله وان سمحت به الخ) أي وليست بحجورة ولا لها غرماء اه قل على الجلال (قوله أو فارق لا بسببها بعد زيادة ونقص) انما أحوج به التعبير بنصف العين ونصف القيمة ولو قال بده أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص فان رضيا بنصف العين أو كلها أو الاقنصف القيمة أو كلها كان أحسن اه عمرة اه حل (قوله أو بعد زيادة ونقص) فيه أربع وعشرون صورة لان في الزيادة ثمانية والبقية في النقص وظاهر كلامه التخيير في الكل حر ولم يعلم من كلامه بيان محترز هذا الظرف وهو ما اذا فارق قبلهما بأن حدثا بعد الفراق ولم يعلم من كلامه أيضا ان هذا الكلام هل هو شامل للمتصلة والمنفصلة أم هو خاص بالمتصلة وما حكم المتصلة بل الظاهر من كلامه الثاني بدليل الامثلة وقوله وما حكم المتصلة مقتضى ما تقدم ان حكمها انما تفوز بها ولا خيار لها فيها (قوله وحمل من أمة أو بهيمة) أي وجد بعد العقد ولم يفصل عند الفراق اه شرح مر (قوله الكبير قيمة) أي من جهة القيمة فهو منصوب على التمييز اه شوبري (قوله والريضة) هي طهارة الباطن اه ع ش وفي المصباح رخصت المداية ذلتها اه فالعطف تفسيري (قوله بأن غرمتها قبل) يؤخذ من هذا التعليل انها اذا لم تقل يكون الكبير زيادة محضة ويحتمل ان من شأنها ذلك فليجرب اه لكن هذا الكلام لا يظهر الا فيما اذا كانت قد أغرت بالفعل فان كانت لم تغر لم تغر اه فالظاهر ان كبرها زيادة محضة لا غير لانه يقربها من الاثمار وفيه زيادة الخطب وقوله بانه أقوى على الشدائد هذا المظهر الا في العبد الذي لم يبلغ او ان الشيخوخة اما هو فكبره يضعفه عن حمل الشدائد والاسفار فكيف يكون كبره نقصا فقط ثم رأيت في شرح مر مانصه ككبره كبر يمنع دخوله على الحرم وقبوله للريضة والتعالم ويقوى به على الاسفار والصنائع فالاول نقص والثاني زيادة امام صير ابن سنة ابن نحو خمس فر زيادة محضة وصير شاب شيخا فنقص محض (قوله فان رضيا بنصف العين) أشار به الى انهما ثبت لهما الخيار في صورة اجتماع الزيادة والنقص لما تقدم ان النقص وحده يثبت الخيار كما أشار به بقوله فان قنع به الخ وان الزيادة وحدها تثبت الخيار لها كما ذكره بقوله خيرت لكن تقدم انما اثبتت في الزيادة المتصلة دون المنفصلة فيخص قوله هنا وزيادة ونقص بزيادة المتصلة كما لا يخفى واما اذا كانت منفصلة فلا يثبت لها هي الخيار بل تفوز بها كما تقدم (قوله وزرع أرض نقص) أي ولو بعد حرقها لانعدام الزيادة الحاصلة بالحرق اه برماوى (قوله وزرع أرض نقص وحرقها زيادة) أي فان امتنع على نصفها محروقة او مزروعة وترك الزرع للحصاد فذلك والارجع بنصف قيمتها بحرقه عن حرق وزرع اه شرح مر (قوله وحرقها زيادة) أي ان اتخذت للزراعة وكان وقتها كما أشار اليه الشارح بالتعليل المذكور وقوله زيادة أي متصلة وكتب أيضا قوله وحرقها زيادة لا يقال لو أسقط قوله زيادة لا غنى عنه ما بعده مع افادة الاختصار لا نقول لكنه لوهم عطفه على ما قبله وانه من النقص فرفع بالزيادة ايهام النقص فتهدر اه شوبري (قوله وطلع نخل) كان الانسب ذكر هذا قبل قوله او زيادة ونقص لان هذا من قبيل الزيادة فقط الا أن يقال أخوه توطئة لقوله ولو فارق الخ وفي المصباح الطلع بالفتح ما يطلع من النخل ثم صير غرا ان كانت أنثى وان كانت النخلة ذكر لم يصير غرا بل يؤكل طريا ويترك على النخلة أياما معلومة حتى يصير فيه شيء ابيض مثل الدقيق وله رائحة ككية فتلقح به الانثى واطلعت النخلة بالالف اخرجت طلعها فهي مطلع ورجع ما قبل مطنعة اه وقوله لم يؤثر عند الفراق محترز قول المتن بعده ولو فارق وعليه ثم مؤبر الخ (فرع) لو استمر النخل في يدها حتى أبر الطلع فالظاهر انه ليس لها الاجبار اخذ من قوله ثم ان الصداق مستوفى في ذلك الزوجة حتى يختار ذو الاختيار اه شوبري (قوله وعليه ثم مؤبر) أي حدث بعد

زيادة) بان تقوم بغيرها (وان سمحت) بها (ازمه قبول) لها وليس له طلب قيمة (أو) فارق لا بسببها بعد (زيادة ونقص ككبر عبدو) كبر (نخلة وحمل) من أمة أو بهيمة (وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد الكبير قيمة بانه لا يدخل على النساء ويعرف الغوائل ولا يقبل التأديب والريضة وفي النخلة بان غرمتها قبل وفي الامة والبهيمة بضعفها حالاً وخطر الولادة في الامة ورداءة العمل في المأكولة والزيادة في العبد بانه أقوى على الشدائد والاسفار واحتفظ لما يستحقه وفي النخلة بكثرة الخطب وفي الامة والبهيمة بتوقع الولد (فان رضيا بنصف العين) فذلك (والانقص قيمتها) خالية من الزيادة والنقص ولا تجبر هي على دفع نصف العين الزيادة ولا هو على قبوله للنقص (وزرع أرض نقص) لانه يستوفى قوتها (وحرقها زيادة) لانه يهيئها للزراعة المعدلة (وطلع نخل) لم يؤثر عند الفراق (زيادة متصلة) فتمنع الزوج الرجوع القهري فان رضيت الزوجة باخذ الزوج نصف النخل مع الطلع اجبر عليه (وان فارق وعليه ثم مؤبر) بان تشق طلعها (لم يلزمها قطعها) ليرجع هو الى نصف النخل لانه حدث في ملكها

الاصداق اه شرح مر (قوله فتمكن من ابقائه الى الجذاذ) أي وان اعتيد قطعه أخضر وتنظير الاذرعى
مردود بانه لما كان نظره لجانها أكثر جبر الماحصل لها من كسر الفراق ألغى النظر الى هذا الاعتبار
واوجب الفرق بينهما وبين ما مر في البيع اه شرح مر (قوله فله نصف النخل) عبارة أصله عين نصف
النخل وهي أظهر اه شيخنا (قوله ان لم يمتدز من القطع) راجع للمتن وقوله ولم يحدث راجع له واقوله أو
قالت أي فان حدث نقص أو امتدز من القطع أخذ نصف القيمة اه شيخنا لكن دعواه ان القيد الاول راجع
للمتن دون الشارح لا معنى له لان القطع وقع بالفعل فلا يعقل تقييده بذلك بل الصواب انه قيد في صورة
الشارح تأمل (قوله ولو رضى) بنصفه وقوله ولو رضى هذا راجع ان له وله فان قطع فهو في قوة قوله
والا اه شيخنا (قوله أجبرت) أي ان قبض النصف شائع بحيث تبرأ من ضمانه أما اذا لم يقبضه كذلك كان
قال أرضى بنصف النخل وأخر الرجوع الى بعد الجذاذ أو ارجع في نفسه حالاً ولا يقبضه الا بعد الجذاذ أو أعبرها
نصفي فلا يجاب لذلك قطعاً وان قال لها أبرأتك من ضمانه لا ضرارها لان التبرأ بذلك فان قال يقبضه ثم أودعها
أياء ورضيت بذلك أجبرت اذا ضرر عليها حينئذ لا فلا وعلى هذا يحمل اطلاق من اطلاق ان قوله أودعها
كقوله أعبرها اه شرح مر (قوله لانه لا ضرر عليها فيه) أي فيما ذكر من اخذ نصف النخل وتبقية
الثمر الى الجذاذ اه شيخنا (قوله يدهما) يعني انه لو تلف او تعيب لارجوع لاحدهما على الآخر بشئ
(قوله أي طلبها) أي ولا يجبر على القبول لو سمعت له بنصف الثمر لانه الاثر زيادة منفصلة فهو كالزرع وبذلك
فارق الطاع فيما تقدم قاله بعض مشايخنا اه قل على الجلال (قوله لان حقه ناجز في العين الخ) تأمل هذا
التعليل فاني لم أفهم له معنى لانه ليس هنا تأخير لا سعة فاقه العين ولا القيمة لانه ان رجع في العين أخذها حالاً أو في
القيمة فكذلك فأن التأخير المتوقف على رضاه تأمل ولو علل بهذا التعليل لقوله أجبرت لكان أظهر (قوله ومتى
ثبت خيار الخ) اشارة الى قاعدة تنفع في مسائل الباب وقوله ملك نصفه باختيار الخ يتأمل هل هذا يخالف ما سبق
أول المجت حيث قال يعود نصفه اليه بذلك وان لم يختره فهناك لم يشترط الاختيار وهنا قد شرطه تأمل ثم رأيت
في بعض الهوامش ما حصله ان ما تقدم محمول على ما اذا لم يحصل في الصداق نقص ولا زيادة وما هنا محمول على
ما اذا حصل فيه ذلك وان الاختيار هنا معناه ارضاء باختيار كما اشارة الشارح بقوله بان يتفق قافه ذات صور
لاختيارهما وقوله او من احدهما معناه بان يرضى بما اختاره فاذا حدث في الصداق نقص فلا علك نصف العين
ولا نصف قيمتها الا اذا رضى بأحدهما أو اقبل الرضا فلا يحكم له بذلك احدهما تأمل (قوله لنقص) أي المشارة
بقوله فان قنع به والا الخ وقوله او زيادة أي في قوله او متصلة بخير الخ وقوله اولهما أي في قوله فان رضى بنصف
العين والا الخ اه شيخنا (قوله كلفت الاختيار) فان امتنعت لم تجب بل تنزع منها وتنع من النصف فيها فان
أمرت على الامتناع باع الحاكم منها بقدر الواجب من القيمة فان تعذر بيعه باع الكل وأعطيت ما زاد ومع
مساواة ثلث نصف العين لنصف القيمة يأخذ نصف العين اذا فائدة في البيع ظاهرة أي لان الشئ لا يرغب فيه
غالباً وظاهر كلامهما عدم ما يملكه أي في الصورة الأخيرة بلا عطاء حتى يقضى له القاضي به ووجهه ان رعاية
جانها المأمور ترجع جانها وتلغى الفاسد لا امتناعها ومن ثم جرى الحاوي وفروعه على ذلك اه شرح مر
(قوله ومتى رجع الخ) هذا اشارة لقاعدة تنفع في مسائل الباب (قوله لزيادة) أي في قوله فان تمت فنصف
قيمتها وقوله او نقص أي في قوله والا فنصف بدلها وقوله اولهما أي في قوله والا فنصف قيمتها وقوله او
زوال ملكه أي في قوله ولو فارق به بدلتفه فنصف بدلها اه شيخنا (قوله او زوال ملك) أي بسبب التلف
الحسي المتقدم والشرعي الآتي (قوله او زوال ملك) كان تلفه هو في التلف قبل الفراق ومثله التلف مع الفراق
كافي شرح البهجة بخلاف التلف بعده فانها تضمنه بقيمتها يوم التلف كالبيع التالف تحت يد المشتري بعد
الفسخ وبجل اعتبار يوم التلف ما لم يطالبها بالتسليم فتمتتع والا ضمنته بأقصى قيمته من حين الامتناع الى التلف

فتمكن من ابقائه الى الجذاذ
(فان قطع) غمسه أو قالت
له ارجع وانا أقطعه عن النخل
(قوله) (نصف النخل) ان لم
يمتدز من القطع ولم يحدث به
نقص في النخل بانكسار
سعف او غصان (ولو رضى
بنصفه وتبقية الثمر الى جذاذ
أجبرت) لانه لا ضرر عليها فيه
(ويصير النخل بيدهما)
كسائر الاملاك المشتركة
(ولو رضى به) أي بما ذكر
من أخذ نصف النخل
وتبقية الثمر الى جذاذ (قوله
امتناع) منه (وقيمة) أي
طلبها لان حقه ناجز في العين
أو القيمة فلا بد من ارضاء
(ومتى ثبت خيار) لاحدهما
لنقص أو زيادة أو لهما
لاجتماع الامرين (ملك)
الزوج (نصفه باختيار) من
الخبرين هما بان يتفق أو من
أحدهما وهذا الخيار على
التراخي كخيار الرجوع في
الهبة لكن اذا طال بها الزوج
كلفت الاختيار ولا يعين
الزوج في طلبه عيناً ولا قيمة
لان التعيين يناقض تفويض
الامر اليها بل يطالبها بحقه
عندها ذكره في الروضة
كاصلها (ومتى رجع بقيمة)
لزيادة أو نقص أولهما أو
زوال ملك

اهـ حل (قوله اعتبر الاقل من وقت اصدق الى وقت قبض) يستثنى من اطلاق المصنف ما لو تلف في يده اهدى
 الفراق فانه تجب قيمة يوم التلف لتلفه على ملكه تحت يد ضامنه اهـ شرح مر (قوله فلا رجوع به عليها)
 اي لو رجع بالقيمة الزائدة لانه لو رجع بها لكان النقص محسوبا عليها مع انه من ضمانه فلا يرجع الا بالقيمة الناقصة
 فيكون النقص محسوبا عليه تأمل (قوله وهو الموافق للتعليل) هو قوله لان الزيادة الخ والفرق بين هـ ذا وبين
 المقابل الذي أشار اليه الشارح بقوله والذي عبر به اعتبار ما بين اليومين على هذا دون المقابل اهـ شيخنا (قوله
 ولما مر في المبيع والتمن) اي اذا تلفا واحدهما بعد فسخ المبيع فانه يعتبر الاقل من وقت المبيع الى وقت القبض
 وتقدم الكلام على هذا في باب الخيار بقوله ويعتبر اقل قيمتهما من يسع الى قبض (قوله ولو اصدق الخ) كل من
 اصدق وتعليم ينسب مفعولين وقد حذف المتن الاول للاول ولم يذكره الشارح والثاني للثاني وذكره بقوله
 قرأنا وغيره وفعالها ضمير الزوج اهـ شيخنا (قوله تعليمها) الاضافة الى ضميرها قيد وقوله قبله قيد وقول
 الشارح بنفسه قيد فالمسئلة مشروطة بثلاثة شروط وقوله قبله أي قبل التعليم سواء كان الفراق قبل الوطاء
 أو بعده فهذا أعم مما تقدم اهـ شيخنا (قوله تعليمها قرأنا وغيره) عبارة شرح مر ولو اصدقها تعليم
 ما فيه كلفة عرفا بحيث يقابل باجرة وان قلت من قرآن ولودون ثلاث آيات فيما يظهر أو نحو شعر فيه كلفة
 أو منفعة تقصد شرعا لشماله على علم ومواعظ من الاصح ولو كان تعليم القرآن الحكاية ان ربحى اسلامها
 انتهت (قوله قرأنا) أي قدر امنه في تعليمه كلفة عرفا ولا بد من تعيين قدره أو يقدر بالزمان فلو جمع بين
 القدر والزمان بطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة حيث غلب على أهل البلد فان لم يغلب وجب تعيينه وإذا عين
 قدر الابدان يكون قادرا على تعليم وقت العقد كذا قالوه أي ولو كانت كفاية حيث ربحى اسلامها لان الكافر
 لا يجوز تعليمه شيئا من القرآن الا ان ربحى اسلامه ولا يمنع من قراءته أي تلاوته مطلقا اهـ حل وقوله ولا
 يشترط تعيين نوع القراءة فان عين الزوج والولي نوعا معين فلو علمها غيره كان متطوعا به وعليه تعليم المعين وفاء
 بالشرط ولا بد من علم الزوج والولي بما شرط تعليمه من قرآن أو غيره فان لم يعلمه أو احدهما وكل الجاهل من
 يعلمه ولا يكفي التقدير بالإشارة الى المكتوب في أوراق المصنف اهـ شرح مر وقوله وعليه تعليم المعين أي
 من الكلمات التي لم يشملها ما تعلمته فلو شرط تعليمها قراءة نافع مثلا فعملها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التي
 يخالف فيها نافع غيره ممن تعلمت قراءته وقوله ولا بد من علم الزوج والولي قضيه انه لا يشترط علم الزوج بما
 يجعل تعليمه صدقا فوفيه نظرا لانه لا يزوج بغير نقد البلد الا اذا كانت رشيدة وأذنت فيه وقد يقال لما رويت
 بجعل صدقها من غير نقد البلد هو التعليم كأنه اردت الامر الى وليها فيما يجعله صدقها من ذلك كالأموال وكل
 في شراء عبد مثلا فانه لا يشترط تعيينه لو كبل من كل وجه وكتب أيضا لطف الله بنا وبه قوله ولا بد من علم الزوج
 والولي ويكتفي في علمها ما سمعها من شروء عليها ولو مرة واحدة اهـ ع ش عليه (قوله أو غيره) ولو
 الحديث (قوله تعذر تعليمها) أي وان وجب كالفاتحة اهـ شرح مر (قوله ولا يؤمن الوقوع في التهمة
 والخلو المحرمة) أي لاحتمال غيبة المحرم في بعض الاوقات وغرضه من الرد على الضعيف الغافل بانه لا يتعذر
 بل يعلمها من وراء حجاب في غير خلوة كما في شرح مر (قوله وليس سماع الحديث كذلك) أي فيما لو اصدقها
 سماع البخاري مثلا فالتأول نجوز ومن وراء حجاب مع عدم الخلوة المحرمة لضاع فلتوفض سماع السند جوارنا
 السماع مع وجود المعنى المعلن به في التعليم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون الصدق له بدل فلو
 اصدقها تعليم الحديث كان كتعليم غيره اهـ حل ونخصه بعضهم بما اذا كان منفردا بالحديث لانه لا يضيع
 الاحتياط وبعضهم عم وفرق بين الحديث والقرآن بان من شأن الحديث عزة من يؤخذ عنه ولو تعدد ومن
 شأن القرآن كثرة من يتعلم منه فان فرض انفراد واحد به فتأخر لا ينفذ اليه وعلى هذا التقرير كله يكون
 قوله وللتعليم بدل الخ معلوفا على اسم ان في قوله لاتهم صارت محرمة الخ لكن ينظر ما حكمته تأخير اهـ شيخنا

(اعتبر الاقل من وقت
 اصدق الى وقت قبض)
 لان الزيادة على قيمة وقت
 الاصدق حادثة في ملكها الا
 تعلق للزوج والنقص
 عنها قبل القبض من ضمانه
 فلا رجوع به عليها وما عبرت
 به هو ما في التبيين وغيره وهو
 الموافق للتعليل ولما مر في
 المبيع والتمن والذي عبر به
 الاصل كالروضة وأصلها الاقل
 من يومى الاصدق والقبض
 (ولو اصدق تعليمها) قرأنا
 أو غيره بنفسه (وفارق قبله
 تعذر) تعليمها قال الرافعي
 وغيره لانها صارت محرمة
 عليه ولا يؤمن الوقوع في
 التهمة والخلو المحرمة فلو
 جوارنا التعليم من وراء حجاب
 من غير خلوة وليس سماع
 الحديث كذلك فالتأول نجوز

عشماوى (قوله وايس سماع الحديث) أى اسماعه كان يصدقها جميع من البخارى سواء أتعين هو أم لا بل
ولو كان هناك أعلى منه وقوله لضاع أى من هذا الطريق وقوله وللتعليم الخ من تمة تعليل المتن فهو معطوف
على جملة اسم ان وخبرها فهو من مدخول لام العلة فكان الانسب تقديمه على قوله وليس الخ اه شيخنا (قوله
كذلك) أى متعذرا ومن سماع الحديث اسماع القرآن اياها وعلى هذا يكون الحاصل ان اصدقاء الاسماع
في القرآن والحديث على حد سواء في عدم التعذر وان اصدقاء التعليم فيهما كذلك في التعذر (قوله بدل
يعدل اليه) وهو مظهر المثل أو نصفه (قوله وفرق بينهما الخ) أى حيث جوزتم نظر الاجنبية غير المفارقة لتعليم
الواجب وغيره ومنعتم نظر المفارقة لتعليم الواجب وغيره والفرق ما ذكره هذا والمتعمد وقوله وحمل السبكي
اشارة الى فرق آخر وحاصله انه يقول المتعذر هنا غير الواجب واما الواجب فلا يتعذر كما هناك وهو ضعيف
والمتعمد المنع هنا مطلقا والجواز هناك مطلقا اه شيخنا (قوله نوع ود) بتثنية الواو فيما قل اه شورى
وهو الحب وفي المختار الود بضم الواو وفتحها وكسر ها المودة والودود المحب اه (قوله فان قوة الوحشة بينهما اقتضت
جواز التعليم) أى فهذا المخصص لما تقدم من جواز النظر للاجنبية للتعليم أى لغير المفارقة بدليل كلامهم هنا
والسبكي جمع بغير ذلك حيث حمل كلامهم السابق على التعليم الواجب وهذا على تعليم المستحب وقد ذكره
الشارح وهو جمع ضعيف والراجح ما اقتضاه اطلاقهم من جواز النظر للاجنبية لأجل التعليم ولو لم يستحب أى
لغير المفارقة اه حل (قوله وحمل السبكي الخ) محصل كلام السبكي انه لا فرق بين الاجنبية والمفارقة في ان
التعليم الواجب يبيح النظر اليهما فلا تعذر في مسألة الصداق وفي ان غير الواجب لا يبيح النظر فيتعذر التعليم
المندوب في مسألة الصداق (قوله كأن كانت صغيرة لا تشهى) بأن كانت أمموز وجهاسيدها لان الجبر
لا يزوج بما ذكر اه حل أى لانه لا يزوج الابهار المثل ويتصور أيضا بأن تكون في بلديتزوجون بذلك
اه شيخنا (قوله أو صارت محرمة) كان أرضعها أمه أى وصارت تشهى لغيرها ما قبله (قوله أو نكحها
ثانيا) أى أو طلقها قبل الدخول ثم تزوج بنتها مثلا اه شورى (قوله ولو أصدقها تعليم آيات الخ) مفهوم
قديم ملاحظ في كلامه وهو تعليم قدر منه فيه كلفة عرفا بأن يحتاج لمن كثير كآية عليه مر وغيره اه ويمكن
جعله معطوفا على لوم الخ في قوله انها لوم تحرم الخ فيكون هذا أيضا مضافا من تعليمهم السابق كما يؤخذ من
عبارة في شرح الروض ونصها وعلم مما تقرران المراد بالتعذر ما يشمل التفسير والافان التعليم يمكن من وراء حجاب
بحضرة من تزول معه الخلوة وعلى هذا لو تيسر في هذه الحالة التعليم في مجلس كسورة قصيرة فقد يقال لا تعذر
وهو ما في النهاية وصوبه السبكي (قوله في مجلس) أى في زمن يسير ولو في مجلس وقوله لم يتعذر التعليم أى
لانه ومن من الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة لبعده غيبة المحرم مثلا في هذا الزمن اليسير اه حل (قوله
بمحذور محرم) أى ولو بأجره ان بذلتها فان لم تبذلها وامتنع من المحذور مجازا لم يجبر اه ع ش على مر
(قوله الواجب عليها تعليمه) قيد في تعليم الولد والهاذا أعاد العامل ولم يكف بمجرد العطف اما العبد فيجوز
اصداقها تعليمه مطلقا نعم خنانه مشروط بالوجوب عليها ولعل الفرق بينه وبين تعليمه عود نفعه غالبا عليها
بخلاف الخنن فان زيادة القيمة به غير مقصودة فليتأمل اه شورى (قوله الواجب عليها تعليمه) أى
لكونها وصية عليه أو لكون آية معسرا (قوله بخلاف غيره) اما لكونه غنيا بمال أو لكون نفقته على آية
أو لكونه كبيرا قادرا على الكسب اه ع ش على مر وعبارته قل على الجلال الواجب عليها نفقته اه (قوله
الواجب عليها تعليمه) فان لم يجب فلا يصح الا صداق كذا في الروض وليس مفهومه انه يتعذر التعليم لفساده (قوله
ولو فارق بعد التعليم الخ وقوله اما لو أصدق التعليم الخ) هذان مفهومان متشبهان بقرنه وفارق قبله والشارح بقوله
بنفسه فكان الانسب ذكرهما مع ما ذكره بقوله وخرج الخ لتكون المفاهيم مجتمعة وأيضا تعبيره هنا بقوله اما
الخ يوهم ان هذا مستقل وليس مفهومه ما سبق (قوله رجع عليها بنصف أجرة التعليم) أى أو يكملها ان فارق بسببها

لضاع والتعليم بدل يعدل
اليه انتهى وفرق بينها
وبين الاجنبية بان كلا
من الزوجين قد تطلعت
أما له بالآخر وحصل بينهما
نوع ودقوت التهمة فامتنع
التعليم لقرب الفتنة بخلاف
الاجنبية فان قوة الوحشة
بينهما اقتضت جواز التعليم
وحمل السبكي وغيره التعليم
الذي يبيح النظر على التعليم
الواجب كقراءة الفاتحة فما
هنا حمله في غير الواجب واقدم
تعليمهم السابق انها لوم تحرم
الخلوة بها كان كانت صغيرة
لا تشهى أو صارت محرمة
برضاع أو نكحها ثانيا لم يتعذر
التعليم وبه جزم البلقيني ولو
أصدقها تعليم آيات سيرة
يمكن تعليمها في مجلس
بمحذور محرم من وراء حجاب
لم يتعذر التعليم كقوله السبكي
عن النهاية وصوبه وخرج
بتعليمها تعليم عبدها وتعليم
ولها الواجب عليها تعليمه
فلا يتعذر التعليم فتعبري
بذلك أولى من قوله تعليم قرآن
ووجب) يتعذر التعليم (مهر
(مثل) ان فارق بعد طهر (أو
نصفه) ان فارق لا بسببها قبله
ولو فارق بعد التعليم وقبل
الوطء رجع عليها بنصف
أجرة التعليم أما لو أصدق
التعليم في ذمته وفارق قبله
فلا يتعذر التعليم بل يستأجر

وانما يرجع بنصف المهر كعكسه لانه كعين قبضتها قتلت فيرجع الى بدلها وهو هنا الاخرة اه قل على الجلال
 (قوله نحو امرأة أو محرم) أي أو رجل أجنبي لان تعليم الاجنبية والنظر لاجله جائز كما تقدم اه شيخنا عشاوي
 (قوله والنصف ان فارق قبله) وهل العبرة فيه بالآيات أو بالحرف وفوهل الخيرة في تعيينه له أولها استظهر ج
 النصف المتقارب عرفا بالآيات والحرف وان الخيرة اليه لا اليها كما اعتبر وانيسة المدين الدافع دون نية الدائن
 المدفوع اليه قال ويجه انه لا يجب لنصف ملفق من آيات أو سور ولا على ترتيب المصحف لانه لا يفهم من اطلاق
 النصف عرفا ثم ذكر انه رأى بعضهم أي وهو والشيخنا قال ان النصف الحقيقي متعذر واجابة أحدهما تحكم
 فيجب نصف مهر المثل اه ثم رأيت شيخنا ذكر فيما اذا شطراهما ان اتفقا على شيء فذالوا لا تعين المصير الى
 نصف مهر المثل كما أفق به الوالداه حل وعبارة تشرح مر ومتى لم يتعذروا وشطرا بان كان لنحو عبيدهما مطلقا
 أولها في الذمة واختلافا فان اتفقا على شيء فذالوا لا تعين المصير الى نصف مهر المثل كما أفق به الوالداه الله
 تعالى في الثانية أخذ من تعليل الاسنوي بان استحقاق نصف مشاع مستحيل ونصف معين تحكم مع كثرة
 الاختلاف بطول الآيات وقصرها وسهوها وسهوها وتها حتى في السورة الواحدة ومثلها الاولى ودعوى رده
 وان المجاب الزوج عند طلبه نصف غير ملفق مردودة وقياسه على اجابة المدين فاسد اذ ذلك مفروض فيما لو أحضره
 نظير حقه من كل وجه فإني رب الدين الا غيره فكان متعنتا وما هنا بخلاف ذلك كما لا يخفى على المتأمل انتهت (قوله
 ولو فارق وقد زال ملكها عنه الخ) وليس له نقض تصرفها بخلاف الشفيع لوجود حقه عند تصرف المشتري
 وحق الزوج انما حدث بعد ولو حالها قبل الدخول على غير الصداق استحقاقه وله معه نصف الصداق وان حالها على
 جميع الصداق صح في نصيها دون نصيبه ويثبت له الخيار ان جهل التشطير فاذا فسخ عوض الخلع رجع عليها
 بمهر المثل والانصف الصداق وان حالها على النصف الباقي لها بعد الفقرة صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع
 وباقية التشطير وان أطلق النصف بان لم يقيد بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشتركا بينهما لا إطلاق اللفظ وكأنه
 خالع على نصف نصيها ونصف نصيبه فيصح في نصف نصيها فقط فلها عايمر بع المسمى وله عليها ثلاثة ارباعه بحكم
 التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وان حالها على ان لا تبعثه عليه في المهر صح
 ومعناه على ما يبيح لها منه اه شرح مر (قوله لا بسببها) فان كان بسببها رجع عليها ببدله اه شيخنا
 عشاوي (قوله وقد زال ملكها عنه) أي أو تعلق به حق لازم كرهن مقبوض واجارة وتزويج ولم يصبر لزوال
 ذلك التعلق ولم يرض بالرجوع مع تعلقه به فلا يصبر لزواله وامتنع من تسلمه فبادرت بدفع البدل اليه لزمه القبول
 لدفع خطر ضمانه له أما لو كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع ولو دبرته أو علقته عنه بصفة رجع ان كانت
 معسرة ويبقى النصف الاخر مديرا أو معلقا عنه لان كانت مسرة لانه قد ثبت له مع قدرة الزوجية على الوفاء
 حق الحرية والرجوع يقوته بالسكينة وانما لم يمنع التدبير فسخ البائع ولا رجوع الاصل في هبته لفرعه ومنع هنا
 لان الثمن عوض محض ومنع الرجوع في الواهب يقوت الحق بالسكينة بخلاف الصداق فهما اه شرح مر
 (قوله فبدله) بالرفع خبره محذوف أي يرجع اليه أو بالجرو والتقدير فالرجوع الى بدله اه شيخنا (قوله
 عن غير جهته) أي غير جهة الفراق فلا يمكن أن يعود اليه عن جهة الفراق وهذا سبب تعذر الرجوع فان كان
 الفراق بسببها رجع في المهر كله اه حل (قوله فان عاد الخ) هذا تقييد لقوله فنصف بدله وسواء كان العود
 قبل الفراق أو بعده وقبل أخذ البدل فنقول الشارح قبل الفراق أي أو بعده وقبل أخذ البدل أما ان عاد بعد
 أخذ البدل فلا تعلق له بالعين اه شيخنا ولهذا قال حل قوله قبل الفراق أي أو معه أي أو بعده وقبل أخذ
 بدله قاله في شرح الروض (قوله لوجودها في ملك الزوجية) عبارة تشرح مر لانه لا بد له من بدل فعين ماله أولى
 وبه فارق نظائره كما مر في الفلاس اه ولعل المراد بالظن هنا ما في الفلاس والهبسة للولد فانه لو خرج عن ملكهما
 وعاد لا يعلق به حق الواهب والبائع على الراجع فيهما وقد أشار الى ذلك بعضهم بقوله

نحو امرأة أو محرم يعلمها
 الكل ان فارق بعد الوطء
 والنصف ان فارق قبله (ولو
 فارق) لا بسببها قبل وطء
 وبعد قبض صداق (وقد زال
 ملكها عنه كان وهبته)
 واقتضته (له فله نصف بدله)
 من مثل أو قيمة لانه اذا تعذر
 الرجوع الى المستحق قبله
 ولانه في المثال ملكه قبل
 الفراق عن غير جهته (فان
 عاد) قبل الفراق الى ملكها
 (تعلق) الزوج (بالعين)
 لوجودها في ملك الزوجية
 وفارق عدم تعلق الوالد بها
 في نظير من الهبة لولده بان
 حق الوالد انقطع بزوال ملك
 الوالد وحق الزوج لم ينقطع
 بدليل رجوعه الى البدل

وعائد كزائل لم يعد * في فلس مع هبة الولد
في البيع والقرض والصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

اه ع ش على مر (قوله فله نصف الباقي) وهو الربع وربيع بدله كله فيقومه كله ويأخذ ربيع بدله وقوله
فيبيع فيما أخرجه أي فيه اوجهه وهذا قول الاشاعة ويرجوه على قول الحصر المبني عليه انه يأخذ النصف
الباقي لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجد فأنحصر حقه فيه وقيل بخبر بين بدل نصفه كله أو نصف الباقي
وربيع بدل كله لتسلايل حقه ضرر التشطير لانه عيب قال الشيخ ج ما صححه ههنا من الاشاعة هو من جزئيات
قاعدة الحصر والاشاعة أي آخر ما أطال به فراجع اه حل وعبارته * (تنبيه) * ما صححه ههنا من الاشاعة
هو من جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهي قاعدة مهمة تحتاج لمزيد تأمل لدق المقدمات التي حلتهم على ترجيح
الحصر نارة والاشاعة أخرى ولم أر من وجه ذلك مع مس الحاجة اليه ويتضح بذكر مثال لكل من جزئياتها مع
توجيهه بما تنضج به نظائره فاقول هي أربعة أقسام ما تزول على الاشاعة قطعا كأن يكون له في ذمته عشرة وزنا
فيعطيه ادها فتريدوا احدا فيبيع في الكل ويضمنه لانه قبضه لنفسه حزم به الرافعي وأخذ منه ان من طلب
اكثر ارض ألف وخمسمائة فوزن له ألف وثلاثمائة غلطا ثم ادعى المقرض تلف الثلاثمائة بتعصير يكون بيده
أمانة لزمه منها مائتان وخمسون لان جملة الزائد اشيع في الباقي فنصار المضمون من كل مائة خمسة اسداسها
وسدسها أمانة من الزائد خمسون لا غير ويوجه القاطع بالاشاعة ههنا بان اليد المستولية على الزائد منهم
لا يمكن تخصيصها ببعضه لعدم المرجع اذ لا مقتضى للضمان أو الأمانة قبلها حتى يحال الامر عليه أو على الاصح كما
هنا ويوجه بان التشطير وقع بعد الهبة فرفع بعضها فلزمت الاشاعة لعدم المرجع وكبيع صاع من صبرة تعلم
صبرها فنزل على الاشاعة كما مر لان البعوضة المنبثة في الصبرة التي أفادتها من طاهرة في ذلك وقيل على الحصر
حتى لو صب عليها صبرة أخرى ثم تلف الكل الاصاغاتين وكذا إذا أقر بعض الورثة بدين فيبيع حتى لا يلزمه
الا قدر حصة عملا بقضية كون الاقرار اخبارا عما لزم الميت فلم يلزمه منه الا بقدر اراده وما تزول على الحصر قطعا
كاعطاه عبدا من رقيق فمات وما تواروا كلهم الا واحد ان عينت الوصية فيه أي رعايته لغرض الموصي من بقاء وصيته
بحالها حيث لم يعارضها شيء كإراعه في تعيين ما عينه لانه دين من دينه وفي صحته اذا ترددت بين مفيد ومضجع
كالطبل يحمل على المباح وعلى الاصح كالوكل شريك في فن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمل
على ملكه فقط لانه الاقوى فاحتاج لصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف عبدا وقال بعثك نصف هذا اختص
بملكه وكذا لو أقر بنصف عبدا مشترك ينحصر في حصته كما مر قبيل فصل النسب انتهت (قوله وربيع بدل
كله) وفي قوله النصف الباقي لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجد فأنحصر حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول
الحصر اه شرح مر والذي ذكره المصنف قول الاشاعة (قوله فيبيع الخ) ان كان ضميره عائدا المطلق
النصف لم يظهر معناه كما لا يخفى على المتأمل وان كان عائدا الى حق الزوج فيتأمل هذا التفرع ويتأمل أيضا
معنى المفرع تأمل هذا المحل بانصاف (قوله ولو كان الصداق دين الخ) شمل كلامه كغيره ما لو خالفته على
البراءة من الصداق كان أصدقها مائة ثم قال قبل الوطء ان أبرأتني منها فأنت طالق فأبرأته فيقع باتنا ولا يرجع
عليها بشي لانها لم تأخذ منه شيئا كما يقرر كذا في شرح الارشاد لشيخنا ثم رد فتوى الحضرمي بانه يرجع عليها بنصف
مهر المثل وابن عجيل به عدم وقوع الطلاق بالكلية فانظره * (فرع) * قال بر ولو كان ديناً قبضته ثم وهبته فهو
كالعين ابتداء اه سم (قوله فأبرأته منه) أي من كله أما إذا أبرأته من النصف ثم طلقها قبل الدخول فهل
يسقط عنه نصف الباقي أم يلزمه لها الباقي فلا يسهط عنه شيء منه فيكون ما أبرأته منه محسوبا عن حقه كأنها عجلته
وجهان أرجحهما الثاني اه من شرح الروض (قوله ولو وهبته) ولا يشترط قبول لهذه الهبة لانها ابراء اه
شوبري (قوله لم يرجع عليها بشي) أي لانه لم يغرر شيئا كالوعدا بدين وحكم به ثم أبرأته منه المحكوم له ثم

(ولو وهبته) أو قبضته
(النصف فله نصف الباقي
وربيع بدل كله) لان الهبة
وردت على مطلق النصف
فيبيع فيما أخرجه وما
أبقته (ولو كان) الصداق
(دينا فأبرأته) منه ولو وهبته
له ثم فارق قبل وطء (لم يرجع)
عليها بشي بخلاف هبة العين

رجعالم يفرما للمحكوم عليه شيئاً اه شورى (قوله والفرق انهما في الدين الح) يؤخذ منه انهما الوضعت الدين ثم وهبته له كان كهيئة العين ابتداء اه حل (قوله وليس لولي عفو عن مهر) أي على المذهب الجديد والقديم له ذلك وله شروط أن يكون الولي أباً أو جداً وأن يكون قبل الدخول وأن تكون بكر أصغر عاقلة وأن يكون بعد الطلاق وأن يكون الصداق ديناً في ذمة الزوج لم يقبض اه شرح مر (قوله والذي بيده عقدة النكاح) مبتدأ خبره هو الزوج وقصدهم هذا الرد على من قال يجوز العفو واستشهد بالآية فغلطه الشارح وقوله اذ لم يبق الح فيه ان الآية مفروضة فيما بعد الفراق وحيث لا يكون الزوج كالولي في ان كلامهما ليس بيده عقدة النكاح فلا يظهر ما قاله الشارح اه شيخنا وعبارة حل قوله اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة فيه ان الزوج أيضاً لم يبق بيده بعد الفراق عقدة (قوله والذي بيده عقدة النكاح) غرضهم هذا الجواب عن دليل القول الثاني القائل بان للولي العفو عن المهر واستدل بهذه الآية كما يؤخذ من شرح مر وعبارة الررض وشرحه فصل الولي لا يعفو عن صداق لموليته ولا عن شيء منه مطلقاً أي مجبراً كان أو غير مجبر قبل الفرقة أو بعد ما صغيرة أو كبيرة عاقلة أو مجنونة بكر أو غير بكر أيادينا كان الصداق أو عينا كسائر ديونهم واحدة وقفا انتهت (قوله الا أن يعفون) أي النساء فلو اولام الحكمة والنون ضمير النسوة بنى الفعل معها على السكون ومن ثم نصب المعطوف وتجويز القاضى أن تكون الواو ضمير والنون سلامة الرفع فيه نظراً لأنه لا يصح الا ان ثبت انه قرئ ولو شاذاً أو يعفو بالرفع والاف كيف تكون ان مهملة بالنسبة للمعطوف عليه وغير مهملة بالنسبة للمعطوف وأيضا تصير الآية محتملة للاولياء والازواج وهو خلاف مذهبهم من أن الذي بيده عقدة النكاح الازواج والاولياء تأمل اه حل (قوله هو الزوج) يرشد الى ذلك قوله تعالى وان تعفوا أقرب للتقوى فانه لو أريد الولي لم يحسن أن يقال عفو الولي أقرب للتقوى من عفو الزوجة اذا العفو حيث ذهبن جهة واحدة بخلاف حله على الزوج لكن قد يعترض هذا بأنه يجوز أن يكون قوله وان تعفوا راجع للازواج ولا يقدح في ذلك تفسير الذي بيده عقد النكاح بالولي وفيه بعد وأما تعبير المتكلم في الاول بالغيسة أعني قوله تعالى أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وان كان مر بجالل القديم بحسب الظاهر فيجيب بان الالتفات من أنواع البلاغة ثم وجه التقديم ترغيب الاكفاء في المولية بحسب معاملة أوليائها بر قال ع ش * (تنبيه) * هل للقاضى صرف مال التهمة في جهازها مع انه يتلف بالاستعمال عن ابن الحداد كنت عند القاضى أبي عبيد بن حريو به فقال له محمد بن الربيع الجبيري أيها القاضي في حجرى يتيمه وقد أذنت في تزويجها وطلب أهلها الجهاز فما تأمر فقال جهز بقدر صداقها قال ابن الحداد فقلت في نفسي أظنه يجارى في هذا قول مالك رحمه الله تعالى فقلت أيده الله تعالى القاضي أعلى غير المحجور عليها ان تجهز قال لا قلت فالحجور عليها أولى فالتفت الى ابن الربيع فقال لا تجهز ان أرادوا هكذا والا فاقبلوا ما أرادوا فسررت برجوعه عن قول مالك قال الزركشي فهذا ابن الحداد وابن حريو به منعاً لذلك وهو ظاهر ثم قال رأيت لابن الحداد الجزم بالجواز لما فيه من رغبة الازواج في الوصلة بهم الكن مقتضى كلامه تخصيصه بالاب والجد والمعنى يقتضى التعميم قال ولعل مسئلة ابن الحداد والقاضى في الاجبار على ذلك ولهذا قال الباجي مذهب الشافعي رضى الله عنه عدم اجبار المرأة على الجهاز خلافاً لمالك اه سم

والفرق انهما في الدين لم تأخذ منه ما لا ولم تحصل على شيء بخلافها في هبة العين (وليس لولي عفو عن مهر) لموليته كسائر ديونهم واحدة وقفا والذي بيده عقدة النكاح في قوله تعالى الا ان يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج لتمكنه من دفعها بالفرقة فيعفو عن حقه ليس لها كل المهر لا الولي اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة * (فصل) في المنعة * وهي مال يجب على الزوج دفعه

* (فصل في المنعة) * وهي يضم الميم وكسر هاء الغنة التمتع كالمتاع وهو ما يتمتع به من الخواص وان يتزوج امرأة يتمتع بها زمناً ثم يتركها وان يضم لجة عمرة اه شرح مر فقوله الشارح وهي مال الح يعني شرعاً ومثل الشارح في التفسير بالمال مر وج ومقتضاه انه لا يصح أن تكون غير مال كمنفعة مع ان المنفعة يصح كونها صداقاً الا أن يقال ان المنفعة مال تأمل لكن بعد هذا قوله في شرح الررض هي اسم للمال الذي يجب على الزوج دفعه لامرأته لمغارقتها اياها اه وفي قل على الجلال وفي حاشية شيخنا عن النووي انه ينبغي تعليمها النساء وسامع أمرها يبين ليعرفنها وانظر هل معنى وجوبهم الزومها المنعة الزوج موسعاً ومضيقاتاً ثم بتأخيرها أو يتوقف

لزوجها على طلبها راجعه اه (قوله لامرأته) أي ان كانت حرة وكذا السيدها ان كانت أمة وقوله بشروط
 المراد بها ما فوق الواحد لان المذكور شرطان وهما كون الم يجب لها نصف مهر فقط وكونها مفارقة اه شيخنا
 وقد يقال قوله لا بسببها الخ شروط آخر فليجمع على حقيقته (قوله كملت يجب عليه الخ) هذا فيه تغيير اعراب
 المتن لان منتهى مبتدأ وعلى هذا تكون فعلا وقد يقال هو متعلق الجار والمجرور الواقع خبرا اه حل (قوله
 لم يجب لها نصف مهر فقط) هذا النقي صادق بلاشور وما اذا وجب لها الكل لكونها ممدخولا بها وما
 اذا لم يجب لها شيء أصلا لكونها فورقت قبل الدخول بسببها وكانت غير مفوضة وأما اذا كانت مفوضة
 وفورقت قبل الوطء والفرض فتعصر الشارح له على الاولى والثالثة انما هو لاجل كون الثانية
 خرجت بالقيس على الاولى وقوله لا بسببها وقوله لا بسببها هذا القيد يحتاج اليه في الصور الثلاثة المذكورة
 ليخرج ما لو كان بسببها فلا تمتع لها كسببها في الدخول بها اذا فورقت بسببها وغيرها اذا فورقت بسببها
 ولم تكن مفوضة والمفوضة اذا فورقت بسببها لا تمتع لها من أي الدار وقوله ولا بسببها او ملكه لها اذ ان
 القيد انما يحتاج اليه في الصور الاولى من الثلاثة وفي الثالثة وأما الثانية فقد خرجت بالقيد الاول
 وقول الشارح فان كان بسببها الى آخر أمثاله الخمسة أي سواء كانت ممدخولا بها أو لا تمتع به الذي ذكره
 بقوله وطئها أم لا صحيح بالنسبة لهذه المخرجات أي الخارجة بالقيد الاول وأما قوله أو بسببها أو ملكه لها فلا
 صير رجوع النعمه بقوله وطئها أم لا اليه التكرار لان هذين أي كونه بسببها أو ملكه لها بالنسبة
 لما قبل لوط قد خرجا بقوله لم يجب لها نصف مهر لانها في هاتين الصورتين يجب لها النصف فلا تمتع لها
 فالخامس ان القيد الثاني أي قوله أو بسببها والثالث أي قوله أو ملكه لها انما يحتاج اليه بالانسبة
 لاموطوءة أما غيرهما فلا يحتاج للاحتراز عنه بما ذكرنا من (قوله بأن وجب لها جميع المهر) أي لكونها
 وطئت في القبل أو لا بخلاف استدلاله في فلا تمتع فيه وان أوجب العدة اه قل على الجلال (قوله
 ولم يفرض لها شيء صحيح) أي وان فرض لها شيء فسد لان فرض الشيء الفاسد كذا فرض اه حل (قوله
 بفراق) كذا لا قول ورجعها وهذا شامل للمختلعة فيجب لها المنة الآن اه ذام قيدت لم يكن بسببها أو بسببها
 والخامس قد يقال هو بسببها ان سأت فيه وبسببها ان لم تتل فيه حرر فلوراجع قبل انقضاء العدة لا يستردّها
 بخلاف ما لو مات فانها تسترد منه لان الاجتماع بين المنة والارث وتكرر بتكرار الطلاق والرجعة كما أفق
 به والشيخنا خلافا لمجمع حيث ذكر انهم لا تسحق الا ان انقضت عدتها قال لانم لا يحاش ولا يتحقق الابان قضاء
 العدة من غير رجعة قل وبه ذاب علم ان الوجه أيضا ان المنة لا تتكرر بتكرار الطلاق في العدة لان الاحتشاش لم
 يتكرر اه حل (قوله فله مهر وقوله تدلى الخ) أي لا مدخول بهن وغيرهن والعموم ليس مراد ابل المراد
 أحد قسميه وهو المدخول بهن بدليل قوله وخصوص الخ وعلى هذا الاحتشاش للتخصيص الاخر الذي
 سيذكره الحاشي في الآية الاخرى وهي قوله وان طلقته وهن من قبل ان تنسوهن تأمل وقوله متاع بالمعروف
 ولا ينافية حقا على الحسنين لان فاعل الواجب محسن أيضا اه حل (قوله وخصوص فتعاليين
 لانه من المعلوم انه مدخول بهن فخص عموم المطلقات بفهوم هذا الخاص اه حل في التخصيص في الحقيقة
 بفهومه لانه هو الخالف لحكم العام وأما منطوقه فهو موافق له فلا تخصيص به على القاعدة من ان ذكر بعض
 أفراد العام يحكم العام لا يخص العام اه شيخنا وفيه نظر لما علم من ان المفهوم والمنطوق من عوارض اللفظ
 ولا لفظ هنا يدل على ان غير المدخول بهن الامتعة لها وكونهن في الواقع ممدخول بهن لا يفسد ذلك وما المانع من
 كون مراد الشارح الاستدلال بكل من الآيتين العامة والخاصة وليس مراده التخصيص (قوله ولان
 المهر الخ) علامه المحذوف أي ولا نظر للمهر لان المهر الخ اه حل وقد صرح به القدر مر في شرحه (قوله
 لاجتناح عليكم) أي لا تبعه بائنا ولا مهر كقوله الجلال اه قل على الجلال (قوله أو تفرضوا لهن فريضة)

لامرأته لفارقه اياها
 بشروط كملت يجب عليه
 (الزوجة لم يجب لها نصف
 مهر فقط) بأن وجب لها
 جميع المهر أو كانت مفوضة
 لم توطأ ولم يفرض لها شيء صحيح
 (منة بفراق) أما في الاولى
 فالعموم والمطلقات متاع
 بالمعروف وخصوص فتعاليين
 أمتكن ولان المهر في مقابلة
 منعة بضعها وقد استوفاهما
 الزوج فوجب للاحتشاش منعة
 وأما في الثانية فلقوله تعالى
 لاجتناح عليكم ان طلقتم
 النساء ما لم تنسوهن أو
 تفرضوا لهن فريضة
 ومنسوهن ولان المفوضة لم
 يحصل لها شيء فيجب لها منعة
 للاحتشاش بخلاف من وجب
 لها النصف فلا تمتع لها لانه لم
 يستوف منفعة بضعها فيكفي
 نصف مهرها للاحتشاش

ولأنه تعالى لم يجعل لها سواء
يقوله فنصف ما فرضتم هذا
ان كان الفراق (لا بسببها
أو بسببهما أو ملكه) لها
كردته واسلامه ولعانه
وتعليقه طلاقها بغيرها ففعلات
ووطء أبيه أو ابنه لها بشبهة
(أو موت) لهما أو لأحدهما
فان كان بسببها كملكها
وردها واسلامها وفسخها
بغيره وفسخها بسببها أو بسببهما
كردته بدماء أو بملكها لها
بشراء أو غيره أو بموت فلا
متعة لها وطئها أم لا وكذا لو
سببها معا والزواج صغیر أو
مجنون وذلك لا تنفك الا بحاش
ولانها في صورة موته وحده
متفجرة لا مستوحشة ولا فرق
في وجوب المتعة بين المسلم
والذمي والحر والعبد والمسلمة
والذمية والحرمة والامة وهي
لسيد الامة وفي كسب العبد
وقولي أو بسببهما إلى آخره
من زيادتي والواجب فيها
ما يترضى الزوجان عليه
(وسن ان لا تنقص عن ثلاثين
درهما) أو ما قيمته ذلك وان
لا تبلغ نصف المهر وعبر جماعة
بان لا زاد على خادم فلا حد
لواجب وقيل هو أقل ما
يتمولوا إذا تراضيا بشئ فذلك
(فان تنازعا) في قدرها
(قدرها قاض) باجتهاده
(ب) قدر (حالهما) من يساره
واعساره ونسبها وصفاتها
لقوله تعالى ومنعهن على
الموسع قدره وعلى المقر قدره
مناعا بالمعروف

دخول أو في حيز النقي مفيد لا تنفك الامر من جميعا كقوله تعالى ولا تطلع منهم آثما أو كفورا فلا حاجة لجعلها
بمعنى الواو كقيل أو لجعلها بمعنى إلى ان أو لان هذا انا طرأ إلى أصل اللغة وذلك إلى استعمالها اه قل على
الجلال (قوله ولأنه تعالى لم يجعل لها سواء بقوله فنصف ما فرضتم) فاقصر على النصف في مقام بيان ما يجب لها
فدل على عدم وجوب غيره فهي خارجة من عموم قوله تعالى والمطالقات مناع بالمعروف فيقصرن على المدخول
بين بقرينة هذه الآية أي قوله وان طلقته وهن من قبل ان تمسوهن الخ بواسطة ما تقدم اه حل بالمعنى
وفيه نظر لما علمت ان آية المطلقات قد قصر ومها على المدخول بها بقرينة الآية الثانية فالاولى جعل هذه
الآية تحصر مفهوم الآية الثانية على تسليم ان التخصيص المتقدم لمفهومها فهو المفهوم الثانية قائل غير المدخول
بين لا متعة لهن فيقصر هذا العموم في المفهوم على غير المفوضة التي فوّقت قبل الوطء والفرض أما هي فتجب
لها المتعة بدليل هذه الآية الثالثة تأمل (قوله لا بسببها الخ) هذه الاربعة متعة فكان الانسب تأخير
المثل عن قوله أو موت لانها من لئلي الاربعة (قوله كردته واسلامه) أي وحده فبها اه قل على
الجلال (قوله كردته) أي أو ارضاع أمه لها وموتهم مع توقف وجوب المتعة على وطء أو تفويض وكلاهما
مستحيل في حق الطفلة ان يزوج أمه الطفلة بعد الفراق أيضا اه حل (قوله وتعليقه طلاقها) أي أو
تفويضها إليها فطالقت نفسها (قوله كردته مامعا) وهذا بخلاف التمسك كمرلانه لا يجتمع معها وغاب جانبها هنا
لان المتعة لا يجتمعان ففعلها ينافي به أو يعارضه ولأنه هنالما يسبب للمتعة سبب يغلب فيه جانبها فتأمل ولو سببها معا
فان كان الزوج صغیر أو مجنون فالفرقة بسببهما معا أو كاملا بسببها أو حدها لانهم سارق بنفس الاسر ولو ملكها
بشراء أو غيره فلا متعة لانها لو وجبت كانت عليه لها والامة لا يجب لها على سيدها مال ولو ماتا أو أحدهما فلا
متعة أيضا لانه لا يحاش وفيه وحده متفجرة لا مستوحشة اه قل على الجلال وفي المختار الفجيرة الرزية
وقد فتنه المصيبة أي أو جعته وبابه قطع اه وفي المصباح الوحشة الانتطاع وبعد القلوب عن المودة اه (قوله
أو بملكها لها) اذ لو وجب لها لو وجب لها على سيدها اه حل (قوله والزوج صغیر أو مجنون) أي والفراق
بسببها أو بالاولى ملو كان كاملا لان الفراق حينئذ بسببها فبما ذكر ليكون بسببها أو يفهم منه مقابله بالاولى
اه شيخنا وانما كان بسببها وحدها فملو كان الزوج كاملا وضرب عليه الرق لان رقهها بنفس السبي فهو سابق
على رقه فتحصل به الفرقة وفي قل على الجلال ولو سببها معا فان كان الزوج صغیر أو مجنون فالفرقة بسببها
معا أو كاملا بسببها وحدها لانهم سارق بنفس الاسر اه (قوله وفي كسب العبد) أي ما لم يزوج عبده أمته والا فلا
متعة عليه لو فارق كما لا يجب عليه مهر الخ اه حل (قوله ما يترضى الزوجان عليه) أي ولو زاد على مهر
المثل اه حل (قوله وان لا تبلغ نصف المهر) أي فلو كان النصف بنقص عن ثلاثين درهما فينبغي اعتباره
وان فاتت السنة الاولى لانه قيل بامتناع الزيادة على نصف مهر المثل اه ع ش على مر (قوله نصف المهر)
أي مهر المثل اه قل على الجلال وبما تشرع مر ويسن ان لا تبلغ نصف مهر المثل كما قاله ابن المقرئ
انتهت (قوله وعبر جماعة الخ) يقتضي انه اختلاف عبارة وفيه نظر لتفاوت الخادم جدا وقوله على خادم
انظر ما ضابطه فانه يتفاوت جدا اه سم (قوله واذا تراضيا بشئ فذلك) أي ولو زاد على مهر المثل (قوله
قدرها قاض باجتهاده) أي وان زاد ما قدره على مهر المثل كذا قاله ج و فرقه بينهما وبين الحكومة وقال
شيخنا لا تجوز له الزيادة على مهر المثل بل ولا أن يساويه اه حل (قوله وصفاتها) أي وجهها اه حل
وسم (قوله ومنعهن) أي النساء المذكورات أي المطلقات من غير مسير ولا فرض وذلك يفهم عدم
ايجابها في حق غيرهن وهو معارض بعموم وللمطلقات فالاولى الاستدلال على ايجاب المتعة للمطلقة غير المفوضة
بالقياس على المفوضة لان القياس مقدم على المفهوم ومن ثم قال البيضاوي مفهوم الآية يقتضي تخصيص
ايجاب المتعة بالمفوضة التي لم يحسبها الزوج أي ولم يفرض لها والحق في الشافعي المسوسة قياسا اه حل

و وجه اقتضائهم بذلك ان قوله تعالى ومته هو من معناه ومتعوا التسامع المذكور ان فيها أي المطلقات من غير مس ولا فرض فافهم عدم ايجابها في حق غيرهن اه سم

(فصل في التحالف) أي وما يذ كرمه من قوله ولو أثبت أنه نسكها أمس بالف الخ (قوله في المهر المسمى) أي من حيث تسميته أو قدره أو صفته فطابق ما يأتي اه شيخنا (قوله اختلافًا أو وارثا هما الخ حاصل ما يؤخذ من المتن والشارح صريحان في أن صورة لانه ذكر في المختلفين خمس صور لان قوله أو وارث أحدهما والاخر تحت صورتيان والخامسة هي قوله كزوج ادعى مهر مثل الخ وذكر في المختلف فيه أو بعته لانه جعل في الصفة صورتين وأربعة في خمسة بعشرين وقال الشارح ولا يبيّن الخ هاتان صورتان في العشرين باربعين وقوله سواء اختلاف قبل الوطء أو بعده هاتان صورتان في الأربعين ثمانين هذا وقرر بعضهم صور المقام من حيث هي فقال الحاصل ان الاختلاف اما ان يقع من الزوج أو وارثه أو وليه أو وكيله مع الزوجة أو وارثها أو وليها أو وكيلها والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر صورة وعلى كل امان يكون الاختلاف في قدر المسمى أو في جنسه أو صفته أو حاله وتأجيله أو قدر الاجل أو تسميته فهذه الستة تضرب في الستة عشر يحصل ستة وتسعون وعلى كل امان لا يبيّن لواحدهما أول لكل منهما يبيّن وتعارضتا فيحصل مائة واثنان وتسعون اه شيخنا وإذا اعتبرت ان الاختلاف اما قبل الدخول أو بعده وبعد الفراق أو قبله بلغت الصور خمسمائة وستة وستين صورة (قوله في قدر مسمى) أي وكن ما يدعيه الزوج أقل من مدعاها فان كان ما يدعيه أكثر من مدعاها فلا تحالف بل يعطى الزوج ما يدعيه ويبقى الزائد يده لانه مقر له به وهي تنكره كمن أقر لشخص بشئ فكذبه اه برماوى وشرح مر وقد أشار الشارح لهذا التقييد بالتمثيل حيث قال كان قالت نسكتني بالف فقال بل بخمسمائة (قوله في قدر مسمى) خرج بمسمى ما لو وجب مهر المثل لتعسف التسمية ولم يعرف لها مهر مثل واختلافه في صدق بيمينه لانه غارم والاصل براءة ذمته عما زاد اه شرح مر (قوله الشاملة لجنسه) جعل الصفة هنا شاملة للجنس وقدم في باب الحوالة انه مفهوم منها بالاولى فانظر أي الصبي عين أولى وله ما قدمه فليتامل وسيأتي قبيل الطلاق ما يؤيده اه شوبري (قوله كان ادعت تسمية قدر فانكرها) أي ولم يدع تفويضاً فان ادعاه فالاصل عدم التسمية من جانب وعدم التفويض من جانب فيحالف كل منهما على نفي مدعى الآخر تمسكاً بالاصل وكذا لو اختلفا في عقدين فاذا حلفت وجب لها مهر المثل فلو كانت هي المدعية للتفويض وكانت دعواها قبل الدخول فكذلك خلافها لمن استظهر عدم سماع دعواها اذ لم تدع على الزوج شيئاً في الحال غايته ان لها ان تطالب بالفرض ووجه رده امتناع مطالبتها له حيث يفرض مهر مثلها لدعواه مسمى دونه اه شرح مر (قوله والمسمى أكثر من مهر المثل في الاولى) أي لتظهر الفائدة والا فلا تحالف أو من غير نقد البلد أو معينا ولو أنقص من مهر المثل لتعلق الفرض بالعين اه حل (قوله أو لكل منهما يبيّن وتعارضتا) بان أطلقنا أو أرختا بتأريخ واحد أو أرختا احدهما وأطلقت الأخرى كما قالوا في البيع فليجوز اه حل (قوله لكن يبدأ هنا الخ) في تعبيره بالاستدراك نظر لانه استدراك على قوله ومن يبدأ به وهو ليس بامر عام حتى يستدرك عليه لان من عبارة عن الزوجة لانها بمنزلة البائع الذي يبدأ به ثم بل الاستدراك ينافي المستدرك عليه فلعن الاولى والاخصر ان يقول كافي البيع فيما رفيه لكن يبدأ الخ كافي جج وعبارة الرشدي قوله ومن يبدأ به ينبغي حذفه لانه ينافي الاستدراك وليس هو في عبارة التحفة اه ومنشأ هذا حل من هنا على الزوجة فقط كما علمت وسببه النظر لكلام المتن في البيع ولو نظر اليه مع الشارح هناك لتبين ان من هنا واقعة على الزوج نارة والزوج جة أخرى فيكون فيه عموم فيحسن الاستدراك وعبارته ثم يبدأ بنفي وبائع مثلاً لان جانبه أقوى لان المبيع يعود اليه بعد الفسخ المرتب على التحالف ولان ملكه على الثمن قد تم بالعقد وملك المشتري على المبيع لا يتم الا بالقبض فعمل ذلك اذا كان المبيع معيناً والثمن في النعمة نفي

*(فصل في التحالف اذا وقع اختلاف في المهر المسمى لو (اختلفا) أي الزوجان (أو) وارثا هما أو وارث أحدهما والاخر في قدر مسمى) كان قالت نسكتني بالف فقال بخمسمائة (أو) في (صفته) الشاملة لجنسه كان قالت بالف دينار فقال بالف درهم أو قالت بالف صحبة فقال بالف مكسرة (أو) في (تسمية) كان ادعت تسمية قدر فانكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل او ادعى تسمية فانكرتها والمسمى أكثر من مهر المثل في الاولى وأقل منه في الثانية ولا يبيّن لواحدهما أول لكل منهما يبيّن وتعارضتا (تحالفا) كما في البيع في كيفية اليمين ومن يبدأ به لكن يبدأ هنا بالزوج لقوة جانبه بعد التحالف

العكس يبدأ بالمشتري وفيما إذا كانا عيين أو في الذمة يستويان في تخيير الحاكم بأن يجتهد في البداة بأيهما انتهت (قوله بقاء البضع له) أي في الجملة والاف التحالف يأتي بعد انحلال العصمة ومع ذلك يحلف الزوج اه حل (قوله سواء اختلفا قبل الوطء أم بعده) وسواء اختلفا قبل انقطاع الزوجية أم بعده اه شرح الروض (قوله الا الوارث في النقي فيحلف على نقي العلم) كذا أعلم ان موثقنا كسح بالف وانما نكح بخمس مائة ولا يلزم من القطع بالاثبات القطع بالنقي لاحتمال جريان عقدين علم أحدهما دون الآخر اه شرح ممر (قوله كزوج ادعى مهر مثل) أي قدر يساوي مهر المثل وان لم يأت بعنوان مهر المثل وهذا القيد لاصل التحالف كما يعلم من كلامه في بيان المفهوم وقوله وولي صغيرة أو مجنونة قيد لحلف الولي لاصل التحالف كما يعلم أيضا من كلامه في بيان المفهوم وقوله زيادة هذا القيد زاده على أصله كما قال ولم يذكر محترزه وحاصله ان الولي لو ادعى اقل من مهر المثل مع كون الزوج مدعيه مهر المثل فان الزوج هو المصدق ويدفع للولي ما ادعاه ويبقى الزائد بيده قياسا على ما نص عليه البرماوي وممر فيما سبق في الاختلاف في القدر من ان الزوج لو ادعى قدر او ادعت الزوجة أقل منه فته يصدق ويدفع لها ما ادعته ويبقى الزائد بيده (قوله وولي صغيرة أو مجنونة زيادة) فيه العطف على معدولي عاملين مختلفين سكن أحدهما مجرور وتقدم وهو جائز اتفاقا كقولك في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله وولي صغيرة أو مجنونة) أي أو زوجة وولي صغيرة أو مجنون وقد أنكرت نقص الولي عن مهر المثل أي أو وليهما إذا كان الاصدان من ولي الزوج لانه حينئذ تجوز الزيادة منه على مهر المثل اه حل (قوله فمما يتحالفان) فيحلف الولي ان عقده وقع هكذا فهو وحلف على فعل نفسه وثبت المهر ضمنا فلا ينافي ما في الدعوى ان الشخص لا يستحق شيئا بين غيره اذ ذلك في حلقه على استحقاق موليه كذا اه حل (قوله حلفت دونه) أي حلفت على البت ولا يجزئها الحلف على نقي العلم بفعل الولي وفيه كيف تحلف الزوجة على البت اذا كانت صغيرة لم تشهد الحال ولم تأذن فكان المناسب ان هذه تحلف على نقي العلم بتزويج وليها بالقدر المدعى به الزوج واليه ذهب جمع متقدمون اه حل (قوله وولي البكر البالغة) أي أو ولي الثيب اه شرح الروض (قوله حلفت دون الولي) أي على البت وانما حلفت عليه مع انه فعل غيرها لانه لما كان فعل الولي مقيدا بما نأذنه فيه فكانها الفاعلة أولانه نقي محصور يسهل الاطلاع عليه اه قل على الجلال (قوله ثم يفتح المسمى) وينفذ الفسخ باطنا أيضا من الحق فقط اه شرح ممر (قوله ويجب مهر مثل) أي لان التحالف يوجب رد البضع وهو متعة ذكر فوجب قيمته وهي مهر المثل اه من ع ش على ممر (قوله ويجب مهر مثل) أي أو نصفه وقوله وان زاد الخ أي في صورة الاختلاف في القدر اه شيخنا أي وفيها لو أنكر الزوج التسمية وادعت هي تسمية معينة أنقص من مهر المثل فانما يتحالفان في هذه الصورة أيضا ويرجع لمهر المثل كما تقدم عن الحايي (قوله أو فوقه) أي سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولي أو أزيد مما ادعاه الولي فلا تحالف في الصورتين بل يصدق الزوج فيه ما هكذا في شرح الروض فلا يلتفت لتعيينه الحايي بقوله أي ودون ما ادعاه الولي (قوله لان نسكاح من ذكر بدون مهر المثل يقتضيه) والولي تحلف الزوج على نقي الزيادة على مهر المثل لانه ربما نكح فيحلف الولي ويثبت مدعاه اه حل (قوله وفي الثانية الى قول الزوج) قال الباقي سني كذا قالوه والتحقيق ان يحلف الزوج له ينكح فيحلف الولي ويثبت مدعاه وان حلف الزوج ثبت ما قاله قال بعضهم وهذا معلوم من كلامهم لانهم انما نقوا التحالف لا الحلف اه حل لكن هذا انما يصح اذا كان مدعى الزوج فوق مهر المثل ودون مدعى الولي اما لو كان فوق مدعى الولي أيضا فلا معنى لتخليفه بل يصدق من غير عيين ويدفع للولي قدر ما ادعاه ويبقى الزائد بيده كما تقدم (قوله لان التحالف فيها يقتضي الرجوع الى مهر المثل وتعبيري باختلافهما في التسمية أعظم من قوله ولو ادعت

لبقاء البضع له سواء اختلفا قبل الوطء أم بعده فيحلفان على البت الا الوارث في النقي فيحلف على نقي العلم على القاعدة في الحلف على فعل الغير (كزوج ادعى مهر مثل وولي صغيرة أو مجنونة ادعى زيادة) عليه فانها يتحالفان كما مر في لو كانت الصغيرة والمجنونة قبل حلف الولي حلفت دونه ولو اختلف الزوج وولي البكر البالغة العاقلة حلفت دون الولي (ثم) بعد التحالف (يفسخ المسمى) على ما مر في البيع من انهما يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ بالتحالف (ويجب مهر مثل) وان زاد على ما ادعته الزوجة اما اذا ادعى الزوج دون مهر المثل أو فوقه فلا تحالف ويرجع في الاولى الى مهر المثل لان نسكاح من ذكر بدون مهر المثل يقتضيه وفي الثانية الى قول الزوج لان التحالف فيها يقتضي الرجوع الى مهر المثل وتعبيري باختلافهما في التسمية أعظم من قوله ولو ادعت

تسمية الخ) أي لان تعبير الاصل لا يشمل ما اذا ادعى تسمية فانكرتها (قوله ولو ادعت نكاحا ومهر مثل الخ) عبارة
 أصله مع شرح المحلى ولو ادعت تسمية لقدرة فانكرها والمسمى أكثر من مهر المثل تحالف في الاصح لرجوع ذلك
 الى الاختلاف في القدر لانه يقول الواجب مهر المثل وهي تدعى زيادة عليه ولو ادعت نكاحا ومهر مثل الى آخر
 ما هنا انتهت وفي قول عليه مانعه قوله ومهر مثل هو مفهوم قوله ادعت تسمية واعلم ان هذه المسئلة كانت
 قبلها الا ان كلامهما في تلك ادعى تسمية صحيحة وفي هذه ادعت الزوجة تسمية فاسدة وادعى الزوج عدمها وفي
 الواقع أن التسمية صحيحة كما يصرح به تكليفهم له بالبيان فقوله بان لم تجر تسمية صحيحة تصحح لدعواها مهر
 المثل والمراد ما تضمنه ذلك من كون التسمية فاسدة أو انها صرحت به وأنكر الزوج ذلك المهر الفاسد الذي
 تضمنته الدعوى أو صرحت به أو سكنت عنه في جوابه معتمدا فيه على ان المهر الفاسد الذي ذكرته نفى في العقد
 أولم يذكر فيه وانما الذي ذكر فيه تسمية صحيحة لكنه لم يصرح بها لذلك كاف ببيانها وأما لو ادعت نفى
 المهر في العقد أو السكوت عنه فيه ووافقه على ذلك أو ادعت تسمية فاسدة وأجاب بنفى المهر في العقد أو
 بالسكوت عنه فيه أو وافقه عليها ولو اوجب في جميع ذلك المهر المثل اتفاقا ولا حاجة الى تكليف بيان ولا الى
 تحالف ولا حلف أيضا هكذا يجب أن يفهم هذا المقام فانه مما اتسع فيه الكلام وتراحت فيه الافهام وزلت فيه
 الازدحام والله ولي التوفيق والالهام انتهى وفي سم مانعه قوله ولو ادعت نكاحا الخ قال الزركشي هذه المسئلة
 قريبة في المعنى من التي قبلها يعني قوله في المنهاج لو ادعت تسمية فانكرها تحالف في الاصح قال الزركشي فالتأمل
 الفرق بينهما اه قال العراقي قلت هناك أنكر التسمية ومقتضاه لزوم مهر المثل فان كان مدعا هازا زاعا عليه
 أو من غير جنسه فقد اختلفا في المهر في تحالفان وأما هنا فانه أنكر أصل المهر ولا سبيل اليه مع الاعتراف بالنكاح
 فلهذا كلف البيان فان ذكر قدر أنقص مما ذكر جاء التحالف وان أصر حلفت وقضى لها اه (قوله
 ومهر مثل) خرج ما لو ادعت نكاحا بمسمى قدر المهر أو لا فقال لأدري أو سكنت فانه لا يكف البيان على الراجح لان
 المدعى به هنام معلوم بل يحلف على نفى ما ادعته فان نكل حلفت وقضى لها اه شرح مدر (قوله بان لم تجر
 تسمية صحيحة) هذا بيان لمستندها في نفس الامر في دعوى مهر المثل وان لم تصرح بهذا المستند في الدعوى وقوله
 بان أنكره أي المهر من أصله كما يدل له قوله فيما بعده يقتضيه وليس المراد انه أنكر مهر المثل فقط وقوله بان
 نفى في العقد بيان لمستنده في الواقع في الانكار وقوله أولم يذكر فيه بيان لمستنده في نفس الامر في السكوت
 وان لم يصرح بهذا المستند هكذا وزع الشوري اه شيخنا وفيه انه لا يتعين التوزيع بل يمكن رجوع كل
 من قوله بان نفى لكل مما قبله وكذا قوله أولم يذكر فيه يصح رجوعه أيضا اه (قوله بان نفى في العقد) له
 بيان لمستند الزوج في انكاره في الواقع بحسب زعمه لانه استند اليه في الظاهر حتى يقال قضيه ذلك فوجب
 موافقته على مهر المثل ويحتمل ان يقال لما كان تجرد نفية في العقد لا يوجب مهر المثل لاحتمال ان يكون
 النفي على وجه التفويض الصحيح لم تكن دعوى نفية في العقد وجبة للاعتراف بمهر المثل وان كان شرط
 المسئلة ان لا تدعى تفويضا لانه فرق بين دعوى التفويض ودعوى ما يحتمل التفويض فالتأمل وقوله
 أولم يذكر فيه بيان لمستند سكونه في الواقع فهو شر مرتب اه سم (قوله بان نفى في العقد) اعترض
 بانه مكرر مع قوله السابق بان لم تجر تسمية صحيحة لان هذا من افراد ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة
 اما بسبب نفى المهر أو عدم ذكره فيه أو تسمية فاسدة وأوجب بان قوله بان لم تجر الخ بيان لمستند وجوب مهر المثل
 لها وقوله بان نفى الخ بيان لمستند انكاره أو سكونه اه وعلى باضاح (قوله وهو اختلاف في قدر مهر المثل) محل
 تأمل لانها تدعى وجوب مهر المثل ابتداء وهو ينكره ويدعى تسمية قدره فانه أر يدان هذا ينشأ عنه
 الاختلاف في قدر مهر المثل بان يدعى ان المسمى قدر مهر مثلها فتدعى عدم التسمية وان مهر مثلها أكثر من ذلك
 على ما فيه وعلى كل فهد غير ما مر من ان القول قوله في مهر المثل لانهم اتم اتفاقا على انه الواجب وان العقد

تسمية فانكرها تحالفا
 وتقيدي دعوى الزوج
 بمهر المثل والولي زيادة من
 زيادتي (ولو ادعت نكاحا
 ومهر مثل) بان لم تجر تسمية
 صحيحة (فأقر بالنكاح فقط)
 أي دون المهر بان أنكره أو
 سكنت عنه وذلك بأن نفى في
 العقد أولم يذكر فيه (كاف
 ببيان) المهر لان النكاح
 يقتضيه (فان ذكر قدره
 وزادت) عليه (تحالفا) وهو
 اختلاف في قدر مهر المثل (أو
 أصر) على انكاره (حلفت)

خلاف التسمية بخلافها اه مر وج وقوله غير ما مر أي في كلامهما لأن هذه ليست في كلام الشارح
 اه شيخنا والذي مر في كلامهما وما مر في بيان محنة ز قول المتن في قدر مسمى حيث قال هـ نـ كـ وخرج
 بمسمى ما لو وجب مهر المثل الخ فليراجع الشارح وفي قل على الجلال قوله وهو اختلاف في قدر مهر المثل
 أي اختلاف في تسمية وقعت حالة العقد مساوية لمهر المثل أولا وأما مهر المثل فلا تقع المخالفة فيه لأن له مرجعا
 معروفا بقرينة أو أجنبية ولذلك لو حلفت رجعت إليه اتفاقا اه (قوله عين الرد) فيه نظر لأنه لم يحصل
 منه نكول حتى يحصل رد الان يقال نزل اصراره على عدم البيان منزلة امتناعه من اليمين اه شيخنا (قوله
 وطالبته) قيد به لتكون الدعوى ملزمة لانها اذا لم تطالب به يحتمل انما ابرأته فلم يصح (قوله لزما وقوله ولا
 للوطء) أي للاحتراز عن التشطير وقوله في الدعوى متعلق بالتعرض اه شيخنا (خاتمة) * لو أعطاهما
 مالا وادعت انه هدية وقال بل صدق صدق يمينه وان لم يكن المدفوع من جنس الصداق لانه أعرف
 بكيفية ازالة ملكه فان أعطى من لادين عليه شيئا وقال المدافع بعوض وأنكر الاخذ صدق يمينه ويفارق
 ما قبله بان الزوج مستقل بإداء الدين وبصدده وبانه يرد براءة ذمته بخلاف ما عطى من لادين عليه فيها
 وتسمع دعوى دفع صداق لولي محجورة لا لولي رشيد فتدول بذكر الا اذا ادعى اذنها نطقا ولو اختلفا في عين
 المنكوحه صدق كل فيما نفاه يمينه ولو قال لامرأتين تزوجتكما بالف فقلت احداهما بل انا فقط بالف
 تخالفا واما الاخرى فالقول قولها في نفي النكاح اه شرح مر وقوله بخلاف ما عطى من لادين عليه
 كأن فيه تحريفا وحق التعبير ان يقول بخلاف ما عطى من لادين عليه وعبارة ج قال في الروضة لو بيعت لغير دائته
 شيئا وزعم انه بعوض وقال المدفوع اليه بل هدية صدق المدفوع اليه اه أي لانه لا قرينة تفتنه ان صدق
 الدافع بل المدفوع اليه لان الغالب في الدفع والارسال ان غير الدائن من غير ذكر عوض انه تبرع انتهت
 * (فرع) * لو خطب امرأة ثم أرسل اليها أو دفع اليها ما قبل العقد ولم يصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو
 منه رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الاذري ونقله الزركشي وغيره اه زى وكذا لو ماتت
 فله الرجوع على من دفعه اليه بخلاف ما لو عقد وطلق قبيل الدخول فلا رجوع لان مداره على العقد وقد
 حصل حرره اه مل

* (فصل في الوليمة) * أي وما يذكر معهما من قوله وحرم تصوير حيوان ومن قوله ولضيف الى آخر الفصل (قوله
 من الولم وهو الاجتماع) أي لغة وقوله وهي تقع أي شرعا اه عـ شـ على مر مع ان عبارة المختار الوليمة
 طعام العرس اه فهي تقتضي ان قول الشارح وهي تقع الخ لغوي أيضا (قوله من الولم) أي نهى لغة
 اسم لكل شيء قام به الاجتماع طعاما أو غيره فهي صفة مشبهة وقوله تقع أي نطاق شرعا هذا يخص من المغوى
 كما هو القاعدة وقوله على كل طعام أي لانه قام به اجتماع الناس عليه وقوله لسرور جري على الغالب كما
 قال في شرح الروض المتخذة للمصيبة تسمى وليمة أيضا وقوله من عرس يطلق على العقد والدخول والاملاك اسم
 للعقد فهو عطف خاص على عام وكلامه يقتضي انها تطلب للعقد نارة والدخول أخرى فهي متعددة ويشير اليه
 أيضا فيما يأتي والمعتمد ان امرأته واحدة تدخل وقتها بالعقد والافضل فعلها بعد الدخول وقبله خلاف الاولى اه
 شيخنا وفي قل على الجلال قوله وهي لغة اسم للاجتماع يقال أولم الرجل اذا اجتمع عتله وخلقه أو لاستدعاء
 الناس للطعام أو لاصلاح الطعام كذلك أولم الطعام المتخذ للعرس أولم كل طعام يتخذ لسرور غالبا اذا أطلقت
 فهي للعرس وجملة الولائم عشرة فلعقد النكاح املاك بكسر أوله ويقال له سند خي بشين معجمة مكسورة فنون
 ساكنة فذال مهملة فقاء معجمة مكسورة وتين فتحية مشددة وللدخول فيه وليمة وللولادة خرس معجمة مضمومة
 فراء مهملة ساكنة فسین مهملة أو صاد كذلك وللمولود عتيقة وللعنان اعدار بهمزة مكسورة فتعين مهملة
 ساكنة فذال معجمة وآخر مهملة وتسحب في الذكر ولا بأس بها لانتى للنساء فيما بينهن ولحفظ القرآن

عين الردائها استحق عليه مهر
 مثلها (وقضى لها) به (ولو
 أثبتت) باقراره أو بينة أو
 يمينها بعد نكوله (انه
 نكحها أمسى بالف واليوم
 بالف) وطالبته بالفين (لزما)
 لا مكان صحة العقدين كان
 يتخللهما من الخلع ولا حاجة الى
 التعرض له ولا للوطء في
 الدعوى (فان قال لم أطأ)
 فيها أو في أحدهما (صدق
 يمينه) لموافقته للاصل
 (وتشطر) ماذا كرم من الالفين
 أو من أحدهما لان ذلك فائدة
 تصديقه (أو) قال (كان
 الثاني تجديد) لا لاول لا اعتدا
 ثانيا (لم يصدق) لانه خلاف
 الظاهر نعم له تخالفها على نفي
 ذلك لا مكانة
 * (فصل) في الوليمة * من
 الولم وهو الاجتماع وهي تقع
 على كل طعام

حذاق بمهمة مكسورة فذال معجزة وآخرة قاف وللبناء وكيرة وللقدم من السفر تقيعة سواء فعلها القادم أو غيره
لأجله وقيدته الأذرعى بالسفر الطويل لانتحوا أيام يسيرة وللأصيبة وضيفة بفتح الواو وكسر الصاد المجتمة وبلا سبب
مأدبة بضم الدال المهملة وفتحها قبل موعدة وبعد همة ساكنة وتظامها بعضهم بقوله

ان الولاثم في عشر جمعة * املاك عند واعذار لمن ختنا

عرس وخرس نقاس والعقيقة مع * حذاق ختم ومأدبة المريدتنا

تقيعة عند عود المسافر مع * وضيفة لصاب مع وكبيرنا

انتهى (قوله لسر وحدث) * (تنبيهه) * قال الراغب الفرق بين الفرح والسرو ران السرو ران الشرح
الصدر بلذة فيها طمأنينة الصدر عاجلا وآجلا والفرح انشراح الصدر بلذة عاجلة غير آجلة وذلك في
المدان البدنية الدنيوية وقد يسمى الفرح سر وراو عكسه لكن على نظر من لا يعتبر بالحقائق ويتصور
أمرهم بصورة الآخر اه مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم ان في الجنة دارا يقال لها دار الفرح

١٠ ع ش على مر (قوله أو غيرهما) كعتان وقدم من سفر قال الأذرعى ان محل ندب وليلة الختان

في حق المذكور دون الأناث لانه يخفى ويستحي من اظهاره لكن الأوجه استحبابه فيما بينهن خاصة وأطلقوا

بهم القدوم من السفر وظاهر ان محله في السفر الطويل لقضاء العرف به امان غاب يوما أو أياما يسيرة الى

بعض النواحي القريبة فكما لحاضر اه شرح مر (قوله لكن استعملها الخ) في الصحاح الوليمة طعام

العرس وقال العرس طعام الوليمة ويدخل وقتها بالعقد فلا تجب الاجابة لما تقدمه وان اتصل بها اه حل

وعبارة شرح مر ولم يترضوا الوقت الوليمة واستتبط السبكي من كلام البغوي ان وقتها موسع من حين

العقد ولا آخر لوقتها قبل دخول وقتها والافضل فعلها بعد الدخول اى عقبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على

نسائه الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل ولا تقوت بطلاق ولا موت

ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة اه وقوله ان وقتها موسع أى في حق الحرة اما الامة فوقتها ارادة اعدادها

للوطء ونقل بالدرس عن سم ببعضها واما مشمله وقوله من حين العقد فتبين ان ما يقع من الدعوة قبل

العقد لفعل الوليمة بعده لا تجب فيه الاجابة لكون الدعوة قبل دخول وقتها والظاهر الوجوب لان الدعوة وان

تقدمت فهي لفعل ما تحصل به السنة وعليه فالمراد بقوله فتجب الاجابة الخ ان الاجابة تجب لها حيث كانت تفعل

بعد العقد اه ع ش عليه فيهما (قوله الوليمة سنة) صرح الجرحاني بنسب عدم كسر عظمها كالعقيقة

ووجهه ما قاله ثم ان فيه تفاؤلا بسلامة اخلاق الزوجة واعضاءها كالولد ويؤخذه انه يسر هنا في المذبح

ما يسر في العقيقة ويبحث الأذرعى ان الواحدا وتعدد الزوجات وفصدها عن كفت فان لم يقصد ذلك استحب

التعدد كما بحثه بعض المتأخرين خلافا للزركشي ومنازعة بعضهم فيه بان المتجه انما كالعقيقة فتعدد بتعدد

مطامير دودة اظهور الفرق بانها جعلت فداء للنفس بخلاف ما هنا ونقل ابن الصلاح ان الافضل فعلها بالسلامة

لانها الاتم في مقابلة نعمة ليلية اه شرح مر (قوله أو لم على بعض نسائه) والاقرب كما قاله شيخنا ج انها

أم سلمة اه شرح الاعلام اه شوبري (قوله وعلى صفة الخ) فيه ان صفة كانت سرية وفيه دليل على انها

تشرع للتسري وهو كذلك ولا تجب الاجابة وتعدد بتعدد وان تسري بهن في يوم وليلة هذا والذي في عيون

الآثاره صلى الله عليه وسلم أعتقها وزوجها وجعل عتقها صداقها وان ذلك من خصائصه واشترائها بتسعة أروش

وفي رواية انه لما جمع سيخيبر جاءه الكبي فقال اعطني جارية من السبي فقال اذهب فخذ جارية فاخذ

صفة فقالوا يا رسول الله انما سيده قريظة والنضير لا تصلح الاك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خذ جارية من

السبي غيرها وقال ابن شهاب كانت مما أفاء الله علينا فحبها وأولم عليها بتمرو وسويق وقسم لها اه حل (قوله

وعلى صفة بئر الخ) عبارة الجلال وعلى صفة بحيس انتهت وقوله بحيس هو بقع الحاء المهمة وسكون التحتية

يخذل سر وحدث من عرس
واملاك أو غيرهما لكن
استعملها مطلقا في العرس
أشهر وفي غيره تقيد فيقال
وليمة ختان أو غيره
(الوليمة) لعرس وغيره
(سنة) لثوبها عنه صلى الله
عليه وسلم قولاً لوقته لا فقد أولم
على بعض نسائه بمذنين من
شعير وعلى صفة بئر وسمن
وأقط وقال لعبد الرحمن بن

وآخره سينمهد له تمر وسمن وأتقن مخلوطة وقد يجعل بدل الاقط دقيق وبذلك علم انه لا تنقيد بقدر مخصوص
 فحصل بكل طعام ووزقت الحقيقة بالنص فيها على شاتين أو شاة لكن أقل الكمال هنا لا يمكن بما في الفطرة
 شاة اه قل على الجلال (قوله ولو بشاة) قال في الفتح ليست لهذه الامتناعية وانما هي التي للتقليل اه
 * (تنبيه) * يتجه تعددها بتعدد الزوجات أو الاماء وان عقد عليهن معا كزوجاء له أو لا دينه بدله ان يعق عن
 كل واحد وتكفي وليمة واحدة بمدة تزوج الجميع بقصد هن اه شوبري (قوله وأقلها لا يمكن) وهو من
 تلك زيادة على يوم وليمة ما بقي بها (قوله وبأى شيء أولم من الطعام جاز) من مأكول أو مشروب ومنه المشروب
 الذي يعمل في حال العقد من سكر أو غيره أي حيث فعل بعد تمام العقد لا قبله لان وقت الوليمة لا يدخل الابتسام
 العقد كعلم اه حل (قوله بضم العين الخ) وأما بكسر العين فالمرأة تنفها في المختار والعرس بالكسر امرأة الرجل
 والجمع أعراس ورجماء هي الذكروا لثني عرسين اه وفي المصباح العروس وصف يستوي فيه الذكور
 والانثى مادام في عرسها وجمع الرجل عرس بضمين مثل رسول ورسول وجمع المرأة عرائس وأعراس بامرأته
 بالالف تدخل بها وأعراس عمل عرسا وعرس الرجل بالكسر امرأته والجمع أعراس مثل حمل واحمال وقد يقال
 للرجل عرس أيضا اه (قوله والمراد الاجابة لوليمة الدخول) أي وأما الاجابة لوليمة العقد فسنة وهذا بناء
 على انها تعدد وكلام الشارح يقتضي الجريان عليه والمتمم انما واحدة يدخل وقتها بالعدة والافضل فعلها بعد
 الدخول ومع ذلك لو خالف الافضل وفعلت قبله أي وبعد العقد وجبت الاجابة أيضا للعقد فوقت الاجابة يدخل
 بالعقد أي لنا اه شيخنا (قوله فرض عين) وقيل فرض كفاية وقيل سنة اه من أصله (قوله ولغيره سنة)
 ومنه وليمة النسرى كنهو ظاهر وقيل تجب واختاره السبكي لاختيار فيه اه شرح مر (قوله تدعى لها
 الاغنياء) فيه ان هذا يقتضي ان التخصيص للاغنياء تجب الاجابة معه وهو يخالف ما صرح به المصنف ثم
 رأيت ج أجاب بان الكلام في مقامين بيان ما جبل عليه الناس في طعام الوليمة وهو الرأيه أي شأنها ذلك
 وليس من لازم ذلك وجوبه بالتفعل وبيان ما جبلوا عليه في اجابته وهو التواصل والتحاب وهو انما يحصل حيث
 لم يهرمه قصدهم وغرلك دور ومن شأن التخصيص ذلك اه حل وفي المصباح وغرصدته وغرامن باب
 تعب امتلا غيفا فهو غرا اهدر والاسم الوغرم مثل فلس مأخوذ من وغرة الحروهي شدته اه (قوله ومن
 لم يجب الدعوة الخ) ليس هذا من الحديث وانما هو مدرج من كلام أبي هريرة اه ع ش على مر (قوله
 قالوا المراد الخ) وجه التبري وض وهو ان هذا التخصيص يحتاج الى دليل مع مجي التعميم في الحديث الذي
 ساقه الشارح اه حل (قوله بشرط) المذكور منها في كلامه سبعة ويعلم من عبارة شرح مر
 المنقولة على الآثار دعوى من عبارة سم المنقولة بعدها واحدا تأمل (قوله منها السلام داع الخ) ومنها ان
 لا يكون الداعي فاسقا أو شريرا بل له الباطل باهاتة والفخر في الاحياء وبه يعلم اتجاه قول الاذري كل من جازهم به
 لا تجب اجابته وان يكون الداعي عا في التصرف فلا يجيب غيره وان أذن له وليه لعصيانه بذلك ثم ان أذن اعبده
 في ان يولم كان كالحل لكن بشرط ان يأنذنه في الدعوة أيضا تنقيصا مامر فيما يشهد رولو اتخذها الولي من مال
 نفسه وهو أب أو جد وجب الحضور كما يحثه الاذري وان يكون المدعو حرا ولو سفيها أو عبدا باذن سيده مولو
 مكاتبه يوزن له ان لم يضر حضوره بحسبه والافاذن فيما يظهر أو بعضا في نوبته وان لا يعتذر لاداعي فيعذره
 أي عن طيب نفس لاعتناء بحسبه القرائن كنهو ظاهر اه شرح مر ومن الشروط أيضا ان لا يترتب
 على اجابته ذلوة محرمة فالمرأة تجيب المرأة ان أذن زوجها أو سيدها لا الرجل الا ان كان هناك مانع خلوة محرمة
 كعهرم لها أو له أو مسوح أو امرأة أمام مع الخلوة فلا يجيبها مطلقا وكذا مع عدمها ان كان الطعام خاصا به كان
 جلست بيته وبعت له الطعام الى بيت آخر من دارها خوف الفتنة اه سم (قوله فينتقي طلب الاجابة) أي
 وجوب ذلك أو نفيه مع الكافر أي داعيا كان أو مدعوا الكتمان كان داعيا أو مدعوا مسلما كان انتفاء الطلب

عوف وقد تزوج أولم ولو
 بشاة واهما البخاري والامر
 في الاخير للندب قياسا على
 الاضحية وسائر الولائم
 وأمرنا لا يمكن شاة وغيره
 ما قدر عليه والمراد أقل
 الكمال شاة قول التنبيه
 وبأى شيء أولم من اد طعام جاز
 (والاجابة لعرس) ضم
 العين مع ضم الراء واسكانه
 والمراد الاجابة لوليمة الدخول
 (فرض عين ولغيره سنة) خبر
 المصنف بن اذ ادعى أحدكم
 الى الوليمة فليأتها وخبره سائر
 شر الطعام طعام الزوجة تدعى
 لها الاغنياء وترك الله تراء
 ومن لم يجب الدعوة فقد عصى
 الله ورسوله قالوا والمراد
 وليمة العرس لانها المعهودة
 عندهم وحل خبر أبي داود
 اذا دعا أحدكم أخاه فليجب
 عرسا كان أو غيره على الندب
 في وليمة غير العرس وأخذ
 بجاسة بظاهره وذ كر حكم
 وليمة غير العرس من زيادتي
 وانما تجب الاجابة أو تسن
 (بشرط منها السلام داع
 ومدعو) فينتقي طلب الاجابة
 مع الكافر لا تنفاه المودة معه
 نعم تسن لمسلم

عن المسلم ظاهر وان كان بالعكس كان اتقاء الطلب عن الكافر غير ظاهر بناء على انه مخاطب بالفروع ولهذا قال حل قوله فيتنق طلب الاجابة مع الكافر هذا في الدنيا والا لا الكافر مخاطب بالفروع اه حل (قوله دعاه ذي) أي وقد ربحى اسلامه أو كان رجلاً وجاراً والالم تسن بل تكره اه حل (قوله بان لا يخص بها الاغنياء) أي من حيث انهم اغنياء فلو خصهم لكونهم جيرانه أو اهل حرفته أو نحو ذلك لتوجب الاجابة اه شوبري (قوله ولا غيرهم كالفقراء) أي وقد خصهم لاجل فقرهم مشافتي خص الاغنياء أو الفقراء لا تجب ولا تسن للمدعو ولا غيره هذا والمعتد انه ان خص الفقراء وجبت أو سنت فالمضر تخصيص الاغنياء فقط فتقييد الاصل باغنياء هو المعتد والمراد بالغنى هنا ما يقصده التجميل بهيته أو جاهه ولو كان فقيراً اه شيخنا (قوله ولا غيرهم) فإذا خص بدعوته شخصاً لم تجب الاجابة لعله ولا على غيره ونقل عن شيخنا زى انه لو خص الفقراء وجبت عليهم الاجابة أو سنت اه حل (قوله أو جيرانه) المراد بهم هنا أهل محله ومسجده دون أربعين داراً من كل جانب اه شرح مر (قوله فالشرط ان لا يظهر الخ) جواب شرط مقدر تقديره فان لم يتمكن من التعميم لفقره أو قلة الطعام فالشرط الخ أي في شرط لوجوب الاجابة أحد أمرين التعميم لجيرانه أو عشيرته مثلاً عند التمكن وكثرة الطعام وان لا يظهر منه قصد التخصيص عند عدم تمكنه لفقره أو قلة الطعام هكذا يؤخذ من عبارة شرح الروض اه عسماوى وعبارة شرح الروض وليس المراد ان يعي جميع الناس لتعذر بل لو كثرت عشيرته أو نحوها ونجحت عن الضبط أو كان فقيراً لا يمكنه استيعابها فالوجه كما قال الاذرى عدم اشتراط عموم الدعوة بل الشرط ان لا يظهر منه قصد التخصيص انتهت (قوله بنفسه أو نائبه) عبارة أصله مع شرح مر وشرط ان يخصه بدعوة ولو بكتابة أو رسالة مع ثقة أو ميم لم يجرب عليه الكذب جازمة لان فتح الباب وقال ليحضر من شاء أو قال له احضر ان شئت ما لم يظهر قرينة على جريان ذلك على وجه التأديب والاستعفاف مع ظهور رغبة في حضوره ويحمل عليه قول بعض الشراح لو قال ان شئت ان تجماني لزمته الاجابة اه شرح مر (قوله بخلاف ما لو قال شخص ليحضر من شاء أو نحوه) قال الحلى فلا تطالب الاجابة وظاهره لا جواباً ولا ندباً وهو صريح الشارح حيث قال انما تجب الاجابة أو تسن اه حل (قوله لم تجب الاجابة الا في اليوم الاول) ما لم يكن فعل ذلك لضيق منزله وكثرة الناس والا كانت كوليمة واحدة دعى الناس اليها أو اجاب فوجب على من لم يحضر في اليوم الاول الاجابة في اليوم الثاني أو الثالث وكتب أيضاً الا على من لم يدع في اليوم الاول لعذر ثم دعى في الثاني اه حل (قوله وتسني لهما في الثاني) ومن ذلك ما يشع ان الشخص يدعو جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يبي طعاماً ويدعو الناس ثانياً فلا تجب الاجابة اه ع ش على مر (قوله وتسني لهما في الثاني) وقبل تجب ان لم يدع في اليوم الاول أو دعى وامتنع لعذر ودعى في الثاني واعتمده الاذرى والوجه ان تعدد الاوقات كتعدد الايام اه شرح مر (قوله لكن دون سنه الخ) ايضاحه ان سنه في اليوم الثاني في العرس وغيره دون سنه في الاول في غير العرس اه شيخنا (قوله فني أجداً ودالخ) يتأمل دلالة هذا الحديث على المدعى فانه لا دلالة فيه لعله وجوب ولا سنه ولا كراهة (قوله حق) أي مطلوبة شرعاً وقوله وفي الثاني معروف أي احسان ومواساة انتهى عزيزي (قوله وان لا يدعو له خوفاً منه) بل للتقرب والتودد المطلوب أو نحو علمه أو صلاحه أو ورعه أو لا يقصد شيئاً كنهو ظاهر وينبغي كما قاله في الاحياء ان يقصد باجابه الاقتداء بالسنة حتى يثاب بزيارة أخيه وكرامته حتى يكون من المتحابين المتراورين في الله أو صيانة نفسه عن ان يظن به كبر أو احتقار مسلم اه شرح مر (قوله كان لا يدعو آخر) عبارة شرح مر وان لا يدعى قبل وتلزمه الاجابة أما عند عدم لزومها فيظهر رائها كالعدم وعند لزومها يجيب الاسبق فان جاء آتياً جاب الاقرب رجاء فان استويا أقرع وظاهر قواهم اجاب الاقرب وقواهم أقرع وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل بالنسب فقط لعارض المسقط للوجوب لم يبعد انتهت (قوله فان دعاه آخر قدم الاسبق) وجوباً أي

دعاه ذي لكن سنه دون سنه في دعوة مسلم (وعوم) لا دعوة بان لا يخص بها الاغنياء ولا غيرهم بل يعي عند عكسه عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته وان كانوا كاهم أغنياء لغير شر الطعام فالشرط ان لا يظهر منه قصد التخصيص (وان يدعو معيناً) بنفسه أو نائبه بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء أو نحوه (و) ان يدعو (لعرس في اليوم الاول) فلو أولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الاجابة الا في الاول (وتسن لهما) أي للعرس وغيره (في الثاني) لكن دون سنه في اليوم الاول في غير العرس (ثم تكره) فيما بعده فني أي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حتى وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسمعة (وان لا يدعو له خوفاً منه) كقطع في جاهه فان دعاه لشيء من ذلك لم تلزمه الاجابة (و) ان (لا يعذر كان لا يدعو آخر) فان دعاه آخر قدم الاسبق ثم الاقرب رجاء ثم داوأم يفرع

فما تجب فيه الاجابة أو تسن ولو تقدم من تسن اجابته وتأخر من تجب اجابته هل يسقط الوجوب الا ان سبق
غيره بالدعوى الظاهر نعم وجبت فيجب تقديم السابق وقد يقال يسقط وجوب تقديمه وكتب ايضا قدم
الاسبق أي من تجب اجابته أو تسن والافتداء كالعهد اه حل (قوله وان لا يكون ثم من يتأذى به) أي
لعداوة أو زحمت لم يجلسه يأمن فيها على نحو عرضه أو هناك من يضحك الناس بالفحش والكذب أو كان
ثم نساء ينظرن للرجال وآله لهو يسميها أو يعلم انه تضرب في ذلك الوقت وان لم تكن يعمل حضوره بان كانت
بيت من بيوت الدار بخلاف ما اذا كانت بجواره اه حل ومن العذر كونه أمر دجيا يخشى عليه من
ريبة أو تهمة وان أذن الولي بالخبره الاذرى اه شورى (قوله كالاراذل) يصلح مثالا لها وقوله أو الغضاضة
بالغيب المحبة التنقيص والكراهة اه شيخنا وفي المختار غرض منه أي وضع ونقص من قدره وبابه ردوي قال
ليس عليه في هذا الامر غضاضة أي ذلة ومنفعة اه ع ش (قوله ولا ثم) أي بعمل الحضور منكر أي محرم
ولو صغيرة كأنه نقد كافي شرح مسلم أي يباشر الا كل منها بلا حيلة تجوز بخلاف مجرد حضوره بناء على
ما يأتي في صور غير ممتنة انه لا يحرم دخول محلها وكذا رجل لامرأة أو عكسه وبه يعلم ان اشرف النساء على
الرجال عذرا ما يحرم أو نحوه مما امر بغير محل حضوره كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم
ووافق قول الحاموي اذا لم يشاهد الملامه لم يضر سمعها كالتى بجواره ونقله الاذرى عن قضية كلام كثير من
منهم الشبان ثم نقل عن قضية كلام الاولين المحل فهو محمول على ما اذا كان ثم عذر يمنع من كونه مقرا على
المعصية بلا ضرورة اه شرح م ر وقوله بناء على ما يأتي الخ قال الشهاب سم انتظر ما وجه البناء
مع ان الا ترى انه يحرم حضور المحل الذي فيه المحرم بخلاف مجرد دخوله ثم الفرق لا يمنع من حضور الا ترى
فان المقصود منها الاستعمال وهو غير حاصل بمجرد حضورها اه رشدي وقوله ان اشرف النساء على الرجال
عذرا أي ولو أمكنه التفرغ عن رؤيتهن له كغطية رأسه ووجهه بحيث لا يرى شي من بدنه لما فيه من المشقة اه
ع ش عليه (قوله ولا ثم منكر) أي ولو عند المدعى فقط وعبارة شرح م ر وظاهر كلامهم هنا ان العبرة
في الذي ينكر باعتقاد المدعى ولا ينافيه ما يأتي في السيران العبرة في الذي ينكر باعتقاد الفاعل تحريره
لان ما هنا في وجوب الحضور وجوبه مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فسقط وجوب الحضور
وأما الانكار ففيه اضرار بالفاعل ولا يجوز اضراره الا ان اعتقد تحريره بخلاف ما اذا اعتقده المنكر فقط لان
أحد الابعامل يقتضى اعتقاده غيره فتأمل واذا سقط الوجوب وأراد الحضور اعتبر حينئذ اعتقاد الفاعل
فان ارتكب أحد محرمات في اعتقاده لم هذا المتبرع بالحضور والانكار فان عجز ازمه الخروج ان أمكنه عملا
بكلامهم في السير حينئذ فقد قالوا المنقول انه لا يحرم الحضور الا ان اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما
تقرر وسواء في ذلك النيب ذو غيره خلا فالن فرق ولا ينافيه قول الشافعي رضي الله عنه في شاربه الحسن بن
أحمد وأقبل شهادته لان المعول عليه في تعليقه ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه
وقول الشارح هنا ولو كان المنكر مختلفا فيه كسرب النيد والجلوس على الحرير يحرم الحضور على معتقد تحريره
محمول على ما اذا كان المتعاطي له يعتقد تحريره أيضا وكفرش الحرير ستر الجدار به بل أولى حرمة هذا حتى
على النساء وفرش جلود غوري وبقرها كما قاله الحلبي وغيره وألحق به في العباب جلد فهد في حرمة
استعماله وكذا مقصوب ومسرور وكل لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل أعني انتهت وقوله وألحق به صاحب
العباب جلد فهد صرح بهذا الصنيع انه لا يحرم من جلود السباع الاجلد الثمراي لما ورد في النهي عنه كما
قاله الحلبي وان القهار ملحق به على ما قاله صاحب العباب وألحق به وجهها انها ما الذان توجد فيهما العلة وهي
ان استعمال ذلك لسان التكبرين لظهور روبرها وغيره اه رشدي (قوله كفرش محرمة) أي وكأله لهو
بحيث يسمعها ولو في غير محل الحضور لكنها كانت في دار الداعي لا بجواره قال بعضهم الا ان كانت لاجل ضيق

(و) كان (لا يكون ثم من
يتأذى به أو تقع مجالسته)
كالاراذل فان كان ثم شيء من
ذلك انتفى عنه طلب الاجابة
لما فيه من التأذى أو
الغضاضة (ولا) ثم (منكر)
ولو عند المدعى فقط (كفرش
محرمة)

محله فراجع اه قل على الجلال (قوله لكونها حريرا) والوليمة للرجال وان كان لا يحرم عليهم الجلوس
عليها كالخففة اه حل قال ابن الهادي متى جلس شهود النكاح على الحرير فسقوا ولا يصح العقد بهم
وأما ستر الجدار به ونصبه وفرش جلود النمر فحرام على الرجال والنساء والزركش بالنقد كذلك ومثله نحو
المنصوب بخرج بالفرش وما معه بسطة على الارض برأسه ورفعته على عود أو فوق حائط مثلا فلا حرمه
(فرع) قال شيخنا وعلم مما ذكر ان ما يقع في مصر من الزينة بأمر ولي الامر أنه يحرم التفرج عليه
والمرور عليه الا لحاجة مع الانكار ويحرم فعله الا القدر الذي يحصل الاكراه عليه وتازعه بعضهم في بعض
ذلك فراجع اه قل على الجلال (قوله وصور حيوان) معطوف على فرش الواقع مثلا للمنكر المقيد
بكونه ثم أي في محمل حضوره وعبارته شرح مر وصور حيوان مشتملة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيرها
وان لم يكن لها نظير كفر من أجنحة هذا ان كانت بحمل حضوره لا نحو باب وعر كقوله لا قدر على ازالته أم لا
ولزم الاجابة مع القدوم معلوم فلا يرد هنا الا ترى ان من بطريقه يحرم تلزمه الاجابة ثم ان قدر على ازالته لزمته
والافلا والحاصل ان المحرم ان كان بعمل المحض ولم تجب الاجابة وحرم الحضور أو بنحوه وجبت اذ لا يكره
الدخول الى محل هي بمره ما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحرم كإقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم
ان مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافا لما فهمه الاسنوي انتهت (قوله أو ثياب ملبوسة) أي ولو بالقوة
فتدخل الموضوع على الارض كما قاله الاذري اه شرح مر (قوله والاوجب) أي في العرس أو سنت
أي في غيره ويتجه الوجوب من حيث ازالة المنكر اه شورى أي فهي سنت من حيث كونها وليمة غير
عرس واجبة من حيث ازالة المنكر اه سم وعبارته شرح مر ولا يمنع الوجوب وجود من يزيله غيره
لانه ليس لازالة فقط كما تقرر ولولم يرد له الا به - حضوره مناهم فان عجز خرج فان عجز لخوف قد
كارها ولا يجلس معهم ان أمكن انتهت (قوله أو سنت) أي من حيث كونها واجبة للدعوى وان كانت
تجب من حيث ازالة المنكر فقولاه وازالة راجع للوجوب والسنن لكنه تعليل لمقدراى ووجبت في
الصورتين ازالة المنكر فالحاصل انها في العرس تجب من جهتين وفي غيرهن تسب وتجب منهما أيضا اه شيخنا
(قوله لكن قطع رأسها) قال سم ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا يبقى منه
الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج من الحماكة اه رشيدى على مر (قوله أعم وأولى) رجوعهما
لثاني ظاهر وبيان الاولوية فيه ان كلام الاصل يقتضى انه ان كان حريرا والوليمة للنساء لم تجب وليس كذلك
وأما الاول فلا يظهر فيه العموم وتظهر فيه الاولوية لانه يقتضى انه اذا خص الفقراء وجبت أى وليس كذلك
وان كان مقتضى كلام الاصل هو المعتمداه شيخنا (قوله اذ مثله ان لا يكون المدعو قاضيا) عبارة شرح مر
وان يكون المدعو غير قاض أى في محل ولايته نعم تستحب ما لم يخص به بعض الناس الامن كان يخصهم قبل
الولاية فلا بأس باستمراره قال الماوردى والرويانى والاولى في زماننا لا يجيب أحد الجانبين
والحق به الاذري كل ذى ولاية عامة في محل ولايته والوجه استثناء بعضه ونحوهم فتلزمه اجابتهم لعدم نفوذ
حكمه لهم اه شرح مر (قوله كأن يكون الداعى أكثر ماله حرام) أى فيه شبهة قوية بأن يعلم ان ماله
حراما ولا يعلم عينه ولو لم يكن أكثر ماله حراما فيما يظهر خلافا لما يقتضيه كلام بعض من التمسك لكن يؤيده عدم
كراهة معاملته والا كل منه الا حيث نذر بدائه بمحاط للوجوب لا بمحاط للكراهة لانه لا يوجد الا أن
مال يتفك عن شبهة اه شرح مر (قوله أكثر ماله حرام) قال الزركشى وهو يقتضى سقوط الاجابة في
هذا الزمن لغلبة الشبهات اه واعلم ان هذه الحالة تكره الاجابة فيها اه * (فائدة) قال فى شرح البهجة
وقول الروياني لا يعذر بعد اذ بينه وبين الداعى أو غيره من حضر قال الشارح في تجريد الظاهر انه غير معتمد
وكذا قول الروياني لا يعذر بالزحام اه وحله مر على ما اذا لم يتأذ بحضور المدعو فان تأذى بذلك كان عذرا

الكون حريرا والوليمة للرجال
او كونها منصوبة او نحو ذلك
(وصور حيوان مرفوعة)
كل كانت على سقف أو
جدار أو ثياب ملبوسة أو
وسادة منصوبة هذا (ان
لم يزل) أى المنكر (به) أى
بالمدعو والاوجب أو سنت
اجابته اجابة للدعوة وازالة
المنكر وخرج بمذاكر
صور حيوان مبسوطة كل
كانت على بساط يداس أو
تخاديتكا عليها او مرفوعة
لكن قطع رأسها وصور شجر
وشمس وقمر فلا تمنع طلب
الاجابة فان ما يداس منها
ويطرح مهان مبتذل وغيره
لا يشبه حيوانا فيسروح
بخلاف صور الحيوان
المرفوعة فانها تشبه الاصنام
وقول منها مع ذكر الشرط
الاول والثالث ومن الاجابة
في اليوم الثاني من ذى
وتعبرى بعموم وبعمره
أعم وأولى من تعبيره بان
لا يخص الاغنياء ويحرم
وتعبرى بان لا يعذر مع التمثيل
له بما بعده أولى من اقتضائه
على ما بعده اذ لا ينحصر
الحكم فيه اذ مثله ان لا يكون
المدعو قاضيا ولا معذورا بما
يرخص في ترك الجماعة أو نحو
ذلك كل يكون الداعى أكثر
ماله حرام

(وحرمة تصوير حيوان) ولو

على أرض قال المتولي ولو بلا رأس لخبر البخاري أشد الناس هذا بأبوم القيامة الذين يصورون هذه الصور ويستثنى لعب البنات لأن عائشة كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكمته من تزيين أمر التربية (ولا تسقط اجابة بصوم) لخبر مسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليصل أى فليدع بدليل رواية فليدع بالبركة واذا دعى وهو صائم فلا يكره ان يقول انى صائم (فان شق على داع صوم نفل) من المدعو (فالفطر أفضل) من انعام الصوم والا فالانعام أفضل اما صوم الفرض فلا يجوز الخروج منه ولو موسعا كسدر مطلق ويسن للمفطر الاكل وقيل يجب وصحبه النووي في شرح مسلم واقوله لقمة (واضيف أى كل مما قدم له بلا لفظ) من مضيفا كغذاء بالقرينة العرفية ككفى الشرب من السقايات في الطرق (الا ابن ينتظر) الداعى (غيره) فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظا وهذا من زيادتي وخرج بالا كل مما قدم له غيره فلا يأكل من غير ما تقدم له ولا يتصرف فيما قدم له بغيره لأن المأذون فيه عرفا فلا يطعم منه سائلا ولا هر قوله ان يطعم منه غيره من الاضياف الا ان يفضل المضيف طعامه ما قبل من خص بنوع ان يطعم غيره منه

وهو داخل في قولهم يشترط ان لا يتأذى اه * (فرع) * قال ج قضية كلامهم وجوب اجابة الفاسق حيث خلا محله عن منكر لكن شرط في الاحياء للوجوب أن لا يكون ظالما ولا فاسقا ولا شريرا ولا متسكفا طالبا للمباهاة والفخر ويؤيده عدم وجوب السلام على الفاسق وما رواه البيهقي من النهى عن الاجابة لطعام الفاسق والحاصل ان الذى يتجه ان كل من جاز هجرته لا يجب اجابته كما أشار اليه الاذرى واعتمد مر مافى الاحياء اه سم (قوله وحرمة تصوير حيوان) أى وان لم يكن له نظير فعمل المعاليق جرام وهى صور حيوان تجعل من حلوى وتقل عن شيخنا انه لا يحرم استدامتها ولا النظر اليها اه حل (قوله أشد الناس عذابا) أى من أشدهم وفي رواية ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة والمراد ملائكة الرحمة وفي رواية زيادة نحو الجرس وما فيه بول متفوع اه قل على الجلال (قوله ويستثنى لعب البنات) أى التى تلعب بها البنات من تصوير شكل يسمونه عرسا والظاهر ان لعب جمع لعبة كغرف وغرفة اه شيخنا (قوله ولا تسقط اجابة بصوم الخ) أشار به الى ان الصوم ليس من الاعذار واستثنى منه الباقين ما لو دعا في نهار رمضان والمدعون كلهم مكافون صائمون فلا يجب الاجابة اذا فائدة فيها الامجد فنظر الطعام والجلوس من أول النهار الى آخره مشق اه شرح مر (قوله فليدع بالبركة) أى والمغفرة ونحو ذلك وقيل المراد الصلاة الشرعية بالر كوع والعبود اجدها له فضلهما وتبرك أهل المكان والحاضرون اه شوبرى (قوله فلا يكره ان يقول انى صائم) وفائدة هذا القول رجاء ان يعذره الداعى فيتركه فسد عنه الاجابة اه (قوله صوم نفل) أى ولو مؤكدا اه شرح مر (قوله فالفطر أفضل) ويندب كفى الاحياء ان ينوى بفطره ادخال السرور عليه اما اذا لم يشق عليه فالامساك أفضل اه شرح مر (قوله وقيل يجب) ضيف والمغنى الاول اه قل على الجلال (قوله وأقله لقمة) أى على القولين (قوله واضيف) المراد به هنا كل من حضر طعام غيره وحقيقته القريب ومن ثم تأكدت ضيافته واكرامه من غير تكافؤ وجا من خلاف من أوجبها * (تنبيه) * الرابع انه يملك الطعام بمجرد وضعه في فيه لكن ملكا مراعاة رقياس ملكه بذلك انه لو مات قبل ابتلاءه ملكه وارثه أى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بخوبيه ولو خرج من فيه قهرا أو اختيارا فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغيره الا كل وهل ماذكر من ملكه بوضعه في فيه خاص بالحرأ وشامل للرقيق ويخص قواهم انه لا يملكه ولو لم يملكه سيده بالملك غير المراعى بخلافه كما هنا اه شوبرى وقوله ع ش على مر عن سم وفي قل على الجلال والمراد بالضيف هنا من حضر طعام غيره بدعونه ولو عوما أو بعلم رضاه وأصل الضيف النازل بغيره لطاب الا كرام سمي باسم ملك يأتى برزقه لادخل المنزل قبل مجيئه باربعين يوما وينادى فيهم هذا رزق فلان كما ورد في الخبر مأخوذ من الضيافة وهى الاكرام وضده الطفيل مأخوذ من التطفل وهو حضور طعام الغير بغير دعوة وبغير علم رضاه فهو حرام ولو دعا عالما أو صوفيا فحضر بجماعته حرم حضور من لم يعلم رضا المالك به منهم اه (قوله مما قدم له) انهم قوله مما قدم حرمه أى كل الجميع وبه صرح ابن الصباغ ونظر فيه اذا قل واقتضى العرف أى كل جميعه والاوجه النظر في ذلك للقرينة القوية فان دلت على أكل الجميع حل والامتنع اه شرح مر (قوله مما قدم له) أى فلا يأكل الجميع الا ان جرت به عادة أو علم رضا المالك به ويندب التبسط له ان لم يكن تكافؤا لا حرم مع العجز وكره مع القدرة ولا يحرم الغلو في صنعة مطلقا وملكه بوضعه في الفم على المعتمد ويتم ملكه بالازدراء ولو عاد قبله رجوع لمالكه نعم ما يقع من تفرقة نحو لحم على الاضياف يملكه ملكا تاما بوضع يده عليه وكذا الضيافة المشروطة على أهل النعمة يملكها بوضعها بين يديه فله الارتحال بها والتصرف فيها بما يشاء اه شيخنا مر قال شيخنا وكذا الوفا للضيفه فعلا يسرى الى التاف وفيه وقفة اه قل على الجلال (قوله فليس لمن خص بنوع الخ) عبارة شرح مر فيحرم على ذى النعيس التقيم ذى الحسب دون عكسه ما لم تقم قرينة على خلاف

ذلك كما هو ظاهر والمفاوطة بينهم مكر وهه أي ان خشي منها حصول ضغينة كما هو ظاهر (قوله وله أخذ ما يعلم رضاه) لان
 ظاهره رجوع الضمائر للضيف والمضيف ولا يختص هذا الحكم بهم بل لكل احد ان يأخذ من مال غيره
 حاضرا أو غائبا بقدا أو مطعوما أو غيرهما ما يظن رضاه ولو بقرينة قوية فالمراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل
 مقابله بالشك وقد يظن الرضا الشخص دون آخر وفي نوع أو وقت أو مكان دون آخر فلكل حكمه ويتقيد
 التصرف في المأخوذ بما يظن جواز فيه من مالكم من أكل أو غيره وما نقل عن بعضهم هنا مما يخالف شيئا من
 ذلك ثم ول على هذا أو غير مراد فراجع وتأمله (فرع) لا يضمن الضيف ما قدم له من طعام وإنه وحده يجلس
 عليه ونحوه سواء قبل الاكل أو بعده ولا يلزمه دفع نحو هرة عنه ويضمن اناء حمله بغير اذن ويرأى بعوده مكانه اه
 قل على الجلال وشتمات ما الطعام والنقد وغيرهما وتخصيصه بالطعام رده المصنف في شرح مسلم فتفطن له ولا
 تغتر بمن وهم فيه اه شرح مر ومثل العلم الظن بقرينة قوية بحيث لا يختلف الرضا عنها عادة كما هو ظاهر لان
 المدار على طبيب نفس المالك فاذا احتفت القرينة القوية به حصل وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف
 الاحوال ومقادير الاموال اه شرح مر (قوله مراعاة النصف مع الرقة) الرقة الجماعة ترافقهم في سفر كلبضم
 الرأى وكسرهما اه مختار اه ع ش (قوله وأما التطفل الخ) عبارة شرح مر وعلم مما تقر رحمة
 التطفل وهو الدخول لمحل غيره لتناول طعامه بغير اذنه ولا علم رضاه أو ظنه بغيرنية معتبرة بل يفرض به ان تكرر
 على ما يأتي في الشهادات للخبير المشهور انه يدخل سارفا ويخرج مغبرا وانما لم يفرض باول مرة للشبهة ومنه ان
 يدعى ولو علما مدرسا أو صوفيا فيستحب جماعته من غير اذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك واطلاق بعضهم
 ان دعوته تضمن دعوة جماعته غير ظاهر والصواب ما ذكر من التفصيل اه (قوله فحرام) أي يورده
 الشهادة وكذا اذا دعا عالما أو صوفيا ليس له أن يستحب الا من علم رضاه بالطعام به واطلاق ان دعواه
 تضمن دعوى جماعته فيه نظر ولو دخل على آكلين واذا ناله في الاكل لم يجز له الاكل معهم الا ان علم أو ظن
 ان اذنتهم عن طبيب نفس لا نحو حياء اه حل (قوله لانها مؤذية للمزاج) أي وحيث لا تحرم سواء
 كانت تلك الزيادة من ماله أو مال غيره ومقتضاه انه حيث لم يتألم تحرم ولا ضمان وان لم يعلم رضا المضيف
 ولا يبعد الضمان والحرمة حيث لم يعلم رضا المالك لانه يكره حيث علم رضاه لانه قد يؤذي اه حل (قوله
 وحل نثر نحو سكر) النثر والرمى مفرقا اه شرح مر (قوله في املاك على المرأة) في المختار الاملاك الزوج
 وقد امكننا فلانا فلانة أي زوجناه اياها وجئنا من املاكه ولا يقال من ملاكه وفي قل على الجلال الاملاك
 ولية عقد النكاح (قوله وحل التقاطه) أي لانه صلى الله عليه وسلم لما نحر البدنة قال من شاء اقتطع رواه
 أبو داود وانما كان الترك أول لما قاله الشارح ولانه يؤدي الى الخصام وحاول الزركشي كراهة الالتقاط
 ونسبها للنص الام وساق لفظ الشافعي وهو ويرى كثر ان مباح فاما انما كره ان يأخذ من قبل انه لا يأخذ
 الا بغلب قلن حضرة ما بفضل قوة أو بفضل قلة حياء والمالك لم يقصد وحده فأكراهه لا تحمله لانه لا يعرف حظه
 من حظ من قصده به وانه خسة ومخف اه قال وجرى عليه جمهور العراقيين وصاحب الانابة والتممة
 واقتضاء كلام النهاية * (فائدة) * نقل في الحاشية في آخري باب الصدقات عن فتاوى البلقيني ان النقوط لا رجوع
 ما لم يده الخاطب قبل العقده الرجوع به اذا بدله في النكاح وفي آخر فتاوى البلقيني ان النقوط لا رجوع
 به اه والظاهر في النقوط الرجوع خلافا للباقيين اه أقول في العباب في آخري باب القرض ما نصه فاحتمل
 النقوط المعتاد في الافراح اذني الباني والازرق الباني انه كالقرض يطلب متى شاء وأقنى البلقيني بخلافه اه سم
 (قوله يشبه النهي) في المصباح وهذا زمان النهي أي الانتباه وهو الغلبة على المال والقهر والنهي قوزان غرة
 والنهي بالالف اسم للمنهوب اه فعلى هذا كان الاتساع للشارح أن يقول يشبه النهي لانه هو المصدر ومجازه
 سم قوله يشبه النهي أي وقد نهينا عنها كما في مسلم وفي مسند أحمد من فروع المناقنين علامان يعرفون

(وله أخذ ما يعلم رضاه) لان
 شك قال الغزالي واذا علم
 رضاه ينبغي له مراعاة النصف
 مع الرقة فلا يأخذ الا ما يخصه
 ويرضون به عن طوع لا عن
 حياء واما التطفل وهو حضور
 الدعوة بغير اذن فحرام الا
 ان يعلم رضا رب الطعام
 لصداقة أو مودعة صرح
 جماعة منهم الماوردي
 بتحريم الزيادة على قدر
 الشبع ولا تضمن قال ابن
 عبد السلام وانما حرمت
 لانها مؤذية للمزاج (وحل
 نثر نحو سكر) كدنائير
 ودراهم ولو ز وجوز وعمر
 (في املاك) على المرأة للنكاح
 (و) في (خنان) وفي سائر
 الولا ثم فيما يظهر عملا بالعرف
 وذكر الخليل من زيادتي
 (و) حل (التقاطه) فلك
 (وتركهما) أي نثر ذلك
 والتقاطه (أولى) لان الثاني
 يشبه النهي والاول تسبب
 الحياء يشبهها

بما تحبهم لعنة وطعامهم نهيته اه (قوله نعم ان تعرف ان النار الخ) استدلوا على قوله وتركها أولى
بالنسبة للاتقاط فقط كما في شرحي مر و حج و شرح الروض فقوله لم يكن الترك أولى أى ترك الالتقاط
(قوله أو بسط حجره) أى لاجله كما عبر به مر و حج (قوله لانه لم يوجد منه قصد تلك ولا فعل) ومنه ما لو عشت
طائر في ملكه أو دخل سملك في حوضه أو وقع ثلج في أرضه ونحو ذلك فلا عليك ولا غيره أخذه وملكه إلا أخذ
فان قصد بذلك التملك لما يوجد فيه أو فعل ما يدل على قصد التملك كتحويل الأرض له ملكه وليس لغيره أخذه
ولا عليك إلا أخذه ويجب رده كما أتى في المداق اه قل على الجلال (قوله نعم هو أولى به من غيره) وحيث كان
أولى به وأخذه غيره ففي ملكه وجهان جاريان فيما لو عشت طائر في ملكه فأخذه فرخه غيره وفيما إذا دخل
السملك مع الماء حوضه وفيما إذا وقع الثلج في ملكه فأخذه غيره وفيما إذا أحيا ما يحجره غيره لكن الأصح في
الصور كلها الملك لا لأخذ الثاني كالأحياء ماء صورة النار لقوة الاستيلاء فيها اه شرح مر ولهذا
قال الشارح ولو أخذه غيره لم يملكه (قوله بطل اختصاصه به) فليس أولى به من غيره فمن أخذه ملكه بلا
خلاف اه قل على الجلال (قوله فهو كولو وقع على الأرض) أى في بطل اختصاصه به ومنعه فيه طول
وايهام خلاف المراد فلا عطف قوله ولو نفذه على ما قبله وآخر قوله بطل اختصاصه به عن الثلاثة لكان أوضح
واخضر وعبارته في شرح الروض لا أن سقط من ثوبه ولو لم ينفذه فليس أولى به اه شيخنا (خاتمة) قال في الروض
وشرحه مانعه فصل في آداب الأكل تستحب التسمية ولو من جنب وحائض قبل الأكل والشرب لا مر بها في خبر
المصحيحين في الأكل ويقاس به الشرب وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية إذا أتى
بها البعض سقطت عن الباقيين كرد السلام وتسميت العاطس ومع ذلك تستحب لكل منهم بناء على ما عليه
الجمهور من أن سنة الكفاية كفرضها مطلوبة من الكل لأن البعض فقط فان تركها ولو بعد أوله قال في اثنيائه
بسم الله أوله وآخوه كحرم في الوضوء أيضا ولو سمي مع كل لقمة فهو أحسن حتى لا يشغله الشروع عن ذكر الله
ويستحب الجد بعد ذلك أى الفراغ من الأكل والشرب كما مر بيانه في آخر الأربعة جهر أفيهما أى في البسملة
والجدلة بحيث تسمعه رفقة لا يقتدى به فيهما أه في الأصل فيقول الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي
ولا مكفور ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا ويستحب غسل اليد قبله وبعده لكن المالك يبتدئ به فيما قبله
ويتأخر به فيما بعده ليدعو الناس الى كرمه ويستحب الأكل بالثلاث من الأصابع لا لتباعروا مسلم والدعاء
للمضيف بالمأثور وان لم يأكل كان يقول أكل طعامكم الإبرار وأقاربكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة
ويستحب قراءة مسورة في الإخلاص وقربش ذكره الغزالي وغيره ويكره الأكل متكئا لحديث أن لا آكل
متكئا قال النووي قال الخطابي المتكئ هنا الجالس معتمد على وطء تحتة كقعود من يريد الأكل من
الطعام وأشار غيره الى أنه المائل على جنبه ومشله المضطجع كما فهم بالاولى ويكره الأكل مما يلي غيره ومن
الوسط والاعلى الانحوا القاكهة مما يذوق به ونص الشافعي على تحريمه محمول على المشتعل على الاندفاع ويكره
تقريبه منه أى من الطعام بحيث يقع من فيه اليه منى لما مر في الأربعة ويكره نفث يده في القصعة
لأقوله لا تشبهه أو ما اعتدت أكله فلا يكره ويكره السراف والمخاط حال أكلهم قال في الروضة الضرورة
و قرن تمرتين ونحوهما كعنتين بغير إذن الرفقاء والاكل بالشمال والتنفس والنفخ في الأناء للهنى عن ذلك
والشرب قاعدا أولى منه قائما ومضطجعا للشرب قائما بلا عذر بخلاف الأولى كما اختاره في الروضة لكنه
صوب في شرح مسلم كراهته وأما شربه صلى الله عليه وسلم قائما فليان الجواز قال في شرح مسلم ويستحب
لمن شرب قائما أن ينشأ ويتقيا والشرب من فم القربة مكره وللتنهي عن الشرب من في السقاء أى
القربة ولأنه يذره على غير مو يتنهقل ولئلا يدخل في جوفه وذا يكون في القربة وهو لا يعلم ورد بالشرب من
الابريق ونحوه ويكره ان يكرع أى يشرب بالقم بلا عذر في اليسد وتستحب الجماعة والحديث غير المنحرم على

نعم ان تعرف ان النار لا يؤثر
بعضهم على بعض ولم يفتح
الاتقاط في مرواة الملة ظالم
يكن الترك أولى وذكر أولويه
ترك التمر من زيادتي ويكره
أخذ النثار من الهواء بازار
أو غيره فان أخذه منه أو
التقطه أو بسط حجره فوقه
ففيه ملكه وان لم يسط حجره
لم يملكه لانه لم يوجد منه
قصد تلك ولا فعل نعم هو أولى
به من غيره ولو أخذه غيره لم
يملكه ولو سقط من حجره قبل
ان يقصد أخذه أو قام
فسقط بطل اختصاصه به
ولو نفذه فهو كولو وقع على
الأرض

الطعام ويستحب لعق الاناء والا صابع وأكل الساقط من القم ونحوها إذا لم يتجسس أو تجسس ولم يتعذر تطهيره
وطهر لاخبار الصبيحة في ذلك بخلاف ما إذا تعذر تطهيره ويستحب رواكعة عيسد موز وجاته وصغاره وان
لا يخص نفسه بالطعام الا بعد ركوعه بل يؤثرهم على نفسه بفانح الطعام كقطعة لحم وخبز اثنى أو طيب ولا يقوم
عن الطعام وغيره يأكل ما دام يظن به حاجة الى الاكل وان يرحب بضيفه ويكرمه كما امر في الاطعمة وان
يحمد الله على حصوله ضيفا عند موطن آداب الاكل ان يلتقط قنات الطعام وان يقول المالك لضيفه وغيره
كز وجته والله اذا رفع يده من الطعام كل ويكرمه عليه ما لم يتحقق انه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات
وان يتخلل ولا يتلمع ما يخرج من اسنانه بالخلال بل يرميه ويضمض بخلاف ما يحجمه بلسانه من بيناه انه يتلمعه
وان يأكل قبل أكله اللحم لقمة أو اقمطين أو ثلاثا من الخبز حتى يسد الخلال وان لا يشم الطعام ولا يأكله طارا
حتى يبرد وان يراعى أسفل الكوز حتى لا ينقط وان ينظر في الكوز قبل الشرب ولا يتجشأ قبل شربه عن فمه
بالجدو يرد به بالتسمية وينسب ان يشرب في ثلاثة انقاس بالتسمية في أوائلها بالجدو في آخرها ويقول في آخر
الاول الحمد لله ويريد في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم ومن آداب المضيف ان يشيع الضيف عند
خروجه الى باب الدار ومن آداب الضيف ان لا يخرج الا باذن صاحب المنزل وان لا يجلس في مقابلة حجرة النساء
وستترن وان لا يكثر النظر الى الموضع الذي يخرج منه الطعام وينبغي للآكل ان يقدم الفاكهة ثم اللحم ثم
الحلاوة وانما قدمت الفاكهة لانها أسرع استعمالا فينبغي ان تقع أسفل المعدة وينسب ان يكون على المائدة
بقل وقد ذكرت زيادة على ذلك في شرح الهجعة انتهت وعبارته هناك بعد ذكر ما تقدم واذا دخل ضيف
للمبيت عرفه رب البيت عند الدخول القبلة وبيت الخلاء وموضع الوضوء وبدأ بالمخ ويختم به ولا يكره الاكل
على المائدة وان كان بدعة فلم يكن صلى الله عليه وسلم يأكل عليها وانما كان يأكل على السفرة ولا يقطع الخبز
واللحم بالسكين فقد نهى عنه في اللحم وقال انه شوه من شاكله حلووا النهى على من اتخذ ذلك عادة كما تفعله
الاعاجم لما في البخاري عن عمرو بن أمية انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحترق من كنف شاة بالسكين ولا يجمع
يده ولا فيه بالخبز وينبغي ان لا يكثر الشرب في اثناء الطعام الا اذا غلبه أو صدق عطشه وان يصغر القمة
ويطيل مضغها ولا يعيده الى أخرى ما لم يبلع التي قبلها ولا يجمع بين التمر والنوى في طبق ولا يترك ما استرذل
من الطعام في القصعة بل يجعله مع الثفل لئلا يلتبس على غيره فبدأ كلهم ولا يقوم حتى ترفع المائدة الا ان يكون
الاكل بالنوبة ولا يتبدى بالطعام ومعه من يستحق التقديم لكبر سن أو زيادة فضل الا ان يكون هو المتبوع
والمتقدم به فينتدب في ان لا يطبل عليهم الانتظار ولا يشرب من ثلثة القدح وينسب ادارة المشروب عن عين
المبتدئ بالشرب وان يرحب بالضيف ويحمد الله على حصوله عنده ضيفا ويظهر سرور به ويثني عليه لجعله أهلا
لضيافته وان يقلل النظر الى وجه صاحبه وان يقول اذا قرب اليه الطعام اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب
النار بسم الله وان يقول اذا أكل كل مع ذي عاهة بسم الله ثقة بالله وتوكل عليه انتهت

(كتاب القسم والنشور)

ذكر القسم عقب الوليمة نظر الى المتعارف من فعلها قبل الدخول فهو عتيهلوان كان الافضل تأخيرها عنه كما
وعقبها للنشور لانه يقع بعده غالبا وجعلها لانه يلزم من نقي أحدهما وجود الآخر وعكسه والصحيح انه لم ينسخ
وجوب القسم في حق صلى الله عليه وسلم فهو كغيره فيه وفي عدد الطلاق وفي منع تزوجه في عدة غيره ومنع جبه
بين نحو الاختين وفي منع الزيادة على الاربع بعد من كان معه اه قل على الجلال وقوله وفي منع الزيادة على أربع
المع تعبير فيه تساهل وان الذي كان ممنوعا عليه صلى الله عليه وسلم الزيادة على التسع الا ان مات عنهن قال تعالى
لا تحل لك النساء من بعد أي بعد التسع الا ان ماتت عنهن من أزواجهن أو تطلقهن أو بعضهن وتنكح
بدل من طلقوا أو اجعلك حسنهن الاما ملكك عيبتك من الاماء فحل لغيرك ملك بعدهن مارية وولدت له ابراهيم

(كتاب القسم)

ومات في حياته اه جلال (قوله بفتح القاف) أي مع سكون السين بمعنى العدل بين الزوجات أو مطلقاً مع فتحها
بمعنى اليمين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع قسمة واستغنى عن ضبط السين بذكره
مع التشويز الذي هو شرع الخروج عن طاعة الزوج أو عكسه وهو لغة الخروج عن الطاعة مطلقاً (مائدة) حقوق
الزوج عليها طاعته وملازمة المسكن وحقوقها عليه المهر والقسم والنفقة ونحوها وأما المعاشرة بالمعروف فهي
حق لكل منهما على الآخر اه قل على الجلال وعبارة شرح الروض كتاب عشرة النساء والقسم والشقاق
انتهت وعلى هذا قيل كان ينبغي له أن يزيد في الترجمة وعشرة النساء لأنه مقصود الباب وأجيب بان من لازم
بيان أحكام القسم والتشويز بيان بقية أحكام عشرة النساء أي بعض تلك الأحكام لا كما يفهم من القسم والتشويز
عن عشرة النساء اه حل (قوله وهو الخروج) أي شرعاً ومعناه لغة الارتفاع وفي الخروج عن الطاعة
ارتفاع عن أداء الحق اه شيخنا وفي المختار النشر بوزن الفلح المكان المرتفع من الأرض وجمعه التشويز
وكذا النشر بفتحين وجمعه انشاز ونشاز بالكسر كجبل وأجبال وجبال ونشر الرجل ارتفاعه في المكان وبابه
ضرب ونهر ونشز المرأة استعصت على بعلها وابغضته وبابه دخل وجلس ونشز بعلها علمها ضربها وحفاها
وفي الصباح قسمه قسمين باب ضرب فرزه أجزاء فاقسم والموضع مقسم مثل مسجد والفاعل قاسم وقسامه بالغة
والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والنصيب فيه قال هذا قسمي وجمع على أقسام مثل حل وأجمال اه
(قوله يجب قسم) أي حتى على النبي على الراجح لأنه كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك
فلا تملني فيما تملك ولا أملك اه شرح الروض (قوله لزواج) أي حقيقة فلا تدخل الرجعية فيه اه حل
(قوله ولو كن أماء) أي مسلمات بفتح اللام له ليلاونها راوا لا فلا يجب كإيائي اه شيخنا أي في الشرح عند قول
المتن لكن الحرة مثلاً غيرها اه (قوله فيه) أي في القسم كذا أخذته من تضييه اه شوبري والاحسن
رجوع الضمير لوجوب القسم اذ رجوعه للقسم يوهم أنه لا تدخل اليمين لا رجوعاً ولا ندباً مع أنه يندب اليمين كما
سيأتي (قوله وان كن مستولات) فلا يجب القسم بين الزوجة والسرية فيجوز أن يخص السرية بالمبيت
ويعطل الزوجة وهذه على كلامه اه حل (قوله ان لا تعدلوا) أي في الواجب فلا يشترط مع آية ولن
تستطيعوا ان تعدلوا لأنه في المندوب أو الأعم أو الآلية الأولى في القسم الحسي الآتي في كلام المصنف والثانية
في المعنوي المتعلق بالقلب كالجمعة وعليه حديث اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تملني فيما تملك ولا أملك اه
قل على الجلال (قوله أشعر ذلك الخ) كان مراده بالأشعار عدم التصريح والآلية مفيدة لذلك بلانزع
اه ج شوبري (قوله كي لا يحقد الخ) الحقد الضغن والجمع احتقاد وقد حقد عليه يحقد بالكسر حقد
بكسر الحاء وحقد من باب طرب لغته فيه اه مختار صحاح (قوله بات عند بهن) أي صار ليلاً أو نهاراً
فالتعابير بيان لبيان أن شأن القسم الليل لا نهاراً مكثه عند أحدها نهاراً إذاً لا قرب لزوم مكثه مثل ذلك الزمن
عند الباقيات اه شرح مر (قوله وسيأتي وجوبها لذلك) أي للبيات عند أحدها ولو تزوج من له
امرأتان وكان يبيت عندهما ويات عند أحدها ما قبل ان يبيت عند الأخرى تزوج كان الحق للجديدة ويقضى
للقديمة وفي الزكشي ولو تزوج أثناء ليلة بزوجته هل يجب ان يكمل ليلتها أو يبيت بقية الليلة عند الجديدة وجهان
اه حل (قوله فيلزمه لمن بقى الخ) هذا علم من قوله يجب لكن أعاده توطئه للغاية اه شيخنا (قوله
كرض) أي وكإيلاء وظهار وكل عذر شرعي أو طبيعى اه شرح مر ويدخل في المرض نحو الجذام فتستحق
القسم ولا ينافيه الأمر بالفرار من الجذام لأن هذا تسبب في تساطعها عليه بهذا الحق مع إمكان التخلص بإطلاق
والاكتفاء منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراشاه سم على حجر وقوله لان هذا تسبب
في تساطعها عليه هذا التعليل لا يأتي فيما لو كان الزوج هو المجدوم ولم يتيسر لها فسخ بسبب الجذام ويأتي التعليل
الثاني وعليه فهل يكتفى في دفع التشويز عنها بانفرادها في جانب من البيت فلا تكون ناسرة بذلك ولا بعدم تمكينها

بفتح القاف (والتشويز)
وهو الخروج عن الطاعة
(يجب قسم لزواج) ولو
كن أماء فلا تدخل لأماء غير
زوجات فيه وان كن
مستولات قال تعالى فان
نظم ان لا تعدلوا فواحدة
أو ما ملكت أيمانكم اشعر
ذلك بأنه لا يجب العدل الذي
هو فائدة القسم في ملك اليمين
فلا يجب القسم فيه لكنه
يسن كي لا يحقد بعض الأماء
على من هذا ان (بات عند
بهن) بقرعة أو غيرها
وسيأتي وجوب ذلك
(فيلزمه) قسم (لمن بقى) منهم
(ولو قام بهن عذر كرض
وجبض) ورتق وقرن
واحرام لان المقصود الانس
لا الوطء وذلك بان يبيت
عند من بقى منهم تسوية
بينهن ولا يجب التسوية
بينهن في التمتع

بوط وغيره لكنها تسن
 واستثنى من استحقاق الميراث
 القسم ولو سافر بنسائه
 فتخلت واحدة لارض فلا
 قسم لها وان استحققت النفقة
 صرح به الماوردي (لا) ان
 قام بهن (نشوز) وان لم يحصل
 به انه كمنونة فن خرجت
 عن طاعة زوجها كان
 خرجت من مسكنه غير انه
 اولم تنقله الباب ليدخل أو
 لم تنقله من نفسها لا تستحق
 قسما كما لا تستحق نفقة واذا
 عادت للطاعة لا تستحق قضاء
 والذي عليه القسم كل زوج
 عاقل أو سكران ولو مرأها
 أو سفها فان جاز المراهق فلا ثم
 على وليه وفي معنى الناشئة
 المعتدة والصغيرة التي لا تطبق
 الوطء (وله اعراض عنهن)
 بان لا يبيت عندهن لان
 المبيت حقه فله تركه (وسن
 ان لا يعطاهن) بان يبيت
 عندهن ويحصنهن
 (كواحدة) ليس تحتها غيرها
 فله الاعراض عنها ويسن
 ان لا يعطاهما وأدنى درجاتها
 ان لا يخلها كل اربع ليال
 عن ليلة اعتبارا بمن له اربع
 زوجات والتصریح بالسنة في
 الواحدة من زيادتي (والاولى
 له ان يدور عليهن) اقتداء به
 صلى الله عليه وسلم وصوناهن
 عن الخروج فعلم ان له ان
 يدعوهن لمسكنه ان انفرد
 بمسكن (وليس له أن يدعوهن
 لمسكن احدها) الارضاهن
 كإزفنه بعد في هذا فليست

له من الجماع والتمتع بها على ما يريد منها أولا فيه نظر والظاهر الاول اه ع ش على مر (قوله بوط
 وغيره) اي من بقية الاستماعاته لعمامة بالليل القهرى اه مر ومن التبرعات المالية اه قل على الجلال
 ومن الكسوة اه عزيزي (قوله كمنونة) اي وكذا صغيرة لان هذا من باب خطاب الوضع فلا فرق بين
 الصغير وغيره اه شيخنا (قوله كن خرجت من مسكنه الخ) اي لا تحو وض اطلب حق أولفت حيث لم يكن لها
 الزوج من ذلك أولفتها كساب النفقة اذا أعسر بها اه حل (قوله أولم تنقله الباب) اي بان كان جاءها
 متوقفا على فتح الباب أو يقال المراد بقوله لم تنقله اي لم تمكنه من فتحه بان منعت الفتح وبعبارة مر بدل هذه أو
 أغلقت الباب في وجهه وهي واضحة اه شيخنا وخرج بذلك ضربها وشتمها فلا بد نشوزا اه ع ش على
 مر (قوله أولم تمكنه من نفسها) اي ولو بنحو قوله وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منه فان عذرت
 كأن كان به صان مستحكما وتأذت به تأذيا لا يحتمل عادة لم تعد ناشئة وتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة على كذبها
 اه ع ش على مر (قوله لا تستحق قسما) وهل له ان يبيت عندها أولا ان يظهر لاحت لزم على ذلك تاخير حق
 غيرها اه حل وقوله واذا عادت للطاعة الخ ولو عادت في أثناء اليوم لا تستحق بقية على الاوجه كالنفقة لا يعود
 وجوبها لبقية اليوم اه شوري لكن نقل سم عن مر انها تستحق بقية واعتمده ع ش اه (قوله كل
 زوج) وان كان به عنة أو جب أو مرض وكذا محبوس صلح محله للسكنى وهو كالمفرد بالمسكن الا في حق كل على
 الجلال (قوله ولو مرأها قفا) المراد به هنامن يقدر على الوطء وان لم يقارب سنه من البلوغ اه حل (قوله فلا ثم
 على وليه) قال بعض مشايخنا ولا يلزمه قضاء ولو باغ كالجنون اه قل على الجلال (قوله فلا ثم على وليه)
 أي ان ع لم به وقصر كحقوق واضح على ان التعبير بالمراهق جرى على الغالب فالمميز الممكن وطؤه كذلك والاقرب
 ان غيره لو نام عند بعضهن وطأ الباقيات بياته عندهن لزم واية اجابتهن لذلك وقوله أو سفها واثمة على نفسه
 لتكليفه اما المجنون فان لم يؤمن ضرره أو اذا له الوطء فلا قسم وان أمن وعايه بقية دور وطلبته لزم واية الطواف به
 عليهن ككونه الوطء أو مال اليه هذا كما ان أطبق جنونه أولم ينضبط وقت فاقته والاراعى هو أوقات الاقامة
 أو وليه أوقات الجنون بشرطه لتكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه وفيما لا ينضبط وقسم لواحدة
 زمن الجنون وأفاق في نوبة أخرى قضى للأولى ما جرى في زمن الجنون لنقصه وعلى محبوس وحده وقد يمكن من
 النساء القسم اه شرح مر (قوله المعتدة) أي عن شبهة التحريم الخ لوطه والصغيرة الخ ومثلهما
 الجنونة التي يخاف منها والمحبوسة ظلم أولدين وان أذن فيه الزوج ونقل عن شيخنا زى ولو كان الحابس
 لها الزوج لا عن دين اه وفيه نظر اه حل (قوله وله اعراض عنهن) كنه مكره وقد يمنع لعراض كان
 ظلمها ثم بانت منه التي أخذت حق المظلمة فيلزمه القضاء على الراجح بطريقه الشرعي بان يعيد المظلمة لعصمته
 ويقضى من نوبتها المظلمة وليس في هذا سبب تحصيل الوجوب وهو لا يجب خلافه لما في التحفة كمينه سم في
 حواشيه بل هذا من باب تحصيل محل اداء الحق الواجب فوجوب الاعادة لتحصيل ما يؤدى منه ما وجب لا تحصيل
 لسبب الوجوب اه رشيدى على مر (قوله بان لا يبيت عندهن) أي ابتداء أو بعد تمام دورهن لاني
 اثنتاه لفوات حق من بقي منهن حتى لو طاق واحدة بمن بقي وجب عليه تجديد نكاحها لوفيقها اه حل
 (قوله ويحصنهن) أي بالوطء لتسلايؤدى ذلك الى فسادهن واضرارهن قال في الجواهر وان ينما في فراش
 واحد حيث لا عذر في الانفرا داه حل (قوله فعلم ان له أن يدعوهن لمسكنه) ولو غير رضاهن والمراد انه يدعوهن
 لقضاء النوبة في مسكنه لا السكنى فيه فلا يخالف ما يأتي من قوله ولا يجتمع عن مسكن الارضاهن اذ ذلك معناه انه
 يجتمع عن مسكنه لا السكنى ولله دره حيث أشار الى التغاير بين المقامين فعبهنا بالدعاء وهناك بالجمع اه (قوله وليس
 له ان يدعوهن الخ) أي يحرم عليه ما ذكر في المسائل الثلاث اه من أصله وشرح مر (قوله لمسكن
 احدها) وسواء كان ملكها أو ملكه وان لم تكن هي فيه حال دعائهن كالجحش ج وتبعه شيخنا اه

المسقة عليهم وتغضياها عليهم ومن الجمع بين ضرات يمكن واحد بغير رضاهن (ولا) أن (يجمعهن) ولا زوجة ونسبة كافي البحر وغيره (يمكن
الارضاهن) لان جمعهم فيجمع تباعضهن ٢٨٢ بولد كثره الخاصمة وتشويش العشرة فان رضين به جاز لكن يكره موطا احداهن بحضرة البقية

شوري (قوله ولا ان يجمعهن يمكن) ويجوز يخيمه في السفر لمسقة الانفراد وكذا جعل واحد في سفينة قال
ج حيث تعذر افراد كل يجعل لصغرها مثلا اه حل (قوله الارضاهن) وفي صورة الزوجة والسرية العبرة
برضا الزوجة وأما السرية فلا يشترط رضاها لانه ان يسكنها حيث شاء اه شيخنا (قوله وتشويش
العشرة) لعل المراد تشويش العشرة عدم اللفة بينهما والافه وعطف مسبب على سبب اه شيخنا (قوله لكن
يكره موطا احداهن بحضرة البقية) المدار على علمه يعلم احدي ضراتها بذلك من غير تجسس منها وان لم يكن
ذلك بحضورها اي حيث لم يقصد اذية غيرها والاحرم ويمكن حل كلام الاذرى الاتي عليه وكتب ايضا اي
حيث يعلمون ذلك ويبحث الاذرى حرمته اه حل (قوله ان تميزت المرافق) اي ما يرتقبه كالطبخ والشئمة
والبلاعف والمستم اه شيخنا (قوله الموحش) اي الموقع في الوحشة اي النفرة وفي المصباح الوحشة بين الناس
وهي الانقطاع وبعد القلوب عن المودات ويقال اذا أقبل الليل استأنس كل وحشي واستوحش كل انسي
وأوحش المكان وتوحش خلام الانيس (قوله ويلزم من دعاها الاجابة) واستثنى الماوردي ما اذا كانت
ذات قدر وغرولم تغد البروز فلا يلزمها الاجابة وعابيه ان يقسم لها في بيتها قال الاذرى وهو حسن وان استغربه
الماوردي فلوركت باجرة الاجرة عليه لانه من تمام التسليم الواجب عليها كما مر اه عن وأصله في
شرح مر وهذا ما لم تكن معذورة فان كانت معذورة فالاجرة عليه لانه لا يلزمها الحضور اه قل على
الجلال (قوله والاصل لمن علمه الخ) عبارة شرح مر وله ان يرتب القسم على ليلة ويوم وأولها يختلف باختلاف
أهل الحرف فيعتبر في حق أهل كل حرفة عادتهم الغالبة كما قاله ابن الرفعة وآخرها الفجر خلافا للسرخسي حيث
حدها بغروب الشمس وطلوعها وقوله وآخرها الفجر فضيته ان الاسترخاء يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف
فيه فانه كمتختلف أحوال أهل الحرف في أولها كذلك تختلف في آخرها اه ع ش عليه (قوله وهو أولى) أي
للخروج من خلاف من عينه لانه الذي عليه التواريخ الشرعية اه شرح مر (قوله لانه وقت المعاش) فلو
كان يعمل نازلا ولا توارثه اراعى ذلك اه حل (قوله وهو الذي جعل لكم الليل) التلاوة هو اه ع ش
(قوله والنهار مبصر) قال البيضاوي ولم يقل لتبصر وافية كافي جانب الليل تفرقة بين الظرف المجرد والظرف
الذي هو سبب اه ومراده وانه أعلم ان الليل ليس سببا للسكون بخلاف النهار فانه سبب للإبصار فانه الشيخ
عيرة اه شوري (قوله ليلا كان أونهارا) اي قل أو أكثر وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم ولاخرى
ربع يوم فلو كانت خلوته وقت السير دون النزول كان هو وقت القسم ولو قام فيه أهامة يمكن فيها القسم للمقيم
وجب عليه القسم ليومين وليلتين لمن معه زوجتان ولجنون وقت افاته أي وقت كان فاذا أطاق في نوبة واحدة
قضى لاخرى قدرها اه حل (قوله وله دخول في أصل) وتجب التسوية بينهما في الخروج لنحو جماعة
كاجابة دعوة فان خص به واحدة حرم اه حل (قوله كرضها الخوف) ولو مرضت أو ولدت ولا متعهد لها
قال الرافعي أو لها متعهد كحرم اذا يلزمه اسكانه فله أن يديم البيوتة عندها ويقضى وقياسه ان مسكن احداهن
لو اختص بخوف ولم تأمن على نفسها الا به جازله البيوتة عندها مادام الخوف موجودا ويلزمه القضاء نعم ان
سهل نقلها المنزل لا خوف فيه لم يعد تعينه عليه اه شرح مر (قوله ليتبين الحال) أي اعرف هل هو مخوف
أو غير مخوف انتهى رشيدى على مر (قوله لعذره) علة للعلة والمعلول (قوله وله تمتع بغير موطا فيه) وله تمتع
بغير موطا في الاصل على المعتمد وان كان ذكرهم له في غير الاصل وسكوتهم عنه في الاصل ربما يدل على امتناع ذلك
اه حل وع ش على مر وقوله وان كان ذكرهم له الخ أي كما صنع الشارح حيث قال أي في دخوله في غير الاصل
فلو جرى الشارح على المعتمد لفسر الضمير في المتن بالدخول مطلقا أي في أصل أو تابع (قوله تمتع بغير موطا) أي

لانه بعيد عن الموطا ولا
يلزمها الاجابة اليه ولو كان
في دار حجر أو سفلى وعلا جاز
اسكانهم من غير رضاهن ان
تميزت المرافق ولاقت المساكن
بين (ولا) ان (يدعو بعضا
لمسكنه ويغضى لبعض) آخر
لما فيه من التخصيص
الموحش (الابه) أي رضاهن
أو (بقرعة) وهما من زيادتي
(أو غرض) كثر به مسكن
من مضى اليها دون الاخرى
أو خوف عليها دون الاخرى
كان تكون شابة والاخرى
عجوزا فله ذلك لا مشقة عليه
في مضيه للبعيدة ولخوفه على
الشابة ويلزم من دعاها الاجابة
فان ابت بطل حقه (والاصل)
في القسم لمن علمه نهارا
(الليل) لانه وقت السكون
(والنهار) قبله أو بعده وهو
أولى (تبع) لانه وقت المعاش
قال تعالى وهو الذي جعل
لكم الليل لتسكنوا فيه
والنهار مبصرا قال وجعلنا
الليل لباسا وجعلنا النهار
معاشا (و) الاصل في القسم
(لمن علمه ليلا) كمارس
(النهار) لانه وقت سكونه
والليل تبع لانه وقت معاشه
(ولمسافر وقت نزوله) ليلا
كان أونهارا لانه وقت خلوته
وهذا من زيادتي (وله) أي
للزوج (دخول في أصل)

لواحدة (على) زوجة (أخرى لضرورة) لا غيرها (كرضها الخوف) ولو ظننا قال الغزالي أو احتمالا فيجوز دخوله ليتبين الحال لعذره وان
(وله دخول في غيره) أي غير الاصل وهو التبع (الحاجة) ولو غير ضرورية (كوضع) أو أخذ (متاع) وتسليم نفقة (وله تمتع بغير موطا فيه)

أى في دخوله في غير الأصل أم لو طه فبحرم له قول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم ٢٨٣ يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأ من غير

مسيس أى وطه رواه أبو داود
والحاكم وصححه اسناده (ولا يطيل) حيث دخل (مكته) فان أطاله قضى (كفى المذهب وغيره وقضية كلام الأصل كالروضة وأصلها خلافة فيما اذا دخل في غير الأصل وقد يحمل الاول على ما اذا أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيهما فان لم يطل مكته فلا قضاء وان وقع وطه لم يقضه وان طال المكث لتعلقه بالنشاط (كس دخوله بلا سبب) أى تعدى طه يقضى ان طال مكته ويعصى بذلك وهذا الشرط من زيادتي (ولا يجب تسوية في إقامة في غير أصل) لتبعيته للأصل وتعبرى بالأصل وغيره أعم من تعبيره بالليل والنهار (وأقل) نوب (قسم) وأفضله لمن عمله نهارا (أيسله) فلا يجوز لبعضها ولا بها وبعض أخرى لما في التبعيض من تشويش العيش واما أن أفضله أيسله فلقرب العهد به من كلهن (ولا يجاوز ثلاثا) بغير رضاهن لما في الزيادة عليهن طول العهد بهن (وليقرع) وجوباً عند عدم إذنهن (للاستاء) بواحدة منهن فاذا خرجت القرعة لواحدة بدأ بها وبعد تمام نوبها يقرع بين الباقيات ثم بين الأخريات فاذا غت النوب راعى الترتيب فلا يحتاج الى

وان أفضى قضاء قريباً الى الوطء خلافاً لمبحث الحرمة اه حل (قوله فيدنو من كل امرأة من غير مسيس) تتم حتى يبلغ الى التي هي نوبها فيبيت عندها أى كان يدخل في اليوم على نسائه ثم اذا انتهى الى صاحبة اليوم والليله بات عندها تلك الليلة فدل ذلك على ان طوافه صلى الله عليه وسلم كان في التابع لا في الأصل اه حل وفي البخارى ما هو صريح في انه كان يجتمع بهن في طوافه ودخوله عليهن ونصه عن أبي قتادة قال حدثنا أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهي إحدى عشرة قال قلت لأنس او كان يطيقه قال كذا تحدث انه أعطى قوة ثلاثين (قوله ولا يطيل مكته) أى فان أطاله حرم في الأصل وكانت خلاف الاولى في التابع اه شيخنا (قوله ولا يطيل مكته) أى لا يجوز له أن يطيل حيث دخل أى للضرورة والحاجة فان أطاله قضى أى الجميع ان دخل في الأصل والزائد على الحاجة ان دخل في التابع وظاهر كلامه أنه يقضى الجميع مطلقاً وهو المناسب للجميع الذي ذكره اه حل (قوله فان أطاله قضى) ظاهره انه يقضى الجميع في الأصل والتابع وقوله فان لم يطل مكته فلا قضاء ظاهره وان طال فيها وهو ضعيف في الأصل اه شيخنا وعبرة زى قوله ولا يطيل مكته الخ والحاصل انه اذا دخل في الأصل اضرورة وطال زمن الضرورة وأطاله فانه يقضى الجميع وان دخل في التابع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء وان أطاله قضى الزائدة طخلاً فظاهر كلام الشارح وفي قول دلى الجلال (تنبيه) حاصل ما يصرح به كلام شيخنا م ر أن الوطء والاستمتاع لو وقع لا يقضى معاقباً وان دعى به وان دخوله اذا لم يطل لا يقضى مطلقاً ولو متعدياً به وان الزمن الذي من شأنه ان تعد الضرورة والحاجة اليه لا يقضى أيضاً مطلقاً وان يقضى ما زاد على ذلك مطلقاً وقال شيخنا زى انه في الأصل يقضى السكل سواء طال أو أطاله وفي التابع لا يقضى شيئاً ان طال ويقضى الزائد ان أطاله وفسر الطول بأشغاله بالحاجة زيادة على زمنها العرفي والأطالة بمكته بعد فراغه منها والوجه ان كلامهما اطالة اه (قوله على خلافه فيهما) كذا في أكثر النسخ وعليه ينظر ما مرجع قوله فيهما لانه لا يصح ان يرجع للأصل والتابع لان الكلام في التابع وفي بعض النسخ وقد يحمل الاول على ما اذا طال أو على ما اذا أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيهما وعلى هذه فرجع الضمير هو طال أو أطال انتهى عنائى فاعل الشارح نظر لهذه النسخة (قوله فانه يقضى ان طال) نسخة ان أطال وهى أنسب بكلام المتن والاولى من حيث الحكم فانه متى دخل بلا سبب وطال الزمن وجب قضاؤه في الأصل والتابع وبالأولى ما اذا أطاله وفي القليوبي على الجلال قوله بلا سبب أى ان طال الزمن والا فلا كمر في الأصل بل أولى بعدم القضاء (قوله وهذا الشرط) أى قوله ان طال مكته ووجه كونه من زيادته انه مفهوم من التشبيه اه شيخنا (قوله في غير أصل) أما الأصل فوجب التسوية في قدر الإقامة فيه اه شرح م ر (قوله فلا يجوز ببعضها) أى بدون رضاهن أم لا به فيجوز وبعبارة ج وأقل القسم ليلة ليلة ونهاراً وفي نحو الحارس كجاء وظاهر فلا يجوز تبعيضهما على الوجه في النهار لانه ينقص العيش ومن ثم جاز برضاهن وعليه حل طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة انتهت (قوله ولا يم او ببعض أخرى) هذا لا يخرج بعبارة المتن بل هذا من جملة منطوقه لان يقال أشار بذلك الى ان مفهوم قوله وأقل القسم ليلة الخ ان غير الأقل فيه تفصيل فان لم عليه تبعيض لم يجز والاجاز اه حل بالمعنى (قوله واما أن أفضله الخ) مقابل المحذوف تقديره واما ان أقل نوبه ليلة فلما تقدم واما أن أفضله الخ اه شيخنا (قوله ولا يجاوز ثلاثا) أى وان تفرق في البلاد فان مرضين جازت الزيادة قولوشهر او شهر أو سنة وسنة اه حل (قوله وليقرع للاستاء) أى سواء عقد عليهن معاً أو مرتبوا لا يقال الحق للسابقة فالسابقة اه حل (قوله وبعد تمام نوبها يقرع) ليس بقيد فلو أقرع قبل تمام التوبة بان والى الاقراع بعددهن لتميز من أول الامر فلا مانع تأمل اه شورى (قوله فلا يحتاج الى إعادة القرعة) أى بل يجري على ترتيب الدور الذي أخرجه القرعة اه ع ش (قوله فاذا غت أقرع للاستاء) وكذا الباقيات كفى شرح الروض وعبارة فاذا غت النوب أعاد

إعادة القرعة ولو بدأ بأواحدة بلا قرعة فقد ظلم ويقرع بين الثلاث فاذا غت أقرع للاستاء (وليسو) بينهن وجوباً في قدر نوبهن حتى بين المسئلة

القرعة للجميع اه (قوله لكن لحرمة ثلاث غيرها) كان الاولى ان يقول لكن لحرمة ايلتان وانما غيرها لانه
 يوهم جواز ثلاث ليل للحرمة وليلة ونصف لغيرها واربع للحرمة وليلتين لغيرها ويتصور اجتماعهما بصورتها اذا
 كان الزوج رقيقا ومنها اذا سلمح الامة اول الى آخر ما في روى وقد منع قوله او اربع للحرمة بقوله قبل ولا يجوز
 ثلاثا (قوله ولا يعرف له مخالف الخ) قال في شرح الروض ولان القسم للاستمتاع والاستمتاع بهما على النصف
 اذا تسلم له الا ليل اه ولا ينافيه قوله الا في هنا وانما تستحق غير الحرمة القسم الخ لانه في معنى قوله اذا تسلم له الا
 ليلانه لا يجب تسليمها الا ليل والمعنى ان الاستمتاع الذي يستحقه على النصف فتأمل اه سم (قوله ولا يجوز لها
 اربع الخ) لا يخفى ان هذا من جملة ما صدقات المتن فكان الاولى ان يقول في المتن وللحرمة ليلتان ولغيرها ليل اه
 حل (قوله ولا يجوز لها اربع الخ) أي بغير رضاها او ثلاث كذلك كما علم مما مر ولما في الثانية من التبعض
 على الاخرى اه شوري (قوله ولجديدة بكر سبع) أي حيث كان عنده غيرها وكان يبيت عند ذلك الغير والاول
 كان عنده ثلاثة ولا يبيت عند واحدة منهم لم يجب حق الزفاف لارابعة كما لا يلزمه ان يبيت عند زوجته او زوجته
 ابتداء تأمل ولو عده على امرأتين معا وجب الاقراع في الزفاف ولو عده على امرأتين معا كان الحق السابقة وهذا في
 خصوص الزفاف لا ينافي ما سبق ان القرعة واجبة وان نسكنهم مرتبا ولا يخرج لجماعة ولا تشييع جنازة
 وعيادة مريض اه حل (قوله ولجديدة بكر سبع) أي ولو رقيقة ولو بوجهة ثمان منه او مستفرشة أعتقها ثم
 تزوجها لاربعة نعم ان بقي لها بعض من زفافها الاول وجب اتمامها بعد عودها بقدر اربعة منضمها لئلا
 بالعدة الثانية وقوله وثيب ثلاث أي ولو بوجهة ثمان كمر اه قل على الجلال * (تنبيه) * اذا عارض
 حق الزفاف وحق المطلومة بدى بحق الزفاف وهو ظاهر عند تعدد المستحق فلو اتحد كان ابائهما قبل ان يوفيا حقهما
 ثم جدد نكاحهما قال الشيخ قد يقال لا يختلف الحكم بالبداية بآيتهما اه ويحتمل ان يقال يبدأ بحق من طلبها
 لوجوب الخروج من الظلامة فورا فليتأمل أقول لم يراع اه ذاق التي قبلها اه شوري قال القفال والمعنى
 فيه ميل النفس الى الجديدة ولا يلحقها باختصاصها بذلك غضاة ولا يتصور عند من بصورة الظلم اه قال
 في شرح الروض ولا يثبت حق الزفاف الا لمن في نكاحه أخرى يبيت معها بل لو كان تحتها ثلاثة لا يبيت معهن لم
 يثبت حق الزفاف للاربعة كما لا يلزمه ان يبيت عند زوجته او زوجته ابتداء ولا ينافيه قول الاصل لو نسكح
 جديدين ولم يكن في نكاحه غيرها ما وجب اتمامها حق الزفاف لانه محمول على من أراد * (فرع) * حيث
 طلبت الجديدة ما كان حق زفاف غيرها فانه يقضى الكل اما اذا طابت ما ليس حقا لغيرها فلا يقضى الا
 الزائد فقط من ذلك ما لو طلبت الثيب نحو ما يقضى الزائد فقط لان الجنس ليست حقا في الزفاف لاحدا من واذا
 طابت الثيب الجنس فله اجابته لانها بعض ماله اجابته اليه * (فرع) * لا يتجدد حق الزفاف لرجعية بخلاف
 البائن وبخلاف مستفرشة أعتقها ثم تزوجها اه روض اه سم (قوله ولاء) ولا يجب الفور الا اذا اراد ان
 يدور بالقسم لغيرها او كان في اثناء دور كمر اه قل على الجلال (قوله اذا تزوج البكر على الثيب)
 ومثلها البكر فان كان بات عند البكر السابقة تسبعا فاذ التوالى بان لم يبيت عندها كان الحق لها فبيت عندها
 سبعة ثم عند الاخرى سبعة فلو عده على امرأتين معا وجب الاقراع للزفاف أي للمبيت عندها ثلاثا وسبعة
 اه حل مع زيادة (قوله ان تزول الحشمة بينهما) جرى على الغالب والافلو كانت مستفرشة لسيدتها قبل ذلك
 فاعتقها السيد وتزوج بها كان لها ثلاث اه حل وفي المختار حشمة من باب ضرب وأحشمة بمعنى أي اذا
 وأغضبها ابن الاعرابي حشمة أخجله وأحشمة أغضبها والاسم الحشمة وهو الاستحياء اه (قوله وسن تخير الثيب
 الخ) قال في شرح الروض فان سبعة لها بغير اختيارها أي طلبها أو اختارت دون سبعة لم يقض الا ما فوق
 الثلاث لانها لم تطمع في الحق المشروع لغيرها وان سبعة لها باختيارها أي طلبها قضى جميع السبع للاخريات
 لظاهر الخبر ولانها طمعت في الحق المشروع لغيرها فبطل حقها وان طلبت البكر عشر لم تعط مطلوبها مان

والذميمة (لكن لحرمة ثلاثا
 غيرها) ممن فيهما روى
 الدار فطني عن علي في الامة
 ولا يعرف له مخالف ويقاس
 بها المبيعة فالحرمة ليلتان
 ولغيرها ليل ولا يجوز لها
 اربع أو ثلاث ولغيرها
 ليلتان اوليلة ونصف وانما
 تستحق غير الحرمة القسم اذا
 استحققت النفقة بان كانت
 مسلمة للزوج ليل ولا غيرها
 كالحرمة وتعتبر بغيرها اعم
 من تعبيره بالامة (ولجديدة
 بكر) بمعناها المتعددة دم في
 استئذانها (سبع و) لجديدة
 (ثيب ثلاث ولا بلاقضاء)
 للاخريات في سبعة الخبر ان
 حبان في صحيحه سبع للبكر
 وثلاث للثيب وفي الصحيحين
 عن أنس من السنة اذا تزوج
 البكر على الثيب أقام عندها
 سبعة ثم قسم واذا تزوج
 الثيب على البكر أقام عندها
 ثلاثا ثم قسم والعدد المذكور
 واجب على الزوج لتزول
 الحشمة بينهما ولهذا سوى
 بين الحرمة وغيرها لان ما يتعاقب
 بالطبع لا يختلف بالرق
 والحرية كمدة العنة والايلاء
 وزيد للبكر لان حيائها أكثر
 وقولي ولا من زيادتي واعتبر
 لان الحشمة لا تزول بالفرق
 (وسن تخير الثيب بين ثلاث
 بلاقضاء) للاخريات

اجابها قضي الثلاث فقط اه وكان الفرق ان البكر هنالم تطلب مشروعا لغيرها أي في الزفاف بخلاف
 الثيب العالبة لسبع وطلبها السبع طلبها عني الثيب العشر لان طالب العشر طلب السبع في ضمنها اه
 مر اه سم (قوله وسبع به) أي بقضاء لمن عبارة شرح الارشاد فان سبع بطلبها قضي لكل قال في شرحه
 الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضي لكل واحدة سبعا اه سم على ج أقول وكيفية
 القضاء ان يقرع بينهن ويدور فاليلة التي تخصها يبيتها عند واحدة منهن بالقرعة أيضا وفي الدور الثاني يبيت
 لبيتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث يبيت لبيتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية
 الادوار الى أن تتم السبع ونعماهن من أربع وثمانين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من كل اثنتي عشرة ليلة
 ليلة تحصل السبع بما ذكر اه ع ش على م بحر وفه (قوله وان شئت ثلثت عندك) وقد اختارت
 اثنتي عشرة اه ع ش (قوله ولا قسم ان سافرت الخ) اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على اثنتين وسبعين صورة
 بيان ذلك انها اما ان تسافر وحدها او مع اجنبي وعلى كل اما ان يأذن لها او يسكت او ينهها هذه تسعة
 وعلى كل اما ان يكون لغرضها او غرضه او غرض اجنبي او اثنتين من الثلاثة او الثلاثة او لا لغرض اصلا هذه
 ثمانية في التسعة تمت العدة المذكورة والحكم انه لا قسم في ثمانية واربعين ويقضي في اربعة وعشرين بيان
 ذلك ان قوله لامعه بلاذن يشتمل على اثنتين وثلاثين وقوله او به لا لغرضه يشتمل على ثمانية اذ المراد بالمتنق
 ان يكون لغرضه دخل فيصدق المتنق باربعة تضرب في قوله لامعه اي وحدها او مع اجنبي ثمانية ويضم لهذه
 الاربعين ثمانية من صور المفهوم اشار اليها بقوله ان لم ينهها اي في احوال الغرض الثمانية واشتمل مفهوم قوله
 لامعه على اربعة وعشرين تخرج منها الثمانية السابقة كما اشار اليه في الشارح يبقى ستة عشر تضم لثمانية
 هي مفهوم قوله لا لغرضه تأمل اه شيخنا (قوله ولا قسم ان سافرت الخ) خرج بالسفر ما لو خرجت لحاجتها
 في البلد باذنه كان تكون بلانة أو ماشطة أو غنسية أو داية تولد النساء فانه لا يسقط حقها من القسم ولا من
 النفقة اه زى (قوله ولولوغرضه) مالم تضمار للمسافرة كان جلا جميع أهل البلد أو بقي من لا تأمن معه
 أو خرجت من البيت بغير اذنه لا شرافه على الانتم دام فانه تستحق القسم وهذا يخالف ما سبق انها اذا جبت
 ظملا لا تستحق القسم وهو واضح لان العذر غاية ما يفيد سقوط الانتم لا سقوط حق القسم اه حل وفي
 المختار والجلاء بالفتح والمدان الخروج من البلد والخراج أيضا وقد جلا عن اوطانهم أو جلاهم غيرهم يتعدى
 ويلزم ويقال أيضا جلا عن البلد أو جلاهم غيرهم يتعدى ويلزم اه (قوله أو به) أي باذنه لا لغرضه
 لان الاذن انما يرفع الانتم أي ولو مع غيره وشمل غرض الاجنبي وينبغي حيث سألها أن يكون كغرضه هو
 فتستحق القسم بخلاف ما اذا لم يسألها وان أذن لها فيه وكتب أيضا قوله لا لغرضه أي ولو مع غيره بخلاف
 الحج أو مع غرض اجنبي أو مع غرضها أو غرض الاجنبي فان لها القسم وكذا لو كان لغرض اجنبي لكن
 كان هو السائل فيه فانه تستحق القسم اه حل (قوله بخلاف سفرها مع الخ) وامتناعها من السفر مع
 الزوج نشوز مالم تكن معذورة بمرض أو نحوه كما قاله الماوردي اه شرح م ر وقوله من السفر مع الزوج
 أي ولو كان السفر معصية وقوله مالم تكن معذورة بمرض أو نحوه كشدة حراو برد في الطريق لا تطبيق السفر
 معه وليس منه مجرد مفارقتها أهلها وعشيرتها اه ع ش عليه (قوله ان لم ينهها) فانها اذا قسم لها سواء
 قدر على ردها أو لم يقدر وينبغي ان يحل حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فان استمتع بها فيه اتجه وجوب ذلك اه
 شرح م ر وقوله فان استمتع بها الخ ظاهر مان الاستمتاع بها في جزء من السفر وجب نفقتها والقسم لها في
 جميعه فليراجع وهو ظاهر فم بعد الاستمتاع لان استمتاعها بمرضها حاجتها وأما الوجوب فيما قبله ففيه
 نظر ظاهر اه ع ش عليه (قوله لكن باذنه لغرضه) أي ولو مع غرض اجنبي أو مع غرضها أو غرض
 الاجنبي فالدار على أن يكون لغرضه مدخل وذهب ج الى ان غرضها أي الزوج والزوجة كغرضها فقط

(وسبع به) أي بقضاء لمن
 كما فعل صلى الله عليه وسلم
 بلم سلمة رضي الله عنها حيث
 قال ان شئت سبعت عندك
 وسبعت عندهن وان شئت
 ثلثت عندك ودرن اي
 بالقسم الاول بلا فضل ولا
 لقال وثلثت عندهن كما قال
 وسبعت عندهن رواه مالك
 وكذا مسلم بمعناه (ولا قسم ان
 سافرت لامعه بلاذن) منه
 ولولوغرضه (أو به) أي باذنه
 (لا لغرضه) هو أعم مما ذكره
 كج وعمرة وتجارة بخلاف
 سفرها معه ولولا اذن ان لم
 ينهها او لامعه لكن باذنه
 لغرضه

قال تغلبا الامناع اه حل (قوله في قضى لها ما فاتها) هذا خاص بقوله اولامعه فقط واما ما قبله فالتعميم فيه
 متأت فلا معنى لذكر القضاء فيه وهذا مأخوذ من شرحي الروض والبهجة وقضى المقابلة ان يقول فيقسم
 لها الا انه لما كان الغرض انما سافرت لم يكن الا القضاء (قوله ومن سافر لنقلة الحج) ظاهره ولو كان البلد
 المنقل اليه قريبا جدا قال الشيخ عميرة وهو محتمل لكن تعميم الشارح في سفر غير النقلة واطلاقه هذا بما
 يخالف ذلك لان السفر اذا اطلق يراد به الطويل سيما في مقابلة ما عمم به اه حل (قوله حذرا من الاضرار)
 أي لا تقطاع اطعماء من الوقاع كالايلاء وظاهر ان محله حيث لم يرضى اه حل (قوله أو ينقل بعضا
 ويطلق الباقي) وليس له ان يبعث بعضهم مع وكيل له محرم أو نسوة ويستحب الباقيات لما فيه من رفعة مقام
 من معه وقضى الباقيات سواء خرج بقرعة أم لا كما في كلام شيخنا كج وغيره وكلاهما في ذلك متدافع والوجه ان
 يقال انه ان نقلهن كلهن دفعة فلا حرمة ولا قضاء سواء كن معه أو مع وكيله أو بعضهن معه وبعضهن مع وكيله وان
 نقلهن مرتبا وجب القضاء للمخلفات سواء كان مع السابقيات أو وكيله مع الباقيات أو بالعكس أو لا مع أحد
 منهما اقام - وراجع اه قل على الجلال (قوله ولو سافر اقصر) الرد على من قال لا يستحب بعضهن
 في القصيرة فان فعل قضى لانه كالأقامة اه من شرح مدر (قوله سفر اياها) المراد به ما قبل الحرام فيصدق
 بالواجب والمندوب اه شيخنا ويؤخذ منه انه لا قضاء مادام يترخص ولو في مدة ثمانية عشر يوما كما تسميه
 كلامهم بل حرمه في الانوار اه شرح مدر (قوله لكن بقرعة في الاولى) أي وان خرجت القرعة لغير صاحبة
 النوبة فان استحب واحدة بلا قرعة اثم وقضى الباقيات من نوبتها اذا عدت وان لم يبت عنها الا ان رضى
 فلا ثم ولا قضاء وان قبل سفرها الرجوع وقول الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر بعيد قال البلقي ولو
 خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل اذا رجع وفاد اياها اه شرح مدر (قوله مدة الاقامة) أي
 القاطعة للسفر كما سيظهر عليه اه حل (قوله وايابا) لو اقام بمقصد وانقطع ترخصه ثم رجع قال الامام ان قلنا يقضى
 أيام ايباه فكذا هنا والانه بداله هذا الرجوع ولم يكن نواه ولا قضى وان نواه فهو محتمل والوجه الوجوب
 اه وقال الشافعي او دخل البلد المقصود مع التي خرجت قرعتها ثم عن له في سفر الى بلد آخر مضى ولا قضاء لان
 كل ذلك سفر واحد الا ترى انه يستحب القصر والفطر في الزيادة حكمة في البحر (أقول) قوله يستحب القصر في
 الزيادة فيه دلالة ظاهرة على انه لم ينقطع مرضه بوضوئه وحديثه فلا يرد ما قاله الامام وبالجملة فالظاهر ان ما حواه
 الامام مقالة والمذهب خلافها كما يؤخذ من عموم كلامهم اه سم (قوله بخلاف ما اذا لم يساكنها) في هذا
 تصريح بانه لا يجب عليه مساكنة المصحوبة لان القرعة مجوزة للسفر لم وليست موجبة لمساكنتها اه حلي
 (قوله وبخلاف مدة سفره) أي مدة لا تقطعه وساكنها ولو اقام اثناء السفر الى مقصد اقامة طويلة ثم سافر
 لمقصده لم يقض مدة السفر بعد تلك الاقامة لانه من بهيمة سفره المأذون له فيه ولا نظر لتحال تلك الاقامة ولو اقام
 بمقصده ثم أنشأ سفره امامه فان كان نوى ذلك او لا فلا قضاء اي لانه من بهيمة سفره المأذون فيه والافان كن
 سفره بعد ان قضاء ترخصه قضى والا فلا ذكره ج في شرح الارشاد اه حل (قوله اذ لم ينقل انه صلى الله
 عليه وسلم الحج) لكن هل ورد انه قضى مدة اقامته بعد انتهاء السفر التي ساكن فيها من صحبته من نسائه اه
 حل (قوله عند وصوله مقصده) أي ولو قلت الاقامة ولو لحظة في هذه وقوله قضى الزائد أي على دون أربعة أيام
 والدون يتحقق بنقص جزء من الاربعة فانظر ماذا يقضى ان اقام الاربعة وهو هذا ان لم يتوقع اربعة فان توقعه
 قضى ما زاد على ثمانية عشر فالضابط انه ان ترخص لم يقض والا قضى اه شيخنا لكن التنبيه ليس له أي للشيخ
 قول المتن وقضى مدة الاقامة أي قلت أو كثرت ان نواه قبل وصول المقصد الزائد على المدة التي لا تقطع السفر
 ان لم ينو فهو منزل على هذا التعليل تأمل (قوله عند وصوله مقصده) بكسر الصاد موضع القصد وقم الناس
 صاده خطأ اذ ومن باب ضرب واما التعليل وان كان من باب ضرب أيضا الا انه جاء فيه التمتع أيضا حكاه أهل اللغة

في قضى لها ما فاتها (ومن سافر
 لنقلة لا يصحب بعضهن) ولو
 بقرعة (ولا يخلفهن) حذرا
 من الاضرار بل ينقلهن أو
 يطلقهن أو ينقل بعضا ويطلق
 الباقي فان سافر ببعضهن
 ولو بقرعة قضى للمخلفات
 وقول ولا يخلفهن من زيادتي
 (او) سافر ولو سافر اقصر
 (لغيرها) أي غير نقلة سفر
 (مباحا حل) له (ذلك) أي ان
 يصحب بعضهن وان يخلفهن
 لكن (بقرعة في الاولى)
 للتابع رواه الشيخان (وقضى
 مدة الاقامة) بغير دونه
 بقول (ان ساكن) فيها
 (مصحوبه) بخلاف ما اذا لم
 يساكنها وهو ظاهر
 وبخلاف مدة سفره ذهبا
 وايابا اذ لم ينقل انه صلى الله
 عليه وسلم قضى بعد عوده
 فصار سقوط القضاء من
 رخص السفر وان المصحوبة
 معه وان فازت بصحبته
 فقد تعبت بالسفر ومشاقه
 وخرج بزيادتي مباحا غيره
 فلا يحل له ان يسافر بواحدة
 منهن فيه مطلقا فان سافر بها
 لزمه القضاء للمخلفات
 والمراد بالاقامة ما مر في باب
 القصر فتحصل عند وصوله
 مقصده

حيث قالوا المفصل قطع السين وبكسرهما مفصل الموتى اه شوبري (قوله ببيتها عنده) هذه الصورة ذكرها
 الشارح فيما سبق بعد قول المتن وباقامته وعلم ان اربه لا ينقض فيها واذكر ان شرطها ان يكون ما كنا مستقلا
 وقوله او قبله هذه ذكرها المتن هناك بقوله او موضع فوي قبل وهو مستقل ولم يشترط فيها المكث فتقوله بشرطه
 راجع للمستلثين لكنه في الاولى المكث والاستقلال في الثانية الاستقلال فقط وقوله فان اقام في مقصده
 الخ محتمل وقوله ببيتها عنده او قبله اه حل (قوله وزاد على مدة المسافرين) وهي دون اربعة ايام صحاح غير يوي
 الدخول والخروج وقوله قضى الزائد على دون الاربعه لانه هو الذي لا يقصر فيه وامامادون الاربعه فلا
 يقضيه لانه يقصر فيها لان الضابط هنا انه متى كان يجزؤه القصر لا يقضى ومتى كان لا يجزؤه القصر فانه يقضى هذا
 مراده لكن تفصيله بين الزائد على دون الاربعه حيث يقضيه وبين مادون الاربعه حيث لا يقضيه محله اذا لم يكن
 له حاجة اما اذا كان له حاجة وعلم انه لا يقضى في الاربعه فيقطع سفره بمجرى الاقامة اي المكث والنزول في المقصد
 فلا يترخص بعد ذلك لاقباده دون الاربعه ولا فيما زاد عليه فينتدقضي مادون الاربعه ايضا في هذه الحالة
 كما يقضى الزائد عليه كما علم هذا التفصيل من عبارات شرح مر مع اصله في باب القصر (قوله ومن وهبت
 حقها) اي وان لم يكن واجبا بان وهبت قبل ان يبيت عند بعض من لان الحق ثابت في الجملة اه شوبري (قوله
 لمن يأتي) هو المعينة او الكل او الزوج (قوله بان عندها ليلتهما) ومحل ياتيه عند الموهوب لهما ليلتين مادامت
 الواهبة تسحق القسم فان خرجت عن طاعته لم يبيت عند الموهوب لهما ليلتهما اه مرل (قوله لما وهبت
 سودة نوبتها الخ) لارادته صلى الله عليه وسلم طلاقها الكبرى فكان صلى الله عليه وسلم يقسم له اثنتي عشرة يوما و يوم
 سودة اه من شرح مر وعش عليه وذلك لما استشعرت منه صلى الله عليه وسلم رغبته عنها الكبرى خافت
 ان يطلقها فاسترضته صلى الله عليه وسلم فقالت له والله يا رسول الله ليس غرضي فيك ما يرغب النساء في الرجال
 وانما اريد ان احشر في زوجاتك الطاهرات واني وهبت حق لعائشة اه من البخاري (قوله لتلايتاخر
 الخ) صورة المسئلة زوج تحته اربع نسوة عائشة ولها ليلة الجمعة وزينب ولها ليلة السبت وخديجة ولها ليلة
 الاحد وفاطمة ولها ليلة الاثنين فوهبت فاطمة ليلتها لعائشة فلا يبيت عند عائشة ليلة الجمعة وليلة السبت ويؤخر
 زينب الى ليلة الاحد وخديجة الى ليلة الاثنين لما يلزم عليه من تاخر حق زينب وخديجة ومن تضيق حق
 الرجوع على فاطمة لانهما بعد ليلة السبت لا يمكنها الرجوع بخلاف ما لو بليت ليلة الواهبة في وقتها فيمكنها
 الرجوع في ليلة السبت وليلة الاحد لان ليلتها حينئذ لم تستوف اه شيخنا (قوله والولاء يفوت حق الرجوع
 عليها) اي لان لهما الرجوع متى شاعت كسبائتي لان المستقبل منهن يقبض واذا رجعت وجب عليه ان يخرج
 من عند الموهوب لهما حالا ولو لم يلا حيث أمكن اه حل (قوله لكن قيده) اي قيده عدم جواز الولاء
 اه وقوله اخذ من التعليل ال التعليل للجنس فيمثل التعليل الاول والثاني اه ع ش (قوله بما اذا
 تاخرت ليلة الواهبة) اي و ارادته قد دعيها فان ارادتاخير ليلة الموهوب لهما جاز وقد اشار الى هذا التقيد
 بنقل كلام ابن النقيب تأمل وحرر اه (قوله وهذه الهبة الخ) اي لانه ليس لناهبة يقبل فيها غير الموهوب له
 مع تأهله لقبول الا هذه اه شرح مر (قوله او وهبت لهن الخ) ينبغي ان يكون مثل ذلك ما لو وهبت
 لواحدة منهن على الابهام بان قالت وهبت ليلتي لواحدة منهن قال الزوج كشي ليس لناهبة يقبل فيها غير
 الموهوب له الا هذه ولو وهبت لهن دائما في سائر الادوار كان كواحدة منهن فلو كن اربعاً كان له
 الرجوع فاذا جاءت ليلة الواهبة كان له ان يبيت عند كل واحدة ربيع ليلة بالقرعة فاذا بقي ربيع كان له
 ان يخص به من شاء منهن وان صبر حتى كملت ليلة كان له ان يخص بتلك الليلة من شاء منهن ولو وهبت له
 لواحدة معينة ليلة واحدة من احد الادوار كان له ان يعرض تلك الليلة بينه وبين تلك المعينة فما خصه جعله
 لمن شاء ولا يرد ما تقدم ان القسم لا يتبع بعض لان ذلك محمول على الابتداء اه حل وفي قل على الجلال

ببيتها عنده او قبله بشرطه فان
 اقام في مقصده او غيره لانية
 وزاد على مدة المسافرين
 قضى الزائد (ومن وهبت
 حقها) من القسم لمن يأتي
 (فلزوج جرد) بان لا يرضى
 بذلك لان التمتع بها حقه فلا
 يلزمه تركه (فان رضى به
 ووهبت له ليلة) منهن (بان
 عندها) وان لم ترض بذلك
 (ليلتهما) كل ليلة في وقتها
 متصلتين كاتنا أو منفصلتين
 كما فعل صلى الله عليه وسلم
 لما وهبت سودة نوبتها لعائشة
 كما في الصحيحين فلا يوالي
 المنفصلتين لتلايتاخر حق
 التي بينهما ولان الواهبة قد
 ترجع بين اللتين والولاء
 يفوت حق الرجوع عليها
 لكن قيده ابن الرفعة اخذا
 من التعليل بما اذا تاخرت ليلة
 الواهبة فان تقدمت وأراد
 تأخيرها جاز قال ابن النقيب
 وكذا لو تاخرت فاخر ليلة
 الموهوبة اليها برضاها عنسكا
 بهذا التعليل وهذه الهبة
 ليست على قواعد الهبات
 ولهذا لا يشترط رضا الموهوب
 لهما بل يكفي رضا الزوج لان
 الحق مشترك بينهما وبين
 الواهبة (أو) وهبت لهن أو
 اسقطته) والثاني من زيادتي
 (سوى) بين الباقيات فيعولا
 يخص به بعضهن

(تنبيه) يبق من أطراف المسئلة ما لو وهبت لمهمة أول اثنين منهم أوله ولو واحدة منهم أوله ولا اثنين
منهم أول الجميع ففي الأولى الهبة باطلة وما عداها يعلم من الأخيرة وحكمها أن له في كل دور ليلة فيقرع بينه
وبينهم في أول دور فإن خرجتوا واحدة اختصت بها أوله جعلها لمن أراد منهم ثم بعد دور آخر ليلة أيضا
فيقرع لها بين من بقي لأن من خص ليلة لا يدخل في القرعة بعد من خرجت له خص به كما مر وهكذا
حتى يتم أربع ليال بعد أو أكثر وحيثما تعينت كل ليلة لمن خص به أفلا حاجة إلى قرعة بعد ذلك فقد انتظمت
الأدوار واليالي ووقع تلك الليلة بعد تمام الأدوار لا يخل بها افتأمل وافهم وماتل عن شيخنا مما يخالف ذلك
غير مستقيم ولم تصح نسبة إليه هذا إذا وهبت ليلتها إذا كان وهبت ليلة فقط مثاله ولهن خص كلا بربع وربع
بخص به من شاء ويقرع للابتداء في الحال وهذا يجري في الأولى إذا جعل كل ليلة في دورها ولو ماتت الواهبة
بعثت الهبة وكذا الوارثها ولو أنكرت الهبة لم يقبل عليها إلا برحمتين*(فرع)* بعضى بطلاق من دخل
وقت حقه قبل وفاته قال ابن الرفعة فإن سألته فلا يصح ويجب الوفاء لها بعد دعودها ولو بعد جديد من نوبة
المستوفية أنه إن كانت معه فإن لم تكن معه فلا قضاء ولا يحسب ببيتته مع المظلمة بعد دعودها عن القضاء فتأمل
وسبب في حكم النزول عن الوظائف في باب الخلع أن شاء الله تعالى اه (قوله فجعل الواهبة الخ) تفريع
على قوله سوى وتصويره ولو قدمه على قوله ولا يخص كان أظهر وأقعد وهذا ظاهر في الإسماء وفي الهبة
أن كان الموهوب حقه على الإطلاق فإن كان ليلة معينة فغير شيخنا أنه يقسمها على من اه (قوله ولا يجوز للواهبة
أن تأخذ الخ) أي لأن حقه على من ليس عينا ولا منفعة فلا يقابل بحال واستنبط السبب من هنا ومن خلع الأجنبي جواز
النزول عن الوظائف بعوض ودونه والذي استقر رأيه عليه حل بذل العوض مطلقا وأخذ أنه إن كان النازل
أهلا لها وهو حينئذ لا سقط حق النازل فهو مجرد اقتداء به فارق منع بيع حق المتجر وشبهه كما هنا لا تتعلق
حق المنزل بهما أو بشرط حصولها بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزل له
اه شرح مر وقوله والذي استقر رأيه عليه حل بذل العوض مطلقا أي سواء كان النازل أهلا أو غيره على
ما هو الظاهر من قوله وأخذ أنه إن كان النازل أهلا والأقرب أن المراد بالطلاق عدم اشتراط حصولها له أو عدمه
ويكون قوله الآتي أو شرط حصولها مطلقا عليه وحيثما فقوله بعد بل يلزم ناظر الخ لمجرد الانتقال فهو بمعنى
الواو اه وقوله ولو غير المنزل له أي ولا رجوع للبذل كما مر وفيما إذا نزل بجنا ولم يقصد إسقاط حقه إلا
للمنزل له فقط له الرجوع قبل أن يقرر كهيته لم يقبض وحيثما لا يجوز للناظر تقرير غير النازل حيث لا يجوز له
عزله اه ويكتب عليه سم مانعه قوله ولا رجوع للبذل هذا ظاهر إذا كان بذل العوض على مجرد النزول
أما لو بذل على النزول والحصول فينبغي الرجوع اه مر وقوله الرجوع فيه نظروا يتجه خلافه
وسقوط حقه بمجرد النزول عنه مطلقا اه مر أقول ببق ما لو أفهم النازل المنزل له زيادة معلوم الوظيفة على
القدر الذي استقرت العادة بصرفه وتبين بعد ذلك للمنزل له خلافه فهل للمنزل له الرجوع بما بذله فيه نظر
والظاهر عدم الرجوع لأن المنزل له مقصود ترك البحث اه ع ش عليه (قوله واستحققت القضاء) أي لأنها
لم تسقط حقه بما جانا وان علمت الفساد بخلاف البيع لأن الرد فيه فوري اه حل (قوله وللواهبة الرجوع
متى شاءت) أي ولو في أثناء الليل وحيثما يجب عليه أن يخرج فوراً من عند الموهوب لها في أثناء الليل فإن لم
يخرج قضى من حين الرجوع اه حل (قوله وللواهبة الرجوع متى شاءت) بخلاف ما لو أباح الإنسان ثمة
بستان ثم رجع ولم يعلم به إلا كل فانه يكون ضامناً فإن الاتلافات لا فرق فيها بين العلم والجهل اه زى (قوله وماتت
قبل علم الزوج به الخ) بخلاف ما إذا بعد علمه وكذا بعد علم الضرة المستوفية دون الزوج كما قاله بعضهم
وارتضاء اه مر اه سم

(فصل في حكم الشقاق) هو الخصام ويذكر في قوله أو ادعى كل فكان لا طهر أن يقول وما يذكر

فجعل الواهبة كالمعدومة
(أو) وهبت (له فله تخصيص)
لواحدة بنوبة الواهبة ولا
يجوز للواهبة أن تأخذ
بحقها عوضاً فإن أخذته
لزمها رد واستحققت القضاء
وللواهبة الرجوع متى
شاءت ومتى مات قبل علم
الزوج به لا يقضى
*(فصل في حكم الشقاق
بالتعدي بين الزوجين)*
وهو ما من أحدهما أو منهما

معناه أي من قوله ظهر اماره تشوزها الى قوله أو ادعى كل وقوله بالتعدي الباء سببية تتعلق بالشقاق وبين
متعاقبه أيضا وقوله وهو أي التعدي وقوله فلو الخ القاء للاستئناف وكان الاظهر اسقاطها كما هو عادته اه
شيخنا وفي المختار الشقاق الخلاف والعداوة اه وقوله بالتعدي أي بسبب التعدي وقوله وهو أي التعدي الخ
فتهلم من هذا ان الترجمة مطابقة لما ذكر في الفصل وشاملة لما اذا كان التعدي منها أو منه أو منها ما عاين الامر
ان قول المتن ظهر اماره تشوز وعظ توطئة لقوله او علم الخ فان الثاني هو التعدي منها حقيقة وعبرة مر فصل في
بعض أحكام التشوز وسوابقه ولو اختلفت انتهت وهي أوضح لمطابقة الترجمة السابقة وهي قوله كتاب القسم
والتشوز (قوله ظهر اماره تشوزها الخ) قال في الروض (فرع) والتشوز نحو الخروج من المنزل لا الى القاضي
اطلب الحق منه وتمنع الاستمتاع ولو غير الجماع لانه لا ولا الشتم ولا الايذاء باللسان بل تأنيبه ويتولى تأديبها
على ذلك اه وقد يشكل بما صرحوا به من ان التعيس تشوز وقد يوجه بان التعيس يؤثر في الاستمتاع
بخلاف مجرد السب والشتم وقد يوضح ذلك بان مدار الاستمتاع على المطاوعة بالظاهر والباطن بان لا تمتنع
وترضى به والتعيس يؤثر في الثاني لانه يدل على الكراهية وعدم الرضا بخلاف مجرد السب والشتم بلا منع ولا
تعيس اه سم (قوله بعد ان كان باين) خرج بالبعدية في هذا وما بعده من هي دائما كذلك فليس تشوزا
الا ان زاد وقوله اعراضا وعيوسا لانه لا يكون الا عن كراهية وبذلك فارق السب والشتم لانه قد يكون لسوء
الخلق لكن له تأديبها عليه ولو بلا حاكم اه قل على الجلال (قوله وعظها) أي ندب أي حذرهما عقاب الدنيا
بالضرب وسقوط المأوى والنسم والاخرة بالذنب وينبغي ان يذكر لها خبر الصحيحين اذا باتت المرأة داحرة
لفراش زوجها والعنف الملائكة حتى تصبح وقوله بلا هجر المراد نفي هجر يفتحقها من نحو قسم حرمتها
حينئذ بخلاف هجرها في المضجع فلا يحرم لانه حقه اه شرح مر (قوله اتق الله) يحذف الياء وقوله
واحدري باثباتها اه ابن شرف على التحرير والحقوق الواجبة للزوج على الزوجة أربعة طاعة ومعاشرته
بالمعروف وتسايم نفسها اليه ولازمة المسكن والحقوق الواجبة للزوجة على الزوج أربعة أيضا معاشرتها
بالمعروف ومأوىها والمهر والقسم اه قل (قوله أو علم وعظها الخ) هذه الثلاثة على الترتيب اه شيخنا فكان
الاظهر العطف بالغاء وفي قل على الجلال واعتمد شيخنا زي وشيخنا مر كج والطبيب انه لا يرتقي
لرتبة مع الاكتفاء بما دونها كما في الصائل ولا يبالغ به حدا كالتعزير بل هو منه ولذلك يضمن به اه (قوله أو
علم وعظ وهجر الخ) أي ويجوز له تأديبها على التشوز ويجوز له تأديبها على غيره اذا كان لحقه كضربها
اياء وشتمها اه من شرح مر (قوله في مضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرهما أي الوطء أو الفراش اه
شرح مر وقوله بفتح الجيم يقال ضجع الرجل وضع جنبه بالارض وبابه نضع اه مختار وقوله أي
الوطء أو الفراش أي وان أدى الى تفويت حقه من القسم كجهوم معلوم ان التشوز يسقط حقه من ذلك
وبهذا فارق ما مر في الرتبة الاولى اه رشدي على مر (قوله وضربها) وليس له ان يبالغ بضرب حرة أربعين
وغيرها عشرين ولم يجب الرقع هنا لما كم لم شقته ولان التصدردها للمطاعة كما افاده قوله تعالى فان أطعكم فلا
تبعوا عاين سبيلنا ثم خصص الزكشي ذلك بما اذا لم يكن بينهما عداوة ولا قسمة بين الرفع الى الحاكم اه
شرح مر (قوله ان افاد) أي ان علم انه يقيد اه شرح مر (قوله جنفا) أي ميسلا عن الحق خطأ أو
اثما بان تعمد ذلك بالزيادة على الثلث أو تخصيصه غنى مثلا اه جلال وفي المختار الجنف الميسل وقد جنف من
باب ضرب (قوله كما لا يضرب ضربا مبرحا) وهو كما هو واضح ما يعظم الله عرفا وان لم تنجز الابه اه شرح مر
(قوله فالاولى العفو) أي بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم العفو لان ضربه للادب مصلحته وضرب الزوج
زوجته مصلحته لنفسه اه شرح الروض (قوله المسجرف في الكلام الخ) عبارة شرح مر لافي الكلام
لحرمة لكل أحد فيما زاد على ثلاثة أيام الا ان قصده ردها عن المعصية واصلاح دينها لاحتفاظ نفسه ولا الامر من

فلا (ظهر اماره تشوزها)
قولا كان تحببه بكلام خشن
بعد ان كان بلين أو فعلا كان
يجد منها اعراضا وعيوسا
بعد لطف موطا لا تقوجه
(وعظها) بلا هجر وضرب
فلعلها تبدي عذرا أو تتوب
عسا وقع منها بغير عذر والوطء
كان يقول لها اتق الله في الحق
الواجب لي عليك واحذري
العقوبة ويسين لها ان التشوز
يسقط النفقة والقسم (أو
علم) تشوزها (وعظها) بها
(وهجر)ها (في مضجع
وضربها) وان لم يتكرر
التشوز (ان افاد) الضرب
قال الله تعالى والملائكة تخافون
تشوزهن فعظوهن
واهجروهن في المضجع
واضربوهن والخوف فيه
بمعنى العلم كافي قوله تعالى فمن
خاف من موص جنفا أو غنا
وتقيد الضرب بالا فاد من
زيادتي فلا يضرب اذا لم يفد
كما لا يضرب ضربا مبرحا ولا
وجها ومهالك ومع ذلك فالاولى
العفو وخرج بالمضجع
المسجرف في الكلام

فلا يجوز فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها التبرع بالصحيح لا يجعل المسلم أن يسجد راحه فوق ثلاث لكن هذا كما قال جمع محمول على ما إذا قصد سجودها
 ودها لحظ نفسه فان قصد ردها عن المصيبة واصلاح دينها فلا تحرير ولعل هذا امر ادهم اذ النشور حيث نذر شرعي واليه في الكلام له جائز
 مطلقا ومنه هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك ٢٩٠ وصاحبه ونهيه الصحابة عن كلامهم ولو ضرب بها وادعى انه بسبب نشور وادعت

عدمه فيه احتمالان في
 المطلب قال والذي يقوى
 في ظني ان التول قوله لان
 الشرع جعله وليا في ذلك
 (فلو منعها كما قسم) ونفقة
 (الزمنه فاض وفاءه) كسائر
 المستحقين من اداء الحقوق
 (أو اذاها) بستم أو نحوه (بلا
 سبب منها) من ذلك وانما لم
 يحرره لان اساءة الخلق تكثر
 بين الزوجين والتعزير عليها
 نورث وحشة بينهما فيقتصر
 أولا على النهي لعل الحال
 يلتئم بينهما (ثم) ان عاد اليه
 (عززه) بما يراه ان طلبته
 (أو ادعى كل) منهما (تعدى
 صاحبه) عليه (منع) القاضى
 (الظالم) منهما (بخبر ثقة)
 خير بهما من عوده الى ظلمه
 فان لم يمتنع حال بينهما الى
 ان يرجعا عن حالهما (فان
 اشتد شقاق) بينهما بأن داما
 عسلى التسايب والتضارب
 (بعث) القاضى وجوبا
 (الكل) منهما (حكم) رضاءهما
 (ومن) كونهما (من أهلهما)
 لينظر فى أمرهما بعد اختلاف
 حكميه وحكمهما بما ومعرفة
 ما عندهما فى ذلك ويصلح
 بينهما أو يفترقا ان عسر
 الاصلاح على ما أتى لآية
 وان ختم شقاق بينهما فان

فيما يظهر لجواز الهجر له ذر شرعي ككون المهجور نحو فاسق أو مبتدع وكصلاح دينه أو دين الهاجر اه
 وقوله ككون المهجور نحو فاسق أى وان كان هجره لا يفيد ترك الفسق نعم لو علم ان هجره يحمله على زيادة
 الفسق فينبغي امتناعه اه ع ش عليه (قوله فلا يجوز فوق ثلاثة أيام) ويجوز فيها وهذا الحكم عام
 في الزوجة وغيرها لكن في غير الابوين والانتباه امامهم فلا يجوز ولا طرفه عين اه شيخنا (قوله وصاحبه)
 وهما اهلال بن أمية ومرارة بن الربيع حيث تخلفوا في غزوة تبوك وعلى ذلك يحمل أيضا ما جاء من مهاجرة
 السلف أى والخلف في الاحياء ان سعد بن أبي وقاص هجر عمار بن ياسر الى ان مات وهجرت سيدة تاعاشة
 سيدة تاحضة وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف الى ان مات وهجر طاوس وهب بن منبه الى ان مات
 وهجر الثوري ابن أبي ليلى وكان الثوري تعلم منه الى ان مات ابن أبي ليلى ولم يشهد جنازته اه حل وفي
 قل على الجلال ان المهجور ولو دائم الغير الزوجين جائز ان يرض شرعي كفسق وابتداع وايداع وزجر
 واصلاح الهاجر أو المهجور كما وقع في قصة الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فانه صلى الله عليه وسلم هجرهم
 ونهى الصحابة عن كلامهم وهم مرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية ولذلك قيل أول أسماءهم مكة
 وأواخر أسماء آبائهم عكة * (تنبيه) قال العلماء ليس لنا وضع يضرب فيه المستحق من منع حقه الا هذا
 والسيد في عبده وذلك لاسيس الحاجة لهما وعدم الاطلاع لاحد عليه ولذلك لو ضرب وادعى انه بسبب النشور
 وانكرف فهو المصدق على المعتمد من حيث جواز الضرب لاسقوط نحو النفقة نعم ان علمت حوائته عند الناس
 صدقت هي قاله جج اه (قوله ان القول قوله) معتمد (قوله فلو منعها حق الخ) هذا شروع في بيان
 نشور الزوج وتعديه وميله ولو عبر بالواو كان أوضع اذ ليس قبله ما ينفرع هو عليه اه (قوله الزمنه فاض وفاءه)
 أى ان كان أهلا فان لم يتأهل لكونه محجورا عليه الزم وليه بذلك اه شرح مر (قوله أو اذاها) بلا سبب
 (نم) ولو كان لا يتعدى عاها وانما يكره صحتها الكبر أو مرض أو نحوه أو يعرض عنها فلا تنى عليه
 ويسن لها استعطافه بما يحب كان تسترضيه بترك بعض حقه كما انه يسن له اذا كرهت صحبتته لما ذكر ان
 يستعطافها بما تحب من زيادة النفقة ونحوها كمر اه شرح مر (قوله بخبر ثقة) كلامه كالرافعي صريح
 في اعتبار العدالة دون العدو به صريح في التهذيب وقال الزركشى الظاهر اعتبار من تسكن النفس بخبره لانه
 من باب الحسب لا الشهادة وأيده غيره باتهم لم يشترطوا صيغة شهادة ولا نحو حضور وخصم ويؤخذ من ذلك
 الاكتفاء بعدل الرواية اه شرح مر (قوله خير بهما) أى بسبب مجاورته لهما فان لم يكن لهما جار ثقة
 أسكنهما بجنب ثقة وامره ان يتعرف حالهما وينهيها اليه لفسرافة البيئة على ذلك اه شرح مر (قوله
 فان لم يمتنع) أى الظالم منهما أحوال القاضى بينهما أى في المسكن والظاهر ان الجلالة لا يتأتى معها قوله فان
 اشتد شقاق الخ ولذلك ذكر مر الجلالة في تعدى الزوج فاما فلوحى الشيخ على أسألوبه لقال بعد قوله
 سابقا ثم عززه فان لم يمتنع أحوال بينهما الخ اه (قوله وهما وكيلان لهما) وحيث قد فينفر لان بما ينزل به
 الوكيل اه زى (قوله لان الحال قد يودى الى الفراق) وقد يكون بالملع واشترط الرشد في حق الزوجة
 واضح ليتأتى بذاتها للعوض واما الزوج فلان من صحة خلع السفية فيه مع توكيله اه حل (قوله فلا يولى
 عليهما الخ) أى لان الولاية لا تكون على الرشيد اه شيخنا (قوله أو خلع) منه تعلم مناسبة ذكر الخلع عقب
 هذا الباب وأيضا الغالب حصول الخلع عقب الشقاق اه شورى (قوله وقبول) الواو بمعنى أو في الموضعين

اختلف رأى الحكمين بعث الشاخصي آخرين يجتمع على شئ والتصريح بسن كونهما من أهل الزوجين من زيادتي شورى
 واعتبر رضاءهما لان الحكمين وكيلان كما قلت (وهما وكيلان لهما) لاحكام من جهة الحاكم لان الحال قد يودى الى الفراق والبضع حق الزوج
 والمال حق الزوج وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (قبول كل) هو (حكمه بطلاق أو خلع ونحو كل) هي (حكمها بئيل) للعوض (وقبول)

شورى وفيه انه ايسر الاموضع الثاني بالواو كاترى وايضا على بابها فيه لا يعنى أو اه شيخنا قوله ولم يتفقا على شئ) الواو بمعنى أو وضمير التنبيه يجوز رجوعه لكل منهما اه مدابغى (قوله مع انهما وكيلان) والوكيل لا يشترط فيه شئ من ذلك (قوله لتعلق وكالهما ملح) أى فليست وكالهما محضة

* (كتاب الخلع) *

وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لترتبته غالباً على الشقاق اه برماوى وهو مكروه وقد يستحب كالطلاق اه شرح مر كأن كانت نسي عشرتها وهى قضية اقتضاه على هذين الحكمين انه لا تثنى فيه بقية الاحكام اه عش عليه وهو مختص من الطلاق الثلاث مطلقاً كما ذكره الباجى وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم واعتمد شيخنا زى تبنا شيخنا مر انه لا يختص في الاثبات المقيد نحو لافعلن كذا في هذا الشهر لما فيه من تفويت البر باختياره فراجع اه قل وقال السبكي الذى تحرران الصيغ ثلاث لا فعل وان لم أقول ولا فعلن فالاولان ينفع فيهما الخلع لانهما تعلقت بالعدم ولا يتحقق الا بالآخر وقد صادفها الآخر بائناً فلم تطلق وليس لليمين هنا الابعاد حيث فقط لانها تعلقت بسلب كلى هو العدم في جميع الوقت وبالوجود لا نقول حصل البر بل لم يحنث لعدم شرطه وكلام الشيخين أو انحر الطلاق في ان لم يخرجى اليسلة من هذه الدار وان لم تأكل كل هذه التفاحة اليوم صريح في انه ينفع في صورتها لانها عين صورتها اه بخلاف الثالث اعنى لافعلن كذا في هذا الشهر ومثله لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر أو انها عليه دينه في شهر كذا أو يقضيه دينه في شهر كذا ثم خالع قبل انقضاء الشهر وبعد تمكنها من الفعل أو تمكنه مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فانه لا يختص كما صرح به ابن الرقة ووافقه الباجى وأفتى به شيخنا مر ويتبين بطلان الخلع كملوحاف لياً كل ذا الطعام غدا فتألف في انقضاء الشهر بعد تمكنه من أكله أو تألفه وكملوحاف ان تألفى الظاهر فاضت في وقته بعد تمكنه من فعله أو بشر بن ماء هذا الكوز فأتى بعباد ما كان شر به فانه يحنث لان الفعل مقصود منه فهو اثبات جزئى وللميمين جهة بر وهى فعله وجهه حنث بالسلب الكلى الذى هو يقتضيه والحنث متحقق بمناقضة اليمين وتفويت البر فاذا التزم ذلك بالطلاق وفوته بخالع من جهته حنث انقويته البر باختياره ولو علق الطلاق الثلاث بدخول مطلق فان الخلع يختص فيه وصوب الباقيين وتبعه الزركشى المختص مطلقاً اعنى لا فرق بين النقي والاثبات اه زى لكن في صورة الاثبات المقيد لا بد ان يخالع وقد سبق من الزمن جزء يسع فعل المحلوف عليه حتى ينفعه الخلع والا فلا ينفعه وعلى هذا يعمل كلام المحشى وفي جميع صور الخلع لا بد ان يكون العقد الثانى على مذهب الامام الشافعى اذا عقدوا قبل انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه فان عقدوا بالتوكيل كما يقع الآن على مذهب الحنفية لا يصح بل يلحق الطلاق في العصمة الثانية لان شرط صحة الخلع عند الحنفية الصبر الى انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه ثم يجدد فليحذر مما يقع الآن من الخاطات تأمل اه شيخنا برماوى وعبارة البرماوى وهو مختص من الطلاق الثلاث في الخلع على النقي مطلقاً ومقيداً وعلى الاثبات المطلق وكذا المقيد وقال مر لا يختص في الاثبات المقيد نحو قوله لافعلن كذا في هذا الشهر لما فيه من تفويت البر باختياره وتبعه العلامة زى وسيأتى لهذه المسئلة مزيداً يوضح عند قول المتن في كتاب الطلاق ولوعلقه بصفة فبان ثم نسكحها ووجدت لم يقع اه (قوله من الخلع) يقتضيه أى فهو اسم مصدر مشتق اه حل بالمعنى ونظر فيه بعضهم بأنه باضم لم يخالف فعله في الحروف فالحق انه مصدر سمعى ويجب عنه بأن المحشى جعله اسم مصدر بالنظر لخلع والمعتزض نظر لخلع فاعترض (قوله لباس الآخر) أى كاللباس في مطلق الخاططة أو في مطلق الستر أو فيهما وقوله فكانه بخارقة الآخر تزعم لباسه أى الحشى لا جعل كان والا فتدزع المعنوى حقيقة (قوله هن لباس لكم) أى كاللباس ووجه الشبه بين اللباس وبين الرجل والمرأة ان كلا منهما يلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند العاقبة والاضاحجة كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل

الطلاق فيه ويفرقان بينهما ان رأياهما صوابا لم يرضيا بهنهما ولم يتفقا على شئ أدب الحاكم الظالم واستوفى المظلوم حقه ولا يكتفى حكم واحد ويشترط فيهما اسلام وحرية وعدالة واعتداء الى المقصود من بعثتهما وانما اشترط فيهما ذلك مع انهما وكيلان لتعلق وكالهما بنظر الحاكم كفى أمينة ويسن كونهما ذكرا

* (كتاب الخلع) *

بضم الخاء من الخلع ففتحها وهو النزاع لان كلاما من الزوجين لباس الآخر قال تعالى هن لباس لكم وأتم لباس لهن فكانه بخارقة

منه ما يستر صاحبه عما يكره من الفواحش كما يستر الثوب العورة اه ابن يعقوب على المختصر (قوله
 نزع لباسه) هذا يتأتى في كل فرقة كالطلاق والفسخ فتستضاء ان كل فرقة تسمى نكاحا وأجيب بأن علة
 التسمية لا ترجب التسمية اه شيخنا (قوله فان طين لكم عن شيء منه نفسا) أى ولو في مقابلة فكل العصمة
 وأصرح من هذا قوله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وسيأتى في كلامه الاستدلال بها على ان لفظ المفاداة من
 صرائح الخلع اه حل (قوله في امرأة ثابت بن قيس) أى حيث طلبت منه ان يطلقها على حديقتهما التي
 اصدتها اياها ففعل وهو أول خلع وقع في الاسلام اه حل (قوله هو فرقة) أى لفظ محصل للفرقة وقوله
 بعوض الخ اما فرقة بلا عوض أو بعوض غير موصود كدم أو موصود راجع اغير من ذكره انه لا يكون نكاحا
 بل يكون رجعيًا اه شوبري (قوله ولو بلفظ مفاداة) غاية للتعميم اذا الخلاف فيها في الصراحة وعدمها
 وهو ليس بصدده الآن وقوله بعوض أى وان لم يذكر لاجل أن يشمل قوله في ما يأتى فلو جرى بلا
 عوض الخ وأيضا قوله بعوض أى ولو تقدير الشئ مال أو خالعه على ما في كفها أو على البراءة مما عليه ولم يكن
 فيه ولا عليه شئ فنقوله بعوض يؤول فيه من وجهين اه شيخنا ولو أراد التنبيه على الخلاف المناسب للمقام
 لقل ولو بلفظ خلع لارد على من قال ان افظه ليس طلاقا وانما هو صيغة فسخ لا تنقص عدد الطلاق وعبارة
 أصله مع شرح المحلى في أول مجت الصيغة الفرقة بلفظ الخلع طلاق ينقص العدد فاذا خالعه ثلاث مرات لم
 ينكحها الا بعمل وفي قول فسخ لا ينقص عدد او يجوز تجديد النكاح بعده من غير حصر انتهت وقوله وفي
 قول فسخ لا ينقص عدد او به قال الأئمة الثلاثة وأفتى به كبارون من أصحابنا وأفتى به البلقيسي منكر راو محل
 كونه لا ينقص عدد اذا لم ينوبه الطلاق لانه كناية اه قل عليه وأما لفظ المفاداة والخلاف فيه انما
 هو في الصراحة والكناية لاني كونه طلاقا أو فسخا كما حققه المحلى في فهم عبارة الأصل والعلوي عليه خلافا لما
 فهمه مر منها واغتر به بعض الحواشي (قوله راجع بلهتزوج) فلا رجوع لجهة الزوج كالمعلق طلقها
 على البراءة مما لها على غيره فانه رجعي والبراءة صحيحة فلو خالعهما على ابرائه وبراءة غيره فابراؤه ابراءة
 صحيحة بان كانت بالنسبة عاقلة رشيدة عالة بالقدر المبرأ منه هل يقع بائنا نظار الرجوع بعوضه الزوج
 أو رجعيانظر الرجوع البعض الآخر لغيره قال ج الاقرب الاول وعاييه هل يبرأ كل من الاجنبي
 والزوج أولا حر اه حل وقوله والاقرب الاول لان رجوعه لغير الزوج يحتتمل انه مانع للينونة
 أو غير مقتض لها فعمل الثاني للينونة واضحة وكذا على الاول اذ كونه مانعا لها انما يتجه اذا انفرد لان انضم
 اليه مقتض لها كذا في النكحة اه شوبري والمعتمد انه يبرأ كل منهما ما أى الاجنبي والزوج لان البراءة
 وجدت صحيحة اه شيخنا عشيماوى يصرح به السبماوى (قوله ولبيده) أى ورجوع العوض لبيده
 وهذا يقيد انه اذا شرط ابتداء للسبيد لم يكن عوضا لجهة الزوج فيقع رجعيًا اه شوبري (قوله من قود
 أو غيره) هل مما يصح جعله صداقا أو وان لم يصح جعله صداقا كذا القذف والتعزير لان الكلام في العوض
 الاعم ولو فاسد سواء كان ذلك الفاسد موصودا أو غير موصود ثم ان كان ذلك الفاسد موصودا وقع بمهر المثل وان
 كان غير موصود وقع رجعيًا والظاهر ان حد القذف والتعزير من المقصود فيجب في الخلع ملهم ماهر المثل لان
 الظاهر ان المقصود لا يختص بما يقابل بمال بدليل الحر والميتة اه حل ثم رأيت بخط بعض الفضلاء في
 هامش شرح الخطيب على غاية الاختصار مانصه قوله من قود كان قتل زوجها اياها عدا ما استحق عليه
 القصاص فخالعه اياه كان قال خالعك بالقود الذى لك على فقبلت فنى هذه الحالة تبين ويسقط عنه القود ولا
 شئ له عليها غيره لانه عوض صحيح لانه يقابل بمال هو والدية وقوله أو غيره كذا القذف أو تعزير كان قذفها
 أو سبها فاستحققت عليه الحد أو التعزير ثم قالت له طلاقنى بما ثبت لي عليك من الحد أو التعزير فطلقها عليه
 فتبى ويسقط عنه الحد أو التعزير من حيث العفو لان اختلاعهما بما يثبت من العفو عنهما مع ذلك يجب

الا آخر نزع لباسه والاصل
 فيه قبل الاجماع آية فان طين
 لكم عن شيء منه نفسا والامر
 به في خبر البخارى في امرأة
 ثابت بن قيس بقوله له اقبل
 الحديقة وطلقها تطليقة (هو
 فرقة) ولو بلفظ مفاداة
 (بعوض) مقصود راجع
 (بلهتزوج) هذا القيد من
 زيادتي يشمل ذلك رجوع
 العوض للزوج ولبيده وما
 لو خالعت بما ثبت لها عليه
 من قود أو غيره

له عليها مهر المثل لان الحسد ومثله التعزير عوض فاسد لانه لا يقابل بمال والتماس يجب فيه مهر المثل ولا يقال
ان الزوج في العوض الفاسد لا يستحق الامهر المثل وهذا قد استحقه واستحق سقوط الحدة عنه لاننا نقول سقوط
الحلم يستحقه من حيث المعاوضة بل من حيث العفو لا لزم لها كما علمت تأمل اه والمراد بالعوض ولو تقديرا
ليدخل مالها خاله بها على ما في كفاها على ما به لاثني فيه او على البراءة من صداقتها او بعضها مع علمه بانه لاثني لها
عليه حيث يجب مهر المثل اه حل قال مر لان قوله في كفاها صلة لما اوصفتها غايته انه وصفه بصفة كاذبة
فتلغو فيه صير مجبولا كانه خاله بها على شيء مجهول وكذا على البراءة من صداقتها ولا شيء لها عليه ويؤخذ من اكتفائهم
في العوض بالتقدير صحة ما أفتى به جمع فيمن قال لزوجه قبل الدخول ان أبرأني من مهرك فانت طالق فانه
يصح الابرأ ويقع الطلاق لانها مالكة للمهر حال الابرأ او اذا صح لا يرتفع وان ذهب آخرون الى عدم الوقوع
لان من لازم رجوع النصف اليه فلم يبرأ من الجميع فلم يوجد المعلق به من الابرأ من كانه لانه ممنوع اذا ملازمة
لما امرت الوأبرأته ثم طاقها لم يرجع عليها شيء اه أي مرفي قول المتن ولو كان ديناً فأبرأته لم يرجع (قوله فهو
أعم من قول الروضة الخ) ان قلت كتاب المصنف انما يتعلق بالمتهاج فلم تعرض للروضة هنا قلت لما أطلق
المتهاج ولم يقيده كان اطلاقه مقيداً بما ذكره في كتابه الا أنه عرف كان هذا القيد مذكور في المتهاج فتعرض
لوجه أهمية ما ذكره من زوائده على ما هو كالمذكور في عبارة أصله ويحتمل انه تعرض لذلك للإشارة للجواب
عن شيخه المحقق المحلى في عدم تقييد كلام المتهاج بكلام الروضة كما هو عادته لان عبارتها مدخولة فليست تأمل اه
شورى (قوله فيصح من عبد ومجبور بسفه) أي سواء جرى الخلع من مع الزوجة أو مع أجنبي اه شرح
مر فقول الشارح ليبرأ الدافع منه أي سواء كان الزوجة أو الأجنبي (قوله ولو بلا اذن) أي ولو بأقل شيء لان
اكل منهما ان يطلق مجانباً بعوض وان قل أولى اه شرح مر (قوله ويدفع عوض) أي سواء كان ذلك العوض عينا
أو ديناً اه شرح مر (قوله أو لهما باذنه الخ) وحيث يدفع قبض العبد لكل من العين والدين وقبض السفينة
للعين ومتى لم يبادر الولي الى أخذها منه فتلفت في يد السفينة ضمنها لانه المصير بالأذن له في قبضها وأما الدين
ففي الاعتداد بقبضه له وجهان عن الداركي ورجع الحنابلة الى الاعتداد به كذا قاله الشيخان فان دفع للسفينة
بغير اذن وليه ففي العين يأخذها الولي ان لم فان قصر حتى تلفت ضمنها على أحد وجهين يرجع ويرجعه بان
الخلع لما وقع به سادخلت في ملك السفينة فمر عليه نظير ما تقر في السيد وحيث تفر كفا في يده بعد علمه بتعصير
أي تعصير فضمنها فان لم يعلم بها وتلفت في يد السفينة يرجع على المختلص بمهر المثل لا البديل أي لانه ضامنه ضمنان
عقد لا يدوي الدين يرجع الولي على المختلص من المسمى لبقائه في ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلص من
السفينة ما سلمه فان تلف في يده لم يطالب به ظاهراً كما مر في الجرح اه ج ومثله في شرح مر ومن الروض
وشرحه وان دفع للعبد بغير اذن سيده فذم بينه في الروض وشرحه بقوله والتسليم للعبد كالسفينة أي كالتسليم
اليه فيما مر لكن المختلص يطالب به بعد العتق بما تلف تحت يده بخلاف ما تلف تحت يد السفينة لا يطالب به لافي
الحال ولا بعد الرشد لان الجرح على العبد لحق السيد فيقتضي نفي الضمان ما بقي حق السيد والجرح على السفينة
لحق نفسه بسبب نقصانه وذلك يقتضي نفي الضمان حالاً وما لا وظاهر انها لو سلمت العين لا يمدو عليها السيد
وتركها حتى تلفت لم يضمنها لان الانسان لا يضمن لنفسه (قوله بالدفع له) أي أو نحوه أو عطاء أو قبض أو
اقباض اه شرح مر (قوله لم تطلق الا بالدفع اليه وتبرأه) ويقع الطلاق بذلك العوض أي حيث قامت
قرينة على ارادة التملك بان قال لا صرف في حوائجي فان لم تقم القرينة المذكورة وقع رجعي ولا مال اذا
لامقابلة حيث تنذوا نكاحاً ومجرد تطبيق على صفة اه حل وفي قل على الجلال قوله وتبرأه صريح في انه
ملكه قال شيخنا وهو مقيّد بما اذا اقرن بالدفع ما بديل على الملك نحو انصرف فيه أو صرف في حوائجي والا
وقع رجعه بل وازمه رد العوض اليها اه (قوله وتبرأه) أي لانها مضطرة لتبيع الطلاق كما نقله الاخرى عن

فهو أعم من قول الروضة
كأنها بأخذ الزوج
(وأركله) خمسة (ملتزم)
لعوض (وبضع وعوض
وصيغة وزوج وشرط فيه
صحة طلاقه فيصح من عبد
ومجبور) عليه (بسفه)
ولو بلا اذن ومن سكران لامن
صبي ومجنون ومكره كلياً
(ويدفع عوض لملك أمرهما)
من سيد وولي أو لهما باذنه
ليبرأ الدافع منه نعم ان قيد
أحدهما الطلاق بالدفع له
كان قال ان دفعته كذا لم
تطلق الا بالدفع اليه وتبرأه
وخرج بمالك أمرهما
المكاتب في دفع العوض له
ولو بلا اذن لانه مستقل ومثل
المبعض المهايأ

الماوردي على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصورة بتسليمه وانما هو ملكها ثم ملكه بعد وعلى
 الولي المبادرة لاخذ منه اه شرح م ر فان لم ياخذ منه حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجة نقله الاذرى
 عن الماوردي اه شرح الروض (قوله اذا خالع في نوبته) أى لان العوض لمن وقع الخلع في نوبته
 فيقبض جميع العوض وان وقع القبض في نوبة السيد ولا يقبض منه شيئا ان وقع في نوبة السيد وان وقع
 القبض في نوبته هو والا فهو بينهما بالتقسط وحيثما يقبض ما يخصه لا لجميع العوض اه حل (قوله
 وشرط في الملتزم اطلاق تصرف الخ) عبارة شرح م ر وشرط في قابله او ملتزمه من زوجة او اجنبي
 ليصح خلع من أصله تكليف واختيار وليه بالسمي اطلاق تصرف في المال بان يكون غير محجور عليه
 لسفه او ورق نعم سيأتي ان وكيلها السفه لو اضاف المال اليها وقع الخلع بالسمي انتهت (قوله وشرط في
 الملتزم) أى ليصح التزام المال فتخرج السفه ويجب دفعه حاله فتخرج الامة فليس هذا شرط الصحة الخلع
 بل لما قلناه اه شيخنا هذا ويمكن ان يقال انه بالنسبة للسفه شرط لصحته اذ فساد كما يتحقق بعدم الوقوع
 أصلا كذلك يتحقق بوقوعه جميعا كما فيها اه (قوله اطلاق تصرف) أى ليصح التزام المال ويجب دفعه
 حالا وهذا مراد الجلال المحلى بقوله في شرح الاصل ليصح خلعه فتخرجت السفه لانها لا يصح التزامها المال
 فيقع خلعها جميعا وتخرجت الامة لانه لا يجب عليها دفع المال حالا هذا مراده والافتقار ان خلع الامة بنفسه
 اذن سيدا غير صحيح لانها ليست مطابقة للتصرف المالي ولو كان غير صحيح ما ثبتت عليه البيهوتة مع لزوم
 العوض في ذمتها غاية الامر ان المطالب به حالا وأما الجواب عن الامة بأنه يمكن ان يقال هي مطلقا تصرف
 المالي في ذمتها فمخالف لكلامهم اذ مطلق التصرف من يصح بيعه وشراؤه اه حل (قوله فلو اختلفت
 أمة) تفريع على مفهوم الشرط (قوله فلو اختلفت أمة) أى رشيدة خلافا لما في شرح البيهوتة من قوله
 ولو سفهة اذ لا فرق بين الحرة والامة اه زى وعبارة شرح م ر ومحل في رشيدة والافكا السفهة الحرة كما
 يأتي اه وقوله والافكا السفهة قضيت به انه يقع جميعا ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في
 الاختلاع بها فلا يرجع اه سم على ج أقول وينبغي وقوعه في هذه बातنا لان الملتزم للعوض في الحقيقة
 هو السيد اه ع ش على م ر (قوله فلو اختلفت أمة الخ) حاصل الصور وأولاً أربعة لانه اما ان لا يأذن
 أو يأذن مطلقاً أو مقيداً بدين أو بعين وهذا كله في المتن ويتصور في كل واحدة سبع لانه في كل واحدة من
 الأربع اما ان تخالع بعين وفيها أربعة كما في الشارح أو بدين قدره المثل أو زائد عليه أو ناقص عنه وفي
 صورة تقدير الدين يقال اما ان يكون ما خالعه زائداً على المقدر أو ناقصاً عنه أو بقدره فالصور ثمانية
 وعشرون وقد استوفى المتن صور عدم الاذن السبعة وأما صور الاذن المطلق فيستفاد من كلامه مع الشارح
 منها ثلاثة الدين وأما أربعة بعين فلم تعلم وكذلك لم تعلم هي أيضاً في تقدير الدين وان علمت صورته هو وأما
 تقدير العين فلم تعلم صور الدين فيها ولا بقيمة صور العين الخارجة من كلامه ويمكن ادخال صور العين في الاذن
 المطلق والمقدر بدين في قوله بلا اذن سيد بعين بان يراد بلا اذنه بالكيفية أو في العوض ويرشح لذلك تعاميل
 الشارح بقوله لانتهاء الاذن نفسه أى في العوض وأما صور الدين في تعيين العين فيمكن ادخالها في قوله أو بدين
 فيه بان يؤول في عدم الاذن كما مر هذا وجميع الصور الثمانية والعشرين تجري في السفهة ومقتضاه انه رجعي
 في الكل تأمل (قوله ولو كانت مكتوبة) هذا التعميم جار في جميع صور الامة لا تبة لكنه ضعيف في الثانية وهي
 قوله أو بدين فيه وعبارة شرح م ر بعدما ذكر صور الامة كلها نصها والمكتوبة كالقنة في جميع ما مر فيها كما
 صححه المصنف كالرافعي في باب الكتابة تبعاً لجمهور رواقضه كلام الرافعي هنا ثم تخالفها في مالوا اختلفت بدين
 بلا اذن فان الواجب عليها مهر مثلها في ذمتها بخلاف الرقبة غير المكتوبة فانه يجب المسمى في ذمتها وما وقع
 في أصل الروضة ههنا من ان المذهب والمنصوص ان خطها باذن كمو بلا اذن لا يطابق ما في الرافعي بل قال في

اذا خالع في نوبته (و) شرط
 (في الملتزم) قابلاً كان أو
 ملتزماً فهو أعم من تعبيره
 بالقابل (اطلاق تصرف
 مالي) بان يكون غير محجور
 عليه لان التصرف المالي
 هو المقصود من الخلع (ولو
 اختلفت أمة) ولو كانت مكتوبة (بلا
 اذن سيد) لها (بعين) من مال
 أو غيره اسيد أو غيره فهو
 أعم من قوله عين ماله (بانت
 بهر مثل في ذمتها) لفساد

المهمات انه غلط اه شرح مر (قوله بانتفاء الاذن فيه) أي المتضمن له عدم الاذن لها في الخلع اه حل (قوله
 أو بدني فيه) هذا ضعيف من حيث عموم المصداقية بل في هذه تبين به المثل كالعين والتعميم بقوله ولو
 مكاتبته مسلم في صورة العزو وغير مسلم في صورة الدين اه شيخنا (قوله ثم ما ثبت في ذمتها انما تطالب به
 الخ) هذا شامل للمكاتبته وان كانت تلك الآن اه سم على ج اه ع ش على مر أي لان ملكها
 الا أن ضعيف اه سل (قوله انما تطالب به بعد العتق) أي ولو كانت مكاتبته لضعف ملكها قبل ذلك اه
 شورى (قوله فان أطلقه) جواب الشرط محذوف وبعض الشرط أيضا محذوف والتقدير فان أطلقه
 واختلت بقدر مع الخلع به وتعلق قدر مهر المثل من ذلك القدر بنحو كسبها اه شيخنا (قوله فان أطلقه)
 أي الاذن أي لم يقدر لها قدر أو لم يعين لها عينا والحال انما سميت قدرا في عقد الخلع سواء كان ذلك القدر
 مساويا لمهر المثل أو أكثر منه أو أقل منه فان كان ذلك القدر الذي سمته مساويا لمهر المثل أو أقل تعلق ج به
 بنحو كسبها فيؤخذ منه وان كان أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل في بنحو كسبها والزائد عليه تابع
 به بعد عتقها كما يؤخذ من الزيادة (قوله في بنحو كسبها) أي الحادث بعد الخلع وقوله من مال تجارة أي
 الذي لم يتعلق به دين اه شرح مر ويخط شيخنا الاشبه بولي ما نصه قوله في بنحو كسبها أي الحادث بعد
 الخلع ان لم تكن ما ذونا لها في التجارة وقبل الخلع وبعد الاذن ان كانت ما ذونا لها (قوله فان لم يكن لها فيما
 ذكر) أي في مسألة الاطلاق والتقدير وقد علمت ان كلامه شامل للسفينة وفي صحة الخلع اذا كانت سفينة
 ولم يكن لها كسب نظرا اه حل (قوله أو عين عياله) نعم ان أذن لها أن تتخلى برقبته وهي تحت حر أو مكاتب
 لم يصح لان المال يقارن الاطلاق فيه منه ومن ثم لو علق طلاق زوجته بموت المورث لم تطلق الا
 اذا قال المورث ان مت فانت حرة اه شورى (قوله فلو زادت على ما قدره الخ) هذا راجع للدين
 لان المذكور فيه التقدير وقوله أو عينه قال ج في هذه انما تطالب ببديل الزائد من مثل أو قيمة لا بحصة
 من مهر المثل وفارق اختلاصها بجميع العين بلا اذن بانه هنا وقع تابعوا الوجه أن يقال ان زادت ديننا تعلق
 بذمتها أو عينها فالواجب بدلها ان كانت قيمة العين المأذون فيها تساوي مهر المثل والا فحصة منها وكذا يقال
 فيه لو زادت على مهر المثل اه قل على الجلال (قوله طوبت بالزائد) أي في الدين وبديله من مثل
 أو قيمة في العين قال ج فان قلت قياس اختلاصها بعين بلا اذن ان الواجب هنا في العين الزائدة حصتها من
 مهر المثل لو وزع على قيمتها وقيمة العين المأذون لها فها قلت القياس ظاهر الآن بوجه اطلاقهم هنا وجوب
 الزائد بانه وقع تابع للمأذون فيه فلم يمتص فساد فوجب بدله اه شورى (قوله أو محجورة بسفينة طلقت
 رجعا) أي ان لم يكن خلعها بالتعلق على ابرائها من صداقها فلو قال لها ان ابرأيتني من مهرك فانت طالق
 فابرأته لم يقع الطلاق لان المعلق عليه هو والبراء لم يوجد لعدم صحته منها اه شرح مر (قوله طلقت رجعا
 وانقاذ كمال المال) وان كان الزوج جاهلا بالحال خلاه لار كشي ومحل وقوع الطلاق ما لم يعلق الطلاق على براءتها
 بان قال ان ابرأيتني فانت طالق فابرأته والافلا براءة ولا طلاق لعدم وجود الصفة وكذا لو قال ان أعطيتني كذا
 لان الاعطاء للتمليك كسبائي وليست من أهله خلاه للشارح حيث قال بوقوع رجعا اه حل (قوله
 طلقت رجعا وانقاذ كمال المال) لو قال لها ان ابرأيتني فانت طالق فابرأته فلا براءة ولا طلاق لعدم وجود الصفة
 المعلق عليها فلتحمل العبارة على غيره هذا ونحوه ثم ظاهر اطلاقهم في مسألة الكتاب الوقوع وان جهل الزوج
 الحال خلاه لار كشي قال بعضهم وكثيرا ما يقع ان الشخص يخاف بالطلاق الثلاث على شيء ثم يسئل فيفتي بان
 طريقه الخلع والغالب على النساء بلوغهن سفهات وخلع السفهات جعي لا يفيد شيئا قلنا فقل له اه أقول
 الغالب أن الخلع المذكور انما يقع مع الاجنبي اه وكذا لو وقع لوقال ان أعطيتني كذا لان الاعطاء للتمليك
 كما يأتي وايت من أهل التملك خلاه للباقي حتى أبتدي انسلاخ الاعطاء من معنى التملك اه مر اه

العوض بانتفاء الاذن فيه
 (أو بدني) في ذمتها (فيه) أي
 بالدين (تبين) ثم ما ثبت في
 ذمتها انما تطالب به بعد العتق
 واليسار (أو) اختلت
 (بأذنه فان أطلقه) أي الاذن
 (وجبه مهر مثل في بنحو
 كسبها) مما في يدها من مال
 تجارة ما ذون لها فيها (وان
 قدر) لها (ديننا) في ذمتها
 كدينار (تعلق) المقدر
 (بذلك) أي بما ذكر من
 كسبها ونحوه فان لم يكن لها
 فيما ذكر كسب ولا نحوه ثبت
 المال في ذمتها ونحوه من
 زيادتي (أو عين عياله) أي
 من ماله (تعينت) للعوض فلو
 زادت على ما قدره أو عينه أو
 على مهر المثل في صورة
 الاطلاق طوبت بالزائد بعد
 العتق واليسار (أو) اختلت
 (بمحجورة بسفينة طلقت رجعا)
 وانقاذ كمال المال وان أذن

سم (قوله لانهم يستمن أهل الالتزام الخ) راجع لقوله وانما ذكر المال وقوله وليس لوليها الخ راجع
 لقوله وان أذن الولي اه شيخنا (قوله وليس لوليها صرف مالها الخ) اي وان تبعت المصلحة فيه كما اقتضاه
 اطلاقهم لكنه محمول على ما اذا لم يخش على مالها من الزوج ولم يمكن دفعه الا بالخلع والا فلا وجه جواز
 اعنى صرف المال في الخلع أخذ من انه يجب على الوصي دفع جائر على مال موليه اذا لم يندفع الابتنى اه
 شرح مر (قوله وظاهر ان ذلك بعد الدخول) أي أو ما في معناه كاستدخال المني اه حل (قوله ولا
 خالها لم تقبل الخ) هذا مما يتعلق بالصفة التي سيأتي الكلام عليها وقوله كما فهم مما ذكر رأى من قوله
 اختلت لانه لا يقال اختلت الا ان قبلت وقوله الا أن ينويه أي الطلاق بالخلع وقوله فيقع رجعي أي في
 المدخول بها ولو قال لرشيده ومجور عليها بسببه خالعتك باللف فثبت احداهما فقط لم يقع الطلاق على
 واحدة منه الا ان الخطاب معها يقتضي قبولها فان قبلنا بابت الرشيده لصحة التزامها بمهر المثل للمهر ليعمل بما يلزمها
 من المسمى وطلقت السفينة رجعي اه حل (قوله لم يقع طلاق) صادق بما اذا لم ينويه أي الطلاق سواء أضم
 التماس قبولها أو لا وصادق بما اذا فؤاه وأضم التماس قبولها ففي هذه الثلاثة لم يقع طلاق اه شيخنا (قوله
 لم يقع طلاق) أي سواء ذكر ما لا أول ولا ليس لنا طلاق رجعي يتوقف على قول الا هذا اه برماوى (قوله كما
 فهم مما ذكر) أي من قوله اختلت اذا اختلح لا يكون الا بقبول المأوتعة الزوج أو التماس منها اه
 ع ش (قوله الا أن ينويه) دخل في المستثنى منه ما اذا لم ينويه أضم التماس قبولها أم لا فؤاه وأضم التماس
 قبولها ولم تقبل فلا طلاق فالبسطة سبع صور ثنتان يقع الطلاق فيهما رجعيان ثنتان يقع بائنابل مال وثلاث لا يقع
 اه سلطان (قوله الا أن ينويه) ظاهر كلامهم أنه لا بد من نية الطلاق ولو بلفظه حر اه برماوى (قوله
 ولم يضم التماس قبولها) المراد بالاضمار النية والالتماس هو الطلب وفاعله محتمل أن يكون هو أو هي وقبولها
 مضاف لفاعلها والمعنى لا يتم الا بزيادة أحد الأمرين في العبارة أي الفعل وهو يضم أو المصدر وهو الالتماس
 (قوله فيقع رجعي) أي في المدخول بها اه حل (قوله والافيقع بائنابل مال) تضم هذه اقله فيما تقدم والافيقع
 بائنا ويضم قوله فيقع رجعي الصورتان فتكون صور المحجورة بسببه خستان يقع فيهما الطلاق بائنا وثنتان
 يقع فيهما رجعيان واحدة لا يقع فيها طلاق أصلا وتقدم ان هذه الواحدة ترجع لثلاثة فترجع الخمسة الى سبعة
 (قوله زائد على مهر مثل) أي فان خرج منه أو لم يخرج وأجاز الوارث فلا امر ظاهر والا تخير الزوج بين امضاء الخلع
 بقدر مهر المثل من المسمى ان كان وبين فسخ العقد العوض والرجوع لمهر المثل والطلاق نافذ على كل حال اه
 شيخنا عن شرح الروض ونص عبارته فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالجباة بنصفه فان احتمله
 الثلث أخذه والا فلا خيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني بين أن يفسخ ويأخذ
 مهر المثل الا ان كان دين مستغرق فيخير بين أن يأخذ نصف العبد وبين أن يفسخ ويبقى ربع الغرماء بمهر المثل
 وان زاحته أرباب الوصايا خبير بين أن يأخذ نصف العبد ويراحم أرباب الوصايا بالنصف وبين أن يفسخ
 ويقدم بمهر المثل وان لم يكن سوى العبد خبير بين ثلثيه وبين الفسخ ومهر المثل اه برقوقه (قوله بخلاف مهر
 المثل وأقل منه فن رأس المال) وفارقت المكاتبه حيث تبين بمهر المثل لا بالمسمى بان تصرف المربض أقوى
 من تصرف المكاتب والهاذا يلزمه نفقة المورس وجار له ان ينفق المال في شهواته بخلاف المكاتب اه حل
 (قوله لان التبرع) انما هو بالزائد ولا يقال انه وصية لقوارث الذي هو الزوج لخروج الزوج بالخلع عن الارث
 نعم ان ورث من جهة غير الزوجية كأن كان ابن عمه لرائد وصية لقوارث اه حل (قوله لاني بائن) أي
 ولو بائنا قضاء عدة الرجعية وان كان معاشر الهلمعاشرة الا زواج لانها بعد انقضاء عدتها كالبائن الا في حقوق
 الطلاق تغليظا عليه فلا حصة للمكاتب حتى يأخذ في مقابلتها ما لاوهل تطلق بذلك الظاهر نعم اه حل أي
 تطلق المعاشرة رجعي (قوله سو قوف) أي فان جمعها الاسلام في العدة تبين صحتها وتبين ان البينة حصلت

الولي فيه لانها ليست من
 أهل التزامه وليس لوليها
 صرف مالها الى مثل ذلك
 وظاهر ان ذلك بعد الدخول
 والافيقع بائنابل مال وصرح
 به النووي في نكته ولو خالعا
 فلم تقبل لم يقع طلاق كما فهم
 مما ذكر وصرح به الاصل
 الا أن ينويه ولم يضم التماس
 قبولها فيقع رجعي كما سيأتي
 والتقييد بالخبر من زيادتي
 (أو) اختلت (مريضة
 مرض موت مع) لانها
 التصرف في مالها (وحسب
 من الثلث زائد على مهر
 مثل) بخلاف مهر المثل واقل
 منه فن رأس المال لان
 التبرع انما هو بالزائد
 (و) شرط (في البضع ملك
 زوج له فيصم) الخلع (في
 رجعية) لانها كالزوج في
 كثير من الاحكام لاني بائن اذ
 لا فائدة فيه والخلع بعد الوطء
 أو ما في معناه في ردة أو اسلام
 أحد الزوجين الوثنين أو
 نحوهما موقوف

من حينه فحسب العدة من وقته وان لم يحجمهما الاسلام فيها تبين فساد وان البينة حصلت من حين الاسلام
 أو الردة فحسب العدة من حينهما (قوله وشرط في العوض) أي يقع به الخلع صحة اصدائه ولو خالعهما بما لا يصح
 اصدائه نظر ان خالعهما بفساد يفسد الخ وهو قسمان وينبغي أن يكون منه حدان فذهب والتعريض كما تقدم ويرد
 عليه ما لو اصدقهما لم يسورة بنفسهما فان اصدقهما صح ولا يصح ان يخالعهما على ذلك أي على ان تعلم سورة
 بنفسها التعذر التعليم فهذا تخلف لهذا العذر اه حل وعبارة أصله مع شرح مر ويصح عوضه أي الخلع
 قليلا وكثيرا دينا وعينا ومنفعة كالصدق ثم لو خالعهما على ان تعلم بنفسها سورة من القرآن امتنع كما مر لاعتدله
 بالفراق وكذا على انه يرى من سكناها كفي البصر لحرمة اخراجها من المسكن فلها السكنى وعليها مهر المثل
 وتحمل الدراهم في الخلع المنجز على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الاسلام الخاصة لا على غالب نقد البلد ولا على
 الناقصة أو الزائدة وان غاب التعامل بها الا ان قال المعلق أردتم او اعتدلت ولا يجب سؤاله انتهت (قوله وشرط
 في العوض) أي ليصح بالسمي فلو تخلف هذا الشرط فسد تارة بكونه زجعا او صح أخرى بمهر المثل اه شيخنا
 (قوله لو قوعه بعوض) أي مقصود وتبين بمهر المثل أيضا ولو خالعهما على ثبتي معين يتلف قبل قبضه وبه يعلم أن
 العوض في الخلع في يدها مضمون ضمان عقد فهو كالفساد لتعذر معرفته اه حل (قوله بمهر مثل) حيث
 أطلق الاصحاح مهر المثل في هذا الباب بسبب فساد العوض والمراد به كفاي الصدق الا في صورتين احدهما
 مساحمة العشرة في الصدق لا تأتي هذا لان المساحمة من جهة الزوجة وهو هنا المفقار الثانية ان هناك يجوز
 لولي النقص عن مهر المثل بما لا يتغلب به لانه لم يجب في مقابلة الزوجة بخلافه هنا لا ينقص شيئا لانه معاوضة
 والحاصل ان المراد به ما يقابل البضع كما لا كذا من خط شيخنا اه شوبري (قوله والجوارح) سيأتي في
 كتاب الصيد والذبائح ان الجوارح اسم لا كذا من الصيد من السباع والطيور سميت بذلك لان الجرح في اللغة
 الكسب وهي تكسب ما تصيده وفي المصباح جرح واجترح عمل يده واكتسب ومنه قيل لكوا سب الطير
 والسباع جوارح جمع جارحة لانها تكسب بيدها وتطلق الجارحة على الذكرو الانثى كالراحلة والراوية اه
 (قوله ولو خالعهما بمجهول الخ) مراده بهذا بيان أن قوله بفساد يقصد أي ولو مع صحيح وقوله أو بصحيح وفساد
 استثناء من هذه الزيادة وقوله ولو خالعهما بما في كفها مراده أيضا أن قوله بفساد يقصد يشمل هذه وقوله ولم يكن
 فيها شيء أي ولو علم ما بان لا شيء فيها اه شيخنا (قوله فسد ووجب بمهر المثل) هلا بات هنا بالعلوم ووحدة
 الجوهول من مهر المثل اه سم على حج أقول يجاب بان شرط التوزيع أن يكون الجرح معلوما لئلا يتأتى
 التوزيع عليه اذ الجوهول لا يمكن فرضه ليعلم ما يقابله اه ع ش على مر (قوله صح في الصحيح ووجب في
 الفساد الخ) انظر كيفية التوزيع اذ امكن الفساد نحو ميتة مقصودة اه ع ش على مر (قوله ولم يكن
 في كفها شيء) أي وان كان علمه وكذا ان كان في كفها شيء فاسد مقصود علم به أولا وان كان في كفها معلوم صحيح
 وعلم به وقع الطلاق في مقابلة وان كان في كفها شيء مقصود علم به أولا وقع الطلاق رجعا اه مرل (قوله
 بانت بمهر المثل) أي ولو كان الزوج عالما بالخلال لانه طلقها على عوض ووصفه بصفة كاذبة فكان خالعهما على
 شيء مجبول وعلم ذلك لا يضر اه حل (قوله اذالم يعلق) أي كقوله خالعتك على دينار في ذمتك فانه تبين بمهر
 المثل وأما اذا علق بمجهول فان كان يمكن اعطاء المعلق عليه مع الجهل كان أعطيتي ديناراً فان طالق بانت بمهر
 المثل كالمثل فانه يمكن أن تعطيه ديناراً مع الجهل بصفاته كما أشار إليه بقوله أو علق الخ وان كان لا يمكن اعطاء
 المعلق عليه كأن خالعهما بما في كفها ولم يكن فيه شيء لم تطلق اه شيخنا (قوله أو علق باعطائه) كان أعطيتي
 عبدان فان طالق هكذا مثل شيخنا ولم أفهم وجه كون العبد يمكن اعطاؤه مع الجهل لانها ان أتت له بعد صار
 معينا اه (قوله فلو قال ان أبرأتني من دينك) محترز قوله أو علق باعطائه فان التعليق هنا ليس بالاعطاء بل
 بالأبراء ولم يذكر محترز القيد الثاني وهو قوله وأمكن مع الجهل ومحترزه ان يقول لها ان أعطيتني ما في كفك فانت

(و) شرط (في العوض صحة
 اصدائه ولو خالعهما بفساد
 يقصد) كجهول وخبر وميتة
 ومؤجل بمجهول (بانت)
 لوقوعه بعوض (بمهر مثل)
 لانه المرد عند فساد العوض
 كفاي فساد الصدق (أو)
 بفساد (لا يقصد) كدم
 وحشرات (فرج جي) لان
 مثل ذلك لا يصدق بحال فكانه
 لم يطمع في شيء بخلاف الميتة
 لانها قد تقصد للضرورة
 والجوارح وتعبير بفساد
 أعمن من تعبيرة بمجهول وخبر
 وقولي يقصد مع قولي أو لا إلى
 آخره من زيادتي ولو خالعهما
 بمجهول ومجهول فسد ووجب
 مهر المثل أو بصحيح وفساد
 معلوم صح في الصحيح ووجب
 في الفساد ما يقابله من مهر
 المثل ولو خالعهما بما في كفها
 ولم يكن فيها شيء بانت بمهر المثل
 وانما تطلق في الخلع بمجهول
 اذالم يعلق أو علق باعطائه
 وأمكن مع الجهل فلو قال ان
 أبرأتني من دينك فانت طالق

طالق ولم يكن فيها شيء فلا تعلق في هذه أيضا (قوله فلو قال ان أبرأني من دينك الخ) في قول علي الجلال فلو
قال ان أبرأني من دينك أو صدقتك قال شيخنا أو من متعتك وفيه نظر فانت طالق فان صحته البراءة منه بان
علمائه وقت الجواب وكانت غير مجبورة ولم يتعلق به زكاة وقع بآئنا واللام يقع طلاق فان قال بعد ذلك أنت طالق
فان ظن صحة براءته وطابق الثاني الاول وقصد الانخبار عما مضى لم يقع والا وقع رجعي وان لم تصح البراءة قال
شيخنا مبر وأيس من التعليق قولها بذلت لك صدقي على طلاق فقال أنت طالق بل يقع رجعي ولا براءة لانه من
تعليق البراءة وهو باطل ومن ثم لو قالت بذلت لك صدقي على طلاق فقال أنت طالق على ذلك وقع بمهر المثل لانه
وقيد شيخنا زى عن جهل الفساد والا وقع رجعي ولا براءة ومثل ذلك ملو قالت ان طلقني فانت بريء من صدقي
أو طلقني وأنت بريء من صدقي فيقع رجعي ولا براءة مطلقا من تعليق البراءة ولو قال طلقك فأبرأني وقع رجعي
ولا يلزمها البراءة ولو قال ان أبرأني من مهرك أو من حقه على فانت طالق فأبرأته منه وقد كانت أحواله عليه أو
أبرأته منه أو اقربت به لغيره لم يقع طلاق وان علم بالحالة أو الاقرار مثلا على المعتمد ولو قال ان أبرأني من مهرك
مثلا طلقك فقالت أبرأتك فقال أنت طالق بريء والطلاق رجعي ان لم يقصد التعليق ويصدق في ارادته بيمينه
واللام يقع طلاق ان لم يصح الا براءة ولو قالت طالق واحدة بالف فقال أنت طالق واحدة وطالق ثانية وطالق ثالثة
فان قصد بالعوض واحدة وقعت بائنا ويقع ما قبلها لا ما بعدها * (تنبيه) * لا يصح جوابها بقولها أبرأك الله واذا
ادعت الجهل بالبراءة صدقتها أو غير صدقت بيمينها ان أمكن والاصدق هو بيمينه اه * (فرع) * لو قالت
المرأة ان طلقني فانت بريء من صدقي فطاعة ما فسدت البراءة ووقع الطلاق رجعي لان صدور الطلاق طمعا في
صحة البراءة من غير له فاصح في الالتزام لا يوجب عوضا كذا قاله الشيخان أوائل الباب الرابع من الخلع ثم بحثنا
وقوعه بائنا بمهر المثل قال لانه طلق طمعا في العوض ورغبت هي في الطلاق فيكون عوضا فاسدا كالخبر ثم نقلنا
في آخر الباب الخامس من الخلع في الفروع المنشورة عن فتاوى القاضي في عين المسئلة ما يوافق بحثهم ما واعد
شيخنا البراسي الاول وبين انه حقيق بالاعتماد واعتمد مبر انه ان ظن صحة البراءة وقع الطلاق بائنا والا
فرجعي ولو قالت أبرأتك من مهرى على الطلاق فطالق بآئنا وكذا لو قال قبلت البراءة لان قبوله التزام بالطلاق
بالبراءة ذكره الخوارزمي في الكافي قاله في العباب وفي هذا نقارو يظهر ان بذلت صدقي على طلاق كما أبرأتك
على الطلاق اه ولو قال ان أبرأني من مهرك طلقك فأبرأته وطالق بريء والطلاق رجعي وان قال طلقك
فأبرأني طلق ولا يلزمها البراءة ذكر ذلك في العباب تبعا للأنوار ولو قال ان برئت من مهرك فانت طالق فأبرأته
وقد اقربت به لشخص قال بعضهم يظهر وقوعه بمهر المثل كان اعطيتني هذا المصوب فاعطته قال في العباب وفيه
نظر اه ولو قال ان أبرأني من حقه الذي على طلقك فقالت له أبرأتك فقال أنت طالق والحال انهم يتجهل المبرأ
منه فخال ما أقنى به شيخنا البراسي واستدل له ان البراءة فاسدة وأما الطلاق فان قصد بقوله أنت طالق
المكافأة والانتقام لا لجل صدور البراءة الدالة على رغبتها في فراقه وقع الطلاق رجعي ولا مال وان قال طلقها
بالطلاق وأردت ان كانت البراءة صحيحة لم يقع الطلاق لعدم وجود المعلق عليه وهو صحة البراءة حتى لو فرض
صحتها وقع رجعي وبرئ من الحقوق المبرأ منها ويقبل قوله في هذه الارادة باطنا وكذا ظاهر انما يظهر للقرينة
وان لم يرد شيئا من هذا وانما ظن نفوذ البراءة وصحتها فوقع الطلاق ونجسها لاجل ظنه المذكور وطمعه في
صحة البراءة من غير ان يقصد تعليق الطلاق على صحتها وقع الطلاق أي رجعي ولا مال عليها اه ووافق على ذلك
م فقلت له قد اعتمدت فيما لو قالت ان طلقني فانت طالق بريء فطالق انه ان ظن صحة البراءة وقع بائنا والا
فرجعي وكل القياس الوقوع هنا بائنا لوجود ظن صحة البراءة فتوقف يسيرا ثم قال الفرق انه في هذه أو وقع
الطلاق في مقابلة البراءة ولا كذلك في تلك حتى لو وقع في تلك في مقابلاتها كان بائنا فلجرح ثم أوردته عليه مرة
أخرى فصحهم على الفرق بانه في تلك لم يقع في مقابلة البراءة ومنع انه يتأني الايقاع في مقابلاتها ولو قال ان أبرأني

فانت طالق فقات أبرأتك فقال أنت طالق ثم بان عدم صحة البراءة الوجه انه يكون ذلك كما لو قال السيد بعده
 أنت حر بعد اداء النجوم ثم خرجت زوجه فانه شيخنا ابرسي وذكر مر ما وافقه حيث قال ان قصد بقوله
 بعد البراءة فانت طالق الاخبار عن الطلاق السابق وطابقه ولم يعلم الحال أي فساد البراءة لم يقع والواقع بان
 قصد الانشاء أو أطلق لانه عند الاطلاق يتردد بين التأكيده لكونه اخبارا عما سبق والتأسيس لكونه
 انشاء والاصل التأسيس أولم يطابق الطلاق السابق كأن كان السابق المعلق أصل الطلاق ثم بعد البراءة
 قال أنت طالق ثلاثا أو طابق مع علمه فساد البراءة اهـ فليراجع ما اذا قصد البراءة مع علم فساد البراءة ومع
 المطابقة فان الوقوع مشكل الا ان يراد الوقوع ظاهرا أو اخذا ثم راجعت مر فقال يحكم بالوقوع واخذة
 له لانه مقصود لا تيان به مع العلم بفساد البراءة قال يقبل دعواه الاخبار في مامر باطنا وظاهر القرينة اهـ
 سم (قوله فابراته منه وهو مجهول لم تطلق) فلو قال بعد ذلك طلقك فان ظن الصحة وقصد الاخبار عما وقع بان
 طابق الثاني الاول ولم يعلم فساد البراءة لم تطلق والاطلاق بان قصد الانشاء أو أطلق أو قصد الاخبار ولم يطابق
 الثاني الاول بان كل المعلق أصل الطلاق ثم بعد البراءة طابق ثلاثا أو طابق مع علمه فساد البراءة ووقوع الطلاق
 عليه حينئذ مؤاخذة لانه مقصود لا تيان به مع العلم بفساد البراءة وقياس ما سيأتي في ما لو قال له هل طاقك
 زوجك فقال نعم انها لا تطلق الا ظاهرا حر اهـ حل (قوله وهو مجهول) أي لها أوله وقولها لا يشترط
 علم المبرأ بفتح الراء علمه في ما لا معاوضة فيه بوجه كما اعتد به جمع محققون منهم الزركشي فان علمه ولم يتعلق
 به زكاة وأبرأته غير مجبور عاينها في مجلس التواجب وقع باثنا فان تعلقت به زكاة لم يقع لان المستحقين ملكوا
 بعضه فلم يبرأ من كاه وظاهر ان العبرة بالجهل حالا وان أمكن العلم به بعد البراءة ومحل مامر في ما لو كانت مجبورة
 أو تعاق به حق مستحق أو كان ثم جهل لم يقل لها بعد أنت طالق فان قاله انجه انه ان ظن صحة البراءة وقصد
 الاخبار عما مضى وطابق الثاني الاول لم يقع والواقع ولو أبرأته ثم ادعت حها بما بقدره فان زوجت صغيرة
 صدقت بيمينها أو بالغة ودل الحال على جهلها به لكونها مجبورة لم تستد ذلك والاصدق بيمينه وأطلق الزبلي
 تصديقه في الباطنة مجهول على ذلك اهـ شرح مر (قوله لعدم وجود الصفة) كالاتفاق والبراءة فيهما
 لو قال لسفينة ان أبرأتني من كذا أنت طالق فبرأته منه لما ذكر كما تقدم اهـ حل (قوله اذا وقع الاسلام
 بعد قبضه) فان أسلم قبل قبضه وجب مهور المثل نظير ما مر في تكاح المترك اهـ شرح مر (قوله وخرج
 زباني ضمير خاله) لاحقة لزيادته لان كلام المصنف مفروض في اختلافها بقريضة افراد خلع الاجنبي بعد
 تأمل اهـ شوبري (قوله فيقع رجعيا) أي حيث صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المعصوب أو الحر
 بخلاف ما لو قال على هذا العبد وهو في الواقع معصوب فيقع باثنا بمهر المثل اهـ ع ش على مر من عند
 قوله فيما يأتي أو صرح باستئلال فتابع بمصوب وعبرة حل قوله فيقع رجعيا والفسوق ان لزوجة غير
 متبرعة بما تبذله لانها تبذل المال لتصير منفعة البضع لها والزواج لم يبذل لها ذلك بحجافلهزها المال بخلاف
 غيرها فانه متبرع بما يبذله فاذا صرح بوصف الحرية فقد صرح بترك التبرع وفي قل على الجلال
 * (تنبيه) * هذا اذا وقع الخلع معها فان كان مع أب أو جد أو أجنبي فان لم يصرح بوصفه وان علم به وقع
 باثنا بمهر المثل والواقع رجعيا ولا مال اهـ (قوله فلو قدر الزوج الخ) في هذا التفریع نظر لا يقال هذا تفریع
 على ما علم من ان الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لانه قول لو كان مفترعا على ذلك لاقتضى البطلان بالمخالفة
 مطلقا اهـ حل وأما كلامه متناوشت حاستصوور في توكيل الزوج أصلا فانتان ما لو قدر لوكيله ما لا وما
 لو أطلق وفي كل ثلاث فذكر في المتن واحد من صور التقدير بقوله فنقص عنه وذكر الشارح اثنين مفهوم
 النقص بقوله بخلاف ما لو اقتصر أو زاد عليه وذكر في المتن واحدة من صور الاطلاق بقوله أو أطلق فنقص
 عن مهر مثل الخ وذكر الشارح اثنين مفهوم النقص بقوله أما اذا خالجه بمهر المثل أو أكثر الخ واذا كلامه

فأبرأته منه وهو مجهول لم تطلق
 لعدم وجود الصفة واستثنى
 من وجوبه مهر المثل بالخلع
 بخبر جامع الكفار به اذا وقع
 الاسلام بعد قبضه كما في المهر
 وخرج زباني ضمير خاله
 خالعه مع الاجنبي بذلك فيقع
 رجعيا (ولهما) أي للزوجين
 (توكيل) في الخلع (فلو قدر)
 الزوج (لو كيله ما لا فنقص)
 عنه أو خالعه بغير الجنس (لم
 تطلق) للمخالفة كما في البيع
 بخلاف ما لو اقتصر أو زاد

عليه ولومن غير جنسه لانه أتى بالمأذون فيه وزاد في الثانية خيرا (أو أطلق) التوكيل (فنقص) التوكيل (عن مهر مثل بآنتبه) أي بمهر المثل كالمثل خالع بفساد وفارقت ما قبلها بصريح مخالفة الزوج في تلك دون هذه هذا ما نص عليه الشافعي وصححه في أصل الروضة وتصحيح التنبيه ونقله الرافعي عن العراقيين والرويان في المهر - مات ان الفتوى ٣٠٠ عليه والذي صححه الاصل وقال الرافعي كانه أقوى توجيهها أنهم لا تطلق في البيع

في توكيلها عشر صور أصلا هي اثنان لا تمنا ما أن تقدر لوكيل مالا أو تطلق الاذن عن التقدير فذكر في المتن ثلاثة من صور التقدير بقوله أو قدرت مالا فزاد وأضاف الخلع لها أولا أو أطلق عن الاضافة وذكر الشارح مفهوم الزيادة بقوله أما إذا اقتصر على ما قدرته أو نقص عنه الخ وسكت في المتن عن صور الاطلاق وهي خمسة أيضا ذكرها الشارح بقوله وان أطلقت التوكيل الخ بقوله لم يرد الوكيل الخ فيه صورتان أي بل يساويه أو ينقص عنه وقوله فان زاد عليه فيه ثلاث صور فنقوله فكمالو زاد على المقدر أي فتارة يضيف الخلع لها وتارة يطاق عن الاضافة تأمل (قوله ولومن غير جنسه) أي ولو كانت الزيادة من غير الجنس فنقص بقا إذا كانت بقا صد كالجرا ولا يصدق كالدوم وينبغي في الاول أن تبين بما وماه وبما يقابل الفساد المقصود من مهر المثل بالنسبة ولو كان ذلك الفساد مجبها ولا ينبغي أن لا تطلق ويحتمل أن تطلق بمهر المثل ويغوز كدم اه حل (قوله وزاد في الثانية خيرا) بخلاف ماله وكل بالبيع من زيد بمائة لا تجوز الزيادة لوجود الشقة هنا ولا محابا بخلافه ثم وهل مثل ذلك ماله وكله ليختلعه بمؤجل إلى شهر فاختلعه بمؤجل إلى يومين مثلا لا تطلق حيث لا يكون له غرض في الاجل اه حل (قوله فنقص عن مهر مثل) أي نقصا فاحشا لا يتسامح به أو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد اه حل أو بغير الجنس أو بالصفة اه وقوله أي نقصا فاحشا وفارقت ما قبلها حيث لا يتقيد بالفاحش بل ولو كان يسيرا بان التقدير يخرج عنه ما ينقص كان بخلاف الممول عليه الاطلاق لا يخرج عنه الا بالنقص الفاحش اه من شرح مر (قوله بمهر مثل عليها) ولا شيء عليه على المعتمد لانه قضية فساد العوض بزيادته في مع اضافته اليها ولا يطالب بمالها اه شرح مر (قوله لفساد المسمى) فان قيل ما الفرق بين وكيلها ووكيله فان نقص وكيله عن مقدرة يلقبه كقدمه أجيب بان البضع متقوم عليه ولم يسمع به الا بما قد درم بخلافها فان قصدها التخلص وهو حاصل بالغاء مسميها وهو مهر المثل اه ج اه حل (قوله لانه خلع أجنبي) عبارة شرح مر لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبعاد بالخلع مع الزوج اه (قوله أي لم يصفه لها ولا له) بان قال اختلعت لفلانة بالف ولم يقل لامن مالى ولا من مالها سواء قال بواكاتها أم لا كما ذكره شيخنا وفيه انه مع قوله بواكاتها لا يحسن التعليل بقوله لان صرف اللفظ الخ اه حل (قوله وزيادة من عنده) أي ومع زيادة من عنده فامتدأ وقوعه بالشئين اه حل (قوله واذا غرم) أي في صورة الاطلاق (قوله نقول الاصل الخ) فمقتضاه انه لا يطالب بالكل بل بالزيادة وليس كذلك وقوله نظريه الخ أي فلا ينافي انه يطالب بالكل أي بما سميت وبما زاد وهي انما تطالب بما سميت وقوله فكمالو زاد على المقدر أي فتارة يضيف الخلع لها وتارة يطاق اه حل (قوله وان أطلقت التوكيل الخ) الشارح تكميلها بقوله وان أطلقت اه شيخنا (قوله وصح توكيل كافر الخ) هذا متعلق بقوله ولهما توكيل (قوله توكيل كافر) أي ذمي أو حر بي أو مرتد لا المرتد يصح خلعه للمسلمة في الجلالة وذلك اذا طلبت منه ان يطاقها على كذا فان تطلق ثم أسلم في العدة كما سيأتي في كلامه اه حل أي في آخر هذا القسم (قوله كالمسلم) دليل على صحة التوكيل للكافر في الخلع والاختلاع وقوله ولصحة الخ دليل على صحة التوكيل له في الخلع وقوله لاستقلالها الخ دليل على صحة التوكيل للمرأة في الاختلاع وقوله ولان لها الخ دليل على صحة التوكيل لها في الخلع اه وقوله كالمسلم الخ لنفسه دليل على صحة توكيل العبد في الخلع ولم يذكر دليل على صحة توكيله في

بدون عن المثل اما اذا خالع بمهر المثل أو أكثر فيصح لانه أتى بمقتضى مطلق الخلع وزاد في الثانية خيرا كما يحتمل اطلاق التوكيل في البيع على عن المثل (أو قدرت) أي الزوجة لوكيلها (مالا فزاد) عليه وأضاف الخلع لها (بان) قال من ماله أبو كاتها ربات بمهر مثل عليها) لفساد المسمى (أو) اضافته (له) بأن قال من مالى (لزمه مسماء) لانه خالع أجنبي (أو أطلق) الخلع أي لم يصفه لها ولا له (فكذا) يلزمه مسماء لان صرف اللفظ المطلق اليه ممكن في مكانه اقتداها بما سمته وزيادة من عنده (و) اذا غرم (رجع) عليها بما سميت هذا ما في الروضة كصلها فنقول الاصل فمليها ما سميت وعليه الزيادة نظريه الى استمقرار الضمان اما اذا اقتصر على ما قدرته أو نقص عنه فينقذه وان أطلقت التوكيل لم يرد الوكيل على مهر المثل فان زاد عليه فكمالو زاد على المقدر (وصح) من كل من الزوجين (توكيل كافر) ولو في خلع مسلمة كالمسلم ولصحة خلعه في العدة ممن أسلمت تحته ثم أسلم فيها (وامرأة) لاستقلالها

بالاختلاع ولان لها تطلق نفسها بقوله لها طاقى نفسك وذلك اما عليك لاطلاق أو توكيل به فان كان توكيلا فذلك أو عليك كائن جاز عليك الشيء جاز توكيله فيه (وعبد) وان لم يأذن السيد كالمسلم الخ لنفسه وتعبير بصح الى آخره أعم مما عبر به (و) صح (من زوج توكيل محمور) عليه (سفه) وان لم يأذن الولي الا لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وكيل الزوجة فلا يسمع ان يكون

الاختلاع

الاختلاف (قوله اذا اضاف المال اليها) أي لفظا وهذا راجع لكل من الغاية وما قبلها او مراد به هذا ان في مفهوم المتن تفصيلا اه شيخنا (قوله فان اطلق وقع الطلاق رجعا) وكذا اذا اضافه لنفسه فانه يقع رجعا كما في شرح الروض وبعبارة حل قوله فان اطلق أي لم يصف المال لاله والاله وكذا ان قال في ذمتي أو في مالي اه (قوله واذا وكلت عبدا فاضاف المال الخ) هذا من فروع مسألة العبد فكان الاولى بتقديمه قبل قوله ومن زوج تو كبل مجبور بسفه كالا يخفى خصوصا والكلام على مسألة السفينة لم يتم اذ بقي منه قوله ولا يوكله بقبض الخ (قوله وان اطلق ولم يأذن السيد الخ) والفرق بين العبد والسفينة ان العبد ذمته تقبل الالتزام بخلاف السفينة فانه لا يصح بيعه ولا غيره وأما ثبوت ارض الجناية في ذمته فهو من باب ربط الاحكام بالاسباب اه عزيرى وقوله طوب بالمال بعد العتق وأما الزوجة فتطالب به حالا اه برماوى وقوله بعد العتق أي لكاه اه عس على مر (قوله طوب بالمال بعد العتق) فيه ان هذا ضمان بغير اذن سيده وهو لا يصح وأجيب بأن هذا الضمان غير معتبر لانه حصل ضمانا في عقد الطلوع والزوج مطالبته بذلك في الحال كما صرح به الشارح في شرح الروض اه حل (قوله ان قصد الرجوع) بأن نواها باختلاعها أو اطلق بخلاف ما اذا نوى نفسه به ويفرق بين هذا وما مر في نو كبل الخ حيث لم يشترط قصده الرجوع بأن المال هنا للمالك تأهل مستحقه وهو العبد للمطالبة به ابتداء وانما اطرا مطالبة به بعد العتق المجهول وقوله فضلا عن زمنه ووقع كان كالأداء المبتدأ فاشترط صارف عن التبرع بخلاف الطرفان التعلق به عقب الوكالة قرينة ظاهرة على ان اداءه انما هو من جهتها فلم يشترط الرجوع قصد اه شرح مر وبعبارة حل قوله ان قصد الرجوع أي ان قصد ان يرجع عليها عند الغرم بما يغرمه لكن تقدم في الحر انه اذا اطلق يرجع بماسمته ان قصدها بالخلع والافلار رجوع له عليها بذلك وتقدم ان ظاهره ان له ان يرجع عليها وان لم يقصد الرجوع عليها بما يغرمه والشارح سكت عن تقييد الرجوع بماسمته بما اذا قصد في الحر وذكر قصد الرجوع عند الغرم في الرقيق وسكت عنه في الحر ورجع فرق بين الحر والرقيق وشيخنا فهم ان المراد بقصد الرجوع هنا ان يقصد بالخلع أو يطلق وفيه ما لا يخفى انتهت وقوله وشيخنا فهم ان المراد بقصد الرجوع الخ ممنوع بان هذا ليس بمراد لشيخنا وانما مراده بشوله بان نواها باختلاعها أو اطلق بيان محل الرجوع لا بيان قصد الرجوع وحيث تدفعني عبارة شيخنا ان محل رجوعه حينئذ الرجوع عند الدفع ان ينوبها باختلاعها أو يطلق عند الاختلاع بان لم ينوها ولم ينو نفسه والحاصل ان الصور تسع يرجع منها في الصورتين المذكورتين فتطو في سبع صور لا يرجع وذلك بان نوى نفسه عند الاختلاع سواء نوى نفسه عند الدفع أو نواها أو اطلق وكذا اذا نواها أو اطلق عند الاختلاع ولم ينو الرجوع عند الدفع بأن قصد التبرع أو اطلق في الصورتين فهذه أربع تضم لصورة نفسه عند الاختلاع وهي ثلاثة يحصل السبع هذا في العبد وأما الطرف فيرجع في أربع من التسع وهي ما اذا اطلق أو قصد لها عند الاختلاع وقد اطلق أو قصد لها عند الدفع وفي الخمس الباقية لا يرجع وبهذا تعلم سقوط اعتراض عس وحل على عبارة مر فنأمل لكن عذر المحشى ان صدر عبارة مر وفيما اذا اطلق ولم يأذن الخ فلو قال في صدرها وفيما اذا لم يأذن الخ لا تضح ما ذكرناه وسقط اعتراضه ما قد بر اه شيخنا ح (قوله رجع به عليها) أي مطلقا ولو قصد التبرع بخلاف صورة عدم الاذن لا يرجع ان قصد التبرع والفرق بين الصورتين يؤخذ من عبارة حل ونصها قوله رجع به عليها أي وان لم يقصد رجوعه لوجود القرينة الصارفة عن التبرع هنا لجواز مطالبة القن عقب الخلع انتهت (قوله ولا يوكله بقبض) وقوله فان وكله بقبض الخ قد سوى كل من مر ورجع بين السفينة والعبد في الحكم والتفصيل المذكورين وعبارتهما أنه أي السفينة والعبد هنا أيضا انتهت وكتب عليهما اسم قوله ومثله العبد هنا أي بلا اذن الولي والسيد قال في شرح الروض اما بلا اذن فيصح كما يصح قبض السفينة لنفسه كالمهر عن الحناطى (قوله وحمله السبى الخ) هذا الحل هو المعتمد وفي كلام

سفيها وان أذن له الولي الا
اذا اضاف المال اليها فحين
ويلزمها الا لضرر عليه في ذلك
فان اطلق وقع الطلاق رجعا
كاختلاع السفينة واذا وكلت
عبدا فاضاف المال اليها فهي
المطالبة وان اطلق ولم يأذن
السيدة في الوكالة طوب
بالمال بعد العتق واذا غرمه
رجع عليها ان قصد
الرجوع وان أذن له فيها
تعلق المال بكسبه ونحوه فاذا
أدى من ذلك رجع به عليها
(ولا يوكله) أي المجهور عليه
بسفه الزوج (بقبض) لعوض
لهدم أهليته لذلك فان وكاه
وقبض في التهمة ان الملتزم
يسر أو الموكل مضيع لماله
واقره الشيخان وحمله السبى
على عوض معين

ان اذن الزوج للسفيه كاف كاذن وليه له وولي له اذن له في قبض دين له فقبضه اعتدبه وهو في شرح الروض
 أيضا قلا عن الحنطى وشيخنا كاشارح يحتاج الى الفرق بين عوض الخلع اذا كان دينيا وبقية الدين
 وبين الزوج والولي اه حل (قوله أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه) أى فيقع الطلاق لوجود الصفة مع عدم
 صحة القبض فايراجع اه رشدي (قوله وعلق الطلاق بدفعه) وصورته ان يقول له الموكل وكلتك في
 ملاقاة وعلق الطلاق بدفع المال اليك فيعلق هو عند التعليق اه شيخنا (قوله ما مر فيها في البيع) الذى
 مر فيها فى المتن شرط خمسة عدم التعليق وعدم التأنيث وان لا يتخلل الإيجاب والقبول كلام أجنبي ولا يكون
 طويلا وان يتوافقا معنى لكن برده عليه ان الخلع قد يكون بدون قبول بالسكينة كسبائى في قوله أو بدأ بصيغة
 تعليق الخوانه قد يصح بالتعليق كسبائى في قوله المذكور وانه قد يصح مع عدم توافق الإيجاب والقبول معنى كما
 سبائى في قوله ولو اختلف إيجاب وقبول الخ بالنسبة للصورة الرابعة فمبائى وانه يصح مع تخلل السكون اليسير
 كذكره فريسا بقوله ولا يضر تخلل كلام يسير فدفع هذا كله الشارح بقوله على ما يأتى (قوله على ما يأتى) أى
 من قوله ولا يضر تخلل كلام يسير ومن قوله أو بدأ بصيغة تعليق وكذا يصح مع التأنيث كما عتلك شهرا
 وكذا يجوز أن يضيف الخلع الى جزئها كدها وان يضيفه اليها وان كانت المخالعة مع وكيلها كقوله خالعت
 موكلتا وهذا لا يأتى فى كلامه وحيد متضمن معنى عبارة عدم صحة الخلع فى ذلك كالبيع اه حل (قوله وتقدم
 الفرق بينهما) عبارة ثم بخلاف اليسير فى الخلع والفرق ان فى الخلع من جانب الزوج شائبة تليق ومن جانب
 الزوجة شائبة تليق به وكل منهما محتمل الجهالة انتهت (قوله من يطلب منه الجواب) تقدم تضعيف نظيره هذا
 فى البيع وهذا كذلك ولا فرق بين من يطلب منه الجواب وغيره اه حل وعبارة شرح مر وأما الكثير
 ممن لا يطلب جوابه فظاهر كلامهم انه يضر أيضا وهو الذى اعتمد له والدرجة الله تعالى فظاهر المرجع فى البيع
 انتهت (قوله وصريح الخلع الخ) كان الاول عكس ذلك كأن يقول وصريح طلاق الخ فساير كنيات الطلاق
 كناية فى الخلع مع ذكر المال فلا بد ان ينوى به الطلاق اه حل ويجاب بأن العبارة ملوبة لان صيغ الطلاق
 ملوبة والمملوء يجعل مبتدأ وقال شيخنا الزيرى ما صنعته الشارح أولى لان المحدث عنه هو الخلع (قوله
 أى من كنياته) يحتمل رجوع الضمير للطلاق أى ومن كناية الطلاق زيادة على ما سيذكره فى المتن لفظ الفسخ
 ولفظ البيع ويحتمل رجوعه للخلع أى ومن كناية الخلع الخ والاحتمال الثانى هو صريح عبارة أصله بالنسبة
 للبيع ويقتضيه شرح مر بالنسبة للفسخ وكون البيع كناية فى الخلع والطلاق لا اشكال فيهما ما كون
 الفسخ كناية فيهما فغير ظاهر لانه وجد نقاد فى موضوعه الاصل وهو حل العصمة وما كان كذلك لا يكون صريحا
 ولا كناية فى باب غيره على القاعدة اه شيخنا ويحتمل الجواب عن ذلك بانه انما يجد نقاد فى موضوعه حيث كان
 هناك سبب بسوغه كالغيب فاذا لم يكن سبب لم يجد الفسخ نقاد فى موضوعه فصم كونه كناية فى غيره (قوله أو بعثك
 نفسك بالف) مثله قوله بعثك طلاقا وقوله لها بعثك ثوبى بالطلاق فيشترط النية منهما اه فى الروض قال الشارح
 الا ان يجيب القابل بقبول فلا تشترط نية اه قال شيخنا أى نية القابل اما المبتدئ فلا بد من نيته وقضيه عدم
 اشتراط نية القابل بقبول بعثك نفسك فليتأمل (قوله فيحتاج فى وقوعه الى النية) أى وقورية القبول اه
 شورى (قوله ومن صريحه) أى زيادة على صريح الطلاق لا تخفى ذكره مشتق مفاداة وخلق أى مفاداة وخلق
 وما اشتق منهما كذكره شيخنا خلافا لظاهر كلام المصنف من ان نفس المفاداة والخلق ليس من الصريح
 بل من الكليات وهو قياس ما يأتى فى الطلاق وكان المناسب ان يقول ومشتق افتداه لانه الذى ورد فى القرآن اه
 حل ومثله فى شرح مر (قوله لورود القرآن به) أى وان لم تذكر خلافا لما يتوهم من بعض عبارات انه لا بد
 من تكرره اه حل (قوله مع ورود معناه فى القرآن) الذى هو الاقتداء بعمدة تضى هذا ان كلاما من لفظ المفاداة
 وما اشتق منه ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلقا أى سوا ذكر عوض أو لم يذكر فوى التماس قبولها أم لا

أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه فان كان فى النية لم يصح
 القبض لان ما فى النية لا يتعين
 الا بقبض صحيح فاذا اتفقت
 كان على المستزم وبقى حق
 الزوج فى ذمته (ولو وكلا)
 أى الزوجان (واحد اتولى
 طرفة) مع أحد الزوجين
 أو وكيله (فقط) أى دون
 الطرف الآخر فلا يتولى
 الطرفين كل فى البيع وغيره
 (و) شرط (فى الصيغة) مر
 فيها (فى البيع) على ما يأتى
 (و) لكن (لا يضر) هنا
 (تخلل كلام يسير) وتقدم
 الفرق بينهما ثم بخلاف
 الكثير ممن يطلب منه الجواب
 لا شاعاره بالاعراض (وصريح
 خلع وكنياته صريح طلاق
 وكنياته) وسبائى تليق فى باب
 وهذا أهم مما عبر به (ومنها)
 أى من كنياته (فسخ وبيع)
 كان يقول فمشتق كمال
 بالف أو بعثك نفسك بالف
 فتقبل فيحتاج فى وقوعه الى
 النية (ومن صريحه مشتق
 مفاداة) لورود القرآن به
 قال تعالى فلا جناح عليهما
 فيما افتدت به (و) مشتق
 (خلع) لشبوهه عرفا
 واستعمالا للطلاق مع ورود
 معناه فى القرآن

وايس كذلك بل على تفصيل أشار اليه بقوله فلا يجري الخ اه حل (قوله فلا يجري بلاذ كعرض الخ)
 أى فهو صريح كما سيذكره وظاهره وان لم ينو المال والمعتد ان مدار الصراحة على ذكر المال أو نيته
 سواء أضم التماس قبولها أم لا وفي الذكر يجب المسمى وفي النية المنوى أو مهر المثل على التفصيل الآتى وان لم
 يذكر ولم ينو فهو كناية في الطلاق سواء أضم التماس قبولها أم لا لكن ان أضم التماس القبول وقع بائناً بمهر
 المثل والواقع رجعيان وفيهما لا بد من نية الطلاق كذا يؤخذ من زى وشرح مر اه شيخنا وعبارة شرح
 مر هذا الوجه انه لو جرى معها وصرح بالعوض أو نواه وقبلت بانت أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق وضم
 التماس قبولها وقبلت وقع بائناً فان لم يضم جوابها ونوى وقع رجعيان والا فلا انتهت وعبارة حل قوله بلاذ ك
 عوض أى اثباتاً ونفيان سكنت عنه وذكر شيخنا ان مثل ذكر ان عوض نيته أى فى الصراحة والنية بذلك
 المنوى ان نوت ما نواه أى وافقته فى نيته لذلك والواجب به المثل فلا يشترط فى قبولها ان تعلم ما نواه ثم موافقته
 وفى حوائى شيخنا زى وجوب مهر المثل فى مسألة النية وهو واضح حيث لم توافق فى نية ما نواه وان نوت
 خلافه لا وقوع أو اختلاف فيما نواه بخلافه يقع به المثل حرر وكتب أيضاً قوله بلاذ كعرض بان سكنت
 عنه أى ولم ينو وذكر بعضهم انه لا حاجة لاستراط نية المال مع قوله بنية التماس قبولها لان من لازم هذه النية
 ارادة المال فلا حاجة اليها اذا ضم التماس القبول يستلزم نية المال اذ لا يحتاج لقبول المرأة ولا لطلب قبولها
 الا لاجل التزام المال وهذا يخالف كلام الشارح حيث عم فى نفي العوض بقوله وان قبلت ونوى التماس
 قبولها وفى قول على الجلال (تنبيه) علم مما تقرران لفظ الخلع والمفاداة وما اشتق منهما صريح مع أحد
 أمور ثلاثة ذكر المال أو نيته أو ضمها لقبولها أو يقع فى الكل ان قبلت بائناً يلزم فى الأول المسمى وفى الثانى
 ما نواه ان اتفقت نيتهما أو نواه الزوج فان اختلفا فى النية رجع به المثل وفى الثالث مهر المثل مطلقاً وهذا
 ما جرى عليه شيخ الاسلام وشيخنا مر كوالده وشيخنا الزبائدى وما فى حاشيته أو غيره امامه وقل او مرجوح واذا
 لم تقبل ففيه ما مر من عدم الوقوع ان نوى التماس قبولها والا فهو كتابة وإلته الموفق والهادى انتهى (قوله او
 فاديتك) انظر لوقال انت خاتم او مفاداة هل هو صريح او كتابة ثم رأيت فى شرح شيخنا ان المفاداة وما اشتق
 منها صريح وكذا لفظ الخاتم لوقال انت خلع وقباسة انت مفاداة كذلك أى صريح وجبتى بشكلى على انت
 طلاق أو الطلاق حيث حكمه وابانه كتابة ثم رأيت شيخنا كج فى كتابات الطلاق فلا بعد قول المنهاج فصرحه أى
 الطلاق ما نصه أى ما اشتق منه وكذا الخلع والمفاداة وما اشتق منها وكذا الفراق والسراح أى ما اشتق منهما على
 المشهور (قوله قبلت) لم يذكر الشارح متر هذا القيد ومحرزه انه اذا لم تقبل والحالة هذه لا يقع طلاق أصلاً كما
 علم من كلامه سابقاً عند قول المتن طلقت رجعيان حيث قال الشارح ولو خالعهما لم تقبل لم يقع طلاق وقد ذكر هذا
 المفهوم القليوبى سابقاً حيث قال واذا لم تقبل ففيه ما مر من عدم الوقوع ثم استثنى من هذا العموم ما لو نواه ولم
 يضم التماس قبولها اه شيخنا وهذا كما اذا كانت رشيدة فان كانت سفينة وقع رجعيان مطلقاً كما تقدم اه
 قل على الجلال والحاصل ان المعتد من ذلك انه ان صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانت به وان عرى عن ذلك
 ونوى الطلاق فان أضم التماس قبولها وقبلت وهى رشيدة بانت به المثل وان لم يضم أو لم تبك رشيدة وقع
 رجعيان ان قبلت فى الثانى والا لم يقع فيه شئ كقول من نوى الطلاق فعلم انه عند ذكر المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك
 كناية وان أضم التماس جوابها وقبلت ولا فرق فى هذا التفصيل بين الزوجة والاجنبى وفاة شيخنا كالشيخ
 فيما كتبه عنه وفى شرحه ما يوافق الشارح فى الفرق بينها وبين الاجنبى فليراجع اه شوبرى (قوله
 والعوض فاسد) أى ما لم يصرح بوصف الفساد والا كان خالغ بخمر ووصفه بذلك بان قال خالغته على هذا الخبر
 فيقع بائناً بمهر المثل اه حل (قوله ولو نفي العوض) أى جرى معها ونفي العوض فقال لها خالغتك بلا عوض
 أى قوله بلاذ كعرض المراد انه سكنت عنه وحيث يندى يكون هذا محترزه اه حل (قوله وكذا لو أطلق) أى

(فلا جرى) أحدهما (بلا)
 ذكر (عوض) معها بقيد
 زدته بقول (نية التماس
 قبول) كان قال خالغتك أو
 فاديتك أو فاديتك ونوى
 التماس قبولها قبلت (فهر
 مثل) يجب لا طراد العرف
 بجرى ان ذلك بعوض فيرجع
 عند الاطلاق الى مهر المثل
 لانه المرد كالخلع بمجهول فان
 جرى مع اجنبى طلقت بجائنا
 كولو كان معه والعوض فاسد
 كما مر ولو نفي العوض فقال
 لها خالغتك بلا عوض وقع
 رجعيان وان قبلت ونوى
 التماس قبولها وكذا لو أطلق
 فقال خالغتك ولم ينو التماس
 قبولها وان قبلت

لم ينف العوض بغيره بجملة مقابلة لقوله ولو نفى العوض لم يبرم ماوى (قوله وظاهر ان محل ذلك) أى العوض
 الثلاث المخرجة التي هي جريانه مع الاجنبي وعند الاطلاق مع نفى العوض اه حل (قوله فعل صراحته
 الخ) أى فعلم من قوله وظاهر ان محل ذلك الخ حيث فصل في هذا بين النية وعدمها وأطلق في الاول ومعلوم انه
 لا يحتاج الى النية الا السكينة هذا والمعمد انه حيث لم يذكر المال ولا نواه يكون كناية فلا بد ان ينوى به الطلاق
 ولا يكون خلعاً ما وجد المال أى لم ير المثل الا ان أصر التماس قبولها وقبلت والا بان لم يصبر التماس قبولها
 وقهر رجعي بخلاف ما اذا ذكر المال أو نواه وقبلت فإنه صريح ولا يحتاج الى ان ينوى به الطلاق ولا يحتاج لنية
 التماس قبولها بل ان قبلت بانته والافلا طلاق والمصنف سكت عن هذه الحالة أى ذكر المال كما سكت عن نيته
 اه حل (قوله اذا قبلت ونوى التماس قبولها) هذا يفيد ان قبولها شرط في الصراحة وفي كلام سم ينبغي
 ان يكون مدار الصراحة في الحالة المذكورة على نية التماس قبولها واما قبولها فشرط للوقوع وان أفهم
 قوله ففعل الخ خلافه اه حل (قوله واذا بدأ) بالهمز بمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتركة بمعنى ظهر اه
 برماوى (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول) أى مع كونه يستقل بايقاع الطلاق أى له ذلك بخلاف
 البيع فإنه وان توقف على القبول لا يقال فيه شوب تعليق لذلك لان البائع ليس له الاستقلال به حتى يكون
 عدوله عن الاستقلال تعلية على قول الغير تأمل شوبرى (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول) أى
 لفظاً أو فعلاً لا خلافاً للتعطيل وكتب أيضاً أنه يجب ان تقبل لفظاً كقبلت أو ضمنت أو فعلاً كاعطاء
 الالف أو بإشارة مفهومة من خرساء أو كناية مع النية وهذا يخالف القبول في البيع وهذا ما قاله شيخنا كشرح
 الروض وقوله لتوقف الخ فيه ان هذا يقتضى ان التوقف على القبول انما جاء من شوب التعليق مع ان المعاوضة
 هي المقتضية للقبول ولم من اشتراط ما في صيغة البيع في صيغة الخلع انه لا بد ان يبقى الموجب على ما أوجب
 الى تمام الصيغة وأنه لا بد من التوافق بين الإيجاب والقبول اه حل (قوله فله رجوع الخ) كل من التعريفيين
 ناظر لجهة المعاوضة ولم يفرع على جهة التعليق ولا عليهما وقوله ولو اختلف الخ أى في العوض فقط بزيادة أو
 نقص أو فيه وفي عدد الاطلاق اما في عدد الاطلاق فقط فلا يضر فذلك ذكر أربعة أمثلة اه شيخنا ولكن قوله
 ولم يفرع على جهة التعليق ممنوع بل فرع عليه صورة العكس وفرع على الجهتين ما قبل العكس وما بعده كما
 لا يخفى اه (قوله تغار الجبهة المعاوضة) فهذا انما غالب فيه جهة المعاوضة اذ لو نظر للتعلق لما ساغ الرجوع اه
 حل أى لان التعليق لا يصح الرجوع عنها باللفظ وان كان يصح بالفعل اه (قوله فافهم كافي البيع) أى فلا طلاق
 ولا مال اه شرح مر (قوله لان الزوج يستقل بالطلاق) بهذا يدفع ما قيل قد يكون لها غرض في عدم الثلاث
 لترجع له من غير محال ويشاركه في البايع جدين باللف قبل أحدهما بألف لان البائع لا يستقل بتعليك الزائد
 اه شرح مر (قوله وقدوافته في قدره) فقد توافقت الإيجاب والقبول في المال ولا نظر للتوافق في العدد لان الزوج
 أن يطابق بمجانا وبعضهم جعله مستثنى من التوافق اه حل (قوله في اثبات) اما في النفي كمن لم تعانى القفائف
 طالق فلا فوراً فاما مضي زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تعط طلق اه برماوى (قوله كفى) أى أو ان أو اذا مما يقتضى
 التعليق سواء اقتضى الفورية او لا وكل أدوات التعليق تقتضى الفورية في النفي الا ان لا يقتضى منها الفورية
 في الاثبات الا ان واذا اذا كان هناك عوض كما سبذكره المصنف ذكر في فصل تعليق الطلاق بالوفات عاتيه
 وللتعليق أدوات كمن وان واذا ومتى ومتى ما وهما واخما واما ما وأين وانى وحيثما وكيف وكيفما واذ كر
 شيخنا أن مثل ان ألعند أهل اليمن ولا عند أهل بغداد اه حل (قوله أو أى وقت اعطيتنى) ولا يكفي اعطاء
 وكيلها في غيبتها لاتهم تعطيه حقيقة ولا تزيلا اه حل (قوله فتعلق) لم يقل بشايب معاوضة وبارة ج بعد قول
 الاصل فتعلق من جانبه فيه شايبة معاوضة لكن لا نظر اليها هنا غالباً لان لفظه المذكور من صراحته فلم ينظر لما
 فيه من نوع معاوضة أى فالغالب على جانبها المعاوضة والغالب على جانبها التعليق اه حل (قوله لفظاً) اما

وظاهر ان محل ذلك اذا نوى
 الطلاق ففعل صراحته بغير
 ذكر مال اذا قبلت ونوى
 التماس قبولها (واذا بدأ)
 الزوج (ب) صيغة (معاوضة
 كطلقتك بالفعاءضة)
 لا يخرجه عوضاً مقابلة ما
 يخرج عنه ملكه (بشوب
 تعليق) لتوقف وقوع الطلاق
 فيه على القبول (فله رجوع
 قبل قبولها) تغار الجبهة
 المعاوضة (ولو اختلف ايجاب
 وقبول كطلقتك بألف
 قبلت باليمين أو عكسه)
 كطلقتك باليمين فقبلت
 بألف (أو) طلة تلك (ثلاثاً
 بألف قبلت واحدة بثلاثه)
 أى الالف (فاغور) كافي
 البيع (أو) ثبات في الاخيرة
 واحدة (بألف ثلاثه)
 أى بألف تقع لان الزوج
 يستقل بالطلاق والزوجة
 انما يجبر قبولها بسبب المال
 وقدوافته في قدره (أو) بدأ
 بصيغة تعليق في اثبات (كفى)
 أو متى ما أو أى وقت
 (اعطيتنى) كذا فانت طالق
 (فتعلق) لاقتضاء الصيغة له
 (فلا رجوع له) قبل الاعطاء
 كالتعليق الخالى عن العوض
 (ولا يشترط) فيه (قبول)
 لفظ لان صيغته لا تقتضيه
 (وكذا) لا يشترط (اعطاء
 فوراً) لذلك

معنى وهو الاعطاء فلا بد منه (قوله لا في نحو ان واذا) الخ وهو لو ولو لا ولو ما هذه خمسة تقتضى الفور في الاثبات
 لكن مع قوله ان شئت أو ان أعطيتنى أو ان ضمنيتنى أو ما بدت واحد من الثلاثة فلا تراخى كغيرها هذا واما في
 النفي فجميعها الفور الا ان اه شيخنا (قوله لا في نحو ان) أى بالكسر واذا أو اما أن بالفتح واذا فالطلاق مع
 أحدهما يقع باثنا لا ولا يظهر تقييده بالنحوى أخذاً بما يأتى فى الطلاق وظاهر كلامهم انه مع البيئونة لا مال
 له عليها ظاهر او وجهه ان مقتضى لفظه انها بذلت له الفاعلى الطلاق وانه قبضه اه شرح مر (قوله
 لا في نحو ان واذا) ومن ذلك ان يقول الزوج ابتداء ان أبرأتنى من صدقك أو من الدين الذى لك على فانت
 طالق فتقول أبرأتك منه أو أبرأتك ونعترف بانها أرادت البراءة منه وصدقكم ذلك انما ان أبرأتته من جميع
 الصداق في مجاس التواجب بان لم يتخلل منها كلام كثير أجنبي وكذا يعلم ان الصداق والزوجة طائفة
 التصرف شرعاً ولم يكن الصداق زكواً أو كان زكواً ولم يرض عليه حول فاذا وجدت هذه الشروط كلها كان
 الطلاق المعاق على ذلك باثنا على المعتبر كمنقلبه الشيخان وأخر تعليق الطلاق عن العقاب وأقرأه لكنهم لم
 يذكر جميع تلك الشروط كذا في بعض كتب شيخنا حج ثم شرح الشروط المذكورة وأطال في بيانها ومنه
 انه ذكر خلافاً للمتأخرين في ان اشتراط الفور به في البراءة هل هو خاص بما اذا خاطبها بخلاف ان أبرأتنى
 زوجتى من صداقها فبى طالق أو لا فرق ثم قال والوجه اشتراط الفور به في الحاضرة وكذا في الغائبة عند
 بلوغ الحبر اه * (فرع) * قال ان أبرأتنى فانت طالق فأبرأتته وقع باثنا وما وقع في فتاوى شيخ الاسلام
 من وقوعه فبى اربعاً مردود اه مر ولو قال ان أبرأتنى فانت طالق طائفة رجعية فأبرأتته طلقت
 رجعية لان التقييد بقوله طائفة رجعية صرف هذا التعليق عن معنى المعاوضة الى التعليق على مجرد
 الصفة كذا نقله مر واعتمده فقل له ان بعض الناس قال القياس فساد البراءة لان الطلاق عليها ينافى
 الرجعة فيساقطان كما قالوا والعبارة للروض وشرحه ومتى شرط في المانع الرجعة كما اعتك يدعى على أنلى
 عليك الرجعة بطل العوض ووقع الطلاق رجعية ينافى شرط المال والرجعة فيساقطان ويبقى أصل الطلاق
 وقضيته ثبوت الرجعة اه فبالغ في رد ذلك والتعجب منه (واقول) هو حقيق بذلك وان قال شيخنا في شرح
 المنهاج انه افتى به جمع أخذاً من فتاوى ابن الصلاح لظاهر الفرق بين المسئلتين فان شرط الرجعة لا ينافى
 وقوع البراءة بل كونها عوضاً فهو انما يمنع كونها عوضاً لا يمنع أصلها وقد صدرت من أهلها فنفذت بخلافه
 في تلك المسئلة فان شرط الرجعة ينافى العوض فيسقط واذا سقط باعتبار كونه عوضاً سقط مطاقاً لانه ليس
 له جهة أخرى يلزم باعتبارها بخلاف البراءة فانها مقولة في نفسها فليست مال فاعل فيه دقة * (فرع) * قال
 لها ان أخرت ديني الى مدة كذا أو أبرأتنى من صدقك فانت طالق فقالت أخرته الى مدة كذا أو أبرأتك من
 صدقي فهل تطلق اى خلافه نزاع قال مر والمعتبر انهما لا تطلق اذ لم يرد التعليق على التلفظ بخوله أخرته
 لانه انما يراد في مثل ذلك التأخير بالالتزام ولم يوجد مجرد ذلك فلم يوجد المانع عليه وانما تطلق اذا حصل التزام
 بنحو النذر بشرطه ومثل ذلك ما لو قال لها ان كفلت ولدى سنة ثلاث فانت طالق فقالت كفلته سنة أو التزمت
 كفالة سنة فلا تطلق بمجرد ذلك لعدم وقوع المانع عليه الا ان يرد التلفظ بذلك كذا قرر مر المسئلتين
 واعتمده فبهما وذكروا فيها تراخى افرأجه من محله اه سم (قوله في شرط الفور) أى بان لا يتخلل كلام
 أجنبي ولا سكوت طويل عرفاً كذا قال شيخنا وفيه نظر وينبغي ان يكون المراد ان تعطى قبل ان يمضى زمن
 يمكن فيه الاعطاء كما ذكره الشارح اه حل (قوله لصراحتي في جواز التأخير) لان مسماه من عام
 بخلاف ما اذا كان مسماه من مطلق لانها ليست من أدوات العموم اتفقاً اه حل (قوله فاذا مضى زمن
 الح) مخرج على قوله في شرط الفور الخ وقوله يمكن فيه الاعطاء هل المراد مجرد تناول أو اعطاء كل شئ بحسبه
 فيعتبر زمن الكيل والوزن واحضاره من محل قريب عرفاً واذا عاق باعطاء غائب عن المحل يكون من التعليق

(لا في نحو ان واذا) مما يقتضى
 الفور في الاثبات مع عوض
 أما في ذلك نحو ان واذا
 أعطيتنى ألفاً فانت طالق
 في شرط الفور لانه مقتضى
 اللفظ مع العوض وانما ترك
 هذا الاقتضاء في نحو متى
 لصراحتي في جواز التأخير
 فاذا مضى زمن يمكن فيه
 الاعطاء ولم تعط لم تطلق
 وقيد المتولى الفور به بالحرة

على محال أو يعتبر حضارة اه حل وعبارة شرح م والمراد بالفور في هذا الباب مجلس التواجب
 السابق بل لا يتخلل كلام أو سكوت طويل فزاد قبل ما لم يتفرقا بمصر في خيار المجلس انتهت (قوله فلا يشترط
 في الامة) أي فأي وقت أعطته ولو متفرقا طلقت ولو قبل عتقها لان الاعطاء في حقها لا يراد به التملك اه حل
 (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض) قد رأيت عبارة فيها طول ورأيت م اختصرها
 في شرحه فقال اما الامة فتى اعطت طلقت وان طال لتعذر اعطائها حال اذ لا ملك لها ومن ثم لو كان التعليق
 باعطاء نحو خراش شرط الفور لقد دوتها عليه الا في الاول اذا اعطته من كسبها أو غيره بان لا يوجد الصفة
 ويرد الزوج الالف لملكها ويتعلق مهر المثل بذمتها يتبع به بعد عتقها ولا ينافيه ما نقله الرافي عن البغوي
 انه لو قال لزوجك الامة ان اعطيتني ثوبا فانت طالق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها له لان الاعطاء في
 حقها الكون لا تملك منوط بما يمكن تخليكه فلم تطلق به في مسئلة ان اعطيتني ثوبا اذ لا يمكن تخليكه لجها التسفصار
 كاعطاء الحر ثوبا مغصوبا ونحوه بخلاف ان اعطيتني الثا أو هذا الثوب (قوله بطلب طلاق) أي بصيغة
 معاوضة أو تعليق فلذلك ذكر مثالين وفرع المتن تقريرين الاول على الجهتين والثاني على جهة الجمالة ولم يفرع
 على جهة المعاوضة والتقرير ههنا كس التفريع السابق اه شيخنا والذي يتفرع على جهة المعاوضة وحدها
 هو اشتراط الفور في الجواب الذي أشار له بقوله فاجاب فقوله ولم يفرع على جهة المعاوضة ممنوع اه (قوله
 كطلقتي بكذا) أي التي هي صيغة المعاوضة وقوله وأن طلقتني فإني كذا أي التي هي صيغة التعليق فلا فرق
 في جانبها بين صيغة المعاوضة وصيغة التعليق اه حل (قوله فاجاب الزوج فلا بد من الفور) لان الغلب
 في جانبها المعاوضة وان أنت بصيغة تعليق أو أنت بأداة لا تقتضي الفورية تكتفي بقولهم متى لا تقتضي الفورية
 أي اذ بدأهم الزوج دون الزوجة اه حل ويفرق بان جانبها تغلب فيه المعاوضة بخلافه اه شرح
 م وفي الشوري ما نصه قوله فاجاب الزوج أشار بالقاء الى اشتراط الفورية في جوابه وهو كذلك سواء أتت
 بصيغة معاوضة أو بصيغة تعليق وسواء علق بصيغة فوراً أو بصيغة تراخ وبشرط الفور في جوابه في مجلس
 التواجب نظراً لجانب المعاوضة وان علق بتخي بخلاف جانب الزوج كما سرفان طاقها بعدد وال الفورية
 حل على الابتداء فيقع ر جميعاً لا عوض وفارق الجمالة حيث يستحق فيها العمل وان تأخر العمل بقدرته على
 العمل في الجاس بخلاف عامل الجمالة غالباً والاوجه عدم اشتراط الفور ان صرح بالترخي كان قالت ان
 طلقتي ولو بعد شهر اه ببعض زيادة (قوله فاجاب الزوج) ويقبل قوله أردت به ابتداء طلاق لا جواب
 التماسها وله الرجعة وانما تخلفه اه شوري (قوله لان مقابله ما بذلته الخ) عبارة شرح م لبذلها
 العوض له في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستقل به كالعامل في الجمالة (قوله ولو طلبت ثلاثاً بال
 الخ) لو طلبت ما ذكر فقال لها انت طالق ولم يتعرض لعدد فهل يقع الطلاق نظر السؤال أو واحدة لانه المتيقن
 اختلاف فيه جماعة من المتأخرين والمعتد وقوع واحدة ولو طلبت ثلاثاً بال فطلق واحدة ونص لها فهل
 يستحق نصف الالف نظراً لما أوقعه أو ثلثه نظر الما وقع خلاف والمعتد منه استحقاق نصف الالف نظراً لما
 أوقع اه م اه سم (قوله سواء قال بثلثه أم سكت) فالوصح بغير الثلث في الطلقة لم يصح الخلع ولو طلق
 طلقين فله ثلثاه ولو طلق نصف طلقة فله سدس الالف لان المعتد بما أوقعه وان زاد على الثلث لا بما وقع حيث
 لم يستوف الثلث فلو طلبت عشر بال فطلق ثنتين فله خمس الالف أو ثلاثاً فله كل الالف ولو طلق يدها
 من ثلاثت بمهر المثل للجمل بما قبل اليد اه قل على الجلال (قوله فله ثلثه يلزم الخ) وفارق عدم وقوعه في نظيره
 من جانبه لانه تعليق فيه معاوضة وشرط التعليق وجود الصفة وشرط المعاوضة التوافق ولم يوجد ا واما من جانبها
 فلا تعليق فيه بل فيه معاوضة أيضاً كما مر وجمالة وهذا لا يقتضي الموافقة تغلب بخلاف التعليق فانه يقتضي أيضاً
 فاستويا اه شرح م (قوله فسيأتي) أي في قول المتن ولو طلبت بال ف ثلاثاً وهو انما يملك دونها فإني ما يملك

فلا يشترط في الامة لانه لا يدلها
 ولا ملك وقد بسطت الكلام
 على ذلك في شرح الروض
 وقضية التعليق الحاق المبيعة
 والمكاتب بالحره وهو ظاهر
 ونحو من زيادني (أو بدأت)
 أي الزوجة (بطلب طلاق)
 كطلقتي بكذا أو ان طلقتني
 فإني كذا (فاجاب) بها
 الزوج (فمعاوضة) من جانبها
 لملكها البضع بعوض (شوب
 جمالة) لان مقابل ما بذلته
 وهو الطلاق يستقل به
 الزوج كالعامل في الجمالة
 (فما رجوع قبله) أي قبل
 جوابه لان ذلك حكم
 المعاوضات والجمالات (ولو
 طلبت ثلاثاً) يملكها عليها
 (بالف فواحد) أي فطلق
 طلقه واحدة سواء أقال بثلثه
 وهو ما اقتصر عليها الاصل أم
 سكت عنه (فثلثه) يلزم
 تغلباً لشوب الجمالة فانه لو
 قال فيها ودعيتي الثلاثة
 وملك ألف فرد واحد استحق
 ثلث الالف اما اذا كان لا يملك
 الثلاث فسيأتي

(وراجع) في خلع (ان شرط رجعة) لانها تخالف مقصوده فلو قال طلقك بيدنا على ان لي ٣٠٧ عليك الرجعة فرجعي ولا مال لان شرطى المال

والرجعة يتنافيان فينسا قطان

ويبقى مجرد الطلاق وقضيته

ثبوت الرجعة بخلاف ما لو

خالعها بيدنا على انه متى شاء

رده له الرجعة فانه لا رجعة

له ويقع بالتأخير المثل لرضاه

بسقوطها هنا ومنى سقطت

لا تعود (ولو قالت له طلقني

بكذا فارتد او احدهما

فأجابها الزوج نظر (ان

كان) الارتداد (قبل وطء

أو) بعده (اسر) المرتد

على رده (حتى انقضت عدة

بانت بالردة ولا مال) ولا طلاق

لانقطاع النكاح بالردة

(والا) بان أسلم المرتد في العدة

(طلقت به) أى بالمال المسمى

وتحسب العدة من حين

الطلاق وعلم من التعبير بالفاء

اعتبار التعقيب فلو تراخت

الردة أو الجواب اختلت

الصيغة أو أجاب قبل الردة أو

معها طلق وتوجب المال

وذكر ارتدادهما معا وارتداد

الزوج وحده من زيارتي

(فصل في الالفاظ المزمة للعوض)

أى وما يتبعها من قوله ولو قيلها ان يحتلج له الى آخر الفصل (قوله في

الالفاظ المزمة للعوض) أى من حيث

كونها مزمة فلا تكرار مع قوله في مامر واذا بدأ بمعاوضة الخ

لان تلك وان كانت مزمة لكن تكلم عاينها هناك من حيث انها معاوضة مشوبة بتعليق أو بجعالة اه شيخنا

(قوله وقولى فقبلت الخ) هلا قال أولى من قوله كما هو عادته وماسبب العدول وقد تقدم لهذا نظير أيضا في مجت

الغسل من كتاب الجنائز فقال هناك وقولى كذا أو وضع من عبارته في افادة الغرض فليتأمل اه شوبرى

(قوله بخلاف قوله الخ) انظر ما وجه الخالف بين العبارتين مع وجود الفاء فيهما وكون اذا للاهمال في الأزمنة

لا ينافى دلالة الفاء على التعقيب تقارنا فإنا ان كون اذا للاهمال ينافى التعقيب والفور به فان الاهمال

يصدق باى زمان كان والتعقيب خاص بالزمان الملاصق لزمان قوله المذكور الذى هو المراد ولا يفيد هذا المعنى

الا لفاء الغير المقرونة باذا تأمل (قوله وسبق طلبها به) أى بكذا الذى هو عبارة عن عوض معين فخرج به

أمران الاول ما اذا سبق طلبها للملاق من غير تعرض للعوض وحكمه انه كقولى يسبق طلب أصلا وسببنا

عليك كذا وسبق طلبها) للطلاق (به) لتوافقها عليه ولانه لو اقتصر على طلقك كان كذلك فالرأى انه عليه ان لم يكن مؤكدا لم يكن مانعا

فله ألف قال الشارح في تعليقه لانه حصل بما أتى به مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى (قوله وراجع ان شرط

رجعة) هذا راجع لاصل الباب فكان الاظهر ان يقول بشرط الرجعة يفسده لانه الانسب بالتعليل وقوله

بخلاف الخ يحترز النصوص بقوله على ان لي عليك الخ اه (قوله على ان لي عليك الرجعة) أو ان أبرأتنى من

صدائقك فانت طالق طلقه رجعية فأبرأته فانه رجعي اه ع ش على مر عن حج ولا مال (قوله فينسا قطان)

هذا يقتضى بطلان البراءة في مسئلتها وفيه نظر لان شرط الرجعة انما ينافى البراءة ان جعلت عوضا لا مجرد التعليق

عليها فالتمنا في نين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا والا لزم من هذا التنافى عدم كونها عوضا لا بطلانها في

نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافى العوض فيسقط واذا سقط باعتبار

كونه عوضا سقط مطلقا اذ ليس له جهة أخرى يثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها مة قوله في نفسها فتأمل

فانه لا يخلو عن دقة اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله بخلاف ما لو خالعه بيدنا الخ) مقابل

لقوله فلو قال طلقك الخ وهو في الحقيقة يرجع لتقييد المتن فكانه قال يحل كون شرط الرجعة يفسد الخلع

الذى هو مراده اذا كان شرطها صحيحا أمالو كان فاسدا فاخلع صحيح ولا رجعة وتغاية ما يفيد هذا الشرط الفساد

فساد العوض فقط فبرجع للمثل وقوله لرضاه بسقوطها هنا أى في هذه الصورة وكان الاولى أن يقول لرضاه

بسقوطها الا أن أى وقت الطلاق اه (قوله ويقع باتسا) أى انفساد العوض وانظر ما وجهه اه حل

نظرنا فإنا وجه الفساد اشتغال الصيغة على شرط فاسد اه (قوله والاطلقت به) يقال طلقت المرأة بفتح

اللام أفصح من ضمها اطلاق ضمها فهي طالق أفصح من طالقة اه شوبرى فهو من باب نصر وعلم (قوله

وعلم من التعبير بالفاء) أى في الموضوعين اعتبار التعقيب أى فهم أى واعتبار الترتيب أيضا لكن في الثاني فقط

بدليل صنيعة في المفهوم فانه ذكر محترز التعقيب فيها بقوله فلو تراخت الردة أو الجواب الخ وذك كر محترز

الترتيب في الموضوع الثاني بقوله أو أجاب قبل الردة أو معها الخ ولم يذكر محترز الترتيب في الموضوع الاول فلو صدر

قوله المذكور بعد الردة وصدر الجواب منه بعده وعقبه فحكمه ما ذكر في المتن أى بقوله فان كان قبل وطء الخ

وعبارة الشارح فيما تقدم واخلع بعد الوطء أو ما في معناه في ردة أو اسلام أحد الزوجين الوثنيين أو نحوهما

موقوف انتهت اه شيخنا (قوله اخذت الصيغة) أى ويقع الطلاق رجعيها اه شيخنا (قوله أو أجاب قبل

الردة أو معها) المعنى ان المعية كالبهنية فتبين بالردة ولا مال لان المانع أقوى من المقتضى اه حل وعبارة

شرح مر أما اذا أجاب قبل الردة فانها تبين حالا بالمال بخلاف ما لو وقع عامان تبين بالردة كما بحثه السبكي

وغيره أى ان لم يقع اسلام اذ المانع أقوى من المقتضى وهذا أوجه مما ذكره الشيخ في شرح منعه من وجوبه

اه (قوله ووجب المال) هذا مسلم في القليلة وأما في المعية فالعتمد انما تبين بالردة ولا مال اه شيخنا

(فصل في الالفاظ المزمة للعوض) أى وما يتبعها من قوله ولو قيلها ان يحتلج له الى آخر الفصل (قوله في

الالفاظ المزمة للعوض) أى من حيث

كونها مزمة فلا تكرار مع قوله في مامر واذا بدأ بمعاوضة الخ

لان تلك وان كانت مزمة لكن تكلم عاينها هناك من حيث انها معاوضة مشوبة بتعليق أو بجعالة اه شيخنا

(قوله وقولى فقبلت الخ) هلا قال أولى من قوله كما هو عادته وماسبب العدول وقد تقدم لهذا نظير أيضا في مجت

الغسل من كتاب الجنائز فقال هناك وقولى كذا أو وضع من عبارته في افادة الغرض فليتأمل اه شوبرى

(قوله بخلاف قوله الخ) انظر ما وجه الخالف بين العبارتين مع وجود الفاء فيهما وكون اذا للاهمال في الأزمنة

لا ينافى دلالة الفاء على التعقيب تقارنا فإنا ان كون اذا للاهمال ينافى التعقيب والفور به فان الاهمال

يصدق باى زمان كان والتعقيب خاص بالزمان الملاصق لزمان قوله المذكور الذى هو المراد ولا يفيد هذا المعنى

الا لفاء الغير المقرونة باذا تأمل (قوله وسبق طلبها به) أى بكذا الذى هو عبارة عن عوض معين فخرج به

أمران الاول ما اذا سبق طلبها للملاق من غير تعرض للعوض وحكمه انه كقولى يسبق طلب أصلا وسببنا

عليك كذا وسبق طلبها) للطلاق (به) لتوافقها عليه ولانه لو اقتصر على طلقك كان كذلك فالرأى انه عليه ان لم يكن مؤكدا لم يكن مانعا

والثاني ما اذا سبق طلبها بعوض أهمته وحكمه انه ان عينه الزوج فهو كابتداء طلقك على ألف فان قبلت بانته
بالألف والافلا وان أهمته أيضا واقصر على طلقك بانته بمثل الاله من شرح مر وبقي ما لو عينته وأهمهم
هو كطلة في بالف فقال طلقك بمثل الاله لا فيحتمل انه كعكسه بجماع المخالفة بالتعيين والاهم اه سم على ج
أي فان قبلت بانته بمثل الاله لانه ليس هنام جانبه وان لم تقبل فلا ودفع اه عش على مر وهذه
العبارة فيها تحريف كالا يخفى وقد راجعت فيها نسخا كثيرا فوجدت الكل مثلها اه (قوله وسبق طلبها به)
أي وصدقت على ذلك فان أنكرت السابق صدقت بيمينها وبانت باقراره ولا مال وكذا لو أنكرت ذكر المال فان
وانتهى على عدم ذكر المال فكالم لم يسبق طلبها كما تقدم اه قل على الجلال (قوله فان قصد ابتداء الكلام
الح) هذا قيد للمتن أي فعمل ما قاله ان قصد الجواب أو أطلق فان قصد الابتداء أي الاستئناف
فرجعي فقوله لا الجواب فيه تصور فكان الاحسن ان يقول هذا ان لم يقصد ابتداء الكلام ليصدق النسي
بالصورتين اه شيخنا وقد توقف المحشي في حكم ما اذا قصد ابتداء الكلام والجواب والظاهر ان هذه الصورة
لا تتعلل اذ هما متنافيان اه (قوله وقال أردت الا لزام) أي فهذه الصيغة كناية في الا لزام وان كانت صريحة
في الطلاق اه حل (قوله وصدقته وقبالت الح) حاصل كلامه ست صورتين بالمبال في ثنتين وهذه التصديق
مع القبول أو التأكيد مع القبول وحلفه بين الرد ولا مال في واحدة وهي القبول مع التأكيد من غير حلفه
بين الرد ولا يقع شيء في ثنتين وهما تصديقها آياه وتكذيبها مع حلفه ولم تقبل فيهما ويقع رجعي في واحدة وهي
عدم القبول مع عدم التصديق وعدم حلفه في التأكيد فقوله وكنتصديقها الخ أي في لزوم المال في صورة المتن
وفي عدم وقوع شيء السكائن في الشارح فهو راجع للمستلثين اه شيخنا وهذه الصور الستة مفروضة
فما اذا لم يسبق طلبها به وفي الحقيقة هي ثمانية بضميمة قول المتن وان لم يقبله فرجعي وفيه صورتان كما قال الشارح
فتكون صور وقوعه رجعيان ثلاثة وصور وقوعه بالمسمى ثنتين وصور عدم وقوعه شيء أصلا ثنتين والثلاثة
وقوعه بانته ولا مال فحاصل هذا ان قول المتن أو قال أردت الا لزام الخ اشتمل على قيود ثلاثة فمطوقة صورة
واحدة ويراد عليها أخرى مأخوذة من قول الشارح وكنتصديقها الخ وقد أخذ من قول القيد الاول بقوله وان لم
يقبله الخ وفي صورتان كما علمت وأخذ الشارح مفهوم القيد الثاني بقوله فان لم تصدقه وقبلت وقع بانته وفيه
صورة واحدة وأخذ مفهوم الثالث بقوله وان لم يقبل شيء الخ وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة
يراد عليها صورة أخرى تؤخذ من قوله وكنتصديقها الخ والثالثة هي قوله والواقع رجعي تأمل (قوله فان لم
تصدق وقبالت الح) استشكل السبكي عدم قبول ارادته ما ذكر مع احتمال اللفظ لذلك لان الواو يحتمل أن
تكون للعل فيقيد الطلاق بحالة الزامه اياها بالاعوض فحيث لا الزام لا طلاق فواجب بان العطف في هذه الواو
أظهر من الحالية قال شيخنا كبح نعم لو كان نحو يا قصد هالم بعد قبول قوله بيمينه اه حل (قوله وقع بانته ولا
مال) وجه الاول انه يدعي ارادة الا لزام وقد قبلت فهو معترف باليمين فلو أخذ به اعترافه ووجه الثاني انه انما
أوقع الطلاق على المال وهي انما قبلت الطلاق المطلق من غير مال وقد نفت ارادته وفي كلام الشهاب عميرة الذي
تبين لي في هذه المسئلة انه يقع رجعي الا اذا اعترف بانته تعلم صدقه في دعوى الارادة اه حل ببعض تغيير
(قوله ولا تخلف) أي بالنسبة لوقوع الطلاق الرجعي أي لا يتوقف وقوع الطلاق الرجعي على حلفها ويقع ظاهرا
ان كان صادقا في دعواه وهذا تعلم ان قول الشارح ولا تخلف انما هو بالنسبة للطلاق أما بالنسبة لتصديقه في ارادة
الا لزام فله تخفيفها على ذلك ثم ان حلفت فذا السؤال بان نكحت حلف عين الرد ولا طلاق ولا مال أيضا وهذا معنى
قوله الا أن مع حلفه عين الرد وجه هذا تعلم أيضا انه لا منافاة بين قول الشارح هنا ولا تخلف وقوله الا أن مع حلفه
عين الرد اذ حلفه عين الرد فرغ ثبوت تخليفها أي لان تخليفها اقيما يأتى انما هو بالنسبة لتصديقه في ارادة الا لزام
اه شربايلي (قوله وكنتصديقها له تكذيبها الخ) أي اذا قبلت وكذبته في ارادة الا لزام أو لم تقبل وكذبته في ذلك

فان قصد ابتداء الكلام
لا الجواب وقع رجعي والقول
قوله فيه بيمينه قاله الامام
(أو) لم يسبق طلبها بالذهب
(أو) قال أردت به (الا لزام
وصدقته وقبلت) ويكون
المعنى وعليك كذا عوضا
فان لم تصدقه وقبلت وقع بانته
وحلفت انما لا تعلم انه أردت
ذلك ولا مال وان لم تقبل لم
يقع شيء ان صدقته والواقع
رجعي ولا تخلف وقول
وقبلت من زيادتي وكنتصديقها
له تكذيبها مع حلفه عين
الرد (وان لم يقبله) أي أردت
الا لزام (فرجعي) قبلت أم لا
ولا مال لانه لم يذكر عوضا ولا
شرطا بل جملة معطوفة على
الطلاق فلا يثأثر بها الطلاق
وتأخر في نفسها

وحلف فيه ما بين الرد كان مثل تصديقها وقد علم انه اذا قبلت صدقته في ذلك وقع الطلاق باثنا بالمال فكذا اذا كذبت وطالب تحليفها فردت اليمين عليه وحلف أي فانه يقع الطلاق باثنا بالمال وعلم انه اذا لم تقبل صدقته لا طلاق ولا مال فكذا اذا كذبت وطالب تحليفها فردت عليه اليمين وحلف أي فانه لا طلاق ولا مال وبذلك تعلم ان قول الشارح وكصديقتها الخ راجع لكل من قول المتن وصدقته وقبلت وقول الشارح وان لم تقبل لم يقع شيء ان صدقته خلا فالصنيع الحلبي حيث خصه بالاول وعبارته شرح مر وأما اذا لم تصدقته وقبلت فيقع باثنا مأخذه له باقراره ثم ان حلفت انه لا تعلم انه أراد ذلك لم يلزمه مال والاحاف لازمها وأما اذا لم تقبل فلا يقع شيء ان صدقته أو كذبت وردت عليه اليمين وحلف عزم الرد والواقع رجعي ولا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه الارادة صار كانه قال ذلك ولم يردده انتهت (قوله وهذا بخلاف الخ) أي فلا يشترط ان تقول أردت الالتزام وهذه من صور قوله وسبق طلبها به اعادها للفرق (قوله فانه تبين بالالف) بخلاف ما لو قالت طلقني وأعطيتك الفأ وأبرئتك من صداتي فطلق مطلقا عن التقييد بالاعطاء أو الابرأ وقع رجعي لان لفظ الاعطاء أي والبراءة لا يشعر بالالتزام بخلاف الصيغة فانها مشعرة بالضمان فلو علق على ذلك ينبغي أن يكون كالأبداء اه حل (قوله فاذالم يأت بصيغة معاوضة) أي ولا صيغة التزام صريحة اه حل (قوله وفي تقييد المتولي ما هنا) هو قوله وان لم يقبله فرجعي أي فان شاع وقع باثنا بالمال وتقييده هو المعتمد اه شيخنا (قوله بما اذا لم يشع عرفا) والاحل ذلك على الالتزام لان محصل تقديم الوضع للغوى اذا لم يطرد العرف بخلافه وقوله ذكرته في شرح الروض وحاصله ان المصنف عند الشيخين انه اذا اختلف العرف والوضع كان المرامي الوضع وان عم العرف لان العرف لا يكاد ينضبط وعبارة جج نعم ان شاع عرفا ان ذلك للشرط كعلي صار مثله ان تصد به ذلك وليس مما تعارض فيه مدلولان لغوي وعرفي حتى يقدم للغوى لان ما هنا في لفظ شاع استعماله في شيء قبلت ارادته له وذلك في تعارض المدلولين ولا ارادة تقدم الاقوى وهو اللغوي ثم ذكر انه يمكن توجيه اطلاق المتولي ان الاشتهار هنا جعله صريحا فلا يحتاج لقصد ووجه بما يطول وعبارة شيخنا نعم ان شاع عرفا ان ذلك للشرط كعلي صار مثله أي ان قصده كالتقلاء عن المتولي واقرأ وهو المعتمد ولا يخفى ان المنقول عن المتولي انما هو الاطلاق لان القصد لا حاجة اليه لانه المذكور في قول المصنف ان اراد به الالتزام وكتب أيضا نقل عن والده شيخنا اعتماد كلام المتولي وفي كلام شيخنا كجج حمل كلام المتولي على ما اذا قصد الالتزام وقد علمت ما فيه اه حل أي فقصد الالتزام هو ارادته ولا يعلم الا باخباره عنه فيرجع الامر الى اشتراط أن يقول أردت الالتزام والفرض انه لم يشله فمناقشة المحشى ظاهرة اه وعبارة شرح الروض واستثنى الاصل مع ذلك نقلا عن المتولي ما لو شاع في العرف استعماله في الالتزام وتركه المصنف لقول المتولي كالاكثر من اذا تعارض في تعليق الطلاق مدلولان لغوي وعرفي قدم للغوى ولقول ابن الرفعة انه مبني على ان الصراحة تؤخذ من الشرع اذ قضيته عدم لزوم عند النووي اه (قوله بما اذا لم يشع عرفا الخ) والابان كان ايجابا صحيحا فاذا قبلت وقع باثنا ووجب المال اه سم (قوله وتقدم الفرق بين ان ومتى) عبارته ثم وانما ترك هذا الاقتضاء في نحو متى لصراحته في جواز التأخير (قوله كطلق نفسك ان ضمنك الخ) وألحق بذلك عكسه وهو ان ضمنك لي الف فمدك كك ان تطلق نفسك ولا يشك ما تقرر بما يأتى ان تفويض اطلاق البها تملك لا يقبل التعليق لانه علم مما تقرران هذا واقع في ضمن معاوضة تقبل التعليق واغتفر لانه وقع تبعا لامه صودا بخلاف ما يأتى وما نوزع به في الاطلاق بان معنى الاول التخيير أي طلقك بالالف تضمينه لي والثانية التعليق المحض وتطيره صحة بعتك ان شئت دون ان شئت بعتك يرد بان الفرق بين هاتين النما هو لئني مر في البيع لا يأتى هنا كيف والتعليق ثم يفسده مطلقا لا في الاولى لان قبوله متعلق بمشيئته وان لم يذكرها والتعليق هنا غير مفسد مطلقا فاستوى تقدمه وتأخره اه شرح مر ومما يقع كثيرا ان يقول لها عند الخصال ابرئيني وأنا طالق أو تقول هي ابرأ لك أو ابرأ لك الله فيقول لها بعد ذلك أنت طالق والتي يتبادر فيسه وقوع

وهذا بخلاف ما اذا قالت طلقني وعلى أو لك على ألف فانه تبين بالالف والفرق ان الزوجة تتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام والزوج ينفسد بالطلاق فاذالم يأت بصيغة معاوضة حمل اللفظ منه على ما ينفسد وفي تقييد المتولي ما هنا بما اذا لم يشع عرفا استعمال ذلك في الالتزام كلام ذكرته في شرح الروض (أو) قال (ان أو متى ضمنك لي ألفا أنت طالق فضمنته) أي الالف (أو أكثر ولو بتراخ في متى بانت بالالف) وتقدم الفرق بين ان ومتى ولا يكفي قلت ولا شئت ولا ضمنكها أقبل مما ذكره لان المعلق عليه الضمان بقدر ولم يوجد وأما ضمنك الاكثر فوجد فيه ضمنان الاقل وزيادة بخلاف ما مر في طلقك بالالف فزادت فانه لغولانها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الاحباب والقبول ثم الزائد يلغو ضمنكها واذا قبض فهو أمانة عنده (كطلق نفسك ان ضمنك لي ألفا

الطلاق رجعيًا وأنه يدين لو قال أردت أن صحت براءتك أه ع ش على مر (قوله فطلقت وضمنت) أي
 أنت بما فوراً وان كان المستفاد من كلامه فورية التطبيق فقط وقوله سواء قدمت الطلاق الخ انظر ما وجهه
 مع ان المعلق عليه الضمان فكان الظاهر انه لا بد من تقدمه وقوله فلا يبنونة عبارة مر فلا طلاق وهي أصرح
 في المراد اذ الفرض انه لم يقع شيء أه شيخنا وذهب الماوردي الى انه لا بد ان يتقدم الضمان على الطلاق
 لانه معلق عليه وهو منجبه معني أه حل وعبارته شرح مر لان أحدهما شرط في الآخر يمتد برأيه به
 فهما قول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه فارق ما يأتي في الالباء انتهت ولا بد من لفظ الضمان فلا يكفي
 نحو قبلت ولا شئت ولا التزمت خلافاً للحج في هذه لانه تعليق ينظر فيه الى اللفظ المنطوق به أه قل على الجلال
 (قوله فذلك عقد مستقل مذكور في بابه) بقي ما لو أراد أن كان قال ان ضمننت الالف الذي لي على فلان فانت
 طالق فضمنته انتجه وقوع الطلاق باتساقه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءته من الالف ببراءته
 أو أداء الاصل كقوله قال لها أنت طالق على الالف قبلت ثم أبرأها منه أو أداء عنها أحد فليأمل وفاقار أه
 سم على حج وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمننت لزيد مالي على عمر فانت طالق فضمنته فهو مجرد تعليق فان
 ضمننت ولو على التراضي طلقت رجعيًا لعدم رجوع العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه
 بعوض أي وهو الضمان وانما كان عوضاً لصبر ورة ما ضمنته ديناً في ذمتها تستحق المطالبة به أه ع ش على
 مر وفي حاشية المحلى الى انه يقع بائناً بمهر المثل فيم لو قال لها ان ضمننت لي الالف الذي على زيد تأمل (قوله ولا
 التزام المبتدأ) أي فلو أراد وقوعه بائناً بمهر المثل ان نذرته الالف لانه لم يقع الطلاق الا في مقابلة عوض وان
 وجب العوض بسبب آخر وهو النذر أه شيخنا وقد رأيت من قولنا عن الشيخ عبد ربه فلو نذرت الالف
 لغيره وقع الطلاق رجعيًا (قوله أو علق باعطاء مال) قضية ما مر من انه يشترط في العوض أن يكون المال المعلق
 عليه مما يصح اصدقه انه يشترط مثل ذلك هنا وعليه فلو علق باعطاء نحو حبي بر فهل يقع بذلك الطلاق بائناً
 بمهر المثل لكون ما ذكر مما يقصد في الجملة كقوله علق بخمراً أو مئة أو يقع رجعيًا كقوله علق بدم أو حشران فيسه
 نظروا لا قرب الاول لان ما ذكر وان لم يعد مالا لكنه يقصد في الجملة فاشبهه بالوطاق بمئة أو علق بها أه ع ش
 على مر (قوله أو علق باعطاء مال) أي له بان قال لها ان أعطيتني ألفاً بخلاف ما لو قال ان أعطيت زيدا ألفاً
 فانت طالق فهو تعليق على مجرد صدقة في أعطائه طلقت رجعيًا فلا يشترط الفور وهل يملك زيد الالف لان الاعطاء
 عليك ولو لغيره حره أه حل (قوله أو علق باعطاء مال فوضعه الخ) هل يشترط لوقوعه الابصار فلا يمتد بوضعه بين
 يدي الا يعمى ويوجه بانه لا يصح تصرفه في الاعيان أو لا يفرق بين هذا ونحو البيع بان هنا شائبة تعليق فاقتضت
 الوقوع مطلقاً وهل يشترط في ما نذر العوض اذا كان معيناً الابصار أيضاً أم لا فيسه نظروا لا قرب انه يقع بائناً
 بمهر المثل فهما كقوله خالع على عوض فأسد أه ع ش على مر (قوله فوضعه بين يديه) يعلم منه انه علق
 على اعطاء معلوم كالف درهم وعليه فلو علق باعطاء منهم كان أعطيتني مالا فهل يقع باي قدر اعطاه وهل يملكه
 ويقع له الطلاق أو تبسيز به ويجب مهر المثل فيه نظراً وقضية ما يأتي فيم لو علق باعطاء عبد ولم يصفه فوقع
 الطلاق باي مال دفعته ويجب رده ويستحق مهر المثل أه ع ش على مر (قوله فوضعه) أي فوراً في
 ان واذا دون متى ونحوها قال الزركشي وينبغي ان يشترط علمه بوضعه أه برماوى أه سم (قوله بنية
 الدفع الخ) زاد الزركشي فلو قالت لم أقصد ذلك لم تطلق كالراهن والواهب اذا قبضا وقالان نوال الرهن والهبة أه
 وهو موضع تأمل * (تنبيه) قال الشيخ عز الدين ما ذكره من انه انطلق بالاعطاء ان حل الاعطاء على
 الاقباض المجرد فينبغي ان تطلق ولا يستحق شيئاً وان أريد به التملك فكيف يصح بمجرد الفعل فان قيل قد قام
 تعليقه الفلاق على الاقباض مقام الايجاب قلت فكيف يصح أن يكون الايجاب بالفعل والعقد لا تنعقد بالأفعال
 أه أقول في مطابقة الجواب للسؤال خفاء واشكال فليتأمل ثم لاننا نقول انما كان الاعطاء هنا مملوكاً لوجود

نطلقت وضمنت) فأنما تبين
 بالف سواء أقدمت الطلاق
 على الضمان أم أخرته عنه
 بخلاف ما لو اقتصر على
 أحدهما فلا يبنونة ولا مل
 لا تنفاه الموافقة وليس المراد
 بالضمان هنا الضمان المحتاج
 الى أصل فذلك عقد مستقل
 مذكور في بابه ولا التزام
 المبتدأ لان ذلك لا يصح الا
 بالنذر بل المراد التزام يقبل
 على سبيل العوض فذلك
 لزم لانه في ضمن عقد (أو
 علق باعطاء مال فوضعه بين
 يديه) بنية الدفع

عن جهة التعليق ويمكن

من قبضه وان امتنع منه
(بانت) لان تمكينها اياه
من القبض اعطاء منها وهو
بالامتناع من القبض مفوت
لحقه (فيملكه) أي ما وضعه
بين يديه وان لم يتألف بشئ ولم
يقبضه لان التعليق يقتضي
وقوع الطلاق عند الاعطاء
ولا يمكن ايقاعه بمجامع قصد
العوض وقد ملكت زوجته
بعضها فملك الآخر العوض
عنه وكوضعه بين يديه ما لو
قالت لو قبلها سلمه اليه ففعل
بحضورها او كالا اعطاء الايتاء
والجبيء (كان علق بنحو
اقباض) كقوله ان اقبضتني
أو دفعت لي كذا (واقترن به
ما يدل على الاعطاء) كقوله
وجعلته لي أولا صرفه في
حاجتي فاقبضته ولو بالوضع
بين يديه فان حكمه كذلك
لانه حينئذ يقصده ما يقصد
بالاعطاء وخرج بالتعبد
بهذا ما اذا لم يقترن بما ذكر
ذلك فكسائر التعليقات فلا
يشترط فور ولا علك المقبوض
ويقع الطلاق رجعا لان
الاقباض لا يقتضي التملك
بخلاف الاعطاء لانه
اذا قبل اعطاء عطية فهم منه
التمليك واذا قبل اقبضه لم
يفهم منه ذلك وعلى هذا
الخارج اقتصر الاصل
(وأخذه بيده منها ولو مكرهه)
عليه (شرطي) قوله (ان
قبضت) منك كذا فلا يكفي
الوضع بين يديه (ويقع)
الطلاق (رجعا) وهذا

اللفظ من جانب الزوج فاعتقد ذلك هنا بخلاف نظيره في البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالبا فسرع
فيه بمالم يسامحه في المعارضات المحضة بدليل انه لو اختلفا بما ألف ونويا نوعا من الدراهم صح ولا يصح نظيره في
البيع كسباني اه سم (قوله بنية الدفع عن جهة التعليق الخ) فان قالت لم أقصد الدفع عن ذلك أو تعذر
عليه الاخذ لحبس أو جنون أو نحوه لم تطابق كما قاله السبكي اه شرح مر (قوله ويمكن من قبضه) أي
بخلاف ما لو كان مانع من نحو حبس أو جنون أو متقلب أو نحو ذلك اه قل على الجلال (قوله وكوضعه
بين يديه الخ) بخلاف عكس هذا فلا يكفي وضعه بين يدي وكيل الزوج ولو بحضوره اه قل على الجلال
(قوله بحضورها) كان وجه اشتراط ذلك ان المعلق عليه اعطاؤها ولا يتحقق اعطاؤها الا اذا أعطى وكيلها
بحضرته اقلير اجمع اه شوري وعبارة حل قوله ففعل بحضورها أي فانه قائم مقام اعطائها بخلافه في
غيبتها فانهم لم تعطه لاحقية ولا تنزلا وهل مثل وضعها ووضع وكيلها وانه يكون تسليمها واعطاء في كلام شيخنا
كج نعم انتهت (قوله وكالا اعطاء الايتاء والجبيء) أي مع قرينة في الجبيء وكذا في الايتاء بالقصر بخلافه بالمد
فلا يحتاج الى قرينة اه شيخنا وفي حل ما نصه قوله وكالا اعطاء الايتاء أي مطلقا أو ما الجبيء فلا بد فيه من قرينة
التمليك لان الايتاء جاء في القرآن بمعنى الاعطاء فاذا قال ان آتيتني القابل بالمد لا يشترط قرينة بخلاف ما اذا قال ان
آتيتني بالقصر بالف لا بد من قرينة التملك لانه بمعنى الجبيء وقوله الايتاء والجبيء أي حيث اقترن بالثاني ما يدل
على الملك لانه لا يفهم منه التملك كالا قباض الذي أشار اليه بقوله كان علق أي كتعليق بنحو اقباض اه حل
(قوله والجبيء) قضيه انه لو قال ان جئت لي بألف فانت طالق اشترط الدفع في المجلس وقال أبو حنيفة لا يختص
قال الصيدلاني واه له ذهبنا اذ مقتضى اللفظ مفارقة المجلس لتجبيء بالالف سم اه (قوله ولو بالوضع بين يديه)
المعتمد ان المستثنين أي التعليق بالقبض والاقباض على حد سواء في ان الاخذ بيده منها شرط فيهما وفي انه
يكفي الاخذ على وجهه الا كراهيهما اه شيخنا (قوله ما اذا لم يقترن بما ذكر) أي بنحو الاقباض ذلك أي
الذي يدل على الاعطاء فكسائر التعليقات ما لم يسبق منها التماس البذل نحو طلقني على الف فقال ان
اقبضتني الف فانت طالق والا كان كالتعليق على الاعطاء وينبغي أن يكون هذان القرائن اه حل (قوله
فكسائر التعليقات) واستثنى المتولي ما اذا سبق منها التماس البذل نحو طلقني على ألف فقال ان اقبضتني ألفا
فانت طالق فانه كالتعليق على الاعطاء وأقره الشيخان اه برماوى اه سم (قوله ولا علك المقبوض) ولا
يكفي بوضعه بين يديه ولا بأخذه منها مكرهه فلا بد من أخذه مختارة على ما رآه الشارح وأما عند الشيخ عميرة
فيكتفي بأخذه منها مكرهه اعتدادا بفعل المكره في التعليق وحينئذ تكون صورة المسئلة انها أكرهت على دفعه
له لا يكون الحاصل منها فعلا بخلاف ما لو أخذه منها ففعل الذي هو ظاهر العبارة لا يكفي به لانهم لم يوجبوا فعل
حرر اه حل (قوله وعلى هذا الخارج) أي قوله أما اذا لم يقترن الخ اقتصر الاصل أي ولم يذكر ما لو اقترن
به ما يدل على الاعطاء اه شيخنا (قوله ولو مكرهه عليه) أي الاخذ بان تقع يدها بالا كراه وفي كونها حينئذ
مكرهه نظر لان يقال المراد انه أخذ منها بغير اختيارها أي قهر أي قهرت وأكرهت على الدفع له فيقال انه
في هذه الحالة أخذ منها مكرهه وحينئذ يبعد الاكراه بذلك في مسئلة الاقباض لانه لم يحصل منها فعل لان فعل
المكره كذا فعل الا ان يقال المراد من هذه العبارة انها أكرهت على دفعه فقد أخذ منها مكرهه على دفعه
فقد حصل منها فعل ولو بالا كراه اه حل (قوله في قوله ان قبضت منك) وكذا في ان اقبضتني لانه متضمن
للقبض وعبارة المتن ولو قال ان اقبضتني أو قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يكفي الوضع اذ لا يسمى
قبضا ولا بيعا لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفي للصفة بخلاف الاعطاء اذ لم تعط اه وجميع ما اعتبره
معتمد اه شوري (قوله وهذا) أي اشتراط الاخذ منها بيده ولو مكرهه في مسئلة القبض ما في الروضة
وأصلها أي فالاشتراط خاص بهذه المسئلة ولا يجري في مسئلة الاقباض فذكر الاصل له في مسئلة الاقباض سبق

فلم اذالمذكور في الشرح والروضة انما هو الاشتراط في صيغة ان قبضت منك لافي صيغة ان قبضتني فانتقل نظره من صورة الى أخرى وقوله ولا يمنع الاخذ كرها فيها أي في مسألة الاقباض من وقوع الطلاق أي اذا عرفت ان مسألة الاقباض لا يشترط فيها التناول باليد بل يكفي فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض باليد موقوف باكرائها فانه لا يمنع من وقوع الطلاق وقوله لوجود الصفة أي وهي الاقباض وان كانت مكرهة عليها لان فعل المكره هنا كفعل المختار وقد أشار لهذا مر بقوله اذهبوا أي تعليق الطلاق خارج عن أقسام الخلاف فلم يؤثر فيه الاكراه اه وفي سم على حج نقلا عن عميرة مانعه وسيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من لا يبالى به ولم يقصد حثا ولا منعاً انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراه وعلى بان الفعل منسوب اليه ولو بالا كراه اه وقوله بخلافه أي الاخذ كرها في التعليق بالا عطاء أي فانه يمنع الوقوع اتفاقاً اذا ما تيسر في فهم مراده بعدم مراجعة المواد الكثيرة وبعد ذلك هو ضعف والمعتد التسوية بين مسئلتى القبض والاقباض في اشتراط التناول باليد وعدم الاكتفاء بالوضع بين يديه وعجاجة أصله ويشترط لتحقيق الصفة أخذه بيده منها ولو مكرهة والله أعلم وشرحها مر فقال ويشترط لتحقيق الصفة وهي الاقباض المتضمن للقبض كما ذكره الشارح مشيراً به الى رد الاعتراض على المصنف بان ما ذكره هو اذالمذكور في الشرح والروضة انما هو في صيغة ان قبضت منك لافي ان قبضتني فانتقل نظره من صورة الى أخرى ووجه دفعه استلزام القبض للاقباض أخذه بيده منها فلا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضاً ويسمى اقباضاً ولو مكرهة وحينئذ يقع الطلاق رجعيها هنا أيضاً والله أعلم اذهبوا خارج عن أقسام الخلاف فلا يؤثر فيه الاكراه اه بقي شيء آخر وهو ان كلام الاصل مفروض فيما اذا علق على الاقباض ولم تقم قرينة تدل على الاعطاء كما عرفت به الشارح بقوله وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل فلاكتفاء بالوضع من غير أخذه على طريقة الشارح وعدم الاكتفاء به على طريقة المنهاج انما هو فيما اذا علق بالاقباض بدون القرينة المذكورة الذي أشار له هنا في المفهوم بقوله وخروج بالتشديد من هذا الخ والشارح انما نصب الخلاف في مسألة الاقباض فيه ما اذا وجدت القرينة المذكورة الذي هو منطوق المتن وقد راجعت شرح مر وحواشيه ووج وحواشيه وشرح الروض فلم أر نصاً على التسوية في جريان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه بل الذي في كلامه ولا جميعهم نصب الخلاف في حالة عدم القرينة المذكورة لا غير تأمل (قوله سبق فلم) أي لانه يقتضي ان هذه كذلك في الاكتفاء بالوضع بين يديه وليس كذلك لانه يكفي في تلك دون هذه وهذا على طريقته من الاكتفاء بالوضع فيما مر والمعتد ما ذكره الاصل فهما من اشتراط القبض فهي وهذه على حد سواء اه شيخنا (قوله سبق فلم) ليس كذلك بل هو فقه مستقيم فسيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالى به ولم يقصد حثا ولا منعاً انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراه وعلى بان الفعل منسوب اليه ولو مع الاكراه وذلك عين ما في المنهاج ههنا فاعتمده ولا تغر بما قاله شيخنا فانه تبع فيه السبكي وغيره اه أقول حكم شيخ الاسلام على ما في المنهاج بسبق القلم من جهة عدم اكتفائه بالوضع بين يديه فكيف يندفع بان فعل المكره منسوب اليه اه سم اه ع ش (قوله سبق فلم) المعتد في الاقباض الاكتفاء بقبضه منها مكرهة كما حرم به الاصل وصاحب الانوار لانه تعليق محض لا يختلف بالا كراه وعدمه لانه لا يقصد به حث ولا منع كطلوع الشمس وقدم السلطان وحج الحج اه مر اه شوبري (قوله في التعليق بالا عطاء) أي وما في معناه وهو الاقباض الذي اقترن به ما يدل على الاعطاء اه حل (قوله لانها لم تعط) أي لان دفعها لذلك كالدفع لان فعل المكره كالفعل فلا يقال أعطته ولا أقبضته أي دفعته له ويقال قبضت منها أي أخذت منها ومن ثم قال الشارح لوجود الصفة ونازع فيه الشيخ عميرة وقال ينبغي الاعتداد بفعل المكره في الاقباض أيضاً ويقال انها أقبضته أي دفعته له لان كراهها غير منظور اليه لسيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالى بخلافه ولم يقصد بخلافه حثا ولا منعاً انه يحث بالفعل منه ولو ناسياً او جاهلاً او مكرها وهذا من افراد ذلك اه حل

فان في الروضة وأصلها فذكر
الأصل له في مسألة الاقباض
سبق فلم ولا يمنع الاخذ كرها
فيها من وقوع الطلاق لوجود
الصفة بخلافه في التعليق
بالاعطاء المقتضى للتملك
لانها لم تعط (ولو علق)
الطلاق (بإعطاء عبد) ووصفه
(بصفة سلم او دونها)

(قوله بان لم يستوفها) أي أو وصفه بغير صفات السلم ككونه كاتبا مثلا وقد تشبهه عبارة المصنف بتكاف
 حل (قوله طلقته في الأولى) أي ولو كان أصله أو فرعها ولا نظرا لما يلحقه من الضرر بخلاف من أقرب حريته لانه
 لا يدخل في ملكه فلا يقع الطلاق اهـ حل (قوله وبمهر مثل في الثانية) أي ولا بد في هذه من الشرط الا في أي
 صحة بيعها فالشرط جار في هذه والآية فكان عليه ذكره في المسئلتين اهـ شيخنا (قوله وبمهر مثل في الثانية)
 أي وباعطائه بمهر المثل بدخوله في ملكه بشرط ان يصح بيعها فدخل من أقرب حريته ونخرج نحو المصوب
 والمصنف سكت عن هذا هنا وذكره فيما بعد ذلك وكان حقه ان يذكره هنا أيضا وأما في الأولى فلا حاجة لذكره لانه
 معلوم اذ لا تطلق به الا ان دخل في ملكه لفساد العوض فيها سرع عدم استيفائه صفة السلم لان ما في النعمة لا بد ان
 يوصف بصفات السلم لان الفرض انه غير معين اهـ حل (قوله فله رده ومهر مثل) أي بناء على انه مضمون عليها
 ضمان عقده وهو الاصح لاضمان يداي وله امساكه ولا ريب اهـ شرح من نعم ان كانت قيمته أكثر من مهر
 المثل وكان محجورا عليه بسفه أو فاس تعين عدم الرد كيتعين الرد ولو كان الثمن أكثر في هذه الحالة والافقه الرضا به
 اهـ قل على الجلال (قوله فله رده للعيب) فهو يدخل في ملكه وان كان معيبا وقولهم ان ما في الذمة لا يتعين وذلك
 الاقبض صحيح وقبض المعيب غير صحيح بخصوص بعد المعاوضة دون التعليق كما به من المسئلة التي ذكرها
 عقب هذه تأمل اهـ حل (قوله فله رده) فلو كانت قيمة العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج
 محجورا عليه بفلس أو سفه والغبطة في الامساك فابس له الرد كما في الاذرعى وهل يأتي هذا القيد في مسألة
 الشارح أو يفرق محل نظر فليتأمل ولو كان الزوج عبدا فله رد السيد أي المطلق التصرف والافواه فان قيل
 لو رد السيد نجوم الكتابة بالعيب ارتفع العتق فلم لا يرتفع الطلاق هنا قلنا المذهب على الكتابة الصحيحة حكم
 المعاوضة ولهذا لو كانت على مال فأنراه منه عتق والمذهب هنا التعليق وهذا لو كان في ذمة ثمة أبرأها منه
 لم تطلق نعم نظير الخلع الكتابة الفاسدة اهـ مر اهـ شوبري (قوله على عبدي الذمة) أي وما في الذمة
 لا يتعين الاقبض صحيح وقبض المعيب غير صحيح اهـ حل (قوله طلقته بعد الخ) أي لوجود الصفة سواء
 أكان العبد سليما أم معيبا ولو مدبرا أو مملوفا بصفة لوقوع اسم العبد عليه واما كان ومكان نفعه وتملكه فله
 في شرح الروض اهـ سم (قوله بأي صفة كان) أي لان النكحة في سبب الشرط لا عموم اهـ حل (قوله
 ان صح بيعها) فديقتضى تشييده هذه دون ما قبلها انما تطلق بالوصف مطلقا ولو مضموبا وقد يقال انما خاض
 هذه لانها محل الاجماع لانه لو كان مبهما لم انه لا يمكن تملكه فربما يؤخذ منه ان المصوب كذلك اهـ شوبري
 (قوله والجهمول لا يصلح عوضا) فلما فسد العوض وجب مهر المثل كقوله ان اعطيتني هذا المصوب كسبصر ح
 به اهـ حل (قوله كمصوب) لا يقال محله اذ لم تقدره او هو على انتزاعه لانه قول هذا غلط لان المراد الذي
 غصته اما عبدا المصوب فلا يتصور رده مع كونه مضموبا اهـ سم اهـ شوبري وعبارته شرح من ولو
 اعطاه عبدا لهما مضموبا بطلت به لانه بالدفع خرج عن كونه مضموبا اهـ (قوله لم تطلق باعطائه) والفرق
 بين هذا وبين قوله الا في ولو علق باعطائه هذا العبد المصوب حيث تطلق بمهر المثل واضح لانهم راعوا في ذلك
 الاشارة والا عطاء فأوجبوا مهر المثل نظر الا اعطاء المقتضى للملك وهذا الاشارة فوقفوا الامر على اعطائه اهـ
 حل (قوله ولو علق باعطائه هذا العبد الخ) هذا تشييده له ان صح بيعها أي فعل هذا الشرط ما لم يكن العبد
 معين والا فلا يشترط وقوله المصوب أي في الواقع وان لم يصرح هو بهذا العنوان وكذا يقال فيما بعده اهـ شيخنا
 (قوله هذا العبد المصوب) أي وان لم يصرح بهذا الوصف بان قال هذا العبد وهذا وكان في نفس الامر كذلك
 أو مضموبا وهذا وان كان لا يصح اعطاؤه أي تملكه لكن نظريه للاشارة فلا بد من اعطائه وتعلق بمهر المثل
 نظر الا اعطاء المقتضى للملك وهذا كما في الحر واما الامة فيقع بانها بمهر المثل سواء عينه أولا اهـ حل وفي
 قل على الجلال (تنبيه) جميع ما تقدم في الحر وتعين مهر المثل في الجميع في الامة اهـ (قوله وهو انما

بان لم يستوفها) فاعطته لاجها
 أي لا بالصفة التي وصفها (لم
 تطلق) لعدم وجود الصفة
 (أو بها طلقته في الأولى
 وبمهر مثل في الثانية) لفساد
 العوض فيها بعدم استيفاء
 صفة السلم والثاني من زيادتي
 (فان بان معيبا في الأولى فله
 رده) للعيب (ومهر مثل)
 وليس له أن يطالب بعبد تلك
 الصفة سائر لوقوع الطلاق
 بالمعنى بخلاف غير التعليق
 كما قال طلقته على عبد
 صفته كذا فقبلت وأعطته
 عبدا بتلك الصفة معيبا له رده
 والمطالبة بعد تسليم لان
 الطلاق وقع قبل الاعطاء
 بالقبول على عبدي الذمة
 (أو) علقه باعطائه عبدا (بلا
 صفة طلقته بعد) بأي صفة
 كان (ان صح بيعها) وله مهر
 مثل بدل المعطى لتعذر ملكه
 لانه مجهول عند التعليق
 والمجهول لا يصلح عوضا فان
 لم يصح بيعها له كمصوب
 ومكاتب ومشترون وموهون
 لم تطلق باعطائه لان الاعطاء
 يقتضى التملك كما مر ولا يمكن
 تملك ما لا يصح بيعه وتعيير
 بذلك أعم من قوله الامم مضموبا
 ولو علق باعطائه هذا العبد
 المصوب أو الحر أو نحوه
 فاعطته بانت بمهر المثل كقوله
 علق بخمر (ولو طلبت بالف
 ثلاثا وهو انما

ملك دونها) فلو كان ملكها فقدم في كلامه (قوله فطلق ما ملكه) فلو طلق نصف الطائفة التي ملكها او طلاقة
 طائفتين (فطلق ما ملكه فله
 ألف) وان جهلت الحال لانه
 حصل بما أتت به مقصود
 الثلاث وهو الحرمة الكبرى
 وشمول الحكم لما كان طائفتين
 من زيادتي (أو) طلبت به
 (طائفة فطلق) طائفة فأكثر
 (به) أي بالف (أو مطلقا
 وقع به) كالجماعة وهذا من
 زيادتي (أو) طلق (بمائة
 وقع بها) لرضاها مع انه
 يستقل بآيائه بمجانبة بعض
 العوض أولى والفرق بينها
 وبين ما لو قال أنت طالق
 بالف فقبلت بمائة ظاهر
 (أو) طلبت به (طائفة فطلق
 فطلق غدا أو قبله بانت) لانه
 حصل مقصودها وزاد تنجيها
 في الثانية (بمئة مثل) لان هذا
 الطلع دخله شرط تأخير
 الطلاق منها وهو فاسد لا يعتد
 به فيسقط من العوض ما
 يقابلها وهو مجهول فيكون
 الباقي مجهولا والمجهول يتعين
 الرجوع فيه الى مهر المثل
 ولو قصد ابتداء الطلاق وقع
 رجعا فان اتممت محالف كما
 قال ابن الرقعة ولو طلقها بعد
 الغد وقع رجعا لانه خالف
 قولها فكان مبتدئا فان
 ذكر ما لا فلا بد من القبول
 (ولو قال ان دخلت الدار
 فانت طالق بالف فقبلت
 ودخلت طلقت) لوجود الصفة
 مع القبول (به) أي بالالف
 كافي الطلاق المتخير

ملك دونها) فلو كان ملكها فقدم في كلامه (قوله فطلق ما ملكه) فلو طلق نصف الطائفة التي ملكها او طلاقة
 ونصفا من طائفتين ملكها ما استحق الا الف لما ذكره من التعليق وقوله لم ولو أجابها ببعض ما سألته وزرع على
 المسؤول وقيل على الكل محل ما لم يحصل مقصودها بما أوقعه اه حل وقوله وزرع على المسؤول الخ مقتضاه
 انه لو طلبت ثلاثا بألف وهو ملك اثنتين فطلق واحدة انه يستحق ثلث الاف لانه لم يحصل مقصودها فلا يستحق
 الا بقسط ما أوقعه تغليب الشوب الجمالة كما تقدم في قوله ولو طلبت ثلاثا بألف فوجد ثلثه (قوله وان جهلت
 الحال) هذه الغاية للرد على من قال ان علمت الحال استحق الف والاف ثلثه أو ثلثيه كافي أصله (قوله أو مطلقا)
 معطوف على به (قوله كالجماعة) مقتضاه انه لو قال رد عبدي بالف فقال أردته بمائة وروا استحق الخمسمائة
 حرر اه حل وكون هذا مقتضى ما ذكره الشارح غير ظاهر وانما مقتضاه بالوفاء رد عبدي بالف فرد
 ساكنا فانه يستحق الف وهو كذلك اذ لا يشترط في الجمالة القبول لفظا واعمل هذه القولة من المحشى تحرفت
 على النسخ الجرد للمعاشية ووجهها ان تكون على قول المتن او بمائة وقع بها تأمل (قوله أو طاق بمائة) معطوف
 على قوله مطلقا (قوله والفرق بينهما الى قوله ظاهر) وهو انه اذا بدأ كان المعلن من جانبه المعاوضة والخالفه فيها
 نضر واذا بدأت هي فالغلب الجمالة والخالفه فيها لا نضر اه قل على الجلال (قوله فطلق غدا) أي فورا
 كالتفدية الفاء والقاهران معنى الفورية في الطلاق غدا ان يطلق من أول الغد وهذا انما هو مقتضى الفهم
 وظاهر العبارت والاف الظاهر انه غير مسلم وانه لا يشترط تعلية في أول النهار يدل على هذا قول الشارح
 في المقابل ولو طلق بعد الغد الخ فقتضاه ان الغد كما عطف لا يقع الطلاق البائن وان الرجعي انما يكون فيما
 بعده (قوله لان هذا الخلع الخ) عبارة تشرح مر لفساد العوض بحمله سلماء نهائه في الطلاق وهو محال فيه
 لعدم ثبوته في الذمة وفساد الصيغة بتصریحها بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لان الغلب فيه
 المعاوضة وبمذاقارت هذه قولها ان جاء الغد وطائفة مني فلك ألف فطلقها في الغد اجابة لها استحق المسمى لانه
 ليس فيه تصریح منها بتأخير الطلاق (قوله فيسقط من العوض الخ) العوض هو الف والمعوض الطلاق
 وتأخيرها وبعض العوض فاسد فيسقط من العوض الذي هو الف ما يقابل البعض الفاسد من المعوض
 والمقابل مجهول فيكون باقي الف مجهولا اه شيخنا (قوله ولو قصد ابتداء الطلاق الخ) تقييد لقوله فطلق
 غدا أو قبله اه شيخنا والظاهر انه لا يختص به هذه الصورة بل يصلح قيد المقابل لها من قوله ولو طلبت بالف
 ثلاثا الى هنا بل لجميع مسائل الباب (قوله فلا بد من القبول) أي لو فزع الطلاق فان لم تقبل فلا وقوع اه
 ع ش (قوله فقبلت) أي فورا بدليل ودخلت اي ولو على التراخي على المعتمد اه شرح مر وسواء تقدم
 الدخول على القبول أم تأخر عنه على المعتمد أيضا اه شيخنا هذا واشترط القبول في هذه المسئلة مشكل فضلا
 عن الفورية مع قوله فيما مر أو بدأ بصيغة تعليل كتي أعطيتني فتعلق فلا رجوع له ولا يشترط فيه قبول
 له فوافي قل على الجلال قوله اتصال القبول وهو كذلك وأما الدخول فأشار بالوافي الى أنه لا فرق بين ان
 يوجد قبل القبول ولم يمنع اتصاله أو بعده ولو على التراخي وهذا في التعليق بخوان وما نحو مني فلا فوري
 القبول ولا الدخول على نظير ما في غير هذا الموضع اه ومقتضى هذا ان تفيد الفورية في مثل هذا مع ان
 الذي تقدم اتم الاتفيد الفورية الا اذا كان التعليق على الاعطاء أو الضمان أو المشيئة وأن التعليق بها على غير
 هذه لا يقتضي الفورية تأمل (قوله فقبلت ودخلت) أي بان فالت قبلت أو التزمت وليس منه قولها لم يجز أو حسن
 اه ع ش على مر (قوله ودخلت) أي وان لم يكن فورا كما هو المتبادر من منيعه حيث أتى بالفاء في الاول
 وبالواو في الثاني وببحث فيه الشهاب عميرة بان الذي في حيز الفاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو فيكون
 التعقيب في جملة ذلك أي في المعطوف والمعطوف عليه لاني القبول فقط كما قيل اي قال من يقول بوجوب الموالاة
 بمثل ذلك في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ رد على من قال الفاء تفيد سبق غسل الوجه

على غيره وقبس عليه بقية الاعضاء اه وفي كلام ج يكون لمجوع الامر من لال كل منهما فراجع وحرا اه حل
 (قوله ولا يتوقف وجوبه على الطلاق) اي على وقوعه الكائن بالدخول بل بمجرد القبول يجب تسليمه وان لم تدخل
 ولم يقع (قوله بل يجب تسليمه في الحال) اي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول اه سم على ج (اقول) وعليه
 فلو سلمته ولم تدخل الى أن ماتت فالقياس استرداد الالف منه ويكون تركه كمالا مستأجرا اجمعي ثم تخربت
 قبل استيفاء المنفعة فانه يرجع بمادفعه من الاجرة للمؤجر ثم قضية قوله تقارن العوضين في الملك انه ملك العوض
 هنا بنفس القبول وانما تلك البض بالدخول وعليه فلو ماتت قبل الدخول وقلنا برد العوض فانه يفوز بالفوائد
 الحاصلة منه لحدوثها في ملكه لانه انما يرد لها بتعذر الطلاق فراجع اه ع ش على مر (قوله بل يجب تسليمه
 في الحال) اي ويملكه ويتصرف فيه بما يريد ثم ان دخلت فواضح وان تعذر رجعت عليه بمادفعته ان بقي
 ويبدله ان تلف اه قل على الجلال (قوله واختلاع اجنبي الخ) هذا متعلق بجميع ما مر وقوله فهو
 من جانب الزوج الخ تفريع على لفظا وقوله فاذا قال الخ تفريع على حكما اه شيخنا ومن خلع الاجنبي قول
 أمهات لا خالهها على مؤخر صداقها في ذمتي فيجيبها فبيع بائنا مثل المؤخر في ذمة السائلة كما هو واضح لان لفظة
 مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم تنو ظاير ما مر في البيع فلو قالت وهو كذا الزمها ما سمته زاد أو نقص لان المسئلة
 المقدرة تكون مثلا من حيث الجملة ونحو ذلك أفنى الولي العراقي ومنه أيضا لاول طاق زوجتك على أن أطلق
 زوجتي ففعل فانه يقع بائنا لانه خلع فاسد والعوض فيه موقوف فيما يظاهر له كل على الآخر من روجه
 اه شرح مر وبشرط في الاجنبي اطلاق التصرف كما علم مما مر فلو كان عبدا غير مأذون فالمال في ذمته
 أو سفيا وقع رجعا كالسفينة المختلعة اه وأخذ السبكي من جواز اختلاع الاجنبي جواز بذل المال
 لاسقاط الحق من الوظيفة وان توقف الاستحقاق على تقرير الناظر اه بر واعتمد ذلك قال ويسقط حقه
 باسقاطه وتصير الخيرة للناظر فمن يقرره من هذا أو من غيره ولا رجوع للبذل لم تحصل له الوظيفة الا ان شرط
 ذلك ولو بذل المال بشرط أن يصير الحق له لم يصح ذلك وأقول اذا قال جعلت كذا في مقابلة اسقاط حقتي من
 الوظيفة ان قررت فيها ما المانع من الصحة الا أن يجاب بان التقرير ليس من مقتضى النزول ولا هو الى النازل
 ولا يقدر عليه وانظر ما المراد بعدم الصحة هل هو تبين ان الحق للنازل لم يسقط كما هو ظاهر هذا الكلام ويحتمل
 هنا تفصيل فليقرر وقرر مر انه لو بذل مالا على النزول وان كان البذل بهية بايجاب وقبول ولو حصل تبارؤ
 بينهما ثم لم تحصل له الوظيفة فله الرجوع بمابذله ولا يمنع منه التبارؤ لانه مبني على الحصول ولم يتحقق وما تقرّر
 عنهما انه يسقط حق النازل بمجرد الاسقاط مطلقا هو ما قرره آخر او قرر قبله ان الاسقاط على قسمين اسقاط
 على الاطلاق واسقاط لهذا الشخص خاصة في الاول يسقط حقه بمجرد الاسقاط سواء قرر الناظر فيه أم لا
 أولا ثم الخيرة الى الناظر في التقرير لهذا الشخص أو غيره والثاني يشبه الهبة الخاصة فلا يسقط حقه بمجرد
 الاسقاط بل ان قرر الناظر ذلك الشخص سقط حقه وله الرجوع قبل تقرير الناظر له وان لم يقرره الناظر لم
 يسقط حق صاحب الوظيفة وليس للناظر أن يقرره غير هذا حصل ما نقله عن السبكي ثم قرر انه يسقط حقه بمجرد
 الاسقاط في القسم الثاني أيضا قال وشرط جواز البذل في مقابلة النزول أن يكون البذل له ممن يستحق الوظيفة
 والام يصح فلو بذل والحالة هذه أي البذل له لا يستحق الوظيفة ووقع تبارؤ بينهما ثم تبين الحال فله الرجوع
 ولا يمنع التبارؤ لانه بناء على ما تبين بطلانه اه * (فرع) * الفرق بين ما هنا من صحة اسقاط الحق من
 الوظيفة بالمال وبين عدم جواز اخذ الضرة مالا على اسقاط حقه من التوبة ان الحق هناك لم يتعوض له ابل
 لزوج فيه حق بدليل ان له أن لا يقبل هبتها وان له أن يعرض عن الجميع اه سم وكان شيخنا الحنفى رحمه
 الله تعالى يفتي في استحقاق الجارية والرق والتزام البسلا بان الحق في ذلك لمن كتب اسمه في تذكرة الجارية
 من طرف نائب السلطان وفي اقرارات الرزق وفي تقسيط الالتزام وقوله هذا عطاه وعكبن وتقرير من نائب

ولا يتوقف وجوبه على
 الطلاق بل يجب تسليمه في
 الحال لان الاعراض المطلقة
 يلزم تسليمها في الحال والعوض
 تأخر بالتراضي لو نوعه في
 التعليق بخلاف المنجز يجب
 فيه تقارن العوضين في الملك
 (واختلاع اجنبي) من ولي
 لها وغيره

السلطان فن كتب اسمه الذي يستحق ما ذكرتم رأيتم اقتداء وانحيا بعض الفضلاء من الخنفية فاجبت نقلاه
 لانه ربما يحتاج للاقتناء به ونصه ما قولكم في رجل اشترى لنفسه جامكية ودفع عنها من خالص ملكه وكتب تملك
 الشراء والاسقاط باسمه خاصة وقبضها مدفن الزمان غير انه كتب في تذكرة الجامكية اسم زوجته وأولاده ستر
 وحماية على عادة الناس حيث يكتب مستحق الجامكية اسم غيره بل قد يكتب اسماءه وانما لا يعرف صاحبه فهل
 العبرة بالاسم الذي في التملك لانه هو الذي دفع الثمن ووقع البيع والاسقاط له ام كيف الحال أفيد والجواب الجدل
 لله ما نفع الصواب لا يخفى ان الفراغ عن البلاد والجوامك والرزق والاطيان عرف مصر وهو عرف خاص بعمل
 به كما صرح به في الاشياء والنظائر وقد جرت العادة بينهم ان من اشترى بلدا او جامكية يكتبها باسم ولده أو بموكله
 أو واحد من اتباعه ولكن يتصرف فيها بنفسه مولا يملكها الولد أو المعتوق الابن بعد موت الوالد أو السيد كما هو
 الواقع المشاهد في مصرنا وقد وقعت هذه الحادثة وأقنى فيها مشايخنا بمنع الاولاد والاتباع من أخذ ما كتب لهم
 باسمائهم مدة حياة آبائهم أو ساداتهم واستدلوا على ذلك بما صرح به في الرسالة المسماة بعطية الرحمن في صحة
 ما أرصد من الجوامك والاطيان ونص عبارة فيها انه يجوز ان يكتب جامكية أو رزقة على أولاد وعيال وعتقاء
 ونحو ذلك اذا احتاج الى الفراغ عنه ذلك لانه هو الذي يتصرف فيها بقرع وغيره ولا يتصرف أولاده وعياله
 الابعد موته فذا كتب انسان جامكية أو رزقة باسم أولاده وعياله لم يرل يتصرف فيها مادام حيا من غير مشارك
 ولا منازع سواء قال أكتبها هكذا في حالة الارصاد أو قبل الارصاد فان قوله يقبل ويعمل به من غير تكبر خصوصا
 في زماننا الكثرة عقوق الاولاد لا بآبائهم وسفهم عليهم انتهت عبارة الرسالة بالحرف اذا علم هذا النقل المعترفان
 الزوجة والاولاد لا يستحقون استقلال هذه الجامكية المذكورة في السؤال الابعد موت من اشترىها ورثها وله ان
 يتصرف فيها ببيع وغيره كما هو عرف مصر المصرح به في الاشياء وأقنى به كثير من أهل المذهب وحينئذ فلا اعتبار
 بتعليل من يقول انهم مكتوبة باسمي في التذكرة لاننا فتحنا هذا الباب يلزم عليه فساد كبير فان غالب أمراء مصر
 يشترون البلاد والجوامك والرزق بالموال عقيدة ويكتبونها باسماء أولاد واتباع ولو قلنا باعتبار كتابة
 اسمائهم لاخذوها من أيدي مواليهم في حياتهم وفي ذلك من المفساد ما لا يخفى ومن القواعد الشرعية ان دفع
 المفسدة مقدم على جلب المصلحة واذا كان كذلك ورفعت هذه الحادثة للجامك الشرعي منع المعارضة عن هذا
 الرجل الذي اشترى الجامكية لنفسه ودفع الثمن من ماله ويناب على ذلك واتباع الحق أسلم والله أعلم اه (قوله
 وان كرهته) أي الاختلاع (قوله لفظا وحكم) لعل المراد باللفظ الصيغ التي تقدمت بين الزوج والزوجة
 وبالحكم ما يترتب على تلك الصيغ من وجوب المسمى نارة ووجوب مهر المثل نارة أخرى ومن وقوعه رجعا
 نارة وبائنا أخرى اه شيخنا ويستثنى من قوله وحكم صور احداها مالو كاله امرأتان تغالغ الاجنبي عنهما
 بالنف مثلا من ماله صاع قطعا وان لم يفصل حصص كل منهما لان الالف يجب للزوج على الاجنبي وحده بخلاف
 الزوجتين اذا اختلعا فانه يجب أن يفصل ما يترمه كل منهما الثانية لو اختلعت المريضة بما يزيد على مهر المثل
 فلز ياد من الثلث والمهر من رأس المال وفي الاجنبي الجميع من الثلث الثالثة لو قال الاجنبي طلقها على هذا
 المنصوب أو على هذا النحر أو نحو ذلك وطلق وقع رجعا بخلاف المرأة اذا التمس الخلع على المنصوب ونحوه فانه
 يقع بائنا بمهر المثل الرابعة لو سأله الخلع بمال في الحبض فلا يحرم بخلاف الاجنبي اه شرح الخطيب اه سم
 اه زي وقوله لو قال للاجنبي طلقها على هذا المنصوب بخلاف ما لو قال طلقها على هذا العبد مثلا وهو في نفس
 الامر منصوب فتم تبين بمهر المثل كما يعلم مما يأتي في قوله أو صرح باستقلال خلع بمنصوب اه ع ش على
 م ر (قوله على مامر) لما كان قوله كاختلاعها يقتضي ان الخلع لو جرى مع أجنبي فاسد وجب مهر مثل مع
 انه ليس كذلك بل يقع رجعا فندفع هذا بقوله على مامر اي من تخصيص وقوعه في الفاسد بمهر المثل بما اذا جرى
 معها فلا حاجة الى استثناء هذا ذكره الخطابي (قوله فهو من جانب الزوج الخ) بيان لفظ وقوله معاوضة الخ

وان كرهته (كاختلاعها)
 فيها مرفعا وحكم على مامر
 فهو من جانب الزوج ابتداء
 بصيغة معاوضة

أى ان أتى بصيغة افتعال فيشوب معاوضة ولا رجوع فيه كما مر وقوله ومن جانب الاجنبي الخ أى
سواء فيه صيغة المعاوضة وغيرها كما مر اه قل على الجلال (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء الخ) الذى
تقدم في بداءة الزوج انه تارة يبتدى بصيغة معاوضة وتارة يبتدى بصيغة تعليق كما تقدم في المتن فانظر لما اقتصر هنا
على القسم الاول اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله معاوضة بشوب تعليق) فله الرجوع قبل
القبول نظر الشوب المعاوضة وقول الجلال المحلى نظر الشوب التعليق وهم وأخذ السبكي من جواز اختلاع
الاجنبي - وازيد المال لاسقاط الحق من الوظيفه وان توقف استحقاق البازل على تقرير نحو الناظر واذا أسقط
حقه للبازل صار نحو الناظر غير اقيم يقرره ولا يتعين أن يقرر البازل واذا قرر غيره لا رجوع له بمابذله الا
ان شرط الرجوع بان قال بذلت هذا المال في مقابلة اسقاط حذلك من وظيفة كذا الى واذا لم أقرر فيها أرجع
عليك بمابذله من قبل عن تقرير شيخنا ان له الرجوع وان كان مابذله بعقد هبة وان وقع بينهما ماسح لانه مبنى على
الحصول ولم يحصل وفيه نظر لا يخفى اه ح ل * (فرع) * لو أسقط الموقوف عليه حقه من الوقف لم يسقط
كما ظهر ووافق عليه مر أو من الغلة فهو باحة فان كان يعوض فهو يشبه البيع الفاسد الا أن توجد شروط
البيع الصحيح كذا ظهر ووافق مر عليه على البدية فليتامل وليراجع واجمع واجبرر اه سم (قوله فذا قال
الزوج الخ) تفريع على قوله فهو من جانب الزوج الخ وهو إشارة للحكم المعنوي كما ان المخرج عليه إشارة
للفضى اه شيخنا (قوله كتخليصها من بسى العشرة بها) أى وكان يقصد بتخليصها ان يتزوجها لکنه يأثم في هذه
اه ج اه ع ش على مر (قوله ولو كياها في الاختلاع) هذا متعلق بقوله فيما مر ولها ما توكل فكان
الانطباق قد عده هناك وقوله أو ينوى ذلك أى الاستقلال أو الوكالة وهذه أربع مع الاطلاق والصورة خمسة
والنصريح بالاستقلال كان يقول خالع زوجتك على ألف من مالى والنصريح بالوكالة كان يقول اختلعهما
بالألف من مالى أو كياها كالتها اه شيخنا (قوله ان يختلع له) كان يقول للزوج طلق زوجتك على ألف في ذمتي
من مالى أو ينويه وقوله كياها ان يختلع لها كقوله طلق زوجتك على ألف في ذمتها من مالى أو كياها كالتها
فيطالب الوكيل بالمال في الاولى ولا رجوع له عليها وتطالب به في الثانية (قوله قال الغزالي) هو المعتمد أى
فيلزمها العوض وقوله وقع لها أى ان لم يتخلعها فيما قدرت له والا فلا فهو لا يخالف ما تقدم آنفا اه قل على
الجلال (قوله لعود منفعته اليها) بخلاف ظاهره من الوكالة في الشراء فان فادته كما تكون للموكل تكون
للوكيل فوقعه في مثل ذلك لو كبل أولى لانه المباشر اه قبض اه شوبرى (قوله ولاجنبي توكلها)
أى في اختلاع نفسها من زوجها وقوله بان يصرح أى بالوكالة أو بالاستقلال وقوله أو تنوى أى الوكالة
أو الاستقلال فهذه أربعة مع قوله فان أطلقت المجموع خمسة مع الخمسة السابقة وقوله وحيث صرح الخ تفريع
على المستثنين والتصریح فيه صورتان وقوله يطالب الموكل أى الذى هو الزوج في الاولى والجنبي في الثانية
وقوله والافيهان صور بقية العشرة والمباشر هو الاجنبي في الاولى والزوج في الثانية وقوله حيث نوى الخ لم
أى للموكل الذى هو الزوج في الاولى والجنبي في الثانية فهما فان صورتان مع قوله أو أطلق وكيلاها الرجوع
في ثلاثة وعنده في خمسة عدم مطالبته أصلا في اثنين وقوله أو أطلق وكيلاها أى أمالو أطلق وكيلاها أى الاجنبي
وهو الزوج في الثانية فلا رجوع اه شيخنا (قوله فالزوج يطالب الموكل) أى فيطالب الزوج في الصورة
الاولى وهى توكلها أجنبيًا في اختلاعها ويطالب الاجنبي في الصورة الثانية وهى توكل الاجنبي لها ولا
يطالب الوكيل ويفرق بينهما وبين وكيل المشتري بان العقد يمكن وقوعه ثم لاهنا كما مر وما تقدم من انه يطالب
الوكيل دونها مفروض فيما اذا خالعهما وهما لم يتخلعا اه ح ل وفي قل على المحلى مانعه قوله يطالب
الموكل وهو الزوج في الاولى والجنبي في الثانية وقضية ذلك أنه لا يطالب الوكيل وهو يتخلف ما في البيع
الا أن يفرق بقوله التوكيل في البيع بدليل وقوع العقد في بعض الصور اه وعبارة قسم قوله يطالب الموكل

معاوضة بشوب تعليق ومن
جانب الاجنبي ابتداء معاوضة
شوب جعله فاذا قال الزوج
للاجنبي طلق امرأتى على
ألف في ذمتك قبل أو قال
الاجنبي للزوج طلق
امرأتك على ألف في ذمتي
فاجابه بابت بالسمى والتزامه
المال فداء لها كالتزام
المال لعنتى السيد عبده وقد
يكون له في ذلك غرض صحيح
كتخليصها من بسى العشرة
بها ويغنيها حقوقها
(ولو كياها) في الاختلاع
(أن يختلع له) كياها أن يختلع
لها بان يصرح بالاستقلال أو
الوكالة أو ينوى ذلك فان لم
يصرح ولم ينو قال الغزالي
وقع لها لعود منفعته اليها
(ولاجنبي توكلها) لتخلع
عنه (فتخير) هى أيضا بين
اختلاعها واختلاعها لها
بان يصرح أو تنوى كما مر فان
أطلقت وقع لها على قياس
ما مر عن الغزالي وحيث
صرح بالوكالة عنها أو عن
الاجنبي فالزوج يطالب
الموكل والاطالب المباشر ثم
يرجع هو على الموكل

ظاهره انه لا يطالب الوكيل ايضا مع انه تقرر في باب الوكالة ان وكيل الشراء يطالب وقد يترك بان التوكيل هناك اتم لان العقد قد يقع بخلافه هنا فليراجع انتهت (قوله حيث نوى الخلع له) هذه كناية عن نية الوكالة فهي من الصور العشرة وتقدم ان فيها صورتين اه شيخنا (قوله فان اختلع الاجنبي الخ) هذا تفريع على قوله واختلاع اجنبي كما اشار له الشارح بقوله فان اختلع الاجنبي فكان الانسب ذكره معه اه شيخنا ولو اختلع الاجنبي بصدقتها او على ان الزوج يرى عنه او قال طلقها وانت ترى عنه او على انك ترى عنه وقع رجعي ولا يبرأ من شيء نعم ان ضمن له الاجنبي الدرك او قال للزوج على ضمان ذلك وقع بائنا بمهر المثل على الاجنبي فان قالت هي له ان طلقني فانت ترى من صدقي او فقد أبرأتك منه فطالما لم يبرأ منه وهل يقع رجعي او بائنا بحري ابن المقرى على الاول لان البراء لا يعلو وطلاق الزوج طه في البراءة من غير لفظ صحيح في الاستزام لا يوجب عوضا قال في الروضة ولا يبعد ان يقال طلق طه معاني شيء ورغبت هي في الطلاق بالبراءة فيكون فاسدا كالمرفيع بائنا بمهر المثل اذ لا فرق بين ذلك وبين قولها ان طلقني فلك ألفه ان كان ذلك تعليقا لبراءة فهذا تعاقب للتمليك وهذا ما جزم به ابن المقرى واخر الباب بعبارة النقل أصله له نعم عن فتاوى القاضي وقد نبه الاسنوي على ذلك ثم قال والمثل بهورانه يقع رجعي او قد جزم به القاضي في تعليقه وقال الزركشي تبعا للباقي المعتمد انه ان علم الزوج عدم صحة تعاقب البراءة وقع الطلاق رجعي او طه صحت وقوع بائنا بمهر المثل وقد اتى بذلك الوالد اه شرح مر (قوله بماله) كان قال طلقها على هذا العبد والعبد في الواقع له سواء اقتصر على ذلك او قال من مالها او قال من مالي اه وقوله او بمالها كان قال خالعها بماله العبد وهو في الواقع لها سواء قال من مالها ام لا وقوله او باستقلال كان قال خالع زوجتك عني او عن نفسي بهذا العبد سواء قل من مالها او لا والحال ان العبد مالها فبقوله بان لم يصرح بشيء من ذلك أي الوكالة والولاية والاستقلال وعدم التصريح بشيء منها لا ينافي تصريحه بأن المال لها اذ الفرض ان الخلع بماله فبقوله وان أطلق مفهوم التصريح في المتن وهذا التفصيل يدل على ان التصريح في المتن بالاستقلال صادق بالتصريح بأنه من مالها وبعدم التصريح به كيقدر اه شيخنا (قوله او بولاية عليها) أي ولو كان صادقا اه حل (قوله او صرح باستقلال) بان قال اختلعتهم هذا العبد ولم يذكر انه من مالها ولا انه مغضوب وهو لها في نفس الامر كفي الرض وكذا اذا صرح بأنه من مالها كفي البهجة وشرحها اه مرل (قوله فيقع الطلاق بائنا ويلزمه مهر المثل) الاطلاق هنا مع التفصيل في قوله وان أطلق بان لم يصرح بشيء الخ بين أن لا يذكر انه من مالها فخلع بمغضوب أو يذكره فرجعي كالصريح في انه لا فرق بينهما هنا في الوقوع بائنا بمهر المثل وحيث تفتقروا ان الخالع ممن غير الزوجة بنحو المغضوب مع التصريح بنحو الغصب فوجب الوقوع رجعي اه مالم يصرح الخالع بالاستقلال والواقع بائنا بمهر المثل اه ع ش على مر وقوله وحيث تفتقروا لم يصرح الخ كان الشيخ فهم ان التصريح بأنه من مالها يصرح بعنوان الغصب أي ان الاجنبي اذا صرح بعنوان الغصب يقع الطلاق رجعي فاحتاج الى التفتيد المذكور واظهار انه لا يحتاج اليه اذا التصريح بأنه من مالها ليس فيه تصريح بعنوان الغصب كالايجبي ولا يستلزم ان يكون مغضوبا في نفس الامر فتأمل (قوله ويلزمه مهر المثل) وما تقدم من ان خلع الاجنبي بالفساد يقع رجعي اه مالم يصرح بالاستقلال كما هنا والافيق بمهر المثل ومعنى عدم التصريح بالاستقلال ان لا يضيف الخلع الى نفسه سواء أضاف المال لها أم لا اه شيخنا (قوله لذلك) أي لانه بالتصرف المذكور الخ

حيث نوى الخلع له أو أطلق
(فان اختلع) الاجنبي (بماله
فذلك) واضح (أو بماله
وصرح بكونه) منها (كاذبا
أو بولاية) عليه (لم تعلق)
لانه ليس بولي في ذلك ولا وكيل
فيه والطلاق مربوط بالمال
ولم يلزمه أحد (أو) صرح
(باستقلال فخلع بمغضوب)
لانه بالتصرف المذكور في
مالها غصب به فيقع الطلاق
بائنا ويلزمه مهر المثل وان
أطلق بان لم يصرح بشيء من
ذلك فان لم يصرح بأنه من
مالها فخلع بمغضوب بذلك
والا فرجعي اذ ليس له
التصرف في مالها بما ذكر
وان كان وليا لها فاشبه خلع
السفينة

* (فصل) في الاختلاف في
الخلع أو في عوضه

* (فصل) في الاختلاف في الخلع أو في عوضه * أي وما يتبع ذلك كالاختلاف في عدد الطلاق اه ع ش
نم ان الاختلاف في عدد الطلاق يمكن ان يكون مشمولا للاختلاف في الخلع بان يبرأ من حيث أصله أو من حيث
عدده فلا يحتاج لزبادته على الترجمة كما صنع فالاولى له ان يفسر ما يتبع بقوله ولو خاع بالف الخ كما صنع في

ولو (ادعت خلعا مانكر حلف) فيه صدق اذا لاصل عدمه فان اقامت به بينة رجلين ٢١٩ عمل بها ولا مال لانه ينكره الا ان يغرد ويعترف

بالخلع فيسحقه قاله الماوردي

(او ادعاء) أي الخلع

(فانكرت) بان قالت لم تطلقني

أو طاعتني بجانا (بان) بقوله

(ولا عوض) عليها اذا لاصل

عدمه فحلف على نفي مولها

نفقة العدة فان اقام بينته

أو شاهد أو حلف مع ثبت

المال كما قاله في البيان وكذا

لو اعترفت بعد عينا بما ادعاه

قاله الماوردي وقولي فانكرت

أعم من قوله فقالت بجانا لما

تقرر (ولو اختلفا في عدد

طلاق) كقولها سألتك ثلاث

طلقات بالف فاجبتني فقال

واحدة بالف فاجبتك (أو)

في (صفة عوض) كدراهم

ودنانير أو صحاح ومكسرة سواء

اختلفا في التلفظ بذلك أم في

ارادته كان خالف وقال

أردناه فاني فقال كدراهم (أو

قدره) كقوله خالعتك بمائتين

وقالت بمائة (ولاينة) لواحد

منهما أو لكل منهما بينة

وتعارضتا (تحالفا) كالتبايعين

في كيفية الحلف ومن يبدأ به

(ويجب) لبيوتها (بفتح)

العوض منهما أو من أحدهما

أو الحاكم (مهر مثل) وان

كان أكثر مما ادعاه لانه المرد

فان كان لاحدهما بينة عمل بها

وذكر حكم الاختلاف في

عدد الطلاق مع قوليه بفسخ

من زيادته وتعبيره بالصفة

أولى من تعبيرة بالجنس

بالخامس المعنوي بللفوظ فان لم

حاشيته على شرح مر (قوله لو ادعت خلعا مانكر حلف) ولو خالعهما ثم ادعت انه أبانها قبل الخلع أو انه أقرب بفساد
النكاح صدق بيمينه ولو قال ان صلت كذا فانت طالق ثلاثا وفعل الحلف عليه ثم ادعى انه خالعهما قبل فعله لم يقبل
وان وافقته المرأة أو سمع بينته بذلك ولا يشك عليه عدم سماعها فيما لو طلق ثلاثا ثم أقامها على فساد النكاح لان
فعله يكذب بينته ثم لا هنا فامل اه شوبري (قوله بينة رجلين) أي لارجلين أو امرأتين ولا رجلا وبعيننا لان
دعواه الخلع ليس فيها مال ولا يقصد به مال وما كان كذلك لا يثبت الا برجلين كسبائتي في الشهادات فذلك عبر
هنا بالرجلين بخلاف قوله الاتي فان أقام بينة لانه دعواه الخلع يتوصل بها لعمال والدعوى اذا كانت كذلك
يقبل فيها لرجلان والرجل والمرأتان والرجل واليمين كما قاله اه شيخنا (قوله فيسحقه) قال الماوردي ولا
يشكل على هذا ما تقدم في طلب الاقرار من انه لو أقر بمال وكذبه المقر له فانه يبطل ولو رجع المقر له وصدقه فانه
لا يستحقه الا باقرار جدي لان هذا الاقرار في ضمن معارضة بخلاف ذلك ويغفر في الضمني ما لا يغفر في غيره
اه زى (قوله وله نفقة العدة) أي في كل من الصورتين وهما انكارها بالطلاق بالسكية ودعواها انه بجانا
فانها في كل منهما تشرع في العدة لا عتراهما بالطلاق في الثانية تقوم واخذة به دعواه في الاولى وتستحق فيها
النفقة لانهم اترعوا ان لا طلاق أصلا (قوله وله نفقة العدة) أي وكسوتها ولا يرثها السكن الظاهر كما قاله
الاذني والزوج كشي انما يرثه اه شرح مر (قوله ولو اختلفا) أي المتخالفان الزوج أو وكيله معها أو
وكيلها أو الاجنبي اه شوبري (قوله أو قدره الخ) لو وقعت الفرقة بلفظ الخلع ثم ادعى الزوج أهمية القدر
فانكرتها فينبغي أن يكون محل التحالف هنا اذا كانت التسمية أكثر من مهر المثل كما سلف نظيره في الصداق
اه سم (قوله ومن يبدأ به) وهو الزوج لانه هنا بمثابة البائع اه حل قاله سلطان والذي ينبغي أن يبدأ
بالزوجة لان البضع يبقى لها اه وفيه أن بقاء البضع لها ليس من الفسخ لان الفسخ لعوض الخلع فقط وأما
الطلاق فهو ثابت باعترافهما كقوله ظاهر (قوله أولى من تعبيرة بالجنس) أي لان الاختلاف في الجنس يعلم
من الصفة بالاولى بخلاف الجنس لا يعلم منه اختلاف الصفة وهذا بناء على ما تقدم له في باب الحوالة من أن
الجنس يعلم من التعبير بالصفة بطريق الاولى اما على ما قدمه في باب الصداق في فصل الاختلاف من قولها
له فوجه الاولوية العموم فليتنامل اه شوبري (قوله قول الزوج بيمينه) أي يمين أخرى غير الواقعة في
التحالف فاذا حلف اليمين الاخرى أثبت طلقة في المسئلة المذكورة وفيه انها بائنة منه ولا بد فلا معنى
للاختلاف فان قلت فائدة انه يصح العقد من غير محال قلنا العقد انما يكون باذنها ولا يصح أن تأذن في
التزوج بيمينه مؤاخذه لها بزعمها والجواب ان الفائدة قد تظهر فيما لو قالت لوليها زوجني بمائتين فزوجها
بهذا الزوج فلما علمت الحال طلبت افساد العقد فقالت للزوج أن لا أحل لك لكون الطلاق الذي وقع فيما
مضى كان ثلاثا فالقول له بيمينه وتبقى صفة النكاح تهر اعليها اه شيخنا ويجب أيضا بانها قد تزوج
منه بغير اذن بالكلية فيما لو كانت مجبرة وزوجها منه المهر بغير رضاها فقاتل الزوج العقد فاسد لانك قد
كنت فيما مضى طلقته ثلاثا ولم يحصل تحليل فقال لم أكن طلقك الا واحدة (قوله ونويانوعا لزم) اما لو
اختلفت بينهما وتصادقا فلا فرقة وأما لو قال أردت الدراهم وقالت أردت الفلوس فلا تصادق وتكاذب
فتبين له مهر المثل بالاتحالف وأما لو صدق أحدهما الاخر على ما أراده وكذبه الاخر فيما أراده فتبين ظاهرا
ولا شيء عاماله لانكوا أحدهما الفرقة نعم ان عاد المكذب وصدق استحق الزوج المسمى اه شرح مر
(خاتمة) علم مما مضى مسائل البلبان الطلاق اما أن يقع بالتبلي المسمى ان صحت الصيغة والعوض
أو بمهر المثل ان فسد العوض فقط أو رجع عيانا فسدت الصيغة وقد تجز الزوج الطلاق أو لا يقع أصلا ان تعلق
بمال يوجد فم ان من علق طلاق زوجته بأمرها ايا من صدقها لم يقع عليه الا ان وجدت براءة صحيح من

ينري شيأ حل على الطالبين كذا لزم مهر المثل

جميعه فيقع باثنا بأن تكون وشيدة وكل منهما يعم قدره ولم يتعلق به زكاة خلافا لما أطلبه الربيعي أنه لا فرق بين تعلقها ودونه اهـ من شرح جر * (فرع) * يقع كثيرا أن تقع مشاجرة بين الرجل وزوجته فتقول له أبرأتك فيقول لها إن صحت براءتك فأنت طالق والذي يظهر فيه أنها إن أبرأتها من معلوم وهي وشيدة وقع الطلاق رجعا بالتعليق على مجرد صحة البراءة وقد وجدنا لا باثنا لأنه لم يأخذ عوضا في مابله الطلاق لصحة البراءة قبل وقوعه وإن كان المبرأ منه مجهولا فلا براءة ولا وقوع فتنبه له فإنه دقيق كثير الوقوع اهـ ع ش عليه بحر وفه

* (كتاب الطلاق)

أي بيان أحكامه ومنها بيان صرائحه وكما ياتيه وما يتعلق بذلك وهو جاهلي جاء الشرع بتقريره وفي قول على الجلال وهو اتفاقا جاهلي جاء الشرع بتقريره فليس من خصائص هذه الأمة (قوله هو لغة حل القيد) الظاهر أن المراد بالقيد الأعم من الحسي والمعنوي ليكون بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي علاقة كما هو الغالب وإن كان المعنوي خلاف ظاهر التعبير بالحل وعبارة الأذرعى هو عبارة عن حل القيد والاطلاق انتهت فعمل حل القيد على الحسي كما هو المتبادر منه وعطف عليه الاطلاق الذي هو أظهر في أخذ المعنى الشرعي منه كما تقرر ثم ظاهر قولهم في تفسير الطلاق أنه حل القيد أنه مصدره فظاهر هل استعمل الفعل من هذه المادة مجردا ويحتمل أنه اسم مصدر بمعنى التخليق فأراجع اهـ رشدي وفي المصباح طلق الرجل امرأته تطليقا فهو مطلق فان كثرة تطليقه للنساء قبل مطلقوا الاسم الطلاق وطاقت هي طلاق من باب قتل وفي لغت من باب قرب فهي طالق بغير هاء وقال ابن فارس أيضا امرأة طالق طاعة لها زوجها وطاقتة غدا فصرح بالفرق لأن الصيغة غير واقعة وقال ابن الأنباري إذا كان اللفظ مفردا به الاتي دون المذكور لم يدخله الهاء نحو طالق وطامت وطامت لأنه لا يحتاج إلى فرق لاختصاص الاتي به اهـ لكن هذا كما لا يفيد الاستعمال هذه المادة في حل القيد المعنوي وأما استعمالها في حل القيد الحسي فيؤخذ من عبارة المختار ونصها وأطلق الأسير خلافا وأطلق الناقصين فقالها فطلقت هي بالفتح وأطلق يده بالخير وطاقتها أيضا بالتخفيف والطلاق أيضا الأسير الذي أطلق عنه أساره ودخل سبيله والانتلاق الذهاب واستطلاق البطن مشبهاه وفي المصباح حل الشيء يحل بالكسر خلافا لحرم وحل الدين يحل بالكسر أيضا حلولا انتهى في أحله فهو حال وحل المرأة الزوج زال المانع الذي كانت متصغفة به كالعدة وحل الحق حلا وحل لا وجب وحل المحرم حلا بالكسر خرج من أحراره وحل صار في الحسل والحل ما عدا الحرم وحل الهدى وصل الموضوع الذي يخبر فيه موكلات اليمين برف وحل العذاب يحل ويحل حلولا هذه وحدها بالضم والكسر فالضم على معنى نزل بغيره والكسر على معنى وجب والباقي بالكسر فقط وحلت بالبلد حلولا من باب قد نزلت به ويتعدى بنفسه أيضا فيقال حلت البلاد والمحل يقع الحاء والكسر لغة حكاهما ابن القطاع موضع الحلول والحل بالكسر الاجل وقوله تعالى حتى يبلغ الهدى محله أي الموضوع الذي يخبر فيه والحلة بالفتح المكان ينزله القوم وحلت العدة حلا من باب قتل واسم الفاعل حلال ومنه قيل حلت اليمين إذا فعلت ما يخرج عن الحنث فأنحلت هي والحال الزوج والحائض الزوجت والحلة بالكسر القوم النازلون وتطلق الحلة على البيوت مجازا تسمية للعزل باسم الحال فيها اهـ (قوله وشرا حل عقد النكاح) وعرفه النووي بقوله تصرف بمحل للزوج يحدنه بلا سبب فيقطع النكاح وتعتبر به الأحكام الخمسة فواجب كطلاق المولى أو الحكمين كإمرو حرام كطلاق البدعة ومنذوب كطلاق عاجز من القيام بحقوق الزوجية أو من لا يعمل إليها بالكتابة وبأمر أحد الأبوين لغير تعنت ومكر وملاخلة عن ذلك وأشار الامام إلى المباح من لا تسمع نفسه بموتها لعدم ميله إليها ميلا كاملا * (تنبه) * من المندوب طلاق ميتة الخلق بحيث لا يصبر على عشرتها لا مطلقا لان عدم سوء الخلق محال كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله الصالحة في النساء كالغراب الأعجم

* (كتاب الطلاق)

هو لغت حل القيد وشرا حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه والاصل فيه قبل الإجماع الكتاب

أى الأيضا الجناحين أو الرجلين أو أحدهما اهـ قل على الحلال (قوله الطلاق مرتان) أى عدد
الطلاق الذى غلث الرجعة عقبه فلا بد من تقدير المضاف قبل المبتدأ ليكون المبتدأ عين الخبر (قوله كعب بن
شيبه الخ وفي رواية صحيحة أبغض الحلال إلى الله الطلاق وليس المراد حقيقة البغض بل التغير منه قاله جـ اهـ
حل وانظر ما للمصنف من كون البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق بالمكره كالحرمان ولا ينافي ذلك
وصفه بالحلال لأنه يطار ويراد به الجائز اهـ سم على جـ اهـ ع ش على مـ (قوله وولاية) وقصد فيه ان كلام من
الولاية والقصد وصف للمطابق فهلا جعلنا من شروطه اهـ حل (قوله ولو بالتعليق) عبارة شرح مـ
ويشترط لنفوذ أى لصحة تميزه وتعليقه التكليف فلا يصح تهليق ولا تمييز من نحو صبي ومجنون ومغف على
ونافى لكن لو علقه بصفة فوجدت بوجه نحو جنون وقول ولو كان الطلاق معلقا على مقفوء وجدته باكره بغير حق
لم ينعلم بها كالم يقع بها أو بحق حنث وانحلت كما لو أخذ من كلامهم وأقضى به الوالد نعم قد تقدم في شروط الصلاة
أنه لو تكلم فيها مكرها بطلت لندرة الاكراه فيها ومن الاكراه كما هو ظاهر ما لو حلف ليطأها قبل فومه فغلبه النوم
بحيث لم يستطع رده بشرط ان لا يتمكن منه قبل غلبته بوجه واعلم انه لا فرق بين الاكراه الحسى أو السرى
فلو حلف ليطأ نرؤ جنته ليلة فوجدها حائضا أو لصوم من غدا فحاضت فيه أو ليعين آمنه اليوم فوجدها حاملا
منه لم يحنث وكذا لو حلف ليعصين زيد اذ حقه في هذا الشهر فمجز عنه كسبب أى بخلاف من حلف ليعصين لفته
وقت كذا فلم يصح حيث يحنث بدليل ما لو حلف لا يصلى الظهر مثلا فصلا حنث والحاصل انه حيث خص
بعبته بالعصية أو أتى بما يعمها فامسدا دخولها أو دلت قرينة عليه كإتيان في مسألة مفارقة الغريم فان ظاهر
الخاصة والمساواة فيها انه أراد ان لا يفارقه وان أعسر حنث بخلاف من أطلق ولا قرينة فيعمل على الجائز لانه
الممكن شرعا والسابق الى الفهم انتهت وقوله فمجز عنه كإتيان بان لم يستطع الوفاء في جزء من الشهر بخلاف
ما لو قدر فلم يؤد ثم أعسر بعد فانه يحنث لنفويته البر باختباره ويصرح بذلك قول الشهاب جـ في آخر الطلاق
أو قال متى مضى يوم كذا مثلا ولم أوف فلان اذ ينفى فاعسر لم يحنث لكن بشرط الاعسار من حين التعليق الى مضى
المدة وقول جـ بشرط الاعسار الخ اما لو حلف انه يقضيه محقه عند آخر الشهر مثلا وأعسر في الوقت الذى عبته
لوفاء لكن أيسر قبله بعد الحلف وكان يمكنه ادخار ما أيسره الى الوقت المعين فانما هو عدم الحنث لانه قبل
الوقت المعين ليس منكم من الوفاء اذ لا يبر بالاداء الا في آخر الشهر والبر ليس محصورا فيما أيسره قبل الآخر
فليس في اتلافه تفويت للبر باختباره وبمذاق فارق ما لو حلف ليأكلن ذاك الطعام غدا فأتلفه قبل الغد حيث قالوا
فيه بالحنث اذ البر محصور في ذلك الطعام قاله جـ قبل باب الرجعة ويظهر ان المراد بالاعسار هنا ما مر في
الغسل ويحتمل أن يكون ما هنا أضيق فلا يتركه هنا جميع ما يتركه ثم وانما يتركه الضرورى لا الحامى اهـ
ع ش على مـ (قوله فلا يصح من غير مكف) شمل النائم وظاهره وان عصى بالنوم وهو ظاهر ان كانت المعصية
لامر سارح كن نام بعد دخول وقت الصلاة ولم يغلب على ظنه استيقاظ قبل خروج الوقت اما لو استعمل ما يجب
النوم بحيث تقضى العادة بان أكمله بوجوب النوم فيه نظر وقد يقال يفرق بين هذا وبين استعمال الدواء
المازى للعقل بأن العقل من الكيانات الحسية التى يجب حفظها في سائر المثل بخلاف النوم فانه قد يطلب استعمال
ما يحصله لما فيه من راحة البدن في الجملة اهـ ع ش على مـ (قوله ولو ادعى حال تلغظه به انه كان نائما أو صبيا أى
وأمكن ومثله مجنون عهد له جنون صدق بيمينه قاله الروبانى ومنازعة الروضة في الاولى ظاهرة اذ لا اشارة على
النوم ولا بشكل على الاخيرين عديم قبول قوله لم أقصد الطلاق ظاهرا تلغظه بالصريح يجمع بين تكليفه فلم
يمكن رفعه وهناك يفتن تكليفه حال تلغظه قبل في دعواه الصبا أو الجنون يقيده اهـ شرح مـ (قوله خبر
رفع القلم) أى قلم التكليف وهو الكاتب للأحكام التكليفية لا قلم الوضع وهو الكاتب للأحكام الوضعية لانه
ليس مرتفع عن الثلاث اهـ شيئا واذا كان غير مرتفع عنهم لا يصح الاستدلال بالحديث لان وقوع الطلاق

كقوله تعالى الطلاق مرتان
فامسك بعروف أو تسريح
باحسان والسنة كعب بن شيبه
شئ من الحلال أبغض الى الله
تعالى من الطلاق رواه أبو داود
باسناد صحيح والحاكم وصححه
(أركان) خمسة (صيغة ومحل
ولاية وقصد ومطلق وشروط
فيه) أى فى المطلق ولو بالتعليق
(تكليف) فلا يصح من غير
مكاف لخبر رفع القلم

من قبل خطاب الوضع الا ان يقال عدم وقوع طلاقهم يلزمه عدم حرمة الزوجة بعد زوال هذه الاعذار فكان
الحديث قال اذا طلق الصبي زوجته ثم بلغ لم تحرم عليه وكذا يقال في البقية (قوله عن ثلاثة) تنه عن الصبي
حق يباغ وعن المجنون حتى يفوق عن النائم حتى يستيقظ صححه أبو داود وغيره وحيث رفع عنهم القلم بطل
نصرفهم اه ع ش (قوله الاسكران) يصح ان يكون استثناء منقطعاً من منطوق اللفظ في معنى الاستدراك
والنقد يصح الطلاق من مكاف الاسكران أي لكن السكران يصح طلاقه وان لم يكن مكافاً يصح ان
يكون استثناء متصلاً من المفهوم كقوله العتاني والتقدير شرط الطلاق التكاف فلا يصح من غيره الاسكران
فهو مستثنى من الغير كما يقتضيه صريح الشارح اه ب ش (قوله الاسكران فيصح منه الخ) استثنى ابن الرفعة
من نفوذ طلاقه ما لو طلق بكاتبه لاحتياجهما الى النية كما لا تصح صلته وفيه نظار اه شرح الروض وعبارة شرح
مر وما يحته ابن الرفعة وأقره جمع من عدم نفوذ طلاق السكران بالكاتب لتوقفها على النية وهي مستحيلة منه
فجعل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصراح فقط مردود كما اقتضاه اطلاقهم بان الصريح يعتبر فيه قصد لفظه
لغناه كما تقرر والسكران يستحيل عليه ذلك أيضاً كما أقره به ولم ينظر والذلك فكذلك هي وكونها يشترط
فيها قصدان وهو قصد واحد لا يؤثر لان المحظ ان التغليظ عليه اقضى الوقوع عليه بالصريح من غير قصد وهذا
بعينه موجود فيها اه وقوله فكذلك هي أي الكاتبة فيقع بهان غير قصد اللفظ لغناه ولكن لا بد من النية
بان يخبر عن نفسه انه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده وقوله يشترط فيها أي الكاتبة وهو أي الصريح وقوله
موجود فيها أي الكاتبة اه ع ش عليه ومثله الرشيدى عليه أيضاً وسم ع ل ج (قوله مع انه غير
مكاف) قال ابن السبكي في جمع الجوامع والاصواب امتناع تكليف الغافل وهو من لا يدري اه وقال الكمال
قوله وهو من لا يدري يدخل فيه السكران تعدياً فهو غير مكاف كما صرح به الغزالي وامامه والشيخ أبو حامد
وآخرون فان قيل قد صرح جمع من أكارفتهما ثانياً كشيخنا المذهب أبي حامد والفقهاء قالوا آخرون بانه مكاف
وقيل ذلك عن نص امامنا الشافعي وشهد لذلك انه يعتبر منه العقود كالبيع والحلول كالطلاق وذلك أثر
التكليف قلت التحقيق انه ليس في المسئلة خلاف معنوي فان قال انه ليس بمكاف عني انه ليس مخاطباً
حال عدم فهم مخاطب تكليف لاستحالة وجعل مؤاخذته بما صدر عنه من العقود والحلول وهو من
قيل ربط الاحكام بالاسباب تغليظاً عليه لتسببه الى ازالة عقله بحرم قصد او من قال انه مكاف عني انه مكاف
حكماً أي تجرى عليه احكام المكافين فيؤاخذ بما صدر منه في سكره تغليظاً كما هو وهذا لا ينافي ان تكون
مؤاخذته من قبل ربط الاحكام بالاسباب والى هذا يشير كلام القاضي أبي بكر في التعريف فانه بعد أن اطل
القول في تقريره انه غير مكاف قال لما حمله انه مكاف لكن بعد السكر بما كان في السكر (قوله من قبل
ربط الاحكام الخ) أي انه من باب خطاب الوضع بمعنى ان الشارع جعل طلاقه علامة للمفارقة وقتله سبباً
للفراق وتلا فسيب الضمان كقتل الصبي واتلافه وليس ذلك من باب التكليف وكتب أيضاً قوله ربط الاحكام
بالاسباب السبب هو الوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم وهو أحد أقسام خطاب الوضع وهو الذي يضاف
الحكم اليه كالزوال لوجوب الظاهر والزوال لوجوب الحسد ومعنى خطاب الوضع ان الله وضعه في شريعته لزيادة
الحكم بترتيب الاحكام تيسيراً للناظرين الاحكام مخفية عنا والفرق بينه وبين خطاب التكليف من حيث الحقيقة
ان الحكم في الوضع هو قضاء الشارع على الوصف بكونه سبباً أو شرطاً أو مانعاً وخطاب التكليف طلب
اداء ما تقرر بالاسباب والشروط والموانع وقد علم مما ذكرته ان قول الأئمة في تصرفات السكران انها
من قبيل ربط الاحكام بالاسباب معناه ان أقواله وأفعاله أسباب معرفته للاحكام يستتر بها عليها اه مر
فتاوى أي انه من باب خطاب الوضع ولا يستحيل ذلك في حق غير المكاف قاله الغزالي اه شوبري (قوله
من قبيل ربط الاحكام بالاسباب) أي تعليقها بالاسباب والحكم هنا وقوع الطلاق وسببه التلقا به اه

من ثلاثة (الاسكران)
فصح منعه انه غير مكاف
كقوله في الروضة عن أصحابنا
وغيرهم في كتب الأصول
تغليظاً عليه ولان محتمل
قيل ربط الاحكام بالاسباب
كقوله الغزالي في المستصفى
وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى الذي
استدل به الجويني وغيره في
تكليف السكران بان المراد
به من هو في أوائل السكر

عش على مر أي هو من قبيل خطاب الوضع وهو الخطاب الوارد يكون الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو محجباً أو مأسداً فكان مقتضى التعليق الثاني أن يقع من الصبي لأنه مخاطب بخطاب الوضع إلا أن يقال المراد بقوله بالأسباب أي المنضم إليها من مخاطب فيخرج الصبي اه شيخنا ومقتضى هذا الجواب أن يقع من المجنون المتعدي وليس كذلك اه وفي شرح مر ما تصونه وتصرفاته له وعليه الدال عليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم على مؤاخذهته بالقذف من خطاب الوضع وهو ربطاً بالأحكام بالأسباب تعليلها عليه لتعديده والحقوق له بما عليه طرد الباب فلا يرد النائم والمجنون على أن خطاب الوضع قد لا يعهما ككون القتل سبباً للقصاص اه وقوله ككون القتل سبباً للقصاص فالصبي والمجنون إذا قتلوا قصاص عليهما مع أن وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أي حيث دخل التخصيص في شأنه ما به دم وجوب ذلك القصاص يمكن التخصيص بغيره بمعنى يقتضيه كنهنا اه عش عليه (قوله وهو المنتشى لبقاء عقله) وفيه أن هذا لا يناسبه قوله به ده حتى تعلموا ما تقولون لأن المنتشى يعلم ما يقول وأيضاً يلزم من منى المنتشى عن الصلاة مع أن صلاته صحيحة اه حل وأجاب بعضهم بأن هذا خطاب للمنتشى الذي صحوه يسير بحيث لا يسع جميع الصلاة فمنه عن ابتدائها التلا بطل في أنسائها بتغير حاله اه شيخنا عشيماوى (قوله وهو المنتشى) بنون ففوقه فمجمعة من النشوة أي الطرب وهذه أول حالته والثالثة أن يسقط كالمغشى عليه والثانية بينهما وسبب أن ذلك في كلام الشارح اه قل على الجلال وقوله من النشوة بالواو لا بالهمزة لأن نشأه هذا المعنى مقصور لاهموز ولذلك ذكره المتأخر في باب المصور وفي المصباح النشوة السكر ورجل نشوان وامرأة نشوى والجمع نشاوى مثل سكرى وسكارى وزناومنى اه ثم قال ونشأ الشيء نشواً هموز من باب نفع حدث وتجدد وإنشأته أحدثته والاسم النشأ والنشاء قوزان غمرة وسلامة اه (قوله والمراد بالسكران) أي الذي هو محل الخلاف في تكليفه هو المتعدي (قوله من زال عقله) أي تميزه لا الغريزي أي لأنه لا يزاله إلا المجنون (قوله بما اتهم به) يؤخذ منه أنه لا فرق فيما ذكر بين المسالم والكافر في نفوذ تصرفه لأن الكافر مخاطب بفروع الشريعة ولا عبرة باعتقاده الحل وإقرارنا إياه على شربه ليس محل ذلك بل لكون الجزية مأخوذة في مقابلة كف الأذى عنهم اه عش دلى مر (قوله ويرجع في حده إلى العرف الخ) قد وجدت بهامش شرح الروض مانه (فائدة) المكر عبارة عن حاة تحصل من استيلاء أبحرة متصاعدة من المعدة على معادن الفكر اه ديمري (قوله وعن الشافعي أنه الذي اختل كلامه الخ) وتظهر أثر ذلك فيما لو علق الطلاق على السكر اه حل (قوله واختيار) قال الشيخ عميرة توهم بعض الضعفة أنه لا حاجة إلى قيد الاختيار مع قيد التكليف بناء على أن المكره غير مكاف كما مشى عليه في جمع الجوامع وهو فاسد لأن المراد هنا بالتكليف البلوغ والعقل لا المعنى المراد في قولهم المكره مكان أو غير مكاف على أن المسئلة خلافية اه ومن خطه نقلت اه شورى (قوله فلا يصح من مكره) أي بغير حق والاصح بأن امتنع المولى من القبضة والطلاق ولو باللسان بأن قام به مانع طبيعي بأن يقول إذا قدرت فقت أو من الطلاق فقط بأن قام به مانع شرعى كالحرام وصوم واجب لأنه لا يطالب حينئذ بقبضة حتى لو قال إذا قضى أحرأى أو صوى وطئت لا يكتفى منه بذلك فأكراهه القاضى على الطلاق ولا يمنع من ذلك تمكن القاضى من إيقاع الطلاق بنفسه كذا ذكره والرافعي فيه اشكال قوى ذكره في تحرير الفتاوى محصاه أن المولى يجبره القاضى حتى إذا امتنع من القبضة لا ينبغي أن يلزمه بالطلاق عينا اه حل * (فرع) * لو قال طلقت مكرهاً فأنكرت زوجته وهذا قرينة كالجس فاقول قوله بيمينه والأفلا كدعوى الانعفاء بان طلاق مريض ثم قال كنت مغمى على فانه انعهذه انعماء قبل قوله والأفلا فان ادعى الصبا وأمكن صدقه صدق بيمينه اه من الروض وشرحه (قوله وان لم يور) أي فلا تلزمه التور به فلور كنهنا على ما لم يور من غير دهشة أصابته بالا كرام لم يضر لأنه مجبر على اللفظ ولا ينفقه

وهو المنتشى لبقاء عقله
واتقاء تكليف السكران
لاتقاء الفهم الذي هو شرط
التكليف والمراد بالسكران
الذي يصح طلاقه ونكاحه
ونحوهما من زال عقله بما أتم
به من شراب أو دواء ويرجع
في حده إلى العرف فإذا انتهى
تغير الشارب إلى حالة يقع
عليه اسم السكران عرفاً فهو
محل الكلام ومن الشافعي
رضي الله تعالى عنه أنه الذي
اختل كلامه المظنوم
وانكشف سره المكتوم
(واختيار فلا يصح من مكره
وان لم يور) لا طلاق خبر

تسمر باختياره ويقارن المصول عليه حيث يلزمه المهر ب اذا قدر عليه بان النفوس محتاط لها بالاحتياط لغيرها
 والتورية من وريث الحبر تورية أي سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه
 حيث لا يظهر كره الجوهرى قال النووي في اذكاره ومعناها أن يطلق لفظا هو ظاهر في معنى ويريد به
 معنى آخر يتناول ذلك اللفظ ولكنه خلاف ظاهره اه من الروض وشرحه (قوله وان لم يور) هذه الغاية
 لرد على الضعيف وبعبارة أصالة مع شرح مر وقيل ان تركها أي التورية بلا عذر كعبادة ودهشة وقع
 ومن ثم لزم المكره على الكفر ولو قال له المصون لا تركك حتى تحلف بالطلاق انك لا تخبر بنا احدا
 كان اكرها على الحلف فلا وقوع بالانخبار بخلاف ما لو حلف لهم من غير سؤال منهم وان علم عدم اطلاقه
 الا بالحلف لعدم اكرهاه على الحلف اه وقوله ومن ثم لزم المكره على الكفر وهل يلحق بالكفر غيره
 من بنية المعاصي حتى لو اكره على الدلالة على امرأة يربفها أو انسان يربفها أو أخذ أمواله فاخبر كاذبا هل
 تلزمه التورية أولا ويترك بلفظ امر الكفر فيه نظر اه ع ش عليه (قوله لا طلاق في اغلاق) أي اكره
 فسروا الاغلاق بالاكره لان المكره أغلق عليه الباب أو انغلق عليه رأيه ومنعوا تفسيره بالغضب لا اتفاق
 على وقوع طلاق الغضبان اه ج (قوله أو ينوي بالطلاق حل الوثاق) فيه ان نية هذا وعدمه بيان حيث لم
 يحلها من وثاق اه خ ل والوثاق يقع الواو وكسرهما الغتان كما في المختار وفي المصباح انه القيد والحبس
 ونحوهما والجمع وثق كرياض وربط اه (قوله على تحقيق ما هدبه بولايه) ومنه المشد المنصوب من جهة
 الحاكم وقوله ظلمانه يتخذ جوابا حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخص يعتاد الحرارة لشخص فتساجر معه
 خاف بالطلاق الثلاث لا يحترثه هذه السنة فشكاه لشاد البلد فأكرهه على الحرارة له تلك السنة وهدهده
 بالضرب ونحوه وان لم يحترثه وهو أنه لا حث عليه لان هذا الاكره بغير حق ولا يشترط تحدد الاكره من
 الشاد المذكور بل يكفي ما وجد منه أولا حيث اكرهه على الفعل جميع السنة على العادة وعلم منه انه ان
 امتنع عاقبه بل لو قال له احترثه جميع السنين وكان حلف ان لا يحترثه أصلا لاني تلك السنة ولا في غيرها لم
 يحث مادام الشاد متوليا فان عزل وقول غير مولى يكرهه على ذلك حث بالحرف بخلاف ما لو استأجره لعمل
 خلف أنه لا يفعلها فأكروه عليه فيحترث لان هذا الاكره بحق اه ع ش على مر (قوله ما هدبه) أي
 أمر غير مستحق اه شرح مر وفي المصباح وهدهده ونهدهده نوعه بالعقوبة انتهى (قوله عاجلا ظلمنا)
 ومع اشترط كونه عاجلا لا يشترط تبيخه بل يكفي التوعده لفظا صريح به في شرح الروض اه شوري (قوله
 وعجز مكره الخ) لا يقال هو عند قدرة المكره على الهرب مثلا لا يصير المكره قادرا على ما هدبه فلا حاجة لهذا
 القيد للاستغناء عنه بالاول لانه قول قدرة المكره بالغنى على الهرب لا تنفي قدرة المكره على ما هدبه اه حل
 (قوله وعجز مكره) أي في غير اكره الحاكم الشرعي والافأمر الحاكم من حلف لا يكلم فلان على كلامه
 اكره فلا يحث به بقدر ما أمر من مرة أو أكثر أو دائما اه قل على الجلال (قوله كاستغاثه) بالمجعة
 والمثلة أو المهمة والنون اه قل على الجلال (قوله وظنه انه ان امتنع الخ) فلو بان خلاف ظنه فينبغي
 عدم الوقوع أيضا ومنه تخويف آخر في محاسبته ملكا والآخر بمجعة فمهمة مفتوحة فعاف من لا يعرف
 النافع من المضرو ويحسبه بمعنى يظنه اه قل على الجلال (قوله ويحصل بتخويف الخ) الضابط ان كلما
 يسهل على المكره فتح الزام ارتكابه دون الطلاق ليس اكرها وعكسه اكره اه قل على الجلال
 (قوله ويحصل بتخويف محذور) وليس من ذلك عزله من منصبه حيث لم يستحق ولا يتلأن عزله ليس ظلم بل
 مطلوب بشرع بخلاف متوليه بحق فينبغي ان التهديد بعزله منه كالتهديب بآلاف المال اه ع ش على مر
 (قوله كضرب شديد) هو وما بعده في حق المكره فتح الزام بخلاف ضرب ولله أو والله أو قتلهما فليس
 اكرها وفي شرح شيخنا ان الاكره بقتل بعضه المصوم وان علا أو سفلا اكرامه هو وجب كايؤخذ من

لا طلاق في اغلاق أي اكره
 رواه أبو داود والحاكم على
 شرط مسلم والتورية كل
 ينوي غير زوجته أو ينوي
 بالطلاق حل الوثاق أو
 بطلقت الانخبار كاذبا (وشرط
 الاكره قدرة مكره) بكسر
 الراء (على) تحقيق (ما حدد
 به) بولايه أو تغلب (عاجلا
 ظلمنا وعجز مكره) يقع الراء
 (من دفعه) جهرب وغيره
 كاستغاثه بغيره (وظنه) أنه
 (ان امتنع) من فعل ما أكره
 طايه (حقه) أي ما هدبه
 (ويحصل) الاكره (بتخويف
 محذور كضرب شديد) أو
 جسي

الضابط السابق ومنه قول الوالد لولده طلقها والاثنت لنفسها فهي كراموكذا عسكه على المعتمد فيهما اه
 قل على الجلال (قوله أو اتلاف مال) ومنه جسد دوابه جبا يودي الى التلق عادة اه ع ش على
 مر (قوله أو اتلاف مال) أي أو نفس بالاول ومنه قول المرأة تزوجها طلقني والاولا طعمتك سمانلا وغلب على
 ظنه ذلك اه قل على الجلال (قوله ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم) عبارة الروض
 وشرحه ويختلف الاكراه باختلاف الأشخاص والاسباب المكرة عليها فقد يكون الشيء اكراه في حق
 شخص دون آخر الخ (قوله ويختلف ذلك) أي ما ذكر من الضرب وغيره فغير الضرب الشديد يلذي
 المروءة أو يحضرة الملا كراه والتخويف بالزنا والوطا كراه ولولذي العجز ونحو خمسة دنانير من غني غير
 اكراه وهكذا اه قل على الجلال (قوله فلا يحصل الا كراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة) أي وان
 علم من عادته المطردة انه ان لم يعتل أمره الا ان تحقق القتل غدا كما اقتضاء اطلاقهم ووجهه ان بقاءه الى الغد
 غير متيقن فلم يتحقق الاجلاء اه شرح مر (قوله فان ظهر الى قوله وقع) يشير به الى شرط آخر في الاكراه ومن
 ظهور القرينة ما لو كراهه على الطلاق وأطلق المكرة فطلق المكره واحدة أو اثنين أو ثلاثا ووقع لظهور
 القرينة اذ كان عليه ان يستفصل الحال اه شيخنا (قوله أو كني) هو بالتخفيف كما في المختار قال الكناية
 ان تكلم بشئ وتر يديه غيره وقد كذب بكذا عن كذا وكنوت أيضا كناية فيهما ثم قال وكناه أبا زيد وبالجزيد
 يكتبه كما تقول سماء يسميه اه جعل التكنية بمعنى وضع الكنية والكناية هي التكلم بكلام يزيد غيره عنه
 ولعل هذا بحسب اللغة وأما عند أهل الشرع فهي لفظ تهمل المراد وغيره اه ع ش على مر (قوله بل
 لو وافق المكره الخ) هذه والتي بهداهما مستثنان من عدم وقوع طلاق المكره كما في الصحيح لكن لما كان
 في استثناء هذه نظر كما أشار اليه في التعليق لم يعنون بالاستثناء فليتامر اه شوبري (قوله بل لو وافق
 المكره) أي على ما كراهه به كان قال له طلق ثلاثا فطلق الثلاث ولو بالصرح ونوى ايقاع الطلاق فهو
 مختار في هذه النية وان كان الصريح لا يتوقف عليها اه (قوله ونوى الطلاق) أي ولو بالصرح لان الصريح
 في حق المكره كناية اه حل (قوله ما يدل على فراق) أي لفظ يدل على فراق فلا يقع بغير لفظ عند أكثر
 العلماء اه شرح مر وقوله عند أكثر العلماء أشار به الى خلاف سبيلنا لما لخصه الله تعالى عنه فانه
 قال يقع بنيته اه من جج بالمعنى وقول جج بنيته أي بان يصغر في نفسه معنى أنت طالق أو طلقتك اما
 ما يحظر لنفسه عند المشاورة أو التصبر منها أو غيره ذلك من العزم على أنه لا يضمن تطلقه لها فلا يقع به طلاق
 أصلا اه ع ش عليه وشرط وقوعه بصرح أو كناية ورفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا
 عارض اه شرح مر (قوله فيقع بصرح بلانية) ولا يقبل ظاهر اصراف هذه الصرايح عن موضوعها
 بنية كقوله أردت طلاقها من وثاق أو مفارقتها له نزل أو بالسراح التوجيه البها وأردت غيرها فسبق لساني
 البها الاقرينة ككلامها من وثاق في الاول أو فارتسك الا في الثاني وقد دودها عند سفره أو اسرحى عجب
 أمرها بالتبكير لحل الزاعة في الثالث فيما يظهر فيقبل ظاهرا أو على الطلاق من فرسي أو ذراعي أو حوزة
 حلق أو فرسي أو نحو ذلك أي فكلا استثناء كما أفنى به والدرجة الله تعالى فلا يقع به شيء ان نوى ذلك قبل
 تمام اللفظ وعزم على الاتيان بقوله من جوزني ونحو ذلك قبل تمام لفظ الطلاق والواقع عليه قبل اتيانه بنحو
 من جوزني والعامى والعالم في ذلك سواء اه شرح مر وقوله ككلامها من وثاق في الاول فليها من الوثاق
 هو القرينة وصورة المسئلة أنه قال لها أنت طالق في حال كونه يحلها من وثاق كانت مربوطه به وقوله
 فكلا استثناء أي لفظ من فرسي وما بعده بعد صيغة الطلاق وهي على الطلاق كلا استثناء في شرطه فان نوى
 الاتيان به قبل فرائعه من صيغة الطلاق وتلفظ به مسماة وتصل بصيغة الطلاق يمنع الوقوع والافلا فقله
 ان نوى ذلك أي الاتيان بلفظ من فرسي وما بعده وقوله وعزم الخ تفسير لقوله ان نوى ذلك (قوله بلانية)

أو اتلاف مال ويختلف ذلك
 باختلاف طبقات الناس
 وأحوالهم فلا يحصل الا كراه
 بالتخويف بالعقوبة الآجلة
 كقوله لا ضربك غدا ولا
 بالتخويف بالمستحق كقوله
 لمن له عليه قصاص طلقها والا
 اقتصمت منك وذهاب خربا
 بما زدت به قولي عاجلا طالما
 (فان ظهر) من المكره
 (قرينة اختيار) منه للطلاق
 (كان) هو أول من قوله بان
 (أكره على ثلاث) من
 الطلاق (أو) على (صرح
 أو تعليق أو) على أن يقول
 (طلعت أو) على (طلاق
 مبهم) وهو من زيادني
 (فخالف) بأن وحدا وثني أو
 كني أو تجزأ أو سرح أو طلق
 معينة (وقع) الطلاق بل لو
 وافق المكره ونوى الطلاق
 وقع لا اختيار موكدا لو قال طلق
 زوجتي والاثنت لك (و) شرط
 (في الصيغة ما يدل على فراق
 صريحا أو كناية فيقع
 بصرحه) وهو ما لا يحصل
 ظاهره غير الطلاق (بلانية)

لا يقع الطلاق (أي إنشاء حل العصمة من العارف لدلول لفظه ومن ثم وقع طلاق الهازل كما سيأتي لأنه
استعمل اللفظ في معناه غاية الأمر أنه لم يقصد الإيقاع وهو غير شرطي الصريح لكن سيأتي في كلام الشارح
أن الهازل لا يقصد اللفظ لمعناه اه حل (قوله فلا ينافي ما يأتي الخ) والمعلوم مما سيأتي أنه متى أتى بصريح
الطلاق حكم عليه بالطلاق ظاهر أو باطناً أن ادعى أنه لم يقصد به الطلاق فإن كان ثم قرينة تصرفه عن ظاهره
قبل قوله في الظاهر وقوله من اعتبار قصد لفظ الطلاق لمعناه أي حيث يوجد ما يصرف اللفظ عن معناه والا
فلا يشترط ذلك كما سيأتي التصريح به في كلامه - وعبارة شيخنا يشترط في الصيغة عند عروض صارفها لا مطلقاً
صريحه كانت أو كناية قصد لفظها مع معناه بأن يقصد استعماله فيه انتهى وكتب أيضاً على قوله من اعتبار الخ
فانه يشترط في الصريح والكناية لاخراج من حكم طلاق غيره أو سبق لسانه إليه لأن الثاني لم يقصد اللفظ أي
الالتيان به والاول وان قصد له لكن لمعناه الذي هو حل العصمة اه حل (قوله وهو مشتق طلاق) أي إجماعاً
وقوله وفراق وسراح أي على المشهور وقبل أنهما كنيانان وما في الاستدلال من أن محل صراحتهما - ما عند من
عرف صراحتهما أنهما من لم يعرف إلا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط وقول الأذرعى أنه ظاهر لا يتجه غيره
إذا علم أن ذلك مما يخفى عليه واضح في نحو أجمعي لا يدري مدلول ذلك ولا يخاطأ أهله مدة يظن بها كذبه والا
فيهم بالصرحة لا يؤثر فيها ما يأتي أن الجهل بالحكم لا يؤثر وان عذبه وذكر الماوردي أن العبرة في الكفار
بالصريح والكناية عندهم لا عندنا لانفسير اعتقادهم في حقوقهم - فكذا في طلاقهم - ومحل أن لم يترافعا
الينا اه من شرح مر (قوله وهو مشتق طلاق الخ) انما يكون المشتق صريحاً إذا لم يصفه بغير صريحه كما سيأتي
له في هذا التقييد عند قول الماتن وكانا طالق أو بائن (قوله مع مشتق المفاداة والخلع) عبارة أصله مع شرح
مر فصرحه الطلاق وكذا الخلع والمفاداة وما اشتق منهما على ما مر في الباب السابق (قوله مع مشتق المفاداة
والخلع) أي المصدران كذلك ولو على وجه الحمل كانت مفاداة أو خلع فهما صريح وقوله مشتق طلاق الخ
أي بخلاف مصادر الثلاثة لكن إن ذكرت على وجه الحمل أي الأخبار بها عن مبتدا كانت طلاق بخلاف ما إذا
ذكرت على وجه المفعولية كوقعت عليك الطلاق أو الفراق أو السراح فهي صرايح اه شيخنا أي وبخلاف
ما إذا ذكرت على وجه الوضع أي الأخبار عنها كقوله الطلاق على فانها أيضاً صرايح وعبارة شرح مر ومن
الصريح أو وقعت عليك الطلاق وعلى الطلاق خلاف الجمع كما أتى به الوالد وكذا الطلاق يلزم من إذا خلا عن التعليق
كل رجوع إليه آخر في فتاويه أو طلاقك لازم لي أو واجب علي لا أفعل كذا لا فرض علي على الراجع ولا
والطلاق ما فاعل أو ما فعلت كذا فهو لغوي حيث لا نية ولو قال أنت مطلقة بكسر اللام من طاق بالتشديد كان
كناية طلاق في حق النوى وغيره كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن الزوج محل التعليق وقد أضافه إلى غير
محل فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية إلى محله فصار كقوله قال أنا منك طالق اه وقوله وعلى الطلاق أي فانه صريح
وان لم يذكر الخلف عليه وفي سم أي ان اقتصر عليه أي على قوله على الطلاق وقع في الحال وان قبله
اعتبر وجود الصفته هل ولو نية كان أراد أن يخلف على شيء فلما قال على الطلاق بداله وأعرض عن الخلف
كما في مسألة الانشاء فلو قال على الطلاق لا أفعل كذا لم يحث إلا بالفعل أو لا فعلته لم يحث إلا بالترك اه مر
اه سم على ج وسيد كرفي فصل قال طلقك بعد قول المصنف ولو أراد أن يقول أنت طالق ما يفيد عدم
الوقوع فراجع اه وقد راجعته فوجدت عبارة نصها وقياسه ان ما يقع كثيراً عند المشاحرة من قول
الحالف على الطلاق ولم يزد على ذلك ثمرة ولأردت ان أقول لا أفعل كذا أنه لا يقبل منه ظاهر إلا أن يمنع من
الانتمام مانع كوضع غيره يده على فيه أما في الباطن فلا وقوع ثم ينبغي أن مثل وضع اليد مالودات قرينة على
إرادة الخلف وان أعرض عنه لغرض تعاقب ذلك انتهى وقوله أي مر فصار كقوله قال أنا منك طالق قد
يفرق بان أنا منك طالق صادق فيما إذا كان الموقع للطلاق هو أدهي بخلاف مطلقة لا يصدق الا اذا كانت

لا يقع الطلاق فلا ينافيه
ما يأتي من اعتبار قصد لفظ
الطلاق لمعناه (وهو) أي
صريحه مع مشتق المفاداة
والخلع

هي الموقفة فتأمل اه رشيدى عليه (قوله مع مشتق المفاداة والخلع) أى حيث ذكر المال أو نوى كما
سبق في الخلع وعبارة شيخنا كج وكذا الخلع والمفاداة وما اشتق منهما على ما مر فيهما أى من ذكر العوض
أو نيته فانت تراهما إذ كرا ان أنت خلعت أو أنت مفاداة باللف أو نوى ذلك صريح ويحتاج الى الفرق بينه
وبين أنت طلاق أو الطلاق حيث حكموا بأنه كناية مع تعليلهم له بان استعمال المصدر في الاعيان قليل قاله ج
ولو قال خالعتك على مذهب أحد لم يكن ذلك قرينة مارقة لصراحة الخلع في الطلاق عندنا خلافاً لمن وهم فيه
اه حل (قوله مشتق طلاق الخ) أى وان جهل صراحة ما اشتق من الفراق والسراح لان الجهل بذلك
لا يؤثر وان كان من يخفى عليه ذلك فلو جهل معتمداً يقع به شئ كما سيأتى في قول المتن ولا يقع من جهل معناه
وان نواه اه ولوجع بين هذه الثلاثة بثينة التآ كبدل يتكرر وكذا في ألقاظ الكناية اه حل (قوله مع تكرار
بعضها) وهو الطلاق والسراح دون الفراق فانه لم يتكرر اه حل والنزى في شرح هر وج وورودهما
في القرآن مع تكرير الفراق فيه (قوله والحق ما لم يتكرر منها بما تكرر) أى والحق ما لم يرد من المشتقات
بما ورد لانه بمعناه وهذا يغيب ان الصريح لا بد ان يرد في القرآن وان يشتهر وان ما ورد في القرآن لا بد ان
يتكرر ووروده فيه وتقدم في باب الخلع أن المفاداة والخلع كل منهما صريح الاول لوروده في القرآن
والثاني لشيوخه عرفا واستعمالا مع ورود معناه في القرآن فانه يغيب ان ما أخذ الصراحة أحد أمرين اما
اشتهار اللفظ مع ورود معناه في القرآن أو ورود لفظه في القرآن نوان لم يتكرر اه حل (قوله وترجمته)
أى مشتق ما ذكر بحجة أى ولو لم يحسن العربية أى الطلاق والفراق والسراح هذا والمعتد ان ترجمة
الفراق والسراح كناية وقوله بانها أى ترجمته ما ذكره وضوء الخ أى فيما اشتهر وورد معناه في القرآن
لا يكون صريحا الا اذا كان موضوعا للطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذلك أى فانه لم يوضع للطلاق بخصوصه
كما يعلم مما سيأتى انه تارة يرد به الطلاق وتارة يرد به الظاهر وتارة يرد به تحريم غيرها اه حل (قوله
لشهره استعمالها الخ) لما ورد على هذا التعليل أنت على حرام لوجود الشهرة فيه مع انه كناية احتج الى
الفرق فقال ويفرق بينهما أى الترجمة وقوله بانها أى الترجمة اه شيخنا وقوله عند النوى أى وأما عند
الرافعى فهمى صريحة كسيأتى (قوله أنت طالق) أى أو أنت طالق ولكنه صريح في طلاق واحدة فقط
وعلم من هذا ان الخطأ في الصيغة اذا لم يغنى بالمعنى لا يضر كقول بالاعراب ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله اتم
أو أتم طالق وان تقول له طلقنى فيقول هى مطلقة فلا تقبل ارادة غيرها لان تقدم سؤالها يصرف اللفظ اليها
ومن ثم لم يتقدم لها ذكر رجوع لنته في نحو أنت طالق وهى غائبة أو هى طالق وهى حاضرة اه شرح
مر (قوله أنت طالق) فلو حذف المبتدأ لم يقع شئ وان نوى تقديره اه شرح مر والظاهر ان محله حيث
لم يقع جوابا لكلامه فلو قالت له هل أنا طالق فقال طالق وقع اه ع ش عليه وابداله الطاء
تاء مشددة كناية على المعتمد لولن هى لغته وكذا الطلاق فرض على أو يلزمنى كناية على المعتمد * (تنبيه) *
المعتمد في على الطلاق انه صريح وفي البحر عن المزنى انه كناية وفي فتاوى ابن الصلاح عدم الوقوع به وان
نوى لانها صيغة عين أو نذر ومثله في المطالب عن الطوحى تليذا بن يحيى صاحب الغزالي ومشى عليه ابن المقرئ
وصحبه في روضه وعلى الفراق وعلى السراح كناية بخلاف وعلى الطلاق ما أضل كذا معلق على الفعل
واما نحو على الطلاق من فرسى مشلا فهو كالاتثناء وسيأتى واما الطلاق ما ضلت كذا أو فعلته ونحو ذلك
فلغو كما مر في الاشارة اليه اه قل على الجلال * (فرع) * وقع السؤال في المرس عن قال لزوجته
ان كلن الطلاق بيدك طلقنى فقالت له أنت طالق هل هو صريح أو كناية وأجبنا عنه بانه لا صريح ولا
كناية لان العصمة بيده فلا تملكها هى بقوله ذلك اه ع ش على مر (مسئلة) فيمن قال لزوجته تكونى
طالقاهل تطاقى أم لا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح أو كناية واذا قلتم بعدم وقوعه في

(مشتق طلاق وفراق وسراح)
بفتح السين لاشتهارها
في معنى الطلاق وورودها
في القرآن مع تكرار بعضها
فيما والحق ما لم يتكرر منها
بما تكرر (و ترجمته)
أى مشتق ما ذكر
بجمجمة أو غيرها الشهرة
استعمالها في معناه عند
أهلها شهرة استعمال
العربية عند أهلها ويفرق
بينها وبين عدم صراحة نحو
أنت على حرام عند النوى
بانها موضوع للطلاق
بخصوصه بخلاف ذلك وان
اشتهر فيه (كطلقتك) وفارقتك
وسرحتك (أنت طالق أنت
مطلقة)

الحال فيقع أبعضى لحظة أم لا يقع أصلا لان الوقت مبهم الجواب الظاهر ان هذا اللفظ كناية في الطلاق فان
 أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج الى ذكر المعلق عليه والافهروعد لا يقع به شيء ثم بحث
 باحث في هذه المسئلة فقال الكناية بما احتمل الطلاق وغيره وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك لانه يحتمل
 انشاء الطلاق والوعد فقال اذا قصد الاستقبال فينبغي أن يقع بعد مضي زمن فقلت لانه لم يصرح بالتعليق
 ولا بد في التعليق من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه قال وهو مذكور في الفعل وهو تكوني فانه يدل
 على الحدث والزمان فقلت دلالة علم ما ليست بالوضع ولا لفظية ولهذا قال النجاشي ان الفعل وضع لحدث
 مفترن بزمان ولم يقول انه وضع للحدث والزمان وقد صرح ابن جني في الخصائص بان اللغات في عرف
 النجاشي ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية فالاولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة
 كدلالته على الانفعال وصرح ابن هشام الخضر اوى بان دلالة الافعال على الزمان ليست لفظية بل هي من
 باب دلالة التضمن والالتزام لا يعمل بها في الطلاق والافاربر ونحوهما بل لا يعتمد فيهما الامدول اللفظ من
 حيث الوضع والدلالة اللفظية * (تنبيه) * ما قلناه من ان هذه الصيغة وعد فان قيل لفظ السؤال تكوني
 يحذف النون قلت لا فرق فانه لغة وعلى تقدير ان يكون لحنا فلا فرق في وقوع الطلاق بين المعرب والمحمول
 بمثل ذلك فان نوى بذلك الامر على حذف اللام أي لتكوني فهو انشاء فتطلق في الحال بلا شك نقله سم
 في حاشية النجاشي عن السيوطي ويؤخذ من قوله فان نوى بذلك الامر الخ صراحة ما وقع السؤال عنه من
 رجل قال لزوجته كوني طالق لان هذا اللفظ لا يقصد به الا انشاء فيقع عليه الطلاق حالا اه ع ش على
 مر (قوله بفتح الطاء) أي مع فتح اللام المشددة ادمع كسرهما فكناية اه قل على الجلال (قوله يا طالق)
 أي لمن ليس اسمها ذلك كإسائي ويا طال بالترخيم لمن عرفه واعتمد ج كونه كناية قال لانه يصلح ان يكون
 ترخيم الطالب وطالع ولا يخصص الا التنية اه حل (قوله ويقع بكناية بنيسة) ولو أنكر التنية صدق بينه
 وكذا وأورثه انه لا يعلم نوى فان نكل حلفت هي أو وارثها انه نوى لان الاطلاع على التنية ممكن بالقرائن اه
 شرح مر (قوله بنيسة مقرونة باولها) فان لم ينو لم يقع بالاجماع وان اقترن بها فريضة ظاهرة كانت بائن
 بينونة محرمة لا تحلين لي ابدا أو غير ظاهرة كانت بزوجهي مالم يقع جواب دعوى فإقرار اه شرح مر
 وقوله كانت بزوجهي مثله مالم قال ان فعلت كذا فليست بزوجهي أو ان فعلت كذا ما أنت لي بزوجة أو
 ما تكوني لي زوجة أو ان شكاني أخى لست بزوجة لي أو ما تصلين لي زوجة فان نوى الطلاق في ذلك كله
 وقع عند وجود المعلق عليه والافلا اه ج بالمعنى وقوله مالم يقع جواب دعوى دل شرطها كونها عندنا كم
 اه سم على ج أقول الظاهر انه لا يشترط حتى لو ادعت عليه امرأة بانه زوجها التطلب نفقتها مثلا
 عند غيرهما كم فقال لست بزوجهي كأن اقرارا بالطلاق فيؤاخذ به عند القاضي وقوله فإقرار ويرتب عليه
 وقوع الطلاق ظاهرا أما باطنا فان كان صادقا حرمت عليه والافلام بنوبه الطلاق اه ع ش على مر
 (قوله اقترانها بجمعها) وهو أنت بائن كما قاله الرافي كجماعتهما اعتراض به من أن الصواب عاها جمع
 متقدمون أنه لفظ الكناية كبائن دون أنت لانها صريحة في الخطاب فلا تحتاج لنية برديان بائن لمالم يستعمل
 بالافادة كانت مع أنت كاللفظ الواحد اه شرح مر (قوله وفي أصل الروضة الخ) عبارة شرح مر لكن
 المرجح في الروضة كإصلها الا كفاء باولها وآخره أي يجز منه كما هو ظاهر فيكتفي بها قبل فراغ لفظها وهو
 المعتمد والوجه مجي هذا الخلاف في الكناية التي ليست لفظا كالكتابة ولو أتى بكناية ثم مضى قدر عدتها ثم
 طلقها اثلاثا ثم زعم أنه نوى بالكناية الطلاق لم يقبل لرفعه الثلاث الموجبة لتحليل اللازم له انتهت (قوله تصحيح
 الا كفاء بذلك كله) معتمد فيكتفي اقترانها بأي جزء ولو بان وتقل عن شيخنا انه لا يكفي اقترانها وفي شرحه
 خلافا اه حل (قوله أنت طلاق) أو الطلاق كفي ال روضه المنهاج أو السراح فليس المراد بقوله وهو أي

بفتح الطاء (يا طالق) يقع
 (بكنايته) وهي ما يحتمل
 الطلاق وغيره (بنيسة مقترنة
 باولها) وان عزبت في آخرها
 بخلاف عكسه اذا نعتها
 على ما مضى بعد بخلاف
 استعجاب ما وجد ووقع في
 الاصل تصحيح اشتراط
 اقترانها بجمعها وفي أصل
 الروضة تصحيح الا كفاء
 بذلك كله كاطلقتك أنت
 طلاق أنت مطلقة

صريحه مشتق طلاق وفراق وسراح هذه الثلاث وما اشتق منها لم يأت ان هذه الثلاثة كناية وهو يخالف ما سبق في باب الخلع ان المراد بمشتق مفاداة وخلع هما واشتق منهما ما يجري ر اه حل (قوله باسكان الطاء) أي مع فتح الهمزة وكسرها اه حل (قوله خلية) أي خالية فهو فعيلة بمعنى فاعلة اه شرح مر (قوله والاكثر انه لا يستعمل الامعرا) عبارة شرح مر والاشهر انه لا يستعمل الامعرا بال مع قطع الهمزة (قوله الامعرا باللام) ومع ذلك همزة حمزة تفتح على القياس يقل ما فعلته البتة بالقطع اه عش (قوله حلال الله الخ) ومثله على الحرام أو الحرام يلزمني أو على الحلال اه عناني والمعنى الحلال وانع على وهو الطلاق اه وأنت حرام كناية اتفاقا عندهم لم يشترعوا عندهم والواجب معاملة الخالف بعرف بلده ما لم يطل مقامه عند غيرهم وبالف عاداتهم والتلاق بالتاء المثناة كناية سواء في ذلك من كانت لغته ذلك أولا كما أتت به الولد رحمه الله تعالى بناء على ان الاشتغال لا يلحق غير الصريح به بل كان القياس عدم الوقوع ولو نوى لاختلاف عاداتهم ما اذا التلاق من التلاق والطلاق الافتراق لكن لما كان حرف التاء قريبا من مخرج الطاء ويبدل كل منهما من الآخر في كثير من اللفاظ اقتضى ما ذكرناه اه شرح مر ومن السكينة أيضا ما لو زاد على قوله أنت على حرام الفاطنة كدبه مدعها كانت حرام كالخزير أو كالميتة وغيرهما ومن ذلك ما اشترع على السنة العامة من قواهم أنت حرام كحرم لبن أي أو أن تبتك تبتك مثل أي أو أخني أو مثل الزاني فلا يخرج به عن كونه كناية وليس من السكينة ملوثة الت له انا ذاهبة بيت أبي مثالا قال لها الباب مفتوح اه عش عليه (قوله وذلك المام) أي في أنت على حرام اه حل أي من أنه ليس موضوعا لطلاق بخصوصه اه شيخنا (قوله وقيل عكسه) نقل الزيايدي عن الطرزي أنه خطأ وظاهره أنه لا يكون خطأ الا اذا قصد به معنى الاول أما لو قدر له معنى قول كافة نفسك فلا يخفاه أنه لا يكون خطأ فتأمل اه رشدي على مر (قوله والسرب بفتح السين الخ) أما بكسرها مع سكون الراء فهو فطبع الطباء وتصح ارادته هنا اه شرح مر وعجالة زى قوله بفتح السين الخ وأما بكسرها فالجاءة من الأطباء والبقرة انتهت فقوله ما يرى من المال أي غير الأطباء والبقرة والمراد بغير الوحش اه حل ولو قال من الحيوان لمكان أو وضع وفي المصباح سرب المال سربا من باب قتل رعى ثم ارم من غير راع فهو سارب وسرب تسمية بالمصدر وقال لا أنه سربك أي لا أردائك بل اتركها ترى كيف شاءت وكانت هذه اللفظة مألوفة في الجاهلية والمرب بالسكسر الجاءة من النساء والبقرة والشيء والوحش والجمع أمرب مثل حل واجمال اه (قوله أي من الزوج) عبارة شرح مر أي تباعدى عنى انتهت وفي المصباح عزب الرجل يعزب من باب قتل عزبة وزان عزبة وعزوبة اذ لم يكن له أهل فهو عزب بفتحين وامرأة عزب أيضا بفتحين وجمع الرجل عزاب مثل كافر وكفار ولا يقال رجل أعزب وقال الازهرى يجوز قياسه أن يقال امرأة عزب بفتحين مثل أحر وأحرأه اه (قوله ونحوها كعجردى الخ) وتقضى تسترى برئت منك الزنى أهلك لا حاجة لي فيك أنت وشأنك أنت ولبنة نفسك وسلام عليك كلى واشربى خسلا فالن وهم فيه او اوقعت الطلاق في قيمتك أو بارك الله لك لا فيك أي فليس كناية فلا يقع به طلاق وان نواه وخروج بنحوها بنحو قومي اغنك الله أحسن الله جزاءك اغزلى اتعدى ونوفا الت له أيام طلاقه فقال ألف مرة كان كناية في الطلاق والعدد فيما يظهر أن نوى الطلاق وحده أو العدد وقع ما نواه أخذ من قول الروضة وغيرها في أنت واحدة أو ثلاث انه كناية ومثله ما لو قيل له هل هي طالق فقال ثلاثا كلسياني قبيل آخر الفصل من هذا الباب ويفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى انتبانه لاقر ينسب هنا الغلبة على تقديرها والطلاق لا يكتفى فيه بمحض النية بخلاف مسئلتنا فان وقوع كلامه جوابا بالكلامها يؤثر بدعوة زيتها ما ذكر فلم تتمع النسبة للايقاع وكطالق ما لو طلقها رجعا ثم قال جعلتها ثلاثا فلا يقع به شيء وان نوى على الامح اه شرح مر وفي ج * (قرع) * لو طأ ورجعا ثم قال جعلتها ثلاثا فلا يقع به شيء وان

باسكان الطاء (خلية بربيه)
من الزوج (بتة) أي مقطوعة
الوصلة وتنكير البتة تجوز
الفراء والا كثر على انه
لا يستعمل الامعرا باللام
(بتة) أي متروكة السكاح
(بائن) أي مفارقة (حلال
الله على حرام) وان اشترى
بالطلاق خلافا للرائى في قوله
انه صريح بذلك المام (اعتدى
استبرى رجليك) أي لاني
طاعة نسوا في ذلك المدخول
م او غيرها (الحق) بكسرها
وتفتح نائسه وقيل عكسه
(باهلك) أي لاني طاعتك
(حبلك على غاربك) أي
خابت سبيلك كخيل البعير
في الصعراء وزمامه على غاربه
وهو ما تقدم من الظاهر وارتفع
من العنق لا يرى كيف شاء
(لانه سربك) أي لا اهتم
بشأنك والسرب بفتح السين
وسكون الراء الابل وما يرى
من المال وانده ازجر (اعزبي)
بهملة ثم زاي أي من الزوج
(اغربي) بجمجمة ثم راء أي
صبري غريبة بلا زوج
(دعيني) أي اتركيني لاني
طاعتك (ودعيني) لذلك
(أشركت مع فلانة وقد
طلقت) منه أو من غيره
ونحوها كعجردى أي من
الزوج وتزودى انرجى
سافرى لاني طاعتك

نوى على المعتمد ولو قال أنت طالق ثم قال ثلاثا وقد فصل بينهما بما أكثر من سكتة التنفس والى لغا والحاصل أن الذي ينبغي اعتباره أنه متى لم يفصل في ثلاثيا أكثر من أمر آخر مما قاومتى فصل بذلك ولم تنقطع نيته عنه عرفا كان كالكناية فان نوى أنه من تحت الأول أو بيان له أثره والأول وان انقطعت نيته عنه عرفا لم يؤثر طلاقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا اه ومن ذلك ما وقع السؤال عنه وهو أن شخصاً قال عن زوجته بحضور شاهدي طالق هي طالق فقال له الشاهد لا يكفي طاعة واحدة فقال ثلاثا ثم أخبر عن نفسه أنه قال أردت وقوع الثلاث فية من لأن قوله ثلاثا حيث كان على هذا الوجه لم تنقطع نيته عنه عرفا عن لفظ الطلاق وقوله فلا يقع به شيء وإن نوى على الأصح وينبغي أن مثل ذلك ما لو قال لزوجته أنت طالق أو لا وثانيا وثالثا فيقع عليه طاعة فقط بقوله أنت طالق و ياخو قوله ثانيا وثالثا وإن نوى به الطلاق فيما يظهر ويحتمل وهو الأقرب وقوع الثلاث لأن التقدير أنت طالق طلاقا أولا وطلاقا ثانيا وطلاقا ثالثا فيقع الثلاث وإن لم ينو ومن الكناية اذهبي باسمخمة بالمطامة ومنها أيضا لو حلف شخص بالطلاق على شيء فقال شخص آخر أنا من داخل بمنك فيكون كناية في حق الثاني اه ع ش على مر (قوله وكأنا طالق) وكذا بقية الكنايات المقدمة بدليل الاستثناء الا أن في قوله لا أستبرئ رجعي منك وكذا بقية الصرائح اه حل (قوله وكأنا طالق) أي وإن لم يزد منك وقوله أو بان أي مع زيادة منك اه شوبري (قوله ونوى طلاقها) أي نوى وقوع الطلاق مضافا إليها فهاذا شخص مما إذا المتقدمة منه نية الصلح لا بهذا القيد فلا يزال ان هذا يعني عنه ما مر اه شيخنا وعبارة المصنف قوله ونوى طلاقها أي يقع الطلاق مضاهيا لها هذه أي إضافة الطلاق إليها رزاد على نية الكنايات (قوله لأن عليه جرح الخ) توجيهه لأعجوبة الاسناد اليه وقوله بخلاف قوله لعبد الخ مقابل لهذا التعليق (قوله سواء نوى أصل الطلاق) أي وإن كانت هذه النية كافية في سائر الكنايات دون هذه اه حل (قوله والاعتناق كناية طلاق الخ) وقول الزوج لوليها زوجها اقرار بالطلاق ولها تزوجي وله زوجها كناية فيه ولو قيل له يازيد فقال امرأة زيد طالق لم تطلق وزوجته إلا أن أرادها لأن المنكح لا يدخل في عموم كلامه كذا في الروضة اه شرح مر وقوله لأن المنكح لا يدخل في عموم كلامه يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها في الدرس وهي أن شخصاً غافق على زوجته الباب ثم حلف بالطلاق أنه لا يقع لها أحد ثم غاب عنها ثم رجع وفتح لها هل يقع الطلاق أم لا وهو عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشارح اه ع ش عليه (قوله أي صريحه وكنايته) عبارته هنالك وفي الصيغة فقط يشعر به صريح وهو مشتق من حرير واعتقاد أو فكر رتبة أو كناية كلامه لك على لسان سلطان لا سبيل لخدمة أنت سائبة أنت ولاي وصيغة طلاق أو طهارا انتهت فتعلم منها أن قوله هنا وعكسه مكررمع ما سيأتي (قوله كناية طلاق وعكسه) أي أخذ من قاعدة ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نفاذا في موضوعه كان كناية في غيره لأن لفظ الطلاق صريح في حل عصمة النكاح ولا نفاذه في حل الملاء إذا استعمل في الامة وكان كناية فيه وكذا لفظ العتق صريح في بابه ولا نفاذه إذا استعمل في الزوجة فكان كناية فيها المراد بموضوعه ما استعمل فيه الآن وهذا في الصريح ولا يحتاج الى تعليل في الكناية لبعثها على أصلها اه قل على الجلال (قوله أنا منك حراح) صوابه أنا منك طالق أو طلقت نفسي حتى يكون من صور العكس اه شيخنا (قوله أو اعتقت نفسي) أي فإنه لغواي لا صريح ولا كناية في كل من الطلاق والعتق وفي كون ذلك مستثنى من العكس نظر ظاهر اه حل (قوله وإيس الطلاق) أي صريحه وأما كنايات الطلاق فهل هي كناية في الطهار أم لا انظره اه حل وفي ع ش أنها كناية طهار اه وكذلك كناية الطهار كناية في الطلاق كلبسياتي في قوله ولو قال أنت على حرام الخ وقد أشار الشارح لهذا بقوله على القاعدة من أن ما كان صريحاً في الخ إذا مقتضاه أن ما كان كناية في بابه ووجد نفاذا في موضوعه مع أن يكون كناية في غيره (قوله وليس الطلاق كناية طهار وعكسه) وسيأتي في أنت طالق كظاهر أي أنه لو نوى بظاهر أي طلاقاً آخر وقع لانه وقع تابعاً فيحل ما هنا في لفظ طهار وعكسه

(وكأنا طالق أو بان ونوى طلاقها) لأن عليه جرح من جهتها حيث لا ينكح معها أنتها ولا أربعاً فصح حل إضافة الطلاق اليه على حل السبب المقضي لهذا الجرح مع النية فاللفظ من حيث إضافته الى غير محله كناية بخلاف قوله لعبد أنا منك حر ليس كناية كناية لان الطلاق يحل النكاح وهو مشترك بين الزوجين والعتق يحل الرق وهو مختص بالعبد فإن لم ينو طلاقها لم يقع سواء نوى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم لم ينو طلاقاً وقولي أنا طالق هو ما صرح به الدارمي واقضاه كلام القاضي رحمه الله أن بان نقول الأصل أنا منك طالق أو بان مثالي لكنه يوهم خلاف ذلك (لا أستبرئ رجعي منك) أو أنا منه منك فليس كناية فلا يقع به الطلاق وإن نواه لاستعماله في حقه (والاعتناق أي صريحه وكنايته) كناية طلاق وعكسه (لاشتراكهما في إزالة الملاء فلو قال لزوجته اعتقتك أو لا لعل عليك ونوى الطلاق طلقت أو قال لعبد طلقتك أو ابنتك ونوى العتق عتقتك ويستثنى من العكس قوله لعبد اعتدت أو أستبرئ رجعي وقوله له أو لامته أنا منك حر أو اعتقت نفسي) وليس الطلاق كناية طهار وعكسه

ظهار وقع مستقلا اه شرح مر ويشير بقوله وسيأتي الخ الى قول المتن في اظهار أو أنت طالق كظهار أي
 ونوى بالثاني معناه والطلاق رجي وقعا والاذن الطلاق فقط اظهر (قوله لان تنفيذ كل منهما في موضوعه) أي الذي
 يستعمل فيه الاثن وهو الزوجة يمكن اه حل (قوله من ان ما كان الخ) قضية الاقتصار في جعله على
 الصريح ان كناية الطلاق تكون كناية في الظهار وعكسه ولا مانع منه لان اللفظ الكناية حيث احتملت
 الطلاق احتملت الظهار لما فيهما من الاشعار بالبعد عن المرأة والبعد كما يكون بالطلاق يكون بالظهار اه ع ش
 ولو وكل سيد الامه زوجه في عتقها أو عكسه فطاعتها أو اعتقها أو دل أردت به الطلاق والعتق معا وقعا وبصر
 كإرادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وبهذا تعلم تخصيص ما في الشارح فليتنامل اه شويري (قوله ولو قال
 أنت على حرام الخ) هذا كله مبنى على ان هذا من قبيل الكناية وهو رأي المغروري وعند الرافعي انه صريح
 وعبارة أصله مع شرح مر ولو اشترى لفظ الطلاق كالحلال على أو حلال الله على حرام أو أنت على حرام أو
 حرمتك أو على الحرام أو الحرام يلزم في الأصح لغاية الاستعمال وحصول التعامد فان الأصح انه
 كناية والله أعلم لعدم تكرره في القرآن والطلاق ولا على لسان جملة الشرع وانت حرام كناية اتفاقا عند من لم
 يشترع عندهم والأوجه معاملة الخالف بعرف بلده مالم يطل مقامه عند غيرهم ويألف عادتهم انتهت (قوله أو
 مرتبا) ليس كذلك بل المعتمد التفصيل وهو انه ان كان المنوى أولا هو الظهار زوجه معا و كان عازدا ان كان
 الطلاق فان كان باثنا لفظا الظهار أو رجي معا وقع الظهار فان راجع مع الظهار والافلا اه شيخنا وعبارة حل
 قوله وثبت ما اختاره باللفظ أو الإشارة دون النية وادنا اختيار شي ليس له الرجوع عنه الى غيره والمعتمد انه ان كان
 الظهار منو يا أو لا بتناجيه وان كان الطلاق هو المنوى أو لا فان كان باثنا لفظا الظهار وان كان رجي معا وقع الظهار
 فان راجع صار عازدا ولزم منه الكفارة والافلا انتهت بقوله والافلا تحرم) عبارة الروض وشرحه أو نوى تحريم
 عينها أو وطئها أو فسر جها كما صرح به الأصل أو رأسها كما نقله الماوردي أطلق ذلك أو أقنعه كره ولم تحرم عليه
 انتهت وفي شرح مر مانعه وهو مكرره كما صرح به أول الظهار وبه يرد بحث الأذرعى حرمة ما فيه من الأيذاء
 والكذب وتزاع ابن الرفعة فيه بانه صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل المكرره مردود بانه يفعلها إيمان الجواز
 فلا يكون مكرره وفي حقه لوجوبه عليه وفوق الظهار بان طاق التحريم بجامع الزوجية بخلاف التحريم المشابه
 التحريم الام فكان كذا بمعاند الشرع ومن ثم كان كبرية فضلا عن كونه حراما ولا يلازم بان الأيذاء فيه أشد ومن ثم
 ترتب عليه الطلاق والرفع للعالم وغيرهما (قوله كوطئها) في التمثيل به والتعليل له بما يأتي منع ظاهر اه شيخنا
 وعبارة الحامى قوله كوطئها أي مالم يقم به مانع من نجوسه وصوموم والافلا كفارة وفي تمثيله بلوطه نظر لانه ليس
 من الاعيان بل من الافعال وهي تنصف بالتحريم انتهت (قوله وعليه كفارة عين) أي كفارة مثل كفارة ليمين
 لان هذا اللفظ ليس بيمينا ومن ثم لم تتوقف الكفارة على الوطء ولو دل لاربع أنت حرام على ولم يوطأ فلا ولا ظهرا
 فكفارة واحدة اه حل ومثله شرح مر (قوله أيضا وعليه كفارة عين) محله ان ذكر لفظا على فلو حذفه وقيل
 أنت حرام فانه يكون كناية في وجوب الكفارة فلا تجب الا ان نواها بخلاف ملود كراهة على فانه صريح في
 وجوبها فلا يحتاج الى نيتها وهذا كله عند عدم نية الطلاق أو الظهار وفي الروض وشرحه وقوله اه أنت
 حرام كناية في وجوب الكفارة ان لم يقل على فان قالها فهو صريح اه وفي ع ش على مر بقى ما لو حذف
 أنت واقتصر على قوله على الحرام وقوة كلامه حيث جعل صورة الكفارة منوطة بالخطاب نحو أنت أو نحو
 يدك أو حرمتك تعطى انه لا كفارة عليه وذلك ما أفقاه في قوله والله كاشرف المتأخرين من عدم وجوب
 الكفارة لكن في فتاوى الشارح ان على الحرام والحرام يلزم كناية في الكفارة اه (قوله كولو له لأمته)
 أي ولم ينو عتقا أخذ من قول الشارح فيما يأتي فان نوى في مسئلة الامه عتقا الخ (قوله زل قوله تعالى) وهو
 دليل على جواز الاتيان بهذا اللفظ فلا ينافي كونه مكررا وهو صلى الله عليه وسلم يفعل المكرره وجوبا بالبيان
 الجواز اه حل (قوله تحلة إيمانكم) قال البيضاوي وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى حفصة فلم

وان اشتركا في إعادة التحريم
 لان تنفيذ كل منهما في
 موضوعه يمكن فلا يدل عنه
 الى غيره على القاعدة من ان
 ما كان صريحا في بابه ووجد
 نفادا في موضوعه لا يكون
 كناية في غيره (ولو قال أنت
 على حرام أو حرمتك ونوى
 طلاقا) وان تعدد (أو ظهرا
 وقع) المنوى لان كلاهما
 يقتضى التحريم بخلاف ان يكنى
 عنه بالحرام (أو نواهما)
 معا أو مرتبا (تخبر) وثبت
 ما اختاره منهما ولا يثبتان
 جميعا لان الطلاق يزيل
 الشكاح والظهار يستدعي
 بقاءه (والا) بان نوى تحريم
 عينها أو وطئها أو فسر جها أو
 رأسها أو لم ينو
 شيئا (فلا تحرم عليه) لان
 لا عيان وما لا يحق بها لا توصف
 بذلك (وعليه كفارة عين كما
 لو قاله لأمته) فانه لا تحرم
 عليه وعليه كفارة عين أخذا
 من قصة مارية لما قال صلى
 الله عليه وسلم هي على حرام
 زل قوله تعالى يا أيها النبي لم
 تحرم ما أحل الله لك الى قوله
 قد قرئ الله لكم تحلة
 إيمانكم أي أوجب عليكم
 كفارة ككفارة إيمانكم

لكن لا كفارة في محرمة كرجعية وأخت ٢٢٢ بخلاف الحائض والنفساء والصائغ في وجوب الخبز ومحرمة أو معتدة عن شبهة أو أمة

معتدة أو مرتدة أو مجوسية أو مزروجة وجهان أو جههم لان نوى في مسألة الامة عتق ثبت كعلم محاسن أو طلاقا أو طهارا للغاذا لا مجال له في الامة (ولو حرم غير ماسر) كان قال هذا الثوب حرام على (فلغو) لانه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والامة فانه قادر على تحريمهما بالطلاق والاعتق (كشارة فاطم بطلاق) كان قال له طلقني فأشار بيده أن اذهب فانهم القولان عدوله اليه ان العبارة فيهم انه غير قاصد للطلاق وان قصده به اذهبي لاتقصدا لفهام الا نادرا ولا هو موضوعه بخلاف الكتابة فانهم اسروا موضوعه لفهام كالعبرة (ويعتد بشارة اخرس) وان قدر على الكتابة في طلاق وغيره كبيع ونكاح واقرار ودعوى وعتق للضرورة (لا في صلاة) فلا تبطل بها (و) (لا في شهادة) فلا تحجبها (و) (لا في حنث) فلا يحصل بها في الخلف على عدم الكلام وقولي لا في صلاة الى آخر من زيادتي فعلم ان اطلاق ما قبله أولى من تقييده بالعقود والحلول (فان فهمها كل أحد فصرحة والا) بان اختص بفهمها فطمنون (فكتابة) تحتاج الى نيته يبري بفهمها أعم من قوله فهم طلاقه (ومنها) أي الكتابة (كلمة) من ناطق أو اخرس وان اقتصر الاصل على الناطق فان نوى بها الطلاق وقع بالوقوف

يحدثا وكانت قد خرجت الى بيت أبيها فدعا أمته مارية اليه فأتت حفصة وعرفت الحال فغضبت وقالت يا رسول الله في بيتي وفي نومي وعلى فراشي فقال لها عليه السلام يسترضيها في أسرا اليك سرا فاكتميه هي على حرام فوردت الآيات اه عش على امر وهل كفر صلى الله عليه وسلم فقال مقاتل نعم يعتق رجلة مؤمنة وقال الحسن لم يكفر لانه مغفوره اه قل على الجلال (قوله لكن لا كفارة في محرمة) أي زوجة كانت أو أمة فهذا استدراك على صورتي لزوجة والامة ولذلك مثل للاولى بالرجعية وللثانية بالاخت وقوله وأخت بان كانت أمة هو مال اكل منها ووطئ الاولى أو كانت أخت السيد فقال لها ذلك اه عش والحاصل انه ان حرم ما هو حلال له وجبت الكفارة وان حرم ما هو حرام عليه فلا تجب اه مداني (قوله أو جههم) لا معتدة في غير الاولى فان المعتدة فيها لزوم الكفارة وعبرة امر وشهد كلامه الامة المحرمة والصائغ والحائض والنفساء بخلاف المجوسية والوثنية والمرتدة والمحرمة بنسب أو رضاع فلا كفارة فيها على أرج الوجهين اه عش (قوله ثبت) أي ولا كفارة عليه انظر ما وجهه وقوله كعلم محاسن أي من ان كتابات الطلاق كناية في العتق اه حل (قوله ولو حرم غير ماسر فلغو) عبارة الروض وشرحه ولو حرم الشخص غير الابضاع كان قال هذا الثوب أو الطعام حرام على فلا كفارة عليه بخلاف الابضاع لاختصاصها بالاغتياط واشد قبولها التحريم بدليل تأثير الظاهر فيها دون الاموال وكلام الوال فيما يظهر قول الشخص لا تحريم بزوجة ولا أمة أنت حرام على انتهت (قوله لانه غير قادر على تحريمه) فيه انه قادر على تحريمه بالبيع مثلا ويحجب بان المراد غير قادر على استقلاله ونحو البيع يتوقف على القبول ويرد على هذا الجواب انه قادر استئلا على تحريمه بالوقوف اه شيخنا (قوله كشارة ناطق بطلاق) نعم لو قال أنت طالق وهذ مشير الى زوجة له أخرى طلقته لانه ليس فيه إشارة محضة هذا ان نواها وأطلق فيما يظهر لان اللفظ ظاهر في ذلك مع احتمال افعيره احتمالا قريبا أي وهذه ليست كذلك وقوله بطلاق خرج بالطلاق غير نفقة فتكون اشارته كعبارة كهي بالامان وكذا الاقتناء ونحوه فلو قيل له أيجوز فأشار برأسه مثلا أي نعم جاز العمل به ونقله عنه اه شرح م (قوله بطلاق) وكذا غديره من سائر الأبواب فهي لغو الا في الامان والعتب والاجازة فأشارته كعبارة في هذه الثلاثة كما ان إشارة الآخرس معتد بها الا في ثلاث تأتي في المتن (قوله وبه تدبشارة اخرس) أي سواء كان اخرسه مخلصا أو عارضا وقوله للضرورة عليه لقوله ويعتد وفيه انه لا ضرورة مع القدرة على الكتابة الا أن يقال شأنه الضرورة وقوله لا في صلاة هذا لا يحسن استدراكا على هذه العبارة كما لا يخفى وانما يحسن على العبارة القائلة بأشارته كنطقه وقوله وشهادة أي اداء ويعتد به انتم لا وقوله وحنث بان حلف وهو ناطق على عدم الكلام ثم اخرس أو حلف وهو اخرس على عدم الكلام فأشار بالكلام لا يحنث في صورتين وانما يحنث بأشارته اذا حلف وهو اخرس بل وهو ناطق ان لا يشير فأشاره شيخنا (قوله بأشارة اخرس) أصلي أو طاري ومنه من اعتقل لسانه ولم يرج برؤم أو امان من رجى برؤه بعد ثلاثة أيام فكثر لا يلحق به وان ألحقه به في الامان لانه قد يضطر الى الامان بخلاف غيره اه حل (قوله فصرحة) أي فيما فهمت فيه فان فهمها كل أحد في البيع مثلا دون الطلاق فهي صريحة في الاول دون الثاني وقوله أعم الخ العموم ظاهر لكن عبارة صادقة بانم الوهمها كل أحد في البيع دون الطلاق كانت صريحة فيها وليس مرادا اه شيخنا (قوله والاف كتابة تحتاج الى نية) وتعرف نيته فيما اذا أتى بإشارة أو كتابة أخرى أو كتابة وكانهم اغتفروا تعريفهم بها مع انهم اكتابة ولا اطلاع لتأنيها على نية ذلك للضرورة فتقول المتولى ويعتبر في الآخرس ان يكتب مع لفظ الطلاق اني قصدت الطلاق ليس بقيد اه بالحرف أي بل مثل الكتابة الإشارة اه (قوله بان اختص بفهمها فطمنون) الجمع ليس بقيد فيكون في كونها كناية فهم واحد اه شيخنا عن عش على م (قوله ومنها كتابة) أي سواء كتب الصريح أو الكناية وقوله ويعتبر الخ هذا شرط الحكم

بالوقوع لا الوقوع وقوله ان يكتب أى أو يشير ويعتبر أيضا في الناطق أن يتكلم أو يكتب اني قصدت
الطلاق اه شيخنا وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرق وثوب سواء كتب بحبر ونحوه أو
نقر صورا الحرف في حجر أو خشب أو خطها على الارض فالرسم صورته في هواء أو ماء فليس كناية في المذهب
اه زى (قوله ان يكتب مع لفظ الطلاق الخ) أى أو يشير اه شورى (قوله فلا يكتب اذا بلغك كتابي الخ)
هذا التفريع خاص بكتابة التعليق ولم يذكر كتابة التحيز وفي الروض وشرحه * (فسرع) * كتب أنت أو
زوجي طالق ونوى الطلاق طاعت وان لم يعلم بكتابة اليه لان الكتابة طريق في افهام المراد كالعبارة وقد قرنت
بالنية فان لم ينو لم تطلق لان الكتابة تحتل النسخ والكتابة وتجربة القلم والمداد وغيرهما وان كتب اذا
قرأت كتابي الى آخر ما هنا وخرج بكتب ما لو أمر غيره فكتب ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف ما لو أمره بالكتابة
أو كتابة أخرى وبالنسبة فامتثل ونوى وقوله فانت طالق ما لو كتب تحية كانت خلية فلا يقع وان نوى اذا لا يكون
للكاتبة كناية أخرى على ما كاه ابن الرفعة عن الرافعي وهو مردود باب الذي فيه أى الرافعي الجزم بالوقوع فانه
الاذرى وهو الصحيح لانا اذا اعتبرنا الكتابة قدرنا أنه تعلق بالمكتوب اه شرح حر وفي قول ع-لى
الجلال * (فسرع) * أمر غيره بالكتابة والنية كفى ووقع به أو بأحد هما وفعل هو الاخر (قوله اذا بلغك
كتابي) أو كتابي هذا أو الكتاب أو هذا المكتوب أو هذا المكتوب أو مكتوبى أو مكتوبى هذا فهم هذه
صور ثمانية وقوله طلق بيلوغه أى وقوعه في بداهة حقيقة أو حكما كرميه في حجرها أو امامها ولا يكتفى اخبارها
به ويكتفى في الاولى بلوغ لفظ أنت طالق بحيث يقرأ وان يحى ما داه لا عكسه وكذا يكتفى ذلك في الثلاثة بعدها
عند شيخنا وخالفه البساطى تبعه العلامة البراسى وزد شيخنا في الاربعة الباقية وما لى اعتبار بلوغ الجميع
فيهم اذا ادعى انه أراد الجميع صدق بيمينه في الكل ولو قال اذا بلغك خطى فاقضى وصل اليها من الكتاب
وقع به ولو ادعت عدم وصول الكتاب اليها أو انه ليس بخط لم يقع الا بينة بذلك اه فى على الجلال (قوله
طلقت بيلوغه) أى غيرهم أو أمكن بعد المحو قرأته وكذا ان وصل به وضو قد بقي موضع الطلاق أى ذهب
جميعه الا محل الطلاق فطلق ولا فرق في هذا بين ان يكتب اذا بلغك كتابي أو يكتب اذا بلغك الكتاب أو هذا
الكتاب خلا فان قال انه باسم الإشارة أو بالالف واللام لا مطلقا الا ان وصل بجميعه اه من شرح حر
(قوله أو اذا قرأت كتابي) أى المقصود منه وقوله فقرأته أى وان لم تفهمه وان كانت عند التعليق أمية وعلم
بذلك وتعلت القراءة بعد ذلك لقدرتها على مقتضى التعليق وهو قراءتها بنفسها ونحن لانكتفى بالمعنى المجازى
الا حيث لا يقدر على المعنى الحقيقي اه حل (قوله فقرأته) أى قرأت صيغة الطلاق منه نظير ما مروا ان لم
تفهمها اه شرح حر (قوله أو فهمت مطالعة) نعم لو قال الزوج انما أردت القراءة باللفظ قبل قوله فلا
تطلق الا بها والفرق بين الطلاق قراءتها على مطالعتها اياه وان لم تلتقط به وبين جواز اجراء ذى الحدث
الا كبر القرآن على قلبه ونظره في المصحف ظاهر اه شرح حر وهو ان المقصود ثم تعظيم القرآن وهو
متن بالاجراء من غير تلفظ والمقصود هنا وجود المعاق عليه وهو مجرد العلم وقد وجد اه ع ش عليه
(قوله وكذا ان قرأت عليها وهى أمية) قال الاذرى مقتضاها اشتراط قراءته عليها ولو طالعه وفهمه أو قرأها خاليا
ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أرفقه نصا ويحتمل انه يكتفى بذلك اذا فرض الاطلاع على ما فيه وبقي ما لعلق
بقراءتها وكانت فارته وبيع لم تمنع من القراءة أو عمت ثم جاء الكتاب هل تطلق بقراءة غيرهما وما لعلقه
بقراءتها على ما بان غير قارئة ثم تعلت وصل كتابه هل تكتفى قراءتها غير الظاهر الا كتفاء في الثانية نظرا الى
حالة التعليق وعدم الاكتفاء في الاولى كذلك لا تقل عندى فهما اه شرح حر وقوله الظاهر الا كتفاء
في الثانية ولو قصد قراءتها بنفسها فلا يدين اه ع ش (قوله وكذا ان قرأت عليها وهى أمية) فان تعلت
القراءة فقرأته لم يقع الطلاق اعتبارا بحال التعليق وجودا وعدمه هذا ما نخر في المرس اه زى ثم

لانها طريق في افهام المراد
كالعبارة وقد اقرنت بالنية
ويعتبر في الاخرى كما قال
المسولى أن يكتب مع لفظ
الطلاق اني قصدت الطلاق
(نلوكتب) الزوج (اذا بلغك
كتابي) فانت طالق طلقت
بيلوغه) لها رعاية للشرط
(أو) كتب (اذا قرأت كتابي)
فانت طالق (فقرأته أو
فهمته) مطالعة وان لم تلتقط
بشيئ منه (طلقت) رعاية
للشرط في الاولى والحصول
المقصود في الثانية وهى من
زيادنى وتقبل الامام اتفاق
علمائنا عليها (وكذا ان قرأت
عليها وهى أمية وعلم) أى
الزوج (حاليا) لان القراءة
في حق الامى محمولة على
الاطلاع على ما في الكتاب
وقد وجد بخلاف ما اذا كانت
غير أمية لا تتفاء الشرط
المقتدر عليه بخلاف ما اذا
لم يعلم حالها على الاقرب في
الروضة وأصلها وتولى وعلم
حاليا من زيادنى

(و) شرط (في المحل كونه زوجة) ولو رجعية كسيأتي ٣٣٤ (فتعلق بإضافته) أي الطلاق (له) لأن محل حقه حقيقة (أو لجزئها المتصل بها كترجيع

و يدرشعر وظفر ودم)
وسن بطريق السراية من
الجزء الى الباقي كفي اعتق
ووجه كون الدم جزأ من
به قوام البدن وخرج بجزئها
إضافة الطلاق لفضلتها
كريقها ومنها أولها وعرفها
كان قال ربيعة لك أو منك
أو منك أو عرفك طالق فلا
يقع لأن البيت أجزاء فأنها
غير متصلة اتصال خلقة بخلاف
ما مر وبالمصطلح بالموافاة
للقاعدة عين مثلاً وان
التصفت بها بما عينك طالق
فلا يقع لفقدان الجزء الذي
يسرى منه الطلاق الى الباقي
كفي العتق (و) شرط (في
الولاية) أي على المحل (كون
المحل ملكاً للمطلق فلا يقع
ولو علقاً على أحقية كائن)
فلو قال لها أنت طالق أو ان
نسكتك أو ان دخلت الدار
فانت طالق أو كل امرأة
انكحها فهي طالق لم تعلق
على زوجها ولا بنكاحها ولا
يدخلها الدار بعد نكاحها
لانتفاء الولاية من القائل
على المحل وقد قال صلى الله
عليه وسلم لا طلاق إلا بعد
نكاح رواه الترمذي وصححه
(وصح) الطلاق (في رجعية)
لبقاء الولاية عليها ملك الرجعة
(و) صح (فتعلق بعدة ثلثة
كان عتقت أو) ان (دخلت
الدار) فانت طالق ثلاثاً
فيقن إذا عتق أو دخلت بعد عتقه) وان لم يكن مالاً لثالثه حال التعليق لأنه ملك أصل النكاح وهو قيد الطلاق الثلاث فالمعية بشرط الحرية وقد وجدت

رأيت في شرح على مر مائتيه والمتبادر انما اذا قرأته بنفسها اطلقت مع أن المقصود من التعليق قراءة
غيرها لعل ياميتها لعل وجهه ان التعليق في مثل ذلك يراد منه الاعلام لا خصوص قراءة الغير (قوله وفي المحل
كونه زوجة) غرضه بهذا الشرط اخراج المالك ومن الشرط بعده اخراج الاجنبية والباقي وأيضاً قوله كونه
زوجاً صادقاً بالكون زوجة في المستقبل والماضى وليس مراداً بالشرط الا أن يخصه اه شيخنا (قوله
المتصل بها) أي الظاهر والباطن الاصل أو الزائد اه حل (قوله وشعر قال المتولي) حتى لو أشار لشعر منها
بالطلاق طاعت اه شرح مر (قوله بطريق السراية) وقيل انه من باب التعبير عن الكل باسم الجزء اه
شيخنا وعبارته شرح مر ثم ان الطلاق في ذلك يقع على المذكور أو لا ثم يسرى للباقي وقيل هو من باب التعبير
بالبعض عن الكل في ان دخلت فبذلك طالق فطاعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط اه قوله قوام البدن)
هو بكسر القاف وفتح الغين مشدود ونون والكسر أنصح أي بقاؤه كذا في شرح المذهب اه شويبي (قوله
كريقها الخ) ومثل ذلك السمع والبصر والكلام والحركة والسكون والحسن والقبح والنفس بفتح الفاء والاسم
الان أراد به المسمى وكذا السمن لا يقع الطلاق بإضافته اليه على المعتمد بخلاف الشحم اذا أضيف الطلاق اليه
فإنه يعلق هذا ما في الروضة والذي حرمه ابن المقرئ انه يقع بإضافة الطلاق اليه فلي هذا الفرق بينه وبين
الشحم اه زى وعبارته شرح مر ولو أضيف الشحم طاعت بخلاف السمن على ما في الروضة تبعاً لبعض
نسخ الشرح الكبير وان سوى كثير من بينهم ما صوبه غير واحد حرمه ابن المقرئ وهو الاوجه ويدل به
إيجاب ضمانه في الغصب وان السمن العائد غير الاول وعلى القول بعدم وقوعه يفرق بان الشحم حرمه بقرينة
الحل وعدمه والسمن ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر معنى لا يتعلق به ذلك وهذا واضح وبه يعلم ان الاوجه في
حياتك عدم وقوع شيء به لم يقصد الروح بخلاف ما لو أراد المعنى القائم بالحى وكذا ان أطلق فيما يظهر
وبهذا يوضح ما يحته الجلال الباقي وصرح به البغوي في تعليقه ان ذلك طالق لغولان الاصح عند المتكلمين
والفقهاء انه عرض وليس بجوهر انتهت (قوله ومنها) مثله الجنين والحمل اه قل على الجلال (قوله ومنها)
ولبنها) أي لانها ما وان كان أصلها ماداً فمادتها بالحر وجبالاً كالبول اه شرح مر (قوله ما لو قال
لنقلوه عيني) صور الرواية في المسئلة بما اذا فقدت عينيها من الكف فيقتضى وقوعه في المقطوع من الكف
أو المرفوع وينبغي ان يكون على الخلاف في ان اليد هل تعلق الى المنكب أولاً اه شرح مر قال ع ش
عليه والراجع انه تعلق الى المنكب فتى بقي حرمه من مسمى اليد وقع الطلاق بإضافته له وان قل (قوله فلا يقع)
أي وان أعادتها أو التمسك وحلتها الحياة لأن حاله الحلف مدومة فان كانت مائتة حالة الحلف فان خيف من
إزالتها محذور تيمم وحلتها الحياة وقع والا فلا وعلى ذلك يحسم كلام شيخنا مر والادب والشعر كاليد كافي
شرح شيخنا المذكور وبذلك علم ان تعليل شيخنا مر في شرحه المذكور بقوله لان الزائل العائد كالذي
لم يعد لأحاجة اليه بل لا موقع له هنا فراجع اه قل على الجلال (قوله لا فقد ان الجزء الخ) ظاهره وان حلتها الحياة
الكنز بما ينافيه التعليل لان الذي حلتها الحياة يسرى فيه الطلاق الآن يقال لما انفصل صار غير متعلق باليد
كلام جلال الزائل العائد كالذي لم يعد اه حل قال جبر أم لو طاعت عينا والتصفت بحرارة السمن فان خشيت من
فصلها محذور تيمم وقع وكانت كالمحل وان لم تخش من الفعل المحذور المتقدم فلا اه (قوله ملكاً للمطلق) ولا
بدى المالك في التعليق ان يكون مستمر من حين التعليق الى حين الوقوع فيقتضى كونه قولاً ولو علقه بصفة الخ
ارتباط به هذا الشرط اه شيخنا (قوله كون المحل ملكاً للمطلق) أي بالمقدمة الغرض من الشرط الذي قبل هذا ان
تكون المعلقة غير مملوكة تلك الميم والغرض من هذا ان لا تكون المطلقة زوجة فيما كان ولا فيما يكون
إبقاء الولاية عليها ومن ثم لو قال من في عمتي طالق طلقت الرجعية انتهى حلي (قوله بعد عتقه) أي أو معه

فالمعية
بشرط الحرية وقد وجدت

فالمعية كالبعدية انتهى مداني (قوله ولو علقه بصفة فبانت ثم نكحها ووجدت لم يقع) هذه العبارة تشمل
الاقسام الاربعه أعني الاثبات المطلق والنفي المطلق والاثبات المقيد والنفي المقيد وان كان قوله ووجدت
ظاهرا في صورتى الاثبات لا يمكن حمل الوجود على الحصول والاثبات فيشمل العدم فيشمل مقتضى هذه العبارة
ان الخلع يخلص من الطلاق الثلاث في الاقسام الاربعه وهو الذي نقله الحاشي عن الزيايدي وقرره كثير من
المشايخ وحمل مر في شرح عبارة لاصل التي هي تعبير هذه على صورة الاثبات المطلق ثم ذكر تفصيلا
في الاثبات المقيد ثم ذكر النفي المقيد وايضا في عبارته النفي المطلق وعبارته مع عبارة لاصل ولو علق الطلاق
الصادق بالثلاث فاقبل بدخول مثلاً قبل الوطء أو بعده بخاتم أو فسخ ثم نكحها أي جدد صداقها ثم دخلت
لم يقع بذلك طلاق ان دخلت في البيئونة لان البيئونة تناولت دخولا واحدا وقد وجد في حالة لا يقع فيها انحلت
ومن ثم لو علق بكلاما طرقتها الخلاف الا في لاقضائها التكرار وكذا ان لم تدخل فيها بل بعد تجديد النكاح فلا
يقع أيضا في الاظهر لا ارتفاع النكاح المعلق فيه هذا ان علق بدخول مطلقا او حلف بالطلاق الثلاث انما لا بد
من دخولها الدار في هذا الشهر أو انه يقضيه أو به طهه في شهر كذا ثم أبان قبل انضاء الشهر وبعد
تمكنها من الدخول أو تمككه مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فنه يحث كصوبه ابن الرفعة
ووافقه الباجي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والشيخ أيضا خلافة له بعض المتأخرين ويتبين بطلان الخلع كولو
حلف بالطلاق لياكل ذا الطعام غدا فتألف في الغد بعد تمككه من أكاه أو تألفه وكما حلف انما تصلي اليوم الظهر
فأضفت في وقته بعد تمككه من فعله ولم تصل وكما حلف ان يشرب من ماء هذا الكور فأنصب بعد ما كان شربه فانه
يحث وله نظائر في كلام الامة انتهت وقوله ويتبين بطلان الخلع أي لتبين وقوع الثلاث قبله وقوله وبعد
تمككه من الدخول وتمككه مما ذكر أمالوا بانها قبل تمككه من الدخول أو قبل تمككه مما ذكر فتجبه عدم
الوقوع وان لم يفعل حتى مضى الشهر اذ لا جاز ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البيئونة به المنافية للوقوع ولا
ان يقع قبله لزوم الوقوع قبل التمكك مع انه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظره
الوقوع (فان قلت) قالوا في مسألة الرغيف اذا تألفه قبل الغد يحث لانه فوته فكذا هنا لانه فوت بالخلع (قلت)
الفرق انه هناك يمكن الوقوع لوجود الزوجية بعد مضى الامكان من الغد ولا كذلك هنا لان قضاء الزوجية وقت
التمكك فليست مل وبتعين امتناع استمتاعهم بمجرد الخلع لان الخلع يقتضي الحرمة ولم يعلم ما يدفعه والاصل عدم
ما يدفعه ولانه ان وجد الفعل بعد الخلع قبل فراغ الشهر برتبة واستمر الخلع والاثبات قبله اه سم على حجج ع
عليه ثم قال اي مر وأما لو علق بالنفي المقيد كقوله لا زوجته اذ لم يخرجني اليلة من هذه الدار فانت طالق
فخالع في اليلة ثم جدد فانه يخالعه والفرق بين هذه المسئلة ومسائل الاثبات المقيد المتقدمة واضح ذن
المقصود في مسائل الاثبات الفعل وهو اثبات حزن وله جهة بروهي فعله وجهه حث بالسلب الكلي الذي هو
نقيضه والحث بمنافضة البيئونة وتغويت البر فاذا تمكك من فعله حث لتغويته باختياره وأما مسألة النفي
فالمقصود فيها التعليق على العدم ولا يتحقق الا بالآخر فاذا صادفها الاخر بانها أي آخر جزء من المسئلة التي
اعتبروها في التعليق لم تطلق وليس هنا الا جهة حث فقط فانه اذا فعل لا تقول بر بل لم يحث لعدم شرطه ولو كان
له زوجات لحلف بالثلاث لا يفعل كذا ولم يزوج واحدة ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عينة فلانه لهذا الحلف تعينت
ولم يصح رجوعه عنها الى تعينه في غيرها وليس له قبل الحث ولا بعده توزيع العدد لان المفهوم من حلقه افادة
البيئونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك اه ببعض تصرف في المقطع وقوله ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عبارة
ج هنا ولو قبل فعل المحلوف عليه اه وهي تعيد انه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده ثم رأيت
صرح بذلك في آخر باب الطلاق حيث قال ومراة لو حث ذوزوجات ولم يزوج واحدة من والطلاق ثلاث عينه في
واحدة ولا يجوز توزيعها فانه لما وقع عليه من البيئونة الكبرى وله أن يعينه في مئة وبائنة بعد التعليق لان

(ولو علقه بصفة فبانت ثم
نكحها ووجدت لم يقع)
لا تحلل البيئونة بالصفة ان
وجدت في البيئونة والا
فلا ارتفاع النكاح الذي علق
فيه وتعتبر بصفة أعم من
تعبيره بدخول

(ولم) طلاق (ثلاث) لانه صلى الله عليه وسلم ٣٣٦ مثل من قوله تعالى الطلاق مرتان فابن الثالثة فقال أو تسريح باحسان (ولغيره) ولو

مكتبا ومبعضا (ثلاث) فقط لان ذلك روى في العبد المطلق به البعض عن عثمان وزيد ابن ثابت ولا يخالف اياهما من الصحابة ورواه الشافعي سواء اكانت الزوجة في كل منهما حرة أم لا وتعبير غيره أنهم من تعبيرة بالعبد (فن طلق منها دون ماله) من الطلقات هذا أولى من قوله ولو طلق دون ثلاث (وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت) له (بقيته) أي بقيته له دخل به الزوج أم لا لان ما وقع من الطلاق يخرج الزوج آخر فالكاح الثاني والمختول فيه لا يهدم كوطء السيد أمته المطلقة أم من طلق ماله فتعود اليه بماله لان دخول الثاني بها أفاد حلها الاول ولا يمكن بناء العقد الثاني على الاول لاستغراقه فكان نكاحا معتقدا بحكامه (ويقع) الطلاق (في مرض موته) كما يقع في صحته (ويتوارثان) أي الزوج وزوجته (في عدم طلاق رجعي) بقاء آثار الزوجية بطريق الطلاق لها كما مروية الابله والظهار والعان منها كسبائي في الرجعة وجوب النفقة لها كسبائي في بطلان خلاف البائن فلا يتوارثان في عدته لانقطاع الزوجية (و) شرط (في القصد) أي الطلاق (قصد لفظ طلاق لعنه)

العبرة بوقت لا بوقت وجود الصفة على المعتمد اهـ وكتب عليه سم مانعه قوله انه ان يعينه تقدم في فصل شل في طلاق فلا الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرمي في فتاويه انه انما يجوز تعيينه في ميتة بائنة بعد وجود الصفة لاقبله وفيه أيضا لو كانت احدي زوجاته لا تلك عاها الا واحدة دلوجه جواز تعيينها بالطلاق الثلاث فيقع عليه واحدة وتبينهم او يلفوا الباقي ثم قال ولو خاف بطلان ما فعل كذا وحنت وله زوجات ثلاث على كل طائفتين دلوجه انه لا يتعين أن يعين احدا مما قبل له توزيع الطلقتين على اثنتين لان عينه في ذاته لا تقتضي اليقونة الكبرى تأمل اهـ عش عليه وتقدم في باب الخلع ماله به ذا مزيد تعاق تأمل (قوله ووجدت) أي قبل النكاح أو بعده كما يؤخذ من العطف بالواو ولهذا جعل الشارح فيه صورتين اهـ شيخنا (قوله ولم ثلاث) هذا متعلق بالشروط ليبين ما علكه على الحل المملوك اهـ شيخنا قوله فقال أو تسريح) أي لانها وان تزلتم في موال المراد من التسريح فلذلك سألوا اهـ شيخنا (قوله سواء كانت الزوجة في كل منهما الخ) أي خلافة لابي حنيفة في اعتباره الزوج وجوبه قال ابن سريج من أعتنا أهول على الجلال أي قال العبرة في الثلاثة والثلثين بالزوجة فان كانت حرة ملك الزوج عليها ثلاثا وان كان رقيقا وان كانت أمة ملك عاها اثنتين فقط ولو كان حرا اهـ (قوله دخل به الزوج أم لا) أي خلافة لابي حنيفة اهـ قل على الجلال (قوله لم يخرج الزوج الزوج) أي فكان العقد الاول باق فتعتبر أحكامه (قوله لا يهدم ماله) أي لا يهدم ما وقع من الطلاق ولو هدم ماله لعادته بالثلاث وقوله كوطء السيد أمته أي اذا طلقها زوجها ثم وطئها سيدها ثم عادت لزوجها فوطء السيد لا يهدم ما وقع من الزوج من الطلاق وقوله ولا يمكن بناء العقد الثاني على الاول معنى البناء ان يعلى الثاني بقية أحكام الاول وهذا متعلق وواقع في المسئلة السابقة دون هذه الصورة اذ لا يتعلل البناء فيها وقوله لاستغراقه أي لاستغراق الاول أحكامه فلا يصور البناء فذلك كان نكاحا معتقدا بحكامه اهـ شيخنا (قوله في مرض موته) وكذا في كل حالة يعتبر فيها تبرع من الثالث اهـ قل على الجلال (قوله ويتوارثان في عدة طلاق رجعي الى قوله والمعان) هذه الخمسة عنها الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى اهـ شرح مر وقوله في خمس آيات من كتاب الله أي بمعنى ان آيات الخمس تفيد تعلق الحكم بالزوجة وصريحها بانها الرجعية لانه ذكر في شيء من الآيات الخمس ان الرجعية زوجة لافي المعان ولا في غيره ومثل هذه الخمسة غير هاهنا من حرمه نكاح نحو اختها في عدتها وجوب النفقة والسكنى لها ونحو ذلك وان لم يذكرها الشافعي لعدم وجود ما يشملها من هذه الآيات اهـ عش عليه (قوله فلا يتوارثان في عدته) أي خلافا للائحة الثلاثة اهـ حل وخلافا للقديم من مذهبن اهـ قل على الجلال (قوله وشرط في الصداح) كان الاول ان يقول والقصد ان يقصد لفظ طلاق لعنه لان الذي في الاركان القصد المذكور لا مطلق القصد اهـ حل وقوله كان الاول الخ أي لاختلاف هذه العبارة فان مقتضى ان ما شرطه غير القصد لان الشرط غير المشروط مع انه نفسه وقوله لانه الخ تطيل لجواب ما عساه يقال ان المذكور في الاركان مطلق القصد لا هذا القصد فصل التباين فتأمل اهـ (قوله قصد لفظ طلاق لعنه) على تقدير مضاف أي قصد استعمال لفظ طلاق لعنه واللام بمعنى في كما أشار الى هذين الشارح وفرق بين قصد استعمال اللفظ في معناه وهو حل العصف وقصد الايقاع الذي هو عبارة عن حل العصف اهـ شيخنا وعبارة الروض وشرحه الركن الثالث قصد الطلاق بشرط قصد اللفظ بمعناه أي مع ما يزيل ملك النكاح فتقول الاخرى ان البناء في معناه تحريف وانما صوابه باللام مر دود لان المعنى قصد اللفظ والمعنى معا واعتبر قصد المعنى ليخرج حكمية طلاق الغير وتصوير النقيض والنداء بطلان اسمية كسبائية ذلك بقصد انما يعتبر ظاهر عند عرض ما يصرف الطلاق عن معناه كهذه الخرجات لا مطلقا لذو الاله أنت طالق وقد قصد لفظ الطلاق وفهم معناه وقع وان لم يقصد معناه كفي حال الهزل بل لو قال ما قصدته لم يدين بومن هنا لو الصريح لا يحتاج الى تبيين خلاف

الكناية وعلى اعتبار قصد المعنى فالفرق بينه وبينها ما في المهمات عن بعض فعلا عاصره انه يعتبر فيه قصد اللفظ والمعنى أي وفهمه ويعتبر فيها مع ذلك قصد الإتيان انتهت (قوله لمعناه) هو حل العصمة واللام يعني مع أو في وهو الظاهر من الشارح اهـ شيخنا (قوله بان يقصد استعماله فيه) أي بان يتلذذ به عارفاً بمعناه ويقصد معناه عند القرينة الصارفة له عن معناه فان لم تكن قرينة لم يحتج الى قصد المعنى كليسببه عليه في قوله ثم قصد المعنى الخ اهـ حل (قوله فلا يقع ممن طلب من قوم شيئاً الخ) عبارة الروض وشرحه ولو جفاه جمع كأن كان واعظاً وطلب من الحاضر من شيئاً فلم يعطوه فقال متعجباً منهم طلقتمكم وفيهم امرأته ولم يعلم بها أي وكذا ان علمها لغافل تطلق كما يحسنه الأصل بعد نقله عن الامام انه أفتى بخلافه قال النووي لانه لم يقصد معنى الطلاق الشرعي بل معناه اللغوي ولان النساء لا يدخلن في خطاب الرجال الابدليل اهـ واعتراض يمنع انه لم يقصد معنى الطلاق اذ معناه الفرقة وقد فواها بان دليل الدخول هنا موجود وهو مشافهة الحاضر من وعدم علمه بابن زوجته فيهم لا يمنع الإتيان كمن خاطبها بظنها غير هار أو اجيب عن الاول بان معنى الطلاق شرعاً قطع عصمة النكاح ولم يقصد الواعظ بخلاف من خاطب زوجته بظنها غير هار عن الثاني بان ذلك انما يكون بحسب القصد لا لطلب ولا قصد انتهت (قوله فلا يقع ممن طلب من قوم شيئاً الخ) لان الظاهر من حاله انه لا يقصد به هذا اللفظ حينئذ حل العصمة فلم يستعمل اللفظ في معناه لوجوده - ذا الصارف فلو كن جميعاً نساء فالظاهر الوقوع وكونهن كلهن أجنبيات في ظنهم لا بعد صارفاً اهـ حل (قوله ولم يعلم بها) ايسر بقيد بل مثله ما لو علم بها اهـ ع ش (قوله فلا يقع ممن حكى طلاق غيره) الى قوله ولا ممن سبق لسانه به هذه ثلاث مسائل وقوله ولو خاطبها بطلاق الخ هذه ثلاثة أخرى واعلم ان كلام من الثلاث الاولى والثلاث الثانية لم يقصد المنكاح فيها استعمال لفظ الطلاق في معناه لكنه لم يقع في الثلاث الاولى لا تنفاه الشرط وهو قصد استعمال اللفظ في معناه في حالة وجود الصارف فالصارف فيها موجود وهو الحكاية والجهل والسبق واذا كان موجوداً كان قصد استعمال اللفظ في معناه شرطاً وهو لم يوجد فيها بالفعل والظاهر ان وجوده فيها لا يمكن وأما الثلاثة الثانية فيقع فيها مع ان قصد استعمال اللفظ في معناه لم يوجد وذلك لانه فيها ليس شرطاً لعدم الصارف فيها وقد علمت انه انما يكون شرطاً عند وجود الصارف كما صرح به مر في شرحه فقال يشترط في الصيغة قصد استعمال اللفظ في معناه عند عرض صارفها ما يأتي في النداء لا مطلقاً ما يأتي في الهزل واللعب اهـ اذا علمت هذا علمت ان قول المتن فلا يقع ممن حكى طلاق غيره تفريع على ما في يوم الشرط وان قوله ولو خاطبها بطلاق الخ تفريع على منطوقه فهو معطوف على التفريع الاول وأما قوله ولا يصح ظاهراً الخ فيحكم آخر لا يتعلق به بالشرط المذكور لا منطوقاً ولا مفهوماً وحاصله ان المطلق اذا ادعى انه أراد شيئاً ينافي الطلاق فان كان هناك قرينة تساعد على دعواه صدق في الظاهر والافق في المثال الاول القرينة كونها مسمية بطالق والامر الذي ادعاه مانعاً من الطلاق هو نداء أو هو القرينة في المثال الثاني قرب مخرج اللام من الراء والامر الذي ادعاه مانعاً من الطلاق التناقض الحرف أي انتقاله الى آخر فتعلم من هذا ان قول الشارح ثم قصد المعنى أي قصد استعمال اللفظ في معناه انما يعتبر ظاهراً عند عرض ما يصرف الطلاق عن معناه الخ ليس بظاهر لما عرفت ان محض عرض ما يصرف الطلاق غير محض قصد استعمال اللفظ في معناه فلا يصح تقييده بأحد ههنا بالآخر فكان عليه ان يقول ثم قصد اللفظ لمعناه انما يعتبر اذا كان هناك صارف كما علم من قولي فلا يقع ممن حكى طلاق غيره الخ هذا وقد علمت مما سبق ان قوله لمن اسمها طالق باطلاق كناية فقوله ولم يقصد طلاقاً المراد بالقصد فيه نية الإتيان وان كان يتبادر من سياق الشارح ان المراد به نية المعنى أي نية قصد اللفظ لمعناه تأمل (قوله وان فواه) أي معنى اللفظ عند أهله بان قال نويته معناه عند أهله ولم يعرف حين ذلك المعنى بحيث لو قيل له وأي شيء معناه لم يعرفه وقوله انما يعتبر ظاهراً أي انما يعتبر لوقوع الخلاف والحكم بوقوعه ظاهراً وهذا القيد لا مفهوم له بل قصد المعنى عند وجود الصارف شرط للحكم بوقوعه

بان يقصد استعماله فيه فلا يقع ممن طلب من قوم شيئاً فلم يعطوه فقال طلقتمكم وفيهم زوجته ولم يعلم بها خلافاً للامام ولا (ممن حكى طلاق غيره) كقوله قال فلان زوجته طالق وهذا أولى من تخيله بطلاق النائم لان حكمه علم من اشتراط التكليف فيها مر (ولا ممن سبق لسانه به) فواه ولا ممن سبق لسانه به لا تنفاه القصد اليه وما جهل معناه لا يصح قصده ثم قصد المعنى انما يعتبر ظاهراً عند عرض ما يصرف الطلاق عن معناه لا مطلقاً كما يعلم ذلك من قول كغيري

ظاهر أو باطنان بهتدائه وقع في الظاهر والباطن وإن كان هو قميائيه وبين الله بولكل لدينه أي يعمل بقصده هذا وأما إذا لم تكن قرينة فيحكم بوقوعه ظاهر أو باطنان كن يدبر أيضا بالنسبة لحاله بينه وبين الله سواء قصد المني أولا اه شيخنا (قوله ولا يصدق ظاهر الخ) أما باطنا فيصدق مطلقا اه شرح مر وقوله فيصدق أي فيعمل بخفضه وقوله مطلقا أي سواء كان هناك قرينة أم لا اه ع ش عليه وفي سم (تنبيه) اه اتفق كلام الشارح كصحة تصديقه باطن مع عدم القرينة وهو كذلك ومثله ما لو قال أنت طالق ثم قال أردت من وثاق ولا قرينة فيصدق باطنا لكن بشرط أن تكون النية من أول اللفظ أو قبل فراغه على ما ساف انتهى (قوله الابقرينة) جعل البلقيني في فتاويه من الابقرينة ما لو قال لها أنت حرام على وطن انها طلقت به ثلاثا قال لها أنت طالق ثلاثا ما وقع الثلاث بالعبارة الاولى فانه سئل عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما أتت به بانبا على الظن المذكور اه وتظهر ذلك من قبيل له أطلقت امرأتك فقال نعم طلقها ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق وقد أقيمت بخلافه فلا يقبل منه الابقرينة وهذا بخلاف ما لو حلف بالثلاث انه لا يفعل كذا وأخبر بطلان انعقد فعله وبانت صحة الحديث تقع الثلاث لان بطلان العقد أجنبي عن الحلف عليه بخلاف ذلك اه ج ب بعض تصرف في اللفظ اه ع ش على مر (قوله لمن اسمها طالق يا طالق) سواء ضم القاف أو فتحها أو كسر هالان اللين لا يغير المعنى خلافا لضبط النووي له بالسكون وصورة عدم طلاقها عند الاطلاق ان توجد التسمية بطالق عند النداء فان زالت التسمية ضعفت القرينة أخذنا مما دللوا في نداء هذه المسمى بحرف كانه عليه الاسنوي وغيره اه زى (قوله فالتف الحرف) أي انقلب وتغير وتحول يخرج الحرف آخر اه شيخنا (قوله فان قصد الطلاق) طلقت بقى ما لو قصد الطلاق والنداء فهل هو من باب المانع والمقتضى واذا اجتمع غلب المانع وهو النداء فلا يقع الطلاق أو من قبيل المقتضى وغيره فيغلب المقتضى فيقع الطلاق فيه نظر والاخر الثاني اه ع ش على مر (قوله وقال أردت نداء الخ) خرج ما لو أضاف في مع كذا قصد الطلاق اه قل على الجلال (قوله فان لم يقل ذلك طلقت) وقضية انه لو ادان ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق فلا يظهر الصيغة منه يؤخذ ان مثله في هذا كله من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الصرف بالقرينة وان وجدت القرينة اه شرح مر (قوله ولو خاطبها بطلاق) أي معلق أو مخبر كما شمله كلامهم ومثله أمره لمن يطلقها كما هو ظاهر وانما ثبوت قرائن الهزل في الاقرار لان المعتز فيه اليقين ولانه اخبار يتأثر بها بخلاف الطلاق اه شرح مر وقوله ومثله أمره لمن يطلقها أي لان يعاقب طلاقها المسمى في قوله بعد قول المصنف يشترط لنفوذ من قوله أما وكيله أو الحاكم في المولى فلا يصح منها تعليقه اه ع ش عليه (قوله ولو خاطبها بطلاق) أي ولو بصيغة تعليق ولم تكن محاورة والابان كانت محاورة أي منازعة في كونها زوجه أولا فهو حلف فيرجع فيه إلى عافي طنه وان خالف الواقع اه قل على الجلال (قوله هارلا أولا عبا) فسرهما مر في شرحه بقوله بان قصد اللفظ دون المني ثم قال ولو لكون اللعب أعم مطلقا من الهزل عرفا إذا الهزل يختص بالكلام عطف عليه وان رادفه لغة كذا قاله بعض الشراح وجعل غيره بينهما تغايرا فسر الهزل بان يقصد اللفظ دون المني واللعب بان لا يقصد شيئا وفيه نظر اذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا وقال أنت طالق وقصد لفظ الاطلاق دون معناه كفا في حال الهزل وقع ولم يدبر في قوله لم أقصد المعنى (قوله هارلا بان قصد اللفظ دون معناه) أي لم يستعمله في معناه الذي هو جعل العصية وفيه نظر بل استعمله في معناه غاية الامرات لم يقصد الايقاع وهو لا يشترط في الصريح حيث خلع عن القرينة الصارفة ثم رأيت ان ما علل به الشارح على الامام ووافقه عليه ج وان الرافي عسل الوقوع من الهزل بقوله لانه خاطبها بالطلاق عن قصد واختيار وليس فيه الا انه غير راض بحكم الطلاق ظاهرا ان عدم رضاه بوقوع الطلاق لا يقتضي وقوع الطلاق وهذا الظن خطأ قال بعضهم وما قاله الرافي هو الحق اه حل

(ولا يصدق ظاهر) في دعواه
ما منع الطلاق لتعلق حق
الغير به (الابقرينة) كقوله
لمن اسمها طالق يا طالق ولم
يقصد طلاقا فلا تعلق حلا
على النداء لغيره فان قصد
الطلاق طلقت (و) كقوله
(لمن اسمها طارق) أو طالب
أو طالم (يا طالق) وقال أردت
نداء فالتف الحرف) فانه
يصدق فلا تعلق اظهر
القرينة فان لم يقل ذلك
طلقت وكقوله طلقت ثم قال
سبق لساني وانما أردت
طلبك (ولو خاطبها بطلاق)
مثلا (هارلا) بان قصد اللفظ
دون معناه (أولا عبا)

(قوله بان لم يقصد شيئاً) أى لكنه لم يسبق لسانه واللام يقع كما تقدم وحيث يقال كيف يتقيد المقصد مع انتفاء سبق اللسان اه سم (قوله أو نحوها) ككونه ناسياً له زوجة كما قلناه عن النص واقرأ اه شرح
 مر فهو بالجرح مطلقاً على مدلول اللام من قوله لكونه فى طلبة الخ والضمير عائد على ما فى خبر اللام (قوله وقع
 الطلاق) ظاهره أو باطنه فى المسائل الثلاث وقوله لقصد الخ هو واضح فى الثالث دون الأولى والثانية لأن الأولى
 وإن قصد فيها اللفظ لكن لا المعناه والثانية لم يقصد فيها اللفظ بالكلية على ما ذكره المصنف وقد علمت ما فيه ولو
 قال الشارح فيها لأن كلامه من الهزل واللعب ليس من الصارف للطلاق عن معناه حتى يحتاج معه إلى قصد اللفظ
 لمعناه لكان أولى وقوله لقصد إياه أى قصد اللفظ وإن لم يقصد معناه وهو واضح فى غير اللعب وقوله وإيقاعه
 أى وإيقاعه أى وقوعه فى محله أى صادف محله وكتب أيضاً قوله وإيقاعه فى محله قصد الإيقاع ليس بشرط
 والمراد الوقوع أى وقع فى محله أى ولا عبرة بظنه ولا يقال الظاهر من حال من ظنها أجنبية التى هى ليست محلاً
 للطلاق أنه لا يقصد به اللفظ محل العصمة كما تقدم فبين طلب من قوم الخ وتطير هذا ما فى فتاوى الفزائى أنه لو
 وكله فى طلاق امرأة فبان أن زوجة الوكيل طلقت لكن قال الرزكى المتجه عدمه لأن الرضا لم يعتبر وهو مفقود هنا
 اه فليتأمل أى وإن كان الطلاق معطلاً كشماله كلامهم فلو قيل له دوز وجنتك فقال إن كانت زوجتي فهى
 طالق طلقت ما ذكره صاحب لا محاوره والا كن حلفاً وحلفاً إذا غلب على طمسه صفة واعتمدها فى حلفه
 وتبين خلافها لم يحتج وفى الكافى من قال ولم يعلم له زوجة فى البلدان كان له فى البلاد زوجة فهى طالق وكانت
 فى البلاد فعلى قولى حنفى الناسى اه ونقل شيخنا كج عن البلغين أن أكثر ما يلج فى الفرق بينهما صورة التعليق
 ويؤيده أن من حلف على إثبات أو نفي معتمد على غلبة طمسه لا حنث عليه وإن تبين أن الأمر بخلافه لا فسخاً
 القول بأنه مردود اه حل (قوله لقصد إياه) لا يصح رجوعه للأولين كما لا يخفى ويمكن تخصيصه بالآخر وقوله
 وإيقاعه فى محله يرجع لمعاداه أولاً كل اه شيخنا لم يرأيت نقلاً عن سبط طب ما نصه قوله لقصد إياه كيف
 تجتمع هذه العلة مع قوله فى اللعب آ نقلاً عن لم يقصد شيئاً قاله الشيخ عميرة ويحجب بأنه علة ما فيه قصد وقوله
 وإيقاعه فى محله علة لما اتقى فيه ذلك فلا إشكال (قوله ولا يدين) معطوف على وقع المتعلق بالمسائل الثلاث
 أى لا يوركل يدينه أى لا يعدل فيما بينه وبين الله بهدم وقوع الطلاق ويعتذر بأنه لم ينو الوقوع وذلك لأنه لم يصرف
 اللفظ إلى غيره معناه وإنما يدين من صرفه إلى غير معناه كمن قال هى طالق فى مقام ذكر زوجته ثم قال أردت
 الفرس مثلاً فهذا يعمل بمقتضى نيته بينه وبين ربه كما تقدم عن شرح مروان كان فى الظاهر يفرق بينهما
 * (فصل) فى تفويض الطلاق لزوجة أمات تفويضه لغير الزوجة وهو التوكيل فيه فقد تقدم فى باب الوكالة
 متناوشر الحكن على تفصيل وهو أنه يصح التوكيل فى تخييره دون تعليقه اه وخرج بقوله لزوجة ما لو فوضه إلى
 الله معها وإلى غيره ما أوالى زيد مع الله فلا يصح فيها فوضه إلى زيد مثلاً وحده مع وهو توكيل ولو فوضه
 إلى اثنين فطالق أحدهما لم يقع اه قل على الجلال (قوله فى تفويض الطلاق لزوجة) ومثله تفويض العتق لقن
 اه شرح مروان (قوله والأصل فيه الإجماع) قدمه على الحديث على خلاف عادته لأن الإجماع سالم من الاعتراض
 بخلاف الحديث اه شيخنا أى فإنه استشكل بما صححه ومن أنه لا يقع الطلاق باختياره من الدنيا بل لابد من إيقاعه
 هو بدليل فتعالين امتنع وأسرحكن اه زى وهذا هو وجه التبرى بقوله واحتجوا له الخ واجب بأنه لما فوض
 اليهن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا جاز أن يفوض اليهن المسبب الذى هو الفراق اه خ ط وعجالة حل قوله
 واحتجوا له أيضاً الخ فيه ان هذا واضح لو كان مجرد اختيار الدنيا تحصل التركة وليس كذلك لأن مع الاختيار
 لابد من الطلاق وهذا وجه التبرى وعجالة بن الرفعة ولا حجة فى الحديث لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخبرهن فى
 إيقاع الفراق بأنفسهن وإنما خبرهن حتى إذا اخترن الفراق طلقهن بدليل قوله تعالى فتعالين امتنعن الخ
 اه أى ولأن اختيارهن لم يكن على الفور لما ثبت فى الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة فى ذا كرا كرا

بان لم يقصد شيئاً كان تقول
 له فى معرض الاستهزاء أو
 الدلال طلقنى فيقول طلقتك
 (أو ظنها أجنبية) لكونها فى
 طمسة أو من وراء حجاب أو
 زوجها أو وليه أو وكيله ولم
 يعلم بذلك أو نحوها (وقع)
 الطلاق لقصد إياه وإيقاعه
 فى محله وفى الحديث ثلاث
 جدهن جدهن زلهن جده
 الطلاق والنكاح والرجعة
 وقيس بالثلاث غيرها من
 سائر التصرفات وإنما حصلت
 بالذكر لتعلقها بالابضاع
 المختصة بمنزلة الاعتناء ولا
 يدين لأنه لم يصرف اللفظ إلى
 غير معناه

* (فصل) فى تفويض الطلاق
 لزوجة * والأصل فيه
 الإجماع واحتجوا له أيضاً
 بأنه صلى الله عليه وسلم خير
 نساء بين المقام معهن
 مفارقتهم لما نزل قوله تعالى
 يا أيها النسي قل لا زواجك
 إن كنتم ترذون الحياة الدنيا

أمر فلا تبادري بالجواب حتى تستأمرى أبو بك اه حل (قوله الى آخره) انما قال الخ ولم يقل الآية لان
الدليل أكثر من الآية وهو مجموع الآيتين اه ع ش على مر (قوله بالرفع) صفة للتفويض اه
زى ولا يصح ان يكون صفة للطلاق لانه لا يتصف بالتجيز الا بعد وقوعه كذا وجهه الشورى واعلم انه لا يصح
تفويض تعليق الطلاق الهابل لابد ان يكون المقوض منجزا اه شيخنا اذا عرفت هذا عرفت انه يجوز ان
يكون بالجر صفة للطلاق بل هو محتاج اليه في الطلاق كما يحتاج الى الرفع فكان عليه تقييد كل من التفويض
والطلاق بالمنجز وما وجهه الشورى منع الجر معارض بالمثل فيقال عليه وكذا التفويض لا يتصف بالتجيز
الا بعد وقوعه اه شيخنا (قوله ولو بكناية) أى في التفويض فتقوله كان يقول لها طلق نفسك مثال للصرح
في التفويض وقوله أو ابيني نفسك مثال للكناية في التفويض فلا بد من نية التفويض واذا قالت هي بعد ذلك
أثبتت نفسي لا بد من نيتها الطلاق فيكون هناك نية التفويض منه ونية الطلاق منها اه شيخنا والوجه
انه لو قال لها طالق فقلت له أنت طالق كان كناية ان نوى التفويض الهابل نوت هي تطابق نفسها طالقت
والا فلا ثم ان نوى مع التفويض الهابل اذ وقع والا فواحدة وان ثلثت كإبائي اه شرح مر وقوله فقلت
أنت طالق خرج به ما لو قالت طالقت نفسي فانه صريح لانها أنت بما تضمنه قوله طالق - نى * (فرع) * في
سم على جج ولو كتب لها طلق نفسك كان كناية تفويض كهيوطاها اه ع ش عليه (قوله ان
شئت) ليس مضر ان أخره وان قدمه لم يقع طلاق أصلا لانه تعليق وسيأتي انه بطل اه قل على الجلال (قوله
تلك الطلاق) أى على الأصح وقد عرفت ما يبنى عليه وفي قول توكيل فلا يشترط فور في قبولها اه من أمه
وشراحه ومحل الخلاف اذا جرى بغير لفظ التوكيل فان جرى به فهو توكيل قطعاه اه قل على الجلال
(قوله لانه يتعلق بفرضها) أى من حيث قبوله ورد موه هذا تعليل لكونه تعليلا كما وفيه ان التوكيل يتعلق بفرض
التوكيل من حيث قبوله ورد فيه هذه العلة لم تنج المدعى الا أن يقال قوله فتزل الخ من تمامها أى وأما التوكيل فلم
ينزل هذه المنزلة وفيه ان هذا التفريع لا يرتب على ما قبله تأمل (قوله لان التملك لا يتعلق) أى ولان التعليق
يعين وهي لا تدخلها النيابة اه حل (قوله في شرط تطليقها) ولو بكناية فورا ومحل اشتراط الفورية ما لم
يعلق بمشيئة شئت فان عاقبها لم يشترط فور وان اقتضى التملك اشتراطه كما حرمه في التنبيه وجرى عليه ابن
المقرى والاصفوفى والنجاشى وصاحب الانوار ونقله في التدريب عن النص وهو المعتمد اه شرح مر
وفي سم قوله في شرط تطليقها فورا طاهره وان قال متى شئت ومشى في الروض على خلافه قال في شرحه وما
ذكره المصنف كبعض مختصرى الروض من عدم اشتراط الفورية في ذلك على القول بأن التفويض تملك
هو ما حرم به صاحب التنبيه ووجهه ان الرقة بما ذكره نى بأن الطلاق لم قبل التعليق سوغ في تعليقه
والاصل انما ذكره تفريعا على القول بأنه توكيل وصوبه في المختار وهو الحق اه واعتمد مر ما مشى
عليه في الروض * (فرع) * قال في الروض وان قالت أى بعد قوله لها طالق نفسك كيف أطلق نفسي ثم
طلقت وقع قال في شرحه والفصل بذلك لا يؤثر لصره اه واعتمد مر وفي الزركشى قال الراجح وهذا
مبنى على ان تخال الكلام اليسير لا يضر اه (قوله لان تطليقها نفسها الخ) تعليل لاشتراط الفورية
وفيه مقدمة محذوفة أى والقبول لا بد فيه من الفور فلما كان التطبيق مشتملا على القبول الواجب فيه الفور
كان فوريا اه رشيدى على مر (قوله بما ينقطع به القبول عن الإيجاب) بان طول الزمان أو كان الكلام
اجنبيا ولو يسيرا هذا والمعتمد انه لا يضر القبول بالاجنبى الا ان طول كل فى الخلق لانه ليس تملك كحقيقيا اه حل
(قوله وله رجوع قبله) أى قبل الفراغ من تطليقها فيصير الرجوع فى أثناء كلامها أو معه اه ع ش على مر
فلا طلقت قبل علمها برجوعه لم ينفذ ولو قال ابيني نفسك فقلت أبنت ونوى أى نوى هو التفويض بما قاله
ونوت هي الطلاق بما قاله فتوقع لان الكناية مع النية كالصرح والابان لم ينويا أو أحدهما ذلك فلا يقع الطلاق

الى آخره (تفويض طلاقها
المختصر) بالرفع (الهابل
بكناية) كان يقول لها طالق
أو ابيني نفسك ان شئت
(تعالى) الطلاق لانه يتعلق
بفرضها فتزل منزلة قوله
ملكك طلاقك بخلاف
المعلق كقوله اذا جاء رمضان
فطالق نفسك لا يصح لان
التملك لا يتعلق (في شرط)
لوقوعه (تطليقها ولو بكناية
فورا) لان تطليقها نفسها
متضمن للقبول فلو أخرته
بغير ما ينقطع به القبول عن
الإيجاب لم يقع الطلاق (وله
رجوع) عن التفويض
(قبوله) أى قبل تطليقها
كسائر العقود

لوقوع كلام غير النأوى لغوا ولو قال طلق نفسك فقالت أنت نفسي ونوت أو قال إني ونوت فقالت طلقت نفسي وقع كالتوبة باللفظ صريح من أحدهما وكناية مع النية من الآخر هذا إن ذكر النفس فإن تر كاهما معا فوجهان أحدهما الوقوع إذا نوت نفسها كقوله البوشنجي والبعوي في تعليقه قال الأذري وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم به وافهم كلامه عدم اشتراط توافق لفظيهما صريحا ولا كناية إلا أن قيد بشئ فينبع اه شرح مر وقوله أحدهما الوقوع إذا نوت نفسها قضية أنه لا يشترط من الزوج نية تقسم ابل يكفي إيتي حيث نوى الطلاق وبه صرح ج فقال سواء أقوى هو ذلك أي نفسها أم لا اه ع ش على مر (قوله فان قال لها طلق نفسك الخ) شروع في تقسيم التفويض الى معاوضة وغيرها وان حذف القسم الثاني وقد أتى به الشارح (قوله فان قال لها طلق نفسك الخ) أي قاله لمطالبة التصرف لا غيرها كما مر نظيره في الخلع اه شرح مر (قوله اما لو قال ما ذكر لمفسيه) وطلقت نفسها طلاقا رجعيا اه ع ش عليه (قوله فطلقت ونوته) أي وان لم تعلم نيته كما هو ظاهر بل وقع ذلك منها اتفاقا وقول الشارح غضب ونوته أي الثلاث بان علمت نيته ليس بقيد اه شرح مر (قوله وما نوته في الدون) أي في نيتها الدون (قوله أو نواه في الفوق) أي في نيته الفوق كان نوى شتي وهي ثلاثة فالثلاثان متفق عليهما اه شيخنا (قوله والافواحدة) ولا تضرب المخالفة مع انه تملك لانه مخالفة في العدد وهي لا تضرب بخلاف المخالفة في المال كما تقدم في الخلع ولو عاق بالمثبته فثارة يؤخرها عن العدد وتارة يقدمها عليه فقط أو عليه وعلى الطلاق معا فالاول طلق نفسك ثلاثا ان شئت أو طاق نفسك واحدة ان شئت فطلقت في الاول واحدة وفي الثاني ثلاثا طلقت واحدة والثاني كطالقي نفسك ان شئت واحدة فطلقت ثلاثا أو عكسه فباغو والثالث كان شئت طلق نفسك ثلاثا أو واحدة فكذلك باغو وأما لو قالت له طلقني ثلاثا فقال طلقت ولم ينو عددا فينبغي وقوع واحدة ثم رأيت شيخنا صرح بذلك حيث قال ولو سألت ثلاثا فاجبها بالطلاق ولا نية له فواحدة مؤتمرا لنزول الجواب على السؤال في طالقي نفسك ثلاثا فالت طلقت ولا نية لها أو وقعنا الثلاث لان السائل في تلك المالك للطلاق بخلافه في هذه اه حل (قوله أو قال طلق نفسك ثلاثا فوحدت) لم تشمل هذه العبارة ما لو قال لها طلق نفسك ثلاثا فوحدت وقوله أو عكسه لم يشمل ما لو قال طلق ثنتين فثلثت فمناقش به الاصل من القصور في صورة نية العدد وقع هو فيه في صورة النصريح به (قوله أو قال طلق نفسك ثلاثا الخ) وهذا بخلاف ما لو سألت ثلاثا فاجبها بالطلاق ولا نية حيث تقع واحدة والفرق ان السائل في تلك المالك للطلاق فنزل الجواب على سؤاله بخلافه في هذه فلم ينزل الجواب على سؤاله ه من شرح مر في الفصل الآتي (قوله واقتصار الاصل على قوله الخ) عبارته ولو قال طلق ونوت ثلاثا فقالت طلقت ونوتهن فثلاثا والافواحدة في الاصح انتهت (قوله فوحدت) كان مقتضى كونه تملك كانه يضر هذا الاختلاف فليتامل وكذا قوله أو عكسه فواحدة فان لك أن تقول قضية كون التفويض تملك كعدم الوقوع هنا مطلقا لمخالفة الا أن يقال هذا تملك مجانا فهو كالهبة وهي يجوز فيها قبول بعض ما أوجب المالك على كلام في ذلك فلو كان التملك هنا بعوض فقضية هذا التوجيه عدم الوقوع لكان ظاهرا كلامهم كالصريح في الوقوع والجواب ان الاختلاف في العدد لا يضر حيث لم يخالف في المال كما علم مما سبق في باب الخلع اه سم (قوله على الفور) انظر هذا مع انه بعد الرجعة فكيف تنافي الفورية اه شيخنا ويجاب بما مر عن سم من انه يغتفر هنا الفصل بالكلام اليسير ويجاب أيضا بتصور المسألة بتفويض الطلاق لها بمتي شئت وقد تقدم أنه يصح ولا يلزم الفور اه

* (فصل في تعدد الطلاق) *

(قوله وما يذ كرمعه) أي من قوله وفيه وطو أطول أنت طالق الى آخر الفصل وظاهره ان ما عدا تعدد الطلاق

(فان قال لها) (طلق) نفسك

(بأنف فطلقت بانته) أي

بالالف وهو تملك بعوض

كالبيع وان لم يذ كر عوضا

فهو كالهبة (أو) قال (طلق)

نفسك (ونوتى عددا فطلقت

ونوته أو) نوت (غيره) بان

نوت دونه أو فوفقه (فما توافقا

فيه) يقع لان اللفظ في الاولى

يحتمل العدد وقد نوي باموما

نوته في الدون أو نواه في الفوق

هو المتفق عليهما (والا)

بان لم ينو بأ واحد هما

(فواحدة) لان صريح الطلاق

كناية في العدد وقد اتفقت

نيتهما ما من أحدهما

وتعبرى بالعدد أع من

تعبيره بالثلاثا فاد تعبرى

بغيره وهو من ز يادى انه لو

نوى ثلاثا ونوت ثنتين وقعنا

واقتصار الاصل على قوله

والافواحدة يفهم خلافة

(أو) قال (طاق) نفسك

(ثلاثا فوحدت أو عكسه)

أي قال طلق نفسك واحدة

فثلثت (فواحدة) لانها

الموقع في الاولى والمأذون فيه

في الثانية ولها في الاولى بعد

ان وحدت وان راجعها

الزوج ان تطلق ثانية وثالثة

على الفور ولو قال طلق نفسك

ثلاثا فقالت طلقت ولم

تذكر عددا ولا نوته وقع

الثلاث

* (فصل) * في تعدد الطلاق

بنية العدد فيه وما يذ كرمعه

بالنية مذكور بطريق التبع ولو قال في تعدد الطلاق بالنية أو بغيرها كان أولى اه حل (قوله نوى
عدد ابصر مخرج الخ) ونية العدد كنية أصل الطلاق في اقترانها بكل اللفظ أو بعضه على ما مر * (فروع) *
لو قال أنت طالق عدد التراب فواحدة كما أفتى به الوالد لأنه اسم جنس افرادى أو عدد الرمل فثلاث لأنه اسم
جنس جمعي وقول ابن العماد وكذا التراب لأنه سمع ترابة ولذا ذهب جمع الى وقوع الثلاث فيه برده بعدم اشتراط
ذلك فيه أو عدد شعر ابليس فواحدة على المختار وليس تعليقا على صفة قد شككت في وجودها بل هو تمييز طلاق
وربط العدد بشئ شككت فيه فتوقع أصل الطلاق ونافي العدد فان الواحدة ليست بعدد وصوب ذلك
الزركشي ونقله عن غير واحد أو بعدد ضراطه وقع ثلاث وفي الكافي لو قال بعدد سمك هذا الخوض ولم يعلم
فيه سمك وقعت واحدة كفي أنت طالق وزن درهم أو ألف درهم ولم ينوع عددًا ولو قال بعدد شعر فلان وكان
ما من من مدة وشكنا كان له شعر في حياته أو لا تنجبه وقوع الثلاث لاستحالة تحلوا الانسان عادة عن ثلاث
شعران أو أنت طالق كلما جالت حرمت فواحدة أو عدد ملاح يارق أو عدد ما مشى الكلب حافيا أو عدد
ما حرك ذنبه وليس هناك برق ولا كلب طلعت ثلاثا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فلو قال عدد ما يحرك
ذنبه اعتبر مضي زمن يتحرك فيه ذنبه ثلاثا وأنت طالق أو ما من الطلاق ولا نية فواحدة بخلاف أنواعا أو
أجناسا منه أو أصنافا كما استظهره الشيخ رحمه الله ولو طلقها رجعيًا ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شئ أو أنت طالق
ملء الدنيا أو مثل الجبل أو أعظام الطلاق أو أكبره بالوحدة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو ملء السماء أو
الارض فواحدة أو أقل من مطلقين وأكثر من طلقه فثنتان كل صوبه الاسنوي ولو نكحها منه زوجته فآخذ عصا
بيده وقال هي طالق ثلاثا مریدا العصا وقعن ويدين كفي الجواهر فيم لو قال أنت طالق وأراد مخاطبة أجنبية
لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن تشاجر مع زوجته في أمر فعله فطبق كفه وقال ان كنت فعلته مخاطبا كفه
فأنت طالق بأنه يقع عليه الطلاق ظاهرًا ويدين كفوًا لحفصة طالق وقال أردت أجنبية اسمها ذلك بل الضمير
أعرف من الاسم العلم اه وحوى على عدم التدوين في شرح الروض في مسألة ما لو أشار بأصبعه وقال أردت
الاصبع ولا ينافيه ما في الروضة في مسألة من له زوجتان فقال مشيرا الى احدها ما امرأتى طالق وقال أردت
الآخرى من طلاق الآخرى وحدها لأنه لم يخرج هنا الطلاق عن موضوعه بخلافه ثم اه شرح مر وقوله ولم
يعلم فيه سمك أي سواء اختبر ذلك بالبحث عن الخوض أم لا والظاهر انه لا يلزمه بحث ولا تنقيش لان الأصل عدم
وقوع ما زاد على الواحدة اه وقوله كلما جالت حرمت فواحدة أي وعليه فلوراجعها هل طالق ثانيا وثالثا
أو لا فيه نظر والذي يظهر انه ان نوى بقوله كلما جالت حرمت الطلاق ثم راجع مرتين طلقت ثلاثا لانها
مادامت في العدة هي محل الطلاق وكلماته تضي التكرار فان انقضت عدتها من الطلقة الاولى ثم نكحها هناك كما
جديدا لم تطاق لان التعليق سابق على هذا النكاح ثم رأيت في ج بعد أدوات التعليق الا آت في فصل
اذا قال أنت طالق في شهر كذا ما يؤيده اه * (فروع) * قال على الطلاق الثلاث ان وحت دار أو يوك فأنث
طالق وقع الثلاث كما أفتى به شيخنا من نظر الاول كلامه ولان قوله فأنث طالق لا ينافيه لجواز ان يراد فأنث طالق
الطلاق المذكور وهو الثلاث اه مر وقوله لجواز ان يراد الخ تدين توقف فيه بان العصمة محقة فلا نزول الابيقين
فلا يقع عليه الا واحدة اه ع ش عليه في الجميع * (فروع) * لو قال أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ولا نية
له فواحدة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لابن الصباغ فان زاد ثلاثا تنجبه ان يقال ان نوى بذلك مزيد
العناية بالتجيز وقطاع العلائق وحسم تأويلات المذاهب في زدائه ثلاث عنها وقع الثلاث وان نوى التعليق
بان قصدا ينع طلاق متفق عليه بين المذاهب لم تعلق الا ان انقضت المذاهب المتعدية على انها ممن يقع عليها
الثلاث حالة التلفظ بها وان أطلق حل على المعنى الاول لانه المتبادر من قائل ذلك غالبا كما أعاده الشيخ رحمه الله
تعالى ولو قال لزوجه أيتها طالق ثلاثا أو أنت وضرتك طالق ثلاثا ونوى ان كلا طالق ثلاثا وان كل طلقة

لو (نوى عدد ابصر مخرج كانت
طالق واحدة)

نوزع عليهن طلقت كل ثلاثا فان أطلق اتجه وقوع الثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما أوجب البيئونة الكبرى ويحتمل وقوع طلقتين على كل وجه بعضهم مستدل بقولهما عن البوشنجي لو قال أنت طالق ثلاثا انصفا وأطلق وقع طلقتان لان المعنى الانصافين وقد يفرق بينهما بان الاستثناء أفهم عدم ارادته البيئونة الكبرى بخلاف ما نحن فيه اه شرح مر (قوله بنصب) أي على الحال بالمعنى الاتني فلا تنافي بين هذه السكامة وبين الثلاث مثلا وقوله فيما بعد كذلك أي بالوجه الاربعة فالنصب كما سمرع اخبر الخبر ويشدر الخبر أيضا في الخبر وفي السكون ان نوى معنى الحالية والا فلا يقدر اه (قوله وقع النوى) بخلاف ما لو نذر الاعتكاف ونوى أياما لا تلتزمه لان الأيام خارجة عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لان الشارع لم يربطه بعدد معين بخلاف الطلاق فكان النوى دخل في لفظه لاحتماله له شرعا بخلاف الاعتكاف والنية واحدة لا تؤثر في النذر ولو قال لها أنت مائة طالق أو أياما طالق وقع الثلاث بخلاف ما لو قال أنت كذا طالق فانه لا يقع الا واحدة ولو قال طلقك ثلاثين فهل أطلق واحدة لا احتمال ثلاثين جزأ من طلقة وكلام شيخنا يفسده قال جج والوجه وقوع الثلاث اذا الظاهر المتبادر ثلاثين طلقة اه حل (قوله وحمل للتوحيد الخ) هذا الحمل لا يأتي فيما لو قال أنت طالق ثنتين أو أنت ثنتين ونوى ثلاثا مع انه في ذلك يقع النوى اه حل قال في شرح البهجة وقضية كلامه والتوجيه وقوع النوى أيضا بالجر والسكون وبقية در الجربانت ذات واحدة أو يكون المتكلم لحن واللعن لا يمنع الحكم عند ثابته على ذلك في المهمات اه وكتب على قوله في صدر هذه القولة ويقدر الجراح يحتمل ان المعنى ذات نفس واحدة أي منفردة عن الزوج اه جج اه شوبري (قوله وما ذكرته الخ) هو المعتمد اه ع ش (قوله عملا بظاهر اللفظ) قال في شرح البهجة من ان واحدة صفة للمصدر محذوف أي طلقة واحدة والنية مع ما لا يحتمله النوى لا تؤثر اه شوبري (قوله ولو أراد ان يقول الخ) خرج بقوله أراد الخ ما لو قاله عازما على الاقتصار عليه ثم قال ثلاثا بعدد وتم سا فواحدة اه شرح مر (قوله أنت طالق ثلاثا) قيل نصبه على التمييز ورده الامام بانه جهل بالعربية وانما هو صفة للمصدر محذوف أي طلاقا ثلاثا كضربت زيداشديدا أي ضربا شديدا وزعم جج انه صحيح عربية لتصريحهم بقولهم انه تفسيره ورده عليه الشيخ بانه وهم لان المفعول المطلق يكون لبيان العدد والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل على انه غير فضلا عن انه تصريح اه قال الشيخ بهاء الدين بن السبكي لا ينبغي ان يكون ثلاثا نعتا للمصدر محذوف فان الصفة غير المحضة لا يجوز حذف موصوفها بل هو اسم واقع موقع المصدر ولا يقدر المصدر محذوف وهذا نعته قاله الشيخ الوالد في تفسير سورة غافر في قوله تعالى ربنا آمننا اثنتين ورد على العربي في قولهم ان اثنتين صفة للمصدر محذوف وقال بل هو واقع موقع المصدر كما تقول ونسبك كسيرا وأمهاتهم ويدا ونحوه وأنه حال تقديره نسبك حال كونه كثيرا اه شوبري (قوله فماتت) أي أو أسلمت أو ارتدت أو سد شخص فاه اه حل وقوله بعد تمام طالق أي أو معه أو شاك (قوله لخروجها عن محل الطلاق قبل تمام لفظه) هذا صريح في ان لفظ الطلاق أنت طالق دون واحدة أو ثنتين أو ثلاثة ولا يكتفى بشرن النية لما بعد طالق وأما أنت واحدة فينبغي ان يكون واحدة من جملة الصيغة حرره اه حل (قوله لضمين ارادته الخ) عبارة شرح مر لضمين قصده لهن حين تلفظه بآنت طالق وقصدهن حيثن ذلك موقع لهن وان لم يلفظ بهن كما مر به يعلم ان الصورة انه نوى الثلاث عند تلفظه بآنت طالق وانما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ بالثلاث كما حقق ذلك البوشنجي ومعه في الانوار وقال الزركشي انه الصواب المنقول عن الماوردي والاقفال وغيرهما فان لم ينوهن عند قوله أنت طالق وانما قصد انه اذا تم نواهن عند التلفظ بهن وقعت واحدة فقط ولو قصدن بمجموع أنت طالق ثلاثا فهو محل الالوجه كما قاله الاذرعى كالحسنى والاقوى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم اه شرح مر (قوله وكرر طالق ثلاثا) بان قال أنت طالق طالق طالق أي مع الرفع فلو نصب كان قال أنت طالق طالق طالق

بنصب أو رفع أو جوا وسكون (أو كناية كانت واحدة) كذلك (وقع) النوى عملا بما نواضع احتمال اللفظ وحمل للتوحيد على التفرد عن الزوج بالعدد المتوى لقربه من اللفظ سواء المدخول بها وغيرها وما ذكرته في أنت طالق واحدة بالنصب هو ما صححه في أصل الروضة والذي صححه الأصل وقوع واحدة عملا بظاهر اللفظ (ولو أراد ان يقول أنت طالق ثلاثا فماتت قبل تمام طالق لم يقع) لخروجها عن محل الطلاق قبل تمام لفظه (أو بعده) ولو قبل ثلاثا (فثلاث) لضمين ارادته المذكورة لصد الثلاث وقد تم معه لفظ الطلاق في حياتها (وفي موطأة) لو قال أنت طالق وكرر طالق ثلاثا

ولو بدون أنت فهو أعم من قوله
وان قال أنت طالق أنت طالق
(وتحال فصل) بينها بسكنة
فوق سكتة التنفس ونحوها
(أولم يؤكد) بأن استأنف
أو أطلق (أو أكد الأول
بالثالث فثلاث) علامة قصد
وبظاهر اللفظ وتخلل
الفاصل بين المؤكد والمؤكد
في الثالثة فان قال في الأولى
أردت التأكيدي لم يقبل ويدين
(أو أكد) بالآخرين
فواحدة) لان التأكيدي في
الكلام معهم وفي جميع
اللغات (أو) أكد (بالثاني)
مع الاستئناف بالثالث أو
الاطلاق (أو) أكد
(الثاني) مع الاستئناف به
أو الاطلاق (بالثالث
فثنتان) علامة قصد وذكر
حكم الاطلاق في هاتين من
زيادتي (وصح) في المكرر
بعطف نحو (أنت طالق
وطالق وطالق تأكيديتان
بثالث) لتساويهما (لا)
تأكيدي (أول بغيره) أي
بالثاني أو بالثالث أو بهما
لاختصاص غيره بواو العطف
الموجب للتغاير (ولو قال)
أنت طالق (طالقة قبل طالقة
أو بعدها طالقة أو طالقة بعد
طالقة أو قبلها طالقة فثنتان)
يقعان متعاقبتين المنجزة أولا
ثم المضمنة في الصورتين
الاوليين وبالعكس في
الآخرين (وفي غيرها) أي
غير الموطوءة يقع

يقع في الحال شيء فاذا أطلقها وقع طلقان لان المعنى اذا صرحت طالقة فانت طالق اه حل (قوله ولو بدون
أنت) أي ولو اختلفت ألفاظ الطلاق كانت طالق أنت مقارفة أنت مسرحة لان التأكيدي يكون بالمرادف ولا
يخفى ان مثل الصريح في ذلك الحكاية كانت بائن اعتدي استبرئ اه حل (قوله وتحال فصل) فيه نظر اذالم
يعد لفظ أنت لان لفظ طالق وحده لا يقع به شيء وطول الفصل بقطع عما قبله فاعل التحميم في كلامهم محمول
على غير هذه لا يقال يحتمل على ما اذا قصر الزمان عرفا لانه مع ذلك يصح التأكيدي والغرض عدم محتمه فتأمل
اه قل على الجلال (قوله بسكنة فوق سكتة التنفس ونحوها) ظاهره وان قل ما هو فوق حد او اعتبر حج
أن يكون بحيث لا ينسب اللفظ لما قبله عرفا في أنت طالق طالق طالق كان تنقطع نسبة الثاني أو الثالث للمبتدا
بحيث لا ينسب له بسبب طول الفصل اه حل (قوله فثلاث علامة قصد) أي ولو مع قصد التأكيدي في الصورة
الاولى لبعده مع الفصل ولانه معه خلاف الظاهر ومن ثم لو قصد بهين اه شرح مر (قوله علامة قصد) أي
فيما اذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر اللفظ أي في الاطلاق وقوله وتخلل الفاصل الخ أي بالثاني ولو حذف
في الثالثة لكان ذلك تعليلا لا في الاطلاق ولا في سكونه عنها وقد يدل هي معللة بقوله علام بظاهر
اللفظ اه حل (قوله علامة قصد) أي فيما اذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر اللفظ أي وبظاهر اللفظ
فيما اذا أطلق هذا ويمكن ان يكون تعليلا للمعنى أي ولم تطلق ثلاثا علامة قصد الخ اه حل (قوله أو أكد)
أي الاول أي قصد تأكيده قبل فراغه أخذ ما ياتي في الاستثناء ونحوه فاه حج قال الشيخ قد يمنع الأخذ
ويكتفي بمقارنة الفصل المذكور عن الثاني والثالث ويفرق بان في نحو الاستثناء رفعه ما سبق أو تغييره بنحو
تعليقه فلا بد من سبق القصد والالزام مقتضا بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف مانع فيه فان
التأكيدي انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به الى تقوية غيره فيكفي مقارنة القصد له فليتأمل
شوبري (قوله أو أكد بالآخرين الخ) أي بكل من الاخيرين على حدة فهناك تأكيديان اه شيخنا وانظر
حكم ما لو نوى مجعوه ع الاخيرين تأكيدي الاول والظاهر انه لا يصح فيه مع عليه ثلاث أخذ من مسألة العطف
ويبحث بعضهم اشتراطية التأكيدي من أول التأسيس أو في اثباته على الخلاف الآتي في نية الاستثناء وهو حسن
اه شرح مر وقوله وهو حسن ويفرق بين ما هنا وما ياتي في الاستثناء بان في نحو الاستثناء رفعه ما سبق
وتغييره بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد والالزام مقتضا بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف
مانع فيه فان التأكيدي انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به الى تقوية غيره فيكفي مقارنة
القصد له فليتأمل اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله مع الاستئناف بالثالث) لم يقبل في
تأكيدي الاول بالثالث كنهنا مع الاستئناف بالثاني أو الاطلاق فليتأمل وجهه اه شوبري (قوله فثنتان
الخ) حاصل ذلك تسع صور أربع منها يقع فيها ثلاث هو الاول وواحدة يقع فيها واحدة وهي التي قصد فيها
تأكيدي الاول بالآخرين وأربع يقع فيها ثنتان وهي الصور التي تأكيديها الثاني بالثالث أو الاول بالثاني
مع قصد الاستئناف أو الاطلاق اه عن (قوله وصح في أنت طالق وطالق الخ) خرج بالعطف بالواو
العطف بغيرها كتم والفاء فلا يفيد قصد التأكيدي مطلقا اه شرح مر (قوله لتساويهما) أي في ان كلا
مع حرف عطف بقي ما لا يختلف العطف وفي العباب صور منها أو أنت طالق ثم طالق وطالق مانع وأكدر
الاول بالآخرين أو بأحدهما لم يقبل ظاهرا ويدين وان أكد الثانية بالثالثة قبل اه وهو صريح بقبول
التأكيدي بشرطه مع اختلاف العاطف وظاهر في التسديد اذا أكد الاول بغيره مع ذلك فاه الشيخ (أقول)
في الفيض والضابط انه حيث اختص المؤكد بالعاطف أو اختلف العاطف لم يفد قصد التأكيدي فلا يقبل
ظاهرا وبه نعم لم ان ما في العباب من قبوله ظاهرا في تأكيدي الثاني بالثالث في أنت طالق بل أنت طالق وأنت
طالق وفي أنت طالق ثم طالق طالق فيه نظر اه شوبري (قوله ولو قال أنت طالق طالقة) هذه منجزة وقوله قبل

بما ذكر من المكرر والمكسر
بالقبلية أو البعدية (طلقة
مطلقة) عن التقييد بشئ مما
مر لانها تبين بالواقع أو لا فلا
يقع بما عدا شئ (ولو قال
لزوجته) موطوءة كانت
أولا (ان دخلت) الدار (فانت
طالق وطالق فدخلت
فثنتان) مع الانهما جميعا
معلقتان بالدخول ولا ترتيب
بينهما (كقوله لهما أنت طالق
طلقة مع طلقة أو معها طلقة
أو في طلقة وأراد مع) طلقة
فانه يقع ثنتان معا وانما في
تستعمل بمعنى مع كقوله
تعالى ادخلوا في أم (والا)
بأن أراد بطلقة طلقة طرفا
أو حسابا أو أطلق (فواحدة)
لانها مقتضى الظرف وموجب
الحساب والمحقق في الاطلاق
(ولو قال) لهما أنت طالق
(طلقة في طلقين وقصد معية
ثلاث) لانها موجهة (أو
حسابا) عرفه (ثنتان)
لانها موجهة (والا) بل
قصد طرفا أو حسابا جهله
وان قصد معناه عند أهله أو
أطلق (فواحدة) لانها
موجهة في غير الاطلاق
والمحقق في الاطلاق ولا يؤثر
القصد مع الجهل لان ما جهل
لا يصح قصده كإمر (أو) قال
أنت طالق (بعض طلقة أو
نصف طلقة أو نصف طلقة
في نصف طلقة أو نصف وثلاث
طلقة أو نصف طلقة ولم يرد)
في غير الاولى (كل جزء من
طلقة فطلقة) لما مر آنفا
ولان الطلاق لا يتبع

طلقة الخ هذه مضممة وقوله وبالعكس في الاخيرتين أي تقع المضممة أم لا وهي الطلقة التي أضيفت اليها بعد أو قبل
ثم تقع المنجزة المرادة بان طالق وانما وقعت المضممة التي هي المعلقة على المنجزة أي يثبت ذلك لانها تبين بالواقع
ولذلك لو قال أنت طالق طلقة تحت طلقة أو تحتها طلقة أو فوق طلقة أو فوقها طلقة وقعت واحدة ولذلك لو قال
لغير الموطوءة أنت طالق إحدى عشرة طلقة وقع ثلاث ولو قال لهما أنت طالق إحدى وعشرين طلقة يقع واحدة
اه حل (قوله بما ذكر من المكرر) أي بطلقة ودونه (قوله بشئ مما مر) أي من التأكيده والاستئناف
وغيرهما (قوله ولو قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق الخ) ولو حلف لا يدخلها وكرره مشوا إليها
أولا فان قصدتا كيدا الأولى أو أطلق فطلقة أو الاستئناف فكلمه وكذا في البين ان تعلقت بحق آدمي كإظهار
واليمين الغموس لا بانه فلا تكرر الكفارة مطلقا ببناء حقه تعالى على المسامحة اه شرح مر وقوله
ولو حلف لا يدخلها وكرره قال في الروض وشرح به وان كرر في مدخول بها أو غيرها ان دخلت الدار فانت
طالق لم يتعدد الا ان نوى الاستئناف أو طالع فصل وتعدد بجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى
التأكيده أو أطلق فلا تعدد فيهما اه سم على حج وقوله فان قصدتا كيدا الأولى ومن ذلك يؤخذ جواب
حادثه وقع السؤال عنها وهي ان يختص بأى جماعة لحلف عليهم بالطلاق انهم يضيفونه فامتنعوا فكرره ثلاث
مرات وهم يمتنعون ولم يضيفوه فهل يقع عليه طلقة أم ثلاث وهو انه ان قصدتا كيدا الأولى أو أطلق فطلقة
أو الاستئناف فثلاث لا يقال بمجرد الامتناع من الضيافة وقعت طلقة فلا تكون الثانية وكذا لهما بل هي يمين
ثانية فيقع الثلاث لانه قول القول بالوقوع قبل مفارقتهم له مفارقة يرضى العرف فيها بانهم لم يضيفوه ممنوع
بل لو تكرر امتناعهم منه في المجلس ثم ضافوه صدق عليهم عرفانهم لم يمتنعوا من ضيافته فكان معنى اليمين
الأولى الحلف بانهم لا يفارقونه حتى يضيفوه وكذلك الثانية والثالثة فهذه في الحقيقة من افراد قوله واحد
لا يدخلها وكررا الخ فافهم ولا تغتر بما نقل عن بعضهم من خلاف هذا وينبغي ان يعلم ان محل الحنث بعدم
ضيافتهم في هذا الوقت حيث أراد انهم يضيفونه حالا كقبيل بمثله فيما لو دخل على صديقه وهو يتعدى فقال
له تغد معي فامتنع فقال له ان لم تغد معي فأمرني طالق ونوى الحنث فانه يحنث كقوله الشارح بعد قول المصنف
الآن في فصل قال أنت طالق في شهر كذا ولو علق بنى فعل الخ وهو موهوم انه لو لم ينو الحنث لم تطلق الابالياس
اكن في كلامه ثم انه قد تقوم قرينة خارجية تقتضي الفور فلا يبعد العمل بها ومنه يعلم انه ان دلت القرينة
هنا على ارادة الضيافة حال الحنث اه ع ش عليه (قوله فانت طالق وطالق) أي أو أنت طالق وطالق ان
دخلت الدار وقول الاستنوى وقياس ما يأتي في أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله من رجوع الاستثناء
الى الاخير فتقع واحدة منجزة هنا فيما اذا قدم أنت طالق ولم يقلوا به هنا اه شوبري (قوله ولا ترتيب
بينهما) يؤخذ منه انه لو عطف بما يفيد الترتيب كالفاء وثم لم يقع في غير الموطوءة الا واحدة وهو كذلك اه حل
(قوله أو معها طلقة) أو تحت أو فوق أو فالشارح الروض وخلافه لشرح شيخنا ولو قال لهما ان دخلت الدار
فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقة بين أو حذف العاطف فدخلت طلقت ثلاثا وان كانت غير
مدخول بها لان الجميع يقع دفعة واحدة ولو قال ان دخلت الدار أنت طالق بحذف الفاء كان تعليقا كقوله
والد شيخنا ونقل عن اقتائه انه لو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا طلقت واحدة ان تكرر منها دخول
الدار ثلاث مرات لرجوع ثلاثا لدخول لانه أقرب مذكور لا طالق وهو في شرح الروض كإمر اه حل (قوله
كإمر) أي في الركن الخامس عند قوله ولا يمين جهل معناه وان نواه (قوله ولم يرد كل جزء) أي بان أراد معية
أو حسابا أو أطلق فقوله لما مر آنفا أي من قوله لانه المحقق في الاطلاق وموجب الحساب واستعمال في معنى مع
اه (قوله فطلقة) قال المحلى ووقع الطلاق بذكر بعضها بهما أو معينا قال الشيخ أبو حامد وغيره بطريق
السراية وامام الحرمين بطريق التعبير ببعض عن الكل اه قال الزركشي من فوائد الخلاف اذا قالت

ووقع في نسخ من الأصل في الثالثة نصف طلقة ٣٤٦ في طلقة وهو سؤاؤه في هذه يقع عند قصد المعية ثنتان على ان الاسنوى والبلقيني بحثا

في نصف طلقة انه يقع ثنتان أيضا عند قصد المعية لان التقدير بنصف طلقة مع نصف طلقة فهو كقولنا نصف طلقة ونصف طلقة ويرد باننا لان سلم انه لو قال هذا المقدر يقع ثنتان وانما وقعنا في نصف طلقة ونصف طلقة لتكرر طلقة مع العطف المقتضي للتغاير بخلاف مع فأنما تقتضي المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنصفها فان أراد فيها كالتن في قبلها واللتين بعدها كل جزء من طلقة وقع ثنتان عملا بآرائه وقولي ولم يرد كل جزء من طلقة من زيادتي فيها وفي التي قبلها والتي بعدها (أو) قال أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة فثنتان) نظرا في الأولى الى زيادة النصف الثالث على الطلقة فيحسب من أخرى وفي الثانية الى تكرار لفظ طلقة مع العطف (أو) قال (لأربع أو وقعت عليك أو بينكن طلقة أو طاعتين أو ثلاثا أو أربعا وقع على كل) منهن (طلقة) لان ما ذكر اذا وزع عليهن خص كلا منهن طلقة أو بعضها فأكمل (فان قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع) على كل منهن (في ثنتين ثنتان و) في ثلاث وأربع ثلاث) عملا بقصده

طلقني ثلاثا على ألف فطلقتها طلقة ونصفا يستحق الثلثين على الثاني والنصف على الاول والصحيح استحقاق النصف اه وعبارة العباب تعبير بالبعض عن الكل لاسرايه اذا الطلاق لا يتجزأ ولهذا لو وكل من وقع طلقة فطلق نصفها وقعت طلقة اه سم (قوله على ان الاسنوى الخ) معتمد وقوله بحثا في نصف طلقة أي نصف طلقة في نصف طلقة وقوله فهو كقولنا نصف طلقة ونصف طلقة أي فانه يقع ثنتان وقوله باننا لان سلم انه لو قال هذا المقدر وهو نصف طلقة مع نصف طلقة يقع ثنتان وانما هو واحدة ويرد باننا فرق بين نية المعية والتصریح بها فنع نية المعية يقع ثنتان ومع التصریح بها يقع واحدة اه حل (قوله هـ ذا المقدر) أي وهو نصف طلقة مع نصف طلقة والعمد انه يقع طلقتان في نصف طلقة في نصف طلقة اذا قصد المعية كما لو صرح بلفظ مع وما يؤيد كلام الشارح ما تقدم في الاقرار من الفرق بين صريح مع ومعناها (قوله وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنصفها) ضعيف قال شيخنا كج هذا انما يتجه عند الاطلاق اما عند قصد المعية التي تفيد مالا تفيد الطرفية فلا والام يكن لقصد هذه نية فالظاهر المتبادر منه ان كل جزء من طلقة لان تكرير الطلقة المضاف اليه كل منهما ظاهر في تغايرهما فنية المعية تفيد مالا تفيد لفظها اه حل (قوله وفي الثانية الى تكرار لفظ طلقة مع العطف) علم منه انه متى كرر لفظ طلقة مع العطف وان لم تزد الاجزاء على طلقة كان كل جزء طلقة وان أسقط أحدهما فطلقة ما لم تزد الاجزاء عليها فيكمل ما زاد اه شرح مر وقوله وان أسقط أحدهما أي أوالأسقطهما وذكروا الاجزاء الكثيرة متضاربة فواحدة بكل حال لعدم بلوغ مجموع الاجزاء طلقة اه ع ش عليه (قوله فان قصد توزيع كل طلقة الخ) اعلم انه في مسألة أربع طلقات اذا وزع كل واحدة من ثلاثة منها على أربع نسوة استغنى عن توزيع الطلقة الرابعة فتلغو اه سم (قوله أي فلانة وفلانة مثلا) أي ليس المراد ببعض كل منهن أي اجزاؤهن لانه لا يختلف الحال بقصد ذلك للسراية كما تقدم تأمل ذلك اه سم (قوله أي فلانة وفلانة مثلا) أي أو مباحولو واحدة ولم يعينه ويعينه بعد ذلك ولو قال لها أنت طالق عشر اوقات يكفيني ثلاثا فقال البواقي لضررتك ولم ينو بذلك طلاقا لم يقع على الضرر شي لان الزائد على الثلاثة لغو فان نوى بذلك طلاق ضررها طلقت ثلاثا ولو قالت له يكفيني واحدة فقال الباقي لضررتك أي وقد قال خمس طلقت ثلاثا والضرر طلقتين ان نوى طلاقها بذلك * (فرع) * حلف بالطلاق الثلاث ولم يقل من زوجاتي وحنته وله زوجات طلاق احدها من ثلاثا فليعينها منهن ولو كانت من عيها لا يملك عليها الا طلقة واحدة ويلغو بقية الثلاث فان قال ذلك أي من زوجاتي طلقت كل واحدة ثلاثا ولو عاق الطلاق بصفة لاحدى زوجاته ووجدت الصفة ثم ماتت احدها من أو ابانها بعد وجود الصفة فله تعيين ذلك فيها ولو عاق الطلاق الثلاث ثم عينه أي ذلك الطلاق الثلاث في واحدة صح التعيين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لغا التعليق اه حل وقوله فليعينها منهن مقتضاه قبل الحنث أو بعده ومنه يؤخذ ان قول الزايدى قبل الحنث ليس بقيد فتأمل حرره شيخنا الحنفى * (خاتمة) * قال في العباب من حلف بالطلاق الثلاث وحنته وله زوجات طلقت احدها من ثلاثا فليعينها وليس له ايقاع طلقة فتهط على كل واحدة لاقتضاء عينه بينونة الكبرى اه فلو كانت احدى زوجاته لا يملك عليها الا طلقة واحدة فهل له ان يعين فيها الطلاق الثلاث فتبين بينونة كبرى ويلغو بقية الثلاث كما لو لم يكن له الا زوجة واحدة لا يملك عليها الا واحدة وليس له ذلك لكن له ان يعين فيها واحدة فتبين ويعين الطلقتين الباقيتين في الباقيات ويقارن هذا من ليس له الا زوجة واحدة يملك عليها طلقة واحدة بانه لا يمكن هناك الا الوقوع عليها ولا يمكن الوقوع على غيرها العدم بخلافه هنا فيه احتمال الوجه فاما ما صمم عليه شيخنا الطيلاوى رحمه الله تعالى ووافق عليه مر بل اعتمد الاول ولو كان له زوجات فوقع الثلاث على واحدة لا يعينها ثم ماتت احدها من أو ابانها بينونة كبرى فهل له ان يعين الثلاثة في الميتة والميتة بالثلاث لان الصحيح ان الطلاق يقع من حين اللفظ

وعند الاطلاق لا يحمل اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الغم (فان قصد) بعلين أو بينكن (بعضهن) أي فلانة وفلانة مثلا لا (دين) فيقبل باطنا لا ظاهرا لان ظاهر اللفظ يقتضي تسمية يكن وان قصد التغاير بينهما كان قال تصدت هذه بطلقتين وتوزع الباقي على الباقيات

لامن حين التعيين وكل من مازوجة عند اللفظ أو ليس له ذلك والوجه وفاء المصمم عليه شيخنا المذكور أيضا
 الاول فيبين بالتعيين ان الميتة ماتت وهي غير زوجة وأما المبانة فقد بان قبل ابانتها المذكورة فقلعوا بانها
 ثانيا وقد وافق مر على ذلك أيضا ولو علق الطلاق الثلاث لاحدى زوجاته بصفة ووجدت الصفة وماتت
 احدها من أو ابانتها فان كان الموت أو البينونة قبل وجود الصفة فليس له ان يعين الثلاث المعلقة بالصفة التي
 وجدت في الميتة أو المبانة وان كان الموت أو البينونة بعد وجود الصفة فله ذلك فيبين ان الميتة ماتت غير زوجة
 وان المبانة قد بان قبل ابانتها فتي بذلك شيخنا الرملي كما نقله عنه مر وذكر ان السراج البلقيني جوز في
 الشق الاول أيضا التعيين في الميتة والمبانة اعتبارا بحال التعليق وان شيخنا الرملي أفتى به أولا ثم رجع عنه
 وأفتى بخلافه نظرا لحوال وجود الصفة والله تعالى أعلم وقرر مر في درسه ما حصله موافقة ما تقرر مع زياده وهو
 انه لو ملك على كل واحدة طاعة مثلا جاز التوزيع لحصول البينونة الكبرى ولو ملك على واحدة طاعة وأخرى
 طاعتين جاز توزيع الثلاث عليهما لحصول البينونة الكبرى ولو ملك على واحدة فقط ولباقى ثلاثا لثلاثا
 جاز تعيين الطلاق الثلاث في ذات الطلقة الواحدة فقط لحصول مقصود التمييز ويلغو الباقي كما لو خاطبها
 ابتداء بالطلاق الثلاث ولو علق الثلاث على صفة من احدى نساءه على الابهام ثم وجدت الصفة عين
 احدها من فلو عين من ماتت قبل وجود الصفة لم يصح هذا التعيين لانه يلزم وقوع الطلاق على الميتة لان الطلاق
 لا يقع قبل زمان وجود الصفة بخلاف من مات بعد وجود الصفة وكالميتة المبانة ولو علق الثلاث كما ذكر ثم
 عين احدها من لهذا الطلاق المعلق صح التعيين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لغا التعليق لانه لا يمكن العمل به
 ولا يلزم تعيين غيرها اه اه سم

قبل مطالعا

(فصل) في الاستثناء
 (يصح استثناء) في الطلاق
 كغيره (بشرطه السابق) في
 كتاب الاقرار وهو ان ينويه

*(فصل) في الاستثناء وهو من النيباعني الانعطاف والاتواء واصطلاحا الاخراج بالآ واحد اخواتها اما
 لولاه لدخل في الكلام قبله ومن الاستثناء هنا من حيث الحكم التعليق بنحو ان شاء الله وانما رفع الطلاق لوجود
 النص فيه اه قل على الجلال (قوله يصح استثناء الخ) أي لو وقوعه في الكتاب والسنة وكلام العرب وهو
 الاخراج بالآ واحد اخواتها تحقيقا وتقدير او الاول المتصل والثاني المنقطع ولا دخل له هنا بل اطلاق
 الاستثناء عليه مجاز ومثل الاستثناء بل يسمى استثناء شرعا التعليق بالمشيئة وغيرها من سائر الله ليقان فكل
 ما ياتي من الشروط ما عدا الاستغراق عام في النوعين ولا يرد على بطلان المستغرق صحة نحو أنت طالق ان شاء
 الله حيث رفعت المشيئة جميع ما أوقعه وهو معنى الاستغراق لانه خرج بالنص فبقى غيره على الاصل اه شرح
 مر (قوله كغيره) أي قياسا على غيره وما من عليه لثبوت النص وعبارته فيما مر وصح استثناء لوروده في
 الكتاب والسنة وكلام العرب اه شيخنا (قوله بشرطه السابق) ويشترط أيضا ان يعرف معناه ولو بوجه
 وان يتلفظ به بحيث يسمع نفسه ان اعتدل سمعه ولا عارض والالم يقبل اه شرح مر قال في الانوار والاستثناء
 شروط الى أن قال الخامس ان يسمع غيره والا فالقول قولها في نفسه وحكم بالوقوع اذا حلفت اه ثم قال ولو قال
 أنت طالق ان شاء الله أو اذا شاء الله أو متى شاء الله أو ان لم يشأ الله أو ما لم يشأ الله أو الا ان يشاء الله لم يقع
 الطلاق ولكن بشرط الى أن قال الثامن ان يسمعه غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت اه ثم قال
 في بحث التعليق اذا علق بصفة لم يقع قبل وجودها سواء أكانت مما يتحقق حصولها كهيء الشبه أو لا يتحقق
 كدخول الدار الى أن قال والتعليق شروط الى أن قال الثالث ان يذكر الشرط بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل
 في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال أنت طالق ان كلمت زيدا وانكرت الشرط
 صدق بهينه وقدر اه سم على ج ثم ذكر فرقا بين الاستثناء والتعليق بالمشيئة وبين التعليق بصفة
 غيرها بعبارة فيها خفاء ونقلها ع ش على مر بتصرف فقال والفرق بين الاستثناء والتعليق بالمشيئة حيث
 يشترط فيها إجماع الغير وبين التعليق بصفة غيرها حيث لا يشترط فيها إجماع الغير ان التعليق بالصفة

ليس رافعا لاطلاق ولا لبعض بل مخصص لبعض الاحوال بخلاف الاستثناء والتعليق بالمسببة فان مادعا فيهما رافع لاطلاق من أصله جميعه أو بعضه ثم محل عدم قبول قوله في المسببة والاستثناء اذا أنكرتم ما المرأة وحلفت بخلاف ما اذا ادعى سماعها أنكرته فان القول قوله ولعل وجهه ان مجرد انكار السماع لا يستدعي عدم القول من أصله ومثل ما قيل في المرأة يأتي في الشهود وانتهى ببعض تصرف في عبارته أيضا وفي سم قال م ويشترط أيضا التلفظ به أي بالاستثناء فمجرد النية لا يؤثر لظاهره ولا باطنه او قولنا ان مجرد النية لا يؤثر ليس في كل التعليقات كما يعلم ذلك بمراجعة شرح البهجة في آخر الطلاق ومراجعة ما يأتي في آخر فصل السنن والسدعي اه (قوله قبل الفراغ من المستثنى منه) أي فيكفي باقتران النية بأي جزء من ذلك هذا ان آخره فان قدمه كانت الاوادة طالق فواء قبل التلفظ به أي يقصد حال الاتيان به اخراجه مما بعده ليرتبط به ويشترط ان يسمع به نفسه ان اعتدل سماعه ولا عارض وان يعرف معناه ولو بوجه اه حل فالشرط ستة وتزيد المسببة بقصد التعليق وفي قل على الجلال (تنبيه) من افراد ما ذكره ما لو قال على الطلاق من ذراعي أو من نحو رأي أو من ظهر فرسي أو نحو ذلك فلا بد من نيته قبل فراغ اليقين كما مر (قوله بفوق نحو سكتة تنفس) عبارة أصله مع شرح م ولا يضر في الاتصال سكتة تنفس وعي ونحوهما كعروض عطاس أو سعال والسكوت للندكر كما قاله في الايمان ولا ينافيه اشتراط قصده قبل الفراغ لانه قد يقصد اجالا ثم يتذكر العدد الذي يستثنيه وذلك لان ما ذكره يسير لا يعدو أصلا عرفا بخلاف الكلام الاجنبي وان قل لاماله به تعاق وقد قل أخذنا من قولهم لو قال أنت طالق ثلاثا يارانية ان شاء الله صح الاستثناء وعلم بذلك ما صرحوا به وهو ان الاتصال هنا أبلغ منه بين ايجاب نحو البيع وقوله ودعوى ان ما تقرر يقتضي كونه مثله ممنوع بل لو سكت ثم عينا يسيرا عرفا لم يضر وان زاد على سكتة نحو التنفس بخلافه هنا لانه يحتمل بين كلام اثنين ما لا يحتمل بين كلام واحد انتهت وقوله وذلك لان ما ذكره يسير قضيته انه لو طال نحو السعال ولو فخر اضر وفي شرح الارشاد للشارح نعم اطافوا انه لا يضر عرض سعال وينبغي تقييده بالخفيف عرفا اه سم على ج اه ع ش عليه وفي قل على الجلال ولا يضر نحو استغفر الله مما له تعاق به مما يقع بين الزوجين نحو يارانية اه (قوله وان لا يجمع الخ) جعله هنا شرطاً ونحو حكما والامر سهل اذا الحكم يؤول الى شرط وقوله في الاستغراق تقدم ان معناه لا يجمع لتخصيله أي الاستغراق ولا لدفعه وقد مثل لهما الماتن بقوله فلو قال أنت طالق ثلاثا الى قوله ثلاث اه شيخنا (قوله ولا فيهما) تقدم انه لا فائدة للجمع فيهما بل هو وعدمه على حد سواء فلو قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة وقعت الثلاث على كل حال جمع أو لا وتقدم بيانه اه شيخنا (قوله فنكون الواحدة مستثناة من الواحدة) قد يقال قضية رجوع المستثنى لجمع ما تقدمه من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الاثنين أيضا وقضية ذلك ان الواقع ثمان ثلاث لان استثناءها من اثنين صحيح مخرج لواحدة وكذا يقال في نظائر ذلك اه سم ونقله الشيخ عميرة في الحاشية عن الاسنوي وقد يقال منع من رجوعه الى اثنين الفصل حيث تذبذب المستثنى والمستثنى منه باجنبي عن الاستثناء وهو الواحدة لانه لم يصح الاستثناء بالنسبة اليها كانت كلاجنبي بخلاف ما اورد جمع للجميع من الصحة من كل تأمل اه شوبري (قوله وتقدم في الاقرار الخ) يشير به الى ان كلام المتن مفرع على هذه القاعدة فكان الانسب ان يشير اليها هنا ليطهر التقرير كقوله على الشرط بقوله فلو قال الخ اه شيخنا قال العراقي سئلت عن طالب منه المبيت عند شخص مخاف لا يبيت سوى القليلة الفلانية المستقبلية هل يحنت بترك مبيتها فاجبت بان مقتضى قاعدة النفي والاثبات الحنت لكن أفنى شيخنا البلقيني بحضوري فيمن حلف لا يشكو غيره الامن حاكم شرعي هل يحنت بترك الشكوى مطلقا فاجاب بعدمه ووافقه تصحيح النووي في الروضة فيمن حلف لا يطأ في السنة الامر انه لا يحنت بترك الوطء مطلقا وهو فاطر المعنى مخالف للقاعدة المتقدمة اه برلسي اه سم وفي شرح م ر مانصه

قبل الفراغ من المستثنى منه
وان لا يفصل بفوق نحو سكتة
تنفس وان لا يستغرق وان
لا يجمع المفرق في الاستغراق
(فلو قال أنت طالق ثلاثا لا
تنتين وواحدة فواحدة)
تقع ثلاث بناء على أنه لا
يجمع المفرق في المستثنى منه
ولا في المستثنى ولا فيهما كما
مر في الاقرار فلو قوله
واحدة لحصول الاستغراق
بها (أو) قال أنت طالق
(ثنتين وواحدة الواحدة
فثلاث) لا تثبت بناء على
ما ذكر فتكون الواحدة
مستثناة من الواحدة فيلغو
الاستثناء وتقدم في الاقرار
أن الاستثناء من الاثبات نفي
وعكسه (و) لهذا (لو قال)
أنت طالق (ثلاثا لا تثبت
الواحدة

وسياق في الإيلاء قاعدة مهمة في تحولا أطول سنة الامرة ولا أشكوه الامن حاكم انشرع ولا أبنت الالية
 حاصلها عدم الوقوع لان الاستثناء من المنع المقدر فكأنه قال امنع نفسي من وطئك سنة الامرة فلا أمنع نفسي
 فيها بل أكون على الخيار وهكذا يقال فيما بعده ومن القاعدة ان لم يكن في الكيس الا عشرة دراهم فانت طالق
 فان لم يكن فيه شيء لم تطلق ووقع السؤال كثيرا عن حلف بالطلاق انه لا يكلم فلانا الا في شر ثم تخاصمها وكلمه في
 شر هل يحث اذا كلمه بعد ذلك في خير والذي أفتي به هو الرجوع والله تعالى عدم الحث بكلامه في الخير بعد
 كلامه في الشر لا لتحلل يمينه بكلامه الاول اذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كالتوكيد بها بكلام واحد ولان
 لهذه اليمين جهة بروهي كلامه في الشروجه حث وهي كلامه في غيره لان الاستثناء يقتضي النفي والاثبات
 جميعا واذا كان لها جهتان ووجدت احدهما تحل اليمين بدليل ما لو حلف لا يدخل الدار اليوم وليا كان هذا
 الرغيف فان لم يدخل الدار في اليوم بروا ن تركه أكل الرغيف وان أكله بروا ن دخل الدار اه ببعض زيادة
 وقوله فان لم يكن فيه شيء فلا تطلق ينبغي مراجعته ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا التقدير تعليق الطلاق
 على انتفاء ما عد العشرة من الكيس فاذا لم يكن فيه شيء بعد تحقق هذا الانتفاء يقع الطلاق فليتأمل اه سم
 على ج * (فرع) * وقع السؤال عن رجل قال لزوجته تكوني طالق ثلاثا لولا أن خشي الله لكسرت رقبتي
 هل يقع عليه الطلاق أم لا والجواب عنه ان الظاهر عدم الوقوع لان تكوني طالق ليست صيغة طلاق بل هي
 اخبار بانها تكون طالق في المستقبل والقائل ذلك لم يرد هذا المعنى وانما يرا د بجملة عندهم معنى الحلف وكأنه
 قال على الطلاق ثلاثا لولا أن خشي الله الخ فالمعنى انه انما منعه من كسر رقبته خشية الله عز وجل وهي موجودة
 فلا وقوع اه ع ش على مر (قوله أو ثلاثا الا ثلاثا الخ) فيه ان هذا مستغرق بقياس ما تقدم وقوع الثلاث
 ويحجب بان محله ما لم يتبعه باستثناء غير مستغرق اه بش قال الشيخان ولو قال ثلاثا الا ثلاثا الا
 واحدة فليس ثلثان وقيل واحدة قال الحنطلي ويحتمل وقوع الثلاث ووجه الراجح الثاني بان المعنى الا ثلاثا
 لا تقع الا ثنتين تعان الا واحدة لا تقع فيبقى واحدة تقع وفي شرح الروض والوجه الثاني اه واعتمدهم ووجه
 الراجح بقية الوجة ايضا بما نقله عنه في شرح الروض قال في الروض وشرحه ولو أفتي بثلاث الانصاف وأراد
 بالنصف نصف الثلاث أو أطلق وقع طلقان وان أراد به نصف طلة فثلاث ولو قال أنت طالق ثلاثا الا أقله ولا
 نية في الاستقصاء نطق عنده ثلاثا لان أقل الطلاق بعض طلة فيبقى طلقان والبعض الباقي فيكمل والسابق
 الى الفهم ان أقله طلة فتطلق طلقين وهل يقع بثلاث الا طلقين ونصف ثلاث أو واحدة لانه لا يجمع المفرق فياغو
 ذكر النصف لحصول الاستغراق به وجهان اقدمهما الثاني ويقع طلقان بواحدة ونصف الا واحدة لا لغا
 استثناء الواحدة من النصف للاستغراق وقيل يقع طلة بناء على ان لا يجمع المفرق والترجيح من زيادته على
 الروضة بل ظاهر كلامهما ترجيح الثاني اه ولو قال أنت طالق طلة ونصف طلة ونصف طلة لوجه وقوع
 طلقين لاننا جعلنا الاستثناء مما أوقعه فهو مستغرق وان جعلناه مما وقع فكانه قال أنت طالق طلة وطلة الا
 طلة ونصف لا يجمع المفرق فهو مستغرق ايضا وأما ما نقله عن الزركشي في تكلمته عن بعض فقهاء عصره من ان
 القياس وقوع طلة لان اكمل النصف في طرف الا يقع فتصير طلقين ثم استثنى منها طلة ونصف فابق نصف
 طلة ثم يكمل الا يقع فيبقى طلة اه فهو ممنوع على الصحيح من انه لا يجمع المفرق لافي المستثنى ولا في المستثنى
 منه وكذا قال شيخنا طيبا قلناه فليتأمل لكن صمم مر على اعتماد ما قاله الزركشي من وقوع طلة واحدة قال
 لان التكميل مختص بطرق الا يقع ولا يجري في طرف الرفع فالنصف في قوله الواحدة ونصف لا يكمّل
 وفي قوله أنت طالق واحدة ونصف يكمل فصار الحاصل انه أوقع طلقين واستثنى واحدة واستثناء واحدة من
 طلقين صحيح فيقع واحدة اه والوجه ما قلناه لانه لا يجمع المفرق لافي جانب المستثنى ولا في جانب المستثنى منه
 ولما أوردت عليه ذلك اعترض بان ذلك قاعدة أكثرية فليتأمل فان الوجه ما قلناه بواقع ما مشى عليه في

أو ثلاثا الا ثلاثا الا ثنتين أو
 خسا الا ثلاثا فثنتان (والمعنى
 في الاول مثلا ثلاثا تقع الا
 ثنتين لا تعان الا واحدة تقع
 فالمستثنى الثاني مستثنى من
 الاول فيكون المستثنى في

الروض من وقوع طائفتين فيما لو قال أنت طالق واحدة ونصف الا واحدة وعبارته مع شرحه وكذا تقعان
 واحدة ونصف الا واحدة الغاء لاستثناء الواحدة من النصف للاستغراق وقيل تقع طلقة بناء على انه لا يجمع
 المفرق والترجيح من زيادته على الروضة بل ظاهر كلامهما ترجيح الثاني اهـ ولما أورد على مر تأييد
 وقوع طائفتين في مسئلتنا بما شئ عليه الروض في هذه خالف الروض في هذه أيضا فليتنامل اهـ سم (قوله
 أو ثلاثا الا نصف طائفة) فلو قال الاتصاف وجمع فان قال أردت نصف الثلاث فثنتان أو نصف طلقة فتلاث وان
 أطلق حمل على نصف الثلاث اهـ حل (قوله تكميلة لنصف الباقي الخ) هذا هو المعتمد وان قيل ان التكميل
 في المستثنى فتقع ثنتان اهـ شيخنا (قوله ولو عتب طلاق الخ) ليس بقيد وكذا الوسبة المشبهة وهذا شروع
 في الاستثناء الشرعي الراجع للطلاق اهـ مذهبنا (قوله ولو عتب طلاق الخ) هذا من الاستثناء الشرعي الراجع
 لاصل الطلاق أي ولا بد أن ينوي الاتيان به قبل فراغ اليمين كالاستثناء ولا بد من زيادة على ذلك من ان يقصد
 التعليق به اهـ حل فالاستثناء قسمان قسم يرفع بعض البعد وقسم يرفع أصل الطلاق اهـ شيخنا (قوله
 بان شاء الله) ولو وقع هـ مرة أو أبدلها بأذا أو بما كانت طالق ان شاء الله طائفتين واحدة سواء النحوى في الاول
 أو غيره اهـ شرح مر وقوله سواء النحوى في الاول الخ هذا يقتضي أنه يفرق في غير الاول بينهما فليراجع
 الا ان يقال انما قيد بالاول لان توهم الفرق فيه قريب لا اتحاد في المفتوحة والمكسورة فنص عليه بخلاف
 الاخيرين فان عدم توهم الفرق بعيد فلم يحتج للتخصيص عليه اهـ ع ش (قوله أو الا ان شاء الله الخ) قال
 الزركشي هو اما تعليق بعدم المشيئة والوقوع مع عدمها مستحيل أو بالمشيئة وهو يرفع الوقوع اهـ سم
 وعبارة شيخنا قوله الا ان شاء الله أي طلاقك أو عدمه فهذا المثال محتمل للامرين وان قصره الشارح على
 أحدهما والمثالان قبله كل منهما صادق باحد الامرين فقوله في التعليق من مشيئة الله أي انصا كما في المثال الاول
 أو احتمالا كالثالث وقوله أو عدمها أي انصا كالثاني واحتمالا كالثالث اهـ (قوله وقصد تعليقه) أي يقينا قبل
 فراغ اليمين ولم يفصل بينهما وجميع نفسه وان يأتي به الخالف بخلاف ما إذا أتى به غيره وان ظن أنه يكفي ففعل
 الخلو ف عليه حدث لعدم اعتماده في الظن المذكور على قرينة كاجبار من يظن فيه الغش بان هذا يبعد لان ظن
 الحكم الشرعي من غير قرينة يعتمد عليها لا صبره كما ذكره شيخنا كج في نظير هذه المسئلة اهـ حل وفي قول
 على الجلال ولو أنشأه غيره لم يكف الا ان اعتقد نفعه لغيره مثلا قاله شيخنا مر اهـ (قوله وقصد تعليقه) يشترط
 أيضا أن يقصده قبل الفراغ من اليمين كما يفيد كلام الروض وشرحه كغيرهما حيث ذكر اشروط الاستثناء
 ومنها أن يقصده قبل الفراغ منه ثم قال وكذا يشترط ما ذكر من الاتصال والقصد في التعليق بمشيئة الله تعالى
 وغيرها لانه تقييد بالاستثناء اهـ ثم ذكر اشراط قصد التعليق * (فرع) * في الزركشي مانص في الكافي
 طلقها ثلاثا بحضور شاهدين فشهدت قلت عقبه ان شاء الله تعالى وهو لا بد كرا ان كان له حالة غضب فله
 اعتماده قولهما والاشد بعلمه ولا يلتفت الى قولهما اهـ وفيه نظر اذا لا يلزم من تلفظه بالمشيئة حصول الاستثناء
 المعبر والقاعدة ان فعل النفس لا يرجع فيه لقول أحد كالمصلي والقاضي والشاهد وقيل الراضي
 عن أبي العباس الروياني فيما لو حلف لا يفعل الشيء الفلاني فشهد اعسده انك فعلته ولم يستحضر مجازله
 ان يعتمد على قولهما وفيه نظر فان الطلاق لا يقع بالشك اهـ وقوله لان الطلاق لا يقع بالشك لا يرد على
 قوله جازله ان يعتمد الخ فتأمل واعتمد مر أنه يجوز له الاعتماد بشرط ان يغلب على ظنه صدقهما أي
 وانه أتى به بشروطه كما وافق عليه أيضا اهـ سم (قوله لان المعلق عليه من مشيئة الله) أي في الاولى
 والثالثة وقوله وعدمها أي في الثانية وقوله ولان الوقوع الخ أي في الثانية ايضا حسنى لو قال في التعليق بالاول
 بعد ان شاء الله أنت طالق لم يقع الطلاق المعلق بالمشيئة ولا يقال هو طلاق لها علم مشيئة الله اطلاقها لا تقول لم
 يقصده الطلاق المعلق عليه كالا يقال يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة لا نقول ولو وقع لكان بالمشيئة

الحقيقة واحدة (أو) قال
 أنت طالق (ثلاثا الا نصف
 طلقة فتلاث) تكميلة لنصف
 الباقي بعد الاستثناء (ولو
 عتب طلاقه) المنجز أو المعاق
 كانت طالق أو أنت طالق
 ان دخلت الدار (بان شاء
 الله) أي طلاقك (أو ان لم يشأ
 الله) أي طلاقك (أو الا ان
 يشاء الله) أي طلاقك (وقصد
 تعليقه) بالمشيئة أو بعدمها
 (منع انعقاده) لان المعاق
 عليه من مشيئة الله أو عدمها
 غير معلوم ولان الوقوع
 بخلاف مشيئة الله تعالى محال

ولو شاء الله وقوعه لانتفى عدم المشيئة فلا يقع الانتفاء المعلق عليه فيلزم من وقوعه عدم وقوعه اهـ حل (قوله) ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو لم يشأ الله) كانه قال على أي حالة كان ولو قال أنت طالق اليوم طلقة ان شاء الله وان لم يشأ فطلقتين فاذا مضى اليوم ولم يطلقها وقع طلقان فان طلق قبل مضى اليوم وقع ثنتان المعاقبة والمنجزة اهـ حل (قوله أو أطلق) الحق الاطلاق هنا بالتبرك في الوضوء بالتعليق لان النية حزم فتبطل بصيغة التعليق بخلاف ما هنا وأيضاً قد أتى بصرح الطلاق ولم يأت بما ينافيه بل بما يلائمه اهـ عن (قوله ولا بد من قصد) فعلم أن كلامنا الاستثناء والتعليق بالمشيئة لا بد فيه من قصد الاتيان به قبل الفراغ من الصيغة ويريد التعليق بالمشيئة عليه بانه لا بد ان يقصد التعليق به بخلاف التعليق بغير المشيئة كدخول الدار فانه كالاستثناء يكتفي فيه بقصد الاتيان به قبل الفراغ من الصيغة ولو ادعى الاستثناء أو المشيئة صدق الا ان كذبته الزوجة بان قالت لم تستثن أو لم تات بالمشيئة فانها المصدقة فان قالت لم اسمع لم يلتفت الى قولها ولو قال لزوجه انه أربعين طالق الاقلانة أو أربعين طالق لم يطلقن اهـ حل وقوله لم يطلقن أي الاربعية أي بل يطلق منهن ثلاثة لصحة الاستثناء حيث أخرج منهن واحدة فبقيت الثلاثة متعلقا بهن الحكم وهو وقوع الطلاق اهـ شيخنا ح ف في قل على الجلال ولو قال أربعين طالق الاقلانة أو الواحدة طلقن جميعاً لان أربعين ليس من صيغ العموم قاله القاضي واستوجه الشيخان بخلافه لصحة الاستثناء من الاعداد كما في الاقرار وكذا لو قال أربعين طالق (تنبه) * لا يشترط اتحاد حرف اله طاف فبما تقدم (قوله ويعين) قال الزركشي شمل اطلاقه اليقين تعليقها بالماضي كـ الوفا على ما فعل شيأ ثم قال والله ما فعلته ان شاء الله تعالى وأفتى البارزي بانه لا يثبت لانه لم يعلق الفعل على المشيئة وان علق قسمه واستشهد بقول الاصحاب في الدعوى أن الحاكم لو حلفه على الغصب فقال والله ما غصبته ان شاء الله تعالى كان ما كلاً وتعاد اليقين فلو لان الاستثناء يقع في الماضي لما جعلوه ما كلاً وهو ضعيف لان الاستثناء انما يتعلق بالمستقبل لا الماضي اهـ واعتمد مر ما أفتى به البارزي اهـ سم وعبارة حل قوله ويعين ومن ثم أفتى البارزي بانه لو فعل شيئاً فيما مضى ثم حلف بان قال والله ما فعلته ان شاء الله لا يثبت لان ذلك تعليق لليقين لا للفعل كانه قال أحلف ان شاء الله انتهت (قوله ونذر) قال الزركشي أي كقوله لله على كذا ان شاء الله فلو قال ان شاء زيد حتى الرافي عن القاضي الحسين وغيره أنه لا يلزمه شيء وان شاء زيد هو الذي في الوجيز وخطأه الامام بان تعديره ان شاء زيد فله على كذا فهو كقوله ان قدم زيد فله على كذا اهـ وحزم في الروض في باب النذر بعدم الصحة في التعليق بمشيتقز يدوان شاء زيد (فروع) في الروض وشرحه هنا ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثاً أو اثنتين كما صرح به الاصل ان شاء الله طلق واحدة واختصاص التعليق بالمشيئة بالخير كما في الاستثناء المستغرق كما مر وفي عكسه يان قال أنت طالق ثلاثاً واحدة ان شاء الله تعالى تطلق ثلاثاً كذلك أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً ان شاء الله تعالى كما صرح به الاصل أو قال حفصة طالق وعمره طالق ان شاء الله تعالى ولم ينو عود الاستثناء الى كل من المتعاطفين طلق حفصة دون عمره لذلك بخلاف قوله حفصة وعمره طالق ان شاء الله تعالى لا تطلق واحدة منهما وما ذكره هو ما صرح به الرافي في بعض نسخه الصحيحة ووقع في الروضة تبعاً لبعض نسخ الرافي السقيمة ان ذلك جواب لقوله حفصة وعمره طالق ان شاء الله تعالى أو قال أنت طالق واحدة وثلاثاً أو ثلاثاً وثلاثاً ان شاء الله لم تطلق لعود المشيئة الى الجميع لحذف العاطف اهـ وحاصله انه عند الاطلاق يختص التعليق بالمشيئة بالخير عند العاطف ويعود للجميع عند عدمه وبخالفهما في الروض وشرحه في الايمان من عوده عند الاطلاق من العطف ودونه حيث قال ان شاء الله أنت طالق عبدي حر يعاطف وغيره وقصد استثناءهما معاً ثم أطلق لانه ما بناء على ان الشرط المتقدم على المتعاطفات يعود الى جميعها كالتأخر عنها أمام العطف فظاهر وأما بدونه فلانه قد حذف مع ارادة العطف فان قال أنت طالق ان شاء الله وعبدي حر ونوى صرف

ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو لم يشأ الله طلق قاله العبادي وخرج بقصد التعليق ما لو سبق ذلك الى لسانه لنعوده أو قصد به التبرك أو ان كل شيء بمشيئته تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أولاً أو أطلق فانها تطلق وان كان وضع ذلك للتعليق لانتفاء قصده كما أن الاستثناء موضوع للخارج ولا بد من قصده (كم) ما يمنع التعقيب بذلك انعقاد كل عقد وحل) كعتق منجز أو معلق ويعين ونذر ويبيع وفتح وصلاة (ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع) نظير الصورة النداء المشعر بحصول الطلاق حاله والحاصل لا يعلق بخلاف أنت طالق فانه كما قال الرافي قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للثري بمن الوصول أنت واصل وللغريض المتوقع شفاؤه قريباً أنت صحيح

الاستثناء اليه فان لم ينو انصرف الى الاول خاصة فيقع العتودون الطلاق اه فان قوله كالتأخر عنها يعيد مساواة المتأخر للمقدم في الرجوع اليه عند الاطلاق وهذه احوالها في بقاعدة ان نحو الاستثناء المتقدم أو المتأخر على متعاطفات يعلق بالجميع وماتقدم عن باب الايمان في مسألة التوسط عند الاطلاق قد يخالف ما اختاره في بعض كتبه من عود نحو الصفة المتوسطة للجميع وماتقدم عن الروض وشرحه في هذا الباب من العود عند التأخر للجميع اذا حذف العاطف قياسه العود للجميع في حصة طالق عمرة طالق ان شاء الله تعالى فاحجز هذا المحل ثم اوردت ذلك على مر فاعترف باشكالك على القاعدة المقررة وقال انما مقتضاه الرجوع لجميع ما سبق أو تأخر أو سبق وتأخر سواء كان عاطف أو لا وما الى ذلك ثم بعد ذلك اعتمد ذلك وأول هذه الفروع على ما اذا قصد الوقوع الى ما قبل الرجوع اليه فقط اه سم (قوله فيتنظم الاستثناء في مثله) فله ان يطلاق لا يقبل الاستثناء لانه انما يعمل في الاخبار كانت طالق وجميع الافعال كطلقك اما الاسماء فلا يقال فيها قال الزر كشي كذا علوه وهو يحتاج الى ايضاح ومعناه ان الاسم لا ينتظم منه استثناء انما ينتظم من الحكم اه ألا ترى انه لا ينتظم ان يقال يا أسود ان شاء الله تعالى اه شورى (قوله ولو قال أنت طالق ثلاثا يطلاق الخ) قيل في هذا الاعتداد بالاستثناء مع وجود الفاصل الا أن يقال هو غير أجنبي وتقدم انه لا يضر وقوله لكن جزم القاضي معتمدا اه حل (قوله وقعت طلقة) أي لان الاستثناء راجع لثلاث فيوقعها ولا يرجع لقوله يطلاق لانه لم يرفع فيه فيقع به واحدة اه شيخنا ويغفر له هذا الفصل لانه ليس بأجنبي لان كلامه وما قبله خطاب اه وفي قول علي الجلال ولو جمع بين النداء وغيره فكل حكمه كقوله أنت طالق ثلاثا يطلاق ان شاء الله أو يطلاق أنت طالق ثلاثا ان شاء الله فيقع فيهما واحدة بالنداء وتقديم المشيئة كذا خبرها كقوله ان شاء الله يطلاق أنت طالق ثلاثا فيقع واحدة أيضا والعطف كغيره أيضا كقوله هند طالق وزينب طالق ان شاء الله فيرجع اليهما حيث قصد هما على المعتمد (قوله بانه لا يقع) أي ما لم يقصد الطلاق وأفتى ابن الصلاح فحين قال لا يفعل كذا الا أن يسبقني القضاء والغدر ثم فعله وقال قصدت اخراج ما قدر منه عن البين لم يحث ولو قال حصة طالق وعمرة طالق ان شاء الله ولم ينو عود الاستثناء الى كل من المتعاطفين طلقت حصة دون عمرة على ما قاله ابن المقرئ في روضه والوجه حمله على ما اذا نوى بالاستثناء عوده الى الاخيرة فقط بخلاف ما لو قصد هما أو اطلاقا ولو قال حصة وعمرة طالق ان شاء الله لم تطلق واحدة منهما ولو قال أنت طالق ان شاء زيد فبان زيد أجنبي قبل المشيئة لم تطلق وان خرس فاشار طلقت أو علق بمشيئة الملائكة لم تطلق لان لهم مشيئة وكذا بمشيئة بهيمة لانه تعالى بمشئهم ولو قال أنت طالق ان لم يشار يدوم توجد مشيئة في الحياة وقع قبيل موته أو جنونه المتصل بالوفاة فان مات وشك في مشيئته لم تطلق لعدم تحقق العلق عليه وأنت طالق ان لم يشار يد اليوم ولم يشار فيه وقع قبيل الغروب اذا اليوم هنا كالعمر فيما مر اه شرح مر

(فصل في الشك في الطلاق) * أي وما يذكره من قوله ولو قال لزوجته وأجنبية الى آخر الفصل اه وهو أربعة أنواع لانه امشك في أصله أو في عدده أو في محله أو في صيغته الواقعة منه هل هي تجيز أو تعليق وهذه لم يتكلم المصنف عليها وقياس ما مر آتقان الوقوع فيسألونك هل قصد التعليق بالمشيئة أولا أن يقع هنا فراجع اه قل على الجلال وعجبا حل قوله في الشك في الطلاق أي في أصله أو عدده أو محله أي باستواء قبل أو رجحان وتوقف فيه الزركشي (قوله كان شك في وجود الصفة) أي أو في كونها الصفة المعلق عليها كان دخلت الدار وشك هل علق طلاقها على دخول الدار أولا أو شك هل وقع منه تعليق للطلاق أولا لم يقع منه ذلك أو هل علق أو تجز اه حل (قوله ولا يخفى الورع) وهو الاخذ بالاسوا اه شرح مر وهذا راجع للمسئلتين أي الشك في أصله أو في عدده بدليل التفريع المذكور وفي قل على الجلال

فبنتظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طالق ثلاثا يطلاق ان شاء الله وقع طلقة وظاهر اطلاقهم أنه لا فرق بين أن اسمها طالق وغيره لكن جزم القاضي فيمن اسمها ذلك بأنه لا يقع
* (فصل في الشك في الطلاق) لو (شك في) وقوع (طلاق) منه تجز أو معلق كان شك في وجود الصفة المعلق بها (فلا) يتكلم بوقوعه لان الأصل عدم الطلاق وبقاء النكاح (أو في عدد) كان طاق وشك هل طاق واحدة أو أكثر (فالاقول) ياخذ به لان الأصل عدم الزائد عليه (ولا يخفى الورع) فيما ذكره بأن يحث عليه

نخير دع ماير يسكن الى مالا
 بر يكثر واه الترمذي ومعه
 فان كان الشك في أصل الطلاق
 الرجعي راجع ليقين الحل
 أو البائن بدون ثلاث جدد
 النكاح أو ثلاث أمسك عنها
 وطلقها التحل لغيره يقينا وان
 كان الشك في العدد اخذ
 بالاكثر فان شك في وقوع
 طلقين أو ثلاث لم ينكحها
 حتى تنكح زوجا غيره (ولو
 علق اثنان بيقينين) كان قال
 أحدهما ان كان ذا الطائر
 غرابا فزوجني طالق وقال
 الآخر ان لم يكن فزوجني
 طالق (وجهل) الحال (فلا)
 يحكم بطلاق على أحدهما
 لانه لو انفرد بما قاله لم يحكم
 بوقوع طلاقه فتعلق الآخر
 لا يغير حكمه (أو) علق
 واحد من الزوجين طلق
 احدهما لوجود احدي
 الصفتين (ولزمه) مع اعتزله
 عنهما الى تبين الحال لاشتباه
 المباحة بغيرها (بحث) عن
 الطائر (وبين) لزوجه
 ان أمكن أن يتضح له حال
 الطائر بعلامة فيه يعرفها
 لانه المطلق من غيرها فان لم
 يمكن لم يلزمه بحث ولا بيان
 (أو) علق بهما (لزوجه
 وعنده) كان قال ان كان
 ذا الطائر غرابا فزوجني
 طالق والافعدي حروجهل
 الحال (منع منهما) لزوال
 ملكه عن أحدهما فلا يتمنع
 بالزوجة ولا يستقدم العبد
 ولا يتصرف فيه (الى بيان)
 لتوقعه

وهو في الأصل الكف عن الحرام ثم استعمل هنا في الكف عن الحلال اه وكان الانسب تأخير هذا
 عن قوله ولو علوا اثنان الح لان هذا جار فيه أيضا اه شيخنا (قوله لخبر دع ماير يسكن) بفتح الياء وضمها
 الى ما لا يربك بفتح الياء وضمها أيضا كذا ضبطه بالقلم اه شوبري (قوله فان كان الشك الخ) تفريع
 على قوله ولا يخفى الورع اه شيخنا (قوله راجع ليقين الحل) ويعتد به هذه الرجعة لو تبين له وقوع
 الطلاق فلا يحتاج الى اعادتها اه قل على الجلال (قوله أو البائن بدون ثلاث) كأن كان قبل الدخول
 فاذا جدد النكاح وتبين انه طلق كان ذلك قائما مقام الرجعة اه حل وفي قل على الجلال
 ويعتد به هذا التجديد وان تبين له الطلاق أيضا ويلزمه ما عده من المداق اه (قوله وطلقها التحل لغيره
 يقينا) أي ولو دون ثلاث لان الحل يقينا لا يتوقف عليها والتقييد بذلك في الرخصة لانه لم ينعوده به بعد ذلك
 وفي كلام حج ذكرهم ثلاثة هنا انما هو ليحتمل له مجموع القوائد الثلاث أي الحل لغيره يقينا ولتعوده بعده
 يقينا وبالاثلاث لا يتوقف كل منهن على الثلاث وفيه ان المتوقف على ذلك انما هو عودها بالثلاث يقينا اه
 حل (قوله حتى تنكح زوجا غيره) وفي هذه تعوده بطلقة واحدة اه حل (قوله ان لم يكنه) الافصح
 ان لم يكن اياه اه حل (قوله وجهل الحال) فان علم عمل بمقتضام ما لم تكن محاورة والا فهو حالف فلا يقع وان
 علم الحال لا اعتبار غلبة الظن فيه كما مر اه قل على الجلال (قوله ولزمه بحث وبيان) أي فورا في الباقي
 وفي الرجعي بعد انقضاء العدة ومحلها ان أمكن معرفة الطائر وطائنته كما قاله شيخنا مر ومحلها أيضا ان لم تكن
 محاورة كما مر والا فلا وقوع أصلا اه قل على الجلال (قوله ولزمه بحث) أي تغيبش وبيان لزوجه
 أي يبين لهما المطلقة من غيرها وان كانت معلومة به علم الصفة لكن يبين لهما العدم علمهما بالحال وقال وبيان
 لان هذا من قبيل بيان المعينة لان المطلقة معينة في نفس الامر لتعين صفتها لان صورة هذه المسئلة أن يقول ان
 كان ذا الطائر غرابا فزوجني طالق فالتحقيق انه من قبيل البيان للمعينة لامن قبيل التعيين للمبهمة كما قاله بهضهم
 اه شيخنا ثم رأيت في الرشيدي على مر مائتيه فالصواب ان صورة المتيقن انه خاطب بكل تعليق معينة من
 زوجته اه ومثله في عش عليه وعبارة حج لزومه البحث والبيان للمطلقة منهما ما وعبر غير واحد بقوله
 والبيان لزوجه أي ان يظهر لهما الحال ليعلم المطلقة من غيرها فلا تنافي بين العبارتين انتهت وقوله ليعلم
 أي يظهر علمه والافعله في نفسه يحصل بالبحث اه (قوله مع اعتزله عنهما) أي بقربان وغيره والغير
 يشمل النظرو لو بغير شهوة اه حل (قوله وبين لزوجه لاشتباه الخ) لان المطلقة معينة غير معلومة
 ابتداء لعدم تعين الصفة المعلق عليها لانهم مبهمة فاذا علمت الصفة تعينت المطلقة خلافا لما في شرح شيخنا كج
 للأصل من ان هذا من قبيل التعيين لان المطلقة مبهمة لامن قبيل البيان الذي تكون فيه المطلقة معينة
 اه حل (قوله لم يلزمه بحث ولا بيان) أي وليس ثم راجتنا به ما وهو واضح ان صدق ما في ذلك فان كذبناه
 فهل يأتي فيه ما سياتي فيما اذا ادعت واحدة أنها المطلقة الخ اه حل (قوله منع منها الى بيان) والظاهر
 وجوبه وصنيعه يقتضي عدم وجوب ذلك فاذا بين بان قال حثت في الطلاق أي بين الوقوع فيه فان صدقه
 العبد فذاك والابان كذبه وادعى العتق حالف السيد فان نكل حلف العبد وعتق وان قال حثت في العبد
 عتق فان صدقته فذاك والاحلف فان نكل حلفت وطلقت والظاهر ان له ان يعقد على من وقع عليها
 الطلاق باثنا اه حل (قوله فلا يتمنع بالزوجة) ينبغي ولا ينظر اليها حتى يغير شهوة اه حل (قوله
 ولا يتصرف فيه) أي ولا يؤجره الحاكم اه حل أي لينفق عليه من أجرته ولو أراد التكسب لنفسه
 فليس بدمه منه لانه الأصل بقاء الرق حتى رثبت ما يربطه فلا اكتسب بأذن من السيد أو بدونه فينبغي ان ينفق
 عليه من كسبه لانه اما باق على الرق فلكه السيد والنفقة واجبة عليه واما عتق فالحال له ونفقة على نفسه وما زاد
 على قدر النفقة يوقف حتى يتبين الحال اه من عش على مر (قوله لتوقعه) فيه اشارة الى امكانه فان

لم يمكن قياس ما تقدم عدم الزوم كذا في الحاشية موقفة نظرا ما أولا بالفرق بين هذا وما تقدم ظاهر وهو أن التكليف بالزوم انما يكون عند الامكان فيفضل بين الامكان وعدمه بخلاف المنع فلا يتوقف على إمكان البيان بل هو مغي سواء أمكن حصوله أولا وأما ثانيا فأي لزوم هنا حتى يكون قياس ما تقدم عدم لزومه في قول الشارح لتوقعه نظرا فليتأمل اه شوبري (قوله فإن مات الخ) مقتضى صنيعة ان هذا تفريع على الثانية فقط وكان وجهه انه في التي قبلها غير منهم لان الاخرى التي لم يبين فيها تأخذ الميراث الذي للزوجية فلا غرض للوارث في منع ذلك بمقتضى هذا انه يقبل بيانه في صورة الزوجتين اه شيخنا (قوله والورع أن ترك الميراث) اه هذا هو ان لها الآن سبيلا الى الميراث وليس مراد فان الاشكال مستمر كما صرح به ويمكن حل كلام الشارح على صورة خروج القرعة بعد فقوله والورع أي في صورة خروج القرعة على العبد اه روى وعبارة حل قوله والورع أن ترك الميراث أي في الصورتين أي فيما اذا قرع العبد وهو واضح وفيما اذا قرعت الزوجية ويكون المراد بالارث المحتمل فقوله أن ترك الميراث أي ولو المحتمل بان تقول للورثة اقسامه ما في لا أشاركم ولو بقي لي حق وكتب ابضا حتى في صورة الاشكال وفيه انه لا ارث مع الاشكال وأجيب بان معناه ترك الميراث المحتمل بان تعرض وتنب حصتها بالقيمة الورثة فيمكن كون من أخذ الجميع ولا يتوقف لها شيء (قوله لانه أضرب نفسه) فلو أضرب بغيره بان كان هناك دين وان لم يكن مستغرا فآقرع نظرا الحق الدائن ولبراءة ذمة الميت اه حل (قوله أو فواها بقوله احدا كما الخ) قال شيخنا البرلسي ان جميع الاحكام الآتية في مسألة قوله لزوم جتيه احدا كما طالق وقصد معنيته في هذا المثال والمثال قبله وفي تعاقب الرجل طلاق زوجتيه بمقتضى ما يصرح بكل ذلك في الارشاد وهو ظاهر اه سم (قوله فهو أولى من قوله) أي لان الواو لطلاق الجمع قصد بالجهل المقارن للطلاق وقصد صورته الشارح بقوله أو كانت حال الطلاق في ظلمة اه روى وفي نسخة فهو أعم اه ع ش (قوله وقف وجوبا) أي ولا رجعة ولا يصح أن يقول راجعت المطلق منكم لانها غير معينة عنده اه حل (قوله وقف حتى يعلم) أي طرمة احدها ما يقينا ولا تدخل للاجتهاد هنا اه شرح مر (قوله من قربان وغيره) يشمل النظر بغير شهوة اه حل (قوله حتى يعلمها) ظاهره وان أمكن معرفة ذلك والوقوف عليه وهذا يفيد ان البيان محض حتمهما الآن يقال الساقط المطالبة منهما أو أياهما فيطالب بذلك الحق الله تعالى حر اه حل (قوله بل يحلف انه لم يطلقها) واذا حلف هل تطلق الثانية ينبغي أن لا تطلق اه حل (قوله وقضى بطلاقها) أي ظاهر الا باطنا وليس له أن يظاهر الثانية لان رد اليمين ليس كالقرار الصريح فلا يقال قياسا على ما سبق أي اذا قال في بيانه اردت هذه حيث يجوز له أن يظاهر الاخرى لان ذلك اقرار صريح وقد فرغوا بين الاقرار الصريح وما في معناه في القتل فان قالت الاخرى ذلك فيحلف لها فان نكل جافت وطلقت أي ظاهر الا باطنا اه حل (قوله وأجنبية) أي حرة كانت أو أمة وأمة نفسه كالأجنبية مخرج بها الأجنبية والبهيمة فلا يقبل وتعلق الزوجية قطعانم ان كانت الأجنبية مطلقة ولو من غير طلاق زوجته الا ان قصد هالان الاصل بقاء الزوجية مع صدق لفظ احدها ما عليها مصادفة واحدا ويجري ما ذكر فيه الوفا لأم زوجته بتلك طالق اه قل على الجلال (قوله وقصد الأجنبية) أي فان لم يقصد الأجنبية طلقت زوجته ما لم يعرف وقوع الطلاق على الأجنبية منه أو من غير موالاتهم بحكم وقوع الطلاق على زوجته لان صيغته الآن كأنهم اخبر اه حل (قوله لاحتمال اللفظ لذلك) أي لانهم يحمل لطلاق في الجملة ومن ثم لو قال لها ولرجل أو دابة ذلك وقال قصدت الرجل أو الدابة لم يقبل كقوله لا لأم زوجته بتلك طالق وأراد غير زوجته حيث يصدق لذلك فان لم يرد غير زوجته طلقت ما لم يقع طلاق على غير زوجته والام تطلق زوجته اه حل (قوله لان قال زينب طالق) أي ابتداء أو بعد سؤال طلاق زينب اه حل (قوله فلا يقبل قوله ظاهرا)

بين الخنث في الزوجية فانه منهم باسقاط ارثها وارتفاق العبد (بل يقرع) بينهما فلعل القرعة تخرج على العبد فانهم مؤثرون في العتق دون الطلاق (فإن قرع) أي العبد أي خرجت القرعة عليه (عتق) بان كان التعاقب في الهبة أو في مرض الموت وخرج من الثلث أو أجاز الوارث وورث الزوجية الا اذا ادعت طلاقا باثنا (أو قرعت) أي الزوجية أي خرجت القرعة عليها (بقي الاشكال) اذا أثر للقرعة في الطلاق كالم والورع ان ترك الميراث اما اذا لم يتهم بان بين الخنث في العبد فيقبل بيانه لانه انما أضرب نفسه (ولو طلق احدا) زوجتيه بعينها) كان خاطبها بطلاق واحد أو نوادا بقوله احدا كما طالق (وجعلها) كان نسبها أو كانت حال الطلاق في ظلمة فهو أولى من قوله ثم جعلها (وقف) وجوبا الامر من قربان وغيره (حتى يعلمها) (ولا يطالب ببيان) لها (ان صدقناه في جهله) هم الان الحق لهما فان كذبتاه وبادرت واحدة وقالت انا المطلقة لم يكفه في الجواب نسبت أولا أدري لانه الذي ورط نفسه بل يحلف انه لم يطلقها فان نكل حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لزوم جتيه احدا كما طالق وقصد الأجنبية) بان قال قصدتها (قبل) قوله (ييمينه) لاحتمال اللفظ لذلك وقولي ييمينه من زبادي (لان قال زينب طالق) وليس زوجته زينب (وقصد الأجنبية) اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهرا لانه خلاف الظاهر

وان

(أو) قال (لزوجتيه أحدا كما طالق وقع) فلا يتوقف وقوعه على تعيين أو بيان ولهذا منع منهما قبل ذلك (ووجب فوراً) بقيد زنته بقولي (في) طلاق (بأن تعينها ان أبيهما) في طلاقه (وبيانها ان عينها) في طلاقه (وبيانها المطلقة منهما) فان أخر ذلك بلا عذر عصى فان امتنع عزر (و) وجب (اعتزالهما) لالتباس المباحة بغيرها (ومؤنتهما) هو أعم من قوله ونفقة - ما لحبسهما عنده حبس الزوجان) إلى تعيين أو بيان) وإذا عين أو بين لا يسترد المصروف إلى المطلقة لذلك أما الطلاق الرجعي فلا يجب فيه ذلك فوراً لأن الرجعية زوجة (والوطء) لأحدهما (ليس تعيناً ولا بياناً) للطلاق في غيرها لأحتمال أن يطلق المطلقة ولأن ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدرأ به ولذلك لا تحصل الرجعة بالوطء فتبقى المطلقة بالتعيين والبيان فلو عين الطلاق في وطئه لزمه المهر وان بين فيها وهي بأن لزمه الحد والمهر (ولو قال في بيانه أردت) للطلاق (هذه فبين أو أردت) (هذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه هذه (طلقتا طاهراً)

وان صدقة - الزوجة ما لم تكن تلك الأجنبية فتوقع عليها الطلاق والاقبل قوله طاهر أقول يقصد الأجنبية بان قصد زوجته أو طلاق وقع الطلاق على زوجته وان عهد وقوع الطلاق على غير زوجته والفرق بينه وبين ما تقدم واضح ويدل على ذلك ما لا يحتمل أن يعدل الاسم والعلم لا اشتراك ولا تناول فيه وضعا وكتب أيضاً ما لم يعرف وقوع الطلاق منه أو من غيره على تلك الأجنبية والاقبل قوله طاهر أو الفرق بينهما ان التبادر هنا لزوجه أقوى فلا يؤثر فيه ذلك ولو سمي زوجته بغير اسمها بان قال زوجها حتى فاطمة بنت محمد طالق وزوجه زينب بنت محمد طلقت زوجته ولا يضر الخطأ في الاسم وما أفتى به بعضهم من عدم الوقوع غير صحيح ولو قال نساء العالمين طالق ولا ينفك له لم تطلق زوجته ولو قال ان فعلت كذا فاحداً كما طالق ثم فعله بعد موت أحدهما أو بينوتها تعين الطلاق في الباقية كما أفتى به والد شيخنا لان العبرة بحال وجود الصفة لا بحال التعليق اهـ حل (قوله أو قال لزوجه أحداً كما طالق وقع) ولا يضر وقوعه في محل مبهم لانه تعلم عاقبته بالتعيين لانه يتعين به ان لفظ الايقاع يحصل عليه من حينه والعدة من التعيين ولا بدع في تأخر حسابها من وقت الحكم بالطلاق وقرئ بينهما ج كما ينبغي فراجع اهـ حل ونص عبارته مع الاصل ويقع الطلاق في قوله أحداً كما طالق باللفظ جرمان عين وعلى الاصح ان لم يعين وقبل ان لم يعين فلا يقع الا عند التعيين والالوقع لاني محله ويرد بمنع هذا التلازم وانما اللازم وقوعه في محل مبهم وهو لا يؤثر لان الابهام تعلم عاقبته بالتعيين لانه يتبين به ان لفظ الايقاع يحصل عليه من حينه ألا ترى انه لا يحتاج وقته لفظاً باقاع جديد وتعتبر العدة من اللفظ أيضاً ان قصد منه عينة والافن التعيين ولا بدع في تأخر حسابها من وقت الحكم بالطلاق ألا ترى انه يجب بالنكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب الامن التفريق فان قامت ما الفرق بين الوقوع وبين العدة قلت يفرق بان الوقوع لا ينافي الابهام المطلق لانه حكم الشرع بخلافها فتم أمر حسي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك الابهام لان الطلاق قبل التعيين لم يتوجه لواحدة بخصوصها في الظاهر ولا في نفس الامر انتهت (قوله ووجب فوراً الخ) هذا راجع للمسئلة التي قبله فقط اهـ شيخنا وبعبارة أخرى قوله ووجب فوراً إلى آخر الفصل هذا كله متعلق بقوله أو لزوجه أحداً كما طالق وقع اهـ شيخنا (قوله ووجب فوراً في بيان تعينها ان أبيهما وبيانها ان عين) أي ان طلبناه واحداً فلو لم يطلبناه فلا وجه لا يجابه فاه ابن الرفعة لان دعاهما وحق الله تعالى فيه الانعزال وقد أو جبناه ومدر كمتجه لكن كلامهم صريح في خلافه بوجه ما نبقاهما عنده قد يجزى إلى محذور ولتشوف نفس كل إلى الآخر نظير ما مر في الصداق في تعليم المطلق قبل الدخول وعليه لو استهل أمهل ثلاثة أيام فيما يظهر اهـ شرح مر (قوله تعينها ان أبيهما وبيانها ان عين) الفرق بين التعيين والبيان ان محل الطلاق وهو الزوج متعين عنده في البيان وغير معين عنده في التعيين (قوله أما الطلاق الرجعي الخ) عبارة شرح مر وأما الرجعي فلا يجب فيه تعيين ولا بيان ما ثبت العدة فان انقضت ازمه في الحال كما قاله الاسنوي لان الرجعية زوجة اهـ (قوله فلا يتدارك به) أي بخلاف ملك العين فانه يحصل بالفعل فلو اعتق إحدى أمته بان قال أحداً كما حررت وطئ واحدة كان تعيينها لها حراً وهذا يدل على أنه كلام مستقل لا يتعلق بالبيان فليشأمل اهـ حل (قوله فلو عين الطلاق الخ) أي رجعي أو باتفاق التعيين لا فرق وفي البيان يقيد بالبين ولا حد خلافاً لما في الأنوار لانه في التعيين قبل ان الطلاق لا يقع الا عند التعيين فصار ذلك شبهة دافعة للحد اهـ حل (قوله لزمه المهر) ولا يلزمه الحد وان كان الطلاق بائناً للاختلاف في انها طلقت باللفظ أو لافسقط الحد شبهة اهـ عن (قوله لزمه المهر) طاهر انه لا يجب الحد وان كانت بائناً قال في شرح الروض وهو ظاهر للاختلاف في انما طلقت باللفظ أو لا قال لكن جزم في الأنوار بانه يحدوا الوجه الاول والفرق لا سم (قوله وان بين فيها) أي بعد ان عينها في نيتها حين الطلاق (قوله ولو قال في بيانه أردت هذه) أي شير إلى واحدة وقوله أو هذه أو هذه بل هذه أو هذه مع هذه أي وقد أشير إلى معيتين في الصور الثلاث وقوله أو هذه أي مشير إلى واحدة هذه أي مشير إلى أخرى اهـ من

أصله مع شرح مر (قوله لا قرار بطلاقهما بما قاله) فالطلاق انما هو بالاقرار لا بقوله احدا كما فانه لا يصح اطلاقهما
 معا كسبائي قريبا اه بر اه سم (قوله قال فان نواهما الخ) هل المراد والحالة هذه أي قال ذلك بعد قوله
 اردت هذه وهذه الخ أو ان هذا كلام مستقل أي قال الامام ولو نواهما بقوله احدا كما فان كان الاول فينبغي
 وقوع طلاقهما عليه ظاهرهما واخذة بقوله اردت هذه وهذه اه حل وفي قل على الجلال قوله فان
 نواهما جميعا أي بقوله احدا كما طالق فالوجه انهما لا يطلقان معا بل تطلق واحدة فقط فيساري ما قبله فهو
 دافع لتوهم طلاقهما معا اذا نواهما معا ويخرج في هذين البيان الى التعيين كما مروى بحكم بطلاق الاولى
 منهما كما يأتي وهذا هو الذي يجب فهمه في كلام الامام وما قبل بخلاف ذلك فلا وجه له فليتأمل (قوله فالوجه
 انهما لا يطلقان) أي في الباطن وتطابق واحدة منهما في الباطن وحيث تخرج من البيان الى التعيين
 كذا فعل شيخنا كج ونقلاء عن العبادي وفيه نظر وكان ينبغي ان لا يقع شيء لان الصيغة فاسدة الان يقال
 النية هي التي غير معتبرة فكانه لم ينو به فتطابق واحدة منهما بقوله احدا كما وكتب أيضا ينبغي لا ظاهر او لا باطنا
 وقرر شيخنا ان المراد لا يطلقان باطنا ويطلقان ظاهرا وفيه نظر اه حل (قوله اذا لوجه حل احدا كما
 عليهما جميعا) أي لان نيته لا احداهما الا بعمل به لعدم احتمال لفظهما نواه فيبقى على ايهامه حتى يبين
 ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بان ذلك من حيث الظاهر فتاسب التعليل عليه وهذا من حيث الباطن
 فعملنا بقضية النية الموافقة للفظ دون المخالفة اه شرح مر (قوله بقيت المطالبة) أي المطلق فهو مصدر
 مضاف لفعله ويلزمه ذلك فورا اه شرح مر (قوله فيوقف من تركه كل الخ) انظر لو اعرض عن الميراث
 هل تسقط المطالبة بالبيان ولو كانت المينة احداهما وهي كتابية فلا وجه للمطالبة الا ان لبيان الارث خلافا
 لقضية قوله وان كانت احداهما الخ من ثبوت المطالبة لذلك لكن لا يوقف فليتأمل وليحذر اه مم (قوله
 ولو قبل موتهما) الذي في الحاوي الصغير والبسمة والارشاد وشرحهما عدم قيام الوارث في هذه الصورة لان
 الفرض لا يتبع ددته عدد الزوجات فيوقف الربع أو الثمن حتى يصطلمن والعجب من الكمال المقدسي وغيره
 حيث لم يبينوا مخالفة ذلك لاطلاق المنهاج ثم راجعت الروضة وأصلها فرأيت الحق ما في الارشاد والبسمة اه
 (أقول) عبارة الروض وان مات قبلهما أي قبل البيان والتعيين قام الوارث مقامه في التبيين لا التعيين اه قال
 في شرحه وشمل كلامه ما لو ماتنا قبله أو بعده أو احداهما قبله والاخرى بعده اذا ماتت واحدة منهما أو ماتت
 احداهما دون الاخرى وقال الفقهاء ان مات قبلهما لم يعين وارثه ولم يبين اذا غرض له في ذلك لان ميراث الزوجة
 من ربع وعن توقف بكل حال الى الاصطلاح سواء خلف زوجة أو أكثر بخلاف ما اذا ماتت بعدهما أو بينهما
 فقد يكون له غرض في تعيين احداهما لطلاق اه ثم قال في الروض وشرحه فان توقف الوارث في التبيين بان
 قال لا أعلم ومات الزوج قبل الزوجتين وقف من تركته ميراث الزوجين بينهما حتى يصطلمتا أو يصطلم ورثتهما
 بعدهما وان ماتتا قبله وقف من تركتهما ميراث الزوج كما صرح به الاصل وان مات الزوج وقدمت واحدة
 منهما قبله ثم الاخرى بعده وقف ميراث الزوج من تركته أي الاولى وقف ميراث الزوجين بينهما من تركته
 حتى يحصل الاصطلاح ثم ان بين الوارث الطلاق في المينة منهما أو لا قبل ولم يخلفه لاضراره بنفسه بحرمانه من
 الارث وبشركة الاخرى في ارثه وقبلت شهادته بذلك على باقي الورثة أو بينه في المتأخرة أو كانت باقية لم تمت
 فلو رثت في الاولى تخليفه لانه يروم الشر كذا في تركتها فيصنف على نفي العلم ان مورثه طلقها ولا تقبل شهادته
 أي وارث الزوج على باقي الورثة أي ورنه الزوج بطلاق المتأخرة لانه يبرء النفع بشهادته الخ اه فاطلاق
 الرض ان الوارث البيان مع اسقاطه مقالة الفقهاء ومع قوله فان توقف الخ اعتماد منه خلاف مقالة الفقهاء
 والشارح هنا واقفه في ذلك حيث قال ولو قبل موتهما من مسألة التوقف المذكورة انما تأتي على خلاف
 مقالة الفقهاء كما اشار اليه شيخنا في شرح الارشاد بقوله متى توقف الوارث في التبيين بان قال لا أعلم لم يقدمت

لا قرار بطلاقهما بما قاله
 ورجوعه بذلك عن
 الاقرار بطلاق الاولى لا يقبل
 وخرج بزيادة ظاهر
 الباطن فالملقعة فيه من
 نواهما فقط كما قاله الامام قال
 فان نواهما جميعا فالوجه
 انهما لا يطلقان اذا لوجه
 لحل احدا كما عليهما جميعا
 ولو قال اردت هذه ثم هذه أو
 هذه فهذه حكم بطلاق الاولى
 فقط لفصل الثانية بالترتيب
 أو قال اردت هذه وهذه
 استمر الاجام وخرج بيانه
 ما لو قال في تعيينه شيئا من ذلك
 فانه يحكم بطلاق الاولى فقط
 لان التعيين انشاء اختيار
 لا اخبار عن سابق وليس له
 الاختيار واحدة فيلغود كمر
 اختيار غيرها (ولو ماتتا أو
 احداهما قبل ذلك) أي قبل
 تعيين المعلق أو بيانه (بقيت
 المطالبة) به (بيان) حكم
 (الارث) وان كانت احداهما
 كتابية والاخرى والزوج
 مسلمين فيوقف من تركه كل
 منهما أو احداهما نصيب
 زوج ان توارثا فاذ هين أو
 بين لم يرث من المعلقة ان كان
 الطلاق بائنا ويرث من الاخرى
 (ولو مات) قبل تعيينه أو بيانه
 ولو قبل موتهما أو موت

الزوج قبلهما بناء على انه حينئذ الخ واعتمد مر الاطلاق اه سم (قوله قبل بيان وارثه) قديم في شرح الارشاد بقيد ان يكون الطلاق بائنا وان لا يموت الزوج قبلهما ما وتبع القفال في الثاني وعبارته مع شرحه لشيخنا وكذا بين الوارث المطلقة من الزوجتين في طلاق بقيد زاده بقوله بائن لارجحى لان الرجعية ترشوا عما بين في البائن ان ماتا أو احدهما قبل موت الزوج لان مات الزوج أولاً أى قبلهما فلا يقوم الوارث مقامه في هذه الحالة كما صرح به القفال اه سم (قوله قبل بيان وارثه لاتعيينه) شمل كلامه ما لو ماتا قبله أو بعده أو احدهما قبله والاخرى بعده أو لم تمت واحدة منهما أو ماتت احدهما دون الاخرى ولو شهد اثنان من ورثة الزوج ان المطلقة فلانة قبلت شهادتهما ان مات قبل الزوجتين لاتقاء التهمة بخلاف ما لو ماتا قبله ولو مات بعدهما فبين الوارث واحدة فلو رثة الاخرى تخليفه انه لا يعلم ان الزوج طلق مورثتهم اه شرح مر (قوله أو قرينة) كأن كانت تكثرا لخاصة له (قوله فلو كانت احدهما الخ) تفريع على قوله لاتعيينه فهو تفريع على تعيين الوارث اه شيخنا وانظر قوله فلا رث هل المراد حلا وهو ظاهر أو بالكفاية فما وجهه مع احتمال ان المسئلة هي الزوجية والجواب ان المراد فلا رث بالكفاية ووجهه عدم العلم بالجهة المقتضية للارث لاحتمال ان المطلقة المسئلة فلا رث كالكفاية ولا نظر لاحتمال الا نولانه لا علم فيه اه

*(فصل) في بيان الطلاق السني وغيره أى وما يذكر معه من قوله ولو قال أنت طالق لسنة الى آخر الفصل (قوله وغيره) الغير تحتها قسمان على طريقته أى البدعي والذى لا ولا قسم واحد على طريقته غيره وهو البدعي فالترجمة سالحة للاصطلاحين اه شيخنا (قوله وفيه اصطلاحان) أى في الطلاق من حيث هو بقطع النظر عن كونه سنيا أو بدعيا اه شيخنا (قوله ينقسم الى سني الخ) ضابط الاول ما اجتمع فيه القيد والاربعة الاتية في قوله طلاق موطوءة الخ وضابط الثاني ما اختلف فيه أحد القيدين الاخيرين من الاربعة وضابط الثالث ما اختلف فيه أحد الاولين منها انتهى والسني تسمية اصطلاحية ليس فيها منسوب ومنسوب اليه وكذا البدعي اه (قوله وفسر قائله السني بالجائز) أى فيكون القسم الثالث على الاصطلاح الاول وهو الذى لا سني ولا يدعى داخلا في السني على الاصطلاح الثاني ومراده بالجائز ما ليس خروما فيشمل الاقسام الاربعة التي في الشارح وعلى طريقة المصنف يكون السني عبارة عما وجد فيه الضابط الاتي وان كانت تعتبره الاحكام الاربعة كما انها تعتبرى الذى لا ولا فهو مجرد اصطلاح لان مراده بالسني المنسوب لسنة أى الطريقة لان الذى لا ولا منسوب اليها أيضا فهو مجرد اصطلاح بخلافه على الاتي خروفا للسني منسوب اليها اه شيخنا (قوله وقسم جماعة الخ) لا يخفى ان هذا التقسيم لا ينافي التقسيم السابق وأن أقسامه لا تخرج عن أقسام التقسيم السابق كما يعرف ذلك بآدنى تأمل اه سم (قوله الى واجب) أى بخير لان الواجب ما الطلاق أو الفسقة أو يحدل على الوجوب العيني بان امتنع من الوطء أو قام به مانع كفى شرح الروض وقال بعضهم انظر ما المراد بالوجوب هنا اه ويمكن أن يقال المراد به هنا انه اذا امتنع من الطلاق يجبر عليه أو يوقعه الحاكم نيابة عنه اه (قوله كطلاق غير مستقيمة الحال) أى وطلاق من خاف أن لا يقيم حدود الله في الزوجية من رأى ربة يخاف معها على الفراش اه شورى (قوله كسنة الخلق) أى اساءة لا تختمل والافكل امرأة فيها اساءة اه شيخنا عزيرى (قوله كسنة الخلق) أى وهو بهواها اه حل (قوله وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا بهواها) أى وهى مستقيمة الحال وإشارة الامام أخذوها من حكمه على هذه بان طلاقها غير مكروه وفيه ان هذا يصدق بخلاف الاول اه حل وعبارة الشورى قوله وأشار الامام الخ ولا يوجد فيه مباح مستوى الطرفين هكذا حكاه النووي في شرح مسلم قاله العلاءى ويمكن أن يوجد عند تعارض مقتضى الفراق وضده فى رأى الزوج كذا في الاشياء للسيوطى بعد حكايته الاقسام الاربعة الاول انتهت (قوله طلاق موطوءة الخ) اعتبر في كونه سنيا قبودا أو ربة أو لها هذا وثانها قوله تعتد باقراء وثالثها قوله ان ابتدائها عقبه ورابعها قوله ولم يطأ في طهر الخ ثم ان القيد من الاولين مقسم لكل

احداهما (قبل بيان وارثه لاتعيينه) لان البيان انجاء يمكن وقوف الوارث عليه بخير أو قرينة والتعيين اختيار شهوة فلا يخلفه الوارث فيه فلو كانت احداهما كفاية والاخرى والزوج مسلمين وابهمت المطلقة فلا رث *(فصل) في بيان الطلاق السني وغيره وفيه اصطلاحان أحدهما وهو المشهور ينقسم الى سني وبدعي ولا ولا جريت عليه وثانها ينقسم الى سني وبدعي وحري عليه الاصل وفسر قائله السني بالجائز والبدعي بالحرام وقسم جماعة الطلاق الى واجب كطلاق المولى ومنسوب كطلاق فقير مستقيمة الحال كسنة الخلق ومكروه كسنة مستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا بهواها ولا تسمع نفسه بموتها من غير غنى بها وعلى الاول (طلاق موطوءة) ولو في دير (تعتد باقراء سني ان ابتدائها) أى الاقراء (عقبه) أى الطلاق بان كانت حائلا أو حاملا من زنا

وهي تحيض وطلقها مع آخر
نحو حيض أو في طهر قبل
آخره أو علق طلاقها بمضي
بعضه أو بآخره نحو حيض
(ولم يطق) دا (في طهر طلقها
(فيه أو علق) طلاقها (بمضي
بعضه ولا) وطئها (في نحو
حيض قبله ولا في نحو حيض
طاق مع آخره أو علق به)
أي بأخره وذلك لاستعقبه
الشروع في العدة وعدم
الندم فيمن ذكرت وقد قال
تعالى إذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن أي في
الوقت الذي يشرع فيه في
العدة وفي الصحيحين أن ابن
عمر طلق امرأته وهي حائض
فذكر ذلك عمر للنبي صلى
الله عليه وسلم لم يقل مره
فلا رجوعها ثم لم يسكها حتى
تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن
شاء أمسكها وإن شاء طلقها
قبل أن يجامع فذلك العدة
التي أمر الله أن يطلق لها
النساء واختلف في عدة الغاية
بأنخير الطلاق إلى الطهر
الثاني وإن لم يكن شرطاً فقبل
للتأخير الرجعة لغرض
الطلاق لو طلق في الطهر
الأول حتى قيل إنه يندب
الوطء فيسهو أن كان الأصح
بخلافه وقيل عقوبة وتعليقاً
(والا) بأن كانت حاملاً من
زنا وهي لا تحيض أو من شبهة
أو علق طلاقها بمضي بعض
نحو حيض أو بآخر طهر
أو طلقها مع آخره أو في نحو

من السني وأبدى والتميز بينهما أنه هو بحسب القيد من الأخيرين فإن وجد أن سنياً وإن انتفياً أو أحدهما
كان بدعيًا فقله والافدعي مقابل لقوله أن ابتدأها عقبه ولم يطق الخ وأما القسم الثالث فهو الذي تخلف فيه
القيدان الأولان هذا وقد صور الشارح قوله أن ابتدأها عقبه بقوله بأن كانت حائلاً الخ مع قوله وطلقها مع آخر
نحو حيض الخ وأخذ هذا أي قوله وطلقها مع آخر نحو حيض الخ من قول المتن في القيد الأخير ولم يطق في طهر
طلق فيه الخ إذ يستفاد منه أن ضابط السني أن يقع في أثناء طهر تحيض أو تعليقا أو مع آخر حيض كذلك
ويظهر من كلامه أن صور السني ثمانية لأنه قال بأن كانت حائلاً أو حاملاً من زنا فإن صورتيه أن تضر بان
في الأربع المأخوذة من قوله فطلقها مع آخر نحو حيض الخ ولما فسره قوله أن ابتدأها عقبه بقوله بأن كانت
حائلاً الخ مع قوله وطلقها مع آخر نحو حيض الخ فسر محتر في بيان البدعي بقوله بأن كانت حاملاً من زنا وهي
لا تحيض أو من شبهة هاتان صورتان محتر زقوله بأن كانت حائلاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض وبقوله أو علق
طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ أي أو كانت حائلاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض لكنه علق طلاقها الخ فهذا
محتر زقوله سابقاً وطلقها مع آخر نحو حيض الخ وقد اشتمل هذا المحتر على عشر صور لأن قوله بأن كانت حاملاً
من زنا وهي لا تحيض أو من شبهة صورتان وقوله أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ فسر ثمان صور
لأنها إما حائلاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض هاتان صورتان تضر بان في الأربع المأخوذة من قوله أو علق طلاقها
الخ مع صورتين السابقتين هذا وقوله أو وطئها في طهر طلقها فيه الخ محتر ز القيد الأخير وهو قوله ولم يطق
في طهر الخ وقد اشتمل هذا المحتر على ست صور أشار لثنتين بقوله أو وطئها في طهر الخ ولثنتين بي بقوله
أو وطئها في نحو حيض قبله ولثنتين بقوله أو في نحو حيض الخ وتضرب الستة في ثنتين وهما المفادتان بأوفي قوله
أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ وهما الحائلة والحامل من زنا وهي تحيض باثني عشرة وكلها أمادها
مفهوم القيد الأخير فحصل أن صور البدعي اثنتان وعشرون ترجع إلى قسمين قسم لا تستعقب فيه الشروع
في العدة وهو عشر صور التي هي محتر ز قوله أن ابتدأها عقبه وقسم تستعقب فيه الشروع في العدة وهو اثنتان
عشرة صور التي هي محتر ز قوله ولم يطق في طهر الخ (قوله وهي تحيض) أي وقته والافترض أن من ذوات
الأقراء اه شيخنا (قوله أو في طهر قبل آخره) وأما إذا كان مع آخره فبدعي كباقي (قوله أو بآخر نحو
حيض) بأن قال أنت طالق مع أو في أو عند آخر حيض مثلاً اه شوبري (قوله ولم يطقها في طهر الخ) حاصل
كلامه أنه أن طلقها في الطهر تحيض أو تعليقا اشترط أن لا يطقها في ذلك الطهر ولا في الحيض الذي قبله وإن
طلقها مع آخر الحيض تحيض أو تعليقا اشترط أن لا يطقها في ذلك الحيض اه شيخنا قوله ولا في نحو حيض
طاق مع آخره) قضيته وإن وطئ في طهر قبله وهو كذلك لأن الحيض يدل على أنه لم يعلق اه حل (قوله
وذلك) أي كونه سنياً لاستعقبه الخ أشار به إلى ضابط السني وهو أن تشرع في العدة مع عدم الندم (قوله أي
في الوقت الذي يشرع فيه الخ) واعتبار عدم الندم أخذه الأئمة من دليل آخر اه حل (قوله أن ابن عمر
طلق امرأته وهي حائض) واسمها آمنه كما قاله النووي كذا بهامش صحيح الظاهر من عدالة ابن عمر أنه حين
طلقها لم يكن عالماً بحيضها ولم يكن بلغه حرمة الطلاق في الحيض أو أنه لم يكن شرع التحريم اه عس على
مر (قوله للتأخير الرجعة لغرض الطلاق) في الدليل نقص أي وقد نهى عن النكاح لغرض الطلاق في صورة
الحمل فالرجعة مثله فهي منهي عنها اه شيخنا (قوله للتأخير الرجعة لغرض الطلاق) أي ولا ينبغي ذلك لما
فيه من كسر قلب المرأة اه حل (قوله وقيل عقوبة) أي لخصوص ابن عمر (قوله والابن كانت حاملاً من
زنا وهي لا تحيض) أي بناء على أن زمن الحمل لا يحسب من العدة كما صرح به في شرح الروض وفيه نظير
ينبغي أنه إذا سبق حل الزنا حيض حسب قراء حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعيًا ولا يحسب على ما إذا لم
تحض قبله لأن الغرض أنما تعتد باقراء ولا يوجد ذلك إلا أن سبق لها حيض اه حلي (قوله أو في نحو

حيض قبل آخره) قال في شرح الروض ولو في عدة طلاق رجعي اه وهو مبني على انها تستأنف العدة لهذا الطلاق والصحيح انها تبين فلا يحرم اذا تطويل اه مر اه سم (قوله والا فبدعي) سيأتي في العدد ان المخيرة تعد بثلاثة أشهر وانها اذا طلقت في اثناء شهر حسب قرآن زاد على خمسة عشر يوماً وان كان خمسة عشر فاقل لا يحسب قرأ وحيتئذ قد يقال القياس انها ان طلقت في اثناء شهر وقد بقي خمسة عشر فاقل فالطلاق بدعي لان هذا الباقي لا يحسب قرأ فهي لا تشرع في العدة عقب الطلاق والابن انطبق الطلاق على أول الشهر أو كان الباقي أكثر من خمسة عشر فالطلاق سني لانها تشرع في العدة عقب الطلاق فلي تأمل في سيأتي في الشارح ما يخالفه الا ان يحمل على ذلك اه سم (قوله وان سألته طلاقاً بلا عوض) هذه الغاية للرود عبارة أصله مع شرح مر وقيل ان سألته أي الطلاق في الحيض لم يحرم لرضاها بطول المدة والاصح التحريم لانها قد سألته كاذبة ككفو شأنهن ولو عاق الطلاق باختياراً فانتبه في حال الحيض فختارة قال الا ذرعي فيمكن ان يقال هو كالمطلقة بأسوأها أي فيحرم أي حيث كان يعلم وجود الصفات البسطة وهو ظاهر ولو تحققت رغبتها فيه لم يحرم (قوله أو اختلعا أجنبي) أي ما لم تأذن له في الاختلاع فان أذنت له في اختلعاها انتج انه كاختلاع نفسه ان كان بماله أو الا فكأن اختلعه اه شرح مر وقوله ان كان بماله أي ان كان الاذن في اختلعاها بماله وان اختلعت من ماله لان اذنها على الوجه المذكور محقق لرغبتها اه ع ش عليه (قوله وذلك لخالفته الخ) غرضه اثبات صور البدعي الاثني والعشرين بالدليل لكنها قسمان قسم ليس فيه استعقاب الشروع في العدة وهو عشرة التي هي محترقة قوله ان ابتدأتها عقبه وقسم فيه الاستعقاب وهو اثناء عشر التي هي محترقة قوله ولم يطأها في طهر طلق فيه الخ فاشارة عشرة بقوله وذلك لخالفته فيما اذا طلقها في حيض أي تخيراً أو تعليقاً وهي حائل أو حامل من زنا هذه أربع صور وذكرنا في قوله وزمن حمل زنا لا حيض فيه وزمن حمل شبهة وأشار إلى أربعة بقوله وآخر طهر الخ أي وهي حائل أو حامل من زنا وأشار إلى عشرة بقوله ولادائه فيما بقي الخ أي وهو الصور الاثناء عشر أي اداء قريبات أربع صور وهو ما اذا وطئ في الطهر الذي طلق في اثنائه تخيراً أو تعليقاً وهي حائل أو حامل من زنا وهي تخيض أو بعيدة في ثمانية أشار لها بقوله وألقوا الوطء في الحيض أي الذي طلق في طهر بعده تخيراً أو تعليقاً والذي طلق مع آخره تخيراً أو تعليقاً وفي كل من الاربعة هي امحائل أو حامل من زنا وهي تخيض تأمل (قوله وذلك لخالفته الخ) استدلالاً بالآية على صورتين من الستة الاولى وقاس الاربعة الباقية منها على ما دلل عليه الآية ولم أعرف وجه ذلك وما المانع من الاستدلال بها على كونه بدعي في الستة اذ في كلامهم عقب الطلاق الشروع في العدة فقد طلقها في وقت لا تشرع فيه في العدة تأمل (قوله وزمن الحيض لا يحسب من العدة) هذا من تمام التعليل والخالفته محققة في ست صور التي تمها بقوله ومثله الخ وعدم الخالفته في شتى عشرة صور وتوكلن فيها على أخرى وهي الندم وقوله والمعنى في ذلك أي في كون الخالفته تنج كونه بدعي فهو علة للعلية (قوله وزمن حمل زنا لا حيض فيه) أي ولم تخض قبله ولم تنفس بخلاف ما فيه حيض لانقضاء عدتها بالاقرار والكلام فبين نكحها حاملاً من زنا أو أمالو زنت وهي في نكاحه فملت فيجوز له طلاقها وان لم تخض لعدم صبر النفس على عشرتها حينئذ قاله ج وقال شيخنا وهو متجه غير ان كلامهم يخالفه اذ المنظور اليه تضررها لا تضرره اه حل (قوله وكون بقية الخ) هذا عطف على قوله لاحتمال الخ وهذا جواب عما يقال ان الرحم اذا كان فيه الحيض لا يقبل المنى ولو قلنا بان الحامل تخيض فذلك بعد اشتغاله بالمني فأجاب عنه بقوله لاحتمال الخ (قوله وتنبأ الخروج) أي قبل ان يطأها اذا وطئ بعد ذلك ونخرج الحيض بعد الوطء لا يدل خروجه على براءة الرحم لما ذكرنا من انه تنبأ للخروج قبل الوطء وصار في رحم لكن هذا التعليل انما يظهر على القول بأن الحامل لا تخيض والمعمد خلافه اه شيخنا عزيزي (قوله واستدخال المنى كلوطه) هل ولو في الدبر أخذاً مما قبله اه سم على

حيض قبل آخره أو وطئها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمضي بعضه أو وطئها في نحو حيض قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به (فبدعي) وان سألته طلاقاً بلا عوض أو اختلعا أجنبي وذلك لخالفته فيما اذا طلقها في حيض قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وزمن الحيض لا يحسب من العدة ومثله النفاس وزمن حمل زنا لا حيض فيه وزمن حمل شبهة وآخر طهر علق به الطلاق أو طلق معه والمعنى في ذلك تضررها بطول مدة التربص ولادائه فيما بقي الى الندم عند ظهور الحمل فان الانسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر هو والولد والخم الوطء في الحيض بالوطء في الطهر لاحتمال العلوق فيه وكون بقية مما دفعته الطبيعة أولاً ونهياً للخروج والخم الوطء في الدبر بالوطء في القبل لثبوت النسب وجوب العدة بهما واستدخال المنى كلوطه وقولي أو علق بمضي بعضه مع نحو الاولى ومع قولي ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به ومع أشياء آخر من زيادتي من البدعي ما لو قسم لاحدى زوجتيه

ثم طلق الاخرى قبل الميث
 عند هاتاه يا ثم كاذ كره
 الشيخان ويستثنى من
 الطلاق في زمن البدعة طلاق
 المولى اذا طول به وطلاق
 القاضي عليه وطلاق
 الحكمين في الشقاق فليس
 بدعي كانه ليس بدعي
 (وطلاق غيرها) أي غير
 الموطوءة المذكورة بأن لم
 توطأ أو كانت صغيرة أو آيسة
 أو حاملا منه (ودخل زوجة
 في زمن) (بدعة بعوض منها
 لا بدعي لا تنفاه
 مامر في السني وفي البدعي
 ولان اقتداء المختلعة يقتضي
 حاجتها الى الخلاص بالفراق
 ورضاها بطول البتة
 وأخذ العوض يؤكدها عية
 الفراق ويبعد احتمال الندم
 والحامل وان تضررت بالطول
 في بعض الصور فقد استعقب
 الطلاق شرعها في العدة
 فلان دم ومن هذا القسم طلاق
 المتخيرة لانه لم يقع في طهر محقق
 ولا في حيض محقق (والبدعي
 حرام) للنهي عنه والعبرة في
 الطلاق المتخير بوقته وفي المعلق
 بوقت وجود الصفة الا اذا
 جهل وقوعه في زمن البدعة
 فالطلاق وان كان بدعي الاثم
 فيه (وسن لفاعله) اذا لم
 يستوف عدد الطلاق
 (رجعة) لخبر ابن عمر السابق
 وفي رواية فيه مره فليراجعها
 ثم ليطلقها طاهر اقبل ان
 يحسها ان أرادو يقام بما
 فيه بقية صور البدعي وسن
 الرجعة ينتهي

يج وفيه نظر والاقرب نعم ثم رأيت في شرح الروض التصريح بما قاله شيخنا وعبارته أو اسندت دخلت ماء
 المحترم ولو في حيض قبله أو في الدبر اه ع ش على مر ومثله الشوري (قوله ثم طلق الاخرى قبل الميث
 عندها) أي ولو بسؤالها له في ذلك بعوض لان ذلك لا يسقط حتمها ثم رأيت شيخنا نقل عن الاذري وابن الرفعة
 انه متى سألت سعة طاحها لانه متضمن لرضاها ثم قال الان كلامهم يخالفه ولو اسندت رضاها في اسقاط حتمها
 ورضيت سقط وتجب عليه الرجعة ان كان الطلاق رجعيا والتجديد ان كان بائنا ولو بعد موت ضرته وهل
 يجب عليه ان يتزوجها اذا طلقها ثلاثا ونكحت آخر ثم طلقها الا ستر اه حل (قوله فانه يا ثم) أي ويجب عليه
 ان يراجعها ان طلقها رجعيا ولم تنقض العدة وان يجدد نكاحها ان لم يطلق رجعيا او انقضت العدة ويجب
 على من خاف العنت وتعين الزوج طريقا في دفعه ان يتزوج اه مر * (فرع) * نجز الطلاق مع
 آخر الحيض طائفا انه آخر الطهر ينبغي وقاما لم انه بدعي فيه الاثم لانه مراغم للشرع بخلاف عكسه واظن
 ان المسئلة منقولة فليراجع اه سم (قوله وطلاق الحكمين) أي أحد الحكمين وهو حكم الزوج اذا
 رأى فيه مصلحة اه شيخنا وانما ينسب للحكمين معان حيث انهما يتشاوران فيه ويتوافقان عليه وان
 كان الذي يوقعه هو حكم الزوج فقط (قوله وطلاق غيرها) تحت الغير أربعة كاذ كره الشارح وقوله ودخل
 زوجة الخ صورة خامسة ويراد على الخمسة الثلاثة التي ذكرها الشارح بقوله واستثنى من الطلاق في زمن البدعة
 الخ ويراد عليها أيضا الصورة التي ذكرها الشارح بقوله ومن هذا القسم طلاق المتخيرة الخ فجعله صور الذي
 لا ولا تسعة وتقدم ان صور السني ثمانية وصور البدعي اثنان وعشرون تأمل (قوله بعوض منها) قضيته انه لو
 فالتله طلقني على ألف فطلق مجانا كان بدعي الا ان يراد بالعوض منها ذكر اه حل (قوله لاسني ولا بدعي)
 من هذا القسم طلاق الرجعية وعبارة العباب وغيرهما أي غير السني والبدعي كطلاق صغيرة أو آيسة أو
 رجعية اه وذلك مبني على ان الرجعية اذا طلقت في العدة تبنى ولا تستأنف وما في شرح الروض مما يخالف
 ذلك مبني على انها تستأنف وهو مرجوح فليستأمل اه مم (قوله لا تنفاه مامر) أي من التعاليل في
 السني والبدعي وهو مسلم في انتفاء تعليل البدعي وأما تعليل السني فهو موجود هنا كما لا يخفى فليستأمل اه
 شيخنا (قوله والبدعي حرام) أي وأما القسمان الاخران فخبران لان النهي انما هو عن البدعي اه سم
 (قوله وسن لفاعله رجعة) واذا رجع ارتفع الاثم من أصله وحل الاستيجاب مالم يصد الرجعة لاجل الطلاق
 والا كانت مكرهة على ما تقدم اه حل (قوله وسن لفاعله رجعة) بل يكره تركها كما لا يخفى في الروضة
 ويؤيده مامر من ان الخلاف في الوجوب يقوم مقام النهي عن الترك كفسل الجمعة اه شرح مر (قوله
 لخبر ابن عمر السابق) في أصل دلالة الخبر على النذب نظر لان القاعدة الاصولية ان الامر بالامر بالشئ ليس
 أمرا به فان عمر ليس مامورا من النبي اه شيخنا على ان قوله وسن لفاعله رجعة مشكل اذا الرجعة توبة
 والتوبة واجبة اه وعبارة شرح مر ولم تجب الرجعة لان الامر بالامر بالشئ ليس أمرا بذلك الشئ
 وايس في فليراجعها أمر لابن عمر لانه تفريع على أمر عمر فالحق في فليراجعها لاجل أمره لكونك والده
 واستفادة النذب منه حيث انما هي من القرينة واذا راجع ارتفع الاثم المتعلق بحتمها لان الرجعة طاعة لا ضرر
 من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبما تقر راندفع القول بان دفع الرجعة لا تحريم كالتوبة
 يدل على وجوبها اذ كون الشئ بمنزلة الواجب في خصوصيته من خصوصياته لا يقتضي وجوبه انتهت (قوله
 وفي رواية فيه الخ) أي في هذه الرواية لتفيد صرف الامر عن الوجوب حيث قال ان أراد اه شيخنا وفيه ان
 الخبر السابق مصرح بالمشيئة أيضا فلم يظهر لالتيان به هذه الرواية نكته وفيه أيضا ان قوله ان أراد راجع
 للطلاق كما هو الظاهر واذا كان كذلك لم يكن فيه إشارة الى ان الرجعة غير واجبة اذ يمكن ان يقال انها
 واجبة والطلاق بعددها موكول بالمشيئة والارادة تأمل (قوله وسن الرجعة ينتهي الخ) أي فسن ما بقي

بِرَّ والزمن البدعة) ولو قال أنت طالق لسنة أو طلاقاً حسنة أو أحسن طلاقاً أو أجله أو أنت طالق لبدعة أو طلاقاً قبيحة أو أضع طلاقاً أو الخشيه
وهي في حال (سنة) في الأربع الأول (أو) في حال (بدعة) في الأربع الآخر (طلقت) في الحال (والا) أي وان لم تكن اذ ذلك في حال سنة في
الأربع الأول ولا بدعة في الأربع الآخر (فبالصفة) تطلق كسائر صور التعليق فان نوى ٣٦١ بما قاله تعالى عليه بان كانت في حال بدعة في
الأربع الأول أو سنة في

الأربع الآخر ونوى الوقوع
في الحال لان طلاقها في الأربع
الأول حسن لسوء خلقها مثلاً
وفي الأربع الآخر قبيح لحسن
خلقها مثلاً وقع في الحال هذا
كله اذا قاله لمن يكون طلاقها
سبياً أو بدعيًا فلو قاله لمن
لا يتصف طلاقها بذلك وقع
في الحال مطلقاً ولا يغوز كـ
السنة والبدعة (أو) قال أنت
طالق (طاقة سنية بدعية أو
حسنة قبيحة وقع حالاً) ويلغو
ذكر الصفتين لتضادهما ثم
ان فسر كل صفة بمعنى كالحسن
من حيث الوقت والقبح من
حيث العدد قبل وان تأخر
الوقوع لان ضرر وقوع العدد
أكثر من فائدة تأخر الوقوع
نقله الشيخان عن السرخسي
وأقراءه (وجاز جمع الطلقات)
ولو دفعة لا تتفاء الحرمه
والاولى له تركه بان يفرقهن
على الأقراء أو الأشهر ليمكن
من الرجعة أو التجديد ان ندم
قال الزركشي واللام في
الطلقات لله الهد الشرعي وهي
الثلث فلو طلق أربعاً قال
الرويان عزروا ظاهر كلام
ابن الرفعة انه يائمه انتهى (ولو
قال) لموطاة أنت طالق

الحبض الذي طلق فيه والطاهر الذي طلق فيه والحبض الذي بعده دون ما بعد ذلك لا تتقالها الى حاله يحل
فيها طلاقها كما أفاده ابن قاضي عجلون اه شيخنا اه شوري وعبارة الحلبي وقوله وسن الرجعة ينتهي الخ فذا
طلقها حائضاً فزمن البدعة بقية تلك الحيضة أو طاهر فزمن البدعة بقية ذلك الطاهر والحيضة التالية له
انتهت (قوله ولو قال أنت طالق لسنة الخ) عبارة الروض وشرحه * (فرع) * اللام فيما يعهد
انتظاره وتكرره للتوقيت كانت طالق لسنة أو للبدعة وهي ممن لها سنة وبدعة فلا تطلق الا في حال السنة
أو البدعة لانها حالتان منتظرتان بتعاقبان تعاقب البالي والايام ويتكرر ان تكرر الاسابيع والشهور
فاسببه قوله أنت طالق لرمضان معناه اذا جاء رمضان فانت طالق نعم لو قال أردت الايقاع في الحال قبل لانه
غير متهم فيما فيه تغليظ عليه مع احتمال اللفظ لذلك ذكره الاصل واللام فيما لا يعهد انتظاره وتكرره للتعليل
كطاقة لرمضان زيد أو قدمه أو البدعة أو السنة وهي صغيرة أو حال أو نحوها ممن لا سنة لها ولا بدعة فطلاق
في الحال وان لم ير ضرراً لم يرد لم يرد المعنى فعلت هذا ليرضى أو يهدم وتزل ذلك منزلة قول السيد أنت
حر لوجه الله تعالى فلونوى بها التعليق لم يقبل ظاهر او يدين كما لو قال أنت طالق وقال نويت طلاقها من الوثاق
ولو قال في الصغيرة ونحوها أنت طالق لوقت البدعة أو لوقت السنة ونوى التعليق قبل لتصرحه بالوقت وان
لم ينو وقع الطلاق في الحال كما نقل ذلك الاصل عن سبط الغزالي تفهيماً وأقره وقوله أنت طالق لرمضان زيد
أو لقدمه تعليق كقوله ان رضى أو قدم وقوله لمن لها سنة وبدعة أنت طالق لا لسنة كقوله أنت
طالق للبدعة وعكسه أي وقوله لها أنت طالق لا للبدعة كعكسه أي كقوله أنت طالق لسنة وقوله سنة الطلاق
أو طلاق سنية كقوله لسنة وقوله بدعة الطلاق أو طلاق بدعية كقوله للبدعة صرح به الاصل اه (قوله
ولو قال أنت طالق لسنة الخ) فان صرح بالوقت بان قال لوقت السنة أو لوقت البدعة قال في البسيط وأقراءه
ان لم ينو شيئاً فالظاهر الوقوع في الحال وان أراد التأقيت بمنظار فيجوز عمل بقوله اه شرح هر (قوله فان نوى
بما قاله الخ) جوابه قوله وقع في الحال اه شيخنا (قوله لان طلاقها في الأربع الخ) تعليل لوجوبه وصف
الطاقة بالحسن مع انها في هذه الحالة في زمن البدعة وكذا يقال فيما بعده (قوله وقع في الحال مطلقاً) أي
لان اللام فيها للتعليل وهو لا يقتضي حصول المعال به اه شرح هر ومن ثم وقع حالاً في أنت طالق لرمضان
زيد أو قدمه وان كره أو لم يقدم وقوله مطلقاً أي سواء نوى الوقوع في الحال أم لا اه شوري (قوله من حيث
العددي) أي بان نوى بطاقة بدعية ثلاثاً وثنتين وقوله قبل وان تأخر الوقوع بان كانت وقت الطلاق في
زمن البدعة فلا يقع الطلاق الا اذا جاء زمن السنة (قوله أكثر من فائدة تأخر الوقوع) يعني ان وقوع الثلاث
وان تأخر الى طهرها أشد ضرراً عليه من وقوع طلاقه في الحال لان المرأة تبين منه بينونة كبرى والفائدة تمتعه
بالزوجة من حين تلفظه بالطلاق الى ان تطهر ويقع عليها فهذه الفائدة لا تقابل بالضرر الذي يحصل له من
وقوع الثلاث وهذا جواب عن جعل الفصح راجعاً الى العدد دون الزمن اه شيخنا (قوله ولو دفعة) صورة
ما قبل الغاية ان يقول أنت طالق أنت طالق وصورة الغاية ان يقول أنت طالق ثلاثاً اه شيخنا (قوله أنه
يائمه) المعتمد أنه لا يائمه ولا تعزير اه زى أي فيكون المصنف قديماً بالثلاث لعدم الخلاف فيها في المذهب
واما الزائد عليها ففيه خلاف في المذهب وقد علمت الصحيح منه (قوله ودين غيره) والتدين لغة أن يوكل الى دينه
وامتلاحاً عدم الوقوع فيما بينه وبين الله تعالى ان كان صادقا الا على الوجه الذي أراده اه امداد اه

(٤٦ - جل منهج بع) (ثلاثاً وثلاثاً السنة تفسرها) (بتفريقها على اقراء) بان قال أوقعت في كل قرء طلاقاً (قبل ممن يعتقد
تحريم الجمع) للثلاث دفعة كما كملوا فافضة تفسيره لا اعتقاده (ودين غيره) أي وكل الى دينه فيما نواه فلا يقبل ظاهر الخالفته مقتضى اللفظ من
وقوع الطلاق دفعة في الحال في الاولى وفي الثانية ان كان طلاق المرأة فيه سبياً او حين تطهر ان كان بدعيًا او يعمل بما نواه باطنان كان صادقا بان

شوبري (قوله ولها تمكينه ان ظنت صدقه) مفهومه انه لا يجب عليها التمكين ولعل وجهه ان ترددها في امره شبهة في حقها سقطت عنها لزوم التمكين لكن عبارة حج ومعنى التسديد ان يقال لها حرمت عليه ظاهرا وليس لنا مطاوعه الا ان غلب على ظنك صدقه بقرينة أي وحيثما لم يلزمها تمكينه وبذلك قوله ويجرم عليها التشوز اه ع من على مر وعبارة الرشيدى قوله ولها تمكينه أي ويلزمها ذلك وبذلك عليه قوله ويجرم عليها التشوز (قوله ولها تمكينه الخ) أي ولا تتغير هذه الاحوال بحكم فاض بتفريق ولا بعده تعويلا على الظاهر فقط لما يأتي ان يحصل نفوذ حكم الحاكم باطنا اذا وافق ظاهرا الامر باطنه ولها مع تكذيبه بعد انة قضاء عدتها نكاح من لم يصدق الزوج دون من صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة اه شرح مر (قوله الطالب وعليها الهرب) شامل لما لو تزوجت بغيره من لا يصدق ولو رجعت الى تصديق الاول ولو بعد فراق الثاني لم يقل لان هذه الاحكام لا تتغير بالرجوع عنها وان حكم فاض بخلافها قاله شيخنا مر اه قل على الجلال (قوله بخلاف ان شاء الله) أي فلا تقبل منه نية لا ظاهرا ولا باطنا فلا يعمل بعد دم الوقوع فيما بينه وبين الله اذ هو انشاء ولا بد فيه من التلقا مسمعا نفسه كقوله اه شيخنا قال في شرح الارشاد نقلا عن الاصحاب التفسير اذا ادعاه الشخص ان كان لا ينتظم لو وصل باللفظ فلا قبول ولا ندين نحو أردت طلاقا لا يقع عليك أو لم أرد الطلاق وان انتظم فلا يقبل بلا قرينة ويدل على قولنا ان شاء الله تعالى ويقبل مع القرينة كجواب الناصية وحل الوثاق اه أقول وينبغي ان يقول لان شاء الله والا أنت طالق ثلاثا ثم يقول أردت الواحدة وكذا نحو أو يمكن طوائف يقول أردت الافلانة فانه لا ندين على الاصح في الروضة وأصلها لانه نص في العدد والله علم وقوله وينبغي الخ صرح به في الروض والعباب وعبارته لو فسر المطلق لفظه فان لم يرتفع به حكمه كان خصص لفظا عاما كنسائي طوائف أو كل امرأة طوائف ونوى الافلانة أو علق طلاقا بكل ثم مثلا ونوى نوعا منه وكان قيد لفظا مطلقا كانت طوائف ونوى ان دخلت الدار ونحوه أو طاق صغيرة للسننة ونوى اذا حاضت وطهرت أو علق طلاقا بشكركم زيد ونوى التكليم شهر ادين ولم يقبل ظاهرا الا بقرينة الخ اه سم (قوله لانه يرفع حكم الطلاق) ولا يرد ما لو قال أنت طالق وقال أردت من وثاق ولا قرينة فانه يدين وان كان رافعا لاصل الطلاق لان اللفظ يشعر به ومن هنا يسمي ان قولهم ما كان صريحا في بابه لا يكون كناية في غيره اذا وجد نفاذا في موضوعه محله باعتبار الظاهر اه بر اه سم (قوله لانه يرفع حكم الطلاق الخ) عبارة شرح مر لانه يرفع حكم البين جملة فينفي لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حيث لا يخلاف بشية التعليقات فانما الاثر فيه بل تخصصه بحال دون حال وألحق بالاول ما لو قال من أوقع الثلاث كنت طلق قبل ذلك باثنا أو رجعا وانقضت العدة لانه يرفع الثلاث من أصلها وما لو رفع الاستثناء من عدد نص كاربعتين طوائف وأراد الاثلاثة أو أنت طالق الاثنا أو أراد الواحدة بخلاف نسائي وبالثاني نية من وثاق لانه تأويل وصرف للفظ من معنى الى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل ان تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كاردت طلاقا لا يقع أو ان شاء الله أو ان لم يشأ أو الواحدة بعد ثلاثا أو الافلانة بعد اربعين أو ما يقبده أو يصرفه لمعنى آخر أو يخصه كاردت ان دخلت أو من وثاق أو الافلانة بعد كل امرأة أو نسائي دين وانما ينفعه قصده ما ذكر باطنا ان كان قبل فراغ البين فان حدث بعده لم ينفعه كما في الاستثناء ولو زعم انه أتى بها وأسمع نفسه فان صدقه فذلك والاحلف وطلقت كما لو قال عدلان حاضران لم يأت به لانه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لم نسمعه أتى بها بل يقبل قوله بيمينه ان لم يكذب كما أتى بذلك الواو المرحه الله تعالى أما لو كذب صريحا فانه يحتاج للبينة ولو حلف مشيرا الى نفيس ما قيمة هذا درهم وقال نويت بل أكثر صدق ظاهرا كما أتى به الولي العراقي لان اللفظ يحتمل وان قامت قرينة على ان مراده بل أقل لان النية أقوى من القرينة انتهت وقوله أو من وثاق هل مثله على الطلاق أو اراد من فراغ مثلا أو يفرق فيه نظر وقد أجاب مر على البدنية بأنه لا يدين

يراجعها وطلبها ولها تمكينه
ان ظنت صدقه بقرينة وان
ظنت كذبه فلا وان استوى
الامر ان كره لها تمكينه وفي
الثانية قال الشافعي رضي الله
عنه الطالب وعليها الهرب
(و) دين (من قال انت طالق
وقال أردت ان دخلت
الدار مثلا) أو ان شاء زيد
أي طلاق بخلاف ان شاء
الله لانه يرفع حكم الطلاق
وما قبله يخصه بحال دون

حال (و) دين (من قال نسائي طوالق أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن) فيعمل ٣٦٣ بما أراد باطننا (ومع قرينة كأن) هو أولى من

قوله بان (خاصة) زوجته
(فقال) له (تزوجت) على
(فقال) منكر هذا (ذلك)
أي نسائي طوالق أو كل
امرأة لي طالق وقال أردت
غير الخاصة (يقبل) ذلك
منه رعاية للقرينة

• (فصل) في تعليق الطلاق
بالأوقات وما يذكر معه •
(قال) أنت طالق في شهر كذا
(أو) في (غسرة أو أوله) أو
رأسه (وقع) الطلاق (بأول
جزء منه) وهو أول جزء من
ليالته الأولى ووجه في شهر
كذا بان المعنى إذا جاء شهر
كذا ومجيئه يحقق بجي أول
جزء منه (أو) في (نهاره) أي
شهر كذا (أو أول يوم منه
في فجر أوله) أي أول يوم منه
على قياس ماض (أو) في
(آخره) أو سلخه (فبان
جزء منه) يقع لانه السابق إلى
الفهم دون أول النصف
الآخر (ولو قال) لا إذا مضى
يوم) فانت طالق (في غروب
شمس غده) تطلق اذ به يتحقق
مضى اليوم (أو) قاله (نهارا
فيمثل وقته من غده) تطلق
لان اليوم حقيقة في جميعه
متواصلا أو متفرقا (أو) قال
إذا مضى (اليوم) فانت طالق
(وقال) نهارا في غروب شمسه
تطلق وان بقي منه حال التعليق
لحظة لانه عرفه فيصرف إلى
اليوم الذي هو فيه (أو) قاله

فيه كفي ارادته ان شاء الله تعالى بجامع رفع الطلاق بالكلية فليست تأمل جدافاته قد برده عليه أن من وثاق فيه رفع
الطلاق بالكلية اه ع ش عليه (قوله ودين من قال نسائي الخ) فلولم يكن له الا واحدة وقال ما ذكره الا
فلانة طاعت بخلاف ما لو قال النساء طوالق الاقل لانه لا يضاف للنساء لنفسه اه حل (قوله
وقال أردت بعضهن) أشعر قوله بعضهن بفرض المسئلة فيمن له غير الخاصة فلولم يكن له غير الخاصة الوتوق ع على
ما يحسنه الزركشي وغيره قياسا على ما لو قال كل امرأة لي طالق الا عمره ولا امرأة له سواها فتمت اطلاق كفي
الروضة وأصلها عن فتاوى الفقهاء وأقراء لكن ظاهر احلاهم يخالفه لوجود القرينة هنا أي حيث نواها
اه شرح مر (قوله ومع قرينة الخ) (فائدة) في جماعته أما القرينة الحالية كما اذا دخل على صديقه وهو
يتغدى فقال ان لم تتغدى في فامراتي طالق لم يقع الا بالياس وان اقتضت القرينة انه يتغدى معه الا ان
ذكره القاضي وخالفه البغوي فقيده بما تقتضيه العادة قبل وهو افقه اه ويأتي قبيل فصل التعليق بالحل
عن الروض ما يؤيده وعن الأصحاب ما يؤيد الاول (قوله ومع قرينة الخ) هذا مستأنف متعلق بقوله الا أن
يقبل اه حل (قوله فقال منكر هذا) ولا بد ان يكون قوله هذا متصلا بكلامها كتحشيره القاء وعبارة مر
فقال في انكاره المتصل بكلامها أن هذا ما باني اه بالخرف (قوله يقبل ذلك منه) ومثل ذلك ما لو ارادت الخروج
لمكان مع من فقال ان خرجت الليلة فانت طالق فخرجت لغيره وقال لم أقصد الا منه من ذلك المعين فيقبل
ظاهر القرينة اه شرح مر

• (فصل) في تعليق الطلاق بالأوقات • والمراد التعليق ضمنا لا صريحا كتحشيره بالامثلة الا أن ذكرها (قوله
وما يذكر معه) أي من قوله والتعليق أدوان إلى آخر الفصل (قوله أو في غسرة أو أوله أو رأسه) الضمائر الثلاثة
راجعة لشهر كذا أي وهو فيه أقبله أم لو قال شيئا من ذلك وهو فيه فيعمل على ما يأتي في شهر كذا فيقع
حالا اه عبد البر وفي قل على الجلال قوله بأول جزء منه أي ان علق قبله فان علق فيه بعد ذلك الجزء اعتبر
ذلك الجزء من العام القابل ويثبت الشهر برؤية الهلال في بلد التعليق وان انتقل لغيره أو بتمام العدة ثلاثين
فيه أو شهادة عدلين فيه أو بضائم اعتبار بلد التعليق هنا بخلاف ما في الصوم من اعتبار حكم البلد المتقل اليه
الا أن يقال ذلك في أمر مستقبل وفيه بعد والوجه انه لا يخالفه ان تأمل (قوله بأول جزء منه) وذلك بغيوبة
الشمس ولورؤى الهلال قبلها اه حل (قوله بان المعنى إذا جاء الخ) قد يقال أول من ذلك أن يقال لان الظرفية
توجد وتحقق بأول جزء منه اه حل (قوله دون أول النصف الآخر) رد على القول الآخر الضعيف
وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يقع بأول النصف الآخر وهو أول جزء منه ليلة أول سادس عشره اذ كاه
آخر الشهر ورد بمنع ذلك انتهت (قوله متواصلا أو متفرقا ولا ينافيه) ان من نذر اعتكاف يوم لم يجزه
تفريق ساعاته لان النذر موسع يجوز ايقاعه أي وقت شاء والتعليق محمول عند الاطلاق على أول الأزمنة
المتصلة به اتفاقا فلو قال اثناء يوم لله على ان اعتكف يوما جزأه ان يعتكف من ذلك الوقت ويستمر إلى نظيره من
الثاني اه حل (قوله أو قاله ليلا لغا) وقيل لو قال ليلا إذا مضى الليلة فبقي منها وان قل أو ليلة فقل
ما مضى منها من الليلة القابلة أو قال نهارا إذا مضى الليلة لغا ولو قال إذا مضى ليل فبمضي ثلاث ليال على المعتد
عند شيخنا مر كما في شرحه تبعالا فتاوى والده • (ثريخ) • لو حلف لا يقيم بعمل كذا شهر أو أقامه متفرقا حث
ولو حلف لا ينيل في بلد كذا حث بأقامته فيها أيام الزيادة كذا فانه شيخنا ويظهر أن ذلك في نحو مصر والقاهرة
والا كبلا لا يدخلها النيل الا بعد أيام الزيادة فيبني اعتبار أيام إقامة النيل فيها فراجع اه قل على الجلال
(قوله اذ لا نهار حتى يحل على اليهود) أي وقاعدة العدول إلى الجواز عند تعذر الحقيقة بخصوصية بغير
التعليق اه شيخنا وفي الحلبي قوله اذ لا نهار حتى يحل على اليهود أي ولم يحل على الجواز وهو مطلق
الوقت لتعذر الحقيقة لان شرط الحل على الجواز في التعليق ونحوها قصد التكامل أو قرينة خارجية تعينه ولم

(لبس لا لغا) أي لا يقع به شيء اذ لا نهار حتى يحل على اليهود (كشهر وسنة) في حالي التنكير والتعريف فيقع في انت طالق إذا مضى شهر أو سنة

يوجد واحد منهما ما هنا ولم يكتبه وبإستحالة الحقيقة اه (قوله أو سنة كاملة) أي اثني عشر شهرا هلالية
 فإن انكسر الشهر الاول كمل ثلاثين يوما من الشهر الثالث عشر اه حل وفي قول على الجلال فلا يقبل
 منه غيرها كل ومية والقبطية قال الأذري الان كان منهم أو ببلادهم فينبغي قبوله على نظير ما مر من اعتبار
 باد التعلق * (فروع) * لو قال ساعة اعتبرت ساعة فلكية أو الساعة قبمتها أو ساعات ثلاثا أو الساعات
 فسابق من اليوم واليلة أو في أفضل ساعات النهار فبطوع الفجر وقيل بالغروب وقيل بفراغ الصلاة في يوم
 الجمعة تم في اعتبار الساعة الفلكية نظر خصوص المصلح لم يعرفها فراجع اه (قوله بمعنى ما هو فيه) يقتضي
 ان الطلاق يقع بمعنى ما هو فيه وقوله باول الشهر القابل يقتضي انه لا يقع الا بعد جزء من الشهر القابل ولا
 تطاق بفراغ ما هو فيه فيحصل التناهي الان يقال لا تنافي لان فراغ ما هو فيه لا يتحقق الا بادرالجزء مما بعده اه
 شيخنا (قوله أم لو قال أنت طالق اليوم الخ) ومثله ما لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شهر شعبان فيقع حالا
 مطلقا اه زى أي سواء كان في ذلك الشهر أو في غيره فان قال في صورة الليل أردت اليوم التالي قبل فلا يقع
 قبل الفجر لانه لا يرفع الطلاق بل يخصه اه حل (قوله لانه أو وقع الخ) أي وفيما سبق علقه ومثل اليوم
 الشهر ورمضان أو شعبان فيقع مطلقا اه حل (قوله فلت التسمية) أي الحقيقية والافعية تسمية مجازية
 وجزاء العدول عنها للمجاز اعدم التعلق اه شيخنا (قوله أو قال أنت طالق أمس) أي أو الشهر الماضي أو السنة
 الماضية اه حل (قوله مستند الى أمس) أي في الوقوع ومعنى هذه العبارة انه جعل كالم من الزمن
 الحاضر والماضي ضرورة الوقوع الطلاق فجعله واقعا لا آتيا وأمس فغابت ما بعده لانه جعل فيه الطرف هو
 الماضي فقط اه شيخنا (قوله أو مات) هكذا في أكثر النسخ وقرر شيخنا انه معطوف على محذوف أي سواء
 أمكن مراجعته أم لا بان مات الخ فقتضاه انه يحكم بوقوعه ولا يراجع مع امكان المراجعة وفي نسخة بالواو (قوله
 ولما قصد الاستناد الى أمس) أي لانه غير ممكن ويمكن رجوعه لاصورة الاولى والثانية لان الاستناد فيها مراد
 وان لم يصرح به فيها فلو قال لغا قصد الامس لكان أولى وايس هذا من التعاليق بالتحال حتى يكون مخالفا لقولهم
 التعليق بالتحال يمنع الوقوع لانه قد يكون القصد من التعليق به عدم الوقوع لانه هنا أو وقع الطلاق وأسندته الى
 محال فأنى اه حل وفي قول على الجلال قوله لقصد به مستحيلة أي قياسا على ما لعاق على وجود مستحيل
 شرعا كنسخ صوم رمضان أو عادة كعبه والسماء أو عملا كالجمع بين الضدين فانه لا يقع وان وجدت الصفة
 كالصود مثلا على المعتمد عند شيخنا وأجيب بان ما هنا قصد مستحيل لا تعليق بمستحيل كما أشار اليه الشارح
 بالتعليق ولو قال أنت طالق غدا أمس أو أمس غدا بالاضافة وقع حالا ان قال ذلك نهرا أو ليلا في الثانية والواقع
 في العدول لغاذا كرامس كما لو لم يضاف ولو قال أنت طالق اليوم وغدا وقع واحدة حالا وكذا في اليوم وغدا وما بعده فان
 قال في اليوم وفي غدا وقع في كل منهما طلاقا (قوله فان قصد طلاقا) أي قصد الانخبار عن طلاق سابق منه أو من
 غيره في نكاح آخر وقوله وعرف أي الطلاق وقيد به لان مفهومه فيه خلاف كسبائي وقوله أو انه طالق الخ أي
 قصد الانخبار بانه طلاقها في هذا النكاح فغابت ما قبلها اه شيخنا وانظر قوله وهي الآن معتدة هل هو قيد
 وظاهر صيغة انه ليس بقيد حيث لم يذكر له مفهوما اه وعبرة حل قوله وهي الآن معتدة أو انه راجعها
 وان كان ذلك بعد انقضاء عدتها أخذ من كلامه الا أني فيما لو قيل له استخبارا أطلقت زوجتك فقال نعم ثم
 قال أردت طلاقا ماضيا وراجعت صدق بي بينه لانه امار وجه أو مراجعة تأمل وعبرة سم قوله وهي الآن
 معتدة طاهرا ان الحكم يختلف لو قال بدله ثم راجعها اه برلسي أقول صرح في شرح الروض باتحاد حكمهما
 اه (قوله في نكاح آخر) أي له بان يدعي انه طلقها طلاقا بائنا وجده نكاحها وان الطلاق وقع عليهما من
 غيره قبل أن يتزوجها اه حل (قوله وعرف) أي الطلاق بقريته بما يأتي في المحترز لكن عبارة المحلى فان
 عرف الطلاق المذكور بنكاحه صدق به بينه انتهت (قوله والافن وقت الاقرار) أي تحسب عدتها منه ان

بمعنى شهر كامل أو سنة كاملة
 وفي أنت طالق اذا مضى الشهر
 أو السنة بمعنى ما هو فيه من
 ذلك الشهر أو السنة فيقع في
 الشهر باول الشهر القابل
 وفي السنة باول المحرم من
 السنة القابلة ومعلوم عدم
 تأني اللغاء هنا ما لو قال
 أنت طالق اليوم بالنصب
 أو غيره فيقع حالا لا كان
 أو نهرا لانه أو وقع وسمي
 الزمان في الاولى بغير اسم
 فلت التسمية (أو) قال
 (أنت طالق أمس وقع حالا)
 سواء قصد وقوعه حالا
 مستند الى أمس وعليه
 اقتصر الاصل ام قصد ايقاعه
 أمس أم طالق أو مات أو جن
 أو خرس قبل التفسير ولا
 اشارته مفهومة والغا قصد
 الاستناد الى أمس لاستحالة
 (فان قصد) بذلك (طلاقا في
 نكاح آخر وعرف أو) قصد
 رانه طالق أمس وهي الآن
 معتدة حلف) فيصدق في ذلك
 محلا بانظار وتكون عدتها
 في الثانية من أمس ان
 صدقته والافن وقت الاقرار

كذبته ففائدة اليمين الوقوع في الامس فقط وهذا في حقها وأما هو فتحسب العدة من وقت تعيينه من الامس مطلقا فيمنع من رجوعها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويحذروا وطمعها بعد لانها زان بزعمه قاله شيخنا ومثل تكذيبه ان كذبته ما لو سكنت اهـ قل على الجلال (قوله فان لم يعرف الطلاق المذكور) أي في النكاح الاخر فلا بد من معرفة كل من الطلاق والنكاح وقوله ونقله الامام والبعوى عن الاصحاب معتمد اهـ حل (قوله وهو انه ينبغي ان يصدق الخ) ضعيف (قوله وللنكاح أدوات الخ) * (قائدة) * لو اعترض شرط على شرط كان أكلت ان شربت اشترط تقديم المتأخر وتأخير المتقدم فلا تطلق في الاصح الا ان قدمت شربها على أكلها اهـ شرح مر وقوله اشترط تقديم المتأخر هذا ان تقدم الجزاء على الشرطين أو تأخر عنهما فان قوسا بينهما كان أكلت فأنت طالق ان شربت روجع بك نقله الشارح في الايلاء اهـ ع شر عليه ومحصله انه ان أراد جعل الثاني شرطا للاول اعتبر في الوقوع تقدم الثاني على الاول فان عكس لم يقع وان أراد عكسه اعتبر في الوقوع تقدم الاول على الثاني فان عكس لم يقع فان تعذر مراجعته فان وجد الاول أو لا الثاني ثانيا وقع والا فتر اهـ (قوله وان وهي أم الباب) وكان ينبغي له ولا صله تقديمها على الكل وألحق بها غيرها العموم واهـ اهـ واذا ومتى ما طرأ فيهما معنى الشرط وكل من كلفه نصب على الظرفية وجاءتها الظرفية من ما فأنها بمعنى وقت والفرق بين اذا ومتى ان اذا لا يلزم انه قد مر شرطها وجوابها بخلاف متى تقول اذا جئتني اليوم أكرمك عدولا يصح ذلك في متى ومن الادوات أيضا اذا ما عند سيويه وما الشرطية ومهما وهي بمعنى ما واما ان وهي كمتى واذا ما واما ما واما ان وحيث لم يعمم الامكنة وأي بمعنى أين وكيفما وكيف ذلك الزركشي ثم ان التعليق قد يحصل بغير ذلك كوصف أو ظرف نحو أنت طالق غدا اهـ وقوله فأنها بمعنى متى وقت هكذا ذكره الزركشي فانظره مع قواهم أيضا بعد ذلك في قواهم ان كما تقتضي التكرار مانصه ووجهه ابن عمرون بان ما من كلام مع ما بعد ما صدر فاذا قال كلما دخلت فغدا كل دخول وكل معناها الاحاطة فلذلك تناول كل دخول فتطلق به الى ان ينتهي عدد الطلاق اهـ كلام الزركشي وعندى انه لا حاجة لهذا التوجيه لان كل الاحاطة وما للوقت فالعنى كل وقت دخلت فلذلك تناول كل وقت فيه الدخول فتأمل اهـ بر اهـ سم وعبرة حل ومثل ان الى عند أهل اليمن ولا عند أهل بغداد وقد نظم الادوات بعضهم فقال

أدوات التعليق تنحى علينا * هل لكم ضابط لكشف غطاها
كلما للتكرار وهي ومهما * ان اذا أي من مني معناها
للتراخي مع الثبوت اذا لم * يك معناها ان شئت أو اعطاها
أو ضمان والكل في جانب النفي * للفور لان فذا في سواها

اهـ شوبري (قوله في بعضها) المراد بذلك البعض خمسة ان واذا ولولو ولولو ما وقوله للمعاوضة المراد بها التعليق على الاعطاء أو الضمان وبضم الهمزة التعليق بالمشبته فهذه الخمسة مع واحد من هذه الثلاثة للفور أما غير الخمسة فللتراخي مطلقا وكذلك الخمسة اذا علق بها على غير الثلاثة كدخول الدار فهي للتراخي تأمل اهـ (قوله للمعاوضة) أي لاقتضاء المعاوضة ذلك والافهذه الصيغ وضعت لا تفيد دلالة على فور ولا تراخي اهـ حل وهذا أي قوله للمعاوضة محترز قوله سابقا بالوضع (قوله على ما يأتي بيانه في الفصل الآتي) عبارته هناك متناوשה أو علقه بمشيتها خطا با اشتراط أي مشيتها فوراً بان تأتي بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك عليكها الطلاق كطلق نفسك وهذا في غير نحو متى اما فيه فلا يشترط الفور املوعه بمشيتها غيبة كان قال الزوج حتى طالق ان شاءت وان كانت حاضرة أو بمشيتها غيرها كان قال له ان شئت فزوج حتى طالق فلا يشترط المشيئة فورا لا تنفاه التمايل في الثانية وبعده في الاولى باتقاء الخطيب في موقع الطلاق ظاهر او باطن بقول المعلق بمشيتها من زوجة أو غيرها شئت حاله كونه غير صبي ومجنون ولو سكرانا أو كاره باقبله انتهت (قوله ولا يقتضين تكرارا

فان لم يعرف الطلاق المذكور في الاولى لم يصدق وحكم بوقوع الطلاق حالا كما في الشرح الصغير ونقله الامام والبعوى عن الاصحاب ثم ذكر الامام احتمالا لاجرى عليه في الروضة تبعا لنسخ الرافعي السقيمة وهو انه ينبغي ان يصدق لاحتماله (وللتعليق ادوات كن وان واذا ومتى ومتى ما) بزيادة ما (وكما رأى) نحو من دخلت الدار من زواجي فهي طالق وأي وقت دخلت الدار طالق وتعبيرى بذلك أولى من قوله واذا ومتى التعليق من الى آخره اذا الادوات غير محصورة في المذكورات اذ منها هم ما وما اذا ما واما واين (ولا يقتضين) أي ادوات التعليق بالوضع (فورا) في المعلق عليه (في مثبت) كالدخل (بلا عوض) اما به فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو ان ضمن أو اعطيت بخلاف نحو متى وأي (و) بلا (تعليق بمشيتها) على ما يأتي بيانه في الفصل الآتي (ولا) يقتضين (تكرارا)

في المعلق عليه (الاكلم) فتقتضيه سياقي التعاليق ٣٦٦ بالنفي (فلو قال اذا طلقك) او او تحث عليك طلاقى (فانت طالق فنجز) طلاقها

في المعلق عايبه) بل متى وجد مرة واحدة في غير نسيان انحلت البين ولا يؤثر وجوده مرة أخرى اه حل
(قوله ولا تكرار في المعلق عليه) هذا دخيل بين المنطوق والمفهوم فكان الانسب تأخير عن قوله ويقتضين
قوله في منقذ ذلك كمل المفهوم بقوله وسيأتي (قوله ولا تكرار) هو شامل لمثل ان دخلت الدار ابدانك
طالق وهو كذلك اه بر اه سم (قوله فنجز طلاقها او طلقها الخ) عبارة اصله مع شرح مر ثم طلقها بنفسه
دون وكيله من غير عوض بصريح او كناية مع زيادة اوعلى طلاقها بصفة فوجدت فطلقتان نعمان عليها ان ملكهما
واحدة بالتطليق والتجيز والتعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به اذ التعليق مع وجود الصفة تطليق وابقاع
وقوع وجود الصفة وطلاق الوكيل وقوع لا تطليق ولا ايقاع ومجرد التطليق ليس بتطليق ولا ايقاع ولا
وقوع فلو عاق طلاقها على صفة ولا ثم قال اذا طلقك فانت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالتطليق كما
افهمه قوله ثم طالق اوعلى لانه لم يحدث بعد التعليق طلاقها بشي ولو قال لم اريد بذلك التعليق بل انك تطلقين بما
اوقعت من اه شرح مر وقوله لم يقع المعلق بالتطليق اي لكنك حلفت فلو قال ان حلفت بطلاقك فانت
طالق ثم قال ان دخلت الدار فانت طالق وقع الطلاق المعلق بالحلف اه ع ش عليه (قوله فنجز طلاقها) اي
بنفسه دون وكيله من غير عوض اما غير الموطوءة وطوءة طلق بعرض وطلاق الوكيل فلا يقع بواحدة منها
الطلاق المعلق لينتهي في الاولين ولعدم وجود طلاقه في الاخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وانحل البين بالطلع
بناء على الاصح انه طلاق لا فيج اه شرح مر اه شوبري (قوله ثلاث فيها) بخلاف ما لو قال اوقعت
او طلق فيقع ثنتان فلو قال كذا اوقعت طلاقى عليك فانت طالق فنتان فقط في الاولى لان الثانية
لم يقعها واما اوقعت اي اوقعها الشرع عليه اه حل (قوله ثلاث فيها) قال الزركشي اذا قلنا العلة تقارن
المعلول في الزمان فلا تجزى الا وقوع طائفتين لان التكرار انما هو في الاوقات فاذا طلقها بعد التعليق المذكور
وقعت طائفة فيقع معها في ذلك الوقت أخرى. شروطها لا تقع الثالثة فانه لم يأت وقت آخر وقع فيه
طلاق فلم يظهر لتكرار كذا فائدة لانه لم يتعين وقت الطلاق اه قال شيخنا البراسي ولك ان تقول سلما ان العلة
تقارن المعلول زمانا ولكن ذلك الزمان مع ملاحظة وقوع العلة في غيره مع ملاحظة وقوع المعلول فيه فهو وان
اتخذنا باختلاف اعتبار اوقات كاف في ترسعا لاه اه وأقول لا اشكال بناء على ما نقله عن ابن عمر ون كابر
اه سم (قوله وأخرى بوقوع هذه الواحدة) أي المعلقة لانه صدق عليها الصفة التي هي وقوع الطلاق بل
وصدقت الصفة أيضا بالنجزة فلذلك قل واحدة بوقوع النجزة الخ اه شيخنا (قوله فلا يقع المعلق بعدها) قال في
الروض لانهم ساتبين بالاولى وتكمل البين قال في الشارح فامتناع وقوع المعلق ليس لثاخر الجزاء عن الشرط اذ
الصحيح تقارنهما في الوجود بل امتناعه للتناهي بين الشرط والجزاء اذ البينونة الحاصلة بالشرط تنافي المعلق به
كما سيأتي ذلك ثم قال المتن والشارح وانما لم تنافى غير المدخول به اثنان لان معنى ان طلقك ان صرفت طلاقة
ومجرد مصيرها مطابقة بانف والبينونة تنافي وقوع أخرى الخ اه سم (قوله وعليه تعيينهم) فيعين ما عتق
بالواحدة وما عتق بالثنتين وما عتق بالثلاثة وما عتق بالاربعة وتاخر ثمة ذلك فيما اذا طلق مرتبا وكان لهم
اكتساب خصوصه اذا تباعد الزمن بين التطليق اما اذا طلق معا فيمكن ان يقول هم هؤلاء العشرة اه حل
(قوله لم يعتق الا ثلاثة) اي ان طلق مرتبا فان طلقهم معا عتق عبدا واحدا قاله في شرح الروض وصححه في
حواشيه اه شوبري (قوله لا بصفة الواحدة الخ) اي لانها لا تجمع مع ما بعدها لاجل الترتيب ولا بصفة
الثنتين لانه لم يصدق عليه انه طلق ثنتين بعد طلاق الاولى الذي هو معنى الترتيب وكذا يقال فيما بعده اه
وعبارة حل قوله لا بصفة الواحدة لانها ليست معلقة عليها بعد واحدة ولا بصفة الثنتين لانه طلق ثنتين
بعد واحدة ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة اي بعد ثنتين ولا اربعة بعد ثلاثة انتهت (قوله ولو علق بكما
الخ) اعلم ان ما هذ من مصدرية ظرفية لانها ثابت بصلتها عن ظرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح

(اوعلى) (بصفة فوجدت
فطلقتان) تقعان (في
موطوءة) واحدة بالتطليق
بالتجيز او بالتعليق بصفة
وجدت وأخرى بالتعليق به
(أو) قال (كما وقع طلاقى)
عليك فانت طالق (فطلق
ثلاث فيها) أي في موطوءة
واحدة بالتجيز وثنتان
بالتعليق بكما واحدة بوقوع
النجزة وأخرى بوقوع هذه
الواحدة (وطائفة في غيرها)
أي غير الموطوءة في المسئلتين
لانهم ساتبين بالنجزة فلا يقع المعلق
بعدها (أو) قال وتحت أربعة
وله عيب (ان حلفت واحدة)
منهن (فعبدا) من عبيدي
(حران) طاعت (ثنتين)
منهن (فعبدان) من عبيدي
حران (وان) طاعت (ثلاثا)
منهن (فثلاثة) من عبيدي
احرار (وان) طاعت (اربعة)
منهن (فاربعة) من عبيدي
احرار (فطاق اربعا) معا أو
مرتبا (عتق) من عبيده
(عشرة) مبيعة واحدة بطلاق
الاولى وثنتان بطلاق الثانية
وثلاثة بطلاق الثالث وأربعة
بطلاق الرابعة ومجموع ذلك
عشرة وعليه تعيينهم ولو
عطف المعلق وثم أو بالغاه
بدل الواو لم يعتق الا ثلاثة اذ
بطلاق الاولى يعتق عبدا فاذا
طلق الثانية لم يعتق شي
لا بصفة الواحدة ولا بصفة
الثنتين فاذا طلق الثالثة

صدقت بصفة الثنتين ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة ولا اربعة وتكون سائر احوال التطليق غير كمال ولو علق بكما والمضى

والمعنى كل وقت فكل من كلام منصوب على الظرفية لاضافتها الى ما هو قائم مقامه ووجه افادتها التكرار الذي عليه الفقهاء والاموليون الظار الى عموم ما لان الظرفية مراد بها العموم وكلما أكدته اه شرح مر وقوله واعلم ان ما هذه مصدرية تدب في كونها مصدرية بل الظاهر انها ظرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهي ثابتة عنه لا عن المصدر اه ع ش عليه (قوله ولو في التعليقين الاولين) أي سواء أتى بكلام في التماثل في الاربعه أو في الاولين وكل بغيرها كان لان التكرار انما هو صفة الواحدة وصفة الثنتين وتكرر الواحدة مع الثانية والثالثة والرابعة والثنتين مرة مع الرابعة فهذه خمسة تضم لا حاد العشرة بالوجه السابق تبلغ خمسة عشر اه شيخنا (قوله ولو في التعليقين الاولين) أي لانها التكرار ان اذ كل من الثلاثة والاربعة لا يتكرر فان أتى بها في الاول فقط أو مع الاخيرين فثلاثة عشر أو في الثاني وحده أو معهما فاثنا عشر اه شوبري (قوله خمسة عشر) أي لان صفة الواحدة تكرر أربع مرات لان كلاً من الاربع واحدة في نفسها وصفة الاثنين لم تتكرر الامر تين لان ما عدا باعتبار لا يعد ثانياً بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية بانضمامها الى الاولى فلا تعد الثالثة كذلك بانضمامها للثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بالنسبة لثالثه ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة وأربع لم تكرر وبهذا انضح ان كلما لا يحتاج اليها الا في الاولين لانها ما التكرار ان فقط اه شرح مر وفي قل على الجلال وضابطها هذا وغيره ان جملة مجموع الا حاد هو الجواب في غير كلاً ويراد عليه مجموع ما تكرر منها فيها مثاله في الاربع ان يقال مجموع الاحاد واحد واثنان وثلاثة وأربعة وجملة العشرة وتكرره الواحدة ثلاث مرات بعد الاول والاثنان مرة فقط وجملة خمسة تراد على العشرة وهذا ضابط سهل قريب اه (قوله عتق سبعة وثمانون) لانه تكرر معه صفة الواحدة تسعا وصفة الثنتين أربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعها مائة وصفة الرابعة مرة في الثامنة وصفة الخامسة مرة في العاشرة وما بعد الخامسة لا يمكن تكرره ومن ثم لم تشترط كلاً الا في الخامسة الاول وجملة هذه اثنان وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة بلا تكرار وقوله خمسة وخمسون أي لانها مجموع الاحاد من غير تكرار فان قال ذلك بكلام الى عشرين وصلى عشرين عتق ثلاثاً وتسعة وثلاثون ولا يخفى توجيهه مما تقرر اه شرح مر (قوله ويقتضين فوراً في منقى الان) انظر ما كتبناه على أول الفصل الاخير فانه متعلق بهذا المحل ويتعين الوقوف عليه وانما وضعناه هناك ليكون مر وحواشيه ذكره هناك (قوله ويقتضين فوراً في منقى) ومثله الحلف بالله بالاولى كان قال والله ان لم ندخل الدار ما فعلت كذا اه ع ش على مر * (تنبه) * قال شيخنا يدخل في النقي المذكور ما لو كان ضمياً نحو على الطلاق تدخلين هذه الدار أو أمرها فامتنعت فقال لا على الطلاق تدخلين فان المعنى لو لم تدخل على فانت طالق فان قصدتني اشترط الفور أو قصدت ان قال بعض مشايخنا أو طالق فلا يشترط فليجر رولو قال لا على الطلاق ما تدخلين وقع بدخولها كما تفتي به والشيخنا ولو قال أنت طالق طالقاً وأنت طالق ان دخلت الدار طالقاً لم تطلق في الحال فان طلق وقع ثنتين في الاولى وكذا في الثانية ان دخلت بعد طلاقه ولو قال أنت ان كلت طاقاً لم يقع مالم يرد طاقاً الحبر وان نصبه لحن ولو قال أنت طالق ان أو ان لم وقال أردت التعليق فان كان ثم مانع صدق ظاهر ابينه والا فلا يصدق فيقع ولو قال أنت طالق في البحر أو الظل أو نحو ذلك مما لا يستقبل وقع حالاً لم يرد التعليق أو في الشتاء فتعلق لانه مما يمكن ان يستقبل كلما رولو علق بشرط على شرط نحو ان أكلت ان شريت فانت طالق اشترط الوقوع تشديداً في الثاني على الاول اه قل على الجلال (قوله كان مات قبله) أي أو مات هو فيحصل اليأس بموت أحدهما فيحكم بوقوع الطلاق قبيل موته بزمان لا يسع الدخول فلا ترنه ان كان باثناً اه شيخنا وعبارة شرح الروض ويحصل اليأس بموت أحدهما قبل الدخول ويحكم بوقوع الطلاق عليه قبل موته اه وأما الجنون فلا يحصل به اليأس لان الدخول في البر من الجنون

ولو في التعليقين الاولين فقط
(فخمسة عشر) عبداً
لاقتضاها التكرار فيعتق
واحد بطلاق الاولى وثلاثة
بطلاق الثانية لانه صدق به
طلاق واحدة وطلاق ثنتين
وأربعة بطلاق الثالثة لانه
صدق به طلاق واحد وطلاق
ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة
لانه صدق به طلاق واحدة
وطلاق ثنتين غير الاولين
وطلاق أربع ولو قال كلاً
صليت ركعة فعبداً من غيبدي
سرو هكذا الى عشرة عتق
سبعة وثمانون وان علق
بغير كلاً فخمسين وخمسون
(ويقتضين) أي الادوات
(فوراً في منقى الان) فسلاً
تقتضيه (فلو قال) انت طالق
(ان لم تدخل) الدار (لم يقع)
أي الطلاق (الا باليأس)
من الدخول كان مات قبله

فبحكم بالوقوع قبيل الموت
بخلاف ما لو علق بغير ان كذا
فانه يقع الطلاق بمضى زمن
يمكن فيه الدخول من وقت
التعليق ولم تدخل والفرق ان
ان حرف شرط لا اشعاره
بالزمان واذا طرف زمان متى
في التناول لا وفات فاذا قيل
متى اناك مع ان تقول متى
شئت او اذا شئت ولا يصح ان
شئت فقوله ان لم تدخل
الدار معناه ان فالتك دخولها
وفواته بالياس وقوله اذالم
تدخل الدار فانت طالق
معناه أي وقت تلك الدخول
فيقع الطلاق بمضى زمن يمكن
فيه الدخول ولم تدخل فلو قال
أردت باذا ما اريد بان قبل
باطنا وكذا ظاهر في الاصح
(أو) قال أنت طالق (أن
دخلت) الدار (أو أن لم تدخل
بالفتح) للامزة (وقع) الطلاق
(حالا) لان المعنى للدخول أو
لعدمه بتقدير لام التعليق
كفي قوله تعالى أن كان ذمال
وبين وسواء كان فيه اعل به
صادقا أم كاذبا هذا (ان
عرف نحو او الا) بان لم يعرفه
(فتعليق) لان الظاهر قصد
له وهو لا يميز بين ان وأن ولو
قال أنت طالق اذ طلقك
أو ان طلقك بالفتح حكم
بوقوع طلقين واحدة باقراره
واخرى بايقاعه في الحال لان
المعنى أنت طالق لاني طلقك

كهو في العاقل بخلاف الحث اه حل (قوله فيحكم بالوقوع قبيل الموت) أي اذا بقي ما لا يسع الدخول ولا
أردت للجنون اذ دخول الجنون كهو من العاقل ولو أباها بعد تمكنها من الدخول واستمرت الى الموت ولم
يتيقن دخول لم يقع الطلاق قبل اليقونة كما اقتضاه كلامهما وان زعم الاسنوي انه غلط وان الصواب وقوعه
قبل اليقونة كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك وصرح به في الوسيط وأيده بالحث بتلف ما حلف انه يأكله غدا
فتلف فيه قبل أكله بعد تمكنه منه فقد يفرق بان العود بعد اليقونة ممكن هنا فلم يفت البر باختياره بخلافه ثم
ومحل اعتبار اليأس ما لم يقل أردت ان لم تدخل الا أن أو اليوم فان أرادته ان ياتي الحكم بالوقت المنوي كما صرح به
في نظيره فحين دخل على صديقه فقال له تغد معي فامتنع فقال له ان لم تغد معي فامرأتى طالق ونوى الحال اه
شرح مر (قوله قبيل الموت) أي بمن لا يمكن فيه الدخول فلو كانت غائبة عن البلدة قبله بمن يمكن فيه
الوصول وخرج بالموت ولو أباها قبله فلا طلاق وان ماتت قبل الدخول على المعتمد بخلاف الاسنوي اه قل
على الحال (قوله قبيل الموت) أي قبيل ونها ان ماتت قبله وان مات هو قبلها ثم لم تدخل حق ماتت تعين
وقوعه قبيل موته صرح به في ذلك الشيخ في شرح الروض في أواخر الطلاق في مسألة لو قال لها ان لم تلتقي المفتاح
فانت طالق المذكورة في فصل قوله المرأة التي تدخل الدار اه ومفهومه انها اذا دخلت لا وقوع وهو ظاهر
لان البر لا يختص بحال النكاح فراجع اه سم فلو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق واذن لها
مرة في الخرج انحلت البين ولا وقوع بما بعد ما ولا يشترط في انحلالها علمها بالاذن حتى لو أذن لها في غيبتها
وخرجت لم يحث اه ع ش (قوله بخلاف ما لو علق بغير ان) قال في الروض وشرحه وان أراد بان معنى اذا
قبل منه لانه انما علق عليه أو بغير ان وقتا معينا قريبا أو بعيدا من الاحتمال ما أراد ثم فرق بين التدين هنا وبين
القبول ظاهر افي حاله قال أردت باذا أي في النسي في معنى ان حيث قالوا به بل ظاهر الان كلامه من مقام يقيم مقام
الاخر بانه ثم أراد بلفظ معني لفظا آخر يبين ما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا اه سم (قوله بمضى زمن
يمكن فيه الدخول) بخلاف ما اذالم يمكنه الا كراه أو نحوه أي وقد قصد منه فيما يظهر بخلاف ما اذ قصد مجرد
التعليق أو أطلق اه شورى (قوله والفرق أن ان حرف شرط الخ) ثم لا يخفى خفاء هذا الفرق فيما
لا اشعاره بالزمان كن ثم يحل الفرق فحين يعرف معنى ان من التعليق الجزئي المجرد عن الزمان ومعنى اذا
مشلا من ذلك التعليق مع الزمن والافغير ان مثلهما في حقه كما في شيخنا الباقي اه شورى (قوله فلو
قال أردت باذا ما اريد بان قبل) وكذا عكسه ويقع من كثيرين لا على الطلاق وعرفهم انهم يستعملونه لتأكيد
النفي أي لا فعل على الطلاق لا فعله فيقع الطلاق به ان وجد الخوف عليه فان لم يصد هذا المعنى عمل بدلول
اللفظ في عرفهم فلو قصد غيره بان قصدني وقوع الطلاق عليه هل يثبت ظاهر اخره اه حل (قوله
بتقدير لام التعليق) أي وتعليق الكلام التجزأ لرفع يثبت بذكره بخلاف اللام في نحو أنت طالق للسنة أو
للبدعة فانها لام التوقيت قال الزركشي ومثله وان سكتوا عنه أنت طالق ان جاءت السنة أو ان جاءت البدعة
فلا تطلق الا وقت السنة أو البدعة اه وضابط التي تكون فيه للتوقيت كما قال بعضهم أن يكون ذلك الوصف
مما من شأنه ان يجيء ويذهب كذا قلت من خط شيخنا وفي شرح الروض في فصل قال أنت طالق ان لم تدخل
الدار الخ قال الزركشي أخذ من التعليق وحل كون أي ان المفتوحة لتعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا كما
لو قال أنت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق
للسنة أو البدعة وهذا متعين وان سكتوا عنه وما قاله في لان جاءت ممنوع وان سلم فاهم ان يمنعوا ذلك في ان جاءت
فان المنع ليس في قوة الملقون مطلقا اه سم (قوله هذا ان عرف نحو) المراد بالخوف هنا معرفة أو ضاع اللفظ
والا نحو معرفة أو اخر الكلام من حيث الاعراب والبناء وهو غير مراد هنا وقرئ بين هذا وبين ما قيل في أنت
طالق أن شاء الله بالفتح ثم أطلق حالا أي حتى من غير التحوي بان التعليق بالشيء يرفع حكم اليمين من أصله فلا

بمن تحقق ذلك التعليق وعند الفحص لم يوجد ذلك التحق فوقه مطلقا بخلاف التعليق بغيره لا يرفع اليقين بل يخصه فاكتمل فيه بالقرينة اهـ حل رحمه الله

(فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيز وغيرهما) * كلولادة وهو معطوف على الحمل فتعلق الطلاق منصب عليه وفيه انه كمن ينفي ان يقول وما يذكر منه لانه غير مسائل التعليق الا ان يقال هو من متعلقات التعليق ويجوز دافعه على تعليق أي وغير التعليق مما ذكر وهو يشمل التعليق وغيره اهـ حل وفيه شيء لان جميع ما ذكر في الفصل من مسائل التعليق فلا تشمل الاول في كلامه أولى بعبارة تشرح مر فصل في أنواع من التعليق بالجل والولادة والحيز وغيرهما انتهت وهو تؤيد الاحتمال الاول في عبارة المحشي (قوله وغيرهما) أي غير كل منهما مما يذكر معهما فالذي يذكر مع الاول هو قوله أو ان ولدت الى قوله والاخر ان طلقين طلقين والذي يذكر مع الثاني هو قوله أو ان أو متى طلقك الى آخر الفصل (قوله أو شهد به رجلان) أي لا أربع نسوة ولا رجل وامرأتان واعلم لترتب الطلاق على ذلك والطلاق لا يثبت بذلك فلا ينافي ما سبق في الشهادة من ان الحمل يثبت بانساده ومن ثم لو شهدت بذلك وحكم به كما حكم ثم علق الطلاق به وقع الطلاق اهـ حل (قوله بناء على ان الحمل يعلم) فيه ان معنى يعلم انه يعامل معاملة المعلوم كما تقدم وهذا المعنى لا يناسب هنا بل المناسب للشهادة العلم الحقيقي ولا طريق اليه بل ولا الى الظن (قوله لكن ولدته) أي ولدا كاملا تاما انطلق به كالمفهوم من ولدت وأما لو ألت محطاطا في الدون أولا أكثر ولم توطأ أو طأ يمكن أن يكون ذلك منه فيبعد وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح في الثاني دون الاول اهـ حل (قوله من التعليق) سواء وطئت أم لا وقوله أو لا أكثر منه أي الدون فالسنة ملحقة بما فوقها وهذا هو المعتمد فلا ينافي بقوله كلام المحلي وان جرى عليه حج اهـ حل (قوله ولا ربع سنين فاقل منه) أي من التعليق فالاربعة ملحقة بما دونها خلافا للمحلي من انهما ملحقة بما فوقها وجرى عليه حج اهـ حل (قوله بان وقوعه من التعليق) وفي صورتى التصديق والشهادة لا يتوقف التبين على الولادة بل يتبين بمجرد الدعوى مع التصديق وبمجرد الشهادة وفي صورتى الولادة يتوقف البيان عليها اهـ شيخنا وعبارة حل قوله بان وقوعه أي بظهور الحمل وبولادة ما ذكر في صورة ظهور الحمل لا تنتظر الولادة وذهب الاكثرون الى انتفاؤها نظر الى ان الحمل وان علم لا يتيقن ورد بان لظن المؤكد حكم اليقين وسببنا نظير ذلك في التعليق بالحيز انتهت بعبارة تشرح مر ثم الاصح عندهما انه اذا وجد التصديق أو شهادة لرجلين وقع في الحال لوجود الشرط اذا الحمل يعامل معاملة المعلوم وما اعترض به من أن الاكثرين على انتظار الوضع لان الحمل وان علم غير متيقن رد بان لظن المؤكد حكم اليقين في أكثر الابواب وكون العصمة ثابتة بيقين غيره وتوفي ذلك لانهم كثير ما يزعمون بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين الا ترى انه لو علق بالحيز وقع بمجرد رؤية الدم كما أتى حتى لو ماتت قبل مضي يوم ووليلة أجريت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاء كلامهم وان احتمل كونه دم فساد اهـ وقوله وقع في الحال أي ظاهره اقلو تحقق انتفاء الحمل بان مضي أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه كما لو علق بالحيز فترأت الدم فانه يحكم بوقوع الطلاق واذا انقطع قبل يوم ووليلة تبين عدم وقوعه وعلى هذا الوادعت الاجهاض قبل مضي الاربع هل يقبل ويحكم باستمرار وقوع الطلاق لانه وقع ظاهره مع احتمال ما ادعته أولا لان الاصل عدم اجهاضها والعصمة صحيحة وانما كذا وقعنا الطلاق نظر الظاهر فيه نظر والا قرب الثاني لما سبق من التعليل **(فرع)** * هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لوجه كالحشو بطريق الخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فها فيه تطرويه الشمول عند الاطلاق لان المتصور من الولادة انفصال الولد فليتامل اهـ سم ولوقيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة عن عرف الخروج الولد من طريقه المعتاد لم يبعد اهـ ع ش على مر (قوله فيهما) أي فيما قبل الاوابهها اهـ شوبري وقال حل قوله فيهما أي في المستثنين بعد الاوابهها ما قبلها حيث لم يظهر

(فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيز وغيرهما) * لو (علق) الطلاق (بجمل) كقوله ان كنت حاملا فانت طالق (فان ظهر) أي الحمل بها بان ادعته وصدقها الزوج أو شهد به رجلان بناء على ان الحمل يعلم (أو) لم يظهر بها حمل لكن (ولده) بدون ستة أشهر من التعليق (أو) لا أكثر منه و (لا ربع سنين فاقل) منه (ولم توطأ) يمكن كون الحمل منه (بان لم توطأ مع التعليق ولا بعده أو وطئت حينئذ) لا يمكن كون الحمل منه كان ولدته بدون ستة أشهر من الوطء (بان وقوعه) من التعليق لتبين الحمل من حيثئذ ولهذا حكمنا بثبوت النسب (والا) بان ولدته لا أكثر من أربع سنين أو لدونه وفوق دون ستة أشهر ووطئت من زوج أو غيره وطأ يمكن كون الحمل منه (فلا) طلاق لتبين انتفاء الحمل في الاولى اذا أكثر مدته أربع سنين ولا احتمال كون الحمل من ذلك الوطء في الثانية والا صل بقاء النكاح وانتمتع بالوطء وغيره فيهما جائز لان الاصل عدم الحمل وبقاء النكاح

الحمل كإرشاد لذلك التعليق فالحمل ان الوطء جائز حيث لم يظهر الحمل اه بحروفه وقوله ومثلها ما قبلها الذي
 قبلها صور ثلاثة صورة الظهور وصورة الولادة لا بدون وصورة لولادة فوق الدون بشرطها المذكور
 والمراد ثنتان من هذه الثلاثة وهما الاخيرتان من مبادئ قوله حيث لم يظهر الحمل أما في صورة ظهوره وتقدم
 ان فيها صورتين وقوله حيث لم يظهر الحمل أي بصورتيه وهما دعواهما مع التصديق وشهادة الرجاين به فقد
 تقدم انه في هاتين محكم بوقوع الطلاق من حينهما فلا يجوز التمتع بهما وأما قبلهما فيجوز كما هو ظاهر
 (قوله لكن يسن له اجتنابهما) أي اذا كانت تحبيل عادة بخلاف الصغيرة والايسة واذا تبين وقوع الطلاق
 بعد فهو وطء مشبه يجب به المهر لا الحد وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهر أي فانه
 يجوز الوطء واذا تبين الوقوع يجب المهر لا الحد وكذا يجب المهر لا الحد للشيء به في ما اذا حرم الوطء كما لو
 قال ان كنت حاملا فانت طالق فاذا وطء ثم تبين الوقوع وجب المهر لا الحد لتردد في الوقوع اه ع ش
 على (قوله - نى يستبرئهما) أي بقراء اه شرح مر (قوله ولو قال ان كنت حاملا بذكر الخ) * (فرع) *
 قال الشارح في الوصية لو قال ان كان حملك ذكر أو ولد ان كان حملك أنثى فولدت ذكرين فأكثر أو أنثيين
 فأكثر قسم بينهما أو بينهما أو بينهما بالسوية وفي ان كان حملها ابناً أو بنتاً فله كذا لم يكن له ما شئ وفارق الذي ذكر
 والآنثى بانهما اسمان جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت انتهى أي فان كلاً منهما خاص
 بالواحد وعليه فلو قال ان كان حملك أو ما في بطنك ابناً أو بنتاً فأت بـ بنين أو بنتين لم تطلق ومن هذا يتخرج
 الجواب عن حادثة وقع السؤال عن هاهي أن رجلاً أتت زوجته في بطون متعددة باناث فقال لها ان ولدت بنتاً
 فأنت طالق فولدت بنتين وهو انه لا وقوع لما قدمه من ان مسمى البنت واحدة لأكثر اه ع ش على مر
 (قوله أي فأنت طالق طاعة) هذا بيان أصيغة المطلق وأما لو قال ما في المتن كان انما ولا يكون كناية حل وفي
 قل على الجلال انه كناية (قوله فولدت ما ثلاث) أي وان كان الحمل عند التعليق نطفة لا ينصف بذكورة
 ولا بانوثة لان الخطيب يظهر ما كان كناية في النطفة اه حل * (تنبيه) * شمل الذكر أو الأنثى فيما تقدم
 ماله كن على غير صورة الآدمي أو من غير الآدمي فله العلامة العبادي ولي به اسوة وان كان في شرح شيخنا
 ما يقتضي خلافه ومثل حمل ما في بطنك نعم ان قال ان وضعت ما في بطنك لم تطلق بالولادة لانه يتناول الاحشاء فانه
 في العباد وخرج بالذكر والأنثى فيهما مر ما لو قال ابن أو بنت فانه لا محذور فقط وكذا صبي وصبيبة على ما مال اليه
 شيخنا وهل يتقيد في هذا بكونه على صورة الآدمي يظهر نعم اه قل على الجلال (قوله فولدت ما) ينبغي ان يأتي
 فيه ما سلف في المسئلة قبلها من التفصيل بين السنة أشهر والوطء وغير ذلك مما سلف اه بر اقول لاشبهة
 في ذلك اه سم (قوله وتنعضي العدة في الصور المذكورة بالولادة) لانها طلقت باللفظ أي يتبين وقوع
 الطلاق باللفظ ويندب اجتنابها في حال الوقوف وهو مراد ابن القاضى بقوله ولو كان أحدهما خنثى أمر باجتنابها
 وبرجعتها حتى ينضج وأما الرجعة فوجوبها اه حل والمراد بالصورة المذكورة جميع ما تقدم ويشير لهذا
 التعديم قول الشارح سابقاً بان وقوعه من التعليق لتبين الحمل من حيث بدأ أي فاذا كان الوقوع من حين التعليق
 وهو سابق على الولادة فتنعضي العدة به التأخر عا عن وقوع الطلاق اه (قوله لان قضية اللفظ الخ) أي لانه
 بالنسبة للاولى اسم جنس مضاف فهو ومن صيغ العموم وبالنسبة للثانية اسم موصول فهو وكذلك اه شوبرى
 (قوله أولى من تعبيره بار) بيانه ان أولاً أحد الشئيين مع انه لو أتى بأحد التعليق دون الآخر في الاولى وضعت
 طاعة ان أتى بالتعليق الاول وثنتان في الثاني فمدار وقوع الثلاث على جميع التعليقين والواو تعبيده دون أو
 وهذا ظاهر في الاولى وأما في الثانية فلو كالأو حتى لو أتى بأحد التعليقين فهو لغوا ولستم ما فلم يظهر فرق في
 الثانية بين الواو وأو اه شيخنا قال في التحفة معنى الواو لان الفرض انه جمع بين التعليقين كما يعلم من آخر
 كلامه اه قال شيخنا هذا ممنوع وما استدلل به من قوله لان الفرض الخ لا يفسد اذا جمع بين التعليقين

لكن يسن له اجتنابها حتى
 يستبرئها احتياطاً (ولو قال
 ان كنت حاملا بذكر طاعة)
 أي فانت طالق طاعة (و) ان
 كنت حاملا (بأنثى فطاعتين
 فولدت ما) معاً أو مرتباً وكان
 بينهما دون سنة أشهر
 (ثلاث) تقع لتبين وجود
 الصفتين وان ولدت ذكراً
 فأكثر فطاعة أو أنثى فأكثر
 فطاعتان أو خنثى فطاعة
 ووقفت أخرى لتبين حاله
 وتنعضي العدة في الصور
 المذكورة بالولادة (أو) قال
 (ان كان حملك) أو ما في بطنك
 (ذكر أو طاعة الى آخره)
 أي وان كان أنثى فطاعتين
 فولدت ما (فأغو) أي فلا
 طلاق لان قضية اللفظ كون
 جميع الحمل أو ما في بطنها ذكراً
 أو أنثى فان ولدت ذكراً
 أو أنثيين وقع الطلاق وتبرئ
 في هذه والتي قبلها بالواو أولى
 من تعبيره بالواو (أو) قال ان
 ولدت فانت طالق

(فولت اثنين مرتباً طلق)

بالاول) اي بخروجه كله
 لوجود الصفة (وانقضت
 عدتها بالثاني) سواء كان
 من حل الاول بان كان بين
 وضعها دون ستة أشهر أم
 من حل آخر بان وطئها بعد
 ولادة الاول وأنت بالثاني
 لاربعة سنين فأقل وخرج
 بمرتبا ولو ولدتهما معا فنها
 وان طلقت واحدة لا تنقض
 العدة بهما ولو ابوا أحدهما
 بثلث شرع في العدة من
 وضعهما (أو) قال (كلا
 ولدت) فانت طالق (فولت
 ثلاثة مرتباً وقع بالاولين
 طلقاً وانقضت) عدتها
 (بالثالث) ولا تقع به طلبة
 ثالثة اذ به يتم انفصال الحمل
 الذي تنقض به العدة فلا
 يقارنه طلاق وخرج بالتصريح
 بزيادتي مرتباً ولو ولدتهما
 معا فطلق ثلاثاً فان نوعي ولدا
 والا فواحدة وتعتد بالاقراء
 فان ولدت أو بهما مرتباً وقع
 ثلاث بولادة ثلاث وتنقض
 عدتها بالاربعة (أو) قال
 (لاربعة) حوامل (كلا
 ولدت واحدة) ممكن
 (فصواحبا طوائق فولدت
 معا فطلق ثلاثاً ثلاثاً) لان
 لكل منهن ثلاث صواحب
 فيقع بولادتهما على كل من
 اثلاث طائقتي لا يقع بهما على
 نفسها شي ويقتدون جميعاً
 بالاقراء وصواحب جمع
 صاحبة كضاربة وضوارب

لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وانما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو أنتي معطوفاً على قال ان كانت حاملاً بذكر
 وايس كذلك بل هو معطوف على يذكر الذي هو متعلق للقول واول تقسيم متعلق القول واول تقسيمية ليست
 بمعنى الواو ولذا قالوا انها في التقسيم أجود من أو وتقسيم متعلق القول لا ينافي جميع اقسامه في التعليق فليست
 بصورة لفظ المعلق هكذا ان كنت حاملاً بذكر فانت طالق طلبة أو بائني فطلقتين اهـ وحيتذ فيجتمعا ان
 مراد المصنف بالاولية دفع توهم انه معطوف على قال اهـ شورى (قوله فولت اثنين مرتباً) انظر ما للمعتبر
 في الترتيب والمعية اهـ سم قد يقال الظاهر ان المراد بالترتيب ان يخرج احدهما بعد الآخر ولو على
 الاتصال بالمعية ان يخرج في كيس واحد مثلاً اهـ عش (قوله أي بخروجه كله) أي ولو على غير صورة الأذى
 أي حيث كان مما ثبت به أمية الولدان ظهر فيه خالق الأذى كذا قاله ج اهـ حل وعجالة شرح مر
 طلقت بانفصال ماتم تصويره ولو ميتاً وسقطا فان مات احد الزوجين قبل تمام خروجه لم تطلق اهـ سم ثم قال
 فان امة طلت ما لم يكن فيه خالق الأذى تأتم تطلق (قوله أي بخروجه كله) فلو خرج بعضه ومات الزوج أو
 الزوجان لم تطلق لعدم وجود الصفة اهـ حل (قوله وانقضت عدتها بالثاني) ولا يقع به طلاق ولا يقع به
 لو ولدت ثالثاً اهـ حل أي الا ان كان التعليق بكما كما يأتي اهـ قل على الجلال (قوله أم من حل آخر)
 وانما قلنا بانقضاء العدة بتقدير كون الحمل من وطئ آخر لانه بالولادة الاولى وقع عليه الطلاق ثم ان وطئاً
 بالطلاق فحرام والا فلا وعلى كل فوطئ مشبهة تجب به العدة وعالها عدة العدة وهما شخص واحد فيتم اخلان
 وحيث قد اخلنا انقضت بوضع الحمل اهـ عش على مر (قوله لاربعة سنين فأقل) أي من وطئها فخرج
 به ما لو ولدته لاكثر من اربع منه أي من الوطاء المذكور فلا تنقض به العدة لعدم نسبتها الى الزوج في هذه
 الحالة (قوله وخرج بمرتبا ولو ولدتهما معا) بأن تم انفصالهما وان تقدم ابتداء خروج أحدهما فاعبرة
 في الترتيب والمعية بالانفصال اهـ حل (قوله الذي تنقض به العدة) قد ردد على هذه الصلة منع ويقال لم تقع
 به طلبة وتنقض العدة بالاقراء وما للفرق بين الثالث في هذه الصورة حيث لم يقع به شي والثالث في قول
 الشارح فان ولدت أو بهما الخ حيث وقع بالثالث طلبة فليست (قوله فلا يقارنه طلاق) ولهذا لو قال أنت
 طالق مع موتي فانت لم يقع بموته طلاقاً لانه وقت انتهاء النكاح اهـ شرح مر (قوله أو لاربعة حوامل)
 اعاقبه لنسوله فيما يأتي وانقضت عدتهما بولادتهما اهـ رشدي على مر والا فالحكم من حيث وقوع
 الطلاق لا يتغير بهذا القيد اهـ عش عليه (قوله أو قال لاربعة حوامل) أي أو حوائل وقوله كلا وفي
 بعض النسخ بعد كلا أي مثلاً وهو في ذلك تابع للمولى العرقى حيث قال واعلم انهم صوروا هذه المسئلة
 بالتمثيل بكما ولو علقها بان كان الحكم كذلك فلا يفتن انه قيد وقد رده الشارح في شرح البهجة بان غير كلا
 من أدوات التعليق لا يفتني تكراراً فلا يشع في التعليق به طلاق بعد وقوع الاول وامان الحق بكما أي يمكن
 في الحكم فممنوع لانهم وان أفادت العموم لا تغيب تكراراً اهـ حل وفي سم مانعه قوله كلا الخ وزعم أبي
 زرعة ان أي ككاهن امر دودبانه اذا قال ان ولدت واحدة ممكن فصواحبا أو ما تثنى طوائق فولدت واحدة
 منهن وقع على كل من صواحبا في الاولى وكل من الجميع في الثانية طلبة واحدة وانحلت اليمين لا تنفاه
 مقتضى التكرار وقد يتوهم ان أيتسكن في معنى كلا ويرد بغيره لانها لا تقتضي التكرار وان كانت موضوعة
 للموم ككاهن شيخنا وهو ظاهر خلافاً لوجه كذا في شرح الروض اهـ ج وم مر اهـ (قوله ولدت
 مع الخ) لولادتهن ثمان صور لانهن اما ان يلدن معاً أو مرتباً أو ثنتان معاً ثم ثلث معاً أو واحدة ثم ثلاث معاً أو
 عكسه أو ثنتان معاً ثم ثلث مرتباً أو عكسه أو واحدة ثم ثلث معاً ثم واحدة والاضابط بالحكم الثمانية ان يقال
 من لم تسبق تطلق ثلاثاً مع مراعاة الشرط ومن سبقت تطلق بعدد من سبقتها والثمانية في الشرح والمثنى في المتن
 ثلاثة وفي الشرح خمسة اهـ شيخنا (قوله جمع صاحبة) فهو على القياس ويجمع بقله على صاحبات اهـ قل

وقول كلاً اصل ثلاثاً الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق

المجموع ثلاثا (أو) ولدن (مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقوا ونقضت عدتها بولادتها (كالاوولى) فانما تطلق ثلاثا بولادة كل من صواحبها طلقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الاولى (والثالثة طلقين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتها) أى الثانية والثالثة (بولادتهما) أى ان لم يتأخر ثانى توأميهما الى ولادة الرابعة والاطلقتا ثلاثا ثلاثا والاولى تعد بالاقراء ولا تستأنف عدة المطلقة الثانية والثالثة بل تبني على ماضى من عدتها بشرط انقضاء العدة بوضع الولد لحوقه بالزوج كما يعرف من محله (أو) ولدن (ثنتان معاً ثم ثنتان معا وعدة الاولين باقية طلقنا) ٢٧٢ أى الاولين (ثلاثا ثلاثا) أى طلق كل منهما ثلاثا بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة

(والاخرين طلقين طلقين)

أى طلق كل منهما طلقين بولادة الاولين ولا يقع عليها بولادة الاخرى شئ وتنقض عدتهما بولادتهما وخرج بزيادة وعدة الاولين باقية ما لو لم تسبق الى ولادة الاخر بين فانه لا يقع على من انقضت عدتها الا طلقة واحدة وان ولدن ثلاثا معاً الرابعة طلق كل منهن ثلاثا وان ولدت واحدة ثم ثلاثا معاً طلقت الاولى ثلاثا وكل من الباقيات طلقة وان ولدن ثنتان مرتبا ثم ثنتان معا طلقت الاولى ثلاثا والثانية طلقة والاخرين طلقين طلقين وان ولدت ثنتان معا ثم ثنتان مرتبا طلق كل من الاولين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين وان ولدت ثنتان معا ثم ثنتان مرتبا طلق كل من الاولين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين وان ولدت واحدة ثم ثنتان معاً واحدة طلق كل من الاولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتهما (أو) قال (ان حضت) فانت طالق (طالقت باول حيض

على الجلال (قوله أو ولدت مرتبا) أى بحيث لا تنقض عدة واحدة باقراؤها قبل ولادة الاخرى اه عن (قوله عند ولادة الرابعة) بان امتدت اقراؤها وتأخر وضع ثانى توأميهما الى وضع الرابعة والحاصل ان كل واحدة تطلق بعدد من سبقها ومن لم تسبق وهى الاولى تطلق ثلاثا ان بقيت عدتها وهى أخصر من قول بعضهم كل واحدة تطلق ثلاثا لان من ولدت بعد واحدة فتطلق واحدة أو بعد اثنتين فتطلق اثنتين اه حل وفي قول على الجلال وكل من ولدت بعد وقوع الطلاق علمتة تنقض عدتها بولادتها وكل من بقيت عدتها الى ولادة من بعدها يقع عليها بعدده اه (قوله أى ان لم يتأخر ثانى توأميهما إلخ) هذا القيد معتبر فى جميع ما يأتى اه بش (قوله أى الاولين وقوله والاخرين) كل منهما بضم الهمزة اه شرح مر (قوله فان انقطع الدم إلخ) خرج به ما لو ماتت فانما تطلق لان الظاهر استمراره اه شيخنا وفى الشورى لو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لانا حكمنا بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه وبمجرد الموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الانقطاع فى الحياة أولا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظرا كذا فى حاشية الخفصة فى باب الحيض وعبارة الخفصة فى أول الفصل هذا لا ترى انه لو حلف بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتى حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليلة أجزيت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاء كلامهم وان احتمل كونه دم فساد اه وعبارتهم انا ومراهم انما ماتت بعد رؤيته وقبل يوم وليلة وقع عملا بانظاهرا اه وفى الحلبي فان انقطع الدم إلخ بخلاف ما لو ماتت فانما تطلق عملا بانظاهرا وان احتمل كونه دم فساد اه (قوله وحلفت على حيضها إلخ) يشمل الامة وفيه أنه سياتى فى الرجعة انها اذا ادعت انقضاء عدتها بالحيض لا تصدق الا اذا كان ممكنا فى حقها بخلاف الصغيرة والايسة اه حل (قوله المعلق به طلاقها) قال فى الروض وكذا الحكم بما لو عاق بما لا يعرف الامنها غالبا كالنية والبغض والحب اه سم (قوله وان خالفت عادتها) أقول ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لان ما كلن من خوارق العادات لا يعول عليه الا اذا تحقق وجوده وهى هنا قد ادعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها وبه تعلم ما فى قول سم على منهمج * (فرع) * لو ادعت الحيض ولكن فى زمن اليأس فالظاهر تصديقها لقولهم انهم لو حاضت رجعت العدة من الاشهر الى الاقراء اه ع ش على مر (قوله ونعسر اقامة البينة عليه) أى فلا يسوغ لهم الشهادة بانه دم حيض الا ان قامت قرينة لهم بذلك اه حل (قوله بخلاف حيض غيرها) أى المعلق عليه طلاقها بان قال ان حاضت فلانة فانت طالق اه حل (قوله أو قال لزوجتيه ان حضتا) ولو زاد حيضة فبطلان بمجرد رؤيتهما الدم لانه مذكرا اثرا كما فيها ولم يحتمل على ان المراد حيضة من كل منهما فلا بد من وجودهما من كل منهما مع استحالة ما يدل عليه ظاهر الفاظها ووجود حيضة واحدة منهما او اعترض بانه لو قال لهما ان ولدتما ولدا واحدا كان تعليق بحمال وحيضة المرأتين الواحدة كذلك فساوت ولدا واحدا وأجيب بان وصف الولد بالوحدة نص فيها فالغنى التعليق

مقبول) فلو عاق فى حال حيضها لم تنال حتى تعارضتم تشرع فى الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين أن الطلاق لم يقع بخلاف (أو) ان حضت (حيضة) فانت طالق (فبتمامها مقبولة) تطلق لانه قضية الفاظ هذه والتى قبلها من زيادنى (وحلفت على حيضها المعلق به طلاقها) وان خالفت عادتها بان ادعت فأنكره الزوج فتصدق فيه لانهم اعترف منه وتعسر اقامة البينة عليه فان الدم وان شوه لا يعرف انه حيض لجواز كونه دم استحاضة بخلاف حيض غيرها وظاهر وبخلاف حيضها المعلق به طلاق ضررتها كما يعلم مما يأتى أيضا فلو صدقت فيه يمينها لزم الحكم للانسان يمين غير وهو ممتنع فيصدق الزوج جريا على الأصل فى تصديق المنكر يمينه (لا) على (ولادتها) المعلق بها الطلاق بان قالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد منه او لا مكان اقامة البينة عليها (أو) قال لزوجتيه (ان حضتا فانتا طالقتان فادعتاه

بمخلاف حيضة فانها ظاهرة في ذلك لانص فلم يبلغ التعليق غاية الامر انه لم ينظر اليها حتى لو قال حيضة واحدة
كانت مساوية اهـ حل وفي قول على الجلال قوله ان حضاها وكذا لو قال ان حضاها حيضة وبقي لفظ
حيضة فان قال حيضة واحدة فلا وقوع لانه تعلق بمحال لان الوحدة نص فيها ولفظا ولدا مثل لفظ حيضة فيما
ذكر اهـ (قوله وكذب ما حلف) لو رجع بعد ذلك وصدق واحدة ينبغي ان تطلق الاخرى اذا حلفت اهـ
سم (قوله كمر) أي في قوله اذ لو صدقت فيه يمينها لزم الحكم للانسان يمين غيره اهـ شيخنا (قوله أو
فسخت بعينك) أي عيب النكاح وقوله مثلاً أي كحلف الشرط وهذه المسئلة اشهرت بالسريحية واختلف
كلام المتأخرين في جواز العمل بها للناس خصوصاً من صار يجري لفظ الطلاق على لسانه لا اعتياده اهـ حل
وفي مسئلة الطلاق التي هي الاولى خلاف حكماء في الاصل وعبارته مع شرح مـ ر ولو قال ان طلقك الى ان قال
وقع الخبز دون المعلق وقيل ثلاث واختاره ائمة كثيرة من متقدمي المتأخرين وطلعتان من الثلاث المعلقة اذ
بوقوع الخبز ووجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يرد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويأخو قوله قبله لحصول
الاستحالة به وقيل في مسئلة التطليق لا يقع شيء لامن الخبز ولا من المعلق للدور ونقل عن النص والاكثرين
واشهرت المسئلة بابن سريج لانه الذي أظهرها لكن الظاهر انه يرجع عنها التصريح في كتابه الزيارات
بوقوع الخبز وقال ابن الصباغ ان خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشاً وابن الصلاح وددت لو محبت هذه المسئلة
وابن سريج يرى مما ينسب اليه فيها انتهت وصورة المنسوب لابن سريج ان يتعلم من يعتاد الطلاق هذه
الحيلة بان يقول لزوجته ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً بعد ذلك اذا طلقها ثلاثاً أو واحدة لا يقع عليه شيء
بناء على ما نسب لابن سريج وقد عرفت ما فيه تأمل (قوله وقع الخبز دون المعلق به) وهو الطلقة الواحدة والظاهر
الى بقية المسئلة دون المعلق أي وهو الطلاق الثلاث اهـ شيخنا والخبر في قوله وقع الخبز هو المعلق به أي
المعلق عليه وكان المقام للاضمار لكنه خاف من البس فأنشأ المرحم بغيره لانه لو قال وقع اتوهم عود
الضمير على المعلق وهو الثلاث تأمل (قوله لانه لو وقع الخ) فهذا من قبيل الدور الكوفي وهو ان يتوقف وجود
الشيء على نفسه أي الوجود واثار به قوله وشبهه هذا بما لو أنقر الخ الى الدور الحكمي وهو ان يلزم من وجود
الشيء عدمه ولهم دور ثالث يسمى الحسابي وهو ان يتوقف العلم بالشيء على نفس العلم كما لو أخذ المرفق في
التعريف اهـ قرره شيخنا الحنفى في قراءته للشنشوري (قوله بأسباب) أي مقتضيات لانها موانع لاسباب
حقيقية اهـ شيخنا وفيه ان في المنظر من مقتضياتها هو تشوف الشارع للمعلق واعتناؤه بالانساب وهذا
ما المانع من عدم وقوع كل من الجزاء والشرط اهـ (قوله وشبهه هذا الخ) وفرق بينهما بان هذا دور شرعي
وذلك جملي وفيه انهم اعتبروا الدور الجملي في قوله ان وطئت الخ ولم يقل كما لو الخ لانه لا يتعلق في ذلك بخلاف
ما قبله اهـ حل (قوله وطأ مباحا) لو لم يقيد الوطأ بكونه مباحاً وقع الطلاق لكن بقي النظر في حكم هذا من
اجباب العدة وتقرير المهر وحصول التحليل والتحسين ويظهر ترتيب هذه الاحكام عليه لانه وطأ مباح كما
صرح به في شرح الروض في مبحث الاحرام بالحج فهو نكاح لجائز الاقدام والطلاق المترتب عليه لا يمنع ذلك
فليجرر اهـ شوبري (قوله فانت طالق قبله) خرج به البعدية وهو ظاهر وفي شرح شيخنا وان قال ان
طقت لزوجها فانت طالق معه ثلاثاً فادور ويقع ما نجز على المختار وبه تعلم حكم المعية هنا اهـ شوبري (قوله
ثم وطئ) أي ولو في حيض اذ المراد المباح لذاته فلا تنافي فيه الحرمة العارضة فخرج الوطء في المدير فلا يقع به شيء
بخلاف الذي زعم لانه لم يوجد الوطء المباح لذاته وفارق ما يأتي بان عدم الوقوع هنا لعدم الصفة وفيما يأتي للدور
اهـ شرح مـ ر (قوله لم يقع طلاق) أي فلا يقع طلاق بالوطء مع الحساؤه كان حلالاً أو حراماً لذاته أو لالان
غير المباح غيره معلق عليه والمباح وان كان معلقاً عليه لانه لا يتصور وقوعه وقوله عن كونه مباحاً أي لذاته
أي لاجراما لذاته وخروجه عن ذلك محال لانه لا يتصور ان يوطأ الشخص زوجته وطأ غير مباح لذاته اهـ حل

وكذب ما حلف) فلا طلاق
لان طلاق كل منهما مطلق
بحيضهما ولم يثبت ان صدقهما
طائفاً (أو) كذب (واحدة)
فقط (طلقت) فقط ان حلفت
انها حاضت لثبوت حيضها
بيمينها وحيض ضررتها
بتصديق الزوج اياها والمصدقة
لا يثبت في حضاها حيض ضررتها
بيمينها لان اليمين لا تؤثر في
حق غير الحالف كما مر فلم
تطلق (أو) قال (ان أو مني)
مثلاً (طلقتك) وظاهرت
منك أو آليت أو لا عنت أو
فسخت) النكاح بعينك مثلاً
(فانت طالق قبله ثلاثاً) ووجد
المعلق به) من التطليق أو غيره
(وقع الخبز) دون المعلق
لانه لو وقع لم يقع الخبز
لاستحالة وقوعه على غير
زوجته واذا لم يقع الخبز لم يقع
المعلق لانه مشروط به فوقعه
محال بخلاف وقوع الخبز اذ
قد يتخلف الجزاء عن الشرط
باسباب كالمعلق عتق سالم
بعتق غانم ثم أعتق غانماً في
مرض موته ولا يبقى ثلثه
الا باحدهما لا يقرع بينهما
بل يتعين عتق غانم وشبه هذا
بما لو أفسر الاخ بامر للميت
يثبت النسب دون الارث
(أو) قال (ان وطئت) وطأ
(مباحاً) فانت طالق قبله ثم
وطئت لم يقع) طلاق لانه لو وقع

نخرج الوطء عن كونه مباحا وخروجه عن ٢٧٤ ذلك محال وسواء اذ كرر ثلاثا أم لا (أو علقه بمشيئة ثم اخطا بالشرطت) أي مشيئتها (فورا)

بان تأنيها في مجلس التواجب
لتضمن ذلك غلبتها الطلاق
كما في نفك وهذا في غير
نحوه (أي أما فيه فلا يشترط
الغور والتقييد بهما من
زبادني هنا وان ذكر الأصل
حكم ان في الفصل السابق أما
لوعلقه بمشيئتها غيبية كأن
قال زوجتي طالق ان شاءت
وان كانت حاضرة أو بمشيئة
غيرها كأن قال له ان شئت
فزوجتي طالق فلا يشترط
المشيئة فور الانتفاء التام
في الثانية وبعده في الاولى
بانتفاء الخطاب فيه (ويقع)
الطلاق ظاهرا وباطنا
(بقول المعلق بمشيئته) من
زوجة او غيرها (شئت) حالة
كونه (غير صريح) ويجنون ولو
سكران او (كارها) بقلبه اذ
لا يقصد التعليق في الباطن
لغائه بل باللفظ الدال عليه
وقد وجد امام مشيئة الصبي
والجنون المعلق به الطلاق
فلا يقع به الا اعتبار بقوله ما
في التصرفات وتعبيرى بما
ذكر اولي بماء بربه (ولا
رجوع لمعلق) قبل المشيئة
تظن الى انه تعليق في الظاهر
وان تضمن تملكها كالأرجع
في التعليق بالاعطاء قبله وان
كان معاوضة (ولو قال انت
طالق ثلاثا الآن يشاء زيد
طلقة فشاءها) ولو في أكثر من
(لم تطلق) نظر الى ان المعنى

الا أن يشاءها فلا تطلقين كما لو قال الآن يدخل زيد الدار فدخلها ولو قال اردت بالاستثناء وقوع طلقة اذا شاءها وقعت طلقة واردت
عدم وقوعها اذا شاءها فطلعتان لانه غلظ على نفسه (ك) لا تطلق فيما (لوعلقه بفعله) كدخوله الدار (أو بفعله من يبالى بتعليقه) بان يشق عليه حتمه

تزل به عظيم قرية فحلف أن لا يرتحل حتى يضيفه فهو مثال لما ذكره شرح ممر ولو علقه بدخوله فعمل
 سا كنا قدروا على الامتناع وأدخل لم يحدث وكذا إذا علق بجماعة فعلق عليه ولم يتحرك ولا أثر لاستدامتها
 أي الدخول والجماع لانهم ليست كلابتداء كليا أي شرح ممر من أول فصل علقوا بكل رمانة أو
 رغيف الخ وكتب عليه ع ش قوله فعمل سا كنا وانما لم يحدث بذلك لعدم نسبة الفعل للعالم بخلاف ما لو حلف
 لا يدخل فركب دابة دخلت به فانه يحدث لنسبة الفعل اليه وان كان زمامها بيد غيره لان العرف ينسب هذا
 الفعل له وينبغي ان مثل الدابة المجنون وقوله قادر على الامتناع أي بخلاف ما لو أمر غيره أن يحمله فانه
 يحدث بحمله ودخوله ولو بعدم مدة حيث بناء على الامر السابق لانه وكيله وفعله وكيله وقوله لم يحدث أي
 ولا تحصل اليقين بذلك لان فعل المكره كالفعل ولا يحدث بالاستدامة لان استدامة الدخول ليست دخولا
 وقوله ولا أثر لاستدامتها أي وان تحرك بعد ذلك وتكرر منه حتى يترع لما علق به من ان الاستدامة لا تسمى
 جماعة فان نزع وعاد حدث بالعود لانه ابتداء جماع اه (قوله بان يشق عليه حثه) أي لصداقة أو نحوها
 كالزوجة وهذا يرشد الى أن المراد ما من شأنه ذلك وان تخلف اه حل (قوله أو نحوها) كزوجته ولو
 كانت تحب الوقوع لان المراد من يشق عليه حثه ولو بحسب الشأن اه شيخنا (قوله وقصد المعلق اعلامه
 به) معنى قصد الاعلام قصد منعه من الفعل كما سيأتي هذا وقد زاد ممر قيدا آخر فقال وتتمكن المعلق من
 الاعلام بالتعلق وان لم يعلم به بالفعل ومقتضاه انه لو لم يتمكن من الاعلام يقع الطلاق ما علقا ولو مع ان
 وغيره اه شيخنا لكن ما نسبته الى ممر من زيادة التقييد المذكور لم أجده في شرحه بهدم راجعة النسخ
 العديدة بل رأيت فيها ما يدل على خلاف هذا التقييد حيث عم في مفهوم الشروط وقوله وان لم يتمكن من
 اعلامه ولم يعلم الى آخر كلامه فهذا التعميم يناقض التقييد في المنطوق (قوله وقصد المعلق اعلامه به) عبارة
 الزركشي بدل ذلك يشترط ان يقصد الزوج حثه أو منعه كما حرمه وفاقا للامام وغيره فانه قد قصد التعليق
 بصورة الفعل اه قال شيخنا البراسي وينبغي جريان مثله في مسألة فعل نفسه السابقة اه * (فرع) *
 قال لها ان لم تدخل الدار اليوم فانت طالق فتدعي ودخلت في ذلك اليوم هل يتخاص بذلك قال الزركشي فيه
 احتمال هنا الاقرب الانحلال اه وعلى هذا ففعل الناسي يفيد الانحلال اذا كان المعلق عليه انتفاء الفعل
 وقبائه المكره فيكون قواهم ان فعل الناسي لا يحصل به بولا حدث محله اذا كان المعلق عليه الفعل اه
 فليجبر فانه خلاف ظاهر كلامهم ثم ذكرت ذلك لم فاعلم قضية كلامهم من عدم التخلص ومن الاحتياج
 في التخلص الى دخول آخر مع العلم والاختيار اه سم (قوله ففعل ناسيا أو مكرها أو جاهلا) وقد صرح
 الشيخان وغيرهما بعدم حث الجاهل والناسي في مواضع منها قولهم ما لو حلف شافعي ان مذهبه أصح
 المذهب وعكس الحسن في لم يحدث واحدا منهما لان كلا منهما حلف على غلبة ظنه المعذور فيه أي لعدم قاطع
 هنا ولا ما يقرب منه ومنها قول الرضا لو جلس مع جماعة فتنام وابس خف غيره فقالت له امرأته استبدلت
 بخفك فحلف بالطلاق أنه لم يفعل ذلك وكان خرج بهدا الجميع ولم يعلم أنه أخذ بدله لم يحدث اه ج ثم قال
 * (تنبيه) * مهم محل قبول دعوى نسو النسيان ما لم يسبق منه انكار أصل الحلف أو الفعل أما اذا أنكره فشهد
 الشهود به عليه ثم ادعى نسيانا أو نحوه لم يقبل كبحشه الاذرى وتبعوه وأفتيت به مرارا المتناقص في دعواه
 فالفيت وحكم بقضية ما شهدوا به وان ثبت الاكراه بيينة فيما يظهر لانه مكذب لها بما قاله أولا بخلاف ما اذا أقر
 بذلك فتقبل دعواه نحو النسيان لعدم التناقض ومرار الاكراه لا يثبت الابينة مفصلة ومن دعوى الجهل
 بالخوف عليه ان تريد الخروج لمحل معين فحلف ان لا يخرج فتخرج ثم تدعى انه لم يحلف الا على الخروج
 لذلك المحل وانهم لم يخرج اليه فلا حث اقيام القرينة على صدقها في اعتقادها المذكور وهو مستلزم لجهلها
 بالخوف عليه وحيث فلا نظر هنا الى تكذيب الزوج لها أيضا قال الجلال البلقيني ولو صدق الزوج في دعوى

لصداقة أو نحوها (وقصد)
 المعلق (اعلامه به) وان لم يعلم
 المبالي بالتعلق (فعل) المطلق
 بفعله من نفسه أو غيره (ناسيا)
 للتعلق

النسيان وكذبته حلف الزوج لا المعلق بفعله اه وفي شرح مر في الفصل الاثني مائه ولو وقع ما لا يقع
شيأ أو لا يقع الا واحدة كانت على حرام فظنه ثلاثا فاقربها بناء على ذلك الظن قبل منه دعوى ذلك ان كان ممن
يحق عليه ويجري مثل ذلك فيه الوعلة بما فعل لا يقع به مع الجهل أو النسيان فاقربها طائفا وقوعها وفيما لو فعل
المخوف عليه ناسيا فظن الوقوع ففعله عامدا فلا يقع به لظنه وال التعليق مع شهادة قرينة النسيان له بصدقه
في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه ببقاء اليمين كما مر (قوله أو مكرها على الفعل) ومثل
الاكراه حكم الحاكم الذي لم يتسبب فيه وأفتى والشيخنا فيما اذا كان المطلق معلقا على صفة انهم ان وجدت
باكراه بحق حنت وانحلت اليمين أو بغير حق لم يحنت ولم تحل اه شورى نقول المتن أو مكرها أي بغير حق
خسلا فالج اه شيخنا (قوله أو مكرها على الفعل) أي ولم يكن الخالف والمكره اه سم على ج
قال ج ومن الاكراه ان يعلق بالتقالز وجسه من بيت أبيها فيحكم القاضي عليه أو عليها به وان كان هو
المدعى كما اقتضاه المطلقهم وليس من تقويت البر بالاختيار كما هو ظاهر لان الحكم ليس اليه ويقاس بذلك
نظائره اه ع ش على مر (قوله أو جاهلا بانه المعلق عليه الخ) ومن الجهل ان تخبر من حلف زوجته
انهم لا يخرج الا باذنه بان زوجها اذن لها وان كان كذب المخبر قاله البقعي ومنه أيضا ما لو خرجت ناسية فظنت
انحلال اليمين أو انهم لا تتناول سوى المرة الاولى فخرجت ثانيا ولو فعل المخوف عليه معتمدا على افتناء مغت
بعدم حشبه وغاب على ظنه صدقه لم يحنت أي وان لم يكن أهلا لا افتناء كما أفتى به الوالد اذا المدا على غيبة الظن
وعدمها لا على الادلية ولا ينافي ما تقر رحت رافضى حلف ان عليا أفضل من أبي بكر رضي الله عنهما
ومعترى حلف ان الثمر من العبد لان هذين من العقائد المطالب فيها القطع فلم يعذر المخالف فيها مع اجماع
من يعتد باجماعهم على خطئه بخلاف مسثلتنا اه شرح مر وقوله انهم لا يخرج الا باذنه ومثله ما لو
حلف انما لا اعطى شيئا من أمتة يريتها الا باذنه فأتى اليها من طلب منها فانها لان زوجها اذن لها في الاعطاء
وبان كذبه ومنه أيضا ما وقع السؤال عنه فبين حلف على زوجته انهم لا يذهب الى بيت أبيها فذهبت في غيبته
فلما حضر سألها وقال لها الاتي الى بيتي فقلت انك لا تذهبي الى بيت أبيك فقلت نعم اكن قد فعلت لي انك قد فعلت
بمنك فلا وقوع وقوله وان لم يكن أهلا لا افتناء ومثله ما يقع كثيرا من قول غير الخالف له بعد حلفه الا ان يشاء
الله ثم يخبر بان مشيئة غيره تنفعه فيفعل المخوف عليه امتدادا الى خبر المخبر والظاهر ان مثله ما لو لم يخبره أحد
لكنه ظنه معتمدا على ما نشته بين الناس من ان مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتباه ينزل منزلة الاخبار
وحيث لا يقال ينبغي الوقوع لانه جاهل بالحكم وهو لا يمنع الوقوع ويدل لهذا قول الشارح بعد والحاصل
من كلام طويل الخ اه ع ش عليه (قوله أو جاهلا بانه المعلق به) أي أو بالتعليق وحيث لا يحصل من
عبارة منطوقا ومفهوما سبع وعشرون مسألة منها ثمان مسائل لا يقع فيها طلاق وهي ان المبالى بالتعليق
يفعل ذلك ناسيا بالمبالى بالتعليق والمعلق به أو عالما باحدهما فقط أو جاهلا به - ما هذه ثلاث مسائل ومثلها
في المكره أو يفعل ذلك جاهلا بالتعليق والمعلق به أو جاهلا باحدهما هذه ثمان مسائل لا طلاق فيها ومنها تسع
عشرة مسألة يقع فيها الطلاق وهي ما لو علق بفعل من لا يبالى بتعليقه ففعل ناسيا بالتعليق أو مكرها أو جاهلا
بالتعليق والمعلق به أو جاهلا باحدهما فقط أو عالما بهما هذه خمس وفي كل منها اما ان يقصد المعلق اعلامه
أو لا هذه عشر وما لو علق بفعل من يبالى بتعليقه ولم يقصد اعلامه ففعل ناسيا أو مكرها هاتان مسثلتان وفي كل
منهما اما ان يفعل جاهلا بالتعليق والمعلق به أو باحدهما فقط أو عالما به هذه ستة وما لو علق بفعل من يبالى
بتعليقه ولم يقصد اعلامه ففعله جاهلا بالتعليق والمعلق به أو جاهلا باحدهما فقط أو عالما بهما هذه ثلاث
وكتب أيضا على قوله في صدر هذه القولة يحصل هذا المختص من المنطوق والمفهوم صحيح معمولة به
في المذهب كما أفتى به مر اه شورى (قوله وضع عن أمتي) سيأتي في آخر النذر الاستدلال برواية زرارة

(أو) ذا كراهه (مكرها) على
الفعل (أو) مختارا (جاهلا)
بانه المعلق عليه - موهذه من
زيادتي وذلك لخبر ابن ماجه
وصححه ابن حبان والحاكم
ان الله وضع عن أمتي الخطأ
والنسيان وما استكرهوا
عليه أي لا يؤاخذهم بها ما لم
يكن دليل على خلافه كضمان
المكلف والفعل معها كالفعل

وانظر ذكر كل في كل وفي لفظ رفع توقف وقد كتبنا ما يتعلق به هناك اه شربري (قوله كالسلطان)
 هل ولو كان صديقا أو أخا أو أبيا اه حل (قوله طاعت بفعله لان الغرض المحل) نعم لو علق بقصد ومزيد وهو
 عاقل فحين ثم قدم لم يقع كفي الكفاية عن الطبري ولا يرد على المصنف عدم الوقوع في نحو طفل أو بهيمة أو مجنون
 علق بفعله فأكروهوا عليه لان الشارح لما ألغى فعل هؤلاء وانضم اليه الا كراه صار كالفعل بخلاف فعل
 غيرهم اه شرح مر (قوله هذا كله) أي كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق بفعلهما وقوله
 اذا حلف على مستقبل كذا ففعل كذا وان لم يفعل كذا أو ان لم تدخل الدار أو ان دخلت الدار اه حل
 (قوله اما لو حلف على نفي شيء المحل) صنيعة يقتضي ان حكم هذا المخالف لما قبله وليس كذلك لان حكمهما واحد
 وهو عدم الوقوع على الناسي والجاهل وبعبارة شرح مر ولا فرق بين الحلف بآية وبالطلاق ولا بين ان ينسى
 في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعله انه فعله أو بالهـ كس كأن حلف على نفي
 شيء وقع ناسيانه أو جاهل به انتهت بحرف وفها وهي صريحة في اتحاد الحكم ثم قل أي مر والحاصل من
 كلام طويل في كلامهما ظاهره التناهي ان من حلف على الشيء الفلاني انه لم يكن أو كان أو سيكون أو ان لم يكن
 فعلمت أو ان لم يكن فعل أو في الدار غنما منه انه كذلك في ظنه أو اعتقاده الجمله به أو نسيانه له ثم تبين انه على خلاف
 ما ظنه أو اعتقده فان قصد بخلافه ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده وفيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا
 حنث لانه انما يبط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فذلك حلال لفظا على حقيقته وهي
 ادراك وقوع النسبة بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للبرهان المذكور وما ذهب اليه ابن الصلاح
 وغيره من الحنث مفرع على رأيهم وهو حنث الناسي مطلقا اه (قوله كذا لو حلف ان زيد ليس في الدار) أو
 ان كان زيدا في الدار أو ان لم يكن في الدار فزوجتي طالق وسبقت بينه وبينه محاوره لان التعليق مع المحاوره يصير
 حلفا فعليه الظن بتفديده بخلاف التعليق المحض لا يفيد فيه غلبة الظن اه حل (قوله خلافا لابن الصلاح)
 قيل كلام ابن الصلاح مفروض فيما اذا قصد ان الامر كذلك في نفس الامر وليس مستنده في ذلك ظنه وهذا
 واضح لا ينبغي المخالفة فيه والمعتمد كلام ابن الصلاح وقد أف الجلال السيوطي في ذلك مؤلفا ما علمنا القول
 الماضي في الحنث في الماضي وهو في فتاويه انحط كلامه فيه على موافقة ابن الصلاح وفرق بين الماضي
 والمستقبل اه حل (قوله وقد أوضحته في شرح الروض) عبارته هناك اما لو حلف على نفي شيء وقع جاهل به
 أو ناسي به كذا لو حلف ان زيد ليس في الدار وكان فيما لم يعلم به أو علم ونسي فان قصد بخلافه ان الامر كذلك
 في ظنه أو فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافه ولم يقصد ان الامر كذلك في الحقيقة لم يحنث لانه انما حلف على
 معتقده وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر أو أطلق في الحنث قولان يرجح منهما ما ابن الصلاح وغيره
 الحنث وصوبه الزركشي لانه غير معذور اذا حث ولا منع بل تحقيق فكان عليه ان يثبت قبيل الحلف
 بخلافه في التعليق بالمستقبل انتهت وفي حج مانعه وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصد به
 ما يقصد بالتعليق عليه حنث كما يقع الطلاق المعلق بوجوده وقول الاسنوي وغيره بعدم الوقوع في قصده
 ان الامر كذلك في نفس الامر أخذ من كلامهما أي في بعض الصور يحتمل على ما اذا قصد ذلك
 لا بالحقيقة التي ذكرتها بان قصد انه في الواقع كذلك بحسب اعتقاده اذ مع تلك الحقيقة لا وجه لعدم الوقوع
 اذا بان ان ما في نفس الامر بخلاف ما علق عليه اه وبعبارة الزبادي والمعتد انه ان حلف على غلبة ظنه
 أو لم يقصد شيئا لا وقوع وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر خلافا للشارح والتعليق الخالية عن أقسام
 الحلف من حث أو منع أو تحقيق خبر لا عبرة فيها بغلبة الظن حتى لو جمل بل بامر أو قيل له هدم زوجتك
 فقال ان كانت زوجتي فهي طالق وتبين انها زوجته فيحكم بوقوع الطلاق عليه كذا لو خاطبها بطلاق جاهلا
 بان كانت في ظلمة أو نسكها له وليه أو وكيله ولم يعلم فانه يحكم بوقوع الطلاق عليه وقد اختلف في هذه المسئلة

فان لم يبين بتعليقه كالسلطان
 والجميع أو كان يبالى به ولم
 يقصد المعلق اعلامه طلقت
 بفعله لان الغرض حيثئذ
 مجرد التعليق بالفعل من غير
 أن ينضم اليه قصد اعلامه به
 الذي قد يعبر عنه بقصد منعه
 من الفعل وافادة طلاقها فيما
 اذا لم يقصد اعلامه به وعلم به
 المبالي من زبادي وكذا عدم
 طلاقها فيما اذا قصد اعلامه
 به ولم يعلم به وهو مفهوم كلام
 الروضة وأصلها وكلام الأصل
 مؤول هذا كله كقرايت اذا
 حلف على فعل مستقبل أما
 لو حلف على نفي شيء وقع جاهلا
 به أو ناسي به كذا لو حلف أن
 زيد ليس في الدار وكان
 فيما لم يعلم به أو علم ونسي فلا
 طلاق وان قصد ان الامر
 كذلك في الواقع خلافا لابن
 الصلاح وقد أوضحته في شرح
 الروض

المفتيون وأفتى شيخنا مر بوقوع الطلاق عليه وخالفه بعض أهل عصره انتهت * (فرع) * لو حلف بالطلاق إن ولد له أو دابته أو غيره مما فعل الشيء الفلاني ناسياً فالمتجه عدم الحنث بل هو أولى بذلك من الحلف على فعل نفسه فتأمل ولكن لم أرفه شيئاً اه براسي * (فرع) * قال في شرح الروض ولو علق بفعله ناسياً ففعل ناسياً طاعت لانه فعله وقد ضيق على فعل نفسه بخلاف ما لو حلف لا ينسى فنسى فانه لم ينس بل نسي أو بدخول بهيمة ونحوها كطفل فدخلت لامكرهه طاعت بخلاف ما إذا دخلت مكرهه لا تطلق واستشكل ما مر من وقوع الطلاق فيما إذا لم يعلم المعاق بفعله التعليق وكان ممن لا يبالي بتعليقه أو ممن يبالي ولم يقصد الزوج اعلامه ودخل مكرهاً أو بحاب بأن الآدمي فعله منسوب اليه وان أتى به مكرهاً ولم يد اضمن به بخلاف البهيمة فكانها حين الإكراه لم تفعل شيئاً اه سم

* (فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع) * عبارة شرح مر فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعاليق الستة انتهت (قوله وفي غيرها) أي من قوله ولو علق بعد طلقه إلى آخر الفصل وأعاد العامل ليكون معطوفاً على الإشارة ولو أسقطه لتوهم أنه معطوف على الأصابع وليس مراداً اه شيخنا (قوله وأشار بأصبعين) ينبغي ولو من رجله اه سم على ج (أقول) بل ينبغي أن مثل الأصبعين غيرهما مما يدل على عدد كعودين اه ع ش على مر ولو كانت الإشارة بيده مجموعة ولم ينوع عدد أو وقع واحدة كما يحسنه الزركشي اه شرح مر (قوله لم يقع عدد) وأفهم قوله عددان الواحدة تقع وهو كذلك اه برماوى اه سم (قوله عند قوله طالق) مثله في هذا التقييد مر و ج في شرحهما وصح كتب ع ش على مر قوله عند قوله طالق يتجه الاكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على ما تقدم اه سم على ج اه قال الشوبري بعد هذا قال الشيخ (قلت) يفرق بان النية ثم لا يقع وهو مجموع أنت وما بعده فاكثف بمقارنة النية لاي جزء منه وهذا العدد الطلاق فلا بد من مقارنتها للفظ طالق إذا دخل لانت فيها فليتأمل (قوله ولا اعتبار بالإشارة هنا) أي في قوله أنت طالق أي وخلا من النية اه شيخنا أي ودخل عن هكذا أضافه لى لا تنافي عن الاعتبار الاعند انتهائهم ما فكان الانسب تأخير هذه الجملة عن قوله أو هكذا (قوله ولا بقوله أنت هكذا) أي من غير طالق وعبارة شرح مر وخرج أنت هكذا فلا يقع به شيء وإن فواه إذا لا شعاعاً للفظ بطلاق وبه فارق أنت ثلاثاً اه أي أنه كناية فأن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدراً أنت طالق ثلاثاً وقع والافلا كما يعلم من قوله بعد قبيل الفصل ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثاً فلا وجه أنه أن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدرو هو هي طالق وقع واللام يقع شيء اه ع ش عليه ثم قال مر ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره المارودي وغيره اه وقوله ونوى الطلاق لم يقع قديقال ما المانع من كونه كناية فانه لو صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر في المانع من اعتبار ارادته حيث فواه كما في سورة النصب إلا أن يقال إن ثلاثاً عهد استعمالها صفة لطاق بخلاف الثلاث لم يعمد استعمالها لا يقع الطلاق بخواتم الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق اه ع ش عليه (قوله أو مع هكذا) أي والفرض أنه قال أنت طالق (قوله لأن ذلك) أي المذكور من الإشارة مع النية أو مع هكذا فالإشارة صريحة في العدد إذا انضم لها النية للعدد أو هكذا أي والفرض أنه قال أنت طالق فأن لم يقلها فليست صريحة ولا كناية ولو قال هكذا اه شيخنا (قوله مفهومة لذلك) أي صادرة عن قصد بان اقترن بها ما يدل على ذلك كالنظر لأصابعه أو تحريكها لأن الإنسان قد يعتاد الإشارة في الكلام بأصابعه لا عن قصد فاندفع ما قد يقال إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها مفهومة اه حل (قوله فأن قال أردت بالإشارة الخ) قد يقال قبول قوله أردت المقبوضتين مشكل مع كون الفرض أن محل اعتبار قوله هكذا إذا انضمت إليه قرينة تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دلت عليه القرينة وقد يجاب بان القرينة من حيث هي دلالتها ضعيفة فقبل منه ما ذكر مع اليمين اه ع ش

* (فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع وفي غيرها) (قال) لزوجه (أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد الامع نيته) عند قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة هنا ولا بقوله أنت هكذا وأشار بما ذكر (أو) مع قوله (هكذا) وإن لم ينوع عدد فادفع في أصبعين طاعتين وفي ثلاث ثلاثاً لأن ذلك صريح فيه ولا بد أن تكون الإشارة مفهومة لذلك نقله في الروضة عن الامام وأقره (فأن قال أردت) بالإشارة بالثلاث الأصبعين (المقبوضتين حلف) فيصدق في ذلك فلا يقع أكثر من طاعتين

لاحتتمال ذلك لان قال أردت احدها لان الاشارة مع اللفظ صريحة في العدد كما من فلا يقبل خلافها (ولو علق عبد طلقته بصفة) علق (سيدة حريته بها) كان قال لزوجه اذ مات سیدی قامت طالق طلقين ولة لسيده ٢٧٩ اذ مات فانت حر (فتمت) أي بالصفة وهي

في المثال موت سيدة بان خرج

من ثلث ماله أو أجاز الوارث

(لم تحرم) عليه فله الرجعة

في العدة وتجدد النكاح به

انقضائها قبل زوج آخر

ومعلوم أن الطلاق والعق

وقد ما عا لکن غاب العتق

لتشوف الشارع اليه فكانه

تقدم كالأوصى بمستولده

أو مدبره حيث تصح الوصية مع

ما ذكر فان لم يخرج العبد

من الثلث ولم يجز الوارث بقي

رق ما زاد عليه وحرم عليه

لان البعض كالقن في عدد

الطلاق كما مر ونحرم عليه

أيضا ان لم يعتق بثلث الصفة

بل باخرى متأخرة كان قال

أنت طالق طلقين في آخر

جزء من حياة سيدي وقال

سيدة اذ مات فانت حر

مات سيده وتعبير بالصفة

أعم من تعبير بموت السيد

(ولو نادى زوجته) له (فأجابته

أخرى فقال) لها (أنت طالق

وطنها المناداة) أو غيرها

المفهوم بالاولى ولم يقصد

فهما طلاق المناداة (طلقت)

لانها خوطبت بالطلاق (لا

المناداة) لانها لم تخاطب به

ولا قصد طلاقها وطن خطبها

به لا يقتضى وقوعه عليها فان

قصد طلاقها طلق مع

الاخرى (ولو علق بغير كل

على مر (قوله لا حتمال ذلك) لان الاشارة وقعت بكل من الاصابع الثلاث والاصبعين ولو عكس بان أشار
باصبعين وقال أردت بالاشارة الثلاث المقبوضة صدق لانه غاظ على نفسه اه حل (قوله لان الاشارة مع اللفظ)
أي الدال على الذي هو قوله هكذا صريحة في العدد كما مر في قوله لان ذلك صريح فيه فلا يقبل خلافها أي قصرها
على بعض المشار اليه ولو قال أنت طالق وأشار باصبعه ثم قال أردت الاصبع لاروجة لم يدين قال وأما صدق
الزوجة او قيام بينة بالاشارة فلا يفيده لان لمحض الدين احتمال اللفظ المتوى وهو هنا لا حتمال اه حل
وفي قل على الجلال فلو قال أردت طلاق الاصبع دون الزوجة لم يقبل قال شيخنا مر ويدين وخالفه
شيخنا اه (قوله لم تحرم) أي الحرمة الكبرى أما أصل الحرمة فحاصل جزما كمشير اليه كلامه اه شيخنا
(قوله ومعلوم ان الطلاق والعق وقدماعا) لان الصفة واحدة والظاهر انهما لعلقا بصفةين ووجدت معا كان
كذلك وانما صوروا بالصفة الواحدة لان المعية فيها محقة اه حل (قوله لكن غلب العتق) أي ولو غلب
الطلاق لحرمت الحرمة الكبرى اه شيخنا (قوله مع ما ذكر) أي من ان العتق واستحقاق الوصية يتقاربان
اه حل وعبارة شرح مر وكما تصح الوصية لمدبره ومستولده مع ان استحقاقها ما يقارن الحرمة بفعل
كالقصد عليها انتهت (قوله وقال سيدة اذ مات) أي لان الموت متأخر عن آخر جزء من الحياة اه شيخنا
(قوله ولو نادى زوجته الخ) كولو كان عنده زوجتان عمرة وحفصة فقال يا عمرة فأجابته حفصة فقوله وطنها أي
الحجبية التي هي حفصة المناداة أي التي هي عمرة وقوله أو غيرها أي وهي حفصة الحجبية اه شيخنا وفي
ما نصه وعبارة الروض ولو نادى عمرة فأجابته حفصة فطابقها بظنها عمرة طلق لا عمرة فان قال أظنها حفصة
وقصدتها طلق وحدثها وقصدت عمرة حكم بطلاقها ودين في حفصة اه واعتدله مر (قوله فان قصد
طلاقها) أي المناداة طلق مع الاخرى أي الحجبية فان لم أقصد الحجبتين ولا يقبل ظاهر لانه خاطبها بالطلاق
وكتب أيضا والمخاطبة بالطلاق تطابق طاهر أو باطنا ان قصد طلاقها ودين وكتب أيضا ينبغي طلاق المناداة اذا
لم يقصد شيئا كذا قال الشيخ عمرة وفيه نظر ظاهر لان المناداة لم يخاطبها بالطلاق ولم يقصد بها فكيف تطلق اه
حل (قوله فأ كانت رمانة الخ) كان القياس أن لا تطلق الا طلاقة لان النكرة اذا أعيدت كانت غير الا أن
يقال هذه أغلبية فقد تكون عينيا كما في قوله تعالى وهو الذي في السماء اله الآية اه شيخنا (قوله فأ كانت رمانة)
خرج برمانة مالوا كانت نصفين من رمانتين أو حبا من رمانات متعددة وان كان أكثر من رمانة فلا وقوع
(تنبيه) العبرة في النصف بالعدد فلا يبقى أكثر من النصف لم يقع شيء أو بقي من الرمانة شيء وقع ما علق بالنصف
وحده (تنبيه آخر) هذه الاحكام باعتبار العرف فلا يخالف القاعدة النكروية ان النكرة اذا أعيدت فهي
غير الاولى على ان القاعدة أغلبية كفي قول الله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اه قل على
الجلال (قوله لوجود الصفتين بأكلا) وفيه ان النكرة اذا أعيدت كانت غير الاولى وأجيب بان هذا أغلبي
على ان المغالب هنا العرف الأشهر من اللغة وفيه ان المراعى في الطلاق اللغة لا العرف حرر وعبارة حج في شرح
الأصل في الفصل الا تقي المراعى في التعليقات الوضع اللغوي لا العرف الا اذا قوى والطرد واذا تعارض اللغة
والعرف الاكثر يغلبون اللغة واشهر تغليب العرف في الايمان ومحل الخلاف في تقديم اللغوي أو العرفي انما
هو فيما ليس للشارع فيه عرف والافه والمقدم ومن ثم لا يثبت بفساد نحو صلا اه حل (قوله فان علق
بكلمة) أي في التعليقات في الثاني فقط لان التكرار انما هو فيه وما عبر به الشارح الحلي من قوله في التعليقات
مثال لا قيد كما هو معلوم اه سمع على حج اه ع ش على مر (قوله والخلف متعلق به الخ) أي بهذا

بأ كل رمانة ونصف) كأن قال ان أ كانت رمانة فانت طالق وان أ كلت نصف رمانة فانت طالق (فأ كانت رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين بأكلا
فان علق بكلمة فانت طالق لانها أ كلت رمانة مرة ونصف رمانة مرتين وقولي بغير كلام من زيادتي (والخلف) بالطلاق أو غيره فهو أعم من قوله
والخلف بالطلاق (متعلق به حث) على فعل (أو منع) منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الخلف أو غيره يظهر صدق الخبر فيه

توطئة لقوله فاذا قال الخ ومقتضاه ان قوله ان حلفت بطلاق فانت طالق ليس بحلف بل هو تعليق على الحلف وبعضهم جعله حلفا لانه يتعلق به المنع من الحلف فهو كقوله ان كنت زيدا مثلاً اه شيخنا (قوله والحلف) بفتح المهملة وكسر اللام بخطه ويجوز سكنه الفة القسم اه شرح م ر (قوله فاذا قال ان حلفت الخ) هذا تعليق على الحلف لا حلف فلو كرره أربع مرات طلقت ثلاثا ثلاثا لان كل مرة منها غير الاولى حلف وقوله ثم قال ان لم تخرجي حث على الفـ عمل أو ان خرجت مثال لمنعها أو ان لم يكن الامر تحقيق خبر وظاهر كلامه ان تحقيق الخبر لا يحتاج فيه الى سبق محاورة بالفعل حتى يكون حلفا بل يكفي ظن ان من خبره لا يصدق في خبره ولا يكون حجة في ذلك لا تعليقاً محضاً اه حل (قوله لان قال بعد التعليق بالحلف الخ) أي ولم يقع بينهما تنازع فلو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال ان لم تطلع فانت طالق طلقت حالاً لان غرضه التحقيق فهو حلف اه شرح م ر وقوله طلقت حالاً أي لانه عاقل يستحيل وهو يقتضي الوقوع حالاً فيقع الطلاق لتحقيق الحلف المعلق عليه أي ما لم يرد بالطلوع ظهورها على الوجه المعتاد واحتمل عدمه لكونه زمن غيم والافلاقيع الطلاق حيث كان مراده ان فأت طلوعها في ظني في ذلك اليوم * (قرع) * مما يغفل عنه ان يحلف بالطلاق انه لا يكلمه ثم يخاطبه بخواتم متصلاً بالحلف فيقع به الطلاق لان ذلك خطاب وينبغي أن يدين فيما لو قال أردت بعد هذا الوقت الذي هو حاضر عندي اه ع ش عليه (قوله ويقع الآخر بصفته) هذا مشكل في الثالثة لان الحلف فيها مبني على ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه ان الوقوع في الثالث مبني على خلاف الصحيح وهو حث الجاهل لا يقال بحمل الوقوع فيها على ما اذا أراد مجرد التعليق لانا نقول هذا لا يصح لانه جعل هذا حلفاً ومجرد التعليق لا يكون حلفاً مع أن هذا الحمل يناقض جعل ذلك مثلاً لتحقيق الخبر فليتأمل لا يقال انما يعتبر الظن بحيث يمنع الحث في التخيير دون التعليق كما هنا لانا نقول قد تقدم التصريح بخلاف ذلك في قوله في شرح قول المصنف ولو علق بفعله فعل فاسماً للتعليق أو مكره لم تطلق في الاظهر والحاصل ان المعتد الذي يلتم به اطراف كلام الشيخين الظاهرة التناقض ان من حلف على ان الشيء الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو ان لم يكن فعات أو ان لم يكن فعل أو في الدار فلان منه انه كذلك أو اعته اذا الجهل به أو نسيانه له ثم تبين انه على خلاف ما ظنه أو اعته فانه قد قصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه أو اعته فانه قد انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا حث لانه انما يحلف بظنه أو اعته وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئاً فكذلك على الاصح حالاً لفظاً على حقيقة وهو ادراك وقوع النسبة أو علمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للغير المذكور اه سم على حجوقه ع ش على م ر ببعض تصرف (قوله من الخروج) هذا راجع للثاني أو عدمه راجع للاول وهذه الصفة التي هي العدم تحصل باليأس على ما مر اه شيخنا (قوله أو عدم كون الامر كما قاله) هذا ضعيف والمعتد انما لا يطلق بهذا لانه حلف على غلبة الظن الا ان يعمل على ما اذا كان هناك محاورة ومنازعة وعندها لا عبرة بغلبة الظن بل هو تعليق محض اذا وجدت صفة وقع اه شيخنا (قوله وهي في العدة) راجع للثلاثة وهو غير ظاهر في صورة العدم اذ هي لا تطلق فيها الا بالموت على ما مر وقوله أو من طلوع الشمس أعاد من لانها تبين ليس فيها طلاق سابق اه شيخنا (قوله وهي في العدة) أي في غير المسئلة الاخيرة والاولى بخلاف الثانية وكتب أيضاً قوله وهي في العدة طاهر كالمراجع لثلاثة وهو واضح في الثانية دون الاولى لانه لو أبانت ماتت تبين وقوع الطلاق قبل اليقونة وفي الثانية يتبين وقوع الطلاق من اللفظ وان أبانتها وكتب أيضاً هو ظاهر بالنسبة للعدول ليس واتحاف تحقيق الخبر والمنع اه حل (قوله وهي في العدة) ظاهر ما شتر الطلاق في الجميع وفي توقف الاخيرة والاولى على ذلك نظير بل ينبغي اذا حصل اليأس أن يقع الطلاق في الاولى والاخيرة ثم السائلة مشككة على قولهم لا حث في الحلف على غلبة الظن كذا بخط شيخنا البرلسي وذكر ذلك في مواضع أخر وعبر بقوله والمتجه في الاولى والاخيرة توقف الامر على اليأس حتى لو فرض في الاولى موتها بعد العدم من غير

(فاذا قال ان حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم تخرجي أو ان خرجت أو ان لم يكن الامر كما قلت فانت طالق وقع المعلق بالحلف) لان ما قاله حلف بأقسامه السابقة (لان قال) بعد التعليق بالحلف (اذا طلعت الشمس أو جاء الحاج) فانت طالق فلا يقع المعلق بالحلف لانه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر (ويقع الآخر بصفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كون الامر كما قاله وهي في العدة أو من طلوع الشمس

خروج ينفى وقوع الطلاق قبل انقضاء العدة اهـ (وأقول) انظر على هذا هل شرط وقوع قبيل انقضاء العدة أن يكون المعاق بالخلف الطلاق الرجعي فإن كان الثلاث لم يقع قبيل الانقضاء لعدم إمكانه وقول شيخنا والمتجه الخ وافق عليه مر إذا كان المعاق طلاقاً رجعياً لكنه لم يجز به اهـ سم (قوله أوجبى الحاج) وهل ينظر في ذلك لا كثر وأما إطلاق عليه اسم الجميع أو إلى جميع من بقي منهم ممن يرد الرجوع احتمالات أقربها ثانياً اهـ شرح مر وعليه فهل المراد قدومهم للبركة مثلاً أو لا بد من دخولهم البلد حتى يقع ولو كان المعاق من قرية من قرى مصر فهل يشترط قدوم الحاج إلى بلاده أو يكفي وصولهم إلى مصر وكيف الحال فيه نظر والأقرب الثاني فلا بد من دخولهم البلد في الأولى ولا يشترط دخولهم - م قرينة في الثانية اهـ ع ش عليه (قوله أطلقها) خرج ما لو قيل له ألك عرس أو زوجة فقال لا أو أنا عازب فهو كتابة عند شيخنا ولو عند الخطيب لانه كذب محض اهـ قل على الجلال (قوله فقال نعم) خرج بنعم أو أأشار بنعم أو أنه لا عبرة به من ناطق فيما يظهر لما مر أول الفصل وما لو قال طاعت فهل يكون كتابة أو صريحاً قبل بالأول والثاني أصح اهـ شرح مر (قوله التماس الانشاء) أي طلب الانشاء أي لا يطاع طلاق اهـ شرح مر (قوله كعبير وأجل) أي وإي بكسر الهمزة والأوجه أن يلى هنا كذلك كما مر في الاقراران الفرق بينهما ما عرفت لا شرعي اهـ شرح مر (قوله فصرح) أي في الإيقاع وإن لم تكن من صرائح الطلاق لكنها فائتة مقامه كتحقق فلو قيل أطلقها وقع ولا بد بخلاف ما لو اقتصر على قوله طاعت بغير ضمير لم هو صريح بخلافه الحج حيث قال انه كتابة اهـ حل (قوله فائتة مقام أطلقها المراد) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل انها كتابة مهالة باليه ليست من صرائح الطلاق كما في أصله مع شرح مر ونص عبارة شرح مر في رد هذا القول ويرد بانها وإن كانت ليست صريحة فيها لكنها ما قبلها اللازم منه أنه في مثل هذا المقام أن المعنى نعم أطلقها وأمر احتمل في الحكاية نزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الاقرار بانه وفي الانشاء أخرى تبعاً لقصد اهـ ومن ثم لو قيل له ان فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن اقراراً لانه ليس هنا استخبار ولا انشاء حتى ينزل عليه بل هو تعليق ونعم لا تؤدي معناه اهـ حل (قوله فالظاهر انه استخبار) أي فيكون اقراراً ويدين * (فرع) * لو قصد السائل بقوله أطلقك زوجتك الانشاء فظنه الزوج استخباراً أو بالعكس فينبغي اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ما ذكر مر * (فرع) * علق طلاقاً وزوجته على تأبر البستان هل يكفي تأبر بعضه كما يكفي في دخول ثمر في البيع أو لا بد من تأبر الجميع فيه نظر ويثبه الثاني * (فرع) * علق شافعي طلاقاً وزوجته الحنفية على صلاة صلاة تصح عندها دون الزوج والمتجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج اهـ سم على ج * (فرع) * وقع السؤال عن قيل له طلاقاً وزوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغني أن بعضهم أفتى بعدم الوقوع بمحتاجان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظير بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم أطلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جداً اهـ سم أيضاً اهـ ع ش على مر في الجميع

*(فصل) * في أنواع من تعليق الطلاق

أي أنواع أخرى غير ما تقدم كما في مر (قوله لو علقها بكل رمانة الخ) هذا شرط وسيأتي جوابه بعد ست مسائل بقوله لم يقع ولو علق بمسحيط مثلاً كان جمع الله بين الضدين أو شرعاً كل نسيخ صوم رمضان أو عادة كل صعدت السماء لم يقع في الحال شيء بل حتى توجد الصفات ووجدت ولكن الميم منعقدة فيصحت بها إذا كان قد سبق منه تعليق على الخلف ثم انه علق بمسحيط فاصداً منعهامنه كان قال لها ان صعدت السماء فانت طالق فاصداً منعهامن الصعود لما تقدم ان الخلف ما يتعلق به حيث أومع أو تحقيق خبراً ما إذا قال بما لا كرم ولم يقصد منعهامن الصعود فلا يكون حلفاً فلا يحنث به من علق على الخلف وهذا كله في حالة الانبات كما علمت من الامثلة أما إذا طلق بالمسحيط في النقي كقوله ان لم تصعدى السماء فانت طالق فانه يقع في الحال

أوجبى الحاج (ولو قيل له)

استخباراً أطلقها أي

زوجتك (فقال نعم فقرأوا

به) أي بالطلاق فإن كان

كاذباً لم يفسد زوجته في الباطن

(فإن قال أردت) طلاقاً

(ماضي أو راجع) بعده

(حلف) فيصدق في ذلك

وإن قال بدل قوله وراجعت

وبانت وجددت نكاحها

فكأمر فيسأل قال أنت

طالق أمس وقصر بذلك

(أو قيل له) ذلك التماساً

انشاء فقال نعم أو نحوها

مما يراد منها كعبير وأجل

(فصرح) فيقع حالاً إن نعم

أو نحوها فائتة مقام أطلقها

المراد لذكر في السؤال ولو

جهل حال السؤال قال

الزوج كشي فالظاهر انه استخبار

*(فصل) * في أنواع من

تعليق الطلاق (علقه)

بأ كل رمانة

لحصول اليأس من حيث لا يتوقف على الموت ولا فرق فيه بين أن وغيرها فعمل قولهم فيما سبق التعليق
 بأن في النفي التراخي إذا كان التعليق يمكن والممكن لا يحصل اليأس من وقوعه إلا بالموت أما المستحيل فالعلم بعدم
 وقوعه حاصل في الحال اهـ من شرح مر وعش عليه ثم قال حج بعدم مثل ما تقدم ويأتي في والله
 لأصعد السماء أنهم لا يتوقفون لكن لا لما هنا بل لأن امتناع الحث لا يحل بتعظيم اسم الله ومن ثم انعقدت في
 لا تأن فلا تأنوه وميت مع تعلقاتها مستحيل لأن امتناع البريهنك حرمة الاسم فيحوج إلى تكفير اهـ (قوله علق
 بأكل رمانة الخ) وهل تتناول الرمانة المعلقة بأكلها جلدتها كالأعقاب بأكل القصب فإنه يتناول قشره الذي يحس
 منه حتى لو مصه ولم يبلعه لم يحث أو يفرق فيه نظر وما لم يفرق في ذلك لا يتناول الثمر المعلق بأكله
 فواء أو قساعه اهـ على حج أي فلا تتناول الرمانة جلدتها وقياس ما ذكرناه لو حلف أن تأكل هذا
 الرغيف فتركته بعينه لكونه محروقا لا يعتاد أكله الحث لا يطلق الرغيف على الجميع فراجع وقد يقال بعدم
 الحث لأن ما حرق لا يقصد بالخالف على أكله كإنه لا يحث بترك إقضاع الثمر وقول سم حتى لو مصه الخ قياس
 ذلك أنه لو حلف لأخص القصب فشرب ماءه الخام عدم الحث لأنه لم يصح عرفا وإنما شربه اهـ عش على مر
 ولو قال لزوجته أن خرجت الأباذني فانت طالق فأذن لها وهي لا تعلم أو كانت صغيرة أو مجنونة فخرجت
 لم تطلق إذ لم تخرج بنفسها فلا أثر لجهلها لم يكن إذا كان وجه ابن المقرى وأن أذن لها في الخروج فخرجت
 لم يقع وانحلت لأن أن لا تكرار فيها فاشبه أن خرجت مرة بدون أذن فانت طالق ويقارن أن خرجت لابس
 ثوب حرير فانت طالق فخرجت غير لابس له ثم خرجت لابس حيث طلقت بعدم انحلال اليمين لا تنفاه الصفة
 فحث في الثاني بخلاف هذه ولو حلف لا يأكل من مال زيد وقدم له شيئا من ماله ضيافة أو غيرها لم يحث لأنه أكل
 ملك نفسه أولا يدخل دار زيد مادام فيها فانتقل منها وعاد إليها ثم دخلها الخالف وهو فيها لم يحث لانقطاع
 الدعومة بالانتقال منها نعم إن أراد كونه فيها انتحها الحث كما يحثه الأذرع ولو حلف لا يصوم زمنا حث بشروعه
 في الصوم كالحلف لا يصوم أولي صوم أو زمنه كفاه صوم يوم لأشمله عليها وقضية التعليق لا كفاه بصوم
 ثلاث لحظات وبه صرح الأصولي أولي صوم من الأيام كفاه ثلاثة أيام أو أن كان الله يعذب الموحدين فانت طالق
 لم تغلق إلا أن يرد أن كان الله يعذب أحد أمهم ولو أنهم هم وزوجته بالواط حلف لا يأتي حراما حث بكل
 محرم ولو قال أنت طالق في مكة أو النخل أو البحر أو نحو ذلك مما لا ينتظر طلقت حالما لم يقصد تعليقا اهـ شرح
 مر (قوله علق بأكل رمانة) أخذ بعضهم من هذا أن التعليق بفعل الشيا لا يحصل البر فيها إلا بغسلها وقت
 استحفاظها الغسل من الوسخ لأنه العرف في ذلك وكالوضع النجاسة كهلها وظاهر اهـ شرح مر (قوله أو
 رغيف) هو المتعارف بين الناس لا ما يجعل صغير الأولياء تبركهم ونحو خبر سيدي أجد البدوي رضي الله
 عنه اهـ (قوله نعم أن بقي فتان الخ) يجري تفصيل اللبابة فيما أبقى به من حجة اهـ شرح مر (قوله يدق
 مدركه) بضم الميم أي ادراكه اهـ عش أي يخفى مدركه أي ادراكه أي الاحساس به اهـ شيخنا
 وفي شرح مر في الإيمان بحيث لا يسهل التقاطه بالبدع عادة وإن أدركه البصر انتهت في الصباح
 والمدرك بضم الميم يكون مصدرا أو اسم زمان ومكان تقول أدركته مدركا أي ادراكا وهذا مدركه أي
 موضع ادراكه وزمن ادراكه ومدارك الشرع مواضع طلب الأحكام وهي حيث يستدل بالنصوص
 والاجتهاد من مدارك الشرع والفقهاء يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتخريج وجهه
 وقد نص الأئمة على طرد الباب فيقال مفعول بالضم من أقفل واستقنيت كليات مسموعة خرجت عن القياس
 قالوا المأوى من آويت ولم يسمع فيه الضم وقالوا المصبح والمسي لموضع الأصباح ولو قسما وانخدع من
 أخذت الشيء وأخرأت عنه لم تجزى فلان بالضم في هذه على القياس وبالفصح شذوذا ولم يذكر والمدرك مما
 خرج عن القياس فالوجه الأخذ بالأصول القياسية حتى يصح سماع وقد قالوا الخارج عن القياس لا يقاس
 عليه لأنه غير متصل في بابه اهـ (قوله بأن لا يكون له موقع) أي بأن لا يسمى قطع خبر كافي شرح مر (قوله

أورغيف) كان قال إن أكلت
 هذه الرمانة أو هذا الرغيف
 أو رمانة أو رغيفاً انت طالق
 (فبقي) من ذلك بعد أكله
 (حبة أولبابة) لم يقع الطلاق
 كسبائي لأنه يصدق أنهم لم
 تأكل الرمانة أو الرغيف نعم
 قال الامام أن بقي فتان يدق
 مدركه بأن لا يكون له موقع
 فلا أثر له في بطلان الحث نظرا
 للعرف (أو) علقه (ببعضها)
 ثمرة فيها ويرميها

ثم يامساكها) كان قال ان بلغتها فانت طالق وان رميتها فانت طالق وان أمسكتها فانت طالق (فبادرت) مع فراغها من التعليق (يا كل بعض) منها (أو رمية) لم يقع اتباعا للفظ بخلاف ما لو تقدمت عين الامساك أو توسطت أو آخرت الزوجة أو كل البعض أو رمية فلا تخلص بذلك لحصول الامساك وقولي ورميها مع قولي أو رمية أولى من قوله ثم رميها مع قوله ورمي بعض ٢٨٣ اذ لا يشترط تأخير التعليق برميها عن التعليق

يا ابتلاعها ولا الجع بين كل بعضا ورمي بعضها (أو) علقه (بعدم تخير نواه عن نواها) المختلط بين كأن قال ان لم تخيرني نواي عن نواك فانت طالق (ففرقت) بان جعلت كل نواه وحدها (أو) بعدم (صدقتها فتمه سرقة) كأن قال وقد اتهمها بان لم تصدقني فانت طالق (فقلت سرقت ما سرقت أو) بعدم (اخبارها بعدد) كأن قال ان لم تخبرني بعدد حب هذه الزمانة فانت طالق (فذكرت ما) أي عدد (لا تنقص عنه ثم واحدا واحدا الى ما لا يزيد عليه) كأن تذكر مائة ثم تزيد واحدا واحدا فتقول مائة وواحدة مائة واثنان وهكذا حتى تبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه (أو) بعدم (اخبار كل من ثلاث) من زوجاته (بعدد ركعات الفرائض) كأن قال لهن من لم تخبرني منكن بعدد ركعات فرائض اليوم واليلة فهي طالق (فقلت واحدة سبع عشرة) أي في الغالب (وأخرى خمس عشرة) أي ليوم الجمعة (وثلاثة احدى عشرة) أي لمساقر

ثم يامساكها) أتى بشم ليفيد تأخير عين الامساك عن مجموع اللتين قبلها وأماهما فلا ترتيب بينهما اهـ شيخنا (قوله فبادرت بيا كل بعض منها) أي يباعه من غير مضغ أو بعده مضغه ولا تكون بالمضغ ممسكة والا كل في تعليق الطلاق به يتوقف على باعه بعد المضغ والباع في ذلك يشمل المسبوق بالمضغ وبغيره ولو حلف بالطلاق انها لا تأكل كذا وابتاعته لم يحدث وان كانت العادة في تناوله الباع من غير سبق مضغ لان الطلاق مبني على الوضع اللغوي والباع من غير مضغ لا يسمى كذا بخلاف ما لو حلف بالله لا يأكل كذا فابتاعه من غير مضغ فانه يحدث وان كانت العادة في تناوله الباع بعد المضغ لان معنى الايمان على العرف وهو يسمى فيه كذا كذا قاله شيخنا وقال واعلم ان كلام الاصحاب الا الامام والغزالي يميلون في التعليق الى تقديم الوضع اللغوي على العرف الغالب اذا العرف لا يكاد ينضب وهذا ان اضرب وان اطرد عمل به لقوة دلالة وعلى الناظر التأمل والاجتهاد فيما يستفتي فيه اهـ حاشي (قوله ففرقت) الاولى الاتيان بالاول لان الفور به ليست بشرط وكذا قوله بعده فقالت سرقت الخ ويمكن انه أتى بالقاء فيها المناسبة ما قبلها (قوله ان لم تصدقني) يقع المثناة وضم الدال وكسر القاف المنخفضة أي ان لم تخبرني بالصدق اهـ شيخنا (قوله ما سرقت) ما نافية فهو خبر بان (قوله فذكرت ما لا ينقص عنه) أي فلا بد من ذكر ذلك فورا وبه صرح الرافعي وفي كلام بعضهم ان الوجه عدم اشتراط ذلك أي فيما لا يقتضي فورا كمثل المصنف بخلاف ما يقتضي الفور كما اذا لم تخبرني اهـ حل (قوله ثم تزيد واحدا) أي وكذا عكسه بان تذكر عددا تعلم انها لا تزيد عليه ثم تنقص واحدا فواحد وهكذا وكذا لو جعت بينهما بان تذكر عددا متوسطا ثم تزيد وتنقص وهكذا ونفسه عن الرافعي انه لا بد من توالي الاعداد ولم يوافق عليه شيخنا وفيه نظر لاحتمال ان العدد الذي تسقطه هو الموافق لعدد حب الزمانة المحلوف عليه فالوجه ما ذكره الرافعي وفارق ما هنا ما لو قال من أخبرني بقدم زيد فهي طالق فاحبته به فطلاق ولو كاذبة فيه بانه في الزمانة اخبار عما وقع بخلاف هذا قاله شيخنا وقال غيره ان الزمانة عدد خاص من اعداد كثيرة فهو المراد بخلاف ذلك فتأمل ولو وقع حجر فقال ان لم تخبرني عن رماه فانت طالق فقالت رماه مخلوق لم يحدث ما لم يرد تعيننا اهـ قل على الجلال (قوله حتى تبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه) وفيه ان الخبر يصدق على الاعم من الصدق والكذب وحيث كان ينبغي أن يكفى بأي عدد تأتي به كما كفى باخبارها كاذبة بقدم زيد وقد قال لها ان أخبرني بقدم زيد فانت طالق وأجيب بان الاخبار اذا كان عما هو موجود في الواقع لا بد فيه من الصدق واذا كان عما يحتمل الوقوع وعدمه فيكفى فيه بالاخبار ولو كذبا اهـ حل ومثله مر (قوله أي في الغالب) أي وان لم يقصد ولم تعرفه وكذا يقال فيما بعده (قوله بخلاف ما اذا قصد تعينا فلا يخلص بذلك) أي بالتفريق المذكور في صورة النوى ولا بالاخبار المذكور في صورة السرقة والحب والركعات بل يقال في صورة النوى ان أمكن التمييز عادة فبالتفريق لم يقع بل يرفى عنه وان لم يميز وقع بالأس من التمييز وذلك قبيل الموت وان لم يمكن التمييز عادة فهو تعليق بمسح في النفي فيقع حالا اهـ من شرح مر والرشيدي وعش عليه وأما الصور الثلاث الباقية فالملق به فيها لا يكون مستحيلا أصلا فحينئذ ان أخبرته بما عينه يرفى عنه فلا طلاق وان لم تخبر به وقع الطلاق لكن باليأس وهو يحصل بالموت كما علمت لانه تعليق بممكن في النفي فكذا استفاد من حل (قوله أو بنحو حين الح) عبارة شرح الزرعي في الايمان أي الى حين أو زمان أو دهر أو حق أو

(ولم يقصد تعينا في) هذه المسائل (الاربعة لم يقع) طلاق اتباعا للفظ في الاولى ولصدق المخاطبة في أحد الاخبار ينفي الثانية ولاخبارها بعدد الحب في الثالثة ولصدقهن فيما ذكرن من العدد في الرابعة بخلاف ما اذا قصد تعينا فلا يخلص بذلك والتعديد بعدم قصد التعيين في الرابعة من زيادة (أو) علقه (بنحو حين) كزمان كان قال أنت طالق الى حين أو زمان أو بعد حين أو زمان (وقع بمعنى لحظة) لصدق الحين والزمان بها والى بمعنى بعد

احقاب حدث بالموت أي قبيلة من حكماء القضاء لا يفتي من ذلك لا يختص بمن مقدربل يقع على القليل أي
وماله ما لو حلف لا بد أن يفعل كذا يحرم في الطلاق فيكون كقوله لا قضيتك حلفت في قضاء بروسواء أو وصف هذه
الالفاظ بقرب أو بعد لجميع العمر ماله ويخالف الطلاق حيث يقع به بمعنى لحظة في قوله أنت طالق بعد حين
أو نحوه و فرق الأصل بينهما بأن قوله أنت طالق بعد حين تعليق فتعلق الطلاق بأول ما يسمى حيناً وقوله لا قضيتك
حلفت إلى حين وعد وهو لا يختص بأول ما يقع عليه الاسم وقضيته أنه لو حلف بالطلاق لا قضيتك حتى فلان إلى حين
لم يحنث به لحظة اهـ وقوله وقضيته الخ اعتمد مـ انتهى شوبري * (فرع) * وقع السؤال عن شخص
عليه دين لا يخرج بالطلاق أنه يعطيه كل جمعة منه كذا فتتبع جمعة من غير إعطاء ثم دفع ما يخصها في الجمعة
التالية لها هل يحنث أم لا والجواب أن الظاهر أن يقال فيه بالحنث لأن كل جمعة طرف وبفراغها يتحقق عدم
الإعطاء فيها وهذا كله عند الإطلاق فلو دلت القرينة على أنه لا يؤخذ ذلك مدة طويلة بل أراد الأعم من الإعطاء
فيها أو فيما يقرب منها عرفاً بحيث لا يعد مؤخر الم يحنث ويقبل ذلك منه ظاهراً اهـ عـ شـ على مـ (قوله
وفارق ذلك الخ) عبارة تشرح مـ وفارق قولهم في الإيمان لا قضيتك حلفت إلى حين لم يحنث بلحظة فأكثربل
قبل الموت بأن الطلاق تعليق فتعلق بأول ما يسمى حيناً إذا مدار في التعليق على وجود ما يصدق عليه لفظها
ولا قضيتك وعد وهو لا يختص بمن فنظر فيه إلى اليأس (قوله فيرجع فيه) أي في كل من الطلاق والقضاء إليه
أي إلى الإنشاء والوعد لكن على التوزيع ففي مسألة الوعد يحنث باليأس وفي الإنشاء بمعنى لحظة اهـ شيخنا
(قوله أو برؤية زيد) والرؤية لنحو زيد محمولة على البصرية لا العلمية بخلاف رؤية الهلال فانها محمولة على
العلمية لا على البصرية فتعلق بشمام العدد كالتعلق برؤية غيره هـ فلو قال للعمياء ان لم ترى زيداً فانت طالق
طلعت في الحال حيث أيسر من هو دبصر هـ بان غارت عينها أو ولدت كاهها لانه تعليق بمسحيل مع النفس اهـ
حل (قوله أولسه) والوجه أن مسه هنا كلسه وان افتره في نقض الوضوء لا طراد العرف هنا باتحادهما
اهـ شرح مـ (قوله تناوله حيا وميتاً) أي فيحنث برؤية شيء من بدنه متصل به غير نحو شعره نظير ما يأتي لامع
أكراء عليها ولو في ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف دون خياله في نحو مرآة نعل لوعلق برؤيتها وجهها فترآه في
المرآة حنث إذا لم يكن هـ رويته الا كذلك صرح به القاضي في فتاويه فيما لوعلق برؤية وجهه وبمس شيء من بدنه
ويشترط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كاهه عرفاً بخلاف مالوا أخرجه من كوة مثلاً فترآه فلاحنث ولو
قال للعمياء ان رأيت فهو تعليق بمسحيل حلال أي على المتبادر منها أو علق برؤية الهلال أو القمر حل على العلم
به ولو برؤية غيره هـ أو بشمام العدد فتعلق بذلك لان العرف يحتمل ذلك على العلم بخلاف رؤية زيد مثلاً
فقد يكون الغرض زجره عن رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج كما قال ابن
الصباغ وغيره ولو أخبر به صبي أو عبد أو امرأة أو فاسق فصدقه فالظاهر كما قاله الأذري مؤاخذه ولو قال أرئت
بالرؤية المعاينة صدق بيمينه نعم ان كان التعليق برؤية عمياء لم يصدق لانه خلاف الظاهر لكن يدين وإذا قبلنا
التفسير في الهلال بالمعاينة ومضى ثلاث ليال ولم ترفها من أول شهر يستقبله انحلت يمينه لانه لا يسمى بعدها
هلالاً أما التعلق برؤية القمر مع تغييره بمعاينة فلا بد من مشاهدته بعد ثلاث لانه قبلها لا يسمى قمر كذا أفتى
به الوالد رحمه الله تعالى اهـ شرح مـ (قوله كغذف الحى في الأثم والحكم) أما الأثم فلان قذف الميت
أشد من قذف الحى لان الحى يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت اهـ عـ شـ على مـ وأما الحكم فهو
وجوب الحد أو التعزير بقذفه كقذف الحى اهـ شيخنا (قوله لان القصد في التعليق بالضرب الإيلام)
لكن خالفه في الإيمان وقد يجمع بحمل ما هنا على الإيلام بالقوة والمقتضى ثم على ما بالفعل شيخنا * (فسرع) *
فمن حلف لا تذهب زوجته مع أمه إلى الحمام فذهب أولاً واجتمع فيه فلن تصدق منه من الاجتماع فيه حنث
وان قصد منع اجتماعهما ذهاباً أو أطلق فلا كذا في الامداد آخر مسئلة في الباب اهـ شوبري (قوله لان

وفارق ذلك والله لا قضيتك
حلفت إلى حين حيث لا يحنث
بعض لحظة بأن الطلاق
إنشاء ولا قضيتك وعد فيرجع
فيه إليه (أو) علقه (برؤية
زيد أولسه أو قذفه تناوله)
التعليق (حيا وميتاً) أما في
الرؤية والممس فظاهراً
في القذف فلان قذف
الميت كغذف الحى في الأثم
والحكم ويكتفى برؤية بعض
البدن ولمسه ولا يكتفى برؤية
الشعر والظفر والسن ولا
لمسه (لا بضره) المعلق به
الطلاق فلا يتناوله التعليق
ميتاً لان

القصد في التعليق بالضرب الايلام) أي بالفعل وهذا يخالف لكلامهم في باب الايمان اذا المراد بالضرب ما من شأنه الايلام واعتقد شيخنا أن ما هنا وما في الايمان على حد سواء فيكون في الضرب أن يكون من شأنه الايلام وان لم يؤلم بالفعل مع التفرقة بين الحي والميت وحيث لا يحسن التعليق المذكور في كلامهم اهـ حل (قوله لا يحسن بالضرب) فيه انهم قالوا انه يتأذى مما يتأذى منه الحي واجاب عنه بعضهم بان تأذيه متعلق بالروح وما هنا بالجسد وهو لا يحسن وفيه نظر لان الروح تتأذى بواسطة البدن بدليل قولهم لا يغسل بماء بارد لئلا يؤذيه مع ان هذا من وظائف البدن وسألت عنه شيخنا فآقره (قوله والسفيه من به مناف الخ) هو بمعنى الذي في أصله قال الزركشي الظاهر النظر الى الشقاق فان كان في معرض الاسراف فذلك أو معرض بذاءة اللسان والفحش فالوجه الجمل عليه وان لم يظهر شيء فبأنى ما قاله اهـ سم (قوله من به مناف لا طلاق تصرف) فزع في هذا التفسير الاذرع بان العرف عم بان السفيه بذاءة اللسان ونطقه بما يستحق منه سيما ان دلت قرينة عليه ككونه خاطبها ببذاءة فقالت يا فيه مشيرة الى ما صدق منه والوجه الرجوع الى ذلك ان ادعى ارادته وكانت هناك قرينة فان كان عاميا عمل بدعواه وان لم تكن قرينة اهـ شرح مر (قوله ويشبهه انه من يتعاطى الخ) أي ينبغي أن يقال في تعريفه انه من يتعاطى الخ فلا يتوقف ذلك على فعل حرام ولا على ترك واجب اهـ ع ش على مر (قوله والنجيل من لا يؤدى الخ) والسفلة من يعتاد الافعال الدنيئة والخير لفة الفقير وعرفا فاحش القصر ضئيل الشكل ولا عبرة بعرف النساء انه قليل النفقة والاحق من يضع الشيء في غير محله مع علمه بجهه والغوا من يخاطب الاراذل ويخاصم بلام موجب والقلاش من يذوق الاطعمة في نحو الاسواق بغير شراء والقواد من يجمع الرجال مع النساء واوغر أهله أو مع المرد والقرليان من لا يمنع الزاني بأهله أو بحارمه والديوث من لا يمنع الداحل عاين وقابل الحية من لا يغار عاين والقعبة البقي وهو الأحيى كناية عن الرجولية فاذا هزل حيتته فقالت له رأيت مثالا كثيرا فقال لها ان كنت رأيت مثالا فانت طالق فان اراد المكافاة أو أطلق طلقت والافتعال في اعتبار الصفة * (فرع) * قال لها ان لم أقل كما تقولين فانت طالق ثلاثا فقلت له أنت طالق ثلاثا لخلاصه ان يقول أنت طالق ثلاثا شاء الله ويصدق التعليق أو من وثاق أو يقول أنت قلت أنت طالق ثلاثا ولو قالت كيف تقول اذا طلقتني فقال أقول أنت طالق ثلاثا فلا يقع به شيء * (فرع) * لا يحسن من حلف انه من أهل الجنة ان كان مسلما نظر الظاهر النصوص فان كان كافرا حنث لذلك فان مات المسلم مرتدا أو الكافر مسلما تبين الحنث في الاول وعدمه في الثاني اهـ قل على الجلال (قوله من لا يؤدى زكاة الخ) هذا بخيل شرعا وقوله أولا يقرى ضيفا هذا بخيل عرفا اهـ شيخنا عزيرى وفي المصباح الجعل في الشرع منع الواجب وعند العرب منع السائل مما يفضله عنه اهـ (قوله أولا يقرى ضيفا) قال في المختار قرأ الضيف يقر به قرى بالكسر وقرأ بالفتح والمد أحسن البه وكتب أيضا العطف الله به قوله أولا يقرى ضيفا والظاهر انه ليس المراد هنا بالضيف خصوص القادم من السفر بل من يطأ أرضه وقدرت العادة باكرامه اهـ ع ش على مر وفي المصباح قرى بالضيف أقرب من باب روى قرى بالكسر والقصر والاسم القراء مثل سلام اهـ

(كتاب الرجعة)

بفتح الراء ويجوز كسرها وقيل هو الاكثر لغة وعبارة شيخنا بفتح الراء أنصح من كسرها عند الجوهري والكسر أكثر عند الأزهري وعليه يكون استعمال المكسور في المرة على خلاف المشهور ومن انه لا هيئة وهل هي ابتداء نكاح أو استدامة بعض فروع الباب يقتضى الاول وبعضها يقتضى الثاني فهو مما لا يطلق عليه الترجيع اهـ حل وفي قل على الجلال هو كابتداء النكاح تارة وكدوامه أخرى وهذا أكثر كما يعلم مما يأتي وأصلها الاباحية وتعتز بها أحكام النكاح (قوله رد المرأة الى النكاح) أي من النكاح الناقص الى النكاح الكامل فلا اشكال بكونه في نكاح اهـ مدافى وقال بعضهم الى النكاح أي الى موجب وهو الحل اهـ وعبارة روى

القصد في التعليق بالضرب
الايلام والميت لا يحسن
بالضرب حتى يتألم به (ولو
خاطبته بمكرهه كلسفيه
بأخسيس فقال) لها (ان
كنت كذا) أي سفيها أو
أخسيسا (فانت طالق فان
قصدي بذلك مكافأتها)
بإجماع ما تكره أي اغاظتها
بالطلاق كما اغاظته بما يكرهه
(وقم) حالا وان لم يكن عليها
أو أخسيسا (والا) بان قصد
تعليقا أو أطلق (فتعلق)
فلا يقع الا بوجود الصفة نظرا
لوضع اللفظ (والسفيه من
به مناف لا طلاق التصرف)
كان يبلغ مبدرا يضع المال في
غير وجهه الجائر (والخسيس
من باع دينه بدنياه) بان يتركه
بشئ غاله بها قال الشيخان
(ويشبهه أنه من يتعاطى
غير لائق به بخلا) بما يليق به
لا زهدا ولا تواضعا وخس
الانساء من باع دينه بدنيا
غيره (والنجيل من لا يؤدى
زكاة أولا يقرى ضيفا) هذا
من زيادتي

(كتاب الرجعة)

هي لغة المشر من الرجوع
وشرعا رد المرأة الى النكاح
من طلاق غير بائن في العدة
كما يؤخذ مما سيأتي والاصل
فيها قبل الاجماع قوله تعالى
وبعولتهن

فيه أسياقي قوله وفي الصيغة لفظ الخ واستشكل قول المرتجع راجعت زوجتي إلى نكاحي مع ان المرتجع لم
تخرج عن النكاح بل هي زوجة حكما في النفقة وغيرها وأجيب بان المراد راجعتها إلى نكاح كامل غير
صائر لينونة بانه قضاء مدة انتهت (قوله أحق بردهن) أي مستحقون فهو بمعنى أصل الفعل اه قل على
الجلال (قوله بشرط فيه الخ) أي ولا بشرط في تحققة وقوع الطلاق على المعتمدة ولو شاك فيه فراجع ثم
بان وقوعه صحت كالأزواج أمة أيسه ظاهراحياته فبان ميتا اه ج اه حل لان العسيرة في العقود بما
في نفس الامر وظن المكلف اه زى (قوله المعلوم من كتاب النكاح) أي حيث قال هناك وبشرط في
الزوج حل واختيار أي والمرجع زوج هذا مراده وقبهاه لا يلزم من اشتراط الاختيار في الزوج اشتراطه
في المرجع لانه يغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء لكن الحكم مسلم اه شيخنا وعبارة الشورى قوله
المعلوم من كتاب النكاح براجع وينظر وجه العلم من ذلك فان المذكور ثم اختيار في الزوج أي ابتداء ولا
يلزم منه اعتباره فيه دوامانا مل انتهت (قوله أهلية نكاح بنفسه) أي سواء كان يعقله نفسه أم غيره
فصح التفريع اه شيخنا (قوله فتصح رجعة سكران) أي متعددا وأما غيره فأقواله كلها لاغية اه ع ش
دلى مر (قوله لامرئ) والفرق بينه وبين المحرم مع ان في كل مانع ان الردة تقطع النكاح فهي مانع قوى
والاحرام لا يقطعها فهو ضعيف كلاما مانع اه شيخنا (قوله ومعي) ذكر الصبي وقع في الدقائق واستشكل
بأنه لا يتصور وقوع طلاق عليه ويحجب بحمله على فسح صدر عليه وقلنا انه طلاق أو على ما لو حكم حنبلي بصحة
طلاقه على انه لا يلزم من نفي الشيء امكانه فلا استشكل غفلة عن ذلك اه شرح مر قال سم على منهج
وانظر اذا طلق الصبي وحكم الحنبلي بصحة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث يزوجه كما هو ظاهر قياس المجنون
اه أقول الظاهر ان الرجعة قياسا على ابتداء النكاح وان كان باثنا عند الحنبلي لان الحكم بالصحة لا يستلزم
التعدي الى ما يترتب عليها فان كان ذلك حكم بصحته وبوجوبه وكان من موجهه عنده امتناع الرجعة وان
حكمه بوجوبه يتناولها احتاج في ردها الى عقد جديد اه ع ش عليه (قوله ومجنون) بأن طلق في حال
افاقته أو علق الطلاق بصفة ووجدت حال جنونه اه حل (قوله وانما الاحرام مانع) أي فهو أهل للنكاح في
الجملة لا يقال هذا يصدق بالمرتد فيقال انه أهل للنكاح في الجملة لولا الردة لانه قول بين الاحرام والردة فرق واضح
لان الردة تزيد اثر النكاح كما يصرح به بخلاف الاحرام فانه مانع كلاما مانع اه حل (قوله ولهذا) أي
اعتبار كون المرتجع أهلا للنكاح بنفسه في الجملة لولا طلاق من تحته مرة واحدة للاستمتاع وقوله لانه أهل
للنكاح أي لنكاحها اه حل (قوله فلولي من جن الخ) أي عليه ذلك لانه جواز بعد امتناع اه حل
وعبارة شيخنا قوله فلولي من جن وذلك بأن طلق قبل أن جن أو علق بصفة ووجدت في حال جنونه والمراد انه
براجع وجوبا لان الرجعة مثل النكاح وتقدم وجوبه ولولي الصبي أيضا اذا طلق وقد حكم الحنبلي بصحة
طلاقه ان راجع له لكن جواز الاوجوبا كما مر في النكاح انتهت (قوله وهو رد ذلك الخ) فلو أسقط
الضمير نحو راجعت كان لغوا ومثل الضمير الاسم الظاهر كفلانة واسم الإشارة كهذه اه حل وقوله كان
لغوا ينبغي أن يستثنى منه ما لو وقع جوابا لقول شخص له أراجعت امرأتك التماسا كما تقدم نظيره في طلقت
جوابا لما لم تنس الطلاق منه وتقبل بالدرس عن سم على ج ما يصرح به اه ع ش على مر (قوله
ووردوها) أي وورد مجموعها والافعال لم ترد في الكتاب والسنة حرر وهذا يفيد ان ما أخذ الصراحة الشهرة
مع الورد في الكتاب والسنة وان لم يتكرر فلهما ما قبل راجع مع ما تقدم في الطلاق والخام فان كلام المصنف في
ذلك متناف والمحق ان ما أخذ الصراحة اما الشمر مع وورد معناه والورد أي وورد لفظه في القرآن أو
السنة ولا يخالف ذلك كلام المصنف هنا بان راد وورد معناه وحيث ذكر لفظ الاصلاح لانه ورد بمعنى
الرجعة اه حل (قوله ما ترما شتى من مصادرها) أي مما هو مناسب له أولها فلوقال أنت مرا جعة بكسر

أحق بردهن في ذلك أي في
العدة أن أرادوا اصلاحا أي
رجعة وقوله الطلاق مرتان
الآية وقوله صلى الله عليه
وسلم لعمر مره فليراجعها كما
مر (أو كلنهما) ثلاثة (صيغة
ومحل ومرجع وبشرط فيه)
مع الاختيار المعلوم من كتاب
النكاح (أهلية نكاح بنفسه)
وان توقف على اذن فتصح
رجعة سكران بوجه وسفيه
ومحرم لامرئ وصبي ومجنون
ومكره ووجه ادخال المحرم
انه أهل للنكاح وانما الاحرام
مانع والرد لوط من تحته
حرة وأمة الأمة صحت رجعة
لهما مع انه ليس أهلا للنكاح
لانه أهل للنكاح في الجملة
(فلولي من جن) وقد وقع
عليه طلاق (رجعة حيث
يزوجه) بان يحتاج اليه كالمكر
(و) شرط (في الصيغة لفظ
يشعر بالمراد) ولما معناه
ما مر في الضمان وذلك اما
صريح (وهو رد ذلك الى
ورجعتك وارجعتك
وراجعتك وامسكتك)
لشهرتها في ذلك ووردوها في
الكتاب والسنة وفي معانها
سائر ما شتى من مصادرها
كانت مراجعة وما كان
بالجمية وان احسن العربية

الجيم أو قال أنا مرجع بفتح الجيم كان لغوا وأما نفس مصادرها فانظر حكمه ثم رأيت الشهاب عميرة قال
ويشفي أن تكون المصادر كلها كنايةات كنظيره من الطلاق وهل الحكم كذلك ولومع لفظ إلى أو حيث استعمله
ثم رأيت جج أيضا حيث قال ويظهر أن منها أي الكنايةات أنت رجعة كانت طلاق فتقول الأصل والأصح
أن الرد والامسالك صريحان المراد ما اشتق منهما فتقول شيخنا كجج ما اشتق منهما فيه نظر ظاهر وكان
ينبغي أن يقول أي ما اشتق منهما كما أشار إليه الشارح المحقق اه حل (قوله ويسن في ذلك) أي حتى في
امسكتك الاضافة إلى الضمير كما علم أي حيث عبر بذلك فيه وسكت عنه فيما بعده فلو قال رددت واسمها إلى
كان كناية ولو قال أنت رد بالمصدر هل يشترط لكونه كناية أن يقول إلى لان إلى هي المصيرة لكون ذلك صريحا
فاذا سلمت صير اللفظ كناية وكذا ما اشتق منه اه حل (قوله كزوجتك ونكحتك) أي أو الزوج
أو الانكاح وقوله لانم - ما أي التزوج والانكاح كلفي الأصل وعبارة الأصل وأن أي والأصح أن التزوج
والانكاح كنايةان أي هما وما اشتق منهما وان اقتصر الشارح المحقق على الثاني اه حل (قوله فانه
يشترط فيه ذلك) أي في صراحته لان الرد ووجه المتبادر منه إلى الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد إلى أهلها
بسبب الفراق ما شترط ذلك في صراحته بخلاف الجع اه شرح مر وأشعر كلامه باشتراط وصل الفاعل
الرجعة بما يدل على الزوجية من ضمير كفي الأمثلة أو اسم ظاهر كراجعت فلانة أو اشارة كراجعت هذه كذا
في حاشية شيخنا زى ويبقى النظر في راجعت بنت فلان والظاهر صحة الرجعة فيه نعم لو ادعى أنه أراد غير
المطابقة أنه يؤخذ به لانه غامضا على نفسه فراجع اه شوبري (قوله لان ما كان صريحا في الخ) أي ولان
ما كان صريحا في شيء لم يجد في موضوعه يكون كناية في غيره والتزوج والانكاح من هذا القبيل
لانهم موضوعان لطل الاجنبية ولم يصادفاه لانهما مستعملان في الزوجية وكلامه لا يتم الا به ذا اه شيخنا
وفي التحفة في باب النذر * (تنبيه) * قولهم على لك كذا صريح في النذر يشافيه انه صريح في الاقرار الا أن
يقال لا مانع انه صريح فيهما وينصرف لاحدهما بقرينة نظيره ما صرح في لفظ السلف انه صريح في السلم
والقرض لكن المميز ثم نفس الصيغة بخلافه هنا اه أقول ومنه أعرتك اذا اشترى في القرض كما ذكره في
العارية اه شوبري (قوله منحصرة فيما ذكر) أي في المتن حيث أتى فيه بما يفيد الحصر ولا يرد ما في معناها مما
اشتق من مصادرها وقوله بخلاف كنايةات حيث أتى فيه بالكاف فنها اخترت رجعتك اه حل (قوله ان
شئت) بكسر الهمزة فلو فتحها أو بدلها بآذ محتمل من الخوى دون غيره وناه شئت مكسورة لانه خطاب لها ولو
ضمها فقال بعض مشايخنا بالصحة لانه تصرح بالمقتضى وفيه بحث فنأمله اه قل على الجلال (قوله أو
راجعتك شهرا) وهل مثله ما لو أتى بما يبيد بقاؤه إليه اه حل وفي عش على مر قوله وعدم توقيت
شمل ما لو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لان قوله ذلك معناه انه راجعها بقية حياتها
(قوله وسن اشهاد عليها) أي على اللفظ المطوق به كما قاله الزركشي ويسن على الاقرار بها أيضا وثاب
على ذلك وان كان فيه ارشاد لانه ليس لمحض الارشاد اه قل على الجلال ويكون الاشهاد على الكناية
اشهادا على مجرد اللفظ ويصدق الزوج في النية وفي كلام النووي وينبغي أن يقول ما يقوله بعض الناس
اشهدوا على اني راجعت زوجتي وحيث ينبغي أن يكون كناية فان نوى به الرجعة ما كفى بذلك ويحتمل انه
لغوا وانه لا فرق بين ان يأتي به على أولا اه حل (قوله لانم في حكم استدامة النكاح) ومن ثم لم يحتج لولي
ولا لرضاها بل يندب فان لم يشهدا سقط الاشهاد عند اقراره بالرجعة تخوف جهوده فان اقراره في العدة
مقبول لقدرته على الانشاء اه شرح مر (قوله لانم في حكم استدامة النكاح) انظر معنى هذه
الفارسية وما معنى كونها في حكم الاستدامة مع انها استدامة وكان الصواب ان يقال لانم استدامة نكاح الخ
ويجيب بان المراد في حكم استدامة النكاح الذي لم يخل بالطلاق والافهي استدامة حقيقة اه شيخنا

ويسن في ذلك الاضافة لان
يقول إلى أو إلى نكاحي الا
رددت فانه يشترط فيه ذلك
كما علم (أو كناية كنز وحتك
ونكحتك) لان ما صريحان
في العقد فلا يكونان صريحين
في الرجعة لان ما كان صريحا
في شيء لا يكون صريحا في غيره
كالطلاق والظهار وعلم مما
ذكر ان صريح الرجعة
منحصرة فيما ذكر وبه
صرح في الروضة وأصلها
بخلاف كآيتها (وتجيزوه دم
توقيت) فلو قال راجعتك
ان شئت فقالت شئت أو
راجعتك شهر الم تحصل
الرجعة والثانية ممن زادت
(وسن اشهاد) عليها خروجا
من خلاف من أوجبها وانما
لم يجب لانم في حكم استدامة
النكاح السابق والامر به
في آية

فاذا بلغن أجلهن محمول على
النسب كما في قوله وأشهدوا
إذا تبايعتم وانما وجب
الاشهاد على النكاح لا ثبات
الفراس وهو ثابت هنا
والنصر يجزئ من الاشهاد من
زيادته وما تقرر به لم ان
الرجعة لا تحصل بفعل غير
الكاتبه وإشارة الاخرس
المفهمة كوط، ومقدماته وان
قوى به الرجعة لعدم دلالة
عليها او كالا يحصل به النكاح
ولان الوطء يوجب العدة
فكيف يقطعها واستثنى منه
وطء الكافر ومقدماته اذا
كان ذلك ضد هم رجعة
واسلموا وترافقوا اينا
ففسرهم كما فسرهم على
الانسكحة الفاسدة بل أولى
(و) شرط (في الحمل كونه
زوجة موطوءة) ولو في الدبر
(معينة) ومن زيادته (قابلة
لحل المطلقة بمجانا لم يستوف
عدد طلاقها) فلا رجعة بعد
انقضاء عدتها لانها صارت
أجنبية ولا قبل الوطء اذ
لا عدة عليها وكالوطء
استدخال الماء ولا في مهمة
كان طلق احدى زوجتيه
مبهما ثم راجع المطلقة قبل
تعيينها اذ ليست الرجعة في
احتمال الاجام كالطلاق
لشبهها بالنكاح وهو لا يصح
معها ولا في حال ردتها كفي
بالردته وان عاد المرتد الى
الاسلام قبل انقضاء عدتها
لان مقصود الرجعة الاستدامة

(قوله فاذا بلغن أجلهن) أي قاربن بلوغه لانه بعد بلوغ الاجل أي انقضاء العدة ليس لهن الامساك اه ج
(قوله وبما تقرر علم ان الرجعة لا تحصل بفعل الخ) فالوطء الحنفي الرجعية ثم تشفع فهل يجب عليه الرجعة
أو التجديد وكذا لو قلنا الشافعي الحنفي في نكاح زوجته ثم رجع عن تقليده فهل يجب عليه تجديد النكاح
على قاعدته مذهب أو لا قياسا على العبادات التي فعلها قبل ذلك أو يفرق بان العبادات انقضت على الصحة ولم يبق
أثرها في الخارج والزوجة موجودة والاثار وهو الوطء باق لانه مستند للعدا المتقدمة وقد رجع عنه فان قلت
القياس عدم التجديد قياسا على الكافر اذا أسلم قلت يمكن الفرق بينهما بالتسامح في أنسكحة الكفار مالا
يتسامح في أنسكحة المسلمين وأيضا أنسكحة الكفار محكوم به عنها قبل الاسلام حرره ويمكن الجواب بأنه ان رجع
عن تقليد الحنفي مثلا الى غيره لا يجب عليه التجديد ولا الرجعة الا ان رجع في خصوص هذه الجزئية بان
صرح بل رجوع فيها أو فواء بقباله ما لم يصرح بما ذكر بان قلنا نحو الشافعي في العبادات وغيرها ولم يخطر
ببانه هذه الجزئية فالنكاح صحيح بالعقد المتقدمه لوقوعه صحبا في معتقده لانه لا يلزم من بطلان العموم بطلان
الخصوص اه ع ش على مر (قوله غير الكاتبه وإشارة الاخرس) أي لانهم ملحقان بالقول في كونهما
كنايتين اه شرح مر (قوله وإشارة الاخرس المفهمة) أي ففهوم العطفية تفصيل فان كان كتابة
أو إشارة أخرس مفهمة صح وان كان وطئا أو مقدمة لم يصح وقوله لعدم دلالة عليها بخلاف الكتابة وإشارة
الاخرس المفهمة اه حل (قوله كونه زوجة) حاصل ما ذكره سبعة شروط وربما أغنى الاول عن الثاني
والخامس والسادس والسابع اه شيخنا (قوله ولو في الدبر) أي وان لم تزل بكارتها كان كانت غورا كما
هو ظاهر اذ لا ينقص عن الوطء في الدبر اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله مطلقة) أي ولو
بتطليق القاضي على المولى ويكتفى في تخليصها منه أصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضي حيث جازت
الرجعة من المولى اه ع ش على مر (قوله مطلقة) أي ولو لاحتمال لا يدخل مالو عاقل طلاقها على شيء
وشك في حصوله فراجع ثم تبين حصوله فان الاصح صحة الرجعة كما تقدم اه حل (قوله فلا رجعة بعد
انقضائها) أي بشرط الرجعة بقاء العدة كما صرح به أصله فقال بشرطها ان تكون باقية في العدة اه وفي
قل على الجلال قوله باقية في العدة خرج المعاشرة فلا رجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها والمراد
قبل انقضاء عدتها كما أشار اليه الشارح فيدخل مالو طاعت في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في العدة
ومالو وطئت في أثناء عدة الطلاق التي بغير الحل بشبهة حملت فله الرجعة فيها وان لم تكن في عدة الطلاق وله
الرجعة قبل انفصال تمام الولد أو قبل ثانی التوأمين نعم لا رجعة له مادامت فراسا لواطى ولو كان الوطء للشبهة
منه راجع فيما بين من عدة الطلاق فقط وان تدخلت العدتان الا ان حملت فله الرجعة الى الوضع لوقوع
الحل عن العدتين معا اه (قوله وكالوطء استدخال الماء) ولو في الدبر كما شمله كلامهم اه زى اه
شورى (قوله كان طلق احدى زوجتيه) رجعا ثم قال راجعت احدها فلوراجع كلامهما أو واحدة
معينة صح ونقل الزركشي عن الرافعي ان مثل المهمة مالو طلقها على التعيين ثم نسبها وراجعها قبل البيان
وعبارة ج ومثله على أحد وجهين مالو كانت معينة ثم نسبها الخ وعبارة شيخنا مشله وقوله ولا في طلاق الخ
فيه انه قد يقال هذا وما بعده يعنى عنه قوله زوجة لان كلا ليس بزوجة وقد يمنع ان الخارج زوجة الاجنبية
لانه لا يقال فيها هل تصح رجعتها أو لا بخلاف كل من هذين يصح ذلك فيه فاحتج الى ذكرهما تأمل اه حل
(قوله مبهما) حال من قال طلق اهو يكسر الهاء وجعله صفة مذكورة محذوف غلط أو لاحاجة اليه اه شيخنا
(قوله وهو) أي النكاح لا يصح معه أي الاجام كذا ذهب عليه اه شورى (قوله لان مقصود الرجعة
الاستدامة) تحتاج هذه المقدمة الى أخرى لينبني عليها ما بعده أي ومن لوازم الاستدامة حل الاستمتاع وما دام
أحدهما الخ اه شيخنا وانما حلت رجعة المحرمة لا ما دتها نوعا من الحل كالنظر والحلوة اه شورى

وما دام أحدهما مرتد لا يجوز التمتع بها ولا في فسح لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر فلا يليق به جواز الرجعة ولا في طلاق بعوض لينوتها كما مر في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عدده لذلك ولتلايق النكاح بلا طلاق (وحلفت في انقضاء العدة بغير أشهر) من اقراء أو وضع اذا انكره الزوج فتصدق في ذلك (ان امكن) وان خالفت عادت ان النساء مؤثقات على ارحامهن وخرج بانقضاء العدة غيره كسب واستيلاد فلا يقبل قولها الا بينة وبغير الاشهر انقضاؤها بالاشهر وبالامكان ما اذا لم يمكن لصغرها أو بأس أو غيره فصدق بيمينه (ويمكن) انقضاؤها (بوضع لثام بسة أشهر ولحظتين) لحظة لوطه ولحظة الوضع (من) حين (امكان اجتماعهما) بعد النكاح وهذا أولى من قوله من النكاح (ولصور بمائة وعشرين يوما) ولحظتين من امكان اجتماعهما (ولمضة بشمانين يوما) ولحظتين من امكان اجتماعهما وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض (و) يمكن انقضاؤها (باقراء لحرة طلفت في طهر

(قوله لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر) قد رد عليه طلاق القاضي على المولى فانه شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع الرجعة ويمكن الجواب بان أصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يضر ان بعض جزئياته شرع له بخلاف الفسخ اه ع ش على حر (قوله وحلفت في انقضاء العدة الخ) وتحلف أيضا في عدم الحيض لتجب نفقتها وسكناها وان عادت لسن اليأس اه شرح حر (قوله لان النساء مؤثقات على ارحامهن) تعليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعلل عدم قبول قولها في النسب والاستيلاد مع ان العلة جارية بهما فكان القياس القبول الا ان يقال لما كان النسب والولادة متعلقين بالغير وأمكنت إقامة البينة على الولادة لم يقبل قولها فيهما بخلاف انقضاء العدة لتعلقها بهما فصدق فيها اه ع ش على حر (قوله كنسب) كان أتت له بولادة وانقضاء العدة بوضعه وادعى أنه مستعار فتصدق في الانقضاء لاني ثبوت نسب الولد وقوله واستيلاد أي فيما لو ادعت الامة على سبدها انه استولدها وفيه ان الكلام هنا في الزوجة المطلقة لاني الامة فكان الاولى اسقاط الاستيلاد الا ان يقال قوله وحلفت أي المرأة من حيث هي وفيها فيه اه شيخنا (قوله كنسب) أي فلا يقبل قولها لا يقال هذا بخلاف ما تقر من انه اذا أتت الزوجة بولد لا مكان لحقه ولا ينتقي عنه الا بغيره بشرطه لاننا نقول لا تخالفة لان ذلك فيما اذا سلم انها أتت به وما هنا فيما اذا تكرا تياتها به وهذا ظاهر لكنه قد يأتس قبل التأمل اه سم وكتب أيضا أي في الولد الحاصل من الحرية والامة اه ع ش (قوله أو يأس أو غيره) كالعقبة متقدمة في تعليق الطلاق على حيضها قبول قولها وان خالف حبسها العادة وهو يشمل ما لو كانت آيسة وكيف ينتقي الامكان في حق الآيسة مع قولهم ما دامت المرأة حية فالحيض في حشها يمكن ومن ثم لوحضت الآيسة اعتدت بالحيض ولا عبرة بما اعتدت به من الشهور اه حل (قوله أو غيره) كعقم بان كانت عقيمة وقوله فيصدق بيمينه هو ظاهر في الآيسة وأما في الصغيرة فكان القياس تصديقها بلا عين اه حل (قوله فيصدق بيمينه) أي لرجوع اختلافهما الى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في أصله فكذا في وقت اذ من قبل في شيء قبل في صفته وانما صدقت بيمينها في العكس كما قلنا في رمضان فقالت بل في شوال لتغليظها على نفسها بتطوير العدة عليها نعم تقبل هي بالنسبة لبقاء النفقة كما قاله صاحب الشامل والكافي وحكاها في البحر عن نص الامة لاء وحديثنا لاولي التعليل بان الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه ودوام استحقاق النفقة ويقبل هو بالنسبة لحمل نحو اختها ولو ماتت فقالت انقضت عدتي في حياته لزمها عدة الوفاة ولا ترثه وفيه عدة العقال بالرجعي واخذ منه الاذرعى قبولها في الباش ولو ماتت فقالت وارثها انقضت وأنكر المطلق ليرثها النجسه تصديق المطلق في الاشهر والوارث فيما عداها كما في الحياة وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق القول بتصديقه والقول بعدمه اه شرح حر (قوله بسة) أي عدديه لاهلالية كما يحتمل بل يقيني أخذا مما يأتي في المائة والعشرين اه شرح حر (قوله ولحظتين) فلا أتت به تاما لدون ذلك لا يلتفت اليها ولا تنقض عدتها به لانه يحكم بانه من غيره حل (قوله ولصور) أي صورة طاهرة بمائة وعشرين يوما فاذا أتت به مصورا بصورة طاهرة لدون ذلك لا يلتفت اليها ولا تنقض عدتها به ويحكم عليها بانه من غيره فان كان فيها صورة خفية فلا بد أن تأتي بذلك لغيره ثمانين يوما اه حل (قوله بمائة وعشرين يوما) عبروا بها دون أربعة اشهر لان العبرة هنا بالعدد لا الالهة اه شرح حر (قوله بثمانين يوما ولحظتين) ويشترط هنا شهادة القوابل انها أصل آدمي والام تنقض بها اه شرح حر وقوله شهادة القوابل أي أربع منهن على ما يفهمه اطلاقه كان حجة لكن عبارة الشارح في العدة عند قول المصنف وتنفذ في صورة آدمي الخ فاذا اكتفي في الاخبار بالنسبة للباطن فيكتفي بقابله كما هو ظاهر أخذا من قولهم لمن غاب زوجها فخيرها عدل بموته ان تزوج باطنا اه ويمكن حمل ما هنا من اشتراط الاربع على الظاهر كما لو وقع ذلك عند حاكم دون الباطن اه ع ش عليه (قوله وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض) وعبارته هناك وهذه الثلاثة اقسام الحمل الذي تنقض به العدة ودليل اعتبار المدة الاولى بسة أشهر

سبق بحيض باثنين وثلاثين يوما (ولطنتين) لحظة للقرء الاول ولحظة للطاهر في الحيضة الثالثة وذلك بان يطلقها وقد بقي من الطاهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطاهر ثم تحيض ٣٩٠ وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بسبعة واربعين يوما) (ولحظة) من حيضة

رابعة بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطاهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر ثم تحيض كذلك ثم تطهر أقل الطاهر ثم تطعن في الحيض لحظة (ولغير حرة) من أمة أو مبعضة فهو أعم من قوله أو أمة (طلقت في طهر سبق بحيض بسبعة عشر) يوما (ولطنتين) بان يطلقها وقد بقي من الطاهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطاهر ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض باحد وثلاثين يوما) (ولحظة) بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطاهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطاهر ثم تطعن في الحيض لحظة وان جهات المطلقة انها طلقت في حيض أو طهر حمل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والأصل بقاؤها قاله الصميري وغيره وخرج بزادني سبق بحيض ما لو طاعت في طهر لم يسبقه حيض فأقل امكان انقضاء الاقراء للحرمة غنائية وأربعون يوما ولحظة لان الطاهر الذي طلقت فيه ليس بقراء لكونه غير محتوش بدمين وغيرهما اثنا وثلاثون يوما ولحظة واعلم ان اللحظة الأخيرة في جميع صور انقضاء

قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل اعتبار المدة الثانية والثالثة ما ذكر في خبر الصحيحين ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وشقياً أو سعيداً أما خبر مسلم اذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً فصورها الحديث فأجيب عنه بان الخبر الاول أصح وأن هذا من الترتيب الاخباري كانه قال أخبركم بكذا ثم أخبركم بكذا ويحجب أيضاً بحمل التصوير في الثاني على غير التام وفي الاول على التام أو يحتمل على التصوير بعد المدة المقادة من الاول ولا يمنع منه فاء فصورها اذا انقضى مدة فصورها كما في قوله تعالى فجعله غثاء لنثب ووجدت به ما شبه بخط بعض الفضلاء مانعه قوله ويحجب أيضاً بحمل الخ أو يحجب بان بعث الملك في الاربعين الثانية للتصوير وخلق السمع والبصر والجلد والعظام والتميز بين الذكر والانثى وبعثه بعد الاربعين الثالثة لنفخ الروح فقد حصلت المغيرة بعد البعثين ذكره ابن الاستاذ وهو من أحسن الاجوبة ذكره الزركشي في التكملة قال الحافظ في فتح الباري وقد نوزع في ان التصوير حقيقة أم غايقة في الاربعين الثالثة بانه شوهدي في كثير من الاجنة التصوير في الاربعين الثانية وتغير الذكور عن الانثى وعلى هذا فيحتمل ان يقال أول ما يبتدئ به الملك تصوير ذلك لفظاً وكتبا ثم يسوم فيه فعلا عند استكمال العاقبة في بعض الاجنة يتقدم ذلك وفي بعضها يتأخر اه وفي قول علي الجلال قوله ان أحدكم أي كل واحد منكم يابني آدم يجمع أي يضم ويحفظ خلقه أي مادة خلقه وهو المني أربعين يوماً أي فيها بعد سبعة أيام أو في آخرها في رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله ان يخلق منها بشراً طارت في بشرة المرأة تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جمعه الله وفي رواية انه انكث كذلك أربعين ليلة ثم تصير دماً في الرحم فذلك جمعها ثم تكون عقب تلك الاربعين في ذلك الحمل علقه أي قطعة دم تجرد شيئاً فشيئاً مثل ذلك أي أربعين يوماً ثم عقب هذه الاربعين الثانية تكون في ذلك الحمل أيضاً مضغة أي قطعة لحم قد رما مضغ وتقرى شيئاً فشيئاً مثل ذلك أي أربعين يوماً ثم عقب هذه الاربعين الثالثة يرسل الله الملك الموكل بالرحم ومعنى ارساله أمره بالنصرف فيها في الحديث ان الملك موكل بالرحم من الابتداء يقول أي رب نطفة أي رب علقه أي رب مضغة فينفخ فيه بعد تشككه على هيئة الانسان الروح وهو ما يعيش به بأمر الله تعالى وفي هذه الرواية ان ارسال الملك في أول الاربعين الرابعة وفي أخرى في الثالثة وفي أخرى في الثانية وفي أخرى في الاولى وقد انتشرت أقوال العلماء في ذلك ووقع الجمع بينها بأقوال مختلفة منها انه بعد الاولى لتصويره الخفي والثانية لتصويره الظاهر والثالثة لتشككه والرابعة لنفخ الروح ومنها انه بعد الاولى لمبادي تخطيطه الخفي وبعد الثانية لمبادي تخطيطه الظاهر وبعد الثالثة لمبادي تشككه وهكذا وانما ذكرنا ذلك ليس الحاجة اليه واضطراب الأقوال فيه فانه زبد ما يحتاج اليه في ذلك وتعبير الاحاديث ثم المقضية التراخي مؤول فراجعهم (قوله سبق بحيض) أي أو نفاس على ما يأتي (قوله وذلك بان يطلقها) أي يقدروا ويفرض طلاقها وقد بقي الخ وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا (قوله ثم تطعن) يضم العين ويجوز فتحها كما يؤخذ من عبارة المصباح اه ع ش على مر فالاول من باب قتل والثاني من باب نفع كما يفيد المصباح (قوله لكونه غير محتوش بدمين) في المصباح واحتوش القوم بالصبيد أحاطوا به وقد يتعدى بنفسه فيقال احتوشوه والمفعول محتوش بالفتح ومنه احتوش الدم الطاهر كأن الدماء أحاطت بالطاهر واكتنفته من طرفيه فالطاهر محتوش بدمين اه (قوله كهي في الحيض) أي فلا يحسب من العدة (قوله واستأنفت عدة) أي لاجل الوطء (قوله بلاجل) حال من العدة كما يدل له كلامه

العدة بالاقرء لتبين تمام القرء الاخير لان العدة فلا رجعة فيها وان الطلاق في النفاس كهي في الحيض (ولو وطئ) الزوج (قوله رجعية واستأنفت عدة) من الفراغ من وطء (بلاجل راجع فيما كان بقي) من عدة الطلاق دون ما زاد عليها للوطء فلو وطئها بعده فزأين

استأنفت الوطء ثلاثة اقراء ودخل فيها ما بقى من عدة الطلاق والقرء الاول من ٣٩١ الثلاثة واقع عن العدتين فيراجع فيه والاخير ان

متهمضان لعدة الوطء فلا رجعة فيهما وتعييرى بعدة لا حل اعم من تعبيره بالاقرار لشمولها ما لو كانت تعتد بالاشهر وخرج بقولي واستأنفت ما لو كانت حاملا وقولي بلا حل ما لو اقبلها بالوطء فانه يراجعها فيها ما لم تضع لوقوع عدة الحمل عن الجهتين كالباقى من الاقرار والاشهر (وحرم) عليه (تتمعها) أى بالرجعة بوطء وغيره لانها مفارقة كالبائن (وعزرمعتقد تعزيره) لاقدامه على معصية عنده فلا حد عليه بوطء لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به وذكر التعزير في غير الوطء من زيادتي هنا (وعليه بوطء مهران) وان راجع بعده لانها في تعزير الوطء كالبائن فكذا في المهر بخلاف ما لو وطئ زوجته في الردة ثم اسلم المرتد لان الاسلام يزيل أثر الردة والرجعة لا يزيل أثر العاصي (وصح طهارا وبلاء ولعان) منها لبقاء الولاية عليها ملك الرجعة لكن لا حكم للاولين حتى يراجع بعدهما كسبائتيان في بايهما وتقدم في الطلاق انه يصح طلاقها وانها يتوارثان والاصل كغيره جمع المسائل الخمس هنا وان ذكر واثبتك في الطلاق أيضا لاشارة الى

(قوله بوطء وغيره) كالنظر بشهوة وفي كلام الشيخ الخطيب انه يحرم النظر اليها بغير شهوة قال خلافا لرافعي واعل الشارح تبسح الرافعي اهـ حل (قوله بوطء وغيره) وينبغي أن يكون الوطء صغيرا لا كبيرة اهـ ع ش على مر (قوله لاقدامه على معصية عنده) فيه ان العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم فيثبت الخلق لا يبرز الشافعي فيه وان اعتقد تحريمه لان الخلق يعتد حله والشافعي يعز الخلق اذا رفع له وان اعتقد حله عملا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح اطلاق المصنف فليقتد بما للورفع لمعتد تحريمه أيضا اهـ شرح مر وقوله فيثبت الخلق لا يعذر الشافعي فيه هذا في غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير من وطئ في نكاح بلاولي ولاشهود من اتباع أبي حنيفة أو مالك وتعذر حنفي صلي بوضوء لانية فيه أو وقد مس فرجه ومالك نكح نكاحا قليل وقعت فيه نجاسة لم تغيره أو يستعمل أو ترك قراءة الفاتحة خلف الامام ولكن ذلك في غاية الاشكال لاسيما اليه وما أظن أحدا يقوله وأما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم ان الاصحاب صرحوا بها فيتعين فرضها في غير ذلك وامثاله وبالجمله فالوجه الاخذ بما أفادته عباراتهم هنا من ان معتد الحل كالخلف لا يبرز اهـ سم على ج اهـ ع ش عليه وكتب أيضا قوله فليقتد بما للورفع الخ هذا يفيد ان كلام الواطئ والحاكم يعتد التحريم ولا يفيد مقصوده من أن الخلق يعزره الشافعي لان الخلق لا يعتد حرمة ومن ثم أطال سم على ج في منع كون الشافعي يعز الخلق بما ينبغي الوقوف عليه ثم قال فلو جده الاخذ الخ اهـ ونقل عن التعقبات لابن العماد التصريح بما قاله سم وقرئ بين حد الخلق اذا شرب النبيذ وبين عدم تعزيره على وطء المطلقة ترجعيا بان الوطء عنده رجعة فلا يعزره عليه كانه اذا نكح بلاولي وورفع للشافعي لا يحده ولا يعزره اهـ (قوله وعليه بوطء مهران) وظاهره وان علمت التحريم ولا تقرر لسكونه از وجبة لانها ليست زوجة من كل وجه لترزلة العقد بالطلاق ولا ينكره بشكره لاتحاد الشبهة ما لم يدفع مهران الاول قبل الوطء الثاني اهـ حل (قوله وعليه بوطء مهران) فيه أنه يلزم عليه ان يكون عقد واحد أو يجب مهران وأجيب بان الموجب يختلف لان الموجب الاول نفس العقد والموجب الثاني وطء الشبهة اهـ شيخنا وعبارة مر لا يقال الرجعية زوجة فاجب مهران يستلزم ايجاب عقد النكاح بمهران وذلك محال لاننا نقول ليست زوجة من كل وجه لترزلة العقد بالطلاق فكان موجب الشبهة لا العقد انتهى بحروقه (قوله مهران) أي مهران بكر لبكر ومهران ثيب اهـ قل على الجلال (قوله وان راجع بعده) الغاية للرد على من قال بعدم وجوبه ان راجع بعده كما يعلم من شرح مر (قوله لان الاسلام يزيل أثر الردة) وهو على البيئونة والقتل وغيرهما فكان الفراش باق بحاله ولم يخل فلا مهر وقوله أثر الطلاق أي وهو حسيان ما وقع من الطلاق الثلاث بل هو محسوب منها فالفراش اختل حقيقة بالطلاق وصارت كالاجنبية فوجب لها المهر اهـ شيخنا (قوله زوجة في خمس آيات الخ) أي بآيات عوم الخمس آيات لازوجبة والرجعية فان حكمها شامل لهما والاولى من الخمس هي قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية والثانية قوله تعالى وانكم نصف ما ترك أزواجكم والثالثة قوله والذين يرمون أزواجهم الآية والرابعة قوله والذين يظهرون من نسائهم والخامسة قوله واذا طلقتم النساء فان هذه الخمس آيات تشمل الزوجة والرجعية اهـ شيخنا (قوله زوجة في خمس آيات) ذكر الباقين ان الرجعية زوجة في ستة عشر آية وبينها مر اهـ شوري (قوله ولو ادعى رجعة الخ) هذه العبارة تشمل ما لو وطئها في العدة ثم ادعى انه راجعها قبل الوطء فانه يصدق وحينئذ لا مهر وقد يقال يصدق بالنسبة لغير المهر به عليه الشهاب عمرة اهـ حل (قوله والعدة باقية) جملة حالية اهـ شوري (قوله لقدرة على انشاءها) وهل دعواه انشاء لها أو اقرار بها وجهان يرجع ابن المقرئ تبعاً للاسنوي الاول والاذرعي الثاني وقال الامام لا وجه لكونه انشاء وهذا هو الوجه اهـ شرح مر وقوله وهذا هو الوجه أي فيكون اقرارا وينبغي عليه انه ان كان كاذبا لم تحل له باطنا

قول الشاذلي رضي الله تعالى عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آية المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى رجعة والعدة باقية) وانكرت (حلف) فيصدق لقدرة على انشاءها (أو) ادعى رجعة فيها وهي (منقضية) بقيد رده بقولي (ولم تنكح)

فإن اتفقا على وقت الانقضاء
 كيوم الجمعة وقال راجعت
 قبله فقالت بل بعده (حلفت)
 أنها لا تعلم راجع قبل يوم
 الجمعة فتصدق لأن الأصل
 عدم الرجعة إلى ما بعده (أو)
 على (وقت الرجعة) كيوم
 الجمعة فقالت انقضت قبله
 وقال بل بعده (حلفت) أنها
 ما انقضت قبل يوم الجمعة
 فيصدق لأن الأصل عدم
 انقضائها إلى ما بعده (والا)
 بأن لم يتفقا على وقت بل
 اقتصر على أن الرجعة سابقة
 واقتصرت على أن الانقضاء
 سابق (حلفت من سبق
 بالدعوى) أن مدعاه سابق
 وسقطت دعوى المسبوق
 لاستقرار الحكم بقول
 السابق ولا لزوجة أن
 سبقت فقد اتفقا على
 الانقضاء واختلفا في الرجعة
 والأصل عدمها وإن سبق
 الزوج فقد اتفقا على الرجعة
 واختلفا في الانقضاء والأصل
 عدمه وقيد الرافعي في الشرح
 الكبير عن جمع بما إذا ترأخى
 كلامها عنه فإن اتصل به
 فهي المصدقة وقد أوضحته
 في شرح الروض ثم ما تقرر
 هو ما في الروضة وأصلها أيضا
 هنا لكن استشكل بأنهما
 ذكرهما في الفقه في العدد فيما
 لو لم يتوطقا واختلفا في
 المتقدم منهما أنهما اتفقا
 على وقت أحدهما فالعكس
 محاصر

أه ع ش عليه (قوله فإن اتفقا على وقت الانقضاء) أي على الوقت الذي تنقضي به العدة لولا الرجعة فإن من
 المعلوم أن الرجعة تقطع العدة وحيث لا يتأتى الاتفاق على وقت انقضائها لأن الزوج يدعى الرجعة قبل الانقضاء
 وهي تمنع منه وقد عرفت المراد أه شيخنا وعبارة زى قوله فإن اتفقا على وقت الانقضاء مراده اتفاقهما
 على عدية تنقضي مثلها بإشهر أو أقرأ أو حمل ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء لأن دعوى الزوج الرجعة يوم
 الخميس مانع من إرادته حقيقة الانقضاء أه سم بحر وفوفى قل على الجلال قوله على وقت الانقضاء أي
 على وقت يحصل به الانقضاء كفراغ الشهر مثلا فلا ينافي ما قيل أنه كيف يدعى الزوجية مع موافقته على
 الانقضاء (قوله حلفت أنها لا تعلم الخ) أي لأنه حلف على فعل الغير لأن الرجعة فعل الزوج والحلف على فعل
 الغير في النفي يكون على نفي العلم بالفعل أه حل (قوله حلفت أنها ما انقضت قبل يوم الجمعة) ولا يكفي الحلف
 على نفي العلم بانقضائها يوم الخميس لأن الانقضاء ليس فعلا للغير حتى يحلف على نفي العلم به وهذا أثر فله أه
 حل (قوله من سبق بالدعوى) أي نفسها بالأسبق للعاكم فالمدار هنا على السبق بالدعوة لا على السبق إلى
 مجلس الحكم أه شيخنا والظاهر أن هذا لا يتأتى في قوله فإن ادعى ما حلفت لما هو معلوم من أن الخصمين
 لا يتكلمان بالدعوى معا ولا يمكنهما إلزامهما من ذلك ولا يسمع كلامهما أه ثم رأيت في شرح مر مانصه
 فإن ادعى ما عابان قالت انقضت عدتي مع قوله راجعتك أه (قوله لاستقرار الحكم) أي وهو تصديق
 السابق فيلغو قول المسبوق (قوله ولا لزوجة أن سبقت الخ) الظاهر أن غرضه بهما تطبيق ما ذكره على القاعدة
 وهي أن الحلف هو المدعى عليه وسيأتي أن ضابطه هو من وافق قوله أن ظاهر كإن المدعى من خالف قوله الظاهر
 وقوله فقد اتفقا الخ أي حينئذ قولهما ووافق للظاهر فهي مدعى عليها فتخلف ويقال مثل ذلك فيما بعده
 (قوله فقد اتفقا على الانقضاء) أي على كونه منقضية وهذا رخص بالمثل ويقال قد اتفقا على
 الرجعة واختلفا في الانقضاء وقوله فقد اتفقا على الرجعة يعارض أيضا ويقال قد اتفقا على الانقضاء
 واختلفا في الرجعة لأنه إن أراد الرجعة الشرعية فلم يتفقا عليها في الصورتين وإن أراد صورتهما فقد اتفقا عليها
 في الصورتين والجواب ما رأيت من التوزيع والإيراد أقوى (قوله واختلفا في الرجعة) أي في صحتها (قوله
 فقد اتفقا على الرجعة) أي على إغظها وصورتها (قوله واختلفا في الانقضاء) أي زمنه (قوله وقيد الرافعي) أي
 قيد قوله وإن سبق الزوج الخ أي قال محل كونه إذا سبق يحلف إذا ترأخى كلامها عنه والابان جاءت شبهة عند
 الحاكم والمحكم وتسكمت عقبه فهي المصدقة على كلام الرافعي والمعهدة أنه المصدق مطلقا أه شيخنا (قوله
 وقد أوضحته في شرح الروض) عبارة هناك وما ذكر من إطلاق تصديق الزوج فيما إذا سبق هو ما في الروضة
 كالشرح الصغير والمنهاج وأصله والذي في الكبير عن القفال والبقوي والمتولى أنه يشترط ترأخى كلامها
 عنه فإن اتصل به فهي المصدقة لأن الرجعة قولية فقوله راجعتك كأنشاء محالا وانقضاء العدة ليس بقولي فقولها
 انقضت عدتي اختيار عما تقدم فكان قوله راجعتك صادف انقضاء العدة فلا تصح انتهت (قوله ثم ما تقرر) أي
 من قوله أو ادعى رجعة فيها وهي منقضية إلى هنا وحاصله تصديق الزوجة عند الاتفاق على الانقضاء والزوج عند
 الاتفاق على الرجعة والسابق عند عدم الاتفاق أه شيخنا (قوله أنهم ما ان اتفقا الخ) هذا بدل من قوله ما يخالفه
 أه شيخنا (قوله فالعكس محاصر) أي بعد تنزيل الولادة منزلة الانقضاء وتنزيل الطلاق منزلة الرجعة وقوله مع
 أن المدرك بضم الميم أي العلة والدليل أه شيخنا (قوله فالعكس محاصر) أي فإذا اتفقا على وقت الولادة صدق
 أو الطلاق صدقت مع أن الولادة هنا نظير الانقضاء ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء هي المصدق مع أنه عند
 الاتفاق هنا على الولادة فهو المصدق والطلاق هنا نظير الاتفاق ثم على الرجعة وهو المصدق هناك مع أنه عند
 الاتفاق هنا على الطلاق هي المصدقة أه سم على ج أه ع ش على مر (قوله فالعكس محاصر) أي
 فإذا اتفقا على وقت الولادة كيوم الجمعة وقال طلقت يوم السبت وعليك العدة فقالت بل الخميس فانقضت

وان لم ينفقها في الزوج مع ان المدرك واحد وهو التمسك بالاصل ويجاب عن الشق الاول ٣٩٣ بأنه لا مخالفة فيه بل عمل بالاصل في الموضعين

وان كان المصدق في أحدهما
غيره في الآخر عن الثاني
بأنهما هذا اتفاقا على انحلال
العصمة قبل انقضاء العدة وثم
لم يتفقا عليه قبل الولادة فتعوى
فيه جانب الزوج هذا ولم
يعتمد الباقي في السابق فقل لو
قال الزوج راجعتك في العدة
فأنكرت فالقول قولها كما
نص عليه في الام والمختصر
وهو المعتمد في الفتوى وما
نقله عن النص لا بدله لانه
يحول على ما اذا لم يترسخ كلامها
عن كلامه وظاهر كلامهم
كقول الحضرمي ان سبق
الدعوى أعم من سبقها عند
حاكم أو غيره وهو أوجه من
قول ابن عجليل اليه بشرط
سبقها عند حاكم (فان ادعى
مع احلفت) فتصدق لان
الانقضاء لا يعلم غالبا الا منها
أما اذا نسكت غيره ثم ادعى
انه راجعها في العدة ولا يثبت
فتسمع دعواه لتخليفها فان
اقرت غرمت له مهر منسل
للحيولة بقي مالو علم الترتيب
دون السابق فيخلف الزوج
لان الاصل بقاء العدة وولاية
الرجعة (كأن طلق) دون
ثلاث (وقال وطئت فلي
رجعة وانكرت) وطأه
فانها تخلف انه ما وطئها لان
الاصل عدم الوطء (وهو)
بدعوا موطأها (مفرها بمهر)
وهي لا تدعى الانصاف فان

صدق بالولادة فتصدق لان الطلاق يده في صدق في وقته وان اتفقا على وقت الطلاق واختلفا في الولادة فتصدق لانها
تصدق في أصل الوضع فكذا في وقته وان لم يتفقا على وقت لا للولادة ولا لالطلاق بل ادعى تقدم الولادة على الطلاق
فعليه اعدة وادعت تقدم الطلاق على الولادة فلا عدة عليه لانه قضاء عدمه بالولادة فهو المصدق بيمينه وان سبقته
بالدعوى لان الاصل بقاء ساطنة النكاح حل (قوله مع ان المدرك واحد) فيه ان قوله والاحلف من سبق بالدعوى
ليس فيه تمسك بالاصل لانه دله بقوله لاستقرار الحكم الخ وأجيب بان فيه تمسك بالاصل بالنظر لليلة الثانية اه
شيخنا (قوله عن الشق الاول) وهو الاتفاق على أحدهما وقوله بل عمل بالاصل فإذا اتفقا على أن الولادة يوم الجمعة
وقال طاعت يوم السبت فقالت يوم الخميس فيصدق هولان الاصل عدم الطلاق الى ما بعدها أي بعد يوم الجمعة
وان اتفقا على أن الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس فقالت يوم السبت خلقت هي لان الاصل عدم
الولادة الى ما بعده فالاصل معمولة به في الموضعين اه وهذا أنسب بكلام الشارح من كلام المنشي (قوله بل عمل
بالاصل في الموضعين) أي وان كان الذي أنتجه الاصل في أحدهما غيره في الآخر اه (قوله وعن الثاني) أي
وهو وان لم يتفقا الخ على انحلال العصمة أي انحلالها بالانقضاء لا بالانقضاء لم تحصل لان الطلاق رجعي وقوله ونكح الخ أي
فكأنهم أبعد الزوج ولم يخرج عن فراشه فذلك قال فتعوى فيه جانب الزوج (قوله اتفاقا على انحلال العصمة)
أي فضعف جانب الزوج فتصدق تارة وهي أخرى (قوله بأنهما هذا) أي في باب الرجعة وقوله على انحلال العصمة
فيه ان الرجعة في عصمة الزوج الا أن يقال المراد بانحلالها بالانقضاء لا بالطلاق اه شيخنا (قوله على انحلال
العصمة) أي بالطلاق السابق على الرجعة والانقضاء اذا اختلف بينهما في ذلك وقوله يتفقا عليه الخ أي لان
أحدهما يدعى تأخره عن الولادة (قوله فتعوى فيه) أي في ثم أي فاذل صدق مطلقا (قوله قوله هذا) أي قول المتن
والاحلف من سبق بالدعوى وقوله وماتله من كلام الشارح للرد عليه وقوله لانه يحول الخ هذا الجمل مبني
على تقييد الرافعي السابق وقد علمت انه ضعيف وقوله عند حاكم أو غيره هو المعتمد اه شيخنا (قوله أو غيره)
وهو الحكم اه وفي عش على مر ولو كان الغير من آحاد الناس (قوله فتسمع دعواه لتخليفها)
عبارة قبل على الجلال فله الدعوى عليه وعلى الزوج على المعتمد لا اتفاقا على زوجة الاول فان ادعى على
الزوج فأنكر صدق بيمينه لصحة العقد وظاهر اربعة انقضاء العدة وعدم الرجعة فان أقر أو نكل خالف المدعى
بطل نكاح الزوج ولها عليه مهر المثل ان استخفها المدعى والا فالنسي أو نصف أحدهما ولا ترجع زوجة له
الا باقرار جسد منها أو حلفه بعد نكاحها وان ادعى عليها فان حلفت سقطت دعواه وان أقرت له أو نسكت
خلف غرمت له مهر المثل لحيولتها بيمينه وبين حقه باذنه في نكاح الآخر وتمكنه ولا حد عليه لان اقرارها
لا يسري عليه فاذا مات أو طلق رجعت للأول ويرد عليها ما أخذ ولو أقام المدعى بينه وبين رجعة قبل انقضاء نزع
من الثاني وسلمت له ولها على الثاني مهر مثل ان وطئ والا فلا شيء (قوله للحيولة) أي فاذا مات الثاني عنها أو طلقها
رجعت للأول بلا عقد واستردت منه ما غرمت له اه شيخنا وقوله مالو علم الترتيب دون السابق انظر ما صورته مع
ان المراد بالسابق بالدعوى نفسها عند القاضي لا بالجمعي اليه فكيف يتصور مع هذا علم الترتيب دون السابق
(قوله للحيولة) أي بين الاول وحقه باذنه في نكاح الثاني لان الثاني موافق على زوجة الاول بخلاف ما لو زوج
الولى امرأة لشخصين فلا تسهم لعدم الاتفاق على الزوجية ولو ادعى على امرأة تزوجة ثم ازوجت فقالت
كنت زوجتك وطاعتني عمل بقولها حيث أذنت في نكاح الثاني أو مكته اه حل (قوله بقي مالو علم الخ)
يشير الى صورة رابعة زيادة على الثلاثة في المتن وبقيت خامسة وهي ما اذا علم السابق ونسيها وحكمها التوقف
لان النسيان مرجع الزوال اه من الحاي مع زيادة (قوله فانها تخلف انه ما وطئها) أي بخلاف المولى والعين
فانها لا تخلفان ويصدقان في دعوى الوطء لان المرأة تحاول دفع النكاح فيها وهو ثابت وهذا قد وقع الطلاق وهو
يدعى اثبات الرجعة بالوطء قبله والاصل عدمه اه حل (قوله فان قبضته فلا رجوع له) هذا في صدق

قبضته فلا رجوع له (بشيء منه عملا باقراره) (والا فلا تطالبه الانصاف) منه عملا بانكارها

(٥٠ - جل منسج بع)

فلو أخذت النصف ثم اعترفت بوطئه فهل تأخذ $\frac{1}{4}$ النصف الآخر أو لا بد من اقرار جديد من الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم

في باب الاقرار ترجيح الثاني وذكر الخليف فيه الوادي ربعة والعدة باقية وفيما لو سبق دعوى الزوج وفيما لو ادعى بما من زيادتي (وهي أنكرتها) أي الربعة (ثم اعترفت قبل) اعترافها كن أنكرها حقاً ثم اعترف به لان الربعة حق الزوج واستشكاه الامام بان قواها الاول يقتضي تحررها عابه فكيف يقبل منها بقية

(كتاب الايلاء)

هو لغة الحلف وكان طلاق في الجاهلية فغير الشرع حكمه ونصه بما في آية للذين يؤلون من نسائهم فهو شرعاً حلف زوج على الامتناع من وطئه زوجته مطلقاً وأكثر من أربعة أشهر كما يؤخذ مما ياتي والاصل فيه الآية السابقة وهو حرام لا لايذاء (أركانه) ستة (محلف به و) محلف عليه ومدة وصيغة وزوجان وشرط فيهما تصور وطئه من كل منهما (وصحة طلاق) من الزوج وان كان عبداً أو مريضاً أو خصماً أو كافراً أو سكراناً أو كانت الزوجة أمة أو مريضة أو صغيرة يتصور وطؤها فيسما قدره من المدة وقد بقي منها قدر مدة الايلاء فلا يصح من صبي ومجنون ومكره ولا ممن شل أو وجب ذكره ولم يبق منه قدر الحشفة

دين اما عين امتنع من قول نصفها قبل زمة الحاكم بقوله أو ابرأهم منه أي عليك لها طريق ثان يتلطف به الحاكم نظير ما مر في الوكالة وان صمم اتجه ان القاضي يقسمها فيه طهراً نصفها أو يوقف النصف الآخر تحت يده الى الصلح أو البيان اه شرح مر (قوله ترجيح الثاني) هو المعتمد لكنه مشكل بما تقدم في الخلع من تقييد قاعدة الاقرار بما اذا لم يكن في ضمن معارضة فان كان في ضمنها فلا يتوقف على اقرار جديد (قوله ومضى أنكرتها) أي ولو عند حاكم (فرع) * قال الاشعري في سبط الانوار لو أنكرت المطلقة بان عدتها لم تنقض ثم أنكرت نفسها وادعت الانقضاء والمدة محتملة زوجت في الحال اه ع ش على مر وعبرة قل على الجلال ولو راجعها بعد اخبارها بالانقضاء ولم يصدقها ثم اعترفت بكذبها صححت الربعة (قوله واستشكاه الامام الخ) ثم أجاب بانه اقرار بنفي قد يصدر بناء على الاصل بخلاف الاقرار بثبت كرضاع ونحوه اه سم اه ع ش أي اقرار بشئ كان منقياً قبل الاقرار وهو الربعة لانه يمكن انها انما أنكرت الربعة بناء على الاصل ثم تبين خلاف الاصل

(كتاب الايلاء)

الايلاء مصدر آلى بولي ايلاء وأصل آلى أي بهم زتين فقامت الثانية مد على القاعدة وفي المصباح آلى ايلاء مثل أعطى اعطاء اذا حلف فهو مول وتأتي وائتلى كذلك (قوله وكان طلاقاً في الجاهلية) أي بائناً لربعة بعده اه قل على الجلال (قوله فغير الشرع حكمه) أي وهو انحلال العمة وقوله ونصه بما في آية الخ أي من التبرص أربعة أشهر والافية أو العالاق اه شيخنا لكن في تعبيره بالتخصيص مسامحة كما لا يخفى فكان الاولى التعبير بالنقل وفي قل على الجلال فغير الشرع حكمه الى ما ياتي (قوله للذين يؤلون من نسائهم) وانما عدى فيها بمن وهو انما عدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كانه قال يؤلون مبعدين أنفسهم من نسائهم وقيل من السبيبة أي يخافون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على أو بمعنى في على حذف مضاف فيهما أي على ترك وطئه أو في ترك وطئه وقيل من زائدة والتقدير يؤلون أي يعتزلون نساءهم أو أن آلى يتعدى بعلى ومنها قال أبو البقاء نقلا عن غيره انه يقال آلى من امرأته وعلى امرأته اه شرح مر (قوله فهو شرعاً الخ) الطاهر ان الفاء استثنائية لانه جعل المستند ما ياتي ولو كانت تفر ببيعة كان المستند ما مر وأيضاً الآية لا يعلم منها هذا الضابط بتفصيله اه شيخنا (قوله مطلقاً) أي امتناعاً مطلقاً ومثل الاطلاق التأييد وقوله أو أكثر من أربعة أشهر أي أو امتناعاً مقيداً بأكثر من أربعة أشهر اه حل (قوله وهو حرام) أي من الكبائر على ما في الزواجر قال سم على ع في الزواجر الايلاء من الكبائر قال وعدى له زامن الكبائر بعدوان لم أر من ذكره لكن نقل عن الشارح انه صغيرة وهو الاقرب اه ع ش على مر (قوله تصور وطئه) أي امكانه شرعاً وحسافاً ليس المراد بالتصور تصور صورة الشئ في الذهن اه شيخنا ولو حلف زوج المشرقة بالمغرب لا يطؤها لم يكن مولياً كالا يلاء من صغيرة وقال الباقي يكون مولياً لاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة الا بعد الاجتماع اه شرح مر (قوله وقد بقي منها قدر مدة الايلاء) أي بعد تصور وطئها وامكانه وكذا يقال في المريضة اذا بقي بعد شفائها من المدة قدر مدة الايلاء اه حلي والظاهر ان هذا غير صحيح لان المريضة جعلها الشارح ممن يتصور وطؤها فالحلف عليها ايلاء سواء شفيت أو لا بخلاف الصغيرة فانها كانت وقت الحلف لا يمكن وطؤها اعتبرت في صحة الايلاء منها ان طليقة وقد بقي من المدة المحلف عليها قدر مدة الايلاء تأمل (قوله ولا ممن شل ذكره) هذا واضح في منقبض لا ينسبط وأما اذا كان منسبطاً لا ينقبض فهو لا كمنى به لانه يقع مدر على وطئها الا ان يقال الوطء به كالأوطء لانه لا يلتذ به حرراً اه حل ومن طرأ نحو جبهه بعد الايلاء فانه لا يطل اه شرح مر (قوله ولا ممن شل ذكره) بفتح الشين والضم لغة وجب بضم الجيم اه ع ش وفي المصباح شلت اليد شلت لا من باب تعب ويدغم المصدر أيضاً فسدت عروقها فبطلت حركتها ورجل أشل وامرأة شلاء واستعمل الفقهاء الشلل في

لغوات قصدا يذاه الزوجة بالامتناع من وطئها لامتناعه في نفسه ولا من غير زوج وان تكبح من حلف على امتناعه من وطئها بل ذلك منه محض عين ولا يصح من رتقاء وترتقاء لما في المشلول والمجبوب وتقدم في الرجعة صحة الایلاء من ٣٩٥ الرجعية فالمراد تصور الوطء وان توقف على

الرجعة (و) شرط (في المحلوف به كونه اسما أو صفة لله تعالى) كقوله والله أو والرحن لا أطولك (أو) كونه (التزام ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو عتق ولم ينحل اليمين) فيه (الا بعد أربعة أشهر) كقوله ان وطئتك فته على صلاة أو صوم أو حج أو عتق أو ان وطئتك فضررتك طالق أو فعبدى حر لانه يمتنع من الوطء بما علقه به من التزام القرية أو وقوع الطلاق أو العتق كما يمتنع منه بالحلف بالله تعالى وخرج بزيادة لم يفعل الى آخره ما اذا انحلت قبل ذلك كقوله ان وطئتك فعلى صوم الشهر الفلاني وهو ينقض قبل مضي أربعة أشهر من اليمين فلا يلاء وفي معنى الحلف الظاهر كقوله أنت على كظهر رأى سنة فانه يلاء كما سيأتي في بابه (و) شرط (في المحلوف عليه ترك الوطء شرعي) فلا يلاء بحلفه على امتناعه من تمتعها بغير وضه ولا من وطئها في دبرها أو في قبلها في نحو حيض أو احرام ولو قال والله لا أطولك الا في الدبر قول والتصریح بشرعي من زيادتي (و) شرط (في المدة زيادة) لها (على أربعة أشهر بيمين) وذلك بان يطلق

الذكر أيضا لانه يفسد بذهاب حركته فقالوا ذكر أشل ويتعدي بالاهمة زنة فيقال أشل الله يده اه وفيه أيضا جيبته جبان باب قتل قطعه ومنه جيبته فهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استوصات مذا كبره اه (قوله لغوات قصدا يذاه الزوجة) تعليل للمشلول والمجبوب فقط كيدله كلامه الاتي وأما الثلاثة السابقة فيعلل لها بعدم انعقاد اليمين وقوله ولا من غير زوج الظاهر انه تفريع على أصل الركن وأما المشلول والمجبوب فعلى الشرط الاول وما قبلهما على الثاني اه شيخنا (قوله لما في المشلول والمجبوب) الذي مر هو قوله لغوات قصدا يذاه الزوجة الخ وقضيته انه لا يتغير الحكم بزوال الرتق والقرن لعدم قصدا يذاه وقت الحلف لان زوال الرتق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق بالحصول اه عش على مر (قوله ولم ينحل اليمين) هذا شرط آخر في المحلوف به فقوله فيه أي في الایلاء وفي الحقيقة هو شرط في الحلف اه شيخنا (قوله كقوله ان وطئتك فته على صلاة الخ) أي ما لم يكن نذر تبرر بان كان راغباً في وطئها ومنعه منه نحو مرضها فقال ان وطئتك فته على حج أو صلاة فلا يكون الایلاء لان المعنى ان رزقي الله وطئتك وبسر لي فته على ذلك اه حل وعبرة شرح مر ولو كان بها أو به ما يمنع الوطء كمرض فقال ان وطئتك فته على صلاة أو صوم أو نحوهما فاصدا به نذرا لمجازاة لا الامتناع من الوطء فظاهر كقوله الا ذرعي أنه لا يكون مواليا ولا آثما وصدق في ذلك كسائر نذورات المجازاة انتهت (قوله فانه يلاء) وعلى هذا الصيغة لهما وهل هي صريحة فيه ما أوفى الظاهر وكفاية في الایلاء وعلى هذا يشك ان ما كان صريحاً في بابه ووجدنا في موضوعه لا يكون صريحاً ولا كفاية في غيره وعبرة مر ولو قل أنت على كظهر رأى خمسة أشهر مثلاً لاصح أنه يكون مظاهراً وليس بحاف لكنه منزل منزلة الحلف اه شوري وهل يلزمه كفارتان أو لا ينظران قل ولته أنت على كظهر رأى لزمه كفارتان أو أنت على كظهر رأى فكفارة واحدة كذا جمع مر بين الكلامين اه عن (قوله فانه يلاء) أي كما يكون ظهاراً في ترتب عليهما وجههما وانما نص على الایلاء لانه محله وأما الظاهر فسيأتي انه اذا أتى بهذه الصيغة كان ظهاراً أو يلاء اه عش (قوله فانه يلاء) أي وظهار لان فيه من نفسه عن الوطء خوفاً وجوب الكفارة وقوله كما سيأتي الذي سيأتي انه يكون يلاء وظهاراً وذلك يفيد ان ذلك صريح فيهما وحينئذ يشك على ما تقدم ان ما كان صريحاً في بابه لا يكون صريحاً في غيره حرر اه حل (قوله ولو قال والله لا أطولك الا في الدبر قول) تنجسه بما ذكر ر بما يفيد انه لو قل ذلك في قبلها في الحيض أو الاحرام لا يكون مواليا وهو المعتمد ويفرق بان الوطء في الدبر محرم لذاته بخلاف غيره اه عناني (قوله وزيادة لهما الخ) أي ولو لم يلفظ ان أريد الایلاء المؤتم فان أريد الایلاء المترتب عليه الاحكام الاثنية فلا بد من زيادة زمن يسع الرفع لهما كما في الكلام في مقامين في الایلاء المؤتم والایلاء المستوفى لاحكام والاول تكفي ان تكون لزيادة فيسهل التسع الرفع والثاني يجب ان تكون تسعة اه مر بالمعنى وعبرة عش قوله زيادة لهما على أربعة أشهر بيمين أي بمن ينأتي فيه المطالبة والرفع الى الحاكم اه زى وعبرة مر في شرحه بعد قوله أربعة أشهر ولو لم يلفظ ثم قال وفائدة كونه مولى في زيادة العتقة مع تعدد الطلب فيها لانحلال الایلاء ببعضها انما هو المولى باذنها وبأسها من الوطء تلك المدة انتهت (قوله على أربعة أشهر) أي حلالية فلو قل مائة وعشرين يوماً كان مولى ولو انكسر شهر كامل ثلاثين يوماً من الشهر الخامس فلو علم ان الاشهر الثلاثة كوامل والحالة هذه يكون مولى لان المدة الآن مائة وعشرون يوماً فانه حاف على ذلك انظر اه حل (قوله أو يقيد بمسبب بعد الحصول) وعلم به ان محقق الامتناع كطلوع السماء كذلك بالاول اه شرح مر (قوله أو حتى أموت أو تموت الخ) كون

كقوله والله لا أطولك أو يؤبد كقوله والله لا أطولك أبداً أو يقيد بزيادة على الاربعة كقوله والله لا أطولك خمسة أشهر أو يقيد بمسبب بعد الحصول فيها كقوله والله لا أطولك حتى ينزل عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أو حتى أموت أو تموت أو يموت فلان

فعلم انه لو قال والله لا أطول خمسة أشهر فإذا مضت فوائته لا أطول سنة كانا ايلاءين ولها المطالبة في الشهر الخامس بموجب ايلاء

الاول من الفينة أو الطلاق فان طال به فمات فخرج عن موجبها وبأن قضاء الخامس تدخل مدة ايلاء الثاني فلها المطالبة بعد اربعة أشهر منها بموجبها كما مر فان لم تطالب في ايلاء الاول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالب به لانحلاله وكذا اذا لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة وخرج بمأذ كرم الوقيد بالاربعة او نقص عنها فلا يكون ايلاء بل مجرد حلف وما لو زاد عليها يمينين كقوله والله لا أطول اربعة أشهر فإذا مضت فوائته لا أطول اربعة أشهر أخرى فلا ايلاء اذ بعد مضى اربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب ايلاء الاول لانحلاله ولا بالثاني اذ لم تمض المدة من انعقادها وقيدت المدة بمأذ كرم لان المرأة تصبر عن الزوج اربعة أشهر وبعدها يفنى صبرها او يقل (و) شرط (في الصيغة لفظا يشعر به) أي بالايلاء وفي معناه ما مر في الضمان وذلك اما (صريح كغيب حشفة) هو أولى من قوله تغيب ذكر (بمخرج ووطء وجماع) ونبك كقوله والله لا أغيب حشفتي بفرجك أو لا أطولك أو لا أجامعك أو لا أنبئك لا شتارها في معنى الوطء فان قال أردت بالوطء

الموت مستبدها من حيث ما جلت عليه النفوس من حب الحياة (قوله فاعلم انه الخ) أي من قوله وشرط في المدة الخ (قوله فاذا مضت الخ) فلو أسقط قوله فاذا مضت كان قال والله لا أطول خمسة أشهر والله لا أطول سنة قائم ما ابتدأ خلان ويكون ايلاء واحد او يكتفى بوطء واحد وقوله فاذا مضت الخ فان حذف والله وقال بدله لا أطولك كن عينا واحدة اه حل (قوله وما لو زاد عليها يمينين) أي أو ايمان متصلة أو مترسخ بعضها عن بعض سواء قصد التأكد أو الاستئناف أو أطلق اه شرح مر وعش عليه ثم قال عش وما يأتي له قبيل الظاهر من قوله ولو كرر يمين ايلاء الخ محله فيما اذا تكررت الايمان على شئ واحد بخلاف ما هنا فان المحلوف عليه في الثانية مدة غير المدة الاولى فهي ايمان متعددة مطلقا ولكنه ليس بايلاء لعدم زيادة كل مدة على اربعة أشهر اه وعبارته أي مر قبيل الظاهر انصهارا ولو كرر يمين ايلاء وأراد تأكيدها صدق بيمينه كظهيره في تعليق الطلاق ولو مع طول الفصل وتعدد المجلس ويفارق تنجيز الطلاق بانه انشاء وايضا عا والايلاء والتعليق متعلقان بأمر مستقبل فالتأكيدهم ما ألتقى أو أراد الاستئناف تعددت الايمان وان أطلق بان لم يرد تأكيدها ولا استئنافا فواحدة ان اتحد المجلس جلا على التأكيدها ولا تعددت له التأكيدها مع اختلاف المجلس (قوله فلا ايلاء) نعم بانهم مطلق الايذاء دون خصوص انهم ايلاء وخرج بقوله فوائته ما لو حذفه بان قال فلا أطول فهو ايلاء قطعاً لانها يمين واحدة اشتبهت على أكثر من اربعة أشهر اه شرح مر (قوله وبعدها يفنى صبرها أو يقل) وذلك لما روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر ليلة في شوارع المدينة فسمع امرأة تنشد اقد طال هذا الليل وازورجانيه * وأرقني أن لا خيل الأعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لحرك من هذا السرير جوائبه تخافه ربي والحياء يصدني * واكرام بعلي ان تنال مراتبه

فسأل عنها فقالتوا ان زوجها في الغزاة ترجع الى ابنته حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألهما كم تصبر المرأة عن النكاح فقالت اربعة أشهر وبعدها يفنى صبرها أو يقل فتنادى حينئذ ان لا تزيد غزوة على اربعة أشهر اه قل على الجلال والمراد بالسرير نفسها أي المرأة لان الزوج يركب عليها كما يركب على السرير اه (قوله وفي الصيغة لفظا يشعر به الخ) في الروض وشرحه ما نصه فصل الايلاء يقبل التعليق كالطلاق فان حذف لا أجامعك ان دخلت الدار فدخلت صار موليا أو حلف لا أجامعك ان شئت وأراد ان شئت الجماع أو الايلاء فشاءته صار موليا كظهيره في الطلاق وان أراد ان شئت أن لا أجامعك فلا ايلاء اذ معناه لا أجامعك الا برضالك وهي اذا رضيت فوطئتم لم يلزمه شئ وكذا لو أطلق المشيئة جلا على مشيئة عدم الجماع لانه السابق الى الفهم والله تعالى عليم بالشرع ومشيئة غيره في الغزاة وعدمه حكم الطلاق فيعتبر الفوق فيما اذا خاطبها ولم يعلق بمشيئة أو نحوها وعدمه في غير ذلك اه (قوله هو أولى من قوله تغيب ذكر) أي لا اقتضاء عبارته ان تغيب الحشفة وحدها ليس من صرائح الصيغة اه شيخنا (قوله وجماع) أي واقتضاؤا بذكر ولو غورا يمكن وطؤها بغير اقتضاؤا وعلم حالها قبل الحلف بالخلف على عدم اقتضاؤها يكون به موليا لان الفينة لا تحصل الا بذكرها كسبائتي اه حل (قوله ولا تدين في النيك) بان قال أردت به الاختلاط وكتب أيضا أي فيما اذا لم يرد به غيره وأما ان أراد به الوطء في الدبر فيدين اه حل وفي المصباح ناكها نيكاً من اللفاظ الصريحة في الجماع فهو نائك ونيك والمرأة منيكة ومشيئته على التقص والتمسك (قوله أو كناية بكلامه ومباشرة الخ) ولو قال والله لا بعدن أو لا غيب عنك أو لا غفلت أو لا طيلت ترى لجماعك أو لا سوانك فيه كان صريحا في الجماع كناية في المدة اه شرح مر وقوله كناية في المدة أي فان قصد بذلك اربعة أشهر فاقبل لم يكن ايلاء وان أراد فوق اربعة أشهر كان ايلاء وان أطلق فينبغي ان يكون ايلاء أيضا لانه حيث كان صريحا في الجماع فيكون بمنزلة والله لا أطول وهو

الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدن قال الاذرع والظاهر انه يدن أيضا فيما لو قال أردت بالفرج واليدن ولا تدين في النيك كافي التنبيه والحاوي (أو كناية بكلامه ومباشرة) ومباشرة قوايتان وغشيان كقوله والله لا ألمسك

ملكه عنه) بموت أو بيع لازم
أو بغيره (زال الأيلاء) لانه
لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء
فلوعاد الى ملكه لم يعد الأيلاء
(أو) قال ان وطئتك فعبدي
(حر - من ظهارى وكان) قد
(ظاهر) وعاد (فول) لانه وان
لزمه عتق عن الظهار فعتق
ذلك العبد وتجميل عتقه زيادة
على موجب الظهار انترتها
بالوطء فاذا وطئ في مدة
الايلاء أو بعدها عتق
العبد عن ظهاره (والا) أى
وان لم يكن ظاهراً (حكم
بهما) أى بظاهره وايلائه
(ظاهر) لا باطن لا قراره
بالظهار واذا وطئ عتق العبد
عن الظهار (أو) قال ان
وطئتك فعبدي حر (عن
ظهارى ان ظاهرت فول ان
ظاهر) والا فلا لانه لا يلزمه
شيء بالوطء قبل الظهار لتعلق
العتق بالظهار مع الوطء فاذا
ظاهر صار مولياً واذا وطئ في
مدة الايلاء أو بعدها عتق العبد
لوجود المعلق عليه مولياً يقع
العتق عن الظهار اتعاقالان
اللفظ المفضل سبق الظهار
والعتق انما يقع عن الظهار
بلفظ يو جد بعده قال الرافعي
وتقدم في الطلاق انه اذا علق
بشرطين بغير عطف فان قدم
الجزء عليهما أو أخره عنهما
اعتبر في حصول العلق وجود
الشرط الثاني قبل الاول وان
توسط بينهما كصور ومهنا

فہرست ارباب جامعہ کراچی

أضاف هذه الحالة وهو أنه إذا تقدم الظاهر على الوطء ان العبد يعتق إذا حصل الوطء بعد الظاهر وقبل
 أن يطأ في هذه الحالة يكون مولاه لأنه يخاف أن يطأ فيعتق العبد فيمتنع من الوطء وقوله أو أنه أي أو أراد
 المعلق أنه إذا حصل الأول وهو الوطء تعاقب أي العتق بالثاني وهو الظاهر وحاصل هذه الإرادة أنه قصد تعلق
 العتق على وطء متبوع بظهور وقوله عتق أي إذا تقدم الوطء على الظاهر ثم وجد الظاهر بعده لوجود المعلق
 عليه حيث لا يلاء في هذه الحالة أما إذا تقدم الظاهر على الوطء فلا يعتق العبد لعدم وجود المعلق عليه ولا
 يلاء أيضا فتلخص أن الصور هنا أربعة ثنتان فيما إذا اعتبر المعلق حصول الشرط الثاني قبل الأول وثنتان
 فيما إذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وأنه يكون مواليا يعتق العبد في واحدة منها وهي ما إذا اعتبر حصول
 الثاني قبل الأول وتقدم الثاني على الأول ويعتق العبد ولا يكون مواليا في واحدة وهي ما إذا اعتبر حصول الأول
 قبل الثاني وتقدم الأول على الثاني وأنه لا يعتق ولا يلاء في ثنتين وهما إذا اعتبر حصول الثاني قبل الأول وتقدم
 الأول على الثاني وإذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الثاني على الأول تأمل اه شجنا وبعبارة أخرى
 قول المتن أن ظاهره يحتاج إلى تقييد بأن يقال أي قبل الوطء وأراد المعلق هذا المعنى أي القبلية يعني أن محل
 قوله قول أن ظاهره أن تيسر مراجعة المعلق وأن ينوي أن الظاهر يحصل قبل الوطء وأن يقع في الخارج
 كذلك يدل على هذا التثنية كقول الرافعي لا تخيوان فوسط بينهما الخ مع قول الشارح فإن تعدت
 مراجعته الخ فقله والافلا أي وان لم يظهر قبل الوطء بل بعده ولم يظهر أصلا ولم تيسر مراجعته أو قال
 ما أردت شيئا فلا أي فلا يكون مواليا في هذه الصور كلها في الحقيقة القيد التي يحتاجها المتن ثلاثة أن تيسر
 المراجعة وأن يقول أردت أن الثاني يوجد قبل الأول وأن يوجد في الخارج كذلك فإذا اختلف واحد من
 الثلاثة فلا يلاء وهي كلها إذا دخلت تحت قوله والافلا تأمل اه (قوله قال الرافعي الخ) شروع في أن ما قالوه
 هنا من أن الجزء إذا توسط الشرطين يكون الثاني شرطا للأول ولا يرجع ويعمل بتفسيره هل جعل الشرط
 الأول شرطا للثاني أو جعل الثاني شرطا للأول بخلاف لما قلناه في الطلاق أنه إذا علق بشرطين بغيره عطف فإن
 قدم الجزء عليه ما كان قال أنت طالق ان دخلت المداران قلت زيدا وعليه أقصر صاحب البهجة في
 التصور بقوله

وطالق ان قلت ان دخلت * ان أو لا بعد أخير فعلى

قال المؤلف في شرحه بأن دخلت ثم قلت لأن الثاني شرط للأول فهو تعليق للتعليق ويسمى اعراض الشرط
 على الشرط ومنه قوله تعالى ولا ينفعكم نصي الأبية أي أن كل الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نصي أن
 أردت أن أنصح لكم والتعليق بأن في الشرطين مثال فغيرهما من أدوات الشرط مثلها وان اختلفت الأدوات اه
 وقوله أو آخره عنهما كان قال ان دخلت المداران قلت زيدا فانت طالق اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط
 الثاني قبل الأول فيكون الشرط الثاني شرطا للأول وقوله وان توسط بينهما كما صوروه هنا في معنى
 قوله ولو هل ان وطئت فعبدي حر عن ظاهري ان ظاهرت قياسه في الطلاق ان قلت زيدا فانت طالق ان
 دخلت المدار وبعبارة شرح البهجة للمؤلف قال الرافعي فيجوز تعليق الطلاق بالدخول إذا كانت يجوز محتمل
 عكسه نيراجع ويعمل بتفسيره قال في الخادم فان أطلق أو تعدت مراجعته فعن بعضهم يجعل المقدم مقدما
 والآخر مؤخرًا ويتردى في كل جزء توسط بشرطين اه وقوله تعلق بالأول أي يكون شرطا للأول فلا يعتق
 العبد إذا تقدم الوطء على الظاهر وقوله تعلق بالثاني أي يكون شرطا للثاني وقوله عتق أي إذا تقدم الوطء على
 الظاهر أو تأخر وهو خلاف ما صرح به الأصحاب في الطلاق من أن الشرط الثاني شرط للأول وعلى هذا فرق ج
 بين ما هنا والطلاق واعتمد الزيد أي أنه يلاء فيما إذا تعدت مراجعته وقوله لكن الاوفق الخ معتمد وقوله شرط
 لجزء الثاني وجزائه أي يكون جزء الأول مجموع الشرط الثاني والجزء المذكور اه حل (قوله قال الرافعي

فان ارادته اذا حصل الثاني تعاقب الاول فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطء وانما اذا حصل الاول ٣٩٩ تعاقب الثاني يعتق انتهى فان تعذر مراجعته

أوله ما أردت شيئا فالظاهر
انه لا يلاءم مطلقا لكن الاوفق
بما فسر به آية قل يا أيها الذين
هادوا من ان الشرط الاول
شرط لجملة الثاني وجزائه ان
يكون موليا وان وطئ ثم ظاهر
وكتقدم الثاني على الاول فيما
قاله الرافعي مقارنته كما بينه
عليه السبكي (أو) قال ان
وطئت (فضررت طالق قول)
من المخاطبة (فان وطئ) في
مدة الإيلاء أو بعدها
(طلقت) أي الضرورة لوجود
المعلق عليه (و زال الإيلاء)
اذ لا يلزمه شيء بوطئها بعد
(أو) قال (لاربعة والله
لا أطو كن قول من الرابعة
ان وطئ ثلاثا) منهن في قبل
او برحصول الخنث بوطئها
بخلاف ما اذا لم يطل ثلاثا منهن
لان المعنى لا أطا جميعكن
فلا يحنث بمحادو منهن (فلومات
بعضهن قبل وطئ زال الإيلاء)
لعدم الخنث بوطئ من بقي
ولا نظر الى تصور الوطء بعد
المسوت لان اسم الوطء انما
ينطلق على ما في الحياة بخلاف
موت بعضهن بعد ووطئها لا يؤثر
(أو) قال لاربعة والله (لا أطا
كلام من قول من كل)
منهن حصول الخنث بوطء
كل واحد منهن باب عموم
السلب والتي قبلها من باب
سلب العموم وخصيصة ما ذكر
انه لو وطئ واحدة لا يزول
الإيلاء في الباقيات وهو ما

(الح) عبارة شرح مر ويبحث الرافعي فيه بانه ينبغي ان يراجع ويعمل بمقتضى ارادته أخذ من قولهم في
الطلاق لو علقه بشرطين بلا عطف فان قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما الى آخر ما ذكره الشارح ثم قال ويعتذر
عن الاصحاب بان كلامهم في الإيلاء المقصود به بيان ما يصير به موليا وما لا يصير وأما تحقيق ما يحصل به العتق
فانما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فبوخذ تحقيقه مما ذكره في الطلاق ويتفرع على ذلك مسألة الإيلاء
لحيث اقتضى التعليق تقديم الظهار وتعليق العتق بعدد بالوطء كان إيلاء والا فلا وذلك لا قضاء قد يكون بنية
المولى وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظة اه (قوله فان ارادته اذا حصل الثاني الح)
في الجواب الذي ذكره نقص ونعامة ان يقال ان العبد يعتق ويكون موليا اذا تقدم الثاني على الاول ولا يعتق
أي ولا إيلاء اذا تقدم الاول وهو الوطء (قوله وانما اذا حصل الاول الح) فبما نقص أيضا ونعامة ان يقال
عتق العبد أي ولا إيلاء ان حصل الوطء في الخارج أو لا وان انعكس في الخارج فلا يعتق ولا إيلاء فهذه الصور
الاربعة مأخوذة من كلام الرافعي بالمعونة التي رأيتها تأمل (قوله أو قال ما أردت شيئا) أي لم أرد ان الاول شرط
لثاني أو ان الثاني شرط للاول وقوله فالظاهر انه لا إيلاء ضعيف والظاهر انه يكون موليا ويكون الشرط
الاول شرطا لجملة الثاني وجزائه كما أشار إليه بقوله لكن الاوفق الح اه صفاني لكن جعله على هذا التمسك
بظاهر قول الشارح ان يكون موليا ان وطئ الح وقد أفاد كلام غيره رسم وحل انه لا معنى له وان صوابه
ان يقول ان يعتق الح وانه لا إيلاء في تلك الحالة فتضعفه لكلام الشارح غير صحيح بل قول الشارح فالظاهر
انه لا إيلاء هو الصحيح (قوله فالظاهر انه لا إيلاء) الاولى لا يعتق وقوله مطابقا لى سواء وجد الاول قبل أم لا
اه سلطان وانما كان الاول ذلك لان هذا مقابل لكلام الرافعي وكلامه في العتق وعدمه لا في الإيلاء وعدمه
اه شيخنا لكن اذا قال ذلك لا يكون في نقل كلام الرافعي فائدة لانه في العتق وعدمه وكلام المتن في الإيلاء
وعدمه (قوله ان يكون موليا ان وطئ ثم ظاهر) لم أفهم معناه اذ كيف يقال ان الإيلاء متوقف على الوطء
ثم الظاهر وله انه قل نظره من العتق الى الإيلاء اه بروك ونوجه توقفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكره بالآية
اعتبار تقدم الوطء وحيث لا معنى للإيلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محلف عليه واذا حصل الظهار انما كانت
البين فتأمل اه سم على حج والمراد باليمين بين العتق لانه لا يوجد الا بعد الظهار وان لم يقع عنه اه
وعبارة حل قوله ان يكون موليا الح صوابه ان يعتق العبد كما تطلق الزوجة فإيهامه وافق لما في الطلاق
أي لان النزاع في العتق لا في الإيلاء وله ان نقل نظره من العتق الى الإيلاء اه ولان سببا في العتق وأيضا
هو يكون موليا قبل الوطء بالصيغة التي قالها فلا يظهر قوله ان يكون موليا ان وطئ الح (قوله وكتقدم الثاني)
أي الظهار على الاول أي الوطء فهما قاله الرافعي أي في الحكم الذي قاله الرافعي وهو عتق العبد في صورة وعدم
عتقه في أخرى فالصورة التي ذكر فيها عتق العبد قوله فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطء والمراد انه ذكره فيها
مفهوما لا منطوقا اذ مفهوم قوله فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطء انه اذا تقدم الظهار فان العبد يعتق فيقال ومثل
تقدم الظهار على الوطء مقارنته له أي في ترتيب العتق عليهما وان كان في صورة تقدم الظهار يكون موليا وفي
صورة المقارنة لا إيلاء كما هو ظاهر حلي والصورة التي ذكر فيها عدم عتقه هي قوله وانما اذا حصل الاول تعاقب
بالثاني يعتق أي اذا تقدم الوطء ومفهوما انه لو تأخر بان تقدم الظهار ان العبد لا يعتق فيقال ومثل تقدم الظهار
على الوطء مقارنته له أي في عدم ترتيب العتق فهما أيضا فتم من هذا ان الصورة الثانية ذكرها الرافعي أيضا
مفهوما (قوله لا يؤثر) أي في زوال الإيلاء وعبارة شرح مر فلا يزول الإيلاء (قوله وهذه من باب عموم السلب
الح) الفرق بينهما ما أن السلب اذا تسلط على كل فرد فرد كان سلبا عاما لكل فرد اذا السلب فيه عام لكل فرد
واذا تسلط على المجموع كان سلبا للعموم فقط أي المجموع فلا يمنع أن يثبت ذلك المسلوب لبعض الافراد اه
شوربي (قوله انه يزول منهن) أي في الباقيات وهو المعتمد وذلك لان اليمين واحدة وقد حثت فيها بوطء

وجه الامام لخص ذلك تخصيص كل منهن بالإيلاء والذي في الروضة والشرح عن تصحيح الاثرين انه يزول منهن

واحدة والحنث لا يتردد لعدم تكرار اليمين فلا يخاف من وطء الباقيات شيئاً ومدار الإيلاء على الخوف من
الوطء اهـ (قوله كقوله لا أطأ واحدة منكم) أي الآتي في قوله حنث وانحل الإيلاء في الباقيات اهـ
(قوله ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض) عبارته هناك ولوله لا أربع والله لا أجامع كل واحدة منكم
قول من كل واحدة لحصول الحنث بوطء كل واحدة فإن معناه عموم السلب لو طعن بخلاف قوله لا أجامع كما مر
فإن معناه سلب العموم أي لا يعم وطئاً لكن وتضرب المدة في الحال فإذا مضت فلكل المطالبة بالغيبة أو الطلاق
فإن طلقهن سقطت المطالبة فإن راجعهن ضربت المدة ثانية وإن طلق بعضهن فالباقيات على مطالبتهن وإن وطئ
أحدهن انحلت اليمين في حق الباقيات وارتفع الإيلاء فيهن على الأصح عند أكثر من كقوله لا أجامع
واحدة منكم وقيل لا تخمين ذلك تخصيص كل واحدة منهن بالإيلاء وبحث الأصل أنه إن أراد تخصيص كل
منهن بالإيلاء فوجه عدم الانحلال والافليكن كقوله لا أجامع فلا حنث لا يوطء جميعهن ومنعه البلقيني بأن
الحلف الواحد على متعدد يوجب تعاقب الحنث بأي واحد وقع لا تعدد الكفارة باليمين الواحدة لا ينبغي فيها
الحنث ومتى حصل فيه حنث حصل الانحلال وقد ذكره الروياني في البحر وقال أنه ظاهر مذهب الشافعي وفرع
عليه أنه لو قال والله لا أدخل كل واحدة من هاتين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين انتهت
(قوله عينها) أي لزمه تعينها اهـ (قوله قول منهن) أي عملاً بأرادته في الأولى وحلله على عموم السلب في
الثانية فإن النكرة في سياق النفي للعموم اهـ شوبري (قوله وانحل الإيلاء في الباقيات) أي بناء على
المعتمد السابق ويحتمل أن يكون على القولين ويفرق بين الصريح والنية اهـ حل (قوله أولاً وأطولاً
سنة المرأة الخ) فإن لم يطأ حتى مضت السنة انحلت الإيلاء ولا كفارة عليه ولا تنظر لاقتضاء المدة وطأ مرة لأن
القصد منع الزيادة عليها لا إيجادها اهـ شرح مر * (أربع) * قال سم على حج وقد سئل شيخنا
الشهاب الرمي عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد الاضده فمضت
ليلة الجمعة ولم يبيت عنده أي ولا عند غيره لم يحنث كقوله ظاهر والأقرب أن يحنث لأن البيت عند غيره هو
الحلوف عليه المنوع منه بعدم الحنث كقوله عنه العراقي فاجاب بأن ما قاله البلقيني معتمد اهـ وهو حيث قد
نذير ما ذكرهنا عن الباقي في مسألة الشكوى لأن التقدير لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد الاضده والغرض
واقصد نفي المبيت ليلة الجمعة عند غيره لا إيجاد المبيت ليلة الجمعة عنده فإن قلت أحدي قولكم لا يبيت ليلة الجمعة
عند أحد شامل لنفس الحلوف عليه لأنه أحد ذابات في بيت نفسه فعديان عند أحد غير الحالف فينبغي الحنث
قلت قضية ما قاله البلقيني وأقره العراقي وبين شيخنا الشهاب الرمي أن ذلك معتمده أنه لا التفات إلى ذلك الشمول
وكان وجه ذلك أنه لا يراد في العرف العام بأحد في مثل ذلك إلا غير الحلوف عليه اهـ ذاهو مقتضى ما قاله
هؤلاء الأئمة في هذه المسئلة فليأمل اهـ ع ش على مر

(فصل في أحكام الإيلاء الخ)

عبارة شرح مر فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما يترفع عليها اهـ (قوله يهل بلا فاض) أي يهل من
المطالبة أربعة أشهر أي ولو قنأ وقتاً لأن المدة شرعت لمرجلي هو قوله صبرها فلم يخاف برفق وحريه كعدة عنه
وحيض اهـ شرح مر (قوله أربعة أشهر) هي حق الزوج كالأجل في الدين وسواء الحر وغيره
والحره وغيرها وخالف أبو حنيفة ومالك فاقصرا على شهرين في الزوج الرقيق كذهبهما إلى الطلاق وقوله
من إيلاء أي لامن المرافعة * (أربع) * لو آلى من إحدى نسائه أو زوجته مبهماً من حيث من الإيلاء
أيضا على قياس الطلاق المبهماً اهـ سم (قوله الآتين) أي في قوله ويقطع المدة بعد دخول وماتع وطعها اهـ
(قوله أو من رجعة) بأن آلى من مطلقه رجعيًا وكذا لو آلى من زوجته لم يطلقها رجعيًا لأن مدة الإيلاء تنقطع فإن
راجعها في العدة حسبت المدة من الرجعة اهـ حل (قوله ويقطع المدة) أي يقطعها ويغياها كما كان طراً بعد

كقوله لا أطأ واحدة منكم
وقبه بحث للشيخين ذكرته مع
الجواب عنه في شرح الروض
ولو قال والله لا أطأ واحدة
منكم فإن قصد الامتناع
من واحدة معينة فقول منها
فقط أو واحدة مبهمة عينها
أو من كل واحدة أو طلق
فقول منهن فلو وطئ واحدة
منهن حنث وانحل الإيلاء
في الباقيات (أو) قال (والله
لا أطأك سنة المرأة) مثلاً
(قول إن وطئ وبقي) من
السنة (أكثر من) الأشهر
(الأربعة) لحصول الحنث
بالوطء بعد ذلك بخلاف ما لو
بقي أربعة أشهر أو أقل فليس
بحول بل حالف

*(فصل في أحكام الإيلاء
من ضرب مدة وغيره)* (يهل)
وجوب المولى ولو (بلا فاض
أربعة أشهر) أما (من
الإيلاء أو) من (زوال الردة
والمنازع الآتين أو) من
(رجعة) لرجعية لامن الإيلاء
منها لا احتمال أن تبين وانما
لم يحتج في الإمهال إلى فاض
لثبوتها في الآية السابقة
بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها
(ويقطع المدة) أي الأشهر
الأربعة (ردة)

بعد دخول) ولون أحدهما وبعد المدة لارتفاع النكاح ولاختلاله به فلا يحسب زمنها ٤٠١ من المدة وان أسلم المرتد في العدة وشمل الردة

لما بعد المدة من زيادتي (ومانع وطعنها) أي بالزوجة (حصى أو شرعي غير نحو حيض) كنفاس وذلك (كمرض وجنون ونشوز وتابن) بفرض نحو صوم) كاعتكاف وأحرام فرضين لامتناع الوطء معه بمانع من قبلها (وتستأنف المدة بزواله) أي القاطع ولا تبني على ما مضى لاتقاء التوالى المعسر في حصول الأضرار إما غير المانع كصوم نفل أو المانع القائم به مطلقاً أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لأن الزوج متمكن من تحليتها ووطئها في الأولى والمانع من قبله في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً في الثالثة وألحق به النفاس لمشاركته في أكثر الأحكام والتصرح ببيان المانع الشرعي يقطع المدة من زيادتي (فان مضت) أي المدة (ولم يطأ ولا مانع بها) أي الزوجة (طالبت به في سنة) أي رجوع إلى الوطء الذي امتنع منه بالإيلاء (ثم) ان لم يبق طالبت به (بطلاق) للآية السابقة (ولو تركت حقها) فان لها مطالبت بذلك لتجديد الضرر وليس لسيد الأمة مطالبت به لان التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا يطالب ولها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالغيثة

كألها وبعضها ان طرأ المانع في الاثناء لكن هذا التعميم في الردة وأما بالنسبة للمانع الاثنى فالمراد انه يقطع ما مضى ان طرأ في أثناءها وأما طرؤه بعد تمامها فلا يضر اه شيخنا ويشير لهذا من غير الشارح حيث قال في الردة ولون أحدهما وبعد المدة ولم يقل مثله في المانع المذكور انتهى (قوله بعد دخول) أي أو استدخل مني الزوج المحترم واحترز به عما قبل ذلك فان النكاح يقطع لاصحائه فلا يلاء اه عن (قوله وبعد المدة من تمام الغاية) أي ولو كانت الردة بعد فراغ المدة وبراد بقطعها عدم حسابها تأمل (قوله وبعد المدة) ثم قوله وان أسلم بنشأ منه مسئلة ياغز به افيقال لانمول اتحادا يلاؤه وضرباً له المدة فلم يطلق ولم يفتى باستأنف مدة ثانية قاله الامام اه سم (قوله لارتفاع النكاح) أي فيما اذا استمرت الردة بعد انقضاء العدة وقوله أو اختلاله أي فيما اذا زالت الردة في العدة وقوله فلا يحسب زمنها من العدة هذا الاحتجاج اليه مع قوله فيما سيأتي وتستأنف بل وبما يوهم ان معنى القاطع عدم الحساب لالاكتشاف تأمل اه عن هذا والاولى جعل الوال للرجال وذلك لان المرتد اذا لم يسلم في العدة تبين بالردة فلا معنى لعدم حساب مدة الردة من المدة اذ هذه الصورة كاتى احترامه بقوله بعد دخول تأمل (قوله ومانع وطعنها) أي في المدة لا بعد ها وعبارة العباب * (فرع) * ما منع الوطء ولا يتخل بالنكاح ان كان في الرجل وهو شرعي كفرض صوم واعتكاف وكأحرام أو حصى كمرض وحبس وجنون لم يمنع احتساب المدة ابتداء ولا يتطعمها ان طرأ وان كان في المرأة وهو حصى كشوزها وكصغرو مرض لا يحتمل الوطء معها فبعكس الرجل فاذا زال استأنفت المدة لان طرأ ذلك بعد المدة فتطالب به بلا استئناف أو وهو شرعي كفرض صوم واعتكاف لا تطوعها فكذا كالحصى اه ومثله في الروض فان قلت قوله فتطالب به بلا استئناف ينافي قول الشارح أما اذا كان بها مانع كحيض ومرض ومغفلا تطالب به الخ قلت لا يجوز ان تغترن المطالبة هنا بزوال المانع تأمل اه سم (قوله وتلبس بفرض نحو صوم) أي ولو نذراً أو كفارة أو قضاء فوراً وكذا قضاء موسع على المعتد بخلاف الحج والاعتكاف الواجب كذلك ويمنع الأحرام ولو نفلاً ولا إذن على المعتد ولا يكاف في نحو الصوم الوطء ليلاً اه قل على الجلال (قوله وأحرام) صرحوا بان للزوج أن يحللها اذا أحرمت بالفرض الا ان يعمل هذا على واجب مضيق كان أفادت الحج أخذاً مما ذكره في الصوم حرره اه حل لكن الذي في شرح مر تعميم الأحرام في الفرض والنفل ونصه والأحرام ولو بنفل كصوم الفرض كإتلافه في الكفاية عن الأصحاب خلافاً لتخصيص الجرجاني الأحرام بالفرض اه فعلى هذا قول الشارح فرضين ليس قيداً في الأحرام وان كان قيداً في الاعتكاف (قوله وتستأنف بزواله) أي ان كان حلف على التأيد أو بقي قدره مدة الإيلاء وعبارة العباب ويستأنف بالزوال ولو طرأ أحدهما بعد المدة ثم رجع أو أسلم المرتد في العدة عاد الإيلاء فتستأنف المدة ان حلف على التأيد أو بقي من الوقت مدة الإيلاء لا أقل ولا ان جدد نكاح الثانية ولو وطئت بشبهة في المدة فكذا الردة في القلم والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اه فهذا بخلاف الردة اه سم (قوله القائم به مطلقاً) أي حسياً أو شرعياً فرضاً أو نفلاً اه شيخنا (قوله ثم ان لم يف) القياس رحمه بالإيلاء ثم هو في نسخة كذلك وعلى عدم ثبوت الإيلاء فيمكن تصحيحه بأنه سكن أو لا قبل دخول الجازم تخفيفاً ثم حذف الإيلاء المدية قبله وصار يفى بهم مرة ساكنة أبدات بإيه لسكونه بعد كسرة ثم ادخل الجازم ونزل الإيلاء العارضة منزلة الأصلية فحذف الجازم اه ع ش على مر (قوله ولو تركت حقها) هذه غاية التعميم في أن لها المطالبة بعد مضي المدة والمراد بحقها المطالبة نفسها أي فاذا استقلت حقها بان تركت المطالبة ثم عن لها ان ترجع وتطالب فان تمكن من ذلك وعبارة شرح مر ولو تركت حقها بسكونه اعني مطالبت زوجها أو باسقاط المطالبة عنه انتهت (قوله انها تردد الطالب) معناه اه (قوله والغيثة) بكسر الفاء وقع الهمزة في ضبطه الزركشي فاستفده وكذا قال جج بكسر

(٥١ - جل منهج بع) والطلاق هو ما ذكره الرافعي تبع الظاهر النص وقضية كلام الأصل انها تردد الطالب بينهما وهو الذي في الروضة كاستأنف في ضم وصوب الزركشي وغيره الاول (والغيثة)

القائم المد وقال هو بفتح الفاء وكسرها اه وسمى الوطء فيئة لانها من فاء اذا رجع فقد رجع للوطء بعد أن حرمه على نفسه اه شيخنا وفي المصباح فاء الرجل يني فيا من باب باع رجع وفي التنزيل حتى تقي على امر الله أي حتى ترجع الى الحق وفاء المولى رجع عن عيئه الى زوجته وله على امر الله فيئة أي رجعة اه (قوله والفئة تحصل بتغيب حشفة) أي وان حرم الوطء أو كان بفعلها فقط وان لم تحل به البمين لانه لم يطأ اه شرح مر وفي الر وض وشرحه ما نصه الطرف الرابع في بيان فيئة القادر عليها وتحصل بإدخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها ولو محرما في القبل مختارا عاما للمائيتا كانت أو بكسر الهمزة والتسوية بكارتها والافلا بد من ازالته لان أحكام الوطء تتعلق بذلك فينحل الايلاء بذلك وخرج بإدخال الحشفة ادخاله مادون كسائر أحكامه وبالقبل الدبر لان الوطء فيجمع حرمة لا يحصل الغرض نعم ان لم يصرح في ايلائه بالقبل ولا نواه بان أطلق النحل بالوطء في الدبر وان استدخلها أي الحشفة أو ادخلها هو ناسيا أو مكرها أو مجنونا لم يحنت ولم تجب كفارة ولم تحل البمين وان حصلت الفئة توارفع الايلاء ما عدم الحنت وعدم انحلال البمين فاعدم فعله في مسئلة الاستدخال واختلاله فيما عداها وأما عدم وجوب الكفارة لعدم الحنت وسقط حقها من المطالبة بوصولها الى حقها وان دافع ضررها كدور المجنون الوديع الى صاحبها ولا نوطء المجنون كالعاقلة في تقرير المهر والتحليل وتحرير الزينة وسائر الاحكام ويقار فسة وطء حقها عدم الحنت والكفارة بان رعاية القصد الصحيح في حقوق الله تعالى أشد منه في حقوق الآدمي بدليل صحة غسل النية عن الحيض للمسلم دون العبداء اذ ليس لها نية صحيحة فلو وطئها بعد ذلك عامدا عالما بختارها لاحت ولزمته الكفارة وانحلت البمين اه ثم وجدت بهامشه بخط بعض الفضلاء مانعه ولا تلازم بين حكم الايلاء وعدم الانحلال اذ قد رفع الاول ويبقى الثاني كالوطء لها باننا بعد الايلاء منها بما لا ينحل بينوتها فانه يرتفع حكم الايلاء ويبقى عدم الانحلال وان أعادها الى نكاحه اه شرح البهجة (قوله بتغيب حشفة) أي مع الانتشار كالتحليل اه شرح مر ومع الاختيار والعلم كسبائي في كلامه اه شيخنا (قوله بتغيب حشفة) أي ولو ناسيا أو مجنونا أو نائما أو جاهلا أو مكرها وكذا يقال فيها فلامطالبة لها ولا تحل البمين في ذلك كالمواثمة سقط مطالبته بها فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنت ولزمها التزم اه قل على الجلال (قوله بشيل) هي عبارة أصله وقد اعترضه الزركشي وغيره بأنه اذا حلف على ترك الوطء وأطاق حنت بالوطء في الدبر وحنته فحل البمين فلا تبقى مطالبة كالوطء البش فليرف الابعدمضى المدة فينبغي تصوير المسئلة بمالحف على ترك الوطء في القبل اه قيل ولا يرد ذلك على المنهاج لان مراده ان الفئة المطالب بها شرع لا تحصل الا بالوطء في القبل وان كان الوطء في الدبر راقعا للبمين ومانعا من المطالبة فاعلم ان الشارح اعتمد هذا الايراد ومشي عليه في وطء الزوج عند قيام المانع الشرعي به كسبائي لم يفعل ذلك هنا وهو مجرد تحكم الا ان يكون مراده هنا ان البمين تحل وتنقضي المطالبة غاية الامر ان الفئة على الوجه الشرعي غير حاصلة فان هذا هو مراد المجيب عن الايراد فيما حكيناه اه نفا اه سم (قوله ولا تغيبها بدبر) أي فلا يحصل به فيئة لكن تحل به البمين وتسقط المطالبة لحنته به فان أراد عدم حصول الفئة به مع بقاء الايلاء تعين تصويره بما اذا حلف لا يطأها في قبلها وبما اذا حلف ولم يقبل لكنه فعله ناسيا للبمين أو مكرها فلا تحل به اه شرح مر (قوله من ازاله بكارتها) أي ولو غوراء اه شيخنا (قوله أما اذا كان بهامنا مع الخ) وما تجب به في الوسيط من منع الحيض لطلب مع عدم قطعه المدة رد بان منعه لحرمة الوطء مع هو ظاهر وعدم قطعه لانه لم يطأها في قبلها وكما قالوا فيهم ان طلاق المولى في الحيض غير بدعي لا يشكل بعدم مطالبته اذ هو مفروض فيما اذا طو لب من الطهر بالفئة فترك مع تمكنه ثم حاضت فطالب بالطلاق حيثئذ اه شرح مر (قوله فلامطالبة لها) قال في شرح الروض نعم ان طرائق منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زال فلها المطالبة بلا استئناف لوجود المضارة في المدة على التوالي

تحصل (بتغيب حشفة) أو قدرها من فاقدها (قبل) فلا يكتفى بتغيب ما دونها ولا تغيبها بدبر لان ذلك منع حرمة الثاني لا يحصل الغرض ولا بد في البكر من ازاله بكارتها كما نص عليه الشافعي وبعض الأصحاب اما اذا كان بهامنا مع الحيض ومرض ومغفر فلامطالبة لها لامتناع الوطء المطلوب

ذكره الاصل اه سم (قوله فان كان المانع الخ) الظاهر انه مقابل المفهوم لا المسموع كالا يخفى
 (قوله وهو طبعي) ان كان نسبة الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والياء لان القياس في النسبة الى فعله فعلى قال
 ابن مالك وفعل في فعلية التزم وان كان نسبة الى الطبع فيسكون الياء اي مع فتح الطاء حرر اه شوري
 (قوله فتطالبه بفيتة بلسانه) أي لانه يندفع به اذا وها بالخلف بلسانه اه شرح مر وقوله بان يقول اذا
 قدرت فتتويندب ان يزيد وندمت على ما فعلت ولورال المانع بعد فية المسان طوب بالوط اه شرح
 مر (قوله كاحرام) أي لم يقرب تحلا منه كما ذكره الرافعي وقوله وصوم واجب أي لم يستعمل الى الليل
 اما اذا قرب التحلل أو استعمل في الصوم الى الليل فانه يجهل اه شرح مر (قوله فان عصي بوطء الخ) عبارة
 شرح مر فان عصي بوطء سقطت المطالبة وانحلت اليمين وتأنم يتمكنه قطعاً ان عههما المانع كطلاق
 رجعي أو خصها كحيض وكذا ان خصه على الاصح لانه اعانة على معصية اه شرح مر (قوله فان عصي
 بوطء) أي بتغيب حشفة أو قدرها في قبل وهو مختار علمه ولو محرماً أو صائماً أو غير ذلك من محرمات الوطء
 أو في دبر كذلك بقية السابق أو في حيض أو نفاس أو غيره وتعصيه هي أيضاً يتمكنه في ذلك لانه اعانة على
 معصية (تنبيه) علم مما ذكر ان الوطء تحصل به الفية في غير الدبر وتسقط به المطالبة مطلقاً ولا تنحل
 اليمين ان كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو مجنوناً أو نائمًا أو لا تحل ولا يأنم ان لم يعص بالوطء وان الوطء في
 الدبر ينحل به الايلاء ولا تحصل به الفية قال بعضهم وما فائدة عدم حصول الفية مع سقوط المطالبة وانحلال
 اليمين الا ان يقال المراد عدم حصول الفية الشرعية فراجع اه قل على الجلال (قوله ولو في الدبر)
 لم يسلك هذا فيما سلف عند التجرد من المانع وهو تحكم وأما قوله الا لا يقال سقوط المطالبة الخ فاعول
 به دفع ما قلناه وهو غير نافع عند التأمل فانه اذا سقط الطلب وانحلت اليمين فلا اثر لعدم حصول الفية بالوطء في
 القبل وأما قوله كالأوطى مكرهاً ففيه نظر من وجهين الاول تصريح الزركشي وغيره بان الفية تحصل بالوطء
 مكرهاً وناسياً وبغفلها والثاني ان اليمين في مثل هذا باقية وان اتى الايلاء بخلاف الوطء في الدبر في مسئلتنا
 عند من اعتبره كالشارح هنا فانه مزيل للايلاء واليمين كالا يخفى نعم ان كان غرض الشارح فيما سلف ان
 الفية على الوجه الشرعي غير حاصلة وان اليمين انحلت وارتفعت المطالبة فلا إشكال ثم ينبغي على هذا انتفاء
 الاثم كالأوطى العبد الذي عاق عتقه على الوطء بعد انقضاء المدة وقبل الوطء اه وأقول قوله لم يسلك هذا
 فيما سلف يمكن حل ما سلف على هذا سيما وقد مشى عليه في الروض واعتمده مر وقوله الاول تصريح
 الزركشي الخ وكذا صرح بذلك في شرح الروض حيث قال وان استدخلتها أي الحشفة أو ادخلها هو ناسياً
 أو مكرهاً أو مجنوناً لم يحسن ولم تجب كفارة ولم تنحل اليمين وان حصلت الفية وارتفع الايلاء اه وكذا صرح
 به في شرح البهجة اه سم (قوله أي ولم يقيد ايلاءه ولا بالقبل) فان قيده بالدبر فقد تقدم انه لا يكون
 ايلاء أصلاً وان قيد بالقبل لا تسقط مطالبته بالوطء في الدبر كما يفهمه قول الشارح لانحلال اليمين لانه اذا
 قيد بالقبل لا تنحل بالوطء في الدبر ويعلم هذا أيضاً من كلمة سم الآية على الاثر (قوله أي ولم يقيد ايلاءه به
 ولا بالقبل) لعل المراد التقيد لفظاً أو نيةً بحيث لا يحصل انه عند الاطلاق لفظاً ونيةً ينحل الايلاء بالوطء في
 الدبر مع وجود المانع الشرعي وقد قيد الشارح في شرح الروض قوله سم فيما اذا لم يكن مانع أنه لا يكفي الوطء
 في الدبر حيث قال عقبه نعم ان لم يصرح في ايلاءه بالقبل ولا نواه بان أطلق انحل بالوطء في الدبر اه ويتحصل
 منه أيضاً انحلال عند عدم المانع بالوطء في الدبر عند الاطلاق لفظاً ونيةً فاستوى حاله المانع وعدمه فيما
 ذكر فاعترض شيخنا فيما مر بقوله لم يسلك هذا فيما سلف عند التجرد من المانع وهو تحكم ممنوع لانه تبين
 انه سلكه فيما سلف أيضاً غاية الامر انه لم يصرح به في هذا الكتاب ظناً من اه سم (قوله طلق عليه
 القاضي) قال في العباب كغيره في قول أو قعت على فلانة طلقاً أو حكمت على فلان في زوجته بطلاق ونحوهما

حيث (فان كان المانع به)
 أي الزوج (وهو طبعي)
 كمرضة (تطالبه) بفيتة
 لسنن) بان يقول اذا قدرت
 فتت (ثم) ان لم يقطع طالبته
 (بطلاق) وهذا من زيادتي
 (أو شرعي كاحرام) وصوم
 واجب (ة) (تطالبه) (بطلاق)
 لانه الذي عكسه طرفة الوطء
 (فان عصي بوطء) ولو في الدبر
 أي ولم يقيد ايلاءه ولا
 بالقبل (لم يطالب) لانحلال
 اليمين (فان أباهما) أي
 الفيتة والطلاق (طلق عليه
 القاضي)

اه ولا يصح ان يقول طلقها ونحو ذلك لانه ليس له هذا اللفظ مر قال في شرح الروض ويشترط في تطبيقه
عليه حضوره عنده ليثبت امتناعه فلو شهد عدلان انه آلى ومضت المدة وهو امتنع من الفينة والطلاق لم يطلق
عليه القاضي بل لا بد من الامتناع بحضوره الا ان تعذر حضوره بشم مرض أو توار أو غيبة فلا يشترط ذلك اه
سم (قوله طلق عليه القاضي طلقه) خرج ما زاد عليها فلا يقع كقول بان انه فاء أو طلق فان طلقها ثم طلقها الزوج
نفذ تطبيقه كما اقتضاه كلام الروض وتنفذ تطبيق الزوج أيضا وان لم يعلم بطلاق القاضي كما صححه ابن القطن
اه شرح مر واذا طلق عليه القاضي بعد مدة الامهال وبان ان المولى وطئ قبل تطبيقه لم يقع طلاقه ولو
وقع طلاق القاضي والمولى معاً نفذ طلاق المولى جزاً وكذا القاضي في الاصح بخلاف مالو باع الحاكم مال
الغائب واتفق ان الغائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم لان بيع المالك أقوى ولم نقل بوقوع
بيع الحاكم أيضا كما هنا لانه لا يمكن وقوع البيعين من اثنين بخلاف الطلاق اه عناني (قوله طلقه) أي
رجعية فطلاق القاضي يقع رجعية على المعتمد (قوله نيابة عنه) فيقول أوقعت عليها طلاقه عنه وأنت طالق
عنه فان حذف عنه لم تطلق فلو طلق ثم بان ان المولى وطئ أو طلق قبل تطبيقه لم يقع طلاق القاضي ولو وقع
طلاقهما معا وقع طلاق المولى والقاضي وأما لو وقع الطلاق من القاضي مقارناً لفينته لم يقع اه حل (قوله
نيابة عنه) اذ لا سبيل الى دوام ضررها ولا الى اجبارها على الفينة لعدم دخولها تحت الاجبار والطلاق يشبه
النيابة فناب فيه عنه الحاكم عند الامتناع كإبراز وجع عن العاضل ويستوفي الحق من المعامل بان يقول
أوقعت عليها طلاقه عنه أو طلقها عنه أو أنت طالق عنه فلو حذف عنه لم يقع شيء كما قاله الدارمي في الاستذكار
اه شرح مر (قوله ينافي عدم حصول الفينة بالوطء) أي مطلقاً حتى بالنسبة لانحلال البيمين والحنث
والكفارة اه حل (قوله ويجهل يوماً فأنزل) اه في الفينة بالوطء وأما فينة اللسان فلا يجهل فيها مطلقاً
اه قل على الجلال (قوله ويجهل يوماً فأنزل) لو طلق القاضي عليه في انشاء ذلك لم ينفذ قال الامام وفي
تصوير هذا عسر فان طلاق القاضي قد يستند الى رأيه في أن لا امهال واذا كان كذلك فالطلاق ينفذ اتباعاً
لاجته اه سم (قوله ولزمه بوطئه في مدة ايلائه الخ) عبارة أصله مع شرح مر فان وطئ في المدة انحلت
اليمين وفات الايلاء ولزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى ولا يطالب بعد ذلك بشيء انتهت وفي قل على
الجلال ويكفيه كفارة واحدة كذا ووطء واحد وان تعدد الايلاء قبلها وهو يتعدد اذا كرره وقصد الاستئناف
أو تعدد المجلس والابان قصد التأكيذ وان تعدد المجلس أو أطلق واتحد المجلس فلا يصدق بيمينه في قصد
التأكيذ كما يصدق في عدم الايلاء أو في مدته بذلك والله أعلم اه (قوله فان كن بقربة) كان قال ان وطئت
فله على عتق اه حل

* (كتاب الظهار) *

بكر الظاهر المشالة وذ كر عقب الايلاء لم يشار كنهه فيما يأتي والمغاب فيه معنى اليمين وقبل معنى الطلاق اه
قل على الجلال وذلك لانه يشابه اليمين من حيث ايجابه الكفارة ويشابه الطلاق من حيث اقتضاه التحريم
(قوله لان صورته الاصلية) أي المتعارفة في الجاهلية اه حل أو المراد بالاصلية الكثرة الغالبة اه شيخنا
(قوله ونحو الظاهر) أي بالاحتمال مع انه يجوز التشبيه بغير الظاهر فكان رواية ولون كتاب البطان أو كتاب الرؤس
أو غير ذلك اه شيخنا (قوله والمرأة مركوب الزوج) أي في الجملة والا فالعادة ان ركوبها على البطن (قوله والمرأة
مركوب الزوج) أي اذا وطئت فذلكية تلويحاً بانه انتقل من الظاهر الى المركوب ومنه الى الموطوء والمعنى أنت
محرمة على لا تركمين كالأركب الام نقله الشهاب عن الكشف (قوله وكان طلاقاً) أي بانئامن غير رجعة كما
يؤخذ من القصة أي ومن غير عتق فكان يقتضي التحريم المؤبد اه شيخنا وفي عرش على مرامنه وهل كان بائناً
أو رجعياً فيه فنار أقول والقصة التي هي سبب في نزول قوله تعالى قد سمع الله مقتضى انه كن طلاقاً لا حل بعده

طلقة) نيابة عنه بسؤالها لا
يقال سقوط المطالبة بالوطء في
البرينافي عدم حصول الفينة
بالوطء فيه لا نأمنع ذلك اذ لا
يلزم من سقوط المطالبة
حصول الفينة كولو وطئ
مكرهاً وناسياً (ويجهل) اذا
استمهل (يوماً) فأنزل اي
فيه لان مدة الايلاء مقدرة
باربعة اشهر فلا يراد عليها
ياكثر من مدة التمكن من
الوطء عادة كز والنعاس
وشبع وجوع وفراغ صيام
(ولزمه بوطئه) في مدة ايلائه
(كفارة يمين) بقيد زده
بشولي (ان حلف بالله) فان
حلف بالتزام ما يلزم فان كان
بشربة لزمه ما التزمه او كفارة
يمين كما سيأتي في باب النذر
او بتعليق طلاق او عتق وقع
بوجود الصفة

* (كتاب الظهار) *

ما أخذ من الظاهر لان صورته
الاصلية ان يقول لزوجته أنت
على الظاهر أي ونحو الظاهر
لانه موضع الركوب والمرأة
مركوب الزوج وكان طلاقاً

لا رجعة ولا يعقدان المرافعة عليه صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بانها من زوجها الاول اولادها
صغار ان ضممتهم الى نفسها جاعوا وان ردتهم الى أبيهم ضاعوا لانه كان قد عصى وكبر وليس عنده من يقوم بامرهم
وجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد فلم يردهم الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال
لها حرمت عليه فلو كان رجعا لارشدته الى الرجعة أو باننا نحل له بعد دلا امره بتجديده كاحه فتوقفه وانتظاره
للوحي دليل على انه كان طلاقا لاجل بعده لا رجعة ولا يعقد اه (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) أي كانوا في
الجاهلية اذا أرادوا الطلاق أتوا به ذاللفظ وكذا كل ثابت في أول الاسلام حتى نفعه الله بالكفارة في قصة خولة
بنت ثعلبة كانت تحت عبادة بن الصامت وفي شرح شيخنا أوس بن الصامت فقال لها أنت على كظهر أمي فانت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقالت يا رسول الله والذي أنزل عليك الكتاب ماذا كره الطلاق
وانه أبو ولي وأحب الناس الى فقال حرمت عليه فقالت اشكوا الى الله فأتى ووحى فقلت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما أراك الا حرمت ولم أومر في شأنك بشي فقلت تراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا
قال لها حرمت عليه هتفت وقالت اشكوا الى الله فأتى وشدة حالي وان لي صبية صغيرة ان ضممتهم اليه ضاعوا
وان ضممتهم الى جاعوا وجعلت ترفع رأسها الى السماء وكان هذا أول ظهاري في الاسلام فنزل الوحي على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى الوحي قال ادعى زوجك فتلا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمع الله
الآيات وهذا دليل على انه كان لانشاء التحريم الحاصل بالطلاق في أول الاسلام فتخرج بالكتاب قاله ابن القيم
اه حل وقيل بنت حكم وقيل اسمها جيلة وخولة أصح ما قيل في ذلك وقد مرهم اعراب الخطاب في خلافته
فاستوقفته طويلا وعظمتها قالت له يا عمر قد كنت تدعى عمرا ثم قيل لك يا أمير المؤمنين فأتى الله
يا عمر فانه من أيقن بالموثوق من أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع كلامها فقبل له
يا أمير المؤمنين أتغفل هذه العجوز هذا الوقوف فقال والله لو جئني من أول النهار الى آخره لازلت الا لصلاة
المكتوبة أتدرون من هذه العجوز هي التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات اسمع رب العالمين قولها ولا
يسمعه عمر اه من الاعلام فيما أبهم من القرآن (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) قيل وفي أول الاسلام من
كل وجه أي لا أنهم معلقة كما يأتي في القول به وقوله فغير الشرع حكمه الذي هو الطلاق الى تحريمها أي المراد
وقيل لم يكن طلاقا من كل وجه بل بقي المرافعة لاذات زوج ولا خيلة تنكح غيره قال الفزالي وهو من
تصرفات الشرع البديعة التي لا يسهل لها معنى اه حل (قوله وهو حرام) بل كبيرة وظاهر كلامهم وان
لم يكن فيه عود لان فيه اقداما على احالة حكم الله تعالى وتبديله وهذا أخطر من كثير من الكاثر اذ قضيت الكفر
لولا لولا الاعتقاد عن ذلك أي احالة حكم الله واحتمال التشبيه لذلك وغيره ومن ثم سماه الله تعالى منكرا من
القول وزور رافى الآية أول المجادلة النازلة في أوس بن الصامت لما طاهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه وكرره اه شرح مر (قوله ولو عبدا) أي وان لم يتصور منه العتق
لا كان تكفيره بالصوم وقوله وكافرا أي ولو ذميا وحريا وكونه ليس من أهل الكفارة ممنوع باطلا فاذ فيها
شأنه الغرامات وتصور عتقه بنحو ائتمار لم وقوله أوسكران أي متعبا بسكره اه من شرح مر (قوله أو
محبوبا) والفرق بينه وبين الایلاء حيث لا يصح منه ان المقصود ثم الجماع لانه لا يراد هنا ما يشمل التمتع بغيره
اه حل (قوله كونها زوجة) قد يقال هو لم مما قبله وهو زوج وقد يقال أتى به ليرتب عليه قوله ولو أمة
الح اه حل وفي هذا الجواب نقار لانه لا يتم الا لو كان الموطأ له من كلام المتن (قوله ولو مختلعة) غاية في
الاجنبية فالمراد بالاجنبية من ليست بزوجية وقوله أو أمة أي مملوكة له اما الأمة المنكوحة فيصح الظاهر
منها كما قدمه اه شيخنا (قوله أو جزء أنتي) أي جزءا ظاهرا بخلاف الباطن كالكبد فلا يكون ظاهرا لان
شرط الظاهر ان يشبه الظاهر بخلاف ما يشبه الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن أو عكسه فلا يكون

في الجاهلية كالا يلاء فغير
الشرع حكمه الى تحريمها
بعد العود ولزوم الكفارة
كلمياتي وحقيقته الشرعية
تشبيه الزوج زوجته في
الحرمة بمحرمه كما لو خدما
بأنى والا صل فيه قبل الاجماع
آية والذين يظهرون من
نسايتهم وهو حرام لقوله تعالى
وانهم يقولون منكرا من
القول وزورا (أركان) اربعة
(مظاهر ومظاهر منها ومثبه
به وصيغة وشرط في المظاهر
كونه زوجا يصح طلاقه) ولو
عبدا أو كافرا أو خصيا أو
محبوبا أو سكران فلا يصح من
غير زوج وان نكح من
ظاهر منها ولا من صبي
ومجنون ومكره فتعبري
يصح طلاقه اولى مما عبر به
(و) شرط (في المظاهر منها
كونها زوجة) ولو أمة أو صغيرة
أو مجنونة أو مريضة أو رتقاء
أو قراء أو كافرة أو رجعية
لاجنبيه ولو مختلعة أو أمة
كالطلاق فلوقال لاجنبية
اذ انكم تك فانت على كظهر
أمي أو قال السيد لانه انت
على كظهر أمي لم يصح
(و) شرط (في المشبهة كونه
كل) أنتي محرم (أو جزء أنتي
محرم) بنسب أو رضاع أو
مصلحة

ظهار في الثلاث (قوله لم تكن حلا) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها محرما حاله حل أي حاله تحلل له فيها بعد ولادته فذلك قال في المحترز وبخلاف من كانت حلاله أي قبل ان صارت محرما له (قوله ومرضعة أبيه أو أمه) أي لا مرضعته هو لانها كانت حلاله قبل الارضاع (قوله قبل ولادته) أي أو معها اه شورى (قوله بخلاف التي نسكها بعد ولادته) لانها كانت حلاله فطرا وتحريمها (قوله كانت أو رأسك الخ) فصورا التشبيه أربعة تشبيه كل بكل وجزء بجزء وبكل وعكسه اه شيخنا * (فسرع) * قال في شرح الروض ولا يقبل من أنى بصريح الظهار ارادة غيره كما في صريح الطلاق وغيره اه ويؤخذ من التنظير بصريح الطلاق ان المراد عدم القبول ظاهرا لا مطلقا وانه اذا وجدت قرينة يقبل وانه يدخله التدين اه سم (قوله أو رأسك أو يدك) أي أو شرك أو ظهرك أو جزءك من الاعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها ظاهرا اه شرح مر وقوله فلا يكون ذكرها ظاهرا أي لا يصح تحولا كناية كما هو ظاهر هذه العبارة ونقل في الدرر عن مر انه يكون كناية وقوتها فيه والاتقرب الاول لانه لا يحتمل الظهار لعدم امكان التمتع به فلا يكون كناية لانها لا تحتمل المراد وغيره وهو ظاهر ان لم يرد به التعبير بالجزء عن الكل والا كان ظاهرا اه ع ش عليه (قوله أو يدك) أي وان لم يكن لها يد فهو من باب التعبير بالعض من الكل اه برماوى وفي ع ش على مر قوله أنت كبدها شمل المتصلة والمنفصلة اه سم على حج أي فهو من باب التعبير بالعض عن الكل لامن باب السراية وعبارة ع قال الزركشى لم يتعرضوا هنا لكون ذلك بطريق التعبير بالعض عن الكل أو السراية وقضية التشبيه مجبته انتهى ووددت لو كان نبه على ذلك عند قول المنهاج الا في وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك اه أقول وينبغي اعتماد ما اقتضاه التشبيه على ما قاله الزركشى وان الراجح فيه انه من باب السراية وعليه فلو قال لقطوعة عين عينك على كظهر أي لم يكن مظاهرا اه (قوله كظهر أي) أصل هذا التركيب اتيانك كركوب ظهرا أي حذف المبتدأ واقیم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع وحذف مجرور الكاف فدخلت على المضاف اليه فحذف مضاف من كل من المشبه والمشببه اه شيخنا وفي سم مانصه قال الشيخ عز الدين قول العرب أنت على كظهر أي أصله اتيانك على كركوب ظهرا أي فحذف لفظة الاتيان فانفصل الضمير وارتفع (قوله أو كبدها) انظر ما نسكته إعادة الكاف ولا يقال لدفع توهم ان التشبيه بمجموع الامم وجسمها لا نأقول هذا مرفوع يكون العطف باو وانما يكون ذلك لو كان بالواو ويحى السؤال أيضا على قوله أو كبدها اه وعبارة الشورى قوله أو كبدها انظر إعادة الكاف في كبدها وفي كبدها لعل فائدة أعادتها فائدة ان كلاً صيغة مستقلة لان الصيغة بمجموع المعطوفات انتهت وفيه ان أو تفيد هذه الفائدة وأيضا لو كانت فائدة الكاف ماذكر كان عليه ان يأتي بها في يدها تأمل (قوله أو كناية كانت كلى) اه لولو زاد على ذلك أنت حرام على كلى الظاهر نعم لانه محتمل لتحريم عينها ثم رأيت شيخنا ذكر انه كناية ولو قال أنت على حرام كما حرمت أي فالوجه انه كناية طلاق أو ظهار اه حل وعبارة شرح مر ولو قال أنت على حرام كما حرمت أي فالوجه انه كناية طهار أو طلاق فان نوى انها كظهر أو نحو بطن أمه في التحريم فظاهر والا فلا انتهت وتقدم في كتاب الطلاق ان منها أيضا أنت على حرام وعبارة هناك ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقاً أو ظهاراً وقع أو نواه ما تحريم والافلا تحريم وعليه كفارة يمين كقوله لأمته اه (قوله تغليب اليمين) أي على الطلاق لانه يشبه كلام اليمين والطلاق كناية عنه عليه ومثل الزمان المكان كما نقل عن شيخنا في شرحه عن الشارح كانت على كظهر أي في البيت فيجزم التمتع بها في ذلك البيت ويصير به عاتدا دون غيره اه حل وانما غلبوا شائبة القسم هناك دون الطلاق كما تقرر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت على كظهر أي ثم قال لاخرى اشركتكم معها انه يصح على الاصح لان صيغة الظهار أقرب الى صيغة الطلاق من حيث افادة التحريم فالحقت بها في قبولها للتشريك فيها وأما حكم الظهار من وجوب الكفارة فهو مشابه لليمين

(لم تكن حلا) للزوج كنبته وأخت من نسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التي نسكها قبل ولادته بخلاف غير الاثنين من ذكر وخنى لانه ليس محل التمتع وبخلاف ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان تحريمهن ليس لامهربية بل لشرفه صلى الله عليه وسلم وبخلاف من كانت حلاله كزوجة ابنه وملاسته لطر وتحريمها عليه (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) أي بالظهار وفي معناه ما مر في الضمان وذلك اما (صريح) كانت أو رأسك أو يدك ولو بدون على (كظهر أي أو كبدها أو يدها) لاشتهارها في معنى ماذكر (أو كناية كانت كلى أو كبدها أو غيرها مما يذكر للكرامة) كراسها وروحها لاحتسابها الظهار وغيره وتعبير بذلك اعم مما عبر به (وصح توقيته) كانت كظهر أي يوما أو شهرا تغلبا لليمين فانت كظهر أي خمسة

اشهر ظهار مؤقت لذلك
 وايلاء لا متناع من وطنها
 فوقار بعة أشهر (و) صخ
 (تعليقه) لانه يتعلق به
 التحريم كالطلاق والكفارة
 كاليمين وكل منهما يقبل
 التعليق (فلو قال ان طاهرت
 من ضرتك فانت كظهر أى
 فظاهر) منها (فظاهر منهما)
 عملا بمقتضى التخيير والتعليق
 (أو) قال ان طاهرت (من
 فلانة) فانت كظهر أى
 (وفلانة أجنبية أو) ان
 طاهرت (من فلانة الأجنبية)
 فانت كظهر أى (فظاهر
 منها فظاهر) من زوجته
 (ان نكحها) أى الأجنبية
 (قبل) أى قبل طهارتها
 (أو أراد اللفظ) أى ان تلفظت
 بالظهار منها لوجود المعلق
 عليه بخلاف ما اذا لم ينكحها
 قبل ولم يرد اللفظ لا تنفاه
 المعلق عليه وهو الظهار
 الشرعى (أو) قال ان طاهرت
 (من فلانة وهى أجنبية)
 فانت كظهر أى فظاهر
 منها قبل النكاح أو بعده
 (فلان) يكون طاهرا من زوجته
 لاستحالة اجتماع ما علق به
 طهارها من طهار فلانة وهى
 أجنبية (الا ان أراد) أى
 اللفظ (وظاهر قبل نكاحها)
 فظاهر من زوجته وهذا من
 زيادى (أو) قال (انت
 طالق كظهر أى ونوى
 بالثانى معناه) ولو مع معنى

دون الطلاق فالحق المؤقت باليمين فى حكمه المرتب عليه من التآييد كالطلاق اه
 شرح مر (قوله طهار مؤقت لذلك) فان وطئ فى المدلزمة كفارة الظهار لحصول العود به وهل تلزمه كفارة أخرى
 أو لا جزم بالاول صاحب التعليق والافوار وغيرهما وبالثانى البارزى وصححه فى الروضة كاصلها وجل الوالد
 رحمه الله الاول على ما لو انضم اليه مطلق كقوله أنت على كظهر أى سنة والثانى على خلوه عن ذلك اه شرح
 مر (قوله ومع تعليقه) كقوله ان دخلت فانت على كظهر أى فدخلت ولو فى حالة جنونه أو نسيانه لكن
 لا عود حتى يسكها عقب افاقته وتذكره وعلمه بوجود الصفة قدر امكن طلاقها ولم يطلقها وكقوله ان لم أدخلها
 فانت على كظهر أى ثم مات وفى هذه يتصور الظهار لا العود لانه بجنونه يتبين الظهار قبله وحيث تئذ يستحيل العود
 وقضية كلامهم انعتاد الظهار وان كان يستحيل المعلق بفعله جاهلا أو ناسيا وهو ممن يبالى بتعليقه موبه قال المتولى
 وعلمه بوجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه وهو كذلك وكلامه محمول
 عليه ويحتمل كلام المتولى على ما اذا لم يقصد اعلامه اه شرح مر (قوله وكل منهما) أى الطلاق واليمين
 يقبل التعليق لان الايلاء يمين ويصح تعليقه وتعليق اليمين فى غير الايلاء كان يقول والله لا كلمك ان دخلت
 الدار فسطما قد يقال اليمين لا يصح ان يعلق وقديقه لاليمين فى تلك ليست معلقة والمعلق انما هو المعلق
 عليه وكان ينبغي ان يصور بما اذا قال ان جاء زيد فواته لا كلمك من لا حرر وكما يغلب اليمين على الطلاق فيصح
 تعليقه كما تقدم قد يغلب الطلاق على اليمين فيما اذا طاهر من امراته ثم قال للآخرى أشركتك معها فانه يكون
 مظاهرا من الثانية أيضا اه حل (قوله وفلانة أجنبية) هذا بيان لحالها فى الواقع لانه قال ذلك فى الصيغة
 بل صيغته ان طاهرت من فلانة فانت على كظهر أى وهذا بخلاف قوله أو من فلانة الأجنبية فالغرض
 فيه انه قال ذلك وكذا قوله وهى أجنبية الغرض انه قاله فى صيغته أيضا اه شيخنا (قوله لوجود المعلق عليه)
 وهو الظهار منها بعد نكاحها فى الاولى قال فى شرح الروض وذكر الأجنبية للتعريف لا للاشتراط كما لو قال لا
 أدخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها حنت وفرق بينه وبين عدم الحنت فيما لو حلف لا يكلم هذا الصبي فكلمه
 به عدم اصرار شيخنا بالاول نعم له هنا الى التعريف كان تعليقا بالمحال اذا طاهر من الأجنبية لغو اه قال الشيخ
 بهامشه ويشهد له قول النجاة الصفة فى المعرفة لتوضيح تحوز يد العالم وفى النكحة للتخصيص نحو مررت
 برجل فاضل اه أقول مقتضى فرقه فى شرح الروض انه لا فرق بين ان يقول لا كلم هذا الصبي أو زيدا
 الصبي ومقتضى ما ذكر عن النجاة الفرق بين الصفتين وكان على مقتضاه ان يفرق بان الأجنبية وقع وصفا
 للمعرفة فهو لتوضيح بخلاف الصبي فى هذا الصبي ليس نعتا بل عطف بيان أو بدل وفرق بينهما وانظر حكم
 ما لو قال لا كلم زيدا الصبي وحرر موكب على قوله فى صدر هذه القولة كان تعليقا بالمحال ما نصه انظر ما يلزم
 على كونه تعليقا بالمحال اه شوبرى (قوله وهى أجنبية) جملة حالية تفيد تعييد العامل وهو قوله طاهرت
 بحالة كونها أجنبية بخلاف قوله من فلانة الأجنبية فان الأجنبية صفة تخص الموصوف ولا تفيد تعييد العامل
 اه شيخنا (قوله وهى أجنبية) من كلام المظاهر على جهة الشرط (قوله أو أنت طالق كظهر أى الخ) ولو
 قال أنت على كظهر أى طالق وأراد الظهار والطلاق حصلا ولا عود وان أطلق فظاهر وفى وقوع الطلاق
 وجهان وقياس ما مر فى عكسه ترجع عدم وقوعه فى هذه الحالة اه شرح مر (قوله ونوى بالثانى) أى
 وحده وقوله معناه أى معنى الثانى وهو تحريمها الى التكفير أو معنى المدقوس أو أنوى معناه وحده أو مع
 الطلاق أو غيره أو الثلاثة فنية معنى الثانى بالثانى تصديق بربع صور والحاصل ان الصور التى تضمنها كلام
 المتن فى هذه المسئلة من أولها الى آخرها مع قطع النظر عن كون الطلاق رجعا أم بائنا اثنان وسبعون
 بيانها ان أنت طالق الخالى عن تركيبتها كظهر أى اما ان يطلقه أو ينوى به الطلاق فقط أو الظهار أو غيرها
 كذلك أو الطلاق والظهار أو الطلاق وغيرهما أو الظهار وغيرهما أو الثلاث فهذه ثمانية أحوال وتأتى هذه

الثمانية في كظهر أمي الخالي عن تركيبه مع أنت طلق واذا ضربت عدة أحوال أحدهم ما في عدة أحوال
 الا آخر حصل أربعة وستون وتأتي هذه الاحوال الثمانية عند تركيبها وجعلها كلمة واحدة فضعها الى
 الاربعه مائة ستين يحصل اثنان وسبعون وفي جميعها اذا كان الطلاق باثنا يقع فقط واذا كان رجبيا ونوى
 بالثاني وحده معناه ولومع غيره بان نوى بهظهار فقط أوظهارا وطلاقا أوظهارا وغيرهما أوالثلاثة وضربت
 هذه الاربعه في أحوال أنت طالق الثمانية يحصل اثنان وثلاثون يقع فيها الطلاق والظهار وكلاهما أو فيهما
 عداها وهو أربعون صورة يقع فيها الطلاق فقط وذلك بان أطلق الثاني أو نوى به الطلاق فقط أو غيرهما أو
 الطلاق وغيرهما كذلك فهذه أربعة أحوال اضرب بها في أحوال أنت طالق الثمانية يحصل اثنان وثلاثون
 صورة وتضم الثمانية المذكورة مع تركيبها يكون الحاصل مائة وثمانون وهو هذا الظاهر ان حاصل ما يتصور في هذه
 المسئلة مائة وأربعة وأربعون حاصلة من ضرب اثنين حالي وقوع الطلاق الرجبى والبائن في اثنين وسبعين
 ويجمع هذا قولنا متى كان الطلاق رجبيا ونوى بالثاني وحده معناه ولومع غيره وقع كل منهما والاف الطلاق
 فقط اه دوني فيثمان معاني اثنين وثلاثين والطلاق فقط في مائة واثنى عشر اه وأصله في قل على الجلال
 (قوله ونوى بالثاني معناه) أى الظهار وقوله ولومع معنى الاول الذى هو الطلاق فلو قال ولومع غيره لمكان
 أولى لشموله ما ونوى الظهار والعق وقوله او أطلق تعميم لتصريحه بعد بانه صريح في الطلاق وقوله ولومع
 الاخرى مع معنى الاخر الذى هو الطلاق وكذا لو نوى بالثاني الظهار وبالاول العق فلو قال ولومع غيره لشمول
 ذلك وقوله أو نوى بالاول وغيرهما أى الطلاق والظهار كالعق وفيه كيف يقع حينئذ الطلاق مع قوله لم لا بد
 في الطلاق ان يقع صداه فله معناه الا ان يقال محل اشتراط ذلك حيث وجد الصارف وقوله ولومع الطلاق
 يمكن رجوع ذلك أيضا لقوله أو نوى بالاول وغيرهما أى فقط أو مع الطلاق وقوله لان يكون كناية فيه أى
 في الظهار فانه اذا قصد أى بسبب انه اذا قصد أى الظهار وقدرت كلمة الخطاب معناه وهى أنت وبدون ذلك يكون
 لغواله اذا قال لزوجه ما ابتداء كظهر أمي كن لغوا وقوله ويصير الخ وانما لم يكن صريحا بذلك لانه ليس
 المقدر كالمفوط به بناء على ان كظهر أمي خبر لمبتدأ محذوف وابس التابع كالمفوط وبناء على انه خبر ثان اه
 حل (قوله بان نوى بالاول الخ) حاصل ما ذكره قبل الا عشر صور والذى ذكره بعد هاسته عشر في الرجبى
 واذا اعتبرت قوله أو كان الطلاق باثنا زيد الصور والستة عشر التى بعد الا فيها أربع صور من صور التركيب
 أى ركب السكامة بين وجهها كلمة واحدة فاشار الى ثلاثة بقوله أو نوى به ما أى بجموعه وما طلاقا أوظهارا
 أوهما والى الرابعة بقوله أو نوى به ما أى بجموعه ما الى قوله غيرهما اه شيخنا (قوله أو نوى بكل منهما
 ظهارا ولومع الطلاق) اشتمل على أربع مسائل لان الاول اما ان ينوى به الظهار وحده أو مع الطلاق فهذان
 حالان والثاني كذلك والحاصل من ضرب حالى الاول في الثاني أربعة أحوال نوى بكل الظهار فقط نوى بكل
 الظهار مع الطلاق ونوى بالاول الظهار فقط وبالثاني الظهار مع الطلاق وعكسه اه شوبرى (قوله والابان
 أطلق الخ) أى بان لم ينو بالثاني معناه بان أطلق الخ فالصور كلها حارجة بشو له ونوى بالثاني معناه وتحت الاست
 عشرة صورة وقبلها عشر صور وكلها فى الشرح (قوله أو نوى به ما) أى بجموعه ما وقوله أو نواهما أى الطلاق
 والظهار وقوله أو غيرهما أى كالمعنى وقوله ونوى بالاول معناه أى الذى هو الطلاق أو معنى الاخرى
 الذى هو الظهار أو معناه ما أى الطلاق والظهار أو غيرهما وهو العق او أطلق الاول أى أنت طالق فقط
 ونواه أى نوى معناه الذى هو الطلاق أو نوى به ما أى بجموعه ما اه حل (قوله أو نوى به ما) أى
 بجموعه ما لا بكل منهما لان نية الظهار أوظهارا والطلاق بكل منهما تقدمت في الشق الاول في قوله أو نوى بكل
 منهما ظهارا ولومع الطلاق وعبارة الروض وشرحه أو قصد باللفظين أى بجموعه ما أحدهما أى الطلاق أو
 الظهار أو كلاهما الى ان قال وقع الطلاق وحده اه سم (قوله ولعدم استقلال الخ) عبارة شرح مر

الاول بان نوى بالاول طلاقا
 أو أطلق وبالثاني ظهارا ولو
 مع الاخر أو نوى بكل
 منهما ظهارا ولومع الطلاق
 أو نوى بالاول وغيرهما
 وبالثاني ظهارا ولومع
 الطلاق (والطلاق) فيهما
 (رجبى وقعا) لعجمة ظهار
 الرجبى مع صلاحية
 كظهر أمي لان يكون كناية
 فيه فانه اذا قصد قدرت كلمة
 الخطاب معه ويصير كأنه قال
 أنت طالق أنت كظهر أمي
 (والا) بان أطلق فيهما أو
 نوى بهما طلاقا أوظهارا أو
 هما أو نوى بكل منهما الاخر
 أو الطلاق أو نواه ما أو
 غيرهما بالاول ونوى بالثاني
 طلاقا أو أطلق الثاني ونوى
 بالاول معناه أو معنى الاخر
 أو معناه ما أو غيرهما أو
 أطلق الاول ونواه بالثاني
 أو نوى بهما أو بكل منهما
 أو بالثاني غيرهما أو كان
 الطلاق باثنا (فالطلاق) يقع
 لا تيانه بصريح لفظه (فقط)
 أى دون الظهار لا تنفاه
 الزوجية في الاخيرة لعدم
 استقلال لفظ الظهار

واما عند عدم البينونة فلان لفظ الظهار لكونه لم يذكر قبله أنت وفصل بينه وبينها بظاهر وقوع تابع غير مستقل
ولم ينو به بلفظه ولفظه لا يصلح للطلاق كعكسه كمر (قوله ولعدم استقلال لفظ الظهار ارايح) انما كان غير مستقل
لانه في هذا التركيب جزء كلام تابع للخبر وقوله مع عدم نيته بلفظه أي وحده احتراز عما قبل الالان فيه وان
كان غير مستقل لكن نوى معناه بلفظه وحده وقوله في غيرها هو والستة عشر وقوله ولفظ الطلاق ارايح جواب
عما يقال من جملة الصور ان ينوي بالاول ظهرا فانها لا تقع به الظهار اه (قوله مع عدم نيته بلفظه) أي
المقتضى نيته لاصلاحه للظهار فصار غير صالح له وقوله فيما اذا نوى بكل الآخر أي نوى بآلت طالق الظهار
ونوى بقوله كظهر أي الطلاق وقوله اذا خرج كظهر أي عن الصراحة أي في الظهار أي لم يكن صريحا
في الظهار يكون كناية في الطلاق وتقدم انه ان لم يكن قوله كظهر أي اذا نوى به الظهار صريحا مع ان المعنى أنت
كظهر أي وذلك صريح من غير شبهة لانه فرق بين المأمور به والمقدور وهذا كترى يفيد ان كظهر أي كناية في
الظهار والطلاق وهو ينفي قوله هم لفظ الظهار ارايح كناية في الطلاق الان يقول محل ذلك في اللفظه
الصريح اه حل (قوله ولفظ الطلاق الخ) واراد على قول المتن والالان الطلاق فقط بالنسبة للصورة الخامسة
وهي قوله او نوى بكل منهما الاخر وحاصل الابراد ان يقال اذا نوى بالطلاق ظهرا ارايح لا يقع به الظهار ويكون
الطلاق واقعا بالثاني لان الفرض انه نوى به الطلاق وقوله قال الراعي الخ واراد على المتن أيضا بالنسبة للثاني
الثاني من هذه الصورة وحاصل الابراد ان يقول اذا نوى بالثاني الطلاق فهو لا يقع به طلاق غير الذي وقع به
بالاول أي مع ان عبارة المتن تقتضي انه لم يقع به طلاق آخر لان قوله والالان طلاق فقط ظهري ان الواقع طلاق
واحد لا طلاقان اه (قوله كمر في الطلاق) أي في قوله وايس الطلاق كناية ظهرا وعكسه (قوله قال
الراعي فيما اذا نوى بكل الآخر الخ) هذه الصورة التي بحث فيها راقي هي خامسة الصور في العدد وانظر
خص الراعي البحث به مع ان يجيبه في السادسة والسابعة والثامنة وفي الثالثة عشر أظهر كية لم من تقرير
الابراد الذي اوردوه على قول الشارح ان نوى به طلاق غير الذي وقع به (قوله وهو صحيح ان نوى به طلاقا
غير الذي وقع به) أي وقع بقوله أنت طالق وقوله فيما اذا لم ينو به ذلك أي بان نوى الطلاق الذي وقع به أو
أطلق وكتب عليه الشهاب عمرة هذا الكلام لم أفهم له معنى لان الفرض انه لم يقع به طلاق بقوله أنت
طالق فكيف يصح مع ذلك ان يفصل فيما قصده آخر ارباب ان يكون عين الاول أو غيره فبحث الراعي في موضعه
اه وبرهان هذا يقع به الطلاق وان لم يقع به الايقاع وشيخنا في شرحه نقل عن والده ضعف كلام الشارح بما
فيه نظر فليراجع وليحذر اه حل وعبارة الشو برى قوله وهو صحيح الخ هذا كلام مردود ويجب عن
بحث الراعي بانه اذا نوى بكظهر أي الطلاق قدرت كية الخطاب معه وابعبر كانه قال أنت طالق أنت كظهر أي
وحينئذ يكون صريحا في الظهار وقد استعمله في غير موضوعه فلا يكون كناية في غيره كذا بخط الشهاب مدر
وفيه ان تقدير الخطاب هو المصحح لكونه كناية كعدم في الشرح تأمل انتهت (قوله أيضا وهو صحيح الخ)
من كلام الشارح وهو يخالف ما قبله حيث قال ولفظ الطلاق لا ينصرف الى الظهار وعكسه الخ وقوله فلا
منافاة اي بين كلامه وكلامهم هم أي الاصحاب وقد عرفت ان الجواب وان انتفت به المناقاة المذكورة لكن
حصلت به المناقاة بين كلامي الشارح تأمل (قوله ان نوى به طلاقا الخ) قال العلامة البرلسي لم يوجد منه قصد
طلاق سابق حتى يقال انه يقصد طلاقا آخر غير الذي وقع به لان الفرض انه اراد بالطلاق السابق الظهار لانه
مفروض فيما اذا نوى بكل منهما الاخر وقول العلامة الزياي الراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع الطلاق
باللفظ الاول وان قصد به الظهار فلا ينافي قصد طلاقا آخر باللفظ الاخر تأويل في غاية البعد ومع انه مبني على
كونه كناية وايس كذلك اه برماوى مع زيادة (قوله وكلامهم) أي الاصحاب (قوله ومسئلة نيته بكل منهما
الظهار) هذه هي الخامسة والسادسة فيمقبل الا وقوله أو الطلاق هذه هي السادسة فيمقبل الا وقوله

مع عدم نيته بلفظه في غيرها
ولفظ الطلاق لا ينصرف الى
الظهار وعكسه كمر في
الطلاق قال الراعي فيما
اذا نوى بكل الآخر ويمكن
ان يقال اذا خرج كظهر أي
عن الصراحة وقد نوى به
الطلاق يقع به طلاقا آخر
ان كانت الاولى رجعية وهو
صحيح ان نوى به طلاقا غير
الذي وقع به وكلامهم فيما
اذا لم ينو به ذلك فلا منافاة
ومسئلة نيته بكل منهما
الظهار أو الطلاق مع مسئلة
الطلاق لاحدهما ومسئلة
نيته غيرهما من زيادتي

مع مسئلة اطلاق لاحدهما المراد باحدهما ما يصدق بالاول وحده وبالثاني وحده وبهما معا فمسئلة اطلاق الاول وحده هي الثالثة والرابعة فيما قبل الا والثالثة عشر فيما بعد الاول ومسئلة اطلاق الثاني وحده تحتها أربع صور مما بعد الاول هي التاسعة وما بعدها المذكورة بقوله أو أطلق الثاني ونوى بالاول معناه الخ ومسئلة اطلاقهما هي الاولى فيما بعد الا وقوله ومسئلة تتيه غيرهما أي بالاول وهي التاسعة والعاشره فيما قبل الا والثامنة فيما بعدها أو بالثاني وهي السادسة عشر فيما بعد الا أو بهما أي بمجموعهما وهي الرابعة عشر فيما بعدها أو بكل منهما وهي الخامسة عشر فيما بعدها فمسئلة المسائل التي زادها على الاصل سبعة عشر من ستة وعشرين وبقي تسعة ذكرها الاصل

*(فصل) في أحكام الظهار (قوله وما يذ كرمعها) أي الأحكام وفيه انه بين الأحكام بشيئين فكان عليه ان يقول وما يذ كرمعها بالثبوتية الان يقال أراد بالجمع ما فوق الواحد وأراد بالذ يذ كرمعها بالعود وما يحصل به من امسالك تارة ورجعة أخرى ووطء أخرى على ما سيأتي وأراد به أيضا ما ذكره بقوله ولو نطاهر من أربع بكامة فان أمسكهن الى آخر الفصل (قوله والعود) أي المخالف لمأفاه اذ مقتضى ما قاله ان يفارقتها أو لا راجعها أو لا يطأها فتعمل المخالفة بثلاث صور بالامسك في غير الوقت الخالي عن الطلاق وبالرجعة في الرجعي وفي الوقت بتغيب الحشفة في المدة اه شيخنا (قوله والعود في غير وقت الخ) أي على القول الجديد من مذهب امامنا رضي الله عنه وعلى القديم فيه تأويلان أحدهما وبه قال الامام مالك وأحمد انه بالعزم على الوطء وثانيهما بالوطء وبه قال أبو حنيفة والحسن البصري من أئمتنا ونقل البيضاوي عن الحنفية أنه بشهوة الوطء ولو بالنظر اليها اه قل على الجلال (قوله مع علمه بوجود الصفة في المعلق) أي وان نسي أو جن عند وجودها كحرم اه من شرح مر يعني انه لا بد من علمه بوجود الصفة في المعلق في الحكم بالعود ولا يضر في الحكم بالعود حيثئذ كونه عند وجود الصفة ناسيا أو مجنونا اه رشيدى وقوله كحرم النسي مر هو ان الصفة اذا وجدت مع نسيان أو جنون حصل الظهار ولا يصير عاذا الا بالامسك بعد الافاقة أو التذكر فيعمل ما هنا على ما مر من انه لا يصير عاذا الا بالامسك المذكور اه عش عليه (قوله أي بعد نطهاره) ولو مكررا للتأكيد وكما شئهم انهم ينظروا لامكان الطلاق بدل التأكيده لمصلحة تقوية الحكم فكان غير أجنبي عن الصيغة اه شرح مر (قوله ان يمسكها من مكان فرقة) أي ولو جاهلا واعلم ان مرادهم امكان الفرقة شرعا فلا عود في نحو حائض الا بالامسك به بعد انقطاع دمها ويؤيده ما مر ان الاكراه الشرعي كالخسئ اه شرح مر (قوله يقال قال فلان الخ) قال الزركشي المعنى يعودون فيما قالوا أو في بعض ما قالوا فاللام صلة يعودون وقال الاخفش صلة تحرير ومن حمل العود على الوطء أو النظر بشت مهرة ونحوه استند الى أن ثم يعودون يقتضي حدوث فعل في المستقبل ومرو الزمان ليس بفعل قال الزركشي ويرد بان الترك فعل اه سم (قوله وهل وجبت الكفارة الخ) يبنى على الخلاف انه على الاول يكون لها سببان الظهار والعود فيجوز تقديمها على العود الذي هو السبب الثاني وما على غير الاول فلا يجوز تقديمها على العود اه شيخنا وعبرة الشوري (فان قلت) هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن الرفعة ينبغي ان لا يجزى التكفير قبل العود ان قلنا الظهار شرط والعود سبب وعلى القول بانهم ماسيان لا يجوز تقديمها على الظهار ويجوز على العود وذهب ابن أبي هريرة الى انها تجب بثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على انه لا يجوز تقديمه على الظهار وان كان بعد النكاح لبقاء سببين من ثلاثة أسباب والحاصل انه يفرق بين ما وجب بسببين وبين ما وجب بسبب واحد أو بثلاثة شروط أو بثلثة شروط لعل فيمنع تحريفا وحقه أو بثلاثة أسباب بدليل ما قبله اه (قوله والاول جة منها الاول) أي وهو الموافق لترجيحهم ان كفارة اليمين تجب باليمين والحلف جميعا وقد جزم الرافعي في بابها اي الكفارة بانها اي كفارة الظهار على التراخي ما لم يطأ فان وطئ وجبت على

*(فصل) في أحكام الظهار من وجوب كفارة وتحرير تمتع وما يذ كرمعها * يجب (على مظاهرها كفارة وان فارة) بها بعد بطلاق أو غيره للآية السابقة (والعود في) ظهار (غير وقت من غير رجعية ان يمسكها بعده) أي بعد نطهاره مع علمه بوجود الصفة في المعلق (زمن امكان فرقة) ولم يفارق لان العود لقول مخالفته يقال قال فلان قولاً عادله وعاد فيه اي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هبة ومقصود الظهار وصف المرأة بالتعريم وامساكها بخالفه وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود لانه الجزء الاخير اوجه والاوجه منها الاول (فلواتصل به) أي بظهاره (جنونه) أو انماؤه (أو فرقة) بموت أو فسخ من أحدهما بمقتضيه كعيب باحدهما

الفوز وهو الاوجبه ان حرم في باب الصوم بانها على الفور وتثله في باب الحج عن القفال ولا يشك القول
بالتراخي بان سببها معصية وقياسه ان تكون على الفور لانهم اكتفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن ايجابها
على الفور وبان العود لما كلف أحد سببها وهو مباح كانت على التراخي اه شرح مر واما كفارة الوفاق
وقتل العمد واليمين الغموس فهي على الفور لان أسبابها معصية اه ع ش عنه (قوله ولعانه لها) أي وان
طالت كلمات اللعان اه شرح مر (قوله ولعانه لها) معطوف على قوله كعيب باحدهما الواقع مثالا لمقتضى
الفسخ فيقتضى ان اللعان سبب لفسخ يقع بعده مع انه ليس كذلك بل الواقع بعده انفساخ من غير فسخ فلو ذكره
بعد الردة لواقع مثالا لانفساخ لكان أظهر (قوله وقد سبق القذف الخ) والافتقار حصل الامسالك من مذهبها
(قوله وملكه لها وعكسه) أي بارث او قبول وصية او بيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وان تقدم الايجاب على
قبوله ولا تغفر المساومة قولاً يكفي المالك بالهبة لانها لا تملك الا بالقبض ولو تقديره كأن كانت بيده اه قل
على الجلال (قوله وفوات الامسالك الخ) انظر وجه المغايرة في هذا التعبير مع ان الفوات والانتفاء بمعنى واحد
(قوله سواء أطلقها عقب الظهار) أي طلاقاً رجعيّاً فان العود لا ينتقي بالطلاق الرجعي ولا يحصل العود الا بالرجعة
بعده بخلاف الطلاق البائن فانه ينتقي به العود كما تقدم في قوله أو بطلاق بائن ونسبها حينئذ رجعية من باب
مجاز الاول لانهم لم تصر رجعية الا بعد الظهار (قوله ان يراجع) أي وان طلقها عقب الرجعة اه شرح مر
(قوله والفرق) أي بين الرجعة والاسلام حيث كانت عودا وهو ليس عودا اه وغرضه بهذا الرد على
الضعيف وعبارة أصله مع شرح المحلى ولوراجع أو اردته متصلاً بالظهار ثم أسلم فلذهب انه عائد بالرجعة لا الاسلام
بل بعده والفرق ان الرجعة امسالك في ذلك النكاح الى آخر ما في الشارح ثم قال وقيل هو عائد بهم ما قيل
ليس بعائدين ما بل بعدهما وأصل الخلاف قولان في الرجعة أظهرهما انها عود ووجهان على هذا في الاسلام
بعد الردة أحدهما انه ليس بعود وقع بعضهم بالاول الفارق بينهما ولو ظاهر من الرجعية ثم راجعها فهو عائد
بالرجعة أيضاً في الاظهر انتهت (قوله بمغيب حشفة) أي بغيره فلو علت عليه لم يكن عوداً قياساً على نظائره اه
ع ش (قوله بمغيب حشفة في المدة) اما الوطء بعد المدة فلا عود فيه لارتفاعه بها كما مر فعلم بغيره بتوقف العود فيه
على الوطء وبحله أولاً وبحرمته كالمباشرة بعد الى التكفير او مضى المدة ولو قيد بظهاره بكان فالقياس انه كالظهار
المؤقت فلا يكون عائداً في ذلك الظهار الا بالوطء في ذلك المكان لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان
قياساً على قولهم انه متى انقضت المدة لم يحرم في الوقت بزمان كذا أفاده الشيخ خلافاً للباقيين في الشق الاخير اه
شرح مر (قوله لاحتمال ان ينتظر به الحل بعد المدة) أي كما يحتمل كونه لاجل الوطء فيها فلم يتحقق الامسالك
لاجل الوطء الا بالوطء فيها فكان هو المحصل للعود اه شرح مر (قوله وان حل) أي الوطء لانه لا يحرم الا بعد العود
والعود لا يحصل في المؤقت الا بالوطء فيحرم عليه ثانياً بعد المدة التي حصل بها العود (قوله واستمرار الوطء عوطه)
يفيد ان المراد بوجوب التزاع عدم الاستمرار واستشكل هذا بما مر حوايه في الايمان من ان استمرار الوطء
لا يحث به لو حلف لا بطلاً وهو مجامع واستمره ولو الاستمرار الوطء لا يسمى وطأً وبما مر بقوله ان وطئت وطأً
مباح حيث لم يحرموا عليه الاستدامة وقالوا انما لا يسمى وطأً وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله اذ من
الواضح ان يفرق بين ما يسمى وطأً وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بديل لتعريفهم بانها لا تسمى وطأً
وقولهم استدامة الوطء وطء أي حكم بديل انهم لم يقولوا تسمى وطأً ولما كان المذكور في لفظ الخالف
والمعلق لفظ الوطء حل على ما يسميه فلا يشمل الاستدامة قولاً لم يذكره المظاهر حل على الاعم وأيضاً يقال ههنا ان
المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وبمغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن المباشرة ان لم تكن
أغلظ منها فتأمل ذلك وحض عليه فانه من اسرار يشوب ع الكلام ومما صرحت عليه الافهام اه قل على
الجلال (قوله وحرم قبل تكفير الخ) ظاهره وان عجز وهو ظاهر ونقل بالدرس عن الخطيب على شرح أبي

ولعانه لها وقد سبق القذف
والمرافعة للقاضي ظهاره أو
بانفساخ كردة قبل دخول
وملكه لها وعكسه أو بطلاق
بائن أو رجعي ولم يراجع (فلا
عود) لتعذر الفراق في الاولين
وفوات الامسالك في فرقة الموت
وانتفائه في البقية (و) العود
في ظهار غير مؤقت (من
رجعية) سواء أطلقها عقب
الظهار ام قبله (ان يراجع
ولو اردته متصلاً بالظهار بعد
الدخول (ثم أسلم) في العدة
(فلا عود باسلام بل بعده)
والفرق ان الرجعة امسالك في
ذلك النكاح والاسلام
بعد الردة تبديل للدين الباطل
بالحق والحل تابع له فلا يحصل
به امسالك وانما يحصل بعده
(و) العود (في) ظهار
(مؤقت) يحصل (بمغيب
حشفة) او قدرها من فادها
(في المدة) لا بامسالك لمصول
الخالف لما قاله به دون الامسالك
لاحتمال ان ينتظر به الحل
بعد المدة (ويجب) في العود به
وان حل (تزع) لما غيبه كما
لو قال ان وطئت فان طالق
لمرمة الوطء قبل التكفير أو
انقضاء المدة واستمرار
الوطء عوطه (وحرم قبل تكفير

شجاع ما لو انفسه ثم رأيت التصريح به أيضا في الر وض وشرحه في آخر الكفارة وعبارته فصل اذا عجز من
 لزمته الكفارة عن جميع الخصال بقيت أي الكفارة في ذمته الى أن يقدر على شيء منها كما مر في الصوم فلا
 يطأ حتى يكفر في كفارة الظهار اه وهل يحرم عليه ذلك وان خاف العنت أم لا فيه نظر والا قرب الجواز
 لكن يجب الانتصار على ما يدفع به خصوص العنت اه ع ش على مر (قوله وحرم قبل تكفير الخ) أي
 فالكلام في الظاهر العائد فلا يرد بإباحة الوطء في المؤقت لانه قبل العود اه شو برى واعلم ان المنصوص
 المقرر في شرح مر و ج وغيرهما ان الظهار المؤقت يحرم التمتع فيه بعد العود بالوطء قبل التكفير ومضى
 المدة ويحل بعد أحدهما إذا كفر ولم تخض المدة حل التمتع وقد ذكر هذا الشارح بقوله وكالتكفير مضي
 مدة المؤقت الخ أو مضت ولم يكفر حل أيضا واستقرت الكفارة في ذمته وأما قبل العود بان استمر على عدم الوطء
 حتى انقضت المدة فلا يحرم الوطء بعدها ولا تجب الكفارة لعدم العود اذا علمت هذا علمت ان عبارة المتن
 ضيقة عن أداء هذه الاحكام لان قوله وحرم قبل تكفير ظاهري في كل من المؤقت وغيره وقوله أو مضى مؤقت
 معناه أو بعد تكفير وقبل مضي مؤقت فيقتضي انه في المؤقت يحرم التمتع بعد التكفير وقبل مضي المدة وليس
 كذلك كما علمت وان حل قوله قبل تكفير على المطلق فقط وجعلت أو في قوله أو مضى مؤقت بمعنى الواو حتى
 يصير المعنى وحرم قبل تكفير في مطلق وقبل مضي مدة في مؤقت أفادت العبارة ان الحرمة في المؤقت يتوقف
 ارتفاعها على مضي المدة ولو حصل التكفير قبل المضي واپس كذلك كما علمت (قوله وحرم قبل تكفير الخ) قال
 القاضي المعنى في تحريمه التغليب بضم عدم التماس الى أصل العقوبة كإضم النقي الى الجلد تغليبا ومبالغة
 في الزجر اه * (فرع) * في الر وض وشرحه فصل اذا وجبت الكفارة بالعود فماتا اي الزوجان أو مات
 أحدهما وأبانه أو وطأها طلاء رجعا أو فسخ النكاح لم تسقط أي الكفارة لاستقرارها كالدين لا يسقط
 بعد ثبوته وان جدد نكاحه بعد ابانتها بقي التحريم لاوطء ما لم يكفر وكذلك لو ملكها بعد ابانتها اه سم (قوله
 أو مضى مؤقت) فإذا انقضت المدة بعد العود بالوطء ولم يكفر لم يحرم الوطء لارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في
 ذمته ولو لم يأنصأ أصلا حتى انقضت المدة فلا شيء اه شرح البهجة اه ع ش على مر (قوله تمتع حرم بحض)
 انظر لوضوحه الى الوطء مع العجز عن الكفارة فيجوز حيث تعين لدفع الزنا وقد يشعر به قولهم حرم بحض
 لان الوطء حينئذ لا يحرم بالحض اه شو برى (قوله لان الظاهر معنى الخ) تعليل لما فهم من القضية من
 جواز التمتع بغير ما بين السرة والركبة وقوله ولانه تعالى تعليل للدعوتين في المتن لكن الاولى بالآية
 والثانية بالقياس على ما فيها وقوله وروى أبو داود وأبو ثوبان به بعد الآية ليفيد حرم الوطء قبل التكفير كما لا يخفى
 وقوله وحل التماس الخ من تمهيد الدليل اذ لم يعلم من الآية الا وجوب التكفير قبل التماس فاحتاج الى بيان
 التماس فيها (قوله لا يحل بالمثل) أي ما لا انتفاع (قوله حلاله مطلق على المقيد) توقف فيه بعضهم من حيث
 ان المطلق يصدق على المقيد لانه فرد من أفراد غايه الامر انه زاد عليه بالتميد وهذا المطلق هو الاطعام والمقيد
 الصوم والاعتاق ولا يصدق على شيء منهما للتباين ويمكن أن يجاب بان مراد الشارح بالمطلق التكفير لا فرد
 الذي هو الاطعام بدليل قوله ولانه تعالى أوجب التكفير في الآية قبل التماس ولم يقل أوجب الاعتاق
 والصوم قبل التماس (فان قلت) المطلق الذي أريد تقييده هو التكفير المراد منه هنا الاطعام اذ هو الذي يراد
 تقييده (قلت) لا ضرر في ذلك اذ غرضنا تقييد المطلق الذي في ضمن هذا الفرد بتقييد فردية الآخر في وجوده
 في هذا الفرد لا يخرج عن كونه مطلقا ولا يمنع من تقييده بتقييد الفردين الا تخير تأمل اه (قوله لا تقرم حتى
 تكفر) في المصباح قسرت الامر اقرب من باب تعب وفي لغة من باب قتل قريانا بالكسر فعلت أو دانت
 ومن الاول ولا تقرم الزنا (قوله وكالتكفير مضي مدة المؤقت) واعتراض الباقي حل به مضي المدة
 وقبل التكفير بان الآية نزلت في ظهاره وقت كذا ذكره الآمدي وغيره مردود بان الذي في الاحاديث

أو مضى) مدة ظهار (مؤقت
 تمتع حرم بحض) فيحرم
 التمتع بوطء غيره بما بين
 السرة والركبة فقط لان
 الظهار معنى لا يحل بالمثل
 كالحض ولانه تعالى أوجب
 التكفير في الآية قبل
 التماس حيث دل في الاعتاق
 والصوم من قبل أن يتماسا
 ويقدر مثله في الاطعام حلا
 للمطلق على المقيد وروى
 أبو داود وغيره انه صلى الله
 عليه وسلم قال لرجل ظاهر
 من امرأته وواقعها الا تقرم
 حتى تكفر وكالتكفير مضي
 مدة المؤقت لانها بينهما كما
 تقرر وحل التماس هنا
 لشبه الظهار بالحض على
 التمتع بما بين السرة والركبة
 كما تقرر ومن حله على الوطء
 الحق به التمتع بغيره فيما
 بينهما وبه حزم القاضي ونقل
 الرافعي ترجحه عن الامام
 ورجحه في التشرح الصغير

بخلاته فيما عدا ذلك ليجوز

وعليه يحمل اطلاق الاصل
تبعاً للاكثر من تصحيح جواز
التمتع والمحقق المذکور مع
قولي اومضى مؤتمن
زيادتي (ولو ظاهر من أربع
بكلمة) كائن كظها راي
فظاهر من حسن لوجود لفظه
الصريح (فان أمسكهن
فأربع كفارات) لوجود
سببها (أو) ظاهر منهن (بأربع)
من كليات ولومتوالية (فعاقد
من غير اخيرة) اما في المتوالية
فلا مسالك كل منهن زمن
ظها راي وليتها فيه واما في
غيرها فظاهر فان امسك
الرابعة فأربع كفارات
والاكثر (أو كرر) لفظ
الظهار (في امرأة) تكراراً
(منه لا تعدد) الظهار (ان
قصد استثناء) في تعدد جدد
المستأنف اما اذا قصد
تأكيده أو اطلق فلا يتعدد
بمخلاف ما واطلق في الطلاق
لقوته بازائه المالك ومثله
الاطلاق من زيادتي فلو قصد
بالبعض تأكيده أو بالبعض
استثناء اعطى كل منهما
حكمه وخرج بالتصل المتصل
فانه يتعدد الظهار فيه مطلقاً
(وهو) أي الظاهر (به) أي
بالاستئناف (عائد) بكل مرة
استأنفها لا مسالك زمنها

(كتاب الكفارة)

من الكفر وهو الاسترارة
تستر الذنب ومنه الكافر لانه

تزوها في غير المؤقت اه شرح مر (قوله بخلافه) اي التمتع فيما عدا ما بين السرة
والركبة فيجوز وعبارة شرح مر قل الادعى لم لا يفرق بين من تحرك القبلة ونحوها شهوة وغيره كما سبق
في الصوم وينبغي الجزم بالتحريم اذا علم من عادته انه لو استمتع لوطن لشبهه ورقه تقواه (قوله والمحقق المذکور)
أي وهو ما عدا الوطء (قوله فان أمسكهن الخ) هل يتعين في دفع الامساك طلاقهن بكلمة واحدة أو يحل
بالشروع في طلاقهن ولو مع الترتيب ولا يكون بطلاق كل مسكنا غيرها اه شوبري (قوله فأربع كفارات)
وفارق ما لو حلف لا يكلم جماعة وكلهم حيث يلزمه كفارة واحدة لان العود هنا في كل واحدة اه قل على
الجلال (قوله أو كرر لفظ الظهار) أي الظهار المطلق في امرأة أو المؤقت فلا تعدد فيه مطلقاً لعدم العود
فيه قبل الوطء فهو تكرير يمين على شيء واحد اه شرح مر (قوله بعدد المستأنف) كنه أراد به ما قبل
المؤكده فيشمل المرة الاولى والاقله في ثلاثا فمضاء انه يقع اثنان لان المستأنف اثنان وليس كذلك بل يقع ثلاث
اه شيخنا (قوله لقوته بازائه المالك) ولان له عدد المحصور او الزوج ماله فاذا كرره فظاهر انصرافه الى
ما عدله ولان موجب اللفظ الثاني في الطلاق غير الاول بخلاف الظهار لا شترهما في التحريم اه شوبري
(قوله المنفصل) أي يفوق سكتة التنفس والحي اه شرح مر *(خاتمة)* لو قال ان لم أتزوج عليك فانت
على كظها راي وتمكن من التزوج لم يكن مظاهراً الا بالياء من منه يموت أحدهما ولا يكون عائد لوقوع الظهار
قبيل الموت فان في الامساك فان اذالم أتزوج عليك فانت كظها راي صار مظاهراً بتمككه من التزوج عقب
التعليق ولا يتوقف على موت أحدهما والفرق بين ان واذا امر في الطلاق اه شرح مر

(كتاب الكفارة)

من الكفر بفتح الكاف وهو المحو أو عدم المؤاخذه أو الاسترو منه الكافر لانه يسترا الحق بالباطل ومنه الزراع
مثلاً لانه يسترا الحب بالتراب وأما استرجع جسم بحسم وحيث قد اطلاقها على غيره مجازاً أو حقيقة عزفية وهي في
حق الكافر ومسلم لانهم عليه زاجرة وفي حق مسلم آثم جارية وزاجرة وهذا بحسب الاصل اذ لا جبر ولا زجر في نحو
المنذوب كما يأتي وتقدم ان كفارة الظهار على التراضي على المعتمد وكذا بقية الكفارات وان عصى بسببها خلافاً
لما في ظاهر شرح الروض من ان كفارة الجماع في الصوم على الغور وهي من العبادات اتفقوا على النية لكن
المغاب فيها رعاية الفرق بالفقهاء فصحة النية فيها من الكافر كزكاة الفطر عن نحو عبيده المسلم وزكاة المرتد عن
ذلك وعن ماله اه قل على الجلال وفي المصباح قال الفارابي يوجب الجوهري كفر من باب ضرب بوفى نسخة
معمدة من التهمذيب ~~ب~~ كفر مضبوطاً بالضم وهو الوجه اه (قوله لانها تستر الذنب فيها) هذا ظاهر
فيما فيه ذنب وأما كفارة الخطأ فان الذنب الذي تستره الا أن يقال شأنه والغالب فيها ذلك وعبارة شرح مر
في فصل الكفارة في كتاب الايمان والقصد منها أي الكفارة تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطأ الذي لا اثم
فيه ترك التثبت مع خطر الانفس انتهت وسيأتي في أول الجنایات كلام نفيس يتعلق بهذا المقام ولا ينضج الامر
الا به فراجع ان شئت (قوله لانها تستر الذنب) أي تعمود بناء على انها جارية كسجود السهو ويجوز الخلل الواقع
في الصلاة فكأنه لم يوجد وهو ما رجحاه ابن عبد السلام أو تخففه بناء على انما زاجرة كالحدود أي لان بسببها
ينزجر عن ارتكاب الموجب لها وفي كلام بعضهم وهو صاحب التقریب بانها الكافر زاجرة وقرر شيخنا ان فيها
المعنيين وفي كلام حج في شرح الارشاد انهم لا ترفع الاثم من أصله بل تقطع دوامه وهو المراد بسترها ومضى
عليه في شرح الاصل وفرق بينها وبين دفن البصاق في المسجد بان الدفن مزيل لعين ما به المعصية فلم يبق بعده شيء
يلوم انهم ثم لا يخفى ان المحو حق الله تعالى ولا بد من التوبة من القسوة وجوبها به عليه حج في شرح الاصل اه
حل (قوله تجب نيتها) أي الكفارة وأضمر لان حكمها مستفاد من بقية الباب فلا يقال الحكم على
الشيء فرع عن تصوره والمصنف لم يبينها اه عش (قوله عن غيرها) أي من بقية الواجبات (قوله

ينوى الاعتقاد أو الصوم أو الاطعام أو الكسوة عمن الكفارة لتمييز عن غيرها

كندر فلا يكفي الاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو ١٤٤ الاطعام الواجب عليه وان لم يكن عليه غير هذا وبذلك علم انه لا يجب اقترانها بشئ من ذلك

بل يجوز تعديها وهو ما نقله في المجموع في باب قسم الصدقات عن الاصحاب وصححه بل صوبه وقال انه ظاهر النص لكنه صحيح تبعاً للرافعي هذا انه يجب اقترانها به في غير الصوم واذا قدمها وجب قرنهما بعزل المال كما في الزكاة وعلم ايضا انه لا يجب تعيينها بان يقيد بظهار أو غيره لو كان عليه كفارة تاتل وظهار وأعتق أو صام بنسبة كفارة وقع عن احدهما وان لم يشترط تعيينها في النية بخلاف الصلاة لانهم في معظم نخصالها مازعة الى الغرامات فاكفي فيها بصل النية فان عين فيها وخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة طهار لم تجز والكافر كالمسلم في الاعتاق والاطعام والكسوة الا ان يثمة للتمييز لا للتقريب ويمكن ملكه رقية مؤمنة كان يملكه أو عبد موروثه فيملكه أو يقول لمسلم اعتق عبداً عن كفارتى فيجيبه وأما الصوم فلا يصح منه لتعذر قربته ولا ينتقل عنه الى الاطعام لقدرته عليه بالاسلام واذ لم يملك وهو مظاهر مؤمنة مؤمنة لا يحل له وطء ذلك فيتركه أو يقاله أسلم ثم أعتق وعلم أيضاً انه لا يجب نية الغرض لانها لا تكون الا فرضاً (وهي)

وبذلك علم الخ) أي بالاعتصاف في تصوير النية على ما ذكره وقوله من ذلك أي من المذكور وهو العتق وغيره وعلم منه انه لا يجب تعيينها ولا نية الفرضية فاصل ما استنتج من تصوير النية ثلاث أمور لا تجب اه شخنا (قوله وبذلك علم الخ) أي بهذا التصور بحيث لم يقل بان ينوى الاعتاق مثلاً عند الانحراج اه حل وقوله بشئ من ذلك أي من الاعتاق وما عطف عليه بل له أن يقصد عتق هذا العبد عن الكفارة ثم يعتقه بعد سنة مثلاً فانه يجزئ عنها وان لم يلاحظ عند الاعتاق انه عن الكفارة اه شخنا (قوله لكنه) أي النوى صحيح أي في المجموع وقوله هنا أي في كتاب الكفارة وأما في المنهاج فلم يتعرض لهذه المسئلة اه (قوله في غير الصوم) أما في الصوم فينوى باليحل اه حل (قوله وجب قرنهما بعزل المال) الظاهر ان المراد بعزل المال التعيين كان يقصد ان يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحينئذ لا يجب ان يستحضر عند الاعتاق أو الاطعام كون العتق أو الاطعام مثلاً عن الكفارة اه حل وحينئذ كأنهم أرادوا بالنية هنا مطلق القصد والاف عند تعيين العبد أو غيره للكفارة لا فعل حتى تقترن به النية مع أن حقيقة القصد التي مقترنا بفعله اه (قوله فلو كان عليه كفارة تاتل وظهار الخ) عبارة شرح مر فلو أعتق من عليه كفارة تاتل وظهار رقبته بنسبة كفارة ولم يعين اجزأ عنها أو رقبته كذلك أجزأته عن احدهما مهمته وله صرفه الى احدهما هـ ويتعين فلا يمكن من صرفه الى الاخرى كالأدى من عليه ديون بعضها مهمته فانه تعيين بعضها للداء نعم لو نوى غير ما هي عليه غلط لم يجز وانما صح في نظيره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لماعليه ولا كذلك هنا انتهت (قوله وقع عن احدهما) وينبغي له عدم جواز الوطء حتى يعين كونه عن كفارة الطهار اه عـش (قوله لم تجز) ظاهر حصول العتق مجازاً وهو الذي يظهر ثم رأيت سم على منهج صرح به وعبارته قال الزركشي سبق في الخطأ في تعيين الامام أنه ينبغي ان تلغوية الاقتداء ويبقى أصل الصلاة منفرداً بقياسه هناك تلغوا الاضافة ويقع غير واجب وقرئ بالدرس بهامش نسخة صحيحة مانصه قوله لم تجز اه اي ولا يعتق كافي شرح الروض اه عـش على مر وما نسب بهامش المذكور لشرح الروض غير صحيح فانه لم يذكر فيه عدم العتق بل انما تعرض لعدم الاجزاء فقط ونص عبارته مع المتن فان عين وأخطأ في تعيينه لم يجز لانه نوى غير ما عليه فلا ينصرف الى ما عليه كنظيره في الصلاة والزكاة (قوله والكافر كالمسلم) الاولى تأخير هذا حتى يتم الكلام على الامور المأخوذة من التصور اذ لا علاقة لهذا باحد منها بخصوصه (قوله لقدرته عليه بالاسلام) فان لم يكن فيه قدرة عليه لو أسلم لكونه مريضاً كغير الاطعام ونوى للتمييز اه جـ وقوله واذ لم يملك الخ مقابل لقوله ويمكن ملكه رقبته مؤمنة الخ وقوله لذلك ظاهر العبارة ان المراد بذلك التعليق السابق وهو قوله لقدرته عليه بالاسلام وفيه ان الغرض انه وسر وقادر على الاعتاق فكيف يعزل عدم الحل بقدرته على الصوم بالاسلام ثم رأيت عبارة شرح مر وجـ ونصها فان لم يمكنه شئ من ذلك وهو مظاهره وسر منع من الوطء لقدرته على ملكه بل يملك فيشتره انتهى وقوله فيتركه أي الوطء أي يؤمر بتركه وعبارته من منع من الوطء (قوله وهو مظاهره وسر) ومثله مالو أصر لقدرته على الصوم بالاسلام فيحرم عليه الوطء اه عـش هـ (قوله لانها لا تكون الا فرضاً) فيه انما قد تكون مندوبة وذلك في حق الموطوءة في رمضان خروجه من الخلاف في وجوبها عليها اه شوبري (قوله وهي مخيرة في عين) أي ابتداء فان شاء أعتق وان شاء أطعم وان شاء كسا فان عجز عن هذه الثلاثة صام والا فهي مرتبة انتهاء بمعنى انه لا ينتقل للصوم الا بعد العجز عن الخصال الثلاث اه حل وأقسام الكفارة من حيث هي باعتبار التخيير والترتيب ثلاثة قسم مرتبة ابتداء وانتهاء وهي كفارة جوع وظهار وقتل وتتم وتسم بخير ابتداء وانتهاء وهي كفارة صيد وأذى وقسم بخير ابتداء مرتبة انتهاء وهي كفارة الخنث في اليمين وأنواعها سبعة وقد جعت في قوله

طهارا وقتلا رثوا وتمتع بجاء كما التخيير في الصيد والاذى

ومن حلف بالله بخير ورئين * فذلك سبع ان حقت فبذا

(قوله ومنها) اي اليمين ومرادهم هذا ادخال هذه المذكورات في قوله وهي مخبرة بالخ لانه بحسب الظاهر لا يشملها حيث قال ويستأنى في الايمان وهذه الابواب الثلاثة ليست مذكورة في الايمان فقال وهي وان لم تذكر في الايمان لكنكم امنها بقوله ومنها اي ان حلف بالله وقوله وان لم يكن فيه كفارة غاية في اللعان اي اللعان عين سواء وجبت فيه كفارة لكونه كاذبا لم يجب لكونه صادقا وهذا احسن في فهم كلامه من تخريجه على الضعيف من ان اللعان شهادة لآمين اه شيخنا ومبارة حل قوله ومنها اي الايمان ايلاء ولعان وان لم يكن فيه اي اللعان كفارة بان كان صادقا كما ان فيه الكفارة اذا كان كاذبا وكتب ايضا اي اللعان عين وان لم يجب فيه كفارة لكونه صادقا فاللعان مطالع من افراد اليمين هذا معنى كلام الشارح خلافاً لفهم عن الشارح ان اللعان لا كفارة فيه اذا كان كاذبا فيكون مبنياً على ضعف وهو القائل بان اللعان ليس بمنابل شهادة فلا كفارة على الكاذب لان من لم يجب الكفارة على الكاذب يقول بانه شهادة لآمين تأمل انتهت (قوله ولعان) المراد يكون كلمات اللعان ايماناً ان حكمها حكم الايمان من حيث لزوم الكفارة فيها عند الكذب فلا ينافي انما في الاصل ليست ايماناً اه ع ش في كتاب اللعان (قوله وان لم يكن فيه كفارة) الظاهر وجوبها في اللعان على الكاذب فيه وهل تعدد بتعدد الفاظه او يجب كفارة واحدة الراجح التعدد كما في الانوار وان جرى في شرح البهجة على وجوب كفارة واحدة اه شورى (قوله ونحوها) اي نحوها لجموعها لان القتل له فصلان اه وعبارة حل قوله ثلاثة فيه ان كفارة القتل ليس لها اتصال ثلاثة اذ ليس فيها اطعام وهذا دفعه بقوله على ما ينبت بقوله الخ اه (قوله مؤمنة) اي ولو بتبعية لاصل اودار اوساب اه شرح هر وحمل اشتراط هذه الشروط في الاعتناق عن الكفارة كما هو السباق اما الاعتناق تطوعاً او عن نذر فيكتفي فيه بالاعنى والزمن وغيرهما اه ع ش على مدر بنوع تصرف (قوله وألحق بها غيرها) اي ألحق بكفارة القتل من حيث اشتراط الايمان غيرها ونحوه فردان فقوله سببها اي سبب الملق به وهو القتل وسبب الحق وهو كالجناح والظهار و مرادهم بحرمه السبب عدم الاذن فيه لان الملق به القتل الخطأ ولا حرمه فيه لعدم الاذن وقوله او حاد اي بناء على ان حل المطلق على المقيد ليس من باب القياس فلا يحتاج لجامع وأما على الآخر وهو انه من باب القياس فيستكره هذا مع قوله قياساً والقولان محكيان في الاصول اه شيخنا (قوله بجامع حرمه سببها) اي في ذاته فلا ينافي ان آية القتل وارد في القتل الخطأ ولا حرمه فيه على الخطي قاله الشيخ في شرح الورقات وبسطه بما ينبغي مراجعته اه شورى وعبارة حج بجامع عدم الاذن في السبب (قوله او حاد المطلق الخ) فعلى هذا اشتراط الايمان في كفارة الظهار والجناح ثابت بالنص ومعنى حل المطلق على المقيد الحكم بان المراد من المطلق ذلك المقيد بان يقيد بقيد (قوله لم يجز عنها) اي ويعتق بوجود الاعطاء منه أو من زيد عنه كما جاز في ع ش عن سم وعبارته قوله لم يجز عنها مفهومه وقوعه تطوعاً وعبارة شرح الارشاد لشيخنا وقع عنه تطوعاً هم انتهت (قوله وبلا عيب الخ) يتجه اعتبار السلامة عند الاداء لا الوجوب حتى لو كان معيباً عند الوجوب بواحدة بعد ذلك في الظهار وقد صار سلباً اجراً نعم ان جعل عتقه بان أعته قبل العود في الظهار فلا يعد اعتبار سلامته عند الوجوب ايضاً نعم ان مات قبل الوجوب باتباع الاجزاء كالومات المجل في الزكاة قبل الحول فليراجع اه هر اه شورى (قوله بجل يعمل) تفسير للعيب هنا واعتبر العيب هنا بما ذكر في الانحية بما ينقص النكاح بما يخل بالجماع وفي البيع والزكاة بما يخل بالمال نظراً في كل باب لا يلق به وتقدم في البيع زيادة على هذا فراجع اه قل على الجلال (قوله لان المقصود من اعتناق الرقيق الخ) فيه ان هذا التعليل يقتضي ان المعيب عيباً يخل بالعمل لا يجوز اعتناقه تبرعاً ان ع ش صرح بان العبد الزمن يجوز اعتناقه تبرعاً كما تقدم ويمكن ان يراد في التعليل مع كونه في مقابلة شيء صدر منه اه شيخنا (قوله كلا) اي قبلاً على نفسه ان لم يكن له منفق أو غيره

ومنها ايلاء ولعان وان لم يكن فيه كفارة ونذر لجاح كما هي معروفة في محالها (ومرئبة في ظهار وجماع) في شهر رمضان (وقتل ونحوها) اي كفارة الثلاثة ثلاث اعتناق ثم صوم ثم اطعام على ما ينبت بقوله (اعتناق رقبته مؤمنة) فلا تجزى كفرة قال تعالى في كفارة القتل فحسب زرقبة مؤمنة وألحق بها غيرها قياساً عليها بجامع حرمة سببها من القتل والجماع في رمضان والظهار أو حاد المطلق على المقيد كما في حل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم (بلا عوض) فان كان بعوض كالتحرر عن كفارة ان أعطيتني أو أعطيتني زيد كذا لم يجز عنها لانه لم يجرّد الاعتناق لها بل ضم اليها قصد العوض (و) بلا عيب يخل بعمل (انحلالاً بيناً لان المقصود من اعتناق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار من العبادات وغيرها وذلك انما يحصل بقدرته على القيام بكفايته والا صار كلاً على نفسه أو غيره

ان كُنْ له منفق وفي المصباح اسكن بالفتح النفل والكل العيال وكل الرجل من باب ضرب صار كذلك والكل
 اليتيم والكل الذي لا ولد له ولا والد وفي المختار وعيال الرجل من يعوله وواحد العيال عيل مثل جيد (قوله فيجزئ
 صغير) أي وان لم يساو عشرة دية امه بناء على ظاهر السلامة في بطش قدميه ورجليه وسماع أذنيه فان بان
 خلاف ذلك تبين عدم اجزائه اهـ حل (قوله فيجزئ صغير الخ) تفريع على منطوق قوله وبلا عيب يخل بعمل
 وذ كره صوراً ثمانية وقوله لارجل الخ معطوف على التفريع لكنه تفريع على مفهوم ما ذكره كره
 صوراً سبعة وقوله ويجزئ معلق بصفة الخ رجوع لتفريع على المنطوق فهو معطوف عليه وذ كره صوراً
 ثلاثة وقوله لاجل العلق المعلق الخ رجوع لتفريع على المفهوم وذ كره صورتين (قوله فيجزئ صغير الخ)
 ويسن بالغ خروجاً من خلاف اجابته اهـ شرح مر (قوله لا طلاق الاية) فيه ان الاية لم تقيد بعدم
 العوض وبه عدم عيب يخل بالعمل فهلا عسكت بالاطلاق بالنسبة اليهما ايضا وقلتم باجزائه مع العوض والعيب
 تنامل ويجاب بان التقييد بهما علم من السنة تامل (قوله حيث لا يجزئ فيه الصغير) أي غير المبرأ فاعتبروا
 في الفرة ان يكون مبرأ وازيادة على ذلك ان يكون يساوي عشرة دية امه اهـ حل (قوله لانها حق آدمي) أي
 فهي عوض فحيط لها اهـ حل (قوله وأقرع اعرج) باسقاط حرف العطف ليعلم انه اذا كان فيه أحدهما
 يجزئ بالاولي اهـ زى (قوله يمكنه تابع مشي) أي من غير مشقة لا تحتل عادة اهـ حل (قوله وأعور) لم
 يسقط الواو فيه كالذي قبله لانه حكم اسقاطها في الاصل عن خطاؤه ولعله لا يفيد اجزاء من نصف باحدها
 بالاولي فينبغي فيها دون غيرها والافجزئ من اتصف بجميع الصفات كما أفصح عنه في الامداد اهـ شوري
 (قوله لم يصف عوره بصر عينه الساجية) وقرر شيخنا اجزاء من يصرنها راولا يصر ليلالا كقضاء باصاها وقت
 العمل وهو يفيد أنه لو كان وقت عمله لايل لايجزئ بناء على ان المنقور اليه في ذلك ما هو وقت العمل بالعدل
 حرر ثم رأيت = ذكر ان من يصره فتادون وقت يأتي فيه ما يأتي في الجنون وذ كر عن بحث الاذرع
 ان الجنون الذي يقو ويجن لا بد ان تكون اذنته ارا والالم يجزئ لان غالب الكسب انما يتيسر نهرا قال
 ويؤخذ منه انه لو تيسر ليلالا أجراً اهـ خر رحاى (قوله ضعف يخل بالعمل) في المصباح الضعف بفتح الضاد
 في اللغة تقيمه وبضمه في لغة قريش خلاف القوة والحكمة المضمومة مصدر ضعف مثل قرب قربا والمفتوح مصدر
 ضعف من باب قتل ومنهم من يجعل المفتوح في الرأي والمضموم في الجسد وهو ضعيف اهـ فقول الشارح لم
 يصف ان قرئ بفتح أوله وضم ثابته كان ضعفا بالفتح مصدرانه وان قرئ بضمه وكسر ثابته كان ضعفا بالفتح
 أو الضم اسم مصدره فكلام الشوري هنا غير متعين اهـ (قوله وأصم وأخرس) فان اجتمعا أجراً لان
 من لازم الخرس الاصم ومن ولد أخرس بشرط اسلامه تبعاً وبشارته المفهومة وان لم يصل خلافاً
 لمن اشترط صلاته اهـ حل (قوله وفادانفه وأذنيه) أي وفادانسانه ومحبوب وعين ورتقاء وقرناه ومجذوم
 وأبرص وضعيف بطش ومن لا يحسن صفة وفاسق وولد زنا وأحمق وهو من يضع الشيء في غير محله مع علمه
 بقبحه اهـ شرح مر (قوله لان فقد ذلك) أي جميع ما ذكره ولو اجتمع جميع ما ذكر في شخص فانه
 يجزئ خلافاً لما ذكره كلام المصنف وان كان موافقاً في ذلك للميرى وقرر شيخنا (قوله لانحلال كل من
 الصفات المذكورة بالعمل) ولو فرض ان من ذكر تسرله عمل السليم لان ما صرحوا بعدم اجزائه لعدم قدرته
 لا ينظر فيه لقدرته على العمل فنظر المأهور الغالب فلو قدر الاعمى على صنعة تكفيه لايجزئ اهـ حل (قوله
 وعلم بذلك) أي بقوله بلا عيب يخل بعمل مع قوله لا قدر رجل أو خنصر الخ (قوله انه لايجزئ زمن) أي
 مبتلى بآفة تمنعه من العمل وفي المختار والزمان آفة في الحيوان ورجل زمن أي مبتلى بين الزمان وقدر زمن من باب
 سلم وعليه فالزمانة تشمل نحو العرج الشديد اهـ ع ش على مر (قوله وفادانملة من غير الاجهام) نعم
 الاوجه ان غير الاجهام لو فقد دانتك العليا قطع انملة منه لانه حيثئذ كالاجهام اهـ شرح مر (قوله من

(فيجزئ صغير) ولو ابن يوم
 لا طلاق الاية ولانه برجي
 كبره فهو كالمريض برجي
 برؤه وفارق العشرة حيث
 لا يجزئ فيها الصغار لانها
 حق آدمي ولان عشرة الشيء
 خياره (وأقرع أعرج يمكنه
 تباع مشي) بان يكون عرجه
 غير شديد (وأعور) لم يضعف
 هوره بصر عينه السليمة
 ضعفاً يخل بالعمل (وأصم)
 وأخرس يفهم الإشارة وتفهم
 عنه (وأخشم وفادانفه
 وأذنيه وأصابع رجليه) لان
 فقد ذلك لا يخل بالعمل
 بخلاف فاقد أصابع يديه
 (لا) فاقد (رجل أو خنصر
 وبصر من يده أو أظفاريه من
 كل منهما) وهذا من زيادتي
 (أو) فاقد اظفاريه (من أصبع
 غيرهما أو) فاقد (انملة
 اجهام) لانحلال كل من
 الصفات المذكورة بانعمل
 وعلم بذلك انه لايجزئ زمن
 ولا فاقد يد ولا فاقد أصابعها
 ولا فاقد أصبع من اجهام
 وسبابة ووسطى وانه يجزئ
 فاقد خنصر من يده وبصر من
 الاخرى وفاقد انملة من غير
 الاجهام فلو فقدت انملة العليا
 من

الاصابع الاربع اجزاء ولا يجزئ الجنين وان انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لانه لا يعطى حكم الحي (ولا مريض لا يرجى) برؤه (ولم يبرأ) كذا سل وهو مبخلاف من يرجى برؤه ومن لا يرجى برؤه اذا برئ أما في الاولى فلو جرد الرجاء ٤١٧ عند الاعتاق وأما في الثانية فلان المنع كان

بناء على ظن وقد بان بخلافه
بخلاف ما لو اعتق أعمى
فابصر فانه لا يجزئ والفرق
تحقق اليأس في العمى وعود
البصر نعمة جديدة بخلاف
المريض (ولا يجنون) افاقته
أقل من جنونه تغليباً لاكثر
بخلاف مجنون افاقته أكثر
واستوى فيه الامران فيجزئ
(ويجزئ مطلق) عتقه
(بصفة) كد بريان فيجزئ
عتقه بنية الكفارة أو بعلقه
كذلك بصفة أخرى وتوجد
قبيل الاولى وذلك لنفوذ
أصرفه فيه كماله كان غير معلق
عتقه بصفة بشرط كونه
عند التعليق بصفة الاجزاء
فلو قال لعبد الكافر اذا
اسلم فانت حر عن كفارتى
فاسلم لم يجز (ونصفارقيين)
اعتقهما من كفارته
و(بأقربهما) أو باقى أحدهما
كما استظهره الزركشي وغيره
(حر) ميسرا كان المعتق أو
موسرا (أو) رقيقاً لكن
(سرى) اليه العتق بان كان
الباقى له أو لغيره وهو موسر
بخلاف ما اذا كان معسرا
والفرق انه حصل مقصود
العتق من التخلص من الرقيق
الاول دون الثاني وهذه من
زيادتي (ورقيقاه) اذا اعتقهما
(عن كفارتيه) سواء أصرح

الاصابع الاربع) أى غير الابهام وقوله أجزأ أى لان اذ لم يصدق عليها انما ليست اغلها ابهام اه
حل (قوله وان انفصل لدون ستة أشهر الخ) أى ولا يقال يجزئ لانه كان موجوداً عند الاعتاق (قوله لانه
لا يعطى حكم الحي الخ) عبارة تشرح مر لانه وان أعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحي انتهت أى لانه
لا يتصف بالسلامة الا بعد كمال انفصاله اه ع ش عليه (قوله ولا مريض الخ) معطوف على المقدر في قوله
لا رجـل اه (قوله أو هرم) أى عاجز عن الكسب فلوزال بحزبه تبين اجزأه اه ع ش وفي شرح مر
مانه وهو هرم لا يحسن صنعة مع الهرم تكفيه فان كان يحسنها فيجزئ وهو ظاهر بخلاف ما لو قدر نحو والاعمى
على صنعة تكفيه فانه لا يجزئ كما هو ظاهر كلامهم اه (قوله ومن لا يرجى برؤه اذا برئ) أى بعد اعتاقه
في تبين اجزأه وينبغي اجزاء المغيب اذ زال العيب بعد اعتاقه أو مات من يرجى برؤه بعد اعتاقه لاحتمال ان
موته بمرض آخر فالج بل لو تحقق موته بذلك المرض أجزأ في الاصح نظراً للعالم وهو الحيا من ذلك
المرض اه حل (قوله فلو جرد الرجاء عند الاعتاق) مقتضاه انه لو صار المريض بعد عتقه غير مرجو البرء
لا يضر اه حل (قوله بخلاف ما لو اعتق أعمى فابصر الخ) وحيث قد نفيشكل بقواهم ولو ذهب بصير بجناية
فأخذت دينه ثم عاد استردت لان العسمى الحق لا يزول لان عوده يدل على انه لم يكن زائلاً وكونه نعمة جديدة
يدل على انه كان زائلاً وعاد خيراً للعامة ثم رأيت عن شيخنا ان ما في الجنايات محمول على ما اذا لم يتحقق زواله
بخبره معصوم وما هنا محمول على ما اذا تحقق زواله بخبره معصوم كالسيد عيسى صلوات الله وسلامه عليه وعلى نبينا
وعلى سائر الانبياء فالبايان على حد سواء أو ما هنا محمول على ما اذا كان العسمى خلة فلا ينافي ذلك لانه في
العمى بجناية لكن قرر بعض شيوخنا ان المدار على تحقق اليأس وعدمه لافرق بين الحادث والخلق حرر
هذا وقد يفرق بان البرء من المرض الذي لا يرجى برؤه أكثر من عود البصر اه حل (قوله بخلاف مجنون
افاقته أكثر واستوى فيه الامران الخ) أى والافاقته في النهار والالام يجزئ كما يحتمل الاذرى لان غالب الكسب
انما يتيسر ثم ساروا يؤخذ منه انه لو كان متيسراً لاجزاء وان من يبصر وقتادون وقت كالمجنون في تفصيله
المذكور وهو متجه وبقاء نحو خيل بعد الافاقته يمنع العتق في حكم المجنون اه شرح مر (قوله أو بعلقه
كذلك) أى بنية الكفارة (قوله عند التعليق) أى وعند الوقوع أيضاً (قوله أو باقى أحدهما) أى
وباقى الآخر مملولاً أو لغيره سواء كان موسراً أو لا (قوله بان كان الباقي له) موسراً كان أو معسراً وقوله
أو لغيره وهو موسر وحيث لا يحتاج الى نسبة ان يكون ماسرى له العتق عن الكفارة لان المعتق عن الكفارة
انما هو النصفان غاية الامر انه يشترط تخليص باقيهما أو باقى أحدهما من الرق وجمادات علم ما في قول ج
كشيخنا أما الموسر ولو باقى أحدها فيجزئ ان نوى عتق الكل عنها لانه ليساره كأنه باشر عتق الجميع اه لما
علمت ان جميع العبد المذكور ليس معتوقاً عن الكفارة بل نصفه الذى اعتقه تأمل ومنه يؤخذ انه لو كان
عبد واحد وأعتق نصفه وسرى الى الباقي لا بد ان ينوى ما يسرى اليه العتق عن الكفارة اه حل (قوله
والفرق) أى بين حالة يساره حيث يجزئ وحالة اعساره حيث لا يجزئ اه شيخنا (قوله ويقع العتق
مشقة في الاولى الخ) ينبى على وقوعه مشقة صالته لو ظهر أحدهما معيلاً لم يجز واحد منهما ماعن الكفارة
ولكنهما يعتقان مجتاً اه شرح مر وع ش عليه بخلاف ظهور أحدهما معيلاً ما اذا وقع غير
منقص فانه يبطل عتقه فقط ويصح عتق الآخر عن أحد الكفارتين ويعينها المكفر اه شيخنا وبعبارة
أخرى قوله سواء أصرح بالتشخيص أم أطلق ينبى على هذا انه ان بان أحدهما معيلاً أو مستحقاً لا يجزئ

(٥٢ - سجل منهج بع) بالتشخيص كأن قال عن كل من الكفارتين نصفاً ونصفاً وهو ما اقتصر عليه الاصل ام أطلق كما صرح
به الامام ويقع العتق مشقة في الاولى وغير مشقة في الثانية وذلك لحصول المقصود من اعتاق الرقيقين عن الكفارتين بذلك (لا جعل العتق
المعلق كفارة)

واحد منهما في الاول ويجزى الباقي ان كل مملوك له بلا عيب عن احدي الكفارتين والتعيين له اه (قوله
 عند وجود الصفة) ليس طرفا للعل لان الجعل من الاك لا عند الصفة فله طرف لقوله كفارة اه شيخنا
 (قوله ان دخلتها) هذا في اتحاد الصفة المعلق عليها فلو اختلفت كان قال لريقه ان دخلت الدار فانت حر ثم قال
 له ان دخلت المسجد فانت حر عن كفارتين فدخل المسجد ولا عتق عن الكفارة اه مر اه سم اه ع ش
 (قوله ولا مستحق عتق) أي استحقا فاذن لا يمكن المعتقد دفعه كما يفهم من لفظ الاستحقاق اذ المتبادر منه
 الذاتي فينتد تغير هذا ما مر في قوله ويجزى معلق بصفة لان المعلق بصفة يجوز التصرف فيه ويجزى
 مرهون وجان ان نفسا تعتقهما بان كان المعتقد موسرا وله آبق ونصوب ولولم يقدر على انتزاعه من غاصبه ان
 علمت حياته ما ولو بعد الامتاق والام بجزاعتها ما يعلم منه عدم اجزاء من انقطاع خبره أي لا لحوف الطريق
 كافي الكفاية لان الوجوب يمتنع والمسقط مشكوك فيه بخلاف الفطرة يجب احتياطا وتجزى حامل
 وان استثنى حملها وتبعها في العتق ويطل الاستثناء في صورته ويسقط الفرض ولا يجزى موصى بعتقه
 ولا مستاجر اه شرح مر وقوله أي لا لحوف الطريق ألهم ان من انقطع عنه بده لحوف الطريق يجزى
 وهو ظاهر ان تبين حياته حال العتق والافتقار من المصوب والآبق عدم الاجزاء اه وقوله وتبعها في
 العتق أي ولا يكون عن الكفارة حتى لو انفصل ميتا عند عتق الام عن الكفارة اه وقوله ولا مستاجر
 ظاهره ان قصر المدة وفيه بعد ويؤيده ما مر فيمن تقطع جنونه وغلبت افاقته حيث يجزى اعتاقه بجنونا
 اكنفاء بحصول الافاق بعد وكذا امر بجزى بوجه حيث نفذ اعتاقه عن الكفارة مع عدم تاني العمل منه
 حال المرض اه ع ش عليه (قوله لان عتقه مستحق بالايلا والكتابة) من المعلوم ان عتق أم الولد المستحق
 بالايلا وانما هو بعد موت السيد وان عتق المكاتب المستحق بالكتابة انما هو باداء النجوم وقوله دون الكفارة
 ظاهره انما هو اذ جعل العتق الذي يحصل بموت السيد وباداء النجوم عن الكفارة وبقي ما لو تجزى قبل الموت وقبل
 الاداء عن الكفارة وحكمه انه لا يجزى منها أيضا وان نفذ العتق وبإدارته لا في هذه الصورة كما لا يخفى (قوله
 حكم الاعتاق عن الكفارة) وهو عدم الاجزاء (قوله ثم استطرادوا ذكر حكمه في غيرها) أي ذكر حكم
 الاعتاق بعوض في غير الكفارة ومعلوم ان الاستطراد ذكر الشيء في غير محله المناسبة تقتضيه ومحل هذا
 الحكم هو كتاب العتق (قوله في ذلك) أي الاستطراد (قوله واعتاق بمال كخلع) ولو قال لغيره اطعم
 سنين مسكينا كل مسكين مدام حنطة عن كفارتين ونواها بقلبه ففعل اجزاء في الاصح ولا يختص بالجلس
 والكسوة كالاطعام قاله الخوارزمي اه شرح مر ولما دفع بدل ما أخرجه ما لم يقصد التبرع اه قل
 على الجلال وقوله ولا يختص بالجلس هذا قد يشكل بما مر من عدم عتقه عن الطالب فيما لو قال اعنى
 بذلك على كذا فلم يجبه فور الان يقال ان الاطعام يشبهه الاباحة فاعتق فيه عدم الفورية والاعتاق عن
 الغير يستدعي حصول الولاء فاعتبرت فيه شروط البيع لم يكن المالك فيه اه وقوله والكسوة كالاطعام
 هذا انما افلأ قدمه في أول البيع من ان البيع الضمني لا يأتي في غير الاعتاق وبإدارته ثم وهل يأتي أي
 البيع الضمني في غير العتق كصدق بدارك على ألف بجامع ان كالاتبة أو يفرق وميل كلامهم الى
 الثاني أكثر اه وقد يجب بما مر ان الاطعام كالاباحة اه ع ش عليه (قوله يشوبها تعليق) أي
 فلا سيد الرجوع قبل قبول المستدعي نظرا للمعاوضة وقوله يشوبها جعالة أي فالاستدعي الرجوع قبل
 جواب السيد بنظر الجهة الجملة والمعاوضة مع اه شيخنا مثال الشئ الاول ما ذكره قل على الجلال
 بقوله فلو قال لاجني اعنى عتق عتق من كفارتين بالف عليك قبل مع العتق لان الكفارة ويلزم الملتزم الحر
 العوض ويقع العتق منه كما يأتي اه وأمثال الشئ الثاني هو ما ذكره الحنفية بقوله فلو قال اعنى أم
 وذلك الخ (قوله فلو قال اعنى أم وذلك أو بذلك بكذا الخ) ولا تشترط المبالغة في العوض فلو قال على خمر أو

هنا وجود الصفة كان يقول
 لريقه ان دخلت الدار فانت
 حر ثم يقول ثانيا ان دخلتها
 فانت حر عن كفارتين ثم يدخلها
 فلا يجزى عن كفارته لانه
 مستحق العتق بالتعليق الاول
 فيقع عنه (ولا مستحق عتق)
 فلا تجزى أمه ولو لا صحيح كناية
 لان عتقه مستحق بالايلا
 والكتابة فيقع عنه مادون
 الكفارة بخلاف فاسد الكتابة
 فيجزى عتقه عن الكفارة ولا
 من يعتق عليه بملكه بان
 يكون أصلا أو فرعا ولو ملكه
 بنية كفارة لم يجز لانه عتقه
 مستحق بجهة القرابة فلا
 ينصرف عنها الى الكفارة
 ولا مشترى بشرط العتق
 لان عتقه مستحق بالشرط ولو
 ذكر واحدكم الاعتاق عن
 الكفارة بعوض ثم استطرادوا
 ذكر حكمه في غيرها
 تبعهم كالامل في ذلك
 فقلت (واعتاق بمال كخلع)
 أي فهو من جانب المالك
 معاوضة بشوبها تعليق ومن
 جانب المستدعي معاوضة
 تشوبها جعالة (فلو قال لغيره
 اعنى أم وذلك أو بذلك)

نحوه نفذ ولزمه قيمة العبد ولو ظهر به عيب بعد عتقه لم يبطل بل يرجع المستدعي للعتق بارشه فان كان العيب يمنع اجزائه في الكفارة لم تسقط به اه شرح مر (قوله ولو مع قوله عنك) المطوى صورة الاطلاق فقط بدليل ما بعده (قوله فاعتق) أي فوراً وعبارته شرح مر ويجب الجواب فوراً والاعتق على المالك مجاناً اه وهو شامل لخواص عتق عبدك على ألف فاجابه لا على الفور وهو ظاهر وانما عتقت عبدى على ألف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع اه سم على ج اقول القياس في الثانية عدم الاعتاق لان المانع ليس من جهة المالك فلم يعتد بما فعله اه ع ش عليه (قوله أو قال أعتقه عنى بكذا) فان قال أعتقه عنى مجازاً لم يلزمه شيء فان مكنا عن العوض ولزمه قيمته على الاصح ان صرح عن كفارتى أو عنى وكان عليه عتق ولم يقصد المعتق العتق عن نفسه كقوله قال له اقض ديني والا فلا نم لو قال ذلك لكانت بعضه عتق عنه بالعوض ولا يجزئه عنها لانه يملكه استحق العتق بالقرابة اه شرح مر (قوله ففعل) أي قال أعتقه عنك بذلك أو أعتقه بذلك فان سكنت عن ذلك فقال بعضه شايخنا عتق عن الطالب ولزمه قيمته فان نوى المعتق نفسه أو قال أعتقه عنى عتق عن السيد ولا شيء فان قال عن كفارتى وقع عنها لانه رد لسكالم الطالب وان قال أعتقه عنك مجازاً عتق عن الطالب ولا شيء اه قل على الجلال (قوله ففعل) قال الزركشى انه لا يشترط في الجواب ذكر عنك ولا بكذا بل يكفي أن يقول أعتقه ولكن لو زعم في هذه انه اراد عن نفسه قال الامام فالذى اراد القبول اه ولو كان هذا العبد ممن يعتق على السائل قال القاضي فلا يعتق عن السائل للزوم الدور (فائدة) قال لغيره اطمح ستمين مسكيناً ستمين مداعن ككفارتى ان نوى الكفارة بقلبه ففعل اجزأ على الاصح ولا يختص بالمجاس وكذا الكسوة اه وعبارة الزركشى هذا اذا لم يكن الطالب ممن يعتق عليه العبد فان كان لم يعتق على الطالب لانه لو كان أجنبياً منه كنا نلزمه العبد ثم نجعل المنقول نائباً عنه في الاعتاق وهاهنا يحتاج الى تقدم المالك عن الاعتاق والمالك يوجب العتق والتوكيل بعده بالاعتاق لا يصح فيصير دوراً قاله القاضي حسين في فتاويه اه اقول في كونه دوراً شيئاً ولعل الظاهر ان يعمل بأن الاعتاق يتوقف على تقدم ملكه وتقدم ملكه ينشأ في اعتاقه عنه لا يستلزمه لعنته عنه بنفس المالك فلا يتصور اعتاقه بعده عنه فقد توقف اعتاقه عنه على ما ينشأ فيه فليستأمل اه سم (قوله ملكه الطالب به) أي بكذا ان كان ماله كاله والا فان كان مفصلاً فله قيمة العبد كالخام ولا فرق في نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستأجراً أو مفصلاً لا يقدّر على اتزاعه لان البيع والبيع الضمني وبغيره فله مال لا يفتقر الى المستقل اه شرح مر وعبارة حل قوله لنضمن ذلك البيع والبيع الضمني ليس بيعاً حقيقة لانه من الاعتاق بعوض وقد ذكر المصنف انه ليس بمأوضة محضة بل فيها شائبة تعليق وعلى هذا لا يضر تعلية ولا توقيته وانه لو كان العوض فاسداً كخمر وجبت القيمة (قوله لنضمن ذلك البيع) أي بقرينة نفذ كالعوض ويقع عن كفارته ان كانت ونواها كما تقدم ولو لم يذ كر العوض فان قال عن كفارتى وقع عنها ولزمه قيمته والاعتاق عنه ولا شيء عليه لانه هبة كذا قاله بعضهم والوجه عدم العوض في التي قبلاها أيضاً لانه هبة ووقعه عن الكفارة لا ينشأ فيها تأمل اه قل على الجلال (قوله فاعتق عنه بعد ملكه) أي ويجزئه عن كفارة عليه نواها اه شرح مر (قوله اما لو قال اعتق أم وليك الخ) محترز قوله أو أعتقه أي عبدك (قوله وانما يلزم الاعتاق من الملتحق بالخ) ويأتى في نحو آله محترف وخيل جندى وكتب فقيه مامر في قسم الصدقات كما قاله الاذرى وغيره اه شرح مر (قوله عن الكفارة) أي ولو كفارة البين أو الاذى في الحج على الراجح وتقييد بعضهم بالمرتبة لكونها محل الكلام اه قل على الجلال (قوله من الملتحق بها) أي من الاحرار فلبعض لا يعتق عن كفارة ولا غيرها لانه ليس أهلاً للولاء ويؤخذ من التعليق ما قاله البلقيني من انه يصح اعتاقه عن كفارته فيما لو قال له مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فنصبي منك حرق قبل اعتاقك أو معه اه شربى (قوله أو عنى) أي ما يساويه من نقد

ولو مع قوله عنك (بكذا فاعتق)
أي فوراً (نفذ) الاعتاق
(به) لا لزومه اياه وكان
ذلك اقتداء من المستدعي
كاختلاع الاجنبى (أو) قال
(أعتقه) أي عبدك (عنى
بكذا ففعل ملكه الطالب به
ثم عتق عنه) لنضمن ذلك
البيع لتوقف العتق على
المالك فكأنه قال بعينه بكذا
وأعتقه عنى وقد أجابه فيعتق
عنه بعد ملكه اما لو قال
أعتق أم وليك عنى بكذا ففعل
فان الاعتاق ينفذ عن السيد
لا عن الطالب ولا عوض
(وانما يلزم الاعتاق) عن
الكفارة (من الملتحق بها أو
عنه

فاضلاع كفاية بموئيه) من نفسه وغيره نفقة وكسوة ٤٢٠ وسكنى ونحوها اذا لاحت به بصرف ذلك الى الكفارة ضرر شديد وانما يفوته نوع

رفاهية قال الرافعي وسكنوا
عن تقدير مدة ذلك ويجوز
ان تقدر بالعمر الغالب وان
تقدر بسنة وصوب في الروضة
منهما الثاني وقضية ذلك انه
لا تنقل فيه اعم ان منقول
الجهور الاول وجزم البغوي
في فتاويه بالان على قياس
ما صنع في الزكاة اما من لا يملك
ذلك لمن ملك رقيقا هو محتاج
الى خدمته لمرض أو كبر أو
ضخامة ماله من خدمة
نفسه أو منصب يأتي ان يخدم
نفسه فهو في حقه كالعدوم
(فلا يلزمه بيع ضيعة) أي
مقار (ورأس مال) لتجارة
(وما شية لا يفضل دخلها)
من غلة الضيعة ورجح مال
التجارة وفوائد المشية من
تتاج أو غيره (عن تلك) أي
كفاية بموئيه لتحصيل رقيق
يعتقه لحاجته اليها بل يعدل
الى الصوم فان فضل دخلها
عن تلك لزمه بيعها وذكروا
الماشية من زيادتي (ولا)
بيع (مسكن ورقيق فليس
الفهما) لعسر مفارقة المؤلف
ونفاستهما بان يجذب من
المسكن مسكنا كفيه ورققا
يعتقه ويمن الرقيق رقيقا
يخدمه ورققا يعتقه فان لم
يالفهما وجب بيعهما لتحصيل
صديعتيه (ولا) يلزمه (سراء
بغين) كانو جذر رقيقا لا يبيع
ماله الا باكثر من ثمن مثله

أو عرض اه شرح مر (قوله فاضلاع كفاية بموئيه) نعت لكل من الرقيق والتمن وانما أفرد الضمير لان
العطف بأو وذكر الشارح محترزه في الرقيق بقوله اما من لا يملك ذلك الخ وذكروا المتن محترزه في الثمن بقوله
فلا يلزمه بيع ضيعة الخ فهو تقرير على مفهوم الشرط (قوله بموئيه) أي الواجب عليه موئيتهم فخرجهم من
مؤمنهم مرواة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اه ع ش على مر (قوله ويجوز ان يقدر
بالعمر الغالب) أي بما بقي منه فان استوفاه قدر بسنة وقوله مع ان منقول الجهور الاول معتد وقوله وجزم
البغوي الخ ضعيف اه حل (قوله وقضية ذلك) أي كلام الرافعي حيث قال وسكنوا عن تقدير مدة ذلك
اه (قوله على قياس ما صنع في الزكاة) أي حيث قال فيها ان الفقه يبيع منها كفاية سنة والمعتمد انه يعطى
منها كفاية العمر الغالب كما تقدم (قوله فلا يلزمه بيع ضيعة الخ) ومن له أجره يزيد على قدر كفايته لا يلزمه
التأخير لجمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان أمكنه جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل
الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء كما سيأتي اه شرح مر (قوله بيع ضيعة) هي ما يستغله الانسان
من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها سميت بذلك لان الانسان يبيع بتركها اه قل على الجلال وفي المصباح
الضيعة العقار والجمع ضياع مثل كلبه وكلاب (قوله لا يفضل دخلها عن تلك) أي بحيث لو باعها صار مسكينا
اه شرح مر وقوله لزمه بيعها طاهر انه يبيعها بتمامها لا ما فضل فقط وعبارة شرح مر واما ما فضل أو بعضه
فيباع قطعا اه أي اذا كان بقي بقية العبد اه رشدي وفي قل على الجلال فان فضل لزمه بيع
الفاضل ان كفي بثن رقة والا فلا يلزمه أيضا ولو كفي الفاضل لكن لم يجز من يشتره وحده لم يلزمه بيع جميعها
الا ان كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب فراجع اه وقول شيخنا المراد بالفضل ان يكون لو أجز ذلك أو أجز
فيه سنة حصل له ما يكفي العمر الغالب غير واضح فتأمل اه (قوله لتحصيل رقيق) علة لا يبيع المنقذ لزمه
وقوله لحاجته علة لثني لزوم (قوله نفسين الفهما) نعم لو اتسع المؤلف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل به
رقة لزمه تحصيلها لانه لا يفارقه واحتياجه الامة لا وطء كهولته دمة وبغاف ما هنا ما مر في الحج من لزوم بيع
المؤلف بأن الحج لا بدله ولا اعتاق بدل وما مر في المفلس من عدم توقيف خادم ومسكن له بأن لا كفارة بدلا كما
مر وبأن حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حق الآدمي اه شرح مر (قوله الفهما) ومعنى
الفهما أن يكونا بحيث يشق عليه مفارقتهما مشقة لا تختل علة فلو اتسع المسكن المؤلف بحيث يكفيه بعضه
وباقيه يحصل رقة لزمه تحصيلها اه حل (قوله ولا شراء بغين) طاهر وان لم يكن فاحشا فليست نظر قال
الزركشي وفي معناه ما اذا وجد جارية نفيسة تباع بالوف وهي قيمة مثلها ولكنها خارجة عن العادة اه بر
اه سم (قوله ولا يعدل الى الصوم) وكذا لو غلب ماله ولو فوق مسافة القصر فكيف الصبر الى وصوله أيضا
ولا تنظر الى ضرره بفوات التمتع مدة الصبر لانه الذي ورط نفسه فيه اه شرح مر (قوله بل عليه الصبر)
خواف ذلك في المحصر يجد الثمن ولا يجد الهدى فانه يصوم للضرر بالخصر مع ان الضرر موجود هنا أيضا
لكن الفارق ان السبب في التحال ليس من فعله بخلاف أسباب الكفارة فانها من فعله المحرم غالبا سم (قوله
فان عجز وقت اداء) مقابل قوله اعتاق رقة وقوله أو شرعا بأن كان عند رقيق معيب أو محتاج لخدمته وليس
المراد انه عجز شرعا لكونه يباع باكثر من ثمن مثله لانه في هذه الحالة لا ينتقل للصوم بل يصير كقدمه قريبا (قوله فان
عجز وقت اداء) أي وقت ارادة اداء وليس من العجز غيابه ماله بحيث صار يحصل له أخذ الزكاة بحيث صار
يجوز لزومه فحسب نكاحه فلا يكفر بالصوم ولو زاد انتظاره على شهرين لانه يتمكن من الأخذ في أسباب
احضاره بخلاف المريض الا أن اه حل (قوله فان عجز وقت اداء) أي في محل ارادة الاداء وما قرب منه بحيث
لا تحصل مشقة في تحصيلها لا تختمل عادة ويؤخذ من اعتبار وقت الاداء انه لا عبرة بما قبله حتى لو كان في ابتداء
أمره حاملا لا يحتاج لخادم ثم صار من ذوى الهيات اعتبر حاله وقت الاداء ولا نظر لما كان عليه قبل وقياس

ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى ان يجده بثن مثل (فان عجز) المكفر

عن اعتناق حسا أو شرعا (وقت

أداء) للكفارة (صام شهرين
ولاء) عن كفارته فالريق
لا يكفر إلا بالصوم لأنه معسر
اذلا لك شيئا وليسيد منه
من الصوم ان أضربه الا في
كفارة الظهار لنضره بنوام
التحرير وانما اعتبر العجز
وقت الاداء لا وقت الوجوب
قياسا على سائر العبادات
وتكفيه نية صوم الكفارة
(وان لم ينو) أي الولاية لأنه
هبة في العبادات والهبة
لا يجب التفرض لها في النية
(فان انكسر) الشهر
(الاول) بان ابتداء بالصوم
في اثنتائه (انما من الثالث
ثلاثين) لتعذر الرجوع فيه
الى الهلال (وينقطع الولاية
بفوات يوم ولو بعذر) كمرض
او سفر فيجب الاستئذان ولو
كان الغائب اليوم الاخير أو
اليوم الذي نسبت النية له
للأقية (لا) بفوته (بفوات
حيض وجنون) من نفاس
وانما مستغرق لمنافاة كل
منها الصوم ولان الحيض
لا تخلو عنه ذاب الاقراء في
الشهرين غالبوا الحق به
النفاس والتأخير الى سن
الباس فيه خطر وتعبيري
بالعذر أعسم من تعبيره
بالمريض ونحو من زيادتي
وذكر أوصاف الرقية ومعناها
والصوم من زيادتي كفارة
الجماع (فان عجز) عن صوم
أو ولاء (لمرض يدوم شهرين

ما قيل من انه يكاف الزول عن الوظائف لقضاء الدين انه لو كان بيده وظائف يزيد ما تحصل منها على ما يحتاج
اليه لنفقه انه يكاف الزول عن الزائد لتحصيل الكفارة اه ع ش على مر (قوله عن اعتناق) أي لجميع
الرقية وان قدره على بعضها بخلاف الاطعام الا في والفرق ظاهر لان الطعام لا بد له ويعتبر العجز طاهرا
وباطنيا حتى لو صام قسرين يساره بنحو ارت قبيل شروعه في الصوم وقع نفلا مطلقا ولزمه الاعتناق اه قل على
الجلال (قوله صام شهرين ولاء) فلو شرع فيه ثم قدر على الاعتناق لم يلزمه العود اليه لكنه يندب ويقع ما فعله
تطوعا كما لو عدل اليه ابتداء المشار اليه بقوله فان اعتنق الخ وكذا يقال في الاطعام مع الصوم والعتق اه قل
على الجلال (قوله ولاء) استفيد منه اه لو ابتدأهما على ما طرقتا ما يقطع الولاية كيوم النحر أي أو جاهلا فيما يظهر لم
يعتد بما فعله ولكن يقع في صورة الجهل فلا في العلم الذي ذكره لان نية الصوم الكفارة مع علمه بطرق
مبطلة تلاعب فهو كالأحرام باظهار قبل وقتها مع العلم بذلك اه شرح مر (قوله فالريق لا يكفر إلا
بالصوم) وكذا المنجور عليه بالسفاه وقوله وليسيد منه من الصوم أي حيث لم يأذن فيه وقوله الا في كفارة
الظهار وكذا لو حنث باذنه وذلك في كفارة اليمين اه حل وفي قل على الجلال والمبعض كالحرا لا في
الاعتناق فلا يكفر به والسفيه كغيره هنا والمباشر للنية هو وللأخراج وليه (قوله وانما اعتبر العجز وقت الاداء)
في قواعد الزكشي الكفارة تتعلق بماباحث ثم قال الثاني اذا أتى به المكاف أي وقت كانت اداء الا كفارة
الظهار فان لها وقت اداءه واذا فعلت بعد العود وقبل الجماع ووقت قضاء وهو اذا فعلت بعد العود والجماع
صرح به البند نجي ثم قال * (فائدة) * كفارة فعل محرم يتورها القضاء والاداء وذلك في كفارة الظهار ان
أخرجها قبل الوطء فهي اداء أو بعده قضاء قاله الروياني اه شوبري (قوله وانما اعتبر العجز وقت
الاداء) أي ارادة الاخراج لانها لا تجب فوراً وان عصى بسببها وقوله قياسا على سائر العبادات كالوضوء والتبعم
اه حل (قوله وتكفيه نية صوم الكفارة الخ) ولا بد من تبين النية كل ليلة كما علم مما مر في الصوم ولا بد
ان تكون النية واحدة بعد فقد الرقية لا قبل اه شرح مر (قوله وينقطع الولاية الخ) ويحرم قطعة بلا عذر
لان الشهرين كيوم واحد ويحرم الوطء فيهما ولو ايل على المظاهر لكنه فيه لا يقطع التتابع خلافا لما لا وأبي
حنيفة اه قل على الجلال (قوله لا آية) دليل اقوله وينقطع الولاية الخ ولو استدل به على قوله ولاء
وذكره بجنبه كما صنع مر لكان أوضح (قوله لا ينجو حيض) وهذا يتصور في المرأة اذا قتل أو اذا وطئت
في رمضان اذ يندب لها التمسك بغير خروجها من خلاف من أوجب عليها اه شيخنا (قوله وانما مستغرق) أي
جميع النهار ولو كان يفيق فيه لحظة فان صومه صحيح اه رشدي (قوله ولان الحيض لا تخلو عنه ذات الاقراء
في الشهرين غالباً) فلو خلت عنه فيهما بان اعتادت انقطاعه شهرين فاكتر لزمها تحري وقت الانقطاع وابقاع
الصوم فيه فلو لم تحرب ان شرعت في الصوم وقد بقي من وقت الانقطاع أقل من شهرين فطرقتها الحيض في اثنتاهما
انقطع الولاية ولزمها الاستئذان في وقت الانقطاع المعتاد لهما اه أماده حل وعبارة شرح مر لا بحيض
من لم تعد انقطاعه شهرين أما اذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فانه لا يجزى نعم بشكل عليه
الحاقهم النفاس بالحيض الا ان يفرق بان العادة في مجيء الحيض اضبط منها في مجيء النفاس انتهت وقوله اضبط
منها في مجيء النفاس أي فلها الشروع في الصوم قبل وضع الحمل وان غاب على ظنها طر والنفاس قبل فراغ
مدة الصوم وظاهر ما ذكر الاجزاء وان أخرت ابتداء الصوم عن أول الحمل مع امكان فعله فيه وعكس توجيهه بانها
ولو شرعت في أول المدة لا تأمن حصول اجهاض قبل فراغ المدة اه ع ش عليه (قوله فان عجز لمرض يدوم
شهرين الخ) وانما لم ينتظر زوال المرض المرجوز ولاء للصوم كما ينتظر المال الغائب للعتق لانه لا يقال لمن غاب ماله
لم يجد رقية ويقال للعاجز بالمرض لا يستطيع الصوم ولان حضور المال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض
اه شرح الروض وعبارة حل قوله لمرض يدوم بخلاف المال الغائب اذا عجز عن احضاره أكثر من شهرين

حيث لا يكفر بالصوم لانه كيتقدم يمكنه الانخذ في أسباب احضاره بخلاف المرض انتهت (قوله وهذا ما صححه في الروضة) الاشارة لضابط المذكور في المتن أي قوله يدوم شهرين طناً أي التعويل في ضابط المرض الذي ينقله للاطعام على كونه يدوم شهرين طناً أي سواء كان يرجى برؤه أو لا هو وما صححه في الروضة ومقابلته التعويل في الضابط على كونه يرجى برؤه وقوله ويؤخذ منه الخ أي فهو من الذي يدوم شهرين طناً وهو داخل في الضابط المذكور فينقل للاطعام وعبارة أمـ له مع شرح مـ فان عجز عن الصوم له رم أو مرض قال الاكثرون لا يرجى زواله وقال الاقلون كلاماً ومن تبعه وصححه في الروضة وهو المعتمد يعتد به في طئه مدة شهرين بالعادة الغالبة في مثله أو يقول الأطباء والوجه الاكتفاء بعدل منهم انتهت (قوله أول مشقة شديدة) أي لا تحتل عادة ولولم تبج التبع فيما يظهر ويؤيده تعيّلهم لها بالشبق نعم غلبة الجوع ليست عذراً ابتداء لفقدته حيث قد يلزمه الشروع في الصوم فاذا عجز عنه أفطر وانتقل للاطعام بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع اذ هو شدة الغلظة ولو كان يقدّر على الصوم في الشتاء ونحوه دون الصيف فله العدول الى الاطعام لجزءه الآن عن الصوم ولو عجز عن الاعتاق الآن وعرف انه لو صبر قدر عليه جازاه العدول الى الصوم كما اقتضاه كلامهم اهـ شرح مـ (قوله وهو شدة الغلظة) بضم المعجمة وسكون اللام أي شدة الحاجة الى الوطء كمر وانما لم يجعل عذراً في رمضان لجواز الوطء فيه لبلال ولا بد له منة الى اهـ قل على الجلال وفي المصباح والغلظة وزان غرقة شدة الشهوة وغلم غلماً من باب تعب اذا اشتد شدة واعتلم البعير اذا هاج من شدة شهوة الضراب قال الاصمعي لا يقال في غير الانسان اغتم والغليم مثل زنبذ كرا السلاخف اهـ وفيه أيضاً شبق الرجل شبقاً فهو شبق من باب تعب هاجت به شهوة النكاح وامراً متشعبة ورعاوه فغير الانسان به اهـ (قوله ملك في كفارة طهار وجاع الخ) وقياس الزكاة الا كفاء بالدفع ولولم يوجد لفظ تخليك واقتضاء الروضة اشتراطه استبعد الاذرى على انها لا تقتضى ذلك لانها مفرضة في صورة خاصة كما يعرف بتأملها ولو جع الستين ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملكتمكم هذا فقبلوه اجزأ وان لم يقل بالسوية ولهم في هذه الحالة ان يقتسموه بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزئ اذا أخذوه بالسوية واللام يجزئ الامن أخذ مدادون من أخذ دونه والفرق بين المستثنين ان الاولى فيها الملك والقبول الواقع به التساوى قبل الانخذ والملك في الثانية انما هو بالانخذ فاشترط فيه التساوى تأمل اهـ حل وفي قل على الجلال ولودفع الامداد للامام فنقلت قبل دفعها للمساكين لم يجزء اذا لا بد للامام على الكفارات ولودفع المكفر لواحد منهم مداً اشتراه ودفعه لا تخرم اشتراه ودفعه لا تخرم وهكذا الى تمام الستين كفى وان كان مكروهاً (فائدة) * ذكر بعضهم حكمة لكونهم ستين مسكيناً وهي ما قبل ان الله تعالى خلق آدم من ستين درعاً من أنواع الارض المختلفة كالاحمر والاصفر والاسود والسهل والوعر والحلو والعذب وغير ذلك واختلفت أنواع أولاده كذلك فكان المكفر هم جميع الأنواع بصدقة والله أعلم ولا يبعد أن تكون حكمة كون الصوم ستين يوماً كذلك (قوله ولا لها شئ ومطلبي الخ) عبارة شرح مـ في قسم الزكاة وكذا كل واجب كندر وكفارة بناء على انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع على أوجه احتمالين كما يؤخذ ترجيح ذلك من اقتضاء الوالد بانه محرم عليهم مـ الاضحية الواجبة والجزاء الواجب من أضحية التطوع وحرم عليه وسلم الكل لان مقامه أشرف وحاته الهدية لانها شأن الملوك بخلاف الصدقة انتهت (قوله ولا لمن تلزمه مؤنته) أي ان كفر من مال نفسه فان كفر عنه غير جازان يأخذ منها أو أي المكفر عنه بفخ القاء وعياله كما مر في الصوم اهـ قل على الجلال (قوله ولا لمن تلزمه مؤنته) هي عبارة الروضة وقال في التجريد الصواب حذف الهاء لتناول من يجب على غير المكفر الانفاق عليه اهـ سم (قوله ولا لرفيق) أي الاباذن سيده وهو من أهل الاساقفة لان الدفع له في الحقيقة اهـ شرح مـ (قوله فتؤول) أي بانه تبرع منه عليه الصلاة والسلام مع بقاء الكفارة في ذمة الاعرابي

طناً أي بالظن المستفاد من العادة في مثله أو من قول الأطباء وهذا ما صححه في الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذي لا يرجى زواله الذي اقتصر عليه الاصل (أو لمشفة شديدة) الحققة بالصوم أو بولائه (ولو) كانت المشقة (بشبق) وهو شدة الغلظة أو شدة الوطء (أو خوف زيادة مرض ملك في كفارة) طهار وجاع ستين مسكيناً أهل زكاة مداداً (لا لدية السابقة وانما لم يجزئ ترك صوم رمضان بعذر الشبق لانه لا بد له والمساكين شامل للفقر كعكسه كيتقرر في قسم الزكاة واختير التعبير بالمساكين تأسي بالكتاب العزيز وخرج بأهل زكاة غيره فلا يجزئ دفعها لكافر ولا لها شئ ومطلبي ولا لواليهما ولا لمن تلزمه مؤنته ولا لرفيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة فتعبر بمرئ بذلك أولى من قوله لا كافراً ولا هاشمياً ومطالياً ومن اقتصراره في كفارة الجاع على العيال وأما خبر فأنطعمه أهالك السابق في الصوم فتؤول

كما بينته في شرح الروض

وغيره وتعبه في ذلك أولى

من قوله كفر باطعام لاخراج

مالو غداهم أو عشاهاهم بذلك

فانه لا يكفي وتكرير مدا

من زيادتي ليجرح مالو ماوت

بينهم فانه لا يكفي اما كفارة

القتل فلا تملك فيها اقتصارا

على الوارد فيها من الاعتاق

ثم الصوم والمطلق انما يحمل

على المقيد في الاوصاف دون

الاصول كما حمل مطلق اليد

في التمسح على تقييدها

بالمرافق في الوضوء ولم يحمل

ترك الرأس والرجلين فيه

على ذكرهما في الوضوء

وتملك ما ذكر يكون (من

جنس فطيرة) كبر وشعر

واقط ولبن فـ لا يجزئ لحم

ودقيق وسويق وهذا مع

قولي مدام من زيادتي في

كفارة الجوع (فان عجز) عن

جميع خصال الكفارة (لم

تسقط) أي الكفارة عنه بل

هي باقية في ذمته الى ان يقدر

على شيء منها لانه صلى الله عليه

وسلم أمر الاعرابي أن يكفر

بما دفعه مع اخباره بهجره

فدل على انها باقية في الذمة

حينئذ (فاذا قدر على خصاله)

من خصالها (فعلها) ولا

يتبع بعض العتق ولا الصوم

بخلاف الاطعام حتى لو وجد

بعض مدا أخرجه لانه لا يبدل

له ويبقى الباقي في ذمته

وقولي فان عجز الى آخر من

زيادتي في كفارة غير الجوع

(كتاب العان والقذف) *

بجملة وهو لغة الرمي وشرا

الرمي بالزنا

وبان الادل الذي أمر بالدفع اليهم لم تلزم نفقتهم (قوله كما بينته في شرح الروض وغيره) أي في كتاب الصوم وعبارة شرح الروض هناك وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر أطعمه أهلك فني الام كما في الرافعي يحتمل انه لما أخبره بفقره صرفه صدقة أو انه ملكه ايام وأمره بالتصدق به فلما أخبره بفقره أذن له في صرفها اليهم للاعلام بانها انما تجب بعد الكفاية أو انه تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفها لادله للاعلام بان غير المكفر التطوع بالتكفير عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي وله فيا كل هو وهم منها كما صرح به الشيخ أبو علي السنجي والقاضي نقلا عن الاصحاب وحاصل الاحتمالين الاولين انه صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب انتهت (قوله لاخراج مالو غداهم أو عشاهاهم بذلك) أي بالامداد وقوله فانه لا يكفي أي لانه ضيافة والضيافة لا تملك فيها من المضيف بل هي امانة والضيف يملك ما كان موضعه في ذمته بتملك من الله تعالى (قوله والمطلق انما يحمل الخ) هذا جواب عما قال لم تلزم نفقتهم في الاطعام في القتل المطلق عن الاطعام بحمله على المقيد بالاطعام وهو الجوع والظهار وقوله دون الاصول أي الامور المستقلة وقوله على تقييدها فانه تسمع اذا حمل ليس على التقييد بل على المقيد وقوله لم يحمل ترك الرأس فيه تسمع أيضا اذا لم ترك الرأس والرجلين بل نفسه ما أي الغسل والمسح (قوله من جنس فطيرة) بان يكون من غالب قوت يحصل المكفر في غالب السنة كالاقط ولولبدي فلا يجزئ نحو دقيق مما سرنم اللبن يجزئ ثم لاهنا على ما وقع للمصنف في تصحيح التنبه لكن الصحيح اجزاءه هنا أيضا والاوجه ان المراد بالمكفر هنا الخاطب بالكفارة لا مأذونه أو وليه ليوافق ما سرنم ان العبرة ببلد المؤدى عنه لا المؤدى اه شرح مر (قوله فان عجز عن جميع خصال الكفارة الخ) ويحصل العجز عن الاطعام بعدم ما يفضل عن كفاية العمر الغالب نظير ما مر في الاعتاق اه شيخنا زى ببعض الهوامش * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عن دفع الكفارة للجن هل يجزئ ذلك أم لا والجواب عنه ان الظاهر عدم اجزاء دفعها اليهم بل قديمة ال ايضاً مثل الكفارة النذر والزكاة أخذاً من عموم قوله صلى الله عليه وسلم في الزكاة صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم اذا الظاهر منه فقراء بني آدم وان احتمل فقراء المسلمين الصادق بالجن وقديروا بدع عدم الاجزاء انه جعل لؤتهم طعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شيء مما يتناوله الا كدميون على ان لا يميز بين فقرائهم وأغنيائهم حتى تعلم المستحق من غيره ولا نظر لامكان معرفة ذلك لبعض الخواص لاننا نقول على الامور النادرة اه ع ش على مر (قوله بل هي باقية في ذمته) فلا يجعل الوطء للمظاهر حتى يكفر اه من الروض وشرحه وفي هامشه بخط بعض الفضلاء مائة وقال القليوبي في حاشيته على الخطيب ان له الوطء وان لم يشق عليه تركه ومثله ع ش أيضا اه وعبارته على الجلال قوله استقرت في ذمته وحيث لا يحرم الوطء على المظاهر قال بعض مشايخنا وان لم يشق عليه تركه اه لكن الذي انحط عليه كلام ع ش على مر فيما سبق في الظاهر انه لا يجوز له الا ان خاف العنتوانه يقتصر على ما تدفع به الضرورة اه (قوله فاذا قدر على خصاله فعلها) ولا أثر لقدرته على صوم أو عتق بعد الاطعام ولولد كلوش ع في صوم يوم من الشهرين فقدر على العتق اه شرح مر (قوله ولا يتبع بعض العتق الخ) شروع في مفهوم التقييد بالخلة أي فاذا قدر على بعضها ففيه تفضل وقوله أخرجه أي وبعد ذلك لو قدر على العتق أو الصوم لا يجب عليه اه شيخنا (قوله ويبقى الباقي في ذمته) أي يخرجها اذا أسرف لو قدر بعد اخراج ذلك البعض على غير الاطعام كالزينة أو الصوم لم يجب الاتيان بذلك لشروعه في الاطعام اه حلي

(كتاب العان والقذف) *

قدم العان في الترجمة لانه المقصود بالباب ولما كان القذف وسيلة اليه ومنه ما عليه قدمه في البيان اه شيخنا (قوله الرمي بالزنا) كان المراد بالرمي بالزنا نسبة المقدوف الى الزنا وتطليعه وتعيينه وقوله في معرض التمييز بخلاف ما اذا كان للتجريح لرد شهادته كما اذا قال لعمري انك تعلم وتا شاهدك أو قال لبيت سنة أو ابن

سنة مثلاً فإنه يقطع بكذبه فلا قذف لان القذف ما احتمل الصدق والكذب لكنه يعززل لا يذاع ويرد على ذلك
 ما لو شهد دون أربع بالزنا فاتهم لم يربدوا والتعير خصوصاً اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع فاعرض مع انهم
 قذفة الا ان يقال هم في حكم القذف ردعاً عن القذف بصورة الشهادة وفيه ان هـ ذاقه لا يأتي فيما اذا كانوا
 طامعين في شهادة الرابع وأيضاً بما يكون هذا ما نعال الشهادة لاحتمال رجوع من وافق عليها اهـ حل
 (قوله في معرض التعير) المعرض وزن مسجد موضع عرض الشيء وهو ذكره وإظهاره وقتله في معرض كذا
 أي في موضع ظهوره فذكر الله تعالى ورسوله انما يكون في معرض التعظيم والتجليل أي في موضع ظهور ذلك
 والقصد اليه وهذا لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يأتي على مفعول بفتح الميم وكسر العين مصباح اهـ
 شوي برى وفي المصباح والعار كل شيء يلزم منه عيب أو مسبة وعبرته كذا فحجته عليه وعبته عليه يتعدى بنفسه على
 المختار وبالبيان قليلاً فيقل عبرته به وهما يتعاربان أي يتعاينان وعاربت الميكال والميزان معايرة وعياراً امتحنته
 بغيره لمعرفة صحته وعيار الشيء ما جعل نظاماً له قال الأزهرى الصواب عاربت الميكال والميزان ولا تقول عبرت
 الامن العار وهكذا يقوله أئمة اللغة وقال ابن السكيت عاربت بين الميكالين امتحنتهما المعرفة تساويهما ولا تقل
 عبرت الميزانين وانما يقال عبرته بذنبه اهـ (قوله في معرض التعير) بخلاف ما لا يفهم منه تعير ولا يقصده
 بان يقطع بكذبه كقوله لا ينقسم مثلاً زنت فلا يكون قذفاً كما قاله الساردي نعم يعززل لا يذاع ولو شهد عليه بالزنا
 نصاب لم يكن قذفاً وكذا لو شهد عليه شاهد بحق فقال المشهود عليه به خصمى يعلم زنا شاهد به فليحلفه انه لا يعلم
 ومثله أخبرني بانه زان أو شهد بجرحه فاستفسره الحاكم فآخبره برناه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أو قاله
 اذ فني فقد فقه اذ اذنه فيه يدفع حده دون اثمه نعم لو ظنه مبيحاً وعذر بجهله انجده عدم اثمه وتعزيره اهـ شرح
 مـ وقوله نعم يعززل لا يذاع أي لا هله والافه لا تتأذى بما ذكره هذا وسيأتي في كلام الشارح ان مثل هذا
 تعزير تأديب فقديرة ال التعزير فيه للتأديب لا للإذاع وقوله لم يكن قذفاً أي ولا تعزير فيه ومثله ما لو شهد عليه
 نصاب أو ذونه في حق مجرح الشاهد بالزنا لتردشه هادته ولو طلب من القاضي اثبات زناه لتردشه هادته فأقام
 شاهدين فقط قبلاً وقوله أو قاله اذ فني أي ولم تقم قرينة على عدم ارادة الاذن كان أراد القائل تهديداً المقول
 له يعني انه ان قذفه قابله على فعله وقوله يدفع حده دون اثمه أي فيعزله * (فرع) * قال لاثنين زناً أحدهما
 أو لثلاثة قال الزركشي لم يتعرضوا له ويظهر انه قاذف لو احدى لسل ان يدعى ويفصل الخصومة وهو ظاهر نعم
 لو ادعى اثنان وحلف لهما انحصر الحق لثالث فيجعله من غير عين على أحد احتمالين قدمته أو ائيل الاقرار في
 مسئلته التي فاس عليها اهـ جـ اهـ عـ شـ عليه (قوله جعل العن) نظير كعب وكعاب وصعب وصعاب وكاب
 وكاذب (قوله كليات معلومة) أي خصوصية وهي أربعة ايمان على الصحيح وليس لنا عين تعدد
 وتكون في جانب المدعى الا هذه والقسماء فهذه الكلمات الاربعة ايمان أربعة وان كانت بلفظ الشهادة
 ففيها أربع كفارات عند الكذب وقوله لا مضار أي شأنه ذلك والافسي يأتي انه يلاع وان كان معه بينة
 بزناها وقوله من لطخ من عبارة عن الزوجة وراعى معناها فذكر الضمير وقوله فراشه الفراش هو الزوجة
 ففيه اظهار في مقام الاضمار والضمير عائد على المضطر وقوله وألحق العار به عطف مسبب على سبب أو عطف
 تفسير اهـ شيخنا وفي المصباح لطخ ثوبه بالمداد وغيره لطخاً من باب نفع والتشديد مبالغة لونه به وتلطيح هو تلوث
 ولطخه بسوء رماه به اهـ (قوله جعلت حجة للمضطر) بمعنى انها سبب دافع للعد عن المضطر اهـ عـ شـ على
 مـ (قوله وصحبت لعاناً الخ) عبارة شرح مـ سميت بذلك لاشتغالها على ابعاد الكاذب منها عن الرحمة
 وابعاد كل عن الاخر وجعلت في جانب المدعى مع ان ايمان على الاصح رخصة لعمر البينة برناها أو صيانة
 للانساب عن الاختلاط ولم يختار لفظ الغضب المذكور معه في الآية لانه المقدم فيها ولانه قد ينفر دلعانه عن
 لعانها ولا عكس اهـ وعبارة شرح الروض واختير لفظ العان على لفظ الشهادة والغضب وان اشتملت

في معرض التعير وذكره في
 الترجمة من زبادى واللعان
 لغة مصدر لآعن وقد يستعمل
 بجعل اللعن وهو الطرد والابعاد
 وشرعاً كليات معلومة جعلت
 حجة للمضطر الى قذف من لطخ
 فراشه وألحق العار به أو الى
 نفي ولا كليات وصحبت لعاناً
 لاشتغالها على كلمة اللعن
 ولان كلام المتلاعنين يبعد
 عن الاخر بهما اذ يحرم
 النكاح بينهما أبداً والاصل
 فيه قوله تعالى والذين يرمون
 أزواجهن الايات

وسبب نزولها ذكره في شرح الروض وغيره (صريحه) أي صريح القذف وهو ٤٢٥ ما شئت فيه (كزني) ولو مع قوله في الجبل

عليه ما الكلمات أيضا لأن الله كلفه في قيام الحج من الشهادات والإيمان والنسب بشتى ما يقع فيه من الغريب وعليه جرت أسماء السور ولأن الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولأن لعانه متقدم على لعانه في الآية والواقع وقد ينفعك عن لعان التمت (قوله وسبب نزولها ذكره في شرح الروض وغيره) عبارة شرح الروض وسبب نزولها ما في البخاري أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشر يك بن سحماء فقال له البيهقي أو حدثني ظهرك فقال يا بني الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطأ ويلبس البيهقي قبل صلى الله عليه وسلم يذكر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق إنني لصادق ولينزلن الله ما يرى ظاهري من الخلد فتزات الآيات وفي البخاري أيضا أن عويمر الجعفي قال يا بني الله أرايت أن وجدت أحدنا مع امرأته رجلا ماذا يصنع إن قتله قتلتموه فقال صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها قال سهل بن سعد ففلا عناه عند صلى الله عليه وسلم فجعل بعضهم هذا سبب النزول ومن قال بالاول حل هذا على أن المراد أن حكموا فحكموا فبين بما أنزل الله في هلال إذا حكمكم على الواحد حكمكم على الجماعة اهـ وبارة شرح مسلم للنووي اختلاف العلماء في نزول آية اللعان هل بسبب عويمر الجعفي أم بسبب هلال بن أمية وقال بعضهم بسبب عويمر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويمر قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا وقال جمهور العلماء سبب نزولها قصة هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم (قلت) ويحتمل أنما نزلت فيها جميعا فلعلهما سأل في وقتين متفاوتين فنزلت الآية فيهما ولو سبق هلال باللعان فيصدق أنما نزلت في ذاوذلك وإن هلالا أول من لعن قال وكانت قضيته في شعبان في سنة تسع من الهجرة وممن نقله القاضي عن أبي حنيفة الطبري اهـ ع ش ولم يقع بعده لعان إلا في زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه اهـ قل على الجلال (قوله صريحه كزني ويا زاني الخ) والوجه عدم احتياج نحو زنا ولو لم يوصف به بغير ولا اختيار ولا عدم شبهة لأن موضوعه يفهم ذلك وبؤيده ما يأتي في زنيته وفي الوطء بخلاف نحو الإيلاج الحشمة في الفرج لا بد فيه من الثلاثة إما الرمي بإيلاجها في دبر امرأة خلية فهو كالذكر أو مروجته في ثوبي اشتراط وصفه ونحو البساطة ليخرج وطء الزوج فيه فإن الظاهر أن الرمي به غير قذف بل فيه التعزير لعدم تسميته زنا وإباطة كماله وظاهر وعلى هذا التفصيل يحمل الطلاق من قال لافرق في قوله أو دبر بين أن يخاطب به رجلا أو امرأة كالأولج في دبر أو أوج في دبرك والوجه قبول قوله بيمينه أردت بإيلاج في الدبر إيلاج في فرجه كما علم مما تقدم في زنا وان بالوطى كناية لاحتمال إرادة كونه على دين قوم لوط بخلاف بلائط فانه صريح وبابغا كناية كذا قال ابن القطان وكذا يابحخت خلافا لابن عبد السلام وباقية صريح ومثله ياعلم كما أفنى به الولد ياعلى كناية لكنه يعززان لم ير القذف كما أفنى به أيضا وليس التعريض قذفا وبانه لو قالت فلان راودني عن نفسي أو نزل إلى بيتي وكذبها عززت لا بد أنها بذلك اهـ شرح مدر (قوله بفرج محرم) أو إيلاج محرم وذكر الزركشي أن الصواب كما قاله في المطلب أن يضيف إلى وصفه بالتعزيم ما يقتضي الزنا أي من نفي الشبهة أو كونه مسقطا للعة والإفلاوط قد يكون محرما وليس زنا كوطء حائض ومحرمة أو مملوكة محرمة بنسب أو رضاع وأجيب بان تحريم هذه الأمور عارض واللفظ حيث أطلق انما ينصرف للعناء الأصلي وهذا الجواب واضح في نحو الحائض والمحرمة وأما المملوكة المحرمة عليه بنسب أو رضاع قبل الملك فتدبر توقف فيه اهـ حل (قوله ولحنى زنا فرجاك) ظاهر كلامه أنه لو أطلق وصفه بالزنا لا يكون قذفا وفيه نظر قال الرافعي لو خاطب أنثى بيازانية أو زان وجب الحد نكاح الزركشي بعد أن قال كلامه يعني المنهاج بوجه خروج الحنث ولا فرق اهـ ثم إن الزركشي بعد ذلك عند قول المنهاج وقوله زني فرجاك الخ قال هذا محله في الواضح فلو قاله لحنى فنى البيان الذي يقتضيه المذهب أنه كاضافته إلى اليد فيكون كناية إلا أن يجمع بينهما فيكون صريحا قال وقتله

(وبازاني ويا زانية وزني ذكر ك أو فرجاك) أو بدلت وان كسر التاء والكاف في خطاب الرجل أو فتهماني خطاب المرأة أو قال للرجل بيازانية وللمرأة بيازاني لأن اللعن في ذلك لا يمنع الفهم ولا يدفع العار (وكرمي بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها (بفرج محرم) بان وصف الإيلاج فيه بالتحريم (أو) بإيلاج ذلك (بدر) فان لم يصف الاول بتعزيم فليس بصريح أصدقه بالجلال بخلاف الثاني سواء انحوط بذلك رجل أو امرأة كان يقال له أوجت في فرج محرم أو دبر أو أوج في دبرك ولها أوج في فرجك المحرم أو دبرك فان ادعى ما ليس زنا كأن قال أردت إيلاج في فرج حليته الحائض أو المحرمة صدق بيمينه (و) كقوله (لحنى زني فرجاك) فان ذكر أحدهما فكناية وهذا من زيادتي (و) كقوله (لولد غيره است ابن فلان) هو صريح في قذف أم المخاطب (الامني بلعان) بقيد زونه بقولي (ولم يستحق) أي لم يستحقه الثاني فليس صريحا بل كناية فيسئل فان قال أردت تصديق الثاني في نسبة أمه إلى الزنا قذف لها أو أردت إن الثاني نفاه أو اتقى

(٥٤ - جمل منهج بع) نسبه منه شرعا وأنه لا يشبهه خلقا وخلقا صدق بيمينه ويزول الإيذاء أما لو قاله لمنني بعد استلحاقه فصرح إلا أن يدعى احتمالا ممكنا كقوله لم يكن أبته حين نفاه فيصدق بيمينه

(وكتابه كزنا وزنا في الجبل) بالهدز فيه مالان الزن هو الصعود بخلاف زنا في البيت بالهدز قصر فتح لانه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة وان هذا كلام البغوي وان غيره ٤٣٦ قال ان لم يكن البيت درج يصعد اليه فيها قصر يحقطع وان كان فوجهان انتهى

وأوجههما انه كناية
(و) كقوله لغيره (زنى يدك)
أورجلك (أوباهجر) أو
يا فاسق أو يا فاجرة أو يا فاسق
(وأنت تحب بين الخلوة ولم
أجدك بكرا) سواء أقاله
لزوجته أم لغيرها وان أوجه
كلام الأمل كغيره تخصيصه
بأنه وجبة في الأخيرة قال
الزركشي ويشبهه أم صورة
بمن لم يعلم لهاته قدم اقتضاض
مباح فان علم فلا صريح ولا
كناية (ولعمري يا بطل)
نسبة للإنباط قوم ينزلون
الباطح بين العراقيين سموا
بذلك لاستنباطهم الماء من
الأرض أي انحراده منها
والقذف فيه ان أراد لأم
المخاطب حيث نسبته إلى خير
من ينسب إليهم ويحتمل انه
يريد انه لا يشبههم في السب
والاخلاق وتعبري بالعربي
أعسم من تعبيرة بالقرشي
(ولولده لست ابني) بخلافه
في قوله غيرة كما لان الاب
لاحتياجه الى تأديب ولده
يحمل ما قاله على التأديب
بخلاف الاجنبي ويستل فان
قال أردت انه من زنا فاذف
لامه وانه لا يشبهني خلقا أو
خلقاف صدق بينه (وتعريضه
كما ابن الحلال وانالست بزنا
ليس قذفا) وان فواء لان التهمة
انما تؤثر اذا احتمل اللفظ

الرافع عنه في باب القذف والمصنف هنا والله أعلم اه سم (قوله كزنا وزنا في الجبل) في المصباح زنا
في الجبل يزنا زنا بهم وزنا بلب تقع وزنا بآيضا صعد فهو زنا ويتعدى بالهزة اه (قوله في الجبل) قيد
في الثاني وهو المكسور اما الاول وهو المفتوح فكناية مطلقا اه شيخنا لكن هذه التفرقة لا دليل عليها
في اللغة اذ المادة واحدة وهي في اللغة معناها الصعود لظاهرا نه قيد في كل من المفتوح والمكسور وكذلك
قول الشارح بخلاف زنا في البيت لا فرق فيه بين فتح التاء وكسرها أي بين ان يخاطب مذكرا أو مؤنثا تأمل
وليظهر ما وجه كون هذا كناية مع انهما احتمل القذف وغيره كما يأتي وهذانص في معنى الصعود في الجبل
وليس فيه اشعار بالزنا أصلا تأمل (قوله يصعد اليه فيها) أي في الدرج أي عليها وهو جمع درجة اه شيخنا
وفي المصباح والدرج المراقي الواحدة درجة مثل قصبه وقصبه اه (قوله فوجهان) قال هو المعتمد انه صريح
مطلقا اه سم (قوله أو يا فاجر) في المصباح فجر العبد فجور من باب فعد فسوزنا ومعنى اه ع ش على
مر * (فروع) * أنتي والشيخنا بصراحة يا عاهر واعتد شيخنا صراحة يا قبيحة وبالاتطو وعدم صراحة يا علق
و يا مخنت و يا عرص و صوب في الروضة صراحة بالوطى لانه لا يفهم منه في العرف الا الوطى في الدر و صوب
الاذرع انه كناية واعتد شيخنا وفي شرح الروض ان يا مخنت صريح ومعهم والشيخنا قال شيخنا نعم يقبل
صره اذ قول الصراف لا ينافي الصراحة اه وكتب أيضا من الكليات يا قواد وبما واجر وفيها ما وجه انهما
صريحان و يا أيون كفي فتاوى النووي و يا قبيحة و يا علق كفي فتاوى الشافعي وفروع ابن القطن و جزم ابن
الصباغ والشيخ عز الدين بان يا قبيحة صريح وأفتى الشيخ عز الدين بأن يا مخنت صريح للعرف وفي فروع ابن
القطن ان يا عا كناية اه شبهه للبطوطي اه شوري (قوله يا بطل) يقع النون والياء في المصباح والنبت
والنبت جبل من الناس ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس وعوامهم والجمع انباط مثل سبب
وأسباب (قوله قوم) أي من العجم فقد نسب العربي لغير العرب اه شيخنا (قوله ينزلون الباطح) جمع أبطح وهو
المكان المنخفض فيه دقاق الحصى ويسيل فيه الماء اه (قوله ولولده لست ابني) أو قال له أنت ابن زنا لان هذا كثيرا
ما يستعمل عند عقوق الولد للولد وعند شحه عليه وبره لا جانب اه حل ومثله ما لو قال لا تخبه لست أخى اه قل
على الجلال (قوله بخلافه في ولد غيره الخ) عبارة شرح مر وفارق الاب لانه يحتاج الى جرح ولده وتأديبه بنحو
ذلك فحرب احتمال كلامه بخلاف الاجنبي وكن وجه جعلهم له صريح في قذف أمه مع احتمال لفظه
لكونه من وطء شبهة نادرة وطء الشبهة فلا يحل اللفظا عليه بل على ما يبادر منه وهو كونه من زنا وبه اذا يقرب
ما أفهمه مطلقا فهم انه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل انتت (قوله لان الاب لا يحتاج الى تأديب ولده الخ) يؤخذ
من التعليق ان مثل الاب كل من له ولاية التأديب كعمه وأخيه وظاهر كلامهم ولومع وجود الاب وحيث قد
يكون المراد بالولاية ولو في الجملة وحيث قد يدخل صلحاء المسلمين وفي التزام ذلك به دحرره اه حل (قوله
و يستل) الظاهر ان المراد بذهب سؤاله لانه يجب لا ياتحمله على عدم القذف الا ان قال أردت من زنا حرر اه
حاجي (قوله وتعريضه الخ) عبارة ابن السبكي والتعريض لفظ استعمال في معناه ليوضح بغيره فهو حقيقة أبدا
(قوله فهو أثر قرآن الاحوال) أي وهي ملفدة لاحتمالها وتعارضها من ثم لم يلحقه والتعريض بالخطبة
بصريهما وان توفرت الثرائ على ذلك وما ذهب اليه جمع من انه كناية مردود وليس الرمي بآيات البهائم قذفا
والنسبة الى غير الزمان الكاثر وغيره مما فيه ايداء كقوله لها زنت بخلانة أو أصابتك فلانة يقتضي التعزير
للايداء لا الحسد لعدم ثبوته اه شرح مر وقوله وليس الرمي بآيات البهائم قذفا أي ولكن يعزربه ولا
فرق بين الهازل وغيره اه ع ش عليه (قوله الذي يقصد به) أي الذي يؤتى به القذف ويستعمل فيه

المنوي ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتجمل منه فهو أثر قرآن الاحوال فاللفظ الذي يقصد به القذف ان لم يحتمل غيره فصرح وبهذا
والا فان فهم منه القذف بوضعه فكناية والافتريض

(وقوله) لغيره (زيت بك اقرار) بزنا على نفسه (وقذف) للمعاطب (ولو قال ازوجته يازانية فقالت) جوابا (زيت بك اوانت ازني مني فحذف) لها لانيان بلفظ القذف الصريح (وكانية) في فذنه لاحتمال ان تريد اثبات الزنا فتكون في الاولى مقرقة وقاذفة لزوج ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزروا وتكون في الثانية قاذفة فقط والمعنى انت زان وزنا اكثر مما نسبته اليه وان تريد في الزنا أي لم يعلم أني غيرك وطولك بنكاح فان كنت زانية فتزنا ايضا وازني مني فلا تكون قاذفة وتصديق ارادتها ٤٢٧ ذلك يمينها (او) قالت جوابا لابتداء (زيت) وانت ازني مني فقرة) بالزنا

وهذا التأويل يندفع ما قيل به من قصد القذف مقسم باوهم اشتراط القصد في الصريح وليس كذلك وقوله فكناية ربما يفيد ان الكناية يفهم منها القذف بالوضع دائما وراجع جج هنا وتأمل وعبارته والاحسن الفرق بان ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتمل وضع القذف وغيره كناية وما استعمل في غيره موضوع له من القذف بالكناية وانما يفهم المقصود منه بالزنا ان تعريض اه حل (قوله ولو قال زوجته) أي أو أجنبية اه قل على الجلال (قوله لاحتمال ان تريد الخ) ليس هذا بين اذ يحتمل أيضا ان تريد انما هي الزانية دونه وعكسه وقد خص الشارح هذا العكس بالثانية وليس يتعين بل الاحتمالات كلها حاربه في المسائلين حتى الاول يكون جاريا في الثانية أيضا خلافا لصنيع الشارح اه شوبري ويحتمل احتمال ثالث وهو ان تريد في الزنا عنه وعنهما كما يقال لشخص أنت سرق فيقول سرق معلومة لا و مراده في السرقة عنهما اه قل على الجلال وقوله اثبات الزنا أي على نفسها وعليه وقوله وقاذفة لزوج أي فيجب عليها الحد وقوله وتكون في الثانية قاذفة فقط أي فتحد أيضا اه (قوله وان تريد) معطوف على قوله ان تريد الذي في حيز الاحتمال فهذا هو الاحتمال الثاني وقوله نفيه أي عنها وعنهما (قوله فقرة بالزنا) ولا تحذف الا اذا فصلت الاقرار (قوله ومن قذف محصنا الخ) ولو قذفه أو قذف مورثه كان له تحليفه في الاولى على انه لم يزنا وفي الثانية انه لم يزنا مورثه لانه ربما يفسد الحد قال الاكثر ولا تسمع البيضة بالزنا التحليف الا في هذه الصورة اه شرح مر (قوله والمحصن) أي الذي بعد قاذفه مكاف حرا الخ هذا الكلام مفروق فلو كان المقذوف رجلا ولا ينظر ما ضابط الاحصان اذا كان المقذوف أنثى فان هذا التعريف لا يشملها كما لا يخفى (قوله حر) أي كله فالبعض ليس محصنا اه وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه أهانة ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقت بزنا أضافه الى حال اسلامه أو افاقته أو حربية بان أسلم ثم احتار الامام رقه لان سبب حده اضاقته الزمالي حالة الكمال اه شرح مر (قوله وأما الباقي فلانه أخش الخ) من الباقي وطه زوجته في دبرها والمراد انه تستعجه النفوس أكثر من الزنا لان اثم أكثر اه حل أو ان الشارح جار على القول بأنه أخش من الزنا والراجع خلافه في قل على الجلال والراجع ان الزنا أخش (قوله وبذلك) أي تعريف المحصن بما ذكر (قوله فان فعل شيئا) أي ولو بعد القذف (قوله وان تاب) وحديث التائب من الذنب كان لا ذنب له بالنسبة لعقوبة الاخرة لا لخلل النبوي اه شيخنا (قوله ولم يحد قاذفه) ومنه يعلم ان الشخص اذا صدر منه شيء من ذلك كوطه مملوكه المحرم ووطه حليته في دبرها حرم عليه أن يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء الا مالكا كما نقله ابن حزم في كتاب الابصار اه شوبري (قوله لم تسد ثلثه) في المصباح الثلثة في الحائط وغيره الخلل والجمع ثلث مثل غرفة وغرفة وثلاث الاناء ثلثان باب ضرب كسرتة من حافته فاشتمل (قوله فظهوره يدل على سبق مثله الخ) لجرمان العادة الالهية بان العبد لا يهتك في أول مرة كما قاله عمر رضي الله عنه ورعايتها هتالا يلحق بهما لو حكم بشهادته ثم زنا فورا حيث لم يتقض الحكم وان قلنا ان زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم اظهر العرف بان الحد يسقط بالاشبهة بخلاف الحكم اه شرح مر (قوله ويرث موجب قذف كل الورثة) أي يرثه كل واحد منهم على سبيل البذل كما يفيد قوله الا في لانه حق ثبت لكل منهم اه حل (قوله كل الورثة)

وهذا التأويل يندفع ما قيل به من قصد القذف مقسم باوهم اشتراط القصد في الصريح وليس كذلك وقوله فكناية ربما يفيد ان الكناية يفهم منها القذف بالوضع دائما وراجع جج هنا وتأمل وعبارته والاحسن الفرق بان ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتمل وضع القذف وغيره كناية وما استعمل في غيره موضوع له من القذف بالكناية وانما يفهم المقصود منه بالزنا ان تعريض اه حل (قوله ولو قال زوجته) أي أو أجنبية اه قل على الجلال (قوله لاحتمال ان تريد الخ) ليس هذا بين اذ يحتمل أيضا ان تريد انما هي الزانية دونه وعكسه وقد خص الشارح هذا العكس بالثانية وليس يتعين بل الاحتمالات كلها حاربه في المسائلين حتى الاول يكون جاريا في الثانية أيضا خلافا لصنيع الشارح اه شوبري ويحتمل احتمال ثالث وهو ان تريد في الزنا عنه وعنهما كما يقال لشخص أنت سرق فيقول سرق معلومة لا و مراده في السرقة عنهما اه قل على الجلال وقوله اثبات الزنا أي على نفسها وعليه وقوله وقاذفة لزوج أي فيجب عليها الحد وقوله وتكون في الثانية قاذفة فقط أي فتحد أيضا اه (قوله وان تريد) معطوف على قوله ان تريد الذي في حيز الاحتمال فهذا هو الاحتمال الثاني وقوله نفيه أي عنها وعنهما (قوله فقرة بالزنا) ولا تحذف الا اذا فصلت الاقرار (قوله ومن قذف محصنا الخ) ولو قذفه أو قذف مورثه كان له تحليفه في الاولى على انه لم يزنا وفي الثانية انه لم يزنا مورثه لانه ربما يفسد الحد قال الاكثر ولا تسمع البيضة بالزنا التحليف الا في هذه الصورة اه شرح مر (قوله والمحصن) أي الذي بعد قاذفه مكاف حرا الخ هذا الكلام مفروق فلو كان المقذوف رجلا ولا ينظر ما ضابط الاحصان اذا كان المقذوف أنثى فان هذا التعريف لا يشملها كما لا يخفى (قوله حر) أي كله فالبعض ليس محصنا اه وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه أهانة ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقت بزنا أضافه الى حال اسلامه أو افاقته أو حربية بان أسلم ثم احتار الامام رقه لان سبب حده اضاقته الزمالي حالة الكمال اه شرح مر (قوله وأما الباقي فلانه أخش الخ) من الباقي وطه زوجته في دبرها والمراد انه تستعجه النفوس أكثر من الزنا لان اثم أكثر اه حل أو ان الشارح جار على القول بأنه أخش من الزنا والراجع خلافه في قل على الجلال والراجع ان الزنا أخش (قوله وبذلك) أي تعريف المحصن بما ذكر (قوله فان فعل شيئا) أي ولو بعد القذف (قوله وان تاب) وحديث التائب من الذنب كان لا ذنب له بالنسبة لعقوبة الاخرة لا لخلل النبوي اه شيخنا (قوله ولم يحد قاذفه) ومنه يعلم ان الشخص اذا صدر منه شيء من ذلك كوطه مملوكه المحرم ووطه حليته في دبرها حرم عليه أن يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء الا مالكا كما نقله ابن حزم في كتاب الابصار اه شوبري (قوله لم تسد ثلثه) في المصباح الثلثة في الحائط وغيره الخلل والجمع ثلث مثل غرفة وغرفة وثلاث الاناء ثلثان باب ضرب كسرتة من حافته فاشتمل (قوله فظهوره يدل على سبق مثله الخ) لجرمان العادة الالهية بان العبد لا يهتك في أول مرة كما قاله عمر رضي الله عنه ورعايتها هتالا يلحق بهما لو حكم بشهادته ثم زنا فورا حيث لم يتقض الحكم وان قلنا ان زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم اظهر العرف بان الحد يسقط بالاشبهة بخلاف الحكم اه شرح مر (قوله ويرث موجب قذف كل الورثة) أي يرثه كل واحد منهم على سبيل البذل كما يفيد قوله الا في لانه حق ثبت لكل منهم اه حل (قوله كل الورثة)

(فان فعل) شيئا من ذلك بان وطى وطى يسقط العقلم بعد محصنا وان تاب وحسن حاله و (لم يحد قاذفه) لان العرض اذا انخرم بذلك لم تسد ثلثه سواء اقدف بذلك الزنا مثلاً أم زنا آخر أم أطلق (أو ارتد حد) قاذفه والفرق ان الزنا مثلاً لا يكتم ما يمكن فظهوره يدل على سبق مثله غالباً والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى غالباً فطهارها لا يدل على سبق الانخاء غالباً وتعبرى بفعل أعظم من تعبيرة بزني (ويرث موجب قذف) بفتح الجيم من حدوتعزير (كل الورثة)

حاشي الزوجان لان ذلك حاشي لتوقف استيفائه ٤٢٨ على مطالبة الادعي به وحاشي الادعي شأنه ذلك ولو كان المقتوف نقيضا وما

قبل استيفاء التميز باستوفاء سنده (ويسقط بعفو) عنه منهم او من المقتوف بان قذف حياتهم عفا قبل موته وبارث القاذف له (ولو عفا بعضهم) عنه او عن بعضه (فلا باقى كله) أى استيفاء كله لانه حق ثبت لكل منهم كولاية التزوج وحاشي الشفعة وفارق القود حيث يسقط كله بعفو بعضهم بان القود بدلا بعدل ابيه وهو الدية بخلاف موجب القذف ولان موجب ثبت لكل منهم بدلا وانقود ثبت لكل منهم ببعضه ولذلك صرح الماوردي بان لبعضهم ان يغرد بظايله الكل واستيفائه سواء احضر الباقيون وكلاهما لا وتعبيرى بالموجب اعم من تعبيره بالحد * (فصل) في قذف الزوج زوجته * (له قذف زوجته) له (علم زناها) بان رآه بعينه (أو ظنه) ظنا مؤكدا كشباع زناها بيز يد مع قرينة كان رآها بخلوة أو رآها تخرج من عنده فلا يكفي مجرد الشباع لانه قد يشبهه عدو لها أو له أو من طمع فيها فلم يظفر بشئ ولا مجرد القرينة كالتسريئة المذكرة لانه رجمادخل بينها الخوف أو سرقة أو طمع وانما جازله القذف حينئذ المرتب عليه كالعنفان الفاحشة حل (قوله هذا كله الخ) أى جواز القذف اه حل (قوله فان أتت برك) أى أتت الزوجة لا بغيره علم أو ظن زناها لا بدخل ما لو أتت بول لم يعلم ولم يظن زناها

أى كل واحد على حدته يرث الموجب بتمامه لكن بدلا عن الآخر كما أتى اه شيخنا ومنهم الامام وبيت المال فيمن لا وارث له خاص اه شرح مر (قوله حتى الزوجان) نعم قذف الميت لا يرثه الزوج أو الزوجة على أوجه الوجهين لا تقطاع الوصلة بينهما ولا ينافيه تصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد الموت اضعفها عن شمول سائر ما كان قبله اه شرح شيخنا وانظر مرسى ارث غير الزوج والزوجة لقذف الميت هل يقدر ثبوته للميت ثم انتقله للورثة لأن أو كيف الحال اه شوبرى والاقرب أن يقال يقدر ثبوته للميت أولا ثم انتقله للورثة وينبئ عليه انه لو تجدد له بقرابة بعد الموت وفرض انه لو مات الا أن وورثه لا يثبت لهم في الحد شي لانه حيث قدرنا انتقاله للورثة تعين حصر الارث فيمن كان موجودا وقت الموت اه عش واستفيد من هذا ان المقتوف لا يتقيد الحدبة بحدفه بكونه حيا (قوله ويسقط بعفو) أى عن كله فلو عفى عن بعض الحد لم يسقط شئ منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما في بابه ان الامام ان يستوفيه لان الساقط حتى الادعي والذي يستوفيه الامام حتى الله تعالى للمصلحة ولو عفا وارث المقتوف على مال سقط ولم يجب المال كفى فتاوى الحنابلة وفيها لو اغتصاب شخص لم يؤثر تحليل ورثته ولو قذف شخصا لم يعلمه المقتوف لم يجب الحد أو قذفه فعفا ثم قذفه لم يحرك كبحته الزركشى بل يعزراه شرح مر (قوله بعفو عنه منهم الخ) ولا يصح عفو ونحوه صبي ومجنون وابلس لوليه استيفاءؤه فليست برك لهم ولا يوقف طلب غيرهما على كمالهما ومثل ذلك الغيبة فللكامل والحاضر الطلب واستيفاء الجميع ولا بعدا للتعزير بأوال الحد له ما بعد كمالهما وان طلباه * (فرع) * لو مات العبد المقتوف فليس له استيفاءؤه ولو قذف السيد عبده فلا بعدا ان يطالبه بالتعزير فان مات العبد سقط عن السيد لارثه له وهو لا يستحقه على نفسه وظاهر هذا انه ليس لوارث العبد لولا الرق كانه ان يطالبه فراجع ولا يجب على الحاكم البحث عن حضنة المقتوف وللقذف تحليف المقتوف انه مازنى أو ما ارتكب مفسدا للعفة وكذاله تحليف وارثه انه لم يعلم ان مورثه ارتكب ذلك اه قل على الجلال (قوله وبارث القاذف له) أى الحائز فان كان معه وارث آخر فلا تخرا فامة الحد اه شيخنا (قوله أو عن بعضه فالباقى كله) عبارة تقتضى ان عفو الشخص عن بعض الحد مسقط لجميعه أو لما عفا عنه وليس كذلك فيهما اه سم وفي عش قوله أو عن بعضه فلا باقى كله أى كان للمعا فى اذا عفا عن البعض العود واستيفاء حقه بكماله لانه اذا عفا عن البعض لا يسقط شئ منه اه عش

* (فصل) في قذف الزوج أى فى حكمه وسبب أنى انه الجواز تارة والوجوب تارة والحرمة أخرى فله ثلاثة أحكام لكن ذكر الاول والثالث فى المتن صريحاً والثانى ضمنا اه شيخنا (قوله بان رآه بعينه) الباء بمعنى الكاف أى وكان له بيده أو أخبر به عدد التواتر اه شيخنا (قوله كشباع زناها) أى كظن ناشئ من الشباع فالشباع نفسه ليس مثالا للظن اه شيخنا والشباع بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح اه عش على مر (قوله وانما جازله القذف الخ) هذا وارد على قول المتن له قذف زوجة أى فكيف جازله الامر الحرام فأجاب بقوله لاحتياجه واما قوله المرتب عليه الخ فبيان الواقع لا دخل له فى الاراد اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله وانما جازله القذف حينئذ أى حين علم زناها أو ظنه وهذا جواب عن اراد طواه وحاصله ان الزنا كلسا قى له فى كتابه انما يثبت باقرار أو بينة فكان مقتضى هذا ان لا يجوز زواج القذف الا ان ثبت الزنا باحدى الطريقين المذكورين واما قوله المرتب عليه الخ فبيان الواقع لا دخل له فى الاراد (قوله ولا يكاد يساعده الخ) كاد فها تبنى والمعنى لا يقرب خلافا لمن قال ان نفيها اثبات وهو مرجوح (قوله والاولى ان يستر عليها) فيه تصريح بان له امسا كهام علمه بانها تاتى الفاحشة اه حل (قوله هذا كله الخ) أى جواز القذف اه حل (قوله فان أتت برك) أى أتت الزوجة لا بغيره علم أو ظن زناها لا بدخل ما لو أتت بول لم يعلم ولم يظن زناها

الحد لاحتياجه الى الانتقام منها لطيفتها فراهه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة او اقرار والاولى ان يستر عليها ويطلقها ان الا تى كرها هذا كله حيث لا ولد (فان أتت بول فان علم او ظن) ظنا مؤكدا (انه ليس منه)

الآتي في قوله وانما يلزم قذفها بالاتكرار اهل (قوله مع امكان كونه منه ظاهرا) قيد به ليصح قوله
 لزمه نفيه اذ لو يمكن كان منقضا شرعا فلا حاجة للنفي اه شيخنا وسيأتي التنبيه على هذا في المتن بقوله وانما ينفي
 به بمكانه الخ (قوله بان لم يطأها الخ) ذكر أربع صور يجب فيها النفي ويجب فيها القذف أيضا الثلاثة الاول
 أمثلة للعلم والرابعة للظن اه شيخنا (قوله ولا كثر منها) قيد به لاجل ان يمكن كونه منه والا فلا يحتاج الى
 نفيه لا تنفاته شرعا اه شيخنا وقوله من العقد كان قياس ما مر ان يقول من امكان الاجتماع لانه اعترض
 على الاصل في الرجعة في تعبيره بالعقد (قوله أولا بينهما) البين صادق بستة أشهر الى أربع سنين وهذه مثال
 للظن لان الظاهر انه من الزنا لو كان من وطئه لم يلحق به عقد بل كان هذه الامارة ليست قطعية فلم تعد العلم
 وصورته ان يطأ زوجته ثم تحيض بعد وطئه ثم تزني ثم تلد لمن يمكن كون الولادة من الوطء ومن الزنا كأن
 كان بين الولادة وطئه ثمانية أشهر وبينها وبين الزنا سبعة أشهر اه شيخنا (قوله منه) أي من وطئه ومن زنا
 أي علمه أو ظنه فلا خلاف هذا لاجل قوله في المفهوم وكذا من الوطء الخ وقوله بعد استبراء وصف زنا أي زنا كأن
 بعد الاستبراء والاستبراء من الوطء بان وطئها ثم حبلت ثم زنت اه شيخنا (قوله لان تركه يتضمن الخ) عبارة
 شرح مدر ولزمه نفيه والا لكان بكونه مستلحا لغيره ليس منه وهو ممنوع كيجوز نفي من هو منه الخ انتهت
 (قوله كيجوز نفي من هو منه) وليس من النفي المحرم بل ولا من النفي مطلقا ما يقع كير من العامة ان الانسان
 يكتب بينه وبين ولده حجة ويريد كتابتها انه ليس منه ولا علاقة به لان المقصود من هذه الحجة ان الولد ليس
 مما يعلل اليه فلا يسب لايه من افعاله شي فلا يطالب بشي لزم الولد من دين أو اطلاق أو غيره مما يترتب
 عليه دعوى ويحتاج الى جواب اه ع ش على مدر (قوله وهو) أي اللزوم في الاخيرة هي قوله أولا
 بينهما الخ وقوله ما صحه في أصل الروضة معتمد وقوله حل النفي ضعيف وقوله لكن الاولى الخ مبني على هذا
 الضعيف (قوله وطريق نفيه الخ) مراده من ذلك كميل المقابلة اذ كان مقتضاها ان يقول لزمه القذف لان
 قوله فان أتت الخ مقابل لقوله قذف زوجة الخ اه شيخنا (قوله وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف
 فيلزمان) قال في المنهاج يسبقه أي اللعان قذف قال بعض الشراح حتى لو أراد ان يلاع من غير قذف
 لا يجوز الا ان يكون هناك ولد فيدعي انه من شبهة ثم قال قيل هل المراد ان ذلك أي سبق القذف شرطه أي
 اللعان أو يسببه فان أراد الاول فقد لا يشترط في صحة اللعان تقدم القذف أو نفي الولد كما في المختار عن
 الاصحاب فكان حقه ان يذكرهما وكذا الباقي ثم قال في الحاوي فلو شهد أربعة بزناها فله اللعان لنفي النسب
 وهل يستغنى بالشهادة عن التلظ بالقذف وجهان وفي تحرير الجرجاني ان أراد نفي الولد قذفها ولا عن
 وهل له ان يلاع من غير قذف وجهان ثم قال يستغنى من ذلك ما لو وطئها في نكاح فأسد أو بشبهة فله ان
 يترك القذف بالزنا ويقول ليس هذا الولد مني كما قاله الرافعي وليس مناقضا لما قاله في موضع آخر في اشتراط
 بيان سبب النفي كما ظنه بعضهم لان النكاح الفاسد يخالف الصحيح اه وقضيته انه في النكاح الصحيح
 ليس له ان يترك القذف بالزنا فليتامل وأول كلامه يخالفه اه سم (قوله وانما يلزمه قذفها الخ) لا يقال
 هذا مكررا لان الفرض انه علم أو ظن زناها لا نكاح لان نسلم هذا الفرض لان قوله فان أتت أي الزوجة من
 حيث هي لاجل هذا القيد وقوله والا فلا يقدح في أي لا يجوز له قذفها وقوله لجواز ان يكون الولد الخ أي وحديثه
 ان علم أو ظن انه من وطئه الشبهة لزمه نفيه والاحرم كما سيأتي اه شيخنا (قوله والا فلا يقدح في الخ) أي ولكن
 يلزمه النفي ويقول لغيره ميتة من اصابة غيري لها على فرائشي وان الولد من تلك الاماينة (قوله بان
 ولده لثون ستة أشهر الخ) حاصل ما ذكره في الأربع صور الاولى والرابعة محترزات لقوله لما بينهما بالزنا
 لانه اذا اتفق البين من الزنا تكون الولادة قد دون ستة أشهر منه هو الاولى أو فوق أربع سنين منه هو الرابعة
 وأما محترزات البين بالوطء فقد تقدم في المتن صريحا فكان الانسب ضم الرابعة للاولى وقوله أو فوقه الخ

مع امكان كونه منه ظاهرا
 (بان لم يطأها ولده لثون
 ستة أشهر) من وطئه التي هي
 أقل مدة الحمل ولا كثر منها
 من العقد (أو فوق أربع
 سنين من وطئه) التي هي أكثر
 مدة الحمل وفي معنى الوطء
 استدخال المني (أو لما
 بينهما) أي بين دون ستة
 أشهر وفوق أربع سنين (منه)
 ومن زنا بعد استبراء بحقيقة
 لزمه نفيه (لان تركه يتضمن
 استحالة واستلحاق من ليس
 منه حرام كيجوز نفي من هو
 منه وهو في الاخيرة ما صحه
 في أصل الروضة والذي
 صحه في الاصل كالشرح
 الصغير فيها حل النفي لكن
 الاولى له ان لا ينفى لان
 الحامل قد تحيض وطريق
 نفيه اللعان المسبوق بالقذف
 فيلزمان ايضا وانما يلزمه
 قذفها اذا علم زناها ووطئه كما
 مر في جوازه والا فلا يقدح في
 لجواز ان يكون الولد من وطئه
 شبهة او زوج قبله (والا) أي
 وان لم يعلم ولم يظن انه ليس
 منه بان ولده لثون ستة أشهر
 من الزنا أو فوقه ودون فوق
 أربع سنين منه من الوطء
 بلا استبراء

وكذا من الوطء معه ولم يعلم ولم يظن زناها أو ولدته لفوق أربع سنين من الزنا ودونه وفوق دون ستة أشهر من الوطء (حرم) نفيه رعاية للفراش ولا عيرة بريبة يجدها في نفسه وانما اعتبرت المدة فيما ذكر من الزنا من الاستبراء لانه مستند للعان فاذا ولدته لدون ستة أشهر منه ولا كثر من دونها من الاستبراء تبين انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفراش وما ذكرته من حرمة النفي مع الاستبراء المقيد بما روي من اعتبار المدة من الوطء والزنا هو ما صححه في الروضة قرا دا بالثاني على من اعتبر المدة من الاستبراء والذي صححه الاصل حل النفي واعتبار المدة من الاستبراء (مع قذف ولعان) فيحرم ان وان علم زناها وقال الامام القياس جوازهما انتقاما منها كما اذا لم يكن ولد وعارضوه بان الولد ينضر بنسبة امه الى الزنا واثباته عليها بالعان لانه يبر بذلك وتطلق فيه الالة فلا يحتمل هذا الضرر لغرض الانتقام والغراق يمكن بالاطلاق وظاهر ان وطء انشبهه كالزنا في لزوم النفي وحرمة مع القذف والعان (كولو وطئ وعزل)

محتر زقوله بعد استبراء وقوله وكذا من الوطء معه أي مع الاستبراء هذه محتر زقوله في قوله ومن زنا أي علمه أو ظنه اه شيخنا (قوله وكذا من الوطء معه الخ) فصل هذا بكذا لانه محتر ز قبله لموط (قوله أو ولدته لفوق أربع سنين الخ) لا يتصور هذا الا بسبق الزنا الى وطء الزوج مع ان الفرض ان الزنا بعد دوطئه فتأمل وفيه أيضا ان هذا محتر ز يتعلق بالزنا الواقع بعد الوطء فلم يظهر التأخير بين المنطوق والمفهوم (قوله فيما ذكر) أي في قول المتن ومن زنا ولم يقل ومن استبراء مع ان مجرد شروعه في الحيض يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه فاجاب عنه بقوله لانه أي الزنا مستند للعان اه شيخنا (قوله فاذا ولدته لدون ستة أشهر الخ) هذه الصورة يصدقها القسم الاول مما بهر الانه في داخله فيكون هو قوله بان ولدته لدون ستة أشهر من الزنا أي أعم من ان يكون لسبعة من الاستبراء ولتوهم انه أيضا قوله فلا يجوز النفي الخ أي ومقتضى اعتبار البيضة من الاستبراء لزوم النفي في هذه الصورة واردة على الاصل اه (قوله من الاستبراء) قال الحلبي والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين اه أي فحسب المدة من وقت الظهور وان توقف الامر على تمام الحيضة فلا يحصل ابتداءها من الانقطاع وكان الشارح الحلبي عني ببعض المتأخرين الزكوى فقد بحثه في التسكدة ويجوز ان يكون مسبوقا به اه سم (قوله وما ذكرته) أي في قوله وكذا من الوطء معه وقوله المقيد نعت لحرمة النفي والتسكدة كبير باعتبار كونها حكما أو تحريما أو قوله بما روي قوله ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله والذي صححه الاصل الخ راجع لقوله وما ذكرته من حرمة النفي الخ وقوله واعتبار المدة من الاستبراء مقابل لقوله ومن اعتبر المدة من الوطء والزنا فهو لف وتشر مرتب اه (قوله وما صححه في الروضة الخ) عبارة الروضة ولو وطئها وأنت بولد لا كثر من ستة أشهر ولدون أربع سنين فان لم يستبرأ بها بحضة أو استبرأها فأتت بولد لدون ستة أشهر من وقت الاستبراء لم يحل له النفي فان استبرأها وأتت به لا كثر من ستة أشهر من الاستبراء فتلاثة أوجه احدها يجوز النفي الثاني ان رأى بعد الاستبراء القرينة المبيحة للقذف جاز النفي بل يلزمه فان لم ير شيئا لم يجز والثالث يجوز النفي وجدت القرينة أو لا وأمع الاقوال الثاني اه مختصرا اه سم (قوله مع قذف ولعان) متعلق بحرم وكل يمكن تعلقه بلزومه نفيه فيكون المتن ذا كراهية الحكم القذف مربي يخاف الكل ويستغنى الشارح عن قوله وطئ نفيه الخ (قوله وعارضوه الخ) حاصل هذه المعارضة ابداء فارق بين المقيس والمقيس عليه (قوله وتطابق فيه الالة) في المصباح والمختار لسان جراحة الكلام يذكر فيجمع على السنة كعمار وأجرة ويؤنث فيجمع على السن كذراع وأذرع (قوله وظاهر ان وطء الشبهة كالزنا) ولو أتت امرأة بولد أبيض وابواء اسودان أو عكسه امتنع نفيه بذلك وان اشتبه بمن تنهم أمه به أو انضم الى ذلك قرينة الزنا لان العرق نزاع كلور دبه انبراه شرح مر (قوله وحرمة مع القذف ولعان) أي مع ذكر الوطء أي ان الغير وطئها على فراشه بشبهة أو سكنت من ذلك وفي اطلاق القذف على ذلك تجوز اه حل (قوله مع القذف ولعان) متعلق بالزوم والحرمة أي يلزم ان علم أو ظن انه ليس منه ويحرم ان لم يعلم ولم يظن لكن تسمية هذا قذفا فيه تسمي فغير بالقذف عن رميها باصالة الغير بالشبهة على فراشه اه شيخنا (قوله كولو وطئ وعزل) انظر هل من ذلك ما لو وطئ ولم ينزل كذا رأيت بخط شيخنا البرلسي وان تقول قوله لان الماء قد سبق الخ يشعر بانه متله تأمل اه سم (قوله وعزل) العزل مكرره ولو قصد الفراء من الولد الا ان قصد الايذاء فيحرم كان قصد قطع لنسبها أو عدم حملها وهي تضرر بذلك اه شيخنا الاشبولي وبعبارة شرح مر في امهات الاولاد والعزل - ذرمان الولد مكرره وان اذنت فيه المذول منها حرة كانت أو أمة لانه طريق الى قطع النسل انتهت وفي البخاري باب العزل وفي القسطلاني عليه ما نصه باب حكم العزل بعد الايلاج لينزل منه خارج الفرج تفرز من الولد وهو مكرره وان اذنت فيه المذول منها حرة كانت أو أمة لانه طريق الى قطع النسل وخرج بالتعز من الولد ما لو عن له ان يتزع ذكوه قريبا لا تزال لا تقصر عن الولد فلا

يكره وقال النووي قال أصحابنا لا يحرم في محلو كتمه ولا زوجته الامه سواء أَرْضِيَتْ أم لا لان عليه ضررا في محلو كتمه بان تصير أم ولد لا يجوز بيعها وفي زوجته الرقية بمخير ولد رقيقا تبع الامه اما زوجته الحرة فان اذنت فيه لم يحرم والا فوجهان أحدهما لا يحرم واسندوا بحديث البخاري حيث قال حدثنا مسدد قال قال عن جابر قال كنا نزل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال ظاهر انه اطلع عليه وأقره فله حكم المرفوع اه بحرولته (قوله فانه يحرم به ماذكر) أي النقي والقذف واللعان لان محله ليس قرينة قوية على ان الولد ليس منه ولذا قال ولان الماء قد يسبق الخ من غير ان يحس به في الصباح أحسن الرجل بالشيء احساسا علم به يتعدى بنفسه مع الالف قال تعالى فلما أحسن عيسى منهم الكفر ورجمازيدت البساء فيقال أحسن به هل معنى شعره وحسنه من باب قتل لغة والمصدر الحس بالكسر يتعدى بالباء على معنى شعرته به وأصل الاحساس الابصار ومنه هل يحس منهم من احد أي هل ترى ثم استعمل في الوجدان والعلم بأي حاسة كانت انتهى

(فصل في كيفية اللعان) اه أي وما يتبعها من قوله وسن تغليظ بزمان الخ وقوله وشرطه أي وما يتبعه من قوله ويلابن ولو مع امكان بنية زناها الخ وقوله وغرته أي وما يتبعها من قوله وانما ينقي به مما كتمه الخ وقوله والاصل فيه الخ يتأهل ما وجه اعلة الاستدلال هنا مع تقديمه فيما سبق ولم يذكره في هذا المحل (قوله لفظ) أي أو ما في معناه من اشارة الاخرى وكتابه كسبائي وقوله وزوج يشعل لذلك والاثني اه حل (قوله وقذف) في عدة ركنا نظر لوجود اللعان بدونه فيما اذا احتمل كون الولد من وطء شبهة كإثبات في الشارح والركن لا توجد المساهمة بدونه ويمكن ان يجاب بان الركن القذف أو ما هو قائم مقامه من الرمي باصابة الغير فتأمل (قوله يصح طلاقه) كان الاولى اسقاط هذه الجملة لانها تنبئ على شرط الملاعن الذي هو الركن وشرطه سيأتي في قول المتن وشرطه زوج يصح طلاقه فاشترط هو قوله يصح طلاقه وأما كونه زوجا فهو ركن كإهو المراد هنا فلا تكرار بين هذه العبارة وما سيأتي اه (قوله لعانه قوله أربعا الخ) ولو امتنع احدى ما من اللعان ثم طلبه ممكن منه ولو قذف أربع نسوة باربع كلمات لا عن اهن أربع مرات ويكون اللعان على ترتيب قذفهن أي ندبا حتى لو ابتدأ بالاخيرة بثلاثين القاضي اعتدبه فيما يظهر فلواتي باللعان واحد لم يعتد به الا في حق من سماها أولا فان لم يسم بل أشار اليهن لم يعتد به من واحدة منهن وان رضين بلعنوا واحد كالأرضي المدعون يمين واحدة أو قذفهن بكلمة واحدة لا عن اهن أربع مرات أيضا ثم ان رضين بتقديم واحدة فذلك لا أثر عيبن فان بدأ الحاكم بلعنان واحدة بلا قرعة اجزا أولا اثم عليه ان لم يقصد تفضيل بعضهن ولا يتكرر والحد ببتكر والقذف وان صرح فيه بزنا آخر لا اتحاد المذوف والحد الواحد يظهر الكذب ويدفع العار فلا يشع في النفوس تصديقه ويكفي الزوج في ذلك لعان واحد يذكرفيه الزنيان كلها وكذا الزناة ان سماهم في القذف بان يقول أشهد بالله اني ان الصادقين فيما رويت به فلان من الزنا فلان وفلان ويسقط الحد عنه بذلك فان لم يذكرهم في لعانه لم يسقط عنه قذفهم لكن له اعادة الامان ويذكرهم لاسقاطه عنهم ان لم يلاعن ولا يبين حد القذفها وللرجل مطالبته بالحد وله دفعه باللعان ولو ابتدأ الرجل فطالبه بحد قذله فله اللعان لاسقاطه في أوجه الوجهين بنساء على ان حقه ثبت أصلا لا تبعا كإهو ظاهر كلامهم وان عفا أحدهما طالب الاخر بحقه ولو قذف امرأة عند الحاكم لزمه أي الحاكم اعلام المذوف للمطالبة بحقه ان أراد بخلاف ما أقره عنه بمال لا يلزمه اعلامه لان استيفاء الحد يتعلق به فيعلمه لاستيفائه ان أراد بخلاف المال اه شرح مر (قوله اني لمن الصادقين) بكسر الهمزة لتعلق الفعل باللام اه شيخنا (قوله لعنة الله الخ) بكسر الهمزة لانها مفعول للقول اه شيخنا (قوله فان غلبت) أي مرض أو سخر أو غلبت من المجد ان هو حيض ويكفيه ان يقول زوجته اني اذالم يكن له زوجة الا هي وعرفها الحاكم اه حل (قوله وهي في الحقيقة ايمان) أي أربعة ومن ثم تعددت

فانه يحرم به ماذكر رعاية
لغيراش ولان الماء قد يسبق
الى الرحم من غير ان يحس به
وفي كلامي زيادات يعرفها
الناظر فيه مع كلام الاصل
(فصل في كيفية اللعان
وشرطه وغرته والاصل فيه
الآيات السابقة واركانه
ثلاثة لفظ وقذف سابق
عليه وزوج يصح طلاقه
كإهو لم مما ياتي (لعانه) أي
الزوج (قوله أربعا) من
المرات (أشهد بالله اني لمن
الصادقين فيما رويت به هذه
من الزنا) أي زوجته
(وخامسة) من كلمات لعانه
(ان لعنة الله على ان كنت
من الكاذبين فيه) أي فيما
رويت به هذه من الزنا هذا
ان حضرت (فان غلبت سريها)
عن غيرها باسماها ورفع نسبها
وكررت كلمات الشهادة
تأ كيد الامر ولانها اقيمت
من الزوج مقام أربعة شهود
من غيره ايقام عليها الحد وهي
في الحقيقة ايمان وأما الكلمة
الخامسة فتؤكد كدة الخلف
الاربع (وان نفي ولها قال

في كل من الكلمات الخمس (وان ولدها وهذا الولد) ان حضر (من زنا) وان لم يقل ليس مني حلالا لفظ الزنا على حقيقته وهذا ما صححه في أصل الروضة كالشرح الصغير وعن الأكثرين لا بد منه لاحتمال ان يعتقد ان الوطء بشبهة زنا وهو قضية كلام الأصل وأما الاقتصار عليه فلا يكفي لاحتمال ان يريد ان لا يشبهه خلقا ولو اغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج في نفيه الى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة الى إعادة لعانها (ولعانتها قولها بعد) أربعاً (أشهد بالله ان الكاذبين ٤٣٢ فيمار ما في به من الزنا وخامسة) من كلمات لعانها (ان غضب الله على ان كان من

الصادقين فيه) أي فيما وما فيه من الزنا للآيات السابقة وتشير اليه في الحضور وتميزه في الغيبة كفي جانبها في الكلمات الخمس ولا يحتاج الى ذكر الولد لان لعانها لا يؤثر فيه ونقص اللعن بجانبه والغضب بجانبها لان جريمة الزنا تقع من جريمة القذف ولذلك تعاون الحدان ولا ريب ان غضب الله أغلظ من لعنته فحقت المرأة بالترام اغلظ العقوبتين هذا كله ان كان قذف ولم تثبت عليه بيينة والابان كان اللعان لنفي ولد كان احتمال كونه من وطء شبهة أو أثبت قذفه بيينة قال في الاول فيمار ميتها به من اصابة غيري لها على فرائي وان هذا الولد من تلك الاصابة الى آخر كلمات اللعان وفي الثاني فيما أثبت على من رمي اياها بالزنا الى آخره ولا تلاعن المرأة في الاول اذا لاحد عليها بهذا اللعان حتى يسهط بلعانتها واذا قطع بعدة اشتراط تأخر لعانها عن لعانه لان لعانها لا سقطا العقوبة وانما تحب العقوبة عليها بلعانه أولا فلا حاجة بها الى ان

الكفارة بتعدد دها لو كذب فيها يجب أربع كفارات خلافا لمج حيث قال والوجه انها أي الكفارة لا تتعدد بتعدد دها لان المحلوف عليه واحد والمقصود من تكريرها محض التأكيد لا غير اه حل (قوله في كل من الكلمات الخمس) ظاهره انه يأتي في الخامسة به هذا اللفظ أي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يخفى ما فيه فاعلم المراد انه يأتي فيها بما يناسب كان يقول وان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيمار ميتها به من الزنا وفي ان الولد من الزنا وليس مني اه رشدي على مر (قوله من زنا) أي ان قذفها بالزنا والا قال من اصابة غيري كسبذ كره الشارح اه حل (قوله حلالا لفظ الزنا) فان قلت لم حل الزنا هنا على حقيقته مع احتمال ان يريد ان يفعل فعل الزنايات ولم يحمله قوله ليس مني على حقيقته فيمكن في به بل نظر الى احتمال ان يريد ان لا يشبهني فلم يكن فيه قلت لعلى قوله ليس مني اشهر في نفي المشابهة حتى صار كالحقيقة ولم يشهر لفظ الزنا في غيره معناه حمل عليه اه ع (قوله لاحتمال ان يعتقد ان الوطء) أي وطء لها بشبهة بان طئها أجنبية فهي شبهة صورية وهذا واضح ان كان يمكن ان يشبهه عليه ذلك اه حل (قوله لاحتمال ان يعتقد ان الوطء بشبهة زنا) أي فقد يكون هو الواطئ لها بالشبهة ويعتقد ان وطء زنا لا يلحق به الولد ويحتمل انه انما احتج لذلك لانه قد يكون الواقع ان الولد من شبهة غيره فلا يكون صادقا في شهادته بانه من الزنا فاحتج الى ذلك ليتمسك ما ذكر ونحوه ليكون صادقا وان لم من الاقتصار على ذكر الزنا كونه ليس منه فتأمل اه رشدي على مر (قوله لاحتمال ان يريد ان لا يشبهه خلقا) فان قلت اليمين على نية الاستحلاف وعليه فنية ذلك لا تنفعه قلت لعلى المراد بكونها على نية الاستحلاف بالنظر لزوم الكفارة اه ع (قوله الى إعادة اللعان) أي الى اعادته كله وقوله ولا يحتاج المرأة الى إعادة لعانها احتاجت هي الى الاعادة لان لعانها متأخر كسبأني وجوابه ان لعانه الاول صحيح وقد ترتب لعانها عليه وانما كان يقال ذلك اذا فسد لعانه اه شيخنا (قوله لان جريمة الزنا) أي التي لا عنت لاسقاط حده وبقا مثله في قذفه اه ع (قوله ولا ريب ان غضب الله أغلظ) أي لانه الانتقام بالعذاب وقوله من لعنته أي التي هي الطرد عن الرحمة اه حل (قوله هذا) أي تصوير الصيغة بما سبق اه حل وقوله لنفي ولد أي فقط لانه مع نفي الحد فهذه رابعة لا ولي وقوله أو أثبت قذفه راجع للثانية فهو لف ونشر مرتب (قوله اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب) فلو قدم احدهما في اثناء الاربعة وجب استئناف الكلمات كلها وذلك لان ذكر اللعن أو الغضب في غير موضعه ينزل منزلة كلمة اجنبية والفصل بينهما يبطل لعان اه ع (قوله لما يأتي) أي من قوله اتباع النظم الآيات (قوله من انه لا يسهل لفظ شهادة الخ) أي ولا لفظ الله بغيره كالرحمن اه قل على الجلال (قوله وشرط ولاء الكلمات) أي شرط صحة اللعان وأما ما يأتي من قوله وشرط زوج فهو في الملاعن اه شيخنا والوجه اعتبار المولاة هنا بما صر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان اه شرح مر وقوله بما صر في الفاتحة أي فيض السكوت العهد الطويل واليسير الذي قصده قطع اللعان وذكر لم يتناقض مصلحة اللعان وكتب أيضا لعن الله به قوله بما صر في الفاتحة يؤخذ منه انه لو لم يوال الكلمات لجهله بذلك أو تسيانه عدم الضرر اه ع (قوله فيؤثر الفصل الطويل) ولعل الفرق بين هذا وأيمان

القسمة

تلاعن قبله واذا لفظ خامسة اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب عن الكلمات الاربعة لما يأتي ولان المعنى ان كان من الكاذبين في الشهادات الاربعة فوجب تقديمها واذا تفسيرا اللعان بما ذكر ما صرح به الأصل من انه لا يسهل لفظ شهادة أو غضب أو لعن بغيره كان يقال احلف أو اقسم بالله اتباع النظم الآيات السابقة وكلاهما في ما ذكر الحلل (وشرط ولاء الكلمات) الخمس هذا من زيادتي فيؤثر الفصل الطويل اما الولاء بين لعان الزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي

القسمية حيث اكتفى بها ولو متفرقة انهم لما اعتبروا هذا لفظا لعن بعد جملة الاربع دل على انهم جعلوها
 كاشي الواحد والنسي الواحد لا تفرق أجزاءه في الصلاة المولفة من ركعات ولما اعتبروا التمامها للشهد
 والسلام بطالت بما ينافيها في أي جزء اتفق اه ع ش على مر (قوله وتلقين قاضيه) أي أو يحكم
 ان كان اللعان لدفع الحسد فان كان اتفق الولد لم يزلان للولد حق في النسب فلا بد من رضاه بالتحكيم ان كان
 بالغوا فلا يجوز التحكيم اه حل (قوله فيقول له قل كذا ولها قل كذا الخ) أي ولو اجالا كان يقول
 قل أربع مرات كذا الخ فيما يظهر فليراجع ثم رأيت في سم على منسج قوله لكأمانه ثم ان التلقين
 يعتبر في سائر الكلمات ولا يكفي في أولها فقط اه برو قال في قوله قبل هذه قال مر والمراد بتلقينه كلماته
 أمرها لانه ينطق بها القاضي قبله خلافا لما يرويه كلام الشارح في كتبه وظاهره ولو اجالا كان يقول له
 اثبت بكلمات اللعان اه ع ش على مر (قوله فلا يصح اللعان بغير تلقين الخ) عبارة شرح مر فما
 أتى به قبل التلقين لغو اذا لم يكن غير معتد به قبل استحلافه والشهادة لا تؤدي الا بآذنه انتهت وقوله والشهادة
 لا تؤدي الخ هذا يقتضي انه لو ذكر شيئا قبل أمر القاضي أو ذكره عند غير القاضي سمي شهادة لكنها غير
 معتد بها اه ع ش عليه (قوله كسائر الايمان) أي في انه لا يعتد به الفصل الخمسة قبل سؤال القاضي
 والإفهامي منعقدة فيترتب عليها الكفارة ان كان كاذبا اه ع ش والمراد بالتلقين فيها سؤال القاضي لها أي
 امر الخالفها فليس المراد ان يقول له قل كذا كذا اه شيجنا (قوله كسائر الايمان) تنظير له مني
 لا اتفق وبه يندفع ما أورد عليه من ان الايمان غير اللعان لا يتوقف على التلقين بل على الطلب والامر كما يأتي
 في الدعوى فتأمل وتقدم في كلام سم ان كلمات اللعان يكفي في تلقينها الامر بها فهي كالايمن سواء
 بسواء اه (قوله وظاهر ان السيد في ذلك كالفاضي) أي فيما لو وقع اللعان بين عبده وأمه اه ج و مر
 والمعتمدان غير اللعان لا يشترط فيه التلقين بخلاف اللعان فانه يشترط فيه اه ع ش وتقدم ما فيه (قوله
 فان لم يحسن القاضي غير الخ) عبارة الروض فان لم يعرفها القاضي وجب مترجمان اه أي فان لم يعرف
 الهمية فقله هنا فان لم يحسن القاضي غيرها أي غير العربية اه سم (قوله وصح من شخص آخر من)
 أي أصلي الخ من أو طارئة ولم يرجز واه قبل ثلاثة أيام والانتظار وقوله بإشارة تغليب الجانب اليميني
 الذي هو الاصح غالباً قال بعده لم أرد التذنب بإشارتي لم يصدق أولم أرد اللعان لم يصدق فيما عليه كالتحريم
 المؤبد والفرقة ويقبل فيما له كنبوت نسب الولد ولزوم الحسد وله اللعان لتفهم ما حيث لم يغت ولو نطق
 في أثناء اللعان بنى على ما أشار به أو كتبه ولا بد من كلمة الكلمات الخمس وله كتابة بعضها أو الإشارة بالساق أو
 في كلام المصنف مانعة خلو ويكتب مع الكتابة التي نويت كذا اه قل على الجلال (قوله بإشارة
 مفهومة) أو كلمة ويكرر الإشارة أو الكتابة خسا أو يشير للبه خس ويكتب البعض اه ع ش على
 مر (قوله لما ذكر) أي من قوله وصح بغير عربية الخ هذا هو الظاهر من العبارة لكن فيه ان تعليل صحة
 اللعان بغير العربية لا يجري في القذف كما هو ظاهر فغاية ما يمكن من العبارة ارجاع قوله لما ذكر لاخير من
 أي قوله ومن أخوس بإشارة مفهومة أو كتابة أي للتعليل المذكور في هاتين وهو قوله فيما سبق كسائر تصرفاته
 (قوله بتعديد أسماء الله تعالى) أي كما يسن تغليظ اليمين بتعديد أسماء الله تعالى وانتظار لم يقبل كتغليظ
 اليمين بالزمان والمكان لانه يسن تغليظهم به أو عبارته في كتاب الدعوى واليمينات فمسل من تغليظ عين بمات
 اللعان من زمان ومكان وبزيادة أسماء وصفات (قوله لكن لا تغليظ على من لا يتصل ديننا الخ) عبارة شرح
 مر ولا تغليظ فمن لا يتدين بدين كدهري وزنديق بل يحلف ان لزمته عين بالله الذي خلقه ورزقه انتهت (قوله
 والدهري) بالغف والضم نسبة لادهر لاضافته الا نثار اليه لكن المفتوح حيث شذقياسي والمضموم سماعي اه
 شيجنا وعبارة ع ش قوله والدهري الخ عبارة الصحاح والدهري بالضم المسنون بالغف الملهة قال ثعلب

(وتلقين قاضيه) أي اللعان
 أي لكأمانه فيقول له قل كذا
 ولها قل كذا فلا يصح الايمان
 بغير تلقين كسائر الايمان
 وظاهر ان السيد في ذلك
 كالفاضي لانه أن يشول
 لعان رقيقة (وصح) اللعان
 (بغير عربية) وان عرفها لان
 اللعان عين أو شهادة قوهما
 في اللعان سواء فان لم يحسن
 القاضي غيرها وجب
 مترجمان (د) (صح) (من)
 شخص (أخر من بإشارة مفهومة
 أو كتابة) كسائر تصرفاته
 وليس ذلك كالشهادة منه
 لضرورته اليه دونها لان
 الناطقين يقيمون بها ولان
 الغلب في اللعان معنى اليمين
 دون الشهادة (كقذف) من
 زيادتي فيصح بغير عربية
 ومن أخوس بإشارة مفهومة
 أو كتابة لما ذكر فان لم يكن له
 واحدة منهما لم يصح قذفه ولا
 لعانه كسائر تصرفاته لتعذر
 الوقوف على ما يريد (وسن
 تغليظ) اللعان كتغليظ اليمين
 بتعديد أسماء الله تعالى لكن
 لا تغليظ على من لا يتصل ديننا
 كالزنديق والدهري ويغلق
 (بزمان)

وهو بعد صلاة العصر لان اليمن الفجرة ٤٣٤ حيثذا غلظت عبوة لطبرياء فيه في الصبحين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة اولي) ان

اتفق ذلك أو امهل لان ساعة الاجابة فيه عند بعضهم واما يدعون في الخامسة باليمن والغضب واطلاق العصر مع ذكر اولوية عصر الجمعة من زيادتي (وممكن وهو اشرف باده) أي الله ان (فيمكة بين الركن) الاسود (والمقام) أي مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وهو المسمى بالحطيم (وباباياه) أي بيت المقدس (عند الصخرة وبغيرها) من المدينة وغيرها (على المنبر) بالجامع وتعبيري بعلي هو الموافق لما صححه في أصل الروضة من انهم يصعدان المنبر بخلاف تعبیر الأصل بعند وباب مسجد مسلم به حدث أكبر حرمه مكته فيه ويخرج القاضي أوثابه اليه بخلاف الكافر فيحافظ عليه بما يأتي فان أراد اهانته في المسجد غير المسجد الحرام ممكن منه وان كان به حدث أكبر وامن في نحو الحيف تلويث المسجد وتعبيري بذلك هو بالغرض بخلاف قوله وحائض بباب مسجد (وبينعتو كنيسة وبيت نار لاهلها) وهم النصارى في الاول واليهود في الثاني والمجوس في الثالث لانهم يعظمون كاعتظيتمنا المساجد ويحضرها القاضي أوثابه كغيره امام لان المقصود

كلاهما منسوب الى الدهر وهم ربما غيروا في النسب اه بحرفه وعبارة زي والدهرى بضم الدال كما ضبطه سم وبفتحها كما ضبطه ابن شهبة وهو المعطل اه وظاهره ان فيه لغتين وايس مراد انتهت وعبارة حل قوله والدهرى بالضم والفتح وهو المعطل قال الامام الغزالي الدهريون طائفة من الاقدمين جددوا الصانع المسد للعلم وزعموا ان العالم لم يزل كذلك بلا صانع ولم يزل الحيوان من نطفة والنطفة من حيوان كذلك كان وكذلك يكون ابداءهؤلاءهم الزنادقة انتهت (قوله بعد صلاة عصر) ليس بقيد بل جرى على الغالب من فعل الصلاة اول الوقت والا فلا أخرت فعل المعان قبل فعلها اه عش على مر (قوله لطبرياء فيه في الصبحين) وهو ثلاثة لا يكملهم الله ولا ينظر اليهم ولهم عذاب اليم رجل حلف عينا على مال امرئ مسلم فاقطعه ورجل حلف على عين بعد صلاة العصر ليقدا أعطى بسلطته أكثر مما أعطى ورجل منع فضل الماء اه (قوله لان ساعة الاجابة فيه الخ) عبارة تشرح مر لان يومها أشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كما في رواية صحيحة وان كان الاشهر انما فيها بين جلوس الخطيب وفراغ الصلاة على ما مر في الجمعة ومقابلها أحد وأربعون قولاً والحق بعضهم بعصر الجمعة الارفات الشريفة كشهرى رجب ورمضان ونوى العيسد وعرفة وعاشوراء انتهت (قوله أشرف باده) أي الامان ويحرم الانتقال من بلده الى غيره ولو لمكة والمدينة والاعان في الاما كن الاتية في كل بلد انما هو لمن هو فيها اه قل على الجلال (قوله فيمكة بين الركن والمقام) وقال الزركشي أشرف منه الحجر أي لان بعضه من البيت وكان القياس ان يكون في البيت لكن صين عن ذلك اه حل وفي قل على الجلال وقيل ان في الحجر قرباء على وأمه هاجر اه (قوله بين الركن والمقام) المراد بالبينية هنا البينية العرفية بان يحاذي جزء من الخلف جزأ من أحدهما أو ما قرب منه اه حج اه عش على مر (قوله الركن الاسود) وصف بوصف الحجر الذي فيه والسواد طارئ عليه لما في الحديث انه نزل من الجنة أشد بياض من اللبن فسودته خطايا بني آدم اه قل على الجلال (قوله والمقام) أي مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم وهو حجر نزل له من الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع حجر البناء فوق الجدار ثم يهبط به اه قل على الجلال (قوله وهو المسمى بالحطيم) سمي به لحطام الذنوب فيه اه شرح مر وقيل لانه حطام أي مات فيه ألوف من الانبياء وغيرهم اه قل على الجلال (قوله عند الصخرة) أي لانها قبلة الانبياء وفي خبر انهم امن الجنة اه شرح مر (قوله على المنبر بالجامع) أي لانه أشرف الجامع أي باعتبار انه محل الوعظ والاعتذار وما أدى صعوده الى تذكره واعراضه وزعم ان صعوده غير لائق به ممنوع لاسباب مع رواية البيهقي وان ضعفها انه صلى الله عليه وسلم لاعتن بين العجلا في وامرأته عليه اه شرح مر (قوله على المنبر) أي لكونه محل الوعظ لكونه أشرف بقاع المسجد ويغلق بالمساجد الثلاثة ان كان باحدها والا فلا يكاف الخروج اليه وظاهره ولو قرب جدا اه حل (قوله بخلاف الكافر) هذا محتمل زقول المتن لمسلم وظاهر المتن انه متعلق بالخير ويمكن رجوعه لجميع ما قبله وهو أظهر لولا قوله به حدث أكبر فكان الانسب للشرح تقييد ما مر بالمسلم (قوله فان أراد اهانته بالمسجد) عبارة العباب ويجوز في المسجد برضاهم أي اليهوديين أو النصارين فان رضيت دونه فلهما ذلك أو عكسه لم يكف اه باختصار اه سم (قوله وهم النصارى في الاول) أي بحسب ما كان والافقد انعكس الحكم الآن اه برماوى (قوله وهم النصارى) دخل فيه أهل النعمة ومن دخل دارنا بامان (تنبيه) الكافرة تفعل ذلك وان كان زوجها مسلما لكن قال الرازي وغيره ان رضى الزوج فافهم امتناع ذلك اذا منع منه وعلى بان التغليظ عليه احقه فله تركه هذا محصل ما في التكملة ولكن فيها بعد ذلك أن التغليظات راجعة لنظر القاضي لا تتوقف على رضا الزوجين اه بر وعبارة لعباب ويلاعن المسلم النعمة في المسجد ثم تلاعن في الكنيسة أو البيعة أو بالمسجد برضاهم اه سم (قوله ويحضرها القاضي أوثابه) أي والجميع الاتي أيضا اه شرح مر (قوله ويجوز مراعاة اعتقادهم)

تعزيز الواقع وزجر الكاذب عن الكذب واليسمين في الموضع الذي يعظمه الخالف اغلظ وتجوز مراعاة اعتقادهم لشبهة اي

الكتاب كلو وعي في قبول

الجزية (لا بيت) صم لوتني
لانه لا اصل له في الحرمة ولان
دخوله معصية بخلاف دخول
البيع والكنائس وبيت
النار واعتقادهم فيه غير
مرعي فيلا عن بينهم في مجلس
حكمه وصورته ان يدخلوا
دارنا بامان او هدنة ويترافعوا
الينا والتغليظ في حق الكفار
بالزمان معتبر بانسرف الاوقات
عندهم كذا كره الماوردي
(وجع) أي وبخضرة جمع من
اعيان البلد (اقلة اربعة)
لثبوت الزنا بهم ويعتبر كونهم
من يعرف لغة المتلاعنين
وكونهم من أهل الشهادة
(و سن) ان يعظهما قاض
ولو بنائبه كان يقول ان عذاب
الدنيا هو ون من عذاب
الآخرة ويقرأ عليهم ما ان
الذين يشتركون بعهد الله الآية
(و) ان (يبالغ) في الوعظ
(فيل الخامسة) فيقول له
نق الله فان الخامسة موجهة
للعن ويقول لها مثل ذلك
بلفظ الغضب لعاهما يتجرعان
ويتركان ايا القنهما
الخامسة (و) ان يتلاعنا
من قيام ليراهما الناس
وبشهر امرهما وتجلس
هي وقت لعانه وهو وقت
لعانها (و شرطه) أي الملاعن
(زوج يصح طلاقه) على
ما يأتي (ولو) سكران وذميا
ورقيقا ومحدودا في قذف

أي المجوس فهذا التعليل خاص بهم وغرضه الرد على الضعيف وعبارة صله مع شرح مر وكذا بيت نار
مجوس في الاصح لانهم يعظموه كعظيمنا المساجد فاحضروا الحاكم رعايه لاعتقادهم لشبهة الكتاب والثاني
لانه ليس له حرمة وشرف فيلا عن في مجلس الحكم انتهت (قوله لانه) أي بيت الصنم لأصله في الحرمة أي
لان أهله وهم عبدة الاوثان لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب ولو كان في البيعة أو الكنيسة صورة لم يلاعن فيها اه حل
(قوله ولان دخوله معصية) أي ولو باذنتهم اه شرح مر (قوله وصورته أن يدخلوا دارنا بامان) قال
شيخنا وفي التصوير نظر اذ لا يمكن من اتخاذ بيت نار عند نار لو اتخذهم دهم ولا تنقل معه الى بلاده لان النقل من
بادي الملاعن الى غيره لا يجوز ولو لمكة والمدينة كما تقدم وحضور الاماكن المتقدمة فيها التهاولن هو بها وقت اللعان
للمر اه قل على الجلال (قوله من اعيان البلد) أي ولو كان المتلاعنان ذميين اه ع ش على مر
(قوله وسن أن يعظهما قاض) أي بعد أن يأتي رجل من ورائه ويضع يده على فيه وامرأة من ورائها كذلك
كما أمر به صلى الله عليه وسلم (قوله فان الخامسة موجهة للعن) أي يقول ذلك قوله بلفظ الغضب حال من
مثل ذلك أي يقول لها اتق الله فان الخامسة موجهة للعن (قوله من قيام) فان عجز أحد هما عن القيام جالس
فان عجز عن الجلوس فعل مقدوره من اضطرار أو غيره اه حل (قوله وتجلس هي) أي ندبا اه ع ش
على مر (قوله وتجلس هي وقت لعانه الخ) يفيد أن كلامهم ما يكون بحيث يرى الآخر ويسمع كلامه
وهو من ادوب بخلافه مكر والالعد ذكر كسائر المندوبات هنا اه قل على الجلال (قوله وشرطه زوج
يصح طلاقه) ان قلت سبأني انه يلاعن بعد البيونة لتي الولد في قوله ويلاعن لتي ولد وان عفت عن عقوبة
وبانت مع انه لا يصح طلاقه بل ولا زوجية أصلا فالجواب ما أشار اليه بقوله على ما يأتي لا تدخل هذه الصورة ويكون
المسرا بقوله زوج يصح طلاقه أي ولو في الماضي اه شيخنا وعبارة شرح مر زوج ولو باعتبار ما كان
أو باعتبار الصورة لا يدخل ما يأتي في البائن ونحو المنكوحة نكاحا فاسدا انتهت وقوله ونحو المنكوحة نكاحا
فاسدا وعليه قوله يصح طلاقه أي بتقدير كونه زوجا في نفس الامر اه ع ش عليه (قوله زوج) فلا يصح من
أجنبي ومنه السيد في ولد أمته فنفقه بالاستبراء والحلف ولو لمالك زوجته وأنت بولد يمكن كونه من النكاح فنظ
فه الامان لنفقه وتتأيد الحرمة اه قل على الجلال (قوله يصح طلاقه) هذا هو الشرط وقوله زوج
نوطئته وقوله على ما يأتي كان الانسب تقديمه على قوله يصح طلاقه لانه اشارة الى تأويل في الزوج تأمل
وخرج به هذا شرط الصبي والمجنون والمكره فلا يصح لعانهم لعدم صحة طلاقهم هذا غاية ما يستفاد من العبارة
وبعد ذلك ففيه شيء ولذلك سكت الشارح عن التمرض لحرزه اه (قوله زوج يصح طلاقه) أي ولو في نكاح
آخر حيث كان هالك ولد أو حل لانه يصح طلاقه وان لم يكن لذلك الزوجية اه حل (قوله ومحدودا في قذف)
أي لها أو غيرها وذكر هذا لانه ربما يقال انه اذا حدد في قذف سابق يمتنع عليه اللعان توهم انه لا حد عليه في
هذا القذف حتى يلاعن لدفعه اكتفاء بالحد السابق وفيما لو كان الحد الذي وقع له بقذفها هي يكون اللعان
لا سقاط التعزير الذي ترتب اعاليه في القذف الثاني في هذه الصورة لتعذر الحد كما يأتي في عبارة مر
على الاثر (قوله في قذف) أي غير الذي لاعن فيه ومن قذف شخصا قذفه ثانيا عزا ظاهره وكذبه بالحد
الاول كما علم مما مر ويؤخذ من ما قاله الزركشي انه لو قذفه فعفا عنه ثم قذفه ثانية انه يعزر لان العفو بمثابة
استيفاء الحد والزوجة كف يرها في ذلك ان وقع القذف في حال الزوجية فان قذف أجنبية ثم تزوجها ثم
قذفها بالزنا الاول وجب حد واحد وان قذفها بغيره وجب حدان ولاللعان لانه قذفها بالاول وهو
أجنبي وان أقام باحد الزناتين ينسقط الحدان فان لم يمهأوبد أن يطلب حد قذف الزنا الاول حمله ثم
لثاني ان لم يلاعن والانسقاط عنه حمله وان بدأ بالثاني فلا عن لم يسقط الحد الاول وسقط الثاني وان لم
يلاعن حمله قذف الثاني ثم الاول بعد طلبها بحد واحد وان طالبته بالحدين معا فكاتبها بالاول او قذف

زوجته ثم بآبائها لعان ثم قذفها بزنا آخر فان حذر الاول قبل القذف عززل الثاني كما لو قذف أجنبية فحذر ثم قذفها
ثانيا هذا ان لم يصف الزنا الى حال البينة كجرحه الشئ لثلاث كل بما مر فيما لو قذف أجنبية ثم تزوجها ثم
قذفها بزنا آخر من ان الخدمة مدد فان لم تطلب حد القذف الاول حتى قذفها فان لعن الاول عززل الثاني كما حرم
به ابن المقرئ وصرح به الباقي وغيره اه شرح مر وليس من العفو ما يقع كثيرا من الخاصة بين اثنين
والقذف فيبقى للمقذوف ترك الخصومة من غير ذكر العفو أو ما في معناه اذ مجرد الاعراض لا يسقط حقه
بل هو ممكن من مطالبته واثبات الحق عليه متى شاء ولا سيما ان دللت قرينة على انه انما ترك الخصومة لعجزه
أو خوفه من الحاكم أو نحوه وسيأتي ما يصرح بذلك اه ح ل وقوله والزوجة كغيرها في ذلك أي في انه لا يتكرر
بتكرار القذف وانه لو قذفها ثم حذر ثم قذف ثانيا لم يحذر وتم لو عفت ثم قذفها لم يجب لها عليه حد اه ع
عليه (قوله ولو مرتد بعدوط) أعاد الشارح لولا جل العبد فانه خلص بالردة وقيد به فيلان التفاصيل الآتية
لا تكون الا حينئذ والافهم يلاعن وان ارتد قبل الوطء لثني الولد ولو بان مجرد الردة اه شيخنا وقياس ما يأتي انه
يلاعن الدفع لعقوبة كما سيقول ويلاعن لدفعها وان بان (قوله ولو مرتد بعدوط) اشتملت هذه العبارة
على ثمان صور لان القذف اما في الردة أو قبلها وعلى كل حال اما ان يصرا ولا وعلى كل حال ان يكون ولدا ولا
وأشار الشارح اليها بقوله وان قذف في الردة أي سواء قذف فيها أو قبلها أو بقوله وأصر عليها أي سواء أصر
أولا أو خرج المتن منها واحدة اشتملت على ثلاث قبود أخذ مفهومها بقوله فيما اذا لم يصرو وفي هذا أربع صور
وبقوله فيما اذا قذفها قبل الردة وفيه صورتان وبقوله أو قذفها في الردة الخ وفيه صورة اه شيخنا هذا ولو
نظر لكون اللعان في صور عدم الاصرار الاربع يقع في العدة أو بعد هالك كانت الصور اثني عشر (قوله أو
استدخال مني) أي ولو في الدبر اه ح ل (قوله فيصح لعانه) أي في حال ردته هذا هو المراد وان كان ليس
قيداً على ما سيأتي وقوله وأصر عليها في العدة أي أصر على الردة في العدة أي لم يرجع فيها الاسلام (قوله
وكما لو قذفها زوجها الخ) وقوله وكلاهما بانها الكاف لا قياس فيها (قوله فلا يصح لعانه) قال الخ على فلا يرفع
به حد القذف على الاصح (قوله لتبين الفرقة الخ) العلة بتجوع الجمل الثلاث (قوله ولو مع امكان بينة
بزناها) أي سواء لم تسكن هنالك بينة أصلاً أو كانت واقعتها أولم يمهنا فالصور ثلاثة فلا بد من ادخال اقامتها
بالفعل في هذا التعميم لاجل الحوالة الآتية في كلامه حيث قال فان كان ثم ولد فله اللعان لنفسه أي في الصور
الاربعة بقوله هنالك كما عرف أي في الصورة الاولى وهي قوله فلو ثبت زناها وهذا الحكم قد عرف فيها من
قوله هنالك ولو مع امكان بينة بزناها الخ وكون الصور ثلاثة انما هو بالنظر لقوله ان في ولد وأما بالنظر لقوله ولد فله
فلا يثنى الاثنتان وهما عدم البينة بالسكينة وجودها لبون اقامتها وأما الثالثة وهي ما اذا أقام البينة بالفعل
فعطاه لاجل قول المتن فسلو بزناها الخ (قوله وصدا) أي منعنا الخ (قوله من اشترط تعذر البينة) بيان
لظاهر (قوله فلا آية مؤولة) أي فينبغي تأويلها التمسك مع الاجماع (قوله بان يقال فان لم يرغب في
البينة) أي لعدمها أو لوجودها من غير رغبة فيها الصدق السالبة بنفي الموضوع لكن توقف سم في هذا
التأويل مع التقييد في الآية بعدم البينة وكأنه فهم ان قول الشارح بان يقال الخ زيادة على ما في الآية
وليس كذلك بل مراده ان معنى لم يكن لهم ثم دعاهم برغبوا في اقامتهم لكن كان على الشارح ان يقول بان يقال
ولم يرغبوا في اقامتهم فلا يأتي بانعاده ولا يعرف الشرط ولا يفرد الضمير وكأنه حل معنى وبعد هذا التأويل
لم تصدق الآية بان له اللعان مع اقامتها بالفعل لانه رغب ولا يضر ذلك لان الظاهر من سوق الآية ان اللعان
فيها الدفع العقوبة لثني الولد واللعان لدفع العقوبة لا يكون الا في صورتين كما علمت (قوله على ان هذا القيد) أي
ويجوز على ان هذا القيد الخ وقوله خرج لاهل سبب أي ذكر لاهل موافقة سبب وقوله كان الزوج
فيه هو دلالة بن أمية وقوله فيلاعن مطلقاً أي سواء كان هنالك بينة أم لا (قوله ولد فله) أي العقوبة

ولو (مرتدا بعدوط) أو
استدخال مني فيصح لعانه
وان قذف في الردة وأصر
عليها في العدة لتبين وقوعه
في النكاح فيما اذا لم يصرو
لو قذفها زوجها ثم بآبائها
فيما اذا قذفها قبل الردة
وأصر وكلاهما بانها ثم قذفها
بزنا مضاف الى حال النكاح
فيما اذا قذفها في الردة وأصر
وتم ولد (لان أصر وقذف
في الردة ولا ولد) ثم فلا يصح
لعانه لتبين الفرقة من حين
الردة مع وقوع القذف فيها
ولا ولد (ويلاعن من ولو مع
امكان بينة بزناها) لانه حجة
كالبينية وصدا عن الاخذ
بظاهر قوله تعالى ولم يكن لهم
شهادة الا أنفسهم من اشترط
تعذر البينة الاجماع فلا آية
مؤولة بان يقال فان لم يرغب
في البينة فيلاعن كقوله
فان لم يكونا رجلين فرجل
وامرأتان على ان هذا القيد
خرج على سبب وسبب الآية
كان الزوج فيه فانه البينة
وشرط العمل بالمفهوم ان
لا يخرج القيد على سبب
فيلاعن مطلقاً ان في ولد وان
عفت عن عقوبة) القذف
(وبانت) منه بطلاق أو غيره
لحاجته الى ذلك (ولد فله)
أي العقوبة بطلبها من
الزوجة والزاني

كأعلم مما يأتي (وان بانث ولا ولد) الحاجة الى اظهار الصدق والانتقام منها ٤٣٧ (الاتعزير تأديب) اكذب معلوم كقذف طفلة لا توطأ

اول صدق ظاهر كقذف كبيرة
ثبت زناها بينة او اقرار او
لعان منه مع امتناعها منه
فلا يلان فيه ما دفعه امامي
الاولى فليقن كذبه فلا يمكن
من الحلف على انه صادق
فيه زولا للقذف لانه كاذب
فيه قطعاً فلم يلحق بها عار ابل
منعاه من الايذاء والعوض في
الباطل وامافي الثانية فلان
اللعان لاظهار الصدق وهو
ظاهر فلا معنى له ولان التعزير
فيه للسب والايذاء فاسببه
التعزير بقذف صغيرة لا توطأ
والتعزير في غير ذلك فهو من
جمله المستثنى منه يقال به
تعزير تكذيب بان كان
لكذب ظاهر كقذف ذمية
وأمة وصغيرة توطأ ولا يستوفي
هذا التعزير الا بطلب
المذوفة حتى لو كانت صغيرة
أو مجنونة اعتبر بطلبها بعد
كأها وتعزير التأديب في
الطفلة المذكورة يستوفيه
القاضي منعا للقاذف مما امر
وفي غيرها لا يستوفي الا
بطلب الغير وتعبير بما ذكر
أولى من قوله الاتعزير تأديب
لكذب (فلو ثبت زناها)
بينة أو اقرار (أو علت عن
العقوبة أو لم تطلب) أي
العقوبة (أو جنت بعد قذفه
ولا ولد) في الصور الأربع
(فلا لعان) لعدم الحاجة اليه
لاتتفاء طلب العقوبة في

ولو تعزير بالتأني قوله الاتعزير تأديب قد حصل في المستثنى منه تعزير غير التأديب وهو تعزير التكذيب
فلا عن فيه كما سنبه عليه اه حل (قوله ولد فعها) أي العقوبة شملت العقوبة التعزير فيفيد جواز اللعان
لدفع التعزير قال المحلى بان كانت الزوجة غير محصنة كالنميمة والرقبة والصغيرة التي توطأ مثلها اه قال
شيخنا البرلسي والظاهر ان الفرقة تثبت بهذا اللعان وانه يسئل ذلك وان زال النكاح لكن عبارة الشارح
يعني المحلى توهم خلاف ذلك اه سم (قوله كأعلم مما يأتي) توقف عيرة في هذا وقال لم يأتي في كلامه ما يعلم منه
هذا التعميم ويمكن ان يقال يعلم من قوله أو لم تطلب حيث بناء للمفعول لقربة قول الشارح أي العقوبة وحذف
المفعول يفيد العموم ففهومه انها اذا طلبت منها أو من الزاني يلاعن لدفعها اه شيخنا وعبارة الشو برى
قوله كأعلم مما يأتي أي من قوله أو لم تطلب أي العقوبة انتهت (قوله ولا ولد) أي والحال فهو قيد في الغاية
اذ هذا هو المتوهم ويصح ان تكون للتعميم (قوله الاتعزير تأديب) أي الاتعزير راسبه التأديب أي
ارادته فهو من اضافة المسبب للسبب اه شيخنا (قوله لكذب معلوم) هذه اللام وما بعدها للتعليل لكنه
في هذه ظاهر وفي التي بعدها يحتاج الى معونة وهي ملاحظة تنفي الحذف كانه قال ولا يحذف للصدق الظاهر وقرر
بعضهم ان كلام من اللامين للتوقيف وبعضهم ان الاولى للتعليل والثانية للعاقبة اه شيخنا (قوله بل منعاه
له من الايذاء) أي ايذاء أهلها كما تقدم عند تعريف القذف عن ع - على مر (قوله ولان التعزير
فيه) أي في الثانية وذكره باعتبار كونها قسما وقوله والتعزير في غير ذلك أي المذكور من الصورتين
(قوله تعزير تكذيب) يصح أن يكون من اضافة المسبب للسبب على غما ما قبله أي تعزير راسبه التكذيب
مناله ويصح أن يكون بالعكس لكن على تقدير مضاف أي تعزير ينشأ عنه اظهار التكذيب فالتكذيب
سبب واظهاره سبب وهذا أولى من توجيه بعضهم التسمية بان في التعزير اظهار كذبه لان هذا لا يناسب مع
قوله لكذب ظاهر فكيف يكون التعزير لاظهار الظاهر (قوله كقذف ذمية) أي زوجة ذمية وكذا يقال
فيما بعده اه شيخنا أي لان كلامهما غير محصن وقذف غير المحصن الواجب فيه التعزير اه حل فهذا
وما بعده خارج من تعريف المحصن بقوله مكاف حرم سلم وقد قدم ان قذف غير المحصنة فيه التعزير اه شيخنا (قوله
ولا يستوفي هذا التعزير بالح) قد يتخيل ان هذا مكر مع قوله فيه مما مضى بطلب من الزوجة وهذا مدفوع لان
الطلب ذكره في قيدا في اللعان وهذا قيد في الاستيفاء وفرق بينهما فتنبيه اه (قوله في الماطلة المذكورة) أي التي
لا توطأ وقوله الا بطلب الغير الغير هو من ثبت زناها باقرار أو بينة أو لعان مع امتناعها منه (قوله فيستوفيه
القاضي) ظاهره ولو مع وجود دولي لم يطلب اه سم على ج - ع - على مر (قوله أولى من قوله الح)
أي من وجهين الاول عدم شمول عبارة الاصل للصدق الظاهر الثاني شمول الكذب فيها للظاهر والمعلوم اه
شيخنا (قوله فلو ثبت زناها الح) هذا قيد لقوله ولد فعها أي محله ما لم يثبت زناها وطلبت العقوبة ولم تغف اه
شيخنا (قوله فلا لعان لعدم الحاجة اليه) محله في الاخيرين مادام الجنون وعدم الطلب اه شرح مر (قوله
فان كان ثم ولد) أي في الصور الأربع فله اللعان لغية أي يجب عليه اللعان لغية والصورة الاولى من الاربعة
هي قوله فلو ثبت زناها بينة أو اقرار فهي صورة بما اذا حصلت اقامة البينة بالفعل أو حصل الاقرار كذلك
وقوله كأعرف راجع لهذه الصورة الاولى أي عرف انه يلاعن فيها من قول المستن سابعة ولو مع امكان بينة
بزناها الا لا يمكن هناك صادق بما اذا أقيمت البينة بالفعل كما تقدم (قوله ويتعلق بلعنه الح) أي ولو كان
كاذبا أو لم تسلان هي أول محكم الحاكم بهذه المتعلقات اه قل - على الجلال (قوله ظاهر او باطنا)
أي وان اكذب نفسه وقوله وحرمته ودية أي فلا عمل له بعد ذلك بنكاح ولا لك عيين اه شرح مر
وقوله ولا ملك عيين وينبغي ان يجوز له نظرها في هذه كالحرم اه ع - ع - عليه (قوله كالرضاع) أي يجمع

الاخيرتين وسقوطها في البقية فان كان ثم ولد له اللعان لغية كما عرف وتعبيرى هنا وفي ما يأتي بالعقوبة الشاملة للتعزير برأع من تعبيرة بالحلف
(ويتعلق بلعانه انفساخ) ظاهر او باطنا كالرضاع وتعبيرى بذلك أولى من تعبيرة بفرقة

(وحرم مؤبد) وان أكذب نفسه خبر البهقي ٤٣٨ المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (وانتفاء نسب نفاه) بلعانه حيث كان ولدا في الصحيحين

ان في كل فرقة غير ايرافسح وقوله أول من تعبيرة بفرقة أي لان الفرقة تصدق بفرقة الطلاق فيوهم ان ما هنا منها انتفاء عدد الطلاق وليس كذلك اه شيخنا وفيه انه لا معنى لهذا الابهام مع كونها تحرم أبدا (قوله وحرم مؤبد) أي حتى في لعان المبانة والاجنبية الموطوعة بشبهة حيث جاز لعانها بان كان هنالك ولدين فيه اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله وان أكذب نفسه) وحيث نذرت عود العقوبة عليه و يعود النسب والحضانة وتسقط العقوبة عنها وهـ هذه الغاية راجعة للحكمين قبلها فاذا ذلك قدمها اشرح على الاربعة بعد ما فيها من تقديمها عليها ان الاربعة بعدها ليست كالذين قبلها وقوله في الخبر المتلاعنان التفاعل ليس بقيد بل هذا الحكم يترتب ولو لاعن وحده اه شيخنا (قوله لا يجتمعان أبدا) أي لافي الدنيا ولا في الآخرة قوما أو همة ظاهر من توفيق ذلك على ملائمتهم ما ليس مراد او بتكذيبه نفسه يعود الحد والعقوبة الولد ويسقط الحد عنها اه حل (قوله وانتفاء نسب نفاه) وليس لغیر صاحب الفراش استحقاق مولود على فراش صحيح وان نفاه عنه باللعان انتفاء حق الاستحقاق فان لم يصح الفراش كولد موطوعة بشبهة فكل أحد استحقاقه ولو في الذمي ولدا ثم أسلم لم يذهب في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه واسلامه وورثته وانتقضت القسمة ولو قتل الملعن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه العصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة العذف فلا يتغيران بطر واسلام أو عتق أو ورق في القاذف أو المقتوف اه شرح مر (قوله وانتفاء نسب نفاه) ولا ينفع فيه رد القائف وحكمه على خلاف مقتضى اللعان اه سم (قوله للآيات السابقة) وجه دلالتها على ذلك ان الظاهر منها انها مسوقة لما يسقط الحد المذكور بقوله فاحلدهم ثمانين جلدة وقوله والذين يرمون أزواجهم كأنه معطوف على المستثنى في المعنى اه عن وعلى هذا يمكن شمول الآية لثلاثين فانظر ما وجه التوزيع (قوله وسقوط حصانتها في حقه) لو وطئ امرأة بشبهة أو نكاح فاسد وقذفها أو كان ثم ولد ولا عن لم تسقط حصانتها في حقه ولا حد عليها لعدم تلطيخ فراشه نعم يسقط عنه الحد العذف وتتأبد الحرمة بينهما اه سم (قوله وسقوط حصانتها في حقه) اما حصانة الزاني فلا تسقط مطلقا اه قل على الجلال (قوله ويتعلق بلعانه أيضا وجوب الخ) اني بذلك لا يثبتوهم عطفه على عقوبة اه حل والمراد بالوجوب الثبوت لان هذا من خطاب الوضع ولا يقال المراد الوجوب علينا لقوله عليها وقوله لما من قوله لان اللعان في حقه كالينة (قوله ولها العان لدفعها) لدفعها) ظاهر العبارة ان لها تركه وان كان الزوج كاذبا لكن مخرج الشيخ عز الدين في القواعد بالوجوب اثلا تجلدا وترجم وينقض اهلهما اه بروفي الحامي وفي القواعد لعز بن عبد السلام وجوبه عليها أي لدفع العار عن أهلها اه (فروع) * قال في الروض وشرحه فصل لو قذف من لاعنها زرق فقط ان قذفها بذلك زنا وأطلق لا تصدق فيه وانما عذر لا يذاع فان قذفها بزنا آخر عزا أيضا فقط ان حدث بلعانه لكونها لم تلعن بلعانه وحدها لا عن سواها قذفها بذلك بعد اللعان أم قبله في النكاح أم قبله وليس له اسقاط العقوبة من تعزير أو حد باللعان لانها بائنة بله ان القذف الاول ولا ولد وان حد بالقذف الاول ولم يلعن ثم ادعاه أي القذف بذلك الزنا عذر اخلها وكذب بالحد الاول ولا يلعن لاسقاط التعزير او قذفها بغيره أي بزنا غير ذلك الرنا فلا لعان لاسقاط العقوبة وهل يحد أو يعزروا وجهان أحدهما الثاني اه سم (قوله ولوميتها) وحيث نذرت عود العقوبة عليه وتسقط عنه وثمة التجهيز وله ان يستلحقه حيث نذرت كما تقدم في الاقرار بالنسب اه حل (قوله من العقد) قد اعترض في باب الرجعة على تعبير أصله بالعقد فكان المناسب له هنا ان يقول من امكان الاجتماع وهذا الضطر الى التعليل به (قوله وطلو بمجلسه) أي وقت العقد ثم صبرت سبعة أشهر وأنت له بولد اه شيخنا (قوله وهي بالمغرب) أي ولم يضر زمن من يمكن اجتهادها مر ويدل عليه تعليله قال ع ش

انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق الولد بالمرأة (وسقوط عقوبة) من حد أو تعزير (عنه لها ولزاني) بقيد زنته بقول (ان سمها فيه) أي في لعانه للآيات السابقة في الاولى وقياسا عليها في الثانية (و) سقوط (حصانتها في حقه) لان اللعان في حقه كالينة (ان لم تلعن) فان لاعنت لم تسقط حصانتها في حقه ان قذفها بغير ذلك الزنا لان قذفها أو أطلق وخرج بقولي في حقه حصانتها في حق غيره فلا تسقط وقولي وحصانتها الى آخره من زيادتي (و) يتعاضد بلعانه أيضا (وجوب عقوبة زناها) عليها ولو ذميمة لماسر ولقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب (ولها العان لدفعها) أي العقوبة الثابتة بلعانه فان أثبتها ببينة فليس لها ان تلعن لدفعها لان انا لعان حجة ضعيفة فلا تقاوم البينة (وانما ينفي به) أي بلعانه ولدا (ممكن) كونه (منه ولوميتها) لان نسبه لا ينقطع بالموت بل يقال هذا الميت ولد فلان (والا) أي وان لم يمكن كونه منه (كان ولده لسته أشهر) فأقل (من العقد) لان انتفاء زمن الوطء والوضع (أو) لاكثر منها بزمه ما (طلو بمجلسه) أي مجلس العقد أو كان

الزوج محسوبا لان انتفاء امكان الوطء أو نكح وهو بالشرق وهي بالمغرب لان انتفاء امكان اجتماعهما (لا يلعن لغيره) مفهومه لا انتفاء امكان كونه منه فهو منفي عنه بل لعان هذا ان كان الولد تاما ولا المعتبر مضي المدة

بجامع الضرر بالامساك (الا
لعذر) كان بلغه الخبر ليلا
فاخر حتى يصبح وحضرته
الصلاة فقدمها أو كان جائعا
فأكل أو مريضا أو مجبوسا
ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك
أو لم يجد فآخر فلا يبطل حقه
ان (تعرض) عليه (فيه اشهاد)
بانه باق على النفي والابطال
حقه كالأخر بلا عذر فيلحقه
الولد وهذا القيد من زيادتي
(وله نفي حل وانتظار وضعه)
بغير زده بقولي (لتحققه)
أي لتحقيق كونه ولذا اذا
يتوهم حلا قد يكون رجحا
فينقبه به ووضع خلاف
انتظار وضعه لموته فلو
قال علمته ولدا أو آخر رجاء
وضعه ميتا فأنى اللعان بطل
حقه من النفي لتفريطه (فان)
أخرو (قال جهلت الوضع
وأمكن) جهله (حلف)
فيصدق لان الظاهر بواقعه
بخلاف ما إذا لم يمكن كان غاب
واستفيض الوضع وانتشر
ولو ادعى جهل النفي أو
الفورية وقرب اسلامه أو
نشأ بعيدا عن العلماء أو كان
عاميا صدق بيمينه (لا) نفي
(أحد توأمين بان لم يتخلل
بينهما ستة أشهر) بان ولدا
معا أو يتخلل بين وضعيهما دون
سنة أشهر لان الله سبحانه
وتعالى لم يجز العادة بان يجتمع
في الرحم ولد من ماء رجل
وولد من ماء آخر لان الرحم
اذا اشتمل على المنى

مفهوما انه اذا مضى ذلك لحقه وان لم يعلم لاحدهما سفر الى الآخر اه وعبرة الرشيدى قوله ولم يحض
زمن يمكن فيه اجتماعهما يعني لم يحض زمن يمكن اجتماعهما فيه بالفعل بان قطع بانه لم يصل اليها في ذلك الزمن
كان قامت بينة بانه لم يهراق بلسده في ذلك الزمن وهي كذلك ولا تنظر لاحتمال ارسال مائة اليها كانه له سم
عن الشارح خلافا للحج والاقتدي قال ان ذلك ممكن دائما فلو نظرنا اليه لم يكن الحقوقي فيما اذا كان أحدهما
بالمشرق والاخر بالمغرب معذرا لئلا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم يحض زمن يمكن فيه الحج مجرد
مضى مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع اذ ذلك مذهب الحنفية لامذهبنا وبمذازم ما في حاشية
الشيخ اه بحروقه (قوله وهي بالمغرب) أي وان كان ولاية طمع بامكان وصوله اليها لئلا تنعزل على الامور
الخارقة للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه النفي باطنا اه ع ش على مر (قوله المذكورة في الرجعة)
من ان الامكان في المصور بمائة وعشرين وخطتين وفي المضغة بمائتين وخطتين اه شيخنا (قوله والنفي
فوري) الفوري انما هو الرفع للقاضي مع القول عنده هذا الولد ليس مني وأما النفي الذي في اللعان فليس فوريا
اه وعبرة حل قوله والنفي فوري أي الحضور عنده القاضي اطالب النفي بان يقول هذا الولد ليس مني
وقوله فآخر أي الذهاب للقاضي ويشير لهما قول الشارح ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك اه شيخنا وعبرة
شرح مر والنفي على الفور في الجسد بدلا منه شرع لدفع الضرر فاشبه الرد بالعيب والاختصاص بالشفعة فيأتي
الحاكم ويعلمه بانتفائه عنه ويعذر في الجهل بالنفي أو الفورية فيصدق بيمينه ان كان ممن يخفى عليه عادة ولو
مع مخالطة العلماء وخرج بالنفي اللعان فلا يعترف به فور انتهت وقوله فيأتي الحاكم ويعلمه الخ أي فلما راد بالنفي
المشترط فيه الفور اعلام الحاكم واپس المراد منه النفي الذي يترتب عليه الاحكام لانه لا يكون الا باللعان اه
رشيدى عليه (قوله الاعذر) عبارة شرح مر ويعذر لعذر مما مر في اذار الجماعة نعم يلزمه ارسال من
يعلم الحاكم فان عجز فلا يشهدوا لابطال حقه كغائب آخر السير لغير عذر أو تأخر لعذر ولم يشهدوا والتعبير
بأذار الجماعة هو ما قاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب والشفعة ان المعتبر أعذارهما
وهو متجه ان كانت أضيق لكونها من أعذارهما ارادة دخول الحمام ولولته نظف كشمه اطلاقهم
والاوجه ان هذا ليس عذرا للجمعة ومن أعذارها كل ذرير يكره ويعد كونه عذرا هنا ولا ينافي كونه
عذرا في الشهادة على الشهادة كما يأتي لان الوجه اعتبار الاضيق من تلك الاعذار انتهت وقوله والاوجه
ان هذا ليس عذرا للجمعة واپس من الاعذار الخوف من الحكماء على أخذ مال جوف العادة بانهم لا يفعلون
الا باخذ لان التزل على ذلك عزم على عدم اللعان لانه اذا اراده بعد ذلك طاب منه ذلك المال وانتظار قاض
خير من المتولي بحيث لا يأخذ مالا أصلا أو دون الاول مجرد توهم لا نظر اليه أما لو خاف من اعلامه جورا يحمله
على أخذ كل ماله أو قدرا لم يجز العادة باخذ مثله فلا يعذر به عذر اه ع ش عليه (قوله ولم يمكنه اعلام
القاضي) راجع لجمع ما قبله وقوله بذلك أي بانه باق على النفي وقوله أولم يجد معطوف على قوله كان بلغه
الح فهو مثال آخر لعذر وقوله ان تضر عليه فيه أي في العذر بجميع صور السابقة وقوله فيلحقه الولد معطوف
على قوله بطل حقه اه (قوله فلا يبطل حقه) المناسب ان يقول فلا يكون فور يالانه المستثنى منه وأجيب
بانه يلزم من كونه فويا انه يبطل حقه بالتأخير اه شيخنا (قوله وله نفي حل الخ) هذا في قوة الاستثناء
من قوله فوري (قوله فلو قال علمته ولدا) أي وقد جهل ان الميت ينفي حتى يصح قوله فأنى اللعان فان كان
عالم بانه ينفي لم يصح هذا القيل لما علمت ان الميت يلاعن لنفسه (قوله أو كان عاميا) أي ولو كان مخالطا
للعلماء وهذا راجع للمصورتين فما هنا يخالف الرد بالعيب في انه اذا ادعى جهل الخيار وكان مخالطا لا يعذر
بخلاف دعوى جهل الفورية فما هنا وما سبق فيهما على حد سواء (قوله من ماء آخر) أي من ماء رجل
آخر فهو بلاضافة بدليل ما بعده وفيه تصور فكان المناسب أن يقول من ماء بالتوئين أي سواء كان من ماء

استدفعه فلا يتأتى قبوله مني آخره التوأمين من ماء رجل واحد في حل واحد فلا يتبعضان لحوقا ولا انتفاء فلونقي أحدهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه لحقه الأول مع الثاني ولم يعكس لقوة اللعوق على النقي لأنه معمول به بعد النقي ولا كذلك النقي بعد الاستلحاق ولأن الولد يلحق بحق بغير استلحاق عند إمكان كونه منه ولا يتنقي عنه ٤٤٠ عند إمكان كونه من غيره إلا بالنقي أما إذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فما كثر فهمما جلان

يصح نقي أحدهما وما وقع في الوسيط من أنه إذا كان بينهما ستة أشهر فتوأمين جرى على الغالب من أن العلوق لا يقارن أول المدة كما يؤخذ مما قدمته في الوصية (ولو هي بولد) كان قيل له تمت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا (فاجاب بما يتضمن اقرارا كامين أو نعم لم ينف) بخلاف ما إذا اجاب بما لا يتضمن اقرارا كقوله جزاك الله خيرا أو بارك عليك لأن الظاهر أنه قصد مكافأة الدعاء بالدعاء (ولو بانث منه ثم قذفها) فإن قذفها (زنا مطلق أو مضاف لبعدها النكاح لأن لنقي ولد) يمكن كونه منه كما في صاب النكاح وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن عقوبة الزنا المضاف إلى بعد النكاح بخلاف المطلو ويسقط باللعان فان لم يكن ولدي يمكن كونه منه فلا لعان كالأجنبي ولأنه لا ضرورة إلى القذف حينئذ (والا) بان قذفها بزنا مضاف إلى ما قبل نكاحه وهو ما اقتصر عليه الأصل أو إلى ما بعد البينونة (فلا لعان) سواء أكان ثم ولدا لتقصيره إذا كان حقه أن يطلق القذف

الأول أو غيره بدليل التعليل ولا يمكن قراءته بالتنوين لأنه يصدر عنه ما بعده (قوله استدفعه) أي صوناته من نحو هو اه شرح مر (قوله فلا يتأتى قبوله مني آخر) أي ومجيء الولدين انما هو من كثرة المساءة فالتوأمين من ماء رجل واحد في حل واحد اه شرح الروض اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله فلا يتأتى قبوله مني آخر) وعبارة الميمري منيا آخر وهذا يرد قول ابن العمامة في التعقبات في باب الفصل أن الولد ينتسب بدخول المني عليه بدليل نفيه صلى الله عليه وسلم أن يسقي الرجل مازرع غيره فإذا وطئت المرأة وهي حامل انعطفت الرحم على المني لأجل انعطاف الولد وقد سمعت من بعض القوابل أن الولد يمازله وهو ملطخ بالمني إذا كانت أمه قريبة عهد بجماع اه حل (قوله ولم يعكس) أي بان يتنقي الثاني كالاول وقوله لقوة اللعوق قد علة بتعليق (قوله إلا بالنقي) عبارة شرح الروض وان يادران نفيه انتنقي كالاول والمعتبر في ذلك نفيه وان لم يكن بلعان فتقولهم باللعان ليس بقيد اه سم (قوله فهمما جلان) أي فالثاني من ماء رجل آخر بعد وضع الاول لما تقدم من أن الله لم يجز العادة الخ وجم ذاعلم ما في كلام سم اه حابي (قوله لا يقارن أول المدة) أي بل يتأخر والمدة ستة أشهر ولحظتان اه شيخنا وهذا الغالب فيما إذا كان العلوق بسبب الجماع في تأخر نزول المني على ادخال الذكر فإذا أتت به لسته فقط كانت مدة الحمل ناعسة لحظه الوطء مع أن أقلها ستة والعظمتان وغير الغالب أن يكون العلوق باسند دخال مني اه (قوله ولو هي بولد) أي والحال أنه متوجه للعاكم أو قد سقط عنه التوجه إليه لعذريته اه شرح مر (قوله فاجاب بما يتضمن الخ) أي وهو عذور بالتأخير فلا يتأتى ما سبق من كون النقي على الفور اه حل (قوله كقوله جزاك الله خيرا) ولا يقال قد زالت فور به النقي به خذ الانا نقول يمكن أن يحمل على ما إذا قاله في توجيهه لا قاضي أو في حاله يعذر فيها بالتأخير كتحويل اه حل (قوله ولو بانث ثم قذفها الخ) ولو قال الزوج قد قذفتك في النكاح فلي اللعان وأدعت هي صدوره قبله صدق بيئته ولو اختلفا بعد الفرة وقال قد قذفتك قبلها فطالت بعدها صدق بيئته أيضا ما لم تنكر أصل النكاح فتصدق بيئته أو قال قد قذفتك وأنت صغيرة فطالت بل بالغة صدق بيئته ان احتمل صدوره في صغرها أو قال قد قذفتك وأنتا ثم فأنكرت نومه لم يقبل منه لبعده أو أنت مجنونة أو رقيقة أو كافرة ونارعت صدق بيئته ان عهد لها ذلك والاصدق أو وأنتا صبي صدق ان احتمل نظير ما مر أو وأنتا مجنون صدق ان عهد له اه شرح مر (قوله لبعده النكاح) بالنصب مع حذف الجرور وهو ما يكيد له ما بعده أي لما بعد النكاح ولا يشرأب الجرم لما يلزم عليه من خروج بعد عن الظرفية وعن الجرمين (قوله لا عن لنقي ولد) مع قول الشارح وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن الخ هذه أحكام ثلاثة ترتبت على هذا اللعان وترتب عليه أيضا سقوط حضانتها في حقه والتحرير المؤبد وأما الانفساخ فلا يرتب عليه لأن الكلام في البائن (قوله بخلاف المطلق) أي لأنه يحتمل أن يكون المراد الزنا قبل النكاح وهو لا يلاعن في ذلك كما سيصرح به اه حل (قوله مضاف إلى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لو صدر منه القذف حال الزوجية ومضافه إلى ما قبل النكاح اه برلسي اه سم (قوله وتسقط عقوبة القذف) أي القذف المضاف لما قبل النكاح أو بعد البينونة ويدل على هذا قوله فان لم ينشئ عوقب وأما عقوبة القذف المنشأة تسقط بالاولى لأنها هي سبب اللعان (قوله وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه) هذا مع انتفاء الولد من جملة الأحكام الستة وبقي ثلاثة ترتبت على هذا اللعان وهي تأييد التحريم ووجوب العقوبة عليها وسقوط حضانتها وأما السادس وهو الانفساخ فلا يتأتى

هنا

أو يضيفه إلى ما بعد النكاح أم لا إذا ضرورة إلى القذف (و) لكن (له انشاؤه) أي القذف المطلق أو المضاف إلى بعد

النكاح (ويلاعن لنفيه) أي الولد بل يلزمه ذلك ان علم أو ظن أنه ليس منه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فان لم ينش عوقب

* (كتاب العدد) *

أخوت الى هنا لثربها على الطلاق والافان وألحق الايلاء والظهار بالطلاق لانهما كانا طلاقا والطلاق
 تع لقيهما وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كقوله واضح وقوله لم يكفر باحد ما لانها غير
 ضرورية يظهر حمله على بعض تفاصيلها وكررت الاقراء المحقق بها الا شهر مع حصول البراءة بواحد استظهارا
 واتقاء بهما مع انه لا يتقيد بغير البراءة لان الحامل تحيض لكونه نادرا اه شرح مر وقوله والطلاق تعلق
 بهما أي وذلك لانه اذا مضت المدة في الايلاء ولم يطأ طوب بالوطء أو الطلاق فان لم يفعل طلق عليه القاضي على
 ما مر. اذا ظاهر ثم طلق فورالم يكن عائدا ولا كفارة اه ع ش عليه (قوله لاشتمالها عليه غالبا) احتريزه
 عن وضوح الحمل فان العدد غير مطوط فيه اه شيخنا (قوله وهي مدة تتر بص الخ) نقل عن المختار ان معناه
 تنتظر. يمكن ان يقال معناه تبرؤ وتنهيل اه شيخنا وفي المصباح تربصت الامر تربصا تنتظره والرصة وزان
 غرفة اه منه وتربصت الامر بفلان توقعته تزول به اه (قوله لمعرفة براءة رجها) المراد بالمعرفة ما يشتمل
 الظن اذ اعدا وضع الحمل يدل عليها طنا اه شيخنا (قوله أول التبعيد) وهذه حقيقة بالنسبة لما قبلها وممانعة
 خلوا بالنسبة لما بعده وقوله أو التبعيد ما مانعة خلوا بالنسبة لكل من الامر من قبلها فالتبعيد بجماع التعبد ومعرفة
 البراءة لان مدة الوفاة اما المعرفة البراءة فبمن تحب ل أول التبعيد في غيرها والتبعيد مع صاحب لكل منها ما فيها اه
 وفي المختار الذريعة الرزية وقد فجعت المصيبة أي أوجعت وبابه قطع وفجعت أيضا تفجعا وتجمع له أي توجع
 (قوله أول التبعيد) وهو اصطلاح لا يعقل معناه عبادة كان أو غيرا فقول الزركشي لا يقال فيها تبعيد لانها
 ليست من العبادات المحضة غير ظاهر اه شرح مر (قوله وتحمينا لها الخ) عطف تفسير أي حفظا وهذا بيان
 لحكمها في الاصل والافاد تكون لانه بعد كالأصغرة والآيسة اه شيخنا (قوله تحب عدة بوطء شبهة) أي
 لا توجب الحد على الواطئ وان أوجبه على الموطوءة كالأزني المراهق ببالغة أو المجنون بمأثلة الا المذكور لان
 الاكرام وان لم يوجب الحد وزنا فلا يوجب العدة ولا يثبت النسب اه حل وعبارة شرح مر ولوأكره
 على الزنا بامرأة فخر. است منه لم يلحقه الولد لانه لا لا تعرف كونه منه والشرع منع نسبه منه كذكره الغزالي في وسيله
 ولانه وطء محرم وية ارق وطء الشبهة بان ثبوت النسب فيه انما جاء من جهة ظن الواطئ ولا ظن ههنا ووطء
 الاب جارية ابنه مع علمه بان شبهة الملك فيها قامت مقام الظن وما ذكره المتولي من حقوقه ضعيف انتهت (قوله
 بوطء شبهة) أي منه وان كانت هي زانية ومثله استدخال المني وظاهر كلامه انه لا فرق بين أن يكون كل منهما
 في القبل أو في الدبر اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله واستدخال منيه أي ولو في الدبر أو من محبوب أو
 خصي أو غير مستحكم له من مسوح والمراد المني المحترم بان لا يكون حال خروجه محرما لذاته في ظنه أو في الواقع
 فشميل الخارج بوطء زوجه في الحيض مثلاً أو باستدخاله بيدها أو بوطء أجنبية يظنها حليته أو عكسه أو
 بوطء شبهة كمنكاح فاسد أو بوطء الاب أمة ولده ولو مع علمه بانها قد استدخلته امرأة ولو أجنبية عالمة بحاله وجب
 به العدة ولحق به الولد الحاصل من ذلك الوطء وخرج بذلك الحرام في ظنه والواقع معا كالزنا
 والاستثناء به غير حليته والحق به شيخنا الخارج بالنظر أو الفكر المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان
 طنته غير محرم كما في شرح شيخنا لکن تقدم عن الزركشي ان الولد الحاصل به من زوجته لا حق به منسوب اليه
 وهو ظاهر من حيث القرابة وبما ذكره علم انه كان الاولى له صنف اسقاط الفيمر في منيه فتأمل اه (قوله
 أو بفرقة زوج) أي ينسب له الولد بان كان فحلاً أو خصياً أو مجبوراً لا محسوحاً لانه لا ينسب له الولد اه من
 الحلي وقوله لا محسوحاً أي ولو استحقاقاً نزل ماؤه في فرجها اه ع ش على مر (قوله أو غيره) أي غير
 المذكور كالردة والملك (قوله) حل منيه المحترم) شمل كلامه مني المحبوب لانه أقرب للعلاق من مجرد ايلاج قطع

* (كتاب العدد) *

جمع عدة مأخوذة من العدد
 لاشتمالها عليه غالباً وهي مدة
 تربص فيها المرأة لمعرفة براءة
 رجها أو لتعبد أو لتفحصها على
 زوج كسبائي والاصل فيها
 قبل الاجماع الايات الآتية
 وشرعت صيانة للنسب
 وتحمينا لها من الاختلاط
 (تحب عدة بوطء شبهة أو
 بفرقة زوج) بطلاق أو
 فسح أو انفساخ بلعان أو
 رضاع أو غيره (دخل منيه
 المحترم)

فيه بعدم الانزال وقول الأطباء الهواء يقسده فلا يتأتى منه ولدن لا ينافي الامكان على انه لو قبل بانه متى حلت
منه تبين عدم تأثير الهواء فيه لم يعد ومن ثم لحقه النسب أيضا اه شرح مر (قوله منية المحترم) العبرة
في الاحترام بحال خروجه فقط حتى اذا خرج منه متى بوجه محترم كما اذا علا على زوجته فاحذته اجنبية عامة بانه
من اجنبي واستدخلته فإو من محترم تجب به العدة والولم تنسح حريته ولو ساحت امراته التي نزل فيها ماؤه
امرأة اجنبية فخرج ماؤه منها ونزل في الاجنبية فهو محترم والولد المنعده منه ولد ولو استجنى بمجر فخرج منه متى
على الحجر فاحذته امرأته عمد او استجنت به فدخل ما عليه فرجها فهو محترم اهم مر (فرع) مجرد ما كان دخول
الماء لا عبرة به فلا تجب به العدة ولا يلحق الولدان كان كل ما مضى من العدة يمكن فيها ارسال الماء الى الزوجة
واستدخالها لکن علمنا انه لم يجتمع به الكونه عندنا جميع تلك المدة اهم مر اه (قوله أو وطئ ولو في دبر)
ولو وطئ زوجته طائفاً اجنبية وجبت العدة بلا شكل بل لو استدخلت هذا الماء زوجة أخرى وجبت
العدة أيضا ما يظهر اه سم وصورة ذلك ان يتزوج امرأته ثم يطأها بطنها اجنبية وان وطأها اياها زنا ثم
طأها ولم يتفوله وطؤها سوى ذلك فتجب عليها العدة بطلاقة ولا تنظر لكون الوطء بقصد الزنا حتى يقال لا عدة
عليها لكونها مطة قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب عدة اعتبارا بكون الموطوءة في نفس الامر زوجة وما
تخل به بعض ضعفة الطالبة من ان المراد ان من وطئ بذلك الظن وجب عليها ان تعمد مع بقاء الزوجية وحرم على
زوجها وطؤها قبل انقضاء العدة فهو مما لا معنى له لانه ان نظر الى كون الوطء باسم الزنا فالزنا لا حرمة له وان نظر الى
كونه ازوجة في نفس الامر لم يكن وطؤه موجبا للعدة فتنبه له فانه دقيق اه ع ش (قوله ولو في دبر) غاية في
الوطء وادخال المني والمراد بالمحترم ما خرج على وجه الحل وان استدخلته على وجه الزنا اه شيخنا (قوله ولو
بعد خلوة) وعليه لو احتل بها ثم طأها فادعت انه لم يطأ لتزوج حالاً صدقت بيمينها بناء على ان منكر الجماع
هو المصدق وهو الراجح وان ادعى الزوج الوطء ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه الانصف المهر
صدق بيمينه وينبغي في هذه وجوب العدة عليها لا اعترافها بالوطء وتقدم قبيل الايلاء التصريح به في كلام
المصنف حيث قال واذا طلق الزوج دون ثلاث وقال وطئت في الرجعة وانكرت صدقت بيمينها ما وطئها
اه ع ش على مر (قوله قال تعالى ثم طلقتموهن الخ) استدلل بمنطوق الآية على المفهوم وبه فهمها على
المنطوق مع قياس الاستدخال على الوطء فيها ولم يستدل على وطء الشبهة (قوله وانما وجبت بدخول منية
الخ) جواب عما يقال ان مقتضى الآية انه لا عدة عند انتفاء الوطء وان وجد الاستدخال (قوله وخرج بزادني
المحترم غيره الخ) أي فلا عدة ولا نسب يلحق به ولو استمنى بيده من برى حرمة فالأقرب عدم احترامه اه شرح
مر (قوله أو يتقن براءة رحم) معطوف على الغاية فهو غاية في المسئلةين أيضا اه شيخنا وانظر هل يصلح
رجوعه لوطء الشبهة وقر شيخنا المذكور انه راجع اليه أيضا اه (قوله كما في صغير) أي وطئ أو صغيرة أي
وطئت أو استدخلت الماء أي وقد نهي كل منهما للوطء فان سنة لا يعتد بوطئه وكذا صغيرة لا تحتمل الوطء اه
حل (قوله واكتفى بسببه) أي الازال وكون الوطء سببا للانزال المذكور صحيح وأما كون ادخال المني سببا
لانزال فهو غير صحيح لان الادخال سبب للعلق لا لانزال وأجيب بان قوله أو ادخال بالجر عطف على سببه اه
شيخنا وهذا كلامه مبني على ان الضمير في عن راجع لانزال ويمكن انه راجع للعلق ويكون الضمير في سببه
كذلك ومن المعلوم ان كلام الوطء وادخال المني سبب للعلق فحينئذ يصح رفع المعطوف بل هو الاظهر في
العبارة تأمل (قوله كما اكتفى الخ) كل قياس الاكتفاء باستدخال المني الا كفاء بحصول المشقة وان لم يوجد
السفر اه حل (قوله فعدة حرة) أي في نفس الامر حتى لو وطئها بطنها أمه أو زوجته الامه فان طئه لا يؤثر
بل تعد بثلاثة أقراء وهذا بخلاف ما لو كانت أمة في نفس الامر لغير موطنها شخص بشبهة طائفاً انما ازوجه الحرة
فانها تعد بثلاثة أقراء تبع الطئه فالخاصل ان طئه الحرة يؤثر وطئه الرق لا يؤثر هذا ما في شرح مر ثم قال بعدم

أو وطئ) في فرج (ولو في دبر)
بمخلاف ما اذا لم يكن دخول
منى ولا وطء ولو بعد خلوة
قال تعالى ثم طلقتموهن من
قبل ان تمسوهن فما لكم
عليهن من عدة وانما وجبت
بدخول منية لانه كلوطء بل
أولى لانه اقرب الى العلق
من مجرد الوطء وخرج
بزادني المحترم غيره بان ينزل
الزوج منية بزنا فدخله
الزوجة فرجها (أو يتقن
براءة رحم) كما في صغير أو
صغيرة فان العدة تجب لعموم
الدالة ولان الانزال الذي به
العلق خفي يعسر تتبعه
فعارض الشرع عنه واكتفى
بسببه وهو الوطء أو ادخال
المني كما اكتفى في الترخص
بالسفر واعرض عن المشقة
(فعدة حرة تحيض ثلاثة
أقراء) ولو جابت الحيض
فيها بدواء قال تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
(ولو مستحاضة) غير متغيرة
فتمتد باقراؤها المردودة هي
اليها

من عادة وتغيير واقل حيض كمررت في بابه (والقرء) المراد هنا (طهر بين دمين) أي دم ٤٤٣ حيضين أو حيض ونفاس أو نفاسين أخذ من

قوله تعالى فطافوهن لعدتهن
أي في زمنها وهو زمن
الطهر لان الطلاق في الحيض
حرام كمرور زمن العدة
بعقب زمن الطلاق والقرء
بالفتح والضم مشترك بين
الطهر والحيض ومن اطلاقه
على الحيض ما في خبر النسائي
وغیره ترك الصلاة أيام
اقرائها وقيل حقيقة في الطهر
بجاء في الحيض وقيل عكسه
ويجمع على اقرء وقرء واقرء
(فان طلقت طهرا) وقد
بقي من زمن الطهر شيء
(انقضت) عدتها (بطعن في
حيضة ثالثة) لحصول الاقراء
الثلاثة بذلك بان يحسب ما بقي
من الطهر الذي طلقت فيه
قرأ وطئ فيه أم لا ولا بعد في
تسمية قرأين وبعض الثالث
ثلاثة قرء وكذا فسر قوله تعالى
الحج أشهر معلومات بشوال
وذي القعدة وبعض ذي
الحجة (أو) طلقت (حائضا)
وان لم يبق من زمن الحيض
شيء (ففي رابعة) أي فتتقضى
عدتها بالطعن في حيضة رابعة
لتوقف حصول الاقراء
الثلاثة على ذلك وزمن
الطعن في الحيضة ليس من
العدة بل يتبين به انقضاءها
كممر في الطلاق وخرج
بالطهر بين دمين طهر من لم
تحض ولم تنفس فلا يحسب
قرأ (و) عدة حرة (منجبرة)
ولو منقطة الدم فيزدنه
بقولي (طلقت أول شهر) كان على الطلاق به

هذا قضية المنقول وهو الوجهة في الشرح الصغير المشهور القطع به وان جرى به ضمهم على خلافه ولو وطئ
أمة يظن أنه برئ بها اعتدت بقرءة واحدة ولا أثر لظنه هنا الفساد ومن ثم لم يحد كما أتى لعدم تحقق المفردة بل ولا
يعاقب في الاخرة عقاب الزاني بل دونه كذا كره ابن عبد السلام وغيره نعم يفسق بذلك كذله ابن الصلاح
وكذا كل فعل قدم عليه ظنا أنه معصية إذا هو غيرها أي وهو مما يفسق به لو ارتكبه حقيقة اه وقوله فإذا
هو غيرها هذا يشك كل عليه ما لو زوج أمة مورثه ظنا بحياته فبان ميتا فإنه صحيح مع ان اقامه على العقد حرام
لانه تصرف في مال الغير بغير اذنه وهو يقتضي الفساد وتعاطي العقود الفاسدة كبيرة ومقتضاه ان يفسق به فلا
يصح ان قلنا ان تزويجه بالولاية على المرحوم ولو زوج موليته بعد اذنها ظنا أنه لا ولاية له كان زوج أخته
ظنا حياة والده فبان خلافه اللهم الا ان يمنع ان تعاطيه ذلك كبيرة فلا يفسق به على ان المعتمد في تعاطي العقود
الفاسدة انه ليس كبيرة خلافا للحج لكن هذا لا يرد لان القائل بفسقه انما هو لا قدمه على التصرف فيما يعتقده
لغيره اه عس عليه وعبارة حل قوله وعدة غير حرة أي لم يظنها الواطئ حرة لانه يعتبر بظنه الا ان كانت
عدة الموطوءة في نفس الامر أكثر فيعتبر الاكثر اذا ظن زوجها حرة لانه لم يعتبر بظنه وتعد عدة الحرة
كذا اقرره شيخنا وعبارة حج العبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره فظنها
زوجه الحرة اعتدت بثلاثة اقراء او حرة بظنها أمة اعتدت بقرء واحد وزوجه الامه اعتدت بقرءين لان العدة
حقه فبطلت بظنه هذا ما لا موهو ظاهر وان اعترض بان المنقول خلافه اه ولو تزوج لقطعة ثم أقرت بالرق
فان طلقها اعتدت عدة حرة لظنه وان مات اعتدت عدة أمه لحق الله تعالى انتهت (قوله من عادة الحج) من تعليلية
متعلقة بمردودة ولا يصح أن تكون بيانية للاقراء ان المراد به الاطهار والمذكورات ليست اطهارا اه شيخنا
وقوله ولا يصح الحج فيه نظر ظاهر وعبارة شرح مر وعدة مستحاضة باقراهم المرودة هي اليها حيضا وظهر افتراء
معناده لعدم افيهما وميزة التمييزها كذلك ومبتدأة اليوم و ليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر فعدتها تسعون
يوما من ابتدائها ان كانت حرة لا شتمال كل شهر على حيض وطهر غالبا انتهت (قوله المراد هنا بخلافه
في الاستبراء) فان المراد به الحيض وبخلافه في الحديث الا أني اه شيخنا (قوله أخذ من قوله تعالى) دليل
على كون المراد بالاقرء الاطهار وقوله وهو زمن الطهر عمن الدعوى فلذلك عساه بقوله لان الطلاق الحج
وهناك مقدمة متوقفة توقف عليها تمام الدليل أي ولو كان القرء هو الحيض لكننا مأمورين بالحرام وأما
قوله وزمن العدة الحج فلم يعرف موقعه من الدليل الا ان يقال على بعدانه بيان المراد من تفسير الآية بقوله
أي في زمنها اه (قوله أو نفاسين) بان كانت حاملا من الزنا أو من شبهة ثم ظفها وهي حامل ثم وضعت ثم حملت
من الزنا أيضا ثم وضعت فان الطهر بينهما بعد قرأ فتعد بعد ذلك بقرأين فالاعتد بكون الثاني من زنا فقط وكتب
أيضا بان كان الحمل الثاني من زنا الاول من شبهة أو زنا وقد ظفها وهي حامل اه شيخنا الحنفية رضي الله عنه
(قوله مشترك بين الطهر والحيض) وذلك لان القرء من القرء بالفتح وهو الجمع والدم من زمن الطهر يجمع في
الرحم وفي الحيض يجمع بعضه ويسترسل بعضه الى ان يدفع الكل اه شرح مر (قوله وقد بقي من زمن
الطهر شيء الحج) فان لم يبق بان طلقها مع آخره فلا بد من ثلاثة كاملة والحاصل ان الاقراء تكون ثلاثة كاملة في
ثلاث صور ان يطلقها مع آخر الطهر أو آخر الحيض أو في اثناء الحيض وتكون اثنين وبعض ثالث فيما اذا بقي
من الطهر شيء اه (قوله بان يحسب ما بقي من الطهر الحج) في المباح حسب المال حسب ما من باب قتل أحصيته عددا
وحسبة بالكسر وحسب ما بالضم اه وهذا هو المراد هنا ثم قال وحسبت زيدا فاما أحسب من باب تعب في لغة
جميع العرب الابني كناية فانهم يكسرون المضارع أيضا على غير قياس حسب ما بالكسر يعني ظننت واحتسب
فلان ابنه اذا مات كبيرا فان مات صغيرا قيل افتطرطه واحتسب الا حرم على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا اه
(قوله ليس من العدة) أي فلا يصح فيه الرجعة ويصح فيه نكاح نحو أختها اه شرح مر (قوله ولم تنفس)

(ثلاثة أشهر) هلالية (حالا) لا بعد اليأس لاشتغال كل شهر على طهر وحيض غالباً مع عظم مشقة الصبر إلى سن اليأس أم لو طلقت في اثنتائه فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوماً حسب قرأ الاشتماله ٤٤٤ على طهر لا محالة فتكمل بعده بشهرين هلالين وان بقي منه خمسة عشر يوماً فاقبل لم

يحسب قرآن لاحتتمال أنه لا حيض فتعدي بعده بثلاثة أشهر هلالية (و) عدة (غير حرة) تحيض ولو بمعضة أو مستحاضة غير متخيرة (قرآن) لانها على النصف من الحرة في كثير من الاحكام وانما كملت القرء الثاني لتعذر تبعضه كالطلاق اذ لا يظهر نصفه الا بظهور ركاه فلا بد من الانتظار الى ان يعود الدم (فان عتقت في عدة رجعية فكمهرة) فتكمل ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة في أكثر الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في عدة يدونية لانها كالأجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة (و) عدة غير حرة (متخيرة بشرطها) السابق وهو وان تطلق أول شهر (شهران) فان طلقت في اثنتائه والباقي أكثر من خمسة عشر حسب قرأ فتكمل بعده بشهر هلالى والام يحسب قرأ فتعدي بعده بشهرين هلالين على المعتمد خلافاً للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف وهذا من زيادتي (و) عدة (حرة) تحض أو ينست) من الحيض (ثلاثة أشهر) هلالية بان انطبق الطلاق على أول

يقال في فعله نغت المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيها والضم أنصح اه شوبرى وهذا في الماضي وأما المضارع فهو على رنة مضارع علم لا غير من باب تعب اه شيخنا (قوله ثلاثة أشهر حالا) محل هذا ان لم تحفظ قدر أدوارها والا اعتدت بثلاثة منها كذكره في الحيض سواء أ كانت أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل وكذا لو شكت في قدر أدوارها ولكن لا تعلم انما لا تجاوز سنة مثلاً أخذت بالاكثرو وتجعل السنة دورها ذكره الدارمى ووافقه النووي في مجموعته في باب الحيض وهو المعتمد اه شرح مر (قوله لا بعد اليأس) أى خلافاً للضعيف القائل بان عدته بالنسبة لخلها لا لزواج لا للرجعة والسكنى ثلاثة أشهر بعد اليأس لانها قبله متوقعة للحيض المتيقن اه من أصله وشرح مر وأما بالنسبة للرجعة والنفقة فهي ثلاثة أشهر بعد الفراق (قوله أم لو طلقت الخ) أى في المفهوم تفصيل (قوله فان بقي منه أكثر الخ) كذا في الروض وكتب عليه مر بخطه مراده بالاكثر يوم فاكثريكون المراد انه ان بقي منه ستة عشر يوماً فاكثرو وجهه واضح فانه لو اكتفى بمادون السنة عشر بل كان يقع الطلاق مطابقة لاول الحيض وأقبله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان أقله خمسة عشر يوماً ولا كذلك الستة عشر لانه يجعل منها يوماً وليلة حيضاً والخمسة عشر طهرها اه سل (قوله لا شتماله على طهر) أى وحيض (قوله فتعدي بعده بثلاثة أشهر) انظر لم تكمل على هذا وتكون أشهرها عددياً أو هلالية في غير المكمل والجواب ما أشار له الشارح بقوله لا احتمال انه أى ما بقي من الشهر حيض (قوله لانها على النصف من الحرة الخ) وليس هذا من الامور الجلية التي يتساويان فيها لان ما زاد على القرء هنالك زيادة الاحتياط والاستتجار وهي مطلوبة في الحرة أكثر نعت بثلاثة اه شرح مر (قوله فان عتقت في عدة رجعية الخ) وأما العكس بان تصير الحرة أمة في العدة لانها قها بدار الحرب فتكمل عدة حرة على أوجه الوجهين اه شوبرى (قوله شهران) انظر لم تكن شهر ونصف على القاعدة لان التنصيف ممكن كما جرى عليه البارزى والجواب ان الفرض انهم من ذوات الاقراء وجوب الشهرين لا لانهم محال ليتوصل بهم الى قرأين ولا يحصل القرآن غالباً الا من شهرين لان شهر ونصف (قوله وعدة حرة لم تحض) أى أصغرها أو لعله أو جيلة منعتهار وية الدم أصلاً أو ولدت ولم تردما اه شرح مر وفي القوت ما نصه (فرع) لو ولدت ولم تحض فاضاها ولا نفاسا في عدتها وجهان احدهما بالشهر وهو قضية كلام الكتاب وظاهر القرآن الى ان قال والثاني انهم من ذوات الاقراء وصححه الفارقي فعلى هذا هي كمن انقطع دمها بلا سبب ظاهر فالشارح ممن يختار الوجه الاول اه زشيدى عليه وفي قل على الجلال قوله حرة لم تحض الخ أى وان ولدت ورأت نفاسا اه ولو ادعت انها من ذوات الاقراء ثم أكذبت نفسها وادعت انها من ذوات الاشهر لم يقبل قولها لان قولها الاول يتضمن ان عدتها لا تنقضي بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنه بخلاف ما لو قالت لا أحيض زمن الرضاع ثم أكذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل كما أفق به والد شيخنا لان الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن امكانه وهي مقبولة وان خالفت عادتها اه حل (قوله ثلاثة أشهر هلالية) ومر في السلم انه لو عتدي اليوم الاخير من الشهر كصفر واجل ثلاثة أشهر فنقص الربيعان وجادى أو جادى فقط حل الاجل بمضيه ولم يتوقف على تكميل العدد بشئ من جمادى الاخرة ومثله يجي هنا اه من شرح مر (قوله ان ارتبتم) أى ان لم تعرفوا ما تعدي به التي ينست اه خطيب وخطاب الأزواج لان العدة حقهم لانها شرعت لصيانة ما هم اه عس (قوله أى فعدتهن كذلك) فالخبر محذوف دل عليه ما قبله (قوله كلمتهن الرابع ثلاثين) وفارق ما مر في المتخيرة بان التكميل ثم لا يحصل

الشهر قال تعالى واللاتى ينسن من الحيض من نساكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن أى فعدتهن الفرض كذلك (فان طلقت في اثنتائه شهر كملتهن من الرابع ثلاثين) يوماً سواء أ كان الشهر تاماً ناقصاً (و) عدة (غير حرة) لم تحض أو ينست (شهر ونصف) لانها على النصف من الحرة وتعبيرى بغير حرة أعظم من تعبيرة بامة (ومن انقطع دمها) من حرة أو غيرها

(ولو بلا علة) تعرف (تصير حتى تحيض) فتعذر بأقراء (أو يأس) فبأشهر وان طال صبرها لان الأشهر انما شرعت التي لم تحض وللايسة وهذه غيرهما (فلوحاضت من لم تحض) من حرة أو غيرها (أو) حاض (آيسة) كذلك (فيها) أي في الأشهر (فبأقراء) تعذر لانها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراق من بدلها فتنقل اليها كالتيم اذا وجد الماء في أثناء التيم فان حاض بعدها الاولى لم يؤثر لان حيضها حيثئذ لا يمنع صدق القول بانها عند اعتدادها بالائمه من الملائم لم يحض أو الثانية ففصل ذكرته بقولي (كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح) زوجها آخر فانها تعذر بالأقراء لتبين انها ليست آيسة فان نكحت آخر فلا شيء عليها لان قضاء عدتها طاهر رافع لعلق حق الزوج بها والشروع في المقصود كما اذا تيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة وذكر حكم غير الحرة فحين لم تحض من زيادتي (والمعتبر) في اليأس (يأس كل النساء) بحسب ما يبلغنا خبره لا طوف نساء العالم ولا يأس عشيرتها فقط واقضاء اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (و) علة (حامل

الغرض وهو تيقن الطهر بخلافه هنا لان الأشهر متصلة في حق هذه اه شرح مر (قوله ولو بلا علة) هذه الغاية لارد على القديم القائل بان من انقطع دمها العلة تتر بص تسعة أشهر ثم تعذر بثلاثة أشهر وفي قول قديم أيضا تتر بص اربع سنين ثم تعذر بالأشهر اه من شرح مر (قوله ولو بلا علة تعرف) قديمه لان الانقطاع في الواقع لا بد له من علة نصب النقي قوله تعرف اه شيخنا (قوله تصير حتى تحيض) ثم اذا أوجبنا الصبر فذلك بالنسبة الى العدة أما بالنسبة الى امتداد الرجعة ودوام النفقة فلا يلحق الزوج في ذلك من الضرر بل تمتد الرجعة والنفقة الى ثلاثة أشهر فقط ذكره الراجح في الكلام على عدة المتحيرة اه شوبري لكن استظهر ع ش على مر ان الرجعة والنفقة يمتدان الى الحيض أو اليأس اه وعبارته وهل يمتد زمن الرجعة الى اليأس أم تنقضي بثلاثة أشهر كنظيره السابق في المتحيرة الظاهر الاول اه عميرة وهل مثل الرجعة النفقة أم لا فيه نظر أيضا والقرب الاول لان النفقة تابعة للعدة ولا يبقاها وطريقه في الخلاص من ذلك ان يطلقها بقية الطلقات الثلاث انتهت (قوله فبأقراء تعذر) ولوحاضت الآيسة المنتقلة الى الحيض قرأ أو قرأت ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر قال ابن المقرئ كذا ذات أقراء أيسر قبل تمامها اه شرح مر والأقراء أي في من لم تحض يجب ان تكون كاملة لان ما مضى من طهرها لا يحسب قرأ لعدم كونه بين دمين وأما أقراء الآيسة فالمراد بها اثنان والثالث هو ما كانت فيه فتحسب مدة الخلو طهر الكون بين دمين فليست به لذلك اه شيخنا (قوله لتبين انما ليست آيسة الخ) أي وحيضها حيثئذ يمنع صدق القول بانها من الملائم لم يحض ومن الملائم يشن (قوله فان نكحت آخر) أي نكاحا صحيحا فلو طلقها الزوج من غير دخول فورا هل تعذر بالأقراء لزال تعلق الزوج أولا لانها شرعت في المقصود الذي هو النكاح اه حل (قوله والمعتبر في اليأس) أي في تقدير زمنه فيئذ يختلف باختلاف الاعصار (قوله لا طوف) بالرفع عطفا على يأس أي المعتبر يأس كل نساء عصرها لا طوف نساء العالم بأسره وقيل انه بالجاء عطف على ما في قوله بحسب ما يبلغنا خبره أي لا يحسب طوف الخ والمعنى ظاهر لكن ينافيه قوله ولا يأس عشيرتها فانه يقتضي انه عطف على يأس اه شيخنا وقوله لكن ينافيه الخ الظاهر انه لا منافاة بل جرح في غاية الوضوح فالتقدير لا يحسب طوف أي جملة نساء العالم ولا يحسب يأس عشيرتها وهذا واضح جدا تأمل والمراد بالطوف الجميع وهذا ليس قولا في المسئلة بخلاف الثاني وهو قوله ولا يأس عشيرتها كما يعلم من شروح الاصل (قوله ولا يأس عشيرتها) أي أفا ربها من الابوين الاقرب اليها الاقرب لتقاربهم طبعها وخلقها وبه فارق اعتبار نساء العصبية في مهر المثل لانه لشرف النسب وخسته وعلى هذا القول يعتبر أقلهن عادة وقيل أكثرهن ورجحه في المطلب اه شرح مر (قوله واقضاء اثنان وستون سنة) أي في الغالب فلا ينافي ان المعتبر يأس كل النساء وعبارة مر وحدوده باعتبار ما يبلغهم باثنين وستين الخ ولورأت بعد سن اليأس ما أمكن أن يكون حيضا صار سن اليأس زمن انقطاعه الذي لا يعود بعده ويعتبر بعد ذلك بما غيرها كما قالوا لان الاستعراء هنا غير تام بخلاف ما مضى في الحيض في أقله وفي أكثره فانه تام ولو ادعت بلوغها سن اليأس لتعذر بالأشهر صدقت في ذلك ولا تطالب ببينة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه قولهم لا يقبل قول الانسان في بلوغه بالسنة الابينة لتيسرها أي غالب لان ما هنا مرتب على سبق حيض وانقطاعه ودعوى السن وقع تبعا وكلامهم في دعواه استغلا لا انتهت (قوله وعدة حامل) أي حرة أو أمة بفراق حي أو ميت وقوله وضعه أي وان مات ومكث في الرحم سنين وأيسر من خروجه وقال شيخ والد الناصر الطبرسي والذي أقوله عدم التوقف اذا أيسر من خروجه للضرورة لتضررها بمنعها من الزوج اه حل وعبارة شرح مر ولومات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض الا بوضعه لمعوم الآية ولا يبالة بضررها بذلك انتهت وقوله لم تنقض الا بوضعه أي ولو خافت الزنا قال سم ولم تسقط نفقتها اه وفي سم على ج ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيا في بطنها وزاد على

أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لا يلحق نحو المطلق اذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع سنين هذا والذي يظهر وهو حق ان شاء الله تعالى اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه لكن يبقى الكلام في الثبوت بما اذا ثبت علم ان أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدة عليها كان الظاهر من ذلك انتفاء الحمل وان ما تجده في بطنها من الحركة مثلاً ليس مقتضياً لكونه حياً لان ثبت ذلك بقول معصوم كعيسى وجب العمل به اه ع ش عليه * (فرع) * قال سم على حج يقبل قول المرأة في وضع ما تنقض به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال انه ريج ولو مات الحمل في بطنها وتعدت حرجه لم تنقض عدتها ولم تستقط نفقتها اه وكالنفقة السكنى بالاولى اه ع ش على م ر (قوله وضعه) أي انفصال كنه فلا أثر لخروج بعضه اه شرح م ر ولو انفصل كله الا شعر انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلاً وقد انفصل كله ما عدا ذلك الشعر وكالشعر فيما ذكرنا فكذا أفق بذلك م ر ولو كان الحمل غير آدمي فأنفاه انقضت بوضعه اه م ر اه سم على حج وقول سم ولو كان الحمل غير آدمي أي بان كان من زوجه او خاق على غير صورة الا آدمي ولو وطئها غير آدمي واحتمال كون الحمل منه لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لان الشرط نسبة الى ذى العدة ولو احتمالا وهو موجود هنا اه ع ش عليه (قوله حتى نفي توأمين) اعلم ان التوأم بلا همز اسم لمجموع الولدين فاكثر في بطن واحد في جميع الحيوان وبهمز كرجل توأم وامرأة توامة مفرد وتثنية توأمين كفي المتن فاعتراضه بانه لا تثنية له وهم لما علمت من الفرق بين التوأم بلا همز والتوأم بالهمز وان تثنية المتن انما هي للمهموز لا غير اه حج اه ع ش على م ر وفي المصباح التوأم اسم لولد يكون معه آخر في بطن واحدة لا يقال توأم الا احدهما وهو فروع والاثني توامة وزان جوهر وجوهرة والولدان توأمين والجمع توأم وتوأم وزان غراب (قوله حتى نفي توأمين) عطف على الضمير في وضعه فيجوز فيه الجر والنصب اه شيخنا وكذا ثالث حيث كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر والا فلا تتوقف العدة عليه وان تبسع التوأم الثاني اه قل على الجلال وفي سم مانعه قال في الروض وشرحه وان كان الحمل أي مولدته ثلاثة انقضت عدتها بالثالث اذا كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر ولحقوه أي الثلاثة وان كان بين الاول والثالث ستة أشهر فاكثر وبين الثاني والاول دون الحقاء دون الثالث وان كان بينه وبين الثاني دون ستة أشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالثاني وان كان بين الثاني والاول ستة أشهر فاكثر وبين الثاني والثالث دون الحقاء وكذا ان كان بين كل منهم وثلاثة ستة أشهر وقال م ر لا يشترط في لحوق ما بعد الاول ان يكون بنفسه وبين الاول أربع سنين فاقبل بل يجوز ان يكون بينهما أكثر من أربع سنين لانه حيث نزل الولد الواحد اذا نزل أخرا متفصلة وكان بين آخر اجزائه وأول المدة أكثر من أربع سنين فان ذلك لا يضر لان الشرط ان يكون أكثر مدة الحمل تنتهي أول الاجزاء اه م ر اه سم (قوله أو مضغه تنصور) وانما لم يعتد بها في الغرة وأمية الولدان مدارهما على ما يسمى ولدا وتسمى هذه مسألة النصوص لانه نص هنا على انقضاء العدة بها وعلى عدم وجوب الغرة فيها وعدم الاستيلاد والفرق ما مر اه شرح م ر (قوله بان أخبر بها قوايل) عبر وابتدع لانه لا يشترط لفظ شهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم واذا اكتفى بالاخبار للباطن فيكتفى بقابلة كما هو ظاهر أخذنا من قولهم لمن غاب زوجهما فأنخبر بها عدل بموته ان تزوج باطننا اه شرح م ر وقوله ان تزوج باطننا يؤخذ من ذلك ان حمل الا كنفاء بالقابلة بالنسبة للباطن أما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت الابار بع من النساء أو رجلين أو رجل وامرأتين ثم رأيت في شرح الروض صرح بالاربعة بالنسبة للظاهر وفي حج * (فرع) * اختلفوا في التسبب لاسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوما والذي يتجهونه قال ابن العماد وغيره الحرمة ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما

وضعه) أي الحمل وان لم يظهر
الابعد عدة اقراء وأشهر
لانهم ما يدلان على البراءة قطنا
والحمل يدل عليها قطعاً (حتى
نفي توأمين) وتقدم بيانها
في الباب قال تعالى وأولات
الاحمال أحملن ان يضعن
حملهن فهو مخصص لقوله
تعالى والمطافات يتر بصن
بأنفسهن ثلاثة قروء ولان
القصد من العدة براءة الرحم
وهي حاصلة بوضع الحمل
(ولو) كان (ميتاً أو مضغة
تنصور) لو بقيت بأن أخبر
بها قوايل لظاهرها عندهن
كلو كانت ظاهرة عند
غيرهن أيضاً لظهوره ويدرأو
أصبح أو ضفر أو غيرها وذلك
لحصول براءة الرحم بذلك
بخلاف ما لو شكك في انها
بالحمل آدمي

وبخلاف العلة لانها لا تسمى حلا ولا علم كونها أصل آدمي هذا (ان نسب) الحمل ٤٤٧ (الى ذى عدة ولو احتمالا كمنى باعان) فلولاعن

حاملات ونفى الحمل انقضت عدتها

بوضعه وان انتفى عنه ظاهرا

لا مكان كونه منه فان لم يمكن

نسبته اليه لم تنقض بوضعه

كان مات وهو وصي أو مسح

وامرأته حامل فلا تعد بوضع

الحمل (ولو اربأت) أى سكنت

وهي (فى عدة) فى وجود

(حمل) لنقل وحركة تجدهما

(لم تنكح) آخر (حتى تزول

الريبة) فان نكحت فالنكاح

باطل للتردد فى انقضاء العدة

(أو) اربأت (بعدها) أى

بعد العدة (من صبر) عن

النكاح (لنزول) الريبة

والتصريح بالسن من زيادتي

(فان نكحت) قبل زوالها

(أو اربأت بعد نكاح)

لا آخر (لم يبطل) أى

النكاح لانقضاء العدة

ظاهرا (الا ان تلد لثلاثة

أشهر من امكان علوق) بعد

عده وهو أولى من قوله من

عده فيتبين بطلانه والولد

للاول ان امكن كونه منه

بخلاف ما اذا ولدت لثلاثة

أشهر فأكثر فالولد للثاني

وان امكن كونه من الاول

لان الفراش الثاني تأخوه

اقوى ولان النكاح الثاني قد

صح ظاهرا فلولحقنا الولد

بالاول لبطل النكاح لوقوعه

فى العدة ولا سبيل الى ابطال

ما صح بالاحتمال والثاني

وطه الشبهة بعد العدة فلو

بان المني حال نزوله محض جاد لم يتهيأ للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره فى الرحم وأخذته فى مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفى حديث مسلم انه يكون بعد اثنين وأربعين ليلة أى ابتداءه كما مر فى الرجعة ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به كثيرون وهو ظاهر اهـ وقول حج والذي يتجه الخ لكن فى شرح مر فى أمهات الاولاد بخلافه وقوله وأخذته فى مبادئ التخلق قضيته انه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الاول بخلافه وقوله ويحرم ما يقطع الحمل من أصله أما ما يبطئ الحمل مدة ولا يقطع منه من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر بل ان كان لعذر كثر بية ولد لم يكره أيضا والا كره اهـ ع ش عليه (قوله وبخلاف العلة الخ) هذا يفيد ان العلة لا يمكن ان تعلم للقوابل انما أصل آدمي وحيث يشكك بماتقدم فى باب الغسل ان محل استحباب العلة للغسل ان تخبر القوابل انما أصل آدمي كما صرح به فى العباب خور اهـ حل (قوله الى ذى عدة) أى من زوج أو واطئ بشبهة اهـ (قوله كان مات الخ) هذا المثال دخیل هنا ذالكلام فى عدة الحياة وأما عدة الوفاة فستأني اهـ شيخنا (قوله وهو وصي) أى لم يبلغ تسع سنين والافتقار لعدة بوضعه وقوله أو مسح أى بخلاف انحصى والمجبوب فتتقضى العدة بوضعه وينسب لهما الولد اهـ وسبب الفرق بينه ما وبين المسوخ فى الشارح اهـ (قوله فلا تعد بوضع الحمل) وحيث تعد بالاقراء أو بالأشهر مع وجود الحمل وتخرج لانه غير لاحق باحد ثم رأيت فى كلام بعضهم ما يدل لذلك حيث قال ان الحمل المجهول كعمل الزاني فى العدة اهـ حل (قوله حتى تزول الريبة) بان تقول القوابل لاجل بامارة تقوم على ذلك عندهن اهـ حل وفى شرح مر حتى تزول الريبة بامارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوابل اذا العدة لزمهاتيقين فلا تخرج منها الا يقين اهـ (قوله فان نكحت) أى ولو بعد انقضاء عدتها وقوله فالنكاح باطل أى وان بان ان لاجل وقاعدة العبرة فى العقود بما فى نفس الامر مخصوصة بغير النكاح لانه يشبهه العبادات لا احتياجه الى مزيد احتياط اهـ شيخنا لكن سببنا لشارح فى روضة المفقود مانصه ولو نكحت بان ميتا صح نكاحه عن الماتع فى الواقع فاشبهه بملو باع مال أبيه يضمن حياته فبان ميتا اهـ فهذا يقتضى ان القاعدة لم تخص فانظر ما للخاص مما هنا والجواب ما قاله الزياى هناك عن حج من ان الفرق ان هنا سبب ظاهر فكان قويا فى اقتضاء الفساد بخلاف روضة المفقود ليس فيها سبب ظاهر يحال عليه الفساد اهـ ومثله فى شرح مر وفى ع ش على مر مانصه قوله فالنكاح باطل أى وان بان ان لاجل خلافا للحج والاقرب ما قاله حج ووجهه ان العبرة فى العقود بما فى نفس الامر (قوله لثلاثة ستة أشهر) أى وأمكن كون الولد من الاول والا فلا بطلان فلا بد من هذا القيد (قوله من امكان علوق) أى من الثاني وهو فى الحاضر بالعقد وفى الغائب بالحضور وهذا قريب (قوله والولد للاول ان امكن كونه منه) أى والفرض انه لا يمكن كونه من الثاني فان لم يمكن كونه من الاول فلا يبطل النكاح نظر الى احتمال انه من زنا فحينئذ يحتاج المتن الى قيد آخر أى وأمكن كونه من الاول اهـ شيخنا وعبارة شرح مر ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حل على انه من زنا كما نقلاه وأقراء أى من حيث صحة نكاحهما مع وجواز وطء الزوج لهما أمان حيث عدم عقوبتها بسببه فيجعل على انه من شبهة فان أثبت له امكان منه لحقه كما اقتضاه اطلاقهم وصرح به البلقيني وغيره ولم ينتف عنه الا باللعان (قوله وكالثاني) أى وكوطء الزوج الثاني وطء الشبهة أى من جهة المحقوق وعدمه اذ لانكاح هنا وقوله لحق بالواطئ أى وان امكن كونه من الزوج الذى قبل وطء الشبهة وقوله لانقطاع النكاح والعدة عنه أى الاول اهـ (قوله ولو فارقتها) أى ولو بالموت فهذه المسئلة التى بعد هذا لا يتم اذ بفرقة الحياة اهـ شيخنا (قوله من امكان العلوق) الظاهر انه أخذ هذا من المتن فيكون المتن حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله بقرينة ما يأتى) وهو قول المتن فان نكحت بعد عدتها الخ (قوله لحقه الولد) أى وبان وجوب نفقة لها وسكناها وان أقربت بانقضاء العدة اهـ شرح مر (قوله

ان يولد استة أشهر فأكثر من الوطء لحق بالواطئ لاقطاع النكاح والعدة عنه ظاهرا ذكره فى الروضة وأصلها زولو فارقتها) فراقا باتنا أو رجعا (قوله لثلاثة سنين) فأقل من امكان العلوق قبل الفراق ولم تنكح آخر لو نكحت ولم يمكن كون الولد من الثاني بقرينة ما يأتى (لحقه) الولد

مخلاف ما لو اذلت لاكثر من سالان الحمل قد يبلغ ٤٤٨ أربع سنين وهو اكثر مدته كما استقرى واعتبارى لانه في هذه من وقت امكان

العلوق قبل الفراق لان الفراق الذي عبر به أكثر الاصحاب هو ما عتد به الشرحان حيث قال فيهما أطلقوه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي معترضاً عليهم من وقت امكان العلوق قبل الفراق والازادت مدة الحمل على أربع سنين ومرادهم ابائهم انهم انما أوضح مما في قوله لا غمأله صحيح أيضاً بان يقال ليس مرادهم بالاربعة فيها الاربع مع زمن الوطء والوضع التي هي مرادهم باتها أكثر مدة الحمل بل مرادهم الاربع بدون زمن الوضع فلا تلزم الزيادة المذكورة وبها يجاب عما يورد من ذلك على نظيرها في الوصية والطلاق (فان نسكت بعد) انقضاء عدته قولت لستة أشهر) فأكثر من امكان العلوق بعد العقد (الحق الثاني) وان أمكن كونه من الاول لما مر فيه ما اذا ارتأت (ولو نسكت) آخر (فيها) أي في عدتها (فأسد) وجهها الثاني قولت لامكان منه) دون الاول (لحقه) بان ولدته لاكثر من أربع سنين من امكان العلوق قبل الفراق ولستة أشهر ما اكثر من وطئه نعم ان كان طلاق الاول رجعياً فليس قولان في الشرحين والروضة بلا ترجيح أحدهما كذلك والثاني يعرض على

فيما أطلقوه تساهل) أي حيث لم يقيدوا بالاربعة سنين بكونها دون لحظة فلما حسبوا الاربع من الفراق كان عليهم أن يقيدوا ويشولوا أربع سنين من الفراق اللحظة وهي لحظة الوطء فتكمل بها الاربع (قوله والقويم) أي السديد المعول عليه (قوله والازادت الخ) أي واللازم باطل لان أكثر الحمل لا يزيد على أربع سنين ولا لحظة الوطء وقوله ومرادهم ان كلام الشارح تصديه الجواب على الاصحاب (قوله ولا زادت مدة الحمل الخ) وأقل صور الزيادة اللازمة لاحتمال لحظة الوطء وتصور الزيادة أيضاً بغير ذلك كما لو غاب عنها سنة قبل الفراق فالزيادة هنا سنة ولحظة وجوب الشارح انما يقيد الخاص من لزوم زيادة اللحظة لامن غيره وكان وجه اقتضاره في الجواب على ذلك ان زيادة اللحظة لازمة كما علمت بخلاف غيرها فاقصر على اللازم وفي قل على الجلال قوله فيه تساهل لعل المراد بالتساهل كما يقتضيه النظر القويم والفهم المستقيم انه قد وجد قبل وقت الابانة زمن كايام أو شهر ومثلاً لا يمكن فيه الاجتماع واذا انضم ذلك الى الاربع المعسرة من الابانة لزم زيادة مدة الحمل عابها ثم رأيت بعضهم نقل هذا عن التدریب وما سلكه شيخ الاسلام في المنهج في معنى التساهل غير موقف بالمراد ان لم يكن غير مناسب فتأمل (قوله أيضاً والازادت مدة الحمل الخ) أي والابان قلنا انهما من الفراق ازادت مدة الحمل على أربع سنين أي اللحظة يمكن فيها العلوق قبل الفراق وهي المسماة بلحظة الوطء مع انهم حصروا اكثر مدة الحمل في أربع سنين فقط بدون لحظة الوطء بخلاف أقل الحمل فانهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله صحيح أيضاً) أي كصحة قول أبي منصور وقوله ليس مرادهم بالاربعة فيها أي في هذه الصورة (قوله التي هي مرادهم) صفة للاربعة من الزمن المذكور وهذا في حيز النفي ليس بياناً لمرادهم في الواقع وقوله بل مرادهم الخ يحصل الجواب أن مرادهم بالاربعة محسوبا منها زمن الوطء لازماً لادعاء علمها فلا تلزم الزيادة لكن ذكر الوضع في الايراد والجواب لا يحسن اذ ليس الكلام فيه وانما الكلام في زمن الوطء (قوله بل مرادهم الاربع الخ) أي فلا يستثناء مرادهم وكانهم قالوا أربع سنين اللحظة فغاية ما يلزم زيادة لحظة على الاربع المقتضية وهذه الزيادة هي المكمل للاربعة لازمة علمها فلم يلزم على قول الاصحاب زيادة مدة الحمل على أربع سنين بل انما لزم كونه أربعة وهو المراد قال مر والحاصل ان الاربع متى حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لها حكم ما دونها ومتى زاد علمها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظر وهذا الغلبة الفساد على النساء لان الفراش قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط لانساب بالاكتماء فيها بالامكان فله فلا يلزم الزيادة المذكورة أي زيادة المدة على أربع سنين (قوله بدون زمن الوضع) أي ودون زمن الوطء لان زمن الوطء معتبر من المدة وان كان قبل الفراق فهو معتبر بزيادة على الاربع نعلم ان مرادهم بقولهم أربع سنين من الفراق أي منها زمن الوطء لانه محسوب منه ما دون زمن الوضع لانه واقع بعدها اه حل فلو قال الشارح بدون زمن الوطء بدل الوضع لكان أولى اه وبعبارة زى قوله بدون زمن الوضع أي وأما زمن الوطء فمعتبر من المدة (قوله في الوصية) كان أوصى لجل هند وانفصل لاربعة سنين ولم تكن فراشاً فان حسبت الاربع من امكان العلوق قبل الوصية كانت أربعة كوامل وان قلنا انهما من تمام صيغة الوصية كانت ناقصة لحظة الوطء فالصيغة في الوصية بمنزلة الفراق وقوله والطلاق كان قال ان كنت حاء لافانت طالق قولت لاربعة سنين ولم يطأها زوجهاتي هذه المدة فان قلنا انهما من امكان العلوق قبل الطلاق كانت أربعة كوامل وان قلنا انهما من تمام الصيغة كانت ناقصة لحظة الوطء اه شيخنا (قوله فان نسكت بعد عدتها الخ) تفيد لقوله ولو فارقها الخ اه (قوله لما مر فيه ما اذا ارتأت) أي من قوله لان الفراش الثاني تأخر فهو أقوى اه عش (قوله أحدهما كذلك) هذا هو المعتمد وما بعده ضعيف اه قل على الجلال (قوله يعرض على القائف) انظر ما معنى العرض على القائف مع القطع بانه ليس من الاول كما هو فرض المسئلة (قوله عرض على قائف) عبارته

القائف ونقته البلقيني عن نصر الام وقال هو الذي ينبغي الفتوى به (أو) لا مكان (من الاول) دون الثاني (لحقه) بان ولدته لاربعة سنين في فأقل مما مر ولستة أشهر من وطئه الثاني وانقضت عدته بوضعه ثم تعدت الثانية الثانية كما يعلم من الفصل الآتي (أو) لا مكان منهما (عرض على قائف)

في كتاب القيط متناوئاً وراستلحق نحو صغيرا ثانياً قدم بيته الى ان قال فبغائف وجدوسياً في بيانه آخر
 كتاب الدعوى والبيانات فان عدم أى الغائف أى لم يوجد بدون مسافة قصر أو وجد لكن تحيرا ونفاه عنهما
 أو الخلق بهما تنسب بعد كماله لمن يعمل طبعه اليه منهما أو من ثالث يحكم الجبلة لا يجرى التمهيد فان امتنع
 من الانتساب عنادا محبس وعابهما المؤنة مدة الانتظار فاذا انتسب لاحدهما رجع الاخر عليه بما مان ان مان
 باذن الحاكم وان انتسب الى ثالث وصدة لخطه ولو لم يعمل طبعه الى أحد وقف الامر الى انتسابه ثم بعد انتسابه
 متى الخلق الغائف بغيره بطل الانتساب لان الخلق حجة أو حكم وتغيرى بما ذكر أولى مما عبر به انتهت (قوله
 ويرتب عليه حكمه) قد فصل هذا الحكم بقوله فان الخلق باحدهما الخ وقوله فحكمه ما مر فيه ومنه ان تصاه
 العدة بوضعه بشرطه أو ادم قل على الجلال (قوله أو لم يكن ثم قائف) أى في دون مسافة القصر اه قل على الجلال
 (قوله انتظر بلوغه وانتسابه) ولا تتوقف العدة الى ذلك بل ان أمكن ان يكون من كل من الزوجين قبل وضعه
 ولم ينتف عنهما اعتدت به عن أحدهما ثم تعتد للاخر بثلاثة اقراء بعده والا فان اتقى عنهما اعتدت لكل
 بثلاثة اقراء وتقدم عدة الاول * (فرع) * الجمل المجهول لا يتحد المراتبة لاحتمال انه من شبهة ولا تنقضي به العدة
 ولا يمنع صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من الوطء معه كما مر لاحتمال انه من الزنا يحصل به الاستبراء ومن
 ذلك ما لو شككت هل الواطئ زوج أو أجنبي بشبهة أو زان أو استدخلت ماء وشككت هل هو محترم أو من
 زوج أو أجنبي اه قل على الجلال (قوله انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه) فلو الخلق الغائف بعد انتسابه
 بغيره من انتساب اليه كان الموعول عليه الخاق الغائف لان الخلق كالحكم أو كالبينة اه حل (قوله وانتسابه
 بنفسه) أى فلو لم ينتسب بعد البلوغ لم يجبر عليه لجواز انه لم يعمل طبعه لواحد منهما اه ع ش على الرمل
 (قوله وان ولدته لزن لا يمكن كونه فيه الخ) غرضهم هذه الصورة تكميل الصور العقلية التي يحتملها المقام
 في المثلث ثلاثة وهذه رابعها اه (قوله لم يلحق واحد منهما) أى وقد بان ان الثاني نسكها حاملا وهل يحكم بفساد
 النكاح حلا على انه وطء شبهة من غيره أو لاجل اه الى انه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة
 الاقرب كما قاله الاذرى الثاني وجرم به في المطلب اه شرح مر وقوله وقد بان ان الثاني نسكها حاملا الخ
 يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى بكر وجدت حاملا وكشف عنها القوابل فرأيتها بكر
 حل يجوز لوليها ان يزوجه بالاجبار مع كونها حاملا أم لا وهو انه يجوز لوليها تزويجها بالاجبار وهى حامل
 لاحتمال ان شخصاً حلت ذكره على فرجها فافنى ودخل منه في فرجها فحلت منه من غير زوال البكارة فهو
 غير محترم حيثئذ فيصح نكاحها في هذه الصورة مع وجود الحمل واحتمال كونها زنت وان البكارة عادت
 والنكاح فيه اساءة ظن بها فعملنا بالظاهر من انه بكر مجبرة وان لوليها ان يزوجه بالاجبار اه ع ش عليه
 (قوله فكذلك) أى اذا ولدته لامكان من الثاني دون الاول لخطه أو لامكان من الاول دون الثاني لخطه أو لامكان
 منهما عرض على قائف (قوله والافهوزان) ومنه عامة أهل مصر الذين هم بين العلماء فلا يعزرون في دعواهم
 الجهل بالفساد ومنه اعتقادهم ان العدة أربعة اربعون يوماً مطلقاً اه ع ش على مر انتهى
 * (فصل في تدخل عدتي امرأة) * أى اثباتا ان كانا الشخص أو نفيان كالثلاثين والتفاهل ليس على بابها لما
 يأتي في الشارح من ان الداخل انما هو بقية الاولى في الشق الاول ومن ان الداخل في الحمل هو الاقراء وهذا
 في الشق الثاني اه شيخنا كاي لم بالتأمل وحاصل الصور أربعة لان العدتين اما الشخص أو شخصين وعلى
 كل امان جنس أو من جنسين فذكر واحد بقوله لزمها عدتا شخص الخ وأخرى بقوله أو جنسين الخ وثلثين
 بقوله أو شخصين الخ ان هذا شامل للجنس والجنسين (قوله هو أول من قوله بان) كأنها أولوية عموم فيدخل
 في عبارته ما لو فسخ أو فسخ أو فسخ ثم وطئ تأمل (قوله من جنس واحد) الجنس هنا قسمان حمل وغيره
 وان كان للغير فردان فغرضه الاحتراز من اجتماع الحمل وغيره واما اجتماع الاقراء والاشهر فلا وجود له حتى

ويرتب عليه حكمه فان الخلق
 باحدهما فحكمه ما مر فيه
 أو الخلق بهما أو نفاه عنهما
 أو اشتبه عليه الامر أو لم يكن ثم
 قائف انتظر بلوغه وانتسابه
 بنفسه وان ولدته لزن
 لا يمكن كونه فيهما من واحد
 منهما كان ولدته لزن ستة
 أشهر من وطء الثاني ولا أكثر
 من أربع سنين مما مر لم
 يلحق واحد منهما ما خرج
 بالفساد الصحيح وذلك في
 النكحة الكفار فاذا أمكن
 كون الولي من الزوجين
 لحق الثاني ولم يعرض على
 قائف وبز يادى وجهها
 الثاني ما لو علمها فان جهل
 التحريم وقرب عهدا بالاسلام
 فكذلك والافهوزان
 * (فصل) في تدخل عدتي
 امرأة * (قوله لزمها عدتا شخص
 من جنس واحد) كأن
 هو أول من قوله بان (طلق
 ثم وطئ في عدة غير حمل) من
 اقراء أو أشهر

يحترز عنه (قوله ولم تحبل من وطئه) قيد به ليكون مثالا للجنس فلا جعلت كالتام من جنسين وسيأتي اه شيخنا
والجنس المراد به هنا الاقراء أو الاشهر ولا يتأتى أن يلزمها عدتان من جنس هو الحمل اذ لا يدخل الحمل على
حبل آخر كما عرفت مما سبق (قوله بانها المطلقة أو بالتحرير) يمكن تعلقه بكل من عالم وجاهل وقوله وقرب
عهده بالاسلام الخ قيد في جهل التحريم ولا يحتاج له الا في صورة البائن اما الرجعية فوطؤها شبهة مطاعا (قوله
لا عالما بذلك) أي بالتحرير ويلزم منه العلم بانها المطلقة اه شيخنا وفي دعوى اللزوم نظرا اذ قد يعلم ان وطئه
المطلقة حرام ولا يعلم ان هذه هي المطلقة فلا حسن أن يفسر اسم الإشارة بل لذكور من الامر من (قوله لا عالما
بذلك) أي أو جاهلا به غير معذور وقوله في بائن بخلافه في الرجعية فان وطأها لها وطء شبهة اه حل أي
وان كان عالما بالشبهة بخلاف أبي حنيفة القائل بان الوطء يحصل الرجعة اه (قوله والشبهة واقعة الخ) كان
المقام للقاء (قوله كما مر في الرجعة) فلوراجع في البقية فالظاهر انقطاع العدة الثانية حتى لو طلقها بائها لا يجب
عليها الا عدة هذا الطلاق الثاني لحوصلها للزوجة اه حل وعبارة المؤلف في الرجعة متناوشتا ولو
وطئ الزوج رجعية واستأنفت عدة من الفراغ من وطئه بل اجمل راجع فيما كان بقي من عدة الطلاق دون
ما زاد عليها الوطء فلو وطئها بعد مضي قرآن استأنفت الوطء ثلاثة اقراء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق
واقراء الاقل من الثلاثة واقع عن العدتين فيراجع فيه والا فخران متضمنان اعدة الوطء فلا رجعة فيهما
انتهت (قوله كحل واقراء) أي وكحل وأشهر فهذه هي الباقية للكاف (قوله وهي ممن تحيض) أي زمن الحمل
وهذا ليس بشديد بل لو كانت من ذوات الاشهر فالحكم كذلك وانما قيد به ليصح كونه مثالا لقول المتن كحل
واقراء والاحسن أن يفسر قوله وهي ممن تحيض بكونها من ذوات الحيض سواء خاضت في زمن الحمل أولا اه
شيخنا وعبارة شرح مر وهي ممن تحيض حاملا اه وكتب عليه الرشيدى قوله وهي ممن تحيض حاملا عبارة
الجلال وهي ترى الدم مع الحمل وتلد بالراجع انه حيض انتهت وكأنه قيد به لحل الخلاف والافهياتى قول
الشارح سواء رأت الدم مع الحمل أم لا وان كان ذكره لا يناسب ما ذكره وانما عبر به من لا يراعى الخلاف
كشرح الروض اه وكتب ع ش عليه قوله وهي ممن تحيض قضيتها الاعتداد بالحيض مع الحمل لكنه حكم
بدخوله في الحمل استثناء به وفيه ان الحيض انما يؤثر مع الحمل اذا كان الحمل من زمانه المراد بالدخول عدم النظر
لاقراء لعدم الاعتداد بهما مع الحمل لان وجوبهما مستمر وقد استثنى عنه بالحمل كما يؤخذ من كلامه الا في
المراد انهم الان استأنفت عدة بالاقرء بعد وضع الحمل (قوله فكذلك) فحيث هذه الصورة كالتى قبلها في الحكم
وانما أفردا بعبارة قوطئة لقوله فتنة ضيان الخ اه ولان التداخل فيها على بابه من الجانبين بان تدخل الثانية
في الاولى وبقية الاولى في الثانية لكن هذا بالنظر لمجوع الصورتين الداخلتين تحت قوله أو من جنسين اما
بالنظر لكل صورة على حدة فالفاعل ليس على بابه لان التداخل في الحمل انما هو الاقراء أو بغيرها وأما الحمل
فليس داخلا فيها ولا في بغيرها كحواظها تأمل (قوله بان تدخل الاقراء في الحمل) أي فتتقضى عدتها بوضعه
وان لم تتم الاقراء قبل الوضع ولا تنقضى بالاقرء اذا تمت قبل الوضع اه حل (قوله بان تدخل الاقراء
في الحمل) أي سواء تقدمت الاقراء على الحمل أم تأخرت فقوله في المثال أي مثال المتن الصادق بالصورتين
المذكورتين اه شيخنا (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك الخ) وحاصل المعنى ما ذكره الشارح هنا
خلافا لمن قال بانقضاء العدة بالاقرء مع وجود الحمل الذي جرى عليه في شرح البهجة واعتمده الاسنوى وجرى
عليه الجلال المحلى اه حل وفي سم قوله في شرح البهجة عبارته وقيد أي التداخل في العدتين المجتمعتين لو احدا اذا
لم يتفقا وكانت احدهما بحمل من زيادته بقوله حيث دم مع حملها لم يوجد بان لم تراه أو قد رأت وتمت الاقراء ولم
تضع حملها والابعد وضعها تم أي وان رآته ولم تتم الاقراء قبل وضعها فبعدة تتمها وتبسم في هذا التفسير
صاحب التعلية والبارزى وغيرهما وكاتم اغتر واظهار كلام الروضة من ان ذلك مفرع على قولى التداخل

ولم تحبل من وطئه عالما كان
أو جاهلا بانها المطلقة أو
بالتحرير وقرب عهده بالاسلام
أو نشأ بعيدا عن العلماء (لا
عالما) بذلك (في بائن) لان
وطأها لها زنا لا حرمة له
(تداخلتا) أي عدتا الطلاق
والوطء (فتبتدى عدة) باقراء
أو أشهر (من) فراغ (وطء)
ويدخل فيها بقية عدة
الطلاق والبقية واقعة عن
الجهتين (وله رجعة في
البقية) في الطلاق الرجعي
دون ما بعده كما مر في الرجعة
وهذا من زيادتي (أو) من
جنسين كحل واقراء) كان
طلقها ثلاثا وطئها في اقراء
واجبها او طلقها حاملا ثم
وطئها قبل الوضع وهي ممن
تحيض (فكذلك) أي
فتداخلان بان تدخل الاقراء
في الحمل في المثال لا اتحاد
صاحبها والاقراء انما يمتد
به اذا كانت مظنة الدلالة على
البراءة وقد اتفق ذلك هنا لا علم
باشغال الرحم وقد بسطت
الكلام على ذلك في شرح
البهجة (تنقضي ان بوضعه)
وهو واقع عن الجهتين
(ويراجع قوله) في الطلاق
الرجعي

وعدمه لا مفرع على الضعيف فهو عدم التساؤل كما صرح به الماوردي والغزالي في بسطه وغيره وحري عليه الشائى وغيره وتعليل الرافى انقضاء العدة بالاقراء مع الحمل بان الحكم بعدم التداخل ليس الارعاية صورة العدتين تعبد او قد حصلت يدل على ذلك كما قاله الشائى قال وما فى التعليق فاسد فكلام الحاوى على اطلاقه وجهه ان الاقراء انما يعتد بها اذا كانت غلبة الدلالة على البراءة وقد اتفق ذلك الحكم هنا للعلم باستغال الرحم وعليه سياقى ان له الرجعة الى موضع الحمل وان كان من وطء الشبهة انتهت قال مر والمعتدانه مفرع على الضعيف المذكور فى ما فى المحلى ممنوع اه سم (قوله سواء أكلن الحمل من الوطء) بان طلقت حائلا ثم وطئت فحلت وقوله أم لا بان كانت حاملا من الزوج فطلقت فوطئت اه (قوله أو عدتا شخصين) أى محترمين مسلمين أو ذميين ويحترز بذلك عمالوكا حريين وتزوجهما الثانى فى العدة ووطئها ثم أسلمت مع الثانى أو أمنا وتزوجهما البتة مع بقاء عدة الاول فان بقية عدة الاول تافى وتستأنف عدة بعد التفريق بينهما وبين الثانى اه حل (قوله فوطئت بشبهة) راجع للتيسير قبله وبقي للكاف ما ذكره الشارح بقوله أو كانت زوجة الخ فالصور ثلاثة وعلى كل فالاولى اما حمل والثانية غيره أو بالعكس أو كلاهما غير حمل وثلاثة فى ثلاثة بتسعة وقوله وتقدم عدة حل فى هذه ستة من التسعة وذلك لان الاولى اما حمل والثانية غير حمل أو عكسه كما أشار اليه الشارح وهذان فى الثلاثة التى فى المتن والشارح وقوله فطلاق فيها ثلاث صور وقد علمت وجه استخراج الكل اه (قوله فان كان من المطلق الخ) واما عكسه بان كان من الشبهة وهى طارئة على الطلاق فتتضمن بوضعه عدة الشبهة وتكمل بعد الوضع على ما مضى من عدة الطلاق وكذلك اذا كانت سابقة على الطلاق لكن فى هذه استأنف بعد وضع الحمل عدة كاملة للطلاق تأمل (قوله ثم تعتد للشبهة بالاقراء) أى ان كانت من ذواتها كما هو ظاهر فان كانت من ذوات الاشهر فلا يحسب زمن النفا من العدة كما سيأتى فى كلام الشارح فليتأمل اه شورى (قوله فان لم يكن حل فتقدم عدة طلاق) فان لم يكن حل ولا طلاق قدمت عدة الاول فالاول الا اذا كان الاول نكاحا فاسدا ووطئت فيه فانها تعتد للثانى لان عدة النكاح الفاسد انما تكون من التفريق بينهما اه حل وفى سم مانعه وان كانتا أى العدتان من شبهة قدمت الاولى لتقدمها فان نكح شخص امرأة نكاحا فاسدا ووطئها غيره بشبهة قبل وطئه أو بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الوطء بالشبهة لتوقفها على عدة النكاح على التفريق بخلاف عدة الشبهة فانها من وقت الوطء وليس للفاسد قوة الصحيح حتى يرجع بها فاما كوطئتين وطئا بشبهة اه من شرح الروض وقوله لتوقفها الخ يخرج ما لو فرق بينهما قبل وطئه الغير اه (قوله وان سبق وطء الشبهة العلق الخ) فاذا مضى قرآن مثلا من عدة وطء الشبهة ثم طلقت فانها تستأنف عدة الطلاق ثم بعد انقضائها تبني على القرأين السابقين الذين لعدة وطء الشبهة اه شيخنا وان لم يسبق منهما شئ فتستأنفها بعد عدة الطلاق (قوله وله رجعة فيها) وكذا له التحديد الا وقت وطء الشبهة قال فى الروض فيما اذا لم يكن حل انه أى الشأن يقدم عدة الطلاق قال وله رجعتها فى عدته وكذا له تجديد نكاح البائن فيها ولا يمكن بحرم اجتماع الزوج بهما فى عدة الشبهة التى شرعت فيها عقب الرجعة والتجديد لقيام المانع ثم قال فيما اذا كان حل وكان الحمل للمطلق فله رجعتها قبل الوضع وكذا له تجديد نكاحها قبله لكن بعد التفريق بينهما فى الصورتين لانها فى مدة اجتماع الواطئ بها خارجة عن عدته بكونها قرأنا لواطئ حكاه الاصل عن الروايات فى الاولى وأقره وتعقبه البلغينى بانه كيف يتصور الخروج عن عدة الحمل ولو سلمنا لم يزد على ما اذا كانت العدة بالحمل بوطء الشبهة وذلك لا يمنع الرجعة عند الشيخ أبى حامد ومن تبعه وسيأتى بسطه اه سم (قوله أيضا وله رجعة فيها) أى سواء تقدمت على عدة الشبهة وكانت حلا أو غيره أو تأخرت عن عدة الشبهة ولا تكون الا غير حل وذلك فيما لو تقدمت عدة الشبهة على عدة الطلاق لكونها حلا سواء كان وطء الشبهة سابقا على الطلاق أو متأخرا عنه وقوله وقبلها أى قبل عدة الطلاق والقبل هو عدة الشبهة المتقدمة على عدة الطلاق لكونها حلا سواء

سواء أ كان الحمل من الوطء أم لا (أو) لزما عدتا (شخصين) كان كانت فى عدة (زوج أو) وطء (شبهة فوطئت) من آخر (شبهة) نكاح فاسدا وكانت زوجة معتدة عن شبهة فطلعت (فلا تداخل) لتعدد المستحق بل تعدا كل منهما عدة كلمة (وتقدم عدة حل) تقدم أو تأخر لان عدته لا تقبل التأخير بان كان من المطلق ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل بوضعه ثم تعتد للشبهة بالاقراء (ف) ان لم يكن حل فتقدم عدة (طلاق) على عدة الشبهة وان سبق وطء الشبهة الطلاق لقوتها باستنادها الى عدة جائز (وله رجعة فيها) سواء أ كان ثم حل أم لا

تقدمت على الطلاق أم تأخرت فالخامس ان قوله وله رجعة فيه صورتان اه (قوله لكنه لايراجع الخ) عبارة تشرح مدلوله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشبهة بعد أو غيره كما نقله عن الرويانى وأقره أى لا فى حال بقاء فراش والطمه بان لم يفرق بينهما وكذا فيما يأتى من سيعلم مما يأتى ان نيته عدم العود اليها كالنفريق وذلك لانها به صارت فراشا للواطى فخرجت عن عدة المطلق واستشكل البلقينى بان هذا لا يرد على ما يأتى ان حمل وطء الشبهة لا يمنع الرجعة ممنوع بل يزيد عليه اذ مجرد وجود الحمل أثر عن وجود الاستغراش ولا شك ان المؤثر أقوى فلم يلزم من منعه للرجعة منع أثره لها بضعفه بالنسبة اليه ولو اشتبه الحمل فلم يدرك من الزوج أم من الشبهة جدد النكاح مرتين قبل الوضع مرة وبعد أخرى ليصادف التجديد عدة يقينا فلا يكتفى بتجديده مرة لاحتمال وقوعه فى عدة غيره فان بان بالحاق القائف وقوعه فى عدة كفى وللحمل المشتبه حملها فتمت عدة الحمل على زوجها ان ألحق القائف الولد به مالم تصرف فراشا لغيره بنكاح فاستدقت عدة نفقتها الى النفريق بينهما بالنشور هاولا مطالبة لها قبل المعوق اذ لا وجوب بالشك فان لم يلحق به أو لم يكن فائفا فلا نفقة عليه ولا للرجعة عدة كونها فراشا للواطى انتهت ولو اختلف الزوج والزوجة فى ان الرجعة قبل وطء الشبهة أو وقته فادعى الزوج الاول لنصح الرجعة والزوجة الثانية لتبطل فهل يصدق الزوج أو الزوجة فيه نظر والاقرب تصديق الزوج لان الاصل بقاء حقه اه ع ش على مر (قوله وقت وطء الشبهة) المراد به ما دامت الشبهة قائمة ولو فى غير وقت الوطء أخذ من العلة وان طالت المدة بينهما سواء فى النكاح الفاسد أو غيره كما يأتى اه قل على الجلال (قوله لغرو جهاجينئذ الخ) أى وجينئذ لا يحسن الاستدلال مقتضاه ان هذا الوقت من عدة الطلاق والتعليل بما فى هذا المقتضى اه شيخنا ولينظر ما معنى الخروج هل معطلان مدة استغراش الغير لا تحسب من عدة الطلاق وتكمل على ماضى منها بعد زوال الاستغراش أو معناه شئ آخر غير هذا والظاهر هو الاول اه (قوله وله رجعة قبلها) أى قبل ان تشرع فيما بقى منها ان كان سبق منها شئ قبل وطء الشبهة وقبل ان تشرع فيها فيما اذ لم يسبق منها شئ (قوله لان عدته) أى المطلق لم تنقض أى لعدم الشروع فيها بالكافة ومدار رجعة الرجعة على وقوعها قبل انقضاء عدة الطلاق سواء وقعت فى انائها أم قبل الشروع فيها بالكافة اه (قوله فان راجع فيها ولا حل الخ) فى هذا صورتان ذكرهما بقوله بان تستأنفها الخ وأشار الى محترز قوله ولا حل بقوله فان كان ثم حل منه الخ وبقوله ولوراجع حاملا الخ وفى القسم الاول من هذين صورتان من حيث ان قوله واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاص معناه بان تستأنفها ان سبق الطلاق وطء الشبهة وتتمها ان انعكس ذلك وكذا فى الثانى صورتان لان قوله ولوراجع حاملا من وطء شبهة صادق بما اذا كان وطء الشبهة سابقا على الطلاق أو لاحقاه وهذا كما يقطع النظار عن تقييد الشارح قول المتن فان راجع ولا حل بقوله فهما اما بالنظر اليه فيكون قول الشارح الا تى ولوراجع حاملا من شبهة الخ محترزا لقيد المذكور كما سيأتى تأمل (قوله وخرج بالرجعة التجديد فلا يجوز فى عدة غيره) أى وان لم تكن شرعت فيها اه حل (قوله انقطعت) أى عدة الطلاق (قوله ولا يتمتع بها) راجع لقوله فان راجع ولا حل اه شيخنا (قوله رعاية للعدة) قال ج ومنه أى من رعاية حق الغير يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة وانما لوجهها انتهت وقوله ويؤخذ منه أى من حرمه يتمتع وقوله حرمه نظره هذا يخالف ما مره قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السر والكنية من المعتدة عن شبهة عبارته ثم وخرج بالتي تحل زوجه المعتدة عن شبهة ونحو أمة مجوسية فلا يحل له الا نظر ما عدا ما بين سرها وركبتها اه ويمكن الجواب بان الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان انه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتقاده فليراجع وليتأمل على انه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا بعد غنى هذا بناء على ان الضمير فى منه راجع للمتن اما ان جعل راجعا لقول الشارح لاختلال النكاح الخ لم يبعد الاخذ اه

لكنه لايراجع وقت وطء الشبهة لغرو جهاجينئذ عن عدته بكونها فراشا للواطى (و) له رجعة (قبلها) أى قبل عدة الطلاق بان يكون ثم حل من وطء الشبهة وان راجع فى الخامس لان عدته لم تنقض وخرج بالرجعة التجديد فلا يجوز فى عدة غيره لانه ابتداء نكاح والرجعة شبهة باستدامة النكاح وهذه وكذا التى قبلها فيه اذا كان ثم حل أو سبقت الشبهة من زيادتي (فان راجع) فيها (ولا حل انقطعت وشرعت فى الاخرى) أى فى عدة وطء الشبهة بان تستأنفها ان سبق الطلاق وطء الشبهة وتتمها ان انعكس ذلك (ولا يتمتع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة فان كان ثم حل منها انقطعت العدة أيضا واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاص وله التمتع بها

عش عليه (قوله الى مضيهما) أي الجمل والنفس وقوله ولوراجع حامل من وطء شبهة الخ تخبر تقييده بقوله فيها عند قول المتن فان راجع ولا حمل الخ فكأنه قال أمالو راجع قبلها وصورتها ما لو طلقها حامل من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع (قوله فليس له التمتع بها) أي ومعلوم انه حيث لا عدة عليها للطلاق لان الرجعة اسقطتها

(فصل في حكم معاشره المفاوق) أي وما يذ كر مع من قوله ولونكح معتدة بطن صحة الى آخر الفصل (قوله لو عاشر مفاوق) أي المعاشره المعتادة بين الزوجين ولو بالخلوة وان لم تتصل كالخلوة ليلادون النهار اه زى وفي قل على الجلال والمراد بالمعاشره ان يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلاً ونهاراً والخلوة بها كذلك وغير ذلك وحاصل الحكم فيها ان معاشرته لها تمنع من حسابان عدتها عن الطلاق مدتها لانها في فراش اجنبي بوجود طلاقها اليك كنهها كالمعتدة لتأخر عدتها الى فراغ المعاشره بالتفرق بينهما ولو لم تكن في مدة مقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعية وفيما بعد ذلك حكم البائن الا في حقوق الطلاق وما لحقه به واذا انقطعت المعاشره تشرع في عدة الطلاق كلها ان لم يسبق منها شيء على المعاشره والا فتكملها ولها فيها حكم البائن فلا تصح رجعتها فيها وتنفق بها عدة وطء قبلها وان تكرر لدخولها فيها فتأمل ذلك وراجع اه (قوله لم تنقض عدتها) أي وان طالت المدة نحو عشرين سنة مثلاً والمراد بالمعاشره ان يكون بحيث يسهل سكون منها بوطء أو غيره اه شيخنا فاذا زالت المعاشره بان نوى انه لا يعود اليها كملت على ماضى قبل المعاشره وهذا يفيد ان المعاشره تنقطع بالنية والظاهر انه لو عاد للمعاشره كانت معاشره جديدة اه حل وفي حج مانعه لكن اذا زالت المعاشره بان نوى انه لا يعود اليها فادام نواياها فهي باقية فيما يظهر كملت على ماضى فان لم يمض زمن بلا معاشره بان استمرت المعاشره من حين الطلاق فنستأنف العدة من حين زوال المعاشره وعليه يعمل كلام حل في القوله الا تية فلا منافاة (قوله نعم ان عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية) أي في عدم انقضاء العدة فلا تزوج مادام معاشرها بالوطء الشبهة وليست كالرجعية مطلقاً فلا يلحقها الطلاق وله ان يتزوج ونحو اختها أي واستمرت الشبهة والابان علم فلا تكون كالرجعية وان عاشرها بوطء لانه غير شبهة وعبارة حج ولو وجدت أي الشبهة بان جهل ذلك وعذر لم تنقض كالرجعية اه حل (قوله فهو في أمته كالمفاوق) أي فلا فرق بين معاشرته بالوطء أو غيره ومقتضاه انه يلحقها الطلاق بعد فراغ الاقراء أو الاشهر الحاصلة مدة المعاشره الى انقضاء العدة التي تشرع فيها بعد مفارقة السيد لها وتوقف فيه الحاي والتوقف ظاهر لعدم التقصير من الزوج حر اه بخط شيخنا ح (قوله فهو في أمته) أي سواء كانت مفارقة بطلاق رجعي أو غيره وقوله فكالمفاوق أي فلا فرق بين ان يعاشرها السيد بوطء أو غيره وقوله أو غيره أي ولا فرق في المفارقة التي عاشرها غير السيدين ان تكون مفارقة بطلاق رجعي أو غيره وقوله فكالمفاوق أي فان عاشر بوطء زماناً يؤثر أو بشبهة لم تنقض عدتها فقد علمت ان المعاشره من السيد لا تنقيد بكونها رجعية كما صرح به حل وان اقتضى ظاهر الشارح خلافه وكذا المعاشره من الاجنبي غير السيد أخذ من قول مر وأما معاشرتها يعني من غير السيد فان كان زماناً يؤثر أو بشبهة فهو كما في قوله الآتي ولونكح معتدة الخ اه وكتب على الآتي عش مانعه قوله ولونكح معتدة أي عن طلاق بائن أو رجعي اه بخط شيخنا الحنفى ومن خطه نقلت (قوله ولا رجعة بعدهما) هذا تقييد لقوله لم تنقض أي الا بالنسبة للرجعة اه شيخنا (قوله احتياطاً) وقوله فيما بعد ذلك أي للاحتياط وعبارة شرح مر احتياطاً فيها وتعليقاً عليه لتقصير وهذا هو المفتى به وحيث سئذ فهي كالرجعية في حقوق الطلاق وفي وجوب سكناها وفي انه لا يحيد بوطئها كالبائن في انه لا تورث بينهما وفي انه لا يصح منها إيلاء ولا طهار ولا لعان وفي انه لا نفقة لها ولا كسوة أفتى بجميع ذلك الوال المرحه الله تعالى انتهت ببعض تصرف في اللفظ سند ما كتبه عش والرشيدي عليه وفي قوله وانه لا نفقة لها أي لانها بائن بدليل انه لا تجوز رجعتها قال البلقيني

الى مضيهما لانها زوجة ليست في عدة ولو راجع حامل من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كاصلاها
(فصل في حكم معاشره المفاوق المعتدة) (لو عاشر مفاوق) بوطء أو غيره (رجعية في عدة اقراء أو أشهر لم تنقض عدتها بخلاف البائن لقيام شبهة الغر اش في الرجعية دون البائن نعم ان عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية اما غير المفاوق فان كان سيداً فهو في أمته كالمفاوق في الرجعية أو غيره فكالمفاوق في البائن وخروج بما ذكر عدة الجمل فتتقضى بوضع مطلقاً (ولا رجعة بعدهما) أي بعد الاقراء والاشهر وان لم تنقض بهما العدة احتياطاً

ولا يصح خلعها ببدلها العوض من غير فائدة قال وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذم ولم أر من
 تعرض له اه قال الناصري وينبغي ان يكون المراد انه اذا خالها او وقع الطلاق ولا يلزم العوض اه سم على ج
 اه ع ش عليه وفي قل على الجلال ولا تنتقل لعدة وفاة لو مات عنها وليس له تزوج نحو اختها ولا أربع
 سواها ولا يصح عقده عليها اه والحاصل انها في مقدار عدتها من وقت الطلاق لها حكم الرجعية من غير
 تفصيل وفيما زاد على هذا المقدار في دوام المعاشرة لها حكم الرجعية في سبعة احكام في حقوق الطلاق وفي وجوب
 سكناها وفي انه لا يحجبوطها وليس له تزوج نحو اختها ولا أربع سواها ولا يصح عقده عليها ولا حكم البائن
 في تسعة احكام في انه لا تصح رجعتها ولا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولا طهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة
 ولا يصح خلعها بمعنى انه اذا خالها او وقع الطلاق رجعيًا ولا يلزم العوض ولذلك قال بعضهم ليس لنا امرأة يلحقها
 الطلاق ولا يصح خلعها الا هذم واذا مات عنها لا تنتقل لعدة وفاة تأمل (قوله وفيه كلام) أي في هذا الحكم وهو
 نفي الرجعة المذكور بقوله ولا رجعة بعدهما وقوله ذكرته مع جوابه في شرح الروض وغيره عبارة شرح
 الروض وما نقله كماله عن البغوي من عدم ثبوت الرجعة وهو ما خرم به في المنهاج ونقله في المحرر عن المعبرين
 وفي الشرح الصغير عن الأئمة قال في المهمات والمعروف من المذهب المقتضي به ثبوت الرجعة كما ذهب اليه
 القاضي ونقله البغوي في فتاويه عن الاصحاب قال رافعي نقل اختيار البغوي دون منقلبه وذ كر نحوه الزركشي
 لكن يعارض نقل البغوي له عن الاصحاب نقل الرافعي مقابله عن المعبرين والأئمة كما مر اه (قوله ويلحقها
 طلاق) أي بلا عوض كما مر ولا عبرة بذكره فيه ولا رجعة في هذا الطلاق أيضا لأنه تغليظ ويلزمها عدة لهذا
 الطلاق قاله شيخنا مر وانظر ما فائدة هذه العدة وقوله الى انقضاء العدة أي بالتفريق بينهما ما يلزمها بعد ذلك
 التفريق عدة كاملة سواء اتصلت المعاشرة بالفرقة الاولى أو لم تصل كما مر ويدخل فيها بقية عدة طلاق قبله
 من الفرقة الاولى أو بعده ان وجد وليس لها ان تتزوج فيها كما قبلها ما الظاهر انه لا سكنى لها فيها وان
 لا يمنع عليه نحو اختها بعد التفريق فراجع ذلك اه قل على الجلال راجعناه فوجدنا عباراتهم مصرحة
 بان الاحكام التي تثبت لها بعد العدة الاصلية التي تعقب الفراق تستمر وتسحب الى انقضاء العدة التي تشرع
 فيها بعد زوال المعاشرة ومن تلك الاحكام السكنى بل والنفقة على قول فيجبان لها حتى في مدة العدة التي بعد
 زوال المعاشرة تأمل (قوله الى انقضاء عدة) أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة ولا رجعة في هذه
 الصورة لان حقوق الطلاق للتغليظ عليه اه حل وصورة ما تنقض به عدتها ان يترك معاشرتها ويغضي
 بعد ذلك ثلاثة اقرأ أو أشهر ان لم يسبق من عدتها شيء قبل المعاشرة والابنت على ما مضى اه ع ش (قوله
 ولونكح معتدة) أي من غيره بقرينة قوله بطن صحة وأما لونكح معتدة فسيأتي اه شيخنا (قوله انقطعت
 بوطئه) وحيث يقال ان كانت المعتدة حاملا أو حائلا وجلت من الوطء انقضت عدة الحمل بوضعه سواء فرق
 القاضي بينهما أم لا وتحتاج بعده الى عدة أخرى لانه قد اجتمع عليها عدتان من شخصين وأما اذا لم يكن حمل
 فلا تعد بغيره حتى يفرق القاضي بينهما فان فرق بينهما كملت العدة التي نكحت فيها أي بنت على ما مضى
 منها قبل النكاح ثم بعد تمامها تستأنف أخرى لو طء الشبهة وزمن الفراش أي زمن عدم التفريق لا يحسب
 عن واحدة من العدتين (قوله بخلاف ما اذا لم يوطأ الخ) أي فلا تنقطع بل تكملها وان كانت زوجة اه
 (قوله ولو راجع حائلا) خرج ما لو طأها بالرجعة فيكفيها عدة الطلاق الاول عنها ما وكما هم ما وقع معاوان
 كان الثاني بعوض اه قل على الجلال (قوله لعودها بالرجعة الخ) أي فكان الطلاق منه فيما اذا لم يوطأ
 طلاق بعد ووطئها المطلقة بعد الوطء تعتد بخلاف ما سيأتي في تجديد العقد مع عدم الوطء لان العقد انشاء نكاح
 جديد وقد طلقت فيه قبل الدخول فلا عدة عليها (قوله الذي وطئت فيه) أي الذي حصل فيه الوطء قبل الطلاق
 من أصله وكونها وطئت فيه علم من قوله ولو راجع لانه لا يراجع الا ان كانت عدتها ولا بها كما هو معلوم واذا

وفيه كلام ذكرته مع جوابه
 في شرح الروض وغيره
 (ويلحقها طلاق الى انقضاء
 عدة) لذلك (ولونكح معتدة
 بطن صحة ووطء انقطعت)
 عدتها (بوطئه) لحصول
 الفراش به بخلاف ما اذا لم
 يوطأ وان عاشرها لا تنقض
 الفراش (ولو راجع حائلا
 أو حاملا فوضعت ثم طلقها
 استأنفت) عدة (وان لم يوطأ)
 لعودها بالرجعة الى النكاح
 الذي وطئت فيه ولو طلقها
 قبل الوضع انقضت عدتها به
 وان وطئ لا طلاق الاية

كان الفرض انه وطئها في النكاح الذي طلق فيه والرجعة تعيدها لهذا النكاح كان الطلاق بعدها مقتضيا
لاستئناف العدة لانه طلاق بعد وطئ وسواء وطئ بعد الرجعة أم لا بخلاف ما سياتي في تجديد العقد اذا لم يطأ بعد
التجديد ثم طلق حيث لا تسقط عدة بل تبقى على ما مضى قبل التجديد كما أشار به بقوله فيما سياتي ولا عدة لهذا
الطلاق الخ اه (قوله ولونكح معتدته) بان كان الطلاق بانساب عوض فانه يصح له العقد علم في عده اه
شيخنا (قوله ودخل فيها البقية) أي على تقدير بقائها والا فبغير وطئها انقطع العقد بالكية ولم يبق لها
بقية أصلا اه شرح مر بالمعنى (قوله ودخل فيها البقية) أي على فرض ان تكون هناك بقية من قبيل
فرض المحال اذ من المعلوم ان النكاح الثاني المقرون بالوطء يقطع العدة أثرها فلا يبقى لها حكم بخلاف
ما اذا لم يشترن بالوطء فانه وان قطع استمرارها لكن ما مضى منها لم يضعف فتكمل عليه اذا طلقها حيث اذا
شيخنا (قوله بنت على ما سبق) ولا تسقط عدة جديدة لان العقد لا يقطع العدة ويبيطها الا اذا اقترن به
الوطء بخلاف الرجعة فانها تقطع العدة مطلقا لانها ليست نكاحا مبدأ وانما هي استدامة نكاح (قوله بخلاف
ما مر في الرجعة) أي في قول المتن وان لم يطأ فاذا راجع ولم يطأ ثم طلق استأنفت واذا نسكحها ولم يطأ ثم طلقها بنت
على ما مضى قبل النكاح والفرق يعلم من كلامه اه

* (فصل) * في عدة الوفاة الخ (قوله تجب بوفاة زوج الخ) * (فرع) * مع الزوج حبرا اعتدت
زوجته عدة الوفاة أو حيوانا اعتدت عدة الطلاق اه مر اه سم (قوله كزوجته صبي) أي لا يولد له
بان لم يستكمل تسع سنين اه شيخنا (قوله ولو رجعية) بان مات بعد طلاقها طلاقا رجعيا فانها تنتقل لعدة
الوفاة وتسقط عنها بقية عدة الطلاق كافي مر (قوله أربعة أشهر وعشرة) والحكمة في ذلك ان الاربعينها
يتحرك الحمل وتنفخ فيه الروح وذلك يستدعي ظهور رجل ان كان وزيدت العشرة استظهارا ولان النساء
لا يصرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فعملت مدة تنجسهن وتعتبر الاربعين بالاهلة ما لم يميت أثناء شهر وقد
بقى منه أكثر من عشرة أيام فتعسب ثلاثة بالاهلة وتكمل من الرابع أربعين يوما ووجهت الاهلة حسبها
كاهلة اه شرح مر وقوله أكثر من عشرة أيام أي وأما الوبق منه عشرة فقط فتعسب بأربعة هلالية بعدها ولو
نواقص اه ع ش عليه وأما الوبق دون العشرة فتعسب بعد الباقي بأربعة هلالية وتكمل على ما دون العشرة
عشرة أيام من الشهر الخامس (قوله والذين يتوفون الخ) قد يقال توفي فلان وتوفي فلان اذا مات فن قال توفي
معناه قبض وأخذ من قال توفي معناه استوفى أجله وعمره وعليه قراءة على رضى الله عنه يتوفون بفتح الباء اه
شورى والاختبار في الآية لا يستقيم الا بتقدير مضاف هو المبتدأ تقديره وزوجات الذين الخ اه شيخنا (قوله
وعشرا) أي عشر ليال فسرهابا ليلي وفي المتن بالايام لوجود الناء في المتن دون الآية والعشرة تكون بالضد عند
افرادها ولا يقال المعدود محذوف فيجوز كل منهما لانا نقول نعم ولكن التعاكس أفصح مع حذفه اه شيخنا
وفي قل على الجلال قوله أي عشر ليال فسر العشر بذلك لتأنيثها والمراد بأيامها وانما اختير اليبالي لانها
غير الشهور والايام وأشار بقوله بايامها الى دفع ايها المخرج اليوم العاشر من المدة فتأمل * (فرع) * لو قال
لها أنت طالق قبل ونحوها أربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها
وان كان الطلاق رجعيا أو أخذ مما يأتى انه لا احداد عليها أيضا ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياتها
كما تقدم اه قل على الجلال (قوله والآية محمولة على الغالب) جواب عما يقال الآية عامة في الحرائر
وغيرهن والحاملات منهن ومن غيرهن والحاملات مع ان المدعى ليس كذلك فقال هي محمولة على الغالب ولما ورد
عليه قصرها حيث نذعن الحاملات من غيرهن أشار الى قياسها على ما قبلها بقوله وألحق بهن الخ (قوله ولغيرها
كذلك نصفها) وما بحثه الزركشي وغيره ان قياس ما مر انه لو طئها زوجها الحرة لزمها أربعة أشهر وعشر
صحيح اذ صورته ان يطأ زوجها الحرة لزمها أربعة أشهر وعشر لانه لو طئها الحرة لزمها عدة حرة اذ

(ولونكح معتدته ثم وطئ
ثم طلق استأنفت) عدة لاجل
الوطء (ودخل فيها البقية)
من العدة السابقة لانها
لو احدث ولو طلق قبل الوطء بنت
على ما سبق من العدة وأكملتها
ولا عدة لهذا الطلاق لانه في
نكاح جديد طلقها فيه قبل
الوطء فلا ينعاق به عدة
بخلاف ما مر في الرجعية
* (فصل) * في عدة الوفاة وفي
المدة ودون الاحداد * (تجب
بوفاة زوج عدة وهي) أي عدة
الوفاة (لحرة حائل أو حامل
من غيره كزوجته صبي) أو
ممسوح (ولو رجعية أو لم توطأ
أربعة أشهر وعشرة) من
الايام (بليالها) قال تعالى
والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر
وعشرا أي عشر ليال بايامها
وسواء الصغيرة وذات الاقراء
وغيرهما والآية محمولة على
الغالب من الحرائر الحاملات
والحق بهن الحاملات عن ذكر
وتعتبر الاثني عشر بالاهلة ما لم يكن
ويكمل المنكسر بالعدد
كنظائره (ولغيرها) ولو
مبعضه (كذلك) أي حائل

أو حامل من ذكر (نصفها) وهو شهران وخمسة ٥٦ أيام بلياليها ويأتي في الانكسار مامر وتعبيري بغيره وبغيرها أعم من تعبيرة بما ذكره

الظن كما نقلها من الأقل إلى الأكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر اه شرح مر (قوله أو حامل ممن ذكر) أي من الصبي والمسوح اه ع ش (قوله ولحامل منه الخ) عبارة أصله مع شرح مر وعدة حامل لوفاة بوضعه بشرطه السابق وهو انفصال كونه نسيته إلى صاحب العدة ولو احتملا لا يكتفي بلعان كذا قاله الشارح وصورته أنه لا عنها النقي جملها ثم طلق وزوجه له أخرى ثم اشتبهت المطلقة الحامل بالملاعنة الحامل أيضا أو يكون ذلك تنظيرا انتهت أي فكانه قال ولو احتملا لا نظير المنقي بلعان فإنه ينسب إلى الثاني احتمالا لكن ينظر ما صورة المنسوب للميت في مسئلتنا احتمالا اه رشدي عليه (قوله أو مسولا) أي خصيته وقواهم الخصية اليمنى للماء والبسرى لا يشعر لعله باعتبار الغالب والافتقار وجد من له البسرى فقط وله ماء كثير وشعر كذلك اه شرح مر (قوله وضعه) أي ولو نأى توأمين انفصل أحدهما قبل موت الزوج ودخل في وضعه ما لو مات في بطنها فلا بد من انفصاله وإن مكث سنين كما مر اه قل على الجلال (قوله فهو مقيد للاية السابقة) وعلى هذا لا يناسب حملها على الغالب الذي ادعاه فيما تقدم مع أن الصواب التعبير بأنه مخصص فتأمل اه قل على الجلال (قوله ولو طلق إحدى امرأتيه الخ) حاصل ما ذكره تسع صور سبعة في قوله اعتدتا الوفاة وثنتان في قوله لا في بآن الخ اه شيخنا وبيان التسع أن من لم توطن أمه ما أو من أحدهما لا يقال فيها ذات أشهر ولا ذات اقراء ولا يقال في طلاقها أنه تارة بآن وتارة رجعي فحينئذ إذا لم يطأ واحدة منهما صورة واحدة لا غير وإذا وطئ أحدهما فقط يتأني في الموطوءة صور أربع لأنهما ذات أشهر أو ذات اقراء وعلى كل فطلاقها ما بآن أو رجعي وإذا وطئها معا يتأني في هذه الأربع أيضا وإذا ضمت واحدة إلى أربع وأربعة كانت الجملة تسعة (قوله ولم يطأ واحدة منهما) محترز قول المتن فتعتمد وطئت وفيه صورة واحدة وقوله أو وطئ واحدة الخ محترز قوله وهي ذات اقراء وقوله وهي ذات أشهر مطلقا أي في طلاق رجعي أو بآن ففي هذا صورتان وقوله أو ذات اقراء في طلاق رجعي محترز قول المتن لا في بآن وفيه صورة واحدة فهذه أربع صور وقوله أو وطئها الخ من جملة محترز قول المتن لا في بآن وهي ذات اقراء وقوله مطلقا أي في بآن أو رجعي وفي هذا صورتان وقوله أو ذات اقراء الخ من جملة محترز قوله لا في بآن وفيه صورة واحدة فهذه صور ثلثة تضاف للاربعة المقدمة فجملة المفاهيم سبع صور ويبقى لمنطوق قوله لا في بآن الخ صورتان تأمل وقوله وهي ذات أشهر مطلقا أي في طلاق رجعي أو بآن لأن الأشهر دون عدة الوفاة قطعاً فعدة الوفاة أحوط سواء انتقلت لعدة الوفاة كأي الرجعية أولا كأي البائن وقوله أو ذات اقراء الخ أي لأنها حينئذ تنتقل إلى عدة الوفاة وقوله في الأولى أي لأن المطلقة الغير المدخول بها لا عدة عليها اه سم (قوله وان احتمل أن لا يلزمها الخ) هذا الاحتمال لا يتأني فيما إذا كانت رجعية لأنها تنتقل لعدة الوفاة فتقوله في غيرها أي في مجموع غيرها الخرج صور الرجعي اه شيخنا لكن هذا الجواب لا يتأني مع قوله التي هي أقل إلى قوله وفي ذات اقراء ومعلوم أن ذات اقراء لم يذكرها إلا في الرجعي فالحق بقاء الإيراد اه (قوله وان يلزمها عدة الطلاق في غيرها) هذا مشكل في الرجعية لأنها إذا مات زوجها في أثناء علمها انتقلت إلى عدة الوفاة فكيف يمكن في حقها هذا الاحتمال أعني أن يلزمها عدة الطلاق ويمكن أن يكون مراده اختصاص هذا الاحتمال بغير الرجعية اه سم ويمكن أن يصور بما إذا انتقضت عدة الطلاق قبل الموت (قوله لا في بآن) تقدم محترزه وقوله من وطئت تقدم محترزه أيضا وكذا محترز وهي ذات اقراء فالصور السبع المقدمة مفاهيم هذه القيود (قوله بالاكثر من عدة وفاة الخ) ولو مضت جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لأن كلا يحتمل أنها ماتت في عنها وإنها مطلقة منقضية العدة اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله وعدة اقراء) أي بتسامها إن لم يحض منها قبل الوفاة شيء أو بعضها الباقى إن مضى منها شيء قبل الوفاة ففي هذه يقابل بين الباقي من الاقراء وعدة الوفاة اه شيخنا (قوله ووجه

(ولحامل منه) أي من الزوج حرة كانت أو غيرها (ولو محبوبا) بقاء انشبه (أو مسولا) بقاء ذكره (وضعه) أي الحمل لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن فهو مقيد للاية السابقة وفارق المحبوب والمسول المسوح فإن المحبوب بقاء فيه أوعية المني وقد يصل إلى الفرج بغير الإلاج والمسول بقاء ذكره موقد يبالغ في الإلاج فيلتذو ينزل ماء رقيقا بخلاف المسوح (ولو طلق إحدى امرأتيه) معينة عنده أو مبهمه (ومات قبل بيان) للمعينة (أو تعين) للمبهمه ولم يطأ واحدة منهما أو وطئ واحدة وهي ذات أشهر مطلقا أو ذات اقراء في طلاق رجعي أو وطئها أو هما ذواتا أشهر مطلقا أو ذواتا اقراء في رجعي بقرينة ما يأتي (اعتدتا الوفاة) وان احتمل أن لا يلزمها عدة في الأولى وان يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وفي ذات الاقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر لا يجتباط في الجميع (لا في) طلاق (بآن) ووطئها واحداهما (فتعد من وطئت وهي ذات اقراء بالاكثر من عدة وفاة منها) أي من وفاة (و) عدة اقراء من

طلاق لذلك وتعد غير الوفاة لا تغرد ذكر حكم وطء أحدهما في الجميع من زيادتي ووجه

اعتبار

اعتبار الخ) جواب عما أوردنا بالبقية من أن حسبنا من الطلاق مبنى على ضعف والمعتد أنهم تحسب من التعيين فأجاب الشارح بأن محل حسبنا من التعيين أن يتيسر والافتحسب من الطلاق باتفاق اه (قوله ووجه اعتبار الأكثر الخ) أي فليس مبنيا على ضعف وهو اعتبار عدة المهمة من الطلاق لا من التعيين كزعمه الباقي فلو مضى قبل الموت فراق مثلا اعتدت بالأكثر من الباقي وعدة الوفاة لا من عدة الوفاة ومن ثلاثة اقراء تأتي بها بعد الموت وإن كان هو القياس اه (قوله ذكرته في شرح الروض) عبارته ووجه اعتبار الاقراء من الطلاق في المهمة مع أن عدتها انما تعتبر من التعيين لا من الطلاق انه لما أبس من التعيين اعتبار السبب وهو الطلاق لكن قال الباقي ما ذكره الشيخان هنا انما يستقيم على مرجوح وهو أن العدة من الطلاق وقد صرح ابن الصباغ والبقية بخلافه فقالا ان قلنا العدة ثم من اللفظ فهذا كذلك أو من التعيين فعدمان قبل أن يعين فكون العدة من الموت انتهت وفي سم ما نصه قوله وفيه كلام ذكرته في شرح الروض هو ما نقله الباقي عن بعض الأصحاب أما إذا جعلنا العدة من التعيين وهو الأصح فالقياس حسبنا الاقراء هنا من الموت وقال الرافعي في حالة الإبهام أن قلنا ان الطلاق من وقت اللفظ فالحكم كذا كذا فاما لو أراد مهينة وان قلنا من وقت التعيين فوجهان أشهرهما الاعتدال بالاقصى لكن الأقرب تحسب من وقت الموت أيضا لان الموت حصل اليأس من التعيين والثاني ان كلاً تعتد عن الوفاة لان التفرع على أن الطلاق يقع بالتعيين وإذا لم يعين كانه لم يطلق اه والاصح ان الطلاق ولو في حالة الإبهام يكون من اللفظ وان كانت العدة من التعيين الواقع بعد ذلك على الصحيح * (فرع) * لو أسلم على أكثر من العدد الشرعي ومات قبل الاختبار اعتد كل من زوجاته بالأكثر كجهنا اه (قوله لا تنكح زوجته) أي ولا مستولده اه قل على الجلال (قوله لا تنكح زوجته حتى يثبت الخ) نعم لو أخبره بعد ولوعه دلز واية باحدهما حل لها باطنان تنكح غيره فله القفال والقياس انها لا تقر عايه ظاهرا وقياس بذلك فسد الزوجة بالنسبة لنكاح نحو أختها أو خامسة سواها اه شرح مر (قوله بما مر في الفرائض) عبارته هناك ومن فقد وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم فاض به بمضي مدة لا يعيش فوقها فلما انتهى (قوله اذ لا يجوز الخ) عبارة شرح مر لمخالفة القياس الجلي لانه جعله ميتا في النكاح دون قسمة المال الذي هو دون النكاح في طلب الاحتياط انتهت وعبارة الحلبي قوله اذ لا يجوز أن يكون حيا الخ أي لان النكاح أولى من المال في المراجعة انتهت (قوله وبان ميتا) أما إذا بان حيا فهي له وان تزوجت بغيره وحكم به حاكم لكن لا يتمتع بها حتى تعتد للثاني لان وطأه بشبهة اه شرح مر ولاحد عليه به ولا عليها كإبائى ولا نفقة لها على واحد منهما عدم صحة النكاح باطنان في الثاني ولنشوزها على الاول بنكاح الثاني نعم ان فرق بينهما وعادت لنزل المفقود وعلم بها وجبت من حيث اه قل على الجلال (قوله مع النكاح الخ) ولا يشكك بما تقدم في المرتبة حيث لا يصح نكاحها مع أن الحاصل في كل شئ في حل المنكوحة لان الشك ثم لسبب ظاهر فإبطال لقوته بخلافه هنا وفيه ما لا يخفى اه حل وفي سم قوله ولو نكحت وبان ميتا الخ (أقول) هذا يشكك على عدم الصحة الذي اعتدله مر فيما لو اربأت في العدة في وجود الحل ونكحت قبل زوال الرية كما تقدم وقد أوردت ذلك عليه ففرق بان النكاح هنا وقع بعد تربية أربع سنين ومقدار العدة القديم يكتفي بذلك فراعيناه فأوردت عليه ان هذا الحكم لا يتقيد بما إذا نكحت بعد تربية المرأة المدة بل لو لم تربية ونكحت بعد مضي قدر العدة فبان ميتا مع النكاح كما هو صريح كلامهم لاسمها كلام الروض ففرق بنام يظهر ولا يفسد فليتأمل اه سم (قوله ويجب احدا على معتدة وفاة) أي وان شاركها غيرها كان أحبا لها بشبهة ثم تزوجها ثم مات عنها فأنها تعتد بالوضع عنهما لأنهما لو اختلفا لم لو كانت معتدة للشبهة فقط كان أحبا لها غيره بشبهة ثم مات عنها وهي حامل فالجل عن الشبهة فقط فلا يجب فيه الاحدا وعليها عدة الوفاة بعد الوضع فيجب فيها الاحدا فعبارة المصنف أحسن من قول بعضهم

اعتبار الأكثر من الطلاق في المهمة مع أن عدتها انما تعتبر من التعيين انه لما أبس من التعيين اعتبار السبب وهو الطلاق وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والمفقود) بسفر أو غيره (لا تنكح زوجته حتى يثبت موته بما مر) في الفرائض (أو طلاقه) بحجة فيه (ثم تعتد) كما لا يحكم بموته في قسمة ماله وعق أم وللمحى يثبت ولان النكاح ثابت يبين فلا يزال الا يبين وتعبير بما ذكره أولى من تعبيره بما ذكره فلا يحكم بنكاحها قبل ثبوته نقض الحكم لمخالفة القياس الجلي اذ لا يجوز أن يكون حيا في ماله وميتا في حق زوجته (ولو نكحت) قبل ثبوته (وبان ميتا) قبل نكاحها بمقدار العدة (مع) النكاح لخلافه عن المانع في الواقع فاشبهه بالوباع مال أبيه يظن حيا به قبلان ميتا (ويجب احدا على معتدة وفاة) لخبر الصحيحين لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحل على ميت فوق ثلاث أو على زوج أربعة أشهر وعشرا أي فانه يحل لها الاحدا على

والتعقيد بإيمان المرأة بحري
على الغالب لان غيرها ممن لها
امان يلزمها الاحداد وعلى
ولي صغيرة ومجنونة منهما
مما يمنع منه غيرها (وسن
لمفارقة) ولو رجعية ولا يجب
لانها ان فورقت بطلاق فهي
محقة به أو بفسخ فالفسخ
منها أولي فيهما فلا يلزمها
فيهما المحاب الاحداد بخلاف
المتوفى عنها زوجها وذكر
سنة في الرجعية من زيادتي
وهو ما نقله في الروضة كما
عن أبي ثور عن الشافعي ثم
نقل عن بعض اصحاب ان
الاولى لها ان تزني بما يدع
الزوج الى رجعتها (وهو)
أي الاحداد من أحديهما
فيه الحداد من حداثة المنع
واصطلاحاً (ترك لبس
مصبوغ) بما يقصد (زينة
ولو) صبغ (قبل نسجه أو
نخسه) نظير الصحيحين عن
أم عطية كنانتهى ان تحد
على ميت فوق ثلاث الاعلى
زوج أربعة أشهر وعشراً
وان نكحل وان تطيب
وان نلبس ثوباً مصبوغاً
بخلاف غير المصبوغ
ككحل وابر يسلم تحدث
فيه زينة كفش وبخلاف
المصبوغ لازينة بل لصية
أو احتمال وسخ كالاسود
والكحل لا تنقاه الزينة فيه
وان تردد المصبوغ بين الزينة
وغيرها كالاحضر والازرق
فان كان برافاً سالى اللون

وعلى المتوفى عنها زوجها الاحداد لانه يقتضى لزومها في زمن الحبل في المثال المذكور وليس كذلك اه
شيخنا وعبارة شرح مر وعدل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل حاملاً من شبهة حالة الموت فلا يلزمها الاحداد حالة
الحبل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه ولو أحبلها بشبهة ثم تزوجها ثم ماتت اعتدت بالوضع عنهما في أوجه الوجهين
ولا يرد ذلك على الكتاب لانه يصدق على ما بقى انه عدة وفاة فلزمها الاحداد فيها وان شاركها الشبهة انتهت
(قوله أي يجب للاجماع على ارادته) وهو مما جاز بعد امتناع وما جاز بعد امتناع وجب قال شيخنا غالباً اه
حل (قوله لان غيرها ممن لها أمان يلزمها الاحداد) بمعنى أنا لنزلهما به والا فهو يلزم غير من لها أمان أيضاً
لكن لزوم عقاب في الاخرة بناء على الاصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة اه رشيدى على مر
(قوله لان غيرها ممن لها أمان) أي وان كان زوجها كافراً اه مر اه عس على مر (قوله ولا يجب
الح) صرح بهذا وان علم من السن للتصريح بالرد على الضعيف القائل بوجوبه عليها كالمتوفى عنها قال مر
وفرق الاول بانها محقة بالفراق الح ففرض الشارح من قوله لانها ان فورقت بطلاق الح ابداء فارق في القياس
الذي استدل به الضعيف (قوله محقة) أي مبتدلة ونفسها فائمة منه فلا تحزن عليه بل تنفى هلاكه اه
شيخنا وفي المختار الجفاء مدود ضد البر وقد جفوته أجفوه جفاه فهو محفوف ولا تقل جفيت وهو تحافى جنبه عن
انفراش تباعد وفي المصباح جفا السرج عن ظهر الفرس يحفوج جفا ارتفع ومنه جافيت فجباني اذا بعدت عن
مودته وجفوت الرجل أجفوه أعرضت عنه أو طردته وهو مأخوذ من جفاه السيل وهو ما نفاه السيل وقد يكون
مع بعض وجفا الثوب يحفوا اذا غلظ فهو جاف ومنه جفاه البدو وهو غلظتهم وقطاطتهم اه (قوله وذ كرسنه في
الرجعية من زيادتي) وهو المعتمد في قل على الجلال قوله ويستحب لها الاحداد هو المعتمد اذا لم ترج رجعة
كالبائن وقوله والاولى لها ان تزني الح حل على ما اذا كانت ترجو رجعة ولم تكن رية في فراقها بطلاقه اه
(قوله لغة المنع) لان النكحة تمنع نفسها الطيب والزينة اه حل وفي المصباح حدث المرأة على زوجها متحد
وتحد حداد بالكسر فهي حاد بغيرها وأحدت احداداً فهي محد ومحددة اذا تركت الزينة لموتها اه وفي
قل على الجلال ويقال بالجم بدل الحاء اه وقوله تحد وتحد بضم الحاء وكسرهما كما في المختار وبين
المضموم بانه من باب ردولم يسين باب المكسور (قوله واصطلاحاً ترك لبس الح) فهو عبارة عن ترك ثمانية
تأني في كلامه أي الاحداد الواجب عليها ترك هذه الامور مادامت في عدة الوفاة من أشهر أو حل في الاشهر
ظاهر وفي الحبل يستطع عنها الوجوب بوضعه ولو بعد الموت بلحظة (قوله بما يقصد الزينة) انما قد ردها في المثل لانه
يؤم انه انما يمنع عليها لبس المصبوغ بقصد الزينة لا ماصبغ لا بقصد الزينة وان كان الصبغ في نفسه زينة فاشار
بهذا التقدير الى امتناع جميع ما من شأنه ان يقصد الزينة وان لم يقصد بصبغه خصوص زينة اه رشيدى
على مر وقوله ولو قبل نسجه أو نخسه الغاية الاولى للرد على من قال بحل ما صبغ غزله ثم نسج والثانية للتعميم
هكذا يستفاد من صنيع أصله (قوله أو نخسه) أي ولو نخسه فهو مطوف على صبغ الذي قد رده الشارح
اه حل (قوله الاعلى زوج) أي فلا تنهى ان تحد عليه أربعة أشهر وعشرين ثم بذلك فأربعة
معمول لفعل محذوف وقوله وان نكحل أي وتنهى ان نكحل الح فهو محذوف لفعل مقدر مطوف
على فعل مأخوذ من الاستثناء اه شيخنا عزيرى ولا يصح عطفه على ان تحد لانه يصير المعنى وكنانتهى ان
نكحل الح أي مع ان النهى انما هو عن ترك الاحتمال لان الفرض ان الاحداد المنهى عنه كان لغير
الزوج نعم يصح عطفه عليه اذا قدر مضاف أي وعن ترك الاحتمال الح وأيضاً يلزم على عطفه على ان تحد لانه
يصير معنى الاستثناء الاعلى زوج فلا تنهى ان تحد بل تؤمر بان تحد وان نكحل الح مع ان الاحتمال منهى
عنه الا ان يقدر مضاف أي وترك الاحتمال تأمل (قوله ككنان) بفتح الكاف وكسرهما اه قل على
الجلال (قوله وابر يسلم) وهو الحرير الايض اه حل (قوله لا تنقاه الزينة فيه) هذا واضح عند قوم

حرم من الاضلاع (و) ترك (تحل بحب) يحل به كالأثر (ومصوغ) من ذهب أو فضة أو غيرها كالحاس ان موهب سما أو كانت المرأة ممن تحل به
(نهارا) كالتحال وسوار وخاتم الحبر أبي داود وغيره باسناد حسن المتوفى عنها لتبس المصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا
تسكنحل والممشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهو المغرة بفتحها ويقال طين أحر يشبهها وخرج بالنخل بماذا كرا النخل بغيره كالحاس ورصاص
عارين عمار وبالنهار وهو من زيادتي النخل بماذا كرا ليل لا يغائر بلا كراهة لحاجة ٤٥٩ ومعه الغيرة حاجة (و) ترك (تطيب)

في بدن وثوب وطعام وحل
ولو غير محرم لغير أم عطية
السابق واستثنى استعمالها
عند الطهر من الحيض
والنفاس قليلا من قسط أو
أطفاؤه ما نوعان من الجذور
كجورده الحسنة في مسلم
ونماهرانها ان احتاجت الى
تطيب جاز كالا كتحال وبه
مرح الامام (و) ترك (دهن
شعر) لرأسها ولحيته لما فيه
من الزينة بخلاف دهن سائر
البدن وهذا من زيادتي
(و) ترك (اكتحال بكحل
زينة) كالتدولوكا كانت سوداء
وككحل أصفر ولو كانت
بيضاء وان لم يكن فيها طيب
لغير أم عطية السابق (الا
لحاجة) كرم (ف) تسكنحل به
(ليلا) وتمسحه نهارا ويجوز
للضرورة نهارا وذلك لخبر أبي
داود انه صلى الله عليه وسلم
دخل على أم سلمة وهي حادة
على أبي سلمة وقد جعلت في
عينها صبرا فقال ما هذا يا أم
سلمة فقالت هو صبر لا طيب
فيه فقال اجعليه بالليل
وامسحيه بالنهار والصبر يفتح
الصاد وكسرهما مع اسكان
الباء وفتح الصاد وكسر الباء

لا يترينون بذلك وهذا يعارض قول ج وهذا كله فيما لا نص لهم فيه انه للزينة أو لغيرها وأما ما نصوا عليه
فيراى وان اطرد عرف بخلافه على ما يراه ج اه حل (قوله نهارا) راجع للنخل كيدل له كلامه في
المفهوم ومقتضاه ان لبس المصوغ يمتنع ليلا ونهارا وانظر ما الفارق اه ثم رأيت في شرح مرماتيه وفارق
حرمه اللبس والتطيب لايلا بتم ما يحرم كان الشهوة غالب ولا كذلك الحلي اه وفي قول على الجلال قوله ولبس
مصوغ أى ولوليل والمستور انهم يكفي ستره اذ البسته لحاجة اه (قوله ولو غير محرم) أى بان كانت غير
محرمة والمحرم بان كانت محرمة فهذا التعميم راجع للتطيب اه شيخنا وفيه نظرا لانه لا معنى لان يقال
لتطيب غير المحرم انه غير محرم والحالة انها محرمة فلا حسن انه راجع للسكحل والمحرم منه ما فيه زينة وغير
المحرم ما لا زينة فيه فكأنه يقول متى كان السكحل مطيبا حرم وان لم تكن فيه زينة (قوله من قسط) بضم
القاف وكسرهما والضم أكثر اه مصباح اه ع ش على مر والقسط طيب الاعراب والاطفار ضرب
من العطار على شكل اظفار الانسان بوضع في الجذور اه قسطا لاني على البخاري في حديث أم عطية السابق
(قوله وترك اكتحال) هل يشمل العمياء الباقية الحدة ولا يبعد الشمول لانه مزين في العين المفتوحة وان
فقد بصرها اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله وككحل أصفر) عبارة اصله مع شرح م
ويحرم اكتحال باثد ولو غير مطيب وان كانت سوداء لانها عنده ومثله الاصفر وهو الصبر انتهى وفي المختار
الصبر الدواء المر (قوله على أم سلمة) زوجته صلى الله عليه وسلم دخل عليها قبل نكاحها ولا يشكك عليه حرمة
النظر للاجنبية لان هذا في غير حقه عليه الصلاة والسلام اما هو فيجوز نظره للاجنبية اه شيخنا وعبارة ع ش
على مر قوله فقال ما هذا يا أم سلمة تسكنحل الحديث ونحوه من قال يجوز ان ينظر الوجه من الاجنبية حيث
لا شهوة ولا خوف فتنه وأجيب بجوابه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل وقعت اتفاقا وأنه صلى الله عليه
وسلم لا يقاس به عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من خصائصه انتهت (قوله وان لم يكن فيها طيب) كان ينبغي أن
يقول ان لم يكن لان ما فيه طيب علم من قوله وتطيب فالحاصل ان السكحل الذي لا زينة حرام مطلقا أى سواء كان
فيه طيب أو لا وحرمة الاول لا طيب والثاني لوجود الزينة اه (قوله وامسحيه بالنهار) أى ان كنت محتاجة
اليه لانه من الزينة (قوله وهو حرة يوردهم بالنهار) وهو المعروف الا أن بحسن يوسف وكان الامام أبو حنيفة
اذا جلس عنده جماعة واغتابوا شخصاً طردهم من عنده ثم قال

حدوا الفتى ان لم ينالوا سعيه * فلكل اعداء له ونصوم

كضرا ان الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه للميم

والحسد جمع حاسد كركب جمع راكب اه شيخنا ما ينبغي في قراءة البخاري (قوله وخضاب ما ظهر من البدن
الح) والمراد بذلك ما يظهر عند المهنة وشعر الرأس منه وان كان كثيرا ما يكون تحت الثياب فاندفع به ما قاله
البلقيني هنا اما تحت الثياب فلا اه شرح م (قوله بنحو حناء) بكسر المهملة مذكري قرأ بالهمزة وبالمد جمع واحد
حناءة بالمد أيضا اه قل على الخطيب وقال البرماوى واحد حناءة بوزن عنية اه سميت حناءة لانها حنت لا دم
حين اصاب الخطيئة فكان كلما أخذ من أوراق الشجر وورقا يستر به طار عنه الاورق الحناء (قوله كورس)

وخرج بكحل الزينة غيره كالتوتياء فجاء مطلقا اذ لا زينة فيه وتعبيرى بذلك أعم من تعبيرة بانحد وقولى قلبه لامن زيادتي (و) ترك (اسفنداج)
بذل معجونه وهو ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه (ودمام) بضم المهملة وكسر هاء وهى حمرة يوردها الخلد (وخضاب ما ظهر) من البدن كالوجه
والبدن والى حلين لا ماتحت الثياب (بنحو حناء) كورس وزعفران لخبر أبي داود السابق وقولى ما طهر من زيادتي وهو ما فى الروضة كاشها
من الزينة لكان صرح ابن يونس بان ذلك فى جميع البدن وفى معنى ما ذكر

تطريف أصابعها وتصفيف
ظرفها وتجهيد شعر صدغها
وتسويد الحاجب وتصغيره
(وحل تجميل فراش) مما
ترقد وتقع عليه من مرتبة
ونطع ووسادة ونحوها
(و) تجميل (أناث) بمثلتين
وهو متاع البيت وذلك بأن
ترزين بتهاب الفرش والستور
وغیره ما لان الاحداد في
البدن لافي الفراش والمكان
(و) حل (تنظيف) غسل
رأس وقلم ظفر وازالة وسخ
وامشاط وحام واستعداد
لان جميع ذلك ليس من الزينة
أى الداعية الى الوطء فلا
ينافي اطلاق اسمها على ذلك
في صلاة الجمعة ولو تركت
احدادا أو سكتى في كل المدة
أو بعضها وان لم تبلغها أو فاة
زوجها لا بعد المدة (انقضت)
بعضها (عدتها) وان
حصت هي أو ولها بستر
الواجب عند العلم بحرمته اذ
العبرة في انقضائها بانقضاء
المدة (ولها) أى للمرأة
لا للرجل (احداد على غير
زوج) من قريب وسيد
(ثلاثة أيام فاقبل) لا ما زاد
عليها وذلك مأخوذ من
الحديثين السابقين أول
البحث

• (فصل) في سكتى المعتدة •
(تجب سكتى لمعتدة فرقة)
بطلاق أو فسخ أو وفاة لقوله
تعالى في الطلاق أسكنوهن

هونيت أصفر يصبغ به بالبن اه شيخنا (قوله وتصفيف طسرتها) يؤخذ من المختار ان التصفيف
معناه التسوية وفيه الطرة الناصبة اه (قوله وتصغيره) بالغين المجمل بالفاء وهو الترجيح وقيل بالغاء بان تجعل
عليه شيئا أصفر من الزينة وأما الترجيح فقد ثبت عنه غير المدة لانه التخصيص اه حل (قوله وحل تجميل فراش
الحل) أى تجميل البيت بالفراش والاثاث كما يعلم من كلامه لا أن يوعطف الاثاث عطف عام على خاص اه شيخنا
وأما الغطاء فلا شبهه كما قاله ابن الرفعة انه كالتياب لانه لباس أى ولوليل كما يحسنه الشيخ خلافا للزر كسى اه
شرح مر (قوله وحمام) أى ان لم يكن فيه خروج محرم والاحرم اه شرح مر وقوله خروج محرم
أى بان كان لغير ضرورة فان كن لضرورة جاز اه ع ش على مر (قوله واستعداد) أى ازالة شعر العانة
ومثله ازالة كل شعر لا يتضمن زينة كاحذام حول الحاجبين وأعلى الجبهة فتتبع منه كما يحسنه بعض المتأخرين
بل صرح الماوردي بامتناع ذلك في حق غير المحذور في شروط الصلاة من ازالة الحية أو شارب بنت المرأة
اه شرح مر (قوله في صلاة الجمعة) أى حيث قال هنالك ومن ترزين الى أن قال وبازالة نحو ظفر الخ
(قوله ولها احداد على غير زوج) أى تحزن بغير تغيير ملابس ونحوه ما يدل على عدم الرضا بل يحرم
اه قل ولعل مراده بقوله بغير تغيير ملابس تغييره بوجه خاص كصبة على عادة النساء في الحزن والافقية
الاحداد شرعا حيث أطلق في حق المرأة والمراد به مجموع التروك الثمانية المتقدمة (قوله ولها) أى للمرأة
أى مزروجة كانت أو خفية اه شرح مر (قوله لا للرجل) اما هو فيحرم عليه ذلك ويجب عليه اجتناب كل
ما يشعر بانتهرم والفرق بين الرجل والمرأة ان المرأة لا صبر لها على المصيبة بخلاف الرجل اه حل وفي سم
مانصه قوله لا للرجل اعتمده مر وفي العباب خلافة حيث قال والرجل كالمرأة في التحزن الى ثلاثة أيام اه
وفي النائرى وهل للرجل التحزن على الميت ثلاثة أيام كان للمرأة على غير الزوج ثلاثة أيام أم لا ذكر في
النهاية ان للرجل ذلك قال في العجالة وقد يستشكل فان النساء يضعفن عن المصائب بخلاف الرجال اه (قوله
على غير زوج) والاشبه كما ذكره الا فرعى عن عبارة القاضى ان المراد به الزوج القريب فيمتنع على الاجنبية
الاحداد على الاجنبى مطلقا ولو ساعة وألحق الغزى بحثابا القريب الصديق والعالم والصالح والسيد والمملوك
والصهر كما ألحقوا من ذكره في أعذار الجمعة والجماعة ومصابطة ان من حزن لموته فلها الاحداد عليه ثلاثة
أيام ومن لا فلا ويمكن حل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا الظاهر ان الزوج لو منعها ما ينقص به تمعنه
حرم عليها فعله اه شرح مر وقوله حرم عليها فعله أى ولو كان ممن يجوز لها الاحداد عليه وهو كذلك
وانظر هل ذلك كبيرة أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا وعيد على فعله وبجرد النهى انما يقتضى التحريم
لا كون الفعل كبيرة موجبة للفسق وفي الزواجر انه كبيرة وقد يتوقف فيه اه ع ش عليه (قوله لا ما زاد عليها)
أى فيحرم بعد الاحداد والا فلا اه قل على الجلال

• (فصل في سكتى المعتدة) أى وما يتبع ذلك من قوله ولا تخرج الا بعد الى آخر الفصل (قوله تجب
سكتى لمعتدة فرقة) ويستمر وجوبها الى انقضاء عدتها ولو اسقطت مؤنة المسكن عن الزوج لم تسقط كما أفتى به
المصنف رحمه الله تعالى لوجوبها يوميا ويوم واسقاط ما لم يجب لاغ اه شرح مر ويؤخذ من انه انما تسقط في
اليوم الذى وقع فيه الاسقاط منه الوجوب سكاها بطواع غيره اه ع ش عليه ثم قال في موضع آخر ولو مضت
العدة أو بعضها ولم تطالبه بالسكتى لم تصدر ديناً في التمتع بخلاف النفقة لانها معارضة اه ج وكتب عليه
سم مانصه قال في شرح الروض وكذا في صلب النكاح اه أى يومثل المعتدة لو فاة اذا مضت العدة أو بعضها
ولم تطالب بالسكتى في انها لا تصير ديناً المنكوحة اذا فاته السكتى في حاله النكاح ولم تطالب بها (قوله أو
فسخ) اراد به ما يشمل الانفساخ ومنه فرقة المعان فتجب السكتى للمعانة اه شرح مر وع ش عليه
(قوله أو وفاة) قال في الروض وان مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي في حياته لم تسقط العدة عنها ولم

نزلت أي لا قرارها قال في شرحه قال الأذرعى وهذا قيد العقل بالرجعية فلو كانت بائنا سقطت عنهما فيما
 يظهر أخذ من التقييد بذلك قال فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعياً أو بائناً مدعت أنه كان رجعياً وانما اثر
 فلا شبهة تصديقها لان الأصل بقاء أحكام الزوجية وعدم الابتناء اه سم على ج اه ع ش على م
 (قوله أو وفاة) أي حيث وجدت تركة وتقدم على الديون المرسلة في النمة اه شرح م ر وفي ع ش
 عليه وتقدم سكنها على مؤنة التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسلة في النمة وينبغي
 ان هذا اذا كان ملكه أو يستحق منفعة مدة عدتها باجارة وينبغي انه اذا خلفها في بيت معار أو مؤجر وانقضت
 المدة انما تقدم باجرة المسكن على مؤنة التجهيز أيضاً ويحتمل وهو الظاهر انما تقدم باجرة يوم الموت فقط لان
 ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم تراحم مؤنة التجهيز (قوله من حيث سكنتم) من تبعية بضبة والمفعول محذوف
 تقديره أسكنوه من مكانه وبعض سكنكم اه شيخنا وانظر ما للمانع من كونها ظرفية (قوله فريضة) هي
 أخت أبي سعيد الخدري (قوله فاذن لها في الرجوع) أي إلى أهلها والظاهر ان هذا كان باجتهاد منه فلما
 نزل عليه الوحي بخلافه أمرها بالملك في بيتها الذي كانت فيه تأمل (قوله في الجعرة) أي حجرة النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله امكني في بيتك) أي المثل الذي كنت فيه والاضافة لادنى ملائمة اه ع ش (قوله حيث
 تجب نفقتها) أي بقيد وجوب نفقتها عند عدم الفراق (قوله من ناشز ولو في العدة) وعبارة شرح
 م ر وسواء كان ذلك قبل طلاقها كصرح به القاضي وغيره أم في أثناء العدة كصرح به المتولي فانها لا سكني
 لها في العدة فان عادت إلى الطاعة عاهد حق السكن كصرح به المتولي وفي مدة النشوز يرجع إليها مستحق السكن
 باجرته وقيل له انه لو كان ملك الزوج رجع هو إليها بذلك اه وقوله رجع هو عليها بذلك ومرة ذلك ان
 تعد بسكنها غاصبة بخلاف ما لو تركها الزوج ساكنة ولم يطالبها بخروج ولا غيره فانه المفوت لحقه اختيار افلا
 أحرقه اه سم على ج ولعل وجه ذلك انما لما كانت مستحقة للسكنى برضا الزوج استصحب ذلك ولان الغالب على
 الأزواج انهم لا يخرجون المراق من البيت بسبب النشوز (قوله من ناشز ولو في العدة) كان خرجت لغير حاجة
 واذا عادت إلى الطاعة خرجت السكنى وهذا يفيد ان السكنى ليست نخلة واحدة بل اجزاؤها معتبرة ولا يشترط
 علم المارق باطاعتها بخلاف الزوجة اذا نشزت ثم عادت لا بد في استحقاق النفقة ان يعلم الزوج باطاعتها اه حل
 (قوله ولو في العدة) فان رجعت للطاعة يرجع حقها في السكنى اه شيخنا (قوله وصغيرة لا تشمل الوطء)
 ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء وكذا في عدة الوفاة اه زى وهذا قد يشكل على ما قدم من انه
 يشترط وجوب العدة على الصبية اذا وطئته بمؤنه الوطء فان لم تنهأه فلا عدة لها وقيل له ان استدخال الماء
 لا وجهها بالطريق الاولى اللهم الا أن يقال المراد بالتهنيء هنا التهنيء بالفعل وهناك باعتبار السن لكن يشكل على
 هذا الجواب ما سيأتي للشارح فبما لو أرضعت أجنبية زوجتيه من قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي للقطع بعدم
 نهيتها للوطء لكونهم مادون الحولين فالظاهر ما اقتضاه كلام غير الحاشي من عدم اشتراط نهى الصغيرة للوطء
 ومن ثم لم يعتبرهم ركع هذا القيد الا في الصبي اه ع ش (قوله وأمة لا تجب نفقتها) بان لم تكن مسلمة ليلا ونهارا
 فلو تركت خدمته سيد هالبا ونهارا ومكنت في محل عدتها وجب اسكانها اه حل (قوله حفظ المائنة) لا يشمل
 نحو الصغيرة (فرع) في الروض وشرحه والوطئ بشبهة كنكاح فاسد اسكانها ويلزمها ملازمة كذا
 قدمته اه وقوله كما قدمته أشار به لقوله قبل ذلك وعليها أي المعتدة ملازمة أي المسكن إلى انقضاء العدة فلا
 تخرج منه ولا يخرجها منه فوالعدة لا تعد كسباً أي بمثلها المعتدة عن وطء الشبهة أو نكاح فاسد وان لم
 تستحق السكنى على الواطئ والناكح اه وحاصله ان على الموطوءة بشبهة ملازمة المسكن والوطئ الزامها
 السكنى وانظر هل ذلك وان كانت حرة وانظر هل الامر كذلك وان كان المسكن للزوج أولها فلجهر اه
 سم (قوله وعليها الاجابة) هذا رجماء يفيد انه اذا لم يجب على الزوج اسكانها ولم يطلب منها لا تجب عليها ملازمة

من حيث سكنتم ونفيس به
 الفسخ بانواعه بجامع فرقة
 النكاح في الحياة والخبر فريضة
 بضم الفاء بنت مالك في الوفاة
 ان زوجها قتل فسألت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان
 ترجع إلى أهلها وقالت ان
 زوجي لم يتركني في منزل
 يملكه فاذن لها في الرجوع
 قالت فانصرفت حتى اذا كنت
 في الحجرة أو في المسجد عاني
 فقال امكني في بيتك حتى يبلغ
 الكتاب أجله قالت فاعتددت
 فيه أربعة أشهر وعشرا
 صححه الترمذي وغيره هذا
 حيث (تجب نفقتها) على
 الزوج (لوم تفارق) فلا تجب
 سكنى لمن لا نفقة لها عليه من
 ناشزة ولو في العدة وصغيرة
 لا تشمل الوطء وأمة
 لا تجب نفقتها ولا تجب المعتدة
 عن وطء شبهة ولو في نكاح
 فاسد فتعبرى بذلك أعم
 من قوله الاناشزة وهو من
 زيادتي في معتدة فسخ أو وفاة
 وحيث لا تجب سكنى المعتدة
 فلزوج او وارثها اسكانها
 حفظا لمائته وعليها الاجابة
 وجبت لاركة

مسكنها والمصرح به في كلامهم وجرى السبكي عليه وجوبها عام في المحل لا تنويح الذي كانت به عند الفرة
وظاهره انه لا يجب على الزوج موافقتها بالاجرة ولو كان المسكن له وكذا على مالكه ولا ينافي ما يأتي في كلامه
من ان من يجب اسكانها لا يجب على مالك المسكن الذي كانت به اسكان أي لا يجب برمالكه على ذلك لا مكان
الفرق بينهما اه حل (قوله ولم يتبرع الوارث الخ) مقتضاه انه لو تبرع الوارث بذلك لزمته الاجابة وقوله سن
للساكنين وكذا اجنبي حيث لا ريب ولا تغفل للمنة لانها ليست عليها بل على الميت فان لم يسكنها أحد سكنت حيث
شاءت اه شرح مر وظاهره انه يلزمها ملازمة ما سكنت فيه فليراجع اه رشدي وينبغي أن تقررى
الا قرب من المسكن الذي فورقت فيه ما أمكن اه ع ش عليه (قوله ومعدة نحو طلاق بائن) بخلاف
المتوفى عنها ولو حاملا فانه لا نفقة لها كما سيأتي في النفقات اه سم (قوله دون النفقة) أي فلا تجب لهما ولو
كانت المتوفى عنها حاملا ولو طلقت رجعا قبل الوفاة ومات زوجها وهي في العدة اه شرح مر (قوله لانها
اصيانة ماء الزوج) هذا بيان لحكمته في الأصل والافهمى تجب وان لم يكن ماء بصان كالصغيرة والابنة وزوجة
الصغير وغير المدخول بها اه شيخنا وعبارة الشوري هذا أصل مشروع في نفقة الزوجين بالمتوفى عنها
للمتوفى عنها قبل الدخول أو كان المتوفى صغيرا لا يملكه أو صغيرة أو نحو ذلك انتهت (قوله لانها الصيانة
ماء الزوج الخ) غرضه من هذا الباء في الفقرة الذي يمسك به الضعيف القائل بان المتوفى عنها لا تجب لها
السكنى كالتجربا بالنفقة وعبارة أصله مع شرح مر وتجب سكنى لمعدة وفاة في الاظهر والثاني لا سكنى لها
كلا نفقة لها وأجاب الاول بان السكنى لصيانة مائه وهي موجودة بعد الوفاة كالحياة والنفقة لسفاهة عليها
وقد انقطعت وبان النفقة حقها فسقطت الى الميراث والسكنى حق له تعالى فلم تسقط وبحل الخلاف كما حكاه
في المطالب عن الاصحاب ما لم يطالبها قبل الوفاة رجعا والالم تسقط قطعا لانها استحققتها بالطلاق فلم تسقط بالموت
لكن حكم الجرحاني طرد القواين فيها ووافق في اطلاق السكنا هنا انتهت (قوله واذا وجبت السكنى) أي
على الزوج ككلها المتبادر من كلامه ويحتمل ان المراد اذا وجبت السكنى لها أو عليها وجبت بخلاف ما سبق
وقوله فانما تجب في مسكن الخ أي على التفصيل لا تنفي في قوله واذا كان المسكن له الخ اه حل (قوله في مسكن
لاتنويحها) أي وكان مستحقا للزوج اه شرح مر (قوله نعم لو ارتحل أهلها) أي البدوية بخلاف الحضرية
فانه يجب عليها الإقامة وان لم تساعد العدة وقوله وفي الباقي أي من غيرهم فلو عادوا وجب عليها العود اه
حل وعبارة شرح مر ومنزل بدوية وبيتها من نحو شعر كمصروف كمنزل حضريه في لزوم ملازمته في العدة
ولو ارتحل في أثناء العدة كل الحى ارتحل معهم لضرورة أو ارتحل بعضهم وكان غير أهلها وفي المقربين قوة
ومنعة امتنع ارتحالها فان كل المرتحل أهلها وفي الباقيين قوة ومنعة خيبت بين الإقامة والارتحال لان مفارقة
الأهل عسرة وموحشة وهذا ما يخالف فيه البدوية الحضرية فان أهلها لو ارتحلوا لم ترتحل معهم مع ان التعليل
يقضي عدم الفرق وقول الباقين بحل الخبير في المتوفى عنها والبائن بالطلاق أما الرجعية فمطلقا مطلب
اقامتها اذا كان في المقربين كما هو ظاهر نص الامم وفيه توقف لتفسيره بترك الرجعية مبنى على ان له ان يسكن
الرجعية حيث شاءوا المشهور انها كغيرها كما مر وحينئذ فليس له منعها ولها في حال ارتحالها معهم الإقامة متخافة
دونهم في نحو قرية في الطريق لتعتد فانه أليق بحال المعتد من سيرها وان هرب أهلها خوفا من عدو وأمنت
امتنع عنها الهرب لعودهم بعد أمتهم ولو طلقتهم مسلح سفينة أو مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان
انفردت عن مطلقها بمسكن بمرافقة فيها لا تساعدها مع اشتغالها على بيوت مقيمة المرافق لان ذلك كبيت من خان
وان لم تنفرد بذلك فان معها محرم لها يمكن أن يقوم بتسيير السفينة أخرج الزوج منها واعتدت هي فيها واستحق
المهرم أجرة تسييرها وان لم تجسد محرما متصفا بذلك خرجت الى أقرب القرى الى الشط واعتدت فيه فان تعذر
خروجها تترتب وتحت عنه بحسب الامكان انتهت (قوله وعدد) أي كثرة فهو عطف مسبب على سبب (قوله

ولم يتبرع الوارث بالسكنى
سن لسلطان اسكانهم من
بيت المال وانما وجبت
السكنى لمعدة وفاة ومعدة
نحو طلاق بائن وهي حائل
دون النفقة لانها الصيانة ماء
الزوج وهي تحتاج اليها بعد
الفرقة كمنحتاج اليها قبلها
والنفقة لسفاهة عليها وقد
انقطعت واذا وجبت السكنى
فانما تجب (في مسكن) لائق
بها (كانت به عند الفرة
ولو) كان (من نحو شعر)
كصوف يحاطة على حفظ
ماء الزوج نعم لو ارتحل أهلها
وفي الباقيين قوة وعدد تخيبت
بين الإقامة والارتحال

منه ولو وافقها الزوج على
خروجها منه بغير حاجة لم يجز
وعلى الحاكم المنع منه لان في
العدة حق الله سبحانه وتعالى
وقد وجبت في ذلك المسكن
قال تعالى لا تخرجوهن
من بيوتهن ولا يخرجن وما
ذكرته في الرجعية فهو
ما دله الامام قال في المطلب
ونص عليه في الام في الحاوي
والمذهب وغيرهما من كتب
العراقيين ان للزوج ان
يسكنها حيث شاء لانها في
حكم الزوجة وبه جزم النووي
في نسخة قال السبكي والاول
اولى لاطلاق الآية والا ذرعي
انه المذهب المشهور والركشي
انه الصواب (العذر كسراء
غير من له نفقة) على الفارق
(نحو طمام) كقطن وكنان
(نهارا وغزلا ونحوه)
كديتها وتأتها (عند جارتها
ليلان) رجعت و(باتت
بيتها) الحاجة الى ذلك اما من
له نفقة كرجعية وحامل بائن
فلا يخرجان لذلك الا باذن
الزوج كل زوجة اذ عليه
القيام بكفايتها من الثانية
الخروج لغير تحصيل النفقة
كسراء قطن وبيع غزل كما
ذكره السبكي وغيره
(وكخوف) على نفس او مال
من نحو هدم وغرق وفسقة
مجاورين لها وهذا اعم من

كما يعلم مما يأتي (أي من كلامه الا في هو الحاجة) (قوله ولا تخرج الا العذر) وحيث نقات سكنت
في أقرب الاماكن الى الاول كما قاله الرافعي عن الجمهور وقال الركشي المنصوص في الام ان الزوج يحصنها
حيث رضى لحيث شاءت اه شرح مر (قوله وعلى الحاكم المنع منه) أي المذكور من الاخراج والخروج
الا الذين في المتن والخروج المشار له بقوله ولو وافقها الخ فهذا راجع للثلاثة وقوله لان في العدة الخ راجع
لقوله وعلى الحاكم الخ (قوله لان في العدة حق الله تعالى) ومنه يؤخذ انهم لو أسقطت حقها من السكنى أو من
شيء منها لا يسقط وهل تقدم حق الزوج على حق الله تعالى فيما لو أخبرها الاطباء انهم لم تتنجس في هذا الوقت
والاعضيت وفيما لو نذرت قبل التزوج أو بعده ان تتنجس عام كذا الفصل الفراق فيه اه حل (قوله الا العذر)
ولا تعذر في الخروج لتجارة أو زيارته وتجهيل حجة اسلام ونحوها من الاغراض المعدة من الزيادة دون المهمات
اه شرح مر (قوله نهارا) أما الليل ولأوله خلافا لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقا لذلك لانه مظنة الفساد الا اذا
لم يمكنها ذلك نهارا أي وأمنت كما يحتمل أبو زرعة اه ج (قوله وغزلا ونحوه الخ) ظاهره وان كان عندها
من يخدمها أو تأنس به لكن قال ج بشرط أن لا يكون عندها من يخدمها أو يونسها على الاوجه اه ع ش على مر
(قوله وغزلا) سيان كالمه يقتضي ان الضمير راجع للتي لا نفقة لها نفقة ضاه ان من لها النفقة لا تخرج لجارتها
للغزل ونحوه ويؤيد هذا منبه في المفهوم حيث أخرجه عن هذا أيضا لكن تعليله الا في فيه بقوله اذ عليه القيام
بكفايتها من الثانية الخ لا نفقة لها اذ لا علاقة للخروج للغزل والتأنس ونحوهما بالنفقة
وعدها وذكر ج محترز قوله غير من لها نفقة قبل مسئلة الخروج للغزل عند الجارية نفقة ضاه انهم اذ لم ينفقوا
لأن نفقة لها لكن منبه في شرح الروض كمنبهه ههنا ومثلها ما شرح مر (قوله ليلان) أي حصة منه لم تكن معظمه
والافيعرهم عليها ان تحدث عند جارتها معظم الليل ونقل عن ابن شهاب انه يرجع في ذلك للعادة وجرى عليه ج
وشبخنا اه حل (قوله وباتت بيبتها) أي وان كان لها صناعة تقتضي خروجها بالليل كالسماة عند العامة
بالعلمة وينبغي ان يحل ان لم تتنجس الى الخروج في تحصيل نفقتها والاجاز لها الخروج اه ع ش على مر (قوله
فلا تخرجان لذلك الا باذن الزوج) هو ظاهر بناء في الرجعية على ما تقدم عن الحاوي انه يسكنها حيث شاء أما على
المنع من انه لا يسكنها في غير المسكن الذي فورقت فيه فيشكل لان ملازمة المسكن حق الله فلا يسقط
بأذنه ثم قال اللهم الا أن يقال تسامحوا فيه لعدم المفارقة للمسكن بالمرّة فتعذر له عرفا اه ع ش على
مر (قوله نعم للثانية الخروج) وكذا الاول كما نقل عن شيخنا لضعف سلطنة الزوج عليها وظاهره وان كان
لها من يقضي حاجتها في كلام شيخنا انهم لا تخرج حيث نزل ذلك اه حل وفي ع ش على مر ما نصه قوله
لانها أي الرجعية مكفية قضية التعليل انما أي الرجعية تلوا حاجت الى الخروج لغير النفقة كسراء قطن وبيع
وغزلا وتأتها بجارتها لاجاز لها الخروج بذلك اه (قوله أو مال) أي لها أو غيرها كوديعة وان قل قال ج
أو اختصاص كذلك فيما يظهر وظاهره انه لا يجب الانتقال حيث طنت فتنة كخوف على نحو بضع وتغرب اذا
زنت وتخرج لاستيفاء حد وجب عليها ان كانت بررة اه حل (قوله وشدة تأذيها بجيران الخ) ويظهر أن
المراد بالجارية الملائمة أو ملاصقة ونحوه لا ما في الوصية اه شرح مر أقول لو اعتبر بالعرف كما يأتي في دفع
الذي بناء على بناء جاره لكان قريبا اه شورى (قوله أي شدة تأذيها بها) قضيه أن ذلك لا يسقط حقها
من السكنى وهو كذلك وان صرح في التهذيب بخلافه اه سم (قوله ومن الجيران الاحياء) قرر شيخنا
انه معطوف على اليسير فالاحياء مجرورة صلة للجيران والتقدير وبخلاف الاذي من الجيران الاحياء أي
فلا يستبرع عذرا تأمل وهذا المعنى يخالف المعنى على كونه مبتدأ وخبر فليحذر (قوله ومن الجيران الاحياء)

قوله لخوف من هدم أو غرق أو على نفسها (وشدة تأذيها بجيران أو عكسه) أي شدة تأذيها بها الحاجة الى ذلك بخلاف الاذي اليسير اذ لا يخلو
منه أحد ومن الجيران الاحياء وهم آقارب الزوج نعم ان اشتد اذاهم أو عكسه

مبند أو خبر قصد به التوطئة للاستدراك الذي بعده والاستدراك على المتن في قوله وشدة تأذيمها بجيران أو عكسه
 اذ مقتضاه انما تخرج هي ومن المقرر أن الاجسام من جملة الجيران فيقتضي المتن أنها ان تأذت بهم سم أو تأذوا بها
 تخرج هي من عندهم فاستدرك عليه بقوله نعم ان اشتد آذاهم الخ وفي المقام تفصيل لا تؤديه عبارة الشارح
 وعبارة حج قوله ان من الجيران الاجزاء وهم أقارب الزوج نعم ان كانوا في دارها وان اتسعت فيما يظهر خلافا
 لمن قد بضيقها قلوا هم لا هي لعدم الحاجة لا الابوان وان اشتد الشقاق بينهما سم لانه لا يطول غالبا انتهت وعبارة
 شرح الروض ولو اشتد آذاها بزيادة الاجزاء عليها أخرجوا عنهم من المسكن مطلقا أي سواء أضيق أم اتسع
 والاجزاء أقارب الزوج كالخبر وان بذت هي عليهم أي على احوالها فله أي الزوج أو وارثه قلها من المسكن
 هذا ان انحدرت الدار واتسعت لها ولا حاجة لم تكن ملكها ولا ملك أبوها فان ضاقت عنهم أو كانت ملكها
 أو ملك أبوها فهي أولى بها فتخرج الاجزاء منها انتهت (قوله وكانت الدار ضيقة) انظر ما حكم مفهومه
 وهو ما اذا كانت واسعة فان كان الحكم أنما انتقل هي فلا يظهر له معنى وان كان الحكم أنها لا تنتقل هي ولا هم
 فسامعني قوله ومن الجيران الاجزاء اه وشيخي على مر (قوله قلهم الزوج عنها) ولعل المراد ان الاولى
 نقلهم دونها ويتعين حل كلام المصنف على ما اذا كان تأذيم من أمر لم تتعدى به والا أجبرت هي على تركه ولم
 يحل لها الانتقال حيثنك كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله وتأذت بهم) أي باهلها وكان الاظهر ان يقول
 بهما لكن مراده التعميم في أديها اه (قوله فلا تنقل) عبارة الروض وشرحه لان بذت على أبوها ان
 ساكنهما في دارهما فلا تنقل ولا ينفذ لان وان تأذت بهما أو هما بهما لان الشر والوحشة لا تطول بينهما طولها مع
 الاجزاء والجيران انتهت (قوله ولو قبل وصولها اليه) أي وبعد مجاوزة ما يشترط مجاوزته في الترخيص
 للمسافر من البلد والواجب عليه العود اه حاي (قوله اعتدت فيه) أي لاني الاول لانها ممنوعة منه اه
 شرح مر (قوله سواء أحولت الامتعة من الاول الخ) عبارة شرح مر والعبرة في النقلة ببلدنا وان
 لم تنقل الامتعة والخدم وغيرهما من الاول حتى لو عادت لنقل متاعها أو خدمها فاطلقتها فيه اعتدت في الثاني (قوله
 في الاول تعتد) أي يجب عليه بذلك وان لم يجب عليه اسكنها لانها حيثنك ناشرة اه حل وفيه انه تقدم له
 أن الناشرة اذا عادت للطاعة في اثناء العدة عاد لها وجوب الاسكان من حين عودها وجل من لا يسهو (قوله
 نعم ان أذن لها الخ) ظاهره ولو كان الاذن بعد الفراق يؤيد تعبير شرح الروض بقوله لان أذن لها هو
 أو وارثه فتأمل اه سم اه شوبري (قوله فوجبت قبل خروجها) أي وان بعثت أمتعتها وخدمها الى
 الثاني اه شرح مر (قوله أو سافرت باذن الخ) لا تلبس هذه بالنسبة قبلها لان هذه سافرت وتعود بخلاف
 تلك انتقلت لتسكن اه (قوله أو سافرت باذن فوجبت في طريق الخ) لم يذكر الشارح محذور هذا القيد وهو
 ما اذا سافرت بلا اذن والظاهر أن حكمه وجوب الرجوع من أي محل بلغها فيه خبر الفرقة تأمل ثم رأيت
 ما يصرح به وهو قول الشارح فيجب رجوعها في الحال الى مسكنها وهذا سبب في قربا في شرح قول المتن
 ولو خرجت فطلعتها الخ (قوله أو لحاجتها) أو هناما نعمة خلو بخلاف التي بعدها فهي حقيقة (قوله كسج وعمرة)
 ولو أحرمت بسج أو قران باذنه أو بغيره ثم طلقها أو مات وخانت فسوته لضيق الوقت خرجت وجوب ياد هي
 معتدة لتقدم الاحرام وان أمنت الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج لذلك في تعيين التأخير من مدة مضافة
 الاحرام وان أذن لها فيه ثم طلقها أو مات عنها قبله وقبل خروجها من البلد بطل الاذن فلا تسافر فان أحرمت لم
 تخرج قبل انقضاء العدة وان فات الحج فاذا انتهت عدتها أتمت نسكها ان بقي وقتها لا تحلت بأعمال عمرة ولزمها
 القضاء ودم الفوات اه شرح مر (قوله من مظلة) بكسر اللام اسم للمظلة أما بالفتح فاسم لما ظلم به اه
 مختار بلغني اه ع ش على مر (قوله أو لا لحاجتها) صادق بما اذا كان لحاجة أجنبي وقوله وبزيارة أي
 زيارة الصالحين أما زيارة أقاربهم فهي من صلة الرحم فهي من حاجتها اه حل (قوله فوجبت في طريق

وكانت الدار ضيقة قلهم
 الزوج عنها وخرج بالجيران
 قالو طقت بيت أبوها
 وتأذت بهم أو هم بها فلا تنقل
 لان الوحشة لا تطول بينهما
 (ولو انتقلت لبلد أو سكن
 باذن) من الزوج (فوجبت
 بعد تلو قبل وصولها) اليه
 (اعتدت فيه) لانها مأمورة
 بالمقام فيه سواء أحولت
 الامتعة من الاول أم لا (أو)
 انتقلت لذلك (بلا اذن في
 الاول) تعتد وان وجبت
 العدة بعد وصولها للثاني
 لمصبتها بذلك نعم ان اذن
 لها بعد انتقالها ان تعيم في
 الثاني فكلا وانتقلت بالاذن
 (كألو اذن) في الانتقال
 (فوجبت) أي العدة قبل
 خروجها (تعتد في الاول لانه
 الذي وجبت فيه العدة) أو
 سافرت باذن (لحاجتها أو
 لحاجته كسج وعمرة وتجارة
 واستغلال من مظلة ورد آبق
 أو لا لحاجتها كنزهة وزبارة
 (فوجبت في طريق

فعودها أولى) من مضيا وانما يلزمها العود لان في قطع المسير مشقة طاهرة وهي معتدة ٤٦٥ في سيرها مضت أو عادت (ويجب) أي عودها

(بعد انقضاء حاجتها) ان
سافرت لها (أو) بعد انقضاء
(مدة الاذن) ان قدر لها مدة
(أو) مدة (اقامة المسافر)
ان لم يقدر لها مدة في سفر
غير حاجتها لتعقد البقية في
الطريق أو بعضها فيه
وبعضها في الاول عملا بحسب
الحاجة (كوجوبها بعد
وصولها) المتصدقات بحسب
عودها بعد ما ذكرنا اطلاق
السفر اولى من تقييدها بالحج
والتجارة لكن ان سافرت
معه لحاجة لزمها العود ولا
تقيم بعمل الغربة أكثر من
مدة اقامة المسافر ان امتنت
الطريق ووجدت الرفقة
لان سفرها كان بسفره
فيقطع بزوال ساطلته واغترق
لها مدة اقامة المسافر لانها
خرجت بأهبة الزوج فلا
تبطل عليها أهبة السفر وذكروا
اولوية العود مع قول أو مدة
الى آخره من زيادتي (ولو
خرجت) منه (فطلقها وقال
ما أذنت في خروج أو) قال
وقد قالت أذنت في نقلتي
(أذنت لانفسه لحلف)
فيصدق لان الاصل عدم
الاذن في الاول وعدم الاذن
في النقطة في الثانية فيجب
رجوعها في الحال الى مكانها
وهذا بخلاف ما لو كان القتال
في الثانية وارث الزوج فانها
المصدقة بينهما لانها أعرف

الح) سكت عما اذا وجبت قبل الخروج وفي الروي أن تسافر فإلى في مراحه وقبل تخير لان عليها ضرر في ابطال
سفرها بخلاف سفر النقطة فان وثقه على الزوج قال الرافعي وهو ظاهر النص وقال الباقريني بل صريحه اه
(فرع) * قال في شرح الروض فلو جهل أمر سفرها بان أذن لها ولم يذكر حاجة ولا تزوجة ولا أقيم ولا
أوجب حل على سفر النقطة ذكره الرويان وغيره اه سم (قوله فوجبت في طريق) أي بعد مجاوزة
ما شرط بمجاوزته في الترخيص للمسافر كما يرشد اليه التعليق اه حل وخروج بالطريق ما لو وجبت قبل
الخروج من المنزل فلا تخرج قطعا ولو وجبت فيه ولم تفارق عمران البلد فيجب العود في الاصح عند الجمهور
في أصل الروضة اذ لم تشرع في السفر اه شرح مر (قوله فعودها أولى) هذا شامل كما ترى لما اذا كان
لسفر لا شغل أو حج ولوه مضيقا في جواز الرجوع حيث تفضل عن أفضليته مع عدم المانع من المضي فصار
لا يفتي اه رشدي (قوله ويجب بعد انقضاء حاجتها الح) وتعصى بالتأخير بغیر عند خوف في الطريق
وعدم رفقة اه شرح مر (قوله أو مدة اقامة المسافر) وهي أربعة أيام غير يوم المخول والخروج اه
عش على مر (قوله في سفر غير حاجتها) شامل لسفر التزوجة والزيارة فلا تزيد فيه على مدة اقامة المسافر كما
في شرح مر اه (قوله عملا بحسب الحاجة) هذا تعليق لقوله ويجب بعد انقضاء حاجتها فلا ذكر بحسبته كما
منع مر لكان أوضح وعجالة مر فان مضت لمصدقا أو بلغت أمانت فيه لمضاء حاجتها من غير زيادة عملا
بحسب الحاجة وان زادنا اقامتها على مدة اقامة المسافر كما تجمله كلامه وأفهم أنهم لو انقضت قبل ثلاثة أيام
امتنع عليها استكمالها وهو الاصح في زيادة الروضة وبه قطع في الحرر وان انقضت كلام الشرحين خلافا انتهت
(قوله لكن ان سافرت الح) استدلوا على عموم قوله أو سافرت بان فوجبت في طريق فعودها أولى اه
عزیزی (قوله بأهبة الزوج) في المختار تأهب استعداد أهبة الحرب عدتها وجعلها أهدب اه فالمعنى هنا لانها
خرجت مأتية باستعداد الزوج للسفر بالزاد ونحوه لا مستعدة بنفسها لان الفرض أنها خرجت معه لحاجة
فيثبت لا تبطل عليها أهبة السفر أي لا تبطل عليها المدة التي تستعد فيها للسفر بخصيص الزاد ونحوه ولو
ألزمتها بالسفر في الحال لكان فيه اضرار به لعدم تأهبها فامهلتها مدة تتأهل فيها له وهي مدة اقامة
المسافر (قوله وقال ما أذنت في خروج) أي وادعت في اذنه فيه اه شرح مر (قوله في الثانية) أفهم
أن المصدقة في الاول هو الوارث كالزوج وبه صرح في الروض وشرحه فقال ولو اختلفت هي والزوج أو وارثه
في الاذن وعلمه فاقول قوله بيمينه لان الاصل عدم الاذن اه لكن في العباب في النسخة التي رأيتها خلافا
حيث قال (فرع) * لو خرجت الزوجة الى دار أو بلد غير الاول ثم فو رقت فقالت الزوج خرجت
بأذنتك فانكر الاذن - اقصوان أنكره وارثه - حلفت هي اه والمعتمد ما في الروض اه مر والحاصل ان المعتمد
ان الزوج مصدق اذا أنكر أصل الاذن أو صفته والوارث مصدق اذا أنكر الأصل دون ما اذا أنكر الصفه
اه سم (قوله فان المصدقة بيمينها) ورجع جانبها على جانب الوارث دون الزوج لتعاق الحق بهما والوارث
أجنبي عنهما اه شرح مر (قوله لانها أعرف بمصدر) أي جرى من المورث وقوله من الوارث متعلق
بأعرف أي هي أكثر معرفته من الوارث بمصدر من المورث (قوله واذا كان المسكن الح) شروع في
تفصيل قوله في مسكن كانت به عند الفقرة اه حل (قوله ملكا له) انما قيد به المتن لان فرض كلامه فيه كما يعلم مما
يأتي والا فالمراد كونه مسخرة له ومن ثم ع - بويه في الحقة تنظر الى انه المراد وان كان خلاف الظاهر من المتن اه
رشدي (قوله للمسافر) أي لانه الذي وجبت فيه العدة (قوله وصح بيعه الح) أي ويكون مسلوب المنفعة تلك المدة
فلو حاضرت في اثناء المدة وانتقلت الى الاقراء لم يفسخ فيخير المشتري اه حل (قوله أو اقراء) بحث ابن
الرفعة لصحة في اقراء المعتادة لان العادة تدوم وان فرض اختلاف فنادر والاختلاف الواقع على ندو ولا يضر

(٥٩ - جل منهج بيع) بما جرى من الوارث والتصرح بالتعاقب في الثانية من زيادتي (واذا كان المسكن ملكا له) ويأتي بها تعين
لان تعديها للمسافر (وصح بيعه في عدة أشهر) كالمكثري لاني عدة جل أو اقراء

لان آخر المدة مجهول (أو كان مستعاراً أو مكتري وانقضت مدته) أي المكتري (انتقلت) منه (ان امتنع المالك) من بقائه ما يسهل الزوج بان رجع المصير ولم يرص باجارته بأجرة المثل وامتنع المكتري من تجديد الاجار قبل ان يوافق كاستناعه خروجه من أهلية التبرع في المسكن نحو جنون أو سفه (أو) كان ملكاً لها تخيرت بين الاستمرار فيه باجارة أو اجارة والانتقال منه وهذا ما صححه في الروضة كاصها الا يلزمها بذلة باجارة ولا باجارة فيقول الأصل استمرت أي جواز التلا يخالف ذلك وان أشعر كلامه بالوجوب (كلو كان) المسكن (نحسباً) فخير بين الاستمرار فيه وطلب النقل الى لا توبها (ويخير) هو (ان كان نحسباً) بين باقاتها فيه ونقلها الى مسكن لا تقي بها ونحسب المسكن الاقرب الى المنقول عن محسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الفراء في الرد في الاستعجاب (وليس له) ولو أمهي (مساكنها) ولا مدانيتها في مسكن لما يقع فيها من الخلوة بها وهي حرام كالخلوة بأجنبية (الا في دار واسعة مع مبرز بصير محرم لها مطلقاً) أي ذكرنا

في عقود المعاوضات كافي الرؤية قبل العقد لا يتغير غالباً قال بهذا البحت صحيح ولم أر من قال به اه أقول جزم في الروض بخلافه حيث قال سواء كان لها عادة أم لا لانها قد تختلف اه سم (قوله لان آخر المدة مجهول) جهله في الاقراء ظاهر وأما في وضع الحمل فيرد عليه ان يقال ان آخره بلاغ أربع سنين الا ان يقال يحتمل أن يموت ولا ينزل من بطنها وتقدم انه في هذه الحالة لا تنقضي عدتها أصلاً مادام لم ينزل فظاهر ان الآخر مجهول حتى في وضع الحمل اه (قوله بان رجوع المصير الخ) قال في المطلب لم يفرقوا بين كون الاجارة قبل وجوب العدة أو بعدها فان كان بعدها وعلمت بالحال لزمت لحق الله تعالى كما تلزم في نحو دفن ميت وفرفق الرواية بين لزومها في نحو الاجارة البناء وعدمها هنا بأنه لا مشقة ولا ضرورة في انتقالها هذا لوجوب خلاف نحو الهدم ثم فيقال بثبوتها والحاصل حيث جواز رجوع المصير له مندة مطلقاً وانما تكون لازمة من جهة المستعير كما قرر في باب العارية قد عوى تصرعهم بما قاله في المطلب غلط والوجه ان المصير الراجع لو رضى بسكناها اجارة بعد انتقالها المأرأة أو مستأجر لم يلزمها العود للاول لانها غير آمنة من رجوعه بعد اه شرح مر وفي سم ما نصه قوله بان رجوع المصير الخ لو أعاره بعد الطلاق وعلم الحال بحيث ابن الرفعة لزوم الاجارة لما في الرجوع من ابطال حق الله تعالى كالاجارة للدفن قال ولم أر من ذكره قال الزركشي قد تعرض له في البحر فقال ان الاجارة تلزمه كالاجارة البناء ووضع الجذوع اه (قوله ولم يرص باجارته وقوله من تجديد الاجارة) عدل في المحلين عن ذكر الاجارة فانظر هل كلامه مثال لا قيد أو قيد فلا يلزمه قبول العارية لما فيها من المنقور (قوله أو اجارة) فان منتهى قبل طلبها سقطت كما لو سكن معها في منزلها باذنها وهي في عصمتها على النقص وبه أفتى ابن الصلاح ووجهه بان الاذن المطلق عن ذكر العوض ينزل على الاجارة والاباحة أي مع كونه تابعاً لها في السكنى ولا بد من اعتبار كونها مطلقاً التصرف ومن ثم بحث بعض الشراح ان محله ان لم تميز أمتعة تجعل منها والالزمت أجزائه ما لم تصرح له بالاباحة لكن ظاهر كلامهم يخالف اه شرح مر أي فلا فرق بين ان تميز أمتعة تجعل أولاً اه ع ش عليه وقوله كلو سكن معها في منزلها أي وحدها فانه لأجرة عليه ومثل منزلها منزل أهلها باذنها ولا يكفي السكون منها ولا منهم فتلزمه الاجرة حيث تسد كلو زل سفينة وسيرها ما سكنها وهو ساكن فتلزمه اجرة المركب لانه استوفى المنفعة بوجه صريح المصير في منظومته اه ع ش عليه (قوله نحسباً) أي سواء كان لها أوله وقوله ان كان نحسباً أي سواء كان لها أوله أيضاً اه شيخنا والظاهر ان كلا منهما محذور قوله ويلقبها اه (قوله فتخير بين الاستمرار الخ) ولا يمنع من ذلك رضاه به قبل الفراق لانها قد تفعل ذلك لدوام العصبية وقد انقطعت اه سم (قوله وظاهر كلامهم) وجوبه معتمد (قوله ولا مدانيتها) أي دخول محل هي فيه وان لم يكن على جهة المساكنة كنفع انتفاع نحو المحرم الا أن فيحرم عليه ذلك ولو أعوز ولو كان الطلاق قد جعلا ورضيت لان ذلك يجزئ لخلوة المحرمة اه شرح مر (قوله كالخلوة بأجنبية) أي أصالة فلا يراد منها صارت أجنبية (قوله الا في دار واسعة الخ) قضية عيارته جواز المساكنة في الدار الواسعة وان لم ينفرد كل بحجرة فيها لكن يحصل كلام الارشاد انه لا بد في جوازها من انفراد كل بحجرة ثم ان انفردت المرافق لم يشترط محرم ولا نحو موافق اتحاد شرط ويصرح بذلك قول الروض كغيره فان لم يكن أي في الدار الايت وصف لم يساكنها وان كان محرم اه أقول كلام الروض في غير الواسعة دليل تصريحه قبل ذلك بجواز المساكنة في الواسعة مع المحرم حيث قال فصل يحرم على الزوج مساكنة المعتدة الا في دار واسعة مع محرم لها الخ اه سم (قوله بصير محرم) والوجه ان الاعي الفطن ملحق بالمصير حيث أدت فطنته لمنع وقوع رية بل هو أقوى من الميزان شرح مر (قوله أي ذكرنا كل أو أنتي) ولو غير ثقة كل هو مقتضى كلام شيخنا خلافاً للشيخ الحلي بناء على انه يجوز خلوة رجل بامرأتين أي قنتين يحشمهما وهو المعتبد ولا يعمل خلوة رجل بمرديهم وظاهره وان كانوا قنتين ولا امرديهم وظاهره ولو قنتين ولا خلوة رجل بغيره فاقول

(أو) مع مستبر بصبر محرمة
(أنثى أو حليلة) من زوجة
أواة (أو) في (دار بها نحو
حجرة) كطبقة (واحدة كل)
منهما (بواحدة برفاقها
كمطبخ ومستراح ومسر
ومرقى واغلق باب بينهما)
أو سدوه وأرلى فيصور ذلك
في الصورتين ولو بلا محرم أو
نحوه في الثانية لا تغناه المحذور
فيه لكنه يكره لأنه لا يؤمن
معه النظر ولا عبرة في الأولى
بمعتون أو صغير لا يعز وتعيير
فيهما بما ذكر مع ما فيه من
زيادات أولى من تعبيرهما
ذكره وظاهره أنه يعتبر في
الحليلة كونه أئمة وان غير
المحرم ممن يباح نظره كأمراة
أو مسح نعتين كالمحرم فيما
ذكر

(باب الاستبراء)

هو لغة طلب البراءة
التريص بطلب البراءة بسبب
ملك اليمين حدوثا وزوالا
لبراءة الرحم أو تعبدا وهذا
جرى على الأصل والافتد
يجب الاستبراء بغير ذلك كان
وطئ أمة غيره طائفاً أمته
على أن حدوث ملك اليمين
أو زواله ليس بشرط بل
الشرط كسبب حدوث
حل التمتع به أو زوال التزويج
ليوافق ما يأتي في المسئلة
والمرتفع تزويج موطأته
ونحوها (يجب) الاستبراء
حل غنم أو تزويج (ملك أمة)
ولو معتق ملكا ذميا (بشراء

أو غيره) كلوث

كثرت وأما خلافه فالبراءة حال العادة تراطوهم على وقوع فاحشتهم بحضورهم كانت خلوة جاتزة
والأفلا اه حل (قوله أو حليلة) أي يحل له وطؤها وقيل التي تحل معه في فراش واحد اه شربى (قوله
بها نحو حجرة) هي كل بناء محوط اه شرح مر وفي المختار الحجرة حظيرة الأبل ومنه حجرة الدار تقول
أحضر حجرة أي اتخذها والجمع حجر كغرفة وغرف وحجرات بضم الجيم (قوله برفاقها) أي مع مراقبها وهي
ما يرتفق بها فيها اه شرح مر مع زيادة (قوله واغلق باب بينهما) قال القاضي أبو الطيب والماوردي
وسمى اه شرح مر (قوله في الصورتين) أي في الدار الواسعة مع من مروى النار التي بها نحو حجرة (قوله
ممن يباح نظره) أي لا يعتد وقوله كالمحرم فيما ذكر أي في جوار المساكنة والمداخلة

(باب الاستبراء)

(قوله هو لغة طلب البراءة) عبارة شرح مر وهو بالدفع طلب البراءة الخ ثم قال سمي بذلك لتقديره
بأقل ما يدل على البراءة كما سمي ما مر بالعدة لاشتمالها على العند وتلخيصهما في أصل البراءة ذيلت
به والمراد بطلبها انتظارها كنهنا أو تحصيلها كما في قوله صلى الله عليه وسلم فن اتقى الشبهات فقد استبرأ
لدينه وعرضه (قوله التريص بطلب البراءة) أي صبر المرأة لظلم الباء زائدة ولأنه استعملها مر وزادها هنا
دون العدة إشارة إلى أن التريص قديم يكون من السيد وقال المرأون الأمة إشارة إلى أنه قد يكون في
الحرية كالألو كن متزوجا بامرأة أهله من غير ممان ذلك الولد وليس له ما يجب إلا الخ للام فيسن الزوجان
يستبرئها لانهار بما كانت حاملا وقت موت الولد باخ لأمه غيره وكما يأتي في قول المتن بزوال فراش له عن
أمة بعته فإن الاستبراء يجب عليها بعد العتق فقد وجب على الحر وكما يأتي في قول الشارح والاحرم
تزوجها قبل الاستبراء وان اعتقها وكما يأتي في قوله أيضا وعتقت حاملا منها وهي فراش لسيدها وقوله
حدوثا بتعريف وكذا قوله أوز والالكن المراد الزوال بالعتق خاصة وقوله لبراءة الرحم على تسببه ملك
اليمين للاستبراء فهو لغة لاهلية اه شيخنا (قوله أو تعبدا) معطوف على قوله لبراءة الرحم أي أو لتعبدا وليس
معطوفا على حدوثا (قوله وهذا) أي التعبير بالملك جرى على الأصل أي الكثير وقوله طائفاً أمته أمتخرجها
مالوطنها وزوجته فيجب عليها أن تعتد بثلاثة أقراء وقوله على أن الخ هذه العلامة قد شيا زيادة على قوله وهذا
الخ وقوله بل الشرط الخ أراد بالشرط السبب وظاهر كلامه أن ما ذكره حاصر لأفانواع الاستبراء وليس كذلك
بل منه مصورا أن لا تدخل في هذا الضابط كاتى ذكرها بقوله كان وطئ الخ وحملك ضرورا غير هذه وجبلة
عش دلى مر قوله طائفاً أمته أمتخرج مالوطنها وزوجته الحرة فانها تعتد بثلاثة أقراء أوزوجته
الأمة فتعتد بقرآن كما تقدم له انتهت (قوله ونحوها) أي نحو موطأته كمن استدخلت منه اه عش
(قوله يجب بملك أمة بشراء أو غيره) ويستحب بملك الأمة الموطأة قبل بيعها استبرأ عما يكون على بصيرة ولو
وطئ أمة شريك كان في طهر أو حيض ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنين أمة رجل كل طائفاً أمته وأراد
الرجل تزويجها وجب استبرأ أن كالعدين من شخصين ولو باع أمة لم يربوطتها فظهر بها حل وادعاء صدق
المشتري بيمينه أنه لا يعلم وفي تبوت نسبه من البائع خلاف الأصح منه عدمه فان كان أقربوطنها وباعها بعد
استبرائها فانت بولد للمولود ستة أشهر من الاستبراء منه لمعقوب بطل البيع والأفان ولد للمولود للمشتري إلا أن وطئها
وأمكن كونه منه فانه يلحقه وإن لم يستبرئها البائع فالولد له أن أمكن إلا أن وطئها المشتري وأمكن كونه منهما
فيعرض على القائف اه شرح مر (قوله حل غنم أو تزويج) هذا بيان لمقتضى الاستبراء في أسباب الأول
الملك بطلاق أمته المملوكة قبل وطئ زوجها لها وزوال كلفة ورد قوز والفرش له عن أمة يعتقها ومن أسباب
الثاني موطأة الأمة التي يربطها أو يحل (قوله حل غنم أو تزويج بملك أمة) ولو لمعتد بشراء أو غيره الخ) بهم
منه في ملك المعتد لا بد من الاستبراء بعد انقضاء العتق وذلك بالنسبة لطل التمتع لا بالنسبة لطل التزويج

قال في الروض وشرحه فلا تشتري أم معتدة لغيره ولو من وطئ شبهة فانقضت عدتها أو من زوجة من غيره وكانت مدخولاً بها فعلققت وانقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها فعلققت أو زوج أمته وطلقت قبل الدخول بها أو بعده وانقضت عدتها بآزله تزويجها بالاستبراء ووجب في حقه حل وطئه لها الاستبراء لأن حدوث حل الاستمتاع انما وجد بعد ذلك وان تقدم عليه الملك فلا كانت المشتراة محرماً للمشتري أو اشتريتها امرأة أو رجلان لم يجب الاستبراء في حق المشتري اهـ فعلم ما في كلامه من ان الايهام لا يقال مراده بالاستبراء الواجب في المعتدة متى قدره ولو بمعنى بقية المدة لا نقول هذا وان كفي في حل التزويج لا يكفي في حل وطئه وقد سوى بينهما مع ان هذا لا يفهم من عبارته تأمل اهـ سم (قوله حل تمتع أو تزويج) يعلم منه ان الاستبراء انما يجب على الرجل دون المرأة لانها لا تمتع بجارياتها ولا بشرط وجوب الاستبراء في صورة التزويج والآية ان تكون الامتوطاة لسببها وهذا لا يتأتى في المرأة (قوله ولو معتدة) أي فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا بالنسبة لحل التمتع اما حل التزويج فيكفي فيه انقضاء العدة وهذا كله ان كانت العدة لغيره فان كانت العدة له فلا استبراء وتنقطع ملكها والاصواب ان معتدته يجب عليها الاستبراء أيضاً لكن تنقطع العدة فالفرق بين معتدته ومعتدة غيره انما هو انقطاع العدة وعدم انقطاعها اهـ شيخنا وعبارته شرح مر ولو ملك معتدته وجب قطعها لانه يكتفي عنه هنا اهـ (قوله وصية) أي قبولها ومثله رجوع مقرض أو بائع مقلس أو والدي هبة فرعه أو أمة قراض بعد فسخه لأمة تجارة بهدا خراج الزكاة كمال اليه شيخنا مر وتوقف فيه شيخنا نز والتوقف ظاهر خصوصاً مع بقائها على التجارة فراجع وتأمل اهـ قل على الجلال (قوله وسبي) أي بشرطه الا تقي من الغنمة على الراجح أو اختيار التملك على الرجوح كما علم مما سيذكره في السير فلا اعتراض عليه حيث أطلق هنا وفيه هناك فيعمل المطلق على المقيد اهـ زى وفي حل قوله وسبي أي حيث قسمت الغنمة أو اختار فيها التملك اذا كان السبي مسلماً فان كان غير مسلماً لم بان كان فمياً ولم يدركه حل الوطء لاننا نحرم بالشك اهـ وفي قل على الجلال * (تبيينه) * قال شيخنا مر يجوز وطء السراري المحلوبة الا من الردم لاحتمال ان من جلبها لا تخمس عليه وفيه نظر ذكرناه في محله من كتاب الجهاد اهـ (قوله ورد عيب) أي وتخاف واقله ولو لم في جارية وقبضها فوجد بها بغير الصفة المشروطة وجودها لم يلزم المسلم اية الاستبراء بالرمد لعدم زوال ملكه وما وقع في الروض من لزوم معنى على زواله وهو ضعيف اهـ شرح مر ومثل المسلم بالقبضها المشتري في الذمة فوجدتها بغير الصفة ووجدتها اهـ ع ش عليه أي فلا يجب على البائع استبرأؤها (قوله ولو بلا قبض) راجع لجميع ما قبله اهـ شيخنا وعبارته أصله مع شرح مر ولو مضى زمن استبراء على أمة بعد الملك وقبل القبض حسب منه ان ملكها بارث لقوله المثلثة ولذا صح بيعه قبل قبضه وكذا بشرائه ونحوه من المعاضات في الاصح حيث لا خيار ولتمام الملك به ولزوم من ثم لم يجب في زمن الخيار لضعف الملك لاهية فلا يجب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه ومثله ان غنمة لم تقبض بنسبة على ان الملك فيها لا يحصل الا بالقسمه كما هو ظاهر ويجب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول (قوله وبكر) في كون البكر يتيقن براءة فرجها نظر لانه يمكن شغفه باستدخال المني من غير وطء أصلاً لان يقال هي كالأيسة لان الأيسة حملها محتمل فليس المراد بالتيقن حقيقته اهـ حل (قوله بالنسبة لحل التمتع) راجع لجميع ما قبله من قوله وان يتيقن براءة فرجهم اهـ اما بالنسبة لحل التزويج فلا يجب الاستبراء اهـ شورى قال في الروض وشرحه ولو اشتري أمة غير موطوءة وأمة من امرأة أو مبي أو استبرأها البائع فله تزويجها بالاستبراء اهـ وقوله أمة غير موطوءة شامل للغيره والبكر والأيسة فتقوله بالنسبة لحل التمتع راجع لقوله وسواء ملكها من مبي الخ وكذا لما قبله من قوله وان يتيقن براءة فرجهم كصغيرة الخ ان اتى الوطء فلجبر * (فرع) * يتعدد الاستبراء

ووصية وسبي ورد عيب
بلا قبض وهبة قبض (وان
يتيقن براءة فرجهم) كصغيرة
وآيسة وبكر وسواء ملكها
من مبي أم امرأة أم من
استبرأها بالنسبة لحل التمتع
وذلك لقوله صلى الله عليه
وسلم

بعدة البائع الواطئ كافي الروض وغيره وجهه ان الاستبراء كالعدة واذا اجتمع عدتان لشخصين لم يتدخلا وقضية التقيد بلواطي عدم التعدد اذا لم يبطأ أو كان نساء أو صبيانا قال مر وهو الذي نعتده لان يوجد قبل بخلافه قدم عليه اه سم (قوله في سبأيا وطاس) بفتح الهمزة وانصرف اسم موضع وسبأيا هم هوازن اه شيخنا وفي عش على مر أو طاس بفتح الهمزة موضع اه مختار ومثله في الصباح والتهذيب أي فهو مصر وفخا لانهم توهم خلافه لان الاصل الصرف ما لم يرد منهم سماع بخلافه اه وفي قل على الجلال قوله أو طاس بضم الهمزة أفصح من فتحها اسم وادمن هوازن عند حنين اه وحنين موضع بين مكة والطائف بينه وبين مكة نحو ثلاثة أيام وسبأيا أو طاس هم سبأيا هوازن وثقيف أضيق والأوطاس لان قسمهم بين الغامقين وقع فيه ويقال لهم سبأيا هوازن لانهم منهم كما علمت وسبأيا حنين لانه موضعهم وكانت سبأيا هم من النساء والذاري ستة آلاف وكانت الغنيمة غير السبأيا من الابل أربعة وعشرين ألفا ومن الغنم فوق أربعين ألفا ومن الفضة أربعة آلاف أوقية وكانت غزوة حنين مع هوازن وثقيف في السنة الثامنة من الهجرة عام الفتح خرج اليها يوم السبت ليستقمضت من شوال وكان المشركون عشرين ألفا وقيل أربعة آلاف وكان المسلمون اثني عشر ألفا عشرة آلاف من أهل المدينة منهم أربعة آلاف من الانصار وباقي العشرة من غيرهم وأتقن من أهل مكة اه من شرح الاجه وروى على فضائل رمضان (قوله وألحق من لم تحض) أي فاس لان الالحاق قياس وانما عبر هنا بالالحاق وفيما قبل بالقياس للثقتن اه قل فسطا توقف الشوري (قوله قبل وطه) اما بعده فيجب عليها العدة والاستبراء بعدها وانما قيد بالقبلية ليكون الواجب الاستبراء وحده وهذا التفصيل في غير أم الولد اما هي فان كان قبل الوطء فلا عدة ولا استبراء وان كان بعده فعليها العدة فقط لا الاستبراء اه شيخنا وفي قل على الجلال (تنبيه) * يجب على السيد استبراء أمته المزوجة غير مستولدة حال اذا طلقت قبل الوطء وبعد انقضاء العدة اذا طلقت بعده فان كانت مستولدة لم يجب استبراء مطلقا وهذا بالنسبة لحل الوطء اما لو اراد تزويجها فلا يجب الاستبراء مطلقا سواء أم الولد وغيرها كما مر في المكاتب والمرئدة قياسا عليهما اه وبها مشيئة ما نصه ولو زوج الشخص أمته فطلقت واعتدت وجب الاستبراء ان لم تكن مستولدة والا فلا يشبهها بالحر اثر تقدم من وجوب الاستبراء بالنسبة لحل التمتع محله في غير المستولدة (قوله وبزوال كناية) أي بالنسبة للمكاتبية وأمتها فكلامة شامل لهذه موحية فلا حاجة الى الحاق الشيخ لها بها أو هي داخله في قوله تلك أمة بشرأ أو غيره اه شوري أي وبالنسبة لامة المكاتب فيجب استبرأؤها اذا زالت كلبته اه حل (قوله لا يحل من نحو صوم) أي في أمة له حد لها ما حرها عليه من صوم ونحوه اما لو اشترى نحو محرمة أو صائغة أو معتكفة واجبا بان سيدها فلا بد من استبرأئها وهل يكفي ما وقع في زمن العبادات أم يجب استبرأؤها بعد زوال مانعها فحسب كلام العراقيين الاول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الاشهر اه شرح مر وعبارة حل قوله من نحو صوم كاعتكاف واجب بان سيدها بان تكون الصائغة والمعتكفة حاملة أو ذات أشهر وخرج بذلك ما لو اشترى نحو محرمة أو صائغة أو معتكفة فانه لا بد من استبرأئها بعد زوال المانع لان حرمتها على السيد لا يحل الاستبراء ويكتفي بالاستبراء في مدة ما ذكر انتهت (قوله لا يحل بالملك) أي لا التمتع اه حل (قوله ولا يملكه زوجته) لكن لو اشترى زوجته بشرط الخيار امتنع عليه وطوعها لضعف الملك ومن ثم لو اشترى المكاتب زوجته امتنع عليه الوطء لذلك ومن ثم امتنع تسريه ولو بان سيداه اه حل (قوله زوجته) خرج ما لو ملك معتكفة عن نكاح أو شبهة فيجب عليه استبرأؤها والحديث حل التمتع بذلك اليمين اه حل وتقدم عن مر ان العدة تنقطع بملكه لها وتشرع في الاستبراء (قوله ولا يملكه زوجته) قال في العباد المدخول بها اه قال في الروض فان اراد ان يزوجه او قد وطئها وهي زوجة اعتدت بقرائن قبل أن يزوجه اه سم

في سبأيا أو طاس ألا توطأ حامل حتى تضع ولا خير ذات حل حتى تحيض حيضه رواه ابو داود وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم وقاس الشافعي بالمسبية غيرها بما جماع حدوث الملك والحق من لم تحض او ايست بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالبا وهو شهر كما يأتي وتعبير بما ذكر أعسم مما ذكره (و) يجب الاستبراء (بطلاق قبل وطه) وهذه من زياداتي (وبزوال كناية) صحبتان فسختم المكاتبية وعجزها سبأيا بعجزها عن النجوم (و) بزوال (ردة) منهما او من احدهما العود ملك التمتع بعد زواله بالنكاح أو بالكاتب أو بالردة وتعبير بما ذكر أعسم من قوله ويجب في مكاتبية عجزت وكذا امرئدة (لا يحل) لها (من نحو صوم) كاعتكاف واحرام ورهن وحيض ونفاس بعد حرمتها على السيد بذلك لان حرمتها لا تحل بالملك بخلاف النكاح والكاتب والرد فتعبري بذلك أعسم من قوله لا من حل من صوم واعتكاف واحرام (ولا يملكه زوجته) لانه لم يتجدد به حل (بل يسن) لتمييز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فانه في النكاح

على حج ولعل وجه ذلك تنزيل زوال الزوجة بالملك منزلة زوالها بالطلاق اه ع ش على مر وقوله المدخول بها قيد بهذا لاجل قوله بل يسن اما او ملكها قبل الدخول بها فلا يجب ولا يسن وهو ظاهر وقوله وقد وطئها الخ اما اذا لم يطأها فلا عدة عليها في زوجها حالا اه (قوله ينقضي لو كان) أي ملك أمه وقوله ثم يعتق بالملك أي بملكه تبعاً لملك أمه الحاصل بالشراء ونحوه (قوله ثم يعتق بالملك) أي فيما إذا كان الزوج حراً لأن المكاتب لا يعتق عليه ولولده لولم يملكه ولا تصير أمه أم ولد ولو أتت بولد يمكن كونه من النكاح ومن ملك اليه من هل يحمل على الثاني لقربه حرر اه حل (قوله ويجب الاستبراء الخ) انما به الشارح على العامل هنالك لا يتوهم عطف المتن على المتن قبله اه (قوله بزوال فراشه) يفهم منه انما لو عتقت قبل وطئها لا استبراء = لم يعدم الفراش وهذا الم يذكره الشارح في المفهوم لكنه ظاهر (قوله يعتقها) خرج ما لو زال الفراش بموت السيد فانها تنقل لأوارث فيجب عليه الاستبراء كما تقدم اه ذل على الجلال وفي سم مانصه قوله بزوال فراشه عن أمة قال في المنهاج موطأة أو مستولدة وكتب شيخنا خرج غير الموطأة اذا اعتقها فلا استبراء عليها إلا أن يكون البائع قد وطئها ولم يستبرأ قبل البيع فانه لا بد من استبراءها ما لم يرد تزويجها من البائع المذكور ومن ثم تعلم ان تعبيره بزوال الفراش أحسن من تعبيره بزوال الملك ثم قوله يعتق أو موت السيد فيه قصور اذ لو زال الفراش عن نكاح فاسد بالفراق أو زال فراش الاب عن وطء جارية الابن ونحو ذلك كان الحكم كذلك اه فعلم ما في اطلاق الأمة وكتب شيخنا أيضاً على قول المنهاج أو موت السيد الظاهر ان هذا خاص بالمستولدة ان غيرها ينتقل إلى الأوارث فيجب الاستبراء ولو كانت غير موطأة للسيد ويكون من القسم الاول اللهم الا أن يريد المدبرة والمستولدة اه فقوله هنا بيان كانت الخ بيان لذلك اه (قوله فاعلم ان الامتلاء عتقت من وجع الخ) عبارة شرح مر ولومان سيد مستولدة من وجع ثم ماتت زوجها أو ماتت ما اعتدت كالطرة ولا استبراء عليها وان تقدم موت سيدها اعتدت عدة أمة ولا استبراء عليها ان مات السيد وهي في العدة فان مات بعد فراغ العدة لزمها الاستبراء وان تقدم أحدهما الآخر موتاً وأشكل المتقدم منهما أولم يعلم هل ماتا معاً أو مرتباً اعتدت باربعة أشهر وعشر من موت آخرهما موتاً ثم ان لم يتخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام فلا استبراء عليها وان تخلل بينهما ذلك أو أكثر أو جهل قدره فان كانت تحيض لزمها حيضة ان لم تحض في العدة لاحتمال موت السيد آخر اوله هذا الارشاد من الزوج ولها تحليف الورثة انهم ما علموا حريتها عند الموت انتهت (قوله بخلافها في عدة وطء شبهة) أي فيجب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة قال روى وعلى هذا تقدم الاستبراء لان السيد نظير الزوج المطلق ثم بعده تكمل عدة الشبهة فائدة ذلك أن الواطئ بالشبهة أن يجدد نكاحه في زمن عدته دون زمن الاستبراء اه ع ش (قوله لانهم لم تصر بذلك فراشاً لتفسير السيد) أي في غير زمن الوطء والاعتد تقدم انما فيه تكون فراشاً الواطئ حيث نكحها كذا ما دامت الشبهة قائمة كالنكاح الفاسد وكتب أيضاً انظر هذا مع ما تقدم في فصل تدخل المذنبين اه حل (قوله ولو استبرأ قبله مستولدة الخ) هذه الغاية للرد وعجالة أمه مع شرح مر ولومضة عدة استبراء على مستولدة غير من وجع ولا معتدة ثم أعتقه السيد أو مات وجب عليه الاستبراء في الاصح كما تليق العدة من زوال نكاحها وان مضى أمثالها قبل زواله والثاني لا يجب لحصول البراءة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح ولو استبرأ السيد أمة موطأة غير مستولدة فاعتقها لم يجب إعادة الاستبراء وتزوج في الحال والفرق بينهما وبين المستولدة طاهر اذ لا تشبه هذه منكوحة بخلاف تلك لتبوث حق الحرية لها فكان فراشها أشبه بفراش الحرة المنكوحة والله أعلم انتهت (قوله فلا يجب الاستبراء) ولو أتت بعد ذلك بولد لم يلحقه لكن هل يشترط في عدم الحقوق أن ينفقه أم يكفي دعوى الاستبراء الظاهر الثاني اه مر اه سم (قوله وحرم قبل استبراء الخ) بهذا إشارة للسبب الثاني اذ تقدم ان الاستبراء له سببان أحدهما حل التمتع والثاني روم التزوج (قوله وحرم قبل

ينقضي مملو كما ثم يعتق بالملك وفي ملك السمين ينقضي حراً وتصير أمه أم ولد (و) يجب الاستبراء (بزوال فراشه) (من أمة) مستولدة كانت أولاً (يعتقها) باعتاق السيد أو بموته بان كانت مستولدة أو مدبرة كما يجب العدة على المفارقة عن نكاح فعلم ان الأمة لو عتقت من وجع أو معتدة عن زوج لا استبراء عليها لانها ليست فراشاً للسيد ولان الاستبراء حل التمتع أو التزويج وهي مشغولة بحقوق الزوج بخلافها في عدة وطء شبهة لانها لم تصر بذلك فراشاً للسيد (ولو استبرأ قبله) أي قبل العتق (مستولدة) فانه يجب عليها الاستبراء لما مر (لا) ان استبرأ قبله (غيرها) أي غير المستولدة ممن زال عنها الفراش فلا يجب الاستبراء فتزوج حالاً اذ لا تشبهه منكوحة بخلاف المستولدة فانها تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (وحرم قبل

استبراء تزويج موطأته (هو أولى من قوله موطأته مستولدة كانت ولا حذر من ٤٧١ اختلاط الماء من ماء غيره موطأته فان كانت غير

موطأته تزويج موطأته
او موطأته غيره فله تزويجها مطلقا
من الماء منه واذا من غيره
ان كان الماء غير محترم او
استبراءها من انتقلت منه اليه
(لا تزويجها) مستولدة كانت
اولا ان اعتقها فلا يحرم كالا
يحرم تزويجها المعتق منه
اما غير موطأته فان كانت
غير موطأته او موطأته غيره
بزنا او استبراءها من انتقلت
منه اليه فكذلك والاحرم
تزويجها قبل الاستبراء وان
اعتقها وذكر حكم غير
المستولدة في هذه من زيادتي
(وهو) اي الاستبراء لذات
افراء (حيضة) لما مر في الخبر
فلا يكتفى بقيتها الموجدية
وجوب الاستبراء بخلاف
بقية الطهر في العدة لانها
تستعقب الحيضة الدالة على
البراءة وهما تستعقب الطهر
ولا دلالة له عليها وليس
الاستبراء كالعدة حتى يعتبر
الطهر لا الحيض فان الافراء
فيها متكررة فتعرف بتخلل
الحيض البراءة ولا تكررها
فيتمد الحيض الدال عليها
(ولذات أشهر) بمن لم تحض
او ايسر (شهر) لانه يدل
عن القرء خيضا وطهرا غالبا
(ولحامل غيره) مدة بلوغه
كسببية ومنه وجب طهر
(وضعه) أي الحمل الصغير
السابق (ولو من زنا)

استبراء تزويج موطأته) أي ولا ينعقد وانما صح بيعها قبله مطلقا لان النقص من الشراء للمالك العين والوطء
قد يقع وقد لا يقع فلا ينعقد الا بقصد به سوى الوطء اه شرح مر (قوله تزويج موطأته) أي أو موطأته غيره
ان كان الماء محترما وأراد تزويجها الغير صاحبه ولم يكن البائع استبراءها قبل البيع كما يعلم من التفصيل الذي
ذكره الشارح (قوله من اختلاط الماء من) أي اشتباه أحد ههنا بالآخر فليس المراد حقيقة الاختلاط وهو
الامتزاج لانه تقدم ان الرحم لا يحتوي على ما أثن اه شيخنا (قوله فان كانت غير موطأته الخ) في الروض
وشرحه وان اشترى أمه غير موطأته أو أم من صبي أو أمه استبراءها البائع فله تزويجها بلا استبراء
فان اعتقها فله تزويجها قبل الاستبراء ويذكر ان الرشيد طلب حيلة مسقطه للاستبراء فقال له أبو يوسف من
الحنفية اعتقها ثم تزويجها اه وفي شرح الارشاد لشيخنا والوجه ان هذه الحيلة غير مكروهة للعق المتشوق
اليه الشارع وليس فيها تقويت حق آدمي بخلاف حيلة اسقاط الزكاة فندفع بحث الزكوى التسوية بينهما
ونقل الامام ان أبا يوسف أفتى الرشيد بدين من أراد وطء أمه ورثها من أبيه فادعت ان أبا موطأته لا يقبل قولها
وان من حلف على أنسان لا يخرج من بيت فجعل على رأسه خيمة ثم هدمه وخرج لم يحتج ثم قال الامام والحكم
عندنا كذلك وسبقه القاضي الى ذلك في الثانية قبل وفي كلام الرافعي ما يثار فيه اه وكل من قائل ذلك فهم
ان نصب الخيمة والخروج سبب البر فينا فيه ما يأتيها تسمى بيتا وليس هذا المراد وانما المراد ان البيت زال
اسمه بالهدم فلم يخرج منه ونصب الخيمة انما ذكر لسترها وقاتلها بما ينصب عند الهدم وانما توقف وطؤه
على الاستبراء دون تزويج ووطء الزوج فيما لو انتقلت اليه من صبي أو امرأة أو رجل لم يطأ أو وطئ
واستبرأ ودون عتقه ثم تزويجه لانه انك اليمين سبب ضعيف في الوطء اذ لا يقصد به استعلاء لا فتوقف على الاستبراء
بخلاف النكاح فانه سبب قوي اذ لا يقصد الا له فلم يتوقف على استبراء ولذلك جاز وطء الحامل من الزنا بالنكاح
دون ملك اليمين اه سم (قوله ان كان الماء غير محترم الخ) فان أراد تزويجها الغير صاحب الماء المحترم ولم
يستبرأها البائع قبل البيع حرم التزويج قبل الاستبراء اه شيخنا (قوله من انتقلت منه اليه) أي استبراءها
بائع مثلا انتقلت من ذلك البائع الى هذا المشتري الذي يريد تزويجها اه شيخنا (قوله اما غير موطأته) هذا
محترز التقييد بموطأته في ضمن الضمير اذ هو عائد على موطأته اه شيخنا وقوله وان اعتقها الواو والفعال
اذ الغرض انه اعتقها (قوله وهو حيضة) أي كاملة أقل مدتها كان الاستبراء اذا جرى سببه في الطهر يوم وليلة
ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوما ولحظتان اه شرح مر (قوله وهو حيضة) فلو وطئها في الحيض
قبلت منه فان كان بعد أقل الحيض كفي ذلك في الاستبراء وان كان قبل ذلك انقطع الاستبراء وبقي التحريم
الى الوضع اه حل وفي قول على الجلال ولا يقع الاستبراء وطء السيد في أثناءه أو قبله كما يأتي (قوله
تستعقب الحيضة) يجوز رفعه ونصبه كما مر في الطلاق لكن النصب هنا أظهر لثلاثه والوجه ان عائد فيحتاج
لتقديره وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا (قوله وليس الاستبراء كالعدة) هذا راجع لقول المتن وهو حيضة
ولم يقل وهو طهر نظير ما قاله في العدة كما هو المذهب القديم وصار شرح مر وفي القديم وحكي عن الاملاء
أيضا وهو من الجديد انه الطهر كما في العدة وأجاب الاول بان العدة يشكر فيها القرء كما مر الدال تحال الحيض
منها على البراءة وهما لا تكررت في الحيض الكامل الدال عليها (قوله ولذات أشهر شهر) أي ما لم تحض فيه
فان حاضت فيه استبرأت بالحيضة لانها امارت من ذوات الافراء اه عشي (قوله ومنه زوجة) وصورته
في المراجعة أن تكون زوجة صغيرة لولده أو مسووح ويشكل تزويج الامة للصغير والمسووح حتى يكون
الولد ليس من الزوج لانه لو كان منه ووطئها ثم باعها لسببها اعتدت بوضع الحمل واستبرأت بعده ويجاب بطرو
القول لها أو طهر المسووح اه حل مع زيادته والظاهر ان هذا التصور غير متعين بل مثله ان تكون زوجة
وهي حامل منه فيشتر بها فانه يسن له استبرأها كما تقدم ويحصل الاستبراء بوضع الحمل فانها غير معتدة أصلا

أو كانت معتدة بغير الوضع كذا إذا طلقته وهي حامل من زنا فأنه تستبرئ بوضع الحمل وتعتد به (قوله أومسية) أي ولو كانت الزوجة مسبية وحيتذ لا تكرار فيه إلا أن فيه بدا من جهة أن الغاية راجعة للحامل الشاملة للمسية مطلقاً أي فالمسية الأولى غير زوجة والثانية زوجة ويحجب أيضاً به ذكر المسبية الأولى للتمثيل والثانية للتعميم اهـ شيخنا (قوله باختصاصه بالتأكيده) شرحه في إبداء فارق في القياس الذي استند إليه الضعيف القائل بأن وضع حمل الزنا لا يكفي في الاستبراء كالأبوك في العدة وعبارة أصله مع شرحه (قلت) يحصل الاستبراء في حق ذات الإقراء بوضع حمل زنا لا تحيض معه وإن حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضي محصل استبراء أخذ من كلام جمع وهو ظاهر في الأصح والله أعلم لا طلاق الخبر والبراءة والثاني لا يحصل الاستبراء به كالاتقاضي به العدة وأجاب الأول باختصاص العدة بالتأكيده بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء ولأنه حق الزوج وإن كان فيها حائضته تعالى فلم يكتف بوضع حمل غيره بخلاف الاستبراء فإن الحق فيه تعالى أما ذات أشهر فيحصل بشهر مع حمل الزنا لأنه كالعديم كبحته الزركشي كالاذرى قياساً على ما جزموا به في العدد انتهت وعبارة حل قوله ولومن زنا أي حيث لا تحيض معه والاحصل الاستبراء بحضة أومسية شهر وهي لا تحيض والاكتفى بذلك مع وجوده ولو طرأ بعد الشراء انتهت (فإن قلت) الزوجة الحامل التي لا تعتد بالوضع لا يكون حملها الامن زناً وحيتذ فقوله ولومن زناً غير محتاج إليه (قلت) يتصور ذلك بأن يترى زوجته الحامل فأنه لا تعتد بالحمل والاستبراء مستحب وحيتذ فقوله ولومن زناً محتاج إليه اهـ شوبري (قوله صورة استبراء) أي بحضة أشهر أو وضع حمل وفي وضع الحمل بشكل مجامير من أن الحامل تستبرأ بوضع الحمل ولو كان المانع قائماً حيث قال ومزوجة والمزوجة قام بها المانع وقال هنا أو نحو مزوجة فانظر ما الجمع بينهما وجوابه أن المزوجة المذكورة أولاً محمولة على المزوجة منه وهذا محمولة على المزوجة من غيره بقوله أو طلق المزوجة الخ إذا شعر بانتمار زوجة من غيره اهـ شيخنا (قوله فزال مانعه) أي مانع الحمل المعامل من المقام تأمل (قوله لأنه لا يستعقب حل التمتع) أي لا يعقبه حل التمتع ولا يشبب عنه اهـ ع ش على مر وفيه أن هذا أي في المحرمة إذا استبرأ بالمحرمة ثم حاضت فلا مع أنه يعتد بذلك اهـ حل (قوله الذي هو القصد في الاستبراء) ومن ثم قال القفال كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوطء لا يعتد به أي الاستبراء المرهونة قبل انفكاك الرهن لأنه يحل للرأى وطوياً باذن المرتهن فهم محل الاستمتاع وفرق ج بين ما وبين ما لو اشترى بدماء ذون له في التجارة أمة وعليه دين حيث لا يعتد باستبرائها قبل سقوط الدين فلا يسد وطوها مع أنه يجوز للسيد وطوها باذن العبد وانغماء اهـ حل (قوله وحرم قبل استبراء الخ) وهل هو كبيرة أو لانيه تنظر والاول الاقرب * (فرع) ينبغي أن يحل امتناع الوطء مع ما يخف الزنا من خافه مجازله اهـ ع ش على مر (قوله وحرم قبل استبراء في مسبية وطء) ولو وطئ السيد قبل الاستبراء أو في أثناءه لم ينقطع وإن أشبهه فلا يحتاج لاستبراء ثان فان حلت منه قبل الحيض بقي تحررها إلى وضعها أو في أثناءه حلت بانقطاعه لنسائه قال الامام هذا إن مضى قبل وطئه أقل الحيض والادلا على له حتى تضع كالأحبال قبل الحيض اهـ وهو ظاهر وتعليقهم يقتضيه اهـ شرح مر (قوله قبل التي وقعت في سهمه) أي لما نظرت عنهما كالابريق الفضة فلم ينالك الصبر عن تقبيلها والناس ينظرونه اهـ شرح مر وقوله كالأبريق الفضة أي كسيف من فضة فإن الابريق لغة السيف ولعل الحكمة في ذلك أنه قصد غاطة المشركين بما فعله حيث يبلغهم ذلك مع أنهم من بنات عظمائهم اهـ ع ش عليه (قوله من سبايا أوطاس) عبارة الخطيب من سبايا جلولا (أقول) ويمكن الجمع بأن جلولا كانوا معاونين لهوازن لكونهم كانوا من خلفائهم وصادف أن واحدة من نسائهم سبيت وهذا لا ينافي أن حرب جلولا كان بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمدة لأن ذلك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم المكرين له والمتعاطين لأسبابه وهذا إنما كان لهوازن وإن اتفقوا واقعاً بعض من جلولا لهم معاونة فلم ينسب إليهم بل لهوازن اهـ ع ش (قوله

بخلاف العدة باختصاصها بالتأكيده بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء كما مر ولأن فيها حق الزوج فلا يكفي بوضع حمل غيره والاستبراء الحق فيه الله سبحانه وتعالى فإن كانت معتدة بالوضع بار ملكها معتدة عن زوج أو وطء شبهة أو عنت حاملها وهي فسر اش لسيد عالم تستبرئ بالوضع لتأخر الاستبراء عنه (ولو ملك) بشراء أو غيره (نحو مجوسية) كوثنية أو مرتدة (أو) نحو (مروجة) من معتدة عن زوج أو وطء شبهة مع علمه بالحال أو مع جهله وإجاز البيع (بخرى صورة استبراء) كان حاضت (فزال مانعه) بأن أسلمت نحو المجوسية أو طلق الزوج قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وانقضت عدة الزوج أو الشبهة لم يكف ذلك للاستبراء لأنه لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء وتعبيري بما ذكر في الأولى أعسم من قوله ولو اشترى مجوسية فحاضت (وحرم قبل) تمام (استبراء في مسبية وطء) دون غيره كقبلة وليس ونظر بشهوة للخبر السابق ولم يروى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقعت في سهمه من سبايا أوطاس

قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من المهاجرة (و) حرم (في غيره أمتنع) بوطء كفي المسبية وبغيره قياسا عليه وانما حل في المسبية لان غايتها ان تكون مستولدة حربي وذلك لا يمنع المالك أي فلا يحرم التمتع وانما حرم الوطء للخبر السابق وصيانة لمائه عن اختلاطه بماء الحربى لا حرمة ماء الحربى وما نص عليه الشافعى من حرمة التمتع بها بغير الوطء بجوابه قوله اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في حله الحديث حيث دل بفهمه عليه بل ودل أيضا عليه الاجماع السكوتى المأخوذ من قصة ابن عمر السابقة (وتصدق) المملوك ببلعين ٤٧٣ (في قواها حضت) لانه لا يعلم الامتناع غالبا

فالسيد وطؤها بعد طهرها وانما لم تحلف لانها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعته الوطء فقال) لها (اخبرتنى بالاستبراء حلف) فله بعد حلقه وطؤها بعد طهرها لان الاستبراء مفروض الى امانته ولهذا الاجمال بينهما بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينهما في عدة الشبهة نعم عليها الامتناع من تحكيكه اذا تحققت بقاء شئ من زمن الاستبراء وان أختناها في الظاهر وذكر الخليف من زيادنى (ولا تصير) الامه (فراشا) لسببها (الابوطء) ويعلم باقراره أو البينة عليه ومثله ادخال المني (فاذا ولدت) لا مكان منه لحقه وان لم يعترف به أو (قال عزلت) لان الماء قد يسبقه الى الرحم وهو لا يحس به وهذا فائدة كونها فراشا بما ذكره فلا تصير فراشا بغيره كالمالك والخلاف لا يلحقه ولها وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى اذا ولدت لا مكان من الخلوة

وفي غيرها أمتنع) أي ولو بنحو نظر بشهوة ومن نعم الخلوة بها جائزة اه شرح مر (قوله وفي غيرها أمتنع) دخول في غير المسبية الحامل من الزنا فيحرم التمتع بها بخلافه للمأوردى ومثلها الصبية والمشتراقة من صبي أو امرأة وان كانت بحيث يستحيل ظهورها من ستورها لا حد اعتبارا بالاعم الاغلب اه ج اه سم (قوله وذلك لا يمنع المالك) أي ملك اليمين بخلاف المستولدة من غير الحربى فانها لا تملك (قوله وصيانة لمائه الخ) هذا بوضع الحق صاحب الاستقصاء المشتراة من الحربى بالمسبية ومن ثم اعتمد الاذرعى وغيره ووضح ان محله ما لم يعلم انها انتقلت اليه من مسلم أو ذمى ونحوه والله قد قرب والاحرم التمتع أيضا وان ذلك يجري في المسبية اه ج اه سم (قوله الاجماع السكوتى) فيه ان واقعة ابن عمر كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن شرط الاجماع أن يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما في جمع الجوامع فكيف استدلل به الشارح مع انه لا ينعقد في زمنه صلى الله عليه وسلم تأمل وقال حل هذا لا يأتى الا على جواز اجتهاد الصحابي في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعبارة أخرى قوله الاجماع السكوتى فيه نظر اذ لا ينعقد الا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وعبارة ابن السبكي الكتاب الثالث في الاجماع وهو اتفاق مجتهدي الامة بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم في عصره على أي أمر كان اه شيخنا (قوله ولو منعته الوطء الخ) ولو قال لها حضت فانكرت صدقت كما جزمه الامام ولو ورث امة فادعت حرمتها عليه بوطء مورثه فانكر صدق بيمينه لان الاصل عدمه اه شرح مر (قوله ولهذا الاجمال بينهما) عبارة شرح الروض ولا تزال يد السيد عن أمته المستبرأة مدة الاستبراء وان كانت حسناء اه زاد في العباب وله الخلوة بها ويجه تقييدها بمن وطئها اه وعبارة شرح الارشاد شيخنا وعلم من كلام محل الخلوة بالمستبرأة انه لا يجب ان يحال بينهما وبينه وان كانت حسناء وهو كذلك وان كان فاسقا كما اقتضاء اطلاقهم اه سم هذا وفي شرح مر مانعه كذا أطلقوه أي عدم الحيولة بينهما وبينها وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة وهي جيلة اه قال ع ش عليه قوله وقد يتوقف فيه معتمداً أي فيحال بينهما وبينها اه شيخنا الحنفى (قوله نعم عليها الامتناع) أي ولو يقتله لانه كالصائل اه ع ش على مر (قوله الابوطء) أي في قبائها لان الوطء في الدبر لا يلحق به الولد في الامة بخلاف الحرة أي الزوجة ولو أمة واعلم ما في كلام شيخنا في باب العدم من انه لا يلحق به الولد مجمل على غير الحر حرره وهذا ما جمع به بين تناقض وقع للشيخين فقد صح ما هنا عدم الحقوق وفي النكاح الحقوق والمعتمد عدم الحقوق بالوطء في الدبر للامة المملوكة وان أمكن ان يكون الولد من ذلك الوطء الواقع في الدبر اه حل والمعتمد ان الوطء في الدبر لا يلحق به الولد مطلقا أي في الحرة والامة كما صرح به مر هنا وفي اللعان اه شيخنا ح ف (قوله بمجرد الخلوة) فيه نظر بل تصير فراشا بمجرد العقد وان لم يختل بها لكنه أمكن اختلاؤهما وقوله لا مكان من الخلوة فيه نظر أيضا فكان عليه ان يقول لا مكان من امكان الخلوة بها (قوله لان نفاذ ادعى الاستبراء الخ) وجمع المتن بين نفي الولد ودعوى الاستبراء تصويرا أو قيدا للخلاف ففى الروضة نفيه باليمين اذا علم انه ليس منه وان لم يدع الاستبراء فان نكل فوجهان أحدهما توقف الحقوق

(٦٠ - جل منهج بع) به الحق وان لم يعترف بالوطء والفرق ان مقصود النكاح التمتع والولد ما كفى فيه بالامكان من الخلوة وملك اليمين قد يصد به التجارة والاستخدام فلا يكتفى فيه بالامكان من الوطء (لان نفاذ ادعى استبراء) بعد الوطء بحية ضمة لا بقيد زنتها بقولي (وحلف ووضعته ستة أشهر) فاكتر (منه) أي من الاستبراء فلا يلحقه لان الوطء الذي هو المناط عارضه دعوى الاستبراء فيبقى محض الامكان ولا تعويل عليه في ملك اليمين

وفارق مالم يولد ورجته
ومضت ثلاثة اقراء ثم أتت
بولد يمكن كونه منه حيث
يلحقه بان فراش النكاح
أقوى من فراش التسري
بدليل ثبوت النسب فيه
بمجرد الامكان بخلافه في
التسري اذ لا بد فيه من
الاقترار بالوطء أو البينة
عليه وقد عارض الوطاء هنا
الاستبراء فلم يترتب عليه
المعوق كما قرر وانما حلف
لاجل حق الولد أما اذا
وضعت لقل من ستة أشهر
من الاستبراء فيلحقه للعالم
بانها كانت حاملا حيثئذ
(فان انكرته) أي الاستبراء
(حلف) ويكفي فيه (ان الولد
ليس منه) فلا يجب التعرض
للاستبراء كما في ولد الحرة
(ولو ادعت ايسلادافا نكر
الوطء لم يحلف) وان كان ثم
وللان الحاصل عدم الوطاء
(كتاب الرضاع)
هو بفتح الراء وكسر هاء الغنة
اسم لمص الثدي وشرب لبنه
وشرع اسم لحصول لبن امرأة
او ما حصل منه في معدة طفل
او دماغه والاصل في تحريمه
قبل الاجماع قوله تعالى
وامهاتكم اللاتي أرضعنكم
واخواتكم من الرضاعة
وخبر الصحيحين يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب
وتقدمت الحرمة به في باب

على عيبتها فان نكحت فيمنع من الولد بعد بلوغه وثانها ما هو الاصح لحق الولد بنكوله وقضية عبارتها ان
اقتضاه على دعوى الاستبراء كلف في نفيه عنه اذا حلف عليه اه شرح مر وج (قوله وفارق مالم
يولد ورجته) عبارة شرح مر وفي قوله يلحقه تخريجا من نصه فيما يولد ورجته ومضت ثلاثة اقراء ثم
أتت بولد يمكن أن يكون منه فانه يلحقه وأجاب الاول بان فراش النكاح أقوى من فراش التسري اذ لا بد فيه
من الاقرار بالوطء أو بينة عليه وقد عارض الوطاء هنا الاستبراء كما قرر فلم يترتب عليه حقوق (قوله حيث
يلحقه) ولا يجوز نفيه حيث لم يعلم زناها بخلافه هنا اه سل (قوله كما في ولد الحرة) أي اذا أنكره لا يجب
في نفيه التعرض للاستبراء كما قاله حل وعبارته قوله كفي ولد الحرة فيه تصرح بانه يكفي ان يقول في نفي الولد
من الحرة ليس مني وقد تقدم انه لا يكفي الا ان يقال المراد انه لا يجب معه ذكر التعرض للاستبراء أيضا (قوله فان
أنكرته الخ) هذه داخلة فيما مر واعادها توطئة لما بعده وقوله ويكفي فيه ان الولد الخ يشكك بما مر في اللعان
من ان قوله ليس مني لا يكفي فكيف يقبض على الحر الا ان يقال التنبية من حيث انه فيها لا يجب عليه التعرض
للاستبراء اه شيخنا (قوله فلا يجب التعرض) للاستبراء واذا حلف على الاستبراء فهل يقول استبراء ثم
قبل ستة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولدته بعد ستة أشهر بعد استبرائي فيه وجهان الاوجه ان كلا
منهما كاف في حاقه لمصول المقصود به اه شرح مر (قوله لان الاصل عدم الوطاء) أي مع كون النسب
ليس حقا لها وظاهر انه لا بد من حاقه ان ادعت أمية الولد كما صرح به الامام لان لها فيه حقا وانما حلف في الاولى
أي قسوله فان أنكرته حلف لانه ثبت منه اقرار بما ثبت به النسب وهو الوطاء اه من الروض وشرحه

(كتاب الرضاع)

(قوله هو بفتح الراء وكسر هاء) وقد تبدل الضاد فيهما ناء اه شرح مر وعش عليه قال النووي في شرح
مسلم والرضاعة بفتح الراء وكسر هاء وقد وضع الصبي أمه بكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاعا مال الجوهري وتقول
أهل نجد رضع يرضع بفتح الضاد في الماضي وكسرها في المضارع رضعاً كضرب يضرب ضرباً وأرضعته امرأة
وامرأة مرضع أي لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاعه قلت مرضعة اه وفي المختار بعد مثل ما ذكرنا رضعت
العنزة أي شربت لبن نفسها اه ومضة ضاه انه لا يقال ارتضع الصبي اذا شرب لبن أمه أو غـ يرها وانما يقال رضع
بكسر الضاد أو فتحها على ما مر اه عش على مر وفي المصباح رضع الصبي رضعاً من باب تعب في لغة نجد
ورضع رضعاً من باب ضرب لغة لاهل تهامة وأهل مكة يشكمون بها وبعظمهم يقول أصل المصدر من هذه اللغة
كسر الضاد وانما السكون تخفيف مثل الحلف والخلف ورضع يرضع بفتحين لغة ثلاثة رضاعاً ورضاعة بفتح
الراء وأرضعته أمه اللبن فارتضع فهي مرضع ومرضعة أيضاً قال الفراء وجماعة ان قصد حقيقة الوصف
بالارضاع فمرضع بغير هاء وان قصد مجاز الوصف بمعنى انها حمل للارضاع فيما كان أو سيكون فبالهاء وعليه قوله
تعالى يوم تذهل كل مرضعة عما أرضعت ونساء من أراضع ومرضيع (قوله وشرب لبنه) بينه وبين ما قبله عموم
وخصوص من وجه وكذا بين اللغوي والشرعي وهذه النسب مبنية على ان قوله وشرب لبنه من عطف العام على
الخاص وان المعنى اللغوي يتحقق في شرب اللبن من غير مص كشراب من الماء والظاهر ان هذا غير مراد وانما
المراد في المعنى اللغوي شرب اللبن المتسبب أو اللزوم لمص الثدي تأمل (قوله لبن امرأة) المناسب لكلامه
الا أتى أن يقول ابن آدمية الا ان يقال ذلك بشرط في المرضعة والشروط لا تذكر في التعاريف اه حل (قوله
والاصل في تحريمه) أي في كونه محرماً فهو مصدر مضاف لفاعله (قوله وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع الخ)
أتى بالخبر لصور الآية على بعض المحرمات وهو الامهات والاخوان من الرضاعة (قوله يحرم من الرضاع الخ)
قاله صلى الله عليه وسلم لما طلب منه تزوج ابنة عمه جزقوهي امامة فقال لا تحل لي انها ابنة أختي من الرضاعة أي
حرمت على وان كان أبوها عني من النسب فقد ارتضعت معه من ثدي وكتب أيضاً ومن في الموضعين تعليلاً

وجوز به ضمهم كونها ابتدائية اه شوري (قوله في بيان ما يحصل به) أي في بيان ما يحصل التحريم به وهو
الشروط الاتية وقوله مع ما يذكره أي من قوله وتصير الموضة أمه وذو اللبن أباه إلى آخر الكتاب وعبارة
شرح مر وهي أي الشروط الاتية مع ما ينفرد عليها المقصودة بالباب وأما مطلق التحريم به فقد مر
في باب ما يحرم من النكاح وسبب تحريمه أن اللبن جزء الموضة وقد صار جزءاً من أجزاء الرضيع فاشبه به من باب
النسب ولقصور اللبن عن المني لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون تحوارث وعق وسقوط قودور وشهادة
وفي وجهه ذكره هنا مع أنه قد يقال الانسب ذكره عقب ما يحرم من النكاح غموض وقد يقال فيه أن الرضاع
والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبه لا عقب تلك لأن ذلك لم يذكرك فيه إلا الذوات المحرمة الانسب
بمحل من ذكر شروط التحريم اه وقوله وسبب تحريمه أن اللبن جزء الموضة الخ أي ولما كان حصوله بسبب
الولد المنعقد من منبها ومنى الفعل سري إلى الفعل وأصوله وحواشيه كإسباقي وتزل منزلة منبها في النسب أيضا
اه ع ش عليه (قوله ولو بكر) أي ولو كانت البكر خلية اه شرح مر (قوله تقريبية) أي بالمعنى
السابق وهو أنه لا يضر نقصها بما لا يسع حيضا وطهرا اه ع ش (قوله أثر الولادة) أي شأنه ذلك (قوله نعم
يكبر لهما الخ) ينبغي أن يكون مثلها في ذلك أصولها وفروعها وحواشيهما وعبارة جزم بكبره وفروعه
نكاح من ارتضعت منه اه حل (قوله بان بات ذكوره) أشار به إلى تصوير صحة كون الخنثى زوجا اه
شيخنا (قوله حتى لو شرب منه الخ) ظاهره أنه ينبغي عليه غير هذه الصورة وليس كذلك بل لا ينبغي عليه إلا هي اه
وصار شرح مر ولا يلزم بهيمة فيما لو ارتضعت منها ذكر وأنثى لأنه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية ابن الآدمية
ولأن الأخوة لا تثبت بدون الأمومة أو الأبوة وانما كبروا من ثبوت الأمومة دون الأبوة وعكسه كما يأتي انتهت (قوله
لأن الرضاع تلوا النسب) أي تابع له وهذا مبني على عدم حل المناكحة والمعتد بالحل فيثبت التحريم بلبن الجنية
اه حل وفي قول على الجلال وحكم الجنية هنا كالأدمية بناء على جواز نكاحهم الذي هو المعتقد عند
شيخنا مر واتباعه حيث علمت أن نكاحها لم يكن نكاحا في محلها في محله المهود أو لم تكن هي على الصورة
المهودة لا دعي وخالف العلامة الخطيب في الجن مطلقا اه (قوله تلوا النسب) في المصباح تلون الرجل أتله
تلوا تبعته فأناله نال وتلوا أيضا وزان حل اه شوري (قوله وهذا لا يخرج الخ) أي بناء على أن المرأة يقال للجنية
وبعضهم قال لا يقال لها امرأة بل يقال أنثى فقط وكذا لا يقال فيهم نساء ولا رجال اه شيخنا وعبارة حل
قوله وهذا لا يخرج أي بناء على أنه يقال للجنية امرأة في كلام ابن النقيب ما يفيد أن لا يقال لها امرأة حيث
قال عدل المنهاج عن قول الحر رأيت أنثى إلى امرأة يخرج الجنية وأما النساء فاسم للأنثى من نبات آدم وكذا الرجال
اسم للذكور منهم وانما أطلق في قوله تعالى وأنه كان رجال من الأنس الخ للمقابلة انتهت (قوله ولا يلزم من
انتهت إلى حركة مذبوح) قضية اطلاقه كبح أنه لا فرق في وصولها إلى ذلك الحدين كونه بجناية أو بدونها والموافق
لما في الجنايات من أن من وصل إلى تلك الحالة بلا جناية حكمه حكم الصحيح اختصاص ذلك بالاول فليراجع
لكن قضية قول الشارح الاتية بعد قول المصنف رضيع حتى من قوله لا تنفقاء التغذية أن المدرك هنا غير ثم
وأنه لا فرق بين الحالين في عدم ثبوت الرضاع اه ع ش على مر وقرر شيخنا أن المعتقد هنا التفصيل بكافي
الجنايات وعبارة حل قوله ولا يلزم من انتهت إلى حركة مذبوح أي بجناية لا بمرض وحيث شذبه نكاحها
قياسا على الميتة بل أولى انتهت وفي قول على الجلال فإن وصلت إلى حركة مذبوح فكذلك أن كل من مرض
فإن كان عن جناية لم يحرم كالميتة فإن شفيت حرم (قوله ولا يلزم ميتة) أي خلافا للآئمة الثلاثة وقوله لأنه من
جثة الخ وبه اندفع قولهم أن اللبن لا يموت فلا عبرة بظرفه كإبني حية في سقاء نجس نعم بكبره كراهته شذبه كاهو
ظاهر لقوة الخلاف فيه اه شرح مر ولو قال لأن المنفصل بعد موته لا يقصد به الغذاء أو لا يصلح صلاحية
لبن الحية لكان موافقا لمقتضى التعليل السابق بأن لبن غير الآدمية من الرجل وغيره لا يصلح لغذاء الولد

ما يحرم من النكاح
والكلام هنا في بيان ما يحصل
به مع ما يذكره (أو كانه)
ثلاثة (رضيع ولبن ومرضع
وشرط فيه كونه آدمية حية)
حياته مستقرة (بلغت) ولو
بكر (سن حيض) أي تسع
سنتين قربة تقر بيعة فلا
يثبت تحريم بلبن رجل أو
خنثى ما لم تنضج فوثته لأنه لم
يخلق لغذاء الولد فاشبهه سائر
الأمم أعوان اللبن اثر الولادة
وهي لا تتصور في الرجل
والخنثى نعم بكبره لهما نكاح
من ارتضعت بلبنهما كما نقله
في الروضة كالمها عن النص
في لبن الرجل ومثله لبن الخنثى
بان بات ذكوره ولا يلزم
بهيمة حتى لو شرب منه ذكر
وأنثى لم يثبت بينهما أخوة
لأنه لا يصلح لغذاء الولد
صلاحية ابن الآدمية ولا
يلزم جنية لأن الرضاع يثبت
النسب والله قطع النسب
بين الجن والانس وهذا لا
يخرج بتعبير الأصل بامرأة
ولا يلزم من انتهت إلى حركة
مذبوح لأنها كلمته ولا يلزم
ميتة لأنه من جثة

صلاحية لبن الادمية اه ع ش على مر وعبرة سم قوله ولا بلبن ميتة خالف في ذلك الائمة الثلاث
قال ابن المنذر وهو الاصح لان المعنى الذي به التحريم اللبن واللبن قائم في ظرف في حياتها وموتها وانما يقع
التحريم به وهو لا يموت وان مات الظرف اه واحتج الاصحاب بما قاله الشارح وبان اللبن ضعفت
حرمته بموت أصله الا ترى انه يسقط حرمة الاعضاء فلا غرم في قطعها وبان أحكام فعله سقطت بالموت بدليل
عدم الضمان لو سقط على شيء بخلاف النائم وبان الحرمة المؤبدة تختص بيدن الحى ولذا لا تثبت المصاهرة
بوطه الميتة وبان وصوله الى الميت لا يؤثر فكذا انفصاله قياسا لاحدى الطريقين على الاخرى اه وفرق
بعضهم بان ابن الحية حلال محترم ومراعاة انه يصح الاستتجار لارضاعه ولا كذلك الميتة اه مر انتهت (قوله
منفكة عن الحل والحرمة) أى غير مكفة ولا يمكن عود التكليف لها عادة فلا ترد المجنونة اه حل وعبرة
ع ش على مر قوله منفكة عن الحل والحرمة أى لا يتعلق بها بالاحتمال شيئا ولا تحريم شيئا عليها وان كانت
هى محترمة فى نفسها بحيث يحرم التعرض لها بما يحرم التعرض به للحية ولا ترد الصغيرة لانها تمنع من فعل
المحرم كمنع البالغة وبوذن لها فى فعل غيره فهى شبيهة بالمكف بل تؤمر وجوباً بالعبادات كهموم معلوم من
بابه انتهت (قوله فرعها) أى أثرها والمراد أن ما كانها واحتمالها وان لم تحصل بالفعل يدل لهذا ما بعده
اه شيخنا (قوله فاكفى فيه بالاحتمال) أى كيان ولد النسب يثبت بالاحتمال فكذا التابع له (قوله
كونه حياً حياة مستقرة) قياس ما تقدم فى الرضعة ان يأتى فيه التفصيل فى الحياة المستقرة (قوله الى جوف
غيره) وهو الميت والواصل الى الحركة المذكورة ولو فرض انه يؤثر كان ينبغي عليه مسئلتان الاولى مالو
زوجه ولية ثم أوجر خمس رضعات فى هذه الحالة فان قلنا ان له أثراً حرمت زوجته على الفعل وبذلك انما زوجه
ابنه من الرضاع والثانية مالو كانت زوجته هى التى أرضعته لانهما فلو قيل بتأثيره لانفسخ نكاحها بصيرورتها
أمه من الرضاع ولا ارث له لانفساخ (قوله فى ابتداء الخامسة) يجوز تعلقه بكل من النقي والمقي وقوله يقينا
يتعين تعلقه بالنقي كما لا يخفى اه أى الشرط فى التحريم يقين نقي البلوغ فان لم يقين النقي بان علمنا البلوغ
أو شك كتابيه فلا تحريم اه وبعبارة أخرى قوله يقينا متعلق بالنقي لا بالنقي أى يعتبر فى عدم البلوغ
تيقنه فخرج صورتان ما اذا تيقن البلوغ وما اذا شك فيه فلذلك قال الشارح فلا أثر لذلك بعدهما الخ
* (فرع) * قال فى العباب ولو حكم فاض بشبوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم بتحريمه
باقل من الخمس فلا نقض اه واعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلاف ما دون الخمس
اه ع ش على مر (قوله الاماقتق الامعاء) أى دخل فيها بخلاف ما لو تغاياه قبل وصوله أى المعدة فالمراد بقتق
الامعاء وصوله للمعدة اه ع ش على مر وفى المختار فتق الشئ شقة وبابه نصر وفى المصباح فتقت الشئ
فتقامن بآبى ضرب وقتل فضته فانفتق وقتته بالتشديد مبالغة اه (قوله ولاية والوالدان برضعن الخ)
أى فقد جعل الله تعالى مدة الرضاع حولين لكن قد يقال لدلالة هذه الآية على أن اللبن لا يحرم الا اذا
كان الرضيع دون الحولين مع انه المقصود (قوله ولحسب لارضاع الخ) يغنى عنه ما قبله ولعله ذكره لكثرة
مخرجيه كما يفهم من قوله وغيره وأيضاً فالاول لا يشمل ما وصل الى الدماغ للتقيد فيه بكونه فتق الامعاء اه
ع ش (قوله وما ورد مما يخالفه الخ) وارد على الصورة الاولى من سورتي المفعوم وهى قوله فلا أثر لذلك
بعده ما حاصل قصة سالم انه كان مولى لآبى حذيفة وكان يكثر الدخول على زوجته سيدة آبى حذيفة فيقع
فى النظر اليها وهو رجل فسكت ذلك للنسب صلى الله عليه وسلم فامرها ان ترضعه ليصير ابنها فيجعل له نظرها
والدخول عليها ففعلت ذلك فهذا يقتضى ان التحريم يثبت بعد الحولين هذا والظاهر انها أرضعت من ثديها
فيكون قدر خص له فى مسه والنظر اليها كما رخص اليه فى تحريمها عليه بارتضاعها وهو رجل اه شيخنا
وعبرة شرح مر وخبره مسلم فى سالم الذى أرضعته زوجته مولاه آبى حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها باذنه

منفكة عن الحل والحرمة
كالهيممة ولا بلبن من لم تبلغ
سن حيض لانها لا تحتمل
الولادة واللبن المحرم فرعها
بخلاف ما اذا بلغته لانه وان
لم يحكم ببلوغها فاحتمال
البلوغ قائم والرضاع ولو
النسب فاكفى فيه بالاحتمال
(و) شرط (فى الرضيع كونه
حياً) حياة مستقرة فلا أثر
لوصول اللبن الى جوف
غيره لخروجه عن التغذى
(و) كونه (لم يبلغ حولين)
فى ابتداء الخامسة وان بلغها
فى أثنائها (يقينا) فلا أثر
لذلك بعدهما ولا مع الشك
فى ذلك لحسب لارضاع الاماقتق
الامعاء وكان قبل الحولين
رواه الترمذى وحسنه ونظير
لارضاع الاما كان فى الحولين
رواه البيهقى وغيره ولاية
والوالدان برضعن أولادهن
وللشك فى سبب التحريم
فى صورة الشك وما ورد مما
يخالفه فى قصة سالم فمخصوص
به ويقال منسوخ ويعتبران
بالاهلية فان انكسر الشهر
الاول كمل بالعدد من الخامس
والعشرين وابتدأ وهما من
وقت انفصال الولد بتمامه

صلى الله عليه وسلم خاص به أو منسوخ كإمال إليه ابن المنذر انتهت وقد تشكك قصة سالم بأن المحرمية المنجوزة
للنظر إنما تحصل بتمام الخامسة فهي قبالتها أجنبية يحرم نظرها ومسها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها
المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة إلا أن يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة
من تزول الخلوة بحضوره أو تكون قد حلت خمس مرات في الماء وشرب منه أو جوزه ولها النظر والمس إلى
تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع اه سم على جج اه ع ش على مر وفي
البخاري مع شرح القسطلاني عن عائشة أن أبا حذيفة واسمهم هشم أو هشيم أو هشام تبنى سالم أي ادعى أنه
ابنه قبل نزول ادعواهم لا بآبائهم وانسكبه ابنه أخيه وكان سالم هذا مولى لأمه من الانصار كما تبنى رسول
الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وكان من تبنى رجلا في الجاهلية دعاه الناس اليهو ورث من ميراثه حتى أنزل
الله ادعواهم لا بآبائهم فجاءت سهلة امرأة أبي حذيفة للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أنا كنا نرى
سالم ولدًا وقد أنزل الله فيه ما علمت فكيف ترى فيه فقال ارضعيه خمس رضعات فكان ينزله ولدها من الرضاع
فلذلك كانت عائشة تأمر بنات أخواتها وبنات أخوتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها ويدخل عليها
وإن كن كبيراً ثم يدخل عليها وأبى ذلك أم سلمة وسائر أزواج النبي وقلن لما نشأ ما ترى إلا أن هذه رخصة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم دون سائر الناس وزوجة أبي حذيفة هذه غير زوجته الأخرى التي هي
مولاة سالم المذكور فسالم كان مولى لأحدى زوجتي أبي حذيفة واسمها تبيته وهي أنصارية وأما الأخرى وهي
سهلة التي أَرْضَعَتْ سالمًا فهي قرشية اه مع بعض تصرف (قوله وفي اللبن وصوله) أي ولو على لون الدم ولا بد أن
يكون من طريقه المعتاد أو ما قام مقام طريقه المعتاد وأن يخرج من الثدي بعد قطعه لانه منفصل عن جثة ولا
يدعى أن اللبن فيه كالمفصل في دفعة واحدة اه حل (قوله وصوله) أي ولو من غير طريقه المعتاد وانظر انفصاله
من الرضعة هل يشترط فيه أن يكون من طريقه المعتاد ولا راجع حاشية التحفة اه شربى وعبرة سم
على التحفة * (فرع) * لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقاً وفيه نفوت فصل الغسل بخروج
المني من ذلك فيه نظر ولعل القياس الثاني وكذا الخروج من ثدي رائد فهل يؤثر مطلقاً ويفصل فيه انتهت
قال ع ش على مر بعدما ذكرها أقول القياس الثاني أيضاً أن قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد
لا يحرم وأما إذا قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ما ذكره فلا وجه للتردد هنا إذ غاية أنه
خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم اوفيه نفوت فصل الغسل أي وهو أنه ان خرج مستحكما بأن لم يحل
خروجه على مرض حرمه أو لا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديا خرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل
بل يقال الاقرب التحريم قياساً على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه ومثله في التحريم
ما لو استوصل قطع ثديها ولم يبق منه شيء فخرج اللبن من أصله (قوله وصوله جوفاً) أي ولو من جافة لا من
مسام فلا تغاياه قبل وصول الجوف فيحرم اه شرح مر (قوله من جبن أو غيره) شامل للزبد
وكذا للسنن لكن تعليلهم لعدم تحريم المصل بعدم بقاء أثر اللبن فيه يقتضي عدم التحريم اه حل وقال
سم المتجه أنه شامل للسنن اه وفرق بينه وبين المصل بأن السمن فيه دسومة اللبن بخلاف المصل تأمل (قوله
من جبن أو غيره) وهو الزبد لبقاء اللبن فيه والقسطة بالاولى بخلاف المصل والسمن الخالص اه قل
على الجلال (قوله ولو اختلط بغيره الخ) قد اشتملت هذه الغاية على تعميمات أربعة لكن الاول منها تعميم
في السمن والثلاثة بعده تعميمات في الوصول والتعميم الاول للرد لكن بالنظر لما إذا كان اللبن مغلو باضطراد
هذا هو الذي فيه الخلاف والتعميم الثاني ليس فيه خلاف وأما الثالث والرابع فكل منهما للرد كما يعلم من عبارة
أصله (قوله ولو اختلط بغيره) أي سواء كان الغير مائعاً أو جامداً اه شرح مر (قوله ولو اختلط بغيره) أي
وقد تناول الخلوط أو بعضه في خمس مرات يكفي شرح مر قال ع ش عليه ولو حلب اللبن المخلوط في مرة

(و) شرط (في اللبن وصوله
أو) وصول (ما حصل منه)
من جبن أو غيره (جوفاً) من
معدة أو دماغ والتصریح
به من زيادتي (ولو اختلط)
بغيره

وقياس ما يأتي في المتن من أنه لو انفصل في مرة وشربه في خمس رضعات بعد رضعة أنه يعتبر لتعدد هذه الانفصال في خمس ثم رأيت في جملة ما حصله أن قضية كلامهم أنه لا يشترط في الخلط بغيره التعدد في الانفصال فليراجع وكتب عليه سم هو في غاية التعسف والصواب خلاف ذلك واستواء المستثنين (قوله ولو اختلط) أي وأرضعته جميعه أو بعضه مع تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرة من الخمس إلى الجوف بأن تحقق انتشاره في جميع أجزاء الخليط اه سم (قوله غالباً كان) بأن ظهر طعمه ولونه أو ريحه حساً أو تقديره بالاشد وقوله أو مغلو بيان لا يظهر شيء من أوصافه حساً ولا تقديره بالاشد وفارق عدم تأثير النجاسة المستهلكة في الماء الكثير لا تنفاه استقذارها وعدم الحد بخمر استهلك في غيره أعوان الشدة المطربة وعدم الفدية على المحرم بما كل ما استهلك فيه الطيب لزواله اه حل (قوله لا انفصاله منها وهو محرم) أي لأنه يصح عقد الإجارة على الأرضاع به وإن كان تابعاً لغيرها بخلافه بعد الموت والافلين الميتة طاهر كالمز في باب النجاسة اه شرح مر (قوله لا يجهنم أو تقطير الخ) عبارة أصله مع شرح مر لا يجهنم في الظاهر لأن السعال العائنه في الأمعاء فلم يكن فيها تغذوه مثلها فيه في نحو أذن أو قبل والثاني تحريم كيجعل بها الفطر وردبانه منوط بما يصل إلى الجوف ولولم يكن معدة ولادماً بخلافه هنا ولذا لم يحرم تقطير في أذن أو جراحة إذا لم يصل إلى المعدة انتهت أي أو دماغ قياساً على المعدة اه ع ش عليه (قوله لا تنفاه التغذي بذلك) أي لأنه لا يصل إلى المعدة ولا الدماغ وذلك في الأذن والاحليل لانه لا منفذ لهما إلى الدماغ والمعدة كالمزح بذلك في شرح الروض والبهجة وكذلك ابن قاسم على أبي شجاع وأما في الدر فلا ينفاه لا يحصل التغذي بالتقطير فيه كالمزح به أيضاً فيماد كرفع لم بذلك أن المدار هنا على ما يحصل به التغذي لا على ما به الفطر كالمزح به أيضاً اه ونقل الشيخ على الحلبي أن التقطير في الأذن والاحليل لا يحرم وإن وصل إلى الدماغ والمعدة واستشكل الفرق بينهما وبين الحاصل بوصول جراحة نافذة إلى الدماغ والمعدة مع أنه نقل عبارة شرح الروض قبل ذلك وأقرها اه شيخنا وفي ع ش على مر والتسوية بين الأذن والجراحة في التحريم بالواصل منهما وفي قل على الجلال نعم أن وصل من الأذن إلى محل يفطر به الصائم حرم اه (قوله كونه خسان المرات) أي الرضعات أو الأكلات من نحو خبز عجن به أو البعض من هذا والبعض من هذا اه شرح مر (قوله خسان المرات الخ) ويكتفي في كل مرة قدر ما يتركه الطرف انفصالاً ووصولاً اه قل على الجلال (قوله ولا مع الشك فيها) المراد بالشك مطلق التردد يشمل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالنساء المجمعة في بيت واحد وقد حوت العادة بارضاع كل منهن أولاداً غيرها وعلت الارضاع لكن لم تحقق كونه خساناً يتبسه له فإنه يقع في زماننا كثيراً اه ع ش على مر (قوله فيما أنزل الله في القرآن) أي في سورة الاحزاب اه ع ش (قوله فنسخن بخمس معلومات) أي تلاوة وحكماء ثم نسخت الخمس أيضاً لكن تلاوة لا حكماء عندنا وأما عند مالك وأبي حنيفة فنسخت تلاوة وحكماء أيضاً والتحريم عندهما بواحدة قال في شرح مسلم والنسخ ثلاثة أنواع أحدها ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات والثاني ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات والثالث ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته وهذا هو الأكثر اه وبه يعلم أن الضمير في يقرأهن للخمسة وإن النسخ الذي هو الخمس المعلومات نسخ أيضاً رسمه وبقي حكمه الخ كذا في شرح الورقات للشيخ مع بسط ينبغي مراجعته وكتب أيضاً وهن فيما يقرأ بضم الياء من قرأ أي يقرأها بعض الناس لكونه لم يبلغهم النسخ الواقع في آخر عصره لقرب ههنا أي النسخ لما بلغهم رجعوا واجمعوا على أنه لا يتلى اه شوبري (قوله وهن فيما يقرأ) أي العشر اه سم ويجوز رجوعه للخمسة بل قديلاً عليه قوله يتلى حكمهن وهو التحريم المضاف للخمسة وقوله من لم يبلغه النسخ لا ينافي كون الضمير للخمسة بل هو الظاهر فيه لأن نسخهن متأخر عن نسخ العشر فهو أقرب لوقا فانه من نسخ العشر فلم يشتر حكمه بين الصحابة ثم رأيت زبي قال قوله وهن أي الخمس اه ع ش وعبارة حل قوله فنسخن بخمس أي تأخر أنزال ذلك جد حتى أن رسول الله صلى الله

غالباً كان أو مغلو بيان تناول بعض الخلوط (أو) كان (بإيجار) بأن يصب اللبن في الخلق فيصل إلى معدته (أو اسعاط) بأن يصب اللبن في الأنف فيصل إلى الدماغ فإنه يحرم لحصول التغذي بذلك (أو بدموت المرأة) لانفصاله منها وهو محترم (لا) وصوله (بجهنم أو تقطير في نحو أذن) كقبول لا تنفاه التغذي بذلك والثانية من زيادتي (وشرطه) أي الرضاع ليحرم (كونه خساناً) من المرات انفصالاً ووصولاً للبن (يقينا) فلا أثر لدونهما ولا مع الشك فيها كان تناول من الخلوط ما لا يتحقق كون نالسه خمس مرات للشك في سبب التحريم وتدرى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان فيما أنزل الله في القرآن أن عشر رضعات معلومات يحرم من فنسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن أي يتلى حكمهن أو يقرأهن من لم يبلغه النسخ

كتنفس ونوم خفيف وازدراذ
ما اجتمع في فمه (وعادلا
أو تحول) ولو بنحو يلها من
ثدي (الى ثدي الاخر)
هو أولى من قوله الى ثدي (أو
قامت لشغل خفيف فعادت
فلا) تعدد العرف في ذلك
والاخير مفع نحو من زيادته
(ولو حلب منها) لبن (دفعه
واوجره حسا) أى في خمس
مرات (أو عكسه) أى حلب
منها في خمس مرات واوجره
دفعه (فرضعة) نظر الى
انفصاله في المسئلة الاولى
وايجاره في الثانية بخلاف
مالو حلب من خمس نسوة في
طرف واوجره ولو دفعه قالة
يحسب من كل واحدة
رضعة (وتصير المرضع ثمانية
وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة
من الرضيع) (الى اصولها
وفروعها وحواشيها)
نسبا ورضاعا (والى فروع
الرضيع) كذلك فقصر أولاده
احفادهما وأبائهما اجداده
وامهاتهم ماجداته وأولادهما
اخوته واخوانه واخوة
الرضعة واخوانه الاخواله
وخالاته واخوته ذى اللبن
واخوانه اعمامه وعماته
وخرج بفروع الرضيع
اصوله وحواشيه فلا تسرى

و ينشر التحريم من مرضع الى * أصول فصول والحواشي من الوسط
وعن له درالى هذه ومن * رضيع الى ما كان من فرعه فقط

الحرمة منه اليه ما لو يغار فان اصول المرضعة وحواشيها بان لبن المرضعة كالجزم من اصولها فسرى التحريم به اليهم والى الحواشي بخلافه في
أصول الرضيع (ولو ارتضع من خمس لبنهن لرجل من كل رضة) كخمس مستواتاته (صار ابنه) لان لبن الجميع منه (فحرم من عليه) لانهن
بنات أبيه ولا أمومة لهن من جهة الرضاع (لا) ان ارتضع من (خمس بنات أو أخواته) أي لرجل فلا حرمة بينهما وبين الرضيع لانها لو بنيت

لكن الرجل جد الام أو خالها أو جده أو دود الام ٤٨٠ والخولة اثنتان ثبتت بوسط الامومة والامومة (والابن لمن لحقه ولد نزل) اللبن (به) سواء

أكل ينكح أم ملك وهي من زيادتي أم وطع شعبة بخلاف ما إذا كان بوطء زنا إذا حرمة للبنه فلا يحرم على الزاني أن ينكح المرتضعة من ذلك اللبن لكن تكره (ولو نكح) أي نكح من لحقه الولد (اتقى اللبن) النازل به حتى لو ارتضعت به صغيرة حلت للزاني فلا استلحق الولد لحقه الرضيع أيضا (ولو وطئ واحد من كوحه أو اثنين امرأة بشبهة) فيهما (فولدت) ولدا (فاللبن) النازل به (من لحقه الولد) أما بقائه بان أمكن كونه منهما أو بغيره بان انحصر الامكان في واحد منهما أو لم يكن فاتفقوا لحقه بهما أو نكحاه عنهما أو اشكل عليه الامر وانتسب لاحدهما بعد بلوغه أو بعد افاقة من نحو جنون فالرضيع من ذلك اللبن ولد رضاع لمن لحقه الولدان اللبن تابع للولد فان مات قبل الانتساب وله ولد قام مقامه أو أولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ماتوا قبل الانتساب أو بعده فيما ذكر أولم يكن له ولد انتسب الرضيع وحيث أمر بالانتساب لا يجبر عليه لكن يحرم عليه نكاح بنت أحدهما ونحوها بخلاف الولد من يقوم مقامه فانهم يجبرون على الانتساب

الابوة كان أرضعته وليها من زنا وأما الاخوة فتابعة لاحدهما أي للابوة والامومة فلو كان والحالة هذه رضيعان ذكر وأنثى كانا أخوين لوجود الابوة ومن ثم لم يستل ابن عباس عن رجل له امرأتان فأرضعت احدهما غلاما والاخرى جارية هل ينكح الغلام الجارية أجاب بقوله القلاح واحديعني انه ما اخوان لاب اه حل (قوله لمن لحقه ولد نزل به) خرج بقوله نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها منه فلا ينسب اليه ولا تثبت ابوة كماله جيع متقدمون اه شرح مر وقوله ما نزل قبل حملها منه انتظر مفهومه وفي الروض وان نزل ليكرين وترزجت وحملت فاللبن لها لا للزوج ما لم تلد اه رشيدى وبعبارة ع ش عليه قوله ما نزل قبل حملها مفهومه انه بعد الحمل ينسب له ولولم تلد ويشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من انه لو نكحت بعد زواج وبعد ولادته منه لا ينسب الابن الثاني الا اذا أولدت منه وانه قبل الولادة لا الاول وقد يجاب بانه فيما يأتي من ان ينسب اللبن الاول قوى جانبه فنسب اليه حتى يوجد فاطع قوى وهو الولادة وهنالم يتقدم نسبة الابن الى أحدا كفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل ثم رأيت في سم على حج التصريح بالمفهوم المذكور وأطال في ذلك ولم يجب فإيراجع اه ثم رأيت في الخطاب أيضا مانعه * (تنبه) قضية كلام المصنف انه لو نزل للمرأة لبن قبل أن يصيبها الزوج أو بعد الاصابة ولم تحبل ثبت حرمه الرضاع في حقها دون الزوج وبه جزم القاضي الحسين فيما قبل الاصابة وقال فيما بعد الاصابة وقبل الحمل المذهب بثبوتها في حقها دون اه ومثله في شرح الروض (قوله حتى لو ارتضعت به صغيرة الخ) لا يقال كيف تحل للثاني مع انها ثبتت موطوءة لانا نقول هذا بصور بما اذا لم يدخل بامها بان لحقه الولد بمجرد الامكان ثم نقاه بلعان اه زى ولينظر على هذا لوترزجها ثم استلحق الولد هل ينفسخ النكاح أولا وهذه العبارة لم يذكرها وفي شرح الروض ولا ذكرها مر ولا ابن حجر لكن ذكرها الحلبي في الشرح وكتب عليها قل قوله حلت للثاني أي اذا لم يكن وقع منه وطء للرضعة بان لحقه بمجرد الامكان اه وفي حل مانعه قوله حلت للثاني ويفرق بينهما وبين المنفصلة حيث لا تحل بقوة النسب اه وكتب شيخنا ح ف رحمه الله بهامش الحلبي مانعه ونقل عن بعض مشايخنا كالشمس الشرنبلالي والبشيشي انه لا تحل للثاني كالمنفصلة فخر اه (قوله بان أمكن كونه منهما) أي وقد أحقه باحدهما وقوله أو بغيره الغير شيان انحصار الامكان في أحدهما أو انتسابه بنفسه فأشار الاول بقوله بان انحصر الامكان في واحد منهما وإلى الثاني بقوله أولم يكن فاتفق أي أولم ينحصر الامكان في واحد منهما بل كان يمكن كونه منهما فقوله وانتسب لاحدهما راجع للمسائل الاربعة التي أولها قوله أولم يكن فاتفق (قوله فالرضيع من ذلك اللبن الخ) تفريع على المتن (قوله دام الاشكال) أي في الاولاد المختلفين في الانتساب وفي الرضيع أيضا وقوله وحيث أمر الرضيع بالانتساب الخ وقوله بخلاف الولد أي الولد المشتهى بين الواطئين وقوله من يقوم مقامه وهو ولد (قوله أو بعده فيما ذكر) أي فيما لو انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك اه (قوله لا يجبر عليه) أي الا اذا اعتدوا لاجنس كما تقدم في كتاب القبط اه شورى (قوله لكن يحرم عليه الخ) أي فيما اذا لم ينتسب فان انتسب لاحدهما كان قال هذا أي من الرضاع حرم عليه نكاح بنته فضا وحلت بنت الاخرى اه شيخنا (قوله بخلاف الولد) أي الذي نزل اللبن بسببه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولد فانهم يجبرون على الانتساب والفرق أن النسب يتعاقب حقوقه وعليه كاليراث والنفقة والعق بالملك وسقوط القودود والشهادة فلا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمه النكاح وجواز النظر والخولة وهنم نقض الطهارة والامساك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع اه ع ش (قوله فانهم يجبرون على الانتساب) أي حيث مال طبعهم لاحدهما بالجيلة وكانوا قد عرفوهما قبل البلوغ وعند استقامة طبعهم على ما ذكر في باب القبط والافلا يجبرون على الانتساب وليس لهم ذلك بمجرد التمسى اه ع ش على مر (قوله أو انقطع اللبن زعاد) أي

ولو

(ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه) وان طال المدة وان قطع اللبن زعاد لم يعموم الادلة ولانه لم يحدث ما يحال عليه

ولو بعد شهرين سنة فكل من ارتضع من لبنها قبل ولادتها صار ابنه اه شرح مر (قوله الابولادة من آخر)
 أى ولومن رتأخذ قال الزيادة بعد كلام طويل نقله عن ج والمعتمد أنه لا فرق بين حمل الزنا وغيره فإذا
 وضعت من الزنا انقطعت نسبته للأول وصار الزنا اه وعبارة شرح مر وأما ما حدث بولد الزنا لاوجه كدليل
 عليه كلامهما انقطاع نسبة الابن الأول به وحالته على ولد الزنا انتهت وتستمر الاحالة المذكورة الى حدوث ولد
 من غير زنا وكما انقطعت نسبته عن الأول لا تثبت لازى لعدم احترام مائه فالوضع منه طفل ثبت له الامومة دون
 الابوة اه ع ش عليه (قوله الابولادة من آخر) هل تشمل الولادة العلقية والمخقة أم لا فيه نظروا الأقرب
 الثاني قد يؤخذ ذلك من قول الشارح أعني مر بان اتصال الولد بالام من العلقية والمخقة لا يسمى ولدا
 فليراجع ويفرق بين ما هنا وما في العدد من الاكتفاء بوضع المخقة بيان المدار ثم على براءة الرحم وهو يتحقق
 بوضعها كما كتفى به بخلافه هنا اه ع ش على مر (قوله وان دخل وقت ظهور ابن حمل الآخر) رد على
 قولين ضعيفين وعبارة أصله مع شرح مر وفي قول هو فيما بعد دخول وقت ذلك الثاني ان انقطع مدة طويلا ثم
 عاد الحامل للعمل بالولادة وفي قول هو لها التعارض ترجيحها انتهى (قوله يحدث فيها اللبن لعمل أربعون
 يوما) أى من الخلق اه ع ش والشاهد ان اللبن انما يحدث في الحامل قبيل الوضع ودعا له كرهذه قوله
 سواء أراد اللبن أم لا المقتضى ان اللبن يتجدد بسبب الحمل والا فالحكم ان اللبن ولو حدث وتجدد قبل الوضع
 منسوب للأول اه وفي قل على الجلال قال الماوردي أول حدوثه عند استكمال خلق الحمل وقال الامام
 والفراي يرجع الى قول القوابل وانظر هل الاربعون يوما من أول الحمل أو قبل الولادة راجعه وكلام الماوردي
 المتقدم يعضد الثاني اه

• (فصل في طرق الرضاع على النكاح) • أى فيما يترتب على طرقة عليه من انقاسخ النكاح والتحريم ثلاثة
 وعده أخرى (قوله تحفة صغيرة) أى ومعلوم انه لم يدخل بها اه حل (قوله وزوجة أبيه بلبنة) أى وزوجة
 ابنه أو أخيه بلبنة اه شرح مر وهذا والذي بقي للكاف (قوله وزوجة أخرى له بلبنة) في التقييد
 بلبنة نظروا فان ابن غيره كذلك بالنسبة للانقاسخ وكذا الحرمة الصغيرة ان دخل بالكبيرة قال في الروض وشرحه
 • (فرع) • لو أرضعت زوجته الكبيرة زوجته الصغيرة انقسخ لصيرة الصغيرة بنتا الكبيرة واجتماع
 الام والبنات في النكاح محتمل وحرمات الكبيرة عليه أبدأ لانهم زوجته وكذا الصغيرة ان أرضعتها الكبيرة
 بلبنة لانها بنته والابان أرضعتها الكبيرة بابن غيره فهي ربيبة له لا تحرم عليه ان لم يدخل بالكبيرة والاحرم
 عليه اه وسبب أن مثله في قوله أو أرضعتها الكبيرة الخ تأمل اه سم وعبارة حل قوله بلبنة أى
 الزوج انظر ما وجه هذا التقييد فان كلامه في انقاسخ النكاح وهو ينقسخ مطلقا بخلاف التحريم فسيأتي وقد
 يقال قد بذلت قوله من تحرم عليه بنتا لان بنتا لا تحرم الا حينئذ أى حين أرضعت بلبنة المستلزم وطئه لها
 ولو بالامكان والابان أرضعت بابن غيره كانت ربيبة ولا تحرم الا اذا كانت الزوجة موطوءة وانتهت والحاصل
 ان في مفهوم هذا القيد تفصيلا يعلم من قوله فيما يأتي والافريسيه وان كان النكاح ينقسخ مطلقا كما قال هناك
 وتنقسخ وان لم تحرم فلاه تراخى على التقييد اه شيخنا (قوله كما صارت) الكاف للتعليل بنت أخته أى
 في الأول أو أخته أى في الثانية والثالثة أو بنت موطوءة أى في الرابعة والخامسة (قوله وله على المرضعة) أى
 ان كان حرا أو أفلسبده وان كان القوات انما هو على الزوج وكتب أيضا قوله وله على المرضعة أى وان لمزها
 الارضاع لتعينها عند خوف تلف الصغيرة اه زى وفي قل على الجلال قوله وله على المرضعة نصف مهر
 أى ولو لمكرهها أو لمزها الارضاع أو مملوكه لغيره ولو مكاتبه أو مبيعة والغرم على المملوكه في رقبتهما وفي المبيعة
 بالقسط وقرار الضمان في المكروه على من أكرهها ولو حلب لبنها وأمرت غيرها بإيجاره فان اعتقد وجوب
 الطاعة فحلبها والا فعليه اه (قوله وله على المرضعة ان لم ياذن نصف مهر مثل) المرضعة هنا شاملة لزوجته

(الابولادة من آخره اللبن
 بعد هاله) أى لا آخره علم
 انه قبلها للأول وان دخل
 وقت ظهور لبن حمل الآخر
 لان اللبن غذاء الولد لا العمل
 فيتبع المنصل سواء أ زاد
 اللبن على ما كان أم لا ويقال
 ان أقل مدة يحدث فيها
 اللبن للعمل أربعون يوما
 وتعبيري بما ذكر أعظم مما
 ذكره

• (فصل في طرق الرضاع
 على النكاح مع الغرم بسبب
 قطع النكاح) • لو كان (تحت
 صغيرة فارضة منها من تحرم
 عليه بنتها) كاخته وأمه
 وزوجة أبيه بلبنة من نسب
 أو رضاع وزوجة أخرى له
 بلبنة أو أمه موطوءة له ولو
 بلبنة غيره (انقسخ نكاحه)
 منها لصيرة ورثها بمهر ماله كما
 صارت في هذا المثل بنت
 أخته أو أخته أو بنت
 موطوءة ومن زوجته
 الأخرى لانها صارت أم
 زوجته وتعبيري بما ذكر
 أعظم من قوله فارضة أمه أو
 أخته أو زوجة أخرى (ولها)
 أى الصغيرة عليه نصف
 مهرها) المسمى ان كان
 صحبا والا فنصف مهر مثلها
 لانه فراق قبل الوطء (وله على
 المرضعة) بقيد زنته بقولي
 (ان لم ياذن) في ارضاعها
 (نصف مهر مثل)

الكبيرة كما قدم له التمثيل بما فيه لزومها نصف مهر مثل الصغيرة ولا يقال يلزمها الزوج أيضا مهر مثل نفسها لانها قوتت بضعها على الزوج وعبارة شرح مدر أمالو كانت الكبيرة الموطوءة هي المفسدة لنكاحها بارضاعها الصغيرة لم يرجع عليها بمهرها لتلايحوا نكاحها مع الوطء عن مهر وهو من خصائص نينا على الله عليه وسلم انتهت لكن يخص قول المتن وله على المرضعة الخ بغير المثال الاخير لان السبد لا يجبه على أمته حتى (قوله ان لم ياذن في ارضاعها) أي فلا اختلاف فيه صدق لان الأصل عدم الاذن اه ع ش على مدر (قوله وان أتلفت عليه كل البضع الخ) عبارة في الشهادات ولو شهدوا بيمينونة وفرق القاضي فرجوا الزمهم مهر مثل ولو قبل وطء أو بعد ابراء الزوجية زوجها من المهر نظر الى بدل البضع المقوت بالشهادة اذ النظر في الاتلاف الى المتألف لا الى ما قام به صلى المستحق انتهت فكان قياسه هنا أن يجبه المهر بكلمة فاطر ما الطارق وفسر القاضي بان النكاح باق بزعم الشهود وقد أحلوا بينهما فكانوا كالعاصبين وأما ما نفى تعدد الفرقة بالكيفية قبل الوطء والفرقة قبل الوطء فوجب النصف ونفسه ما فيه اه وعبارة شرح مدر وفارقت شهود طلاق رجوعا ماتهم بغير موت الكل بانهم أحلوا بينهم وبين حقه الباقي بزعمهم فكانوا كعاصب حال بين المالك ونحوه وأما الفرقة هنا فحقية بجهة التالف فلم تغرم المرضعة سوى ما أتلفت وهو ما غرمه فقط ولو نسكح عبدة صغيرة مفوضة بتقويض سيدها فارتضعتا أمه مثلا فلها المنة في كسبه ولا يطالب سيده المرضعة الا بنصف مهر المثل وانما صوروا ذلك بالامثلة غير متصور وفي الحرة لا تنفاه الكفاءة انتهت (قوله اعتبار المايحبه بما يجب عليه) أي في الجملة لان الواجب عليه نصف المسمى فلا يرد ان نصف مهر المثل قد يزيد على نصف المسمى ويقارن ما يأتي في الشهادات من ان شهود الطلاق قبل الوطء اذ رجعوا غرموا كل المهر بان النكاح باق بزعمهم وقد أحلوا بين الزوج والبضع فكأن عليهم قيمته كالعاصب وأما الرضاع فوجب للفرقة ولا بد وهي قبل الوطء لا توجب الا النصف كالطلاق اه حل وزى (قوله فان ارتضعت من نائمة أو ساكتة فلا غرم) ولودبت الصغيرة فارتضعت من أم الزوج أو بعائمه أرضعتها أم الزوج الخامسة أو عكسه اختص بالغريم بالخامسة اه شرح مدر وقوله اختص بالغريم بالخامسة أي بالغرم على الكبيرة في الاولى وعلى الصغيرة في الثانية اه ع ش عليه وفي قل على الجلال (تبيينه) العبرة في الغرم بالرضعة الخامسة فلودبت الصغيرة في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت المرضعات فلا شيء على غير الأخيرة اذا حصلت الحرمة بمجموعهن وبذلك علم رد ما نقل عن شيخنا مدر فبما لو كان تحت صغيرة وكبيرتان فأرضعتها احدهما مرضعتين والاخرى ثلاثا ان الغرم عليهما سوية كاتلاف العتق وقيل بعدد الرضعات فراجع اه (قوله ولا ينافيه قولهم الخ) أي لا ينافي عدم وجوب شيء على من ارتضعت هي منها (قوله لان المراد انه كهو في التحريم) أي لا الغرم وانما عدم سكوت المحرم على الخالق كفعله لان الشرع في يده امانة يلزمه دفع متلفاته ولا كذلك هنا اه زى (قوله لان المراد انه كهو في التحريم) أي لا الغرم وهذا الجمل ليس بذلك لان التحريم لا يتوقف على ارضاع ولا تمكن كقوله النائمة اه سم وقوله ليس بذلك أي ليس بشيء (قوله أو أرضعتها أم كبيرة الخ) وقوله أو بنتها الخ وقوله أو الكبيرة الخ هذه الثلاثة مكررة مع قول المتن من تحرم عليه بنتها وخصوصا في الثالثة لان الشارح قد مثل بها سابقا بقوله وزوجة أخرى له بلبنه ويمكن ان يجاب عن الاولى بانها ذكرت قوطنة لقوله وله نكاح أيتهما ما وعن الثانية بانه تكلم عليها ههنا من حيث التحريم وأما ما فيه ما سبق فقد تكلم عليها من حيث الانقاسخ وبانها ذكرت قوطنة لقوله لان وطئ الكبيرة الخ وعن الثالثة بانه تكلم عليها ههنا من حيث التحريم ونتم من حيث الانقاسخ وبانه ذكرها قوطنة لقوله كذا وارتضعت الخ وهذا مسلم بالنسبة لا يراد الثانية والثالثة وأما بالنسبة لا يراد الاولى فلا يستقيم لانها لم تدخل فيمن تحرم عليه بنتها اذ لو كان كذلك لمسرت بنتها التي هي زوجته وهذا لا يعقل ولذلك علل الشارح الانقاسخ فيها بقوله

وان أتلفت عليه كل البضع اعتبارا لما يجب عليه بما يجب عليه (فان ارتضعت من نائمة أو مستيقظة ساكتة فلا غرم) لانه الانقاسخ حصل بسببها وذلك يستلزم المهر قبل الدخول ولوله على من ارتضعت هي منها لانهم لم تصنع شيئا وتغرم له المرتضة مهر مثل لزوجته الاخرى أو نصفه وقول أو ساكتة من زيادتي وصرح به النووي ولا ينافيه قولهم ان التمكن من الرضاع كالارضاع لان المراد انه كهو في التحريم (أو) أرضعتها (أم كبيرة تحتها) أبطار انفسختا أي نكاحها - ما لانهم ما صاروا أختين ولا سبيلا الى الجمع بينهما ولا أولوية لاحدهما على الاخرى (وله نكاح أيتهما) شاء لان المحرم عليه جمعها (أو) أرضعتها (بنتها) أي الكبيرة (مسرت الكبيرة أبدا)

لأنها صارت أم زوجها (والصغيرة ربيته) فحرم أبداً أن وطئ الكبيرة لأنها صارت ٤٨٣ بنشر زوجته الموطوءة والأفلا تحرم (والغرم)

للمغيرة والكبيرة في المستئين
(مأمر) فعليه لكل منهما
نصف المسمى أو نصف مهر
المثل وله على المرضعة أن
لم يأذن نصف مهر مثلهما (لا)
أن وطئ الكبيرة فلا لاجلها
على المرضعة (مهر مثل) كما
وجب عليه لبنها أو أمها
المهر بكالها وقولي والغرم إلى
آخوه من زيادته في المسئلة
الثانية (أو) أرضعتها الكبيرة
حرم أبداً (لمأمر) وكذا
الصغيرة أن أرضعت لبنه
لأنها صارت بنته (والأى)
وان أرضعت لبن غيره
(فربيته) له فان وطئ
الكبيرة حرم عليه ثلاث
أبداء (والأفلا) (وينفسخ) وان
لم تحرم لاجتماعهم الأم
(كألو أرضعت) أى الكبيرة
(ثلاث صغار تحته) معاً أو
مرتبا فحرم الكبيرة أبداً
وكذا الصغار أن أرضعت
لبنه والأفريبيات وينفسخ
وان لم يحرم من سواء أرضعت
معاً باجتماع الرضعة الخامسة
وبالقام ثديها تشين واجبار
الثالثة من لبنها الصيرورهن
أخوات ولا اجتماعهن مع
الأم أم مرتبا فنفسخ الأولى
برضاعها لاجتماعهم الأم
في النكاح والثانية والثالثة
برضاع الثالثة لاجتماع كل
منهما مع أختها في النكاح
وبه علم نه لو أرضعت ثنتين

لأنهما صارتا أختين ويصرح برده هذا البراد قول المتن ونكاح أيتهما شاء ولو كانت المرضعة ممن يحرم عليه
بنهما يصح نكاح أيتهما شاء لأن التحريم مؤبد اه (قوله لأنها صارت أم زوجها) أي بواسطة وعجالة
شرح الروض لأنها جدة زوجته اه سم (قوله والغرم للصغيرة) اللام للتعدينية بالنظر لكون فاعل المصدر
هو الزوج والتعليل أن كان فاعله المرضعة فلا بد من هذا ليناسب قربة بقوله فعليه وله فهي مستعملة في
المعنيين ثم أن كونه يغرم للكبيرة وتغرم المرضعة من أجلها لم يتقدم فكيف يفرع هذا على قوله مأمر إذا الذي
مراعاة هو غرمه للصغيرة والغرم لاجلها وقوله لأن وطئ الخ استثناء منقطع اذ لم يتقدم وجوب المهر بكالها
وقول الشارح كلوجب الخ كليل به المتن لأنه تكلم على ما لم يذكر ما عليه لكنهم معلوم من خارج أن الزوجة
المدخول بها يجب لها المهر بنساءه ولا يستطع بسبب من الأسباب (قوله فلا لاجلها الخ) أي تغرم المرضعة
مهر مثل لاجل الكبيرة ونصف المسمى أو نصف مهر المثل لاجل الصغيرة (قوله كلوجب عليه لبنها) أي في المسئلة
الأولى وهي قوله أو أرضعتها أم كبيرة تحته وقوله أو أمها أي في المسئلة الثانية وهي قوله أو أرضعتها بنتها اه
عش (قوله أو أرضعتها الكبيرة الخ) أن قلت هذا مكررم قوله في شرح قوله من تحرم عليه بنتها وزوجة أخرى
له بلبنه وقد قال ذلك باعتبار انقضاء النكاح وهذا باعتبار الحرمة المؤبدة في الكبيرة وكذا الصغيرة أن
أرضعت بلبنه لأنه لا يلزم من الانقضاء الحرمة المؤبدة ففي هذا فائدة جديدة فاندفع التكرار اه شيخنا وأيضا
هذا أعم من كون اللبن أم لا بخلاف السابق فقد قيد بكونه كمن تقدم اه (قوله لمأمر) أي من قوله لأنها
صارت أم زوجها (قوله كلوأرضعت الخ) تنظير في الأحكام الأربعة كما أشار إليه الشارح (قوله باجبارهن
الرضعة الخامسة الخ) هذا وما بعده تصوير للمعية وقوله لصيرورهن تعليل لقوله وينفسخ وان لم يحرم من
(قوله برضاع الثالثة) وقوله لا تحرم الثانية لأن المرضعة قد بان قبل ذلك فلم يلزم عليه الاجتماع (قوله وبه علم
الخ) أي بالتعليل السابق من كونهن أخوات واجتماعهن مع الأم واجتماع بعضهن مع بعض (قوله لم ينفسخ
نكاح الثالثة) قال في شرح الروض لانفرادها ووقوع أرضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختها اه سم
(قوله أن لم تحرم) أي بان كانت الكبيرة غير موطوءة أو اللبن لغيره فان كانت موطوءة أو كان اللبن له فقد حرم
اه شيخنا (قوله فلا تجديد نكاح من شاء منهن) أي إذا لم يحرم من عدم المدخول بالكبيرة وعدم كون اللبن له فلا
بد من هذا التقييد أما إذا حرم من لا أحد الأمرين المذكورين فعلم أن نكاح وعجالة سم قوله وحيث
انفسخ نكاحهن فلا تجديد نكاح من شاء الخ لا يخفى ما في هذا التعميم فانه إذا أرضعتن الكبيرة بلبنه أو كانت
مدخولاً بها كان تحريمهن مؤبداً كما فاده قوله السابق وكذا الصغار أن أرضعتن بلبنه والأفريبيات فلا يتأني
جواز التجديد حيثن لو احدثت من فتأمل انتهت (قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي) قيد بكونه رجعي لاجل قوله
انفسختا أما بالنظر لحرمة المرضعة عليه الذي ذكره فلا يتقيد بالطلاق بكونه رجعياً وعجالة أصله مع شرح مر
ولو كان تحته صغيرة فطلقها فأرضعها أمراً صارت أمراً فحرم عليه أبداً الخاطا للطاري بالمقارن كهلوشان
التحريم المؤبد انتهت وقوله الخاطا للطاري الخ أي فلا يشترط كون الارضاع في حال الزوجية بل يكفي لوجوده
كونه يصدق على المرتضعة اسم الزوجة ولو فيما مضى اه عش عليه (قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي)
فيه تصريح بأن استدخال المتني لا يجب فيه أن تكون متباعدة لوطع وشيخنا ذكر مثل هذه العبارة مع اشتراطه
أن تكون الصغيرة الموطوءة ومثلها المستدخلة للمنى متباعدة لوطع اه حل وفي عش على مر قوله
ولو بعد طلاقهما الرجعي ويتصور بأن دخل منه في فرجهما وهذا يقتضي أنه لا يشترط في وجوب العدة على
الصغيرة أن تكون متباعدة لوطع حال الطلاق وهو ما اقتضاه كلام الشارح في أول العدد كما مر بيانه وتقدم
عن شيخنا الزيلدي أنه لا بد أن تكون الصغيرة متباعدة لوطع فابله اه (قوله ولو نسكت مطلقته) أي ولو

مأمر الثالثة لم ينفسخ نكاح الثالثة أن لم تحرم وحيث انفسخ نكاحهن فلا تجديد نكاح من شاء منهن من غير جمع (ولو أرضعت أجنبية زوجها)
معاً وممرتبا ولو بعد طلاقهما الرجعي (انفسختا) ولا لمأمر أيهما تحرم عليه أبداً فونهما (ولو نسكت مطلقته صغيراً)

مطلقاً بائناً اهـ دل على الجلال (قوله وأرضعته بلبنه) خرج به ما لو أرضعته بلبن غيره فلا تحرم على المطلق لانه لا يصير بذلك أباً للصغير ولكنها تحرم على الصغير لكونها صارت أمه اهـ ع ش على مـ (قوله لانها صارت زوجة ابن المطلق) حاصله انهم اتفقوا على الكبر من جهة قوله الصغير من جهتين اهـ شيئاً

• (اصل) • في الاقرار بالرضاع قد ذكره صورتيين الاولى قوله أقر رجل الخ والثانية قوله أوزوجن لرجل الخ وقوله والاختلاف في هذه كره أيضاً صورتيين الاولى قوله أودعها فأنكرت الخ والثانية قوله أو عكسه الخ وقوله وما يذ كرمعها أي من قوله ويثبت هو والقرار به إلى آخر الفصل (قوله أقر رجل أو امرأة) أي أوهما فإمناً من أي فالصورتيان في الاقرار بلبن النكاح وكذا فيما بعده اهـ (قوله أقر رجل أو امرأة الخ)

أي وان قضت العادة بان المقر بذلك يعمل شروط الرضاع المحرم لان المقر لا يشترط فيه ان يصرح بشروط الرضاع لانه لا يقر الا من يفتقرون كمن عليه اختلاف الشاهد كمن يفتقرون لانه قد يستند في قوله ذلك الى طرف آخر به ولو بين ذلك الرضاع المحرم قوله ارتفع منه لوهي بنته أو اربع رضعات لاهل يعمل بيانه ويأتي وصفه بالمحرم لانه يناقيه حر اهـ حل (قوله أو عكسه) أي بان قال المأثر أنهما أو ابني من رضاع اهـ من أمه (قوله بان لم يكن به حس) أي ولا شرع اهـ شرح مـ و جـ وقوله حس أي بلبنه منع من الاجتماع بهما أو بمن يحرم عليه بسبب ارضاعهما مانع حس وقوله ولا شرع أي بان أمكن الاجتماع لكن كان المقر في سن

لا يمكن فيه الا رضاع المحرم اهـ ع ش على مـ وفي تصور الشرع بمذاكره نظر بل الظاهر انه من الحس أيضاً ولذلك قال حل وليست بالرخصة الشرعية (قوله حرم تناكهما) أي أبدأ ظاهر أو باطنان صدق المقر والظاهر انهما ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه وشمل كلامه ما لم يذ كر الشروط كالشاهد بالقرار به لان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق سواء الغيب وغيره في أوجه الوجهين ويتبعه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر من نحو أصوله وفروعهم ما لم يمدد به أخذاً بما مر أول محرمات النكاح فحين استلحق زوجته بانه بل أولى وحديثاً يأتي هنا ما مر انه ان طلق بعد الاقرار أو عكسه مطلقاً فلا تقل له بعد والاوجه عدم ثبوت الحرمة بذلك اهـ شرح مـ ر وقوله لم يقبل رجوعه ظاهر هو ان ذكر رجوعه وجهاً شاملاً ومعلوم ان عدم قبوله في ظاهر الحال أما باطناً فالمدار على علمه وقوله ويتبعه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر أي حيث كانت المقر رضاعاً لها في نكاح الاصل أو الفرع كان اقراره بيمينت زوجته بلبنه من الرضاع فان لم تكن كذلك كان قال فلا يفتق من الرضاع وليست زوجته أمه أو فرعه فليس لواحد منهما نكاحها بعده كما يؤخذ من قوله وحديثاً يأتي هنا ما مر الخ اهـ سم على جـ بالحق لكن قضية قوله والاوجه عدم ثبوت الخ انه لا فرق وهذا واضح لما يأتي من ان الرضاع لا يثبت بشهادتي رجل واحد وغاية قوله حديثاً يأتي انه بمنزلة الشهادة في حق غيره بنبوت الحرمة وهي لا تثبت بواحد ويفرق بين هذا وبين ما لو استلحق ابوه بمجهولة النسب لم يصدق به حيث قلنا ثم بعدم الانسحاق وانه لو طلقها امتنع عليه نكاحها بان نسبها مستلحق أي به اهـ قد ثبت ولكن قياسه وجوب الفرقة بينهما بمجرد ذلك انكشافه لانه نكاح قبل الاستلحاق ظاهر والشك في مسقطه بعد فإذا طلقها امتنع نكاحها للشك في جليها حيث تدل له كعدم العمل حيث قلنا بنبوت النسب وبان الرضاع هنا لم يثبت فلا فرق هنا بين حال الزوجية وعدمها وقوله فلا تحل له بعد وقد يترك بانه اذا استلحق زوجته بانه ثبت نسبها منه حقيقة حتى انما أثره ولا كذلك هنا لا يلزم من منعها مثله هنا وقوله والاوجه عدم ثبوت الحرمة بذلك أي بالقرار بالرضاع ومع ذلك لا تنقض الشك اهـ ع ش عليه وبعبارة حل قوله حرم تناكهما ولا يفيد رجوعهما ولا رجوع احد منهما من الاقرار به بيمينت الحرمة المحترمة من فروعه كاصوله الا من صدق منهم ولا تثبت الحرمة بينهما بين المقر وعبارة الزكس استند لمن قوله حرم تناكهما تأثيرة بالنسبة للمقر خاصة لانه الاصل في الابضاع اما الحرمة فلا تثبت عملاً بالاحتياط في كل ما ولم ارم مقولاً لهما اهـ قد

وأرضعته بلبنه خربت عليها ما أبداً لانها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه

• (فصل) • في الاقرار بالرضاع والاختلاف فيه وما يذ كر معهما لو (أقر رجل أو امرأة بان بينهما رضاعاً محرماً) كقوله هند بنتي أو أختي رضاع أو عكسه بقدر ذته بقولي (وأمكن) ذلك بان لم يكذب به حس (حرم تناكهما) وأخذة لكل منهما باقراره بخلاف ما اذا لم يمكن ذلك كأن قال فلا يفتق وهي أسن منه

(أو) أقربك (زوجان فرقا) أي لرق بينهما مالا بغيرهما (ولها المهر) من مسمى ١٨٥ أو مهر مثل (ان وطئها معذورة) كل كانت

جاهلة بالحال أو مكرهة أو لا فلا يجب شيء وتعبري بالمهر أعم من تعبيره بمهر مثل وقولي معذورة من زيادتي (أو ادعاء) أي الرضاع المحرم (فانكرت انفسخ) النكاح مؤاخذه بقوله (ولها) عليه (المهر) المسمى ان كان محضا والا فمهر مثل (ان وطئ) والا فتعفى ولا يقبل قوله عليها وله تخليفها قبل الوطء وكذا بعده ان كان المسمى أكثر من مهر المثل فان نكحت حلف هو وزمته مهر المثل بعد الوطء ولا شيء قبله وتعبري بالمهر أعم من تعبيره بالمسمى (أو فكسه) بان ادعت الرضاع فانكره (حلف) فيصدق (ان زوجت) منه (رضاه) به (بان عيته في اذنها) (أو مكثته) من نفسها تضمن ذلك الاقرار بحلها (والا) بان زوجها يجبر أو اذنت ولم تعين أحدا ولم تمكن من نفسها فهيما (حلفت) فتصدق لاحتمال ما تدعيه ولم يسبق ما ينافيه فاشبهه بالود كرهه قبل النكاح وقولي به أو مكثته مع تخليفها من زيادتي (ولها) في الصور (مهر مثل بشرطه السابق) من انه يطؤها معذورة والا فلا شيء لها عملا بقولها فيما تستحقه نعم ان أخذت المسمى فليس له طلب رده اذ عتدها لها والورع له

ينقض وضوءه بل هو هذا ما تقدم في باب ما يحرم من النكاح من انه لو طلق من اقربوه بان يتنزه ولم يصدق حيث لا يجوز ان يصدق عليها ثانيا ان كان الطلاق بائنا وقديقال انما يجوز لانه لا يتأتى فيها الاذن له في ذلك ولو اقرت امه بان يبين فلان رضاعا محرم ما تمتع عليه وطؤها وان اقرت بذلك بعد شرائها وقبل الوطء انتهت (قوله) او زوجان فرقا (الح) يخرج به اقرار أبي الزوج أو أم أحدهما بذلك فلا عبرة به اه ع ش هلى م ر وتسميتهما زوجين بحسب الصورة (قوله) وله تخليفها (اي رجاء ان تقرأ وتنكح فلا يجب عليه شيء وقوله) وكذا به مد الخ اي رجاء ان تقرأ وتنكح فيرجع المهر المثل الاقل من المسمى وقوله وزمته الخ قياس ما مر ان يقرب يكونها معذورة في الوطء حر راه اي لان نكولها بمنزلة الاقرار بالرضاع وقد تقدم انما اذا اقرت به لا يجب لها المهر الا ان وطئها معذورة (قوله) أو عكسه حلف) وتسمي الزوجية طاهرا بعد حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها منع نفسها منه ما لم يكن ان كانت صادقة وتسحق عليه النكاح مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن أبي الهم لانها مجبوسة عنده وهو مستمتع بها والنكاح يجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما أفنى به الوالد فمن طلب زوجته لمحل طاعته فامتنعت من الفلانة معه ثم انه استمر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه من استحقاق تنقها كالمسماي اه شرح م ر (قوله) بان ادعت الرضاع فانكره) ودعواها المصاهرة ككثت زوجة أيل مثلا كدعوى الرضاع ولو اقرت أمه باخوت رضاع بينهما وبين سيدها لم يقبل على سيدها في أوجه الوجهين ولو قبل التمكن كما قاله الاخرى وأفنى به الوالد فلا يلزم الا في المقرى وصاحب الانوار ولو ادعت الرضاع فشكل الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها حلف كالجزم به في الانوار وما الى الرضا ضمن انه لا يحلف بناء على انه يحلف على البت وجهه ضعيف اه شرح م ر (قوله) ان زوجت رضاه به أو مكثته) من المعلوم ان القيد اذا كان مرددا بين شيئين أو أشياء يكون مفهومه نفي كل من الشيين أو الأشياء فمفهوم ما هنا ان تزوج بغير الرضا ولا تمكن من الوطء وهو ما ذكره الشارح بقوله بان زوجها يجبر الخ وانما جعله صورتين بالنظر لتفسير الرضا في المنطوق بقوله بان عيته في اذنها في اذنها ومفهوم هذا ما ذكره في اذنها أصلا أو اذنت ولم تعينه بخصوصه (قوله) أو مكثته) أي بعد بلوغها ولو سفيهة كما هو ظاهر اه ع ش هلى م ر والا قرب ان تمكنها في نحو طلقته من العلم به كالاتمكين اه شرح م ر (قوله) ولها في الصور) أي صور حلفها وحلفه اه حل وفيه ان النكاح باق في صورتي حلفه فكيف يغرم لها مهر المثل وأوجب بانه يرد عما اذارد البتة عليها حلفت فانه يفسخ النكاح ولها مهر المثل اه شيخنا وقوله وفيه ان النكاح باق الخ هذا منه عجيب فانه لا مانع ان يقال يجب على الرجل زوجته الباقية على الزوجية المهر في مقابلة وطئها لها (قوله) ولها في الصور مهر مثل) قال الزركشي يجب تقيده بما اذا كان مهر المثل مثل المسمى أو دونه فان زاد فليس لها طلب الزيادة طاهرا اذا صدقها الزوج اه حل (قوله) ولها في الصور مهر مثل بشرطه السابق) من المعلوم ان الصور أربعة تتن في الاوتن بعد هذا لكن المراد منها ثلاثة فقط اذا الثانية مما قبل الا لا يتأتى رجوع هذا الكاظم اليه لانها مكثته من نفسها فلا شيء لها لعدم تاتي الشرط حيث اه شيخنا (قوله) نعم ان أخذت المسمى الخ) استدراك على قوله ولها مهر مثل وعلى قوله والا فلا شيء لها وقوله والورع الخ كلام مستأنف فليس موطوعا على الاستدراك وهو راجع لما قبل الا وما بعد هذا لكن تعليل الشارح بقوله لتحل لغيره لا يظهر الا فيه بعد الا لانفساخ النكاح فيه بمقتضى دعواها فتدحلت لغيره لكن لا يقينا لاحتمال كذبها فالنكاح باق فيفتد الاحتياط ان يطلقها لتحل لغيره وأما فيما قبل الا فيحتاج لتعليل آخر بان يقال الورع ان يطلقها لاحتمال صدقها في نفس الامر وقد حكم ببقاء النكاح فيلزم على هذا الاحتمال امساك المحرمة عليه فالاحتياط ان يطلقها (قوله) سواء فيهما الرجل والمرأة) أي في النفي والاثبات

فسيما اذا ادعت الرضاع ان يطلقها طلقه لتحل لغيره ان كانت كاذبة وقولي بشرطه السابق أول من قوله ان وطئ (وحلف منكر رضاع على نفي علمه) لانه ينفي فعل غيره ولا نظر الى فعله في الارتضاع لانه كل صغيرا (و) حلف (مدعيه على بت) لانه يشبهه سواء فيهما الرجل والمرأة

ولونكل أحدهما عن اليمين
وردت على الآخر حلف على
البت (ويثبت هو) أي
الرضاع (والاقرار به بما
يأتي في الشهادات) من
ان الرضاع يثبت برجلين
وبرجل وامرأتين وباربع
نسوة لاختصاص النساء
بالاطلاع عليه غالبا كالولادة
وان الاقرار به لا يثبت الا
برجلين لانه مما يطلع عليه
الرجال غالبا (وتقبل شهادة
مرسعة لم تطلب أجرة)
لارضاع (وان ذكرت فعالها)
كانت ألت أَرْضَعْنَهَا لَهَا
غير متهمة في ذلك بخلاف
تظيره في الولادة اذ يتعاقبها
النفقة والميراث وسقوط
القود ولان الشهادة هنا في
الحقيقة شهادة على فعل الغير
وهو الرضاع اما اذا طلبت
الاجرة فلا تقبل شهادتها
لانها بما بذلك ولا يكفي في
الشهادة ان يقال بينهما
رضاع محرم لاختلاف
المذاهب في شروط التحريم
كما علم ذلك من قول (وشرط
الشهادة ذكر وقت)
لارضاع احترازا عما بعد
الحوليين في الرضيع وعما
قبل تسع سنين في المرسعة
وعما بعد الموت فيهما
(وعدد) لارضعات احترازا
عمادون خمس (وتفرقة) لها
احترازا عن اطلاقها

أي فالرجل يحلف تارة على نفي العلم وأخرى على الاثبات والمرأة كذلك الصور أربعة وصورة حلفه على البت
ذكرها الشارح بقوله فان تكلم حلف هو وصورة حلفه على النفي ذكرها المتن بقوله أو عكس حلف الخ
وصورة حلفها على البت ذكرها المتن بقوله والا حلفت وعلى النفي ذكرها الشارح بقوله وله تحليفها قبل
وطء وكذا بعد الخ فظهر ان الصور الاربعة في الشارح والمتن وحيتذ فلا وجه لاستشكل الحلبي تصوير
حلف الزوج على البت في الاثبات فان كان وجهان هذه الصورة ليست في المتن وكلامه مع المتن
فقط ورد عليه انه كان ينبغي له أن يستشكل أيضا تصوير حلفها على النفي فان هذه الصورة ليست في المتن بل
في الشرح كما علمت وعبرة حل قوله سواء فهم الرجل الخ انظر ما صورته فانه اذا ادعى الرضاع انفسخ
النكاح مؤاخذه له باقراره ولا يحلف فان كان يدعي حصة على غائب ان بينه وبين زوجته فلانة رضاعا محرما
فالشاهد حصة لا عين عليه ورعا يصور ذلك بما اذا اقر الرجل بالرضاع وأنكرت وكان قد دخل فيختلفان
في قدر مهر المثل فيحلف على البت انتهت وعبرة مر وحلف مدعيه على بت وقول الشارح رجلا كان أو
امرأة مصورا في الرجل بما لو ادعى على غائب رضاعا محرما بينه وبين زوجته فلانة وأقام بينه وحلف معها عين
الاستظهار فتكون على البت وقوله ولونكل المنكر أو المدعي الخ مصورا بما اذا ادعت مرسوعة بالاجبار ثم
سبق منها مناف رضاعا محرما فهي مدعية ويقبل قولها فلونككت وردت اليمين على الزوج حلف على البت
ولا يعارضه قولهم يحلف منكروا على نفي العلم اذ محله في اليمين الاملية (قوله ولونكل أحدهما عن اليمين
الخ) هذا تقييد لقول المتن وحلف منكروا رضاع على نفي علم أي محلي كون المنكر يحلف على نفي العلم اذا كانت
اليمين أصاية أما اذا كانت مردودة فانه يحلفها على البت كما صرح بهذا التقييد مر لكن صور حلف
الزوج اليمين المردودة على البت فيما اذا كان منكر الرضاع تؤخذ من قول المتن والا حلفت أي فالوردت
اليمين عليه في هذه الحالة فانه يحلفها على البت مع انه منكر للرضاع وأما صورة حلف اليمين المردودة على
البت وهي منكروا لارضاع فلا تؤخذ من المتن ولان الشرح لان صورة حلفها فيما اذا كانت منكروا لارضاع
ذكرها الشارح بقوله وله تحليفها قبل الوطء الخ وذكر رد هذا اليمين عليه أي الزوج بقوله فان
نككت حلف هو وهو لو ادعى الرضاع فيحلف على البت على القاعدة في الحلف على الاثبات ولذلك اقتصر
مر في تصوير حلف اليمين المردودة في النفي على البت على حلف الزوج اليمين التي ردتها هي عليه فيما
اذا كانت هي المدعية لارضاع تأمل (قوله من ان الرضاع يثبت برجلين) أي وان تعمد النظر لثبتهما الغير
الشهادة وان تكرر منهما لانه صغيرة لا يضاد ما تم احب غلب طاعته على معاصيه اه شرح مر
ولا يشترط لقبول شهادتهما فقد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيه فقد الثاني من
الرجلين اه ع ش على مر (قوله لا اختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا) ومن ثم لو كان النزاع في
الشرب من ظرف لم يقبل لان الرجال يطلعون عليه غالباً ثم يقبلان في أن مافي الظرف لبن فلانة لان الرجال
لا يطلعون على الحلب غالبا اه شرح مر وسيد ذكر الشارح هذه العبارة في الشهادات (قوله
لا يثبت الا برجلين) ولا يشترط فيه تفصيل المقر ولو علم بالان المقر يحنط لنفسه فلا يقر الا عين تحقيق وبه فارق
ما يأتي في الشاهد وذكر المصنف هذه المسئلة تنجما لما يثبت به الرضاع فلا ينافي ذكرها في الشهادات مع
انه محالها اه شرح مر (قوله وتقبل شهادة مرسعة) أي مع ثلاث نسوة أو مع امرأة أخرى ورجل ولا
تقبل شهادة المرأة وحدها اه زى (قوله لم تطلب أجرة) أي لم يسبق منها طلب أصلاً أو سبق طلبها وأخذتها
ولو تبرعاً من المعطى اه ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله ان لم تطلب أجرة أي لم تذكر حال
شهادتها استحقاق الاجرة لو كانت مستأجرة بان سكنت عنها ولا يضرب طلبها لها بعد الشهادة ولا قبلها اه (قوله
بخلاف نظيره في الولادة) أي فيما اذا ادعت انها ولدت وشهدت بثلاث غيرها وقوله ان يتعلق به

النفقة أي وجوب نفقتها على المولود والميراث منه وسقوط القود عنها بقتله فهي منهمة (قوله بفتح اللام) وهو
 المسبب المحبوب ويصح أن يقرأ بالسكون كما قاله غيره ودعوى أنه المتجمل نظر لعلم المراد من قوله عقبه وإيجار
 وازداد اه شرح مر (قوله بعد علمه) متعلق بمحذوف تقديره وانما يشهد الخ يدل عليه ما ذكره
 الشارح في المفهوم وصارة مر والافق بكلام الشارح في قوله أما قبل علمه الخ أن يكون ظرفاً لمحذوف أي
 ويشهد بعد علمه الخ وهو الظاهر (قوله انما ذات لبن) أي ان في تدعيم احالة الارضاع أو قبيله لبناناً مشاهدة
 هذه قد تفيد اليقين أو الظن القوي اه شرح م (قوله والاقرار بالرضاع الخ) محترز الشهادة في قوله
 وشرط الشهادة الخ اه والشهادة على الاقرار كالاقرار فلا يشترط فيها ذكر الشروط بخلاف الشهادة على
 الفعل والحاصل ان الاقرار والشهادة عليه لا يشترط فيهما ذكر الشروط بخلاف الشهادة على نفس الرضاع
 يشترط فيها ذلك من غير قبضه موافق لامن قبضه موافق اه مر اه سم (قوله فلا يقرأ الا عن تحقيق)
 لعل المراد بالتحقيق هنا ما يشمل الظن اه ع ش على مر
 * (كتاب النفقات) *

من الانفاق وهو الانحراج ولا يستعمل الا في الخير ويطلق على صرف الشيء في غيره أو فراغه عن نفق عمره
 في كذا ونفقت بضاعته ويطلق على المال المصروف في النفقة ولو قدمها على الرضاع للإشارة الى عدم كونه
 من أسباب الكسب أنسب وقد يقال آخرها عنه للإشارة الى انما يتجرب فيه لزوجة انفسخ نكاحها به لمقتضى
 فتاواه اه قل على الجلال (قوله وما يذكرهها) أي من بيان مسقطات المأون ومن فصل الاعسار ومن
 فصل الحضانة (قوله يجب بفجر كل يوم) انما قيد به لاجل وجوب النفقة الكاملة التي ذكرها بقوله مسد طعام
 الخ والانساني انما لو مكنته في اثناء يوم وجبت من حيث بالقسط اه عزيزي وتقسط على الليل أيضاً فلو حصل
 التمكين عند الغروب وجب لها قسط ما بقي الى الفجر كما قاله مر وعبارة شرح مر والمراد بالوجوب
 من طلوع الفجر ولا ينافيه ما يأتي عن الاسنوي فيحصل التمكين عند الغروب لان المراد منه كما هو ظاهر
 انه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة الى الفجر دون ماضى من الفجر الى الغروب ثم تستقر بعد
 ذلك من الفجر دائماً بد المصنف بنفسه الزوجة لانها أقوى لكونها معاوضة في مقابلة التمكين من التمتع
 ولانسة ط بمضى الزمان وعبارة الروض وشرحه والاعتبار في يساره واعسار مو توسطه بطولوع الفجر لانه وقت
 الوجوب ولا عبرة بما طارأ له في اثناء النهار انتهت ثم قال في موضع آخر قال الامام والفراي ومعنى قوله سم ان
 النفقة تجب بطولوع الفجر انما تجب به وجوباً موسعاً كالصلاة أو انه ان قدر وجب عليه التسليم لكن لا يجبس
 ولا يخاصم قال البغوي في فتاويه وان أراد فراطوا فلا فلها مطالبة بنفقة المدة ذهابه ورجوعه كما لا يخرج
 الى الحج حتى يترك لها هذا القدر وظاهر انه لو هباً ذلك ودفعه الى نائبة ليدفعه اليها هو ما يوم كفى ولا يكلف
 اعطاءه لها دفعة واحدة اه ثم قال في محل آخر ولو قبضت نفقة أيام ملكتها كالأجرة ولو ان كلاً المجهلة فان ماتت
 أو مات أو بانت بعد قبضها نفقة أيام في اثنائها استرد نفقة ما بعد يوم الموت والابانة كالزكاة المجهلة ويسترد فيها
 اذا قبضت نفقة يوم أو كسوة فصل بالنشر ومنها في اثناء اليوم أو الليل نفقته أو في اثناء الفصل كسوته زجر الها
 لا يموت او طلقها وموته وبينوته بغير طلاق فلا يسترد ذلك لوجوبه أول النهار أو الفصل فلو لم تقبضه كل
 دين عليه (قوله يجب بفجر كل يوم) أي مع ليلته المتأخرة عنه حتى لو نشر في اثناء تلك الليلة سقطت نفقة ذلك
 اليوم فلو حصل العقد والتمكين وقت الظهر وجب القسط وكذا لو وجد اثناء الليلة وقوله يجب أي وجوباً موسعاً
 فلو طالبت به وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه أثم ليكن لا يجبس ولا يلزم اه حل وفي قل على
 الجلال ولو وقع التمكين في اثناء اليوم أو الليلة وجب لها بقسطه عن الباقي بخلاف ما لو نشر وعادت لم يجب
 لها شيء من نفقة اليوم واليلة فان كانت قبضتها قبله استرداها اه وحاصل ما ذكره من الواجبات لها عشرة

باعتبار مصاته أو تحوله من
 أحد نديها الى الآخر
 وهذا من زيادتي وبه جزم
 في أصل الروضة تبعاً للجمهور
 وان بحث فيه الرافعي
 (ووصول ابن جوفه) احترازاً
 عما يصلحة (ويعرف) وصوله
 (نظر حلب) بفتح اللام
 (وإيجار وازداد) أو قرآن
 كامة اص من ندى وحركة
 حلقه بعد علمه انما ذات لبن
 اما قبل علمه بذلك فلا يحل له
 ان يشهد لان الأصل عدم اللبن
 ولا يكفي في اداء الشهادة ذكر
 القرآن بل يعتمد ما ويجزم
 بالشهادة والاقرار بالرضاع
 لا يشترط فيه ذكر الشروط
 المذكورة لان المقر يحتاط
 فلا يقرأ الا عن تحقيق

* (كتاب النفقات) *

وما يذكرهها وهي جمع نفقة
 من الانفاق وهو الانحراج
 وجعت لاختلاف أنواعها
 من نفقة زوجة وقريب
 ومملوك (يجب بفجر كل يوم
 على معسرفه)

أى فى غسره (وهو من لا يملك ما يخرج به عن المسكنه) ٤٨٨ ولومكسبا (و) على (من به رفق) ولومكاتبوا ومعضا ولومسرين (لزوجته) ولونمية

أنواع الاول المدا وغيره الثانى لادم الثالث اللحم الرابع الكسوة الخامس ما تجلس عليه السادس ما تنام عليه وتنطى به السابع آله الاكل والشرب والطبخ الثامن آله التنظيف التاسع المسكن العاشر الاخدام وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله أى فى غره) بمعنى انه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة مومنه فى كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شئ أو فضل دون مدون نصف فمسر أو مدون نصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو باعها ما كثر فوسر ويعتبر القاضل عن كسبه كل يوم على مؤنة مومنه فيه كذلك اه برماوى وقوله عمره الغالب أى ان لم يستوفه والافسنة وقوله ويعتبر القاضل عن كسبه الخ كانه غير محرر لما علمت ان الكسب لا يعتبر هنا أى لا يخرج صاحبه عن الاعسار ولو قدر على كسب واسع فان كان مراد المحشى انه اكتسب بالفعل وحصل ما لا يكسبه فهذا من قبيل من يملك ما لا من قبيل المكسب تأمل ولوا دعت بسار زوجها فانكر صدق بيعة انه ان لم يعده له مال اهنم والا فلا فان ادعى تلفه فبغيره تفصيل الوديعة اه شرح مر (قوله ولو مكتسبا) أى كسبا يكسبه وعبارة الرخص وشرحه ولو قدر على الكسب الواسع فالقدرة عليه لا تخرج به عن الاعسار فى النفقة وان كانت تخرجه عن استحقاق سهم المساكن فى الزكاة وقضيته أن القادر على نفقة المومر لا يلزمه كسبها انتهت (قوله أورقية) وانما لم يعتبر شرف المرأة وضده لانها لا تعتبر بذلك اه شرح مر قوله وتفسيرى للمعسر الخ فيه ان هذا واضح لو عبر بالاصل بقوله والمعسر مسكين الزكاة وعبارة الاصل ومسكين الزكاة معسروا يس فيها تفسير المعسر بأنه مسكين الزكاة بل الانخبار عن مسكين الزكاة بأنه فرد من افراد المعسر ولا شبهة فى صحة ذلك ويجاب بان كلام الشارح مبنى على أن عبارة الاصل مقابلة كيدل عليه السياق لانه فى مقام تعريف المعسر فاما ما نسب أن تكون العبارة والمعسر مسكين الزكاة وقوله والمراد ادخاله أى فهو معسر هنا لعدم خروجه بذلك عن المسئلة وان كان يكسب ما لا واسعاعا فلا يعرف فى الناس فان أصحاب الاكساب الواسعة لا يعطون زكاة أصلا ويعدون معسرين لعدم مال بأيديهم اه حل مع تقديم وتأخير (قوله ونقص حال الثانى) واتجاهل مومرا فى الكفارة بالنسبة لوجوب الاطعام عليه لان ميناها على التغليب ولان النظر للاعسار فيها يسهل طها من أصلها ولا كذلك هنا فى نفقة القريب احتياط له لشدة لصوقه به وصلة لرحمه اه زيادى (قوله وعلى متوسط الخ) فيه العطف على معمول عامين مختلفين اه شيخنا (قوله وهو من يرجع بشكايه مدين معسرا) بان كان بحيث اذا وزعنا ما معه على العمر الغالب ان لم يستوفه والافسنة كفاه ولم يقرر زيادة على ذلك على مدين اه حل (قوله واعتبروا النفقة فى الكفارة) أى من حيث ان الواجب على المومر مدين وعلى المعسر مدو والمراد اعتبار أى فاسوا وتبرأ منه لان القياس لا يفيد الاصورتين وأما المتوسط فلا يفيد القياس اه شيخنا (قوله وانما لم تعتبر كفاية المرأة الخ) وما اقتضاه ظاهر خبره نخذى ما يكفى لك ولذلك بالمعروف من تقديرها بالكفاية الذى ذهب الى اختياره جميع من حيث الدليل وأطالوا القول فيه بحجابه انه لم يقدروا فيه بالكفاية فقط بل بمسبب المعروف وحيث نفذ كروم وهو المعروف المستقر فى العقول كما هو واضح ولو فتح لانساه باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع الى غاية فتعين ذلك التقدير اللائق بالمعروف فاتضح كلامهم وان دفع قول الاذرى لا أعرف لامامنا رضى الله عنه سلفا فى التقدير بالامداد ولولا الادب لقلت الصواب انها بالمعروف تأسيوا اتباعا لما روى عليه أيضا انه فى مقابلة التمتع وهى تقتضى التقدير فتعين وأما تعين الحب فلانهم أخذت شبهة من الكفارة من حيث كون كل منهما فى مقابل وتفاوتوا فى القدر لانا وجدنا ذوى النسك متفاوتين فيه فأتينا ما هنا بذلك فى أصل التقدير واذا ثبت أصله تعين استنباط معنى بوجوب التفاوت وهو ما تقرر اه شرح مر (قوله من غالب قوت المحل) أى ما يستعمله أهل ذلك المحل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالب الباقية بالزوج ومن ثم لم يقسده بكونه لا تقابه كإفعل فيما بعده فلا بد أن يكون ذلك لا تقابه تأمل اه

أوامة أو مريضة أو رقيقة (مد طعام) وتفسيرى للمعسر بما ذكر أولى من تفسيره بمسكين الزكاة لاخراج المعسب كسبا يكفيه والمراد ادخاله وقوله ومن به رفق من زيادى وانما الحق بالمعسر المكاتب والمبعض المومران لنقص ملك الاول ونقص حال الثانى (و) على (متوسط) فيه (وهو من يرجع بشكايه مدين معسرا مد ونصف و) على (مومر) فيه (وهو من لا يرجع) بذلك معسرا (مدان) واحتجوا الاصل بالتفاوت بأية لينفق ذوسعة من سعته واعتبروا النفقة بالكفارة بجماع ان كلامهم ما مال يجب بالشرع ويستقر فى التمسكوا أكثر ما وجب فى الكفارة لكل مسكين مدان وذلك فى كفارة الاذى فى الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مدو وذلك فى كفارة اليمين والظهار ورتاع رمضان فوجبوا على المومر الاكثر وعلى المعسر الاقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقرر وانما لم تعتبر كفاية المرأة كنفقة التريب لانها تسقها أيام مرضها وشبهها وانما وجب ذلك بفجر اليوم للماجة الى طمئنه وبجته وخبره (من غالب قوت المحل) لازوجه من برأوشعير أو تمر أو فط أو غيرها

لأنه من المعاصرة بالمعروف المأمور به أو قيسا على الفطرة والكفارة وتفسيرى هنا وفيما يأتى بالمحل أعم من تعبيره بالبلد فان اختلاف (غالب قوت المحل) أو قوته ولا غالب (فلا توبه) أى بالزوج يجب ولا عبرة باتيانته أقل منه

نزهة أو بخلا (والمدائة واحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم) كذا قال النووي ٤٨٩ خلافاً لرافعي في قوله أنه مائة وثلاثة وسبعون

درهما وثلاث درهما
واختلافهما في ذلك مبني
على اختلافهما في مقدار رطل
بغداد وتقدم بيانه في باب زكاة
النابت (وعليه دفع حب)
سلم ان كان واجبه لانه اكمل
نفعاً كفي الكفارة فلا يكفي
غيره كدقيق وخبز وموس
لعدم صلاحية لكل ما
يصلح له الحب فلو طلبت غير
الحب لم يلزمه ولو بذل غيره لم
يلزمه قبوله (و) عليه (طعمه
وعجنه وخبزه) وان اعتادها
بنفسه الحاجة اليها فارق
ذلك نظيره في الكفارة بان
الزوجة في حبسه وذكر العجن
من زيادتي (ولها اعتياض)
عن ذلك بخود راحم ودانير
وثياب لانه اعتياض عن
طعام مستقر في الذمة لمعين
كلاعتياض عن طعام
مفصول تلفه سواء كان
الاعتياض من الزوج أم
من غيره بناء على ما مر من
جواز بيع الدين لغير من
هو عليه هذا (ان لم يكن)
الاعتياض (رباً) كبر عن
شهر فان كان رباً كخبز براو
دقيقه عن بر لم يجوز وهذا
أول من قوله الا خبراً ودقيقاً
الحجاج الى تقيده بكونه من
الجنس وظاهره انه لا يجوز
الاعتياض عن النفقة
المستقبلة (وتسقط نفقتها
بأكلها عنده) برضاها
(كالعادة وهي وشية

حل (قوله نزهة) أي تكفي لزهده وظاهره ان الزاهد حقيقة يعتبر حاله لا ما يايق به تأمل اه شوبري
(قوله وعليه دفع حب) يعني أن يدفع اليها ان كانت كاملة والا فلولاها وسيد غير المكاتبسة ولو مع سكوت المدافع
والاعتدال الوضع بين يديها كاف اه شرح مر قال في شرح الروض بان يسلم لها بقصد اداء ما لزمه
كسائر الديون من غير افتقار الى لفظ وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها وتقديم بسطه في باب الضمان
اه سم على ج وكتب أيضاً ما نصه قوله قال في شرح الروض كانه يشير به الى عدم اعتبار الاحتياط والقبول في
براءة ذمته من النفقة اه ع ش على مر (قوله وعليه طعمه وعجنه الخ) حتى لو باعته أو أكلته حباً استحققت
مؤن ذلك في أوجه احتمالين وبوجه بانه بطالع الفجر تلمه تلك المؤن فلم تسقط ما نصه اه شرح مر
(فرع) * وقع السؤال في الدرر هل يجب على الرجل اعلام زوجته بانها لا تجب عليها اخذ ممة مما جرت به
العادة من الطبخ والكنس ونحوهما مما جرت به عادة أم لا واجبتان الظاهر الاول لانها اذا لم تعلم بعدم
وجوب ذلك ظنت انه واجب وانما الاعتدال نفقة ولا كسوة ان لم تفعله فصارت كأنها مكرهة على الفعل ومع ذلك
لو علمت ولم يعلمها فيحتمل انه لا يجب لها أجره على الفعل لتعديها بعدم البحث والسؤال عن ذلك اه ع ش
على مر (قوله وفار ذلك نظيره الخ) غرضهم هذا الرد على الضيف القائل بان هذه الامور لا تجب على
الزوج قياساً على الكفارة (قوله ولها اعتياض الخ) شمل كلامه الاعتياض عن المؤن فان فلاناً يستحقها
عند بيعها الطعام فلا اشكال في صحة الاعتياض والا تارخلاف في الصحة مما بناء على تفريق النفقة كفي
المطلب اه زى (قوله ولها اعتياض) أي بصيغة والكلام فيما لزم الذمة واستقر فيها كالنفقة الماضية
وقضيتها ان نفقة اليوم قبل انتزاعه لا يجوز الاعتياض عنها لعدم استقرارها لاحتمال سقوطها بالنشور وتوقف
فيه في شرح الروض والراجع عند شيخنا جواز الاعتياض عن ذلك من الزوج دون غيره وقد لا يخالف ذلك كلام
المصنف بان يحمل كلام المصنف على النفقة الماضية وان كان هو خلاف ظاهر السياق ويكون في النفقة
الحاضرة تفصيل وما فيه تفصيل لا يرد في ظاهر قوله وظاهره انه لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلة أي
غير الماضية والحاضرة وأما الحاضرة ففيها تفصيل اه حل والحاصل ان الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية
يجوز من الزوج ومن غيره بالنظر للمستقبلة لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحاضرة فيجوز بالنظر
للزوج لا غيره اه بابلي (قوله من ذلك) أي المذكور من المد والمدين والمد والمدين (قوله مستقر في
الذمة لمعين) احتراز وبالا استقرار من المسلم فيكون لمعين عن طعام الكفارة وان المستحق فيه غير معين اه
شرح الروض (قوله وتسقط نفقتها باكلها الخ) خرج به ما لو تلفته قبل قبضها فلا تسقط وتضمن ما أتلفته
ولو سبها أو أكلت بعد قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع اليها بشئ وتسقط نفقتها اه ع ش على مر (قوله
وتسقط نفقتها باكلها الخ) قال الامام فكان نفقتها مترددة بين الكفاية ان أرادت توطين القبل على قياس
الاعراض ان طلبت قال وهو حسن غامض قال في المهمات والتعوير بالاكل معه على العادة يشتر بانها اذا
أتلفته أو أكلته غير ما تسقط وبانها اذا أكلت معه دون الكفاية لم تسقط وبه صرح في النهاية وعليه فهل لها
المطالبة بالكل أو بالتفاوت فقط فيه نظر قال الزركشي والاقرب الثاني قال ابن العماد وينبغي القطع به فان
كان الذي أكلته غير معلوم وتنازع في قدره رجح قوله لان الأصل عدم قبضها اه شرح الروض (قوله
باكلها عنده) أي أوضاها غيره اكرامه له فله بخلاف ما لو قصدا كرامها فقط وأما لو قصدا كرامها معاً أي
اكرامها لاجلها ولاجله فالظاهر التقسيط اه حل وعبارة ع ش على مر قوله اكرامه أي وحده
فان كان له ما فينبغي سقوط النصف أولها لم يسقط شئ (قوله كالعادة) أي بان تتناول كفايتها عادة وان
أكلت معه دون الكفاية طالبت بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها في أكلها المعتاد ويؤيده ان هذه مستثناة من
وجوب اعطائها النفقة وقيل بين ما أكلته وواجبها شرعاً وأيد بان الكفاية انما تعتبر اذا أكلتها وحده لم تأكل

أو) هير رشيدة وقد (أذن وليها) في أكلها عنده ٩٠ لا كنفاء الزوجاته في الأعمار وتجران الناس عليه ليهما أن كانت هير رشيدة

وأكلت بغير إذن وإيهام
تسقط بذلك نفقة الزوج
متطوع وخالف الباقي
فأبقى بغير طهارة وعلى الأول
قال الأذرعى والفاهران
ذلك في الحرة أما الأمة إذا
أوجبنا نفقة فإيشبه أن يكون
المعتبر برضا المولى
التصرف بذلك دون رضاها
كالحرية المحجورة تعبيرى
بعنده أعم من تعبير الأصل
بعمه (ويجب لها) عليه (أدم
غالب المحل وان لم تأكله
كزيت وسمن وغر) وخل إذا
لا يتم العيش بدونه (ويختلف)
الواجب (بالفصل - ول)
فيجب في كل فصل ما يناسبه
(و) يجب لها عليه (لحم يليق
به) جنسا وبارا وغيره
(كعادة المحل) قدرا ووقتا
(ويقدرهما) أى الأدم
واللحم (قاص باجتهاده) عند
التنازع إذا تقدر فيهما
من جهة الشرع (ويفاوت)
في قدرهما (بين الثلاثة)
الموسر والمعسر والمتوسط
فينظر ما يحتاجه المدمن الأدم
فيفرضه على المعسر وضعفه
على الموسر وما بينهما على
المتوسط وينظر في اللحم إلى
عادة المحل من أسبوع أو غيره
وما ذكره الشافعى من مكيلة
زيت أو سمن أى أوقية
تقريب وما ذكره من رطل
لحم فى الأسبوع الذى حل

فالأوجب الشرعى باق وقد استوفيت بعضه فتستوفى الباقي اه حل (قوله أو غير رشيدة) أى لصفر أو جنون
أو سفه وقد عجز عايلها بأن استمرسها بالمقارن لبلوغ أو طرأ أو عجز عليها والالم يحجب لأذن الولي اه زى
(قوله وقد أذن وإيهام) أكلها عنده) أى لأن باذنه لغير الرشيدة يصير الزوج كالوكيل عنه فهذه كالمستثناة من
الواجب الشرعى وهل مثل النفقة الكسوة فإذا ألبسها ثوبا لم يملكه ما تشترى به كسوة أو يصلح للكسوة
سقطت كسوتها كالنفقة قال شيخنا فى اه حل وعبارة شرح مر ومثل نفقتها فيما ذكر كسوتها أو أكتفى
بأذن لولم مع أن قبض غير المكافئ لغولان الزوج باذنه يصير كالوكيل في انفاقه عليها وظاهر أن محله حيث كان
لها حظ فيه والالم يعتد باذنه فيرجع عليه بما هو مقدر له ولو اختلف الزوجان فمثلت صدق التبرع فقال بل
صدقت كونه عن النفقة صدق يمينه كدفع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هى الهدية انتهت (قوله
وحران الناس) أى الذين من جانتهم المجتهدون لأن الإجماع لا يكون إلا منهم بخلاف غيرهم فقط فلا يعتبرون
اه شيخنا (قوله والزواج متطوع) أى أن كان أهلا للتبرع فان كان غير أهل له رجع وإيهام عليها أو على
وليها إن كانت محجورا عليها اه زى (قوله ويجب لها أدم غالب المحل) أى اللاتى بالزوج ولو غلب
الأدم بالفواكه في بعض الأوقات وجبت وأما لا يتأدم به منها فلا يجب ما لم يعتد الايمان به والواجب ومن ثم
نقل عن شيخنا أن ما جرت به العادة من أن الفاكهة كانت تزيد على الأدم تحجب مع الأدم وكذا ما اعتد من
الكحل والنقل والسكنى في العبد الصغير والحلوى ليلة نصف شعبان وما يفعل في يوم عاشوراء من الحبوب والحلوى
على ما يليق به وتجب القهوة والدخان الذى ظهر في هذا الزمان اه حل وعبارة ع ش ع على مر
(تنبيه) * ينبغى أن يجب نحو القهوة إذا اعتدت ونحو ما يطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى
بالوحدة إذا اعتد ذلك وأنه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التماثل
فلوفوته استقرأوله المطالب به ولو اعتادت نحو الأفيون بحيث تخشى بتركه محذورا من تلف نفس ونحوه
لم يلزم الزوج لأن هذا من باب الذراوى فليتنامل اه مر * (تنبيه) * يؤخذ من قاعدة الباب وانما طهته
بالعادة وجوب ما يعتاد من الكحل في عيد الفطر واللحم في عيد الاضحي لكن لا يجب عمل الكحل عندها بان
يحضر اليها وأنه من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا أن اعتد ذلك لئلا فان لم يعتد ذلك لئلا بل اعتد لئلا
تخص به إهاباى وجهه كان فيكفى تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لئلا بل يكفى
أن يأتى لها بلحم بشراء أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجان فعلى الكحل عند أحدهما والآخر ذبح
عندها واشترى للآخرى كعكا أو لحما كان جائزا بحسب العادة اه مر اه سم على حج وقياس ما ذكره
في الكحل ولحم الاضحية وجوب ما جرت به العادة في مصر فمن عمل الكحل في اليوم المسمى بأربع أو بوعمل
البهش في الخبز الذى يلبسه والطبخية بالسكر في السبت الذى يليه والبندق الذى يؤخذ في رأس السنقلا
ذكر من العادة انتهت وباحت الأذرعى أنه إذا كان نحو لحم أولبن اكنفى به في حق من يعتاد اقتنياته وحده اه
شرح مر وقوله أولبن أى وينبغى أن تعطى قدرا يحصل منه مدان مثلا من الاقط كقيل بئله فيزكاة الفطر
إذا كانوا يقاتلون اللبن أن الواجب من اللبن ما يحصل منه صاع من الاقط اه ع ش عليه (قوله وان لم
تأكله) أى الأدم بان كانت تأكل الخبز وحده اه (قوله ولحم) عطفه على الأدم فيقيد أنه ليس منه وقد يطلق
اسم الأدم عليه وقياس ما مر في الحب لزوم ما يتلو به مما يحتاج اليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو قرع
اه برماوى (قوله ويقدرهما قاص باجتهاده) الفاهر أن هذا في اللحم مستدرك مع قوله يليق به كعادة المحل
(قوله من مكيلة زيت) بفتح اللام وكسر الكاف واسكان الياء اه شيخنا (قوله أى أوقية) ومقدارها
أربعون درهما اه زى اه ع ش (قوله الذى حل على المعسر) أى حله الأصحاب وكذا قوله وجعل الخ

وقوله

على المعسر وجعل باعتبار ذلك على الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وإن يكون ذلك يوم الجمعة لانه أولى
بالتوسيع فيه محمول عند الأكثرين على ما كان في أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويراد بهما بحسب عادة المحل

وقوله وان يكون ذلك الظاهر انه معطوف على قوله من رطل لحم فيكون هذا من جملة ما ذكره الشافعي أي وما ذكره من أن يكون ذلك يوم الجمعة وقوله ويراد به أي بعد أيام الشافعي ولو جبر بالقضاء لكان أوضح وقوله ويشبه أي ينبغي فليس هناك شبهة ومثبه به وقوله ويحتمل إذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم الظاهر ان التقييد بكل يوم غير مراد أخذنا من قوله ليكون أحدهما الخ فالمراد ان الادم لا يسقط في يوم اللحم (قوله قال الشيخان ويشبه الخ) قال أبو شيكل الذي يظهر توسط بين ذلك وهو انه يجب لها مع اللحم نصف الادم المعتاد في كل يوم وهذا التفصيل كالتعين اذا لا يتجه غيره فيقال ان أعطاهما من اللحم ما يكفيها الوقتين فليس لها في ذلك اليوم ادم غيره وان لم يعطها الا ما يكفيها الوقت واحد وجب قاله في التقييد وقوله الذي أشار الى تصحيحه وكذا أشار الى تصحيح قوله فيقال اه شو برى (قوله ويحتمل أن يقال الخ) من كلام الشيخين كما يؤخذ من عبارة شرح مر ونصها ويبحث الشيخان عدم وجوب ادم يوم اللحم وإلزام الاحتمال بوجوبه على الموسر اذا أوجبنا عليه اللحم ليكون أحدهما غداء والاخر عشاء واعتمد الاذرعى وغيره الاول والاقر بجملة على ما اذا كان كافيا للغداء والعشاء والثاني على خلافه ولو تضجرت بجنس من الادم الواجب لها لم يبدل لرشد ما ذلها ابداله بغيره ومصرفه لقوت وعكسه وقيل له منعها من ابدال الاشراف بالانحر وتعين ائمة ما ذه ان أفضى الى نقص غنمها كما يؤخذ مما يأتي آخر الفصل ويعلم مما ذكر ان له منعها من ترك التادم بالاولى اما غير رشيدة ليس لها من يقوم بابداله فيبدله الزوج لها كما يحسنه الاذرعى والاوجه كما يحسنه أيضا وجوب سراجها اول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها ابداله بغيره اه شرح مر وقوله جرت العادة باستعماله أي بخلاف ما اذا جرت العادة بعدم استعماله أصلا كمن تمام صبي فابحس وطع وقضية التقييد باول الليل انه لو جرت العادة بالسراج جميع الليل لا يجب ويمكن توجيه عدة وجوبه بانه خلاف السنة اذ هي اطفاؤه قبل النوم لا ضرب به وقد يقال الاقرب وجوبه عـ لا بالعادة وان كان مكرها كوجوب الحمام لمن اعتاده مع كراهة دخوله للنساء وقوله ولها ابداله أي السراج وقوله بغيره أي بان تصرفه لغير السراج اه جج وظاهره وان أضربه ترك السراج ويوجه بانها المتصودة بالسراج وقد رويت به فان أرادته لنفسه هيا اه عـ ش عليه (قوله غداء) بفتح الغين والادال المهمة ما يؤكل قبل الزوال بدليل قوله تعالى آتاهم غداءنا وبديل ما قبلته بالعشاء اه شيخنا (قوله وكسوة تكفيها) والاوجه عدم اعتبار عادة هل ياد تصير ثيابهم كتياب الرجال وانهم لو طلبت تطويلها ذراعا أي وابتدأوه من نصف سابقها اجبت لما قيم من زيادة سترها الذي حث الشارع عليه وظاهر ان أجرة الخياط عليه دونها نظير ما من نحو الطعن وان خاطت بنفسها اه شرح مر ويؤخذ من ضبط الكسوة والغراش بما ذكرناه لا يجب لها المنديل المعتاد للغراش وانما ان أرادته لنفسه والا فلا يجب عليها تحصيله اه عـ ش على مر (قوله بكسر الكاف) وهو الانصح اه من شرح مسلم للنووي اه عـ ش على مر (قوله تكفيها) ظاهرا ان العبرة في كفايتها باول فجر الفصل فلو كانت هزيلة عند موجب ما يكفيها حينئذ وان سمحت في باقيه اه مر * (فرع) * لو اعتادوا العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى وهل تجب بقية الكسوة أولا كما في الاراء اذا اعتادوا العرى أو يجب ستر ما بين السرة والركبة نقطة كلبس أي المتجه وجوب البقية هنا والفرق ان نفقة الزوجة عليك ومعاوضة وان لم تلبسها ولم تحج اليك وكسوة الرقيق امتناع اه مر اه سم على جج اه عـ ش على مر (قوله وسمنها) عبارة جج ويختلف عدده باختلاف محل الزوجة بردا وحرا ومن ثم لو اعتادوا ثوبا للنوم وجب كما خرم به بعضهم (قوله مما يقوم مقامه) أي مقام السراويل (قوله ونحو مكعب) كتيقاب وخف وزموزة فان كانت لا تعتاد لبس ثي في رجلها كسواء القرى لم يجب لها ثي اه حل (قوله مكعب) بضم أوله وفتح ثانيه وفتح ثالثه متعلا وبكسر فسكون مخفها هو المداس اه قل على الجلال وفي المصباح والمكعب وزان مقود المداس لا يبلغ الكعبين غير عربي اه

قال الشيخان ويشبه ان يقال لا يجب الادم في يوم اللحم ولم يتعرضوا له ويحتمل ان يقال اذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الادم أيضا ليكون أحدهما غداء والاخر عشاء وذ كر تقدير القاضي اللحم من زيادتي وبه صرح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) بكسر الكاف وضمتها قال تعالى وعـ لي المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكفيها) وتختلف كفايتها بطولها وقصرها وهذا الهاوس لها باختلاف الحال في الحر والبرد (من) قيم ونحو ونحو سراويل (و) مما يقوم مقامه (و) نحو (مكعب) مما يداس به

(ويريد) على ذلك (في شتاء نحو جبة) كقروة فان لم تكف واحدة زيد عليها كما يحسنه الرازي وصرح به الخوارزمي (بحسب ما قدمناه) أي الزوج من قطن وكان دحرجا وروصفاة ونحوها نعم لو اعتد رقيق لا يستلزم بل يجب بل يجب صفيق يقاربه ويفاوت في كيفية ذلك بين الموسر والمسر والمتوسط واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لانها ٤٩٢ في الكسوة مخففة بالرؤية بخلافها في النفقة وظاهره انه يجب لها تواضع ما ذكر من تكة

مراد بل وكوفية الرأس
وزر لامة يص والجبنة ونحوها
ونحو في الموضعين من زيادتي
(و) يجب (لعودها على
معراب في شتاء وحصير في
صيف و) على (متوسط
زاوية) فيهما وهي بكسر الزاي
وتشديد الياء ثني مضرب
صغير وقيل بساط صغير
(و) على (موسر طنفسة)
بكسر الفاء والفاء وبفتحهما
وبضمهما وبكسر الفاء
وفتح الفاء بساط صغير تغير
له وبرة كبيرة وقيل كساء (في
شتاء ونظاع) بفتح النون
وكسرها مع اسكان الفاء
وفتحها (في صيف فتحتها
زليسة أو حصير) لانها لا
يبسطان وحدهما وهذا مع
التفصيل فيما على الموسر
وغيره في الشتاء والصيف
من زيادتي (و) يجب (لنومها)
على كل من - م مع التفاوت
في الكيفية بينهم (فراش)
ترقد عليه كضربة وثيرة أي
لينة أو قطيفة وهي دثار تجل
(ونحوه) بكسر الميم (مع
لحاف أو كساء في شتاء
(و) مع (رداء في صيف)
وكل ذلك بحسب العادة حتى
قال الروياني وغيره لو كانوا
لا يعتادون في الصيف لنومهم

(قوله ويريد على ذلك في شتاء الخ) ولو اجتاحت في البلاد الباردة الى حطب أو لحم واعتادته وجب كما قاله
الأذري فان اعتادت عروضا عن ذلك زبل نحو برأوا بل لم يجب غيره اه شرح مر (قوله نحو جبة)
بوزن غرة اه مصباح اه عش على مر (قوله بل يجب صفيق يقاربه) يؤخذ منه انه لو جرت
عادة بلاد بتوسعة ثيابهم الى حد تظاهرها مع العورة أعطيت منه ما يسترا العور وضع مقاربه لما جرت به عادتهم
اه عش على مر (قوله تواضع ما ذكر) أي من القميص وما بعده (قوله وكوفية الرأس) ويجب
الجمع بينهما وبين الخمار كقصره عليه حيث احتج اليهما أو اقتضته العادة اه شرح مر والكوفية ثني بلس
في الرأس كعرقية مبطنه (قوله ثني مضرب صغير) كالتربة وقوله وقيل بساط صغير في المصباح الزليسة بكسر
الزاي نوع من البساط والجمع الزلاي اه وقوله ونظاع في صيف أي جلد وفي المصباح النظاع المتخذ من الادب
معروف وفيه أربع لغات فتح النون وكسرها ومع كل واحد فتح الفاء وسكونها والجمع أنظاع ونظوع اه
(قوله تجل) بضم الميم وفتح الخاء وتشديد الميم أي له خل يقل خله اذا جعله مجلا اه جرماوى ومبارة عش
على مر قوله تجل بضم الميم الأولى وسكون الخاء وفتح الميم الثانية مخففة اسم مفعول من أخله اذا جعل له
مجلا أي وبرة كبيرة كما يؤخذ من القاموس (قوله ونحوه) سميت بذلك للاصقة في الدوالي يجب أكثر من واحدة
وان جرت العادة بأكثر منها ويجري مثله في اللعاف اه جرماوى (قوله في شتاء) يعني في وقت البرد ولو في غير
الشتاء اه شيخنا أخذنا من قول الشارح وكأشياء فيما ذكر الخ (قوله ومع رداء في صيف) المراد بالرداء
ما يرتدى به في أعلى البدن (قوله ويجب لها آله أكل وشرب) ويجب لها أيضا ما تشربه كما أنهم توله آلات
أكل وشرب لانه اذا وجب الطرف وجب المقاروف وما قدره فقال الزركشي والدميري الظاهر انه الكفاية
فالا يكون امتاعا لما كفى لومضت عليه مدة ولم تشربه لم تملكه واذا شرب غالب أهل البلاد ماء الحما وخواصها
عذبا وجب ما يليق بالزوج اه لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما انه تملك وهو المقصود اه شرح
مر وفي قول علي الجلال (تنبيه) * جميع ما وجب لها الملبس اذا قدمه لها يجوز أن تمنعه من استعماله
ولو في نحو أكل وشرب ولها ان تطالب به ولو بالحكم ولو بعد فراغها ولا يسهل لو تبرعت به من مالها ولو انكسر
مثلا لم يجب ابداله الا في وقت جرت العادة بابداله (فرع) لو مكنت في أثناء فصل فلها بما يناسبه بقط ما بقي منه
ان أمكن التعويض والاسلمة اه وبخاصة بما زاد عما يلزم في الفصل الذي بعده وهذا قياس ما مر في النفقة قاله
شيخنا ثم رأيت في كلام العلامة سم انه يلزمه قط ما بقي ممن من قيمة ما كان يلزمه فيه وهي أوضح مما تقدم
وأولى الان تراصيا بالاول وما ذكره بعضهم مما يخالف هذا المقتضى للاعتراض والاشكال لا ينبغي المصير اليه
ولا التعويل عليه ولونشرت في بعض فصل سقما واجبه وان عادت فيه وله استرداده ان كانت قبضته كما مر في
النفقة اه (قوله وشرب) بتأنيث الشين وقيل بالفتح مصدر وبالضم والكسر اسما مصدر اه حل (قوله بفتح
القاف) وفي المثل لا تنفع الخزانة ولا تكسر القصعة اه جرماوى (قوله من خرف الخ) كل من الثلاثة راجع لجميع
ما قبله نعم ان اطردت عادة امثالها بكونهم انحساوا وجب لها كذلك اذا المعول عليه فيما يجب لها عليه عادة امثالها
اه مر اه شو برى (قوله وآله تنقاف) أي لبدن لو ثيابهم او يرجع في قدر ذلك الوقت له عادته وقوله كشط
قال القفال ونحوه لا يعلم منه وجوب السوال بالاول والاوجه كما يحسنه الاذري عدم وجوب آله تنظف لباش حامل
وان أوجبنا نفقتها كالجعية نعم يجب لها ما يزيل شعثها فقط اه شرح مر (قوله كشط) بضم أوله وسكون

غطاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة وانما يجد وقت تجدده عادة وذكر انكساء مع قوله ورداء في صيف تارة
من زيادتي وكأشياء فيما ذكر الحال الباردة وكأصيف في الحال الحارة (و) يجب لها (آله أكل وشرب وطبخ قصعة) بفتح القاف (وكوز وبرة
وقدر) ومفرق من خرف أو جردا ونشب (و) يجب لها (آله تنظف كشط ودهن) من ريت أو نحوه

ثابته أو ضمه وبكسر أوله مع سكون ثانيه اه برماوي (قوله وسدر) في قل على الجلال قوله وما يغسل به
 الرأس وكذا ما يغسل به الثياب والأيدي والأواني من نحو صابون أو أشنان وله منه هان ثم كل ذي ربح كربه أو
 اسمه مثلاً ونحو ذلك وان خالفت نثرت اه (قوله وأجرة حمام) بالرفع كما يؤخذ من منيع أصله وقوله
 لا مايز ينحطوط على أجرة حمامه قوله وإدريس عن معطوف على ما من قوله لا مايزين ومنه ما جرت به العادة من
 استعمال الورد ونحوه في الاستداع ونحوها للنساء لا يجب على الزوج لكن إذا أحضرها لها وجب عليها
 استعماله إذا طلب تزويجها اه ع ش على مر (قوله وأجرة حمام اعتيد) ولو كانت من وجوه الناس
 بحيث اقتضت عادة مثلها اعتد الحمام لها لا يجب عليه اعتد كاجتنابه الأدرعي وأقنى فمن يأتي أهله في البرد
 ويحتج من بدل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت تلطف فهو حلال به دم جواز امتناعها منه ولو علم أنه
 مني وطها لبل لا تغسل وقت الصبح ونحوها لم يهرم عليه وطوها كما قاله ابن عبد السلام ويأمرها بالغسل وقت
 الصلاة وفي تناوي الاحتضار اه شرح مر (قوله وعن ماء غسل) ويتجه أن الواجب بالاستاءة الماء
 لثبته اه مر (قوله بسية) أي الزوج كوطئه وأن حاضت بعده وانقطع حيضها ولا يقال الحيض يقطع
 أو الطول ولو طين ثم حاضت وجب عليه غسلها فلو استندت ذكره وهو ناظم أو علت عليه وإن حبت لم يجب
 ماء غسلها لعدم فعله اه خل (قوله ولادتها منه) وقع السؤال في المدوس عما لو انقطع دم النفس قبل
 محاورة غايه أو أكثره فأنثنته أجرة الحمام واغتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه ابدال
 الأجرة لتبين أنه من بقايا الأول أو ذرها في ذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر أن يقال لا يجب ابداله
 قبلاً على ما لو دفع لها ما تحتاج اليه من الكسوة ونحوها وتلف قبل مضى زمن يجدد فيه عادة حيث لا يبدل اه
 ع ش على مر (قوله ويقاس بذلك الماء الوضوء) أي وماء غسل ما تنجس من بدن أو ثياب أو إن لم يكن بسية
 كما اقتضاه الإطلاق ثم كاء نظائرها بل أولى اه شرح مر وقوله أو ثيابها ظاهره وإن نهانت في سبب ذلك
 وتكررها وخالفت عادة مثلها هو ظاهر لا مانع منه وينبغي أن مثله ما لو كثر الوضوء في بدن الكثرة ونحو عرقها
 مخالفاً للعادة قل أن التمس التخليص هو واجب عليها اه ع ش عليه (قوله فإن أراد الزينة الخ) عبارة
 شرح مر فإن أراد مدحها أو زينة استعملته انتهت وقوله فإن أراد مدحها الخ قضية التعبير بذلك أنه لا يتوقف
 على طلب استعماله منها صريح بل يكفي في لزوم القرينة اه ع ش عليه (قوله ولادها مرض الخ) ومنه
 ما يحتاج اليه المرأة بعد الولادة ما يزيل ما يصيبها من الوجع الحاصل في باطنها ونحوه فإنه لا يجب عليه لأنه من
 الدواء وكذا ما جرت به العادة من الصبيدة واللبابة ونحوها مما جرت به عادة لمن يجتمع عندهما من النساء فلا
 يجب لأنه ليس من النفقة بل ولا يحتاج اليه المرأة ما لا ولا نظر لآذنها بتر كه فإن أرادته فعله من عند نفسها
 اه ع ش على مر (قوله ولادها مرض الخ) ولها طعام أيام المرض وإدامها وكسوتها وأكله تنظفها وأصرفه
 للدواء أو غيره لا أنها محبوسه (قوله ومسكن يلق بها عادة) أي بحيث تأمن فيه لو خرج على نفسها أو مالها وإن
 قل للعلجة اليه بل للضرورة اليه وكالعتدة بل أولى اه شرح مر وقوله على نفسها يؤخذ منه أنه لا يجب عليه
 أن يأتي لها بمزقة حيث أمنت على نفسها فلم تأمن على نفسها أبدلها المسكن بما تأمن على نفسها فيه فتنبه
 له فإنه يقع فيه الخط كثيرا اه ع ش عليه وله منعها مطلقاً من زيارة أيوبها وإن احتضرا وشهود جنازتها
 ومنعهما من دخولهما عليها كواللهما من غيره اه شرح مر ثم قال في موضع آخر وذكر ابن الصلاح
 أنه مثل زوجته من حضري لادية وإن خشن حيثها لأن نفقتها مقدرة أي لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة عيش
 البادية فهي يسيل من الخرويج منها لا يبال كسر قال وليس له سد طاقات مسكنها عليها وله اغلاق الباب
 عليها عند خوف خوف ضرره لئلا تنصرف له لئلا يفسد من نحو غزل ونحوها في منزله اه وما ذكره آخره يتعين
 حله على غير زمن الاستمتاع الذي يريد أو على ما إذا لم يتعذر به وفي سد الطاقات محمول على طاقات لا رية في

(وسدر) ونحوه (ونحو
 مرتك) بفتح الميم وكسرها
 (تعين لصنان) أي بدفعة
 وخرج بزيادتي تعين ما إذا لم
 يتعين كأن كان يدفع عناه
 ويزاب فلا يجب (وأجرة حمام
 اعتيد) دخوله درا كمره
 في شهر أو أكثر بقدر العادة
 فان كانت المرأة ممن لا تعتاد
 دخوله لم يجب (وعن ماء غسل
 بسية) أي الزوج كوطئه
 ولادتها منه بخلاف الحيض
 والاحتلام لأن الحاجة اليه
 في الأول من قبل الزوج
 بخلافها في الثاني ويقاس
 بذلك ماء الوضوء فيفرق بين
 أن يكون بمسه وأن يكون
 بغيره (لا مايزين) بفتح أوله
 (كسحل ونضاب) فلا
 يجب فإن أراد الزينة هياه
 لها فتزني به وجوباً (و) لا
 (دواء مرض وأجرة نحو
 طبيب) كالحاجم وفادلان
 ذلك لحفظ البدن وتعيرى
 بنحو طبيب أعم مما عبر به
 (و) يجب لها (مسكن يلق
 بها) عادة من دار أو حجرة أو
 غيرها كما لعتدة بل أولى
 وإن لم يملكه كان يكون مكثري

أومعارة واعتبر بحالها بخلاف النفقة والكسوة ١٩٤ حيث اعتبر بحالها لان المعبر فيها التملك وفيه الامتناع كباقي افعالهم الا انهم اياها

فكفها والاوله السد بل يجب عليه كفايته الوالد رحمه الله تعالى أخذ من اخفاء ابن عبد السلام بوجوبه في طاقاته ترى الاجانب منها أي وعلم منها تعدد وقيم اه (قوله أومعارة) ومنعها لو سكن معها في ملكها أو ملك نحو أبيها ان سكن في ذلك من غير اذن ولا منع من خروج زوجته لاجرة كافر اه قل على الجلال (قوله) وانعدام حرة الخ) وله منع من لا تخدم من ادخال واحدة ومن تخدم وابست من يضمن ادخالها زاد على واحدة داره سواء أكن ملكها أم باجرة اه شرح مر (قوله أي بان كنفها يخدم) أي حقتها فالتوان لم تقدم فيه بالفعل وهو مقتضاه انه لو كان مثلها لا يخدم في بيت أبيها لكن هذه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخداها اه حل (قوله أي بواحد) أي لا بأكثر وان احتاجت لا أكثره بخلاف الانعدام لمرض ونحوه فان الواجب فيه قدر الكفاية ولو أكثر من واحد وذلك فيدهنا بواحد وقال هناك وان تعدد في الحاجة اه ومثله في شرح مر (قوله بمن يحل نظرها لها) وايها الامتناع اذا أخذ منها أحد أصولها كلو أراد أن يتولى خدمتها بنفسه لانها تستحق منه غالبا أو تعبير به وله منعها من أن تتولى خدمة نفسها لتوفر لها مونة الخادم لانها تعتبر بذلك مبتذلة ولو قال اما أخدمك لتسقط حق مونة الخادم لم يجز به ولو لم يلاي يسخى منه كفيل فرب واستيفاء ما يطع لانها تعبر به وتسحق منه فقول الشارح وله أن يفعل ما لا يسخى منه قطعاً به مع فيه النقال وهو رأي مرجوح والاصح خلافه اه شرح مر (قوله كسوة) أي ولو متبرعة فقول ابن الرفعة انها الامتناع للمنة بردان المنة عليه لاداءها لان الفرض انما تبرعت عليه لاعلم اه شرح مر (قوله وان كانت جيلة) هذه الغاية للرد وبعبارة شرح مر وفي الجيلة وجه الجريان العادة به وقد يمنع ذلك بانه غير معسرة وان وجد فهو امر وضرب سبب محبة ونحوها فلم ينقل اليه (قوله لتقصها) أي وان كانت تخدم في بيت سيدها ومثلها يخدم عادة في بيت سيده اه حل (قوله من دون مال أو زوجة) من هذه والتي قدرها الشارح للبيان والمبين ما يليق فينبه بشيئين وقوله نوعاً تميز للدون وقوله من غير كسوة حال من الدون أي حاله كونه كائناً من غير كسوة فقوله جنسا ونوعاً تميزان من الدون الثاني وقوله منها حال منعه على غطاء ما قبله اه شيخنا (قوله من نفقة وكسوة الخ) سكنوا عن العمل وتضيق كسوتهم عدم لزومه اه حل قال مر وأوجه الوجهين وجوب العمل له أي الخادم حيث جرت عادة البلدة (قوله فله مدونته على موسر الخ) لم يظهر تفريع هذا على ما قبله والاصل ذكره بعبارة مستقلة (قوله واعتبارا بنائي نفقة الخدمية) وذلك لان الخادمة والخدومة في النفقة حالة كمال وحالة نقص وهما مستويان في الثانية ويراد في الاولى لا نفقته ثلث ما يراد للفاضلة كالاوين في الارث لهما حالة نقص يستويان فيها وهو السد عند وجود الفرع الوارث لذكر وحالة كمال عند فقد الفرع الوارث للاثنتين والام الثلث فقدر زيد للاثنتين ثلث ماله فقابل (فائدة) علم بمخاطرة كونه ان نفقة الخادم مساوية لنفقة الخدومة في الجنس والنوع ونافعة في القدر وان الادم لها مساوي في الجنس ونافعة في القدر والنوع وان الكسوة لها مساوية في القدر لكونها بالكفاية ونافعة في الجنس والنوع وينبغي ان تكون ثوابها مثلها وكذا ثواب غيرها مما مر من القاروف وغيره فاقام اه قل على الجلال وقوله مساوية لنفقة الخدومة في الجنس والنوع هذا يناقضه قول المتن من دون مال أو زوجة فلو علم غير كسوة تأمل (قوله والذ كرا الخ) عطف على مقدر والاصل وقدر الكسوة اهم الخ اه شويبري (قوله تقع) بالميم وقيل بالباء الطرطور الذي يليس في الرأس له وبرق المنة شي من القماش مثلاً تضعه المرأة فوق رأسها كالغوفة اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله ومقتضى وهي الخمار المتقدمة في الخدومة فتقبل انما وقار الخمار وفي المباح وقناع المرأة ما تلبسه فوق الخمار وجمع مثل كعب وكنب وتقع ليست القناع اه (قوله لاسراويل) هذا كان بحسب العرف القديم ونسخ والمعند وجوبه الا لا اعتباراً بذلك وتابعه العمل بالعرف الطلوي اه حل (قوله وله ما يفرشه) يضم

بها يمكنها ابدالها بلائق فلا اضرار بخلاف المسكن فانها ملزمة بالزمتها فاعتبر بحالها (و) يجب عليه ولو معسر أو بدوق (انعدام حرة تخدم) أي بان كان مثله لا يخدم (عادة) بقيد زنته بقول (في بيت أبيها) مثلاً لان صارت كذلك في بيت زوجها لانه من المباشرة بالمعروف المأمور بها (بن) أي بواحد (بحل نظره) ولو مكرى أو في محبتها (لها) كسوة وأمة وصبي مميز غير مرأق ومسوح ومحرم لها ولا يخدمها بنفسه لانها تستحق منه غالبا وتعتبر بذلك كعب الماء عام بواجبها اليها للمستحسب أو لشرب أو نحو ذلك وتعبر به بما ذكر أعظم وأولى بما ذكره أما غير الخمر فلا يجب اخداها وان كانت جيلة لتقصها (فيجب له ان يخدمها) (ما يليق به من دون مال أو زوجة نوعاً من غير كسوة) من نفقة وأدم وتواهم ما (و) من (دونه جنسا ونوعاً) أي من الكسوة والتصرح بالتقييد بدون ما ذكره من زيادتي (فله مدونته على موسر) على غيره (من متوسط معسر كالخدومة في الاخيار لان النفس لا تقدر بدونه غالبا واعتبارا بنائي نفقة الخدومة في الاولين وقدر الادم بحسب

الراه

الاطعام وقدر الكسوة فيص ونحو مكعب والذ كرا نحو قع والاثني مقنعة ونحو رداء حاجتها الى النظر وجولكل جبة في الشتاء لاسراويل وله ما يفرشه وما يتغطى به كقطعة لبد وكساء في الشتاء

الراء كما في المختار اه ع ش على مر (قوله وبارية في الصيف) ثم رقيق كالملاية اه غنيمي ولا يناسب
ان يراد بها هامة تدم في احياء المرات من انهاء نوج قصب اذهب الا يناسب هنا انتهى وفي المصباح والبارية
الحصير الخشن وهو المعروف في الاستعمال وهو في تقدير فاعولة وفيها لغات اثبات الهاء وحذفها والبارية
على فاعلاء مخفف معدود وهذه توثق فيقال هو الباريا ص كما يقال هي البارية لوجود علامة التانيث واما
على حذف العلامة فذكر فيقال هو الباري وقال الطرزي البالي الحصير ويقال له بالفارسية ابوربا اه
(قوله وجب ان يرفقه) أي بنفسه كربة الوسخ والقمل في المختار ورفقه عن غريك أي نفس عنه وقبه أيضا
الارقاء الدهن والترجيل كل يوم وهو قرفا هة من العيش أي سعة ورفاهية أيضا (قوله وغيره) أي من كل
ما يجب لهما من غير المسكن والخدم وظالب بتمه اذا فات اه حل (قوله وغيرهما عليك) أي الحرية وليسد
الام توهل يحتاج الى تصديقك أم لا الذي في كلامه مع ان الشرط عدم اصراف عن نفسه وعملكها وفي شرح
الروض لابد ان يقصد دفع ذلك عما لزمه له لو نقل عن شيخنا اعتمادا وهو في شرحه وأثبت بما قاله مع لان
هذا الباب توسع فيه فنقطة الخادم عليك بخلاف غير الخادم اه حل وعبارته شرح مر وظاهر انها
عامة كغير الدافع والاختص في رفقها لكون مع قصد بذلك دفعه عما وجب عليه وان كان زائدا على ما يجب
لها لكون في الصفة دون الواجب فيقع من الواجب بغير ذلك لان المدة الزائدة وقعت تامة فلم تقع له بخلاف
الزائد في الجنس فلا عليك بدون لفظ لانه قد يعبرها فامد ان يجعلها به ثم يرجع منها ومن ثم لو قصد به الهدية
ما كنت بغير الدافع من اذ لا يشترط فيها بيع ولا اكرام وتعييرهم بها جري على الغالب وحيث ذكروا كسوتها الواجبة
باقية في ذمته انتهت (قوله عليك) قال في الروض فلا يسهل ما يستاجر ومستعار فلا يستل المستعار وتلف أي
بغير الاستعمال فضمانه يلزم الزوج أي لانه المستعير هو نائمة عنه في الاستعمال والظاهر ان له عليها
في المستأجر أجرة المثل لانه انما اعطاه ذلك عن كسوتها اه سم على مع والكلام حيث كانت رشيده واللا
فلا شيء له عليها أخذها مما لم يملكها ولا أكلت غير الرشيد منه الى آخر ما مر (فرع) قال مع وفي الكافي
لو اشترى حليا وديبا بالزوج وزيه به لا يصير ملكا له بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاداء والعارية
صدق ومثله وارثه كما يعلم مما مر آخر العارية والغرض وفي الكافي أيضا الوجه بقتنه بجهارم عليك الا بالاجاب
وقبول والقول قوله انه لم يملكها ويؤخذ مما تقدم وان ما يعطيه الزوج مصلحة أو صباحية كما اعتد ببعض
البلاد لم يملكه الا بلفظ أو قد ادها أو افتاء غير واحد بانه أو اعطاه مصر ودفعها صباحية فنشرت
استرد الجميع غير صحيح اذ النقيض بالنشور لا يثبت في الصباحية لما قررته فيها كالمصلحة لانه ان تافظ بالاداء
وقصد ملكته من غير جهة الزوجية والافه هو ملكه وأما مصر وفي العرس فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع
عليه وأما الدفع أي المهر فان كان قبل الدخول استرده والا فلا تقررده فلا يسترده بالنشور اه ع ش على مر
(قوله فالزوج عارية الخ) عبارة شرح الرمي ويبنى على كونه عليك ان الحرية وسيد الامنة كل منهما تصرف فيه
بما شاء من بيع وغيره ثم قال لو لها منه من استعمال شيء من ذلك ككل ما يكون عليك اه وقوله ولها منه من
استعمال شيء من ذلك أي فلو خالف واستعمل بنفسه لزمته الاجرة وارث ما نقص يومه لوم ان هذا كما في الرشيدة
وأما غيرهما من سقيتها وصغيرة فيعزم على وليها تمكن الزوج من التمتع بامته تملك قيمه من التصبيع عليها وأما
ما يقع كثير من طبعها ما يأتي به الزوج في الآلات المتعلقة بها وكل الطعام فيها وتقديرها للزوج أو لمن يحضر
عنده فلا أجرة لها عليه في مقابل ذلك لا تلاقي المنفعة بنفسها ولو اذن لها في ذلك كما لو قال لغيره اغسل ثوبي ولم
يذكر أجرة بل أولى الجريان العاديه كثيرا بخلاف ما لو استقل باخذ ذلك بلا اذن منها فليزمنه الاجرة لاستعمال ملك
الغير بلا اذن ومثل ذلك يقال في الغرض المتعلقة بها اه ع ش عليه (قوله وعملكها أيضا نفقة مصحوبها
المملوك لها والحرية) عبارة شرح مر وعملكها نفقة مصحوبها الخ الخ الخ اه ع ش عليه (قوله وعملكها أيضا نفقة مصحوبها
المملوك لها والحرية) عبارة شرح مر وعملكها نفقة مصحوبها الخ الخ الخ اه ع ش عليه (قوله وعملكها أيضا نفقة مصحوبها

وبارية في الصيف ومثله
وخرج من مصحوبها المكثري
ومملوك الزوج فليس له الا
اجرة أو الاتفاق عليه بالمال
(لا آله تنظف) لان الاتق
به ان يكون أشعث لا تغد
اليه الا عين (فان كثروا
وتأذى بقدره) وجب ان
يرفعه بمأزله من نحو مشط
ودهن (و) يجب (اخذام
من احتاجت لخدمة لنحو
مرض) كهرم وان كانت
من لم تخدم عادة وتخدم من
ذكر وان تدر بدقه والحاجة
(والمسكن والخدم) وهو من
زيادتي يجب فيها (امناع)
لا عليك لما مر انه لا يشترط
كونه مملكه (وغيرهما)
من نفقة وأدم وكسوة وآلة
تنظف وغيره (عليك) ولو بلا
مصلحة كال كفارة فلزوج
الحرة التصرف فيه بأنواع
التصرفات بخلاف غيرها
وعملكها أيضا نفقة مصحوبها
المملوك لها والحرية ولها ان
تصرف في ذلك وتكفي من
مالها (ولو قترن) أي ضيق
على نفسها في طعام أو غيره
(بما يضر) هما وأحدهما

الوجهين بل غلظها الخادمة كمثل الزوجة نفقة نفقها الكزن لزوجة المطالبة بمطالبة نفقة مخلوكة
ولامسة شجرة انتهت (قوله أو الحارة) المقسمدان الخادم الحارة تعطى نفقتها اه حل (قوله وتعطى
الكسوة أول كل سنة أشهر) وهل هي كالنفقة فلا تخامم فيها قبل تمام الفصل كالا تخامم في النفقة في
اتناء اليوم أو الخادمة من أول الفصل ويجوز الزوج على الدفع حيث يذو يفرق بان الضرر بتأخير الكسوة
الى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة الى آخر اليوم فيه نظر والمذهب الثاني أو ردت ذلك على مر
فوافق ما استوحته فليراجع قال العمري والظاهر ان هذا التقدير في غالب البسلا الذي تبقى فيها الكسوة
هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها الكسوة في هذه المدة لفرط الحارة أو لاداءة تأخيرها لغيرها لكانت
عادتهم وكذلك ان كانوا عاداتهم ما يبق سنة مثلا كالكسوة الوثيقة والجلود كاهل السواد بالسيف المهمة
فلا شبه اعتبار عادتهم ويغفرون من اعتبار العادات لم لو اعتادوا التجديد كل سنة أشهر مثلا لدفع لها من ذلك
ما جرت به عادتهم فلم يبق في تلك المدة وجوب تجديد على العادة لتمامها لغيرها لكانت من تلك المدة
دون ما بعدها اه ع ش على مر (قوله وتعطى الكسوة الخ) فان نشرت في اتناء الفصل سقطت كسوته
فان عادت للطاعة فاجبه عودها من أول الفصل المستقبلي ولا يصح ما بقي من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشور اه
شرح مر وقوله فان نشرت في اتناء الفصل سقطت كسوته تعني انه لو كان دفعها اليها قبل النشور واستردتها
لست وطها عنه وهو ظاهر ولو ادعى النشور ايسر ذلك عنه لم يقبل ذلك منه الابينة كما به محامر أو آخر القسم
والنشور ومما ياتي في قوله في الفصل الا تخمون ثم لو اتفقا على وادعى سعة وطها بنشورها فانكرت سقطت
اه ع ش عليه (تبيينه) سياتي في آخر البين ان لو اختلف الزوجان أو وارثهما أو أحدهما وارث
الاخر في أمتعة دار فان صلت لأحدهما فقط فهو ولا فكل تخلف الاخر ان لم يكن بينة ولا اختصاص بيد
فان حلفا جاعت بينهما وان نكل أحدهما حلف الاخر وقضى له بما قاله شيخنا مر واعتمده اه قل على
الجلال (قوله من وقت وجوبها) في حقه ما تعطى كسوة ستة أشهر ابتداء من ذلك الوقت وهذا مشكل
فان المناسب للشتاء غير المناسب للصيف فلو فصل على هذا الوجه قد يكون ملتفان من شتاء وصيف هذا وقال سم
على ع عبارة شرح الروض فلو عتد عليها في اتناء أحدهما حكمه به لم مما ياتي في نظيره من النفقة أول
الباب الا آتى اه وأشار بما ياتي الى ما قدمه الشرح في قول المصنف على معسر لزوجه كل يوم عن الاسنوي
فيما لو حصل التمكين عند الغروب لكن حاصل الذي تقدم انه يجب القسط فليظن ما المراد بالقسط هنا
اه أقول وينبغي ان يعتبر قيمة ما يدفع لها عن جميع الفصل فقط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكين ويجب
قسط ما بقي من القيمة فيشتري لها من جنس الكسوة ما يسلط به والخبر قلها الى تعينه اه ع ش على مر
وفي قل على الجلال قوله شاعوهي ستة أشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبارها الفصلان
وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الاربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو
الفصلان الاولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين في اتناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط
ما بقي منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويتبدأ بعد تلك البقية فصول كوامل دائما وما ذكره ان ما عير
به المصنف أولى من عبارة غيره قوله وتعطى الكسوة أول كل سنة أشهر من وقت التمكين الذي رد به بعضهم
به على قائل الاول بانه لا يتصور وجود تمكين في اتناء فصل لذ كل سنة أشهر من وقت التمكين بحسب فصل
وهكذا لم يرد هذا الراد ما لم يلى كلامه هذا من الفساد اذ يقال عليه اذ وقع التمكين في نصف فصل الشتاء
ملازم انه لا تتم السنة اتم الا نصف فصل الصيف وهكذا فان قال انه يطلب أحد النصفين على الاخر
فهو يحكم وترجيح بلا مرجع وأيضا قد فصل ان ما يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف ويلزم على
تغليب نصف الشتاء انه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازما فيه أو يسقط فيما كان لازما فيه وعلى تغليب نصف

أو الخادم فهذا أهم من قوله
بما يضرها (منها) من ذلك
(وتعطى الكسوة أول كل
سنة أشهر) من كل سنة
فابتداء إعطائها من وقت
وجوبها وتعبري بستة
أشهر تعال روضة كاصها
أولى من تعبيره بشتاء وصيف
لما لا يخفى وما يبق سنة ما كثر
كالفرش والمنشط

الصيف انه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه أو يلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وإن لم يقبل بالتعليق
والحق كل نصف يساقى فصله بطل ما قاله ورجع الى فائل الاول قلتمري ان هذا الراد اما جاهل أو غافل أو
ذاهل حيث لم يميز بين الكلام الصحيح والسقيم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه (قوله يحدد في وقت
تجديده عادة كما مر) يؤخذ من وجوب تجديده على الزوج على العادة وجوب اصلاحه المعتاد كالسبي بالتجديد
اه سم على ج ومثل ذلك اصلاح ما أعده لها من الاثنية كتنبيض الخماس اه ع ش على مر (قوله
أومات فيها) أي أومات هو لم ترد أفهم قوله لم ترد ان محصل ذلك بعد قبضها ان وقع موت أو فراق قبل قبضها
وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة على ما بحثه ابن الرفعة ونقل عن الصيمري لكن المعتقد
كما أفق به المصنف رحمه الله وجوبها كلها وان ماتت أول الفصل وسبقه الى نحوه الروياني واعتده جمع
متأخرون كالاذري والبلقيني وأطال في الاتصالة قال ولا يهول عليه بانها كيف تجب كلها بعد مضي لحظة
من الفصل لان ذلك جعل وقتاً لا يجاب فلم يفرق الحال بين قليل الزمان وطويله أي ومن ثم ملكتها بالقبض
وجاز لها التصرف فيها بل لو أعطاها نفقة وكسوة مستقبلة جاز وملكها بالقبض كتحصيل الزكاة ويستردان
حاصل مانع ولا ينافي ما ذكر من القياس على تجبيل الزكاة قولهم ما وجب بسببين امتنع تقديمه عليهما مع ان
المتبادر منه امتناع ما زاد على يوم أو فصل لعدم وجود شيء من سببه لان النكاح سبب أول بخارج حيث لا يجزى
مطلقاً اه شرح مر (قوله أول يكس مدة فدين) عبارة أصله مع شرح مر ولولم يكسها أو ينفقها مدة
مع تحكيمها فيها فدين عن جميع المدة الماضية لها عليه ان قلنا عليك لانها استحققت ذلك في ذمتها اما الانحدام
في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يأت لها فيها بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى انتهت
*(فصل) في وجوب المؤن أي المتقدمة بأنواعها العشرة وموجب الكل شيء واحد وهو التمكين فلذلك
أفردناه والمسقطات فتمتعده من نشور وسفر واشتغال بنقل مطلق وقضاء موسع بعدم منعه فلذلك جمع
المسقطات اه وقوله ومسقطاتها أي وما يذ كر معها من قوله ولرجعية مؤن غير تنظف الى آخر الفصل (قوله
على مامر) أي على التفصيل المار في الأنواع العشرة أي من وجوبها يوماً بيوم في ثلاثة منها وهي الطعام
والادم واللحم أو كل ستة أشهر في كل واحد منها وهي الكسوة أو كل وقت اعتد فيه التجديد وذلك في أربعة
منها وهي ما تقعد عليه وما تنام عليه وتتغلى به وآلة الاكل والشرب والطبخ وآلة التنظيف أو دائماً وذلك في
اثنين منها الاسكان والانحدام اه شرح مر بنوع تصرف وإيضاح وقوله بالتمكين أي المستند للعقد
وقوله لا بالعقد أي وحده (قوله ولو على صغير) هذه الغاية للرد على من قال لا تجب عليه لانه لا يستمتع بها بسبب
هو معذوره اه من شرح مر وكذلك قوله الا صغيرة للرد أيضاً على من قال تجب لها المؤن وعبارة أصله
مع شرح مر والاطهر انه لا نفقة ولا مؤنة له صغيرة لا تحتمل الوطء وان سلمته لان تعذر وطئها المعنى قائم بها
فليست أهلاً للتمتع والثاني لها النفقة لانها حست عنده وفوات الاستمتاع بسبب هي فيه معذورة كالمرضة
والرتقاء وفرق الاول بما مر في التعليل والاطهر انها تجب لكبيرة أي لمن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كالمراهق
على صغير لا يمكن وطؤها اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته والثاني لا تجب لانه لا يستمتع بها بسبب هو
معذوره فيه فلا يلزمه غرم انتهت (قوله بالتمكين) أي التام ويثبت بالاقرار من الزوج أو بينة أو بانها في
غيبة مبالاة للطاعة ملازمة للمسكن ونحو ذلك ونحوه بالتام ولو مكنته ليلاً فقط مشلاً أو في دار مخصوصة مشلاً
فلا نفقة لها اه شرح مر وقوله أو في دار مخصوصة أي ولم يستمتع بها فيها أو في الوقت الذي سلت فيه
والاوجب كما لو سافرت معه بلا ذم منه ولكنه تمتع بها في السفر لان تمتعها في الدار المذكورة رضامنه بأقامتها فيها
اه ع ش عليه ويبحث الاسنوي انه لو حصل التمكين وقت الغروب والقياس وجوبها بالغروب قال الشيخ
والظاهر ان مراده وجوبها بالتساقط لو حصل ذلك وقت الظهور فينبغي وجوبها كذلك من حيثئذ وخالف البلقيني

يحدد في وقت تجديده عادة كما
مر (فان تلفت فيها) أي في
الستة الأشهر ولو بلا تقصير
(لم تبدل أومات) فيها (لم
ترد أو لم يكس مدة فدين) عليه
بمضاء في الثلاثة على ان الكسوة
تملك لا امتناع

*(فصل) في وجوب المؤن
ومسقطاتها *(تجب المؤن)
على مامر (ولو على صغير)
لا يمكنه وطء (للاصغيرة)
لا توطأ (بالتمكن) لا بالعقد

فرجع عدم وجوب القسط مطلقا والوجه ان المراد بالقسط توزيعها على الليل والنهار فتجب حصصها ما مكنته من ذلك وتطاد الا على اليوم فقط ولا على وقت الغداء والعشاء بل قول الاستوى فالقياس وجوبها بالغروب صريح فيه اذا اظهر ان مراده وجوبها بالقسط لا مطلقا كما فاده الشيخ ولا ينافي ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم باليلته بنشور نافذة ولا توزع على زمانى الطاعة والنشور لانها لا تجزأ ومن ثم سلمت دفعة فلم تفرق غدوة وعشية لا يمكن الفرق بانه تحال هناك فليكن التوزيع معها التعديها غالبا بخلافه ثم فانه لا مسقط فوجب توزيعها على زمن التمكين وعدمه اذ لا تعدى هنا أصلا وقياس ذلك انها لو منعت من التمكين بلا عذر ثم سلمت اثناء اليوم مثلا لم توزع وسياق عن الاذرعى ما يؤيد ذلك البلقيني ومقتضى كلام الراغبى فى الفصحى بالاعسار ان ليلة اليوم فى النفقات هي التي بعده كمر وسبب ان عشاء الناس قد يكون بعد المغرب وقد يكون قبله فليكن ليلالي النفقة تابعة لايامها اهـ شرح مر (قوله بالتمكين) أى يومايوم فلا يجب عليه دفعها اليها عند السفر بل اما ذلك أو يدفع ذلك لمن يورق به لينفق عليها كذلك فعلم ان لها أن تطالبه بكفايتها عند سفره لانها بحسب مستله وبذلك فارتق المدين الذي عليه دينه وحل حيث قالوا ليس الدائن مطالبته وان كان يحل عقب الخروج اهـ حل (قوله بالتمكين) فان حصل التمكين فى الاثناء وجب القسط باعتبار اليوم واليلة ان كان غير مسبوق بنشور فان كان مسبوقا بنشور فنقل عن شيخنا انه لا يجب القسط لانه مسقط للجميع اهـ حل لمخصا ومثله سمع عن مر وقيل التمكين لا يؤنة لها ولو عذرت وبعبارة عش فى كتاب الصداق على قول المنهاج ولا يسلم مسبقا ولا مريضة حتى يزول مانع وطء قوله حتى يزول مانع وطء الخ أى ولا نفقة لها لعدم التمكين وينبغي ان مثله امن استتمهات لكونه تنقظ وكل من عذرت فى عدم التمكين انتهت وفي حج هنالك ان الزوج لو عرضت عليه المريضة ليس له الامتناع من تسلمها بخلاف ما تعرضت عليه الصغيرة فله الامتناع منه اهـ (قوله لانه يوجب المهر الخ) عبارة فى شرح الروض لا بالعقد لانها مجهولة الجملة والعقد لا يوجب المهر ولا يوجب لانه يوجب المهر وهو لا يوجب الخ انتهت يعنى ان العقد سبب لوجوبه واما تسليمه فلا يجب الا ان أطاقت الوطء اهـ حل وبعبارة عش على مر قوله لانه يوجب المهر الخ ومع وجوبه بالهقد لا يجب تسليمه حتى تطيقه ومعنى وجوبه بالهقد حينئذ انه لو مات أحدهما قبل التمكين استقر المهر وأطلقها قبل الدخول استقر النصف انتهت (قوله والعقد لا يوجب عوضين) كان المقام للاضمحار اهـ شيخنا بل ولا للاضمحار بل كن يقول فلا يوجب عوضين مختلفين (قوله لتعذر الوطء لمعنى فيها كالناشزة) بخلاف المريضة والرتقاء فان المرض يطرأ وزول والرتق مانع دائم قدره حتى به ويشق معه ترك النكاح ان التمتع بغير الوطء لا يغون فيهما كما مر اهـ شرح الروض (قوله ومعهصر) أى مراهق وهي ما قارب البلوغ وبعبارة حل المعصر بمثابة المراهق فى الذكر لانه يقال صبي مراهق وصبيته معصر ولا يقال مراهقة انتهت ومثله فى شرح مر (قوله نعم لو سلمت المعصر الخ) الوجه ان عرضها نفسها عليه غير شرط بل متى تسلمها ولو كررها عليها وعلى وليها الزمها مؤتمتا وينبغي كما قاله الاذرعى ان نقلها الى منزله ليس بشرط أيضا بل بشرط التسليم التام وكذا يجب المؤن بتسليم البالغة نفسها لزوج مراهق فتسليمها وان لم يأذن وليه لان له بداعليها اهـ شرح مر وقوله بل متى تسلمها الخ وعلى هذا فالقياس انه لو سلم المجنونة بنفسه كفى فى وجوب نفقتها وقوله وكذا يجب بتسليم البالغة نفسها قضيتها المراهقة لو سلمت نفسها المراهق وتسليمها لا يعتد به وقضية قوله لان له بداعليها خلافة اهـ عش عليه (قوله ان تقول له المكافاة) أى ولو سفيهة فتتمكين السفيهة معتبر بقوله أوولى غيرهما المراد بالغير الصغيرة والمجنونة اهـ رشيدى وعش على مر (قوله أوولى غيرهما) قضية هذا أن غير المجنونة لا يعتد بعرض وليها وان زوجت بالاجبار فلا يجب بعرضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد اذ كفاها بما عليه عرف الناس من ان المرأة سيما البكر انما يستكام فى شأن زواجها ولياؤها اهـ عش على مر (قوله متى دفعت المهر) أى الحال ونخرج

لانه يوجب المهر والعقد لا يوجب عوضين مختلفين وانما لم تجب للصغيرة تعذر الوطء لمعنى فيها كالناشزة بخلاف الصغيرة اذا المانع من جهته (والعبرة فى تمكين المجنونة ومعهصر بتسكين وليها) لهما لانه المخاطب بذلك نعم لو سلمت المهر صرف نفسها فتسليمها الزوج ونقلها الى مسكنه وجبت المؤن ويكفى فى التمكين ان تقول المكافاة أو السكرى أوولى غيرهما متى دفعت المهر مكنت

به ما اعتيد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كحمام وتحييد وقتش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا
 للمرأة بل امتناعها لاجل مانع من التمكين فلا تستحق نفقة ولا غيرها وما اعتيد دفعه أيضا لاهل الزوج فلا
 يكون الامتناع لاجل عذرها في التمكين اه ع ش على مر (قوله متى دفعت المهر الخ) يفهم من هذه
 العبارة انه يجوز لها ولوليها حبس نفسها لاجل قبض الصداق ولا تكون بذلك ناشرة نفقة فيعاسيأتي وتسقط
 بنشور كمنع تمتع محله اذ لم يكن المنع جائزا لها وعبارته في كتاب الصداق ولها حبس نفسها لتقبض غير مؤجل
 ملكته بنكاح انتهت وفي الروض شرحها ما نصه (فرع) واذا جرت اهلها حبس نفسها بالصداق
 بشرطه المذكور في الصداق وهو ان يكون معيناً أو حالاً ولم يدخل بها الشخصت نفقة لها وقد تقدم بيانه في كتاب
 الصداق (قوله عند الاختلاف في التمكين) خرج به الاتفاق والنشور فتصدق الزوجة عند الاختلاف في واحد
 منهما اه شيخنا (قوله فان عرضت عليه الخ) أي والصورة انه حاضر بالبلد ليصح قوله من بلوغ الخبر وان
 لم يحضر بخلاف ما اذا كان غائباً فلا بد من حضوره بالفعل اه شيخنا أي أو مضى زمن يمكن فيه حضوره ولم
 يحضر كما أشار له المتن بقوله فان غاب الخ اه (قوله فان عرضت عليه الخ) أي ان كان مكافراً لا فعلى وليه فان لم
 تعرض عليه مدة فلا نفقة لها انما أي في تلك المدة وان لم يطلبها ولم تعلم بالعقد كان زوجت بالاجبار كما هو ظاهر
 لعدم التمكين اه شرح مر (قوله من حين بلوغ الخبر) ظاهره وان لم يحضر زمن يمكن فيه الوصول اليها
 وميأتي في الغائب اعتبار الوصول اليها اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله من حين بلوغ
 الخبر) أي ان كان المخبر ثقة أو صدقة الزوج ويصدق في عدم تصديقه لا غير اه قل على الجلال (قوله
 ابتداء) أي قبل التمكين يدل عليه ما بعده وقوله ثم نشوزها قيد بذلك لتحتاج في اثبات المؤنة لرفع القاضى
 والا فتواستمرت على الطاعة كانت المؤنة مستمرة وقوله وقد رفعت الامر مع طوف على كل من قوله بعد تمكينها
 وقوله ابتداء (قوله كتب القاضي) أي وجوباً به بحكمه بانها طائفة اه شيخنا (قوله فيجب عليها) بالنصب
 عطفاً على لبعلم ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف اه ع ش على مر (قوله ليتسليمها الخ) عبارة
 أصله مع شرح مر فيجب عليها أي يوكل من يتسلمها أو يحملها اه انتهت (قوله من حين التسليم) أي بوصول
 أو وصول نائبه فلا تستحق النفقة في مدة الجبى البها عادة اه حل (قوله فان أبي ذلك) أي مع قدرته عليه اما اذا
 منعه من السير والتوكيل عذر فلا يفرض عليه شيء لا نفقة تصيره اه شرح مر وقوله فلا يفرض عليه شيء
 أي فلا يفرض القاضي لظن عدم العذر فبان خلافه لم يصح فرضه وينبغي انه لو ادعى العذر وانكرت انه لا يقبل
 منه الابينة لسهولة اقامتها اه ع ش عليه (فائدة) سئل شيخنا الشهاب مر عن امرأة غاب عنها زوجها وزل
 معها أولاد أصغار ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها منفعة واضاعت مصلتها ومصلحة أولادها وحضرن الى حاكم
 شرعى وانتهت له ذلك وشكت وتضررت وطابت منه ان يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم
 عن نفقتهم نقداً معيناً في كل يوم واذن لها في اتفاق ذلك عاينها وعلى أولادها أو في الاستدانة عليه عند تعذر الاند
 من ماله والرجوع عليه بذلك وثقبات ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح ان واذن قدر الزوج لزوجته تقدير
 كسوتها ليس محين العدة نقداً كما يكتب في وثائق الانكحة ووصت على ذلك مدة وطالبته بما قدر لها عن تلك
 المدة وادعت به عليه عند حاكم شافعى واعترف به وأزمعه به فهل الزامه صحيح أم لا وهل اذامان الزوج وزل
 زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم الشافعى ان يقدر لها عن كسوتها الماضية التي دخلت على
 استحقاقها نقداً واجابها كذلك وقدره لها كنفقة القضاة لأن نفقة أم لا وهل ما فعله القضاة من
 الفرض للزوجة والأولاد عن النفقة أو الكسوة عند انقيسة أو الحضور نقداً صحيح أم لا فاجاب تقدير الحاكم
 في المسائل الثلاث صحيح اذ الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه سم
 على حج وقد يتوقف في بعض ذلك اذ لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلية كما تقدم وعبرة سم على

(وحاف الزوج) عند
 الاختلاف في التمكين (على
 عدمه) فيصدق فيه لانه
 الأصل والتعليق من زيادته
 (فان عرضت عليه) بل
 عرضت المكافاة أو السكوى
 نفسها عليه كان بعثت اليه
 الى مسالمة نفسى اليك أو
 عرض المجنونة أو المعسر
 وليهما عليه ولو بالبعث
 اليه (وجبت) وثم (من)
 حين (بلوغ الخبر) له (فان
 غاب) الزوج عن بلدها
 ابتداء أو بعد تمكينها ثم
 نشوزها وقد رفعت الامر
 الى القاضي (وأظهرته
 التسليم كتب القاضي
 لقاضى بلده ليعلمه) بالحل
 (فيجب) لها حالا (ولو
 بناتيه) ليتسليمها وتجب
 المؤن من حين التسليم اذ
 بذلك يحصل التمكين (فان
 أبي ذلك) (ومضى زمن)
 امكان (وصوله) اليها

المنهج * (فرع) * اذا تراضيا ان يقرر القاضي لهما دراهم عن الكسوة مثلا جاز اذا حكم بشئ لزم
 مادام رضاها بذلك حتى اذا مضى زمن استقرار واجبه بمقتضى التقرير فيلزم بدفعه فاذا رجعا أو أحدهما عن
 التقرير ارتفع حكمه من حين الرجوع لا في الماضي أيضا له مر ثم ذكر ما يخالف ذلك وانه ينبغي انه اذا
 قبضت لزم والافسلا وان الحكم بذلك ليس حكما حقيقيا وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله فرضها
 القاضي في ماله) أي النفقة الواجبة على المعسر حيث لم يعلم انه بخلافه وكتب أيضا قوله فرضها القاضي فرض
 القاضي ليس بشرط في وجوب النفقة بل يجب ببلاوغ الخبر ومضى مدة امكان الوصول اليها إعادة اه حل
 (قوله فان جهل موضعه الخ) هذا محترز قول المتن الى القاضي ببلده المشعر بانه علم له بلد وصل اليه وقوله من ياديه
 أي الغائب (قوله وينادي باسمه) عطف تفسير (قوله وأخذ منها كفلا) أي يكفل بدنها بسبب ما يصرفه
 ليحضرها اذا تبين عدم استحقاقها اه حل وفي ع ش على مر ان أخذ الكفيل واجب ثم قال
 والظاهر انه يأخذ قبل ان يصرف لها ويشكل بأنه ضمان بالموجب فان قلت هو من ضمان الدرك المتقدم
 قلت ليس كذلك لما تقدم ان ضمان الدرك انما يكون بعد قبض المقابل وليس هذا كذلك اللهم الا ان يقال
 ان هذا مستثنى اه والظاهر ان الاراد من أصله لا يرد لان هذا من قبيل ضمان الاحضار لا من ضمان
 الدين بدل على هذا قول الحلبي أي يكفل بدنها بسبب ما يصرفه ليحضرها اذا تبين عدم استحقاقها (قوله وتسقط
 بنشور) أي ولو في بعض اليوم مالم يستمتع بها فيه ولو لحظة فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على النشور
 وجبت لها النفقة يومها واوليتها كما صدر به مر في شرحه وظاهره اعتماده فهذا تفصيل حسن فليست له
 قرره شيخنا العثماني والعزري وخالف الحلبي وقال لا يجب لها الا قدر زمن الاستمتاع فقط وعبارة مر
 ولو امتنعت من النفقة لم تجب مؤنتها الا ان كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعها صغارا وعن
 النفقة حيث نشأ أي كانه عفا عن النفقة ورضى ببقائها في محلها كما في الجواهر وغررها عن الماوردي وأقره
 وأفتى به الوالد وما مر في مسافرتها معه بغير اذنه من وجوب نفقتها بمكينها وان أعت بعصيانته صريح فيه وقضيته
 حريان ذلك في سائر صور النشور وظاهر كلام الماوردي انها لا تجب الا زمن التمتع دون غيره نعم يكفي
 في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل اه بالحرف لكن كتب المحشي على قوله وظاهر كلام
 الماوردي الخ معتمد وكذا على قوله نعم الخ فليتامل ذلك فانه ينافي بالتقرير السابق اه ولو جهل سقوطها
 بالنشور فاتفق رجوع عاينها ان كان من يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائره وانما يرجع من نكح أو اشترى
 فاسدا وان جهل ذلك أي وان لم يستمتع بها لانه شرع في عقدهما على انه يضمن ذلك بوضع البدل ولا كذلك هنا
 اه شرح مر وقوله ولو جهل سقوطها وماله ما لو جهل نشورها فاتفق ثم تبين له الحال بعد اه ع ش
 عليه (قوله وتسقط مؤنتها) أي مؤنتها العشرة المنقضية فكما تسقط بالنشور وما بعده اه وعبارة ج
 وتسقط المؤن كلها بنشور منها حتى لو نشرت اثناء يوم أو ليلة سقطت نفقته الواجبة بغيره أو اثناء فصل سقطت
 كسوته الواجبة باوله ويعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل كسوة النشور بالاولى انتهت وكتب عليه
 سم قوله حتى لو نشرت اثناء يوم الخ بقي النشور بالنسبة لما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاواني ورجبة
 البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشور ولو لحظة في مدة بقائها أو كيف الحال ولا ذرعى فيه تردد واحتمالات
 تراجع ويحرج الترجيح وبقى سكن المسكن فانظر ما يسقط منه بالنشور هل سكن ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل
 أو زمن النشور فقط حتى لو أطاعت بعد لحظة استحققت لانه غير مقدر بزمان معين فيه نظر ولا يبعد سقوط سكن
 اليوم واليلة الواقع فيهما النشور اه مر اه (قوله ولو في بعض اليوم) أي وان رجعت للطاعة فبسه وكذا يقال
 في بعض الايام فتنشور لحظة في الليلة أو اليوم سقطت نفقة اليوم بتمامها وكذا كسوة الفصل بتمامها وهذا
 كما مالم يتمتع بها فان تمتع بها ولو لحظة لم تسقط بل تجب نفقة اليوم بكاملها وكسوة الفصل بكاملها على معتمد مر

(فرضها القاضي) في ماله
 وجعل كالتسليم لها لان المانع
 منه فان جهل موضعه كتب
 القاضي لفضة البلاد الذين
 ترد عليهم القوافل من بلده
 عادة ليطلب وينادي باسمه
 فان لم يظهر فرضها القاضي
 في ماله الحاضر وأخذ منها
 كفلا بما يصرفه اليها
 لاحتمال موته أو طلاقه
 (وتسقط مؤنتها) بنشور
 أي خروج عن طاعة الزوج
 ولو في بعض اليوم وان لم تأثم
 كصغيرة ومجنونة والنشور

وان قيل بالتقسيم على زمن التمتع وغيره اه شيخنا وفي قول على الجلال ولا تعود بعودها للطاعة في بقية
 الليلة أو اليوم أو الفصل ما لم يستمتع بها على التمتع كما تقدم اه (قوله كنع تمتع) قال الامام الا ان كان امتناع دلال
 اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله كنع تمتع) ولو بحبسها طلقا أو بحق وان كان الحابس هو الزوج
 كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها ولو بحق الحيولة
 بينه وبينها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أو باعتدادها بطه شبهة ومن النشوز أيضا امتناعها من السفر معه
 ولو غير نكاح كما هو ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والمقصود ان لا يكون السفر في البحر الملح ما لم تغلب فيه
 السلامة ولم يخش من ركوبه مجذور تيمم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة اه شرح مر (قوله ولو بلس) أي أو نظر
 كان غطت وجهها أو قوت عنه وان مكنته من الجماع اه شرح مر (قوله كعبالة) وكبحر أو صنان بها
 أو جراحة بفرجها أو علمت أنه متى لمسها واقعها بخلاف منعها من التمتع لئلا يكون عذرا فيجب عليها
 تمكينه وان كان به ذلك (قوله كعبالة) هو مثال للعذر لكن بغير اللبس اذ العباله ليست عذرا في منع اللبس
 فلا حاجة للاعتراض اه وتثبت العباله بأربع نسوة فان لم تكن مع رفقتها لا ينظر هل اليها مكشوف في الفرجين حال
 انتشار عذوه جاز يشهدن وليس لها امتناع من الزفاف لعباله بخلاف المرض لتوقع شفاؤه اه شرح مر
 وسكت عن بيان ما يثبت به المرض والقياس انه لا يثبت الا برجلين من الاطباء لانه مما تطلع عليه الرجال غالبا
 اه ع ش عليه وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره بقاءه ازاله حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تحتمل عادة
 اه ع ش على مر (قوله بفتح العين) والرجل يقال له عبل بفتح العين وسكون الباء اه شرح الروض وفي
 المصباح عبل الشيء عباله فهو عبل مثل فخم فخماته فهو فخم وزنا ومعنى ورجل عبل التراجع فخم التراجع وامرأة
 عباله تامة الخلق والعبال بوزن سلام الورد الجلبى اه (قوله لانه اما عذر دائم) أي كالعباله أو يطرأ ويحول
 كالحيض والنفاس اه شيخنا وقوله ويمكن التمتع به من بعض الوجوه وهذا فارق ما لو غصبت بالغبين
 المجتمعة والصاد المهملة حيث تسقط نفقتها وعبارة شرح الروض وفارق ما لو غصبت بغير وجهها عن قبضة الزوج
 وفوات التمتع بالسكينة انتهت (قوله وتكره رجلا اذن) أخذ الرافعي وغيره من كلام الامام أن لها اعتماد
 العرف الدال على رضا مثاله بمثل الخروج الذي تريد نعم لو علم مخالفتها لامثاله في ذلك فلا ولو نشرت كان خرجت
 من بيته أو منعته تمتعا بها فغاب فاطاعت في غيبته بخعودها لبيتة لم تجبه ونها ما دام غائبا لمخر وجهها عن
 قبضته فلا بد من تحديد تسام وتسلم ولا يخص سلان مع الغيبة وبه فارق نشوزها بالردة فانه يزول بإسلامها مطلقا
 لزوال المسقط وأخذ منه الاذرعى انها لو نشرت في المنزل ولم تخرج منه كان منعته نفسها وغاب عنها ثم عادت
 للطاعة عادت نفقتها من غير فاض وهو كذلك على الاصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلبى والنشوز الخلقى
 والوجه ان مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشوز الجلبى وانما قلنا بذلك لان عودها
 للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر والاقرب كما هو قياس ما مر في نظائره ان اشهادها عند غيبته كاعلامه
 وطريقها في عود الاستحقاق ان يكتب الحاكم كما سبق في ابتداء التسليم فاذا علم وعاد وأرسل من تسلمها أو ترك
 ذلك لغير عذر عاذا الاستحقاق ولو التمس زوجة غائب من الحاكم ان يفرض لها فرضا عليه اعتبر بثبوت النكاح
 واقامتها في مسكنه وحلقها على استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة مستقبلة فيستدبر فرض لها عليه نفقة معسر
 حيث لم يثبت له انه غير موالا وجهه جل ذلك على ما اذا كان له مال حاضر بالبلد ترى الاخذ منه والا فلا فائدة
 للفرض الا ان يقال يحتمل ظهور ماله تأخذ منه من غير احتياج لرفع له اه شرح مر (قوله وتكره رجلا
 من مسكنها) أي طائفة أو مكرهه بحق والام تسقط ونها للعذر اه قل على الجلال (قوله وتكره رجلا من
 من مسكنها بلا اذن) لو خرجت منه بغير وجهها وبغير نفقتها بخلاف ما لو حبست ظلما فلا يجب لان الحيولة أقوى وما
 في شرح الروض في سياق عدم السقوط من قوله ولو غصبا ينبغي أن لا يكون بالغيب والصاد المهملة حتى يخالف

(كنع تمتع) ولو بلس (الا
 لعذر كعبالة) فيه بفتح العين
 وهي كسر اللام كبحر بحيث لا
 تحتمل الزوجة (ومرض) بها
 (بضمه الوطاء) وحيض
 ونفاس فلا تسقط المؤن لانه
 اما عذر دائم أو يطرأ ويحول
 وهي معذرة فيه وقد حصل
 التسليم الممكن ويمكن
 التمتع به من بعض الوجوه
 (وتكره رجلا) من مسكنها (بلا
 اذن) منه لان عليها حق
 الحبس في مقابلة وجوب

ثاؤن (الا) خروجاً (اعذر كخوف) من ان دام ٥٠٢ المسكن أو غيره وكاستفتاء لم يغنها الزوج عن خروجها وقول اعذر أعم مما ذكره

ما ذكرنا بل ينبغي أن يكون بالغين والصادق المجتهدين اه سم (قوله الا خروجاً اعذر) ويقبل قولها في ذلك حيث وجدت قرينة تدل على ذلك اه حل (قوله وكاستفتاء لم يغنها الزوج عن خروجها) أي استفتاء لامر تحتاج اليه بخصوصه وأرادت السؤال عنه أو تعلمه أما إذا أرادت الحضور لمجالس علم الاستفتاء أحكاماً تتفع به من غير احتياج اليها حالاً أو الحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذراً اه ع ش على مر (قوله ولخروج زيارة في غيبته) وظاهر ان محل ذلك لم يغنها من الخروج قبل سفره أو يرسل لها بالتمنع اه شرح مر (قوله) ولخروج زيارة) خرج به الخروج لموت أبيها أو شهود جنازته اه زى وفي قل على الجلال قوله كعبادتهم قال شيخنا مر وكذا تشييع جنازتهم ومخالفة شيخنا زى ولو في نحو أبيها كاف عنده استصانة وخروج بما ذكره خروجها لزيارة قبورهم فلا يجوز كغيرهم (قوله في غيبته) أي ولم يغنها عن ذلك بان علمت رضاه وكانت عادة أمثالها ذلك اه عزيزي (قوله لاهلها) أي محارم أو غيرهم وقيد الزكشي بالمحارم قال ج وهو متجه بخلاف الاجانب ولو لم ير ان خلافة لما في الدميري اه حل (قوله في غيبته) أي عن البلد ولم يغنها عن الخروج ولم تلم عدم رضاه بذلك الا ان دل العرف على جواز ذلك وما نقل عن شرح التنبيه العموي من انه ليس لها الخروج موت أبيها أو شهود جنازته محمول عند شيخنا على الزوج الحاضر في البلد لتمكنها من استئذانه وقرار الزيادة ان خروجها لموت أبيها أو تشييع جنازته مسقط لفتتها حر اه حل وينبغي ان مثل غيبته عن البلد لخروجها مع حضوره حيث اقتضى العرف رضاه بمثل ذلك ومن ذلك ما لو جرت عادته بأنه اذا خرج لا يرجع الى آخر النهار مثلاً لانها الخروج للعبادة ونحوها اذا كانت ترجع الى بينها قبل عودته وعلمت منه الرضا بذلك اه ع ش على مر (قوله ولو في حاجتها) غايته في النفي وغرضه بها التهديد لمنافسة الاصل التي ذكرها بقوله وكلامي أولاً الخ لكن كان عليه ان يبدل هذه الغاية فيقول ولو في حاجة ثالث بدليل ما ذكره في المناقشة لان صورة سفرها لحاجتها هي التي في عبارة الاصل وعادته انه يغني عما كنت عنه عبارة الاصل اه ذاقوله وكلامي أولاً أي وهو النفي بقوله لاهلها مع قوله حاجة ثالث أي كما انه شامل لسفرها لحاجتها وأما سفرها لحاجة الزوج فقد ذكره بقوله أو باذنه لحاجته مع قوله بخلاف كلامه أي فانه قاصر على صورة سفرها لحاجتها وعادته وسفرها لحاجتها بسقط في الاظهر انتهت (قوله ولم يقدر على رد المال) ليس بقيد بل مني ثم اعلم ان الخروج فخرجت فتمشيرة فقدر على ردها أولاً اه شيخنا وعبارته شرح مر والاقرب ان هذا مجرد تصور لا قيد لما مر من عدم الفرق بين قدرته على ردها للطاعة وان لا انتهت (قوله سقطت مؤنتها) أي ما لم يستمتع بها فان استمتع بها ولو مرة وجبت مؤنتها من حين استمتاعها به او بعدها اه عزيزي ويكون غنمها عفواً منه (قوله منعها من ذلك مطلقاً) أي سواء أراد التمتع أو لا وهذا هو المعتبر وعادة شرح مر وله منعها منه وان لم يردت تعاليم انما يظهر لانه قد تعار أنه ارادته فيجوزها صاعقة فينقض رانتهت (قوله وله منعها قضاء وسعاً) لم يقل وله قطعاً ان شرع فيه كما قال في النفل فيقتضي هذا الصنيع انه ليس له قطعه وفي كلام شيخنا ان القضاء الموسع كالنفل فله قطعاً بعد الشروع فيه أي حيث كان بغير اذنه اه حل (قوله لامتناعها من التمكين بما فعلته) ولا نظر الى تمكينه من وطنها ولوع الصوم لانه قبيح بافساد العبادة ومن ثم حره صومها نفلاً أو فرضاً وسعاً وهو حاضر بغير اذنه أو علم رضاه وظاهر امتناعه مطلقاً ان أضرها أو لدها الذي رضاه وأخذ العراقي من هذا التعاليم انهم لو استغلت في بيته بعمل ولم يمنعها الحياء من تبطيلها كبطاطة بقيت نفقتها وان أمرها بغيره كما امتنع اذا مانع من غنمته أي وقت أراد بخلاف تعليمها صغار الانها تسحق عادة من أخذها من بينهن وقضاء وطهر منها واذا لم تنه بنبيه كانت تاشق قولون سكعها صاعقة تطوعاً لم يجبرها على الفطر وفي سقوط نفقتها به وقد رقت اليه وجهان أحدهما عدمه والاقرب ان المراهق الحاصرة كالبالغ لو أرادت صوم

(ولخروج زيارة) لاهلها كعبادتهم (في غيبته) تسقط (بسفر ولو باذنه) لخروجها عن قبضته واقبالها على شأن غيره (لا) ان كانت (معها) ولو في حاجتها وبلا اذن (أو) لم تكن معه وسافرت (بإذنه) لحاجته (ولو مع حاجة غيره) فلا تسقط مؤنتها فيمالا انه الذي اسقط حقه لغرضه في الثانية ولم يكن نهاله في الاولى لكن ان تعصى اذا خرجت معه بلا اذن نعم ان منعها من الخروج فخرجت ولم يقدر على ردها سقطت مؤنتها وكلام الاصل يفهم ان سفره معه بغير اذنه يسقط النفقة مطلقاً وليس مراد وكلامي أولاً شامل لسفرها لحاجة ثالث بخلاف كلامه (كاحرامها) بحج أو عسرة أو مطلقاً (ولو بلا اذن مالم تخرج) فلا تسقط به مؤنتها لانها في قبضته وله تحليلها ان لم يأذن لها فان خرجت فسافرة لحاجتها فسقط مؤنتها لم يكن معها ونعبري بما ذكرنا أولاً من تقييده بحج أو عسرة (وله منعها نفلاً مطلقاً) من صوم وغیره وقطعه ان شرع فيه لانه ليس بواجب وخم واجب قال الاذري وقضية كلام الجمهور منعها من ذلك مطلقاً قال الماوردي له منعها منه اذا أراد التمتع

رمضان

قال وهو حسن متين انتهى ويقاس به ما يأتي (و) له منعها (قضاء وسعاً) من صوم وغيره بان لم تتعد بقوته ولم يضق الوقت لان حقه على الفور وهذا على البراني (فان أبت) بان فعلته على خلاف منه (فناشزة) لامتناعها من التمكين بما فعلته وقول نفلاً مطلقاً

رمضان لانها مأمورة بصومه ضرورية على تركه والا وجبه تقييد جواز المنع بمن يمكنه لو طء فلا يمنع لتلبس بصوم أو اعتكاف واجبين أو كان محرماً أو مريضاً مدته أي تقيل مرضه لا يمكنه الوقاع أو محسواً أو عتيلاً أو كانت رتقاء أو قرناء أو متخيرة كالفائت وأولى لان الغائب قد قدمه من إرا فبطاً ولو كذا مسافر من سفر امر خاص في شهر رمضان كان مخرجاً على فعل المكتوبة في أول الوقت وأولى لما في التأخير من الخطر على أوجه الاحتمالات في ذلك حيث لم يكن الفطر أفضل اه شرح مر (قوله أول من قوله صوم نفل) أي أولوية عموم وإيهام أما الأول فظاهر وأما الثاني فلصدق الصوم بالراتب وقد علمت انه ليس مراداً اه شيخنا (قوله ودخل فيه) أي في النفل المطلق صوم الاثنين الخ فيه نظار لانه راتب اه حل ولكن النفل هو المراد قوله منه هاهنا لتكرره اه (قوله ومثله صوم نذر منشأ بغير اذنه) عبارة شرح مر وله منعها من مذور صوم أو صلاة مطلق ولوقبل النكاح وبأذنه لانه موسع نعم قياس ما مر في الاعتكاف من انم لو نذرت اعتكافاً متتابعاً بغير اذنه ودخلت فيه بأذنه ليس له منها استثناء وهما وكذا منعها من مذور معين نذره بعد النكاح بلا اذن منه بخلاف لو نذره قبل النكاح أو بعده بأذنه ومن صوم الكفارة ان لم تعص بسببه انتهت (قوله منشأ بغير اذنه) أي سواء كان مطلقاً أو معيناً كان أو زمان نعم ان شرعت فيه بأذنه فليس له قطعه أما النذر بأذنه فله منعها منه ما لم تشرع فيه أيضاً نعم ليس له منها من نذره معين أذن لها فيه وفي تعيينه * (تبيينه) * لا فرق في جميع ما تقدم بينا إباحته وغيره ولو اذنت فساد شيء مما لا يمنعها منه أذن لها في قضائه أو أعادته كما مر * (فرع) * لو كان النذر قبل النكاح عينا فكالفرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقته به ولا خيار له لوجه له ولو نكح مستأجرة العين لم يمنعها من الاجارة ولا مؤنة لها مدتها قال الماوردي في الحاوي وله الخيار ان جهل افوات التمتع عليه وان رضى المستأجر بتمكينه لانه وعد لا يلزم وفارق ما مر في نذر الصوم بان هنادي حائلة اه قل على الجلال (قوله وخرج به النفل الراتب) أي ولو أول الوقت ومنعها من تطويله بان زادت على أفضل مجزئ ويحتمل اعتبار أدنى الكمال فيما يظهر لانهم راعوا فضيلة أول الوقت فلم تبعدر غاية هذا أيضاً ومعلوم ان العبرة في المسائل المختلف فيها بقيدته لا بغيره اه شرح مر وقوله ومنعها من تطويله وعليه في فرق بين الراتبة والفرض حيث اعتبر فيه أكمل السنن والا كآب بهظم شأن الفرض فروع في زيادة الفضيلة اه ع ش عليه (قوله الراتب كسنة الظاهر) ولا فرق في الراتب بين المؤكد وغيره أخذ من اطلاقهم بل ينبغي ان يشمل صلاة العبدین وصلاة الضحى والخسوف والكسوف والاستسقاء وان مثله الاذكار المطلوبة عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العبدین ونحوهما مما يستحب فعله عقب الصلوات اه ع ش على مر (قوله وصوم عرفة) رأيت بخط شيخنا ما نصه ينبغي ان صوم ست شوال بمنزلة صوم عرفة فليس له منها من تعجيلها حيث قلنا ليس له منها من تعجيل السنة الراتبة أول وقتها ونجها انه لو أذنت صوم راتبة في زمن الزفاف انه منعها لان الفطر فيها أفضل اه ومنه نقلت اه شوري (قوله والاداء أول الوقت) عبارة شرح البهجة للشارح وليس له منها من فعل المكتوبات والراتب أول الوقت اه وعبرة لروض ولا من تعجيل مكتوبة قال في شرحه وقضية كلامهم انه يمنعها من تعجيل الراتبة مع المكتوبة أول الوقت اه واعتد مر بخلافه وان الراتبة كالمكتوبة اه مر اه سم وعبرة شرح مر والاصح انه لا يمنع من تعجيل مكتوبة أول الوقت لحاجة فضيلته وأخذ منه الزكشي وغيره جواز المنع اذا كان التأخير أفضل لحوار اذ انتهت (قوله ولرجعية مؤن غير تنظف) ولا يسقط ما وجب لها الا بما يسهل طهارة ما يجب لزوجها من وجوبه حتى تفرغ من انقضاء العدة بوضع الحمل أو غيره فهي المصدقة في استمرار النفقة كما يصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعية اه شرح الروض ولو وقع عليه طلاق باطنا ولم يعلم به فأنفق مدة ثم علم لم يرجع بما أنفق فيه فيما يظهر كالتكويح نكاحاً فاسداً بجماع انها فيه محبوسة عند موافق لم يستمتع بها كما اقتضاء اطلاقهم ومحل رجوع من أنفق طائفاً بوجوبه

أولى من قوله صوم نفل ودخل فيه صوم الاثنين والخميس ومثله صوم نذر منشأ بغير اذنه وخرج به النفل الراتب كسنة الظاهر وصوم عرفة وعاشوراء وبالقضاء الاداء وبالموسع المضيق فليس له منها شيئاً منها التاكد الراتبة والاداء أول الوقت ولتعين المضيق اصالة (ولرجعية) حرة كانت أو أمة حائلاً أو طهلاً (مؤن غير تنظف) من نفقة وكسوة وغيرهما ببقاء جس الزوج

عليها وسلطته بخلاف مؤن
تنظفها لامتناع الزوج
تحتها (فلو أنفق) مثلا (لأن
يجل فأخلف) بأن بابت سائلا
(استردما) نفقه (بعد)
انقضاء (مدتها) لتبين خطأ
الظن وتصديق قدر أقرائها
بيمينها أن كذبها والافلايين
(ولا مؤنة) من نفقه وكسوة
(الحائل بابت) ولو بفسخ أو
وفاة لا تنفاه سلطنة الزوج
عليها (وتجب لحامل) لا نية
وإن كن أولات حمل (لها)
أي لنفسها بسبب الحمل
لأن الحمل لأم ولو كانت له
لتقدرت بقدر كفايته ولائها
تجب على المومر والمعر
ولو كانت له لما وجبت على
المعر (لا) لحامل معتدة
(عن) وطء (شبهة) ولو
بنكاح فاسد (و) لاعتن
(فسخ بخارن) له عدة لانه
يرفع العقد من أصله بخلاف
الفسخ والانفساخ بعراض
كرد أو رضاع وهذه من
زيادة (و) لاعتن (وفاة)
لغير ليس للعامل المتوفى عنها
زوجها نفقة وراه المارطاني
بإسناد صحيح ولأنها بابت بالوفاة
والقريب تسقط مؤنتها
وإنما تسقط فيما لو توفي
بعديينيتها لأنها واجبة
قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في
الدوام لانه أقوى من الابتداء
ولما مر من أن البائن لا ينتقل
إلى عدة الوفاة

حيث لا حبس اه شرح مر وقوله ولو وقع عليه طلاق الخ عمومته يشمل ما لو كان سبب الوقوع من جهتها
كان علق طلاقها على فعل شيء ففعلته ولم تعلم به وفي عدم الرجوع عليها بما أنفقته في هذه الحالة نظر ظاهر
لتدليسها اه ع ش عليه (قوله مؤن غير تنظف) تقدم أن المؤن عشرة أنواع وإن مؤن التنظف واحد
منها فإعداد من التسعة يجب الرجعية وقوله وتجب لحامل أي تجب مؤن الزوجة غير مؤن التنظف فما يجب
الرجعية من الأنواع التسعة يجب للعامل البائن وما لا يجب للرجعية وهو مؤن التنظف يجب للعامل البائن أخذا
من التعليل الذي ذكره في الرجعية بقوله لامتناع الزوج عنها وقوله ومؤنة عدة الخ زاجع لكل من الرجعية
والحامل البائن وقد علمت أن مؤنة العدة تشمل الأنواع التسعة وقوله ولا يجب دفعها الخ خاص بالبائن
الحامل كالأجنبي (قوله وسلطته) عطف سبب على سبب اه ع ش (قوله بخلاف مؤن تنظفها) إلا أن
إذا ما ألغى قطع على ما دفع به ذلك اه حل (قوله فلو أنفق الظن حمل) أي أنفق على الرجعية وفيه أن
الرجعية تجب نفقتها وإن لم تكن حاملا فكيف يقول لظن حمل وأجيب بأن صورة المسئلة أنه
أنفق عليها زيادة على عدتها بدليل قوله استردما بعد عدتها (قوله استردما بعد عدتها) أي حيث لم يوجد منه
حبس لها والافلايين رجوع اه حل بل إن حمل وقوع الطلاق كما تقدم (قوله وتجب لحامل) هل وإن مات
الحمل في بطنها أو ينقطع بموته وجوبها بقياس عدم انقضاء عدتها بموته وجوبها لانها لم تنزل في العدة إلى أن
تلقب ولعل هذا هو الوجه وإن أمكن الفرق فليراجع لكاتبه ثم رأيت سم بسط الكلام على ذلك في باب
العدم من حاشية النجفة فراجع اه شوبري (قوله وتجب لحامل) وفي الأنوار ولو نشرت الحامل سقطت
نفقتها اه بر اه سم (قوله لا نية وإن كن أولات حمل الخ) ولأنه كالمستمتع برحمتها لا اشتغاله بماته اه
شرح مر وفي الاستدلال بالآية تصور لأن فيها النفقة وليس فيها الكسوة وأجيب بأن النفقة إذا أطلقت
فأراد بها المؤن فتشمل الكسوة كما قاله ع ش على مر (قوله بسبب الحمل) ظاهره ولو مات في بطنها ومكث
فوق أربع سنين من وقت الطلاق وتسقط نفقة الحامل بالنشور كالمخرج من المسكن لغير حاجة اه حل
(قوله لا العمل) رد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وفي قول العمل اتوقف الوجوب عليه فعلى
الأول لا تجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد ولا عن عدة وفاة والله أعلم اه وفي قل على الجلال (فرع) *
لو أعتق أم ولده الحامل لزمه نفقتها حتى تضع أو أعتق مملوكه كنه الحامل منه فلا شيء عليه لها وفي الروض وشرحه
* (فرع) * لا نفقة لحامل منه مملوكه لانه اعتقه ببناءه على أنها للعامل قال البلقيني نقلا عن النص لو أعتق أم ولده
حاملا فعليه نفقتها حتى تضع قال ويمكن تقريره على أن العمل ويحتمل الإطلاق وهو الأصح من جهة قولنا
النفقة للعامل بسبب الحمل معناه يستمر ما كان قبل زوال العلة المستحقة بسبب الحمل وهو موجود في أم الولد
فإن نفقتها كانت واجبة قبل العتق فإذا عتقت وهي حامل لزمته كالبائن الحامل انتهت (قوله لأنها لو كانت له الخ)
أي واللازم باطل لانه في البطن لا يتناول شيئا يوصله قربه إليه سواء باطل اللازم بطل المزموم وأبطل المزموم
ثبت نقيضه وهو كونها لها فردا للشارح بهذا الاستدلال بقياس الخلف اه شيخنا (قوله ولأنها تجب على
المومر والمعر الخ) أي ولأنها تسقط بالنشور كما تمتنعها من السكنى في لائق بها عينة لها وخر وجهها منه من غير
عذر ولا تسقط بمضي الزمان ولا بموته في اثنتاهما إلى الرجوع إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه شرح
مر (قوله لاعتن شبهة) فلا تجب على الواطئ ولا على الزوج مدة عدة الشبهة لو كانت منكوحه اه قل
على الجلال (قوله لانه) أي الفسخ المذكور يرفع العقد من أصله وهذا تعليل ضعيف والصحيح أنه يرفع العقد
من حينه ومع ذلك لا تسحق اه حل (قوله أيضا من أصله) والمعتمد أنه يرفع من حينه كما قدمه هو مرارا
فالتعليل ضعيف وإن كان الحكم مسلما اه شيخنا (قوله ولا عن وفاة) أي وإن انتقلت إليها كرجعية
بخلاف بائن حامل قبل موته فلا تسقط لأنها لا تنتقل فليست معتدة وفاة كما تقدم اه قل على الجلال (قوله)

وأما سكنها الخ) هذا تقييد لقوله فيما سبق ولا مؤنة لحائل يأتى أى لا مؤنة غير السكنى أما هى فقد تقدم أنها
تجب لكل معتدة عن فرقته وأشار لهذا التقييد هناك بقوله من نفقة وكسوة (قوله ولا يجب دفعها لها إلا بظهور
حل) ويكنى فيه شهادة النساء ولو قبل سنة أشهر ولو أنفق بطن الحمل فبان خلافه رجع عليها والقول فى تأخر تاريخ
الوضع قوله مدعية فلو قالت وضعت اليوم فلى نفقة شهر قبله وقال بل وضعت من شهر قبله صدقت يمينها لأن
الأصل عدم الوضع وبقاء النفقة سواء كانت حرة أو أمة لكن إن ادعت الاتفاق على ولدها من مالها لم ترجع بما
أنفقت حتى تشهد أى تثبت أنها أنفقت أو أن الحاكم أذن لها أن تنفق لترجع عليه اهـ من الروض وشرحه
(قوله لا بظهور حل) أى وقبل ذلك لا يجب عليه دفعها إياها وإذا ثبت وجود الحمل لزمه الدفع من أول العدة اهـ
حل (قوله لا بظهور حل) أى ولو يقول أربع نسوة ويجب دفعها لمضى من حين العلق اهـ جج اهـ شوبرى
* (فصل فى حكم الاعسار بمؤنة الزوجة) * أى وما يذكر مع من قوله فلا فسخ بامتناع غيره إلى قوله ولا فى
غير مهر أسيد أمة اهـ (قوله لو أعسر الزوج ولو صغيراً أو مجنوناً) نعم إن كان للزوج ضامن بالأذن وهو موسر
فلا فسخ أو ضمنها أب عن محجوره وهو موسر فلا فسخ أيضاً وثبت اعسار الصغير بالينة كغيره واعسار غيره
بها إن عرف له مال ولا كفى اليمين على المعتمد اهـ قل على الجلال (قوله أعسر ما لا وكسباً) ولا يمنع
اعساره عقاراً وعرض لا يتيسر بهما اهـ من شرح مر ولعل المراد لا يتيسر بهما بعد مدة قريبة
فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر اهـ ع ش عليه (قوله وكسباً لا تقا به) فلا فسخ امرأت رجل
مكتسب ما ينفعه علمه لأن القدرة بالكسب كسب المال فلو كان يكسب كل يوم قدر النفقة لم تفسخ لانها هكذا
تجب وليس عليه أن يدخر للمستقبل فلو بطل من كان يكسب فى بعض الأسبوع نفقة جميعه الكسب أسبوعاً
اعراض فسخت لتضررها وتكون قدرته على الكسب بمنزلة دينه وجله على غيره وإن كانت تحصل البطالة
على الجملة أى العملة بان لم يجدوا من يستعملهم وتعذرت النفقة لذلك وكان ذلك يقع غالباً نادراً جاز لها الفسخ
لتضررها اهـ من الروض وشرحه وعبارة شرح مر ولا أثر لجزءه إن دعى برؤيه قبل مضي ثلاثة أيام (قوله
لا تقا به) ليس بقيد بل مثل اللاتق غير أنه إذا أراد تحمل المشقة بمباشرة اهـ شرح مر وج فكان عليه أن
يذكر بدل هذا القيد التقييد بالحلال اذهب وقدم معتبر كفى شرح مر وقال فى محترزه وخرج بالحلال الحرام
فلا أثر لقدرة عليه فلها الفسخ وقول الماوردى والرويانى الكسب بنحو يسع خمر كالعدم وبخوصفة آلة
لهو محرمة له أجرة المثل فلا فسخ لزوجه وكذا ما يعطاه منجم وكاهن لأنه عن طيب نفس فهو كالبسة مردود إذا
الوجه أنه لا أجرة لصانع محرم لأطبائهم على أنه لا أجرة لآنية تقود ونحوها وما يعطاه منجم أو غايعطاء أجرة لاهبة
فلا وجه لكلامهما اهـ وقوله وما يعطاه من النجم ومن نحو النجم الطيب الذى لا يحسن الطب ولا يعرف
الأمراض ولكن يطالع كتب الطب ويأخذ منها ما يصفه للمريض فإن ما أخذ لا يستحقه ويحرم عليه
النصرف فيه لأن ما يعطاه أجرة على ظن المعرفة وهو عار منها ويحرم عليه أيضاً وصف الدواء حيث كان مستنده
بمجرد ذلك اهـ فتاوى جج الحديثية بالمعنى اهـ ع ش عليه (قوله وكسباً لا تقا به) ومنه السؤال إذا
لامنة عليها فيما يصرقه عليها مما يحصل له بالسؤال وهو عملها قبضه فليس كالذى يأخذ النجم والمخترع بالآلة
لهو ومع ذلك لا يكفى السؤال بل إن سألوا أحضر لها ما تنفقه امتنع عليها الفسخ والا فلا اهـ ع ش على مر
(قوله أو كسوة) عطف على نفقة فيكون التقدير بأقل كسوة ويراد بأقل الكسوة ما لا بد منه بخلاف نحو
السر أو بل والمكعب فإنه لا فسخ بذلك اهـ حل (قوله أو مسكن) عطف على بأقل فلا فسخ إذا وجد مسكناً ولو غير
لائق بها خلافاً لما قد يفهم من العباب إن لها أن تفسخ مع وجود غير اللائق اهـ حل وهذا مستفاد من قول
المستن أعسر بمسكن أى مسكن كل لا تقا ولا يفهم منه أنه لو أيسر بأى مسكن كان فلا تفسخ وهذا المعنى
تفهمه العبارة أيضاً وجعل معطوفاً على نفقة فيكون المعنى إذا أعسر بأقل للسكن تفسخ ويلزم من الاعسار

وأما سكنها فتقدم فى العدد
أنه واجب (ومؤنة عدة كؤنة
زوجة) فى تقديرها ووجوبها
بما فى ما وغيره من الاتم من
قوابع النكاح ولأنها فى
الحقيقة مؤنة للزوجة لا
للعمل كإمر (ولا يجب دفعها)
لها (لا بظهور حل) ليظهر
سبب الوجوب ومثله اعتراف
المعارق بالحمل وتعبيرى بالمؤنة
أعم من تعبیر بالنفقة
* (فصل) * فى حكم الاعسار
بمؤنة الزوجة * (أعسر)
الزوج (مالا وكسباً لا تقا به)
بأقل نفقة أو كسوة أو
مسكن (لزوجته) أو مهر
واجب

قبل وطء فان صبرت (زوجته
 بها كان أنفقت على نفسها
 من مالها) (فغير المسكن دين)
 عليه فلا يسقط بعض الزمن
 بخلاف المسكن لما مر انه
 امتناع (والا) بأن لم تصبر
 (فلها فسخ) بالطريق الاثني
 لوجود مقتضيه، وكما تفسخ
 بالجب والعنبل هذا أولى
 لان الصبر عن التمتع أسهل
 منه عن النفقة ونحوها (لا
 لامة بمهر) لانه محض حق
 سيدها اما المبهضة فليس
 لها ولا سيدها الفسخ الا
 بتوافقهما كما اعتمد الاذرع
 (ولان تبرع) بها (أب)
 وان علا (لمولاه أو سيد) عن
 عبده اذ يلزمهما قبول التبرع
 ووجهه في الاولى ان المتبرع
 به يدخل في ملك المؤدى عنه
 ويكون الولي كانه وهب وقبل
 له بخلاف غير الاب المذكور
 والسيد اذ لا يلزمها القبول
 لما قبسه من تحمل المنة نعم لو
 سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها
 الزوج لهما لم تفسخ لاتقاء
 المنة عليهما صرح به الخوارزمي
 في كافيته وخرج بالاذل اعساره
 بواجب المهر أو المتوسط
 فلا فسخ به لان واجبه الآن
 واجب المعسر وبالمذكور ان
 اعساره بالادم لانه تابع
 والنفس تقوم بدونه وبواجب
 المفوضة فلا فسخ بالاعسار
 بالمهر قبل الغرض

بالاذل الاعسار بالاكثر ومفهومه أنه لو أيسر باقل المساكن ولو غير لا تقيم انما لا تفسخ فعملت من هذا أنه لا فرق
 في العبارة بين إعادة الباء وبين اسقاطها فليست ظاهرة إعادة المثل لها اه (قوله قبل وطء) متعلق باعسر من
 حيث تعلقه بالمهر فهو قيد في المهر فقاطي أعسر قبل الوطء بمهر قد وجب وثبت فقوله في المفهوم وبقبل اي وخرج
 بالاعسار بالمهر قبل وطء ما بعده اي الاعسار الحامل بعده هكذا استفاد من منيعه في شرح الروض اه وعبارة
 أبي شجاع وكذا لو أعسر بالصدق قبل الدخول انتهت وفارق المهر المذكور ان قبله حيث تفسخ بالعجز عنها
 ولو بعد الدخول بانه في مقابلة الوطء فاذا استوفاه الزوج كان المعوض تالفاً فيتعذر عوده بخلافها فانها في مقابلة
 التمكين اه شرح الروض (قوله فغير المسكن دين) المراد بغير المسكن سائر المون لان خصوص النفقة
 والكسوة كقديتوهم من العبارة وعبارة أصله مع شرح مر فان صبرت وزوجته ولم تمنعه فتعصبا حاصرت
 سائر المون ما سوى المسكن ديناً عليه وان لم يفرضها حاكم لانها في مقابلة التمكين والابان لم يصبر ابتداءً وانتهاءً
 بان صبرت ثم عن لها الفسخ فلها الفسخ بالطريق الاثني ولا فسخ لها بعجزه عن نفقة ماضية أو عن نفقة خادمة نعم
 ثبت في ذمتها وذكر الاذرع بحثاً من تخدم لغير مرض فانها في ذلك كالقريب انتهت وقوله نعم ثبت اي نفقة
 الخادم ومحلها حيث كان خادماً وصبر بها أو اقترضت له اماً لموضت مدق من غير استخدام فلا شيء لها لما مر ان الخادم
 امتناع وقوله فانها في ذلك كالقريب قضيت أنه ان سقط بعض الزمن معاملة اماً لم يقربها القاضي أو يأذن لها في
 اقتراضها أو اقترضها وان نفقة خادماً من تخدم في بيت أبيها لانه مطاعاً وقياس ما مر في قوله انما امتناع أن نفقة
 الخادمة مطلقة قد قدرت واقترضتها وجبت عليه والا فلا اه ع ش عليه (قوله والا فلها الفسخ) اي على
 الفور في المهر وعلى التراخي في غيره على ما سيأتي (قوله بالطريق الاثني) وهو ثبوت الاعسار عند
 القاضي وامهاله ثلاثة أيام ليحقق اعساره (قوله لوجود مقتضيه) أي وهو التضرر لا الاعسار اذ يصير المعنى لها
 الفسخ بالاعسار لوجود الاعسار (قوله اما المبهضة الخ) قال شيخنا بعد حكايته نعم ان قلنا بكلام البارزي ان
 المرأة تفسخ بعد قبض بعض المهر كمن تفسخ بكاه اتجه الفسخ لها وان لم يوافقها سيدها اه شوبري (قوله
 الابتواقة لهما) أي بان يفسخا معاً أو بكل أحدهما الا آخر اه شرح مر وهذا ضعيف والمعتمد ان لكل
 منهما الفسخ وان لم يوافقهما الا آخر عليه اه شيخنا (قوله ولا ان تبرع أبيلويه) ويبحث الاذرع ان مثله
 ولد الزوج قال ولا شك فيه اذا أعسر الاب وتبرع ولده الذي يلزمه اعفاه أو لا يلزمه ذلك أيضاً في الوجه وفيما
 بحثه في الولد الذي لا يلزمه الاعفاه نظر ظاهر اه شرح مر والمراد ان الاب تبرع عليها هي فالادم في قوله
 لمولاه للتعايل يدل على هذا قول الشارح ووجهه في الاولى الخ (قوله ووجهه في الاولى الخ) ووجهه في الثانية ان
 حلقة السيد بعتقه أنهم من حلقة الوالد بولده اه شرح مر (قوله يدخل في ملك المؤدى عنه) أي يقدر دخوله
 في ملكه اه شرح مر (قوله بخلاف غير الاب المذكور) أي الموصوف بقوله وان علا وبكونه ولياً وهذا
 الغير يشمل سائر الأقارب ويشمل الجانب ويشمل الاب غير الولي لكونه ولياً وشيخنا اه (قوله ثم سلمها
 الزوج لها) ليس بتبدل متى سلمها الزوج لافسخ لها لانه صار قادراً سواء أعطاها لها أم لا اه شيخنا (قوله
 وبالمذكور ان اعساره بالادم الخ) الاولى أن يقول اعساره بغيرها أي غير المذكور ان كورات الاربعة والغير أنواع
 سبعة الادم والعم وما تعد عليه وما تنام عليه وتتغلى به وآلة الأكل والشرب والطبخ وآلة التنظيف والاعتماد
 فلا فسخ باعساره بشئ من هذه السبعة اه وعبارة حل قوله وبالمذكور ان اعساره بالادم فالادم ليس
 من معنى النفقة ومثله بالاولى الاواني والفرش ولو ما لا بد منه للشرب والجلوس والنوم وان ازم ان تنام على
 البلاط والرماد ونقل عن شيخنا انه بحث ان لها الآن الفسخ بذلك فعلم ان ما عدا النفقة والكسوة والمسكن
 لا فسخ به على الاول انتهت وفي ع ش على مر ما نصه ويبحث مر الفسخ بالعجز عملاً لا بد منه من الفرش
 بان يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضروب من الاواني كالذي يتوقف عليه نحو الشرب

اه سم على حج (قوله وقبل وطء ما بعده) أي وكانت مختارة فلو كانت صغيرة أو مجنونة أو مكرهة لم يعتبر
 تمكينها فلها أن تفسخ بعد الوطء وان كان المهر تقرر بوطئها وفيه انهم اتجمع بين العوض والمعرض اه حل
 وعبارة شرح مر نعم تبعه عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة فلها حبس نفسها بمجر دبلوغها فلها الفسخ
 حيثنذولو بعد الوطء لان وجوده هنا كعدمه انتهت (قوله وقد بينت وجهه مع زيادة في شرح الروض وغيره)
 عبارته في شرح الروض فلو قبضت بعض المهر كونه معتاد فلا يفسخ بمجره عن بقيته لانه استقر له من البضع بقسطه
 فلو فسخت لعاد لها البضع بأكمله لتعذر الشركة فيه فيؤدي الى الفسخ فيما استقر لزوج بخلاف نظيره من الفسخ
 بالفلس لا مكان الشركة في المبيع قاله ابن الصلاح في فتاويه ونقله عنه الاضوي قال وتوقف فيه ابن الرفعة وجرم
 البارزي بخلافه وكلام المصنف كامله وافقه امدق العجز عن المهر بالعجز عن بعضه واعتمده السبكي وغيره
 قالوا ان البضع لا يقبل التبعض بل هو كالطلاق فيما لو سألته مطلقه بالف لا تقول نصف الالف مقابل لنصف
 الطائفة فكذلك لا يقال ان بعض المهر مقابل لبعض البضع بخلاف المبيع لان الثمن يتقسط عليه في العقد فتقسط
 عليه في الرجوع عند الفسخ بخلاف المهر لا يتقسط على البضع في النكاح فلا يتقسط عليه في الفسخ قال
 الزركشي وقد بيناه هذا وما أخذ ابن الصلاح لانه اذا لم يقبل التبعض وقد أدى بعض المهر فعدد دار الامر بين
 ان يغلب عليه حكم المقبوض أو حكم غيره والاول أولى انشوف الشارع الى بقاء النكاح ولذلك لو ادعى المولى
 والعين الوطء قبل قولهما وان كان الاصل عدم ما ادعياه انتهت (قوله فلا يفسخ بامتناع غيره) من الاتفاق
 أي ولا بامتناع القادر على الكسب من الاكتساب اه من شرح الروض وشرح مر ويحبره الحاكم على
 الاكتساب فان لم يغد الاجبار فيه فينبغي أن تفسخ صبيحة الرابع لتضررها بالصبر اه ع ش على مر
 (قوله فلا يفسخ بامتناع غيره) أي غير من أعسر باقل النفقة واقل الكسوة واقل المسكن بان لم يغدر على الاقل
 ولا على ما زاد عليه وغير هذا يشمل الموسر والمتوسط والمعسر القادر على نفقة وكسوة المعسرين فليست ما وجه
 تقييد الشارع بقوله موسر أو متوسط فيبقى حكم من قدر على نفقة المعسرين وقد امتنع من الاتفاق خارجا من
 كلامه فليحرج روضه في شرحه يقتضي انه لا يفسخ لها في هذه الصورة وذلك لانه قابل للمعسر بما تقدم
 بالموسر ولم يذكر المتوسط فيقتضي أن المراد بالموسر من قدر ولو على الاقل فكل من قدر على الاقل أو
 غيره وامتنع من الاتفاق لا يفسخ زواجه بامتناعه لقدرتها على تحصيل حقه بالحكم فلو حذف
 الشارع لفظ المتوسط لامكن حل الموسر في كلامه على من قدر على نفقة ولونفقة المعسرين فيوافق صنيعه
 في شرح الروض (قوله ان لم ينقطع خبره) المستمد منه امتنع من الاتفاق وهو موسر أو متوسط لا يفسخ لها
 حضر أو غاب انقطع خبره أولا اه شيخنا وعبارة شرح مر وشمل كلامه من تعذر تحصيلها منه اغنيته
 وان طالت وانقطع خبره فقد مرح في الامانة لا يفسخ مادام موسرا وان انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة
 من ماله أي ولم تعلم غيبته ماله في مرحلتين أي عن البلادة التي هو مقسم بها أخذ ما يأتي والمذهب نقل كما قاله
 الاذرعى وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وان اختار كثير ون الفسخ وجرم به الشيخ في شرح منتهى انتهت
 وقال حج بجرم شيخنا في شرح منتهى بالفسخ في من انقطع خبره ولا مال له حاضر بخلاف المنقول اه وفي
 قل على الجلال قوله لا يفسخ بغير موسر ولا متوسط سواء حضر أو غاب وان انقطع خبره بان توصلت
 القوافل الى الاماكن التي يظن وصوله اليها ولم تخبر به وان لم يبلغ العمر الغالب سواء غاب موسرا أو
 معسرا أو جهل حاله وان شهدت بينة بانه غاب معسرا وهذا ما اعتمده شيخنا نز و مر وقال الاذرعى انه
 نص الشافعي وما نقل مما يخالف ذلك مردود نعم لو شهدت البينة انه معسر الا ان اعتمدا على اعساره السابق
 على غيبته من غير ان تصرح بذلك ثبت ولها الفسخ بذلك وقال شيخ الاسلام في المنهاج وغيره موثقه العلامة
 طب وغالب المتأخرين ان لها الفسخ بانقطاع خبره وعزى أيضا والد شيخنا مر في بعض الحوائى وهو

وقبل وطء ما بعده لتلف
 المعرض فكان كعجز المشتري
 عن الثمن بعد قبض المبيع
 وتلفه ولان تسليمها بشر
 برضاها بنتمت وشمل كلامهم
 مالو أعسر ببعض المهر وهو
 كذلك وان قبضت بعضه كما
 صرح به الاذرعى وغيره لكن
 أفتى ابن الصلاح في مالو
 قبضت بعضه بعدم الفسخ
 واعتمده الاضوي وقد بينت
 وجهه مع زيادة في شرح
 الروض وغيره وقول لا ثقا
 به مع التقييد بالواجب وبغير
 المسكن ومع قولي ولا الى آخره
 من زيادتي (قوله لا يفسخ بامتناع
 غيره) موسرا أو متوسطا من
 الاتفاق حضر أو غاب فهو
 أعسر من قوله لا يفسخ بغير
 موسر (ان لم ينقطع خبره)
 لانقضاء الاعسار المثبت للفسخ

نسير معتمداً له * (تنبيه) * لو حضر بعد الفسخ بشهادة بينة الاعسار وادعى ان له مالا بالبلد حتى على بينة الاعسار لم يقبل الا بينة ولا يشترط ان تذكر علمها به ولا القدرة عليه وحيث يتبين بطلان الفسخ قاله شيخنا مرر وانظر على قول شيخ الاسلام ومن تبعه لو حضر وادعى ان له مالا بالبلد هل يقبل قوله ويبطال الفسخ أولا اه وفي القسط لاني على البخاري ما نصه اذا غاب الزوج المورس عن زوجته فليس لها فسخ النكاح لتمكينا من تحصيل حقه بالحاكم فيبعث قاضي بالدها الى قاضي بلده فيلزمه برفع نفقتها ان علم موضعه واختار القاضي الطبري وابن الصباغ جواز الفسخ لها اذا تعذر تحصيلها في غيبته للضرورة وقال الروياني وصاحب العدة ان الفتوى عليه ولو انقطع خبره ثبت لها الفسخ لان تعذر النفقة بانه طاع خبره كعذرهابا لا فلاس نقله الزركشي عن صاحب المذهب والكاقي وغيرهما وقرره لا بغيبته من جهل حاله يسارا واعسارا لعدم تحقق المقتضى نعم لو اقامت بينة عندنا كم بلدها باعسار ثبت لها الفسخ اه (قوله وهي متمكنة من تحصيل حقه بالحاكم) عبارة شرح مرر وهي متمكنة من خلاص حقه في الحاضر بالحاكم بان يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب يبعث الحاكم الى بلده انتهت (قوله ولا بغيبته ماله دون مسافة قصر) قضية كلامهم انه لو تعذر احضاره للخوف لم تفسخ لندرة ذلك ويحتمل خلافه اه شرح مرر وقوله لم تفسخ معتمدا وظاهره وان طال زمن الخوف لانه مورس وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض أو نحوه اه ع ش عليه (قوله فلها الفسخ لتضررها الخ) أي أيها الفسخ حالاً فلا تكلف الامهال للضرورة والفرق بينه وبين المعسر ان هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه بخلاف المعسر اه شرح مرر وفرق البغوي بين غيبته مورس او غيبته ماله باه اذا غاب ماله فالعجز من جهته واذا غاب هو مورس فقد رتبته حاصلة والتعذر من جهتها اه شرح الروض (قوله مدة الامهال) أي امهال المعسر بن وهي ثلاثة أيام فاذا لم يحضره فيها أهل ثلاثة أخرى فاذا لم يحضره فيها فسخ ولا يعمل مدة ثلاثة اه شيخنا (قوله لعدم تحقق المقتضى) بل لو شهدت بينة بانه غاب معسر لم تفسخ مالم تشهد باعساره الا ان وان علم استنادها للاستصحاب اه شرح مرر وقوله وان علم استنادها أي من شهدت الآن يعني أن القاضي يقبل البينة باعساره وان علم أنها انما شهدت معتمدة على الاستصحاب ويوجب بان الاصل عدم حصول ماله وكما يقبلها القاضي مع ذلك للبينة الاقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند للاستصحاب اه ع ش عليه (قوله ولا فسخ لولي) أي بولي كل من الرشيدة والسفينة والصغيرة والمجنونة وانما الفسخ للرشيدة والسفينة كما في شرح مرر وأما الصغيرة والمجنونة فمعلوم انه ليس لها فسخ كما انه ليس للولي (قوله فنفقتها على من عليه نفقة قبل النكاح) لا يقال هذا يشكل على ما يأتي ان نفقة القريب تسقط بالنكاح وان كان الزوج معسرا لا نقول ذلك فحين يمكنها الفسخ لكونها بالغة عاقلة فتسقط نفقتها عن القريب وامامنا فهو في صغيرة أو مجنونة فلا تسقط نفقتها عن القريب بنكاح المعسر لان عدم تمكنها من الفسخ عذر اه شو برى بنوع تصرف وهو مبني على ان قول الشارع فنفقتها الخ خاص بالصغيرة والمجنونة وفي ع ش على مرر ما يقتضي عدم الخصوص ونص عبارته قوله فنفقتها على من عليه نفقة قبل النكاح اطلاقه يشمل البالغة فليس له منع نفقتها بل يجبها الى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينه وبين الامهال حيث كان لسيدها الجاؤها الى ذلك بقوله لها الصبري على الجوع أو العري أو الفسخ بان نفقة الحرة سببها القرابة ولا يمكنه اسقاطها عند العجز بخلاف نفقة الامهال فانه قادر على ازاله وجوبها عنه بان يبيعها أو يزوجها فكان وجوبها عليه من هذه الحشية دون نفقة القريب وان كانت نفقة القريب تسقط بخفي الزمن ومن عليه نفقتها حال النكاح بيت المال ثم مياسير المسلمين حيث لم يوجد متفق اه (قوله ولا فسخ في غير مهر لسيد أمه الخ) في الروض وشرحه ونسقل الامه بالفسخ للنفقة كما تفسخ بحبه وعته ولانها صاحبة حق في تناول النفقة فان ارادت الفسخ لم يكن للسيد منها فان ضمن السيد النفقة فهو كالاجنبي يضمها فان ضمنها لها بعد طلع فجر يومها صح ولو كانت

وهي متمكنة من تحصيل حقه بالحاكم فان انقطع خبره ولا ماله حاضر فلها الفسخ لان تعذر واجبها بانقطاع خبره كعذرهابا لا فلاس بالاعسار والتقييد بذلك من زيادتي (ولا بغيبته ماله دون مسافة قصر) لانه في حكم الحاضر (وكلف احضاره عاجلا اما اذا كان بمسافة قصر فاكتر فلها الفسخ لتضررها بالاتقار الطويل نعم لو قال انا احضره مدة الامهال فالظاهر اجابته ذكره الاذري وغيره) ولا بغيبته من جهل حاله يسارا واعسار لعدم تحقق المقتضى والتصريح بهذا من زيادتي (ولا) فسخ لولي لان الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة والطبع للمرأة لا تدخل لولي فيه ويتفق عليها من مالها فان لم يكن لها مال فنفقتها على من عليه نفقة قبل النكاح (ولا) فسخ (في غير مهر لسيد أمه)

والامتنع منة أو مجنونة أو اختارت المقام مع الزوج لم يفسخ السيد لها امر ولان النفقة في الاصل لها ان يتلقاها
السيد لانها لا تملك فيكون الفسخ لها لا السيد كما انه اذا اوصى للعبد أو وهب منه يكون القبول اليه وان كان
الملك يحصل للسيد لكن لا تلزم نفقة الكبيرة العاقلة ما لم تفسخ بل يقول لها اقمعي أو اصبري على الجوع دفعا
للضرر عنه وبهذا الطريق يلجأ الى الفسخ فاذا العنت أنفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره وكفى
نفسه مؤنتها والسيد الفسخ بالاعسار في المهر حيث يثبت به الفسخ لانه محض حق لا يتعلق بالامتنع ولا ضرر
عليها في فوائده ولا في مقابلة البضع فكان الملك فيه لسيدها ويشبه ذلك بما اذا باع عبدا أو فليس المشتري بالثمن
يكون حق الفسخ للبائع لا للعبد وتطالب الامتياز وجهها بالنفقة كما كانت تطالب السيد فلوا عطاها الهاربي منها
وملكها السيد دون الامتناع لا تملك كما امر لكن لها قبضها وتناولها لانها كلما ذوت في القبض بحكم النكاح وفي
تناولها بحكم العرف وتعلقت أي الامتنع أي بالنفقة المقبوضة فليس له بيعها قبل ابداله الهاربي لان نفقتها
وان كانت له بحق الملك لكن لها فيها حق التوثيق كما ان كسب العبد ملك لسيدته وتعلق به نفقته وجنسه أما اذا
أبدلها فيجوز له التصرف فيها ببيع وغيره ولها ابرأؤه من نفقة اليوم لانها الحاجة الناجزة فكان الملك لا يثبت
للسيد الا بعد القبض أما قبله فيتمتع بالحق لها ورده البقيعي بان الشافعي نص في الام على أن الراء لا يصح
الامن بسيدها الا لمن أي ليس لها ابرأؤه من نفقة الامس كافي المهر والسيد بالعكس أي له ابرأؤه من نفقة
الامن لان نفقة اليوم وان ادعى الزوج التسليم للنفقة الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية فأنكرت الامتعة فالقول
قولاها بينهن لان الاصل عدم التسليم وان صدقه السيد يرى من النفقة الماضية نفقا أي دون الحاضرة
والمستقبلية اذا الخصومة للسيد في الماضية كالمهر لافي الحاضرة والمستقبلية ولو أقرت بالقبض وأنكر السيد
فالقول قولها لان القبض اليها بحكم النكاح أو بهر يجر الاذن ذكره الاصل * (تنبيه) * لو كانت أمة الموسر
زوجة أحد أصوله الذين يلزمه اعفافهم فؤنتها عليه كما سيأتي بوجوهه فلا فسخ له ولا لها والحق بها نظائرها كقول
زوج أمتها بعده واستخدمته انتهت (قوله ولا في غير مهر السيد أمة) عبارة شرح م ر والاوجه في المكاتبه انها
كالقنة فيما ذكر الا في الجلاء سيدها لها ولو أعرس سيدته مستولدة عن نفقة لها أجبر على تخليتها لكسب لتنفق منه
أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ولا يبيعها من نفسها فان عجزت عن الكسب أنفق عليها من بيت
المال قال القسولي ولو غلبه ولا هو لم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع الى وجهه أن يزيد
بالتزويج أولى للمصلحة لعدم الضرر وانتهت وقوله وعدم الضرر ولعلهم لم يقولوا هاتما ان لم يكن بيت مال
فعلى مياسير المسلمين كما ذكر وفي القن الآتي ومؤنة الرقيق لا مكان الاستغناء عن مياسير المسلمين هنا بالتزويج
ولا كذلك القن وعليه فلولم يزوج من يتزوج بها فينبغي ان تكون النفقة على مياسير المسلمين اه ع ش
عليه (قوله ولا فسخ قبل ثبوت اعساره) أي فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهر او لا باطنا اه شرح م ر (قوله
لانه وقت الدعة) أي الراحة ويؤخذ منه انه لو توقف تحصيلها على مبيتها في غير منزله كان لها ذلك اه ع ش
(قوله وليس لها منعه من التمتع) عبارة شرح م ر ولها منعه من التمتع بها كما قاله البغوي ووجهه في الروضة
وقال الروياني ليس لها ذلك وحل الاذرع وغيره الاول على النهار أي وقت التحصيل والثاني على الليل وبه
صرح في الحاوي وتبعه ابن الرقعة والاوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها من الاستمتاع زمن التحصيل فان
منعته ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع انتهت (قوله أو هي باذنه) والسبب هنا كالشبهة في انها
تفسخ باذن القاضي اه شرح م ر (قوله أو هي باذنه) أي ولو في غير مجلسه اه قل على الجلال (قوله
صبيحة الرابع) أي بنفقة بلامه لتحق الاعسار فلا تفسخ بما مضى لصيرورته ديناه اه شرح م ر (قوله
نعم ان لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم الخ) عبارة شرح م ر فان لم تجد قاضيا ولا محكما عملها أو عجزت عن الرفع
اليه كان قال لها لا أفسخ حتى تعطيني مالا كما هو ظاهر استقلت بالفسخ للضرورة ويتقد ظاهرا وكذا باطن البناء

وان لم يرض بالاعسار
لذلك وواجبها وان كان
ملكه لكنه في الاصل لها
ويتلقاه السيد من حيث انها
لا تملك (بل له) ان كانت غير
صبيحة ومجنونة (الجأوها اليه
بان يترك واجبها ويقول)
لها (افسخي أو اصبري) على
الجوع أو العري دفعا للضرر
عنه اما في المهر فله الفسخ
بالاعسار به لانه محض حقه
كمرو وتعبيري بما ذكره اعم
مما عبر به (ولا) فسخ قبل
ثبوت اعساره (بأقراره أو
بينه) عند قاض فلا بد من
الرفع اليه (فيهمه) ولو بدون
طلبه (ثلاثة أيام) لينتقم
اعساره وهي مدة قريبة
يتوقع فيها القدرة بقرض
أو غيره (ولها خروج فيها
لتحصيل نفقة) مثلا بكسب
أو سؤال وإيس له منعها من
ذلك لا تنفاد الانفاق المقابل
لحبسها (وعليها رجوع)
الى مسكنها (ايلا) لانه وقت
الدعة وليس لها منعه من
التمتع (ثم) بعد الامهال
(يفسخ القاضي أو هي باذنه
صبيحة الرابع) نعم ان لم يكن
في الناحية قاض ولا محكم ففي
الوسط لا خلاف في استقلالها
بالفسخ (فان سلم نفقته فلا)
فسخ لتبين زوال ما كان
الفسخ لاجله ولو سلم بعد
الثلاث نفقة يوم

الفسخ على أصل صحيح فاستلزم النفوذ باطنا وقد جمع بذلك انتهى (قوله وتوافقا على جعلها الخ) عبارة
 الروض وشرحه وليس لها أن تأخذ نفقة يوم قدر فيه على نفقته عن يوم قبله بحرفه عن نفقته لتفسخ عند تمام
 المدة لأن العبرة في الأداء بقصد المؤدى وإن تراضيا على ذلك ففيه تردد أي احتمالا أن أحدهما لها الفسخ عند تمام
 الثلاث بالتعليق وثانيهما لا وتحمل القدرة عليها بطلان المصلحة قال الأذرى والمتبادر ترجيح الأول وهو المقتسم
 ورجع ابن الرفعة الثاني بناء على أنه لا تفسخ بنفقة المدة الماضية ويحجب عنه بان عدم فسخها بنفقة المدة
 الماضية بحال في الماضية قبل أيام المهلة لا في أيامها انتهت (قوله بنت على المدة) معنى البناء أنها تفسخ في الحال
 في هذه الصورة ومعنى الاستئناف أنها تستأنف مدة جديدة وقوله فأنما تبني معنى البناء هنا أنها تستكمل على
 اليومين الماضيين (قوله فأنما تبني) أي على اليومين ولا تستأنف فتصير يوما آخر ثم تفسخ فيها بآية اه حل
 (قوله ولو رضيت باعساره الخ) أي فبإقرار الفسخ بغير المهر إلى التراخي وخيار الفسخ بالمهر فوري لكن بعد الرفع
 للعاكم ومضى مدة الإمهال اه من شرح مر وقوله لكن بعد الرفع الخ أي أما الرفع نفسه فليس فورا يا فلو
 أخرت مدة ثم أرادته مكنت لانها تؤخر المطالبة لتوقع يسار والفرق أنه بعد الرفع ساع لها الفسخ فتأخيرها رضا
 بالاعسار وقبل الرفع لم تستحق الفسخ لعدم الرفع المقضي لأذن القاضي لاستحقاقها الفسخ اه عش عليه
 (قوله فلها الفسخ) والكلام في الرشيدة فلا أثر لرضا غيرها به لا يقال يشترط لعمة النكاح يسار الزوج بحال
 الصداق لا تقول ذلك فيمن زوجت بالاجبار خاصة أمام من زوجت باذنها فلا يشترط ذلك في عمة نكاحها ولو سفيهة
 على أنها قد تزوج بالاجبار لموسر وقت العقد ثم يتلف ما سيده قبل الشؤ اه عش على مر (قوله لانه وعد لا يلزم
 الوفاء به) لكن تسع المطالبة بنفقة يوم وموئيل بعده ثلاثة أيام لانه أي رضاها بما مضى المستفاد من قولها رضيت
 أبدا يعل ما مضى من الإمهال ولو أعسر سيد مستولدة عن نفقتها أبدا على عقها أو تزويجها اه حل
 * (فصل في وثنة القريب) * أي في لزومها وقدرها ونحو ذلك اه قل على الجلال (قوله لزومها وسر الخ) نهت
 لحذف أي لزم أصلا وفرعا موسرا كل منهما أي لزم الأصل الموسر كفاية فرعه ولزم الفرع الموسر كفاية أصله
 ويشترط في من وجبت عليه الكفاية من كل منهما أن لا يكون رقيق الكل كما يشترط فيمن وجبت له كل منهما أن
 لا يكون كذلك وفي الروض وشرحه فصل لا تجب نفقة القريب ولو حر أو على رقيق ولو مكاتب لانه ليس أهلا للمواساة
 بل نفقة الحر في بيت المال إلا أن يكون في أصوله أو فرعه من تلزمه نفقته ولا تجب لرقيق ولو مكاتب على قريبه ولو
 حر ابل نفقة غير المكاتب على سيده ونفقة المكاتب من كسبه فان عجز نفسه فعلى سيده انتهى (قوله ولو يكسب يلبق
 به) هذا يفيد أنه يجب على الأصل اكتساب نفقة فرعه العاجز عن الكسب وقال مر يجب على الأصل القادر
 اكتساب نفقة فرعه العاجز لزمانة ونحوها لا مطلقا اه سم ومثله في الشوري (قوله ولو يكسب يلبق به) عبارة
 شرح مر ويلزم كسوبا كسبها أي المون ولو لحيلة الأصل كالادم والسكنى والاختدام حيث وجبت أن يحل
 ولا يقبه وإن لم تجز به عادة لان القدرة بالكسب كسبها بالمال في تحريم الزكاة وغيرها وانما يلزم لمؤلفا دين لم
 يعص به لانه على التراخي وهذه فورية واقلة هذه وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صارت دينيا بفرض قاض لم يلزمه
 الاكتساب لها ولا يجب عليه سؤاله كقولنا قبول هبة فان فعل وفضل منه شيء مما امر انفق عليه منه ومحل وجوب
 ذلك في حلية الأصل بقدر نفقة المعسرين فلا يكافئ فوقها وإن قدر كما اقتضاه كلام الامام والغزالي وإن اقتضى
 كلام الماوردي خلافه انتهت وقوله واقلة هذه أي المؤنة وانضباطها اذهى مقدرة من جهة الشارع بخلافه
 أي الدين فانه لا انضباط له من جهة الشارع ويختلف باختلاف حال المدون فقد يكون قليلا بالنسبة لشخص
 كثيرا بالنسبة لآخر على أنه قد يطرأ ما يقتضي تجديد الدين في كل يوم كعروض اتلاف منه مال غيره بغير
 اختيار منه وقوله ولا يجب عليه سؤال الزكاة قضيته انه لو دفعته الزكاة بلا سؤال وجب قبولها وعليه في فرق
 بينه وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجود المنة الواجب بخلاف المزكى فانه لا منة له على الفقير لانه انما دفع

وتوافقا على جعلها مما مضى
 فسق الفسخ احتمالا في
 الشرحين والروضة بلاتر جميع
 وفي المطلب الرابع منه (فان
 أعسر) بعد ان سلم نفقة
 الرابع (بنفقة الخامس بنت)
 على المدة ولم تستأنفها وهذه
 من زيادتي (كلوا يسرفي
 الثالث) ثم أعسر في الرابع
 فأنما تبني ولا تستأنف (ولو
 رضيت) قبل النكاح أو بعده
 (باعساره فلها الفسخ) لان
 الضرر يتجدد ولا أثر لقولها
 رضيت به أبدا لانه وعد لا يلزم
 الوفاء به (لا) ان رضيت
 باعساره (بالمهر) فلا فسخ
 لان الضرر لا يتجدد
 * (فصل في مؤنة القريب
 (لزم موسر ولو يكسب يلبق
 به)

لهما الوجه الشرع عليه فاشبه الدين اه ع ش عليه (قوله ولو لم يعض) فالمبعض يجب عليه نفقة قريبه
بتمامها كما في شرح مر خلافاً لمن قال يجب عليه بقدر ما فيه من الحرية ولان قال لا يجب عليه شيء وبعبارة
الخطيب على المنهاج وأما المبعوض فان كان منقفاً فعليه نفقة تامة لتمام ملكه فهو كالحل والكل وقيل بحسب حريته
وان كان منقفاً عليه فتمنع نفقته على القريب والسيد بالنسبة الى ما فيه من رفق وحرية انتهت (قوله بما
يفضل عن مؤنة ممونه من نفسه وغيره) من زوجة ولولم لا تفصح به وخادمها وأم ولده دون رقيق غير المستولدة فلا
تقدم على أصله وفرعه والظاهر ان المراد نفقة المعسر من وكتب أيضاً ان المعسر نفقة المعسر حتى اذا مال زيادة
على ما ذكره من أنفق على زوجته وما دوا على من ذكر المدالا سخر والظاهر ان العبرة بوقت احتياجه لا بالعجز
وانها باحتياجه يجب وأما ودها هل يتوقف على الطلب أولاً نظره اه حل (قوله من نفسه وغيره)
المراد بالغير زوجته وخادمها وأم ولده كما في شرح مر (قوله كفاية أصل) وكذا يجب عليه أيضاً النفقة
والكسوة وزوجة أصل يجب نفقته لانها من تمام الاعفاف ولا ولد له أي ويجب ذلك لام ولده أصله لان زوجة
فرع ولا لام ولده أي الفرع فان كانت تحت الأصل زوجات أو مستولات تتناهن فأكثر أنفق فرعه
على واحدة منهن فقط وذلك بان يدفعه الأب وبوزعها الأب عليهن ولكل منهن الفسخ الا الأخيرة اذا تزوجت
في الفسخ فلا تفسخ لتمام حقها اه من الزوجين وشرحه بانتصار (قوله كفاية أصل وفرع الخ) أي
فيجب اعطاؤه كسوة وسكنى تليق بحاله وقوتاً وادماً يليق بسنة كمونة الرضاع حولين وتعتبر برغبته وزهاده
بحيث يتمكن معه من التردد على العادة ويدفع عنه ألم الجوع لان تمام الشبع كما قاله الغزالي أي المبالغة فيه
وأما اشباعه فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره وان يخدمه ويداويه ان احتاج وان يبدل ما تلف بيده وكذا
ان اتلفه لكنه يضمه بعد يساره ان كان رشيداً كما قاله الاذري ولا تنظر لمشقة تكرار الابدال بتكرار الاتلاف
لتصيره بالدفع له لانه كان متمكناً من انفاقه من غير تسليم وما يضطر الى تسليمه كالكسوة متمكن من توفير
رقيب منه يمنع من اتلافها اه شرح مر وقوله وان يبدل ما تلف الخ ولو ادعى تلف ما دفعه له فهل يصدق
في ذلك أم لا فيه نظار والاقرب الاول حيث لم يذكر التلف سيئاتها تسهل اقامة البينة عليه اه ع ش عليه
وعبارة سم قوله كفاية أصل قال الزركشي والمراد بالكفاية ما يستقل به المتصرف والتردد يدفع ألم الجوع
وصرح في الوجيز بانه لا يجب اشباعه وقال في الشرح الصغير لا يجب الاشباع التام اه وفي شرح الارشاد
لشيخنا أي ما يقيم به للتردد والتصرف ولا يحصل تمام ذلك الا بالشبع فيجب كما صرح به ابن يونس وقول الوجيز
لا يجب أي المبالغة فيه اه ثم قال الزركشي ودخل في الكفاية القوت والادم وكره الارعيان وغيره وخالف
البعوي في الادم وتجب الكسوة بما يليق به لدفع الحاجة والمسكن وأجرة القصد والحجامة والطبيب وشرب
الادوية ومؤنة الادوية ومؤنة الخادم ان احتاج اليه لزمانة أو مرض اه قال شيخنا البرلسي لكن مسكن
المنفق يقدم به بل لا يجب عن مسكن قريبه فقوله يباع فيها المسكن والخادم ينبغي أن يكون محله بالنظر الى
الكفاية في القوت ونحوه اه وانظر هل يقدم المنفق بخادمه على خادم القريب فيخص قولهم المذكور
بالنظر لذلك أيضاً وظاهره انه لا يجب للقريب قوت ما يحتاجه في مرضه تأمل قال في شرح الروض فان اتلفها
أو تلفت في يده بعد قبضها أبدلها المنفق بغيرها لكن باتلافه لها يضمها قصير ديناً في ذمته قال الاذري ويجب
ان يفرق بين الرشيد وغيره فيضمن الرشيد بالاتلاف دون غيره وسيله ان يطعمه أو يوكل باطعامه ولا يسلمه
شيئاً قال ولا يخفى ان الرشيد لو أترجمه غيره أو تصدق به الا يلزم المنفق ابدالها وهو ظاهر ان كانت باقية اه
(قوله وكان من معصومين) فرضه بهذا الاحتراز عن رقيق الكل فقط بدليل قوله وانه لا يلزمه للمبعض
الخ وقوله معصومين خرج غير المعصوم منهم ما قبل فيه ويقال ان كان قادراً على عهدة نفسه كالمرتد والحرابي
لم يجب نفقته وان لم يكن قادراً على عهدها كالزاني فانه يجب نفقته لانه معذور من حيث ان توبته لا تعصمه

ذكر أو أنثى ولو لم يعض
(بما يفضل عن مؤنة ممونه
من نفسه وغيره وان لم يفضل
عن دينه) يومه وليته كفاية
أصل له وان علا ذكر أو
أنثى (وفرع) له وان نزل
كذلك اذا (لم يملكها) أي
الكفاية وكانا حرين معصومين

اه حل بنوع تصرف في ع ش على مر ومثل المرتد والحربي على الرجح نحو الزاني المحسن لكن قال
 ج فيه ان الاقرب الاتفاق عليه لعمره عن عصمة نفسه بخلافهما ومقتضى ما عمل به ان مثله قاطع الطريق بعد
 بلوغ خبره للامام (قوله وعجز الفرع عن كسب يلقوبه) فغير اللائق كالعدم وكذا اللائق اذا منع منه
 اشتغاله بالعلم كاله أخذ الزكاة قال ج وهو محتمل ويحتمل الفرق وفرق بما يطول فراجعوه للولي حمل
 الصغير على الاكتساب اذا قدر عليه وينفق عليه من كسبه وله ايجاره لذلك ولو لاخذ نفقته الواجبة عليه اه
 وعبرة ع ش على مر قوله أو مجنوناً مثله ما لو كان له كسب يلقوبه لكنه كان مشتغلاً بالعلم والكسب
 يمنعه كقوله بعضهم قياساً على الزكاة اه شيخنا زى أى بشرط أن يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفاً
 بين المشتغلين ووقع السؤال عما لو حفظ القرآن ثم نسيه بعد البلوغ وكان الاشتغال بحفظه عنعم من الكسب
 هل يكون ذلك كاشتغاله بالعلم أم لا والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان تعين طريقاً لم تيسر القراءة
 في غير أوقات الكسب كان كاشتغاله بالعلم والا فلا فراجع وكتب أيضاً قوله أو مجنوناً أى أو شبههما من ذلك
 كله لكنه لا يحسن كسباً ولا يقدر على تعلمه انتهت (قوله وعجز الفرع) أى لصغراً أو جنوناً أو مرضاً أو زماناً
 قال نز و قدرة الام أو البنت على النكاح لا تسقط نفقتها وهو واضح في الام وأما البنت ففيه نظر اذا
 خطبت وامتنعت لان هذا من باب التكسب والفرع اذا قدر عليه كلفه الا ان يقال ان التكسب بذلك بعد عيبا
 اه ع ش (قوله وان اختلفا ديناً) أى وكذا لو اختلفا مالا فيلزمه ان يرسله كفايته مع من يتقرب له لينفق
 عليه اه حل (قوله كذا احتج به) أشار بهذه العبارة الى ان وجه الاحتجاج به حقي وهو كذا في وقديته
 العنان بقوله ووجه الاحتجاج به انما هو وجبت له لاجل الولد فهو السبب في الوجوب فهو أولى بالوجوب
 اه ثم قال قوله والاولى الاحتجاج بالعمل وجه الاول وجه الصراحة وهذا يفيد ان الاحتجاج بذلك صحيح أيضاً
 (قوله كانت كفايته الزم) انظر وجهه مع انه قد يقال لزوم أجرة الرضاع لكون الولد في غاية الافتقار حتى ينشأ
 وذلك منتف فيهما بعد وأيضاً قوله الزم أفعلى تغضيل مع ان الزوم لا يتفاوت اه وعبرة العنان بقوله الزم
 أى لوجوب الارضاع عاها انتهت أى في الجملة وهو اذا انفردت (قوله والفرع بالتعهد والخدمة أليق)
 أى ولان الفرع البق بالتعهد بالخدمة أى ومن جملته الاتفاق عليه وقوله واحتج له أيضاً معطوف
 على قوله وقيس بذلك الاول أى واحتج للاول أيضاً أى كما احتج به بالقياس (قوله فان لم يفضل عنائى) أى
 عن مؤنة عمونه فهذا مفهوم قول المتن بما يفضل عن مؤنة عمونه وقوله وظاهر الخ تقييداً لمعطوف
 قوله ككفايته أصل وفرع أى يحصل لزوم كفايتهما ان كان الفاضل يكفيهما فان كان دون ذلك فلا يلزمه
 غيره وحمل لزومه أيضاً ان كانا حريين فان كانا مبعوضين فلا يلزمه الا القسط اذا علمت هذا علمت انه كان
 الاول للشارح تقديم قوله وظاهر الخ على قوله فان لم يفضل عنائى الخ (قوله ومما ذكره علم الخ) أى
 من تقييد الفرع بالعجز والاطلاق في الأصل (قوله وجبت لأصل لافرع الخ) عبارة شرح مر ولا
 تجب لفرع مكتسب لها فان قدر على كسب ولم يكتسب كلفه ان كان حلالاً لا نقابة والا فلا ولو قدرت الام أو
 البنت على النكاح لم تسقط وتنها كما حرم به ابن الرضا وفارق القدرة على الكسب بان حبس النكاح لا أمد
 له بخلاف سائر أنواع الاكتساب فلوز وجبت سقطت نفقتها بالعدوان أعسر زوجه الى فسحها التلا تجمع
 بين نفقتين كذا قبل وفيه نظر لان نفقتها على الزوج انما تجب بالتمكين كما مر فكان القياس اعتباره الا ان يقال
 انما يقدرتها عليه مفوتة لحما وعليه فعله في مكافئة فقيرها لا بد من التمكين والام تسقط عن الاب فيما يظهر
 انتهت وقوله فلوز وجبت سقطت هو واضح ان كل الزوج حاضراً فلو كان غائباً فقد سلف ان الوجوب
 يتوقف على الارسال ليحضر فتجب من وقت حضوره وان تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل
 النكاح ويدل على هذا التعديل بقولهم لتلايجمع بين نفقتين كفاي الصغيرة والمجنونة اذا أعسر زوجه اه

(وعجز الفرع عن كسب يلقوبه) به (وان اختلفا ديناً) والاصل في الثاني قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف كذا احتج به والاولى الاحتجاج بقوله تعالى فان أرضعن لكم فانهن أجورهن ووجهه انه لما لزمت أجرة ارضاع الولد كانت كفايته ألزم وقيس بذلك الاول بجامع البعوضة بل هو أولى لان حرمة الاصل أعظم والفرع بالتعهد والخدمة أليق واحتج له أيضاً بقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسناً فان لم يفضل عنائى فلا تبي عليه لانه ليس من أهل المواساة وظاهره انه لو كان الفاضل لا يكفي أصله أو فرعه لم يلزمه غير مؤنة لا يلزمه للمبعض منهما الا القسط ومما ذكر علم انهما لو قدر على كسب لائق بهما وجبت لأصل لافرع لعظم حرمة الاصل ولان فرعه مأمور بمصاحبتها بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن

سم على منهج وقوله الآن يقال الخ معتمد اه ع ش عليه (قوله وانه يباع فيها ما يباع في الدين) غرضه
 بهذا الاعتذار عن عدم ذكر هذا الحكم في المتن مع ان الاصل ذكره أي وعلم مما ذكر انه يباع فيها أي والذي
 ذكر المفيد لعلم ما ذكره وقوله سابقا وان لم يفضل عن دينه المفيد انه أي نفقة القريب تقدم على وفاء الدين
 فهي أهم منه فيلزم من هذا ان ما يباع في الدين يباع فيها بالاولى لانه اذا كان يباع لغیر الا هم فلان يباع في
 الا هم بالاولى وعبارة الروض و يباع فيها ملكه من عقار وغيره لانها حق مالي لا بد له كالدين ولانها مقدمة
 على وفاء الدين وملكه يباع فيه ففيها هو مقدم عليه أولى انتهت وعبارة شرح مر و يباع فيها ما يباع في
 الدين من عقار وغيره لمسكن وخادم ومر كواب وان اعتادها التقدمها على وفائه فيباع فيها ما يباع فيه بالاولى
 فسبق ما قبل كيف يباع مسكنه لا كتر المسكن لاصله ويبقى هو بلا مسكن مع خبر ابدأ بنفسك على ان الخبر
 انما يأتي فيما اذا لم يبق معه بعد يسع مسكنه الا ما يكفي أجره مسكنه أو مسكن والده وحيث ان هذا المقدم مسكنه فذكر
 الخبر تأييد الاشكال وهم اماما لا يباع فيه مما مر في باب الفس فلا يباع فيها بل يترك له ولمونه انتهت (قوله في
 نظيره من نفقة العبد) أي في بيع القاضي عقار السيد مثلا لنفقة عبده اه ع ش وعبارة الشارح هناك
 متناوشر حافل عليه كفاية رقيقة الى ان قال و يبيع فيها فاض ماله أو يوجوه ان امتنع منها ومن ازالة ملكه
 عن الرقيق بعد امره باحدهما أو غاب كافي وونة اقريب وكيفية انه ان يسري بيع ماله أو ايجاره شيئا فشيئا
 بقدر الحاجة فذلك وان لم يتيسر كعقار استدان عليه الى أن يجتمع ما يسهل البيع له أو ايجاره ثم يباع أو
 آجره ما يفي به لما في بيعه أو ايجاره شيئا فشيئا من المشقة على هذا يحمل كلام من أطلق انه يباع بعد الاستدانة
 فان لم يمكن بيع بعضه ولا ايجاره وتعذر الاستدانة باع جميعه أو آجره انتهت (قوله ولا تصير بفوتهادينا عليه)
 عبارة اصله مع شرح مر وتسقط مؤن القريب التي لم يأذن المنفق لاحد في صرفها عنه لقريبه بفوتهادينا عليه
 الزمن وان تعدى المنفق بالمنع لانها وجبت لدفع الحاجة الناجزة واساة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة الى أن
 قال ولا تصير الخ انتهت وقوله التي لم يأذن المنفق لاحد الخ فان اذن لغيره في الانفاق عليه وأنفق عليه صارت
 فرضا على الاذن وان لم ينفق سقطت بعضى الزمان هذا هو الذي يظهر انه المراد اه ع ش عليه وللقريب أخذ
 نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها وله الاستعراض ان لم يجد له مالا وعجز عن الحاكم ورجع ان
 أشهد وقصد الرجوع والافلا والوجه جريان ذلك في كل منفق وللاب وان علا أخذ نفقته من مال فرعه
 الصغير أو المجنون بحكم الولاية وليس لادم أخذها من ماله حيث وجبت لها الا بالحاكم كفرع وجبت نفقته
 على أصله المجنون لعدم ولايتها اه شرح مر وقوله ان لم يجد جنسها يفهم منه انه اذا وجد جنس ما يجب
 له كالبزازة مثله وان وجد الحاكم وكذا يقال في الام والفرع اه ع ش عليه وفي الروض وشرحه
 مانصه ولو امتنع القريب من نفقة القريب أو غاب وله ثم مال فله أخذها من ماله وكذا الام لها أخذها الا طفل
 ولو بغير اذن القاضي من مال أبيه اذا امتنع من نفقته أو غاب وله ثم مال ولو كان ماله من غير جنسه أي الواجب
 ان عدم الجنس والافلا يؤخذ لانه فان لم يكن له ثم مال اذن القاضي للقريب في الاقتراض على قريبه الغائب
 أو لادم في الاقتراض على الاب الغائب والانفاق على الصغير بشرط أهليته لذلك كما صرح به الاصل فان لم يأذن
 له ما في الاقتراض عليه لم يقرضا عليه فان لم يكن ثم قاض فاقترضا على الغائب وأشهد بذلك رجعا عليه بما اقترضا
 والا أي وان لم يشهد به فوجهان قال الاذرى ينبغي ان يفصل بين ان يتمكن من الاشهاد أولا كقيل بمثله في مسألة
 هرب الجبال ولو انفق الام على طفلها المومنين ماله بلا اذن من الاب والقاضي جاز لانها لا تعدى مصلحة
 قال الاذرى وينبغي ان لا يجوز لها ذلك الا اذا امتنع الاب أو غاب ولعله مرادهم أو انفق عليه من ماله ان يرجع
 عليه أو على أبيه ان لم يمت نفقته رجعت ان أشهدت بذلك والافوجهان قال الزركشي وغيره قضية ما رجوه في
 المسافة المنع وقال الاذرى ينبغي ان يفصل بين ان يتمكن من الاشهاد أولا ولو غاب الاب لم يستقل الجد بالاقتراض

وأنة يباع فيها ما يباع في الدين
 من عقار وغيره لشبهها به وفي
 كيفية بيع العقار وجهان
 أحدهما يباع كل يوم جزء
 بقدر الحاجة والثاني لانه
 يشق ولكن يقترض عليه الى
 ان يجتمع ما يسهل بيع
 العقار له ورجع النووي في
 نظيره من نفقة العبد الثاني
 فليرجع هنا وقال الاذرى انه
 الصحيح أو الصواب قال ولا
 ينبغي قصر ذلك على العقار
 وتعميرى بالمؤنة وبالكفاية
 وبالعجز أعم مما عبر به وقول
 ولياته ويايق من زيادتي (ولا
 تصير بفوتهادينا) عليه لانها
 مواساة لا يجب فيها تعليق

(الاباقرض فاض) بنفسه
أو مأذونه (لغيبه أو منع)
فإنما حيثما تصير ديناً عليه
وعدلت عن تعبيره بفرض
القاضي بالفاء إلى تعبير
باقرضه بالقاف لأن الجمهور
على أنها لا تصير ديناً بفرضه
خلافاً لما في بعض كتبه
وبذلك علم أنها لا تصير ديناً
بأذنه في الاقتراض خلافاً لما
وقع في الأصل (وعلى أمه)
أي الولد (ارضاعه اللبأ)
بالهمزة والقصر بأجرة وبدونها
لأنه لا يعيش غالباً إلا به وهو
اللبن أول الولادة ومدته
يسيرة (ثم) بعد ارضاعه القبا
(ان انفردت هي أو اجنبت
وجب ارضاعه) على الموجودة
منهما (أو وجدتا لم تجبر هي)
على ارضاعه وان كانت في
نكاح أبيه لقوله تعالى وان
تعاسرت فسترعه لغيره
(فان رغبت) في ارضاعه ولو
بأجرة مثل أو كانت منكوسة
أبيه (فليس لبيعه منها)
ارضاعه لأنها أشفق على الولد
من الأجنبية ولبنهاه أصح
ووفق وخرج بأبيه غيره كان
كانت منكوسة غير أبيه فله
منها (لان طلبت) لارضاعه
(فوق أجرة مثل أو تبرعت)
بارضاعه (أجنبية أو رضيت
بأقل) من أجرة مثل (دونها)
أي الأم فله منها من ذلك
لقوله تعالى وان أردتم أن
تسترضعوا أولادكم فلا جناح

عليه بل لا بد من إذن القاضي له ان أمكن والا فلا شهادة اه (قوله الاباقرض فاض) أي بشرط ان يثبت
عنده احتياج الفرع وغنى الأصل اه شرح مر (قوله فأنما حيثما تصير ديناً عليه) قال بعضهم قد علم من
ظاهر كلامهم المذكور ان في النفقة المذكورة شائبة امتناع من حيث سقوطها بمضي الزمن وشائبة بأجرة من
حيث عدم تصرفه فيها بغير أكله وشائبة تخيل من حيث ملكه لها بالدفع من غير صيغة وعدم استردادها منه لو أيسر
فيا كلها اه قل على الجلال (قوله خلافاً لما في بعض كتبه) حله شيخنا كواله على ما إذا فرض
القاضي قدراً واذن لشخص في ان ينقعه ليرجع فإذا أنفق رجوع وحيث يكون الغرض موافقاً للعموم وعلى
انه مجرد الفرض لا يكون ديناً كقوله فرضت أو قدرت لفلان كل يوم كذا وذهب حج إلى موافقة الجمهور
ورده هذا الجدل بما فيه طول فراجع اه حل (قوله وعلى أمه ارضاعه اللبأ) أي ومع ذلك لها طلب الأجرة
عليه ان كان له أجرة كيجب اطعام المظطر بالبدل ومقتضى القياس انما لو تركت بلا ارضاع ومات
لا ضمان عليها وبه صرح بعضهم وهل ترثه أو لا فيه نظر فليراجع اه عش أي لأنه لم يحصل منها فعل
يحال عليه الهلاك قياساً على ما لو أمسك عن المضطرو واعتدته نذر وانحط عليه كلام عش على مر
(قوله وعلى أمه الخ) لما أوجب الله تعالى دفع أجرة الارضاع على أبيه لأم الرضيع فربما يتوهم ان الأم
لا يجب عليها ارضاعه أصلاً فدفع هذا بقوله وعلى أمه الخ (قوله ومدته يسيرة) قال الأذرى ويشبه ان
يرجع فيها إلى أهله المبررة فان قالوا تركه مرة بلا ضرر يلحقه كفت والاعمى بقولهم اه شرح الروض
والمعول عليه فيها العرف وقيل ثلاثة أيام وقيل سبعة اه حل (قوله ان انفردت) انظر ضابطاً لانفراد ولعله
ان لا يكون هناك من يسأل قصدها للارضاع فليجوز اه شوري (قوله وجب ارضاعه على الموجودة منها)
أي ولها طلب الأجرة ممن ترضعه نفقته اه شرح مروفي الروض وشرحه ما نصه فان طالبت بالأجرة ولو للبا
ان كان له أجرة أجبته ولو كانت من وجبة أبيه لقوله تعالى فان أرضعن لكم الأيتام ولاتنها أشفق على ولدها
من غير هان فليهناله أصح وأوفق وتعين الارضاع عليها لا يوجب التسرع به كما يلزم مالك الطعم بن له للمضطر
ببدله والأجرة تجب في مال الطفل ثم ان لم يكن له مال فتجب على الاب كالفقعة ولا يراد في نفقة الزوجة للارضاع
وان احتاجت فيه إلى زيادة الغذاء لان قدر النفقة لا يختلف بحال المرأة وحاجتها (قوله لم تجبر على ارضاعه)
ظاهره وان امتنعت الأجنبية وإذا أخذت الأم الأجرة سقطت نفقتها ان نقص الاستمتاع وهل مثل الارضاع
غيره في ذلك فكل ما نقص الاستمتاع يسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع وغيره من بقية الاشغال اه حل وأصله
في شرح مر وكتب عليه الرشيدى ما نصه ظاهر هذا السياق ان هذا التفصيل لا يتأتى فيه المولم تأخذ أجرة وانها
تستحق النفقة حيثما مطلقاً فليراجع اه (قوله وخرج بأبيه) أي المذكور في قوله فليس لا يبيعه منها فالمراد
بالغير الزوج الا نحر والسيد فقوله كان كانت الخ أي وكان كانت مملوكة غير أبيه وقوله فله أي للغير اه شيخنا
(قوله أو تبرعت بارضاعه أجنبية) عبارة الروض وشرحه فلو وجدته تبرعت بارضاعه نرضه من أمه ودفعه إلى
المتبرعة لترضه ان لم تبرع أمه بارضاعه لان في تكليفه الأجرة مع المتبرعة اضراؤه وكل تبرع الراضية بدون
أجرة المثل اذا لم ترض الأم الا بها والراضية بأجرة المثل اذا لم ترض الأم الا بها كثر منها ولو ادعى وجودها أي المتبرعة
أو الراضية بمخاد كروا أنكرت هي صدق بيمينه لانها تدعى عليه أجرة والأصل عدمها ولأنه يشق عليه إقامة
البينة (قوله فله منها من ذلك) نص عبارة شرح مر بعدم مثل هذا في الحضانة الثابتة للأم كما يحسنه القراني
انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله في الحضانة الثابتة للأم صريح هذا السياق انما لا تسقط حضانتها اذا طلبت
عليها أجرة المثل وان تبرعت بها أجنبية أو رضيت بدونها وانها لا تسقط الا اذا طلبت أكثر من أجرة المثل وانه
لا تلازم بين الارضاع والحضانة فتعديت عنهما الولد لاجل الارضاع ويعاد إليها الحضانة وسيأتي في كلامه في
الباب الاتي بما عرفت من الشهاب حج لما ذكر هذا الاستثناء هنا عقبه بقوله على ما يحسنه أبو زرعة فغير أنه ثم

عليكم وودونهم زياتني (ومن استوى فرعاء) في قرب أو بعد أو ارث أو عدمه أو ذكورة أو أنوثة (مؤنله) بالسو به بينهما وان تفاونا في اليسار أو أيسر أحدهما باليسار لا يخرج بكتب فان غاب أحدهما أخذ قسطه من ٥١٥ ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم

يمكن أمر الحاكم الحاضر مثلاً بالتموين بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجدته (٥) ان اختلاف مكان أحدهما اقرب والا تخرورنا مؤن (الاقرب) وان كان أنثى غير وارث لان اقرب أولى بالاعتبار من الارث (٥) ان استويا قريبا مؤن (الوارث) لقوة قرابته (فان تفاونا) أي المتساويان في القرب (ارثا) كابن وبنت (مؤنساواة) لاشتراكهما في الارث وقبل توزيع بحسبه نظير ما رجه النوروي فيمن له ابوان وقلنا انه مؤننه عليهما وبه جزم في الانوار لكن منعه الزركشي ورجع الاول ونقل تصحيحه عن الفوراني والخوارزمي وغيرهما ورجعه ابن المقرئ والرجح من زياتني (ومن له ابوان) أي أبوان علاوأم (فعل على الاب) مؤننه صغيرا كان أو بالغاً الصغير فاقوله ته إلى فان أرضعن لكم فاستوهن اجورهن واما البالغ فبالاستصحاب (او) له (اجداد وجدان) على (الاقرب) مؤننه وان لم يدل بعضهم ببعض (او) له (أصل وفرع) على (الفرع) وان نزل مؤننه لانه أولى بالقيام بشأن اصله لعظم حرمة (او) له

جزم فيما يأتي بخلافه فلم تقع في كلامه مخالفة بخلاف الشارح (قوله فله منهما من ذلك) أي حيث كان ابن الاجنية يمرى عليه والا قدمت اه حل (قوله ومن استوى فرعاء الخ) هذا شروع في اجتماع الاقارب من جانب المنطق ومن جانب المحتاج فذكر الاول بقوله ومن استوى فرعاء الخ وذكر الثاني بقوله أو محتاجون قدم الاقرب الخ اه من الروض وشرحه (قوله فان لم يمكن أمر الحاكم الخ) عبارة شرح مر فان لم يقدر أمر الاخر بالاتفاق انتهت وكتب عليه ع ش قوله فان لم يقدر أي على الاقتراض وقضية التقييد بعدم القدرة انه لو قدر على الاقتراض ليس له أمر الحاضر بالاتفاق وعليه فلو خالف وأمره فإظهار الرجوع للقرينة الظاهرة في عدم التبرع ولكونه انما أفق بالزام الحاكم (قوله أمر الحاكم الحاضر) أي ان كان مؤننا والا اقتراض عليه كفي شرح الروض (قوله بقصد الرجوع) والوجه عدم لزوم تعرضه في أمره الى نية الرجوع بل يكون مجرد أمره كافي بحيث لم ينو البذل التبرع فذكر الرجوع في كلامه من تعرض له تصوير اه شرح مر (قوله لاشترى كهما في الارث الخ) عبارة الحلي وجهه الاستواء اشتراكهما في الارث ووجه التوزيع اشعار بزيادة الارث بزيادة قوة القرابة انتهت (قوله وقلنا ان مؤننه عليهما) أي فعلى الاب الثلثان وعلى الام الثلث وهذا ضعيف والمعتمد ما سيأتي في المتن من قوله ومن له ابوان فعلى الاب فالبنى معتمد والمبنى عليه ضعيف اه شيخنا (قوله صغيرا كان أو بالغاً) غرض بهذا التعميم الرد على الضعيف الذي يخص وجوبها على الاب بما اذا كان الابن صغيراً أو مجنوناً والتميز بالاب حيث تدعى الام بالولاية ويجمعان عليهما في الابن البالغ العاقل لعدم تمييز الاب حيث تدعى الام هكذا يؤخذ من أصله وشرح مر (قوله وجدان) الواو بمعنى أو فلو وجد جدو جدة قدم الجدوان بعد كما يفيد قوله أبوان علا اه حابي ولو كانت على باهم الاقتصت انه اذا اجتمع الجد والجددة قدم بالقرب فيخالف قوله السابق ومن له ابوان أي أبوان علاوأم فعلى الاب مؤننه اه عزيزي ونقله شيخنا (قوله فالاقرب وقوله فالفرع) يقرأ كل من هذين بالجر على ما يقتضيه صنيع الشارح حيث قدر حرف الجر في كل منهما فيكون قد حذف الجار وبقى عمله وفيه ان هذا سماعي يقتصر فيه على ما ورد من العرب كما أشار له في الخلاصة بقوله وقد عجز بسوى رب لذي حذف واما قوله فيها وبه يري معاردا فقد بين المراد منه العلامة الاشعرى بان هذا البعض المطرد ثلاثة عشر وضعا وليس ما هنا واحدا منها كما يعلم بمراجعتها هذا وصنيع مر وج يفتي انه يقرأ بالرفع مبتدأ خبره محذوف قدرا بمقولهما هو والذي ينفق (قوله فتملكوا الخ) هي في الحقيقة مفهومة قول المتن قدم الاقرب أي فان استووا في القرب فالحكم ما ذكره بقوله قدم الابن الصغير الخ ولو ذكر هذا المفهوم لاعلى وجه التهمة كما هو عادته لكان أولى اذ ذكر هذا بهذا العنوان بشعريانه واند على المتن وليس كذلك كما علمت (قوله قدم الابن الصغير) ويقدم الرضيع والمريض على غيره ولو كان الاب مجنوناً أو زماً استويا ويقدم ابوالاب على ابى الام لانه يقدم على الام وتقدم بنت ابن على ابن بنت اه حل

(فصل في الحضانة) اي وما يفتي بها كعدم تسليم المشتهة لابن عمها على ما يأتي وككونه مع المختلف عن السفر من أبويه وان كانت الحضانة لم يرد السفر اه ع ش على مر (قوله وتنتهي في الصغير بالتمييز) أي وفي المجنون بالاتفاق اه ع ش وعبارة شرح مر وتنتهي في الصغير بالبلوغ وقال الماوردي بالتمييز وما بعده الى البلوغ كقوله والخلف انطى فيما يظهر نعم يأتي ان ما بعد التمييز يخالف ما قبله في التخيير وتوابعه انتهت (قوله كذا قاله الماوردي الخ) كان الاولى تأخير ذلك عن تعريف الحضانة الا ان يقال قدمه ليعلم ان الترجمة على ما هو المشهور والافعل ما قاله الماوردي كان يقال في الحضانة والكفالة اه حل (قوله تسمى حضانة

(بمحتاجون) متما او من أحدهما ولم يقدر على كفايتهم (قدم) بعد نفسه ثم زوجته (الاقرب) فالاقرب (تمة) لو كان له اب وام وابن قدم الابن الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير (فصل في الحضانة) وتنتهي في الصغير بالتمييز وما بعده الى البلوغ تسمى كذا قاله الماوردي وقال غيره تسمى حضانة

أي كما تسمى كفاية هذا والظاهر من هذه العبارة والمفهوم من كلام ج وم أن المراد أنها تسمى
حضانة أي كإقبل التمييز وعليه فلا يسمى ما بعد التمييز كفاية عند غير المأوردى اه ع ش (قوله
وهو الجنب) هو أحد معانيه لغة ومن ثم قال ج * (تنبه) * هذا ما في كتب الفقه والذي في القاموس
الحضن بالكسر ما دون الألبا إلى السكش والصدر والعضدان وما بينهما وأجنب الشيء وناحيته ثم قال وحضن
الصبي حضنا وحضانة بالكسر جعله في حضنه أو رياه كحضنه اه وقوله حضنا أي بفتح الحاء كما هو القياس
في مصدر الثلاثي المتعدي اه ع ش على م ر وهو من باب قتل اه مصباح (قوله تربية من لا يستقل بأموره)
ولم تثبت له طلب الأجرة عليها حتى الأم وهذه غير أجرة الارضاع فإذا كانت الأم هي المرزعة فطلبت الأجرة على
كل من الارضاع والحضانة أجبت اه شيخنا وعبارة الروض وشرحه وه رة الحضانة في ماله ثم على الأب
لأنه من أسباب الكفاية كالنفقة فتجب على من تلزمه نفقته انتهت وعبارة شرح م ر وموتها على من تلزمه
النفقة ومن ثم ذكرتها هنا وبأني في اتفاق الحاضنة مع الأشهاد وصدق الرجوع ما مر آنفا ويكفي كما قاله بعض
شرح التنبه قول الحاكم أحضنيه وأرضنيه وذلك على الأب الرجوع وإن لم يستأجرها أي وتسحق أجرة المثل
فإن احتاج الولد الذي كثر أو الأنثى للخدمة فعلى الوالد أخذها بما يليق به عرفا ولا يلزم الأم خدمته كما يأتي وإن
وجب لها أجرة الحضانة لما تقر رانم الحفظ والنظر في المصالح وهذا غير مباشرة للخدمة انتهت (قوله بما
يصلحه ويقيه) أي فالمراد بالتربية الإصلاح لا معناها المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبير المجنون لأن التربية
له بمعنى الإصلاح لا تبليغ من الكمال اه حل (قوله والآنثا ألقوبها) هذا نوط قلبا به مده والآنثا
لا يدل على أنهما يجب لهن فمكان ينبغي أن يقال تثبت الحضانة للنساء والرجال ويقدم من النساء أم الخ اه
حل (قوله والآنثا ألقوبها) عبارة شرح الروض وهي نوع ولاية وسلطنة والنساء بها ألقوب الخ انتهت
(قوله والآنثا ألقوبها) أي في الجملة فلا ينافي ما يأتي من تقديم الأب على غير الأم وأما اه ع ش
(قوله وأولاهن) أي أحقهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها إلا باعتبارها وتر كها للعضانة فيسلم
غيرها مادامت متمتع كما يأتي اه ع ش على م ر (قوله وأولاهن أم) أي لوجود جهات التقديم الثلاثة
التي هي الولادة والورثة والقرب فيها وفي خبر صحيح أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني
له وعاء وبحري له حذاء وثديي له سقاء وإن أباه طلقني وزعم أنه يترعه مني فقال أنت أحق به ما لم تنكحى اه
حل والخاصل أنه تارة تنفرد الأنثا وتارة تنفرد الذكور وتارة يجتمعان والثلاثة في المثنى اه شيخنا
فذكر الأول بقوله وأولاهن الخ والثاني بقوله فبما يأتي ويثبت لذكر قريب وارث بترتيب نكاح والثالث
بقوله وإن اجتمع ذكور وأنثا الخ وعبارة الروض وشرحه الطرف الثاني في ترتيب مستحقها وقيم من يستحقها
ومن لا يستحقها فإن تمحض الأنثا فأولاهن الأم إلى آخر ما هنا ثم قال وإن تمحض الأب ثم أقرب
جد له وإن عمل ثم الأخ لا يوين ثم الأخ لا يوين ثم الأخ لا يوين ثم الأخ لا يوين ثم الأخ لا يوين ثم الأخ لا يوين
ثم بنوهم ثم أعمام الأب ثم بنوهم ثم أعمام الجد ثم بنوهم ثم أعمام الجد ثم بنوهم ثم أعمام الجد ثم بنوهم
أولى بالحضانة ثم أمهاتها إلى آخر ما هنا انتهت وعبارة شرح م ر وأولاهن عند التنازع في حواء ثم قال أما الرقيق
فحضانته لسيدته فإن كان مبعضا فهي بين قريبه ومالك بعضه بحسب الرق والحرية فإن اتفقا على المهايأة أو على
استئجار حاضنة أو رضى أحدهما بالآخر فذلك وإن تمانعا استأجر الحاكم من يحضنه وألزمهما الأجرة ولو
امتنعت من الحضانة لم تجبر ومحل حيث لا يلزمها نفقته والأجبرت كما قاله ابن الرفعة ومثلها كل أصل يلزمه الاتفاق
انتهت (قوله وإن عالت الأم) لاحظة لهذه الغاية مع قوله فأمهات لها ويمكن على بعد أنه أتى به لمشا كلمة ما بعده
اه شيخنا وعبارة شرح م ر في الموضعين وإن عاون (قوله فأمهات أب كذلك) تقديم على الاخت
والحالة هو الجديد والقديم تقديم الأخوات والحالات عليهن لأن الأخوات أشفق لاجتماعهن معه في الصاب

أيضا (الحضانة) بفتح الحاء
لغة الضم مأخوذة من الحضن
بكسرهما وهو الجنب انضم
الحاضنة الطفل إليه وشرعا
(تربية من لا يستقل) بأموره
بما يصلحه ويقيه بما يضره
ولو كبير المجنون كأن يتعهد
بغسل جسده وثيابه ودهنه
وكسله وربط الصغير في
المهد وتحريره لينام (والآنثا
ألقوبها) لأنهن أشفق
وأهدى إلى التربية وأصبر
على القيام بها (وأولاهن
أم) لو فور شفقها (فأمهات
لها وارثات) وإن عالت الأم
تقدم (القربى فالقربى
فأمهات أب كذلك) أي وارثات
وإن عالت الأب تقدم القربى
فالقربى

وخرج بالوارثان غيرهن

وهي من أدلت بكربين
اتسبين كأم أبي أم لادلتها
بمن لاحق له في الحضنة
وقد تمت أمهات الام على
أمهات الاب لغوتهن في الارث
فانهم لا يسقطن بالاب
بخلاف أمهاته ولان الولادة
فيهن محقة وفي أمهات الاب
مظنونة (فانحت) لانها أقرب
من الحالة (نخالة) لانها تدلى
بالام بخلاف من يأتي (فبنت
أخت فبنت اخ) كالأخت
مع الاخ والترتيب بينهما
من زيادتي (فعمة) لان جهة
الاخوة مقدمة على جهة
العمومة وتقدم أخت وخالة
وعمة لابوين عليهن لاب
لزيادة قربانهم وتقديم الحالة
والعمة لابوين عليهما لاب
من زيادتي (و) تقدم أخت
وخالة وعمة (لاب عليهن لام)
لقوة الجهة وفهم بالاولى انهم
اذا كن لابوين يقدم عليهن
لام * (فرع) * لو كان
للمحزون بنت قدمت في
الحضنة عند عدم الابوين
على الجدات أو زوج يمكن
تمتعها بقدوم ذكرا كان أو
أنثى على كل الاقارب والمراد
بتمتعها بوطئها فلا بد ان
تطعمه والا فلا تسلم اليه كما
مر في الصداق وصرح به ابن
الصلاح في فتاويه هنا
(وتبنت) الحضنة (لأنثى
قريبة غير محرم) لم تدل
بذكر غير وارث كخلم من
التقييد بالوارثان

أواله طن ولان الحالة بمنزلة الام رواء البخاري وأجاب الجديد بأن أولئك أقوى قرابة ومن ثم عتقن على الفرع
بخلاف هؤلاء اه شرح مر (قوله وخرج بالوارثان الخ) أي في الشقين غيرهن مثال الغير في الاول ما ذكره
ومثاله في الثاني أم أبي أم الاب اه شيخنا (قوله وهي من أدلت الخ) أنت الضمير مع رجوعه الى الغير
المذكر لا كسبابه لأنثى من الضمير المضاف اليه تأمل (قوله كأم أبي الام) أي ونحوها كأم أبي أم الاب ثم
اسقاطهن هو الاصح وقد استشكل الامام من حيث انهن عود النسب وأصل المولود وكل حكم أنيط بالعصبة
فهو متعلق بهن كاستحقاق النفقة والعقود عند جريان الملك عليهن ورد الشهادة قال وان نظرنا في سقوطهن
من الارث فالحالات ساقطات عند من لا يورث بالرحم اه وقال البغوي انه الصحيح عند الاصحاب وهو المنهج
اه وقال الامام أيضا كيف يمكن اثبات بنات الحالات وبنات العمات والامومة والبعضية ثابتة للجدات
المذكورات فن اسقطهن لزمه قطعاً اسقاط أولئك والافهم واختلاط اه سم (قوله بخلاف أمهاته) أي
فانهم يسقطن به هذا هو المتبادر من العبارة وفيه ان سقوطهن به انما هو لادلتها به وأمهات الام كذلك
يسقطن بما أدلين به وهو الام فمن هذه الجهة لا فرق بين أمهات الاب وأمهات الام وانما يفرق بينهما من حيث ان
أمهات الاب يسقطن بالام مع عدم ادلائهن به اعلى خلاف القاعدة وان أمهات الام لا يسقطن بالاب لعدم
ادلائهن به على القاعدة اه رشدي على مر بالمعنى فالاولى ان يجعل المراد من قوله بخلاف أمهاته انهم
يسقطن بالام فيكون محصل كلامه ان أمهات الاب يسقطن بالام وان أمهات الام لا يسقطن بالاب وهذا حسن
وان كان بعيدا من العبارة (قوله بخلاف من يأتي) الذي يأتي ثلاثة بنت الأخت وبنت الاخ والعمومة وهذا مسلم
في العمومة مطلقا وفي بنت الأخت وبنت الاخ من الاب فقط اما بنت الأخت وبنت الاخ الشقيقتين أو اللتين من
الام فقط فهي أي بنتهما تدلى بالام وان كان بواسطة (قوله فبنت أخت) ظاهره سواء كانت شقيقة أو لاب
أو لام فهي باقسامها الثلاثة مقدمة على بنت الاخ كذلك كما يقتضيه تعليقه بقوله كالأخت مع الاخ أي كما ان
الأخت باقسامها الثلاثة مقدمة على الاخ كذلك فتقدم بنتها مطلقا على بنته كذلك وقوله وتقدم أخت الخ أي
وتقدم بنت أخت شقيقة على بنت أخت لاب وبنت أخت لاب على بنت أخت لام (قوله فرع لو كان الخ) اشتمل
هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم الزوج ذكرا كان أو أنثى على سائر الاقارب فالحكم
الاول يتعدي به قوله سابقا فأمهات لها وارثات الخ أي محل تقديم الجدات بعد الام اذالم يكن للمحزون بنت أو لا
فتقدم عليهن والحكم الثاني يتعدي به قوله سابقا وأولاهن أم الخ أي محل تقديم الام في الحضنة اذالم يكن
للمحزون زوج ذكرا كان أو أنثى فان كان قد قدم عليها وعلى سائر الاقارب وعبارة شرح مر وأولاهن أم
ثم قال نعم يقدم عليها ككل الاقارب زوجة محزون يتأني بوطئها لها وزوج محضونة تطبق الوطء اذ غيرها
لا تسلم اليه ثم قال ثم أمهات لها نعم يقدم عليهن بنت المحزون انتهت هذا ولواخر هذا الفرع عن قوله فيما
يأتي ولوا اجتماع ذكور واناث الخ لكان أولى بترقيده قوله هناك أيضا فأمهاته أي محل تقديم الاب اذا
لم يكن للمحزون بنت والا قدمت عليه بمحله اذالم يكن له زوج والا قدم عليه (قوله أو زوج يمكن الخ) أي
وان لم ترق له الزوجة فيثبت حقه بنفس العقد انه يأخذها من له حضنتها تهرأ عليه في هذه الحالة ولو كان كل
من الزوج والزوجة محضونا فالحضنة طاهر الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجية قبل أمرها
من يتصرف عنه فوفية لحقها من قبل الزوج اه ع ش على مر (قوله فلا بد ان تطيقه) أي لا بد ان
يتأني بوطئها وان تطيقه والا فلا تسلم اليه ولا تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج يمكنه الوطء
والزوجة مطيقة والابان كانت مطيقة الوطء وهو لا يتأني منه فلا تقدم على غيرها اه حل (قوله وتثبت
الحضنة لأنثى الخ) أي غير من مرن الاناث وقوله لم تدل بكربين وارث أي بأن أدلت باناث كبنت
الحالة وبنت العمومة أو بذكر وارث كبنت العم لغير أم كما يعلم من تعداد المثال وقوله كما علم من التقييد الخ فيه

ان التقيد السابق في الجدل والكلام هنا في الحرائق الا ان يقال انه علم بطريق المقايضة أي يقاس ما هنا على ما تقدم في التقيد بما ذكر وقوله وان كانت غير محرم الوالد له الوفاء فيه مع المتن وكما ذكره اذ يصير التقدير وثبت لاثني غير محرم والحال انها غير محرم وكان الحامل له على ما ذكره التوطئة للتعليل بقوله لشفتها الخ وان كانت غير ضرورية وقوله كبرت خال أي سواء كان شقيقاً أو لاب أو لام فتقوله لام خاص بقوله وبنت عم لكنه جرى على ضعيف في بنت الخال اذا المعتمد ان الحضنة تثبت لها وان كانت لا تثبت للخال لان شرط ثبوتها للذكر كما يأتي ان يكون وارثاً وما جرى عليه في بنت العم لام هو المعتمد وان جرى بعضهم على انها تثبت لها وقوله وكذا من أدلت الخ فتقوله بكذا لانه غير مفهوم مما تقدم ومقتضاه ان الحضنة في هذه الحالة لاحق لها في الحضنة مع ان مقتضى ما سيأتي في قوله ولا تسلم مشتبه الخ ان حقه باق وهو كذلك بل هذا في الحقيقة مفهوم قول المتن الاثني ولا تسلم مشتبه الخ ان مفهومه ان المحضون المشتبه بسلم الاثني غير المحرم مع انه ليس كذلك فكان عليه ان يقول في المنطوق الاثني ولا يسلم مشتبه ذكر اكن أو اثني غير محرم كذلك يشمل ما ذكره هنا (قوله كبرت خال) أي لانها تدلي بمن لاحق له في الحضنة أصلاً وهو ضعيف والمعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوتها لبنت العم لام يفرق بان بنت الخال أقرب للام من بنت العم لام لان أباه الذي هو الخال أقرب للام كذا قيل اه حل (قوله وبنت عم لام) هذا هو المعتمد مدخله في الجلال المحلى في شرح الاصل من ثبوتها لبنت العم لام لشفتها بالقرابة وهذا ينهاي الى الترتيب بالاثني وان أدلت بذكر غير وارث اه حل (قوله محرم ما كان كاخ) وابنه وعم واب وجد ولا يشمل المحرم الابن اذ لاحق له فيها أحد من قوله بترتيب نكاح وقوله أو غير محرم كبن عم الظاهر ان الكاف استعصائية اذ ليس لنا ذكر قريب وارث وهو غير محرم الابن العم وقوله لان الجدة مقدم الخ أي ولانها لا تثبت لابن بخلافه في الارث وقوله ولا تسلم مشتبه الخ راجع لقوله ولذا ذكر قريب الخ ولو قال كما علمت مما سبق ولا يسلم مشتبه ذكر اكن أو اثني لغـ غير محرم كذلك لكان يرجع أيضاً لقوله وتثبت لاثني قريبة الخ وقوله فلو فقد في الذكركر الارث والمحرمية فيه ان المذكور في المنطوق القرابة لا المحرمية وفيه أيضاً انه عم في المنطوق بقوله محرم ما كان أو غير محرم فلا يحسن ذكر المحرم في المفهوم وفيه انه في بقية المفهوم قال أو القرابة دون الارث فكان عليه ان يقول فلو فقد في الذكركر الارث والقرابة ويغسل له بالاجانب ثم يقول أو الارث دون القرابة ويغسل له زيادة على ما قبل به بما قبل به الاول فان القريب غير الوارث يصدق بالمحرم وغيره تأمل (قوله كذا في النكاح) برده عليه ان الاخ للام هنا مقدم على العم ولا ولاية له في النكاح اه حل (قوله ولا تسلم مشتبه الخ) ظاهر كلامه ان المحضون المذكور يسلم لغير المحرم أي لذكر غير المحرم ولو كان مشتبه والراجح انه لا يسلم له أخذ من العلة فكان من حقه ان يقول ولا يسلم مشتبه الخ وينبغي أن يكون ذلك اذا وجد في رتبة والابان اتفت فتسلم اه حل وعبارة الروض وشرحها بن العم ونحوه ممن هو وارث غير محرم يتسلم الصغيرة التي ثبت له حضانتها كالصغير لا من تشبهى فلا يتسلمها بل يعين لها امرأة ثقة بأجرة وبدونها وانما كان التعيين له لان الحضنة له ويفارق ثبوت الحضنة له عليها عدم ثبوتها لبنت العم على الذكر المشتبه بأن الرجل لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولاختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية والارث فان كانت له بنت مثلاً سخطى منها على ما مر في العدد سلمت اليها باذنه وعبارة الاصل سلمت اليه أي جعلت عنده مع بنته وهو حسن لا يعدل عنه نعم ان كان مسافراً وبنته معه لاقى رحله سلمت اليها لانه كذا لو كان في الحضر ولم تكن بنته في بيته ويجمع بين كلامي الاصل والمتأخر وأصله حيث لو اقي موضع تسلم اليه وفي آخر تسلم اليها قال الاسنوي ويعتبر كونها ثقة انتهت (قوله ولا تسلم مشتبه الخ) أي بخلاف نحو بنت العم اذا كان ابن العم صغيراً يشبهى فانه لا حضنة لها كما سلف لان الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا لو نسكت بطل حقه بخلاف الذكركر

فيما مر (كبرت خاله) وبنت عمه وبنت عم لغير ام وان كانت غير محرم لشفتها بالقرابة وهذا ينهاي الى الترتيب بالاثني بخلاف غير القرينة كالمعتقة وبخلاف من أدلت بذكر غير وارث كبرت خال وبنت عم لام وكذا من أدلت بوارث أو باني وكذا المحضون ذكر اكن يشبهى (و) تثبت (لذكر قريب وارث) محرم ما كان كاخ أو غير محرم كبن عم لو فور شفتها وقوة قرابته بالارث والولاية وبزيد المحرم بالمحرمية (بترتيب) ولاية (نكاح) هو أولى من قوله على ترتيب الارث لان الجد مقدم على الاخ هنا كافي النكاح بخلافه في الارث (ولا تسلم مشتبه لغير محرم) حذراً من الخلوة المحرمة

قضية كلامهم ان المحضون المذكور يسلم لغير المحرم ولو كان مستهني اه سم (قوله بل تسلم لثقة يعينها هو)
 أي ولو بأجر من ماله لان الحق له في ذلك اه شرح مر (قوله يعينه هو) أشار به ذاك الى أن المصنف حرم
 على غير من هـ له اه شيخنا (قوله وان اجتمع ذكور الخ) تلخيص القول فيه ان الولد الرقيق حضنته
 لبيده الا اذا كان قبل السبع وأمه حرة وأما الحر فيقدم فيه الام ثم أمهاتها والوارثات ثم الاب ثم أمهاته كذلك ثم
 الجسد ثم أمهاته كذلك ثم ولد الابوين ثم ولد الاب ثم ولد الام ثم خالة كذلك أي لابوين ثم لاب ثم لام ثم بنت أخت
 لابوين ثم لاب ثم لام ثم ولد الأخ لابوين ثم لاب ثم بنت الأخ للام ثم عمه لابوين ثم لام ثم عم لابوين ثم لاب ثم بنت
 الخالة لابوين ثم لاب ثم لام ثم بنت الخال على ما في الشرح والروض كذلك ثم بنت العمه كذلك ثم ولد الم لابوين
 ثم لاب ثم يقدم انثى كل من الاصناف المذكورة قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات
 الابوين ثم ذات الاب ثم ذات الام ثم الاخ لابوين ثم لاب ثم لام فالنوتهم بعض الطلبة من قولهم يقدم ولد
 الابوين ثم ولد الاب ثم ولد الام تقديم كل أخت على مساو بها قط حتى وقف على تصريح الشامل بتقديم الاخت
 للام على الاخ لابوين اه ووافقه اطلاق العزيز والروضة بتقديم الاخوات على الاخوة وعليه جرى صاحب
 الانوار * (قائده) * المدلية بانثى تقدم على المدلية بكرة فتقدم بنت الاخت على بنت الاخ عند استواء المرتبة
 اه سم (قوله فأمهاتها فأمهاته) اشتملت هذه العبارة على أحكام ثلاثة تقديم الام على أمهاتها وتقديمهن
 على الاب وتقديمه على أمهاته وقوله لما مر أماتعليل الاول فقد ذكره صريحاً فيما مر به قوله لو فورشفتها
 وأماتعليل الثاني فيؤخذ من قوله سابقا والاثبات اليقوج الخ وأماتعليل الثالث فلم تقدم في كلامها يؤخذ منه
 وانما يؤخذ من خرج وهو ان الاب أقوى من أمهاته تقدم عليهن أشار به هذا الحلبي اذا علمت ذلك علمت ان في
 عبارته نوع اجمال يتبع الفهم وعبارة الحلبي قوله وان علا لما مر أي من تقديم الام على أمهاتها لو فورشفتها
 وقدمت أمهات الام على الاب لانها بالنساء التي وقدم الاب على أمهاته لانه أقوى وقدمت أمهات الام على
 أمهات الاب لونهن انتهت (قوله وان علت) أي الام وهو مستدرك الا أن يقال ذكر ملشاكاة الغاية السابقة على
 وزان ما مر عن الحلبي وأما الجواب بان المراد وان علت أمهاتها فهو مستدرك أيضاً من الجمع المضاف لمعرفة فيهم
 (قوله فالأقرب من الخواشي) عبارة أصله مع شرح مر وقيل تقدم عليه أي الاب الخالة والاخت من الاب أو
 الام أو هما لادلائهما بالام كلها تهاورد بضعف هذا الادلاء اه (قوله فالأقرب من الخواشي) ولا يخالف هذا
 ما مر من تقديم الخالة على ابنة أخ أو أخت لان الخالة تدل بالام المقدمة على الكل فكانت أقرب هنا من تدل
 بالثبوت من كثيرين اه شرح مر (قوله أصبر وأبصر) عاطف مغاير اه عـ شـ على مر فالاول من
 الصبر والثاني من البصيرة أي العلم أي الامات أشد صبرا على التربية وأز يدبصير فوعلم ابو جوهها (قوله فتقدم
 أخت على أخ) قضية عبارته ان الاخت ولومن الام تقدم على الاخ ولومن الابوين وبه صرح ابن المقرئ
 ونقله عن الشامل وقيس عليه ما شابه كبت الاخ وغيرها اه بر وقد تقدم وبالجمله فستلخ الخالة مستثناة من
 ذلك اه سم (قوله فلا يقدم على الذكر) أي في محل لو كان أنثى لقدم عليه اه شرح الروض فلو كان
 للمعضون اخوان ذكر وخنثى جعل الخنثى كالأخ كرفيعر ع بينهما ولا يجعل كالأنثى حيث يقدم على الذكر
 بدون قرعة فقولاه صدق بيمينه أي فيقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت أنوثته بيمينه (قوله ولا حضنة لغير حر
 الخ) في الزكشي هذا الجرح الخ في الشافعي من الشروط أن لا يكون مغفلاً وهو حسن وعد الماوردي والقاضي
 أبو الطيب في كتاب القطة ط منه الرشد والسفيه ليس أهلاً لحضنة الطفل قلت وعليه نص الشافعي هنا الى أن قال
 والصحيح أنه أي الفقير أهل الحضنة كالغني اه وفي شرح الروض ولا حضنة لذى الولاء لفقد الملك والقرابة
 اللذين هما في مظنة الشفقة ولا لابرص وأجزم كافي قواعد العسلا في ولا لاعمى كما أفق به عبد الملك بن ابراهيم
 المقدسي من أئمتنا ومن أقران ابن الصباغ واستنبطه ابن الرفعة من كلام الامام ثم قال وقد يقال ان بآسره غيره

(بل) تسلم (لثقة يعينها) هو
 كبتة فلو فقد في الذكر الارث
 والمحرمية كابن الخلال وابن
 العمدة والارث دون المحرمية
 كالخال والم للام وأب الام
 أو القرابة دون الارث
 كالمتعق فلا حضنة له لعدم
 القرابة التي هي مظنة الشفقة
 في الاخيرة ولضعفها في غيرها
 وذ كرفيعر وقدر بيمين
 زيادتي في غير المحرم (وان
 اجتمع ذكور واناث فام)
 تقدم (فأمهاتها) وان عات
 (فاب فأمهاته) وان علا
 لما مر (فالأقرب) فالأقرب
 (من الخواشي) ذكر كرا كان
 أد أنثى (ف) ان استويا قريبا
 قدمت (الانثى) لان الاناث
 أصبر وأبصر فتقدم أخت
 على أخ وبنت أخ على ابن أخ
 (ف) ان استويا ذكورة وأنوثة
 قدم (بقرعة) من خرجت
 قرعته على غيره والخنثى هنا
 كالأخ كرفيعر على الذكر
 فلو ادعى الانوثة صدق بيمينه
 (ولا حضنة لغير حر) ولو

وهو مدبر أموره فلا يمنع وذهب في المهمات إلى حضانتها إذ لا يلزم الحاضن تعاطيها بنفسه بل له الاستئابة فيه أو قد
صرحوا بجواز استئجار أعمى للحفظ اجارة قذمة لا اجارة عين وما قاله هو مقتضى كلام المصنف وغيره ومثله يأتي
في البرص والاحذم اه وعبارة العباب ولا لا عى اه اى لاحضانه له ورأيت بخط شيخنا البرلسي وأما
العمى فالظاهر انه لا يندرج بخلاف الجذام والبرص فالظاهر انهما قد احان اه سم (قوله ولا حضانه لغير حر)
شروع في بيان موانع الحضانه والمذكور منها هنا ستة ويعلم سابع من قوله الا تني ولو سافر أحدهما لا لنقله
الح (قوله ولا حضانه لغير حر الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولا حضانه على حر أو رقيق ابتداء ولادوا مال رقيق
أى لمن فيه رقبوان قل لنقصه وان أذن سيده لانها ولاية وهى على القن لسيده لكن يسن نزع من أحد أبويه الحر
قبل التمييز وقد ثبت لام قننه فيما لو أسلمت أم ولد كافر فلها حضانه ولدها التابع لها في الاسلام ما لم تزوج
لفراغها الذي تمتنع على السيد قربانها مع وفور شفقتها ومع تزوجها لاحق للاب لكفره انتهت (قوله الا اذا كان
يسيرا كيوم في سنة) وينجبه ثبوت الحضانه في ذلك اليوم لوليه ولم أر لهم كلاما في الانعفاء والا قرب ان الحاكم
يستأنب عند زمن انعائه ولو قبل بجى عما مر في بولي النكاح لم يبعد اه شرح مر وقوله بجى عما مرى من
انه ان دام ثلاثة أيام ما كثر انتقلت الولاية لا بعدد ولا انتظرت الافاضة ثم رأيت في ج اه ع ش عليه
وعبارة حل قوله الا اذا كان يسيرا كيوم في سنة وفي ذلك اليوم تكون الحضانه لوليه وأما الانعفاء فينبغي
ان يأتى فيه ما تقدم في أول النكاح من انه ان اعتد بقرب زواله أناب الحاكم عنه من يحضنه ولا فتنة في الحضانه
لمن بعده وان كانوا فسر قوا بين الحضانه والنكاح في بعض الصور وذلك اذا امتنعت الام فانها تنتقل الحضانه لمن
بعدها للحاكم انتهت (قوله وغير أمين) كفاشق وتكفى العداله الظاهره الا اذا أراد اثبات الاهليه
فان كان بعد تسليم الولد صدق في وجود الاهليه بيمينه والافلا بمن اثبات الاهليه بماى العداله باليمين اه حل
(قوله وغير مسلم عليه) اى على مسلم بخلاف العكس لان المسلم يلى الكافر وأفهم كلامه ثبوت الكافر على الكافر
وهو كذلك اه شرح مر (قوله ولا لذات لبن لم ترضع الولد) فان أرضعته فلها أجرة الرضاع والحضانه وحينئذ
يأتى هنا ما مر في من رضيت بدون ما رضيت به اه شرح مر أى فاذا لم ترض الابا حرة وهنالك مبرعة أو الابا حرة المثل
وهناك من يرضى باقل منها سقطت حضانتها اه رشيدى (قوله ولا لذات لبن لم ترضع الولد) مفهومه
استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح الروض وقال مر المعتمد الاستحقاق كادل عليه كلام المحرر
فانما لا تنقص عن الذكرا هم اه ع ش (قوله ولانا كفة غير أبيه) اى بمجرد العقد وان كان الزوج غائبا مع
به في الام وفي العباب تبع الفتاوى القاضى الحسين نعم لو استؤجرت حضانتها ثم تزوجت في المدة لم ينزع منها
اه شوبرى وعبارة شرح مر وقد لا تسقط بالتزوج لكون الاستحقاق بالاجارة بان خالع زوجته بألف
وحضانه الصغير سنة فلا يؤثر تزوجها في اثناء السنة لان الاجارة عقد لازم انتهت (قوله ولانا كفة غير أبيه) اى
بمجرد العقد وان كان الزوج غائبا كما صرح به في الام وقوله غير أبيه اى الطفل أمانا كفة أبى الطفل وان علا
فحضانتها باقية وصورة تكا حها لا ييه ان يزوج الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فتلد منه ويموت أبو الطفل
وأما فتحضنه زوجته جده اه براسى اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله وان رضى)
أى الغير ومحلها ما لم يرض الاب والافان رضى كل من الاب والغير استحققت ولكل منهما الرجوع متى شاء اه
شيخنا (قوله وان رضى) أى غير الاب ومحلها اذا لم يرض الاب وكذا غيره من كل ما انتهت اليه الحضانه من الاقارب
فان رضى الاب بقى حق الام في الحضانه ولكل من الاب وزوجها الذى نكحته الرجوع عن الرضا متى شاء
وعبارة الحلبي قوله وان رضى أى الغير ما لم يرض الاب بذلك والا فحقها باق وكتب أيضا ما لم يرض الاب والام يسقط
حقها والاب ان يرجع عن الاذن كالزوج ويشترط سلامة الحضانه عن ألم وعى يشغلها عن الحركة اذا كانت مباشر
بنفسها ومن جذام أو برص ان خالطته لما يخشى من العدوى ومعنى لا عدوى الوارد في الحديث انها ليست مؤثرة

مبعضا (و) غير (رشيد) من
صبي وسفيه ومجنون وان
تقطع جنونه الا اذا كان
يسيرا كيوم في سنة (و) غير
(أمين) لانها ولاية وليسوا
من أهلها نعم لو أسلمت أم ولد
كافر حضانتها وان كانت
رقيقة ما لم تنكح لفراغها لان
السيد ممنوع من قربانها
وتعبر برى بغير سر ورشيد
أهم من تعبيره برقيق ومجنون
(و) غير (مسلم عليه) أى
على مسلم لانه لا ولاية له عليه
(و) لا لذات لبن لم ترضع
الولد اذنى تكليف الاب
مثلا استئجار من ترضعه
فندها مع الاغتناء عنه عسر
عليه (و) لا (نا كفة غير أبيه)
وان رضى لانها مشغولة عنه
بحق الزوج

بذاتها وانما يخلق الله ذلك عند الحاجة كغير انتهت ومثله في شرحه ثم قال أعني هو ولو قام بكل من الاقارب مانع من الحضانة رجوع في أمرها للقاضي الامن فيضعه عند الاصلح ممن أو من غيرهن كما يحسنه الاذرع وغيره خلافا لما ورد في قوله لا يختلف المذهب في ان أزواجهن اذا لم يمنعهن يكن باقيات على حقهن فان أذن زوج واحدة فقط فهي الاحق وان بعدت أو زوجتتين قدمت قريباهما (قوله الامن له حق في حضانة) تصدق هذه العبارة بصورتين الاولى ان يكون من له حق صاحب الرتبة بحيث لو تزوج من الام كانت حضانته له والثانية ان لا يكون صاحب الرتبة بحيث لو تزوج المحضون من الام كانت حضانته ان هو مقدم على هذا المنكوح تأمل فيكون المراد من له حق في الجملة كما عبر به مر ورج (قوله وابن أخيه) وانما يتصور نكاح ابن الاخ فيما اذا كان المستحق غير الام وأمهاتها كان تزوجت أخت الطفل لامه بان أخيه لا يبه فتم تقدم على ابن أخيه اه شرح خطيب على المنهاج والاشكال مبني على ان الحاضنة كانت هي الام ووجه الاشكال ان أخت الطفل ان كان شقيقه فابنه ابن ابنتها أو لامه فكذلك أولاديه فهي منكوحه الاب ومحصل الجواب تصوير المسئلة بما اذا كانت الحاضنة غير الام وهي أخته لامه فيجوز أن تزوج بابن أخيه لا يبه اه شيخنا (قوله فان زال المانع ثبت الحق) فلا طلقت المنكوحه ولو رجعا حاضنت حال وان لم تنقض عدتها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد له از وال مانع ومن ثم لو أسقطت الحاضنة حقها انتقلت ليلها فاذا رجعت عادتها اه شرح مر (قوله فان زال المانع ثبت الحق) استشكله بعض الفضلاء بما لو شرط النظر للارشد من أولاده فاستحقه أحدهم لكونه الارشد ثم صار غير ارشد ووجدوا أحدا ارشده منه استحق ولو عاد الاول ارشده لم يستحق وأقول يرجع ما قاله وعلى تسليمه فالفرق ان الحق هنالاعين غاية الامر انه مشروط بشرط فاذا زال ثم عاد استحق وهنالك الحق لا يرمع بل له موصوف فاذا انتفى وانتقل الحق لغيره لم يعد اليه بعوده فليتأمل * (فرع) * قال في المنهاج هنا وان غابت الام أو امتنعت فللمدة على الصحيح فقوله أو امتنعت منه تعلم عدم الاجبار وهو كذلك نعم لو وجبت المأون عليها فقد الاب فتجربته عليه ابن الرفعة ذكر ذلك الزركشي اه سم (قوله والمميزان افترق أبواه) ناهي الخ) ظاهر اناطة الحكم بالتمييز انه لا يتوقف على بلوغه سبع سنين وانه اذا جاوزها بالتمييز بقي عند أمه والثاني ظاهر وأما الاول فقياس ما مر في كونه لا يؤمر بالصلاة قبل السبع وان ميراثه لا يجبر حيث لم يبلغها وقد يفرق بان عدم الامر بالصلاة لما فيه من المشقة ففقد عنه حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فان المدار فيه على ما فيه صلاح نفسه وعدمه فيقيد بالتمييز وان لم يجاوز السبع اه ع ش على مر وفي قل على الجلال والمدين ومن وصل الى حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستحب وحده ولا يتعد بسبع سنين (قوله ان افترق أبواه من النكاح) وينبغي أن يكون كالا فتراق من النكاح ان لا يفترقا فيه لكنهما لا يجتمعان بان اختلف محلها ما كان كل منهما لا يأتى الا لا تخلان ذلك في معنى الافتراق من النكاح وكذا اذا كان يأتى السكن احبانا لا يأتى فيها القيام بمصالحه كذا في حاشية التحفة وفيه نظر لان فرقة النكاح أوجب ما هنا من الاجتماع بخلاف الفرقة المذكورة فعلى كل التعهد في وقته اذا لمانع تأمل اه شوبري (قوله وصالحا) أما اذا صلح أحدهما فقط فلا تخيير والحضانة له فان عاد صلاح الآخر أنشئ التخيير اه شرح الروض (قوله فعند من اخذ منهما) وظاهر كلامه تخيير الولد وان أسقط أحدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما ورد في الروايات فلو امتنع المتار من كفالته كفالته الا آخر فان رجع الممتنع منها أعيد التخيير وان امتنعوا به سدها مستحقة ان لها كبد وجدة تخيير بينهما والا أجبر عليها من تلزمه نفقة لانها من جملة الكفالة اه شرح مر (قوله خير غلاما) أي وانما يدعى بالغلام المميز اه شرح مر قال في الصباح الغلام الابن الصغير ثم قال قال الأزهري وسعت العرب قول للمولود حين يولد ذكر غلاما وسمعتهم يقولون للكهل غلاما وهو أشرف كلامهم فلم يخص الغلام بالمميز اه ع ش عليه (قوله أو غيره من الخواشي) أي

(الامن له حق في حضانة)
بقيد زده بقولي (ورضى)
فلها الحضانة وتعبيرى بذلك
أعم من قوله الا عمو ابن عمه
وابن أخيه (فان زال المانع)
من رق وعدم رشد وعدالة
وغير ذلك مما ذكر (ثبت)
الحق) ان زال عنه المانع
هذا كله في ولد غير مميز
(والمميزان افترق أبواه) من
النكاح وصح ما خبر فان اختار
أحدهما (ف) هو (عند من
اختار منهما) لانه صلى الله
عليه وسلم خير غلاما بين أبيه
وأمه رواه الترمذي وحسنه
والغلام كالغلام (وخير)
المميز (بين أم) وان علمت
(وجدوا غيره من الخواشي)

كانخ أوعم أو ابنه كالأب بجامع العصوية (كأب) ٥٢٢ أي كالتخير بين أب (وأخت) لغير أب (أو خاله) كلام (وله بعد اختيار) لاحدهما

الذكور من العصابات أخذ من قوله بجامع العصوية اه ع ش (قوله كانخ أوعم) أي على هذا الترتيب
وظاهر كلام شرح الروض ان الحواشي كلها في مرتبة واحدة حرر اه حل (قوله كأب وأخت أو خاله)
تقدم انه عند اجتماع الذكور والآنث يقدم الأب على سائر الحواشي ومن جلتهم الاخت والخالة كالأب
مقدم عليهما ومقتضى ما هنا ان المحضون كان قبل التمييز عند الاخت أو الخالة وتخير بعدهما بين من كان عندهما
وبين الأب وهذا لا يتأتى الا على الضعيف المتقدم القائل بتقدمهما على الأب فليتأمل وليحزر ثم رأيت في سم
مانعه قال في الارشاد وخير ميم بين مستغته وأحق قال شارحه هو يفيد انه لا تخير بين الأب والأخت ولا بينه
وبين الخالة قال وهو المعتمد الموافق لما في الروضة وأصلها وما في المنهاج من ترجيح التخير بين الأب والأخت
وبينه وبين الخالة تلويح على المرجوح وهو تقدمهما على الأب قبل التمييز (قوله لغير أب) أي شقيقة أو لام
بخلاف التي للأب فلا يخير بينهما وبين الأب لانهم يندل بالام اه سم وهذا مشكل لما تقدم أن الاخت التي
للأب فقط مقدمة على التي للام فقط فلاحق في الحصانة للثانية مع وجود الاولى فكيف يتأتى تخير المحضون بين
الثانية وبين الأب مع وجود الاولى (قوله تحوله لآخر) أي وان لم يطلبه أي الاخر بخلاف مجهول النسب
ليس له بعد اختيار أحدهما تحوله لآخر لعلحق حق التخير اه حل (قوله بالذكر) أي بما اذا كان
المحضون ذكرا (قوله ولأب ان اختير منع أنثى) أي يندبه ذلك اه ع ش على مر (قوله لا يمنع زيارتها) أي
لا يجوز له ذلك كما صرح به البندنجي ودل عليه كلام الماوردي اه شرح مر (قوله فليس له المنع منها) لشدة
الحاجة اليها ويجهان محل تمكينها من الخروج عند انتفاء ربة قوية والام يلزمه اه شرح مر أي بل
الظاهر حرمة تمكينها من ذلك اه ع ش عليه ويجري هذا القيد في صورة جواز تمكينها من الخروج لزيارة
بالاولى اه رشدي (قوله لاني كل يوم) الآن يكون منزلها قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم فانه الماوردي
اه شرح مر وقد يتوقف في الفرق بين قرية المنزل وبعيدته فان المشقة في حق البعيدة انما هي على الام
فاذا عملتها وأنته كل يوم لم يحصل البنت بذلك مشقة فأي فرق بين القريبة والبعيدة اه ع ش عليه وعبرة
الرشدي قوله الآن يكون منزلها قريبا حاصل هذا مع ما قبله ان منزلها ان كان قريبا فجاءت كل يوم لزمه تمكينها
من الدخول وان كان بعيدا فجاءت كل يوم فله منعها ولا يخفى ما فيه وأي فرق بين الاقرب والبعيد والمشقة
في ذلك انما هي عليها لا عليه ولعل كلام الماوردي مفر وض في غير ما يتعلق بالمنع والا فلا يظهر له وجه ثم ظهر
ان وجهه النظر الى العرف فان العرف ان قريب المنزل كالجار يتردد كثيرا بخلاف بعيدته انتهت (قوله ولا
يمنعها من دخولها بيته) أي يحرم عليه ذلك وتدخله قهر عليه ولها ان لا تسكن في باحراج الولد اليها على الباب اه
حل (قوله وهي أولى بتمريضها عندها) ولا يمنع الام من حضور تجهيزها في بيته اذا ما تاوله منعها من زيارة
قبرها اذا دفن في ملكه والحكم في العكس كذلك ولو تنازعا في دفن من مات منهما في قرية أحدهما أجيب
الأب كما يحسنه بعض المتأخرين اه شرح مر وقوله في قرية أحدهما أي التربة التي اعتاد أحدهما الدفن
فيها ولو مسجلة وقوله أجيب الأب أي حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان مات عنده والاب في غير بارها اه
ع ش عليه (قوله في الحاليتين) أي حالتي تريضها عندها أو عنده اه شيخنا (قوله ليعلم الامور الدينية
والدنيوية الخ) عبارة أصله مع شرح مر وان اختارها ذكر فعندها لا ولا وعند منار اليهودية وجوبا تعليمه
طهارة النفس من كل رذيلة وتخليتها بكل محمود ويسلم وجوبا لمكتب بفتح الميم والتاء ويجوز كسر التاء أي مع فتح
الميم وهو اسم محل التليم وسماه الشافعي رضي الله عنه بالكاتب كالمعلم على الاستئذان لم يبال انه جمع كاتب وحرقة
يتعلم من الاول الكتابة ومن الثاني الحرفة على ما يليق بحال الولد وظاهر كلام الماوردي انه ليس لأب شريف
تعليم ولده صنعة تترى به لان عليه رعاية خطه ولا يكله الى أمه لعجز النساء عن مثل ذلك وأحرقت في مال الولدان
وجدوا لافعل من عليه نفعتمو أفتي ابن الصلاح في سائر كثر بلدوه مطلقته بقر به وله منها والنفقة عندها في مكتب

(تحول لآخر) وان تكرر
منه ذلك لانه قد يظهر له الامر
على خلاف ما ظنه أو يتغير
حال من اختاره قبل نعم ان
قلب على الظن أن سبب
تكرره قلة تمييزه تركه عند
من يكون عنده قبل التمييز
وقولي أو غيره من الحواشي
أعم من قوله وكذا أخ أوعم
لكن قد في الروضة كاصلاها
تبع البغوي التخير في مسألة
ابن الم بالذكر والمعتمد
بخلافه وبه صرح الروياني
وغیره وان كانت المشقة
لا تسلم له كالم (ولاب) مثلا
(ان اختير منع أنثى) لاذكر
زيارة أم) لتألف الصيانة
وعدم البروز والام أولى
منها بالخروج لزيارتها بخلاف
الذكر لا يمنع زيارتها لثلا
يألف العقوق ولانه ليس
بعورة فهو أولى منها بالخروج
ويخرج بزيارة الام عبادتها
فليس له المنع منها لشدة
الحاجة اليها (ولا يمنع اما
زيارتها) أي الذكر والانثى
(على العادة) كيوم في أيام
لاني كل يوم ولا يمنعها من
دخولها بيته واذا زارت لا
تعطيل المكث (وهي أولى
بتمريضها عنده) لانها
أشفق وأهدى اليه هذا ان
رضي به (والافعهن) اه
ويعودها ويحترق في الحالين
من الخلوة بها (وان اختارها

(أو) اختارتها (أنثى فعندها
أبدا) أي لا ونهار الاستواء
الزمنين في حصار ويزورها
الاب على العادة) ولا يطلب
احضارها عنده (وان
اختارهما) مميز (أفرع)
بينهما ويكون عنده من
خرجت قرعته منهما (أولم
يختار) واحدا منهما (فالام
أولى) لان الحضانة لها ولم يختار
غيرها ولا تثنى فيما ذكر
الحنثي (ولو سافر أحدهما)
أي أراد سفر (لأنه) كبح
وتجارة وزهدة فهو أعم من
قوله سفر حاجة (فالمقيم) أولى
بالولد ممرا كان أولا حتى يعود
المسافر لخطر السفر طالت
مدته أولا ولو أراد كل منهما
سفر حاجة فالام أولى على
المختار في الرخصة (أولها)
أي لنقلة (فالعصبة) من أب
أو غيره ولو غير محرم أولى به
من الام حفظا للنسب وانما
يكون أولى به فيما إذا كان
هو المسافر (ان أمن خوفا)
في طريقه ومقصده والام
أولى وقد علم مما مر أنه لا تسلم
مستنهاة لغير محرم كابن عم
حدوا من الخلوة المحرمة بل
لثقة تراضة كبنته واقتصار
الاصل على يتمثال
(فصل) في مؤنة المملوك
ومامعها (عليه) أي المالك
(كفاية رقيقة غير مكاتبه)
مؤنة من قوت وأدم وكسوة
وماء طهارة وغيرها

بأنه ان سقط خط الولد بآتمته عندها فالحضانة للاب رعاية لصحته وان أضر ذلك بآتمته ويؤخذ منه ان مثل ذلك
بالأولى ما لو كان في آتمته عندها ربة قوية انتهت (قوله أو أنثى فعندها أبدا) وظاهر كلامهم عدم جريان
التخصيص بيزد كرين أو أنثيين كاخوين أو أخنتين وهو ما نقله الأذرع في الاثنين عن فتاوى البغوي ونقل
عن ابن القطان وعن مة تفي كلام غير جريانه بينهما ما هو والوجه لانه اذا خیر بين غیر المتساویین فبین
المتساویین أولى اه شرح مر (قوله ويزورها الاب على العادة) مقتضى ذلك منع من زيارتها ابلا كما
مرح به بعضهم لما فيه من الرية والتممة وظاهر انما لو كانت بمسكن زوج لها المتنع دخوله الا باذن منه فان لم
يأذن أخرجهما اليه ليراهما ويتفقد حالهما ولا حظها بالقيام بحالهما ولها بعد بلوغها الانفرد عن أبيهما امام
يوجد فيها ربة فلولي ذلكا حهما من الانفرد بل يضمها اليه ان كان محرم او الا فالي من يأتها بموضع لائق
ويلاحظها والوجه كما قاله ابن الوردی في بجمته في أمر ثبت ربة في انفرادها من لوليه منع منه كما ذكر اه
شرح مر وقوله فان لم يأذن أخرجهما اليه الخ وينبغي ان لا يجب عليها تمكينه من دخوله المنزل اذا كانت
مستحقة لمنفعته ولا زوج لها بل ان شاءت أذنت له في الدخول حيث لا ربة ولا خلوة وان شاعت أخرجهما
وعليه في فرق بين وجوب التمكين على الاب من الدخول الى منزله حيث اختارته الانثى وبين هذا بتيسر مفارقة
الاب للمنزل عند دخول الام بلامشقة بخلاف الام فانه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فربما جرد ذلك
الى نحو الخلوة اه ع ش عليه (قوله فالمقيم أولى) أي بالبلد ما لم يكن المقيم الام وكان في بقائه معها مفسدة
أو ضياع مصلحة كملو كان يعلم القرآن أو الحرف فهو مما يلد لا يقوم غير مقامه فالاب أحق بذلك اه عن
(قوله ولو أراد كل منهما سفر حاجة) الظاهر ان الحاجة ليست بتقدير بل مثلها النقلة وعبارة شرح مر فان
أراد كل منهما واختلغا مقصدا وطريقا كان عند الام وان كن سفرها أطول ومدة صدها أبعد اه أي لان
السفر فيه مشاق والام أشق عليه من الاب (قوله فالعصبة أولى) أي مقبلا كان أو مسافرا اه شيخنا ومحل
كون العصبة اذا سافر أولى به اذا لم يكن هناك عصبة آخره مقيم كان سافرا الاب وأقام الجد أو سافر الجد وأقام
الاخ أو سافر الاخ وأقام الم فان كان فالام أولى به من المسافر لوجود العصبة الاخر عندها اه شرح مر
(قوله حفظا للنسب) ولصحة نحو التعليم والصيانة وسهولة الاتفاق نعم ان محبة الام وان اختلف مقصدهما أو
لم تحبه واتحد مقصدهما دام حقها كالأول لحملها ومعلوم فيما اذا اختلف مقصدهما وصحبته انها تستحقها مدة
صحبه لا غير اه شرح مر

(فصل في مؤنة المملوك ومامعها) أي من قوله له اجبار آتمته الى آخره الفصل (قوله عليه كفاية رقيقة) أي
وان كان مستحق المنفعة بنحو وصية أو اجارة أو مستحق القتل بردة أو نحوها ووجب نفقة المرتد هنادون نفقة
القريب المرتد لان الموجب هنا المالك وهو موجود ثم مواساة القريب والمهدور ليس من أهل المواساة اه ج اه
سل وعبارة شرح مر ومحل كلامه كغيره مستحق القتل لحرابة أو ردة أو نحوهما اذا لا تسقط كفايته بذلك لان قتله
بنحو يفة تعذيب يمنع منه خبر مسلم فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة ولان السيد متمكن من منع وجوبها عليه اما بإزالة
ملكها واما بقتله لانه ولاية قتله بطريقه الشرعي وبما فارق عدم وجوب كفاية قربه اذا كان غير محترم انتهت
(قوله كفاية رقيقة) أفهم قوله كفاية رقيقة ان المعتبر كفايته في نفسه وان زادت على كفاية مثله فتراعى زهاده
ورغبته كفاية نفقة القريب حتى يجب على السيد أجرة الطيب وغي الادوية وانما لم يجب عليه ذلك لنفسه
اكتفاء في حق نفسه بداعية الطبع بل الرقيق أولى بذلك لان القريب قد يتكاف تحصيله اه شرح مر
وقوله وان زادت على كفاية مثله قال ج والواجب أولا الشيع والرى تطير ما يأتي أي في علف الدواب وسقيا
وقضية احالة الشارح ما هنا على نفقة القريب ان الواجب الشيع المعتاد لهم الا أن يقال المراد بالشيع الذي
قدم في نفقة القريب أوله لانما له فلا يخالف ما هنا اه ع ش عليه (قوله وماء طهارة) ولو حصل له ماء الطهارة

فأثله لزمه تحصيله ثانياً وهكذا غاية الأمر أنه يأثم بتعمد اتلافه وله تأديبه على ذلك وإن لم يعمد تعدد التحصيل
 لحق الله تعالى اه سم على منهج وقياس ما مرقى نفقة القريب من أنها تبذل وإن أتلفها أنه يجب على
 السيد أبا لها أن أتلفها القن وإن تكرر ذلك منه وعبرة سم على منهج * (فرع) * لو أتلف الرقيق
 طعامه المدفوع له لزمه أبا له وإن تكرر ذلك منه عمد غاية الأمر أنه تأديبه على ذلك اه مر اه ع ش
 على مر (قوله ولو كان أعنى زمناً الخ) أو مدبراً أو صغيراً أو موهناً أو مستأجراً أو موصى بنفقة أبا له أو معارفاً
 أو كسواً اه شرح مر (قوله أو أبقا) ويصور تمكن الآبق من النفقة حال أبا له بأن يجده هناك وكذا
 مطابقاً للسيد أي قوله المطالبة بنفقة تأمل اه سم على منهج ويمكن أن يصور أيضاً بالورفع أمره لقاضي بلد
 الأباق وطالب منه أن يقتض على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه إلى ذلك حيث علم أبا له أولاً ليجده على
 العود إلى سيده فيه نظراً والقرب أنه يأمر بالعود إلى سيده فإن أجاب إلى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله
 إلى سيده قرضاً اه ع ش على مر (قوله أو أبقا) منه يعلم أنه لا تسقط نفقته بخروجه عن طاعة السيد
 وهو كذلك خلافاً لما ذكره بعض الأصحاب ومن صور تمكن الآبق من النفقة حال أبا له أن يجده هناك وكذا
 مطلقاً للسيد تأمل * (فرع) * يلزم السيد تحصيل ماء الطهارة للرقيق ولو في السفر اه مر ولا فرق بين أن
 يكون للسيد مدخل في أفساد طهارته كسأته أو لا بخلاف الزوجة وفاته في ذلك لحظاً وغيره والفرق ظاهر
 ومنه أن الرقيق لا يتأثر له تحصيل شيء من غير جهة السيد بخلاف الزوج ولو أمة يتأثر لها التحصيل من غير
 جهة الزوج اه سم (قوله لاستقلاله بالكسب) ولهذا لزمه نفقة أقاربه نعم إن احتاج المكاتب لزم السيد
 كفايته كسباً في الكفاية وكذا لو عجز نفسه ولم يصح سيده كتابته فعليه نفقة موهية مسئلة عزيرة النقل اه
 شرح مر (قوله واستثناءه من زيادتي) وكذا استثنى الأمة المزوجة حيث أوجبنا نفقتها على زوجها اه
 شرح مر (قوله من غالب عادة أرقاء البلد) قال الماوردي والمراد بذلك أي من جنس طعام المتوسطين
 لا المترفين ولا المقترين قال وعليه أن يدفع له طعامه شجوراً وأدامه مصنوعاً بخلاف الزوجة وكان المعنى فيه أنه
 لا يتفرغ لاصلاحه اه ج (أقول) لو دفع إليه الحب وتتممكنه من اصلاحه باستتجار ونحوه فالوجه
 الاكتفاء بذلك اه سم على منهج اه ع ش على مر ولو أعطى السيد رقيقه طعامه لم يجزله أي
 للسيد تبديله بما يقتضي تأخير الأكل المصلحة للرقيق اه شرح مر وقوله المصلحة للرقيق قضيته أنه
 لا تراعى مصلحة السيد في ذلك وإن لم يؤد أبا له إلى تأخيرها حش وينبغي أن يحمل ذلك ما لم ندع إليه حاجة خاصة
 كان حصل للسيد ضعف يشق على السيد عدم اطعامه فاراد أن يقدم له ما دفعه للعبد ثم يأتي ببذله للعبد
 بعد زمن لا يتضرر فيه العبد بالتأخير إليه اه ع ش عليه (قوله ويراعى حال السيد في يساره وعساره)
 ويراعى أيضاً حال العبد بما لا وعده كما يدل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ ولا يخالف هذا ما يأتي عن
 الشارح من أنه يكره تفضيل النفس من العبد لأنه قبيح ثم إن تكون نفاسته لذاته وما هنا فيما لو كانت
 النفاسة لسبب النوع والصنف كالروحي مع الزنجي اه ع ش على مر (قوله وتفضل ذات الجلال)
 أي ندباً كما في شرح مر وأما ذو الجلال فبغير تفصيل فإن كانت نفاسته لذاته كره تفضيله على الخسيس وإن
 كانت لنوعه لم يكره كما يفيد كلام ع ش على مر وعبرة ع ش ولو فضل بنفس رقيقه لذاته على خسيسه
 كره في العبد وسن في الاماء انتهت (قوله احترازاً عن بلاد السودان ونحوها) فيكفي ستر العورة حيث اعتادوا
 ذلك فإن اعتادوا عدم الستر مطلقاً وجب ستر العورة أي عورة الصلاة فلا يجب في الأمة ستر ما زاد على ما بين
 السرة والركبة هل ولو كانت تنحرج إلى الشارع في قضاء المصالح حيث اعتادوا ذلك الظاهر نعم والكلام
 في الحى فالومات الرقيق فلا بد من ستر جميع البدن وإن اعتادوا خلاف ذلك اه حل (قوله وسن أن ينأوله
 الخ) نعم يجبه في أمر دجيل يخشى من تنعمه بنحو ملبوسه لحرقه يسه من سوء ظن به ووقوعه في عرضه عدم

ولو كان أعنى زمناً وأمره
 أو أبقا لخبر مسلم للمملوك
 طعامه وكسوته ولا يكف
 من العمل ما لا يطيق ويقاس
 بما فيه غيره مما ذكر ولا شيء
 عليه للمكاتب ولو كتابة
 فاسدة لاستقلاله بالكسب
 واستثناءه من زيادتي
 والمطابق الكفاية أولى من
 تقييدها بالنفقة والكسوة
 (من غالب عادة أرقاء البلد)
 من بر وشهير وزيت وقطن
 وتكان وصوف وغيره الخ
 الشافعي للمملوك نفقته
 وكسوته بالمعروف قال
 والمعروف عندنا المعروف
 لمثله ببلده ويراعى حال السيد
 في يساره وعساره فيجب ما
 يليق بحاله من رفيع الجنس
 الغالب وخسيسه وتفضل
 ذات الجلال على غيرها في
 المؤنة (ولا يكفي ستر عورة) له
 وإن لم يتأخر أو بردلان ذلك
 بعد تحقير أو قولي (ببلادنا)
 من زيادتي ذكره الغزالي
 وغيره احترازاً عن بلاد
 السودان ونحوها كما في
 المطالب (وسن أن ينأوله مما
 يشتم به) من طعام وأدم
 وكسوة لا مبريداً في
 الصحيحين المحول على التدب
 كسباً

والاولى ان يجلس معه الاكل فان لم يعمل روع له لقمة تسقمسد الاصغرة بشرا الشهوة ٥٢٥ ولا تنقض النعمة ولو كان السيديا كل ويلبس

دون اللاتق به المغنا غالباً
بغلا أو رياضة فليس له
الاقتصار في رقيقه على ذلك
بل يلزمه رعاية الغالب ولو
تنعم بما فوق اللاتق به نيب
له أن يدفع اليه مثله ولا يلزمه
بل له الاقتصار على الغالب كما
علم وقوله صلى الله عليه وسلم
انما هم اخوانكم جعلهم
الله تحت أيديكم فمن كان
اخوه تحت يده فليطعمه من
طعامه وليلبسه من لباسه
قال الراعي حله الشافعي على
الندب أو على الخطاب لقوم
معاصيهم وملايسهم متقاربة
أو على انه جواب سائل علم
حاله فاجابه بما اقتضاه الحال
(وتسقط) كفاية الرقيق
(بعض الزمن) فلا تصير ديناً
الابصار في مؤنة القريب
بحاجته وجوب ما ذكر
بالكفاية (ويبيع قاض
فيها ماله) أو يوجره ان امتنع
منها زمن ازالة ملكه عن
الرقيق بعد امره له باحدهما
او غاب كفاية مؤنة القريب
وكيفيته انه ان يتيسر بيع
ماله او يجاره شيئاً بقدر
الحاجة فذلك وان لم يتيسر
كعقار استدان عليه الى ان
يجتمع ما يسهل البيع او
الاجاره ثم يباع او أجزمه
ما يفي به لما في بيعه أو اجاره
شيئاً من المشتق على
هذا يحمل كلام من اطلق انه

استجاب به حيثئذ اه شرح مر (قوله والاولى أن يجلس معه) أي ليتناول القدر الذي يشتهي ويحمل ذلك
فيما يظهر حيث لا رية تطعه اه شرح مر (قوله فان لم يعمل) أي أو امتنع المملوك من الجلوس مع سيده
توقيره اه شرح مر (قوله روع له لقمة) أي قلبها في الدسم اه شيخنا وفي المصباح روعت الالة نمة
بالسمن ترو يغاد عنها ويرى بالياء مثله (قوله ولا تنقض النعمة) النعمة بلوغ النعمة في الشيء والنهم
بالنحر يك افراط الشهوة في الطعام اه حل وعبارة عش النعمة بفتح النون الحاجة والشهوة كفاي
القاموس انتهت وفي المصباح نهم في الشيء نهم نمة بلغ همته فيه فهو نهم والنهم بفتح النون افراط الشهوة وهو
مصدر من باب تعبونهم نهم نمة ايضاً زادت رغبته في العلم ونهم نهم من باب ضرب كثرأ كاه ونهم بالشيء مبنياً
للمع ولأولع به فهو منوم (قوله وقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وارد على قول الشارح ولو تنعم بما فوق
اللاتق به الخ كما يفيد كلام الرشيدى على مر وروى أبو داود عن المعرو ر بن سويد قال دخلنا على أبي
ذر بالريذة فاذا عليه بردوعلى غلامه مثله فقلنا يا أبا ذر لو أخذت برد غلامك الى بردك كانت حلة وكسوته ثوباً
غيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه
تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا يكفه ما يغلبه والجواب عنه ما ذكره الشيخ وفي المصباح
الحول مثل الخدم والحشم وزناومعنى اه * (فرع) * تقدم في أول باب الصلاة ان على الابوين أمر المميز
بالصلاة اداء وقضاء لسبع سنين وضربه لعشر وكذا الصوم ان أطاعه وان عليهما نهي به عما يحرم وتعلمه ما يجب
كالطهارة قال في المهمات والمقتضا وما لك الرقيق في معنى الاب وكذا المودع والمستعير ونحوهما فيما يظهر
قوله المحب الطبري ولا يقتصر في الامر على مجرد صيغته بل لا بد من التهديد وتقدم هناك أمور أخرى تجرى
هنا أيضاً فلفظها اه سم (قوله انما هم اخوانكم) أي في الاسلام أو من جهة انهم أولاد آدم اه برماوى
(قوله أو على انه جواب سائل علم حاله) أي علم بخاله وانه يقتصر على الاوفاء فاني بالحديث ردعا وزجرا له ليرجع
عما هو فيه اه شيخنا عزيرى (قوله فلا تصير ديناً الخ) عبارة شرح مر فلا تصير ديناً الا بفرض قاض أو
نحوه وقد قال الرويانى لو قال الحاكم لعبد رجل غائب استدان أو نفق على نفسه جاز وكان ديناً على سيده
انتهت وتقدم في الشارح في نفقة القريب التي أحال هذه عليها ان لا تصير ديناً بالفرض بالغاء وانما تصير
دينياً بالقرض بالغاف وعبارة سم ما نصه قوله الابصار في مؤنة القريب منه فرض القاضي عند الشيخين
وصورته هنا أن يفرضها القاضي ويأذن لمن ينفق عليه ليرجع فلهما نفقة هذا المنفق صار له ديناً عليه هكذا
أفاده مر وفي الحقيقة هذا في معنى الاقتراض من القاضي على المالك فمجرد الفرض لا أثر له وهذا هو
صورته هناك أيضاً انتهت (قوله أو يوجره ان امتنع) أو للتبويب وللتنبيه وكذا في جميع ما يأتي لانه
يجب على القاضي أن يراعى ما فيه الاحتياط المالك اه بش وعبارة شرح مر وتحريره أن الحاكم
يؤجر جرأ من ماله بقدر الحاجة أو جميعه ان احتج اليه أو تعذر ايجار الجزع فان تعذر ايجاره باع جرأ منه
بقدر الحاجة أو كله ان احتج اليه أو تعذر بيع الجزع هذا في غير محجور عليه اما هو فيستعين قبل الاحتط له من
بيع القن أو اجارته أو يبيع مال آخر أو الاقتراض انتهت (قوله بعد أمره) الظاهر انه تنازعه كل من يبيع
وامتنع وقوله أو غاب عطف على امتنع اه شيخنا (قوله لما في بيعه الخ) وتقدم ان هذا هو الذي رجحه
النووى هنا وطردوه في نفقة القريب وضغفوا الوجه القائل بأنه يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة اه حل
(قوله فان لم يعمل باعها القاضي الخ) ما اقتضاه كلامه من انه يتخير بين البيع والاجارة ينبغى حله على ما اذا
استوت مصالحتهم في نظره والاوجب فعل الاصلح منهما اه مرل (قوله فان تعذر فكفايته في بيت المال الخ)
قال ابن الرقصة وتدفع كفاية الرقيق لما لك لان الكفاية عليه وهو المعنى بانه من حوائج المسلمين لا للرقيق قال

يباع بعد الاستدانة فان لم يمكن بيع بعضه ولا يجاروه وتعذر الاستدانة باع جميعه أو آخره (فان فقد) ماله (أمره) القاضي (باجاراً وبأزالة ملكه)
فنه بنحو بيع أو اعتاق فان لم يعمل باعها القاضي أو آخره عليه فان تعذر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين

فان اقتصر على أمره باحده ما قدم الايجار وذ كر الامر بايجاره من ز يادني وتعييرى بازالة ملكه أهم من قوله يبيعه واصنافه وامام الولد فيخلها
تكتسب وتكون نفسها أن تعدرت مؤنتها بالكسب فهي في بيت المال (وله اجبار أمته على ارضاع ولدها) منه أو من غيره لان لبنها ومنافعها
بخلاف الحره (وكذا غيره) أي غير ولدها (ان فضل) ٥٢٦ عنه لبنها لذلك نعم ان لم يكن ولدها منه ولا مملوكه فله ان يرضعها من شاء وان

الاذرعى وظاهر كلامهم انه ينبغي عليه من بيت المال أو المسلمين مجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا أو محتاجا
الى خدمته الضرورية والافتيحي ان يكون ذلك قرضا اه شرح مر (قوله فـ كفايته في بيت المال)
أي قرضا لان كان السيد فقيرا أو اضطر الى خدمته اه حل (قوله وأما أم الولد الخ) هذا مقابل لمخدوف
علم من قوله أو ازاله ملكه أي محصل كونه بأمره بالأزالة ان كان الرقيق يقبل الأزالة كما يفهم من شرح مر
وعبارته وهذا في غير أم الولد أما هي فلا تباع قطعا ولا تجوز على اعتاقها في الاصح بل تزوج أو تزوج فان لم يكن
فتنتها في بيت المال انتوت (قوله فيخلها تكتسب) لو فضل من كسبها عن مؤنتها شي فنبس في ان يمتنع عليها
التصرف فيه لانه مملوك للسيد اه سم (قوله وله اجبار أمته الخ) ولو طلبت ارضاعه لم يجز له منعها منه لان
فيه تفرقا بين الوالد ولدها الا عند الاستمتاع بما فله منعها منه ووضع الولد عند غيرها الى فراغ استمتاعه والا
اذا كان الولد حرا من غيره أو مملوكا لغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها غيره لان ارضاعه على والده أو ملكه
نقله ابن الرفعة وغيره عن المساردي وأقره اه شرح الروض وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله نعم ان لم يكن
ولدها الخ (قوله منه أو من غيره) بان كان مملوكا من زوج أو زنا اه حل (قوله ان فضل عنه لبنها) أي
عن ربه اما الغزاة لبنها أو لغيره أو غشائه بنسبها في أكثر الاوقات أو موته اه شرح مر وهذا
التفصيل في غير البالبا أما هو فليس له منعها من ارضاعه لكن لا يجب عليه ذلك مجانا خلافا لركشي اه شرح
الروض اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله لان ارضاعه على والده) أي ان كان حرا بان
وطئها شخص بشبهة فلهما زوجته الحره وقوله أو ملكه أي ان كان رقيقا كان كانت موصى بالولدها (قوله
وليس لها استقلال الخ) أي يحرم عليها ذلك الابانة ان وجدوا الا بانها الحاكم ان وجدوا والا فلها الاستقلال
مع الصلحة اه برماوى (قوله وليس لها استقلال بفطم) أي قبل الحولين أو بعدهما وقوله ولا ارضاع
أي بعد الحولين اه ع ش على مر (قوله فليس لاحدهما) أي الابوين ويتجه الحاق غيرهما بمن له
الحضانة عند فقههما في ذلك اه شرح مر (قوله ولا ارضاع بعدهما) لكن يسن عدم ارضاعه بعد
الحولين اقتصارا على ما ورد في الحاجة اه شرح مر (قوله الا براض) فان تنازعا أجيب الطالب الى اكمال
الحولين الا اذا كان الفطام قبلهما أصح للولد فيجب طالبه كفطمه عند حمل الام أو مرضها ولم يوجد غيرها
وكلامهم محمول على الغالب كذا كره الاذرعى وإلهما الزيادة على الحولين لما مر حيث لا ضرر امكن أفتى الحناطى
بانه يسن عدمها في الحاجة اه شرح مر (قوله ولا يكاف مملوكه مالا يطيقه) فلو كافه مالا يطيقه أو جعل
أمنه على الفساد أجبر على بيع كل منهما ان تعين طريقا في خلاصه كما قيد الاذرعى وهل يجوز الحرث على
الجير الظاهر انه ان لم يضرها جاز والا فلا اه وهو ظاهر وفي كتب الحنابلة وهو جار على القواعد انه يجوز
الانتفاع بالحياوان في غير ما خلق له كالبقر والركوب والجل والابل والجير لحرث وقوله صلى الله عليه وسلم بينما
رجل يسوق بقرة اذا أراد أن يركبها فمالت قال فخلق ذلك متفق عليه المراد انه معظم منافعها ولا يلزم منه منع
غير ذلك قال الاذرعى والظاهر انه يجب ان يلبس الخيل والبغال والجيير ما يقيم من الحر والبرد الشديدين اذا
كان ذلك يضرها ضررا ينافي اعتبارا بكسوة الرقيق ولم أرفه نصا اه شرح مر (قوله وله ان يكافه الاعمال
الشاقة بعض الاوقات) أي بحيث لا يضر بان يخشى منه مخدور تيمم فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يحتمل
عاقوان لم يخش منه ذلك المخدور اه ج ولعل الاحتمال الثاني أقرب بوقى ما لو رغب العبد في الاعمال

لم يفضل عن هذا الولد لبنها
لان ارضاعه على والده أو
ملكه (وله اجبارها) على
قطعه قبل (مضى) حواين
(و) على (ارضاعه) بعدهما ان
لم يضر (أي الفطام أو الارضاع
لانه في الاولى تدبير يد التمتع
بما هو ملكه ولا ضرر في
ذلك وفي الثانية لبنها ومنافعها
له ولا ضرر فان حصل ضرر
للولد أو لامة أو لهما فلا اجبار
وليس لها استقلال بفطم
ولا ارضاع اذا حوّلها في
الترية وقول ان لم يضرهم
من قوله في الاولى ان لم يضره
وفي الثانية ان لم يضرها
(وحره) حق في ترية فليس
لاحدهما قطعه قبل (مضى
(حواين و) لا ارضاعه
بعدهما الا براض بلا ضرر
لان لكل منهما ما حاق في
الترية فلهما النقص عن
الحولين والزيادة عليهم اذا
لم يضرهم ما لو لولوا الام أو
احدهما وقول بلا ضرر من
ز يادني فيما اذا ارضاعا على
الارضاع وأعم من تعيينه
له بالولد فيما اذا ارضاعا على
الفطام وعلم مما ذكر ان لكل
منهما ما فطمه بعدهما بغير
رضا الا تخرجت لا يضرر
بذلك لانهم مادة الرضاع التام

الشاقة

(ولا يكاف مملوكه) من آدمى أو غيره (من العمل مالا يطيقه) لغير السابق فليس له ان يكافه عملا على

النوام قد در عليه يومين او ثلاثة ثم يجز له ان يكافه الاعمال الشاقة بعض الاوقات به صريح الرافعي وتعييرى بمسأله أهم من تعييره
برقيقه (وله بخار جفريقه)

الشاق من تلقاه نفسه فدل على السبب على السيد منعه من فاقه نظر والاقرب عدم الوجوب لانه الذي أدخل الضرر على نفسه ويحتمل المنع لانه قد يؤدي الى ضرر ويجر الى اتلافه أو مرضه الشديد وفي ذلك تفويت مالية على السيد يتمكن من سبب اليه فينزل منزله ما لو باشر اتلافه اه ع ش على مر وفي الروض وشرحه مانعه ويتبع السيد في تكليفه رقيقه ما يطبقه العادة في اراحته وفي وقت القيلولة والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار ويرى محتمل العمل اما ليلا ان استعمله نهارا أو نهارا اذا استعمله ليلا وان اعتادوا أي السادة الخدمة من الارقاء من ارامع طرفي الليل لطوله اتبعت عادتهم وعلى العبد بذل الجهد وترك الكسل في الخدمة (قوله على ما يحتمله كسبه المباح) عبارة شرح مر ويشترط أن يكون له كسب مباح دائم يفي بالخراج فاضلا عن نفقته وكسوته ان جعلها فيه فان زاد كسبه على ذلك فالزاد بر وتوسيع من سيده وأن يكون ممن يصح تصرفه لنفسه لو كان خيرا كونه ظاهر ولو خارجه على ما لا يحتمله لم يجز ويلزمه الحاكم بعدم معارضته ويجبر النقص في بعض الايام بالزاد في بعضها وقد علم ان مؤنته تجب حيث شرطت من كسبه أو من مال سيده ويكره ان يقول المملوك لمالكه ربى بل يقول سيدي وه ولاي وأن يقول السيد عبدي وأمتي بل يقول غلامي وجاري بني أو فتاتي وفتاتي ولا كراهة في اضافته الى غير المكلف كرب الدار ورب القوم ويكره ان يقال للفاسق أو المذنب في دينه يا سيدي انته وقوله وان يقول السيد عبدي وأمتي لعل وجهه ان العبدية الحقيقية لا تكون الا لله تعالى والامة في الانبياء بمنزلة العبد في الذكر اه رشدي عليه وفي ذل على الجلال * (فرع) * يكره الدعاء على النفس والرفيق والمال والخدام والولد ويحرم الاذي لهم بلا سبب وأما حديث ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف باتفاق المحدثين وفي الحديث المرفوع عن أبي موسى عن ابن عباس قال دخل أوس بن ساعدة الانصاري على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي بنتا وأما أدعو عليهن بالموت فقال له لا تدع عليهن بالموت فان البركة في البنات عند النعمت والمنعيات عند المصيبة والمرضات عند الشدة قالهن على الارض ورزقهن على الله اه (قوله ان جعلت) أي المأونة من كسبه وأما اذا جعلت على السيد فلا يشترط أن تكون الخارجة فاضله عن الكسب (قوله لخبر الصحيحين الخ) وروى البيهقي انه كان للزبير ألف مملوك يؤدون الخراج لا يدخل يتهم من خراجهم شيئا بل يتصدق بجميعه ومع ذلك باغت تركته خسين ألف ألف درهم ومائتي ألف درهم اه شرح مر (قوله لانهم اعقده معاوضة) يؤخذ من كونها اعقده معاوضة اعتبار الصيغة من الجانبين وان مصرعها خارجة عن ملكه وما اشتق منه وان كنياتها بادلتك عن كسبك بكذا ونحوه اه شرح مر لكنها أي الخارجة باثرة من جهة السيد أيضا بخلاف الكفاية لان أي الكفاية تؤدي الى العتق فالزمنها من جهة السيد لا تبطل فانتم بخلاف الخارجة لا تؤدي له اه مرل (قوله وهي ضرب خراج معلوم الخ) وله التيسر بما زاد على ما خارجه عليه وليس له التبرع به وبعبارة ج وله التصرف فيه كالخروج عبارة شيخنا والزيادة على ما توسيع له من سيده وظاهر كلامهم انه ان يتزاع ذلك منه اه حل وبعبارة الرشدي على مر فيجوز للرفيق التصرف فيه وان كان لا يملكه ومعلوم ان السيد تزعمه وهو مصرح به اه (قوله وهي ضرب خراج الخ) اعلم ان الخراج الذي يؤديه لا يقال فيه انه دين ثابت في خدمة السيد اذ لا يلزم من وجوب أداء الشيء كون المؤدى ثابتا في النعمة بشهادة صور كثيرة في هذا الباب وغيره الا ترى الى نفقة القريب وكذلك نفقة الرقيق اه شوري وظاهر هذا ان الخراج الذي مضى ولم يؤده كعشرة أيام مضى ولم يدفع لها خراجا وكانت شبهت في ذلك ان السيد لا يجبه على عبده شيئا لكنهم قد استثنوا من ذلك صور كثيرة قال المانع من أن يكون هذا منها وان ما مضى ولم يؤده يكون دينه عليه تأمل (قوله وعليه) أي مال الخراج لم يرد عليها ولا ذبح ما حل منها كغاية دوابه المحترمة أي وان وصات الى حد الزمانه للمانة من الاتقاع بوجهه والواجب علفها وسقيها حتى تصل لاول الشبع والري دون غايتها ويجوز غضب العلف لها وغضب الخيط لجر احتيايد لها أي وقت

على ما يحتمله كسبه المباح
الفاضل عن مؤنته ان جعلت
من كسبه لخبر الصحيحين
انه صلى الله عليه وسلم أعطى
أبا طيبة لما حجه صاعين أو
صاعا من تمر وأمر أهله أن
يخففوا عنه من خواجه
(براض) فليس لاحدهما
اجبار الاخر عليها لانها
عقد معاوضة فاعتبر فيها
التراضي كالكتابة (وهي
ضرب خراج معلوم يؤديه)
من كسبه (كل يوم أو نحوه)
كاسبوع أو شهر بحسب
ما يتفقان عليه وقول ضرب
مع معلوم من زيادتي وقولي
أو نحوه أعني من قسوله أو
اسبوع (وعليه كغاية دوابه
المحترمة) بعلقها وسقيها

الغصب ان تعينوا لم يباعا كما يجوز سقيها الماء والعدول الى التيمم بل يجب كل منهما حيث لم يخف مبيع تيمم كما هو
 ظاهر وعلى مقتضى الكتاب المباح اقتناؤه ان يطعمه أو يرسله لياكل لا كسوا تب الجاهلية أو يدفعه لمن له
 الانتفاع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكتاب العقور ليهلك جوعا بل يحسن قتله بحسب
 ما يمكنه اه شرح مر وقوله حتى تصل لاول الشبع قد تقدم في نفقة القريب للشارح ما نصه واعتبر رغبته
 وزهاده بحيث يتمكن معه من التردد على العادة ويدفع ألم الجوع لانعام الشبع كما قاله الغزالي أي المبالغة
 فيه وأما الشباعة فواجب كما صرح به ابن نونس وغيره ومثله في حج ثم وأحال حج ما هنا ونفقة الرقيق
 بعد التعبير فيها بأول الشبع على ما مر في نفقة القريب فيكون المراد بأول الشبع هنا الشبع عر فالألمبالغة
 فيه اه ع ش عليه (قوله وعليه كفاية دوابه الخ) ولا يحل له ضرب الأبقار الحاجة ومثل الضرب النخس
 حيث اعتيد لمثله فيجوز بقدر الحاجة اه ع ش عليه (قوله أو بتخليتها للرعي) أي ان اكتفت به فان لم
 تكف به لجذب الارض ونحوه أضاف اليه من العلف ما يكفيها اه شرح الروض ولو خلاها للرعي مع علمه
 انم اذهب ولا تعود اليه فينبغي ان لا يحرم ذلك وأن لا يكون من باب تسييب السوا تب المحرم لان هذا الضرورة
 ومن ذلك أيضا مالوم لك حيوانا باصطيد أو علم ان له أولادا يتضررون بنفقه فالوجه جواز تخليته ليذهب لأولاده
 ولا يكون من باب التسييب وفي الحديث ما يدل له نعم بقي الكلام فيما لو خلاها للرعي وعلم انم لا تعود بنفسها
 لكن يمكنه ان يتبعها في المراعى ويرجع بها فل يجب عليه ذلك وقديحه الوجوب حيث لا مشقة دون ما اذا
 كانت مشقة فلا يجرر اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله بخلاف غير المحترمة) لكن من
 الواضح انه يمتنع حبسها مع الجوع والعطش للتعذيب اه سم (قوله بخلاف غير المحترمة) أي بخلاف
 غير دوابه المحترمة وانظر حيث تذا ما فاد هذه الاضافة لا يقال مفادها الاختصاص لا ما نقول الفواسق لا تثبت عليها
 بدلا حد بلك ولا باختصاص تأمل اه شوري وقديقال الاضافة تأتي لادنى ملايسة اه (قوله أو ازاله ملك
 أو ذبح ما كول) ولو كان عنده حيوان يؤكل وآخرا لا يؤكل ولم يجد الا نفقة أحدهما وتذريعهما فهل يقدم
 نفقة ما لا يؤكل ويذبح المأكول أو يسوي بينهما فيه احتمالا لان ابن عبد السلام قال فان كان المأكول يساوي
 ألفا وغيره يساوي درهم ففيه نظر واجتثال اه والراجع تقديم غير المأكول في الحالين اه شرح مر
 أي بان يذبح له المأكول اه ع ش عليه ثم وجدتهم امش شرح الروض بنحو بعض الفضلاء ما نصه
 المعتمد ان المأكول يذبح لغيره كما قاله في التيمم بان يذبح شاته لكلبه المحترم اه (قوله فان لم يكن له مال آخر
 الخ) قضية ما ذكره هنا وفي نفقة القريب انه لا يبيع شيئا منهما الا اذا لم يكن له مال غيرهما وتقدم الحج في نفقة
 الرقيق ان الحاكم يراعى ما هو الاصح من بيع الرقيق أو غيره من مال السيد اه ع ش على مر (قوله
 فان تعذر ذلك فكفايتها الخ) ويأتي هنا ما مر في نفقة الرقيق اه شرح مر أي من كونه قرضا أو غيره اه
 ع ش عليه (قوله ولا يحلب ما يضر) في المصباح حلبت الناقة وغيرها حلبا من باب قتل والحلب بالفتحين يطلق
 على المصدر أيضا وعلى اللبن المحلوب فيقال لبن حلب وحليب وحلوب وناقته حلوب وزان رسول أي ذات لبن
 يحلب فان جعلتها اسما أتيت بالماء وقلت هذه حلوبة فلان مثل الركوبة والركوب والحلب بفتح الميم موضع
 الحلب والحلب بكسر هاء الواو يحلب فيه وهو الحلاب أيضا مثل كلب (قوله ولا يحلب من لبنها ما يضر) أي يحرم
 عليه ذلك لانه غذاء الولد كفي ولد الامه بل قال الاصحاب لو كان لبنها دون غذاء ولدها وجب عليه تكميل
 غذائه من غيرها وانما يحلب الفضل عن ربه قال الروياني والمراد انه يترك له ما يقيم حتى لا يموت قال الرافي
 وقد يتوقف في الاكتفاء بهذا قال الاذري وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعي رحمه الله تعالى
 والاصحاب بل يترك له ما ينميه غوما مثله وقال الزركشي بعد كلام الرافي وهو كما قال وقد مرح المناوردي
 وغيره بالحاقه بولد الامه في ذلك واستثنى ما اذا عدل به الى غير لبن أمه واستمرأ فانه يجوز ان القصدة به ما يحبا

أو يخليتها للرعي وورود
 الماء ان ألفت ذلك لحرمته
 الروح بخلاف غير المحترمة
 كالغواسق وتعبيري بما
 ذكر أعلم من قوله علف دوابه
 وسقيها والتقييد بالمحترمة
 من زيادتي (فان امتنع) من
 ذلك (وله مال) آخر (اجبر
 على كفاية أو ازاله ملك) هي
 أعلم من قوله يبيع (أو ذبح
 ما كول) منها صونا لها عن
 التلف (فان امتنع) من ذلك
 (فعل الحاكم ما يراه) منه
 ويقضي فيه الحال وهذا مع
 قول له مال من زيادتي
 فان لم يكن له مال آخر اجبر
 على أحد الآخرين أو
 الاجبار فان امتنع فعل الحاكم
 ما يراه من ذلك فان تعذر
 فكفايتها من بيت المال ثم
 على المسلمين (ولا يحلب)
 من لبنها (ما يضر) هاء
 ولدها وانما يحلب ما يفضل
 عنه وقولي يضر أعلم من قوله
 يضر ولدها (وما لروح له)
 كفاية ودار لا تجب عمارته
 لا تنفاه حرمه الروح ولان ذلك
 من جملة تنمية المال وهي
 ليست بواجبة

به فان أباه ولم يقبله كلن أحق بلين أممو يحرم عليه ان يحلب ما يضرها آلة العلف ويحرم ترك الحلب ان ضررها
والا كره الاضاعة ويستحب ان لا يستقصى الحالب في الحلب بل يترك في الضرع شيئا وان يقص أظفاره لئلا
يؤذيها فان تغافش طولها وكان يؤذيها حرم عليه حلبها ما يقص ما يؤذيها كما في شرح الروض ويحرم خر
الصوف من أصل الظهر ونحوه وكذا حلقه لما فيه من تعذيب الحيوان والله الجويني ونص الشافعي رحمه الله
في حمله على الكراهة ويمكن جعلها على كراهة التحريم لتلليل الماروي يجب على مالك النخل ان يسقي له من
العسل في الكوارة قد وحاجتها ان لم يكفها غير موالا فلا يلزمه ذلك وان كان في الشتاء وتعذر خروجها كان
المبقي أكثر فان قام شيء مقام العسل في غذائها لم يتعين العسل قال الرافعي وقد قيل يشوي دجاجة ويعطى بها بسباب
الكوارة فتأكل منها ويجب على مالك دود القز اما تحصيل ورق التوت ولو بشرائه واما تخليته لا كما ان وجد
لئلا يهلك بغير فائدة ويجوز تشميسه عند حصول نوله وان هالته كما يجوز ذبح الحيوان اه شرح مر (قوله
وهذا بالنسبة لحق الله الخ) عبارة شرح مر وهذا في مطلق التصرف وأما المحجور عليه فعلى وليه عمارة عقاره
وحفظ شجر موزرعه بالسقي وغيره وفي المطلق اما الوقت فيجب على ناظره عمارة حفظه على مستحقه عند
تمكنه منها ما من ريعه أو من جهة شرطها الواقف وفيما اذا لم يتعلق به حق لغيره فاما لو آجر عقاره ثم اختل فعليه
عمارة ان اراد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخبر المستأجر انتهت (قوله واذا لم تجب العمارة لا يكره تركها الخ) والزيادة
في العمارة على الحاجة خلاف الاولى ويرى بما قيل بتركها تنهاى ما لم يقصد بالاتفاق مقصدا صالحا كما هو معلوم ولا
تكره عمارة الحاجة وان طالت والانخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وان فيما لو عبد الشدي محمول على
من فعل للخيلاء والتفان على الناس ويكره للانسان ان يدعو على ولده أو نفسه أو ماله أو خدمه لغير مسلم في آخر
كتابه وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على
أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسئل فيها عطاء فيستجيب له
وأما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف اه شرح مر وقوله ويكره للانسان ان يدعو على ولده
الخ الظاهر ان المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وان محل الكراهة عند الحاجة كالتأديب ونحوه والا لما لذي يظهر
انه بلا حاجة لا يجوز زعم الولد والخادم في حاشية الشيخ من ان قضية هذا السياق ان الظالم اذا دعاه على المظلوم
ووافق ساعة الاجابة استجيب له الخ محل توقف اه رشدي (قوله الى الخراب) في المختار خرب الموضع بالكسر
يخرب بالفتح خرابا فهو خرب اه ع ش على مر (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر الخ) قال ابن العماد في مسئلة
ترك سقي الاشجار صورته ان يكون له ثمرة تفي بمؤنة سقيها والا فلا كراهة قطعا قال ولو اراد بترك السقي تخفيف
الاشجار لاجل قطعها للبناء والوقود فلا كراهة أيضا اه شرح مر (قوله ان كان سبها اعمالا كالقاء المشاع الخ)
هل من ذلك لو اغترف من البحر بانه ثم القى ما اغترفه في البحر فانه ملكه تنازع فيه الفضلاء وينجيه وفاقا لشيخنا
طلب عدم التحريم هنالان ما يغترف من نحو البحر من شأنه ان يكون خفيرا ومن جنس الخفيرة البناو مما وضع على
الاباحة والاشتراك ومما لا يحصل باقائه ضرر بوجهه ينبغي ان يكون مثل ذلك القلاء الخطيب من المختلط وكذا
الحشيش اقول وينجيه جوار القاء ما اغترفه من البحر على التراب أيضا اه سم على منهج اه ع ش على مر والله
أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب
العالمين وقد تم الجزء الرابع من حاشية شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري جمع الفقير الى الله سبحانه
وتعالى سليمان الجميلي عامله الله باطفا وعالاه على اكمله بمنه وكرمه ويتلوه بعون الله الكلام على ربع الجنائيات
نسئل الله تعالى ان يعين عليه آمين وكان الفراغ من تحريره يوم الاحد المبارك لحسة بعين من شهر جمادى الاولى
من شهر رعام سنة ١١٨٤ ألف ومائة وأربعين وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
والسلام وصلى الله وسلم على من لا نبى بعده

(تم الجزء الرابع من حاشية الجمل على شرح المنهج ويليها الجزء الخامس اوله كتاب الجنائيات)

وهذا بالنسبة لحق الله تعالى
فلا ينافي وجوب ذلك في حق
غيره كالاؤفاف ومال المحجور
عليه واذا لم تجب العمارة
لا يكره تركها الا اذا أدى الى
الخراب فيكره تركه
سقى الزرع والشجر عند
الامكان لما فيه من اضاءة
المال كذا علماء الشيخان قال
الاسنوي وقضيته عدم تحريم
اضاعة المال لكنهم ما صرحا
في مواضع بتعريضها كالقاء
المتاع في البحر بلا خوف
فالصواب ان يقال بتعريضها
ان كان سبها اعمالا كالقاء
المتاع في البحر وعدم تعريضها
ان كان سبها ترك اعمال
لانها قد تشق عليه ومنه ترك
سقى الاشجار المرهونة بتوافق
العاقدين فانه جائز خلافا
لروايي والله أعلم

* (فهرسة الجزء الرابع من حاشية الشيخ الجليل على شرح المنهاج) *

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢	كتاب الفرائض	٢٥٢	فصل فيما يمسك المهر
١١	فصل في بيان الفروض ١٣ فصل في الجلب	٢٦٤	فصل في المتعة ٢٦٧ فصل في التجانب
١٦	فصل في كيفية ارث الاولاد واولاد الابن الخ	٢٧٠	فصل في الوايمة ٢٧٩ كتاب القسم والنشور
١٧	فصل في كيفية ارث الاب الخ	٢٨٨	فصل في حكم الشقاق ٢٩١ كتاب الخلع
١٨	فصل في ارث الخواني	٣٠٧	فصل في الالفاظ الملزمة للعوض
٢٠	فصل في الارث بالولاء	٣١٨	فصل في الاختلاف في الخلع الخ
٢١	فصل في ميراث الجد والاختوة	٣٢٠	كتاب الطلاق
٢٤	فصل في موانع الارث	٣٣٩	فصل في تنويص الطلاق للزوجة
٣٤	فصل في اصول المسائل ٤٠ كتاب الوصية	٣٤١	فصل في تعدد الطلاق ٣٤٧ فصل في الاستثناء
٤٩	فصل في الوصية بزيادة على الثلث	٣٥٢	فصل في الشك في الطلاق
٥٣	فصل في بيان المرض المخوف	٣٥٧	فصل في بيان الطلاق السني وغيره
٥٥	فصل في أحكام لفظية للموصي به وللموصي له	٣٦٣	فصل في تعليق الطلاق بالاوقات
٦١	فصل في أحكام معنوية للموصي به الخ	٣٦٩	فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما
٦٨	فصل في الرجوع عن الوصية	٣٧٨	فصل في الاشارة للطلاق بالاصابع
٦٩	فصل في الابطاء	٣٨١	فصل في أنواع من تعليق الطلاق
٧٤	كتاب الوديعة ٨٥ كتاب قسم النقي والغنمة	٣٨٥	كتاب الرجعة ٣٩٤ كتاب الابلاء
٩٢	فصل في الغنمة ٩٦ كتاب قسم الزكاة	٤٠٠	فصل في أحكام الابلاء ٤٠٤ كتاب الظهار
١٠٣	فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة لاستحقاقها	٤١٠	فصل في أحكام الظهار ٤١٣ كتاب الكفارة
١٠٦	فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ	٤٢٣	كتاب اللعان والذف
١١٤	كتاب النكاح ١٢٨ فصل في الخطبة	٤٢٨	فصل في ذف الزوج وزوجته
١٢٣	فصل في أركان النكاح	٤٣١	فصل في كيفية اللعان ٤٤١ كتاب العدد
١٤٤	فصل في عاقد النكاح	٤٤٩	فصل في تدخل عدلين امرأة
١٥٤	فصل في موانع ولاية النكاح	٤٥٣	فصل في حكم معاشرة المخارق
١٦٣	فصل في الكفاءة	٤٥٥	فصل في عدة الوفاة الخ
١٦٩	فصل في تزويج المحجور عليه	٤٦٠	فصل في سكنى المعتدة
١٧٦	باب ما يحرم من النكاح	٤٦٧	باب الاستبراء ٤٧٤ كتاب الرضاع
١٨٨	فصل فيما يمنع النكاح	٤٨١	فصل في طرق الرضاع على النكاح
١٩٣	فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل الخ	٤٨٤	فصل في الاقرار بالرضاع
١٩٩	باب نكاح المشرک	٤٨٧	كتاب النفقات
٢٠٥	فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ	٤٩٧	فصل في وجوب المون ومسقة انتها
٢١٢	فصل في حكم مؤنة الزوجة	٥٠٥	فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة
٢١٢	باب الخيار في النكاح ٢٢٥ فصل في الاعفاف	٥١٠	فصل في مؤنة القريب
٢٣٠	فصل في نكاح الرقيق	٥١٥	فصل في الحضنة
٢٣٥	كتاب الصداق ٢٤٦ فصل في التفريض	٥٢٢	فصل في مؤنة المملوك ومعه

Bibliotheca Alexandrina



0598226